











مَحْكَمَةُ النَّقْضِ

المكتب الفنى

مجموعه

# القواعد القانونية

التي قررتها

مَحْكَمَةُ النَّقْضِ

الهيئة العامة للمواد الجنائية  
الدائرة الجنائية

في المدة من أول يناير سنة ١٩٦١ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٥

الجزء الرابع



## تقديم

السيد المستشار عادل يونس رئيس محكمة النقض

منذ أنزل الله رسالات السماء تدعو الى الحق والعدل وأمر البشر حكاما ومحكومين على السواء أن يقيموا العدل بالقسطاس فيما بينهم ، والانسان ينشد العدل حلما لحياته وأملا لمفكره وجوهرا لشراعه وسياجا لامته يتفاه هدفا ورسالة ، كذلك كان وسيبقى رائدا لركبه على طريق الرخاء والتقدم والسلام ، وصانع الحضارات وحارسها وغاية الغايات .

وايصال الحقوق الى أربابها والحفاظ على الحريات وتوكيد سيادة القانون هي مهمة القضاء السامية . وتقوم محكمة النقض في نظامنا القضائي على رأس هذا الصرح العتيذ ، رسالتها ارساء الأصول الثابتة لقواعد التشريع والتعريف بالمبادئ القانونية وتجلية غامضها رعاية لحسن سير العدالة والقيام بوظيفة القضاء كما ينبغي أن تكون . وهي في سبيل ذلك تحسم أى خلاف في ادراك مقاصد الشارع ومراميه وتبين دروب الحق في وقائع ذات عدد غير متناه تختلط فيها النظرية بالتطبيق فتصون للاحكام قداستها وتنجو بها من الاضطراب والتردد ، وتتيح للقاضي من وضوح الرؤية ما يمكنه من ازالة حكم القانون على الروابط القانونية على نحو يجعل الحقيقة القضائية التي يعلنها في أحكامه حقيقة واقعية .

ومن أجل ذلك كان اصدار مجموعة القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية لمحكمة النقض منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى آخر عام ١٩٥٥ - في جزءين - خطوة هامة نحو تحقيق تلك الغايات زودت فيها فقه القانون الجنائي بيزاد فياض من المبادئ المستقرة وساعدت على توسيع أفق البحث القانوني . وتمشيا مع تلك الاهداف ، اصدر المكتب الفني لمحكمة النقض مجموعة القواعد القانونية التي أرستها المحكمة في المواد الجنائية عن الفترة من أول يناير عام ١٩٥٦ الى آخر ديسمبر عام ١٩٦٥ في جزء ثالث .

واستمرارا في تأدية هذه الرسالة على نحو مضطرد ومنظم تحقيقا لما تقسم من غايات بل والاستزادة من الفائدة المنشودة في حقبة من الزمن اتسمت بثورة تشريعية ذات شأن في العقل القانوني ، فقد تابع المكتب الفني بالمحكمة جسد القواعد القانونية في المواد الجنائية عن فترة الخمس السنوات التالية التي تبدأ من أول يناير عام ١٩٦١ وتنتهي في آخر ديسمبر عام ١٩٦٥ في جزء رابع .

واذ كان اصدار هذه المجموعة على نحو ما تبدو عليه من ترتيب واتساق ليس من الامور الهينة والجهد فيه ظاهر ملموس ، فاني آمل ان يحقق هذا العمل ثمرته المرجوة والله ولي التوفيق - - -

تحريرا في ٩ مارس ١٩٧٢

رئيس  
محكمة النقض



رؤساء محكمة النقض ونوابهم ومستشارو المحكمة  
في الفترة من اول يناير سنة ١٩٦١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٥

رؤساء المحكمة

رقم	الاسم	من	الى	ملاحظات
١	السيد المستشار مصطفى فاضل	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/٩/٢٩	من الاقليم الشمالى
٢	السيد المستشار عبد القادر الأسود	١٩٦١/١٠/١		
٣	السيد المستشار حافظ عبد الهادى سابق	١٩٦٢/٢/١٨	١٩٦٢/٩/٤	
٤	السيد المستشار محمود عياد	١٩٦٢/٩/٢٤	١٩٦٤/٦/٣٠	
٥	السيد المستشار محمد نؤاد جابر	١٩٦٤/٩/١٩	١٩٦٥/٦/٣٠	
٦	السيد المستشار عادل يونس	١٩٦٥/٨/٢٦		
<b>نواب رئيس المحكمة</b>				
١	السيد المستشار عبد القادر الأسود	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/١٠/١	عين رئيسا لمحكمة النقض من الاقليم الشمالى
٢	السيد المستشار عادل حناحت	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣	السيد المستشار حسن داود سليمان	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/٦/٣٠	
٤	السيد المستشار محمود ابراهيم اسماعيل	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٢/٦/٣٠	
٥	السيد المستشار محمود عياد	١٩٦١/١٠/١	١٩٦٢/٩/٢٤	عين رئيسا لمحكمة النقض عين رئيسا لمحكمة النقض
٦	السيد المستشار محمد نؤاد جابر	١٩٦١/١٠/١	١٩٦٤/٩/١٩	
٧	السيد المستشار محمد عبد الرحمن يوسف	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٣/٩/٤	
٨	السيد المستشار محمد متولى عتلم	١٩٦٢/٨/٢٥	١٩٦٤/٣/٢١	
٩	السيد المستشار ابراهيم عثمان يوسف	١٩٦٣/٨/٢٥	١٩٦٣/٩/٢٣	عين رئيسا لمحكمة النقض عين رئيسا لمحكمة النقض
١٠	السيد المستشار محمد زعفرانى سالم	١٩٦٣/١١/٥	١٩٦٤/٦/٣٠	
١١	السيد المستشار الحسينى حسن العوضى	١٩٦٣/١١/٥	١٩٦٤/٦/٣٠	
١٢	السيد المستشار عادل يونس	١٩٦٤/٦/٤	١٩٦٥/٨/٢٦	
١٣	السيد المستشار الدكتور عبد السلام مرسى بليغ	١٩٦٤/٧/١		
١٤	السيد المستشار محمود محمد يوسف القاضى	١٩٦٤/٧/١		
١٥	السيد المستشار توفيق احمد الغضن	١٩٦٤/٩/٢٧		
١٦	السيد المستشار محمود اسماعيل	١٩٦٥/٥/٣		
١٧	السيد المستشار احمد زكى محمد	١٩٦٥/٨/٢٥		
١٨	السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل	١٩٦٥/٩/٨		

المستشارون

رقم	الاسم	من	الى	ملاحظات
١	السيد المستشار مصطفى كامل	١٩٥٣/١/١٥	١٩٦١/١٠/١	من الاقليم الشمالى
٢	السيد المستشار صبحى الصباغ	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣	السيد المستشار نورى الجندى	١٩٥٩/٢/٢٣		
٤	السيد المستشار زهدى الامام	١٩٥٩/٢/٢٣		
٥	السيد المستشار احسان وصفي	١٩٥٩/٢/٢٣		عين نائبا لرئيس محكمة النقض ثم رئيسا لها
٦	السيد المستشار محمد فؤاد جابر	١٩٥٤/٩/٢٣	١٩٦٠/١٠/١	
٧	السيد المستشار اسحق عبد السيد	١٩٥٤/١٢/١	١٩٦١/١/١٦	
٨	السيد المستشار محمد عبد الرحمن يوسف	١٩٥٤/١٢/١	١٩٦١/١٠/١٢	
٩	السيد المستشار محمود محمد مجاهد	١٩٥٥/١/٢٦	١٩٦١/٦/٣٠	عين نائبا لرئيس محكمة النقض
١٠	السيد المستشار عثمان رمزي	١٩٥٥/٧/١٨	١٩٦١/٧/١٣	
١١	السيد المستشار محمد متولى عتلم	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٢/٨/٢٥	
١٢	السيد المستشار احمد زكى كامل	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٣/٦/٣٠	
١٣	السيد المستشار السيد احمد عفيفي	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٣/٦/٣٠	عين نائبا لرئيس محكمة النقض
١٤	السيد المستشار ابراهيم عثمان يوسف	١٩٥٥/١٢/٢١	١٩٦٣/٨/٢٥	
١٥	السيد المستشار محمد عطية اسماعيل	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٢/٢/١٨	عين نائبا عاما فى ١٨/٢/١٩٦٢
١٦	السيد المستشار محمود حلمى خاطر	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	عين نائبا لرئيس محكمة النقض عين نائبا لرئيس محكمة النقض
١٧	السيد المستشار محمد زعفرانى سالم	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	
١٨	السيد المستشار الحسينى حسن العوضى	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	
١٩	السيد المستشار عباس حلمى سلطان	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٢/٨/٤	عين نائبا لرئيس محكمة النقض ثم رئيسا لها
٢٠	السيد المستشار عادل يونس	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٤/٦/٤	
٢١	السيد المستشار رشاد القدسي	١٩٥٩/٢/٢٣		من الاقليم الشمالى
٢٢	السيد المستشار محمد على يعقوب	١٩٥٩/٢/٢٣		
٢٣	السيد المستشار محسن العباسي	١٩٥٩/٢/٢٣		
٢٤	السيد المستشار سري شومان	١٩٥٩/٢/٢٣		
٢٥	السيد المستشار رشدي غازي	١٩٥٩/٢/٢٣		عين نائبا لرئيس محكمة النقض
٢٦	السيد المستشار عبد الحسن على	١٩٥٩/٢/٢٣		
٢٧	السيد المستشار محمد على الطنطاوى	١٩٥٩/٢/٢٣		
٢٨	السيد المستشار عبد السلام مرسى بلبيس	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦٤/٧/١	
٢٩	السيد المستشار محمود يوسف القاضي	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦٤/٧/١	عين نائبا عاما فى ٢٥/٨/١٩٦٣ عين نائبا لرئيس محكمة النقض
٣٠	السيد المستشار محمد عبد التلام	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٣/٨/٢٥	
٣١	السيد المستشار توفيق احمد الخشن	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٤/٩/٢٧	عين نائبا لرئيس محكمة النقض
٣٢	السيد المستشار عبد الطيم البيطاش	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٣/٨/٧	
٣٣	السيد المستشار محمد اسماعيل	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٥/٣	
٣٤	السيد المستشار حسن خالد	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٣/٢/٦	
٣٥	السيد المستشار احمد زكى محمد	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٥/٨/٢٥	عين نائبا لرئيس محكمة النقض عين نائبا لرئيس محكمة النقض
٣٦	السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٦/٨	
٣٧	السيد المستشار اديب نصر حنين	١٩٦١/١/١٦	١٩٦٤/٧/٤	



رقم	الاسم	من	الى	ملاحظات
٢٨	السيد المستشار حسين صغوت السرقي	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٣/٦/٢٠	
٢٩	السيد المستشار احمد شمس الدين علي	١٩٦١/٩/١٦		
٤٠	السيد المستشار محمد عبد الحميد السرقي	١٩٦١/٩/١٦		
٤١	السيد المستشار مختار مصطفى رضوان	١٩٦١/٩/١٦		
٤٢	السيد المستشار محمد عبد اللطيف مرسي	١٩٦١/٩/١٦		
٤٣	السيد المستشار عبد المجيد يوسف الفايش	١٩٦٢/٨/٢٥		
٤٤	السيد المستشار محمد صبري	١٩٦٢/٨/٢٥		
٤٥	السيد المستشار اميل جبران	١٩٦٢/٨/٢٥		
٤٦	السيد المستشار احمد حسنين موافي	١٩٦٢/٨/٢٥		
٤٧	السيد المستشار قطب عبد الحميد فراج	١٩٦٢/٨/٢٥		
٤٨	السيد المستشار لطفى علي احمد	١٩٦٢/٨/٢٥		
٤٩	السيد المستشار محمد ممتاز نصار	١٩٦٢/٨/٢٥		
٥٠	السيد المستشار حافظ محمد بدوي	١٩٦٢/٨/٢٥		
٥١	السيد المستشار جمال صادق المرصاوي	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٢	السيد المستشار ابراهيم جبر الجاني	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٣	السيد المستشار محمد محمد محفوظ	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٤	السيد المستشار محمد عبد الوهاب خليل	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٥	السيد المستشار محمد عبد المنعم حمزاوي	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٦	السيد المستشار ابراهيم محمد عمر هندي	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٧	السيد المستشار صبري احمد فرحات	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٨	السيد المستشار بطرس عوض الله زغول	١٩٦٣/٨/٢٥		
٥٩	السيد المستشار محمد نور الدين عويس	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٠	السيد المستشار احمد حسن هيكل	١٩٦٤/١٠/١		
٦١	السيد المستشار محمد صادق الرشيدي	١٩٦٤/١٠/١		
٦٢	السيد المستشار دكتور محمد حافظ هريدي	١٩٦٤/١٠/١		
٦٣	السيد المستشار محمود عزيز الدين سالم	١٩٦٤/١٠/١		
٦٤	السيد المستشار حسين سعد سالم	١٩٦٤/١٠/١		

رقم	الاسم	من	الى	ملاحظات
٦٥	السيد المستشار محمود عباس المصراوي	١٩٦٤/١٠/١		
٦٦	السيد المستشار نصر الدين حسن عزام	١٩٦٤/١٠/١		
٦٧	السيد المستشار أمين احمد محمد فتح الله	١٩٦٤/١٠/١		
٦٨	السيد المستشار السيد عبد النعم الصراف	١٩٦٤/١٠/١		
٦٩	السيد المستشار عباس حلمى عبد الجواد	١٩٦٤/١٠/١		
٧٠	السيد المستشار ابراهيم حسن ملام	١٩٦٥/٨/٢٥		
٧١	السيد المستشار سعد الدين عطيه	١٩٦٥/٨/٢٥		
٧٢	السيد المستشار عثمان زكريا على عمر	١٩٦٥/٨/٢٥		
٧٣	السيد المستشار سليم راشد ابو زيد	١٩٦٥/٨/٢٥		
٧٤	السيد المستشار محمد ابو الفضل حفنى مسعود	١٩٦٥/٨/٢٥		
٧٥	السيد المستشار محمد شبل عبد القصود	١٩٦٥/٨/٢٥		

بيان  
باسماء رئيس وأعضاء المكتب الفني بمحكمة النقض  
أبواب أعداد الجمعية

السادة الرؤساء بالمحاكم والقضاة ومن في درجتهم :

رئيس المكتب

أعضاء

١ - السيد محمد مصري شرمان

٢ - عبد المقصود عبد القادر  
شلتوت

٣ - سمير ناجي حسين ناجي

٤ - محمد رفيق البساطوي

٥ - محمد محمود راسم محمد

٦ - إبراهيم محمد رضوان

٧ - محمود محمد المدلي

٨ - محمد أحمد حسن



( ١ )

اتفاق • اتفاق جنائي • اتلاف • اثبات • إجراءات • إحالة • أحداث • إحرار • إحوال شخصية • أحوال مدنية  
اختراع • اختصاص • اختلاس أشياء محبوزة • اختلاس أموال أميرية • اختلاس أوراق حكومية •  
إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة • ارتباط • أوز • إزالة • أسباب الإباحة وموانع العقاب •  
استئناف • استبدال الدين • استجواب • استدلال • استعمال قسوة • استعمال ورقة مزورة • استيقاف •  
استيلاء على مال الدولة بغير حق • إسقاط الالتزام • إشباه • اشتراك • أشكال في التنفيذ • أشياء مفقودة •  
إصابة خطأ • إصابة عمدية • اعتراف • إعلان • إعلانات • اغتصاب اثني • اغتصاب الأموال • اغتصاب •  
السندات • افلاس • اقتران • اقراض برضا فاحش • اكراه • اكراه الموظف العام • التماس إعادة النظر •  
امر إحالة • امر بالأوجه • امر حفظ • أمن دولة • أنابة قضائية • انتخاب • أهانة • أهلية التقاضي •  
أوراق رسمية • إيقاف تنفيذ ٥



## اتفاق

## موجز القواعد :

- المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق . مسئولية المتهمين جميعا عن النتيجة . مثال في قتل عمد . تحديد محدث الإصابات التي أدت الى وفاة المجنى عليه . غير لازم . لا تضارب بين نفى ظروف سبق الإصرار في حق المتهمين ، وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليه ١
- الاتفاق : تطلبه تقابل الارادات تقابلا صريحا على اركان الواقعة الجنائية .. .. ٢
- التوافق : هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق . علم مساهلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر . في غير تلك الأحوال يلزم لمعاقبة المتهم من فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا و شريكا .. .. ٣

## القواعد القانونية :

- ١ - لا تضارب بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظروف سبق الإصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابهما واسهامهما في الاعتداء على المجنى عليه ، فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تحديد الإصابات التي أدت الى وفاته ، بناء على أن تدبيرهما قد انتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة ، فلا تريب عليهما في ذلك .

( الملن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ م ١٢ ص ١٣٦ )

- ٣ - التوافق هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أمر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مساهلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات . أما في غير تلك الأحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه او شريكا بالمعنى المحدد في القانون .

- ٢ - الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على اركان الواقعة الجنائية التي تكون محلها .

( الملن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٦ م ١٦ ص ٧١٨ )

( الملن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٦ م ١٦ ص ٧١٨ )

## اتفاق جنائي

## موجز القواعد :

- جريمة المادة ٤٨ عقوبات . اركانها . العقاب عليهما .. .. ١
- توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء اكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة ام غير معينة او على الأعمال المجزأة والمساهلة لها سواء وقعت لجريمة المقصود ام لم تقع .. .. ٢
- عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اقصان التزيف لا يجعل جنابة التزيف مستحيلة ولا يهدم ما قام عليه الاتهام من انحسار ارادتهم على ارتكاب تلك الجنابة . كضابطة ذلك لتوافر اركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي امر لاحق على قيام الجريمة وليس ركنا من اركانها .. .. ٣

## القواعد القانونية :

سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الاعمال المجهزة والمسلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم المطعون فيه بترته المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة انها - بسبب ان التزيف كان مفضوحا - جريمة مستحيلة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ - ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ - ص ١٦ - ص ٤٤١ )

٣ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايهم من اطلاق التزيف - لايصل جنابة التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن ارادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجنابة وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي ، أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتشره لامر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطاً لانقاده .

( الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ - ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ - ص ١٦ - ص ٤٤١ )

١ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة ، أو على الاعمال المجهزة والمسلة لارتكابها ، سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع - ويصاقب المشتركون في الاتفاق الجنائي بمقتضى المادة المذكورة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنابة أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد ، ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون في الاتفاق الجنائي على مسرح الجريمة المقصودة منه في حال تنفيذها .

( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٦ - ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ - ص ١٢ - ص ٤٥٤ )

٢ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة

## اتلاف

الفصل الأول : اتلاف الأوراق الحكومية .. .. . ٢٤١

الفصل الثاني : اتلاف المنقولات .. .. . ٣

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : اتلاف الأوراق الحكومية

محضر الحجز في يد المندوب لتوقيعه يمدن الأوراق الكلف بحفظها والمشار إليها في المادة ١٥١ مقبولات .. .. . ١

جريمة اتلاف الأوراق الحكومية - جهل الجاني بشخص حافظ الأوراق لا ينفي قيام القصد الجنائي - علة ذلك .. .. . ٢

## الفصل الثاني : اتلاف المنقولات

القانون الجنائي لا يعرف اتلاف المنقول باهمال .. .. . ٣



## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : اطلاق الأوراق الحكومية

الحكومية أو اختلاسها أن يكون الجاني عالماً بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في المخازن العمومية أو بين يدي الأمين للأمور بحفظها .

(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ ص ١٢ ص ٢٦٨)

١ - محضر المحز في يد المندوب لتوقيمه يمد من الأوراق المكلف بحفظها والمشار إليها في المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

( الطن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ ص ١٦ ص ١٦٨ )

٢ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اطلاق الأوراق

## الفصل الثاني : اطلاق المنقولات

٣ - القانون الجنائي لا يعرف جريمة اطلاق المنقول بأهـمال .

( الطن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٧ ص ١٦ ص ١٦٨ )

## الاثبات

## الفصل الأول : الاثبات بوجه عام

## ارقام القواعد

الفرع الأول : المعلومات العامة .. .. .	١
الفرع الثاني : اقتضائية الدليل .. .. .	٢
١ - صلاحية الدليل « مشروعيته » .. .. .	١١ - ٢
٢ - تكوين عقيدة المحكمة .. .. .	١٢ - ٤٤
الفرع الثالث : تقدير الدليل .. .. .	٤٥ - ٦٩
الفرع الرابع : تساند الأدلة .. .. .	٧٠ - ٧٢
الفرع الخامس : اثبات الجرائم .. .. .	٧٣ - ٧٨

## الفصل الثاني : الاعتراف والاقرار

الفرع الأول : سماع الاعتراف .. .. .	٧٩
الفرع الثاني : تجرئة الاعتراف .. .. .	٨٠
الفرع الثالث : الاعتراف اللاحق لتفتيش أو قبض باطل .. .. .	٨١
الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف .. .. .	٨٢ - ١١١
( ثانيا ) الاقرار : ( الاقرار غير اقتضائي ) .. .. .	١١٢ - ١١٣



## الفصل الأول : الالبات بوجه علم

## الفرع الأول : المعلومات العامة

- المعلومات العامة . سطوع القمر في ليلة الثامن من الشهر العربي : حقيقة لا يحتاج العلم بها الى التقييم . قول الحكم ان القمر كان في « التربع الثاني » . لا يترتب عليه البطلان - يفرض ان مصدره هو التقييم .. .. . ١

## الفرع الثاني : القناعة الدليل

## ١ - صلاحية الدليل « مشروعيته »

- بطلان التحقيق التكميل الذي تتولاه النيابة العامة بناء على نيب المحكمة اياها بعد ان دخلت الدعوى الى حوزتها . بطلان الدليل المستند من هذا التحقيق .. .. . ٢
- وجوب استبعاد الدليل المستند من التفتيش الباطل .. .. . ٣
- عدم الاعتماد بما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان . ولا بشهادة من اجراما .. .. . ٤
- اجراءات التحريز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ ج . لا يترتب على مخالفتها أى بطلان . علة ذلك : هي اجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستند من الضبط . يكفى ردا على الدفع ببطلان اجراءات التحريز .. .. . ٨-٥
- ثبوت بطلان القبض والتفتيش . الحكم بالادانة استنادا الى عناصر اثبات أخرى . لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب . يستوجب النقض ، والقضاء بالبرائة . مثال في مواد مخدرة .. .. . ٩
- دليل الادانة . وجوب ان يكون مشروعا . اشتراط ذلك في دليل البرائة . غير لازم . مثال الحديث الذي يجرى في محل مفتوح للكافة ودون ثمة اعتداء على الحريات . تسجيله . النسي على الدليل المستند منه بعدم مشروعيته . لا محل له .. .. . ١١

## ٢ - تكوين المحكمة عقيدتها :

- المبرة باقتناع القاضي الجنائي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المروضة ذكر مؤدى الأدلة التي كون منها القاضي عقيدته في الحكم . البيان المول عليه في هذا الصدد هو ذلك الجزء الذى يبنى فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق الاقتناع .. .. . ١٣
- حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . عدم التزامها الا ببيان مؤدى الأدلة التي استنتجت اليها في الادانة ، عدم التزامها بالإشارة في حكمها الى أقوال شهود النفي والرد الصريح عليها . القضاء بالادانة رد ضمنى على شهادة شهود النفي والطراح بها .. .. . ١٤
- عدم خضوع أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لقواعد اثبات خاصة به .. .. . ١٥
- تمويل الحكم - بلا مير - على أقوال شاهد لم يسأل في القضية . لا موجب لنقضه متى كانت هذه الشهادة غير مؤثرة في عقيدة المحكمة أو في نتيجة الحكم . هي تزيد في التسيب .. .. . ١٦
- التدليل على قيمة التعويض . من شأن المدعى وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيهه أو تكليفه اثبات دعواه .. .. . ١٧
- فقد بعض أوراق التحقيق . أثره . المول عليه هو التحقيق الشفوى الذى تجرعه المحكمة نفسها . التحقيق الابتدائي . ما هيته : هو من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضي فحسب .. .. . ١٨
- اجراءات التحريز . نص المادة ٥٧ اجراءات . اجراءات تنظيمية . مخالفتها . لا بطلان . متى اطمأنت المحكمة الى سلامة الدليل .. .. . ١٩

- استخلاص النتائج من المقدمات • من صميم عمل القاضى • القول بأن القاضى قضى بطلمه •  
 ٢٠ غير صحيح .. .. .
- استناد حكم الأدانة الى شواهد من صحيفة سوابق المتهم • لا تثريب • شرط ذلك : أن  
 ٢١ تربط بين ذلك الماضى وحاضره .. .. .
- افتناع المحكمة بجدية التحريات التى بنى عليها اذن التفتيش • لا يتعارض مع عدم اخذها بما  
 ٢٢ تضمنته من أن المتهم يحرز المخدرات بقصد الاتجار .. .. .
- حرية القاضى فى تكوين عقيدته • وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لإدانة المتهم •  
 انتهاء الحكم الى ادانة المتهم بجريمة القتل العمد بدقوف نارى • استخلاصه من ذلك - رغم  
 عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين فى الحادث - أن المتهم أحرز سلاحاً وذخيرة بدون ترخيص •  
 لا تثريب • ذلك استنتاج لازم فى منطق العقل .. .. .  
 ٢٣ المسائل الفنية • على المحكمة تحقيقها بولغا الى غاية الأمر فيها • الحقائق العلمية الثابتة • جواز  
 ٢٤ استناد المحكمة اليها • الآراء العلمية • لا تقضى عن واجب التحقيق .. .. .
- تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم • كفايته للحكم ببرأته ورفض الدعوى المدنية  
 قبله .. .. .  
 ٢٥ حرية المحكمة فى تكوين عقيدتها • الدفاع غير المؤيد بدليل • حقها فى عدم تصديقه .. .. .
- قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم اليها ، وسماع اعتراضات  
 المتهم بالتبديد • عدم تمويلها على ما أجرته محكمة الأحوال الشخصية بشأن ذلك الحساب •  
 ثبوت انشغال دمة المتهم بالمبلغ الذى أنتجته التصفية • قضاؤها بالادانة • قضاء صحيح .. .. .  
 ٢٧ أصل الشك • عدم وجوده • لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات • للمحكمة أن تكون  
 ٢٨ عقيدتها بكل طرق الإثبات • لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشك كدليل فى الدعوى .. .. .
- لم يحدد القانون الجنائى طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير • للقاضى الجنائى أن يكون  
 ٢٩ اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين .. .. .
- إبداء المحكمة رأياً فى دليل لم يعرض عليها • لا يجوز • أن فعلت ذلك فقد سيقى الى الحكم  
 على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو أنها اطلعت  
 عليها .. .. .  
 ٣٠ المبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه • مطالبة قاضى  
 الموضوع بالأخذ بدليل معين • لا تصح • الا اذا نص القانون على تقييده بدليل معين • سلطته فى  
 ٣١ وزن قوة الالبات والأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح اليها دليلاً لحكمه • مثال .. .. .
- وجوب سماع المحكمة ما يبدية المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه • متى يحق للمحكمة الاعراض  
 عن ذلك ؟ اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى •  
 ٣٢ شرط هذا الاعراض : أن تبين المحكمة علة عدم اجابتها هذا الطلب • مثال .. .. .
- لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع  
 الأدلة المطروحة عليها • دون أن تنقيد فى هذا التصور بدليل يبينه أو بأقوال الشهود بذواتهم •  
 لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات  
 الدعوى • علة ذلك : الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً • منها مجتمعة تتكون  
 ٣٣ عقيدة القاضى .. .. .
- لا يشترط فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن يقطع كل دليل منها فى حصة فى كل جزئية من  
 جزئيات الدعوى • ولا يلزم أن يكون صريحاً مباشراً فى الدلالة على ذات الفصل موضوع الاتهام • يكفي  
 ٣٧ أن يكون مؤيداً الى تأييد الواقعة كما استقرت فى يقين المحكمة .. .. .
- لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يورث الى اقتناعها من  
 أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع  
 ٣٨ بصحتها • ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصل فى الأوراق .. .. .
- لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط  
 البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يورث الى اقتناعها • وأن تطرح ما يخالفه من صور  
 أخرى • ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى  
 الأوراق • هى ليست مطالبة بالأخذ بالادلة المباشرة • لها استخلاص صورة الواقعة بطريق  
 ٣٩ الاستنتاج والاستقراء وكافة المكنت العقلية .. .. .

الاثبات في المواد الجنائية : العبرة فيه باقتناع المحكمة واطمئنانها الى الدليل المقدم اليها .  
نمرضها بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح الى بحث ماخذ الدليل والنظر  
في قبوله في الاثبات امامها . انصى عليها بانها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها . غير صحيح . علة ذلك :  
واجبها في فحص الدليل قبل الاخذ به يمنع من القول بان هناك من الادلة ما يحرم عليها الخوض فيه . ٤١

المحاكمة الجنائية : يكفي فيها أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى  
بالبراءة ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصورة . ٤٢

عدم وجود الحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه  
الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل  
طرق الاثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطأنت الى صحتها .  
مثال . ٤٣

حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتناعه من أى دليل مروض له ماخذه الصحيح من أوراق  
الدعوى . ٤٤

راجع ايضا : اجراءات المحاكمة .

( القاعد رقم ١٢ )

وحكم .

( القاعد رقم ٢٧٤ )

### الفرع الثالث : تقدير الدليل

استحالة تحقيق بعض أوجه الدفء - لا تمنع المحكمة من الحكم بالادانة مادامت الادلة القائنة  
في الدعوى كافية للثبوت

عدم تقديم المتهم الشيك الذي تبين أنه في حوزته . صحة الاستناد الى ما ورد بحضر  
الضبط مقيد استيفاء الشيك شروطه الشكلية والموضوعية . ٤٥

القصد الجنائي . من الامور النفسية . للقاضي أن يستخلصه بكافة الممكنات العقلية . ٤٦، ٤٧

تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضي في دعوى أخرى . تصدى المحكمة - وهي  
بصد تحقيق الدعوى المرفوعة امامها - لواقعة ما ، ولو كونت جريمة . لا يقيد المحكمة الثانية التي  
ترفع اليها الدعوى عن الجريمة موضوع تلك الواقعة . ٤٨

تقدير سن المتهم هو في الاصل أمر موضوعي . أسس تقديره . المادة ٧٣ عقوبات . ٤٩

نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . اذهاق الروح : هي النتيجة التي يضرها الجاني  
ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . ٥٠، ٥١

حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة . قضاؤه بالبراءة . احاطة الحكم بالدعوى عن  
بصر وبصورة . كفايته . العبرة في ادانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي الجنائي بما يجريه من تحقيق  
ومن كافة العناصر المطروحة . ٥٢

وجود آثار للمخدر بجيب جلباب المتهم . ذلك يكفي للدلالة على الاحراز . ٥٣

سلطة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى . هي الحيز الأعلى . ما دامت  
انسالة المطروحة ليست فنية بحتة . مثال في تزوير . ٥٤

سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الاثبات . الاخذ بما تراتح اليه منها . المجادلة في ذلك ،  
امام محكمة النقض . لا محل لها . ٥٥

بطلان التفتيش . لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق الأخرى : طالما كانت هذه الاجراءات  
منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل . ٥٦

- أدلة الزنا • في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات • قاصرة على الشريك المتهم بالزنا • الأدلة قبل الزوجة • يرجع فيها الى القواعد العامة في الإثبات • أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات • لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا • الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق لاستخلاص ما يؤدي اليه • من وظيفة المحكمة .. .. .
- ٥٧ .. .. .
- أطمئنان المحكمة الى صحة إجراءات التفتيش ، وما أسفر عنه من ضبط جريمة اكتشفت عرضاً في حدود ما يقتضيه تنفيذ الإذن • ذلك ما لا يصح مجادلة المحكمة فيه .. .. .
- ٥٨ .. .. .
- أدلة الدعوى • حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته • ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .. .. .
- ٥٩ .. .. .
- نقض الحكم • وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد • لا يترتب عليه إصدار الأقوال والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى • بل تظل من عناصر الدعوى .. .. .
- ٦٠ .. .. .
- حق المحكمة في الأخذ بما تراه من الأدلة وأطراح ما عداها • عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة صراحة • يكفي الرد الضمني • ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرتها في عقيدتها .. .. .
- ٦١ .. .. .
- عدم التزام المحكمة بمتابعة أكتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال • طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها المحكمة .. .. .
- ٦٢ .. .. .
- ركن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة • طبيعته : مسألة نفسية • لا يستفاد من أقوال الشهود فحسب • للمحكمة أن تنبئته من ظروف الدعوى .. .. .
- ٦٣ .. .. .
- أخذ الحكم بأقوال متهم على آخر • لا يضره • متى وقتت المحكمة فيها وارتاحت اليها .. .. .
- ٦٤ .. .. .
- لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ، فتأخذ به في حق متهم دون الآخر .. .. .
- ٦٥ .. .. .
- لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى • لها تبتج سبب الجريمة ورد الحادث الى صورته الصحيحة من جماع الأدلة • ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج • متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .. .. .
- ٦٦ .. .. .
- التلبس بفعل الزنا دليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة : المادة ٢٧٦ عقوبات • مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل • غير لازم لقيام التلبس • يكفي مشاهدته في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .. .. .
- ٦٧ .. .. .
- لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه منه • لها أن تكون في تكوين عقيدتها الى طريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية • ما دام استخلاصها سليماً .. .. .
- ٦٨ .. .. .
- وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً في إدانة المتهم • مثال .. .. .
- ٦٩ .. .. .

راجع أيضا : البات

(القاعدة رقم ١٥٧)

#### الفرع الرابع : تصانيد الأدلة :

- تسانيد الأدلة وحدة تتكون منها عقيدة القاضي .. .. .
- ٧٠ .. .. .
- الأدلة في المواد الجنائية : متساندة • يكمل بعضها بعضاً • سقوط أحدها أو استبعادها • وجوب إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لعدم الإدانة • علة ذلك .. .. .
- ٧١ .. .. .
- الأدلة في المواد الجنائية • طبيعتها : متساندة • يكمل بعضها بعضاً • لا ينظر الى دليل بعينه لمناقضته على حده دون باقي الأدلة • يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية الى ما رتب عليها ومتنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي .. .. .
- ٧٢ .. .. .

راجع أيضا : البات

(القاعدة رقم ٣٤)

## الفرع الخامس : اثبات الجرائم :

- ٧٣ جواز الاستناد في اثبات احراز السلاح - الذي لم يضبط - الى شهادة الشهود .. .. .
- جرائم التقليد • المبررة في اثباتها بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف • أوجه الشبه • استظهار الحكم :  
أنها قاصرة على أساس الصليات الطبيعية والكيميائية المشتركة المقررة عمليا والمعرفة للكافة ، وأنها  
ممدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية اجراء العمليات وتطبيقها • قضائوه بالبراء على هذا  
الاساس • صحيح في القانون .. .. .
- ٧٤ أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات • لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة الى ثبوت فعل  
الزنا • الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق ، لاستخلاص ما يؤدي اليه • من وظيفة المحكمة  
الصور الفوتوغرافية • لا تقاس على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات • علة  
ذلك : المكاتب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه .. .. .
- ٧٦ جريمة الزنا • ركن العلم • بأن المرأة متزوجة • ذلك مفترض في حق شريكها • نفيه : اثبات  
الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من مصرفة ذلك لو استقصى عنه .. .. .
- ٧٧ الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية • الا ما استثنى  
منها بنص خاص • مثال .. .. .
- ٧٨

## الفصل الثاني : الاعتراف والاثبات

### ( أولا ) الاعتراف :

#### الفرع الأول : سماع الاعتراف :

- ٧٩ استجواب المتهم • حصوله في حضور الضابط • لا يبطله .. .. .

#### الفرع الثاني : تجزئة الاعتراف :

- التزام القاضي الجنائي قواعد الاثبات المدنية عند بحث جريمة التبديد • قاصر على اثبات عقد  
الامانة دون واقعة الاختلاس التي تثبت بكافة الطرق • اقرار المتهم • جواز تجزئته بصدد اثبات  
واقعة الاختلاس .. .. .
- ٨٠

#### الفرع الثالث : الاعتراف اللاحق لتفتيش أو قبض باطل :

- اقرار المتهم بأن المخدر ضبطت بالسلطة التي كانت معه • ذلك لا يعد اعترافاً منه بحياته وإحرازه  
له ، ولا يفسد أن يكون تقريراً لما نتج عن التفتيش الباطل .. .. .
- ٨١

#### الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف :

- الاعتراف الذي يعول عليه • وجوب أن يكون اختيارياً • حصوله تحت تأثير الإكراه أو  
التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا • عدم اعتباره اعترافاً • على المحكمة  
بحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصحابات المقول بصورها لأكراهه عليه ونفي قيامها في  
استدلال سائح أن هي رأت التعويل على الدليل المستعملته • مثال .. .. .
- ٨٢-٨٤
- الخطأ في تسمية اقرار المتهم اعترافاً والقضاء في الدعوى بناء عليه • لا يؤثر في سلامة  
النتيجة التي انتهى اليها الحكم .. .. .
- ٨٥
- حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمتها - نص المادة ١٤٠ ج • هو تحذير للمأمور  
السجن من اتصال رجال السلطة بالسجون • لا يترتب على هذا الاتصال بطلان الاجراءات .. .. .
- ٨٦
- الخطأ في الاسناد • متى لا يؤثر ؟ اذا كان لا ينصرف الا الى واقعة فرعية دون جوهر  
الاعتراف • مثال .. .. .
- ٨٧
- ادعاء المتهم أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه • إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •  
لا تقبل .. .. .
- ٨٨، ٨٩
- سلطة المحكمة في تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها .. .. .
- ٩٠

- مسئلة المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم ولو صدرت بعد قبض وتفتيش باطلين \* متى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة بالإجراء الباطل .. .. . ٩٢.٩١
- حرية المحكمة الجنائية في تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات \* عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض .. .. . ٩٣
- الاعتراف \* لا يلزم أن يكون صريحا \* يكفي أن تحصل أقوال المتهم معنى الاعتراف \* تأويل محكمة الموضوع تلك الأقوال بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة \* وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف \* ذلك فهم صحيح للواقع \* لا تثريب .. .. . ٩٤
- تأثير إنسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتاتبه \* لا يصح : متى ثبت للمحكمة أن ذلك مخالف للحقيقة \* مثال \* تبديد \* عقود الائتمان .. .. . ٩٦.٩٥
- لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أي دور من أدوار التحقيقات وإن عدل عنه بعد ذلك \* متى اطاعت إلى صحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع \* المجادلة في ذلك \* اتصالها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .. .. . ٩٨.٩٧
- الاعتراف في المواد الجنائية : عنصر من عناصر الدعوى \* لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيته وقيمته التدليلية على المعترف \* لها تجزئة الاعتراف والأخذ بما تطعن إلى صدقه واطراح سواه دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك \* ولها الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .. .. . ١٠٦.٩٩
- اقرار الطاعن بتحرير اذني الصرف - المزورين - مع تنصله من التوقيع عليها \* لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا \* خطأ المحكمة في تسمية هذا الاقرار اعترافا \* لا تأني له على سلامة الحكم \* طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى \* وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .. .. . ١٠٧
- الاعتراف الذي يصول عليه : هو ما كان نصا في اقرار الجريمة \* تقدير الدليل المستند منه موكول إلى المحكمة \* مثال في تسول .. .. . ١٠٨
- الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال \* لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الإثبات \* لها البحث في صحته ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه انتزع منه بطريق الاكراه \* عدم الأخذ بالاعتراف متى كان وليد اكراه أيا كان قدره .. .. . ١٠٩ ، ١١٠
- عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره \* لها تجزئته والأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة والأعراض عما تراه مغايرا لها .. .. . ١١١

#### (لانيا ) الاقرار « الاقرار غير القضائي »

- الاقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيله بتوقيعه \* ماهيته : اقرار غير قضائي \* خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع \* له أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه \* كما أن له أن يجرده من تلك الحجية \* لا رقابة لمحكمة النقض عليه \* متى كان تقديره سابقا به .. .. . ١١٢
- الاقرار المنسوب إلى الطاعن في تحقيقات شكوى إدارية \* طبيعته : اقرار غير قضائي \* خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع .. .. . ١١٣

### الفصل الثالث : الأوراق

#### الفرع الأول : حجية الأوراق الرسمية :

- محضر التحقيق محرر رسمي \* هو حجة بما يثبت فيه \* هذه الحجية لا تحول بين المتهم وبين ابداء دفاع يعارض ما أثبت فيه .. .. . ١١٤
- حجية الأوراق الرسمية \* مثال \* دفتر الأحوال بالقسم \* القاضي الجنائي في حل من عدم الأخذ بالدليل المستند منها \* أن هي إلا عناصر إثبات \* حجية الأوراق الرسمية \* محلها في الإجراءات المدنية والتجارية .. .. . ١١٥
- الرسمية \* ماهيتها : صفة يسببها محرر الورقة وليس طبعها على نموذج خاص \* اختصاص الموظف بتحرير الورقة \* أساسه .. .. . ١١٦
- التحقيق الابتدائي هو من عناصر الدعوى التي يزود منها القاضي لمحسب .. .. . ١١٧



- محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق • بياناتها • حجيتها • ان هي الا عناصر اثبات • تحتل  
الجدل والمناقشة • الطعن عليها بالتزوير • غير لازم .. .. . ١١٨
- كشف العائلة التي يحزر للاعفاء من الخدمة العسكرية • اعتباره ورقة رسمية • متى كان  
قد وقع من شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية • لا يؤثر في ذلك : أن يكون شيخ  
الحارة غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف متى كان هذا العيب قد فانت ملاحظته على المواطنين  
المختصين فصدرت على أساسه شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية .. .. . ١١٩
- خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضي في جميع الأحوال • ولو كانت أوراقا رسمية • ما دام  
الدليل غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة • مثال .. .. . ١٢٠ - ١٢٢
- عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير • الأمر في هذا مرجعه  
الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم • للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل  
طرق الاثبات • لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت الى صحتها •  
مثال .. .. . ١٢٣
- عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه اصدار قيمة  
المحضر كله كعنصر من عناصر الاثبات • خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع  
اذن البريد • متى يصبح ورقة رسمية ؟ بمجرد سحبها والتوقيع عليه من عمال البريد • أي  
تغيير في بياناته يعد تزويرا في أوراق رسمية • بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص  
بالبيانات التي من شأن الموظف العمومي المختص تحريرها بنفسه .. .. . ١٢٥
- أذن البريد منذ التصريح بإصدارها في سنة ١٩١٥ • من أوراق الدولة المصرية • مسوؤه  
ما سحب منها أو صرف في مصر أو ما سحب أو صرف منها في السودان • استمرار العمل بها حتى  
سنة ١٩٦٢ عندما اتجهت هيئة البريد الى انهاء نظام التعامل بها .. .. . ١٢٦

راجع أيضا : تزوير

( المائدة رقم ١ )

## الفرع الثاني : أوراق ذات حجة خاصة

### ( أ ) محاضر الجلسات والأحكام :

- بعض الأوراق لها قوة إثبات خاصة إلى أن يثبت ما ينفيها • وهي محاضر الجلسات  
والأحكام حتى يطن عليها بالتزوير • ومحاضر مواد المخالفات حتى يطن عليها بالطرق العادية ..  
نطاق هذه الحجة : ذلك قاصر على امكان المحكمة الأخذ بها دون إعادة تحقيقها بالجلسة • غير أنها  
لا تلزم بما ورد فيها • ولها مطلق الحرية في رفض الأخذ بها ولو لم يطن عليها بالطريق الذي  
رسمه القانون .. .. . ١٢٧
- اعتبار محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة  
بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها • المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون  
أن تعيد تحقيقه بالجلسة • لها تقدير قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطن فيها  
على الوجه الذي رسمه القانون .. .. . ١٢٨

### ( ب ) تقرير الاستئناف :

- ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها • ما لم يثبت خطأ بياناتها • مثال • تاريخ  
حصول التقرير • العبرة بالتاريخ الحقيقي • واجب المحكمة في تحقيق ذلك .. .. . ١٢٩

### ( ج ) صحيفة الحالة الجنائية :

- صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لاثبات المهنة ولا تصلح دليلا عليها • مثال .. .. . ١٣٠

### الفرع الثالث : الادعاء بالتزوير :

- اثبات صحة الأوراق • الطعن بالتزوير فرعيا • هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير  
محكمة الموضوع • عدم التزامها بإجابه عند اقتناعها بصحة الأوراق التي أنكرها المتهم • لا اشراف  
لحكمة النقض على هذا التقدير .. .. . ١٣١
- اثبات التقليد أو التزوير • لم يجعل له القانون طريقا خاصا • العبرة فيه بما تطنش اليه  
المحكمة من الأدلة المساقفة .. .. . ١٣٢

### الفرد الرابع : سلطة المحكمة في تفسير العقود :

- حق محكمة الموضوع في تفسير العقود - بسلا يخرج عما تحمله عباراتها ، وتقيم نسبة المتعاقدين - لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك - ما دام تفسيرها سائفا ، ولا يتنافى مع نصوص العقد - مثال .. .. .
- الصور الفوتوغرافية - لا تقاس على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات - علة ذلك : المكاتيب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه .. .. . ١٣٣

### الفرد الخامس : مراعاة قواعد الاثبات المدنية :

- حق العامل في اثبات حقوقه بجميع طرق الاثبات - عند عدم وجود عقد مكتوب - علة ذلك .. ١٣٤
- التزام القاضي الجنائي قواعد الاثبات المدنية عند بحث جريمة التديد - ذلك قاصر على اثبات عقد الامانة دون واقعة الاختلاس التي تثبت بكافة الطرق - اقرار المتهم - جواز تجزئته بصدد اثبات واقعة الاختلاس .. .. . ١٣٥
- قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة فيما يجاوز نصاها - عدم تعلقها بالنظام العام .. ١٣٦
- تقيد القاضي الجنائي بقواعد الاثبات العامة كالتوقف قضاءه في الواقعة الجنائية على الفصل في مسألة مدنية او تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة التي يفصل فيها - اعتبار كل مقابلة او عمل متعلق بالمصنوعات عملا تجاريا - المادة ٢ من قانون التجارة - عدم انضباط هذا الوصف ولا تحققه الا في شأن الصانع رب العمل وحده وعدم تعدد الى غيره ممن يتعاملون معه - اعتبار هذا العمل تجاريا من جانب واحد وعدم جريان الوصف نفسه عليه بالنسبة الى الجانب الآخر - اختلاف الوضع فيه باختلاف ما اذا كان هذا الجانب تاجرا او غير تاجر - كون العمل تجاريا بالنسبة الى احد الطرفين ومدنيا بالنسبة الى الطرف الآخر - اتباع وسائل الاثبات التجارية مع من كان العمل تجاريا بالنسبة اليه .. .. . ١٣٧

## الفصل الرابع : التجربة

### الفرد الاول : ندب الخير :

- علم التزام المحكمة بندب خير - متى كان طلب ندبه لا يتصل بمسألة فنية بحتة .. ١٣٨
- طلب ندب خير - متى لا تلتزم المحكمة باجابه ؟ اذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة الى ندبه .. .. . ١٣٩
- قدرة المجنى عليه على الكلام او فقهه النطق عقب اصابته - مسألة فنية - طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الشأن - رفضه بأسباب غير مؤدية - قصور واختلال بحق الدفاع - مثال .. ١٤٠
- عدم التزام المحكمة باجابه طلب ندب خير آخر في الدعوى - ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .. .. . ١٤١
- المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث ، وافضائه لشهود بأسماء الجناة - ذلك دفاع جرمي ، يستوجب التحقيق عن طريق المختص فنيا - ولو سكت الدفاع عن المطالبة به صراحة - الالتفات عن هذا الاجراء - اختلال بحق الدفاع .. ١٤٢ ، ١٤٣
- النمي على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع بعدم اجابته لطلب ندب خير لفحص الأوراق المضمون فيها بالتزوير - لا يقبل - علة ذلك : أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير - للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .. .. . ١٤٤
- عدم التزام المحكمة بندب خير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية ، الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته - من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .. ١٤٥
- متى تلتزم المحكمة بالاتجاه الى أهل الخبرة ؟ في المسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها عدم التزام المحكمة بندب خير آخر في الدعوى تحديدا للمنى تأشير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية - طالما أن الدعوى قد وضحت لها .. .. . ١٤٦
- المسائل الفنية البحتة - على المحكمة الاستعانة في ابداء الرأي فيها بخبير فني - أمثله .. ١٤٧

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها . لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة عليها . ليس لها الاقتصار في تفنيد تلك المسألة على الاستناد الى ما قد يختلف الرأي فيه .. .. . ١٤٨ - ١٤٩

عدم سريان حكم المادة ٢٥٦ اجراءات الا على الطلبات التي يتقدم بها المدعي المدني فيما يتعلق بحتونه المدنية . باقي المحكوم يحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات التي تخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف بايداع أمانة الخبير .. .. . ١٥٠

#### الفرع الثاني : طلب مناقشة الخبر :

طلب استدعاء الطبيب لمناقشته . متى لا تلزم المحكمة بإجابته ؟ اذا رأت من الوقائع أنها في غنى عن رايه وكان تحقيق الدفاع غير منتج .. .. . ١٥١

#### الفرع الثالث : اجراءات المضاهاة :

اجراءات المضاهاة . لم ينظمها المشرع . اطمئنان المحكمة الى صحة عملية الاستكتاب . اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير . لا مخالفة فيه للقانون .. .. . ١٥٢

اجراءات الاستكتاب ، التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .. .. . ١٥٣

#### الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تقدير راي الخبير ومناقشته :

الحكمة هي الخبير الأعلى . نطاق هذا المبدأ .. .. . ١٥٤

نصب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة حقها في تقدير وقائنها وما قام من أدلة الثبوت والترجيح بين أقوال الخبراء المتعارضة .. .. . ١٥٥

قول الخبير انه لا يثير لأسباب فنية - مرفقة محدث الكشط والتغيير . اطمئنان المحكمة الى ما قرره الشهود من أن التهم هو محدثها . لا تناقض ولا قصور .. .. . ١٥٦

التقارير الطبية . صحة الاستناد اليها في اثبات التهمة كدليل مؤيد لأقوال الشهود .. .. . ١٥٧

وجوب إيراد الحكم للأسانيد التي أقيم عليها تقرير الخبير . أساس ذلك مناقشة المحكمة لاعتراضات التهم على التقرير واجبة .. .. . ١٥٨

تقدير حالة التهم العقلية . هي في الأصل مسألة موضوعية . طلب الدفاع نصب خبير لفحص التهم . على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . اغفال ذلك . اغفال بحق الدفاع وقصور .. .. . ١٥٩ - ١٦١

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى : ما دامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة مثال . اطلاع المحكمة على المحررات المطعون فيها بالتزوير . اجراءها المضاهاة بنفسها على أوراق الاستكتاب . اطمئنانها الى راي الخبير في هذا الشأن . انتمى على ذلك . غير جائز .. .. . ١٦٢

الجزم بما لم يطعن به الخبير . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى قد اكتمت ذلك لديها .. .. . ١٦٣

تقدير راي الخبراء . من اطلاعات محكمة الموضوع . الطعن على تقرير الخبير أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه اغفل الرد عليها . وجوب بيان عناصر الميب في التقرير . أهمية ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر هذه العناصر على وجه الرأى في الدعوى .. .. . ١٦٤ - ١٦٧

اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير الذي كان مطروحا بالجلسة . ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها الى صحة المضاهاة . لا تشريب .. .. . ١٦٨

نصب الطبيب الشرعي خبيرا في الدعوى . استنتاجه بتقرير طبيب اخصائي ، وإبداؤه الرأى على ضوء ذلك التقرير استناد الحكم الى راي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الاخصائي الذي لم يحلف اليمين . لا يوجب الحكم .. .. . ١٦٩

العامة المستدعية بالعين . يكفي لتوفرها : أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه . تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة : لا يلزم .. .. . ١٧٠

أداة الحكم الطاعن - في جرمية تزوير - استنادا الى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير . انتهاء هذا التقرير الى أن العبارة المزورة حورت بخط الطاعن . اعتمادها في ذلك على ما

أجراء من مضاهة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة معززة بخطه في ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات . كنفادها بالمضاهة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق لبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عناصر المضاهة في الرأي الذي انتهى إليه الخبير . عدم مضاهة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيها فيها . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .. .. . ١٧١

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها . النعي عليها التفاتها عن مناقشة الخبير . غير مقبول . طالما أنها قد أطلعت على تقريره ، ولم يطلب منها مناقشته ، ولم تره محللاً لإجرائه . وما دامت قد قدرت صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها ١٧٢-١٧٤

لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والاختصاص منها بما تراه وأطراح ما عداها . علة ذلك : تعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . لا مقب عليها فيه . مثال .. .. . ١٧٥

للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخبير الفني في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أثبتت ذلك عندها وأكدت لهديها .. .. . ١٧٦ ، ١٧٧

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . مرجعه إلى قاضي الموضوع . له كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لهذه التقارير والاختصاص بما يطعن إليه منها والاتفات عما عداها .. .. . ١٧٨

ليس يلزم أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني . يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستلزم على المواجهة والتوفيق .. .. . ١٧٩

على المحكمة عند تعرضها لتنفيذ رأي الخبير الفني أن تستند إلى أسباب فنية تحمله . لا يسوغ لها الاستناد إلى أقوال الشهود في أطراح الرأي الفني الذي أبداه الطبيب الشرعي .. .. . ١٨٠

تمويل الحكم في قضائه بإدالة المتهم على الدليلين الفني والقولي مما مع ما بينهما من تناقض دون أن يرفع بأسباب سائفة . قصور وتناقض في التفسير يعيب .. .. . ١٨١

راجع أيضاً : حكم

( القاعدة ١٨٣ من ١٢ ص ٩٠٨ )

## الفصل الخامس : الشهادة

### الفرع الأول : طبيعة الشهادة :

لا يصح اعتبار المحقق كالشاهد بمعنى المتعارف عليه .. .. . ١٨٢

الشهادة . طبيعتها : قيامها على إخبار شفوئي يدل به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . مادام تقديرها سليماً .. .. . ١٨٣

### الفرع الثاني : أهلية الشاهد :

الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناهة التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . انقضاءها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تحمل من مجنون أو سبى لا عقل . مثال .. .. . ١٨٤

أهلية الشهادة . المبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .. .. . ١٨٥

### الفرع الثالث : سماع الشهادة :

جواز استدعاء مأموري الضبط القضائي وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهوداً في القضايا التي يباشرونها فيها أعمالاً .. .. . ١٨٦

قول الحكم أن هذا الشاهد إنما يشهد عن واقعة يشهد بها غيره مع تناول شهادته وقائع مهمة أثرت في عقيدة المحكمة ، وثبوت عدم استحالة سماعه . لا يقضي عن سماع شهادته .. .. . ١٨٧

- لا تمنع المادة ٢٧٦ أ ج • الشاهد من الشهادة ضد زوجه أو قريبه • هي تفهيم من الشهادة إن أراد ذلك • الإفضاء المحظور بنص المادة ٢٠٩ مرافعات • شروطه .. ١٨٨
- استحلاف الشاهد من ضمانات التحقيق بصفة حملة على قبول الصندق • طائفة لا يجوز استحلافها : المحكوم عليهم بعقوبة جنائية ناقصوا الأهلية • سماع معلوماتهم على سبيل الاستدلال • علة ذلك ؟ أدوهم الشهادة يمين : لا بطلان .. ١٩٢
- تصرف الشهود على المتهم • ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا • اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستعمل من عملية الاستعراق • عدم جواز مصادرتها في اعتقادها .. ١٩٤
- الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبني على التحقيق انشغوى بالجلسة • وجوب سماع الشهود مادام ممكنا • ادانة المتهم أمام محكمة أول درجة استنادا الى أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم • تأييد المحكمة الاستئنافية هذا القضاء دون سماعهم أيضا • اخلال بشغوية المرافعة .. ١٩٥
- على المحكمة سماع الشهود ما دام ممكنا • ثبوت مرض الشاهد • انفى طلب المتهم سماعه • وتفييه في الخارج للملاج لمدة محدودة • ذلك لا يمنع من امكن سماعه • رفض الطلب وادانة المتهم • اخلال بحق الدفاع .. ١٩٦
- الأصل أن تحكم محكمة ثانية درجة على مقتضى الأوراق • هي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه • التزامها بسماع الشهود الواجب سماعهم أمام محكمة أول درجة : الا اذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم • وكان الطاعن قد عدنازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .. ٢٠١
- سماع الحاضرين في محل الواقعة • المادة ٣٦ إجراءات • الخطاب الموجه فيها الى مأمور الضبط • قصره على حالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة في حالة تلبس دون قيامه بالضبط والتفتيش تنفيذًا لأمر النيابة • للمتهم أن يطلب من النيابة أو من المحكمة سماع شهوده .. ٢٠٢
- اداء الشهادة • كفيته : سؤال الشاهد عن معلوماته ثم إثبات ما يدعى به فلا • افتراض اقواله قبل صدورها منه • اثره : تداعي الدليل • فساد الاستدلال .. ٢٠٣
- طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالمعوى ومتعلقة بموضوعها • ذلك طلب جوهرى ، يتعين على المحكمة اجابته اظهارا لوجه الحق في المعوى • رفضه بمقولة ان هؤلاء الشهود لم يروا شيئًا • اخلال بحق الدفاع • علة ذلك : المحكمة قضت في أمر لم يعرض عليها .. ٢٠٤
- للمحكمة أن تستفتي عن سماع أحد شهود الإثبات • شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه • لا يجوز ذلك دون اعتماد المحكمة في حكمها على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية • ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة
- استثناء الدفاع عن الطاعن عن سماع أقوال الشاهد الفائب وتلاوة هذه الأقوال في الجلسة • تناول الدفاع لها في مرافعته • نفي الطاعن على الحكم اخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة الى هذا الشاهد • لا يصح .. ٢٠٥
- سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة : لم يرسم القانون للمحكمة طريقا معينًا للسبر فيه • أفغالها توجيه سؤال ما يقتضيه من التحقيق • علم جواز اتخاذ وجهه للظن في حكمها • علة ذلك : اجازة القانون للدفاع أن يوجه من جانب ما يرضه من أسئلة • مثال .. ٢٠٦
- تنظيم المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية إجراءات المناذاة على الشهود وسماع أقوالهم • مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة الى اتباعها في محضر الجلسة • لا بطلان .. ٢٠٧
- تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يمد يد ذكرها • من الاجازات • متى تكون واجبة ؟ اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه • المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية • مثال .. ٢٠٨
- الأصل أن تبني الأحكام على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة • للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي اذا تضرع سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك • عدم تلاوة المحكمة أقوال الشهود الفائتين لا يعيب الإجراءات • علة ذلك : هذه التلاوة من الاجازات • متى تكون واجبة ؟ اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .. ٢٠٩
- منع الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمح بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمح بغير يمين يوحي بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليلهم يمين هم أقل ثقة من أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يعزم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلون بها على سبيل الاستدلال اذا أمس فيها الصندق •

- المحكمة لا تلك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الأدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك .  
كل ما لها طبقاً للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل  
من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة . امتناع شاهد النفي عن أداء اليمين . رفض  
المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح  
إيهاا للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين . يسقط حق الطاعن في الدفع بهذا  
البطلان الذي يدعي وقوعه بغير حق .. .. . ٢١٠
- متى لا تقبل شهادة القائم بإجراء باطل عليه ؟ عند قيام البطلان وثبوته . كون البطلان ذاته  
هو الذي يدور حوله الإثبات . من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تعفيه بأي دليل . مثال .. .. ٢١١
- تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن  
الاعتداء إليه . قعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم إدراج مستفشار الإحالة اسمه  
في قائمة الشهود . لا تثريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد  
لمحكمة الجنائيات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ ،  
٢٧٩ إجراءات .. .. . ٢١٣

#### الفرد الرابع : سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود :

- عدم جواز التعويل على أقوال الشهود في تحقيق الضوء وكفايته عندما تكون شهادتهم هي محل  
الطمع .. .. . ٢١٤
- سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عما تضمنه محضر الصلح بشأن عدول الشاهد عن اتهام المتهم  
دون بيان الملة . يكفي في ذلك الرد الضمني .. .. . ٢١٥
- قول الخبير انه لا يتيسر - لأسباب فنية - معرفة محض الكشف والتفسير . اطمئنان المحكمة إلى  
ما قرره الشهود أن المتهم هو محدثاً . لا قصور ولا تناقض .. .. . ٢١٦
- عدم الاعتداد بما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان ، ولا بشهادة من أجراها .. .. ٢١٧
- اطمئنان المحكمة إلى قول شاهدة أنها تعرفت على المتهمين من ظهورهم . المجادلة في ذلك أمام  
محكمة النقض . لا تقبل .. .. . ٢١٨
- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة  
الموضوع . لا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . أخذاً بشهادة شاهد  
يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها . عدم جواز المجادلة  
في ذلك أمام محكمة النقض . تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . شرط ذلك .. .. ٢١٩ - ٢٢٩
- راجع أيضاً : إثبات .

( القواعد من ٢٣٠ إلى ٢٣٩ ) .

#### الفرد الخامس : تسبيب الأحكام بالنسبة للشهادة :

- نية إزهاق الروح في جريمة القتل العمد . ما ذكره شهود الإثبات بخصوصها . لا يقيد  
المحكمة في استخلاصها .. .. . ٢٣٠
- جواز الإحالة في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر متفقة معها .. .. . ٢٣١
- حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . عدم التزامها بالإبتيان مؤدى الأدلة التي استندت إليها في  
الإدانة دون أقوال شهود أخرى التي لم تأخذ بها إذ في قضائها بالإدانة الرد الضمني على شهادة شهود  
النفي وإطراح لها .. .. . ٢٣٢
- جواز الاستناد في إثبات احراز السلاح - الذي لم يضبط - إلى شهادة الشهود .. .. ٢٣٥
- إيراد الحكم أقوال شهود الإثبات تفصيلاً عند تحصيله واقعة الدعوى . عدم تكرار سرده  
أقوالهم بهد ذلك لا يعيبه .. .. . ٢٣٤
- تمويل الحكم - بلا مبرر - على أقوال شاهد لم يسأل في القضية . لا موجب لنقضه . متى  
كانت هذه الشهادة غير مؤثرة في عقيدة المحكمة أو في نتيجة الحكم . هي تزيد في التسبيب .. ٢٣٥
- تشكيك المتهم المحكمة في شهادة الشهود ، دون أن يطلب تحقيقاً مميّناً في هذا الصدد .  
اطمئنان المحكمة لشهادتهم . لا تثريب .. .. . ٢٣٦
- عدم التزام الحكم بالرد على الدفع باستحالة الرؤية استقلالاً . كفاية الرد الضمني .. ٢٣٧
- إيراد النص الكامل لأقوال الشهود . لا يلزم . كفاية إيراد مضمونها .. .. . ٢٣٨

- الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي • فإذا ما تعرضت للرد عليها وجب أن تلتزم الوقائع الشابتة في الدعوى ، وأن يكون لاستخلاصه أصله في الأوراق • مخالفة ذلك : خطأ في الاستناد .. .. . ٢٣٩
- طلب سماع شهود معينين • وجوب اجابة هذا الطلب • ما دام ذلك ممكنا • رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة • اخلال بحق الدفاع • على المحكمة أن تسمح الشهادة أولا ثم تبدي الرأي فيها .. .. . ٢٤٠
- أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات • عدولهم عنها في تحقيق النيابة • استناد حكم الادانة الى أقوالهم الأولى ، والى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال • من إطلاقات محكمة الموضوع .. ٢٤١
- الاخذ بأقوال شاعده في التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة • حرية المحكمة في تكوين عقيدتها • من مجموع الأقوال المطروحة • مادام في وسع المتهم أن يناقشها • لا اخلال بحق الدفاع .. ٢٤٢
- ادانة المتهم استنادا الى ما قرره شاعده الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة • فقد هذا المحضر • النسي على الحكم بالخطأ في الاستناد • تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق • أثر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة • تلك مقتضيات العدالة • كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا الشأن .. .. . ٢٤٣
- المحاكمات الجنائية • تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم • وتسمع الشهود • مادام ذلك ممكنا • تسك التهم بسماع أقوال شاعده اثبات ومناقشته • عدم اجابة هذا الطلب ، دون بيان السبب • الحكم بالتأييد مع التعويل على تقرير مقدم من هذا الشاعده • ذلك اخلال بحق الدفاع .. .. . ٢٤٤
- نقض الحكم • وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد • لا يترتب عليه اصدار الأقوال والشهادات التي أبدت في المحاكمة الأولى • بل تظل من عناصر الدعوى .. .. . ٢٤٥
- للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود • شرط ذلك : قبول التهم أو المدافع عنه • هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا • سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود • تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم • لاختلاف ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة • لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدولهم عن هذا القرار .. .. . ٢٤٦ - ٢٥٠
- للمحكمة الاخذ برواية متقولة • متى تبينت صحتها ، واقتضت بهدورها عن نقلت عنه وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح المام المحكمة الصحيح بمنى الأدلة القائمة في الدعوى وتبينها حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاعده .. .. . ٢٥١ - ٢٥٢
- لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمنن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمنن اليه منها في حق متهم آخر • لا يعد هذا تناقضا يعيب حكما • مادام يصح في العقل أن يكون الشاعده صادقا في أقواله وغير صادق في شطر آخر منها • وما دام تقدير الدليل موزولا الى اقتناع المحكمة وحدها .. .. . ٢٥٣
- ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاعده وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضائها على فرض تناقض صريح روايتها • كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمانت إليها أو تطرحها ان لم تثق بها .. .. . ٢٥٤
- ادانة المحكمة للشاعده استنادا الى أقوال شاعده الإثبات • مؤداه اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لصلها في عدم الاخذ بتلك الأقوال .. .. . ٢٥٥
- سكوت الحكم عن التعرض لشهادة شاعده النفي • مؤداه : اطراح المحكمة هذه الشهادة اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات • لا عيب .. .. . ٢٥٦ - ٢٥٨
- اختلاف الشهود في تفصيلات معينة • أمرا يعيب الحكم • شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه • ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند اليها في تكوين عقيدته • علة ذلك : لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل • لها أن تأخذ بما تطمنن اليه من أقوال الشاعده وتطرح ما عدها • دون أن تكون ملزمة ببيان الملة • الأمر مرجعه الى اقتناعها هي وحدها • عدم إيراد الحكم لتلك التفصيلات يعيد اطراحها .. .. . ٢٥٩
- للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الاخذ بأقوال الشاعده في إحدى مراحل التحقيق متى اطمانت اليها ، واطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .. .. . ٢٦٠
- الاخذ بقول للشاعده في جلسة المحاكمة ولو خالف قولا آخر له إبداءه في التحقيقات • من إطلاقات محكمة الموضوع • ما يثار في هذا الصدد • جدل موضوعي في أدلة الثبوت • آثاره أمام محكمة النقض • غير جائزة .. .. . ٢٦١

- حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث - حقا في الأخذ بإرواية الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخراً له .. .. . ٢٦٢
- للمحكمة أن تحول في حكمها على ما تطعن اليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة - لها أن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر .. .. . ٢٦٣
- مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني - لا يلزم - يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني ، تناقضا يستصحب على الملاسة والتوفيق - مثال .. .. . ٢٦٥ ، ٢٦٤
- المنازعة في القوة التدللية لشهادة بعض الشهود - جدل موضوعي في العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدا - عدم قبول التصدي له أمام محكمة النقض - علة ذلك : وزن أقوال الشهود وتقديرها من سلطة محكمة الموضوع .. .. . ٢٦٦
- تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها - غير لازم - يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائر تجريره المحكمة ، يتلزم به ما قاله كل منهم بالقدر الذي رواه الآخر .. .. . ٢٦٧
- تجزئة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع - اغفالها إيراد بعض تفاصيل معينة للدليل - مفادها : اطراحها لها - مثال .. .. . ٢٦٨
- اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء - اعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من ذلك - لا يعيبه - مادام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة - آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .. .. . ٢٦٩
- للمحكمة الأخذ بأقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، دون أن تبين علة ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى - مادام له أصل فيها - وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبته هذه الأقوال اليهم .. .. . ٢٧٠
- حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بعض المدة - اثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة - مقتضى ذلك : سقوط الحكم الغيابي ذاته دون اجراءات المحاكمة - جواز استناد المحكمة عند إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .. .. . ٢٧١
- للمحكمة - وهي في سبيل تكوين عقيدتها - تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطعن اليه وتطرح ما عداه - لها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر .. .. . ٢٧٢
- القاضي غير ممنوع من الأخذ بالأقوال التي يدلي بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق - أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي مساقها للدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .. .. . ٢٧٣
- حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد والأخذ ببعض منه دون بعض - حد ذلك ومناطه : أن لا تمسحه أو تبتز فحواه بـ ما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته ليس للمحكمة أن تحل نفسها محل الخير في المسائل الفنية البحث .. .. . ٢٧٥ ، ٥٧٤
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ، مطلقة - لها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والموازنة بين ما اخذت عنه بالقدر الذي رواه وبين ما اخذته من قول شاهد آخر والجمع بين القولين وإبداء مؤداه جملة وأن تنسبه إليها معا - ما دام ما اخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا .. .. . ٢٧٦
- لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والأخذ منها بما تطعن إليه في حق أحد المتهمين واطراح ما لا تطعن إليه منها في حق متهم آخر .. .. . ٢٧٧
- الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها - متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - شرط ذلك : أن تبين علة الرفض .. .. . ٢٧٨
- عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها - فضاؤها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت - دلالة : عدم اطمئنانها إلى أقوال شهود النفي واطراحها .. .. . ٢٧٩
- راجع أيضا : - الفرع الرابع - سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود -



## الفرع السادس :

الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة • • بالشهادة •

قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة فيما يجاوز نصاها • لا تنطبق بالنظام العام .. .. ٢٨٠

### الفصل السادس : القرائن :

## الفرع الأول : القرائن القانونية :

١ - قرينة قوة الأمر المقضى : • حجية الأحكام الجنائية •

قرينة قوة الشيء المقضى • نطاقها ؟ تقدير الدليل في دعوى لا يحوز هذه القوة في دعوى أخرى •  
الحكم ببرائة المتهم من جريمة تبديد ثبوت تزوير السند موضوع عقد الأمانة • رفع الدعوى  
بالتزوير والاستعمال على مذهب ذلك السند • اختلاف المدعين في السبب والخصوم • محكمة التزوير  
غير مقيدة بحكم البراءة فيما يخص بواقعة التزوير .. .. ٢٨١  
صدور حكم لا وجود له • لا تنطبق به الدعوى الجنائية • ولا تكون له قوة الشيء المحكوم  
فيه • ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد • مقتضى ذلك : إعادة المحاكمة • مثال • سرقة الحكم  
راجع أيضا : اثبات •

( القاعدة رقم ٤٨ )

٢ - في افتراض العلم بالفرض :

ثبوت أن المتهم هو المتزعم بتوريد اللبن المشفوش • عدم كفايته لادانته في جريمة عرضه  
مشفوشا للبيع • الا اذا ثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الفس أو أن يكون قد ورد الشيء علما بأنه  
مشفوش .. .. ٢٨٣  
قرينة العلم المفترض بالفرض : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ • عدم مساسها بالركن  
العملي للجريمة الذي يلزم توافره للمقاب • تعلقها بسبب الاثبات • مؤدى ذلك : رفع عبء اثبات  
العلم عن كامل النيابة • قابليتها لاثبات العكس • عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدفعها • حرية  
محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .. .. ٢٨٤  
جريمة عرض لبن مشفوش للبيع • ثبوت قيام شريك المتهم - وحده - بتوريد اللبن المتعاقد  
عليه للمستشفى • دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاقه • مقتضى ذلك : انقطاع صلته بواقعة  
الدعوى • الحكم ببراءته • صحيح .. .. ٢٨٥

٣ - حيازة المنقول قرينة على تحقق الملك :

قرينة الحيازة في المنقول سند الملكية • قرينة بسيطة • جواز اثبات عكسها بكافة طرق الاثبات  
بما فيها البينة وقرائن الأحوال • مثال .. .. ٢٨٦  
مجرد حيازة المال • قرينة على تحقق الملك في القانون .. .. ٢٨٧

٤ - القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب غير المشروع :

عجز الموظف عن اثبات ما يملكه • قرينة على أن الزيادة في ماله انما حصلت من استغلاله لوظيفته  
مضى تنتفي القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب غير المشروع ؟ عند ثبوت مصدر  
سليم للزيادة في ثروة الموظف وكان هذا المصدر من شأنه انتاج الزيادة في ماله .. .. ٢٨٩

## الفرع الثاني : القرائن الموضوعية :

التقويم • وجود البدر مكملا شيء وواقع الأمر بالنسبة إلى نفاذ ضوئه إلى مكان بعينه شيء  
آخر • فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم .. .. ٢٩٠  
سوابق المتهم • للمحكمة أن تتخذ منها قرينة تكميلية في اثبات التهمة .. ٢٩١ ، ٢٩٢  
المعلومات العامة • سطوح القمر في ليلة الثامن من الشهر العربي • هي حقيقة لا يحتاج العلم  
بها إلى التقويم • قول الحكم أن القمر كان في التبريم الثاني • لا يترتب عليه البطالان • يفرض أن  
مصدره هو التقويم .. .. ٢٩٣  
استعراق الكلب البوليسي • جواز الاستناد إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت .. .. ٢٩٤

- ٢٩٥ .. .. . اشتباه للاشتباه . استناد حكم الادانة الى شواهد من صحيفة سوابق المتهم . لا تثريب . شرط ذلك . أن تربط بين ماضيه وحاضره .. .. .
- ٢٩٦ .. .. . مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالما بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه انشاء لقريئة قانونية - لا سند لها من القانون - مبنيا على افتراض العلم من واقع الحيازة
- ٢٩٧ .. .. . كشف المكلفات بعد قريئة على تمام البناء في تاريخ معين . مثال .. .. .

### الفصل السابع : المعانة :

- ٢٩٨ .. .. . عدم التزام المحكمة بإجراء المعانة رغم نقض الحكم لقصوره في الرد على طلبها ما دامت لم تر لزوما لها وبررت رفض القيام بها لأسباب صائفة .. .. .
- ٢٩٩ .. .. . طلب معانة لطريق الذي سلكه المتهمان في هروبهما بالسيارة . طلب لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، وإنما قصد به إثارة الشبهة فيما اطاعت اليه المحكمة من أدلة .. .. .
- ٣٠٠ .. .. . عدم التزام المحكمة بالرد على طلب المعانة عند صياغته على عبارة رجاء .. .. .
- ٣٠١ .. .. . كفاية الرد الضمني على طلب المعانة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو اثبات استحالة الواقعة كما يرونها الشهود .. .. .
- ٣٠٢ .. .. . مجرد التحدث عن خلل التحقيقات من المعانة لا يتحقق به معنى طلب المعانة .. .. .
- ٣٠٣ .. .. . طلب إجراء المعانة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المسند للمتهم ، أو اثبات استحالة حصوله من قبيل الدفاع الموضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .. .. .
- ٣٠٤ - ٣٠٥ .. .. . طلب المعانة من إجراءات التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابه . طالما أنه لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو اثبات استحالة حصول الواقعة . مثال .. .. .
- ٣٠٦ .. .. . انتهاء المحكمة الى أن طلب معانة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب صائفة . اثبات الحكم في حق الطاعن أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملاسه لم يثر بخصوصه أي منازعة . لا جدوى للطاعن مما يثيره خاصة بطلب معانة المسكن . النفي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع . غير مقبول .. .. .
- ٣٠٧ .. .. . المعانة التي تجريها النيابة لحل الحادث : اجراء من إجراءات التحقيق . للنياية القيام بها في غيبة المتهم اذا واث لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما للمتهم هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .. .. .
- ٣٠٨ .. .. . حضور محامي المتهم معه أثناء اجراء معانة النيابة . غير لازم . المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم في الحالات والشروط المبينة فيها .. .. .

### الفصل الثامن : الاثبات وصلته بالتسبيب

راجع . » حكم «

احالات عامة :

راجع أيضا : اجراءات :

(التراجع أرقام ٤١ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٦٢ ، ١٨١) .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : الاتيات بوجه عام

## الفرع الأول : المعلومات العامة

١ - ما ذكرته المحكمة من أن القمر في ليلة الثامن من شهر رمضان كان في التريبع الثاني ، لم ترد به غير ما أوضحت به هذه المبراة بقولها ان ضوءه كان ساطعا ، وهذه حقيقة لا تنفي باعتبارها من المعلومات العامة ولا يحتاج العلم بها الى تعويم . فتكون عبارة التريبع الثاني - بفرض أن مصدرها هو التعويم المقول في الطعن باطلاع المحكمة عليه في غيبة التهمين - غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة ولا يترتب عليها بطلان .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ من ١٢٤ ص ٢٨٥)

## الفرع الثاني : القناعة الدليل

## ١ - صلاحية الدليل ( مشروعيته )

٢ - من المقرر أن القاضي الذي يفصل في الدعوى يجب أن يكون قد اشترك في تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ مستقر عليه في أصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة في المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المادة تقرر مبدأ عاما يرسى أيضا في المواد الجنائية ، وإذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز في هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تعيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة إياها في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمسامه بقواعد التنظيم القضائي التي تحدد نظام التقاضي وواجب المحكمة في مباشرة جميع إجراءات الدعوى بنفسها ، أو بنذب أحد أعضائها أو قاضيا آخر في حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصح هذا البطلان رضاه التهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف للقانون .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٢٤ ص ٥٨٦)

٣ - إذا كان التفتيش قد استنفذ غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الأسلحة التي ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديري بعد ضبط السلاح المذكور ، فإن ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفا للقانون ، وبالتالي فأنه القرار المطعون فيه - فيما انتهى اليه من استبعاد الدليل المستمد من ذلك الاجراء الباطل - يكون متفقا وحكم القانون الصحيح .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ من ١٢٤ ص ٣١٠)

٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمسطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيقتان جديدتان من الجدل سالا عن صاحبهما وعما تحويانه فتردد في قوله ، وحينئذ قويت لديهما الشبهة في أمره ، فضبطا الحقيقتين واقتادهما الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيقتين فوجد باحداها ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فإن ما أتاه وجلا الشرطة - وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة إنما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجزئه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجل الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيقتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الاجراءين الباطلين ، مما يتعين منه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ من ١٢٤ ص ١٢٨)

٥ - اجراءات التحريز - بما فيها الاجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية - إنما هي اجراءات قصد بها تنظيم العمل والمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرب القانون على مخالفتها أي بطلان ، والمرجح في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستمد من ضبط المادة المحرزة .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٣ من ١٢٤ ص ٤٤٦)

عن القبض والتفتيش والمؤدية الى ذات النتيجة التي أسفر عنها ، متمدا في ذلك على أقوال اثنين من الشهود قررا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحملها على ركبته ، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة ، والى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بتلك السلة ، والى ما أسفر عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش وأفيون ، وما تبين منه من وجود فئات من الحشيش بجيوب صدرى الطاعن وآكار بالكيس الذي كان بالسلة . لما كان ذلك ، وكانت شهادة الشاهدين التي استندت عليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيداً له ، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يمد اعترافاً منه بصيازه أو احرازه له ولا يمدو أن يكون تقريراً لما تتج عن التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثر من آكار ذلك التفتيش الباطل ، وإذ انهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة احراز المخدر الى الطاعن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بالادانة استناداً الى تلك الأدلة رغم قصاه ببطلان القبض والتفتيش ، يكون ميبساً ويتعين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه .

(الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٦٢ ص ١٣ من ١٧٨)

١٥ - من المسلم أنه لا يجوز أن تبنى ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون . كما أنه من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن يحكم بإدانة بحكم نهائي وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسمحه مركزه في الدعوى وما يحيط نفسه من عوامل الخوف والعرض والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لنصف النفوس البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حتى المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يملو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة ما ادانة بىء ، وليس أهل على ذلك ما نصت عليه المادة ٩٦ من قانون الاجراءات من أنه « لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التي

٦ - اجراءات التحريز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، إنما هي اجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل خفية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، والمرجع في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستند من الضبط . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان اجراءات التحريز قد أوضح أن المحكمة مطمئة تماماً الى سلامة تحريز السلاح التارى المضبوط ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ١٢٧)

٧ - لم يرتب المشرع البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم مما يجعل الأمر فيها راجعاً الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى عدم حصول عيب بالمخدر المضبوط والى سلامة اجراءات التحريز فإن النعى ببطلان الاجراءات يكون غير سديد .

(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٣ ص ١٤ من ٨٨)

(والطن رقم ٢١٩٤ لسنة ٣٢ قضائية - جلسة ٢/٤/١٩٦٣ ق لم ينشر)

٨ - اجراءات التحريز يسا فيها الاجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما هي اجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خفية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، وترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل اليها العيب . ولما كانت المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وساتمة ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد إذ لا يمدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مالا تجوز اثره أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٤٨)

٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى الى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدانة قولاً منه أنه يستند في ذلك الى عناصر الاثبات الأخرى المستقلة

البحث ، وأن البيان المول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، ومتى تقرر ذلك ، وكان الحكم قد عول في الادانة على أقوال شهود الاثبات الذين أورد مؤدى شهادتهم ، فانه لا يضير الحكم أن يشير وهو في معرض تحصيله لواقعة الدعوى الى أنه يبين هذه الواقعة من أوراق الدعوى وسماع الشهود اثباتا وثقيا ومما دار بالجلسة .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٦/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦١)  
١٤ - للمحكمة حرية تكوين عقيدتها مما تراتح اليه من أقوال الشهود ، ومن ثم فهي لا تلتزم الا بإيراد مؤدى الأدلة التي تستند اليها في الادانة حتى يتضح وجه استدلال الحكم بها - أما أقوال شهود النفي الذين لا تأخذ بشهادتهم فلا يلزم أن تشير صراحة في حكمها الى عدم أخذها بها أو الرد على ما شهدوا به ، ويكفي أن يكون مستفادا من الحكم أنها لم تجد في أقوالهم ما تطمئن الى صحته - بل ان القضاء بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطمئن الى أقوالهم فاطرحتها .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٦/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦١)  
١٥ - تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم النش المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم اذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ المينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، ولما لا يوجد نص صريح يقضى بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الاجراءات دون اخضاع أحكام هذا القانون لقواعد اثبات خاصة به أو ترتيب أى بطلان على عدم اتباع تلك الاجراءات ، ويصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم في الدعوى وتقتنع المحكمة بصلته ويكون مؤديا الى ثبوت التهمة المسندة الى المتهم .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٦/١/١٢ من ١٢ ص ٣٦٢)  
١٦ - اذا كان لا يبين أن شهادة الشاهد كان لها دخل في تكوين عقيدة المحكمة أو تأثير في النتيجة التي اتهمت اليها باعتبارها عنصر من العناصر التي بنت عليها الادانة ولما أن استبعاد هذه الشهادة برمتها واسقاطها من الحكم لا يكون له تأثير على منطق الحكم أو سلامة تدليله

سلما اللهم لهما لإداء المهمة التي عهد اليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية . هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح بابا أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طريقة ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة في تقدير ما يمرض عليه ووزن قوته التدلالية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها بعينه الحقيقة ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤديا اليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضميره وحده . ومن ثم فانه لا يقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة ، ويكون الحكم حين ذهاب الى خلاف هذا الرأي فاستبعد الفكرة التي قدمها المدافع عن الطاعن للتدليل على براءته من الجرائم المسندة اليه بدعوى أنها وصلت الى أوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يبيحه ويستوجب نقضه . ولا يقيد هذا النظر سلطة الانعام أو كل ذى شأن فيما يرى اتخاذ من اجراءات بصدد تأميم الوسيلة التي خرجت بها الفكرة من حيازة صاحبها .

(الطن رقم ١٢٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٥/١/٢٥ من ١٦ ص ٨٧)

١١ - لا مجال للطاعن لاثارة النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعته . ولما أن الحديث جرى في محل مفتوح للكافة دون ثمة اعتداء على الحرمات .

(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣٦٥/١١/٩ من ١٦ ص ٨٢٧)

٢ - تكوين المحكمة عقيدتها :

١٢ - العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المروضة على بساط البحث ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون غيره . فمتى اقتنع القاضي من الأدلة المطروحة أمامه بالصورة التي ارتست في وجدانه وخلص الى ارتكاب المتهم ايأها وجب عليه أن ينزل به العقاب طبقا للقانون .

(الطن رقم ٢٦١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٦/٢/١٢ من ١٢ ص ٣٣٣)

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣٦٥/٦/٢٢ من ١٦ ص ٣١٨)

١٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أنه تستمد مجتهدا من كافة العناصر المطروحة أمامها على بساط

الحكم بأنه إنما يعاسب المتهم على ما مضى انقضى عليه أمد بعيد .

(الطن رقم ٧٣٦ لسنة ١٣٦١/١١/٢١ جلسة ١٢ من ١٣٤٤)

٢٢ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقديرية ، من أن ترى في تحررات الضابط ما يسوغ الأذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن أحرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، متى كانت قد بنت رأيا هذا على الاعتبارات الساتفة التي أوردتها .

(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣٦١/١٢/١٩ جلسة ١٢ من ١٣٧٢)

٢٣ - وجود جسيم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم ، مادام القاضي - بما له من حرية في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه - قد انتهى إلى الادانة التي رسخت في يقينه نتيجة استخلاص سائح من واقعة الدعوم وأدلة الثبوت فيها . فإذا كان الحكم المطعون فيه - بعد أن أثبت تهمة القتل المصد في حق المتهم «الطاعن» وأنها حصلت بمقذوف ناري - خلص إلى ثبوت تهمة أحرار السلاح والخبرة في حقه أيضا استنتاجا من أن قتل المجنى عليه نتج عن أصابه بمقذوف ناري أطلقه عليه المتهم من بندقيته ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، فإن ما ينمى هذا الأخير على الحكم من أنه داله بجريمتي أحرار السلاح والخبرة رغم أنه لم يضبط لديه شيء منها ، يكون غير أساس .

(الطن رقم ٣٤٨٨ لسنة ١٣٦١/١/٢٢ جلسة ١٣ من ١٣٧٤)

٢٤ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة عليها ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر - في تنفيذ تلك المسألة الفنية - على الاستناد إلى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي في مؤلف له من مجرد رأي عبر عنه بلفظ (ربما) الذي يفيد الاحتمال . وإذا فمتى كان الدفاع عن المتهم قد قازع في قدرة المجنى عليه على النطق بعد أصابه ، تأسيسا على أن الكسر المنخفض الذي صاحب إصابة رأسه تعبه غيبوبة تمنعه من الكلام ، فردت المحكمة على ذلك بقولها « أن إصابة الرأس إما أن تحدث تهمة بالجمجمة أو تمزقا كبيرا في الدماغ وفي هذه الحالة تصبحها غيبوبة تنتهي بالوفاة ، وإما أن ينتج عنها كسر منخفض وتزيف بالمخ أو خارج

فإن خطأ الحكم - حين عرض بلا مبرر لأقوال هذا الشاهد دون أن يكون لها أصل ثابت في الأوراق لأنه لم يسأل في القضية - لا يكون موجبا لنقضه لأنه يعتبر تزييدا لا تأثير له على سلامته .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ١٣٦١/١٠/١٦ جلسة ١٢ من ١٣٧٧)

١٧ - المحكمة - في صدد بحثها الدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ أن الأمر في ذلك كله موكل إليه ليدل على التبرؤ الذي يطالب به بالكيفية التي يراها .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ١٣٦١/١٠/١٦ جلسة ١٢ من ١٣٧٧)

١٨ - الأصل أن عماد الإثبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوي الذي تجرعه المحكمة بنفسها وتوجه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائي فليس إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي ولا يمدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضي في تكوين عقيدته - فإذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها ، وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقده ، فلا وجه للنمى على الحكم ببيان الإجراءات تأسيسا على فقد بعض أوراق التحقيق .

(الطن رقم ٣٢٢٢ لسنة ١٣٦١/١٠/١٦ جلسة ١٢ من ١٣٧٧)

١٩ - إجراءات التحريز - بما فيها الاجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية - إنما هي اجراءات قصد بها تنظيم العمل والحفاظة على الدليل خفية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، والمرجع في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من ضبط المادة المحرزة .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ١٣٦١/١٠/٢٢ جلسة ١٢ من ١٣٨١)

٢٥ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، فلا يصح منه أن يقال عنه أنه قضى بطله .

(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ١٣٦١/١١/٧ جلسة ١٢ من ١٣٨٢)

٢١ - لا جناح على المحكمة أن هي استماتت في اعتبار المتهم مشتبا فيه بشواهد من صحيفة سوابقه - إلا أنه يتعين عليها وهي بصدد بحث حالة المتهم ومحاسبته على اتجاهه الحاضر أن تورد في حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر ، والا ساغ النمى على

٢٩ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعوى التزوير ، فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، فإن النتي على الحكم بأن المحكمة أغلقت بحقه في الدفاع حين لم توجه إلى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدي رأيا الفني فيها ، يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٣ ص ٨٦٦)  
الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ (لم يقرر)  
والطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٣ منشور بملعب  
مجموعة القواعد القانونية في غسنة ومغربي عاملا جزء اول صفحة ٣١٤  
القاعدة رقم ٢٠٣ ) .

٣٠ - لما كان مؤدى ما أثاره الدفاع عن الطاعن ( المتهم ) في مرافعتة انما أراد به نفي وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فإن ما طلبه تأييدا للدفاع من ضم مذكرة لأحوال القسم - ثبت وقوع مشاجرة اعتدى فيها بعض الأهل على المجنى عليه بقطعة من الخشب - يكون طلبا جوهريا يمتنع على المحكمة أن تبيحه أو أن ترد عليه ردا سائقا ، وكان ما ردت به من قولها ( انه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن تجمعت الأدلة التي أوردتها قبله ) لا يصلح أساسا للرفض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدي رأيا في دليل لم يعرض عليها وهي اذ فعلت سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوبا بالاخلال ببقى الدفاع ويتمتع لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ ص ٨٥٥)

٣١ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أي ينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قبله القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فلا محل لما يشيره الطاعن خاصا بعدم جواز الاستدلال بالتقريرين الطبيين المقدمين إلى محكمة الأحداث من كير الأطباء الشرعيين

الإلم الجافية وفي هذه الحالة ربما تنقضي عدة ساعات بعد الاصابة إلى أن تصير النيوية تامة » وأحالت في ذلك إلى صفحتي ١٣٥ و ١٣٦ من مؤلف الدكتور سيدني سميت ، ثم استطردت إلى أن « الواضح من تقرير الصفة التشريعية أن جوهر المخ المجنى عليه وجد سليما ولم يوجد سوى نزف بين الفضاء العظمي للمخ وبين جوهر المخ ذاته ومن ثم فانه يكون في استطاعته الكلام » - متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون ميبا بما يتمين منه نقضه .

(الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ ص ٢٢٦)

٢٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة في حقه على أساس الشك في أدلة الاتهام ، فلا يكون ثمة جدوى للطاعنة « المدعية بالحقوق المدنية » من النتي على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني يعينه ، ذلك بأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ويرفض الدعوى المدنية قبله .

(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ من ١٣ ص ٢٢٧)

٢٦ - للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل .

(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٣ ص ٢٢٩)

٢٧ - اذا كانت المحكمة لم تتول في اداة الطاعن على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية ولم تكلف بتصفية الحساب التي أجرتها تلك المحكمة ، بل قامت بنفسها بتصفية ومناقشة تقرير مكتب الخبراء المقدم اليها وسماع اعتراضات الطاعن على طريقة الحساب ، وثبت لديها أن ذمته مشغولة حقيقة بالمبلغ الذي أتجهت التصفية ، وأن امتناعه عن أداء ما يذمه للمجنى عليه لا يرجع إلى سبب جدى ، فإن النتي على هذا الحكم بالخطأ والقصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٣ ص ٤٤٩)

٢٨ - عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطبأت إلى صحتها .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٦٢/٦/١١ من ١٣ ص ٥٢٦)

٣٥ - انه وان كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائقا ما تؤولى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى . ولما كانت أقوال الشاهد التي عول عليها الحكم المطعون فيه في ثبوت جرمية المجنى عليه من مكان الحادث الى حيث وجدت - ودا على دفاع الطاعن من عدم إمكان نقلها - قد خلت مما يفيد حدوث هذا الجرم ، بل ان أقواله في تحقيق النية تنفيه ، وأقواله بالجلسة لا تظاها ، فإن ما استخلصه الحكم من جرم الجثة مستدلا على ذلك بأقوال هذا الشاهد ، إنما هو استخلاص غير سائق لا تسانده الماديات أو أقوال الشاهد نفسه ، وكانت هذه الواقعة لها أثرها في منطق الحكم واستدلاله بحيث اذا أسقطت تهاوت باقي الأدلة لما هو مقرر من تساند الأدلة في المواد الجنائية ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ١٣٣٢ ج ٢٠/٤/١٩٦٦ ص ١٤ من ٢٨٥)

٣٦ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر الى دليل بينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إثبات اقتناع القاضي وإطمينانه الى ما انتهى اليه . ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي في مجموعها الى ما رتب عليه ، فإنه لا محل لما ينهض الطاعن من اطراح الحكم بعض تفصيلات المعانة .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ١٣٣٢ ج ٢٨/١٠/١٩٦٦ ص ١٤ من ٧١٥)

٣٧ - لا يشترط في الأدلة التي اعتمد عليها الحكم أن يقطع كل دليل منها على حدة في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، ولا يلزم أن يكون صريحا مباشرا في الدلالة على ذات الفعل موضوع الاتهام ، بل يكفي لسلامة الاستدلال أن يكون مؤديا الى تأييد الواقعة كما استقرت في يقين المحكمة . إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر الى دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصد منها ومنتجة

ومساعدته بمناسبة محاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة التي حوكم الطاعن عنها .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ١٣٣٢ ج ٢٦/٢/١٩٦٢ ص ١٤ من ٢٣٠)

(الطن رقم ٢٨ لسنة ١٣٣٢ ج ٢٢/١٠/١٩٦٢ ص ١٤ من ٢٧٠)

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٤ ص ٨٨١)

٣٣ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة - اذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين غلة عدم اجابتها هذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ رفض طلب الدفاع اجراء معانة لمكان ضبط المتهم قد أسس هذا الرفض على أن اجراء المعانة أمر غير منتج في الدعوى وغير مؤثرة في عقيدة المحكمة بسند اطمينانها لأقوال شهود الاثبات التي تأيدت بوجود آثار المخدر في جيب صديري المتهم ، فإن التمسك على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطن رقم ٢٧٣١ لسنة ١٣٣٢ ج ٤/١/١٩٦٢ ص ١٤ من ٢٧٤)

٣٣ - استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث الى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ١٨٧)

(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ١٣٣٢ ج ٢٦/٥/١٩٦٦ ص ١٣ من ٥١٠)

٣٤ - الأصل هو أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بنواصير ، ذلك أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصد الحكم منها ومنتجة في اثبات اقتناعه وإطمينانه الى ما انتهى اليه .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ١٣٣٢ ج ٢٠/٤/١٩٦٢ ص ١٤ من ٢٧٠)



القضية بمعرفة غرفة الاتهام فغيرت من بعض عباراته حتى تتفق ودفاع الطاعن وخلصت - للاعتبارات الساتمة التي أوردتها - الى اطراح أقوال هذين الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة وأخذت بأقوالهما في جلسة المحاكمة . فانه لا يبرز للطاعن أن ينمى عليها أنها قد تجاوزت سلطتها بتسديدها الى تزوير محضر التحقيق لما في ذلك من مصادرة لحق المحكمة المطلق في تقدير سلامة الدليل وقوته في الاثبات دون ما قيد عليها فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ص ١٥٩)

٤١ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها الى الدليل المقدم اليها ، فاذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح الى بحث ما أخذ الدليل والنظر في قبوله في الاثبات أمامها وهي في ذلك لا تتقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم ، فلا يصح النى عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها لأن واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الإدلة ما يجرم عليها الغرض فيه . ولما كانت الصورة التي اوتست في وجدان المحكمة من مجسوع الأدلة التي طرحت عليها هي أن الضبط والتفتيش قد حصل على خلاف القانون وانتهت من ذلك في منطق سليم الى بطلان هذا الاجراء وما تلاه وخلصت الى تبرئة المطعون ضده ، ومن ثم فلا يصح النى عليها وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها . ويكون ما تثيره النيابة العامة - من أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان التفتيش وببراءة المطعون ضده من تهمة احرار المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المطعون ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - في غير محله .

(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٨٦٩)

٤٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة اذ مرجح الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصير وبصيرة .

(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦٦٨)

(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٦٧٨)

في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .  
(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٧٢)

٣٨ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق ، وهي ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة، متى كان ما حصله الحكم لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٣٩)

٣٩ - الأصل أن من حقيق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ الا بالأدلة المباشرة بل ان لها أن تستخلص صورة الواقعة كما اوتست في وجدانها بطرق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ٩/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٩٤)

٤٠ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الدليل المقدم اليه . فاذا كانت المحكمة قد تعرضت - بما هو واجب عليها في تمحيص أدلة الدعوى - الى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل أن تأخذ به وتمول عليه فلا يصح النى عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها . ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر تحقيق النيابة من عيب وتضع بعدد أقوال الشريطين السريين وتبينت خلل قائمة شهود الاثبات وقرار تلخيص عضو غرفة الاتهام من هذا التضع فضلا عن اختلاف خطولون حبر المبارات المستبدلة لخط وخبر باقي المحضر ووجود آثار كشط ومحو مما دعاهم للاعتقاد بأن يدا قد امتدت الى هذا المحضر عقب انتهاء تحقيقه وبعد نظر

٤٧ - لا يشترط قانونا لقيام جناية عرض الرشوة أن يصرح الرائي للموظف بقصد من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوي لأية جريمة أخرى ، قد يقوم في نفس الجاني وغالبا ما يتكتمه ، ولقاضي الموضوع - إذا لم يفصح الرائي عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف العطاء وملاساته .

( الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٦١ جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ م ١٢ م ١٩٨٠ )

٤٨ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضي في دعوى أخرى ، إذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تتسدى - وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسؤولية المتهم فيها - إلى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص ، دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراءته من تهمة تبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة ، استنادا إلى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ ، فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند واستعماله ، وأدانه الحكم المطعون فيه عن هاتين التهمتين مستندا إلى ما أثبتته قسم أبحاث التزوير في دعوى التبديد ، ومستندا كذلك إلى أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضي فيها يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعا من العود إلى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والاستعمال - إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم في الدعوين ، وهي في دعوى التبديد المشار إليها تختلف في السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلا فيها .

( الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٦١ جلسة ٧/١١/١٩٦١ م ١٢ م ١٩٨٨ )

٤٩ - مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ ، ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم

٤٣ - عدم وجود المعر الزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطعنا إلى صحتها . فإذا كان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى سابقه وجود أصل الخطاب المزور وإلى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عمد إلى الاستيلاء عليه بعد أن استنفذ الغرض الذي أعده من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التي قارضا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعمد المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

( الطن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٤ في جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤ م ١٥ م ١٩٦٧ )

٤٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أي دليل تطمئن إليه ، طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى .

( الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ م ١٦ م ١٩٧٠ )

### الفروع الثالث : تقدير الدليل

٤٥ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . فإذا كان ما أوردته المحكمة قاطعا في الدلالة بأن المحكمة لم تال جهدا في سبيل تحقيق دفاع المتهم ، وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشك في حوزة المتهم الذي أبى تقديره ، ومن ثم فقد أصبح اطلاع المحكمة عليه متنفذا ، فانه لا ييب الحكم أن يدين المتهم استنادا إلى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة - ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت مما ورد به استيفاء الشك كافة شروطه الشكلية والموضوعية .

( الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٦١ في جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ م ١٢ م ١٩٨٦ )

٤٦ - القصد الجنائي هو من الأمور النفسية التي قد لا تترك أثرا محسوسا يدل عليها مباشرة فيكون للقاضي أن يستخلصه بكافة الممكنات العقلية .

( الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٦١ في جلسة ٦/١/١٩٦١ م ١٢ م ١٩٦١ )

هذا التقرير القانوني الظاهري لا يضير الحكم ولا يبدو أن يكون تزييدا منه لا يمينه بعد أن أوردته الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدافعة عن تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٢ جلسة ١١/٢٠/١٩٦٦ ص ١٢ من ١٧٢٢)

٥٢ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة استناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣٦ جلسة ١٢/٢/١٩٦٦ ص ١٢ من ١٢٢٢)

٥٣ - متى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير التحليل أن الآثار التي وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها «حشيش» ، فإن هذه الآثار - ولو كانت دون الوزن - كافية للدلالة على أن المتهم كان يعرض المخدر ذلك أن القانون لم يبين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، والمقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٦ جلسة ٤/٢/١٩٦٦ ص ١٢ من ٢٨٠)

٥٤ - من القواعد المقررة أن لمحاكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها - أو بالاستعانة بغير يضع رأيه لتقديرها - ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثية التي لا تستطيع المحاكمة بنفسها أن تشرح طريقها لابتداء رأي فيها . فإذا كانت المحاكمة قد اطلمت على المحررات المطعون فيها بالتزوير وقامت بعملية المضاهاة بنفسها على أوراق الاستكتاب وعلى ما أجرته من استكتاب بنفسها وأطاعت إلى رأي الخير في هذا الشأن ، فلا يجوز مصادرة المحاكمة فيما خلصت إليه .

(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٦ جلسة ٤/١٦/١٩٦٦ ص ١٢ من ٣٥٢)

٥٥ - لمحاكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما تراتح إليه منها . فإذا كان مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسيب إذ لم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الدفاع من عدم وجود أثر مادي بالخيفر المجنى عليه بما يكذب زعمه من حصول اعتداء عليه من الطاعنين،

للقاضي من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل التين أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أنه تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة فرصة إبداء ملاحظاتها في هذا الشأن - وإذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثا مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٢ سالف الذكر ، وكانت المحاكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي ارتأته إلا في الحكم الصادر منها بإعدامه رغم ما ربه القانون على تحديد السن من أثر في تمييز نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقرير لا يمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ المذكورة أثره في النتيجة - فإن المحاكمة إذا استقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التنبيه إليه بالجلسة ، فإن حكمها يكون معينا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٣٦ جلسة ١٢/٢/١٩٦٦ ص ١٢ من ١٦٦٠)

٥٥ - ما ذكره الحكم من أن « نية القتل ثابتة في حق المتهمين من العقيد الذي ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة » لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان المقنوف قد أطلق عن قصد ، ذلك أنه لا يبين مما أوردت الحكم أن المتهمين عمدوا تصويب الأعمرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليها ، ولا يغير من الموقف ما عقب به المحاكمة من « أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد ازهاق روحه » ذلك بأن ازهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتمن على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣٦ جلسة ١/١٦/١٩٦٦ ص ١٢ من ٣٠٥)

٥٦ - لا يقدح في سلامة الحكم ما استرد إليه من قول وهو في معرض التدليل على نية القتل من أنه « وأن كلفت إصابات بعض المصابين لم تكن في مقتل فإن هذا لا ينفي قيام نية القتل التي ظهر أثرها في ازهاق روح من توفي من المصابين » ، ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافيا للقيم القانوني الصحيح لاستدلاله على قيام نية القتل من ازهاق روح من توفي من المصابين وهي النتيجة التي يضررها الجاني ويتمن على القاضي أن يستظهرها ، إلا أن

٥٩ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهم. يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضاؤه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٢ جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢ من ١٣ من ١٣٧٢)

٦٠ - قضى الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد ، لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى ، بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، وللمحكمة أن تستند إليها في قضاؤها .

(الطن رقم ١١٤٢ لسنة ٢٢ جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢ من ١٣ من ١٣٧٨)

٦١ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترواح إليه من الأدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حده ، مادام أن ردّها مستفاد ضمناً من قضاؤها بالأدلة استناداً إلى أدلة الثبوت الأخرى ، وكل ما يثار حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق. جلسة ٢٢/٥/١٩٦٣ من ١٤ من ١٤٠٣)

٦٢ - لا تلزم المحكمة بمطالبة المتهم في دفاعه المتعلق بموضوع الدعوى والرد عليه على استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢ من ١٤ من ١٣٧٠)

٦٣ - وكن العلم - في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة مسالمة قضية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق. جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢ من ١٤ من ١٣٧٠)

٦٤ - لا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخر متى وثقت المحكمة فيها وارتاحت إليها .

(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٢ جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٩٤)

٦٥ - لمحكمة الموضوع أن تميز الدليل فتأخذ به في حق متهم دون الآخر لما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا مقب عليها فيه .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق. جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٩٤)

فان ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا محل لثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢١ ق. جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢ من ١٣ من ١٤٠٤)

٥٦ - اذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود اذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر التفتيش الباطل عما يؤاخذ به المتهم ، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، فان بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الاجراءات منقطة الصلة بالتفتيش الباطل ،

(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢١ ق. جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢ من ١٣ من ١٤٠٨)

٥٧ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات انما تسكمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث اذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بازتكابها الجريمة فله التقرير بادانتها وتوقيع العقاب عليها .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق. جلسة ٢٢/٥/١٩٦٢ من ١٣ من ١٤٠١)

٥٨ - لمأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فان كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فانه يكون حيال جريمة متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش - فاذا كانت المحكمة قد اطّعت الى أن ضبط المخطر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة لمرآز المخطر ، وأن أمر ضبطها كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، وكان وصف المحكمة للفاقة بما يسمح بفضها على اعتبار أنها تحتوى على مقسذوف للسندس المضبوط قد بنى على نتيجة مابنتها للحرز الذي به قطعة الحشيش - على ما هو ثابت ببجسة المحاكمة - فلا يصح مجادلتها في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٢١ جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ من ١٣ من ١٣٦١)

٦١ - الأدلة في المواد الجنائية متسافدة يكمل بعضها بعضا بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي اليه من نتيجة لو أنها قطعت الى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الادعاء .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٠ ص ١٥ من ١٦٣)

٦٢ - الأدلة في المواد الجنائية متسافدة يكمل بعضها بعضا فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤيدة الى ما رقب عليها ومتتجة كوحدة في اثبات اقتناع القاضى وأطمئناته الى ما انتهى اليه . ومن ثم فلا يقبل مجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها .

(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ١٦ من ٢٠٠)

#### الفرع الخامس : اثبات الجرائم :

٦٣ - عماد الاثبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة المسندة للمتهم ، ولا يمنع من مسألته واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح ، ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة التي أوردتها أن المتهم كان يحزر « الفرد » الذي قال عنه الشهود وأنه أطلق منه النار على المجنى عليه فأصيب منه وأنه سلاح يحظر القانون احرازه .

(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ ص ١٢ من ٥٥٤)

٦٤ - القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن المرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . فاذا كان الحكم المعلوم فيه لم يخالف هذه القاعدة واستند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الى أنه أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة علميا والمعروفة للكافة « في صناعة تكرير الزيوت المعدنية » ، وأنها مددومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية اجراء العمليات وتطبيقها ، فإن ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق ١٩٦٢/٥/٨ ص ١٢ من ٤٥٨)

٦٥ - لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذي يزني

٦٦ - من المقرر أنه لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطفئ اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تثبت سبب الجريمة وأن ترد العائدات الى صورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢ ص ١٥ من ٢٣٧)

٦٧ - نصت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الاثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .

(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٦٤ ص ١٥ من ٢٣٧)

٦٨ - لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلص منه بل لها أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية الى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ١٦ من ٢٠٠)

٦٩ - عدم ضبط السلاح الناري مع المتهم ليس من شأنه أن يقدح في سلامة استدلال الحكم مادام أنه اقتنع من الأدلة السائفة التي أوردتها بأن الطاعن كان محرزاً للسلاح الناري المضبوط .

(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦ من ٢٠٧)

#### الفرع الرابع : تساعد الأدلة :

٧٠ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متسافدة يكمل بعضها الآخر ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة الى ما قصده الحكم منها ومتتجة في اثبات اقتناع القاضى وأطمئناته الى ما انتهى اليه ، فلا يقبل من الطاعن أن يأتي بكل عنصر من هذه العناصر ليناقش دلالاته على حدة .

(الطن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ ص ١٢ من ٢٣٣)

## الفصل الثاني : الاعتراف والاقرار

### أولاً : الاعتراف :

#### الفرع الأول : سماع الاعتراف :

٧٩ - ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للتمتعة ما يوجب هذا الاجراء أو يطلعه في وقت كان مكفولاً لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .

(الطن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٦ من ١٢ ص ٣١١)

#### الفرع الثاني : تجزئة الاعتراف :

٨٠ - من المقرر قانوناً أن ما يتعين التزام قواعد الاثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التهديد هو عقد الأمانة في ذاته ، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الاثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الاقرار .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٣١٧)

#### الفرع الثالث : الاعتراف التلاحق لتفتيش أو قبض باطل :

٨١ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدائه قولاً منه أنه يستند في ذلك إلى عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها ، معتمداً في ذلك على أقوال اثنين من الشهود قرراً بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحملها على ركبته ، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة ، وإلى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بتلك السلة ، وإلى ما أسفر عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش وأفيون ، وما تبين منه من وجود فئات من الحشيش بجيوب صديري الطاعن وآثار بالكيس الذي كان بالسلة . لما كان ذلك ، وكانت شهادة الشاهدين التي استندت عليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيداً له ، ولا يمكن أن تصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافاً منه ببيازته أو احرازه له ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثر من آثار التفتيش الباطل ، وإذا انتهت هذه

مع المرأة المتزوجة ، أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . واذا فسد توافر قيام دليل من هذه الأدلة المينة كالتليس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حصوله ، وذلك متى اطمان بقاء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه يقتضي القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً ، بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستتينة بالمقتضى والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٥١٠)

٧٦ - الصحيح في القانون أن الصورة التوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على القتل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٥١٠)

٧٧ - كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٥١٠)

٧٨ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال . ولما كانت الجريمة التي دين بها الطاعن ( احراز سلاح وذخيرة ) لا يشملها استثناء فانه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات .

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ من ١٦ ص ٧٠٢)

الجناية متسائلة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تغذر التعريف على مبلغ الإكراه الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ من ١٦ ص ٣٧٩).

٨٥ - لا تنترم المحكمة ببيان السبب فى عدم اجراء التحقيق مادام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة فى تسمية اقرار المتهم اعترافا وقضائها فى الدعوى بناء عليه - مؤثرا فى منطق الحكم أو فى نتيجته .

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٠ من ١٢ ص ٣٧٩).

٨٦ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات . أما ما يثيره الطاعن من بطلان ذلك الاعتراف بسبب مخالفته المادة ١٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية فانه لا جدوى له من اثاقه . ذلك بأن المخاطب بهذا النص يحكم وروده فى الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للاجراءات ، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل الى محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٢ ص ٣٢٤).

٨٧ - اذا كان الخطأ فى الاستناد - بفرض وقوعه - لا ينصب على جوهر اعتراف الطاعن وزميه بالاتفاق على السرقة والبدء فى تنفيذها ، ولا ينصرف الا الى واقعة فرعية هى واقعة اشهار الخنزير التى اطأنت المحكمة فى خصوصها الى شهادة الشهود ، فان ما ينهائى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٣ من ١٢ ص ٨٣٧).

٨٨ - اذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد اثار أن اعترافه فى التحقيقات كان وليد إكراه أو تهذيب ، بل اقتصر دفاعه على انكار الجريمة المسندة اليه، كما اقتصر المدافع عنه على

الأدلة فانه لا يبقى فى الدعوى دليل على نسبة احرار المخدر الى الطاعن ومن ثم فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بالادانة استنادا الى تلك الأدلة رغم قضائه ببطلان القبض والتفتيش ، يكون ميبيا وتعين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسند اليه .

(الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧ من ١٣ ص ٣٨٥).

#### الفرع الرابع : سلطة المحكمة فى تقدير الاعتراف

٨٢ - تحريط المتهم فى مكنون سرها والافشاء بذات نفسها لا يعتبر وجها للطن على الدليل المستمد من اقرارها طواعية واختيارا . ولا تأثير لخوف التهمة فى صحة اقرارها مادام هذا الخوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

(الطن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٦ من ١٢ ص ٣٦١).

٨٣ - استناد الحكم فى القضاء بالادانة الى ما قرره الضابط من أن الطاعن قد اعترف له بجنايته الأصلية المضبوطة يكفى وحده لحمل قضائه طالما أن المحكمة قد اطأنت الى هذا الاعتراف وصدقته . ولا يؤثر فى ذلك ما يقول به الطاعن من أن الاعتراف المذكور كان مبثا الخوف من الاعتداء والاهانة مادام أنه لا يدعى أن هذا الخوف كان وليد أمر غير مشروع .

(الطن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٢ من ١٣ ص ٣٦٠).

٨٤ - من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لا كراهه عليه وتبقى قيامها فى استدلال مبائث ان هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد سلت فى حكمها المظنون فيه بخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب « الكلب البوليسى » عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرح الدفع ببطلان اعترافه استنادا الى تهاة الاصابة المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لمأديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الاخر وبين اصابتها ، فان حكمها يكون عندئذ قاصرا متينا نقضه . ولا ينشئ فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ أن الأدلة فى المسواد

اتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحقق أنه اعتراف سليم مما يشوبه اطمأنت اليه نفسه كان له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٢ من ١٧ ص ٧٠)

٩٤ - أنه وإن كانت أقوال المتهم ( الطاعن ) في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم المطعون فيه من أنها اعتراف صريح بصحة ارتكابه جريمة الشروع في هتك العرض المسندة اليه الا أنه متى كان الحكم قد أول اجابات المتهم بما تؤدي اليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند اليه فانه يكون سليما في تبيته ومبينا على فهم صحيح للواقع . ومن ثم فان ما ينمى الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١٠ من ١٣ ص ٣٢٢)

٩٥ - من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة في التول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(الطن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٨ من ١٣ ص ٨٦٣)

٩٦ - من المقرر أنه لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته ، متى كان ذلك مخالفا للواقع والحقيقة .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ ص ٩٤٥)

٩٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق - وإن عدل عنه بعد ذلك - متى اطمأنت الى صحة اعترافه ومطابقتها للحقيقة والواقع . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يشبه في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .

(الطن رقم ٢٨٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٤ ص ٣٩٢)

٩٨ - من المقرر أن أساس الأحكام الجنائية هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها ،

الدفع بانعدام القصد الجنائي ، فانه لا يقبل منه أن يثير هذا الوجه من الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٥٨)

٨٩ - لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة أن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه عن اكراه ، ما دام لا يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أى منهم أن تمت اكراهها ماديا قد وقع عليه في أثناء التحقيق .

(الطن رقم ٣٦٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦ من ١٣ ص ٧٨٠)

٩٥ - للمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم ، ولها أن تنفذ الى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٦ ق ١٢/٥/١٩٦٦ من ١٢ ص ٩٥٨)

٩١ - للمحكمة - في حالة الدفع بطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان - أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثيرها به ، بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الأخذ بها .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٦ ق ١٢/٥/١٩٦٦ من ١٢ ص ٩٥٨)

٩٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثاني بصحة الضبط وباشتراك مع باقي المطعون ضدهم في تفتير المواد الكحولية المضبوطة ، ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه ، فان حكمها يكون ميبأ مستوجبا للنقض .

(الطن رقم ٣٦٢٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦ من ١٣ ص ٧٦٧)

٩٣ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات . فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزود اليه قد



١٠٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزور اليه انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطاعات اليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ٥٧٧)

١٠٣ - الاعتراف في المواد الجنائية لا يدور أن يكون دليلا من أدلة الدعوى يخضع في تقديره لحكمة الموضوع ، فلها أن تطرحه إذا لم تنتج بصحة ومطابقتها للحقيقة . إذ العبارة باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي تتم في الدعوى بإدانة المتهم أو ببراءته .

(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ من ١٦ ص ١٧٩)

١٠٤ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجييتها وقيمتها التدلالية على المتعرف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظن إلى صلفه وتطرح سواء ما لا تتق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . ولها أن تأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ من ١٦ ص ٢٨١)

١٠٥ - لحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطاعات إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ من ١٦ ص ٥٥٦)

١٠٦ - لحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطاعات إلى صحة اعترافه ومطابقتها للحقيقة والواقع .

(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ من ١٦ ص ٦٠٠)

١٠٧ - إقرار الطاعن بتعريض أدنى الصرف - الموزون - مع تنصله من التوقيع عليها وإن كان لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا

وللمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات ما دامت قد اطاعات اليه ولو عدل عنه بالجلسة .

(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٦ من ١٦ ص ٣٠٨)

٩٩ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجييتها وقيمتها التدلالية على المتعرف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظن إلى صلفه وتطرح سواء ما لا تتق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . ولما كانت المحكمة قد اطاعات إلى اعتراف المتهم في تحقيق النيابة من توافر سبق الإصرار لديه على ارتكاب جريمته باستقرار نيته على قتل زوجته المجنى عليها منذ ثلاث سنوات سابقة وشراؤه المطواة بقصد استعمالها في الحادث قبل وقوعه بثلاثة أيام ، ولم تأخذ بما زعمه في بعض المواضع من أن فكرة القتل لم تطرأ له إلا على أثر وقوع المشادة بينه وبين زوجته بسبب إصرارها على الاستمرار في مسلكتها الشائن ، فإن ذلك لا يعيب حكمها ، خاصة وقد أبدت المحكمة توافر هذا الظرف لدى الطاعن بوقائع أخرى أوردتها الحكم . ومن ثم فإن النص على الحكم بالقصور في التسبب لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٩٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ من ١٤ ص ٦٧٨)

١٠٠ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، فلها أن تأخذ به بالكامل كما أن لها أن تجزئ فتأخذ منه بما تظن إلى دون أن تقيد بالأخذ بياقيه .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٢٥)

١٠١ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في مضر ضبط الواقعة - متى اطاعات إلى صلفه ومطابقتها للحقيقة والواقع - وإن عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى ، ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لصالحها على عدم الأخذ به ما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

(الطن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ من ١٤ ص ٨٨٣)

**(ثانية الاقرار - الاقرار غير القضائي -)**

١١٢ - الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه ، يعتبر اقراراً غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يتخذ منه حجة في الاثبات اذا اطمان اليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجة دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفاً .

(الطعن رقم ٣٦١٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ من ١٤ ص ٤٢٨)

١١٣ - الاقرار المنسوب الى الطاعن في تحقيقات شكوى ادارية يعتبر اقراراً غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع الذي له أن يتخذ منه - متى اطمان اليه - حجة في الاثبات ، كما أن له أن يجرده من هذه الحجة دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفاً .

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ من ١٦ ع ٢ ص ٢١٦)

**الفصل الثالث الأوراق :****الفرع الأول : حجية الأوراق الرسمية**

١١٤ - المحاضر التي يعرورها أعضاء النيابة العامة لاثبات التحقيق الذي يشارونه هي محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما ثبت فيها - وإن كانت حجيبتها لا تحول بين المتهمين وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان متعارضاً مع ما أثبت فيها .

(الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/١/٩ من ١٢ ص ٥٨)

١١٥ - دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمور الضبط القضائي ، وهي عناصر اثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . ومن المقرر في المواد الجنائية أن القاضي في حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . أما ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فمطله في الإجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة

الا لا يتضمن في ذاته اقراراً بتحرير اذني الصرف موضوع الدعوى ومن ثم فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الاقرار اعترافاً لا يقدح في سلامة الحكم طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف - وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بشير سماع شهود .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ من ١٥ ص ٢٨٩)

١٠٨ - الاعتراف الذي يعول عليه هو ما كان نصاً في اقرار الجريمة ، وتقدير الدليل المستمد منه موكول الى المحكمة . ولما كان ما قرره المطعون ضده الثاني من احترافه الثناء طلباً للرزق لا يعد اعترافاً بالتسول بل بممارسة فن شميمي على ما يبين من دفاعه وتهمه للمحكمة له فلا ترتب عليها ان هي أطرحت ضمننا بعد أن أحاطت بطروف الدعوى وانتهت الى ما ارتآته بحق في شأنها .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٦ من ١٦ ص ٢١٤)

١٠٩ - من المقرر أن الاعتراف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره . ومن ثم كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد دفع أمامها ببطلان الاعتراف وقدم لها الدليل من وجود أصابات الطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التي قبل بصدورها عنه ، أما وقد نكلت عن ذلك فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه والأحالة .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ من ١٦ ص ٢٢٨)

١١٠ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه انتزع منه بطريق الإكراه - ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمان اليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٥/٢١ من ١٦ ص ٤٣٠)

١١١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ باعتراف المتهم بنفسه وظاهره بل لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها .

(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ من ١٦ ص ٨٩٠)

الأوراق حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ، بل أن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية تفرض الأخذ بها ولو لم يظن فيها على الوجه الذى رسمه القانون .

(الطن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٢٣)

١١٩ - مفاد نصوص المواد ٧ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ للمعدل بالقانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية - أنه اذ حرر الطاعن كشفاً بمقالة المتهم الذى أريد اغضائه من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ووقع عليه بوصفه شيخ البارة واعتمد مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فانه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ، ولا يقدر فى هذا أن يكون الطاعن غير مختص مكانياً بتحرير ذلك الكشف أو أن يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على الكشف المذكور . ذلك بأنه من المقرر أنه اذا كان البطلان اللاحق بالمرحور بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما توفرت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب واجب على اعتبار أن المرحور رسمى لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال . ولما كان هذا الميب يفرض قيامه قد فأت ملاحظته على الموقعين المختصين فصدرت على أساسه شهادة اعفاء المتهم من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فإن الحكم اذ اعتبر التثيير فى الحقيقة الذى حصل فى الورقة الرسمية سائفة البيان تزويراً رسمياً يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ من ١٠١٨)

١٢٠ - من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت أوراقاً رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . ولما كانت المحكمة قد اطاعت الى أقوال صابط الشرطة من حضور الطاعن الى مكتبه فى صباح يوم الحادث وأطرح التصریح الذى قدمه الأخير - للتدليل على أنه كان فى زيارة لأخيه فى اليوم نفسه بمستشفى الأمراض العقلية - لاسباب السائلة التى أوردتها - فإن ما يثيره الطاعن فى

ووضعت قواعدها التى يلتزم القاضى بأن يجرى فى قضاؤه على مقتضاها .

(الطن رقم ١٦١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ٣٣٦)

١١٦ - لا يشترط فى القانون - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة انما يسبغها محررها لا طبعها على نموذج خاص . والرسمية تحقق حتماً متى كانت الورقة صادرة أو منسوباً صدورها الى موظف مختص بتحريرها ، سواء كان أساس الاختصاص قانوناً أو مرسوماً أو لائحة أو تعليمات أو بناء على أمر رئيس مختص طبقاً لمتنصيات العمل .

(الطن ٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٤/١٩٦١ ص ١٢ من ٤١٩)

١١٧ - الأصل أن عباد الاثبات فى المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجرجه المحكمة بنفسها وتوجه الوجهة التى تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائى فليس الا تمهيداً لذلك التحقيق الشفوى ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضى فى تكوين عقيدته - فإذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقده ، فلا وجه للنعى على الحكم ببطلان الاجراءات تأسيساً على فقد بعض أوراق التحقيق .

(الطن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ١٨٠٧)

١١٨ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أن المبرة فى ادانة المتهم أو براءته هى باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر أو مطالبة بالركون الى محاضر جمع الاستدلال أو التحقيق ، ذلك بأن ما تحويه هذه المحاضر من بيانات لا تلمدو أن تكون من عناصر الاثبات التى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ، فللخصوم أن يفتندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير . وللمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو تطرحها . ولا يخرج من هذه القاعدة الا ما استثناء القانون وجعله له قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر المضرجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطن بالتزوير كما هى الحال بالنسبة الى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته ، وطوراً بالطرق المادية كالمحاضر المرحرة فى مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التى يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها . على أن اعتبار هذه

١٢٤ - عدم توقيع العمال على المحضر المحرر بمعرفة مفتش العمل أو تسجيل أسمائهم ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر كله كمنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع التي متى اطاعت اليه فلا وجه لمصادرتها في عقيدتها في هذا الصدد .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ من ١٦ ص ٩٣) .

١٢٥ - من المقرر أن اذن البريد يصبح ورقة رسمية بمجرد سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد ، فأى تغيير في بياناته يعد تزويرا في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصال التغير بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف العمومي المختص تحريرها بنفسه . ومن ثم فإن التغير في اسم من سحب الاذن له أو المكتب الذى يجب أن يصرف منه بعد تزويرا في محرر رسمى .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠ من ١٦ ص ٣١١) .

١٢٦ - يبين من نصوص المرسوم الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩١٥ بإنشاء اذونات البوستة المعدلة بالمرسوم الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وتعليمات مصلحة البريد عن الأشغال البريدية - أن أذن البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ من أوراق الدولة المصرية سواء ما سحب منها أو صرف فى مصر أو ما سحب أو صرف منها فى السودان الذى كان فى ذلك الحين تابعا للإدارة المصرية ، وقد ظل العمل جاريا بهذه الأذون حتى سنة ١٩٦٢ عندما اتجهت هيئة البريد الى إنهاء نظام التعامل بها .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠ من ١٦ ص ٣١١) .

الفرع الثانى : اوراق ذات حجية خاصة :

١ - محاضر المجالس والاحكام

١٢٧ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبرة فى ادانة المتهم أو براءته باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر أو مطالبته بالركون الى محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، ذلك بأن ما تعريه هذه المحاضر من بيانات لايعتمد أن تكون من عناصر الاثبات التى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ، فللخصوم أن يفسدوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير . وللمحكمة بحسب ما ترى

هذا الشأن ينحل الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير مقب .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ من ١٥ ص ٦٥٩) .

١٢٨ - لا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو بالتقيد فى تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية ، بل هو فى حل من ذلك مادام الدليل المستند من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .

(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦١/٢/١ من ١٢ ص ١٦٩) .

١٢٩ - من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت رسمية . مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . فاذا كانت المحكمة قد اطاعت الى أقوال المجنى عليها وشاهدتى الاثبات من مقارفة الطاعنين للجريمة المسندة اليهما وأطرح الشهادة الرسمية المقدمة للأسباب السائفة التى أوردتها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير مقب .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣ من ١٦ ص ٦٢٥) .

١٣٣ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الأمر فى هذا مرجع الى إمكان قيام الأدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ولها أن تأخذ بالصورة التسمية كدليل فى الدعوى اذا ما اطاعت الى صحتها . فاذا كان الحكم قد انتهى فى استخلاص سائق الى سابقة وجود أصل الخطاب المزور والى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله الى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عند الى الاستيلاء عليه بعد أن استغف الغرض الذى أعده من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التى قارنها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الضدد لا يعدو المجادلة فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز اثارة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٥ ص ٦٩٧) .

الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ للمدعى فإنه لا يمتد به  
إذ العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي قرر فيه المحكوم عليه  
بالاستئناف . فإذا كان الشك من الأوراق أن تقرير  
الاستئناف المرفوع من التهمة « الطاعنة » يحمل رقما  
مسطلا يسبق الرقم الذي يحمله تقرير الاستئناف المرفوع  
من المسؤول عن الحقوق المدنية الذي قضى بقبول استئنافه  
شكلا لرفعه في الميعاد القانوني ، فإن المحكمة أذقت بدم  
قبول الاستئناف المرفوع من التهمة شكلا بمقولة أن  
التقرير به حصل في ١٠-٣-١٩٦٢ في حين أن التقرير  
يحمل الرقم السابق مباشرة على تقرير الاستئناف المرفوع  
من المسؤول عن الحقوق المدنية الذي صدر منه في  
١٠-١-١٩٦٢ ( أي في الميعاد ) فإن حكمها يكون ميبيا  
بما يستوجب نقضه لعدم تعرضه لتلك الواقعة وتحقيقها مع  
ما لها من أثر على شكل الاستئناف .

(الطن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٦٢ ص ١٤ ص ١٤٤)

#### (ج) صحيفة الحالة الجنائية

١٣٥ - صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لاثبات المهنة  
ولا تصلح دليلا عليها . ومن ثم فإن لجنة قبول المحامين  
أذقت برفض طلب إعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين  
المستقلين تأسيسا على أنه لم يترك مهنة التجارة واستدلت  
على ذلك بما ورد في صحيفة الحالة الجنائية من أن مهنته  
(تاجر) ، فإن قرارها يكون قد بني على أسباب لا تنتج مما  
يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٦٢ ص ١٤ ص ١٤٨)

#### الفرع الثالث : الإدعاء بالتزوير

١٣٦ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى  
المقدمة فيها - على ما بين من المذكرة الإيضاحية المصاحبة  
لمشروع قانون الاجراءات الجنائية عن الفصل الخاص  
بدعوى التزوير الفرعية - هو من وسائل الدفاع التي تخضع  
لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم باجابه ، لأن الأصل  
أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التبديلية لعناصر  
الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الغير الأعلى  
في كل ما تستطيع هي أن تفعل فيه نفسها أو بالاستعانة  
بغير يرضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست  
من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن  
تفتق طريقها لابداء رأى فيها - فتنتقدت أن المتهم هو  
الذي كتب القائم التي أنكرها ، غانها يكون بذلك قيد

أن تأخذ بها أو تطرحها . ولا يخرج من هذه القاعدة إلا  
ما استثناء القانون وجعل له قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر  
المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه ثارة بالطن  
بالتزوير كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات  
أو الأحكام فيما تضمنته ، وطورا بالطرق العادية كالمحاضر  
المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التي  
يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها . على أن  
اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة  
بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ، بل أن المقصود  
هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تميز  
تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية ،  
فترفض الأخذ بها ولو لم يطن فيها على الوجه الذي رسمه  
القانون .

(الطن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٢٢٣)

١٣٨ - من المقرر أن العبرة في الأحكام الجنائية هي  
باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو  
ببرائه ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فيما عدا  
الأحوال التي يقيد القانون فيها بذلك كما هي الحال  
بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته ، على  
أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون  
ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو يثبت ما ينفيها بل  
أن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها  
دون أن تميز تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها  
بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطن فيها على  
الوجه الذي رسمه القانون ، وإذا كان الحكم الابتدائي  
الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أطرح ما جاء  
بأسباب الحكم الصادر في الدعوى المضمومة ورجع إلى  
التحقيقات ذاتها يستهدي منها الحقيقة وواقع الحال . وأخذ  
بأقوال المجنى عليه بتلك التحقيقات فلا يجوز للطعن  
مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها  
ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٥٢)

#### (ب) تقرير الاستئناف

١٣٩ - أنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة  
بما ورد فيها في صدد اثبات بيلاته ومن بينها تاريخ حصول  
التقرير به ، إلا أنه متى كان قد أثبت بما تارض لا يطابق

أنه «يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين لكل من الطرفين نسخة» هو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة وقد أكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى فضلا عن أن ماجرى به نص المادة ٥٣ في شأن التضامن في المسؤولية بين أصحاب العمل والمتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها من أنهم «يكونون» مسئولين بالتضامن قد جاء متسقا مع العبارة التي استعملها الشارع في المادة الثانية وواضح الدلالة في تأكيد مراده من أنه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الالتزام والتحتيم — لا مجرد التنظيم. ولا يقدح في ذلك النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل اثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، ذلك بأن إيراد هذا الحكم التيسيري الذي خرج به الشارع عن قواعد الإثبات هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الالتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل بالكتابة ، وهو التزام تقضي البداية بوقوعه على عاتق صاحب العمل ، اذ لا يتصور أن يلتزم العامل — وهو في سبيل البحث عما يقتات به هو ومن يلوذ به — دون أن يلزم صاحب العمل بذلك . وجزاء مخالفة هذا الأخير هذا النص هو ائزال حكم المادة ٥٢ عليه . وهذه المادة واضحة الدلالة على أن الخطاب بها — في صدر الخروج على أحكام نص المادة الثانية — هو صاحب العمل وحده . ولا يمترض على هذا النظر بأن الشارع قد أجرى نص المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأنه «يجب أن يكون عقد العمل ثابتا بالكتابة...» وذلك بأنه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسيري الذي تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومؤدى ذلك هو أن الشارع أخطأ النهج الذي سار عليه المرسوم بقانون الأخير وأكد أحكامه في هذا الخصوص .

(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ١٢ من ٦٦٣).

١٣٥ — من المقرر قانونا أن ما يتعين التزام قواعد الإثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التهديد هو عقد الامانة في ذاته ، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الاقرار .

(الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢ من ١٧٧).

فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يمدو ما طلبه الدفاع في شأن تمكين التهم من الطعن بالتزوير في القسام المذكورة أن يكون طلبا للتأجيل لامتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه ، وما دام أنها استطلعت من وقائع المعوى عدم الحاجة اليه ، فلا يصح أن يعاب عليها التفاتها عنه .

(الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ من ٢٥١).

١٣٢ — لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا ، مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائفة التي أوردها الى ثبوت الجريمة . فاذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم «الطاعن» قد اعترف بارتكاب جريمة التقليد المسندة اليه ، وأنه لم يطلب من المحكمة أن تقضي احرار العلامات المقلدة أو البصمات المأخوذة منها ومن العلامات الصحيحة فليس له أن ينعي على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه أو سلوك طريق معين في اثبات التقليد .

(الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤ من ١٠٧).

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ ص ١٦ من ٣٥٦).

#### الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تفسير العقود

١٣٣ — لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتله عباراتها وتهم نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكيف الصحيح ولا رقابة لمحكمة النقض فيما تراه سائفا ولا يتنافى مع نصوص العقد. فاذا كانت المحكمة قد فسرت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقد بات متنج لآمره فوراً وليس وعداً بالزواج بما تحتله عباراته الصريحة واعتراف الطاعن الثاني بشأته وكانت قد عولت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد ، وماتبعه من دخول بالإضافة الى ماساقته من ظروف وقرائن اطمأنت اليها في حدود سلطتها التقديرية في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وبأسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها بما لا قبل مجادلتها فيه . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ ص ١٢ من ٢٥١).

#### الفرع الخامس : مراعاة قواعد الإثبات المدنية

١٣٤ — مفاد مانص عليه المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي في المادة الثانية منه من

إذا هي رأيت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى تدبير .

(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٢ من ١٩٦٢)

١٤٥ - إذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه الدفاع من استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته ، واعتملت في ردها على خلو التقرير الطبي الابتدائي من أن المجنى عليه كان فاقد النطق وعلى رواية منقولة عن المدة من أنه سأل المجنى عليه فأجاب - مع طعن الدفاع على مقدرة هذا الأخير على الكلام وأن مقاله العملة غير صحيح - فإن حكمها يكون معيباً لاختلاله بحق الدفاع ، ذلك أن عدم إشارة طبيب المستشفى في تقريره إلى أن المصاب كان فاقد النطق لا يفيد حتماً أنه كان يستطيع الكلام ، في حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعي ، إذ المقام مقام ادانة يجب أن تبني على اليقين ، والدفاع الذي تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه لو صح تأثر مركزه من التهمة المسندة إليه .

(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/١٢/١١ من ١٢ من ١٩٦٦)

١٤٦ - لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إيجابها الطاعن إلى تدبير خير آخر مادامت الواقعة قد وضعت لديها ولم ترم من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٢ من ٢٥٢ )

(والطن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٢/١١/١١ من ١٢ من ٧٧٢ )

١٤٧ - إذا كان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في ادانة الطاعنين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأساء الجناة إلى الشهود الذين قتلوا عنه واعتيد في تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دون أن يعني بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي - فإن التنازل الحكم عن هذا الاجراء يظل بدفاع الطاعنين ، ولا يقدح في هذا أنه يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بأن منازعة الطاعنين في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحوادث بالرغم من سوء حالته ، يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا الوار ما تطل

١٣٦ - قواعد الاثبات وما تقتضيه من عدم جواز سماع الشهود فيما يجاوز نصاب الشهادة هي قواعد غير متعلقة بالنظام العام ويتعين على صاحب المصلحة أن يتسك بها أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٦/١٠/١٦ من ١٢ من ١٩٦٦)

١٣٧ - ان المادة الثانية من قانون التجارة تعتبر كل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات عملاً تجارياً ، وهذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق الا في شأن الصانع رب العمل وحده ولا يمتداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه - ومن ثم فإن مثل هذا العمل يعتبر تجارياً من جانب واحد ولا يجري عليه الوصف نفسه بالنسبة إلى الجانب الآخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجراً أو غير تاجر ومن المقرر أن القاضي الجنائي مقيد بقواعد الاثبات العامة كلما توقف قضاؤه في الواقعة الجنائية على الفصل في مسألة مدنية أو تجارية تكون عنصراً من عناصر الجريمة التي يفصل فيها . ومقتضى هذه القواعد أنه متى كان العمل تجارياً بالنسبة إلى أحد الطرفين ومدنياً بالنسبة إلى الطرف الآخر اثبتت في اثباته وسائل الاثبات التجارية - مع من كان العمل تجارياً بالنسبة إليه . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أثبت بما له من سلطة تقديرية اشتغال الطاعن بالتجارة لما يقوم به من أعمال من بينها اصلاح النجف وهو صاحب (ورشة) بما عدد من العمال يضارب على علمهم الأمر الذي يندرج تحت نص المادة الثانية من قانون التجارة . فإن الحكم المظنون فيه إذ انتهى إلى جواز انبات التعامل بالنسبة إلى الطاعن بشهادة الشهود لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ من ١٥ من ١٩٦٤)

### الفصل الرابع : الخبرة

#### الفرع الاول : تدبير التدبير

١٣٨ - من المقرر أنه متى كان طلب الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحتة ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بتدبير خير إذا هي رأيت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة لتدبير .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ من ١٢ من ١٩٦٦)

١٣٩ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتدبير خير

به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه اذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لتناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، الا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ، ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تثق طريقها لإبداء رأى فيها .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٤/١٠/٨ - ١٣ من ١٩٦١)  
(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ (لم ينشر) .

١٤٣ - قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من المسائل الجوهرية التي قد يترتب على تخمينها تغير وجه الرأى في الدعوى ويتمين على المحكمة أن تحقق ماإبداء الطاعن من دفاع جوهرى في خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . فاذا لم تغفل فانها تكون قد أحلت نفسها محل الغير الفنى فى مسألة فنية . ولاينفى فى هذا الصدد ماأثبت المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، الا أنه لايعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل وأنه يعمى مايقول . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الغير الفنى يكون قد أدخل بحقه فى الدفاع مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٦٤/١٠/٦٤ س ١٥ من ١٩٦١)

١٤٤ - لم يحدد القانون الجنائى طريقة اثبات معينة فى دعاوى الزور ، فللقاضى الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الزور التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ماربته عليها ، فان النعى على الحكم بأن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع حين لم تجبه الى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدى رأياها الفنى فيها ، يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٤ من ١٩٦١)  
(والطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٠ جلسة ١٩٦٠/١١/١٩ (لم ينشر)  
(والطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٣ (مفتقور بغيرس  
بمجموعة القواعد القانونية فى غسة وعشرين طبا جود - ثلث طبعة ٣٦٤  
القاعدة رقم ٢٠٢٢ .

١٤٥ - من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عامة عقلية وتندم به المسؤولية قانونا هو ذلك

المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تمد سببا لانعدام المسؤولية ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بنذب خير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها تقديرها ، اذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - فى قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى أن نوع المرض الذى يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر فى سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الطاعن فى الدفاع يكون غير مديد .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ من ١٩٥٤)

١٤٦ - لا تلتزم المحكمة بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تثق طريقها فيها . كما أنها لا تلتزم بنذب خير فنى آخر فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية طالما أن الدعوى قد وضعت لها .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ من ١٥ من ١٩٦١)

١٤٧ - متى كان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السببية بين السببية وبين الاصابات لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليه ، بقوله ان اصاباته القادحة تدل على اصطدام السيارة به ، وأنه لايتصور حصولها من سقوطه من فوق دابته الى الأرض ، دون أن يبين سنده فى هذا القول من واقع التقرير الفنى وهو التقرير الطبى مع أن السبب فى هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأى الغير المختص باعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تثق طريقها لإبداء الرأى فيها دون الاستعانة بخبير فنى . فان الحكم يكون مفنيا بما يوجب نقضه .

(والطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ من ١٥ من ١٩٦١)

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٤/٦/٢٧ من ١٥ من ١٩٦١)

١٤٨ - ممن المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتخقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها . وأنه وإن كان لها أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة عليها . الا أنه لايجب لها أن تقتصر فى تنفيذ تلك المسألة على الاستناد الى ما قد يختلف الرأى فيه



### الفرع الثالث : إجراءات المضاهاة

١٥٢ - سلم ينظم المشرع - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات - إجراءات المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فإن اعتماد الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليهم الذي تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة اليهم في الأوراق المطعون فيها يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون ما دامت المحكمة قد اطاعت الى صحة صدور توقيعات الاستكتاب .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٦ جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ م ١٣ م ١٣٥٢)  
(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٦ جلسة ١١/٦/١٩٦٢ م ١٣ م ١٥٢٤)

١٥٣ - الدفع بتعيين إجراءات الاستكتاب التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٦ جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ م ١٣ م ١٣٥٣)

### الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تقدير رأى الخبير

١٥٤ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها - على ما بين من المذكرات الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية من الفصل الخاص بدعوى التزوير القرعية - هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بأجلته، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها - فمتى قدرت أن المتهم هو الذي كتب القسائم التي أنكبها فانها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع في شأن تمكين المتهم من الطعن بالتزوير في القسائم المذكورة أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه ، وما دام أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه ، فلا يصح أن يطالب عليها بالتفاهاته .

(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٠ جلسة ٢٠/٢/١٩٦١ م ١٣ م ١٣٥٩)

١٥٥ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى

واذ هي قد أرجعت خطأ الطاعن الأول في قيادة السيارة الى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها فان حكمها يكون ميبيا .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٢ جلسة ١٠/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ١١٢٦)

١٤٩ - من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث فان عليها أن تتخذ مآزاه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها . ولما كان الحكم قد ذهب الى أن عدم استقرار المدفوع بجسم المجنى عليها دون تحديد نوع السلاح المستعمل دون أن يبين سند في هذا الرأى أو يعرض الى تأييده . وضع الجرح الناري والملابس المقابلة له ومضافة الاطلاق في ترجيح نوع السلاح المستعمل وما اذا كان من الأسلحة ذات السرعة العالية أو المتوسطة مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تحقق عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى - ومن ناحية أخرى فان عدم العثور على مشط المسدس المضبوط لا يحول دون معرفة نوع مدفوفاته ما دام قد تحقق طرازه ونوع ما سوره .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢/١١/١٩٦٥ م ١٦ م ٨٠٨)

١٥٥ - المادة ٢٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية وأردت في الفصل الخاص بالادعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى الا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقى الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات وهو ينحصر المحكمة تعيين الخصم الذى يكلف ايداع أمانة الخبير . ومن ثم فلا على المحكمة إذ هي كلفت الطاعن ( المتهم ) سداد الأمانة التي قدرتها .

(الطن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٤ جلسة ١٨/١/١٩٦٥ م ١٦ م ٦٩٩)

### الفرع الثاني : طلب مناقشة الخبير

١٥١ - من المقرر أن القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب اذا رأت أنها فى غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها ، فإذا وضعت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج فى الدعوى فالمحكمة أن تطرحه مع بيان العلة فى أطراحه .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٦/١٩٦١ م ١٣ م ٣١١)

أسباب الحكم الصادر بالمعوية لخلوه مما يكشف عن وجه استشهد المحكمة بالأدلة المذكورة التي امتنبت منها ممتدة في الدعوى ، مما يصح الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(الطن رقم ٦٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١١/١٦٦٦ ص ١٢ ص ٨٨٠)

١٥٩ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدمًا لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسئولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في العليل الأسباب التي تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب بينا فاعيا وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فإذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون متوقفاً بمسبب القصور في التمييز والاختلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٦١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١١/١٦٦٦ ص ١٢ ص ٩٢١)

١٦٠ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع الى ما يطلبه من نيب خير لتقدير حالة المتهم العقلية ، مادامت قد استأثرت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجاباته على ما وجهته اليه من الاسئلة ، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة .

(الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١١/٦٦٦٦ ص ١٢ ص ٩٤٢)

(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١١/١٦٦٦ ص ١٢ ص ٩٣٢ ) .

١٦١ - تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة . فإذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسئولية الطاعن ، استنادا الى الشهادة الطبية المقدمة منه ، بأنها لا تطنن الى صحتها لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق وطريقة تأويله لأقواله فيه من أنه كان متمتعا بقواه العقلية في وقت ارتكاب الحادث

تقاريرهم من اعتراضات مرجحه الى محكمة الموضوع ، كما أن نيب خير في الدعوى لا يسلبها سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت ، وكذلك قلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة - وقد سلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه الدفاع استيفاض الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية، واستندت الى رأيه للأسباب الفنية التي أبداه - وهو من حقها مادام أن تكييف الواقع الذي شهد به الخبير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضي الموضوع الذي له أن يسلك اليه ما يراه مؤديا الى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح قائلنا أن يصدر في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحيطات في الدعوى - لما كان ذلك ، فإن ما يعوله الطاعن من اختلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع لعدم إجابة طلبة الخاص بدعوة كبر الأطباء الشرعيين ليقيم بالتزجيج بين التقرير الطبي الشرعي والتقرير الاستشاري - لا يكون له أساس .

(الطن رقم ١٤٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/٢/١٦٦٦ ص ١٢ ص ٩٢٨)

١٥٦ - متى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذي أحدث الكشط والخير في المستند وبين ما جاء في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أنه لا يتيسر معرفه محدثهما لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد اطاعت في حدود سلطتها الموضوعية الى أقوال الشاهدين هي هذا الخصوص - فإن ما ينهأ المتهم على الحكم من القصور والتخاذل يكون لا محل له .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٦٦٦ ص ١٢ ص ٩٧٧)

١٥٧ - التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة أحداث الاصابات للمتهم ، إلا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا ييبس الحكم استناده اليها .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٠/١٦٦٦ ص ١٢ ص ٨٥٢)

١٥٨ - اذا كان الحكم قد استند الى تقرير الخبير دون أن يعرض الى الأسانيد التي أقيم عليها هذا التقرير ودون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التي دارت حوله بالجلسة أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها المتهمان في خصوص مضمون ذلك التقرير ودون أن يورد مؤدى التحقيقات التي أشار اليها ، فإنه لا يكون كافيا في بيان

إليه في قضائه بإدانة الطاعن فإن هذا يفيد أنه اطرحت التقرير الاستشاري دون أن تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالا .

(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/٤/١٣ من ١٥ ص ٢٨٩)

١٦٦ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات . وما دامت قد اطمانت الى مجابهة به فلا تجوز مجادلتها في ذلك . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمان الى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن الطاعن خال من المرض العقلي وأنه مسئول عن الجريمة التي اسندت اليه وأطرحت ما أبداه الطاعن من اعتراضات على التقرير ، فإن في هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أنه غير مسئول عن عمله في تاريخ الحوادث ولا يقبل منه الجدل في ذلك لأنه من الأمور الموضوعية التي لا تجوز اثارها أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/١٠/٥ من ١٥ ص ٥٥٩)

١٦٧ - تقسدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص - مما حوته التقارير الطبية المقدمة في الدعوى أنه لا يوجد ثمة ما ينفي حدوث وفاة المجنى عليه ذاتيا بسبب مرضه أو بسبب فعله نفسه وما بذله من مجهود لا قبل له به وأنه لا يمكن بحال الجرم بأن الوفاة كانت نتيجة للعلل الذي قارفه المتهم أو أن ذلك الفعل قد ساهم بنصيب فيها ، وكانت الطاعنات لا تنازعان في صحة ما نقله الحكم عن هذه التقارير ، فلا يجوز لهما أن تصادرا المحكمة فيما تشككت فيه أو أن تنميا عليها عدم أخذها بالنتيجة التي أسفرت عنها التقارير الطبية الشرعية ما دامت المحكمة قد داخلتها الرية في صحة هذه النتيجة .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ ص ٨٨١)

١٦٨ - لم ينظم المشرع المضاهاة ، سواء في قانون الاجراءات أو في قانون المرافعات ، بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . اذ العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصحح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة واطمانت إليها المحكمة،

وخلصت من ذلك الى مسئولية عن الفعل الذي وقع منه فانه لا يصح مجادلتها في ذلك .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٤/١٠ من ١٣ ص ٣٣٢)

١٦٩ - من القواعد المقررة أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها - أو بالاستعانة بخبير يخفض رأيه لتقديرها - ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تحقق طريقها لأبداء رأى فيها . فاذا كانت المحكمة قد اطملت على المحروقات المطعون فيها بالتزوير وقامت بعملية المضاهاة بنفسها على أوراق الاستكتاب وعلى ما أقرته من استكتاب بنفسها واطمانت الى رأى الخبير في هذا الشأن ، فلا يجوز مصادرة المحكمة فيما خلصت اليه .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٥٢)

١٧٣ - لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٥٢)

١٦٤ - الأمر في تقدير رأى الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع ولها أن تطنن الى رأى خبير دون آخر . فاذا كان وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أفضل الرد على ما ناقش به الطاعن تقرير الخبير الذي عينته المحكمة، وكان الطاعن لم يعدد في طعنه العناصر التي يميمها على هذا التقرير حتى تبين محكمة النقض ان كانت من العناصر الجوهرية التي تستلزم من محكمة الموضوع ردا خاصا أو من العناصر التي لا تؤثر على وجه الرأى في الدعوى والتي يكون الرد عليها مستفادا ضمنا من الأخذ بتقرير الخبير . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون قائما على غير أساس .

(الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٥/٨ من ١٣ ص ٤٠٨)

١٦٥ - الأمر في تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا مقب عليها فيه . فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي واستند

مضاهي الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استبداد الطاعن وعلى ورقة محسرة يخطه في ظروف طبيعية ، وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه اليها من شبهات واشتت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد غصري المضاهاة قد اخذت بنتيجة التقرير على علته دون ان تجرى في هذا الشأن تحقيقا لتبيان مبلغ أثر استبعاد هذا العنصر في الرأي الذي انتهى اليه الخير ، وما اذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفي للوصول الى النتيجة التي خلص اليها ، ومن غير أن يباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدى رأيا فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ من ١٣٠٦)

١٧٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم اليها ، وما دامت قد اطأنت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلته في ذلك . ولما كان الحكم المظنون فيه قد اطأنت الى ما جاء بتقرير كبير الأطباء الشرعيين من أن التمزق إنما حدث للمجنى عليها أثناء اجراء الطاعن لعملية ( الكحت ) ، فإن هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أن هذا التمزق كان نتيجة عائل أجنبي تداخل بعد العملية ، ولا تناقض فيما ذكره كبير الأطباء الشرعيين في تقريره من أن المؤهل الدراسي الذي حصل عليه الطاعن يبيح له اجراء عملية الكحت ، وبين ما فصله من أخطاء مهنية عددها ونسبها اليه .

(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ من ١٣٠٦)

١٧٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم اليها ، فإذا هي اطأنت اليه ورأت في منطق سائح التوصل عليه فانه لا يقبل أن ينمى عليها انتفاها عن مناقشة الخبير طالما أنه لم يطلب منها مناقشته ولم تر هي من جانبها محلا لاجرائه اكتفاء منها بما أثبتته الخير في تقريره ، وما دامت المحكمة قد قدرت بغير معق عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .

(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ من ١٣٠٦)

١٧٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم اليها ، وما

فلا يقبل من الطاعن العودة الى مجادلته فيما خلصت اليه من ذلك . ولا تريب على المحكمة ان هي اعتصمت في تكوين عقيدتها على تقرير الخير المقدم في الدعوى المدنية التي انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة ، طالما أن هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة . وإذا كان الطاعن أو المدافعان عنهما لم يطلبوا تحقيق اجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما التمسك على الحكم المظنون فيه بقالة الاخلال ببقى الدفاع .

(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٢/٦/١١ من ١٣ من ١٣٠٦)

١٦٩ - للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستانة بهم على القيام بماورته . فإذا كان الطبيب الشرعي الذي نذب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب أخصائي ثم أقر رأيه وتبينه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند الى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الاخصائي لم يحلف اليمين .

(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٣ من ١٣٠٦)

١٧٠ - يمكن لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به قانونا - أن تكون المعين سليمة قبل الاصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة . فإذا كان بين من الحكم المظنون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد في حلقة المعين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ، وأنه شفى من اصابته وتخلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضعف قوة ابصار تلك المعين بما يقدر بحوالي ١٠٪ مما مؤدها أن المعين كانت مبصرة قبل الاصابة وأن قوة ابصارها ضعف على أثرها - لما كان ذلك ، فإن ما يشتره الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٣ من ١٣٠٦)

١٧١ - متى كان الحكم قد استند - ضمن ما عول عليه في ادانة الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى الى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن ، واعتد في ذلك على ما أجراه من

الدليل القولي غير متناقص مع الدليل الفنى تناقضا يستجصى على المواضع والتوفيق .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ١٣٧٧).

١٨٥ - من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لتفنيده رأى الخير الفنى فانه يعين عليها أن تستند فى تفنيده الى أسباب فنية تحمله . ومن ثم فانه ما كان يسوغ للمحكمة أن تستند الى أقوال الشهود فى اطراح الرأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعى .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥ م ١٦ م ١٨٠٨).

١٨٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بإدانة الطاعن على الدليلين القولى والفنى مع ما بينهما من تناقض دون أن يرفعه بأسباب ساقطة ، فانه يكون مشوبا بالقصور والتناقض فى السبب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٨٠٨).

### الفصل الخامس : الشهادة

#### الفرع الأول : طبيعة الشهادة

١٨٢ - أن التحقيق الذى يباشرة أعضاء النيابة ، انما يجزوه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائى ، ولا يصح اعتبارهم فى قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ، ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

(الطن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦١ م ١٢ م ٥٨٨).

١٨٣ - الشهادة قانونا تفرم على اخبار شفوى يدلى به الشاهد فى مجلس القضاء بعد يمين يؤدبها على الوجه الصحيح . ووزها من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع ما دام تقديرها سليما .

(الطن رقم ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١/١/١٩٦٤ م ١٥ م ١).

(والطن رقم ٥١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١/١٥/١٩٦٤ م ١٥ م ١٩٢٣).

#### الفرع الثانى : أهمية الشاهد

١٨٤ - الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم

دامت قد اطأنت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلته فى ذلك .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٧٥٦).

١٧٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أنه تعاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداها ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا مقب عليها فيه . ولأنه ثابت أن المحكمة أخذت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للإسناد التى بنى عليها ولما فنيته بنفسها . مما يتفق مع الرأى الذى انتهى اليه هذا التقرير ، ولأن لا بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب الى المحكمة استدعاء خير قسم أبحاث التزييف والتزوير والخير الاستشارى لمناقشتها ، كما لم يطلب الاستعانة بخير ثالث مرجح ، فانه لا تريب على المحكمة إذ هى اطاحت بتقرير الخير الاستشارى ولم تستن بخير ثالث ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور لهذا السبب غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٥٢٦).

١٧٦ - للمحكمة بوصفها الخير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخير الفنى فى تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ م ١٤ م ١٠٣٠).

١٧٧ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها .

(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ٩/١٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٨٩٤).

(والطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ١٣٧٧).

١٧٨ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يرجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجحه الى قاضى الموضوع الذى له كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخير شأنه فى هذا كشأن سائر الأدلة ، فله مطلق الرأى فى الإخذ بما يطمئن اليه منها والاتفات عما عداه ، فلا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٣ م ١٤ م ١٤٩٦).

١٧٩ - الأصل هو أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع

الوقتين ، وانما انصب ادعاؤه بذلك على ما قبل وما بعد الحادث ، فانه يكون صحيحا في القانون ما انتهى اليه الحكم من اطراح ما آثاره الطاعن في هذا الخصوص .

(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١/٢٩ ص ١٦٦٤)

#### الفرع الثالث : سماع الشهادة

١٨٦ - ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها - الا ان استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة او السلطة التي تؤدي الشهادة امامها محلا لذلك - فاذا كان المتهم وان أشار في صدر دفاعه الى ان وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهدا في الدعوى ، الا ان المحكمة لم ترممرا لمسيرة المتهم فيما أشار اليه وإطاعات الى ما اتبته في محضره ، وكان للمحكمة ان تأخذ الى جانب اقوال من سمعته من الشهود امامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة مادام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فان ما يمينه المتهم على الحكم من استناده الى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند الى أساس .

(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢٦١)

١٨٧ - لا يفنى عن سماع الشاهد قول الحكم ان هذا الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره ، ذلك بأنه شاهد أساسي في الدعوى تناولت شهادته وقائع بالغة الأهمية كأن لها تأثيرها في عقيدة المحكمة ، فكان من حق الدفاع أن يناقشها - فاذا كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب الدفاع سماع هذا الشاهد ، ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعه ، فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ ص ١٢٠٠)

١٨٨ - مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشاهد لا تتمتع عليه الشادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له وانما أعفى من أداء الشهادة اذا أراد ذلك - أما نص المادة ٢٥٩ من قانون المرافعات فانه يمنح أحد الزوجين من أن يفشى بغير رضا الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضاءها الا في حالة رفع دعوى من أحدهما

بحواسه وهي تقتضى بدها فمين يؤديها العقل والتمييز ، اذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على أدائها . ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص مسير قادر على التمييز - فاذا كان ما أورده الحكم يفيد حداثة سن الطلة (الشاهدة) واهتراز ادراكها . وفي الوقت الذي أورى فيه عدم تمويله كثيرا على أقوالها فانه نوه بأخذه بشهادتها في التحقيقات في خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه ومكانه على الرغم من منازعة الدفاع في قدرتها على التمييز وتمسكه بوجوب دعوتها لمناقشتها في ذلك ما كان يقتضى من المحكمة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون اليها وهو ما يمينه ، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن في شاهد بأنه غير مميز الاعتماد على أقواله دون تحقيق هذا الطعن وإيضاح عدم صحته . ولا يصح الحكم ما استطرده اليه من موافقه انصر في التحويل على اقوال هذه الطلة في نطاق الصورة العامة للحادث اذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ في الاعتبار ما أدلت به الشاهدة المذكورة في صدد استبعاد الجناة أداة القتل في اطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجري وهو يحمل بندقية يطلق النار منها - مساندة لما رواه شهود الرؤية - وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصرا من العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في الدعوى وظهرت بها رواية شهود الرؤية بل انها اعتمدت عليها من بين ما اعتمدت في ترجيح نوع الأدلة التي استعملت في الحادث وقد كانت موضع مجادله من الدفاع عن الطاعنين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم من أن تلك الشهادة كانت في عقيدة الحكم خالية من الضمانة القانونية التي يصح معها الركون اليها مما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكمة عند تكوين عقيدتها في الدعوى . واذا ما كانت الأدلة في المواد الجنائية متسافدة ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي ، فان فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يمينه فضلا عما تردى فيه من اخلال بحق الدفاع مما يمين منه نقضه .

(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٥ ص ١٥٠٠)

١٨٥ - العبرة في أهلية الشهادة هي بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها . ولما كان الطاعن لا يدعى اصابة الشاهد بمادة في عقله في أى من هذين

شرعت لمصلحة المتهم ، ولا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ هذا الضمان الذي قصد به حمل الشاهد على قول الصلوق .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٤٤٢) .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/٣/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨٩٤) .

١٩٢ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بمقوية جنابة مدة العقوبة هو في الواقع من الأمر عقوبة معناه الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم مساواة ناقصى الأهلية طوال مدة العقوبة وباتقاضيها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين ، فهي ليست حرمانا من حق أو ميزة ما دام الملحوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فإذا حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان من أدائه فلا بطلان وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي ، إذ لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملا للشاهد على قول الصلوق .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٤٤٢) .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٢/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢١٨٨) .

١٩٣ - تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا .

(الطن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٠ من ١٢ ص ٢٨٠٧) .

١٩٤ - تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى سلامة الدليل المستمد من عملية الاستدلال فانه لا يجوز مصادرتها في اعتقادها .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٢/١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥١١) .

١٩٥ - الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة بنفسها في مواجهة المتهم بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود مادام سماهم ممكنا ، ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي الا عندما يخول القانون ذلك وفي الأحوال الواردة على سبيل الحصر ، لما كان ذلك وكافت محكمة أول درجة قد قضت برفض الدفع بعدم جواز الاثبات

بسبب جنابة أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذ كان الثالث مما أوردته الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ اليها من زوجها بل شهدت بما وقع عليه بصرها واتصل بسمها فإن شهادتها تكون بنتاى عن البطلان ويصح في القانون استناد الحكم الى قولها .

(الطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ٣٠/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٢٤) .

١٨٩ - استخلاف الشاهد - عملا بالمادة ١/٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية - هو من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ، لما في الحلف من تذكير الشاهد بالاله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه أن هو قرر غير الحق ، ولما هو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلي الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته . الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين اليهم لكونهم غير أهل لذلك ، اما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة ، والمحرومين من أداء الشهادة يمين كالمحكوم عليهم بمقوية جنابة مدة العقوبة فانهم لا يسمعون طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٣٥ من قانون العقوبات الا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٤٤٢) .

١٩٠ - مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين ، يوحى بأنه يرى بأن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليتهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفا ، ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال إذا آتس فيها الصلوق .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٤٤٢) .

(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣١/٣/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢١٨٧) .

١٩١ - الأصل هو أن استخلاف الشاهد - عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي أحالت اليها المادة ٣٨١ المعدلة بالقانونين رقمي ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في باب الاجراءات أمام محاكم الجنابات - هو من الضمانات التي شرعت فيما

الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة، فإن النعى على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد (الظن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩ ص ١٤ من ٢٥٩٠).

١٩٩ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مقتضى الأوراق، وهى لا تسمح من شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعهم، وما دامت لم تجد بها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء فلا شئ يسيب حكمها.

(الظن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٣ ص ١٤ من ٤٨٠).

٢٠٠ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مقتضى الأوراق، وهى لا تلتزم بأن تجرى تحقيقا الا ما ترى لزوما لاجرائه. ومن ثم فلا جناح عليها ان هى التفتت عن الطلب المبدئى بسماع اقوال الشهود سيما وقد عينت بتبرير ذلك فى حكمها تبريرا سائعا وسلميا.

(الظن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ص ١٤ من ٢٠٢٠).

٢٠١ - من المقرر أن محكمة ثانية درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة لاجرائه. ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت شاهد الاثبات وشاهد نفي المتهم الأول ترفع المدافع عن الطاعن فى موضوع الدعوى دون أن يطلب سماع شهود معينين، كما أنه لم يضمن مذكرته المقدمة بالجلسة التى تمت فيها المرافعة طلبا بهذا المعنى، مما يمد نزولا منه عن هذا الاجراء - فان النعى على المحكمة الاستئنافية التفتاتها عن اجابة الطاعن الى سماع الشاهدين اللذين طلب اليها سماعهما يكون على غير أساس ما دامت لم تر من جانبها حاجة الى ذلك.

(الظن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ص ١٤ من ٢٧٠).

٢٠٢ - الخطاب الموجه الى مأمور الضبط القضائى فى المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين فى مكان الواقعة، انما يتعلق ببالاقامه ابتداء ضبط الجريمة المتلبس بها، فاذا كان الضابط قد نفذ أمر

بالينة وبثبوت التهمة استنادا الى اقوال الشهود فى التحقيقات المضمومة دون أن تسمح هى هؤلاء الشهود، كما قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمح هى أيضا الشهود الذين أخذت محكمة أول درجة باقوالهم فى تلك التحقيقات، فانه يمتنع نقض الحكم المظنون فيه لما فى ذلك من اخلال بقاعدة شغوية المرافعة.

(الظن رقم ٥٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ ص ١٢ من ٤٦٥٠).

١٩٦ - من المقرر أنه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات السفوية التى تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا. فاذا كان الحكم المظنون فيه قد قد رفض سماع اقوال شاهد الاثبات بمقولة « انه قد ثبت مرضه وتقيبه فى لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لا وجه لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة » - فانه يكون قد أخل بحق الدفاع، اذ أن غياب الشاهد للعلاج المدة التى ذكرها الحكم لا يمنع من امكان سماعه.

(الظن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ من ٤٨١).

١٩٧ - من المقرر قانونا أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود الا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى. فاذا كانت محاضر الجلسات قد خلت فى درجتي التقاضى من أى ادعاء يحصل معو بالصورة فى تاريخ تحرير الشيك ومن أى طلب لدعوة المجنى عليه لمناقشته فى ذلك، وكانت المحكمة الاستئنافية قد رخصت للمتهم « الطاعن » بتقديم مذكرة فى أجل حدته فلم يقدمها فى الأجل المضروب فان قضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بجديد فى دفاعه يكون صحيحا لا يشوبه القصور ولا الاخلال بحق الدفاع.

(الظن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ص ١٢ من ٥٢١٠).

١٩٨ - محكمة ثانية درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم، وكان الطاعن قد غد نازلا عن هذا



يقعون خارج البلية ، لما ينطوى عليه هذا التعليل من معنى القضاء في أمر لم يمرض عليها وهي بذلك تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

(الطن رقم ٦٠٤ - لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٣ ص ٨٦٩)

٢٠٥ - متى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهد القائب وأمرت المحكمة بتلاوتها قتلتي ، وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول عدم سماعه أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقواله التي أدلى بها في التحقيقات الأولية مادامت أقواله في تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتناولها الدفاع في مرافعته . ومن ثم فانه لا يحق للطاعن أن ينسئ على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة لأقوال ذلك الشاهد .

(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ من ١٤ ص ٢٩٠)

٢٠٦ - لم يرسم القانون لمحكمة الموضوع طريقاً معيناً تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة ، فإذا فاتها سؤال ما يقتضيه من التحقيق ، فإن ذلك لا يصح انتزاده وجهاً للطن في حكمها - خصوصاً وأن القانون يجيز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يمن له من أسئلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال المجني عليه في التحقيقات الأولية وما شهد به أمام محكمة أول درجة فلا الزام على محكمة ثاني درجة بإعادة مناقشته ، ولا تثرى عليها أن اكتفت بسؤال المتهم عن واقعة معينة دون وقائع أخرى ، طالما أن المتهم لم يطلب منها توجيه أي سؤال في هذا الخصوص . ومن ثم لا يكون هناك محل للنسئ على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨١٥ سنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٢/١١/١١ من ١٤ ص ١٧٩)

٢٠٧ - من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٢٨١ من هذا القانون وإن كانت قد نصت على أن « يناذى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم يجيزون في الترفه المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتدعية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين ائقال باب المرافعة » فانها لم ترتب على مخالفة هذه

النيابة في حدود المهمة التي تدب لها ، وهي الضبط والتفتيش المأذون بها ، فإن للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - أن تسمع من يرى لزوماً لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالخصور أمام المحكمة ، فإذا لم يفعل فلا شيء يسيب الحكم .

(الطن ٧٦٦ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١٢/٤ من ١٣ ص ٢٠٥)

٢٠٨ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجربها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكناً ، وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً - على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية ، فقد وجب الرجوع إلى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية . فإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بإدانة المتهم في جريمة اختلاس أشياء مجبوزة على ما حصلته من محضر جمع استدالات مطبوع أعلنت فيه أقوال الصراف من قبل تجري على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصياغة ، ودون أن تتدارك هذا اليب فتستخذ من جانبها أي إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها - فإن حكمها يكون باطلاً لا لبثائه على إجراءات باطلة وفساد استدلاله ، إذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحمل مسحة البعد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذاً لدليل سليم يجب - حين يكون الأمر متعلقاً بشهادة الشهود - أن يقوم على معلومات يديها الشاهد للمحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه وبجميع فيها مقدماً ما يجب عليه أن يقول لتتوفر به أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع .

(الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/١/١٦ من ١٣ ص ٢٥٥)

٢٠٩ - إذا كانت الواقعة التي طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازماً للفصل فيها ، فإن هذا الطلب يمد جوهرياً ، وتضمن على المحكمة إجابته لأظهار وجه الحق في الدعوى . ولا يقبل من المحكمة تعليل رفضه بقولها إن هؤلاء الشهود - الذين كانوا يرافقون الضابط عند انتقاله لإجراء التفتيش - لم يروا شيئاً لأهم كانوا

الاجراءات أو عدم الاشارة الى اتباعها فى محضر الجلسة بطلائعا .

(الظن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤٢ من ١٨٩٤).

٢٠٨ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التى لم يعد يذكرها هى من الاجازات وفقا لنص المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . ولما كان الدفاع عن الطاعن قد تنازل فى مرافحته عن أقوال شاهدى الاتبات دون أن يطلب من المحكمة تلاوتها ، وقد كان الشاهدان حاضرين فكان فى استطاعت - لو أراد - مناقشتها فيما بين له استيفاضه ، فانه لا يقبل منه أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(الظن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤ من ١٩١٠).

٢٠٩ - انه وإن كان الأصل فى الأحكام أن تبنى على التحقيقات التى تجرهما المحكمة فى الجلسة وانما يصبح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد فى التحقيق الابتدائى اذا تقرر سماعه لأى سبب كان أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وليس يوجب الاجراءات أن المحكمة تبت تل أقوال الشهود الغائبين ، لأن تلاوة أقوالهم هى من الاجازات فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

(الظن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٥٧ من ١٠٤٠٠) (الظن رقم ٣٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٤٠ من ١٠٤٠٠).

٢١٠ - الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقا فى شهادته ، ولحملة على الصدق أوجب القانون فى المادة ٢٨٣/١ من قانون الاجراءات الجنائية على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا بيينا قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون الا الحق ، كما عاقب الشارع على شهادة الزور وعلى اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة . فاستحلف الشاهد هو من الضمانات التى شرعت لمصلحة المتهم لما فى الحلف من تذكير الشاهد بالاله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه ان هو قرر غير الحق ولما هو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلى الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول فى نفس القاضى فيتحذرها من أسس تكوين عقيدته . الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليهم اليقين اليهم لكونهم غير أهل لذلك اما

بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة والمحرومين من أداء الشهادة يمين كالمحكوم عليهم بمقوبة جنائية مدة العقوبة لا يسمون طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون العقوبات الا على سبيل الاستدلال مثلهم فى ذلك مثل ناقص الأهلية . ومذهب الشارع فى التفرقة بين الشهادة التى تسمع يمين وبين تلك التى تعد من قبيل الاستدلال والتى تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضى الأخذ بالأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق فهى عنصر من عناصر الاتبات يقدره القاضى حسب اقتناعه وغاية ما فى الأمر أن الشارع أراد أن يلفت النظر الى هذه الأقوال كى يكون أكثر احتياطا فى تقديرها وترك له بعد ذلك الحرية التامة فى الأخذ بها أو طرأها . ولما كان شاهد النفى الذى امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تحليفهم اليمين ولا تلك المحكمة أن تجبر الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة ان رأى الامتناع عن ذلك وكل ما لها - طبقا للمادة ٢٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية - أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تغفيه منها اذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة . وكان الطاعن وقد وضع قدره حسب تصوره واعتقاده فى يد شاهده ، فهو وحده الذى كان يستطيع تكييف موقفه من شهادة هذا الشاهد مقدرا احتمالاتها بعد أن تكشفت نية بالامتناع عن أداء اليمين ، وكان له أن يفصح للمحكمة عن رغبته فى أن تسمع شهادته بغير يمين راضيا بقسمه منها . ولما كان الطاعن لم يمسك بسماع أقوال شاهده على سبيل الاستدلال ، وكان الاجراء الذى اتخذته المحكمة برفضها الاستماع الى شهادته بغير يمين قد تم فى حضور الدفاع والطاعن الذى سكت عن الاعتراض عليه وبذلك يسقط حقه فى النفع بهذا البطلان الذى يدعى وقوعه بغير حق - ولا يقدح فى هذا أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا يرفض سماع الشاهد المذكور اذ أن هذا القرار لا يملو أن يكون من الاجراءات التنظيمية لسير المحاكمة ، التى لا تنقذ المحكمة ولا ينطبق به الباب على الطاعن .

(الظن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ ص ١٦٨ من ١٨٨٧).

تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورده سببا لذلك اذ الأخذ بأدلة التثبت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة الى اطراح الصلح المذكور .

(الطن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/٢/١٢ ص ١٢ ص ٣٤٠)

٢١٦ - متى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذي أحدث الكشط والتفجير في المستند وبين ما جاء في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثهما لأسباب فنية في هذا الخصوص ، فإن ما ينمى المتهم على الحكم من التصور والتخاذل لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٣٧٧)

٢١٧ - إذا كان الحكم قد اعتبر ما وقع من رجلى الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيقتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الاجراءين الباطلين ، ما يتعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

(الطن ٧٤٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١١/٢٨ ص ١٢ ص ٣٢٨)

٢١٨ - إذا كانت المحكمة قد اطأأت فيما اطأأت اليه الى أن الشاهدة الثانية قد رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعد ارتكاب الحادث ، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه خصوصا اذا سبقت له معرفة بمن رآه ، فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة أمام محكمة المنقض ، اذ أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(الطن رقم ٨١٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/١/١٦ ص ١٢ ص ٣٠٩)

(والطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٢/١١/٢ ص ١٥ ص ٣٧٧)

٢١٩ - متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٢/٢٦ ص ١٢ ص ٣٨٧)

٢٢٠ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يردون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تريب عليها اذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة

٢١١ - القول بأن من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان وثبوته ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذى يدور حوله الاثبات فانه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأي دليل . ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان هي عولت على أقوال الضابطين المقول بقيامهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به - في حدود اطراحها للدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٥/٤/١٩ ص ١٦ ص ٣٨١)

٢١٢ - لما كانت المحكمة قد حققت شغوبة المرافعة بسماع أقوال شهود الاثبات واتخذت من جانبها الاجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذى تمسك الدفاع بحضوره وأفسحت المجال أمام النيابة لاعلانه فجزت عن الاهتداء اليه وتصد بذلك سماع شهادته - وكان الطاعن لم يسلك من جانبه الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة اسماءهم في قائمة الشهود فانه لا تريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ٥٠٥)

٢١٣ - لمحكمة الجنائيات بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تكتفى باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع شهود - فاذا كان المتهم قد اعترف بجلسة المحاكمة باقتراح الجريمة المسندة اليه فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ٥٠٥)

#### الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تقدير اقوال الشهود

٢١٤ - الضوء وكمايته - وإن كانا من الأمور الموضوعية - الا أنه لا يمكن التعويل في تحقيقهما على شهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذى طلبت التجربة للتطع بحقيقة الأمر فيه .

(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١/٢٤ ص ١٢ ص ٣٢٠)

٢١٥ - أخذ الحكم بالصلح الذى تم بين المجنى عليها وبين المتهم في مقام تخفيف العقوبة والتفاتة عنه في معرض نفي التهمة لا يبيح ، ذلك أنه يفرض صحة ما أورده المتهم عن هذا الصلح ، فانه لا يمدو أن يكون تحولا جديدا من المجنى عليه يتضمن عدولها عن اتهامه ، وهو ما يسئل في

وتقدره التقدير الذى تظمن اليه دون رقابة لمحكمة  
النقض عليها .

(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ ص ٢٤٥)  
(والطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤ ص ٤٣٠)  
(والطن رقم ٩١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٧ من ١٢ ص ٨٩٩)

٢٢٥ - للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ  
بأقوال الشاهد فى إحدى مراحل التحقيق متى اطاعت اليها  
وتطرح أقواله فى مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان  
السبب .

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٤٨)

٢٢٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى  
يؤدون فيها الشهادة وتمويل القضاء عليها مهما وجه اليها  
من مطاعن ، مرجعه الى محكمة الموضوع ، تقديره التقدير  
الذى تظمن اليه . ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن  
ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع  
لحملها على عدم الأخذ بها . ومن ثم فلا تثرب على المحكمة  
إذا ما عولت فى قضائها على أقوال المجنى عليه وبفض  
أقاربه من شهود الواقعة مادامت قد اطاعت اليها ، ولا الزام  
عليها بالرد على دفاع الطاعن الموضوعى بهذا الشأن مادام  
الرد مستفادا دلالة من أدلة الثبوت الساتئة التى أوردتها .

(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٧٤٧)

٢٢٧ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى  
يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما  
وجه اليهم من المطاعن أو عدم تعويله عليها ، كل ذلك متروك  
لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها . ولما كان الطاعن  
لا ينازع فى أن الشاهد صبي مميز ومن ثم يجوز الاستدلال  
بشهادته ، ولا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة أخذها  
بأقوال هذا الشاهد مادامت قد اقتنعت بها والاطمأت الى  
صحتها .

(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ من ١٤ ص ٨٩٦)

٢٢٨ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى  
يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء عليها مهما وجه اليها  
من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى  
تراها وتقدره التقدير الذى تظمن اليه بشر أن تكون مطالبة  
ببيان أسباب ذلك . ومن ثم فإن ما ينعم الطاعن على  
المحكمة من اداته أخذها بأقوال المدعى وشاهديه رغم ما وجه  
اليهم من شبهات ومطاعن يكون فى غير محله .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ من ١٦ ص ٣١١)

من مراحل التحقيق دون قول آخر له قاله فى مرحلة أخرى،  
وهى متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت  
جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ  
بها ، ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ ص ٥٨٠)  
(والطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٣ من ١٤ ص ٤٨٠)  
(والطن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٣٣٢)  
(والطن رقم ٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٨٤٩)  
(والطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٣١٠)  
(والطن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ من ١٤ ص ٨٣١)  
(والطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ من ١٥ ص ١١٠)  
(والطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٤ من ١٥ ص ٣٥٦)

٢٢٩ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير  
الدليل ، فلها أن تأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود  
وتطرح ما لا تظمن اليه منها دون أن تلتزم ببيان علة  
ما أرتأته مادام تقديرها سائفا .

(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٢ ص ٤١٨)

٢٢٢ - للمحكمة أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها  
بما تظمن اليه وتطرح ما عداها وهى غير ملزمة بأن تتعقب  
كل جزئية يثيرها المتهم فى دفاعه بل يكفى أن تؤكد فى  
حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائى قد وقعا  
من المتهم وأن تبين الأدلة التى قامت لديها فجعلتها تمتد  
ذلك وتقول به .

(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٥١٠)

٢٢٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ  
بما تراتح اليه منها وأن تمول على أقوال الشاهد فى أى  
مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها دون أن تكون  
ملزمة بالإشارة الى ذلك فى حكمها أو تبرير التفاتها عما  
عدل عنه . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا  
الصدد لأنه من الأمور الموضوعية التى لا تجوز اثارتها  
أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ٦٠٧)  
(والطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٤٨)

٢٢٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير  
الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله  
مهما وجه اليه من مطاعن وحاج حوله من الشبهات ، كل  
ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها

على المجنى عليه فأصيب منه وأنه سلاح يحظر القانون احراره .

(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ من ١٢ ص ٥٥٤)

٢٣٤ - اذا كان الحكم قد بين عند تحصيله واقعة الدعوى أقوال شهود الاثبات بيانا مفصلا بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احرار المواد المخدرة التي دان المتهم من أجلها ، فانه لا يصيب الحكم بعد ذلك عدم تكرار سرده لأقوال الشهود .

(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٥٨٨)

٢٣٥ - اذا كان لا يبين أن شهادة الشاهد كان لها دخل في تكوين عقيدة المحكمة أو تأثير في النتيجة التي انتهت اليها باعتبارها عنصرا من العناصر التي بنت عليها الادانة ، وطالما أن استبعاد هذه الشهادة يرمتها واسقاطها من الحكم لا يكون له تأثير على منطق الحكم أو سلامة تدليه ، فان خطأ الحكم - حين عرض بلا مبرر لأقوال هذا الشاهد دون أن يكون لها أصل ثابت في الأوراق ، لانه لم يسأل في القضية - لا يكون موجبا لنقضه لانه يعتبر تزييدا لا تأثير له على سلامته .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٤ من ١٢ ص ٥٩٢)

٢٣٦ - اذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع - حين اشار في مرافعة الى الخصومة القائمة بين ضباط السجن وبين المتهم - لم يكن يقصد من ذلك سوى التشكيك في شهادتهم التي اطاعت المحكمة الى صدقها ، دون أن يطلب الى المحكمة تحقيقا معينا في هذا الصدد ، فانه ما يثيره من قصور الحكم في الرد على دفاعه يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ من ١٢ ص ٦٩٨)

٢٣٧ - ان الدفع باستعالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تذمر الاستعانة على المتهمين ، ليس من النوع الجوهرية التي تعين على المحكمة أن ترد عليها استقلا ، بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة .

(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨٠٧)

٢٣٨ - لا يلزم قانونا ايراد النص الكامل لأقوال الشهود الذين اعتمد عليهم الحكم ، بل يكفي أن يورد مضمونها - ولا يقبل النعي على المحكمة اسقاطها بعض أقوال

٢٢٩ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع . ولا تريب عليها اذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . كما أنه لا يصيب الحكم تناقض الشهود مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ ص ٦٦٢)

### الفرع الخامس : تسبب الاحكام بالنسبة للشهادة

٢٣٠ - قول بعض شهود الاثبات اهم لا يصرغون قصد المتهم من اطلاق النار على المجنى عليهما ، وقول البعض الآخر انه لم يكن يقصد قتل - لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملازماتها .

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٦ من ١٢ ص ٨٧٠)

٢٣١ - من المقرر أنه لا يصيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها .

(الطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٧ من ١٢ ص ٣٢٤)

٢٣٢ - للمحكمة حرية تكوين عقيدتها مما تراتح اليه من أقوال الشهود ، ومن ثم فهي لا تلتزم الا بإيراد مؤدى الأدلة التي تستند اليها في الادانة حتى يتضح وجه استدلال الحكم بها ، أما أقوال شهود النفي الذين لا تأخذ بشهادتهم فلا يلزم أن تشير صراحة في حكمها الى عدم أخذها بها أو الرد على ما شهدوا به ، ويكفي أن يكون مستفادا من الحكم أنها لم تجد في أقوالهم ما تطمئن الى صحته ، بل ان القضاء بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردها المحكمة ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطمئن اليها فاطرحتها .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦)

٢٣٣ - عماد الاثبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة المسندة للمتهم ، ولا يمنع من مساءلته واستحقاقه العقاب عدم ضبط السلاح ، ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة التي أوردها أن المتهم كان يعز « الرد » الذي قال عنه الشهود وأنه أطلق منه النار

٢٤٢ - لمحكمة الموضوع في سبل تكوين عقيدتها - أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعته من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طلالاً أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال . فإذا كان بين من حضر الجلسة أن أقوال الشاهد الذي لم يسمع بالجلسة كانت محل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مرافعته ، فلا يعيب الحكم اعتماده على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات .

(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤١٨).

٢٤٣ - متى كانت التحقيقات الأولية التي تضمنها محضر جمع الاستدلالات قد قفلت ، مما يتعذر معه على محكمة النقض تحقيق ما يثيره الطاعن « المتهم » من خطأ الحكم المطعون فيه في الاستناد اذ عول في ادائته على ما قرره شاهد الاثبات في ذلك المحضر من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة رغم أن ذلك لا أصل له في الأوراق - وكان هذا الذي يثيره الطاعن هو ما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبحثه وتقول كلمتها فيه وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها ، فانه يمتنع - تحقيقاً لحسن سير العدالة - نقض الحكم والاحالة لاعادة المحاكمة من جديد .

(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٣ ص ٤٩٢).

٢٤٤ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً . ولما كانت المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني درجة أن تستعرض شاهد الاثبات الذي يتمسك به المتهم لسماعه ومناقشته فإذا هي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقفت بتأييد الحكم الابتدائي الذي عول في ادائه المتهم « الطاعن » على التقرير المقدم من الشاهد المذكور . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتمنع بذلك نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ من ١٣ ص ٥٦٧).

٢٤٥ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطلانه لاتعدي العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقضى به ، بحيث لا يجوز الحكم عليه بقوة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم

الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعني أنها اطرحت ما لم تشر اليه منها .

(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٦ من ١٢ ص ١٨٠).

٢٣٩ - انه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تطرح أقوال شهود التقى دون أن تكون ملزمة بالرد عليها اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها ، إلا أنه متى تعرضت للرد على أقوالهم تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق ، وإذا خالفت ذلك فإن حكمها يكون منطوياً على خطأ في الاستناد .

(الطن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠ من ١٣ ص ٥٠٤).

٢٤٥ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجره المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . فإذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه المدافع عن المتهم « الطاعن » من سماع أقوال شاهدين عنهما ، تأسيساً على أنها لا ترى محلاً لسماعهما لكفاية أدلة الاثبات قبل التمهين ، فإن ذلك منها يكون غير سائق وفيه اخلال بحق الدفاع ، إذ أن القانون إنما يوجب سؤال الشاهد أولاً ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته ، لاحتمال أن يتجىء هذه الشهادة - التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٥٠).

٢٤٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال الشهود والمتهمين في محضر جمع الاستدلالات التي عدلوا عنها في تحقيق النيابة وكان يبين من مطالعة محضر الضابط أنه تولى من بادية الأمر تحقيق واقعة جثة الرقعة المسندة للطاعن واستأذن النيابة في ضبط شخصين آخرين وتفتيش مسكنيهما فأذنت له بضبط أحدهما فقط وتفتيش مسكنه ولكنه قتش مسكني الاثنين ولم يضبط فيها شيئاً ثم سأل المأذون له تفتيشه وشخصاً آخر فأبدى في محضره أقوالها التي أخذ بها الحكم المطعون فيه وأقام قضاؤه بادانة الطاعن على تلك الأقوال وإلى قرآن مؤيدة لها . لما كان ذلك ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قالة القصاد في الاستدلال والخطأ في الاستناد يكون في غير محله لأن ذلك من اطلاعات محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٣ ص ٢٤٠٨).

ذلك ، ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال المجنى عليها بما وافقة النيابة والدفاع ، وكان الطاعن لم يبد اعتراضا على تصرف محاميها ، ولم يتسك بسماع أقوال هذه الشاهدة ، فإن النعى على الحكم بالأخلال بحق الدفاع لافعال المحكمة سؤال الطاعن شخصيا عن ذلك يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ص ١٤٥ من ٢٥١٠)

٢٤٩ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منها أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة اذا هي عولت على أقوال الشهود فى التحقيقات دون سماعهم - ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة . ولا يؤثر فى ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لاعلان شهود الاثبات ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يمدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صولا لهذه الحقوق.

(الطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٦ ص ١٤٥ من ٣٠٩٦)

(والطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ ص ١٦٥ من ٤١٠٧)

٢٥٠ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

(الطن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ص ١٥٠ من ٣٦٦٠)

(والطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ص ١٥٠ من ٨٧٧)

(والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ص ١٥٠ من ٣٠٠٣)

(والطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ص ١٥٠ من ٤١٢٤)

٢٥١ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتضت بصدورها عن نقلت عنه ، الا أنه مع ذلك يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد آلت المأما صحيحا ببنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد،

السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز فى تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة البالغ الذى كان قد قدره فى الحكم المنقوض . أما آتباب المحاماة ، فإن تقديرها يرجع الى ما تبينه المحكمة من الجهد الذى بذله المحامى فى الدعوى وما تكبدته المحكوم له من آتباب لمحاميها والأمر فى هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها .

(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩ ص ١٢٠ من ٦٨٨٠)

٢٤٦ - لما كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩/٥/١٩٥٧ قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يغول المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت اجراءات المحاكمة قد تمت فى ظل هذا القانون ، وكان بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم يتسك بطلب سماع الشهود مما يستفاد منه تنازله الضمنى عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة اذا هي عولت على أقوالهم فى التحقيقات دون سماعهم ما دام الطاعنان قد قبلوا ذلك ضمنا وما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤٥ من ٢٩٧٠)

٢٤٧ - متى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهد الغائب وأمرت المحكمة بتلاوتها فليت ، وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول عدم سماعه أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقواله التى أدلى بها فى التحقيقات الأولية مادامت أقواله فى تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتناولها الدفاع فى مرافقته . ومن ثم فانه لا يحق للطاعن أن ينعى على الحكم المطعون فيه أخلاله بحقه فى الدفاع لصدم استماع المحكمة لأقوال ذلك الشاهد .

(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ص ١٥٠ من ٣١٠٠)

٢٤٨ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه

أطرح أقوال شاعدي النفي وأخذت بأدلة الثبوت في الدعوى يكون على غير أساس ، ولا يبدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ١٣٢٢).

٢٥٨ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تتول على أقوال شهود الاقبات وتعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتفق بما شهدوا به .

(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ من ١٦ ص ٣٩٢).

٢٥٩ - من المقرر أنه لا يجب الحكم باختلاف الشهود في تفصيلات معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند اليها في تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل ، فلها أن تعتمد على ما تظن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وهي اذ تعمل ذلك لا تكون ملزمة ببيان الصلة ، لأن الأمر مرجعه الى اقتناعها هي وحدها ، وفي عدم ايراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها .

(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ من ١٤ ص ٥٤١).

(والطن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٧٤٧).

٢٦٠ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في احدى مراحل التحقيق متى اطمانت اليها وتطرح أقواله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٤٨).

(والطن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٣٦٩).

٢٦١ - الأخذ بقول للشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أيداه في التحقيقات ، من اطلاقات محكمة الموضوع ، اذ المرجح في ذلك الى ما يظن اليه وجدانها ، فلا يصح مصادرتها في اقتناعها بدليل صحيح اعتمدت عليه ، ولا يبدو ما يثار في هذا الصدد أن يكون جدلاً موضوعياً في أدلة الثبوت مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٥٥).

٢٦٢ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسباً يؤدي اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صورة أخرى لم تقتنع بصحتها مادام

ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه أورد رواية أحد شهود الاقبات على صورة غامضة قد توحى بأنه يروى واقعة شهدها بنفسه كما انها قد تحمل على الظن بأنه يروى رواية أبلفها اليه والد المجني عليه الذي شهد برؤيته الحادث ، فإن الحكم يكون مشوباً بالغموض في هذه الناحية مما يستعين معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ من ١٤ ص ١٨٢).

٢٥٣ - يصح الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير متى اطمانت المحكمة الى صحة صدورهما من تظنت عنه .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤).

٢٥٣ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تظن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظن اليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يكون هذا تناقضا يوجب حكماً ، مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكل الى اقتناعها وحدها ، ولا يحق المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ ص ٣٩٥).

(والطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٨٠٨).

٢٥٤ - لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عباراتها ، أو أن تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها اذا هي اطمانت اليها أو تطرحها ان لم تتفق بها .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ من ١٤ ص ٣٨٥).

٢٥٥ - مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا الى أقوال الضابط وزميله ، هو اطراح ضمنى لجيبس الاعتبار التي ساقها الدفاع لاحتلالها على عدم الأخذ بها ، مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤ ص ٤٢٠).

٢٥٦ - لا يجب الحكم سكوتاً عن التعرض لشهادة شاهد النفي ، لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة اطاحتها اطماناً منها لأقوال شهود الاقبات .

(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤ ص ٤٢٠).

٢٥٧ - للمحكمة أن تأخذ من الإثارة بما تظن اليه وتطرح ما عداها ، ومن ثم فإن ما يتناه الطاعن عليها أنها



٢٦٦ - المنازعة في القوة التدليلية لشهادة بعض الشهود لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها بما لا تناقض فيه مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض ، لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ١٦٩٩)

٢٦٧ - الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريره المحكمة يتلاءم به ما قاله كل منهم بالقدر الذي رواه الآخر .

(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ من ١٧٠٠)

٢٦٨ - تجزئة الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع ، وفي اغفالها إيراد بعض تفاصيل مينة للدليل ما يفيد ضمنا أنها أمرحتها ، وما دامت قد أوردت عناصر قضائها وخلصت منها بما لا تناقض فيه ، وكان مجرد الاختلاف في تقدير مسافة اطلاق النار بين أقوال الشهود في التحقيق وبين ما قال به التقرير الطبي الشرعي ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود ، وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير المحكمة ، وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي ردا خاصا ما دام حكمها مبنيا على أصل ثابت في الدعوى ، وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تظمن إليه وتطرح منها ما لا ترتاح إليه ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تبنى عليه عقيدتها .

(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ ص ١٤ من ٨٣٣)

٢٦٩ - اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء واعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الاختلاف لا ييبب الحكم ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة ، هذا فضلا عن أن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤ من ٨٨٤)

٢٧٠ - للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين الملة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق

استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أنه تعول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخره ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه . ومن ثم فلا يقبل من الطعن نفيه على الحكم أخذه بأحدى روايات المجنى عليهما التي لها ما أخذها من شهادتهما أمام المحكمة دون باقي رواياتهما في الأوراق أو اطراحه أقوال بعض الشهود الآخرين لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين عقيدتها في الدعوى .

(الطن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٦٣٩)

٢٦٣ - للمحكمة أن تعول في حكمها على ما تظمن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٦١٩٩)

٢٦٤ - ليس بلام أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القسولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستمضي على الملائمة والتوفيق . ولما كان تحديد المسافات أمرا تقديريا ، فليس من شأن الخلاف في ذلك بين أقوال الشاهد ورأى الخير الفني أن يهدر شهادة الشاهد ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحتها .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٦١٩٩)

٢٦٥ - ليس بلام أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القسولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستمضي على الملائمة والتوفيق . ولما كان الضرب بالقاس لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون رضية . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن الاعتداء على المجنى عليه كان بالجزء الحاد من القاس . وكان مضمون التقرير الطبي الشرعي لا يتعارض مع جماع الدليل القسولي الذي عول عليه الحكم وأقام قضاءه عليه . فإن النمي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مسديد .

(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦ من ٦١٩٩)

الى أنها لم تظن الى ما يعيب شهادة الشاهد مما يصح استدلالها بالفساد .

(الطن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ ص ١٥٥ ص ١٤٩)

٢٧٥ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد ، فتأخذ ببعض منه دون بعض ، إلا أن حد ذلك ومناطه أن لا تسمخه أو تبرز فحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ولا كان اليقين من شهادة المخل الكيماوى التى اشار اليها الحكم أن نسبة السكر فى الصل تدور بين حدين أدنى وأقصى وأن نسبة الصل فى المخلوط تمسند فى احتسابه الى الحد الأقصى الموجود فيه من السكر مما مفاده أنها نسبة متضبطة تدور مع وحدات السكر فى الصل وبالتالى مع وحدات الصل فى خليط الدخان ، وقد حرف المقصود من شهادة المخل حين بعضت المحكمة قوله وابتشرت شهادته . ولم يبين الحكم المطعون فيه كيف انتهى الى أنه من المحتمل أن تزيد نسبة السكر فى الصل على ١٥٪ المقررة فنيا حدا أقصى ، وأن ذلك من شأنه أن تزيد معه نسبة الصل فى الدخان المخلوط ، وكان يتعين على المحكمة أن داخلها التلك فى نسبة السكر فى الصل كما قررها المخل الكيماوى أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة اذا أرادت ، لكونه من المسائل الفنية البحت التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخير فيها . مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد والقصور فى التسييب .

(الطن رقم ١٣٤٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ ص ١٦٦ ص ٨٣٧)

٢٧٦ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة ، ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذى رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر وأن تجمع بين التقولين وتورد مؤداه جملة وتنسب اليهما ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معاً .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ص ١٥ ص ٥٥٥)

٢٧٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تظن اليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظن اليه منها فى حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب الحكم ، ما دام يصح فى العقل أن يكون

الدعوى ما دام له أصل فيها وما دام الطاعن لم ينازع فى صحة نسبة هذه الأقوال اليهم .

(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٣٠ ص ١٥٥ ص ٥٧)

٢٧٨ - مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية - من أنه اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بقضى المدة يظل حتماً الحكم السابق صدوره ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة - هو سقوط الحكم الغيابي ذاته دون اجراءات المحاكمة ، ومن ثم فانه يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند الى التحقيقات التى تمت فى المحاكمة النهائية .

(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ص ١٥٥ ص ٨٧)

٢٧٩ - من حق المحكمة وهي فى سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها ما تظن اليه وتطرح ما عداه ، ولها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر اذ مرجع الامر فى ذلك الى محض اطمئنانها .

(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ص ١٥٥ ص ١٤١)

٢٨٠ - لم يحرم الشارع القاضى من الأخذ بالأقوال التى يدلى بها الشاهد على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد عولت فى الادانة على أقوال المجنى عليها ، فانه لا يقبل من الطاعن منازعته فى ذلك بدعوى أن أقوالها سمعت على سبيل الاستدلال أو أنها حديثاً السن ما دام لا يدعى عدم تمييزها ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ ص ١٦٦ ص ٣٩٣)

٢٨١ - من المقرر أنه وان كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتطرح البعض الآخر ولو كان منصبا على وقائع الدعوى ومتعلقاً بما لا أنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذى وقمت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير بتر لفحواها ، اذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف

المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص ، دون ان يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراءته من تهمة تبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الإمانة ، استنادا الى ثبوت تزوير السند المعدم لدليل على تسلمه المبلغ ، فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند واستعماله ، وإدانة الحكم المطعون فيه عن هاتين التهمتين مستندا الى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير في دعوى التبديد ، مستندا كذلك الى أن الحكم بالبراءات في تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعا من العود الى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والاستعمال . اذا كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصم في الدعوى ، وهي في دعوى التبديد المشار اليها تختلف في السبب والخصم عن دعوى التزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلا فيها .

(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٧/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٨٨)

٢٨٢ - ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ سفاذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق ان ملف اللجنة المطعون في الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين علا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/١٤/١٩٦١ من ١٢ ص ٨١٠)

٢ - في افتراض العلم بالنقض

٢٨٣ - الأصل أنه لا يكفي لدانة التهم في جريمة عرض لبن مشوش للبيع مع علمه بنفسه أن يثبت أنه هو

الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكل الى اقتناعها واطمئنانها اليه وحدها .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٣٨١)

٢٧٨ - من المقرر أنه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه الا أن المحكمة اذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٨٠١)

٢٧٩ - المحكمة غير ملزمة بالإشارة الى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند اليها في قضائها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالاته في أنها تتضمن أنها لم تلمن الى أقوالهم فأطرحتها .

(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٩/١٩٦٥ من ١٦ ص ٨٩٠)

## الفرع السادس : الدفع بعلم جواز الإثبات بالبينة « بالشهادة »

٢٨٠ - قواعد الإثبات وما تقتضيه من عدم جواز سماع الشهود فيما يجاوز نصاب الشهادة هي قواعد غير متعلقة بالنظام العام ، ويتمين على صاحب المصلحة أن يمسك بها أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٦٧٧)

## الفصل السادس : القرائن

### الفرع الأول : القرائن القانونية

#### ٣ - قرينة قوة الأمر المقضى « حجية الأحكام الجنائية »

٢٨١ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، اذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تتصدى - وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسؤولية التهم فيها - الى أية واقعة أخرى ، ولو كوت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما تعلق به الدعوى

مجرد حيازة مادية بصفته خفيا خصوصيا لدى مالكها المجنى عليه ودلال على ذلك بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها استمدها من أقوال المجنى عليه وأوراق ترخيص السلاح وما استظهرته المحكمة من تحقيقات شكوى ادارة فاته لا يكون ثمة محل لما ينهض الطاعن على الحكم في هذا الخصوص .

(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ ص ١٦٦ من ١٦٦٠)

٢٨٧ - أقام القانون - حيازة المال - قرينة على تحقق الملك حتى يرفع عن حائز العنت اذا طوب بقتدي سند ملكيته لكل ما في يده .

(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ ص ١٦٦ من ١٦٦٥)

٤ - القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب في المشروع .

٢٨٨ - يصح اتخاذ عجز الموظف عن اثبات ما يملكه قرينة مقبولة على أن الزيادة في ماله انما حصلت من استغلاله لوظيفة هي بذاتها من نوع الوظائف التي تتيح هذا الاستغلال .

(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ ص ١٦٦ من ١٦٦٥)

٢٨٩ - متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم، وكان هذا المصدر من شأنه انتاج الزيادة في ماله فقد اتفت القرينة التي افترضها الشارع ولم يعز من بعد اعتباره عاجزا عن اثبات مصدره . ومتى كانت الزيادة في ثروة الموظف المتهم ترجع الى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا كان أو غير مشروع فلا يصح اسنادها بمقتضى القرينة العامة الى الوظيفة . فاذا كان الحكم حين دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع اعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده - ولم يفصح عن مضمونها - وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبير دليلا على أن ما كسبه غير مشروع . فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق فساد استدلاله وقصور تسميته بما يصبه بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ ص ١٦٦ من ١٦٦٥)

### الفرع الثاني : القرائن الموضوعية

٢٩٠ - التقرير - وان صلح أساسا لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه - الا أن وجود البدر مكتملا شيء ، وواقع الأمر بالنسبة

المزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الفش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بنشه .

(الطن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣٢ من ٣١٠)

٢٨٤ - أنشأ الشارع قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بقمع التدليس والفش ، حين افترض العلم بالفش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . وقد رفع الشارع بهذه القرينة عبء اثبات العلم بالفش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أنصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر وهذه القرينة - القابلة لاثبات العكس والتي لا يشترط نوع معين من الأدلة لدخولها - لم تمس الركن المعنوي في جنحة الفش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الذي يلزم توافره للعقاب ، كما أنها لاتمس سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن وفي استنباط معتقدها من عناصر الدعوى وإطمئنانها الى سلامة اسناد التهمة بكافة أدكائها الى المتهم .

(الطن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣٢ من ٣١٠)

٢٨٥ - أن محل اثارة قرينة العلم المفترض بالفش المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هو أن يثبت - بداءة ذي بدء - صلة المتهم ، اذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، بالفعل موضوع الجريمة . فاذا كانت المحكمة قد قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة المتهم وإطمان في ذلك للدالة السائفة التي أوردتها ، الى عدم ثبوت صلة المتهم بواقعة الدعوى - وهي قيام شريكه وحده بتوريد اللبن الذي ثبت غشه دون تدخل من المتهم أو حضوره أو اتفاقه - فلا يكون سديدا ما تنهض النيابة على الحكم من أنه أغفل اصالح تلك القرينة القانونية .

(الطن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣٢ من ٣١٠)

### ٣ - حيازة المنقول قرينة على تحقق الملك

٢٨٦ - قرينة الحيازة في المنقول سند الملكية قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة وقرائن الأحوال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن واعتبر أن حيازته للبنديقة لا تتولد عنها تلك القرينة لأنه انما كان يهوزها

ما أوضحته بعد هذه العبارة بقولها ان ضوءه كان ساطعاً، وهذه حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ولا يحتاج العلم بها الى تقديم . فتكون عبارة الترييع الثاني - بغرض أن مصدرها هو التتويع المتقول في الظن باطلاع المحكمة عليه في غيبة المتهمين - غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة ولا يترتب عليها بطلان .

(الظن رقم ١١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ م ١٢ ص ٢٨٥)

٢٩٤ - اذا كانت المحكمة قد استندت الى استعراق الكلب البوليسى كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم يعتبر هذا الاستعراق كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل المتهم ، فان استنادها الى هذه القرينة لا يسبب الاستدلال .

(الظن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ م ١٢ ص ٢٨٠)

(الظن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٨٩)

٢٩٥ - لا جناح على المحكمة ان هي استعانت في اعتبار المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه - الا أنه يتعين عليها وهي يصعد بحث حالة التهم ومحاسبتها على اتجاهه الحاضر أن تورد في حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر ، والا ساغ النفي على الحكم بأنه انما يعاسب المتهم على ماض انقضى عليه .

(الظن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٢١/١١/١٩٦١ م ١٢ ص ٢٩٥)

٢٩٦ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور احرارها قانوناً ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على أي نحو يراه - واذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فانه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى ادانته أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لاعتباره محرزاً له وأن عبء اثبات عدم علمه بكثرة الجوهر المخدر انما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ أن القول بذلك فيه انشاء لقرينة قانونية ميناها افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن اقراره قانوناً ما دام القصد الجنائي

الى تقاض ضوئه الى مكان بينه شيء آخر - فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم ، لاحتمال أن تحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء - فاذا كان الحكم الذي بين أن الضوء ينفذ من نافذة بحرية وباب شرفة غريبه لم يبين ، ولا يستطيع يبين أن يبين - استناداً الى التقويم وحده - ما اذا كان شعاع القمر هو الذي امتد الى داخل المبنى فأقارنه ، أم أن ضوءه كان يشرف من الخارج على المكان - ولكل من الحالين حكمه - ولم يبين كذلك ما اذا كانت الشرفة السرية مكشوفة بحيث لا تحجب الأشعة أو الضوء ، أم أنها مسقوفة بحيث يمكن أن تؤثر في الموقف ، وكل هذا لا ينفي فيه عن الواقع شيء ، وكان ما اعتنقه الحكم في موضع - من أنه تلاصق سريري الشاهد والقاتل من شأنه أن يبعد للرؤية وأن يدفع عن الشاهد المظنة - لم يثبت فيه على رأى بحيث يتعين تقليب النظر فيه - بل ذهب في حديثه عن تجربة النيابة الى أن احتجاب ضوء القمر عن المكان عند اجرائها لم يكن ليتمكن الشاهد أو غيره من تمييز الجناة - فجعل بذلك للضوء المقام الأول ، ولم يدع لتلاصق السريرين من قيمة تسقط بها الحاجة الى التجربة المطلوبة ، فان المحكمة اذ آتت أن تجري التجربة المطلوبة لأسباب لا تكفي لرفض الطلب - تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم .

(الظن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١/١٩٦١ م ١٢ ص ١١٢)

٢٩١ - لمحكمة الموضوع ، في سبيل تكوين عقيدتها، أن تستند الى عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وأن تتناول ما للمتهم من سوابق ، فتستخذ منها قرينة تكميلية في اثبات التهمة ، كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .

(الظن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ م ١٢ ص ٢٣٩)

٢٩٢ - لا تترتب على المحكمة اذا هي اعتمدت على سوابق المتهم كقرينة معززة لتحررات رجال مكتب مكافحة المخدرات عن نشاطه في تجارة المخدرات والمخدرات الى جديتها .

(الظن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٠ م ١٢ ص ٨٦٥)

٢٩٣ - ما ذكرته المحكمة من أن القمر في ليلة الثامن من شهر رمضان كان في الترييع الثاني ، لم ترد به غير

٣٠٠ - لا تلتزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة الذى لم يتقدم به الدفاع عن المتهم فى صورة الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ، بل صاغه فى صيغة رجا .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٣٦٠)

٣٠١ - ما تمسك به الدفاع من اجراء المعاينة للتدليل على امكان المتهم رؤية من بالكمين ، لا يتجه الى تقى الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، واذ كان المقصود به اثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى أخذت به ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى أقوال هؤلاء الشهود .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٣٦٠)

٣٠٢ - اذا كان الدفاع لم يطلب من المحكمة - على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة - اجراء معاينة لكان الحادث ، بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من المعاينة ، فانه لا محل لما يشبه فى هذا النعى من قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦١ م ١٢ م ٢١٩)

٣٠٣ - طلب اجراء المعاينة الذى لا يتجه الى تقى الفعل المسند للمتهم ولا الى اثبات استحالة حصوله ، يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٢٦١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٦٢ م ١٤ م ٢٧٤)

(والطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٦٢)

٣٠٤ - من المقرر أن طلب المعاينة من اجراءات التحقيق التى لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابه ، طالما أنه لا يتجه الى تقى الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . ولما كان الظاهر من الرد الذى ذكره الحكم أن المحكمة لم ترفى طلب المعاينة الا أنه قصد به اثارة الشبهة فى أقوال الشهود ، وبررت رفضها بما أوردته من أسباب سائفة ، فان المنازعة فى هذا الذى انتهت اليه المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ م ١٤ م ٢١٩)

من أركان الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضا ولما كان مؤدى ما أوردته الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع فى ذلك استطراده الى التدليل على قصد الاتجار لأن البحث فى توافر القصد الخاص ، وهو قصد الاتجار ، يفترض ثبوت توافر القصد العام بداهة ذى بدء وهو ما قصر الحكم فى استظهاره وأخطأ فى التدليل عليه . لما كان ذلك ، فان الحكم يكون معيبا ويتعين نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢ م ١٢ م ٢١٧٧)

٢٩٧ - قول المحكمة بأن كشف المكلفات لم يحدد به تاريخ تمام البناء وأنه يحور كل ثماني سنوات لا يصلح سببا للرد على دفاع المتهمين القائم على أن المبنى أقيم بحالته التى شوهد عليها وقت تحرير محضر الضبط قبل سنة ١٩٦٠ بمعرفة مورليه الذى توفى عام ١٩٥٥ وطلب ندب خبير لتحقيق هذا الدفاع - بل على التقيض من ذلك فانه يمد قرينة تمزعه ويستوجب تحقيقه بالنظر الى ما قد يثبت من أن البناء قد تم تشييده بحالته المخالفة للقانون فى ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني - الذى كان ممولا به قبل صدور القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي يمتنع القضاء بالازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة عملا بحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ .

(الطن رقم ١٠٧٨ سنة ٣٥ ق جلسة ٨/١١/١٩٦٥ م ١٦ ق ١٥٧ م ٨٢٤)

### الفصل السابع : المعاينة

٢٩٨ - نقض الحكم لقصوره فى الرد على طلب المعاينة ، لا يلزم محكمة الاعادة بأن تجرى المعاينة التى طلبها الدفاع ما دامت لم تر لزوما ويررت رفضها بأسباب سائفة .

(الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١/١٩٦١ م ١٢ م ٨٣)

٢٩٩ - طلب المعاينة لبيان عرض الطريق الذى سلكه المتهمان فى هروبهما بالسيارة بعد الحادث ، هو طلب لا يتجه مباشرة الى تقى الأفعال المكونة للجرائم التى اقترضا المتهمان ، أو استحالة حصول الحادث بالكييفية التى رواها شهود الاثبات ، بل أن المقصود منه فى واقع الأمر هو اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطاعت اليه المحكمة .

(الطن رقم ١٦٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٣٠/١/١٩٦١ م ١٢ م ٢١٥٦)

٣٠٧ - من المقرر أن المعاينة التي تجرّها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست الا من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥٥ ص ٣٦٢)

٣٠٨ - لا مصل لما يشيّر الطاعن من الاخلال بحقه في الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء اجراء معاينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .

(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥٥ ص ٣٦٢)

الفصل الثامن : الاثبات وصلته بالتسبيب

راجع • ح كم •

٣٠٥ - من المقرر أن طلب اجراء المعاينة هو من اجراءات التحقيق ولا تلتزم المحكمة بإجابه طالما أنه لا يتجه الى نفي القتل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال المدعى المدني وشهوده .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١/٦/١٩٦٥ ص ١٤٥ ص ٣١١)

٣٠٦ - للمحكمة أن ترفض طلب المعاينة اذا لم ترفيه الاثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه الى نفي القتل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شهود الاثبات . ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة . ولا جلوى مما يشيّر الطاعن خاصا بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملابسه ولم يثر بخصوصه أي منازعة . ومن ثم فإن النفي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥٥ ص ٣٥٦)

## اجراءات

ارقام القواعد

٧ - ١ .. .. . الفصل الأول : اجراءات التحقيق

الفصل الثاني : اجراءات المحاكمة :

الفرع الأول : حضور الخصوم •

١ - حضور المتهم والمدافع عنه .. .. . ٨ - ٢١  
٢ - التحقق من حسن التهم .. .. . ٢٢ - ٢٤

الفرع الثاني : نظر الدعوى أمام المحكمة •

١ - لغة المحاكمة .. .. . ٢٥  
٢ - علانية المحاكمة .. .. . ٢٦  
٣ - شفوية المرافعة .. .. . ٢٧ - ٤٤  
٤ - ايداء التهم الطلبات .. .. . ٤٥ - ٥٥  
٥ - تقرير التلخيص .. .. . ٥٦ - ٥٩  
٦ - تأجيل الدعوى وحجزها للحكم واعادتها للمرافعة .. .. . ٦٠ - ٦٤  
٧ - الطعن بالتزوير .. .. . ٦٥ - ٦٨

٨	- اجراءات الادعاء المدني ونظر الدعوى المدنية	٧٤ - ٦٩
٩	- وقف الدعوى	٧٦ ، ٧٥
١٠	- سماع الشهود	٨٨ - ٧٧
١١	- نظر الجرائم المرتبطة	٩٥ - ٨٩
١٢	- ابداء المحكمة رأيا	٩٦
١٣	- الطلبات التي تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها	٩٩ - ٩٧
١٤	- اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات	١٠١ ، ١٠٠
١٥	- نطاق الخصومة	١٠٤ - ١٠٢
١٦	- المدول عن قرارات تحضير الدعوى	١٠٥
١٧	- تعديل التهمة والوصف	١٠٨ - ١٠٦

الفرع الثالث : الاجراءات أمام محكمة الجنب	١٢٠ ، ١٠٩
الفرع الرابع : الاجراءات أمام محكمة لاني دوجة	١٢٠ - ١١١
الفرع الخامس : الاجراءات أمام محكمة الجنائيات	١٤٥ - ١٢١
الفرع السادس : الاجراءات أمام محكمة النقض	١٤٩ - ١٤٦
الفرع السابع : تطبيق الدعوى أمام المحكمة	

١	- سلطة المحكمة في التحقيق	١٥٤ - ١٥٠
٢	- سؤال المتهم واستجوابه	١٦١ - ١٥٥
٣	- الزام المتهم بتقديم ورقة تحت يده	١٦٢

#### الفرع الثامن : تكوين الاجراءات

١	- بيانات مضر الجلسة	١٧٢ - ١٦٣
٢	- النطق بالحكم وبياناته	١٧٧ - ١٧٣
٣	- فقد الأوراق	١٨١ - ١٧٨

#### الفصل الثالث : بطلان الاجراءات والتمسك به :

الفرع الاول : ما لا يترتب عليه بطلان	١٩٤ - ١٨٢
الفرع الثاني : ما يترتب عليه البطلان	٢٠٦ - ١٩٥

الفصل الرابع : مسائل متنوعة	٢٠٩ - ٢٠٧
-----------------------------	-----------

#### موجز القواعد :

#### الفصل الاول : اجراءات التحقيق

- مضفر التحقيق محرر رسمي وهو حجة بما يثبت فيه - هذه الحجة لا تحول بين المهتمين وبين ابداء دفاع يمارض ما أثبت فيه
- اذن بالتفتيش - من أعمال التحقيق - وجوب اثباته بالكتابة - هو من أوراق الدعوى
- تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب لها القانون شكلا خاصا
- سماع اقوال الحاضرين في محل الواقعة - المادة ١٣١ - ج - الخطأ فيها موجه الى مأمور الضبط - قصره على حالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة في حالة تلبس - دون قيامه بالضبط والتفتيش تنفيذاً لأمر النيابة - للمتهم أن يطلب من النيابة أو من المحكمة سماع شهوده
- تعيبب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصحح أن يكون سبباً للطعن على الحكم - العبرة في الاحكام هي بالاجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة - مثال



- زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاء الحكم . ليس للنيابة العامة إجراء تحقيق يتعلق بذات التهمة الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها . إلا أنه من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . . . . .
- ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجزتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحاكمة لمحكمة متهمه أخرى عنها . لا محل له . ما دام النائبان الطاعن مسئول عن ذات الجريمة . . . . .
- اجراءات التحريز . الغرض منها : تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه . لا بطلان على مخالفتها . . . . .

## الفصل الثاني : اجراءات المحاكمة

### الفرع الأول : حضور الخصوم ١ - حضور المتهم والمدافع عنه

- الخطأ المادي في ذكر اسم من تولى المرافعة بالفعل عن المتهم . لا بطلان . . . . .
- حضور محام عن المتهم بجنحة . غير واجب قانوناً . حضور المحامي . واجب على المحكمة سماعه . فإذا لم يحضر . لا تنقيد المحكمة بسماعه . ما لم يثبت أن غيابه لعذر قهري . مثال . . . . .
- وجوب حضور مدافع عن كل متهم بجنحة . الغرض منه . لا يتحقق الا اذا حضر المدافع - بشخصه أو ممثلاً بمن يتوب عنه - اجراءات المحاكمة من اولها حتى نهايتها . مخالفة ذلك : بطلان الاجراءات . . . . .
- متهم بجنحة . حضور محام معه . يجب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التبرين . أثره : بطلان اجراءات المحاكمة واختلال بحق الدفاع . . . . .
- المادة ٣٣٧ . ١ . ج . . . . .
- مرافعة محامي المتهم طويلاً . دون منعه من المحكمة . لا اختلال بحق الدفاع . . . . .
- حضور مدافع مع المتهم بجنحة . تعدد المتهمين وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الاكتفاء بمحام واحد عنهم جميعاً . يعيب اجراءات المحاكمة . . . . .
- تصلد المتهمين في الدعوى . اسناد الجرائم موضوع الاتهام اليهم جميعاً . تناقض اقوال شاهدة الاثبات في نسبة الجرائم الى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر . ذلك يؤدي حتماً الى تعارض المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما . السماح للمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعاً ، مع قيام هذه التعارض . اختلال بحق الدفاع . . . . .
- اقوال أحد المتهمين في الدعوى . اعتبارها دليل اثبات ضد متهم آخر معه . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما السماح للمحام واحد بالمرافعة عنهما ، مع قيام هذا التعارض . اختلال بحق الدفاع . يطل الحكم . . . . .
- طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أن المحكمة قدرت - في حدود حقها - أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بمنحه اجلاً للحضور ، وأنها لم تظن ان السبب الذي بني عليه طلب التأجيل . النسي على الحكم بالاختلال بحق الدفاع . لا يقبل . . . . .
- تخلف محامي المتهم الموكل عن الحضور . حضور محام آخر عنه وسماع المحكمة مرافعته . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء . أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل لا اختلال بحق الدفاع . . . . .
- استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . سكوت المحامي المتدبر عن ابداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد في الدعوى . النسي على الحكم بمخالفة القانون واختلال بحق الدفاع . لا محل له . . . . .
- العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال . . . . .
- أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور . ليست من النظام العام . سقوط الحق في

- الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه • له طلب تصحيح التكاليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه  
أحلا لتخصير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى • المادة ٣٣٤ إجراءات .. ٢٠
- الشهادة المرضية • على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذى احتج به الطاعن عنرا على التخلف  
عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم .. ٢١

## ٢ - التحقق من سن المتهم

- دفع المتهم في مرافعته بصغير سنه • واجب المحكمة في ذلك • وجوب تناوله والتنبيه اليه  
بالجلسة ، وإتاحة الفرصة للمتهم والنيابة لإبداء ملاحظاتهما بشأنه • اقتصار المحكمة على تقدير سن  
المتهم في الحكم الصادر بأعداه • إخلال بحق الدفاع .. ٢٢
- تقدير المحكمة سن المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث • الحكم بعدم  
الاختصاص والاحالة الى النيابة لاحالة الدعوى الى محكمة الأحداث • الرجوع الى دفتر المواليد •  
ثبوت أن سن المتهم عند ارتكاب الحادث تجاوز خمس عشرة سنة • الحكم بعدم الاختصاص • خطأ .. ٢٣
- الحكم بعدم الاختصاص • لأن المتهم حدث • هو حكم غير منه للخصومة • ثبوت أن المتهم لم يكن  
حدثا وقت ارتكاب الحادث • سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث • وجوب اعتبار  
الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى • قبول الطلب • وتعيين  
محكمة الجنايات .. ٢٤

## الفرع الثاني : نظر الدعوى أمام المحكمة

### ١ - لغة المحاكمة

- الأصل أن تجري المحاكمة باللغة العربية • ما لم يتعذر ذلك دون الاستعانة بوسيط يقوم  
بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك • هذا الطلب خاضع لتقدير المحكمة •  
سكوت المتهم والمدافع عنه طلب الاستعانة بوسيط • تقدير المحكمة عدم الحاجة اليه •  
أمر موضوعي موكول اليها بلا مقب عليها • مثال .. ٢٥

### ٢ - علانية المحاكمة

- علانية إجراءات المحاكمة • قاعدة جوهرية • إلا ما استثنى بنص صريح  
النطق بالحكم • أحد هذه الإجراءات • وجوب النطق به علنا • صدوره في جلسة سرية •  
أثره • بطلان الحكم • المادتان ٣٠٣ و ٣٣١ • ج .. ٢٦
- محضر الجلسة والحكم : هما من أوراق الدعوى التى تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى  
صدور الحكم .. ٢٦

### ٣ - شفوية المرافعة :

- شفوية المرافعة • ما لا يوفر الإخلال بها • عدم التزام المحكمة الاستثنائية بإجابة طلب تحقيق  
لم ترحى لزوم إجراءات : أفتاتنا عن طلب سماع شهود الاتبات للتنازل الضمنى عنه أمام محكمة أول  
درجة • لا إخلال بشفوية المرافعة • .. ٢٧
- الأصل أن تبني الأحكام على التحقيقات التى تجريها المحكمة في الجلسة • للمحكمة أن تقرر  
تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تقرر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك • عدم  
تلاوة المحكمة أقوال الشهود الفاتين لا ييبب الإجراءات • علة ذلك : هذه التلاوة من الاجازات • متى  
تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .. ٢٨
- طلب سماع شاهد • رفض إجابته بقوله تعذر سماعه دون تنبه المحكمة الى ما تحويه  
أوراق الدعوى من إجابات متعارضة في هذا الشأن ، وكون الشاهد مستخدما في مصلحة عمومية مما  
قد يوصل البحث الى الإستهزاء اليه • ييبب إجراءات المحاكمة .. ٢٩
- طلب سماع شاهد أساسى • قول الحكم ان الشاهدنا يشهد عن واقعة يشهد بها غيره مع تناول  
شهادته وقائع مهمة أثرت في عقيدة المحكمة • وثبوت عدم استحالة سماعه • إخلال بحق الدفاع .. ٣٠
- شفوية المرافعة • جواز الاستغناء عن سماع الشهود إذا تقرر سماعهم أو قبل المتهم أو المدافع  
عنه ذلك • المادة ٢٨٣ • ج • معدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .. ٣١
- للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود • شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة  
أو ضمنا • أمثلة .. ٣٢ - ٣٥

- الاصل في المحاكمات الجنائية انها تبني على التحقيق بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ممكنا . اداة المتهم امام محكمة اول درجة استنادا الى اقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم .  
٣٦ تأييد المحكمة الاستئنافية هذا القضاء دون سماعهم أيضا . اخلال بشقوية المرافعة
- شفوية المرافعة . العبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ذلك ممكنا . طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الاتبات المطروحة .  
٣٧ - ٣٩ اخلال بحق الدفاع . وجوب سماع الشهاده أولا ثم ابداء الرأي فيها . علة ذلك . امثله
- شفوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بجنحة - بعد سماع شاهده - تاجيل الدعوى لظهور المحامي الاصل أو حجزها للحكم . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات - لا اخلال بحق الدفاع  
٤٠
- الاصل في الأحكام انها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام سماعهم ممكنا . تسمك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد . رفض المحكمة طلبه استنادا الى أن الطاعن لن يعجز عن تسخيرها لتأييده في دفاعه . غير سائق . وفيه اخلال بحقه في الدفاع  
٤١
- الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . حقها في ذلك مفيد بإعادة مقتضيات حق الدفاع . تعرضها لما يثيره الدفاع في هذا الشأن . وجوب أن يكون قرارها مستندا الى ماله ماخوذ صحيح في الأوراق  
٤٢
- المحاكمات الجنائية تبني - بحسب الاصل - على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . تسمك المتهم بسماع شهود أمام درجتي التقاضي . التفات المحكمة عن هذا الطلب بلا مبرر . اخلال بحق الدفاع  
٤٣
- المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بسماع الشهود الا اذا كان القصد تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال  
٤٤

## ٤ - ابداء المتهم الطلبات :

- جواز الاطلاع على الأوراق في غيبة المتهم . كلما للمتهم أن يتمسك بما قد يكون في هذا الاجراء من نقص أو عيب  
٤٥
- وجوب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الاعراض عن ذلك : اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان لأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط هذا الاعراض : أن تبين المحكمة علة عدم اجابته هذا الطلب . مثال  
٤٦
- طلب اجراء العاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المسند للمتهم ، أو اثبات استحالة حصوله : من قبيل الدفاع الموضوعي . عدم جواز اثارته امام محكمة النقض  
٤٧
- سكوت المتهم أو المدافع عنه لا يصح أن يبني عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها في الدفاع  
٤٨
- عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السالفة التي أوردتها المحكمة  
٤٩
- طلب العاينة الذي لا يتجه الى نفي العمل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . اعتباره دفاعا موضوعيا . عدم التزام المحكمة باجابته  
٥٠
- عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيابي الصادر باذنته باعتبارها كأن لم تكن أو يقوله شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الفيابي المعارض فيه بغير سماع دفاعه . الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بدون عذر . ثبوت أن هذا التخلف راجعا الى عذر قهري . صدور الحكم مميلا . محل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض  
٥١
- الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة . اتصاله بالولاية . جواز اثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإنه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون ذلك لمصلحة الطاعن  
٥٢
- تسمك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الإعتناء اليه . فعقد المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الإحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تثريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد  
٥٣
- التخصم في الدعوى هو الاصيل فيها . المحامي مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم

- لا ينفي حق الأخير في أن يتقدم بما يمن له من دفاع أو طلبات . على المحكمة أن تسمع اليه ولو  
تعارض ما يديه مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا ٥٤ .. ..  
عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ بالنسبة  
الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود .  
لا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم ٥٥ .. ..

#### ٥ - تقرير التلخيص :

- ثبوت ثلاثة رئيس الجلسة تقرير التلخيص - من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه - لا يقدم  
في صحة هذا الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة مسابقة غير التي  
أصدرت الحكم . عدم دلالة ذلك على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه  
ولم ير أن هذا التقرير يكفي في التمييز عما استخلصه من دراسة ٥٦ .. ..  
عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص . لا بطلان - المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية  
ادعاء الطاعن بعدم ثلاثة التقرير . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في  
محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة ٥٨ .. ..  
تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق  
بالحكم الصادر في الدعوى ٥٩ .. ..  
عدم جواز النسي على التقرير بالتصوير لأول مرة أمام محكمة النقض ٥٩ .. ..

#### ٦ - تأجيل نظر الدعوى وحجزها للحكم واعادتها للمرافعة :

- طلب فتح باب المرافعة . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ٦٠ .. ..  
سماع المحكمة مرافعة الدفاع ثم اقفالها باب المرافعة وحجز القضية للحكم . عدم التزامها  
باجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة ٦١ .. ..  
حجز الدعوى للحكم بعد سماعها . عدم التزامها بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق طلب  
ضممنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . ما دام أنها بررت رفض هذا الطلب  
تبريرا سائفا ومقبولا . مثال ٦٢ .. ..  
عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل لحين الانتهاء من تحقيق تجريه جهة أخرى . ذلك  
لا يمنع من الادانة . ما دامت الأدلة القائفة في الدعوى تكفي لها . رفض المحكمة طلب التأجيل . عدم  
التزامها بالرد عليه صراحة ٦٣ .. ..  
متى صرح اعلان الدعوى بدانة فعل أطرافها تتبع سيرها من جلسة الى أخرى، طالما كانت متلاحقة  
حتى يصدر الحكم فيها . اعادة الدعوى الى المرافعة بمحجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال  
بها إما باعلانهم قانونا أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار ٦٤ .. ..

#### ٧ - الطعن بالتزوير :

- اثبات صحة الأوراق . الطعن بالتزوير فرعيا هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير  
محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابته عند اقتناعها بصحة الأوراق التي أنكرها المتهم . لا إشراف  
لمحكمة النقض على هذا التقدير ٦٥ .. ..  
إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . اثره : تعيب اجراءات المحاكمة . وجوب  
نقض الحكم ٦٦ .. ..  
اثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تطمئن اليه المحكمة  
من الأدلة السائفة ٦٧ .. ..  
الأصل في اجراءات المحاكمة أنها روعيت . اثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص وسماع مرافعة  
الخصوم . جحد ذلك لا يكون الا بالطعن بالتزوير ٦٨ .. ..

#### ٨ - اجراءات الادعاء العنى ونظر الدعوى المدنية :

- نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على اجراءات المواد الجنائية والمدعوى  
المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ٦٩ .. ..  
قانون المرافعات . متى يرجع اليه . لا يكون ذلك الا لسد نقص في قانون الاجراءات الجنائية

مثال • دعوى مدنية • بلوغ المدعى بالحق المدني - الذي كان قاصرا - سن الرشد • تمثيله نفسه بحامييه بعد أن كان يمثل له وليه الطبيعي • الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة • غير صحيح • علة ذلك ؟

- ٦٩ .. .. . تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية • وجوب سيرها مما قدر المستطاع .. .. .
- الادعاء بالحق المدني • طلب تعديل مبلغ التعويض من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية • في مواجهة التهم ، وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية • نفي التهم على الاجراءات بالبطان • لا يقبل منه • ولا شأن له بذلك .. .. .
- ٧٠ .. .. . الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ اجراءات • شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية ، وأن يستلزم الفصل في التويضات اجراء تحقيق يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية .. .. .
- ٧١ .. .. . خضوع الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها • المادة ٢٦٦ اجراءات جنائية .. .. .
- ٧٢ .. .. . خضوع الدعوى المدنية التي ترفع تبعا لدعوى جنائية في اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية • عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .. .. .
- ٧٣ .. .. . عدم سريان حكم المادة ٢٥٦ اجراءات الا على الطلبات التي يتقدم بها المدعي المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية • باقي الخصوم يحكمهم نص المادة ٢٢ مرافعات التي تخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف بايداع أمانة الغير .. .. .
- ٧٤ .. .. .

#### ٩ - وقف الدعوى :

- رفع الدعوى الجنائية • اثره : اتصال المحكمة بها • التزامها بالفصل فيها دون تقيدها في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق تضاها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها • مثال .. .. .
- ٧٥ .. .. . المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه • اصابته بعاقة في العقل بعد وقوع الجريمة • وجوب وقف اجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود الى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والإسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه .. .. .
- ٧٦ .. .. .

#### ١٠ - جماع الشهود :

- ليس في القانون ما يمنع استدعاء مأموري الضبط القضائي وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهودا في القضايا التي باثروا فيها أعمالا • شرط ذلك : أن ترى المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك .. .. .
- ٧٧ .. .. . عدم اعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره بغير إذن • سقوط حقه في التمسك بهذا البطان الذي يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة • المادة ٣٣٣ اجراءات للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود • شرط ذلك • قبول التهم أو المدافع عنه - هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا • سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود • تحويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم • لاحطا • مادامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة • لا يؤثر في ذلك تأجيل المحاكمة الدعوى لإعلان شهود الاتبات ثم عدولها عن هذا القرار • علة ذلك : قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تمييز الدعوى وجمع الأدلة • لا يملو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم .. .. .
- ٧٩ .. .. . سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة : لم يرسم القانون للمحكمة طريقا معينا للسير فيه • اغفالها توجيه سؤال ما يقتضيه من التحقيق • عدم جواز اتخاذه وجهيا للطعن في حكمها • علة ذلك : آجازه القانون للدفاع أن يوجه من جانبه ما يعن له من أسئلة • مثال .. .. .
- ٨٠ .. .. . تنظيم المادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية اجراءات المناذاة على الشهود وسماع اقوالهم • مخالفة هذه الاجراءات أو عدم الاشارة الى اتباعها في حضر الجلسة • لا بطلان .. .. .
- ٨١ .. .. . استخلاص الشاهد : من الضمانات التي شرعت لصالح المتهم • قصد منه حمل الشاهد على قول الصنف : اتخاذ هذا الضمان لا يترتب عليه البطلان .. .. .
- ٨٢ .. .. . تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعذبذكرها • من الاجازات • متى تكون واجبة ؟
- ٨٣ .. .. . اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه • المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية • مثال .. .. .

- الشهادة • طبيعتها : قيامها على اخبار شفى يدل به الشاهد في مجلس القضاء بعد بين  
يؤديها على الوجه الصحيح • وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع  
٨٤ .. .. . ما دام تقديرها سليماً
- للمحكمة الاستفتاء عن سماع شهود الاثبات • شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه صراحة  
أو ضمناً • عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في  
٨٥ .. .. . التحقيقات الأولية • ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة
- للمحكمة الاستفتاء عن سماع شهود الاثبات • شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه • هذا  
٨٦ .. .. . القبول قد يكون صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه
- مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين وبين تلك التي تصد من قبيل  
الاستدلال والتي تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليلهم اليمين هم  
أقل ثقة من أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدل بها على  
سبيل الاستدلال إذا أس فيها الصدق .. .. .
- المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة ان رأى الامتناع عن ذلك •  
كل ما لها طبقاً للمادة ٢٨٤ اجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من  
تلقاه نفسه عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة • امتناع شاهد الفنى عن أداء اليمين • رفض المحكمة  
الاستماع الى شهادته بغير يمين • حصول ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح  
أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين • سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا  
٨٧ .. .. . البطالان الذي يسعى وقوعه بغير حق
- تعلق نص المادة ٢٧٢ اجراءات بنظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة • لا بطلان على  
٨٨ .. .. . مخالفتها

#### ١١ - نظر الجرائم المرتبطة :

- طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة • متى لا تلتزم المحكمة بإجابتها ؟  
٨٩ .. .. . تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى • لا يفيد حتماً قيام ارتباط بينهما في حكم المادة
- ٣٢ عقوبات .. .. . متهم بجناية وجنحة أمام محكمة الجنايات • تقدير الارتباط بين الجريمتين • مسألة  
موضوعية • فصل الجنحة وإحالتها الى المحكمة الجزئية • بيان أسباب قرار الفصل • غير لازم • المادة  
٩٠ .. .. . ٢٣٨٣ ج
- تعدد الجرائم • ارتباط المادة ٣٢ / ٢ عقوبات • آثاره • متى ينظر إليها ؟ عند الحكم بالعقوبة  
٩١ .. .. . في الجريمة الأشد دون البراءة منها
- توقيع عقوبة واحدة • للارتباط • شروط المادة ٣٢ عقوبات • توفرها أو عدم توفرها يدخل في  
٩٢ .. .. . سلطة قاضي الموضوع • ما دام استخلاصه سائفاً
- المحكمة الاستئنافية • قرارها ضم دعو بين للارتباط • توقيعها عقوبة واحدة • اخذها  
٩٣ .. .. . بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المسانقين • لا عيب
- الدعويان المدنيان المفاعتان من شخصين مختلفين ضد المتهم • قضاء المحكمة الاستئنافية في كل  
٩٤ .. .. . منهما • بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين للارتباط • لا تناقض في ذلك
- قضاء الحكم بتبرئة متهم من جريمة • يسلب المحكمة حقها في نظر باقي الجرائم المرتبطة وانزال  
٩٥ .. .. . المقاب المقرر لها • متى رأت توافر أركانها وتبوتها قبل التهم

راجع ايضاً : اجراءات

( القاعدة رقم ١٠٤ )

#### ١٢ - ابلد المحكمة رايها في الدعوى :

- ازعاج المحكمة الخصوم بملاحظات تتم عن وجهه الراى الذى استقام لها وان كان غير مقبول  
٩٦ .. .. . الا ان ذلك لا ينهض سبباً للطعن على حكمها • علة ذلك
- ١٣ - الطلبات التي تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها :
- متى تلتزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق أو الرد عليه ؟ إذا كان طلباً جازماً صريحاً • طلب معرفة  
٩٧ .. .. . سبب أصابة المتهم ورجال الشرطة لا يحقق هذا الشرط

- طلب ضم أوراق - استحالة تحقيقه لا تمنع من ادانة المتهم عند كفاية الأدلة القائمة في الدعوى ٩٨  
الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه عند رفضه : هو الطلب الجائز الذي  
يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه - مثال .. .. . ٩٩

#### ١٤ - اغفال المحكمة الفصل في بعض التلكيات :

- طلب سماع الشهود - رفضه - اضطراب الدفاع لقيسول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير  
سماع الشهود - الحكم في الدعوى دون اجابة هذا الطلب - اخلال بحق الدفاع .. .. . ١٠٠  
مضى ترجع المحكمة الجنائية الى قانون المرافعات المدنية ؟ عند احالة صريحة على حكم من أحكامه  
وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة  
الواردة في قانون المرافعات .. .. .  
خلو قانون الاجراءات من إيراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات  
الخاصة بالدعوى المدنية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ .. .. .  
اغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية ليس للدعوى المدني اللجوء الى المحكمة الاستئنافية  
لتدارك هذا النقص - عليه الرجوع الى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .. .. . ١٠١

#### ١٥ - نطاق الخصومة :

- رفع الدعوى الجنائية - يلزم المحكمة بالفصل فيها ، وفقاً لما تستظهره من توافر أركان  
الجريمة ، وعلى مدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها .. .. .  
الأحكام أو الدعاوى المدنية - لا تقيّد المحكمة الجنائية - ولا تعلق قضاها على ما عساه يصدر  
من أحكام في النزاع المطروح - مثال .. .. . ١٠٢  
عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكاليف بالحضور -  
تحديد التهمة الموجهة الى المتهم - والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها - للفعل الجنائي  
المنسوب اليه ارتكابه - عدم ثبوت ارتكابه هذا الفعل - على المحكمة القضاء ببرأته من التهمة التي  
أحيل اليها - مثال .. .. . ١٠٣  
الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة - خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه  
قاعدة عامة مؤداها أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة  
وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا بأحداها - فإذا كانت الجرائم  
من اختصاص محاكم من درجات مختلفة - تحال الى المحكمة الأعلى درجة - المادة ١٨٢ اجراءات ١٠٤

#### ١٦ - العمل عن التقرارات التصديرية :

- قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة - قرار تحضيري - لا يتولد عنه  
حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه .. .. . ١٠٥

#### ١٧ - تعديل التهمة والوصف :

- تنبيه الدفاع الى تعديل التهمة : لا يتطلب القانون شكلاً خاصاً لحصوله .. .. . ١٠٦  
وصف التهمة - تعديله - متى يجب تنبيه المتهم اليه ؟ اذا تعدى الأمر الى تغيير التهمة ذاتها  
بتحويل كيان الواقعة المادية - مخالفة ذلك : اخلال بحق الدفاع - مثال : تعديل التهمة من اشتراك في  
تزوير الى فاعل أصلي .. .. . ١٠٧  
وصف النيابة للواقعة - ليس نهائياً بطبيعته - عدم تقييد المحكمة به - على المحكمة أن تحصى  
الواقعة وأن تردّها الى الوصف الصحيح .. .. . ١٠٨

#### الفرع الثالث : الاجراءات أمام محكمة الجench

- تبرئة المتهم بالسرقة - وادانة المتهم الآخر بالاخفاء - لا تعارض - الجريمتان تختلفان في طبيعة  
ومقومات كل منهما .. .. . ١٠٩  
طلب التأجيل - أمام محكمة الجench - رفضه - لا اخلال بحق الدفاع : ما دام المتهم قد أعلن  
الحضور في الموعد القانوني - علة ذلك : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم بجنتحه .. .. .  
انسحاب المحامي - بعد رفض طلب التأجيل - مطالبة المتهم بالدفاع عن نفسه - لا تثريب .. .. . ١١٠

## الفرع الرابع : الاجراءات أمام محكمة ثاني درجة :

سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الشياهي معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها أو ميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة يوفر الخطأ في تطبيق القانون الإجرائي ما يقتضي تصحيح الحكم بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع ضد المتهم حتى يفصل في معارضته أمام محكمة أول درجة .. .. . ١١١

تغيب المتهم المعارض - حضور محام عنه - طلبه تأجيل لمريض المتهم وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحلة التأجيل والحكم باعتبار المدوعة كان لم تكن ، دون أن تبدى رأيا في عذر المرض بإثباته أو نفيه . إخلال بحق الدفاع .. .. . ١١٢

استئناف . تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الباطل لحلوه من البيانات الجوهرية ، دون أن تنشئ لقضائها أسبابا جديدة . بطلان حكمها .. .. . ١١٣

المحكمة الاستئنافية انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .. .. .  
محكمة أول درجة - إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تعويت لاحدى درجات التقاضي .. .. . ١١٤

إلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة وإدانة المتهم . لا يلزم المحكمة الاستئنافية بمناقشة أسباب البراءة : ما دام حكمها مبنيا على أسباب شمله تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .. .. . ١١٥

الأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لإجرائه . التزامها بسماع الشهود واجب سماعهم أمام محله أول درجة . الا اذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وإن إطلاعها قد عدناولا عن هذا الطلب يسكنه عن التمسك به أمام محله أول درجة .. .. . ١١٦

استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تطعي الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح ، وأن تفرق تفصيلات انتهت وببني عناصرها ومبداها . شرط ذلك : ألا توجه أصلا جديدته إلى المتهم - اضبطه محكمة ثاني درجة عنصرا من عناصر الخطأ لا يوجب حكما . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته . ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أساسه . وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى .. .. . ١١٧

المحاكمات الجنائية تبني على التحقيقات الشفوية انثى تجربها للمحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممنا .. .. .

المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم التزامها بسماع الشهود . الا اذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أعلته محكمة الدرجة الأولى . مثال .. .. . ١١٨

الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين تان يجب سماعهم أمام محله أول درجة ، واستيفاء كل نقص آخر في اجراءات التحقيق . المادة ١٤٣/١ اجراءات .. .. . ١١٩

على محكمة ثاني درجة اذا رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده أن تصحح هذا البطلان وتقضى في الدعوى من جديد . فصاوها بتأييد الحكم المستأنف رغم انعدامه ، خطأ في تطبيق القانون يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . انشاء الحكم المطعون فيه لقضائه أسبابا مستقلة . لا يغير من الأمر شيئا .. .. . ١٢٠

## الفرع الخامس : الاجراءات أمام محكمة الجنائيات :

الاحالة المباشرة من النيابة العامة في جنابات المادة ٢١٤/١٣ ج . المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط المتناثر اليها في النص : هو ارتباط المادة ٢٢ عقوبات . أثر قيام الارتباط بالنسبة لبعض المتهمين : جواز الاحالة المباشرة بالنسبة للجميع . علة ذلك : عدم تجزئة الدعوى .. .. . ١٢١

وجوب المدافعة من محامي المتهم بجناية . تبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه ، الأمر الذي افتتح به . لا ينطوي على تهديد .. .. . ١٢٢

قاعدة المادة ١٣٨٣ ج . تنظيمية - لا بطلان على مخالفتها .. .. . ١٢٣  
محكمة الموضوع . تقيدها بحدود الواقعة الواردة بورقة التكيلف بالحضور ، أو بأمر الاحالة . استثناء



- من ذلك : محكمة الجنائيات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض « عند نظرها موضوع الدعوى » .  
 حقهما في إقامة الدعوى الجنائية . على غير المتهم . أو عن ودفع أخرى . أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة  
 بالتهمة المروضة . المادة ١١ أ ج .. .. .
- استعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى . انحكم في الدعوى يكون لمحكمة  
 أخرى . مخالفة ذلك : خطأ يتعلق بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .. .. . ١٢٤
- احالة المتهم لمحكمة النيابة بتهمة العامة المستندة . قيام المحكمة بتغيير التهمة الى ضرب احدث  
 بالمجنى عليه اصابة أخرى ، وتبثرة المتهم من تهمة العامة لعدم ثبوت نسبتها اليه بالذات . ذلك تغيير  
 يقتضى تنبيه المتهم اليه . مخالفة ذلك ومعاقبته عن التهمة الجديدة . احال بحق الدفاع .. .. . ١٢٥
- قرار محكمة الجنائيات الاكتفاء بنظر جنائية العامة وفصل جنحة الضرب المسندة لنفس المتهم عنها .  
 انتهاؤها بعد نظر الجنائية الى أن التهمة شائعه بين المتهم وآخرين . اخذها المتهم بالقدر المتيقن ومعاقبته  
 باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلفت نظره . ذلك ، خلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .. .. .
- أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد رفعت به ودوات المرافعة عليه .. .. . ١٢٦
- التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بأضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ إجراءات .  
 تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنائيات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من  
 جرائم الى محكمة الجنائيات بطريق دلييف المتهم بالحضور امامها مباشرة . هذا التعديل لم يسلب غرضه  
 الاهام حقا الاصيل في التصرف في الجنائيات التي تحال اليها من قاضي التحقيق او النيابة العامة .  
 اضعاء المشرع بالتعديل ولايه جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذه النوع من الجرائم ، علم استعمال  
 النيابة هذه الرخصة واحالتها جنائيا الى عرفه الاتهام ، على الفقرة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر علم  
 اختصاصها بنظرها . ان فعلت ذلك تكون قد اخطأت .. .. . ١٢٧
- الحق المخول للنياية العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية - المضافة  
 بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنائيات . أساسه : قيام ارتباط  
 لا يميل التجزئة بين إحدى الجنائيات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى . المادة ٢٢  
 عقوبات .. .. .
- جريمة احراز السلاح الناري وذخيره بغير ترخيص . من بين الجرائم التي يجوز فيها الاحالة  
 مباشرة الى محكمة الجنائيات عملا بنص المادة ١٠/٢١٤ إجراءات جنائية . اطمئسن الحكم الى احراز  
 الطاعن سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعمالها في جريمة الشروع في القتل المقرنة بجنائية الشروع في  
 السرقة . لا يؤثر في سلامة استعماله ان السلاح المستعمل لم يضببط . انتهاؤها الى قيام ارتباط  
 بين جريمة الشروع في القتل المقرنة بجنائية الشروع في السرقة وبين جريمة احراز السلاح الناري  
 وذخيره . سديد وسنخ . النص عليه باطوانته على بطلان في الاجراءات أثر فيه . لا أساس له .. .. . ١٢٨
- حضور المحكم عليه في تقييته من محكمة الجنائيات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة .  
 اثره : بطلان الحكم النهائي واعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى ذلك : سقوط الحكم النهائي  
 ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز استناد المحكمة عنداعادة المحاكمة الى التحقيقات التي تمت في  
 المحاكمة الفيسائية .. .. . ١٢٩
- وجوب حضور مدافع عن كل متهم بجنائية أحيلت لنظرها على محكمة الجنائيات . الغرض من ذلك : كفالة  
 دفاع حقيقي للمتهم لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجنائية أمر له خطره . عدم تحقيق هذا  
 الغرض الا اذا كان المدافع مد حضر إجراءات المحاكمة من أولها الى نهايتها . وجوب اتمام سماع الشهود  
 في وجوده بشخصه او ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .. .. . ١٣٠ - ١٣١
- على محكمة الجنائيات - اذا لم تر أن الواقعة جنحة الا بعد التحقيق - أن تحكم فيها . المادة ٣٨٢  
 من قانون الإجراءات الجنائية .. .. . ١٣٢
- لمحكمة الجنائيات اذا أحيلت اليها جنحة مرتبطة بجنائية ورات قبل تحقيقها أن لواجه لهذا  
 الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنتح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الامور  
 الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على التهم في ددعه . المادة ٣٨٣ قانون  
 الإجراءات الجنائية .. .. . ١٣٣
- محكمة الجنائيات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أي جنية من  
 الجنائيات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ عقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن  
 الأسلحة والمخاطر . ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر ،  
 فتكون محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجناية  
 بجنحة . انقراض الاختصاص للمستشار الفردي مثال .. .. . ١٣٤
- الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة . خروج الضار على هذا الأصل بوضعه  
 قاعدة عامة مؤداة أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة

- وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة ، تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .. ١٣٥
- حضور المحكوم عليه في غيبته أو القيد عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم النهائي وإعادة نظر الدعوى . هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة . القيد عليه وفراره قبل جلسة المحاكمة أو حضوره من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها . الحكم بسقوط الحكم الأول . لا معنى له . وجوب القضاء بعدم انقضاء الحكم الأول واستمراره قائما . التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم النهائي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم . غير مسديد .. ١٣٦
- إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ إجراءات . ليس منبأه تظلم يرفع من المحكوم عليه . هي بمثابة محاكمة مبتدأة . محكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم النهائي . لها أن تشدد العقوبة أو تخففها .. ١٣٧
- إعادة المحاكمة أمام دائرة محكمة الجنائيات ذاتها التي أصدرت الحكم النهائي على المتهم في حالة حضوره أو القيد عليه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة لمحكمة الجنائيات الاكتفاء باعترااف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ و ٢٧١ إجراءات .. ١٣٩
- القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي . سرانها من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنائيات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة لها طبقا لأحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد .. ١٤٠
- إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات بطريق التخيير بين وصفى الجنابة والجنحة . عليها أن تصدى لخوضها والحكم فيها بما تراه . أن تبين لها أن الواقعة جنحة . عليها الفصل فيها . ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا .. ١٤١
- على محكمة الجنائيات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاقة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاقة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . والا كان حكمها معيبا .. ١٤٢
- صرحة نص المادة ١٨٧ إجراءات في وجوب إعلان الشهود الذين لم يدروا في القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . عدم توقف إعلانهم على تصريح من المحكمة .. ١٤٣
- عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود . لا تترتب على المحكمة أن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم .. ١٤٤
- تعلق نص المادة ٢٧٢ إجراءات بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته .. ١٤٥

#### الفصل السادس : الإجراءات أمام محكمة النقض :

- الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ..
- إجراءات المحاكمة في هذا الحالة . هي الإجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة ..
- متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة ..
- تجديد الجلسة : إذا استلزمت أسباب الطعن التعرض لموضوع الدعوى ..
- الحكم مباشرة : عند اقتضار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى تصحيحه فحسب . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إلى الطعن بطريق .. ١٤٦
- حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز المعارضة فيه : ولو لم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إلى الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها ..
- التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به . محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع . هي درجة استئنافية يقتصر عملها على رقابة عدم مخالفة القانون .. ١٤٧

المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به . غير

جائزة • التمسك بقاعدة سريان القانون الاصلح • لا تجدى • مجال اعمال المادة • عقوبات تمس القواعد الموضوعية دون القواعد الاجرائية

القواعد الاجرائية • سريانها من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ، ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك

طرق الطعن في الاحكام الجنائية • ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ١٤٨

الطعن على اجراءات محكمة أول درجة • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ١٤٩

راجع ايضا : اجراءات

( القاعدة رقم ١٢٤ )

## الفرع السابع : تحقيق الدعوى أمام المحكمة

### ١ - سلطة المحكمة في التحقيق :

بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على نيب المحكمة اياها لاجرائه بعد أن دخلت الدعوى في حوزتها • تملق هذا البطلان بالنظام العام أساسه بقواعد التنظيم اعضاءه • المادة ٢٩٤ اجراءات جنائية - المادة ٣٣٩ مرافعات التي تقرر ميداعاما يسرى في المواد الجنائية • بطلان الدليل المستمد من هذا التحقيق

١٥٠

اجراءات المحاكمة • اصولها • اجراء المحكمة التحقيق بنفسها بالجلسة • نلما كان ذلك ممكنا • ما لم يتنازل المتهم عن ذلك صراحة أو ضمنا

دعوى الأدلة المطروحة • اثره • وجوب الرجوع الى اصول المحاكمة • تصود المحكمة عن تولي التحقيق بالجلسة • بطلان الاجراءات

مثال • اختلاس محجوزات • استناد حكم الادانة على مضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف • شهاد الاثبات • من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الضبيرة • تقييم الدليل : هذا اجراء لا جد فيه ولا يصلح مأخذاً لدليل سليم من قول الشاهد

١٥١

قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم اليها ، وسماع اعتراضات المتهم • عدم توحيها على ما أجرته محكمة الاحوال الشخصية بشأن ذلك الحساب • ثبوت انشغال ذمة المتهم بالبلغ الذي اتجته التصفية • قضاؤها بالادانة • ذلك قضاء صحيح

١٥٢

أساس المحاكمة الجنائية : هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ، ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة • التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة • اعتبارها تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي • عدم خروجها عن كونها من عناصر الدعوى المروضة على القاضي • اخفها بها اذا اطمأن اليها واطراحها اذا لم يصدقها

١٥٣

التحقيق الذي تلزم المحكمة باجرائه : هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومنتجا فيها • مثال

١٥٤

### ٢ - سؤال المتهم واستجوابه :

استجواب المتهم • الاستجواب المحظور بالمادة ٢٧٤/١ • ج • ما هيته ؟ متى يجوز ؟ ما لا بعد استجوابا • الاستيضاح • أمثلة

١٥٧

استجواب المتهم بحضور محاميه الذي لم يعترض • لا عيب • الزعم بأن في ذلك اظهارا لراى احضار المتهم من المستغنى ومحاكمته ومواجهته بسوابقه • قول ظاهر الفساد

١٥٨

القول بعدم استطاعة المتهم الحاضر تحمل اجراءات المحاكمة لمرضه • لا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض • متى كانت محكمة الموضوع لم تخل بحقه في الدفاع

١٦٠

سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه • هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة • سعة

١٦١

لا بطلان على مخالفته

### ٣ - التزام المتهم بتقديم ورقة تحت يده :

اختلاف مجال تطبيق كل من قانوني الاجراءات الجنائية والمرافعات • مثال بصدد طلب الزام منهم بتقديم ورقة تحت يده

١٦٢

## الفرع الثامن : تدوين الاجراءات :

### ١ - بيانات محضر الجلسة :

- محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة .. .. . ١٦٣
- الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجم في هذا المحضر . أن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .. .. . ١٦٤
- الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تتمتع للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . اغفال ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال .. .. .
- محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقاً للظن . خلوها من تلك المذكرة . لا وجه للمنازعة فيما يقول المتهم أنه أوردته في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسأنه .. .. . ١٦٥
- محضر الجلسة . إثبات اسم المتهم فيه . من أقواله بالجلسة . صدور الحكم بهذا الاسم . لا بطلان .. .. . ١٦٦
- الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن أن يثبت أنها أضيفت أو خولفت . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .
- حق الدفاع . الادعاء بأن المحكمة صادرة ، قبل حيز الدعوى للحكم . وجوب تقديم الدليل على ذلك . وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .. .. . ١٦٧
- محضر الجلسة . وجوب تحريره لآليات ما يجري بالجلسة ، والتوقيع من رئيس المحكمة وكتابتها على كل صفحة منه . المادة ٢٧٦ إجراءات .. .. . ١٦٨
- مجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه ، لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . ما دام أن المتهم لا يدعي أن شيئاً مما دون في المحاضر يخالف الحقيقة .. .. .
- خلو محضر الجلسة من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من إجراءات . إشارة الحكم إلى تلك الإجراءات . الحكم يكمل محضر الجلسة . مثال .. .. . ١٦٩
- محضر الجلسة وحدة كاملة . لا فرق بين متنه وهامشه . ما دام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل ظن بالتزوير .. .. . ١٧٠
- ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة تامة في محاضر جلسات المحاكمة . مثال .. ١٧١
- الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة .. .. . ١٧٢

### ٢ - بيانات الحكم والنطق به :

- تاريخ إصدار الحكم . بيان جوهرى . خلو الحكم منه . بطلانه . علة ذلك .. .. . ١٧٣
- ثبوت أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة . وأنه صدر بعد المداولة قانوناً . لا بطلان .. .. . ١٧٤
- الحكم بعقوبة الإعدام . تعديل المادة ١٢/٣٨١ إجراءات ، وجوب إجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يبدو أن يكون إجراء منظماً لإصدار الحكم وشروطاً لصحته . نفاذه بآثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم ارتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . علة ذلك : كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون .. ١٧٥
- تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم الجنائية ، وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات . سريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق صدوره من إجراءات تمت صحيحة وفقاً للنص قبل تعديله .. .. . ١٧٦
- وجوب إصدار الحكم في جلسة علنية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية . النطق بالحكم في جلسة تقاير الجلسة المحددة لذلك . لا بطلان . المادة ١/٣٠٣ إجراءات .. .. . ١٧٧

## ٣ - فقد الأوراق :

- فقد أمر الإحالة الصادر من غرفة الاتهام - ثبوت تلاوته قبل المحاكمة - مراعاة الدفاع دون المنازعة في صدوره أو في إعلان المتهم به - لا بطلان .. .. . ١٧٨
- فقد ورقة الاذن بالتنفيذ - اجراء المحكمة تحقيقا انتهت منه الى سبق صدور الاذن فعلا - استنادها الى الدليل المستمد منه - كل ذلك صحيح - المادة ١٥٥٨ ج .. .. . ١٧٩
- فقد بعض أوراق التحقيق - اثره ؟ المول عليه هو التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة بنفسها ١٨٠
- فقد نسخة الحكم الاصيليه ومضطر جلسة المحاكمة ، اثره : اعتبار الحكم لا وجود له - اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انتفاء الدعوى الجنائية - مادامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد - استيفاء الطاعن جميع اجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم - وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له - قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن - وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة اليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم .. .. . ١٨١

## الفصل الثالث : بطلان الاجراءات وانتهاك به

## الفرع الأول : ما لا يرتب عليه البطلان

- بند المحكمة بالفصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب الزمني - لا بطلان .. .. . ١٨٢
- سقوط الحق في التمسك ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة بعدم اعتراض محامي المتهم رغم حصوله في حضوره .. .. . ١٨٣
- الارتباط الموجب لعزم قضية أخرى - ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات - نظر كل من القضيتين على استقلال عند عدم تحقيق هذا الارتباط - لا يسيب اجراءات المحاكمة .. .. . ١٨٤
- اغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته - لا يبطل الحكم - مادام ان المتهم لا يدعي انه كان في سن تؤثر على مسئوليته .. .. . ١٨٥
- محضر الجلسة - اثبات اسم المتهم فيه - من اقواله بالجلسة - صدور الحكم بهذا الاسم - لا بطلان ١٨٦
- صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين بجرائم مختلفة ليس من شأنه تقويت مصلحة لاحدهم و اخلال بحقه في الدفاع - لا بطلان في الاجراءات .. .. . ١٨٧
- قرار المحكم ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات - تنبيه المتهم الى هذا الاجراء - لا يلزم - ذلك ان الاجراء تم لصالحه ، وقضى في الدعويين بمقوبة واحدة ، دون اضافة جديد للقوائم المرفوعة بها الدعويان ودارت عليها المرافعة .. .. . ١٨٨

- اقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع - حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة - طلب إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع - عدم اجابة هذا الطلب أو الرد عليه ، والحكم في موضوع الدعوى - لا اخلال بحق الدفاع - مادام انطاعن لا يدعي ان المحكمة منتهت من المرافعة في الموضوع ١٨٩
- الحماية التي تجر بها النيابة لحل الحادث : اجراء من اجراءات التحقيق - للنيابة القيام بها في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا - لا بطلان - كل ما للتهمة هو التمسك امام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .. .. . ١٩٠
- حضور محامي المتهم مه أثناء اجراء معاينة النيابة - غير لازم - المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .. .. . ١٩١
- اعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها - غير لازم - متى كان حاضرا لجلسة المرافعة أو ممثلنا بها اعلانا صحيحا - طالما ان الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه .. .. . ١٩٢
- سقوط حق الطاعن في التمسك ببطلان التقرير الطبي الابتدائي لعدم أداء محوره البين القانوني - طالما ان الثابت ان محاميه لم يدفع بهذا البطلان امام محكمة الموضوع - المادة ٣٣٣ اجراءات ١٩٣
- حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصالحتهما - لا محل للنسبة على الاجراءات بالبطلان - طالما ان المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أي اجراء من اجراءات المحاكمة .. .. . ١٩٤

## الفرع الثاني : ما يرتب عليه البطلان

اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي مع الهيئة التي أصدرت الحكم الاستثنائي - اثره :

بطلان اجراءات المحاكمة • تعلق البطلان بالنظام العام • قاعدة المادتين ١٤٧ و ١٤٨ ج و ٣١٣ مرافعات ١٩٥  
الاحالة المباشرة في جرائم المادة ٣/٢١٤ اجراءات، وما ارتبط بها من جرائم أخرى • ماهية هذا  
الارتباط • هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات •

مال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدراته ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه •

احالة النيابة الدعوى مباشرة الى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينهما • التماس المتقدم  
ادانة المتهم والحكم عليه بمقوبة الجريمة الاشد • بطلان اجراءات المحاكمة • نقضه : والحكم بعدم قبول  
الدعوى عن تهمة احراز مخدر لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها الى غرفة الاتهام ،  
وباعادة الدعوى الى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والذخيرة • غرفة الاتهام من الضمانات الاساسية  
للمتهم ولو لم يتمسك بذلك .. .. . ١٩٦ - ١٩٧

اعلان المتهم لجهة الادارة • ثبوت أن له محل إقامة سبق اعلانه فيه بنفس الدعوى • صدور  
الحكم بناء على الاعلان لجهة الادارة • أثر ذلك : بطلان الحكم ، لانه بنى على اجراءات باطلة .. ١٩٨

صدور الحكم في المعارضه • في غيبة المتهم • بناء على اعلان باطل • مصاد الطعن في الحكم  
بالنقض • لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .. .. . ١٩٩

معارضة استئنافية • حضور المعارض بالجلسة المحددة • ادراج اسمه ببول الجلسة على خلاف  
الاسم الحقيقي • مما نتج عنه : عدم تمكنه من التوصل الى الدعوى ، وصدور الحكم باعتبار المعارضة  
كانها لم تكن • ذلك حكم باطل ، بنى على اجراءات باطلة .. .. . ٢٠٠

معارضة في حكم عياني • تخلف المتهم عن الجلسة المحددة لنظرها • حضور معام عنه وابدائه  
عند تخلف المتهم دون تقديم دليل على ذلك • اطراح الحكمه هذا الدفاع ، واعتبار المتهم متخلفا دون  
عذر مقبول ، وفضاؤها باعتبار المعارضة كانها لم تكن • الطعن في هذا الحكم بالنقض • تقديم شهادة  
طبية دالة على غلب الطاعن وعلى أن جرمه اجريت له يوم جلسة المعارضة • اطمئنان محكمه النقض  
الى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور • أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والاحاله  
الى صفة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور .. ٢٠١

الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي • لا يجوز تحريكها أو مباشرة أى اجراء من  
اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة • المادة ٤  
من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ • اتخاذ اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب • أثر ذلك : بطلان  
تلك الاجراءات • الطلب اللاحق لا يصححها • ذلك انبطلان متعلق بالنظام العام • مثال .. ٢٠٢

تأجيل المحاكمة الدعوى لضم قضية بناء على طلب الدفاع مع تصريحها بتقديم مذكرات الى ما قبل  
الجلسة بأسبوع • اصدار الحكم بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في الحضر التماس على المتهمين أو  
حضور أحد منهم • استبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن أحد المتهمين قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم  
بحجة ورودها بمد الميعاد الذي حددته لايداعها • خطأ • طالما أنها لم تصدر قرارا باقفال باب المرافعة  
بحجة ورودها بمد الميعاد الذى حددته لايداعها • خطأ • طالما أنها لم تصدر قرارا باقفال باب المرافعة .. ٢٠٣

وجوب ايضاح موطن الملأ الى الذى لم يجده المحضر فيه • واسم من وجده به ، وسبب امتناعه  
• بورقة الاعلان • علة ذلك : حتى تستوفى المحكمة من جديده الخطوات التى سبقت تسليم الصورة  
لجبه الادارة • المادتان ١٠ ، ١٢ مرافعات • اغفال هذه البيانات • اثره : بطلان الاعلان • المادة ٢٤  
مرافعات .. .. . ٢٠٤

المحاكمة : الاصل فيها أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذى اتخذت اجراءات التحقيق قبله •  
عدم جواز الحكم على غير المتهم المقامه عليه الدعوى والا بطلت اجراءات المحاكمة والحكم الذى بنى  
عليها • المادة ٣٩٧ اجراءات .. .. . ٢٠٥

تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة نظر معارضته • حضور المدافع عنه واخباره عن  
مرضه مستندا في ذلك الى شهادة مرضية قدمت في قضية أخرى مقيدة ضده ومنظورة بنفس  
الجلسة • تأجيل المحاكمة الدعوى بناء على تلك الشهادة لجلسة تدخل بها المدة المقررة بها لعلاج المعارض  
من مرضه • القضاء في هذه الجلسة باعتبار المعارضة كان لم تكن • ابتناء هذا القضاء على بطلان في  
اجراءات المحاكمة أثر في الحكم .. .. . ٢٠٦

### الفصل الرابع : مسائل متنوعة :

- المبرة في اجراءات المحاكمة امام محكمة الجنايات هي بملف القضية الاصل لا الملف المنسوخ .  
٢٠٧ الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث - لاخلال بحق الدفاع - المادة ١٨٩ ج .  
عدم دفع الرسوم القضائية - لا تأثير له في حقوق المتهم في الدفاع - عدم تعلقه باجراءات  
٢٠٨ المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .. ..  
شرط الحظر على النيابة باجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية - اتصال  
مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق - علة ذلك : قضاء  
الاحالة ليس الا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن  
٢٠٩ النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها .. ..

راجع ايضا : حكم :

( القاعدة رقم ٢٢٨ )

### القواعد القانونية :

#### الفصل الاول

#### اجراءات التحقيق

الجريمة المتلبس بها - فاذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي تدب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بها ، فان للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - أن تسمح له أن يسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة ، فاذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم .

(الطنن رقم ٧٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٤ ص ١٢ من ٩٥٥)

٥ - ما يثيره الطاعن في خصوص عدم قيام المحقق بإرسال المصفي المضبوطة للتحليل ، مردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون تمييزا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ، بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ المبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل تلك المصفي فلا وجه له في التمسك عليها بالتفاتن عن هذا الأمر الذي لم يطلبه .

(الطنن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩ ص ١٤ من ١٥٧)

٦ - التحقيق الذي لاتملك النيابة اجراؤه هو الذي يكون متعلقا بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فان النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل ومن واجها - تحقق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشوقها الدعوى المنظورة . ومن ثم فان ما يثيره

١ - المعارض التي يحررها أعضاء النيابة العامة لاثبات التحقيق الذي يثارونه هي معارض رسمية لصدورها من موقف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما ثبت فيها وإن كانت حجييتها لا تحول بين المتهمين وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان متعارضا مع ما اثبت فيها .

(الطنن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ من ٥٨٨)

٢ - الاذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب اثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .

(الطنن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٢ من ٣٧٧٤)

٣ - تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا .

(الطنن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢ من ٨٠٧)

٤ - الخطاب الموجه الى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة ، انما يتعلق بحالة قيامه ابتداء بضبط

قد دلت على أنها قدرت - في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى - أن تغفل المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور .

(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٨٠٨)  
(والطن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ من ١٣ ص ٨٦٠)  
(والطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ من ١٥ ص ٨٠١)  
(والطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ص ٤١٥) .

١٠ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الغرض الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من اولها حتى نهايتها ، فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً فيمن ينوب عنه - واذا لم يتحقق ذلك في هذه الدعوى فإن الحكم يكون ميباً ببطالان الاجراءات مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣١ من ١٢ ص ٨٧٧)

١١ - اذا كان الثابت أن المحامية التي باشرت الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات في جناية القتل المسندة اليه ، غير مقررّة للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية اذ هي مقيدة بجدول المحامين تحت التمرين ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلّة منطوية على اخلال بحق المتهم في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطن رقم ٣١٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ من ١٣ ص ١١٤)

١٢ - اذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من ابداء دفاعه ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة ، فانه لا يقبل منه النفي على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .

(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢ من ١٣ ص ٢٨٨) .

١٣ - اذا كانت مصلحة المتهمين في الدفاع متناقضة، قد تقتضي أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً ، فانه يتعين أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فاذا أكتفت المحكمة بمدافع واحد عنهما فانها تكون قد أخطأت خطأً يصيب اجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ١٣ ص ٨٨٨)

١٤ - اذا كانت النيابة العامة قد عدلت وصف التهمة بالجلسة وأستندت الى كل من المتهمين جرائم القتل والشروع

الطاعن من بطالان تحقيقات النيابة التي أجرتها معه بمد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة ، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد الى شيء منها لا يكون له محل ، ما دام الثابت أن الطاعن ساهم في ارتكاب الجريمة .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ ص ٢٣٥)

٧ - من المقرر أن اجراءات التهريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرب القانون على مخالفتها بطلاناً ما بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم تصل اليها يد العبث . ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاها على عناصر صحيحة وسائفة والطائفت الى عدم حصول عبث بالمضبوطات فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد اذ لا يدو في حقيقته أن يكون جسداً موضوعياً مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ٦٢٢)

### الفصل الثاني : اجراءات المحاكمة

#### المحضر الاول : حضور الخصوم

#### ١ - حضور المتهم والمدافع عنه

٨ - اذا كان الثابت أن الطاعن كان له محام مقرر أمام محكمة الاستئناف ، وترافع عنه في الجناية واستوفى دفاعه حسبما أملاه عليه واجبه ، فان وقوع خطأ مادي في ذكر من تولي المرافعة بالفعل ، أمر لا يشوب الاجراءات بالبطالان .

(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢ من ١٢ ص ٤٢٨)

٩ - الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمح له متى كان حاضراً - فان لم يحضر فان المحكمة لا تنقيد بسماحه ما لم يثبت لها أن غيابها كان لعذر قهري . فاذا كان الثابت بمحض الجلسة أن المحامي الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب الى طلبه وفي الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل للحكم مع مذكرات لانشغال المحامي الاصيل في المرافعة أمام محكمة أخرى ، ولم يطلب حجز القضية لأخسر الجلسة ، كما جاء بأسباب الطعن ، فان المحكمة اذ التفتت عن هذا الطلب ،



عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت - في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى - أن تختلف المحامي لم يكن لمضر قهرى يلزمها منه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأقادت أنها لم تطلب إلى السبب الذي بنى عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منته من ابداء دفاعه ، فإن تميز على الحكم المطعون فيه بالاخلاق يبقى الدفاع يكون في غير محله ويتمين رفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/١٢/١٧ من ١٣ ص ٨٦)

١٧ - من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافقته ، فإن ذلك لا يعد اخلاقا يبقى الدفاع ما دام المتهم لم يسد أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/٤/١ من ١٤ ص ٢٧)

١٨ - من المقرر أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبا يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى فإن النى على الحكم بمخالفة القانون والاخلاق يبقى الدفاع لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/٤/١ من ١٤ ص ٢٧)

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٢/٣/٢٠ من ١٥ ص ٢٢١)

١٩ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن كان خارج البلاد وقت سماع الدعوى بالجلستين السابقتين على الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه ، مما يفيد أن اجراءات محاكمته في هذه المرحلة قد تمت في غيابه ، في حين أن المحكمة وصفت هذا الحكم بأنه حضوري اعتبارا لغيابه على حضور الطاعن بالجلستين السابقتين على صدوره . فإن ما اتهم إلى الحكم المطعون فيه من عدم قبول المرافعة في ذلك الحكم بقوله انه حضوري يكون غير سديد ، ويتمين نقضه .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٢/٥/٢٧ من ١٤ ص ٤٥٦)

٢٠ - من المقرر قانونا أن أوجه البطالون المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها - وفقا للمادة ٣٣٤ من قانون

فيه واحراز الأسلحة والذخائر المرفوعة بها الدعوى والتي كانت موزعة بينهم في قرار الاتهام وأمر الاحالة ، ثم جاءت أقوال شاعدي الاتبات بالجلسة متناقضة في نسبة الجرائم إلى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر ، فإن هذا التناقض يؤدي حتما إلى تضارب المصلحة بين الطاعنين - المحكوم بادانتهم - والمتهمين الآخرين - المحكوم ببرائتهما - فبينما يستدعى صالح الطاعنين تكذيب أقوال أحد الشاهدين فإن مصلحة المتهمين الآخرين كانت تدعو إلى تأييد أقوال هذا الشاهد مما كان يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر واقامة محام خاص لكل منهما تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . فإذا كانت المحكمة قد سمعت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين وعن المتهمين الآخرين مع قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بقى الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والاحالة .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٢ جلسة ١٦٦٢/١١/٥ من ١٣ ص ١٠٧-١٠٨)

١٥ - اذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث أنه اعتبر مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن الرابع مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة ون غيرها . لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة اذ سمعت لمحامي الطاعن الثالث بالمرافعة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بقى الدفاع مما يعيب الحكم ويطله .

(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/١١/١٩ من ١٣ ص ٢٧٤)

١٦ - الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتمين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لمضر قهرى . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي دين بها المتهم ( الطاعن ) هي جنحة اخفاء أشياء مسروقة ، وكان الثابت بحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبة ، وفي الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامي الأصلي ولم يذكر أن لدى المحامي الأصلي عذرا منه من الحضور - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة اذ التفتت

٣٣ - اذا كانت محكمة الجنايات قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالة الأوراق الى النيابة لاتخاذ اجراءاتها في احالتها الى محكمة الأحداث المختصة لما رآه على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة ، وكان بين من المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقا للظن أنه تبين بالكشف من دفاتر المواليد أن المتهم قد تجاوز سنة عند ارتكاب الحادث خمس عشرة سنة خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه وبنى عليه قضاءه فإن المحكمة تكون قد أخطأت اذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

(الظن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤١٥)

٢٤ - قضاء محكمة الجنايات - خطأ - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالة الأوراق الى النيابة لاحالا الى محكمة الأحداث المختصة ، هو حكم غير منه للخصومة وسيقابل حتما بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الأخرى ، ومن ثم فقد وجب اعتبار الظن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . فاذا كان الثابت بالكشف من دفاتر المواليد ، أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

(الظن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤١٥)

#### الفرع الثاني : نظر الدعوى امام المحكمة

##### ١ - لغة المحاكمة :

٢٥ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يعترض على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه خاضعا لتقديرها . ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه اليها ، فانه لايقبل منه النعى على المحكمة أنها سارت في اجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط ما دام أنها لم تر من ناحيتها مجالا لذلك ، وهو أمر موضوعي يرجع اليها وحدها في تقدير الحاجة اليه بلا مقب عليها في ذلك ، كما أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن

الاجراءات الجنائية - بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنعاجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . ولما كان الطاعن قد حضر جلسة المحاكمة وسمعت المحكمة شهادة الشاهد الحاضر في حضوره وحضور المدافع عنه دون أن يدفع أيهما ببطان اجراءات التكليف بالحضور فلا يقبل منه أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطان اجراء اعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

(الظن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١ من ١٦ ص ١٧١)  
(والظن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ص ٤١٥)

٢٦ - على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به الطاعن عذرا على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم اذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات انما يكون بالنظر الى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم اذا كانت الدعوى قد حجزت لجلسة مقبلة للنطق به .

(الظن رقم ١٥٢٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ من ١٦ ص ٨٥٨)

##### ٢ - التحقق من سن المتهم :

٢٢ - مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يبيده له أهل الفن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، الا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ، وأتاحت للمتهم والنيابة فرصة ابداء ملاحظتهما في هذا الشأن - واذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثا مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٢ سالف الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر الى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي ارتهاها الا في الحكم الصادر منها باعدامه ، رغم ما رتبته القانون على تحديد السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لا يمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ المذكورة أثره في النتيجة - فان المحكمة اذ استقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التنبيه اليه بالجلسة ، فان حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

(الظن رقم ٧١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٢ ص ٦٦٥)

(والقن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٦٣/١/٢٦ سر ١٤ سر ٥٨)  
(والقن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١٦٤/١/٢٠ سر ١٥ سر ٥٧)  
(والقن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٦٥/٥/٢٠ سر ١٦ سر ١٤-٧)

٢٩ - وجسود اجابتين متضاربتين على الوقتين  
المحررتين في تاريخ واحد - احدهما تدل على وجسود  
الشاهد المطلوب اعلانه ، والثانية تقول بعدم الاهتداء  
اليه كان يقتضى من المحكمة أن تمن النظر في هذا الموقف  
لستجلى غامضه ولتبين حقيقة الأمر فيه ، كما أنه كان من  
شأنه أن يبين المحكمة - لو أنها التفتت اليه - الى الا انتظار  
الى الاجابة الأخيرة الواردة على اعلان الشاهد للجلسة التي  
نظرت فيها الدعوى والمتضمنة عدم وجوده - بطل هذه  
النظرة العابرة - فتأخذ بما ذكرته النيابة من عدم الاهتداء  
اليه ، وهي اذ لم تفعل فقد دل هذا على أنها لم تنبه الى -  
ماحوته الأوراق، فضلا عن أن هذا الشاهد هو من مستخدمي  
المستشفيات العمومية ، وقد لا يتعذر الاهتداء اليه ببذل  
شيء من العناية - فاذا كانت المحكمة قد أخذت بأقواله  
في الادانة وعلقت عليها أهمية استمدتها من كفاية الفسوء  
في فناء المستشفى - حيث شاهد أحد الجناة - ومن ظروفه  
التي رأها أكثر ملازمة للرؤية ، فقد كان اأزم لسلامة  
الاجراءات أن تناقش للمحكمة هذا الشاهد - لا في امكان  
الرؤية فحسب - بل فيما اختلف فيه مع نفسه - مما  
أبداه الدفاع ولم يعضده الحكم .

(القن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١٦١/١/٢٤ سر ١٤ سر ١٢٠)

٣٠ - لا يفتى عن سماع الشاهد قول الحكم أن هذا  
الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره ، ذلك بأنه شاهد  
أساسي في الدعوى تناولت شهادته وقائع بالغة الأهمية  
كان لها تأثيرها في عقيدة المحكمة ، فكا من حق الدفاع  
أن يناقشها - فاذا كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب  
الدفاع سماع هذا الشاهد ، ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعه  
فان حكمها يكون ميبيا بالاخلال بحق الدفاع .

(القن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١٦١/١/٢٤ سر ١٤ سر ١٢٠)

٣١ - الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات  
التي تجرأ المحكمة في الجلسة ، وانما يصح للمحكمة أن  
تقرر تلاوة شهادة الشهود في التحقيق الابتدائي اذا تعذر  
سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو  
المدافع عنه ذلك .

(القن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١٦١/٣/٦ سر ١٤ سر ٣٠-٤)

فيه ما يكفى لكفالة الدفاع عنه ، فهو الذى يتبع اجراءات  
المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه  
المحكمة من ابدائها ، ومن ثم فان عدم استعانة المحكمة  
بمترجم ليس من شأنه أن يطل اجراءات المحاكمة .

(القن رقم ٢٨٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٦٣/٥/١٣ سر ١٤ سر ١٢٦)

## ٢ - علانية المحاكمة :

٢٦ - علانية النطق بالحكم - عملا بالمادة ٣٠٣ من  
قانون الاجراءات الجنائية - قاعدة جوهرية تجب مراعاتها -  
الا ما استثنى بنص صريح - تحقيقا للغاية التي توخاها  
الشارع وهي تسليم الثقة في القضاء والاطمئنان اليه .  
فاذا كان محضر الجلسة والحكم - وهما من أوراق الدعوى  
التي تكشف عن سير اجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم  
- لا يستفاد منهما صدوره في جلسة علنية بل الواضح  
منهما أنه قد صدر في جلسة سرية ، فان الحكم يكون ميبيا  
بالبطلان الذى يستوجب نقضه ، أخذاً بنص المادة ٣٣١ التي  
ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى  
اجراء جوهرى .

(القن رقم ٩٨٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٦٢/٢/٢٧ سر ١٣ سر ١١٩٥)

## ٣ - شفوية المرافعة :

٢٧ - محكمة ثاني درجة انما تحكم فى الأصل على  
مقتضى الأوراق ، وهي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى  
لزوما لاجرائه - فاذا هى لم تر من جانبها حاجة الى سماع  
شهود الاثبات الذين طلب المتهم منها سماعهم بعد أن  
كان قد اكتمل أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدى  
النفي - مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الاثبات ،  
فان ما ينهض المتهم على المحكمة الاستئنافية اخلالا بشفوية  
المرافعة لا يكون مقبولا .

(القن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١٦١/١/١٠ سر ١٤ سر ١٢٩)

٢٨ - انه وأن كان الأصل فى الأحكام أن تبنى على  
التحقيقات التي تجرأ المحكمة فى الجلسة وانما يصح  
للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد فى التحقيق الابتدائي  
اذا تعذر سماعه لأى سبب كان أو قبل المتهم أو المدافع عنه  
ذلك ، وليس يعيب الاجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال  
الشهود الثابتين ، لأن تلاوة أقوالهم هى من الاجازات  
فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

(القن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١٦١/١/١٠ سر ١٤ سر ١٢٩)

٣٥ - محكمة ثاني درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لاتجرب من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد فالزا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فان النى على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩ ص ١٤ ص ٣٥٩)  
(والطن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٣٦٩)  
(والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ص ١٥ ص ٣٠٣)  
(والطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ص ١٥ ص ٢٢٤)  
(والطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٦ ص ٤٠٧) .

٣٦ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجره المحكمة بنفسها فى مواجهة المتهم بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود فى محضر التحقيق الابتدائى الا عند ما يحول القانون ذلك وفى الأحوال الواردة على سبيل الحصر - ولما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قضت برفض الدفع بعدم جواز الایبات بالينة وبثبوت التهمة استنادا الى أقوال الشهود فى التحقيقات المضمومة دون أن تسمع هى هؤلاء الشهود ، كما قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع هى أيضا الشهود الذين أخذت محكمة أول درجة بأقوالهم فى تلك التحقيقات ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لما فى ذلك من اخلال بقاعدة شفوية المرافعة .

(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ ص ١٢ ص ٤٦٥)

٣٧ - الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجره المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . فاذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه المدافع عن المتهم ( الطاعن ) من سماع أقوال شاهدين عينهما ، تأسيسا على أنها لاترى محلا لسماعهما لكفاية أدلة الإثبات قبل المتهمين ، فان ذلك منها يكون غير سائق وفيه اخلال بحق الدفاع ، اذ أن القانون انما يوجب سؤال الشاهد أولا ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ماتراه فى شهادته ، لاحتمال أن تحيى هذه الشهادة

٣٣ - لما كانت الطاعة لم تطلب من المحكمة سماع أقوال المجنى عليها على الرغم من حضور هذه بجلسة المحكمة الاستئنافية . وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت المحكمة بعد سماع الدعوى واقفال باب المرافعة فيها وحجز القضية لاصدار الحكم ، غير ملزمة باجابه طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة فان ما تثيره الطاعة فى هذا النى من الاخلال بحقها فى الدفاع يكون غير سديد .

(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٣ ص ١٢ ص ٣٥٣)

٣٣ - لما كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩/٥/١٩٥٧ قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يحول المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت اجراءات المحاكمة قد تمت فى ظل هذا القانون ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم يتمسك بطلب سماع الشهود مما يستفاد منه . تنازله الفنى عن سماعهم ، فان المحكمة لا تكون مخطئة اذا هى عولت على أقوالهم فى التحقيقات دون سماعهم مادام الطاعنان قد قبلوا ذلك ضمنا وما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ ص ٩٧)  
(والطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ص ١٤ ص ٣١٠)

٣٤ - حولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال المجنى عليها بموافقة النيابة والدفاع وكان الطاعن لم يبد اعتراضا على تصرف محاميه ، ولم يتمسك بسماع أقوال هذه الشاهدة ، فان النى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لاغفال المحكمة سؤال الطاعن شخصا عن ذلك يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٣٦ ص ١٤ ص ٢٥٤) .

٤١ - الأصل في الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . ولما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد ، فإن رفض المحكمة طلبه تأسيساً على أن الطاعن لن يستجيز عن تسخير له لتأييده في دفاعه يكون غير سائق وفيه إخلال بحقه في الدفاع ، إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته لجواز أن يقتنع الشاهد بصديق روايته في شأن ما شاهده هو بعينه على الرغم من طول الزمن فتجوز هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقتنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ ص ١٥ ص ٨٥٣)

٤٢ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية لا تجري في الأصل تحقيقاً في الجلسة اكتفاء بما تستخلصه من التحقيقات التي تجر بها محكمة أول درجة ومن سائر الأوراق المروضة عليها ، ذلك بأن حقها في ذلك مقيد بمرعاة مقتضيات حق الدفاع . إلا أنها إذا عرضت لما يشير الدفاع في هذا الشأن وجب أن يكون قرارها مستنداً إلى ماله مأخذ صحيح في الأوراق .

(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ص ١٥ ص ٨٧٧)

٤٣ - أن المحاكمات الجنائية - بحسب الأصل - تنبئ على التحقيقات الشفوية التي تجر بها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً - وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا لم تعمل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم أمام درجتي التقاضي فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة - فإذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود تحقيقاً لدفاعه دون أن تبرر مسلكها في الالتفات عن هذا الطلب فإن قضاءها يكون ميباً ومنطوقاً على إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ٢٠١)

٤٤ - من المقرر المحكمة الاستئنافية تقضي على مقتضى الأوراق المروضة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود ، إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلت محكمة الدرجة الأولى . ولما

التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقتنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ ص ١٣ ص ٣٥٠)

٣٨ - من المقرر أنه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجر بها المحكمة بالجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع أقوال شاهد الإثبات بقوله « أنه قد ثبت مرضه وتثبيته في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لا وجه لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة » - فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع ، إذ أن غياب الشاهد للعلاج للمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من إمكان سماعه .

(الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ ص ٤٨١)

٣٩ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجر بها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً . ولما كانت المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني درجة أن تستنظر شاهد الإثبات الذي يتمسك به المتهم لسماعه ومناقشته فإذا هي لم تعمل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي عول في ادانة المتهم « الطاعن » على التقرير المتقدم من الشاهد المذكور ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين لذلك نقض الحكم والأحالة .

(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ ص ١٣ ص ١٥٦٧)

٤٥ - إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماعه ، ثم طلب المدافع عن المتهم « الطاعن » التأجيل لحضور المحامي الأصلي أو حجز القضية للحكم ، فأجلت المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ، فإن مفاد ذلك أن ما انتهت إليه المحكمة من حجز القضية للحكم إنما كان بناء على طلب محامي المتهم الحاضر ، ومن ثم فإن ما ينهض هذا الأخير على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٣ ص ٣٨٨)

٤٩ - لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه المتعلق بموضوع الدعوى والرد عليه على استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ص ١٤ من ٣٧)

٥٠ - من المقرر أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه الى تفتي القمل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة - فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابه .

(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ من ٣٦٢)

٥١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر باداته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلف عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر المذمر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . ولما كان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستثنائي يرجع لاصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة والتي تأخذ بها محكمة النقض وتطمئن الى صحته ، فانه يكون قد أثبت قيام المذمر القهري المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه .

(الطن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١٦ ص ١٦ من ٣٤٩)

٥٢ - ان ما دفع به الطاعن من أنه كان حذرا وقت وقوع الجريمة لأنه لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وإن كان متصلا بالولاية ويجوز اثارة في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هذه المحكمة فيه من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم الطعون فيه وكان ذلك لمصلحة

كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال شهود الاثبات في مرحلة المعارضة أمامها ، ثم أصر أمام المحكمة الابتدائية على هذا الطلب ، وكان ذلك بقصد مناقشتهم في واقعة تسلمه السند بحالته من الحيل تسديدا لدين له عليه ، فسمعت المحكمة بعض هؤلاء الشهود دون البعض الآخر بعد أن كشف الطاعن عن أهمية سماعتهم في تحقيق ذلك الدفاع الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يطلعه ويتعين معه نقضه والاحالة (الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ ص ١٦ من ٨٨٥)

#### ٤ - ابداء المتهم الطلبيات :

٤٥ - يجوز للنيابة العامة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطئ غياب المتهم هذا الاجراء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(الطن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ من ٢٥١٩)

٤٦ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبدئه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أن للمحكمة - اذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم اجابته هذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ رفض طلب الدفاع اجراء معاية لمكان ضبط المتهم قد أسس هذا الرفض على أن اجراء المعاينة أمر غير منتج في الدعوى وغير مؤثر في عقيدة المحكمة بعد اطمئنانها لأقوال شهود الاثبات التي تأيدت بوجود آثار المخدر في جيب صديري المتهم ، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ من ٢٧٤٦)

٤٧ - طلب اجراء المعاينة الذي لا يتجه الى تفتي القمل المستند للمتهم ولا الى اثبات استحالة حصوله ، يعد من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يجوز اثارة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ من ٢٧٤٦)

٤٨ - من المقرر أن مسكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ص ١٥ من ٢١٢٠)

### ٥ - تقرير التلخيص

٥٦ - لما كان الثابت بمحضر الجلسة وبالحكم المطعون فيه أن رئيس الجلسة تلا تقرير التلخيص فلا يقدح في صحة هذا الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم ، بل أن ما يدعيه من ذلك على فرض صحته لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المشار اليه يكفي في التعبير عما استخلصه هو من دراسة .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٠ ص ١٥٩)  
(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٣ ص ١٥٩ ص ٢٠٦)

٥٧ - المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية وإن استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع ، وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة - كما تبين من الحكم - فلا يجوز اثاره البطلان في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٠ ص ١٥٩ ص ١٠٩)

٥٨ - لا يقبل من الطاعن الادعاء بعدم تلاوة تقرير التلخيص ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٠ ص ١٥٩ ص ١٠٩)

٥٩ - تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية - مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الاسلام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يمتدحوا على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز لهما من بعد النسي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليهما أن رأيا أن التقرير قد أغفل الاشارة الى واقعة تهماهما أن يوضحاها في دفاعهما .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٣ ص ١٥٩ ص ٢٠٦)

٦ - تأجيل نظر الدعوى وحجزها للحكم واعادتها للمرافعة :  
٦٠ - لما كانت الطاعنة لم تطلب من المحكمة سماع أقوال المجنى عليها على الرغم من حضور هذه بجلسته المحكمة

الطاعن عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أنه بالصورة التي أثير بها الدفع ومع خلو المستندات المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة من مستخرج رسمي من دفتر المواليد ثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع الجريمة خمس عشرة سنة كاملة فإنه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عند طرح الدعوى عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون .

(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٩ ص ١٦٦ ص ٢٣٨)

٥٣ - لما كانت المحكمة قد حققت شغوية المرافعة بسماع أقوال شهود الاثبات واتخذت من جانبها الاجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذي تمسك الدفاع بحضوره وأفسحت المجال أمام النيابة لاعلانه فعجزت عن الاهتداء اليه وتعذر بذلك سماع شهادته - وكان الطاعن لم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة أسماءهم في قائمة الشهود فإنه لا تثريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦٦ ص ٥٠٥)

٥٤ - من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصل فيها ، أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور معام مع الخصم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يمين له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض ما يبيده الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهرياً .

(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/١٤ ص ١٦٦ ص ٥٧٦)

٥٥ - من المقرر أنه اذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج أسماءهم في قائمة الشهود فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١١/١١ ص ١٦٦ ص ٧٧٥)

الى المرافعة استئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٣٨٤)

#### ٧ - الطعن بالتزوير :

٦٥ - الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها - على ما يبين من المذكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية عن الفصل الخاص بدعوى التزوير القرعية - هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم باجابه ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الغير الأعلى فى كل ما تستطيع هى أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخير يرضع رايه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طرقها لابتداء رأى فيها - فتى قدرت أن المتهم هو الذى كتب القسائم التى أنكروها ، فانها تكون بذلك قد فصلت فى أمر موضوعى لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع فى شأن تمكين المتهم من الطعن بالتزوير فى القسائم المدفوعة أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه ، ومادام أنها قد استطلعت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه ، فلا يصح ان يعاب عليها التفاتها عنه .

(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ فى جلسة ٢٠/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٥١)

٦٦ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن تلك الورقة هى من أدلة الجريمة التى يبنى عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة .

(الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٣١ فى جلسة ٣٠/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٤٧)  
(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ فى جلسة ١/٣/١٩٦٥ من ١٦ ص ١١٩)

٦٧ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا ، مادامت المحكمة قد اطاعت من الأدلة السافقة التى أوردتها الى ثبوت الجريمة . فاذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم « الطاعن » قد اعترف بارتكابه جريمة التقليد المستندة اليه ، وأنه لم يطلب من المحكمة أن تفض احراز العلامات المقلدة أو البصمات الماخوفة منها ومن العلامات

الاستثنائية . وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت المحكمة بعد سماع الدعوى واقتال باب المرافعة فيها وحجز القضية لاصدار الحكم ، غير ملزمة باجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فان ما تثيره الطاعة فى هذا النعى من الاخلال بحقها فى الدفاع يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢٦٢١ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٣/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٥٣)

٦٨ - من المقرر أنه مادامت المحكمة قد سمعت مرافعة لدفاع وأمرت باقتال باب المرافعة وحجزت القضية للحكم ، فهى من بعد غير ملزمة باجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة .

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ فى جلسة ٢٢/٦/١٩٦٣ من ١٤ ص ٤٨٠)  
(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٢ فى جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨٨٢)  
(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ فى جلسة ١/٦/١٩٦٤ من ١٥ ص ١٦٠)  
(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ فى جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ١٢٤)

٦٩ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت الدعوى أمرت بقتل يابها وحجزتها للحكم فيها ، فهى من بعد غير ملزمة باجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . ومن ثم فلا تثرى على المحكمة ان هى التفتت عن اجابة طلب المدافع عن الطاعن الذى أوردته فى مذكرته ، بتأجيل الدعوى لتقديم تقرير طبي استشارى ومناقشة كبير الأطباء الشرعيين .

(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٣ فى جلسة ١١/١١/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨٧٢)

٧٣ - المحكمة غير ملزمة باجابة طلب التأجيل لحين الانتهاء من تحقيق تجربة جهة أخرى ، وهو من بعد لا يمنع من الادانة مادامت الأدلة القائمة فى الدعوى تكفى لها ، ولا تكون ملزمة اذ هى لم تجب طلب التأجيل أن ترد عليه ردا صريحا .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ فى جلسة ١٠/٣/١٩٦٤ من ١٥ ص ١٨٥)

٦٤ - أنه وإن كان الأصل - متى صح الاعلان بداعة - أن يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى - طالما كانت متلاحقة - حتى يصدر الحكم فيها ، الا أنه من جهة أخرى اذا بدا للمحكمة بعد حيز الدعوى للحكم أن تبيدها



التبعية وترى أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستمر  
اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى  
الجنائية .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤ من ١٦٩)

٧٢ - مؤدى نص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات  
الجنائية أن الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية  
تخضع للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق  
بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة  
٤٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية أجازت للدعى بالحق  
المدنى أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية  
المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يخص بحقوقه  
المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد  
عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا -  
وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به  
بأنه مؤقت . فلا يجوز للدعى المدنى أن يستأنف الحكم  
الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب  
به لا يزيد عن النصاب الاتهائى للقاضى الجزئى .

(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٤ من ٣٥٤)

٧٣ - الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية  
للدعوى الجنائية تخضع فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها  
لقواعد الاجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على  
الطن فى الحكم الا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى  
القانون .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ص ١٥ من ١٧٧)

٧٤ - المادة ٢٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية واردة  
فى الفصل الخاص بالادعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى  
الا على الطلبات التى يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما  
يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقى الخصوم فيحكمهم نص  
المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وهو يفول المحكمة تمييز  
الخصم الذى يكلف ايداع أمانة الخير . ومن ثم فلا على  
المحكمة اذ هى كتلت الطاعن المتهم ، سداد الأمانة التى  
قدرتها .

(الطن رقم ١٣٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ من ٣٩٩)

#### ٩ - وقف الدعوى :

٧٥ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية  
أصبحت المحكمة وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على  
ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها

الصحيحة ، فليس له أن ينهى على الحكم عدم اطلاع المحكمة  
عليها وعرضها عليه أو سلوك طريق معين فى اثبات التقليد .  
(الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤ من ١٧٧)

٦٨ - الأصل فى اجراءات المحاكمة أنها روعيت . فإذا  
كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص  
وسماع مرافعة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته  
الحكم من تمام هذه الاجراءات الا بالطعن بالتزوير .  
(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ ص ١٦ من ٣٧٤)

#### ٨ - اجراءات الاعتدال المنى ونظر الدعوى المدنية :

٦٩ - من المقرر أن نص قانون الاجراءات الجنائية  
هى الواجبة التطبيق على الاجراءات فى المواد الجنائية وفى  
الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم  
الجنائية ، ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات الا لحد  
نقص - ومن ثم فانه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم  
بإلغاء سير الخصومة لتخير ممثل المدعى بالحقوق المدنية  
الذى كان قاصرا وبلغ سن الرشد ، لأن ذلك لا يتفق بحسب  
طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية  
ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .

(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٢ من ١٠٧٧)

٧٥ - اذا كان ما ينهه الطاعن «المتهم» على الحكم  
أنه قد انطوى على بطلان فى الاجراءات أثر فيه اذ أن  
المدعية بالحق المدنى وجهت دعوها المدنية اليه والى المسئول  
عن الحقوق المدنية الذى لم يكن مثالا أثناء نظر الدعوى  
وقد عدلت المدعية بالحق المدنى طلباتها أمام محكمة ثانية  
درجة فى مواجهته وفى غيبة المسئول عن الحقوق المدنية  
وقضت المحكمة فى الدعوى دون أن يعلن المسئول عن  
الحقوق المدنية بهذا التعديل ، وكان يبين من الاطلاع على  
محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذى  
أجرته المدعية بالحق المدنى كان فى مواجهة الطاعن فانه  
لا شأن له بما ينهه على الحكم من بطلان فى اجراءات  
الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه  
ما يثيره فى هذا الشأن .

(الطن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٣ من ٤٥٣)

٧٦ - الاحالة فى مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون  
الاجراءات الجنائية لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة  
الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق

٧٨ - متى كان محامي الطاعن لم يمترض على سماع أقوال الشاهد بغير بين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ م ١٣ ص ٢٨٠)  
(والطن رقم ٦٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ م ١٥ ص ٦٥٩)

٧٩ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستعانة عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا تصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة اذا هي عولت على اقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم - مادامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لاعلان شهود الاثبات ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجميع الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمضوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(الطن رقم ٦٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٣ م ١٤ ص ٣٥٩)  
(والطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٤ م ١٥ ص ٣٦٦)  
(والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ م ١٥ ص ٣٠٢)

٨٥ - لم يرسم القانون لمحكمة الموضوع طريقا معينا تسميه فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة ، فاذا فاتها سؤال مما يقتضيه فن التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهه للطعن في حكمها - خصوصا وأن القانون يميز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يمين له من أسئلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال المجنى عليه في التحقيقات الأولية وما شهد به أمام محكمة أول درجة فلا الزام على محكمة ثاني درجة باعادة مناقشته ، ولا تشرب عليها ان اكتفت بسؤال المتهم عن واقعة معينة دون وقائع أخرى ، طالما أن المتهم لم يطلب منها توجيه أى سؤال في هذا الخصوص . ومن ثم لا يكون هناك محل للنعي على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ م ١٤ ص ٣٦١)

وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من العناصر والأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . ومن ثم فإن معاودة محكمة الأحوال الشخصية تحقيق قدر ما يمتلكه المحجور عليه ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة للمحكمة لنظر دعوى التبديد المقامة ضد القيم والفصل فيها .

(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ٤/٧/١٩٦٤ م ١٥ ص ٦٦٤)

٧٦ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه - وما كان النص على وجوب تصيب محام له في مواد الجنائيات واجازة ذلك له في مواد الجرح والمخالفات الا لمعاونة ومساعدته في الدفاع فحسب . وبالتالي فاذا ما عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المستندة اليه . فانه ولو أن مسئولية الجنائية لا تسقط في هذه الصورة . الا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود اليه رشده ويكون في مكنته للدفاع بذاته عن نفسه فيما أسند اليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومرايمه وهو متنتج بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية .

(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٨٠)

#### ١٠ - سماع الشهود :

٧٧ - ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عملا فيها - الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك - فاذا كان المتهم وإن أشار في صدر دفاعه الى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهدا في الدعوى ، الا أن المحكمة لم تر مبررا لمسايير المتهم فيما أشار اليه واطمأنت الى ما أثبتته في محضره ، وكان للمحكمة أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعته من الشهود أمامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة مادام كل ذلك معروضا على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فإن ما يبيحه المتهم على الحكم من استناده الى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند الى أساس .

(الطن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ٩/١/١٩٦١ م ١٢ ص ٥٨٠)

مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ من ١٥ ص ٨٧)

٨٦ - خضعت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئناف عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك - يستوى أن يكون القبول صريحا او ضمنيا بصرفه للمتهم او المدافع عنه بما يدل عليه .

(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ ص ١٣٤)

٨٧ - الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقا في شهادته ، ولحلصه على الصدق أوجب القانون في المادة ١٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يعلفوا يمينا قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون الا الحق ، كما عاقب الشارع على شهادة الزور وعلى اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة . فاستحلف الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة

المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بالاله القائم على كل نفس وتحذيره من مخاطه عليه ان هو قرر غير الحق ولما هو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلي الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته . الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من اشخاص لا يجوز توجيه اليمين اليهم لكونهم غير أهل لذلك اما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة والمحرومين من أداء الشهادة يمين كالمحكوم عليهم بمقوبة جنائية مدة العقوبة فانهم لا يسمحون طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون العقوبات الا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمح بيمين وبين تلك التي تصد من قبيل الاستدلال والتي تسمح بشير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تبليغهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يعزم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه وغاية ما في الأمر أن الشارع أراد أن يلتفت النظر الى هذه الأقوال كي يكون القاضي أكثر احتياطا في

٨١ - من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي أحالت اليها المادة ٣٨١ من هذا القانون وان كانت قد نصت على أن « ينادى على الشهود باسمائهم وبعد الإجابة منهم يجزؤون في البرقة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة الى حين اقفال باب المرافعة » فانها لم ترتب على مخالفة هذه الاجراءات او عدم الإشارة الى اتباعها في محضر الجلسة بطلانا .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨١٤)

٨٢ - الأصل هو أن استحلف الشاهد - عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي أحالت اليها المادة ٣٨١ المعدلة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في باب الاجراءات أمام محاكم الجنائيات - هو من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ولا يجوز أن يرتب البطلان على اتخاذ هذا الضمان الذي قصد به حمل الشاهد على قول الصدق .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨١٤)

٨٣ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يمد يذكرها هي من الاجازات وفقا لنص المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم او المدافع عنه . ولما كان الدفاع عن الطاعن قد تنازل في مرافعته عن أقوال شاهدي الاثبات دون أن يطلب من المحكمة تلاوتها ، وقد كان الشاهدان حاضرين فكان في استطاعته - لو أراد - مناقشتهما فيما يعين له استيفاحه . فانه لا يقبل منه أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٩١٠)

٨٤ - الشهادة قانونا تقوم على اخبار شقوى يدلي به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . ووزنها من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مادام تقديرها سليما .

(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ ص ٩١٠)

٨٥ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تستمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية

المادة ٣٣ من قانون العقوبات هو مما لا تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه .

(الطن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ ص ١٢ ص ٢٨)

٩٥ - اجابة الدفاع الى ما طلب من تأجيل القضية لنظرها مع قضية أخرى لا يفيد حتما قيام ارتباط بينهما كالكدي اشارت اليه المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، ولا يدل يقين على اقتناع المحكمة بتوافره .

(الطن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ ص ١٢ ص ٢٨)

٩٦ - ارتباط الجنبه بالجناية المعالة الى محكمة الجنايات هو من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنايات اذا احيلت اليها جنبه مرتبطة بجناية - ورات قبل تحقيقها أن لا وجه هذا الارتباط - أن تفصل الجنبه وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، وهي اذ تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها بفصل الجنبه عن الجنائية .

(الطن رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٦ ص ١٢ ص ٨٨)

٩٧ - من المقرر أن الارتباط الذي تاتر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات انما ينظر اليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالمعقوبة دون البراءة .

(الطن رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٦ ص ١٢ ص ٨٨)

٩٨ - لقاضى الموضوع سلطة تقدير توافر شروط تطبيق المادة ٣٣ عقوبات أو عدم توافرها مادام استخلاصه سافها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المسندتين الى الطاعنين الأول والثانى عن الأخرى ، وكان الطاعنان المذكوران لم يقدموا أمام المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين اليهما فان التمس على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ ص ١٢ ص ٤٠)

٩٩ - لا يعيب الحكم أن ينتهى الى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المسندة الى الطاعن ، لما رآه من الارتباط القائم بينها فى حكم المادة ٣٣ عقوبات ، فى الوقت الذى يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان

تقديرها وترك له بعد ذلك الحرية التامة فى الأخذ بها أو اطرأها . ولما كان شاهد النفى الذى امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تحليفهم اليمين ولا تملك المحكمة أن تجبر الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة أن رأى الامتناع عن ذلك وكل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية - أن توقع عليه المعقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها اذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة . وكان الطاعن وقد وضع قدره حسب تصوره واعتقاده فى يد شاهده ، فهو وحده الذى كان يستطيع تكييف موقفه من شهادة هذا الشاهد مقدرا احتمالاتها بعد أن تكشفت نيته بالامتناع عن أداء اليمين ، وكان له أن يفصح للمحكمة عن رغبته فى أن تسمع شهادته بغير يمين راضيا بقسمه منها . ولما كان الطاعن لم يتسك بسماع أقوال شاهده على سبيل الاستدلال ، وكان الاجراء الذى اتخذته المحكمة برفضها الاستماع الى شهادته بغير يمين قد تم فى حضور الدفاع والطاعن الذى سكت عن الاعتراض عليه وبذلك يسقط حقه فى الدفع بهذا البطلان الذى يدعى وقوعه بغير حق - ولا يقدح فى هذا أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا برفض سماع الشاهد المذكور اذ أن هذا القرار لا يصدو أن يكون من الاجراءات التنظيمية لسير المحاكمة . التى لا تفيد المحكمة ولا ينفلق به الباب على الطاعن .

(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق جسة ١٩٦٥/٢/١ ص ١٦ ص ١٨٧)

٨٨ - نص المادة ٢٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية متعلق بنظر الدعوى وترتيب الاجراءات فى الجلسة مما لا يترتب - فى الأصل - البطلان على مخالفته . واذا ما كان الواضح من مدونات الحكم أن أساس رفض دعوة شاهدى النفى هو ما استخلصته المحكمة من نكول الطاعن عن سلوك الطريق القانونى المنظم لتلك الدعوى فانها تكون قد تصرفت فى حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن تؤجل الدعوى لهذا الغرض مادامت أنها لم تر حاجة الى الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق جسة ١٩٦٥/١١/١ ص ١٦ ص ٧٧)

١١ - نقر الجرائم الربطية :

٨٩ - مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الارتباط ودون الدفع باطلاق

الأوراق لا تمنع من ادائه مدامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفى لها .

(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٥١)

٩٩ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه . ومن ثم فانه لا تترتب على المحكمة أن هي التفتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي للمناقشة أو عرض الأوراق عليه مدام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلوا من أى ملطن على التقرير الطبي المقدم في الدعوى .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ٨٤٠)

١٤ - اغفال المحكمة للفصل في بعض الطلبات :

١٠٠ - اذا كان الثابت بمحض الجلسة أن الشاهدين كاشفا المحكمة بمذرها في التخلف عن الحضور لأداء الشهادة وأن الدفاع قد طلب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهد ويتسكن من مناقشتها فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط معامى المتهم بالحرج الذي يجمله معذورا ان هو لم يتمسك بطلبه بعسد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود، فان سير اجراءات المحاكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذي قصد اليه الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد لا يسبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويكون الحكم مشويا بسبب الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٦ من ١٢ ص ٣٠٤)

١٠١ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه ووردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة

الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن . واذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى فان قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعوىين المدينتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس اختلاف شخصي وأفعيها يكون لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٨ من ١٣ ص ٤٩٥)

٩٥ - قضاء الحكم بتبرئة المظنون ضده من جريمة الحريق بالإهمال لا يسلب المحكمة حقها في النظر في باقى الجرائم المرتبطة وأن تنزل عليه العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبله ، وهو ما استخلصه الحكم في حقه من اقراره بأن الالفة موضوع الاعلان - التي سببت الحريق - خاصة به ، وربت على ذلك مسئوليته عن مباشرة الاعلان على وجه مخالف للقانون .

(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٥ من ١٤ ص ١٦٩)

١٢ - ابداء المحكمة رأياها في الدعوى :

٩٦ - انه وان كان من غير المقبول أن تزجج المحكمة الخصوم بملاحظات قد تنب عن وجه الراى الذى استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها ، الا أن ذلك لا ينهض سببا للطنن على حكمها . اذ من المخاطرة القول بأن ابداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر فى نفس المحكمة ليس عنه محيص ، بل من المحتمل أن تكون تلك للملاحظات ليست منبئة الا من مجرد شبهات قامت فى ذهن المحكمة فأرادت أن تتحقق منها وتمكن الخصوم من درتها قبل أن يستقر رأياها فيها على وجه نهائى معين .

(الطن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ من ١٥ ص ١٣١)

١٣ - الطلبات التي تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها:

٩٧ - الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح ، ولا يشئ عن ذلك ما جاء بمرافعة الدفاع من طلب معرفة سبب اصابة المتهم ورجال الشرطة .

(الطن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ من ١٢ ص ٢٨٨)

٩٨ - استحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض

تعين عليها أن تقضي ببراءة من التهمة التي أحيل من أجلها. فإذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده بوصف أنه لم يحصل من مكتب السجل المدني على بطاقة شخصية، وثبت للمحكمة أنه حصل فعلا على تلك البطاقة في تاريخ سابق على اتهامه، فيكون الحكم سديدا إذ قضى ببراءة المظنون ضده من التهمة المسندة إليه، أما القول بأن المحكمة ما كان لها أن تقضي بالبراءة وإنه كان يتعين عليها أن تغير الوصف القانوني إلى أنه لم يقدم البطاقة الشخصية إلى السلطات المختصة عند طلبها منه، فانه مردود بأن هذا الوصف ينطوي على تحوير لكياذ الواقعة المسادية التي أقيمت بها الدعوى ولبنائها القانوني ويجاوز نطاق التكيف القانوني للواقعة - أي مجرد ردها إلى أصل من نصوص القانون الواجب التطبيق - وهو ما لا يسيل إلى الزام المحكمة بإجرائه لأنظما على مساس كامل بتعاصر جرمه أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة. ومن ثم فما كان للمحكمة - من تلقاء نفسها - أن تقيم الدعوى بهذه التهمة الجديدة أو أن تعالج المظنون ضده عنها.

(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٨ من ١٥ ص ٤٧٩)

١٠٤ - الأصل هو تخصيص أمر الأحالة بكل جريمة على حدة إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور - تنص على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعا بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة. ومتى كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جنائية احرز السلاح والذخيرة التي أسندت إلى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة إلى جنحة القتل الخطأ التي أحيلت إليه بوصف أنها مرتبطة بالجنائية المذكورة، فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى لا يكون له محل.

(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ من ١٥ ص ٢٧٢)

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ من ١٦ ص ٢٧٠)

بالنسبة للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ منه، وكان مفاد منطق الحكم المظنون فيه (الاستئنافي) أن الحكم الابتدائي أغفل الفصل في الدعوى المدنية بالنسبة إلى المظنون ضدهما فضلا عن أن مدونات الحكم لم يتحدث عنها. فان الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية (مصلحة الجمارك) أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا التقص ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيها فصلت فيه محكمة أول درجة، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستند محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه.

(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٦ من ١٦ ص ٨٤٠)

#### ١٥ - نطاق الخصومة :

١٠٢ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة، وقد اتصلت بها، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهر من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والناصر المرفوعة أمامها دون أن تتقيد بالأحكام المدنية أو تعلق قضاها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها. فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة تتعلق بتصفية الحساب عن مدة وصايتها جميعها فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة إليه (التبديد) لاختلاف موضوع الدعويين، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم ردا خاصا.

(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٣ ص ٤٤٩)

١٠٣ - من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز ماقية المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الأحالة أو طلب التكليف بالحضور، فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حدثت الفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه ولم يثبت للمحكمة ارتكاب المتهم هذا الفعل

## ١٦ - المدول عن القرارات التفسيرية :

متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(المن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٢ ص ١٢٣ من ٣٧٥)

## الفرع الثالث : الاجراءات امام محكمة الجنيح :

١٥٩ - جريمة اخفاء المروقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منها ومقوماتها عن الجريمة الأخرى . وعلى ذلك فإن القضاء نهائيا - من محكمة أول درجة - ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن بجريمة اخفاء المروقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائفة التي أوردتها من حيازته للمروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

(المن رقم ١١٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢ ص ١٢٣ من ٦٨١)

١٦٠ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالضرورة علانا صحيحا ، وكانت الجريمة المسندة اليه هي جريمة جنحة مما لا يوجب القانون حضور محام عن المتهم فيها ، فليس له أن ينشئ على الحكم المطعون فيه اخلاله بحق في الدفاع إذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعدا للدفاع ، ولأن طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد يفضع لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأجل الدعوى للاستعداد في أولى جلسات المعارضة بعد أن قضى استئنافا في غيبته بالنساء الحكم الصادر ببراءته فلا سبيل له من القانون . فإذا مارفض المحامي الاطلاع على ملف القضية بالجلسة - حين عرضه المحكمة عليه - وانسحب فلا ثررب على المحكمة أن هي طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه ، وكان هو آخر من تكلم في موضوع الدعوى .

(المن رقم ١١٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢ ص ١٢٣ من ٦٨١)

## الفرع الرابع : الاجراءات امام محكمة ثاني درجة :

١٦١ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون مطلقة على مضمير تلك المعارضة أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف - فإذا كان الثابت أن المتهم قد

١٥٥ - قرار المحكمة الذي تصدره في تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يبدو أن يكون تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوتا لهذه الحقوق ولما كان الطاعن لم يطلب من جانبه سماع الشهود فإنه لا ينع له النش على ذلك المسلك من المحكمة .

(المن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦٦ من ٨٢٧)

## ١٧ - تعديل التهمة والوصف :

١٥٦ - ما طلبته النيابة العامة من تعديل لوصف التهمة بالجلسة في مواجهة المتهم وسؤال المحكمة له عن سوابقه التي بنى عليها هذا التعديل وتناول الدفاع للوصف الجديد الذي دارت المراقبة على أساسه - فيه ما يكفي لاعتبار التنبيه قائما وممتجا أثره ، ذلك أن لفت نظر الدفاع الى تعديل التهمة بأضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المحاكمة لا يتطلب شكلا خاصا .

(المن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦١ ص ١٢٣ من ١١٩٩)

١٥٧ - إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستماعة في ذلك بناصر أخرى تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك في تزوير الى فعل أصلي ، فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يعترض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريين المستندتين للمتهم (وهما استعمال محرر عرفي مزور ونصب ) مادامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريمتين الأخريين اللتين تصلان به صلة الفرع بالأصل - فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بطلان الاجراءات مما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤/٤/١٩٦١ ص ١٢٣ من ٤٢٥)

١٥٨ - من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تمليه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور ، بل أن من واجبه أن تطبق على الواقعة المطروسة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله

ذلك ، وكانت المادة ٣٣٨ مرافعات تنص على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فانه يجب اعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها اكماله بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لاكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة انما تميد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما انها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، والا فومت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهمة .

(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ ص ١٣ ص ٥٤٦)

١١٥ - لا تلتزم المحكمة الاستئنافية ، عند الفأها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم - ما دام حكمها بالادانة مبنيا على أسباب تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها . ومن ثم يكون النتي على الحكم المطعون فيه بالتصور لعدم رده على القرينة التي ساقها الحكم الابتدائي بعدم توافر ركن العلم بالسرقة - في جريمة الاخفاء المسندة للطاعن - في غير محله ما دام أن الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استند اليها في ادانة الطاعن وبين العناصر التي استقى منها توافر ركن العلم بالسرقة قبله .

(الطن رقم ١١٣٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ ص ١٣ ص ٨٨١)

١١٦ - محكمة ثاني درجة انما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد فائلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فان النتي على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

(الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٤ ص ٣٥٩)

(والطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠ ص ١٤ ص ٣٧٠)

(والطن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٣ ص ١٤ ص ٤٨٠)

(والطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٨/١٤ ص ١٤ ص ٦٠٣)

اعلن بالحكم النهائي الصادر من محكمة أول درجة فصارض فيه ، وكان ذلك الاعلان والقرار بالمعارضة حاصلما بعد الحكم الاستئنافي - فان المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنتظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم النهائي الابتدائي ما دام المتهمة قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد - اما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستئنافي النهائي ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاما عليها ايقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم النهائي الابتدائي الصادر ضد المتهمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون بايقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهمة حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة .

(الطن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢ ص ٣٥٠)

١١٢ - اذا كان المدافع عن المتهمة قد قدم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية شهادة مرضية وقرر أن المتهمة مريض وطلب تأجيل الدعوى ، لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر في حكمها المطعون فيه الى ذلك العذر ولم تبد رأيا فيه فثبتته أو تنفيه ، فانما تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يجب الحكم ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٩ ص ١٢ ص ٣١٤)

١١٣ - متى كان الحكم المطعون فيه ، وإن استوفى بياناته ، الا أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قاطوفا ، فانه يكون باطلا .

(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٨٢٠)

١١٤ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من احكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الأسباب الى ثبوت التهمة قبله ، لما كان



## ١١٩ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً

في الجلسة وإنما تبني قضاها على ماتسمه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ٤١٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ من ١٥ من ١٩٦٤)

## ١٢٠ - نصت المادة ٤١٩/١ من قانون الإجراءات

الجنائية على أنه « إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى » . فيتمتع على محكمة ثاني درجة وقد رأت أن هناك بطلاناً في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصراً من مقومات وجوده لظور ديباجته من تعيين المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ صدوره والاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه أن تصحح هذا البطلان وتقضي في الدعوى من جديد ، أما وقد تنكبت هذا السبيل وقضت بتأييد الحكم المستأنف رغم اعدامه فانها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يوجب حكمها بما يبطه ويستوجب نقضه . ولا يغير من الأمر شيئاً أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسباباً مستقلة لوروده يؤيد المعلوم .

(الطن رقم ١٩٣٣ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٨ من ١٦ من ١٩٦٥)

## الفرع الخامس : الاجرامات اعلم محكمة لجنايات :

## ١٢١ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو

وقعت جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد ، وكانت احدى تلك الجرائم جنائية داخلة في الجنايات المصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة - أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة ويستوى الحال لو وقعت احدى الجريمتين من عدة أشخاص

(والطن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ من ١٤ من ١٩٦٣)  
(والطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ من ١٩٦٤)  
(والطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/١/١٨ من ١٦ من ١٩٦٥)  
(والطن رقم ٧ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/٢ من ١٦ من ١٩٦٥)  
(والطن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ من ١٦ من ١٩٦٥)  
(والطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ من ١٦ من ١٩٦٥)  
(والطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ من ١٦ من ١٩٦٥)

## ١١٧ - استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية -

يعد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفاها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددها ، وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم - ومن ثم فانه لا يعيب حكم محكمة ثاني درجة أن أضاف عنصراً من عناصر الغلط - حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته ، مادام هذا العنصر كان مطروحاً على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ودارت المرافعة على أساسه ، وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي التي رفعت بها الدعوى .

(الطن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١١/١٩ من ١٤ من ١٩٦٣)

## ١١٨ - الأصل أن المحاكمات الجنائية تبني على

التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً ، كما أنه المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضي على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أنه يتعين عليها سماعهم اذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . فاذا كان الشاهد أن الطاعن تملك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال المجنى عليه - في حضوره - بعد أن عارض في الحكم الفيابي الصادر ضده ، ثم أصر أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب موضحاً أنه يقصد به مناقشة الشاهد في واقعة الدعوى ومبيناً أن مخالفة قد صدرت منه - عن المنقولات موضوع جريمة التبديد - فانه كان من المتعين على هذه المحكمة الأخيرة اجابة هذا الطلب الذي كشف الطاعن عن أهيتة في تحقيق دفاع جوهرى . أما وهي لم تقبل ولم تبين علة اطراحه وقضت بتأييد الحكم المستأنف الذي عول في ادانة الطاعن على أقوال المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ٣١١٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/١/٨ من ١٥ من ١٩٦٣)

(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ من ١٦ من ١٩٦٥)

من جرائمها عاهة مستديمة ، ولأن الطاعنين الثاني والثالث أخطأ بالمجنى عليه نفسه اصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى القول بأن المحكمة لا تطمئن الى نسبة العاهة الى الطاعن الأول وحده وانتهى الى تبرئته من هذه التهمة ودان الطاعنين الثلاثة باعتبار أنهم ضربوا المجنى عليه عددا فأحدثوا به الاصابات التي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما طبقا لنص المادة ٢٤١/عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مراقبة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الاحالة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن الأول أو تلتفت نظر الدفاع الى هذا التعديل كي يمسد دفاعه على أساسه مما يبطل اجراءات المحاكمة . ذلك أن المحكمة وإن كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الاحالة بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تفسير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى - كتعديل التهمة من احداث اصابة معينة لثبات عنها عاهة الى ضرب أحدث اصابة أخرى بالمجنى عليه غير التي وردت بأمر الاحالة والتي دارت عليها المرافعة - فإن هذا التفسير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا ما طلب ذلك . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن الأول الى هذا التعديل فانها تكون قد أخطت بحقه في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والاحالة بالنسبة الى الطاعنين جميعا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١١/١٩ من ١٢ من ١٣٧١)

١٢٦ - اذا كان المتهم قد أحيل الى محكمة الجنايات لأنه ارتكب جريمة عاهة وجنحة ضرب ضد مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت الاكتفاء بنظر جريمة العاهة وفصلت جنحة الضرب عنها ، ثم دارت المرافعة حول تهمة الجناية ، وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها الى أن هذه التهمة شائعة بين المتهم ( الطاعن ) وآخرين ثم أخذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة ضرب أحدث بالمجنى عليه اصابات حرره للإجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، فإن قضاء المحكمة على هذا النحو يعتبر قضاء في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها . ويمتنع بالتالي فصلا في واقعة

الارتباط ، فانه يجوز للنياية العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى واحالة أحد المتهمين الى محكمة الجنايات مباشرة والباقيين الى غرفة الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وأمانا لحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ من ١٣٧١)

١٢٧ - اذا كان مؤدى ما هو ثابت بمحضر الجلسة أن نقاشا دار بين المحكمة والدفاع انتهى بتبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه الأمر الذي اقتنع به الدفاع فان تأويل الأمر على أنه تهديد يكون لا محل له .

(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ من ١٣٧٢)

١٢٨ - القاعدة التي أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية انما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلانا على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الاجراءات الجوهرية المشار اليها في المادة ٣٣١ في ذلك القانون .

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١١/٦ من ١٢ من ١٣٨٤)

١٢٩ - الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكيلف بالحضور أو بأمر الاحالة - الا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض « في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة » لدواع من المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها الشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي فصلت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يراهي لها ، فإذا ما رأت النياية أو المستشار المدوب احالة الدعوى الى المحكمة فان الاحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٤/٣ من ١٣ من ١٣٩٠)

١٣٥ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن الأول لاحداثه عددا بالمجنى عليه اصابة تظلف لديه

أن يكون السلاح المستعمل لم يضبط ، طالما أنه استقر في يمين المحكمة احرار الطاعن له . فان ما انتهى اليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقترنة بجناية الشروع في السرقة وبين جريمة احرار السلاح الناري وذخيرته يكون سديدا وسائفا . ويكون النتي على بانطوائه على بطلان في الاجراءات أثر فيه على غير أساس .

(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٦٩٠)

١٢٩ - مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية - من أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة يطال حتما الحكم السابق صدوره ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة - هو سقوط الحكم النهائي ذاته دون اجراءات المحاكمة ، ومن ثم فانه يجوز للمحكمة عند اعادة المحاكمة أن تستند الى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيبية .

(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ من ١٥ ص ٨٧)

١٣٠ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنابات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . وهذا الفرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من أولها الى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذ من اجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه أن يتم سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو مثلا بمن ينوب عنه قانونا .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٣٠ من ١٥ ص ٢٢١)

١٣١ - المحكمة من حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنابات هو تتبع اجراءات المحاكمة والقيام ببء الدفاع عنه . ولما كان الثابت من محاضر الجلسات أن اجراءات التحقيق والمرافعة قد تمت في حضور محام أو أكثر مع المتهم (الطاعن) وترافع عنه ، فانه لا محل لما يشيره من بطلان في الاجراءات واخلاق بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن يكون الثابت من محضر الجلسة الأخيرة أن الحاضر عن المدعين بالحق المدني قد أبدى دفاعه ومطالباته بعد مرافعة الدفاع عن المتهم طالما أن هذا الأخير لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة ، وسكوته عن التعقيب على طلبات المدعين ومرافقيهما يتضمن أنه لم يجد فيها ما يستأهل

جديدة ولم تلت المحكمة نظر المتهم الى ذلك ، ولما كان أخذ الشخص بالقدر المتين موضعه أن تكون الدعوى قد رفضت به ودارت المرافعة عليه وهو ما لم يتوافر في هذه الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع ما يتعين منه قضا .

(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٢/١٧ من ١٣ ص ٨٥٧)

١٣٢ - أن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية اما دخول النيابة العامة حق رفع الدعوى في الجنابات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الأسيل في التصرف في الجنابات التي تحال اليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة وغاية ما في الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فان لم تستعمل هذه الرخصة واحالت جناية ما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها اما باحالتها الى محكمة الجنابات أو الى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجميع أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة واما أن تأمر فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى ومن ثم فان غرفة الاتهام اذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/٢/١١ من ١٤ ص ١١٢)

١٣٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنابات ، انما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنابات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو مصرف به في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة احرار السلاح الناري وذخيرته بغير ترخيص هي من بين الجرائم التي يجوز فيها الاحالة مباشرة الى محكمة الجنابات عملا بنص للفقرة ساقفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن للاسباب التي أوردها الى أن الطاعن أحرز سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعملها في جريمة الشروع في القتل المقترنة بجناية الشروع في السرقة . وكان لا يقدح في سلامة استخلاصه

شملها وجنحة القتل الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة بها ،  
فإن الاختصاص ينمقذ المستشار الفرد لاقتصار الارتباط  
على جنحة وتعين عليه تبعا لذلك الفصل في الجريمة  
ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ ص ١٥٥ من ٧٤٧)

١٣٥ - الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة  
على حدة إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة  
لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من  
قانون الإجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث  
عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور  
- تنص على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة  
من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال  
جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا بإحداها،  
فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة  
تحال الى المحكمة الأعلى درجة . ومتى كانت دائرة  
المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جنائية احرار السلاح  
والنفخية التي اسندت الى الطاعن هي المحكمة الأعلى  
درجة بالنسبة الى جنحة القتل الخطأ التي احيلت اليه  
يوصف أنها مرتبطة بالجنائية المذكورة ، فإن الدفع بعدم  
اختصاص محكمة الجنابات المشكلة من مستشار فرد بنظر  
الدعوى لا يكون له محل .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ ص ١٥٥ من ٧٤٧)

١٣٦ - تنص المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات  
الجنائية على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض  
عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة يبطل حتما الحكم  
السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضيقات  
ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » . وقد جرى قضاء محكمة  
التقضى على أن بطلان الحكم التايبي طبقا لهذا النص  
مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة النظر في  
الدعوى - أما اذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة  
أو حضر من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكن  
لم يحضرها ، فانه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب  
اذا لم يحضر فضلا أمام المحكمة - أن يقضى بدمم انتضاء  
الحكم الأول وباستمراره قائما . ومن ثم كان التحدى بأن  
التقضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما منته زوال صفة  
الغياب عن الحكم غير سديد .

(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٧/١٩٦٤ ص ١٥٥ من ٧٩٢)

الرد عليها ازالة ما ابداه من دفاع سابق أثبت بمحاضر  
الجلسات السابقة .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٤ ص ١٥٥ من ١٢٥)

١٣٢ - على محكمة الجنابات - اذا لم تر أن الواقعة  
جنحة الا بعد التحقيق - أن تحكم فيها طبقا لصرح نص  
المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٤ ص ١٥٥ من ٣٦١)

١٣٣ - تجيز المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات  
الجنائية لمحكمة الجنابات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة  
بجنابة ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن  
تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنبج المختصة .  
وارتباط الجنحة بالجنابة المعالة الى محكمة الجنابات أو  
عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير  
المحكمة . ولا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه مادام له أن  
يناقش أمام محكمة الجنابات أدلة الدعوى برمتها بما في  
ذلك ما هو متعلق منها بتلك الجنحة .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٤ ص ١٥٥ من ٣٢٩)

١٣٤ - استحدث القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ في  
المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنظيميا خاصا  
بتشكيل محكمة الجنابات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة  
من ثلاثة من المستشارين، ومع ذلك تشكل محكمة الجنابات  
من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جنابة  
من الجنابات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من  
قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في  
شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه  
الجنابة مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجنابة أخرى غير  
ما ذكر فتكون محكمة الجنابات المشكلة من ثلاثة -  
مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت  
المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن  
تحال بطلتها الى المستشار الفرد الجنابات المروضة على  
محاكم الجنابات في دور انعقادها الجارى وقت العمل بهذا  
القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة  
للفصل فيها في ذات الدور فاذا كانت جنابة احرار السلاح  
النارى بغير ترخيص و احرار الذخائر المسندة الى الطاعن  
غير مرتبطة بجنابة أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ سائفة  
البيان بل انها احيلت الى المستشار الفرد بأمر احالة واحد

عليها أن تفصل فيها ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا له حجة الملزمة بما يحول دون امكان اعادة القضية اليها .

(الطن رقم ١٩١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٦/١ ص ١٦٠ من ٥٢٠)

١٤٢ - ليس لمحكمة الجنائيات أن تستند في اثبات عدم مس الطاعن بباطة عقلية ابان محاكمته الى القول بأنه لم يقدم من جانبه دليلا على ذلك - لأن واجب المحكمة في مثل هذه الصورة صيانة لعقه في الدفاع أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بباطة في عقله وقت محاكمته ولا تطلبه هو بإقامة الدليل على صدق دعواه وتقدير برهانه بين يديه . أما وهي قد تنكبت الطريق القويم في الرد وقعدت في نفس الوقت عن النهوض بما يجب عليها القيام به من اجراءات تستبين منها وجه الحق في الدفع وتحقق بواسطتها من أن الطاعن لم يكن مصابا أثناء محاكمة بباطة في العقل من شأنها اعجازه عن الدفاع عن نفسه . فان حكمها بما تضمنه من قصور في البيان وفساد في الاستدلال واختلال خطير بحق الدفاع يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/١٥ ص ١٦٠ من ٥٨٠)

١٤٣ - نص المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية صريح في وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ما لا يتصور منه أن يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/١١/١ ص ١٦٠ من ٣٧٠)

١٤٤ - من المقرر أنه اذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود فلا تترتب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/١١/١ ص ١٦٠ من ٣٧٠)

١٤٥ - نص المادة ٢٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية متعلق بنظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة مما لا يترتب - في الأصل - البطلان على مخالفته . واذا ما كان الواضح من مدونات الحكم أن أساس رفض دعوة شاهدي النفي هو ما استخلصته المحكمة

١٣٧ - اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم النهائي ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها في كلا الطرفين صحيح قانونا .

(الطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/٧ ص ١٥ من ٣٩٢)

١٣٨ - لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية في مواد الجنائيات أن تعاد المحاكمة أمام الدائرة ذاتها التي أصطلت الحكم النهائي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بغض المدة - كشرط لصحة الاجراءات - بل كل ما تطلبت المادة ٣٩ من ذلك القانون في هذه الحالة هو اعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .

(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٩ ص ١٦٠ من ٣١٤)

١٣٩ - لمحكمة الجنائيات بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تكفي باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع شهود - فاذا كان المتهم قد اعترف بجلسة المحاكمة باعتراف الجريمة المستندة اليه فان ما يشبه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦٠ من ٥٠٥)

١٤٠ - القواعد المنظمة لاجراءات التقاضي أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل واذا فمتى نقض الحكم وأحيلت القضية الى محكمة الجنائيات استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنائيات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهي في حالة الدعوى المطروحة - هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد ، ومن ثم فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٦ ص ١٦٠ من ٥٢٣)

١٤١ - اذا كانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنائيات بطريق الخيرة بينوصفي الجناية والجنحة ، فانه من المتعين على محكمة الجنائيات - وفقا للمادة ١٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية - أن تصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه ، فان تبين لها أن الواقعة جنحة وجب

وانما هي درجة استثنائية ميدان عملها مقصورا على الرقابة على عدم مخالفة القانون . ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ اجراءات وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة .

(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٣ ص ٥٩٠)

١٤٨ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتعدي به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال اعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم تهاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقت قبل تهاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فانه يتعين الحكم بدم جواز المعارضة .

(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٣ ص ٥٩٠)

١٤٩ - متى كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطلقا ما على اجراءات محكمة أول درجة ، فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ص ١٥ ص ١٨٥)

#### الفرع السابع : تحقيق الدعوى أمام المحكمة

##### ( ١ ) سلطة المحكمة في التحقيق

١٥٠ - من المقرر أن القاضي الذي يفصل في الدعوى يجب أن يكون قد اشترك في تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ مستقر عليه في أصول المطامكات ، وقد نص عليه صراحة في المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المادة تقرر مبدأ عاما يسرى أيضا في المواد الجنائية ، واذا تضرر تحقيق دليل

من نكول الطاعن عن سلوك الطريق القانوني المنظم لتلك الدعوى فانها تكون قد تصرفت في حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن توجب الدعوى لهذا الغرض مادامت أنها لم تر حاجة الى الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ ص ١٦ ص ٧٧٥)

#### الفرع السادس : الاجراءات أمام محكمة النقض :

١٤٦ - تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه « اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت » . فاذا كان الطعن المتقدم من النيابة - للمرة الثانية - مقصورا على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فان ذلك يقتضى بحسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى .

(الطن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧ ص ١٣ ص ٣٦٨)

(والطن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢٥ ص ١٤ ص ٨٣٥)

١٤٧ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة لزوما لذلك ، فان الطعن يعتبر مرفوعا أمام المحكمة اجراءات « اللغاة بمقتضى هذا القانون » ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية اذا رأت المحكمة لزوما لذلك ، فان الطعن يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد اقصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتكاه القانون وفي الأجل الذي حدده ، وترتب على هذا الاجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ؛ ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استثنائية تعيد عمل قاضي الموضوع ،

ورجوع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوفر به أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع .

(الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٢/١/١٦ ص ١٢٣ من ٥٥)

١٥٢ - إذا كانت المحكمة لم تعمل في اداة الطاعن على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية ولم تكلف بتصفية الحساب التي أجرتها تلك المحكمة ، بل قامت بنفسها بتصفيته ومناقشة تقرير مكتب الخبراء المقدم اليها وسماح اعتراضات الطاعن على طريقة الحساب ، وثبت لديها أن ذمة مشغولة حقيقة بالمبلغ الذي أتتجه التصفية ، وأن امتناعه عن أداء ما يذمه للمجنى عليه لا يرجع الى سبب جدي ، فإن النفي على هذا الحكم بالخطأ والتقصير يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٢/٥/٧ ص ١٢٣ من ٤٤٩)

١٥٣ - من المقرر أن أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة ، وأن التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة لا تعتبر الا تمهيدا لذلك التحقيق الشفهي وأنها بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المروضة على القاضي ، يأخذ بها اذا اطمان اليها ويطرحها اذا لم يصدقها .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٣٢٢)

١٥٤ - من المقرر أن التحقيق الذي تلزم المحكمة بإجرائه هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومتجا فيها . ولما كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الأسئلة التي منعت المحكمة توجيهها كانت أسئلة افتراضية لاتصل مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون منتجها فيها ، فإنه لا تثرب على المحكمة أن امتنعت عن توجيهها .

(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١١/٢٦ ص ١٤ من ٨٣٩)

## ٢ - سؤال المتهم :

١٥٥ - ما توجه المحكمة الى المتهم من أسئلة عن سوابقه لا يمد استجوابا بالمعنى الذي قصدته الشارع في المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو

أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز في هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة اياها في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي التي تحدد نظام التقاضي وواجب المحكمة في مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، أو يندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر في حالة تمذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصح هذا البطلان رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف للقانون .

(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/٥/١٦ ص ١٢٣ من ٥٨٩)

١٥٦ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكنا ، وهي لا تكون في حل من ذلك الا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا - على أنه متى تدعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية ، فقد وجب الرجوع الى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية . فإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بادانة المتهم في جريمة اختلاس أشياء محبوزة على ما حصلته من محضر جسع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيرافة ، ودون أن تدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أي اجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها - فإن حكمها يكون باطلا لا لبنتائه على اجراءات باطلة ولتصاد استدلاله ، إذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحل مسحة الجبد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - حين يكون الأمر متعلقا بشهادة الشهود - أن يقوم على معلومات يدها الشاهد للمحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه اليها المحقق مفترضا صدورها منه

فى خصوص مرض التهم أو القبض عليه أو عدم استطاعة  
تحصل إجراءات المحاكمة فلا يقبل الجدل فى ذلك أمام  
محكمة النقض ، طالما أنه لا يبين أن المحكمة قد أخلت  
بحقوق الدفاع .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٣٠ ص ١٢ ص ٨٦١)

١٦١ - ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة  
٢٧١ منه ، من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند  
إليه ، هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات فى الجلسة ،  
فلا يترتب البطلان على مخالفته .

(الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٦٢)

٣ - الزام المتهم بتقديم ورقة تحت يده :

١٦٢ - لما كانت الغرفة فى حدود سلطتها استنادا  
للأحكام العامة للإجراءات الجنائية انتهت الى عدم جواز  
الزام المتهم ( المظنون ضده ) بتقديم دليل ضد نفسه وأنه  
ليس هناك ما يفيد تزوير العقد المنسوب للطاعن ، وإلى  
عدم التعويل فى شأن اثبات هذا التزوير على مجرد امتناع  
المظنون ضده عن تقديم هذا العقد . فانه لا يقبل من الطاعن  
التحدى بأحكام المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات التى تجيز  
الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده فى الحالات التى  
حددها لاختلاف مجال تطبيق كل من القانونين ، ولأن ما  
يشير فى هذا الشأن لا يبدو أن يكون جديلا فى تقدير  
الدليل .

(الطن رقم ٢١٩٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٣/١٢/٢٦ ص ١٤ ص ١١٠١)

الفرع الثامن : تكوين الإجراءات :

١ - بيانات محضر الجلسة :

١٦٣ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى  
خصوص بيانات الديباجة .

(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٨٢٠)

١٦٤ - الأصل فى إجراءات المحاكمة أنها روعيت ،  
وأن على المتهم أن يطلب صراحة إثباتات ما يجهه إثباته  
فى محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على  
المحكمة انقضاها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فانه لا يقبل  
منه أمام محكمة النقض أن ينمى على محكمة الموضوع

استسلام عما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف  
الدوى .

(الطن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/٢/١٣ ص ١٢ ص ١١٩٩)

١٥٦ - استفسار المحكمة من المتهم عما إذا كان أحد  
من عائلته قد قتل قبل الحادث وعن اتهم فى قتله ، هو  
مجرد استيفاح ليس فيه أى خروج على محارم القانون  
ولا مساس فيه بحق الدفاع .

(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/٦/٢٦ ص ١٢ ص ١٣٢٢)

١٥٧ - الاستجواب المحظور قانونا فى طور المحاكمة  
- طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون  
الإجراءات الجنائية - هو مناقشة المتهم على وجه مفصل  
فى الأدلة القائمة فى الدعوى إثباتا ونفيا فى أثناء نظرها ،  
سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين  
عنهم ، لمسا له من خطورة ظاهرة . وهو لا يصح البناء  
على طلب من المتهم نفسه يديه فى الجلسة بعد تقديره  
لموقفه وما تقتضيه مصلحته - وهذا الحظر إنما قصد به  
مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة  
أو ضمنا بدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب  
وبالإجابة على الأسئلة التى توجه إليه .

(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١١/٢٨ ص ١٢ ص ٩٢١)

١٥٨ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة  
استجوبت الطاعن بحضور محاميه الذى لم يعترض فلا يكون  
ثمة شئ ييبب الإجراءات .

(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١١/٢٨ ص ١٢ ص ٩٢١)

١٥٩ - ما يشير المتهم من أن أحضاره من المشتفى  
وجريان محاكمته وهو على تلك الحال ينطوى على إظهار  
رأى المحكمة وأن مواجهته بسوابقه يتم من مجرد الرغبة  
فى تسويبه مركزه - هو قول ظاهر الفساد ولا سند له من  
القانون .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٣٠ ص ١٢ ص ٨٦١)

١٦٥ - متى كان المتهم قد حضر بالجلسة ومعه  
المدافعان الموكلان عنه وسمعت المحكمة الدعوى ومرافقة  
النيابة العامة ودفاع الحاضرين معه ، ولم يثر أى منهم شيئا



قبل حجز الدعوى للحكم ، أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٨ م ١٢ م ٤٨)

١٦٨ - انه وإن كانت المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأولى على وجوب تحرير محضر بما يعبر في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها ، الا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعي أن شيئاً مما دون في المحاضر قد جاء مخالفاً لحقيقة الواقع فلا يقبل منهما التمسك ببطلان الاجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على بعض محاضر الجلسات .

(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٣٦ م ١٢ م ٥٧)

(والطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢ م ١٥ م ١٠٢)

١٦٩ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من اجراءات لم تذكر في محضرها . فإذا كان بين من محاضر الجلسات أن المدافع عن الطاعن الأول دفع أمام المحكمة بعدم إمكان تصديق أن المجنى عليه تكلم اثر اصابته بالرغم من سوء حالته ، ثم جاء الحكم حين عرض لهذا الدفاع فقال انه صدر من الطاعنين ، فان ما ورد في الحكم من الجمع بين الطاعنين مما في خصوص اثاره ذلك الدفاع فيقد تمسك الطاعن الثاني به .

(الطن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ م ١٢ م ٦١)

١٧٠ - محضر الجلسة وحدة كاملة ، لا فرق بين متته وهامشه ، مادام ما أثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .

(الطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢ م ١٥ م ١٠٢)

١٧١ - ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملاً في محاضر جلسات المحاكمة . ومن ثم فإن ما يسميه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان في الاجراءات لنظو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملاً لا يكون سديداً .

(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١ م ١٥ م ٤٥٧)

اخلالها بحقه في الدفاع بقالة أنها لم تثبت دفاعه في محضر الجلسة وتناقشه فيه .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ م ١٣ م ١٥٢)

(والطن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٣ م ١٤ م ٤٨)

(والطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ م ١٥ م ٦٧)

(والطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ م ١٥ م ٦٢)

١٦٥ - اذا كان التهم «الطاعن» قد طلب في مذكرته المقدمة بجلية المرافعة - والتي تعتبر متممة للدفاع الشفوي - ممانعة المضبوطات « وهما قلعتمان من النحاس » للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التي صورها الشهود واخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قيل بضبط المسروقات فيها ، فان عدم اجابة هذا الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يقدمه هو مما يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن تلك المذكرة لم توجد بين المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، اذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن التهم « قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء مرافعته » ، ومن ثم فانه لا وجه للمنازعة فيما يقول الدفاع انه أوردته بتلك المذكرة من طلب اجراء التجربة المشار اليها - ما دام الظاهر يسافهه .

(الطن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ م ١٢ م ١٧٢)

١٦٦ - لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ، أن الطاعن الثاني أجاب عن اسمه بأنه يدعى .... وهو الاسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه . فان النسي على الحكم بالبطلان لصدوره بإدانة شخص غير التهم ، يكون غير سليم .

(الطن رقم ١٦٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ م ١٢ م ٣٦٩)

١٦٧ - الأصل - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت . كما أن من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها في الدفاع . ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم اذ عليه - أن كان وجه تدوينه - أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر . كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع

رأى المقتى ، فأصبح الحكم بالاعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا باستثناء هذين الاجراءين على حد سواء بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالاجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يمدو أن يكون اجراء من

الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسمى الا بالنسبة الى المسائل الموضوعية دون الاجراءات فهى لاتمس الا بالنصوص

التي تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام فى اصدار الأحكام من وجوب صدورهما بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية؛

واشتراطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ اجراءات توفر الاجماع عند الحكم بالاعدام لاعتبارات قدرها لحرص سيرة العدالة - لا يمس أساس الحق فى توقيع

عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالانقضاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقارفها أعذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو

تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الاجرائية لا الموضوعية. ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الاجراءات الشكلية البحتة، وهى بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل

صدورها ، دون أن ترتد الى الأحكام التي صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل . إذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانونه يظل صحيحا وخاضعا

لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فإن التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢٣٨١ اجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته فى ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

١٧٣ - الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات اجراءات المحاكمة . فاذا كان قد ثبت بالحكم تلاوة تقرير التلخيص فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم تلاوة هذا التقرير لا يكون له محل .

(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٤ ص ١٥٥ ص ٦١)  
(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٢٤)

## ٢ - بيانات الحكم والتحقق به :

١٧٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره ، والا بطلت لفقدانها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناءه على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلاها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٨٢)

١٧٤ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدره هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانونا ، بما مؤداه - ومفهومه الواضح أخذ رأى القضاة الذين أصدره ، فإن ما ينهض الطاعن من بطلان الاجراءات لخلو الحكم مما يفيد صدوره بعد أخذ الآراء ، يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٨٥)

١٧٥ - إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن استنادا الى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم عليه - قد استحدث قاعدة مؤداه عدم جواز الحكم بالاعدام الا باجماع الآراء ، وهى قاعدة أصح يستفيد منها الطاعن اعبالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة

٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد فى الفصل الخاص بالاجراءات أمام محاكم الجنائيات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين أخذ

(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٧٩)

١٧٦ - تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة من قانون

الاجراءات الجنائية لا ينطوى على قاعدة من قواعد التجريم المقررة فى قانون العقوبات قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من اساءة استعماله - على ما يبين من المذكرة

١٧٩ - المبصرة في صحة اذن التفتيش أن ثبت صدور به بالكناية . فاذا كان الثالث من الحكم المطعون فيه أن الاذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص ببناء على التحريات التي أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى اما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فان ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الاذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها في هذا الخصوص ، هو من صميم سلطتها التقديرية وتكون قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الدفع بيلان التفتيش وبالتالي في استنادها الى الدليل المستمد منه .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٩ ص ١٢٤ ص ٣٧٤)

١٨٠ - الأصل أن عماد الاثبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوي الذي تجرعه المحكمة بنفسها وتوجه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائي فليس الا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضي في تكوين عقيدته - فاذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقده ، فلا وجه للنسب على الحكم بيلان الاجراءات تأميسا على فقد بعض أوراق التحقيق .

(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٦ ص ١٢٤ ص ٨٠٧)

١٨١ - متى كان بين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكتابتها ومضهر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم تيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد . ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عللا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم الذين لم يطمعوا في الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن ، مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم جميعا .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/١٤ ص ١٢٤ ص ١١٠)

(الطن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦١/١/٤ ص ١٢٤ ص ٣٧٤)

الايضاحية لقانون التعديل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو بهذه النشأة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لاجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية وضمت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف ، ففسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل . لما كان ذلك ، وكان اجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحيحا على مقتضى المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت حصوله ، فانه يتعين اعتباره كذلك بغض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل في شأنها . ومتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن باجراء صحيح ، فانه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص بالناء البراءة المقضى بها .

(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٢/١/٨ ص ١٢٤ ص ١٦٦)

١٧٧ - ان كل ما أوجب قانون الاجراءات الجنائية عند اصدار الحكم هو ما نصت عليه المادة ١/٣٠٣ من هذا القانون من أنه « يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ، ويجب اثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكتاب » . ولم ينص على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٢/١١/١٧ ص ١٥٥ ص ٦٨٧)

### ٣ - فقد الأوراق :

١٧٨ - الأصل في الاجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقد دليل على خلاف ذلك ، فاذا كان الثالث من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الاحالة تلى في مواجهة الطاعن « المتهم » وسمعت المحكمة الشهود ، وقالت النيابة ان بعض أوراق القضية قد فقدت بعد صدور قرار غرفة الاتهام وترافع الدفاع عن الطاعن دون أن ينازع في صحة أمر الاحالة أو عدم اعلانه به ودون أن يسلك بأن النيابة لم تقدمه لفرقة الاتهام ، وبأن هذه لم يصدر قرار منها بإحالة الى محكمة الجنائيات ولم يطلب اجراء تحقيق في ذلك اثباتا لهذه الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن من قالة وقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٩ ص ١٢٤ ص ٣٧٤)

## الفرع الثالث : بطلان الاجراءات والتمسك به

## الفرع الاول : مالا يترتب عليه البطلان

١٨٢ - بدء المحكمة بالتوصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب الزمني لا يوجب الاجراءات ولا يفوت على المتهم حقاً .

(الطنن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢ ص ٢٨)

١٨٣ - عدم اعتراض معامى المتهم على اجرائه التجربة التي تمت بحضوره بحافطة أحد الحاضرين بالجلسة - وليس بالمحظية المضبوطة - يسقط حقه في التمسك بالبطلان الذي يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة المشار اليها في المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطنن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢ ص ٢٨)

١٨٤ - متى كان الارتباط المقول به بين الدعويين ليس هو الارتباط الغير قابل للتجزئة في حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات، فإن المحكمة لا تلتزم بضم القضيتين مادامت له تروجها لذلك مما تكون معه اجراءات المحاكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها .

(الطنن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٧ ص ١٣ ص ٣٧)

١٨٥ - اذا كان التائب في محضر الجلسة أن المتهم « الطاعن » سئل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر فلا عيب في ذلك . كما أن اغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته .

(الطنن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٧ ص ١٣ ص ٣٨)

١٨٦ - لما كان التائب من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أجاب عن اسمه بأنه يدعى أبو سلمان سالمان عبد الهادي وهو الاسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه فإن النص على الحكم بالبطلان لصدوره بإدانة شخص غير المتهم يكون غير سليم .

(الطنن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣ ص ١٣ ص ٣٩)

١٨٧ - اذا كان مما ينهه الطاعن على الحكم الملعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قولاً منه ان التهمة المستندة اليه لا تربطها بالتهمة المستندة للطاعن الآخر رابطة اذ ان الواقعة المنسوبة اليه وقعت في بلدة أخرى غير تلك الواقعة المنسوبة للطاعن الآخر كما حدثت كل واقعة في وقت

مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الاتهام بإحالتها الى محكمة الجنايات بأمر احالة واحد مخالفة بذلك نص المادة ١٨٢ اجراءات . وكان بين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك ببطلان أمر الاحالة أمام محكمة الجنايات ولم يعترض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعياً ومحلياً بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولاً سلطة الاحالة وتقديرها نهائياً محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر احالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الاجراءات يكون غير سديد .

(الطنن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ ص ٤٧)

١٨٨ - اذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعويين على الطاعن أحدهما لأنه زور سندا واستعمله والثانية لتزوير التطهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة بمقوبة في كل من الدعويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعويين وقضت فيهما بمقوبة واحدة ، قاله لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه الى هذا الاجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بمقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط اجرامي واحد يعاقب عنه بمقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يصف جديداً ودارت عليها المرافعة فلا اخلال بحق الدفاع .

(الطنن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ ص ١٣ ص ٤٩)

١٨٩ - سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منته من المرافعة في موضوع الدعوى . ولما كانت المحكمة للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم ، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

(الطنن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ص ١٤ ص ٣٦)

فى حضوره أى اجراء من اجراءات المحاكمة وأن فض  
الحريز والاطلاع عليهما انما كان بعد ذلك فى حضور  
المدافعين الأصليين عنهما .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١/٢٨ ص ١٦٣ ص ١٦٢)

#### الفرع الثانى : ما يترتب عليه بطلان

١٩٥ - ما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات  
هو ما يتعلق بالنظام العام ومن هذه المادة اقتبس الشارع  
عند وضع قانون الاجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التى  
تنص فى فقرتها الثانية على أنه يستنتج على القاضى أن يشترك  
فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال  
التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن اذا  
كان الحكم المطعون فيه صادرا منه - وجاء فى المذكرة  
الاشياحية تطبيقا على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع  
القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى  
الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى  
القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن  
يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦١/١/١٢ ص ١٢ ص ١٢٠)

١٩٦ - متى كانت الواقعة المسندة الى الطاعن « وهى  
احراز مخدر » جريمة مستتقة عن الجرائم الأخرى التى  
حكم فيها على المتهمين الآخرين « وهى احراز أسلحة  
وذخائر بدون ترخيص » ، ولم تكن مرتبطة باحدى الجرائم  
المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٤١ من قانون الاجراءات  
الجنائية ، فانه كان يتعين رفع الدعوى بها على حدة بالطريق  
المعتاد بتقديمها الى غرفة الاتهام . ولا يؤثر فى ذلك أن  
الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنائيات،  
اذ أن غرفة الاتهام هى من الضمانات الأساسية التى شرعها  
القانون لمصلحة المتهم ولا يصح حرمانه من عرض قضية  
عليها . والمحكمة لا تتصل بالدعوى عن غير الطريق الذى  
رسمه القانون .

(الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦٦١/١٠/٢٠ ص ١٢ ص ٨٧٢)

١٩٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أن أساس  
الحق المخول للنياحة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة  
٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما هو قيام الارتباط  
بين احدى الجنائيات المنصوص عليها فى تلك المادة وبين  
الجرائم الأخرى التى تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل

١٩٥ - من المقرر أن المانة التى تجربها النياحة لحل  
الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، اذ تلك  
المانة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق التى يجوز  
للنياحة أن تقوم به فى غيبة المتهم اذا هى رأت لذلك موجبا،  
وكل ما يكون للمتهم ، هو أن يتمسك لدى محكمة  
الموضوع بما قد يكون فى المانة من نقص أو عيب حتى  
تقصرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن  
فى سائر الأدلة .

(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٦٢)

١٩١ - لا محل لما يثيره الطاعن من الاخلال بعقده فى  
الدفاع بسبب عدم حضور محاميه أثناء اجراء مصادقة  
النياحة ، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية  
التي يتمسك بها ، خاصة باستجواب المتهم فى الحالات  
وبالشروط المبينة فيها .

(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٦٢)

١٩٢ - من المقرر قانونا أنه لا يلزم اعلان المتهم  
بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها - متى كان  
حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا طالما أن  
الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل  
خصم دفاعه وحجوزت المحكمة الدعوى للحكم فيها فان  
صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها  
الا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه  
المرحلة مرحلة المداولة واصدار الحكم وفى هذا الوضع  
تكون الدعوى بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها  
ويستنتج على الخصوم ابداء أى دفاع فيها .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١١/١٧ ص ١٥ ص ٨٨٧)

١٩٣ - لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير  
الطبى الابتدائى لعدم أداء محرره اليمين القانونية طالما أن  
الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع ببطلان  
هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ومن ثم فيسقط حقه  
فى التمسك ببطلان هذا الاجراء وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون  
الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/٢١ ص ١٥ ص ٨٤٠)

١٩٤ - لا محل لما ينصاه الطاعن من بطلان  
الاجراءات لسماح المحكمة بحضور محام واحد معه وزميله  
المتهم الثانى رغم تعارض مصلحتيهما مادام أنهما لم تتخذ

صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يشأدى على اسمه ثم تبين بعد ذلك وقوع خطأ فى اسمه المبت بالحكم النيابى الاستثنائى مما أدى الى ادراج هذا الاسم الظاهى برول الجلسة وحال دون امكانه المشول أمام المحكمة وابداء دفاعه ، وكان يبين من مطالبة الحكم الاستثنائى النيابى والحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن « المظنون فيه » أن اسم الطاعن قد أثبت فيهما على خلاف اسمه الحقيقى الوارد بالحكم الابتدائى ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة بسبب لا يدله فيه ، وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقى ، مما يسبب الحكم بالبطلان فى الاجراءات ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠٠٢/١٠/١٩٦٢ ص ١٣ من ١٥٤)

٢٠١ - اذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قولاً منه بأن المحامى الذى أبدى عذر موكله لم يقدم دليلاً عليه ومن ثم يكون تخلفه عن الحضور بدون عذر مقبول ، وكان يبين من الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن أنه كا مريضاً فى يوم جلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المظنون فيه ، وأن مرضه استلزم اجراء جراحة سرية له فى ذلك اليوم بما كان يتعذر معه عليه حضور الجلسة ، وكان الحكم المظنون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم تقديم الدليل على قيام العذر المانع من الحضور بالجلسة رغم ابداء محامى الطاعن لهذا العذر واستحالة تقديم الدليل عليه يوم حصوله ، وكانت الشهادة الطبية المقدمة - التى تأخذ بها هذه المحكمة وتطعن الى صحتها - قد أثبتت قيام العذر المانع من حضور الجلسة فانه يثبت نقض الحكم والا حالة .

(الطن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣ ص ١٣ من ٧٩٩)

٢٠٢ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ - فى شأن أحكام التهريب الجرمى - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة فاذا اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقعت تلك الاجراءات باطلة . ولا يصحها الطلب اللاحق.

التجزئة طبقاً لما هو معرف به فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات. فاذا كان الثابت مما أورده الحكم المظنون فيه أن ضبط السلاح النارى وذخيره بمنزل المتهم فى الوقت الذى ضبط فيه محرراً مخدراً ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتى احراز السلاح والذخيرة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣ سالفة الذكر ، لأن جريمة احراز المخدر هى فى واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين ، فانه لا سبيل الى تحريك الدعوى بالنسبة لها الا بالطريق المعتاد وهو تقديمها الى غرفة الاتهام . ومن ثم فان النيابة اذ أحالت المتهم « الطاعن » مباشرة الى محكمة الجنائيات عن هذه التهم جميعاً ، فدان الحكم المظنون فيه عنها وأنزل عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى المقررة قانوناً لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار ، فانه يكون مشوباً بالبطلان متيناً نقضه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة احراز المخدر وباعادة الدعوى بالنسبة لتهمتي احراز السلاح النارى وذخيره الى محكمة الجنائيات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٣ من ٨٣)

١٩٨ - اذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التى صدر فيها الحكم فى موضوع موارضته لجهة الادارة فى شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل اقامته رغم ما هو ثابت من أنه له محل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم النيابى الابتدائى فان الحكم المظنون فيه يكون قد صدر باطلا لا يثبت على اجراءات باطلة .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ من ٤٦٤)

١٩٩ - لما كان اعتبار تاريخ الحكم الصادر فى موضوع المعارضة مبدأ لريان ميعاد الطعن فيه يرجع الى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه ، فان انتهاء هذه الملة لما حدث من بطلان اعلان الطاعن للجلسة التى صدر فيها الحكم المظنون فيه يستتم به احتساب هذا التاريخ مبدأ لريان الميعاد ومن ثم فان الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسمياً بصور الحكم .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ من ٤٦٤)

٢٠٠ - اذا كان مبنى الطعن أن الطاعن حضر بالجلسة المحددة لنظر موارضته فى الحكم الاستثنائى النيابى وقد

٢٠٤ - توجب المادتان ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات  
إيضاح بيانات موطن الطاعن الذي لم يوجد فيه ، واسم من  
وجده عند الإعلان ، وسبب امتناعه - بورقة الإعلان حتى  
تستوفي المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم  
الصورة لجهة الادارة ، وإغفال هذه البيانات في ورقة  
الإعلان يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون  
المرافعات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن استناداً الى هذا الإعلان الباطل  
يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٩ من ١٥ ص ١٨٢)

٢٠٥ - الأصل في المحاكمة أن تجري في مواجهة  
المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز  
الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقاً لحكم المادة  
٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية . فإذا كان المتهم الذي  
حوكم هو غير من اتخذت ضده اجراءات التحقيق وأقيمت  
الدعوى الجنائية عليه فإن اجراءات المحاكمة التي تمت تكون  
باطلة ويطلب معها الحكم الذي بنى عليها ، مما يتعين معه  
نقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ من ١٥ ص ٣١٢)

٢٠٦ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات  
المحاكمة الاستئنافية أن المتهم لم يحضر بالجلسة التي كانت  
محددة لنظر معارضته في الحكم النهائي وحضر المدافع  
عنه وأخبر برضه وقرر أن شهادة مرضية قدمت في قضية  
مقدمة ضده منظورة بنفس الجلسة . فأجلت المحكمة الدعوى  
لمرض المتهم . وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر المتهم  
فقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكان يبين من الاطلاع  
على الشهادة المرضية التي ضمت مع مفردات القضية المقدمة  
ضد المتهم والتي كانت منظورة بنفس الجلسة التي نظرت  
فيها الدعوى الحالية أنه مثبت بها مرض المتهم وأنه يحتاج  
لمعالجة مدة تنتهي في تاريخ لاحق على تاريخ الجلسة التي  
نظرت فيها المعارضة - وكانت المحكمة بعد أن قبلت عذر  
المتهم في التخلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت بشكل  
الشهادة وأجلت الدعوى عادت وقضت في الجلسة الأخيرة  
باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارضة عن الحضور  
مع أن عذر المرض الذي سبق للمحكمة أن سلمت بقيامه  
كان ما يزال قائماً بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها . إذ  
أن اليوم الذي أجلت اليه الدعوى وقضى فيه باعتبار

وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل  
لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة  
بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .  
ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من  
مدير مصلحة الجمارك ، وكانت اجراءات التبض والتفتيش  
التي اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط  
السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه  
الاجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويمتد هذا البطلان  
انتهى الى القضاء ببراءة المتهم ( المطعون ضده ) استناداً  
الى كل ما ترتب عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد  
يقبول الدفع ببطلان الاجراءات فإنه يكون سديداً  
في القانون .

(الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ من ١٤ ص ٣٥٠)

(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٨ من ١١ ص ٣٧٨)

٢٠٣ - متى كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية قررت  
بالجلسة السابقة على اصدار الحكم تأجيل نظر الدعوى  
لضم قضية طلب المدافع عن الطاعن ضمها وصرحت بتقديم  
مذكرات الى ما قبل هذه الجلسة بأسبوع ، وبالجلسة الأخيرة  
أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يثبت في المحضر  
النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . وكان الحكم  
بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم  
انتهى الى أن المحكمة قررت التأجيل مع ضم القضية المطلوبة  
والتصرح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع  
وأثبت الاطلاع على القضية المضمومة ثم عرج الى المذكرة  
التي قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الأخيرة ورأى  
استبعادها لورودها بعد الميعاد . ولما كانت اجراءات المحاكمة  
لم تكن قد استوفيت قانوناً إذ لم تتح المحكمة للطاعن  
فرصة ابداء دفاعه ، وكان من المتعين عليها أن تسمعه أو  
تمرض لدفاعه المكتوب الذي حووه مذكرته المرح له  
بتقديمها ، دون أن تملأ استبعادها بتجاوزة الأجل الذي  
حددها لا بداعها ، طالما أنها لم تكن قد أصدرت قرارها باقتال  
باب المرافعة عملاً بالمادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية  
بل أن قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم  
يكن الا من قبيل تمييز الدعوى للحكم - ومن ثم فإن  
النقض على الحكم بانطوائه على بطلان في الاجراءات واخلال  
بحق الدفاع يكون سديداً ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٧ من ١٤ ص ٥٣٦)

الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له في حقيقة الامر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .  
(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦ ص ١٦٦ من ٥٢٣)

٢٠٩ - تنص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه واذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي اجراء ما تراه من التحقيق . مما مفاده أن شرط العظر على النيابة العامة هو اتصال سلطة الحكم بالقضية أما والقضية لم ترفع بعد الى المحكمة المختصة فإن للنيابة سلطة اجراء التحقيق الذي تراه . ولما كان الثابت أن الدعوى لم تحل على المحكمة الا بناء على قرار مستشار الاحالة وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق التحقيق الأولى وطبقا لقرارها بتقديدها له ، فانه لا جناح على الحكم المطعون فيه اذا ما عول في قضاءه بادانة الطاعن على ما أجرته النيابة من تحقيقات تكميلية قبل صدور قرار مستشار الاحالة باحالة الدعوى على محكمة الجنائيات . ذلك أن الذي يحرم على النيابة اجراء التحقيق هو احالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم وما قضاء الاحالة الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم وثاته في ذلك كشأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حله مطحا وعمله جزء من التحقيق وليس جزء من المحاكمة وما يباشره من سلطات انما باعتبارها سلطة تحقيق . فاتصال مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق .

المعارضة كأن لم تكن يدخل في المدة المقررة بالشهادة لمرض المتهم وتمذر حضوره بالجلسة ، فان المحكمة اذ قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضاؤها مبنيا على بطلان في اجراءات المحاكمة اثر في حكمها .

(الطن رقم ٧٣٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ ص ١٦٦ من ١٨٠)

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

٢٠٧ - اذا كان المتهم لا يدعى أن بعض الأوراق التي ركن اليها الحكم في تكوين عقيدته والمقول بعدم نسخها ضمن الأوراق التي تم نسخها وسلمت الى المدافع عنه ، لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الأصلي للدعوى - فانه كان من التمعن عليه أن يبنى دفاعه من واقع الملف المذكور ، وقد كان في مكتته أن يطلب الاطلاع عليه طبقا للاجراءات التي رسمها القانون في المادة ١٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، أو أن يتقدم بهذا الطلب الى محكمة الموضوع - أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعي على المحكمة التفاتها عن تحقيق اجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه . ولا يشير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث لأن العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي ، مما تكون معه دعوى الاخلال بحق المتهم في الدفاع على غير أساس .

(الطن رقم ٧٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ص ١٢٢ من ٧٣٤)

(الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣٠ ص ١٢٢ من ٨٦٥)

٢٠٨ - دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع والطن على

## احاله

### راجع : اجراءات المحاكمة

( الفواعل أرقام ٢ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٤٧ )

### وارتباط :

( القاعة رقم ٨ )

### واستئناف :

( القاعة رقم ٢٦ )

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ٧٣٣)



## احداث

( رجع مجرمون أحداث • محكمة الأحداث ) •

## احراز

احراز : ( راجع اثبات • سلاح • مواد مخدرة ) •

## احوال شخصية

### موجز القاعدة :

اثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج • عدم نطوانه على جريمة تزوير • علة ذلك :  
عقد الزواج لم يعد لاثبات هذه الصفة •  
اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج • بقاء العقد صحيحا وبطلان هذا الشرط •

راجع ايضا : دعوى جنائية :

( القاعدة رقم ٣٤ ) •

### القاعدة القانونية :

جريمة نصب ، اذ أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويظل هذا الشرط . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن ما أسنده المتهم الى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا ، فضلا عن انتفاء سوء القصد وقضى تبعا لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فانه لا يكون ميبيا في هذا الخصوص .  
(الطنن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/٢/٩ ص ١٧٦)

لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب اذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله . ولما كان ما أسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوى على جريمة تزوير اذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة ، كما أن ما أسنده اليهم ان صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوى على

## احوال مدنية

### موجز القواعد :

اللائحة التنفيذية لا تلقى أو تنسخ نصا أمرا في القانون • عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية • النص الاول هو الواجب التطبيق • نفاذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فيما تضمنه من نصوص أمرة يوجب حتما العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه • قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٢/٦/١٩٦١ باللائحة التنفيذية لم يمس تاريخ نفاذ القانون • ما نصت عليه المادة ٥٩ من القرار المذكور من تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لتقيد احوال المواطنين بالسجل المدني • هو حكم انتقالي قصدد به تنظيم تقدم المواطنين لتقيد بالسجل في خلال الأجل المخروب • لا تعارض بين افعال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره • اجراء التقيد في السجل في أي وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصول صاحب الشأن على بطاقة عائلية • عليه اتباع الأحكام المترتبة على هذا الاجراء .. .. . ١

التغيير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويرا في أوراق رسمية • انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها • خضوعه للقواعد العامة في قانون العقوبات .. .. . ٢

راجع ايضا : اختصاص :

( القاعدة رقم ٣٤ ) •

## القواعد القانونية :

عليه حكمه اذ نص في المادة ٥٤ منه على أنه « لا تسجل في السجل المدني الواقعات التي تطرأ خلال تلك المدة - مدة العامين - ما لم تكن الأمرة قد سجلت بالسجل فيتعين بعد ذلك الاخطار بها في الميعاد القانوني » . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المظنون ضد يكون قد جانب التأويل الصحيح للقانون وقد حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أن تبدى رأياً في موضوع الدعوى . فانه يتعين نقضه وأن يكون مع النقض الاحالة .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨٧٥)

٢ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية تعتبر أوراقاً رسمية . فكل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية واتصال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ، ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطعن من تغيير بالمحو والاضافة في البطاقة العائلية تزويراً في ورقة رسمية فانه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢٩/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨٩٥)

## اختراع

راجع • تقليد •

( القاعدة رقم ١٣ ) •

١ - من المقرر ان اللائحة التنفيذية لا يصح أن تُلغى أو تنسخ نصاً أمراً في القانون ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . ولما كان قاض القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية والمعدلة بعض مواد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من نصوص أمره بوجوب حثه العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه ، ولم يمس قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية تاريخ قاض القانون الذي صدر بالاستناد اليه وبخوض منه . أما ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار من تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لتقيد أحوال المواطنين بالسجل المدني ، فهو حكم اتقالي قصد به تنظيم تقديم المواطنين للتقيد بالسجل في خلال الأجل المضروب ، ولا تعارض بين أعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين قاض القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ذلك بأنه متى أجرى القيد في السجل في أي وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصل صاحب الشأن على بطاقة عائلية، تعين عليه اتباع الأحكام المترتبة على هذا الاجراء ومنها الابلاغ عن كل تغيير في بيانات البطاقة في خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون . يدل على ما تقدم أن قرار وزير الداخلية نفسه قد افترض هذا القرض ورغب

## اختصاص

## الفصل الأول : الاختصاص الولائي

- الفرع الأول : المسائل التي تخرج عن اختصاص المحاكم العادية ١ ، ٢ ،  
الفرع الثاني : المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ ٣ .. ..  
الفرع الثالث : الاختصاص بالدعوى المدنية  
( أ ) مناط اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية ٤ .. .. ١٨ -  
( ب ) شرط احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية ١٩ .. ..

## الفصل الثاني : الاختصاص النوعي •

- الفرع الأول : اختصاص محكمة الجنايات .. .. ٢٠ - ٢٦  
الفرع الثاني : اختصاص غرفة الاتهام .. .. ٢٧ - ٣٠  
الفرع الثالث : اختصاص محكمة الأحداث .. .. ٣١ - ٣٢

٣٣	.. .. .	الفرع الرابع : اختصاص محكمة الآداب
٣٤	.. .. .	الفرع الخامس : اختصاص محكمة الجنح والمخالفات المستمثلة
٣٧ - ٣٥	.. .. .	الفرع السادس : مسائل متنوعة
٤٠ - ٣٨	.. .. .	الفصل الثالث : الاختصاص المحلي
.. .. .	.. .. .	الفصل الرابع : الاختصاص من حيث الأشخاص
٤١	.. .. .	الفرع الأول : الاختصاص بجرائم الأحداث
٤٣ - ٤٢	.. .. .	الفرع الثاني : الاختصاص بالجرائم التي تقع في الخارج
.. .. .	.. .. .	الفصل الخامس : تنازع الاختصاص
٤٤	.. .. .	الفرع الأول : التنازع بين جهات الحكم وجهات التحقيق
٥٣ - ٤٥	.. .. .	الفرع الثاني : التنازع الإيجابي والسلبي
.. .. .	.. .. .	الفصل السادس : اختصاص جهات التحقيق والاستدلال
٦٧ - ٥٤	.. .. .	الفرع الأول : اختصاص النيابة العامة
٦٨	.. .. .	الفرع الثاني : اختصاص مأموري الضبط القضائي

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : الاختصاص الولائي :

#### الفرع الأول : المسائل التي تخرج عن اختصاص المحاكم العادية :

- ١ محاكم عسكرية - الطعن في أحكامها - من اختصاص السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية دون المحاكم العادية .. .. .
- ٢ سلب المشرع ولاية المحاكم بالحكم في الدعاوى الخاصة بجرائم زراعة الدخان - اناطته سلطة الحكم فيها الى المديرين والمحافظين - جعله قراراتهم نهائية وغير قابلة للطعن فيها امام أية محكمة .. .. .

#### الفرع الثاني : المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ :

- ٣ الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ينعقد اما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة على حسب الاحوال وبالشروط المقررة في القانون - المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٧ اجراءات .. .. .

### الفرع الثالث : الاختصاص بالدعوى المدنية

#### ( ١ ) مناطق اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية :

- ٤ شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المدني به أمامها - وجوب توافر رابطة السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر - توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام - المدعى عليه في الدعوى المدنية : من هو المسؤول عن الحقوق المدنية المشار اليها بنص المادة ٢٥٢ ج - عدم جواز اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية - الاختصاص للمحكمة المدنية - علة ذلك .. .. .
- ٥ المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تمويضا عن الجريمة - خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة - هي دين سابق على الجريمة .. .. .
- ٦ اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية - شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية - مثال - تبيد .. .. .
- ٧ الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة - لا ولاية لفرقة الاتهام بالفصل فيها ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية - هي ولاية استثنائية - حدودها - تمويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ،

- ومتصل به اتصالاً مباشراً • الأفعال الأخرى غير المحدولة على الجريمة • لا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم بالتعويضات عنها ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة • لانقضاء علة التبعية • أمثلة .. ٩ - ١٢
- جريمة الاعتداء على الاقتراض بالربا الفاحش • عدم جواز الادعاء فيها مدنياً أمام المحاكم الجنائية • سواء كان الجنني عليه قد تماقذ في قرض ربوي واحداً أكثر • علة ذلك .. ١٣
- الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٩/١ عقوبات • أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض • الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن • استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن • اعتبار الفعل مجرد تعامل مدني • خروج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .. ١٤
- قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية • شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به هذه الدعوى .. ١٥
- القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها • قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية • خطأ في تطبيق القانون • وجوب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .. ١٥
- إجازة القانون للمدعي بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية • استثنائه • وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعي المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة • مثال .. ١٦
- شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية : تعلقها بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم • الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب التعويض .. ١٧
- دعوى الحقوق المدنية • الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية • إباحة القانون رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كان طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية • الأثر المترتب على تخلف هذا الشرط : عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية • توزيع الاختصاص على هذا النوع من النظام العام • مثال .. ١٨

#### (ب) شرط حالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية

- الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات • شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية • وأن يكون الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .. ١٩

راجع أيضاً : دعوى مدنية

( القاعدتان ١ ، ٣٩ ) •

### الفصل الثاني : الاختصاص النوعي :

#### الفرع الأول : اختصاص محكمة الجنابات :

- محكمة الجنابات • اختصاصها بالفصل في الجنحة • إذا لم يتكشف لها هذا الوصف إلا بعد التحقيق • المادة ٣٨٢ ج ١ .. ٢٠
- ليس لمحكمة الجنابات إعادة القضية إلى محكمة الجنب بعد أن حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية .. ٢١
- متى يتعين على محكمة الجنابات إحالة الجنحة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها ؟ ومتى تختص هي بنظرها ؟ المادة ٣٨٢ إجراءات .. ٢٢
- مثال : رفع الدعوى على المتهمين أمام محكمة الجنابات بجنابة العامة المستديرة • إذا انتهت - بعد التحقيق - على أساس الجنحة أخذاً بالقدر المثيق - لا خطأ - القول بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة • غير صحيح .. ٢٢
- إدانة المتهم أمام محكمة الجنابات • حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنب وعند ثبوت هذا الارتباط لا يجوز أن توقع عليه الاعتقوبة واحدة .. ٢٣
- جرائم متعددة • فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر • تقديم بعضها إلى محكمة الجنب • مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنابات التصديق للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها • ذلك سلب اختصاص محكمة الجنب .. ٢٤

- ٢٥ إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم بارتكابه جنحتي ضرب • قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين لأنها جنائية عامة ، ومما قبلته عن التهمة الثانية • قصودها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما ، مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط • قصور .. .. .
- محكمة الجنائيات • تشكيلها : من ثلاثة مستشارين • قد تؤلف من مستشار فرد لنظر جنائية من الجنائيات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٢٤٠ عقوبات وفي القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر • ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجنائية أخرى غير مذكور • فتكون محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها • ارتباط الجنائية بجنحة • انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد • مثال .. .. .

### الفرع الثاني : اختصاص غرفة الاتهام :

- ٢٧ الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة • لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيه التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة جديدة للمادة ٢١٤ إجراءات • تحويله حق رفع الدعوى في الجنائيات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف التهم بالحضور أمامها مباشرة • هذا التعديل لم يسلب غرفة الاتهام حقها الأصلي في التصرف في الجنائيات التي تعال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة • عدم استعمال النيابة المختصة المخولة في الجنائيات التي تعال غرفة الاتهام • على الغرفة التصرف فيها • ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها • إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .. .. .
- ٢٨ حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة • قصره على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر .. .. .
- ٢٩ أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى • ليس من بينها • الطعن فيه بالنقض • غير جائز .. .. .
- الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ إجراءات لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ عقوبات • مجرد الارتباط الزمني بين الجريمتين لا يوفر الارتباط كما هو معروف به في المادة المذكورة .. .. .
- ٣٠ إصدار غرفة الاتهام أمراً بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنائيات إحراز الأسلحة والذخائر • خطأ هذا الأمر .. .. .

### الفرع الثالث : اختصاص محكمة الأحداث :

- ٣١ محكمة الأحداث • اختصاصها بمحاكمة الصغير الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة • المادة ١٣٤٤ ج • محكمة الجنائيات • قضاؤها بعدم اختصاصها رغم تجاوز المتهم سن الحدث • خطأ .. .. .
- الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بعدم الاختصاص رغم تجاوز المتهم سن الحدث هو حكم منه للمخومة على خلاف ظاهره • علة ذلك : محكمة الأحداث ستقضي حكماً بعدم اختصاصها .. .. .

### الفرع الرابع : اختصاص محكمة الآداب :

- ٣٣ قرار وزير العدل بإنشاء محكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة • طبيعته : قرار تنظيمي • لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام • اشتراطه لاختصاص هذه المحكمة وقرع الجرائم في دائرة اختصاص محافظة القاهرة .. .. .

### الفرع الخامس : اختصاص محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة :

- ٣٤ جرمية عدم الحصول على بطاقة شخصية • من بين الجرائم التي نيط لمحكمة الجنح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٩/١٢/١٩٦١ .. .. .

### الفرع السادس : مسائل متنوعة :

- ٣٥ عدم تقديم طلب تسليم المتهمين • لا يحول دون تطبيق قواعد الاختصاص طبقاً للتشريع المعمول به في كل من المولتين .. .. .
- تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المتقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع • المحكمة التي تنظر التظلم في مر تقدير الرسوم • عدم امتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسوم • اقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام • مثال .. .. .
- ٣٦ الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة • خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه

قاعدة عامة مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تعال جميعها بأمر أحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها • فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة • تعال إلى المحكمة الأعلى درجة • المادة ١٨٢ إجراءات .. ٣٧

راجع أيضا : اختصاص

( القاعدة رقم ٤٩ )

ودعوى مدنية •

( القاعدة رقم ٨ ) •

### الفصل الثالث : الاختصاص المحلي :

الاذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش متهم • مصادفته هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني • دلالة أفعال المتهم على ما ينم عن احرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه • قيامه بتفتيش المتهم نفاذا للاذن • ذلك ظرف اضطراري مفاجيء • التفتيش صحيح .. ٣٨

اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية • المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ..

توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون • هو مجرد تنظيم اداري • لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة • مثال .. ٣٩

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة • من مسائل النظام العام • جواز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى • التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام محكمة النقض • شرطه : أن يكون مستندا إلى وقائع تبينها الحكم وأن لا يقتضي تحقيقا موضوعيا • مثال .. ٤٠

راجع أيضا : اختصاص

( القاعدتان ٣٧ ، ٥٣ )

### الفصل الرابع : الاختصاص من حيث الأشخاص :

#### الفرع الأول : الاختصاص بجرائم الأحداث

قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام • جواز إثارة الدفع بخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض • لهذه المحكمة أن تقضي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم ..

اختصاص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة • المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية • قضاء محكمة الجنايات في الجريمة التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه لم يجاوز هذا السن وقت ارتكابه إياها • مخالف للقانون • محكمة النقض للحكم لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لها في المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .. ٤١

#### الفرع الثاني : الاختصاص بالجرائم التي تقع في الخارج

أين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد • في مكان إعطاء الشيك للمستفيد ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان آخر .. ٤٢

إعطاء الشيك في بلد آجنبي مسحوبا على بنك في مصر • ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد • سرعان أحكام القانون المصري على الساحب المصري ومعاقبته عن هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر • شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه • المادة ٣ عقوبات .. ٤٣

### الفصل الخامس : تنازع الاختصاص

#### الفرع الأول : التنازع بين جهات الحكم والتحقيق •

حالات التنازع : جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .. ٤٤

#### الفرع الثاني : التنازع الإيجابي والسلبي

انتقاد الفصل في التنازع السلبي للجنة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما • المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ج .. ٤٥

- تنارع الاختصاص السليبي بين إحدى جهات التحقيق وإحدى جهات الحكم . مثال : أمر غرفة الاتهام بأحالة الأوراق إلى النيابة بقوله أن المتهم حدث . إعادة عرض القضية على الغرفة استناداً إلى أن المتهم ليس حدثاً . أمر الغرفة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ذلك يحقق التنازع السليبي بينهما وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتماً بعدم اختصاصها .. .. .
- ٢٢٦ ج . تعيين الجهة المختصة في هذه الحالة . انقضاء لمحكمة النقض . أساس ذلك . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ج .. .. . متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعيين الجهة المختصة .. .. .
- مثال : أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة جنائية . من المؤكد أن محكمة الجنب ستقضى هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى ذلك : اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجنب متخيلة عن نظر الدعوى . الطعن في أمر الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلباً بتعيين الجهة المختصة . علة ذلك .. .. .
- ٢٢٧ تقدير المحكمة سنن المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث . الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى النيابة لأحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . الرجوع إلى دفتر المواليه . ثبوت أن سنن المتهم عند ارتكاب الحادث تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم بعدم الاختصاص . خطأ .. .. .
- حكم محكمة الجنائيات بعدم الاختصاص لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه للخصومة . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثاً وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتماً بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلباً بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب وتعيين محكمة الجنائيات .. .. .
- ٢٢٨ متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعيين الجهة المختصة . مثال : أمر غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الجنحة إحراز المخدر والسلاح والخبرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيما لو قدمت إليها . من الماحتم أن محكمة الجنائيات ستقضى هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجنائية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة . وقوع تنازع سلبى بين غرفة الاتهام وبين محكمة الجنائيات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلباً بتعيين الجهة المختصة . علة ذلك : الحرص على العدالة أن يتدخل سيرها .. .. .
- ٢٢٩ طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ إجراءات . الفصل في التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنائيات . ينقصد لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص بحجبه عن نظر موضوع الدعوى . إلغاء المشرع نظام غرفة الاتهام واستناده قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة . وجوب إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها .. .. .
- ٢٣٠ صدور حكم محكمة الجنب المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة جنائية دلالة على خطأ الجنحة فيما ذهب إليه ، وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها لجنائية . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . علة ذلك : لأنه غير منه للخصومة . هذا الحكم سيقابل حتماً من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى . لمحكمة النقض أن تمتص الطعن طلباً بتعيين المحكمة المختصة ، وتعين محكمة الجنب المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .. .. .
- ٢٣١ محل تطبيق المادة ١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ : أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء العادى والإدارى وقضت كليهما باختصاصها بنظرها ( فى حالة التنازع الإيجابى ) أو بعدم اختصاصها بنظرها ( فى حالة التنازع السلبى ) . تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . أثره : وقف السير في الدعوى . المادة ١٨ من القانون المذكور .. .. .
- ٢٣٢ اختلاف موضوع الدعويين ، لا محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية .. .. .
- تعيين المحكمة المختصة متوط بالجهة التى يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو أحدهما . ما دام الحكمان الصادران منها قد أصبحا نهائيتين لعدم الطعن فيها . محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة في تعيين الجهة المختصة بالفصل في المناوئ عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين أحدهما عادية والأخرى استثنائية . مثال فى تنازع اختصاص سلبى بين محكمة ثانى درجة ومحكمة أول درجة .. .. .

## الفصل السادس : اختصاص جهات التحقيق والاستدلال

## الفرع الاول : اختصاص النيابة العامة

- بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على نذب المحكمة اياها لاجرائه بعد أن دخلت الدعوى في حوزتها . تعلق البطلان بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي . المادة ١٢٩٤ . ج
- والمادة ٣٢٩ مرافعات التي تقرر مبدأ عاما يسرى في المواد الجنائية .. .. . ٥٤
- استقلال القانون التأديبي عن قانون العقوبات . الفصل الواحد قد ينشأ عنه في الوقت نفسه خطأ تأديبي وفعل جنائي . دخوله في اختصاص النيابة لادارية والنيابة العامة . مثال . الرشوة . هي اخلال بواجبات الوظيفة العامة . ومخالفة لاحكام قانون العقوبات . المادة ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٥٩ . تولى النيابة الادارية اجراءات الرقابة والفحص والتحقيق ، ثم اسالتها الاوراق الى النيابة العامة بعد تكشف الجريمة . لا بطلان .. .. . ٥٥
- المراقبة الفردية . اجراءاتها . المادة الخامسة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . وجوب الاذن الكتابي من مدير عام النيابة الادارية او من يفوضه من الوكلاء العامين . لا يلزم أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام في كل قضية على حدة . يكفي أن يكون تفويض خاصا في نوع العمل بسبب تقسيمه بين الوكلاء العامين حسبما يترأى للمدير العام .. .. . ٥٦
- الجدل في هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .. .. . ٥٦
- اخطار الوزير او الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بالتحقيق قبل وليده . به . المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . اجراء تنظيمي ، ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق . غلة ذلك .. .. . ٥٧
- ما تنص عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من جوب اخطار الوزير او الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بما تحريه النيابة الادارية من تحقيق . لا شأن للنيابة العامة به . ليس قيدها على حرمتها في تحريك الدعوى الجنائية . التزامها في التحقيق والتصرف فيه بنصوص قانون الاجراءات الجنائية .. .. . ٥٨
- استناد الحكم الى اقوال ادلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضطت في دائرة اختصاصها . لا يعيبه . ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان آخر خارج من دائرة هذا الاختصاص . غلة ذلك .. .. . ٥٩
- ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها لاية استجوابه .. .. . ٥٩
- بده وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استتيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الاجراءات منه او ممن يندبه لها .. .. . ٦٠
- وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم باعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد احواله اعمال نيابة الاحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر اذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يصل بها .. .. . ٦١
- لرئيس النيابة عند الضرورة حق نذب عضو من اعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . يكفي أن يتم هذا النذب شفاها بشرط وجود ما يفيد حصوله في اوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .. .. . ٦٢
- النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية .. .. . ٦٣
- النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة شولها ملطتى التحقيق والاتهام . انبساطها على اقليم الجمهورية برمته . وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم ايا كانت له مباشرة اختصاصه بنفسه او أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيطت به على سبيل الانفراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته امر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية والادارية على اعضاء النيابة للنائب العام كامل الحق في نذب أحد اعضاء النيابة العامة من يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية او كلية او باحدى نيابات الاستئناف بتحقيق أية قضية او اجراء اى عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولولم يكن داخلا بحسب التحديد النوعي او الجغرافي في اختصاص ذلك العضو . بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على اربعة اشهر .. .. . ٦٥
- رياسة وزير العدل لاعضائه النيابة العامة . طبيعتها : ادارية .. .. . ٦٦
- القرار الوزاري بانشاء نيابة المخدرات . اثره : لم يحده من السلطات المخولة قانونا للنائب العام او ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم . له الولاية في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه او بمن يندبه لذلك من باقي اعضاء النيابة . له الرئاسة والاشراف على اعضاء تلك النيابة .. .. . ٦٧



## الفرع الثاني : اختصاص مأموري الضبط القضائي :

تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه • امتداد اختصاصه الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها • حقه عند الضرورة في تتبع المرسوقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق من ظهر اتصاله بالجريمة • صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المرسوقات • قيام مأمور الضبط بتنقيضه بعيدها عن دائرة اختصاصه • صحيح في القانون .. .. . ٦٨

راجع أيضا : مجلدات

( القواعد أرقام ٢٣ ، ٥١ ، ١٠٤ ، ١٢٧ )

ودعوى مدنية

( القاعدة رقم ٣٧ )

## القواعد القانونية :

## الفرع الثاني : المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ

٣ - تنص المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم .. » كما نصت المادة ٥٢٧ منه على أنه « في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه ، إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع الأمر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات » مما مفاده أن الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينمقد اما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشرط المقررة في القانون .

(الطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢٦٠/٢١/١٦ من ٩٥٠)

## الفرع الثالث : الاختصاص بنظر الدعوى المدنية

## (أ) من اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية

٤ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رطلها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أي أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية،

## الفصل الأول : الاختصاص الولائي

## الفرع الأول : المسائل التي تخرج عن اختصاص المحاكم العادية

١ - لم يجعل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية للمحاكم العادية أي اختصاص بصدد الأحكام التي تصدر من تلك المحاكم فيما يرفع عنها من طعون - بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية .

(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣٦١/٦/١٢ من ١٢٨)

## ٢ - المستفاد من نصوص الأمر العالي الصادر في

٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ الملحد بالأمر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ أن المشرع قد سلب ولاية المحاكم الأهلية بالحكم في الدعوى الخاصة بجريمة زراعة الدخان ، وأناط سلطة الحكم فيها الى المديرين والمحافظين وجعل قراراتهم في هذا الصدد نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة كانت ، مما كان يضمن معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى، واذا هي لم تفعل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بإدانة الطعون ضده فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون على وجه الصحيح مما يوجب الحكم الطعون فيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

(الطن رقم ٨٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٢/٢٤/١٦ من ١٤٨)

حتى مدته في الرجوع عليها - على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلاً ، وهي المحكمة المدنية - فإذا كان الحكم قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فانه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين .

(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢١ من ١٩٢ من ٦٦٢)

٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها بما تنفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦ من ١٢٤ من ١٢٤)

٧ - متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع في جملتها لحمل مضمونها على أنها تغيير للأساس الذي تستند اليه دعواه ، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت - بناء على ذلك - بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذي لحق المدعى من الجريمة ، فإن حكمها يكون مميماً فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها في الدعوى المدنية بالتعويض على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التهديد السندلة الى المتهم ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالناء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية تأسيساً على أن التعويض المطلوب ليس ناشئاً عن جريمة التهديد وأن المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكيلًا عن البنك « المدعى بالحقوق المدنية » واستتلت في ذلك الى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير - اجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه « المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك الى سدادها لعملائه » - فإن ما قاله الحكم المظنون فيه في هذا الصدد لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها مما يشوبه بالقصور ، ذلك أنه لم يبين كيف انتهى الى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر

ومتى تقرر أن هذه الاجازة مبناه الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .

(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢١ من ١٩٢ من ٦٦٢)

٥ - المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضاً على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، واذ جاء بفقرتها الأخيرة « ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية اذ ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية » فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدني الأشخاص المسؤولين قانوناً من عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعهم ، أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك بأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين بينها وبين التماقذ معها - أما الفصل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سبباً مباشراً لمطالبة الشركة - فالضرر لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار - بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ، واذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره اذ أن محله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن السيارات وقواعد المرور - من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تراول عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - بشأن التأمين الاجباري - من النص على حق الضرر المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائياً - لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يسر اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعاوى التعويض - بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جد من أمر في هذا الخصوص هو تخويل الضرر حتى مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة الى استعمال

الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٨ ص ١٤ من ١٠)

١٥ - الأصل أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم الا اذا كان التعويض مبنيا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فاذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدني به عن الفعل الخاطئ المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للمتهم به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بطالتها التي رفعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ، مادام المسؤول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(الطن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤ من ١٦)

١١ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدني به ناشئا عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فاذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من براءة الأمر ، سقطت تلك الاباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ ص ١٤ من ٣٦٧)

١٢ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئا مباشرة عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام مسئولية صندوق التوفير على افعال موظفيه فأن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها ، حيث ينبغي أن يكون التعويض المدني المدعى به أمام المحكمة الجنائية مترتبا على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة قريبا مباشرا ، وحيث تنتهي السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فأن الاختصاص بالفصل في التعويض ينمقد للمحاكم المدنية . ومن ثم فأن الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من الزام صندوق التوفير بالتعويض يكون باطلا بما تبين تقضه تقضا جزميا .

(الطن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٤ من ٩٠٤)

حاصل عن جريمة التهديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم أن الدفاع انما أراد بعبارة ساقفة الذكر - والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف - مجرد تقسيم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسره من مال مختلس .

(الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ ص ١٣ من ٣٤٢)

٨ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، اذ حددت المادة ١٧٩ اجراءات اختصاص غرفة الاتهام اما بإحالة الدعوى الى المحكمة اذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانونا وأن الدلائل كافية وترجح لديها ادانة المتهم ، واما بالتقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تسيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ ص ١٢ من ٦٠٤)

٩ - من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا ولا تتعداه الى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها لاتقاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية فاذا كانت جريمة اعطاء شيك بدون رصيد المسندة الى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت أصلا على المتهم الآخر - انذى حرر الشيك باسمه - والذي اقتصر دوره على تظهيره الى المدعي بالحقوق المدنية « الطاعن » تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجاري ، على غير مقتضى القانون ، وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي ، ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول

بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية أما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجاهه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحررا للدعوى الجنائية . فإن هذه الاجازة ان هي الا استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه فيها منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . ولما كان الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذي أصاب المدعى بالحق المدني وهو أساس الادعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فإن الحكم الملطون فيه يكون قد شابه القصور الذي يمييه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة الى كلا الدعويتين المدنية والجنائية .

(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ من ١٦ ص ١٣٣)

١٧ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه .

(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ من ١٦ ص ٣٢٤)

١٨ - من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أي أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الضار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فاذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة - وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ومتى قرر أن هذه الاباحة مبنها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية واذا قضت المحكمة بعدم

١٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش - لا يجوز فيها الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية سواء أكان المجني عليه قد تصادف في قرض ربوي واحد أم أكثر ، وذلك لأن القانون على ما ذهب اليه الحكم الملطون فيه لا يعاقب على الاقراض في ذاته وانما يعاقب على الاعتداء على الاقراض وهو وصف ممنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى المدنية يكون غير سديد ، ولا يكون له بعد اذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى أن يتصدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم في الدعوى الجنائية بالبرائة .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ من ١٥ ص ١٦٦)

١٤ - لما كان الحكم الملطون فيه قد خلص الى عدم وجود جريمة فيما نسب الى الملطون خذها بالتهمة الأولى تأسيسا على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمها انقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب اليه الحكم من أن الحاجة الى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الفاعل - صحيحا في القانون . ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض اليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأييم الفعل الا الى حالة مينة هي التي يستل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلقى ، وكان الفعل بعد اذ انحصر عنه التأييم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ من ١٥ ص ١٦٦)

١٥ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية الا اذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى . ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب العلني أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها تبعا لذلك ، أما وقد قضى برفضها فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه في هذا الشأن .

(الطن رقم ٢٠١٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢١ من ١٥ ص ١٦٦)

١٦ - اذ أجاز القانون للمدعي بالحق المدني أن يطالب

الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها .  
واذن فتى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصف  
أنهما مع آخر أحداثا الاصابات التي نشأت عنها العاعة برأس  
المجنى عليه ، فاتهت المحكمة بعدم تحقيق الدعوى الى  
مساءلة المتهمين على أساس الجثة أخذاً بالقدر المتيقن فى  
حقها وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ، فان فصل  
محكمة الجنائيات فى الدعوى لا يكون منظوبا على خطأ  
فى تطبيق القانون ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم  
لصدوره من محكمة غير مختصة بنظر الدعوى فى غير محله .

(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ من ١٣ ص ١٤٧)

٢٣ - رفع الدعوى عن جريمة الجثة أمام محكمة  
الجنح لا يسلب المتهم فيها حقه فى ابداء دفاعه عند نظر  
الدعوى أمامها فى شأن الارتباط الذى يدعيه بينها وبين  
الجناية التى سبقت محاكمته وادلت من أجلها أمام محكمة  
الجنائيات ، كما يكون من حقه - اذا تبين لمحكمة الجنح من  
التحقيق الذى تجرته أن الجثة مرتبطة بالفعل المكون لتلك  
الجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة - ألا توقع عليه الا عقوبة  
واحدة .

(الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٢ ص ٢٧٣)

٢٤ - متى كانت النيابة قد فصلت جريمتى عرض  
الرشوة والسرقة عن جثة التهريب ، وأقامت الدعوى عن  
الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنائيات وعن الجريمة  
الثالثة أمام محكمة الجنح ، فان ذلك لا يبيح لمحكمة  
الجنائيات أن تصدى للقضاء فى تلك الجثة التى لم تعرض  
عليها وأن تسلب محكمة الجنح حقها فى الفصل فيها .

(الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٢ ص ٢٧٣)

٢٥ - الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل - فى  
حدود سلطتها التقديرية - فيما اذا كانت الأفعال المسندة  
الى متهم واحد تكون مجموعة من الجرائم المرتبطة ببعضها  
ارتباطا لا يقبل التجزئة فى حكم المادة ٢١٣ عقوبات ،  
أم أنه لا ارتباط من هذا النوع . الا أنه متى كانت وقائع  
الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح لقيام الارتباط المنصوص  
عنه فى تلك المادة فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين  
الواقعتين المرعشتين عليها بقضائها بعدم اختصاصها بنظر  
احدهما وبالعقوبة فى الثانية أن تعرض لهذا الارتباط وأن  
تبدى رأيا فيما اذا كانت الجريمتان - اللتان لم يكن قد  
حكم فى أيهما بعد - قد انتظما فكر جنائى واحد وحصلتا

اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت  
بالسيارة فانها تكون قد أصابت صحيح القانون وليس فيما  
قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى  
التعويض عن اصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمة الاصابة  
الخطأ فى حق المظنون ضده وهو حد اختصاصها فى  
الدعوى المدنية التى ترفع لها عن التعويض الناشئ عن  
الجريمة وبين ما حكمت به من عدم اختصاصها بالتعويض  
عن تلفيات السيارة لأن الضرر فيها ليس ناشئا مباشرة عن  
الجريمة .

(الطن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ ص ١٦٨)

(ب) شرط احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية :

١٩ - الاحالة فى مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون  
الاجراءات الجنائية لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة  
الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق  
التبعية وترى أن الفصل فى التعويضات المطالب بها يستلزم  
اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل فى الدعوى  
الجنائية .

(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٤ ص ١٦٩)  
(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ من ١٦ ص ٧٢٤)

## الفصل الثانى : الاختصاص النوعى الفرع الاول : اختصاص محكمة الجنائيات

٢٠ - اذا كانت محكمة الجنائيات لم تتحقق من أن  
الواقعة التى دانت المتهمين من أجلها جنحة الا بعد التحقيق  
الذى أجريته ، فانها اذ قضت فيها تكون قد عملت حكم  
القانون على الوجه الصحيح .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ ص ٥٢٣)

٢١ - القول بوجوب اعادة محكمة الجنائيات القضية  
الى محكمة الجنح للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بعدم  
اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية ، لا يتفق مع حكم  
القانون .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ ص ٥٢٣)

٢٢ - تنص المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات  
الجنائية على أنه « اذا رأت محكمة الجنائيات أن الواقعة  
كما هى مبينة فى أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تمد  
جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة

لاقامة الدعوى اذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تسيب القرار للمطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لأن القرعة ، فى قرارها الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل فى التوضيحات يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٣ ص ٦٠٤)

٢٨ - ان التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما خول النيابة العامة حق رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل فى التصرف فى الجنايات التى تحال اليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة وغاية ما فى الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فإن لم تستعمل هذه الرخصة واحالت جناية ما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها اما بإحالتها الى محكمة الجنايات أو الى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيح أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة واما أن تأمر فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى . ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٤ ص ١١٣)

٢٩ - حق النائب العام فى الطعن فى قرارات غرفة الاتهام تطبيقا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية مقصور على الأوامر التى تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه - الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - ليس من بين الأوامر التى أوردها الشارع فى المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(والطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٦٧)

(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٤ ص ١١٣)

٣٠ - الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ دور انعقادها الجارى وقت الفصل بهذا القانون والنظر للمستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات فى

فى سورة نفسية واحدة لا يجوز معه أن توفس عنهما الا عقوبة واحدة هى المقررة للجريمة الأشد أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فانه يكون مشوبا بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ من ١٣ ص ٢٧٢)

٢٩ - استحدث القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنظيما خاصا بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر من هذا القانون وفى فقرتها الثانية على أن تحال بجانها الى اختصاص غرفة الاتهام اما بإحالة الدعوى الى المحكمة اذا فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هى المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت المادة الخامسة من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف الى غير القتل الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة بها ، فان الاختصاص ينقذ بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ ساقطة البيان بل انها أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل فيها فى ترخيص واحراز الذخائر المسندة الى الطاعن غير مرتبطة المعنى الذى نص عليه فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، نجا لذلك الفصل فى الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ من ١٥ ص ٧١٧)

#### الفرع الثانى : اختصاص غرفة الاتهام

٣٧ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل فى طلب التوضيحات الذى يتقدم به كل من أصابه وترجعت لديها اذاعة المتهم ، واما التقرير بعدم وجود وجه ضرر من الجريمة ، اذ حلت المادة ١٧٩ اجراءات رأت أن الدعوى معاقب عليها قانونا وأن الدلائل كافية أحيلت الى المستشار الفرد بأمر احالة واحد شملها وجنحة ذات الدور . فاذا كانت جناية احراز السلاح التارى بشير للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على جنحة ويتعين عليه

فى دائرة اختصاص محافظة القاهرة . ولما كانت الجريمةتان  
التان دين الطاعن بهما - علاوة على أنها وقعتا خارج  
دائرة هذا الاختصاص - قد قام الارتباط بينهما ، فكان  
متعينا أن تفصل فيهما محكمة واحدة هى التى تملك الحكم  
فى الجريمة التى عقوبتها أشد .

(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٥٠/٤/٢٠ ص ١٦٣ ص ٣١٢)

#### الفرع الخامس : اختصاص محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة

٣٤ - جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية من  
بين الجرائم المحددة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩ من  
ديسمبر سنة ١٩٦١ والتى نيط لمحكمة الجنح والمخالفات  
المستعجلة الفصل فيها وفقا للفقرة (ز) من المادة الثانية .  
فاذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المظنون ضده بأنه لم  
يحصل على بطاقة شخصية وطلبت عقابه بالمادتين ١/٤٤ ،  
١/٥٨ من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ . فإن الحكم  
المظنون فيه اذ صدر من محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة  
يكون قد صدر من محكمة مختصة ويضفى النعى عليه  
بالبطلان فى غير محله .

(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٦/٨ ص ١٥٨ ص ٤٩٧)

#### الفرع السادس : مسائل متوعة

٣٥ - عدم تقديم طلب تسليم المتهمين لا يسلب  
سلطة الاتهام حقها الأصيل فى رفع الدعوى الجنائية ، كما  
أنه لا يحول دون تطبيق قواعد الاختصاص طبقا للتشريع  
المعمول به فى كل من الدولتين ، ومن ثم فإن ما ينهض المتهم  
من أن السلطات القضائية المصرية لم تطلب تسليم المتهمين  
الموردين إليها مما يستفاد منه أنها تركت أمر محاكمتهم  
للقضاء السورى يكون مردودا .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/٦/١٣ ص ١٦٧ ص ٣١٧)

٣٦ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به  
وهو قضاء محكمة الموضوع ومن ثم فإن المحكمة التى تنظر  
التظلم فى أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها الى الفصل  
فى النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر  
بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على  
ضوء القواعد التى أرساها قانون الرسوم وفى حدود قضاء  
محكمة الموضوع بهذا الالتزام . ولما كان الحكم المظنون فيه  
اذ قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتتل عليه من ادراج

بمعنى أنه اذا كون الفعل جرائم متعددة أواركتبت عدة جرائم  
لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة  
وكانت احدى تلك الجرائم من الجنائيات المنصوص عليها  
فى هذه الفقرة فإن باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لقاعدة  
جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات ،  
أما مجرد الارتباط الزمنى بين جريمتين فانه لا يوفر الارتباط  
كما هو معرف به فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات . ومن  
ثم فإن غرفة الاتهام اذ أمرت بعدم اختصاصها بنظر جنائية  
احراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمنى بينها وبين جنائيات  
احراز الأسلحة والذخائر تكون قد أخطأت ، اذ لا سييل  
الى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة احراز المخدر  
الا عن طريق تقديمها الى غرفة الاتهام .

(الطن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦٣/٢/١١ ص ١٤٥ ص ١١٣٣)  
(والطن رقم ١٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦٢/١/٢٩ ص ١٣٧ ص ٨٢٢)

#### الفرع الثالث : اختصاص محكمة الأحداث

٣١ - محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير  
الا اذا كان عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع  
الجريمة المسندة اليه طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات  
الجنائية - فاذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن فإن محكمة  
الجنائيات تكون قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص ،  
مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، مما  
يتعين معه نقض الحكم .

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦١/١١/٢٠ ص ١٢٧ ص ٦١٦)

٣٣ - اذا حكمت محكمة الجنائيات - خطأ - بعدم  
اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم سن الحدث  
فان حكمها يكون منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك  
بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها  
بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها ، ومن ثم يكون الطعن  
بالنقض فى هذا الحكم جائزا .

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦١/١١/٢٠ ص ١٢٧ ص ٦١٦)

#### الفرع الرابع : اختصاص محكمة الآداب

٣٣ - قرار وزير العدل الصادر فى ١٤ من يناير سنة  
١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب  
بمدينة القاهرة فضلا عن أنه قرار تنظيمى . لا يسلب المحاكم  
العادية اختصاصها العام - فانه قد شرط لاختصاص هذه  
المحكمة بنظر الجنح والمخالفات التى نص عليها وقوعها

ازاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف تؤكد احرازه الجواهر المخدرة . فإذا كان الثابت أن حالة الضرورة - التي وصفها الحكم الملعون فيه - قد أوجدتها المتهم ( الطاعنة ) بصنعها الحكم فيه - قد أوجدتها المتهم ( الطاعنة ) بصنعها وهي التي دعت الضابط الى القيام بضبطها وتفتيشها فإن ما اتخذته من اجراءات قبلها يكون صحيحا وبالتالي يكون الدفع بالبطلان لا أساس له من القانون .

(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ ص ١٣٠)

٣٩ - مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن اختصاص محكمة الجنايات انما يتمدد صحيحا بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف هيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فانه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المتمدد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سالفه الذكر بل هو تنظيم اداري لتوزيع الاعمال بين تلك الدوائر ، ومن ثم فلا يكون صحيحا في القانون ما يدعيه المتهم ( الطاعن ) من بطلان الحكم الملعون فيه بمقولة ان قرار الجمعية العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتي محكمة الجنايات بها على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في اقسام معينة من المدينة وأن الجناية التي حوكم من أجلها وقعت في قسم ( مينا البصل ) الذي لم تختص به الدائرة التي أصدرت الحكم - طالما أنه لا يصح أن المحكمة التي أصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف الاسكندرية .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ ص ١٣٠)

٤٠ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أى حالة كانت عليها الدعوى الا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . ولما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن أمام محكمة الدرب الأحمر

الرسوم المدنية الاستئنافية تأسيسا على أن المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ملزمان أيضا بالمصروفات المدنية الاستئنافية مع أن الحكم الاستئنافي الصادر في الموضوع لم يلزم أيضا بشئ من هذه المصروفات ، فانه يكون قد بنى قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق وخرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ص ١٥٠)

٣٧ - الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حده الا أنه الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور - تنص على أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة . ومتى كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جناية احرز السلاح والذخيرة التي أسندت الى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة الى جنعة القتل الخطأ التي أحيلت اليه بوصف أنها مرتبطة بالجناية المذكورة فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى لا يكون له محل .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ص ١٥٥)

#### الفصل الثالث : الاختصاص المحلى

٣٨ - اذا كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أنه من المقرر أيضا اذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم - المأذون له قانونا بتفتيشه - أثناء قيامه بتنفيذ اذن التفتيش على شخصه ، في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكانى، وبدا له منه ومن المظاهر والأفصال التي أتاها ما ينم عن احرازه جوهر مضررا ومحاولته التخلص منه ، فإن هذا الظرف الاضطرابي المفاجيء يجعله في حل من مباشرة تنفيذ اذن النيابة بالتفتيش قياما بواجبه المكلف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، اذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين



للمستفيد وهو جدة ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مصر .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٨٤٦)

٤٣ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته الى مصر هو أن تكون جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج ( بجده ) معاقبا عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية . واذ ما كان الطاعن يصحده العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة ، فانه من المتعين على قاضي الموضوع - وهو يصدد ازال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه.

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٨٤٦)

#### الفصل الخامس : تنازع الاختصاص

##### الفرع الأول : التنازع بين جهات الحكم وجهات التطبيق

٤٤ - لا يشترط لاعتبار تنازع الاختصاص قائما أن يقع بين جتتين من جهات القضاء أو جتتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جتتين احدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٠٠٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١٦٢)

(والطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ ص ١١٢)

(والطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ١١٧)

##### الفرع الثاني : التنازع الإيجابي والسلبي

٤٥ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام وقرارات الجتتين المتنازعتين أو احدهما ما دام الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى قد أصبح نهائيا لعدم الطعن فيه ، ذلك بأن غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فان الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي القائم بتعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطن أمامها في قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا .

(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٥/٨/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٥٢٨)

(والطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١١٢٢)

(والطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ١١٧)

فحضر أمام المحكمة في درجتى التقاضى ولم يدفع بعدم الاختصاص المحلى بل ترفع في موضوع الدعوى ، وكان ما أورده الحكم في أسبابه لا يستفاد منه ما يتشئ معه موجب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعت اليها من جهة مكان الجريمة فان ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٦٩)

#### الفصل الرابع : الاختصاص من حيث الأشخاص الفرع الأول : الاختصاص بجرائم الأحداث

٤٦ - من المقرر أن قواعد الاختصاص في المسواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز اثاره الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنابات والجنج والمخالفات التي يتم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة » فان محكمة الجنابات اذ قضت في موضوع جريمة القتل العمد التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه اياها ، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويتمين لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٣٥ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنابات بنظر الدعوى .

(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ ص ١١٤)

#### الفرع الثاني : الاختصاص بالجرائم التي تقع في الخارج

٤٧ - اذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن اصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسليمهما الى المستفيد قد تم في جده وقد عاصر ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيكين في تاريخ السحب ، فان جريمة اصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بكافة أركانها القانونية في مكان حصول الاعطاء

على أساس تقديرها لمن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة ، وكان بين من المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقاً للظن أنه تبين بالكشف من دفاتر المواليد أن المتهم قد تجاوز سنه عند ارتكاب الحادث خمس عشرة سنة خلافاً لما ذهب إليه الحكم المعلوم فيه وبني عليه قضاءه فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وهو قضاء غير منه للخصومة وسيقابل حتماً بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الأخرى . ومن ثم فقد وجب اعتبار الظن المرفوع من النيابة طلباً بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . فإذا كان الثابت بالكشف من دفاتر المواليد ، أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

(الظن رقم ١٦٧١ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤٤١)

٤٩ - متى كانت القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الظن فيه بطريق النقض ولا تستطيع القرفة فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تميز نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتماً بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجنايات أحرار المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق غرفة الاتهام فإن محكمة النقض - حرصاً على العدالة أن يتعامل سيرها - يكون لها أن تعتبر الظن في هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين غرفة الاتهام - التي تخلت عن نظرها الدعوى - وبين محكمة الجنايات - التي سوف تحكم حتماً بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بأحرار المخدر .

(الظن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٤ ص ١١٣)

(الظن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١١٦)

٥٠ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يظن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما ، ومن ثم فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات يتمدد لمحكمة النقض باعتبارها

٤٦ - إذا كانت غرفة الاتهام قد أمرت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة بقوله أن المتهم من طائفة الأحداث ، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها استناداً إلى ما هو ثابت بها من أن المتهم تجاوز سن الحدث ، قررت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - فإن هذا الأمر الصادر من غرفة الاتهام يحقق قيام التنازع السلبى بينها بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبذلك يندس الطريق على سلطة الاتهام بالنسبة لهذا المتهم ويقطع من المحاكمة . ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن الاختصاص بالفصل في الطلب الخاص برفع التنازع بين غرفة الاتهام وجهة الحكم إنما يتمدد لمحكمة النقض - على ما جرى به قضاؤها - باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يظن في أوامر غرفة الاتهام أمامها عندما يصحح الظن قانوناً ، فإنه يتعين إجابة النيابة العامة إلى طلبها وقبوله وتعيين محكمة الجنايات ( المختصة ) للفصل في الدعوى .

(الظن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦١/١٠/١ من ١٢ ص ٧٩٣)

٤٧ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الظن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع القرفة فيما لو قدمت إليها القضية أن تميز نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متخليتان حتماً عن نظر القضية - متى كان ذلك فإن محكمة النقض حرصاً على العدالة أن يتعامل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الظن المقدم من النائب العام في أمر غرفة الاتهام سالف الذكر طلباً لتعيين الجهة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات .

(الظن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١١٦)

٤٨ - إذا كانت محكمة الجنايات قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة لا رآه

٥٣ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام الجنتين المتنازعتين أو احدهما مادام الحكمان الصادران منهما قد أصبحا نهائين لمدم الطعن فيهما - ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من القانون سالف الذكر في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين احدهما عادية والأخرى استثنائية . ومن ثم فإن الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ازاء ما قام من تنازع سلبى على الاختصاص بين محكمة ثانى درجة التي قضت نهائيا بأحالة الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه على الرغم من سبق فصلها فى موضوعها ، وبين محكمة أول درجة التي قضت نهائيا - بعد إحالة الدعوى عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - ينمقد لمحكمة النقض على أساس أنها الدرجة التي يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجنح المستأنفة - وهى إحدى الجهتين المتنازعتين عندما يصح الطعن قانونا .

(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٦/١/٦ من ١٥ ص ٣٤)

#### الفصل السادس : اختصاص جهات التحقيق والاستدلال الفرع الأول : اختصاص النيابة العامة

٥٤ - من المقرر أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب ألا يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ مستقر عليه فى أصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة فى المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المبدأة تقرر مبدأ عاما يسرى أيضا فى المواد الجنائية ، وإذا تمدد تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز فى هذه الحال أن تدب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها ، لأنه بأحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلى الذى تقوم به النيابة

المحكمة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجنابات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا . ولما كانت غرفة الاتهام بأمرها بعدم الاختصاص قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى ، وكان المشرع قد ألغى بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الاتهام وأسند قضاء الاحالة الى مستشار الاحالة ، فله بتعيين احالة القضية الى مستشار الاحالة المختص للفصل فيها .

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٣/٢/١١ من ١٤ ص ١١٢)

(والطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٦٦)

٥١ - متى كان الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص يبدل وفقا للبيانات الواردة به على خطأ محكمة الجنح المستأنفة - فيما ذهب اليه من عدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جنائية ، وفيصد فى الوقت عينه أن الواقعة التى تحدث عنها لا شبة فيها لجنائية ، وكان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم فى الدعوى ، غير أنه متى كان هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التى قبل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هى الأخرى ، فإن محكمة النقض لا يسعها الا أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة التى يكون الفصل فى الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر فى الحكم وتعين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل فى الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٣/٤/٢ من ١٤ ص ٣٩٢)

٥٢ - ان محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن السلطة القضائية - أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء العادى والادارى وقضت كلتاهما باختصاصها بنظرها فى حالة التنازع الإيجابى أو بعدم اختصاصها فى حالة التنازع السلبى فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التى تنظر الدعوى وتفصل فيها ، ويترتب على تقديم الطلب فى هذه الحالة - وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون - وقف السير فى الدعوى ، أما اذا اختلف موضوع الدعوى فإنه لا يكون ثمة محل لطلب وقف السير فى الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٢/٢٤ من ١٤ ص ١٨٩)

الوكيل العام المختص بشئون الرقابة ، وكان الطاعن لم يطلب الى محكمة الموضوع على وجه الجزم تحقيق صدور التفويض الى الوكيل العام ، فلا يقبل منه اثارة الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ١٠٠)

٥٧ - ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في فقرتها الأخيرة من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - قصد به توجيه الخطاب الى النيابة الادارية في خصوص ما تجر به من تحقيق طبقاً لأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون المذكور ، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ، ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق لأنها اجراءات تقرض السرعة التي يتعين أن تحاط بها حتى توصل الى النتيجة المرقبة ، وهو ما يؤيده ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية المصاحبة لهذا القانون .

(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ١٠٠)

٥٨ - لا شأن للنيابة العامة فيما تجر به من تحقيقات - بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - لأنها تيسر في التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة ساقلة الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلاناً ما على مخالفة أحكامها ، إذ أنه نص تنظيماً كما يبين من صيغته وطبيعته .

(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ١٠٠)

٥٩ - لا ينال من سلامة الحكم استناده الى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان خارج عن دائرة هذا الاختصاص . ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسوغ عليها ولاية استجوابه ويجعل من اختصاصها سماع أقواله عملاً بنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٠٤)

العامة بناء على نذب المحكمة ايها في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساحه بقواعد التنظيم القضائي التي تعدد التقاضي وواجب المحكمة في مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، أو بنذب أحد أعضائها أو قاضيا آخر في حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف للقانون .

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٦ من ١٢ ص ٩٨١)

٥٥ - إذ كان القانون التأديبي مستقلاً عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتمايز مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم قانوناً في الوقت نفسه . والرشوة بوصفها اخلاصاً بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر - وقد أفصح الشارع بما نص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإن تحرى أمر هذا الخطأ يدخل في اختصاص النيابة الادارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق حتى اذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق الى النيابة العامة التي تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه - ولما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن من بطلان الاجراءات لأنها انصبت على جريمة من جرائم القانون العام ما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الادارية لا يكون له وجه .

(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ١٠٠)

٥٦ - لا يشترط بحسب نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام للنيابة الادارية في كل حال على حدة وفي كل قضية على وجه التخصيص ، بل يكفي أن يكون التفويض خاصاً في نوع العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العامين حسبما يترأى للمدير العام صاحب الحق في هذا التقسيم . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد دال على صدور الاذن باتخاذ الاجراءات الموصلة لضبط الجريمة في حالة تلبس من

٦٥ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومتطلباته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه أو من يتدب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ د جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨٦٥)

٦٤ - النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي وولايتة في ذلك عامة تشتمل على سلطتي التحقيق والادعاء وتنبت على اقليم الجمهورية برمتة وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيطة به على سبيل الانفراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاوته أمر مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شؤون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسما واحدا لا انفصام بين خلاياه .

(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ د جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨٦٥)

٦٥ - يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد محال إقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم في الأصل عامة تبعا لو كالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أي عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لاقامته . وأن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق في نوب أحد أعضاء النيابة العامة . ممن يعملون في أية نيابة ، سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم ، أم جزئية ، أو كلية ، أو باحدى نيابات الاستئناف ، لتحقيق أية قضية أو اجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو - ومن ثم يكون النعي على قرار النائب العام الصادر بنوب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المستندة الى الطاعن بتجاوزه الاختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل انصافا بانشائها غير سديد .

(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ د جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨٦٥)

٦٥ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومتطلباته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه أو من يتدب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦/٦/١٩٦٤ ص ١٥ من ٢٣٧)

٦٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جمع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النهر الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطاع نفيه الا اذا كان هناك نهي صريح . ومجرد احالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر الاذن لا يسلب اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥ من ٣٥٦)

٦٢ - لرئيس النيابة حق نوب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء - وهذا النوب يكفي فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النوب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى ولما كان الثابت من مطالعة محضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في صدر محضره صدور قرار من رئيس النيابة بنوبه مباشرة التحقيق بالنيابة - فان هذا الذي أثبتته يكفي لإثبات حصول النوب واعتبار التحقيق الذي أجراه صحيحا .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ د جلسة ١١/٥/١٩٦٥ ص ١٦ من ٤٥٨)

٦٣ - النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع ومثله له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي نيطة بها وحدها مباشرتها وذلك باجراء التحقيق بنفسها أو بمن تدب له لذلك من مأموري الضبط القضائي أو بأن

## الفرد الثاني : اختصاص مأموري الضبط القضائي

٦٨ - لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعها في دائرة اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجري كل ما خوله القانون اياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالاتهما بالجريمة . لما كان ذلك ، وكان الاذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المروقات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فان قيامه بتنفيذه يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢ ص ١٤ ص ٩٧)

٦٦ - رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة  
رئاسة ادارة محضا لا يترتب عليها أى أثر قضائي .

(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١ ص ١٦ ص ٨٦٥)

٦٧ - القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحسد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم . خاصة أن قيد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدر في أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينهى أنهم انما يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تجميعه أو بمناى عن رئاسته واشرافه .

(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١ ص ١٦ ص ٨٦٥)

## اختلاس اشياء معجوزة

## موجز القواعد :

- ١ - حجز ادارى - في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعيين حارس على المحجوزات - جزاء المخالفة - عدم قيام الحجز قانونا - تصرف المتهم في الاشياء المحجوزة - لا جريمة
- ٢ - مبدأ الحراسة المفترضة في قانون المرافعات - لا يسوغ الاخذ به - عدم سريان هذا المبدأ في الحجز الادارى الا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ .. .. .
- ٣ - حجز قضائي - نزول الجهة الحاجزة عن الحجز - وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما اذا كان قبل يوم البيع أو بعده - هي وقائع جوهرية
- ٤ - سكوت حكم الادانة - الذى افنى حكم البرائة - عن ذلك - قصور وغموض .. .. .
- ٥ - حجز ادارى في ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - مبدأ الحراسة المفترضة - لمنسوب الحجز اذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه الحائز - من هو ؟ مثال : مستاجر العين محصل الحجز - رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه اياها - لا يعتد به - الحكم ببرائته بمقالة أنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة - خطأ في القانون .. .. .
- ٦ - حجز ادارى في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - مبدأ الحراسة المفترضة - لمنسوب الحجز - اذا لم يجد من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه اياها
- ٧ - جريمة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات - اركانها - كون المتهم حارسا وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك وب قصد عرقلة التنفيذ .. .. .
- ٨ - القول في أسباب الطعن بالنقض بأن خلو محضر الحجز من بيان حدود الأيمان التي حجز على زراعتها لا يطلان منه الى انتقال المنسوب الى مكان الحجز - جعل موضوعي - لا يقبل .. .. .
- ٩ - اركان جريمة التهديد : علم المتهم - علما حقيقيا - باليوم المحدد للبيع ، وتمسده علم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ

- دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع • دفاع مرسومي جوهرى • وجوب تناوله بالرد • اغفال ذلك • قصور .. .. . ٦
- اختلاس اشياء محجوزة اداريا • قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من اجله قبل يوم البيع • ينفي المسؤولية عن التهديد : اذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الاشياء المحجوزة
- الحكم بالادانة • استنادا الى أن المتهم لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من اجله قبل اليوم المحدد للبيع ، ودون أن يعنى الحكم ببيان قيمة المحجوزات منسوبة الى ما أوفى به المتهم • قصور • لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .. .. . ٧
- اختلاس الاشياء المحجوزة • لا يشترط لتوفره أن يبددها الحارس • يكفي أن يتمتع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ ، اضرارا بالدائن الحاجز .. .. . ٨
- توقيع الحيز يقتضى احترامه • بقاؤه منتجا لآثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان : ما دام لم يصدر حكم يبطله من جهة الاختصاص
- السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة • لا اثر له في قيامها .. .. . ٩
- الدفع بعدم العلم . يوم البيع • محله : أن تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبند عدم اثارة الطاعن أمام المحكمة وجود المحجوزات • اطمئنان المحكمة لما أوردته من عناصر سائفة الى عدم وجودها • لا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .. .. . ١٠
- البطلان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون الا أنه مقرر لمصلحة المدين • عدم تعلقه بالنظام العام • سقوط حق المدين في الدفع به اذا نزل عنه صراحة • ضمنا بعد التسايب • اثاره هذا الدخ لاول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبول .. .. . ١١
- توقيع الحيز على منقولات سبق حجزها يكون مجرد هذه المنقولات • هو بمثابة طلب بإيقاف الحيز الاول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين • اعلان محضر الجرد الى الحارس يعتبر مصادرة في رفع الحيز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه لمصلحة المعارض والحاجز الاول على السواء • المادة ٥١٧ مرافعت • ليس للحارس التصرف في المحجوزات لاي سبب يغير الطريق الذي رسمه القانون • تبوت أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المتهم الذي عين حارسا في بلا الحيزين • تسليم الحارس المحجوزات الى وكيل الحاجزة • اخلال بواجب الحراسة المفروضة عليه • توافر العصد الجنائي لديه .. .. . ١٢
- جريمة تهديد الاشياء المحجوز عليها • متى تتحقق؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الفش • عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبيل موعد البيع • المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها • عدم المتور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها • مثال .. .. . ١٣ ، ١٤
- تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة تهديد المحجوزات • مادام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع • كون الوقائع التي أنبتتها الحكم لا تقيد بذاتها توافرها الضرر • على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها وإن تورد الدليل على توافره • مثال .. .. . ١٥
- التيات جريمة اختلاس المحجوزات • تحرير محضر لاثبات واقعة الاختلاس في يوم حصولها • غير لازم • كفاية اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها .. .. . ١٦
- جواز تعيين المدين أو العائز حارسا في الحيز الادارى • اذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو العائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه اياها • أما اذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الادارة المحليين • المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحيز الادارى .. .. . ١٧
- القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير المقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنته من بعض أحكام خاصة بالاغصان ديون معينة مستحقة للدولة • عدم سريةا على جرائم اختلاس الاشياء المحجوز عليها التي وقصت قبل صدوره .. .. . ١٨
- ما هي الاجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجز القضائية والادارية ؟ بالنسبة للحارس في الحيز الاول : عليه اخطار المحضر أو مندوب الحجز في الحيز الثاني بالحجز الاول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الاشياء المحجوزة كاملة

بالنسبة للمحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثاني : عليه جرد المحجوزات وأبوابها في محضره وتعيين حارس الحجز الأول حارسا عليها واعطاء صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذي أوقعه - عله ذلك ؟

ما هي الاجراءات التي يتعين اثباتها عند رفع أحد المحجزين ؟ يستمر الحراس المعين على المحجوزات مسئولوا عنها حتى يتقرر اغاؤه أو رفع الحجز الآخر وإعلانه به . أو تمام بيع المحجوزات للمعين حارسا عليها

١٩

### القواعد القانونية :

النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩ ص ١٣ ص ٣٢٠)

٣ - يجوز لمندوب الحاجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري - اذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يمتد برفضه اياها . فاذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المتهم مستأجرة للمعين محل الحجز من المدين فانها تكون حائزة لها قانونا بطريق الاجارة ، واذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فانه لا يمتد برفضها ، ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم من تبرئتها من تهمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمقولة انها مستأجرة وليست مدينة وانها رفضت قبول الحراسة - ما انتهى اليه الحكم من ذلك يكون ميبسا بالخطأ في القانون متينا نقضه .

(الطن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥ ص ١٣ ص ١١١)

١ - لا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء المحجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو مبدأ الحراسة المفترضة المشار اليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإداري الا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - مادام القانون الذي وقتت الجريمة في ظله قد أوجب لانقاده الحجز الإداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة . فاذا كانت الاجراءات في الحجز قد وقتت عند ترك الأشياء المحجوزة في حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة ، ولم يعين عليها حارس آخر أو يهدد بها الى أحد رجال الادارة ، فان الحجز لا يكون قائما قانونا ، ولا يمكن والحالة هذه مساءلة المتهم عن تصرفه في الأشياء المحجوزة .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ ص ١٢ ص ٢٠٦)

٢ - اذا كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه - حين دان المتهم بجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة وألغى بذلك حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة - قد اقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائي في الجريمة ، دون أن يرد على ما أورده الحكم المستأنف في خصوص نزول الجهة الحاجزة عن الحجز ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما اذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أو لاحقا له ، فان خلوه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي أقيم عليها حكم البراءة سالف الذكر انما يصمه بالقصور والشموض اللذين لا تستطيع مهما محكمة

٤ - يجوز لمندوب الحجز - عملا بالمادة ١٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - اذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يمتد برفضه اياها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مندوب الحجز عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فامتنع ، غير أنه لم يمتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته - كما أثبت الحكم في حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها مع علمه به وبقصد



الحاجز . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة اختلاس أشياء محبوزة استنادا الى ما خلاص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة تنفيذ ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣٢ جلسة ١٦٦٢/١٢/٢ من ١٣ ص ٨٠٢)

٩ - توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا وبطل منتجبا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطان ، مادام لم يصدر حكم يبطلانه من جهة الاختصاص . كما أنه من المقرر أن السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة لا يؤثر فى قيامها .

(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١/٨ من ١٤ ص ١١٦)

(والطن رقم ٢٧١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١٩ من ١٥ ص ٤٢١)

(والطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١٠/٤ من ١٦ ص ٦١٥)

١٠ - الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحبوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يشره الطاعن أمام المحكمة التى اطاعت لما أوردته من عناصر ساقطة الى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

(الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٣/٢/١٢ من ١٤ ص ١٣١)

١١ - من المقرر أن البطلان المشار اليه فى الفقرة الأولى من المادة ٥٩٩ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون الا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين فى الدفع به اذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن استنادا الى حكم تلك الفقرة فلا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٣/٢/١٢ من ١٣ ص ١٣١)

(والطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١٩ من ١٥ ص ٤٢١)

١٢ - تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لايجرى بالاجراءات المعتادة فى الحجز وانما يكون بمجرد الأشياء السابق حجزها . فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون اعلان مضر الجرد الى الحارس معارضة فى رفع الحجز وثبتت عبه الحراسة

عرقلة التنفيذ ، فانه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من اداته بجرمة التبيد .

(الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٨٢)

٥ - ما يثيره المتهم « الطاعن » بشأن عدم بيان حدود الألمان التى توقع الحجز على زراعتها ، وما رتبته على ذلك من عدم الاطمئنان الى انتقال مندوب الحجز الى مكان الحجز ، انما هو فى حقيقته جدل موضوعى لا يقبل مثله أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٨٢)

٦ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحبوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحبوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من تقى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتميز على المحكمة أن تتناوله بالرد ، والا كان حكمها قاصرا .

(الطن رقم ٣٤٠٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٤٧٦)

(والطمان رقم ١٠٨٢ لسنة ١٠٩١ ق جلسة ١٦٦٢/١٠/١٥)

٧ - اذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطلوبا منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول فى الادانة عن التبيد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحبوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع ودون أن يبين قيمة المحبوزات منسوبة الى المبلغ الذى أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبيد تنتهى اذا ما تم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحبوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع . اذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فانه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٦١٣ لسنة ٣٢ جلسة ١٦٦٣/١١/١٩ من ١٣ ص ٧٤٨)

٨ - لم يشترط القانون فى جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة أن يبددها الحارس ، بل يكفى أن يتمتع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرازا بالدائن

المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش ، أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/٢٣ ص ١٦  
ص ١٦٦ )

١٥ - من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم استغلالاً عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة تبديد المحجوزات ، مادام أنه مستفاد صفاً من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تفيد بداتها توافر هذا الضرر ، فإنه يتعين على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وإن تورد الدليل على توافره . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاء الطاعن حارساً لم يصبح تنفيذاً ، وبالتالي لم يكن قد حدد بعد يوم لبيع المحجوزات حتى تكون هناك تمة عرقلة لأجراءات التنفيذ ، وكان الطاعن قد دفع بانتفاء القصد الجنائي وبانتفاء نية الغش وقدم للتدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف إذا حكم في الدعوى نهائياً بالدين وتثبيت الحجز ، وكان خطاب الضمان نهدياً من البنك بضمان تنفيذ عملية الطاعن لالتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يعق للمستفيد - الدائن الحاجز - المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين نقدي ، فكان يتعين على المحكمة في هذه الصورة التي لا يبين منها وجه الضرر الذي حاق بالدائن الحاجز - أن تورد في حكمها الدليل على توافره وأن تعرض لخطاب الضمان المقدم وتبين أثره في توافر الغش لدى الطاعن أو انتفاءها . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في التسبب .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/٢٣ ص ١٦  
ص ١٦٦ )

١٦ - من المقرر أنه لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يحرر المحضر أو الصراف محضراً ثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصوله بل يكفي أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/٣٠ ص ١٦  
ص ٣٦٦ )

على عاقبه ، فلا ترفع عنه وبظل مكلفاً بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء ، ويستنع عليه التصرف في المحجوزات لأى سبب من الأسباب بغير الطرق الذى رسمه القانون . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن موارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المطعون ضده حيث عين حارساً في كلا الحجزين ، وهو إذ تصرف في المحجوزات بتسليمها الى وكيل الحاجز الأول يكون قد أغل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائي لديه في جريمة التبديد .

(الطن رقم ٢٦٣٠ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٣/٢/١٨ ص ١٤  
ص ١٦١ )

١٣ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تحقق الا باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، والحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، ولما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها وعدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاء الطاعن حارساً لم يصبح تنفيذاً وبالتالي لم تتخذ إجراءات البيع ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم يتصرف في المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة اخطاره الدائن الحاجز بموعد نقلها والمكان الذي نقلت إليه ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه أما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاءه بادانته استناداً الى أقوال المبلغ والى محضر الحجز التحفظي والمأينة من تعيين الطاعن حارساً على المحجوزات وعدم العثور عليها في مكان الحجز قبل يوم البيع ، وهي أدلة لا تفيد في حد ذاتها باختلاسه للأشياء المحجوز عليها أو تصرفه فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/١/١٨ ص ١٦  
ص ٣٧٥ )

١٤ - جريمة تبديد المحجوزات لا تتمحقق الا باختلاس

لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى اللتين نظمتا الاجراءات التى يتعين اتباعها عند تمدد الحجز القضائية والادارية أن القانون فرض على الحارس فى الحجز الأول اخطار المحضر أو مندوب الحاجز فى الحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحبوزة كاملة ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز الثانى أن يجرّد تلك الأشياء وأن يثبتها فى محضره ويعين حارس الحجز الأول حارسا عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدّين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة فى رفع الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذى يضمن توحيد اجراءاته وميعاده فى الحجزين والذى يتم طبقا لأحكام القوانين التى تحكم الحجز الأول . وبأنه فى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحبوزات مسئولاً عنها حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحبوزات المعين حارسا عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى اخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحبوزة التى يظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن يتابع بمعرفة مندوب أحدها وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تعداها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يتمتع عن تقديم الأشياء المحبوزة لمندوب الحاجز تنفيذا لأمى حجز من المحبوز الموقوفة عليه ، بل أن واجبه يقتضى تقديم المحبوز عليه يوم البيع للأموال المكلف ببيعهم ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته وحده .

( الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ س ١٦ س ١٦٩ )

١٧ - نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المدلل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الادارى على انه : « يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو اشتر على الأشياء المحبوزة عليها . ويجوز تعيين المدّين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ودان المدّين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه ايها ، اما اذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الادارة المحليين » . ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه انصراف حارسا بوصفه حائزا للمحبوزات . ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون اذ عول فى قضائه على محضر الحجز مع خلوه من اقامته أو غيره حارسا على المحبوزات يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ س ١٦ س ٣٢٩ )

١٨ - اذا كان الثابت أن جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة عليها المسندة الى الطاعن وقعت قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون مينة مستحقة للدولة، فإن افتراض تحقق شروط الاعفاء هذه بالنسبة الى الدين المحبوز من أجله لا يترتب عليه اعفاء الطاعن من المسؤولية الجنائية عن جريمة التبيد التى وقعت منه قبل صدور القانون المنظم لشروط الاعفاء .

( الطعن رقم ٧٣٢ سنة ٢٥ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ س ٦٥٧ )

١٩ - يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨

### اختلاس اموال اميرية

#### موجز القواعد :

- ١ جريمتا الاستيلاء على اموال الدولة بغير حق وتسهيل الاستيلاء عليها . اذكانها : وجوب أن يكون مال الدولة هو موضوع الجريمة . مثال فى الاستيلاء على قيمة الفرق بين ما ورد بالفعل وبين ما التزم المتهم بتوريده للدولة .. .. .
- ٢ صفة مأمور التحصيل . يكفى قيام التهم بعملية التحصيل بحسب توزيع الاعمال فى المصلحة الحكومية . لا يشترط الذنب الكتابى .. .. .
- ٣ صفة مأمور التحصيل . متى تحقق ؟ متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى انطوية لتوريده لحساب الحكومة .. .. .
- ٤ العقاب على جريمة الاختلاس . وجوب الحكم بالفرز والرد والغرامة . المادة ١١٨ عقوبات .. .. .
- ٥ لا موجب للحكم بالرد . عند ضبط المال المختلس .. .. .

- الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . غرامة نسبية . تضامن المتهمين في الالتزام بها  
٦ ما لم يعدد الحكم نصيب كل منهم . المادة ٤٤ عقوبات .. .. .
- جريمة المادة ١١٣ عقوبات . لا يشترط في الجاني صفات خاصة . يكفي أن يكون موظفاً عمومياً  
٧ أو من في حكمه . المادتان ١١١ و ١١٩ عقوبات .. .. .
- نوع الشيء المختلس . لا يلزم أن يكون المال المختلس أميرياً . يكفي أن يكون مملوكاً للأفراد ، متى  
٨ سلم للموظف بسبب وظيفته . المادة ١١٢ عقوبات .. .. .
- جريمة المادة ١١٢/١ عقوبات . من أركانها : أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب  
٩ وظيفته . عدم تدليل الحكم على توافر هذا الركن . قصور .. .. .
- جريمة المادة ١١٢ عقوبات . ما يوفر أركانها : عبث الموظف بما يؤتمن عليه فيما يتسلمه  
بمقتضى وظيفته وانصراف نيته إلى التصرف فيه باعتباره مملوكاً له .. .. .
- تصرف الجاني بالفعل في المال المختلس . ليس شرطاً لتضام الجريمة . مثال . نية الاختلاس .  
١٠ ماهيتها . تحويل الوظيفة حيازته الناقصة إلى حييزة كاملة بنية التملك .. .. .
- جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها : صفة الجاني . من هو « الموظف أو المستخدم العمومي »  
المشار إليه بالنص ؟ هو كل موظف عمومي أو من في حكمه طبقاً للمادة ١١١ عقوبات . مثال : طواف  
بريد .. .. .
- متى تحقق ؟ إذا كان تسليم المال له حاصل بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .. .. .
- نوع الشيء المختلس . ماهية الأموال والأوراق والأمتعة المشار إليها بنص المادة ١١٢ عقوبات .  
هي كل ما يمكن تقويمه بالمال ، أو تكون له قيمة أدبية اعتبارية . مثال . الخطابات البريدية ، لها قيمة  
١٢ اعتبارية .. .. .
- مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي . ومن في حكمه  
ممن نصت عليه المادة ١١١ عقوبات . يختلس مالا مائتحت يده . متى كان المال المختلس قد سلم  
إليه بسبب وظيفته .. .. .
- اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة . خضوعه لحكم المادة ١١٢ عقوبات .  
١٣ مسئولتيه عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .. .. .
- اختلاف صورة الاختلاس التي نصت عليها المادة ١١١ عقوبات عن الاختلاس الذي نص عليه  
الشارع في باب السرقة . علة ذلك : الاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع المال من حييزة شخص آخر  
خلسة أو بالقوة بنية تملكه . بينما في هذه الصورة الشيء المختلس في حييزة الجاني بصفة قانونية ،  
ثم تنصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . ثبوت تغير النية لدى الحائز . بما قارفه من  
١٤ أعمال مادية كشفت عن ذلك . - يجعل جريمة الاختلاس تامة ولو كان التصرف لم يتم فعلاً .. .. .
- استخلاص الحكم بما ساقه من أدلة سائفة أن المتهم الأول وجندي القوات المسلحة قارف أعمالاً  
مادية كشفت عن انصراف نيته إلى تحويل حييزة البنزين عنده من حييزة ناقصة إلى حييزة كاملة بنية  
تملكه . تحقق جريمة اختلاس الأموال الأميرية في حقه بكافة أركانها القانونية . إسهام الطاعن بعد ذلك  
بنشاطه في احتجاز البنزين المتحصل من هذه الجريمة في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض . وصف الحكم  
هكذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته للتطبيق الصحيح للقانون  
١٥ مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة الاختلاس مع العلم بها .. .. .
- أعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من  
جناية الاختلاس مع العلم بها ، وهو الوصف القانوني لما أتت به الحكم في حقه . لا يتجوز للطاعن من  
النص على الحكم بالقصور في التدليل على اتفاقه مع المتهم الأول على ارتكاب جريمة الاختلاس . علة ذلك :  
ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإتيانه نشاطاً مستقلاً عن نشاط المتهم الآخر بإياديه وبين  
١٦ وصف الاشتراك في جريمتها .. .. .
- عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية .  
١٧ المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .. .. .
- وجوب توقيت عقوبة العزل عنه معاملة المتهم بالرأفة والحكم عليه بالجس سواه في جريمة  
الاختلاس التامة أو الشروع فيها . المادة ٢٧ عقوبات .. .. .
- راجع أيضاً : استيلاء على مال الدولة يقع حق

## القواعد القانونية :

فانها تكون قد خالفت القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع العقوبة طبقا للقانون .

( الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٣٠ ق . - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٤ - ١٢ س ٤٩١ ) .

٥ - اذا كان الحكم قد أثبت أن البنزين يعد تعريفه قد ضبط ، فانه يكون قد أصاب التطبيق السليم للقانون بعدم الحكم برد المال المختلس .

( الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٣٠ ق . - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٤ - ١٢ س ٤٩١ ) .

٦ - الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات - وان كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه - الا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت اليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وهو ما من شأنه أن يكون المتهمون متضامنين في الالتزام بها مالم يفض الحكم كلا منهم بنصيب منها .

( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ ق . - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ - ١٢ س ٥٢٨ ) .

٧ - لا يشترط لقيام جناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، صفات خاصة في الموقف العمومي ، كالتى اشترطتها المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم اليه بسبب وظيفته ، بل يكفي أن يكون الجاني موظفا عموميا أو في حكمه طبقا للمادتين ١١١ ، ١١٩ من القانون سالف الذكر - وأن يكون المال الذى استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة .

( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ ق . - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ - ١٢ س ٥٢٨ ) .

٨ - لا يشترط فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون المال المختلس مالا أميريا ، بل يكفي أن يكون مملوكا للأفراد متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته .

( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ ق . - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦ - ١٢ س ٧٣٢ ) .

٩ - لا تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات الا اذا كان سلم المال المختلس من مقتنيات العمل ويدخل في اختصاص التهم الوظيفي استادا الى نظام مقرر أو أمر ادارى صادر ممن يملكه

١ - اذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير

حق هو قيمة الفرق بين ما وردته المتهم الثالث بالتعل وبين ما التزم بتوريده للدولة ، فان ما يثيره المتهم الثانى بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير سديد ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملا من مال الدولة - وهو لا يستحق سوى قيمة وردته بالفصل منه ، ويكون الفرق مالا خالصا لها سهل المتهم الثانى للمتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة ، وهى مرادفة لجريمة الاستيلاء التى دين المتهم الثانى على أساسها فى التجريم والمقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٠ ق . - جلسة ١٩٦٦/٢/٩ - ١٢ س ١٩١ ) .

٢ - لا يشترط لكى يعتبر الشخص من مأمورى التحصيل المشار اليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابى - بل يكفي عند توزيع الأعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .

( الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق . - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ - ١٢ س ٢٥١ ) .

٣ - تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة ، سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعليم أو تكليف كتابى أو شفوى ، بل يكفي عند توزيع الأعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل ، وفى قيامه بذلك وتسلمه دفاتر التحصيل ما يكسبه هذه الصفة ، مادام لم يدع بأنه أقحم نفسه على العمل وأنه قام به متفلا أو متفلا أو فضوليا سواء بتهاون من رؤسائه أو زملائه أو باعفاء منهم .

( الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٠ ق . - جلسة ١٩٦٦/٤/٢ - ١٢ س ٤٢٨ ) .

٤ - متى كانت المحكمة قد دانت المظنون ضدها عن تهمة اختلاس الأموال الأميرية المسندة الى الأول والاشتراك فيه المسندة الى الثانى ، وأغفلت الحكم بمزول أولهما وهو - كما ورد بالحكم المظنون فيه - من المكلفين بخدمة عامة ، كما أغفلت الحكم على المظنون ضدهما بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات

الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .

( الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ م - ١٣ م )

١٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات المعدلة بالقانون سالف الذكر وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . ولما كان المتهم الأول بوصفه جنديا في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ، فإنه يصبح مسئولا عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ م - ١٤ م )

١٤ - أراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على عيث الموظف بالائتمان على حفظ المال أو الشيء المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته ، فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شعبة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس في هذا الباب يتم باقتراع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه ، أما في هذه الصورة فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نية الحائز الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية - وجدت جريمة الاختلاس تامة ، ولو كان التصرف لم يتم فعلا .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ م - ١٤ م )

١٥ - لما كان الحكم قد أثبت - بما ساقه من أدلة سائغة اطاعت إليها المحكمة - أن المتهم الأول بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلالة عن أن نيته قد انصرفت فعلا الى تحويل حيازته للبنتين الذي كان في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وتحققت بذلك جريمة اختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسمم الطاعن

أو مستمدا من القوانين واللوائح . فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة ، فإن الحكم يكون ميبيا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ م - ١٣ م )

١٥ - فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عيث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه . بمقتضى وظيفته وانصراف نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار أن مملوك له . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم « أمين مخازن بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي » أنه حول حيازة بعض الأسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، فإن جريمة اختلاس الأموال الأميرية المسندة إليه تكون قد تمت وإن كان التصرف في تلك الأموال المختلصة لم يتم .

( الطعن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ م - ١٣ م )

١١ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف عمومي أو من في حكمه - طبقا للمادة ١١١ من هذا القانون - يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان تسليم المال حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتزويده لحساب الحكومة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم - وهو طواف يريد - أنه تسلم من المجنى عليهم الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها إليه لتصديرها ، فاختلس لنفسه هذه الرسوم التي سلمت إليه بسبب وظيفته ولم يتم بتزويدها لحساب الخزنة ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في تلك المادة وطبق القانون على الواقعة تطبيقا سليما .

( الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ م - ١٣ م )

١٢ - الخطابات التي يسلمها أصحابها الى طواف البريد بسبب وظيفته ، هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية . ذلك أن عبارة « الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها »

فيه ، فانه لا جدوى للطاعن مما ينهه على الحكم من قصور في التدليل على اتفائه مع المتهم الأول على ارتكاب جنابة الاختلاس ، اذ ان ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وايتائه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يبعد بينه وبين وصف الاشتراك في جرمته .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق • جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ • س ١٤ • ص ٢٢٩ )

١٧ - شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص - ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حال الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهره وهي أن تلك الغرامة يمكن تعديلها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ • س ١٦ • ص ٦٧٢ )

١٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجنابة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرأفة وقضى عليه بالعس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات التي تسمى بين حاثي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ • س ١٦ • ص ٦٧٢ )

### اختلاس أوراق حكومية

#### موجز القاعدة :

اختلاس أوراق مرافعات قضائية وطوايح الدفعة الخاصة بنقابة المحامين التي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها : جنحة بالمادتين ١٥١ و ١/١٥٢ عقوبات • لا جنابة بالمادتين ١١٣ و ١١٨ عقوبات . . . . . راجع أيضا : التلخيص

( القاعدة رقم ٢ ) •

#### القاعدة القانونية :

( القاعدة رقم ٢ ) •

الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس - فإن الحكم اذ داتها طبقا للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات بوصف أنهما استوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستلزم منه نقضه .

( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦١/٥/١٦ • س ١٢ • ص ٥٦٧ )

بشماله في احتجاز البنزين المتحصل من هذه الجنابة في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض ، فإن وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس يجافي التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جنابة الاختلاس التي تمت فعلا وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط اجرامي يمثل في الأعمال التنفيذية التي قارفها - والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الأعمال المجزأة أو التهمة للجريمة ، مما يقصد به مجرد تقديم المون للفاعل الأصلي بأعمال سابقة أو ماصرة لنشاطه و يترتب عليها تحقيق النتيجة الاجرامية المرجوة من ذلك التدخل - ولما يصدق عليها وصف اخفاء أشياء متحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق • جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ • س ١٤ • ص ٢٢٩ )

١٦ - متى كانت العقوبة التي أعملها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١١/١١٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ التي عاملها بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن ، والذي يضمن اداته به عملا بحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة الى نقض الحكم المطعون

اذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين اختلسا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة وكذلك طوايح الدفعة الخاصة بنقابة المحامين والتي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها المأمور بحفظها الأمر المنطبق على المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات ، والمادة

## اخفاء اشياء متحصلة من جنابة أو جنحة

### أرقام القواعد

٢	١	..	..	..	..	..	..	..	الفصل الأول : اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة
٦	٥	..	..	..	..	..	..	..	الفصل الثاني : اخفاء الأشياء المتحصلة من جنحة
									الفصل الثالث : اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة
٩	٧	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الأول : فعل الاخفاء
١١	١٠	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الثاني : اشياء مسروقة
١٣	١٢	..	..	..	..	..	..	..	الفصل الثالث : اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة
١٨	١٤	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الرابع : استقلال جريمة اخفاء الأشياء المسروقة عن جريمة السرقة

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة

أشياء متحصلة من جنابة \* توفر الفعل المادي بحيازة الشيء مهما كان سببها \* لا يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك

١ أعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها \* وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حق الطاعن \* لا جدوى للطاعن من النفي على الحكم بالوصف في التدليل على انقضاء مع التهم الأول على ارتكاب جنسية الاختلاس \* علة ذلك : ظهور على مسرح الجريمة بعد تحققها واثباته نشاطا مستقلا عن نشاط التهم الآخر يباعه بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته

٢ استخلاص الحكم بما ساقه من أدلة سائفة أن التهم الأول قارف أعمالا مادية كشفت عن انصراف نيته إلى تحويل حيازة البنزين عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية تملكه \* تحقق جنابة اختلاس الأموال الأمانية في حقه بكافة أركانها القانونية \* اسهام الطاعن بعد ذلك بنشاطه في احتجاز البنزين المتحصل من هذه الجنابة في الوعاء الذي أعد لهذا الغرض \* وصف الحكم هذا الفعل - من جانب الطاعن - بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس \* محافاته التطبيق الصحيح للقانون \* مؤدي ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة اخفاء أشياء متحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها

٣ استخلاص الحكم أن الما قول الذي قام ببناء العمارة وكذا الماطون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جنابة الادخال في الذمة \* اقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين الماطون ضدها الأولى وزوجها - مرتكب جنابة الادخال في الذمة - من ناحية وبين الما قول على أن يستولى الأخير منها على بعض المبالغ المختلصة لأقامة المبنى باسم الزوجة \* على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك بعد أفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنحه أجلا لاستعداد على أساس الوصف الجديد \* التفتات المحكمة عن ذلك واعتبارها الاخفاء واقعا على المقار والتضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية \* قصور وخطأ في القانون

راجع أيضا : اختلاس اموال اميرية \*

( القاعدة رقم ١٦ )

#### الفصل الثاني : اخفاء الأشياء المتحصلة من جنحة

أشياء متحصلة من جنحة \* توفر الفعل المادي بحيازة الشيء مهما كان سبب الحيازة \* لا يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك

٥ ركن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة \* مسألة نفسية \* للمحكمة تبينها من ظروف الدعوى

٦ راجع أيضا : وصف التهمة \*



### الفصل الثالث : إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة

#### الفرع الأول : فعل الإخفاء

- أشياء مسروقة • توفر عنصر الإخفاء بمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة -  
٧ لا تشترط نية التملك .. .. .  
ركن الإخفاء • ما يوفره • مثال • اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالا ماديا يتسلسلها من  
٨ السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه .. .. .  
ركن العلم بالسرقة • لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم • متى كانت الوقائع بذاتها دالة على  
٩ نواصره .. .. .

#### الفرع الثاني : أشياء مسروقة

- الاتجار في مثل الشيء المسروق • حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ مدني • لا يكفي أن يظهر  
١٠ البائع بظهور التاجر • احتراف التجارة • تقديره • مسألة موضوعية .. .. .  
قاعدة • الحيازة في المنقول مسند الملكية • • تطبيقاتها • أصل القاعدة في نص المادة ٩٧٦  
فقرة أخيرة مدني • اختلاف الحكم في حالة الشيء المسروق أو الضائع • ترجيح مصلحة المالك على  
١١ مصلحة الحائز • المادة ٩٧٧ مدني .. .. .

#### الفرع الثالث : القصد الجنائي

- تأسيس الحكم المعلوم فيه قضاء ببراءة المعلوم ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق على أنه كان  
مجرد وسيط لردده لأصاحبه دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لردده • مؤداه • أن حيازته له قامت منذ  
١٢ نشأت لحساب المجني عليه • انتهاء قصد الإخفاء لديه • علة ذلك : يده على الشيء المسروق هي يد المالك  
ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة • طبيعته : مسألة نفسية • لا تستفاد  
١٣ من أقوال الشهود فحسب • للمحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى .. .. .

راجع أيضا : ملاحظات •

( القاعدة بالصيغة رقم ٦٧٠ س ١٤ )

#### الفرع الرابع : استقلال جريمة إخفاء الأشياء المسروقة عن جريمة السرقة

- استقلال جريمة إخفاء أشياء مسروقة عن جريمة السرقة • اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما •  
لا يتصور وقوعها من شخص واحد .. .. .  
إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء • علة ذلك : إخفاء المسروق أثر من آثار السرقة • القول  
١٤ بعكس ذلك • خطأ في القانون .. .. .  
تبرئة المتهم بالسرقة • وإدانة المتهم الآخر بالإخفاء • لا تمارض • الجريتان تختلفان في  
١٥ طبيعة ومقومات كل منهما .. .. .  
إخفاء الأشياء المسروقة • لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها • هما جريتان  
١٦ مستقلتان بآرائهما وطبيعتهما .. .. .  
التلبس • حالة تلازم الجريمة ذاتها • ثبوت أن جريمة الإخفاء لم تكن في إحدى حالات التلبس •  
ذلك مما لا يجوز فيه التفتيش بغير إذن ، ولو كانت جريمة السرقة متلبسا بها • للمادتان ٣٠ و ٤٧  
١٧ إجراءات .. .. .  
إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها • هما جريتان مستقلتان  
بآرائهما وطبيعتهما • تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة • جواز أن  
١٨ يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متتحدة • مثال .. .. .

**القواعد القانونية :**

**الفصل الأول : إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة**

١ - يكفي للمقاب على جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

( الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧ )  
( ١٢ )  
( ٢٨٤ )

٢ - متى كانت العقوبة التي أعلها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة الاختلاس مع المسلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١١١٢ من قانون العقوبات - مع اعمال المادة ١٧ التي عامله بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن ، والذي يعمين ادائته به عملا بحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة الى نقض الحكم المطعون فيه ، فانه لا جدوى للطاعن مما ينهه على الحكم من قصور في التدليل على اتفاه مع المتهم الأول على ارتكاب جنابة الاختلاس ، اذ أن ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها واثباته نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يباعده عنه وبين وصف الاشتراك في جريمة .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ )  
( ١٤ )  
( ٣٢٩ )

٣ - لما كان الحكم قد أثبت - بما ساقه من أدلة سائلة اطأأت اليها المحكمة - أن المتهم الأول بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلاء عن أن نيته قد انصرفت فعلا الى تحويل حيازته للبئزين الذي كان في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وتحققت بذلك جنابة اختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسهم الطاعن بنشاطه في احتجاز البئزين المتحصل من هذه الجنابة في الوعاء الذي أعدده لهذا الغرض ، فان وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس يجافي التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوفاته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جنابة الاختلاس التي تمت فعلا وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط اجرامي يتمثل في الأعمال التنفيذية التي قارفها - والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الأعمال المجزأة أو التهمة

للجريمة، مما يقصده مجرد تقديم الموز للفاعل الأصلي بأعمال سابقة أو معاصرة لنشاطه ويترتب عليها تحقق النتيجة الاجرامية المرجوة من ذلك التدخل - وانما يصدق عليها وصف إخفاء أشياء متحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ )  
( ١٤ )  
( ٣٢٩ )

٤ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتمهيع الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان الحكم قد أثبت أن الماقل الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت الى يد أولهم والمتحصلة من جريمة الإدخال في الذمة ، فقد كان على المحكمة أن تجرى أحكام الاشتراك كما هي معروفة به في القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتضت بقيام الاتفاق بين الزوجة - المطعون ضدها الأولى - وزوجها ( مرتكب جريمة الإدخال في الذمة ) من ناحية وبين الماقل - الذي لم ترفع عليه الدعوى - من ناحية أخرى على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلة التي أشار اليها الحكم لاقامة المبنى باسم الزوجة فتم ذلك عن علم بناء على هذا الاتفاق . وما كان على المحكمة الا أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك وأن تمنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد - ولما كانت المحكمة لم تفلن الى ذلك واعتبرت الإخفاء واقعا على عقار ورتبت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فان حكمها يكون مشوبا بالقتور والخطأ في القانون .

( الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ )  
( ١٤ )  
( ٤٠٢ )

**المصل الثاني : إخفاء الأشياء المتحصلة من جنحة**

٥ - يكفي للمقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جنحة أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ، ولا يشترط فيها نية التملك .

( الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧ )  
( ١٢ )  
( ٢٨٤ )

٦ - ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة مسألة تفسيرية لا تستمد من أقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .

( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ )  
( ١٦ )  
( ٦٢٤ )

الذى تلقى هذه الحيازة من السارق أو العاثر ، ورأى —  
فيما نص عليه فى المادة ٩٧٧ من القانون المدنى — أن  
مصلحة المالك أولى بالرعاية .

( الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٤/١٨ من ١٢ ص ٤٦٨ )

#### الفرع الثالث : مقصد الجنائى

١٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه  
ببراءة المطعون ضده من تهمة اخفاء الماشية المسروقة على  
أنه كان مجرد وسيط فى رد هذه الماشية لصاحبها دون أن  
يتال نصيبا من المبلغ المدفوع لردّها ، مما مؤداه أن حيازته  
لها وهو فى سبيل ردها للجنى عليه هى حيازة قامت منذ  
نشأت لحساب الجنى عليه ، ومن ثم فإن يده على الشيء  
المسروق هى يد المالك بما يتبقى به قصد الاخفاء كما هو  
معرف به فى القانون . ولما كان ما استخلصه الحكم هو  
محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض ، فإن  
النعمى على الحكم بالخطأ فى القانون والقصور فى التسيب  
يكون فى غير محله ويتمين رفض الطعن موضوعا .

( الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٥/١٣ من ١٤ ص ٣٩٩ )

١٣ — ركن العلم — فى جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة  
من سرقة — مسألة قضائية لا تستناد من أقوال الشهود  
فحسب ، بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ من ١٤ ص ٣٧٠ )

١٤ — جريمة السرقة : اخفاء الأشياء المسروقة جريمتان  
مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن الأخرى ومقوماتها وهما  
لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . ومن ثم فإن  
عقاب متهم عن جريمة السرقة يتمتع معه عقابه عن جريمة  
الاخفاء ، والعلة فى ذلك أن وجود المسروق فى حيازة  
سارقه انما هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها . ومتى  
كان ذلك فإن مذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن « لجريمة  
الاخفاء أفعالا وعناصر مستقلة عن جريمة السرقة وأنه ليس  
هناك ما يمنع قانونا من توجيه تهمة الاخفاء الى السارق متى  
ارتكب أفعالا تالية لفصل السرقة تمكن بمقتضاها من اخفاء  
المسروقات وهو عالم بالطبع بسرقتها مما يتعين منه فى هذه  
الحالة مراقبته بالمقبوبة الأشد القررة لجريمة السرقة عملا  
بالمادة ٣٣ عقوبات لارتباط الجريمتين بوحدة الفوضى »  
ما ذهب اليه الحكم من ذلك غير صحيح فى القانون .

( الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ من ١٣ ص ٧٠ )

#### الفصل الثالث : اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة

##### الفرع الأول : فعل الاخفاء .

٧ — فعل الاخفاء كما هو معرف به فى القانون انما  
يتحقق بكل اتصال فعلى بالمال المسروق مهما كان سببه  
أو الفرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر  
أحواله ، فمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه  
بسرقة يعفى لتوفر عنصر الاخفاء ولا يشترط فى ذلك أن  
تكون الحيازة بنية التملك .

( الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٧ من ١٢ ص ٤٦٨ )

٨ — اذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت  
يده اتصالا ماديا بالآلات المسروقة بتسلها من المتهم الأول  
( السارق ) ودفع جزءا من الثمن اليه ، فهو يكفى لتوفر  
ركن الاخفاء على ما هو معرف به فى القانون .

( الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٢ ص ٨٨ )

٩ — عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن  
علم المتهم باخفاء الأشياء المسروقة بالسرقة ، لا يبيح مادامت  
الوقائع كما أثبتتها تهيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة .

( الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٢ ص ٨٨ )

##### الفرع الثانى : اشياء مسروقة

١٥ — يشترط قانونا فى الشخص الذى يتجر فى  
مثل الشيء المسروق أو الضائع فى معنى الفقرة الثانية من  
المادة ٩٧٧ من القانون المدنى ، أن يتجر فيه حقيقة ولا يكفى  
أن يظهر البائع بظهور التاجر أو أن يعتقد المشتري أنه  
يتعامل مع تاجر ، وتقدير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار  
بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها  
الى محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٤/١٨ من ١٢ ص ٤٦٨ )

١٦ — الأصل أن المشرع جعل من الحيازة فى ذاتها  
سندا للملكية المنقولات وقرنته على وجود السبب الصحيح  
وحسن النية ما لم يبق الدليل على عكس ذلك ، وهو  
ما صرح به فى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٧٦ من القانون  
المدنى . أما بالنسبة الى حالة الشيء المسروق أو الضائع  
فإن الحكم يختلف ، إذ وازن الشارع بين مصلحة المالك  
الذى جرد من الحيازة على رغم ارادته وبين مصلحة العاثر

فان ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس - لاذ جريمة السرقة كانت متلبسا بها - لا سند له من القانون .

( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ - ص ١٤ )

١٨ - لا يعتبر القانون اخفاء الاشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها ، وانما يعتبر جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة . ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما وتعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة . ولما كان الحكم المطلق فيه وان أثبت أن وقائع الاخفاء المسندة الى الطاعن قد تعددت الا أنه لا يبين من مدونات هذا الحكم أن الوقائع المذكورة قد تعددت بقدر عدد ما وقع من المتهم الأول من سرقات . فان الحكم المطلق فيه اذ قضى بادانة الطاعن على أساس أن وقائع الاخفاء التي ارتكبها قد تعددت بقدر عدد هذه السرقات وأوقع عليه عقوبة مستقلة عن العقوبات التي وقعت عليه عن الوقائع الأخرى يكون مشوبا بقصور يبيحه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ - ص ١٤ )

١٦ - لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها ، وانما يعتبر القانون جريمة بذاتها منفصلة عن السرقة ، ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما .

( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ - ص ١٤ )

١٧ - حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة المسندة الى الطاعن لم تكن في احدى حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٥ اجراءات والتي تحيز لأمور الضبط القضائي فتشيز منزل المتهم بدون اذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون ،

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ - ص ١٦ )

( ٣٦٧ )

١٥ - جريمة اخفاء المسروقات جريمة مستقلة عن السرقة لا تختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى . وعلى ذلك فان القضاء نهائيا - من محكمة أول درجة - ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما انتهى اليه الحكم المطلق فيه من ادانة الطاعن بجريمة اخفاء المسروقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة الساتمة التي أوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

( الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ - ص ١٣ )

١٦ - لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها ، وانما يعتبر القانون جريمة بذاتها منفصلة عن السرقة ، ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما .

( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ - ص ١٤ )

١٧ - حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة المسندة الى الطاعن لم تكن في احدى حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٥ اجراءات والتي تحيز لأمور الضبط القضائي فتشيز منزل المتهم بدون اذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون ،

## ارتباط

### الفصل الأول : تقدير قيام الارتباط

الفرع الأول : مناهج الارتباط

الفرع الثاني : سلطة غرفة الاتهام في تقدير قيام الارتباط

الفرع الثالث : سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام الارتباط

الفرع الرابع : سلطة محكمة النقض في مراقبة تقدير قيام الارتباط

### الفصل الثاني : حالات الارتباط بين الجرائم

الفرع الأول : التصدد الحقيقي

( أ ) الارتباط الذي لا يقبل التجزئة

( ب ) الارتباط البسيط

الفرع الثاني : صور لعالات عدم الارتباط

### الفصل الثالث : آثار الارتباط

الفرع الأول : اثر الارتباط في تحريك النيابة العامة الدعوى الجنائية

الفرع الثاني : المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة

الفرع الثالث : اثر الارتباط في العقوبة

الفرع الرابع : اثر الارتباط في الاجراءات

الفرع الخامس : اثر الطعن بالنسبة للجرائم المرتبطة

## أرقام القواعد

١ - ٤

٥ - ٦

٧ - ١٨

١٩ - ٢١

٢٢ - ٢٥

٢٦

٢٧ - ٣٠

٣١ - ٣٧

٣٨ - ٣٩

٤٠ - ٤٣

٤٤ - ٤٧

٤٨

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : تقدير قيام الارتباط .

#### الفرع الأول : مناهل الارتباط

- ١ الحالة المباشرة من النيابة العامة في جنابات المادة ٢١٤/١٣ ج . المدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط المشار إليها في النص . هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات . جواز الإحالة المباشرة بالنسبة لجميع الجرائم .. .. .
- ٢ الجريمة التابعة والجريمة المتبوعة والجريمة المنمجة : تسميات لا تتفق مع عبارة النص ولا غرض واضحه . مثال : أحرز وسلاح وقتل عمد .. .. .
- ٣ الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بعض المدة . ذلك مما تنتفي معه مصلحة الطاعن في النص على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بعض المدة .. .. .
- ٤ مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على أحدها حكم من الأحكام العرفية من المسؤولية أو من المقاب . علة ذلك : تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقررها أشد العقوبات لا بقدمها كيانها ولا يعفى المحكمة من التصديق لها والتدليل على نسبتها إلى المتهم ، وألا تعين عليها تبرئته منها .. .. .
- ٥ مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض لتكوين منها مجتمة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في المادة المذكورة .. .. .

### الفرع الثاني : سلطة غرفة الاتهام في تقدير قيام الارتباط

- ١ تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام بتقرير اتهاماتهم واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنابات . باهر
- ٢ إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المسندة اليهم . من المسائل الموضوعية . تخصص بالفصل فيها
- ٣ أو سلطة الأحالة . وتقررها نهائياً محكمة الموضوع .. .. .
- ٤ صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تقوية مصلحة على أحدهم أو يخل بحقه في الدفاع . النص بمخالفة القانون أو بطلان الإجراءات . غير سديد .. .. .
- ٥ إصدار غرفة الاتهام أمراً بعدم اختصاصها بنظر جنائية أحرز المخدر لجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنابتي أحرز الأسلحة والخنازير . خطأ هذا الأمر .. .. .

### الفرع الثالث : سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام الارتباط

- ١ المادة ٣٢ عقوبات . تقدير توافر الارتباط . عملاً بنصها . منوط بسلطة قاضي الموضوع . عدم
- ٢ تطبيقها . متى كانت الوقائع الثابتة بالحكم توجب ذلك . خطأ في القانون ، يقتضي تدخل محكمة النقض
- ٣ لتصحيحها .. .. .
- ٤ متهم جنائية وجنحة أمام محكمة الجنابات . تقدير الارتباط بين الجريمتين . مسألة موضوعية .
- ٥ فصل الجنحة وإحالتها إلى المحكمة الجزئية . بيان أسباب قرار الفصل . غير لازم . المادة ٣٨٢/١ ج .
- ٦ قاعدة المادة ٣٨٢/١ ج . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها .. .. .
- ٧ ارتباط المادة ٣٢/٢ عقوبات . آثاره . متى نظر إليها ؟ عند الحكم بالعقوبة في الجريمة
- ٨ الأشد دون البراءة منها .. .. .
- ٩ ادانة المتهم أمام محكمة الجنابات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنبج . وعند ثبوت
- ١٠ هذا الارتباط : لا يجوز أن توقع عليه العقوبة واحدة .. .. .
- ١١ جرائم مرتبطة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات . قضاؤها
- ١٢ بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ، وتبدي رأياً فيه . مع كون الوقائع ترضح لقيام هذا الارتباط . قصور .. .. .
- ١٣ مثال . إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم بارتكابه جنحتي ضرب . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها
- ١٤ بنظر إحدى التهمتين لأنها جنائية عامة . ومما قبلته عن التهمة الثانية . قصودها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . ذلك قصور .. .. .

- شروط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع . مادام استخلاصه سائفا .. .. . ١٣
- قرار المحكمة الاستثنائية بضم دعويين للارتباط . توقيعهما عقوبة واحدة . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين . لا عيب .. .. .
- الدعويان للمدينين المقامتان من شخصين مختلفين ضد المتهم . قضاء المحكمة الاستثنائية في كل منهما . يعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين للارتباط . لا تنافي في ذلك .. .. . ١٤
- الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردتها المحكمة لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتباره من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تعددت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض . مثال في جريمتي رشوة واختلاس .. .. . ١٥
- لمحكمة الجنائيات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجنب المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية .. .. . ١٦
- تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة . من شأن محكمة الموضوع وحدها . ما دام تقديرها سائفا .. .. . ١٧
- إبداء الطاعن دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه وبين جريمتي إصدار شيكين آخرين موضوع دعويين كانتا منظورتين مع الدعوى الأولى . دفاع جوهري . على المحكمة أن تعرض له وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .. .. . ١٨
- راجع أيضا : محكمة الجنائيات

( القاعة بالصحيفة ٧٠٢ ص ١٦ )

#### الفرع الرابع : سلطة محكمة النقض في مراقبة تقدير قيام الارتباط :

- تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي .. .. .
- ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردتها المحكمة لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من عدم توافر الارتباط بين جريمتي السرقة والنهيب الجرمي . اعتباره خطأ قانونيا في تكييف علاقة الارتباط . يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ثبوت أن جريمة السرقة - وهي الجريمة الأشد - سبق الحكم فيها . وجوب مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة النهيب الجرمي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .. .. . ١٩
- مناسط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال متكاملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارح بالحكم الوارد في المادة المذكورة .. .. .
- تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . كون وقائع الدعوى كما أوردتها المحكمة لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذي تعددت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون . مثال في جريمتي عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف خاص لكل عامل . مثال آخر في جريمتي تبديد وتسليم سلاح .. .. . ٢١ - ٢٠

#### الفصل الثاني : حالات الارتباط بين الجرائم

##### الفرع الأول : التمدد الحقيقي

##### ( ١ ) الارتباط الذي لا يقبل التجزئة

- عدم سداد الاشتراكات لمؤسسة التأمين والادخار وعدم الاشتراك فيها بجمعها غرض جنائي واحد والارتباط بينهما غير مجتزئ . وجوب أعمال المادة ٣٢ عقوبات .. .. . ٢٢
- معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ؟ مثال في عرض رشوة واخفاء مسروقات .. .. . ٢٣
- الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ إجراءات لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ عقوبات . مجرد الارتباط الزمني بين الجريمتين لا يوفر الارتباط كما هو معرف به في المادة المذكورة .. .. .

- ٢٤ إصدار غرفة الاتهام أمرا بعدم اختصاصها بنظر جنائية احرار المخدر لمجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنائتي احرار الاسلحة والفضائل - خطأ هذا الأمر .. .. .
- ٢٥ فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متمدة الأوصاف - اقترانه بجريمة التشرد - مما يكونان مما جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - المادة ٢٢/٢ عقوبات .. .. .

راجع أيضا : ارتباط

( القاعدة رقم ٣٥ )

(ب) الارتباط البسيط

- رفع الدعوى الجنائية على المتهم أمام محكمة الجنتج بوصف ارتكابه جنحة قتل خطأ - توجيه وكيل النيابة بالجلسة اليه تهمةين جديدتين ، هما احرار سلاح ناري وذخيرة بفسير ترخيص - اقامة الدعوى الجديدة ممن لا يملك رفعها قانونا - المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - على محكمة الجنتج أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .. .. .
- ٢٦ قضاء الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحه القتل الخطأ وبين جنائتي احرار السلاح الناري والذخيرة - علم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم - علة ذلك : لأنه حكم غير منتهى الخصومة .. .. .

راجع أيضا : ارتباط

( القاعدة رقم ٣٤ )

الفرع الثاني : صور لحالات عدم الارتباط

- ٢٧ المادة ٣٢ عقوبات - تقدير توافر الارتباط - منوط بسلطة محكمة الموضوع - مثال لا ارتباط فيه بين تهمة جلب افيون الى مصر وحيازة حشيش بقصد التصاطي .. .. .
- ٢٨ العود الاشتباه - جريمة مستقلة عن فعل السرقة الذي أنشأ حالة العود - علة ذلك ؟ تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على الجريمتين - خطأ في القانون .. .. .
- ٢٩ الاحالة المباشرة في جرائم المادة ١٢/٢١٤ ج - وما ارتبط بها من جرائم أخرى - ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .. .. .
- مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدرات ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه احالة النيابة الدعوى مباشرة الى محكمة الجنائيات عن جرائم لا ارتباط بينها - المثال المتقصد - ادانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد - بطلان اجراءات المحاكمة - نقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة احرار المخدر لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها الى غرفة الاتهام ، وباعادة الدعوى الى محكمة الجنائيات عن تهمة السلاح والذخيرة .. .. .
- ٣٠ اصدار الطاعن شيكيني لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين - دالة ذلك على أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط اجماعي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة - لا محل لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات .. .. .

الفصل الثالث : آثار الارتباط

الفرع الأول : آثار الارتباط في تحريك النيابة العامة الدعوى الجنائية

- ٣١ الاحالة المباشرة من النيابة العامة في جنائيات المادة ١٣/٢١٤ ج - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من جرائم أخرى - معنى كلمة الارتباط المشار اليها في النص : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات - أثر قيام الارتباط بالنسبة لبعض المتهمين : جواز الاحالة المباشرة بالنسبة للجميع - علة ذلك : عدم تجزئة الدعوى .. .. .
- ٣٢ أخرى - وجوب توافر الارتباط بين هذه الجرائم وتلك ٣/٢١٤ اجراءات وما ارتبط بها من جرائم الاحالة المباشرة من النيابة العامة في جرائم المادة .. .. .
- عند عدم توافر هذا الارتباط : وجوب رفع الدعوى عن الجرائم الأخرى بالطريق المعتاد بتقديمها الى غرفة الاتهام - مخالفة ذلك - أثره : عدم قبول الدعوى بالنسبة لها - علة ذلك : لا تتصل المحكمة بالدعوى عن غير الطريق الذي رسمه القانون .. .. .

الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٢١٤/١ ج - وما ارتبط بها من جرائم أخرى - ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٢٢ عقوبات .. .. .

مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه

احالة النيابة للدعوى مباشرة الى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينها \* المثال المتكتم \* اذانة المتهم والحكم عليه بعبوة الجريمة الأشد \* بطلان إجراءات المحاكمة \* نقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة احراز المخدر لرمها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها الى غرفة الانعام ، وبإعادة الدعوى الى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والفخيرة .. .. .

٣٣

التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ اجزأت - تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة \* هذا التعديل لم يسلب عرفه الانعام حقها الاصيل في التصرف في الجنايات التي تحال اليها من فاضي التحقيق أو النيابة العامة \* اضافة الشرح بالتعديل ولاية جديدة على النيابة انصاه بالنسبة لهذا النوع من الجرائم \* عدم استعمال النيابة هذه الرخصة واحالتها جناية الى غرفة الانعام \* على الغرفة التصرف فيها \* ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها \* ان فعلت ذلك تكون قد اخطأت .. .. .

٣٤

الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية - المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الإحالة المباشرة الى محكمة الجنايات \* أساسه : قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى \* المادة ٣٢ عقوبات .. .. .

جريمة احراز السلاح الناري وذخيرته بغير ترخيص \* من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة مباشرة الى محكمة الجنايات عملا بنص المادة ٢/٢١٤ إجراءات جنائية \* اطمئنان الحكم الى احراز الطاعن سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعمالها في جريته الشروع في القتل المقترنة بجنايات الشروع في السرقة \* لا يؤثر في سلامه استخلاصه أن السلاح المستعمل لم يضبط \* انتهاؤه الى قيام ارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقترنة بجنايات الشروع في السرقة وبين جريمة احراز السلاح الناري وذخيرته \* شديد وسائله \* النسي عليه بانطوائه على بطلان في الإجراءات أثر فيه \* لا أساس .. .. .

٣٥

الاصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة \* خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها انه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احاله واحد الى المحكمة المختصة مكانا بأحدها \* فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة \* تحال الى المحكمة الأعلى درجة \* المادة ١٨٢ إجراءات .. .. .

٣٦

قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية - أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره \* وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب \* مثال .. .. .

٣٧

### الفرع الثاني : المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة

تضاء المحكمة بترتبة متهم من جريمة \* لا يسلب المحكمة حقها في نظر باقي الجرائم المرتبطة وانزال العقاب المقرر لها \* متى توافرت أركانها وثبوتها قبل المتهم .. .. .

٣٨

محكمة الجنايات \* تشكيلها : من ثلاثة مستشارين - قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أي جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ عقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر \* مالم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر \* فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها \* ارتباط الجناية بجناية \* انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد \* مثال .. .. .

٣٩

### الفرع الثالث : اثر الارتباط في العقوبة

ارتباط جريمة الفاعل والشريك \* أثره \* استفادة الشريك بالتبعيه من الدفاع الجوهري للفاعل الذي لوصح لا تنفذ مسئولية .. .. .

٤٠

آثار الاستئناف \* تخفيف المحكمة الاستئنافية للمتهم - وهو المستأنف وحده - عشرة جنيتها عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات ، بدلا من العقوبة خمسة جنيتها عن كل تهمة من التهم المحكوم بها عليه ابتدائيا - خطأ في تطبيق القانون .. .. .

٤١

ادانة المتهم في جريمة السرقة باكرام وتعطيل المواصلات مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات \* الحكم عليه بعبوة الجريمة الأولى الأشد \* لا جنوى له من النسي بعدم توافر الجريمة الثانية .. .. .

٤٢



- ادانة الطاعن في جريمة عرض الرشوة والتدخل في وظيفة عومية مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .  
مماقتبه بالمعقوبة الأشد المقررة للجريمة الأولى . لا جدوى له من المنازعة في توافر أركان الجريمة الثانية .. .. .
- ٤٣ تصيد الجرائم . ارتباط المادة ٢/٣٢ عقوبات . آثاره . متى ينظر إليها . عند الحكم بالمعقوبة في الجريمة الأشد دون البرائة منها .. .. .
- ٤٤ رفع الدعوى عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجنب . حق التهم في اثاره مسألة الارتباط الذي يدعيه بينها وبين الجناية التي مسبقته محاكمته وادانته من أجلها أمام محكمة الجنائيات . عند ثبوت هذا الارتباط لا يجوز أن توقع عليه الا عقوبة واحدة .. .. .
- ٤٥ تعدد المعقوبات ، لجرائم مرتبطة . يستوجب تطبيق عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد . أعمال المادة ٣٢ عقوبات ، دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم تطبيق المحكمة المسادة ٣٢ عقوبات للارتباط بين جريمتي هتك العرض والفعل الفاضح العلني .
- ٤٦ القضاء بمعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة هتك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بصدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح .. .. .
- ٤٧ الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بضى المدة . ذلك مما تنتفي معه مصلحة الطاعن في النسي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بضى المدة
- ٤٨ جسامة المعقوبة في حكم المادة المذكورة . الصيرة في ذلك هي بالنظر الى نوعها بحسب ترتيب المعقوبات الأصلية الواردة في المواد من ١٠ الى ١٢ عقوبات .. .. .
- عقوبة التشرد أشد من المعقوبة المقررة لجريمة العود للتسول . وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .. .. .
- ٤٩ المعقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من المعقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالمعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها المعقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .. .. .
- ٥٠ قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بمعقوبة مقررة في المادة ٢١ عقوبات التي طبقتها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالمعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى .. .. .
- ٥١ عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة أحرار الذخيرة . طبيعتها : عقابية بحتة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة أحرار السلاح في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .. .. .
- ٥٢ عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملص بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة أحرار الذخيرة . طبيعتها : ذات صبغة عقابية بحتة . وجوب ادماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مثال .. .. .
- ٥٣

#### الفرع الرابع : أثر الارتباط في الاجراءات

- تأجيل الدعوى لظهورها مع قضية أخرى . لا يفيد حتما قيام ارتباط بينهما في حكم المادة ٣٢ عقوبات .. .. .
- ٥٤ الارتباط الموجب لضم قضية الى أخرى . ما هيته . هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . نظر المحكمة القضيتين على استقلال عند عدم تحقق هذا الارتباط . لا يوجب إجراءات المحاكمة .. .. .
- ٥٥ قرار المحكمة ضم دعوتين ماقمتين ضد متهم واحد . للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه التهم الى هذا الاجراء . لا يلزم . ذلك أن الاجراءات لصالحه ، وقضى في الدعوتين بمعقوبة واحدة . دون اضافة جديد للوقائع المرفوعة بها الدعويان ودارت عليها الرافعة .. .. .
- ٥٦ قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعوتين ماقمتين ضد متهم واحد ، للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه التهم الى هذا الاجراء . لا يلزم . توقيعها عقوبة واحدة . أمضها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين . لا عيب .. .. .

الفصل في كل من الدعويين المدنيتين القامتين ضد المتهم من شخصين مختلفين - بعد قرار ضم الدعويين الجنائيين للارتباط - لا تناقض في ذلك

٥٧

### الفرع الخامس : اثر الطعن بالنسبة للجرائم المرتبطة

رفع الدعوى الجنائية على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة - ادانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر - نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون - مقتضاه : نقض الحكم برئته عن التهم جميعا - علة ذلك : ان الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد - المادة ٣٢ عقوبات مثال في شروع في قتل عمد واحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه

٥٨

راجع ايضا : إجراءات

( القواعد ارقام ٩٥ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٨٨ ، ١٩٧ )

وسلاح وعقوبة

( القاعدتان بالصلحتين ٧١٢ ، ٧٢٤ من ١٣ )

### القواعد القانونية :

### الفصل الأول : تقدير قيام الارتباط

### الفرع الأول : مناط الارتباط

يمضى المدة بالنسبة للجريمتين الاخرين المرتبطتين لانعدام مصلحة الطاعن في التمسك بذلك .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ - س ١٤ - ص ١٤٨ )

٣ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احداها حكم من الأحكام المغية من المسؤولية أو من العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يفيى المحكمة من التصدى لها والتدليل على نسبتها الى المتهم ، بحيث اذا لم تر امكان هذه النسبة تعين عليها تبرئته منها .

( الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ - س ١٤ - ص ٦٣٩ )

٤ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحيدة الاجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ - س ١٤ - ص ٧٢٣ )

( والطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ - ص ٦٨٣ )

( والطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢ - ص ٦٩٥ )

( والطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ - ص ٩١٦ )

١ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها البعض لفرض واحد - ذلك الارتباط الذي قصده الشارع في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وكانت احدى هذه الجرائم داخله في الجنائيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - أيا ما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى جاز للنسبة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ومن ثم يكون ماخاض فيه الطاعنون في خصوص ما أسموه بالجريمة التابعة والجريمة التبوعية واعتبار جريمة احراز السلاح تابعة لجريمة القتل ومندمجة فيها - ما خاضوا فيه من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضحه .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٧ - س ١٤ - ص ٤٤٢ )

٢ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٣ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم ، أما اذا كانت احدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضى المدة فانه لا يكون ثمت محل لاعمال حكم تلك المادة - الا أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن الاعقوبة واحدة هي المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى - التي لم تسقط بمضى المدة باعتبارها الجريمة الأشد - فانه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم بأنه يحق الدفع باقتضاء الدعوى

### الفرع الثالث : سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام الارتباط

٧ - تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخلي في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استنادا الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى - كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه - توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح .

( الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١/٥/١ - جلسة ١٩٦١/٥/١ - ص ١٢ )  
( ٥٥٤ )

٨ - ارتباط الجنبه بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنايات اذا أحيل اليها جنبه مرتبطة بجناية - ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط - أن تفصل الجنبه وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، وهي اذ تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها بفصل الجنبه عن الجناية .

( الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٦١/١١/٦ - جلسة ١٩٦١/١١/٦ - ص ١٢ )  
( ٨٨٤ )

٩ - القاعدة التي أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية انما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الاجراءات الجوهرية المشار اليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون .

( الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٦١/١١/٦ - جلسة ١٩٦١/١١/٦ - ص ١٢ )  
( ٨٨٤ )

١٠ - من المقرر أن الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات انما ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

( الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٦١/١١/٦ - جلسة ١٩٦١/١١/٦ - ص ١٢ )  
( ٨٨٤ )

### الفرع الثاني : سلطة غرفة الاتهام في تقدير قيام الارتباط

٥ - اذا كان مما يتعده الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قولاً منه أن التهمة المستندة اليه لا تربطها بالتهمة المستندة للطاعن الآخر وابطاة اذ أن الواقعة المنسوبة اليه وقعت في بلدة أخرى غير تلك الواقعة المنسوبة للطاعن الآخر كما حدثت كل واقعة في وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الاتهام بإحالتها الى محكمة الجنايات بأمر احالة واحد مخالفة بذلك نص المادة ١٨٢ اجراءات . وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك ببطلان أمر الاحالة أمام محكمة الجنايات ولم يتعرض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعياً ومحلياً بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولاً سلطة الاحالة وتقديرها نهائياً محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر احالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يصبوت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الاجراءات يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٦١/٥/٢١ - جلسة ١٩٦١/٥/٢١ - ص ١٢ )  
( ٤٧٨ )

٦ - الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، بمعنى أنه اذا كون الفعل جرائم متعددة أو ارتكبت عدة جرائم لغرض واحد ومربطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة وكانت إحدى تلك الجرائم من الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة فإن باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لتعاقب جواز تقديرها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات، أما مجرد الارتباط الزمني بين جريمتين فانه لا يوفر الارتباط كما هو معرف به في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذ أمرت بعدم اختصاصها بنظر جنابة اعراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنائتي اعراز الأسلحة والذخائر تكون قد أخطأت ، اذ لا سبيل الى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة اعراز المخدر الا عن طريق تقديرها الى غرفة الاتهام .

( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ١٩٦١/٢/١١ - جلسة ١٩٦١/٢/١١ - ص ١٤ )  
( ١١٢ )

( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦١/١/٢٩ - جلسة ١٩٦١/١/٢٩ - ص ١٣ )  
( ٨٣ )

واحدة على الأفعال المسندة الى الطاعن ، لما رآه من الارتباط انتاقم في حكم المادة ٣٣ عقوبات ، في الوقت الذي يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأففين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن . واذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين فان قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعويين المدينتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس اختلاف شخصي وافرعهما يكون لا تناقض فيه .

( الملن رقم ٢٦٠٤ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٩٥ )

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدثت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض - لأنه وان كان تقدير عناصر الدعوى من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أن تكييف تلك العناصر وانزال حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى لا يتوافر فيه أي ارتباط بين جرمي الرشوة والاختلاس اللتين دان المتهم بهما ، بل يكشف عن تمام الاستقلال بينهما بما يمنع معه تطبيق المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات ، فانه اذا انتهى الحكم بالرغم من ذلك الى قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين استناداً منه الى ما أورده من ثبوت وحدة الغرض الاجرامي الذي يستل على حد قوله في « السعي الى المال الحرام بأي طريق » يكون منطقياً على فهم خاطئ لمعنى الغرض في مدلول المادة المذكورة فضلاً عن اغفال الالتفات الى ما يستلزمه النص من عدم قابلية الجرائم المرتبطة للتجزئة .

( الملن رقم ٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢ س ١٤ ص ٧١٢ )

١٦ - تجيز المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا أحيلت اليها جنة مرتبطة بجناية

١١ - رفع الدعوى عن جريمة الجنة أمام محكمة الجنب لا يسلب المتهم فيها حقه في ابداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في شأن الارتباط الذي يدعي بينها وبين الجناية التي سبقت محاكمته واداته من أجلها أمام محكمة الجنايات ، كما يكون من حقه - اذا تبين لمحكمة الجنب من التحقيق الذي تجرته أن الجنة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجناية ارتباطاً لا يقبل التجزئة - ألا توقع عليه الا عقوبة واحدة .

( الملن رقم ٦٨٨ سنة ٢٦ ق جلسة ٢/٤/١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٧٢ )

١٢ - الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل - في حدود سلطتها التقديرية - فيما اذا كانت الأفعال المسندة الى متهم واحد تكون مجموعاً من الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٣٣ عقوبات ، أم أنه لا ارتباط من هذا النوع . الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ترشح لقيام الارتباط المنصوص عنه في تلك المادة فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعتين المروشتين عليها بقضائها بعدم اختصاصها بنظر احدهما وبالعقوبة في الثانية أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدى رأياً فيما اذا كانت الجريمتان - اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد - قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة بما لا يجوز منه أن توقع عنهما الا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فانه يكون مشوباً بالقصور مما يميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

( الملن رقم ١٧٧٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ س ١٢ ص ٢٧٢ )

١٣ - لقاضي الموضوع سلطة تقدير توافر شروط تطبيق المادة ٣٣ عقوبات أو عدم توافرها مادام استخلاصه سائفاً . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المسندتين الى الطاعنين الأول والثاني عن الأخرى، وكان الطاعنان المذكوران لم يدفعا أمام المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين اليهما فان النسي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

( الملن رقم ١٨٠٠ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٠٤ )

١٤ - لا ييب الحكم أن ينتهي الى توقيع عقوبة

الفرع الرابع : سلطة محكمة النقض في مراقبة تقدير قياس الارتباط

١٩ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير

قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه من عدم توافر الارتباط فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط والتي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ولما كانت عبارة الحكم تفيد أن جرمي السرقة

والتهريب الجرمي قد انتظمهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الفرض فجعلت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبيها مما كان يقتضي اعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدهما وكانت جريمة السرقة وهي الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبغي مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجرمي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة إذ هي عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ عاقب الطاعن في جريمة التهريب الجرمي بعقوبة الغرامة - وهي عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - إلى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مما يستوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً والناء عقوبة الغرامة المقضى بها .

( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ س ١٤ - ١٤٠ )

٢٠ - مناط تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينهما فإن ذلك يكون من الأخطاء

ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجثة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . وارتباط الجثة بالجناية المطالة إلى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . ولا تأثير لذلك على المتهم في دفعه مادام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك الجثة .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ س ١٥ - ٢٢٩ )

١٧ - إن تعرف وحدة الفرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة من شأن محكمة الموضوع وحدها ، فإذا ما هي حكمت بمقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطاً بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وما دام ما أرتأه من ذلك سائفاً - لانعدام الصلة بين امتناع المتهم عن الحصول على ترخيص بالهدم وبين امتناعه عن الحصول على ترخيص بالبناء - فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ - ٧١٢ )

١٨ - متى كان يبين من المفردات أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط بين جريمة اصدار شيك بدون رصيد المنسوبة إليه ( موضوع الطعن المائل ) وبين جرمي اصدار شيكين آخرين المنظورين معها ( موضوع الطعنين الآخرين ) المحروين للشركة ذاتها المدعية بالعقود المدنية على اعتبار أن الشيكات الثلاثة وإن اختلفت مواعيد استحقاتها فقد أعطاها الطاعن جميعاً إلى الشركة المشار إليها مقابل ثمن غزل اشتراه منها عن عملية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات استناداً إلى وحدة النشاط الاجرامى . وكان الحكم قد قضى في الدعوى محل الطعن الحالي بمقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو حقق فقد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم يكون ميباً بالقصور بما يقتضى نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ س ١٦ - ٣٦٢ )

مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المستدتين الى الطاعن فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد الواقعتين اثنتين دانت الطاعن بهما فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه والاكتفاء بالعقوبة التي قضى بها الحكم عن جريمة التبيد باعتبارها الجريمة الأشد ومعاقبة الطاعن بها وحدها عن الجريمتين عملا بأحكام المادة ٣٣ عقوبات .

( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٦٥/١٢/٦ س ١٦ .

س ١٦٦ )

## الفصل الثاني : حالات الارتباط بين الجرائم

### الفرع الأول : بالتعدد الحقيقي

#### ( ١ ) الارتباط الذي لا يقبل التجزئة

٢٢ - يضح ما نصت عليه المواد ١ ، ٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الطاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي - ان الاشتراك في المؤسسة هو أمر فرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يخضع لأحكام القانون ، فينشأ في ذمة صاحب العمل التزام بتأدية المبالغ المستحقة عليه لحساب العمال وتوريد المبالغ المقطعة من أجورهم ، وعند التخلف عن أداء هذه الحصص كلها أو بعضها تتحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد صاحب العمل المسئول عن السداد - عن نفسه وعن عماله - ويكون عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة متضمنا في ذاته عدم الالتحاق بها ، وبالتالي فان الصلطن الذين وقعا من المتهم وقدم من أجلهما الى المحاكمة ، وهما عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها ، يجمعهما غرض جنائي واحد هو عدم الاشتراك في المؤسسة بعدم سداد الاشتراكات بالمخالفة لنصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والارتباط بينهما واضح غير متجزئ ، ومن الواجب الحكم على المتهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين .

( الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣٦٦/٢/١٤ س ١٢ .

س ٢٢٢ )

٢٣ - لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لأن جريمتي عرض الرشوة

القانونية في تكيف الارتباط التي تعددت عناصره في الحكم ويستوجب تدخل محكمة النقض لاثزال حكم القانون على الوجه الصحيح . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمتي عدم تحرير عقد عمل لكل عامل وعدم إنشاء ملف خاص لكل منهم لا يعمل قضاءه ، ذلك بأن قعود صاحب العمل عن تحرير عقد للمامل انما هو عمل مستقل تصامم الاستقلال عن جريمة اخلاعه بما أوجبه القانون عليه من افراد ملف خاص لكل عامل ، ولا يوجد ثبت ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات على الوجه المشار اليه فيما سلف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكيف القانوني للوقائع كما أثبتتها الحكم بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة الى المطعون ضده .

( الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٦٥/١٠/١١ س ١٦ .

س ٦٨٢ )

( والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٦٥/١١/٢ س ١٦ .

س ١٩٥ )

٢١ - من المقرر أنه وان كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا وأخلا في سلطة قاضي الموضوع ، له أن يقرر فيه ما يراود استنادا الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه ، إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى - كما أثبتتها الحكم المطعون فيه - تستوجب اعمال حكم تلك المادة فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح استنادا الى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق به معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات اذ أنه عبارة الحكم بنقض أن جريمتي التبيد وتسليم السلاح في صورة الدعوى قد انتظمهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فشكلت منهما واحدة قانونية لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبهما وهو ما كان يقتضي اعمال أحكام تلك المادة واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة التبيد . ولما كان الحكم قد قضى بعقوبة

(ب) الارتباط البسيط

٢٦ - متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده لاثامه بارتكاب جنحة قتل خطأ ، وبجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة اليه تهمةين جديدتين هما - أنه أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا وذخيرة مما تستعمل في هذا السلاح - وكانت الدعوى قد أقيمت على المظنون ضده عن الجنائيتين الأخيرتين من لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة

٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى في مواد الجنائيات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه ، فانه كان يتمين على محكمة الجench ألا تعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة . الا أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الغلط وبين جنائيات احرار السلاح الناري والذخيرة ، وهو حكم غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير في الدعوى فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

( الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/١٨ س ١٤ س ٨٣٦ )

الفرع الثاني : صود لحالات علم الارتباط

٢٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أن تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ، ما لم تكن الوقائع كما أثبتتها المحكمة دالة على توافر شروط انطباق هذه المادة . فاذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة المظنون فيه لا تنبئ بذاتها عن تحقق الارتباط بين موضوعي التهمتين الأوليين ( وهو قيام الطاعن بجلب مادة الأفيون الى مصر وحيازته لها بعد ورودها ) وبين موضوع التهمة الثالثة ( وهو حيازته مادة مخدرة أخرى هي الحشيش بقصد التعاطي ) ، فان الحكم يكون سديدا فيما ذهب اليه من توقيع عقوبة مستقلة عن التهمة الأخيرة .

( الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٣ س ١٢ س ٦٦١ )

٢٨ - انه وان كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاستيلاء ، الا أن هذه

واخفاء الأشياء المسروقة وقتا لفرض واحد وكاتا مرتبطتين مع بعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين للطاعن ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٣٦١٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٣/١١ س ١٢ س ٣٣٠ )

٢٤ - الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، بمعنى أنه اذا كونه الفعل جرائم متعددة أو ارتكبت عدة جرائم لفرض واحد ومربطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة وكانت احدى تلك الجرائم من الجنائيات المنصوص عليها في هذه الفقرة فان باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لتعاضد جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات أما مجرد الارتباط الزمنى بين جريمتين فانه لا يوفر الارتباط كما هو معرف به في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . ومن ثم فان غرفة الاتهام اذا أمرت بعدم اختصاصها بنظر جنائية احرار المخدر لمجرد قيام ارتباط زمنى بينها وبين جنائيات احرار الأسلحة والذخائر تكون قد أخطأت ، اذ لا يسيل الى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة احرار المخدر الا عن طريق تقديمها الى غرفة الاتهام .

( الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٣ س ٨٢ )

( الطعن رقم ٣٢٠٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١١ س ١٤ س ١١٣ )

٢٥ - فعل التسول في ذاته لا يرتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف بما يجعله يندرج تحت حكم التعدد المعنوي الناشئ عن النشاط الاجرامى الواحد الذى عتته الفقرة الأولى من المادة ٣٣ عقوبات بل انه اذا اقترن بجريمة التشرد يكونان مما جريمتين وان تميزت كل منهما عن الأخرى الا أنهما ترتبطان ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ عقوبات .

( الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٤ س ١١٣ )

أصدر الشيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وهو ما يفيد أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين ارتكبهما مما لا محل منه لأعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٣٦٥/١/١٢ . ص ١٦ . ص ٥٨ )

### الفصل الثالث : آثار الارتباط

#### الفرع الأول : أثر الارتباط في تحريك النيابة العامة الدعوى الجنائية

٣١ - إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها لفرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلية في الجنائيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة - أي كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، ويستوى الحال لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط ، فانه يجوز للنابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنائيات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين إلى محكمة الجنائيات مباشرة والباقيين إلى غرفة الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميناً لحسن سير العدالة .

( الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/٦ . ص ١٢ . ص ١٧٤ )

٣٣ - متى كانت الواقعة المسندة إلى الطاعن وهي « إحرار مخدر » جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين وهي « إحرار أسلحة وذخائر بدون ترخيص » ولم تكن مرتبطة بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه يتعين رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المعتاد بتقديمها إلى غرفة الاتهام . ولا يؤثر في ذلك أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنائيات ، إذ أن غرفة الاتهام هي من الضمانات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة المتهم ولا يصح حرمانه من عرض قضيته عليها .

( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١/٣٠ . ص ١٢ . ص ٨٧٣ )

الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة الرقعة ، مما يتميز به اعتبارهما فعلاً واحداً يكون جريمتين أو عدة جرائم صدرت عن غرض إجرامي واحد ، حتى يصح القول بتطبيق حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات يؤكد هذا النظر ما ورد في المادتين ٦٥ ، ٦٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على المائد للاشتباه علاوة على العقوبة التي سبق أن حكم بها عليه لارتكابه جريمة من الجرائم التي نص عليها المرسوم بقانون المشار إليه ، مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٣ ساقطة الذكر .

( الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٦ . ص ١٢ . ص ٨٢٦ )

٣٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٣١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنائيات المنصوص عليها في تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة طبقاً لما هو معرف به في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . فإذا كان الثابت مما أوردته الحكم الملمسون فيه أن ضبط السلاح الناري وذخيره بمنزل المتهم في الوقت الذي ضبط فيه محرراً مخدراً ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنائيات إحرار السلاح والذخيرة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٣ ساقطة الذكر ، لأن جريمة إحرار المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنائيتين ، فانه لا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها إلا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام . ومن ثم فإن النيابة إذ أحالت المتهم ( الطاعن ) مباشرة إلى محكمة الجنائيات عن هذه التهم جميعاً ، ففاته الحكم الملمسون فيه عنها وأزل عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة قانوناً لجريمة إحرار المخدر بقصد الاتجار ، فانه يكون مشوباً بالظلمة متعيناً نقضه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة إحرار المخدر وإعادة الدعوى بالنسبة لتهمة إحرار السلاح الناري وذخيره إلى محكمة الجنائيات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

( الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ . ص ١٣ . ص ٨٢ )

٣٥ - متى كانت الوقائع كما أثبتتها الحكم أن الطاعن



تري أن الواقعة جنحة أو مخالفة وأما أن تأمر فيها بأن لاوجه  
لاقامة الدعوى . ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذ قررت عدم  
اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

( الطعن رقم ٢٢-٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١١/٢/١٩٦٣ . ص ١٤ .  
ص ١١٣ )

٣٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق  
المحول للنياية العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من  
قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة  
١٩٥٧ - في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنايات ، انما  
هو قيام الارتباط بين احدى الجنايات المنصوص عليها في  
تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها  
ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة  
٣٣ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة احرار السلاح  
النارى وذخيرته بغير ترخيص هي من بين الجرائم التي يجوز  
فيها الاحالة مباشرة الى محكمة الجنايات علا بنص الفقرة  
سالفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن للأسباب  
التي أوردها الى أن الطاعن أحرز سلاحا وذخيرة بغير  
ترخيص واستعملها في جريمة الشروع في القتل المقترنة  
بجناية الشروع في السرقة . وكان لا يقدح في سلامة  
استخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يضبط ، طالما  
أنه استقر في يدين المحكمة احرار الطاعن له . فان ما انتهى  
اليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع في القتل  
المقترنة بجناية الشروع في السرقة وبين جريمة احرار  
السلاح النارى وذخيرته يكون سديدا وسائقا . ويكون  
النمى عليه بانطوائه على بطلان في الاجراءات أثر فيه على  
غير أساس .

( الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٦٣ . ص ١٤ .  
ص ١٦٩ )

٣٦ - الأصل هو تخصص أمر الاحالة بكل جريمة  
على حده الا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة  
لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢  
من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل  
الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون  
المذكور - تنص على أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة  
واحدة من اختصاص محاكم من درجتواحدة وكانت مرتبطة  
تحال جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا  
باحداها ، فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من

٣٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن أساس  
الحق المحول للنياية العامة في الفقرة الثالثة من المادة  
٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما هو قيام الارتباط  
بين احدى الجنايات المنصوص عليها في تلك المادة وبين  
الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل  
التجزئة طبقا لما هو مصرف به في المادة ٣٣ من قانون  
العقوبات . فاذا كان الثابت ما أورده الحكم المطعون فيه أن  
ضبط السلاح النارى وذخيرته بنزل المتهم في الوقت الذي  
ضبط فيه محرزا مخدرا ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة  
مرتبطة بجنايتي احرار السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل  
التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٣ سالفة الذكر ، لأن  
جريمة احرار المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن  
هاتين الجنايتين ، فانه لا سبيل الى تحريك الدعوى بالنسبة  
لها الا بالطريق المعتاد وهو تقديمها الى غرفة الاتهام .  
ومن ثم فان النياية اذ أحالت المتهم ( الطاعن ) مباشرة  
الى محكمة الجنايات عن هذه التهم جميعا ، فدانه الحكم  
المطعون فيه عنها وأزله عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي  
المقررة قانونا لجريمة احرار المخدر بقصد الاتجار ، فانه  
يكون مشوبا بالبطلان متعيينا نقضه ، والقضاء بعدم قبول  
الدعوى الجنائية عن تهمة احرار المخدر وبإعادة الدعوى  
بالنسبة لتهمتي احرار السلاح النارى وذخيرته الى محكمة  
الجنايات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

( الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١/٢/١٩٦٢ . ص ١٣ .  
ص ٨٣ )

٣٤ - ان التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة  
١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الاجراءات  
الجنائية انما يحول النياية العامة حق رفع الدعوى في  
الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا  
بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف  
المتهم بالظهور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام  
حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال اليها  
من قاضي التحقيق أو النياية العامة وغاية ما في الأمر أن  
المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة  
العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فان لم تستعمل  
هذه الرخصة وأحالت جناية ما ذكر الى غرفة الاتهام  
وجب عليها التصرف فيها لما باحاتها الى محكمة الجنايات  
أو الى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيد أو لأنها

توافر أركانها وثبوتها قبله ، وهو ما استخلصه الحكم في حقه من قراره بأن اللائحة موضوع الاعلان - التي سببت الحريق - خاصة به ، وربط على ذلك مسؤوليته عن مباشرة الاعلان على وجه مخالف للقانون .

( الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤ .  
ص ١٦٩ ) .

٣٩ - استحدث القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنظيمًا خاصًا بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥٩ و ٢٤٥ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطًا غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن تحصل بعالتها الى المستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات في دور انعقادها الجارى وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل فيها في ذات الدور . فاذا كانت جناية احرار السلاح الناري بغير ترخيص و احرار الذخائر المسندة الى الطاعن غير مرتبطة بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ مسالفة البيان بل انها اُحيلت الى المستشار الفرد بأمر احالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على اعتبار انها مرتبطة بها ، فان الاختصاص ينعقد للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على جنحة ويتعين عليه تبعا لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

( الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٣٠ ص ١٥ .  
ص ٧٥٤ ) .

#### الفرع الثالث : اثر الارتباط في العقوبة

٤٠ - اذا كان الطاعن - وهو المتهم بالاشتراك في تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أيداه القاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام كانت موجودة بالجراجح ولم تبد - الا أنه نظرا لارتباط جريمته بجريمة القاعل الأصلي ( الحارس

درجات مختلفة تعال الى المحكمة الأعلى درجة . ومتى كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جنسية احرار السلاح والذخيرة التي أسندت الى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة الى جنحة القتل الخطأ التي أحيلت اليه بوصف انها مرتبطة بالجناية المذكورة ، فان الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٣٠ ص ١٥ .  
ص ٧٥٧ ) .

٣٧ - الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولا كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعتها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النفي على الحكم بقوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذى يستلزمه القانون بالنسبة الى التهمة الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالا متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانوني مستقل ، واذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة الى أحد هذه الأفعال وهي جريمة بيع الطوابع المستعملة فانه لا يسلحها حقها بالنسبة الى جريمة الاختلاس التي تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحا . كما أنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى التهمة الثانية ما دامت المحكمة قد دأته بجريمة الاختلاس وأوقمت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٣٠ ص ١٥ .  
ص ٧٥٤ ) .

#### الفرع الثانى : المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة :

٣٨ - قضاء الحكم بتبرئة المظنون ضده من جريمة الحريق بالاھمال لا يسلب المحكمة حقها فى النظر فى باقى الجرائم المرتبطة وأن تنزل عليه العقاب المقرر لها متى رأت

٤٥ - رفع الدعوى عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجنح لا يسلب المتهم فيها حقه فى ابداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها فى شأن الارتباط الذى يدعيه بينها وبين الجنابة التى سبقت محاكمته وادانته من أجلها أمام محكمة الجنابات ، كما يكون من حقه - اذا تبين لمحكمة الجنح من التحقيق الذى تجرته أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجنابة ارتباطا لا يقبل التجزئة - الا توقع عليه الا عقوبة واحدة .

( الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٢ س ٢٧٣ )

٤٦ - اذا كان الحكم قد بين الجرائم التى ارتكبتها الطاعن والمستوجة لعقابه وأنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بمقوبة واحدة هى المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بمقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات فانه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ، ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التى طبقها من المادة ٣٣ عقوبات .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ من ١٢ س ٥٩٩ )

٤٧ - متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أن الأفعال المنافية للأداب العامة التى أتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه فى الترام وفى الطريق وفى إحدى المتزهات ، وهى أماكن عامة بطبيعتها ويحتل مشاهدتها ما يقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن السلاية . على أنه لا مصلحة للطاعن من التمسك بعدم توافر ركن السلاية فى تهمة الفعل الفاضح المسندة اليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وقضت بمساقتة بالعقوبة الأشد وهى المقررة لجريمة هناك العرض التى أثبتتها فى حقه ، ومن ثم فإن النemy على الحكم من هذه الناحية يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٢١٩٩ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ س ٥٨ )

٤٨ - مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٣ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم ، أما اذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضى المدة فانه لا يكون ثمة محل لاعمال حكم تلك المادة . الا أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن الا عقوبة واحدة

على السيارة المحجوزة ) فانه أى الشريك يستفيد حتما بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذى لو صح لانتفت مسؤوليته وبالتالي تنتفى مسؤولية الطاعن . اذا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهري فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور متعتنا نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذى لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر ضده .

( الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٤/٢ من ١٢ س ٤١١ )

٤٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على المتهم - وهو المستأنف دون النيابة - بالرامة عشرة جنهات عن التهمتين بدلا من الرامة خمسة جنهات عن كل تهمة التى قضت بها محكمة أول درجة وذلك على الرغم مما أثبتته الحكم من ارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة واعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات فانه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ س ٦٣٤ )

٥٢ - اذا كانت المحكمة قد دالت الطاعن بجنايتى السرقة باكره وتعرض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمدا وتعطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٣ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخله فى نطاق المقسوبة المقررة لجنابة السرقة باعتبارها الأشد ، فلا جدوى له من النemy على الحكم فى صدد توافر الجريمة الأخرى .

( الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ س ٨٠٧ )

٥٣ - لا جدوى للطاعن مما يشيره من عدم توافر أركان جريمة التداخل فى الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أعمل فى حقه المادة ٣٣/٢ من القانون المذكور وأوقع عليه عقوبة واحدة هى العقوبة الأشد المقررة لجريمة عرض الرشوة .

( الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ س ٨١٥ )

٥٤ - من المقرر أن الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات انما ينظر اليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالمقسوبة دون البراءة .

( الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/١١/٦ من ١٢ س ٨٨٤ )

النيابة قد استأثرت هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون ،  
فإن الحكم المطعون فيه اذ أيد قضاء محكمة أول درجة  
يكون قد جأب التطبيق السليم للقانون ، مما يتعين معه  
نقضه والقضاء بمعاينة المطعون ضده بفرامة قدرها عشرة  
جنيئات عن هاتين التهمتين .

( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ - ص ١٤  
ص ٥٧١ )

٥١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة  
الطاعن بالجسب شهراً ، وكانت هذه العقوبة مقررّة في  
المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن  
التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فإنه لا مصلحة للطاعن  
فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة  
الثانية الخاصة بالشروع في سرقة طالما أن المحكمة قد  
طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاينة الطاعن  
بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الأولى .

( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ - ص ١٥  
ص ٤٣٤ )

٥٢ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - لجريمة احراز النخبة - تعد ذات  
طبيعة عقابية بحتة ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جرمية  
احراز السلاح وهي الجريمة الأشد في حالة تطبيق المادة  
٢/٣٢ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ - ص ١٥  
ص ٤٨٨ )

٥٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن عقوبة  
الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة  
١٩٥٤ لجريمة احراز النخبة ولو أنها تعد عقوبة مكملة  
للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة ،  
الا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ،  
بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسيئة التي أساسها في  
الواقع الصحيح فكرة التمييز المختلط بفكرة الجزاء  
وتتنازع مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية  
والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة  
الأشد ، فإنه يتعين ادماج تلك الغرامة في عقوبة هذه  
الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . ومن ثم  
فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة  
لجريمة احراز النخبة بدون ترخيص - وهي الجريمة

هي المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى - التي لم تستطع  
بمضي المدة باعتبارها الجريمة الأشد - فإنه لا جدوى للطاعن  
في النعي على الحكم بأنه لم يحقق الدفع بانتفاء الدعوى  
بمضي المدة بالنسبة للجريمتين الأخريين المرتبطتين لانعدام  
مصلحة الطاعن في التسك بذلك .

( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ - ص ١٤  
ص ١٤٨ )

٤٩ - العبرة في جسامة العقوبة في حكم المادة ٣٢  
عقوبات هي بالنظر الى نوعها بحسب ترتيب العقوبات  
الأصلية الذي درج الشارع عليه في المواد من ١٥ الى ١٢  
من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للمود  
للتسول هي بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وكانت العقوبة  
المقررة لجريمة التشرد هي طبقاً للفقرة الأولى من المادة  
الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع  
تحت مراقبة ( البوليس ) مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد  
على خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة  
التي يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون ماثلة  
لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات  
وقانون ( تحقيق الجنايات ) أو أي قانون آخر طبقاً لما  
جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة  
جريمة التشرد بالمقارنة الى العقوبة المقررة لجريمة المود  
للتسول هي الأشد مما يقتضي افعالها متى تحققت شروط  
المادة ٣٣ .

( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ - ص ١٤ ص ١٦٦ )

٥٥ - لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤  
من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - للتهمة الأولى المسندة  
للمطعون ضده - هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر  
والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيئات ولا تزيد على خمسين  
جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة  
بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم  
١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - للتهمة الثانية - هي الحبس مدة  
لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة  
جنيئات ، فإنه يتعين الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون  
غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بمادة  
٢/٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم الابتدائي قضى  
بتعزيم المطعون ضده مائتي قرش عن التهمتين ، وكانت

للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا إخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ من ١٢ .  
من ٢٩٥ ) .

٥٧ - لا يعيب الحكم أن ينتهي الى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المستندة الى الطاعن ، لما رآه من الارتباط القائم بينها في حكم المادة ٣٣ عقوبات . في الوقت الذي يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأففين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن وإذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين فإن قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعويين المدعيتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس اختلاف شخصي واقعتهما يكون لاتناقض فيه .

( الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ من ١٢ .  
من ٢٩٥ ) .

#### الفرع الخامس : اثر الطعن بالنسبة للجرائم المرتبطة .

٥٨ - متى كانت جريمة احرار السلاح وانذخيرة بغير ترخيص اللتين دين المتهم ( الطاعن ) بهما مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع في القتل عمدا التي قضى الحكم المظموون فيه ببراءته منها ، مما يقتضى اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات - وإذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في التهم جميعها وإعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

( الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/١/١٦ من ١٣ من ١٠٠ )

راجع ايضا : اجراءات .

( القواعد ارقام ٧٩ . ٩٤ . ١٠٤ . ١٢٨ . ١٣٣ . ١٦٧ )

الأخف - بعد اذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة احرار الأسلحة النارية بدون ترخيص - وهي الأشد - عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون مما يتعين منه نقض الحكم المظموون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالتأنيها .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٩ من ١٥ .  
من ٢٤٦ ) .

#### الفرع الرابع : اثر الارتباط في الاجراءات

٥٩ - مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الارتباط ودون الدفع بانطباق أخرى ٣٣ من قانون العقوبات هو مما لا تلتزم المحكمة باجابه أو الرد عليه .

( الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/٢ من ١٢ .  
من ٢٨٠ ) .

٥٥ - متى كان الارتباط المقول به بين الدعويين ليس هو الارتباط الغير قابل للتجزئة في حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة لا تلتزم بضم القضيةين ما دامت لم تر وجهها لذلك مما تكون منه اجراءات المحكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها .

( الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ من ١٣ .  
من ٢٧٥ ) .

٥٦ - اذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعويين على الطاعن احدهما لأنه زور سندا واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة بعقوبة في كل من الدعويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعويين وقضت فيهما بعقوبة واحدة . فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنسيبه الى هذا الاجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط اجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يصف جديدا

## أرز

### موجز القاعدة :

المقوبة التكميلية • متى يصح التجاوز عن إيقاعها؟ عند انعدام جدواها العملية •  
مثال في عدم مباشرة خدمة زراعة أرز • عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون  
٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ • مضى عدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى • لا جنوى من الحكم بها •

### القاعدة القانونية :

يجعل الزراعة المحكوم بها على المتهم ( المطمون ضده ) ٢٥  
جنيتها عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الأرز  
موضوع الجريمة ، مع التجاوز عن المقوبة التكميلية (وهي  
عدم خدمة زراعة الأرز ) لعدم جدواها العملية الآن وقد  
مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

إذا كان الحكم المطمون فيه قد قضى بتخريم المتهم  
عشرة جنيهاً وبعدم خدمة زراعة الأرز في المستقبل  
وبوقف تنفيذ العقوبة، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
لمخالفته أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون  
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهو ما يتعين معه نقضه وتصحيحه

(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٣٨)

## أزاله

راجع : بناء •

### أسباب الإباحه وموانع العقاب

#### المصل الأول : أسباب الإباحه

##### الفرع الأول : الدفاع الشرعي :

أرقام القواعد

- ١ - شروط قيام حالة الدفاع الشرعي .. .. . ١ - ٩
- ٢ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي .. .. . ١٠ - ١٢
- ٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي .. .. . ١٣ - ٢٠
- ٤ - تجاوز حق الدفاع الشرعي .. .. . ٢١ - ٢٣
- ٥ - تسبیب الأحكام في صدد قيام حالة الدفاع الشرعي .. .. . ٢٤ - ٢٨

##### الفرع الثاني :

- استعمال حق مقرر بمقتضى القانون .. .. . ٢٩ - ٣٠

##### الفرع الثالث :

- ارتكاب الموظف عملاً تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس واجب اطاعته .. .. . ٣١

#### الفصل الثاني : موانع العقاب

##### الفرع الأول :

##### الجنون والعمالة العقلية

- ( أ ) تقدير حالة المتهم العقلية .. .. . ٣٢ - ٣٧
- (ب) مالا يصد جنونا أو عمالة عقلية .. .. . ٣٨ - ٤١

##### الفرع الثاني :

- حالة الضرورة .. .. . ٤٢ - ٤٣

## الفصل الأول : أسباب الإباحة

## الفرع الأول : الدفاع الشرعي

## ١ - شروط قيام حالة الدفاع الشرعي

- الدفاع الشرعي - ماهيته ؟ حق شرع لرد العدوان لا لمحاكمة معتد على اعتدائه . لا قيام لهذا الحق عند دفع اعتداء مشروع - أمثله .. .. . ٦
- حتى لا تتوافر حالة الدفاع الشرعي . إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم قد قصد الاعتداء على الآخر . من منهما بدأ بالعدوان على زميله . لا أهمية له .. .. . ٢
- حق الدفاع الشرعي عن المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفصل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ، وكانت القوة لازمة لدفع هذا الخطر . جرائم منع الحيازة بالقوة من الجرائم التي نصت عليها المادة المذكورة .. .. .
- إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق . لا يصح على إطلاقه سببا لنفي قيام حق الدفاع الشرعي . الأمر يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل . مثال .. .. . ٤
- حالة الدفاع الشرعي . قيامها : حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال . غير لازم . يكفي أن يصدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي لا يلزم في الفصل التخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته . يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره . متى كان ذلك مبنيا على أسباب مقبولة .. .. .
- تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته . أمرا اعتباري . مناهة : الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجية تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه . لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذي كان يتصنر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملابسات .. .. . ٥
- حالة الدفاع الشرعي . قيامها : الاعتراف بالجريمة : غير ضروري .. .. . ٧
- إباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . مثال .. .. . ٨
- حق الدفاع الشرعي عن المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفصل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم الاختلاف . لا يلزم أن يكون الاعتداء حقيقيا . نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التمدي عن أي أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسباب معقولة .. .. . ٩

## ٢ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي

- الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل . متى كانت الواقعة لا ترشح لقيامها .. .. . ١٠
- التمسك بحالة الدفاع الشرعي : لا يشترط إيراد بصريح لفظه .. .. .
- مثال : قول المتهم انه على فرض صحة ما أسند إليه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . مفاد ذلك : تمسكه بحالة الدفاع عن النفس .. .. . ١١
- التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ إذا كان جديا وصريحا أو كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . مثال .. .. . ١٢

## ٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي :

- الدفاع الشرعي . تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . ومقتضياته . هي بما يراه المدافع في الظروف المحيطة به . بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب تبرره . مثال لا تتوافر به هذه الحالة . انتزاع المتهم المطاوعة من يد المجنى عليه وموالاته طعنه بها . هو اعتداء معاقب عليه .. .. . ١٣
- تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . ما دام استدلأها سابقا .. .. . ١٤
- ١٦

تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري . وجوب اتجاهه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان . محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملبسات . لا قصح .. .. . ١٧

استنظار الحكم حضور الطاعن الى الحجرة سبب النزاع بعد استقرار حيازتها له . دالة الوقائع التي أوردتها الحكم على محاولة الجنى عليه ومن معه إدخال اعتهمته الى هذه الحجرة . مودى ذلك منع حيازة الطاعن لها بالقوة . رفض الحكم الدفع المبدي من الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعي تأسيسا على انه محام وكان الأخرى به أن يلجأ الى رجال السلطة العامة لحماية يده . تحميله الطاعن بصفته واجبا لم يفرضه القانون على غيره . وضعه قاعدة يترتب عليها تعطيل حق الدفاع الشرعي عن المال . قصوره في تبين أن ظروف الزعم كانت تسمح للطاعن بأن يكون الالتجاء الى رجال السلطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه . انطواء الحكم على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعي عن المال فوق ما شابه من قصور . وجوب نقضه بنقض النظر عما أوردته من أسباب أخرى لنفي حالة الدفاع الشرعي . لما يمكن أن يحصل هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت اليه .. .. . ١٨

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه من شأن محكمة الموضوع .. .. .

انتهاء المحكمة الى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي . باستخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخاطئ . وجوب نقض الحكم وإبراء الطاعن .. .. . ١٩

حق الدفاع الشرعي عن المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها المادة ٢٤٦/٢ عقوبات ومنهسا جرائم الاتلاف . لا يلزم أن يكون الاعتداء حقيقيا : نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التمدي عن أي أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسباب معقولة .. .. .

تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان .. .. .

محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملبسات . لا يصح . مثال .. .. . ٢٠

#### ٤ - تجاوز حق الدفاع الشرعي :

تجاوز حدود الدفاع الشرعي . بحثه : لا يكون الا بعد نشوء الحق ذاته .. .. . ٢١

تجاوز حدود الدفاع الشرعي . تقدير هذا التجاوز . وجوب الموازنة بين الاعتداء الواقع على المتهم والذي يشغله حق الدفاع وبين ما أتاه في سبيل هذا الدفاع .. .. . ٢٢

تجاوز حق الدفاع الشرعي . نفي توافر هذا العذر القانوني في جناية المصاحبة ومعاقبة المتهم بالحبس . الطعن بالنقض . لا مصلحة فيه : ما دامت المقوبة تدخل في نطاق المادة ٢٥١ عقوبات .. .. . ٢٣

#### ٥ - تسبیب الأحكام في صدد قيام حالة الدفاع الشرعي :

عدم مناقشة الحكم أو رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . قصور .. .. . ٢٤

مثال لفساد الاستدلال في نفي تلك الحالة : قول الحكم ان المتهم ذهب الى مكان الحادث مسلحا . غلة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متنبها للاعتداء .. .. . ٢٥

انطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس . اغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة المتهم وصلتها بالاعتداء الذي وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . قصور يشوب الحكم ، ويستوجب نقضه .. .. . ٢٦

إيراد الحكم في أسبابه ما يرشح لقيام حالة اندفاع الشرعي لدى المتهمين . أدانتهم دون التعرض لهذه الحالة أو الرد على انتفاها وعدم توافرها . قصور وتناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .. .. . ٢٧

تحدث الحكم استقلا عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي . غير لازم . يكفي أن يكون مستفادا من الظروف والملابسات طبقا للواقعة التي أتبنتها الحكم .. .. . ٢٨

راجع ايضا : نقض .

( الطاعة رقم س ١٣ ص ٧٠٠ )

#### الفرع الثاني : استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :

استعمال الحق المقرر بالقانون . من أسباب الإباحة : إذا ما ارتكب جريمة سلبية ، وكان في غير حاجة الى دعوى لحمايته . المادة ٦٠ عقوبات . غلة ذلك .. .. .



الحق المقرر بمقتضى الشريعة . في نص المادة ٦٠ عقوبات . معناه : كل حق يحويه القانون إنما كان موضعاً من القوانين الصول بها .. .. .

المعارضة في دفع قيمة الشيك في حالتي ضياعه أو تفتليس حامله . من أسباب الإباحة . صيانة المال الساحب ، بغير توقف على حكم من أنضاء . علة ذلك : حق المساحب في هاتين الحالتين يملو على حق المستفيد . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . سريان حكمها على الشيك .. .. .

سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . يدخلان في حكم الضياع . تبديد الشيك ، والحصول عليه بطريق النصب . من حالات أسباب الإباحة . علة ذلك : القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون .. .. .

٢٩

للزواج تأديب المرأة تاديباً خفيفاً على كل مصيبة لم يرد في شأنها حد مقرر . ليس له أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق . حد الضرب الفاحش : هو الذي يؤثر في الجسم ويشير نون الجلد .. .. .

٣٠

### الفرع الثالث : ارتكاب الموظف عملاً تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس واجب اطاعته :

طاعة المأمور لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون .. .. .  
أساس منع مسئولية الموظف الجنائية : حسن النية ، وقيامه بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحرر ، واعتقاده بمشروعية الفعل التي قام به اطاعاً لأمر رئيسه . على أن يكون ذلك مبنيّاً على أسباب معقولة . المادة ٦٣ عقوبات .. .. .

٣١

### الفصل الثاني : موانع العقاب

#### الفرع الأول : الجنون والعاهة العقلية

##### ( ١ ) تقدير حالة المتهم العقلية

الدفع بانتفاء مسئولية المتهم لاختلال قواه العقلية . المادة ٦٢ عقوبات . تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . طلب الدفاع ندب خبير لفحص المتهم . على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية .. .. .

٣٢

تقدير حالة المتهم العقلية . من سلطة قاضي الموضوع . طلب ندب خبير لفحص المتهم . متى لالتزم المحكمة بإجابته . إذا أقامت تقديرها على أسباب سائفة .. .. .

٣٣

تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسئولية . أمر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب : طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة .. .. .

٣٤

المرض العقل الذي تنضم به المسئولية قانوناً . هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يطمش الشعور والادراك . مآثر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تصلح سبباً لانعدام المسئولية .. .. .

عدم التزام المحكمة بنقد خبير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئولية الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .. .. .

تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية . من الأمور الموضوعية . التي تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها . انتهاء الحكم المطعون فيه . في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون - إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وإدراكه وتوافر معه مسئولية الجنائية . لا محل للنقض على الحكم بمخالفة القانون والاختلال بحق الطاعن في الدفاع .. .. .

٣٥

مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت الفصل : هو أن يكون سبب هذمه الحالة رجحاً لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات .. .. .

٣٦

تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاها في هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه . ليس لها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاها في أنه لم يقدم دليلاً تنق به . من واجبه أن تثبت في من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل .. .. .

٣٧

##### (ب) ما لا يعد جنوناً أو عاهة عقلية

الحالة المرضية المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » . لا تعتبر جنوناً أو عاهة في العقل حالة الإثارة أو الاستفزاز لا تعد في صحيح القانون عنراً معقياً من العقاب . هي عنر قضائي .. .. .

٣٨

منخفض يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض .. .. .

٣٩

الحالات النفسية • ليست من موانع العقاب في التشريع المصري • الجنون والعاهة في العقل ،  
درن غيرها ، هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والاختيار في عمله •  
المادة ٦٢ عقوبات .. .. .

- الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما  
اقترف • ذلك دفاع غير مقبول • القانون المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها .. .. . ٤٠  
المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتتعلم به المسؤولية الجنائية قانونا : هو  
الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك • سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص  
شعوره وإدراكه لا تعد سببا لانعدام المسؤولية .. .. . ٤١

### الفرع الثاني : حالة الضرورة

- الضرورة • ماضيها • متى لا تتوافر • ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة  
في سبيل النجاة مما أحدثه بيده .. .. . ٤٢  
حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية • شرطها : أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي  
الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به • مثال .. .. . ٤٣

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : أسباب الإباحة

#### الفرع الأول : الدفاع الشرعي

##### ١ - شروط قيام حالة الدفاع الشرعي

١ - لم يشرع حق الدفاع الشرعي لمعاقبة معتد على  
اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان . فإذا كان الحكم المطعون  
فيه قد أثبت بالأدلة الساتفة التي أوردها أن المتهم الثاني  
في الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطاعن ، وأن  
الطاعن كان قد أمسكوا به وحاولوا دون مواصلته  
الاعتداء على الطاعن فإن ما يقع من اعتداء من هذا الأخير  
على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الاعتداء ، هو  
اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا  
شرعيا .

٣ - حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على  
اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان . فإذا كان الحكم المطعون  
فيه قد أثبت بالأدلة الساتفة التي أوردها أن المتهم الثاني  
في الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطاعن ، وأن  
الطاعن كان قد أمسكوا به وحاولوا دون مواصلته  
الاعتداء على الطاعن فإن ما يقع من اعتداء من هذا الأخير  
على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الاعتداء ، هو  
اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا  
شرعيا .

(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ص ١٣ من ٧٠٠) .

٤ - من المقرر أن حق الدفاع الشرعي عن المال ينشأ  
كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من  
الجرائم التي أوردها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون  
العقوبات ، ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة ، وكانت القوة  
اللازمة لدفع هذا الخطر . وتقدير ظروف الدفاع الشرعي  
ومتقضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية  
تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع  
وقت رد العدوان ، مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى  
التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات ، كما أن إمكان  
الرجوع إلى السلطة العامة للاستئانة بها في المحافظة على  
الحق لا يصلح على إطلاقه سببا لنفي قيام حق الدفاع

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٦ جلسة ٢٤/٤/١٩٦١ ص ١٢ من ٥٠٠) .

٢ - إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن كلا من المجني  
عليه والمتهم كانا يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل  
منهما بالآخر ، فإن ذلك مما تستثنى به حالة الدفاع الشرعي  
عن النفس والمال ، بغض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء .

(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٦ جلسة ١٩/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٥٢) .

٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة .

(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٤/١٠/٢٦ ص ١٥٨ ص ١٢٤)

٨ - أباح القانون في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالأساكن بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفي فيه المظدر محدثا بجسمها العديده من الاصابات يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية في حالة تبيح لها مقاومته استعمالا لحق الدفاع الشرعي عن النفس وانتهى من ذلك الى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدي على الضابط . فان التمس على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس متيناً وفرضه .

(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٤/١١/١٦ ص ١٥٨ ص ١٦٨)

٩ - حالة الدفاع الشرعي عن المال تنشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الاتلاف . ولا يوجب القانون بصفة مطلقة لقيام تلك الحالة أن يكون الاعتداء حقيقياً بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدي عن أي أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسباباً مقبولة - وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات - فاذا قال الحكم فيما استخلصه من ظروف الواقعة أن المتهم ( الطاعن ) ظن - دون مبرر - أن المجنى عليه حين نزل ليفك الشباك المشابكة بشباكه - انما نزل ليمزق شباكه - هذا القول المقتضب من الحكم على اطلاقه ودون سوجه الأسانيد الساقطة لا يصلح سبباً لنفي ما أثاره الدفاع عن المتهم بالجلسة من أنه كان يدافع عن غزله - شباك صيده وما رده الحكم في استخلاصه للصورة التي ارتمت في ذهن المحكمة لواقعة الدعوى من أنه قد استأن إلى المحكمة من استقراء الأوراق وما دار بالجلسة أن المجنى عليه نزل من قارب صيده الى شاطئ النيل وحاول فك شباكه التي

الشرعي بل ان الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٣٦٢/٤/٩ ص ١٤ ص ٣٢٢)

٥ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فصل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي . ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب مقبولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجا بفعل الاعتداء فيجمله في ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه ما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطنن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملابسات .

(الطن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٣٦٤/٢/١٦ ص ١٥ ص ١٨٩)

٦ - تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بشير مقبب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها . كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاينة معتد على اعتدائه ، وانما شرع لرد العدوان واذا كان مؤدي ما أوردته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعي أن الطاعن كان متنبها العدوان على المجنى عليه فبادره الى الاعتداء دون أن يصدر من الأخير أي فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه ولم يدعه حتى سقطا مما على الأرض حيث سد الطاعن الى المجنى عليه عدة طعنات من سلاح حاد أصابه في مواضع مختلفة من جسمه ولما حيل بينهما وانتهى تماسكهما عاجل الطاعن المجنى عليه بالسكين في صدره وهرب . وما أثبت الحكم من وقائع على هذا النحو من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه من نفي حالة الدفاع الشرعي .

(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٤/١٠/١٢ ص ١٥ ص ٥٧٣)

الشرعى ومقتضياته هى بما يراه المدافع فى الظروف المحيطة به ، بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مقبولة تبرره ، فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمكن من انتزاع المطواة من يد المجنى عليه فصار أعزلا من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فإن ما وقع منه بعد انتزاعه السلاح من موالاة طعن المجنى عليه انما هو اعتداء محاب عليه ولا يصح فى القانون اعتباره دفاعا شرعيا .

(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٠٠٥)

١٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو اتفاقها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا مقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما يؤدى الى ما انتهى اليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى تقي حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها المتهمان فى دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا الى مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا فإن الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال لأن مجرد حضور المتهم الى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان متنبوا للاعتداء لا الدفاع .

(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١١٢٢)

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/١٧/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٥٤٨)

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٩٤)

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٣٢٩)

(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٥٧٣)

(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦١٥)

(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦٢٤)

(الطن رقم ٦١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦٦٨)

١٥ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو اتفاقها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا مقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه . فإذا كان الحكم قد اعتمد فى تقي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى تمسك الطاعن بها فى دفاعه على مجرد اشتراكه فى شجار قام بينه وبين آخر ، وهو استدلال فاسد ، ذلك أن الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من اشترك فيه مستوجبا للعقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ قد يكون الشجار بين فريقين أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر المعتدى عليه انما كان يرد الاعتداء وفى هذه الحالة يخول القانون للمعتدى

اختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه فظن المتهم أن المجنى عليه نزل ليزق شسبائه فأسرع اليه وضربه بقطة من الخشب على رأسه ، هذا الاستخلاص - الذى انتهى اليه الحكم وأثبتته فى مدوناته بحسب البادى من نص عبارات الحكم يشير الى أنه قد استكمل ناطة الدفاع الشرعى عن المال عناصره ، وكون الحكم المطعون فيه قد ذكر فى سياق ذلك عبارة - بدون مبرر - فإن تلك العبارة لا تصلح ردا كافيا وسائفا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ، وكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهره بأدلة سائفة يتسنى معها لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٤٣)

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٢٣)

## ٢ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى :

١٥ - متى كانت واقعة الدعوى لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٦٣٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٣/١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٣٧٩)

١١ - لا يشترط فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس إirاده بصريح لفظه . فإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتديا وأنه على فرض صحة ما أسند اليه فهو انما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ، فإن مفاد ذلك تمسكه بقيام تلك الحادثة .

(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٢٧٧)

١٢ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى - يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جديا وصرحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، فإذا كان قد ورد على لسان الدفاع أن المجنى عليه هو الذى بدأ بالعدوان مع انكار الطاعنين وقوع الاعتداء منهما فإن ذلك لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦١٥)

## ٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :

١٣ - الأصل أن العبرة فى تقدير قيام حالة الدفاع

بصفة أساسية على أنه كان أحري بالطاعن وهو محام أن يلجأ الى رجال السلطة العامة لحماية يده ، فحمله بصفته واجبا لم يفرضه القانون على غيره ، ووضع قاعدة يترتب عليها كما يبدو من ظاهرها - تعطيل حق الدفاع الشرعي عن المال كما هو معرف به في القانون ، بما رآه من الزام مدعى هذا الحق بأن يتخلى عن استعماله لرد ما يقع من اعتداء حفاظا على ماله اكتفاء بالعمل على استرداده بعد ضياعه مما لا يقره القانون ، واذا كان الحكم قد أوجب على الطاعن أنه يلجأ الى رجال الشرطة ، فكان عليه أن يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الالتجاء الى رجال الشرطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه ، مما قصر الحكم في بيانه . ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب اليه على فهم خاطيء لنظرية الدفاع الشرعي عن المال فوق ما شابه من قصور ، فانه يتعين نقض الحكم بنقض النظر عما أوردته من أسباب أخرى لنفي حالة الدفاع الشرعي لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت اليه .

(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ص ١٤ ص ٣٢٢ .

١٩ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما اذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع ، الا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي ، وهو ما انتهت اليه في تكييفها لمركزه من الناحية القانونية، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء بايجابها على الطاعن البدء باطلاق النار للارهاب دون سند من القانون - فانه يكون لمحكمة النقض أن تطبق القوانين تطبيقا صحيحا وتصحح هذا الاستخلاص الخاطيء ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ص ١٤ ص ٥٥٩ .

٢٠ - حالة الدفاع الشرعي عن المال تنشأ كلما وجد اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الائتلاف . ولا يوجب القانون بصفة مطلقة قيام تلك الحالة أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التمدى عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسبابا معقولة - وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتباري

عليه دفع الاعتداء الواقع عليه . وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال على نفي قيام حالة الدفاع الشرعي قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة الأمر الذي جعل الحكم مشوباً أيضاً بالقصور مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ص ١٥ ص ٢٨٩ .

١٦ - تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى . ولمحكمة الموضوع وحدها الفصل فيها بلا مقبى متى كان استدلال الحكم سليما ويؤدى الى ما انتهى اليه . ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين وأطرح في منطق سائق دعوامها أنها كانت في حالة دفاع شرعي - وخلص الى أن الطاعن الأول هو الذي بدأ بالعدوان - ومن ثم فلا يقل من الطاعنين معاودة الجدل فيما خلصت اليه المحكمة في هذا الشأن .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ ص ١٦ ص ٥٣٣ .

١٧ - من المقرر أن حق الدفاع الشرعي عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة ، وكانت القوة اللازمة لدفع هذا الخطر ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان ، مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات ، كما أن امكان الرجوع الى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصلح على اطلاقه سببا لنفي قيام حق الدفاع الشرعي بل ان الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ص ١٤ ص ٣٢٢ .

١٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن حضر الى مكان الحادث بعد أن استقرت حيازة الحجره سبب النزاع له، وكانت الوقائع كما أوردتها الحكم تفيد أن المجنى عليه ومن معه قد حاولوا ادخال أمتعتهم الى هذه الحجره ، بما يؤدى اليه ذلك من منع حيازة الطاعن لها بالقوة ، ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه برفض الدفع

ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها والتقارير الطبية ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيه بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٦١ ص ١٢ من ٢٠٩٦)

٣٣ - النعي على الحكم المطعون فيه بأنه مخالف القانون اذ لم يلتزم بما ارتأته غرفة الاتهام - حين أحالت الدعوى الى محكمة الجنب - من قيام عذر تجاوز حق الدفاع الشرعي لديه ، مردود بأنه فضلا عن أن قرار الغرفة في هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع . فانه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الخصوص طالما أن العقوبة التي أُنزلها الحكم عليه - وهي الحبس - تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات في صدد العقوبة المقررة لجناية العاهة المستديمة عند اقترانها بعذر تجاوز حق الدفاع الشرعي .

(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ جلسة ١١/٥/١٩٦٢ ص ١٢ من ٧٠٠٠)

#### ٥ - تسبب الاحكام في صدد قيام حالة الدفاع الشرعي:

٢٤ - متى كان الدفاع عن المتهمين قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بادانتها دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، مع أنه من الدفع الجوهري التي يبنى على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها - فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيه .

(الطن رقم ٢٤١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ٣٠١٠)

٢٥ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما يؤدي الى ما انتهى اليه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها المتهمان في دفاعهما على ما قرره من أتهما حضرا الى مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، فان الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال لأن مجرد حضور المتهم الى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان متوترا الاعتداء لا الدفاع .

(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ١١٢٢)

يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدفاع وقت رد المدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات - فاذا قال الحكم فيما استخلصه من ظروف الواقعة أن المتهم (الطاعن) ظن - دون مبرر - أن المجنى عليه حين نزل ليترك الشباك المشابكة بشباكه - انما نزل ليمزق شباكه هذا القول المقتضب من الحكم على اطلاقه ودون سوقه الأساسيد السائلة لا يصلح سببا لنفي ما آثاره الدفاع عن المتهم بالجلسة من أنه كان يدافع عن غزله - شباك صيده - وما ردهد الحكم في استخلاصه للصورة التي اوتست في ذهن المحكمة لواقعة الدعوى من أنه قد استبان للمحكمة من استقراء الأوراق ومما دار بالجلسة أن المجنى عليه نزل من قارب صيده الى شاطئ النيل وحاول فك شباكه التي اختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه فظن المتهم أن المجنى عليه نزل ليمزق شباكه فأصرع اليه وضربه بقطعة من الخشب على رأسه ، هذا الاستخلاص - الذي انتهى اليه الحكم وأثبت في مدواته بحسب البادي من نص عبارات الحكم يشير الى أنه قد استكمل لحالة الدفاع الشرعي عن المال عناصره ، وكون الحكم المطعون فيه قد ذكر في سياق ذلك عبارة - بلمون مبرر - فان تلك العبارة لا تصلح ردا كافيا وسائفا لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن المال ، وكان يتعين على المحكمة أن تستجلي هذا الأمر وتستظهر بأدلة سائفة يتسنى معها لمحكمة التقيض مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ ص ١٦ من ٤٦٢٢)

#### ٤ - تجاوز حق الدفاع الشرعي :

٣١ - البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي لا يكون الا بعد أن ينشأ الحق في ذاته .

(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦١ ص ١٠٠٥)

٣٢ - اذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذي وقع على المتهمة - والذي خول لها حق الدفاع الشرعي - وبين ما آتته في سبيل هذا الدفاع ، فانه اذ دأها بتهمة احداث العاهة المستديمة واعتبرها متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعي دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء

من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ عقوبات على أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة علا يحق مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أيضا كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها - باعتبارها كلا متسقاً مترابط القواعد - يعتبر سبباً من أسباب الإباحة اذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوي عليه من مزايا ، وهو في ذلك انما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة - الذى يسرى حكمه على الشيك - وقد جرى بأنه ( لا تقبل المعارضة فى دفع قيمة الكمبيالة الا فى حالة ضياعها أو تفتيس حاملها ) فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب فى حالتي الضياع وافتلاس الحامل يصلو على حق المستفيد ، واذ جعل هذا الحق للساحب مباشراً بنفسه بغير حاجة الى دعوى وعلى غير ما توجيه المادة ٣٣٧ عقوبات ، فقد أضحى الأمر بدمد الدفع فى هذا النطاق قيذا واردا على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده - اذا ما صدر بنية سليمة - الى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر فى ذلك يختلف عن سائر الحقوق التى لا بد لحمايتها من دعوى فهذه لا تصلح مجرد سبب للإباحة . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بطرود والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس فى أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فانه يمكن إلحاق حالتي تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث اباحة حق المعارضة فى الوفاء بقيمته ، فهى بها أثبت على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الاخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات فى التعامل ، ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التى هى الأصل - هى الأولى

٢٦ - متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قام على أن المجنى عليه بدأ بالاعتداء فضربه ( بشرشرة ) فأصابه تحت إبطه ، فأفسك الطاعن بنصل ( الشرشرة ) لينص تكرار الاعتداء عليه فأنشئ النصل وأصاب المجنى عليه أثناء التجاذب ، وكان يبين من الحكم المظنون فيه أنه رد هذا الدفاع ورد عليه بما مؤداه أن تقرير الطبيب الشرعى جاء مؤيداً لرواية المجنى عليه ، ولما كان دفاع الطاعن قد انطوى على قيام الدفاع الشرعى عن النفس وكان الحكم المظنون فيه وإن تفى امكان حدوث إصابة المجنى عليه من يده الا أنه لم ينف امكان حدوثها من يد الطاعن أثناء تجاذب ( الشرشرة ) . ولم يناقش ما حصله من إصابة الطاعن تحت إبطه ولم يشر الى سبب هذه الإصابة وصلتها بالاعتداء الذى أثبت وقوعه منه ، كما أنه لم يناقش دفاع الطاعن على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها ، وكان ما ورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لنفى نشوء حق الدفاع عن النفس - لما كان ذلك ، فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور فى تحصيل دفاع الطاعن وعدم رده عليه رداً كافياً مما يعيه ويستوجب نقضه .

(الظن رقم ٢١٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ص ١٤ ص ٣٦٦)

٢٧ - لما كان ما أورده الحكم المظنون فيه فى حيثياته يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعنين ، وكان قد دانهم دون أن يعرض لهذه الحالة أو يرد على انتفاها وعدم توافرها ، فانه يكون مشوباً بالقصور والتناقض فى التسبب مما يعيه ويوجب نقضه .

(الظن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ ص ١٤ ص ٤٩٦)

٢٨ - لا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملابسات طبقاً للواقعة التى أثبتها الحكم .

(الظن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ص ١٥ ص ٣٦٨)

#### الفرع الثانى : استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :

٢٩ - الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالفاء الحاصل بالتقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . الا أن ثبت قيذا يرد على هذا الأصل هو المستفاد

٣٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع الى ما يطلبه من ندب خير لتقدير حالة المتهم العقلية ، مادامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجاباته على ما وجهته اليه من الأسئلة ، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي ترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على اسباب سائفة .

(الطن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣١ في جلسة ١١/٢٨/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٤٢)  
(والطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ في جلسة ٦/٢٩/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥١٦)

٣٤ - اذا كان مما أثاره الدفاع عن الطعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته انما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته الى معهد قصاصي لفحصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه أصابته بأي مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم يصب عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٩٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل اما لجنون أو عاهة في العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت اليهما هذه المادة دون غيرها ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي ترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على اسباب سائفة - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فإن النفي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع في التسبب يكون في غير محله .

(الطن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ في جلسة ١٠/١٦/١٩٦٢ من ١٣ ص ٨٤٠)  
(والطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ في جلسة ٦/٢٩/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥١٦)

٣٥ - من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتتمتع به المسؤولية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية . ولما كانت

بالرعاية . لما كان ذلك ، وكان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات وانما يضع له استثناء يقوم على سبب من اسباب الاباحة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن اليه فانه يتعين نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ في جلسة ١/١/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨١)  
(هيئة عامة )

٣٥ - انه وان أبيع للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل ممصية لم يرد في شأنها حد مقرر الا أنه لا يجوز له أصلا أن يضربها ضربا قاحشا - ولو بحق - وحد الضرب الفاحش هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد .

(الطن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ في جلسة ٦/٧/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٥٢)

**الفرع الثالث : ارتكاب الموظف عملا تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس واجب اطاعته :**

٣٦ - من المقرر أن طاعة الرؤوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يعرهما القانون . وقد جعل القانون أساسا في المادة ٩٣ من قانون العقوبات لمنع مسؤولية الموظف أيضا بما يتنبى له من وسائل التثبيت والتحصر وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به اطاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنيا على اسباب معقولة .

(الطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٢ في جلسة ٤/٢٤/١٩٦٤ من ١٥ ص ٣١٤)

**الفصل الثاني : موانع العقاب**

**الفرع الأول : الجنون والعاهة العقلية :**

**( ١ ) تقدير حالة المتهم العقلية**

٣٧ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدمها لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تعمل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فاذا هي لم تعمل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بيبب القصور في التسبب والاخلاق بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٣١ في جلسة ٢٠/١١/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٢١)



## (ب) مالا يعد جنونا أو عاهة عقلية :

٣٨ - المصاب بالهالة المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » وإن عد من الناحية العلمية مريضا مرضا نفسيا - إلا أنه لا يعتبر في عرف القانون مصابا بجنون أو عاهة في العقل مما يصح معه اعتباره فاقد الشعور أو الاختيار في عمله .

(الطن رقم ٢٢١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١ ص ١٢ من ١٢٤)

٣٩ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . فإذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الآثارة أو الاستفزاز تملكته فإلجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا ادراكه . فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل وهما مناط الإعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القوانين عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٢١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١ ص ١٢ من ١٢٤)

(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ص ١٥ من ٢٢٥)

٤٠ - إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله، وطلب إحالته إلى معهد نفسي لخصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية وقرى عنه أصابته بأى مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل أما لجنون أو عاهة في العقل، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرها ووتيت عليهما الأعفاء من العقاب هما اللتان تصعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقداً للشعور

المحكمة غير ملزمة بنذب خير فنى في الدعوى تحديدا لدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية الحقة التي يتعذر عليها تقديرها ، إذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة ادراكه وتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القوانين والاخلال بحق الطاعن في الدفاع يكون غير منطوق .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢ ص ١٤ من ٢٥٤)

(الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٢١٧)

٣٩ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . فإذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الآثارة أو الاستفزاز تملكته فإلجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا ادراكه . فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل وهما مناط الإعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ص ١٥ من ٢٢٥)

٣٧ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبنى عليها قضاؤها في هذه المسألة بيانا كافيا لاجال فيه، وليس لها أن تستند في إثبات عدم أصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به بل إن من واجبها في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضاؤها بذلك على أسباب

سائفة .

(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٥ ص ١٦ من ٢١٥)

غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ، ولم يكن لإرادته دخل في حله . ومن المسلم أنه ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه يده - ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن انما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الاخفاء التي ارتكبها فان الدفاع الذي يستند اليه الطاعن من أنه كان في حالة ضرورة الجأه الى دفع الرشوة تخلصا من خطر القبض عليه هو دفاع قانوني ظاهر البطالان لا يستأهل ردا .

(الطن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣١٢/٣/١٢ ص ١٢ ص ٣٣٠)

٤٣ - يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . ولما كان قرار الطاعن من مركز الشرطة لم يكن ليسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالمجنى عليه في طريق السيارة ، خاصة وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه حاول منه أو الامساك به ولم يرد بالأوراق ولا بمذونات الحكم أو تقرير أسباب الطعن شيء من ذلك . ومن ثم فان دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة انما يكون دفاعا قانونيا لا يستأهل من المحكمة ردا .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/٣/٢٠ ص ١٥ ص ٣٢١) •

والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعضاء من المسؤولية الجنائية أمرا يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه ظالما أنه يقيمه على أسباب سائفة - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فان النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في التسييب يكون في غير محله .

(الطن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٢/١٠/١٦ ص ١٣ ص ٣٦٤)

٤٤ - من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاهة في العقل اللذين يجعلان الجاني فاقدا للشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتعمد به المسؤولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم انتعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تصد سببا لانعدام المسؤولية .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/٦/١٩ ص ١٥ ص ٥١٦)

الفرع الثاني : حالة الضرورة :

٤٥ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو

## استئناف

الفصل الأول : إجراءات الاستئناف •

الفرع الأول : تقرير الاستئناف

الفرع الثاني : ميعاد الاستئناف

أرقام القواعد

٢ ، ١

( أ ) تعلق مواعيد الاستئناف بالنظام العام ٣ - ٤

(ب) ميعاد سريان مواعيد الاستئناف ٥ - ١١

(ج) امتداد الميعاد

١ - الصدد القهرى ١٢ - ١٤

٢ - الامتداد بنص القانون : ( الاستئناف الفرعى ) ١٥

( د ) الجهل بمواعيد الاستئناف ١٦

١٧ - ٢١

٢٢ - ٢٥

الفصل الثاني : استئناف الدعوى الجنائية •

الفرع الأول : استئناف المتهم

الفرع الثاني : استئناف النيابة

**الفصل الثالث : استئناف الدعوى المدنية \***

٢٦	الفرع الأول : خضوعها للقانون الاجرائي
٢٩ - ٢٧	الفرع الثاني : بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية
٣٠	الفرع الثالث : بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية

**الفصل الرابع : جواز الاستئناف \***

٣١	الفرع الأول : ما يجوز استئنافه من الأحكام
٣٢	الفرع الثاني : مما لا يجوز استئنافه من الأحكام
٣٤ ، ٣٣	الفرع الثالث : أثر جواز الاستئناف على الحق في الطعنة

**الفصل الخامس : نقر الاستئناف والحكم فيه**

	الفرع الأول : اجراءات نقر الاستئناف
٣٨ - ٣٥	( أ ) تقرير التلخيص
٤١ - ٣٩	(ب) سماع الشهود
٤٣ ، ٤٢	(ج) وقف نظر الاستئناف
٤٤	( د ) سريان قوانين الاجراءات

**الفرع الثاني : آثار الاستئناف**

٥١ - ٤٥	( أ ) نطاق الاستئناف
٥٦ - ٥٢	(ب) تعديل وصف التهمة
٥٨ ، ٥٧	(ج) التصدي

**الفرع الثالث : الحكم في الاستئناف**

٦٠ ، ٥٩	( أ ) شكل الاستئناف
٦١	(ب) سقوط الاستئناف
٦٢	(ج) إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة
٧٠ - ٦٣	( د ) تشديد العقوبة وإلغاء حكم البراءة
٧١	(هـ) إلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية
٧٨ - ٧٢	(و) تبسيب الأحكام في الاستئناف
٧٩	(ز) اشتراك قاضي أول درجة في الحكم الاستئنافي
٨١ ، ٨٠	(ح) الجوارضة الاستئنافية

**الفصل السادس : استئناف أوامر النيابة**

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : إجراءات استئناف .

## الفرع الأول : تقرير الاستئناف

ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها : ما لم يثبت خطأ بياناتها .. .. .

١ ( مثال ) تاريخ حصول التقرير . المبرة بالتاريخ الحقيقي . واجب المحكمة في تحقيق ذلك ..

الطعن بالاستئناف - طبيعته : عمل اجرائى لا يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم وذلك بالتقريرية في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته خلال الأجل المحدد قانونا

حضور طالب الاستئناف الى قلم الكتاب وتقريره أمام الكاتب المختص شفاهة برغبته في رفعه . تدوين الكاتب هذه الرغبة في التقرير المحد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه . قيام الاستئناف قانونا ، ولو لم يوقع عليه من المقرر . دخوله في حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به . مثال في استئناف من النيابة .. .. .

## الفرع الثاني : ميعاد الاستئناف

١ - تعلق مواعيد الاستئناف بالنظام العام

الميعاد المقرر للاستئناف : تعلقه بالنظام العام . للمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. . ٣ - ٤

ب - ميعاد سريان مواعيد الاستئناف

٤٠٦ ميعاد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم . الأصل فيه . بقاءه من تاريخ النطق به . المادة

استثناء من ذلك : ثبوت عدم إعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره . لا يفتتح ميعاد الاستئناف الا من يوم اعلانه بالحكم أو علمه به بوجه رسمى .. .. . ٥

ميعاد استئناف الحكم المحضوري الاعترارى . لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .. .. . ٦

الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائى الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن . متى يبدأ . من يوم صدوره . محل ذلك : علم المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة واجبا الى شبيب غير مقبول . عدم علم المحكوم عليه بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه أو قيام مانع قهرى منه من الحضور . افتراض العلم في حقه ومحااسبته على هذا الأساس . لا يصح . ميعاد الاستئناف بالنسبة له لا يبدأ الا عند اعلانه بالحكم أو علمه به بأى طريق رسمى آخر . مثال .. ٧

إعلان المارض للمحضر بجلسته المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . اعلانه لجهة الإدارة . قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان باعتبار المعارضة كان لم تكن . بطلانه . ميعاد استئناف هذا الحكم : بقاءه من تاريخ علم المحكوم عليه به رسميا .. .. . ٨

تفريق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف : ( الحكم المحضوري ) من تاريخ النطق به . ( الحكم الغيابي ) من تاريخ الحكم في المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة . المادة ٤٠٦ إجراءات . ( الحكم المختبر حضوريا ) من تاريخ إعلان المتهم به . المادة ٤٠٧ إجراءات .. .. .

الحكم الغيابي الصادر تطبيقا لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن الحال الصناعية والتجارية وغيرها من الحال المتعلقة للراحة والحضرة بالصحة والخطرة - لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢٦ منه وإن جاز استئنائه . خروجه من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المسادة ٤٠٦ إجراءات . بدء ميعاد استئنائه بالنسبة لمتهم من تاريخ اعلانه به أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ إجراءات بشأن الحكم الصادر في الغيبة والمختبر حضوريا . لا يفنى عن ذلك علم المتهم بصدوره عن طريق رفع المعارضة فيه . علة ذلك : متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه .. .. . ٩

متى يكون الحكم حضوريا ؟ بحضور المتهم للجلسة وصدور القرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواعيدته . ميعاد استئنائه من تاريخ صدوره . العلة : وجوب تتبع المتهم سير دعواه .. .. . ١٠

المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق . الحكم المحضوري الاعترارى . متى يبدأ ميعاد استئنائه ؟ من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به علما يقيني .. .. . ١١

(ج) امتداد الميعاد

١ - العذر القهرى

- تقدير العذر الذى يستند اليه المستأنف فى تبرير تجاوزه ميعاد الطعن بالاستئناف . من حق المحكمة الموضوع بلا معقب . الا اذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .. .. ١٢
- استئناف . وجوب رفعه فى موعده القانونى . طرؤه عند قهرى . وجوب رفعه بمجرد زوال المناع .. .. ١٤ - ١٣

٢ - الامتداد بنص القانون « الاستئناف الفرعى »

- استئناف أحد الخصوم فى مدة العشرة الأيام المقررة . امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة . المادة ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية . أخذ الشارع فى هذا النص بفكرة الاستئناف الفرعى . لا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الاصلى فى نهاية المدة المقررة للتقرير به . ورود النص عاما لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الاصلى قد تم فى نهاية المدة أو فى خلالها . مثال .. .. ١٥

(د) الجهل بمواعيد الاستئناف

- استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه يجهل الميعاد القانونى . رفض المحكمة دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح .. .. ١٦

**المصل الثاني : استئناف الدعوى الجنائية .**

**الفرع الأول : استئناف التهم**

- حق التهم فى الاستئناف : تابع لمقدار العقوبة المحكوم بها عليه .. .. ١٧
- استئناف التهم للخطأ فى تطبيق القانون . جوازه بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه . المادة ٤٠٢ فقرة أخيرة ١ . ج . مثال .. .. ١٨

تقدير نصاب الاستئناف . مثال فى عمل . جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . الحكم على التهم بفرامة مائتى قرش عن كل عامل ، وتجاوز مجموع الغرامة خمسة جنيهات . استئناف التهم هذا الحكم . جائز . علة ذلك : هــنـمـجـرـمـة ذات طابع خاص . قوامها قتل واحد ، ورأى المشروع زيادة العقاب عنه تبعا لزيادة عدد الضحايا .. ..

- اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمنعها المعرف به فى القانون .. .. ١٩
- استئناف الأحكام الجنائية . من النيابة العامة ، ومن التهم . هو حق خاص بكل منهما .. ..
- حق النيابة فى رفع الاستئناف ، والطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها . لا يجوز للتهم مباشرته .. ..

- استفادة التهم من استئناف النيابة . شرطه : أن يكون استئنافها مقبولا شكلا . المادة ٤١٧ ج ١ . ج ٢٠
- استئناف التهم الحكم الصادر ضده فى الدعوى المدنية وحدها . خضوعه للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهاى للقاضى الجزئى .. ..

- استئناف التهم الحكم الصادر ضده فى الدعوى الجنائية والمدنية . أيا كان مبلغ التعويض المطالب به . لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لاحدهما دون الأخرى . علة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما فى ذلك من التجزئة .. .. ٢١

راجع أيضا : نفس

( القاعدة س ١٤ ص ٣٥٤ )

**الفرع الثانى : استئناف النيابة**

- مناط جواز استئناف النيابة . طليها الحكم بفرامة تجاوز خمسة جنيهات . تحقق ذلك متى كان نص القانون الذى تطلب تطبيقه ينص على عقوبة يزيد حدها الأدنى على هذا القدر . مثال . المادة ١٩ من القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن السجل التجارى .. .. ٢٢

- حق النيابة في الاستئناف : معلق على ما تبديه من طلبات للمحكمة . سواء أكان الطلب قد تم إبداءه شفاهة بالمجلس أو تضمنته ورقة التكليف بالحضرة ، وسواء أكان في مواجهة المتهم أو في غيبتها جلسة أعلن لها . المادة ٤٠٢/١ ، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . مثال .. .. .
- استئناف الأحكام الجنائية . من النيابة العامة ، ومن المتهم . هو حق خاص بكل منهما .. .. .
- حق النيابة في رفع الاستئناف . والظعن بالنقض في الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها . لا يجوز للمتهم مباشرة .. .. .
- استفادة المتهم من استئناف النيابة . شرطه : أن يكون استئنافها مقبولا شكلا . المادة ١٤١٧ ج ٢٤
- استئناف النيابة للحكم القياي . سقوطه : إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في الممارسة . مثال ٢٥

### الفصل الثالث : استئناف الدعوى المدنية .

#### الفرع الأول : خضوعها لقانون الإجراءات .

- خضوع الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الظعن فيها . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .. .. .
- الفرع الثاني : بالنسبة للمدعي بالحقوق المدنية .

- استئناف المدعي بالحق المدني وحده . أثره إعادة طرح الواقعة على المحكمة الاستئنافية . على المحكمة تحصيل الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها . ما دامت لا تسند للمتهم أفعالا جديدة . مثال . تعديلها وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الإصابة خطأ ( م ٢٤٤ ع ) الى القتل خطأ ( م ٢٢٨ ع ) . جوازها . ليس في ذلك استناد فعل جديد للمتهم .. .. .
- كون الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه . لا يقيد بها . علة ذلك : اختلاف الدعويين في الموضوع وإن نشأتا عن سبب واحد .. .. .
- للمدعي بالحق المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يخص بحقوقه الواقعية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الابتدائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية . سريان هذه القاعدة ولو وصفت التعويض المطالب به بأنه مؤقت . ليس له أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الابتدائي للقاضي الجزئي .. .. .
- للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعي بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وتنقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دام المدعي بالحق المدني قد استمر في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحازا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك .. .. .

#### الفرع الثالث : بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية .

- للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يخص بحقوقه المدنية . شرط ذلك : أن تكون التعويضات المطبوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . بقاء حقه في ذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا وحازا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : استقلال هذا الحق عن حق النيابة العامة والمتهم . اختلاف الموضوع في كل من الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد .. .. .

### الفصل الرابع : جواز الاستئناف .

#### الفرع الأول : ما يجوز استئنافه من الأحكام .

قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية . وجوب الرجوع إليه لصد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو لاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . خلو قانون الإجراءات من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الظعن فيه . خضوع الحكم من حيث جواز الظعن فيه وعدمه الى القانون الساري وقت صدوره فيما عدا الاستئنافات التي يبتتها المادة الأولى من قانون المرافعات .. .. .

طرق الظعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الظعن .. .. .

المادة ٤٠٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تقيد حق الاستئناف بقيد أوردتها . صدور الحكم المستأنف في ظلها . هي التي تنظم طريق الظعن بالاستئناف في ذلك الحكم .

التحدى بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) لا محل له . علة ذلك : مجال اعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الوضوعية . سريان القواعد الاجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك

اجازة المادة ٤٠٢ اجراءات المدة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . شمول هذا الخطأ لحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ اجراءات ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) ٣١

### الفرع الثاني : مالا يجوز استئنافه من الأحكام .

انغال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم اشارته في الاسباب الى ثبوت التهمة قبله . اعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للثبوت أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لأكمال هذا النقص . المحكمة الاستئنافية إنما تميد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط . . . . .

محكمة أول درجة . اذا لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لاحدى درجات التقاضى . . . . . ٣٢

### الفرع الثالث : أثر جواز الاستئناف على الحق في المرافعة .

صدور حكم غيائى من محكمة أول درجة . وصفة خطأ بأنه ضرورى . استئناف التهمة لهذا الحكم . قول محكمة ثاني درجة بأن استئناف التهمة وعدم تقريرها بالمرافعة يفيد تجاوزها عن استعمال حقها في المرافعة . هذا القول صحيح في القانون ويتقوما قضت به المادة ٤٠٦ اجراءات . ما يشهده الطاعنان من وجوب إعادة القضية الى محكمة أول درجة حتى لا تفوتها درجة من درجات التقاضى . لا أساس له . . . . . ٣٣

استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائى الصادر ضده غيائيا . افادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المرافعة اكتفاء منه بالجوء الى طريق الاستئناف . . . . . ٣٤

### الفصل الخامس : نظر الاستئناف والحكم فيه .

#### الفرع الأول : اجراءات نظر الاستئناف .

##### ( أ ) تقرير التلخيص

ثبوت تلاوة رئيس الجلسة تقرير التلخيص . من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه . لا يقدم في صحة هذا الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم . عدم دلالة ذلك على أن القاضي الذى تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ولم ير أن هذا التقرير يكفي في التعبير عما استخلصه هو من دراسة . . . . . ٣٥

عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص . لا بطلان . المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ادعاء الطاعن بعدم تلاوة التقرير . غير مقبول . مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة . . . . . ٣٦

تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . . . . . ٣٧

عدم جواز النعي على التقرير بالتقصير لأول مرة أمام محكمة النقض . . . . . ٣٨

##### ( ب ) سماع الشهود

عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب تحقيق لم ترض لزم اجرائه . . . . .

حق المحكمة الاستئنافية في الالتفات عن طلب سماع شهود الاثبات للتنازل الضمنى عنه أمام محكمة أول درجة . ذلك لا يوفى الاخلال بشقوية المرافعة . . . . . ٣٩

الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوى بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ممكنا . إدانة المتهم أمام محكمة أول درجة استنادا الى اقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . تأييد المحكمة الاستئنافية هذا القضاء دون سماعهم أيضا . اخلال بشقوية المرافعة . . . . . ٤٠

الأصل ان المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تسمح من شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعهم . تقديرها عدم الحاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . لا شيء يعيب حكمها . . . . . ٤١

سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم معلقة على مصر المارضة أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . مخالفه هذه القاعدة يوفر الخطأ في تطبيق القانون الاجرائي يقتضي تصحيح الحكم بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع ضد التهم حتى يفصل في معارضته أمام محكمة أول درجة .. .. . ٤٢

صدور حكم غيابي . استئناف النيابة العامة له . وجوب إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى ينقضي ميعاد المارضة أو يتم الفصل فيها . الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية . معيب بالبطالان . قضاء هذا الحكم ببرائة المعلوم عليه وصيرورته بهائيا يعلم الطعن عليه . أثره : انتهاء الدعوى الجنائية به . اعتبار المارضة المرفوعة من المعلوم عليه غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وسقوطها . قضاء محكمة أول درجة في المارضة المرفوعة من المعلوم عليه غيابيا بالتأييد ثم استئناف الاخير هذا الحكم . على المحكمة الاستئنافية أن تبحث في جواز الاستئناف قبل شكله وتقضي بسقوط المارضة المرفوعة من المعلوم عليه بعد تبرئته استئنافية بناء على استئناف النيابة .. .. . ٤٣

#### ( د ) سريان قوانين الإجراءات .

تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية ، وليس من قواعد التجريم المرفوعة في قانون العقوبات . سريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق صدوره من إجراءات تستصحيحة وفقا للنص قبل تعديله ٤٤

#### الفرع الثاني : آثار الاستئناف

##### ( ١ ) نطاق الاستئناف

عدم تقييم المحكمة بوصف النيابة الواقعة . من واجبيها تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . على المحكمة الاستئنافية - بعد لغت نظر الدفاع - تعديل الوصف طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد - ليس في هذا تقوية لاحدى ترجيات التقاضي - مثال . اقامة بناء بدون ترخيص أو اقامته على أرض غير مخصصة .. .. . ٤٥

المحكمة الاستئنافية مقيدة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى وغير مقيدة بوصفها . عليها أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الاشد . بشرط عدم استمركز التهم إذا كان هو المستأنف وحده .. .. . ٤٦

على المحكمة الاستئنافية أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها . مثال . اقامة بناء بدون ترخيص ومخالفة لبناء لاحكام القانون . وصفاً قرينان ملازمان لفعل البناء . قول المحكمة ان الدعوى عاصرة على الوصف الاول وحده . خطأ في تطبيق القانون .. .. . ٤٧

طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها ونبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضي بعدم استئناف النيابة له .. .. . ٤٨

استئناف النيابة والمدعى بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تغطي الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تقرر في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددتها . شرط ذلك : ألا توجه انفسالا جديدة الى المتهم . اضافة محكمة ثاني درجة عنصرا من عناصر الخطأ لا يعيب حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته . مادام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمة أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أساسه . ما دامت الواقعة التي دین بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى .. .. . ٤٩

استئناف حكم اعتبار المارضة كان لم تكن . شموله الحكم الغيابي الاول .. .. . ٥٠

#### راجع أيضا : مستأنف

##### (القاعدة رقم ٢٧)

##### (ب) تعديل وصف التهمة .

تعديل المحكمة الاستئنافية الوصف من اشتباه الى عود لحالة الاشتباه ، استنادا الى وجود صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أمام محكمة أول درجة . لا ينطوي ذلك على اضافة واقعة جديدة . وجوب الحكم بالعقوبة - متى كان الاستئناف من النيابة - على أساس الوصف الصحيح وهو العود للاشتباه .. .. . ٥١

استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تغطي الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح ، وأن



- تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدد ما شرط ذلك : ألا توجه أصلاً جديدة إلى المتهم .  
 إضافة محكمة ثاني درجة عنصراً من عناصر الخطأ . لا يبيح حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة  
 قد اطراحت . ما دام هذا العنصر كان مطروحاً على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ،  
 ودارت المرافعة على أساسه . وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى  
 المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها وتطبيق  
 القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك : عدم تغير الواقعة  
 المرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ إجراءات ، وألا يترتب على ذلك  
 أساساً يركز المتهم - بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المتقضى به ابتدائياً - إذا كان هو المستأنف وحده .  
 مثال .. .. .  
 استئناف الحكم . اثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعاً من  
 المتهم وحده . لهذه المحكمة إعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح .  
 لها تغيير تفصيلات التهمة وتبيين عناصرها وتحديد ما بشرط ألا توجه أصلاً جديدة إلى المتهم وألا تشدد  
 عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده - أمثله .. .. .  
 ٥٣ .. .. .  
 ٥٤ .. .. .  
 ٥٦ .. .. .

راجع أيضاً : استئناف

( القواعد أرقام ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٧ )

#### (ج) التصديق

- وجوب تصديق المحكمة الاستئنافية للموضوع عند إلغائها الحكم الصادر من محكمة أول درجة  
 في موضوع المارضة بالتأييد . اقتصرهما على تقرير عدم جواز نظر الدعوى لاستئناف ولاية محكمة أول  
 درجة . حكم معيب . المادة ١١/٤١٩ ج .. .. .  
 استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها  
 وتأييد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم .  
 عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها بإعادة القضية إلى محله أول درجة بفصل في  
 معارضة المتهم . مخالف للقانون . يجب هذا الخطأ للمحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع  
 الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .. .. .  
 ٥٧ .. .. .  
 ٥٨ .. .. .

#### الفرع الثالث : الحكم في الاستئناف

##### ( ١ ) شكل الاستئناف

- نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . علم  
 بحث محكمة الإحالة في صحة شكل الاستئناف استناداً إلى سبق القضاء بقبوله شكلاً بالحكم  
 المنقوض . مخالف للقانون .. .. .  
 ٥٩ .. .. .  
 حكم استئنافي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً . الطعن فيه بالنقض . وجوب قصر أسباب  
 الطعن على ما قضى به في الشكل . توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز .. .. .  
 ٦٠ .. .. .

##### (ب) سقوط الاستئناف

- استئناف النيابة للحكم الفيضي . متى يسقط ؟ بتخفيف الحكم الصادر في المعارضة للعقوبة  
 المتقضى بها غيائياً بإيقاف تنفيذها . إيقاف التنفيذ عنصر من عناصر تقدير العقوبة .. .. .  
 ٦١ .. .. .

##### (ج) إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة

- متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ؟ إذا قضت الأخيرة بعدم  
 الاختصاص أو قبول دفع فرعي يترتب عليه منع السري في الدعوى . في حالة بطلان الإجراءات أو الحكم:  
 على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . مثال .. .. .  
 ٦٢ .. .. .

##### ( د ) تشديد العقوبة وإلغاء حكم البراءة

- تفريم المحكمة الاستئنافية المتهم - وهو المستأنف وحده عشرة جنيئات عن التهمتين مع تطبيق المادة  
 ٢/٣٢ عقوبات ، بدلا من عقوبة الغرامة خمسة جنيئات عن كل تهمة المحكوم بها عليه ابتدائياً . خطأ  
 في تطبيق القانون .. .. .  
 ٦٣ .. .. .

قضاء الحكم الابتدائي الغيابي بتفريم الطاعن عشرة جنيتهات على خلاف مؤدى نص المادة ٦ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ التى تقضى بعدم النزول بالفرامة عن خمسين جنيها . استئناف النيابة الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها الطاعن دون الحكم الغيابي . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن أن تقضى عليه بمسا يجاوز حد الفرامة المحكوم بمسا غيابيا . علة ذلك : حتى لا تسوى مركزه . اذ لا يصح أن يضار المارضى بناء على المعارضة التى رفعها

٦٤ .. .. . الجلس مع الشغل أشد من الجلس البسيط حتى مع تخفيض مدة الجلس المقضى بها . استبدال الحكم المحكوم فيه عقوبة الجلس مع الشغل بعقوبة الجلس البسيط رغم ما اثبتته من أن الطابع هو المستأنف وحده . خطأ فى القانون

٦٥ .. .. . الأصل أن الأحكام تصدر بأغلبية الآراء . خروج المشرع عن هذه القاعدة بما نص عليه فى المادة ٢/٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البرائة . انعطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على ثبوت التهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفه النيابة العامة أم لم تستأنفه . عدم انسحاب حكم هذا الاستثناء اذا ما تعلق الامر بنسوة من رز التهم من الدعوى المدنية استقلالا بنساعلى الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بنية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا بعد تحقق نسبة الواقعة الجنائية الى التهم

٦٦ .. .. . عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي الغيابي الذى قضى بادانة التهم . استئنافها الحكم الصادر فى المعارضه المرفوعة من التهم والقاضى ببرائة . ليس للمحكمة الاستئنافية اذا هارت ادانة التهم أن تقضى عليه بعقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بهاعيايبا . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التى رفعها

٦٧ .. .. . مراد الشارع من النص فى المادة ٢/٤١٧ اجراءات على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البرائة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجه فى تقدير الوقائع والادله وتقدير العقوبة . النظر فى استواء حكم القانون . لا يصح أن يرد عليه خلاف والحصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع . مثال

٦٨ .. .. . عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الغيابي الذى قضى بالفرامة وضعف رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء برد الشئ الى اصله على خلاف مؤدى ما نص عليه فى المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات . استئنافها الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المحكوم ضده فى ذلك الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد توجهت الى ادانة المحكوم ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزء المحكوم عليه به غيابيا . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التى رفعها

٦٩ .. .. . اغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام التهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف التهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لا محل لتعقيب الحكم المحكوم فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . علة ذلك : حتى لا يضار التهم من استئنافه

٧٠ .. .. . (هـ) إلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية

٧١ .. .. . إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي القاضى برفض الدعوى المدنية لتبرئة التهم . وجوب اجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . علة ذلك

( و ) تسبيب الأحكام فى الاستئناف

٧٢ .. .. . عند تنازل التهم دلالة عن سماع شهود الاتبات امام محكمة أول درجة . خطأ فى تسمية اقرار التهم اعترافا - فى هذه الحالة - والقضاء فى الدعوى بناء عليه لا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهى اليها الحكم

٧٣ .. .. . تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الباطل لخلوه من البيانات الجوهرية - دون أن تنتهيه لقضائها أسبابا جديدة . بطلان حكمها

٧٤ .. .. . حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد الا على منطوق الحكم . ولا يمتد أثرها الى الأسباب : الا لما كان مكملا للمنطوق

٧٥ .. .. . الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . ادانة الحكم الاستئنافية فى خصوص وقائع الدعوى وحدها الى الحكم المستأنف . استطراده بعد ذلك الى مناقشة أسباب استئناف النيابة وانتهائه الى تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة . عدم ايراده أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل فى هذا الخصوص الى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ١٣٦٠ ج

٧٥ .. .. . تعديل قيمة التعويض التى قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد فى ذلك الى القول باسهم المجنى

- عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف ، مع الأخذ بأسبابه ودون بيان لمدى هذا الاشتراك في الخطأ • قصور في الحكم ، يستوجب نقضه .. .. . ٧٦
- على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة ، أن تغند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى • مخالفة ذلك • اثره : صدور حكمها بالإلغاء ناقصا نقضا جوهريا موجبا لنقضه ٧٧
- معارضة الطاعن في الحكم النهائي الاستئنافية الصادر ضده • حضوره بالجلسات الأولى التي تنجل فيها نظر المعارضة وتختلفه عن حضور جلسة الحكم • قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم النهائي المعارض فيه • تقديم الطاعن لحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه • قضا هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهري الذي حال دون الطاعن وحضوره • حرمان له من استعمال حقه في الدفاع • لا يؤثر في ذلك • عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .. .. . ٧٨
- ( ز ) اشتراك قاضي محكمة أول درجة في الحكم الاستئنافي •

- اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي مع الهيئة التي أصدرت الحكم الاستئنافي .. .. .
- اثره : بطلان إجراءات المحاكمة • تعلق البطلان بالنظام العام • قاعدة المادة ٢٤٧ ج •
- المقتبسة من المادة ٣١٣ من الفهات .. .. . ٧٩
- ( ح ) المعارضة الاستئنافية •

- قاعدة • لا يضار المعارض من معارضة • • تعلقها بما يقضى به في المنطوق من عقوبة دون الأسباب الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة الى متهم وبانقضاء الدعوى الجنائية بعض المدة بالنسبة الى متهم آخر • طعن النيابة في هذا الحكم من تاريخ صدوره • جوازه • علة ذلك : الحكم في الشق الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح به المعارضة فيه ، وفي شقه الثاني يعد بمثابة حكم بالبراءة .. .. . ٨٠

### الفصل السادس : استئناف أوامر النيابة •

- ماهية القرار الصادر من النيابة بتسليم الاعيان المؤجرة الى جهة معينة : هو قرار اداري • عدم جواز استئنافه أمام غرفة الاتهام • اقتصار حق المجني عليه والمدعى بالحقوق المدنية على الأمر القضائي الصادر من النيابة العامة بعد تحقيق بلا وجه لاقامة الدعوى .. .. . ٨٢
- الأوامر التي تصدرها النيابة العامة • عدم جواز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الا من المجني عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدها وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور • مثال .. .. . ٨٣
- الامر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداريا • طبيعته : خروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية • القصد منه معاونة رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن • عدم اندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .. .. . ٨٤

راجع ايضا : اشتباه •

( القاعدة رقم ٢ ) •

وفلاح •

( القاعدة رقم ١٢٩ ) •

ونقي •

( القاعدة بالصحيفة رقم ٣٦ س ١٦ ) •

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## اجراءات الاستئناف

## الفرع الأول : تقرير الاستئناف .

١ - انه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف ججة بما ورد فيها في صدد اثبات بيافاته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، الا أنه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادى فإنه لا يعتد به اذ المبرة بالتاريخ الحقيقى الذى قرر فيه المحكوم عليه بالاستئناف . فاذا كان الثابت من الأوراق أن تقرير الاستئناف المرفوع من المتهم ( الطاعنة ) يعمل رقما مسلسلا يسبق الرقم الذى يعمل به تقرير الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية الذى قضى بقبول استئنافه شكلا لرفعه فى الميعاد القانونى ، فإن المحكمة اذ قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلا بمقتولة أن التقرير به حصل فى ١٠/٣/١٩٦٢ فى حين أن التقرير يعمل الرقم السابق مباشرة على تقرير الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية الذى صدر منه فى ١٠/١/١٩٦٢ ( اى فى الميعاد ) فإن حكمها يكون ميبيا بما يستوجب نقضه لعدم تعرضه لتلك الواقعة وتحقيقها مع ما لها من أثر على شكل الاستئناف .

(الطن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤ من ١٤ ص ١١٤٤)

٢ - من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف ان هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتآه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى خلال الأجل الذى حدده فى المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فمتى حضر طالب الاستئناف فى قلم الكتاب وقرر أمام الكاتب المختص شفاها برغبته فى رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة فى التقرير المد لهدا الغرض والتوقيع عليه منه هو فان الاستئناف يعد قائما قانونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الاجراء دخول الطعن فى حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به . ولما كان الحكم قد أثبت قيام الدليل على حصول الاستئناف من النيابة العامة بالأوضاع التى نص عليها القانون وأطرح ما قدمه الطاعن من أوراق مستمدة من جداول قيد القضايا

بنيابة المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف تأمينا على أن هذه الجداول لا شأن لها بإثبات التقرير بالاستئناف على الوجه الذى حدده القانون . وهو استخلاص سائق يحمل قضاء الحكم فى هذا الشأن ، فانه لا جدوى للطاعن من التنى على الحكم الثابت عن طليح ضم ملف تقارير الاستئناف طالما أن المحكمة قد واجهت أسانيد دفاعه واطمأنت الى سلامة طعن النيابة بالاستئناف وحصوله فى الميعاد القانونى .

(الطن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ من ١٤ ص ٧٢٩)

## الفرع الثانى : ميعاد الاستئناف .

( ١ ) تعلق مواعيد الاستئناف بالنظام العام .

٣ - الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وللمحكمة ان تفصل فيه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . فاذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت الى دفاع المتهم وناقشته فيه ثم أجلت الدعوى لضم أصل محضر السجيز تحقيقا لدفاعه من غير أن تفصل فى امر الاستئناف من حيث الشكل فان ذلك منها لا يعتبر فضلا ضميا فى شكل الاستئناف ولا يمنحها قانونا عند اصدار حكمها من أن تنظر فى شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله شكلا لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانونى .

(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٦٢/٤/٢٧ من ١٥ ص ٣٣٦)

٤ - ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن فى الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٢ من ١٥ ص ٣٣٦)

(ب) مبدأ سريان مواعيد الاستئناف .

٥ - اذا كان التات من الأوراق أنها خلت مما يفيد اعلان المتهم للجلسة التى نطق فيها بالحكم الصادر فى معارضته، مع وجوب ذلك قانونا ، فإنه ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ الا من يوم اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمى - ومن ثم فان الحكم الطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محتسبا من يوم صدوره وليس من يوم اعلانه أو علم المتهم به علما رسميا يكون قد أخطأ فى القانون .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٣ من ١٢ ص ١١٥٥)

هذا الحكم لا يبدأ الا من تاريخ علم المحكوم عليه به علما رسميا .

(الطن رقم ١٤٢٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٤ ص ١٥٠ م ٣٣٤)

٩ - فرق قانون الاجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الضرورية والأحكام النهائية التي يجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم النيابى، ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتزة حضورية واعتبر بدء بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها . ذلك بأن هذه الأحكام على ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكرة الإيضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - غاية فى حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون أن يكون بدء ميعادها من تاريخ اعلان المتهم بها . ولما كان القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ الملحق بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص فى المادة ٢١ على أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » وإذ كان الحكم الابتدائى النيابى الصادر بالتطبيق لأحكام هذا القانون لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه فإنه يخرج من عداد الأحكام النهائية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات والتى تقتصر على تلك التى يجوز المعارضة فيها ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإنما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به أخذا بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر فى غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ، إذ أن كلا من هذين الحكمين غيائى فى حقيقته لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه اطلاقا فى مواد الجرح . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الحكم النيابى الابتدائى الصادر بإدانة المظنون ضدها لهم لم يملأ اليها بعد فإن استئناف المظنون ضدها لهذا الحكم - وإن كانت

٦ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاحتياطى وفقا للمادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . فإذا كان التايت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم فإن الحكم النيابى الاستئنافى - المؤيد بالحكم المظنون فيه اد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٤ ص ١٥٠ م ٣٣٦)

٧ - الأصل أن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائى الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من يوم صدوره، الا أن ذلك مطه أن يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التى صدر الحكم فيها وأن يكون علم حضوره أمام المحكمة واجبا الى سبب غير مقبول ، أما اذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه فى غيبته فى المعارضة المرفوعة منه أو كان قد منعه مانع قهرى من الحضور أمام المحكمة فانه لا يصح أن يفرض فى حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس، بل يجب أن يظل بإبى الاستئناف مفتوحا أمامه حتى يعلن بالحكم أو يعلم به بأى طريق رسمى آخر فمعدنذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له . فإذا كان التايت من مدونات الحكم أن المتهم وإن لم يعلن بجلسة المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأنها لم تكن الا أنه قد علم رسميا عندما شرع فى تنفيذ ضده وقبله دون أن يستأنفه فى الميعاد المقرر قانونا وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ، فإن الحكم المظنون فيه اذ انتهى الى عدم نهائية الحكم المشار اليه وربط على ذلك استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادتين ٧ و ٢٦/٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون متعينا نقضه .

(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٤ ص ١٥٠ م ٥٨٤)

٨ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته . فإذا كان التايت أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الادارة، فإن الحكم المظنون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا . وميعاد استئناف

التقصي الا اذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

(الطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣ ص ١٣٢ ص ١٣)  
١٣ - من المقرر أنه اذا حال عذر قهري دون التقرير بالطن في الميعاد الذي حدده القانون امتد هذا الميعاد الى ما بعد زوال المانع . الا أنه يجب المبادرة الى التقرير به فور زواله مباشرة .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ ص ١٦ ص ١٦)

١٤ - ان المحكوم عليه غاييا ليس مضطرا لانتظار فوات ميعاد المعارضة بل له ان ينزل ينزل عن حقه في رفعها ويتخذ سبيله الى التقرير بالاستئناف في الحال . ولما كانت الطاعتان تسلمان في طعنهما بأنهما كانتا تتويان التقرير باستئناف الحكم الابتدائي فعلا لولا افتاء قلم الكتاب بأن هذا انحكم قابل للمعارضة ، وكان لم يثبت استجابه امكانهما رفع استئناف عنه لأن هذا الحق ليس موقوفا على رأى الكاتب المختص بتحرير التقرير وانما مرده الى ارادة صاحب الشأن ومشيئته . وكان لا جدوى من هذا النعي في خصوصية هذا الطعن لأن العذر الذي اعتصمنا به لتبرير تأخرهما في التقرير باستئناف الحكم الحضوري الاعتباري على فرض صحته قد زال حتما بالفصل في المعارضة في هذا الحكم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ذلك أن طعنهما في هذا اليوم بحقيقة وصف الحكم الابتدائي وقابليته للاستئناف منذ اعلانها به يكون قد تحقق يقينا في هذا التاريخ ما كان من مقتضاه أن تبادوا باستئنافه فوراً لزوال المانع الذي ادعيا أنه حال بينهما وبين استئنافه في الميعاد المقرر . محسوبا من تاريخ اعلانها به . لأن من المقرر أن عدم مبادرة المتهم الى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع الذي منعه من التقرير به في الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا .

(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ ص ١٦ ص ١١)

٢ - الامتناد بنص القانون «الاستئناف الفرعي» .

١٥ - تنص المادة ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « اذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة أيام المقررة ، يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة » . وهو نص مستحدث أخذ فيه

قد قررت به قبل سريان مواعيد استئنافه بالاعلان - يكون صحيحا وفي مواعيد القانوني . ولا يغير من الأمر أن تكون المظنون ضدها قد علمت بصدور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، اذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذ قضى بقبول الاستئناف شكلا يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ ص ١٥ ص ٨٢٩)

١٥ - ان واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولما كان الثابت أن الدعوى نظرت في حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به . ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ ص ١٦ ص ١٠)

١١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غايي هي حقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعتين لم تحضرا بالجلسة الأخيرة التي أجلت اليها الدعوى ، وأنه سبق أن حضرا عند النداء على الدعوى في الجلسات السابقة . فان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للمادة ٤٠٧ من القانون المذكور الجنائية الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به علما يقينا .

(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ ص ١٦ ص ١١)

(ج) امتداد الميعاد

١ - العذر القهري

١٢ - تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد ، من حق قاضي الموضوع، فمتى انتهى الى رفضه فلا مقب عليه من محكمة

**الفصل الثاني : استئناف الدعوى الجنائية .****الفرع الأول : استئناف التهم .**

١٧ - العبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناسط حق التهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها ، وبين حق النيابة الذي علقه على ما يتبدى من طلبات . والتصير بعبارة « اذا طلبت النيابة الحكم ... » إنما ينصرف الى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكاليف بالعضور أو أبدته شفاهة بالجلسة ، وسواء في ذلك أكانت أبدته في مواجهة التهم أو في غيبة جلسة أعلن لها ، ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه الى المحكمة .

(الطنن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٤ ص ١٢ من ١٠٤٧)  
(والطنن رقم ١٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/١/٦ ص ١٥ من ١٠)  
( والطنن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢٣ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤ ص ١٥ من ١٤٦ )

١٨ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات عند تسليم الاعلان لأمور القسم ، أن يخطر المضر المعلن اليه بخطاب موسى عليه يغبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة ، وترتب المادة ٢٤ من هذا القانون البطلان على مخالفة ذلك . فإذا كان الثابت من الأوراق أن التهم قد أعلن بالعضور أمام محكمة الجنتج مخاطبا مع الضابط المنسوب في القسم دون أن يثبت في الاعلان أنه أخطر بذلك بخطاب موسى عليه ، فإن اعلانه بتلك الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي يكون قد وقع باطلا مخالفا للقانون ، ومن ثم فإن الحكم الاستئنافي المطعون فيه - اذ قضى بعدم جواز استئناف التهم - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز رفع الاستئناف من التهم بسبب الخطأ في تطبيق القانون بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه .

(الطنن رقم ٦٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٢٦ ص ١٢ من ١٠٠٧)

١٩ - اذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم لأنه « بصفته صاحب عمل لم يتم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٢ » فقتضت محكمة أول درجة بتغريمه مائتي قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأهم المخالفة والبالغة

الشارع بفكرة الاستئناف القرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسي وقانون تحقيق الجنائيات المختلط لما في ذلك من حكمة ظاهرة أفصح عنها الشارع في المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية ( على المادة ٤٣٥ التي أصبحت ٤٠٩ ) بقوله : « ... فقد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وبذلك يضاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة يستأنف اذا أراد صونا لمصالحه ... وعلى ذلك اذا استأنف التهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى . وغنى عن البيان أن الاستئناف القرعى لا يجوز الا اذا كان الاستئناف الأصلي مرفوعا في ميعاد العشرة الأيام .. » ولا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به ذلك لأن نص هذه المادة عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصلي قد تم في نهاية المدة أو في خلالها . ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم المستأنف فرعيا في ميعاد خمسة الأيام التالية للعشرة الأيام المحددة للاستئناف الأصلي والذي قررت فيه التهمة بالاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا لأنها لم تقرر به الا في اليوم الحادي عشر من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه ، بالقضاء بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة العامة شكلا واحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع الاستئناف مشكلة من هيئة أخرى .

(الطنن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ ص ١٦ من ٢٣٧٧)

**( د ) الجهل بمواعيد الاستئناف .**

٢٠ - اذا كان الطاعن علل تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه يعجز الميعاد القانوني . وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون وأخذ به بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم العضوري المستأنف ، وهو نظر صاحب في القانون . فإن ما يناه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطنن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ ص ١٦ من ٢١٠٠)

الحكم أو تخفيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

(الطن رقم ١٠٧٧ لسنة ٢٢ جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢ من ١٢ ص ٥٦٨)

٢١ - مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الاتهامي للقاضي الجزئي اذا كان قاصرا على الدعوى المدنية وحدها ، أما اذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به ، فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة الى ابعادهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة . ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية لرفعها عن حكم جائز استئنافه - وبعدم جواز استئنافه لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بقبول استئناف المتهم في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١١/٦/١٩٦٢ من ١١ ص ٥٦٢)

#### الفرع الثاني : استئناف النيابة .

٢٢ - اذا كانت النيابة العامة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ١٩١٣ و ١٩١٤ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري ، فانها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه على الأقل بمقوبة الغرامة في حدها الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٩ وهو عشرة جنيهات ، ويكون استئنافها حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة جائزا طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية .

(الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٧/١/١٩٦١ من ١٢ ص ١١٠)

٢٣ - العبارات التي صاغ بها المشرع نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية بفقرتها الأولى والثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جله المشرع وهنا بمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ماتبيده من طلبات . والتصير بعبارة « اذا طلبت

عندهم ١٩٤ عملا ، فإن استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزا - ذلك أن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف انما يكون - في مثل هذه الجريمة - بمجموع ما يحكم به من الغرامة ، اذ انها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم ، أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تعدد الغرامة بقدر عدد الممال الذين أوجبت المخالفة بحقوقيهم ، وهدفه من ذلك تشديده العقاب الواجب ازاله على الفعل المؤثم . وهذا التمدد ليس من شأنه أن يغير من الواقع وهو أن الغرامة في مجموعها انما أنزلها الحكم بالمتهم عن فعل واحد استحق عليه عقوبة تزداد بازدياد عدد الممال الذين أوجبت بهم هذا الفعل ، وقد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حدا يجعلها أشد خطرا على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيهات التي جعلت حدا لنصاب الاستئناف مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساسا لتقدير هذا النصاب . كما أن هذا التمدد ليس من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المرف به في القانون والذي يقتضي وجود التمدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه اذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم « الطاعن » يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويعين لذلك نقضه .

(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ جلسة ٢١/٥/١٩٦٢ من ١٣ ص ٥٨٧)

٢٥ - لكل من النيابة العامة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق خاص بكل منهما . ولاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم أن يباشر حق النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه . فاذا كان الطعن مرفوعا من المتهم وحده وواردا على ما قضى به الحكم المعلوم فيه من عدم جواز استئناف النيابة فان الطعن لا يكون مقبولا ، ذلك أنه ليس للمتهم أن يتذرع في تحديه عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، اذ أن استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون الا حين يكون استئنافا مقبولا وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، بأن تؤيد



يسقط اذا عدل هذا الحكم أو التى فى المعارضة . ولما كان الحكم الابتدائى قد قضى غاييا بمعاينة المتهم الثانى بالحس مع الشغل لمدة أسبوعين وكانت النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم كما عارض فيه المتهم أيضا وقضى فى معارضته بإلغاء الحكم المعارض فيه وإحالة الدعوى الى محكمة الأحداث ، فانه كان من المتعين على محكمة ثانى درجة أن تقضى بسقوط استئناف النيابة ، أما وقد انتهت الى القضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم فانها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة الى المتهم المذكور وتصحيحه بالقضاء بسقوط استئناف النيابة العامة المرفوع منها ضده .

( الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/١١/١٩٦٥ س ١٦ .  
س ٢٦ ) .

**التفصيل الثالث : استئناف الدعوى المدنية**

**الفرع الأول : خضوعها لقانون الاجراءات**

٢٦ - مؤدى نص المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية أجازت للدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يقتضى بحقوقه المدنية وحدها - اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا - وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . فلا يجوز للمدعى أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الاتهائى للقاضى الجزئى .

( الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٤/٢٣/١٩٦٣ س ١٤ .  
س ٣٥٤ ) .

( والطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١/٢١/١٩٦٤ س ١٥ .  
س ٣٧ ) .

( والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ٥/١٨/١٩٦٤ س ١٥ .  
س ٢٦٥ ) .

( والطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١/٥/١٩٦٥ س ١٦ .  
س ٢٥ ) .

النيابة الحكم ، انما ينصرف الى ما تطلبه فى الواقع من المحكمة ، سواء تم ابتداء شفاة بالجلسة أو تضمنته ورقة التكليف بالحضور وسواء أكان فى مواجهة المتهم أو فى عيته لجلسة أعلن لها ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه الى المحكمة . فاذا كان بين من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المتهم وطلبت انزال حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لما أمدته اليها من أنها بددت تقودا سلمت اليها على سبيل الوكالة اضارارا بالمجنى عليها ، وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس دون غيرها فتكون بذلك قد طلبت توقيع هذه العقوبة عليها وهو ما يكفى قانونا لتمارس النيابة حقها فى الاستئناف اذا صدر الحكم بالبراءة طبقا للفرقة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيح هذا الخطأ والقضاء بجواز الاستئناف .

( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ جلسة ٤/١٢/١٩٦١ س ١٧ . س ٢١٧٧ .  
( الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١/٦/١٩٦٤ س ١٥ .  
س ١ ) .

( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢/٢٤/١٩٦٤ س ١٥ .  
س ١٤٦ ) .

٢٤ - لكل من النيابة العامة والمتهم حقه فى استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجناح وهو حق خاص بكل منهما . ولاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم أن يباشر حق النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه . فاذا كان الطعن مرفوعا من المتهم وحده وواردا على ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم جواز استئناف النيابة فان الطعن لا يكون مقبولا ، ذلك أنه ليس للمتهم أن يتذرع فى تحدده عن حق النيابة فى الاستئناف بدعوى استفادته منه ، اذ أن استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون الا حين يكون استئنافها مقبولا وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التى خولتها لها المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

( الطعن رقم ١٠٧٧ سنة ٣٢ جلسة ١٠/١٦/١٩٦٣ س ١٣ س ٦٤٨ )

٢٥ - من المقرر قانونا أن استئناف النيابة اليساوى

## الفرع الثاني : بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية .

التعويض المطالب به بأنه مؤقت . فلا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي .

( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٢ ق . - جلسة ١٦٦٤/٤/٢٢ من ١٤ س ٢٥٤ ) .

٢٩ - اذ خول القانون المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد اني تضليل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعه الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة، مما مقتضاه أن تتصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من توافر الخطأ والضرر ورباطة السببية بينهما في حق المتهم « المستأنف عليه » ما دامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة ، وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعاوها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . ولا يؤثر في هذا الامر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، اذ أنه لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها في كل منها عنه في الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافا ، انما يشترط قيام هذا التلازم عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق . - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ من ١٥ س ١١٠ ) .

## الفرع الثالث : بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية .

٣٠ - تمييز المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ومن المقرر أن حقه في ذلك قائم ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، لانه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيد الا بالنصاب ، ذلك أن الدعويين وان كانتا ناشتتين عن سبب واحد ، ألا أن الموضوع في احدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بصيغة الحكم الجنائي . وطرح الدعوى

٢٧ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق

المدني وحده وان كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - الا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفصل الضار المؤثر قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم . ومن ثم فانه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الاصابة الخطأ المنطقية على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ اذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المدعى عليه « المتهم » فعلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة انما هي نتيجة للاصابة التي حدثت بغطته والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانه الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضي ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، اذ الدعويان وان كانتا ناشتتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في احدهما يختلف عن الأخرى .

( الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٣١ ق . - جلسة ١٩٦١/١١/١٤ من ١٢ س ٩١٢ ) .

٢٨ - مؤدى نص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها - اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا - وكانت هذه القاعدة تسمى ولو وصف

٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قبلت حق الاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتعدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة سريان القانون الاصلح ( أي القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال اعمال تلك القاعدة يمس في الاصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان الطاعن قد بنى استئنافه على جميع الأوجه التي ضمنها تقرير الأسباب المتقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ومن بينها مانعاه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به . وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف - تجيز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع بطلان الحكم المستأنف لحصول تغيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن في مذكرته المقدمة الى محكمة الاستئناف والتي أشار في أسباب الطعن الى بعضها ، وهي بذاتها ان صحت تجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه . ولا يقدرح في ذلك ما أشارت اليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التي أوجبتها المادة ٣٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك أن اشتغال الحكم عليها على فرض صحته لا يعضمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وغيرها مما يخل بصفائات تسيب الأحكام .

المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية ، لا ينص هذه المحكمة من أن تعرض ليث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفصل المكون لها في حق التهم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المقضي به بعدم استئناف النيابة له . بحيث يتمتع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى ليث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفصل المكون لها في حق التهم ، فانها بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقض الحكم .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/١/٣ من ١٤ ص ٤٨٧)

### الفصل الرابع : جواز الاستئناف

#### الفرع الأول : ما يجوز استئنافه من الأحكام

٣١ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية ويتمين الرجوع اليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تعدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الاصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون الساري وقت صدوره وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصا على تقرير هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ، ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك :  
١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ٢ - القوانين المعدلة للوامين متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطرق من تلك الطرق » . وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيدا لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة

## الفروع الثاني : ما لا يجوز استئنافه من الأحكام .

٣٢ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فانه يجب أعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلبأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ومالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستفد محكمة أول درجة بمد ولايتها في الفصل فيه ، والا فوئت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

(الطن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ ص ١٣ ص ٥٤٦)

## الفروع الثالث : أثر جواز الاستئناف على الحق في المعارضة .

٣٣ - متى كانت محكمة ثاني درجة وإن أقسرت الطاعة ( التهمة ) على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيبي ، إلا أنها عقيت على ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يفيد أنها تجاوزت عن استعمال حقها في المعارضة ، فان ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتفق وما مقتض به المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان من أنه كان يتعين على محكمة

ثاني درجة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا تفوت عليهما درجة من درجات التقاضي - يكون على غير أساس متعينا اطراحه .

(الطن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ ص ٩٧ )

٣٤ - من المقرر أن استئناف الحكم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غاييا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه بالجوء إلى طريق الاستئناف ومن ثم فانه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف قابلا للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطاعن على النزول عن هذا الطريق من طرق الطعن ، وخاصة أن دفاعه لديها قد انحصر في مجرد طلب معاملته بمزيد من الرأفة ولم يثر لديها شيئا مما يثيره بطعنه بما لا يقبل معه آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ ص ١٦ ص ٥٧٠ )

الفصل الخامس : نظر الاستئناف والحكم فيه .  
انفروع الأول : إجراءات نظر الاستئناف .

## ١ - تقرير التلخيص

٣٥ - لما كان الثابت بمحض الجلسة والحكم المطعون فيه أن رئيس الجلسة تلا تقرير التلخيص فلا يفتح في صحة هذا الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم ، بل أن ما يدعيه من ذلك على فرض صحته لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن القاضي بمسده أن درس القضية رأى أن التقرير المشار اليه يكفي في التمييز عما استخلصه هو من درامة .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ص ١٥ ص ١٥٩ )

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ص ١٥ ص ٢٠٦ )

٣٦ - المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم تربط البطلان على خلو التقرير من التسويق ، وما دام غرض الصارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد

محكمة أول درجة قد قضت برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة وبشروط التهمة استنادا الى أقوال الشهود في التحقيقات المضمومة دون أن تسمع هي هؤلاء الشهود، كما قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع هي أيضا الشهود الذين أخذت محكمة أول درجة بأقوالهم في تلك التحقيقات ، فانه يتعين نقض الحكم المعلوم فيه لما في ذلك من اخلال بقاعدة شفوية المرافعة .

(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٧/٤/١٦٦١ س ١٢ ص ٤٦٦)

٤١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مقتضى الأوراق ، وهي لا تسمع من شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسامعهم ، وما دامت لم تجد بها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء فلا شيء يعيب حكمها .

(الطن رقم ٣٦٤٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢٩/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٣٥٩ )

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٣/٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ٤٨٠ )

(والطن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٦٧ )

(ج) وقف نظر الاستئناف .

٤٢ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصير تلك المعارضة أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف - فإذا كان الثابت أن المتهم قد أعلن بالحكم النيابي الصادر من محكمة أول درجة فعارض فيه ، وكان ذلك الاعلان والتقرير بالمعارضة حاصلا - بعد الحكم الاستئنافي - فان المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم النيابي الابتدائي ما دام المتهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد - أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستئنافي النيابي ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاما عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم النيابي الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة .

(الطن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٥ )

أعضاء الهيئة - كما تبين من الحكم - فلا يجوز اثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢/٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٥٩ )

٣٧ - لا يقبل من الطاعن الادعاء بعدم تلاوة تقرير التلخيص ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢/٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٥٩ )

٣٨ - تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية - مجرد بيان ينتج لأعضاء الهيئة المسماء بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يمتعضا على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز لهما من بعد التمسك على التقرير بالتقصير لأول مرة أمام محكمة النقض ، اذ كان عليهما ان رأيا أن التقرير قد أغفل الإشارة الى واقعة تهمهما أن يوضحاها في دفاعهما .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢/٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٠٦ )

(ب) سماع الشهود .

٣٩ - محكمة ثاني درجة انما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه - فإذا هي لم تر من جانبها حاجة الى سماع شهود الاثبات الذين طلب منها سماعهم بعد أن كان قد اكفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدي النفي - مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الاثبات ، فان ما ينهائهم على المحكمة الاستئنافية اخلالها بشفوية المرافعة لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٩ )

٤٠ - الأصل في المحاكمات الجنائية انما تبني على التحقيق الشفوي الذي تجربه المحكمة بنفسها في مواجهة التهم بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي الا عندما يخول القانون ذلك وفي الأحوال الواردة على سبيل النقص - ولما كان ذلك وكانت

٤٣ - من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة الحكم كان ميماد المعارضة لا زال متندا أمام المحكوم عليه غيايا - فتعين إيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضي ميماد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتبا على هذا الأصل يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيايى القاضى بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التى رفعت عنه من المحكوم عليهم غيايا - ميميا بالطلاق ، إلا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى ببراءة المحكوم عليهم غيايا وقد أصبح نهائيا بصدى الطعن عليه فانه ينتج أثره القانونى وتنتهى به الدعوى الجنائية عملا بنص المادة ٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وتكون لذلك المعارضة التى التى رفعت من المحكوم عليهم غيايا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع ويترتب على ذلك سقوطها اذا كان الحكم الغيايى - المعارض فيه - غير قائم عند نظر المعارضة بعد الغاء الحكم الصادر من محكمة ثانى درجة بناء على استئناف النيابة - لما كان ذلك ، فانه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية - وقد عرض عليها الاستئناف الذى رفع من التهم عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور فى نصابها وتقضى وفقا للقانون بأن تبحث فى مدى قيام هذا الحكم قانونا بمد اذ سقطت المعارضة المرفوعة عنه بتبرئة التهم استئنافيا حتى يتحقق لها جواز استئنافه وذلك قبل أن تطرق الى البحث فى شكل الاستئناف ، اذ أن النظر فى جواز الطعن يسبق الفصل فى شكله ، مما كان يقتضى منها بمد استعراض أطوار الدعوى أن تسجل سقوط المعارضة المرفوعة من ذلك التهم .

( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٨ س ١٤ )  
س ١٦ )  
الفرع الثانى : آثار الاستئناف .  
( ١ ) نطاق الاستئناف .

٤٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسميه النيابة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبا أن تحصن الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها . ولا يرد على ذلك بأن سلطة الاتهام أو التحقيق حقوقا واختصاصات فى شأن التصرف فى الدعوى لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لآلية تجزئة .

( الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ )  
س ٣١٥ )

٤٦ - حتى المحكمة فى تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن تبين للتهم التهمة المسدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا ولما كانت جريمة اقامة بناء دون ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وان كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو « إقامة البناء » سواء تم على أرض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص . وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصياف

( الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ )  
س ٢٦ )

( د ) سريان قوانين الاجراءات .

٤٤ - تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة من قانون الاجراءات الجنائية لا ينطوى على قاعدة من قواعد التجريم المقررة فى قانون العقوبات قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من اساءة استعماله - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون التصديق رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو هذه الثابتة باعتبار قاعدة من القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى أمام المحاكم الجنائية وضمت لكفالة

وحائزا قوّة الشيء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيده الا التصابي ، ذلك ان الدعوى وان كانتا فاشتتت عن سبب واحد ، الا ان الموضوع في احدهما يختلف عنه في الاخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . وطرح الدعوى المدنية وجدها أمام المحكمة الاستئنافية ، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزا لقوّة الشيء المقضي به بعدم استئناف النيابة له بحيث يتمتع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تصدرى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، فانها بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقض الحكم .

(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ٢٦٥) .

٤٧ - الأصل أن سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى تنقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ويشترط أن لا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ في . جلسة ١٩٦٢/٦/٢ من ١٤ ص ٤٦٧) .

٥٠ - استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية - بعيد طرح الدعوى يرمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تطبق الوقائع التي سبق طرحا على القاضي الابتدائي وصفا القانون الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددها ، وكل ما عليها ألا توجه أفصلا جديدة الى المتهم - ومن ثم فانه لا يبيح حكم محكمة ثاني درجة ان أضاف عنصرا من عناصر الخطأ - ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته ، مادام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ودارت المرافعة على أساسه ، وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي التي رفعت بها الدعوى .

(الطن رقم ٢٥٧٧ لسنة ٣٢ في . جلسة ١٩٦٢/٦/١١ من ١٤ ص ٥٠٦) .

٥١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن والطن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم القياي الأول .

(الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ في . جلسة ١٩٦٥/١/٤ من ١٦ ص ١٢) .  
(ب) تعديل وصف التهمة .

٥٢ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم بوصف أنه عد مشتبه فيهِ ، ولما استأنفت النيابة

القانونية التي يمكن أن تطبق للواقعة والتي تتبين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون ، ومن ثم فان تعديل المحكمة الاستئنافية للوصف - على ذلك الأساس - ليس فيه اضافة لواقعة جديدة كما أنه ليس فيه تقييد لاحدى درجات التقاضي .

(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ٢٦٥) .

٤٧ - الأصل أن سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى تنقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ويشترط أن لا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٧ من ١٢ ص ٢٢٠) .

٤٨ - من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص اذ هما قرنان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني ، مما كان يتعين منه على محكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تحمله من الكيوف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا - وهي اذا اكتفت بالقضاء بالبراءة وسداد رسوم الرخصة استنادا الي أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فان حكمها يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣١ في . جلسة ١٩٦١/١٠/٢ من ١٢ ص ٦٧٢) .

٤٩ - تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية لتعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه التقاضي الجزئي نهائيا . ومن المقرر أن حقه في ذلك قائم للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية اذا كانت ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا

المستأنف وحده . ومن ثم فانه كان يتمين على المحكمة وقد بان لها ببحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو أن المظنون ضدهما حرضتا الغير على ارتكاب الدعارة - وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أن تنبيه المظنون ضدهما لهذا الوصف وتوقيع عليهما العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتدائيا ، أما وهي لم تفعل وبرأتها بقوله أنها لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف الجديد ، فقد غدا حكمها ميبيا بالخطأ في القانون مستوجبا لقضه .

( الملن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ م ١٤ ص ٧٢٨ )

٥٥ - الأصل أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح الدعوى يرمتها على محكمة الدرجة الثانية - فيكون لها أن تعطي الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن الطاعنة اتصلت بالتمهة الثانية وطلبت إليها الحضور لممارسة الدعارة في البنسيون الذي تديره ثم قدمتها للشخصين اللذين وجدنا بالبنسيون وقت الضبط لارتكاب الفحشاء معها نظير جعل تقاضته منهما مما حدا بالمحكمة نظرا الى عدم توافر ركن المادة الى استبعاد جريمة ادارة البنسيون للدعارة واعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذي وقعت الجريمة في ظله - بوصف أن الواقعة مجرد تسهيل للبقاء . وكانت المحكمة فيما ذهبت اليه قد أقامت حكمها على الواقعة المادية ذاتها التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى وهو ما لم تمار فيه الطاعنة وكانت عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور ليست أشد من العقوبة المقررة للجريمة التي كانت مقامه بها الدعوى أصلا ، فلا تثرى على المحكمة ان هي عدلت الوصف على هذا النحو وأثرت على الواقعة صحيح القانون دون أن تلت نظر الطاعنة للرافعة على أساس الوصف المعدل .

( الملن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق ٠ جلسة ٥/٣/١٩٦٥ م ١٦ م ٤١٥ )

٥٦ - من المقرر أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح الدعوى يرمتها على محكمة الدرجة

حكم الادانة ، عدلت المحكمة الاستئنافية الوصف في مواجهة المتهم الى انه عاد لحالة الاشتباه - مستندة الى وجود صحيحته حاته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء أمام محكمة أول درجة - غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف ، وقالت في تبرير عدم اخذ المتهم بالوصف الجديد انه ينطوي على استناد واقعة جديدة - اذا كان ذلك فان الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك لأن الموضوع المطروح أمام ثاني درجة - بمقتضى استئناف النيابة العامة - لا ينطوي على واقعة جديدة أسندت للمتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ، وما استئناف النيابة الا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التي كانت يعينها مطروحة أمام تلك المحكمة دون اضافة أية واقعة جديدة ، مما كان يقتضى المحكمة الاستئنافية - بعد أن نيهت المتهم لتعديل الوصف - أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح وهو العود لحالة الاشتباه ، وأن تعاقب المتهم على هذا الأساس .

( الملن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ٦/٥/١٩٦١ م ١٢ م ١٦٤ )

٥٣ - استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية - يعيد طرح الدعوى يرمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطي الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة - ومن ثم فانه لا يعيب حكم محكمة ثاني درجة ان اضاف عنصرا من عناصر الخطأ - حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته ، ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ودارت المرافعة على أساسه ، وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي التي رفعت بها الدعوى .

( الملن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١١/٦/١٩٦٢ م ١٤ م ٥٠٦ )

٥٤ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك اساعة بمركز المتهم اذا كان هو



في الدعوى ( . لما كان ذلك ، فإن المحكمة الاستئنافية -  
اذ قضت بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل  
في معارضة المتهم بالرغم من سابقة فصلها في موضوعها -  
تكون قد خالفت القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب  
المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى ، فانه  
يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

( الطعن رقم ٢١٨٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ . ص ١٤ )  
( ٦٤ )  
( الطعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٨ . ص ١٤ )  
( ٣٠٦ )

انفرع اثالث : الحكم في الاستئناف .  
( ١ ) شكل الاستئناف .

٥٩ - نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الإحالة  
الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . ولما كانت  
المحكمة التي أعيدت اليها الدعوى لم تبحت بنفسها في  
صحة شكل الاستئناف استنادا الى أن هذا الاستئناف سبق  
أن قضى بقبوله شكلا بالحكم المنقوض فإن حكمها يكون  
مخالفا للقانون .

( الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ . ص ١٤ )  
( ٧٧٨ )

٦٥ - متى كان الحكم الاستئنافي لم يفصل الا في  
شكل الاستئناف بعدم قبوله ، فإن أوجه الطعن التي أثارها  
الطاعن في موضوع الدعوى انما تكون موجهة الى حكم  
محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق  
النقض .

( الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/١٣ . ص ١٣ )  
( ٦٢٢ )  
( ب ) سقوط الاستئناف .

٦٦ - يسقط استئناف النيابة للحكم النهائي يصدر  
الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقضى بها  
غاييا بإيقاف تنفيذها لكن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر  
تقدير العقوبة وله أثر في كيانها .

( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ . ص ١٢ )  
( ٦٦٠ )

( ج ) إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة .

٦٢ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية  
الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه  
أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة الا اذا قضت هذه

الثانية . فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على  
القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في  
تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددها وكل ما عليها  
الا توجه أفعالا جديدة الى المتهم أو أن تشدد عليه  
العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الخطأ  
المسند الى الطاعن ، كما ورد بوصف التهمة التي وجهتها  
اليه النيابة العامة هو الرعونة وعدم مراعاة اللوائح بقيادة  
العربة بكيفية ينجم عنها الخطر وكانت محكمة أول درجة  
قد استظهرت في حقه أنه قاد العربة على يسار الطريق  
دون أن يتخذ الحيطة اللازمة ودون أن ينبه السائرين في  
الطريق . ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وحددت في بيان  
واضح عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن بكونه لم يلتزم  
الجانب الأيمن من الطريق ولم يتخذ الحيطة الواجبة  
أثناء قيادته للعربة ولم ينبه السائرين بالطريق ، وهي عناصر  
كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى . فانها لا تكون  
قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ . ص ١٦ )  
( ٥١١ )

( ج ) التصدي .

٥٧ - اذا كانت محكمة أول درجة قد استنفدت  
ولايتها بالفصل في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم  
المعارض فيه ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية -  
وقد ألقت الحكم المستأنف - أن تصدى لموضوع الدعوى  
وتفصل فيه عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من  
قانون الاجراءات الجنائية - أما وهي لم تفعل واقتصرت  
على الحكم بالناء بالحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى  
لاستنفاد ولاية محكمة أول درجة عليها لسابقة قضائها في  
الموضوع ، فإن حكمها هذا يكون ميبيا متعينا نقضه .

( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ . ص ١٢ )  
( ٥٩٤ )

٥٨ - متى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها  
الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها - بالحكم  
الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم  
المعارض فيه - وكانت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات  
الجنائية تنص على أنه ( اذا حكمت محكمة أول درجة  
في الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا  
في الاجراءات أو في الحكم ، تصحح البطلان وتحكم

٦٥ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطنه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيطة المقضي بها من محكمة أول درجة على رغم ما أثبت من أن الطاعن هو المستأنف وحده، وكان من المقرر أنه الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضي بها . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ .

( الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ . ص ٧٥٩ )

٦٦ - ان مملك المشرع في تقويم قاعدة اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة - التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها لإصدار الأحكام بأغلبية الآراء - وإيراده إياها في المادة ٤١٧ في فقرتها الثانية مكملة للفقرة الأولى الخاصة بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها ، ظاهر الدلالة في قصرها على حالة تسوي مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها ، أو عندما يتصل التعويض المدني المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - بشوت تلك الواقعة الجنائية لليلة ذاتها التي يقوم عليها ذلك الاستثناء - سواء استأنفت النيابة العامة الحكم أم لم تستأنفه - فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة إذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلالا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية بصفة زيادة مبلغ التعويض المقضي به ابتداءً بعد اذ تحققت نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم، مما لا يصح معه أعمال حكم القياس بالتسوية بين هذه الحالة الأخيرة التي لم يرد حكم الإجماع بشأنها وبين حالة استئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه في صدرها وحدها لاختلاف العلة في الحالين .

( الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ س ١٤ . ص ٦١٧ )

٦٧ - متى كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي النهائي الذي قضى بحبس الطاعن أسبوعاً واحداً مع الشغل ، وإنما استأنفت الحكم الصادر في المارضة التي قرر بها الطاعن وقضى فيها ببراءته ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية - وقد اتجهت إلى ادانة الطاعن -

منع السير في الدعوى أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المارضة على الرغم من استئناف المحكمة الأخيرة ولايتها بالفصل في موضوعها . فإن قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون صحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ . ص ٢٤ )

( د ) تشديد العقوبة وإلغاء حكم البراءة .

٦٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على المتهم - وهو المستأنف دون النيابة العامة - بالفرامة عشرة جنهات عن التهمتين بدلا من الفرامة خمسة جنهات عن كل تهمة التي قضت بها محكمة أول درجة ، وذلك على الرغم مما أثبتته الحكم من ارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة وإعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ . ص ٦٤٤ )

٦٤ - لمحكمة النقض اعمالاً للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن . ولما كانت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي النهائي الذي قضى بتغريم الطاعن عشرة جنهات - على خلاف مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - التي تنقض بعدم الزول بالفرامة عن خمسين جنهات - وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى ادانة الطاعن - أن تقضى عليه بما يجاوز حد الفرامة المحكوم عليه بما غايها لأنها بذلك تكون قد سוות مركزه - وهو ما لا يجوز - إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . ومن ثم ترى المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وأن تصححه بتغريمه عشرة جنهات .

( الطعن رقم ٣٩٤٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩ س ١٤ . ص ٧٦٩ )

حكم من أحكامه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه أدقضى بالزام المطعون ضدها بتقديم الرسومات الهندسية بالتطبيق بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٢ يكون قد أعمل حكم القانون وهو في ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذى روى اليه المشرع من من القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو قد صحح خطأ قانونيا وقع فيه الحكم المستأنف ويكون النقص عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله .

( الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ ق . - جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٤٤ )

٦٩ - لما كانت النية العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الفيايى الذى قضى بالفرامة وضعف رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء يرد الشيء الى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات ، وانما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون ضده فى ذلك الحكم ، فانه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزء المحكوم عليه به غاييا لأنها بذلك تكون قد سأت مركزه وهو ما لا يجوز اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها - ومن ثم فإن ما تطلبه النية العامة فى ملها من القضاء بالزام المطعون ضده رد الشيء الى أصله عند تصحيح الحكم المطعون فيه فى حالة نقضه غير جائز القضاء به بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص وذلك بالإضافة الى عقوبة الغرامة والازالة المقضى بها .

( الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق . - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٣٢٤ )

٧٠ - انه وان كانت العقوبة المقضى بها بالحكم المطعون فيه لم تتضمن الحكم بالزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا ، فانه - وقد سكنت النية العامة عن استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة - لا وجه لتعيب الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن من الميسور لمحكمة الدرجة الثانية تصحيح هذا الخطأ وانزال الضرر بالمستأنف .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق . - جلسة ٧/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٤٥ )

أن تقضى بحبه خمسة عشر يوما مع الشغل وهى مدة تجاوز مدة الحبس المحكوم عليها بما غاييا ، لأنها بذلك تكون قد سأت مركزه وهو ما لا يجوز ، اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها . ومن ثم فلمحكمة النقض اعمالا للرخصة التى حولها القانون لها بالمادة ٣/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وأن تصحبه بحبه أسبوعا واحدا مع الشغل .

( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق . - جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٦٠ )

٦٨ - انه وان نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالفرامة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، الا أنه يستثنى من المذكرة الايضاحية لهذه المادة ومن تقرير اللجنة التى شكلت للتنسيق بين مشروعى قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون إثارا من الشارع لمصلحة المتهم، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذى لمقصود منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المذكرة الايضاحية قد أفصحت فى بيانها لملة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة فى حالة عدم توافق الاجماع مرجحه الى أنه هو الذى أجبرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بأن اشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور أن يكون الاجماع الا لتمكين القانون واجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة الى تجاوز حدوده أو اغتيال

(هـ) إلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية .

٧١ - لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة - والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى - فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر باجماع آراء القضاة ، فإنه يكون مختلًا في تطبيق القانون ، ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

( الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٧ س ١٢ )

س ١١٢ )

( و ) تسبیب الاحكام فی الاستئناف .

٧٢ - لا تلزم المحكمة ببيان السبب في عدم اجراء التحقيق ما دام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاتبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة في تسمية اقرار المتهم اعترافا وقضائها في الدعوى بناء عليه - مؤثرا في الحكم أو في نتيجته .

( الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٠ س ١٢ )

س ٧٩ )

٧٣ - متى كان الحكم المطعون فيه ، وإن استوفى بياناته ، إلا أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا ، فإنه يكون باطلا .

( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٦ س ١٢ )

س ٨٢٠ )

٧٤ - حجية الشيء المحكوم فيه لا تترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا لما كان مكملا للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه الى قضاء معين بالنسبة له .

( الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٢ س ١٢ )

س ٥٤٦ )

٧٥ - إذا كان الحكم الاستئنافي ( المطعون ) فيه قد أحال على الحكم المستأنف في خصوص واقعة الدعوى

وحدھا ، ثم عرض الحكم الى الأسباب التي لُقِّمَتْ عليها النيابة استئنافا وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون ، وانتهى الى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمتين اللتين ذان الطاعنة بهما ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص الى أسباب الحكم المستأنف ، فإنه بذلك يكون قد أغفل إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفته حكم المادة ٣١٥ اجراءات مما يطله ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ س ١٢ )

س ٦٥٧ )

(والطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ لم ينشر) .

٧٦ - متى كان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فإن استيراد الحكم المطعون فيه - أخذه بأسباب الحكم المستأنف - الى القول بأسهام المجنى عليه في الخطأ فضلا عن قصوره في بيان مداوميكشف عن اضطراب في بيان الواقعة بحيث لا يستطاع استخلاص صورة واضحة لها مما يمتين معه نقضه .

( الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٢ )

٧٧ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تقند ما استندت اليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب ، والا كان حكمها بالإلغاء ناقصا نقضا جوهريا موجبا لنقضه .

( الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦ س ١٤ )

س ٦٥٨ )

٧٨ - إذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المارضة أن الطاعن عارض في الحكم النيابي الاستئنافي الصادر ضده وبالجلسة المحددة لنظر المارضة قررت المحكمة في حضوره تأجيلها لضم المفردات ، واستمرت الدعوى تؤجل الى أن قضت فيها المحكمة في غيبة الطاعن بقبول المارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم النيابي المعارض فيه . وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية لمحكمة النقض أثبتت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم اذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه - مع قيام الظرفه القهرى الذي حال دون الطاعن وحضوره - يكون قد حرّمه من استعمال حقه في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر حتى يتمشى

بمثابة حكم بالبراءة ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز .

( الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ - ص ١٤ )  
( ٣٦ ) .

#### الفصل السادس : استئناف أوامر النيابة .

٨٢ - لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٣٠٩ ، ٢١٥ من قانون الإجراءات الجنائية إلا في الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . فهذا الأمر هو الذي يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف . فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة إلى البلدية - وهو إجراء إداري - عدل فيه وضع اليد الذي رآه وكيل النيابة الجزئية ، فإن هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

( الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٦ - ص ١٢ )  
( ٣٠٧ ) .

٨٣ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن عليها طبقاً للمادتين ٢٠٩ ، ٢١٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقاً لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . ولما كان الطاعن هو المشتكى في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها إلى إصدار قرار بحفظها إدارياً وبالتالي فإنه ليس مجنياً عليه أو مدعياً بحقوق مدنية حتى يكون له الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٥ سالفاً الذكر .

( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ - ص ١٥ )  
( ٧١ ) .

٨٤ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إدارياً لا يبدو أن يكون إجراءً تصدره النيابة في غير خصومة جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٥ من القانون المذكور .

( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ - ص ١٥ )  
( ٧١ ) .

لها تقديرية والتحقق من صحته لأن الطاعن - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن في مقدوره إبداءه لها - ومن ثم فإن الحكم يكون مميباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ - ص ١٥ ع ٢ )  
( ٤٢٩ ) .

( ز ) اشتراك قاضي محكمة أول درجة في الحكم الاستئنافي .

٧٩ - ما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات هو مما يتعلق بالنظام العام ، ومن هذه المادة اقتبس الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التي تنص في فقرتها الثانية على أنه ينتع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه - وجاء في المذكورة الإيضاحية تعليقاً على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو المعلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مبرراً .

( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٢ - ص ١٢ )  
( ٤٦٥ ) .

#### (ح) المعارضة الاستئنافية :

٨٥ - لا تكون المحكمة التي تنظر في المعارضة مطالبة قانوناً بمرعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالمقوبة المحكوم بها فقط ، فكل ما تجر به في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيبي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفاً لما تقتضيه المعارضة ما دامت لم تغير في المقوبة بما يصح منه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالإل عليه .

( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧ - ص ١٢ )  
( ٣٢٠ ) .

٨٦ - أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيائياً بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة إلى متهم وباقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة إلى متهم آخر فإن ما قضى به في شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، كما أن ما قضى به في شقه الثاني يعد

## استبدال الدين

## موجز القواعد :

الدفع يحصل استبدال الدين - دفع يخالطه واقع • وجوب ابدائه امام محكمة الموضوع لتقول كلمتها .  
فيه بعد تحقيقه • التحقت عند لأول مرة امام محكمة النقض • لا يقبل •

## القاعدة القانونية :

النقض ، لأنه دفع يخالطه واقع مما كان يتمين منه طرحه  
على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه .

متى كان الثابت أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة  
الموضوع يحصل استبدال في الدين ، فإنه لا يقبل منه  
التحدث عن هذا الاستبدال المذمى به لأول مرة أمام محكمة

(الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق • جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ • ص ١٤  
س ٢٠٢ • )

## استجواب

## أرقام التواعد

- الفصل الأول : ما لا يعد استجوابا ..... ١ .. .. .  
الفصل الثاني : ما لا يبطل الاستجواب ..... ٢ - ٣ .. .. .  
الفصل الثالث : الاستجواب المحظور ..... ٤ - ٥ .. .. .

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : ما لا يعد استجوابا :

- سؤال المحكمة المتهم عن سوابقه • لا يعد استجوابا ..... ١ .. .. .

## الفصل الثاني : ما لا يبطل الاستجواب :

- استجواب النيابة المتهم • حصوله في حضور الضابط • لا يبطله ..... ٢ .. .. .  
استجواب المحكمة للمتهم بحضور محامي الذي لم يعترض • لا بطلان ..... ٣ .. .. .

## الفصل الثالث : الاستجواب المحظور :

- الاستجواب المحظور عملا بالمادة ٢٧٤/١ ج • هو مناقشة المتهم تفصيلا في أدلة الدعوى اثباتا  
ونفيا • متى يجوز ؟ اذا طلبه المتهم نفسه أو لم يعترض عليه • هو أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا •  
ما لا يعد استجوابا • الاستيضاح • مثال ..... ٤ .. .. .  
علم جواز نفي النيابة رجل الضبط لاستجواب المتهم ..... ٥ .. .. .

## القواعد القانونية :

## الفصل الثاني : ما لا يبطل الاستجواب :

- ٢ - ليس في حضور الضابط استجواب النيابة  
للمتهم ما يبيح هذا الاجراء أو يبطله في وقت كان مكفولا  
لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .

(الطن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٣٠ ق • جلسة ١٩٦١/٢/٦ • ص ١٢  
س ٣١١ • )

- ٣ - اذا كان الثابت بحضور الجلسة أن المحكمة  
استجوبت الطاعن بحضور محاميه الذي لم يعترض ، فلا

## الفصل الأول : ما لا يعد استجوابا •

- ١ - ما توجه المحكمة الى المتهم من أسئلة عن سوابقه  
لا يعدو استجوابا بالمعنى الذي قصده الشارع في المادة  
٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو استعلام عما  
ورد في صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .

(الطن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق • جلسة ١٩٦١/٢/١٢ • ص ١٢  
س ١٩٩ • )

وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً بمقدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالاجابة على الأسئلة التي توجه اليه .

( الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق • جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ من ١٢ س ١٩٦٦ )

٥ - مجرد احالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائي لا يعد اتدبا له لاجراء التحقيق اذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب التنب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها .

( الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ من ١٦ س ١٩٨٥ )

يكون ثمة شيء يعيب الاجراءات .  
( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٦/٦/٣٦ من ١٢ س ١٩٦٦ )

### الفصل الثالث : الاستجواب المحظور

٤ - الاستجواب المحظور قانوناً في طور المحاكمة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية - هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتاً وتقياً في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة . وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته - وهذا الحظر انما قصد به مصلحة المتهم

### استدلال

#### موجز القواعد :

- ١ وجوب استصحاب كاتب لتدوينه • اثر تخلف هذا الشرط • تحول المحضر الذي يحضره المأمور المنتدب للتحقيق من النيابة العامة - دون الاستصانة بكاتب - الى محضر جمع استدلالات .. ..
- ٢ منع معامى المتهم من المحضور معه أثناء تحرير محضر جمع الاستدلالات • لا بطلان .. ..
- ٣ سماع أقوال الحاضرين في محل الواقعة : المادة ١٣١ ج • الخطاب الموجه فيها الى المأمور الضبط • قصره على حالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة في حالة تلبس • دون قيامه بالضبط والتفتيش تنفيذاً لأمر النيابة - حيث للمتهم أن يطلب من النيابة أو من المحكمة سماع شهوده .. ..
- ٤ اقتناع المحكمة بجدية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش • لا يتعارض مع عدم أخذها بما تضمنته من أن المتهم يحرض المخدرات بقصد الاتجار .. ..
- ٥ التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش • جدتها • ما لا ينال منها • قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري في دائرة عمله وفي خارجها • جواز • الاذن له - بناء على هذه التحريات - بتفتيش المتهم • ضبط هذا الأخير في دائرة عمل المأمور • اطمئنان محكمة الموضوع الى جدية التحريات • مقتضى ذلك : صحة التحريات واذن التفتيش .. ..
- ٦ ثبوت اقامة المتهم في جهة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة • لا أهمية له .. ..
- استناد حكم الادانة الى قوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات • رغم عدولهم عنها في تحقيق النيابة • من اطلاقات محكمة الموضوع .. ..

#### القواعد القانونية :

- الا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال .  
وانما يؤول أمره الى اعتبار محضر جمع استدلالات . ومتى قرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقاً بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في اصداره الى ما تضمنه محضر جمع

١ - يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه - فإذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بالتدباب من النيابة العامة - ينقصه هذا الشرط للاعتماد ما يجريه تحقيقاً

٥ - إذا كان الثابت من الحكم أن التحريات - التي اطاعت المحكمة إلى جديتها وكفائتها - شملت نشاط المتهم في تجارة المخدرات في قسمي الخليفة والسيدة زينب ، وأن مأمور الضبط القضائي الذي أجرى تلك التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا القسم الأخير والذي تم فيه ضبط المتهم فعلا - فإن التحريات التي قام بها رجبل الضبط تكون صحيحة وكذلك الإذن الصادر من النيابة العامة بناء عليها يكون صحيحا ، ولو كان محل إقامة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة .

(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ من ١٩٦٩)

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال الشهود والمتهمين في محضر جمع الاستدلال التي عدلوا عنها في تحقيق النيابة وكان يبين من مطالعة محضر الضابط أنه تولى من يادى الأمر تحقيق واقعة جنة السرعة المسندة للطاعن واستأذن النيابة في ضبط شخصين آخرين وتفتيش مسكنهما فأذنت له بضبط أحدهما فقط وتفتيش مسكنه ولكنه قتش مسكني الاثنين ولم يضبط فيهما شيئا ثم سأل المأذون له تفتيشه وشخصا آخر فأبدى في محضر أقوالهما التي أخذ بها الحكم المطعون فيه وأقام قضاءه بإدانة الطاعن على تلك الأقوال وإلى قرآن مؤيدة لها . لما كان ذلك ، فإن ما ينهأ الطاعن عن الحكم من قالة القساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد يكون في غير محله لأن ذلك من الحلاقات محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٣ من ١٢ من ١٩٦٨)

الاستدلالات ، فانه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطلان المحضر الذي حرره الضابط المتدرب للتحقيق .

(الطن رقم ٢٢٨٣ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ من ١٩٦٢)

٢ - ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن الوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون .

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ من ١٩٦٢)

٣ - الخطاب الموجه إلى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة ، إنما يتعلق بطلاة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها - فإذا كان الضابط قد قشد أمر النيابة في حدود المهمة التي تدب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بها ، فإن للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - أن تسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة ، فإذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم .

(الطن رقم ٧٧٦ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ من ١٢ من ١٩٥٥)

٤ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقديرية ، من أن ترى في تحريات الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن أحرار المتهم للمخضر كان بقصد الاتجار ، متى كانت قد بشت رأيا هذا على الاعتبار السائفة التي أوردتها .

(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٢ من ١٩٦٢)

## استعمال قسوة

### موجز القاعدة :

المادة ١٢٩ عقوبات لم تمن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وجسهم .

ورود المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ عقوبات ضمن جرائم القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق • اعتبار المشرع المصري الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع إطلاقا من موظف أو غير موظف •

### القاعدة القانونية :

٢٨٢ من هذا القانون فقد وردت ضمن جرائم القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنابات والجنح التي تحصل لأحد الناس ، وفي هذه الفارقة بين المناوين التي اندرجت تحتها هذه المواد ما ترسم به فكرة المشرع المصري من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع إطلاقا من موظف أو غير موظف .

(الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ من ١٢ من ١٩٥٥)

جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يمن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وجسهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني الخاص بالجنابات والجنح المفرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتان ١٨٥ ،



## استعمال ورقة مزورة

راجع : تزوير •

## استيقاف

موجز القواعد :

- ١ الأمر الصادر من رجل الضبط بعدم التحرك • اجراء تنظيمي • لا يمد قبضاً أو استيقافاً  
وضع المتهم نفسه موضع الريبة أمام المخبر ، ثم اقراره باحرازه مخدراً • استيقافه واقتياده الى
- ٢ مأمور الضبط القضائي • صحيح .. .. .  
متى يكون الاستيقاف صحيحاً ؟ حين تتوافر له مظاهر تبرره : أن يكون المتهم قد وضع نفسه
- ٣ موضع الشبهات والريب • مثال .. .. .  
الاستيقاف • ما يبرره : أن يضع المتهم نفسه طواعية واختياراً موضع شبهة أو ريبه ظاهرة ،  
بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره .. .. .  
اقتياد المتهم بعد استيقافه على النحو المتقدم - الى ركيز النيابة الذي تولى بنفسه تفتيشه • ضبط  
مخدراً معه أثناء التفتيش • صحة تلك الاجراءات • متى أقرتها محكمة الموضوع • استناد الحكم الى الدليل  
المستمد من هذه الاجراءات • صحيح في القانون .. .. .
- ٤ الاستيقاف لا يمد في صحيح القانون قبضاً • مبرراته : أن يضع المتهم نفسه باختياره موضع  
الريبة .. .. .
- ٥ تقدير مظاهر التي تحيط بالتهمة وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل الضبط  
القضائي التعرض له واستيقافه • أمر موكول لمحكمة الموضوع .. .. .
- ٦

## القواعد القانونية :

أمره . واذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن  
التهمة قد ارتكبت - عندما رأى الضابطون - ومد يده الى  
صدره وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس  
في هذا كله ما يدعو الى الاشتباه في أمره واستيقافه ، لأن  
ما ارتأه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فإن استيقاف  
أحد الضباطين له وامساكه بيده وقتها إنما هو القبض  
الذي لا يستند الى أساس . فإذا كانت غرفة الاتهام قد  
اتهمت الى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من اجراءات  
فإن قرارها بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحاً  
في القانون .

(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/٤/١٩٦٢ ص ١٣ من ٣٣٩)

٤ - متى كانت الواقعة - كما استخلصها الحكم من  
العناصر السائفة التي أوردتها - تتوافر بها مبررات  
الاستيقاف الذي يتحقق بوضع المتهم نفسه طواعية واختياراً  
موضع شبهة أو ريبه ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة  
للكشف عن حقيقة أمره ، وكان التعرض المادي الذي قام  
به الضابط له ما يبرره بعد أن ثارت شسبهته في الطاعن  
وزميله نتيجة الموقف الذي سلكاه ، وازدادت شبهة حين  
أنهى اليه أحد المخبرين المرافقين له أن الطاعن وزميله من  
تجار المواد المخدرة ، وكان ما أعقب ذلك من اجراءات

١ - الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط  
أو من الكونتابل الذي كان يرافقه ، اجراء قصد به أن  
يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم  
المهمة التي حضر من أجلها والتي كانت - في واقعة الدعوى  
- تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين  
(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ١٧٠)

٢ - اذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة  
عندما حاول الهرب لمجرد سماعه للمخبرين وهما يقصصان عن  
شخصيتهما لتبرره وأنها حاولا استبقائه لذلك وعندئذ أقر  
لها باحرازه المخدر ثم تبين انتفاخ بيبه ، فكان لازم هذا  
الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين  
أن يقتاداه الى مأمور الضبط القضائي - الذي تلقى منه  
المخبر الذي كان يحمله - فان الدفع ببطلان اجراء التفتيش  
يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ١٢٦)

٣ - يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره  
فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات  
والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة

الطاعن لفاته المخدر المضبوطة عن طواعة واختيار فقد حق لرجال الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قبض رجل الشرطة للملكين عليه قبل التواء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يثير من الأمر شيئا ، اذ طالما أن مبررات الاستئناف قد توافرت فقد حق لرجل الشرطة اتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يمد ذلك في صحيح القانون قبضا.

(الطن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ من ١٤ ص ٢١٠)

٦ - أن تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه لهواستيقافه اياه ، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الاجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها .

(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢ من ١٤ ص ٨٧٣)

تولاها وكيل النيابة - المخول قانونا سلطة التحقيق - بعد أن وجد فيما أدلى به رجال الشرطة عن الواقعة الدلائل الكافية على اتهام المتهمين بجناية احراز مخدر فاجرى القبض عليهما وتفتيشهما ووجد معهما المخدر ، قد تمت صحيحة وأقرته محكمة الموضوع على ذلك ، فإن استناد الحكم الى الدليل المستند من هذه الاجراءات يكون سليما ولا مطن عليه .

(الطن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ ص ٥٣)

٥ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه بإختياره موضع الرية بفتحة أحد دواليب الممال الموضوعة بفتاة محطة القاهرة بعد أن صدبت شكواهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بالقاء

### استيلاء على مال الدولة بغير حق

#### موجز القواعد .

- نوع الشيء المختلس • أموال هيئة قناة السويس • أصبحت من أموال الدولة اعتبارا من تاريخ تأميم شركة القناة في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ • انطبق المادة ١١٣ عقوبات اذا اختلسها موظف عومي • لا فرق - في صدد هذه الجريمة - بين أملاك الدولة الخاصة وأموالها العامة .. .. ١
- تسليم الموظف المتهم لآخر مبالغ من مال الدولة أكثر من قيمة ما يستحقه لقاء ما ورده لها من اشياء • توافر جريمة استيلاء على مال للدولة بغير حق قبل الموظف .. .. ٢
- جريمة المادة ١١٣ عقوبات • لا يشترط في الجاني صفات خاصة كالتي اشترطتها المادة ١١٣ عقوبات • يكفي أن يكون موظفا عوميا أو من في حكمه • المادتان ١١١ و ١١٩ عقوبات .. .. ٣
- الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات • غرامة نسبية • تضامن المتهمين في الالتزام بها ، مالم يحدد الحكم نصيب كل منهم • المادة ٤٤ عقوبات .. .. ٤
- اختلاس أوراق مرافعات قضائية و طوابع النسخة الخاصة بنقابة المحامين التي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدته الأمين عليها • هي جنحة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ - لا جنابة بالمادتين ١١٣ ، ١١٨ عقوبات .. .. ٥
- جريمة المادة ١١٣ عقوبات • يكفي لتحققها : أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة • قاصدا حرمانها منه • ولو لم يكن هذا المال في حيازته .. .. ٦
- معاملة المتهم بالرأفة ومماقنته بالحبس والعزل من وظيفته • وجوب توقيت مدة العزل بما لا ينقص عن نصف مدة الحبس المحكوم بها • المادة ٢٧ عقوبات .. .. ٧
- الحكم بالعزل • دون توقيت مدته • سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم • لحصول الطاعن .. .. ٨
- بيان كيفية ارتكاب الجريمة • على الوجه الصحيح • لا يعتبر تعديلا لو صيغت التهمة : مادام أنه لا مغايرة فيه للعناصر المطلوبة • اجراء ذلك في الحكم • دون لفت نظر الدفاع في الجلسة • لا تعريب • مثال .. .. ٩
- نص المادة ١١٣ عقوبات يقابله النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ • اقتصار النص القديم على عقاب من يأخذ نفرد للحكومة دون صور المال الأخرى • اختيار النص الجديد للمادة ١١٣ لفظ « المال » ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها .. .. ٩

احتفاظ شركة السكر والتعطين المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ - اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .

قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لأحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل مصدر التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - خطأ في تطبيق القانون ١٠٠ .. ١٠٠

راجع أيضا : مختصر أموال اميرية .

## القواعد القانونية :

التى دين المتهم الثانى على أساسها فى التجريم والعقاب  
بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١١١) .

٣ - لا يشترط لقيام جناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، صفات خاصة فى الموظف العمومى ، كالتى اشترطتها المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم اليه بسبب وظيفته ، بل يكفى أن يكون الجاني موظفا عموما أو من فى حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون سالف الذكر - وأن يكون المال الذى استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢ من ١٢ ص ٥٢٨) .

٤ - الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات - وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه - إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وهو ما من شأنه أن يكون المتهمون متضامنين فى الالتزام بها ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢ من ١٢ ص ٥٢٨) .

٥ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم أنه المتهم اختلس أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة وكذلك طوابع الدفعة الخاصة بتقابة المحامين والتي كانت ملتصقة بتلك الأوراق فى عهد الأمين عليها المأمور بحفظها الأمر المنطبق على المادتين ١٥١ ، ١٥٢ / ١ من قانون العقوبات، والمادة الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس - فإن الحكم إذا دأبها طبقا للمادتين ١١٣ ، ١١٨ من قانون العقوبات بوصف أنهما استوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٦ من ١٢ ص ٥٦٧) .

١ - لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس قد أصبحت ملكا خالصا للدولة من تاريخ صدور هذا القانون فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وظلت الدولة تباشر إدارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التأميم حتى عهدت بذلك الى (الهيئة العامة لقناة السويس) التى أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهى من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة التى تقوم على إدارة مرفق عام . لما كان ذلك ، فإن ما يقول به الطاعن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالا عامة مستندا فى ذلك الى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أن أموال هذه الهيئة تتميز أموالا خاصة - هذا القول غير سديد لأن الشارع اذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة تمييزا لها من أموال الدولة العامة وهى فى الحالتين من أموال الدولة التى قصد الشارع حمايتها بما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاصة باختلاس الأموال الاميرية والغدر .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٧ من ١٢ ص ١٠٤) .

٢ - إذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ما وردته المتهم الثالث بالفعل وبين ما التزم بتوريده للدولة ، فإن ما يثيره المتهم الثانى بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير سديد ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملا من مال الدولة - وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورد به بالفعل منه ، ويكون الفرق مالا خالصا لها سهل المتهم الثانى للمتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة ، وهى مرادفة لجريمة الاستيلاء

تصحيا لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراءه في الحكم دون له تنظر الدفاع اليه في الجلسة .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ ص ١٢ من ٣٨٠)

٩ - المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقابل النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور . وكان النص القديم يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كالوراق الحكومة ومستندات وأمتعتها، ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ ساقطة الذكر واختار لفظ «المال» ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . ومن ثم فإن الحكم إذا اعتبر مأسند إلى المظنون ضدهما الأول والثاني - من الاستيلاء على المتولات مملوكة للدولة ( في ظل النص الجديد ) - جنحة سرقة منطقة على المادة ٣١٧/٥ عقوبات يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيح هذا الخطأ بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات (الطن رقم ٢٦٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٢ ص ١٤ من ٣٨١)

١٥ - ان شركة السكر والتقطير المصرية بوضعها الذي أنشئت عليه طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ - والذي وقع الحادث في ظل أحكامه - ظلت تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة ، واشترك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون طبقا للأسلوب المعروف في النطاق الاقتصادي بأسلوب الاقتصاد المختلط تمشيا مع خطة التنمية الاقتصادية والأهداف التي وضعت لها - ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام الخاصة بفركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسرلة المحدودة . ولا يمس طبيعة هذه الشركة كخص منوى يملك رأس المال دون المساهمين فيها بما فهم الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن ميزانيتها . ولا يتقدم في هذا ما تقوم به الدولة من هيمنة على الشركة تتمثل في اشتراكها بمسؤوليتها في مجلس الإدارة وفي رقابتها على نشاطها ، ذلك بأن حدود هذا الاشراف تقف عند حد التوجيه والتخطيط تمشيا مع السياسة الاقتصادية العامة وإبقاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح

٦ - يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات أن يستولي الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته . فإذا كان الحكم المظنون فيه قد انتهى إلى ثبوت تهمة الاختلاس في حق الطاعن ( من استيلاءه على كامل مرتبه في حين أنه كان يقوم بتحرير استمارات للمحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصما من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين وبذلك يكون قد أدخل في ذمته المبلغ المختلس بنية الفسح قاصدا بذلك حرمان الحكومة من هذا المال وهو ما تحقق به أركان جريمة اختلاس الأموال الأميرية . هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في التدليل على توفر الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ويكون النفي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير مسديد .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ ص ١٢ من ٣٨٠)

٧ - معاملة المتهم بالرأفة ومماقبتة بالحبس عن جرميته التزوير والاختلاس يتعين منه على المحكمة أن تؤقت مدة العزل المقتضى بها عليه بما ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عملا بالمادة ٢٧ عقوبات . فإذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبعزله من وظيفته دون توقيت لمدة العزل فانه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصححه بتوقيت مدة العزل .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ ص ١٢ من ٣٨٠)

٨ - اذا كانت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ، وكان ما انتهى إليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها التزوير والاختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة فان ما قاله في شأن كشوف التفرغ وانما تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع.ح. وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة ، لا يعتبر تمديدا جديدا ولا مضايقة فيه للعناصر التي كانت مطروحة ولا يصح أن يكون

بينها القانون . ولما كان التمديل الذى أدخل على المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ — بعد واقعة الدعوى — لا ينقطع أثره على الواقعة المطروحة ، فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لأحدى الهيئات العامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .  
(المن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٦٦٥/٥/١٦ ص ٤٢٠) .

الخاصة . بل ان سلطة الجمعية العمومية للشركة المشار اليها بوصفها من شركات المساهمة ظلت كاملة الى وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة الى الشركات التابعة لها وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفى الحدود التى

### اسقاط الالتزام

#### موجز القواعد :

عقود التزام المرافق العامة : ادارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته \* أثر ذلك : تحمله بجميع الالتزامات التى ثبتت فى ذمته أثناء ادارته \* لا شأن للملتزم الجديد أو جهة الادارة مانحة الالتزام بها \* الا اذا وجد نص خاص فى عقد الالتزام الجديد أو فى القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها \* مجانية الحكم هذا ينظر \* مخالفة للقانون تستوجب نقضه \* أمثله فى شأن اسقاط الالتزام المنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ١ - ٢

#### القواعد القانونية :

قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها — قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٨١٤ لسنة ٣٣ فى جلسة ١١/١١/١٩٦٢ من ١٤ ص ٧٨٥)  
(المن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٣ فى جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٧٤)

٢ — القاعدة فى عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وتبعا لذلك فإن جميع الالتزامات التى ترتب فى ذمته أثناء قيامه بادارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها . فإذا ما أنهت هذه الجهة الالتزام بالاسقاط فانها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء الا اذا وجد نص فى عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام المنوح لشركة ترام القاهرة والمعول به اعتبارا من ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التى علق بذمة الشركة المذكورة الا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصا بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات انما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الادارية والشركة الملتزمة التى تقتضيا تصفية الحساب بينهما بعد اسقاط الالتزام وذلك قطعا لكل نزاع عند التصفية — فان دعوى التعرض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل اسقاط الالتزام المنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة . ويكون الحكم المطعون فيه اذ

١ — القاعدة فى عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . وتبعا لذلك فإن جميع الالتزامات التى ترتب فى ذمته أثناء قيامه بادارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها ، فإذا أنهت هذه الجهة الالتزام بالاسقاط فانها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء الا اذا وجد نص فى عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ — فى شأن اسقاط الالتزام المنوح لشركة ترام القاهرة — أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التى علق بذمة الشركة المذكورة الا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون . وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصا بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات انما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الادارية والشركة الملتزمة التى تقتضيا تصفية الحساب بينهما بعد اسقاط الالتزام وذلك قطعا لكل نزاع عند التصفية — فان دعوى التعرض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل اسقاط الالتزام المنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة . ويكون الحكم المطعون فيه اذ

الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفضها على غير ذي صفة . ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لرفضها على غير ذي صفة .

(والطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ١١٥)

عند التصفية . ولما كان عقد الالتزام المبرم بين جهة الادارة وشركة ترام القاهرة في سنة ١٨٩٤ جاء خلوا من نص يقضى بالالتزام الحكومة في حالة اسقاط الالتزام عن هذه الشركة بشئ من الديون التي تربت في ذمة الشركة ابان قيامها بإدارة المرفق ، فان دعوى التمييز المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل اسقاط

## اشتباه

### أرقام القواعد

١ - ٢	الفصل الأول : طبيعة الاشتباه
١ - ٢	الفصل الثاني : جرائم الاشتباه
٣ - ٦	الفرع الأول : اعتبار الشخص مشتبهاً فيه
٧	الفرع الثاني : تأييد حالة الاشتباه
٨ - ١٥	الفرع الثالث : المود للاشتباه
١٦	١ - تحقق جريمة المود للاشتباه
١٧	٢ - تحديد مدة المود للاشتباه
١٨	٣ - تعديل وصف التهمة من اشتباه الى عود للاشتباه
	٤ - سقوط الدعوى الجنائية في جريمة العود للاشتباه

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : طبيعة الاشتباه :

الاشتباه \* طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . هذا الوصف ليس فحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود \* افتراض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه

صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للمعقوبة المفروضة له . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفصل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد المود الواردة في قانون المعقوبات ١ ، ٢

#### الفصل الثاني : جرائم الاشتباه .

##### الفرع الأول : اعتبار الشخص مشتبهاً فيه :

آركان الجريمة \* « جرائم الاعتداء على النفس » المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ما المقصود بها ؟ هي جرائم الاعتداء التي تتناول الى الجسم دون تلك التي تصيب الشخص في شرفه أو اعتباره . مثال : جريمة الاحانة . ليست من بينها . اعتبار المتهم عائدا لحالة الاشتباه لارتكابه جريمة امانة \* خطأ في تطبيق القانون

الحكم بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما \* أثره : اتصافه بالاشتباه

الاشتباه للاشتباه \* استناد حكم الادانة الى شواهد من صحيفة سوابق المتهم . لا تثريب . شرط ذلك : أن يربط بين ماضيه وحاضره

معي يحتق للمحكمة أن تقضى بالبرائة : اذ تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، أو لعدم كفاية الأدلة قبله . شرط ذلك : أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها احاطت بظروف الدعوى ، وأنه لم يقب عنها شئ منها . مثال في اشتباه

## الفرع الثاني : تأييد حالة الاشتباه :

تأييد حالة الاشتباه . المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تحصيل الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام . صدور حكم نهائي بالإدانة في ذلك الاتهام . غير لازم ٧

## الفرع الثالث : العود للاشتباه :

## ١ - تنطبق جريمة العود للاشتباه :

- جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق . القضاء بالبراءة لمجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم دون أن يناقش الائم المترتب على الحكم عليه في جريمة سرقة . خطأ في القانون . مثال ٨
- العود للاشتباه . صدور قرار في الاتهام المستند إلى المتهم بالا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . لا يقيد المحكمة التي تنظر جريمة العود للاشتباه أو يمنعها من تقدير جدية ذلك الاتهام . ليس بلام أن ينتهي الاتهام إلى حكم بالإدانة ٩
- العود للاشتباه . جريمة مستقلة عن « فعل السرقة » الذي أنشأ حالة العود . علة ذلك . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على الجريمتين . خطأ في القانون ١٠
- العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تتحقق ؟ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود ١١
- الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بضي المدة ؟ التقادم . ثلاث سنوات . بده سرانها : من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٥ إجراءات ١٢

- الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف ككون الخطر في شخص المنصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه . بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره عائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرار الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال ١٢
- جريمة العود للاشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بالمراقبة - من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي . يصرف النظر عن مصدر الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها ١٤ - ١٣

- جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق ؟ بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضه تحت مراقبة الشرطة - من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بضي النظر عن مصدر الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها . قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للظمن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام ١٥

## ٢ - تحديد مدة العود للاشتباه :

- العود . تحديد مدته . القواعد العامة للعود الواردة في قانون العقوبات . المادة ٤٩ . احتساب مدة العود ، في حكم المادة ٢/٤٩ عقوبات . هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بضي المدة ١٦
- عقوبة المراقبة . المساواة بينها وبين عقوبة الحبس . في تطبيق قواعد العود ١٦

## ٣ - تعديل وصف التهمة من اشتباه إلى عود للاشتباه :

- تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من اشتباه إلى عود لحالة الاشتباه ، استنادا إلى وجود صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أمام محكمة أول درجة : لا ينطوي على إضافة واقعة جديدة . وجوب الحكم - متى كان الاستئناف من النيابة - على أساس الوصف الصحيح وهو العود للاشتباه ١٧

## ٤ - مسقوط الدعوى الجنائية في جريمة العود للاشتباه :

- الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بضي المدة . مدة التقادم . ثلاث سنوات . بده سرانها : من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٥ ج ١٨

الاجراءات القاطعة للتقادم . من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات . الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . جواز اتارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ان تدل ملونات الحكم على ما يفيد صحته . سلطة محكمة النقض - في هذه الحالة . من نقض الحكم وبرائة المتهم

١٨

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : طبيعة الاشتباه

من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه لا يستتر عائدا مره اخرى الى حاله الاشتباه والا اعتبر العود الى الاشتباه وصفا متوقفا وانما يصح اعتباره في هذه الحالة مثبتا فيه بادىء ذي بدء اذا ما توافرت في حقه جريمة الاشتباه ٤ - قد حجبا عن تحقيق مدى توافر أحكام الكلام الصود وذلك بالتحقق من ان الحكم الصادر في جريمة العود للاشتباه قد اصبح نهائيا قبل ارتكاب المظنون ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المفردات الضسومة ، ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه مشوبا بالخطا في تطبيق القانون وبالقصور الذى يبيح مما يطله ويستوجب نقضه والاحالة ، ولا يغير من هذا النظر ان الاستئناف حاصل من المتهم وحده ، اذ ان الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوي على واقعه جديدة ، بل هو عن حالة عالق بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية والتي دارت عليها المرافعة في هاتين المرحلتين ، وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة أو التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للاشتباه .

(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ ص ١٦ ص ٢٥٦٠)

## الفصل الثاني : جرائم الاشتباه

## الفرع الاول : اعتبار الشخص مشتبهيا فيه :

٣ - ان المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين والمشتبه فيهم ، اذ نصت على جرائم الاعتداء على النفس ، انما قصدت جرائم الاعتداء التي تتناول الى الجسم دون تلك التي تصيب الشخص في شرفه أو اعتباره . فاذا كان الحكم قد قضى بادانة المتهم باعتباره عائدا للاشتباه على أساس اتهامه باهانة أحد رجال الشرطة ، مع أن هذه الجريمة ليست من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٣ ص ١٢ ص ٨٤٤٠)

٤ - عبارة ( المشتبه فيهم ) الواردة في الفقرة (و) من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في

١ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فاذا بدر من المشتبه فيه بعدم الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة لا اشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد العود الواردة في السابغ من الكتاب الاول من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦ ص ١٥ ص ٢٢٦٠)

٢ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فاذا ما بدر من المشتبه فيه بعدم الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابغ من الكتاب الاول من قانون العقوبات . ولما كان التقرير القصائوني الخاطيء الذى استندت اليه محكمة ثاني درجة بقولها :

« انه اذا حكم على متهم لعود الى حاله الاشتباه ثم ارتكب بعد ذلك فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة



المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه وليس بلام أن ينتهى الاتهام بهذا الفعل الى حكم نهائى بالادانة ، فان قابلية هذا الحكم للطعن ، ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية ذلك الاتهام بعد تمحيص الواقعة . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تهمة تأييد حالة الاشتباه لمجرد أن الحكم الصادر فى قضية الشروع فى السرقة - التى أسند اليه ارتكابها بصد سبق الحكم بإفذاره باعتباره مشتبهاً فيه - كان حكماً غيائياً لم ينفذ ، ودون تمحيص للواقعة التى تناولها التحقيق ليتبين مبلغ جدية الاتهام فيها وأثره فى تأييد حالة الاشتباه، فانه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٠٨ لسنة ٣١ ل جلسة ١٥/١١/١٩٦٢ م ١٣ م ٤٦)

#### الفرع الثالث : العود للاشتباه

##### ١ - تحقق جريمة العود للاشتباه :

٨ - تتحقق جريمة العود لحالة الاشتباه اذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه - فاذا كان الحكم قد بنى قضاءه بالبراءة على مجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم - دون أن يناقش الأثر المترتب على الحكم عليه لارتكابه جريمة سرقة ، ولم يستظهر مدى جدية الاتهام المسند للمتهم فى جناية السرقة باكراه ، وهل يؤدى أيهما أو كلاهما الى تأييد حالة الاشتباه وتأكيد خطر المتهم ، فان الحكم يكون منطوباً على خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٣٠ ل جلسة ٢/١١/١٩٦٢ م ١٣ م ٣٩)

٩ - تتحقق جريمة العود للاشتباه اذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه اليه ، وليس بلام أن ينتهى الاتهام بهذا الفعل الى حكم بالادانة . فالتقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ليس من شأنه أن يمنع المحكمة وهى تنظر جريمة العود

شأن الأسلحة والذخائر ، تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشربين والمشتبه فيهم . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بإفذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً يسئل فى عموم نص الفقرة ( و ) المذكورة وتوافر بالنسبة اليه الظروف المشددة للعقاب المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من قانون الأسلحة المدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٤٥ فى فقرتها الثالثة والرابعة ، ما دام الحكم بإفذاره قائماً فى التاريخ الذى ارتدب فيه جريمة احرار السلاح والذخيرة ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حكم الانذار مما لا يتوافر به الظروف المشددة يكون منطوباً على خطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٢١ ل جلسة ٧/١١/١٩٦١ م ١٢ م ٨٩)

٥ - لا جناح على المحكمة أن هى استعانت فى اعتبار المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه - الا أنه يتعين عليها وهى بصدد بحث حالة المتهم ومحاسبته على اتجاهه الحاضر أن تورد فى حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضى بهذا الحاضر ، والا ساغ النعى على الحكم بأنه ألما يحاسب المتهم على ماضى انقضى عليه أمد بعيد .

(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٣١ ل جلسة ٢١/١١/٦١ م ١٢ م ٨٢)

٦ - من المقرر قانوناً أن للمحكمة أن تقضى بالإبراء متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة قبله ، الا أن هذا مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بطروف الدعوى - وأنه لم يفت عنها شيء منها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالاثامين المسندين للمتهم ( المطعون ضده ) الواردين بوجه الطعن ، وأنه اطلع على التحريات المقدمة من الشرطة ، ولم يبين أثر هذا كله فيما انتهى اليه من القول بأن المطعون ضده قد استقام وأقلع عن عثراته فانه يكون ميباً ، مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٢٢ ل جلسة ١/٤/١٩٦٣ م ١٤ م ٢٧٧)

##### الفرع الثانى : تأييد حالة الاشتباه :

٧ - إن قصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم بوصف أنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من

المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ويتكرر اشتقاقه للعقاب بتكرار الفعل المبرر لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . ولما كان التقرير القانوني الخاطئ الذي استندت اليه محكمة ثاني درجة بقولها : « انه اذا حكم على متهم لعود الى حالة الاشتباه ثم ارتكب بعد ذلك فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فانه لا يعتبر عائدا مرة أخرى الى حالة الاشتباه والا اعتبر العود الى الاشتباه وصفا مؤبدا وانما يصح اعتباره في هذه الحالة مشتبه في بادئ ذي بدء اذا ما توافرت في حقه جريمة الاشتباه » - قد حجبا عن تحقيق مدى توافر أحكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر في جريمة العود للاشتباه قد أصبح نهائيا قبل ارتكاب المظنون ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المقررات المضمومة ، ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالصور الذي يعبه مما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الاستئناف حاصل من المتهم وحده ، إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوي على واقعة جديدة ، بل هو عن حالة عالقة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية والتي دارت عليها المرافعة في هاتين المرحلتين ، وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للاشتباه .

(الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ٢٥٦)

(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٢ في جلسة ١٦٦٤/٢/٢١ من ١٥ ص ٢٢٦)

١٣ - جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع واصطيانا للأمن وذلك بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجهاتها ومن

للاشتباه من أن تقدر جدية الاتهام الموجه الى المتهم العائد لحالة الاشتباه غير مقيدة في ذلك بالقرار الذي أصدرته سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة - إذ معناه أنها لم تر ما يبرر رفع الدعوى العمومية عليه ، وهو ما يعاير المعنى المستفاد من حالة العود للاشتباه التي تستشف من تمحيص مركز المتهم في الواقعة التي نسبت اليه - إذ قد يدل اتهامه في الدعوى على أنه مازال خطرا على الأمن (الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٦٦١/١/٢٢ من ١٢ ص ١١٦)

١٥ - انه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة ، مما يتندر منه اعتبارهما فعلا واحدا يكون جريمتين أو عدة جرائم صدرت عن غرض اجرامي واحد ، حتى يصح القول بتطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - يؤكد هذا النظر ما ورد في المادتين ٥ و ١/٦ - ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على العائد للاشتباه علاوة على العقوبة التي سبق أن حكم بها عليه لارتكابه جريمة من الجرائم التي نص عليها المرسوم بقانون المشار اليه ، مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ سالفة الذكر .

(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٦ في جلسة ١٦٦٠/١٠/١٦ من ١٢ ص ١٨٦)

١١ - جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٦٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ٢٠٨)

١٢ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يمس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به وربط عليه محاسبته وعقابه عنه ، فاذا ما بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من

ثم يتعين على المحكمة أن تطلع على القضية موضوع الاتهام الذى يجعل المتهم عائدا لحالة الاشتباه كى تدلى برأى فى مدى جدية الاتهام الذى لم تكشف عنه مذكرة النيابة المقدمة فى الدعوى وعن مبلغ صلاحية للكشف عن الحالة التى يتوفر بها العود للاشتباه .

(الطن رقم ٢١٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٥٠١)

١٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع وصونا للامن بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهاتها . وهذا العود انما يرجع فى تحديد مدته الى قواعد العود العامة الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون فى تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فان مدة العود بالنسبة الى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٥ ص ٧٠٨)

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع واصطيافا للامن وذلك بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة أو كان قائما على أساس جدى

يرتكز على أدلة لها وجهاتها . ولما كان قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للظن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام بعد تحييص الواقعة التى تضمنت أساسا لاتهامه بالعود للاشتباه ومبلغ صلاحية للكشف عن الحالة التى يتوفر بها هذا الاتهام ، فان الحكم المظنون فيه اذ قضى ببراءة المظنون ضده لمجرد أن الحكم الصادر فى قضية السرقة كان غاييا ولم تثبت نهايته ، دون تحييص الواقعة التى تناولها التحقيق لتبين مبلغ جدية الاتهام واثره فى تأييد حالة الاشتباه يكون قد شاب خطا فى تطبيق القانون مما يبيحه ويستوجب قضاؤه .

(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ من ١٦ ص ١٤٨  
١٩٨٢ ص ٠)

## ٢ - تحديد مدة العود للاشتباه

١٦ - يرجع فى تحديد مدة العود فى جريمة العود للاشتباه الى القواعد العامة الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون فى تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هى خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٤٩/٢ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس فى قواعد العود ، فان مدة العود بالنسبة الى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة سنتين تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . فاذا كان ما انتهى اليه الحكم المظنون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المظنون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة فانه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون .

(الطن رقم ٢١٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٥٠١)  
(والطن رقم ٧١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٥ ص ٧٠٨)

٣ - تعديل وصف التهمة من اشتباه الى عود للاشتباه

١٧ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم بوصف أنه عد مشتبا فيه ، ولما استأنفت النيابة حكم الادانة عدلت المحكمة الاستئنافية الوصف فى مواجهة المتهم الى أنه عاد لحالة الاشتباه - مستندة الى وجود صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء أمام محكمة أول درجة غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف وقالت فى تبرير عدم أخذ

بالتقدم تجوز اثراته في آية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتلحق بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المعلوم فيه يبيد صحته. فإذا كان بين مما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه قد وقعت يوم ١٠/٥/١٩٥٤ وأن أول اجراء قاطع للمدة بشأنها كان سؤال المتهم في محضر جمع الاستدالات يوم ١٦/٥/١٩٥٧ ، فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد سقطت بمضي مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه اذ دان المتهم عن تلك الجريمة يكون قد جاب التتطبيق السليم للقانون مما يتعين منه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وببراءة المتهم .

المتهم بالوصف الجديد أنه ينطوي على استناد واقعة جديدة — اذا كان ذلك فإن الحكم المعلوم فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك لأن الموضوع المطروح أمام ثاني درجة — بمقتضى استئناف النيابة العامة — لا ينطوي على واقعة جديدة أسندت للمتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ، وما استئناف النيابة الا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التي كانت بعينها مطروحة أمام تلك المحكمة دون اضافة آية واقعة جديدة ، مما كان يقتضى المحكمة الاستئنافية — بعد أن نهت المتهم لتعديل الوصف — أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح ، وهو العود لحالة الاشتباه وأن تعاقب المتهم على هذا الأساس .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ٢١٥)

٤ — سقوط الدعوى الجنائية في جريمة العود للاشتباه  
١٨ — من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية

### اشتراك

أرقام القواعد	
١ - ٤	الفصل الأول : طرق الاشتراك وإثباته
٥ - ٧	الفصل الثاني : أركان الاشتراك
٩	الفصل الثالث : التمييز بين الفاعل والشريك
١٠ - ١٢	( أ ) المساهمة الأصلية في الجريمة كفاعل
١٣ - ١٥	(ب) تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك
١٦ - ٢٠	الفصل الرابع : مسئولية الشريك
	الفصل الخامس : تسبيب الأحكام في الاشتراك

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : طرق الاشتراك وإثباته

- وسائله لا يلزم للعقاب أن يقرن التعريض بالاتفاق والمساعدة
- الاشتراك بطريق الاتفاق • ما هيته • هو اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه • تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال عليها • للقاضي الجنائي الاستدلال عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه • ما دام هذا الاستدلال سائقا
- المساهمة الجنائية : تحققها من الشريك بأحدى الصور التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ عقوبات
- التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك • شرط قيام الاتفاق : اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه
- التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية • متسألة كل منهم عن نتيجة فعله الذي ارتكبه

راجع أيضا : اشتراك

( القاعدتان ١٨ ، ١٩ )

**الفصل الثاني : أركان جريمة الاشتراك .**

اسماء الطاعن بنشاطه في اجتياز الفيزين المنحصل من جنابة الاختلاس بعد تحققها في حق متهم آخر . وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته للتطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة اخفاء أشياء متحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها

قصص الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أوجرائم معينة . عدم ثبوت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين . أثر ذلك : لا تعتبر الجريمة التي ارتكها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك . علة ذلك : لأنه لم يقع عليها . المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ عقوبات . مثال

ادانة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة . عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وطروفا

**الفصل الثالث : التمييز بين الفاعل والشريك .****١ - الساحة الأصلية في الجريمة كفاعل**

ادانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا في السرقة . نصه في الحكم أنه اعتبره فاعلا لاشريكه لا جدوى منه : مادامت العقوبة المقررة بها عليه مقررمة لجريمة الاشتراك في السرقة

وقوع التفسير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررمة في القانون للاشتراك في تلك الجريمة

**ب - تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك**

تعديل التهمة من اشتراك في تزوير إلى فعل أصليه . بوجوب تنبيه المتهم . مخالفة ذلك . بطلان الحكم

استخلاص الحكم أن الما قول الذي قام ببناء العادة وكذا المعلوم ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصت إلى يد أولهم والمتحصلة من جنابة الإدخال في الفقة . واقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين المعلوم ضدها الأولى وزوجها - مرتكب جنابة الإدخال في الفقة - من ناحية وبين الما قول على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة لاقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجرى أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد . التفات المحكمة عن ذلك واعتبارها اخفاء واقعا في العقار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون

ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا في الجنابة ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يحصل منها أساسا لمسئولته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من تطبيق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق للمتهم

**الفصل الرابع : مسئولية الشريك .**

مسئولية الشريك عن النتائج المحتملة لاشتراكه في الجريمة

اكتباط جريمتي الفاعل والشريك . أثره . استفادة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهرى للفاعل الذي لو صح لا تنفت مسئوليته

مسئولية الشريك . لا تقوم الا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها

## الفصل الخامس : تسبیب الاحكام فى الاشتراك .

- اعمال الحكم فى حق الطاعن عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جنائية الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانونى لما أثبتته الحكم فى حق الطاعن . لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم بالتقصير فى التدليل على اتفاقه مع المتهم الأول على ارتكاب جنائية الاختلاس . علة ذلك : ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإتيانه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يبعد بينه وبين وصف الاشتراك فى جريمته
- ١٦ اثبات الحكم توفر نية القتل فى حق الفاعل . مؤداه : توفرها فى حق من أدانته معه بالاشتراك فى القتل مع علمه بذلك
- ١٧ الاشتراك فى جرائم التزوير . قيامه غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . يكفى اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابسائها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائفا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم . مثال
- ١٨ ، ١٩ سهو المحكم عن ذكر احدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه ما دامت المحكمة قد أشارت الى النص الذى استمدت منه العقوبة
- ٢٠

راجع ايضا : اشتراك

( القواعد ارقام ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ) .

## القواعد القانونية :

## الفصل الاول : طرق الاشتراك

٤ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين فى جريمة الاشتراك فى القتل بطريقى الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . فاذا كان ما أوردته الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لانه لا يكفى لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط فى ذلك أن تتخذ النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذى لم يدلل الحكم على توافره بل نصاه فى صراحة كما لم يثبت فى حق الطاعنين توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يربط فى صحيح القانون تضامنا بين المتهمين فى المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذى ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت فى حق المتهمين أنهم ساهموا فى قتل جيمع المجنى عليهم ، فانه بذلك يكون مشويا بالتصور مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٤ فى جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٦٤ من ١٥ من ١٩٦٩) .

## الفصل الثانى : تركان الاشتراك

٥ - لما كان الحكم قد أثبت - بما ساقه من أدلة سائفة - الحقائق اليها المحكمة - أن المتهم الأول بما قارفه من أعمال

١ - ليس بلازم للعقاب أن يقتزن التعريض بوسيلتى الاتفاق والمساعدة مادام أنهما تكونان فعلى الاشتراك طبقا للمادة ٤٠ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ فى جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦١ من ١٢ من ١٣٤٠)

٢ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، وإذا كان القاضى الجنائى مطلق الحرية فى تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له اذا لم يقم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ، ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٣ فى جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٢ من ١٤ من ١٠٢٧)

٣ - المساهمة الجنائية تتحقق من الشرك باحدى الصور التى نص عليها القانون فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهي التعريض والاتفاق والمساعدة .

(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٢٣ فى جلسة ٦ / ١ / ١٩٦٤ من ١٥ من ٢١) .

في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع الجاني عليهم ، فانه بذلك يكون مشوبا بالصور مما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ )  
( ٦١٩ )

### الفصل الثالث : التمييز بين الفاعل والشريك

٨ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة السرقة التي دانه بها ، مادامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة .

( الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٧٨٨ )

٩ - ان وقوع التفسير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر في مسؤوليته ، ومن ثم فانه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .

( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ )  
( ٤٢٤ )

١٠ - ان تعديل التهمة من اشتراك في تزوير الى فعل أصلي ، يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه ، اذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يعترض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين السندتين للمتهم ( وهما استعمال محرر عرفي مزور ونصب ) . مادامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريمتين الآخرين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل ، فاذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التعديل فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها ميبها ببطان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٤١٥ )

١١ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان الحكم قد أثبت أن الما قول الذي قام ببناء العمارة وكذا

مادية كشفت بجلاء عن أن نيته قد انصرفت فعلا الى تحويل حيازته للبنزين الذي كان في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وتحققت بذلك جنائية اختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسهم الطاعن بنشاطه في احتجاز البنزين المتحصل من هذه الجنائية في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض ، فان وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشترك في جريمة الاختلاس يجافي التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جنائية الاختلاس التي تمت فعلا وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط اجرامى يمثل في الأعمال التنفيذية التي قارفها - والتي لا يصلح عليها وصف المساعدة في الأعمال المجزأة أو المتممة للجريمة ، مما يقصد به مجرد تقديم العون للفاعل الأصلي بأعمال سابقة أو معاصرة لنشاطه وترتب عليها تحقق النتيجة الاجرامية المرجوة من ذلك التدخل - وانما يصدق عليها وصف اخفاء أشياء متحصلة من جنائية الاختلاس مع العلم بها .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٣٢٩ )

٦ - الاستفادة من مطالعة نصوص القانون العامة في الاشتراك ( المواد ٤٥ ، ٤١ ، ٤٣ من قانون العقوبات ) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فاذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٥٧٨ )

٧ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريقى الاتحاق والمساعدة فان عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وطروفتها . فاذا كان ما أورده الحكم وأن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتحاق كطريق من طرق الاشتراك لانه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتخذ النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافقه بل نقاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافقه الاشتراك بأى طريق آخر حده القانون . وكان مجرد التوافق لا يرتب

## الفصل الرابع : مسئولية مشترك

١٣ - الأصل أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداءً وفقاً للمجرى العادي للأمر ، قد خرج عن ذلك الأصل ، وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي وتناغمه الطبيعية ، وهو مانص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات التي وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وببهارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادي للأمر .

(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ ص ١٢ ص ١١٦)

١٤ - إذا كان الطاعن - وهو المتهم بالاشتراك في تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبده الفاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام كان موجودة بالجراج ولم تبذل - إلا أنه نظراً لارتباط جريمته بجريمة الفاعل الأصلي ( الحارس على السيارة المحجوزة ) فإنه أي الشرك يستفيد حتماً بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذي لو صح لانتفت مسئوليتـه وبالتالي تنتهي مسئولية الطاعن . إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهري فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور متيناً تقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

(الطن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢ ص ١٢ ص ٤١١)

١٥ - من المقرر قانوناً أن فعل الاشتراك لا تحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروعا فيها . فإذا كانت مدونات الحكم المpton فيه صريحة في أن الجريمة التي

المpton ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جريمة الإدخال في الذمة ، فقد كان على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك كما هي معرفة به في القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتنعت بقيام الاتفاق بين الزوجة - المpton ضدها الأولى - وزوجها ( مرتكب جريمة الإضرار في الذمة ) من ناحية وبين المقاتل - الذي لم ترفع عليه الدعوى - من ناحية أخرى على أن يستولي الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة التي أشار إليها الحكم لإقامة المبنى باسم الزوجة فتم ذلك عن علم بناء على هذا الاتفاق . وما كان على المحكمة إلا أن تلقت نظر الدفاع إلى ذلك وأن تمنحه أجلاً للاستعداد على أساس الوصف الجديد - ولما كانت المحكمة لم تقطن إلى ذلك واعتبرت الإخفاء واقعا على عقار ورثت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور والخطأ في القانون .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ص ١٤ ص ٤٠٢)

١٦ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً في الجنائية هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتبارها فاعلاً أصلياً ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها ، الدفاع ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتمه . ولا ينطوي هذا التعديل الذي ارتأته على مساس بحق المتهم ، بل دعاها إليه التزامها بتجسيم الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى - ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تمتد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تنامسه حتماً قبل قضائها في الدعوى أي أكان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حثيته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها - وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستقواء ما تظن إلى صحتها من الوقائع واستبعاد ما لا تظن إلى صحتها دون إبداء رأيها للمتهم مقدماً ، ولا يعطى ذلك للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع .

(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ص ١٤ ص ٤١٩)



الطاعن مع القاعل الأصلي في قتل المجنى عليها مع علمه بذلك ، فإن النemy على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٤١٩)

١٨ - الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائما تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب مقولة على ما استنتج من قيام الاشتراك بطريق الاتحاق والمساعدة مع قاعل أصلي مجهول في ارتكاب جريمة التزوير ، فإن النemy عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٥٤٢)

١٩ - من المقرر أنه وإن كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقادا سائما تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٤٠)

٢٠ - سهو الحكم عن ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه مادامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استمدت منه العقوبة .

(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١٠٢٧)

اتفق عليها بين المتهمين الأول والثالث وبين هذا الأخير والطاعن لم يتم الدليل على وقوعها ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بوصفه شريكا في جريمة لم تقع يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٦١ ص ١٢ ص ٥٠٨)

### الفصل الخامس : تسبيب الأحكام في الاشتراك

١٦ - متى كانت العقوبة التي أعلمها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الأثبات المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١/١٢ من قانون العقوبات - مع اعمال المادة ١٧ التي عاملها بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبت الحكم في حق الطاعن ، والذي يتعين ادائه به عملا بحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة الى نقض الحكم المطعون فيه ، فانه لا جدوى للطاعن مما ينهض على الحكم من قصور في التدليل على اتفاهه مع المتهم الأول على ارتكاب جنابة الاختلاس ، إذ أن ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإثباته نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يبعد بيشه وبين وصف الاشتراك في جريمته .

(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٢٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٣٢٩)

١٧ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل ، فإن ذلك يفيد توافرها في حق من أدانه معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائما على توافر ثبوت اشتراك

### اشكال في التنفيذ

#### أرقام القواعد

١	٤	الفصل الأول : ماهيته الاشكال في التنفيذ
٥	٥	الفصل الثاني : سبب الاشكال
٦	٦	الفصل الثالث : المحكمة المختصة بنظر الاشكال
٧	٨	الفصل الرابع : سلطة المحكمة التي تنتظر الاشكال
٩	٩	الفصل الخامس : الاشكال المرفوع من الغير
١٠	١٠	الفصل السادس : دعوى الاشكال - وقفها

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : ماهية الاشكال في التنفيذ .

- ١ الاشكال في تنفيذ حكم • ما هيته : هو طلب وقفه حتى يفصل في النزاع نهائيا .. ..  
 لا يفرض القانون - في دعوى الاشكال - بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت - هو في كل  
 ٢ الحالات إيقاف مؤقت للتنفيذ .. ..  
 طرق الطعن في الأحكام • مبنية في القانون ببيان حصر • الاشكال في التنفيذ ليس من بينها  
 ٣ الاشكال في تنفيذ حكم • هو تظلم من اجراء تنفيذه • مبناه : وقائع لاحقة على صدور الحكم  
 الاشكال في التنفيذ • ماهيته : هو طلب وقف تنفيذ حكم مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا  
 من محكمة الموضوع • شرط ذلك : أن يكون باب الطعن ما زال مفتوحا • المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات  
 الجنائية .. ..  
 عدم طعن المظعون ضده بالنقض في الحكم المستشكل فيه وصيرورته نهائيا • ورود طعن  
 ٤ النيابة على الحكم الصادر في الاشكال • غير جائز • علة ذلك : الحكم الصادر في الاشكال حكم  
 وقتي انقضى اثره بصدور الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه • وجوب القضاء بعدم جواز  
 الطعن .. ..

## الفصل الثاني : سبب الاشكال .

- سبب الاشكال : يجب أن يكون لاحقا لصدور الحكم لا سابقا عليه • عدم صلاحية السبب  
 السابق على الحكم للاستشكل فيه ولو لم يكن المحكوم عليه قد تمسك به .. ..  
 مثال : الادعاء بتزوير ورقة اتخذ منها الحكم دليلا وقال فيها كلمته • لا يصلح ذلك سببا للاشكال •  
 ٥ رفع دعوى تزوير أصلية عن هذه الورقة • لا أهمية له .. ..

راجع ايضا : اشكال

( القاعده رقم ٩ )

## الفصل الثالث : المحكمة المختصة بنظر الاشكال .

- الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ينمقد اما للمحكمة الجنائية او للمحكمة  
 ٦ المدنية على حسب الاحوال وبالشرط المقررة في القانون • المادتان ٢٥٤ ، ٢٥٧ اجراءات .. ..

## الفصل الرابع : سلطة المحكمة التي تنظر الاشكال

- سلطة محكمة الاشكال • ليس لها أن تبحث في الحكم المستشكل فيه أي شيء مما يمس قاعدة  
 ٧ حجية الأحكام .. ..  
 الاشكال ليس نميا على الحكم • هو نمى على التنفيذ • أثر ذلك .. ..  
 سلطة محكمة الاشكال • تحديد نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه • ما لا يجوز لها أن تبحث فيه :  
 الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته او بطلانه • أي وجه يتصل بمخالفة القانون أو الخطأ في  
 تأويله ، التمرض لا في الحكم من عيوب وقعت فيه أو في اجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا •  
 ٨ علة ذلك : المساس بحجية الأحكام .. ..

## الفصل الخامس : الاشكال المرفوع من الغير .

- للمستشكل اذا لم يكن طرفا في الحكم المستشكل فيه أن يبنى أشكاله على أسباب سابقة على  
 ٩ صدور الحكم .. ..

## الفصل السادس : دعوى الاشكال « وقفها » .

- طلب وقف دعوى الاشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى يفصل من المحكمة المدنية في دعوى تزوير  
 ١٠ مرفوعة أمامها • طلب طاهر البطلان • اغفاله وعدم الرد عليه لا تشريب .. ..

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : ماهية الاشكال فى التنفيذ

١ - لا يرد الاشكال الا على تنفيذ حكم بطلب وقعه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا ، وليس لمحكمة الاشكال التى يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر فى الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بمخالفة القانون أو الخطأ فى تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما فى الحكم من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى اجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها - لما فى ذلك من مساس بحجية الاحكام .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٧٤)

٢ - لا يفرق القانون فى دعوى الاشكال بين طلب ايقاف نهائى وطلب ايقاف مؤقت ، اذ أن الطلب فى جميع الحالات لا يكون الا بالايقاف المؤقت للتنفيذ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ فصل بعبارة صريحة فى طلب الايقاف المؤقت فلا محل لما ينهائى الطاعنان عليه من قالة اغفال الفصل فى الطلب .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٧٤)

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن فى الأحكام مبنية فى القانون ببيان حصر ، وليس الاشكال فى التنفيذ من بينها ، وانما هو تظلم من اجراء تنفيذها مبناء وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل باجراء تنفيذه . والأصل أن سلطة محكمة الاشكال محددة نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث الحكم الصادر فى الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجه اتصال بمخالفة القانون أو الخطأ فى تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما فى الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى اجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما فى ذلك من مساس بحجية الأحكام ولما كانت أوجه النعى التى أثارها المستشكل تتصل باجراءات المحاكمة التى تمت أمام محكمة النقض ، فإن الاشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٣ ص ٥٦٦)

٤ - الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقعه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع

اذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية - ولما كان يبين من الأوراق أن المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم المستشكل فيه ، فإن الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز ، مادام الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم الصادر فى الاشكال ، وهو حكم وقضى انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، ما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(الطن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ص ١٤ ص ٢٤٤)

## الفصل الثانى : سبب الاشكال

٥ - ما يدعيه المتهمان من تزوير - لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال فى تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان مبرروا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ، ويستوى فى ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع . ذلك أن الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم نعيًا على التنفيذ ذاته ، ومن ثم فإن سببه يجب أن يكون حاصلا بعد صدور هذا الحكم ، أما اذا كان سببه حاصلا قبل صدوره فإنه يكون قد انترج ضمن الدفع فى الدعوى وأصبح فى غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به فى الدعوى أى كان لم يدفع به .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٧٤)

## الفصل الثالث : المحكمة المختصة بنظر الاشكال

٦ - تنص المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « كل اشكال من المحكوم عليه فى التنفيذ يرفع الى المحكمة التى أصدرت الحكم » .. كما نصت المادة ٥٢٧ منه على أنه « فى حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه ، اذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع الأمر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر فى قانون المرافعات » مما مفاده أن الاختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد اما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المقررة فى القوانين .

(الطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ ص ١٦ ص ٢٠٠)

**الفصل الرابع : سلطة المحكمة التي تنظر الاشكال**

على صدور الحكم ، وليس في ذلك مساس بحجية الأحكام لقصور أثرها على أطرافها ، ولما هو مقرر من عدم جواز طعنه فيها بأي طريقة من طرق الطعن التي رسمها القانون. ولما كان الثابت من الأوراق أن المستشفة ليست هي المحكوم عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون - حينما استند في رفضه الاشكال المرفوع منها على أنه بنى على سبب سابق على صدور الحكم - قد انطوى على تقرير قانوني خاطئ أدى به الى قصور في أسبابه ، اذ لم يقل كلمته فيما أبدته الطاعنة من دفاع في هذا الخصوص وحجب نفسه عن تناول موضوع الاشكال ومدى توافر شروط انطباق المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية - التي تعين دلالة الفصل في هذه الأئزعة - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الواقعة - كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه لما يخالفها من واقع يحتاج الى تحقيق . ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ من ١٩٧٤)  
٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون يان حصر ، وليس الاشكال في التنفيذ من بينها ، وانما هو تظلم من اجراء تنفيذها ميناء وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل باجراء تنفيذها . والاصل أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجها تتصل بمخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . ولما كانت أوجه النعى التي أثارها المستشكل تتصل باجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض ، فإن الاشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

(الطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ ص ١٦ ع ٣ من ١٩٥٠)

**الفصل السادس : دعوى الاشكال مؤلفها**

١٠ - لا تلتزم المحكمة - طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - بايقاف الدعوى الجنائية الا اذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يرد على طلب ايقاف دعوى الاشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني ، يكون قد أغفل طلبا ظاهر البطلان لا يلتزم بالرد عليه .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ من ١٩٧٤)

**اشياء مفقودة****موجز القاعدة :**

جريمة تملك الشيء الضائع - لا يشترط فيها قيام نية التملك حال العثور على الشيء - يكفي توافر هذه النية بعد ذلك .

**القاعدة القانونية :**

الشيء ، بل يكفي أن تكون قد توافرت لديه بعد ذلك الوقت .

(الطن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٦ ص ١٣ من ١٩٦١)

٧ - لا يرد الاشكال الاعلى تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا ، وليس لمحكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه تتصل بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها - لما في ذلك من مساس بحجية الحكم .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ من ١٩٧٤)  
٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون يان حصر ، وليس الاشكال في التنفيذ من بينها ، وانما هو تظلم من اجراء تنفيذها ميناء وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل باجراء تنفيذها . والاصل أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجها تتصل بمخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . ولما كانت أوجه النعى التي أثارها المستشكل تتصل باجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض ، فإن الاشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

(الطن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٣ من ١٩٦٦)

**الفصل الخامس : الاشكال المرفوع من الغير**

٩ - من المقرر أن للمستشكل اذا لم يكن طرفا في الحكم المستشكل فيه أن يبنى أشكاله على أسباب سابقة

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ من ١٩٧٤)

## اصابة خطا

## موجز القواعد :

- تقدير الخطأ : ذلك أمر موضوعي . الخطأ وحادث السكك الحديدية : خطأ حارس المجاز . متى يتوافر بعدم تحذيره المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار باستعمال المصباح الأحمر وتراخيه في إغلاق المجاز من خلفتيه . تركه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة مع استطاعته اقفالها يوفر الخطأ في جانيه . .. .. ١
- متى يصح التحدى بنص لائحة السكة الحديد في خصوص تحريم اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة عند ثبوت محاولة السائق المرور من المجاز مع علمه بالخطر ومتى قد يجدى التمسك بنص اللائحة : عند عدم تعيين حارس للمجاز . مناط توافر الخطأ في حالة وجود حارس للمجاز هو تقاعسه عن قيامه بواجباته المفروضة عليه بأقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه . لا عبرة في ذلك بوجود الحارس أو تغيبه عن مقر حراسته . .. .. ٢
- ركن الخطأ . السرعة الموجبة للمساواة الجنائية . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور ، ولو كانت داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للوائح المرور . تقديرها كنصر من عناصر الخطأ . مسألة موضوعية . .. .. ٣
- وجوب بيان اصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا إلى دليل فني . اغفال ذلك . قصور . .. .. ٤
- استئناف المدعى بالحق المدني وحده . آثره . اعاد طرح الواقعة على المحكمة الاستئنافية . على المحكمة تمحيص الواقعة بجميع كبريائها وأرصافها . ما دامت لا تسند للمتهم افعالا جديدة . مثال . تعديلها وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الإصابة خطأ ( م ٢٤٤ ع ) إلى القتل خطأ ( م ٢٣٨ ع ) . جواز . ليس في ذلك استناد قتل جديد للمتهم . .. .. ٥
- كون الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه . لا يقيدها . علة ذلك : اختلاف التعيين في الموضوع وإن نشأت عن سبب واحد . .. .. ٥
- الحكم في جريمة الإصابة الخطأ . شرط صحته : أن يبين فيه وقائم الحادث وكيفية حصوله وكذا الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . مثال . .. .. ٦
- راجع أيضا : خطأ . عارية . قتل خطأ . مسئولية جنائية .

## القواعد القانونية :

لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية ( المزلقات ) عومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات اجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تقيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليها قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر . ولقد يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به ، ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على ادراكهم إياها والتي تتمثل في اقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها - وهو ما قصر الحارس في القيام به كما دلل عليه تدليلا سائما وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائفة التي أودتها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخى في إغلاق المجاز من خلفتيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته اقفالها ، وأن هذا الأخير كان مذنورا في اعتقاده خلو المجاز وعيوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٢٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١١٣)

٢ - لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط

بها الحارس ويستتبع مسئولية الهيئة العامة لثئون المسلك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدني .

(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١٢٦)

٣ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعدّ عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعدّ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/٦/٢٧ من ١٢ ص ١٧٤)

٤ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذا كان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورمب على ذلك مسئولية متبوعة ، قد فاته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت بسبب اصطدام السيارة به وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل فني - فإنه يكون مشوباً بالقصور متيناً نقضه .

(الطن رقم ٧٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١١/١٤ من ١٢ ص ١٦٨)

٥ - من المقرر قانوناً أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل الضار المؤتم قانوناً على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون صحيحاً ، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أملاً جديدة إلى المتهم . ومن ثم فإنه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن

تعدل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الإصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ إذا ما تحققت لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المدعى عليه « المتهم » فعلاً جديداً ، ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابة التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المقضي ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عن الأخرى .

(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١١/١٤ من ١٢ ص ١١٢)

٦ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنهه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن الميار الذي أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب رعوته وعدم احترازه دون إيضاح لموقف المجنى عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كانت الرعونة وعدم الاحتراز سبباً في وقوعه ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً حتى يتسنى لمحكمة النقض أعمال رقابتها على ما ارتأته محكمة الموضوع رعوته وعدم احتراز يؤدي كلاًهما إلى المسؤولية عن الإصابة . ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في البيان الذي يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/١١/٢ من ١٥ ص ٦٣٠ )

### إصابة عمدية

#### موجز القاعدة :

الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم : ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد . مسئولية عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

## اتقاعة القانونية :

وتعمده ، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٦٣ م ١٤ م ٥٦٣)

## اعتراف

راجع : البيت  
• اعتراف •

الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد التهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد ، فيعتبر مسئولاً عن الاصابة العمدية ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه ، لأنه انما قصد الضرب

## اعلان

## موجز القواعد :

- ورقة التكتليف بالحضور • اعلان التهم • وجوب اتباع اجراءات قانون المرافعات • مخالفة ذلك • أثره • بطسلان الاعلان • المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .. .. . ١
- اعلان المتهم لجهة الادارة • ثبوت أن له محل اقامة سبق اعلانه فيه • صدور الحكم في موضوع المعارضة بناء على الاعلان لجهة الادارة • أثر ذلك : بطلان الحكم : لأنه بني على اجراءات باطلة .. .. . ٢
- وجوب اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة اذا لم يكن حاضراً وقت التقرير بها من وكيله • لا يفني عن ذلك علم الوكيل بها .. .. .
- خلو الأوراق مما يدل على اعلان الطاعن تشخصه أو في محل اقامته - بالجلسة المحددة لنظر المعارضة • قضاء الحكم رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن • عيب يستوجب نقضه والاحالة .. .. . ٣
- اجراءات الاعلان تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات • المادة ٢٣٤ اجراءات • عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ مرافعات • أثر ذلك : بطلان الاعلان • المادة ٢٤ مرافعات .. .. .
- وجوب تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حالة الامتناع عن استلامه • لا فرق بين ما اذا كان الممتنع هو شخص المراد اعلانه أو غيره • وجوب اشتغال أصل الورقة الملغاة اما على توقيع مستلم الصورة أو ابواب واقعة امتناعه وسببه .. .. .
- امتناع الطاعن عن التوقيع على أصل اعلانه • عدم قيام المحضر بأبواب سبب الامتناع وتسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة وتوجيه خطاب موصى عليه الى الطاعن يخبره فيه بتسليم الصورة الى جهة الادارة • بطلان هذا الاعلان • قضاء الحكم برفض المدفوع وبصححة الاعلان • خطأ في القانون يستوجب نقضه والاحالة .. .. . ٤
- وجوب ايضاح - موطن الملن اليه الذي لم يجده المحضر فيه ، واسم من وجده به ، سبب امتناعه - بورقة الاعلان • علة ذلك : حتى تستوثق المحكمة من جديده الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الادارة • المادتان ١٠ و ١٢ مرافعات • اغفال هذه التبيانات • أثره : بطلان الاعلان • المادة ٢٤ مرافعات .. .. . ٥
- حتى صبح اعلان الدعوى بدانة فعل أطرافها تتبع سيرها من جلسة الى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها • اعادة الدعوى الى المرافعة بمسحجها للحكم • وجوب دعوة المحصور للاتصال بها اما بالاعلان قانوناً أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .. .. . ٦
- الاعلان لا يثبت الا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله • عدم جواز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .. .. . ٧
- اعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات : يكون بتسليمها الى الشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يوجد في موطنه تسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه .. .. . ٨
- المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية أنه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه غيباً بعد هذا قرينة قاطعة على علمه بصور الحكم انفيابي • أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصياً بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانوناً تسلمه بالنيابة عنه كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن ورقته وصلت اليه • للمحكوم عليه دحض هذه القرينة بأبواب العكس • بده المعارضة بالنسبة اليه من يوم علمه بحصول الاعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بقضى المدة .. .. . ٩
- اعلان المعارض للحضور بجلسته المعارضة • وجوب أن يكون تشخصه أو في محل اقامته • اعلانه لجهة الادارة • قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان باعتبار المعارضة كأن لم تكن • بطلانه • ميعاد استئناف هذا الحكم : بدو من تاريخ علم المحكوم عليه به رسمياً .. .. . ١٠

حصول الاعلان لشخص المحكوم عليه . اعتبار هذا قرينة قاطعة على علمه بصور الحكم  
الغيايى . تمام الاعلان فى موطنه وتسليم ورقته الى من يجوز لهم قانونا تسلمها نيابة عنه . اعتبار  
ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الاعلان اليه . للمحكوم عليه اثبات عكسها . مثال . . . ١١

الخطأ فى بيان اسم الشركة فى اعلان الدعوى المدنية . لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم  
وحيثتها . ما دامت تحريات الجهة الادارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم . واجب  
المحكمة . هو تكليف الطاعن بإعادة اعلان الشركة اعلانا صحيحا وأن تتناول فى حكمها الخلاف الظاهر بين  
المؤانين . والا كان حكمها معيبا بالتصور والفسادنى الاستدلال . . . . . ١٢

راجع ايضا : اجراءات

( القواعد ارقام ٢٠ ، ٦٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ) .

ونقض

( س ١٣ من ١٩٢٧ ) .

٣ - الأصل أنه لا يثنى عن اعلان المعارض بالجلسة  
المحددة لنظر معارضة علم وكيله بها طالما أن الاصيل لم  
يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، ولما كان الثابت أن  
الطاعن لم يقرر بالمعارضة وانما قرر بها وكيله وقد خلت  
الأوراق مما يدل على أن الطاعن أعلن اعلانا قانونيا -  
لشخصه أو فى محل اقامته - بالجلسة المحددة لنظر  
المعارضة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن يكون معيبا ، مما يستوجب نقضه  
والاحالة .

(الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ ص ٢٤٢)

٤ - اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون  
الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات،  
وقد رتب المادة ٢٤ من قانون المرافعات الإعلان على عدم  
مراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠ و ١٢ من  
هذا القانون . وجرى قضاء محكمة النقض بوجوب تسليم  
صورة الاعلان الى جهة الادارة فى حالة الامتناع عن استلامه  
دون تفرق بين ما اذا كان المتهم هو شخص المراد اعلانه  
أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات  
كما جرى قضاؤها ايضا على وجوب اشتمال أصل الورقة  
الملقة اما على توقيع مستلم الصورة واما على اثبات واقعة  
امتناعه وسببه وفقا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من  
قانون المرافعات اذ أن عدم توقيع المخطب منه لا يدل حتما  
على امتناعه بل قد يرجع الى سبب آخر كتقصير المحضر  
فى القيام بواجبه . ولما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون

القواعد القانونية :

١ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات عند تسليم  
الاعلان لأمور القسم ، أن يخطر الملن اليه بخطاب موسى  
عليه يخبره فيه أنه الصورة سلمت الى جهة الادارة ، وترب  
المادة ٢٤ من هذا القانون الإعلان على مخالفة ذلك . فاذا  
كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أعلن بالحضور أمام  
محكمة الجناح مغالبا مع الضابط المنوب فى القسم دون  
أن يثبت فى الاعلان أنه أخطر بذلك بخطاب موسى عليه،  
فإن اعلانه بتلك الجلسة التى صدر فيها الحكم الابتدائى  
يكون قد وقع باطلا مخالفا للقانون ، ومن ثم فإن الحكم  
الاستئنافى فى المطعون فيه - اذ قضى بعدم جواز استئناف  
المتهم - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لمخالفته نص  
الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية  
التي تجيز رفع الاستئناف من المتهم بسبب الخطأ فى تطبيق  
القانون بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها  
عليه .

(الطن رقم ٦٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ من ١٢ ص ١٠٠٧ ) .

٢ - اذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التى صدر فيها  
الحكم فى موضوع معارضة لجهة الادارة فى شخص شيخ  
البلدة لعدم معرفة محل اقامته رغم ما هو ثابت من أن له  
محل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم الغيايى  
الابتدائى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا  
لا بستانه على اجراءات باطلة .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٢٤٦) .



الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر ضد الطاعن أعلن اليه مخاطبا مع نجله المقيم معه لغايابه وقد وقع بمضائه بما يفيد استلام الاعلان . فان اعلان هذا الحكم يكون قد تم وفقا للقانون .

(الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ من ١٥ ص ٥٣٢)

٩ - نصت المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا كان الاعلان لم يحصل لشخص المتهم فان ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الاعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة » . والمستفاد من هذا النص أنه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي ، أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة اذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها باثبات العكس .

(الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ من ١٥ ص ٥٣٢)

١٠ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . فإذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الادارة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ الا من تاريخ علم المحكوم عليه به علما رسميا .

(الطن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٦ من ١٥ ص ٦٣٤)

١١ - المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات أنه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي . أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة اذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها باثبات العكس . ولما كان الثابت من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم ير أي دفاع يبرر تراخيه

فيه أن الطاعن امتنع عن التوقيع على أصل اعلانه لجلسة التطق بالحكم ولم يثبت المحضر سبب الامتناع ولم يتم تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة وتوجيه خطاب موصى عليه الى الطاعن يخبره فيه أن الصورة قد سلمت الى جهة الادارة ، فان اعلان الطاعن لهذه الجلسة يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع وبصفة الاعلان قد أخطأ في القانون ، بما يتعين منه نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ ص ٣٦٠)

٥ - توجب المادتان ١٥ ، ١٢ من قانون المرافعات ايضاح بيانات موطن الطاعن الذي لم يجده المحضر فيه ، واسم من وجده عند الاعلان ، وسبب امتناعه - بورقة الاعلان حتى تسترق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الادارة ، واغفال هذه البيانات في ورقة الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى هذا الاعلان الباطل يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٦ من ١٥ ص ١٨٢)

٦ - أنه وإن كان الأصل - متى صح الاعلان بداءة - أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى - طالما كانت متلاحقة - حتى يصدر الحكم فيها ، الا أنه من جهة أخرى اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تميلها الى المرافعة استئنافا للمير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت التطق بالقرار .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ من ١٥ ص ٣٨٤)

٧ - الاعلان لا يثبت الا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله ، لأنه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء من اجراءات الدعاوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ من ١٥ ص ٣٨٤)

٨ - من المقرر قانونا أن الأصل في اعلان الأوراق طبقا للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات أنها تسلم الى

غير صحيحة . ولما كان ما أوردته الحكم بشأن ركن الصلح بالتقليد لا يؤدي بدوره الى ما رتب عليه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى تبين وجه الحق فيما ارتأته - أن تكلف الطاعن بإعادة اعلان الشركة اعلانا صحيحا وأن تتناول فى حكمها الخلاف الظاهر بين العنوان المثبت بالقائمة المقدمة من المظنون ضده والعنوان الذى تحمله المنتجات المقلدة . وأن ترد بقول سائق على ما أكدته الطاعن من أن الموقع على القائمة شخص خيالي اذ ليس فى خلو الأوراق من دليل على ذلك ما يقطع بأنه شخص حقيقى وموجود . أما وهى لم تقبل فإن حكمها يكون ميبيا فضلا عن القصور فى التسيب بالفساد فى الاستدلال .

( الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ ص ٤٨٨ )

### اعلانات

#### موجز القواعد :

العقوبة المقررة لجريمة مباشرة الاعلان بدون ترخيص هي الغرامة التى لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن ازالة الاعلان والزام المحاسب رد الشيء الى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . المواد ١ ، ٢ ، ٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات ١

عدم استئناف النيابة العامة بالحكم الابتدائى الفيايى اذنى قضى بالغرامة وخفض رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء برد الشيء الى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه فى المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات . استئنفتها الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المظنون ضده فى ذلك الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة المظنون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز اجزاء المحكوم عليه به غيابيا . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التى رفعها ٢

راجع ايضا : مجلة .

#### القواعد القانونية :

عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن ازالة الاعلان والزام المخالف رد الشيء الى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . ولما كان الحكم المظنون فيه قد خلص الى ادانة المظنون ضده بجريمة مباشرة الاعلان فى موقع واحد بدون ترخيص ، فانه اذ قضى بمقابته بتفريمه مائة قرش والزامه رسم الرخصة والازالة فى خلال أسبوعين على تقفته دون أن ينص على الزامه رد الشيء الى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تقضه تقضا جزئيا وتصحيحه .

( الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ ص ٣٢٤ )

٢ - لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الفيايى الذى قضى بالغرامة وخفض رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء برد الشيء الى أصله على خلاف مؤدى ما نص

فى التقرير بالمعارضة ولم يحض القرينة القائمة ضده والتي تقيد علمه باعلان الحكم - تلك القرينة المستمدة من مخاطبته مع أحد المقيمين مه لفيابه وقت الاعلان - فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد يكون قضاؤه سليما متفقا وصحيح القانون .

( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ ص ٤٧٦ )

١٢ - الخطأ فى بيان اسم الشركة فى اعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها مادامت تحريات الجهة الادارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم ، وانه ثبت لها زيف البيانات والأرقام المثبتة على الغلاف الذى يحمل العلامة المقلدة وأنها جميعها

١ - عرفت المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات المراد بالاعلان وأوجبت الفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الاعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ، ونصت المادة الثامنة على أن « كل من باشر اعلانا أو تسبب فى مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات . وفى حالة تعدد الاعلانات ولو كانت متماثلة تعدد العقوبة فيه بقدر عدد المخالفات . وفى جميع الأحوال يقضى بازالة الاعلان وبإلزام المخالف برد الشيء الى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص » . ومراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمة مباشرة الاعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التى لا تقل

ومن ثم فإن ما تطلبه النيابة العامة في طعننا من القضاء بالزام المطعون ضده رد الشيء الى أصله عند تصحيح الحكم المطعون فيه في حالة نقضه غير جائز القضاء به بما يمتنع منه تقضى الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده أداء ضف الرسوم المقررة على الترخيص وذلك بالإضافة الى عقوبة الغرامة والازالة المقتضى بها .  
(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨٩٥/٢/٢٠ ص ١٦ من ٣٢٤)

عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ، وانما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم ، فانه كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غاييا لأنها بذلك تكون قد سوت مركزه وهو ما لا يجوز اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها -

### اغتصاب أنثى

#### موجز القاعة :

اغتصاب أنثى • صورة واقعة يتوافر بها الشروع في هذه الجريمة .. .. .

#### القاعدة القانونية :

المسدس الذي كان يحمله أحدهما والذي استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فقتل على أحدهما وأصاب الآخر ، فان ما انتهى اليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان المتهم بها - استنادا الى الأسباب السائفة التي أوردتها - يكون قد أصاب صحيح القانون .  
(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٠ ص ١٢ من ١٥٩٥)

إذا كان الثابت مما أوردته الحكم أن المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد مواقعتها ثم انطلقا بها وسط المزارع التي تقع على جانبي الطريق حتى اذا ما اطأنا الى أنهما قد صارا بئامن من أعين الرقيب وأن المجنى عليها صارت في متناول أيديهما شرعا في اغتصابها دون أن يخفلا بعدم رضائها عن ذلك ، ودون أن يؤديها لها الأجر الذي عرضاه عليها في أول الأمر أو الذي طلبته هي - على حد قولهما ممتدين في ذلك على

### اغتصاب الأموال

#### موجز القاعة :

الحصول على صور فوتوغرافية للمجنى عليه في وضع شائن • تهديده بنشر هذه الصور اذا لم يدفع مبلغا معيناً من المال • ذلك من شأنه تعطيل ارادة المجنى عليه وترويعه مما يحمله على تسليم المال الى الجاني ، وتتوفر به كافة عناصر جريمة المادة ٢٢٦ عقوبات .

#### القاعدة القانونية :

مع علمه بأنه يفتصب مالا لا حق له فيه قانونا مستوخيا في ذلك تعطيل ارادة المجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة المستندة اليه .  
(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٢ جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ ص ١٢ من ٧٨٠)

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه تمكن خلسة من التقاط صور للمجنى عليه وهو في وضع مناف للاداب ثم قابله بعد ذلك وهدده بنشر هذه الصور للتشهير به ان لم يدفع له مبلغ مائتي جنيه ، فان هذا يمد بيانا كافيا على أن الطاعن قد ارتكب الجريمة

### اغتصاب السندات

#### موجز القاعة :

ركن الاكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد • تحققه : بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه • فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقم على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة سواء بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على أجسامهم أو بالتهديد باستعمال السلاح .

## القاعدة القانونية :

على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(الطن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٦١٩)

من المقرر أن وكن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركن الاكراه في جريمتي اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع

## افلاس

## موجز القاعدة :

الحكم بإشهار الافلاس لا يفقد المفلس أهليته • له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه باسمه شخصيا • لا حجية للأحكام التي تصدر قبل التفليسة •

## القاعدة القانونية :

قبل التفليسة حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكيلهم .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٤/٢/١٥ ص ١٠٩٠)

## اقتراض

راجع : قتل عم

من المقرر أن الحكم بإشهار الافلاس لا يفقد المفلس أهليته بل تظل له أهلية التقاضى كاملة ، فله أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه وذلك كله باسمه شخصيا ، وانما لا يكون للأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أية حجية

## الاقراض بربا فاض

## موجز القواعد :

الاقراض بالربا الفاضح • طبيعته : فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه الى حماية المقترضين • هو اعتداء على حق من حقوق المقرض المالية ينطوي على ابتزاز جانب من ماله بغير حق • اعتبار المقرض مجنيا عليه : متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ، ولو لم تتحقق له صفة المدعى المدني لعدم توافر الشروط المقررة بقبول الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية • حقه في الطعن في الأمر الصادر من النيابة بالا وجه لرفع الدعوى الجنائية .. .. .

جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاضح • عدم جواز الادعاء فيها مدنيا امام المحاكم الجنائية • سواء كان المجنى عليه قد تماقده في قرض ربوي واحد أو أكثر • علة ذلك .. .. .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات • أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض • الحاجة الى الاقتراض لا توفر هذا الركن • استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن اعتبار الفعل مجرد تعامل مدني • خروج التقاضى في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية ٣

## القواعد القانونية :

الشارع ، فتمت تحديد لشخص هذا المركز القانوني فانه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع اياه تحقيقا للغاية التي توخاها وذلك بصرف النظر عما اذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحتى التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . ولما كان الاقراض بالربا الفاضح سواء في صورته البسيطة المؤتممة بالفترة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه الى حماية المقترضين ، فهو اذن اعتداء على حق

١ - سوى القانون في المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه الذي لم يدع مدنيا - في حق الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية • والمجنى عليه في حكم المادتين سالتى الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتأوله الترك المؤتم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف اليها

تأثير الفعل الا الى حالة معينة هي التي يستل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلقى ، وكان الفصل بعد اذ انصر عنه التأثير لا يبدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يفرج التقاضي في شأن التمييز عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ ص ٦٦٠)

٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الاعتداء على الاقتراض بالربا الفاحش - لا يجوز فيها الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية سواء أكان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أم أكثر ، وذلك لأن القانون على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الاقتراض في ذاته وإنما يعاقب على الاعتداء على الاقتراض ، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى المدنية يكون غير سديد ، ولا يكون له بعد اذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى أن يتحدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة .

(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ ص ١٦٦٠)

#### اكراه

راجع : البات

( التواضع ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ )

وتوقيع على سنة بالاكراه

#### اكراه الموظف العام

##### موجز القواعد :

- جريمة المادة ١٠٩ عقوبات • ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة • اختلاف عناصرها عن جريمة الرشوة • القصد من إعطائها حكم الرشوة : هو من حيث العقوبة المقتبذة للحرية دون عقوبة الغرامة ١  
القصد الجنائي • ما يهته • انصراف غرض التهم الى منح المجنى عليه من أداء وظيفته • مثال .. ٢

##### القواعد القانونية :

ولا عطية .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ ص ١٢  
ص ٨٥٢ )

٢ - اذا كان الكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض التهم انصراف الى منح المجنى عليهما من أداء وظيفتهما وضبط أحد المهربين لبضائع جبركية ، فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تكون متوافرة .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ ص ١٢  
ص ٨٥٢ )

من حقوق المقرض المالية ينطوى على ابتزاز جانبيين ماله بغير حق ، فيكون المقرض مجنيا عليه متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ولو لم تتحقق له صفة المدعي المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . وكان الثابت من الوقائع كما أوردتها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقرضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي أقرضها له ولغيره كانت بغائمة تزيد عن السعر المقرر قانونا وقد تمت في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه الى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فانه يكون مجنيا عليه في جريمة الاعتداء على الاقتراض بالربا الفاحش المنسوبة الى المطعون ضده ويكون له أن يطن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالأمر وجه لرفع الدعوى الجنائية .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ص ١٤٥ ص ٢٤٥)

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى عدم وجود جريمة فيما نسب الى المطعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيسا على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمها الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب اليه الحكم من أن الحاجة الى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الفاقد - صحيحا في القانون . ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض اليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة ، وإذا كان الشارع قد أعطاها حكم الرشوة فإن مراده بأن يكون ذلك من حيث العقوبة المقتبذة للحرية دون عقوبة الغرامة التي قصد بها أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو افساد ذمة الموظف ، ويؤكد هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٠٣ من أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به - وهنا لا وعد

## التماس إعادة النظر

## موجز القواعد :

طلب إعادة النظر • العبرة في قبول الطلب • هي بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه ..  
معاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف : استنادا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها  
الطلب الأول • ذلك احتيال على القانون ..

مثال : تقديم الطلب إلى النائب العام على أساس الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات استنادا  
إلى تزوير ورقة أشرت في حكم الإدانة • رفض النائب العام هذا الطلب • تقديم طلب جديد - استنادا إلى  
ذات الواقعة - مؤسسا على الفقرة الثالثة من تلك المادة. رغم صدور حكم بتزوير الورقة • ماهية هذا  
الطلب الأخير : هو بذاته الطلب الأول المدرج تحت الفقرة الخامسة • محاولة رفعه وجوبا ومباشرة  
إلى محكمة النقض • عدم قبوله ..

حالاته • من له حق الطلب • المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ إجراءات • في الحالات الأربع الأولى من  
المادة ٤٤١ : للمحكوم عليه والنائب العام • في الحدة الخامسة من تلك المادة : للنائب العام وحده ،  
مع وجوب عرض الطلب على لجنة المادة ٤٤٣ إجراءات • غلة هذه التفرة ..  
قرار النائب العام برفض الطلب في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات • استثنائه أمام  
غرفة الانقسام • لا يجوز ..

الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب  
إعادة النظر • غير جائز • أساس ذلك : متى خطر القانون الاستئناف انقلب باب النقض .. ٢-٤

## القواعد القانونية :

محاولة لإظهار الطلب في إطار جديد لا يضم في الحقيقة  
غير ذات الواقعة ، وهي بعمد محاولة يراد بها - افتثااا على  
الأوضاع المقررة في القانون - أن يمرض الطلب على محكمة  
النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوي . وإذا كانت  
المحكمة لا تصل بمثل هذا الطريق فانه يتعين القضاء  
بعدم قبوله .

(المن رقم ٥٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ م ١٣ من ١٩٧٣)

٢ - مفهوم نصوص المواد ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ من  
قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الإيضاحية  
أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب  
العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع من المادة ٤٤١ ،  
أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على « النائب  
العام وحده » ، وإذا كان الشارع قد أودف ذلك بعبارة  
« سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن »  
فانه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في  
استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف  
الحالات الأربع الأولى ، وهي حالات تبدو فيها جدية  
الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم  
آخر نهائي أو تأسيسه على حكم آتني ، أما الحالة الخامسة  
فليس الأمر فيها من الواضح بمثل الحالات الأربع الأولى  
وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر  
بعدم الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر

١ - العبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون  
بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه . فإذا كان الثابت من  
مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا إلى النائب  
العام بإعادة النظر وأسماه على الفقرة الخامسة من المادة  
٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكان ما استند اليه  
فيه الادعاء بتزوير تقرير خبير البصمات ولما أصدر النائب  
العام قرارا برفض الطلب طعنا في قراره أمام غرفة الاتهام ثم  
طعنا في قرار الغرفة أمام محكمة النقض ، وقيل أن تفصل  
المحكمة في ذلك الطعن عمدا إلى تقديم طلب جديد أسماه  
على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة  
استنادا إلى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا في ذلك  
المرّة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢  
من القانون ، رغم أن حكما لم يصدر بمد بتزوير التقريرين  
قبل رفع هذا الطلب - وهو ما تشترطه الفقرة الثالثة من  
المادة ٤٤١ . ومن ثم فإن الطلب المطسروح يكون - في  
حقيقته - لا زال في حدوده التي عرضت على النائب العام  
من قبل ، وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة  
الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح في القانون رفعه  
إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجها لذلك  
على أن تكون الاحالة عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة  
٤٤٣ . وهذا الذي أقدم عليه الطالبان لا يبدو أن يكون

طلب إعادة النظر ، بل تعيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنياً على الحالة الميئنة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ ساقلة الذكر . ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٧٤)

٤ - من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام - بوصفها هيئة استئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض - هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائز قانوناً ، بحيث إذا حظر القانون الاستئناف انطبق تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٧٤)

لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإنه الشارع لم يخول حق طلب إعادة النظر في الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده ، وهو لم يكتف بهذا التقييد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً ، وقد قصد بهذه التقيود المحافظة على حيوية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٧٤)

٣ - المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تعيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض

### امراحالة

#### موجز القواعد :

- ١ - الاحالة المباشرة من النيابة العامة في جنابات المادة ١١٤/١٣ ج . المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط لمشار إليها في النص : هو الارتباط وفقاً للمادة ٣٢ عقوبات . أثر قيام الارتباط بالنسبة لبعض المتهمين : جواز الاحالة المباشرة بالنسبة للجميع علة ذلك : عدم تجزئة الدعوى
- ٢ - فقد أمر الاحالة الصادر من غرفة الاتهام . ثبوت تلاوته قبل المحاكمة . مرافقة الدفاع دون المنازعة في صدوره أو في اعلانه به . لا بطلان
- ٣ - الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات

الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميناً لحسن سير العدالة .

(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٧٤)

٢ - الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة مالم يتم دليل على خلاف ذلك ، فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الاحالة تلى في مواجهة الطاعن «المتهم» وسمعت المحكمة الشهود ، وقالت النيابة أن بعض أوراق القضية قد فقدت بعد صدور قرار غرفة الاتهام ، وترافع الدفاع عن الطاعن دون أن ينازع في صحة أمر الاحالة أو في عدم اعلانه به ، ودون أن يتسلك بأن النيابة لم تقدمه لغرفة الاتهام وإن هذه لم يصدر قرار منها بإحالة إلى محكمة الجنابات ، ولم يطلب إجراء تحقيق في ذلك إثباتاً

#### القواعد القانونية :

١ - إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها لفرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم جنابة داخلية في الجنابات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة - أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، ويستوى الحال لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكبوا واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط فإنه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنابات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى وإحالة أحد المتهمين إلى محكمة الجنابات مباشرة والباقيين إلى غرفة

وكانت مرتبطة تحال جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا بأحدها، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة ومتى كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جنائية احرار السلاح والنفخية التي أسندت الى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة الى جنحة القتل الخطأ التي أحيلت اليه بوصف أنها مرتبطة بالجنائية المذكورة ، فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٦٥١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٣٠/١٦٦٤ ص ١٥٧ من ١٧٤٧)  
(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/١٨/١٦٦٥ ص ١٦٦ من ١٧٠٢)

لهذه الدعوى ، فإنه مايشير الطاعن من قالة وقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١٦/١٦٦١ ص ١٢٧ من ١٧٧٤)

٣ - الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة ، الا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة ، بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور ، والتي تنص على أنه « اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة

### أمر بالالوجه

#### موجز القواعد :

- ١ من له حق الطعن في الأمر بالالوجه ١٦٢ و ١٩٣ و ٢١٠ ج ؟ صفة المدعى بالحقوق المدنية . وجوب توافرها عند التحقيق لا أمام جهة الطعن .. .. .
- ٢ آثار الأمر بالالوجه - لا يقيد المحكمة - التي تنظر جريمة العود للاشتباه - ولا يمنحها من تقدير جديدة الاتهام .. .. .
- ٣ اقتصار حق المجنى عليه والمدعى المدني في الطعن على الأمر القضائي الصادر من النيابة بعد تحقيق بالالوجه لاقامة الدعوى . قرار النيابة بتسليم الأعيان المؤجرة الى جهة معينة . هو قرار اداري .. .. .
- ٤ للفرقة أن تحصى واقعة الدعوى وأدلتها ثم تصدر أمراً وفقاً لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها .. .. .
- ٥ اختصار الحق في الطعن في قرار غرفة الاتهام على النائب العام والمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من يوكله توكيلاً خاصاً .. .. .
- ٦ أمر غرفة الاتهام بالالوجه . طعن النيابة فيه بالنقض . من له حق الطعن : النائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منها .. .. .
- ٧ ما يجوز التوكيل فيه من هذه الاجراءات وما لا يجوز .. .. .
- ٨ الأمر بالالوجه لاقامة الدعوى ، الصادر من النيابة العامة . لا يمنع من العودة الى التحقيق ، اذا ظهرت أدلة جديدة قبل سقوط الدعوى . ما دام المحقق لم يلتق بالدليل الجديد قبل التقرير بالالوجه . المواد ١٩٧ و ٢٠٩ و ٢١٣ ج .. .. .
- ٩ الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . الطعن فيها : تسوية القانون في المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه في حق الطعن فيها . المجنى عليه في حكم هاتين المادتين : هو كل من يقع عليه الفصل أو يتناول ترك المؤتم قانوناً : سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً . حقه في الطعن في تلك الأوامر بصرف النظر عما اذا كان لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لم يلحقه ضرر منها يفعله تحريك الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . مثال في اقراض يربا فاحش .. .. .
- ١٠ الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . المعبرة فيها هي حقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . مثال .. .. .



الأوامر التي تصدرها النيابة العامة • عدم جواز الطعن عليها طبقاً للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدها وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقاً لاحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور • مثال .. .. .

١٠ الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية : الأصل هو وجوب أن يكون صريحا وملونا بالكتابة • قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقل ذلك الأمر • مثال .. .. .

١١ من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى : المدعى المدني والنائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما • جواز توكيل النائب العام أو المحامي العام أحدًا عنهما في التقرير بالطعن أو ابداع ورقة الاستنباط قلم الكتاب • وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامي العام أن يتولى وضعها • ان كلف أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد اقراره بإحاطة .. .. .

١٢ كلف أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد اقراره بإحاطة .. .. .

راجع أيضا : امر حلف •

( القاعدة ثان ٣ ، ٥ ) •

وتفتيش :

( القاعدة رقم ٥٤ ) •

وغرفة الاتهام :

( القاعدة خالصية ١٦٢ من ١٣ ) •

## القواعد القانونية :

١ - نظم القانون اجراءات الادعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتسب المضرور أو من انتقل اليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وآثار الا اذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقا لما هو مرسوم قانونا ، ولما كانت واقعة الادعاء بحقوق مدنية هي التي تسبب على صاحبها الصفة في استئناف الأمر الصادر من النيابة العامة ومن غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - تعين لزما توافر هذه الصفة قبل رفعه ، ومتى كان ذلك، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ اجازت هي الأخرى للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، فان الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليها في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود لاقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليها - دون أن يسبق لهما الادعاء في التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه .

(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ من ١٢ ص ٤٢) •

٢ - تحقق جريمة العود للاشتباه اذا وقع من المشتبه

فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه اليه ، وليس يلزم أن ينتهي الاتهام بهذا الفصل الى حكم بالادانة .

(الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ٣٠٧) •

٣ - لا يجوز الطعن عملا بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون

الاجراءات الجنائية الا في الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الأمر هو الذي يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف . فاذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة الى البلدية - وهو إجراء إداري - عدل فيه وضع اليد الذي رآه وكيل النيابة الجزئية ، فان هذا القرار يكون غير جائزا استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ٣٠٧) •

٤ - غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة

الجنابات الا اذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية

على هذا الأخير للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب . فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ ص ١٣٠ م ٣٦٠)

٧ - الأصل أن الأمر الصادر من النيابة يحفظ الشكوى اداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل ان لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية ، كما أن المادة ٢١٣ اجراءات قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق - لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . كما أن قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه لاقامتها .

(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٢/٣ ص ١٣٠ م ٥١٠)

٨ - سوى القانون فى المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه الذى لم يدع مدنيا - فى حق الطعن فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . والمجنى عليه فى حكم المادتين سالتى الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناول الترتيب المؤتم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التى يهدف اليها الشارع ، فمتى تحدد لشخص هذا المركز القانونى فانه يكتسب حق الطعن الذى خوله المشرع اياه تحقيقا لل غاية التى توخاها وذلك بصرف النظر عما اذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة ولما كان الاقراض بالريا الفاحش سواء فى صورته البسيطة المؤتمه بالقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٣٩ عقوبات أو فى صورة الاعتياذ المؤتمه بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائى قصد المشرع من تجريمه الى حماية المقترضين ، فهو اذن اعتداء على حق من حقوق المقترض

على المتهم وترجعت لديها اداتته ، ولها بناء على ذلك أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ، وأن تأخذ فى سبيل تكوين عقيدتها بقول دون آخر وأن ترجح رأيا فنيا على آخر ، ثم تصدر أمرا وفقا لما تراهم كفاية الدلائل أو عدم كفايتها ، ولما كانت غرفة الاتهام قد مارست حقها على هذا الوجه فقد انتهت عنها قالة الخطأ بتجاوز حدود اختصاصها .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ ص ١٣٠ م ٤٦١)

٥ - الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، لا يجوز طبقا للمادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية الا للنائب العام ، وطبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية - للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه . ولما كان الخطاب الصادر من المحامى العام الى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذى يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ ص ١٣٠ م ٥٥٩)

٦ - ان الشارع اذ قصر حق النيابة العامة فى الطعن بطريق النقض - فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - على النائب العام طبقا للمادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية أو المحامى العام أو وكيل خاص عنه طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ، فانما أراد بذلك أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضمانة للمتهم . فاذا وكل أحدهما أعوانه فى التقرير بالطعن - وهو عمل مادى يستوى أن يباشره أيهما بنفسه أو يكمل أمره الى غيره بتوكيل عنه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد اقراره اياها ، ذلك أن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالطعن . ومن ثم فانه اذا كان النائب من الأوراق أن الذى قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام الا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض

١١ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما - وبطريق الزوم العقلي - ذلك الأمر - فاذا كانت النيابة العامة قد أمرت في بادئ الأمر ببيع الواقعة جنحة ضد قبطان الباخرة ثم أمر المحامي العام بعد استيفاء التحقيق ببيعها جنحة ضد آخر وحده ، فان هذا التصرف ينطوي حتما وبطريق الزوم العقلي على الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة وقد استأنفه الطاعن الأول على هذا الاعتبار ومن ثم يكون استأنفه جائزا بالنسبة الى قبطان الباخرة ، ويكون القرار المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة اليه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء بجواز الاستئناف بالنسبة اليه .

(الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٢/٢٠ ص ١٥٠ ص ١٦٧)

١٢ - لا تجيز المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا للدعوى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه ، أو طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . والقانون في مادتيه سالتى الذكر ، انما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامي العام حتى يكون في ذلك ضمانا للمتهم ، فاذا وكل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب كان عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد قراره ايها ، اذ أن الأسباب انما هي في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصها أما ايداع ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . ولما كان الواضح من الأوراق أن تقرير أسباب الطعن لم يعرض على النائب العام أو المحامي العام للموافقة عليه واعتماده قبل ايداعه بقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فان الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع على أسبابه .

(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٢/٢٠ ص ١٦٧ ص ٣٩٠)

المالية ينطوي على ابتزاز جانب من ماله بغير حق ، فيكون المقترض مجنيا عليه متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه هذه الصفة ولو لم تتحقق له صيغة المدعى المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . وكان الثابت من الوقائع كما أوردتها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي أقرضها له ولنفيه كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانونا وقد تست في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه الى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فانه يكون مجنيا عليه في جريمة الاعتداء على الاقراض بالرأى الفاضل المنسوبة الى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالا وجه لرفع الدعوى الجنائية .

(الطن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٢/٢٠ ص ١٤٥ ص ١٤٥)

٩ - المبرة في الأوامر التي تصدرها النيابة العامة - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها - ولما كان يبين من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أيما ما كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري .

(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٢/٢٠ ص ١٥٠ ص ١٧١)

١٥ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ الا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدها وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاحكام طبقا لأحكام المواد ١٩٢ وما بعدها من القانون المذكور . ولما كان الطاعن هو المشكو في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقها و انتهت فيها الى اصدار قرار بحفظها اداريا وبالتالي فانه ليس مجنيا عليه أو مدعى بحقوق مدنية حتى يكون له الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ سالتى الذكر .

(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٢/٢٠ ص ١٥٠ ص ١٧١)

### أمر حفظ

#### موجز القاعدة :

- ١ الأمر الصادر بمن النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا . ليس ملزما لها ، ويجوز الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط . علة ذلك .. .. .
- ٢ أمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل لا يقيد المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . عليها أن تفصل في هذه الدعوى بحسب ما ينتهي اليه تحقيقها . حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة الى التحقيق .. .. .
- ٣ الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى . العبرة في تحديده طبيعته - وهل هو أمر حفظ اداري أم قرار بالآ وجهه لاقامة الدعوى - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به .. .. .
- ٤ الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداريا - طبيعته : خروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونه رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن . عدم اندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .. .. .
- ٥ تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع . عدم تقديمها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الاخرى . عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة امامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها لها .. .. .

راجع ايضا : امر بالا وجه :

( القاعدة رقم ٩ ) .

#### القاعدة القانونية :

٣ - من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به . فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلالات الذي تلقت من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعي الحال اجراء أى تحقيق بمعرفتها فهو أمر بحفظ الدعوى أما اذا قامت النيابة بأى اجراء من اجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قرارا بالآ وجهه لاقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجية الخاصة ولو جاء في صيغة الأمر بالحفظ الادارى . وعلى المحكمة اذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه ردا سائفا .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ ص ١٤ من ٨٧٢)

٤ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداريا لا يبدو أن يكون اجراء تصدره النيابة في غير خصومة جنائية ولا يقصد به سوى معاونه رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ ص ١٥ من ٨٧١)

١ - الأصل أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل ان لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية ، كما أن المادة ٢١٣ اجراءات قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق - لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . كما أن قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالآ وجهه لاقامتها .

(الطن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ ص ١٣ من ٨١٥)

٢ - للمحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل بل عليها أن تفصل فى الدعوى المطروحة امامها بحسب ما ينتهي اليها تحقيقها ، ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقتة فى شأن العودة الى التحقيق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن حول حجية هذا الأمر وتقيده المحكمة به فى بحث كسب البلاغ ونية الاضرار - لا يكون له محل .

(الطن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ ص ١٤ من ٨٧٧)

أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها .

(الطنن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ م ١٥٥ من ٣٤٣)

٥ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب ، وهي لا تنقيد في هذا الشأن بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة

## امن دولة

### موجز القواعد :

- الجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة الداخل • الانضمام الى جمعية ترمي الى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة والترويع لاي مذهب يهدف الى ذلك • المادة ٩٨ ( أ ) عقوبات • أركانها • الشيوعية : اصطلاح لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا .. .. . ١
- الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة • عدم جواز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه • المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .. .. . ٢

العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استند اليها الحكم في الادانة كما هي معرفة به في القانون . ولما كان هذا التصور الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، فانه يتعين نقض الحكم للطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطنن رقم ٣٣٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦١ م ١٢ من ٣٧٢)

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة - فان الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا .

(الطنن رقم ٢٣٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ٧/١١/١٩٦١ م ١٢ من ٩٠٣)

## انابة قضائية

### موجز القاعدة :

- ارتباط مصر قبل الوحدة مع دول الجامعة العربية باتفاقية خاصة بالاعلانات والانابات القضائية • ووفق عليها بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٥٤ • تولى السلطة القضائية في احدى تلك الدول التحقيق بطريق الانابة ، طبقا للإجراءات المنصوص عليها • لا بطلان • تسلم رئيس النيابة أوراق التحقيق من القاضي العسكري بسوريا مباشرة • دون وساطة وزارتي العدل والخارجية • لا بطلان • علة ذلك .. .. .

القضائية ووفق عليها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ . فاذا كانت أوراق الانابة - في هذه الدعوى - قد أرسلت الى السلطات المختصة بسوريا بالطريق الدبلوماسي ، طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة من تلك الاتفاقية ، فان ما يثيره المتهم من بطلان التحقيق وبطلان الانابة التي تم بمقتضاها لا يكون له محل • كذلك لم يتطلب القانون أن يكون ارسال أوراق الانابة بعد تنفيذها

الانابة القضائية مظهر من مظاهر التعاون الدولي بين الهيئات القضائية ، وقد حرصت الدول على تنظيم مجموعة من الاجراءات التي تحكم الانابة وما يتصل بها ، اشاروا منها على ارساء قواعد المدالة مع المحافظة على استقلالها وبسط سيادتها على اقليمها . وقد ارتبطت مصر قبل الوحدة مع دول الجامعة العربية باتفاقية خاصة بالاعلانات والانابات

### القاعدة القانونية :

بطريق معين ، وإن جرى العرف على أن يكون ذلك عن طريق وزارة الخارجية . وليس في تسلّم رئيس النيابة أوراق التحقيق من القاضي المسكّر بسوراً مباشرة دون وساطة

وزارتي العدل والخارجية مساس بحق من حقوق المتهم .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ م ١٤ ص ٨٦١)

### انتخاب

#### موجز القاعلة :

عملية الانتخاب بنقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تابشرهما الجمعية العمومية : ( الأولى ) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة • ( والثانية ) بانتخاب النقيب من بين أعضاء المجلس ، وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى .. .. .

بعد انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً - انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب الانتخاب الأول وقبل إجراء الانتخاب الثاني أو امتداد وقت الانتخاب إلى ما بعد منتصف الليل • لا عيب في الانتخاب • ولا بطلان في إجراءات انتخاب النقيب .. .. .

راجع أيضاً : صفحة • وصيالة • ومعاماة •

#### القاعلة القانونية :

النقابة . فعملية انتخاب النقيب اذن ليست الا استعرازا لعملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة . وما دام الطاعن لا ينازع في أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحاً متفقاً مع حكم القانون ، فإن انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب الخاص بمرکز النقيب أو امتداد وقت الانتخاب إلى ما بعد منتصف الليل ليس فيهما ما يعيب الانتخاب أو يبطل إجراءات انتخاب النقيب .

(الطن رقم ١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣٠/١١/٦٤ م ١٥ ص ٥٤٩)

مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تتم على مرحلتين متعاقبتين تابشرهما الجمعية العمومية الأولى بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ، والثانية - وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى - بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس

### إهانة

#### موجز القواعد :

- ١ تحقق القصد الجنائي في جريمة الإهانة متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها وجوب البحث في جرائم النشر عن مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها .. .. . اشتغال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير على محكمة الموضوع الموازنة بين القصدتين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .. .. .
- ٢ تعرف حقيقة ألفاظ الإهانة • مسألة موضوعية .. .. .
- ٣ النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته • مثال .. .. .

راجع أيضاً : قذف •

( القاعلة م ١٣ ص ٤٧ ) •

#### القواعد القانونية :

مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا ما اشتغل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدتين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ٨٧٨)

١ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين بحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير

به أو العطف من كرامته . وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . ذلك أن التقدير كان عن واقعة عامة وهو سياسة توفير الأدوية والمقايير الطبية في البلد وهو أمر عام يهم الجمهور . ولما كانت عبارة المقال تتلاءم وظروف الحال وهذا الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين . فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٧٨٧)

٢ - الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة .

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٧٨٧)

٣ - النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير

## أهلية التقاضي

### موجز القواعد :

- تأميم الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي التي من بين أغراضها الإشراف على الشركات الملحق بها إشرافاً لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضي . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون ١ .. .. ١
- الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المجلس أهليته . لأن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه باسمه شخصياً . لا حجية للأحكام التي تصدر قبل التقلية .. .. ٢

### القواعد القانونية :

بما التي تتكون منها أموالها ذلك الإشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التي ألحقت بها بمقتضى القانون سالف الذكر ، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضي . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي لرفعها على غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

(الطن رقم ٧١١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ص ١٤ ص ٥٦٥)

٢ - من المقرر أن الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المجلس أهليته بل تظل له أهلية التقاضي كاملة ، فله أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه وذلك كله باسمه شخصياً ، وإنما لا يكون للأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أية حجية قبل التقلية حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكيلهم .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ص ١٥ ص ١٥٩)

١ - مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ومذكرته الإيضاحية أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقها بها ، وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم ، كما أن أيلولة أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى الدولة - مع تحديد مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم - لا يمس الشكل القانوني الذي كان لها . ولما كانت الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - من بين الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بمؤسسة النقل والمواصلات ثم بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي ، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الإشراف على الشركات الملحقة

## أوراق رسمية

## موجز القواعد :

- أذن البريد • متى يصبح ورقة رسمية ؟ بمجرد سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد • أى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى أوراق رسمية • بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه .. .. .
- أذن البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ • من أوراق الدولة المصرية • سواء ما سحب أو صرف منها فى مصر أو ما سحب أو صرف منها فى السودان • استمرار العمل بها حتى سنة ١٩٦٢ عندما اتجهت هيئة البريد الى إنهاء نظام العمل بها .. .. .

راجع أيضا : اليات تزوير •

## القواعد القانونية :

فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وتعليمات مصلحة البريد عن الأشغال البريدية - أن أذن البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ من أوراق الدولة المصرية سواء ما سحب منها أو صرف فى مصر أو ما سحب أو صرف منها فى السودان الذى كان فى ذلك الحين تابعا للإدارة المصرية ، وقد ظل العمل جاريا بهذه الأذون حتى سنة ١٩٦٢ عندما اتجهت هيئة البريد الى إنهاء نظام التعامل بها .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢ ص ١٦ ص ٢١١)

١ - من المقرر أن اذن البريد يصبح ورقة رسمية بمجرد سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد ، فأى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه . ومن ثم فإن التغيير فى اسم من سحب الإذن له أو المكتب الذى يجب أن يصرف منه يعد تزويرا فى محرر رسمى .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢ ص ١٦ ص ٢١١)

## إيقاف تنفيذ

راجع : استئناف وتوين وعقوبة •

٢ - بين من نصوص المرسوم الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩١٥ بإنشاء أذونات البوستة المعدل بالمرسوم الصادر



( ب )

باعث • باعه متجولون • بطاقات شخصية • بطاآن • بلاغ كاذب • بناء • بيانات تجارية



## باعث

## موجز القاعدة :

- الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها . الخطأ فيه لا يعيب الحكم . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائفة . وما دام سبب الجريمة ليس عنصرا من العناصر التي استند اليها في ذلك .. .. . ١
- المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .. .. . ٢
- القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبرة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ؛ لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع تية خاصة لقيام هذه الجريمة .. .. . ٣
- سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم .. .. . ٤

## القاعدة القانونية :

- ٣ - أن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام - في جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد - والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع تية خاصة لقيام هذه الجريمة .

(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢ من ١٥ ص ١٢٢٧)

- ٤ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣ من ١٥ ص ١٢٢٧)

- ١ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها فالخطأ فيه - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند عليها في ذلك .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ من ١٤ ص ١٢٢٥)

- ٢ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة، والباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ ص ١٢٤١)

## باعه متجولون

## موجز القاعدة :

تعريف القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ للبائع المتجول في مادته الأولى - خروج كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون من طائفة الباعة المتجولين . مثال .. .. .

عن طريق الاتصال بالجمهور والتردد على المساكن فقد نص القانون على أحكام عديدة يمتن مراعاتها قبل الترخيص له بممارسة الحرفة ثم بعد الترخيص بها . فقتضت المادة السادسة منه على عدم جواز الترخيص للمصابين بالأمراض الميئة بها ، كما نصت المادة الثامنة على جواز تخصيص أماكن معينة أو سوقيات لوقوف الباعة المتجولين وتعيين الحد الأقصى لمدهم بكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه

- عرف القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ البائع المتجول في المادة الأولى بفقرتها ( ١ ، ب ) بأنه كل من يبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أي طريق عام أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وبأنه كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنازل ليبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .. ولما كان البائع المتجول يمارس حرفته

وقومهم بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه — دل بذلك على أن البائع المتجول هو صاحب رأس مال ضئيل يمارس حرفته عن طريق اتصاله بالجمهور كبداية طبيعية يسلكها قبل أن يتحول إلى تاجر أو صانع مقيم وذلك بعد استيفاء شروط معينة لا تتوافر لغيره وقبل الترخيص له بعمله فيخرج عن هذه الطاقة كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ممارسة الغناء الشعبي في المواسم والأعياد مهنة غير خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فإنه يكون قد طبق روح القانون تطبيقاً سليماً .

(المن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ من ١١٤٠٠)

الأماكن ، كما نص في المادة التاسعة على أنه مراعاة لراحة السكان وتوفير الهدوء في مناطق معينة وللحد من المنافسة غير المشروعة يحظر على الباعة ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفهم داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه — كما حدد القانون في المادة العاشرة الشروط الواجب توافرها في العربات والصناديق والأوعية التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المواد الغذائية من مأكولات ومشروبات وحظر بيع المأكولات والمشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد . وبذلك دل القانون بما وضعه من أحكام وأوصاف ما يتعلق بالشروط الصحية الواجب توفرها في هؤلاء الباعة أو في الأوعية التي يبيعون بضائعهم فيها أو في منع

### بطاقات شخصية

#### موجز القاعة :

جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية • من بين الجرائم التي ينط لحكمة الجنيح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٩/١٢/١٩٦١ .. .. .  
واجب ايضاً : حالة مدنية .

#### القاعة القانونية :

يحصل على بطاقة شخصية وطلبت عقابه بالمادتين ١/٤٤ ، ١/٥٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . فإن الحكم المطعون فيه اذ صدر من محكمة الجنيح والمخالفات المستعجلة يكون قد صدر من محكمة مختصة ويضحي النفي عليه بالبطلان في غير محله .

(المن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٨ من ١٥٠٧٩٠٠)

جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية من بين الجرائم المحددة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والتي ينط لحكمة الجنيح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها وفقاً للفقرة (ز) من المادة الثانية . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المطعون ضده بأنه لم

### بطلان

أرقام التواعد

٥ - ١ .. .. .

١٠ - ٦ .. .. .

الفصل الأول : البطلان المتملق بالنظام العام .. .. .

الفصل الثاني : البطلان غير المتملق بالنظام العام .. .. .

#### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : البطلان المتملق بالنظام العام

الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجرمي • لايجوز تحريكها أو مباشرة أي اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والمحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة • المادة ٤ من القانون ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ • اتخاذ اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب • اثر ذلك : بطلان تلك الاجراءات • الطلب اللاحق ، لا يصححها • ذلك البطلان متملق بالنظام العام ، لاتصاله بشرط اميل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة • على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها • مثال .. .. .

١ .. .. .

خلو الحكم مما يفيد صدورده باسم الأمة • يجعله باطلاً بطلاناً أصلياً • علة ذلك : خلو الحكم من

هذا البيان يمس ذاتيته ويقطعه عن جوهريا من مقومات وجوده قانونا • المادة ٦٢ من الدستور المؤقت • بطلان الحكم لهذا السبب • من النظام العام • محكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها •

بطلان الحكم الجنائي الاستثنائي لحلوله مما يفيد صدوره باسم الأمة • اعتناق الحكم المظنون فيه لأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة • بطلان الحكم المظنون فيه بغيره ولو دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة • .. .. .

خلو الحكم من تاريخ إصداره • أثر ذلك : بطلان الحكم • هذا البطلان متعلق بالنظام العام • محكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها • .. .. .

خلو الحكم من تاريخ إصداره • أثره : بطلانه • عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض • دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند ( ثانيا ) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر • لكل ذي شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الأسباب التي يبنى عليها في الميعاد القانوني .. .. .

اتخاذ إجراءات رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به • أثره : بطلان تلك الإجراءات • تعلق هذا البطلان بالنظام العام • على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها • لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق • .. .. .

إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا • أثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا • لا يحق لها التعرض لموضوعها والا كان حكمها وما يبنى عليه من إجراءات معدوم الأثر • ليس للمحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر إليها التصديق بوضع الدعوى والفصل فيه • عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام • جواز إبدائه في أي مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها • مثال • .. .. .

راجع أيضا : البات •

( القاعدة رقم ٢٦١ ) •

وإجراءات المحاكمة •

( القاعدتان رقم ٩ ، ٢٠٦ ) •

وإختلاس أشياء محبوز عليها •

( القاعدة رقم ٩ ) •

وحكم •

( القواعد ١٣ ، ١٤ ، ٢٢ ) •

ورد القضاء عن الحكم •

( القاعدة رقم ٢ ) •

## الفصل الثاني : البطلان غير المتعلق بالنظام العام

البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر مصلحة المدين • عدم تعلقه بالنظام العام • سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه • إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبول • .. .. .

الدفع ببطلان إجراءات التفتيش • دفع موضوعي • عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور • ليست من النظام العام • سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه • له طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أي نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى • المادة ٢٢٤ إجراءات • .. .. .

المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك • كل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه المقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة • امتناع شاهد النفي عن أداء اليمين • رفض المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين • حصول ذلك في حضور الطاعن والدافع عنه دون أن ينصص أيهما

- للمحكمة عن رغبته في أن تسمح شهادة بشير يمين . سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا البطان الذي يدعى وقوعه بشير حق \* .. .. . ١٠
- الدفع ببطان اجراءات التفتيش \* دفع موضوعي يختلط بالواقع \* عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض \* وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع \* الدفع به في محضر سماع اقوال المتهم وامام مستشار الاحالة لا يكفي \* .. .. . ١١

#### راجع ايضا : اجراءات

( القواعد ارقام ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ) .

• واستئناف

( القاعدة رقم ٥٨ ) .

• واستدلالات

( القاعدة رقم ٢ ) .

• وحكم

( القواعد ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ) .

#### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : البطان المتعلق بالنظام العام

١ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي ، هو عدم تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة ، فاذا اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب وقعت تلك الاجراءات باطلة ولا يصحها الطلب اللاحق وهو بطان . متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت اجراءات القبض والتفتيش التي اتخذتها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط المبالغ قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فان هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويمتد هذا البطان الى كل ما يترتب عليها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء ببراءة المتهم استنادا الى قبول الدفع ببطان الاجراءات ، فانه يكون سديلا في القانون .

٢ - متى كانت المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٨ تنص على أنه « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » . فان خلو الحكم من هذا البيان يمس ذاتية الحكم ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويصله باطلا بطلانا أصليا . ولما كان الحكم المطعون فيه وان دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة الا أنه عندما أيد الحكم الاستئنافي النهائي - والذي لم ينعون باسم الأمة - لم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة بل اعتق أسباب ذلك الحكم الباطل فأصبح باطلا بدوره . وكان هذا البطان متعلقا بالنظام العام ، فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم تثره الطاعنة ( النيابة ) في أسباب طعنها .

(الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١١ من ١٤ ص ١٢١) .  
(الطعن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ من ١٣ ص ٨٧٣) .  
(الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٤٩) .  
(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨٢٠) .  
(الطعن المدني رقم ١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦١/٥/٤ من ١٩ ص ٢٤٢) .

٣ - متى كان الحكم قد خلا من بيان تاريخه ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحصل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما

(الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ من ٣٥ ص ٣٥) .

وكان خلو الحكم من تاريخ إصداره لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن عملاً بالبند ثانياً من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند (أولاً) من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن .

( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق - صينة عامة - جلسة ١٨/٥/١٩٦٥  
س ١٦ ص ٣٣٩ )

٥ - من المقرر أنه إذا ما انتضت في الدعوى الجنائية إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون وقمت تلك الإجراءات باطلة ولا يصحها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومؤدى ذلك أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تنمذ للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوماً قانوناً وما يتخذ في شأنها لغواً وباطلاً أصلاً .

( الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥ -  
س ١٦ ص ١٥٩ )

٦ - من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أويجت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتمين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها ، وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى

بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسباب ومنطوقه ، ولما كان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام ، فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يثره الطاعن في طعنه .

( الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢/٤/١٩٦٣ ص ١٤٤ ص ١٤٤ )

٤ - من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات الجوهرية التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات الجوهرية ، فإن خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلاً . ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل في ذاتها تاريخ إصداره والا بطلت لفقدها عنصراً من مقوماتها قانوناً . وأن الحكم يجب أن يكون مستكلاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الإثبات ولكل ذي شأن أن يتسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ولما كان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون وهو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أي خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة السابقة ، وأن تنقذ محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها ما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم الطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . ولما كان الطاعن قد حضر جلسة المحاكمة وسمعت المحكمة شهادة الشاهد الحاضر في حضوره وحضور المدافع عنه دون أن يدفع أيهما ببطلان إجراءات التكليف بالحضور فلا يقبل منه أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان اجراء اعلائه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

( الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١ - ص ١٦ - ص ١٧١ )

١٥ - الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقا في شهادته ، ولحملة على الصدق أوجب القانون في المادة ١/٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يخلعوا يميناً قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق ، كما عاقب الشارع على شهادة الزور وعلى إعاقة الجاني على القرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة . فاستحلف الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بألأله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه ان هو قرر غير الحق ولما هو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلى الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في قس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته . الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين اليهم لكونهم غير أهل لذلك اما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة والمحرومين من أداء الشهادة يمين كالمحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة فانهم لا يسمعون طبقاً للبند « ثالثاً » من المادة ٢٥ من قانون العقوبات الا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع يمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليتهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه وغاية ما في الأمر أن الشارع أراد أن يلفت النظر الى هذه الأقوال كي يكون القاضي أكثر احتياطاً في تقديرها وعرك له بعد ذلك العربة

الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز ابداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يمتنع على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم اعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سعى بها الى ساحة المحكمة أصلاً بغير الطريق القانوني ولا يشفع في ذلك اشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الاجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة .

( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١ - ص ١٦ - ص ١٧٩ )

الفصل الثاني : البطلان غير المتعلق بالنظام العام

٧ - من المقرر أن البطلان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون الا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به اذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن استناداً الى حكم تلك الفقرة فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ - ص ١٤ - ص ١٢٩ )

( الطعن رقم ٢٦١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ - ص ١٥ - ص ١٢٩ )

٨ - الدفع ببطلان إجراءات التفتيش ، دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوتت منها محكمة الموضوع عقيدتها وإطائات منها الى أن التفتيش قد أسفر عن الثور على المخدر المضبوط . واذا كان الطاعن لم يبد دفعا ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، وقد خلا الحكم المطعون فيه مما يدل على هذا البطلان ، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ - ص ١٤ - ص ١٦٥ )

٩ - من المقرر قانوناً أو أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها - وفقاً للمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية - بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه



١١ - إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التفتيش لعدم صدور إذن من الجهة المختصة أو لأن الضابط الذي أجراه قد تجاوز حدود الإذن الصادر بتفتيش الطاعن ومسكنه بحثاً عن أسلحة وذخيرة غير مرخص بها ففض ورقة صغيرة ليس في مظهرها ما ينبئ عن اشتغالها على شيء من ذلك أو عن قيام حالة التلبس بجريمة احراز المخدر ولم يكن تخلي الطاعن عنها طوعية واختياراً بل كان تلبية لأمر الضابط له لبسط قبضة يده ، ولم يتخذ من هذه الأسس التي يتحدث عنها في وجه الطعن ولا من أى أساس آخر دونهما سبيلاً لا يبطل ما تم من إجراءات التفتيش فانه لا يقبل منه إثارة الدفع ببطلانها لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التي تختلط بالواقع ويقضى تحقيقاً موضوعياً ما لا شأن لمحكمة النقض به ، ولا يغير من ذلك افتراض صحة ما يثريه الطاعن من أنه قد تسك بهذا الدفع في محضر سماع أقواله وأمام مستشار الاحالة مادام الثابت أنه لم يثره على أى وجه من الوجوه خلافاً لما يدعيه في طعنه أمام محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ١١٦٦٩ لسنة ٢٥ ق • جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ س ١٦ )

ص ٨٥٢ )

التامة في الأخذ بها أو اطراحها . ولما كان شاهد النفي الذي امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تحليفهم اليمين ولا تملك المحكمة أن تجيز الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادتين رأى الامتناع عن ذلك وكل ما لها طبقاً للمادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة وكان الطاعن وقد وضع قدره حسب تصوره واعتقاده في يد شاهده ، فهو وحده الذي كان يستطيع تكييف موقفه من شهادة هذا الشاهد مقدراً احتمالاتها بعد أن كشفت نيته بالامتناع عن أداء اليمين ، وكان له أن يفصح للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين راضياً بنفسه منها . ولما كان الطاعن لم يتمسك بسماع أقوال شاهده على سبيل الاستدلال ، وكان الاجراء الذي اتخذه المحكمة يرفضها الاستماع الى شهادته بغير يمين قد تم في حضور الدفاع والطاعن الذي سكت عن الاعتراض عليه وبذلك يسقط حقه في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق - ولا يقدح في هذا أن تكون المحكمة قد أصدرت قراراً برفض سماع الشاهد المذكور إذ أن هذا القرار لا يعدو أن يكون من الاجراءات التنظيمية لسير المحكمة التي لا تقيد المحكمة ولا يتفلق به الباب على الطاعن .

( الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٨٧ )

## بلاغ كاذب

### موجز القواعد :

- ١ جريمة البلاغ الكاذب • يشترط لتحقيقها توافر ركبتين : ( الأولى ) ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها و ( الثانية ) علم الجاني بكذبها وانتاؤه السوء والاضرار بالمجنى عليه • قعود الحكم عن اثبات توفر الركن الثاني وهو القصد الجنائي • تصور يسيبه ويستوجب نقضه • ثبوت كذب البلاغ • لا يكفي للإدانة .. .. .
- ٢ إيراد الحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليه ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والاضرار بالمجنى عليه توصلًا الى ادانته • تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي • النفي على الحكم بالتصوير غير سديد .. .. .
- ٣ إشارة الحكم الابتدائي الى المادة ٣٠٥ عقوبات • علم اقتصاص هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب ونصها على وجوب العقاب عليها • القضاء بالعقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة • احالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل مادة العقاب • لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية • لا محل للنفي على الحكيمين باغفالهما إيراد النص الذي عوقب المتهم من أجله .. .. .
- ٤ أمر الحفظ الصادر من النيابة بعدم معرفة الفاعل لا يقيه المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب عليها أن تفصل في هذه الدعوى بحسب ما ينتهي اليه تحقيقها • حجية ذلك الأمر مؤقتة في شأن العودة الى التحقيق .. .. .

لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد . معاقبة المبلغ ولو أسند الأمر إلى المبلغ ضده على سبيل الإشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : إقدام المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبرائة المبلغ ضده ما ينسبه إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع .

تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر موكول إلى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضونها . وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .

البلاغ الكاذب . لا عقاب عليه ، إذا يتضمن أمراً مستوجباً لمقوبة فاعله . مثال . . . . .

الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه .

جريمة البلاغ الكاذب : لا يشترط فيها أن يكون البلاغ كله كاذباً . يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تسمخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده . مثال . . . . .

ثبوت برائة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيباً . مثال . . . . .

### القواعد القانونية :

٣ - متى كان الحكم الابتدائي قد أشار إلى المادة

٣٠٥ من قانون العقوبات ، وكانت هذه المادة لم تقتصر على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب وإنما نصت أيضاً على وجوب العقاب عليها ، ولما كانت العقوبة المقضى بها هي المقررة في القانون لهذه الجريمة ، وكانت إحالة الحكم المطنون فيه على الحكم الابتدائي وأخذ به أسبابه تفصل فيما تشمله مادة العقاب فإنه لا شيء يجب الحكم من هذه الناحية ولا محل للنسئ على الحكمين باغفالهما إيراد النص الذي عوقب المتهم بموجبه .

( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ . ص ١٤ )  
( ٦٧ )

٤ - للمحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة القاعل بل عليها أن تفصل في الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهي إليها تحقيقها ، ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن حول حجية هذا الأمر وتقيد المحكمة به في بحث كذب البلاغ ونية الإضرار - لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ . ص ١٤ )  
( ٦٧ )

٥ - من المقرر أنه لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد ، بل يعاقب المبلغ ولو أسند الأمر

١ - يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والإضرار بالمجنى عليه . ولما كان بين من الحكم المطنون فيه أنه أورد الأدلة التي استند إليها في ثبوت كذب البلاغ ، واذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المتهم قد أمر على اتهام المدعية بالحق المدني كذباً مع سوء القصد بسرته . وهذا القول لا يدل في الفعل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدني والإضرار بها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشسوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المتهمين الآخرين اللذين لم تطنعا في الحكم لوحدة الواقعة

( الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/١٤ . ص ١٤ )  
( ٢٠ )

٢ - متى كان ما أوردته المحكمة المطنون فيه يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليها ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك وأنه لم يقصد البلاغ سوى سوء والإضرار بالمجنى عليها توصلًا إلى اداتها ، وهو تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى توفر القصد الجنائي كما هو معرف به قانوناً ، ومن ثم فإن النسئ على الحكم بالقصور غير سديد .

( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ . ص ١٤ )  
( ٦٧ )

صحيحاً وبطل هذا الشرط . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن ما أسنده المتهم الى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائياً أو تأديبياً ، فضلاً عن انتفاء سوء القصد وقضى تبعاً لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فإنه لا يكون معيباً في هذا الخصوص .

(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٩ من ١٥ ص ١٧٦)

١٥ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه . ومن ثم فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر في جنحة الضرب محل جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الاتهام المسند فيها الى الطاعن .

(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥ ص ٨١٥)

١١ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تسمخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي الى الايقاع بالمبلغ ضده . ومن ثم فإن ما قاله الحكم المطعون فيه من أن بلاغ المظنون ضدها قبل الطاعن لم يكن مكذوباً من أساسه بدلالة الحكم بإدانة المظنون ضدها الثانية ينطوي على تقرير قانوني خاطيء مما يبيح ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥ ص ٨١٥)

١٢ - من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أي ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغي بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التويض اذا كان صادراً من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو في القليل عن رعونة أو عدم تبصر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساءلة المظنون ضدهم بالتويض عنه أو لا فإنه يكون معيباً بما يتيمن معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ من ١٦ ص ٢٥)

اني المبلغ ضده على سبيل الاشاعة ، أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال .

(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٧٥٩)

٦ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي أبلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برئ مما نسب اليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ من ١٤ ص ١٠٣٣)

٧ - يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون ، أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ ص ٢٧١)

٨ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم انه كان من الأمور التي يربب القانون عقوبة التبليغ عنها أم لا .

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٢ من ١٥ ص ٤٨)

(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ ص ٢٧١)

٩ - لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب اذا لم يتضمن أمراً مستوجباً لعقوبة فاعله . ولما كان ما أسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الاولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوي على جريمة تزوير اذ لم يعد عقد الزواج لا يثبت هذه الصفة ، كما أن ما أسنده اليهم ان صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوي على جريمة نصب ، اذ أنه من المقرر شرعاً أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبيح العقد

## بناء

## أرقام القواعد

## الفصل الأول : جرائم قانون تنظيم المباني

## الفرع الأول : أحكام عامة

١	١ - المراد بالمبنى
٢	٢ - التثبيت تاريخ إقامة البناء
٣ - ٧	٣ - العقوبة
١٢ - ٨	الفرع الثاني : جريمة إقامة بناء بدون رخصة
١٧ - ١٣	الفرع الثالث : جريمة إقامة بناء مخالف لأحكام القانون
١٨	الفرع الرابع : جريمة الشروع في البناء قبل الإخطار

## الفصل الثاني : - جريمة البناء على أرض غير مقسمة

## الفصل الثالث : جريمة إقامة بناء بغير موافقة لجنة توجيه أعمال البناء

## الفصل الرابع : - جريمة عدم بناء أو تعديله أو ترميمه بغير موافقة أو ترخيص

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : جرائم قانون تنظيم المباني :

## الفرع الأول : أحكام عامة

## ١ - المراد بالمبنى

المراد بالمبنى في خصوص تنظيم حرم المباني : كل عقار مبنى يكون محلا للارتفاع والاستغلال أيا كان نوعه ..

المقصود بالهدم : إزالة البناء كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح فيما أعد له من ذلك \* مثال \* ..

١

## ٢ - إثبات تاريخ إقامة البناء

كشف المكلفات يعد قينة على تمام البناء في تاريخ معين \* مثال ..

٢

## ٣ - العقوبة

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني الذي القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .  
الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد  
والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من  
القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلاً عن الغرامة - بتصحيح أو  
هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى ..

٣

فرض القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الثلاثين عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلاً عن  
الغرامة - عند إقامة البناء بدون ترخيص . عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فرضت لواقعة  
إقامة البناء على خلاف أحكام القانون

قضاء الحكم بالغرامة والإزالة عن إقامة بناء دون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . وجوب  
نقضه وتصحيحه بالغاء عقوبة الإزالة والزام المتهم بسداد رسوم الترخيص بالإضافة إلى عقوبة  
الغرامة المقضى بها ..

٤

ترتيب الشوارع عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح  
على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصد  
القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مثال \* ..

٥

العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في الأحوال التي يكون فيها  
موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص - هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات  
ولا تزيد عن عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ..

٦

إغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن

الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانوناً • استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه •  
لا محل لتعيين الحكم المظنون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ • علّة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه ٧

راجع أيضا : تقسيم • وعدم •

### الفرع الثاني : جريمة اقامة بناء بدون ترخيص •

لزوم الحصول على ترخيص باقامة البناء ولو كانت الأرض المراد اقامته عليها من الاملاك العامة •  
المادة الاولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .. .. . ٨

بناء متعدد الأدوار • اقامته - بدون ترخيص - دورا بعد دور • ادانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار  
:لاولى بدون ترخيص • رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد • دفعه بعدم جواز نظر الدعوى  
عن هذا الدور • المعيرة فيه : هي بتاريخ اقامة البناء الجديد وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن  
الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع المحكمة ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع

سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره • قصور .. .. . ٩  
مؤدى نص المادة الاولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ : أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على  
ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في اقامته •

ثبوت أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بإتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة  
الإدارية العليا والنهائي بالغاء قرار الترخيص • ادانة الحكم الطاعن دون أن يبين تاريخ انتهائه من  
البناء • قصور يعيبه ويستوجب نقضه • .. .. . ١٠

عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند الى المتهم • من  
واجبها تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها • طالما أن الواقعة المادية التي رفعت  
بها الدعوى لم تتغير •

اقامة بناء بدون ترخيص - ثبوت أن هذا البناء لم يخالف فيه الاشتراطات التي فرضها القانون  
٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ • وجوب الحكم على المخالف بالخرافة وسداد رسوم الترخيص • عقوبة سداد رسوم  
الترخيص نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة • .. .. . ١١

المستفاد من نصوص القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية  
لا غناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلا عن لزوم بقائها لدى جهة التنظيم لتسجيل  
عليها ما قد يجري على البناء من تعديلات • التزام من يبنى بدون ترخيص بأن يقدم لهجة التنظيم  
الرسومات الهندسية والا قامت تلك الجهة أن تخلف عن ذلك باعدادها بصاريف ترجع بها عليه • علة  
ذلك : حتى لا يكون المخالف في مركز أفضل ممن اتبع حكم القانون فقدم الرسومات منذ البداية • المادة  
١٦ من القانون سالف الذكر • .. .. . ١٢

### الفرع الثالث : جريمة اقامة بناء مخالف لأحكام القانون

اقامة البناء بدون ترخيص ومخالفة البناء لأحكام القانون • قرينان ملازمان لفعل البناء • على  
محكمة تاني درجة تمحص الواقعة بما تتحلله من كيوف وأوصاف وتطبق عليها القانون • قول المحكمة  
أن الدعوى قاصرة على وصف البناء بدون رخصة • خطأ • .. .. . ١٣

واقامة مخالفة البناء لأحكام القانون، لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، من  
واجب المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون  
تطبيقا صحيحا •

قضاء الحكم بالغاء عقوبة عدم الأعمال المخالفة وهي العقوبة المقررة لجريمة اقامة بناء على خلاف  
القانون التي تضمنتها وصف التهمة المطروحة بقوله أن التهمة لم تنشئ التقسيم الذي أقيم عليه البناء •  
خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه • عدم تعرض الحكم إلا إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة  
في القانون • وجوب نقض الحكم مع الاحالة • .. .. . ١٤

قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى • اقتضاه  
على ايراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنهاد اقامة بناء مخالف لشروط الترخيص

والاشتراطات القانونية . • انتهائهما الى أن ثمة مقايير بين هذه الأعمال والالتزام موضوع المعوى المطروحة . علم انصاحه عن أساس هذه المقايير . ثبوت أن من بين الأعمال موضوع الالتزام المطروح ما قد ينسرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

١٥ إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء اقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الارتداد القانوني . لا خطأ في تطبيق القانون .

١٦ إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص . وجوب القضاء بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلا عن الغرامة . المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ .

١٧ راجع ايضا : بناء .

( القاعدة رقم ١٤ )

#### الفرد الرابع : جريمة الشروع في بناء قبل الاخطار .

ليس للمرخص له بالبناء أن يشرع في العمل قبل اخطار مصلحة التنظيم بكتاب موسى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم . المادة ٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . هذا الاجراء قصد به ضمان سلامة التحديد الذي يقوم به مهندس التنظيم . علم اتباعه قبل الشروع في البناء لا يترتب عليه الحكم بالازالة .

انحصار المخالفة في إقامة بناء بدون ترخيص . انطباقها على المادتين ١ ، ٣٠ من القانون المذكور . عدم مخالفة هذا البناء للمواصفات التي فرضها القانون . لا محل للحكم بالازالة .

١٨ الفصل الثاني : جريمة البناء على أرض غير مقسمة .

إقامة بناء بدون ترخيص وإقامته على أرض لم تقسم . قيامهما على فعل مادي واحد هو « إقامة البناء » وإن اختلفتا في العناصر الموضوعية الأخرى .

١٩ إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالازالة توافق أحد أمرين :

الأول - أن يكون المتهم هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون - والثاني - علم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمتنفع بالحكم .

بناء سبور على أرض تقسيم قبل تقسيمها قبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة . القضاء بتغريم المتهم وبإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون الهدم . لامخالفة للقانون .

٢٠ جريمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . معاقب عليها طبقا للمادتين ٢/١٠ ، ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ من الغرامة من مائة قرش الى ألف قرش . مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها علما بالمادة ٢/٢٠ من ذات القانون .

القضاء ببرائة المتهمة من تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم استنادا الى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . خطأ في تطبيق القانون . انشاء التقسيم أو عدم القيام بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالازالة في تلك التهمة .

٢١ مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء : بالنسبة للبياني التي تقام على الأرض . لا انطباق له على البياني البعيدة عن الطابق الأرضي .

٢٢ عمود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء مستمرا عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بازالته . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه .

٢٣ شرط الحكم بالازالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : ( الأول ) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون

الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور. (والثاني) عدم قيامه بالإعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ من القانون المشار إليه. تعلقها بالنسبة إلى المادة ١٣ بالالتزام المفروض على كل من القسم والمشتري والمستاجر والمتنفع بالحكر بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر منه الذي يقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الإصصال المثبت لأداء المبالغ التي تخص القطعة في قيمة تلك الأعمال.

٢٤ ثبوت أن البناء لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون، وأن التهم ليس هو النشئ للتقسيم، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبني بمياه الشرب والأتارة وتصريف المياه والمواد القذرة. لا موجب للحكم بإزالة. مجانية الحكم الماطون فيه هذا النظر بقضائه بتلك العقوبة. خطأ في تطبيق القانون.

٢٥ الطريق الخاص: هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبني أو المبانى على طريق عام. عدم استظهار الحكم كون القضاء المحيط بالمبني مملوكاً للمتهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص. قصور.

### الفصل الثالث: جريمة إقامة بناء يغير موافقة لجنة توجيه أعمال البناء.

٢٦ جريمة إقامة مبان تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه دون موافقة اللجنة. القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦. الغاؤه بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ قبل صدور حكم بات في الدعوى. مقتضى ذلك: أعمال القانون الجديد وتبيرة المتهم.

٢٧ قضاء الحكم الماطون فيه أعمالاً للمادتين ٥، ٧ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦. في شأن تنظيم أعمال البناء والهلم - فضلاً عن الفرامة - بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبني المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبني خلال المدة ذاتها كما لو كان قائماً، وإيقاف التنفيذ. صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ بعد الحكم. المساواة القانون الأول والمقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الفرامة. لحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى. القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الأصلح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف. المادة ٥ عقوبات. وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وصححيه بالفأص ما قضى به من عقوبات ألغاهما القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٦.

### الفصل الرابع: جريمة عدم بناء أو تعديله أو ترميمه بغير موافقة أو ترخيص.

٢٨ القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦. سريان أحكامه الخاصة بالهلم على المنشآت غير الآيلة للسقوط. الدفاع بأن المبني المهدوم آيل للسقوط. دفاع جوهرى وجوب تحميمه.

٢٩ اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ على حظر عدم المبانى قبل موافقة لجنة توجيه أعمال انهدم دون اقامتها أو تعديلهما أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى. ثبوت أن التهمة المستندة للطاعن هي اقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة. على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجعله فعل الطاعن بمثابة عن التأييم - قانوناً أصلياً للمتهم. مجانية الحكم هذا النظر. خطأ في تطبيق القانون.

٣٠ منات العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦. هو عدم المبانى غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون. صدور قرار هندي بالموافقة على إزالة البناء. قيام المتهم بإزالة هذا البناء وإقامة بناء آخر بدون ترخيص. انتفاء العقاب طبقاً للقانون سالف الذكر. قيام العقاب على أساس أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤. مجانية الحكم هذا النظر. خطأ في تطبيق القانون.

٣١ المبانى غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن. حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم هدم المبانى. عدم سريان القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ عليها. متى يعتبر البناء آيلاً للسقوط وفقاً لأحكام القانون الأخير؟ مثال.

توقيع الحكم على الطاعن - عن تهمة عدم بناء بدون تصريح - عقوبة الفرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبني المهدوم دون تحديد قدر الفرامة المتقضى بها أو بيان قيمة هذا المبني حتى يمكن على أساسه

بحين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون - تصور يبطله وبوجب نقضه - لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم ٢٢ .. .. .

وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني اذا قام مقتضاها الى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني - القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني - .. .. . ٢٣ .. .. .

راجع ايضا :

ارتباط . استئصال . عقوبة . قانون . وصف التهمة .

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول : جرائم قانون تنظيم المباني .

#### الفرع الأول : احكام عامة .

#### ١ - المراد بالمبنى .

يثبت من أن البناء قد تم تشييده بحالته المخالفة للقانون في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . بشأن تنظيم المباني - الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي يمتنع القضاء بالازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة عملاً بحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ .

( الطعن رقم ١٠٧٨ سنة ٣٥ ق . جلسة ١١/٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٢٤ )

#### ٢ - العقوبة :

٣ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - وإن كان قد ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، إلا أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون المنقح استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية ، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلاً عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون المنقح .

( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢٠/٤/١٩٦٣ - س ١٤ ص ٢٧٨ )

٤ - إذ نص القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٣٠ منه على أن مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش فضلاً عن الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم

١ - يبين من نص المادتين الأولى والسابعة فقرة أولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ومن المقارنة بينهما وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لهما في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذي حل محله القانون الأول ، كما يبين من المذكرتين الايضاحيتين المصاحبتين لهذين القانونين أنه المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني كل عقار مبني يكون محلاً للانتفاع والاستغلال أياً كان نوعه ، وأن المقصود بالهدم ازالته كلاً أو بعضاً على وجه يصير منه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك - ولا كذلك أعمال الترميم - فإذا كان الحكم المظنون فيه لم يستظهر بداهة ما اذا كان هناك مبنى بالمعنى الذي عناه القانون وما اذا كان المظنون ضده ازاله كله أو بعضه - مما يصيب الحكم بالقصور ويجبر محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به .

( الطعن رقم ١٠٥٥ سنة ٣٥ ق . جلسة ١١/٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٧٩ )

#### ٢ - البتات تاريخ التامة البتة :

٢ - قول المحكمة بأن كشف المكلفات لم يحدد به تاريخ تمام البناء وأنه يعر كل ثماني سنوات لا يصلح سبباً للدفع على التمهين القائم على أن المبنى أقيم بالطالة التي شوهد عليها وقت تحرير محضر الضبط قبل سنة ١٩٦٠ بمعرفة مورثهم الذي توفي عام ١٩٥٥ وطلب نذب خير لتحقيق هذا الدفاع - بل على التيقض من ذلك فانه بعد قرينة تمززه ويستوجب تحقيقه بالنظر الى ما قد



٧ - انه وان كان العقوبة المقررة على المخطئ بها بالحكم المطعون فيه لم تتضمن الحكم بالزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانوناً ، فانه - وقد سكنت النيابة العامة عن استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة - لا وجه لتعيب الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن من الميسور لمحكمة الدرجة الثانية تصحيح هذا الخطأ وإزالة الضرر بالمستأنف .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق ٠ جلسة ١٦٦٥/٧/٢٠ س ١٦ ص ٥٥٥ )

#### الفرع الثاني : جريمة اقامة بناء بدون ترخيص .

٨ - جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني مطلقاً من كل قيد ، وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التي تقام على الأملاك الخاصة دون العامة - مادام الشارع قد أوجب في هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد اقامته أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التي أشار إليها النص ، أما المادة الثالثة من القانون فليس في صياغتها ما يفيد تخصيص عموم الحكم الوارد في المادة الأولى ، إذ أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم الأحوال الغالبة في أعمال التنظيم ، وهي التي يكون فيها مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذي يطلب عنه الترخيص .

( الطعن رقم ٢٢٢٣ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/١٢ س ١٢ ص ١٩٦ )

٩ - من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص ان هي الا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن اقترفت في أزمنة متوالية - الا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتماقبتها دون أن يقطع بينهما فارق زمني يومي بانقسام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم في أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدور الحكم ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة المتهم عن تهمة اقامة بناء الدورين ( الرابع والخامس ) بدون ترخيص ، على أساس أنهما غير الدور الذي سبق أن حكم عليه

الأعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص - فانه قد فرض عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلاً عن الغرامة - عند اقامة البناء دون ترخيص ، أما عقوبة الازالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رسدها لواقعة اقامة البناء على خلاف أحكام القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش والازالة عن اقامته بناء بدون ترخيص من التنظيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بالغاء عقوبة الازالة والزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة على .

( الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٣ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/١١/٢٥ س ١٤ ص ٨٢٥ )

٥ - المستفاد من الرجوع الى نصوص المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - والمادة الأولى من القرار الوزاري الصادر تنفيذاً لهذا القانون والمبنى بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ - بتنظيم المباني - أن الشارع رب عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - ظالماً أن المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التي رسدها القانون لمخالفاتها عقوبة التصحيح أو الهدم . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفاً للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يسند اليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية فانه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .

( الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/٤/١٦ س ١٥ ص ٢٤٢ )

٦ - العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص - هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٥ )

٣٥ ساقلة الذكر ، اذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ م ١٥ . م ٨٢٥ )

١٢ - المستفاد من نصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية لا غناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلا عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشئون التنظيم لتسجل عليها ما قد يجري على البناء من تعديلات . وقد تبنى المشرع بنص المادة ١٦ من القانون المذكورة أن يوفر لجهة التنظيم وسيلة تؤدي الى الزام من يبنى بدون ترخيص بأن يقدم لها تلك الرسومات أو أن تقسوم هي ان تخلف عن ذلك باعدادها بمصارف ترجع بها عليه . وهدف بذلك الا يكون المخالف في مركز أفضل ممن اتبع حكم القانون فقدم الرسومات منذ البداية . ولما كان ما طلبت جهة التنظيم في محضر ضبط الواقعة من الزام المظنون ضدها بالحصول على رخصة فضلا عن الغرامة ورسوم الترخيص - لا يبدو أن يكون في ضحوا مطالبة بالزامها بتقديم الرسومات الهندسية اللازمة أصلا للترخيص والتي لم يقصد القانون أو لائحته التنفيذية رسومات غيرها . فإن الحكم المظنون فيه اذ فهم الطلب على هذا الأساس واستجاب له يكون قد صادف صحيح القانون .

( الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ١٤٤ )

الفرع الثالث : جريمة اقامة بناء مخالف لأحكام القانون

١٣ - من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء بدون ترخيص اذ هما قرنان ملازمان لعل البناء ومتداخلان في وصفة القانوني، ما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع ما تتحلل من الكيف والأوصاف وأذ تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، وهي اذا اكتفت بالقضاء بالغرامة وسداد رسوم الرخصة استنادا الى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القساوية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فان حكمها يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٨٢٣ )

من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن اقامة الأذوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط اجرامي متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى الأولى عن ذلك الدور السابق ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه .

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢ م ١٢ م ١٥٨ )

١٥ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه : « لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم » . بمعنى أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في اقامته - ومؤدى ذلك أن المسألة الجنائية على مخالفة حكم هذه المادة لا تقوم الا حيث لا يحصل مقيم البناء على الترخيص ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام باتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الادارية العليا النهائي بالناء قرار الترخيص ، ومع ذلك فقد دانه الحكم بتلك الجريمة دون أن يبين تاريخ انتهائه من البناء ، وهو يبين كان يجب ايزاده ، حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . فانه يكون مشوبا بقصور يعيه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٧/٤/١٩٦٤ م ١٥ م ٢٥٨ )

١١ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتبذد بالوصف القانوني الذي تسببه النية على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبا أن يحصن الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . ولما كان الثابت أن المظنون ضده قد أقام مجرتين بالطابق الأول العلوى بغير ترخيص ، فانه كان على المحكمة أن تقضى في الدعوى على هذا الأساس طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى وهي « اقامة البناء » لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بغير ترخيص . ولما كانت المخالفة قد انحصرت في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ٣٥ و ١٩ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت فيه الاشتراطات التي فرضها القانون المشار اليه فانه يتعين مع الحكم بتأييد الغرامة المقررة بها وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا بما تقضى به المادة

١٤ - لما كان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص وكان من واجب المحكمة أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهى العقوبة المقررة لجريمة اقامة البناء على خلاف القانون التى تضمنها وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة ان التهمة (المطعون ضدها) لم تنشأ التسميم الذى أقيم عليه البناء ، يكون مخطئاً فى تطبيق القانون متعيناً نقضه . ولما كانت المحكمة لم تعرض لما اذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة فى القانون من عدمه فانه يتعين مع نقض الحكم الاحالة .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/١١ - ١٤٠ ص ١٢٤ )

١٥ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى دعوى أخرى ، قد اقتصر على ايراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها - اقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التى منح على أساسها الترخيص وعدم مراعاته الاشتراطات القانونية - وخلص الى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأفعال والاثام المسند للطاعن فى الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق الى أن هذه الأفعال غير التى سبق محاكمتها عنها ، وخاصة أن من بين هذه الأعمال ماقد يندرج فى عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية مما يوجب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/١ - ١٤٠ ص ٢٨٠ )

١٦ - لا تجزئ المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تنظيم المباني - الذى أقيم البناء فى ظله - اقامة أى بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار الا اذا كانت واجهة البناء راده عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، وتوجب المادة ٣٥ من ذات القانون عقاب من يخالف أحكامه فضلاً عن الترامة بتصحیح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتصحیح الأعمال المخالفة ، والذى من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء راده عن حد الطريق بمقدار نصف

الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ - ١٤٠ ص ٢٧٨ )

١٧ - الواضح من نصوص المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزير الاسكان الرقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذاً للقانون المذكور أن اقامة البناء على غير جاب طريق عام أو خاص يستوجب العقوبة المقررة فى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر وهى تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلاً عن الترامة .

( الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٨ - ١٦ ص ٨١٦ )

الفرع الرابع : جريمة لشروع فى البناء قبل الاخطار ١٨ - ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ من أنه « لا يجوز للمرخص له أن يشرع فى العمل الا بعد اخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم فى الشوارع المقررة لها خطوط تنظيم أو حد الطريق فى الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم » انما قصد به ضمان سلامة التحديد الذى يقوم بإجرائه مهندس التنظيم على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ، وأما عدم اتباع هذا الاجراء قبل الشروع فى البناء فانه لا يترتب عليه الحكم بالازالة . ولما كانت المخالفة قد انحصرت على مآلته الحكم فى اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٥ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وكان لا يبين من الأوراق أن البناء فى ذاته قد خولفت فيه المواصفات التى فرضها هذا القانون ، فان ما تثيره الطاعة - من أن اقامة بناء على أرض لا تطل على طريق قائم يمد مخالفاً لحكم المادة السابعة من القانون المشار اليه ويستوجب الحكم بالازالة - لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ - ١٤٠ ص ١٦٧ )

#### الفصل الثانى : جريمة البناء على أرض غير مقسمة

١٩ - جريمة اقامة بناء بدون ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر

و ( الثاني ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتنع بالحكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت اقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يمتنع منه قضاؤه وتصحيحه وتأييد الحكم الاستثنائي المبرر فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة والغلو بالنسبة الى الإزالة .

( الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ س ٧٧٠ )

٢٢ - مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الأراضي المدة للبناء بحسب ما يشير اليه عنوانه وذات نصوصه قاصر - بالنسبة للبناء - على المباني التي تقام على الأرض - أي حين اقامة الطابق الأول الأرضي - فلا انطباق له على واقعة الدعوى طالما أن مدار المحاكمة فيها قاصر على مبان مبنية عن الطابق الأرضي وفي دور تال له .

( الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ س ١٥ س ٨٢٥ )

٢٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع دل بما نص عليه في المواد ٢ ، ١٥ و ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت في حق المتهم أحد الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . وثانيهما - عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ منه وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتنع بالحكر . ومفاد ما تقدم أن قنود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء مستتاعاً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى ما يخالف هذا النظر بما قرره من أن المطعون ضده - لكونه مجزئاً مشترك - لا يلزم بما فرضته المادتان السابقتان فلا يقضى ضده

الجريمة الأخرى ، غير أن العمل المادى المبكون للجريمتين واحد وهو ( اقامة البناء ) سواء تم على أرض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص ، وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطي للواقعة والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون .

( الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٠ ق. جلسة ١٩٦١/٣/٢٦ س ١٢ س ٢٦٥ )

٢٥ - يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتنع بالحكم . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن كل ما أجراه المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم فإن قضاءه بإلغاء المهتم وتأييد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للغرامة مع الزام المتهم بإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ س ١٤ س ١٩٧ )

٢٦ - نصت الفقرة الثانية من المادة الصادرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المدة للبناء على أنه يحظر اقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المشار إليه في الفقرة الأولى . ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بمرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ، وأوجب في فقرتها الثانية الحكم باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام هذا القانون أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون .

الشرب والانتارة وتصريف المياه والمواد القذرة ، فانه لا موجب للحكم بمقوبة الازالة ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حين ازل هذه المقوبة على المطعون ضده ، مما يتعين منه نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة وتصحيحه بالناء هذه المقوبة .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٦٦٥/٦/٧ س ٥٥٥ )

٢٥ - الطريق الخاص كما عرفه المشرع في المادة الرابعة من قرار وزير الاسكان الرقيم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر الى الطريق العام اذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام . فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان القضاء المحيط بالمبنى مملوكا للمتهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معرف به في المادة الرابعة من القرار سالف الذكر الأمر الذي يسجى محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القساون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم بالنظر لما تنمى الطاعة من خلته في توقيع عقوبة التصحيح . فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في البيان الذى يمي به يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٦٢ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٨ س ١٦٠ )  
( ٨١٦ )

### الفصل الثالث : جرية اقامة بناء بغير موافقة لجنة توجيه اعمال البناء .

٢٦ - من صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق ، ولمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القساون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية - المطعون فى حكمها - قد دانت للمتهم فى التهمة المنددة اليه وهى أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فطلعت النيابة فى الحكم ، غير أنه - وقبل الفصل فى الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذى أصبحت بموجبه تلك الجريمة فعلا

بالازالة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يمي به ويستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦٠ )  
( ٥٤ )

٢٤ - يشترط لصحة الحكم بالازالة فى تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ فى شأن تقسيم الأراضى أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين : ( الأول ) أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون أن يحصل على موافقة سابقة من السلطة المختصة و طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من القانون المشار اليه . ( والثانى ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ من ذلك القساون وهى تتعلق بالنسبة الى أولى المادتين بالأعمال والالتزامات التى تقع على عاتق المقسم وحده ، ومفاد نصها أن الشارع عالج حالتين مختلفتين تماما - الأولى - وهى تلك الخاصة بالجهات التى لا توجد بها مرافق عامة فجعل انشاءها والالتزام بها فى الأرض المقسمة مرهونا بصدور قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية - والثانية - وهى تلك التقسيمات التى تجري فى الجهات التى تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من ايصالها للمجارى العامة ، فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانونا يقع على عاتق المقسم بمجرد اجراء هذه التقسيمات دون حاجة الى صدور أمر من وزارة الشؤون البلدية والقروية - فى حين أنها تتعلق بالنسبة الى المادة الثالثة عشرة بالالتزام المفروض على كل من المقسم والمشتري والمستأجر والمتنعم بالحكر بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال الهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر منه الذى تقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الايصال المثبت لأداء المبالغ التى تخص تلك القطعة فى قيمة تلك الأعمال . ولما كان يبين من الرجوع الى المفردات أن البناء فى ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التى فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، كما يبين منها ومن الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده ليس هو المنشئ للتقسيم وأن البناء يقع فى منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة وأنه لم يرد بمحض ضبط الواقعة أو بأقوال مهندس التنظيم بمحكمة أول درجة ما يفيد الالتزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها البنى بمياه

الدفاع الجوهري وأن نبهته للتثبت من أن بيانات ذلك المستخرج الرسمى تتعلق بالمبنى موضوع الاتهام. ومن أن هذا المبنى متخرب كلياً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط ، حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون ، فإذا كان الحكم الابتدائي لم يشر الى هذا الدفاع كما لم يتناوله الحكم الاستثنائي المطعون فيه برد ، فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦ م ١٢ م ٨٢٢ )

٢٩ - اقتضت أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم، دون اقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجمله فعل الطاعن بناءً عن التأييم - قانوناً أصح له ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون مما يتعين منه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبرائة الطاعن من تهمة عدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

( الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٧/٤/١٩٦٦ م ١٥ م ٢٥٨ )

٣٥ - إذا كان مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - السارى على واقعة الدعوى - وهو هدم المبنى غير الآيلى للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون منتفياً بصدر قرار هندسى بالموافقة على إزالة البناء . وكان العقاب فى هذه الحالة وعلى ما تقضى به المادة السابقة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٦ . فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتفريم الملعون ضده بما يبادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهديم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به فى هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٧١٢ )

غير مؤتم ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والنقض ببراءة التهم .

( الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ م ١٢ م ٣٦٥ )

٢٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بامعلا للمدتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ - فى شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلاً عن الغرامة وقسدها ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهديم ، وبالحرمان من البناء على الأرض التى كان عليها المبنى المهديم لمدة خمس سنوات وأداء ما يبادل الموائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً وإيقاف التنفيذ . وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ - فى شأن تنظيم هدم المباني - والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه - قد نص فى مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - سالف الذكر ، كما ألغى يقتضى مادته السابعة العقوبات التى كانت تفرضها المادة السابقة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الغرامة . ولما كان لمحكمة النقض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يبرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الأصح بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من حرمان الملعون ضده من البناء على الأرض التى كان عليها المبنى المهديم لمدة خمس سنوات وأداء ما يبادل الموائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً .

( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ م ١٤ م ٢٧٨ )

**الفصل الرابع :** جريمة هدم بناء أو تعديله أو ترميمه بغير موافقة أو تصريح .

٢٨ - إذا كان التهم قد دفع التهمة المستندة اليه - وهى أنه لم يحصل على ترخيص سابق من الجهة المختصة قبل هدم البناء مخالفاً بذلك أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم - بأن المبنى خرب وآيلى للسقوط ، ودعم دفاعه بالمستخرج الرسمى الذى قدمه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تمنح هذا

٣٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن - عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة المختصة - عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم، دون أن يحدد قدر الغرامة المقررة بها أو يبين في مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . فإن الحكم يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقررة بها مما يطله ويوجب نقضه - ولا يقدح في ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم ، وذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

( الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ - ص ١٦ - ص ١٦٤ )

٣٣ - يبين من استعراض نصوص المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ١ و ٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني أن القانون حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وحظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصاً بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة - وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٦ - ص ١٦ - ص ٥٣٨ )

٣١ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على أنه « يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون » . كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ على أن « يعتبر أيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة السكان أو الحيوان أو المارة أو المنتظمين بالطريق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم » ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا أن المقار موضوع الدعوى متخرب وأيل للسقوط بما تنتفى به مسؤوليتهما عن هدمه وقدماً تأييداً لذلك إقراراً من الصراف يفيد بأن هذا المقار متخرب ورفعت عنه الموائد وشهادة من شيخ البندر بمثل ذلك وقد سكت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهري ، وكان يتعين عليه أن يحسمه وأن يتحقق قبل الحكم في الدعوى مما إذا كان هذا المبنى متخرباً كلياً بحيث يعتبر أيلاً للسقوط من عدمه حتى يمكن لمحنة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨ - ص ١٦ - ص ١١٠ )

## بيانات تجارية

### موجز القواعد :

- وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كافة الوجوه • المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
علة ذلك : حماية المستهلك من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له - مثال .. .. .  
جريمة عدم مطابقة البيان التجاري • عدم استلزامها قصداً جنائياً خاصاً • تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقترائه بالقصد الجنائي العام • ثبوت انصراف النية إلى الغش • لا يلزم • والا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ • .. .. .  
١ .. .. .  
٢ .. .. .

## النواع القانونية :

١ - ان المشرع اذ نص في المادة ٣٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة من كافة الوجوه انما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وارشاده الى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن من اضافته قدرا من النشا الى « مسحوق الشيكولاته » له أصله الصحيح فى تقرير المعمل الكيماوى ، الأمر الذى يستوجب حتما اثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، والا أصبح البيان مخالفا للحقيقة ، فانه لا محل لما يشيره الطاعن من أن النشا قد يكون

طبيعيا باعتباره من العناصر التى تدخل فى تكوين مسحوق الكاكاو .

( الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ ق • جلسة ١٤/٥/١٩٦٣ • ص ١٤ • ص ٤١٣ )

٢ - جريمة عدم مطابقة البيان التجارى لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتراه بالقصد الجنائى العام ، دون أن يلزم ثبوت انصراف النية الى الغش ، والا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

( الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ ق • جلسة ١٤/٥/١٩٦٣ • ص ١٤ • ص ٤١٣ )



## ( ت )

تأميم • تبديد • تبليغ • تجهيز • تجنيد • تحقيق • تدخل في وظيفة عمومية • ترصد • ترويج • تزوير • تزيف • تسهيل البناء • تسول • تشرد • تصيد • تصدير • تعد • تعدد الجرائم • تعطيل المواصلات • تمويض • تفتيش • تقادم • تقرير التلخيص • تقليد • تقسيم • تلبس • تموين • تنازع اختصاص • تنفيذ • تهديد • توافق • توقيع على سند بالاكراه • توكيل •



## تعليق

## موجز القاعد :

لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤم بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ • اتجاها الى الابقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التى يرى الحاقه بها • هذا الاشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم - بقاء شخصيته الاعتبارية التى كانت له قبل التأميم • ايلولة اسهم الشركات ووعوس اموال المنشآت المؤممة الى الدولة ، لا يمس شكلها القانوني •

## القاعدة القانونية :

الجريمة محل التمييز - من بين الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بمؤسسة النقل والمواصلات ثم بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الاشراف على الشركات الملحقة بها التى تتكون منها اموالها ذلك الاشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التى ألحقت بها بمقتضى القانون سالف الذكر ، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى لرفعه على غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يتعين معه نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

(الطن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ س ١٤ ص ٥٦٥)

مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ومذكرته الايضاحية أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤم بمقتضى هذا القانون بل رأى الابقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التى يرى الحاقه بها ، وهذا الاشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التى كانت له قبل التأميم ، كما أن ايلولة اسهم الشركات ورؤوس اموال المنشآت المؤممة الى الدولة - مع تحديد مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة فى حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم - لا يمس الشكل القانوني الذى كان لها . ولما كانت الشركة - مالكة السيارة موضوع

## تبيد

تتحقق جريمة التبيد بصحصول المعبث بملكية الشيء المسلم الى الجاني بمقتضى عقد من عقود المادة ٣٤١ عقوبات • من بينها الوكالة بأجر أو مجاناً • ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين .. .. .

٢٠١

ارتباط جريمتي الفاعل والشريك فى التبيد • اثره : استفادة الشريك بالتعييم من الدفاع الجوهري للفاعل الذى لو صح لا تنفت مسؤوليته • عدم الرد على هذا الدفاع • قصور • مثال .. .. .

٣

التزام الجنائي قواعد الاثبات المدنية عند بحث جريمة التبيد • ذلك قاصر على اثبات عقد الأمانة دون واقعة الاختلاس التى تثبت بكافة الطرق • اقرار المتهم • جواز تجزئته بصدد اثبات واقعة الاختلاس • .. .. .

٤

طبيعة عقد الأمانة • تفسيره • هل هو عقد بيع أم وكالة بالمعولة • سلطة القاضي الجنائي فى الفصل فى هذه العلاقة القانونية • قول الحكم ان المصدق وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع • .. .. .

٥

طلب الدفاع ضم دفاتر لاثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام • متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ اذا كان الدليل المستمد منه - يفرض صحته - لا ينفي حصول التبيد اللاحق لهذا الجرد • .. .. .

٦

القصد الجنائي فى جريمة التبيد : هو انصرفة التهم الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه أو اختلاسه لنفسه • .. .. .

ادانة المتهم بجريمة التبيد . دون اثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور يعيب الحكم .. ٧

الادانة في جريمة التبيد . من شروطها : أن يقتنع القاضي بأن المتهم تسلم المال بعقد من عقود الانتظام الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات . القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع تأنيب انسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته . لا يصح : متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .. ٨

جريمة خيانة الأمانة . ما يوفرها بمناصرها القانونية : حصول الاختلاس حال قيام علاقة الوكالة بالصولة بين المتهم وبين الشركة المجنى عليها . حصول تسوية بين المتهم والمجنى عليه بعد اكتشاف الاختلاس لا أثر له على قيام الجريمة .. ٩

علاقة المتهم بالمجنى عليه في جريمة التبيد . العبرة فيها بحقيقة الواقع . البحث في ذلك موضوعي . لا رقابة لحكمة النقض عليه .. ١٠

اثبات الحكم في حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من بعض الملاء على ذمة توصيلها الى المجنى عليه فاحتجزها لنفسه بغير مقتضى دون أن يزعم لنفسه حقافي احتباسها . كفايته لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر أركان جريمة خيانة الأمانة . لا جدوى للطاعن من النسي على المحكمة التفاتها عن بحث ما اذا كان الثمن الذي ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص في البضاعة . النسي على الحكم بالتقصير والخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .. ١١

ايراد الحكم استلام الطاعن لصديري المجنى عليه وما يعويه من نقود للمحافظة على هذه النقود خشية ضياعها ، وإقرار الطاعن لهذه الواقعة . مفاده : قيام عقد الوديعة . ما دام أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإيداع . قصر الطاعن دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه . اطراح الحكم هذا بأسباب سائفة ومعاقبته بمقتضى المادة ٣٤١ عقوبات . تطبيق للقانون على وجهه الصحيح .. ١٢

مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم . من ايداع الثمن خيانة المحكمة . لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أمداه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . مثال .. ١٣

الحراسة في الحجز لا تنتهي الا بانتهاء الحجز لأي سبب من الاسباب القانونية . نقل المحجوزات من مكان حجزها . ولو كان بأمر من المحكمة . لا يترتب عليه انتهاء الحراسة . امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفي لاعتباره مبدعا .. ١٤

جريمة التبيد . ركنها المادي : التأخير في رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفي لتحقيقه . ضرورة اقترانه بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . مثال .. ١٥

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبا أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصنفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يمدى الأمر الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والامتناع في ذلك بمناصر أخرى تضاهي الى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بمحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال في تبيد وسرقة .. ١٦

ركن العلم في جريمة اخفاء الاضياع المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة نفسية . للمحكمة تبينها من ظروف الدعوى .. ١٧

الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . سقوطه اذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود .. ١٨

طلب المتهم سماع شهادتي الاثبات في جريمة السرقة . المستند اليه وسماح أحدهما بالفعل . لا يعدو أن يكون دفاعا في تهمة السرقة . تعديل المحكمة ووصف التهمة وتوجيهها اليه تهمة التبيد . مبادرة المتهم قبل ابداء أي دفاع موضوعي الى الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . قبول المحكمة لهذا الدفع . صديق .. ١٩

راجع أيضا : اختلاس أشياء ميجوزة .

واختصاص .

١ القاعدة رقم ٧ .

## القواعد القانونية :

١ - تتحقق جريمة التبيد بحصول المبت بملكية الشيء المسلم الى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت بأجر أو مجاناً .

( الملن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/١/١٠ من ١٢ ص ٦٩ ) .

٢ - ناظر الوقف الذي يتسلم أعيانه وغلته انما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه ناظراً أو بإذن القاضي الذي ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعاً وكيلاً عن الواقف في حياته وفي منصب الوصي بعد موته . وفي الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذي يقضه فإذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون كالمال مرصوداً على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكييف القانوني لنظارة الوقف بما نص عليه في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين ، كما نص في المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناءه الفاعر .

( الملن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/١/١٠ من ١٢ ص ٦٩ ) .

٣ - اذا كان الطاعن - وهو المتهم بالاشتراك في تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبده الفاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق أمام كانت موجودة بالجراجح ولم تبدد - إلا أنه نظراً لارتباط جريمته بجريمة الفاعل الأصلي ( الحارس على السيارة المجوزة ) فانه أي التزمك يستفيد حتماً بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذي لو صح لاكتفت مسؤوليته . وبالتالي تنتهي مسؤولية الطاعن . اذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذي لم يستألف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

( الملن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٣ من ١٢ ص ٤١ ) .

٤ - من المقرر قانوناً أن ما يتعين التزام قواعد الإثبات

المادية فيه عند بحث جريمة التبيد هو عقد الأمانة في ذاته أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الإقرار .

( الملن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/١/١٠ من ١٢ ص ٦٩ ) .

٥ - اذا كانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبيد المنسوبة للمتهم ، قد فسرت العقد المقدم في الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فان ذلك منها يعتبر فصلاً في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها ، ورداً سابقاً على ما ذهب اليه في دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

( الملن رقم ٣١٥٠ سنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٥ من ١٢ ص ١٢٠ ) .

٦ - اذا كان الظاهر أن ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر انما كان الغرض منه إثبات حصول جرد سابق لمهمة المتهم في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فان هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً مادام الدليل الذي قد يستمد منه - ان صح - ليس من شأنه أن ينقضي حصول التبيد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في مهمة المتهم .

( الملن رقم ٣١٥٠ سنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٥ من ١٢ ص ١٢٠ ) .

٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلّم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها اضراً به ، وبني على ذلك ادائته بجريمة التبيد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلّمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أوردّه الحكم على ما سلف بيانه لا يتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيه ويستوجب نقضه .

( الملن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٦ من ١٢ ص ٧١ ) .

٨ - من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلّم المال بمقتد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب انما هي بالواقع ، بحيث

ثم فإن التمس على الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤٨ ص ٦٦٢ ) .

١٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد استلام الطاعن صديري المجنى عليه وما كان يحويه من تقود للمحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه ، وإقرار الطاعن لهذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه ، وهو ما أطرجه الحكم للأسباب السائفة التي أوردتها - مما مفاده قيام عقد الوديعة إذ أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإيداع - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجهه الصحيح . ويكون ما يشير الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التبيد لعدم استلامه المبلغ المبدد عينا على غير أساس .

( الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ص ١٤٨ ص ٨٠٤ ) .

١٣ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من ايداع الثمن خزنة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه في وجوه لا مفر منها وسدد لشركى المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خزنة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع البذية واصطنعت لخدمة الدعوى في حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكونه بعد تحقيق مضمونها ، فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .

( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ص ١٥ ص ١١٨ )

١٤ - الحراسة فى الخزنة إنما تنتهى بانتهاء الحجز لأى سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم فى دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد . أو بحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الطاعن

لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

( الطعن رقم ١٩٧١ سنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨ ص ١٣ ص ٨٦٢ )

٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه اختلس المبلغ الوارد بقرار الخبير الحسابى حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدني ما يوفر جريمة خيانة الأمانة فى حقه بمناصرها القانونية ، وكان الحكم قد استظهر أن الإقرار المأخوذ على الطاعن المثبت لحصول تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور الجز فى عهده فانه لا أثر له على قيام الجريمة فى حقه ، وطالما أن ضررا لحق الشركة من هذه الجريمة فانه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه .

( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ص ١٤٨ ص ٢٠٢ )

١٥ - متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالأجر ، وتأييدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فإن مثل هذه العلاقة تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس . ولا يقدح فى ذلك قول المجنى عليه بجلسته المحاكمة أن الطاعن كان عاملا لديه بالأجر ، ذلك بأن العبرة فى هذا الصدد بحقيقة الواقع . ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤٨ ص ٦٦٢ ) .

١١ - لا جدوى مما ينهض الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فيما إذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقض فى البضاعة مادام الحكم قد أثبت فى حقه أنه تسلم بمبالغ من بعض الملاء على ذمة توصيلها الى المجنى عليه ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن يزعم لنفسه حقا فى احتباسها مما يكفى لتوافر سوء القصد فى حقه وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هى معروفة به قانونا وهو ما لا يجادل الطاعن فى صحته . ومن

المحكمة من تعديله متى وأت أن ترد للواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتصوير كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشراك في تبديد إلى فعل أصلي في سرقة، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتفسير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغيير في التهمة فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيبا بطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه.

(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ من ١٥  
س ٢٠٤.)

١٧ - ركن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة مسألة قضائية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى.  
(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦  
س ٦٦٤.)

١٨ - لما كان طلب المظنون ضده (المتهم) سماع شاعدي الاثبات في جريمة السرقة المسندة إليه وسماع أحدهما بالنقل هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التبديد موضوع الطعن، ذلك بأنه لا يمدو أن يكون دفاعا في تهمة السرقة التي اقتصر عليها طلب التكليف بالحضور حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت إليه تهمة التبديد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول إلى أن مثل أمام المحكمة الاستثنائية في الممارسة فبادر قبل ابداء أى دفاع موضوعي إلى الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيينة. ومن ثم فإن النعى على الحكم المظنون فيه بأنه حين قبل النفع لم يراع ما هو مقرر قانونا من أن هذا الدفع يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد.

(الطن رقم ١١٥٦ سنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ من ١٦  
س ٨٤٨)

أو الحاجز أو المدين لأسباب توجب ذلك طبقا للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية. أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لأي سبب من الأسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عائق الحارس ارشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع احضارها إلى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا.

(الطن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٣ - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ من ١٥  
س ١٢٢.)

١٥ - التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده إلى حين، لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبديد مالم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني إلى اضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه. ولما كان الحكم قد أثبت في مدوفاة أن الطاعن يرد امتناعه عن رد المقتولات منذ البداية بما تسك به من حقه في حبسها إلى أن يفصل في دعوى فسخ الخطبة - المسلم برفعها ضده - لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد استرداد ما قدمه من شبكة وهدايا - فضلا عما أتقنه من مصروفات أخرى، وكان هذا الذي قام عليه اعتقاد الطاعن سائما ودالا على انتهاا القصد الجنائي لديه وأنه ما هدف بقعوده عن الرد فترة - قام بعدها بتسليم المقتولات - الا حفظ حق له ما يبرره قانونا، فإن الحكم إذ داته بجريمة التبديد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين منه نقضه وتبرئة الطاعن مما أسند إليه.

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ١٤ - جلسة ١٩٦٤/٣/٣٣ من ١٥  
س ٢٠٢.)  
(والطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦  
س ٩٤٥.)

١٦ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة - كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل أن من واجبا أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصتها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع

## تبليخ

## موجز القاعدة :

عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بواجب التبليخ عن الجرائم • المادة ١٢٦ • ج .. .. .

## القاعدة القانونية :

عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بالاخلاق بالواجب العام للتبليخ عن الجرائم .. .. .

( الملن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢

ص ٢٤١ )

## تجبر

الفصل الأول : التجبر في نطاق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ .. .. . ١ - ٥

الفصل الثاني : التجبر بصدد تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات .. .. . ٦

## موجز القواعد :

الفصل الأول : التجبر في نطاق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤

جواز توافره ولو عرضاً من غير اتفاق سابق •

مناط مسئولية المشتركين في التجبر غير المشروع عن الجرائم التي وقعت حال حصوله تنفيذاً

للغرض منه :

إذا كانت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم يستقل بها أحد المتهمين لحسابه ، ويؤدي إليها السير الطبيعي للأمر بصرف النظر عن اسنادها إلى شخص بعينه • لازم ذلك • تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في تجبر غير مشروع مما ينمطف حكمه على الباقيين • ١ ، ٢ ، ٣

شروط قيام التجبر : أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها • .. .. .

مناط العقاب على التجبر وتضامن المتهمين في المسئولية عما يقس من جرائم تنفيذاً للغرض

منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .. .. . ٤

جريمة التجبر المؤتم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٤ • شروط قيامها : اتجاه غرض

المتجبرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور • وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، لا جرائم استقل بها أحد المتهمين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر • وأن تقع جميعها حال التجبر • ٥ .. .. .

## الفصل الثاني : التجبر بصدد تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات

شرط تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات : توافر خواطر الجناه على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاهها

ذاتياً إلى ما نتجه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى .. .. . ٦



## القواعد القانونية :

الفصل الأول : التجهر فى نطاق تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

١ - لا يشترط لقيام جريمة التجهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجهرين ، ذلك أن التجمع وإن كان يربطه فى بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقبا عليه عند ما تتجه نية المشتركين فيه الى تحقيق الغرض الاجرامى الذى يهدفون اليه مع علمهم بذلك .

( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ من ١٤٨ )

٢ - إذا دلت الحکم تدليلا سليما على اشتراك المتهمين فى التجهر غير المشروع الذى يزيد أفرادهم على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم الى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وقصد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة - ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السير الطبيعى للأمر وقد وقعت جميعها حال التجهر ، فإن هذا البيان توافر به جريمة التجهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ من ١٤٨ )

٣ - تدليل الحکم على توافر نية القتل فى حق أحد المشتركين فى التجهر غير المشروع كما هى معرفة به فى القانون مما ينقطع حكمه على كل من اشترك فى هذا التجهر مع علمه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته - مادام الحکم قد دلت تدليلا سليما على توافر أركان التجهر فى حق المتجهرين جميعا .

( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ من ١٤٨ )

٤ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ شروط قيام التجهر قانونا فى أن يكون مؤثما من خمسة أشخاص على الأقل وإن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد

باستعمالها ، وأن مناط العقاب على التجهر وشرط تضامن المتجهرين فى المسئولية عن الجرائم التى تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض . ومادامت المحكمة قد خلصت - فى حدود سلطتها التقديرية - الى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجهر ، واستندت فى ذلك الى أن المجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب العددي اللازم لتوافر حالة التجهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعا بمعامل الفضول وحسب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأى غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجهر على وجوب توافره وعلم المتجهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه ، فإن ما انتهى اليه الحکم فى هذا الصدد يكون صحيحا .

( الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/٢/٤ س ١٤ من ٧٢ )

٥ - يشترط لقيام جريمة التجهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ اتجاه غرض المتجهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التى ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السير الطبيعى للأمر ، وقصد جميعها حال التجهر . ولما كان الحکم المطعون فيه لم يدل على توافر هذه العناصر الجوهرية فى حق الطاعنين ، وكان ما أورده فى مجموعها لا يكشف عن توافرها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، مما يبيح ويوجب نقضه بالنسبة لهم .

( الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/١/١٠ س ١٤ من ٤٦٦ )

## الفصل الثانى : التجهر بصدد تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات

٦ - ان كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توافر خواطر الجناه على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاهها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى وفقا لما عبرت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٣٧ .

( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ س ١٥ من ٨٥٧ )

تجنيه

رابع : خدمة عسكرية

اعتبار المحقق كالشاهد بالمعنى الخاص المتعارف عليه . . . . . ١

محضر التحقيق محرر رسمى وهو حجة بما يثبت فيه . هذه الحجة لا تحول بين المتهم وبين ابداء دفاع يعارض ما أثبت فيه . . . . . ٢

### الفرع الثانى : أعمال التحقيق

التفتيش - احواله

راجع : تفتيش

### الفرع الثالث : الاختصاص بأعمال التحقيق

( ١ ) اختصاص النيابة العامة بالتحقيق

#### ١ - ولاية النائب العام

النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة . اشتمالها على سلطتى التحقيق والادعاء . انبساطها على اقليم الجمهورية برمتها . وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت . له مباشرة اختصاصه بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التى نيطت به على سبيل الأفراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية والادارية على أعضاء النيابة . . . . . ٣

لنائب العام كامل الحق في نذب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات الاستئناف بتحقيق أية قضية أو اجراء أى عمل قضائى مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلًا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى في اختصاص ذلك العضو . بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لانجاء التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر . . . . . ٤

القرار الوزارى بإنشاء نيابة المخدرات - أنه : لم يعد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم . له الولاية في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة . له الرئاسة والاشراف على أعضائها . . . . . ٥

رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة ادارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى . ٦

#### ٢ - حق رئيس النيابة في نذب أعضاء النيابة

صحة تكليف رئيس النيابة لأحد وكلاء النيابة الكلية بأى عمل من أعمال التحقيق .

تفتيش - المختص بإصدار الإذن به : سلطة رئيس النيابة في إحالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية دون التزام عليه ببيان مبرر الإحالة . . . . . ٧

لرئيس النيابة عند الضرورة حق نذب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . يكفى أن يتم هذا النذب شفاهًا بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . . . . . ٨

#### ٣ - نطاق اختصاص وكلاء النيابة الكلية

الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث التى تقع في دائرة المحكمة التى هم تابعون لها لا يتعارض مع نطاق تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية - في فقرتها الأخيرة . علة ذلك . . . . . ٩

وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التى يعمل بها . . . . . ١٠

#### ٤ - التحقيق بمعرفة معاون النيابة

النيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذى يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة . هذا التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . المادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - نظام القضاء - الملحق بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ . . . . .

نائب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث .  
صدور قرار النائب مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة احراز المخدر  
المنسوبة الى المطعون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ اجراءات . ١١ .. .. .

#### (ب) الاختصاص بضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية

- الاصل عدم جواز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . متى يجوز  
ذلك استثناء ؟ اذا استلزمته مصلحة التحقيق . ١٢ .. .. .
- ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية . من يملكه ؟ ذلك لسلطة التحقيق  
وحدها ، ولرئيس المحكمة الابتدائية في حالة المادة ٩٥ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية . ١٣ .. .. .
- كلمتا « الخطابات والرسائل » في نص المادة ٢٠٦ اجراءات . شمولهما كافة الخطابات والرسائل  
باطرود والرسائل التلغرافية . ان هي الاسائل شفوية وان اختلفتا في الشكل . ١٤ .. .. .
- مراقبة المكالمات التليفونية . وجوب استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لاجرائها . سلطته  
في الاذن بالاجراء أو رفضه خاضع لاشراف محكمه الموضوع . ١٥ .. .. .
- سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية . معناها : اقتضائها على الاذن لنيابة بالاجراء أو  
رفضه . لا ولاية له في القيام بهذا العمل بنفسه أو في ندب مأمور الضبط القضائي لذلك . ١٦ .. .. .
- مراقبة المكالمات التليفونية . ماهيتها : هي من أعمال لتحقيق لا من اجراءات الاستدلال .  
قيام مأمور الضبط القضائي بالمراقبة التليفونية والتفتيش - نقاذ الاذن القاضي الجزئي - دون  
ندبه لذلك من النيابة العامة . عمل باطل . أثره : بطلان الدليل المستمد من المراقبة والتفتيش . ١٨٠١٧

#### (ج) الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة العامة

- المبرة في اختصاص مصدر الاذن بالواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة . ١٩ .. .. .
- عدم لزوم بيان اختصاص المكاني لوكيل النيابة بالاذن الصادر منه . ٢٠ .. .. .
- بده وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق يدائرة اختصاصه المكاني . استيجاب ظروف  
التحقيق ومتنضياته متابعه الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الاجراءات منه او من  
يندبه لها . ٢١ .. .. .
- الاصل في الاجراءات الصعبة وان المحقق يباشر عمله في حدود اختصاصه .  
اجادله في خصوص اختصاص مصدر الاذن باصداره . اقتضاء ذلك تحقيقاً موضوعياً . عدم  
جواز اشارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ٢٢ .. .. .

#### (د) ندب مأموري الضبط القضائي لتحقيق

- سماع أقوال الحاضرين في محل الواقعة . المادة ٣١ أ . ج . الخطاب الموجه فيها الى مأمور  
الضبط . فصره على حالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة في حالة تلبس - دون قيامه بالضبط والتفتيش  
تنفيذاً لأمر النيابة . للمتهم أن يطلب من النيابة أو من المحكمة سماع شهوده . ٢٣ .. .. .
- سلطة النيابة في ندب أحد مأموري الضبط القضائي في بعض أعمال التحقيق . المادة ٢٠٠  
اجراءات . الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا الندب . ٢٤ .. .. .
- مجرد حالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر اقتداءً له  
لأجراء التحقيق . المحضر الذي يحضره مأمور الضبط بناء على هذه الحالة هو مجرد محضر جمع  
استدلالات . للنيابة العامة بحد حفظه ورفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالفاته . ٢٥

#### الفرع الرابع : اجراءات التحقيق

##### (أ) محضر التحقيق - حضور كاتب التحقيق

- وجوب استصحاب كاتب لتدوينه . أثر تخلف هذا الشرط . تحول المحضر الذي يحضره المأمور  
المنتدب من النيابة العامة للتحقيق - دون الاستعانة بكاتب - الى محضر جمع استدلالات . ٢٦ .. .. .
- توقيع كاتب التحقيق على أوامر التفتيش . غير واجب . علة ذلك . المادة ٧٣ اجراءات جنائية  
لدوينه بمعرفة كاتب التحقيق . الضرورة تجيز ندب غير كاتب التحقيق بالحكمة لتدوين اجراءاته  
استثناء من حكم المادة ٧٣ أ . ج . عدم بيان ظرف الضرورة . غير مؤثر . ٢٨ .. .. .

- اجراءات التحقيق التي يجب تدوينها بمعرفة كاتب المحكمة - المادتان ٧٣ و ١٩٩ اجراءات جنائية .  
هي الاجراءات التي تستلزم تحرير محاضر . اوامر الحبس والتبض والتفتيش . لا تستلزم ذلك  
عدم تدوينها بمعرفة الكاتب . لا بطلان . ٢٩ .. .. .

#### (ب) سلطة المحقق

- اجراءات التحقيق . سلطة المحقق في اتخاذ كافة ما تقتضيه مصلحة التحقيق . البند بتفتيش  
مسكن المتهم . جائز .. .. . ٣٠ .. .. .

#### (ج) اطلاع المحقق على الاوراق

- جواز الاطلاع على الاوراق في غيبة المتهم . كل ما لمتهم ان يتمسك بما قد يكون في هذا  
الاجراء من نقص أو عيب .. .. . ٣١ .. .. .

#### (د) التحقق من شخصية المتهم

- على المحقق اثبات ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يعطيه علما بانتهمة المسندة اليه . عدم التزامه  
بالكشف عن شخصيته للمتهم .. .. . ٣٢ .. .. .

#### (هـ) استجواب المتهم

- استجواب المتهم . حصوله في حضور الضابط . لا يبطله .. .. . ٣٣ .. .. .

#### (و) تعرف الشهود على المتهم

- تعرف الشهود على المتهم . ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا  
اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستند من عملية الاستعراق . علم جواز مصادرتها في اعتقادها ٣٤ .. .. .

#### (ز) تعرف كلب الشرطة على المتهم

- تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلا خاصا . ٣٥ .. .. .

#### (ح) تحريز المضبوطات

- اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ اجراءات . لا يترتب على مخالفتها أي  
بطلان . غلة ذلك : هي اجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . الأمر في ذلك متروك الى اطمئنان  
المحكمة الى سلامة الدليل وعدم العبث بالاحراز المضبوطة . طالما ان المحكمة اقامت قضاها على عناصر  
صحيحة وسانفة . ما يثار في هذا الصدد . جسد موضوعي . لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ٣٦ .. .. .

#### الفرع الخامس : اجراءات التحقيق الفاعلة للتقدم

- انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . اجراءات التحقيق الفاعلة للتقدم . من بينها امر النيابة  
بضبط واحضار المتهم . المادة ١٧ اجراءات .. .. . ٣٧ .. .. .

#### الفرع السادس : بطلان اجراءات التحقيق

##### (أ) ما يبطل الاجراءات

- بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على تدب المحكمة اياها لاجرائه بعد أن دخلت  
الدعوى في حوزتها . تعلق هذا البطلان بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي . المادة ٢٩٤  
اجراءات جنائية - والمادة ٣٢٩ مرفعات التي تقرر مبداعا يسرى في المواد الجنائية . بطلان الدليل  
المستند من هذا التحقيق .. .. . ٣٨ .. .. .

##### (ب) مالا يبطل الاجراءات

- ارتباط مصر قبل الوحدة مع دول الجامعة العربية باتفاقية خاصة بالاعلانات والانايب القضائية ،  
ووفق عليها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ . تولى السلطة القضائية في احدي تلك الدول التحقيق  
بطريق الانابة - طبقا للاجراءات المنصوص عليها لا بطلان .. .. . ٣٩ .. .. .
- تسلم رئيس النيابة اوراق التحقيق من القضاة العسكري بسويا مباشرة - دون وساطة وزارتي  
العدل والحارحية . لا بطلان . غلة ذلك .. .. . ٤٠ .. .. .

- استقلال القانون التأديبي عن قانون العقوبات . الفعل الواحد قد ينشأ عنه في الوقت نفسه خطأ تأديبي وفعل جنائي . دخوله في اختصاص النيابة الادارية والنيابة العامة . مثال . الرشوة : هي اخلال بواجبات الوظيفة العامة ، ومخالفة لأحكام قانون العقوبات . المادة ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٥٩ . تولى النيابة الادارية اجراءات الرقابة والفحص والتحقيق ، ثم احالتها الأوراق الى النيابة العامة بعد تكشف الجريمة . لا بطلان .
- ٤١ .. .. .
- اخطار الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف المتهم بالتحقيق قبل البدء به . المادة الثالثة من القانون . اجراء تنظيمي ، ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق . علة ذلك .
- ٤٢ .. .. .
- مانع عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب اخطار الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف المتهم بما تجرته النيابة الادارية من تحقيق . لا شأن للنيابة العامة به . ليس قيودا على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية . التزامها في التحقيق والتصرف فيه نصوص قانون الاجراءات الجنائية .
- ٤٣ .. .. .
- راجع أيضا : تحقيق :
- ( الفوائد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ) .

### الفرع السابع : التصرف في التحقيق

- الاحالة المباشرة من النيابة العامة في جنايات المادة ٢١٤/١٣ ج . المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وما ارتبط بها من جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط المشار اليها في النص : هو ارتباط المادة ٣٢ ع . اثر قيام الارتباط بالنسبة لبعض المتهمين : جواز الاحالة المباشرة بالنسبة للجميع .
- ٤٤ .. .. .
- علة ذلك . عدم تجزئة الدعوى .
- الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشرع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر حالة واحد ، المحكمة المختصة مكانا بأحدها . فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحول الى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ اجراءات .
- ٤٥ .. .. .

### الفرع الثامن : زوال ولاية سلطة التحقيق

- زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاء الحكم . ليس للنيابة العامة اجراء تحقيق يتعلق بذات التهم الذى قدمته للمحاكمة عن الواقعة نفسها . الا أنه من واجبها تحقيق ما يطرا أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ما يشهده الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التى أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمه أخرى عنها . لا محل له . ما دام الثابت أن الطاعن مسئول عن ذات الجريمة .
- ٤٦ .. .. .
- شرط الحظر على النيابة باجراء تحقيق في الدعوى : هو اتصال سلطة الحكم بها . اتصال مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أوقاض التحقيق . علة ذلك : قضاء الاحالة . ليس الا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاض التحقيق وغرفة الاتهام قبل حله محلها .
- ٤٧ .. .. .
- راجع أيضا : تحقيق .
- ( القواعد رقم ٣٨ )

### الفرع التاسع : مسائل متوعة

- التحقيق الابتدائي . ماهيته ؟ هو من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضى فحسب .
- ٤٨ .. .. .
- تسييب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بالاجراءات والتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة . مثال .
- ٤٩ .. .. .

### الفصل الثاني : التحقيق بمعرفة المحكمة

- ليس في القانون ما يمنع استدعاء مأمورى الضبط القضائي وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهودا في القضايا التى باشرها فيها أفعالا . شرط ذلك : أن ترى المحكمة أو السلطة التى تؤدى الشهادة أمامها محلا لذلك .
- ٥٠ .. .. .
- استحلاف الشاهد من ضمانات التحقيق بقية حمله على قول الصدق . طائفة لا يجوز استحلافها :

- المحكوم عليهم بمقوبة جنائية وناقضو الأهلية . سماع معلوماتهم على سبيل الاستدلال . علة ذلك :  
 هم أقل ثقة ممن يجب عليهم الحلف . آداؤهم الشهادة يمين . لا يترتب عليه البطلان . حرمان المحكوم  
 عليهم بمقوبة جنائية من الحلف : عقوبة . منهاها . . . . . ٥١ - ٥٣
- طلب استدعاء الطبيب لمناقشته . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ اذا رأت من الوقائع أنها في  
 غنى عن رأيه وكان تحقيق الدفاع غير منتج . . . . . ٥٤
- فقد بعض أوراق التحقيق . أثره . المول عليه هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة  
 بنفسها . التحقيق الابتدائي . ماهيته . هو من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضي فحسب . . . ٥٥
- الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق الا ما ترى  
 لزوما لإجرائه . مثال . . . . . ٥٦
- طلب المائدة من إجراءات التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . طالما أنه لا يتجه الى  
 نفي الفعل الكون للجريمة ، أو اثبات استحالة حصول الواقعة . مثال . . . . . ٥٧
- التحقيق الى تلتزم المحكمة بإجرائه . هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومنتجا فيها . مثال . ٥٨
- عدم اعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره بشر يمين . سقوط حقه في  
 التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . المادة ٣٣٣ إجراءات . . . ٥٩
- الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟  
 اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى شرط ذلك :  
 أن تبين علة الرفض . . . . . ٦٠

راجع أيضا : اثبات :

( القاعدة رقم ١٩٨ )

وأجراءات :

( القواعد أرقام ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٥٠ )

وامر بالادج

( القاعدة رقم ٧ )

وتفتيش :

( القاعدة رقم ٥٠ )

المعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال  
 ملحوظة في صفتهم كموظفين عموميين .

(الطن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٥٨)

٢ - المحاضر التي يحورها أعضاء النيابة العامة  
 لاثبات التحقيق الذي يباشرونه هي محاضر رسمية لصدورها  
 من موظف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما  
 ثبت فيها - وان كانت حجييتها لا تحول بين المتهمين وبين  
 ابداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه مهما كان متعارضا  
 مع ما أثبت فيها .

(الطن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٥٨)

موجز القواعد :

الفصل الأول : التحقيق بمعرفة النيابة :

الفرع الأول : طبيعة التحقيق الذي تجريه النيابة :

١ - النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية  
 خول الشارع أعضائها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق  
 ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة  
 بالتحقيق بمقرتها في الباب الرابع من الكتاب الأول من  
 قانون الإجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباشرونه انما  
 يعرونه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائي ، ولا يصح  
 اعتبارهم في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص

## الفرع الثاني : أعمال التحقيق « محله »

راجع تفتيش

## الفرع الثالث : الاختصاص بأعمال التحقيق

(١) اختصاص النيابة العامة بالتحقيق

١ - ولاية النائب العام

لنائب العام أو يستقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقي أعضاء النيابة اختلاف درجاتهم . خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفي أنهم انما يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو بمنأى عن رئاسته وإشرافه .

(الظن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ ص ١٦ ص ٨٦٥)

٢ - رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة إدارة محضا لا يترتب عليها أى أثر قضائى .

(الظن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ ص ١٦ ص ٨٦٥)

٣ - حق رئيس النيابة في ندب أعضاء النيابة .

٤ - إشارة رئيس النيابة بأحالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية بدلا من اصدار الاذن بنفسه انما هي احالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكلاء وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق كما له هو أن يقوم به ، وهو لا يلتزم في ذلك ببيان المبرر الذى اقتضى احالة طلب التفتيش الى من أحاله اليه ما دام ذلك يدخل في سلطته .

(الظن رقم ١٥٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٩/١٢ ص ٥٩)

٥ - لرئيس النيابة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة علا بنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء - وهذا التدب يكفى فيه أن يتم شعوبا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التدب الشغوى ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثالث من مطالعة مخضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق ثبتت نفى صدر محضره قرار من رئيس النيابة بتدبه

٣ - النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائى ولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتى التحقيق والاتهام وتبسط على اقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التى نيظت به على سبيل الافراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاوتة أمر مباشرتها بالنيابة عنه، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارة على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسما واحدا لا تقصام بين خلاياه .

(الظن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ ص ١٦ ص ٨٦٥)

٤ - يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذى يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد محال اقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم في الأصل عامة تبعا لو كالة النائب العام بما يعجز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لاقامته . وأن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة ، سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم ، أم جزئية ، أو كلية ، أو بأحدى نيابات الاستئناف ، لتحقيق أية قضية أو اجراء أى عمل قضائى مما يدخل في ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى في اختصاص ذلك العضو - ومن ثم يكون النعى على قرار النائب العام الصادر بتدب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة الى الطاعن بتجاوزه الاختصاص الموقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بأشائها غير متعدي .

(الظن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ ص ١٦ ص ٨٦٥)

٥ - القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا



## ٤ - التحقيق بمعرفة معاون النيابة .

١١ - أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لا يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، وأزالت التفرق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة بنبذ معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحض التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة احراز المخدر المنسوبة الى المظنون ضده - وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري ضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المظنون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

(الظن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ من ١٤ ص ٢١٦) .

## (ب) الاختصاص بضبط المخططات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية .

١٢ - الأصل أنه لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . غير أنه اذا استلزم مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فانها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات .

(الظن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٣ ص ١٢٥) .

١٣ - أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها - وهي قاضي التحقيق ، وغرفة الاتهام في أحوال التصدي للتحقيق أو اجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه بعد استئذان القاضي الجزئي - سلطة ضبط الخطابات والرسائل بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة ، وذلك فيما عدا الحكم الخاص الوارد في المادة ٩٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٥ .

(الظن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٣ ص ١٢٥) .

لمباشرة التحقيق بالنيابة - فان هذا الذي أثبتته يكفى لإثبات حصول النذب واعتبار التحقيق الذي اجراه صحيحاً .

(الظن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/١١ من ١٦ ص ٤٥٨) .

## ٣ - نطاق اختصاص وكلاء النيابة الكلية .

٩ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها انما أساسه تفويض من رئيس النيابة اقتضاء نظام العمل فأصبح في حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ولذلك لم يجد الشارع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه - أما ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية في فقرتها الأخيرة - فمقصود به قاعدة أخرى تتصل بتنظيم العمل عندما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ في الأحوال العادية ومتى قرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة - سواء أكان ذلك تحقيقاً كاملاً لتلك الحوادث أم القيام بأجزاء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق لا يتعارض مع النطاق الذي يجرى فيه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ .

(الظن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١٤٣) .

(والظن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ ص ٤٨٦) .

(والظن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ من ١٠ ص ٥٧٠) .

(والظن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ من ١١ ص ٢٩٢) .

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطاع نفيه الا اذا كان هناك نفي صريح . ومجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر الاذن لا ينتج اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .

(الظن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٥٩) .

عن طريق نذب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذها علا بص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية (الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٣٥).

١٨ - اذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد استصدر اذا من القاضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بناء على ما ارتقاء من كناية محضر التحريات المقدم اليه لتسويغ استصدار الاذن بذلك ، فلما صدر هذا الاذن قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة ، فان ما قام به الضابط من اجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلا لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التحويل على الدليل المستمد منهما .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٣٥)

#### (ج) الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة العامة .

١٩ - العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الاذن انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخي ظهوره الى وقت المحاكمة .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ ص ١٢ ص ٣٧٧)

٢٠ - ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقروفا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ، (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ ص ١٢ ص ٣٧٧)

٢١ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات واستداده خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه أو من يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(الطن رقم ٢١٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ص ١٥ ص ٢٢٧)

٢٢ - الأصل في الاجراءات الصحة وأن المحقق يباشر أعمال وظيفته في حدود اختصاصه . ولما كان الطاعن لا ينازع في صفة مصدر الاذن بل ان البادى من دفاعه أنه سلم بأن الاذن قد صدر من النيابة العامة . وكان ما أورده الطاعن من مجادلة في خصوص اختصاص مصدر الاذن باصداره يقتضى تحقيقا موضوعيا لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يقبل اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ص ١٦ ص ٤٥٢)

١٤ - انه وان كانت المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية لم تصغ كاللادة ٩٥ منه أو كالفقرة (ج) من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنابات الملغى - الا أن مدلول كلمتي « الخطابات والرسائل » المشار اليهما في المادة ٢٠٦ المذكورة واباحة ضبطها في أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ ، يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لاتحادها في الجوهر وان اختلفتا في الشكل .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٣٥)

١٥ - سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل ، وبين تفتيش منازل غير المتهمين - لمة غير خافية وهي تعلق مصلحة الغير بها ، فاشتراط لذلك في التحقيق الذي تجر به النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي الذي له مطلق الحرية في الاذن بهذا الاجراء أو رفضه حسبما يرى ، وهو في هذا يخضع لاشراف محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٣٥)

١٦ - سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية محدودة بمجرد اصداره الاذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالاجراء موضوع الاذن بنفسه ، اذ أنه من شأن النيابة العامة - سلطة التحقيق - ان شاعت قامت به بنفسها أو نذبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي ، وليس للقاضي الجزئي أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الاجراء المذكور .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٣٥)

١٧ - لا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من اجراءات التحقيق لا من اجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك الى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي . بصدر اذن القاضي الجزئي باقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعدود اليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو

دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بالفائه ، لم يخطئ - صحيح القانون -

(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ من ١٦ ص ٨٨٥)

#### الفرع الرابع : إجراءات التحقيق •

##### ( ١ ) محضر التحقيق « حضور كاتب التحقيق » •

٢٦ - يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه - فاذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي - باتدباب من النيابة العامة - ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا - الا ان هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال . وانما يؤول أمره الى اعتباره محضر جمع استدلالات . ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في اصداره الى ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات ، فانه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطالان المحضر الذي حرره الضابط المنتدب للتحقيق .

(الطن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٢٣)

٢٧ - مفاد نص المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية والتي وردت في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ، هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق نفسه مثل سماع الشهود واجراء المعاينات واستجواب المتهمين دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وان كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق الا انه ليس من المحاضر التي أشارت اليها تلك المادة .

(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٥٤١)

٢٨ - تكليف وكيل النيابة عند انتقاله لشخص غير كاتب التحقيق وبعد تحليفه اليمين استثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، أمر جازق قانونا ما دام ما اتخذه وكيل النيابة من ندب وتحليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لندب كاتب غير كاتب التحقيق ، ولا يفسر من الأمر شيئا عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق الى ندب كاتب آخر غير كاتب المحكمة .

(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٢٢٢)

#### ( د ) ندب مأموري الضبط القضائي للتحقيق •

٢٣ - الخطاب الموجه الى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في الواقعة ، انما يتعلق بحالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها - فاذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي ندب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بهما ، فان للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - أن تسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة ، فاذا لم يفعل فلا شيء يوجب الحكم .

(الطن رقم ٧٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٤ من ١٢ ص ٢١٥)

٢٤ - ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه » - هو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحا ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من اعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد الى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتا بالكتابة الى أحد مأموري الضبط المختصين مكافيا ونوعيا .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ ص ١٢٥)

٢٥ - مجرد احالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائي لا يمد انتدبابا له لاجراء التحقيق اذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب الندب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم كان المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق فاذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالفائه هذا القرار ، اذ أن أمر الحفظ المانع من الود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتدباب منها في الحدود المشار اليها . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في الدعوى الماثلة قرارا اداريا - يجوز لها العدول عنه ورفع الدعوى الجنائية

## (د) التحقق من شخصية المتهم

٣٢ - توجب المادة ١٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يعطيه علما بالتهمة المنسوبة اليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصية للمتهم .

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٥/٤ من ١٦ من ٤٣٠٠)

## (هـ) استجواب المتهم

٣٣ - ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للتهمة ما يعيب هذا الاجراء أو يطله في وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .

(الطن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ من ٣١١٠)

## (و) تعرف الشهود على المتهم

٣٤ - تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فاذا كانت المحكمة قد اطاعت الى سلامة الدليل المستمد من عملية الاستدلال فانه لا يجوز مصادرتها في اعتقادها .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ من ١٥ من ٥١١٠)

(والطن رقم ٣٢٣٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ من ٥٠٧٠)

## (ز) تعرف كلب الشرطة على المتهم

٣٥ - تعترف كلب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلا خاصا . ولما كانت المحكمة قد استندت الى استدلال الكلب كقرينة تمزج بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم تعتبر هذا الاستدلال كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل الطاعنين ، فان استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(الطن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٣ من ١٦ من ٨٩٩٠)

## (ح) تحريز المضبوطات

٣٦ - اجراءات التحريز للنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما هي اجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان ، وترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل اليها العبث ، ولما كانت المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة ، فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد اذ لا يدنو في حقيقته أن

٢٩ - مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا في اجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم واجراء المعاينة اذ أن هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجربات التحقيق بحيث لا توقعه عن ذلك كتابة المحضر ، أما سائر اجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١٠/٢ من ١٢ من ٨٤٤٠)

## (ب) سلطة المحقق

٣٠ - متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلعا على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام الى شخص معين وقدترت صلاحية هذا المحضر وكمايته لفتح التحقيق - فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ، مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم ، دون توقف على اتخاذ أي اجراء آخر شكلي أو غير شكلي كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق ، لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانونا أن يباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ من ١٢ من ٩١٠٠)

## (ج) اطلاع المحقق على الأوراق :

٣١ - يجوز للنّابة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطل غياب المتهم هذا الاجراء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره - كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(الطن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ من ٢٥١٠)

## (ب) مالا يظل الاجراءات

٣٩ - الانابة القضائية تظهر من مظاهر التماوان الدولي بين الهيئات القضائية ، وقد حرصت الدول على تنظيم مجموعة الاجراءات التي تحكم الانابة وما يتصل بها اثارا منها على ارساء قواعد العدالة مع المحافظة على استقلالها وبسط سيادتها على اقليمها . وقد اربطت مصر قبل الوحدة مع دول الجامعة العربية باتفاقية خاصة بالاعلانات والانابات القضائية ووفقى عليها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ . فاذا كانت أوراق الانابة - فى هذه الدعوى - قد أرسلت الى السلطات المختصة ب سوريا بالطريق الدبلوماسى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابعة من تلك الاتفاقية ، فان ما يشير المتهم من بطلان التحقيق وبطلان الانابة التي تم بمقتضاها لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٧١)

٤٠ - لم يتطلب القانون أن يكون ارسال أوراق الانابة بعد تنفيذها بطريق معين ، وان جرى العرف على أن يكون ذلك عن طريق وزارة الخارجية . وليس فى تسليم رئيس النيابة أوراق التحقيق من القاضى العسكرية ب سوريا مباشرة دون وساطة وزارتي العدل والخارجية مساس بحق من حقوق المتهم .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٧١)

٤١ - اذ كان القانون التأديبى مستقلا عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتمايز مجال تطبيقه ، فان الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبى يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائى مؤثم قانونا فى الوقت نفسه . والرشوة بوصفها اخلايا بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبى والجريمة وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازها الادارى والقضائى لمكافحة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر - وقد أفصح الشارع بما نص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن امكان بلوغ الخطأ التأديبى مبلغ الجريمة ، وبالتالي فان تحرى أمر هذا الخطأ يدخل فى اختصاص النيابة الادارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق حتى اذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق الى النيابة العامة التي تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه - ولما

يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثاره أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٤١)  
(الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ٨٣٧)  
(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨٨)  
(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٥/٣/١٩٦٣ من ١٤ ص ٢١٤٨)  
(الطن رقم ٢١٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٣ ولم ينشر)  
(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢١٣٧)

## الفرع الخامس : اجراءات التحقيق القاطعة للتقدم

٣٧ - الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم واحضاره هو من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقدم طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٩٧)

## الفرع السادس : بطلان اجراءات التحقيق

## ( ١ ) ما يظل الاجراءات

٣٨ - من المقرر أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب أن يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ مستقر عليه فى أصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة فى المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المادة تقرر مبدأ عاما يسرى أيضا فى المود الجنائية ، واذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز فى هذه الحال أن تنتدب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفُرج اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلى الذى تقوم به النيابة العامة بناء على ثقب المحكمة اياها فى أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسة بقواعد التنظيم القضائى التي تحدد نظام التقاضى وواجب المحكمة فى مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، أو بتدب أحد أعضائها أو قاضيا آخر فى حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضاه المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف للقانون .

(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٥٨)

فانه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى واحالة أحد المتهمين الى محكمة الجنايات مباشرة والباقيين الى غرفة الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميناً لحسن سير العدالة .

(الطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ من ١٧٤)

٤٥ - الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة ، الا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور تنص على أنه اذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة . ولما كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جنابة احرار السلاح والنخيرة التي أسندت الى الطاعن هي المحكمة الأعلى بالنسبة الى جنحة القتل والاصابة خطأ التي أحيلت اليه بوصف أنها مرتبطة بالجنابة المذكورة - فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ص ١٥ من ١٧٤)

(والطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦ من ١٧٠)

#### الفرع الثامن : فوال ولاية سلطة التحقيق

٤٦ - التحقيق الذي لا تملك النيابة اجرائه هو الذي يكون متعلقا بذات التهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فان للنيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمه أخرى عن ذات الجريمة، وما ربه على ذلك من عدم جواز الاستناد الى شيء منها لا يكون له محل ، مادام الثابت أن الطاعن ساهم في ارتكاب الجريمة .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٦٦ ص ١٤ من ٢٣٥)

كان ذلك ، فان ما أثاره الطاعن من بطلان الاجراءات لأنها انصبت على جريمة من جرائم القانون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الادارية لا يكون له وجه .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ من ٢٠٠)

٤٧ - ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في فقرتها الأخيرة من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - قصد به توجيه الخطاب الى النيابة الادارية في خصوص ما تجر به من تحقيق طبقاً لأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون المذكور ، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ، ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق لأنها اجراءات تقتض السرية التي يتعين أن تحاط بها حتى توصل الى النتيجة المرتقبة ، وهو ما يؤيده ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية المصاحبة لهذا القانون .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ من ٢٠٠)

٤٨ - لا شأن للنيابة العامة فيما تجر به من تحقيقات - بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - لأنها تسيير في التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سائلة الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلاناً ما على مخالفة أحكامها ، إذ أنه نص تنظيمي كما يبين من صيغته وطبيعته .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ من ٢٠٠)

#### الفرع السابع : التصرف في التحقيق

٤٩ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها لترض واحد ، وكانت احدى تلك الجرائم جنابة داخلية في الجنابات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة - أياً كانت العقوبة المقررة لها بالنسبة الى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، ويستوى الحال لو وقعت احدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط ،

المحاكمة ، بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، اذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل تلك المصى فلا وجه له في النعى عليها الثابتات عن هذا الأمر الذي لم يطلبه .

(الطن رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٤ ص ٤٧) .

#### الفصل الثاني : التحقيق بمعرفة المحكمة .

٥٠ - ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها - الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها مجلا لذلك فاذا كان المتهم وإن أشار في صدر دفاعه الى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهدا في الدعوى، الا أن المحكمة لم ترمبراً لمسيرة المتهم فيما أشار اليه وأطاعت الى ما أثبت في محضره ، وكان للمحكمة أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعته من الشهود أمامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة مادام كل ذلك كان مروضاً على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فإن ما يبيعه المتهم على الحكم من استناده الى ما أثبت وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند الى أساس .

(الطن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٦ من ١٢ ص ٥٨) .

٥١ - استخلاف الشاهد - عملاً بالمادة ٢٨٣/١ من قانون الاجراءات الجنائية - هو من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ، لما في الحلف من تذكير الشاهد بالاله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه ان هو قرر غير الحق ، ولما هو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلي الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضى فيتخذها من أسس تكوين عقيدته . الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليهم اليمين اليهم لكونهم غير أهل لذلك ، اما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربعة عشرة سنة كاملة ، والمجرومين من أداء الشهادة يمين كالمحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة فانهم لا يسمعون طبقاً للبند ( ثالثاً ) من المادة ٢٥ من قانون المقبوبات الا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية .

(الطن رقم ٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ١٤٤) .

٤٧ - تنص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يباد التحقيق فيما فقدت أوراقه واذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي اجراء ما تراه من التحقيق . مما مفاده أن شرط الحظر على النيابة العامة هو اتصال سلطة الحكم بالقضية ، أما والقضية لم ترفع بعد الى المحكمة المختصة فان للنيابة سلطة اجراء التحقيق الذي تراه ولما كان الثابت أن الدعوى لم تحل على المحكمة الا بناء على قرار مستشار الاحالة وبعد أن أجبرت النيابة العامة بتحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق التحقيق الأولى وطبقاً لقرارها بتقديمها له ، فانه لا جناح على الحكم المطعون فيه اذا ما عول في قضائه باداة الطاعن على ما أجرته النيابة من تحقيقات تكميلية قبل صدور قرار مستشار الاحالة باحالة .لدعوى على محكمة الجنايات . ذلك أن الذي يحرم على النيابة اجراء التحقيق هو احالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم وما قضاء الاحالة الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزء من قضاء الحكم وشأنه في ذلك كشأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حله محلها وعمله جزء من التحقيق وليس جزء من المحاكمة وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق . فاتصال الاحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ١٢٢) .

#### الفرع التاسع : مسائل متنوعة

٤٨ - الأصل أن عماد الإثبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجسره المحكمة بنفسها وتوجه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائي فليس الا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوى ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضى في تكوين عقيدته - فاذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقد ، فلا وجه للنعى على الحكم ببطالان الاجراءات تأسيساً على فقد بعض أوراق التحقيق .

(الطن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٦ من ١٢ ص ٨٠٧) .

٤٩ - ما يثيره الطاعن في خصوص عدم قيام المحقق بإرسال المصى المضبوطة للتحليل ، مردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون تمهيداً للتحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على

٥٦ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مقتضى الأوراق ، وهى لا تلتزم بأن تجرى تحقيقا الا ما ترى لزوما لاجرائه . ومن ثم فلا جناح عليها ان هى التفتت عن الطلب المبدى بسماع أقوال الشهود سيما وقد عنت بتبريره فى حكمها تبريرا سائفا وسليما .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٢٠٣ .)

٥٧ - من المقرر أن طلب المعاينة من إجراءات التحقيق التى لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابته ، طالما أنه لا يتجه الى نفى القتل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . ويررت رفضها بما أوردته من أسباب سائفة ، فإن المنازعة فى هذا الذى انتهت اليه المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ . ص ١٤ من ٦٤٩ .)

(والطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ٢١/٦/١٩٦٥ ص ١٦ من ٦٦١ .)

٥٨ - من المقرر أن التحقيق الذى تلتزم المحكمة بإجرائه هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومتجا فيها . ولما كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الأسئلة التى منمت المحكمة توجيهها كانت أسئلة افتراضية لا تصل مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون منتجا منها ، فانه لا تثرب على المحكمة ان امتنعت عن توجيهها .

(الطن رقم ٨٨٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١١/٦/١٩٦٣ . ص ١٤ من ٨٣٦ .)

٥٩ - متى كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٦٥٩ .)

٦٠ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه الا أن المحكمة اذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب .

(الطن رقم ٩٤٨ سنة ٣٥ ق . جلسة ٢/١١/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨٠١ .)

٥٢ - مذهب الشارح فى التفرقة بين الشهادة التى تسمع يمين وبين تلك التى تعد من قبيل الاستدلال والتى تسمع بغير يمين ، يوحى بأنه يرى بأن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليلهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفا ، ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضى الأخذ بالأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا آكس فيها الصلوق .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ ص ١٢ من ٤٤٢ .)

٥٣ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بمقوبة جناية هو فى الواقع من الأمر عقوبة منهاها الظاهر التهنين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقصى الأهلية طوال مدة العقوبة وبانقضائها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين ، فهى ليست حرمانا من حق أو ميزة مادام الملحوظ فى أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فاذا حلف مثل هؤلاء الأشخاص اليمين - فى خلال فترة الحرمان من أدائه - فلا بطلان ، إذ لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملا للشاهد على قول الصديق .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ ص ١٢ من ٤٤٢ .)

٥٤ - من المقرر أن القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب اذا رأت أنها فى غنى عن رأيه بما استخلصت من الوقائع التى ثبتت لديها ، فاذا وضعت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج فى الدعوى فللمحكمة أن تطرحه مع بيان الصلة فى أطرافه .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٦٦ .)

٥٥ - الأصل أن عماد الاثبات فى المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجره المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التى تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائى فليس الا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوى ولا يمدو أن يكون من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضى فى تكوين عقيدته - فاذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقدته ، فلا وجه للنسب على الحكم ببطلان الاجراءات تأسيسا على فقد بعض أوراق التحقيق .

(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٠٧ .)



## تداخل في وظيفة عمومية

### موجز القاعدة :

جريمة المادة ١٥٥ عقوبات • مشال تتحقق به أركانها •

### القاعدة القانونية :

فانصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقادا منه بأن المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الاجراء قانونا ، فان هذه الأفعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .  
( المجلد رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ ق • جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢  
ص ٨١٥ ) •

إذا كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه رجل قروي من الريف متقدم في السن وأن المتهم اعترض سبيله وانصرف به الى طريق فرعى وزعم له أنه مخير ثم أمره بإبراز ببطاقته الشخصية وإخراج ما يعمل في جيوبه من نقود وأوراق

### ترصد

### موجز القواعد :

- ١ حصول التردد في مكان خاص بالمجاني • لا يفي توافره • .. .. .  
مفارقة الشارع بين طرف سبق الاصرار وطرف التردد • لا يلزم - لتوقيع العقوبة المخلطة  
بالمادة ٢٣٠ عقوبات - اجتماع الطرفين معا •
- ٢ ادانة المتهم بجناية القتل العمد مع التردد • مجادلته في عدم قيام طرف سبق الاصرار  
لا جدوى منه • .. .. .  
استخلاص الحكم تربص المتهم بالمجنى عليه ، وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها ، وترقبه مفادته لها للاعتداء عليه ، ومباغتته بضربه بالعصا عندما ظهر به • توافر  
طرف التردد في حق المتهم بتعصية الزمن والمكان • لا عبرة بحالة المتهم الذهنية وقت مقارنته  
الجريمة • الاعتداد بهذه الحالة لا يكون الا في صدد التذليل على طرف سبق الاصرار • .. .. .
- ٣ طرف التردد : تحققه بمجرد تربص المجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من  
مكان يتوقع قدومه اليه ، ليتوصل بذلك الى مقاجاته بالاعتداء عليه • لا يؤثر في ذلك : أن يكون  
الترصد بغير استخفاء • .. .. .
- ٤ خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذ فيه المتهم مكانا لترقب المجنى عليه • لا يقدح في  
سلامته • طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو النتيجة التي انتهى اليها • .. .. .
- ٥ حكم طرف التردد في تشديد العقوبة كحكم طرف سبق الاصرار • اثبات توفّر أولهما يفي  
عن اثبات توافر ثانيهما • .. .. .
- ٦ التردد • ماهيته : طرف عيني مشدد • وصفة لاصقة بذات العمل المادي المكون للجريمة • ..  
جمع الحكم بين طرفي سبق الاصرار والترصد عند تحدّثه عنهما لا يضره ما دام قد دلت على نفيهما  
تدليلا سائفا • .. .. .
- ٨

### القواعد القانونية :

٢ - غير الشارع بين طرف سبق الاصرار وطرف التردد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . فإذا كان الحكم قد استخلص توافرية القتل وطرف التردد استخلاصا سليما يتفق مع ماهيا مرفان به في القانون ، فانه لا يجدي الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام طرف سبق الاصرار .

١ - العبرة في قيام التردد هي تربص الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التردد في مكان خاص بالمجاني نفسه .

طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر في منطقة أو النتيجة التي انتهى اليها .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤ س ١٥ س ٧٢١ ) .

٦ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار ، وإثبات توفر أولهما يغني عن إثبات توافر ثانيهما .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤ س ١٥ س ٧٢١ ) .

٧ - التردد ظرف عيني مشدد ، وصفة لصفة بذات الفعل المكون للجريمة .

( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١١/٩/١٩٦٥ س ١٦ س ٨٣٢ ) .

٨ - لا يضير الحكم أن يكون قد جمع بين ظرفي سبق الاصرار والتردد عند تحدده عنهما مادام قد دلت على نفيهما تدليلاً سليماً .

( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١١/٩/١٩٦٥ س ١٦ س ٨٣٢ ) .

٣ - يكفي لتوافر ظرف التردد - كما هو مصرف به في القانون - في حق المتهم ما استخلصه الحكم من ربهض بالمجنى عليه وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضره بالضبط عندما ظفر به ، وذلك بصرف النظر عن حالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعتد بها إلا في صدد التدليل على ظرف سبق الاصرار .  
( الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ٢/٢٦/١٩٦٣ س ١٤ س ٢٤٥ ) .

٤ - يكفي لتحقيق ظرف التردد مجرد تريض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع فدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التردد بغير استغفاء .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤ س ١٥ س ٧٢١ ) .

٥ - خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذته الطاعنون مكنماً لترقبهم المجنى عليه لا يقدح في سلامته ،

## تزوير

### موجز القاعدة :

استقلال جريمة التزوير عن جريمة التقليد .

### القاعدة القانونية :

أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزيف أمر المظنون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لمصلاهم المزيفة ، فانهم يكونوا قد تمدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون الحكم المظنون فيه اذ قضى ببراءة المظنون ضدهم استنادا الى أن الواقعة لا تعدو شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ س ١٥ س ٣٦٥ ) .

جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المظنون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتزيف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزيف وذلك بعد

## تزوير

الفصل الأول : - أركان جريمة التزوير وطبيعتها

### الفرع الأول : تغيير الحقيقة

( أ ) في التزوير المادى .. .. . ١ - ٨

( ب ) في التزوير المعنوى .. .. . ٩ - ١١

الفرع الثاني : الضرر .. .. . ١٢ - ١٤

الفرع الثالث : القصد الجنائي والباعث .. .. .	
( أ ) القصد الجنائي .. .. .	١٥
( ب ) الباعث .. .. .	١٦
الفرع الرابع : طبيعة الجريمة .. .. .	١٧
الفرع الخامس : تسبیب الأحكام في جرائم التزوير .. .. .	١٨ - ٢٦
الفصل الثاني : الاشتراك في التزوير .. .. .	٢٧ ، ٢٨
الفصل الثالث : تزوير المحررات الرسمية .. .. .	
الفرع الأول : ماهية المحرر الرسمي .. .. .	٢٩ - ٣٢
الفرع الثاني : صور مختلفة من المحررات الرسمية .. .. .	٢٣ - ٢٥
الفصل الرابع : تزوير المحررات العرفية .. .. .	٣٦
الفصل الخامس : صور خاصة من التزوير .. .. .	٣٧
الفصل السادس : تزوير المحررات الباطلة .. .. .	٣٨
الفصل السابع : اثبات التزوير .. .. .	٣٩ - ٤١
الفصل الثامن : استعمال المحرر المزور .. .. .	
الفرع الأول : أركان الجريمة .. .. .	٤٢ - ٤٤
الفرع الثاني : طبيعة الجريمة .. .. .	٤٥
الفرع الثالث : تسبیب الأحكام في الجريمة «أحالة» .. .. .	
الفصل التاسع : مسائل متنوعة * .. .. .	
الفرع الأول : الطعن بالتزوير .. .. .	٤٦ - ٥٠
الفرع الثاني : الإطلاع على المحرر المزور .. .. .	٥١
الفرع الثالث : ماهية غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات .. .. .	٥٢

## مواجز القواعد :

### الفصل الأول : - أركان جريمة التزوير وطبيعتها

#### الفرع الأول : تغيير الحقيقة

##### ( أ ) في التزوير المادي

- طرق التزوير المادي : تغيير الحقيقة في بيانات المحرر تغييراً مادياً - مثال في تزوير قسيمة دفع رسم مستخرج رسمي عن شهادة ميلاد \* .. .. . ١
- إغفال المهتم التعليمات بشأن طريقة التصحيح المسموح به - متى لا ينفي مسئوليته \* إذا كان مقصوداً منه تحقيق مرامي إليه بشأن تغيير الحقيقة - مثال في دفاتر توزيع أراضي طرح البحر \* .. ٢
- اصطناع ورقة واعطاؤها مظهر الأوراق الرسمية - توافر الجريمة ولو كانت مذيلة بتوقيعات لأشخاص لا يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين متى كان الجنائي قد قصد أن يوهم بذلك .. .. . ٣
- جريمة التزوير في الأوراق الرسمية \* شروطها - متى تنحقق ؟ لا يشترط أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة \* بل يكفي : أن تعطى هذه الأوراق شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن يتسبب صدورهما كذبا إلى موظف عام \* .. .. . ٤
- تغيير الحقيقة في محرر بوضع أعضاء مزور - متى يعد تزويراً مادياً : إذا كان المحرر صالحاً لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو مطالبة بحق \* وكان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير \* .. ٥
- مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع أعضاء مزور - كفايته لتوافر جريمة التزوير \* متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير - مثال \* .. .. . ٦

- وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئولية .  
 ما يثيره الطاهر من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير .  
 لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في ذلك الجريمة .  
 التزوير الملقب عليه . تمامه خفية أو استلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن  
 يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تغير الحقيقة في كلا الحالتين  
 يجوز أن ينخدع به بعض الناس . . . . .  
 يجوز أن ينخدع به بعض الناس . . . . .

### (ب) في التزوير العنوي

- انتحال المتهم اسما غير اسمه في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ومتى لا يكون ؟  
 اذا انتحل المتهم اسم شخص معروف لديه : تزوير .  
 اذا انتحل اسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير . ولو تبين أن ثمة شخصا بهذا الاسم ،  
 ما دام المتهم لا يعرفه .  
 علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائي للمتهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر  
 حالا أو محتملا ، وهو ما ينشأ القول به في حالة انتحال اسم وهمي . . . . .  
 التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه الا اذا وقع تغير الحقيقة على بيان مما أعد المحرر لاثباته .  
 مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين  
 من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج . يستوى في النتيجة  
 مع القول بأنها مطلقة طلاقا يحل به المقصد الجديد . الأمران يلتقيان مع الواقع . في الدلالة على خلو  
 الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد . إبرام العقد في وقت كان قد صدر فيه حكم نهائي بطلاق الزوجة  
 لعدم الطعن عليه . انتقاده صحيحا . لجوء الطاعن بمذلل إلى الطعن على حكم الطلاق . لا يثير من  
 الأمر العبرة بوقت توثيق العقد . . . . .  
 إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بمقصد الزواج . عدم انطوائه على جريمة تزوير . علة  
 ذلك : عقد الزواج لم يعد لاثبات هذه الصفة . . . . .  
 اشتراط بكاراة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج . بقاء العقد صحيحا وبطلان هذا الشرط .

### الفرع الثاني : - الضرر

- الضرر : توافره . بوضوح التزوير ما دام أن تغير الحقيقة يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد  
 الضرر في جريمة تزوير الأوراق الرسمية . مفترض . علة ذلك . . . . .  
 ودفع ضرر بالفعل . غير لازم في جريمة التزوير . كفاية احتمال وقوعه . البحث في وجود الضرر  
 واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغير الحقيقة . . . . .

### الفرع الثالث : القصد الجنائي والباعث

#### ( ١ ) القصد الجنائي

- القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحققه بتصد تغير الحقيقة في محرر تضييما من شأنه أن يسبب  
 ضرا ، وبنية استعمال المحرر قيسا غيرت من أجله الحقيقة فيه .  
 تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على  
 قيساه . . . . .

راجع أيضا : تزوير .

( المائدة رقم ١٠ ) .

#### (ب) الباعث

- المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير .  
 عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره . . . . .

### الفرع الرابع : طبيعة الجريمة

- جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية .  
 جريمة الاستعمال . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل  
 والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكاً بها .

- القضاء ابتدائها يرد ويطالن الورقة المطعون عليها - استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا الغاء  
والحكم بصحتها \* مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ الا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء  
نهائيا بتزويرها \* ١٧ .. .. .

### الفرع الخامس : تسبیب الاحكام في جرائم التزوير

- قول الجدير انه لا يتيسر - لأمیاب فنية - معرفة حدث الكشط والتغيير \* اطمئنان المحكمة الى  
ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثهما \* لا قصورا تناقضي \* ١٨ .. .. .
- الحكم ببرائة المتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد امانة ، رفع الدعوى بالتزوير والاستعمال على  
مقدم ذلك السند، اختلاف الدعوى في السبب والحصول \* محكمة التزوير غير مقيده بحكم البرائة فيما  
يختص بواقعه التزوير .. ١٩ .. .. .
- القصد الجنائي في التزوير \* متى لا يلزم التحدث عنه استغلا \* اذا كان الحكم قد اورد من الوقائع  
ما يدل على قيامه .. ٢٠ .. .. .
- طريقة التزوير \* قول الحكم ان المحرر المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب اليه \* مؤدى  
ذلك : ان التزوير بالامتناع \* النى على الحكم بالقصور لعدم بيان طريقة التزوير \* لا محل له ... ٢١ .. .. .
- ركن الضرر في جريمة التزوير \* لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم \* يكفي ان يكون قيامه  
مستفادا من مجموع عبارات الحكم \* ٢٢ .. .. .
- تزوير محرر واستعماله \* ثبوت التزوير \* لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة  
الاستعمال .. ٢٣ .. .. .
- قصور الحكم في استظهار اركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به \* اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية  
برد ويطالن الورقة \* عدم عنايته ببحث الموضوع عن وجهته الجنائية \* مجرد التمسك بالورقة المزورة  
لا يكفي في ثبوت هذا الملم \* ضرورة اقامته الدليل على ان الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك في  
ارتكابه \* ٢٤ .. .. .
- الحكم بالادانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحتها ان يتحدث استغلا عن ركن الضرر \*  
يكفى ان يكون قيام هذا الركن مستفادا من مجموع عبارات الحكم \* ٢٥ .. .. .
- شرط الادانة في جرائم تزوير المحسرات ؟ ان يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما  
انطوى عليه من بيانات والا كان باطلا \* علة ذلك : الكشف عن ماهية تفسير الحقيقة فيه \* ٢٦ .. .. .
- راجع ايضا : تزوير \*  
( القاموس رقم ١٥ )

### الفصل الثاني : الاشتراك في التزوير

- تعديل الوصف \* منه يجب تنبيه المتهم اليه ؟ اذا تعدى الامر الى تغيير التهمة ذاتها بتزوير كيان  
الواقعة المادية \* مخالفة ذلك : اخلال يحق الدفاع \* ثمان \* تعديل التهمة من اشتراك في تزوير الى  
فعل أصلى .. ٢٧ .. .. .
- الاشتراك في جرائم التزوير \* قيامه غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يكفي  
اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها \* شرط ذلك : ان يكون هذا الاعتقاد سائفا تبرره  
الوقائع التى انبثت الحكم \* مثال \* ٢٨ .. .. .

### الفصل الثالث : تزوير المحررات الرسمية

#### الفرع الأول : ماهية المحرر الرسمى

- كفاية صدور الورقة من موظف عومى مختص بتحريرها وحصول تغيير الحقيقة في بياناتها \*  
عدم اتصال هذا التغيير بالفرض الذى حررت القسمية من أجله غير مؤثر \* ٢٩ .. .. .
- صحيفة افتتاح الدعوى \* البيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه \* مجرد خير يحتمل الصدق  
أو الكذب صادر من غير موظف عومى \* متى تتوافق بشأنه جريمة التزوير : عند تداخل المحضر  
بتأييد هذا البيان \* كتسبب الصحيفة صفة الرسمية باعلانها على يد المحضر \* ٣٠ .. .. .
- الرسمية \* ماهيتها : صفة يسبغها محررها على الورقة \* لاطبعا على نموذج خاص \* اختصاص  
الموظف بتحريرها : أساسه ؟ ٣١ .. .. .

نسخة الحكم الأصلية • ورقة رسمية منوط بكاتب الجلسة تحريرها • تكليف الكاتب غيره بتحرير تلك النسخة وتعمد هذا الأخير إضافة عبارات إلى أسباب الحكم لم تصدر من القاضي • متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير ؟ عند تدخل الكاتب وتوقيعه على الورقة • صفة الرسمية تنسحب في هذه الحالة على الورقة منذ بدء تحريرها .. .. .

٣٢

راجع أيضا : تزوير •

( القواعد رقم ٤ )

### الفرع الثاني : صور مختلفة من المحررات الرسمية

محضر البوليس • صلاحيته أصلا للاحتجاج به ضد صاحب الاسم الوارد به ولو كان منتحلا • ٣٣

كشف العائلة الذي يحسّر للأعفاء من الخدمة العسكرية • اعتباره ورقة رسمية • متى كان قد وقع من شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية • لا يؤتى في ذلك : أن يكون شيخ الحارة غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف متى كان هذا العيب قد فانت ملاحظته على الموظفين المختصين فصدرت على أساسه شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية • .. .. .

٣٤

التغيير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويرا في أوراق رسمية • انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها • خضوعه للقواعد العامة في قانون العقوبات • .. .. .

٣٥

راجع أيضا : تزوير •

( القواعد ٩ ، ١٠ ، ١١ )

### الفصل الرابع : تزوير المحررات العرفية

قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بعقوبة مقررة في المادة ٢١ عقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير • لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالتزوير في سرقة : طالما أن المحكمة طبقت المادة ٢٢ عقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى • .. .. .

٣٦

### الفصل الخامس : صور خاصة من التزوير

عدم جواز التوسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة • المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات • .. .. .

٣٧

### الفصل السادس : تزوير المحررات الباطلة

المحررات الباطلة والقابلة للإبطال • تغيير الحقيقة فيها • تزوير • مثال : إيصال منسوب صدوره إلى قاصر • احتمال الضرر • .. .. .

٣٨

### الفصل السابع : اثبات التزوير

لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات مميّنة في دعاوى التزوير • للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين • .. .. .

٣٩

إدانة الحكم الطاعن - في جريمة تزوير - استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم إبحاث التزييف والتزوير • انتهاء هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حوت بخط الطاعن • اعتياده في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية • استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات • اكتشافها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب • أخذ عنصر المضاهاة في الرأى الذي انتهى إليه الجير • عدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيا فيها • فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه • .. .. .

٤٠

عدم وجود المحرر المزور لا يقرب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير • الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير وتسميته إلى التهم • للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات • لها أن تأخذ بالصورة الضمنية للورقة كدليل في الدعوى إذا ما اطمانت إلى صحتها • .. .. .

٤١

مثال • .. .. .

**الفصل الثامن : - استعمال المحرر المزور -****الفرع الأول : أركان الجريمة**

- ٤٢ .. .. . يكفي لتوافره مباشرة الاستعمال في معاملات الأفراد
- جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادي : يتم باستعمال المحرر فيما زور من قبله لا عبثا
- ٤٣ .. .. . يتحقق النتيجة المرجوة . مثال . .. .. .
- جريمة استعمال الورقة المزورة : عدم قيامها بالإثبات علم من استعمالها بأنها مزورة . مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها . لا يكفي . ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفصل .
- ٤٤ .. .. .

**الفرع الثاني : - طبيعة الجريمة**

- جريمة استعمال محرر مزور . طبيعتها . جريمة مستمرة .
- ٤٥ .. .. .
- راجع أيضا : تزوير .
- ( القاعدة رقم ١٧ ) .

**الفرع الثالث : تسبیب الأحكام في الجريمة**

- راجع : تزوير .
- ( القاعدة رقم ٢٣ ) .

**الفصل التاسع : مسائل متنوعة****الفرع الأول : الطعن بالتزوير**

- الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعي . لا تجوز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٤٦، ٧٠
- الخطأ المادي في تدوين محاضر الجلسات . لا يستلزم الالتجاء الى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الاجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام . مادام هذا الخطأ واضحا .
- ٤٨
- الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة بأجابته . المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية . مثال .
- ٥٠، ٤٩
- راجع أيضا : إثبات .
- ( القاعدة رقم ١٥٢ ) .

**الفرع الثاني : الإطلاع على المحرر المزور**

- إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . اثره : تعيب إجراءات المحاكمة . وجوب نقض الحكم .
- ٥١ .. .. .

**الفرع الثالث : ماهية غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ اجراءات**

- غرامة التزوير التي يقضى بها اعمالا لنص المادة ٢٩٨ اجراءات على مدعى التزوير في حالة الحكم أو التقرير بعدم وجود تزوير . طبيعتها : غرامة مدنية محضه . هي ليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات . على القاضي أن يحكم بهسا كاملة دين الالتفات الى الظروف المخففة .
- ٥٢
- راجع أيضا : إثبات
- ( القاعدة رقم ١٢٧ ، ١٦٨ ) .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : اركان جريمة التزوير وطبيعتها

## انفرع الأول : تغيير الحقيقة

## ( ١ ) في التزوير المادي

١ - يكفي لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمي أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومي مختص بتحريرها ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمى من مديرية معينة والتزوير الذي طرأ عليها يتصل بنشاط لمنطقة التحلية عليها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها فغيرا ماديا شمل تاريخها والامضاء المنسوب الى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجا بها أصلا .

( الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٩ ص ١٢  
٦٤ ) .

٢ - اذا كان الثابت من الحكم أن ما حدث لا يعد تصحيحا بالمعنى الذى تجيزه التعليمات - انما هو تغيير أساسى اسنقل به التهم بعد انتهاء مهمة اللجنة المشكلة لتوزيع أراضي طرح البحر على مستحقها ، وترتبت عليه نتائج ، وكان اغفال التهم للتعليمات عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع الى مجرد التراخي في تنفيذ هذه التعليمات - بل كان مبعثه افراده بالأمر على غير علم من اللجنة تحقيقا للأهداف التي رمى اليها - وهي تعديل التوزيع الذي تم ، فيكون غير سديد ما ينهائ التهم على الحكم من خطأ في القانون اذ دانه بجريمة التزوير في محرر رسمى .

( الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ ص ١٢  
٢٦٩ ) .

٣ - من المقرر أنه يدخل حكم المحررات الرسمية ، فيما يتعلق بجريمة التزوير ، المحررات المصطنعة التي تسب زورا الى موظف عمومي مختص وتمطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الجانى قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التي

اقتضتها يمكن أن يتخدع بها الناس وخصوصا من أريد خدعه .

( الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ ص ١٢  
٢٥٦ ) .

٤ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام للابهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . كما لا يشترط لتحقق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب اليه انشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يقيد تداعله في تحريره واعداده وأن يحتوى من البيانات ، على ما يوهم بأنه هو الذى بادى اجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن يتخدع به الناس .

( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣  
٣٠٠ ) .

( والطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢٣ ص ١٥  
٢٦٧ ) .

٥ - تغيير الحقيقة في محرر بوضع امضاء مزور يعد تزويرا ماديا ، متى كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق ، ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالتصير .

( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ ص ١٥  
٢٦٦ ) .

٦ - أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى بوضع امضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للتصير . فإذا كان الحكم قد أثبت أن العقد المصطنع ذيل بتوقيعين مزورين تخالف كل منهما الامضاء الصحيحة للمتاعدين مما من شأنه أن يلحق بهما ضررا أن لم يكن محققا فهو على الأقل محتمل . فإن جريمة التزوير تكون متوافرة في حق التهم .

( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥ ص ١٥  
٢٤٤ ) .

٧ - ان وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف التهم لا يؤثر في مسؤوليته . ومن ثم فانه لاجدوى مما يشهه الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة التزوير ما دامت



عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررّة في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .

( الملن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ من ٢٤٤ )

٨ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دواية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن مادام أن تفسير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . ولما كان بين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه الملعون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان الملعون ضده يعمل سائقا لها اذ قرر أنه اطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة . بل اشتبه فقط في أمرها فأرسلها الى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فان القرار الملعون فيه اذ انتهى الى الأمر بعدم وجود لاقامة الدعوى على المتهم استنادا الى انتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعميه ووجب نقضه وإعادة القضية الى مستشار الاحالة لاحالتها الى محكمة الجنايات .

( الملن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ س ١٥ من ٨٧٣ )

#### (ب) في التزوير المعنوي

٩ - انه وان كان من المقرر أن محضر البولييس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المتحل فيه ، الا أن مجرد تفسير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المتحل أو لم يقع ، الا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحق أو يحتل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . فاذا كان الجاني لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل يقصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير في اعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع .

( الملن رقم ٣١٣ سنة ٢٦ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ س ١٣ من ٤٨٩ )

١٠ - من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتصل

أركانه الا اذا كان تفسير الحقيقة قد وقع في بيان ما أعد المحرر لآلياته ، وأن مناط المعاقب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تفسير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقا يصل به العقد الجديد مادام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت أن عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يجعل البيان مطابقا للواقع في نتيجته ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحا ، ولا يغير من الأمر أن يكون الطاعن قد لجأ بعد ذلك الى المعارضة في حكم الطلاق لأن المبرة انما تكون بوقت توثيق العقد .

( الملن رقم ١٩٨ لسنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٣/٤/٩ س ١٤ من ٣١٣ )

١١ - لما كان ما أسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم اثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الاولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوي على جريمة تزوير ، اذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة . كما أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويظل هذا الشرط . ومن ثم فان الحكم الملعون فيه اذ انتهى الى أن ما أسنده المتهم الى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا لا يكون ممينا في هذا الخصوص

( الملن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/٢/٩ س ١٥ من ١٧٦ )

#### الفرع الثاني : الضرر

١٢ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دواية خاصة - بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه ، أو أنه متقن - مادام أن تفسير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .

( الملن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ من ٦٤ )

١٣ - لا يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . فاذا كان الحكم

يردها وبطلانها طالبا الغاء والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فان الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من هذا التاريخ .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق ٠ جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢ س ١٤ .  
س ٥٠١ )

#### الفرع الخامس : تسبب الأحكام في جرائم التزوير

١٨ - متى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذى أحدث الكشط والتغيير في المستند وبين ما جاء في تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثهما لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها الموضوعية الى أقوال الشاهدين في هذا الخصوص ، فإن ما ينهيه المتهم على الحكم من القصور والتخاذل يكون لا محل له .

( الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ س ١٢  
س ٧٩٧ )

١٩ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، إذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تصدرى -وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسؤولية المتهم فيها - الى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق به الدعوى القائمة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراءة من تهمة تبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة استنادا الى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند واستعماله وأدانه الحكم المطعون فيه عن هاتين التهمتين مستندا الى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزوير في دعوى التبديد ، ومستندا كذلك الى أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعا من العود الى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والاستعمال . اذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم في

المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما أعد له فليس يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . وكذلك فانه اذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما فيها .

( الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٢ س ١٣ من ٣٠٠ )

١٤ - لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير الثقات الى ما يطرأ فيما بعد .

( الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق ٠ جلسة ١٥/٢/١٩٦٥ س ١٦  
س ١٢٩ )

#### الفرع الثالث : القصد الجنائي والباطع

##### ( ١ ) القصد الجنائي

١٥ - القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

( الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ ق ٠ جلسة ٤/١٢/١٩٦١ س ١٢  
س ٩٥٠ )

( والطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ ق ٠ جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٣ س ١٤  
س ١٠١٨ )

##### ( ب ) الباطع

١٦ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباطع على الجريمة والباطع ليس ركناً من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق ٠ جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ س ١٥  
س ٤٤٤ )

#### الفرع الرابع : طبيعة الجريمة

١٧ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فانها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكاً بها . فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى

٢٤ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فلت الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، هذا بالإضافة الى قصوره فى استظهار أركان جريمة النزوير وعلم الطاعن به واكتفائه فى هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالنزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهة الجنائية اذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكتفى فى ثبوت هذا العلم ، ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف النزوير أو اشترك فى ارتكابه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من اخلال بحق الطاعن فى الدفاع بالثغرة عن تحقيق ما أثاره فى صدد تحويل المحرر اليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية . فان هذا الوار الذى أصاب الحكم يكتفى لنقضه .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ ص ١٤ )  
( ٥٠١ )

٢٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة النزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن الضرر بل يكتفى أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .

( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ص ١٥ ) ( ٤٣٤ )

٢٦ - من المقرر أنه يجب للادانة فى جرائم نزوير المحررات أن يمرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه والا كان باطلاً .

( الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤ ص ١٦ )  
( ٨ )

#### الفصل الثانى : الاشتراك فى النزوير

٢٧ - اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنائها القانونى والاستماع فى ذلك ببنابر أخرى تضاف الى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك فى تزوير الى فعل أصلى ، فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه

الدعويين ، وهى فى دعوى التبديد المشار اليها تختلف فى السبب والخصوم عن دعوى النزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السند الكتابى فى الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلاً فيها .

( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٧ ص ١٢ )  
( ٨٨٨ )

٢٨ - القصد الجنائى فى جريمة النزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً فى الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

( الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٤ ص ١٢ )  
( ٩٥٠ )

٢٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الايصال المزور لم يكتب صلباً وتوقيماً بخط من نسب صلوره اليه ، فان مؤدى ذلك أن النزوير حدث بطريق الاصطناع - ومن ثم فان ما ينمى الطاعن ( التهم ) على الحكم من أنه لم يبين الطريقة التى حصل بها فعل النزوير يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٣ ) ( ١٠٧ )

٣٠ - لا يلزم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة النزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكتفى أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته من الوقائع ما يدل على تمعد الطاعن تغيير الحقيقة فى المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعماله فيما أعد له فليس بالازم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن وكذلك فانه اذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فان الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما فى تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التى يعتمد عليها فى اثبات ما فيها .

( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣ ص ١٣ )  
( ٣٠٠ )

٣١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم مادامت مدوناته تبنى عن ذلك ، وكان اثبات وقوع النزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند اليه استعماله .

( الطعن رقم ٢١٥٤ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ ص ١٣ )  
( ٩٩٥ )

يصدر عن طرف واحد ومن غير موظف مختص ، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتدخل المحضر - وهو الموظف المنوط به عملية الاعلان - بتأييد البيان المخاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية بأنه ثبت ما يخالف الواقع من حيث اقامة المعلن اليها بالمحل الذي يوجه الاعلان اليه وعلاقتها بمن يصح قانونا اعلانه مضافا معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، فإذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي ، اذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة الرسمية باتخاذ اجراءات الاعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

( الطن رقم ٢٢ لسنة ٣١ - ٠ جلسة ١٦٦/٤/٣٠ من ١٢ ص ٤١٥ -  
٠ ( ٣٤٠ )

٣١ - لا يشترط في القانون - كيما تسخ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة انما يسبغها محررها لا طبعا على نموذج خاص. والرسمية تتحقق حتما متى كانت الورقة صادرة أو منسوبة صدورها الى موظف مختص بتحريرها ، سواء كان أساس الاختصاص قانونا أو مرسوما أو لائحة أو تعليما أو بناء على امر رئيس مختص أو طبقا لمقتضيات العمل .

( الطن رقم ٣٦ لسنة ٣١ - ٠ جلسة ١٦٦/٤/٣٠ من ١٢ ص ٤١٩ )

٣٣ - من المقرر أن نسخة الحكم الأصلية هي من الأوراق الرسمية وأن كاتب الجلسة هو المنوط بتحريرها أصلا تقلا عن ذات النص الذي دونه القاضي في مسودة الحكم . ولا يغير من رسميتها أن يخالف هذا الكاتب واجبه ويمهد الى غيره بتحرير تلك النسخة ، لأن صفة الرسمية انما تسبغ على الورقة في هذه الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد تدخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ، اذ العبرة في هذا الصدد هي بما يؤول اليه المحرر بما كان عليه في أول الأمر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم أنه عند تحريره النسخة الأصلية أضاف عامدا الى أسباب الحكم التي كتبها القاضي في المسودة عبارات لم تصدر منه فجعل بذلك واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، فإن ما انتهى اليه الحكم من اعتبار المتهم شريكا لكاتب المحكمة الحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة

المتهم اليه ومنعه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يمتزض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريتين المسندتين للمتهم (وهما استعمال محرر عرفي مزور ونصب ) مادامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريمتين الأخريتين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل - فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التعديل فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

( الطن رقم ٢٢ لسنة ٣١ - ٠ جلسة ١٦٦/٤/٣٠ من ١٢ ص ٤١٥ -

٢٨ - الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائعا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب مقعولة على ما استنتج من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول في ارتكاب جريمة التزوير، فإن النية عليه بالقصور والقصد في الاستدلال يكون على غير أساس .

( الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ - ٠ جلسة ١٦٦/٤/٣٠ من ١٢ ص ٤٤٣ )  
(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٤ - ٠ جلسة ١٦٦/٤/٣٠ من ١٦ ص ١٤٠ )

### الفصل الثالث : تزوير المحررات الرسمية

#### الفرع الأول : ما هية المحرر الرسمي

٢٩ - يكفي لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمي أن تكون الورقة صادرة من موظف عسومي مختص بتحريرها ، ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع رسم مستخرج رسمي من مديرية معينة والتزوير الذي طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسام التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييرا ماديا شمل تاريخها والامضاء المنسوب الى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجا بها أصلا .

( الطن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ - ٠ جلسة ١٦٦/٦/٩ من ١٢ ص ٦٤ )

٣٠ - البيان الخاص بمعدل اقامة المدعى عليه وان كان في الأصل لا يمدو أن يكون خيرا يحتمل الصدق أو الكذب

في الورقة الرسمية سائلة البيان تزويرا رسميا يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٠ من ١٤ ص ١٠١٨)

٣٥ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعتبر أوراقا رسمية . فكل تغيير فيها تزويرا في أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ، ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطاعن من تغيير بالمحرر والاضافة في البطاقة العائلية تزويرا في ورقة رسمية فانه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ من ١٦ ق ١٧٢ من ٨٩٥)

#### الفصل الرابع : تزوير المحررات العرفية

٣٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس شهرا ، وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فانه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الأولى .

(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ ص ١٢٤)

#### الفصل الخامس : صور خاصة من التزوير

٣٧ - من المقرر أن جرائم الزور المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها .

(الطن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ من ١٦ ص ٨٩٥)

#### الفصل السادس : تزوير المحررات الباطلة

٣٨ - من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي

رسمية يكون تطبيقا سليما للقانون على الفعل الذي وقع منه .

(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٤ من ١٢ ص ٩٥٠)

#### الفرع الثاني : صور مختلفة من المحررات الرسمية

٣٩ - انه وان كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه ، الا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يمد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يقع، الا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . فإذا كان الجاني لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع .

(الطن رقم ٧٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٢ ص ٤٨٩)

٣٤ - مفاد نصوص المواد ٧ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية - أنه اذ حرر الطاعن كشفا بمحاكمة المتهم الذي أريد اغضائه من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ووقع عليه بوصفه شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فانه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ، ولا يقدح في هذا أن يكون الطاعن غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف أو يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على الكشف المذكور . ذلك بأنه من المقرر أنه اذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما توفرت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب واجب على اعتبار أن المحرر رسمي لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال ولما كان هذا العيب يفرض قيامه قد قامت ملاحظته على الموقعين المختصين فصدرت على أساسه شهادة اعفاء المتهم من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فإن الحكم اذ اعتبر التزوير في الحقيقة الذي حصل

فى رأى الذى انتهى اليه الخير ، وما اذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفى للوصول الى النتيجة التى خلص اليها ، ومن غير أن تباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدي رأيا فيها ، مما يعيب الحكم بالقتصاد فى الاستدلال ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٣/٤/٨ ص ١٤ من ٣٠٩ .

٤١ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الأمر فى هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل فى الدعوى اذا ما اطمانت الى صحتها . فاذا كان الحكم قد انتهى فى استخلاص سائح الى سابقة وجود أصل الخطاب المزور والى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله الى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عمد الى الاستيلاء عليه بعد أن استفاد الغرض الذى أعدده من اجله اخفاء لجسم جريمة التزوير التى قارنها ، فان ما يشير به الطاعن فى هذا الصدد لا يبدو المجادلة فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستلزم قاضى الموضوع ولا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٤/١١/٢٣ ص ١٥ من ٦٦٧ .

#### الفصل الثامن : استعمال المحرر المزور

##### الفرع الأول : أركان الجريمة

٤٢ - استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل ايجابى يستخدم به المحرر المزور والاستناد الى مادون فيه - يستوى فى ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلًا فى معاملات الأفراد .

(الطن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٩ ص ١٢ من ٦٤ .

٤٣ - العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فاذا كانت الواقعة التى استخلصها الحكم المطعون فيه واطمان اليها فى خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا فى أمره ولم يصرّفوا له المبلغ موضوع

يحصل التغير فيها سندًا مثبتًا لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد النقص فى محرر من المحررات بأحدى الطرق التى نص عليها وأن يكون هذا التغير من شأنه أن يسبب ضررًا للغير - ومن ثم فان تزوير الاتصال موضوع الدعوى - وإن نسب صلوه الى قاصر - يكون مقابلاً عليه لاحتمال الضرر .

(الطن رقم ٦٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦٢/٢/٥ ص ١٢ من ١٠٧ .

#### الفصل السابع : اثبات التزوير

٣٩ - لم يحدد القانون الجنائى طريقة اثبات معينة فى دعاوى التزوير ، فللقاضى الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائمة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليه ، فإن النقص على الحكم بأن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع حين لم تجبه الى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدي رأيه الفنى فيها ، يكون فى غير محله .

(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٢/٢١/٢٤ ص ١٣ من ٨٦٦ .

(الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٣/٢/٥ ص ١٤ من ١٠٧ .

(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦٠/١١/١٥ ص ١٠ من ٦٦٧ .

(الطن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٦/١/١٣ مبيعة الربع قرن جزء أول ص ٣٦٤ ق ٢٠٣ .

٤٥ - متى كان الحكم قد استند - ضمن ما عول عليه فى ادانة الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وكان يبين ما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى الى أن المباشرة المزورة حررت بخط الطاعن ، واعتمد فى ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه فى ظروف طبيعية وقد استعملت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه اليها من شبهات واكتفت بالمضاهاة التى أجسرت على أوراق الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علاته دون أن تجرى فى هذا الشأن تحقيقًا لتبيان مبلغ اثر استبعاد هذا العنصر

٤٩ - نظمت المواد ٣٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط الاجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير : لقرعية وبيان من هذه المواد والمذكرة الايضاحية

المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة بأجابه ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة

على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأي فيها . ولما كانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن وقع على كشوف الجرد المقدمة في الدعوى ، فانها بذلك تكون

قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في امضاءه على الكشوف سألقة الذكر أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة اليه ، فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه ، ويكون ماينعاه الطاعن على الحكم بالاخلاق بحسب الدفاع والفساد في الاستدلال ، في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ص ١٤٠ ص ١٦٦٢)

٥٠ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بأجابه . لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأي فيها . ولما كانت المحكمة قد اطمانت الى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فانها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن

التوكيل ، فان العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . اما الحصول على المبلغ فهو اثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتتام الجريمة وانما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٣ عقوبات .

(الطعن رقم ٥٤ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ ص ١٣٣ ص ٥٥٩)

٤٤ - من المقرر أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ ص ١٦ ص ١٤٠)

### الفرع الثاني : طبيعة الجريمة .

٤٥ - جريمة استعمال محرر مزور ، هي جريمة مستمرة .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٣٣ ص ١٠٧)

### الفرع الثالث : تسبب الاحكام في جرائم التزوير .

راجع : تزوير .

( القامعة رقم ٢٣ ) .

### الفصل التاسع : مسائل منوعة

#### الفرع الاول : الطعن بالتزوير .

٤٦ - الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فاذا كان الحكم الابتدائي الذى أيد الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد رد على الدفع ردا سائفا بما مؤداه أن المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم به طوال مراحل الدعوى واطمانت في حدود سلطتها التقديرية ، الى صحة المقعد المقول بتزويره فان ما ينعاه المتهم من قالة الفساد في الاستدلال والاخلاق بحسب الدفاع يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣٣ ص ٤٦٩ )

٤٧ - اذا كان المتهم ( الطاعن ) لم يتمسك بالدفاع الموضوعي - الخاص بالادعاء بتزوير الورقة - أمام المحكمة الاستئنافية ، فانه لا يجوز له بعد ذلك اثاره أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣٣ ص ٤٦٩)

٤٨ - الخطأ المادى في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء الى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذى رسمه القانون للطعن على الاجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام ، مادام هذا الخطأ واضحا .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ص ١٤٠ ص ١٤٦)

اقتضاء الدعاوى الجنائية كالتقديم الجنائي والعفو الشامل والوفاء وينفذ بها بالاكراه البدني . وهي في هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التي تتميز بخصائص أخرى عكسية . وقد اراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يضع حدا لانتكار

الناس ما سطرته أيديهم بقرار الزام مدعى التزوير يدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغير حق أو على إيجاده نزاعا كان في الامكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعى بتزويرها فهي غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضي كاملة . ولا محل للالتفات فيها الى الظروف المخففة ، ولا يقدح في ذلك ما

نصت عليه المذكرة الإيضاحية للفصل الثامن من قانون الاجراءات الجنائية في شأن دعوى التزوير الترية من أن

المادة ٢٩٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعى التزوير اذا ترتب على طعنه إيقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه ، أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المدنية من

أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبه القساؤون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه من اثباتها وأن إيقافها بوصفها جزاء هو أمر يتعلق بالنظام

العام ولمحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . ذلك أن هذه الغرامة مقررة كرادع يردع الخصوم عن التماهى

في الانتكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يبدو أن يكون دفاعا في

المعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما . ولأن ليس هناك ما يمنع من أن يكون الجزاء مدنيا كالتعويض

وغيره . وقانون العقوبات حين يؤثم فعلا فاته ينص على مساءلة مقترفة بلفظ العقاب أو الحكم ، وكذلك الحال

في قانون الاجراءات الجنائية في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه كجرائم الامتناع عن الحلف أو تأدية الشهادة أو

غيرها . ومن ثم فان وصف غرامة التزوير بأنها جزاء يلزم به مدعى التزوير هو أدنى الى مراد الشارع في التمييز بينها كرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٣ ص ١٦ من ٢٩٢) .

بالتزوير في هذا الشيك أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة اليه طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه فلا يصح أن يماح على المحكمة التفاتها عنه .

(الطن رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦٦٥/١/١٨ ص ١٦ من ٦٩) .

(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦٦٥/١/١٨ ص ١٦ من ٦٩) .

### الفرع الثاني : الاطلاع على المحرر المزور

٥١ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على

الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرهما مما يوجب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي أدلة الجريمة التي يبنى عرضها على

بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦٦٦/١٠/٢٠ ص ١٢ من ٨٤٧) .

(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦٦٥/٢/١٦ ص ١٦ من ١٩٤) .

### الفرع الثالث : ماهية غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ اجراءات

٥٢ - انه وان نصت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات

الجنائية على أنه في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير

بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيا ، الا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص

عليها في قانون العقوبات ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة

تخضع لكل خصائص العقوبات ومنها أن يصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الاتهام وتعدد تعدد المتهمين ويعد الحكم بها سابقة في العود وتقضى الدعوى

بشأنها حتى بعد صدور الحكم الابتدائي بها بكل أسباب

### تزيف

#### موجز القواعد :

تضيق الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع بالمعاقب عليه قانونا . . . . .

١ . . . . .

٢ . . . . .

٣ . . . . .

٤ . . . . .

٥ . . . . .

٦ . . . . .

٧ . . . . .

٨ . . . . .

٩ . . . . .

١٠ . . . . .

١١ . . . . .

١٢ . . . . .

١٣ . . . . .

١٤ . . . . .

١٥ . . . . .

١٦ . . . . .

١٧ . . . . .

١٨ . . . . .

١٩ . . . . .

٢٠ . . . . .

٢١ . . . . .

٢٢ . . . . .

٢٣ . . . . .

٢٤ . . . . .

٢٥ . . . . .

٢٦ . . . . .

٢٧ . . . . .

٢٨ . . . . .

٢٩ . . . . .

٣٠ . . . . .

٣١ . . . . .

٣٢ . . . . .

٣٣ . . . . .

٣٤ . . . . .

٣٥ . . . . .

٣٦ . . . . .

٣٧ . . . . .

٣٨ . . . . .

٣٩ . . . . .

٤٠ . . . . .

٤١ . . . . .

٤٢ . . . . .

٤٣ . . . . .

٤٤ . . . . .

٤٥ . . . . .

٤٦ . . . . .

٤٧ . . . . .

٤٨ . . . . .

٤٩ . . . . .

٥٠ . . . . .

٥١ . . . . .

٥٢ . . . . .

٥٣ . . . . .

٥٤ . . . . .

٥٥ . . . . .

٥٦ . . . . .

٥٧ . . . . .

٥٨ . . . . .

٥٩ . . . . .

٦٠ . . . . .

٦١ . . . . .

٦٢ . . . . .

٦٣ . . . . .

٦٤ . . . . .

٦٥ . . . . .

٦٦ . . . . .

٦٧ . . . . .

٦٨ . . . . .

٦٩ . . . . .

٧٠ . . . . .

٧١ . . . . .

٧٢ . . . . .

٧٣ . . . . .

٧٤ . . . . .

٧٥ . . . . .

٧٦ . . . . .

٧٧ . . . . .

٧٨ . . . . .

٧٩ . . . . .

٨٠ . . . . .

٨١ . . . . .

٨٢ . . . . .

٨٣ . . . . .

٨٤ . . . . .

٨٥ . . . . .

٨٦ . . . . .

٨٧ . . . . .

٨٨ . . . . .

٨٩ . . . . .

٩٠ . . . . .

٩١ . . . . .

٩٢ . . . . .

٩٣ . . . . .

٩٤ . . . . .

٩٥ . . . . .

٩٦ . . . . .

٩٧ . . . . .

٩٨ . . . . .

٩٩ . . . . .

١٠٠ . . . . .



عدم بلوغ المتهمين غايتهم من ارتكاب التزييف لا يجعل جنابة التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد ارادتهم على ارتكاب تلك الجنابة . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركنا من أركانها ٣

توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أو لم تقع . مثال في تزييف ٤

تقسيم القانون أحوال الاعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ إلى حالتين مختلفتين : ( الأولى ) وتشترط فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو الزيفة أو المزورة - أن يصدر الاختيار قبل الشروع في التحقيق ( الثانية ) وهي وإن لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط - في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاختيار - أن يكون اخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . موضوع الاخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التمرير بالجنابة إلى الانفضاء بعمليات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة . تمكن السلطات من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق . لا اعفاء ٥

جريمة التزييف - استلزامها - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزاما بآثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجاني ٦

### القواعد القانونية :

٣ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايتهم من ارتكاب التزييف - لا يجعل جنابة التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن ارادة المظنون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجنابة وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي - أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتضرره لأمر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانعقاده .

( والظن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ س ١٦ س ٤٤١ )

٤ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنعة سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم المظنون فيه بتبرئته المظنون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة أنها - بسبب أن التزييف كان مقصوحا - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الظن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ س ١٦ س ٤٤١ )

٥ - تنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « يعنى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بخباير الحكومة بتلك الجنابات قبل استعمال العملة المقلدة

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسيئات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المظنون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السيئات المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المظنون ضدهم وهم يعيشون عن مشتر لملامهم المزيفة ، فانهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتنت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون الحكم المظنون فيه إذ قضى ببراءة المظنون ضدهم استنادا إلى أن الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بارغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

( الظن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ س ١٥ س ٤٤٠ )  
( والظن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ س ١٦ س ٤٤١ )  
( والظن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ٦/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ س ٦٢٢ )

٢ - جريمة تزويج العملة مستقلة عن جريمة تقليدها .  
( الظن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ س ١٥ س ٦٢٥ )

عودته وأثناء إصاها بالمضبوطات ، وكان بين ما أوردته الحكم عن واقعة الدعوى أن تحريات الشرطة التي سبقت صدور اأخذ النيابة العامة بالتحقيق قد دلت على قيام المتهم الثاني والطاعن بتزييف العملة المعدنية بمنزل ثانيهما . ولما كان الواضح ما تقدم أن أمر المتهم الثاني كان قد تكشف قبل القبض على الطاعن وإدلائه بإقراره وأن الإقرار لم يصف جديدا إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكن السلطات من القبض على المتهم الثاني حتى يتحقق بذلك مناهض الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية المشار إليها ، فضلا عن أن حالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الاخبار في هذه الحالة والذي يجاوز مجرد التعرف بالجنابة إلى تسهيل القبض عليهم . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالته .

( الطعن رقم ١٩٨٤ سنة ٣٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦  
ص ٧١٠ )

٦ - جريمة التزييف وإن استلزم - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا ، هو ذية دفع العملة للزائفة إلى التداول مما يمين على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بأبوابه في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك مالم تكن محل منازعة من الجاني فانه يكون متعينا حيثئذ على الحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

( الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦  
ص ٧١٠ )

تسهيل البقاء

راجع : مستأنف

( القائمة رقم ٥٥ )

أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق . ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . فالقانون قد قسم أحوال الاعفاء في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منها بعناصر مستقلة وأفردها لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الاخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية في حالتها الاعفاء فهي وإن تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أن القانون اشترط - في مقابل القسمة التي منحها للجاني في الاخبار - أن يكونه اخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار - في هذه الحالة - يجاوز مجرد التعرف بالجنابة إلى الانصاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة ، فإن كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجنابة والقبض عليهم من غير هذا الطريق فلا إعفاء . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى بإقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكنه باذن من النيابة العامة فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن اقرار الطاعن - وهو مالا ينازع الطاعن في صحته - أن المتهم الثاني حضر إلى مسكنه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة وأن الشرطة داهمت منزله عقب

## تسول

### موجز القواعد :

- ١ فعل التسول لا يقترب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف • اقترانه بجريمة التشرد • مما يكونان معاً جريمتين مميزتين ، ولكنها مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما • المادة ٣٢/٧ عقوبات • .. .. .
- ٢ شرط العقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصوداً لذاته ظاهراً أو مستترا • المادة الأولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٣ بتجريم التسول • مثال • .. .. .
- ٣ الاعتراف الذي يمول عليه : هو ما كان نصافي اعتراف الجريمة • تقدير الدليل المستمد منه موكل إلى المحكمة • مثال في تسول • .. .. .

راجع أيضا : تشرد

## القواعد القانونية :

بل سما الى نوع من الثقافة والأدب الشعبي يتجاوب مع اهله فيعبر به الناس في شتى المناسبات القومية والأعياد الخاصة عما يجول بخاطرهم في مجالات الطبيعة في سياج امين من ادياب العامة وعادات القسوم وتقاليدهم والعرف المستقر بينهم وفي ظل من رعاية الدولة التي امسحت افاق تدوق الناس له بوساقلهم الخاصة ثم عن طريق اجهزة الاعلام المختلفة وسبل التشجيع المتبينة دون ان تفرض عليه من القيود ما يقف في وجه ازدهاره وانتشاره ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائفا على أن الأعمال التي قام المطعون ضدهم بها هي أعمال فنية صادقة مقصودة لذاتها وأنها وسيلة تعيش مشروعة وليست استجداء مستورا ، فانه لا يقبل من الطائفة ما تثيره في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٩ ص ١٦٤) .  
٣ - الاعتراف الذي يعول عليه هو ما كان نصا في اقرار الجريمة ، وتقدير الدليل المستمد منه موكل الى المحكمة . ولما كان ما قرره المطعون ضده الثاني من احترافه الفناء طلبا للرزق لا يعد اعترافا بالتسول بل بممارسة فن شعبي على ما يبين من دفاعه وتفهيم المحكمة له فلا تترتب عليها ان هي اطرحت ضمنا بعد أن أحاطت بطروف الدعوى وانتهت الى ما ارتأته بحق في شأنها .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٩ ص ١٦ من ١١٤) .

## تشرد

## موجز القواعد :

عقوبة الوضع تحت مراقبة « البوليس » المقررة لجريمة التشرد طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بأحكام قانون العقوبات أو أي قانون آخر - المادة ١٠ من المرسوم بقانون المذكور .

عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول - وجوب افعالها متى تحققت شروط المساءة ٣٢ عقوبات - لا يؤثر في ذلك ما نصت عليه المادة ١/٣ من المرسوم بقانون المشار اليه من جواز الحكم بالانذار - علة ذلك : اجراء المقارنة بين العقوبات لاختيار أشدها مقصور على العقوبات الأصلية وحدها - الانذار لا يصعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية - ٢٠١ .. .. .

مناطق العقاب في تشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتقا لها - المادة ٤ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ثبوت أن للمرأة وسيلة أخرى مشروعة - عدم اعتبارها متشردة - معاقبتها بعقوبة الجريمة التي فارقتها - مثال .. .. . ٣ .. .. .

١ - قتل التسول في ذاته لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف بما يجعله يندرج تحت حكم التعمد المعنوي الناشئ عن النشاط الإجرامي الواحد الذي عنته الفقرة الأولى من المادة ٣٣ عقوبات بل انه اذا اقترن بجريمة التشرد يكونان مما جريمتين وان تميزت كل منهما عن الأخرى الا أنها يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ عقوبات .

(الطن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤ من ١٦٢) .

٢ - المتسول في صحيح اللغة هو من يتكفف الناس فيمد كفه يسألهم الكفاف من الرزق والعون ، وهو في حكم القانون وعلى ما يبين من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول - هو من وجد متسولا في الطريق العام أو في المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أي شيء . ويظهر من صراحة هذا النص أنه يشترط للعقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصودا لذاته ظاهرا أو مستترا . ولما كان الفناء الشعبي قد أصبح فنا أصيلا ينبع من بيئة تغذيه بأحاسيسها ومشاعرها وتسمى اليه وتعمل من أجله فلم يعد لهوا أو ترفيها أو ترفا ومجونا

## القواعد القانونية :

حث المحكوم عليه به على الاقلاع من حالة التشرّد عن طريق تهديده بتوقيع العقاب عليه اذا تمادى فى غيه وذلك بغير تقيد لحرته أو فرض أية قيود عليه ، ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالعقوبات الأصلية أو اعماله بوصفه بديلا عن العقوبة المقررة أصلا للجريمة فى نطاق تطبيق المادة ٣٣ عقوبات .

( الملن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٤ .  
س ١٦٢ )

٣ - تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٥ على أنه لا تسرى أحكام التشرّد على المرأة الا اذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة . وقد استقر قضاء محكمة النقض فى تفسير هذا النص على أن مناط العقاب فى تشرّد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها ، فاذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة فلا تعتبر متشرّدة وانما تماقب بعقوبة الجريمة التى قارفتها . ولما كانت الطاعة قد دافعت بأنها تتقاضى نفقة شرعية من مطلقها وعونا من أهلها مما مؤداه أن لها وسيلة مشروعة للتعيش وهو دفاع جوهرى كان لزاما على المحكمة أن تحققه لأنه لو صحّ لأمكن أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تشر اليه فى حكمها أو تبدى رأيا فيه فإن حكمها يكون قاصرا متعينا للنقض .

( الملن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢١ س ١٤ .  
س ٦٦٦ )

١ - العبرة فى جسامه العقوبة فى حكم المادة ٣٣ عقوبات هى بالنظر الى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذى درج الشارع عليه فى المواد من ١٠ الى ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للمود للتسول هى بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرّد هى طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥ الوضع تحت مراقبة « البوليس » مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة التى يحكم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون « تحقيق الجنابات » أو أى قانون آخر طبقا لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرّد بالمقارنة الى العقوبة المقررة لجريمة المود للتسول هى الأشدّ مما يقتضى اعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٣ .

( الملن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٤ .  
س ١٦٢ )

٢ - الانذار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يصدّ عقوبة أصلية بل هو من التدابير الوقائية التى يقصد بها

## تصد

## موجز القاعدة :

- حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ اجراءات حق جوازى لمحكمة الجنابات .. .. . ١  
جرائم متعددة مسندة لمتهم واحد - فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر - تقديم بعضها الى  
محكمة الجنابات وبعضها الى محكمة الجنب - مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنابات التصدى للفصل فى  
الجنحة التى لم تعرض عليها : ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنب .. .. . ٢  
راجع ايضا : اجراءات :  
( القاعدة رقم ١٧٤ )

## القاعدة القانونية :

٢ - متى كانت النيابة قد فصلت جريمتى عرض الرشوة والسرقة عن جنحة التهريب ، وأقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنابات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنب ، فإن ذلك لا يجيز لمحكمة الجنابات أن تتصدى للنقض فى تلك الجنحة التى لم تعرض عليها وأن تسلب محكمة الجنب حقا فى الفصل فيها .

( الملن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ س ٢٧٢ )

١ - حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنابات أن تستعمله ، متى رأت هى ذلك ، وليس فى صيغة المادة المذكورة ما يفيد ايجاب التزام المحكمة به .

( الملن ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٩ س ١٢ س ٧١٦ )

## تصدير

## موجز القاعدة :

الفرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو احكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق . الخروج على مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به الجريمة التي يكفي لقيامها علم الجاني بالفعل المؤتم قانونا أو قصوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة . . . . .

## القاعدة القانونية :

والمواصفات التي رؤى اخضاع محصول البطاطس لها عند تصديره . ومن ثم يكون الخروج على مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقا للهدف المشار اليه تتوافر به جريمة - محاولة تصدير بطاطس محظور تصديرها لمخالفتها للمواصفات القانونية - التي دين الطاعن بها ، والتي يكفي لقيامها علم الجاني بالفعل المؤتم قانونا أو قصوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

الطن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٨ س ١٦ .  
س ٥٦٦ .

يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير أن الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات هو احكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق بحيث لا يصدر منها الا ما يطابق الشروط والمواصفات التي تضعها الجهات المختلفة وتحقيقا لهذا الهدف أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير البطاطس متضمنا الشروط

## تعد

## موجز القواعد :

- جريمة المادة ١٠٩ عقوبات ( الملقاه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ) . ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة . اختلاف عناصرها عن جريمة الرشوة . المقصود من اعطائها حكم الرشوة : هو من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الفرامة . . . . . ١
- القصد الجنائي في جريمة المادة ١٠٩ عقوبات ( الملقاه ) تحققه بانصراف غرض التهم الى منع المجنى عليه من أداء وظيفته . مثال . . . . . ٢
- التعدي على موظف عام - جريمته نوعان .  
النوع الأول . جنحة المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .  
النوع الثاني . جنائية المادة ١٠٩ عقوبات .
- أركانها . ما يجمعهما ، وما يفصل بينهما . . . . . ٣
- التعدي على موظف عام . اثناء تنفيذه أمرا صادرا اليه من رئيسه . مما هو مكلف بأدائه . هذا مما يدخل في أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال .
- ما يدخل في أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، ولو كان بأمر شفوي . . . . . ٤
- تتمسده المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . جعلها الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهاً بالنسبة الى عقوبة الفرامة .
- شروط توافر مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في تلك المادة . أن يكون المتعدي عليه موظفا بالسلكة الحديد ، أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بشيها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال . . . . . ٥
- جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدنى : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .

الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) عقوبات . ركنها الأدنى : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالإضافة الى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المتعدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المتعدي فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . اطلاق الضارح حكم المادة المذكورة لئلا العقاب كل من يستعمل القوة

أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنه من الحق في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنه من أدائه في المستقبل . سواء . طالما أن أداء الموظف للمسل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

#### لغواعد القانونية :

بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجرح . فإذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فإن الجنابة تنحل إلى جنحة تعدى متى توفرت مقوماتها .

(الطن رقم ١٧٤١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ٢٩٠)

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفي المجنى عليه إنما تلقى أمرا من رئيسه المباشر « وكيل شيخ الخضر » بالقبض على أحد المتهمين بناء على أمر صادر من المدعى بأحضاره لادانته في جنحة ضرب ، وإن تعد الطاعنين عليه كان لمنه من تنفيذ الأمر المكلف بإدائه وهو ما يدخل في أعمال وظيفته ، وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان يأمر شغوي ، وكان الطاعنون لا ينازعون في وقوع التعدي على هذه الصورة وفي تلك الظروف فإن ما ينموه على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم .

(الطن رقم ١٨٠٠ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٢٠)

٥ - شددت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات إذا كان المعتدى عليه موظفا بالسلك الحديدية أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنهيات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسلك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وأن المطعون ضده اعتدى عليه أثناء سير القطارات وإبان تأديته لعمله وبسببه ، فقد توافرت في حق الجاني مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبريم المطعون ضده خمسة جنهيات

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة ، وإذا كان الشارع قد أعطاها حكم الرشوة فإن مراده بأن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة لتقي قصد بها أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو إفساد دمة الموظف ، ويؤكد هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٠٣ من أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به - وهنا لا وعد ولا عطية .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ ص ١٢ ص ٨٥٢)

٢ - إذا كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض المتهم انصرف إلى منع المجنى عليهما من أداء وظيفتهما وضبط أحد الهربين لبفسائهم جرمية ، فإن الجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تكون متوافرة .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ ص ١٢ ص ٨٥٢)

٣ - من المقرر أن جنح التمديد على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباث فانه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في اتوائه الحصول من الموظف الممتدئ عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يصلح له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة الممتدئ فيمتنع عن أداء عمل كلف بإدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق

له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بإدائه . وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر (١) و (٢) من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لئنه من المضى في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لئنه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

( المظن رقم ٣٦١ لسنة ٢٠ ق • جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ • س ١٦ • س ٥٩٠ )

#### تعدد الجرائم

راجع : ارتباط

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

( المظن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٢ ق • جلسة ١٩٦٣/٢/١٨ • س ١٤٠ • س ١٨٧ )

٦ - من المقرآن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٢٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ( ١ ) من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالبائع فانه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرر (١) (٢) الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في اتوائه الحصول من الموظف المتدنى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل

#### تعطيل المواصلات

##### موجز القواعد :

- جريمة المادة ١٦٧ عقوبات • تعميم الحماية لكل وسائل النقل العامة • متى تحقق الجريمة •
- بمجرد تعطيل وسيلة النقل العامة بأية طريقة عمدية .. .. . ١
- ادانة المتهم في جريمتي السرقة باكراه وتعطيل المواصلات مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات • الحكم عليه بعقوبة الجريمة الأولى • لا جدوى له من النفي بعدم توافر الجريمة الثانية .. .. . ٢

#### الاصطدام بها .

( المظن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٢٠ ق • جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ • س ١٢ • س ٨٠٧ )

٢ - اذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتي السرقة باكراه وتمريض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمدا وتعطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٣ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخله في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد ، فلا جدوى له من النفي على الحكم في صدد توافر الجريمة الأخرى .

( المظن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٢٠ ق • جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ • س ١٢ • س ٨٠٧ )

##### القواعد القانونية :

١ - هدف الشارع من نص المادة ١٦٧ من قانون العقوبات - التي حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٥٤ - الى تعميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية . وتحقق الجريمة بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية من شأنها أن تؤدي الى التعطيل أو التعريض للخطر سواء أوقع اصطدام فعلى بالأشياء المستعملة في هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف

#### تعويض

##### موجز القواعد :

- صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له عملا بأحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وغيرهم • علة ذلك :
- اختلاف مصدر كل حق عن الآخر .. .. . ١

- ٢ عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض .. .. .
- ٣ التدليل على قيمة التعويض من شأن المدعى وحده - عدم التزام المحكمة بتوجيهه أو تكليفه إثبات دعواه المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية - شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية - مثال - تهديد .. .. .
- ٤ تعديل قيسة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف - الاستناد في ذلك الى القول بإسهام المجني عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف مع الأخذ بأسبابه ، ودون بيان لدى هذا الاشتراك في الخطأ - قصور في الحكم ، يستوجب نقضه .. .. .
- ٥ القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية - المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - في حالة الحكم بالبراءة - شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته الى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة - لوجه لتقرير المسؤولية على أساس شبهة الجنبنة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .. .. .
- ٦ تقدير التعويض من اتصالات محكمة الموضوع - مثال .. .. .
- ٧ تبين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية - إحاطته بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية - لا تترتب عليه بعد ذلك اذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .. .. .
- ٨ الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب التعويض .. .. .
- ٩ تعويض مؤقت : قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند اليه - كاف - بيان الضرر : يكون على المحكمة التي ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل

راجع ايضا : بلاغ كاتب ..

( القاعدة رقم ١٢ )

ودعوى مدنية ..

( القواعد ٩٠ ، ٩٠ ، ٩٠ )

### القواعد القانونية :

ذلك فانه لا يعيب الحكم الثغاة عن الرد على ما تنعاه بطلانه .

( الظن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣٦ )

٢ - اذا كان الثابت أن المعاش المستحق لابن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٩ ، ولم يكن من قبيل المعاشات الاستثنائية التي يتعين التصدي لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ، فانه لا يقبل النعى على الحكم عدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض .

( الظن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣٦ )

٣ - المحكمة - في صدد بحثها الدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها اذ أن الأمر في ذلك كله موكول اليه ليدل على التعويض الذي يطالب به بالكيفية التي يراها .

( الظن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣٧ )

١ - يبين من استقراء نصوص المواد ١١ و ١٤ و ١٥ و ٢٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذي يربط التزامات وحقوقاً لكل منهما قبل الآخر ، وأن المبالغ التي تؤدي تنفيذاً لأحكامه هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حياته ، أما مبلغ التعويض المقضى به فيصدره الفعل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من التابع في أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسؤولية المتبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ اذ هو لم يلتزم الى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفتيه - على مبلغ التأمين ، ولم يلق اليهما بالا وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدر في ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ، ومتى تقرر



٦ - الأصل أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم الا اذا كان التعويض مبنيا على الفصل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فاذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الخاطئ المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للمتهم به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بطلانها التي رفعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ، مادام المسؤول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤  
ص ١٦٩ )

٧ - تقدير التعويض من اطلاقات محكمة الموضوع تقدره حسبا تبين لها من ظروف الدعوى . فاذا كان يبين من الأسباب التي أسس عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل قيمة التعويض ومن اشارته الى التقدير الذي قدرته محكمة أول درجة أن المحكمة قدرت التعويض ووزته بعد أن أحاطت بظروف الدعوى ووجدته مناسبا للضرر الذي وقع نتيجة لخطأ المتهم فلا يقبل من الطاعن مجادلة المحكمة في هذا التقدير .

( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ص ١٥ ص ٥٢٨ )

٨ - اذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى مدوناته يفيد أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه والمساس باعتباره والخط من قدره فى آعين الناس لما تضمنه من التشهير به والسخرية من نشأته والطعن فى نزاهته واستقامته وكان هذا البيان يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تشرب على المحكمة ان هي لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير مقب عليها .

( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ص ١٥ ص ٥٢٨ )  
( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ ص ١٥  
ص ٦٨٧ )

٩ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم فى التعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم : فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتما رفض

٢ - متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع فى جملتها لحمل مضمونها على أنها تشير للأساس الذى تستند اليه دعواه ، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت - بناء على ذلك - بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى قولا منها بأن أساسها ليس الضرر الذى لحق المدعى من الجريمة ، فان حكمها يكون ميبيا فاذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها فى الدعوى المدنية بالتعويض على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التبديد المسندة الى المتهم ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية تأسيسا على أن التعويض المطلوب ليس ناشئا عن جريمة التبديد وأن المتهم انما تسلم المبلغ المختلس من الملاء باعتباره وكيلًا عن البنك « المدعى بالحقوق المدنية » واستندت فى ذلك الى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير - اجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه « المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك الى سدادها لعملائه » - فان ما قاله الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد لا يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها مما يشوبه بالقصور ، ذلك أنه لم يبين كيف انتهى اليه أن حق البنك المدعى به والمؤس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم أن الدفاع انما أراد بعبارة سالفة الذكر - والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف - مجرد تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر الذى أصابه فيما خسر من مال مختلس .

( الطعن رقم ٨٧٤ سنة ٢٦ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ ص ١٣ ص ٣٤٢ )

٥ - متى كان الحكم الابتدائي - الذى اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ فى الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فان استطراد الحكم فيه - مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف - الى القول باسهم المجنى عليه فى الخطأ وتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض - فضلا عن قصوره فى بيان مدهاء يكشف عن اضطراب فى بيان الواقعة بحيث لا يستطيع استخلاص صورة واضحة لها مما يعين معه نقضه .

( الطعن رقم ١١٧٨ سنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ص ١٣ ص ٧٢٩ )

المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به . أما بيان مدى الضرر فانما يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٣/١٢/١٩٦٥ • س ١٦ •  
س ٩٢٥ •

طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب اليه .

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ • س ١٦ •  
س ٧٢٤ •

١٥ - اذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بأية ذلك على ما ثبت لها من أن

## تفتيش

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
<p><b>الفصل الأول - مسائل عامة ..</b></p> <p><b>الفرع الأول : ماهية التفتيش ..</b></p> <p><b>الفرع الثانى : التفتيش بمعرفة النيابة ..</b></p> <p><b>الفصل الثانى : اذن التفتيش ..</b></p> <p><b>الفرع الأول : شروط اصدار الاذن ..</b></p> <p>١ - جدية التحريات ..</p> <p>٢ - وقوع جنسية أو جنحة ..</p> <p>اختصاص مصدر الاذن ..</p> <p>٤ - أن يكون مسبوقا بتحقيق أو استدلال ..</p> <p><b>الفرع الثانى : تحرير والتوقيع عليه وبياناته ..</b></p> <p>١ - تحرير الاذن ..</p> <p>٢ - توقيع كاتب التحقيق عليه ..</p> <p>٣ - بيانات الاذن ..</p> <p><b>الفرع الثالث : نطاق الاذن ..</b></p> <p>١ - طلب الاذن ..</p> <p>٢ - الشخص المطلوب تفتيشه ..</p> <p>٣ - مكان التفتيش ..</p> <p>٤ - الحد من حرية المأذون بتفتيشه ..</p> <p>٥ - ميعاد الاذن ..</p> <p>٦ - الإلغاء الضمنى للاذن ..</p> <p>٧ - استنفاد الاذن أغراضه ..</p> <p>٨ - مجاوزة حدود الاذن ..</p> <p><b>الفرع الرابع : تنفيذ الاذن ..</b></p> <p>١ - قيام مأمور الضبط بالتفتيش ..</p> <p>٢ - استماتة مأمور الضبط بمعاونة ..</p> <p>٣ - التصرف فى تنفيذ الاذن ..</p> <p>٤ - الاختصاص المكافى للمأذون بالتفتيش ..</p> <p>٥ - طريقة تنفيذ الاذن ..</p> <p>٦ - تفتيش الأنثى ..</p> <p>٧ - حضور المتهم أو الشهود للتفتيش ..</p> <p><b>الفرع الخامس : فقد ورقة الاذن ..</b></p> <p><b>الفصل الثالث : التفتيش بشير اذن</b></p> <p><b>الفرع الأول : التفتيش الإدارى ..</b></p>																																																																																																			

٨٠ - ٧٧	الفرع الثاني : التفتيش في أحوال القبض الجائز
٨٩ - ٨١	الفرع الثالث : التفتيش في أحوال التلبس
٩٣ - ٩٠	الفرع الرابع : الرضا بالتفتيش
٩٤	الفرع الخامس : تفتيش السيارات
٩٥	الفرع السادس : حضور المتهم والشهود
	الفصل الرابع : بطلان التفتيش واجراءاته
٩٧ ، ٩٦	الفرع الأول : ما يبطل التفتيش
	الفرع الثاني : الدفع ببطلان التفتيش
١٠١ - ٩٨	١ - طبيعة الدفع
١٠٥ - ١٠٢	٢ - المصلحة في الدفع
١٠٧ ، ١٠٦	٣ - التمسك بالدفع أمام قضاء الموضوع
١٠٨	٤ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبطلان
١١١ - ١٠٩	٥ - التمسك بالدفع أمام محكمة النقض
١١٤ - ١١٢	٦ - تسبیب الاحكام في الدفع
١١٦ ، ١١٥	الفرع الثالث : اثر بطلان التفتيش على الاعتراف
١١٧	الفرع الرابع : مالا يبطل التفتيش
	الفصل الخامس : مسائل متنوعة
١٢٢ - ١١٨	الفرع الأول : مالا يعد تفتيشا
١٢٤ ، ١٢٣	الفرع الثاني : الاستيقاظ والتخل
١٢٥	الفرع الثالث : مقاومة رجل الضبط القضائي

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : مسائل عامة

#### الفرع الأول : ماهية التفتيش

- تفتيش المنازل : من اجراءات التحقيق • لا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها .  
استثناء من ذلك : لأحوال التي إباح فيها القانون - على سبيل الحصر - لأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين .  
١ تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق • اجراؤه لا يكون الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها • إباحة القانون لأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت امارات قوية على وجود أشياء تقيد في كشف الحقيقة بمنزله .  
٢
- الفرع الثاني : التفتيش بمعرفة النيابة العامة •

- سلطة المحقق • اتخاذ كافة ما تقتضيه مصلحة التحقيق • له البتة بتفتيش مسكن المتهم  
٣ لوكيل نيابة المخابرات في حدود اختصاصه العام الاستعانة في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته من مرؤوسيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي • ما داموا يعملون تحت اشرافه • مثال ..  
٢

#### الفصل الثاني : اذن التفتيش :

##### الفرع الأول : شروط اصدار الاذن

###### ١ - جدية التحريات •

- جدية التحريات • ما أثبتته الحكم من استمرار التحريات بعد صدور الاذن بالتفتيش • مفاده نعتب المتهمين تحينا لفرصة ضبطهما • ذلك لا يدل على عدم جدية التحريات ..  
٥ جدية التحريات التي بنى عليها الاذن • التدليل عليها • قول الحكم ان التفتيش قد انتهى الى ضبط مخدر بالفعل • ذلك تزيد في التسبيب ..  
٦ تقدير جدية التحريات اللازمة لاصدار اذن التفتيش أمر متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع • مصادرة المحكمة في عقيدتها أو جادلتها فيما انتهت اليه • غير جائز ..  
١٠ - ٧

الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنقض على لجدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم . مثال .. .. . ١١

## ٢ - وقوع جريمة أو جنحة .

صدور الاذن بناء على تحريات ضباط المباحث بحثا عما يعرّض المتهم من مخدر . لا يعنى أن الاذن انما صدر للكشف عن جريمة . القضاء بطلان التفتيش : فساد في الاستدلال نتيجة خطأ الحكم في تحصيل معنى عبارات الاذن .. .. . ١٢

الاذن بالتفتيش . لا يصح استصداره الا لضبط جنائية أو جنحة واقعة بالفعل . استصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل . خطأ .. .. . ١٣

## ٣ - اختصاص مصدر الاذن .

المختص باصدار الاذن . سلطة النيابة في احوالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية دون التزام عليه ببيان مبرر الاحالة .. .. . ١٤

الاختصاص المخول لوكلاء النيابة الكلية في مباشرة التحقيق في جميع المحسوسات في دائرة المحكمة الكلية ، سواء اكان ذلك تحقيقا كاملا أم القيام بأحد اجراءاته كالاذن بالتفتيش . عدم تعاضده مع النطاق الذي يجري تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء .. .. . ١٥

اختصاص النيابة - دون القاضي - باصدار الاذن بتفتيش متهم دلت التحريات على مشاركته آخر في احوال مخدر .. .. . ١٦

العبرة في اختصاص مصدر الاذن بالواقع ، وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .. .. . ١٧

تصويب اذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب ردا . ما دام الاذن صحيحا .. .. . ١٨

تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه . امتداد اختصاصه الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها . حقه عند الضرورة في تتبع المبررات المتصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون اياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق من ظهر اتصاله بالجريمة . صدور اذن التفتيش من وكيل النيابة للمختص بمكان ضبط المبرقات . قيام مأمور الضبط بتنفيذها بعيدا عن دائرة اختصاصه . صحيح في القانون .. .. . ١٩

للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة .

نائب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضباط المباحث . صدور قرار التذنب مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة احوال المخدر المنسوبة الى المظنون ضده . تكليف معاون النيابة لضباط المباحث بتفتيش المظنون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .. .. . ٢٠

بلد وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استيجاب ظروف التحقيق ومقتضياتها متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الاجراءات منه أو من بنده لها .. .. . ٢١

العبرة في بيانات اذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للفضية . ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن .. .. . ٢٢

عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش . ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن . غير لازم . العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .. .. . ٢٣

## ٤ - أن يكون مسبوقا بتحقيق أو استدلال .

عدم استلزام القانون للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في إصداره الى ما تضمنه محضر جمع الاستدالات .. .. . ٢٤

## الفرع الثاني : تحريره والتوقيع عليه وبياناته .

### ١ - تحرير الاذن .

لم يشترط للقانون عبارات خاصة بصياغته بالاذن بالتفتيش . صدور الاذن - بعد تحريات - جديدة - بحثا عن مخدر - ذلك يعني « ضبطه » .. .. . ٢٥

- ٣٦ .. .. الاذن بالتفتيش . من أعمال التحقيق . وجوب اثباته بالكتابة . هو من أوراق الدعوى .. ..  
 عدم ارفاق الاذن في ملف القضية . لا يفيد حتماء وجوده أو سبق صدوره . شهادة الضابط  
 بأنه استصدر اذنا بالتفتيش وأنه مرفق بقضية أخرى . عدم امهال النيابة لتقديم الاذن . القضاء بالبراءة  
 ٣٧ .. .. لبطان التفتيش - دون تحقيق واقعة صدور اذن به - خطأ .. ..  
 اوامر الحبس والقبض والتفتيش . لا يلزم تدوينها بمعرفة كاتب التحقيق . علة ذلك .. ..  
 ٣٨ .. .. الاذن بالتفتيش . يلزم أن يكون ثابتا بالكتابة .. ..  
 صدور اذن النيابة العامة بالتفتيش كتابة . اجازته لأمور الضبط القضائي الذي نسب للتفتيش تدب  
 غيره من مأموري الضبط لاجرائه . أمر النائب الصادر من التدوين الاصيل . ثبوته بالكتابة . لا يلزم  
 ٣٩ .. .. علة ذلك : من يجري التفتيش يجريه باسم النيابة العامة لا باسم من تدبه له .. ..  
 العبرة في صحة اذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة مستوفيا الشروط القانونية . فقدم بعد  
 ذلك لا يؤثر في صحته . استناد المحكمة الى أقوال من اجراء ورفضها الدفع ببطان التفتيش . لا تنوب  
 ٣٠ .. .. عليها .. ..  
 عدم ارفاق أصل محضر التحريات واذن التفتيش ملف الدعوى . لا يفيد حتما عدم وجود المحضر  
 أو سبق صدور الاذن .  
 عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صدور الاذن . ليس له المجادلة في ذلك أمام محكمة  
 ٣١ .. .. النقض .. ..

## ٢ - توقيع كاتب التحقيق :

- ٣٣ .. .. توقيع كاتب التحقيق على اوامر التفتيش . غير واجب . علة ذلك . المادة ٧٣ أ ج .. ..

## ٣ - بيانات الاذن :

- ٣٤ .. .. عدم لزوم بيان الاختصاص المكاني لوكيل النيابة بالاذن الصادر منه .. ..

## الفرع الثالث : نطاق الاذن :

### ١ - طلب الاذن :

- الاقتصار على طلب الاذن بتفتيش شخص ومسكنه . صدور اذن النيابة متجاوزا حدود الطلب  
 وشاملا من يوجدون مع المأذون بتفتيشه . ليس في ذلك ما يعيب الاذن . للنيابة - وهي تملك التفتيش  
 من غير طلب - ألا تنقيد بما يرد في طلب الاذن . تعيب هذا الاذن في أسباب الطعن . لا يقبل .. ..  
 ٣٥ .. ..

### ٢ - الشخص المطلوب تفتيشه :

- اغفال ذكر اسم الشخص في أمر التفتيش اكتفاء بتعيين مسكنه . لا يبطله . متى ثبت أن الشخص  
 ٣٦ .. .. الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بهذا الاجراء .. ..  
 أمر النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش .  
 ٣٧ .. .. صحيح في القانون . علة ذلك .. ..  
 الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي  
 ٣٨ .. .. حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش . مثال .. ..  
 راجع ايضا : تفتيش .

( القاعدة رقم ٤٢ ) .

### ٣ - مكان التفتيش :

- حيازة المسكن المأذون بتفتيشه . للزوجة التي تسكن زوجها « المستاجر » صفة أصلية في  
 ٣٩ .. .. الإقامة . هي تمثل زوجها وتشاركه في الحيازة . الاذن بتفتيش المسكن باعتباره مسكن الزوجة . صحيح  
 تفتيش محل التجارة . لا يلزم الاذن به صراحة . كفاية الاذن بتفتيش شخص المتهم ومسكنه  
 ٤٠ .. .. لامكان تفتيش متجره . علة ذلك : حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه  
 الاذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة وذخائر . حق في اجراء  
 التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة  
 أخرى . تلك جريمة متلبس بها . يجب ضبطها .

- اطمئنان المحكمة الى صحة اجراءات التفتيش، وما أسفر عنه من ضبط جريمة اكتشفت عرضاً  
 ٤١ في حدود ما يقتضيه تنفيذ الاذن . ذلك مالا يصح مجادلة المحكمة فيه .. .. .
- التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مرور من القانون . حرمة محل  
 ٤٢ التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . مجانة الحكم هذا النظر خطأ في تأويل القانون

#### ٤ - العدد من حرية المأذون بتفتيشه :

- صدور اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم  
 ٤٣ لاجرائه ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمراً صريحاً بالقبض، لما بين الاجراءين من تلازم .. .. .

#### ٥ - ميعاد الاذن :

- مواعيد . - تداخل موعيد سريان أوامر تفتيش المتهم لدواعي اقتضاها ظروف التحقيق . لا يعنى  
 ٤٤ أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة .. .. .
- صدور اذن النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة . انقضاء هذه المدة دون تنفيذ الاذن . استصدار  
 اذن آخر . بغير تحريات جديدة ، اكتفاء بالتحريات الأولى . ذلك جائز : ما دامت المحكمة قد اقتنعت  
 بجدية التحريات الأولى ، وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن . وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن .  
 ٤٥ تقدير ذلك كله : تستقل به محكمة الموضوع .. .. .
- اذن التفتيش . انقضاء أجله . ذلك لا يمنع النيابة من تجديده . مع الاحالة الى الاذن الاول في نطاق  
 ٤٦ ما لم يؤثر فيه انقضاء أجله .. .. .
- انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به . لا يترتب عليه بطلانه . عدم جواز تنفيذ  
 ٤٧ مقتضاه بعد ذلك الى أن يبعد مفعوله .. .. .

#### ٦ - الالقاء الضمى للاذن :

- صدور اذني تفتيش متلاحقين . الاذن الجديد لا ينسخ القديم الا عند تفسير بهما . الالقاء  
 ٤٨ الضمى . ماهيته ؟ .. .. .

#### ٧ - استنفاذ الاذن اغراضه :

- استنفاد الغرض الذى صدر من أجله الاذن . لا تجوز إعادة التفتيش . التفتيش اللاحق لذلك  
 ٤٩ مخالف للقانون . وجوب استبعاد الدليل المستمد من هذا الاجراء الباطل . مثال سلاح ابيض .. .. .

#### ٨ - مجاوزة حدود الاذن :

- تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الاذن الصادر من النيابة . قيامه بتفتيش مسكن شخص آخر .  
 دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم . بطلان التفتيش ، لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق  
 ٥٠ الأخرى : طالما كانت هذه الاجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .. .. .

#### الفرع الرابع : تنفيذ الاذن :

#### ١ - قيام مأمور الضبط بالتفتيش :

- نصب ضابط لاجراء التفتيش هو ومن يندبه لذلك . لا يفيد يؤدي صيغته لزوم حصول التفتيش  
 ٥١ منهما مجتمعين .. .. .
- وجود ورقة الاذن بيد المأمور المنتدب وقت اجراء التفتيش . غير لازم .. .. .
- الاذن بالتفتيش . علم تعيين اسم المأمور المأذون له باجرائه . لا يعبه .  
 ٥٢ .. .. .
- خلو اذن التفتيش من تعيين مأمور يمينه لاجرائه . صحة تنفيذه بعرفة أى واحد من مأموري  
 ٥٣ الضبط القضائي .. .. .
- لا يجوز لغير من عين من مأمور الضبط القضائي اذن التفتيش أن ينفذه . ولو كان ذلك بطريق  
 النصب من المأمور المعين ، ما دام الاذن لا يملكه هذا النصب .. .. .
- طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له به . تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة  
 محكمة الموضوع . له أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له  
 به . حقه في الاستمانة باعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث  
 يكونوا على علم برأى منه وتحت بصره . أمثلة .. .. .
- ٥٤ - ٥٦

- ٥٧ .. .. . الأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر اليه بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي . مثال .. .. .
- ٥٨ .. .. . التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبهن لذلك من سلطة التحقيق . سريان أحكام المادة ٩٢ من القانون المذكور عليه .. .. .
- ٥٩ .. .. . لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب .. .. .
- ٦٠ .. .. . اثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفق الالائن الصادر من النيابة بالتفتيش واستنادا اليه . لا جدرى مما يثيره المتهم من أن القاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا .. .. .

راجع أيضا : تفتيش

( القاعدة رقم ٣٠ )

## ٢ - استعانة مأمور الضبط بمعاونيه :

- تنفيذ إذن التفتيش . المراد بمعاوني مأمور الضبط القضائي الذين شملتهم عبارة النذب . لا محل لقصر هؤلاء على المروسين وحدهم .. .. .

راجع أيضا : تفتيش

( القواعد ارقام : ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٨ )

## ٣ - التصسف في تنفيذ الإذن :

- ضبط المخدر عرضا أثناء التفتيش عن الأسلحة والمخدرات ونتيجة لما يقتضيه البحث عن المخبرة . صحيح .. .. .

راجع أيضا : تفتيش

( القاعدة رقم ٩٦ )

## ٤ - الاختصاص المكاني للمأذون له بالتفتيش :

- إذن النيابة بتفتيش متهم . مصادفة مأمور الضبط القضائي - المأذون له بالتفتيش - هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما يتم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه . ذلك طرف اضطراري مفاجئ . يجيز له تنفيذ الإذن ، وتفتيش المتهم .. .. .
- ٦٣ .. .. . مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له . صححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه . علة ذلك : التفتيش عمل من أعمال التحقيق المخصص هو به . قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .. .. .
- ٦٤ .. .. . صدور إذن النيابة بتفتيش متهم . مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه تنفيذه عليه أينما وجدته . ليس للمتهم الاحتجاج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان غير المحدد بأمر التفتيش . طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام بإجراءات الضبط والتفتيش .. .. .

## ٥ - طريقة تنفيذ الإذن :

- طريقة إجراء التفتيش متروكة لرأي القائم به . لا تشريب على الضابط إذا رأى دخول المنزل المأذون بتفتيشه من سطح منزل مجاور له ولو كان في استطاعته دخوله من باب .. .. .
- ٦٦ .. .. . طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به ، يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع .. .. .
- ٦٧ .. .. .

## ٦ - تفتيش الأثني :

- تفتيش الأثني : تنفيذه . وجوب إجرائه بمعرفة أثني يندبها مأمور الضبط . المادة ٢/٤٦ إجراءات . علة ذلك .. .. .

- استتار المتهم خلف حاجز وتغطية جسدها . إخراجها المخدر بنفسها طواعية من داخل ملابسها . لا بطلان .. .. .

- ٦٨ .. .. . وجوب أن يكون تفتيش الأثني بمعرفة أثني يندبها ذلك مأمور الضبط القضائي . المادة ٤٦ إجراءات . مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني عندما يكون مكان التفتيش من

المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها : هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياها اذا مست \* مثال .. .. . ٦٩

#### ٧ - حضور المتهم او الشهود التفتيش :

التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على تدب من سلطة التحقيق \* لا يلزم أن يتم بحضور المتهم أو نائب عنه ، ولا بحضور شاهدين \* ذلك ليس شرطا جوهريا لصحته \*

وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش طبقا للمادة ٥١ ج \* محله : عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها .. .. . ٧٠

مجرد القول بأن الطاعن كان محبوبا لا يلزم عنه الدفع ببطان التفتيش لحصوله في غيبته \* .. .. . ٧١

علة ذلك : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان .. .. .

#### الفرع الخامس : فقد ورقة الاذن :

فقد ورقة الاذن فعلا \* استنادا الى الدليل المستمد منه \* كل ذلك صحيح \* المادة ٥٥٨ ج \* .. .. . ٧٢

راجع ايضا : تفتيش

(المادة رقم ٣٠)

#### الفصل الثالث : التفتيش بغير اذن :

##### الفرع الأول : التفتيش الاداري :

تهريب جرمي \* ماهية تفتيش الامتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية \* هو من وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم \* لا اعتداد بالرضا بالتفتيش \* عدم التقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية .. .. . ٧٣

اتمام التفتيش تحت اشراف رجل الضبط القضائي \* الذي له قانونا حق تفتيش الركاب بالمنطقة الجمركية \* تفتيش صحيح .. .. . ٧٦

##### الفرع الثاني : التفتيش في احوال القبض الجائز :

وضع المتهم نفسه موضع الرية أمام المخبر \* ثم اقراره باحرازه مخدرا \* استيقافه واقتياده الى مأمور الضبط القضائي \* تفتيش المأمور للمتهم \* لا بطلان .. .. . ٧٧

سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر ، اذا وجدت دلائل كافية على اتهمه \* حالات على سبيل المحر \* توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام \* يخضع لتقدير غرفة الاتهام \* عدم كفاية الدلائل \* لا تبرر القبض ولا التفتيش .. .. . ٧٨

قيام حالة التلبس ببيع القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجوز تفتيشه \* مثال .. .. . ٧٩

لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا \* المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .. .. . ٨٠

##### الفرع الثالث : التفتيش في احوال التلبس :

مطالبة شخص بتقديم بطاقته الشخصية عملا للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ \* ظهور مخدر عاتق بالبطاقة \* تلبس \* صحة القبض على المتهم وتفتيشه .. .. . ٨١

مناظرة مأمور الضبط لعملة زائفة قسمها له مبلغ \* تلبس \* حقه في الانتقال الى مسكن المتهم وتفتيشه \* ليس في مدى وقت بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما ينفي حالة التلبس \* ما دام ان ذلك موضوعي .. .. . ٨٢

تقدير قيام حالة التلبس واتصال المتهم بالجريمة التلبس بها \* موضوعي .. .. . ٨٣

ثبوت أن جريمة احراز المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس \* صحة نسبتها الى الطاعن واتصاله بها \* القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لا يحتاج لصمود اذن من النيابة \* منازعة الطاعن في مسوغات اصصدار الاذن \* لا محل لها \* علة ذلك : اتهمه باحراز المخدر المضبوط كمبرر لصمود الاذن لتفتيش مسكنه انما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .. .. . ٨٤



- التليس : إباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون
- ٨٥ ضبط أحد المتهمين ضبطاً قانونياً محرراً المادة مخدرة . إرشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه . إجراء صحيح في القانون . علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحراره متلبساً بها ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وإن يدخل منزله لتفتيشه .
- ٨٦ مجانبية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . . . . .
- ٨٦ تدخل المتهم إرادياً عن متدبر كان يحمله . قض المتدبر وضبط مخدر به . صحيح . حق رجل الضبط في أن يقبض على المتهم ويفتشه في هذه الحالة . . . . .
- ٨٧ تدخل المتهم اثر الاستفسار عن شخصيته عن جوال كان يحمله . ضبط مخدر في هذا الجوال . صحيح . علة ذلك . . . . .
- ٨٨ الأمور الضبط القضائي ورجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعة هذا الحق : إجراء إداري . ليس لهم تجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأسماء المخلقة غير الظاهرة . ما لم يدرك الضابط بحسبه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرارها جريمة تبيح التفتيش . قيام التفتيش في هذه الحالة في حالة التليس . . . . .
- ٨٩

راجع أيضاً : تفتيش

( اللائحة رقم ٩٢ )

### اتفرع الرابع : الرضا بالتفتيش :

دخول المنازل برضاء أصحابها وبغير إذن من النيابة . شرطه : أن يكون الرضاء صريحاً ، حراً ، حاصل قبل الدخول ، وبعد إلامهم بطرؤف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يفول من يطليه سلطة إجرائه .

الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضاء بالتفتيش ما ترك به آثاراً اثبتها التقرير الطبي . واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستمد منه . الالتفات عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم . ذلك قصور يستوجب نقض الحكم . . . . .

٩٠

تفتيش زائر السجن . لا يلزم الرضاء الصريح به . يكفي علم معارضة الزائر في تفتيشه . المادة ٤١ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ . . . . .

٩١

الرضا بالتفتيش . لا يلزم أن يكون ثابتاً بالكتابة . ثبوت أن الرضاء كان صريحاً غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش مع العلم بطرؤفه . ذلك يكفي . ما دام أن المحكمة قد استخلصته في حدود سلطتها التقديرية ومن الأدلة السابقة . . . . .

٩٢

دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء حر صريح منها مع علمها بطرؤف التفتيش والعرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . الأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأي كيفية يراها موصلة لذلك . عثوره على قطع من الحشيش تقو ح منها رائحته داخل عليه سجائر قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة متلبس بها . من واجبه ضبط ما اكتشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة إحرار هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيح في القانون . . . . .

٩٣

### الفرع الخامس : تفتيش السيارات :

انصراف القيود الواردة على التفتيش إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة ، طالما هي في حيازة أصحابها . سقوط هذه الحماية عنها في حالة خلوها كان طاهر الحال يشير إلى تدخل صاحبها عنها . . . . .

٩٤

### الفرع السادس : حضور المتهم أو الشهود :

المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية . مجال تطبيقها : هو عند دخول رجل الضبط القضائي المنازل لتفتيشها في الأحوال التي يجيز ذلك القانون فيها . . . . .

٩٥

### الفصل الرابع : بطلان التفتيش وإجراءاته :

#### الفرع الأول : ما يبطل التفتيش :

يصح التفتيش بتنفيذه في حدود الإذن الصادر به : بضبط الأشياء الخاصة بالجريمة موضوع التحقيق وبضبط ما يظهر عرضاً وببطل بالتصنيف في تنفيذ : بالسعى في البحث عن جريمة أخرى .

- ٩٦ .. .. . التصد من التفتيش \* مسألة موضوعية
- ٩٧ .. .. . بطلان التفتيش متى كان مترتباً على قبض باطل

## الفرع الثاني : الدفع ببطلان التفتيش :

### ١ - طبيعة الدفع :

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش \* لاقتصار آذن التفتيش على المتهم الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه \* دفع موضوعي \* لا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض
- ٩٨ .. .. . الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان \* التمسك ببطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حائزه \* ان لم يثره فليس لغيره أن يبيده ، ولو كان يستفيد منه ، علة ذلك : هذه الفائدة لا تلحق الغير الا عن طريق التبعية وحدها \*
- ٩٩ .. .. . الدفع ببطلان آذن التفتيش وببطلان التفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع \* تطلبها تحقيقاً موضوعياً \* اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض \* غير مقبول
- ١٠٠ .. .. . الدفع ببطلان اجراءات التفتيش \* دفع موضوعي \* عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
- ١٠١ .. .. .

راجع أيضا : المظاه اثناء سقوطه \*

(القاعدة رقم ١٦ )

وتليس \*

( القاعدة رقم ١٧ )

### ٢ - المصلحة في الدفع :

- الدفع ببطلان التفتيش \* لا يقبل من لم يقع التفتيش عليه او على مسكنه
- ١٠٢ .. .. . القبض على المتهم وتفتيشه بناء على آذن من النيابة \* مجادلته في عدم توفر حراسة التليس \* لا جدوى منه
- ١٠٣ .. .. . الدفع ببطلان التفتيش \* لا يقبل الا من مالك الشيء الذي جرى تفتيشه
- ١٠٤ .. .. . عدم ادعاء الطاعن ملكية أو حيازة المخزن الذي وقع عليه التفتيش \* تدفعه بانتهاك حرمة \* غير مقبول
- ١٠٥ .. .. .

### ٣ - التمسك بالدفع امام قضاء الموضوع :

- الدفع ببطلان التفتيش \* يجب ان يكون صريحا مشتملا على بيان المراد منه \* مثال لقول مرسل
- ١٠٦ .. .. . لا يحيل معنى الدفع \* التفات الحكم عن الرد عليه \* لا قصور
- الطعن على اجراءات التفتيش \* الحق فيه لا يسقط بعدم ابدائه في التحقيق \* سقوطه اذا لم يبد
- ١٠٧ .. .. . امام محكمة الموضوع

### ٤ - حق محكمة الموضوع في القضاء ببطلان التفتيش :

- الآبئات في المواد الجنائية : المبرة فيه باقناع المحكمة واطمينانها الى الدليل المقدم اليها \* تعرضها بها هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح الى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الآبئات امامها \* النص عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها \* غير صحيح \* علة ذلك : واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الادلة ما يحرم عليها الخوض فيه \*
- ١٠٨ .. .. . مثال في تفتيش

### ٥ - التمسك بالدفع امام محكمة النقض :

- الدفع ببطلان آذن التفتيش وبطلان التفتيش \* من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع \* عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
- ١٠٩ .. .. . اختلاف الدفع ببطلان آذن التفتيش عن الدفع ببطلان اجراءاته \* عدم جواز اثاره الدفع ببطلان اجراءات تنفيذ الاذن لأول مرة أمام محكمة
- ١١٠ .. .. . الدفع ببطلان اجراءات التفتيش \* دفع موضوعي يختلط بالواقع \* عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض \* وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع \* الدفع به في محضر سماع أقوال المتهم وأمام مستشار الاحالة لا يكفي
- ١١١ .. .. .

## ٦ - تسبب الأحكام في الدفع :

- مثال : اذن النيابة بتفتيش متهم « سيقوم » بنقل مخدر \* عدم استظهار الحكم ما اذا كان احرار  
١١٢ المخدر سابقا على الاذن أو لاحقا له \* قصور وخطا في تطبيق القانون .. .. .
- لا يميب الحكم عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي \* اكتفاء المحكمة بإيراد أدلة الثبوت \* مفاد ذلك :  
١١٣ اطراحها هذا الدفاع \* مثال .. .. .
- الدفع بطلان التفتيش \* من أوجه الدفاع الجوهرية \* وجوب الرد عليه \* الحكم بالإدانة استنادا الى  
١١٤ الدليل المستمد من التفتيش \* دون الرد على الدفع ببطلانه \* قصور .. .. .

## الفرع الثالث : اثر بطلان التفتيش في الاعتراف والأدلة الأخرى :

- سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم ولو صدرت بعد قبض وتفتيش باطلين \* متى قدرت ان أدواته  
١١٥ لم تكن متأثرة بالإجراء .. .. .
- بطلان القبض والتفتيش \* اثره : استبعاد الدليل المستمد منه \* هذا البطلان لا يستتبع بطلان  
١١٦ اجراءات التحقيق الأخرى \* طالما كانت منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .. .. .

## الفرع الرابع : مالا يبطل التفتيش :

- متى يصح التفتيش ؟ بتفنيده في حدود الاذن الصادر به : يضبط الاشياء الخاصة بالجريمة  
١١٧ موضوع التحقيق ويضبط ما يظهر عرضا .. .. .

## الفصل الخامس : مسائل متنوعة :

## الفرع الأول : مالا يعد تفتيشا :

- دخول المنازل لغير تفتيشها \* هو مجرد عمل مادي فد تفضيه حالة الضرورة .. .. .
- احوال طلب المساعدة من الداخل والفرق والحريق المنصوص عنها في المادة ١٤٥ ج \*  
١١٨ نيجز لرجال السلطة العامة دخول المنازل \* هذه الاحوال لم ترد على سبيل الحصر \* يضاف اليها  
حالات الضرورة \* مثال : تعقب المتهم بقصد تنفيذ امر ضبطه وتفتيشه .. .. .
- حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحته صاحبه \* لرجال انشطة مراقبة  
١١٩ تنفيذ القوانين واللوائح في الطرق العامة .. .. .
- التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي : هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية  
١٢٠ الشخصية أو انتهاك لحرمة المسكن .. .. .
- دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر امر بالقبض عليه  
وتفتيشه من الجهة المختصة \* القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل \* عله ذلك :  
حاله الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به \*  
١٢١
- احوال إباحة دخول المنازل : عدم ورودها على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات  
الجنائية \* تعقب المتهم بقصد تنفيذ امر القبض عليه \* دخوله ضمن هذه الاحوال \* أساسه : قيام  
١٢٢ حانه الضرورة .. .. .
- لمأموري الضبط القضائي ولرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المجال العامة أو  
المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح \* طبيعة هذا الحق : اجراء اداري \* ليس لهم  
تجاوزه الى التعرض لحرية الأشخاص أو استتشاف الاشياء المعلقة غير الظاهرة ، مالم يدرك الضابط  
بحسه قبل التعرض لها انه فيها مما يجعل امر حيازتها أو احرارها جريمه تبيح التفتيش \* قيام  
١٢٢ التفتيش في هذه الحالة على حالة التلبس .. .. .

## الفرع الثاني : الاستيقاف والتخل :

- استيقاف غير صحيح \* القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة - اجراء باطل \* مثال .. .. .  
١٢٣ اقتياد المتهم بعد توافر مبررات استيقافه - الى وكيل النيابة الذي تولى بنفسه تفتيشه \* ضبط  
مخدر معه أثناء التفتيش \* صحة تلك الاجراءات \* متى أقرتها محكمة الموضوع \* استناد الحكم الى  
١٢٤ الدليل المستمد من هذه الاجراءات \* صحيح في القانون .. .. .

## الفرع الثالث : مقاومة رجل الضبط القضائي :

- إباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي اذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر  
١٢٥ حسن النية - اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة \* مثال في تفتيش .. .. .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : مسائل عامة .

## الفرع الأول : ماهية التفتيش :

١ - الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في متدوع السر ، ولا يجوز إجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها ، الا في الأحوال التي أباح فيها القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر . أما دخول المنازل لتفتيشها فلا يعد تفتيشا بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة . ودخول المنازل ، وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الدناخل وحالتى الغرق والحريق - الا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٥٤ إجراءات ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد عرقلة تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المتهم « الملعون ضده » وتفتيشه وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تعقب رجل الضبط القضائي المأذون بضبطه في مسكنه حيث قام بضبطه وتفتيش شخصه دون مسكنه ، فلم يجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر إليه ، ويكون الحكم الملعون فيه اذ قضى بطلان التفتيش - استنادا الى أن الإذن لم يشمل منزل المتهم - قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢ في جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢ ص ١٢  
٨٥٢ )

٢ - الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز إجراؤه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وانما أباح القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تعيد في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فاذا كان الثابت من الحكم الملعون فيه أن المتهم ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مضدرة ، وأن هذا المتهم دل على الملعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيحا في القانون ، اذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر

يجعل جريمة احرازه متلبسا بها بما يبيع لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يخل منزل تفتيشه . ومن ثم فإن الحكم الملعون فيه اذ قضى ببراءة الملعون ضده تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٦٤/١١/١٥ ص ٦٥٦ )

## الفرع الثاني : التفتيش بمعرفة النيابة العامة :

٣ - متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعا على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوس جنحة مينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام الى شخص معين وقدردت صلاحية هذا المحضر وكتايبه لفتح التحقيق - فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ، مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم ، دون توقف على اتخاذ أى إجراء آخر شكلي أو غير شكلي كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق ، لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانونا أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

( الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١٠ )

٤ - لوكليل نيابة مخدرات القاهرة في حدود اختصاصه العام ويوصفه رئيسا للضبطية القضائية بها ، الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من مرؤسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت اشرافه . ومتى كان الثابت أن ضابط مصر الجديدة سواء بوصفه من مأموري الضبط القضائي أو من رجال السلطة العامة قد قام بتفتيش منزل الطاعن الكائن بدائرة قسم المطرية وعثر على العلبة التي تحوى المخدر بناء على أمر وكيل النيابة وعلى مرمى ومسمع منه وفي حضوره وتحت اشرافه ، وهو ما أثبت وكيل النيابة في محضره وإطاعت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون . أما ما قاله الطاعن من أن وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عثوره

الأجرة التي يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه لاتثناء مصلحة الطاعن في هذا الدفع .

(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٠٠)

٩ - تقدير جديدة التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . فمتى دلت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا مقبى عليها فيما رأت لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٠/١٩ من ١٥ ص ٥٩٧)

١٥ - تقدير جديدة التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى دلت هذه المحكمة قد اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها في حكمها أن المنزل الذي صدر الاذن بتفتيشه خاص بالطاعن وخلصت من ذلك الى صحة الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه : فلا يجدى الطاعن مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن .

(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/١١/١١ من ١٦ ص ٥٠)

١١ - لما كان محصور التحريات لاصدار الاذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الاذن بناء عليها ، فان الخطأ في بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجهاللتعنى على جدية التحريات التي انصبت أصلا على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها ، ولا يوجب الحكم الخسلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة في خصوص نوع السيارة التي كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أئتمته الحكم في مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تشرب عليه ان هو لم يمرض لهذا التمارض مادام قد استخلص الادانة بما لا تضارب فيه ، ولا عليه ان هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذى استهدف به النيل من اذن التفتيش مادام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ٦٤٣)

على العلة فانه لا يتشئ به تحقق اشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش ، بل توافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الاجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه .

(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/٥/٢٧ من ١٤ ص ٤٦٠)

الفصل الثانى : اذن التفتيش :

الفرع الاول : شروط اصدار الاذن :

١ - جدية التحريات

٥ - ما أورده الحكم من استمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات في تحرياته بمسد حصوله على الاذن بتفتيش المتهمين ، مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الاذن وتحيثا لفرصة ضبطهما ، وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الاذن .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦٤/٤/٦١ من ١٢ ص ٤٩٥)

٦ - ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى الى ضبط مخدر فعلا ، هو تزيد لا يؤثر فيما أثبت من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره .

(الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦٥/١٠/٢١ من ١٤ ص ٨٦٥)

٧ - تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى أقرتها عليه فلا يجدى المتهم نفيه أن اذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية ، مما لايجوز منه مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه .

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/٦/٢٣ من ١٤ ص ٤٨٠)

(الطن رقم ٧٨٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١٠)

(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٣١٥)

٨ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش موكول لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع فمتى أقرت تلك السلطة على ما ارتأته في هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها في عقيدتها . ولما كان موضوع الاذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المينة بذاتها - وهي سيارة الطاعن - فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الاذن بدعوى تصميم مداه وامتداده الى كافة السيارات

## ٢ - وقوع جناية او جنحه :

الذى اقضى احالة طلب التفتيش الى من احواله اليه مادام ذلك يدخل فى سلطته .

(العلم رقم ١٥٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٢ ص ٥٩) .

١٥ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها انما اساسه تفويض من رئيس النيابة اقتضاء نظام العمل فاصبح فى حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ولذلك لم يجد الشارع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه - أما ما ورد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية فى فقرتها الأخيرة - فمقصود به قاعدة أخرى تتصل بتنظيم العمل عندما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له فى الفقرة الثانية من المادة ٧٥ فى الأحوال العادية ، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية فى مباشرة التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة - سواء اكان ذلك تحقيقا كاملا لتلك الحوادث أم القيام بأجزاء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق لا يتعارض مع النطاق الذى يجرى فيه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ .

(العلم رقم ١٧٨٠ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ ص ١٤٢) .

١٦ - انغال ذكر اسم الشخص فى الأمر الصادر بتفتيشه اكثافا بتعين مسكنه لا يبنى عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذى تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فاذا كانت محكمة الموضوع قد استظفت فى منطق سائق سليم أن مسكن الطائفة هو ذات المسكن المقصود فى أمر التفتيش الذى وصف فى الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذى يشغله بعض أفراد أسرته ، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطائفة باعتبارها احدى قريباته وإن التحريات دلت على أنها تشاركه فى حيازة الجواهر المخدرة ، فانه لا حاجة عندئذ لاستصدار اذن من القاضى بتفتيش مسكنها .

(العلم رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٢ ص ١٢ ص ٢٠٩)

١٧ - العبرة فى الاختصاص المكاني لوكيل النيابة

١٢ - اذا كان الثابت أن اذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات التى بإشراف ضابط المباحث من أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويلجأ الى منزل شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه ، فان مفاد ذلك أن ما أسفرت عنه التحريات التى بنى عليها الاذن تقوم به جريمة احرار جواهر مخدرة للاتجار فيها فى مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذى شمله اذن التفتيش ، وهو ما يكفى لتبرير اصداره قانونا - وقول الحكم أن الاذن انما صدر للكشف عن جريمة لم تبرز الى حيز الوجود هو قول ينطوى على خطأ فى تحصيل معنى العبارات التى صيغ بها هذا الاذن ، وقد اشتق من هذا الخطأ خطأ آخر فى الاستدلال للرأى الذى انتهى اليه الحكم فى قبول الدفع ببطالان التفتيش وفى القضاء بالبراءة ، الأمر الذى يوجب الحكم ويستوجب نقضه .

(العلم رقم ٢٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ٦٨٨) .

١٣ - الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة « جناية أو جنحة » واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالى اصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات وللدلائل الجدية على أنها متوقع بالفعل . فاذا كان مفاد ما أثبتته الحكم المظنون فيه عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قبل وقت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل كان الاذن قد صدر استنادا الى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميلة سيقومان بنقل كمية من المخدر الى خارج المدينة ، فان الحكم اذ دان الطاعن دون أن يمرض لبيان ما اذا كان احراره هو وزميلة للمخدر كان سابقا على صدور اذن التفتيش أم لاحقا له ، يكون مشوبا بالظن والخطأ فى تطبيق القانون .

(العلم رقم ٣١٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٢ ص ٢٠٠) .

## ٣ - اختصاص مصدر الاذن :

١٤ - اشارة رئيس النيابة باحالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية بدلا من اصدار الاذن بنفسه انما هى احالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكلا من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق كما له هو أن يقوم به ، وهو لا يلتزم فى ذلك ببيان البر

أى أمور من مأمورى الضبط القضائى بيمض الأعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتخب للتحقيق - لضابط الباحث بتفتيش المظنون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(الظن رقم ٣٦٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ص ١٤ ص ٢١٦)

٢١ - من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(الظن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ص ١٥ ص ٢٢٧)

٢٢ - العبرة فى بيانات اذن التفتيش بما يرد فى أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ولا يصح أن ينمى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التى ينتمى إليها مصدر الاذن لأنه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش . ولما كان النمى فى حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع فى حد ذاته وكونه يشبه علامة اقبال الكلام فانه لا يعيب الاذن مادام موقفا عليه فعلا من أصدره ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يستأهل ردا .

(الظن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ص ١٦ ص ٢٥٢)

٢٣ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن المذكور ، إذ العبرة فى الاختصاص المكاني لهذا الأخير انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة . ولما كان الأصل فى الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك - فإن الأمر المظنون فيه اذ ذهب الى بطلان اذن التفتيش لظوه من بيان اسم مصدره واختصاصه المكاني دون أن يستظهر أن مصدر الاذن الذى دونه بخطه ووقع عليه بأفضائه لم يكن مختصا مكانيا بإصداره ، فانه يكون معيبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(الظن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ص ١٦ ص ٢٥٨)

مصدر الاذن انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(الظن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ ص ١٢ ص ٣٧٧)

١٨ - استصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية ، لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، مادام الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

(الظن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢ ص ١٣ ص ٢٨٨)

١٩ - لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائى من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه انما كان فى صدد النبوى ذاتها التى بدأ تحقيقها على أساس وقسوع واقعتها فى اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وان اختلفت الجهات التى يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة فى تبسج المروقات المتحصلة من جريمة السرقة التى بدأ تحقيقها وأن يجرى كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء فى حق المتهم بالسرقة أو فى حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالهما بالجريمة . لما كان ذلك ، وكان الاذن الذى صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المروقات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحا فى القانون .

(الظن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ ص ٢١٧)

٣٠ - أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها تحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجره معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة العامة فى حدود اختصاصهم ، أزال التفرق بين التحقيق الذى يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف فى جوهره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة يندب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذى قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة احراز المخدر المنسوبة الى المظنون ضده - وكانت المادة ٣٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تحيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف

٤ - ان يسبقه تحقيق أو استدلال :

٢٤ - يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي تبشره استصحاب كاتب لتدوينه - فاذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي باقتداب من النيابة العامة - ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا الا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال ، وانما يؤول أمره الى اعتباره محضر جميع استدلالات ، ومتى تقرر ذلك ، وكان من المسلم به أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشره سلطة التحقيق ، بل يصح الاستناد في اصداره الى ما تضمنه محضر جمع الاستدالات ، فانه لاجلوى من تمسك الطاعن ببطان المحضر الذي حرره الضابط المنتدب للتحقيق .

(الطن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ ص ٢٣٣)

الفرع الثاني : تحريره والتوقيع عليه وبياناته :  
١ - تحرير الاذن :

٢٥ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الاذن بالتفتيش ، وانما يكفي لصحة الاذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تعريته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ، ومن ثم فانه لا يؤثر في سلامة الاذن ، أن يكون قد استعمل كلمة «بعنا عن المخدرات» بمعنى «ضبطها» .

(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ١٢ ص ٣٥٨)

٢٦ - الاذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب اثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٢ ص ٣٧٤)

٢٧ - عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا يقيده حتماً وجوده أو سبق صدوره الأمر الذي يتحقق معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل في الدعوى - فاذا كان الثابت من الاستسلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط الذي أجرى التفتيش شهد بأنه استصدر من النيابة اذا بتفتيش المتهم ومسكنه وأن الاذن مرفق بقضية أخرى مما دعا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الاذن المشار اليه ، الا أنها عادت في نفس يوم الجلسة فقضت بالبراءة دون أن تتيح للنيابة فرصة لتنفيذ ما أمرت به - فان هذا الحكم يكون معيباً متيناً نقضه .

(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ ص ١٢ ص ٣٧٩)

٢٨ - مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا في اجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم واجراء المعاينة اذ أن هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجربات التحقيق بحيث لا تموقع عن ذلك كتابة المحضر ، أما سائر اجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالعيس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ ص ١٢ ص ٨٤١)

٢٩ - من المقرر أن القانون لا يشترط الا أن يكون الاذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة ، ولا يلزم وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت اجراءه .

(الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٥ ص ١٢ ص ١٠٠٠)

٣٠ - متى كان اطاعن لا ينازع في أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لأجرائه ، فانه لا يشترط في أمر التدب الصادر من المدوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة ، لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة ، لا يجريه باسم من ندبه له ، وانما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .

(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ص ١٢ ص ٥٥٥)

٣١ - العبرة في صحة اذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن اذن التفتيش صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص ببناء على تعريته أجزاها رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، وأن الاذن قد تم بصد ذلك مع ملف القضية برمته ، فان ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفياً شروطه القانونية استناداً الى أقوال الضابط والكونسابل التي اطاعت اليها - دون مقب عليها - هو من صميم سلطاتها التقديرية ، وعن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الدفع ببطان التفتيش ، ولا تثرى عليها اذا ما عولت في قضائها على شهادة من اجراءه .

(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ص ١٢ ص ٧٤١)



## ٢ - الشخص المطلوب تفتيشه :

٣٦ - اغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتماء بتعيين مسكنه ، لا يبنين عليه بطلانه ، متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سائق سليم ، أن مسكن الطاعن هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله بعض أفراد أسرته ، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطاعة باعتبارها إحدى قريباته وإن التحريات دلت على أنها تشاركه حيازة الجواهر المخدرة ، فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها .

(الطن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٣٦٦/٢/١٢ من ١٢ ص ٢٠٩)

٣٧ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش ، على تقدير اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التي صدر أمر التفتيش من أجلها ، يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا لا له مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٢ جلسة ١٣٦٢/١١/١٢ من ١٣ ص ٣٢٧)

٣٨ - من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش . ولما كانت المحكمة قد أفصحت بما أوردته في مدوناتهما عن إلمامها إلى أن الطاعن هو الذي انصبت عليه التحريات وهو المقصود في الإذن الصادر بالتفتيش . فإن النمی على الحكم بالقصور في التسبب يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١٠)

## ٣ - مكان التفتيش :

٣٩ - ما قرره الحكم المعلن فيه من أن « للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الحيازة وتنب عنه بل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جدلا أن المنزل الذي جرى تفتيشه مستأجر باسم زوج المتهم الأولى ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الإذن بالتفتيش مادامت التهمة المذكورة

٣٣ - من المقرر أن عدم أرفاق محضر التحريات وإذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو عدم سبق صدور الإذن ، ولما كان الثابت من الرجوع إلى محضر المحاكمة أن الطاعن لم ينازع في صدور الإذن أمام محكمة الموضوع ولم يطلب إليها ضم أصل محضر التحريات أو الأمر الصادر بالتفتيش ولم يتعرض البتة لصورتيهما المرفقتين بالأوراق أو يدعى عدم مطابقتها للأصل المأخوذتين عنه ، فإنه لا يسوغ له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١١/١٥ من ١٦ ص ٨٥٢)

## ٢ - توقيع كاتب التحقيق :

٣٣ - مفاد نص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية والتي وردت في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ، هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود وإجراء المعاينات واستجواب المتهمين دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وإن كان يعتبر إجراء متعلقا بالتحقيق إلا أنه ليس من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة .

(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٥٤١)

## ٣ - بيانات الإذن :

٣٤ - ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٣٦١/٢/٢٨ من ١٢ ص ٣٧٧)

## الفرع الثالث : نفاذ الإذن :

## ١ - طلب الإذن :

٣٥ - القول بأن طلب الإذن قد اقتصر على الإذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط ، وقصد تجاوز الإذن الصادر هذا الطلب ففشل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الإذن - هذا القول مردود بأن النيابة ، وهي تملك التفتيش من غير طلب ، لا تنقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

(الطن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٢ جلسة ١٣٦٢/١١/١٢ من ١٣ ص ٣٢٧)

اذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ص ١٥٤٦)

#### ٤ - العدد من حرية المأذون بتفتيشه :

٤٣ - صدور اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى تنفيذ الحد من حريته بالقدر اللازم لاجرائه ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمراً صريحاً بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم. ولما كانت المحكمة قدرت سلامة ما اتخذته الضابط من اجراءات بقصد سرعة ضبط الطاعن بتقسيم أفراد القوة للبحث عنه في أماكن مختلفة من البلدة واحضاره فور العثور عليه ليجرى تفتيشه بنفسه ، وكان لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر اليه بمرعوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ، فان ما أجراه رجال الشرطة السريين من امساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده الى الضابط المتدرب حيث فتشه بنفسه ، هو اجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ ص ١٤٥ ص ٧٤٤)

#### ٥ - ميعاد الاذن :

٤٤ - تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملابساته ، لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل اذن منها قد صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية ، ومن ثم فان اغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يبيح له لأنه ظاهر البطلان .

(الطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١ ص ١٢٣ ص ٥١٣)

٤٥ - اذا كان مبنى الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ، وأوضح ذلك بقوله ان الضابط استصدر اذنا من النيابة بتفتيشه بحثاً عن أسلحة وذخائر غير مرخص بها ، ولكنه لم ينفذ الاذن خلال المدة المحددة به ، ثم استصدر اذنا جديداً من النيابة في اليوم التالي دون أن يبين السبب في عدم تنفيذ الاذن السابق ، كما أن مضي يوم واحد على تاريخ انقضاء الاذن لا يكفي لاجراء تحريات دقيقة تبرر اصدار الاذن الجديد مما يربط بطلانه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، وكان مفاد ما أورده الحكم الملموع فيه رداً على هذا الدفع أن لمحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى وكفايتها

تساكن زوجها فيه ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي يكون الاذن قد صدر سليماً من الناحية القانونية - هذا الذي انتهى اليه الحكم وجاء بمذواته يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش الذي يتم تنفيذه بمقتضى دليل يصح الاستناد اليه في الاداة

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ ص ١٢٣ ص ٥٢٦)

٤٥ - متى كان هناك اذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ، فان تفتيش محل تجارته بمقتضى هذا الاذن يكون صحيحاً - ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بسكنه . ومن ثم فان ما قضى به الحكم الملموع فيه - من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم تأسيساً على أن اذن النيابة بالتفتيش انما ورد على شخصه ومسكنه ومسكن أشقاء زوجته دون أن يرد فيه ذكر لتجره الذي ضبط فيه المخدر - لا يكون صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥ ص ١٣٣ ص ٣٨٨)

٤١ - لأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فان كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فانه يكون حيال جريمة متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش - فاذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة احراز المخدر ، وأن أمر ضبطها كان عرضاً ونتيجة لما تفتيشه أمر البحث عن الذخيرة ، وكان وصف المحكمة للفاقة بما يسمح بفضها على اعتبار أنها تحتوى على مقنوف للمسدس المضبوط قد بني على نتيجة مابنتها للحرز الذي به قطعة العيش - على ما هو ثابت بجلسة المحاكمة - فلا يصح مجادلتها في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ ص ١٣٣ ص ٦٢١)

٤٢ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مرور من القانون . أما حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . ومن ثم فان مذهب اليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم صدور

(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ من ١٣ من ١٣٦٠).

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٩ ص ١٤ ص ٧١٠).

٤٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض

(الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ جلسة ٢٢/١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٣١).

(العلم رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٧١٥).

٤٨ - ما شره الطاعن من سقوط اذن التفحص الأول

ونسخه بالأذن اللاحق عليه ، مردود بأنه لا يجادل في ملئه  
في أن الأذن الثاني لا يختلف عن الأذن الأول إلا من حيث  
امتداد نطاقه الى آخرين غيره فلا يعد ناسخا للأذن السابق  
— ذلك بأن الإلغاء الضمني لا يكون إلا عند تعارض حكيمين  
متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخا للمقدم لاستحالة أعمال  
كلا الأمرين المتضاربين في وقت واحد وهو ما لا يتوافر  
في خصوص الدعوى المطروحة .

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢١ في جلسة ١٦/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٧٠)

(الطنن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٤/٣/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٦٠).

١ - قيام ماموری الضبط بالتفتيش :

(الظن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٦١ ص ١٢  
ص (٣٦) \*

٥٢ - من المقرر أن القانون لا يشترط الا أن يكون  
الاذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة ، ولا يلزم وجود ورقة الاذن  
يد مأمور الضبط القضائي المتدب التفتيش وقت اجرائه

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٥ ص ١٢ ص ١٠٠٠)

النار على اطارات السيارة لاستيقاظها تنفيذاً لأوامر رئيس الضابط عندما شاهدها تحاول القرار بعد أن أطلق هذا الأخير النار على اطاراتها أمر لا غبار عليه قانوناً . فإذا ما توقفت السيارة وانطلق منها الطاعن حاملاً لفافة محاولاً القاءها في التربة المجاورة ، فإن تعرض الشرطي المذكور له للحيلولة دون فراره والتخلص من جسم الجريمة وإكراهه على الوقوف حتى لحق به الضابط للكشف عن حقيقة بعد أن وضع نفسه موضع الشبهات والريب ، لا يكون باطلاً . وإذا ما شاهد الضابط كل ذلك وأدرك ما تدل عليه تلك الظروف التي تتبىء بذاتها عن صلة الطاعن بالجريمة - فإن من حقّه والجريمة تعد في حالة تلبس جاء ككفنه عن طريق مشروع أن يقبض على الطاعن وأن يضبط المخدر الذي ألقى به .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٦٦٢/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٠٠)

٥٦ - من المقرر قانوناً أن لأموري الضبطية القضائية إذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كميلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك بطريقة معينة ، ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . فلا تترتب على الضابط المنتدب للتفتيش قبله <sup>باعتباره</sup> به لتنفيذ الاذن من طرق باب منسوب الطاعن لدواعي اقتضت شخصيته ثم النظر الى داخل المنزل من تحت باب <sup>باعتباره</sup> الزجاجة ليتبين علة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه في مسلك المتهم - ولما كان الحكم لم يعول بصفة أصلية في القضاء بالاداة على دليل مستند من قيام حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما شاهدها الضابط ، بل على ما أسفر عنه التفتيش المأذون بإجرائه من ضبط المخدر في حيازة الطاعن . فإن النemy على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال في غير محله .

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٢ في جلسة ١٦٦٢/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١٠)

٥٧ - لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر اليه بمرؤسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ، ومن ثم فإن ما أجراه رجلاً الشرطة السريين من امساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده الى الضابط المنتدب للتفتيش حيث قفقه بنفسه ، هو اجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٦٦٢/١١/٤ من ١٤ ص ٧٤١)

(والطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٢ في جلسة ١٦٦٢/٢/٥ من ١٤ ص ٨٠٨)

٥٣ - عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش لا ييب الاذن . فإذا كان اذن التفتيش لم يعين مأموراً بعينه لأجرائه ، فإنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ في جلسة ١٦٦٢/٦/١١ من ١٣ ص ٥٣٢)

٥٤ - الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الندب من المأمور المعين مادام الاذن لا يملكه هذا الندب ، الا أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له به بإجرائه تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرمى منه وتمت بصره . وإذا كان الثابت من مدونات الأمر المظنون فيه أن مأمور الضبط المعين بذاته في اذن الضبط والتفتيش قد انتقل بصحبة الكونستابل والمخير السري تنفيذاً لهذا الاذن وندب أولهما للقبض على المأذون بتفتيشه ( المظنون ضده ) لعين حضوره بالسيارة التي يستقلها بعد أن أفهمه بأنه هو الذي سيتولى بنفسه تفتيشه حال ضبطه وأن المخير حين توجه لضبط المظنون ضده في حضور الكونستابل أسقط المظنون ضده لفافة من يده بعد القبض عليه ، واستخلص الأمر من ذلك بطلان هذا الاجراء بقوله انه يعد ندباً بالقبض صدر ممن لا يملكه - وذلك دون أن يمرض لحق مأمور الضبط المأذون له بالقبض والتفتيش في اجرائها بالطريقة التي يراها محققة للغرض منها ومدى حصول القبض بالتقدير اللازم لتنفيذ اذن التفتيش أو مجاوزته هذا التقدير ، ومن ثم يكون ما أورده الأمر من قرارات قانونية - دون أن يفتن لذلك الحق - قد جاء مخالفاً للتأويل السليم للقانون ، مما يستلزم منه نقض الأمر المظنون فيه وإعادة الدعوى الى مستشار الاحالة المختص.

(الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٢ في جلسة ١٦٦٢/٢/٥ من ١٤ ص ٨٠٨)

٥٥ - تنفيذ اذن التفتيش موكول الى التأمين به يجبرونه بالتقدير اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه . فلما أمر الضبط القضائي في سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها أن يستعين بمرؤسيه على الوجه الذي يراه محققاً للغرض من التفتيش - ومن ثم فإن اطلاق الشرطي السري

الضبط القضائي ، فانه لا محل لحمل هؤلاء الاعوان على المروسين وحدهم .

- (الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٢ ص ٥١٩)  
(الطن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٤٥ ص ٢١٥)  
(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/٤ ص ١٤٥ ص ٧٤١)  
(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦٥ ص ٦٤٢)

### ٣ - التصف في تنفيذ الاذن :

٦٢ - ان المحكمة وقد آلت بالظروف والملاسات التي ضبط فيها المخدر والطمان الى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة احرار المخدر وانما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة، فلا يصح مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

- (الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ص ١٦٥ ص ٤٥٢)

### ٤ - الاختصاص المكاني للمأذن له بالتفتيش :

٦٣ - اذا كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أنه من المقرر أيضا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم - المأذون له قانونا بتفتيشه - أثناء قيامه لتنفيذ اذن التفتيش على شخصه ، في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني، وبدا له منه ومن المظاهر والأقوال التي أتاهها ما ينم عن احراره جواهر مخفرا ومحاولة التخلص منه ، فان هذا الظرف الاضطرابي المفاجيء يجعله في حل من مباشرة تنفيذ اذن النيابة بالتفتيش قياما بواجبه المكلف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، اذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مفلول اليدين ازاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادف في غير دائرة اختصاصه مادام قد وجده في ظروف تؤكد احراره الجواهر المخدرة . فاذا كان الثابت أن حالة الضرورة - التي وصفها الحكم المطعون فيه - قد أوجدتها التهمة «الطاعة» بصنعها وهي التي دعت الى القيام بضبطها وتفتيشها فان ما اتخذته من اجراءات قبلها يكون صحيحا وبالتالي يكون الدفع بالبطان لا أساس له من القانون .

- (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣٠ ص ٢٩٠)

٦٤ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة

٥٨ - من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه من لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك . فاذا كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط السلاح والذخيرة قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على انتدابه من النيابة لهذا الغرض فانه يخضع لحكم المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم من أنه يخضع لحكم المادة ٥١ من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه .

- (الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨ ص ١٥٠ ص ٤٠١)

٥٩ - الأصل أنه لا يجوز تغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين مادام الاذن لا يملكه هذا النذب ، الا أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له به بغيرها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وإن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مראى منه وتحت بصره .

- (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦٥ ص ٦٤٢)

٦٥ - لاجدوى مما يثيره الطاعن من أن القاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن اجراءات التفتيش تمت وفقا للأذن الصادر بالتفتيش واستنادا اليه ، فانه أيا كان الأمر في شأن الالتقاء فانه لا يندفع في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة به .

- (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦٥ ص ٦٤٢)

### ٢ - استعانة مأمور الضبط بمعاونيه :

٦١ - اذا كانت عبارة الاذن غير قاصرة على انتداب الضابط وحده - وانما جاءت شاملة لمن يماونه من رجال

باعتباره من عورات المرأة الذى يخدش حيائها اذا مس . فاذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت فى حدود سلطتها التقديرية أن الضابط لم يجز تفتيش المتهم بحثا عن المخدر ، بل انها هى التى أخرجه من بين ملابسها طوعية واختيارا بعد أن استترت خلف « بارافان » كما أنها تدهرت بملءة والدتها امعانا فى اخفاء جسمها عن الأعين ، فانه لا تثرى على المحكمة أن هى رفضت الدفع بطلان التفتيش القول فيه أن الضابط هو الذى أجراه وأنه لم يتم بمعرفة أثنى .

(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠ من ١٢ ص ٢٨٨)

٦٩ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا كان المتهم أثنى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أثنى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي » . ومراد القانون من اشتراط تفتيش أثنى بمعرفة أثنى عندما يكون مكان التفتيش مع المواضيع الجنسية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التى تخدش حيائها اذا مست . ولما كان ما قام به الضابط من امساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها اذا كانت تخفى فيه المخدر ينطوى بلا شك على مساس بصدر المرأة الذى يعتبر من السورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع بطلان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السائفة التى أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/ ١٦ من ١٥ ص ٢٦٨)

#### ٧ - حضور المتهم او الشهود للتفتيش :

٧٠ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن التفتيش تم بناء على اذن من النيابة العامة ، فان ما يشير الطاعن من وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش استنادا الى المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية لا محل له . ذلك بأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نديه لذلك من سلطة التحقيق فانه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق

قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى فُتس منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت فى دائرة اختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المخصص هو به . وقيام النيابة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .

(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ من ١٤ ص ٤٦٠)

٦٥ - من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه أن يتفذه عليه أينما وجده ، ولا يحق للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش فى مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان فى دائرة اختصاص من قام باجراءات الضبط والتفتيش ، لأن حرمة المكان التى كفلها القانون بالحماية انما شرعت لمصلحة صاحبه والمكان الذى ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح .

(الطن رقم ٧٤٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ من ١٤ ص ٨٥٦)

#### ٥ - خطوات تنفيذ الاذن :

٦٦ - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان فى الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تثرى عليه فى ذلك .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ من ١٥ ص ٥٩٧)

٦٧ - ان طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له يجز بها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحول ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به ، وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرمى منه وتحت بصره .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ٢٤٣)

#### ٦ - تفتيش الأثني :

٦٨ - ان مجال اعمال حكم المادة ٤٦/٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأثنى فى موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته

دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في احدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون . وقد أفصح الشارع عن مراده بما نص عليه في المادة الثانية من اللائحة الجبركية المعدلة أخيراً بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ و المادتين ٣٥٧ و ٣٥٨ في بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسة في الكشف والتفتيش في حدود دائرة المراقبة الجبركية أمر يقره القانون - على أن هذا الحق في خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقاً بل يجب أن يمارسه المخاطبون به في نطاق ما يصادفهم من حالات تتم عن شعبة في توافر التهريب الجبركي فيها - في الحدود المعروفة بها قانوناً طبقاً لما نص عليه أخيراً القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجبركي - ولا يقدح في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجبركية حين ألحقت بجرائم القانون العام عملاً بالقانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من إخضاع هذه الجرائم للأحكام المقررة في قانون الاجراءات الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج تحته من قبض وتفتيش ، ذلك بأن أفعال التهريب الجبركي وإن أدخلت في زمرة الجرائم إلا أنها لا تزال تحمل في طياتها طابعاً خاصاً مميزاً لها عن سائر الجرائم - وهو ما أشار اليه الشارع في المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ ، وتمشيا مع هذا الاتجاه أخطت الشارع خطة التوسع في تجريم أفعال التهريب الجبركي الى ما سبق نطاق الشروع في الجريمة ، وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب بالعقاب - وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ - يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم . ويؤكد خضوعها لحالات منافية للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة الى باقى الجرائم . ومن الواضح أن إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجبركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الاجرائية الخاصة بالكشف عنها .

(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ١٨٩)

التي تنص على اجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، والمادة ٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الاجراءات التي يتبعها قاضى التحقيق والمادة ٢٥ التي تميز النيابة أن تكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانوناً لأنه ليس شرطاً جوهرياً لصحته ، فإن اجراءاته تكون صحيحة .

(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٥٧)

٧١ - ان مجرد القول بأن الطاعن كان مجسوساً لا يلزم عنه الدفع بطلان التفتيش لحصوله في غيبه ذلك أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانوناً ، كما أن حضور المتهم التفتيش الذى يجري في مسكنه لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً .

(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٥٧)

#### الفرع الخامس : فقد ورقة الاذن :

٧٢ - المرة في صحة اذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاذن قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى اما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الاذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها في هذا الخصوص ، هو من صميم سلطتها التقديرية وتكون قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها الى الدليل المستند منه .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٢ ص ٧٧٤)

#### الفصل الثالث : التفتيش المجازى بغير اذن :

##### الفرع الاول : التفتيش الاداوى :

٧٣ - تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجبركية أو يخرجون منها أو يرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخزانة ويجريه عمال الجمرک وحراسه - الذين أسيغت عليهم صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم - لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجودون بمنطقة المراقبة

٧٨ - تنص المادة ٣٤ اجراءات على أن الأمور الضبط القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا ومنها الجنابات. والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام. فإذا رأت الغرفة في حدود سلطتها التقديرية - وفي خصوص الدعوى المطروحة - أن محاولة المتهم، الذي لم يكن مأذونا بتفتيشه انهرب من المقيى أثناء مصادمة الضابط لها ليس فيها ما يبيىء بوقوع جريمة تلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا فانها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالوجه لاقامة الدعوى الجنائية في محله ويتمين رفض الطعن.

(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤٢٣)

٧٩ - من المقرر في صحيح القانون أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها، وأن قيام حالة التلبس يبيىء القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويبيىء تفتيشه. وإذا كان الحكم المعلوم فيه قد أثبت أن السائق المبلغ ساير الطاعنين تظاهرا منه وبعلم رئاسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له، فنقلها إلى رجال القوة وتم ضبطها، واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز لقبض على كل من ساهم في ارتكابها، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا.

(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٨ من ١٤ ص ٣٩٥)

٨٥ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم بيانا للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهم - الصادر اذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها - وجدها جالسة ومعه المعلوم ضده وعثر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المعلوم ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فمثر بجيب (بنطلونه) على لفافة بها أفيون، فإن قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المعلوم ضده والقبض عليه يكون اجراءا صحيحا في القانون، ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيىء لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آكارها بادية أمامه أن يقبض على

٧٤ - أخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظرا لطبيعة التهريب الجمركي - لاجراءات وقيود معلومة منها تفتيش الأئمة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يمرّون بها بصرف النظر عن رضاه هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به.

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٨١)

٧٥ - التشبه في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية، يصح معها في العقل القول بقيام مطنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية، ومتى أقترت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك.

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٨١)

٧٦ - إذا كان الحكم قد عرض للدفع بطلان القبض والتفتيش فقال ان هذا التفتيش قد تم تحت اشراف معاون المباحث الذي له قانونا حق تفتيش الركاب وانتهى إلى رفضه، وكانت المحكمة لا تلتزم ببيان موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها، وكان يبين من المفردات أن معاون المباحث قرر أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته واشرافه وكان هذا الحق مخلولا له قانونا، فانه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها مادامت قد اقتنعت بهذه الأقوال.

(الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤١٨)

### الفروع الثاني : التفتيش في احوال القبض الجائز :

٧٧ - إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة عندما حاول الهرب لمجرد سماعه المخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنها حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما باحراز المخدر تم تبينا اتفاقا بجيبه، فكان لازم هذا الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته، وكان للمخبرين أن يقتاداه إلى أمور الضبط القضائي الذي تلقى منه المخدر الذي كان يعمل - فإن الدفع بطلان اجراء التفتيش يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ٢٢٣)



أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي ما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٦١٢٢)

٨٣ - قيام حالة التلبس هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ، واذن فتى كان ما أوردته الحكم المطعون فيه من اجازة القبض على الطاعن الثاني وتفتيشه في الأحوال التي أحاطت به صحيحا في القانون على تقدير أن له اتصالا بجريمة احراز المخدر التلبس بها يحكم ظاهر صلتهم بالتمهم الآخر الضالع فيها وحضوره معه بالسيارة لنقل المواد المخدرة بها - فان ما ينمى الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ من ١٢ ص ٦٩٥٨)

٨٤ - متى كان الثابت أن جريمة احراز المخدر الذي ضبط بمنزل التهمة الثانية كانت في حالة تلبس ، وصحت نسبتها الى الطاعن واتصاله بها ، فان القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لم يكن يحتاج لصدور اذن من النيابة ، ومنازعة الطاعن في مسوغات اصدار هذا الاذن لا محل لها ، لأن اتهامه باحراز المخدر المضبوط كبير لصدور الاذن بتفتيش مسكنه انما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .

(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ من ١٤ ص ٦٦٠٠)

٨٥ - اذا كان الثابت مما أوردته الحكم بيانا للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن التهمة - الصادر اذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها - وجدها جالية ومعهما المطعون ضده وعثر أمامها على أرضية الحجره على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فشر بجيب (بنطلونه) على لفافة بها أفيون ، فان قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون اجراء صحيحا في القانون ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجره في مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها كعاعل أو شريك وأن يفتشه .

(الطن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٢ من ١٥ ص ٢١٧٨)

كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كعاعل أو شريك وأن يفتشه هذا فضلا عن أن وجود المطعون ضده مع المأذون بتفتيشها في مسكنها الصادر الاذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت عثور الضابط على المخدر وقبول المأذون بتفتيشها ان المخدر المضبوط يخص المطعون ضده انما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا الى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى الى حكم المادتين ١/٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أبحاث المادة ٣٤ لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها حصرا ومنها الجنائيات ، ومؤدى ما تقدم أن القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريب في أنه يجوز لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا اصلا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون .

(الطن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٢ من ١٥ ص ٢١٧٨)

#### ابرع الثالث : التفتيش في احوال التلبس :

٨٦ - فرض القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ في المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها الى مندوب السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك ، فاذا كان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجده عاكفا بها قطعة من لحشيش ، فانه عندئذ يصبح في حالة تلبس بجريمة كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته الشخصية ، وينبني على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه - على اثر قيام هذه الحالة - صحيحا ، ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بجيبه الذي كانت به البطاقة .

(الطن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٧٠٠)

٨٧ - اذا كان الثابت أن مأمور الضبط القضائي - اذ عاين الجنيه الزائف في يد المبلغ - فان حالة التلبس تكون قائمة كما عاينها مأمور الضبط ، مما يجيز له الاعتقال الى مسكن المتهم وتفتيشه وضبط ما به من الأشياء المثبتة للجريمة ، وليس في مضى الوقت بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنتهي به حالة التلبس كما هي معرفة في القانون مادام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف

فشاهد الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملا جوالا في منطقة اشتهر عنها الاتجار في المواد المخدرة فرايها أمره واستفسر أولها عن شخصيته ووجهته استعمالا للحق المخسول له بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا تخلى الطاعن عن الجوال الذي يحمله والقاء على الأرض طواعية واختيارا ، فان هذا التحلى لا يعد ثمرة اجراء غير مشروع ، واذا ما كان الضابط الثاني قد عثر بالجوال - اثر تخلى الطاعن عنه - على مخدر فان الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش ، ويستوى نتيجة لذلك أن يكون المخدر ظاهرا من الجوال أو غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش ، وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذي ألقاه باختياره يكون سديدا في القانون والنمى عليه في غير محله .

(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/١٦ ص ١٦٧)

٨٩ - الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٩ في شأن المحال العامة هذا الحق لأموري الضبط القضائي . وهو اجراء ادارى مقيد بالنقض سالف البيان ولا يجاوز الى التعرض الى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غسيرة الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرارها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلى الطاعن عن الجواهر المخدرة والقاؤها على الأرض دون اتخاذ أى اجراء من ضابط المباحث - الذى كان دخوله المقهى مشروعا على ما سلف بيانه - يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب قيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض .

(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٨ ص ١٦٨ ق ١٩٤٤ - )

#### الفرع الرابع : الرضا بالتفتيش :

٩٠ - حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقضى حين يكون دخولها بعد رضاه أصحابها وبغير إذن من

٨٦ - الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وانما أباح القانون لأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة ، متى قامت امارات قوية على وجود أشياء تقيده في كشف الحقيقة بمنزله ، ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، فاذا كان التائب من الحكم المطعون فيه أن المتهم ضبط ضبطا قانونيا معرزا لمادة مضدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحا في القانون ، اذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احراره تلبسا مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهده وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١/١١ ص ١٥٥ ق ١٠)  
(الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/١/١٦ ص ١٦٠ ق ١٠)

٨٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وبرفته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذا للاذن الصادر بتفتيش شخص يتجر في المخدرات فلما وقعت إحدى السيارات اتجها نحوها بحثا عنه ، فأبصر الطاعن يجلس خلف السلم الخلفى للسيارة ، وما أن وقع بصره عليهما حتى أسرع الى مقدم السيارة محاولا التوارى عن نظرها ، وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب ، فعق للضابط أن يطلب الى الكونستابل متابعتها داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذى وضع فيه نفسه باختياره ، فاذا تخلى الطاعن طواعية واختيارا وهو على هذه الحال عن المنديل الذى كان يمسك به والقبض على أرض السيارة ، فانه يكون قد تخلى عن حيازته ، فاذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحه ووجد به المخدر ، فان الطاعن يكون في حالة تلبس باحراره فيبيح القبض عليه وتفتيشه .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١/١٠ ص ١٥٥ ق ٥٠٥)

٨٨ - اذا كان الحكم قد أثبت أن الضابطين استصدرا اذنا من النيابة لضبط أحد تجار المخدرات وكمن خلف شجرة

٩٣ - لما كان الضابط الذى فتن منزل المتهم الثانية قد دخله وقتشه بوجه قانونى بناء على رضاء حر صريح منها مع علمها بطرؤف التفتيش والرض منهُ وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها الطاعن بسرته . فان هذا الاذن يبيح له أن يعبرى تفتيش مسكنها فى كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك . ومتى كان قد تبين - أثناء التفتيش - وجود علبة سجاير وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق ، وظهر عرضاً أنها تحتوى على قطع من الحشيش تقوح منها رائحته ، فانه بذلك يكون حيا ل جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأموراً للضبطية القضائية يباشر عملاً من حقه اجرائه قانوناً وأن يقدمه الى جهة الاختصاص وأن يقبض على الطاعن الذى وجدت من الدلائل والمظاهر ما ينبئ به بذاته عن اتصاله بجريمة احراز هذا المخدر . ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيحاً فى القانون .

(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٧ ص ١٤ ص ٤٦٠)

#### الفرع الخامس : تفتيش السيارات :

٩٤ - ان القيود الواردة على التفتيش تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها الا فى الأحوال الاستثنائية اتى رسمها القانون ، فلما هى فى حيازة أصحابها ، فإذا ما كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخفى صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها .

(الطن رقم ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ ص ١٤ ص ٦٦٢)

#### الفرع السادس : حضور المتهم أو الشهود :

٩٥ - من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها أما التفتيش الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائى بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتى تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك ، فإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذى أسفر عنه ضبط السلاح والمخبرة قد أجراه مأمورو الضبط القضائى بناء على

النيابة أن يكون هذا الرضاء صريحاً حراً حاصلًا منهم قبل الدخول وبعد المامهم بطرؤف التفتيش وعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه ، ومتى كان الطاعن قد قرر أمام المحكمة أنه أحيل الى الكشف الطبى اثر الاعتداء عليه من الضابط الذى أجرى التفتيش ، وأنه ثبت من هذا الكشف اصابتة باشتباه فى كسر بالضلوع ، وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة اطلمت على التقرير الطبى المثبت لنتيجة الكشف على الطاعن أو أنها اطلمت به وبالدليل المستمد منه لتستظهر الصلة بين ما قد وجد من اصابات بالطاعن وبين الاعتداء الذى قرر بوقوعه عليه وبني عليه دفعه بانعدام رضائه بالتفتيش ، وبأن توقيعه على الاقرار أخذ منه بطريق الاكراه ، فان الحكم يكون قاصراً بما يتعين منه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ ص ٥٤٣)

٩٦ - متى كانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « اذا اشتبه مدير السجن أو مأموره فى أى زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فإذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن » ، وكانت هذه المادة كما هو واضح من عباراتها لا تستلزم الرضاء الذى يصدر بفعل ايجابى من يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضة فى التفتيش - وهو فصل سلبى - فان تفتيش مأمور السجن للطاعن حين اشتبه فيها لدى دخولها مسجن النساء فى اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحاً بالتطبيق لأحكام هذه المادة ما دام أن الطاعن لم يدعى بأنها اعترضت على تفتيشها بمعرفة مأمور السجن ، ومن ثم يكون النعى بطلان التفتيش فى غير محله .

(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ص ١٤ ص ٨٨٨)

٩٧ - متى كانت المحكمة قد استطلعت - فى حدود السلطة المخولة لها - ومن الأمانة السائفة التى أوردتها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحاً غير مشوب ، وأنه سبق أجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يعلمان بطرؤفه ، وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه ، فان الجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ، ويكون الحكم سليماً فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ص ١٤ ص ٨٨٨)

ما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيتين من ضبط السلاح والذخيرة ابطلا كذلك ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الاجراءين الباطلين ، مما يتعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

(الطن رقم ٧٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١٨ ص ١٥٠ من ١٠٤٠١)

#### الفرع الثاني : الدفع بطلان التفتيش :

##### ١ - ما هية الدفع :

٩٨ - اذا كان اثبات بمحضر جلسة المحاكمة أن المدفع عن الطاعن الثاني دفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم - وهو أساس يختلف عما أثاره في وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لاقتصار اذن التفتيش على الطاعن الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وأنه (أي الطاعن الثاني) لم يكن في حالة تلبس تجيز القبض عليه - فانه لا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمه النقض ، لانه في حقيقته دفع موضوعي أساسا المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي اطاعت منها الى صحة الاذن .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٩ ص ١٢٠ من ٢٧٠٤)

٩٩ - الدفع بطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك بطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فان لم يشره فليس لغيره أن يديه ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا عن طريق التهمة وحدها . ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة لدعوى أن المخدرات ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها يعلم برأسه وأن تفتيشا لم يقع على شخص الطاعن فيسفر عن ضبط مخدر معه ، فانه لا يقبل منه الدفع بطلان تفتيش تلك السيارة أو بطلان الاذن الصادر بتفتيشها لأنه لا صفة له في التحدث عن ذلك .

(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ص ١٤٠ من ٢٩٥٠)

١٠٠ - الدفع بطلان الاذن الصادر بالتفتيش وبطلان التفتيش ، من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا ، ومن ثم فلا يقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ص ١٤٠ من ٤٦٠٠)

(والطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ ص ١٥٠ من ٥٩٧٠)

انتدابه من النيابة لهذا الغرض ، فانه يخضع لحكم المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم من أنه يخضع لحكم المادة ٥١ من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥٠ من ١٠٤٠١)

#### الفصل الرابع : بطلان التفتيش واجراءاته :

##### الفرع الأول : ما يبطل التفتيش :

٩٦ - تنص المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها - فاذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تنيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها ، بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سمي يستهدف للبحث عنها . ولما كان الأمر المعلوم فيه قد أسس قضاءه بطلان التفتيش على أن العثور على المخدر انما كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن التفتيش بالسي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي جرى فيها التحقيق ، وكان تقدير القصد من التفتيش أمرا متستقلا به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون مقب ، فان ما تثيره النيابة في طعنها لا يكون له محل .

(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦١ ص ١٢٠ من ٤٥٧٠)

٩٧ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيقتان جديدتان من الجدل سالا عن صاحبهما وعسا تحويلانه فتردد في قوله ، وحيث قوت لديهما الشبهة في أمره ، فضبطا الحقيتين واقتسادهما الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فان ما أثاره رجال الشرطة - وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة انما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . فاذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجلى الشرطة ليس قبضا على الرغم

الذي لا يعدو القول المرسل على الإطلاق دون أن يحل على الدفع الصريح بطلان التفتيش ، أو أن يشتمل على بيان ما يرمى اليه منه . إذا كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من نفي على الحكم لانتفاه عن الرد على الدفع بطلان التفتيش لا يكون له محل .

(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٠/٩/١٩٦١ من ١٢ ص ٧٨١)

١٠٧ - ليس صحيحا في القانون أن الحق في الطعن على إجراءات التفتيش يسقط لعدم أنارته من الدفاع في استجواب النيابة ، إذ العبرة في سقوط هذا الحق لا تكون إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ في جلسة ٢٤/٢/١٩٦٢ من ١٤ ص ٨٨)

٤ - حق محكمة الموضوع في القضاء بطلان التفتيش :

١٠٨ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقناع المحكمة واطمئنانها الى الدليل المقدم اليها ، فإذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح الى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها وهي في ذلك لاستقيس بوجهات نظر الخصوم أنفسهم ، فلا يصح النفي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها لأن واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . ولما كانت الصورة التي اوتست في وجدان المحكمة من مجموع الأدلة التي اطرحت عليها هي أن الضبط والتفتيش قد حصل على خلاف القانون وانتهت من ذلك في منطق سليم الى بطلان هذا الاجراء وما تلاه وخلصت الى تبرئة المظنون ضده ، ومن ثم فلا يصح النفي عليها وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها ويكون ما تثيره النيابة العامة - من أن الحكم المظنون فيه اذ قضى بطلان التفتيش وببراءة المظنون ضده من تهمة احرار المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المظنون ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - في غير محله .

(الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٤ من ١٥ ص ٨٦٩)

٥ - التمسك بالدفع امام محكمة النقض :

١٠٩ - متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله وبطلان التفتيش بما لهذا ، فانه لا يقبل منه اثاره

١٠١ - الدفع ببطلان اجراءات التفتيش ، دفع موضوعي ، أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوفت منها محكمة الموضوع عقيدتها واطمأنت منها الى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المخدر المضبوط . وإذا كان الطاعن لم يبد دفعا بطلان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، وقد خلا الحكم المظنون فيه مما يدل على هذا البطلان ، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٢ في جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٢ من ١٤ ص ٣٧٥)

٢ - المصلحة في الدفع :

١٠٢ - من المقرر أنه لا يقبل بطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على سكنه .

(الطن رقم ٣٦١٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٣/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٣٠)

١٠٣ - لا مصلحة للطاعن في الجدل فيما اذا كان تخليه عن قطعة المخدر التي ألقاها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه ، أو أن القاءها كان وليد اجراء غير مشروع لا يجيز ذلك - طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية اجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الاذن بذلك الذي ثبت صدوره من النيابة فلا .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ في جلسة ٩/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٧٤)

١٠٤ - الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل الامن مالكاها ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن - الذي متصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه - أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .

(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ في جلسة ٥/٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ١٤٨)

١٠٥ - متى كان الطاعن لا يدعي أن المخزن الذي وقع عليه التفتيش مملوك له أو في حيازته ، فانه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة .

(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٢ في جلسة ١٣/١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥٠٢)

٣ - التمسك بالدفع امام قضاء الموضوع :

١٠٦ - اذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منها دفعا ببطلان التفتيش ، بل ان كل ما قاله المدافع عنه في هذا الخصوص « والتصور الصحيح أن القوة نزلت في السوق وأخذت تفتش في خلق الله فتفتشا باطلا بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم التمس » ، الأمر

من أنه قد تمسك بهذا الدفع في محضر سماع أقواله وأمام مستشار الأحالة مادام الثابت أنه لم يثره على أى وجه من الوجود خلافا لما يدعيه في طعنه أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١١/١٥ من ١٦ ص ١٦٣ س ٨٥٢) .

#### ٦ - تسبب الأحكام في الدفع :

١١٢ - الاذن بالتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره الا لضبط جريمة «جنابة أو جنحة» واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالى إصداره لضبط جريمة مستقبله ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها متوقع بالفعل . فإذا كان مفادا ما أثبتت الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعنين حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل كان الاذن قد صدر . مستنادا الى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر الى خارج المدينة ، فان الحكم اذ دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما اذا كان احراره هو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور اذن التفتيش أم لاحقا له ، يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٣١٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ من ١٣ ص ٢٠) .

١١٣ - لا ييبب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعى عن كيفية حصول التفتيش وطريقة ضبط المندبل المحتوى على المخدر وما أسفر عنه تحليله ما دامت المحكمة قد اطأنت الى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدر ولأن في ايراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا اطراحها لهذا الدفاع .

(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤١٨) .

١١٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجهورية التي يتعين الرد عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فانه يكون قاصر البيان مما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٣ ص ٤٤٩) .

هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع وتقضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩ من ١٥ ص ٥٩٧) .

#### ١١٥ - يوجد فرق بين الدفع ببطلان اذن التفتيش

وبين الدفع ببطلان اجراءاته ، واذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فانه لا يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها ، وما دامت قد اطأنت الى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المواد المخدرة فانه لا يجوز مصدرتها فيما اطأنت اليه أو اثاره ذلك الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان لابين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أبدى ابيهم دفعا ببطلان التفتيش تأسيسا على أن الضابطين اللذين نيط بهما تنفيذ غير مأذون لهما في ذلك ولا يجوز نديهما للقيام به لظرو الاذن مما يغول الصادر اليه حق نذب سواء لاجرائه ، وكان الحكم قد خلا مما يدل على هذا البطلان، فانه لا يجوز للطاعن أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ١٤٢) .

#### ١١٦ - اذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة

المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان اجراءات التفتيش لعدم صدور اذن به من الجهة المختصة أو لأن الضابط الذى أجراه قد تجاوز حدود الاذن الصادر بتفتيش الطاعن ومسكنه بحثا عن أسلحة وذخيرة غيرمخص بها ففرض ورقة صغيرة ليس فى مظهرها ما ينبئ عن اشتغالها على شيء من ذلك أو عن قيام حالة التلبس بجريمة احرار المخدر ولم يكن تخلى الطاعن عنها طواعية واختيارا بل كان تلبية لأمر الضابط له لىسط قبضة يده ، ولم يتخذ من هذه الأسس التي يتحدث عنها في وجه الطعن ولا من أى أساس آخر دونها سبيلا لابطال ما تم من اجراءات التفتيش فانه لا يقبل منه اثاره الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار أن هذا الدفع من الدفع الموضوعية التي تختلط بالواقع وتقضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ولا يغير من ذلك افتراض صحة ما يثيره الطاعن

## ٧ - اثر بطلان التفتيش في الاعتراف والأدلة الأخرى :

تمتع المتهم بقصد عرقلة تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المتهم « المطعون ضده » وتفتيشه وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تمتع رجل الضبط القضائي المأذون بضبطه في مسكنه حيث قام بضبطه وتفتيش شخصه دون مسكنه ، فلم يجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الأذن الصادر اليه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بطلان التفتيش - استنادا الى أن الأذن لم يشمل منزل المتهم - قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ ص ١٣ )  
( الطعن رقم ٨٥٢ ) .

١١٩ - ان حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية انما شرعت لمصلحة صاحبه ، فاذا كان المكان الذي ضبط فيه الطاعن : هو طريق عام ، فان من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح .

( الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ ص ١٤ ص ٨٥٦ )

١٢٠ - الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن ، لا بقصد تفتيشها ولكن تمقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص - فانه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تمتع رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

( الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٣ ص ١٥ ص ٥٢ )

١٢١ - من المقرر أن دخول المنازل ، وان كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الفرق والحرق ، الا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل أضاف النص اليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تمتع المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

( الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢ ص ١٥ ص ١٠٥ )

١٢٢ - الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور

١١٥ - للمحكمة - في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان - أن تقرر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثيرها به ، بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الأخذ بها .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ ص ١٢ ص ٩٥٨ )

١١٦ - ان كل ما يترتب على بطلان القبض والتفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، وهذا البطلان لا يستبعد بطلان اجراءات التحقيق الأخرى - طالما كانت هذه الاجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

( الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٦ ص ١٥ ص ٢٣٧ )

## الفرع الرابع : مالا يبطل التفتيش :

١١٧ - تنص المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها - فاذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تمد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها ، بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سعي يستهدف البحث عنها .

( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ ص ١٢ ص ٤٤٥ )

## الفصل الخامس : مسائل منوعة

### الفرع الأول : مالا يعد تفتيشا :

١١٨ - الأصل أن تفتيش المنازل اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في متدوع السر ، ولا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها ، الا في الأحوال التي أباح فيها القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر . أما دخول المنازل لتغير تفتيشها فلا يعد تفتيشا بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة . ودخول المنازل ، وان كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الفرق والحرق - الا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ اجراءات ، بل أضاف النص اليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها

من العناصر الساقطة التي أوردتها - تتوافر بها مبررات الاستيقاف الذي يتحقق بوضع المتهم نفسه طواعية واختياراً موضع شبهة أو ريبة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره ، وكان التعرض المادى الذى قام به الضابط له ما يبرره بعد أن ثارت شبهته فى الطاعن وزميله نتيجة الموقف الذى سلكاه ، وازدادت شبهته حين أنهى اليه أحد المجرمين المرافقين له أن الطاعن وزميله من تجار المواد المخدرة ، وكان ما أعقب ذلك من اجراءات تولاها وكيل النيابة - المخول قانوناً سلطة التحقيق - بعد أن وجد فيما أدلى به رجال الشرطة عن الواقعة الدلائل الكافية على اتهام المتهمين بجناية احراز مخدر فأجرى القبض عليهما وتفتيشهما ووجد ممهما المخدر ، قد تمت صحة وأقرته محكمة الموضوع على ذلك ، فإن استناد الحكم الى الدليل المستمد من هذه الاجراءات يكون سليماً ولا مطن عليه .

(الطن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٥٣ .  
الفرع الثالث : مقاومة رجل الضبط القضائى :

١٢٥ - أباح القانون فى المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى اذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - اذا خيف بسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالامساك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفى فيه المخدر محدثاً بجسمها العديد من الاصابات يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية فى حالة تبيح لها مقاومتها استعمالاً لحق الدفاع الشرعى عن النفس وانتهى من ذلك الى القضاء بتبرئتها من تهمة التمدي على الضابط - فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس متيناً الرفض .

(الطن رقم ٦٩٨ سنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ص ١٥ ص ٦٨٨ .

لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة هذا هذا الحق لمأمورى الضبط القضائى وهو اجراء ادارى بالغرض سالف البيان ولا يجاوز الى التعرض الى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها ، مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش فى هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلى الطاعن عن الجواهر المخدرة والقائواها على الأرض دون اتخاذ أى اجراء من ضابط الباحث الذى كا دخوله المقهى مشروعاً على ما سلف بيانه - يعتبر أنه حصل طواعية واختياراً مما يربى قيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض .

(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ ص ١٦ ص ٩٧٤ .

#### الفرع الثانى : الاستيقاف والتدخل :

١٢٣ - يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره . واذا فتمت كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتكب - عندما رأى الضابطين - ومد يده الى صديقيه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس فى هذا كله ما يدعو الى الاشتباه فى أمره واستيقافه ، لان ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور - ومن ثم فان استيقاف أحد الضابطين له وامساكه يده وقتحا انما هو القبض الذى لا يستند الى أساس . فاذا كانت غرفة الاتهام قد انتهت الى بطلان القبض والتفتيش وماتلاهما من اجراءات ، فان قرارها بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحاً فى القانون .

(الطن رقم ١٧٢٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ ص ١٣ ص ٣٣٩ .  
١٢٤ - متى كانت الواقعة - كما استخلصها الحكم

#### تقادم

##### موجز القواعد :

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . اجراءات التحقيق القاطعة للتقادم . من بينها امر النيابة بضبط واحضار المتهم . المادة ١١٧ ج . . . . .  
العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تتحقق . من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التى تكون حالة السوء . . . . .



- الدعوى الجنائية عنها • انقضاءها بضى المدة • مدة التقادم • ثلاث سنوات • بده سرياتها :  
من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة • المادة ١٥ ج .. .. .
- الاجراءات القاطعة للتقادم • من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع الاستدالات • الدفع  
بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم • من النظام العام • جواز اثره الاول مرة امام محكمة النقض •  
شرط ذلك : ان تدل مدونات الحكم على ما يفيد صحته • سلطة محكمة النقض - في هذا الحالة - في نقض  
الحكم وبرائة المتهم
- الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات • مناطه : ان تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها  
التقادم
- توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الاشد التي لم تسقط بضى المدة • ذلك مما تنفي منه مصلحة  
الطاعن في النفي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت  
بضى المدة
- قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة • عدم تحديده تاريخ وقوعها  
بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المستقلة لها • فصور يعيب الحكم في الرد على هذا  
الدفع القانوني بما يستوجب نقضه • مثال .. .. .
- جريمة التزوير • طبيعتها : جريمة وقتية •
- جريمة الاستعمال • طبيعتها : جريمة مستمرة • تبدأ بتقديم الورقة لآية جهة من جهات التعامل  
والتمسك بها • استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكاً بها •
- القضاء ابتدائياً برد و بطلان الورقة المطعون عليها • استئناف التمسك بها هذا الحكم طاليا الغام  
والحكم بصحتها • مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ الا من تاريخ النازل عن التمسك بالورقة أو القضاء  
نهائياً بتزويرها
- اغفال الحكم بيان تاريخ الحكم النهائي القاضي برد و بطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من  
أثر هام في تحديد بده انقضاء الدعوى الجنائية • اغفاله أيضاً ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي  
انقضت بين الحكم النهائي وبده تلك المحاكمة • بمحكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون  
على الواقعة

#### القواعد القانونية :

- ١ - الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم  
واحضاره هو من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقاً  
لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .
- ( الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣١ ق • جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ س ١٢  
س ١٩٦٧ )
- ٢ - جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية ، والعبرة في  
تحققها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه  
بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل  
ارتكاب تلك الجريمة .
- ( الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق • جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ س ١٣  
س ٢٥٦ )
- ٣ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية  
بالتقادم تجوز اثره في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو  
لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما  
كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته .  
فاذا كان بين ما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي  
ترتب عليها العود للاشتباه قد وقعت يوم ١٥ - ٥ - ١٩٥٤
- وأن أول اجراء قاطع للمدة بشأنها كان سؤال المتهم في  
محضر جمع الاستدالات يوم ١٦ - ٥ - ١٩٥٧ ، فإن  
جريمة العود للاشتباه تكون قد سقطت بضى مدة أكثر من  
ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقاً للمادة ١٥ من قانون  
الاجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه  
اذ دان المتهم عن تلك الجريمة يكون قد جاب التطبيق  
السليم للقانون ما يتعين منه نقضه والقضاء بانقضاء  
الدعوى الجنائية بضى المدة وبرائة المتهم .
- ( الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق • جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ س ١٣  
س ٢٥٦ )
- ٤ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٣ عقوبات أن  
تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم ، أما اذا  
كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بضى المدة فانه  
لا يكون ثمت محل لأعمال حكم تلك المادة . الا أنه متى  
كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٣/٢ من  
قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن الا عقوبة واحدة هي  
المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى - التي لم تسقط  
بضى المدة باعتبارها الجريمة الأشد - فانه لا جدوى

تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من هذا التاريخ .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣٢ - جلسة ١٠/٦/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٤٠٠ )

٧ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضى برد وبطالان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة . مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، هذا بالإضافة الى قصوره فى استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه فى هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطالان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، اذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم ، ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من اخلال بحق الطاعن فى الدفاع بالتفتاه عن تحقيق ما أثاره فى صدد تحويل المحرر اليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية . فان هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣٢ فى - جلسة ١٠/٦/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٤٠٠ )

للطاعن فى النعى على الحكم بأنه لم يحقق الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة بالنسبة للجريمتين الاخرتين المرتبطتين لانعدام مصلحة الطاعن فى التمسك بذلك .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢٢ - ق - جلسة ٥/٣/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٤٨٠ )

٥ - متى كان الحكم قد قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، واستند فى قضائه الى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت فى عام ١٩٥٩ - حسب الثابت من محضر ربط العوائد - دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية ، فى حين أن محضر الضبط حرر فى ٢٨ - ٢ - ١٩٥٩ ، وكان تاريخ ربط العوائد لا يعتبر - فى حد ذاته - تاريخا لموضوع الواقعة ، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور فى الرد على هذا الدفع القانونى ، اذ يهرم محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢٢ - ق - جلسة ١/٤/١٩٦٣ ص ١٤ من ٢٨٠ )

٦ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فانها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها . فاذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائى الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الفاءه والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فان الجريمة

### تقرير التلخيص

راجع : اجراءات

( القائمة رقم ٦٨ )

### تقليد

الفصل الأول : جرائم التقليد فى قانون العقوبات .. .. . ٩ - ١٠

الفصل الثانى : جرائم التقليد فى القوانين الأخرى .. .. . ١١ - ١٣

### موجز القواعد :

الفصل الأول : جرائم التقليد فى قانون العقوبات .. .. .  
العلامات الماعقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات : هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية أو السلطات العامة ، والتي اصطلح على استعمالها لفرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها . انطباق ذلك على الآلة المشتملة على أصل العلامة أو على الأثر الذى ينطبق عند استعمالها . مثال - ختم الجزر .. .. . ١

العبرة فى التقليد . هي بأوجه الشبه وليس بأوجه الخلاف . متى تتحقق الجريمة : اذا كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور فى المعاملات . التقليد المتقن . لا يشترط . يكفى من التشابه ما تكون به العلامة المغلفة مقبولة فى التعامل .. .. . ٢

- اثبات التقليد أو التزوير • لم يجعل له القانون طريقا خاصا • العبرة فيه بما تطمئن اليه المحكمة من الأدلة السافقة
- ٣ عرض ورقة مالية مقلدة على شخص ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه • اعتباره استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ • عقوبات • حيازة الجاني بنفسه الأوراق التي يتعامل بها وقت ذلك • غير لازم • يكفي أن تكون الحيازة لغيره • ما دام يعلم أن هذه الأوراق مقلدة • سواء كان عليه قبل أو أثناء العرض للتعامل
- ٤ اثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مفاقتها وتحداد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي الى ذلك • كفايته لتضامنهم في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين تحديد الحكم الأفعال التي أتأها كل منهم على حدة • غير لازم
- ٥ عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها • لا يعيبه • ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه • القول بتوافر العلم بالتقليد • من خصائص محكمة الموضوع • مثال
- ٦ تحفيز الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة • اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا
- ٧ استقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد
- ٨ جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية • تحققها : بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى • ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد
- ٩ جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها • يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوغ • استعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة
- ١٠

## الفصل الثاني : جرائم التقليد في القوانين الأخرى

جرائم التقليد • العبرة فيها بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف •

- أوجه الشبه • استظهار الحكم : أنها قاصرة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة المقررة علميا والمعروفة للكافة ، وأنها معدومة فيسأ يميزه اختراع عن آخر من كيفية اجراء العمليات وتطبيقها • قضاؤه بالبرأة على هذا الأساس • صحيح في القانون
- ١١ جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة أخرى مسجلة في حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ • أركانها ؟
- ١٢ معاملة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد : هما : تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية • اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما • مثال
- ١٣

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول : جرائم التقليد في قانون العقوبات •

١ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي اصطلاح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها ، وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . ولما كانت الاشارات التي حصل تقليدها انما هي شعارات خاصة بمجوز اسكندرية اصطلاح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه

بحيث تغير يوميا لدلالة خاصة فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في يوم معين ، وتقليدها لا شك فعل مؤثم

( المجلد رقم ٢٧٩ لسنة ٣٢ ق • جلسة ١٩٦٢/٢/٥ • ص ١٤ • ص ١٠٧ • )

٢ - القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن الجريمة تحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع المدقق ، بل يكفي أن يكون بين العلامتين

الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن النتي على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتمين رفضه .

( الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤  
ص ٧٩٥ ) .

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج في المعاملة هو في نظر القانون من اعمال الشروع المقاب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المظنون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المظنون ضدهم وهم يعيشون عن مشتر لعملهم المزيفة ، فافهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم تمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ، ويكون الحكم المظنون فيه اذ قضى ببراءة المظنون ضدهم استنادا الى أن الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

( الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥  
ص ٧٩٥ ) .

٨ - جريمة تزويج العملة مستقلة من جريمة تقليدها

( الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥  
ص ٧٩٥ ) .

٩ - من المقرر أن جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومعدات ومواد أخرى ولو كان هناك نقض أو عيوب في التقليد .

( الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦  
ص ٦٢٢ ) .

١٥ - لا تشترط المادة ٢٤٤ مكرر ( ٢ ) من قانون العقوبات للمقالب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وتزويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وإنما تكفي بأن تكون حيازتها بغير مسوغ .

( الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦  
ص ٦٢٢ ) .

راجع أيضا : توفيد .

المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل .

( الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤  
ص ١٠٧ ) .

٣ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا .

( الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤  
ص ١٠٧ ) .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ من ١٦  
ص ٧٥٦ ) .

٤ - ان مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . ولا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التي يتعامل بها اذ يكفي أن تكون الحيازة لغيره ما دام هو يعلم أن هذه الأوراق مقلدة سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل .

( الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤  
ص ٧٩٥ ) .

٥ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة - التي كانت في حوزة أحدهم - ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . وليس بلام أن يحدد الحكم الأفعال التي أفاها كل منهم على حدة .

( الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤  
ص ٧٩٥ ) .

٦ - لا يعيب الحكم عدم تعدده صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتها تهيد توفر هذا العلم لديه . ولما كان فيما أورده الحكم المظنون فيه من حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية للبيع بشمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من

بالباع في نسخ المصحف المقلدة ، وأنفل تحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر اليان بما يبيحه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٣ ن . ج ١ / ٢٧ / ١٩٦٤ س ١٥ )  
٤٨٤ •

١٣ - عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبيئت نصوصه ماهية كل منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هي تقليد نموذج صناعي مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم اذ أقام قضاؤه على ما تحدث به عن تقليد براءة الاختراع يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة مما يبيحه ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة الى الدعوى المدنية محل الطعن .

( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ ن . ج ١ / ٢٨ / ١٩٦٥ س ١٦ )  
٢٢٣ •

## الفصل الأول : جرائم التقليد في القوانين الأخرى

١١ - القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القاعدة واستند في قضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الى أن أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة علميا والمعرفة للكافة « في صناعة تكرير الزيوت المعدنية » ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية اجراء العمليات وتطبيقها ، فإن ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون .

( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ س ١٤ ص ٤٣٨ )  
١٢ - جريمة تقليد لنماذج ورقية مطبوعة لأخرى ، مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هي جريمة عمدية لا تحقق الا بقيام الركن المعنوي متشلا في التصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادى وحده وهو تعامل الطاعن

## تقسيم

الفصل الأول : مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن التقسيم ١ - ٢

الفصل الثاني : عقوبة الجريمة ٣ - ٥

## موجز القواعد :

الفصل الأول : مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن التقسيم .. .. .

مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء : بالنسبة للبناءى التى تقام على الأرض • لا انطبق له على المباني البعيدة عن الطابق الأرضى .. .. .  
١ المقصود بكلمة ( تقسيم ) في تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء ؟ المادتان ١ ، ٢ من القانون المذكور والمذكرة الايضاحية للمادة الأولى منه .. .. .  
عدم استظهار الحكم - في جريمة اقامة بناء على قطعة أرض غير مقسمة ولم يصدر قرار بتقسيمها - ما اذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذى عناه القانون وصلة المتهم به • قصور .. .. .  
٢

## الفصل الثاني : عقوبة الجريمة :

اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم • يشترط لصحة الحكم بالازالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون - والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التى يلزم بها القسم والمشتري والمستاجر والمنفعة بالحكر .. .. .  
بناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة • القضاء بتفريق المتهم وإبداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون الهدم • لا مخالفة للقانون .. .. .  
٣ جريمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم • معاقب عليها طبقا للمادتين ٢/١٠ ، ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالفرامة من مائة قرش الى ألف قرش • مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها عملا بالمادة ٢/٣٠ من ذات القانون •

- القضاء ببرائة المتهم من تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم استنادا الى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالازالة في تلك التهمة ٥
- قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الملحل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء متمتعا عليه بحيث اذا اقامه حق الحكم بإزالته - مجانية الحكم هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه ٥
- وراجع ايضا : بناء وتنظيم .

## القواعد القانونية :

**الفصل الاول :** مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن التقسيم :

١ - مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الأراضي المدة للبناء بحسب ما يشير اليه عنوانه وذات نصوصه قاصر - بالنسبة للمباني - على المباني التي تقام على الأرض - أي حين اقامة الطابق الأول الأرضي - فلا انطباق له على واقعة الدعوى طالما أن مدار المحاكمة فيها قاصر على مبان بعيدة عن الطابق الأرضي وفي دور تال له .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٣٠٤/٢١/١٥ - ١٥٠ ص ٨٧٥ )

٢ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة ( تقسيم ) على كل تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » وتنص المادة الثانية على أنه « لا يجوز انشاء أو تعديل تقسيم الا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم » . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون تليقا على المادة الأولى منه « أنه لكي يكون هناك تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع ، وليس لمدد القطع حد أدنى فيكفي لوجود التقسيم تجزئة المساحة الى ثلاث قطع مع توفر باقي الشروط المقررة في المادة الأولى ، على أن المجال يتسع هنا لجواب من الحرية في التقدير ، ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تمددت القطع فلا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود في القانون اذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطرق العام اذ يفترض في هذه الحالة أن كافة المرافق العامة التي فرض القانون على المقيم انشاءها موجودة قفلا ، ويشترط كذلك أن تكون القطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو للمبادلة أو

للتأجير أو للتحكير فلا تعتبر تجزئة قطعة أرض الى عدة قطع بين أفراد أسرة واحدة مثلا تقسيما بالمعنى المقصود في هذا القانون ، وأخيرا يشترط أن تكون التجزئة قد قصد بها اعداد القطع لاقامة مساكن فلا تنطبق أحكام القانون على التقسيمات الزراعية أو تجزئة قطعة من الأرض الى قطع تقام عليها المخازن والمستودعات » . ولما كان الحكم لم يستظهر براءة ما اذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون - طبقا للمفهم سالف البيان - وصلة المطعون ضده به ، مما يوجب الحكم بالقصور وبسج محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به .

( الطعن رقم ٩٠٣ سنة ٣٥ ق . جلسة ١٣٠٥/١٠/٢٥ ص ١٦ ص ٧٣٤ )

## الفصل الثاني : عقوبة الجريمة :

٣ - يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون . والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقيم والمشتري والمساجر والمنفعة بالحكر . واذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن كل ما أجراه المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم فإن قضاء بالغا الهدم وتأييد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للفرامة مع الزام المتهم بإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٣٦٢/٣/١٩ ص ١٤ ص ١٩٧ )

فيما قضى به من عقوبة الغرامة والغاؤه بالنسبة الى الازالة .

( الملغى رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١١/٣٠ س ١٥ )

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه الشارع دل

بما نص عليه في المواد ٢، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤ من القانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الملغى بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢

على أنه يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة البناء على

أرض ممدة للتقسيم أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين :

أولهما - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول

على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط

النصوص عليها في القانون . وثانيهما - عدم القيام بالأعمال

والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ منه

وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها المقسم

والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحكر . ومفاد ما تقدم أن

قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان

١٢، ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء ممتعا عليه

بحيث اذا أقامه حق الحكم بإزالته . ومن ثم فإن الحكم

المطعون فيه حين ذهب الى ما يخالف هذا النظر بما قرره من

أن المطعون ضده - لكونه مجرد مشتر - لا يلزم بما فرضته

المادتان السابقتان فلا يقضى ضده بالازالة ، يكون قد

أخطأ في تطبيق القانون خطأ يبيحه ويستوجب نقضه .

( الملغى رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق • جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ •

س ٥٤ • )

٤ - نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعلقة

للبناء على أنه يحظر اقامة مبان او تنفيذ اعمال على الأراضي

المقسمة قبل صدور المرسوم المشار اليه في الفقرة الاولى .

ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا

القانون بفرمة من مائة قرش الى ألف قرش ، وأوجبت في

فقرتها الثانية الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة

او هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٥، ٦،

١٢، ١٣ . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه

يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على أرض

ممدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام هذا القانون أن يثبت

في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي

أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة

المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون .

و ( الثاني ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها

المقسم والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحكر . ومن ثم فإن

الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت

اقامتها بناء على أرض ممدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام

القانون قولاً منه بأنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت

التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها

القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه

نقضه وتصحيحه وتأييد الحكم الاستثنائي المعارض فيه

## تلبس

الفصل الأول : ماهية التلبس بالجريمة

الفصل الثاني : صور تتوافر فيها حالة التلبس

الفصل الثالث : صور لا تتوافر فيها حالة التلبس

الفصل الرابع : أ: حالة التلبس

( ١ ) سلطة مأمور الضبط القضائي

( ب ) سلطة رجل السلطة العامة

الفصل الخامس : تقدير قيام حالة التلبس

موجز القواعد :

الفصل الأول : ماهية التلبس بالجريمة :

ماهية التلبس بالجريمة ؟

ماهية التلبس : حالة تلازم الجريمة نفسها • ما يفرها • أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها

وأدرك وقوعها - ارداكاً يقينياً - بأية حاسة من حواسه • مثال • حاستا الشم والبصر • شم

الضابط رائحة الحشيش تنبئ من المقي • دخوله اليه • رؤيته المتهم يلقى لفافة من يده بمجرد أن

شاهده • قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش

التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها • قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من

ساهم في ارتكابها ويجيز تفتيشه • مثال

- التليس : حالة تلازم الجريمة نفسها . توافرها : يكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقه يقينية لا تحتمل شكاً .. ..
- حالة التليس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها . يستوى أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تصد اسقاطها . ما دام انفصالها من شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . مثال .. .. ٤
- التليس : حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها . قيامها في جريمة . صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلاً أم شريكاً . تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة التليس بها ومبلغ كفايتها يكون بداة لرجل الضبط القضائي تحت رقابه سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .. .. ٥ - ٦

راجع أيضا : تليس :

( القاعدتان ٢٠ ، ٢٧ ) .

### الفصل الثاني : صور تتوافر فيها حالة التليس :

- ٧ تكشف التليس عن اجراء مشروع . مثال . مطابقة شخص بتقديم بطاقته الشخصية عملاً بالمادة من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . ظهور مخدر عالقي بالبطاقة . صحة القبض على المتهم وتفتيشه
- المظاهر الخارجية التي تنبئ بوقوع الجريمة . يستوى في تبينها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائياً أو أنه تصد اسقاطها .. .. ٨
- ما يوفر التليس . كفاية وجود المظاهر الخارجية التي تنبئ عنه . ثبوت الجريمة فيما بعد قبل مرتكبها . لا يشترط .. .. ٩
- انتقال الضابط الى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى ومنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضاً على من بالمقهى . هو اجراء لحفظ الامن والنظام لا تعرض فيه للحرية .
- القاء المتهم - الذي كان بالمقهى - مخدراً . هو تدخل اختياري . تتوفر به حالة التليس .. .. ١٠
- الاذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثاً عن أسلحة وذخائر . حقه في اجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الاسلحة والذخائر به . كشفه عرضاً أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة تليس بها . يجب ضبطها .. .. ١١
- مبادرة المتهم الى الجري والهروب لدى مشاهدته رجال مكتب المخدرات . اثاره هذا التصرف لضبطهم فيه . متابعة رئيس المكتب واحد رجاله له . القاء المتهم بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه . اقامه على ذلك باختيازه ، لا بوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومعاونه . التقاط الضابط الكيس وفتحونه تبين أن ما به هو مخدر . اعتبار الجريمة في حالة تليس . قضاء الحكم برفض الدفع ببطان القبض والتفتيش وبإدانة المتهم بناء على الدليل المستبعد من ضبط المخدرات التي القاها . صحيح في القانون .. .. ١٢
- تدخل الطاعن عن المخدر اختياراً قبل القبض عليه . قيام حالة التليس بالجريمة . الكشف عنها باجراء مشروع . هو مطالبة الخفير الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية اعمالاً للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه اثر قيام هذه الحالة . صحيح في القانون .. .. ١٣
- حالة التليس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التليس بأحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .. .. ١٤
- مثال لحالة تليس بجريمة إحراز مواد مخدرة .. .. ١٥
- التليس بفعل الزنا دليل من أدلة الاتبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . المادة ٢٧٦ عقوبات . مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . غير لازم لقيام التليس . يكفي مشاهدته في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك عن أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .. .. ١٦
- مثال لحالة تليس بجريمة إحراز مخدر .. .. ١٧
- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب شخص جريمة معينة . على رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء حالة .. ..
- مثال لحالة تليس بجريمة إحراز سلاح .. .. ١٨

راجع أيضا : تليس :

( القاعمة رقم ٢٢ ) .



### الفصل الثالث : صور لا تتوافر فيها حالة التليس

- مثال • لا تتوافر فيه حالة التليس • جلوس المتهم على مقعد يرصيف المحطة ويجواره حقيبتان جديدتان وتردده في القول عند سؤاله عن محتوياتهما
- ١٩ .. .. .
- التليس حالة تلازم الجريمة ذاتها • نبوت أن جريمة الاخفاء لم تكن في إحدى حالات التليس • ذلك مما لا يجوز فيه التفتيش بغير إذن ، ولو كانت جريمة السرقة متلبسا بها • المادتان ٣٠ و ٤٧ إجراءات • علة ذلك : اخفاء الاشياء المسروقة • لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها • هما جريمتان مستقلتان بإركانهما وطبيعتهما
- ٢٠ .. .. .
- حالة التليس • قيامها : وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة ، بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بأحدى حواسه • تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود • لا يغني عن ذلك • طالما أن تلك الحالة قد انتهت بشأحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها
- ٢١ .. .. .
- مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يمحو الأثر القانوني لقيام حالة التليس بإحراز المخدر بعد القائه
- ٢٢ .. .. .

### الفصل الرابع : أثر حالة التليس :

#### ( أ ) سلطة مأمور الضبط القضائي :

- وضع المتهم نفسه باختياره موضع الرية ، يبرر استيقافه • انقاؤه اثر استيقافه لفافة المخدر المضبومة عن طوعية واختيار • توافر حالة التليس بالجريمة • لرجل الضبط القضائي تفتيشه
- ٢٣ .. .. .
- دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة • لمأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيمية يراها موصلة لذلك • عبثه على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته داخل عليه سجاير قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق • جريمة متلبس بها • من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه الى جهة الاختصاص • قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذهابها عن اتصال الطاعن بجريمة إحراز هذا المخدر • من حق مأمور الضبط القبض عليه • هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيح في القانون
- ٢٤ .. .. .
- مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له • يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه
- ٢٥ .. .. .
- التليس : إباحة لرجل الضبط القضائي الذي يشاهد الجريمة وكانت آثارها بأية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وإن يفتشه • مثال .. ..
- ٢٦ .. .. .
- تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق • إجراؤه لا يكون الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها بإحالة القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التليس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تقيده في كشف الحقيقة • التليس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها • ضبط أحد المتهمين ضبطا قانونيا محرزا المادة مخدرة • إرشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة • انتقال الضابط الى منزل الأخير تفتيشه • إجراء صحيح في القانون • علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط الخضاى الذى شاهده وقوعه أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه • مجاباة الحكم هذا النظر • خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه
- ٢٧ .. .. .

#### ( ب ) سلطة رجل السلطة العامة :

- لرجل السلطة العامة في حالة التليس احضار المتهم الى أقرب مأمور ضبط قضائي • المادة ٢٨ إجراءات • متى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم كي يسلمه الى مأمور الضبط القضائي • مثال .. ..
- ٢٨ .. .. .
- لغير رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التليس بالجريمة الاحتفاظ على المتهم واقتياده الى احد مأموري الضبط القضائي
- ٢٩ .. .. .

### الفصل الخامس : تقدير قيام حالة التليس :

- مضى الوقت بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط القضائي • اثره على قيام حالة التليس • تقدير تلك الفترة الزمنية • متروك لحكمة الموضوع • مثال .. ..
- ٣٠ .. .. .
- القبض على المتهم وتفتيشه بناء على إذن من النيابة • مجادلته في عدم توفر حالة التليس • لا جدوى منه
- ٣١ .. .. .

تقدير قيام حالة التلبس من سلطة محكمة الموضوع • تقدير المحكمة أن للمتهم اتصالا بالجريمة التلبس بها • صحة القبض والتفتيش • مثال • مواد مخدرة .. ٣٢

توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام • يخضع لتقدير غرفة الاتهام • عدم كفاية الدلائل • لا تبرر القبض ولا التفتيش .. ٣٣-٣٤

حالة التلبس • يكفي لقيامها : وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة • تقدير كفاية الظروف التي تلاصق الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعده لقيام حالة التلبس • أمر موكول لمحكمة الموضوع دون معقب عليها • ما دامت الأسباب التي بنت عليها تقديرها سائفة ٣٥

استظهار الحكم أن تخلص الطاعن عن المخدر لم يكن وليد اجراء غير مشروع • وأن القبض لم يحصل الا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها • بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه ارتحل الطاعن طواعية عنه • وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده • وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض • سلامة الحكم • النعي عليه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال • غير سديد .. ٣٦

راجع أيضا : تفتيش •

( القاعدة ٨٠٧ ) •

## الفواعد القانونية :

### الفصل الأول : ماهية التلبس بالجريمة :

١ - التلبس صفة متملقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها مما يبيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوا وقوع الجريمة « احراز مخدرات » - وهي من بين الجرائم التي يباح فيها لهؤلاء القبض على المتهم الحاضر - أن يقبضوا على كل من يقوم الدليل على اسهامه فيها • وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة التلبس بها • وملح كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وارشاف محكمة الموضوع •

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٦ ق • جلسة ١٩٦١/٦/١١ س ١٢ س ٧٠٤ ) •

٢ - التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوفرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شك • فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط أشتم رائحة الحشيش تبعث من مقهى المتهم فدخله ، وما أن استدار المتهم وعرف شخصية الضابط حتى ألقى لفافة من يده على الأرض تبين أنها تحوى حشيشا ، فإن الحكم - اذ استدل من ذلك على قيام حالة التلبس التي تتميز القبض والتفتيش - انما يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا •

( الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٦ ق • جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٢ س ٣٢٢ ) •

٣ - من المقرر في صحيح القانون أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبا ، وأن قيام حالة التلبس

يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجز تفتيشه • واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السائق المبلغ ساير الطاعنين تظاهرا منه وبعلم رياسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له ، فنقلها الى رجال القوة وتم ضبطها ، واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا •

( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق • جلسة ١٩٦٢/٤/٨ س ١٤ س ٢٦٥ ) •

٤ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوفرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شك • وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد اسقاطها مادام انفصالها عن شخص من ألقائها يقطع صلته بها ويبيح لأمور الضبط القضائي أن يلتقطها • ومتى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض ذات اللفافة التي التقطها وتحقق مما تحتوى عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه فإن الطاعن يكون بما فعل قد أوجد الضابط ازاء جريمة احراز مخدر متلبس بها ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الاجراءات ما ادعاه من أنه قصد بقاء اللفافة ابعادها عنه •

( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٤ ق • جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ س ١٥ س ٥٦٢ ) •

الشخصية ، وينبنى على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه - على اثر قيام هذه الحالة - صحيحا ، ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بيجبه الذى كانت به البطاقة .

( الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ( ١٧٠ ) .

٨ - حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها ان تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو ان يكون هو الذى تمتد اسقاطها ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر فى سلامة اجراءات الضبط .

( الطن رقم ٢٣٩١ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ ص ١٢ ص ( ٢٨٠ ) .

٩ - من المقرر قانونا أنه اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة فإن ذلك يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة من عدم وقوعها ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها .

( الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٣١ ق ٠ جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ( ٨١٥ ) .

١٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المتهم : « الطاعن » أنه تخلى باختياره وارادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا يقدح فى ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى - الذى كان المتهم من بينهم - حتى ينتهى الضابط من المهمة التى كان مكلفا بها وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ أن المقصود بهذا الاجراء انما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لعربة المتهم أو غيره . ومن ثم فإن ما ينهض هذا الأخير من أن حراسة باب المقهى تمت قبضا بغير حق على من كانوا بداخله مما أروجه وجعله يلقي بالمخدر على غير ارادته ، لا يكون غير سديد .

( الطن رقم ٦٦٠ سنة ٣١ ق ٠ جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٢ ص ( ٢٨٠ ) .

٥ - التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه ومسكنه بغير اذن من النيابة العامة . ولما كانت مساهمة المطعون ضده فى هذه الجريمة قد ثبتت لأمور الضبط من اقرار المتهم الأول بذلك على اثر ضبطه فى تلك الجريمة التلبس بها ، فإن الحكم المطعون فيه اذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه .

( الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/١/٤ ص ١٦ ص ( ١ ) .

٦ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت صحت اجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من له اتصال بالجريمة سواء أكان فاعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة التلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداعة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع - ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط لم يقبض على الطاعن وفحصه الا عندما تحقق من اتصاله بجريمة احراز المخدر التلبس بها لوجوده فى مجلس واحد مع المتهم الثالث - صاحب المقهى - الذى تشوهد يتعاطى لحشيش وعلى صورها تنبئ عن أن الغاية من المجالسة هى المشاركة فى التعاطى وهو استخلاص سائغ اقتره عليه محكمة الموضوع ورأت كفايته لتسوين القبض والتفتيش فهذا منه صحيح . ولا تشرى على الحكم اذا هو عول فى الادانة على الأدلة المستمدة من تلك الاجراءات .

( الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق ٠ ١٩/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ( ٣٨٤ ) .

#### الفصل الثانى : صور تتوافر فيها حالة التلبس :

٧ - فرض القانون رقم ١٨١ سنة ١٩٥٥ فى المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها الى مندوب السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك - فاذا كان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجد عالقا بها قطعة من الحشيش فانه يصبح عندئذ فى حالة تلبس بجريمة كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم ببطاقته

الحكم ما استورد اليه من اعتبار استيقاف الخفيّر النظامي للطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط ، مادام ما انتهت اليه المحكمة صحيحا في القانون ، إذ ثبت أن ضبط المواد المخدرة كان بناء على حالة التلبس بالجريمة ، وأن هذه الحالة قد كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة الخفيّر النظامي للطاعن بتقديم بطلان الشخصية ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ أباحت لرجال السلطة العامة مطالبة الأفراد بإبراز بطاقتهم الشخصية في أى وقت .

( الملن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٦/٢ . ص ١٤  
س ٤٧٢ )

١٤ - يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفى في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع .

( الملن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٦ . ص ١٥  
٠١٩ )

١٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وبرفته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذاً للأذن الصادر بتفتيش شخص يتجر في المخدرات فلماوقفت إحدى السيارات اتجها نحوها بحثا عنه فأبصر الطاعن يجلس خلف السلم الخلفي للسيارة ، وما أن وقع بصره عليهما حتى أسرع الى مقدم السيارة محاولا التساوى عن نظرهما . وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والرب فتحق للضابط أن يطلب الى الكونستابل متابته داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع فيه نفسه باختياره فإذا تخلى الطاعن طواعية واختيارا وهو على هذه الحال عن المنديل الذي كان يمسك به والقي به على أرض السيارة فانه يكون قد تخلى عن حيازته فإذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحه ووجد به المخدر فان الطاعن يكون في حالة تلبس بإحرازه تبيح القبض عليه وتفتيشه .

( الملن رقم ٤١٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٥ . ص ١٥  
٠٥٥٥ )

١٦ - نصت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة

١١ - لأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المهم للبحث عن أسلحه وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فان كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فانه يكون حيال جريمة متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش - فإذا كانت المحكمة قد اطمانت الى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل البيط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وأن أمر ضبطها كان عرضا وتبعية لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، وكان وصف المحكمة للفاة بما يسمح بفحصها على اعتبار أنها تحتوي على مقنوف للمسدس المضبوط قد بني على نتيجة معاينتها للهرز الذي به قطعة الحشيش - على ما هو ثابت بجلسة المحاكمة - فلا يصح مجادلته في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

( الملن رقم ٩٤٤ سنة ٢١ جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ . ص ١٢  
٠٦٦١ )

١٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قد يادر الى الجرى والهرب عند مشاهدة رجال مكتب المخدرات فأثار هذا التصرف شبهتهم فيه فتبعه رئيس المكتب والشروطي المرافق له استملا لحقهم المخول لهم بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فان الطاعن اذ القى بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه يكون قد أقدم على ذلك باختياره ، لا بوصف أن تخيله عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط والشروطي المرافق له ، فإذا ما التقط الضابط الكيس وفتحه وتبين أن ما به هو مخدر فان الجريمة تصبح وتقتد في حالة تلبس ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها - متفقا مع صحيح القانون .

( الملن رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ . ص ١٤  
٠٢٦١ )

١٣ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تخلى عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه ، فانه يصبح عندئذ في حالة تلبس ، وينبئ على ذلك أن يقع القبض عليه على أثر قيام هذه الحالة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . ولا يعيب

## الفصل الثالث : صور لا تتوافر فيها حانة التلبس

١٩ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد سألوه عن صاحبهما وعمسا تحريانه فتردد في قوله ، وحينئذ قويت لديهما الشبهة في أمره ، فضبطا الحقيبتين واقتادهما الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيبتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فان ما ارتأه رجال الشرطة - وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة انما هو التلبس بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . فاذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجلى الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيبتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الاجراءين الباطلين ، مما يتعين منه نقض الحكم وبرائة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

( الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٨/١١/٢٨ س ١٢ س ١٩٨ )

٢٠ - حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة المسندة الى الطاعن لم تكن في احدى حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٠ اجراءات والتي تجيز لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بدون اذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون ، فان ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس - لأن جريمة السرقة كانت متلبسا بها - لا سند له من القانون .

( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٨/١/٢٩ س ١٤ س ٤٢ )

٢١ - حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأموري الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها باحدى حواسه ، ولا يفتيه عن ذلك أن يتلقى نبأها

أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .

( الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٨/١١/١٦ س ١٥ س ٦٦٩ )

١٧ - لما كان الحكم قد أثبت أن الضابطين استصدرا اذنا من النيابة لضبط أحد تجار المخدرات وكما خلف شجرة فشاهدا الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملا جوالا في منطقة اشتهر عنها الاتجار في المواد المخدرة فراهما أمره واستفسره أولهما عن شخصيته ووجهته استملا للحق المخول له بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا تخلى الطاعن عن الجوال الذي يحمله وألقاه على الأرض طواعية واختيارا فان هذا التخلي لا يعد ثمرة اجراء غير مشروع ، واذا ما كان الضابط الثاني قد عثر بالجوال - أثر تخلى الطاعن عنه - على مخدر فان الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش ، ويستوى نتيجة لذلك أن يكون المخدر ظاهرا من الجوال أو غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذي ألقاه باختياره يكون سديدا في القانون والنص عليه في غير محله .

( الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/١ س ١٦ س ١٧١ )

١٨ - من المقرر أنه اذا وجدت مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب شخص جريمة معينة . فان ذلك يقتضي من رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء حاله وهو ما توجه عليهم طبيعة وظايفهم ومقتضياتها . فشاهدة رجال الضبط - أثناء انتظارهم متهمها مأذونا بتفتيشه - الطاعن حاملا سلاحا ظاهرا وفي يده جوالا وبصجة آخر ليليا يمتير بذاته تلبسا بجناية حمل السلاح تجيز لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه . ويكون لمأموري الضبط القضائي الذي باشر هذه الاجراءات بمقتضى القانون تفتيش الجوال الذي كان قد تخلى عنه الطاعن طواعية وقتئذ ويضع يده على المواد المخدرة التي وجدت به .

( الطعن رقم ٩٤٨ سنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١١/٢ س ١٦ س ١٨٠ )

اجراؤه قانوناً ، وإن يقدمه الى جهة الاختصاص وإن يقبض على الطاعن الذى وجدت من الدلائل والمظاهر ما ينبئ بذاته عن اتصاله بجريمة احراز هذا المخدر . ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيحاً فى القانون .

( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق . - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ )  
( ٤٦٠ ) .

٢٥ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى فتش منزله بناء على ضبطه متلبساً بجريمة وقعت فى دائرة اختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به . وقيام النيابة بأجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .

( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق . - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ )  
( ٤٦٠ ) .

٢٦ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم بياناً للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهم - الصادر اذن النيابة بتفتيشها هى ومسكنها - وجدها جالسة ومعهما الماطون ضده وعثر أمامها على أرضية الحجره على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص الماطون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فمشر بجيب (بطلونه) على لفافة بها أفيون ، فان قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش الماطون ضده والقبض عليه يكون اجراء صحيحاً فى القانون ، ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجره فى مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة احراز المخدر متلبساً بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه هذا فضلاً عن أن وجود الماطون ضده مع المأذون بتفتيشها فى مسكنها الصادر الاذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت عشور الضابط على المخدر وقول المأذون بتفتيشها ان المخدر المضبوط يخص الماطون ضده انما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه ما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استناداً الى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى الى حكم المادتين ١/٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أباحت المادة ٣٤ للمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر

عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ، طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتمالحى آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها .  
( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٣٣ ق . - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ س ١٤ )  
( ١٠١١ ) .

٢٢ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانونى لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .

( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق . - جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ )  
( ١١٩ ) .

#### الفصل الرابع : أثر حالة التلبس :

( ١ ) سلطة مأمور الضبط القضائي :

٢٣ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الرية بفتحه أحد دواليب الصال الموضوعه بفناء محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاوهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من قبض لرجلى الشرطة للمكئين عليه قبللقاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئاً ، اذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلى الشرطة اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيفاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك فى صحيح القانون قبضاً .

( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق . - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ س ١٤ )  
( ٦١٠ ) .

٢٤ - لما كان الضابط الذى فتش منزل المتهمه الثانية قد دخله وفتشه بوجه قانونى بناء على رضاء حصر صريح منها مع علمها بطررف التفتيش والفرض منه وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها الطاعن بسرقة . فان هذا الاذن يبيح له أن يجرى تفتيش مسكنها فى كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المروق أو بمض فيه وبأى طريقة يراها موصنة لذلك . ومتى كان قد تبين - أثناء التفتيش - وجود علبه سجائر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المروق ، وظهر عرضاً أنها تحتوى على قطع من الحشيش تقوح منها رائحته ، فانه بذلك يكون حيا ل جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأموراً للضبطية القضائية يباشر عملاً من حقه

باحتها - وهى جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله الى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها وهو ما لا يبدو - فى صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض مادى يقتضيه واجبه نحر المحافظة على جسم الجريمة بالنظر الى ما انتهى اليه الحكم من وجودها فى حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم المشروعة فان النعى على الحكم بخالف القانون يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ص ١٤  
ص ١٤٨ )

٢٩ - توافر حالة التلبس بالجريمة يبيح لمير رجال الضبط القضائى التحفظ على المتهم واقتياده الى أحد مأمورى الضبط القضائى .

( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ص ١٥ ص ١٩ )

#### الفصل الخامس : تقدير قيام حالة التلبس :

٣ - اذا كان الثابت أن مأمورى الضبط القضائى - اذ عين الجنيه الزائف فى يد المبلغ - فان حالة التلبس تكون قائمة كما عاينها مأمورى الضبط ، مما يجيز له الانتقال الى مسكن المتهم وتفتيشه وضبط ما به من الأشياء المشتبه لجريمة ، وليس فى مضى الوقت الذى مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنتفى به حالة التلبس كما هى معرفة فى القانون ما دام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائى مما تستقل به محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ ص ١٢  
ص ١٦٢ )

٣١ - لا مصلحة للطاعن فى الجدل فيما اذا كان تخيله من قطعة المخدر التى ألقاها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التى تجيز القبض عليه وتفتيشه ، أو أن القاءها كان وليد اجراء غير مشروع لا يبيح ذلك - طالما كان من حق رجال الضبط القضائية اجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الاذن بذلك الذى ثبت صدوره من النيابة فلا .

( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٢  
ص ١٧٤ )

٣٢ - قيام حالة التلبس هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ، واذن فمتى كان ما أورده الحكم المطعون فيه من اجازة القبض على الطاعن

الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عديدها حصرا ومنها الجنائيات - ومؤدى ما تقدم أن القبض جائز لمأمورى الضبط القضائى سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو فى غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريب فى أنه يجوز لمأمورى الضبط القضائى تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز له فيها القبض عليه قانونا نعمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون .

( الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ ص ١٥  
ص ٢٧٨ )

٣٧ - الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجرائه الا بمصرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وانما أباح القانون لمأمورى الضبط القضائى تفتيش منزل المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت امارات قوية على وجود أشياء تفيد فى كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة فان انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحا فى القانون ، اذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احراره متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩ ص ١٥  
ص ١٥٦ )

#### (ب) سلطة رجل السلطة العامة :

٣٨ - خولت المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجزئية رجال السلطة العامة فى حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم فى حالة تلبس كى يسلمه بدوره الى مأمورى الضبط القضائى . ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يقتشوه به اقتادوا السيارة

الثاني وتفتيشه في الأحوال التي أحاطت به صحيحا في القانون - على تقدير أن له اتصالا بجريمة احراز المخدر المتلبس بها بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الآخر الضالع فيها وحضوره معه بالسيارة لنقل المواد المخدرة بها - فإن ما ينمى الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ ص ١٢ من ٩٥٨ ) .

٣٣ - تنص المادة ٣٤ اجراءات على أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا ومنها الجنايات . والقول بتوافر حالة التلبس أو قبام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام . فاذا رأت الغرفة في حدود سلطتها التقديرية - وفي خصوص الدعوى المطروحة - أن محاولة المتهم ، الذي لم يكن مأذونا بتفتيشه الهرب من المتهى أثناء مدامه الضابط لها ليس فيها ما ينبئ بوقوع جريمة متلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا فانها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية في محله ويتمين رفض الطعن .

( الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣ من ٤٢٣ ) .

٣٤ - لما كانت غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات الا اذا تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على ادانة المتهم وترجعت لديها ادانته فإن عليها أن تمحص الدعوى والادلة المطروحة أمامها لتبين ما اذا كانت تنطوي على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها . لما كان ذلك ، فإن القول بتوافر حالة التلبس أو قبام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام بعدمحيصها واقعة الدعوى فإن رأت في حدود سلطتها التقديرية أن

الدلائل لم تكن كافية لتبرر قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض على المتهم وتفتيشه ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا ، وكان هذا التقرير منها سائفا ، فانها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون .

( الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣ من ٤٢٣ ) .

٣٥ - يكفي لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولما كان الثابت من الحكم أنه انتهى الى قيام حالة التلبس استنادا الى ما أورده في هذا الصدد من عناصر صحيحة ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمرا موكولا الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد بدعوى انتفاء دواعي الرية لأن ذلك لا يبدو ان يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى اليه تقدير المحكمة في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/٣/٥ ص ١٤ من ١٤٨ ) .

٣٦ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد اجراء غير مشروع ، وأن القبض لم يحصل الا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه ، أثر تخلى الطاعن طوعية عنه ، فاضحي المخدر بذلك هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . فإن الحكم يكون سليما ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والقصد في الاستدلال غير مسديد .

( الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١ ص ١٤ من ٢٧٠ ) .



## تموين

٣ - ١	الفصل الأول : الامتناع والتوقف عن النشاط
٤	الفصل الثاني : العقوبة

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : الامتناع والتوقف عن النشاط :

- على التاجر اثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، حتى يكون امتناعه سبباً عن دائرة التجريم . - تعبير الشارع عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . - من أمثلة الأعذار قيام العجز الشخصى بالتاجر أو الخسارة تصبیه من الاستمرار فى عمله . - تقديم العذر الجبرى الى وزارة التموين وانتهائها الى سلامته . - التزامها بقبوله . - الدفع به أمام محكمة الموضوع . - عليها النظر فيه وتحقيقه . - ان صبح وجب عليها تبرئة المتهم . - المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمجلة بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢
- ١ اشتراط الشارع فى المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقف فى المصانع . - علم اشتراطه وقوع الامتناع فى التاجر . - لزوم جریان حكمه فى شأن الامتناع مطلقاً بحيث ينتظم تجار كافة سواء أكانوا مرصاً لهم أم غير مرص لهم فى مزاولة تجارتهم ، وسواء أكانوا من أبواب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك
- ٢ مخالفة حكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ . - رقم اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع يقتضى القرار الوزارى ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصور على هذا النطاق . - عدم مجاوزته الى رفعها من القرار الوزارى ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يعطى الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها اللحوم والصابون نفاذاً لل المادة الثالثة مكرراً من المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين
- ٣

## الفصل الثاني : العقوبة :

- عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢
- النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظروقت التنفيذ . - تفويضها وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . - مؤداة : تعيد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعى الذى خول اصدارها . - أثر ذلك : عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .
- ٤ راجع ايضا : دليق .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : الامتناع والتوقف عن النشاط

صحيح القانون - وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وقد كان يستلزم فى الامتناع كما يكون صاحبه مستاهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة لاثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم تسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب فى نص القانون

١ - الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد بمراقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أياً ما كانت الطاقة التى يتنى إليها - والوكيل بالمعولة يصدق عليه وصف التاجر فى

على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد ، قد شرط الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر . ومن ثم لزم أن يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص لهم في مزاوله تجارتهم ، وسواء أكانوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك . فإذا كان الجاني ذا متجر جاز أعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ ق سالف الذكر في حقه بمعاقبته فضلا عن عقوبتي الحبس والغرامة الأصليتين بعقوبة الفاء رخصة المحل بمباشمتها عقوبة تكسيلية نوعية موضوعها المحل التجارى . أما اذا كان الجاني لا يمتلك متجرا فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لأنها لا تصادف موضوعا .

( الملن رقم ١٤٣٦ لسنة ٢٥ ق ٠ جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ )  
( ١٩٦٦ )

٣ - ان مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، اذ أن لكل من التشريعين غاية ومجاله . ومن ثم يكون رفع اللعوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه الى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين - ومن بينها اللعوم - والصادر تقاذا للمادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين . ومن ثم يبقى فعل الطاعنين - وهو امتناعهم عن بيع اللعوم - مؤثما ويكون ما افادوه من أن القرار الوزارى الرقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ برفع اللعوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح قد أزال عن اللعوم صفتها كاحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن تمتع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل

٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ان يثبت ، لتاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام المعز الشخصى بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من الاستمرار فى عمله ومن البين أن ما أشار اليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بصفة من الأعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحي فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير : لقوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المستروعة ، ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته يمتنع عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع يمتنع عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب . ولما كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بأنه قدم الى جهة الاختصاص طلبا بالتوقف عن مزاوله التجارة لأن المعولة التى يقتضيها من تجارتها لا تنهى بمصرفاته ، وأنه لم يتوقف تحقيقا لكسب مادي . ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تظن الى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه فلم تورد فى حكمها ولم ترد عليه بما ينفى ، أو تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه وهو دفاع جوهرى اذ تندفع به التهمة المسندة اليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

( الملن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٥ ق ٠ جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ س ١٦ )  
( ١٩٦٦ )

٢ - تنفى المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه «يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتسليمها قرار من وزير التموين أن يبقوا العمل فى مصانهم أو يستموا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين » . كما تنص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر على أنه يجوز الحكم بالغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا . والشارع اذ حظر - بمقتضى النص الأول -

في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون » ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والعقوبة المبنية بها - ومن ثم فإن ما يصدره وزير التموين من قرارات في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له ، إنما يرد عليها - فيما تضمنه من العقوبات - نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، وباعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار تلك القرارات .

( الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥ من ١٣ ص ١٩٨ )

الحصول على ترخيص - على غير منته ويتعين لذلك رفض الطعن .

( الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ من ١٦ ص ١٩٦ )

#### الفصل الثاني : العقوبة :

٤ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها

### تنازع اختصاص

راجع : اختصاص « تنازع اختصاص »

#### تنظيم

راجع : بناء وتقسيم •

#### تنفيذ

موجز القاعدة :

الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد اما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال والشروط المقررة في القانون • المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٧ إجراءات •

#### القاعدة القانونية :

لما هو مقرر في قانون المرافعات « مما مفاده أن الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد اما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال والشروط المقررة في القانون .

( الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ من ١٦ ص ٩٥٠ )

راجع ايضاً : اشكال التنفيذ

تنص المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم .. » كما نصت المادة ٥٢٧ منه على أنه « في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه ، اذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع الأمر الى المحكمة المدنية طبقاً

#### تهديد

موجز القواعد :

القصد الجنائي في جريمة التهديد • توافره : متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راعماً الى اجابة الطلب • لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلاً • ولا حاجة الى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه .. .. . التحلث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد • لا يلزم • يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة التهديد في نفس المجنى عليه •

اغتيال التحلث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يشار من أن المتهم لم يكن جاداً في تهديده • لا يعيب الحكم .. .. . ٢ - ١

## القواعد القانونية :

يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راضيا أو أجابا الطلب ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردتها ، كما لا يعبى الحكم اغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يقال من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده .

١ - ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . فإذا كان القراء المظنون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث ميسارا لثبوت القصد أو نفيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( الملن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢١ • جلسة ١٦/١١/١٩٦٢ س ١٢ ص ٦٣٧ )

( الملن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق • جلسة ٦/١١/١٩٦٣ س ١٤ • ص ٥٢٦ )

٢ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التهديد

## تهريب جمركي

- الفصل الأول :** مسائل عامة .. .. . ١ - ٣
- الفصل الثاني :** تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي .. .. . ٤ ، ٥
- الفصل الثالث :** تسبب الأحكام في جرائم التهريب التهريب الجمركي .. .. . ٦ ، ٧
- الفصل الرابع :** الجزاء في جرائم التهريب الجمركي .. .. . ٨ - ٩
- الفصل الخامس :** التصالح في جرائم التهريب الجمركي .. .. . ١٠
- الفصل السادس :** تهريب الدخان .. .. . ١١
- الفصل السابع :** التفتيش داخل الدائرة الجمركية .. .. . ١٢ - ١٧

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : مسائل عامة :

١ استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركي • لكل منها أركانها التي تميزها عن الأخرى

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم • موضوعي .. .. .

نبوت أن وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من عدم توافر الارتباط بين جريمتي السرقة والتهريب الجمركي • اعتباره خطأ قانونيا في تكييف علاقة الارتباط ، يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح • ثبوت أن جريمة السرقة - وهي الجريمة الأشد - سبق الحكم فيها • وجوب مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة • مجانية الحكم المظنون فيه هذا النظر • خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه

٢ الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وإن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته • اغفال القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم مسند الرسوم الجمركية على الدكان الليبي المعروف بالطرابلس

## الفصل الثاني : تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي :

الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي • لا يجوز تحريكها أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة • المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ • اتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب • أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات • طلب للآحق ، لا يصحها • ذلك البطلان متملق بالنظام العام ، لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة • على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها • مثال .. .. .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من مدير مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية - على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية - أغفاله يترتب عليه البطالان - لا يفتى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص - مثال .. .. . ٥

### الفصل الثالث : تسبیب الاحكام فى جرائم التهريب الجمرى :

على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لاحكام القانون - المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ .. .. . ٦

إشارة الحكم الى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نية فى احراز الدخان المعبأ المضبوط الذى اشتراه من مصنع أرشد عنه - دفاع جوهرى - تقوم المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .. .. . ٧

### الفصل الرابع : الجزاء فى جرائم التهريب الجمرى

الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - طبيعته : هو بمثابة تعويض مدنى للجزاء عن الضرر الذى يصيبها من ادخال أو استيطان أو تداول أو احراز الدخان المشفوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمرى - ما يقضى به من غرامة وعصادة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات .. .. . ٨

الغرامة التى ربطها الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - طبيعتها : عقوبة يخالفها التعويض - لمصلحة الجمارك الادعاء مدنيا بها ٩

### الفصل الخامس : التصالح فى جرائم التهريب الجمرى :

لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع الأحوال - سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكميات - اتمام الصلح فى أثناء نظر الدعوى - أثره : انقضاء الدعوى الجنائية - تمامه بعد الفصل فى الدعوى يترتب عليه وجوباً وقفاً تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .. .. . ١٠

### الفصل السادس : تهريب الدخان :

المقصود بالدخان المخلوط : الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت - المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ .

اعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريباً - حو: انقضاء بصادته وبغرامة مقدارها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه - المادة الثانية من الأمر العالى المذكور المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .

ثبت أن الدخان المضبوط مخلوط بالمسل والرمل معا - اعتباره خلطاً مؤثماً لا يقدم فى ذلك أن يكون خلطه بالمسل فى حدود النسب القانونية - علة ذلك : البصرة هى مجموع الدخان المخلوط كحده يصفى عليها هذا الوصف - القول باستبعاد كمية المسيل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده - لا سند له من القانون .. .. . ١١

### الفصل السابع : التفتيش داخل الدائرة الجمرية

ما ورد فى المادتين ٦ ، ٧ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ فى شأن احكام التهريب الجمرى لا يفيد الفاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من اسباغ صفة مأمورى القسبط القضائي فى ضبط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الأقسام والجهات المختصة باختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .. .. . ١٢

خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمرية - ماهية كل منهما ؟

مأمور الضبط القضائي - من لهم هذه الصفة ؟ القوانين أرقام ٩ لسنة ١٩٥٥ و ١١٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

سلطتهم - ما هية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمرية : هو من وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم - لا اعتداد بالوضعاء التفتيش - منط القيام به - توافر شبهة قيام جريمة تهريب جمرى بالمعنى الوارد فى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - دون تقييد بقواعد القبض

والفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . أسباب ذلك . زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب ولحاقها بجرائم القانون العام . غير مؤثر . علة ذلك . الطبيعة الخاصة لجرائم التهريب الجمركي وما تقتضيه . إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الإجرائية الخاصة بالكشف عنها .

مكثنة التهريب الجمركي . ما هيئتها وتقديرها .. .. . ١٧ - ١٣

### القواعد القانونية :

٣ - متى كانت الطاعة « مصلحة الجمارك » لا تدعى

أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأختة المضبوطة ، بل جاء فيها قاصراً على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يفيها من هذا الالتزام ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه ردا صريحا ، حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل الدخان الليبي المسروق بالطرابلسي ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الغاشمة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجري عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فإن النفي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعينا رفضه .

( الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٩ من ١٥ ص ٦٦٩ )

### الفصل الثاني : تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي :

٤ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣

لسنة ١٩٥٥ - في شأن أحكام التهريب الجمركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة فإذا اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقعت تلك الإجراءات باطلة . ولا يصحها الطلب اللاحق . وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولمصلحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت إجراءات القبض والفتيش التي اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط السباك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب، فإن

١ - من المقرر أن لكل من جرمته السرقة والتهريب الجمركي ذاتية متميزة تقوم على مفارقة الفعل للمادى في كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تماما لكل أركانها التي تميزها عن الأخرى .

( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ من ١٤ ص ٩٤٠ )

٢ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام

الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه من عدم توافر الارتباط فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط والتي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح .

ولما كانت عبارة الحكم تفيد أن جرمته السرقة والتهريب الجمركي قد انتظما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فبجملت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبها مما كان يقتضى اتصال حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والاكتفاء بالمعقوبة المقررة لأشدهما . وكانت جريمة السرقة وهي الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبئ مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع المعقوبات التكميلية من رد ومصادرة اذ هي عقوبات نوعية لازمة من طبيعة الجريمة التي تقتضيها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ عاقب الطاعن في جريمة التهريب الجمركي بمعقوبة الرقعة - وهي عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - إلى جانب المعقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مما يستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وإلغاء عقوبة الرقعة المقضى بها .

( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ من ١٤ ص ٩٤٠ )

٧- إذا كان الحكم قد أشار الى دفاع الطاعن الخاص بحسن نية في احراز الدخان المعبأ المضبوط والذي اشتراه من مصنع أرشد عنه الا أن المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم ترد عليه مع انه لو صح - قد يترتب عليه تأثير في مدى مساءلة الطاعن بالتعويض . فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ١٩٣ ) .

### الفصل الرابع : الجزاء في جرائم التهريب الجمركي

٨- من المقرر أن الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تعويض مدني للخزانة العامة عن الضرر الذي أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المفشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمركياً وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفوعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ١٩٩ ) .

٩- من المقرر أن الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد الى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التي ان غلبت عليها صفة العقوبة فإن التعويض يخالطها وهو تعويض الضرر الذي يصيب الخزنة العامة من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المفشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمركياً . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة انجمارك بدعوى أن نقت الغرامة مقصود به العقوبة دون التعويض يكون مخطئاً .

( الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ص ١٩٣ ) .

هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطلّة ، ويمتد هذا البطلان الى كل ما ترتب عليها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء ببراءة المتهم « المطعون ضده » استنادا الى قبول الدفع ببطلان الاجراءات فانه يكون سديداً في القانون .

( الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ س ١٤ ص ٢٥ ) .

( والطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٨ س ١١ ص ٢٧٨ ) .

٥ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركي هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك ، وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي ألغى القانون ٦٧٣ لسنة ١٩٥٥ . واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . ولا ينفي عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة الى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من مدير جمرك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فانه يكون مشوباً بالبطلان مما يمتنع نقضه .

( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٢٢ س ١٥ ص ٥٠٣ ) .

### الفصل الثالث : تسبيب الاحكام في جرائم التهريب الجمركي :

٦ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيئات عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف التعويض في حالة المودع وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون .

( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ١٩٣ ) .

## الفصل الخامس : التصالح في جرائم التهريب الجرمي :

١٠ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم يات ، ويرتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يمد - في حدود تطبيق هذا القانون ، بثباته نزول من انهية الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والذي ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون بالانقضاء بالنسبة للحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ . س ١٤ . س ٩٢٧ .

١١ - بينت المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بمباراة « الدخان المخلوط » الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر الصالى المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازة الدخان لمخلوط تهريباً وبمصادرة هذا الدخان فضلاً عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوطاً بالرمل وبالمسل معاً - يعتبر من وجهة نظر القانون دخاناً مخلوطاً مؤثماً ولا يقدر في ذلك أن يكون خلطه بالعمل في حدود

النسبة المقررة بالقانون ، اذ العبارة بالدخان المخلوط هي بمجموعة كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية السل المضاف في حدود القانون والقضاء بالفرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون .

( الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٦/٨/١٩٦٤ س ١٥ . س ٧٩٩ ) .

## الفصل السابع : التفتيش داخل الدائرة الجمركية

١٢ - ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من أسباغ صفة مأمورى الضبط القضائى على ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد ، وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القوانين في هذا الخصوص - بل ان صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب أيضاً - الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح الى المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

( الطن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ . س ٧٣ ) .

١٣ - بين من استقراء نصوص اللائحة الجمركية والقوانين المعدلة لها وما أسدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن سواحل « البحر المالح » والحدود الفاصلة بين القطر المصرى والبلاد المجاورة له تعتبر خطاً للجمارك ، أما منطقة المراقبة فهى دائرة مغلقة وأكد اغلاقها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالمطارات والموانى الذى حظر دخولها بغير إذن من وزير الحرية أو من ينيبه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

( الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ٢/٢/١٩٦١ س ١٢ . س ١٨١ ) .



دائرة المراجعة الجمركية أمر يقره القانون - على أن هذا الحق في خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقا بل يجب أن يمارسه المحاطون به في نطاق ما يصادفهم من حالات تتم عن تسببه في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعروف بها قانونا طبقا لما نص عليه أخيرا القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي - ولا يتقدم في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجمركية حين ألحقت بجرائهم القانون العام عملا بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من إخضاع هذه الجرائم لأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج تحته من قبض وتفتيش ، ذلك بأن أفعال التهريب الجمركي وإن ادخلت في زمرة الجرائم إلا أنها لا تزان تحمل في طياتها طابعا خاصا مميزا لها عن سائر الجرائم - وهو ما أشار إليه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، وتشيا مع هذا الاتجاه أخط الشارع خطة التوسع في تجريم أفعال التهريب الجمركي إلى ما يسبق نطاق الشروع في الجريمة ، وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب بالعقاب - وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ - يدل بداته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم . ويؤكد خضوعها لحالات منافية للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة إلى باقي الجرائم . ومن الواضح أن إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الاجرائية الخاصة بالكشف عنها .

( الملحق رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ س ١٩٨١ )

١٥ - أخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظرا إلى طبيعة التهريب الجمركي - لإجراءات وتبويب مملوكة - منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

( الملحق رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ س ١٩٨١ )

١٦ - تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخيانة ويجريه عمال الجمارك وحراسه - الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم - لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبروزة له في نطاق النظم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون . وقد أفصح الشارع عن مراده بما نص عليه في المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيرا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٧ و ٣٥ في بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق

( الملحق رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ س ١٩٨١ )

١٧ - الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية بصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، متى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر التهريب فلا معتق عليها في ذلك .

( الملحق رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ س ١٩٨١ )

١٨ - أسبغت القوانين صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعملائها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، وبقت لهم هذه الصفة عملا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي هذه الصفة بالنسبة إلى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من « وزير المالية والاقتصاد » ، وأضفاها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

١٩ - أسبغت القوانين صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعملائها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، وبقت لهم هذه الصفة عملا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي هذه الصفة بالنسبة إلى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من « وزير المالية والاقتصاد » ، وأضفاها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

( الملحق رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ س ١٩٨١ )

## توافق

## موجز القواعد :

التوافق . هو توافر خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق . التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . عدم مساءلة من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر . وفي غير تلك الأحوال يلزم لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا أو شريكا . أمثلة . . . ١ - ٣

## القواعد القانونية :

أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون .

( الظن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١٦ م ١٦  
٧١٨ ) .

٣ - لما كان الحكم قد أورد في تحصيله نواقعة الدعوى أن الطاعنين ذهبوا الى السوق وقصد انطوت قوسهم على القتل لتنفيذ ما اتفقوا عليه وثلاثت ارادتهم عنده ، ثم قال في التدليل على ثبوت التهمة في حقهم انهم عادوا ادراجهم الى السوق واستحضر كل منهم بشدقة نسلح بها بعد أن اتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق المجنى عليهم وأن الاتفاق يتحقق من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وأنه لا يتطلب إلا مجرد اتحاد وتوافق ارادة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ، وأن الطاعنين تفذوا هذا الاتفاق فلا بقصد التداخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية بينهم ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما مما - مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ماتعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها ، وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسله بجمله متخاذلا في أسبابه متناقضا بعضه مع بعض - بحيث لا يمكن ان تعرف منه ان كانت محكمة الموضوع قد كوت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما في ذلك من أثر في قيام المسؤولية الجنائية بينهم أو عدم قيامها - وهو ما يحجز محكمة النقض عن فهم مراميه والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

( الظن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١٦ م ١٦  
٧١٨ ) .

١ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . فإذا كان ما أوردته الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توافر الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يربط في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فانه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

( الظن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ م ١٥  
٦٩٩ ) .

٢ - الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له . أما التوافق فهو توافر خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما توافدت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالتأثر فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات . أما في غير تلك الأحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه

## توقيع على سند بالاكراه

### موجز القواعد :

ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء سند • تحققه : بكافة صور اعدام الرضا لدى المجنى عليه • تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة • الاكراه كما يكون ماديا باستعمال القوة ، قد يكون أدبيا بطريق التهديد • دخول التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف في هذا المعنى .. .. .

### القاعدة القانونية :

ماديا باستعمال القوة فإنه يصح أيضا أن يكون أدبيا بطريق التهديد ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال ، كما يدخل فيه التهديد بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف .

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦  
س ٤٩٥ ) .

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء المستندات يتحقق بكافة صور اعدام الرضا لدى المجنى عليه • فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون الاكراه

## توكيل

### موجز القواعد :

- ١ التوكيل بالظمن • لا عبء بالتوكيل الذي يصدره المحامي لكتابه ليقرر بالظمن بالنقض .. .. ١
- ٢ تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه • من سلطة محكمة الموضوع .. .. ٢
- التوكيل الصادر الى المحامي : اما خاصا ، او عاما • واما بورقة رسمية - بشرط التصديق على الامضاء فيه •
- العبء في تحديد موضوع التوكيل هو بمباراته وألفاظه لا بشكله • مثال .. .. ٣

### القواعد القانونية :

كوفت به اقتناعها يؤدي الى ما انتهت اليه وله مأخذ صحيح من الأوراق .

( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق • جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩ س ١٤  
س ١٠٣٣ ) .

٣ - التوكيل الذي يصدر الى المحامي اما أن يكون خاصا في قضية واحدة معينة أو عاما في المرافعات أمام المحاكم • ويكون اما بورقة رسمية أو غير رسمية بشرط أن يكون قد صدق على الامضاء فيه • والعبء في تحديد موضوع التوكيل هو بمبارته وألفاظه لا بشكله • ولما كانت غرفة الاتهام قد انتهت في سبيل ممارسة سلطتها في تكييف التوكيل استنادا الى عبارته الى أنه توكيل عام يخول للمطعون ضده الحضور عن موكله الطاعن في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه فإن ما انتهى اليه القرار من اعتباره توكيلا عاما لا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٣٢ ق • جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩ س ١٤  
س ١٠٢١ ) .

١ - لا يقبل الظمن شكلا اذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلًا من كاتب المحامي بناء على توكيل صادر له من المحامي الموكل أصلا في هذا الظمن يخول له فيه الظمن في الحكم الصادر ضد الموكل ، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من اسباغ ولاية من المحامي على كتابه في أمر قضائي بعث هو انظمن في الحكم مما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

( الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ ق • جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ س ١٢  
س ٣٨٠ ) .

٢ - تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه مادامت عبارته وسائر ما استماعت به المحكمة في تفسيرها له وما



(ج)

جرمة • جلب • جمارك • جتون



## جريمة

الفصل الأول : أركان الجريمة	١
الفرع الأول : الركن المادى	١ - ٤٩
الفرع الثانى : محل الجريمة	٥٠ - ٥١
الفرع الثالث : القصد الجنائى والباعث	٥٢ - ٨١
الفصل الثانى : تعدد الجرائم	٨٢ - ٨٥
الفصل الثالث : طبيعة الجرائم	٨٦ - ٩١
الفرع الأول : الجريمة المستمرة	٩٠ - ٩١
الفرع الثانى : الجريمة المتتابعة	٩٢ - ٩٣
الفرع الثالث : الجريمة الوقتية	٩٤
الفرع الرابع : جرائم العادة	٩٥ - ٩٦
الفرع الخامس : الجرائم العسكرية	٩٧ - ٩٨
الفرع السادس : جرائم من نوع خاص	٩٩ - ١٠٣
الفصل الرابع : الجريمة المستحيلة	١٠٤ - ١٠٩
الفصل الخامس : الإثبات فى بعض الجرائم	١١٠ - ١١٣
الفصل السادس : مالا ينفى وقوع الجريمة	١١٣ - ١١٣

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : أركان الجريمة :

## الفرع الأول : الركن المادى :

طرق التزوير المادى : تغيير الحقيقة فى بيانات المحرر تشويها ماديا .

مثال فى تزوير قسيمة دفع رسم مستخرج رسمى عن شهادة ميلاد . التزوير فى المحرر الرسمى . متى يتوافر ؟ كفاية صدور الورقة من موظف عمومى مختص بتحريرها وحصول تغيير الحقيقة فى بياناتها . عدم اتصال هذا التغيير بالفرض الذى حررت القسيمة من أجله . غير مؤثر .. ١

الضرر فى التزوير مالا ينفى توافره :

وضوح التزوير ما دام أن تغيير الحقيقة يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .. ٢  
تحقق جريمة التهديد بحصول الميث بملكية الشئ المسلم الى الجاني بمقتضى عقد من عقود الأتمان الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات ومن بينها عقد الوديعة .. ٣

توافر عنصر الاخفاء بمجرد استلام الجاني للشئ المسروق مع علمه بسرقة . لا تشترط نية التملك .. ٤

الاحراز هو مجرد الاستيلاء على السلاح ولو كان لامر عارض . يكفى فى ذلك القصد الجنائى المصمم .. ٥

التجهر . متى يتوافر ؟

جواز توافره ولو عارضا من غير اتفاق سابق .

مناطق مسئولية المشتركين فى التجهر غير المشروع عن الجرائم التى وقعت حال حصوله تنفيذاً للفرض منه اذا كانت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة ولم يستقل بها أحد المتهمين لحسابه . ويؤدى اليها التسير الطبيعى للأمر بصرف النظر عن استنادها الى شخص بعينه . لازم ذلك .. ٧,٦

توافر جريمة الرشوة . سواء كان العطاء سابقا أو متأخرا أو لاحقا ما دام الامتناع عن أداء واجبات الوظيفة أو الإخلال به كان بناء على اتفاق سابق . مثال .. ٨

- الفعل المادى فى جريمة الاختفاء • ما يوفره • حيازة الشيء مهما كان سببها • لا يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك
- ٩ .. .. .
- جريمة المادة ٤٨ عقوبات • أركانها • العقاب عليها
- ١٠ .. .. .
- جريمة ادارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها • تقاضى الاجر : ليس ركنا من أركانها القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ١١ .. .. .
- القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال • ماهيته
- ١٢ .. .. .
- جريمة الرشوة • أركانها : لا يؤثر فى قيامها أن تقع نتيجة تدبير سابق ، أو أن يكون الراش غير جاد فى عرضه - متى كان الموظف قد قبل العرض متتوياً للعبث بمتقضيات وظيفته
- ١٣ .. .. .
- تمام جريمة الرشوة • بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراش • تسليم مبلغ الرشوة بعد ذلك ليس الا نتيجة للاتفاق
- ١٤ .. .. .
- هتك عرض • الركن المادى • كل فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيع الى حسمه على عورة من عوراته • لا يشترط أن يترك الفعل أثراً على جسم المجنى عليه • مثال • وضع الأصبع فى دبر المجنى عليه
- ١٥ .. .. .
- جريمة المادة ١٥٥ عقوبات • مثال تتحقق به أركانها
- ١٦ .. .. .
- أركان الشروع فى جريمة الرشوة لا تختلف عن أركان الجريمة التامة
- ١٧ .. .. .
- جريمة استعمال محرر مزور • عنصرها المادى • يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله • عبرة بتحقيق النتيجة المرجوة • مثال
- ١٨ .. .. .
- خلو القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن الأحوال المدنية - من النص على الزام صاحب البطاقة بحملها معه • إيجابه تقديدها الى من عينهم كلاً ما طلبوا ذلك • مؤدى ذلك : أن الجريمة لا تقع بمجرد حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمنسوبى السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة • مثال
- ١٩ .. .. .
- جريمة عدم تثبيت اللوحة المدنية فى رقبه الكلب • عدم قيامها الا اذا كان الكلب مقيداً فى السجل الخاص برقم مسلسل • المادة ( ١ ) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦
- ٢٠ .. .. .
- الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ عقوبات لمدة القانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ : لا يشترط فى العقاب عليها أن يكون المحل قد أعد خصيصاً للألعاب القمار ، أو أن يكون الفرض الاصل من فتحه هو استغلاله فى هذه الألعاب • يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصاً لغرض آخر • مثال
- ٢١ .. .. .
- جريمة احراز السلاح بدون ترخيص • قيامها : بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الموعد المقرر • اتخاذ التهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة • لا يؤثر فى قيامها
- ٢٢ .. .. .
- جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • متى تتم : بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع عليه بعدم وجود مقابل وفاة قابل للسحب فى تاريخه استحقاق • تقديم الشيك الى البنك لا شأن له فى توافر أركان الجريمة • هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك • افادة البنك بعدم وجود الرصيد اجراء كاشف للجريمة
- ٢٣ .. .. .
- جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص • تحققها : بمجرد الحيازة المادية طالما أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر غرض أو طارىء • عدم تطلبها سوى القصد الجنائى العام
- ٢٤ .. .. .
- ادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مفشوش للبيوع عليه بفشقه لجحد أنه الملتزم بتوريده • لا يكفي • وجوب ثبوت ارتكابه فعل الفشى أو أن يكون قد ورد اللبن مع عليه بفشقه • لا يؤثر فى ذلك : القرينة القانونية التى أنشأها المشرع بالتعديل المختل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالفشى أم الفساد اذا كان الخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين • محال الأخذ بتلك القرينة أن ثبت صلة المتهم بفعل الفشى موضوع الجريمة • مثال
- ٢٥ .. .. .
- جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • تقديم المستفيد الشيك للبنك فى تاريخ اصداره • غير لازم لتحققها • قيامها ولو تقدم به فى تاريخ لاحق • ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكى يصرى مجرى النقود • مثال
- ٢٦ .. .. .
- جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادى لها سواء كان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة • مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفشوش جريمة معاقب عليها • افتراض توافر القصد الجنائى لدى الفاعل اذا كان صانعا • عدم استطاعته دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الفشى أو الخلط ٢٧ ، ٢٨



- الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبينه فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمدها عليها عناصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق
- ٢٩ .. .. .
- ادانة المتهم في جريمة يعمه جينا مفسوشا مع علمه بنفشها لجرد أنه الملتزم بتوريدها . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بنفشها . القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . قابليتها لاثبات العكس بغير اشتراط نوع معين من الأدلة . عدم مساسها بالركن المعنوي في جعلة الغش الذي يلزم توافره حتما للعقاب
- ٣٠ .. .. .
- الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن اعتبار الفعل مجرد تعامل مدني . خروج التقاضي بشأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية
- ٣١ .. .. .
- جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتمالية . مثال
- ٣٢ .. .. .
- جريمة احراز الجوهر المخسر . ركنها المادي . توافره : وجوب ثبوت اتصال المتهم بالجوهر اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانا ميسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية . مثال
- ٣٣ .. .. .
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقبله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل قم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك
- ٣٤ .. .. .
- جريمة التزوير في الحرات الرسمية . صدورها مثلا عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة غير لازم . يكفي إعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية وعظومها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها
- ٣٥ .. .. .
- جريمة المود للاشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بالمراقبة - من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه الحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي . بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاتها .
- ٣٦ .. .. .
- تحديد مدة هذا المود : الرجوع فيها إلى قواعد الصود العامة الواردة في قانون العقوبات
- ٣٧ .. .. .
- جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة الرضائية طالما أو قصرت . وأما كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . علة ذلك : قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد احراز وحيازة السلاح الناري بغير ترخيص عن علم وإدراك
- ٣٨ .. .. .
- مخال
- طرف الإكراه في السرقة . طبيعته : ظرف عيني . تعلقه بالأركان المادية المكونة للجريمة . سريانه على كل من أسهم في الجريمة المقررة به . ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين
- ٣٩ .. .. .
- التزوير المعاقب عليه . تمامه خفيه أو استلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة متى كل الحالين يجرى أن ينفذ به بعض الناس . مثال
- ٤٠ .. .. .
- جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية
- ٤١ .. .. .
- وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائيا وبكثرة وولوجيا ومطابقة لمعايير النقية من موارد المياه العمومية . مناطق الإنتاج والاعتبرت غير صالحة للاستهلاك الأدنى . الجادلة في مصدر المياه المستعملة . غير مقبولة . المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها
- ٤٢ .. .. .
- تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشرع المعاقب عليه قانونا
- ٤٣ .. .. .
- شروط انزال العقاب اعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات

- والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلعان البيع أو العرض للبيع أو للتداول  
٤٣ توافر ركبتين : ( الأول ) التزوير أو التقليد ( والثاني ) سوء النية .. .. .
- ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء سند • تحققه : بكافة صور انعدام الرضا  
لدى المجني عليه • تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام  
قوة المقاومة عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة • الاكراه كما يكون ماديا باستعمال القوة • قد يكون أدبيا  
بطريق التهديد • دخول التهديد بخاطر جسيم على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو باقضاء أمور  
٤٤ ماسة بالشرف في هذا المعنى .. .. .
- الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو احكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها  
في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادقاتنا في تلك الأسواق • الخروج على مقتضى الواجبات  
التي فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به الجريمة التي يكفي لقيامها علم الجاني بالفعل المؤتم قانونا  
٤٥ أو فحوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .. .. .
- جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية • تحققها : بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله  
من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومواد ومواد أخرى • ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد  
٤٦ جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها • يكفي لقيامها أن  
تكون الحيازة بغير مسوع • استعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لتقيام الجريمة .. .. .
- جريمة العود للاشتباه • متى تحقق : بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه  
تحت مراقبة الشرطة - من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة  
١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل •  
سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدي يتركز على أدلة لها وجهتها •  
قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للفطن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام .. .. .
- المقصود بصبارة الدخان المخلوط : الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة  
كانت الا اذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفي الحدود والنسب والمواصفات  
التي يصرح بها .. .. .
- راجع ايضا : جريمة •  
( القاذفة رقم ١٩٨ )

### الفرع الثاني : محل الجريمة :

- النقل في جريمة السرقة • ماهيته : هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تسلكه وحيازته ونقله •  
بصرف النظر عن ضالة قيمته • مادام ليس مجردا من كل قيمة • تقامه الشيء المسروق لا تأثير لها •  
٥٠ مادام هو في نظر القانون مال • طوابع النصف المستعملة • جواز أن تكون محلا للسرقة .. .. .
- مفاد المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن جميع الأراضي التي تحتوى  
على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر • جريمة استخراج  
خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها • طبيعتها : جريمة من نوع خاص خواصها العيب  
٥١ بتلك المحاجر واستغلالها خفية .. .. .

### الفقر الثالث : القصد الجنائي والباحث :

- القصد الجنائي : في جريمة اتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها مالا ينفي قيامه • جهل الجاني  
بشخص حافظ الأوراق وأنه مأمور بحفظها • علة ذلك .. .. .
- استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها • جريمة من نوع خاص • القصد  
الجنائي فيها • مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص .. .. .
- هناك عرض • القصد الجنائي • نية الاعتداء على عورة سواء أكان ارضاء لشهوة أم بقصد الانتقام  
٥٤ القصد الجنائي : في جريمة الرشوة • نية الارشاء • شراء ذمة الموظف • لمحكمة الموضوع أن  
تستدل على توافره بكافة طرق الاثبات .. .. .
- الباحث : لا أهمية له في توفر أركان الجريمة .. .. .
- مثال : إضافة سائل معين الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع لتحسين الصنف ارضاء  
٥٦ للمصلا • توافر الجريمة .. .. .
- جريمة الزنا • ركن العلم بأن المرأة متزوجة • ذلك مفترض في حق شريكها • ينفيه : اثبات  
الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .. .. .

- الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنًا من أركانها . الخطأ فيه لا يعيب الحكم . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائفة . وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند عليها في ذلك .. .. . ٥٨
- شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها الأقطان المائلة لأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، جريمة مماقت عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - قيامها : بمجرد على الجاني بالفعل الموثم قانونا ، أو قوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء . مثال .. .. . ٥٩
- جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقترانه بالقصد الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . والا لتوافر أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .. .. . ٦٠
- مراد الشارع من استعمال الفاظ السرقة واختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات : هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للعيار يقع على الأوراق المبنية بها ما كان الباعث عليه . مثال .. .. . ٦١
- المسئولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وقاء له في تاريخ السحب .. .. . ٦٢
- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : اقدم المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها إبرة المبلغ ضده ما ينسبه إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع .. .. . ٦٣
- نهي المادة ١٩ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القانونين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إجباري ، هو قمل اللب في ذاته .. .. . ٦٤
- جريمة نماذج ورقية مطبوعة لأخرى . مسجلة - جريمة عديدة . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجًا مقلدا . مثال .. .. . ٦٥
- بمجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إيداع الثمن خزنة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد . لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالجاني عليه ، مثال .. .. . ٦٦
- استخراج مواد المناجم والمحاجر : متى يكون مؤثما إذا كان بقصد استعمالها استعمالا مفايرا لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص .. .. . ٦٧
- جريمة التبيد . ركنها المادي : التأخر في رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفي لتحقيقه . ضرورة اقترانه بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا بصاحبه . مثال .. .. . ٦٨
- جريمة القذف : ركن العلانية فيها : لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب اتهام قصد الجاني إلى إذاعة ما أسندته إلى الجاني عليه . مثال .. .. . ٦٩
- اثبات الحكم أن الطاعة جهت بالفاظ السب وهي تقف في دبر السلم ، بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لإثبات توفر العلانية . المادة ١٧١ عقوبات .. .. . ٧٠
- الحصول لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنًا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتصديق عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .. .. . ٧١
- القصد الجنائي في جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاه مالكه بنية امتلاكه .. .. . ٧٢
- تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة . ليس شرطًا لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال .. .. . ٧٣
- سبب الجريمة ليس ركنًا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم .. .. . ٧٣
- سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توافره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وقاء للشيك الذي أصدره .. .. . ٧٤

- دفع المتهم الجريمة بأنه أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق • لا يعديه •  
٧٤ مادام لم يسترد الشيك من المجنى عليه .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد اصدار الساحب ؛ الامر بعدم الدفع • لا عبء بالاسباب التي دفعت الى اصداره ، لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية • غم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .. .. .  
٧٥ القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف • توفره : اذا كانت الطاعن الصادرة من الساب أو لقاذف مضرة بالمبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار • افتراض عليه في هذه الحالة النقد المباح : هو مجرد ابداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بنية للتشهير به أو الحط من كرامته • تجاوز هذا الحد • وجوب المقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .. .. .  
٧٦ جريمة اصدار شيك بدون رصيد • سوء النية فيها : توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره • اعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك • لا يعفى من المسؤولية الجنائية • على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه • محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة • لا يؤثر في مسؤوليته الجنائية .. .. .  
٧٧ جنح التمدي على الموظفين • ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .. .. .
- الجنابة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ ( ١ ) ، ( ٢ ) عقوبات • ركنها الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالإضافة الى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتأونه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه • اطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة • متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به • وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله منته من الحق في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لنه من أدائه في المستقبل • سواء • طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .. .. .  
٧٨ جريمة التزيف • استلزامها - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة الى التداول • على المحكمة استظهار القصد الخاص • عدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجاني .. .. .  
٧٩ تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة متى كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها .. .. .  
٨٠ مجرد احرار الدخان المخلوط أو المفشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع .. .. .  
٨١ راجع أيضا : جريمة •

( القواعد ارقام ٢٥ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ )

## الفصل الثاني : تعدد الجرائم :

- جرائم متعددة • فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر • تقديم بعضها الى محكمة الجنابات ، وبعضها الى محكمة الجنح • مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنابات التصدي للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها • ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح .. .. .  
٨٢ ادانة المتهم أمام محكمة الجنابات • حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح • وعند ثبوت هذا الارتباط : لا يجوز أن توقع عليه الا عقوبة واحدة .. .. .  
٨٣ استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجبركي • لكل منها أركانها التي تميزها عن الأخرى .. .. .  
٨٤ جريمة اعداد المحل وتهيبته لتساطي الجوهر المخدرة • استقلالها عن جريمة احرار المخدر بقصد التعاطي • اختلافها عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية .. .. .  
٨٥

## الفصل الثالث : أنواع الجرائم :

### الفرع الأول : الجريمة المستمرة :

- جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . طبيعتها - جريمة سلبية مستمرة استمرارا  
تجدديا - قيامها حتى بلوغ الفرد الثانية والأربعين من سنه ما دامت حالة استمرار قائمة لم تنته  
٨٦ سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة ولو كان أشد مما سبقه - لا وجه للاحتجاج بقاعدة  
القانون الأصلح - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ - تقريره حكما وقتيا أصلح للمتهم - نقض الحكم  
وبرأته منهم - عند استيفاء شرطى الإلغاء المنصوص عليهما فيه - المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
٨٧ مواد مخدرة - احرازها - جريمة مستمرة .. .. .  
٨٨ جريمة استعمال المحرر المزور - طبيعتها : جريمة مستمرة - تبدأ بتقديم الورقة لاية جهة من  
جهات التعامل والتسكك بها - استمرارها مادام مقدم الورقة متمسكا بها .. .. .  
القضاء ابتدائيا برد وبطالان الورقة المطعون عليها - استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا إلغاء  
والحكم بصحبها - مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ الا من - تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء  
نهائيا بقريرها -  
إغفال الحكم ببيان تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطالان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من  
اثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية - إغفاله أيضا ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي  
انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة - يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون  
على الواقعة -  
٨٩ قصور الحكم في استظهار اركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به - اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد  
وبطلان الورقة - عدم عنايته ببحث الموضوع من وجهته الجنائية - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي  
في ثبوت هذا الملم - ضرورة اقامته للدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه  
التفات الحكم عن تحقيق ما اثاره الطاعن في صدد تحويل المحرر اليه من الغير - وهو دفاع جوهري -  
هذا السوار الذى أصاب الحكم يكفي لنقضه .. .. .

### الفرع الثاني : الجريمة المتتابعة :

- الجريمة المتتابعة الأفعال - معيارها : وحدة المشروع الإجرامى ووحدة الحق الممتدى عليه ..  
مثال - جريمة البناء بدون ترخيص - هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة  
متوالية ، ولو لم يكشف عن بعضها الا بعد الحكم في بعضها الآخر .. .. .  
٩٠ بناء متعدد الأدوار - إقامته - بدون ترخيص - دورا بعد دور - ادانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار  
الاولى بدون ترخيص - رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد - دفعه بعدم جواز نظر الدعوى  
عن هذا الدور - المبررة فيه : هي بتاريخ اقامة البناء الجديد وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن  
الأدوار القديمة فيصبح الدفع وتمتنع محاكمته ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع .. .. .  
٩١ سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره - قصور .. .. .

### الفرع الثالث : الجريمة الوقتية :

- وجوب تقديم الشهادة الجزائية القيمة في موعدا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال  
الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة - المادة (١) من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ - الإخلال  
بهذا الواجب يعتبر جنحة مطبقة على المادتين ١ و ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري سالف  
الذكر - هذه الجريمة من الجرائم المؤقتة - قيامها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي  
حددها القرار الوزاري السالف الإشارة اليه - سقوطها بضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء  
٩٢ ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة .. .. .  
٩٣ جريمة التزوير - طبيعتها : جريمة وقتية .. .. .

### الفرع الرابع : جرائم العادة :

- جريمة ادارة منزل للدعارة - من جرائم العادة .. .. .  
٩٤

### الفرع الخامس : الجرائم العسكرية :

الجرائم العسكرية - هي الأفعال المؤتمة في قانون الأحكام العسكرية - ومنها ما يدخل في جرائم  
القانون العام -

حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى هذه الجرائم \* يجوز قوة الشيء المقضي أثر ذلك :  
إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية \* لا تجوز .. ..  
الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد: أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .. ٩٥  
الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية \*  
هو مانع - ان صح - من إعادة المحاكمة اغفال تحقيقه أو الرد عليه \* قصور .. .. ٩٦

#### الفرع السادس : جرائم من نوع خاص :

جريمة استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها \* طبيعتها : جريمة من  
نوع خاص \* قوامها : العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .. .. ٩٧  
استخراج مواد المناجم والمحاجر \* متى يكون مؤثما ؟ اذا كان بقصد استعمالها استعمالا مافيرا  
لمجرد بقائها في الأرض \* مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج الى ترخيص .. .. ٩٨

#### الفصل الرابع : الجريمة المستحيلة :

الشروع في السرقة \* أركانها : لا يشترط لتوافرها أن يكون المال المراد سرقته موجودا بالفعل  
منى كانت نية الجاني قد اتجهت للسرقة .. .. ٩٩  
الجريمة المستحيلة : ما هيئها \* هي التي لا يمكن تحققها مطلقا : كأن تكون الوسيلة غير صالحة  
بالمرة لتحقيق الغرض المقصود .. ..  
الاستحالة النسبية : ما هيئها \* متى كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض \* وحال  
دون ذلك طرف خارج عن إرادة الجاني \* ذلك شروع في الجريمة \* المادة ٤٥ عقوبات .. ..  
مثال \* قتل عمد \* فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية \* القول بأنها جريمة  
مستحيلة استحالة مطلقة \* خطأ \* هي شروع في قتل .. .. ١٠٠  
متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ اذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي  
استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل \* مثال .. .. ١٠١  
عدم بلوغ التمهين غايته من اتقان التزييف لا يجعل جنابة التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام  
عليه الاتهام من اتحاد ارادتهم على ارتكاب تلك الجنابة \* كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي  
سواء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لا حق على قيام الجريمة وليس ركن من أركانها .. .. ١٠٢  
توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصود من الاتفاق مينة أم غير مينة أو على  
الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع .. .. ١٠٣

#### الفصل الخامس : الإثبات في بعض الجرائم :

خلط الدخان \* عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل إثبات خاصة \* لا يلزم أن يكون الدليل  
مستمدا من نتيجة التحليل وامكان عزل المادة الغريبة بالضافة \* تفاعل تلك المادة مع مكونات الدخان  
أو تشابهها معها : لا أهمية له .. .. ١٠٤  
أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات \* لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا  
الاستمانة في تكملة الدليل بالمقل والمنطق \* لاستخلاص ما يؤدي إليه \* من وظيفة المحكمة .. .. ١٠٥  
أدلة الزنا \* في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات \* قاصرة على الشريك المتهم بالزنا \* الأدلة قبل الزوجة  
يرجع فيها إلى القواعد العامة في الإثبات .. .. ١٠٦  
المصور الفوتوغرافية \* لا تقاس على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات \* علة  
ذلك : المكاتب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه .. .. ١٠٧  
عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات \*  
للمحكمة تكوين عقيدتها بكل طرق الإثبات \* لها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا  
ما اطمانت إلى صحتها \* مثال .. .. ١٠٨  
عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حسم عدم ثبوت جريمة التزوير \* الأمر في هذا مرجعه  
إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم \* للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل  
طرق الإثبات \* لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت إلى صحتها  
مثال .. .. ١٠٩

## الفصل السادس : ما لا ينفي وقوع الجريمة :

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : لا تأثير للسداد على قيامها • ما دام قد تم في تاريخ لا حق على وقوعها ١١٠ .. .. .
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره • غير لازم لتحقيقها • قيامها ولو تقدم به في تاريخ لاحق • مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود • مثال ١١١ .. .. .
- جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها • لا يؤثر في قيامها السداد اللاحق لوقوعها ١١٢ .. .. .
- الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه ، لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد • ما دام الساحب لم يسترده من المجنى عليه • الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ١١٣ .. .. .

راجع أيضا : الفلاح

( القاعدة رقم ٣ ) •

واليات •

( القاعدة رقم ٤٤ ) •

اختلاس أشياء محجوزة •

( القاعدة رقم ٩ ) •

واشتراك •

( القاعدة رقم ٢ ) •

وتزوير •

( القاعدتان ٢١ ، ٣٥ ) •

وتلبس

( القاعدتان ١٤ ، ١٨ ) •

وزنا •

( القاعدة رقم ٧ ) •

وظروف مشددة •

( القاعدة رقم ١٦ ص ٥٥٦ ) •

وعقوبة •

( القاعدة رقم ١٥ ص ٤٨٨ ج ) •

وفاعل أصلي •

( القاعدة رقم ١٤ ص ٩٨٣ ) •

مواد مخففة •

( القواعد ١٤ ص ٣٧٠٠ ، ٢٩٥ ص ١٥ ص ٥٥٥ ، ٥٩٢ ج ) •

وتقص •

( القاعدة رقم ١٤ ص ٦٨٥ ) •

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : أركان الجريمة :

## الفرع الأول : الركن المادي :

١ - يكفي لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمى أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومي مختص بتحريرها، ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمى من مديرية معينة والتزوير الذى طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التى تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة فى بياناتها تغييرا ماديا شمل تاريخها والامضاء المنسوب الى الصراف والمبلغ الذى كان مدرجا بها أصلا .

(الطن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٦٤)

٢ - لا يشترط فى التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة - بل يستوى فى توفر صفة الجريمة فى التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه ، أو أنه متقن - ما دام أن تغيير الحقيقة فى كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .

(الطن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٦٤)

٣ - تتحقق جريمة التبيد بحصول العيب بملكية الشيء المسلم الى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت بأجر أو مجانا . فنظر الوقف الذى يتسلم أعيانه وغلته انما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذى عينه ناظرا أو باذن القاضي الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكيلًا عن الواقف فى حياته وفى منصب الوصى بعد موته . وفى الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه فاذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون الخلاف بشأن التكليف القانونى لنظارة الوقف بما نص عليه فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينا على مال الوقف ووكيلًا عن المستحقين ، كما نص فى المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥ المذكورة من بين ما استثناء الشارع .

(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٠ ص ١٢ ص ٦٩)

٤ - قبل الاخفاء كما هو معرف به فى القانون انما يتحقق بكل اتصال فعلى بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله ، فمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة يكفي لتوفر عنصر الاخفاء ولا يشترط فى ذلك أن تكون الحيازة بنية التملك .

(الطن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٧ ص ١٢ ص ٩٨)

٥ - المقصود بالاحراز فى جريمة احراز السلاح بدون ترخيص ، مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض ، لأن الاحراز فى هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .

(الطن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٧ ص ١٢ ص ٩٨)

٦ - لا يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين ، ذلك أن التجمع وإن كان بريئا فى يده تكوينه ألا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معايبا عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه الى تحقيق الغرض الاجرامى الذى يهدفون اليه مع علمهم بذلك .

(الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ ص ١٢ ص ١٤٨)

٧ - اذا دال الحكم تدليلا سليما على اشتراك المتهمين فى التجمهر غير المشروع الذى يزيد أفراداه على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم الى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وقصد جمعهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة - ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي اليها السير الطبيعى للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، فإن هذا البيان توافر به جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

(الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ ص ١٢ ص ١٤٨)

٨ - نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف اذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال



١٢ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال انما يستحق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .  
( الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦٦١ )

١٣ - لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وأن لا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشي ، متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره ، وكان الموظف (المتهم) قد قبله على أنه جدى متوثبا العتب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي وغيره من المساجين  
( الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٦٦٨ )

١٤ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك الا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .  
( الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٦٦٨ )

١٥ - يتحقق الركن المادى في جريمة هتك العرض بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستتيل الى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط توفره قانونا أن يترك القتل أثرا بجسم المجنى عليه - ووضع الاصبع فى دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك فى اخلاله بعيائه العرضى .  
( الطن رقم ٥٠٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ من ١٢ ص ٦٤٧ )

١٦ - اذا كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه رجل قروى من الريف متقدم فى السن وأن المتهم اعترض سبيله واضعوف به الى طريق فرعى وزعم له أنه مخبر ثم أمره بإبراز بطلانته الشخصية واخراج ما يحمله فى جيوبه من نقود وأوراق فانفصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقادا منه بأن المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الاجراء قانونا - فان هذه الأفعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التداخل فى الوظيفة المنصوص عليها فى المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

( الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨١٥ )

بواجباتها أو لكافاته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون المطاء سابقا أو ماصرا للامتناع أو الاخلال أو أن يكون لاحقا عليه ، مادام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، اذ أن نية الاتجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الاخلال بواجباتها ، فاذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الاخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة انما كان متفقا عليه من قبل ، فان ما يشبه المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الاخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عسديم الجدوى .

( الطن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٤١ )

٩ - يكفى للعقاب على اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

( الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ من ١٢ ص ٢٨٤ )

١٠ - لا يشترط لتكون جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع - ويماقب المشتركون فى الاتفاق الجنائى بمقتضى المادة المذكورة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنابة أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يضار لذلك فيما بعد ، ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون فى الاتفاق الجنائى على مسرح الجريمة المقصودة منه فى حال تنفيذها .

( الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٢٥٤ )

١١ - لا يستوجب القساوون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ تقاضى أجر لتجريم فعل ادارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان لم تتحدث استقلالا عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يد ركنًا من أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة .

( الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٤٥٦ )

الكلب لا تقوم الا اذا كان مقيدا فعلا في السجل الخاص  
برقم مسلسل .

( الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ س ١٤ .  
ص ٥٧١ )

٢١ - لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص  
عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون  
رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المثل قد أعد خصيصا للالعاب  
القمار أو أن يكون القرض الأصلي من فتحه هو استغلاله  
في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا - للاعبين  
يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار  
حتى لو كان مخصصا لغرض آخر . ولما كان الحكم المطعون  
فيه قد خلص فيما أورده في منطق سائق أن الطاعن فتح  
مسكنه لالعاب القمار وأعده ليدخل فيه من يشاء من  
الناس بغير قيد أو شرط ، فإن ما ذكره الحكم يكفي في  
صحيح القانون لتطبيق المادة ساقفة الذكر .

( الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ س ١٤ .  
ص ٦٦١ )

٢٢ - مفاد نصوص المواد الثانية والعاشرة من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر -  
والثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر  
١٩٥٤ نقادا للمادة ٣٧ من القانون المذكور - أن جريمة  
احراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول  
الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم  
بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة  
جديدة .

( الطن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ .  
ص ٦٦٦ )

٢٣ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد  
اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود  
مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، أما تقديم  
الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة  
بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما  
افاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف  
للجريمة .

( الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ .  
ص ٦٦٥ )

٢٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفي  
لتحقق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة

١٧ - لا صحة لما تضمنته الطعن من أنه لا يشترط  
للعقاب اختصاص الموقوف بالعمل موضوع المساومة في  
« طالة الشروع في الرشوة » ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ  
الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون، وما دام الاختصاص  
أو الزعم به شرطا في الجريمة التامة فالأمر لا يختلف في  
حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من احالة المادة ١٠٩  
مكررا من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه  
بما تضمنته من شرط الاختصاص .

( الطن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢  
ص ٦٦٧ )

١٨ - العنصر المادي لجريمة استعمال المحرر المزور  
يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر  
عن النتيجة المرجوة . فاذا كانت الواقعة التي استخلصها  
الحكم المطعون فيه واطمأن اليها في خصوص جريمة  
الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفي مكتب البريد التوكيل  
المزور لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصفروا له المبلغ موضوع  
التوكيل ، فإن العنصر المادي للجريمة يكون قد تم بالفعل .  
أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم  
تحقيقه لتنام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي  
جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات .

( الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٣ ص ٥٥٩ )

١٩ - جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ - في شأن  
الأحوال المدنية - خاليا من النص على إلزام صاحب البطاقة  
بحملها معه ، وإنما أوجب تقديمها الى من عينهم كلما  
طلبوا ذلك ، مما يقتضاه أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم  
حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمنفوي السلطات العامة  
عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . ولما كان الثابت أن  
المطعون ضده لم يقدم بطاقته عندما طالبه مندوب السلطة  
العامة ، وتقاضى عن تقديمها زهاء خمسة شهور ونصف من  
تاريخ مطالبته ، فإن الجريمة تقع في حقه ويكون الحكم  
المطعون فيه اذ دانه بها قد طبق القانون تطبيقا سليما .

( الطن رقم ٣٦١١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/١١ س ١٤ .  
ص ٥١٨ )

٣٠ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٣  
لسنة ١٩٥٩ أن جريمة عدم تثبيت اللوحة المدنية في رتبة

تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر . فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل ذلك يكون مشوباً بالتقصير الذى يعيبه بما يطله ويمجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، مما يعمين معه نقضه والاحالة

( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ س ١٩٦٦ )

٢٧ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخط الدخان - نسبة للخط وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احراز الدخان المخطوط أو المشوش جريمة معاقبا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٩ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية المفروضة مبنية على افتراض توفر القصد الجنائى لدى الفاعل - اذا كان صانعا . ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته فى حالة ثبوت الفش أو الخطأ .

( الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣٦٤/١/١٢ من ١٥ س ١٩٦٥ )

٢٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع قد جعل مجرد احراز الدخان المخطوط أو المشوش جريمة معاقبا عليها ، وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين أن يكون الخط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية الفرضية المبنية على افتراض قانونى يتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل - اذا كان صانعا - الذى لا يستطيع دفع مسؤوليته فى حالة ثبوت الفش أو انخبط وقعوده عن واجب الاشراف الفعلى على ملبصته والتزام أحكام القانون فى هذا الصدد يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر لعلم بذلك الفش أو الخط وأن ارادته اتجهت الى هذا الفعل المؤثم قانوناً مالم يتم به حالة من حالات الاعفاء من المسؤولية الجنائية ، وبذلك يكون نعى الطاعن على الحكم قامة قضاءً على أساس المسؤولية الفرضية فى غير محله .

( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣٦٤/١٢/٨ من ١٥ س ١٩٦٦ )

٢٩ - الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلاً عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب

المادية - طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص - عن علم وإدراك

( الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣٦٤/١٢/١٧ من ١٤ س ١٩٦٥ )

٣٥ - لا يكفي لادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مشوش لبيع مع علمه بعشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللين ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أن يكون ورد اللين مع علمه بعشه . ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المخطوط بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الفش والتدليس - حين افترض العلم بالفش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذى يدعى صلة المتهم بفعل الفش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة اليه ل مجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللين للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه كان عالماً بعشه قبل توريد اللين للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه كان عالماً بعشه قبل توريده فانه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣٦٤/١٢/٣٠ من ١٤ س ١٩٦٤ )

٣٦ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك الى البنك فإشأن له فى توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادى يتجه الى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى التدليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الى افادة البنك التى يطلب فيها ايضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن ، وكانت هذه الافادة لا تكفى بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كذّب له رصيد قائم وقابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق - مما كان يقتضى من المحكمة أن تجسرى

القرض قبل أن يصد الطاعن الى استعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صداه من أقوال المجنى عليه ببطسة المحاكمة فان قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع ادانتهم عن جريمة التزوير (الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ص ١٥ ص ٢٠٦) .

٣٣ - من المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادي في جريمة احراز الجواهر المخفر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية . ومن ثم فان مجرد دفع الطاعن للمخفر الذي كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذي كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتما وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به ماديا أو أن سلطانه كان مبسوطا عليه قبل واقعة دفعه .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ ص ٣٦٨) .

٣٤ - تتحقق جريمة اعطاء شيك بدون رصيد متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب ، أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .

(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ص ١٥ ص ٦٠٥) .

٣٥ - لا يشترط في جريمة التزوير في المحررات الرسمية أن تصدر فعلا عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تغطي هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورهما كذبا الى موظف عام للايهام برسيتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

(الطن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ص ١٥ ص ٦١٧) .

٣٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد لحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع وصونا للأمن بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم

وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق

(الطن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ص ١٥ ص ١٩٢) .

٣٥ - الأصل أنه لا يكفي لادانة المتهم في جريمة بيعه جينا مفضوشا مع علمه بفشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريده بل لا بد ان يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل النش أو ورد السلعة مع علمه بفشها ، وأما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالنش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين فقد رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة النش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

(الطن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ص ١٥ ص ١٤٩) .

٣١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم وجود جريمة فيما نسب الى الملعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيسا على توفر أحد الأركان التي استلزمها الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب اليه الحكم من أن الحاجة الى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الفاعل - صحيحا في القانون . ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض اليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأييم الفعل إلا في حالة معينة هي التي يستل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو انخلفي ، وكان الفعل بسد اذ انحصر عنه التأييم لا يبعد أن يكون على مادل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ص ١٥ ص ١٦٦) .

٣٣ - يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتيالية . ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ النقود على سبيل

ولما كان بين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه المظنون ضده في رخصة القيادة قد انضدع به صاحب السيارة التي كان المظنون ضده يعمل سائقا لها أقر أنه اطلع على هذه الرخصة فلم يلاحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في أمرها فarsلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فإن القرار المظنون فيه إذا انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم استنادا إلى افتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يمييه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة لاحالاتها إلى محكمة الجنات .

( الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ م ١٥ م ٨٧٢ )

٤٠ - جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادي بمجرد انتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلا إيجابيا لأحداث هذا الأثر المؤثم .

( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢ م ١٦ م ٤٠٧ )

٤١ - توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيمياويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج . والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي - ولا يقبل الجدل في مصدر أنبها المستعملة في الانتاج وبأنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب - إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعلا طبيعيا أو تلوثا بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيمياويا أو بكتريولوجيا عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢ م ١٦ م ٤٠٧ )

نهایی بالادانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها . وهذا المود انما يرجع في تحديد مدته إلى قواعد المود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المرافقة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة المود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للقاعدة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فإن مدة المود بالنسبة إلى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ م ١٥ م ٧٠٨ )

٣٧ - يكفي لتحقيق جريمة احرار سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة العرضية طال أو قصرت وأيا ما كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض طارىء لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد احرار أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص عن علم وإدراك . وإذ ما كان الثابت مما أورده الحكم المظنون فيه أن الطاعن حصل على البندقية موضوع التهمة من أحد الأشخاص وأطلق منها عيارا فى حفل العرس دون أن يكون مرخصا له ببيعها فإن جريمة احرار هذا السلاح النارى بغير ترخيص تكون قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى بادانة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحا فى القانون .

( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ م ١٥ م ٧٠٨ )

٣٨ - من المقرر أن ظرف الاكراه فى السرفة ظرف عينى متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين .

( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ م ١٥ م ٧٤٧ )

٣٩ - لا يشترط فى التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دواية خاصة بل يستوى فى توفر صفة الجريمة فى التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو أنه متقن مادام أن تغيير الحقيقة فى كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

بها عند تصديره . ومن ثم يكون الخروج على مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقاً للهدف المشار اليه تنافر به جريمة - محاولة تصدير بطلاطس محظور تصديرها لمخالفتها للمواصفات القانونية - التي دين الطاعن بها ، والتي يكفى قيامها علم الجاني بالفعل المؤتم قانوناً أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

( الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٨ س ١٦ . ص ٥٦٦ )

٤٦ - من المقرر أن جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تحقق بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ . ص ٦٣٢ )

٤٧ - لا تشترط المادة ٢٠٤ مكر (٢) من قانون العقوبات للعقاب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات وانما تكفى بأن تكون حيازتها بفير مسوخ .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ . ص ٥٦٦ )

٤٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة المود للاشتباه تحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة لعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع واصطيافاً للأمن وذلك بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهاتها . ولا كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام بعد تمحيص الواقعة التي اتخذت أساساً لاتهامه بالمود للاشتباه ومبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها هذا الاتهام ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المظنون ضده لمجرد أن الحكم الصادر في قضية السرقة كان غائباً ولم تثبت نهائيته ، دون تمحيص الواقعة

٤٩ - من المقرر أن تحضير الأدوات والمبائلك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاقنات تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً . اذ ان الجاني بهذا يكون قد تمدى مرحلة التفكير والتحضير وانتقل الى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لتمت الجريمة في اعقاب ذلك مباشرة .

( الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ . ص ٤٤١ )

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ . ص ٦٣٢ )

٤٣ - يشترط للعقاب اعمالاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلاً عن البيع أو العرض لبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ . ص ٤٨٨ )

٤٤ - من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء المستندات يتحقق بكافة صور اعدام الرضا لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهلاً لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون الاكراه مادياً باستعمال القوة فانه يصح أيضاً أن يكون أدبياً بطريق التهديد ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال ، كما يدخل فيه التهديد بنشر فضيحة أو بافشاء أمور ماسة بالشرف .

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ . ص ٢٩٥ )

٤٥ - يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير أن الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات هو احكام الرقابة عليها ضماناً لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق بحيث لا يصدر منها الا ما يطابق الشروط والمواصفات التي تقضيها الجسات المختلفة وتحقيقاً لهذا الهدف أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير البطاطس متضمناً الشروط والمواصفات التي رؤى اخضاع محصول البطاطس

المادة ٣٧ منه « . وذلك تقديرا بأن هذه الطوابع المستعانة ليست مجردة من كل قيمة وأن في استعمالها وبيعها من الخطورة على الصالح العام ما لا يبنى معه لمصلحة الضرائب التضاض عنه أو التصالح بشأنه .

( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ س ٧٥٤ ) .

٥١ - نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمناجم والمحاجر في مادته الأولى على أن تطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال .. وتطلق كلمة « المحاجر » على الأمكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر - كما نصت في المادة ٤٣ منه على أنه : « يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص وبحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل » . ومفاد المادة الأولى أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق اشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها ، كما أنه دل بما جاء في نصوص القانون المشار اليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية . ولم يفرق القانون في المادة ٣٣ منه - بالنسبة الى الحصول على الترخيص للاستغلال - بين مالك الأرض وغيره . مما كان يتعين منه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقة وفقا لما قضى به المادة ٤٣ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة طبقا للمادة ٤٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ س ٨٢٠ ) .

الفرع الثالث : القصد الجنائي والباعث :

٥٢ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها أن يكون الجنائي عالما بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي

التي تناولها التحقيق لتبين مبلغ جدية الاتهام وأثره في تأييد حالة الاشتباه يكون قد شابها خطأ في تطبيق القانون ما يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ س ١٦ س ٧٨٢ ) .

٤٩ - جريمة خلط الدخان أساسها أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز اضافته اليه أو خلطه به ، وهذا المعنى ملحوظ في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بنصها في فقرتها الأخيرة على أن المقصود بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت الا اذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفي الحدود والنسب والمواصفات التي يصرح بها . ومن ثم فإن ما قالته المحكمة من أن مطابقة المصل الذي يخلط به الدخان للمواصفات التي حددها قرار مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بتنظيم صناعة المصل الأسود لا شأن له بجريمة غش الدخان الذي يخلط بمصل لا تتوافر فيه هذه المواصفات ، غير صحيح .

( الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ س ٩٣٧ ) .

الفرع الثاني : محل الجريمة :

٥٠ - نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق . والمنقول في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالّة قيمته مادام ليس مجرداً من كل قيمة لأن تقاغة الشيء المنروق لا تأثير لها مادام هو في نظر القانون مالا . ومن ثم فإن طوابع الدفعة المستعملة يصح أن تكون محلاً للسرقة ، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والاتفاق بها بعد ازالة ما عليها من آثار . وقد اعتبرها المشرع أوراقاً جدية وأتم الميث بحرماتها فنص في المادة ٣٧/٣ من القانون ٢٢٤ ١٩٥١ بتقرير رسم للدفعة على عقاب « كل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دفعة سبق استعمالها مع علمه بذلك » كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه « لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام

يحتوى على الماء والمسل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وإرضاء العملاء .

(الطن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٦ ص ١٣ ص ٢٣٦)

٥٧ - كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت فى جرائم الزنا أن المرأة التى زنى بها متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكى ينفى هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٦٦ ص ١٣ ص ١٥١٠)

٥٨ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها فالخطأ فيه - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة وأورد على عبئها فى حقه أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، ومادام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التى استندت عليها فى ذلك .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢٥/٢/١٩٦٦ ص ١٤ ص ٢٢٥ )

٥٩ - متى كانت الخطة التى وضعها القانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٣ - فى شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٤ - بتكليف لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ٥٢/١٩٥٣ بالسعر الذى حددت على أن تقوم اللجنة ببيع ما لديها من أقطان للتصدير والاستهلاك المحلى على أساس الأسعار العالمية - إنما تنفى الحفاظ على مصلحة الدولة وتأمين التعامل فى محصول القطن ، فإن الخروج عن مقتضى الواجبات التى أملتتها وذلك بشراء الأقطان للاستهلاك المحلى عن غير طريق اللجنة المذكورة المنوط بها وحدها التعامل فيها وبغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، تتوافر به الجريمة التى دين الطاعن بها ، والتى يكفى لقيامها علم الجاني بالفعل الموثم قانونا أو قعوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء ، وهو ما دلت الحكم المطعون فيه على اتماها لحساب الطاعن وتهاونه فى التحرى عن مصدر تلك الأقطان

مودعة فى المخازن العمومية أو بين يدي الأمين المأمور بحفظها .

(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٤/١٢/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٢١٨ )

٥٣ - دل الشارع بما جاء فى نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها البت بتلك المحاجر واستغلالها خفية ، ويتحقق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال ، كما أن القانون لم يفرق فى المادة ٣٣ منه بالنسبة للحصول على الترخيص للاستغلال بين مالك الأرض وغيره .

(الطن رقم ٤٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٨/٤/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٤٨٥ )

٥٤ - القصد الجنائي فى جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يمد عورة ، سواء آكان ذلك ارضاء للشهوة أم بقصد الانتقام .

(الطن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ ق . جلسة ٢٧/٦/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٧٤٧ )

٥٥ - لا يشترط قانونا لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشئ للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجنائية شأنه شأن الركن المعنوي لأية جريمة أخرى ، قد يقوم فى نفس الجاني وغالبا ما يتكتمه ، ولقضى الموضوع - اذا لم يفصح الراشئ عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل علم توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف المعطاء وملابساته .

(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ ص ١٢ ص ٩٨٠ )

٥٦ - المادة الغريبة المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هى كل مادة تضاف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال فى المنع ، ولا اعتداد بالبائع الذى يحمل المتهم على ايقاع هذا الخلط ما دام يعلم أن ما أضافه هو مادة أخرى . ومن ثم فانه يمد من أعمال الخلط التى حرمها القانون رش الدخان بوسائل



العامة بقولها : « لا يجوز في المحال العامة لعب القمصار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات وانتقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة » .

وقد جاء هذا النص عاما لم يخص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى ومن ثم فانه ينطبق على الكافة سواء أكانوا من القاطنين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . فاللعني المتبادر فمه من عبارة النص يدور مع علته التي الضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع عليها يجعلها عملا مؤثما في ذاته وتناول مقارفوها بالعقاب - وهذا النظر لا يتعارض مع القبول بمسألة مستقل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه تلك المسؤولية التي أوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٩ وأقامها على قصد جنائي مفترض قانونا ، خلافا لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل ايجابي هو فعل اللعب في ذاته .

( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ ص ٤٢ )

٦٥ - جريمة تقليد ناذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هي جريمة عديدة لا تحقق الا بقيام الركن المعنوي متمثلا في القصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلدا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادي وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع في نسخ المصحف المقلدة ، وأغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدونه فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يبيحه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ٨٤ )

٦٦ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من ايداع الثمن خزاة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه فاذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه في وجوه لا مقر منها وسدد لشريكه المجني

ومن ثم فان الحكم قد أصاب صحيح القانون حسين دان الطاعن بتلك الجريمة .

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢ س ١٤ ص ٣٨٥ )

٦٥ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتراه بالقصد الجنائي العام ، دون أن يلزم ثبوت انصراف النية الى الغش ، والا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

( الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ س ١٤ ص ٤١٣ )

٦١ - مراد الشارع من استعمال ألفاظ الرقة والاختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبنية بها مهما كان الباعث عليه . ومن ثم فانه يستوى أن يكون الطاعن قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ذلك أن القصد الذي رمى اليه المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية .

( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ ص ٧٥٤ )

٦٢ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صددالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك - وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٦١٨ )

٦٣ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي أبلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برئ مما نسب اليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المروضة عليها .

( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ س ١٤ ص ١٠٣٣ )

٦٤ - نعت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٩ في شأن المحال العامة عن لعب القمار في المحلات

٦٨ - التخر في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين ، لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . ولما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن يرد امتناعه عن رد المنقولات منذ البداية بما تمسك به من حقه فى حبسه الى أن يفصل فى دعوى فسخ الخطبة - المسلم يرفعهما ضده - لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد استرداد ما قدمه من شبكة وهدايا - فضلا عما أتفق من مصروفات أخرى ، وكان هذا الذى قام عليه اعتقاد الطاعن سائقا ودالا على انتفاء القصد الجنائي لديه وآته ما هدف بعوده عن الرد فترة - قام بعدها بتسليم المنقولات - الا حفظ حق له ما يبرره قانونا - فإن الحكم اذا دانه بجريمة التبيد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين منه نقضه وتبرئة الطاعن مما أسند اليه .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ س ١٥  
س ٢٠٢ )

٦٩ - لا يكفي لتوافر ركن الملاية فى جريمة التذف أن تكون عبارات التذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم علمهم بل يجب أن يكون الجنائي قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن الملاية قد اقتصر على القول بأن ركن الملاية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما احتوته من وقائع التذف ووصول محتواها الى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى الى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن الملاية فى الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه فإنه يكون معيا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ س ١٥  
س ٢١٨ )

٧٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بالفاظ السب وهى تقف فى « بئر السلم » بجوار المصعد بحيث سمع سكان المارة جميعهم تلك الألفاظ فان ذلك كاف لايات توفر الملاية طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ س ١٥  
س ٢١٨ )

عليه نصيبهما وفقا لحكم الأحقية وأودع أنباقي من الثمن خزافة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تضيير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققة اتفق على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت لخدمة الدعوى فى حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات انما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .

( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٤ س ١٥  
س ٢١٨ )

٦٧ - تنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يعاقب بمقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع فى استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص » . والمستفاد مما ورد فى نصوص المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأثير مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص وانما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدى اليه لفظ الاستخراج من معنى لقوى ومدلول اصطلاحى - هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مقاييرا لمجرد بقائها فى الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التى توجد فى المحاجر التى ثبتت ملكيتها للغير والتى يجوز الترخيص لالكتها أن يستخرجها بقصد استعمالها الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجرى استغلالها تحت رقابتها واثرائها وترخيص منها يمنع متى توافرت الشروط والأوضاع التى نص عليها القانون . وقد دل المشرع بسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها البث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

( الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ س ١٥  
س ١٣٦ )

هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/٣١ س ١٥  
س ٦٠٥ ) .

٧٥ - ان مجرد اصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام - في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه انما يمثل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت الى اصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

( الطعن ٥٠٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥٠ ، ١٦٢٧ ) .

٧٦ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر اذا كانت الطاعن الصادرة من السباب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألقاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا - ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد ابداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .

( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ س ١٥  
س ٦٨٧ ) .

٧٧ - من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، ولا يعنى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك اذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يقبى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار اليه الحكم من كثرة معاملات المظنون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط . كما أن محاسبة المظنون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسؤوليته الجنائية ما دام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

( الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥  
س ٦١٧ ) .

٧١ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة والباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير حتى يلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .

( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥  
س ٤٢٤ ) .

٧٢ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المتقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية امتلاكه . وأنه وإن كان تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة ، الا أنه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فانه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . فإذا كان الحكم المظنون فيه قد عول في ادانة الطاعن بجريمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة ، وكان الدفاع عن الطاعن قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح أن الطاعن استعار هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني فانه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها - أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة به في القانون ، أما وهي لم تعمل فإن حكمها يكون ميبيا بالنقص في البيان ، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المظنون فيه من قرآن على تقي حسن نية الطاعن في حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم تمن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقة . ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه .

( الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ س ١٥  
س ٥٠٦ ) .

٧٣ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، والخطأ فيه يفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم .

( الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/٣ س ١٥٠ ، ٥٤٢ ) .  
( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥٠ ، ٦١٢٧ ) .

٧٤ - سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق مادام

النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا ما اشتغل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير للمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدتين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(الطنن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١١/٢ ص ١٦ من ١٧٨٧)

٨١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة البخان قد جعل مجرد احرار البخان المخلوطين أو المشوش جريمة مقابلا عليها في حق الصانع وأنشأ نوعا من المسئولية القرضية مبنية على اقتراض قانوني يتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل اذا كان صالما فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته في حالة ثبوت الفس أو الخلط اذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه .

(الطنن ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١٢/٢٠ ص ١٦ من ١٢٧٧)

#### الفصل الثاني : تعدد الجرائم :

٨٢ - متى كانت النيابة قد فصلت جريمتي عرض الرشوة والسرقة عن جنحة التهريب وأقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنابات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنج ، فإن ذلك لا يعجز لمحكمة الجنابات أن تصدى للقضاء في تلك الجنحة التي لم تعرض عليها وأن تملب محكمة الجنج حقها في الفصل فيها .

(الطنن رقم ٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١ ص ١٣ من ٢٧٣٣)

٨٣ - رفع الدعوى عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجنج لا يسلب المتهم فيها حقه في ابداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في شأن الارتباط الذي يدعي بينها وبين الجنابة التي سبقت محاكمته وادانته من أجلها أمام محكمة الجنابات ، كما يكون من حقه - اذا تبين لمحكمة الجنج من التحقيق الذي تجريه أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكوّن لتلك الجنابة ارتباطا لا يقبل التجزئة - ألا توقع عليه الا عقوبة واحدة .

(الطنن رقم ٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ من ٢٧٣٣)

٨٤ - من المقرر أن لكل من جريمتي السرقة والتهريب الجرمي ذاتية متميزة تقوم على مقايير الفعل المسادي في

٧٨ - من المقرر أن جنح التمسدي على الموقوفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات والجنابة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (١) من هذا القانون يجسما ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباحث فانه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة الى القصد الجنائي العام تمثل في اتوائه الحصول من الموظف المتسدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المتسدي فيمتنع عن أدائه وأن الشارع قد اطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر (١) و (٢) من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٣٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(الطنن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ص ١٦ من ٥٩٠٠)

٧٩ - جريمة التزيف وان استلزمت - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا ، هو نية دفع الصلطة الزائفة الى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره الا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادي يكتشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فانه يكون متبينا حينئذ على الحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

(الطنن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦ من ٣٧٠٠)

٨٥ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق الا اذا كانت الالفاظ الموجبة الى المجنى عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء على أنه في جرائم

تحقيقاً للمدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ ويخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فاراً من الخدمة العسكرية وممتنعا عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الإدارية الى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين جنيها طبقاً لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥ مقررًا حكماً وقتياً على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصلح للمطعون ضده مادام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون ضده عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٣٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ ص ١٢٣)

٨٨ - جريمة احرار المخدرات من الجرائم المستمرة التي تتوافر في حق المتهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التي ظل فيها محزراً لها .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ ص ٤٩٥)

٨٩ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، يمكن جريمة استعمال الورقة المزورة فانها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكاً بها . فاذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالباً الفاء والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من هذا التاريخ . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطلان الورقة المزورة، مع

كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تماماً لكل أركانها التي تميزها عن الأخرى .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٤٥)

٨٥ - جريمة اعداد المحل وتهيته لتعطى الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جسمية احرار المخدر بقصد التعاطي وتختلف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار احدهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً في قيام الثانية .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ ص ١٦٦)

الفصل الثالث : طبيعة الجرائم :

الفرع الأول : الجريمة المستمرة :

٨٦ - دلالة عبارات نصوص المواد ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية و ٧١ في فقرتها الأولى والثالثة و ٧٤ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض مواد القانون المذكور ، وما جاء بالمذكرة الايضاحية تطبيقاً على تعديل المادة ٧٤ في فقرتها الثانية - هو أن جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لتسجيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتقرير معاملته ، هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا تجديداً يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملتزم بالخدمة سن الثانية والأربعين ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تجدد بتداخل ارادة الجاني ، وايجاباً من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى عنها الذي أمال الشارع مدهاء وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الايضاحية - وبظل الفرد مرتكباً للجريمة في كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

(الطعن رقم ٣٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ ص ١٢٣)

٨٧ - من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهدأ من أحكامه ما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر

عن ذلك الدور السابق ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ من ١٠٨٠)

### الفرع الثالث : الجريمة الوقتية :

٩٢ - تنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعة الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الاخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى والثامنة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر فهي تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بضي ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم الى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما اثبتته المحكمة وما تبين من الاطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بضي المدة لمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول اجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبتمين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بضي المدة وبراءة المتهم مما اسند اليه .

(الطن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ص ١٤ من ١٣٥٠)

٩٣ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة الزورقة فانه مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها . فاذا كان

ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، هذا بالإضافة الى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة الزورقة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ، ما دام الحكم لم يعم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من اخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاته عن تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر اليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية . فان هذا الموار الذي أصاب الحكم يكفي لنقضه .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٠ ص ١٤ من ١٠١٠)

### الفرع الثاني : الجريمة المتتابعة :

٩٠ - من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص ان هي الا جريمة متتابعة الافعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وان اقترف في أزمته متوالية - الا أنه يقع تنفيذها لمشروع اجرامي واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمته وتعايقها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى باضمصاص هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه اذا صدر الحكم في أي منها يكون جزاء لكل الافعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدور الحكم .

(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ من ١٠٨٠)

٩١ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة المتهم عن تهمة اقامة بناء الدورين « الرابع والخامس » بدون ترخيص ، على أساس أنها غير الدور الذي سبق أن حكم عليه من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن اقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط اجرامي متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى الأولى

كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .  
(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٣/١٢ ص ١٢ من ٢٠٦)

#### الفرع السادس : جرائم من نوع خاص :

٩٧ - تنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه « يعاقب بقبوة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص » .  
والمستفاد مما ورد في نصوص المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٣ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهناً بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لنوى ومدلول اصطلاحى - هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها فى الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها للغير - والتى يجوز الترخيص لمالكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يعبرى استغلاله تحت رقابتها وإشرافها ويترخص منها بمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التى نص عليها القانون . وقد دل المشرع بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

(الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/١٠ ص ١٥ من ١١٦)  
(والطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/١٤ ص ١٥ من ٨٢٠)

٩٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المستفاد مما ورد فى نصوص المواد ٣/١ ، ٣ ، ٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن المشرع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهناً بالحصول على ترخيص - وإنما يعنى استخراج تلك المواد

المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائى الذى قضى بردها وبطلانها طالباً الطاءه والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/٦/١٠ ص ١٤ من ٥٠١)

#### الفرع الرابع : جرائم العاده :

٩٤ - جريمة ادارة منزل للدعارة من جرائم العاده التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها .

(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/١٢/٢ ص ١٤ من ٨٧٣)

#### الفرع الخامس : الجرائم العسكرية :

٩٥ - الجرائم العسكرية هى أفعال وردت نصوصها فى قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها اخلافاً بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهى جرائم معاقب عليها فى كل من القوانين . وقد قصد الشارع بما نص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس اعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية من أن « المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن فى قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة قضائية أو ادارية خلاف ما نص عليه فى هذا القانون » - قصد الشارع من ذلك تبيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائياً فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً باصداره يحوز قوة الشيء المقضى فى نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى، ذلك بأن الازدواج فى المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأدى به العدالة .

(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٣/١٢ ص ١٢ من ٢٠٦)

٩٦ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - أن صح - بمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فإذا

الفاعل ، أما إذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعلت له ولكن الجريمة لم تحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قدم الأوراق الزروعة الى موظفي مؤسسة مديرية التحرير تأييدا لزعمه الكاذب بتوريد أجهزة استقبال اذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها ، الا أن الجريمة لم تحقق لسبب لا دخل لادواته فيه هو فطنة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة .

(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ من ١٦ ص ٢٠٨)

١٠٢ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايته من ايقان التزيف - لا يجعل جريمة التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن إرادة المظنون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجريمة وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي - أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتمثله لأمر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانقاده .

(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ من ١٦ ص ٤٤١)

١٠٣ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجزأة والمسهلة لارتكابها سواء وقت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم المظنون فيه بترتبه المظنون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة أنها - بسبب أن التزيف كان مفضوحا - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ من ١٦ ص ٤٤١)

#### الفصل الخامس : الاتبات في بعض الجرائم :

١٠٤ - ليس بلازم للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستندا حتما من نتيجة التحليل وامكان عزلها وتحديد نسبتها ، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث - فتمت الطمأنات المحكمة الى الأدلة المستقاة من اعترافات بعض من سئلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة استعماله ، فإن ذلك يكون كافيا للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من

من مكانها بما يؤدي الى لفظ الاستخراج من معنى لنوى ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مافيرا مجرد بقائها فى الأرض ولما كانت مدونات الحكم لا يبين منها ان كان المظنون ضده ( المتهم ) قد اقتصر فعله على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها فى حيز الأرض أو أنه استخراجها بقصد استعمالها استعمالا مافيرا مجرد بقائها فى الأرض بنية استغلالها وهل استكملت الجريمة عناصرها أو أنها كانت فى مرحلة الشروع أو دون هذه المرحلة مما يصح محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم مما يتعين معه أن يكون مع النقض احالة .

(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ من ١٥ ص ٨٢٠)

#### الفصل الرابع : الجريمة المستحيلة :

٩٩ - ليس بشرط فى جريمة الشروع فى السرقة أن يوجد المسأل فصلا ما دام أن نية الجاني قد اتجهت الى ارتكاب السرقة .

(الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٣ من ١٢ ص ٨٣٧)

١٠٠ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما اذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني ، فإن ما اقترفه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات . فاذا كان الثابت بالحكم المظنون فيه أن المتهم اتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بنقطة ثبتت صلاحيتها الا أن المذدوف لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقدر ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فإن قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استنادا الى فساد كبسولة الطلقة التى استعمالها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون .

(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١/١١ من ١٢ ص ٢١٠)

١٠١ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذى يقصده



الجلسات قد خلت في درجتي التقاضي من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذي حرره الطاعن يحمل تاريخاً واحداً ومسحوباً على بنك مصر وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون . فإذ انتهى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب يكون على غير أساس متيناً رفضه .

(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ص ١٤٨ ص ٧٨٨)

١٠٩ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الأدلة ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمانت إلى صحتها . فإذا كان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى سابقة وجود أصل الخطاب المزور وإلى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عبد إلى الاستيلاء عليه بعد أن استنفذ الغرض الذي أعده من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التي قارفها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ ص ١٥ ص ٢٩٧)

#### الفصل السادس : ما لا ينفي وقوع الجريمة :

١١٠ - لا تأثير للسداد على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

(الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ ص ١٥ ص ٢٥٠)

١١١ - لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع دائماً . فلا معنى من المسؤولية من يعطي شيكاً له مقابل في تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق - لصرف قيمته - إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات

هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناتها أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتهما .

(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٣ ص ١٣ ص ٢٣٦)

١٠٥ - لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حدثت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة ، أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالتبليس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في اندلالة عليه ومنصباً على حصوله ، وذلك متى اطمان بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً ، بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ ص ١٣ ص ٥١٠)

١٠٦ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ ص ١٣ ص ٥١٠)

١٠٧ - الصحيح في القانون أن الصور القوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ ص ١٣ ص ٥١٠)

١٠٨ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ قانون العقوبات . وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الأدلة ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمانت إلى صحتها . ولما كانت محاضر

١١٣ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه . كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٢٩٥)

رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١/٦/١٩٦٤ م ١٥ م ١٥٠)

١١٢ - من المقرر أن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٤٢٦)

## جلب

راجع : مواد مخدرة •

## جمارك

١	الفصل الأول : الدائرة الجمركية
٢ ، ٣	الفصل الثاني : مأمورو الضبط القضائي
٤ - ٦	الفصل الثالث : التفتيش داخل الدائرة الجمركية

موجز القواعد :

### الفصل الأول : الدائرة الجمركية :

خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمركية • ما هية كل منهما ١ .. .. .

### الفصل الثاني : مأمورو الضبط القضائي :

٢	مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص • من لهم هذه الصفة
١٩٥٣	مأمورو الضبط القضائي • من لهم هذه الصفة • القوانين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ و ١١٤ لسنة ١٩٥٣
٣	٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .. .. .

### الفصل الثالث : التفتيش داخل الدائرة الجمركية :

٥ ، ٦	ما هية تفتيش الامتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية • هو من وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم • لا اعتداد بالرضا بالتفتيش • مناط القيام به • توافر شبهة قيام جريمة تهريب جمركي بالمعنى الوارد في القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ • دون تقييد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية • أسباب ذلك • زوال الصفة المدنية لأعمال التهريب والحاقها بجرائم القانون العام غير مؤثر • علة ذلك • الطبيعة الخاصة لجرائم التهريب الجمركي وما تقتضيه إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الاجرائية الخاصة بالكشف عنها
٦	منظرة التهريب الجمركي • ما هيتهما وتقديرها

راجع ايضا : تهريب جمركي •

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول : الدائرة الجمركية :

١ - يبين من استقراء نصوص اللائحة الجمركية والقوانين المعدلة لها وما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن سواحل « البحر المالح » والحدود الفاصلة بين القطر المصري والبلاد المجاورة له تعتبر خطا للجمارك ، أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لاجراء الكشف والتفتيش

والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ١٨١)

**الفصل الثالث :** التفيتش داخل الدائرة الجمركية :

٤ - أخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظرا الى طبيعة التهريب الجمركي - لاجراءات وقيود معلومة - منها تفيتش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون اليها أو يخرجون منها أو يمرّون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفيتش أو عدم رضائهم به .

(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ١٨١)

٥ - تفيتش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرّون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب تستهدف الشارع به صالح الخزانة ويجريه عمال الجمرّك وحراسه - الذين أسيغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم - لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشترط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبيرة له في نطاق التهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون . وقد أُنصَح الشارع عن مراده بما نص عليه في المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيرا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٧ و ٣٥ في بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسه في الكشف والتفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية أمر يقره القانون - على أن هذا الحق في خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقا بل يجب أن يمارسه المخطبون به في نطاق ما يصادفهم من حالات تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - ولا يقدح في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في الحدود المعرف بها قانونا طبقا لما نص عليه أخيرا القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي - في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجمركية حين ألغيت بجرائم القانون العام عملا بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من اخضاع هذه الجرائم للأحكام

والمراجعة ، وهي دائرة مغلقة وأكد اغلاقها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالمطارات والموانئ الذي حظر دخولها بغير إذن من وزير الحرية أو من نيابه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ١٨١)

**الفصل الثاني :** مأمورو الضبط القضائي :

٢ - ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من اسياغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد وذلك لعدم وجود أي تعارض بين القانونين في هذا الخصوص - بل ان صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر التفتيش المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفتات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب أيضا - الأمر الذي ينتهي منه التفسير الصحيح الى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(الطن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ ص ١٢ ص ١٣٣)

٣ - أسيخ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن منح تهريب الضائع صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعملها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، وبقيت لهم هذه الصفة اعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي هذه الصفة بالنسبة الى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من « وزير المالية » ، وأضافها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام

أن الفاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الاجرائية الخاصة بالكشف عنها .  
(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ١٨٩)

٦ - الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك .

(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ١٨٩)

المقررة في قانون الاجراءات الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج تحته من قبض وتفتيش ، ذلك بأن أفعال التهريب الجمركي وإن أدخلت في زمرة الجرائم الا أنها لا تزال تعمل في طياتها طابعا خاصا مميزا لها عن سائر الجرائم - وهو ما أشار اليه الشارع في المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، وتمشيا مع هذا الاتجاه اختط الشارع خطة التوسع في تجريم أفعال التهريب الجمركي الى ما يسبق نطاق الشروع في الجريمة ، وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب بالمقاب - وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ - يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم . ويؤكد خضوعها لحالات مفايرة للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة الى باقي الجرائم . ومن الواضح

## جنون

راجع : اسباب الاباحة وموانع العقاب

« موانع العقاب »

( ح )

حالة مدنية • حبس • حجز • جبة الشئ المحكوم فيه  
حراسه • حريق بأعمال • حصانه • حكم



## حالة مدنية

## موجز القاعدة :

خلو القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الأحوال المدنية - من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه • إيجابه تقديمها الى من عينهم كلما طلبوا ذلك • مؤدى ذلك : أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمدنوبى السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة • مثال •

راجع ايضاً : بطاقات شخصية •

## القاعدة القانونية :

ذلك بفترة مناسبة . ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقدم بطاقته عندما طالبه مندوب السلطة العامة ، وتقاعس عن تقديمها زهاء خمسة شهور ونصف من تاريخ مطالبة ، فإن الجريمة تقع في حقه ويكون الحكم المطعون فيه اذائه بما قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ص ١٤ من ٥١٨)

جاء القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الأحوال المدنية - خالياً من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه ، وانما أوجب تقديمها الى من عينهم كلما طلبوا ذلك ، مما يقتضاه أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمدنوبى السلطات العامة عند طلبها أو بعد

## حبس

راجع : تحقيق •

( القاعدة رقم ٢٩ ) •

## حجز

- الفصل الاول : الحجز القضائي** ..... ١ - ٥
- الفصل الثاني : الحجز الادارى** ..... ٦ - ١٠
- الفصل الثالث : مسائل متنوعة** ..... ١١ - ١٢

## موجز القواعد :

## الفصل الاول : الحجز القضائي :

- البيان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا أنه مقرر لصلحة المدين • عدم تملقه بالنظام العام • سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه • إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبولة ..... ١
- توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها يكون مجرد هذه المنقولات • هو بمثابة طلب بايقاف الحجز الأول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين • إعلان مضرر الجرد الى الحارس يعتبر ممارسة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه لصلحة الممارض والحاجز الاول على السواء • المادة ٥١٧ مرافعات • ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأي سبب يفر الطريق الذي رسمه القانون • ثبوت أن ممارسة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المتهم الذي عين حارساً في كلا الحجزين • تسليم الحارس المحجوزات الى وكيل الحاجزة • إخلال بواجب الحراسة المقررة عليه • توافر القصد الجنائي لديه في جريمة التهديد ..... ٢
- الحراسة في الحجز لا تنتهي الا بانتهاء الحجز لأي سبب من الاسباب القانونية • نقل المحجوزات من مكان حجزها - ولو كان بأمر من المحكمة - لا يترتب عليه انتهاء الحراسة • امتناع الحارس عن تقديم الكى المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبدلاً ..... ٣

- توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً ولو كان مشوباً بالبطان • ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .. .. . ٤
- البطالان المقرر في المادة ٥١٩ مرافعات • وقوة بقوة القانون • عدم تعلقه بالنظام العام • تقريره لصلحة المدين • سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .. .. . ٥

### الفصل الثاني : الحجز الإداري :

- حجز إداري • في ظل قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ • وجوب تعيين حارس على المحجوزات • جزاء المخالفة : عدم قيام الحجز قانوناً • تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة • لا جريمة •
- مبدأ الحراسة المفترضة في قانون المرافعات • لا يسوغ الاختذ به • لا يسرى هذا المبدأ على الحجز الإداري إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ .. .. . ٦
- الحجز الإداري في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ • مبدأ الحراسة المفترضة • مندوب الحجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه ..
- الحائز • من هو ؟ مثال : مستاجر المبنى محل الحجز • رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه بإياها لا يعتد به • الحكم ببرأته بمقولة انه ليس مديناً وأنه رفض الحراسة • خطأ في القانون .. .. . ٨-٧
- توقيع الحجز يقتضى احترامه • بقاؤه منتجاً لآثاره، ولو كان مشوباً بالبطان : ما لم يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص .. .. . ٩
- جواز تعيين المدين أو الحائز حارساً في الحجز الإداري • إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضراً كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها • أما إذا لم يكن حاضراً عهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين • المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري .. .. . ١٠

### الفصل الثالث : مسائل متنوعة :

- اثبات جريمة اختلاس المحجوزات • تحرير محضر لاثبات واقعة الاختلاس في يوم حصولها • غير لازم • كفاية اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقنع إليها .. .. . ١١
- ما هي الإجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجز القضائية والإدارية ؟ بالنسبة للحارس في المحجز الأول : عليه إخطار المحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة بالنسبة للمحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثاني : عليه جرد المحجوزات واثباتها في محضره وتعيين حارس الحجز الأول حارساً عليها وإعطاء صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه إذا لم يكن حاضراً والمحضر أو المندوب التي أوقفه • غلة ذلك •
- ما هي الإجراءات التي يتعين اتباعها عند رفع أحد الحجزين ؟ يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقر ائفاؤه أو رفع الحجز الآخر وإعلانه به ، أو تمام بيع المحجوزات المين حارساً عليها .. .. . ١٢

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : الحجز القضائي :

٢ - تقتضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على متولات سبق حجزها لايجرى بالاجراءات المعتادة في الحجز وانما يكون مجرد الأشياء السابق حجزها . فهو بهذه المثابة طلب بايقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون اعلان محضر الجرد الى الحارس معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفاً بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المارض والحاجز الأول على السواء ، ويستنع عليه التصرف في المحجوزات لأى سبب من الأسباب بغير الطريق الذى رسمه القانون . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن معارضة الحاجز الثاني كانت

١ - من المقرر أن البطلان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن استناداً الى حكم تلك الفقرة فلا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .



تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - مادام القانون الذى وقمت الجريمة فى ظله قد أوجب لانقضاء الحجز الإدارى عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة . فإذا كانت الاجراءات فى الحجز قد وقعت عند ترك الأشياء المحجوزة فى حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة، ولم يعين عليها حارس آخر أو يعهد بها الى أحد رجال الادارة ، فإن الحجز لا يكون قائما قانونا ، ولا يمكن والحالة هذه مساءلة المتهم عن تصرفه فى الأشياء المحجوزة .  
(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ من ١٢ ص ٢٥٦)

٧ - يجوز لمدنوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى - اذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه اياها . فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن التهمة مستأجرة للعين محل الحجز من المدين فانها تكون حائزة لها قانونا بطريق الاجارة ، واذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فانه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم من تبرئتها من تهمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمقولة انها مستأجرة وليست مديونة وأنها رفضت قبول الحراسة - ما انتهى اليه الحكم من ذلك يكون معيبا بالخطأ فى القانون متعينا نقضه .

(الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥ من ١٣ ص ٤٤٤)  
٨ - يجوز لمدنوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - اذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه اياها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مدنوب الحجز عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فامتنع ، غير أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات فى حراسته - كما أثبت الحكم فى حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات فى اليوم المحدد لبيعها مع علمه به وبقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من ادائته بجريمة التبديد .

(الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٤ من ١٣ ص ٢٨٣)

فى مواجهة المطعون ضده حيث عين حارسا فى كلا الحجزين ، وهو اذ تصرف فى المحجوزات بتسليمها الى وكيل الحاجز الأول يكون قد أدخل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائى لديه فى جريمة التبديد .

(الطن رقم ٦٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٨ من ١٤ ص ١٩١)

٣ - الحراسة فى الحجز انما تنتهى بانتهاء الحجز لاى سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم فى دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد ، أو بحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدين لأسباب توجب ذلك طبقا للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . اما نقل المحجوزات من مكان حجزها لاى سبب من الأسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر فى يوم البيع الى مكان وجود المحجوزات اذا لم يستطع احضارها الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبذرا .

(الطن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٤ من ١٥ ص ١٢٢)

٤ - توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا وبطل متجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، ما دام لم يثبت صدور حكم بطلانه من جهة الاختصاص .

(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ من ١٥ ص ٤٢٦)

٥ - البطلان طبقا للفقرة الاولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا أنه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه فى التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ من ١٥ ص ٤٢٦)

#### الفصل الثانى : الحجز الإدارى :

٦ - لا يسوغ فى تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو ببدا الحراسة المفترضة المشار اليها فى المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتى لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإدارى الا فى

١٢ - يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري اللتين نظمتا الاجراءات التي يتعين اتباعها عند تمدد الحجز القضائية والادارية أن القانون فرض على الحارس في الحجز الأول اخطار 'المحضر أو مندوب الحاجز في الحجز الثاني بالحجز الأول وأن يمرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة ثم تاط بالمحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثاني أن يعيد تلك الأشياء وأن يشتها في محضره ويعين حارس الحجز الأول حارسا عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذي أوقفه ليكون هذا بمثابة ممارسة في رفع الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذي يتعين توحيد اجراءاته وميساده في الحجزين والذي يتم طبقا لأحكام القوانين التي تحكم الحجز الأول . وبأنه في حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المدين على المحجوزات بمسئولا عنها حتى يقرر اغاؤه أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويملن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المدين حارسا عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر في اخبار القائم بالحجز الثاني بالحجز الأول وأن يمرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التي يظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن تباع بمعرفة مندوب أيها وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تمتدأها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يتمتع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذا لأي حجز من الحجز الموقعة عليه ، بل أن واجبه يقتضي تقديم المحجوز عليه يوم البيع للامور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته وحده .

٩ - من المقرر قانونا أن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل متجا لآثاره ولو كان مشعوبا بالبطان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه - ولهذا فان كون الطاعن ليس مدينا للجهة الحاجزة لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٨ ص ١٤ من ١٦٦) .  
(الطن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦ من ١٠٧)

١٥ - نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري على أنه « يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . ويجوز تعيين المدين أو العائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو العائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يمتد برفقه ايها ، أما اذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الادارة المحليين » . ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه الصراف حارسا بوصفه حائز للمحجوزات . ومن ثم فان ما ينمأ الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون اذ عول في قضائه على محضر الحجز مع خلوه من اقامته أو غيره حارسا على المحجوزات - يكون غير سديد .

(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٣٠ ص ١٦ من ٣٢٩)

### الفصل الثالث : مسائل منوعة :

١١ - من المقرر أنه لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يعر المحضر أو الصراف محضرا ثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي أن تقتنع المحكمة بشبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها .

(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٣٠ ص ١٦ من ٣٢٩)

### حجية الشيء المحكوم فيه

#### موجز القواعد :

تقدير الدليل في دعوى ، لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى . تصدى المحكمة ، وهي بصدد تحقيق الدعوى المرفوعة أمامها ، لواقعة ما - ولو كونت جريمة - لا يفيد المحكمة الثانية التي ترفع إليها الدعوى عن الجريمة موضوع تلك الواقعة . مثال في تبديد الحكم ببراماتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد الأمانة . رفع الدعوى بالتزوير والاستعمال على مقدم ذلك السند : اختلاف الدعوين في السبب والخسوم . محكمة التزوير غير مقيدة بحكم البراءة فيما يخص بواقعة التزوير .

اصدور حكم لا وجود له • لا تنقضى به الدعوى الجنائية • ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه  
- ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ •

سرقة الحكم المطعون فيه بالنقض • عدم امكان الحصول على صورة رسمية منه • استيفاء جميع  
اجراءات الطعن • مقتضى ذلك • اعادة المحاكمة • المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ ج .. .. . ٢

استئناف المدعى بالحق المدني وحده • اثره • اعادة طرح الواقعة على المحكمة الاستئنافية • على  
المحكمة تنحيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها • ما دامت لا تسند للمتهم أفعالا جديدة • مثال •  
تعديله وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الاصابة خطأ ( م ٢٤٤ ع ) الى  
القتل خطأ ( م ٢٣٨ ع ) • جوارزه • ليس في ذلك استنادا لجدد للمتهم

كون الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه • لا يقيد بها • علة ذلك :  
اختلاف الدعويين في الموضوع وإن نشأتا عن سبب واحد .. .. . ٣

حجية الشيء المحكوم فيه • لا ترد الا على منطوق الحكم • ولا يمتد اثرها الى الاسباب : الا لا كان  
مكملا للمنطوق .. .. . ٤

### القواعد القانونية :

١ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء  
المقضى في دعوى أخرى ، إذ أن للمحكمة في المواد  
الجنائية أن تصدر - وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها  
وتحدد مسؤولية المتهم فيها - الى أية واقعة أخرى ،  
ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما تتعلق  
به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا  
الخصوص ، دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع  
أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . فإذا كان  
المدعى بالحق المدني قد قضى ببراءته من تهمة تبديد مبلغ  
قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الإمارة ، استنادا الى  
ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ ، فأقامت  
النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا  
السند واستعماله ، وأدانه الحكم المطعون فيه عن هاتين  
التهمتين مستندا الى ما أثبت تقرير قسم أبحاث التزوير في  
دعوى التبديد ، ومستندا كذلك الى أن الحكم بالبراءة في  
تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يخص بواقعة  
التزوير وأصبح مانعا من العود الى مناقشتها عند بحث تهمة  
التزوير والاستعمال - اذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه  
يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيء المحكوم  
فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم في  
الدعويين ، وهي في دعوى التبديد المشار اليها تختلف في  
السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوع المحاكمة ،  
كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه  
دليلا فيها .

٢ - أن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به  
الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا  
ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ - فإذا كان يبين من  
الاطلاع على الأوراق أن ملف الجنبته المطعون في الحكم  
الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة  
رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، وكانت جميع  
الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين  
عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات  
الجنائية القضاء بأعادة المحاكمة .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ من ١٢ ص ٢١٠)

٣ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني  
وحده وإن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار  
أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم -  
الا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل الضار  
المؤثم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها  
تنحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها  
وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل  
ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم . ومن  
ثم فإنه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن  
تعديل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض  
- من الاصابة الخطأ المنطوق على المادة ٢٤٤ من قانون  
العقوبات الى القتل الخطأ المنطوق على المادة ٢٣٨ اذا  
ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة  
الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت  
الى المدعى عليه « المتهم » فعلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة  
انما هي نتيجة للاصابة التي حدثت بخطئه والتي أقامت  
النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانه الحكم

٤ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا لما كان مكتملا للمنطوق . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم يته في منطوقه الى قضاء معين بالنسبة له .

(الطن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٦/١٢ ص ١٣ من ١٠٤٦٦)

المتأثر بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستثنائية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضي ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، اذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في احدهما يختلف عنه في الأخرى .

(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ ص ١٢ من ٩٢٣١)

### حراسه

راجع : حجز

( القاعدتان ٧ ، ٨ )

### حريق باهمال

موجز القاعدة :

العقاب في جريمة الحريق باهمال • مناطه : شخصية الخطأ • مسئولية الجاني عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا ، التي يتسبب عنها الضرر • عدم مسئوليته عن فعل غيره ، الا اذا ثبت ارتكابه خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب • مثال

القاعدة القانونية :

المطعون ضده لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب اليه خطأ شخصيا مما يجعله محلا للمساءلة الجنائية عن فعل غيره . واستبعد المسئولية الافتراضية التي أساسها سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره في رقابته بوصفها لا تمت بصلة الى الفعل الضار محل الجريمة ، فإن قضاءه بتبرئته منها يكون صحيحا .

(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ من ١١٦٩٠)

مناط العقاب في جريمة الحريق بالاهمال هو شخصية الخطأ ، فلا يسأل الجاني الا عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا والتي يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره اذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . واذا ما كان الحكم قد انتهى الى عدم ثبوت مقافة

### حصانه

راجع : صحافة

### حكم

الفصل الأول : وضع الحكم والتوقيع عليه واصداره ١ - ١٦

الفصل الثاني : وصف الحكم ١٧ - ٣٣

الفصل الثالث : بيانات الحكم :

الفرع الأول : بيانات الديباجة :

( أ ) صدور الحكم باسم الأمة ٢٤ ، ٢٥

( ب ) تاريخ اصدار الحكم ٢٦ - ٣٢

( ج ) بيان الهيئة التي أصدرت الحكم ٣٣ - ٣٥

الفرع الثاني : بيانات التسمييب :

( أ ) تلاوة تقرير التلخيص ٣٦

( ب ) ذكر إجراءات المحاكمة ٣٧

( ج ) ذكر مادة العقاب ٣٨ - ٤٩

## الفصل الرابع : تسييب الأحكام :

٢٣١ - ٤٦	الفرع الأول : التسييب المعيب .. .. .
٥١٧ - ٢٣٢	الفرع الثاني : التسييب غير المعيب .. .. .
٥٣٢ - ٥١٨	الفرع الثالث : ما لا يعيب الحكم في نطاق التدبيل .. .. .

٥٤٢ - ٥٣٣	الفصل الخامس : حجية الحكم .. .. .
	الفصل السادس : بطلان الحكم :
٥٥١ - ٥٤٣	( أ ) ما يبطل الحكم .. .. .
٥٥٦ - ٥٥٢	( ب ) ما لا يبطل الحكم .. .. .

## الفصل السابع : تصحيح الحكم :

٥٥٩ - ٥٥٧	الفرع الأول : تصحيح الخطأ المادى .. .. .
	الفرع الثاني : اغفال الفصل في بعض الطلبات
٥٦٠	( أ ) اغفال الحكم على أحد المتهمين .. .. .
٥٦١	( ب ) اغفال الفصل في الدعوى المدنية .. .. .

٥٦٥ - ٥٦٢	الفصل الثامن : الظمن في الأحكام .. .. .
-----------	---

## دو جز القواعد :

### الفصل الأول : وضع الحكم والتوقيع عليه وإصدارة :

- الفاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة - وجوب اجماع آراء القضاة عند الفائه والحكم بالتعويض - نص على أنه صدر بالاجماع .. ١
- ما يقطع بمصصول التوقيع عليه - ظهور الآثار المنبئة عن ذلك وعدم إثارة عدم التوقيع عليه امام المحكمة الاستئنافية .. ٢
- وجوب النطق بالحكم علنا - صدوره في جلسة سرية - آخره - بطلان الحكم - المادتان ٣٠٣ و ١٣٣١ ج .. ٣
- مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان - توقيعه على ورقة الحكم بعد شرطاً لقيامه - أثر تخلف هذا الشرط - اعتباره ممدوماً - بطلان ورقة الحكم تستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته - علة ذلك .. ٤
- وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها - وجوب اتمام ذلك في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، والا كانت باطللة - هذا الاجل لا يمتد لأي سبب - علة ذلك .. ٥
- التأخير في التوقيع على الأحكام الجنائية - لا يترتب عليه أي بطلان - الا اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع - لا فرق في ذلك بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة حيزت اليها الدعوى للنطق بها - المادة ٣١٢ اجراءات - الاستناد الى المادة ٢/٣٤٦ مرافعات - لا يصح .. ٦
- النطق بالحكم : عدم تحديد قانون الاجراءات الجنائية آجلا له ..

التوقيع على الحكم : وجوب حصوله في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به - بطلان الحكم اذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدوره دون التوقيع عليه ..

- لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الاجراءات الجنائية - مثال .. ٧
- الاسل أن الأحكام تصدر باغلبية الآراء - خروج المشرع عن هذه القاعدة بما نص عليه في المادة ٢/٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو الفاء حكم البراءة - انطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه - عدم انسحاب حكم هذا الاستثناء اذا ما تعلق الأمر

- بمسوى مركز المتهم فى الدعوى المدنية استقلا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بنية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا بعد تحقق نسبة الواقعة الجنائية الى المتهم .. .. ٨
- وجوب اصدار الحكم فى جلسة علنية ولو نظرت الدعوى فى جلسة سرية . النطق بالحكم فى جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك . لا بطلان . المادة ١/٣٠٣ اجراءات .. .. ٩
- اعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها . غير لازم . متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا . طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه .. .. ١٠
- مراد الشارع من النص فى المادة ٢/٤١٧ اجراءات على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . النظرنى استثناء حكم القانون . لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع . مثال .. .. ١١
- لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الاجراءات . عدم تحديد القانون الأخير أجلا للنطق بالحكم ، وانما أوجب فقط التوقيع عليه فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به على أن يبطل اذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه .. .. ١٢
- استثناء الشارع أحكام البراءة من البطلان اذا لم توقع أسبابها فى الميعاد المقرر قانونا . عدم انصراف هذا الاستثناء الى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٢/٣١٢ اجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .. .. ١٣
- المعبرة فى الأحكام هى بالصورة التى يعرضها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة المسودة لا تعدو أن تكون ورقة لتضهير الحكم .. .. ١٤
- يجب على المحكوم عليه لى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعى فى الميعاد القانونى أن يحصل من قلم الكاتب على شهادة دالة على أن الحكم لم يسكن وقت تحريرها قد أورد ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء الميعاد .. .. ١٥
- اهمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .. .. ١٦

### الفصل الثانى : وصف الحكم :

- وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى . المعبرة فى ذلك : هى بحقيقته الواقع ، وليس بما يرد فى المنطوق . المادة ٢٣٩ اجراءات . مثال .. .. ١٧
- المعبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقته الواقع فى الدعوى . لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .. .. ١٨
- متى يعتبر الحكم حضوريا اعتباريا ؟ اذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية .
- المعبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقته الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم .. .. ١٩
- الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك : أن ثبت للمحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .. .. ٢٠
- متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ اذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . متى تقبل المعارضة فى هذه الحالة ؟ اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل صدور الحكم . مثال .. .. ٢١
- متى يكون الحكم حضوريا ؟ يحضور المتهم الجلسة وصدور القرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته . ميعاد استئنائه . من تاريخ صدوره . الملة : وجوب تتبع المتهم سير دعواه .. .. ٢٢
- المعبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقته الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق .
- الحكم الحضورى الاعتبارى . متى يبدأ ميعاد استئنائه : من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه أو عليه به علما يقينيا .. .. ٢٣

## الفصل الثالث : بيانات الحكم :

## الفرع الأول : بيانات الدباجة :

## ( ١ ) صدور الحكم باسم الأمة

- خلو الحكم مما يفيد صدور باسم الأمة • يحمله باطلا بطلانا أصليا • علة ذلك : خلو الحكم من هذا البيان يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا • المادة ٦٣ من الدستور المؤقت • بطلان الحكم لهذا السبب • من النظام العام • لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها ..
- بطلان الحكم الغيابي الاستثنائي لخلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة ، اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة • بطلان الحكم المطعون فيه بدوره ولو دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة .. .. . ٢٤
- صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة • وجوب بيان صدورها باسم الأمة في ديباجتها • مكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه • تدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بمحضر الجلسة • غير لازم .. .. . ٢٥

## (ب) تأريخ إصدار الحكم :

- محضر الجلسة • يكمل الحكم • في خصوص بيانات الدباجة .. .. . ٢٦
- تأريخ صدور الحكم • بيان جوهرى • أثر ذلك : بطلان الحكم الابتدائي عند خلوه من هذا البيان امتداد البطلان إلى الحكم الاستثنائي الذى أيدى لأسبابه دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة .. .. . ٢٧
- تأريخ إصداره • بيان جوهرى • خلو الحكم منه • بطلانه • علة ذلك .. .. . ٢٨
- تأريخ إصداره • النظم المادى في ذكره • لا يؤثر في سلامته .. .. . ٢٩
- خلو الحكم من تأريخ إصداره • أثر ذلك : بطلان حكم • هذا البطلان متعلق بالنظام العام • لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .. .. . ٣٠
- خلو الحكم من تأريخ صدوره • أثره : بطلانه .. .. . ٣١
- خلو الحكم الابتدائي من تأريخ صدوره • أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب هذا الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بداتها • أثر ذلك : بطلان الحكم الاستثنائي لاستناده إلى حكم باطل .. .. . ٣١
- خلو الحكم من تأريخ إصداره • أثره : بطلانه • عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض • دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبنود ( ثانيا ) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر • لكل ذى شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد القانوني .. .. . ٣٢

## (ج) بيان الهيئة التي أصدرت الحكم :

- ثبوت أن أعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم • هم الذين سمعوا المرافعة • النعمي يبطلان الإجراءات • لا محل له .. .. . ٣٣
- إغفال إثبات اسم ممثل النيابة في محضر الجلسة والحكم • مجرد سهو مادى • لا بطلان • متى كان الثابت بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبداءها طلباتها .. .. . ٣٤
- محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته • ما دام الطاعن لا يدعى أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم هي غير الهيئة التي سمعت المرافعة .. .. . ٣٥

## الفرع الثاني : بيانات التخصيص :

## ( ١ ) تلاوة تقرير التخصيص :

- الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت • إثبات الحكم تلاوة تقرير التخصيص وسماع مرافعة الخصوم • جسد ذلك لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .. .. . ٣٦

## (ب) ذكر إجراءات المحاكمة :

- بيانات الحكم • لم يشترط القانون إثباتها في مكان معين منه • ورودها في ديباجته • لا يبطل الحكم • القول باشتراط إيرادها في الجزء المحرر بمذكرة «المحكمة» وليس في الجزء السابق عليها • لا مسند له من القانون .. .. . ٣٧

## (ج) ذكر مادة العقاب :

- ٣٨ ذكر مادة القانون التي حكم بموجبها • وجوب ذلك عند الحكم بالادانة دون البراءة .. ..
- انغفال الحكم الاشارة في ديباجته الى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها • لا يبطئه • ما دام ان امر الاحالة الذي اعلن به قد تضمن وصفا للنهمة ولواد القانون المنطبقة عليها • وما دام الحكم
- ٣٩ قد اشتمل في أسبابه على مواد القانون التي عوقب عليها بموجبها .. ..
- وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه • بيان جوهرى اقتضته قاعدة قانونية
- انجرام والعقاب • أثر انغفاله • صدور الحكم مشوباً بالبطلان • المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
- ٤٠ الجنائية • مثال .. ..
- اشارة الحكم الابتدائي الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وانتهأزه الى معاقبة المتهم طبقاً
- لها • اعتناق الحكم الاستثنائي المطعون فيه أسباب الحكم الاول • كفاية ذلك بيانا لواد القانون التي
- ٤١ عاقب المتهم بمقتضاها .. ..
- سهو الحكم عن ذكر احدى فقرات مادة الاشتراك • لا يعيبه • ما دامت المحكمة قد اشارت الى
- النص الذي استعملت منه العقوبة .. ..
- ٤٢ انغفال الحكم الاشارة في ديباجته الى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها • لا بطلان .. ..
- ٤٣ عدم افصاح الحكم المطعون فيه عن اخذه بأسباب الحكم المستأنف • انشاؤه لنفسه اسباباً جديدة
- انغفاله الاشارة الى النص الذي حكم بموجبه • بطلانه • اشارته في ديباجته الى المواد التي طلبت النيابة
- ٤٤ العامة تطبيقها لا يعصمه من هذا البطلان • ما دام لم ينصح عن اخذه بهذه المواد .. ..
- خلو الحكم الاستثنائي من ذكر مادة العقوبة • لا يعيبه • ما دام قد أقر في أسبابه الحكم
- ٤٥ الابتدائي الذي يبينه .. ..

## الفصل الرابع : تسبيب الأحكام :

## الفرع الاول : التسبيب المعيب :

- امن الدولة • الجرائم الماسة به من الداخل • عدم استظهار الحكم عنصر الالتجاء الى القوة أو
- الارهاب أو الى أية وسيلة أخرى غير مشروعة في جرائم المادة ٩٨ ( ١ ) عقوبات • وعدم توضيحه مدى
- ٤٦ مطابقة الأغراض المنشودة للأهداف المؤثرة • قصور .. ..
- عدم مناقشة الحكم أو رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى • قصور .. ..
- ٤٧ عدم استيفاء المتهم دفعا شفهيا قبل حجب القضية للحكم • تقدمه بطلب التحقيق في مذكرة مصرح
- له بتقديمها • انغفال الرد على هذا الطلب • قصور .. ..
- ٤٨ ما يعيب الحكم • التخاذل والتهاون وتمارض الأدلة والفوضى • مثال .. ..
- ٤٩ قتل عمد • نية اذهاق الروح • علاقة السببية بين الإصابة والوفاة • وجوب استظهار الحكم هذين
- الركنين • انغفال ذلك • قصور .. ..
- ٥٠ عدم تعرض محكمة الموضوع للدفاع الجوهرى الذى أبداه الفاعل الاصلى عند نظر الدعوى قبل
- الشريك • قصور • أساس ذلك • أن الشريك يستفيد من الدفاع الجوهرى للفاعل الاصلى لارتباط جريمته
- ٥١ بجريمة الفاعل المذكور .. ..
- غش • عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع • انترام المحكمة ببيان المواصفات التي خولفت
- ٥٢ وعلم المتهم بها • انغفال ذلك • قصور .. ..
- دفاع قانوني وموضوعي • انغفال الرد عليه • قصور • مثال • ضرائب • ما اثاره المتهم من عدم
- ٥٣ انطباق المادة ١٩ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على واقعة الدعوى .. ..
- بيان الواقعة المستوجبه للعقاب ونص القانون الذي حكم بموجبه • بيان
- ٥٤ جوهرى • خلو الحكم منه • بطلانه • مثال • جريمة استعمال ورقة مزورة .. ..
- تأييد المحكمة الاستثنائية • الحكم الابتدائي الباطل لحلوله من البيانات الجوهرية دون
- ٥٥ أن تنفى لتضائنها أسبابا خاصة • بطلان حكمها .. ..
- الجهل بالفاط السب في مكتب المحامي على مسمى من موكله وموظفى مكتبه • لا يجعله محلا عاما
- بالصدفة ولا تتحقق به الملائمة التي يتطلبها القانون للسب الذى يجرى به فى المحل الخاص المحلل على
- ٥٦ الطريق العام • مخالفة هذا النظر • قصور .. ..



- اقتصار سرعان المادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم . على عدم المنشآت غير الآيلة للسقوط . تمسك لنتهم بأن المبنى متخرب كلياً بحيث يعتبر ايلا للسقوط . دفاع جوهرى . عدم تحقيقه أو الرد عليه - قصور .. ٥٧
- حكم الادانة . وجوب ايراد الأدلة التي استند اليها وبيان مؤداها . مخالفة ذلك . قصور . منال .. ٥٨
- الدليل على رابطة اسببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته . استنادا الى دليل قننى . افعال دك . قصور .. ٥٩
- طلب نديب خير . لفحص حالة النتهم العقلية . على المحكمة اجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . اغفال ذلك . اخلال وقصور .. ٦٠
- صرح اقضى الى موت . بيان احكم رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وفاته . بيان جوهرى . اغفال . قصور .. ٦١
- مواد مخدرة . احرازها . وجوب دليل حكم الادانة على توافر الركنين المادى والمعنوى للجريمة تدليلا كافيا سائفا . مخالفة ذلك . قصور . منال .. ٦٢
- المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام أو تقدمه لنطق عقب اصابته . مساله فنية . طلب الدفاع مناقشه الطبيب الشرعى . رفضه بأسباب غير مؤدية . قصور واخلال بقى الدفاع . منال .. ٦٣
- تجاوز حدود الدفاع الشرعى . تقدير هذا التجاوز . وجوب الموازنة بين الاعتداء الواقع على النتهم والذى يتخوله حق الدفاع . وبين ما اتاه في سبيل هذا الدفاع . اغفال ذلك . قصور .. ٦٤
- نيه اذعاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن قصد الجنائي العام في سائر جرائم ائتمدى على النفس . وجوب التحدث عنه استفلاا في الحكم واستظهاره بايراد الأدلة عليه . اغفال ذلك . قصور .. ٦٥
- الاذن بالتفتيش . لا يصح اصداره الا لضبط جناية أو جنحة واقعه بالفعل . اصداره لضبط جريمة مستقبله ولو ترجع وقوعها بالعمل . خطأ .
- مثال . اذن النياه بتفتيش متهم « سيقوم » بنقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما اذا كان احراز المخدر سابقا على الاذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون .. ٦٦
- جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من اركانها : أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . عدم تدليل الحكم على توافر هذا الركن . قصور .. ٦٧
- حيز قضائى . نزول الجهة الحاجزة عن الحيز . وجوب مناقشه هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما اذا كان قبل يوم البيع أو بعده . هي وقائع جوهرية . سكوت حكم الادانة عن ذلك . قصور وغموض .. ٦٨
- نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . اذعاق الروح . هي النتيجة التي يضمها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . منال لتسبب معيب .. ٦٩
- الحكم بالادانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة بما يحقق أركان الجريمة وطروفا وادله الثبوت ومؤداها .. ٧٠
- ربا فاحش . بيان سعر الفائدة التي حددتها النتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلو الحكم منه . قصور . يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون .. ٧١
- اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف .. ٧٢
- الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على اقوال شهود النفى . تعرضها للرد عليها : يوجب أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى . وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . مخالفة ذلك : خطأ في الاستناد .. ٧٣
- الدفع يصمم جواز الأثبات بالبينه . ادانة المتهم دون الرد على هذا الدفاع . قصور .. ٧٤
- تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من ملطة قاضى الموضوع . شرط ذلك : أن يكون استدلاله سليما .
- مثال لفساد الاستدلال في نفي تلك الحالة : قول الحكم ان المتهم ذهب الى مكان الحادث مسلحا . علة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متوثبا الاعتداء .. ٧٥
- بناء متعدد الادوار . اقامته - بدون ترخيص - دوراً بعد دور . ادانة المتهم عن تهمه بناء الادوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بصمم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . المبررة فيه : بتاريخ اقامة البناء الجديد . وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الادوار القديمة يصمم الدفع وتمتنع المحكمة . أم بصمم فلا يصح هذا الدفع .
- سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره . قصور .. ٧٥

- دفاع موضوعي هام • طلب تحقيقه • على المحكمة إجابته أو الرد عليه • اغفال ذلك • قصور  
٧٦ وإخلال بحق الدفاع • مثال .. .. .
- الدفع أمام المحاكم العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية • هو  
٧٧ مانع - أن صرح - من إعادة المحاكمة • اغفال تحقيقه أو الرد عليه • قصور .. .. .
- الحكم ببرائة المتهم تأسيساً على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف ووزن الحرز الذي أرسلته  
النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل • ذلك قصور وفساد في الاستدلال •  
٧٨ واجب المحكمة : أن تجري تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر .. .. .
- التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد • من البيانات  
الجوهرية في الحكم • اغفال ذلك • قصور .. .. .  
٧٩ بيانات التسبب • وجوب الإشارة إلى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها • خلو الحكم  
٨٠ من هذا البيان • بطلانه • المادة ٣٦٠ إجراءات .. .. .
- منازعة المتهم في قدرة المجني عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه • رد المحكمة على ذلك برأي  
٨١ على احتياطي نقلته من أحد المؤنفات • قصور .. .. .
- حكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بمقولة أنها محمولة على « عقد الوكالة »  
وهو سبب غير الجريمة المطروحة • تأسيس المحكمة ذلك على ما فهمته من أن عبارة الدفاع عن المضي  
تضمن - على خلاف مؤداها - تضييراً لأساس دعواه • عدم بيان الحكم كيف انتهى إلى أن المطالبة بقيمة  
٨٢ المبالغ المختلطة غير ناشئة عن ضرر حاصل عن جريمة التهديد • قصور • مثال .. .. .
- قضاء محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد لأنها جنائية •  
ومعاقبته عن التهمة الثانية • قعودها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما • مع كون الوقائع  
٨٣ توضح لقيام هذا الارتباط • قصور يصيب الحكم .. .. .
- الحكم بالادانة • استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش • دون الرد على الدفع ببطلان هذا  
٨٤ التفتيش • قصور .. .. .
- دفع المتهم ببطلان الحجز وبأنه قد أعفي من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب  
الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته • دفاع جوهرى • ادانة المتهم دون الرد على هذا  
٨٥ الدفاع • قصور .. .. .
- الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع في جريمة تهديد المحجوزات • دفاع موضوعي  
٨٦ جوهرى • وجوب تناوله بالرد • اغفال ذلك • قصور .. .. .
- قيام المحكمة بتفسير وصف التهمة • إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام • تنص  
على عقوبة أشد • تطبيقها • دون نكت نظر الدفاع • إخلال بحق الدفاع .. .. .
- عدم بيان عناصر التهمة الجديدة • ادانة المتهم بمواد الاتهام وبمواد أخرى • دون إفصاح عن أي  
٨٧ الجريمتين عاقبت • قصور .. .. .
- رفع الدعوى على شخص بوصفه مديراً لفرع شركة لعدم تقديمه طلباً للقيد بالسجل التجاري •  
قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلاً ولا فرعاً للشركة • إعادة  
رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل • دفعه بعدم جواز نظر الدعوى • دفاع جوهرى •  
٨٨ وجوب تحقيقه • اغفال ذلك • قصور .. .. .
- تحقيق الدفع في هذه الصورة • أحد عناصره : وجوب البحث فيما إذا كان نشاط المحل قد  
تغير أم بقي على حاله .. .. .  
٨٩ القضاء باعتبار المارضة كأنها لم تكن • دون الإشارة إلى عذر المرض الذي قدم عند الدفاع شهادة  
طبية • وإبداء الرأي فيه • ذلك إخلال بحق الدفاع • يصيب الحكم .. .. .
- الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك • اغفال  
الحكم بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه • اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحض  
٩٠ الشرطة • ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع .. .. .
- الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب وبين الماعة • دفاع جوهرى • سكوت الحكم عن الرد  
٩١ عليه • قصور • مثال .. .. .
- المنازعة في قدرة المجني عليه على الكلام بعد الحادث ، وإفضائه للشهود بأسماء الجناة • ذلك  
دفاع جوهرى • يستوجب التحقيق عن طريق المختصين ، ولو سكوت الدفاع عن المطالبة به صراحة •  
٩٢ الالتفات عن هذا الإجراء • إخلال بحق الدفاع • يصيب الحكم .. .. .
- الحكم بالادانة • وجوب بيان مضمون مؤدى كل دليل من أدلة الاتهام التي أسندت إليها • ذلك  
يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة •

- استناد حكم الادانة الى معاية محل الحادث . خلوا الحكم من ايراد مؤدى هذه الماينة ، وبيان وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لادلة الاثبات الاخرى التي اوردوها . قصور .. .. . ٩٣
- الاحكام الجنائية . يجب اقامتها على الجزم واليقين . ادلة هذا الجزم - يجب بيانها في الحكم بيسانافيا - لا يكفي مجرد ذكرها - مثال . استناد الحكم بالادانة الى اقوال شاهد ، دون ايراد مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجريمة ، ودون اثبات فعل التزوير عليه - بنفسه او بغيره - ذلك قصور يعيب الحكم ٩٤
- مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . ذلك لا يكفي لاعتباره علما بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه انشاء لقريضة قانونية - لا سند لها من القانون - ميناها افتراض العلم من واقع الحيازة .. .. . ٩٥
- ادانة المتهم بجريمة التهديد ، دون اثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور .. .. . ٩٦
- تعديل قيمة التوضي التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك الى احوال باسهم المجني عليه في الخطا ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف . مع الاخذ باسبابه . ودون بيان للمدى هذا الاشتراك في الخطا . قصور يعيب الحكم .. .. . ٩٧
- الحكم بالادانة في جريمة قتل خطأ . اغفال التبدل على قيام رابطة السببية بين اصابات المجني عليه وبين وفاته استنادا الى دليل فني . قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة اعطى بها مدخل في نطاق عقوبة الاصابة الخطا : ما دام توقيع هذه العقوبة ساسا ثبوت جريمة القتل الخطا .. .. . ٩٨
- الحكم بالادانة . استنادا الى ان المتهم لم يسد كامل المبلغ المحجوز من اجله قبل يوم البيع . ودون ان يعنى الحكم ببيان قيمة المحجوزات منسوبة الى ما او في به للمتهم . قصور ، لا يمكن محاسبة النقص من مرافية صحة تطبيق القانون .. .. . ٩٩
- الثقات الحكم عن دلالة استعمال السلاح الحكومي المسلح الى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ، ومدى ، هيانه انه انوطيفة واستغلال شتونها في مفارقة ذلك الفعل . قصور .. .. . ١٠٠
- اعتراف احد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المتهمين في تظهير المواد الكحولية المضبوطة . القضاء بالبراءة . استنادا الى بطلان التفتيش . دون التعرض لهذا الاعتراف والادلاء برأى فيه . قصور .. .. . ١٠١
- ثبوت بطلان القبض والتفتيش ، والحكم بالادانة استنادا الى عناصر اخرى ، لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم ميب يستوجب النقض والقضاء بالبراءة . مثال في مواد مخدرة جريمة احراز سلاح ناري غير مشمشين بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر . الحكم بادانة المتهم على هذا الاساس ، دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور . : : : : : ١٠٢
- تطبيق المادة ١٧ عقوبات . وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغير الطرق المشدد . لا يؤثر فيما شاب الحكم من قصور يتعلق ببحث توفر هذا الظرف . علة ذلك : تنقيح المحكمة بالحد الأدنى العقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا القيد .. .. . ١٠٣
- القضاء بطلان تفتيش شخص في منزله لان الاذن لم يشمل المنزل . خطأ في القانون .. .. . ١٠٤
- معاقبة المتهم عن جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار عملا بنص المادة ١/١٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اغفال استظهار قصد الاتجار . قصور ، يعيب الحكم .. .. . ١٠٥
- التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمدا . لا يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . مساملة المتهمين جميعا عن قتل المجني عليهم ، دون اثبات مساهمة كل متهم في احدث الاصابات التي أدت الى وفاة كل من المجني عليهم . قصور .. .. . ١٠٦
- الحكم بوقف تنفيذ عقوبة صادرة السلاح . خطائي تطبيق القانون . علة ذلك . مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح واعادة ضبطه - هذا مالا يمكن تصور اجازته .. .. . ١٠٧
- جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتحقيقها توافركتني : ( الاول ) ثبوت كذب الوقائع البلاغ عنها و ( الثاني ) علم الجاني بكذبها وانتاؤه السوء الاضرار بالمجني عليه . قصد الحكم عن اثبات توفر الركن الثاني وهو القصد الجنائي . قصور يعيبه ويستوجب نقضه . ثبوت كذب البلاغ . لا يكفي للادانة .. .. . ١٠٨
- اعطاف الحكم المستأنف اسباب الحكم القيايى - المأمور قانونا - لعدم توقيع القاضي الذي اصدره عليه ، اقتصار الحكم المطعون فيه على الاخذ باسباب الحكم المستأنف دون ان ينفي ايها القضاء بالادانة اسبابا مستقلة عن اسباب الحكم الابتدائي القيايى الباطل . البطلان يلحقها للقصور في بيان الاسباب التي اقياها عليها . وجوب نقض الحكم المطعون فيه .. .. . ١٠٩

- أنطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس • اغفال الحكم مناقضة أسباب  
إصابة المتهم وصلتها بالاعتداء الذي وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها •  
١١٠ قصور يسقط الحكم ، ويستوجب نقضه .. .. .
- العلم بالديونية ، لا يفيد وحده ثبوت علم المدين بتوقيع الحجز على ماله لدى الغير ، وما يترتب  
على ذلك من توقف البنك عن صرف شيك أصدره • يعود الحكم عن استظهار هذا العلم • قصور في  
١١١ استظهار القصد الجنائي في جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد • يستوجب نقضه .. .. .
- دخول المنازل برضا أصحابها وبغير إذن من النياحة • شرطه : أن يكون الرضا صريحا ، حرا ،  
حاصلا قبل الدخول ، وبعد المأمهر بطرؤف التفتيش وبعد وجود مسوغ يتول من يطلبه سلطة  
إجرائه •
- الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على أرضه ساء بالتفتيش مما ترك به أبارا اتبها أنتقرير الطبي •  
واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستند منه • الالتفات عنه ورفض هذا الدفع  
لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم • قصور يستوجب نقض الحكم .. .. .  
١١٢
- إبداء المحكمة رأيا في ورقة لم تعرض عليها • يجوز • أن فعلت ذلك فقد سبقت إلى الحكم  
على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت  
عليها • مثال .. .. .  
١١٣
- وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح المام المحكمة الصحيح يميني الأولى  
القائمة في الدعوى وتبينه حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد • إيراد الحكم روايه أحد  
١١٤ شهود الأتبات على صورة غامضة • يجعله مشوبا بأشغوش في هذه الناحية • وجوب نقضه .. .. .
- تضمن الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديره تباشر أعمالها بصفة عرسية بالنسبة من تستخدمهم  
من عمال الحفر • تقديمه مستندات للمحكمة تثبت انطباعه أعمال اخر سم بالقطوعه مع إغفال من  
الباطن دون مسئولية الماقل الأصلي عن تنفيذات العمال • دسب بها • هذا الدفاع جوهري • من شأنه  
لو صح أن يرفع مسئولية الطاعن عن تهمة • عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم -  
١١٥ سكوت الحكم عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن • عيب يوجب نقضه .. .. .
- قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى • اقتضاه  
على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص  
والاشتراطات القانونية • انتهاء إلى أن ثمة مغايرتين هذه الإعمال والاتهام موضوع الدعوى  
الطروحة • عدم إقصاءه عن أساس هذه المغايرة • ثبوت أن من بين الإعمال موضوع الاتهام المطروح  
ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية • قصور يعيب الحكم ويستوجب  
١١٦ نقضه .. .. .
- قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بضي المدة • عدم تحديده تاريخ وقوعها  
بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات لمسقط لها • قصور يعيب الحكم في الرد على  
١١٧ هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه • مثال .. .. .
- إدانة الحكم الطاعن - في جريمة تزوير - استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزوير  
والتزوير • انتهاء هذا التقرير إلى أن إنبارة المزورة حررت بخط الطاعن • اعتماده في ذلك على ما  
إجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة  
بخطه في ظروف طبيعية • استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات  
أكتفاؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب • أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق  
لتبيان مبلغ أثر استبعاد عنصر المضاهاة في الرأي الذي انتهى إليه الجير • عدم مضاهاة المحكمة  
بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيها فيها • قساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب  
١١٨ نقضه .. .. .
- استظهار الحكم حضور الطاعن إلى الجيرة سبب النزاع بعد استقرار حيازتها له • دلالة  
الوقائع التي أوردتها المحكمة على محاولة المجنى عليه ومن معه إدخال امتتهم إلى هذه الجيرة • مؤدى  
ذلك منع حيازة الطاعن لها بالقوة • رفض الحكم الدفع المبدى من الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعي  
تأسيسا على أنه محام وكان الأحرى به أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده • تحيله  
الطاعن - بصفته - واجبا لم يفرضه القانون على غيره • وضعه قاعدة يترتب عليها تعطيل حق الدفاع  
الشرعي عن المال • قصوره في تبيان أن ظروف الزمن انت تسمح للطاعن بأن يكون الاتجاه إلى رجال  
السلطة هو مسبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه • انطواء الحكم على فهم خاطئ لنظرية الدفاع  
الشرعي عن المال فوق ما شباه من قصور • وجوب نقضه بغير النظر عما أورد من أسباب أخرى لنفي  
١١٩ حالة الدفاع الشرعي • لما يمكن أن يجعله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه  
حكم الإدانة • وجوب تبيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه • علة ذلك : حتى يتضح  
وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي  
صار ألباتها في الحكم •

- اغفال الحكم إيراد شهادة أحد القسود التي استند إليها • قصور يعيبه • خلوه من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة هذا الشاهد • بطلانه بما يستوجب نقضه ١٢٠
- تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تكون للسلاح خاصيته • ادانة الحكم المطعون فيه الطاعن باحراز سلاحين مشبختين اكتشاف باعتباره بأنهما من طراز • • في أنفيله • • عدم تبديله على أن ماسورتي السلاحين لم تقفدا خاصية الشبختة المعتمدة في القانون لانزال العقوبة التي أوقعها الحكم • قصور ١٢١
- الأصل لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار • عند إقامه النيابة • بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المقررة • الا اذا ثاب العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص • أن عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته • هذا انقال هو الذي يسأل عن نتائج خطئه • مثال ١٢٢
- ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها • أو تقيم فصامها على فروض تناقض صريح روايته • كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطاعت انيها أو تطرحها ان لم تتق بها • • • • • ١٢٣
- من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة • شرط ذلك : أن يكون هذا الاستخلاص سائفا يؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها قرآني الأحوال فيها • وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى • مثال في قتل عمد • • • • • ١٢٤
- استخلاص الحكم أن الماوال أثنى قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت الى يد أولهم والمتحصلة من جناية الإذخال في الذمة • اقتنعاع المحكمة بقيام الاتفاق بين الطعون ضدها الأولى وزوجها • مرتكب جناية الإذخال في الذمة • من ناحية وبين القول على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المتحصلة لإقامة المبنى باسم الزوجة • على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك بعد لعت نظر الدفاع الى ذلك ومنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد • الثفات المحكمة عن ذلك واعتبارها الإخفاة راقما على العقار والقضاء بالبرائة ورفض الدعوى المدنية • قصور وخطا في القانون ١٢٥
- مضى يحق لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبرائة : اذا تشككت في صحة إسناد التهمة • أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها • شرط ذلك : اشتغال حكمها على ما يفيد تجميعها الدعوى وإحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة • والموازنة بينها وبين أدلة النفي • عدم تعرض الحكم لأدلة الثبوت وإبداء رأي فيها • عيب ١٢٦
- وجوب أن يكون الحكم مشوبا بأجمال أو إبهام • يتمرر معه تبين مدى صحته من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى • مثال ١٢٧
- استظهار نية السرقة • شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة • مجادلة الطاعن في قيام هذه النية لديه • اقتصار الحكم في اثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيقة التي تحوى المرسقات من متهم آخر • وعلى اعتراف هذا المتهم • عدم تبينه حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستسلام • أو مدى علمه بمحتويات الحقيقة • إشارة الحكم الى اعتراف المتهم الآخر بقدر لا يكفي للكشف عن هذه النية • ولا لاثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة • قصور يعيبه ويستوجب نقضه ١٢٨
- وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال • مثال ١٢٩
- جريمة التجهير المؤتم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ • شروط قيامها : اتجاه غرض المنجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى المقارنة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نعموا غرضهم المذكور • وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة • لا جرائم استقل بها أحد المنجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمور وأن تقع جميعها حال التجهير • ١٣٠
- اغفال الحكم للتدليل على توافر هذه العناصر الجوهرية • قصور يعيبه ويوجب نقضه ١٣٠
- إيراد الحكم في أسبابه ما يرضح لقيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهمين • ادانتهم دون التعرض لهذه الحالة أو الرد على انتفاها وعدم توافرها • قصور وتناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه ١٣١
- اغفال الحكم ببيان تاريخ الحكم النهائي القاضي بربو بطلان الورقة المزورة • مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية • اغفاله أيضا ذكر تاريخ المحاكمة المحاكمة والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة • يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة • ١٣١
- قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به • اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد بطلان الورقة • عدم عنايته ببحث الموضوع من وجهته الجنائية • مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي

نى ثبوت هذا العلم . ضرورة اقامته الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشتراك فى ارتكابه .

الثقات الحكم عن تحقيق ما أثاره الطاعن فى صدد تحويل المحرر اليه من الغير . هو دفاع جوهرى .

هذا الحوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه .. .. . ١٣٢

قصد الاشتراك . يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . عدم ثبوت الاشتراك فى جريمة معينة أو فى فعل معين . أثر ذلك : لا تعتبر الجريمة التى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك .

عنه ذلك : لأنه لم يقع عليهما . مثال لتسبيب ميب .. .. . ١٣٣

مناط العقاب فى تقرر المرأة . يكون باتخاذ الجريمة دون غيرها مرتزقا لها . المادة ٤ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥

ثبوت أن للمرأة وسيلة أخرى مشروعة . عدم اعتبارها مشرودة . ماقيبتها بقوبة الجريمة التى قارفتها . مثال . لتسبيب ميب .. .. . ١٣٤

حكم الادانة : وجوب اشتماله على بيان الواقعة . لمستوجبه للعقوبة - بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامه المأخذ . خلو الحكم من ذلك . أثره : صدوره قاصرا .. .. . ١٣٥

على المحكمة الاستثنائية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة ، أن تفند ما استندت اليه محكمة الدرجة الاولى . مخالفه ذلك . أثره : صدوره حكما بالإلغاء ناقضا نقضا جوهريا موجبا لنقضه .. .. . ١٣٦

جريمة احراز المخدرات . من الجرائم ذات القصد لخاصة . القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . موازنة هذا القانون بين ماهية كل قصد من القصدون التى يتطلبها فى الصور المختلفة وتقديره لكل منها العقوبة التى تناسبها . وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم . مجرد القول بتوافر الحياة المادية وعدم الجاني بأن ما يحرره مخدرا . غير كاف . مثال .. .. . ١٣٧

على المحكمة ألا تبني حكما الا على العناصر والادلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة امامها . اعتمادها على دليل استقته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها ، ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة . تمت نظر الخصوم . صدور حكما باطلا .. .. . ١٣٨

العاب القمار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هى الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع العاب القمار فى بيان ه سبيل المثال وتلك التى تتعرض منها أو تكون مشابهة لها التى يكون الربيع فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . الربيع كما يتحقق فى صدوره القامرة على مبلغ من النقود ، قد يتحقق أيضا فى القامرة على أى شئ آخر يقوم بهال . اغفال الحكم ببيان نوع اللعب الذى ثبت حصوله فى المحل العام . صدوره مشوبا بالبطالان .. .. . ١٣٩

مسحيفة الحالة الجنائية لم تعد لاثبات المهنة لا تصلح دليلا عليها . مثال .. .. . ١٤٠

ادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مفسوش للبيع مع علمه بفشسه لجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفى . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الفش أو أن يكون يد ورد اللبن مع علمه بفشسه . لا يؤثر فى ذلك القرينة القانونية التى أنشأها الشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالفش أو الفساد إذا كان المخالف من المستغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . محل الأخذ بذلك القرينة أن ثبت صلة المتهم بفعل الفش موضوع الجريمة . مثال .. .. . ١٤١

جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة : جريمة عمديه . عدم تحققها الا بإقيام القصد الجنائى لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . مثال .. .. . ١٤٢

الخطأ فى الجرائم غير العمديه هو الركن المميز لهذه الجرائم .. .. .

الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانه فضلا عن مؤدى الآلة التى اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .. .. . ١٤٣

المسائل الفنية البحتة . على المحكمة الاستعانة فى ابداء الرأى فيها بخبير فنى . مثال .. .. . ١٤٤

مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من ابداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التفتيد . لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاها عليه سوء القصد وتجم عنها ضرر بالمجنى عليه . مثال .. .. . ١٤٥

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها . لها أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة عليها . ليس لها الاقتصاد فى تنفيذ تلك المسألة على الاستناد الى ما قد يختلف الرأى فيه . مثال .. .. . ١٤٦

- الأدلة في المواد الجنائية : متسلسلة • يكمل بعضها بعضا • سقوط أحدها أو استبعادها •  
١٤٧ وجوب إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لعدم الادانة • علة ذلك .. .. .
- على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القول والفني في أسبابها • والا كان حكمها معيبا بما  
١٤٨ يستوجب نقضه • مثال في قتل عهد .. .. .
- جريمة القذف : ركن الملائية فيها • لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى  
تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم • وجوب اتجاه قصد الجاني الى اذاعة ما أسننله الى المجنى  
١٤٩ عليه • مثال .. .. .
- الشهادة المرضية • طبيعتها : دليل من أدلة الدعوى • خضوعها لتقدير محكمة الموضوع •  
ايرادها أسباب اطراحها الشهادة ورفضها التحويل عليها • لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن  
١٥٠ هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها • مثال .. .. .
- تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى  
المحاكم الجنائية • عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة • الحكم في الدعوى بالزام  
الخصم بالصاري • مؤداه : استحقاق الرسوم الواجبة • اعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية في  
١٥١ تقدير الرسوم .. .. .
- تقدير الرسوم • متفرع عن الأصل المقتضى به ، وهو قضا محكمة الموضوع • المحكمة التي تنظر  
التظلم في أمر تقدير الرسوم • عدم امتداد ولايتها الى الفصل في النزاع القائم حول أساس الازام  
بالرسم • اقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي  
١٥٢ أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الازام • مثال .. .. .
- مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ • أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على  
ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في اقامته .. .. .
- ثبوت أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بإتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة  
الإدارية العليا النهائي بالانقضاء قرار الترخيص • اذانة الحكم الطاعن • دون أن يبين تاريخ انتهائها من  
١٥٣ البناء • قصور يعيبه ويستوجب نقضه .. .. .
- عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره • هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية  
من المادة ٣٦٩ عقوبات • عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة • اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها  
في الفقرة الأولى من المادة المذكورة • الرضا في سن الطفولة • لا يعتد به لاعداد التمييز والارادة •
- ايراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها • نقلا عن التقرير الطبي الشرعي • أن المجنى عليه يبلغ  
من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات • علم أباؤها  
١٥٤ رأيا في تأخر نمى المجنى عليه العقلي وآثر ذلك في أراذته ورضاه • قصور يعيبه ويستوجب نقضه .. .. .
- تحريم اضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادر في  
٢٦/١٢/١٩٥٣ إلى المواد الغذائية • حاض البوردكلس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور •  
١٥٥ اضافته الى « السكوت » بآية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب • مثال .. .. .
- على المحكمة ألا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى • ليس لها أن تقيم قضاها على أمور  
لا سند لها من التحقيقات .. .. .
- على المحكمة • عند قضاها بالتزويض • أن تعدد كمية الدخان المهر بمقدرة بالكيلوجرامات حتى يبين  
مدى مطابقة التزويض لأحكام القانون • المادة ٣ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٥٩ •  
١٥٧ .. .. .
- اشارة المحكم الى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في احرار الدخان المعيا المضبوط الذي اشتراه  
من مصنع أرشد عنه • دفاع جوى • قعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما  
١٥٨ يستوجب نقضه .. .. .
- الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية • عدم تعللها بالنظام العام •  
هنا من الدفوع الجهرية • على المحكمة أن تعرض لها وترد عليها • ما دام الدفاع قد تمسك بها •  
١٥٩ والا كان حكمها معيبا بالصور .. .. .
- تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له • ليس لها أن تعمل عنه الا لسبب  
سائق يبرر هذا القول .. .. .
- ليس للمحكمة أن تبدي رأيا في دليل لم يعرض عليها • علة ذلك ؟ .. .. .
- تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة • ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة • الا اذا  
كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة • مثال .. .. .
- ١٦٢

- الشهادة • طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه و أدركه على وجه العموم  
بحواسه • مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها • اقتضاؤها فينبى يؤديها المقل والتمييز • يمكن  
أن تقبل من مجنون أو صبي لا يقبل • مثال .. .. . ١٦٣
- للمحكمة الأخذ ببعض أقوال الشاهد واطراح البعض الآخر • شرط ذلك : أن يكون واضحا من  
الحكم احاطة المحكمة بالشهادة وممارستها وسلطانها في تجزئتها بغير مسخ لفحواها .. .. . ١٦٤
- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات  
التحقيق أو الحكم فى جرائم التهريب الجمركى قبيل صدور طلب كتابى من مدير مصلحة الجمارك أو  
من ينبيه كتابة بذلك • هذا الطلب من البيانات الجوهرية • على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة  
تحريك الدعوى الجنائية • اغفاله يترتب عليه البطلان • لا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا  
بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص • مثال .. .. . ١٦٥
- رابطة السببية • ركن من أركان جريمة القتل الخطأ • تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساوئته  
عنها طالما كانت تنفي والسير العادى للأمور • خطأ المجنى عليه • يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ  
الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة • مثال .. .. . ١٦٦
- استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع • لا يمنع من الحكم بالادانة • ما دامت الأدلة القائفة فى الدعوى  
كافية للثبوت • مثال فى جريمة اصصدار شيك بدون رصيد .. .. . ١٦٧
- ادانة الحكم المتهمين فى جريمة الاشتراك فى القتل بطريقى الاتفاق والمساعدة • عليه استظهار عناصر  
هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع  
الدعوى وظروفها •
- التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك • شروط قيام الاتفاق : اتحاد النية على ارتكاب  
الفعل المتفق عليه •
- التوافق لا يرتب فى صحيح القانون تضامنا بين المتهمين فى المسؤولية الجنائية • مسالة كل منهم  
عن نتيجة فعله الذى ارتكبه .. .. . ١٦٨
- حالة الدفاع الشرعى • قيامها : الاعتراف بالجريمة غير ضرورى .. .. . ١٦٩
- تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الشرعى أو انتقاؤها • موضوعى • شرط ذلك : أن يكون  
استدلال الحكم سائفا .. .. . ١٧٠
- الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ • شرط صحته : أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه  
الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث • مثال .. .. . ١٧١
- جريمة القتل العمد • نيزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد  
الجاني اذهاق روح المجنى عليه • اختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى  
سائر الجرائم • على القاضي أن يمتنع بالتجسس عنه على استقلال واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل  
عليه وتكشف عنه • مثال .. .. . ١٧٢
- طلب الدفاع عن الطاعن • تأييدا لوجهة نظره فى نفي الاتهام عنه • ضم جنائية تثبت فى قوله اتهام  
آخرين غيره فى قتل المجنى عليه • هو طلب جوهرى • على المحكمة اجابته أو الرد عليه ردا سائفا •
- ثبتت أن تحقيقات الجنابة المطلوب ضبها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرها •
- اطراحها طلب الدفاع وردها عليه بما لا يستند الى أصل ثابت فى أوراق الدعوى • صدور حكمها معيبا .. .. . ١٧٣
- تبيين علاقة الدعى المدني بالمجنى عليه وصفته فى الدعوى المدنية واستظهار أساس المسؤولية  
المدنية • من الأمور الجوهرية التى تخضع على المحكمة ذكرها فى الحكم والا كان معيبا بالقصور .. .. . ١٧٤
- الدفاع المكتوب فى مذكرة صرح بها • تمتة للدفاع الشفوى المبدي بجلسته المرافعة • للمتهم أن  
يضمن هذه المذكرة ما يشاء من أوجه الدفاع • له اذا ميسقها استيفاء دفاعه الشفوى إثارة ما يعن له  
من طلبات التحقيق الناتجة فى الدعوى والمتعلقة بها • مثال .. .. . ١٧٥
- نية القتل • مثال فى عدم توافرها .. .. . ١٧٦
- الأصل فى الأحكام أنها تبين على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه  
الشهود • ما دام سماعهم ممكنا • تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد • رفض المحكمة  
طلبه استنادا الى أن الطاعن لن يعجز عن تسخير له تأييده فى دفاعه • غير سائق • وفيه اغلال بعقه فى  
الدفاع .. .. . ١٧٧
- جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • قيامها : بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم



- وجود مقابل وفاة قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك الى البنك . لا شأن له في توافر  
أركان الجريمة . هو إجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك . مثال .. .. . ١٧٨
- شرط الادانة في جرائم تزوير المحررات ؟ أن يمرض الحكم لتعيين المحرر المقبول بتزويره  
وما انطوى عليه من بيانات والا كان باطلا . علة ذلك : الكشف عن ماهية تغير الحقيقة فيه .. .. . ١٧٩
- تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤدي ذلك .  
لايصح . علة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع  
الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاصقه في كل حالة . وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت  
عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها مصدقه في تلك الرواية دون الأخرى . مثال .. .. . ١٨٠
- القصد لجنائي في جريمة القتل العمد : تميزه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم القتل على  
النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل اذهاق روح المجني عليه . على المحكمة عند  
الحكم بادانة منهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تمنى بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي  
تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسند اليه كان في الواقع يقصد اذهاق روح  
المجني عليه . مثال .. .. . ١٨١
- الزام القناون المالك باتباع مواصفات فنية وإجراءات صحية عند انشاء التركيبات والأجهزة  
الصحية الداخلية . على المحكمة قبل أن تطرح الدليل المستمد من شهادة محرر المضطرب ما أثبتته به  
بدعوى عدم تبيانه ما مية المخالفات الفنية التي رآها والإجراءات الصحية التي أهل النظم في تنفيذها  
أن يمحس الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجعله في مضطربه وتمسك على التحقق من  
العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له والا كان حكمها ميبيا يسا  
يستوجب نقضه .. .. . ١٨٢
- ثبوت براءة المبلغ بناء على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب وجوب بحث مدى توافر الخطأ  
المدني المستوجب التعويض من عده في واقعة التبليغ ذاتها والا كان الحكم ميبيا . مثال .. .. . ١٨٣
- تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها  
أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاها في هذه المسألة بيانا كافيا لا اجمال فيه . ليس لها  
أن تستند في اثبات عدم أصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به . من واجبا أن تثبت هي  
من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل .. .. . ١٨٤
- وجوب تبين حكم الادانة كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . حتى يتضح وجه استدلاله به . علة  
ذلك ؟ حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في  
الحكم . مثال .. .. . ١٨٥
- جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو  
عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد  
البيع . المنوط به هو التقسيم بها يوم البيع في عمل جزءها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ  
سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال .. .. . ١٨٦
- لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في مرحه من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في  
مرحلة أخرى . عدم التزامها بالتعرض في حكمها لكلتا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بأحدها دون  
الأخرى . تعرضها لبيان ذلك . التزامها الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت  
في الأوراق . مثال .. .. . ١٨٧
- الأدلة في المواد الجنائية : متسانمة . تكوين المحكمة عقيدتها منها مجتمعة . سقوط احدها أو  
استبعاده . نعتز الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة  
المباني غير الأبلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح  
بإلهمم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٠٥  
لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلا للسقوط وفقا لأحكام القانون الأخير ؟ مثال .. .. . ١٨٩
- إجازة القناون للدعوى بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية .  
استثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعى المدني هو الشخص الذي  
أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .. .. . ١٩٠
- الاشتراك في جرائم التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال  
بها عليه . على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابسها ما يوفر اعتقادا  
سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .. .. . ١٩١
- لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن اليه واضراح ما عده ، دون أن تلتزم

- بيان علة ما ارتأته . تعرضها الى بيان الميراث التي دعته الى تجزئة الشهادة . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها . مثال .. .. . ١٩٢
- قوام علاقة التبوع بالتابع يقتضى المادة ١٧٤/٣ مدنى : هو ما للتبوع على التابع من سلطة فعلية في رعايته وتوجيهه . مثال .. .. . ١٩٣
- تحدث الحكم استقلالاً عن قصيد الاضرار بالدائن الحاجز . ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جرعة تبديد المحجوزات . ما دام أنه مستفاد ضمناً من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع . كون الوقائع التي اثبتتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر . على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . مثال .. .. . ١٩٤
- إغفال الحكم الإشارة الى الاتفاق الذى عول عليه في اعتبار أخون البريد السودانية أوراقاً رسمية . لا يسيبه . ما دام أنه أشار الى النص القانوني الذى حكم على الطاعن بمقتضاه . ١٩٥
- شروط رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضى مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو المفو عنها أو سقوطها بضى المدة دون أن يصدر عليه فى خلال هذا الأجل حكم بعقوبة فى جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . أنر ذلك : محور الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القاعدة العامة . أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟ ١٩٦
- الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف ككون الخطر فى شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه . بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة . يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره عائداً للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد الود الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال .. .. . ١٩٧
- توقيع الحكم على الطاعن . عن تهمة هدم بناء بدون تصريح - عقوبة الغرامة التى تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم . دون تحديد قدر الغرامة المتضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون . قصور يبطله ويوجب نقضه . لا يقدح فى ذلك كون قيمة المبنى مقدرة فى محضر مهتمس التنظيم . ٢٩٨
- إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكاً فى سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بآرائهما وطبيعتيهما . تمدد وقائع السرقة . لا يقتضى حتماً تمدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متمتدة . مثال .. .. . ١٩٩
- طلب ضم قضايا لا يفصل فيها بحجة اتصالها بالقضية المطروحة . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها . ما لم تكن وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة . مثال .. .. . ٢٠٠
- وجوب عدم التحويل على الاعتراف . ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره . مثال .. .. . ٢٠١
- اثارة الطاعن دفاعاً أوضح به كيف حيل بينه وبين الحصول على شهادة سلبية دالة على مضي ثلاثين يوماً على صدور الحكم المستأنف دون توقيع . دفاع جوهرى . عدم تعرض المحكم الطعون فيه له بالتحقيق أو الرد . قصور يميحه ويستوجب نقضه . ٢٠٢
- وجوب تعيين الحكم مقدراً ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدراً مع بيان توافر نية التهم فى التهرب من دفعها والا كان قاصراً .. .. . ٢٠٣
- تأسيس التهم دفاعاً على أنه قدم الاقرارات موضوع التهمة فى مواعيدها المقررة . تأييد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائب بالجلسة وبما قدمه من مستندات . دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه وتحري ملى صدقه والا كان حكمها قاصراً .. .. . ٢٠٤
- حق الدفاع الشرعى عن المال . متى ينشأ ؟ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنهسا جرائم الاتلاف . لا يلزم أن يكون الاعتداء حقيقة : نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التمدى عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسباباً معقولة .
- تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . امرعبارى . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقتدرد المدوان .
- محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك اللابسات . لا يصح . مثال .. .. . ٢٠٥

- شروط ازالة العقاب اعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المملد بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول - توافر  
 ٢٠٦ ركنين : ( الأول ) التزوير أو التقليد ( والثاني ) سوء النية .. .. .
- المعيرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف - المعيار في أوجه الشبه  
 ٢٠٧ بما يتخذ به المستهلك المتوسط الحرس والانتباه - مثال .. .. .
- الخطأ في بيان اسم الشركة في اعلان الدعوى المدنية - لا يقتضي بذاته القول بوجودها وعدم  
 وعيها - ما دامت تحريمات الجهة الادارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم - واجب  
 المحكمة : هو تكليف الطاعن بإعادة اعلان الشركة اعلانا صحيحا وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهر  
 ٢٠٨ بين العنوانين - والا كان حكمها معينا بالقصور والفساد في الاستدلال .. .. .
- ضياع الشيك أو سرقة - من اسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته اذا أتاها بثية  
 ٢٠٩ سليمة - على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بأدانة المتهم والا كان حكمها ميبيا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع .. .. .
- عدم تبيان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن المعلن قد اقتضوها من معلم أصبحت جزءا من الأجر،  
 وأن المساس بها يعد خروجا على القيود المشروطة بالاتفاق تزعم أحكام قانون المبيع - قصور يبييه  
 ٢١٠ ويستوجب نقضه .. .. .
- وجوب بايراد المحكمة في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يلصح  
 عن أنها فطنت إليها وواظنت بينها - التفات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهي على بينة  
 ٢١١ من أمره - أثره : صدور حكمها قاصر البيان .. .. .
- وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة  
 قد ألت المأما صحيحا بالواقعة وطروفا المختلفة ومبني الأدلة وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم  
 ٢١٢ عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل منهم .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة - ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها  
 مخدرا - المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلا عن هذا الركن - الا إذا كان محل شك وتمسك  
 ٢١٣ المتهم باتفاقه لديه ورأت المحكمة ادانته .. .. .
- خلو الحكم من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق -  
 ٢١٤ قصور - مثال .. .. .
- ايراد الحكم واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا - تناقض يبييه بما  
 ٢١٥ يستوجب نقضه - مثال .. .. .
- اعفاء المتهم من العقاب عند مبادرته بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها -  
 حصول الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة - وجوب أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط  
 باقي الجناة - المادة ٤٨ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها  
 والاتجار فيها -  
 طلب المتهم اعفائه من العقاب تأميسا على أنه ساعد السلطات في القبض على منهم آخر -  
 ٢١٦ دفاع جوهرى - عدم تعرض الحكم له - قصور .. .. .
- المقصود بكلمة ( تقسيم ) في تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي  
 المملد للبناء ؟ المادتان ١ ، ٢ من القانون المذكور والمذكرة الايضاحية للمادة الاولى منه -  
 عدم استظهار الحكم - في جريمة اقامة بناء على قطعة أرض غير مقسمة ولم يصدر قرار  
 ٢١٧ بتقسيمها - ما اذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون وصلة المتهم به - قصور .. .. .
- الاعتراف الذي يصول عليه - وجوب أن يكون اختياريا - حصوله تحت تأثير الاكراه أو  
 التهديد أو الخوف الناشئين عن امر غير مشروع ولو كان صادقا - عدم اعتباره اعترافا - على  
 المحكمة بحث الأصلية بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لاكرامه عليه ونقي قيامها في  
 ٢١٨ استدلال سائح ان هي رأت التحويل على الدليل المستعملته - مثال .. .. .
- تقديم الطاعن مذكرة الى المحكمة ضمنها ظروف اصداره الشيك ، ومنعه صرفه ، وحصول اللعنى  
 المدني عليه بطريق النصب - دفاع جوهرى - على المحكمة أن تعرض له استقلال واستظهاره  
 وتمحيص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه - امسائها عن ذلك - قصور في التسييب  
 ٢١٩ واخلال بحق الدفاع .. .. .
- المراد بالبنى في خصوص تنظيم عدم الباني : كل عقار مبني يكون محلا للانتفاع والاستغلال  
 ٢٢٠ ايا كان نوعه .. .. .
- المقصود بالهدم : ازالة البناء كالا أو بعضا على وجه يصير منه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال  
 فيما أعد له من ذلك - مثال .. .. .

- إبداء الطاعن دفاعاً مؤدعاً قيام ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد الكسوبة إليه وبين  
جريمته إصدار شيكين آخرين موضوع دعويين كانتا منطورتين مع الدعوى الأولى . دفاع جوهري .  
٢٢١ .. .. . على المحكمة أن تعرض له والا كان حكمها ميبها بالقصور
- على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذها تراء من وسائل تحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر  
فيها .. .. .  
٢٢٢ .. .. .
- على المحكمة عند تعرضها لتفنيد رأى الخبير الفني أن تستند إلى أسباب فنية تحمله . لا يسوغ  
لها الاستناد إلى أقوال الشهود في أطراح الرأى الفني الذى إبداه الطبيب الشرعى .. .. .  
٢٢٣ .. .. .
- تمويل الحكم فى قضائه بإدانة المتهم إلى الدليلين الفني والقولى معاً مع ما بينهما من تعارض دون  
أن يرفع به بأسباب سائفة . قصور وتناقض فى التسييب يمييه .. .. .  
٢٢٤ .. .. .
- استخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير . متى يعد نصيباً ؟ إذا  
تم على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التى يندرج  
بها الجنى عليه .. .. .  
٢٢٥ .. .. .
- الطريق الخاص : هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر إلى الطريق العام إذا لم يكن المبنى  
أو المباني على طريق عام .. .. .
- عدم استظهار الحكم كون الفضاء المحيط بالمبنى ملوكاً للمتهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق  
عليه وصف الطريق الخاص . قصور .. .. .  
٢٢٦ .. .. .
- كشف المكلفات بعد قرينة على تمام البناء فى تاريخ معين . مثال .. .. .  
٢٢٧ .. .. .
- حكم الادانة . بياناته : وجوب اشتتاله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به  
أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة والا كان حكمها  
قاصراً . مثال .. .. .  
٢٢٨ .. .. .
- خطة الدفاع متروكة لراى المحامى وتقديره وحده . ليس للمحكمة الاستناد إلى شئ من أقواله  
فى ادانة المتهم .. .. .  
٢٢٩ .. .. .
- حق محكمة الموضوع فى تجزئة قول الشاهد والاخذ ببعض منه دون بعض . حد ذلك ومناظره :  
أن لا تمسحه أو تبتز قهواً بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ليس للمحكمة أن تحل محل  
الخبير فى المسائل الفنية البحث .. .. .  
٢٣٠ .. .. .
- قضاء الحكم للمدعى بالحقوق المدنية بالتمريض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد  
الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم فى مصير الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول تلك  
الدعوى لهذا السبب . قصور .. .. .  
٢٣١ .. .. .

## وتفتيش :

( القاعدة رقم ١١ ) .

## وتأمين :

( القاعدة رقم ١ ) .

## ودعوى مدنية :

( القاعدة رقم ٣٠ ) .

## راجع أيضاً :

استئناف :

( القاعدة رقم ١ ) .

واشكال :

( القاعدة رقم ٦ ) .

## الفرع الثانى : التسييب غير الميب .

- الخطأ فى تسمية اقرار المتهم اعترافاً والقضاء فى الدعوى بناء عليه . لا يؤثر فى سلامة  
النتيجة التى انتهى إليها الحكم .. .. .  
٢٣٢ .. .. .
- عدم التزام محكمة الاعادة بإجراء المأينة رغم نقض الحكم لقصور عن الرد على طلبها . ما دامت لم  
تر لزوماً لها وبروت رفض القيام بها بأسباب سائفة .. .. .  
٢٣٣ .. .. .
- حق المحكمة فى استخلاص قصد القتل من ظروف الدعوى وملابساتها .. .. .  
٢٣٤ .. .. .
- ما لا يلزم بيانه . جرح وضرب . عدم التزام المحكمة ببيان نوع الآلة التى استعملت فى الاعتداء  
٢٣٥ .. .. .

- ٢٣٦ تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مركبة جنائيا أو مدنيا • موضوعي • مثال على توافر خطأ حارس مجاز السكة الحديد .. .. .
- ٢٣٧ مناط تحقق مسئولية المشتركين في التجمهر غير المشروع عن الجرائم التي وقعت حال حصوله تنفيذا للفرض منه .. .. .
- ٢٣٨ تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في تجمهر غير مشروع • انقطاع حكمة على باقي المشتركين في التجمهر .. .. .
- ٢٣٩ مثال على تسبب غير معيب في جريمة الشروع في اغتصاب أنثى بالاكراه .. .. .
- ٢٤٠ مكان وقوع الجريمة • متى لا تلتزم المحكمة بتحديد ما • عندما لا تكون مؤثرة في الاختصاص أو عنصرا من عناصر الجريمة و طرفا مشددا للعقوبة .. .. .
- ٢٤١ جواز الاحالة في بيان شهادة الشهود الى اقوال شاهد آخر متفقة معها .. .. .
- ٢٤٢ حكم غيابي • محكمة الجنائيات • تسببه عند إعادة المحاكمة • صحة الاستناد الى ذات أسباب الحكم الغيابي .. .. .
- ٢٤٣ التفتات المحكمة عما تضمنه محضر الصلح بشأن عدول الشاهد عن اتهام المتهم دون بيان ألملة • يكفي في ذلك الرد الضمني .. .. .
- ٢٤٤ ذكر مؤدى الأدلة التي كون منها القاضي عقيدته في الحكم • البيان الممول عليه هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .. .. .
- ٢٤٥ التزام الحكم ببيان مؤدى الأدلة التي استند اليها في الإدانة • عدم التزام المحكمة بالإشارة الى اقوال شهود النفي والرد الصريح عليها • القضاء بالادانة : رد ضمني .. .. .
- ٢٤٦ إيراد الحكم أقوال شهود النفي على خلاف مؤداهما • لا يؤثر في سلامته • متى كان قد أبدى عدم ارتياحه لأقوالهم ولم يعول عليها .. .. .
- ٢٤٧ الدفع بتلقيق التهمة • دفاع موضوعي • لا يستوجب في الأصل ردا صريحا .. .. .
- ٢٤٨ قول الحكم ان المتهمين جميعا أنكروا التهمة من بعد اشارته الى اعتراف بعضهم أمام مكتب المخدرات وبالتحقيق • مفاد ذلك : ان الإنكار كما كان بمجلس القضاء • لا تناقض .. .. .
- ٢٤٩ قتل عمد • نية القتل • ما أورده الحكم تدليلا على توافر نية القتل في حق أحد المساهمين في الجريمة • ينصرف بطريق اللزوم الى باقهم • لا قصور .. .. .
- ٢٥٠ القصد الجنائي في جرائم السب والذف • قصد الإذاعة • متى لا يلزم التحلل استقلالا عن توافره • اذا كان مستفادا من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم .. .. .
- ٢٥١ الملاينة • الطريق العام والمكان المطروق • جهز المتهم بفعل القذف في حانوت كواء متصل بالطريق العام • ترديد المتهم ذلك بمكتب عمله ( وهو ناظر مدرسة ) في حضور أشخاص غريبه عن مخالطيه في عمله • تحقق الملاينة .. .. .
- ٢٥٢ إيراد الحكم أقوال شهود الاتبات عند تحصيله واقعة الدعوى • عدم تكراره سرد أقوالهم بعد ذلك • لا يعيبه .. .. .
- ٢٥٣ عمول الدفاع عن طلب أبده دون اصرار عليه • لا يستاهل من المحكمة ردا .. .. .
- ٢٥٤ المعلومات العامة • سطوع القمر في ليلة الثامن من الشهر العربي • هي حقيقة لا يحتاج العلم بها الى التقويم • قول الحكم ان القمر كان في الترتيب الثاني • لا يترتب عليه البطالان بفرض أن مصدره هو التقويم .. .. .
- ٢٥٥ تمويل الحكم - بلا مير - على أقوال شاهد لم يسأل في القضية • لا موجب لتقصه • متى كانت هذه الشهادة غير مؤثرة في عقيدة المحكمة أو في نتيجة الحكم • ذلك تزويد في التسبب .. .. .
- ٢٥٦ تشكيك المتهم المحكمة في شهادة الشهود • دون أن يطلب تحقيقا معينا في هذا الصدد • اطمئنان المحكمة للشهادة • لا تريب عليها • لا قصور .. .. .
- ٢٥٧ متى تلتزم المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ عند آثارها على وجه الجزم وأن تكون ظاهرة المتعلق بموضوع الدعوى ومتتجة فيه .. .. .

- الخطأ في الاستدلال انضى لا أثر له في منطق الحكم ونتيجة البيان الموعود عليه . وهو ما يبدو  
٢٥٨ فيه اقتناع المحكمة دون الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع
- عدم تحديد تاريخ الواقعة . لا ييبس الحكم . ما دام التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها أو  
٢٥٩ بتكوين عقيدة المحكمة
- عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي . فإذا تعرضت بالرد على الدفاع وجب أن  
٢٦٠ يكون الرد صحيحا
- إبداء المتهم دفاعا هاما ومؤثرا في الدعوى . وجوب تحييصه والرد عليه بما يبرر رفضه . مثال .  
٢٦١ تعديل وصفة التهمة بما لم يتناول التهمة ذاتها . بل اقتصر على وسيلة ارتكابها خلافا لما جاء بأمر
- الاحالة . عدم طلبه لفت نظر الدفاع . أساس ذلك  
٢٦٢ نية القتل . استظهار الحكم هذه النية بأدلة سائفة . كفايته . نوع الإثلة المستعملة في
- القتل . لا أهمية له : ما دامت تحدث القتل  
٢٦٣ تفتيش . الدفع بطلانه . يجب أن يكون صريحا مستملا على بيان المراد منه . مثال : نقول مرسل
- لا يحمل معنى الدفع . التفات الحكم عن الرد عليه . لا قصور  
٢٦٤ تزوير . قول الخبر انه لا يتيسر لأسباب فنية معرفة محدث الكشط والتغيير . اطمئنان المحكمة
- إلى أن المتهم هو محدثهما . لا قصور ولا تناقض  
٢٦٥ سرقة باكره . ركن الاكراه . لا يلزم التحدث عنه استقلالا في الحكم : ما دامت مدوناته
- تكشف عن توافره  
٢٦٦ شهود . إيراد النص الكامل لأقوالهم . لا يلزم . كفاية إيراد مضمونها  
٢٦٧ الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . لا يلزم الرد عليه استقلالا . كفاية الرد الضمني  
٢٦٨ عدم تطلب جريمة أحداث الجروح عمدا . غير القصد الجنائي العام  
٢٦٩ جرح وضرب . القصد الجنائي . التحدث عنه استقلالا في الحكم . غير لازم . متى كان
- مستفادا مما أوردته الحكم من وقائع  
٢٧٠ اعتراف . الخطأ في الاستناد . متى لا يؤثر . إذا كان لا ينصرف الا الى واقعة فرعية دون جوهر
- الاعتراف . مثال  
٢٧١ عقوبة . تقديرها . من اطلاقات محكمة الموضوع . أعمال حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها
- ودون ذكر أسباب النزول بالعقوبة . لا عيب  
٢٧٢ وصف التهمة . عاهة مستديرة . ادانة المتهم بارتكابها . الخطأ في ذكر مادة العقاب . خطأ
- مادى . لا يعيبه  
٢٧٣ تفتيش . قول الحكم . للتدليل على جدية التحريات التي بنى عليها الاذن . ان التفتيش قد انتهى
- إلى ضبط مخدر . هو تزييد في التسيب  
٢٧٤ دفاع . إثبات . طلب ضم قضية . متى لا تلتزم المحكمة عند رفضه بالرد عليه ردا صريحا
- مستقلا . إذا كان الدليل الذي قد يستمد منه لا ينفي القوة التدليلية للدلة الأخرى . مثال  
٢٧٥ استخلاص النتائج من المقدمات . من صميم عمل القاضي . القول بأن القاضي حكم بطله . غير
- صحيح  
٢٧٦ تزوير . القصد الجنائي . متى لا يلزم التحدث عنه استقلالا . إذا كان الحكم قد أورد من
- أوقائع ما يدل على قيامه  
٢٧٧ دفاع . تقديم طلب من باب الاحتياط . للمحكمة أن تطرحه دون التزام بالرد عليه  
٢٧٨ قانون عقد العمل . الاستناد في تفسيره . تفسير صحيحا . الى قواعد المنطق والعدالة مع
- الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جواز  
٢٧٩ تعيب اذن التفتيش لهضوره من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب من المحكمة ردا
- خاصا . ما دام الاذن صحيحا  
٢٨٠ ركن العلم بالسرقة . في تهمة اخفاء أشياء مسروقة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم :
- متى كانت الوقائع بذاتها دالة على توافره  
٢٨١

- ركن الاخفاء . ما يورفه . مثال : اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالاً مادياً يتسلسلها من  
 ٢٨٢ السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه . . . . .
- طلب الدفاع عرض التهمة على الطبيب لتقدير سننها . قيام المحكمة بتقدير سن التهمة بست  
 عشرة سنة وإثبات ذلك في محضر الجلسة . مراعاة الدفاع دون العودة الى طلبه السابق . هو رضا  
 ٢٨٣ بتقدير المحكمة للسنة . عدم اجابة هذا الطلب أو الإشارة اليه في أسباب الحكم . لاتقريب . . . . .
- طريقة التزوير . قول الحكم ان المحرر المزور لم يكتب صلباً وتوقيماً بكم من نسب اليه .  
 ٢٨٤ مؤدى ذلك : ان التزوير بالاصطناع . النى على الحكم بالقصور لعدم بيانه طريقة التزوير . لا محل له  
 طلب الدفاع ضم دفاتر لاثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا  
 ٢٨٥ صريحاً ؟ اذا كان الدليل المستند منه . بفرض صحته . لا ينفي حصول التبريد اللاحق لهذا الجرد . . . . .
- وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسألة من مسائل  
 الاحوال الشخصية . المادة ١٢٢٣ ج . . . . .
- ترقب الفصل في مسألة مدنية . لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية . مثال . طلب وقف  
 دعوى الاشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير امامها . هو طلب ظاهر  
 ٢٨٦ البطان . اغفاله وعدم الرد عليه . لا تقريب . . . . .
- تحلت الحكم استقلالاً عن النقص الجنائي في جريمة احرار مواد مخدرة . متى لا يلزم ؟ اذا  
 كان ما اورده الحكم يكفي للدلالة على قيامه . . . . .
- استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده الى فرض آخر هو نقل  
 المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولاً لا تناقض فيه . . . . . ٢٨٧
- أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : أنها اطرح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على  
 ٢٨٨ عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك امام محكمة النقض . غير جائزة . . . . .
- جريمة احرار المواد المخدرة . أركانها . الركن المادى وهو الاحراز . الركن المعنوى وهو القصد  
 الجنائي الصام ما يورفه . علم المحرر بحقيقة المسادة المضبوطة . لتحث في الحكم استقلالاً عن القصد  
 ٢٨٩ الجنائي . متى لا يلزم ؟ اذا كان ما ورد الحكم يكفي للدلالة على قيامه . . . . .
- استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . غير لازم . . . . . ٢٩٠
- حرية المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . عدم  
 ٢٩١ تقيدها في ذلك بدليل يمينه . . . . .
- العبرة في ادانة المتهم أو برأته هي باقتناع القاضي الجنائي . لا تصح مطالبته بالأخذ بدليل  
 ٢٩٢ دون آخر . يكفي أن يكون الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة . . . . .
- الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذى يصر عليه  
 ٢٩٣ مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية . مثال : طلباته الختامية . . . . .
- الدفاع الجوهري : يتعين اجابته أو الرد عليه . الدفاع الموضوعي : كفاية الرد الضمني عليه دون  
 ٢٩٤ استلزام رد صريح . . . . .
- حجز ادارى في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المقترضة . لمندوب الحجز - اذا  
 لم يجد من يقبل الحراسة - أن يكلف بهما المدين أوالحائز الحاضر دون اعتداد برفضه إياها . . . . .
- اختلاس أشياء محجوزة . جريمة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . أركانها . كون المتهم حارساً  
 ٢٩٥ وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك وبقصد عرقلة التنفيذ . . . . .
- ركن الضرر في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون قيامه  
 ٢٩٦ مستفاداً من مجموع عبارات الحكم . . . . .
- جريمة الخطف . اتصال المتهم بعائلة الجني عليه ، ومفاوضته في اعادته مقابل جمل معين ،  
 ومساومته في الجعل دون الرجوع الى غيره . قبضه الجميل ثم اعادته المخطوف من مكان اخفائه .  
 ٢٩٧ التدليل بذلك على ثبوت التهمة . ذلك يكفي . . . . .
- تأويل محكمة الموضوع أقوال المتهم بما تؤدى اليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها هذه  
 ٢٩٨ الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لاتقريب . . . . .
- مسئولية جنائية . الاعفاء منها . تقدير حالة التهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى . يفصل فيه  
 ٢٩٩ قاضى الموضوع دون مقبب عليه في ذلك . طالما أنه يقيمه على أسباب سافئة . . . . .
- الجزم بما لم يقطع به الخبر . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى قد أكدت  
 ٣٠٠ ذلك لديه . . . . .

- عدم التزام المحكمة بتأييد الدفاع الموضوعي والرد عليه . ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة . استناداً الى أدلة الثبوت .. .. ٣٠١
- صدور الحكم بالاسم الذي أجاب به المتهم . لا يطلان .. .. ٣٠٢
- لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع المتهم الموضوعي . اكتفاؤه بإيراد أدلة الثبوت . مفاد ذلك : اطراحه هذا الدفاع . مثال .. .. ٣٠٣
- إشارة الحكم الى نص قانوني غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادي لا يؤثر على سلامة الحكم : ما دام أنه قد أشار في الوقت ذاته الى النص الصحيح الذي حكم بموجبه .. .. ٣٠٤
- تقديم مذكرة . بعد اقبال بابم المرافعة في الدعوى . تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا اطلب لا تلتزم به المحكمة . عدم الرد عليه . لا قصور .. .. ٣٠٥
- الطرق الاحتمالية . عنصر أساسي في تكوين الركن المادي لجريمة النصب . استعمال الجاني لها . ذلك يمد من الأعمال التنفيذية قيام الزوجة بدور فيها . لتأييد مزاعم زوجها . مما أدى بالمجنى عليه الى دفع مبلغ من النقود له . اعتباراً الزوجة فاعلة أصلية في جريمة النصب . صحيح في القانون .. .. ٣٠٦
- الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعي . رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة الى صحة المستند . لا يعيب الحكم .. .. ٣٠٧
- إيراد حكم الادانة أدلة ارتكاب المتهم الجريمة المسندة اليه . ذلك بيان كاف للاحاطة بآركان المسؤولية التقصيرية . عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه .. .. ٣٠٨
- قرار المحكمة الاستثنائية ضم دعويين للارتباط . توقيعها عقوبة واحدة على المتهم فيهما . أخذها بالوقائع والادلة الواردة بأسباب الجدي مستأنفي . لا عيب .. .. ٣٠٩
- تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال .. .. ٣١٠
- عدم طلب اجراء تحقيق معين في خصوص عليه المضاهاة . اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الجير الذي كان موضحاً بأسبابه . ودرج عليه المرافعة . اطمئنانها الى صحة المضاهاة . امسي هي الصلح يانه احصل بعني الدفاع . لا يعيل .. .. ٣١١
- اعمال المادة ٣٢ عقوبات وتطبيق عقوبه واحدة المقررة للجريمة الأشد . اغفال ذكر الجريمة الأشد او العبرة المطبقه من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم .. .. ٣١٢
- الدفع بأن امراض النفس تختلف عن الامراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما اقترف . رمى هذا الدفاع استناداً الى أن العاؤون اصرى لا يعرف هذه التعريف ولم ينص عليها . ذلك تسييب في محله .. .. ٣١٣
- تقدير حالة المتهم العقلي التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية . امر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بلا محض : حالاً أنه يقيمه على اسباب ساقته .
- أدلة الدعوى . حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته . ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق اصدرته هيئة اخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .. .. ٣١٤
- الفاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ، وادانة المتهم . لا يلزم المحكمة الاستثنائية بمناقشة اسباب البراءة : مادام حكمها مبنياً على أسباب شاملة تؤدى الى النتيجة التي خلصت اليها .. .. ٣١٥
- تبرئة المتهم بالسرقة . وادانة المتهم الآخر بالاخفاء . لا تمارض . الجريمة تان تختلفان في طبيعة ومقومات كل منهما .. .. ٣١٦
- شروع في قتل باستعمال سلاح ناري . استبعادية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . ادانة المتهم والنقض بعقوبه الجريمة الأشد وهي احراز السلاح والخيرة للارتباط . استناد الحكم الى أن اصابة المجنى عليه حدثت من عيار ناري مما يلزم عنه احراز المتهم لسلاح وذخائر غير التي ضبطت ولم تثبت صلته بها . النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال . لا يقبل .. .. ٣١٧
- ثبوت اضافة مادة نشأ ائزوة الى مسحوق السيكلولانته المروضة للبيع ، وعدم التنبيه الى أن تلك المادة تدخل ضمن عناصر تكوينه الاساسية . الحكم بالإدانة عن جريمة الغش استناداً الى أن ذلك من شأنه تضليل المشتريين وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص . قضاء سليم .. .. ٣١٨
- العلم بغش البضاعة المروضة للبيع . مسألة موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض بها : ما دام الحكم قد دال عليها باستنتاج سليم من وقائع الدعوى .. .. ٣١٩



إصابة بعض المجنى عليهم في غير مقتل • الاستدلال على قيام أذية لدى الجاني على قتلهم من إزهاقه روح من توفي من الصابين • ذلك يجافي الفهم القانوني الصحيح •

التزيد بهذا التقرير القانوني الخاطئ • لا يضير الحكم • إذا كان قد أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدوناته عن تلك النية وعن سبق الإصرار ، وما حصله من التقارير الطبية .. .. . ٣٢٠

ركن الاكراه في السرقة • متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتمتعيل المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات السرقة • التحدث عنه استقلالاً في الحكم • لا يلزم : ما دامت مدوناته تكشف عن توافره ، وترتب جريمة السرقة عليه .. .. . ٣٢١

إسناد أفعال للمتهم غير التي رفعت بها الدعوى عليه • ذلك تغيير في التهمة • لا يجوز للمحكمة إجراؤه في الحكم •

كيفية ارتكاب الجريمة • للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة • ما دامت لا تخرج عن نطاق الواقعة التي تضمنها أمر الاحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث • لا إخلال بحق الدفاع • مثال .. .. . ٣٢٢

استماعة الطبيب الشرعي المنتدب خيراً في الدعوى بتقرير طبيب اختصاصي لم يحلف اليمين ، وإبداء الرأي على ضوء ذلك التقرير • استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الاختصاصي ، لا يعيب الحكم .. .. . ٣٢٣

طلب ضم شكوى • استجابة المحكمة إلى هذا الطلب ، وتأجيلها الدعوى مراراً لضم انشكوى • تعذر تنعيد قرار المحكمة بسبب إرسال الشكوى للمستفتي لمن المدة القانونية طبقاً للاحقة • يحفظ بالعام • ليس ثمة ما يلزم المحكمة بتتبع انشكوى اثر من ذلك ، ولا يعد إحضاراً بحق الدفاع • هذه ذلك : إرسال الأوراق للمستفتي معناه إعدامها •

الحكم في الدعوى مع التعرض لما تفياه المتهم من طلب ضم الشكوى بما يفنده • لا يعيب الحكم ٣٢٤

اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من اضبط • يكفي رداً على الدفع ببطالان إجراءات التحريز .. .. . ٣٢٥

للمحكمة أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى • لها أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الأحداث بصورتها الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج • شرط ذلك • أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء المعنى والمنطقي • مثال ٣٢٦

إيراد الحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي تضمنها الطاعن بيلغه ضد المجنى عليه ، وأنه حين أقدم على التبليغ بأن على يمين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والإضرار بالمجنى عليه بوصلاً إلى ادانته • تدليل صانع على كذب البلاغ ، وعلى تواثر انصد الجنائي • النص على الحكم بانقصور • غير سديد .. .. . ٣٢٧

إشارة الحكم الابتدائي إلى المادة ٣٠٥ عقوبات • عدم اقتصار هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب ونصها على وجوب العقاب عليها • القضاء بالمعقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة • إحالة الحكم المظنون فيه على الحكم الابتدائي واخذ به بأسبابه • تشمل مادة العقاب • لا شيء • يعيب الحكم من هذه الناحية • لا محل للنصي على الحكمين باعتبارهما إيراد النص الذي عوقب المتهم من أجله ٣٢٨

الرضا بالتفتيش • لا يلزم أن يكون ثابتاً بالكتابة • ثبوت أن الرضا كان صريحاً غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش مع العلم بطروقه • ذلك يكفي • ما دام أن المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية ومن الأدلة السانفة .. .. . ٣٢٩

اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من اضبط يكفي رداً على الدفع ببطالان إجراءات التحريز .. .. . ٣٣٠

اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة • يكفي لتوافره : أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة • مثال .. .. . ٣٣١

للمحكمة الاستفانة عن سماع الشهود • شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه • هذا القبول قد يكون صريحاً أو ضمناً • سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود • تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم • لا خطأ • ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة • لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الاتبات ثم عدولها عن هذا القرار • علة ذلك : قرار المحكمة الذي تصبغ فيه صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة • لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للنصوم .. .. . ٣٣٢

- حق المحكمة في الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وإطراح ما عداها • عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة صراحة • يكفي الرد اضمئني • ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة وصاندة لها في عقيدتها • عدم جواز اثارتها أمام محكمة النقض .. ٣٣٣
- للمحكمة استخلاص الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتض بصحتها • ما دام استخلاصها سليماً • حقها في أن تميز أي دليل ولو كان اعترافاً والأخذ بما تراه صحيحاً متفقاً مع وقائع الدعوى وظروفها • مثال .. ٣٣٤
- استخلاص الحكم تريض المتهم بالمجنى عليه ، وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها ؛ وترقيع مفادته لها للاعتداء عليه ، ومباغتته بضربه بالمصا عندما ظفر به • توافر ظروف الترمد في حق المتهم بتقصيره الزمني والمكاني • لا عبرة بحالته المتهم الذهنية وقت مقارنته الجريمة • الاعتداد بهذه الحالة لا يكون إلا في صدد الدليل على ظرف سبق الإصرار .. ٣٣٥
- استظهار الحكم أن تخلي الطاعن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع • وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبساً بها • بعد أن التقط الضابط المخدر وتبين أنه تخلي الطاعن طواعية عنه • وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة صده • وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض • سلامة الحكم • النصي عليه يخالف القانون والفساد في الاستدلال • غير مسديد .. ٣٣٦
- وجوب سماع المحكمة ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه • متى يحق للمحكمة الاعراض عن ذلك : إذا كانت قد وصحت لديها الواقعة • أو نان، لأم بصوب تحقيقه غير منتج في الدعوى • صرف هذا الاعراض : إن نبيح للمحكمة علة عدم إيجابتها هذا الطلب • مثال .. ٣٣٧
- استناد الحكم إلى المحضر المحرر يعرفه مأمور انضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة استنابيه على تحرير هذا المحضر • لا مصلحة مدعى في سلامة إجراءات استنابيه • لا ضرورة • لا مندرجه في سلامة إجراءات اللجنة سألته الدار • جنس موضوعي في سلطه محكمة الموضوع في وزن عنصر الدعوى واستنباط معتدتها منها • استنابها بآلية فيه بلا معيب عليها .. ٣٣٨
- لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادي لجريمة احراز المخدر • يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظرف ما يفي للدلالة على قيامه • استناد الحكم في أداله الطاعن على أدله صحيحه وسافه استخدمها من احوال شهود الاتبات • النصي عليه بالصور في استدليل • لآل له .. ٣٣٩
- تسوية الشارع في المادة ١٠٤ عقوبات - التي عدت صور الرشوة - بين الاخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها • ورود تعبيره الاخلال بواجبات الوظيفة • في النص المتقدم مطلقاً • اساع مدلوله استنباط كل عيب يس الاعمال وعدم واجبا • وفيه عن قانده للسيارة التي اسوى • دل الاعراف عن واجب من هذمه الواجبات • امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة • تعاطى الموظف مقايلا على هذم الاخلال • اعتبار فعله رشوة مستوجبة للمقاب • من عرس عليه الجعل لهذا الغرض يعد راشيا مستحقا للمقاب • مثال .. ٣٤٠
- استخلاص الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطا التي دين بها من عناصر الدعوى في منطق سليم • تدليله على خطأ الطاعن من عدم اضاءته النور الخلفي ليل للسيارة فيادته حال وقوعها بالطريق العام • استظهاره رابطة السببية بين هذا الخطا والنتيجة التي حصلت • ففيه عن قانده للسيارة التي اصطدم بها ارتكابه أي خطأ يستغرق خطأ الطاعن • افتراض خطأ الحكم فيما أسندته إلى أحد شهود الاتبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضي أنوارها الماكسة • لا يضره • طالما أن الحكم قد استوفى دليله • وأن الخطا لا يؤثر في سلامه منطقاً والنتيجة التي انتهى إليها .. ٣٤١
- لمحكمة الموضوع أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الأحداث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها • دون أن تقتيد في هذا التصوير بدليل يمينه أو بأقوال شهود بملواتهم • لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى • عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة والرد عليه على استقلال .. ٣٤٢
- طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السافنة التي أوردها الحكم • لا يلزم لاستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبني هذا الاستخلاص أدلة صريحة ومباشرة • للمحكمة أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها • بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية • ما دام استخلاصها سليماً لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي • مثال .. ٣٤٤
- تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء ببراءة المظنون بسلامة من تهمة اخفاء الشيء المسروق على أنه كان مجرد وسيط لرد له لأصحابه • دون أن ينال تصميماً من المبلغ المنفوق لرد • مؤداة : أن حيازته له قامت

- منذ نشأت لحساب المجنى عليه • انتفاء قصد الإخفاء لديه • علة ذلك : يسه على الشيء المسروق هي يد المالك • استخلاص الحكم هو محض تقدير • لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض • انتهى على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسييب • في غير محله .. .. . ٣٤٥
- اثبات الحكم توفرية القتل في حق الفاعل • مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك •
- تدليل الحكم تدليلا سائقا على توفر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها وعلمه بذلك • انتهى على الحكم بصحوره في بيان توفر زية القتل بالنسبة للطاعن • غير سديد .. ٣٤٦
- ادانة المحكمة الطاعن استنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات • مؤداه : أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بتلك الأقوال • المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض • غير جائزة .. .. . ٣٤٧
- سكوت الحكم عن التمرض لشهادة شاهد النفي • مؤداه : أطرح المحكمة هذه الشهادة اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات • لا عيب .. .. . ٣٤٨
- لا تلتزم الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تعيم عليها قضاها •
- عدم إيراد الحكم أقوال بعض الشهود • مفاده : أطراح هذه الأقوال أخذا بأدلة الثبوت التي بينها استظهار الحكم أن الضحية ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدير • استخلاصه توافق طرف سبق الإصرار • استخلاص سليم وصحيح في القانون .. ٣٤٩
- تقديم النيابة مذكرة تفيد أن الطعون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس في جريمه سرقة ، وأنه عارض في هذا الحكم وفضي بإتخاذ ، وأن المقوية تعدت عليه • عدم دلالة هذه المذكرة على ضرورة الحكم نهائيا • قعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض • انتهاء الحكم إلى استبعاد الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ • صحيح • لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .. ٣٥١
- تخل الطاعن عن المخدر اختيارا قبل انقضاء عليه • قيام حالة انقليس بانجريمه • الكشف عنها بإجراء مشروع • هو مطالبة الخبير النظامي الطاعن بتدعيم بصفاته الشخصية أعمال المادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ • القبض عليه أثر قيام هذه الحالة • صحيح في القانون •
- استطرد الحكم واعتباره استيفاف الخبير النظامي للطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو التفتيش • لا يعيبه • ما دام ما انتهت إليه محكمه صحيحا في القانون .. ٣٥٢
- اثارة الطاعن أنه كان في مكنته اعدام جسم الجريمة • من قبيل الجدل الموضوعي • عدم التزام المحكمة بالرد عليه • علة ذلك : قضاؤها بالأدلة استنادا إلى أدلة الثبوت يفيد صحتها أنها اطوخته ووزن أقوال الشهود • وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة • متروك لتقدير محكمة الموضوع • أخذا بشهادة شاهد • مفاده : أطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها • المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض • غير جائزة .. .. . ٣٥٤
- اقامة الحكم الحجة بأسباب سائقة على مقارفة أطاعنة الحشاه مع الرجل الذي كان معها وقت انضبط • استظهاره ركن المادة بالنسبة إلى جريمته إدارة المحل للدعارة ومارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة ترده عدة مرات لارتكاب الحشاه مع الطاعنة • لا تنريب على المحكمة أن هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة الشهود • القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .. .. . ٣٥٥
- لمحكمة الموضوع كامل حرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها • اطمئنانها إلى ما جاء به • المجادلة في ذلك • لا تجوز • مثال .. .. . ٣٥٦
- لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء الأخذ منها بما تراه وطراح ما عداها • علة ذلك : تعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل • لا معقب عليها فيه • مثال .. .. . ٣٥٧
- القصص الجنائي في جريمة التهديد • توافره متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أنه من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه، وأنه يريد تحقيق ذلك الأمر بما قد يترتب عليه راغما إلى إجابة الطلب • لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا • ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه •
- التحدث استقلا عن القصص الجنائي في جريمة التهديد • لا يلزم • يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة
- إغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يشار من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده • لا يبيح الحكم .. .. . ٣٥٨

- إيراد الحكم في أسبابه أن إصابة المجنى عليه حدثت من انفجار البندقية الذي أدى إليه انطلاق العيار الناري لوجود عيب في معدن الماسورة ، لا دخل للمتهم فيه . قوله بأن الإصابة لم تحصل مباشرة من عيار ناري أطلقه المتهم بطريقة طبيعية . ثبوت أن لهذه الوقائع سند صحيح من أقوال الطبيب الشرعي أمام المحكمة . النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد . لا أساس له .. .. . ٣٥٩
- دلالة الوقائع التي أوردتها المحكمة على أن العيار الذي انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب أحدا لولا انفجار ماسورتها - وأن أصابه المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صناعتها لا يد للمتهم فيه ولم يكن في استطاعته توقعه . عارضة اللوائح وأن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه الخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه تولاها . علم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة . انتهاء الحكم إلى نفي رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين أصابه المجنى عليه التي أودت بحياته والقضاء ببرائة المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح .. .. . ٣٦٠
- الاشتراك في جرائم التزوير . قيامه غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابسائها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائفا بتره الوقائع التي أثبتتها المحكمة . مثال .. .. . ٣٦١
- إقامة المحكمة قضاها على عناصر سائفة اقتنع بها وجدانها . اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى عولت عليها من أن التوقيع المنسوب إليه مزور . اطراحها دفاع الطاعن المؤسس على وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه . ما يترده للطاعن من حقه انناحية . من قبيل الجدول في موضوع الدعوى ومدير الأدلة . إدارته أمام محكمة النقض . غير جائز .. .. . ٣٦٢
- الدفع بشيوع التهمة . من الدفوع الموضوعية . لا يستأهل ردا خاصا . قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة اثبتت التي أوردتها في حكمها . يفيد اطراحه .. .. . ٣٦٣
- للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الاخت بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة متى أعطت إليها ، وأصراح إقراره في مرحلة أخرى ، دون أن يكون ملزمه ببيان السبب .. .. . ٣٦٤
- تقدير الوقائع المؤيدة لقيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالحصل فيها . مثال .. .. . ٣٦٥
- يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وآخر . لا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر . مثال .. .. . ٣٦٦
- للمحكمة بوصفها الخير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحة الخير الفني في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى ودلتها قد أثبتت ذلك عندها وادعها وادعه لديها .. .. . ٣٦٧
- اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ، وتعدادها صور هذا الخطأ . ثبوت أن كل صورة منها تلحق لترتيب مسئوليتها ولو لم يقع منه خطأ آخر . لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التي استند بها الحكم إليه .. .. . ٣٦٨
- الدفع بتفريق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية . الرد عليها صراحة من المحكمة . غير لازم . يكفي أن يستفاد أن رد ضمتا من أدلة الإثبات التي أوردتها المحكمة .. .. . ٣٦٩
- تعرف حقيقة الفاظ السبب . المرجح في ذلك ، بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الوقائع في الدعوى . مثال .. .. . ٣٧٠
- إثبات الحكم أن الطاعن سبب المدعية بالحق المدني في الطريق أنعام - وهو مكان عمومي بطبيعته - توافر ركن الملازمة قانونا . النعي على الحكم بانقصور . على غير أساس .. .. . ٣٧١
- أساس المحاكمة الجنائية : هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجري بنفسه ، ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . التحقيقات الأولية المسبقة على المحاكمة . اعتبارها تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي . عدم خروجها عن كونها من عناصر الدعوى المروضة على القاضي . أخذه بها إذا اطمأن إليها واطراحها إذا لم يصدقها .. .. . ٣٧٢
- للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تظن أنه وتطرح ما عداه . النعي على الحكم باطراحه أقوال شاعدي النفي وأخذه بأدلة الثبوت في الدعوى . جدل في تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .. .. . ٣٧٣
- طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا مستقلا : طالما أن الدليل الذي يستند منه ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى البرائة أو أن يذهب بصلاحيته الدليل المستند من أقوال هذا الشاهد في الإثبات .. .. . ٣٧٤
- مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني ، لا يلزم . يكفي أن يكون جماع الدليل القوي غير متناقض مع الدليل الفني . تناقضا يستصحب على الملازمة التوفيق . مثال .. .. . ٣٧٥

- لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالأدانة ما دامت قد اطاعت الى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها . اغفال الإشارة الى تحديد مسافة الاطلاق كما حددها التقرير الطبي الشرعى . لا يؤثر في سلامة الحكم
- ٣٧٦ .. .. .
- للمحكمة أن تعول في حكمها على ما تطعن اليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة . لها أن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر
- ٣٧٧ .. .. .
- اثبات الحكم في حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها الى المجنى عليه فاحتجزها لنفسه بغير مقتضى دون أن يزعم لنفسه حقا في احتباسها . كفايته لتوافر سواء القصد في حقه وتوافر أركان جريمة خيانة الأمانة . لا جدوى للطاعن من النعى على المحكمة لتفتاتها عن بحث ما اذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص في البضاعة . النعى على الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس
- ٣٧٨ .. .. .
- المحاكمات الجنائية : المعبرة فيها باقتناع القاضى بنسائه على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته . لا يصح معالينته بالأخذ بدليل معين . من سلطته أن يزن قوة الاثبات وإن يأخذ من ايه بيعة أو قرينة يروح اليها دليلا لحكمه . الا اذا قيده القانون بدئيل معين . أخذه بدليل يعينه بانسبته للمتهم . عدم جواز مطالبته بالأخذ بهذا الدليل بالنسبة الى المتهم آخر . المجادلة في ذلك امام محكمة النقض . غير مقبولة
- ٣٧٩ .. .. .
- الاعتراف في المواد الجنائية . طبيعته : هو عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية . لها أن تجزئه وتأخذ منه ما تطعن الى صدقه وتطرح ما لا تنق به . عدم التزامها ببيان علة ذلك مثقال : في قتل عمد مع سبق الاصرار
- ٣٨٠ .. .. .
- البيان المنول عليه في الحكم : هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضى دون الاجزاء الخارجة عن هذا السياق . مثال
- ٣٨١ .. .. .
- حق المحكمة في التحويل على ما يقول به الشاهد في حق متهم واطراح ما يشهد به ضد غيره من المتهمين . مرجع الامر في ذلك الى اطمئنانها
- ٣٨٢ .. .. .
- لا يلزم أن تكون الادلة اتى اعتمد عليها الحكم بحيث ينسب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . علة ذلك : الادلة في احواد الجنائية مساندة يحد بعضها بعضا . منها ميتممة تنسور عميدة العاصي
- ٣٨٣ .. .. .
- تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . يكفي أن يكون من شأنها أن يؤدى الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريره المحكمة ، يتلائم به ما قاله بل منهم باعذر الذي رواه الاخر
- ٣٨٤ .. .. .
- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش . من المسائل الموضوعية . الامر فيها موكل الى سلطه التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . مثال
- ٣٨٥ .. .. .
- عدم تقييد المحكمة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر . لها أن تركن في سبيل تكوين عقيدتها - عن الصورة الصحيحة لواحدة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وثافة الملاحظات العقلية . مادام لا يخرج عن الافتضاء العقلي والمنطقي
- ٣٨٦ .. .. .
- الاتجار في المواد المخدرة : واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيسها على ما ينتجها . مثال
- ٣٨٧ .. .. .
- لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمه احرار المخدر . يكفي أن يكون فيها أوردته من وقائع وظروف كافية للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استقلالاً على أى نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الافتضاء العقلي والمنطقي
- ٣٨٨ .. .. .
- عدم التزام محكمة الموضوع بأن تبين نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء . ما دامت قد استيقنت أن المتهم هو الذى أحدث اصابات المجنى عليه . مثال
- ٣٨٩ .. .. .
- اغفال الحكم ببيان مدى العاة . لا يؤثر في سلامته . طالما أن المتهم لا يجادل فيما نقله الحكم عن التقرير الطبي من تخلف عامه بالمجنى عليه
- ٣٩٠ .. .. .
- التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين . لا يعيب الحكم . ما دام قد أورد أقوالهم بسا لا تناقض فيه ، واستخلص الادانة منها استخلاصاً سائفاً
- ٣٩١ .. .. .
- عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات . لمحكمة تكوين عقيدتها بكل طرق الاثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطاعت الى صحتها . مثال
- ٣٩٢ .. .. .

- متى يحق للقاضي الجنائي أن يقضى بالبراءة : يكفى تشككه في صحة إسناد التهمة للمتهم .  
٢٩٣ .. .. . ما دام أن الحكم أحاط بالدعوى عن مصر وبصورة
- بفقد الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا موضوعي . مثال في اصابه خطأ .  
٢٩٤ .. .. . عدم نحت الحكم صراحة وعلى استعمال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها .  
لا يبيح . ما دامت الوقائع كما استبها قيد يوم هدا العلم لديه . القوق يتوافر العلم بالتقليد . من  
٢٩٥ .. .. . خصائص محكمة الموضوع . مثال .. .. .
- ايات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ،  
وجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مفارقتها : واتحساد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وعت ،  
وانسحاب شهادتهم الاجرائي الى ذلك . فاعتبه لتضامنهم في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين اصليين .  
٢٩٦ .. .. . تحديد الحكم الاصل انما كل منهم على حدة . غير لازم .. .. .
- تجزئة الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع . اعطالها ايراد بعض تفصيلات معينة للدليل .  
٢٩٧ .. .. . مفاده : امر احسا بها . مثال .. .. .
- سبق الاصرار . شروطه : لا يلزم ان يكون غرض الضرر هو العدوان على شخص معين . توافره :  
وبر انصرف غرض الضرر الى شخص غير معين وجهه أو اتقى به مصادفه .
- توافر سبق الاصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامنا في المسئولية . سواء اكان الفعل  
الذي داره كل منهم مسددا بانذات لم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمه هذا الفعل في  
النتيجة المترتبة عليه . يلقى ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وساهمهم في الاعتداء  
على المجنى عليه . مثال .. .. .
- ٢٩٨ .. .. . تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل الضبط انقضائي  
التعرض له واستيفائه . امر موكل لمحكمة الموضوع .. .. .
- ٢٩٩ .. .. . اختلاف الشهود في تحديد اوصاف آلة الاعتداء . اعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من ذلك .  
لا يبيح . ما دام قد احد من افعالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة . آلة القتل ليست من الاركان  
الجوهرية في الجريمة .. .. .
- ٤٠٠ .. .. . جواز الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير . متى اطبأت المحكمة الى صحة صدورهما من  
نقلت عنه .. .. .
- ٤٠١ .. .. . لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط  
ابحت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبا يؤدي الى اعتناعها . وأن تطرح ما يخالفه من صور  
أخرى . ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى ادله مقبومة في العقل والمنطق ولها أصلها في  
الاوراق . هي ليست مطالبة بالا تأخذ الا بالادلة المباشرة . لها استخلاص صورة الواقعة بطريق  
الاستنتاج والاستقراء وكافة المكونات الطولية .. .. .
- ٤٠٢ .. .. . لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ، فتأخذ به في حق المتهم دون الآخر .. .. .
- ٤٠٣ .. .. . سبق الاصرار . طبيعته : حالة ذهنية بنفس الجاني . قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس  
يدل عليه مباشرة . استخلاص توافره من وقائع وظروف خارجية . جواز استظهاره من الضمينة  
القائمة بين المتهم والمجنى عليه .. .. .
- ٤٠٤ .. .. . أخذ الحكم باقوال المتهم على آخر . لا يضيره . متى وثقت المحكمة فيها وارتاحت اليها .. .. .
- ٤٠٥ .. .. . وزعة أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .. .. .
- ٤٠٦ .. .. . متى تلتزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ أن تثار على وجه الجزم في أثناء  
المرافعة وقبل اقفال بابها . وأن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .. .. .
- ٤٠٧ .. .. . للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الاخذ بأقوال الشاهد او المتهم في أي مرحلة من مراحل  
الدعوى متى اطبأت اليها . لها الاخذ من أقواله بما تائق به واطراح ما عداها .. .. .
- ٤٠٨ .. .. . استناد الحكم الى أقوال أدل بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبط في دائرة اختصاصها .  
لا يبيح . ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان آخر خارج عن دائرة هذا الاختصاص . علة ذلك :  
ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه .. .. .
- ٤٠٩ .. .. . لمحكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة المتهم المحكوم في غيبته أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها  
الحكم الفياي الساقط أسبابا لحكمها . ما دامت تصلح في ذاتها لأقامة قضائها بالإدانة .. .. .
- ٤١٠ .. .. . حضور المحكوم عليه غيبا في محكمة الجنائيات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة يضي  
المدة . أثره : بطلان الحكم الفياي . إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة لا يترتب عليه اصدار الاقوال

- والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى • اعتبارها من عناصر الدعوى • للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .. .. . ٤١١
- القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحققه بتعدد تغيير الحقيقة في محور تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمال الحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه
- تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن • لا يلزم • ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .. .. . ٤١٢
- الاشتراك بطريق الاتفاق • ماهيته : هو اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه • تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مخصوصة يمكن الاستدلال عليها • للقاضي الجنائي الاستدلال عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه • ما دام هذا الاستدلال سائقا .. .. . ٤١٣
- إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا جديدة لقضائه وتقريره الأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه • مفاده : أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .. .. . ٤١٤
- للمحكمة التحويل في ادانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى • متى اطاعت إليها • ولو لم يكن من دليل سواها .. .. . ٤١٥
- للمحكمة أن تتبين حقيقة الدعوى وتردها إلى مسورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها • ولو كانت غير مباشرة • متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والنطقي • أمثلة .. .. . ٤١٦
- لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراتح إليه منها • عدم التزامها بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلالاً اكتفاء بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .. .. . ٤١٧
- تقدير صحة التبليغ من كذبه • امر موكول إلى محكمة الموضوع • شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بضمونها • وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه للمحكمة الأخذ بأقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة • دون أن تبين علة ذلك ، ودون أن تلزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى • ما دام له أصل فيها • وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم .. .. . ٤١٩
- الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات • مثال .. .. . ٤٢٠
- حضور المحكوم عليه في قبضته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة • أثره : بطلان الحكم النهائي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة • مقتضى ذلك : سقوط الحكم النهائي ذاته دون إجراءات المحاكمة • جواز استناد المحكمة عند إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغاية .. .. . ٤٢١
- للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات • شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا • عدم ضماهم لا يحول دون أن تمتد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية • ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .. .. . ٤٢٢
- عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يشرها • أمثلتها إلى الأدلة التي عولت عليها • دلالة على أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها • عدم التزامها ببيان علة أطرافها لها .. .. . ٤٢٣
- الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت • استقلال محكمة الموضوع به • عدم جواز مصادرتها في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض .. .. . ٤٢٤
- وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مظان وحام حوله من الشبهات • مرجعه إلى محكمة الموضوع .. .. . ٤٢٥
- لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى • لها في سبيل ذلك الأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأطراح ما عداها مما لا تطعن إليه • عدم التزامها ببيان الأسباب .. .. . ٤٢٦
- للمحكمة - وهي في سبيل تكوين عقيدتها - تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطعن إليه وتطرح ما عداها • لها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر .. .. . ٤٢٧
- إثبات المحكمة أركان الجريمة ، ووقوعها من المتهم • والأدلة التي قامت لديها فحملتها تعتقد ذلك وتقول به • كفايته لسلامة الحكم • عدم التزامها بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا • يكفي أن يستفاد الرد عليه من الأدلة التي عولت عليها في ادانة المتهم .. .. . ٤٢٨

- جريمة النصب - توافقها : وجوب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتمالية - مثال ٤٣٩
- علاقة السببية في المواد الجنائية - طبيعتها : علاقة مادية - تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجاني وترتبط من الناحية المنوية بما يجب أن يتوخى من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عبدا - اثبات قيام هذه العلاقة مسألة موضوعية - عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض - ما دام الحكم قد أقام قضاها على أسباب سائفة ... .. ٤٣٠
- اقرار الطاعن بتحريض اذنى الصرف - المزورين - مع تنصله من التوقيع عليهما - لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا ، خطأ المحكمة في تسمية هذا الاقرار اعترافا - لا تأثير له على سلامة الحكم - طالما أنه تضمن من الدلائل ما يبرز أدلة الدعوى الأخرى - وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ... .. ٤٣١
- تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها - مثال ... .. ٤٣٢
- المحاكمة الجنائية - القضاء بالبراءة : يكفي فيه أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم - ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصير وبصيرة ... .. ٤٣٣
- تقدير الوقائع التي يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الاعتداء - موضوعي - استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب - طالما كان استدلال الحكم سليما يؤدي الى النتيجة التي خلص اليها ... .. ٤٣٤
- الحكم بالادانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته أن يتحدث استقلالاً من ركن الضرر - يكفي أن يكون قيسام هذا الركن مستفادا من مجموع عبارات الحكم ... .. ٤٣٥
- للمحكمة الآتية برواية ينقلها شخص عن آخر - متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة - وكانت تشتمل الواقع في الدعوى - لا يغير من ذلك : أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا - ما دامت المحكمة قد اطمانت الى صحة ما أدلى به وركنت الى اقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويصيه ... .. ٤٣٦
- المحاكمات الجنائية : العبرة فيها هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه - مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين - لا تصح - من سلطته الأخذ بأية قرينة يراها اليها دليلا لحكمه ، الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ... .. ٤٣٧
- عدم التزام المحكمة بالإشارة الى أقوال شهود النفي - ما دامت لم تستند اليها في قضائها - وطالما أن قضاها بالادانة أدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطعن الى أقوالهم فأطرحتها ... .. ٤٣٨
- تعرف الشهود على المتهم - ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا - اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستعمل من عملية الاستعراق - عدم جواز مصادرتها في اعتقادها ... .. ٤٣٩
- تقدير حالة المتهم العقلية - من الأمور الموضوعية - استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها - ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة ... .. ٤٤٠
- التناقض الذي يبطل الحكم : هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدا متساقطا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتقاد عليها والأخذ بها ... .. ٤٤١
- تبيان الحكم أركان المسؤولية التصورية من خطأ وضرر ورابطة سببية - احاطته بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية - لا تقرب عليه بعد ذلك اذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ... .. ٤٤٢
- تحديد الأشخاص للمسافات - أمر تقديرى - ليس من شأن الاختلاف فيه اصدار شهادة الشهود - الأمر في ذلك مرجعه الى تقدير محكمة الموضوع واختصاصها الى الشهادة في مجموعها كمنعصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة - مثال ... .. ٤٤٣
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة - مطلقة - لها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والمواصلة بين ما أخذت عنه بالقرن الذي رواه وبين ما أخذت من قول شاهد آخر والجمع بين القوانين وإيراد مؤامجة واحدة وأن تنسب اليهما معا - ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا ... .. ٤٤٤
- حكم الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة - لها أن توائم بين ما أخذت عن الشهود بالقرن الذي رواه كل منهم فتأخذ بما تطمئن اليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه - اختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقض - ما دام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تناقض فيه ... .. ٤٤٥
- تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون ، وتقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها - أمر موكل لسلطة محكمة الموضوع - عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعها لتوقيع العقوبة بالقرن الذي رآته ... .. ٤٤٦



- عدم رسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجب للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . مثال .. .. . ٤٤٧
- الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يفسح أثره .. .. . ٤٤٨
- نسبة الحكم أقوال الشاهد الى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة . لا ينال من سلامته تقدير قوة الدليل . من سلطة محكمة الموضوع . اطمئنان المحكمة الى رؤية الشاهد للمتهمين وهما في طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث . المجادلة في ذلك . غير مقبولة . ولو كانت رؤية الشاهد للمتهم من الخلف .. .. . ٤٤٩
- ليس بلام أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستصحب على المراسمة والتوفيق . أمثلة .. .. . ٤٥٠
- لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له .. .. . ٤٥١
- خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضي في جميع الأحوال . ولو كانت أوراقا رسميه ما دام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . مثال .. .. . ٤٥٢
- العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الدليل المقدم اليه . عليه تمحيص أدلة الدعوى . تعرضه الى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل أن يأخذ به ويعول عليه . النسي عليه بأنه تجاوز في ذلك حدود سلطانه . غير جائز . مثال .. .. . ٤٥٣
- تحدث الحكم استقلالا عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي . غير لازم : يكفي أن يكون مستفادا من الظروف واللازمات طبقا للواقعة التي أثبتها الحكم .. .. . ٤٥٤
- لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها ما تظنن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال . متى اقتنعت بصحتها وإكفانها الى قدرتهم على التمييز . مثال .. .. . ٤٥٥
- دلالة عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أن المشرع قصد من وضعها اعتماد العقاب الى طائفة المستغلين للبناء والفجوريات وسبيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . تناولها بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومركب البناء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .. .. . ٤٥٦
- لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهمه على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية وبين ما انتهى اليه من ثبوت جريمة استغلال بناء المتهمه المذكورة . اغفال الحكم تحديد مسافة الاطلاق كما ذكرها الشهود . لا ينال من سلامته . علة ذلك : المحكمة إنما تورد من أقوال الشهود ما تقيم عليه قضاها . عدم إيرادها لبعض تفاصيل معينة يفيد اطراحها .. .. . ٤٥٧
- الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه عند رفضه : هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه . مثال .. .. . ٤٥٨
- لمحكمة الموضوع الأخذ باستعراض المجنى عليه على المتهم متى اطاعت اليه . ولو كان يعرفه من قبل وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين .. .. . ٤٥٩
- توافر ثبوت ركن الاعتداء في إدارة محل للدعارة . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . متى كان تقديرها سابقا . مثال .. .. . ٤٦٠
- عدم تقيد المحكمة بنذب خبير . متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . مثال .. .. . ٤٦١
- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار أذن التفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . مثال .. .. . ٤٦٢
- الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .. .. . ٤٦٣
- لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ! واطراح ما يخالف ذلك من صور أخرى . ما دام استخلصها سابقا . ليست مطالبة بالا تأخذا بالادلة المباشرة . لها استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة امکانات العقلية . ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .. .. . ٤٦٤
- مع حكم العقل والمنطق .. .. . ٤٦٥

المحاكمة الجنائية • تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم • كفايته • للقضاء له

بالبراءه .. .. . ٤٦٦

الاعتراف في المواد الجنائية : عنصر من عناصر الدعوى • لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمته التدللية على المعترف • لها تجزئة الاعتراف والاخذ منه بما تطمئن الى صدقه وأطراح سواء دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك • لها الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك

٤٦٧

لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون غيره أو التقييد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للظن بالتزوير على الأوراق الرسمية • ما دام الدليل المستعمل ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة

٤٦٨

عدم رسم القانون شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها • كون مجموع ما أوردته الحكم كافيا في فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة • تحقق حكم القانون

٤٦٩

كون شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة • للمحكمة إيراد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته اليهم جميعا

٤٧٠

نسبة الحكم على خلاف الثابت في الأوراق الى بعض الشهود واقعة معينة • لا يؤثر في سلامته ما دامت المحكمة لم تجمل لهذه الواقعة اعتبارا في ادانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤيدة الى ما رتب عليها

٤٧١

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناس دفعه الموضوعي في كل جزئية بثريها • أطشنتها الى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها

٤٧٢

تحدث الحكم عن ركن الأكرام في السرقة استقلا • غير لازم • ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه

٤٧٣

لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والاخذ منها بما تطمئن اليه في حق أحد المتهمين وإطسراح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر

٤٧٤

الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة • اتصاله بالولاية • جواز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض • لهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها • شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون لمصلحة الطاعن

٤٧٥

القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن استلزم ثبوت ادعاء الجاني على تطامى المخدرات لجواز الحكم بإيداعه إحدى المصحات • إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محددا للادمان أو أن يقره بمدلول طبي معين • افصاحه بذلك عن رغبته في تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة • الادمان على الشيء لفة هو المداومة عليه • على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تطامى المواد المخدرة لكي تآمر بإيداعه المصحة • ما دامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر غير متوافرة في حقه • عدم تقيدها بدليل معين • لها أن تتبين حالة الادمان من كافة وثائق الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وأن تقيم قضاها في ذلك على أسباب سائفة

٤٧٦

التناقض الذي يوجب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البطش الآخر • ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة

٤٧٧

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام • ليس من الدفاع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلا • كفاية الرد الضمني

٤٧٨

العبرة في الأحكام الجنائية هي فافتتاح القاضي بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببرائه • لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل من عدا الأحوال التي يقيه القانون فيها بذلك كما هو الحال بالنسبة الى محضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته • اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها • المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تميز تحقيقا بالجلسات • لها تقدير قيمتها بنسبة الحرية فتفرض الأخذ بها ولو لم يظن فيها على الوجه الذي رسمه القانون

٤٧٩

متى لا تقبل شهادة القائم بإجراء باطل عليه ؟ عند قيام البطلان وثبوته • كون البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات • من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأن دليل • مثال

٤٨٠

القاضي غير ممنوع من الأخذ بالأقوال التي يدل بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق • أخذ المحكمة بشهادة شاهد يقيده اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لنعلها على عدم الأخذ بها

٤٨١

- ٤٨٢ .. .. لحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض عن أقوال شهود النفي
- للمحكمة الاستنفاء عن سماع شهود الاثبات • شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنًا • للمحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية • ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .. ..
- ٤٨٣ .. .. للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمانت اليها • ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها • لارقابة لحكمة النقض عليها في ذلك • مادام تدليلها سافًا
- ٤٨٤ .. .. الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال • لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الاثبات • لها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزور اليه انتزع منه بطريق الاكراه .. ..
- ٤٨٥ .. .. محكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى • ما دامت مطروحة على بساط البحث .. ..
- ٤٨٦ .. .. الدفع بتلفيق التهمة أو باستحالة الرؤية • من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردًا صريحًا • كفاية الرد الضمني .. ..
- ٤٨٧ .. .. للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى
- ٤٨٨ .. .. التناقض بين أقوال الشهود والمتهمين • لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصًا سافًا .. ..
- ٤٨٩ .. .. الأدلة في المواد الجنائية • طبيعتها : متسانة ، يكمل بعضها بعضًا • لا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة • يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤيدة إلى ما رتب عليها ومنتهجة كوحدة في اثبات اقتناع القاضي .. ..
- ٤٩٠ .. .. لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة صريحًا ومباشرًا في الدلالة على ما تستخلصه منه • لها الركون في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية عن طريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية • ما دام استخلاصها سافًا
- ٤٩١ .. .. خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد • لا يقدر في سلامته • ما دام أنه ليس من شأنه أن يشير من جوهر الشهادة التي استند اليها .. ..
- ٤٩٢ .. .. لا يوجد قانونًا ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبرائة دون أن تلج الدفع المبدئي من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية ببعض المسة .. ..
- ٤٩٣ .. .. عدم التزام المحكمة في حالة انقضاء البرائة بالرد على دليل من أدلة التثبت • كفاية الرد الضمني
- ٤٩٤ .. .. الأحكام الصادرة بالبرائة • بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة فيها • غير لازم • كفاية بيان اسانيد البرائة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .. ..
- ٤٩٥ .. .. ركن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المنصولة من جريمة خيانة الأمانة • مسألة نفسية • للمحكمة تبينها من ظروف الدعوى .. ..
- ٤٩٦ .. .. الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجهًا للنفي على جدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم • مثال .. ..
- ٤٩٧ .. .. تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة • وعدم إبداء الطرد الذي يقول أنه منعه من الحضور • لا محل لرد المحكمة على ذلك .. ..
- ٤٩٨ .. .. مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني • غير لازم • كفاية عدم تناقض جمل الدليل القولي مع الدليل الفني تناقضًا يستلزم على اللامعة والتوفيق مثال .. ..
- ٤٩٩ .. .. علاقة السببية في المواد الجنائية • طبيعتها : علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويًا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله المسمى • ثبوت قيام هذه العلاقة • مسألة موضوعية • مثال .. ..
- ٥٠٠ .. .. وجود جسم الجريمة ليس شرطًا أساسيًا في ادانة المتهم • مثال .. ..
- ٥٠١ .. .. حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتناعه من أي دليل معروض له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى
- ٥٠٢ .. .. جريمة التزييف • استلزامها - فضلًا عن القصد الجنائي العام - قصدًا خاصًا هو تية دفع الصلة الزائفة إلى التداول • على المحكمة استظهار القصد الخاص • عدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجاني .. ..
- ٥٠٣ .. ..

- ٥٠٤ علم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .. .. .
- ٥٠٥ علم التزام المحكمة بالرد استقلالا على الدفاع الموضوعي • كفاية الرد الضمني .. .. .
- الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها • متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى • شرط ذلك : أن نبيئ علة الرفض .. .. .
- ٥٠٦ سبق الإصرار • ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني • استخلاص القاضي لها من وقائع خارجية • مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستخلاص .. .. .
- ٥٠٧ الترسد • ما هيته : ظرف عيني مشدد • وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة جمع الحكم بين طرفي سبق الإصرار والترصد عند تحدته عنها لا يضيره ما دام قد دلت على نفيها تدليلا سائقا .. .. .
- ٥٠٨ عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره • لها تجزئته والأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة والأعراض عما تراه مغايرا لها .. .. .
- ٥٠٩ عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها • قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت • دلالة : عدم اطمئناننا إلى أقوال شهود النفي وأطراحها قرائن • استعراق الكلب البوليسى • جواز الاستناد إليه كقرينة تميز أدلة الثبوت .. .. .
- ٥١٠ تمويض مؤقت : قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه • يكفى • بيان الضرر : يكون على المحكمة التي ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعنين على المجنى عليها • تضمنه أركان المسؤولية المدنية • وجوب الحكم على مقارنه بالتعويض • لا تثريب على المحكمة عدم تبيانها الضرر بنوعيه المادى والأدبى
- ٥١٤ القصد الجنائى فى جريمة حتك العرض • تحققه : بانصراف ارادة الجاني الى الفعل • لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منها • يصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعله الا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذوبها • تحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن • غير لازم الدفع بشيوع التهمة • دفاع موضوعي • عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة • كفاية الرد الضمنى .. .. .
- ٥١٦ تحدث الحكم استقلالا عن العلم بالجورح المخدر • غير لازم • كفاية الرد الضمنى .. .. .
- ٥١٧

### الفرع الثالث : ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل •

- تحرير الأحكام • لم يرسم لها القانون حدودا شكلية • كل ما أوجبه : ذكر البيانات المنصوص عنها فى المادة ١٣٠ ج • توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد • استخلاص ذلك فى الحكم استخلاصا سليما • جمعه بين هذين الطرفين عند تحدته عنها • لا يعيبه .. .. .
- ٥١٨ خطأ الحكم فى ذكر اسم مالك الشيء المروق لا يعيبه .. .. .
- ٥١٩ طلب التأجيل لحضور المحامى الأصل ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره • التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها فى موضوع الدعوى • معنى ذلك : أن المحكمة قدرت - فى حدود حقا - أن تخلت المحامى لم يكن لمعد قهري يلزمها بمنحه أجل للحضور ، وإنما لم تطعن إلى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل • انتهى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع • لا يقبل .. .. .
- ٥٢٠ الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنًا من أركانها أو عناصرها • خطأ الحكم فى بيانه لا يؤثر فى سلامته • ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على لجوبتها أدلة سائقة • وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التى استند إليها فى ذلك خطأ الحكم فى اثبات ساعة حصول الحادث ، أو فى تحديد تاريخ الواقعة ، أو اغفاله بتحديد ما لا يؤثر فى سلامته • ما دام لا يتصل بحكم القانون فيها أو فى تكوين عقيدة المحكمة • وما دام أن الدعوى لم تنقض بضى المدعى .. .. .
- ٥٢٢ لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع يمدد عن محبة الصواب .. .. .
- ٥٢٣ إيراد الحكم تفصيلات لا تتصل بجورح الواقعة • تزيد : لا تأثير له على سلامته • ما دام الطاعن لا ينازع فى صحة ما أورده الحكم بشأنها • وأن لها أخذها الصحيح من أوراق الدعوى .. .. .
- ٥٢٤ اختلاف الشهود فى تفصيلات معينة • أمر لا يعيب الحكم • شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها فى تكوين عقيدته .. .. .
- ٥٢٥

خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة • لا يعيبه • ما دام لا يتصل بحكم القانون على الواقعة • وما دام أن الدعوى لم تنقض بفسخ المدة

٥٢٦

الخطأ في الاستناد لا يفسد الحكم • ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة • مثال

٥٢٧

تزيد الحكم فيما استطرد إليه • لا يعيبه • طالما أنه لا أثر له في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها

٥٢٨

سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عنصراً من عناصرها الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم

٥٢٩

خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذته المتهم يمكناً لترقب المجنى عليه • لا يقدح في

٥٣٠

سلامته • طالما أنه غير مؤثر في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها

استناد المدعي بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء • عدم مجادلة الطاعة في انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى • إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستند من الأوراق هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعها استناداً لها • تزيداً إلى المسؤولية الأخيرة • غير مجد

٥٣١

لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن دفاع ظاهر البطلان

٥٣٢

راجع أيضا : استئناف

( القاعدة رقم ٢ ، ٣٣ )

وقرأه

( القاعدة رقم ٤٩ )

وتفتيش

( القاعدة رقم ٧ )

ونقض

( القاعدة رقم ١٤ من ٦٨٥ )

### الفصل الخامس : حجية الحكم •

صدور حكم لا وجود له • لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه

٥٣٣

— ما دام طرق الطعن فيه لم تستنفذ • تقتضي ذلك : إعادة المحاكمة • مثال • سرقة الحكم

ثبوت اعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه • اعتداء متهمه أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن • مساهمة هاتين الاصابات معاً في أحداث الوفاة • مسؤولية كل من المتهمين عن ارتكاب جريمة الضرب المقتضى إلى الموت • ادانة المتهم من ادانة الطاعن عن ذات الجريمة • النفي على الحكم بخالفه القانون — لا هدر حجية الحكم الصادر من محكمة الأحداث عن تلك الجريمة لا يمنع من ادانة الطاعن عن ذات الجريمة • النفي على الحكم بخالفه القانون — لا هدر حجية الحكم الصادر من محكمة الأحداث — لا محل له

٥٣٤

الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم • تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ

٥٣٥

الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه

فقد نسخة الحكم الأصلية ومضرب جلسة المحاكمة • اثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية • ما دام طرق الطعن في الحكم لم تستنفذ بعد • استيفاء الطاعن بالنقض في هذا الحكم • وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له • قيام مسؤولية باقي الحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن • وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضاً ولو لم يطعنوا في الحكم

٥٣٦

حجية الشيء المقضي به • عدم ورودها في الأحكام الا لا يكون مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً

٥٣٧

وثيقاً غير متجزئ

الحكم بأشهاد الافلاس لا يفقد الفلس أهليته • له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه باسمه شخصياً • لا حجية للأحكام التي تصدر قبل التفليس

٥٣٨

إجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ للنزاهة العامة والمدعي بالحقوق المدنية والمستول عنها الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بجناية • مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بفسخ المدة • هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم الفياضي مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع • الطعن المتقدم النيابة عنه يعتبر ساقطاً بسقوطه

٥٣٩

الأحكام الصادرة من محكمة الجنائيات تبطل -حتماً وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بفسخ المدة • عدم جواز إعادة القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في

- إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غاييبا • بقاء الدعوى فى حوزة المحكمة بقرار  
 ٥٤٠ الحالة الأول حتى يقضى فيها بحكم نهائى • المادتان ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الاجرامات الجنائية
- حضور المحكوم عليه فى غيبته او القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة • اثره : بطلان  
 الحكم الغيابى واعادة نظر الدعوى • هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة • القبض  
 عليه وفراره قبل جلسة المحاكمة أو حضوره من تلقاء نفسه متراتيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم  
 يحضرها • الحكم بسقوط الحكم الأول • لا معنى له • وجوب القضاء بعدم انقضاء الحكم الأول  
 واستمراره قائما • التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابى قائما معناه زوال صفة الغياب عن  
 ٥٤١ الحكم • غير صديد .. .. .

- اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ اجراءات • ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه • هى بمثابة  
 محاكمة مبتدأة • المحكمة الاعادة أن تفصل فى الدعوى يكامل حريتها غير مقيدة بشئ • ما جاء بالحكم  
 ٥٤٢ الغيابى • لها أن تشدد العقوبة أو تحققها .. .. .

### الفصل السادس : بطلان الحكم •

#### ( ١ ) ما يبطل الحكم •

- الحكم فى موضوع المعارضة بناء على اعلان المتهم لجهة الادارة • ثبوت أن له محل اقامة سابق  
 ٥٤٣ اعلانه فيه • أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بنى على اجراءات باطلة .. .. .
- بطلان الحكم • لعدم التوقيع عليه فى الميعاد القانونى • التمسك بذلك • اثباته : بشهادة من قلم  
 ٥٤٤ الكتاب بعدم حصول الایداع • الاستناد الى وسيلة أخرى • لا يعنى .. .. .
- معارضة استئنافية • حضور المارض بالجلسة المحددة • ادراج اسمه برول الجلسة على خلاف  
 الاسم الحقيقى ، مما نتج عنه : عدم تمكنه من التول فى الدعوى ، وصودر الحكم باعتبار المعارضة  
 ٥٤٥ كأنها لم تكن • ذلك حكم باطل • بنى على اجراءات باطلة .. .. .
- الاستئناف المرفوع من النيابة العامة • احالة الحكم الاستئنافية فى خصوص وقائع الدعوى  
 وحدها الى الحكم المستأنف • استطراده بعد ذلك الى مناقشة أسباب استئناف النيابة ، وانتهائوه الى  
 تعديل الحكم المستأنف • عدم ايراد أسباب الحكم المستأنف • ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب  
 ٥٤٦ نفضه • المادة ٢٣١ ج .. .. .
- اقوال أحد المتهمين فى الدعوى • اعتبارها دليل اثبات ضد متهم آخر • ذلك من شأنه قيام  
 تناقض بين مصلحة كل منهما • وجوب فصل الدفاع بينهما •

- السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما ، مع قيام هذا التناقض • اخلال بحق الدفاع • يبطل الحكم  
 ٥٤٧ سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم • النطق بالحكم يكون من الهيئة التى سمعت المرافعة ، أو  
 ٥٤٨ أن يكون أعضاؤها جميعا قد وقعوا على مسودة الحكم • عدم مراعاة ذلك • اثره : بطلان الحكم
- خلو الحكم مما يفيد صدور الامة • يحمله باطلا بطلانا أصليا • علة ذلك : المادة ٦٣ من  
 الدستور المؤقت • هذا البطلان من النظام العام • لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها •  
 ٥٤٩ المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .
- تاريخ صدور الحكم • عنصر من مقوماته • خلو الحكم من تاريخ صدره • يبطله قانونا • ولو  
 كان محضر الجلسة هذا البيان •

- الحكم بقبولة الاعدام • القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم وقبول عرض النيابة • اتمام  
 ٥٥٠ أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ صدره مما يبطله • أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والاحالة  
 كشف القاضي عن اعتناقه لراى ممين فى الدعوى قبل الحكم فيها • اثره فقدانه صلاحيته للحكم •  
 ٥٥١ قضاؤه فى الدعوى على الرغم من ذلك • صدور الحكم باطلا .. .. .

#### ( ب ) مالا يبطل الحكم •

- اغفال النص على البيانات الخاصة بسنن المتهم وصناعته ومحل اقامته • لا يبطل الحكم •  
 ٥٥٢ ما دام أن المتهم لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر على مسئوليته .. .. .
- سؤال الشاهد دون حلف اليمين • بحضور محامى المتهم • ودون اعتراض منه • يسقط حقه فى  
 ٥٥٣ الدفع ببطلان الاجراءات .. .. .
- بيان كيفية ارتكاب الجريمة • على الوجه الصحيح • لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة : ما دام أنه  
 لا مغايرة فيه للتعناصر المطلوبة • اجراء ذلك فى الحكم • دون لفت نظر الدفاع فى الجلسة • لا تترتب  
 ٥٥٤ مثال .. .. .

محضر الجلسة • اثبات اسم المتهم فيه • من أقواله بالجلسة • صدور الحكم بهذا الاسم • لا بطلان ٥٥٥

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن • النقص على هذا الحكم بالبطلان لمرض المتهم يوم صدوره ،  
وارفاق شهادة طبية بأسباب الطعن • عدم اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة من ظروف  
الدعوى وتختلف المتهم عن حضور جميع جلسات المحاكمة • أثره : رفض هذا الوجه من الطعن ٥٥٦

راجع أيضا : حكم •

( القواعد ١٣ ، ١٤ ، ٣٧ )

## الفصل السابع : تصحيح الحكم •

### الفرع الأول : الخطأ المادى •

حضور المتهم فى جميع مراحل التحقيق والمحاكمة • صدور الحكم فى مواجهته بعد أن أبدى دفاعه  
الخطأ فى اسم • جند • المتهم • هو مجرد خطأ مادى • يجوز تصحيحه • القول بأن أدلة الدعوى  
أصبحت على شخص غيره : هو محاولة لتوجيه الاتهام وجهة أخرى ، ووسيلة لالتباس طريق للطعن  
فى الحكم لم يرسمه القانون ٥٥٧

إغفال قانون الإجراءات النص على رسم طريق للطعن فى قرار التصحيح ، عند تجاوز الحق  
فيه • وجوب الرجوع الى الأحكام قانون المرافعات المدنية • المادة ٣٦٥ مرافعات • علة ذلك ٥٥٨

صدور أمر من المحكمة بالتصحيح • فى الحدود المرسومة فى المادة ٣٣٧ ١ • ج الطعن فى هذا  
الأمر بالنقض • لا يجوز ٥٥٩

### الفرع الثانى : إغفال الفصل فى بعض الطلبات •

#### ( أ ) إغفال الحكم على أحد المتهمين •

إغفال الحكم الابتدائى فى منطوقه القضاء يعقوبة على أحد المتهمين فى الدعوى • رغم إشارته  
فى الأسباب الى ثبوت التهمة قبله • خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة • وجوب إعمال  
نص المادة ٣٦٨ مرافعات • ليس للنيابة أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ٥٦٠

#### ( ب ) إغفال الفصل فى الدعوى المدنية •

حتى ترجع المحكمة الجنائية الى قانون المرافعات المدنية : عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه  
وردت فى قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على عاقبة من القواعد العامة  
الواردة فى قانون المرافعات •

خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل فى بعض الطلبات  
الخاصة بالدعوى المدنية كما فعل قانون المرافعات فى المادة ٣٦٨ •

إغفال محكمة أول درجة الفصل فى الدعوى المدنية ليس للدعى المدنى اللجوء الى المحكمة  
الاستئنافية لتدارك هذا النقص • عليه الرجوع الى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفله ٥٦١

راجع أيضا : إجراء المحاكمة •

( القاعدة رقم ٦٨ ) •

وقرة الثراء النفس •

( القاعدة رقم ١٣ من ٥٦٩ ) •

## الفصل الثامن : العقن في الأحكام .

الحكم المحضوري الاعتباري الاستثنائي . قابل للمعارضة . عند اثبات قيام العذر المانع من الحضور

- ٥٦٢ .. .. . ميداد المعارضة . يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم
- الظمن بالنقض . في حكم حضوري اعتباري . لم يملن . لا يجوز . علة ذلك : أن الحكم المطعون
- ٥٦٣ .. .. . فيه مازال قابلاً للمعارضة . المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
- الظمن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الظمن في القرارات والأوامر . لا يجوز
- ٥٦٤ .. .. . إلا بنص . مثال . أوامر غرفة الاتهام
- عدم جواز الظمن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم .

ليس للدعيات بالحق المدني النعي على الحكم لاعراضه عن الرد على الدفع المبدي من المتهم

- ٥٦٥ .. .. . بانقضاء الدعوى الجنائية بضي المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته

## راجع إجراءات :

القواعد أرقام ٩ ، ١٥ ، ٢١ ، ٣٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٣٦ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ٢٠٢ .

واسباب الإباحة .

( القاعدة رقم ٢٩ ) .

واستئناف .

( القواعد ٤ ، ٩ ، ٤٣ ) .

## وبلاغ كاتب :

( القاعدة رقم ٩ ) .

## وتزوير :

( القاعدة رقم ١٠ ) .

## ومعوى مدنية :

( القاعدة رقم ٣٤ ) .

## ومعارضة :

( القاعدة رقم ١٥ من ٦٣٤ ) .

## ومواد مضافة :

( القاعدة رقم ١٥ من ١٠٥ ) .

## ونقضي :

( القاعدة رقم ٢٩ من ١٠٧ من ١٣ ) .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره .

٢ - إذا كان بين من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه كان موقفا تحت كلمة القاضي بتوقيع بالقلم «الكوبيا» وأن آثاره لازالت ظاهرة ، وقد تماثل لون رصاص القلم الموقع به على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي مع لون آثار القلم الموجودة تحت كلمة القاضي بالحكم الابتدائي مما يقطع بأن توقيع القاضي كان موجودا بالحكم ، وفضلا عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن الحكم الابتدائي كان خاليا من توقيع القاضي لبادر لأتارة ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن ما ينمى الطاعن من عدم توقيع القاضي على الحكم الابتدائي وبالتالي بطلانه وبطلان الحكم الاستئنافي الذي أيد له لأسبابه يكون على غير أساس .

١ - لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرخص بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة - والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض ، إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون ، ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(الظمن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/١٧ من ١٢ ص ١١٣٣)

(والظمن رقم ٣١٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦٦١/٦/١٢ (لم ينشر))

(الظمن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/٢/٢١ من ١٢ ص ٣٢٧)



بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧ - ٦ - ١٩٦٢  
- كما عدلت الملة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تبعا  
لذلك بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

٦ - فصلت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات  
الجنائية نظام وضع لأحكام والتوقيع عليها ، ولم ترتب  
البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وايداعها الا اذا  
مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، ولم تفرق بين  
الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر  
في جلسة حيزت اليها الدعوى للنطق بها ، ومن ثم فانه  
لا يصح الاستناد الى ما ورد في المادة ٣/٤٦ من قانون  
المرافعات بشأن التوقيع على الحكم وايداع مسودته .

(الطن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ص ١٤ ص ٢٢٢)

٧ - لم يعدد قانون الاجراءات الجنائية أجلا للنطق  
بالحكم . انما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف  
ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن تبطل اذا انقضت  
مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها ،  
ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في  
قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم فان ما ينهض الطعن  
من أن اجراءات المحاكمة وقمت باطله تأسيسا على أن محكمة  
الجنح المستأنفة أجلت النطق بالحكم أكثر من مرة خلافا  
لما يقضى به قانون المرافعات - يكون على غير أساس ؛  
(الطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ص ١٤ ص ٢٦٢)

٨ - ان مملك المشرع في تقرير قاعدة اجماع آراء  
قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم  
البراءة - التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها  
لاصدار الأحكام بأغلبية الآراء - وايراده اياها في المادة  
٤١٧ في فقرتها الثانية مكمل للفقرة الأولى الخاصة  
بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها، ظاهر الدلالة  
في قصرها على تسوية مركز المتهم في خصوص الواقعة  
الجنائية وحدها ، أو عندما يتصل التعويض المدني المطالب  
به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية -  
بثبوت تلك الواقعة الجنائية للعللة ذاتها التي يقوم عليها  
ذلك الاستثناء - سواء استأنفت النيابة العامة الحكم أم لم  
تستأنف - فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة  
المذكورة اذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى  
المدنية استقلالا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعي  
بالحقوق المدنية بشية زيادة مبلغ التعويض المقضى به

٣ - علانية النطق بالحكم - عملا بالمادة ٣٠٣ من  
قانون الاجراءات الجنائية - قاعدة جوهرية يجب مراعاتها  
- الا ما استثنى بنص صريح - تحقيقا للغاية التي توخاها  
الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والامتحان اليه . فاذا  
كان مضى الجلسة والحكم - وهما من أوراق الدعوى  
التي تكشف عن سير اجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم  
- لا يستفاد منهما صدوره في جلسة علنية بل الواضح  
منهما أنه قد صدر في جلسة سرية ، فان الحكم يكون  
معيبا بالبطلان الذي يستوجب نقضه ، أخذا بنص المادة  
٣٣١ التي ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون  
المتعلقة بأى اجراء جوهري .

(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧ ص ١٣ ص ١١٥)

٤ - انه وان كان مجرد عدم توقيع القاضي على مضى  
الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، الا أن توقيعه على ورقة  
الحكم الذي أصدره يعد شرطا لقيامه فاذا تخلف هذا الشرط  
فان الحكم يعتبر مبدوما - واذا كانت ورقة الحكم هي  
الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء  
على الأسباب التي أقيم عليها فان بطلانها يستتبع حتما بطلان  
الحكم ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف -  
الصادر في المعارضة - قد اعتنق أسباب الحكم الغيبي -  
المعذوم قانونا - لعدم توقيع القاضي الذي أصدره على  
ورقته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الأخذ  
بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينشئ ايها لقضائه  
بالادانة أسبابا مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي النهائي  
الباطل ، فان البطلان يلحقهما للقصور في بيان الأسباب  
التي أقيم عليها مما يضمن منه قبول الطعن ونقض الحكم  
المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٤ ص ١٤ ص ٢٢٢)

٥ - أوجبت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات  
الجنائية وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين  
يوما من النطق بها والا كانت باطله . وبطلان الحكم بسبب  
التأخير في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره  
اعتبارات تأمى بطبيعتها أن يستدل الأجل لأي سبب من  
الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون  
المرافعات (٥) .

(الطن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ص ١٢ ص ١٠٤)

\* المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية عدلت

١١ - انه وإن نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، إلا أنه يستين من المذكرة الإيضاحية لهذه المادة ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتنسيق بين مشروع قانوني الاجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستثنائية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون اثاراً من الشارع لمصلحة المتهم ، شهد لذلك أن

## الفصل الثاني : وصف الحكم .

١٧ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المتهم « الطاعن » تخلف عن حضور الجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى في مواجهته ثم قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فإن حكمها يكون حضوريا اعتبارا وإن وصفته في منظوقه بأنه حضوري طبقا لنص المادة ٢٣٩ إجراءات .

(الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٢٠٠٦)

١٨ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن كان خارج البلاد وقت سماع الدعوى بالجلستين السابقتين على الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه ، مما يفيد أن إجراءات محاكمته في هذه المرحلة قد تمت في غيبته ، في حين أن المحكمة وصفت هذا الحكم بأنه حضوري اعتبارا تأسيسا على حضور الطاعن بالجلستين السابقتين على صدوره . فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول المعارضة في ذلك الحكم بقوله أنه حضوري يكون غير سديد ، ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ من ١٤ ص ٢٠٠٦)

١٩ - تنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا » فإذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى ومع ذلك قضت المحكمة حضوريا بالقوة ، فإن مؤدى تطبيق النص المتقدم أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري اعتباري ، ذلك أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ من ١٥ ص ٣٧٦)

العامة - وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية - من الظن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة لهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .

(الطن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٦ من ١٦ ص ٣٦٢)

١٤ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور ، أما المسودة - فهي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم وللمحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه - فإنها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ من ١٦ ص ٤٢٩)

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن ابى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد - ولما كان المستفاد مما هو مثبت بالشهادة - المقدمة من محامي الطاعن مع تقرير أسباب الظن - أن مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت في الميعاد وأن الحكم ذاته موقع عليه من رئيس الجلسة والكاتب لم يودع ملف الدعوى الي وقت تحريرها . وإذا ما كان العاقل أنه حتى هذا التاريخ كان قد مضى أكثر من ثلاثين يوما على صدور الحكم فقد ران عليه البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ من ١٦ ص ٤٢٩)

١٦ - من المقرر أن اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها بل أنه يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ من ١٦ ص ٣١١)

على الدعوى فى الجلسات السابقة . فان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضورى اعتبارى وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للمادة ٤٠٧ من القانون المذكور الا من تاريخ اعلائه للمحكوم عليه أو علمه به علما يقينيا .

(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ م ١٦ م ٨١٠)

#### الفصل الثالث : بيانات الحكم .

##### الفرع الاول : بيانات الديةاج .

##### ( ١ ) صدور الحكم باسم الأمة .

٢٤ - متى كانت المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٨ تنص على أنه « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » . فان خلو الحكم من هذا البيان يمس ذاتية الحكم ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويحمله باطلا بطلانا أصليا . ولما كان الحكم المعلن فيه وان دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة الا أنه عندما أيد الحكم الاستئنافى النيابى - والذى لم يمتون باسم الأمة - لم ينشأ نقضاته أسبابا جديدة بل اعتققت أسباب ذلك الحكم الباطل فأصبح باطلا بدوره . وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام ، فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم تشره الطاعنة ( النيابة ) فى أسباب طعنها .

(الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ١٢١٢)

(والطن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٢ م ١٣ م ٨٧٣)

(والطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٢٢٤٩)

(والطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٨٢٠)

٢٥ - القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة ، وأنه يجب أن يبين فى ديباجتها صدورها باسم الأمة ، ومكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بمحضر الجلسة .

(الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٥ م ١٦ م ٦٢٣)

##### (ب) تاريخ الحكم .

٢٦ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديةاج .

(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٨٢٠)

٢٠ - الحكم الحضورى الاعتبارى هو حكم قابل للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٣٦)

٢١ - نصت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا » . كما ان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ هو أن المعارضة لا تقبل فى هذه الحالة الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر امام محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل لحضور محاميه فأجلت الدعوى ولكنه لم يحضر بالجلسة الأخيرة بل تقدم الدفاع عنه الى المحكمة بالعدر المانع من الحضور - وهو المرض - قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة وقضت حضوريا اعتباريا فى موضوع الدعوى ، فان الحكم المعلن فيه - اذ قضى بعدم قبول المعارضة فى هذا الحكم ولم يستد بالمرض عذرا مبررا لقبول المعارضة لما هو ثابت من سابقة التقدم بهذا العذر قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى للمارض فيه وعدم أخذ المحكمة به - يكون قد التزم حدود القانون .

(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٦٥ م ١٦ م ٨٣٢)

٢٢ - ان واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولما كان الثابت أن الدعوى نظرت فى حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته فان الحكم الصادر فى الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به . ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٨١٠)

٢٣ - العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى حقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعنتين لم تحضرا بالجلسة الأخيرة التى أجلت اليها الدعوى ، وأنه سبق أن حضرتا عند النداء

بطلانه . ولما كان الحكم الاستثنائي اذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من تاريخ صدوره ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها - فانه يكون باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم باطل مما يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٤ في جلسة ١٦٦٥/١/٤ من ١٦ ص ١٢٠)

٣٢ - من المقرر ان الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب ان تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات الجوهرية التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات الجوهرية ، فان خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلا . ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لانه اذا كان الأصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية الا أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل في ذاتها تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقوماتها قانونا . وأن الحكم يجب أن يكون مستكلا بذاته شروط صحة ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شأن أن يتسكك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ولما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون هو أنه لا يجوز ايداع أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أي خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة السابقة ، وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص انقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر اذا تبين لها ما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري

٢٧ - تاريخ صدور الحكم هو من بيانات الجوهرية، وخلو الحكم الابتدائي من هذا البيان يؤدي الى بطلانه ، ويكون الحكم الاستثنائي اذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم باطل .

(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٦٦١/١/١٠ من ١٢ ص ١٨٢)

٢٨ - استقر قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها فانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(الطن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٦٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٤٩)

٢٩ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم معين ، ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة تالية ، ثم استكملت نظر الدعوى بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم ، وكان كل ذلك بحضور المتهم ومحاميه، فان الواضح الذي لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى لم ينشأ الا عن سهو من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم .

(الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٢٦ في جلسة ١٦٦١/١٢/٢٥ من ١٢ ص ١٠٠٤)

٣٥ - متى كان الحكم قد خلا من بيان تاريخه ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، ولما كان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام ، فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يشره الطاعن في طعنه .

(الطن رقم ٢٦٥٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦٦٢/٢/٤ من ١٤ ص ١٤٤)

٣١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن خلو الحكم من تاريخ صدوره - وهو بيان جوهرى - يؤدي الى

٣٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعى أنه هيئة للحكمة التي أصدرت الحكم هي غير الهيئة التي سمعت المرافعة .

(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٦٦٣ ص ١٤ من ٨٠٤)

#### الفرع الثاني : بيانات التبسيط .

##### (١) تلاوة تقرير التلخيص .

٣٦ - الأصل في إجراءات المحاكمة أنها ووعية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص وسماع مرافعة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطن بالتزوير .

(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/١٠/١٦٦٥ ص ١٦ من ٧٢٤)

##### (ب) ذكر إجراءات المحاكمة .

٣٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في ديباجته جميع البيانات الخاصة بسماع أمر الاحالة وطلبات النيابة والمدعى المدني وأقوال المتهمين وشهادة الشهود والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً ، وكان القانون لم يشترط إثبات هذه البيانات في مكان معين من الحكم ، فإن ما ينهه الطاعن من اشتراط إيراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد كلمة « المحكمة » لا في الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .

(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣/١٠/١٦٦٢ ص ١٢ من ٦٧٢)

##### (ج) ذكر مادة العقاب .

٣٨ - لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإشارة الى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه الا في حالة الحكم بالادانة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة الى مادة الاتهام .

(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١/١١/١٦٦٢ ص ١٣ من ٥٠٤)

٣٩ - اغفال الحكم الإشارة في ديباجته الى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يطله ما دام أن أمر الاحالة الذي أعلن به تضمن وصفا للتهمة . ومواد القانون المنطبقة عليها وما دام الحكم قد اشتمل في أسبابه على مواد القانون التي عوقب الطاعن بموجبه .

(الطن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٦٦٣ ص ١٤ من ٦٢٥)

على واقعة الدعوى . وكان خلو الحكم من تاريخ اصداره لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عللا بالبند « ثانيا » من المادة ٣٠ من القانون المشار اليه دون أن ينمط عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار اليه في البند « أولا » من المادة المدلورة والذي لا ينصرف الا الى مخالفة القانون الموضوعي سواء اكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له او قانون الاجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية . ومن ثم فلا يلتفت الى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن .

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/٥/١٦٦٥ ص ١٦ من ٣٣٩)

##### (ج) بيان الهيئة التي أصدرت الحكم .

٣٣ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانوناً ، بما مؤداه ومفهومه الواضح أخذ رأي القضاة الذين أصدروه ، فإن ما ينهه الطاعن من بطلان الاجراءات لخلو الحكم مما يفيد صدوره بعد أخذ الآراء يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠/١٠/١٦٦١ ص ١٢ من ٨٥٨)

٣٤ - الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، ونقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل ، هو رخصة استثنائية خولها القانون اياها وفي الحالات الواردة بها على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد القانوني من بطلان الحكم لاغفال إثبات اسم ممثل النيابة لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات ، ذلك أن اغفال اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة ، لا يبدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أي بطلان ، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت مثلة في الدعوى وأبدت طلباتها ، وطالما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحاً .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٦٦٢ ص ١٣ من ١٧٤٤)

٤٥ - من المقرر أنه متى كان الحكم الابتدائي قد جاء به أنه عاقب المتهم بالمسادة المطلوبة ، وكانت هذه المادة مينة بصدر الحكم ، وكان الحكم المظنون فيه قد قال في أسبابه - أن هذا الحكم سليم - فذلك يفيد أخذه بالمادة المشار إليها ، وفي هذا ما يكفي لسلامته .

(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ١٦ من ١٦١)

#### الفصل الرابع : تسبب الاحكام .

##### الفرع الاول : التسبب العيب .

٤٦ - اذا كان الحكم وان أورد في بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة ، فانه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤتمنة في القانون - فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التي حصلها أن الاتجاه الى القوة أو الارهاب أو الى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظا في تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جرمي الانضمام الى أي جمعية ترمي الى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة ، والترويج لأي مذهب يعدف الى ذلك - اللتين دين بهما الطاعن الثاني ، ولا يغير من الأمر مذهب اليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية اليه لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذي لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا - لا يفنى عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استند اليها الحكم في الادانة كما هي معرفة به في القانون . ولما كان هذا التصور الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، فانه يتعين نقض الحكم للطاعن مما عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧ ص ١٢ من ٢٧٢)

٤٧ - متى كان الدفاع عن المتهم قد تسلك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، غير أن الحكم المظنون فيه قضى بادانتها دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، مع أنه من الدفع الجوهري التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها - فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه .

(الطن رقم ٢٤١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧ ص ١٢ من ٣٠١)

٤٨ - اذا كان الثابت أن الدعوى حيزت للحكم لجلسة معينة مع الاذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، ولم

٤٠ - تنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة قانونية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي والمؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد خلا كلاهما من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، وكان لا يعصم الحكم المظنون فيه من هذا الخطأ أن يكون الحكم الابتدائي قد أشار الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها بل اقتصر على الاشارة الى تطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات التي لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب والتي تتعلق بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم - كما لا يصحح هذا العيب ما ورد بديباجة الحكم الاستثنائي من الاشارة الى رقم القانون الذي تطلب النيابة العامة تطبيقه ، واثباته في منطوقه الاطلاع على مواده طالما أنه لم يبين مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالطلان مما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٢ ص ١٤ من ٨٥٩)

٤١ - متى كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وخلص الى معاقبة المتهمين طبقاً لها . وكان الحكم المظنون فيه قد اعتق أسباب هذا الحكم ، فإن ذلك يكفي بياناً لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها .

(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٢ ص ١٤ من ٨٧٣)

٤٢ - سهو الحكم عن ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك لا يبيح مدامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استندت منه العقوبة .

(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ ص ١٤ من ١٠٢٧)

٤٣ - من المقرر أن اغفال الحكم الاشارة في ديباجته الى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطئ

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠ ص ١٥ من ٢٢١)

٤٤ - اذا كان الحكم المظنون فيه لم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف بل أنشأ لنفسه أسباباً جديدة وقد أغفل الاشارة الى النص الذي حكم بموجبه فانه يكون باطلاً ولا يعصم من عيب هذا الطلان أنه أشار في ديباجته الى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ من ٣٨٤)

لظننه - لاتصال هذا الوجه من الظنن به عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الظنن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الظنن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق ٥ هيئة عامة - جلسة ١٦/٥/١٩٦١ ص ١٢ من ٢٨٥)

٥١ - اذا كان الظانن - وهو المتهم بالاشتراك في تبديد السيارة المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبداه الفاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام ، كانت موجودة « بالجاراج » ولم تبدد . الا أنه نظرا لارتباط جريمته بجريمة الفاعل الأصلي ( الحارس على السيارة المحجوزة ) فانه ، أي الشريك يستفيد حتما بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذي لو صح لاتفت مسئوليته وبالتالي تنتفي مسئوليته الظانن . اذا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهري فإن حكما يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه بالنسبة للظانن دون الحارس الذي لم يتألف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

(الظنن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦١ ص ١٢ من ٤١١)

٥٢ - اذا كانت التهمة المسندة الى المتهم هي أنه عرض للبيع زنتا غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا مع علمه بذلك ، فانه كان لزاما على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت وعلم المتهم بها والتي أسس عليها الحكم مسؤولة هذا الأخير - واغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري الذي عليه يتوقف الفصل في المسؤولية الجنائية ، مما يعيب الحكم بالقصور .

(الظنن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ ص ١٢ من ٥٢١)

٥٣ - اذا كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن المتهم قدم لمحكمة أول درجة مذكرة بدفاعه تتضمن أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولوة على التركلات لا تنطبق على الواقعة المسندة اليه للأسباب المشار إليها فيها ، كما أشار الحكم الى أن المتهم قدم مذكرة أخرى بهذا المعنى الى المحكمة الاستئنافية طالبا إلغاء الحكم المستأنف وبراؤه - فإن الحكم المطعون فيه اذا لم يمرض لهذا الدفاع القانوني والموضوعي الذي أشار اليه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(الظنن رقم ٦١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ ص ١٢ من ٥٣٤)

٥٤ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة لمعاقبة المتهم أو يشير الى نص القانون الذي

يسبق هذا الحجز استيفاء دفاع المتهم شيئا وفي الأجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه انتهى فيها الى طلب قلب خبير لمعرفة عمل العمال المشار اليهم في موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التي يمكن أن تصرف لهم ، وهل تكتفى الملابس التي تصرفها الشركة فعلا للوقاية من عدمه ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالأداة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التي تلزم المحكمة باجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها ، فإن اغفال الرد يجعل الحكم مشوبا بالقصور مستوجبا للنقض .

(الظنن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٦١ ص ١٢ من ٢٧٨)

٤٩ - اذا أثبت الحكم أن الجناية وقعت بسبب حقد المتهم على المجنى عليه وورغته في الانتقام منه والثار لما يزعمه من عرض مهان مردد الحادث الخلفي ، ثم نفي في الوقت نفسه قيام هذا الدافع لمضى عشر سنوات على الحادث المذكور وانما الصلح بين المتهم وبين زوجته وخصمه المجنى عليه وقبضه منه مالا لقاء هذا الصلح ، فإن الحكم يكون منطويا على تناقض وتخاذل لتعارض الأدلة التي ساقها في هذا الخصوص بحيث ينفي بعضها ما يشته البعض الآخر هذا فضلا عن غموض الحكم في خصوص تحصيله دفاع المتهم بشأن ما أثاره من اعتراض على بطلان بعض اجراءات التحقيق بما يعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على سلامة اجراءات الدعوى .

(الظنن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ ص ١٢ من ٢٨٥)

٥٥ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص ، هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي اذهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر بطبيعة أمر داخلي في نفس الجاني ، ويجب لصحة الحكم بادانة متهم في هذه الجريمة أن تمنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وبرايد الأداة التي تكون قد استخلصت منها أن الجنائي حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه قد كان في الواقع يقصد به اذهاق روح المجنى عليه . فاذا كان الحكم قد اقتصر على بيان اصابات المجنى عليه دون أن يستظهر نية اذهاق الروح ، كما أنه لم يستظهر علاقة السببية بين تلك الاصابات كما أوردتها الكشف الطبي وبين الوفاة التي حدثت فانه يكون معيبا بما يكفي لنقضه بالنسبة الى الظانن الأول وكذلك بالنسبة الى الظانن الثاني - ولو أنه لم يقدم أسبابا



٥٨ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا ولا تكفى مجرد الإشارة إليها ، بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية بين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها - فإذا كان الحكم قد استند إلى تقرير الغير دون أن يعرض إلى الأساسيد التي أقيم عليها هذا التقرير ودون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التي دارت حوله بالجلسة أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها المتهمان في خصوص مضمون ذلك التقرير ودون أن يورد مؤدى التحقيقات التي أشار إليها ، فإنه لا يكون كافيا في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالأدلة المذكورة التي استنبط منها معتقده في الدعوى مما يصح الحكم المطعون فيه بالقصور وبسبب محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/٦ من ١٢ ص ٨٨٠) .

٥٩ - إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إذا دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، وربط على ذلك مسئولية متبوعة ، قد فاته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت بسبب اصطدام السيارة به وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل فنى - فإنه يكون مشوبا بالقصور متعيना نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/١٢ من ١٢ ص ٩٠٨) .

٦٠ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تصين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انقضاء مسئولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوة وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فإذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/٢٠ من ١٢ ص ٩٢١) .

٦١ - خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الإصابات التي أثبت على المتهم أحداثها بالمجنى عليه وبين وفاة هذا

حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأوجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون مشوبا بالطلان بما يوجب نقضه - ولا يصح الحكم من هذا الصيب أنه أشار في صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن باستعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات طالما أنه لم يفصح عن أخذه بها ولم يبين واقعة الاستعمال التي اقترحتها المتهم وعلى أى الأوراق انصبت .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٧٦٧) .

٥٥ - متى كان الحكم المطعون فيه ، وإن استوفى بياناته ، إلا أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا ، فإنه يكون باطلا .

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨٢٠) .

(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٢٩) .

٥٦ - مكتب المحامى بحكم الأصل ، محل خاص . وما ذكره الحكم المطعون فيه من « أن التهمة اعتدت بالانتماء على المجنى عليه بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين وجميع الموقوفين الذين كانوا بالمكتب » ما ذكره الحكم من ذلك لا يجعل مكتب المحامى محلا عمويا بالصدفة ولا تحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسبب الذي يجر به في المحل الخاص الملل على طريق عام .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٧ من ١٢ ص ٨٢٩) .

٥٧ - إذا كان المتهم قد دفع التهمة المسندة إليه - وهي أنه لم يحصل على ترخيص سابق من الجهة المختصة بصدم البناء ، مخالفا بذلك أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم - بأن المبنى خرب وآيل للسقوط ، ودعم دفاعه بالاستخراج الرسمى الذى قدمه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تمحص هذا الدفاع الجوهرى وأن تبحثه للثبوت من أن بيانات المستخرج الرسمى متعلق بالمبنى موضوع الاتهام ، ومن أن هذا المبنى متخرب كليا بحيث يعتبر آيلا للسقوط ، حتى كان يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون ، فإذا كان الحكم الابتدائي لم يشر إلى هذا الدفاع ، كما لم يتناوله الحكم الاستئنافى المطعون فيه برد ، فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٧ من ١٢ ص ٨٢٢) .

٦٤ - اذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذي وقع على المتهم - والذي خول لها حق الدفاع الشرعى - وبين ما آتته هي فى سبيل هذا الدفاع ، فانه اذا دأبها بتهمة احداثت الماهة المستديمة واعتبرها متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها والتقارير الطبية : فانه يكون قاصرا قصورا يبيح بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٩٦)

٦٥ - تمييز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بمنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم ، وهو طبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمره فى نفسه - ومن ثم فإن الحكم الذى يقضى بادانة متهم فى هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بأدلة الإثبات التى تدل عليه وتكشف عنه . فاذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقاً من رجال الشرطة « المخبرين » من بينهم المتهم « الطاعن » كانوا كامنين فى الزراعة حين أقبل المجنى عليه يحمل بندقيته ، ولما تنبه الى وجودهم زاداه المتهم محذراً اياه من محاولة الهرب ولكنه استدأر يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعبار نارى أرداه قتيلاً ثم ضبط البندقية التى كان يحملها . متى كان ذلك ، وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه فإن الحكم المطعون فيه اذا دأب بجناية القتل العمد واستدل على توافر نية القتل نديه من إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفاً لتعليمات رئيسه وأنه كان يمتنع عليه أن يبيد بارهاهه ثم بإطلاق النار على غير مقل من جسمه - ما استدلل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص فى جناية القتل العمد ، ومن ثم فانه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٩٦)

٦٦ - الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح قانوناً اصداره الا لضبط جريمة «جناية أو جنحة» واقعة بالفعل وترجعت نسبتها الى المأذون بتفتيشه، ولا يصح

الأخير ، على الرغم من أن هذا البيان جوهرى ولازم للقول بتوافر أركان جريمة الضرب القضى الى الموت التى دين المتهم بها ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه

(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١١/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٩٢)

٦٢ - من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادى لجريمة احراز الجواهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه ميسوفاً عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المنوى فى هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره انما هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظورة احرازها قانوناً . فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادى فى حق المتهم الا بقوله أن الجواهر كانت تحت مقعده وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر فى حيازة الراكب الذى يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن المنوى فى حق المتهم الا بقوله ان الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفى اذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر - فان الحكم اذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوباً بالقصور ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٩٦)

٦٣ - اذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبة الدفاع من استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب اصابته ، واعتملت فى ردها على خلو التقرير الطبى الابتدائى من أن المجنى عليه كان فاقد النطق وعلى رواية منقولة عن المدة من أنه سأل المجنى عليه فأجاب - مع طعن الدفاع على مقدرته هذا الأخير على الكلام وأن ما قاله المدة غير صحيح - فان حكمها يكون ممعياً لاخلاله بحق الدفاع ، ذلك أن عدم اشارة طبيب المستشفى فى تقريره الى ان المصاب كان فاقد النطق لا يفيد حتماً أنه كان يستطيع الكلام ، فى حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول الى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى ، إذ المقام مقام ادانة يجب أن تبني على اليقين ، والدفاع الذى تمسك به المتهم دفاع جوهرى قد يترتب عليه لو صح تأثر مركزه من التهمة المستندة اليه .

(الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١١/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٩٧)

المقذوف قد أطلق عن قصد - ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تعمدوا تصويب الأجرة النارية الى مقاتل من المجنى عليهم ، ولا يغير من الموقف ما عقيت به المحكمة من « أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد ازهاق روحه » ، ذلك بأن ازهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتمتع على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(الطن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩ ص ١٢ ص ٢٥)

٧٠ - أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ينافي تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقتت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، والا كان قاصرا . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المسندة الى المتهم على القول بأنها « ثابتة من محضرى الحجز والتبديده ومن عدم تقديم المحجوزات في اليوم المحدد ليحبها بقصد عرقلة التنفيذ » دون أن يورد مؤدى أقوال الصراف شاهد الواقعة وبغير أن يبين الأدلة التي استخلص منها ما نسبته الى المتهم من عدم تقديمه المحجوزات وأن ذلك كان بقصد عرقلة التنفيذ ، فإن الحكم يكون مشوبا بيبب القصور في التسبب .

(الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦ ص ١٣ ص ٥٥)

٧١ - اذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم « الطاعن » في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش قد أورد - في حديثه عن ركن العادة - بيانا للقروض التي عقدها المتهم ومقدار الديون فيها ، الا أنه لم يبين سعر الفائدة التي حددتها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠ ص ١٣ ص ١٦)

٧٢ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها اكتفاء بما توردته من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها ، الا أنه متى تعرضت للرد على أقوالهم تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة

بالتالى اصداره لضبط جريمة مستقبله ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها مستقم بالفعل . فاذا كان مراد ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل كان الاذن قد صدر استنادا الى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميلة سيقومان بنقل كمية من المخدر الى خارج المدينة ، فان الحكم اذ دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما اذا كان احرازه هو وزميلة للمخدر كان سابقا على صدور اذن التفتيش أم لاحقا له ، يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٣١٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٠ ص ١٣ ص ٢٠)

٦٧ - لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٢ من قانون العقوبات الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوطني استنادا الى نظام مقرر أو أمر ادارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح . فاذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفية ، فان الحكم يكون ميبا بالقصور الذى يميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢ ص ١٣ ص ٢٣)

٦٨ - اذا كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه - حين دان المتهم بجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة وألغى بذلك حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة - قد اقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائى في الجريمة ، دون أن يرد على ما أورده الحكم المستأنف في خصوص نزول الجهة الحاجزة عن الحجز ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما اذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أو لاحقا له ، فان خلوه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي أقيم عليها حكم البراءة سالف الذكر انما يصمه بالقصور والعموض الذين لا تستطيع مهمما محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة؛ مما يعيه بما يطله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩ ص ١٣ ص ٣٢)

٦٩ - ما ذكره الحكم من أن « نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذى ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة » لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان

٧٦ - اذا كان المتهم « الطاعن » قد طلب في مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة - والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي - مائة المضبوطات « وهي قطعتان من النحاس » للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التي صورها الشهود واخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قبضت بالمسروقات فيها ، فان عدم اجابة هذا الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يدفعه هو مما يوجب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن تلك المذكرة لم توجد بين المفردات التي أمرت محكمة النقض بقبولها تحقيقا لوجه الطعن ، إذ الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم « قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء مرافعته » ومن ثم فانه لا وجه للمنازعة فيما يقول الدفاع انه أوردته بتلك المذكرة من طلب اجراء التجربة المشار اليها - مادام الظاهر يسانده .

(الطن رقم ٣٥٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٧٢)

٧٧ - ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ من ١٣ ص ٢٠٦)

٧٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأسيسا على أن ثمة اختلافا في الوصف وفروقا في الوزن ، مقدرة بالجرامات ، بين حرز المواد المخدرة الذي أرسلته النيابة الى الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته والحرز الموصوف بتقرير التحليل - فان ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذاك ، إذ أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحزبين ووزنهما انما كان يقتضي تحقيقا من جانب المحكمة تستحلي به حقيقة الأمر ، مادام الثابت أن كلا منهما كان يحتوي على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت اليه يد البعث - ومن ثم فان الحكم يكون ميبيا بالقصور وفساد الاستدلال متعيينا نقضه .

(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٨٠)

في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق وإذا خالفت ذلك فان حكمها يكون منطويا على خطأ في الاستناد .

(الطن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠ من ١٣ ص ١٠٤)

٧٩ - متى كان الطاعن - وهو متهم بالابتديد - قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الاتبات بالينة ، فحجزت المحكمة القضية للحكم في الدفع الا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي داه المتهم ، دون أن تسمع دفاعه في موضوع التهمة ودون أن تمنى بالرد على هذا الدفع الذي أبداه ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٣ ص ١١٧)

٧٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما يؤدي الى ما انتهى اليه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقي حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها التهمان في دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا الى مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، فان الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال لأن مجرد حضور المتهم الى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان متنبوا الاعتداء لا الدفاع .

(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٣ ص ١١٣)

٧٥ - من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص ان هي الا جريمة متباعدة الأفعال ، متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هي حينئذ تقسم على نشاط - وان اقترب في أزمته متوالية - الا أنه يقع تنفيذ المشروع اجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمته وتعاقبا دون أن يقطع بينهما فارق زمني يوجب بانقسام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه اذا صدر الحكم في أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدوره .

(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٠٨)

الحكم يكون معيبا بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٣ ص ٣٣٦)

٨٢ - متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع في جملتها لحمل مضمونها على أنها تغير

للأساس الذي تستند اليه دعواه ، غير أن المحكمة فيمتها على

خلاف مؤداها وقضت بناء على ذلك بعدم اختصاصها بنظر

تلك الدعوى ، قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذي

لحق المدعى من الجريمة ، فإن حكمها يكون معيباً ، فإذا كانت

محكمة أول درجة قد أسست قضاءها في الدعوى المدنية

بالتعويض على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة

التبديد المسندة الى المتهم ، غير أن المحكمة الاستئنافية

قضت بإلغاء الحكم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية

تأسيساً على أن التعويض المطلوب ، ليس ناشئاً من جريمة

التبديد ، وأن المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من المصلاه

باعتباره وكيلًا عن البنك (المدعى بالحقوق المدنية) واستندت

في ذلك الى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير اجابة منه

على استفسار المحكمة عن أساس دعواه بأنه ( المطالبة بقيمة

المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك الى سدائها

لعملاءه ) فان ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد

لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها مما يشوبه بالقصور .

ذلك أنه لم يبين كيف انتهى الى أن حق البنك المدعى به

والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين

المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة

التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى

المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة رغم

أن الدفاع إنما أراد بعبارة سالفة الذكر والتي قرنها بطاب

تأييد الحكم المستأنف مجرد تقسيم المبلغ المطالب به وبيان

سببه بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسر من مال

مختلس .

(الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٤٢)

٨٣ - الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل - في حدود

سلطانها التقديرية - فيما اذا كانت الأفعال المسندة الى متهم

واحد تكون مجموعاً من الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يتقيل

التجزئة في حكم المادة ٣٣/٢ عقوبات ، أم أنه لا ارتباط

من هذا النوع . الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها

الحكم ترشح لقيام الارتباط المنصوص عنه في تلك المادة

قد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعتين المروعتين

٧٩ - رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة

القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية

التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما والا كان مشوباً

بالقصور الموجب لنقضه . فاذا كان الحكم المطعون في صدد

حديثه عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل

ما أثبتته تقرير الصفة التشريعية عن الاصابات التي وجدت

بالقتل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الاصابات

والوفاة من واقع الدليل القني فان النمی عليه بالقصور يكون

مقبولاً ويتعين نقضه .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٣٨٩)

٨٠ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم

يشر الى نصوص القوانين التي حكم على المتهم بموجبها ،

فانه يكون بإخلالاً بمقتضى حكم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات

الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه .

(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٣٩٢)

٨١ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ

ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً الى غاية الأمر فيها ، وانه

وان كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علمياً .

الا أنه لا يحق لها أن تقتصر - في تنفيذ تلك المسألة الفنية

- على الاستناد الى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي

في مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه بلفظ ( ربما ) الذي

يفيد الاحتمال . واذا فتى كان الدفاع عن المتهم قد نازع

في قدرة المجنى عليه على النطق بعد اصابته ، تأسيساً على

أن الكسر المنخفض الذي صاحب اصابته رأسه تعيقه غيبوبة

تمنعه من الكلام ، فردت المحكمة على ذلك بقولها « ان

اصابة الرأس اما أن تحدث تمهشاً بالجبجبة أو تمزقاً كبيراً

في الدماغ وفي هذه الحالة تصبحها غيبوبة تنتهي بالوفاة ،

واما أن ينتج عنها كسر منخفض وتزرف بالمش أو خارج الأم

البابية وفي هذه الحالة ربما تنقضى عدة ساعات بعد

الاصابة الى أن تصير الغيبوبة تامة » وأحالت في ذلك الى

صفحتي ١٣٥ و ١٣٦ من مؤلف الدكتور سيدني ميث ،

ثم استطردت الى أن « الواضح من تقرير الصفة التشريعية

أن جوهر مخ المجنى عليه وجد سليماً ولم يوجد سوى تزرف

بين القشاء العظمي للمخ وبين جوهر المخ ذاته ومن ثم فانه

يكون في استطاعته الكلام » - متى كان ذلك فان هذا

أن تلت نظر الطاعن ، لم تبين عناصر وأركان هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين ولم تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التي استندت إليها لا تؤيد إلى توافر أركان الجريمة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون اذ جاء قاصرا ومتخاذلا ويتعين نقضه .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥٣٥)

٨٨ - من المقرر أن أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يهتمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفتون عليهم أى حق مقرر في القانون . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على المتهم ( الطاعن ) لانه بصفته مديرا لفرع الشركة لم يقدم في الميعاد المقرر طلبا لقيده في السجل التجارى ، قدّم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلطة قضى ببراءة المتهمين آخرين من نفس التهمة تأسيسا على أن محل الشركة هذا ليس فرعا لها ولا توكيلا ولكنه مجرد مخزن - فإن الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، الذى يقوم على انتفاء الجريمة في ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى في الدعوى ، ومم ما يحتاج اليه من تحقيق يتناول فيما يتاوله ما اذا كان النشاط الذى تباشره الشركة في هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥٢٩)

٨٩ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر عن المتهم بالجلسة المحددة لنظر موارضته أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر في حكمها المطعون فيه الى ذلك العذر الذى أبداه المدافع عن الطاعن ولم تبيّن رأيا فيه فثبتت أو تنفيه . لا كان ذلك ، وكان المرض عذرا قهريا يتعين منه - أن ثبت قيامه - تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقلد صحة العذر

عليها بقضائها بعدم اختصاصها بنظر احدهما وبالمعسوبة في الثانية أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدي رأيا فيما اذا كانت الجريمتان - اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد - قد انتظمتا فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة قضائية واحدة بما لا يجوز منه أن توقع عنهما الا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فانه يكون مشوبا بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٤/١٧ من ١٣ ص ٥٧٢)

٨٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفء بطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فانه يكون قاصر البيان مما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٥/٧ من ١٣ ص ٤٤٩)

٨٥ - اذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة أن الطاعن - وهو متهم باختلاس أشياء محجوزة - قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لاعفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع اعادة اوراق الحجز وعدم السير في اجراءات البيع ، ولكن المحكمة قضت بادانته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه - مع ما يمكن أن يكون له من أثر في النتيجة - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٤٦٧)

٨٦ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يمتد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فإن الدفء بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لا يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا .

(الطن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٤٧٦)

٨٧ - متى كانت المحكمة ، وقد أضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الاتهام ومواد أخرى من ذات القانون ، دون

٩٢ - إذا كان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في أدلة الطاعن إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد أصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود الذين نقلوا عنه واعتد في تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دور أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - فإن التفات الحكم عن هذا الاجراء يخل بدفاع الطاعن ، ولا يقدر في هذا أن يسكت اندفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بأن منازعة الطاعن في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحوادث بالرغم من سوء حالته ، يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا الحوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ، ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تثنى طريقها لابداء رأى فيها .

(الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ ص ١٣ ص ١١٠)  
(الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ (لم ينشأ) )

٩٣ - من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الاثبات التي استند اليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاده به كي تتمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم . فإذا كان يبين من الحكم المظنون فيه أنه استند في أدلة الطاعن - بين ما استند اليه - الى معانة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعانة وأن يبين وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الاثبات الأخرى التي أوردتها على الرغم مما جاء بمحض الجلسة من أن الطاعن اتخذ من هذه المعانة دليلا على براءته ، فإن الحكم المظنون فيه يكون قاصرا لبيان متعينا نقضه .

(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٩ ص ١٣ ص ١٠١٨)

٩٤ - يجب أن تبين الأحكام الجنائية على الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجرم على الأدلة التي توردها المحكمة ، والتي يجب أن تبين مؤداه في الحكم بيانا كافيا . فلا يكفي مجرد ذكر الدليل ، بل ينبغي بيان مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ،

الذى أدلى به محامى الطاعن فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٣ ص ١٥٦)

٩٥ - إذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المظنون فيه ان الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة اعطاه شيكا بدون رصيد المسندة اليه - استنادا الى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وان جاء مجملا إلا أن الطاعن قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به ان يوضح ان الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لاعتبارها شيكا مما يتقدم به وجودها كأساس للجريمة ، وكان الحكم المظنون فيه لم يبين بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه انراى في الدعوى - ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه وان ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحض الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة (الطن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٣ ص ١٥٨٤)

٩٦ - إذا كان منى الطعن أن الحكم المظنون فيه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنون وبين المساهة التى تخلفت بالمجنى عليه ، وهى استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التى وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعى ، ومنها تمزق بالطحال أدى الى استئصاله ، دون أن يبين الى أى تاريخ ترجع هذه الاصابات وما اذا كانت ترجع جميعا الى يوم الحوادث ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه تقرير الابتدائى وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الأخيرة في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك في تحديد مسؤولية الطاعنين ان صحت هذه الواقعة ، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٣ ص ١٥٨٧)

وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٥٢ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١٦/١٩٦٢ ص ١٣٢ من ٠٧١١)

٩٧ - متى كان الحكم الابتدائي - الذي اعتق الحكم المطعون فيه أسبايه - قد حصر الخطأ في الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فان استطراد الحكم المطعون فيه - مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف - الى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ فضلاً عن قصوره في بيان مداه يكشف عن اضطراب في بيان الواقعة بحيث لا يستطيع استخلاص صورة واضحة لها مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٣٢ من ٠٧٢٩)

٩٨ - اذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وان عرض لاصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته ، الا انه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً الى دليل قنني مما يصمه بالقصور الذي يعيبه . ولا يقدح في هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهي الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل في نطاق عقوبة الاصابة الخطأ ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على اساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة الى هذا القدر باعتبارات الرأفة التي ارتأها فوصل بذلك الى الحد الأقصى لعقوبة الاصابة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٣٢ من ٠٧٢٩)

٩٩ - اذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطلوباً منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التصليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول في الادانة عن التبيد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أنه يعني بتحقيق هذا الدفاع ودون ان يبين قيمة المحجوزات منسوبة الى المبلغ الذي أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبيد تنتهي اذا ما تم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع . اذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم

فاذا كان الحكم قد استند في ادانة الطاعن الى شهادة الختام دون أن يورد مؤدًى هذه الشهادة في ثبوت الجرائم التي دانه بها ، ودون أن يناقش ما أثاره الطاعن في دفاعه من حسن نيته في التوقيع على دفتر الختام ، ومن غير أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور البصمات في الاستمارتين - اما بنفسه أو بواسطة غيره - فان الحكم يكون قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبط منه معتقده في الدعوى مما يصمه بالقصور ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٣٢ جلسة ١٠/١٥/١٩٦٢ ص ١٣٢ من ٠٦٢١)

٩٥ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر ، لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يعرضه هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور احرارها قانوناً ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه ، واذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة فانه كان من المتعين على الحكم وقد رأى ادانته أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يعرضه هو من الجواهر المخدرة ، اما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لاعتباره معزراً له وأن عبء اثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر انما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون ، اذ أن القول بذلك فيه انشاء لقرينة قانونية مبناه اقتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن اقراره قانوناً ، ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضاً ، وكان مؤدًى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ولا يشفع في ذلك استطراده الى التذليل على قصد الاتجار لأن البحث في توافر القصد الخاص يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذي بدء وهو ما قصد الحكم في استظهاره وأخطأ في التذليل عليه ومن ثم فان الحكم يكون معيباً .

(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٢٩/١٩٦٢ ص ١٣٢ من ٠٧٧٧)

٩٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن انطاعن تسلّم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها اضراً به ، وبنى على ذلك ادانته بجريمة التبيد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ،



وآثار بالكيس الذي كان بالسلة . لما كان ذلك ، وكانت شهادة الشاهدين التي استندت عليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيداً له ، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي أسفر عنه وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافاً منه بحياته أو احرازه له ولا يبدو أن يكون تقريراً نتج عن التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثبتت من آثار ذلك التفتيش الباطل ، وإذا انهارت هذه الأدلة ، فإنه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة احراز المخدر إلى الطاعن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالادانة استناداً إلى تلك الأدلة رغم قضائه بطلان القبض والتفتيش يكون معيباً بما يتعين منه نقضه وبراءة الطاعن .

(الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٢١ في ٢٦ جلسة ١١/٢٧/١٩٦٢ م ١٣ ص ٧٨٥)

١٠٣ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لأنه حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مشفح حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى إلى موت ، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد  $\frac{1}{7}$  و  $\frac{2}{7}$  و  $\frac{3}{7}$  و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ الملحق به ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات والمصادرة ، استناداً إلى أدلة الثبوت في الدعوى وإلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والتي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في ١٩/١١/١٩٤٦ ، وكان يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى أنه لم يرقى به ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بده وانتهاء تنفيذها ، وكانت المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٠ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ، متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنتي عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقل السوابق ورتبت المادة ٥٢٢ إجراءات على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة

يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد حال دون تمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١١٢ لسنة ٢٢ جلسة ١١/١٩/١٩٦٢ م ١٣ ص ٧٨٤)

١٠٠ - التفات الحكم عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسلحة إلى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شؤنها في مقارفة ذلك الفعل ، يجعله مشوباً بالقصور الذي يعيبه ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الاتجاه في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسؤولين عن الحقوق المدنية .

(الطن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٢ جلسة ١١/٢٠/١٩٦٢ م ١٣ ص ٧٥٣)

١٠١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطورها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثاني بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المطعون ضدهم في تغليب المواد الكحولية المضبوطة ، ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه ، فإن حكمها يكون معيباً مستوجباً النقض .

(الطن رقم ٢١٦٦ لسنة ٢١ جلسة ١١/٢٦/١٩٦٢ م ١٣ ص ٥٧٦)

١٠٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدائته قولاً منه أنه يستند في ذلك إلى عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش والمؤيدة إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها معتمداً في ذلك على أقوال اثنين من الشهود قرروا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحملها على ركبته وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة وإلى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بتلك السلة وإلى ما أسفر عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش وأفيون وما يتبع منه من وجود فئات من الحشيش بجيوب صديري الطاعن

قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المتهم وتفتيشه وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تعقب رجل الضبط للأذن بضبطه في مسكنه حيث قام بتفتيشه وتفتيش شخصه دون مسكنه ، فلم يجاوز مأمور الضبط حدود الأذن الصادر إليه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بطلان القبض والتفتيش استنادا الى أن الأذن لم يشمل منزل المتهم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين لذلك نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٢ ذ جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٥٢)

١٥٥ - لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، وكانت جريمة احرار المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار ، الأمر الذي فات الحكم المطعون فيه ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

(الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ذ جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٦٩)

١٥٦ - اذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمدا أحد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن بأنهم قتلوا عمدا المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم لمطعون فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعا عن قتلهم المجنى عليهما ، وكان ما أوردته الحكم في أسبابه وان دل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين ، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في أحداث الإصابات التي أدت الى وفاة المجنى عليهما فانه يكون قاصرا مما يعيه ويستوجب نقضه . ذلك أن مجرد التوافق لا يربط في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(الطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٢ ذ جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٧٦)

١٥٧ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٥ عقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقررا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حكما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وعادة ضبطه عند مخالفة

ويؤدى الى الاعتدال بالسابقة رغم سقوطها ، مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الاجل المنصوص عليه في المباداة ٥٥٠ اجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابعة التي اتحدت اساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة ٢٦/٣ من قانون الاسلحة والذخائر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام فضاه على توافر الظرف المشدد المستند من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جنابة عاهه ، دون ان يتحقق من أن الاجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لم ينقض بعد . وعلى الرغم مما يشير اليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتي عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم اذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تحييص سببه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقضى بها وهى السجن لمدة ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة لجنابة احرار السلاح مجردة من انظرظ المشدد ، اذ الواضح من الحكم ان المحكمة مع استعمال الرافعة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجنابة احرار السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقتت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني - ومن ثم يكون الحكم مشوبا بالقصور مما يتعين منه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٢ ذ جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٧٤)

١٥٨ - الأصل أن تفتيش المنازل اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ، ولا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها ، الا في الأحوال التي أباح فيها القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر ، أما دخول المنازل لغبر تفتيشها فلا يعد تفتيشا بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة ، ودخول المنازل وان كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الفرق والحريق ، الا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ اجراءات ، بل أضاف النص اليها ما شأجها من الأحوال التي يكون أساسها

فقر به أولا « بشرشرة » فأصابه تحت ابطه ، فأمسك الطاعن بصل « الشرشرة » ليمنع تكرار الاعتداء عليه فأنشئ النصل وأصاب المجنى عليه أثناء التجاذب ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه ردد هذا الدفاع ورد عليه بما مؤداه أن تقرير انطباق الشرعي جاء مؤيدا لرواية المجنى عليه . ولما كان دفاع الطاعن قد انطوى على قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفي إمكان حدوث إصابة المجنى عليه من يده إلا أنه لم ينفي إمكان حدوثها من يد الطاعن أثناء تجاذب « الشرشرة » . ولم يناقش ما حصله من إصابة الطاعن تحت ابطه ولم يشر الى سبب هذه الإصابة وصلتها بالاعتداء الذي أثبت وقوعه منه ، كما أنه لم يناقش دفاع الطاعن على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها ، وكان ما ورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لنفي نشوء حق الدفاع الشرعي عن النفس - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في تحصيل دفاع الطاعن وعدم رده عليه ردا كافيا مما يبيح ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ص ١٤ ص ٢٦)

١١١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بقوله « أن علمه بتوقف البنك عن الصرف مستند من ارتباطه مع سلاح التوطين بالجيش يعقود التوريد والبنك بمرور المستخلصات المستحقة له إليه يوميا بانتظام ، وبأنه يحيط بطروقه المسالية التي نبت عنها توقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وتوقف البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره » ، فإن الحكم يكون قد قصر في استظهار القصد الجنائي وأقام قضاءه على فروض . ذلك أن علم الطاعن بمدبوخته لا يفيد وحده ثبوت علمه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف . ومن ثم فإن الحكم يكون ميبها متعينا نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ ص ٤٠)

١١٢ - حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقتضى حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضا صريحا حرا حاصلًا منهم قبل الدخول وبعد المسامح بطروقه التفتيش وبعدم وجود

شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون ، مما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا مع تصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقرضى بها .

(الطن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٢ ص ٨٨)

١٠٨ - يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاء الكاذب توفر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتوينا بالسوء والاضرار بالمجنى عليه . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التي استند إليها في ثبوت كذب البلاغ ، وإذا تعدت عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المنهم قد أصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذبا مع سوء القصد بصرته . وهذا القول لا يدل في لعقل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدني والاضرار بها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن وإني المتهتمين الآخرين اللتين لم تطلعا في الحكم لوحدة الواقعة .

(الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ص ١٤ ص ٢٠)

١٠٩ - لئن كان مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، إلا أن توقيعه ورقة الحكم الذي أصدره بعد شرطا لقيامه ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن الحكم يعتبر معدوما ، ود كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها ، فإن بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف الصادر في المعارضة قد اعتنق أسباب الحكم الغيبي المردود قانونا لعدم توقيع القاضي الذي أصدره على ورقته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالأداة أسبابا مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي الغيبي الباطل ، فإن البطلان يلحقهما للقصور في بيان الأسباب التي أقيما عليها ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ص ١٤ ص ٢٣)

١١٠ - متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قام على أن المجنى عليه بداه بالاعتداء

واقعة شهدها بنفسه كما أنها قد تحمل على الظن بأنه يروى رواية أبلفها اليه والد المجنى عليه الذي شهد برؤيته الحادث ، فإن الحكم يكون مشوباً بالغموض في هذه الناحية مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الظن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ص ١٤ من ١٨٣)

١١٥ - متى كان الثابت أن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه - المصرح له بتقديمها من المحكمة الاستئنافية - أن الشركة التي يديرها تبشر أعمالها بصفة عرضية - ليست لها صفة الدوام - بالنسبة لمن تستخضعهم من عمال الحفر ، وأن طبيعة هذه الأعمال لا تستلزم تشخيصهم الا لفترات محدودة ، وأنه قدم للمحكمة صورة للعقود التي تحرر بين الماثل الأصلي والمماثلين من الباطن فيما يتعلق بالعمل المستخدمين في أعمال الحفر وما إليها من أعمال المماثلات ، وهي جميعها تثبت أن طبيعة العمل تتم بالمقطوعة مع المماثل من الباطن دون مسؤولية المماثل الأصلي عن تنظيمات هؤلاء العمال الذين لا تربطهم بالمماثل الأصلي رابطة - ولما كان الحكم المماثلون فيه قد دان الطاعن دون أن يفصل في هذا الدفاع ولم تمن المحكمة بتحقيقه أو ترد عليه بما يفنده ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يرفع مسؤولية الطاعن عن تهتمى - عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - اللتين دانه بهما ، فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وإغفاله تحقيقه مما يعميه ويوجب نقضه .

(الظن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ص ١٤ من ١٩٤)

١١٦ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المماثلون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى ، قد اقتصر على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها - إقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص وعدم مراعاته الاشتراطات القانونية - وخلص الى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأفعال والالتزام المسند للطاعن في الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق الى أن هذه الأفعال غير التي سبق محاكمته عنها ، وخاصة أن من بين هذه الأعمال ما قد يندرج في عداد مخالطة شروط الترخيص

مضوغ يخلو من يطلبه سلطة اجرائه ، ومتى كان الطاعن قد قرر أمام المحكمة أنه أحيل الى الكشف الطبي اثر الاعتداء عليه من الضابط الذي أجرى التفتيش ، وأنه ثبت من هذا الكشف اصابته باشتباه في كسر بالضلوع ، وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن للمحكمة اطلعت على التقرير الطبي المثبت لنتيجة الكشف على الطاعن أو أنها اطاحت به وبالدليل المستمد منه لتستظهر الصلة بين ما قدم وجد من اصابات بالطاعن وبين الاعتداء الذي قرر بوقوعه عليه وبني عليه دفعه بانعدام رضائه بالتفتيش ، وبأن توقيعه على الاقرار أخذ منه بطريق الاكراه ، فإن الحكم يكون قاصراً بما يتعين منه نقضه والاحالة .

(الظن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ص ١٤ من ٤٣)

١١٣ - لما كان مؤدى ما أثاره الدفاع عن الطاعن ( التهم ) في مرافسته انما أراد به تقي وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فإن ما طلبة تأييداً للدفاع من ضم مذكرة لأحوال القسم - ثبت وقوع مشاجرة اعتدى فيها بعض الأهالي على المجنى عليه بقطعة من الخشب - يكون طلياً جوهرياً يتعين على المحكمة أن تحييه أو أن ترد عليه رداً سافهاً ، وكان ما ردت به من قولها - انه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن تجمعت الأدلة التي أوردتها قبته - لا يصلح أساساً للرفض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدي رأياً في دليل لم يعرض عليها وهي اذ فعلت فقد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع ويتعين لذلك نقضه .

(الظن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ص ١٤ من ٨٥)

١١٤ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، الا أنه مع ذلك يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد آلت المأما صحيحاً ببنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ، ولما كان الثابت أن الحكم المماثلون فيه أورد رواية أحد شهود الاثبات على صورة غامضة قد توحى بأنه يروى

تفيد أن المجنى عليه ومن معه قد حاولوا ادخال أمتعتهم الى هذه الحجرة ، بما يؤدي اليه ذلك من منع حيازة الطاعن لها بالقوة ، ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه برفض الدفع بصفة أساسية على أنه كان أخرى بالطاعن وهو محام أن يلجأ الى رجال السلطة العامة لحماية يده ، فحملة بصفته واجبا لم يفرضه القانون على غيره ، ووضع قاعدة يترتب عليها كما يبدو من ظاهرها - تعطيل حق الدفاع الشرعي عن المسال كما هو معرف به في القانون ، بما رآه من الزام مدعى هذا الحق بأن يتخلى عن استعماله لرد ما يقع من اعتداء حفاظا على ماله اكتفاء بالعمل على استرداده بعد ضياعه مما لا يقره القانون ، وإذ كان الحكم قد أوجب على الطاعن أن يلجأ الى رجال الشرطة ، فكان عليه أن يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الالتجاء الى رجال الشرطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه ، مما قصر الحكم في بيانه . ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب اليه على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعي عن المسال فوق ما شابه من قصور ، فانه يتعين نقض الحكم بغض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفي حالة الدفاع الشرعي ، لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت اليه .

(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ص ١٤ ص ٣٢٢)

١٢٠ - من المقرر أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صارت إثباتها في الحكم - فان الحكم المطعون فيه وقد أغفل إيراد شهادة أحد الشهود التي استند اليها يكون مشوبا بعيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة هذا الشاهد ، ويكون بذلك باطلا مستوجبا للنقض .

(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ ص ١٤ ص ٣٤٢)

١٢١ - متى كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحرازه سلاحين مشخخين قد اكتفى في اثبات ذلك باعترافه بأفهما من طراز « لي أتقيد » ، وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته - وهي المشخصة - وكان الحكم لم يدلل على أن ماسورتي السلاحين لم تفقدا - لأي عارض - تلك الصفة المتبيرة في القانون لانزال المقبوة

والأشتراطات القانونية مما يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ ص ٢٨٠)

١١٧ - متى كان الحكم قد قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، واستند في قضائه الى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت في عام ١٩٥٦ - حسب الثابت من محضر ربط العوائد - دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية ، في حين أن محضر الضبط حرر في ٢٨ - ٢ - ١٩٥٩ ، وكان تاريخ ربط العوائد لا يعتبر - في حد ذاته - تاريخا لوقوع الواقعة ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في الرد على هذا الدفع القانوني ، إذ يحرم محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ ص ٢٨٠)

١١٨ - متى كان الحكم قد استند - ضمن ما عول عليه في ادانة الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بصلحة الطلب الشرعي ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى الى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن ، واعتمد في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية ، وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه اليها من شبهات واكتفت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علته دون أن تجري في هذا الشأن تحقيقا لبيان مبلغ أثر استبعاد هذا العنصر في الرأي الذي انتهى اليه الخبير ، وما اذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفي للوصول الى النتيجة التي خلص اليها ، ومن غير أن تباهر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدى رأيا فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ص ١٤ ص ٣٠٩)

١١٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن حضر الى مكان الحادث بعد أن استقرت حيازة الحجرة بسبب النزاع له ، وكانت الوقائع كما أوردها الحكم

أقول أشاهد التي عول عليها الحكم المطعون فيه في ثبوت جريته المبنى عليه من مكان الحادث الى حيث وجدت - ردا على دفاع الطاعن من عدم امكان نقلها - قد خلت مما يقيد حدوث هذا الجرم ، بل ان أقواله في تحقيق النسابة تنفيه ، وأقواله بالجلسة لا تظاهره ، فان ما استخلصه الحكم من جر الجثة مستدلا على ذلك بأقوال هذا الشاهد ، انما هو استخلاص غير سائق لا تسانده الماديات أو أقوال الشاهد نفسه ، وكانت هذه الواقعة لها أثرها في منطلق الحكم واستدلالة بحيث اذا أسقطت تهاوت باقى الأدلة لما هو مقرر من تساند الأدلة في المواد الجنائية ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ص ٣٥٠)

١٢٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتعميق الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وان تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان الحكم قد أثبت ان الما قول الذى قام ببناء المارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنتت ببعض المبالغ التي وصلت الى يد اونها والمتحصلة من جريمة الادخال في الذمة ، فقد كان على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك كما هي معرفة به في القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتنعت بقيام الاتفاق بين الزوجة - المطعون ضدها الاولى - وزوجها ( مرتكب جريمة الادخال في الذمة ) من ناحية وبين الما قول - الذى لم ترفع عليه الدعوى - من ناحية أخرى على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلة التي أشار اليها الحكم لاقامة المبنى باسم الزوجة فتم ذلك عن علم بناء على هذا الاتفاق . وما كان على المحكمة الا أن تلقت نظر الدفاع الى ذلك وأن تمنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد - ولما كانت المحكمة لم تفتن الى ذلك واعتبرت الاخفاء واقعا على عقار وربت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فان حكمها يكون مشوبا بالقصور والخطأ في القانون .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ص ٢٠٢)

١٢٦ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بنظرها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت

التي أوقعها الحكم فانه يكون مشوبا بالقصور ، ولا يعترض بالعمق المقضى بها هي المنفرة تجريمه احرار الاسلحة غير المتشكخه . دلب بان المحكمه بعد أن طيقت المادة ١٧ عقوبات نزلت الى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذى أخذت به فلا يمكن - والعلة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي اليه او انها تثبتت الى ما ينبغي - ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ص ٣٥٠)

١٢٧ - الاصل ان من يشترك في اعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار - عند اقامه البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فان عهد به كله او بعضه الى ماقول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئولية ، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسئولية قد انتفت باقامته ماقولا لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية ، فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف أنه الما قول المهود اليه بانشاءات الحديد وربت مسئولية على أن نقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها ، وكان الحكم حين أشرك الطاعن في المسئولية خلافا للأصل المقرر في القانون وألزمه باتخاذ احتياطات من جانب ، بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد الى ماقول مختص يقوم بهذا العمل عادة ، لم يبين سنده فيما انتهى اليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه .

(الطن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ص ٣٦٦)

١٢٨ - لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو أن تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها اذا هي اطاعت اليها أو تطرحها ان لم تتق بها .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ص ٣٨٥)

١٢٩ - انه وان كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة ، الا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سابقا تؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى . ولما كانت

أن الطاعنين الأول والثاني قد قاما بالمرور على شريط المسكة الحديد وتفتيش العمال والمستغلين بعملية الشحن والتفريغ على عربات القطار ، قد أقام قضاءه على مجرد الاحتمال ، فانه يكون معيبا .

(المن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٤ من ١٤٨٦)

١٣٠ - يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمساتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استغل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي اليها السير الطبيعي للأمر ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدلل على توافر هذه العناصر الجوهرية في حق الطاعنين ، وكان ما أورده في مجموعه لا يكشف عن توافرها ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم .

(المن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ من ١٤٨٦)

١٣١ - لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في حيثياته يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعنين ، وكان قد دانهم دون أن يعرض لهذه الحالة أو يرد على انتقائهم وعدم توافرها ، فانه يكون مشوبا بالقصور والتناقض في التسبب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(المن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ من ١٤٨٦)

١٣٢ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضى برد وبطلان الورقة المزورة مع ما لهذا البيان من اثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، هذا بالإضافة الى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة بـرد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقيم الدليل

بينها وبين أدلة النفي ، فرجحت دفاع المتهم أو داخلته الريبة في صحة عناصر الاتبات . فاذا كان الحكم لم يعرض لأدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينفي بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتمحصها فإن حكمها يكون معيبا .

(المن رقم ٢٦٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤٨٦)  
(المن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ من ١٤٨٦)

١٣٧ - من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا باجمال أو إهمال مما يتعذر منه تبين مدى صحة الحكم من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو فتنه من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها ، أم كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية ، أم كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، مما لا يمكن منه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(المن رقم ٢٦٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤٨٦)

١٣٨ - من المقرر أن استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة . ولما كان المتهم ( الطاعن ) يجادل في قيام هذه النية لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في اثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيقة الموجود بها الكابل المسروق من منهم آخر ، وعلم اعتراف هذا المتهم ، دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستلام أو مداه علمه بمحتويات الحقيقة التي استلمها ، وكان ما أشار اليه الحكم من اعتراف المتهم الآخر لا يكفي بالقدر الذي أورده للكشف عن هذه النية ، ولا لإثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا صلبا يستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن .

(المن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤٨٦)

١٣٩ - من المقرر وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لا على الغرض والاحتمال . ولما كان الحكم المطعون فيه فيما خلاص اليه من أنه لا يوجد ما ينفي

١٣٦ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفقد ما استندت اليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب ، والا كان حكمها بالإلغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه .

(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٢٦٥٨)

١٣٧ - جعل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - جريمة احراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط - عند الكلام على العقوبات - خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها . ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره مخدرا ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو «قصد الاتجار» لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتمين نقضه .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١١/١١ ص ٨٠٨)

١٣٨ - من المقرر أنه يجب ألا تبنى المحكمة حكما الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل استقتته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تمت نظر الخصوم ، فإن حكمها يكون باطلا .

(الطن رقم ٨٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٢/٩ ص ٨٨٤)

١٣٩ - المراد بالالعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تفرع منها أو تكون مشابة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية - وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة - ولما كان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء

على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من اخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاته عن تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر اليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية ، فإن هذا العوار الذي أصاب الحكم يكفي لنقضه .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/٦/١٠ ص ١٤ من ٥٠١٠)

١٣٣ - المستفاد من مطالعة نصوص القانون العامة في الاشتراك ( المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ من قانون العقوبات ) أنها تنص على أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك .

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/٦/٢٥ ص ١٤ من ٥٠٧٨)

١٣٤ - تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أنه لا تسرى أحكام التشرد على المرأة الا اذا اتخذت للتشيش وسيلة غير مشروعة . وقد استقر قضاء محكمة النقض في تفسير هذا النص على أن مناط العقاب في تشرد المرأة يكون باتخاذها للجريمة دون غيرها مرتزقا لها ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة فلا تعتبر متشردة وانما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارفتها . ولما كانت الطاعنة قد دافعت بأنها تقاضي نفقة شرعية من مطلقها وعونا من أهلها مما مؤدها أن لها وسيلة مشروعة للتشيش وهو دفاع جوهري كان لزاما على المحكمة أن تحققه لأنه لو صح لأمكن أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، أما وهي لم تفعل ولم تشر اليه في حكمها أو تبدى رأيها فيه فإن حكمها يكون قاصرا متعينا للنقض .

(الطن رقم ٧٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٢١٤٦)

١٣٥ - أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة - ببيان يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا .

(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٢٦٥٨)

(والطن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٧ (لم يقر) ص ٠٠)



ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادى وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع فى نسخ المصحف المقلدة ، وأغلغلت التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوى الذى لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ من ١٥ من ٨٢) .

١٤٣ - الخطأ فى الجرائم غير المعدية هو الركن المعين لهذه الجرائم ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ من ١٥ من ٨٢) .

١٤٤ - متى كان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليه ، بقوله ان اصابته القاذعة تدل على اصطدام السيارة ، وأنه لا يتصور حصولها من سقوطه من فوق دابته الى الأرض ، دون أن يبين سند فى هذا القول من واقع التقرير الفنى وهو التقرير الطبى مع أن السبب فى هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأى الخبير المختص باعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تنطق طريقها لاداءه رأى فيها دون الاستعانة بخبير فنى . فإن الحكم يكون ميبا بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ من ١٥ من ٨٢) .

١٤٥ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من ايداع الثمن خزاة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملأه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه فى وجهه لا مفر منها وسدد لشركى المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خزاة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققة تنقذ على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن

لصاحب المتهى أو على أى شىء آخر يقوم بمال ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع اللب الذى ثبت حصوله فى المتهى وبذلك جاء مجهلا فى هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القساون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو مما يعيبه بالطلان ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٢/١٦ من ١٤ من ٨٢) .

١٤٥ - صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لاثبات المهنة ولا تصلح دليلا عليها . ومن ثم فإن لجنة قبول المحامين اذ قفت برفض طلب اعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين تأسيسا على أنه لم يترك مهنة التجارة واستدلت على ذلك بما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية من أن مهنته « تاجر » ، فإن قراها يكون قد بنى على أسباب لا تنتجها مما يستوجب الغناء .

(الطن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق دقائق محاميه جلسة ١٦٦٣/١٢/٢٣ من ١٤ من ٥٩٨) .

١٤٦ - لا يكتفى لادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مخشوش للبيع مع علمه بنفسه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بنفسه . ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الفش والتدليس - حين افترض العلم بالفش أو بالتصاد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . اذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادية ذى بدى صلة المتهم بفعل الفش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة اليه لمجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه كان عالما بنفسه قبل توريده فانه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ من ١٠٢٤) .

١٤٧ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لآخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هى جريمة عمدية لا تحقق الا بقيام الركن المعنوى متمثلا فى القصد الجنائى لدى الجانى وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلدا .

المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصرت على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها الى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى الى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ ص ٢١٨)

١٥٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع الا أنه متى كانت المحكمة قد أوردت في حكمها أسباب اطراح تلك الشهادة ورفض التحويل عليها ، فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كان ما أوردته المحكمة عن تلك الشهادة لا يسوغ به اطراحها لأن الزام المتهم بإبلاغ عذره الى المحكمة عن طريق وكيل عنه - حال قيام هذا العذر لديه - والا التفت عنه - هو تكليف بواجب لم يرد به نص في القانون ، وقعوده عن إبلاغ عذره الى المحكمة حال قيام المرض به لا يفيد كذب دعواه ولا يستقيم به وحده في هذه الحالة التدليل على اصطناع الشهادة التي قدمها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا ومستوجبا لنقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ص ٢٢٩)

١٥١ - نصت المادة ١٨ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية على أن « تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية ... » ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » . ولما كان الاستئناف بمثابة الدعوى المبتدأة في تقدير الرسوم ، فان الطاعنة « وزارة الحرية والبحرية » المستولة عن الحقوق المدنية - وقد خسرت استئنافها بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض لا تدفع عنه رسوما - ولما كانت محكمة الجنح المستأنفة قد قضت بقبول استئناف المتهم

المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت لخدمة الدعوى في حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات انما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٤ ص ١٥٨)

١٤٦ - من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وانه وإن كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة عليها الا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد الى ما قد يختلف الرأى فيه ، واذ هي قد أرجعت خطأ الطاعن الأول في قيادة السيارة الى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها ، فان حكمها يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٤ ص ١١٨)

١٤٧ - ان الأدلة في المواد الجنائية متسافدة يكمل بعضها بعضا بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذي انتهت اليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي اليه من نتيجة ، لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه اعادة النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الادانة .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/١٠ ص ١١٦)

(والطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ٣٨٤)

١٤٨ - لما كان يبين ما أثبتته المحكمة عند تحصيله للواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فأزقه روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، فان ما أوردته المحكمة في اسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضا بين الدليل الفنى والدليل القولى - وكان الحكم لم يمن برفع هذا التناقض بما يدل على أن المحكمة لم تظن اليه ولو أنها فطنت اليه لجاز أن يتخير وجه الرأى في الدعوى . فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ص ١٧٣)

١٤٩ - لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي المواطنين بحكم علمهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . ولما كان الحكم

مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، فانه يكون مشوباً بقصور يسيه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٧ من ١٥ من ٢٥٨)

١٥٤ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات على عقوبة الاخلال الشاقة المؤقتة اذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيراً لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره انما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا في سن الطولية لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والارادة . فاذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن « المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات » الا أنها لم تبد رأياً فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعى خاصاً بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأقر ذلك في ارادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٢١٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ من ١٥ من ٣١٨)

١٥٥ - تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التى يسمح بإضافتها الى المواد الغذائية الصادر فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع القش والتدليس بأنه « لا يجوز أن تضاف الى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم » وبين من الجدول المشار اليه أن « حامض البوريك » . لم يرد به ، ومن ثم فإن اضافته الى « البسكوت » بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الاستشاريين المتقدمين من المتهم ( المطعون ضده ) غير خاصين « بالبسكوت » المضبوط موضوع التهمة . فإن الحكم المطعون فيه اذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب اليه من أن عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من اضافته لا تقوم به المسؤولية ، واذ عول أيضاً على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة الى « البسكوت » المروض للبيع هي « البوراكس » وليست « حامض البوريك » فانه يكون مشوباً بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ من ٣٣٩)

والمستولة عن الحقوق المدنية والمدنية بالحق المدني شكلاً وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وتعويض ولم تلزم أحداً من المستأنفين بمصاريف استئنافه سوى المدعية بالحق المدني ، فانه على مقتضى هذا القضاء النهائي لا يحق الزام المتهم والطاعة بشئ من مصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريق الذى رسمه القانون .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٧ من ١٥ من ٢٥٢)

١٥٢ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ومن ثم فإن المحكمة التى تنظر التظلم فى أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها الى الفصل فى النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التى أرساها قانون الرسوم وفى حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من ادراج الرسوم المدنية الاستئنافية تأسيساً على أن المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ملزمان أيضاً بالمصروفات المدنية الاستئنافية مع أن الحكم الاستئنافية الصادر فى الموضوع لم يلزم أيهما بشئ من هذه المصروفات ، فانه يكون قد بنى قضاؤه على ما يخالف الثابت فى الأوراق وخرج عن حدود ولايته بما يسيه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٧ من ١٥ من ٢٥٢)

١٥٣ - تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٥٤ على أنه لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بمعنى أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع فى اقامته ، ومؤدى ذلك أن المساواة الجنائية على مخالفة حكم هذه المادة لا تقوم الا حيث لا يحصل مقيم البناء على الترخيص ، ولما كان الثابت مما أوردته الحكم أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء ، وأنه قام باتمام البناء قبل صدور الحكم من المحكمة الادارية العليا النهائية بالغاء قرار الترخيص ، ومع ذلك قد داه الحكم بتلك الجريمة دون أن يبين تاريخ انتهاء من البناء وهو يبان كان يجب إيراده حتى تستطيع محكمة النقض

١٦١ - ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يمرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل - بعد اطلاعا على فحواه ومناقشة الدفاع له - عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٦/١ ص ١٥٠ من ٤٤٣ )

١٦٢ - تحدث الحكم استقلا عن نية السرقه بان كان ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة ، الا أنه اذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة ، فانه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة فى حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . فاذا كان الدفاع قد ادعى فى قيام نية السرقه لدى الطاعنين ، وكان ما أوردته المحكمة بصدد بيان واقعة الشروع فى السرقة بالاكراه التى دأبت الطاعنين بها لا يبين منه قصد الطاعنين من انتزاع بنفقة المجنى عليه وهل اتروا اختلاسها وتملكها أو انهما عمدا الى مجرد منع المجنى عليه من استعمالها فى الاعتداء عليهما بها للخلاف القائم بينهما وبين مخطومه ، مما كان يقتضى من المحكمة - فى هذه الصورة التى تختلط بها نية السرقه بغيرها - أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها كما هي معرفة به فى القانون . أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان الموجب لنقضه .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٦/١ ص ١٥٠ من ٤٦٦ )

١٦٣ - الشهادة فى الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه وهى تقتضى بداهة فيمن يؤديها العقل والتمييز ، إذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على ادائها . ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص غير قادر على التمييز - فاذا كان ما أوردته الحكم يفيد حداثة سن الطقة ( الشاهدة ) واهتزاز ادراكها ، وفى الوقت الذى أورى فيه عدم تعويله كثيرا على أقوالها فانه نوه بأخذها بشهادتها فى التحقيقات فى خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه وبمكانه على الرغم من منازعة الدفاع فى قدرتها على التمييز وتمسكه بوجود دعوتها لمناقشتها فى ذلك مما كان يقتضى من المحكمة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون اليها وهو ما يمينه ، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن فى شاهد بأنه غير مميز الاعتماد على أقواله دون تحقيق هذا الطعن وانفصاح عدم صحته . ولا يعصم الحكم ما استطرد اليه من قول بأن

١٥٦ - يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات . والأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٥/٢٨ ص ١٥٠ من ٣٨٤ )

١٥٧ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاف التعويض فى حالة المود » . وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضاها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون .

(الطن رقم ٣٠١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١٨ ص ٢٥٠ من ٣٩٣ )

١٥٨ - اذا كان الحكم قد أشار الى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته فى احراز الدخان المعبأ المضبوط والذى اشتراه من مصنع أرشد عنه الا أن المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه مع أنه لو صح - قد يترتب عليه تأثير فى مدى مساءلة الطاعن بالتعويض . فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٠١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١٨ ص ١٥٠ من ٣٩٣ )

١٥٩ - البعق بعدم جواز الاثبات بالبيئة وبعدم قبول الدعوى المدنية وان كانا من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام الا أنها من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذين الدفوعين ولم يبن بالرد عليهما فانه يكون معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١٦ ص ١٥٠ من ٤٦٦ )

١٦٠ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فانه لا يجوز لها أن تمدل عنه الا لسبب سائق يبرر هذا المعول .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٦/١ ص ١٥٠ من ٤٤٣ )

الجناية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . فاذا كان الحكم قد خلا من الإشارة الى أن الدعوى الجنائية قد أقيمت بطلب كتابي من مدير جمر ك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك ، فانه يكون مشوباً بالبطلان ، مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ من ١٥ ص ٥٠٣)

١٦٦ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته للاحداث النتيجة . واذا كان الحكم المطعون فيه وان أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن قد اغفل التصدي الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو اتفاقها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحة انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاماً على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافي اصابة المجنى عليه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون ميباً بالقصور في التسييب .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ من ١٥ ص ٥٦٨)

١٦٧ - من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . ولما كان عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الامتياز . وكانت المحكمة لم تال جداً في سبيل الاطلاع على الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجنى عليه ، فانه لا عليها ، ان هي عوت على شهادة المجنى عليه التي اطمأن اليها وجدانها - بأن الطاعن هو صاحب الشيك وعلى سلامة

اقتصر في التعويل على أقوال هذه الطفلة في نطاق الصورة العامة للحدث إذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ في الاعتبار ما أدلت به الشاهدة المذكورة في صدد استعمال الجناة أداة القتل في اطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجرى وهو يحمل بندقية يطلق النار منها - مساندة لما رواه شهود الرؤية - وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصراً من العناصر التي استنبطت منها المحكمة متقدماً في الدعوى وظهرت بها رواية شهود الرؤية بل انها اعتمدت عليها من بين ما اعتمدت في ترجيح نوع الأدلة التي استعملت في الحادث وقد كانت موضع مجادلة من الدفاع عن الطاعنين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم من أن تلك الشهادة كانت في عقيدة الحكم خالية من الضميمة القانونية التي يصح معها الركون اليها مما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكمة عند تكوين عقيدتها في الدعوى . واذا ما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، فان فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يعيبه فضلاً عما تردى فيه من اخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ من ١٥ ص ٤٩٣)

١٦٨ - من المقرر أنه وان كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتطرح البعض الآخر ولو كان منصباً على وقائع الدعوى ومتعلقاً بها الا أنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لصحتها ، إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف الى أنها لم تقطن الى ما يوجب شهادة الشاهد مما يصح استدلالها بالفساد .

(الطن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ من ١٥ ص ٤٩٩)

١٦٥ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجرمي ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك ، وهذا التقييد مستمر العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى

البيانات التي أثبتتها محرو محضر ضبط الواقعة تقسلا عن الشيك محل الجريمة .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٦١٠)

١٦٨ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين ، لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ، لأنه لا يكفي قيامه بمجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المثلث عليه ، الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافره ، بل فاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون ، وكان مجرد التوافق لا يوجب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فانه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٦١٩)

١٦٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط قيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة .

(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٢٤)

١٧٠ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انقضاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم امتدلالا سليما يؤدي منطقيا إلى ما انتهى إليه .

(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٢٤)

(الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٨٤)

١٧١ - من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذي أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب رغوته

وعدم احترازه دون إيضاح لموقف المجنى عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ودون أن يبين كيف كانت الرعونة وعدم الاحتراز سببا في وقوعه ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا حتى يتسنى لمحكمة النقض أعمال رقابتها على ما أرتأته محكمة الموضوع رغوته وعدم احتراز يؤدي كلاهما إلى المسؤولية عن الإصابة . ومن ثم فإن الحكم يكون ميبا بالقصور في البيان الذي يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٣٠)

١٧٢ - من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن بقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يظنه الجاني ويضمرة في نفسه ويتمين على القاضي أن يبين بالتحدث عنه استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصورا على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية ممررة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بيارين في رأسه وأوديا بحياته - وهو مالا يكفي في استخلاص نية القتل وخاصة بمد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقا النار على المجنى عليه وإنما أطلقاها في الهواء للارهاب دون أن يفصح عن أثر هذه الواقعة في تبيان قصدهما المشترك الذي نسب إليهما تيسر النية على تنفيذ ، وكانت إصابة المجنى عليه بيارين ثارين أوديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد ، ولا يفنى في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على ازهاق روح المجنى عليه - طالما أن ازهاق الروح هو النتيجة التي قصدها الجاني ويتمين على القاضي أن يستظهرها . كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدوفاة من أن الطاعن الأول قد أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه أصابه وأردفه بيار آخر أجزم عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المادى في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالبا باستخلاصه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا متعينا نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٣٥)

١٧٣ - أن طلب الدفاع عن الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نفي الاتهام عنه - ضم جناية ثبت في قوله اتهام آخرين غير في قتل المجنى عليه - هو طلب جوهرى يتعين على المحكمة أن تبيحه أو ترد عليه ردا سائفاً فإذا كانت تحقيقات الجناية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرهما ، وكانت قد أطرحت طلب الدفاع وردت عليه بما لا يستند الى أصل ثابت في أوراق الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها .

(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٤ ص ١٥٠ من ١٧٢)

١٧٤ - اذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت، دون أن يبين علاقه الدعى المذكور مدنياً بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية وهى من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم فإن حكمها يكون ميبها بالقصور .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢١/١٩٦٤ ص ١٥٠ من ١٨٠ )

١٧٧ - الأصل فى الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . ولما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد ، فإن رفض المحكمة طلبه تأسيساً على أن الطاعن لن يميز عن تسخير له لتأييده فى دفاعه يكون غير سائغ وفيه اخلال بحقه فى الدفاع ، اذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة ان تبدى ما تراه فى شهادته لجواز أن يقنعا الشاهد بصدق روايته فى شأن ما شاهدته هو بحواسه على الرغم من طول الزمن فتجىء هذه الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعا بحقيقتها قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٤ ص ١٥٠ من ٨٥٣ )

١٧٨ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادى يتجه الى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى التدليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الى

١٧٣ - أن طلب الدفاع عن الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نفي الاتهام عنه - ضم جناية ثبت في قوله اتهام آخرين غير في قتل المجنى عليه - هو طلب جوهرى يتعين على المحكمة أن تبيحه أو ترد عليه ردا سائفاً فإذا كانت تحقيقات الجناية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرهما ، وكانت قد أطرحت طلب الدفاع وردت عليه بما لا يستند الى أصل ثابت في أوراق الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها .

(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٤ ص ١٥٠ من ١٧٢)

١٧٤ - اذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت، دون أن يبين علاقه الدعى المذكور مدنياً بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية وهى من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم فإن حكمها يكون ميبها بالقصور .

(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٤ ص ١٥٠ من ١٧٢)

١٧٥ - من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تمتة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما شاء من أوجه الدفاع بل ان له - اذا لم يسبقتها استيفاء دفاعه الشفوى - أن يثير ما يمين له من طلبات التحقيق المتجه فى الدعوى والمتعلقة بها ولا يعترض عليه عندئذ بأن المحكمة متى حيزت الدعوى للحكم لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة اذ محل هذا أن يكون المتهم قد سبق له أن أبدى دفاعه شفها . واذا كانت منازعة الطاعن فى صحة التوقيع المسند اليه بعقد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه - محل جريمة خيانة الأمانة - الذى اتخذ منه الحكم وكازا للقضاء بإدائته ، واصراوه على انقطاع صلته به يعد دفاعاً جوهرياً لمسأله بالمسؤولية الجنائية ، مما كان من التمتع منه على محكمة الموضوع أن تمحص عناصر ذلك الدفاع وأن تستظهر مدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت الالتفات عنه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يبيح الحكم .

(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٤ ص ١٥٠ من ٨٦١)

عنه استقلالاً وإن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان ما استدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعنين الأولين من إطلاقهما أعيرة نارية من بنادق سريعة الطلقات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، إذ أن مجرد استعمال سلاح ناري لا يفيد حتماً أن القصد هو ازهاق الروح ، وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل، فانه يكون قاصراً مما يستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعنين الأولين .

(الطن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/١/٤ ص ١٦ ص ١٦)  
(والطن رقم ١٨١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢ ص ١٦ ص ١٦)

١٨٢ - لما كان الواضح من نصوص القرار الوزاري الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرارين الوزاريين رقمي ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٧٩١ لسنة ١٩٦٥ - أنه تضمن في اسباب مواصفات فنية واجراءات صحية ألزم المالك اتباعها عند انشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية ، فانه كان لزاماً على المحكمة - قبل أن تطرح الدليل المستند من شهادته محرر المحضر وما أثبت به يدعى عدم تيسانه ماهية المخالفات الفنية التي رآها والاجراءات الصحية التي أهمل المطعون ضده في تنفيذها - أن تمحص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له . أما وهي لم تعمل فانها تكون قد قضت في الدعوى دون أن تمحص الأدلة القائمة فيها وبغير أن تحيط بكل جوانبها عن بصر وبصيرة مما يجب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/١/١١ ص ١٦ ص ١٦)

١٨٣ - من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ على انتقاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب ، فينبغي بحث توافر الخطأ المدنى المستوجب للتعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض اذا كان صادراً من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو في القليل عن رعوته أو عدم تبصر ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك

افادة البنك التي يطلب فيها ايضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن ، وكانت هذه الافادة لا تكفى بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق - مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر . فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل ذلك يكون مشوباً بالقصور الذى يبييه بما يطله ويجوز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، مما يمتنع معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/٢٨ ص ١٥ ص ١٦)

١٧٩ - من المقرر أنه يجب للاداة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المسؤول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه والا لكان باطلاً .

(الطن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/١/٤ ص ١٦ ص ١٦)

١٨٠ - الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في احدى روايته اعتساده على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لان ما يقوله الشخص الواحد كذباً في حالة ، وما يقرره صدقاً في حاله أخرى انما يرجع الى ما تتفعل به نفسه من العوامل . لتى تلبسه في كل حاله مما يتحتم معه أن لا يؤخذ بروايه له دون اخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف ترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . ومن ثم فان ادائه الطاعن الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به المدة وما قرره في التحقيقات الأولية لا تكون مقامه على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدى اليها ما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن الثالث ميبياً ويستوجب نقضه بالنسبة اليه والى الطاعنين الأول والثاني - المحكوم عليهما في الجريمة التي سمعت فيها تلك الشهادة - وبالتالي فانه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى جميع الطاعنين والاحالة .

(الطن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/١/٤ ص ١٦ ص ١٦)

١٨١ - القصد الجنائى في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائى العام في سائر جرائم التمدى على النفس بنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه القتل ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا النضر بطبيعته أمراً داخلياً في نفس الجاني ، فانه يجب لصحة الحكم باداة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تمنى المحكمة بالتحدث



التنفيذ عليها بدلالة اخطار الدائن الحاجز بموعد نقلها والمكان الذي نقلت اليه ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه ، أما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاءه بإدائته استنادا الى أقوال المبلغ والى محضر الحيز التحفظى والمعاينة من تعيين الطاعن حارسا على المحجوزات وعدم العثور عليها فى مكان الحجز قبل يوم البيع ، وهى أدلة لا تقيد فى حد ذاتها اختلاسه للأشياء المحجوز عليها أو تصرفه فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ من ١٦٥)  
(والطن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ من ١٦٦)

١٨٧ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بقول الشاهد فى مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله فى مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة بالتعرض فى حكمها لكلتا الروايتين أو ببيان العلة فى أخذها بإحدهما دون الأخرى ، إلا أنه متى تعرضت المحكمة لبيان ذلك تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة فى الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت فى الأوراق . ولما كان ما أجراه الحكم على لسان الشاهد على النحو الذى عولت عليه المحكمة فى قضائها يخالف الثابت فى الأوراق ، فإن حكمها يكون قد انطوى على خطأ فى الاستناد .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ ص ١٦ من ١٦٧)

١٨٨ - الأدلة فى المواد الجنائية متسافدة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى اليه لو أنها قطعت الى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر فى كفاية باقى الأدلة لدعم الادعاء .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ ص ١٦ من ١٦٧)

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤ ص ١٦ من ٥٧٦)

١٨٩ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني على أنه « يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهى

خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أو لا ، فانه يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦١١ ص ١٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ من ١٤٥)

١٨٤ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين فى حكمها الأسباب التى تبين عليها قضاءها فى هذه المسألة بيانا كافيا لا اجمال فيه ، وليس لها أن تستند فى إثبات عدم اصابة المتهم بمرض عقلى الى أنه لم يقدم دليلا تثق به بل إن من واجبه فى هذه الحالة أن تثبت هى من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضاءها بذلك على أسباب سائفة .

(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ من ٦٥)

١٨٥ - من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل إيراد مضمون الأوراق التى قدمها الطاعن ، كما أغفل الرد على طلب ضم ملف خدمته على الرغم من أهمية هذا الطلب فى صورة الدعوى لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع وشابه القصور مما يبيح ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ من ١٦٥)

١٨٦ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تحقق الا باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها ليوم البيع ، والحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، وكل ما هو متوط به هو التقدم بها يوم البيع فى محل حجزها ، وعدم العثور على المحجوزات فى تاريخ سابق على ميعد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحجز التحفظى الذى عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصح تنفيذا وبالتالي لم تتخذ إجراءات البيع ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم يتصرف فى المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة

## الدعوى المدنية والجنائية .

(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/١٥ من ١٦ ص ١٣٣)

١٩١ - من المقرر أنه وإن كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملاساتها ما يوفر اعتقادا سائقا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/١٦ من ١٦ ص ١٤٠)

١٩٢ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن اليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته ، إلا أنها متى تعرضت الى بيان المبررات التي دعته الى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه واستخلص منها أن حالة الظلام ليلة الحادث لم تحل دون استغرافه على الطاعنين ثم عاد في موضع آخر وأطرح شهادة المجنى عليه قبل المتهم الأخير واستند في ذلك - ضمن ما استند اليه - الى أن الحادث وقد وقع ليلا فانه يتعذر على المجنى عليه رؤية ذلك المتهم - وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءته وهو ما يعيب الحكم بالتناقض في التسبيب بحيث لا يبين منه أن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها على أن الظلام في ليلة الحادث كان يحول بين المجنى عليه وتمييز الأشخاص أو أنه لم يحل دون تمكنه من الرؤية فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ من ٢٦ ص ١٠٧)

١٩٣ - قوام علاقة التبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤ فقرة ثانية من القانون المدني هو ما للتبوع على التابع من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه . ولما كان الحكم قد أقام مسؤولية الطاعن المدنية على خطأ المتهم الأول الذي عهد اليه باصلاح سيارته دون أن يتحدث عن سلطة الرقابة والتوجيه التي لا تقوم المسؤولية الا بها . وكان يبين من المفردات أن الطاعن قد تمسك في دفاعه في مذكرته التي قدمها الى محكمة ثاني درجة بانتفاء مسؤوليته المدنية لأنه ليس له سلطان على المتهم الأول ولا يملك توجيهه الا أن الحكم المطعون فيه وقد أغفل بحث هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يشير به وجه الرأي في

التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ الا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون . كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ على أن « يعتبر أيلا للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت اذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المنتفعين بالطريق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم » . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا ان العقار موضوع الدعوى متخرب وآيل للسقوط بما تنفي به مسئوليتهما عن هدمه وقدمتا تأييدا لدلتا اقرارا من الصراف يفيد بأن هذا العقار متخرب وورفت عنه العوايد وتهادد من شيخ البندر بمثل ذلك وقد سكت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهري ، وكان يتعين عليه ان يحصنه وان يحقق قبل الحكم في الدعوى مما اذا كان هذا المبنى محريا ليا بحيث يعتبر أيلا للسقوط من عدمه حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اتبائها في الحكم . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٨ من ١٦ ص ١١٠)

١٩٤ - إذ أجاز القانون للمدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجاذع مباشرة الى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية . فان هذه الاجازة ان هي الا استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه فيها منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . ولما كان الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذي أصاب المدعى بالحق المدني وهو أساس الادعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شاب القصور الذي يبيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة الى كلا

الدعوى . فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

١٩٤ - من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة تبديد المحجوزات ، مادام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تقيد بذاتها توافر هذا الضرر ، فإنه يمتنع على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذيا وبالتالي لم يكن حدد بعد يوم بيع المحجوزات حتى تكون هناك منه عرقلة لاجراءات التنفيذ ، وكان الطاعن قد دفع بانتفاء القصد الجنائي وبانتفاء نية النش وقدم للدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف ادا حكم في الدعوى هاتيا بالدين وتثبيت الحجز ، وكان خطاب الضمان تمهدا من البنك بضمان تنفيذ عملية الطاعن لالتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يحقق للمستفيد - الدائن الطاجز - المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين قفدي ، فكان يمتنع على المحكمة في هذه الصورة التي لا يبين منها وجه الضرر الذي حاق بالدائن الحاجز - أن تورد في حكمها الدليل على توافره وأن تعرض لخطاب الضمان المقدم وتبين أثره في توافر نية النش لدى الطاعن أو انتقامها . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون ميبيا بالقصور في التسييب .

(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

١٩٥ - لا يعيب الحكم اغفال الاشارة الى الاتفاق الذي عول عليه في اعتبار اذن البريد السودانية أوقا رسمية مادام أنه أشار الى النص القانوني الذي حكم على الطاعن بمقتضاه .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

١٩٦ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في

الفرقتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ( ب ، ج ، د ، هـ ) ومن المادة السابعة التي تناولت الفقرة ( ج ) منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتناولت الفقرة ( و ) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقا للمادة ١٦ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى الى أنه سبق الحكم عليه في جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الاجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق . وروت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار معو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انقضاء الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الاجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على توافر الطرف المشدد دون أن يبين تواريخ الأحكام السابق صدورها على المطعون ضده في جرائم السرقات والشروع فيها والاشتباه ودون أن يتحقق من أن الاجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض فإنه يكون أيضا مشوبا بقصور يعيبه مما يمتنع منه أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/١٥ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

الدعوى . فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

١٩٤ - من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة تبديد المحجوزات ، مادام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تقيد بذاتها توافر هذا الضرر ، فإنه يمتنع على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذيا وبالتالي لم يكن حدد بعد يوم بيع المحجوزات حتى تكون هناك منه عرقلة لاجراءات التنفيذ ، وكان الطاعن قد دفع بانتفاء القصد الجنائي وبانتفاء نية النش وقدم للدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف ادا حكم في الدعوى هاتيا بالدين وتثبيت الحجز ، وكان خطاب الضمان تمهدا من البنك بضمان تنفيذ عملية الطاعن لالتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يحقق للمستفيد - الدائن الطاجز - المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين قفدي ، فكان يمتنع على المحكمة في هذه الصورة التي لا يبين منها وجه الضرر الذي حاق بالدائن الحاجز - أن تورد في حكمها الدليل على توافره وأن تعرض لخطاب الضمان المقدم وتبين أثره في توافر نية النش لدى الطاعن أو انتقامها . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون ميبيا بالقصور في التسييب .

(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

١٩٥ - لا يعيب الحكم اغفال الاشارة الى الاتفاق الذي عول عليه في اعتبار اذن البريد السودانية أوقا رسمية مادام أنه أشار الى النص القانوني الذي حكم على الطاعن بمقتضاه .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

١٩٦ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في

المختصة - عقوبة الغرامة التي تتبادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهذوم ، دون أن يحدد قدر الغرامة المقضى بها أو يبين فى مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون . فإن الحكم يكون قد شابه قصور فى بيان عقوبة الغرامة المقضى بها مما يطله ويوجب نقضه - ولا يقدر فى ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة فى محضر مهندس التنظيم ، ذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

(المن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ٣٦٤)

١٩٩٩ - لا يعتبر القانون اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكاً فى السرقة ولا مساهمة فيها ، وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها أو منفصلة عن السرقة . ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بآثارهما وطبيعتهما وتعمد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تمدد وقائع اخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت وقائع الاخفاء المسندة الى الطاعن قد تعددت إلا أنه لا يبين من مدونات هذا الحكم أن الوقائع المذكورة قد تعددت بقدر عدد ما وقع من المتهم الأول من سرقات . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس أن وقائع الاخفاء التى ارتكبها قد تعددت بقدر عدد هذه السرقات وأوقع عليه عقوبة مستقلة عن العقوبات التى وقعت عليه عن الوقائع الأخرى يكون مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه .

(المن رقم ١٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ٣٦٧)

٢٠٠٠ - الأصل أن طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة - ولما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب تأجيل نظر دعوى احرار السلاح وخبرته حتى يفصل فى تهمة جنحة قتل المجنى عليه خطأ وأنكر حيازته السلاح المستعمل فى الحادث الذى لم يضبط الا أن المحكمة قررت نظر الدعوى دون أن تجيب هذا الطلب ، وكان مؤدى ما تقدم به المدافع عن الطاعن هو دفع بقيام الارتباط بين الجناية المطروحة على المحكمة والجنحة التى تنظرها محكمة

١٩٧ - الاشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، وصِف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى الى الوجود ، وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا ما بدو من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته ، كان هذا الفعل وحده كافياً لاعتباره عائداً لحالة الاشتباه مستحقاً للعقوبة المفروضة فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويتكرر استحقاقه للمقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، إذا ما توافرت قواعد العود الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، ولما كان التقرير القانونى الضاليم الذى استندت عليه محكمة ثانية درجة يقولها « انه اذا حكم على متهم للعود الى حالة الاشتباه ثم ارتكب بعد ذلك فعلاً من الافعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فانه لا يعتبر عائداً مرة أخرى الى حالة الاشتباه والا اعتبر العود للاشتباه وصفاً مؤيداً وإنما يصح اعتباره فى هذه الحالة مشتبهاً فيه بآدى ذى بدء ، اذا ما توافرت فى حقه جريمة الاشتباه » قد حجبها عن تحقيق أحكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر فى جريمة العود للاشتباه قد أصبح نهائياً قبل ارتكاب المظنون ضده جريمة السرقة ، وهو ما لا يبين من المفردات المضمومة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون وبالتصور الذى يعيبه مما يطله ويستوجب نقضه والاحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الاستئناف حاصل من المتهم وحده إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوى على واقعة جديدة بل هو عن حالة عالقة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية والتى دارت عليها المرافعة فى هاتين المرحلتين وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المقضى بها من أول درجة التى تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للاشتباه .

(المن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ٣٥٦)

١٩٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن - عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة

القصد لديه وتعمده التخلص من الضريبة المستحقة . فانه يكون قاصرا .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٤٦) .

٢٠٤ - لما كان المتهم قد أقام دفاعه على أنه قدم الاقراوات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة - وهو دفاع جوهري - فانه كان متعينا على المحكمة أن تسمى الى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه وتحرى مدى صدقه . اذ لو ثبتت صحته لتغير وجه الرأى فى الدعوى . - أما وهى لم تعمل فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٤٦) .

٢٠٥ - حالة الدفاع الشرعى عن المال تنشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الاتلاف . ولا يوجب القانون بصفة مطلقة لقيام تلك الحالة أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التحدى عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسبابا معقولة - وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجه شخصية نزاعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح منه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات - فإذا قال الحكم فيما استخلصه من ظروف الواقعة أن المتهم «الطاعن» ظن - دون مبرر - أن المجنى عليه حين نزل ليفك الشباك المتشابكة بشباكه - انما نزل ليمزق شباكه - هذا القول المقتضب من الحكم على اطلاقه ودون سوقه الأسانيد السائقة لا يصلح سببا لنفى ما أثاره الدفاع عن المتهم بالجلسة من أنه كان يدافع عن غزله - شباك صيده - وما رده الحكم فى استخلاصه للصورة التى ارتسمت فى ذهن المحكمة لواقعة الدعوى من أنه قد استبان للمحكمة من استقراء الأوراق ومما دار بالجلسة أن المجنى عليه نزل من قارب صيده الى شاطئ النيل وحاول فك شباكه التى اختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه فظن المتهم أن المجنى عليه نزل ليمزق شباكه فأسرع اليه وضربه بقطعة من الخشب

الجنب . وكان الحكم قد انتهى الى مساءلة الطاعن بجريمة احرار السلاح النارى المشغنى وذخيره بغير ترخيص ودانه بهما - بغض النظر عن عدم ضبط السلاح - استنادا الى أقوال المجنى عليه فى جريمة القتل الخطأ متخذاً من اصابته دليلا على صلاحية السلاح وصحة نسبة احراره الى الطاعن دون أن يستجيب الى ما طلبه هذا الأخير استكمالاً للدفاع ، وهو ما يخل به ويصم استدلال الحكم بالقصور الذى يطله ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٧٨)

٢٠٦ - من المقرر أن الاعتراف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره . ومن ثم كان يتعين على المحكمة الاستثنائية وقد دفع أمامها ببطان الاعتراف وقدم لها الدليل من وجود اصابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقمته بالأقوال التى قيل بصورها عنه ، أما وقد نكلت عن ذلك فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٧٨)

٢٠٢ - لما كان ما أوردته الحكم لا يعلو أن يكون بيانا لما قرره القانون فى شأن بطلان الحكم اذا مضى ثلاثون يوما على صدوره دون توقيع وفى شأن الشهادة السلبية التى يتطلبها لاثبات هذا البطلان وكيف أنه الطاعن لم يقدمها ، دون أن يعرض الحكم لما أثاره الطاعن من دفاع أوضح به كيف حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التى نظم القانون تقدمه اليها لاعطائها اياه وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوته أن يتغير وجه الرأى لدى المحكمة الاستثنائية فى الدفع ببطلان الحكم المستأنف مما كان يتعين منه عليها أن تعرض له بالتحقيق أو الرد ، أما وهى لم تعمل فقد شاب الحكم قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/٤/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٦٣)

٢٠٣ - يجب لكى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين الحكم مقدارا ما لم يدفع أو تقديره ان لم يكن مقدرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المتهم بتعويض بمادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر سوء

شركة بهذا الاسم ، وأنه ثبت لها زيف البيانات والأرقام المثبتة على الملاف الذى يحمل العلامة المقلدة وأنها جميعها غير صحيحة . ولما كان ما أورده الحكم بشأن ركن العلم بالتقليد لا يؤدى بدوره الى ما رتب عليه مما كان يقتضى من المحكمة حتى تبين وجه الحق فيما ارتأته - أن تكلف الطاعن بإعادة اعلان الشركة اعلانا صحيحا وأن تتناول فى حكمها الخلاف الظاهر بين العنوان المثبت بالقائمة المقدمة من الملعون ضده والعنوان الذى تحمله المنتجات المقلدة . وأن ترد بقول سائق على ما أكدته الطاعن من أن الموقع على القائمة شخص خيالى اذ ليس فى خلو الأوراق من دليل على ذلك ما يقطع بأنه شخص حقيقى وموجود . أما وهى لم تفعل فأن حكمها يكون معيبا فضلا عن القصور فى التسبب بالفساد فى الاستدلال .

(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ من ٢٤٨)

٢٠٩ - من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التى تفول للساحب المعارضة فى صرف قيمته اذا ما أتاها بنية سليمة صيانة لماله ما يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم . اذ هو دفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فاذا التفتت عنه بلا مبرر كان قضاؤها معيبا ومنطويا على إخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ من ٢٠١)

٢١٠ - اذا كان ما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه بإدانة الطاعن - عن تهمة تخفيض أجور العمال مخالفا بذلك شروط الاتفاق - لا يبدو أن يكون مجرد إثبات لتقارير قانونية عن وجوب التزام رب العمل - حين ينقل العامل من عمل الى آخر طبقا لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل - بعدم المساس بمقدار أجره ، ثم يبان المؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى ضمنها الشارع تعريفا للأجر وما يمكن أن يندمج فيه من إضافات دون أن يعنى الحكم بتطبيق ما سلف إيراد على واقعة الدعوى فبين كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من معلم فى القسم الذى يعملون به قد أصبحت جزءا من الأجر وأن المساس بها يعد خروجا على القيود المشروطة فى الاتفاق مؤثمة أحكام قانون العمل ، فانه يكون مشوبا بالقصور فى البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٥ ص ١٦ من ٢١٧)

على رأسه ، هذا الاستخلاص - الذى انتهى اليه الحكم وأثبتته فى مدوناته بحسب البادى من نص عبارات الحكم يشير الى أنه قد استكمل لحالة الدفاع الشرعى عن المال عناصره ، وكون الحكم الملعون فيه قد ذكر فى سياق ذلك عبارة - بدون مبرر - فان تلك العبارة لا تصلح ردا كافيا وسائفا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ، وكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهره بأدلة سائفة يتسنى معها لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى . ومن ثم فان الحكم الملعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/١٧ ص ١٦ من ٢٤٢)

٢٠٦ - يشترط للعقاب اعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول وتوافر ركنين الأول التزوير أو تعيد والتانى سوء النية .

(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ من ٢٤٨)

٢٠٧ - الأصل فى جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد - فى تقدير التقليد - بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . وأن المعيار فى أوجه الشبه هو بما يخضع به المستهلك المتوسط الحرس والانتباه . ولما كان الحكم الملعون فيه قد بنى عقيدته بعدم توفر ركن التقليد على القول بأن كتاب ادارة العلامات التجارية وأقوال وكسل مكتب التسويق الداخلى بالإسكندرية قصرت عن تبيان مدى التطابق بين العلامات المسجلة والعلامات المقلدة . وهو تدليل لا يسوغ به تبرير النتيجة التى خلص اليها ، ذلك بأنه لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك شبه تطابق بين العلامتين . بل يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وأحداث الخلط واللبس بين المنتجات . واذا كان لحكم لم يعن من جانبه بيان وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ولم يتصد لفحص ما بين العلامتين ويبدى وجهة نظره بصدد التشابه بينهما اثباتا أو نفا حتى يستقيم قضاؤه فانه يكون قاصرا .

(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ من ٢٤٨)

٢٠٨ - الخطأ فى بيان اسم الشركة فى اعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها مادامت تعريجات الجهة الادارية قد أسفرت عن عدم وجود

اقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن معهما الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٩١ ) .

٢١٥ - لما كان الحكم قد أورد فى تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعين ذهبوا الى السوق وقد انطوت قفوسهم على القتل لتنفيذ ما اتفقوا عليه وتلاقت ارادتهم عنده ، ثم قال فى التدليل على ثبوت التهمة فى حقهم انهم عادوا ادراجهم الى السوق واستحضر كل منهم بندقية تملح بها بعد أن اتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق الجنى عليهم وأن الاتفاق يتحقق من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وأنه لا يتطلب الا مجرد اتحاد وتوافق ارادة الجناة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ، وأن الطاعين نفذوا هذا الاتفاق فعلا بقصد التداخل فى الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية بينهم ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا - مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها ، وذكر الحكم لكل هذا الذى ذكره فى أقوال مرسله يجعله متخاذلا فى أسبابه متناقضا بعضه مع بعض - بحيث لا يمكن أن تعرف منه ان كانت محكمة الموضوع قد كوت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق فى حق الطاعين أو مجرد التوافق مع ما فى ذلك من أثر فى قيام المسؤولية الجنائية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن فهم مراميها والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

( الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٦٩٨ ) .

٢١٦ - تنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه : « يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من يادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات

٢١١ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة - الا أنه يعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألّت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها - أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهى على بيته من أمره - فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٥ س ١٦ ص ٥٢١ ) .

٢١٢ - يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالادانة بأدلة مؤيدة اليه .

( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/١٤ س ١٤ ص ٥٧٦ ) .

٢١٣ - القصد الجنائى فى جريمة احراز المواد المخدرة انما هو علم المحرز بأن المادة التى يعزرها هى من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث استقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يعززه مخدرا - الا أنه اذا كان ركن العلم محل شك فى الواقعة المطروحة وتسك المتهم باتفاقه لديه - فانه يكون من المتعين على المحكمة اذا ما رأت ادائته أن تبين ما يبرر اقتناعه بعلمه بأن ما يعززه مخدرا والا كان حكمها قاصرا ..

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/١٥ س ١٦ ص ٥٨٦ ) .

٢١٤ - اذا كانت مدونات الحكم قد خلت من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافى فيها ومقدار الرسم المستحق عليها . ولم يفصح عما اذا كانت المبالغ المحكوم بها هى قدر الرسم المستحق على الكحول والذى أوجب المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ الزام المخالف بأدائه أو أن المحكمة أعلمت الرخصة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذا القانون ، كما لم يبين الحكم ان كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تميز ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، وعن دور الطاعن مع التهمين الآخرين والذى

القانون - طبقا للفهم سالف البيان - وصلة المطعون ضده به ، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به .

(الطن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ ص ١٦ ص ١٧٤ )

٢١٨ - من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه وفق قيامها في استدلال سائق أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب « الكلب البوليسى » عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحت الدفع بطلان اعترافه استنادا الى قساعة الاصابة المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لما دلت الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصاباتها ، فإن حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه . ولا يفنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متسادة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ ص ١٦ ص ١٧٩)

٢١٩ - إذا كان الطاعن قد قسدم الى محكمة ثانى درجة مذكرة متممة لدفاعه الشفوى الذى أبداه بجلسته المرافعة ضمنها ظروف اصداره الشيك موضوع الدعوى ومنعه صرفه وما ساقه تدليلا على أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا الشيك انما كان بطريق النصب . كما قدم مستندات يستند اليها في دفاعه ، وكان دفاع الطاعن الذى ضمنه المذكرة سالفة الذكر هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه

العامة بالجرمة تعين أن يوصل الابلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة » . ولما كان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب اغفاء هذا الأخير من العقاب عملا بنص المادة سالفة الذكر تأسيسا على أنه ساعد السلطات فى القبض على المتهم الثانى . وقد أورد الحكم هذا الدفاع فى مدوناته فعلا - وهو دفاع جوهرى - ومن شأنه ان صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ويغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وكانت المحكمة لم تعرض له وتقول كلمتها فيه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ ص ١٦ ص ١٧٤)

٢١٧ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ فى شأن تقسيم الأراضى المملوكة للبناء على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة ( تقسيم ) على كل تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » وتنص المادة الثانية على أنه « لا يجوز انشاء أو تعديل تقسيم الا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم » . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون تعليقا على المادة الأولى منه « أنه لكى يكون هناك تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع ، وليس لعدد القطع حد أدنى فيكفى لوجود التقسيم تجزئة المساحة الى ثلاث قطع مع توفر باقى الشروط المقررة فى المادة الأولى ، على أن المجال يتسع هنا لجانب من الحرية فى التقدير ، ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تعددت القطع فلا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود فى القانون إذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطريق العام إذ يفترض فى هذه الحالة أن كافة المرافق العامة التى فرض القانون على المقيم انشاءها موجودة فعلا ، ويشترط كذلك أن تكون القطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير فلا تعتبر تجزئة قطعة أرض الى عدة قطع بين أفراد أسرة واحدة مثلا تقسيما بالمعنى المقصود فى هذا القانون ، وأخيرا يشترط أن تكون التجزئة قد قصد بها اعداد القطع لاقامة مساكن فلا تنطبق أحكام القانون على التقسيمات الزراعية أو تجزئة قطعة من الأرض الى قطع تقام عليها المخازن والمستودعات » . ولما كان الحكم لم يستظهر بدهاء ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذى عناه



٢٢٢ - من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث فإن عليها أن تتخذ مآثره من وسائل تحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . ولما كان الحكم قد ذهب إلى أن عدم استقرار المقدوف بجسم المجنى عليها يحول دون تحديد نوع السلاح المستعمل دون أن يبين سنده في هذا الرأي أو يعرض إلى تأثير وضع الجرح الناري والملابس المقابلة له ومساافة الاطلاق في ترجيح نوع السلاح المستعمل وما إذا كان من الأسلحة ذات السرعة العالية أو المتوسطة مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تحققه عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . ومن ناحية أخرى فإن عدم العثور على مشط المدس المضبوط لا يحول دون معرفة نوع مقدوفاته مادام قد تحقق طرازه ونوع ماسوره .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٨٠٨)

٢٢٣ - من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لتفنيذ رأى الغير القنى فانه يتعين أن تستند في تفنيذه إلى أسباب فنية عمله . ومن ثم فانه ما كان يسوغ للمحكمة أن تستند إلى أقوال الشهود في اطراح الرأى القنى الذى أبداه الطبيب الشرعى .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٨٠٨)

٢٢٤ - لما كان الحكم المظنون فيه قد عول في قضاؤه بإدانة الطاعن على الدليلين القولى والفنى مما ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب سائفة ، فانه يكون مشوباً بالقصور والتناقض فى التسبب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٨٠٨)

٢٢٥ - ان استخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصيباً إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التى ينخدع بها المجنى عليه . واذا ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هى أن مجرد استخدام صفة الطاعن - كوظيف - وظرف الجوار - وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما - فى الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصيباً وأن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تحقيق مقصده فى التأثير على المجنى عليهما

ان ارتأت اطراحه عنه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ ص ١٦ ص ٨١١)

٢٢٥ - يبين من نص المادتين الأولى والسابعة فقرة أولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني ومن المقارنة بينهما وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لهما فى القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذى حل محله القانون الأول ، كما يبين من المذكرتين الايضاحيتين المصاحبتين لهذين القانونين أن المراد بالمبنى فى خصوص تنظيم هدم المباني كل عقار مبنى يكون محلاً للاتساع والاستغلال أياً كان نوعه ، وأن القصور بالهدم ازالته كلا أو بعضاً على وجه يصير منه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك - ولا كذلك أعمال الترميم - فاذا كان الحكم المظنون فيه لم يظهر بداية ما اذا كان هناك مبنى بالمعنى الذى عنده القانون وما اذا كان المظنون ضده ازاله كله أو بعضه . مما يعيب الحكم بالقصور ويجزى محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار أمثاتها به .

(الطن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ ص ١٦ ص ٨١٩)

٢٢٦ - متى كان يبين من المفردات أن من بين مآثراته الطاعن قيام ارتباط بين جريمة اصدار شيك بدون رصيد المنسوبة اليه ( موضوع الطعن المائل ) وبين جرمته اصدار شيكين آخرين المنظورين معها ( موضوع الطعن الآخر ) المحررين للشركة ذاتها المدعى بالحقوق المدنية على اعتبار أن الشيكات الثلاثة وإن اختلفت مواعيد استحقاتها فقد أعطاها الطاعن جميعاً الى الشركة المشار اليها مقابل ثمن غزل اشتراه منها عن علية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات استناداً الى وحدة النشاط الاجرامى . وكان الحكم قد قضى فى الدعوى محل الطعن الحالى بمقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو حقق فقد يغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم يكون معيباً بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٨١٢)

منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . ولما كان الحكم اذ دان الطاعن بوصف أنه صاحب العمل والمصرف عليه وأنه مسئول عن المخالفات التي وقعت من الشركة التي يعمل فيها ، قد عول في ذلك على ما قرره وكيله بأنه المسئول الأول عن العمل وعلى أنه ثبت بجملة المرافعة الأخيرة ما يؤكد مسئولية دون أن يورد مؤدى الدليل الذي طرح بتلك الجملة وما شهد به مفتش العمل فيها حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم مما يتعين منه تقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٧٩)

٢٢٩ - من المقرر أن خطة الدفاع متروكة لرأى المحامي وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند الى شيء من أقواله في ادانة المتهم .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٧٩)

٢٣٠ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد ، فتأخذ ببعض منه دون بعض ، الا أن حد ذلك ومناطه أن لا تمسخه أو تبتر فحواه بما يعيله على المعنى المفهوم من صريح عبارته . ولما كان البين من شهادة المحلل الكيماوى التي أشار اليها الحكم أن نسبة السكر في العسل تدور بين حدين أدنى وأقصى وأن نسبة العسل في المخلوط تسند في احتسابه الى الحد الأقصى الموجود فيه من السكر مما مفاده أنها نسبة منضبطة تدور مع وحدات السكر في العسل وبالتالى مع وحدات العسل في خليط الدخان ، وقد حرف المقصود من شهادة المحلل حين بعضت المحكمة قوله وابتسرت شهادته . ولم يبين الحكم المظنون فيه كيف انتهى الى أنه من المحتمل أن تزيد نسبة السكر في العسل على ١٥٪ المقررة فنيا حدا أقصى ، وأن ذلك من شأنه أن تزيد معه نسبة العسل في الدخان المخلوط ، وكان يتعين على المحكمة أن داخلها الشك في نسبة السكر في العسل كما قررها المحلل الكيماوى أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة اذا أرادت ، لكونه من المسائل الفنية البحت التي لا يصح للمحكمة أن تعطل نفسها محل الخير فيها مما يجعل الحكم مشوبا بالفساد والقصور في التسيب .

(الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٧٧)

- حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن منده في ذلك ، فانه يكون مخطئا واجبا تقضه والاحالة .

(الطن رقم ١١٥٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨١٣)

٢٢٦ - الطريق الخاص كما عرفه المشرع في المادة الرابعة من قرار وزير الاسكان الرقيم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر الى الطريق العام اذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام . فاذا كان الحكم المظنون فيه لم يستظهر ما اذا كان القضاء المحيط بالمبنى ملوكا للتمتع ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معرف به في المادة الرابعة من القرار سالف الذكر الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم بالنظر لما تنمى الطاعنة من خطئه في توقيع عقوبة التصحيح . فان الحكم المظنون فيه يكون مشوبا بالقصور في البيان يبيى بما يستوجب تقضه .

(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٨/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨١٦)

٢٢٧ - قول المحكمة بأن كشف المكلفات لم يحدد به تاريخ اتمام البناء وأنه يهر كل ثمان سنوات لا يصلح سببا للرد على دفاع المتهمين القائلين على أن المبنى أقيم بالحالة التي شوهد عليها وقت تحرير محضر الضبط قبل سنة ١٩٦٥ بمعرفة مورثهم الذي توفي عام ١٩٥٥ وطلب نذب خبير لتحقيق هذا الدفاع ، بل على التقيض من ذلك فانه بعد قرينة تمززه ويستوجب تحقيقه بالنظر الى ما قد يثبت من أن البناء قد تم تشييده بحالته المخالفة للقانون في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني الذي كان معمولا به قبل صدور القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وبالتالي يستنتج القضاء بالازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة عملا بحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ .

(الطن رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٨/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٢٤)

٢٢٨ - أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بإياتا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت

فى الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور القطار وتراخى فى اغلاق المجاز من ضلفته ولم يستعمل الصباح الأحمر فى التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات ، وذلك فى الوقت الذى ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته اقفالها فان هذا الأخير كان معذورا فى اعتقاده خلو المجاز وعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فلا تقبل المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٣٠ من ١٢ من ١٩٣١)

٢٣٧ - اذا دلل الحكم تدليلا سليما على اشتراك المتهمين فى التجمهر غير المشروع الذى يزيد أفراده على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم الى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذا لهذا الغرض وقد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السير الطبيعى للأمور ، فقد وقت جميعها حال التجمهر ، فان هذا البيان تتوافر به جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٤ .

(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٣٠ من ١٢ من ١٩٤٨)

٢٣٨ - تدليل الحكم على توافر نية القتل فى حق أحد المشتركين فى التجمهر غير المشروع كما هى معرفة به فى القانون ، مما ينمط حكمه على كل من اشترك فى هذا التجمهر مع علمه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ، ما دام الحكم قد دلل تدليلا سليما على توافر أركان التجمهر فى حق المتجمهرين جميعا .

(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٣٠ من ١٢ من ١٩٤٨)

٢٣٩ - اذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب فى السيارة مهما بقصد موافقتها ثم انطلقا بها وسط المزارع التى تقع على جانبي الطريق حتى اذا ما اطمنا الى أنها قد صارا بأمان عن أعين الرقباء وأن المجنى عليها صارت فى متناول أيديهما شرعا فى اغتصابها دون أن يخفلا بعدم رضاها عن ذلك . ودون أن يؤدى لها الأجر الذى عرضاه عليها فى أول الامر أو الذى

٢٣١ - قضاء المحكمة للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم فى مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم ميبيا بالقصور .

(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ من ١٩٤٥)

الفرع الثانى : التسبيب غير المليب

٢٣٣ - لا تلزم المحكمة ببيان السبب فى عدم اجراء التحقيق مادام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة فى تسمية اقرار المتهم اعترافا وقضاها فى الدعوى بناء عليه مؤثرا فى منطق الحكم أو فى النتيجة .

(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/١٠ من ١٢ من ١٩٣٩)

٢٣٣ - ان نقض الحكم لقصوره فى الرد على طلب المماينة لا يلزم محكمة الاعادة بأن تجرى المماينة التى طلبها الدفاع ، مادامت لم تر لزوما لها وبررت رفض طلبها بأسباب ساقفة .

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/١٦ من ١٢ من ١٩٣٧)

٢٣٤ - قول بعض شهود الاثبات أنهم لا يعرفون قصد المتهم من اطلاق النار على المجنى عليها ، وقول البعض الآخر أنه لم يكن يقصد قتله ، لا يقيد حرية المحكمة فى استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/١٦ من ١٢ من ١٩٣٧)

٢٣٥ - لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التى استعملت فى الاعتداء متى استيقنت أن المتهم هو الذى أحدث اصابة المجنى عليه .

(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/١٦ من ١٢ من ١٩٣٩)

٢٣٦ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة الساقفة التى أوردها أن الخفير الممين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ اذ لم يبادر الى تحذير المارة

٢٤٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد متعتها من كافة العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، وأن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، ومتى تقرر ذلك ، وكان الحكم قد عول في الادانة على أقوال شهود الاثبات الذين أورد مؤدى شهادتهم ، فانه لا يضير الحكم أن يشير وهو في معرض تحصيله لواقعة الدعوى الى أنه تبين هذه الواقعة من أوراق الدعوى وسماع الشهود اثباتا وتقيا ومما دار بالجلسة .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠)

٢٤٥ - للمحكمة حرية تكوين عقيدتها مما تراتح اليه من أقوال الشهود ، ومن ثم فهي لا تلتزم الا بإيراد مؤدى الأدلة التي تستند اليها في الادانة حتى يتضح وجه استدلال الحكم بها - أما أقوال شهود النفي الذين لا تأخذ بهم فلا يلزم أن تشير صراحة في حكمها الى عدم أخذها بها أو الرد على ما شهدوا به ، ويكفي أن يكون مستفادا من الحكم أنها لم تجد في أقوالهم ما تطمئن الى صحته - بل ان في القضاء بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة ما يضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطمئن لأقوالهم فاطرحتها .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠)

٢٤٦ - لا يقدر في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تبرير اطراحه لأقوال شهود النفي الى القول - على خلاف مؤداها - بأن روايتهم لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع المتهم ما دام قد أبدى عدم اطمئناؤه الى أقوالهم ، ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠)

٢٤٧ - الدفع بأن التهمة ملققة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا .

(الطن رقم ٣٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٤٣٦)

٢٤٨ - اذا كان الثابت من مدونات الحكم أنه أشار الى اعتراف كل من المتهمين الأول والخامس والسادس أمام

طلبت هي على حد قولها ممتدين في ذلك على المدس الذي كان يحمله أحدهما والذي استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغايتها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة ، وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه قفزي على أحدهما وأصاب الآخر فان ما انتهى اليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان بها المتهمين استنادا الى الأسباب السائفة التي أوردتها ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١٥٦)

٢٤٩ - لا تلتزم المحكمة - التي لم ينازع المتهم في اختصاصها المكاني بنظر الدعوى - بتحديد بقعة وقوع الجريمة ، ما دامت ليست عنصرا من عناصرها ، ولم يرتب القانون أثرا على مكان مفارقتها باعتباره ظرفا مشسدا للعقاب .

(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٢٨)

٢٤١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه منها .

(الطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٧ من ١٢ ص ٣٢٤)

٢٤٢ - لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنابات عند اعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم التيايبي الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لأقامة قضائها بالادانة .

(الطن رقم ٣٦٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ ص ٣٤٤)

٢٤٣ - أخذ الحكم بالصلح الذي تم بين المجنى عليها وبين المتهم في مقام تخفيف العقوبة والتفاتة عنه في معرض نفي التهمة عنه لا يبيح ، ذلك أنه يفرض صحة ما أوردته للمتهم عن هذا الصلح فانه لا يبعد أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليها يتضمن عدولها عن اتهاامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك اذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة الى اطراح الصلح المذكور .

(الطن رقم ٣٦٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ ص ٣٤٤)

٢٥٣ - المدلول من الدفاع عن طلب أيذاء دون اصرار عليه ، لا يستأهل من المحكمة ردا حين اطراحها له .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٦٧١)

٢٥٤ - ما ذكرته المحكمة من أن القمر في ليلة الثامن من شهر رمضان كان في الترتيب الثاني ، لم ترد به غير ما أوضحته بعد هذه العبارة بقولها ان ضوءه كان مساطعا ، وهذه حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ولا يحتاج العلم بها الى تقويم . فتكون عبارة الترتيب الثاني - بفرض أن مصدرها هو التقويم المقول في الطن باطلاع المحكمة عليه في غيبة المتهمين - غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة ولا يترتب عليها بطلان .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٦٨٥)

٢٥٥ - اذا كان لا يبين أن شهادة الشاهد كان لها دخل في تكوين عقيدة المحكمة أو تأثير في النتيجة التي انتهت اليها باعتبارها عنصرا من العناصر التي بنت عليها الادانة ، وطالما أن استبعاد هذه الشهادة يرمتها واسقاطها من الحكم لا يكون له تأثير على منطق الحكم أو سلامة تدليله ، فإن خطأ الحكم - حين عرض بلا مبرر لأقوال هذا الشاهد دون أن يكون لها أصل ثابت في الأوراق لأنه لم يسأل في القضية - لا يكون موجبا لنقضه لأنه يعتبر تزييدا لا تأثير له على سلامته .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٦٩٢)

٢٥٦ - اذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع - حين أشار في مرافقته الى الخصومة القائمة بين ضباط السجن وبين المتهم - لم يكن يقصد من ذلك سوى التشكيك في شهادتهم التي اطاعت المحكمة الى صدقها ، دون أن يطلب الى المحكمة تحقيقا معنا في هذا الصدد ، فإن ما يثيره من قصور الحكم في الرد على دفاعه يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٦٩٨)

٢٥٧ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع التي تثار على وجه الجرم في أثناء المرافعة وقبل اقبال بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أي أن يكون القصل فيه لازما للقصل في الموضوع ذاته ومتجا فيه .

(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٧٠٤)

ضباط مكتب مكافحة المخدرات الذين أورد الحكم مؤدى شهادتهم وكذلك بتحقيق النيابة ، فإن ما ذكره الحكم بعد ذلك من انكار المتهمين جميعا التهمة المستندة اليهم ، مفاده أن هذا الانكار انما كان مجلس القضاء .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٥١٢)

٢٤٩ - اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثاني أنه فاعل أصلي في الجريمة التي دانه بها مع المتهم الأول بما جمع بينهما من وحدة القصد على ارتكابها والظهور على مسرحها وإتيانه دورا مباشرا في تنفيذها ، وأثبت ترصدهما للمجنى عليه في طريق مروره وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تنفيذا لهذه النية الميئة ، وكان ما أورده الحكم في التلليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول ، كما ينسحب عليه ينسحب بطريق اللزوم على المتهم الثاني ، فإن ما يثيره هذا الأخير - في طعنه - في شأن القصور في تسبب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٣٢)

٢٥٠ - القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت المبارات التي وجهها المتهم الى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة ان هي لم تتحدث عن قصد الادانة على استغلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم بأدلة ساقطة .

(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٩٠)

٢٥١ - جهر المتهم بفعل القذف في حافوت الكواء - وهو من أبواب الحرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور ويترددون عليه بغير تمييز ، فضلا عن اتصال هذا الملح بالطريق العمومي - وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله ( وهو ناظر مدرسة ) في حضور شاهدي الإثبات الفريين عن مخالطيه في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ، هو مما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .

(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٩٠)

٢٥٢ - اذا كان الحكم قد بين عند تحصيله واقعة الدعوى أقوال شهود الاثبات بيانا مفصلا بما توافر به العناصر القانونية لجريمة احراز المواد المخدرة التي دان المتهم من أجلها ، فإنه لا يعيب الحكم بعد ذلك عدم تكرار سرده لأقوال الشهود .

(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٧٠٤)

وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفظ نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

(الطنين رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٢ ص ١٢ ص ١٣٩)

٢٦٣ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتمتع المتهم أحداثا أصابة قاتلة بالجنون عليه بقصد ازهاق روحه ، فإنه لا يعم بمسند ذلك نوع الآلة المستعملة مطوأة كانت أو مذية مادامت هذه الآلة تحدثت القتل .

(الطنين رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٩ ص ١٢ ص ١٨٧)

٢٦٤ - إذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أي منهما دفعا بظلال التفتيش ، بل أن كل ما قاله المدافع عنه في هذا الخصوص « والتصور الصحيح أن القوة نزلت في السوق وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشا باطلا بالطبع ثم كان التفتيش من نصيب هذا المتهم النص » ، الأمر الذي لا يدعو القول المرسل على إطلاقه دون أن يجعل على الدفع الصريح بظلال التفتيش ، أو أن يشتمل على بيان ما يرمى إليه منه - إذا كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من نفي على الحكم لانتفاه عن الرد على الدفع بظلال التفتيش لا يكون له محل .

(الطنين رقم ٧١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٩ ص ١٢ ص ٧٨٣)

٢٦٥ - متى كان لا يوجد تناقض بين ماقرره الشاهدان من أن المتهم هو الذي أحدث الكشط والتفتيش في المستند وبين ما جاء في تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثهما لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد اطمانت في حدود سلطاتها الموضوعية الى أقوال الشاهدين في هذا الخصوص - فإن ما ينهض المتهم على الحكم من التصور والتخاذل لا يكون له محل له .

(الطنين رقم ١٣٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٣٧٧)

٢٦٦ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن في السرقة استقلالا مادامت مدفواته تكشف عن توافر هذا الركن وتزب جريمة السرقة عليه .

(الطنين رقم ٢٣٦٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٨٠٧)

٢٥٨ - ما ينهض الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الاستدلال مردود بأنه يفرض قيام هذا الخطأ فإنه لا أثر له في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها ، والأصل أن البيان الممول عليه في الحكم هو ما يبدو فيه اقتناع المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الطنين رقم ٦٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/٦/٢٦ ص ١٢ ص ٥٣٦)

٢٥٩ - لا يعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة مادام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها أو بتكوين عقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت إليها ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انتهت بمضي المدة .

(الطنين رقم ٦٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/٦/٢٦ ص ١٢ ص ٥٣٦)

٢٦٠ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للتهمة اكتفاء بأخذها بأداة الادانة - الا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا الى ما له أصل في الأوراق .

(الطنين رقم ٥١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/٦/٢٧ ص ١٢ ص ٧٥٤)

٢٦١ - إذا كان الحكم قد دان المتهمين دون أن ينفي بتحقيق ما أثاروه من تعدد الجهات التي حصل إبلاغ الحادث إليها وقبل الاطلاع على الدفاتر التي عينها ، وهو دفاع يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاما ومؤثرا في مصيرها مما كان يقتضي من المحكمة أن تحميه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه - أما وهي لم تعمل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها ، فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .

(الطنين رقم ٥١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/٦/٢٧ ص ١٢ ص ٧٥٤)

٢٦٢ - لا يعيب الحكم أنه نسب الى الطاعن استعمال السكين خلافا لما جاء بأمر الإحالة - من أنه وآخر قتلا المجنى عليه بأن القيا عليه حجرا وطمعته المتهم الآخر بسكين - ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل عمدا مع سبق الاصرار ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذ من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا الى المنطق والعقل ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة القتل العمد

٢٧٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى ثبوت أن المتهم ضرب المجنى عليه عمدا وأحدث به عاهة مستديمة يستحيل برؤها « الأمر المقابل عليه - كما قال - بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات » ثم قضى بمعاقبته بالحبس سنة واحدة مع الشغل ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد أوردت الوصف القانوني الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبت لديها - وهي إذ أشارت إلى المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات لا المادة ٢٤٠/١ من هذا القانون المنطبقة على الواقعة فإن هذا لا يبدو أن يكون خطأ ماديا وقعت فيه .

(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٤٩)

٢٧٤ - ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر فعلا ، هو تزيد لا يؤثر فيما أثبت من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدور .

(الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٦٥)

٢٧٥ - إذا كان الظاهر من طلب الدفاع ضم قضيتين هو إثبات خصومة بين المتهمين ورجال مكتب مكافحة المخدرات ، فإن مثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ، مادام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للدلالة الأخرى القائمة في الدعوى .

(الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٦٥)

٢٧٦ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، فلا يصح منه أن يقال عنه انه قضى بـ .

(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦١ ص ١٢ من ٨١٢)

٢٧٧ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجل الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٥٠)

٢٧٨ - من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جازما ، أما الطلبات التي تبدي من باب الاحتياط فلمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطالبة بالرد عليها .

(الطن رقم ٨٣٨ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٦١ ص ١٢ من ٨١٤)

٢٦٧ - لا يلزم قانونا إيراد النص الكامل لأقوال الشهود الذين اعتمد عليهم الحكم ، بل يكفي أن يورد مضمونها - ولا يقبل النفي على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعني أنها اطرحت ما لم تشر إليه منها .

(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٠٧)

٢٦٨ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تمذر الاستعراف على المتهمين ليس من الدفعوع الجوهرية التي تعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الادانة .

(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٠٧)

٢٦٩ - جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام . وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٢٣)

٢٧٠ - لا تلتزم المحكمة في جريمة أحداث جرح عمدا بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي لدى المتهم بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم .

(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٢٣)

٢٧١ - إذا كان الخطأ في الاستناد - بغرض وقوعه - لا ينصب على جوهر اعتراف الطاعن وزميله بالاتفاق على السرقة والبدء في تنفيذها ، ولا ينصرف إلا إلى واقعة اشهار لخنجر التي اطمأت المحكمة في خصوصها إلى شهادة للشهود ، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٣٧)

٢٧٢ - أعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يسبب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من اطلاق محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أراقته .

(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٤٩)

٢٨٥ - اذا كان الظاهر أن ما طلبة الدفاع من ضم الدفاتر انما كان الفرض منه اثبات حصول جرد سابق لهدة المتهم في ٢٥/٢/١٩٥٤ . فان هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا مادام الدليل الذى قد يستمد منه - ان صح - ليس من شأنه أن ينفي حصول التهديد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوة التذيلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها آكلت لديه حصول العجز في عمدة المتهم .  
(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٦ - لا تلزم المحكمة - طبقا لنص المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - بايقاف الدعوى الجنائية الا اذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . ومن ثم فان الحكم المطلق فيه اذ لم يرد على طلب ايقاف دعوى الاشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا طاهر البطلان لا يلتزم بالرد عليه .  
(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٧ - متى كان الحكم قد أبان في وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيته واستبعاده قصد الاتجار أو التماطى في حقه . ثم استرد الى فرض آخر هو قسقل المخدر لحساب آخرين ، فان ذلك لا يوجب الحكم طالما أن النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادی من قبيل الأفعال المؤثمة التي ساقها المادة من « حيازة أو احرار أو شراء أو تسليم أو ( نقل ) أو اقتاج أو فصل أو صنع الجواهر المخدرة » ولا يطوى على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطرد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى اليها بما لاتناقض فيه .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٨ - متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٩ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة،

٢٧٩ - لا يوجب الحكم استناده في تفسير القانون الى قواعد المنطق والعدالة بما لا يخالف حكم القانون واستشهاده في ذلك بقرارات لهيئة التحكيم رأى أنها تتفق وذلك التفسير الصحيح .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٥ - استصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة . لجزية ، لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، مادام الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨١ - اذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالا ماديا بالآلات المسروقة بتسليمها من المتهم الأول ( السارق ) ودفع جزءا من الثمن اليه ، فهو يكفى لوفر ركن الاحضاء على ما هو معرف به في القانون .

(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٢ - عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم باخفاء الاتيئة المسروقة بالسرقة ، لا يعينه ما دامت اوجهه لما ابيها بعيد يدها توفر ركن العلم بالسرقة .

(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٣ - تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه ' اذا كان من المهي غير محقق قدره انقضى من نفسه . فاذا كان الثالث من محضر جلسته المحاكمة أن الدفاع عن المتهمه طلب عرضها على الطبيب لتقدير سنه بمقوله انه يتراوح بين اربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، فقدتره المحكمه بست عشرة سنة ، ولم ينازع الدفاع في هذا التقدير الذي أثبت في محضر الجلسة بل ابدى على اثره دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يعود الى طلبه السابق ، مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن المتهمه - متى كان ذلك ، فانه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تجب الدفاع الى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها .

(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠ ص ١٢٠ ص ١٢٠)

٢٨٤ - اذا كان الحكم المطلق فيه قد أثبت أن الايصال المزور لم يكتب صليبا وتوقيعا بخط من نسب صدوره اليه ، فان مؤدى ذلك أن التزوير حدث بطريق الاصطناع - ومن ثم فان ما يتناه الطاعن ( المتهم ) على الحكم من أنه لم يبين الطريقة التي حصل بها فعل التزوير يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٢٠ ص ١٢٠)



طلب سماع شهادة الضابط المذكور حتى أتم مرافعته ، ما مفاده أنه قد عدل عنه - فان ما يثيره من أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع بعدم استدعائها هذا الشاهد لمناقشته لا يكون سديلا .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٢/١٢ ص ١٢ ص ٢٢١)

٢٩٤ - ما يثيره الطاعن من أن الحكم أغفل الرد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة التي أوردتها المحكمة في حكمها .

(الطن رقم ١٦٨١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٢/١٦ ص ١٢ ص ٢٤٩)

٢٩٥ - يجوز لمندوب الجب - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الصجر الإداري المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - اذا لم يجد في مكان الجب عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه بإياها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضرا وقت توقيع الصجر وأن مندوب الجب عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فامتنع ، غير أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته - كما أثبت الحكم في حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات في المحدد لبيها مع علمه به وبقصده عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من ادانته بجريمة التبيد .

(الطن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٢/٢٤ ص ١٢ ص ٢٨٢)

٢٩٦ - لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تمسك الطاعن بتفسير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن ينسب ضرا وبنية استعماله فيما أعد له فليس يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلا عن هذا الركن . وكذلك فإنه اذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل

بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائفة التي أوردتها الى توافر الركن المادي لجريمة احراز المخدر في حق المتهم والى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٢/٢٦ ص ١٢ ص ١٨٧)

٢٩٠ - لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون طلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٢/٢٦ ص ١٢ ص ١٨٧)

٢٩١ - استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث الى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تقيده في هذا التصور بدليل يبينه .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٢/٢٦ ص ١٢ ص ١٨٧)

٢٩٢ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بر وبصيرة .

(الطن رقم ١٦٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٢/٢/١٢ ص ١٢ ص ٢٢٢)

٢٩٣ - الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية . فإذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن المتهم « الطاعن » طلب بالجلسة الأولى سماع شاهد الاثبات الغائب « ضابط المباحث » ، فسمعت المحكمة أقوال من حضر من شهود الاثبات وناقشهم الدفاع ثم توافقت النيابة ومحاميا المدعى بالحقوق المدنية ، وبعد ذلك قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة تالية حيث ترفع مخامو المتهمين ومن بينهم المدافع عن الطاعن ، فلم يصر على

٣٠٠ - المحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به  
الخير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك  
عندها وأكدته لديها .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ ص ١٢ ص ٣٠٢)

٣٠١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع  
الطاعين في شأن اتجاه سير المذدوف النارى في جسم  
المجنى عليها ورد عليه باتفاء قيام تصارض بين أقوال  
الشاهدين وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى مؤسسا ذلك  
على احتمال أن تكون المجنى عليها قد تلقت لدى مفاجاتها  
بفخول الطاعين واطلاق النار عليها ، فتغير بذلك مسار  
العار النارى في جسمها ومؤيدا في ذلك مما أورده التقرير  
الطبى من جواز حدوث إصابة بالمجنى عليها وفق تصوير  
الشاهدين ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم  
في رده على دفاع الطاعين هو أن المجنى عليها قد التفتت  
عند مفاجاتها باطلاق النار عليها وهو معنى سائغ في تبرير  
ما انتهى اليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في  
مناحى دفاعه الموضوعية وفي كل شبة يثيرها ، والرد على  
ذلك ما دام أن الرد مستفاد ضمنا من الحكم بالإدانة استنادا  
الى أدلة الإثبات التى أوردها الحكم فإن النعى على الحكم  
بالقصور فى التسبب يكون فى غير محله .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٢ ص ٣٩٩)

٣٠٢ - لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة  
المحاكمة أن الطاعن الثانى أجاب عن اسمه بأنه يدعى  
« ..... » وهو الاسم الوارد فى ديباجة  
الحكم ومنطوقه فإن النعى على الحكم بالبطالان لصدوره  
بإدانة شخص غير المتهم يكون غير سليم .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٢ ص ٣٩٩)

٣٠٣ - لا يسبب الحكم المطعون فيه عدم رده على  
دفاع الطاعن الموضوعى عن كيفية التفتيش وطريقة ضبط  
المتدليل المحتوى على المخدر وما أسفر عنه تحليله مادامت  
المحكمة قد اطمأنت الى ما ثبت من تقرير التحليل من أن  
المادة المضبوطة مع الطاعن مخدر ولأن فى إيراد أدلة الثبوت  
ما يفيد ضمنا اطراحها لهذا الدفاع .

(الطن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٢ ص ٤١٨)

٣٠٤ - إذا كانت التهمة المستندة الى الطاعين أنهم  
توصلا بطرق الاحتيال الى الاستيلاء على مال من المجنى

الثقة بها باعتبارها من الأوراق التى يعتمد عليها فى إثبات  
ما فيها .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٢ ص ٣٠٠)

٢٩٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى  
إدانة المتهم بارتكاب جناية الخطف الى « ما أقدم عليه هذا  
الأخير من اتصاله من تلقاء نفسه بمعيد عائلة المجنى عليه  
للمفاوضة فى اعادته لقاء جعل معين ومساومة فى قيمة  
الجمل دون الرجوع الى أحد آخر وإلى تسلمه الجمل ثم  
احضاره الطفل المخطوف من المكان الذى أخفى فيه بعيدا  
عن لهم حق المحافظة على شخصه ، وأن ذلك ما يجعله  
مقترفا لجريمة الخطف سواء أكان هو الذى قام بنفسه  
بانتزاع المجنى عليه واخراجه من بيته واخفائه بعيدا عن  
ذويه او كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال »  
- فإن ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما تتحقق به جناية  
الخطف ويصلح بذاته تدليلا على مقارفة المتهم هذه الجريمة

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ ص ١٢ ص ٣١٢)

٢٩٨ - انه وإن كانت أقوال المتهم ( الطاعن ) فى  
محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به فى الحكم  
المطعون فيه من أنها اعتراف صريح بصحة ارتكابه جريمة  
الشروع فى هتك العرض المسندة اليه الا أنه متى كان الحكم  
قد أول اجابات المتهم بما تؤدى اليه من معنى التسليم  
بوقوع الفعل المسند اليه فانه يكون سليما فى نتيجة ومبينا  
على فهم صحيح للواقع . ومن ثم فإن ما ينهى الطاعن على  
الحكم من مخالفته الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ ص ١٢ ص ٣٩٢)

٢٩٩ - تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها  
الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى  
يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقفه  
على أسباب سائفة . فإذا كانت المحكمة قد ردت على عدم  
مسؤولية الطاعن ، استنادا الى الشهادة الطبية المقدمة منه ،  
بأنها لا تظمن الى صحتها لما استبان لها من تصرفات المتهم  
ومسلكه فى أدوار التحقيق وطريقة تأويله لأقواله فيه  
من أنه كان متمتعا بقواه العقلية فى وقت ارتكاب الحادث  
وخلصت من ذلك الى مسؤوليته عن الفعل الذى وقع منه  
فانه لا يصح مجادلته فى ذلك .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ ص ١٢ ص ٣٩٢)

في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، ومن ثم فانه لا تثرب على المحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض الحكوم به اذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(الطن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٢ ص ١٧٢)

٣٠٩ - لا يجب الحكم أن ينتهي الى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المسندة الى الطاعن ، لما رآه من الارتباط القائم بينها في حكم المادة ٣٢ عقوبات ، في الوقت الذي يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن . واذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين فان قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعويين المدينتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس اختلاف شخصي رافعيهما يكون لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ ص ١٢ ص ١٩٥)

٣١٠ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم ما دامت مدواته تغطي عن ذلك ، وكان اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند اليه استعماله .

(الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ ص ١٢ ص ١٩٥)

٣١١ - لم ينظم المشرع المضاهة ، سواء في قانون الاجراءات أو في قانون المرافعات ، بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . اذ الميرة في المسائل الجنائية انما تكون باقناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصح أولاً يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة . واذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي اتخذها الخبير أساساً للمضاهة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهة التي تمت كانت صحيحة وأطمأنت اليها المحكمة ، فلا يقبل من الطاعنين العودة الى مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك .

ولا تثرب على المحكمة ان هي اعتمدت في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم في الدعوى المدنية التي انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة ، طالما أن هذا التقرير كان مطروحاً بالجلسة ودارت عليه المرافعة .

عليه ، وكان الحكم المعلوم فيه الذي قضى بإداتهما قد أشار الى نص المادة ٣٣٧ عقوبات فان ذلك لا يعدو كونه خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته طالما أنه أشار في الوقت ذاته الى نص القانون الصحيح الذي حكم بموجبه وهو المادة ٣٣٦ عقوبات .

(الطن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٢ ص ١٤٢)

٣٠٥ - كفاءة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة الى ما يديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بأدائها قبل اقفال باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم ابداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فاذا كان مما يثيره الطاعنان في أوجه طعنهما أنهما طلبا في مذكرتهما ابداء اقفال باب المرافعة سماع الشهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي فان هذا الطلب لا يكون ملزماً للمحكمة بإجابه أو الرد عليه ولا محل للنسب على الحكم بالقصور .

(الطن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٢ ص ١٤٢)

٣٠٦ - الطرق الاحتمالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة النصب ، واستعمال الجاني لها يعد عملاً من الأعمال التنفيذية . فاذا كان الحكم المعلوم فيه اذ استخلص أن الطاعنة الثانية قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها ( الطاعن الأول ) وأدى ذلك بالمجنى عليه الى دفع مبلغ من النقود فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً اذ عد هذه الطاعنة فاعلة أصلية في الجريمة .

(الطن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٢ ص ١٤٢)

٣٠٧ - الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فاذا كان لحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستئنافي المعلوم فيه قد رد على الدفع رداً سائفاً بما مؤداه أن المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تماسك المتهم به طوال مراحل الدعوى وأطمأنت ، في حدود سلطتها التقديرية ، الى صحة العقد المقول بتزويره ، فان ما ينهض المتهم من قالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٢ ص ١٦٩)

٣٠٨ - اذا كان الحكم المعلوم فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احداث جروح بالمجنى عليه وعدا وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التشريعية الموقعة على المجنى عليه - فان هذا البيان يتضمن

وما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضاؤه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٢ جلسة ١٦٦٢/١٠/٢٣ ص ١٢ ص ١٧٧٢)  
٣١٥ - لا تلتزم المحكمة الاستئنافية ، عند الناقها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم - مادام حكمها بالادانة مبنيا على أسباب تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم رده على القرينة التي ساقها الحكم الابتدائي بعدم توافر ركن العلم بالسرقة - في جريمة الاخفاء المستند للطاعن - في غير محله مادام أن الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استند اليها في ادانة الطاعن وبين العناصر التي استقى منها توافر ركن العلم بالسرقة .

(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ جلسة ١٦٦٢/١٠/٢٩ ص ١٢ ص ١٨١)  
٣١٦ - جريمة اخفاء المرسقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منها ومقوماتها عن الجريمة الأخرى . وعلى ذلك فإن القضاء نهائيا - من محكمة أول درجة - ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن بجريمة اخفاء المرسقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائفة التي أوردتها من حيازته للمرسقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ جلسة ١٦٦٢/١٠/٢٩ ص ١٢ ص ١٨١)  
٣١٧ - اذا كانت النيابة العامة قد أسندت للطاعنين أنهما شرعا في قتل المجنى عليها بسلاحين كانا يحملهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد نية القتل لعدم اقتناعه بتوافرها وانتهى الى اعتبار الحادث جنحة منطية على المادة ١/٢٤٢ عقوبات وجناية احراز سلاح ، و طبق المادة ٣٣ عقوبات فقضى بعقوبة الجريمة الأشد ، وهي العقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح والخيرة ، وكان الحكم لم يسند الى الطاعنين احراز السلاحين المضبوطين وانما أسند الى كل منهما احراز السلاح والطلقة اللذين استعملهما في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال المجنى عليهما وما أسفر عنه التقرير الطبي من أن إصابة كل منهما حدثت من عيار

واذا كان الطاعنان أو المدافعان عنهما لم يطلبوا تحقيق اجراء معين في خصوص عملية المضادة فلا يقبل منهما النعى على انحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بالدفاع .  
(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦٦٢/١٠/١٣ ص ١٥٢٤)

٣١٢ - اذا كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبتها الطاعن والمستوجبة لعقابه وأنها ارتكبت لغرض واحد وما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فانه يكون قد أعمل حكم هذه المسادة ، ولا يؤثر في سلامته انه أغفل ذكر لجريمته الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ٣٢ عقوبات .  
(الطن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢١ جلسة ١٦٦٢/١٠/٢ ص ١٢ ص ١٥٩٦)

٣١٣ - اذا كان ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قاروف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته الى معهد نفسي لفحصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماما عن العقل وأن امراضا قد تصيبها فتكون امراضا نفسية مختلفة عن الامراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونهى عنه اصابتة بأى مرض عقلى - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائى المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما فى الأمر أن قانون العقوبات قد نص فى المسادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل اما لجنون أو عاهة فى العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت اليهما هذه المسادة دون غيرهما ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجنائى وقت ارتكاب الجريمة فاقد للشعور والاختيار فى عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاخفاء من المسؤولية الجنائية أمرا يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا ممق عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - فإن النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب يكون فى غير محله .

(الطن رقم ٩٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٢/١٠/١٦ ص ١٢ ص ١٨٤)  
٣١٤ - من المقرر أن القاضى وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء

كانت اصابات بعض المصابين لم تكن في مقتل فان هذا لا ينفي قيام نية القتل التي ظهر أثرها في ازهاق روح من توفي من المصابين » ، ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافيا لفهم القانوني الصحيح لاستدلاله على قيام نية القتل من ازهاق روح من توفي من المصابين وهي النتيجة التي يضمرها الجاني ويتمين على القاضي أن يستظهرها ، إلا أن هذا التقرير القانوني الخاطئ لا يضير الحكم ولا يمدو أن يكون زيدا منه لا يبيح بعد أنه أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدوناته عن تلك النية وعن سبق الاصرار وما حصله من انقارير الطليه الشرعية .

(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ جلسة ١١/٢٠/١٩٦٢ من ١٢ ص ٧٥٢)

٣٢١ - الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم سهلا للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه ، فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وليس يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلا ، ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وتزويج جريمة السرقة عليه .

(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٢ جلسة ١١/٢٦/١٩٦٢ من ١٢ ص ٧٧٠)

٣٢٢ - لا يعيب الحكم تضييره وصف الأفعال التي وقع بها الاكراه على غير ما جاء بأمر الاحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام كنيية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن ترددها الى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجر به لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنتها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن ينسب الى الطاعن استعماله السكن في شل مقاومة المجنى عليها في جريمة السرقة بالاكراه خلافا لما جاء بأمر الاحالة من أنه صنع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ، مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالاكراه ، ومادام يحق للمحكمة أن تستبين

قاري معمر بالرشى مما يلزم عند احرازها للأسلحة النارية التي أحدثت هذه الاصابات ولذا خاثرها ، وهو لم يعرض للسلاحين المضبوطين الا بصدد القضاء بمصادرتها عملا بنص المادة ٣٠ عقوبات ، فإن النتي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٢ جلسة ١١/٦/١٩٦٢ من ١٢ ص ٧١٢)

٣١٨ - النش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع باضافة مادة غريبة الى السلمه ، أو باقتراع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو الاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الاحماج بأن الخيلط لا ثابتة فيه ، أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة . ولا يشترط في القانون أن تتميز طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة ، بل يكفي أن تكون قد زفت . ويستفاد التزييف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الاضرار بالمشتري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاتة من مسحوق كاكاو وأضاف اليه ما نسبته ١٥٪ من مادة نشا الأذرة التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بفير أن يبيعه الى أن مادة نشا الأذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص ، فإن الحكم بما أثبت يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة النش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن التحدي في هذه الصورة بمدعى صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لتأخر تكوينه .

(الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ٧٢٣)

٣١٩ - العلم بنش البضاعة المعروضة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فتى استنتج من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به .

(الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ٧٢٣)

٣٢٠ - لا يقدح في سلامة الحكم ما استطرده اليه من قول وهو في معرض التدليل على نية القتل من أنه « وإن

٣٣٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظنن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث بصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ما حصله من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تقديره حينما نعت مظهر المتهمين بالارتباك الشديد - وإن لم يرد وصف الشدة على لسان الشهود - فانه لا يصح مصادرة المحكمة فيما اطأنت اليه من أدلة .

(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٧٠)

٣٣٣ - للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأمره .

فاذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب أخصائي ثم أقر رأيه وتبناه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند الى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الأخصائي لم يحلف اليمين .

(الطن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٥٢٢)

٣٣٧ - متى كان ما أوردته الحكم المطعون فيه يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجني عليه ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والاضرار بالمجني عليها توصلنا الى اداتها ، وهو تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى توفر القصد الجنائي كما هو معرف به قانونا ، ومن ثم فان النعي على الحكم بالقصور غير سديد .

(الطن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢/٤/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٦٧)

٣٣٨ - متى كان الحكم الابتدائي قد أشار الى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وكانت هذه المادة لم تقتصر على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب وانما نصت أيضا على وجوب العقاب عليها ، ولما كانت العقوبة المقررة بها هي المقررة في القانون لهذه الجريمة ، وكانت احالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب فانه لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية ولا محل للنعي على الحكمين باغفالهما إيراد النص الذي عوقب المتهم بموجب .

(الطن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢/٤/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٦٧)

٣٣٩ - متى كانت المحكمة قد استخلصت - في حدود السلطة المخولة لها - ومن الأدلة السائفة التي أوردتها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق اجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يعلمان بطرفه ، وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه ، فان المجادلة في ذلك أمام

الصور الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذنا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة ، اذا أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة السرقة بالاكره التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فلا تازم المحكمة بلفت نظر الدفاع الى مثل هذا التعديل .

(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٧٠)

٣٣٣ - للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأمره . فاذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب أخصائي ثم أقر رأيه وتبناه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند الى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الأخصائي لم يحلف اليمين .

(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٧٠)

٣٣٤ - اذا كان الثالث بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة لم تدخر وسعا في اجابة الطاعن الى ما طلبه من ضم شكوى وتعذر ذلك عليها بسبب ارسال الشكوى للمستفنى لمضى المدة القانونية عليها طبقا للائحة الحفظ بالمحكم . وقد عرض الحكم الى ما نفيه الطاعن من هذا الضم ففنده ، فان ما يثيره الطاعن من نعي على المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع اذ لم تشجع هذه الشكوى لاعتقاده بأن الشكاوى ترسل بعد التحقيق الى «الدقترخانة» لحفظها ، نعي في غير محله . ذلك أن المعنى الواضح من ارسال الأوراق الى المستفنى طبقا للائحة محضولات وزارة العدل هو اعدامها .

(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٨١)

٣٣٥ - اجراءات التحريز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، انما هي اجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل خشية توهيته ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، والمرجع في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستند من الضبط . فاذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع ببطلان اجراءات التحريز قد أوضح أن المحكمة معتمدة تماما الى سلامة تحريز السلاح الناري المضبوطة ، فان النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ جلسة ١٠/١٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٨٢٧)

ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت إجراءات المحاكمة قد تمت في ظل هذا القانون ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم يتمسك بطلب سماع الشهود مما يستفاد منه تنازله الضمني عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخفظة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم مادام الطاعنان قد قبلوا ذلك ضمنا ومادام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٩٧)  
(والطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٩٣)  
(والطن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ٢١٦)  
(والطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٩ من ١٤ ص ٢٥٩)

٣٣٣ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تراه من الأدلة وتطرح ماعداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حده ، مادام أن ردها مستفاد ضمنا من قضائها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت لأخرى ، وكل ما يثار حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز اتارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٩٣)  
(والطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ ص ٢٤٥)

٣٣٤ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك كامل السلطة في أن تجزئ أي دليل ولو كان اعترافا ، والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها ، ومن ثم فإن النفي على الحكم بأنه جزأ اعتراف الطاعن ولم يأخذ بقوله من أنه لم يقارف فعل القتل بنفسه ، وإنما قارفه منهم آخر في الدعوى واقتصر دوره على شل مقاومة لمحجني عليه دون قصد مصمم عليه من جانبه - لا يكون له محل ، ولا يبدو أن يكون نفيها واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تظن إليه والمراح ما عداه ، مما لا يجوز اتارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ من ١٤ ص ١٢٥)

محكمة النقض لا تصح ، ويكون الحكم سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان التفتيش .

(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ ص ٨٨)

٣٣٥ - إجراءات التحريز بما فيها الاجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما هي اجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان ، وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العيب ، ولما كانت المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائفة ، فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد اذ لا يبدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اتارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٤٨)  
(والطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ من ١٣ ص ٨٢٧)  
(والطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ ص ٨٨)

٣٣٦ - يكفي لتوفر اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة أن يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة ، ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن عمل المتهم ( الطاعن ) هو تلقي الخطابات الواردة وتوزيعها على الأقلام المختصة وأن الشكوى التي دارت عليها الواقعة قد سلمت إليه بسبب وظيفته فاستبقاها لديه وحملها إلى التاجر المشكو وطلب منه مبلغ الرشوة نظير اتلاف هذه الشكوى وعدم ارسالها إلى المختصين ، وكان اختصاص الطاعن حسبما أورده المحكمة له أصله في الأوراق وفي اعترافه في التحقيقات ، وكان ما أورده الحكم من ذلك ينطوي على الرد على دفاع الطاعن القائم على عدم اختصاصه بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة ، ومن ثم فإن النفي على الحكم بالخطأ في القانون والاستناد بالقصور يكون على غير أساس متينة رفضه موضوعا .

(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ٩٤)

٣٣٧ - لما كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩/٥/١٩٥٧ قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يخول المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ،

في الدعوى - كدليل مستقل عن تعديات اللجنة المذكورة وأطمان الى سلامته . ولا يبدو هذا النى أن يكون جدلا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل بالبت فيه بما لا معقب عليها فيه .

(الطن رقم ٢١٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢ ص ١٤ ص ٢٨٥)

٣٣٩ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادى لجريمة احراز المخدر ، بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف - ما يكفي للدلالة على قيامه . ولما كان الثابت مما أوردته الحكم المظنون فيه أنه استند في ادانة الطاعن الى أدلة صحيحة وسائقة استند بها من أقوال شهود الاثبات التي حصل مؤداها تفصيلا ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التدليل يكون في غير محله .

(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ص ١٤ ص ٢٩٥)

٣٤٠ - من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عددت صور الرشوة - قد نص على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ، وقدر جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقا من التقيد يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويهدد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قوم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع في النص ، فاذا تعاطى الموظف مقابلا على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض عليه هذا الجعل لهذا الغرض رائسيا مستحقا للعقاب . ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغا من النقود على حاجب النيابة لسرقة احدى القضايا ، وكان الحكم المظنون فيه قد استظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين ، وهو قادر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذا الأساس ، فإن النى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ويكون على غير أساس متعينا رفضه .

(الطن رقم ٢٧٨١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ ص ١٤ ص ٣٣٨)

٣٣٥ - يكفي لتوافر ظرف التردد - كما هو معرف به في القانون - في حق التهم ما استخلصه الحكم من تربصه بالمجنى عليه وانتظاره اياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالعصا عندما غفر به ، وذلك بصرف النظر عن حالة التهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعتد بها الا في صدد التدليل على ظرف سبق الاصرار .

(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٣١ ص ١٤ ص ٢٤٥)

(والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ص ١٤ ص ٢٢٥)

(والطن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ ص ٦١٢)

(والطن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ ص ١٤ ص ٨٣٢)

٣٣٦ - لما كان الثابت أن الحكم المظنون فيه قد استظهر أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد اجراء غير مشروع ، وأن القبض لم يحصل الا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه ، اثر تخلى الطاعن طواعية عنه ، فاضحي المخدر بذلك هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فإن الحكم يكون سليما ، ويكون النى عليه بخالف القانون والفساد في الاستدلال غير سديد .

(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ ص ٣٧٠)

٣٣٧ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أن للحكمة - اذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب . ولما كان الحكم المظنون فيه اذ رفض طلب الدفاع اجراء ممانعة لمكان ضبط المتهم قد أسس هذا الرفض على أن اجراء الممانعة أمر غير منتج في الدعوى وغير مؤثر في عقيدة المحكمة بعد اطمئنانها لأقوال شهود الاثبات التي تأيدت بوجود آثار المخدر في جيب صدرى المتهم ، فإن النى على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ ص ٣٧١)

٣٣٨ - لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة اجراءات اللجنة التي قامت بالتعريات السابقة على تحرير محضر الضبط ، بعد أن استند الحكم المظنون فيه الى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي - المطروح



٣٤٤ - من المقرر أنه لا يلزم لاستخلاص الحقائق لقانونية أن يكون مبنى ذلك الاستخلاص أدلة صريحة ومباشرة ، بل للمحكمة أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ما تخلص إليه من ذلك سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فلا ينال من سلامة الحكم أنه في حديثه عن تهمة ترويج العملة لم يدلل عليها بدليل مباشر ، ويكون النمی على الحكم بالقصور من هذه الناحية غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٩٢ ووالطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٠٣٣)

٣٤٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببراءة المظنون ضده من تهمة اخفاء الماشية المسروقة على أنه كان مجرد وسيط في رد هذه الماشية لصاحبها دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لردّها ، مما مؤداه أن حيازته لها وهو في سبيل ردّها للمجنى عليه هي حيازة قامت منذ نشأت لحساب الجنى عليه ، ومن ثم فإن يده على الشيء المسروق هي يد المالك بما يتنقّى به قصد الاخفاء كما هو معرف به في القانون . ولما كان ما استخلصه الحكم هو محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض ، فإن النمی على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسيب يكون في غير محله ويتمين رفض الطعن موضوعا .

(الطن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٩٩)

٣٤٦ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توفرها في حق من أداته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائقا على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك ، فإن النمی على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٣ ص ١٤ من ٤١٩)

٣٤٧ - مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الضابط وزميله ، هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٦٣ ص ١٤ من ٤٣٠)

٣٤٨ - متى كانت المحكمة قد أقامت النجدة على مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها ، بما استخلصته من عناصر الدعوى في منطق سليم وبغير تناقض ، وكان الحكم بعد أن دلل على خطأ الطاعن المتمثل في عدم اضاءته النور الخلفي ليلا للسيارة قيادته في حال وقوعها في الطريق العام واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت ، تقى عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن ، فانه يفرض ما يقوله الأخير من خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الاثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضى أنوارها الماكسة ، فإن هذا الخطأ بعد أن استوفى الحكم دليله لا يضره ، طالما أنه لا يؤثر في سلامة منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الطن رقم ٣٦٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٥٩)

٣٤٩ - الأصل هو أن لمحكمة الموضوع أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ، ذلك أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة تكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اثبات اقتناعه وأطمئنائه إلى ما انتهى إليه .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٧٠)

٣٤٣ - لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه المتعلق بموضوع الدعوى والرد عليه مستقلا ، طالما أن ارد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائمة التي أوردتها الحكم .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٧٠)

(والطن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٧٠)

(والطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ٨٩٤)

(والطن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٦١)

الطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط ، مادام ما انتهت اليه المحكمة صحيحا في القانون ، إذ ثبت أن ضبط المواد المخدرة كان بناء على حالة التلبس بالجريمة ، وأن هذه الحالة قد كشفت عنها اجراء مشروع هو مطالبة الخفير النظامي للطاعن بتقديم بطاقته الشخصية ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ أباحت لرجال السلطة العامة مطالبة الأفراد بإبراز بطاقاتهم الشخصية في أي وقت .

(الطن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢ من ١٤ ص ١٧٢)

٣٥٣ - ما يشهده الطاعن من أنه كان في امكانه اعدام جسم الجريمة بقاء المخدر في النيل ، هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن قضاءها بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ما يفيد ضمنا أنها أطرحته .

(الطن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢ من ١٤ ص ١٧٢)

٣٥٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها ، ولا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢ من ١٤ ص ١٤٨)

٣٥٥ - لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعنة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودها مما في حالة تنبؤ بذاتها عن وقوع هذه الجريمة ، واستظهر ركن العادة بالنسبة الى جرميتي ادارة محل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء معها ، فلا تريب على المحكمة ان هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات .

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢ من ١٤ ص ١٤٨)

٣٥٦ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ، ومادامت قد اطمأت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اطمان الى ما جاء بتقرير كبير الأطباء الشرعيين من أن التمزق انما حدث للمجنى عليها

٣٤٨ - لا ييبب الحكم سكوته عن الترض لشهادة شاهد النفي ، لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة اطرحتها اطمئنانا منها لأقوال شهود الاثبات .

(الطن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤ ص ١٣٠)

٣٤٩ - الأصل أن الأحكام لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها . ومن ثم فإن ما يبيعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في ايراد أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة ثاني درجة مردود بأن ذلك يعتبر اطراحا لأقوالهم أخذًا بأدلة الثبوت التي بينها .

(الطن رقم ٣٦١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ من ١٤ ص ١٣٨)

٣٥٠ - متى كان المستفاد من الحكم أنه استظهر أن الضحية ولدت في نفس الطاعنين أثرًا دفعهما الى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ من ١٤ ص ١٤١)

٣٥١ - متى كان الثابت أن مذكرة جنود النيابة المرفقة بملف الطعن تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غاييا في جريمة سرقة بالحس شهرا مع الشغل والفاذ ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة فُضت عليه . وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أشارت اليه صار نهائيا بحيث يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - الملجل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يخالف الظاهر من تلك المذكرة ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢ من ١٤ ص ١٦٩)

٣٥٢ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تخلى عن المخدر طواعية واختيارا قبل القبض عليه ، فانه يصبح عندئذ في حالة تلبس ، وينبني على ذلك أن يقع القبض عليه على أثر قيام هذه الحالة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . ولا ييبب الحكم ما استورد اليه من اعتبار استيقاف الخفير النظامي

عيب في مبدن الماسورة لادخل للمتهم فيه ، ولم تحصل هذه الإصابة مباشرة من عيار نارى أطلقه المتهم بطريقة طبيعية - وكان هذا الذى أثبتته الحكم له سنده الصحيح من أقوال الطبيب أمام محكمة أول درجة ، فان نعى الطاعة على الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ من ٥٣٠)

٣٦٥ - لما كانت الوقائع كما أوردها الحكم تدل على أن العيار الذى انطلق لم يكن ليصيب أحدا لولا انفجار ماسورة السلاح ، وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب فى صنعها ، لم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن فى استطاعته أن يتوقعه - وكانت مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته فى قضايا الإصابة والقتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق فى صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد بما يتعين منه رفض الطعن موضوعا .

(الطن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ من ٥٣٠)

٣٦٦ - الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفى أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائقا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب مقولة على ما استنتجه من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع قاعل أصلى مجهول فى ارتكاب جريمة التزوير ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ ص ١٤ من ٥٥٣)

٣٦٧ - متى كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر سابقة اقتنع بها وجدانها واطمأنت الى أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أورده من أدلة أخرى عولت عليها من أن التوقيع المنسوب اليه قد زور وأطرح فى حدود سلطتها دفاع الطاعن من وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه والذي

أثناء اجراء الطاعن لمعلمية « الكمت » ، فان هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أن هذا التزوير كان نتيجة عامل أجنبى تدخل بعد العملية ، ولا تناقض فيما ذكره كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره من أن المؤهل الدراسى الذى حصل عليه الطاعن يبيح له اجراء عملية الكبت ، وبين ما فصله من أخطاء مهنية عددها ونسبها اليه .

(الطن رقم ٢٥٧٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ من ٥٠٦)

٣٥٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداها ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا مقب عليها فيه . ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسانيد التى بنى عليها ولما تبينته بنفسها مما يتفق مع الرأى الذى انتهى اليه هذا التقرير ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب الى المحكمة استدعاء خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير والخير الاستشارى لمناقشتها ، كما لم يطلب الاستماعة بخير ثالث مرجح ، فانه لا تثير على المحكمة اذ هى أطرحت تقرير الغير الاستشارى ولم تستعن بخير ثالث ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور لهذا السبب غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ من ٥٣١)

٣٥٨ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجانى ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب فى نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راضعا الى اجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما اذا كان قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثته التهديد فى نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون مفهوم ما عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا يعيب الحكم اغفال التحدث عن أثر التهديد فى نفس المجنى عليه وما يقال من أن المتهم لم يكن جادا فى تهديده .

(الطن رقم ٢٨٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ من ٥٣١)

٣٥٩ - لما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه ، أن إصابة المجنى عليه انما حدثت من انفجار البندقية الذى أدى اليه انطلاق العيار النارى - لوجود

قصد به التشكيك في صحة أقواله ، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٠٠٢٠)

٣٦٩ - الدفوع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ، ما دام أن الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٢٥٠)

(والطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ٨٩٤)

٣٧٠ - المرجح في تعرف حقيقة ألفاظ السب هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني علنا وتضمن سبه طعنا في عرضها وخدشا لسمعتها مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات فإن الحكم أذ عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة في هذه المادة يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٣٢٠)

٣٧١ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني في الطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - مما يتوافر به ركن الملائية قانونا . فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٦٢)

٣٧٢ - من المقرر أن أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة ، وأن التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة لا تعتبر إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي وأنها بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المروضة على القاضي ، يأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يصدقها .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٣٢٠)

٣٧٣ - للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ما عده ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن عليها من أنها أطرحت أقوال شاهدي النفي وأخذت بأدلة الثبوت في الدعوى يكون على غير أساس ، ولا يمدو أن يكون محاولة

قصد به التشكيك في صحة أقواله ، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٥٤٣٢)

٣٦٣ - الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا ، بل أن في قضاء المحكمة بادانة الطاعنين استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها في حكمها ما يفيد اطراحه .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٥٤٨)

٣٦٤ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها وتطرح أقواله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٥٤٨)

(والطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٣٩)

(والطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ٩١٠)

٣٦٥ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - ولما كان ما أثبتته المحكمة من تلك الوقائع مؤديا إلى النتيجة التي استخلصها من أن الطاعنين لم يكونا في حالة دفاع شرعي عن النفس وأنهما كانا البادئين بالعُدوان فإن ما ينهه الطاعنان على الحكم بالقصور لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٥٤٨)

٣٦٦ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وآخر ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر . ومن ثم فإن عدم إذعان سكان المنزل لطلب الاخلاء الموجه إليهم لا ينفي عن الطاعن الخطأ الموجب لمسئولته عن الحادث .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٠٢٠)

٣٦٧ - للمحكمة بوصفها الخير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجعه الخير القنى في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكدهت لديها .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٠٢٠)

٣٦٨ - من المقرر أنه متى اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ ، وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسؤوليته ولو لم يقع منه

معرفة به قانونا وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ - ص ١٤ من ١٦٢٢ .)

٣٧٩ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين . وقد جعل من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين - ومتى اطمان إلى ثبوت الواقعة في حق متهم من دليل بعينه فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر، والمجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تقبل لتعلقه بواقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ - ص ١٤ من ٨٣٩)

(والطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ - ص ١٤ من ٨٩٦)

(والطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ - ص ١٤ من ٦٧٠)

٣٨٠ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، فلها أن تأخذ به بالكامل كما أن لها أن تجزئه فتأخذ منه بما تطمئن إليه دون أن تنقيد بالأخذ بباقيه .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ - ص ١٤ من ٦٧٨)

(والطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ - ص ١٤ من ٧٢٥)

(والطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ - ص ١٤ من ٨٧٢)

٣٨١ - البيان المولود عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضي دون الأجزاء الخارجة عن هذا السياق - ولما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد أورد التجربة التي أجرتها النيابة ، إلا أنه أفصح عن عدم تمويله عليها في تكوين معتقده في الدعوى ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة اجراء تجربة أخرى غير تلك التي أجرتها النيابة . فإن النعى على الحكم بالقصور في الاستدلال والتناقض في التسيب لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ - ص ١٤ من ٦٩٠)

(والطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ - ص ١٤ من ٧٠٠)

(والطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٦ - ص ١٤ من ٨٩٤)

(والطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦ - ص ١٤ من ١٠٣٢)

لإعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ - ص ١٤ من ٦٣٢٢ .)

٣٧٤ - طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا، طالما أن الدليل الذي قد يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحيه الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد في الإثبات .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ - ص ١٤ من ٦٤٩)

٣٧٥ - ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القسولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستمضى على الملازمة والتوفيق . ولما كان تحديد المسافات أمرا تقديريا ، فليس من شأن الخلاف في ذلك بين أقوال الشاهد ورأى الخير الفنى أن يهدر شهادة الشاهد ، مادامت المحكمة قد اطمانت إلى صحته .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ - ص ١٤ من ٦٤٩)

٣٧٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالأدلة ما دامت قد اطمانت إلى هذه الأدلة واعتدلت عليها في تكوين عقيدتها ، فلا يؤثر في سلامة الحكم أن يغفل الإشارة إلى تحديد مسافة الاطلاق كما حددتها التقرير الطبى الشرعى .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ - ص ١٤ من ٦٤٩)

٣٧٧ - للمحكمة أن تعول في حكمها على ما تطمئن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ - ص ١٤ من ٦٤٩)

٣٧٨ - لا جدوى مما ينهض الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فيما إذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص في البضاعة مادام الحكم قد أثبت في حقه أنه تسلم بمبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن يزعم لنفسه حقا في احتباسها مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي

القبض والتفتيش - كما زعم الطاعن في طعنه - بل اقامه على قوله ان الطاعن اقر في التحقيقات بما يستخلص منه صدق شهادة الضابط وسلامتها فان النسي على الحكم بدعوى الخطأ في الاستناد يكون في غير محله .

(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١)

٣٨٧ - من المقرر أن الاتجار في المواد المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه سائما ومردودا الى أصله في الأوراق ، ويتوافر به قصد الاتجار في الجواهر المخدرة كما هو معرف به في القانون ، فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلة الحكم فيما خلص اليه في هذا الصدد .

(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٢)

٣٨٨ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن ركن القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه ، متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٢)

٣٨٩ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تبين نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء ما دامت قد استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث اصابات المجنى عليه . ومن ثم فإن النسي على الحكم بالقصور في التسيب - لاغفاله الاشارة الى الآلة المستعملة في احداث الاصابة - لا يكون له محل .

(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٧٧)

٣٩٠ - لا يؤثر في سلامة الحكم اغفاله بيان مدى العاهة طالما أن المتهم لا يجادل فيما نقله الحكم عن التقرير الطبي من تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه .

(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٧٧)

٣٩١ - لا يعيب الحكم تناقض الشهود ، ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٧٧)

(والطن رقم ٨٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ من ١٤ ص ١٠٠٣)

٣٨٢ - من حق المحكمة التحويل على ما يقول به الشاهد في حق متهم وإطراح ما يشهد به ضد غيره من المتهمين ، إذ مرجع الأمر في ذلك الى اطمئنانها .

(الطن رقم ٧٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١)

٣٨٣ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بنبيء كل دليل منها ويقطع في كل جسرئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي . فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة الى ما قصده منها الحكم ومنتهجة في اكتمال قتناك المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(الطن رقم ٧٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١)

(والطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١)

(والطن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٧٢)

٣٨٤ - الأصل أنه لا يشترط أن تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجربه المحكمة يتلامح به ما قاله كل منهم بالقدر الذي رواه الآخر .

(الطن رقم ٧٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١)

٢٨٥ - من المقرر أن تقدير جدية التحريرات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي قام عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت الثبابة على تصرفها في هذا الشأن ، فلا محق عليها في ذلك .

(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧١)

٣٨٦ - المحكمة غير مقيدة بالآخذ الا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، بل لها أن تركن في سبيل تكوين عقيدتها - عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها - الى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المسكنات العقلية ، مادام لا يخرج في ذلك عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . واذ كان الحكم لم يؤسس قضاءه على القول بأن الطاعن اقر بوجود الضابط وقت

الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتعين رفضه .

(الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤٥ من ٣٦٨)

٣٩٦ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة - التي كانت في حوزة أحدهم - ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهن على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فإن هذا وحده يكفى لتضامنهم فى المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين - وليس يلزم أن يحدد الحكم لأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤٥ من ٣٦٨)

٣٩٧ - تجزئة الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع ، وفى اغفالها إيراد بعض تفاصيل معينة للدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ، وما دامت قد أوردت عناصر قضائها وخلصت منها بما لا تناقض فيه ، وكان مجرد الاختلاف فى تقدير مسافة اطلاق النار بين أقوال الشهود فى التحقيق وبين ما قال به التقرير الطبى الشرعى ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود ، وانما الأمر فى ذلك كله مرجعه لتقدير المحكمة ، وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التى تقتضى ردا خاصا مادام حكمها مبني على أصل ثابت فى الدعوى ، وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تطمين اليه وتطرح منها ما لا تراتح اليه ، اذ مرجع الأمر فى ذلك انى مبلغ ائتمنتها الى صحة الدليل الذى تبنى عليه عقيدتها .

(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١٨/١٩٦٣ ص ١٤٥ من ٨٢٧)

٣٩٨ - لا يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفى أن يكون غرضه المصمم عليه متصرفا الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته المحكمة من تصميم المتهمين على القتل بين يصادفهم من أفراد العائلة التى بينها وبين عائلتهم ثار وناصبونها العداء ، واعتقادهم أن المبنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون الى القتل به وبصوره - المبنى عليه الثانى - الذى كان الى جواره ، وهو ما يرتب بينهم تضامنا فى المسؤولية - يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محظورا

٣٩٩ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ، فنها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل فى الدعوى اذا ما اطأنت الى صحتها . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت فى درجتى التقاضى من طلب للطاعن بضم أصل الشيك وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذى حرره الطاعن يحمل تاريخا واحدا ومسحوبا على بنك مصر وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التى يتطلبها القانون . فإن النعى على الحكم الملمون فيه بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤٥ من ٣٦٨)

٣٩٣ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤٥ من ٣٧٨)

٣٩٤ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة الساقطة التى أوردتها أن المجنى عليها عبرت الطريق قبل التحقق من خلوه فاصطدمت بالجزء الخلفى الأيسر للسيارة مما نجم عنه اصابته وأنه لم يقع خطأ من المتهمه تحقق به مسئوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجنى عليها من أن السيارة صدمتها بمقدمها بعد أن استبانت من الماينة ما يناقض هذا التصوير فلا يقبل المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤٥ من ٣٧٨)

٣٩٥ - لا يليب الحكم بعدم تحدده صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه . ولما كان فيما أوردته الحكم الملمون فيه من حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التى جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية للبيع بشن لا يبدو تلك لقيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة

سليما متقا مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٤٠٣ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل فتأخذ به في حق متهم دون الآخر لما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٤٠٤ - سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وانما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - ولا يضيره أن يستظهر هذا الظرف من الضمينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلا سائما .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٤٠٥ - لا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخر متى وثقت المحكمة فيها وارتاحت اليها .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٤٠٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتمويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاع وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن اليه دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شهادته فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٩٠٠)

(والطن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ من ١٤ ص ٨٣٩)

(والطن رقم ٩٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٨٤٧)

(والطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٤٩)

(والطن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤ ص ٦٢٢)

(والطن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤ ص ٤٢٠)

٤٠٧ - يشترط لى تكون محكمة لموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التي تثار على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل اقبال بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى - أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ومنتجا فيه .

(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ من ١٤ ص ٨٩٨)

بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، اذ يكفي ظهورهم مما على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذا لهذا الاتفاق والتصميم الذى اتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الاصابات التي أدت الى وفاتها بناء على ما اقتنعت به للاسباب السائفة التي أوردتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . فان النى على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ، يكون غير سديد.

(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ من ١٤ ص ٨٢٣)

٣٩٩ - ان تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له واستيفاء اياه ، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الاجراء الذى يشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها .

(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ من ١٤ ص ٨٧٣)

٤٠٠ - اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء واعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الاختلاف لا يعيب الحكم ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة ، هذا فضلا عن أن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٤٠١ - يصح الاستشهاد بالشهادة المثقولة عن الغير متى اطمأن المحكمة الى صحة صدورهما ممن نقلت عنه .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٤٠٢ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائما مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - وهي في ذلك ليست مطالبة بالا تأخذ الا بالأدلة المباشرة بل ان لها أن تستخلص صورة الواقعة كما رسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية ما دام ذلك



على ارتكاب الفعل المتحقق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، واذ كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فان له اذا لم يتم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من افتراضات التي تقوم لديه ، ما دام هذا الاستدلال سائعا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

(الطن رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٢٧)

٤١٤ - من المقرر أنه اذا كان الحكم لاستئنافي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه فانه اذ قرر بعد ذلك أن يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه فان ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ من ١٤ ص ١٠٢٣)

٤١٥ - من المقرر أن للمحكمة أن تعول في ادانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى متى اطاعت اليها ولو لم يكن من دليل سواها .

(الطن رقم ٩٧١ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/٦ من ١٥ ص ١٠٠٠)  
(والطن رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٧ من ١٥ ص ٨٧)

٤١٦ - للمحكمة أن تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يبرح عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ٩٧١ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/٦ من ١٥ ص ١٠٠٠)  
(والطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٠ من ١٥ ص ١٣٦١)  
(والطن رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١٣ من ١٥ ص ٢٩٨)  
(والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١٤ من ١٥ ص ٣٠٣)  
(والطن رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١١ من ١٥ ص ٣٦٦)  
(والطن رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٣ من ١٥ ص ٦٣٧)

٤١٧ - لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراتح اليه منها ، وهي غير ملزمة بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلاا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١/٦ من ١٥ ص ١١٩٠)

٤١٨ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر

٤٠٨ - من المقرر أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد أو المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى اطاعت اليها ، وتأخذ من أقواله بما تنق به وتطرح ما عداها .

(الطن رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٠٣)

٤٠٩ - لا ينال من سلامة الحكم استناده الى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان خارج عن دائرة هذا الاختصاص . ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه ويجعل من اختصاصها سماع أقواله عملا بنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٠٣)

٤١٠ - من المقرر أنه لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند اعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم النيابي الساقط أسبابا لحكمها ، ما دامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

(الطن رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٠٣)

٤١١ - رتب المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية على حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بغض المدة بطلان الحكم السابق صدوره، الا أن اعادة نظر الدعوى أمام المحكمة في هذه الحالة لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التي تكون قد أبدت في المحاكمة الأولى بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية للمحكمة أن تستند اليها في قضائها .

(الطن رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٠٣)

٤١٢ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . ولا يلزم التحدث صراحة واستقلاا في الحكم عن هذا الركن ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطن رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠١٨)

٤١٣ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحادية أطرافه

ساقها الدفاع لحملها على الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة طرحها له .

- (الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ ص ١٥ ص ٨٧) .  
(الطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢ ص ١٥ ص ١٠٢) .  
(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢ ص ١٥ ص ٤٦٨) .

٤٢٤ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة اثبتت في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز أن تصدر في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

- (الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ ص ١٥ ص ٨٧) .

٤٢٥ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

- (الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢ ص ١٥ ص ١١٠) .  
(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٥٦) .

٤٢٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تطرح ما عداها ما لا تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب .

- (الطن رقم ٢٠٢١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/١٠ ص ١٥ ص ١٣١) .  
(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١١/١٦ ص ١٥ ص ٢١٥) .

٤٢٧ - من حق المحكمة وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ، ولها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرعه بالنسبة لمتهم آخر إذ مرجع الأمر في ذلك إلى محض إطمئنائها .

- (الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٤ ص ١٥ ص ١١١) .  
(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٦/٢٣ ص ١٥ ص ٥١١) .

٤٢٨ - من المقرر أنه يكفي لسلامة الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم ، وتبين الأدلة التي قامت لديها فصولها تعتقد ذلك وتقول به ، وهي ليست ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا

المبلغ عنه ليعلم ان كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

- (الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/١٣ ص ١٥ ص ٤٨) .

٤١٩ - للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر في مرحلة أخرى . دون أن تبين علة ذلك ، ودون أن تنظم بتحديد موضع اندليل من أوراق الدعوى ، ما دام له أصل فيها . وما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال .

- (الطن رقم ٧٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/١٣ ص ١٥ ص ٥٢) .  
(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٥٧) .

٤٢٠ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزوم اليه انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأن اليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

- (الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٥٧) .

٤٢١ - مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية - من أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبة أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يظل حتما الحكم السابق صدوره ويماد نظر الدعوى أمام المحكمة - هو سقوط الحكم النهائي ذاته دون اجراءات المحاكمة ، ومن ثم فانه يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة النهائية .

- (الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ ص ١٥ ص ٨٧) .

٤٢٢ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمننا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تمتد في حكمها على أقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

- (الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٧ ص ١٥ ص ٨٧) .

٤٢٣ - المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها ، وإطمئنائها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطرأها لجميع الاعتبارات التي

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ ص ١٥٠٦)  
(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٤ ص ١٥٠٨)

٤٣٣ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر فى ذلك لى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصيرة .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٦٤ ص ٣٢٤)  
(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ ص ١٥٠٨)

٤٣٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الاعتداء هى من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلال الحكم سليما ويؤدى الى النتيجة التى خلص اليها .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٦٤ ص ٣٢٩)  
(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٤ ص ١٥٠٣)  
(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ ص ١٥٠٨)

٤٣٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن الضرر بل يكفى أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ٥/٢٥/١٩٦٤ ص ٤٢٤)

٤٣٦ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقول قد صدرت منه حقيقة ، وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثاً صغيراً مادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويصيه . واذا كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل - الذى نقلت عنه الرواية - لا يستطيع التمييز أصلاً ولم يطلب الى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لدى هذا الطفل وأهليته لتحل الشهادة بل اقتصر على تسيب تحليل الحكم لمجرد سكوت ذلك الطفل عن الاجابة فى تحقيق النيابة ، فإن ما يثيره من نفي بصدده تحويل الحكم على الرواية المتولدة عنه لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٦/٢/١٩٦٤ ص ٤٦٨)

بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التى عول عليها فى ادانة المتهم .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٤ ص ١٥٠٩)

٤٣٩ - يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجاني الحصول عليه، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتمالية . ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه انه سلم الطاعن الأول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل أن يمد الطاعنان الى استعمال الطرق الاحتمالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صدها من أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة فان قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع ادانتها عن جريمة التزوير .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢/٢٢/١٩٦٤ ص ١٥٠٦)

٤٣٥ - اثبات علاقة السبية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز معادلاته فى ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقم قضاءه فى هذا الشأن على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣/٢٠/١٩٦٤ ص ٢٢١)  
(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٤ ص ١٥٠٨)

٤٣١ - اقرار الطاعن بتحرير اذنى الصرف - المزورين - مع تنصله من التوقيع عليها وان كان لا يصد اعترافاً بجريمة التزوير التى دين بها كما هى معرفة به قانوناً ، الا أنه يتضمن فى ذاته اقراراً بتحرير اذنى الصرف بموضوع الدعوى ومن ثم فان خطأ المحكمة فى تسمية هذا الاقرار اعترافاً لا يقدح فى سلامة الحكم طالما أنه تضمن من الدلائل ما يميز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف - وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .

(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤/١٣/١٩٦٤ ص ٢٨٩)

٤٣٢ - الأمر فى تقدير آراء الخبراء من اطلاعات محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه . فاذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى واستند اليه فى قضاءه بادانة الطاعن فان هذا يفيد أنه اطرح التقرير الاستشارى دون أن تلزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً .

(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤/١٣/١٩٦٤ ص ٢٨٩)

٤٤٢ - متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية ، ولا تترتب عليه بعد ذلك اذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٩ من ١٥ ص ٥٢٨)  
(والطن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ من ١٥ ص ٥٨٧)

٤٤٣ - ان تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديري ، وليس من شأن الاختلاف في ذلك اهدار شهادة الشهود ، انما الأمر في ذلك مرجعه الى تقدير محكمة الموضوع واطمئنانها الى الشهادة في مجموعها كعصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة . فاذا كانت المحكمة قد اطمأت الى ما قرره شاهدا الرؤية واستخلصت الادانة من أقوالهما بما لا تناقض فيه ، فان ما يثيره الطاعنان بشأن اختلاف تقدير الشاهدين لسافة الاطلاق ينصل الى جدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ٥٤٢)  
(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٥ ص ٧٢١)  
(والطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ٨٤٠)

٤٤٤ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر وأن تجمع بين القسولين وتورد مؤداه جملة وتنسب اليهما مما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ من ١٥ ص ٥٥٥ )

٤٤٥ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة فلها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالقدر الذي رواه كل منهم ، فتأخذ بما تطمئن اليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عدها مما يكون قد شهد به . واختلاف أقوال الشهود لا يوجب الحكم بالتناقض ما دام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ من ١٥ ص ٥٥٥ )  
(والطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ٨٤٨)

٤٤٦ - تقدير قيام موجبات الرافعة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك . فاذا

٤٣٧ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ٤٦٨)  
(والطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ ص ٨٨١)

٤٣٨ - المحكمة غير ملزمة بالإشارة الى أقوال شهود النفي ، ما دامت لم تستند اليها في قضائها ، طالما أنقضها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطمئن الى أقوالهم فاطرحتها .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٣ من ١٥ ص ٥١١)

٤٣٩ - تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فاذا كانت المحكمة قد اطمأت الى سلامة الدليل المستند من عملية الاستعراف فانه لا يجوز مصادرتها في اعتقادها .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٣ من ١٥ ص ٥١١)

٤٤٠ - من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاهة في العقل اللذين يجملان الجاني فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعبد به المسؤولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية . والأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفضل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب ساقطة .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٩ من ١٥ ص ٥١٦)

٤٤١ - التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدما متساقطا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما للنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٩ من ١٥ ص ٥١٦)

الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الواءمة والتوفيق .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٦٤ م ١٥ م ١٣٧٧)  
(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ م ١٥ م ١٨٤٠)

٤٥١ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٦٤ م ١٥ م ١٣٧٧)

٤٥٢ - من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت أوراقاً رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال ضابط الشرطة من حضور الطاعن الى مكتبه فى صباح يوم الحادث وأطرح التصريح الذى قدمه الأخير - للتدليل على أنه كان فى زيارة لأخيه فى اليوم نفسه بمستشفى الأمراض العقلية - لأسباب السائئة التى أوردتها - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ م ١٥ م ١٠٦٩)

٤٥٣ - العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى دليل المقدم اليه . فإذا كانت المحكمة قد تعرضت - بما هو واجب عليها فى تمحيص أدلة الدعوى - الى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل أن تأخذ به وتعمل عليه فلا يصح النعى عليها بأنها تجاوزت فى ذلك حدود سلطتها . ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر تحقيق النيابة من عيب وتفسير بصدد أقوال الشرطين السرين وتبينت خلو قائمة شهود الإثبات وقرار تلخيص عضو غرفة الاتهام من هذا التفسير فضلاً عن اختلاف خط ولون حبر العبارات المستبدلة لخط وحبر باقى المحضر ووجود آثار كشط ومحو مما دعاها للاعتقاد بأن يدا قد امتدت الى هذا المحضر عقب انتهاء تحقيقه وبعد نظر القضية بمعرفة غرفة الاتهام ففريت من بعض عباراته حتى تتق ودفاع الطاعن وخلصت - للاعتبارات السائفة التى أوردتها - الى اطراح أقوال هذين الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة وأخذت بأقوالهما فى جلسة المحاكمة . فانه لا يجوز للطاعن أن ينمى عليها أنها قد تجاوزت سلطتها بتصددها

كانت العقوبة التى أزلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دانه من أجلها ، وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآه . فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور فى التسيب لأنه لم يعن بالرد على دفاعه بأنه ارتكب الجريمة فى ظروف استغزاة تعتبر عذراً مخففاً يوجب أخذه بالرأفة لا يكون له محل .

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٥٩٠)

٤٤٧ - لم يرسم القانون شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أوردته الحكم كافياً فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت الى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه الى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استوفى هذا البيان فلا يضيره ان اغفل ذكر كيفية التى طرح بها المجنى عليه الطاعن أرضاً طالاً أن هذا الأمر لا يترتب عليه أية نتائج قانونية وفقاً للتصوير الذى غول عليه الحكم فى قضائه .

(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٧٣٠)

٤٤٨ - لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد الى التحقيقات فى حين أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة إذ الخطأ فى بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٦٤ م ١٥ م ١٣٧٧)

٤٤٩ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن الشاهد رأى الطاعنين وهما فى طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث وكان يصح فى منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ولو كانت رؤياه من الخلف أثناء فراره خصوصاً اذا سبقت له معرفته بمن رآه ، وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإن المبادلة فى هذا الحصوص لا تكون مقبولة .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٦٤ م ١٥ م ١٣٧٧)

٤٥٠ - الأصل هو أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع

بحمايتهم والدفاع عنهم ويعول في معيشتهم كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد رؤى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة « كل من استغل بآية وسيلة بقاء شخص أو فجوره » لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه انفعشاء مع البني مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البغاء المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لا تناقض بين تقي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهمه الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية - وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهمه المذكورة فإن ما ينهض الطاعن على الحكم بقوله التناقض في التسيب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٢/٧/١٩٦٤ ص ١٥ من ٧٨٧)

٤٥٧ - الأصل أن محكمة الموضوع إنما تورد من أقوال الشهود ما يقيم عليه قضاها وفي عدم إيرادها لبعض تفاصيل معينة ما يفيد اطراحها . فلا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أغفل تحسيدا مسافة الامتلاق كما ذكرها الشهود .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ في جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٨٤٠)

٤٥٨ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذي يشتل على بيان ما يرمى إليه مقدمه . ومن ثم فإنه لا تثرى على المحكمة أن هي التفتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي للمناقشة أو عرض الأوراق عليه ما دام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلوا من أي مطعن على التقرير الطبي المقدم في الدعوى .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ في جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٨٤٠)

٤٥٩ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراض المجنى عليه على التهم - كما هو الشأن في أدلة الاثبات كافة - متى اطمأنت إليه ولو كان يعرفه من قبل ، فلا على المحكمة

إلى تزوير محضر التحقيق لما في ذلك من مصادرة لحق المحكمة المطلق في تقدير سلامة الدليل وقوته في الاثبات دون ما قيد عليها فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٦٠٩)

٤٥٤ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملازمات طبقا للواقعة التي أثبتتها الحكم .

(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ في جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٦٦٨)

٤٥٥ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتضت بصحتها واطمأنت إلى قدرتهم على التمييز . ومتى كانت المحكمة قد ركزت إلى أقوال ابنتي المجنى عليه اللتين سمعتما على سبيل الاستدلال لبلوغ سن كل منهما ثمانى سنوات وذلك في حضور الطاعن الذي لم يدفع أمامها بأنها لا تستطيعان التمييز فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٦٧٩)

٤٥٦ - نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات « كل من استغل بآية وسيلة بقاء شخص أو فجوره » وهذا النص هو بذاته النص الذي تضمنته المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التي كانت تعاقب بالحبس « كل من يعول في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة » ويبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبقاء والفجور بآية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة وإذا كان ورود عبارة « التعويل في المعيشة على كسب المرأة » بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملائمة قد ترتب عليه جعل النص قاصرا على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق انتهاز

٤٦٤ - من المقرر أن الاتجار في المواد المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .

(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ ص ١٦ من ١٧١)  
(والطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ ص ١٦٤ من ١٧٤)

٤٦٥ - الأصل أنه من ححق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث بصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها دون أن تقيد في هذا التصوير بدليل معين، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ ص ١٦ من ١٧١)  
(والطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ من ٥١١)  
(والطن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ص ١٦ من ٥٥٢)  
(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ص ١٦ من ٥٥٩)  
(والطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ ص ١٦ من ٦٧٢)  
(والطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ١٦ من ٨٣٣)

٤٦٦ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ أن مرجع ذلك الى ما يظن اليه في تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصير وبصيرة .

(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ ص ١٦ من ١٧٩)  
(والطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ٦٢٤)  
(والطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ ص ١٦ من ٦٢٤)  
(والطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ١٦ من ٨٣٣)

٤٦٧ - الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون دليلا من أدلة الدعوى يخضع في تقديره لمحكمة الموضوع فلها أن تطرحه اذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة ، اذ المبرة باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي تتم في الدعوى بادانة المتهم أو ببراءته .

(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ ص ١٦ من ١٧٩)  
(والطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ ص ١٦ من ٢٢٨)  
(والطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ ص ١٦ من ٣٠٨)  
(والطن رقم ٦٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ص ١٦ من ٥٥٦)  
(والطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ١٦ من ٦١٠)

٤٦٨ - لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطن بالنزوير على الأوراق الرسمية ، بل هو في حل من ذلك ما دام الدليل

ان هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن مع سابقة معرفته اياه مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢١ ص ١٥ من ٨٤٨)

٤٦٩ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تنى على الجزم واليقين .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ص ١٥ من ٨٨١)

٤٦١ - توافر ثبوت ركن الاعتياد في ادارة المحل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائفا . ولا كان الحكم المظنون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره في ذلك سليما . ولا تثرب على المحكمة ان هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التي اطاعت اليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم فان النى على الحكم المظنون فيه بعدم استظهاره ركن الاعتياد يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ من ٥٠٠)

٤٦٢ - المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنسب خبير اذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . ولا كانت الأدلة التي أوردتها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن الطاعن أعد مسكنه للدعارة . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في شأن رفض طلب نذب الطيب الشرعى لاثبات المجز الجنى لدى الشاهد لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ من ٥٠٠)

٤٦٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت للأسباب السائفة التي أوردتها في حكمها أن المنزل الذي صدر الاذن بتفتيشه خاص بالطاعن وخلصت من ذلك الى صحة الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه ، فلا يجدى الطاعن مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن .

(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ من ٥٠٠)

٤٧٣- لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ٢٨١)

٤٧٤- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطئن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطئن اليه منها في حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا يعيب الحكم ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكل الى اقتناعها واطمئنانها اليه وجدها .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ٢٨١)

(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ص ٥٩٠)

(والطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ ص ٦٦٢)

(والطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ ص ٦٧٢)

(والطن رقم ٦١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ٨٢٧)

٤٧٥- ان ما دفع به الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة لأنه لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وان كان متصلا بالولاية ويجوز اثارة في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هذه المحكمة فيه من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه وكان ذلك لمصلحة الطاعن عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، الا أنه بالصورة التي أثير بها هذا الدفع ومع خلو المستندات المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة من مستخرج رسمى من دفتر المواليد ثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع الجريمة خمس عشرة سنة كاملة فانه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عند طرح الدعوى عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون .

(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٦ ص ٢٩٨)

٤٧٦- اخذت القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في المواد من ٣٣ الى ٣٨ منه خطة تهدف الى التدرج في العقوبة تبعا لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى ترديه في هوة الاجرام ووازن بين ما هية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احرار المخدرات

المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التي استخلصها القاضى من باقى الأدلة .

(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١٦ ص ٦٧٩)

(والطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٢ ص ٩٢٥)

٤٦٩- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أوردته الحكم كافيا في فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .

(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ٢٠١)

(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ص ٥٩٠)

٤٧٠- من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على المحكمة ان هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبتها اليهم جميعا تقاديا من التكرار الذى لا موجب له .

(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ٢٠١)

٤٧١- لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت في الأوراق الى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في ادانة المتهم ، وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية الى ما رتب عليها .

(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ٢٠١)

٤٧٢- المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها ، واطمئنانها الى الأدلة التى عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن القصور في الرد على دفاعه في شأن تصويره للحدث وتراخي الشهود في التبليغ غير

سدید .

(الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٨ ص ٢١٥)

(والطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ص ٤٥٢)

(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ ص ٤١٧)

(والطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ٦١٠)

(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ٦٤٢)

(والطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٦ ص ٨٩٠)



مخدرات احداها بقصد التعاطي ، ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعة عنى الحكم من قصور في التسيب لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ ص ١٦ - ص ٣٠٢)

٤٧٧ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ ص ١٦ - ص ٣٠٨)  
(والطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ ص ١٦ - ص ٤١٥)

٤٧٨ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب النظام لبس من الدفع الجهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا - بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة .

(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ ص ١٦ - ص ٣١٤)

٤٧٩ - من المقرر أن العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بادانة المتهم أو ببرائه ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك كما هي الحال بالنسبة الى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته ، على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو يثبت ما ينفيها بل ان المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمقتضى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطن فيها على الوجه الذى رسمه القانون . وإذا كان الحكم الابتدائي الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أطرح ما جاء بأسباب الحكم الصادر فى الدعوى المضمومة ورجع الى التحقيقات ذاتها يستهدى منها الحقيقة وواقع الحال وأخذ بأقوال المجنى عليه بتلك التحقيقات فلا يجوز للطعن مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فى عناصر اطمئنانها . ومن ثم فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ ص ١٦ - ص ٣٠٢)

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢ ص ١٦ - ص ٣١٨)

(والطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ١٦ - ص ٨٣٣)

٤٨٠ - القول بأن من يقوم بأجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان وثبوته ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذى يدور حوله الاثبات فانه يكون

وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها . فتشدد العقاب فى جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة فى جرائم التعاطي فحدد عقوبتها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ ج الى ٣٠٠٠ ج وأجاز فى الفقرة الثانية استعمال الظروف القضائية المخففة وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهور . ثم استحدثت فى الفقرة الثالثة تدبرا احترازا يجوز للمحكمة أن تأمر به على من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات فجرى نصها « ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإبداء من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه : ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن ستة » وحددت فى الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة ، وحظر فى الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإبداءه بها مرتين أو من لم يرض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات . والقانون وان استلزم ثبوت ادمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازي الا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محددا للادمان أو أن يقرنه بمعدل طبع معين فعبّر بذلك عن أن رغبته فى تميم مدلوله وعدم قصره على أغراض مرضية محددة . ولما كان الادمان على الشيء لفة هو المداومة عليه ، فبحسب المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكى تأمر بإبداءه المصحة ، ما دامت القيود الأخرى المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة فى حقه ، وهى فى ذلك غير مقيدة بدليل معين بل ان لها أن تبين حالة الادمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيم قضاءها فى ذلك على أسباب سائقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت ادمان المظنون ضده الى اقراره فى التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطي المخدرات لمرضه والى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل كاف وسائق فى ثبوت ادمانه ، ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم ايضاحه ماهية سوابق المظنون ضده مادامت الطاعة لا تنازع فى أنه سبق الحكم عليه بعقوبتين فى احرار

٤٨٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول اليه ائتمعه منه بطريق الاكراه - ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأن اليه قسمة كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/١٦ ص ٤٤٣)

٤٨٦ - من المقرر أن محكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تظنن آليه من أدلة وضاصر في الدعوى مادامت مطروحة على بساط البحث .

(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/١٧ ص ٤٦٧)

٤٨٧ - الدفع بتفليق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساقطة التي أوردتها الحكم .

(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/١١ ص ٤٥٤)

(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/١٥ ص ٥٩١)

(والطن رقم ٧٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/٢٨ ص ٦٤٢)

٤٨٨ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراتح اليه منها وأن تمول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى - ومن ثم فلا يقبل النعي على الحكم عدم أخذه بأقوال الشهود في مرحلة المحاكمة السابقة على نقض الحكم .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٣١ ص ٥٣٣)

٤٨٩ - التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصا سائما لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/١٥ ص ٨٩٠)

(والطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١٠/٤ ص ٦١٢)

٤٩٠ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤيدة الى ما رتب عليها ومنتجة كوحدة في اثبات اقتناع القاضي واطمئنائه الى ما انتهى اليه . ومن ثم فلا يقبل مجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٦/٢١ ص ٦١٠)

من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأي دليل . ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن هي عولت على أقوال الضابطين المقول بقيامهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به - في حدود أطرافها للدفع ببطان القبض والتفتيش .

(الطن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/٤/١٩ ص ٣٨١)

٤٨١ - لم يجرم الشارع القاضي من الأخذ بالأقوال التي يدلي بها الشاهد على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد اطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد عولت في الادانة على أقوال المجنى عليها ، فانه لا يقبل من الطاعن منازعته في ذلك بدعوى أن أقوالهما سمعت على سبيل الاستدلال أو أنهما حديثا السن مادام لا يدعي عدم تمييزهما ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي مما لا تجوز اثاره أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٤/٢٠ ص ٣٦٣)

٤٨٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تمول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به .

(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٤/٢٠ ص ٣٦٢)

٤٨٣ - من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستثنى عن سماع شهود الاثبات ، اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٣ ص ٤٠٧)

٤٨٤ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأن اليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها ولها أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال متى رأت أنها صحيحة وصادقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على تشكك الحكم المستأنف في ذلك الاعتراف - من أنه كان وليد رهبة - ردا سائما ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه ينحل الى مجرد جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقديرها للدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٣ ص ٤١٥)

الاثبات ولأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أمرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه الى اداة الطمون ضده .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ١٦٢٤)

٤٩٥ - لا يلزم قانونا في الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة اكفاء ببيان أساسيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ١٦٢٤)

٤٩٦ - ركن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة مسألة نفسية لا تستمد من أقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ١٦٢٤)

٤٩٧ - لما كان محور التحريات لاصدار الاذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الاذن بناء عليها ، فإن الخطأ في بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجها للنقض على جدية التحريات التي انصبت أصلا على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها ، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة في خصوص نوع السيارة التي كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبت الحكم في مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تشرب عليه أن هو لم يعرض لهذا التمازض مادام قد استخلص الادانة بما لا تضارب فيه ، ولا عليه أن هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذي استهدف به النيل من اذن التفتيش مادام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ١٦٢٤)

٤٩٨ - عدم حضور الطاعن بجلسة المعارضة ، وعدم ابداء العذر الذي يقول انه منعه من الحضور الى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلا لرداها على ذلك العذر ومن ثم فإن ما ينهض على الحكم المطعون فيه من اخلال بحق الدفاع أو قصور في البيان لا يكون له محل .

(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦ من ١٦٥٧)

٤٩٩ - لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لوقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية الى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ١٦ من ١٦٠٠)

٤٩٢ - خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد لا يقدح في سلامته مادام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند اليها الحكم من بين ما استند اليه وأوردها بما تؤدي اليه .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢ ص ١٦ من ١٦١٨)

٤٩٣ - انه وإن كان الفصل في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتمحيص دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بضي المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم - ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط - ببراءة كل متهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تعمل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض - الا أنه لما كان من المقرر أيضا أن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفع الفرعية قبل فصلها في الموضوع وأن لها تضم هذه الدفع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا - فانه لا يوجد قانونا ما يمنحها من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفع التي انما رضى صاحبها من اثارها بلوغ ذات النتيجة باثبات انقضاء الدعوى الجنائية لاي سبب من أسباب الانقضاء وبما يؤدي بالضرورة الى البراءة .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ من ١٦٢٤)

٤٩٤ - لا تلتزم المحكمة في حالة انقضاء البراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها قد رجعت دفاع المتهم أو داخلتها الرية والشك في صحة عناصر

٤٩٩ - ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القضي بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القضي تناقضا يستصحب على الملازمة والتوفيق . ولما كان الضرب بالقاس لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون رضية . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن الاعتداء على المجنى عليه كان بالجزء العاد من القاس . وكان مضمون التقرير الطبي الشرعي لا يتعارض مع جماع الدليل القولي الذي عول عليه الحكم وأقام قضاؤه عليه . فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مديد .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦٦٢)

٥٠٠ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية، تبدأ بال فعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام قد أقيم قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين واحداث اصابات برأس المجنى عليه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي الى ما انتهى اليه فانه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦٦٢)

٥٠١ - عدم ضبط السلاح الناري مع المتهم ليس من شأنه أن يقدح في سلامة استدلال الحكم مادام أنه اقتنع من الأدلة الساتفة التي أوردها بأن الطاعن كان محزرا للسلاح الناري المضبوط .

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦٧٠٢)

٥٠٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تمتدد اقتناعها بشبوت الواقعة من أي دليل تظمن اليه ، طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦٧٠٢)

٥٠٣ - جريمة التزيف وإن استلزم - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا ، هو نية دفع العملة الزائفة الى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره الا أن المحكمة لا تلزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أورده عن تحقيق الفصل السادس يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فانه يكون متعينا حينئذ على الحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

٣ - لا تلزم المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .  
(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦٦٠)

٥٠٤ - لا تلزم المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦٦٠)

٥٠٥ - لا تلزم المحكمة بالرد استقلالا على كل ما يثيره الطاعن في مناهي دفاعه الموضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ ص ١٦٧٠٦)

٥٠٦ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه الا أن المحكمة إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ ص ١٦٨٠١)

٥٠٧ - سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة ، وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلص منها القاضي مدى توافره مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ٨٣٣)

٥٠٨ - التردد ظرف عيني مشدد ، وصفة لا صفة بذات الفصل المادى المكون للجريمة .

(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ٨٣٣)

على مقارفة بالتعويض - فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تبين الضرر بنوعيه المادى والأدبى الذى حاق بالمدين بالحقوق المدنية .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٢٥)

٥١٥ - القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعل الا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذوها . ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٢٥)

٥١٦ - الدفع بشيوع التهمة من وجوه الدفاع الموضوعية التى تلزم المحكمة بالتصدى لها اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .

(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٧٤)

٥١٧ - لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجور المخدر ، بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف دلالة على قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع فى استخلاصه على أى وجه تراه ، متى كان ما حصلته لا يفرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى .

(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٧٤)

### الفرع الثالث : ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل

٥١٨ - لم يرسم القانون حدوداً شكلية تعين مراعاتها فى تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر نية القتل وطرقي سبق الاصرار والترصد استخلاصاً سليماً فلا يعيبه أن جمع بين هذين الظرفين عند تحدده عنهما .

(الطن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٢/١٠/١٩٦٢ م ١٣ ص ٥٩٩)

٥١٩ - يكفى للعقاب فى السرقة أن يكون ثابتاً بالحكم أن المروق ليس ملوكاً للمتهم . ذلك أن السارق

٥٠٩ - لا يضير الحكم أن يكون قد جمع بين طرقي سبق الاصرار والترصد عند تحدده عنهما مادام قد دلت على تقيهما تدليلاً سليماً .

(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ٩/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ٨٣٣)

٥١٠ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره بل لها فى سبيل تكوين عقيدتها فى المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها .

(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ٨٩٠)

٥١١ - المحكمة غير ملزمة بالإشارة الى أقوال شهود النفى مادامت لم تستند اليها فى قضائها ، وفى قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة فى أنها تتضمن أنها لم تطنن الى أقوالهم فأطرحتها .

(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ٨٩٠)

٥١٢ - تصرف كلب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى يوجب القانون فيها شكلاً خاصاً ولما كانت المحكمة قد استندت الى استعراق الكلب كقرينة تمزج بها أدلة الثبوت التى أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعراق كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل الطاعنين، فإن استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(الطن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٣/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٨٩٩)

٥١٣ - اذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بآنية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به . أما بيان مدى الضرر فانما يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٢٥)

٥١٤ - اذا كان الحكم قد أثبت وقوع الفعل الضار من الطاعن على المجنى عليهما من خدش شرفها والمساس بعرضها وهو بيان يتضمن بذاته الاطاعة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم

بالبطلان لتناقضه في بيان تاريخ الواقعة وخطئه في تحديد ساعة حصولها لا يكون سليدا .

(الطن رقم ٢٥٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ١٧٨) .

٥٣٣ - لا يقدر في سلامة الحكم أن يلتفت عن الرد على دفاع بعيد عن محجة الصواب .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٢٨٥)

٥٣٤ - لا يعيب الحكم أن يورد تفصيلات لا تتصل بجوهر الواقعة ، مادام الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحكم بشأنها ، وأن لها ما أخذها الصحيح من أوراق الدعوى ، لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا لا تأثير له على سلامته .

(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٦٣ م ١٤ م ٢٩٥)

٥٣٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل ، فلها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وهي إذ تعمل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة ، لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها .

(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٣ م ١٤ م ٤٥١)

٥٣٦ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه ، طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ومادام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

(الطن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ م ١٤ م ١٢٢٥)

٥٣٧ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٧٣)

(والطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٢٦٤)

(والطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٢)

(والطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٥ م ١٦ م ٦١٦٢)

٥٣٨ - تزيد الحكم فيما استترد إليه لا يعيبه طالما أنه لا أثر له منطقة أو في النتيجة التي انتهى إليها .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٥١٦)

كما عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو « كل من اخلس منقولا مملوكا لغيره » ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه .

(الطن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٨/١٩٦٢ م ١٣ م ٦١٥)

٥٣٩ - الأصل أن حضور محام عن المتهم بمنحة غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد بسماعه مالم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي دين بها المتهم « الطاعن » هي جنحة اخفاء أشياء مسروقة ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبه ، وفي الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامى الأصلي ولم يذكر أن لدى المحامى الأصلي عذرا منه من الحضور . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت - في حدود حقا وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى - أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها منه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تطمئن إلى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعت من ابداء دفاعه ، فإن نفيه على الحكم المعلوم فيه بالاخلاق بحق الدفاع يكون في غير محله ويتعين رفض الطعن .

(الطن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ م ١٣ م ٨٦٠)

٥٤١ - متى كان ما يجادل فيه الطاعن انما يتصل بالباعت على ارتكابه الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه مهما كان الحكم قد أخطأ في بيانه فإن ذلك لا يؤثر في سلامته . ومن ثم يكون ما ناه الطاعن على الحكم في هذا الصدد على فرض صحته غير منتج .

(الطن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ١٠٧)

(والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٢٢٥)

٥٤٢ - من المقرر أن خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الحادث لا يؤثر في سلامته ، كما أن عدم تحديد تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه لا يعيب الحكم مادام لا يتصل بحكم القانون فيها أو في تكوين عقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة فإن ما نفيه على الحكم

فى الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى ، وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ من ١٢ ص ٩١٠)

٥٣٤ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن وكل المجنى عليه فى بطنه ، وأن هاتين الضريبتين قد ساهمتا معا فى احداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسؤولا عن ارتكاب جريمة الضرب المفضى الى الموت ، فان ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفتة القانون حين داله بجريمة الضرب المفضى الى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهم الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل له .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ فى جلسة ٢٦/٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ١٢٣)

٥٣٥ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل فى الدعوى التى ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه . ومن ثم فانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر فى جنحة الضرب محل جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الاتهام المسند فيها الى الطاعن .

(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣٤ فى جلسة ٨/١٢/١٩٦٤ من ١٥ ص ٨١٥)

٥٣٦ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى ، فان مجرد صدور حكم لا وجود له ، لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد ، ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، القضاء باعادة المحاكمة بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا فى الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم

٥٣٩ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، والخطأ فيه يفرض حصوله لا يؤثر فى سلامة الحكم .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ فى جلسة ٣/١١/١٩٦٤ من ١٥ ص ١٠٣٧)

٥٣٠ - خطأ الحكم فى بيان أوصاف لمكان الذى اتخذته الطاعنون مكمنا لترقيعهم المجنى عليه لا يقدر فى سلامته ، طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر فى منطقه أو النتيجة التى انتهى اليها .

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٤ فى جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٧٢٦)

٥٣١ - لما كان المدعين بالحقوق المدنية قد ركنا فى طلب التعويض الى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ، وكانت الطاعنة لا تتجادل فى انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن الأشياء صحيحا لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسؤولية اذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية فى جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعمد أن يكون زيدا لم تكن المحكمة فى حاجة اليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسؤولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسؤولية الطاعنة عن أعمال تابعها ، فان النعى يكون غير مجد .

(الطن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ فى جلسة ٥/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢٥٠)

٥٣٣ - لا ينال من سلامة الحكم التفتاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطالان .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ فى جلسة ٣/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٠٧)

### الفصل الخامس : حجة الحكم

٥٣٣ - ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد - فاذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ملف لجنحة المطعون

في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، ولا تعاد القضية الى غرفة الاتهام للنظر في احالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غاييا ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرّر الاحالة الأولى حتى تنقضى فيها بحكم نهائي .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٢/١٧ ص ١٤ ص ١٤٦٦)

٥٤١ - تنص المادة ٣٩٥/١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة النظر في الدعوى - أما اذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه متراثيا بأنه سيحضر الجلسة ولكن لم يحضرها ، فانه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة - أنه يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما . ومن ثم كان التعدي بأن انقضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد .

(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/٧ ص ١٥ ص ٧٩٢٠)

٥٤٢ - إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحاكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا .

(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/٧ ص ١٥ ص ٧٩٢٠ جنون)

#### الفصل السادس : بطلان الحكم

##### ١ - ما يبطل الحكم

٥٤٣ - اذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع ممارسته لجهة الادارة في شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل اقامته رغم ما هو ثابت من أن له

فيها على الطاعن ، مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم جميعا .

(الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/١/٤ ص ١٦ ص ٢١٠٦)

٥٣٧ - الأصل في الأحكام ألا ترد حجة الشيء المقضى به إلا لما يكون مكلا للمنطوق ومرتبئا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به .

(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/٤/٥ ص ١٦ ص ٣٥٢)

٥٣٨ - من المقرر أن الحكم بإشهار الافلاس لا يفقد الفلس أهليته بل تظل له أهلية التقاضي كاملة ، فله أن يقاضي الغير وللغير أن يقاضيه وذلك كله باسمه شخصا ، وانما لا يكون للأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أية حجة قبل التقيسية حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكيلهم .

(الطن رقم رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٤ ص ١٥ ص ١٥٩٠)

٥٣٩ - انه وإن كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنابات في غيبة المتهم بجناية . وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تجرى على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . واذا كان الحكم السابق قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها » . فان مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن - ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنابات في الجناية المنسوبة الى المظنون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . ومن ثم فان الطعن المقدم من النيابة العامة عند يعتبر ساقطا بمسقوطه .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١٢/١٦ ص ١٤ ص ١٦١٧)

٥٤٠ - مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنابات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه



عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعة بهما ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص الى أسباب الحكم المستأنف ، فانه بذلك يكون قد أغفل ايراد الأسباب التي بنى عليها مخالفا حكم المادة ٣١٥ إجراءات مما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ من ١٣ ص ٦٥٧ .  
(الطن رقم ١٠٨٥ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ من ١٣ ص ٦٥٧ )

٥٤٧ - اذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المنهم الثالث أنه اعتبر مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن الرابع مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ما تقدم ، فان المحكمة اذ سمحت لمحامي الطاعن الثالث بالمرافعة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فانها تكون قد أغفلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١١/١٦ من ١٣ ص ١٧٤٥ )

٥٤٨ - اذا كان يبين من المفردات أن أحد القضاة كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ، بل حل محله قاض آخر ومع ذلك فانه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقتضى بذلك المادة ٣٤٢ مرافعات - كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ، ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضي سالف الذكر في الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه .

(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ من ١٣ ص ٧٥١ )

٥٤٩ - اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا مما يفيد صدوره « باسم الأمة » تنفيذا للمادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والتي نصت على صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة ، ولما كانت المحاكم تؤدي وظيفتها وفق أحكام الدستور ، فان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً . ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فان للمحكمة أن تقضى

بمحل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم النهائي الابتدائي فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلاً لابتثائه على اجراءات باطلة .

(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٦ جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٤٦٤ )

٥٤٤ - اذا كان الطاعن قد حصل على تأشيرة تنفيذ ايداع الحكم ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره فان ذلك لا يجدى في نفي حصول التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥١٢ )

٥٤٥ - اذا كان مبني الطعن أن الطاعن حضر بالجلسة المحددة لنظر معارضته في الحكم الاستئنافي النهائي وقد صدر الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن دون أن ينادى على اسمه ثم تبين بعد ذلك وقوع خطأ في اسمه ثبت بالحكم النهائي الاستئنافي مما أدى الى ادراج هذا الاسم الخطأ في بروتول الجلسة وحال دون امكانه التمول أمام المحكمة وايداء دفاعه ، وكان يبين من مطالعة الحكم الاستئنافي النهائي والحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن « المطعون فيه » أن اسم الطاعن قد أثبت فيهما على خلاف اسمه الحقيقي الوارد بالحكم الابتدائي ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد جاء باطلاً اذ لم يمكن الطاعن من ايداء دفاعه بالجلسة بسبب لا يذله فيه ، وهو ادراج اسمه في رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقي ، مما يعيب الحكم بالبطلان في الاجراءات ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ من ١٣ ص ٦٥٤ )

٥٤٦ - اذا كان الحكم الاستئنافي « المطعون » فيه قد أحال على الحكم المستأنف في خصوص واقعة الدعوى وحدها ، ثم عرض الحكم الى الأسباب التي اقامت عليها النيابة استئنافاً وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون ، وانتهى الى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من

## ب - ملا يبطل الحكم

٥٥٢ - إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن المتهم « الطاعن » سئل عن اسمه فأجاب بما هو مذكور بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدد المحضر فلا عيب في ذلك . كما أن اغفال النص على البيانات الخاصة بسم المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسئوليته .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ م ١٣ م ٢٣٨٠)

٥٥٣ - سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف يمين إذا وقع بحضور محامي المتهم دون اعتراض منه على ذلك فإن حقه يسقط في الدفع بطلان الاجراءات .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ م ١٣ م ٢٣٨٠)

٥٥٤ - إذا كانت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ، وكان ما انتهى اليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها التزوير والاختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مرفوعة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله في شأن كشوف التفرغ وانها تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع . ج . وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة ، لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة ولا يصدو أن يكون تصحيحاً لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراءه في الحكم دون لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ م ١٣ م ٢٣٨٠)

٥٥٥ - لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أجاب عن اسمه بأنه يدعى أبو سالم عبد الهادي وهو الاسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه فاز النعى على الحكم بالبطلان لصدوره بإدانة شخص غير المتهم يكون غير سليم .

(الطن رقم ١٦٧٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢ م ١٣ م ٣٦٩١)

٥٥٦ - إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المعلوم فيه اذ قضى باعتبار المأذونة كأن لم تكن قد صدر باطلا لأن تخلف الطاعن عن الحضور في أولى جلسات المأذونة

به من تلقاء نفسها عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فتنتقض الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في ملته .

(الطن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٢٢ جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٢ م ٢١ م ٨٧٣٠)

٥٥٠ - إذا كان يبين من الاطلاع على لحكم المعلوم فيه انه صدر حضورياً بإعدام الطاعن وقد خلا من تاريخ صدوره فإنه يكون باطلا قانوناً ، ولا يشفع في هذا أن محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة . الا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحصل تاريخ اصداقه والا بطلت لتفقدتها عنصراً من مقوماتها قانوناً . وإذ ما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم ذاته لاستعانة استاده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكانت النياية قد عرضت الحكم المعلوم فيه عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن على محكمة النقض أن تحكم طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من هذا القانون - وكان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ التي أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين نقض الحكم والحالة .

(الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٢ م ١٣ م ٨٨٨٥)

٥٥١ - مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لراى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحية للحكم لما في ابداء هذا الراى من تناقض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً . فإذا ما حكم في الدعوى - على الرغم من ذلك - فإن قضاءه يقع باطلاً . ولما كان الثابت أن المحكمة عندما أصدرت حكمها ببرثة التهمة الثانية قد أفصحت فيه عن أن الطاعن هو مرتكب الجريمة التي كانت مسندة الى كليهما ثم عادت فدانته بحكمها المعلوم فيه ، وبذلك يكون هذا الحكم الأخير باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها مما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٤٢٤٤)

٥٥٩ - مناط الطعن بالنقض في أمر التصحيح أن تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه . فإذا كان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات ، وإنما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في اسم « جد » المحكوم عليه ، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالتقدير اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأمر ويظل على حاله غير جائز نطعن فيه .

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٢/٦/١٢ ص ١٢ ص ٥٥٠)

#### الفرع الثاني : اغفال الفصل في بعض الطلبات

##### ١ - اغفال الحكم على أحد المتهمين .

٥٦٠ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صراحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لمسا كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٨ مرافعات تنص على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فإنه يجب أعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة لئلا تسند للمطعون ضده فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تميم النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وظلما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر

يرجع إلى عذر قهري هو المرض الذي تثبت الشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يحضر بنفسه ولا بوكيل عنه ليبدى عدرا ما تخلفه ، وكانت المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى صورة الشهادة الطبية إذ أن تخلفه عن حضور جميع الجلسات أمام محكمته أول وثاني درجة يلقي شكاً كبيراً على الشهادة الطبية . لتي قدمها لتبرير عدم حضوره في الجلسة الأخيرة أمام محكمة ثاني درجة - لمسا كان ذلك ، فإن النعي على الحكم في هذه الناحية يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٢ جلسة ١٦٢/١٢/٢ ص ١٣ ص ٨٠٢)

#### الفصل السابع : تصحيح الحكم .

##### الفرع الأول : الخطأ المادي .

٥٥٧ - إذا كان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يجحد محاميه في تقرير أسباب الطعن وفي مرافقته بالجلسة أنه - أي الطاعن - هو بذاته الذي استجوب في تحقيق النيابة وأسند إليه الاعتراف بالتهمة ، وظل محبوبا حتى مثل أمام محكمة الجنائيات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم في مواجهته ، وكان ما يقوله الطاعن أن أدلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره يدعى « لييب أيوب سعد » . وأنه ظهرت عند تحقيق طلب إعادة النظر أدلة جديدة تؤيد ذلك - ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه من أنه هو بذاته الذي صدر الحكم ضده وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الاتهام ووجه غير التي أخذ بها الحكم بعد أن أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٢/٦/١٢ ص ١٣ ص ٥٥٠)

#### ٥٥٨ - الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون

المرافعات - في المواد الجنائية - إلا لتفسير ما غرض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقض . ولما كان حكم المادة ٣٣٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصا فيه يمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٢/٦/١٢ ص ١٣ ص ٥٥٠)

الضصور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ويبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ اعلائه به .

(الطن رقم ٢١٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥٠٦)

٥٦٣ - قضى المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . فاذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورا اعتباريا ولم يعلن به المتهم فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

(الطن رقم ٢١٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥٠٦)

٥٦٤ - نظمت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائى - الا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتى تنتهى بها الدعوى . أما القرارات والأوامر فانه لا يجوز الطعن فيها الا بنص . وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن فى أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه فى المادة ١٩٣ اجراءات وما بعدها قيودا لها لا ترد على الطعن فى الأحكام .

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥٥٠)

٥٦٥ - لم يجوز المشرع الطعن فى الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . ولما كان المطعون ضده الذى حكم بتبرئته موضوعيا مما نسب اليه هو صاحب المصلحة فى الدفع ، وكان لا صفة للطاعنات ( المدعيات بالحقوق المدنية ) فى التحدث عن دفع لم يبد منهن أو رضى الحكم بالقصور لأعراضه عن الرد عليه ، فانه لا يقبل منهن التمس على المحكمة بمخالفتها للقانون والقصور لأغفالها الرد على الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بضى المدة وغرضها مباشرة فى موضوع الدعوى وتبرئتها لمن أثار الدفع .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ٥١٢٤)

لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها فى الفصل فيه ، والا فوتت بذلك درجة من درجات التقاضى على المتهم .

(الطن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢١ من ١٣ ص ٥٥٤)

## ب - اغفال الفصل فى الدعوى المدنية .

٥٦٦ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل فى بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالنسبة للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات فى المادة ٣٦٨ منه ، وكان مفاد منطق الحكم المطعون فيه ( الاستثنائى ) أن الحكم الابتدائى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية بالنسبة الى المطعون ضدهما فضلا عن أن مدونات الحكم لم يتحدث عنها . فان الطريق السوى أمام المدعية بالحقوق المدنية ( مصلحة الجمارك ) أن ترجع الى ذات المحكمة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة انما تميد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة، وطالما أنها لم تفصل فى جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها فى أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها فى الفصل فيه .

(الطن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ١٦ ص ١٨٢٠)

## الفصل الثامن : الطعن فى الأحكام .

٥٦٧ - الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه عذر منه من

( خ )

خبرة . خدمة عسكرية . خطأ . خفاف . خيانة امانة



## خبرة

راجع : انبات .

## خدمة عسكرية

ارقام القواعد

موجز القواعد :

- جريمة المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . هي جريمة سلبية مستمرة استمرارا تجديدا .  
 قيامها حتى بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين . ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته . . . . . ١  
 القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ . بتقرير حكم وقضى على المادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية  
 والوطنية . . . . . تقريره حكما وقتيا أصلح للمتهم . وجوب الحكم ببرأته . . . . . ٢

القواعد القانونية :

أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر  
 تحقيقا للعدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد  
 أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥  
 وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة ،  
 وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فارا من الخدمة  
 العسكرية وممتنعا عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى  
 أرسلته الجهة الادارية الى منطقة التجنيد التابع لها ، فان  
 الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي  
 قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنهيات يكون قد أخطأ  
 في تطبيق القانون اذ كان يتعين أن لا تنزل الررامة عن  
 خمسين جنهيا طبقا لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون  
 رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ .  
 الا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون  
 فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقررًا حكما وقتيا على  
 المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا رب أصلح للمطعون ضده  
 مادام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرع للذات نص  
 عليهما هذا القانون الأخير ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون  
 فيه وبرائة المتهم المطعون ضده عملا بالمادة ٣٥ من  
 القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تحول محكمة النقض أن  
 تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد  
 الحكم المطعون فيه قانون يبرى على واقعة الدعوى .

(الطن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ من ١٢ ص ٤٣٣)  
 (والطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٨ من ١٢ ص ٣٩٠)

راجع ايضا : تقرير  
 ( القاعدة رقم ٢٤ )

١ - دلالة عبارات نصوص المواد ٥٥ من القانون  
 رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية  
 و ٧١ في فقرتها الاولى والثالثة و ٧٤ في فقرتها الثانية من  
 القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض مواد القانون  
 المذكور ، وما جاء بالمذكرة الايضاحية تعليقا على المادة  
 ٧٤ في فقرتها الثانية - هو أن جريمة عدم التقدم للجهة  
 الادارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتقرير معاملته،  
 هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا تجديدا يبقى  
 حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن  
 الثانية والأربعين ، وذلك أخذا من جهة بمقومات هذه  
 الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل ارادة الجاني ،  
 وإيجابا من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحتى رفع  
 الدعوى عنها الذي أطال الشارع مداه ، وللحكمة التشريعية  
 التي وردت في المذكرة الايضاحية - وبظل الفرد  
 مرتكبا للجريمة في كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من  
 سنه ، وتقع جرمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة  
 الاستمرار قائمة لم تنته .

(الطن رقم رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ من ١٢ ص ٤٣٣)

٢ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يبرى على  
 الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار  
 الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج  
 بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة  
 الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد

## خطا

## ارقام القواعد

## موجز القواعد

- تحقق خطأ حارس مجاز السكة الحديد بعدم تحذيره المسارة في الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور القطار وتراخيه في اغلاق المجاز من خلفه. وتركه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة مع استطاعته اغلقها . تحقق الخطأ في جانبه .. .. . ١
- تجاوز السرعة الحد الفنى نقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور خطأ . ولو كانت داخلية في حدود السرعة المسموح بها قانونا . تقدير السرعة كنصر من عناصر الخطأ . موضوعي .. .. . ٢
- المقاب في جريمة الحريق باعمال . مناهل : شخصية الخطأ . مسئولية الجاني عن اعماله : لشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤتم قانونا ، والتي يتسبب عنها الضرر . عدم مسئولية عن فعل غيره ، الا اذا ثبت ارتكابه خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالسبب . مثال .. .. . ٣
- اباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجري مطابقا للأصول العلمية المقررة . تفريطه في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئولية الجنائية بحسب تيممه ونتيجته أو تصديره وعدم تحرره في أداء عمله
- اثبات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء اجرائه عملية جراحية للمجنى عليها . كفايتها لتحمل مسئولية جنائيا ومدنيا .. .. . ٤
- مخالفة الواجب وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والاصابة الخطأ . الا ان هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والاصابة غير متوافرة . مثال في انفجار ماسورة بنديقه لميب في صنعها .. .. . ٥
- اطمئنان المحكمة الى توافر الخطأ في حق المتهم ، وتطادها صور هذا الخطأ . ثبوت أن كل صورة منها تكفي لترتيب مسئولية ولو لم يقع منه خطأ آخر . لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صورة الخطأ التي أسندتها الحكم اليه .. .. . ٦
- يصح في القانون أن يكون الخطأ الفنى أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وآخر . لا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر . مثال .. .. . ٧
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي . مثال في اصابة خطأ الضام المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخل للمتهم من المسئولية . خطأ المجنى عليه لا يستطع مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .. .. . ٩
- الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم
- الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيان فضل عن مؤدى الأدلة التي اعتمده عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .. .. . ١٠
- خطا المضرور لا يرفع مسئولية المستول وانما يخففها . الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطا المضرور هو العامل الأول في احداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث استغرق خطا المستول .. .. . ١١
- رابطة السببية : ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساهلته عنها طالما كانت تتفق والسر المادى للامور . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطا الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . مثال .. .. . ١٢
- شرط توافر حالة حصول الحادث نتيجة حادث قبرى : ألا يكون للجاني يد في حصول المذر أو في قدرته منعه . مثال .. .. . ١٣
- ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة ابلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب التويض من علمه في واقعة التبليغ ذاتها والا كان الحكم معيبا . مثال .. .. . ١٤

## راجع أيضا : تعويض

( القاعدة رقم ٥ )

## ودفاع .

( القاعدتان ٦٦ ، ٦٨ )

## وقتل خطأ ومسئولية مدنية .



## القواعد القانونية :

الضار محل الجريمة ، فان قضاءه بتبرئته منها يكون صحيحا .

(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ من ١٩٦٩ .)

٤ - من المقرر أن اباحة عمل الطبيب مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تممه وتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أدء عمله . ولما كان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء اجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها ، تكفى لحمل مسؤوليته جنائيا ومديا ، فان ما ينهه الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ من ١٩٦٩ .)

٥ - لما كانت الوقائع كما أوردتها الحكم تدل على أن العيار الذي انطلق لم يكن ليصيب أحدا لولا انتحار ماسورة السلاح ، وأن اصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صنعها ، لم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه - وكانت مخالفة الوقائع وأن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الاصابة والقتل الخطأ ، الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين اصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد بما يتعين منه رفض الطعن موضوعا .

(الطن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ من ١٩٦٩ .)

٦ - من المقرر أنه متى أطاعت المحكمة الى توافر الخطأ في حق المتهم واعدت صور هذا الخطأ ، وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسؤوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فانه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التى أسندتها الحكم اليه .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ من ١٤ من ١٩٦٩ .)

٧ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وآخر ، فلا ينفى

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة ما أوضحت من الأدلة السائفة التى أوردتها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز ، قد أخطأ اذ لم يسادر الى تحذير المارة فى الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور القطار وتراخيه فى اغلاق المجاز من ضلتيه ، ولم يستعمل الصباح الأحمر فى التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك فى الوقت الذى ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته ابقائها وأن هذا الأخير كان معذورا فى اعتقاده خلو المجاز وعبروه ، فوقع الحادث نتيجة لهذا خطأ ، فلا تقبل المجادلة فى ذلك لدى محكمة التقص .

(الطن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٠ من ١٢ من ١٩٦١ .)  
(والطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ من ١٥ من ١٩٦٣ .)

٢ - من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جرمى القتل والاصابة الخطأ ، هي التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية فى الحدود المسموح بها طبقا للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى محكمة الموضوع وحدها .

(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ من ١٢ من ١٩٦٢ .)

٣ - مناط العقاب فى جريمة الحرق بالاھمال هو شخصية الخطأ المؤثم قانونا والتى يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره اذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباطا السبب بالسبب . واذا ما كان الحكم قد انتهى الى عدم ثبوت مقارفة المظنون ضده لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب اليه خطأ شخصيا مما يجعله محلا للمساءلة الجنائية عن فعل غيره ، واستبعد المسؤولية الافتراضية التى أساسها سوء اختيار التبوع لتأنيه وتقصيره فى رقابته بوصفها لا تمت بصلة الى الفعل

الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ الممثل .

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ص ١٥٠ من ١١٠) .  
(والطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ص ١٥٨ من ٥٦٨)  
١٢ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل

الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني ، وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن آتت توافر الخطأ فى حق الطاعن ، قد أغفل التصدى الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر ، وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة على مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان فى استطاعة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافى اصابته المجنى عليه ، أما وهى لم تعمل فإن حكمها يكون ميبسا بالقصور فى التسيب .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ص ١٥٨ من ٥٦٨)

١٣ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولة مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .  
ولما كان الحكم بعد أن دلل على خطأ الطاعن المتمثل فى محاولته احتياز سيارة أمامية بانصرافه الى حافة الجسر فى أقصى اليسار وفى طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمع بمرور سيارتين بغير حذر بالغ ، مما أدى الى انقلاب السيارة - استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التى حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعى بما يفنده . وكان ما أورده الحكم من تدليل سائق على ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ ينتفى به فى حد ذاته القول بحصول الحادث نتيجة حادث قهرى وهو انهيار جزء من الجسر فجأة ، ذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجاني يد فى حصول المذر أو فى قدرته منه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن لا يبدو

خطأ أحدهما مسئولية الآخر . ومن ثم فإن عدم اذعان سكان المنزل لطلب الاخلاء الموجه اليهم لا ينفى عن الطاعن الخطأ الموجب لمسئولته عن الحادث .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ص ١٤ من ٢٠٣)

٨ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولة مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة ما أوضحت من الأدلة السائغة التى أوردها أن المجنى عليها عبرت الطرق قبل التحقق من جلوه فاصطدمت بالجزء الخلفى الأيسر للسيارة مما فجع عنه اصابته وأنه لم يقع خطأ من التهمة تتحقق به مسئوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجنى عليها من أن السيارة صدمتها بمقدمها بعد أن استبان من المعانة ما يناقض هذا التصوير فلا يقبل المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

(الطن رقم ٨١٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ص ١٤ من ٧٧٨)  
(والطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ص ١٥٠ من ١١٠)  
(والطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ص ١٥٨ من ٧٣٣)  
(والطن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٤ ص ١٦ من ٤٤) .  
(والطن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ ص ٢٠ من ١٢٦)

٩ - الخطأ المشترك فى نطاق المسؤولية الجنائية -  
بفرض قيامه لا يخلو المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم .

(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ص ١٤ من ٩٨٣)  
(والطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ص ١٥٨ من ١١٠)  
(والطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ص ١٥٨ من ٥٦٨)

١٥ - الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

(الطن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ص ١٥ من ٩٢)

١١ - ان خطأ المضرور لا يرفع المسؤولية ، وانما يخففها ان كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول .  
استثناء من هذا الأصل ، الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو انصامل الأول فى احداث

التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التعويض ، اذا كان صادرا من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض للمبلغ والاساءة الى سمعته ، أو في القليل عن رعوة أو عدم تبصر ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أولا ، فانه يكون ميبيا بما يتبين منه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١/١٦٦٥ ص ١٦ ص ٤٥).

أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى والتصوير الذي اطاعت المحكمة اليه ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بما لا يقبل اثارة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٠).

١٤ - من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ على اقتناء أي ركن من أركان البلاغ الكاذب ، فينبغي بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب للتعويض من علمه في واقعة

### خطف

#### أرقام القواعد

#### موجز القواعد :

- ١ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال . ماهيته .. .. .
- ٢ - ما لا يستلزم لفت نظر الدفاع . تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة ، مثال في استبعاد طرف التحيل من وصف التهمة وإدانة المتهم بالمادة ١/٢٩٨ عقوبات بدلا من المادة ٢٨٨ عقوبات
- ٣ - خطف طفل من غير تحيل ولا اكراه . جريمة المادة ١/٢٨٩ عقوبات . ما يفرقها .. .. .

ليترافع على أساسه ، فان النعى على الحكم لا خلاه بحق الدفاع يكون غير مديد .

(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ ص ١٢ ص ٣١١).

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم بارتكاب جريمة الخطف الى « ما أقدم عليه هذا الأخير من اتصاله من لقاء نفسه بعائلة المجنى عليه للمفاوضة في اعادته لقاء جعل معين ومساومته في قبعة الجمل دون الرجوع الى أحد آخر والى تسلمه الجمل ثم احضاره الطفل المخطوف من المكان الذي أخفى فيه بعيدا عن لهم حق المحافظة على شخصه ، وأن ذلك مما يجعله مقترفا لجريمة الخطف سواء أكان هو الذي قام بنفسه باقتراع المجنى عليه واخراجه من بيته واختفائه بعيدا عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال » - فان ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما تتحقق به جريمة الخطف ويصلح بذاته تدليلا على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٤/١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٣١٢).

#### خيانة امانة

رجوع : تبديد .

#### القواعد القانونية :

!!

١ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال انما يتحقق بتعمد الجاني اقتراع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ ص ١٢ ص ٣١١).

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تعديل وصف التهمة المسندة الى الطاعن باستبعاد ظرف التحيل من جريمة الخطف المسندة اليه ودانته بنقض المادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٨٨ التي طلبت النيابة تطبيقها ، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي انني كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يمد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة ما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع اليه في الجلسة



( د )

دخان • دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة • دعاه • دعوى اشتهار الاطلاق • دعوى جنائية • دعوى مباشرة  
دعوى معنوية • دفاع • دفع • دقيق • دهمسة



## دخان

## موجز القواعد القانونية :

## أرقام القواعد

الأصل عدم جواز خلط الدخان • متى يجوز خلطه ؟ لا يكون ذلك الا بقرارات وزارية •  
المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤

دخان المضقة • عدم صدور قرار وزاري يجيز خلطه • اثر ذلك : خضوعه لحكم المادتين

١ و ٦ من القانون المذكور .. .. .

الدخان المخلوط • المادة الغربية المشار اليها بالمادة ١ فقرة أخيرة من القانون • ما هيته •  
فى كل مادة تضاف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال فى المصنع

أركان الجريمة • ما يوفرها : علم المتهم بأن ما يضيفه مادة غريبة

الباعث : لا أهمية له • مثال • اضافة سائل معين لتحسين الصنف ارضاء للملاء • توافر الجريمة

خلط الدخان • عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل اثبات خاصة • لا يلزم أن يكون الدليل  
مستندا من نتيجة التحليل وامكان عزل المادة الغربية المضافة • تفاعل تلك المادة مع مكونات الدخان  
أو تشابهها معها • لا أهمية له .. .. .

٣ دخان مخلوط • لا تقع المصادرة الا على القدر الذى تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ..

٤ جريمة احراز دخان مخلوط • أركانها • أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون  
رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤

الركن المادى • توافره : سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة .. .. .

مثال • الرمل • مادة غريبة عن الدخان • وجود نسبة عالية فيه • فمقتضى ذلك : هو دخان مخلوط

الركن المعنوى • التفرقة بين الصانع وغير الصانع • المادة ٧ من القانون المذكور

الصانع : افتراض القصد الجنائى لديه بقرينة قانونية قاطعة • دفعه المسؤولية بمقولة عدم علمه  
بالفش أو الخلط • لا يجوز

٥ غير الصانع • اعتناؤه من العقاب اذا أثبت حسن نيته .. .. .

سلب المشرع ولاية المحاكم بالحكم فى الدعاوى الخاصة بجرائم زراعة الدخان • اناطته سلطة

٦ الحكم فيها الى المديرين والمحافظة • جعله قراراتهم نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة

٧ مجرد احراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة معاقب عليها فى حق الصانع .. .. .

على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن يحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين

٨ مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون • المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩

إشارة الحكم الى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته فى احراز الدخان المعيا المضبوط الذى  
اشتره من مصنع أرشد عنه • دفاع جوهري • قصد المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها

٩ معيبا بما يستوجب نقضه .. .. .

المقصود بعبارة الدخان المشوش : جميع المواد الممنعة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان

وليست منه • المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذى خلط به أو تسي فيه مواد غريبة بأية نسبة

كانت • اختلاف كل من النوعين فى ماهيته ومكوناته عن الآخر • المادة ( ١ ) من القانون ٧٤ لسنة

١٩٣٣ • استلزام الحكم للعقاب على الدخان المشوش أن تكون المادة المضبوط دخان جرى غشاه وخلطه

١٠ بمواد أخرى • مخالف للقانون .. .. .

الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم

الجمركية • وأن معنى خلاف ذلك هو الكلف قانونا بتأنيته • اعفاء القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩

١١ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان اللبى المعروف بالطرابلسى ..

الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر المالى الصادر فى ١١/٦/١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة

١٩٤٨ • طبيعته : هو بمثابة تعويض مدنى للخرانة عن الضرر الذى يصيبها من ادخال أو اصطناع أو

١٢ تداول أو احراز الدخان المشوش أو المخلوط باعتبارها تهريا جمركيا • ما يقضى به من غرامة ومصادرة  
لا يعتبر العقوبات الجنائية بالمضى المقصود فى قانون العقوبات

اعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريا • وجوب القضاء بمصادرة وبغرامة مقدارها عشرة جنيهات  
عن كل كيلو جرام أو جزء منه • المادة الثانية من الأمر المالى المذكور المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨

ثبت أن الدخان المضبوط مخلوط بالنسب والرمل معا • اعتباره خلطا مؤثما • لا يقدح فى ذلك  
أن يكون خلطه بالنسب فى حدود النسب القانونية • على ذلك : العمرة من مجموع الدخان المخلوط  
كوحدة يصدق عليها هذا الوصف • القول باستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء  
بالفرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده • لا سند له من القوانين .. .. .

١٣

## القواعد القانونية :

١ - متى كان لم يصدر قرار وزاري يجيز اضافة مادة ما الى دخان المضخة ، فان الامر بشأته يظل خاصا لحكم المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٣)

٢ - المادة الغربية المشار اليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضاف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع ، ولا اعتداد بالبائع الذي يعمل المتهم على ايقاع هذا الخلط مادام يعلم أن ما اضافته هو مادة أخرى . ومن ثم فانه يعد من أعمال الخلط التي حرماها القانون كرش الدخان بسائل يحتوي على الماء والصلل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وارضاء العملاء .

(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٣)

٣ - ليس يلزم للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستمدا حتما من نتيجة التحليل وامكان عزلها وتعدد نسبتها ، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث - فتمت اطاعت المحكمة الى الأدلة المستقاة من اعترافات بعض من سئلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة استعماله ، فان ذلك يكون كافيا للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا يتال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها .

(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٣)

٤ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى ومما اطاعت اليه المحكمة من الأدلة أن قدرا معينا من الدخان هو الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ، فانه يتعين أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٣)

٥ - بين من استعرض نصوص المواد ١ و ٦ و ٦ مكررة و ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة

وتجارة الدخان والمعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتخليد النسب التي يجوز خلط أنواع الدخان المسمّل بها - أن الشارع فيما عدا تلك النسب التي فرض وزير المالية تحديدها ، لم يحدد نسبة لخلط الدخان وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احراز الدخان المخلوط جريمة معاقبا عليها فائشا بذلك نوعا من المسؤولية القرضية مبنية على اقتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل - اذا كان صانعا - بحيث لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت النش أو الخلط ، تأسيسا على أن من واجبات الاشراف الفعلي على ما يصنعه والزام أحكام القانون في هذا الصدد ، فقوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك النش أو الخلط وأن ارادته انتهت الى هذا الفعل الموثم قانونا مالم تقيم به حالة من حالات الاعفاء من المسؤولية الجنائية . أما من لم يكن صانعا فقد أعفاه القانون من العقاب اذا أثبت حسن نيته . فإذا كان الثابت من الحكم المعلوم فيه أن المعلوم ضده « المتهم المدعى عليه مدنيا » صانع وأن الدخان المضيوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط ، فان ما انتهى اليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك « الطاعة » تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المعلوم ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون مخطئا في تطبيق القانون متعينا تقضه والاحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٧١٠ لسنة ٣٦ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٣)

(والطن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٥)

(والطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٦)

(والطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٣٥ في جلسة ١٣/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٧)

٦ - المستفاد من نصوص الامر العالي الصادر في ٢٥ يولية سنة ١٨٩٠ المعدل بالامر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ أن الشارع قد سلب ولاية المصالح الاصلية بالحكم في الدعوى الخاصة بجريمة زراعة الدخان ، وأناط سلطة الحكم فيها الى المديرين والمحافظين وجعل قراراتهم في هذا الصدد نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة كانت ، مما كان يتعين منه على المحكمة الاستئنافية أن



الدخان الذي تخطط به أو تلس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفرق في ماهيته ومقوماته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استلزم للمقاب على احرار الدخان المشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خطط به مواد أخرى يكون قد استلزم تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المشوش ، فخالف بذلك حكم القانون .

(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٢٤٠ ق جلسة ١١/٩/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٩٤٩ ص ١٠٧)

١١ - متى كانت الطاعة « مصلحة الجمارك » لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة ، بل جاء فيها قاصرا على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ينفيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه ردا صريحا ، حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو احرار أو بيع أو خطط أو نقل الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجري عليه حكمه ونظرا خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فإن النفي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعينا رفضه .

(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٢٤٠ ق جلسة ١١/٩/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٩٤٩ ص ١٠٧)

١٢ - من المقرر أن الجواز الذي رطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يولية سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تمويض مدني للخرافة العامة عن الضرر الذي أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احرار الدخان المشوش أو المخلوط باعتبارها تهريبا جمركيا وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفوعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدنية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٤٠ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٩٦٩ ص ١٠٧)

تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى واذ هي لم تعمل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بإدانة المطعون ضده فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون على وجه الصحيح مما يوجب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالنقض .

(الطن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٢٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ من ١٩٨٠ ص ١٠٧)

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع ينص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد احرار الدخان المخلوط أو المشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع وأتسا نوعا من المسؤولية القرضية مبنية على افتراض قانوني يتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل اذا كان صانعا فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت النش أو الخطط اذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه .

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥٠ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ١٩٢٧ ص ١٠٧)

(والطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٥٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤ ص ١٥ من ٢٥٠ ص ١٠٧)

(والطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٤٠ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٩٦٩ ص ١٠٧)

٨ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويشاعف التعويض في حالة العود » . وهو ما يتفق من المحكمة منذ قضائها بالتعويض أن تعدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢٠ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٩٦٢ ص ١٠٧)

٩ - اذا كان الحكم قد أشار الى دفاع الطاعن الخاص بحسن نية في احرار الدخان الملبأ المضبوط والذي اشتراه من مصنع أرشد عنه الا أن المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم ترد عليه مع أنه لو صح - قد يترتب عليه تأثير في مدى مساءلة الطاعن بالتعويض . فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢٠ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٩٦٢ ص ١٠٧)

١٠ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المشوش جميع المواد الملعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخير من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط

عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام، وكان الدخان المضبوط - مخلوطا بالرمل وبالمسل مما - يعتبر من وجهة نظر القانون دخانا مخلوطا خطأ مؤثما ولا يقدم في ذلك أن يكون خطه بالمسل في حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هي بمجموعة كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العمل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ ص ١٥٩ من ٣٩٩ .)

### دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة

#### موجز القاعدة :

تحقق جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات . ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل يقصد ارتكابها  
ثبوت ان دخول المنزل كان يقصد ارتكاب جريمة زنا . لم تقع . عدم تطلب شكوى لرفع الدعوى عن جريمة الدخول الى المنزل . . . . .

#### القاعدة القانونية :

يقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج  
كي ترفع الدعوى ، ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - الا في حالة تمام جريمة الزنا .  
(الطن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ ص ١٢٠ من ٢٠٦ .)

### دعارة

#### موجز القواعد القانونية :

#### أرقام القواعد

- ١ إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها . تقاضي الاجر : ليس ركنا من أركانها . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .. .. .
- ٢ مسكن الزوجية . ليس ما يمنع من اعتباره محلللدعارة . متى كان قد أعد لذلك .. .. .
- ٣ الاعتداء على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون تقديرها سائفا  
ثبوت الاعتداء على إدارة منزل للدعارة . لا يستتبع حتما ثبوت الاعتداء على ممارسة الدعارة  
الاعتداء . ما يميزه : تكرار المناسبة أو الظروف . تكرار الفصل من تأتي الدعارة في مسرح واحدة للآثم : لا يكفي وحده لتكوين العادة ، ولو ضم أكثر من رجل
- ٤ تخلف ركن الاعتداء . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة .. .. .
- ٥ جريمة إدارة منزل للدعارة : من جرائم العادة .. .. .
- ٦ إطلاق الشارح حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على الأنثى التي تمارس الدعارة ، والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل . هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المأل بشتى سبله أكان كلياً أو جزئياً .  
سماح الطاعة لتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تنطليها الفقرة الأولى من المادة السادسة . اعتباره تسهلاً للبغاء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى . أعمال الحكم الفقرة الأولى من المادة السادسة - خطأ في تطبيق القانون وتأويله الأماكن المفروضة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هي التي تمد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتة بها . علم تحقق هذا المعنى في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار .. .. .

## أرقام القواعد

- إقامة الحكم الحجة بأسباب سائفة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط - استظهاره ركن المادة بالنسبة إلى جريمتي إدارة محل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء مع الطاعة - لا تترتب على المحكمة أن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود - القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .. .. .
- ٧ المحاورة التي عندها الضارع في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ : عدم تحققها إلا بالاشتراك الفعل في تهمة المحل المدعى للدعارة بقصد استغلاله .. .. .
- ٨ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة : عدم اشتراطه للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل - المادتان ١ و ٧ من القانون المذكور .. .. .
- ٩ دلالة عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن المشرع قصد من وضعها امتداد العقاب إلى طائفة المستغلين للبقاء والفجور بآية وسيلة دون قيد بان يكون الاستغلال مصحوباً بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة - تناولها بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البقاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .. .. .
- ١٠ لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمتي إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بقاء المتهم المذكورة توافر ثبوت ركن الاعتداء على إدارة محل للدعارة - من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع - متى كان تقديرها سائفاً - مثال .. .. .
- ١١ عدم تقيد المحكمة بنسب خبير - متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها - مثال في دعارة .. .. .
- ١٢ قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية - امر استثنائي - وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره - سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة لشخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .. .. .
- ١٣

راجع أيضاً : مستطاف :

( القاعدة رقم ٥٥ )

## القواعد القانونية :

كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن كل ما توفر على الطاعة الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغاً من النقود للطاعة الأولى لمواجهة الطاعة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر الفعل ، على ما يقوله الحكم ، عندما داهم رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار الفعل من ثبات الدعارة - في مسرح واحد للامتنع لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الطرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية في مجلس واحد دليلاً على ثبوت الاعتياد في حقه مضافاً إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي هذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذي

١ - لا يستوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ تقاضي أجر لتجريم فصل إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن لم تتحدث استقلاً عن الأجر أو المقابل وهو مالا يعد ركناً من أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة .

(الظن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ ص ١٢٢ ص ٥٤٦)

٢ - لا يقدر في اعتبار المنزل الذي أجرى تفتيشه محلاً للدعارة - أنه مسكن خاص للزوجة ، مادام أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن التهمة أُنعت بهذا المسكن في الوقت ذاته لاستقبال شخص نساء ورجال لارتكاب الفحشاء فيه .

(الظن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ ص ١٢٢ ص ٥٤٦)

٣ - تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائفاً - فلا

٧ - لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب ساقطة على مقارفة الطاعة التحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودهما معا في حالة تنبيه بذاتها على وقوع هذه الجريمة ، واستظهر ركن العادة بالنسبة الى جرميتي ادارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب التحشاء معها ، فلا تثريب على المحكمة ان هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢ ص ١٤٠) .

٨ - المعاونة التي عنائها الشارع في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في مادته الثامنة لا تتحقق الا بالاشتراك الفعلي في تهية المحل المد للدعارة بقصد استغلاله .

(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ ص ١٥٠) .

٩ - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة اذ نص في مادته الاولى على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة وبغرامة من مائة جنيه الى ثلاثمائة جنيه كل من حرض شخصا ذكرا كان او اُنثى على ارتكاب الفجور او الدعارة او ساعده على ذلك او سله له ، ونص في المادة السابعة على ان يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة - لم يشترط للعقاب على التحريض او المساعدة او التسهيل ارتكاب التحشاء بالفعل .

(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ص ١٥٢) .

١٠ - نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة علي انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات « كل من استغل بآية وسيلة بناء شخص او فجورة » وهذا النص هو بذاته النص الذي تضمنته المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التي كانت تعاقب بالحبس « كل من يعول في ميشته كلها او بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة » وبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ان المشرع قصد من وضعها ان يمتد العقاب الى طائفة المستغلين للبناء والنجور بآية وسيلة دون قيد بان يكون الاستغلال مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية او التحريض

لا تقوم الجريمة عند تخلفه فانه يمتين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة مما أسند اليها .

(الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٢٣) .

٤ - جريمة ادارة منزل للدعارة من جرائم العادة التي لا تقرم الا بتحقيق ثبوتها .

(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ ص ١٤٠) .

٥ - دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الاولى على اطلاق حكمها بحيث تناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر والاُنثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الاولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الاُنثى التي تمارس الدعارة والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالي يشتى سبله سواء اكان كلياً او جزئياً . ولما كان ما اثبتته الحكم المطعون فيه من ان الطاعة سمحت لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يوفر في حقا صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الاولى من المادة السادسة ، وانما يعتبر تسهلا للبناء بصورته العامة ما يخضع لحكم المادة الاولى من القانون المذكور التي تناولت بالتحريم شتى صور المساعدة . ومن ثم فان الحكم اذ اعصل الفقرة الاولى من المادة السادسة يكون مميبا بالخطأ في تطبيق القانون وقاويله ، الا انه وقد عاقب الطاعة بقوة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الاولى فلا وجه لنقض الحكم .

(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ص ١٤٨) .

٦ - تعاقب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة » . والأماكن المفروشة المشار اليها في تلك الفقرة انما هي التي تمد لاستقبال من يرد اليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة ، ولها نوع من الاستمرار .

(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ص ١٤٨) .

الحكم المطعون فيه بعدم استظهاره ركن الاعتقاد يكون في غير محله .

(المن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٠)

١٢ - المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنسب خير اذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في ان الطاعن أعد مسكنه للدعارة . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في شأن رفض طلب نذب الطيب الشرعي لاثبات العجز الجنسي لدى الشاهد لا يكون له محل .

(المن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٠)

١٣ - الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمتنا الاعتقاد على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلتين في أركانها وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفضها تحقيقاً لرسالتها . ولا يصح انتفى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة . والحكمة التي تفيهاها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم اذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

(المن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢/١٥/١٩٦٥ م ١٦ م ١٢٤)

#### دعوى أشهر الأقاليم

راجع : دعوى مدنية :

( القائمة رقم ٤٣ )

أو المساعدة . واذا كان ورود عبارة « التعويل في المعيشة على كسب المرأة » بالمادة ٣٧٣ عقوبات المفاة قد ترتب عليه جعل النص قاصراً على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويصول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة « كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويصول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة » ، فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة « كل من يستغل أية وسيلة بقاء شخص أو فجوره » لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشرة وغير المباشرة دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومركب البقاء ودون أهمية لما اذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البقاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه القهشاء مع البنى مما توافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البقاء المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمتي إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية - وبين ما انتهى اليه من ثبوت جريمة استغلال بقاء المتهم المذكورة فان ما ينهه الطاعن على الحكم بقوله التناقض في التسبب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

(المن رقم ١٦٣٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ٧/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٧٨٧)

١١ - توافر ثبوت ركن الاعتقاد في إدارة المحل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائماً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب القهشاء ، وكان تقديره في ذلك سليماً . ولا تثير على المحكمة ان هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التي اطاعت اليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم فان النعي على

## دعوى جنائية

أرقام القواعد

## الفصل الأول : تحريكها

الفرع الأول : القيود الواردة على سلطة النيابة في تحريكها .

( ١ ) توقف رفع الدعوى على شكوى أو طلب أو إذن .. .. . ١٣ - ١

( ب ) بطلان إجراءات رفعها .. .. . ١٦ - ١٤

الفرع الثاني : سلطة النيابة في الاحالة مباشرة الى محكمة الجنايات .. .. . ١٦ - ١٧

الفرع الثالث : تحريكها في جرائم الجلسات .. .. . ٣٠

الفرع الرابع : تحريكها بمعرفة محكمتي الجنايات والنقض .. .. . ٢١

## الفصل الثاني : اتصال المحكمة بها .

الفرع الأول : دخولها في حوزة المحكمة .. .. . ٢٧ - ٢٢

الفرع الثاني : نظرها والحكم فيها .. .. . ٣٠ - ٢٨

الفصل الثالث : نطاق الدعوى امام محكمة الجنايات .. .. . ٣١

الفصل الرابع : وقف الدعوى .. .. . ٣٦ - ٣٢

## الفصل الخامس : انقضاؤها .

الفرع الأول : يهضى المدة « بالتقادم » .. .. . ٤٥ - ٢٧

الفرع الثاني : بالحكم النهائي .. .. . ٤٨ - ٤٦

الفرع الثالث : بالوفاء .. .. . ٤٩

الفرع الرابع : بالصلح .. .. . ٥٠

الفصل السادس : العلاقة بين الدعويين الجنائية والمدنية .. .. . ٥٣ - ٥١

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : تحريك الدعوى .

الفرع الأول : القيود الواردة على حق النيابة في تحريكها .

( ١ ) توقف رفع الدعوى على شكوى أو طلب أو إذن .

مضى لا يتوقف تحريكها على شكوى المجنى عليه . الدخول الى منزل بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه . جريمة المادة ٣٧ عقوبات . تحققها ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها . لا يشترط القانون شكوى الزوج الا في حالة تمام جريمة الزنا .. .. . ١

ما تنص عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب اخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بما تجر به النيابة الادارية من تحقيق . لا شان للنيابة الصامة به . ليس قيذا على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية . التزامها في التحقيق والتصرف فيه بنصوص قانون الاجراءات الجنائية .. .. . ٢

عدم تقديم طلب تسليم المتهمين التابعين لدولة اخرى . لا يسلب سلطة الاتهام حقها الاصيل في رفع الدعوى الجنائية .. .. . ٣

السائق العمومي لدى الشركة التي تدير مرفق سلك حديد وجه بحرى . لا يعد في حكم الموظف أو المستخدم العمومي . رفع الدعوى الجنائية عليه من وكيل النيابة عن جنة قتل خطأ وقعت فيه اثناء عمله . لا بطلان في الاجراءات . المادة ١٣/٦٣ ج .. .. . ٤

موظفو مؤسسة مديرية التحرير . يعدون في حكم الموظفين العموميين . رفع الدعوى الجنائية ضد ادمم لجريمة وقعت منه اثناء أو بسبب تادية وظيفته . لا تجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .. .. . ٥

الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركى . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . اتخاذ

## أرقام القواعد

اجراءات من هذا القبول قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الاجراءات . الطلب اللاحق ، لا يصحها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام . على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها .. ٦

هيئة قناة السويس : ادارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تمتعها بالشخصية المعنوية الصامة وبسلطة ادارية هي تسب من اختصاصات السلطة العامة . اعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . انقطاع الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال .. ٧

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو بنيه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . اغفاله يترتب عليه البطلان . لا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . مثال .. ٨

تهمة بيع طوايح النصفة المستعملة . عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بشأنها إلا بناء على طلب مصلحة الضرائب والا كانت الدعوى غير مقبولة .. ٩

قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره . وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . مثال .. ١٠

قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره ، سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها لقانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جرميتي اعتياد على ممارسة الدعارة ووزنا .. ١١

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم أمام أو أحد رجال الضبط . لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو الحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . مثال .. ١٢

صور القيود التي ترد على حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية : ( الشكوى ) وقصد بها حماية مصالح الجنى عليه الشخصي و ( الطلب ) وهريصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها محتيا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا . انصراف الطلب الى الجريمة ذاتها . انطوائه على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتبتها . تحديد شخص المتهم لا يعتبر بيانا جوهريا في الطلب . وز الاذن ) وأريد به حماية شخص معين ينتسب الى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى مساس بها لها من استقلال . تحديد شخص المتهم بيان جوهري في الاذن

مؤدى نص المادة ٩ من القانون ٨ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل - أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات تقو لاتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف الى شخص مرتكبها . تكييف القيد الوارد بترك المادة بأنه طلب . ليس فيه خروج عن مراعاة النص في تفسيره بأنه اذن . ما دام هذا التكييف هو الذى يتفق وحكم القواعد الصامة .. ١٣

## (ب) بطلان اجراءات وقضاها

تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط في جرائم القش . لا يحول دون رفع الدعوى الجنائية واثبات التهمة بناء على محاضر حررها غيرهم . لا بطلان على عدم اتباع الاجراءات المتصوص عليها في المادة رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بخصوص ضبط الواقعتا وأخذ العينة .. ١٤

اتخاذ اجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به . اثره : بطلان تلك الاجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .. ١٥

اقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا . اثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون مدموما قانونا . لا يحق لها التعرض لموضوعها والا كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات مدموم الاثر . ليس للمحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر الىها التصدى لموضوع الدعوى والفصل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى . بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز ابدائه في أى مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .. ١٦

## أرقام القواعد

## الفرع الثاني : سلطة النيابة في الاحالة مباشرة الى محكمة الجنايات .

- الاحالة المباشرة من النيابة العامة في جنابات المادة ٢١٤/١ ج وما ارتبط بها من جرائم  
أخرى ، جواز الاحالة بالنسبة لجميع الجرائم . مثال . احراز سلاح وقتل عمد .. ١٧ ..  
التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ اجراءات .  
تحويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها  
من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة . هذا التعديل  
لم يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل في التصرف في الجنايات التي تحال اليها من قبلي التحقيق أو  
النيابة العامة . اصفاء الشرع بالتعديل ولابة جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من  
الجرائم . عدم استعمال النيابة هذه الرخصة واحالتها جنابة الى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف  
فيها . ليس لها ان تقرر عدم اختصاصها بنظرها . ان فعلت ذلك تكون قد اخطأت .. ١٨ ..  
الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة  
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنايات . اساسه : قيام ارتباط  
لا يقبل التجزئة بين احدي الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى . المادة ٣٢  
عقوبات . مثال .. ١٩ ..

## الفرع الثالث : تحريكها في جرائم الجلسات .

- حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية . شروطه : وقوع الجنبه أو المخالفة بالجلسة وقت  
انقضاءها ، وبان تبادر المحكمة الى اقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها . تراخي اكتشاف  
الواقعة الى ما بعد الجلسة . نظرهما يكون وفقا للقواعد المادية . لا تلك المحكمة حق تحريكها من تلقاء  
نفسها . المادتان ١/٢٤٤ ، ٢٤٦ اجراءات .. ٢٠ ..

## الفرع الرابع : تحريكها بمعرفة محكمتي الجنايات والنقض .

- حق محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض . عند نظرها موضوع الدعوى ، في  
اقامة الدعوى الجنائية على غير المتهم أو عن وقائع أخرى أو عن جنابة أو جنبه مرتبطة بالتهمة المروضة .  
استعمال هذا الحق : قاصر على مجرد تحريك الدعوى دون الحكم فيها .. ٢١ ..

## الفصل الثاني : اتصال المحكمة بالدعوى .

## الفرع الأول : دخولها في حوزتها .

- لا تتصل المحكمة بالدعوى عن غير الطريق الذي رسمه القانون .. ٢٢ ..  
رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها ..  
الاحكام في الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية . ولا تعلق قضاها على ما عساه يصدر  
من احكام في النزاع المطروح . مثال .. ٢٣ ..  
رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني . يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم  
والمسئول من الحقوق المدنية . علة ذلك : الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية امام المحاكم الجنائية  
رفع الدعوى الجنائية على المتهم امام محكمة الجنبه بوصف ارتكابه جنبه قتل خطأ . توجيه وكيل  
النيابة بالجلسة اليه تهمةين جديديتين ، هما احراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص . اقامة الدعوى  
الجديدة ممن لا يملك رفعها قانونا . المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣  
لسنة ١٩٥٧ . على محكمة الجنبه ان تقضى بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .. ٢٥ ..  
الدعوى الجنائية . ليست ملكا للنيابة العامة . هي من حق الهيئة الاجتماعية . ليست النيابة  
الا وكيلا عنها في استعمالها . حقها في التصرف فيها بالحفظ . بمجرد تقديمها الدعوى الى القضاء  
بجمله وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة  
ولا بكيفية وصفها التهمة . الاحتجاج على النيابة بقبولها الصريح أو الضمني لأي من الأمور الخاصة  
باستعمال الدعوى . غير مقبول . لها العطن في الاحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها . عدم تقديمها  
بذلك أيضا لدى مباشرتها سلطتها القانونية امام محكمة النقض باعتبارها طرفا متنبها .. ٢٦ ..  
رفع الدعوى الجنائية . اثره : اتصال المحكمة بها . التزامها بالفصل فيها . دون تقديمها في  
ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق قضاها على ما عساه يصدر من قرارات متعل بشأن النزاع  
المطروح عليها . مثال .. ٢٧ ..



### الفرع الثاني : نظرها والحكم فيها .

- الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية . من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبني عليه من قرار بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال ٢٨
- متى صبح إعلان الدعوى ببدء قفل أطرافها تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى إلى المرافعة بمدحجزها للحكم . وجوب دعوى الخصوم للاتصال بها إما بأعلامهم قانوناً أو بثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار ٢٩
- لا يوجد قانوناً ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبرائة دون أن تلج الدفع المبدئي من المتهم بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ٣٠

### الفصل الثالث : نطاق الدعوى أمام محكمة الجنايات

- وصف النيابة للتهمة - ابتداء - بأنها جنائية عامة مستديرة . وقها الدعوى الجنائية على التهم ، بعد وفاة المجنى عليه ، بوضع القتل العمد . وصف النيابة الأول لا يقيد المحكمة ٣١

### الفصل الرابع : وقف الدعوى .

- وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على مسائل الأحوال الشخصية . المادة ٢٢٣ إجراءات
- ترقب الفصل في مسألة مدنية ، لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية
- مثال : طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمهاتها . هو طلب ظاهر البنطلان . إغفال ، وعدم الرد عليه . لا تثريب ٣٢
- تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . أثره : وقف السير في الدعوى . المادة ١٨ من القانون لسنة ١٩٥٩
- اختلاف موضوع الدعيين . لا محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية ٣٣
- وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر جوازي
- موكول إلى المحكمة الجنائية . لها سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى أم لا . المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ٣٤
- متى توقف الدعوى الجنائية ؟ إذا كان الحكم فيها يترقب على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى . وجوب أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فلامام القضاء ٣٥
- المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بعمالة في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والإسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ٣٦

### الفصل الخامس : انقضاء الدعوى .

#### الفرع الأول : بضمي المدة ( بالتقادم ) .

- إجراءات التحقيق القاطعة للتقادم . من بينها أمر النيابة بضبط واحضار المتهم . المادة ١٧ أ ج ٣٧
- تقادم الدعوى الجنائية . العود للاشتباه جرية وقتية . الدعوى الجنائية عنها . انقضاءها بمضي ثلاث سنوات ، تبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود . المادة ١٥ إجراءات ٣٨
- الإجراءات القاطعة للتقادم . من بينها : سؤال المتهم في محضر جمع استدلالات . الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . جواز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تدل مدونات الحكم على ما يفيد صحته . سلطة محكمة النقض في هذه الحالة . نقض الحكم وبرائة المتهم ٣٩
- التزام المول بتقديم إقرار عن أرباحه . وجوب تقديمه في الأجل المحدد قانوناً . استمرار هذا الالتزام قائماً ما بقي حق مصلحة الضالبي في تقدير الأرباح . متى ينتقض حقها في ذلك ؟ يستقوت الضريبة بالتقادم ، أو باتفاقها مع المول على وعاء الضريبة ، أو بربط الضريبة نهائياً ٤٠

## أرقام القواعد

جريمة الامتناع عن تقديم اقرار الأرباح التجارية والصناعية . طبيعتها : جريمة مستمرة  
استمرارا تجديديا ، الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة . انقضاؤها بالتقادم . بلمدة التقادم : من  
تاريخ تقديم الأقرار بعد فوات ميعاده ، أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال .. .. ٤١

انقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة . انقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو  
المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . سريان المدة من جديد ابتداء من يوم  
الانقطاع . المادة ١٧ إجراءات

الانقطاع يتم في الدعوى يعرفه السلطة المنوط أن في غيبته  
أم الاتهام أو المحاكمة . وسواء أجريت في مواجهة المتهم بها القيام به . سواء أكان من إجراءات التحقيق  
الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال . لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطر  
بها بوجه رسمي .

الانقطاع عيني . يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ولو لم يكونوا طرفا في الإجراء الذي  
ترتب عليه الانقطاع . المادة ١٨ إجراءات .. .. ٤٢

جريمة عدم تقديم الشهادة الجبركية القيمة في الموعد المحدد بالمادة الأولى من القرار الوزاري  
٧٥ لسنة ١٩٤٨ . من الجرائم الوقتية . قيامها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي  
حددها القرار الوزاري سالف الذكر . سقوطها بضى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء ستة شهور  
على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضائع المستوردة .. .. ٤٣

قضاء الحكم برفض الدافع بانقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة . عدم تحديده تاريخ وقوعها  
بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المستقلة لها . قصور يعيب الحكم في الرد على  
هذا الدافع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال .. .. ٤٤

جريمة استعمال الورقة المزورة . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من  
جهات التعامل والتمسك بها . استمرارا ما دام مقدم الورقة متمسكا بها

القضاء ابتدائيا برد وبطلان الورقة المطعون عليها . استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا الفداء  
والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء  
نهائيا بتزويرها .. .. ٤٥

## الفرع الثاني : بالحكم النهائي .

صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه .  
ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة . مثال : سرقة الحكم .. .. ٤٦

الفصل في الدعوى الجنائية من المحكمة العسكرية . هو مانع - أن صح - من إعادة المحاكمة أمام  
المحاكم العادية .. .. ٤٧

فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء  
المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد  
بمد . استيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة  
له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة  
المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم .. .. ٤٨

## الفرع الثالث : بالوفاة .

الحكم في موضوع الطعن بالنقض . طلب محامي الطاعن إعادة نظر الطعن لأن الطاعن توفي قبل  
جلسة النطق بالحكم . ثبوت ذلك : وجوب على محكمة النقض المعدول عن الحكم المذكور ، والنقض  
بانقضاء الدعوى الجنائية . المادة ١١٤ ج . .. .. ٤٩

## الفرع الرابع : بالصلح .

خسلة الجناك التصالح مع المتهم في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح  
أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . أتمام الصلح في أثناء نظر الدعوى  
أثره : انقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ  
المقوية الجنائية المنقضى بها .. .. ٥٠

**الفصل السادس : العلاقة بين الدعوى الجنائية والمدنية**

أرقام القواعد

- الحكم ببرائة المتهم لثبوت تزوير عقد الامانة . رفع الدعوى بالتزوير والاستعمال على مقدم ذلك  
السند . اختلاف الدعوى الجنائية والمدنية في السبب والخصوم . محكمة التزوير غير مقيدة بحكم  
البرائة فيما يختص بواقعة التزوير .. .. . ٥١
- اختلاف موضوع الدعوى الجنائية عن موضوع الدعوى المدنية . وان نشأتا عن سبب واحد  
مجرد تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم . كفايته للقضاء بالبرائة ورفض الدعوى  
المدنية .. .. . ٥٢

ودعوى مدنية :

( القواعد أرقام ١٠ ، ٦٩ ، ٧١ )

وشركة :

( القاعدة رقم ١٥ من ٢٤٩ )

ومستشار الاحالة :

( القاعدة رقم ١٥ من ٧٣٠ )

وتكاليات :

( القاعدة رقم ١٦ من ٢٤٥ )

راجع ايضا : اجراءات

( القواعد : أرقام ٦٤ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٢٤ ، ٢٠٤ )

اورثيات

( القاعدة رقم ٤٨ )

وبناء

( القاعدة رقم ٩ )

**القواعد القانونية :****الفصل الاول : تحريك الدعوى .**

- الفرع الاول : القيود الواردة على حق النيابة فى رفعها .**  
( أ ) توقف دفع الدعوى على شكوى او طلب او إذن .

الممول به فى كل من الدولتين ، ومن ثم فان ما ينماه المتهم  
من أن السلطات القضائية المصرية لم تطلب تسليم المتهمين  
السوريين اليها مما يستفاد منه أنها تركت أمر محاكمتهم  
للقضاء السورى يكون مردودا .

( الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ من ١٢  
من ٦٧١ )

٤ - مرفق سلك حديد وجه بحرى تديره شركة  
وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد امتيازها فى  
١٩٦٤/٦/٣٠ ومن ثم فهى ليست من المصالح الحكومية  
أو الهيئات العامة . فاذا كان بين من الأوراق أن الطاعن ،  
وقت ارتكابه جريمة القتل الخطأ المسندة اليه ، كان يعمل  
سائقا عموميا لدى هذه الشركة ، فانه حينئذ لا يعد فى  
حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ويكون النى على  
الاجراءات بالبطان ، لأن الدعوى رفعت على المتهم من  
وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٣/٦٣ اجراءات ، فى غير  
محله .

( الطعن رقم ١٧٢٤ سنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢ من ١٣  
من ٦٥١ )

٥ - مؤسسة مديرية التحرير مؤسسة عامة ،  
وموظفوها يعملون فى حكم الموظفين العموميين من حيث  
خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم  
يرد به حكم خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة

١ - تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠  
من قانون العقوبات ولو عيئت الجريمة التى كان الدخول  
الى المنزل بقصد ارتكابها . فاذا تبين أنه دخول المنزل كان  
بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج  
كفى ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد  
- وهو شكوى الزوج - الا فى حالة تمام جريمة الزنا .

( الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ من ١٢ من ٢٠٦ )

٢ - لا شأن للنياية العامة فيما تجربه من تحقيقات  
- بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذى  
يشبه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - لأنها تسير فى  
التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الاجراءات الجنائية ،  
ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سائلة الذكر وضع  
قيود جديدة على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى  
الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلانا ما على مخالفة أحكامها ،  
اذ أنه نص تنظيمى كما يبين من صيغته وطبيعته .

( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ من ١٢  
من ٦٠٠ )

٣ - عدم تقديم طلب تسليم المتهمين لا يسلب سلطة  
الاتهام حقها الاصيل فى رفع الدعوى الجنائية ، كما أنه  
لا يحول دون تطبيق قواعد الاختصاص طبقا للتشريع

قسط من اختصاصات السلطة العامة ، ومن ثم فإن موظفيها بما فيهم مرشدو الهيئة يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وتتعطف عليهم الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية . ولما كان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس فإن القرار المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز الاستئناف بالنسبة اليه يكون صحيحا .

( الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٧٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٥ ص ١٧ )

٨ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجرمي هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينهي كتابة بذلك ، وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى ألغى القانون ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ . واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاشارة الى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من مدير جمر ك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فانه يكون مشوبا بالبطلان مما يمتنع نقضه .

( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ ص ٥٠٣ )

٩ - من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانونا لامكان رفع الدعوى الجنائية عن تهمة طوابع الدمغة المستعملة والا كانت غير مقبولة .

( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ص ١٥ )

( ص ٧٥٤ )

١٠ - الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم - دون

أو بالوائح التى يضعها مجلس الادارة ، كما تتعطف عليهم الحماية الخاصة التى أسبغها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص فى الفقرة الثالثة على أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . وهذه الحماية تمتد الى جميع العاملين فى الوظيفة العامة تحقيقا لمراد الشارع الذى أنصَح عنه فى المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون حفاظا على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم ومراعاة لحسن سير العمل ودفع انضرر عن المصلحة العامة .

( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣ ص ١٣ من ١٦٤ )

٦ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ - فى شأن أحكام التهريب الجرمي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . فاذا اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقتت تلك الاجراءات باطله . ولا يصحها الطلب اللاحق . وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى ما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت اجراءات القبض والتفتيش التى اتخذها مأمور الضبط القضائي والتى أسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه الاجراءات تكون قد وقتت باطله ، ويمتد هذا البطلان الى كل ما ترتب عليها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء ببراءة المتهم « المطعون ضده » استنادا الى قبول الدفع ببطلان الاجراءات فانه يكون سديدا فى القانون .

( الطعن رقم ٣٣٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ص ١٤ )

( ص ٣٥ )

( الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ قضائية جلسة ١٩٦٠/١١/٨ ص ١١ )

( ص ٧٧٨ )

٧ - هيئة قناة السويس تقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة ، وهو مرفق عام قومي من مرافق الدولة وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة ادارة هى

١٢ - تنص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة على أنه : « لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به » . والغرض من هذا النص المستحدث - كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم ، فأوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر ويحثه بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فإن أذنت بإقامتها ضد الموظف المصومى ، فلا تثرب على وكيل النيابة المختصة أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أموانه بأن يأذن له برفع الدعوى . ولما كان الثابت مما أوردته الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم فأمر وكيل النيابة بتحديد جلسة لنظرها بعد صدور الاذن فإن هذه الدعوى تعتبر مرفوعة من رئيس النيابة ويكون الحكم اذ قضى بطلان الحكم المستأنف لرفع الدعوى ممن لا يملك رفعها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين منه نقضه .

( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ م . ١٦ - م ٣٦٨ )

١٣ - أفصح المشرع - بما أوردته في المذكرة الإيضاحية لشروع الحكومة عن قانون الاجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث - الشكوى - وقصد بها حماية صالح الجاني عليه الشخصي - والطلب - وهو يصدر من هيئة

الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانونى فى الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفضها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعى على الحكم بقوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذي يستلزمه القانون بالنسبة الى التهمة الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالا متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانونى مستقل ، وإذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة الى أحد هذه الأفعال وهي جريمة بيع الطوابع المستعملة فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة الى جريمة الاختلاس التي تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحا . كما أنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى التهمة الثانية مادامت المحكمة قد داته بجريمة الاختلاس وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ م ١٥ م ٣٥٤ )

١١ - الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائى يبنى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمتا الاعتداء على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلتين فى أركانها وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانونى فى الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفضها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعى على الحكم بقوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ م ١٦ م ١٢٤ )

أنه عضو مجلس الإدارة المسئول عن الشركة وبالتالي ممن عدتهم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن ما يشتره المتهم بدعوى بطلان الاجراءات يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/١٠/١٦ ص ٧٤٢ )

### (ب) بطلان اجراءات رفضها

١٤ - تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الرش العقاب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس متناه عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم اذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، وطالما لا يوجد نص صريح يقضى بذلك ، فقد دل الفاعر على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الاجراءات ، دون اخضاع أحكام هذا القانون لقواعد اثبات خاصة به ، أو ترتيب أى بطلان على عدم اتباع تلك الاجراءات ، وبصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقوم فى الدعوى وتقتنع المحكمة بصدقه ويكون مؤديا الى ثبوت التهمة المسندة الى المتهم .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ ص ١٢ من ١٦٩١ )

١٥ - من المقرر أنه اذا ما اتخذت فى الدعوى الجنائية اجراءات ارفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقت تلك الاجراءات باطله ولا يصحها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وتعيين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومؤدى ذلك أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تتعد للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ فى شأنها لقوا وباطلا أصلا .

(الطن رقم ١٨٣٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ من ١٥٩٠ )

١٦ - من المقرر أنه اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفضا قانونا وعلى خلافه ما تقضى به المادتان ٩٣ ، ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هي فعلت

عامه بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا - والاذن - وقد أيد به حماية شخص معين ينتسب الى إحدى الهيئات التى قد يكون فى رفع الدعوى عليه مساس بها من استقلال ، كما أن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوى على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتبتها - أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه فى اجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويترتب تقريبا على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهرى فى الاذن ، أما الطلب فإنه يكفى لصحته اشتتاله على البيانات التى تحدد الجريمة ذاتها التى صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها قبله . ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل تنص على أنه « لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد أو ممن يندبه لذلك » . ومؤدى هذا النص أن الجرائم المنوه عنها فيها انما تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بهذا ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف الى شخص مرتكبها . وما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لا يلزم أحيانا التعبير التامى الدقيق فيما يورده عن قيود رفع الدعوى اذ استعمل فى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ على سبيل المثال عبارة « شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه » مع أنه مما لا جدال فيه أنه قصد الطلب لا الشكوى ، وبذلك فلا محل للقول بأن تكييف القيد الخاص بجرائم النقد بأنه طلب فيه خروج على صراحة النص فى تغييره بأنه اذن مادام التكييف الأول هو الذى يتفق وحكم القواعد العامة ، وبذلك فإنه يكفى لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى اشتتاله على البيانات المحددة للجريمة دون أن يلزم أصلا تعيين من صدر باتخاذ الاجراءات قبله ودون أن يؤثر فى صحته عدم النص فيه على المسئول عن الجريمة التى صدر من أجلها وهل وهو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير جوهرى فى الطلب . ولما كان المتهم لا ينازع فى صدور الطلب - أو الاذن - كما عبرت عنه المادة التاسعة - عن الجريمة ذاتها التى أسندت اليه ، وكان الثابت بإقراره فى محضر الشرطة

الجنائية انما خول النية العامة حتى رفع الدعوى فى الجنائيات المنصوص عليها فى هذه الفقرة ، وما يكون مرتبط بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل فى التصرف فى الجنائيات التى تمحل اليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة ، وغاية ما فى الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم ، فان لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جناية مما ذكر الى غرفة الاتهام ، وجب عليها التصرف فيها ، اما بإحالتها الى محكمة الجنائيات أو الى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التنجيح ، أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة ، واما أن تأمر فيها بأن لاوجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فان غرفة الاتهام ، اذا قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١١ من ١٤ ص ١١٣)

١٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ فى الاحالة المباشرة الى محكمة الجنائيات ، انما هو قيام ارتباط بين احدى الجنائيات المنصوص عليها فى تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التى تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو مصرّف به فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، ولما كانت جريمة احرار السلاح النارى وذخيره غير ترخيص هى من بين الجرائم التى يجوز فيها الاحالة مباشرة الى محكمة الجنائيات ، عملا بنص الفقرة السالفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن للأسباب التى أوردها الى أن الطاعن أحرز سلاحا وذخيرة غير ترخيص واستعملها فى جريمة الشروع فى القتل المتفرقة بجناية الشروع فى السرقة ، وكان لا يقدر فى سلامة استخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يضب ، ظلما أنه استقر فى يقين المحكمة احرار الطاعن له ، فان ما انتهى اليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع فى القتل المتفرقة بجناية الشروع فى سرقة وبين جريمة احرار السلاح النارى وذخيره يكون سديدا وسائقا ويكون النعى بانطوائه على بطلان فى الاجراءات اكر فيه على غير أساس .

(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ١١٠)

كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها الى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها ، وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز ابداءه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فان توجيه التهمة من مثل النيابة العامة للمطعون ضلله الأول فى الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم اعتراضه على ذلك لا يصحح الاجراءات لأن الدعوى قد سعى بها الى ساحة المحكمة أصلا بغير الطريق القانونى ولا يشفع فى ذلك اشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الاجازة اللاحقة لا تصحح الاجراءات السابقة الباطلة .

(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١ من ١٦ ص ١١٩)

### الفرع الثانى : سلطة النيابة فى الاحالة مباشرة الى محكمة الجنائيات

١٧ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقتت جرائم مرتبطة ببعضها البعض لفرض واحد - ذلك الارتباط الذى قصده الشارع فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات - وكانت احدى هذه الجرائم داخله فى الجنائيات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - أيا ما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ومن ثم يكون ما خاض فيه الطاعن فى خصوص ما أسموه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة واعتبار جريمة احرار السلاح قاتمة لجريمة القتل ومتندجة فيها - ما خاضوا فيه من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضحه .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٤٤٢)

١٨ - أن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الاجراءات

## الفرع الثالث : تحريكها في جرائم الجلطات

٢٠ - اذ نصت المادة ٢٤٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم » . ونصت المادة ٢٤٦ على أن « الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تتم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها يكون نظرها وفقا للقواعد العامة » . فقد دل الشارع بذلك على أن حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجنحة أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها وبأن تبادر المحكمة الى اقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها . كما دل على أنه اذا تراخى اكتشاف الواقعة الى ما بعد الجلسة فإن نظرها ( الجنحة أو المخالفة ) يكون وفقا للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها . ولما كان الأصل أن النيابة العامة هي صاحبة الدعوى الجنائية وهي التي تملك تحريكها ومباشرتها وكان ما خوله الشارع للمحاكم - لاعتبارات قدرها - من حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم الجلسة أمر استثنائي ، فإنه ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق . ولما كان مفاد ما أورده الحكم أن محكمة أول درجة لم تنبه الى ما أثبتته الطعن بمحضر الجلسة الا بعد انتهاء الجلسة ومغادرتها فاعتلتها الى غرفة المداولة وانصرف السيد وكيل النيابة وكذا كاتب الجلسة ولم تعلم به الا في غرفة المداولة . وما أثاره الطعن من تماسك بالسيد القاضى انما كان كذلك في غرفة المداولة ولم تكن الجلسة منقطة ، وكانت الجلسة سعيها الصحيح لا تكون الا في خلال الوقت المعين لنظر القضايا أو المسائل المروضة على هيئة المحكمة في المكان الممد خصيصا لهذا الغرض . وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن انتهاء انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند قفل باب المرافعة فيها . وأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت المرافعة فيه منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تتم الدعوى عنها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما قضى به المادة ٢٤٦ اجراءات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى في مجال الرد على الدفع ببطلان اجراءات تحريك الدعوى الجنائية الى أن الجريمة تعتبر واقعة في الجلسة حتى اذا وقعت أثناء اجتماع القضاة

للمداولة يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه مع التقضاء بقبول الدفع ببطلان اجراءات تحريك الدعوى الجنائية .

(الطن رقم ١٨٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٣٠ من ١٦ ص ٣١٩)

## الفرع الرابع : تحريكها بعرفة محكمى الجنائيات والتفويض

٢١ - الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الاحالة - الا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنائيات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض « في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في انحكم لثاني مرة » لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنسوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فاذا ما رأت النيابة أو المستشار المنسوب حالة الدعوى الى المحكمة فإن الاحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

(الطن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٣٠٩)

## الفصل الثاني : اتصال المحكمة بها

## الفرع الاول : دخولها في حوزة المحكمة

٢٢ - متى كانت الواقعة المسندة الى الطاعن « وهي احراز مخدر » جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين « وهي احراز أسلحة وذخائر بدون ترخيص » ، ولم تكن مرتبطة باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢١٤/٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه يتعين رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المتبادر بتقديرها الى غرفة الاتهام . ولا يؤثر في ذلك أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنائيات، اذ أن غرفة الاتهام هي من الضمانات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة التهم ولا يصح حرمانه من عرض قضيتة عليها .

(الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٧٣)



جنائى احرار السلاح النارى والذخيرة ، وهو حكم غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فى الدعوى فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٣٦)

٣٦ - من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة بل هى من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة الا وكيلة عنها فى استعمالها ، وهى اذا كانت تملك التصرف فيها بال حفظ الا انها اذا قدمت الى القضاء فانه يصبح وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية بوصفها التهمة وليس لها من حق لديه سوى ابداء طلباتها فيها ان شاء اخذ بها وان شاء رفضها ولا يقبل الاحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمنى لاي أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تطعن فى الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهى غير مقيدة بذلك أيضا حين تباشر سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفاً منضمماً تقتصر مهمتها على مجرد ابداء الراى فى الطعون التى ترفع لهذه المحكمة .

(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ١٥٩٩)

٣٧ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها وعلى هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من العناصر والأدلة المطروحة عليها دون أن تقتيد فى ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . ومن ثم فان معاودة محكمة الأحوال الشخصية تحقيق قدر ما يمتلكه المحجوز عليه ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة المحكمة لنظر دعوى التبديله المقامة ضد القيم والفصل فيها .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ٧/٤/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٣٦٤)

#### الفرع الثانى : نظرها والحكم فيها

٣٨ - حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الأحوال التى يتمتع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تمارض ، ومن بين هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط

٣٣ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة ، وقد اتصلت بها ، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر المعروضة أمامها دون أن تقتيد بالأحكام المدنية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . فاذا كان الطاعن لا يجادل فى أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن مدة وصايتة جميعها فان هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة اليه « التبديد » لاختلاف موضوع الدعويتين ، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم رداً خاصاً .

(الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٥/٥/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٤٤٩)

٣٤ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق القانونى وفقاً لنص المادة ٦٣/٣ من قانون الاجراءات ، فان ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٣٦٤)

٣٥ - متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده لاثامه بارتكاب جنحة قتل خطأ ، وبجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة اليه تهمة تبين جديديتين هما - أنه أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً وذخيرة مما تستعمل فى هذا السلاح - وكافت الدعوى قد أقيمت على المظنون ضده عن الجنائيتين الأخيرتين من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى فى مواد الجنائيات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه ، فانه كان يتعين على محكمة الجنب ألا تتعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة . الا أنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً الى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ وبين

٣٠ - انه وإن كان الفصل في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتعيين دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم - ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل متهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة محكمة النقض - إلا أنه لما كان من المقرر أيضا أنه المحكمة غير ملزمة حتما بأن تفصل في الدفعوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع وأن لها أن تظم هذه الدفعوع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا - فانه لا يوجد قانونا ما يمنحها من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفعوع التي انما روى صاحبها من اثارتها بلوغ ذات النتيجة باثبات انقضاء الدعوى الجنائية لأي سبب من أسباب الانقضاء وبما يؤدي بالضرورة الى البراءة .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦٦ من ٢٢٤)

### الفصل الثالث : نطاق الدعوى امام محكمة الجنائيات

٣١ - لا يقيد المحكمة أن تكون النيابة قد وصفت الحادث قبل وفاة المجنى عليه على اعتبار أنه عاهة مستديرة ، مادامت قد انتهت الى التكيف الذي رفعت به الدعوى وهو القتل العمد ، واستظهرت المحكمة توافر أركان هذه الجناية ودلت على ذلك بأدلة سائفة .

(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ ص ١٢٤ من ١٩٥)

### الفصل الرابع : وقف الدعوى

٣٣ - لا تلتزم المحكمة - طبقا لنص المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - بايقاف الدعوى الجنائية الا اذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يرد على طلب ايقاف دعوى الاشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا ظاهرا البطال لا يلتزم بالرد عليه .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٢٤ من ١٧٤)

أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ومتعلق بالنظام العام . وأساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا والتحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات - كسب لامتناع القاضي على الحكم - هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم ولا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما يبنى عليه من قرارات بأحالة أمر معين الى الجهة المختصة ، فإذا كان الثابت من دعوى الأحوال الشخصية أن القاضي قام بتحقيق اعتراضات الوصية على مضر الجرد وما أثارته حول الأموال والمجوهرات التي خلفها المورث واستمع في هذا الشأن الى أقوال الخصوم وشهودهم بحثا عن حقيقة أموال القاصرين ومصيرها - وهو ما يدخل في صميم اختصاصه كقاضي للأحوال الشخصية - فلما عرضت له واقعة السرقة أحالها الى النيابة العامة لتحقيقها دون أن يبدى رأيا فيها ودون أن يتخذ أي قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهي اجراءات لا تعد من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق في موضوع واقعة السرقة ولا تهيد في حد ذاتها. أن القاضي كون رأيا مينا ثابتا بصد ادانة المتهمين فيها ، فانه ليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظر موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ص ٣٠٣ من ٣٠٣)

٢٩ - انه وإن كان الأصل - متى صح الاعلان بداءة - أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى - طالما كانت تلاحقه - حتى يصدر الحكم فيها ، إلا أنه من جهة أخرى اذا بدى للمحكمة بعد حيز الدعوى للحكم أن تعيد الدعوى الى المرافعة استئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوة ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .

(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥٥ من ٢٨٤)

اجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود الى رشده ويكون في مكتبه المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند اليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواجهه الفكرة .

(الطن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ من ١٦ ص ٥٨٠) .

### الفصل الخامس : انقضاءها

#### الفرع الثاني : بمضي المدة « بالتقادم »

٣٧ - الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم واحضاره هو من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقا لنص ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٥٩٧) .

٣٨ - جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية ، وألعبرة في تحققها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ٢٥٦) .

٣٩ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثره في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثالث من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته . فاذا كان يبين مما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه قد وقعت يوم ١٩٥٤/٥/١٠ وأن أول اجراء قاطع للمدة بشأنها كان سؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات يوم ١٩٥٧/٥/١٦ ، فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد سقطت بمضي مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم عن تلك الجريمة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يمتنع معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ٢٥٦) .

٤٠ - جريمة عدم تقديم الاقرار عن الأرباح - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون وتظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ ارادة المتهم أو تتداخل في تجديدها وذلك الى حين تقديم الاقرار - أو

٣٣ - ان محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جتي القضاء المادى والادارى وقضت كلتاها باختصاصها بنظرها في حالة التنازع الايجابى أو بعدم اختصاصها بنظرها في حالة التنازع السلبي فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظر الدعوى وتفصل فيها ، ويترتب على تقديم الطلب في هذه الحالة - وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون - وقف السير في الدعوى ، أما اذا اختلف موضوع الدعوى فإنه لا يكون ثمة محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية .

(الطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٤ ص ١٨٩) .

٣٤ - نصت المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه « اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتعدل للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص » . فجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما اذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .

(الطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٤ ص ١٨٩) .

٣٥ - من المقرر قانونا وفقا للمادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحكمة انما توقف الدعوى اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون - أنه تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء ، أما اذا كانت الدعوى لم تحقق ولم ترفع بعد فلا محل لوقف الدعوى .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٤ من ١٥ ص ٦٠٩) .

٣٦ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه ، وما كان النص على تصيب محام له في مواد الجنائيات أو اجازته ذلك له في مواد الجنب والمخالفات الا لمساوئته ومساعدته في الدفاع فحسب وبالتالي فإذا ما عرضت له عاهة في المقل بعد وقوع الجريمة فإنه ولو أن مسؤوليته الجنائية لا تسقط في هذه الصورة الا أنه يتعين أن توقف

٤٣ - تنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجرمية القبية في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر فهي تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم الى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما أثبتته المحكمة وما تبين من الاطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجرمية خلالها وبين أول اجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوبا بالخطأ في تطبيق القساوون ويتمين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القساوون على وجه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة المتهم مما أسند اليه .

(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ ص ١٣ ص ٣٢٥)

٤١ - لا يفيق التزام الممول بتقديم اقرار عن أرباحه عند حد انقضاء الميعاد المحدد لمباشرته وانما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب في تقدير أرباحه . ويظل هذا الحق قائما الى حين انقضاء الالتزام بأداء الضريبة بالتقادم ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة والموول على وعاء الضريبة أو يصبح ربط الضريبة نهائيا .

(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ ص ١٣ ص ٣٢٥)

٤٢ - مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ اجراءات أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من اجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة ، وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته . وأن هذا الانقطاع يعنى يستند أثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات . أما بالنسبة للأمر الجنائي واجراءات الاستدلال فانها لا تقطع المدة الا اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسي . فاذا كانت اجراءات التحقيق التي اتخذت في الدعوى في مواجهة المجنى عليه والتهمة الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن نذبت ندنا صحيحا من مأموري الضبط القضائي مما تنتج أثرها في قطع مدة التقادم بالنسبة الى جميع المتهمين في الدعوى فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون سديدا وصحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ص ١٣ ص ٥٢٤)

٤٤ - متى كان الحكم قد قضى برفض المدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، واستند في قضائه الى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت في عام ١٩٥٦ - حسب الثابت من محضر ربط العوائد - دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية ، في حين أن محضر الضبط حرر في ٢٨/٢/١٩٥٩ ، وكان تاريخ ربط العوائد لا يعتبر - في حد ذاته - تاريخا لموضوع الواقعة ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في الرد على هذا الدفع القانوني ، إذ يحرم

الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد . ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عللا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا فى الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن ، مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم جميعا .

(الطن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦٦٥/١/٤ من ١٦ ص ٢١)

### الفرع الثالث : بالوفاء

٤٩ - اذا كان الحكم فى الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن ، التى لم تكن معلومة للمحكمة فى وقت صدوره ، فانه يتعين المدول عن الحكم المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ جلسة ١٦٦٢/١٢/٤ من ١٢ ص ٨٢٤)

### الفرع الرابع : بالصلح

٥٠ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويرتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة زول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجمل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة اذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل فى الدعوى فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجبارك والذى ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه

محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة، مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ من ١٤ ص ٢٨٠)

٤٥ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، يعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فانها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها . فاذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائى الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فان الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من هذا التاريخ .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ من ١٤ ص ٥٠١)

### الفرع الثانى : بالحكم النهائى

٤٦ - أن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد - فاذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ملف الجنحة المطعون فى الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى ، وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عللا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ من ١٢ ص ٩١٠)

٤٧ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فانه يكون مشوبا بالنقص بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٢ من ١٣ ص ٢٠٦)

٤٨ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقفها رئيس المحكمة وكتابتها ومضهر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى

وتصحيحه وفقا للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطن رقم ١٩١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٢/١٢/١٦ من ١٤ ص ١٩٢ ص ١٠)

### الفصل السادس : العلاقة بين الدعوى الجنائية والمدنية

٥١ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، إذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تصدر - وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسؤولية المتهم فيها - إلى أية واقعة أخرى ، ولو كوفت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص ، دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراءته من تهمة يتديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة ، استنادا إلى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ ، فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند مستندا إلى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزوير في دعوى التبديد ، ومستندا كذلك إلى أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يخص الواقعة التزوير وأصبح مانعا من العودة إلى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والاستعمال - إذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم في الدعوين ، وهي في دعوى التبديد المشار إليها تختلف في السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلا فيها .

(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/٧ من ١٢ ص ٨٨٨)

٥٢ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشا الفعل الضار المؤتم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . ومن ثم فإنه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الإصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٣٣٨ إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المدعى عليه « المتهم » فعلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابة التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها وداته الحكم المستأنف بها ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضى ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ اللوعان وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عن الأخرى .

(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/١٤ من ١٢ ص ٨١٢)

٥٣ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة أسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣٦٥/١١/٩ من ١٦ ص ٨٣٣)

### دعوى مباشرة

#### موجز القواعد القانونية :

حق الشركة المجنى عليها - في جريمة خيانة الأمانة - في تحريك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني طالما أن ضررا لحق بها - المادة ٢٣٢ إجراءات - لا يؤثر في ذلك حصول التسوية بين المتهم وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه

١

الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها - متى تمنع الخصومة بينه وبين المتهم ؟ عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا - أثر

## أرقام القواعد

تخلف ذلك : عدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - اجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة  
فى حالة ما اذا كانت من الدعاوى القرعية فقط - مثال .. .. . ٢  
للدعى المدنى او من ينوب عنه باى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة أن يحرك الدعوى  
امام محكمة الموضوع مباشرة .. .. . ٣

## القواعد القانونية :

الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة فى حالة ما اذا كانت من الدعاوى القرعية فقط . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المرفوعة من الطاعن بالجلسة عن جريمة القذف ورفض الدعوى المدنية عملا بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين نقضه بالنسبة الى ما قضى به فى هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطعون ضدهم .

(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٥)

٣ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه او من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم الميئة بها - ومن بينها جريمة السب هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية او من ينوب عنه باى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة فى ان يحرك الدعوى امام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٦٢)

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه اختلس المبلغ الوارد بتقرير الخبير الحسابى حال قيام علاقة الوكالة بالممولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدنى مما يوفر جريمة خيانة الإمانة فى حقه بمناصرها القانونية ، وكان الحكم قد استظهر أن الاقرار بالآخوذ على الطاعن المثبت لحصول تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور العجز فى عهدته فانه لا اثر له على قيام الجريمة فى حقه ، وطالما أن ضررا لحق الشركة من هذه الجريمة فانه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدنى عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه .

(الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق جلسو ٢/٢/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٢٠٢)

٢ - الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تعتمد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - الا عن طريق تكليفه بالحضور امام المحكمة تكليفا صحيحا وما لم تعتمد هذه الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون فان الدعويين

## دعوى مدنية

## أرقام القواعد

الفصل الأول : اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .. .. .	١	١٥
الفصل الثانى : شروط قبولها .. .. .	١٦	٢٢
الفصل الثالث : اجراءات نظرها والحكم فيها .. .. .	٢٣	٤٥
الفصل الرابع : الادعاء المدنى امام محكمة الاحالة .. .. .	٤٦	
الفصل الخامس : التمييز .. .. .		
الفرع الأول : التمييز عن الضرر المادى والادبى .. .. .	٤٧	٤٨
الفرع الثانى : تقدير التمييز .. .. .	٤٩	٥١
الفرع الثالث : التضامن فى التمييز .. .. .	٥٢	
الفرع الرابع : تسبب أحكام التمييز .. .. .	٥٣	٦٠
الفصل السادس : الحكم بالبراءة وآثره على الدعوى المدنية .. .. .	٦١	٦٤
الفصل السابع : الطعن فى الحكم الصادر فيها .. .. .	٦٥	٧٣

## موجز القواعد القانونية :

## الفصل الأول : اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

أرقام القواعد

- شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض . من هو المسئول عن الحقوق المدنية بنص المادة ١٤٢ عقوبات سورى ؟ عدم جواز مقاضاة شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية . علة ذلك . حق الضرر في مقاضاة شركة التأمين بالبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة . ماهية هذا الحق المباشر الوارد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير السوري .. .. . ١
- المدعى عليه في الدعوى المدنية : من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار اليه بنص ١٤٢ عقوبات سورى . هو المسئول عن عمل غيره بالمعنى الوارد بنص المادتين ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني السوري . شركة التأمين لا يصدق عليها هذا الوصف . التزامها مترتب على عقد التأمين - لا على الجريمة التي وقعت من المتهم . لا يجوز اختصاص شركات التأمين أمام المحاكم الجنائية .. .. . ٢
- ما الذي عناه الشارع بالحق المباشر الوارد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير السوري ؟ أن يكون للضرر حق مقاضاة شركة التأمين بالبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة - وهي المحكمة المدنية . ذلك لايمس القاعدة المقررة بنص المادة ٤ من قانون أصول المحاكمات الجنائية .. .. . ٣
- شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المدعى به امامها . وجوب توافر السببية المباشرة بين الجريمة والضرر . المدعى عليه في الدعوى المدنية . من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار اليه بنص المادة ٢٥٣ ا . ج . عدم جواز اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية . الاختصاص للمحكمة المدنية . علة ذلك ؟
- المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية ، تعويضاً عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .. .. . ٤
- اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد .. .. . ٥
- الدعوى المدنية ، بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لفرقة الاتهام بالفصل فيها ٦
- دعوى الحقوق المدنية . متى ترفع الى المحكمة الجنائية ؟ اذا كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . تخلف هذا الشرط : يسقط معه اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . مثال . تبديد .. .. . ٧
- ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية . هي ولاية استثنائية . حدودها . تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، ومتصل بها اتصالاً مباشراً . الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة . لا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم بالتعويضات عنها ؛ ولو كانت متصلة محل المحاكمة لاقتفاء علة التبعية
- مثال : شيك اسمي بدون رصيد . تظاهرة - بالطريق التجاري - من المستفيد الى المدعى بالحقوق المدنية . لا تقبل الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .. .. . ٨
- الأصل أن ترفع دعوى الحقوق المدنية الى المحاكم المدنية . أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية ، وأن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ثبوت أن الضرر ليس ناشئاً عن الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لاشبهة فيها . سقوط الإباحة ، وزوال اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . القضاء بالبراءة في هذه الحالة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .. .. . ٩-١٢
- الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : انتهاك المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة الى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . اعتبار الفعل مجرد تعامل مدني . خروج التقاضي في شأن التعويض فيه من اختصاص المحاكم الجنائية .. .. . ١٣
- قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به هذه الدعوى
- إجازة القانون للمدعى بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . استثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعى المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .. .. . ١٤



## أرقام القواعد

دعوى الحقوق المدنية • الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية • إباحة القانون رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كان طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية • الأمر المترتب على تخلف هذا الشرط : عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية • توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام • مثال .. .. . ١٥

## الفصل الثاني : شروط قبولها .

رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني • يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمستوفون عن الحقوق المدنية • علة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية أمام المحاكم الجنائية ١٦

رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة أجنبي عليه عن نفسها وبصفتها وصياً على أولادها القصر • الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المجنى عليه • ثبوت أن هذا الأخير لم يعين وصياً على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثاً ولا نائباً عن الورثة • رفض الدفع • في محله ، علة ذلك : عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طريقه .. .. . ١٧

لمديري الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها • ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك • ثبوت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم المطعون ضده من تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها • حقه في رفع الدعوى المدنية بصفتها نائباً عن الشركة • قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه بهذه الصفة وبقبولها • صحيح في القانون .. .. . ١٨

تأميم الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ • إلحاقها بالمؤسسة العمومية العامة للنقل الداخل التي من بين أفراسها الإشراف على الشركات المحقة بها إشرافاً لا يفتقدما شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضي • قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفضها على غير ذي صفة - خطأ في تطبيق القانون • وجوب نقضه وتصحيحه بالتضام بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها .. .. . ١٩

جريمة الاعتداء على الإقراض بالربا الفاحش • عدم جواز الادعاء فيها مدنياً أمام المحاكم الجنائية • سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوي وأحداً أكثر • علة ذلك ؟ .. .. . ٢٠

القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القتل والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها • قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية • خطأ في تطبيق القانون • وجوب نقضه جزئياً وتصحيحه .. .. . ٢١

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية • عدم تعلقه بالنظام العام • هو من الدفوع الجوهرية • على المحكمة أن تعرض له وترد عليه • ما دام الدفاع قد تمسك به • والا كان حكمها معنياً بالقصور .. .. . ٢٢

## الفصل الثالث : إجراءات نظرها والحكم فيها .

وجوب اتباع الإجراءات التي رسمها القانون لإقامتها .. .. . ٢٣

إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناءً على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة • وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض • علة ذلك .. .. . ٢٤

إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة • المادة ٣٠٩ ج ١ • ذلك تقديري للمحكمة الجنائية ٢٥

اختلاف موضوع الدعوى المدنية عن موضوع الدعوى الجنائية • وإن نشأت عن سبب واحد ٢٦

نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية • قانون المرافعات • متى يرجع إليه : لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية

مثال : دعوى مدنية • بلوغ المدعي بالحق المدني - الذي كان قاصراً - سن الرشيد • تمثيله نفسه بمحاميه بعد أن كان يمثله وليه الطبيعي • الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة • غير صحيح • علة ذلك

تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية • وجوب سيرهما معاً بقدر المستطاع .. .. . ٢٧

الدعويان المدنيان المقامتان من شخصين مختلفين ضد متهم واحد • قضاء المحكمة الاستئنافية في كل منهما • بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين - المدعي فيهما مدنياً - للارتباط • لانتقاض في ذلك ٢٨

تخلي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية لأنها تستلزم إجراء تحقيق خاص من شأنه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية • ذلك من سلطة المحكمة • الالتفات من طلب ضم أوراق متعلقة بالدعوى المدنية التي تخلت المحكمة عن نظرها • لا إخلال بحق الدفاع • المحكمة غير ملزمة بتحقيق دفاع للمتهم إلا إذا كان متعلقاً بالدعوى المنظورة أمامها .. .. . ٢٩

## أرقام القواعد

- الدعوى المدنية التي تقام على المتهم نفسه . يجب لقبولها أن يكون التهم بالغا ، أو أن ترفع على من يمثل أن كان خاقد الأهلية . إذا لم يكن له من مثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله .  
 المادة ١/٢٤٣ إجراءات . استناد المحكمة في هذا الشأن إلى نص المادة ١٧٣ مدني . خطأ في القانون ٣٠
- الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات . شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية ، وأن يكون الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق يبنى عليه إجراء الفصل في الدعوى الجنائية .. .. . ٣١
- خضوع الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية للمقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٢٦ إجراءات جنائية .. ٣٢
- الاصل أن الأحكام تصدر بأغلبية الآراء . خروج المشرع عن هذه القاعدة بما نص عليه في المادة ٢/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب اجماع آراء قضاء المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو الفناء حكم الرأفة . انطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعي بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنف . عدم انسحاب حكم هذا الاستثناء إذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز التهم في الدعوى المدنية استقلا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض ألغى به ابتدائيا بعد تحقق نسبة الواقعة الجنائية الى التهم ٣٣
- خضوع الدعوى المدنية التي ترفع تبعا لدعوى جنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .. .. . ٣٤
- للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تعرض لواقعة الدعوى تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . ومادام المدعي بالحق المدني قد استمر في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك ؟ .. ٣٥
- انتهاء المحكمة الجنائية الى ان تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الاموال المسروقة ومقدارها ما لا يتسع له وقتها . فضاءها بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لا تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . علة ذلك ؟ قيمة المسروقات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة .. .. . ٣٦
- خضوع الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه الإجراءات وقف التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .. .. . ٣٧
- الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعي بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم : عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . ان تخلف ذلك : عدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . مثال .. .. . ٣٨
- الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعي المدني تاركا لدعواه المدنية . من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. . ٣٩
- الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، وأن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق يبنى عليه اجزاء الفصل في الدعوى الجنائية .. .. . ٤٠
- اشتراط المادة ٢٦١ إجراءات لاعتبار الدعوى متروكة أن يكون غياب المدعي بالحقوق المدنية بعد اعلانه لتفصيله ودون قيام عقر تقبله المحكمة .. .. .
- ترك المرافعة من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. . ٤١
- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . من الدفع الجوهرية . على المحكمة التصدي له عند ابدائه . عدم تعلقه بالنظام العام . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .. .. . ٤٢
- الدفع بسقوط حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوطه بعدم ابدائه قبل التوضي في الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. ٤٣
- حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية متحللة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكمة الجنائية . مثال .. .. . ٤٤

متى ترجع المحكمة الجنائية الى قانون المرافعات المدنية ؟ عند احالة صريحة على حكم من احكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية او عند خلو القانون الاخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات

خلو قانون الاجراءات من ايراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ .

اغفال محكمة اول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للمدعي المدني اللجوء الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع الى محكمة اول درجة للفصل فيما افغلهه .. ٤٥

**الفصل الرابع : الادعاء المدني امام محكمة الاحالة .**

نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم من غير النيابة . اثره : أن لا يضار الخصم بطنعه . عدم جواز تدخل المدعي المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها .. ٤٦

**الفصل الخامس : التعويض .**

**الفرع الاول : التعويض عن الضرر المادي والادبي .**

الضرر المادي والادبي : سببان في ايجاب التعويض .. ٤٧

تعويض الضرر . فقد الوالد ولده . ليس ضررا محتمل الحصول في المستقبل .. ٤٨

**الفرع الثاني : تقدير التعويض**

عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين مآش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض .. ٤٩

اجتماع طريقين للتعويض . صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له باحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والمآشات لموظفي الدولة وغيرهم . علة ذلك . اختلاف مصدر كل حق عن الآخر .. ٥٠

وجوب تقيد المحكمة في تقدير عناصر التعويض بالواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في القانون . مثال .. ٥١

**الفرع الثالث : التضامن في التعويض .**

اتحاد فكرة المتهمين وتطابق ارادتهم على التمدي ولو بشر تقدير سابق . اثره : مسئوليتهم جميعا متضامتين بالتعويض بسبب ما وقع منهم او من احدهم من فعل غير مشروع . سبق الاتفاق على التمدي انما تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير . دون المسؤولية المدنية .. ٥٢

**الفرع الرابع : تسبب احكام التعويض .**

مسؤولية المتبوع عن افعال تابعه . أساسها . متى تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة اثاره الدفاع مسألة الصلح بين الطرفين بطريقة مرسله انشاء ابداء ملاحظاته على أدلة الدعوى ودون تحديد موضوعه . عدم التزام المحكمة بمناقشة هذا الصلح . قضاؤها بالتعويض . لا تقرب .. ٥٣

تعويض . التدليل على قيمته . من شأن المدعي وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيهه أو تكليفه اثبات دعواه .. ٥٤

الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعي بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة الى وصف قانوني بينه . لا جدوى منه تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم . كفايته للحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله .. ٥٥

اقامة الحكم قضاء في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأميسا على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل اجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد . ثبت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .. ٥٦

بيان علاقة المدعي المدني بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية واستظهار أساس المسؤولية المدنية من الأمور الجوهرية التي يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم والا كان معيبا بالتقصير .. ٥٨

## أرقام القواعد

- استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء - عدم مجادلة الطاعة في انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى - إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستند من الأوراق هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعها - استنادها زيدا إلى المسؤولية الناشئة عن الأشياء - نص الطاعة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض إلى المسؤولية الأخيرة - غير مجد .. .. . ٥٩
- قضاء الحكم للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب - قصور .. .. . ٦٠

## الفصل السادس : الحكم بالبرائة وأثره على الدعوى المدنية

- القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية - المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - في حالة الحكم بالبرائة - شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة - لا وجه لتقرير المسؤولية على أساس شبه الجنتحة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .. .. . ٦١
- دعوى مدنية - شرط اختصاص المحكمة بنظرها : تعلقها بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم - الحكم بالبرائة لعدم ثبوت التهمة يستلزم رفض طلب التعويض .. .. . ٦٢
- تشكك المحكمة في أصل الواقعة - قضاؤها في موضوع الاتهام بالبرائة لعدم الثبوت تحت أي وصف - ما يشره المدعى بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة - لا جدوى منه .. .. . ٦٣
- مجرد تشكك القاضي في صحة استناد التهمة إلى المتهم - كفايته للقضاء بالبرائة ورفض الدعوى المدنية .. .. . ٦٤

## الفصل السابع : الطعن في الحكم الصادر فيها

- الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها - وجوب تبرص المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في الطعن على الحكم الضروري النهائي بالنسبة إليهما ما لحظ في القانون - نقض الحكم والإحالة بالنسبة للمتهم - علة ذلك .. .. . ٦٥
- اقتصار حق المدعى بالحق المدني في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها - لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية .. .. . ٦٦
- طعن المدعى بالحق المدني بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية - جوازه : رغم صيرورة الحكم بالبرائة نهائيا - ثبوت الخطأ في القانون - نقض الحكم والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية - مثال .. .. . ٦٧
- للمدعى بالحق المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي - المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية - سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت - ليس له أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي
- من المقرر أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف - لا يجوز الطعن بطريق النقض - ادعاء الطاعنين مدنيا بقرض صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت - الحكم برفض دعواهما المدنية - لا يجوز لهما الطعن بالنقض في هذا الحكم - لا يفر من ذلك صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية - بعد استئناف التهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بأدائته والزامه بالتعويض - علة ذلك : قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعين بالحق المدني حكما في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية - متى امتنع عليهما حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف .. .. . ٦٨
- للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية - شرط ذلك : أن تكون التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه - علة ذلك : استقلال هذا الحق عن حق النيابة العامة والمتهم - اختلاف الموضوع في كل من الدعويتين وإن كانتا ناقشتين عن سبب واحد .. .. .
- طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية - لهذه المحكمة يبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل التكون لها في حق المتهم - ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضي بعدم استئناف النيابة له - مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون وجوب نقض الحكم .. .. . ٦٩

## أرقام القواعد

- استئناف التهم الصادر ضده في الدعوى المدنية وحدها . خضوعه للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهازي القاضي الجزئي
- استئناف التهم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به - لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لاحد اهادون الأخرى . علة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة . مجانية المحكمة الاستئنافية في قضائها لهذا النظر . خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه
- ٧٠ .. .. .
- القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا . للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها الى فاعلها - لا جدوى للطعن من القضاء بالأحالة بالنسبة الى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التعويض المحكوم به غرض صاغ واحد
- ٧١ .. .. .
- لا يجوز بأية حال أن يضار الممارض بناء على المارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون
- ٧٢
- ليس للمدعيات بالحق المدني النemy على الحكم لاعراضه عن الرد على الدفع المبدي من التهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمقضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته
- ٧٣ .. .. .

## احالات عامة

راجع أيضا : إجراءات :

( القواعد أرقام ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٩٤ ، ١٠٦ ) .

ولتبريد جرمي :

( القاعدة رقم ٩ ) .

وحكم

( القاعدة رقم ١٢٥ ) .

ودخلان :

( القاعدة رقم ١٢ ) .

ومراقب عامة :

القواعد القانونية :

الفصل الأول : اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

استثناء من أصلين مقررين - أولهما أن المطالبة بالحقوق المدنية مطعها المحاكم المدنية ، وثانيهما أن تحريك الدعوى الجزائية هو من شأن النيابة العامة - وهذا الاستثناء مبناه الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ، ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجزائية وأن يكون موضوعها طلب التعويض الناشئ مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجزائية .

١ - ان القانون اذ أجاز بالمادتين ٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ١٤٣ من قانون العقوبات السوري - المدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر عن الجريمة أمام المحاكم الجزائية - اما عن طريق الدعوى العمومية التي تقيمها النيابة العامة على المتهم ، أو بالتجاء مباشرة الى المحاكم المذكورة مطالبا بالتعويض عن طريق تحريك الدعوى الجزائية ، فان هذه الاجازة انما هي

المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان لحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الظاهري المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبنها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية . والمادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، واذا جاء بفقرتها الأخيرة « ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية » فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدني الأشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، وأساس مسؤولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سواء اختارهم لتابعيهم ، أو قصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك بأن مسؤوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقدين معها - اما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة - فالضرر لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار - بل بطلبها بتنفيذ عقد التأمين ، واذا فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسؤولية العقدية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره اذ أن محله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن السيارات وقواعد المرور - من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاول عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - بشأن التأمين الاجباري - من النص على حق الضرر المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا - لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسؤولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعوى

٢ - المادة ١٤٢ من قانون العقوبات السوري انما قصدت بالمسؤولين مدني - الأشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم - وهم الذين تناولتهم المادتان ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدني السوري وأساس مسئوليتهم ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم أو قصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن هم تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء - ذلك بأن أساس مسئوليتها هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين - فكل نزاع يقوم حول ذلك يتعلق بالمسؤولية العقدية ومحله المحاكم المدنية .

(الطن رقم ١ لسنة ٢٠ في هيئة عامة جلسة ١٤/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١)

٣ - المراد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير الصادر في من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أن يكون للضرر حتى مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحكمة المختصة - وهي المحكمة المدنية - دون اللجوء الى استعمال حق مدنيه في الرجوع عليها - وهو أمر لا يمس القاعدة المقررة بالمادة الرابعة من قانون أصول المحاكمات الجزائية - وهي قاعدة قد وردت على سبيل الاستثناء فيتمتع عدم التوسع فيها وقصرها على الحالة التي يتوافر بها الشرط الذي قصد به المشرع أن يجعل الالتجاء الى المحاكم الجزائية منوطا بتوافره - وهو قيام السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر ، فمتى كان التعويض المطلوب يستند الى عقد التأمين كان لا محل للقول باختصاص المحاكم الجزائية بنظره ، ومتى تقرر ذلك ، وكانت الدعوى المدنية قد اقتصمت بها الشركة الطاعنة على أساس عقد التأمين وقضت المحكمة الجزائية باختصاصها بنظرها وفصلت فيها على مبدأ جرى به قضاء الدائرة الجزائية لمحكمة النقض بالاقليم الشمالي ، فإن الهيئة العامة ترى المدلول عنه والفصل في الدعوى وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ويتمتع لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بالتعويض ، والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجزائية بنظر الدعوى المدنية قبلها .

(الطن رقم ١ لسنة ٣٠ في هيئة عامة جلسة ١٤/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١)

٤ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى

المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها مما يشوبه بالقصور ، ذلك أنه لم يبين كيف انتهى الى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التهديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم أن الدفاع انما أراد بعبارة سائلة الذكر - والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف - مجرد تقييم المبلغ المطالب به ويان سببه بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسره من مال مختلس .

( الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ ص ١٣  
ص ٣٤٢ ) .

٧ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات اختصاص غرفة الاتهام اما بإحالة الدعوى الى المحكمة اذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانونا وأن الدلائل كافية وترجعت لديها ادانة المتهم ، واما التقرير بعدم وجسود وجه لاقامة الدعوى اذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ جلسة ٨/١٠/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٦٠٤ ) .

٨ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببرائة المتهم لما تكشف له بداءة من أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحث تدور حول اخلال بتنفيذ عقد بيع ، وقد البست في جريمة التهديد على غير أساس من القانون ، فإن قضائه بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية . أما وقد تعرض لها

التعويض - بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جد من أمر في هذا الخصوص هو تخويل المضرورة حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة الى استعمال حق مدنيته في الرجوع عليها - على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلا ، وهي المحكمة المدنية - فإذا كان الحكم قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فانه يكون قد أخطأ في القانون ويتمين لذلك نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين .

( الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٣٦٣ ) .

٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها بما تنتهي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

( الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢/١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٠٢٤ ) .

٦ - متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع في جملتها لحمل مضمونها على أنها تغيير للأساس الذي تستند اليه دعواه ، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت - بناء على ذلك - بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذي لحق المدعى من الجريمة ، فإن حكمها يكون مبيها . فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها في الدعوى المدنية بالتعويض على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التهديد المسندة الى المتهم ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية تأسيسا على أن التعويض المطلوب ليس ناشئا عن جريمة التهديد وأن المتهم انما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكلاء عن البنك « المدعى بالحقوق المدنية » واستندت في ذلك الى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير - إجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه « المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك الى سدادها لملائته » - فإن ما قاله الحكم

١١ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئا مباشرة عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية صندوق التوفير على إهمال موظفيه فإن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها - حيث ينبغي أن يكون التعويض المدني المدعى به أمام المحكمة الجنائية مترتبا على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتيبا مباشرا ، وحيث تنتفى السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فإن الاختصاص بالفصل في التعويض ينقصد للمحاكم المدنية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من إلزام صندوق التوفير بالتعويض يكون باطلا بما يعمين نقضه نقضا جزئيا .

(الطن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢٧/١٢/١٧ من ١٤ ص ١٩٥٤)

١٢ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من بادئ الأمر ، سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢٦٣/٤/١ من ١٤ ص ٣١٧)

١٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى المطعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيسا على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمها الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف أو هوى قص المقرض - وكان ما ذهب إليه الحكم من أن الحاجة إلى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الفاق - صحيحا في القانون . ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض إليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأييم الفعل إلا إلى حالة معينة هي التي يستغل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلق ، وكان الفصل بعد إذ انحصر عنه التأييم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢٦٣/٢/٣ من ١٥ ص ١١٦٦)

الحكم وفصل في موضوعها بالرفض فانه يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع له وجه الطعن فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

(الطن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢٦٣/١٢/١١ من ١٣ ص ٨٤٢)  
(والطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢٦٣/١٢/١١ (لم ينشر) )

٩ - من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا ولا تعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها لانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية فإذا كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المسندة إلى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت أصلا على المتهم الآخر - الذي حرر الشيك باسمه - والذي اقتصم دوره على تظهيره إلى المدعي بالحقوق المدنية ( الطاعن ) تظهيراً ناقلا للملكية بالطريق التجاري ، على غير مقتضى القانون ، وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي ، ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢٦٣/١/٨ من ١٤ ص ١٠١)

١٠ - الأصل أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنيا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فإذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعي به عن الفعل الخاطيء المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للمتهم به ، سقطت هذه الدعوى التبعية بطالتها التي وقعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ، مادام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يمين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١١٦٩)



١٤ - إذ أجاز القانون للمدعى بالحق المدني أن يطلب تعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية أما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجاهل مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتصويض ومحركا للدعوى الجنائية . فإن هذه الاجازة أن هي الا

استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه فيها منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . ولما كان الحكم لم يستظهر

وجه الضرر الذي أصاب المدعى بالحق المدني وهو أساس الادعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور الذي يعيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية والجنائية .

١٦ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق القانوني وفقا لنص المادة ٣/٦٣ من قانون الاجراءات . فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣ من ١٢ ص ٢٦٦)

١٧ - إذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع أخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله أن المدعية بالحق المدني - وهي الوصية على أولادها القصر - لم تكن طرفا في هذا الصلح ، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحا في القانون . ذلك أن عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه ، وما دام أن العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه ، وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصي على قصر أخيه ، فإن توقيعه على هذا العقد بصفته وصيا لا يفضي عليه هذه الصفة ، كما أن أثر العقد لا يتعدى إلى المدعية بالحق المدني .

(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٢ جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ من ١٣ ص ٧٢٠)

١٨ - تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة والتوصية بالأسمهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - على أنه « يكون لمديرى الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك » . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم على المطعون ضده تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها ، وكانت الدعوى المدنية قد رفعت منه بصفته نائبا عن الشركة ، فأنها تكون قد رفعت من ذى صفة في رفعها ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/٣/١٩ من ١٤ ص ٢٠٢)

١٥ - من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الضار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة - وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعاوى المدنية ومتى تقرر أن هذه الاباحة مبناه الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتلقه بالولاية وإذ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالسيارة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون وليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى التعويض عن اصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمة الاصابة الخطأ في حق المطعون ضده وهو حد اختصاصها في الدعاوى المدنية التي ترفع لها عن التعويض الناشئ عن الجريمة وبين ما حكمت به من عدم

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ من ١٦ ص ١٢٣)

٢١ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى فى الدعوى المدنية الا اذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به الدعوى . ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب الملقى أن يقضى فى الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها بما لذلك ، أما وقد قضى برفضها فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيح الحكم فى هذا الشأن .

(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ص ١٥٧)

٢٢ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كانا من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام الا أنها من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدافع قد تمسك بها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذين الدفوعين ولم يمن بالرد عليهما فانه يكون ميبيا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٠ ص ١٥٧)

### الفصل الثالث : اجراءات نظرها والحكم فيها .

٢٣ - نظم القانون اجراءات الادعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائى بحيث لا يتكسب المضرور أو من انتقل اليه حقه هذا المركز القانونى بما يترتب عليه من حقوق وآثار الا اذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقا لما هو مرسوم قانونا ، ولما كانت واقعة الادعاء بحقوق مدنية هي التى تسبغ على صاحبها الصفة فى استئناف الأمر الصادر من النيابة ومن غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى تمين لزاما توافر هذه الصفة قبل رفعه . ومتى كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ آجازت هى الأخرى للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، فإن الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليهما فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليهما - دون أن يسبق لهما الادعاء فى التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه .

(الطن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ ص ١٤٢)

١٩ - مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ومذكرته الايضاحية أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى الإبقاء على شكله القانونى واستمرار ممارسته لنشاطه مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التى يرى الحاقه بها ، وهذا الاشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التى كانت له قبل التأميم ، كما أن ايلولة أسهم الشركات ورؤوس اموال المنشآت المؤممة الى الدولة - مع تحديد مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم - لا يمس الشكل القانونى الذى كان لها . ولما كانت الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - من بين الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بمؤسسة النقل والمواصلات ثم بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الاشراف على الشركات الملحقة بها التى تتكون منها أموالها ذلك الاشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التى ألحقت بها بمقتضى القانون سالف الذكر ، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى لرفضها على غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يتعين معه نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

(الطن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ص ١٤٥)

٢٠ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الاعتياذ على الاقتراض بالربا الفاحش - لايجوز فيها الادعاء المدنى أمام المحاكم الجنائية سواء أكان المجنى عليه قد تعاقد فى قرض ربوى واحد أم أكثر ، وذلك لأن القانون على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الاقتراض فى ذاته وإنما يعاقب على الاعتياذ على الاقتراض ، وهو وصف ممنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى المدنية يكون غير سديد ، ولا يكون له بعد اذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى أن يتحدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم فى الدعوى الجنائية بالبرائة .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ ص ١٥٧)

حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته المحكمة المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضي، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عن الأخرى .

(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/١١/٦٦ م ١٢ م ١١٢)

٢٧ - من المقرر أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات الا لسد نقص - ومن ثم فانه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإقطاع سير الخصومة لتغير مثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصرا وبلغ سن الرشد ، لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .

(الطن رقم ٦٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٦٦ م ١٣ م ١٠٧)

٢٨ - اذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعوتين على الطاعن أحدهما لأنه زور سندا واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله ففقت محكمة أول درجة بعقوبة في كل من الدعويتين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعويتين وقضت فيهما بعقوبة واحدة ، فانه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجود تنبيهه الى هذا الاجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط إجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يصف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا إخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٦٢ م ١٣ م ٤٩٥)

٢٩ - متى كانت المحكمة قد تخلت - في حدود سلطتها - عن نظر الدعوى المدنية بعد أن رأت أن الفصل فيها يستلزم اجراء تحقيق خاص بنى عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ، وقررت احالة الدعوى المدنية الى المحكمة الجزئية المختصة ، فإن طلب ضم عقد الصلح الذي

٢٤ - لا يجوز الناء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة - والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا بإجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظرا للتبعية بين الدعويتين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى - فاذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون ، ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٦ م ٢١ م ١١٢)

٢٥ - المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة الا اذا قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تعديد التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها - أما وقد قدرت أن هذا التعديد يسور من واقع الأوراق المبروزة عليها : وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب اجراء تحقيق خاص أو احالة الدعوى الى المحكمة المدنية لاجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه ما دام سائفا مستندا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٦ م ١٢ م ٧٧٧)

٣٦ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحقوق المدني وحده وإن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - الا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفصل الضار للمؤمن قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتمين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجيئ كيوفا وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم . ومن ثم فانه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الاصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ اذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المدعى عليه (المتهم) فعلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة انما هي نتيجة للاصابة التي

ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي .

(الطن رقم ٢٥٦٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ ص ١٤ من ٣٥٤)

٣٣ - ان مملك المشرع في تقرير قاعدة اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة - التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها لاصدار الأحكام بأغلبية الآراء - وإيراده إياها في المادة ٤١٧ في فقرتها الثانية مكمل للفقرة الأولى الخاصة بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها ، ظاهرة الدلالة في قصرها على حالة تسوء مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها ، أو عندما يتصل التعويض المدني المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - بثبوت تلك الواقعة الجنائية لليلة ذاتها التي يقوم عليها ذلك الاستثناء - سواء استأنفت النيابة العامة الحكم أم لم تستأنف - فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة إذا ما تعلق الأمر بتسوء مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا بعد اذ تحققت نسبة الواقعة الجنائية الى المتهم ، مما لا يصح معه اعمال حكم القياس بالتسوية بين هذه الحالة الأخيرة التي لم يرد حكم الاجماع بشأنها وبين حالة استئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه في صدرها وحدها لاختلاف العلة في الحالين .

(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ ص ١٤ من ٦٦٧)

٣٤ - الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الأحوال المستثناء بنص صريح في القانون . فطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية مؤقتا حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه ، لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ من ٤١٥)

(والطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ص ١٤ من ٧٧)

أشار اليه الدفاع بشأن الدعوى المدنية يكون قد أصبح غير ذي موضوع . ولما كان القانون لا يلزم المحكمة بتحقيق دفاع المتهم الا اذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها ، فان النemy على الحكم من هذه الناحية بدعوى الاخلال بحقه في الدفاع يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ من ٤٧٠)

٣٥ - الدعوى المدنية التي تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ إجراءات والتي تنص على أنه « ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالنا وعلى من يمثله ان كان فاقد الأهلية، فان لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أنه تعين له من يمثله » . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم ( الطاعن ) وبوشرت إجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فان الحكم يكون قد خالف القانون حين استند الى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يتعين معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .

(الطن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤ ص ١٤ من ١٢٩)

٣٦ - الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية وتري أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

(الطن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥ ص ١٤ من ١٦٩)

٣٧ - مؤدى نص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالعق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها - اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا - وكانت هذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . فلا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر

٣٨ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعدى الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - الا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفه صحيحا وما لم تنقذ هذه الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المرفوعة من الطاعن بالجلسة عن جريمة القذف ورفض الدعوى المدنية عملا بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتبكها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين نقضه بالنسبة الى ما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم .

(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٥)

٣٩ - ان الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية هما من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١١١)

٤٠ - محل التمسك بطلب احالة دعوى التعويض الى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل في التويضات اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا مناطه أن يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التويض منقذا للمحاكم الجنائية .

(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٢٤)

٤١ - ان المادة ٣٦١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكلا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة . فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر قبله المحكمة ، ولذا فإن ترك

٣٥ - اذا خول القانون المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد الى تخويل المحكمة الاستثنائية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ، مما يقتضاه أن تصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما في حق المتهم « المستأنف عليه » ما دامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة ، وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، اذ أنه لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعوى وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد الا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى ما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافا ، انما يشترط قيام هذا التلازم عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

(الطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ١١٠)

٣٦ - اذا كانت المحكمة قد قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تقدير التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها بالضبط وهو ما يتسع له وقتها وقضت باحالة دعوى المدعية بالحقوق المدنية الى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت قيمة المسروقات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة فإنه ليس ثمة تناقض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالادانة وبين احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٣٠٣)

٣٧ - من المقرر أن الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع في اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .

(الطن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ٥/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٥)

المرافعة بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٦٥)

٤٢ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي تعين التصدي لها عند ابدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٦٥)

٤٣ - الدفع بسقوط حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي صوالح خاصة فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٦٥)

٤٣ - الأصل أن حق المدعي بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكمة الجنائية . ولما كانت دعوى اشتهار الافلاس تختلف موضوعا وسببا عن دعوى التعويض عن جثة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم - موضوع الدعوى المطروحة - اذ تستند الأولى الى حالة التوقف عن دفع الديون وتستند الثانية الى الضرر الناشئ عن الجريمة لا عن المطالبة بقيمة الدين محل الشيك . وكان الطاعن ( التهم ) لا يدعي بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية ابتداء أمام المحاكم المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة . فإن الدفع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية في اللجوء الى الطريق الجنائي لسلوكها الطريق المدني يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٦٥)

٤٥ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة

الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالنسبة للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ منه ، وكان مفاد منطوق الحكم المطعون فيه ( الاستئنافي ) أن الحكم الابتدائي أغفل الفصل في الدعوى المدنية بالنسبة الى المطعون ضدها فضلا عن أن مدونات الحكم لم يتحدث عنها . فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية ( مصلحة الجمارك ) أن ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفله وليس لها أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة انما تميد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستند محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه .

(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٤٠)

#### الفصل الرابع : الادعاء المدني أمام محكمة الاحالة .

٤٦ - من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاصل بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطعنه ، وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعي المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ ص ١٥ ص ٥٥٩)

#### الفصل الخامس : التعويض

##### الفرع الأول : التعويض عن الضرر المادي والأدبي

٤٧ - من المقرر قانونا أن الضرر المادي والأدبي ميان في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منها ، وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/٧/١٩٦١ ص ١٢ ص ٨٩٩)

٤٨ - تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل إذ مثل هذا التعويض

عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى إليها تكون قد خالفت القانون ، بتصددها لفعل ليس مطروحا عليها ولا ولاية لها بالتقصير فيه ، مما يعيب الحكم في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية ويستوجب نقضه في هذا الخصوص — ولما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالطعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد الميعاد ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا فيما قضى به في الدعوى المدنية ، وذلك عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣٦ ق ٢٧/٦/١٩٦١ م ١٢ ص ١٧٤) .

#### الفرع الثالث : التضامن في التعويض .

٥٢ — متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فانه جميعا يكونون مسؤولين متضامنين مدنيا عما أصاب المجنى عليه « المدعى بالحقوق المدنية » من ضرر عن اصابته ووفاته أخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعا أو من أى واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي ، فان هذا الاتفاق انما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير — أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الايداء بفعل غير مشروع ، فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخر على ايقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من التفرق بين الضاربين وبين الضاربين وغير الضاربين في المسؤولية الجنائية فان المسؤولية المدنية تهمهم جميعا .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٦ ق ١١/١٢/١٩٦١ م ١٢ ص ١٦٩) .

#### الفرع الرابع : تسبیب احكام التعويض .

٥٣ — بنى الشارح حكم المادة ١٧٤ من القوانين المدني على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عند ما عهد اليه بالعمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ويكفي في ذلك تحقق الرقابة من الناحية الادارية ، كما لا ينبغي أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملا مشتركا لهم .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٠ ق ١٣/١/١٩٦١ م ١٢ ص ٤٦) .

انما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد في أى حال .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٣٦ ق ٧/١١/١٩٦١ م ١٢ ص ٨٩٩) .

#### الفرع الثاني : تقدير التعويض .

٤٩ — اذا كان الثابت أن المعاش المستحق لابن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٩ ، ولم يكن من قبيل المعاشات الاستثنائية التي يتعين التصدي لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ، فإنه لا يقبل النفي على الحكم بعدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق ٣٠/١/١٩٦١ م ١٢ ص ١٣٦) .

٥٠ — يبين من استقراء نصوص المواد ١١ ، ١٤ ، ٢٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٩ بأشياء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذي يربط التزامات وحقوقا لكل منهما قبل الآخر، وأن المبالغ التي تؤدي تنفيذا لأحكامه هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته ، أما مبلغ التعويض المقضى به فقصده الفعل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من التابع في أثناء تأدية وظيفته وربط عليه مسؤولية المتبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلمت الى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفته — على مبلغ التأمين ، ولم يلق اليهما بالا وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدح في ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يعيب الحكم الفتاة عن الرد على ما تنصاه المسؤولية عن الحقوق المدنية في هذا الخصوص لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق ٣٠/١/١٩٦١ م ١٢ ص ١٣٦) .

٥١ — اذا كان الثابت أن المحكمة أدخلت في عناصر التعويض الذي قضت به على المتهمين ما أصاب المجنى عليه من ضرر مادي نتيجة الاعتداء عليه بالضرب ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت عن جنابة هتك العرض المستندة الى المتهمين وقد ادعى المجنى عليه مدنيا مطالبا بتعويض الضرر الذي أصابه من هذه الجريمة ، فإن المحكمة اذ قضت بالتعويض

٥٤ - إذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن المتهمين وإن أشار الى حصول صلح بين الفريقين ، إلا أنه لم يبين موضوع هذا الصلح ، بل ساق دفاعه بشأنه مرسلاً في أثناء ابداء ملاحظاته على أدلة الدعوى فإنه لا تريب على المحكمة أن هي التفتت عما قاله في هذا الشأن وقضت في الدعوى المدنية بالتعويض .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ ص ١٢٣ مر ٥٢٣)

٥٥ - المحكمة - في صدد بحثها الدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه اثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ أن الأمر في ذلك كله موكل اليه ليدلل على التبرؤ الذي يطلب به بالكيفية التي يراها .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢٧ مر ٥٢٧)

٥٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة في حقه على أساس الشك في أدلة الاتهام ، فلا يكون ثمة جسدوى للطاعة « المدعى بالحقوق المدنية » من النعى على المحكمة أنها لم ترد الواقعة الى وصف قانوني بعينه ، ذلك فانه يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة اسناد التهمة الى المتهم ليفضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .

(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ ص ١٢٣ مر ٣٧٥)

٥٧ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطار ، فان طلب عدم الاقتراب من العربات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل إبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خف السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ، والاستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط - ولو كان أمراً منها عته - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وأن التحذير أمر عام لم تقصد

اللائحة توجيهه الى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل اجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات ، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذى يوجه الى عمال الشحن قبل إبان عملية المناورة ، كما أنه لم يبين حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ . وكان الحكم قد أقام قضاء - في رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيساً على التفسير الضامى لللائحة السكة الحديد ، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التى اعتمد الحكم عليها وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٣٦٤٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٤ ص ١٤٦ مر ٥٢٨)

٥٨ - إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنياً - بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية وهى من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم فان حكمها يكون معيباً بالقصور .

(الطن رقم ١٤٤٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ص ١٥٥ مر ١٧٤٢)

٥٩ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركنا في طلب التعويض الى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ، وكانت الطاعة لا تجادل في انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن الأشياء صحيحاً لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسؤولية إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعدو أن



للطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) فيما يثيره بشأن وصف الواقعة .

(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ م ١٦ ع ٢ م (٧٢٤) -

٦٤ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة أسناد التهمة الى المتهم ليقضى ببراءة ورفض الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١١/١٩٦٥ م ١٦ ع ٨٢٣) .

#### الفصل السابع : الطعن فى الحكم الصادر فيها .

٦٥ - الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد

صدر حضوريا ونهايا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه نى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم .

فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غاييا - الا

أن هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غاييا بالنسبة الى المتهم وحضوريا

بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، فانه تكون ذلك الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة

الى المتهم - وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث - وقد يؤدي ذلك الى ثبوت أنه لم يرتكب

الواقعة الجنائية التى أسندت اليه - وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى

الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية

التي هى أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما كان يقتضى انتظار استفاد هذا السبيل قبل

الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام - ومتى كان ذلك فان طعن المسئول

عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزا .

(الطن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٣/٢/١٩٦١ م ١٢ ع ٢٩٣) .

٦٦ - تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية الا فيما

يتعلق بحقوقه المدنية ، ومن ثم فلا يقبل منه ما ينهه على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية اذ لا شأن له به .

(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢ م ١٣ ع ٤١) .

يكون ترددا لم تكن المحكمة فى حاجة اليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمدا من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعنة عن أعمال تابعها ، فان النعى يكون غير مجهد .

(الطن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٥/١/١٩٦٥ م ١٦ ع ٢٥٠) .

٦٥ - قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد

الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم فى مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك

الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيبا بالتقصير .

(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ع ٩٤٥) .

#### الفصل السادس : الحكم بالبراءة واثره على الدعوى المدنية

٦١ - شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية

المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة

نسبه الى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون

فيه قد انتهى الى نفي مقارفة المطعون ضده الفعل المسمى المكون للخطأ الذى نشأ عنه الحريق ، ومن ثم فلا يكون

هناك وجه لتقرير مسئوليته على أساس شبه الجثة المدنية .

(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٣ م ١٤ ع ١٦٩) .

٦٢ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم فى

التعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من

التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فصل

لم يثبت فى حق من نسب اليه .

(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ م ١٦ ع ٧٢٤) .

٦٣ - اذا قطعت المحكمة فى أصل الواقعة بالتشكك

وقضت فى موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف وطبقا لأى كيف ينسب عليها - فلا يكون ثمة جدوى

بإدائته والزامه بالتعويض، ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعين بالحق المدني حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليها حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم بالنقض لا يكون حائزا .

(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/٤/٢٣ ١٤٠٤ ١٤٠٤)

٦٩ - تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ومن المقرر أن حقه في ذلك قائم ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيد الا بالنصاب ، ذلك أن الدعويين وإن كانتا فاشتتين عن سبب واحد ، الا أن الموضوع في احدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بصحبة الحكم الجنائي . وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية ، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المقضي به بعدم استئناف النيابة له . بحيث يتمتع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، فانها بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقض الحكم .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/٦/٣ ١٤٠٤ ١٤٠٤)

٧٠ - مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الاتهائي للقاضي الجزئي اذا كان قاصرا على الدعوى المدنية وحدها ، أما اذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به ، فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة الى احدهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة . ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر ضده

٦٧ - يبين من استعراض نصوص المواد ١ و ٩ و ٦٠ مكرر و ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التي يجوز خلط أنواع الدخان المعسل بها - أن الشارع، فيما عدا تلك النسب التي فوض وزير المالية تحديدها، لم يحدد نسبة لخلط الدخان وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احراز الدخان المخلوط جريمة معاقبا عليها فائضا بذلك نوعا من المسؤولية القرضية مبنية على افتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل - اذا كان صانعا - بحيث لا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت الفس أو الخلط تأسيسا على أن من واجباته الاشراف الفعلى على ما يصنعه والتزام أحكام القانون في هذا الصدد ، ففقوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الفس أو الخلط وأن ارادته اتجهت الى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقم به حالة من حالات الاعفاء من المسؤولية الجنائية . أما من لم يكن صانعا فقد اغفاه القانون من العقاب اذا أثبت حسن نية . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده « المتهم المدعى عليه مدنيا » صانع وأن الدخان المضبوط قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط ، فإن ما انتهى اليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك « الطاعة » تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المطعون ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون مخطئا في تطبيق القانون متينا نقضه والاحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦٢/٣/٢٦ ١٣٠٣ ١٣٠٣)

٦٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث يغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض . ولما كان الثابت أن الطاعنين قد ادعيا مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فما كان يجوز لهما الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواهما المدنية ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية

ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه « . وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المقدمة من الطاعن ومن التهم بالزائما بأن يدفع متضامين الى المعارض ضدها مبلغ ألف جنيه على سبيل التمييز بدلا من مبلغ قرش صاغ واحد المحكوم به غاييا على سبيل التمييز المؤقت يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ ص ١٦٧)

٧٣ - لم يجوز المشرع الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . ولما كان المطعون ضده الذي حكم بتبرئته موضوعا مما نسب اليه هو صاحب المصلحة في الدفع ، وكان لا صفة للطاعنات ( المدعيات بالحقوق المدنية ) في التحدث عن دفع لم يبد منهن أو رمى الحكم بالقصور لاعراضه عن الرد عليه ، فانه لا يقبل منهن النعى على المحكمة بمخالفتها للقانون والقصور لاغفالها الرد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئتها لن آثار الدفع .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦٤)

في الدعوى الجنائية لرفعه عن حكم جائز استئنافه - وبعدم جواز استئنافه لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي يكون مبيها بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بقبول استئناف التهم في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤٦)

٧١ - القضاء برفض الطعن في شرطه الخاص بالدعوى الجنائية من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا ، بحيث يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها الى فاعلها . ومن ثم فانه لا جدوى للطاعن من القضاء بالاحالة بالنسبة الى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم - طالما أن التعويض المحكوم به هو قرش صاغ واحد .

(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤٦)

٧٢ - تنص المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يترتب على المعارضة اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغايي .

## دفاع

## أرقام القواعد

٢٢ - ١	الفصل الأول : حضور محام :
٢٣	الفصل الثاني : حرية الدفاع وضروقاته
٢٤ - ٩٦	الفصل الثالث : ما لا يعد اختلافا بحق الدفاع
٩٧ - ١٣٤	الفصل الرابع : ما يعد اختلافا بحق الدفاع
١٣٥	الفصل الخامس : استجواب المتهم
١٣٦ - ١٤٠	الفصل السادس : تدوين دفاع المتهم
١٤١ - ١٤٥	الفصل السابع : طلب التأجيل
١٤٦ - ١٥٣	الفصل الثامن : طلبات التحقيق
١٥٤ - ١٧٤	الفصل التاسع : طلب تدب خبير أو مناقشته
١٧٥ - ١٨٥	الفصل العاشر : طلب ضم أوراق
١٨٦ - ٢١٢	الفصل الحادي عشر : طلب سماع شهود
٢١٣ - ٢١٦	الفصل الثاني عشر : تقديم مذكرات
٢١٧ - ٢٢٩	الفصل الثالث عشر : طلب اجراء معافية
٢٣٠ - ٢٣٣	الفصل الرابع عشر : طلب فتح باب المرافعة

## موجز القواعد القانونية :

## الفصل الأول : حضور محام .

حضور المحامي . متى تلتزم المحكمة بسماع دفاع محامي المتهم بجنتحة . اذا كان المحامي حاضرا او كان غيابه لمصدر قهري . مثال في صحة رفض طلب التأجيل لحضور المحامي ١

حضور المحامي . وجوب المرافعة من محامي المتهم بجنتحية . تبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه ، الأمر الذي اقتنع به . لا ينطوي على تهديد ٢

حضور المحامي . وجوب حضور مدافع عن كل منهم بجنتحية . الفرض منه . لا يتحقق الا اذا حضر المدافع - بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه - اجراءات المحاكمة من اولها حتى نهايتها . مخالفة ذلك . بطلان الاجراءات ٣

حضور محام للدفاع عن المتهم بجنتحية . وجوب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التمرين وتولييه الدفاع . اثره : بطلان اجراءات المحاكمة ، واختلال بحق الدفاع . المادة ٣٣٧ ج ٤

مرافعة محامي المتهم طويلا . دون أن تمنعه المحكمة . لا اختلال بحق الدفاع ٥

تمدد المتهمين في جناية واحدة ، وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الاكتفاء بمحام واحد عنهم جميعا . يعيب اجراءات المحاكمة ٦

تمدد المتهمين في الدعوى . اسناد الجرائم موضوع الاتهام اليهم جميعا . تناقض اقوال شاهدي الايئات في نسبة الجرائم الى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر . ذلك يؤدي حتما الى تعارض المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا - مع قيام هذا التعارض - اختلال بحق الدفاع ٧

اعتبار اقوال أحد المتهمين في الدعوى دليل اثبات ضد متهم آخر معه . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما - مع قيام هذا التعارض - اختلال بحق الدفاع . بطلان الحكم ٨

حضور محام عن المتهم بجنتحة . غير واجب قانونا . متى حضر محام . وجب على المحكمة سماعه . فاذا لم يحضر . لا تنقيد المحكمة بسماعه : ما دام لم يشبث أن غيابه لمصدر قهري ٩

## أرقام القواعد

- طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للمدعى المانع من حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أنها قدرت - في حدود حقها - أن تخلف المحامي لم يكن لمدعى قهرى يلزمها بمتابعة أجل للحضور ، وأنها لم تطعن إلى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يقبل .. .. . ١٠
- تخلف محامي المتهم الموكل من الحضور . حضور محام آخر وسماع المحكمة مرافعته . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء ، أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .. .. . ١١
- استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده ، أمر موكل إلى تقديره هو حسيما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . سكوت المحامي المتدرب عن إبداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد فى الدعوى . النعى على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع . لا محل له .. ١٢
- حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنائيات . المحكمة منه : هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بسبب الدفاع عنه . مثال .. .. . ١٣
- استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره حسيما يوحى إليه ضميره واجتهاده .. .. . ١٤
- إيجاب الشارع حضور مدافع مع كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنائيات . الفرض من ذلك : كفاءة دفاع حقيقى للمتهم لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الفرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب إتمام سماع الشهود فى وجوده بشخصه أو ممثلا بمن يئوب عنه قانونا .. .. . ١٥
- حضور محام مع المتهم بجنتحة . غير واجب قانونا . إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، فإنه يمتنع على المحكمة أن تسمعه ، متى كان حاضرا . أن لم يحضر : فلا تنقيح المحكمة بسماعه . ما لم ثبت أن غيابه كان لصعد قهرى .. .. . ١٦
- نذب المحكمة محاميا للدفاع عن المتهم . عدم إفصاح الأخير عن توكيل محام آخر ، وسكوته عن طلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره . لا إخلال بحق الدفاع .. .. . ١٧
- للمحامي - موكلا كان أو منتدبا - أن يسلك السبيل الذى يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذى يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته فى القانون .. .. . ١٨
- عدم حضور المحامي الموكل عن المتهم وحضور محام آخر عنه سمعت المحكمة مرافعته . لا إخلال بحق الدفاع . مادام المتهم لم يبد اعتراضا على هذا الإجراء ، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .. .. . ١٩
- استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره حسيما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .. .. . ٢٠
- حضور المتهم فى الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه . ليس له التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . حق فى طلب التأجيل لتخصر دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . على المحكمة اجابته إلى طلبه . عدم تطلب القانون حضور محام مع المتهم أثناء محاكمته فى مواد الجنح والمخالفات .. ٢١
- ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بجنتحة ، إلا أنه إذا عهد المتهم إلى محام الدفاع عنه ، تميّن على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقديره بسماعه فى حالة عدم حضوره ما لم ثبت لها أن غيابه كان لصعد قهرى .. .. . ٢٢

## الفصل الثانى : حرية الدفاع .

- سكوت الخصوم أو الدفاع . لا يبنى عليه طعن : دامت المحكمة لم تمنعهم من مباشرة حقهم فى الدفاع .. .. . ٢٣

## الفصل الثالث : ما لا يعد إخلالا بحق الدفاع .

- عدم التزام المحكمة الاستثنائية بإجابة تحقيق لم تره . لزوم إجرائه . حق المحكمة الاستثنائية فى الالتفات من طلب سماع شهود الاتبات للنزاع الضمنى عنه أمام محكمة أول درجة . ذلك لا يوفر الإخلال بشفوية المرافعة .. .. . ٢٤
- تلاوة أقوال الشهود : مامية هذا الإجراء . هو من الرخص التى ناطها الشارع بالمحكمة . وجهه فى حالة طلبه من المتهم أو المدافع عنه .. .. . ٢٥

## أرقام القواعد

- الدفاع القانوني الظاهر البطлан . عدم التزام المحكمة بالرد عليه .. ٢٧
- الدفاع الموضوعي الذي يكفى فيه الرد الضمني . مثال .. ٢٨
- اثبات صحة الأوراق . الطعن بالتزوير فرعياً . هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابه عند اقتناعها بصحة الأوراق التي أنكرها المتهم . لا إشراف لمحكمة النقض على هذا التقدير .
- رأى الخبير . المحكمة هي الخبير الأعلى . تطلق هذا المبدأ .
- طلب التأجيل . متى لا يعاب على المحكمة الالتفات عنه ؟ .. ٢٩
- طلب ضم أوراق . استحالة تحقيقه لا تمنع من ادانة المتهم عند كفاية الأدلة القائمة في الدعوى ٣٠
- نذب خبير في الدعوى لاسبب المحكمة حقها في تقدير وقائنها وما قام فيها من أدلة الثبوت والتزجيج بين أقوال الخبراء المتعارضة . عدم اجابة طلب نذب خبير مرجح . اكتفاء المحكمة في ذلك بمناقشة الطبيب المشرح . لا إخلال بحق الدفاع .. ٣١
- عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . من واجبها تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . على المحكمة الاستثنائية - بعد لفت نظر الدفاع - تعديل الوصف طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد - ليس في هذا تفويت لاحدى درجات التقاضى - مثال . اقامة بناء بدون ترخيص أو اقامته على أرض غير مقسمة .. ٣٢
- الدفع بطلان القبض . متى يكون دفاعاً موضوعياً . اذا لم يكن صريحاً بل عرضه الدفاع في مقام المفاضلة بين تصوير المتهم وتصوير الضابط للواقعة .. ٣٣
- الدفاع بتلقيق التهمة . دفاع موضوعي . لا يستوجب في الأصل رداً صريحاً .. ٣٤
- اثارة الدفاع مسألة الصلح بين الطرفين بطريقة مرسله أثناء ابداء ملاحظاته على أدلة الدعوى ودون تحديد موضوعه . عدم التزام المحكمة بمناقشة هذا الصلح . قضاؤها بالتعويض . لا تترتب ٣٥
- ما لا يستلزم لفت نظر الدفاع . تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة . مثال في خطف . استبعاد ظرف التحيل من وصف التهمة وادانة المتهم بالمادة ١/٢٨٩ بدلاً من المادة ٢٨٨ عقوبات .. ٣٦
- عدول الدفاع عن طلب ابداء دون اصرار عليه . لا يستاهل من للمحكمة رداً .. ٣٧
- تشكيك المتهم المحكمة في شهادة الشهود . دون ان يطلب تحقيقاً معيناً في هذا الصدد . اطمئنان المحكمة لشهادتهم . لا تترتب .. ٣٨
- أوجه الدفاع الموضوعية . متى تلتزم المحكمة بالرد عليها ؟ عند اثارها على وجه الجرم وأن تكون ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى ومنتجة فيه .. ٣٩
- العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي . خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث . لا إخلال بحق الدفاع . المادة ١٨٩ إجراءات جنائية .. ٤٠
- وصف التهمة . تعديله . متى لا يجب لفت نظر الدفاع ؟ اذا كان التعديل لم يتناول التهمة ذاتها بل اقتصر على ما استخلصته المحكمة من وسيلة ارتكاب الجريمة خلافاً لما جاء بأمر الاحالة . مثال في قتل عمد .. ٤١
- الدفع بطلان التفتيش . يجب أن يكون صريحاً مستملاً على بيان المراد منه . مثال لقول مرسل لا يحل معنى الدفع . التفات الحكم عن الرد عليه : لا قصور .. ٤٢
- الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . كفاية الرد الضمني عليه .. ٤٣
- ادعاء المتهم أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه . لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. ٤٤
- تقديم طلب من باب الاحتياط . للمحكمة أن تطرحه دون التزام بالرد عليه .. ٤٥
- وصف التهمة . تعديله . اقتصار المحكمة على استبعاد أحد عناصر الواقعة بما ينقلها الى نوع أخف . التعديل من وصف الجريمة الى وصف المخالفة . لفت نظر الدفاع . غير لازم . لا إخلال .. ٤٦
- تقدير سن المتهم في محضر الجلسة بشأنه عشر عاماً . عدم اعتراضه على ذلك أمام محكمة الموضوع . ماهيته . هو رضاه منه بهذا التقدير . اعتماد المحكمة هذا التقدير . مسألة موضوعية . المادة ٧٣ عقوبات . المساواة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . لا تقبل .. ٤٧

- أرقام القواعد
- عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة الواقعة • عليها أن تحصر الواقعة وتردها الى الوصف الصحيح .  
 شرط ذلك : وحدة الفعل المادى وعدم اضافة عناصر جديدة • متى لا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع الى التعديل ؟ عند استبعاد أحد عناصر الجريمة بحسب • مثال • التعديل من القتل عمدا مع سبق الاصرار الى الضرب المفضى الى الموت • عدم التنبيه اليه • لا احتلال بحق الدفاع ٤٨ .. .. .
- الدفاع غير المؤيد بديل • حق المحكمة فى عدم تصديقه ٤٩ .. .. .
- الدفاع الموضوعى • لا تلزم المحكمة بمتابعتهم والرد عليه • ما دام الرد مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة • استنادا الى أدلة الاتبات ٥٠ .. .. .
- الاخذ بأقوال شاهد فى التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة • حرية المحكمة فى تكوين عقيدتها من مجموع الأقوال المطروحة • ما دام فى وسع المتهم أن يناقشها • لا احتلال بحق الدفاع ٥١ .. .. .
- الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية • لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة المدنية • دفع ظاهر البطالان • علة ذلك : اختلاف موضوع الدعويين ٥٢ .. .. .
- الدفع بتزوير ورقة • دفاع موضوعى • رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى • اطعنان المحكمة الى صحة المستند • لا عيب ٥٣ .. .. .
- الدفع بعدم جواز نظر ادعوى الجنائية لسبق الفصل فيها • من النظام العام • تجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض • شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى • لخروج ذلك عن وظيفة محكمة النقض • مثال ما لا يخل بحق الدفاع ٥٤ .. .. .
- لفت نظر الدفاع بالجلسة الى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها • والى مادة القانون المنطبقة خلافا لما جاء بقرار الاتهام • مطالبته بالرافعة على هذا الأساس • لا احتلال بحسب الدفاع ٥٥ .. .. .
- التهمة بالقتل الخطأ • منازعته فى ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التى وقع منها الحادث • لا تقبل : اذ لا سفة ولا مصلحة له فى ذلك ٥٦ .. .. .
- الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية • وأنها تجعل انجاني غير مسئول عما اقترف • ذلك دفاع غير مقبول • القانون المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها ٥٧ .. .. .
- عقد الصلح - كفه من العقود - قاصر على طرفيه • رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفقتها وصصيا على اولادها القصر • الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المجنى عليه • ثبوت أن هذا الأخير لم يعين وصيا على قصر شقيقه • ولم يكن وارثا ولا نائبا عن الورثة • رفض هذا الدفع • فى محله ٥٨ .. .. .
- سبق الاصرار ظرف مشدد • ووصف للمصد الجنائى • البحث فى وجوده أو عدمه • داخل فى سلطة محكمة الموضوع • ما دام تدليلها سائفا • النعى على الحكم بعدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بنفى سبق الاصرار • لا أساس له ٥٩ .. .. .
- عدم التزام المحكمة بتتبع التهم فى مناحى دفاعها المختلفة والرد على كل شبهة بشرها على استقلال • يكفي أن يستفاد الرد عليه دلالة من أدلة الثبوت السائفة التى أوردتها الحكم ٦٠ .. .. .
- وجوب سماع المحكمة ما يديه التهم من أوجه الدفاع وتحقيقه • متى يحق للمحكمة الاعراض عن ذلك : اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة • وكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى • شرط هذا الاعراض : أن تبين المحكمة علة عدم اجابتها هذا الطلب • مثال ٦١ .. .. .
- تمسك الطاعن بادخال شخص آخر فى الدعوى لاجدوى منه • طالما أن ادخال ذلك الشخص لم يكن ليعول دون مساهلته فى الجريمة ٦٢ .. .. .
- استناد الحكم الى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائى كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر • لا مصلحة للطاعن فى المنازعة فى سلامة اجراءات اللجنة المذكورة • المنازعة فى سلامة اجراءات اللجنة سالفة الذكر • جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها • استقلالها بالبت فيه بلا معقب عليها ٦٣ .. .. .
- لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع بعيد عن محجة الصواب ٦٤ .. .. .
- الاصل أن تجري المحاكمة باللغة العربية • ما لم يتصد ذلك دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة • أو يطلب المتهم ذلك • هذا الطلب خاضع لتقدير المحكمة • سكوت المتهم والمدافع عنه عن

## أرقام القواعد

- طلب الاستماعة بوسيط . تقدير المحكمة عدم الحاجة اليه . أمر موضوعي موكل اليها بلا معقب عليها . مثال .. .. . ٦٥
- تفيد المحكمة الاستثنائية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . التزامها بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع جوانبها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . حق المحكمة في تعديل التهمة يعاينه واجب تبني التهمة إلى ذلك وأن تمنحه اجلاً لتقديم مدافعه . المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية حق التنبية بأية كيفية يتم بها لفت نظر المدافع الى الوصف الجديد . هذا التنبية قد يكون صريحاً أو ضمنياً باتخاذ أي إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . مثال .. .. . ٦٦
- تبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً في الجناية ، هي بمنها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمستوليته باعتباره فاعلاً أصلياً ، وهي بلدانها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحلة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عندها ما واث من انطباق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق المتهم . اثره الطاعن دعوى الاخلال بالدفاع . غير سديد .. .. . ٦٧
- مجال البحث في عدم استيعاب قرار الهدم للشروط التي نص عليها القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ : يكون عند تطبيق هذا لقانون واعمال أحكامه مجرداً عن النتيجة التي وقمت والتي دين الطاعن بها تيسباً على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار الهدم . النقص على الحكم انتفاعه عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم اجابة الطلب المبني بضم ملف التنظيم تحقيقاً لهذا الدفع . لا محل له ٦٨
- أخذ الحكم المعلوم فيه بخكم محكمة أول درجة الذي أثبت في حق الطاعن قيامه بنزع النوافذ والابواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . تبوت أن الطاعن أبدى دفاعه أمام محكمة ثاني درجة بشأن ما أسندته الحكم اليه . نفي الطاعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستثنائية لم تنبهه الى صورة الخطأ التي أضافتها . غير مقبول .. .. . ٦٩
- صدور قانون أصلح للمتهم أثناء محاكمته . اعماه وإدائته بقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة . لفت نظر الدفاع . لا يلزم . مثال .. .. . ٧٠
- الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة بإجابه . المواد ٢٩٥ وما يصددها من قانون الاجراءات الجنائية . مثال .. .. . ٧١
- العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته . لا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فيما عدا الأحوال التي يقيده القانون فيها بذلك .. .. . ٧٢
- تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة - من سرقة الى خيانة أمانة - دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية . ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستثنائية على أساسه .. .. . ٧٣
- منى لتتزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ أن تثار على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل اقفال بابها . وأن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .. .. . ٧٤
- اثارة الطاعن بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض . غير مقبول . ما دام أنه لم يثر شيئاً من ذلك أمام محكمة ثاني درجة .. .. . ٧٥
- ازعاج المحكمة الخصوم بملاحظات تتم عن وجه الرأي الذي استقام لها . وأن كان غير مقبول . إلا أن ذلك لا ينهض سبباً للطعن على حكمها . علة ذلك ؟ .. .. . ٧٦
- الأصل أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن اثبات أنها أصحلت أو خولفت ليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قموها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . مثال .. .. . ٧٨
- لمحكمة الجنائيات إذا أحيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية وراث قبل تحقيقها أن لاوجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنب المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية .. .. . ٧٩
- اقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير



## أرقام القواعد

- المحاكمة • أعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلية وإدانة الطاعن بوصف أحواله المخدرات بقصد الاتجار • استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق للطاعن • لا يعد تغييراً للتمهة مما يقضي لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه • هو مجرد تطبيق للقانون الأصلية الواجب الاتباع .. ٨٠
- التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي • متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها المحكمة ترشح لقيام هذه الحالة • مثال تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها • موضوعي .. ٨١
- سقوط حق الطاعن في التمسك بإعلان التقرير انطوى الابتدائي لعدم أداء محرره التبعين اقلانية • طالما أن الثابت أن محاميه لم يدفع بهذا الإعلان أمام محكمة الموضوع • المادة ٣٣٣ إجراءات الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه عند رفضه • هو الطلب انجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه • مثال .. ٨٣
- عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم • عليها تحميص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً • لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع • ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بداتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئاً بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واستبعدت منه الظروف المشددة العقوبة • مثال .. ٨٤
- لفت المحكمة نظر الدفاع بالجلسة إلى أن يتناول في مرافعته ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض - لا الإصابات - هي التي أودت بحياة المجنى عليه • عدم اعتباره تغييراً لوصف جنائية الضرب المفضي إلى الموت • هو مجرد بيان لخصائصها • انتهاء المحكمة إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاء المجنى عليه واستبعادها تبعاً لذلك وصف الجنائية وإسباغها على الواقعة وصفت اللجنة المنطبقة على المادة ١/٢٤٤ عقوبات • لا حاجة إلى الإشارة في مذكرات حكمها إلى ما أجرت به بالجلسة .. ٨٥
- عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم • هي مكلفة بتحميص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً • لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع • ما دام أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة لم تتغير • أمثلة .. ٨٦
- الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى • طبيعته : من وسائل الدفاع - خضوعه لتقدير محكمة الموضوع • غلة ذلك : للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لخصائص الدعوى المطروحة على بساطة البحث • هي الخيار الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها • ما دامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا يستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لا بداء رأى فيها • مثال .. ٨٧
- محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق • هي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه • عدم التزامها إلا بإسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة • مثال .. ٨٨
- القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة • طبيعته : قرار تحضيرى لا تتولد عنه حقوق للمضوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق .. ٨٩
- الدفع بأن المتهم كان حدثاً وقت وقوع الجريمة • اتصاله بالولاية • جواز إثارة في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض • لهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها • شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون ذلك لمصلحة الطاعن .. ٩٠
- قول الطاعن بأنه كان مجبوساً • لا يلزم عنه استعانة اتصاله بمحاميه • كان في وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التي أعلن بها .. ٩١
- لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن دفاع ظاهر البطالان .. ٩٢
- تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة • وعدم إبداء العذر الذي يقول أنه منعه من الحضور • لا محل لورد المحكمة على ذلك .. ٩٣
- عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة الواقعة • عليها تمحيصها ورودها إلى الوصف الصحيح • شرط ذلك : وحدة الفعل المادي المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة • المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب • مثال : تعديل الوصف من القتل العمد إلى الضرب المفضي إلى الموت • عدم تنبيه الدفاع إلى ذلك • لا إخلال بحق الدفاع .. ٩٤
- الحديث الذي يجري في محل مفتوح للكافة ودون ثمة اعتداء على الحريات • تسجيله • النصي على الدليل المستند منه بعدم مشروعيته • لا محل له .. ٩٥

## أرقام القواعد

إعلان التهم بالتهمة بظرفها المشدد • عدم منازعته في ذلك • سكوت المدافع عن تناول أمرها في

دفاعه • لا إخلال بحق الدفاع ٩٦ .. .. .

## الفصل الرابع : ما يعد إخلالا بحق الدفاع .

ارتباط جرمي الفاعل والشريك • أثره : استفادة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهري  
للفاعل الذي لو صح لانتفعت مسئوليته • دفع جوهري • عدم الرد عليه • قصور • مثال في تبديد

٩٧ .. .. .

ما أثاره المتهم من عدم انطباق المادة ١٩ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على  
الشركات على واقعه الدعوى • دفاع قانوني وموضوعي • اغفال الرد عليه • قصور ٩٨ .. .. .

نبيب التهم المعارض • حضور محام عنه • ضلبي الناجيل لمرض التهم ونقديه شهادة  
مرضيه • رفض المحكمة التناجل والحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، دون أن تبدي رأيها في  
عذر المرض باتباعه أو نفيه • إخلال بحق الدفاع ٩٩ .. .. .

الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي • فإذا ما تعرضت بالرد على الدفاع ،  
وجب أن يكون ردحا صحيحا وله أصل ١٠٠ .. .. .

إبداء المتهم دفاعا عاما ومؤثرا في الدعوى • وجوب تحميصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه •  
مخافة ذلك • إخلال بحق الدفاع وقصور • مثال ١٠١ .. .. .

دفاع المتهم في تهمة عدم بناء غير ايل للسقوط قبل الحصول على رخصه ، بأن المبنى خرب وأيل  
للسقوط • دفاع جوهري • وجوب الرد عليه وتحميصه ١٠٢ .. .. .

عمر المتهم • دفع التهم في مرافعته بصفر سنة • واجب المحكمة في ذلك • وجوب تناوله والتنبيه  
إليه بالجلسة وإتاحة الفرصة للمتهم والتبابة لإبداء ملاحظاتها بشأنه • اقتصار المحكمة على تقدير  
سن المتهم في الحكم الصادر بأعدائه • إخلال بحق الدفاع ١٠٣ .. .. .

دفع التهم أمام المحكمة استثنائية بعدم جواز الاتبات بالبينية • حجز المحكمة القضية  
للمحكم في الدفع • قضائها بتأييد حكم الاداء الابتدائي دون أن تنسج دفاع المتهم في موضوع التهمة •  
إخلال بحق الدفاع الدفع بعدم جواز الاتبات بالبينية • ادانة المتهم دون الرد على هذا الدفع • قصور ١٠٤ .. .. .

الدفع ببطلان التفتيش • من أوجه اندفاع الجهرية • يتبين الرد عليه • الحكم بالادانة استنادا  
إلى الدليل المستمد من التفتيش ، دون الرد على الدفع ببطلانه • قصور ١٠٥ .. .. .

الدفع ببطلان الحجز وبأن المتهم قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وأن قلم الكتاب  
الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته • دفاع جوهري • ادانة المتهم دون الرد عليه • قصور ١٠٦ .. .. .

دفع المتهم - في جريمة تبديد المحجوزات - بعدم علمه باليوم المحدد للبيع • دفاع موضوعي  
جوهري • وجوب تناوله بالرد • اغفال ذلك • قصور ١٠٧ .. .. .

قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة : إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام ،  
تنص على عقوبة أشد • تطبيقها • دون لفت نظر المتهم • إخلال بحق الدفاع ١٠٨ .. .. .

رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد بالسجل التجاري •  
قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلا ولا فرعا للشركة • إعادة  
رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل • دفعه بعدم جواز نظر الدعوى • دفاع جوهري •  
وجوب تحقيقه • اغفال ذلك • قصور ١٠٩ .. .. .

القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، دون الإشارة إلى عذر المرض الذي قدم عنه الدفاع  
شهادة طبية ، وإبداء الرأي فيه • ذلك إخلال بحق الدفاع • ثبوت مرضي التهم • عذر قهري يستلزم  
تناجيل المحاكمة • تمكينها له من الدفاع عن نفسه ١١٠ .. .. .

الدفع بانتماء رابطة السببية بين الضرب والماعة • دفاع جوهري • سكوت الحكم عن الرد  
عليه • قصور • مثال ١١١ .. .. .

إحالة المتهم لمحكمة الجنائيات بتهمة الماعة • قيام المحكمة بتغيير التهمة إلى ضرب أحتل بالمجنى  
عليه إصابة أخرى ، وتبرئة المتهم من تهمة الماعة لعدم ثبوت نسبها إليه بالذات • ذلك تغيير  
يقضي تنبيه التهم إليه • مخالفة ذلك ومعاقبته عن التهمة الجديدة • إخلال بحق الدفاع ١١٢ .. .. .

## أرقام القواعد

- انطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس . اغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة  
المتهم وصلتها بالاعتداء الذي وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . قصور  
١١٣ يشوب الحكم ويستوجب نقضه
- المدفع بأن المتهم آكره بالضرب على الرضاء بتفتيش منزله بغير إذن من النيابة . مما ترك به انارا  
انبتها الكشم الطير . واجب المحكمة ان تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستند منه . الالتفات  
١١٤ عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود اصابات ظاهرة بالمتهم . قصور . يستوجب نقض الحكم
- تضمن الطاعن دفاعه ان الشركة التي يديرها تباشر اعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم  
من عمال الحفر . تقديم مستندات للمحكمة تثبت ان طبيعة أعمال الحفر تتم بالمقצוע مع المساوئ  
من الباطن دون مسئولية المساوئ الاصلية عن تنظيمات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهرى . من  
شانه لو صح ان يدفع مسئولية الطاعن عن تهمته عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم . من  
١١٥ سكوت الحكم عن الرد عليه واغفاله تحقيقه واداءه الطاعن . عيب يوجب نقضه
- تغيير التهمة من قتل عمد بالسلم الى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة  
الى المتهم في امر الاحالة . مما تملك المحكمة اجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتغاله على  
اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في امر الاحالة . على المحكمة لفت نظر الدفاع الى هذا  
المدعى . اثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوب بالبطالان . وجوب نقضه . . . . .  
١١٦
- التفات الحكم عن تحقيق ما أناره الطاعن في صدد تحويل المحرر - المظنون عليه بانتزور - اليه  
من الفسير . وهو دفاع جوهرى . تفاتيته لنقضه . . . . .  
١١٧
- مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم من ايداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بداته  
ارتكاب جريمة التبديد . لابد ان يثبت ان مخالفته لهذا الامر قد املأها عليه سوء القصد ونجم عنها ضرر  
بالمجنى عليه . مثال - لاخلال بحق الدفاع . . . . .  
١١٨
- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبه ان تطبق على الواقعة  
المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : الا يتعدى الامر الى تغيير التهمة ذاتها  
يتحوير كيان الواقعة المادية وبنيانها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاهى الى تلك التى  
أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه  
أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال في تبديد  
١١٩ وسرقة
- معارضة الطاعن في الحكم الفيائى الاستثنائى الصادر ضمه - حضوره بالجلسات الأولى التى  
تأجل فيها نظر المعارضه وتغفله عن حضور جلسته الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضه شكلا  
ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الفيائى المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت  
قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم المظنون فيه . قضاء هذا الحكم بتأييد  
الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره - حرمان له من استعمال  
١٢٠ حقه في الدفاع - لا يؤثر في ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر
- تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها ان تعدل عنه  
الا لسبب سائق يبرر هذا العلول . ليس للمحكمة ان تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها . علة ذلك ؟  
١٢١ الاصل أن المحكمة الاستثنائية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقا في ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات  
حق الدفاع . تمررها كما يثيره الدفاع في هذا الشأن . وجوب ان يكون قرارها مستندا الى ما له مأخذ  
١٢٢ صحيح في الأوراق
- وجوب تبين حكم الادانة كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤده حتى يتضح وجه استدلاله به .  
علة ذلك : حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار  
١٢٣ انبائها في الحكم . مثال ؟ . . . . .
- جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باحتلاس المحجوزات أو التصرف فيها  
أو عرقلة التنفيذ عليها بعزم تقديمها يوم البيع . المنوط بالحارس هو التمسك بها يوم البيع في محل  
حجزها . عدم العثور المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ  
١٢٤ عليها . مثال . . . . .
- دليل الادانة : وجوب أن يكون مشروعا . اشتراط ذلك في دليل البراءة . غير لازم . أساس  
١٢٥ ذلك ؟ مثال - لاخلال بحق الدفاع
- تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة . على المحكمة أن تعنى  
بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . اثر اغفال ذلك ؟ اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما  
١٢٦ يستوجب نقضه

## أرقام القواعد

- تأسيس التهم دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة . تأييد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرابي بالجلسة وبما قدمه التهم من مستندات . دفاع جوهرى . على ١٢٧
- المحكمة تحقيقه وتحري مدى صدقه والا لأن حكمه ميبين . . . . . ١٢٧
- وجوب إيراد المحكمة في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والتمت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها . اغتات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهى على بينة من امره . آثره : صدور حكمها ميبين . . . . . ١٢٨
- حضور محام عن المتهم في إحدى القضايا وتقديمه شهادة تفيد مرضه . انصراف دلالة هذا الامر الى ناه القضايا التي أتهم فيها المتهم والمنقورة . مام المحكمة بنفس الجلسة . علم اشارة الحكم الصادر في المارضة والاستئنافية المرفوعة من ائتهم والمنظورة بذات الجلسة - القاضي باعتبار المارضة لان لم تكن - الى العذر الذى ابداه المحامي وعدم تحدته عن الشهادة المقبلة منه . اخلال بحق الدفاع . . . . . ١٢٩
- المتهم هو صاحب الشأن الاول في الدفاع عن نفسه - اصابته بعاهه في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وصف اجراءات التحقيق او المحاكمة حتى يعر دالى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والاسهام عنه في تخطيط أسلوب دفاعه . . . . . ١٣٠
- على محكمة الجنايات اذا دفع امامها بان ائتهم مصاب بعاهه عقلية أن تقتبت من أنه لم يكن مصابا بترك اعاهه أثناء محاكمته . ليس لها ان تطلبه باعاهه الدليل على ذلك . والا كان حكمها ميبين على التاجر اثبات قيام العسذر الجدى او المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد . حتى يكون امتناعه بعيدا عن دائرة التجريم . تغيير المشارع عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار او المبررات او المواقف المشروعة . من امثله الاعذار قياس العجز الشخصي بالتاجر او الخسارة تصمييه من الاستمرار في عمله . تقديم العذر الجدى الى وزارة التوزيع واتخاذها الى سلطاته . التزامها بقبوله . الدفع به أمام محكمة الموضوع . عليها النظر فيه وتحقيقه . ان صح وجب عليها تبرئة المتهم . المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بانقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمبدلة بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . . . . . ١٣٢
- تقديم الطاعن مذكرة الى المحكمة ضمنها ظروف اصداره الشيك ، ومنعه صرفه ، وحصول المدعى المدني عليه بطريق النصب . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له استغلا واستظهاره وتمحيص مناصره وان ترد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه . امسائها عن ذلك . قصور في التسبب واخلال بحق الدفاع . . . . . ١٣٣
- تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهه مستديية . ليس مجرد تغيير في وصف الافعال المسندة الى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تلك المحكمة اجراءه الا فى اثناء المحاكمة قبل الحكم في الدعوى . مشال . . . . . ١٣٤
- راجع ايضا : دفاع .**  
( القواعد ١٨٨ ، ٢٥٤ ، ٢٠٦ ) .
- الفصل الخامس : استجواب المتهم .**  
سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه . هومن قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة . ١٣٥
- لا بطلان على مخالفته . . . . .
- الفصل السادس : تدوين دفاع المتهم .**  
محضر الجلسة . خلوه من اثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم : ما دام لم يطلب صراحة الباثه في المحضر . . . . . ١٣٦
- الاصل في اجراءات المحاكمة اعتبار انها دوعيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم ان يطلب صراحة اثبات ما يهه في هذا المحضر . ان لم يفعل ، فليس له اثاره ذلك امام محكمة النقض . . . . . ١٣٧
- على المتهم ان يطلب صراحة اثبات ما يهه اثباته في محضر الجلسة . ان لم يفعل فليس له اثاره ذلك امام محكمة النقض . . . . . ١٣٨
- خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل . لا يعيب الحكم . على الخصم ان كان يهه تدوين امر معين ان يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر . . . . . ١٣٩
- لا يعيب الحكم ان يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم ان يطلب صراحة تدوين ما يعتيه اثباته بالمحضر . . . . . ١٤٠

**الفصل السابع : طلبات التاجيل .**

- طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة . متى لا تلتزم المحكمة بأجابته . عند عدم بيان وجه الارتباط وعدم التصك بانطباق المادة ٣٢ عقوبات . . . . . ١٤١

أرقام القواعد

- ١٤٢ طلب تأجيل - متى لا يباب على المحكمة الالتفات عنه  
شفوية المرافعة - طلب المحامي الحاضر مع المتهم بجنته - بعد سماع شاهده - تأجيل الدعوى  
لمحضر المحامي الأصل ، أو حيزها للحكم - حيز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات  
١٤٣ لا إخلال بحق الدفاع  
طلب التأجيل - أمام محكمة الجنت - رفضه - لا إخلال بحق الدفاع : ما دام المتهم قد أعلن  
بالحضور في الميعاد القانوني - عله ذلك : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم بجنته  
١٤٤ انسحاب المحامي بعد رفض طلب التأجيل - مطالبه المتهم بالدفاع عن نفسه - لا تبرير  
اجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عدم اجابته - مسألة موضوعية - عدم التزام المحكمة بالرد  
عليه صراحه .. .. .

الفصل الثامن : طلبات التحقيق

- ١٤٦ طلب التحقيق - متى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟ إذا كان طلبا جازما صريحا ..  
طلب التحقيق - عدم استفاد المتهم دفاعه شفويا قبل حيز القضية للحكم - تقدمه بطلب تحقيق  
في مذكراته المصرح له بتقديمها - اغفال هذا الطلب - قصور - مثال .. .. .  
١٤٧ طلب التحقيق - متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ عند استحالة تحقيقه - مثال - شيك - بياناته -  
اثنائها - صحة الاستناد الى ما ورد عن ذلك بمحض صيغته : الواقعة عند رفض المتهم تقديم الشيك بعد  
١٤٨ أن تسلمه من المجنى عليه .. .. .  
متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق : إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر  
المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - شرط ذلك : أن تبين علة الرفض .. .. .  
١٤٩ الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه - ماهيته - هو الطلب الذي يصر عليه  
مقدمه مع التمسك به في طلباته اختامية - مثال - طلب الدفاع - في مستهل المحاكمة - سماع  
شاهد الإثبات النائب - سكوته بعد ذلك عن التمسك بهذا الطلب في مرافعته الختامية - مفاده -  
أنه عدل عنه - عدم اجابته - لا إخلال بحق الدفاع .. .. .  
١٥٠ الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوفر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك - اغفال  
تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه - اكتفاء الحكم بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحض  
الشرطة - ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع .. .. .  
١٥١ ضياع الشيك أو سرقة - من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما  
أناها بنية سليمة - على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم والا كان حكمها معيبا ومنطويا على  
١٥٢ الإخلال بحق الدفاع  
الأصل هو سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها - متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟  
إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - شرط ذلك :  
١٥٣ أن تبين علة الرفض ؟ .. .. .

الفصل التاسع : طلب نذب خير أو مناقشته

- طلب نذب خير مرجح - عدم اجابته - اكتفاء المحكمة بمناقشة الطبيب المشرح - لا إخلال بحق  
١٥٤ الدفاع .. .. .  
طلب نذب خير - متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ متى كان الطلب لا يتصل بمسألة فنية بحتة ..  
١٥٥ طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته - متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت من الوقائع  
١٥٦ أنها في غنى عن رايه - وكان تحقيق الدفاع غير منتج  
طلب نذب خير - لفحص حالة المتهم العقلية - على المحكمة اجابته أو الرد عليه عند رفضه  
١٥٧ بأسباب كافيه - اغفال ذلك - إخلال بحق الدفاع - وقصور .. .. .  
طلب نذب خير - لفحص حالة المتهم العقلية - متى لا تلتزم المحكمة بإجابته - متى أقامت  
١٥٨ تقديرها لحالة المتهم على أسباب ماثقة .. .. .  
مسألة فنية - قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته - طلب الدفاع مناقشة  
١٥٩ الطبيب الشرعي في هذا الشأن - رفضه بأسباب غير مؤدية - قصور وإخلال - مثال .. .. .  
تقدير سن المتهم - المادة ٧٣ عقوبات - إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي بنفسه

## أرقام القواعد

- طلب الدفاع عرض المتهممة على الطبيب لتقدير مصلحتها . تقدير المحكمة مصلحتها بست عشرة سنة مع اثبات ذلك في محضر الجلسة . مراعاة الدفاع دون العودة الى طلبه السابق : هو رضاه منه بتقدير المحكمة للنسب . عدم اجابة الدفاع الى طلبه أو الاشارة اليه في أسباب الحكم . لا تثريب .. ١٦٠
- طلب نذب خير - متى لا تلتزم المحكمة باجابته ؟ اذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة الى نذبه .. ١٦١
- طلب نذب خير - لبدء الرأي في حالة المتهم العقلية - لا تلتزم المحكمة باجابة هذا الدفاع : ما دامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيق .. ١٦٢
- منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد اصابته في رأسه . يوجب على المحكمة - وهي تواجه هذه المسألة الفنية البحتة - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر فيه .. ١٦٣
- طلب الدفاع نذب خير آخر . عدم اجابة هذا الطلب . لا تثريب . ما دامت الواقعة قد وضحت .. ١٦٤
- طلب المتهم - من محكمة أول درجة - إعادة تحليل العينة . سكوته عن التمسك به امام محكمة الدرجة الثانية - مفاده : أنه تنازل عنه . عدم اجابته : لا اخلال بحق الدفاع .. ١٦٥
- النازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث ، وافضائه للشهود بأسماء الجناة . ذلك دفاع جوهري يستوجب التحقيق عن طريق المختص فنيا . ولو سكوت الدفاع عن المطالبة به صراحة . والاتفاق عن هذا الاجراء . اخلال بحق الدفاع .. ١٦٦
- النسب على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع ، بعدم اجابته لطلب نذب خير لفحص الأوراق الملعون فيها بالتزوير . لا يقبل . علة ذلك : ان القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .. ١٦٧
- عدم التزام المحكمة بنذب خير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية ، الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتمتع بها تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته . من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها . انتهاء الحكم الملصون فيه - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون - الى ان نوع المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامته شعوره وادراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية . لا محل للنسب على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الطاعن في الدفاع .. ١٦٨
- تأجيل المحكمة الدعوى كطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . مفاده : تقديرها جدية هذا الطلب . نظر المحكمة الدعوى واصدر حكمها دون اجابة الدفاع الى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو ابداء سبب عدولها عن تنفيذه . اخلال بحق الطاعن في الدفاع : وجوب نقض الحكم .. ١٦٩
- عدم التزام المحكمة باجابة طلب نذب خير آخر في الدعوى . ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .. ١٧٠
- ليس للمحكمة أن تحل نفسها محل الجير في مسألة فنية بحتة . رفضها طلب المتهم تحقيق هذه المسألة عن طريق المختص فنيا . اخلال بحق الدفاع . مثال بصدد تعيين فصيحة الجيران المنوي .. ١٧١
- لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الجير المقدم اليها . للنسب عليها التفاتها عن مناقشة الجير . غير مقبول . طالما أنها قد اطاعت الى تقريره ، ولم يطلب منها مناقشته ، ولم تر هي محلا لاجرائه . وما دامت قد قدرت صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .. ١٧٢
- متى تلتزم المحكمة بالاتجاه الى أهل الجيرة ؟ في المسائل الفنية البحتة التي يتمتع عليها أن تشق طريقها فيها . عدم التزام المحكمة بنذب خير آخر في الدعوى تحديدا لدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية . طالما أن الدعوى قد وضحت لها .. ١٧٣
- قدرة المجنى عليه على التكلم تتعلق . من المسائل الجوهرية . على المحكمة تحقيق ما ينشأ من المتهم بصددها عن طريق المختص فنيا . والا كان حكمها ميبا بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه . مثال .. ١٧٤

راجع أيضا : دفاع .

( القاعدة رقم ١٩٢ ) .

## أرقام القواعد

## الفصل العاشر : طلب ضم أوراق

- ١٧٥ طلب ضم أوراق . استحالة تحقيقه لا تمنع من ادانة المتهم عند كفاية الأدلة القائمة في الدعوى
- ١٧٦ طلب ضم قضية . متى لا تلزم المحكمة عند رفضه بالرد عليه ردا صريحا مستقلا . اذا كان الدليل الذي قد يستمد منه لا ينفي القسوة التدليلية للأدلة الأخرى . مثال .. .. .
- ١٧٧ طلب الدفاع ضم دفاتر لائبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ اذا كان الدليل المستمد منه - بفرض صحته - لا ينفي حصول التبديل اللاحق لهذا الجرد .. .. .
- ١٧٨ طلب ضم شكوى . استجابة المحكمة الى هذا الطلب ، وتأجيلها الدعوى مرارا لضم الشكوى . تعذر تنفيذ قرار المحكمة بسبب ارسال الشكوى للمستغنى لضي المدة القانونية طبقا للائحة المحفظ بالحاكم . ليس ثمت ما يلزم المحكمة بتتبع الشكوى أكثر من ذلك . ولا يمد اخلايا بحق الدفاع . علة ذلك : ارسال الأوراق الى المستغنى معناه اعدامها . .. .. .
- ١٧٩ تخطي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية لانها تستلزم اجراء تحقيق خاص من شأنه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . ذلك من سلطة المحكمة . الالتفات عن طلب ضم أوراق متعلقة بالدعوى المدنية التي تخلت المحكمة عن نظرها . لا اخلايا بحق الدفاع . المحكمة غير ملزمة بتحقيق دفاع المتهم الا اذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة امامها .. .. .
- ١٨٠ نفي الدفاع عن الطاعن وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق . طلبه ضم مذكره لاحوال القسم ثبت قيام المشاجرة واصابة المجنى عليه من جراء اعتداء وقع عليه من بعض الأهالي . طلب جوهرى . على المحكمة اجابته أو الرد عليه ردا سائفا . قولها بأنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم المذكره بعد ان تجمعت الأدلة التي أوردها قبله . هذا القول لا يصلح أساسا للرفض ويجعل الحكم مشوبوا بالاخلايا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .. .. .
- ١٨١ طلب الدفاع ضم قضية . لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا . ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي الى البرائة أو ينفي القوة التدليلية القائمة في الدعوى . مثال .. .. .
- ١٨٢ اشارة محامي المتهم في امرائه الى نشر خلاف بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم في حقه عدة شكاوى . ثبوت أن الدفاع لم يطلب ضم تلك الشكاوى . عدم ضم المحكمة لها . لا اخلايا بحق الدفاع .. .. .
- ١٨٣ طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا مستقلا : طالما أن الدليل الذي يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدي الى البرائة أو أن يذهب بصحة الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد في الإثبات .. .. .
- ١٨٤ طلب الدفاع من الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نفي الاتهام عند ضم جنابة ثبت . في قوله . انهم آخرون غيره في قتل المجنى عليه . هو طلب جوهرى . على المحكمة اجابته أو الرد عليه ردا سائفا . ثبوت أن تحقيقا الجنابة المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرها . اطراحها طلب الدفاع ورددها عليه بما لا يستند الى أصل ثابت في أوراق الدعوى . صدور حكمها ميبيا .. .. .
- ١٨٥ طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة اتصالها بالقضية المطروحة . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع بغير مقبب عليها ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة . مثال .. .. .

## الفصل الحادى عشر : طلب سماع شهود :

- ١٨٦ طلب سماع شهود الإثبات . عدم التزام المحكمة الاستثنائية باجابته : متى كان المتهم قد تنازل دلالة عن سماعهم أمام محكمة أول درجة .. .. .
- ١٨٧ طلب سماع شاهد . رفض اجابته لتعذر سماع الشاهد دون تنبيه المحكمة الى ما تحويه أوراق الدعوى من اجابات متعارضة في هذا الشأن ، وكون الشاهد مستخدما في مصلحة عمومية . مما قد توصل اليه البحث الى الاعتناء اليه واستدعائه . بغير اجراءات المحاكمة .. .. .
- ١٨٨ رفض الحكم سماع الشاهد بقالة انه يشهد عن واقعة يشهد بها غيره مع تناول شهادته وقائع مهمة أثرت في عقيدة المحكمة ، وعدم ثبوت استحالة سماعه . اخلايا بحق الدفاع .. .. .
- ١٨٩ طلب سماع الشهود . رفضه . اضطراب الدفاع ليقول ما راته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود . الحكم في الدعوى دون اجابة هذا الطلب - اخلايا بحق الدفاع .. .. .
- ١٩٠ استثناء المحكمة من سماع الشهود اذا قبل المهم ذلك صراحة أو ضمنا . لا اخلايا بحق الدفاع .. .. .

## أرقام القواعد

- طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . اخلال بحق الدفاع . وجوب سماع الشهادة أولا ثم ابداء الرأي فيها . علة ذلك .. .. . ١٩١
- وجوب استماع المحكمة الى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات . شرط ذلك : ابدائها قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . تقديم مذكرة بعد ذلك تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا يلتزم به المحكمة .. .. . ١٩٢
- طلب سماع شاهد . ثبوت مرض هذا الشاهد وتغيبه للعلاج في الخارج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وادانة المتهم . اخلال بحق الدفاع .. .. . ١٩٣
- تمسك المتهم أمام محكمة ثاني درجة بسماع أقوال شاهد اثبات ومناقشته . عدم اجابة هذا الطلب . دون بيان السبيل . تمسك المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية دون سماعهم . لا خطأ . ما دام ان تلك الدفاع . يستوجب نقض الحكم .. .. . ١٩٤
- طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها . ذلك طلب جوهرى يعتمد على المحكمة اجابته اطهارا لوجه الحق في الدعوى . رفضه بمقولة ان هؤلاء الشهود لم يروا شيئا . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك : المحكمة قضت في أمر لم يعرض عليها .. .. . ١٩٥
- للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنا . عدم تمسك الدفاع بطلب سماع الشهود . مفاده : تنازله الضمنى عن سماعهم . تمسك المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية دون سماعهم . لا خطأ . ما دام ان تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .. .. . ١٩٦
- الأصل ان المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مقتضى الأوراق . هي لاتسمع من شهود الإثبات الا من ترى لزوما لسماعهم . تقديرها عدم الحاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . لا شيء يعيب حكمها .. .. . ١٩٧
- سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة : لم يرسم القانون للمحكمة طريقا معينا للسير فيه . اغفالها توجيه سؤال ما يقتضيه فن التحقيق . عدم جواز اتخاذ وجهها للطعن في حكمها . علة ذلك : اجازة القانون للدفاع أن يوجه من جانبه ما يمن له من أسئلة . مثال .. .. . ١٩٨
- تلادة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها . من الاجازات . متى تكون واجبة ؟ اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .. .. . ١٩٩
- محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات الا ما تسرى لزوما لاجرائه .. .. . ٢٠٠
- للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .. .. . ٢٠١
- المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا . المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم التزامها بسماع الشهود . الا اذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى اغفلته محكمة الدرجة الاولى . مثال .. .. . ٢٠٢
- الشهادة . طبيعتها . تقرير الشخص لما يكون قدره أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على ادائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تقبل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال .. .. . ٢٠٣
- الأصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . واستيفاء كل نص آخر في إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣/١ إجراءات .. .. . ٢٠٤
- الأصل في الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجره المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام سماعهم ممكنا ، تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد . رفض المحكمة طلبه استنادا الى أن الطاعن لن يعجز عن تسخير له تأييده فى دفاعه . غير سائق . وفيه اخلال بحقه فى الدفاع .. .. . ٢٠٥
- المحاكمات الجنائية تبنى - بحسب الأصل - على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . تمسك المتهم بسماع شهود أمام درجتي التقاضي . التفات المحكمة عن هذا الطلب بلا مبرر . اخلال بحق الدفاع .. .. . ٢٠٦



## أرقام الفوائد

- تسلك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاحتذاء إليه . قعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الإحالة اسمه في قائمة الشهود . لاثريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد ٢٠٧
- لمحكمة الجنائيات الاكتفاء باعترااف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ ، ٢٧١ إجراءات . . . . . ٢٠٨
- عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود . لا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم ٢٠٩
- صراحة نص المادة ١٨٧ إجراءات في وجوب اعلان الشهود الذين لم يدروا في القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . عدم توقف اعلانهم على تصريح من المحكمة . . . . . ٢١٠
- تعلق نص المادة ٢٧٢ إجراءات . الخاص بسماع الشهود . بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته . . . . . ٢١١
- المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بسماع الشهود الا اذا كان القصد تحقيق دفاع جوهرى اغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال . . . . . ٢١٢

## الفصل الثاني عشر : تقديم مذكرات

- الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . تمة للدفاع الشفوى بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة اجابته أو الرد عليه . اغفال ذلك : قصور واخلال بحق الدفاع . مثال . . . . .
- النص في محضر الجلسة على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة أمام محكمة النقض تحقيقا للظن . خلوها من تلك المذكرة : لا وجه للنازعة فيما يقول للمتهم انه أورده في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسائنه . . . . . ٢١٣
- الترخيص للمتهم بتقديم مذكرة في أجل محدد . عدم تقديمه المذكرة في هذا الأجل . القضاء بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . ولأن المتهم لم يقدم دفعا جديدا . لا اخلال بحق الدفاع . . . . . ٢١٤
- تأجيل المحكمة الدعوى لضم قضية بناء على طلب الدفاع مع تصريحها بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع . اصصدار المحكمة حكما بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . استبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن أحد المتهمين قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم بصحة ورودها بعد الميعاد الذي حدده لايداعها . خطأ . طالما أنها لم تصدر قرارا باقتال باب المرافعة . المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية . قرارها بالتأجيل من قبيل تجهيز الدعوى للحكم . كان عليها أن تسمح دفاع المتهم أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرته المصرح له بتقديمها . النمي على الحكم بانطوائه على بطلان في الإجراءات واخلال بحق الدفاع . سديد . وجوب نقضه . . . . . ٢١٥
- الدفاع المكرب في مذكرة مصرح بها . تمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة . للمتهم أن يضمن هذه المذكرة ما يشاء من أوجه الدفاع . له اذا لم نسبها استيفاء دفاعه الشفوى إثارة ما بعن له من طليات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال . . . . . ٢١٦

## الفصل الثالث عشر : طلب اجراء معانية

- طلب المعانية . عدم التزام المحكمة باجراء المعانية - رغم نقض الحكم لقصوره في الرد على طلبها - ما دامت لم تر لزوما لها وبروت رفض القيام بها بأسباب ساقفة . . . . . ٢١٧
- طلب اجراء تجربة . التقويم . وجود البدر مكتلاشي . وواقع الأمر بالنسبة الى نفاذ ضبوته شيء آخر . فهو لا يحد فيه بالتقويم . رفض اجراء التجربة لأسباب غير كافية . اخلال بحق الدفاع . . . . . ٢١٨
- الضوء وكفائته . وأن كانا من الأمور الموضوعية - الا انه لا يمكن التحويل في تحقيقهما على شهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محصل الظن الذي طلبت التجربة لقطع بحقيقة الأمر فيه . . . . . ٢١٩
- طلب معانية . مثال في طلب لايتهج الى نفى الفعل المكون للجريمة وانما قصد به إثارة الشبهة فيما اطمانت اليه المحكمة من أدلة . لا على المحكمة أن رفضت اجابته . . . . . ٢٢٠
- طلب معانية . صياغته في صيغة رجاء . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . . . . . ٢٢١
- طلب معانية . كفاية الرد الضمني عليه . مثال . . . . . ٢٢٢
- طلب المعانية . وجوب ابدائه صراحة . مجبرد لتحدث عن خلو التحقيقات من المعانية . لا يتحقق به معنى الطلب . التفات لمحكمة الموضوع عنه . لا اخلال . . . . . ٢٢٣



الفرق بين عن الآخر واقامة محام خاص لكل منهما تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. فإذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافقة عن الطاعنين وعن المتهمين الآخرين مع قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخذت بحق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٢ جلسة ١١/٥/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٢٧-١٢٨)

٨ - إذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث أنه اعتبر مقرها شاهد اثبات ضد الطاعن الرابع ما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. لما كان ما تقدم، فإن المحكمة إذ سمحت لمحامي الطاعن الثالث بالمرافقة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخذت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويطله .

(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ جلسة ١١/١٩/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٢٤-١٢٥)

٩ - الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمح له متى كان حاضرا، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقدم بسماحه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لمعذر قهرى . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي دُين بها المتهم ( الطاعن ) هي جنحة اخشاء أشياء مسروقة. وكان الثابت بحضور الجلسة أن محامي الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب الى طلبه ، وفي الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامي الأصلي ولم يذكر أن لدى المحامي الأصلي عذرا منعه من الحضور . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت - في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى - أن تخلف المحامي لم يكن لمعذر قهرى يلزمها منه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تظن الى السبب الذي بني عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منته من ابداء دفاعه ، فان فيه على الحكم الطعن فيه بالاخلاق بحق الدفاع يكون في غير محله ويتعين رفض الطعن .

(الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٢٦-١٢٧)

الفرض الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من اولها حتى نهايتها ، فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه - واذا لم يتحقق ذلك في هذه الدعوى فان الحكم يكون ميبيا بطلان الاجراءات مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ١٢٧-١٢٨)

٤ - اذا كان الثابت أن الحماية التي باشرت الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنابات في جنابة القتل المسندة اليه ، غير مقرر للرافقة أمام المحاكم الابتدائية اذ هي مقيدة بجدول المحامين تحت التمرين ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا منطوية على اخلال بحق المتهم في الدفاع مما يتعين منه نقض الحكم .

(الطن رقم ٣١١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٢٤-١٢٥)

٥ - اذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من ابداء دفاعه، ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافقة ، وقد تراقع عنه محاميه مرافقة طويلة ، فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أخذت بحق الدفاع .

(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١/٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٢٨-١٢٩)

٦ - اذا كانت مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافق عنهما معا، فانه يتعين أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فاذا اكتفت المحكمة بمدافع واحد عنهما فانها تكون قد أخطأت خطأ يوجب اجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١/٢٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٢٨-١٢٩)

٧ - اذا كانت النيابة العامة قد عدلت وصف التهمة بالجلسة وأسندت الى كل من المتهمين جرائم القتل والشروع فيه واحراز الأسلحة والذخائر المرفوعة بها الدعوى والتي كانت موزعة بينهم في قرار الاتهام وأمر الاحالة ، ثم جاءت أقوال شاهدي الاثبات بالجلسة متناقضة في نسبة الجرائم الى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر ، فان هذا التناقض يؤدى حتما الى تعارض المصلحة بين الطاعنين - المحكوم بادانتهم - والمتهمين الآخرين - المحكوم ببراءتهم - فبينما يستلجى صالح الطاعنين تكذيب أقوال أحد الشاهدين فان مصلحة المتهمين الآخرين كانت تدعو الى تأييد أقوال هذا الشاهد مما كان يستلزم فصل دفاع كل من

المدعين ومراقبيهما يتضمن أنه لم يجد فيها ما يستأهل الرد عليها ازاء ما أبداه من دفاع سابق أثبت بمحاضر الجلسات السابقة .

(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢ من ١٥ ص ٢٢١) .

١٤ - استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره حسبما يوحى اليه ضميره واجتهاده .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢ من ١٥ ص ٢٢١) .

١٥ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . وهذا الفرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من أولها الى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة وتجرعه من تحقيق وما تتخذ من اجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه أن يتم سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن رثوب عنه قانونا .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ من ١٥ ص ٤٥٢) .

١٦ - الأصل أن حضور محام عن المتهم بجناية غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تقيد بسماعه ما لم يثبت أن غيابه كان لمذر قهري .

(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ من ١٥ ص ٦٠١) .

١٧ - الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتسولي الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، الا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يذكر للمحكمة - حين نذبت محاميا عنه - أنه وكل محاميا آخر للدفاع عنه ولم يطلب منها تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فلا محل لما ينهض الطاعن على المحكمة بأنها - اذ نذبت محاميا عنه - قد أخلت بحقه في الدفاع .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ من ١٦ ص ١٠٧) .

١٨ - من المقرر أن للمحامي - موكلا كان أو منتدبا - أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته في القانون .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ من ١٦ ص ١٠٧) .

١٥ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامي الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب الى طلبه ، وفي الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامي الأصلي ولم يذكر أن لدى المحامي الأصلي عذرا منعه من الحضور - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة اذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت - في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى - أن تحلف المحامي لم يكن لمذر قهري يلزمها منه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تعطن الى السبب الذي بني عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعت من ابداء دفاعه ، فإن نفيه على الحكم المظنون فيه بالاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله ويتمين رفض الطعن (الطن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٧ من ١٣ ص ٨٦) .

١١ - من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافقته ، فإن ذلك لا يعد اخلالا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الاجراء ولم يتسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١ من ١٤ ص ٢٧٠) .

١٢ - من المقرر أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى فإن النتي على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١ من ١٤ ص ٢٧٠) .

١٣ - المحكمة من حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات هو تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه . ولما كان الثابت من محاضر الجلسات أن اجراءات التحقيق والمرافعة قد تمت في حضور محام أو أكثر مع المتهم (الطاعن) وترافع عنه ، فإنه لا محل لما يثيره من بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن يكون الثابت من محضر الجلسة الأخير أن الحاضر عن المدعين بالحق المدني قد أبدى دفاعه وطلباته بصد مراقبة الدفاع عن المتهم طالما أن هذا الأخير لا يدعي أن المحكمة قد منعت من المرافعة ، ومسكوته عن التعقيب على طلبات

نائبا عن محاميه الاصيل ابدى دفاع الطاعن الذى لم يشر اعتراضا أو يبد أن غياب محاميه الاصيل يرجع الى عذر قهرى ولم يطلب التأجيل لحضور هذا الأخير - فان ماينعاه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له محل .

(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ ص ٥١١)

### الفصل الثانى : حرية الدفاع :

٢٣ - الأصل - طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولت . كما أن من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن مادامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها فى الدفاع . ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم اذ عليه - ان كان همه تدوينه - أن يطلب صراحة اثباته فى هذا المحضر . كما أن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم ، أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٥ من ١٢ ص ٥٦٤)

(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٨ من ١٣ ص ٤٥٨)

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ من ١٥ ص ٢٠٦)

### الفصل الثالث : ما لا يعد اخلال بحق الدفاع .

٢٤ - محكمة ثانى درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه - فاذا هى لم تر من جانبها حاجة الى سماع شهود الاثبات الذين طلب المتهم منها سماعهم بعد أن كان قد اكفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدى النفى - مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الاثبات ، فان ما ينهض المتهم على المحكمة الاستئنافية اخلالها بشقوية المرافعة لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ من ١٢ ص ٣٩)

٢٥ - تلاوة أقوال الشهود القائمين هى من الاجازات التى رخص بها الشارع للمحكمة - فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو الدفاع عنه .

(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ من ١٢ ص ٣٩)

١٩ - من المقرر أن المحامى الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافقته ، لا يعد اخلالا بحق الدفاع ، مادام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ من ١٦ ص ٣١٤)

٢٥ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهته . ولما كان المحامى المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى ، فان ما يشيره الطاعن من الاخلال بحقه فى الدفاع اذ نذبت المحكمة بجلسته المحاكمة محاميا آخر - خلاف المحامى المنتدب الذى تخلف عن الحضور - ترفع فى الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والاستعداد فيها لا يكون له محل .

(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ من ١٦ ص ٣١٤)

٢١ - تنص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا حضر المتهم بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك بطلان ورقة التكليف بالحضور ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطاء ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة اجابته الى طلبه » . ولما كان القانون لا يتطلب فى مواد الجنب والمخالفات أن يحضر مع المتهم فى أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعنة حضرت بنفسها فى آخر جلسة من جلسات المرافعة وسلت عن التهمة فانكرتها ومضت اجراءات المحاكمة فى مواجهتها دون أن يتمسك بعدم اعلانها بالحضور أو تطلب من المحكمة ميعادا لتحضر دفاعها فان تعيب الحكم بالاخلال بحق الطاعنة فى الدفاع يكون غير مسدود .

(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ من ١٦ ص ٤١٥)

٢٢ - الأصل أن حضور محام مع متهم بجنحة غير واجب قانونا . الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يمتنع على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . فاذا لم يحضر ، فان المحكمة لا تقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهرى - فاذا كان الثابت أن الطاعن قد حضر بالجلسة التى أعيدت فيها القضية للمرافعة وحضر معه محام

في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا يستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها - فتى قدرت أن المتهم هو الذي كتب القسائم التي أنكرها ، فانها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع في شأن تمكين المتهم من الطعن بالتزوير في القسائم المذكورة أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه ، وما دام أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه ، فلا يصح أن يعاب عليها التفاتها عنه .

(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ من ٢٥١)

٣٥ - استحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض الأوراق لا تمنع من ادائه مادامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفي لها .

(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ من ٢٥١)

٣٦ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، كما أن نذب خبير في الدعوى لا يسلبها سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت ، وكذلك فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة - وقد سلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه الدفاع استيضاح الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريعية ، واستندت الى رأيه للأسباب الفنية التي أبداه - وهو من حقها مادام أن تكييف الواقع الذي شهد به الخبير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضي الموضوع الذي له أن يسلك اليه ما يراه مؤديا الى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح قانونا أن يصادر في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى - لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن من اخلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع لعدم اجابته طلبه الخاص بدعوة كبير الأطباء الشرعيين ليقوم بالترجيح بين التقرير الطبي الشرعي والتقرير الاستشاري - لا يكون له أساس .

(الطن رقم ١٤٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ ص ١٢ من ٢٨٧)

٣٣ - حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٥٨ من قانون

٢٦ - بين من استقرأ نصوص المواد ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذي يرتب التزامات وحقوقا لكل منهما قبل الآخر ، وأن المبالغ التي تؤدي تنفيذها لأحكامه هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته ، أما مبلغ التعويض المقضى به فمصدره الفصل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من التابع في أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسؤولية التبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلتفت الى حصول المدعي بالحقوق المدنية بصفتيه - على مبلغ التأمين ، ولم يلق اليهما بالا وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدر في ذلك القول بأن الضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ، ومتى تقرر ذلك فانه لا يصيب الحكم التفاته عن الرد على ماتمهام المسؤلة عن الحقوق المدنية في هذا الخصوص لظهور بطلانه .

(الطن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ ص ١٢ من ١٠٣١)

٢٧ - لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ ص ١٢ من ٢١٨)

٢٨ - ما آثاره المتهم في دفاعه من أن إصابة المجنى عليه كانت سابقة على الحادث وما ساقه من قرائن على ذلك انما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

(الطن رقم ٢٤١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ من ٢٤٦)

٢٩ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية عن الفصل الخاص بدعوى التزوير الفرعية - هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابه ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التبديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخير الأعلى

في الحكم دون تنبيه الدفاع اليه في الجلسة ليرافع على أساسه ، فإن النعى على الحكم لاختلاله بحق الدفاع يكون غير سليم .

(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦١١)

٣٧ - العلول من الدفاع عن طلب أبداه دون اصرار عليه ، لا يتأهل من المحكمة ردا حين اطراحه له .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٦١٧)

٣٨ - اذا كان الثالث من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع - حين أشار في مرافعته الى الخصومة القائمة بين ضباط السجن وبين المتهم - لم يكن يقصد من ذلك سوى التشكيك في شهادتهم التي اطاعت المحكمة الي صدقها ، دون أن يطلب الى المحكمة تحقيقا مبنيا في هذا الصدد ، فإن ما يثيره من قصور الحكم في الرد على دفاعه يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٦١٨)

٣٩ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التي تثار على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل اقبال بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أي أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ومتنجا فيه .

(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٦ من ١٢ ص ٧٠٤)

٤٠ - اذا كان التهم لا يدعى أن بعض الأوراق التي ركن اليها الحكم في تكوين عقيدته والمقول بعدم نسخها ضمن الأوراق التي تم نسخها وسلمت الى المدافع عنه ، لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الأصل للدعوى - فانه كان من المتعين عليه أن يبنى دفاعه من واقع الملف المذكور وقد كان في مكنه أن يطلب الاطلاع عليه طبقا للاجراءات التي رسمها القانون في المادة ١٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، أو أن يتقدم بهذا الطلب الى محكمة الموضوع - أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة انتفاها عن تحقيق اجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه . ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث لأن العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي ، مما تكون منه دعوى الاختلال بحق التهم في الدفاع على غير أساس .

(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٠ من ١٢ ص ٧٢٥)

الاجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا .

(الطن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٣٦٥)

٣٣ - اذا كان الثالث أن الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح بطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير اشراف الضابط المأذون بالتفتيش ، بل ساق التصوير الذي رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتوليهِ التفتيش بنفسه - وهو ما اطاعت اليه المحكمة وأخذت به - ثم عرض للتصوير الذي رواه المتهم - والذي التفت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث الى صورته الحقيقية حسباً يرتسم في وجدانها - فإن مثل هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ، بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة اجراءات القبض والتفتيش .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠)

٣٤ - الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا .

(الطن رقم ٢٦٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٤٢٦)

٣٥ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن المتهمين وان اشار الى حصول صلح بين الفريقين ، إلا أنه لم يبين موضوع هذا الصلح ، بل ساق دفاعه بشأنه مرسلا في أثناء ابداء ملاحظاته على أدلة الدعوى فانه لا تثرب على المحكمة ان هي التفت عما قاله في هذا الشأن وقضت في الدعوى المدنية بالتعويض .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ ص ٥٢٣)

٣٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تعديل وصف التهمة المسندة الى الطاعن باستبعاد ظرف التحصيل من جريمة الخطف المسندة اليه ودانته بمقتضى المادة ٢٨٩/١ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٨٨ التي طلبت النيابة تطبيقها ، وكان التعديل على هذه الصورة لا يفرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مفارقة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المطال بها الطاعن ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه

الدفع بانعدام القصد الجنائي ، فانه لا يقبل منه أن يشير هذا الوجه من الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض ..

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٢٦ ص ١٠١٤)

٤٥ - من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً جازماً ، أما الطلبات التي تبدي من باب الاحتياط فللمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطالبة بالرد عليها .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٢٦ ص ١٠١٤)

٤٦ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف الجنية ، فقضت محكمة اول درجة - في نفس الواقعة - باعتبارها مظافة بعد استبعاد عنصر من عناصرها فنقل الجريمة الى نوع أخف ، فاستأنف المتهم هذا الحكم على أساس الوصف المعدل وقضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تجري تغييراً في الوصف الذي انتهى اليه الحكم المستأنف - فليس للمتهم من بعد أن ينمى على المحكمة الاستثنائية أنها اخلت بحقه في الدفاع بظالة انها لم تنبهه الى التغيير في وصف التهمة .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٢٦ ص ١٠١٤)

٤٧ - إذا كان المتهم قد ارتضى سنه المثبت بحضر الجلسة وهو ثمانى عشرة سنة ، ولم يعترض عليه ولم يحاول إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمى أو بغير ذلك ، فان هذا التقدير يصح نهائياً لتعلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٧٣ من قانون المقوبات ، وليس للمتهم بعد ذلك أن يطنن في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١/٢٣ ص ١٢٧)

٤٨ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المبنية بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد . فإذا كان مرد التعديل

٤٩ - لا يعيب الحكم أن نسب الى الطاعن استعمال السكين خلافاً لما جاء بأمر الاحالة - من أنه وآخر قتلا المجنى عليه بأن القيا عليه حجراً وطمعته المتهم الآخر يمكن - ما دام ان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، وما دام يبقى للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث اخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستناداً الى المنطق والعقل ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبعض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة القتل العمد وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فان المحكمة لا تلزم بلقت نظر الدفاع الى مثل التعديل بدى تم في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٠/٢ ص ١٢٧)

٤٢ - إذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما دفاعاً ببيان التفتيش ، بل ان كل ما قاله المدافع عنه في هذا الخصوص « والتصور الصحيح أن القوة نزلت في السوفاة وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشاً باطلاً بالطبع ثم كان التفتيش من نصيب هذا المتهم التمس » ، الأمر الذي لا يندو القول المرسل على اطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببيان التفتيش ، أو أن يشتمل على بيان ما يرمى اليه منه - إذا كان ذلك ، فان ما يشير الطاعن من نعى على الحكم لانتفاذه عن الرد على الدفع ببيان التفتيش لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٠/٩ ص ١٢٧)

٤٣ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تعذر الاستمرار على المتهمين ليس من الدفع الجوهري التي يعين على المحاكمة أن ترد عليها استقلالاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣٦٦/١٠/١٦ ص ١٢٧)

٤٤ - إذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن اعترافه في التحقيقات كان وليد اكراه أو تعذيب ، بل اقتصر دفاعه على انكار الجريمة المسندة اليه ، كما اقتصر المدافع عنه على



الجلسة أن أقوال الشاهد الذي لم يسمع بالجلسة كانت محل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مراقبته، فلا يجب الحكم اعتماده على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات .

(المن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٣ ص ٤١٨)

٥٢ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة ، وقد اتصلت بها ، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر المروضة أمامها دون أن تتقيد بالأحكام المدنية أو تعلق قضاها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن مئة وصايتها جميعا فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة إليه ( التبريد ) لاختلاف موضوع الدعويين ، وهو ما يجعل دفعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم ردا خاصا .

(المن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٣ ص ٤٤٩) .

٥٣ - الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد رد على الدفع ردا سائفا بما مؤداه أن المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم به طوال مراحل الدعوى والمأنت ، في حدود سلطتها التقديرية ، والى صحة العقد المقول بتزويره ، فإن ما ينهيه المتهم من قسالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس ، فإذا كان المتهم ( الطاعن ) لم يتمسك بالدفاع الموضوعي - الخاص بالادعاء بتزوير الورقة - أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارة أمام المحكمة النقض .

(المن رقم ٢٢٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٤٤٩)

٥٤ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه

الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توفرية القتل واستبعاد ظرف سبق الاصرار المشدد دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذي نزلت إليه في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً جريمة الضرب المفضي الى الموت لا جريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار - هذا لتعديل لا يجافي التطبيق السليم في شيء ، ولا يعطى المتهم حقا في إثارة دعوى الاخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(المن رقم ١٦٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠ من ١٣ ص ٢٠١)

٤٩ - للمحكمة أن لاتصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل .

(المن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٣ ص ٣٩١)

٥٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن اتجاه سير المذدوف النارى في جسم المجنى عليها ورد عليه باتفاء قيام تعارض بين أقوال الشاهدين وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى مؤسسا ذلك على احتمال أن تكون المجنى عليها قد تلفتت لدى مفاجأتها بدخول الطاعنين واطلاق النار عليها ، فتغير بذلك مسار العيار النارى في جسمها ومؤيدا في ذلك مما أورده التقرير الطبى من جواز حدوث إصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم في رده على دفاع الطاعنين هو أن المجنى عليها قد التفتت عند مفاجأتها باطلاق النار عليها وهو معنى سائق في تبرير ما انتهت إليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتبابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية وفى كل شعبة يثيرها ، والرد على ذلك مادام أن الرمدستاد ضمنا من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الاثبات التى أوردها الحكم فإن النعى على الحكم بالقصور في التسيب يكون في غير محله .

(المن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٣ ص ٣٩٩)

٥١ - لمحكمة الموضوع - في سبيل تكوين عقيدتها - أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعهم من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال . فإذا كان يبين من محضر

الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل اما لجنونا أو عاهة في العقل ، وبالتالي فان هاتين الحالتين اللتين أشارت اليهما هذه المادة دون غيرها ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجنائي وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتصلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا يعقب عليه طالما انه يقيمه على أسباب سائفة - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فإن النفي على الحكم بالاخلاق يحق للدفاع والقصور في التسيب يكون في غير محله .

(الطن رقم ٩٠٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢ م. ١٣ من ٦١٠)

٥٨ - اذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع اخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله ان المدعية بالحق المدني - وهي الوصية على اولادها القصر - لم تكن طرفا في هذا الصلح ، فان ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون . ذلك ان عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه ، وما دام ان العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه ، وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصي على قصر أخيه ، فان توقيعه على هذا العقد بصفته وصيا لا يضي عليه هذه الصفة ، كما أن اثر العقد لا يمتد إلى المدعية بالحق المدني .

(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/١٠/١٩٦٢ م. ١٣ من ٧٢٠)

٥٩ - من المقرر أن سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع مادامت قد دلت على ذلك بأدلة سائفة . ومن ثم فإن النفي على الحكم بعدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بنفي سبق الاصرار يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٣ في جلسة ٢/٢٥/١٩٦٢ م. ١٤ من ٢٢٥)

٦٠ - لا يلتزم المحكمة بأن تتبع المتهم « مناحي دفاعه المختلفة » وبالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، ما دام أن الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم .

(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٣ في جلسة ٢٦/٣/١٩٦٢ م. ١٤ من ٢٢٥)

(والطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ في جلسة ٤/٢٠/١٩٦٢ م. ١٤ من ٣٧٠)

أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بنفي حاجة إلى اجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض . ولما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أن الطاعن لم يثر دفعا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها كما جاء حكم محكمة أول درجة وكذلك الحكم المطعون فيه خلوا من العناصر التي يقوم عليها هذا الدفع ، فان اثره لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ في جلسة ١٢/١٠/١٩٦٢ م. ١٣ من ٥٤٢)

٥٥ - اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بوصف أنه قتل ثلاثة أشخاص وشرع في قتل أخرى . وطلبت النيابة عاهة على ذلك بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى أن جناية القتل العمد تقدمتها جناية الشروع في القتل الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ عقوبات وطلبت إلى الدفاع المرافعة على هذا الأساس ، فان المحكمة تكون قد اعطت بذلك حكم القانون ولم تتحل بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢ في جلسة ٦/١٠/١٩٦٢ م. ١٣ من ٢٥٧)

٥٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسؤولية المتهم عن التويض على أساس ثبوت مشارقته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يثيره في خصوص الزام المسؤول عن الحقوق المدنية ، ومنازعت في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

(الطن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢ م. ١٣ من ٦٢٥)

٥٧ - اذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته انما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته إلى معهد ضرائف لخصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر يتميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية وهي عنه اصابت بأي مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو

فانه لا يقبل منه التمس على المحكمة أنها سارت في إجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط مادام أنها لم تر من ناحيتها محلا لذلك ، وهو أمر موضوعي يرجع إليها وحدها في تقدير الحاجة إليه بلا معقب عليها في ذلك ، كما أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفي لكفالة الدفاع عنه ، فهو الذي يتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنحه المحكمة من إبدائها ، ومن ثم فإن عدم استعانة المحكمة بترجم ليس من شأنه أن يبطل إجراءات المحاكمة .

(الطن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٢٩٢)

٦٦ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . وحق المحكمة في تعديل التهمة أئسأء، المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو تنبيه المتهم إلى التهمة المبدلة وأن تمنحه أجلاً يتيح له فرصة تقديم دفاعه ، ويتحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها أنه نظر الدفاع إلى الوصف الجديد وتكون محققة للفرض منه ، سواء كان التنبيه صريحاً أو ضمناً ، بإتخاذ أى إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . ولما كان الثابت أن الدعوى أقيمت بوصف بيع الطاعن « مسروق شيكولاته » فمشوشاً مع علمه بذلك ، فقصت المحكمة الجزئية بالبراءة ، وكانت النيابة العامة قد أسست استئنافها على أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة ، وهو ما استندت إليه المحكمة الاستئنافية في ادانة الطاعن ، وكان الدفاع عنه قد تناول هذا الوصف في مذكرته المكتسوبة التي قدمها في فترة حجب القضية للحكم أمام محكمة ثانية درجة مما يتحقق به التنبيه على الوجه الذي يتطلبه القانون . وليس في تعديل وصف التهمة تفويت لاحدى درجات التقاضي ، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هي بئسها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفي عن الحكم المطعون فيه قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ ص ١٤ ص ١١٢)

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٥٤٨)

٦٦ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة - إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ رفض طلب الدفاع إجراء معاية لمكان ضبط المتهم قد أسس هذا الرفض على أن إجراء المعاية أمر غير منتج في الدعوى وغير مؤثر في عقيدة المحكمة بعداطمئنانها لأقوال شهود الاثبات التي تأيدت بوجود آثار المخدر في جيب صديري المتهم ، فإن التمس على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطن رقم ٢٧٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٢٧٤)

٦٢ - لاجدوى للطاعن من التمسك بإدخال شخص آخر في الدعوى ، طالما أن ادخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٢٨٥)

٦٣ - لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة التي قامت بالتحريات السابقة على تحرير محضر الضبط ، بعد أن استند الحكم المطعون فيه إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي - المطروح في الدعوى - كدليل مستقل عن تحريات اللجنة المذكورة واطمان إلى سلامته . ولا يعدو هذا التمس أن يكون جديلاً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل بالبت فيه بما لا معقب عليها فيه .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٢٨٥)

٦٤ - لا يقدح في سلامة الحكم أن يلتفت عن الرد على دفاع بعيد عن محجة الصواب .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٢٨٥)

٦٥ - الأصل أن تجسرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها . ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه إليها

المزل . وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن أبدى دفاعه قعلا بشأن ما أسنده الحكم اليه . فان ما ينهه الطاعن على الحكم من الاخلال بحقه في الدفاع يدعوى أنه المحكمة الاستئنافية لم تنبهه الى صورة الخطأ التي أضافتها لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٠٢)

٧٠ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم يعاون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يوصف انه اخرج جوهرا محمدا في غير الاحوال المصرح بها كدونا ، ودلت المادة ٣٣ من المرسوم يعاون صالف انه لم تكن تشترط لوفيق المعوية المصلحة المنصوص عليها فيها - وهي الاسكان المصلحة المؤبد - ان يثبت اتجار المتهم في الجواهر المحذرة وانما يدعى لتوقيعها بوث حيازته او احرازه لها ، وليس انه محل تطبيق المعوية المصلحة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذات المرسوم يعاون الا اذا ثبت ان الحيازة او الاحراز يقصد التعاطي او الاستعمال الشخصي . واذا صدر القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ في اثناء سير المحاكمة والذي تدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى تربيته في هو الاجرام وقدر لكل حالة العقوبة التي تناسبها - وكان هو الاصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات اخف ، فاعلمته المحكمة وفقت بإدانة المتهم بوصف انه احرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - وهي في هذا لم تعد الواقعة التي أقيمت بها الدعوى وتناولها الدفاع في مرافقته - فان استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تفسيرا للنهية مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الاصلح الواجب الاتباع اعمالا للمادة الخاصة من قانون العقوبات ، مما ينشئ عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦١٢)

٧١ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط الاجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية وبين من هذه المواد والمذكرة الايضاحية المصاحبة لشرع قانون الاجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي

٦٧ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا في الجريمة هي بينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يحصل منها أساسا لمسؤوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها الدفاع ، فلا على المحكمة اذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه الى ما رآه من انطباق وصف جديد للنهية . ولا ينطوي هذا التعديل الذي ارتأته على مساس بحق للمتهم ، بل دعاها اليه التزامها بتحديد الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة في الدعوى - ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا ولم تعد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حتما قبل قضائها في الدعوى ايا كان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها - وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستبصار ما تظن الى صحة من الوقائع واستبعاد ما لا تظن اليه منها دون ابداء رأيها للمتهم مقدما ، ولا يعطى ذلك للطاعن حقا في إثارة دعوى الاخلال بالدفاع .

(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٤١٩)  
(والطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٤٢٠)

٦٨ - لاجل دعوى مما يشتره الطاعن في شأن النعي على قرار الهدم عدم استيفائه للشروط التي نص عليها القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك أن مجال البحث في هذا الخصوص انما يكون عند تطبيق ذلك القانون واعمال احكامه مجردا عن النتيجة التي وقعت والتي دين الطاعن بها تأسيسا على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار الهدم . ومن ثم فلا محل لما ينهه الطاعن في خصوص الثبات الحكم عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم اجابة المحكمة للطلب المبدي بضم ملك التنظيم تحقيقا لهذا الدفع .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٠٢)

٦٩ - لما كان حكم محكمة أول درجة الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قام بنزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط

٧٦ - انه وإن كان من غير المقبول أن تزعم المحكمة الخصوم بملاحظات قد تتم عن وجه الرأي الذي استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها ، إلا أن ذلك لا ينهض سبباً للطعن على حكمها . إذ من المخاطرة القول بأن ابداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر فى نفس المحكمة ليس عنه محيص ، بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبئة إلا من مجرد شبهات قامت فى ذهن المحكمة فأرادت أن تتحقق منها وتمكن الخصوم من درجتها قبل أن يستقر رأيا فيها على وجه نهائى معين .

(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٤/١٠/١٥ ص ١٢١)

٧٧ - الأصل طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وإن على صاحب الشأن ان يثبت انها أهملت او خولت .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٢ ص ١٥٠)

٧٨ - متى كان الثالث من الاطلاع على معاضر جلسات المحاكمة يدرجتها أن الدفاع - حين اشار الى الدعوى المدنية - لم يقصد سوى اتاره الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة دون أن يطلب اليها تحقيقاً معينا فى هذا الصدد ، فليس له من بعد أن يتنق على قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٤/٧ ص ٢٦٤)

٧٩ - تميز المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا أحيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية وراأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنح المختصة . وارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة . ولا تأثير لذلك على التهم فى دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما فى ذلك ما هو متعلق منها بتلك الجنحة .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/٤/٢٠ ص ٣٢٩)

٨٠ - متى كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعن فى ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصفه أنه أحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفى أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ وهو الأصلح للطاعن بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف -

تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة بإجابه ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع هى أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن وقع على كشوفات العهود المقدمة فى الدعوى ، فانها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا اشراف المحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تكمينه من الطعن بالتزوير فى امضاءه على الكشوف ساقطة الذكر أن يكون طلبه للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزمه المحكمة فى الأصل بالاستجابة اليه ، فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه ، ويكون ما ينهض الطاعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، فى غير محله .

(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٤/١٠/٢١ ص ١٤٨)

٧٢ - العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضى الموضوع بالأخذ بدليل معين فيما عدا الأحوال التى يقيد القانون فيها بذلك .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٤/١٠/٢٢ ص ١٤٨)

٧٣ - تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة - من سرقة الى خيانة أمانة - دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه ، لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ، مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .

(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٤/١١/١١ ص ١٤٨)

٧٤ - يشترط لكى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تثار على وجه الجزم فى أثناء المرافعة وقبل اقفال بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى - أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته ومنتجاً فيه .

(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/٢٤ ص ١٨٣)

٧٥ - لا يقبل من الطاعن اثارة بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض ، ما دام أنه لم يثر شيئاً من ذلك أمام محكمة ثانى درجة .

(الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٠ ص ١٥٨)

الوقمة المادية التي اتخذتها أساسا للتفسير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النسيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا بل نزلت بها الى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . ولما كانت واقعة القتل العمد التي دين بها الطاعن الأول قد وجهت اليه بالذات ودارت عليها المرافعة أثناء

المحاكمة فإن الحكم اذ قضى بإداتته عن هذه التهمة يكون صحيحا ولا وجه لما يثار في خصوصها من دعوى الاختلال بعق الدفاع طالما كانت هذه الواقعة بذاتها موجهة اليه في أمر الاحالة ، وكان الثابت أيضا أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمة الضرب المستندة اليهم في أمر الاحالة بعد أن استبعد جريمة التجمهر وظرف سبق الاصرار لعدم ثبوتها في حقهم قد أسس هذه الاداة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصيا توافقوا على التعدي والابذاء ضرب المجنى عليهم وقد وقع هذا الاعتداء بالفعل من بعضهم وهي عناصر اشتمل عليها أصلا وصف التهمة كما دارت عليها مرافعة الدفاع بالجلسة . ومن ثم فإن ذلك لا يعد تمديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه .

(الطن رقم ١٧١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٥)

٨٥ - لما كان ما أجرته المحكمة بالجلسة قد اقتصر على لفت نظر الدفاع الى أن يتناول في مرافعته أيضا ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض - لا الاصابات - هي التي أودت بحياة المجنى عليه ما لا يعد في حكم القانون تمييزا لوصف جناية الضرب الذي أفضى الى الموت وانصا هو مجرد بيان لمناصرتها . ولما كانت المحكمة قد اتهمت - في حدود سلطاتها التقديرية - الى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاته المجنى عليه واستبعدت بها لذلك وصف الجثة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فما كانت اذن بحاجة الى أن تشير في مدونات حكمها الى ما أجرته بالجلسة من تعديل لمناصرة جناية الضرب المقضى الى الموت .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٨)

٨٦ - من المقرر أن للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، ولا عليها ان لم

فاعلمت المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . فإن استظهار الحكم توافق هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تضييلا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه اليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع . ومن ثم فإن ما ينصاه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بعق الدفاع لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٩)

٨٦ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي - يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جديا وصرحا أو ان تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . فإذا كان قد ورد على لسان الدفاع ان المجنى عليه هو الذي بدأ بالعدوان مع انكار الطاعنين وقوع الاعتداء منهما فإن ذلك لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ولا يعتبر دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ م ١٥ م ٦١)

٨٢ - لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبي الابتدائي لعدم أداء محرره اليقين القانونية طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع ببطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ومن ثم فيسقط حقه في التمسك ببطلان هذا الاجراء وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٤)

٨٣ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه . ومن ثم فإنه لا تترتب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب استبعاد الطبيب الشرعي للمناقشة أو عرض الأوراق عليه ما دام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلا من أي مطعن على التقرير الطبي المقدم في الدعوى .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٤)

٨٤ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلتفت بنظر الدفاع الى ذلك ما دام أن

لزموا لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان الطاعن يفرض أنه أبدى هذا الطلب في مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم ، فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(الطنن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ ص ١٢٩)

٨٩ - القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يصدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(الطنن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ ص ١٢٩)

(والطنن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ١٦ ص ٨٢٧)

٩٠ - أن ما دفع به الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة لأنه لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وإن كان متصلا بالولاية ويجوز اثره في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هذه المحكمة فيه من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه وكان ذلك لمصلحة الطاعن عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، الا أنه بالصورة التي أثير بها هذا الدفع ومع خلو المستندات المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة من مستخرج رسمى من دفتر المواليد ثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع الجريمة خمس عشرة سنة كاملة فإنه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عند طرح الدعوى عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون .

(الطنن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ ص ١٦ ص ٢٩٨)

٩١ - أن ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوسا لا يلزم عنه استحالة اتصاله بمحاميه ، إذ كان في وسعه أن يطلب من ادارة السجن اخطار محاميه بتاريخ الجلسة التي أعلن بها ، وهو إذ لم يفعل فليس له أن ينعي على ادارة السجن اهمالا أو تقصيرا في هذا الشأن .

(الطنن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ ص ١٦ ص ٣١٤)

نقلت الدفاع الى الوصف الجديد مادام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع ومتى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه سرق دفاتر المجنى عليه حالة كونه عاملا لديه بالأجر بالمادة ٣١٧/٧ من قانون العقوبات وقداذاته محكمة أول درجة بأنه بدد هذه الدفاتر بعد أن ثبت لديها أن الدفاتر سلمت اليه على سبيل الوكالة فبدها اضارا بالمجنى عليه وعاقبته بالمادة ٣٤١ من هذا القانون وقد استأنف الطاعن هذا الحكم وترافع على أساس هذا الوصف أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة من سرقة الى خيانة أمانة دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . فإن النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(الطنن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ ص ٢٠٩)

(والطنن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ ص ١٦ ص ١١٠)

(والطنن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٦ ص ٤٠٧)

(والطنن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢١ ص ١٦ ص ٢١٠)

٨٧ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابه . لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التبديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يضغ رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد اطاعت الى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير في هذا الشيك أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة اليه طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه .

(الطنن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ ص ٢٠٩)

٨٨ - محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى

المدافع عنه في ذلك وكان الثابت أن الدفاع لم يتناول أمرها في دفاعه أو يجدها . فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له أساس .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٥ جلسة ١١/١١/١٦٦٥ ص ١٦ من ٨٩٠)

#### الفصل الرابع : ما بعد أخلا باحق الدفاع .

٩٧ - إذا كان الطاعن - وهو المتهم بالاشتراك في تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبداه القاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام كانت موجودة بالجراجح ولم تبدد - إلا أنه نظرا لارتباط جريمته بجريمة القاعل الأصلي ( الحارس على السيارة المحجوزة ) فإنه أي الشريك يستفيد حتما بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذي لو صم لاتفت مسؤوليته وبالتالي تنتفى مسؤولية الطاعن . إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا تقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذي لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر ضده .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٤/١٦٦٦ ص ١٢ من ٤١١) .

٩٨ - إذا كان الحكم قد أثبت في مدوفاته أن المتهم قدم لمحكمة أول درجة مذكرة بدفاعه تتضمن أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أبولوة على التركات لا تنطبق على الواقعة المسندة اليه للأسباب المشار اليها فيها ، كما أشار الحكم الى أن المتهم قدم مذكرة أخرى بهذا المعنى الى المحكمة الاستئنافية طالبا إلغاء الحكم المستأنف وبراءته - فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يمرض لهذا الدفاع القانوني والموضوعي الذي أشار اليه يكون قاصرا متعينا تقضه .

(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٥/١٦٦١ ص ١٢ من ٣٦٤)

٩٩ - إذا كان المدافع عن المتهم قد قدم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية شهادة مرضية وقرر أن المتهم مريض وطلب تأجيل الدعوى ، لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ولم تشر في حكمها المطعون فيه الى ذلك العذر ولم تبد رأيا فيه فثبتت أو تنفيه ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٦/١٦٦١ ص ١٢ من ٣٦٤)

٩٢ - لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٥/١٦٦٥ ص ١٦ من ٤١٠) .

٩٣ - عدم حضور الطاعن بجلسة المعارضة ، وعدم ابداء العذر الذي يقول أنه منعه من الحضور الى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلا لرداها على ذلك العذر . ومن ثم فإن ما ينهه على الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع أو قصور في البيان لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٤/١٦٦٥ ص ١٦ من ٦٥٧)

٩٤ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى - وإذا كانت الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتفخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبعاد ظرفي سبق الاصرار والترصد المشددين دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبى جريمة الضرب المفضى الى الموت لا يجافى التطبيق السليم فى شيء . ولا محل لما يثيره المتهم من دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلزم في مثل هذه الحالة بتبنيته المتهم والمدافع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٤/١٦٦٥ ص ١٦ من ٦٦٢)

٩٥ - لا مجال للطاعن لاثارة التمس المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته . طالما أن الحديث جرى فى محل مفتوح للكافة دون ثمة اعتداء على الحرمات .

(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٦/١٦٦٥ ص ١٦ من ٨٢٧) .

٩٦ - إذا كان الثابت من تقريرات الحكم أن المتهم قد أعلن بالتهمة بما فيها الظرف المشدد ولم ينازع هو أو



الشأن - واذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثا مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٣ سائفة الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر الى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذى ارتكبه الا فى الحكم الصادر منها بأعدامه ، رغم ما رتبته القانون على تحديد السن من أثر فى تعيين نوع العقوبة التى يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحته القرصة لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٣ المذكورة أثره فى النتيجة - فان المحكمة اذا استقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذى تم دون سبق التنبيه اليه بالجلسة ، فان حكمها يكون ميبا متعينا تقضه .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ من ١٢ ص ١٩٦٥)

١٠٤ - متى كان الطاعن - وهو متهم بالتبديد - قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الاثبات بالينة فصجرت المحكمة القضية للحكم فى الدفع ، الا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائى الذى دان المتهم ، دون أن تسمع دفاعه فى موضوع التهمة ودون أن تمنى بالرد على هذا الدفع الذى أبداه ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع وبالتقصير بما يستوجب تقضه .

(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٣ ص ١١١٧)

١٠٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يمتنع الرد عليها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فان يكون قاصر البيان مما يتعين منه تقضه .

(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٢ ص ٤٤١)

١٠٦ - اذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة أن الطاعن - وهو متهم باختلاس أشياء محجوزة - قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لاعفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير فى إجراءات البيع ، ولكن المحكمة قضت بأدائه دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه - مع ما يمكن أن يكون له من أثر فى النتيجة - فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتقصير فى التسيب بما يوجب تقضه .

(الطن رقم ٣٣٦٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٢ ص ٤٦٧ )

١٠٠ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة - الا انها اذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا الى ما له أصل فى الأوراق . (الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٧ من ١٢ ص ٧٥٢)

١٠١ - اذا كان الحكم قد دان المتهمين دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من تعدد الجهات التى حصل ابلاغ الحادث اليها وقبل الاطلاع على الدفاتر التى عينوها ، وهو دفاع يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاما ومؤثرا فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصه لتقف على مبلغ صحة أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه - أما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والتقصير .

(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ من ١٢ ص ٧٥٢)

١٠٢ - اذا كان المتهم دفع التهمة المسندة اليه وهى أنه لم يحصل على ترخيص سابق من الجهة المختصة قبل هدم البناء مخالفا بذلك أحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم لأن المبنى خرب وآيل للسقوط ودعم دفاعه بالمستخرج الرسمى الذى قدمه ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحصى هذا الدفاع الجوهرى وأن تبحثه للثبوت من أن يباين ذلك المستخرج الرسمى تتعلق بالمبنى موضوع الاتهام ومن أن هذا المبنى متخرب كلياً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون ، فاذا كان الحكم الابتدائى لم يشر الى هذا الدفاع كما لم يتناوله الحكم الاستئنافية المطعون فيه بالنقض ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب تقضه .

(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٧ من ١٢ ص ٨٣٢)

١٠٣ - مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٣ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضى من أوراق رسمية أو ما يبدئه له أهل الفن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، الا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ، وأتاح للمتهم والنيابة فرصة ابداء ملاحظاتها فى هذا

اليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما اذا كان النشاط الذى تباشره الشركة فى هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٢/٦/١٣ من ٥٣٩٠)

١١٠ - اذا كان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر عن المتهم بالجلسة المعدلة لنظر معارضة أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر فى حكمها المطعون فيه الى ذلك العذر الذى أبداه المدافع عن الطاعن ولم تبد رأيا فيه فثبتت أو تنفيه - لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا قهريا يعين معه - اذ ثبت قيامه - تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت فى الدعوى دون أن تقدر صحة العذر الذى أدلى به محامى الطاعن فانها تكون قد أغلقت بحقه فى الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٢/٦/١٣ من ٥٣٩٠)

١١١ - اذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر فى بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنون وبين المصاة التى تخلفت بالمجنى عليه ، وهى استئصال الطحال ، وكان بين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التى وجبت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعى ، ومنها تمزق بالطحال أدى الى استئصاله ، دون أن يبين الى أى تاريخ ترجع هذه الاصابات وما اذا كانت ترجع جميعا الى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه التقرير الابتدائي وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الأخيرة فى تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك فى تحديد مسئولية الطاعنين ان صحت هذه الواقعة ، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والمصاة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٢/١٠/١٣ من ٥٨٧٠)

١٠٧ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحبوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحبوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد ، والا كان حكمها قاصرا .

(الطن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٢/٥/١٣ من ٤٧٦٠)  
(والطنان رقبا ١٠٨٢ ، ١٠٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٢/١٠/١٣)

١٠٨ - اذا كانت التهمة التى أسندتها النيابة الى الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها هى أنه صرف أدوية لمرضاة الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بانثاء صيدلية خاصة بعبادته ، وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون . وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ من القانون التى تعاقب عن جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان والعناصر ، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى دون أن تلتفت نظر الطاعن الى هذه التهمة الجديدة فان الحكم يكون مشوبا بالاغلاط يحق الدفاع .

(الطن رقم ٩٧٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦٢/٦/١٣ من ٥٣٥٠)

١٠٩ - من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة متى كان ذلك فى مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر فى القانون . فاذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على المتهم « الطاعن » لأنه بصفته مديرا لفرع الشركة لم يقدم فى الميعاد المقرر طلبا لتقيده فى السجل التجارى ، فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلطة قضى ببراءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأميسا على أن محل الشركة هذا ليس فرعا لها ولا توكيلا ولكنه مجرد مخزن - فإن الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، ومع ما يحتاج

بما مؤداه أن تقرير الطبيب الشرعي جاء مؤيدا لرواية المجنى عليه ، ولما كان دفاع الطاعن قد انطوى على قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وكان الحكم المظنون فيه وإن تقي إمكان حدوث إصابة المجنى عليه من يده إلا أنه لم ينف إمكان حدوثها من يد الطاعن أثناء تعاذب « الشرشرة » . ولم يناقش ما حصله من إصابة الطاعن تحت ابطله ولم يشر الى سبب هذه الاصابة وصلتها بالاعتداء الذي أثبت وقوعه منه ، كما أنه لم يناقش دفاع الطاعن على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعي أو غيرها ، وكان ماورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لنفي نشوء حق الدفاع الشرعي عن النفس - لما كان ذلك ، فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوبا بالقصور في تحصيل دفاع الطاعن وعدم رده عليه ردا كافيا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٦٣ ص ١٤ من ٣٦)

١١٤ - حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقضى حين يكون دخولها بعد رضاه أصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضاء صريحا حرا حاصلًا منهم قبل الدخول وبعد المامهم بظروف التفتيش وبدوم وجود مسوغ يفول من يطلبه سلطة اجرائه ، ومتى كان الطاعن قد قرر أمام المحكمة أنه أحيل الى الكشف الطبي اثر الاعتداء عليه من الضابط الذي أجرى التفتيش ، وأنه ثبت من هذا الكشف اصابته باشتباه في كسر بالفلوع ، وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة اطلمت على التقرير الطبي المثبت لنتيجة الكشف على الطاعن أو أنها احاطت به وبالدليل المستمد منه لتستظهر الصلة بين ما قد وجد من اصابات بالطاعن وبين الاعتداء الذي قرر بوقوعه عليه وبني عليه دقمه بانعدام رضائه بالتفتيش ، وبأن توقيعه على الاقرار أخذ منه بطريق الاكراه ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يتعين منه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/١/١٩٦٣ ص ١٤ من ٤٤)

١١٥ - متى كان الثابت أن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه - المصرح له بتقديرها من المحكمة الاستئنافية - أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية - ليست لها صفة الدوام - بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر ، وأن طبيعة هذه الأعمال لا تستلزم تشغيلهم الا لفترات محدودة ، وأنه قد قدم للمحكمة صورة للفقود التي تحرر بين

١١٢ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن الأول لاحدائه عددا بالمجنى عليه اصابة تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة ، ولأن الطاعنين الثاني والثالث أحداثا بالمجنى عليه نفسه اصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما ، وكان الحكم المظنون فيه قد خلص الى القول بأن المحكمة لا تطمن الى نسبة العاهة الى الطاعن الأول وحده وانتهى الى تبرئته من هذه التهمة ودان الطاعنين الثلاثة باعتبار أنهم ضربوا المجنى عليه عددا فأحدثوا به الاصابات التي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما طبقا لنص المادة ١/٢٤١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الاحالة دون أن تسدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن الأول أو تلت نظر الدفاع الى هذا التعديل كي يعد دفاعه على أساسه مما يظل اجراءات المحاكمة . ذلك أن المحكمة وإن كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الاحالة بل ان من واجبا أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، الا أنه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المساداة التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بمناصر أخرى خلاف التي أقيمت بها الدعوى - كتعديل التهمة من احداث اصابة مينة نشأت منها عاهة الى ضرب أحدث اصابة أخرى بالمجنى عليه غير التي وردت بأمر الاحالة والتي دارت عليها المرافعة - فإن هذا التمييز يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا ما طلب ذلك . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن الأول الى هذا التعديل فاتها تكون قد أغلقت بحقه في الدفاع ما يستوجب نقض الحكم والاحالة بالنسبة الى الطاعنين جميعا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١/١٩٦٣ ص ١٣ من ٧٤)

١١٣ - متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قام على أن المجنى عليه يدها بالاعتداء فضربه أولا « بشرشرة » فاصابه تحت ابطله ، فأمسك الطاعن بنصل « الشرشرة » لينع تكرار الاعتداء عليه فأنشئ النصل وأصاب المجنى عليه أثناء التجاذب ، وكان يبين من الحكم المظنون فيه أنه ردد هذا الدفاع ورد عليه

الحكم من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاته عن تحقيق ما آثاره في صدد تحويل الحرر إليه من الغير وهو دفاع له أهية لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية . فإن هذا العوار الذي أصاب الحكم يكفي لنقضه .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ ص ١٤ من ٥٠١)

١١٨ - مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من إبداء الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبذير ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . فإذا كان الطاعن قد تسلك بأنه صرف جزءاً من ثمن القصب المحجوز عليه في وجوه لا مفر منها وسدد لشركي المجنى عليه نصيبهما وفقاً لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خزانة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضاً قانونياً ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت لخدمة الدعوى في حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فإنه حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور .

(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ص ١٩ من ١١٨)

١١٩ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة - كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يتبع المحكمة من تمديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة الجارية التي أقيمت بها الدعوى وبينائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك في تبذير إلى قتل أملى في سرقة ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب

المقاول الأصلي والمقاولين من الباطن فيما يتعلق بالعمال المستخدمين في أعمال الضرر وما إليها من أعمال المقاولات ، وهي جميعها تثبت أن طبيعة العمل تتم بالمقطوعة مع المقاول من الباطن دون مسؤولية المقاول الأصلي عن تنظيمات هؤلاء العمال الذين لا تربطهم بالمقاول الأصلي رابطة - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يفصل في هذا الدفاع ولم تمن المحكمة بتحقيقه أو ترد عليه بما يفنده ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يرفع مسؤولية الطاعن عن تهمة عدم تقديم عقود استخدام العمال ومطافهم - اللتين دانه بهما ، فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وانقاله تحقيقه مما يبيح ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢-٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٧ ص ١٤ من ١٩٤)

١١٦ - التمييز الذي تجر به المحكمة في التهمة من قتل عمد بالسلم إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة ، مما تمسك المحكمة بإجرائه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على استناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة - وهي واقعة القتل الخطأ - مما كان يتعين منه على المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التصديل ، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطالان مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٤ ص ١٤ من ٤٩٢)

١١٧ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطالان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما غات الحكم - ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صارت إثباتها في الحكم هذا بالإضافة إلى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة نلدنية برد وبطالان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا الجرم ، مادام الحكم لم يتم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه ، فضلاً عما انطوى عليه

في هذا الشأن وجب أن يكون قرارها مستندا الى ماله مأخذ صحيح في الأوراق .

(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ١٧٠٤ ق جلسة ١٧٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ من ١٨٧٧)

١٢٣ - من المقرر أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل إيراد مضمون الأوراق التي قدمها الطاعن ، كما أغفل الرد على طلب ضم ملف خدمته على الرغم من أهمية هذا الطلب في صورة الدعوى لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى لو صح لتغيير به وجه الرأى في الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور مما يعنيه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٧٠٠ لسنة ١٧٠٠ ق جلسة ١٧٦٥/٢/١٨ من ١٦ من ١٨٧٨)

١٢٤ - جريمة تلبس الأشياء المحجوز عليها لا تحقق الا باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، والحارس غير ملزم بتقسيم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها ، وعدم العبث على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحجز التحفظى الذي عين بمقتضاه الطاعن جاريا لما يصبح تنفيذا . وبالتالي لم يتخذ إجراءات البيع ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم يتصرف في المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة إخطاره الدائن الحاجز بموعد نقلها والمكان الذى نقلت إليه ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتهاء مسؤولية الطاعن الجنائية . لما كان يقضى من المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه ، لما كان قد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن . وأما قبضه بادانته استنادا الى أقوال المبلغ والى بعض الحجز التحفظى والحماية من تعيين الطاعن جاريا على المحجوزات وعدم العبث عليها فى مكان الحجز قبل يوم البيع ، وهى أدلة لا تقيد فى جديدها اختلاسه للأشياء المحجوز عليها أو تصرفه فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون

ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذ كانت المحكمة لم تبته المتهم الى هذا التغيير فى التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ويكون حكمها ميبيا بطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٤ ق جلسة ١٧٦٤/٥/١٨ من ١٥ من ١٨٧٤)

١٢٥ - اذا كان الشايت من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أن الطاعن عارض فى الحكم القيايى الاستئنافية الصادر ضده وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة قررت المحكمة فى حضوره تأجيلها لضم المفردات ، واستمرت الدعوى تؤجل الى أن قضت فيها المحكمة فى غيبة الطاعن بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم القيايى المعارض فيه . وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية لمحكمة النقض أثبتت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم اذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه - مع قيام الطرف القبرى الذى حال دون الطاعن وحضوره - يكون قد حرمه من استعمال حقه فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن فى مقدوره ابداءه لها - ومن ثم فإن الحكم يكون ميبيا بالاخلاق بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢١٤ ق جلسة ١٧٦٤/٥/١٩ من ١٥ من ١٨٧٩)

١٢٦ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تمدل عنه الا لسبب سائق يبرر هذا المدول . وليس للمحكمة أن أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل - بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له - عن حقيقة تغير بها اقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧٦٤/٦/١ من ١٥ من ١٨٧٤)

١٢٧ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى فى الأصل تحقيقا فى الجلسة اكتفاء بما تستخلصه من التحقيقات التى تعرضها محكمة أول درجة ومن سائر الأوراق المروضة عليها ، ذلك بأن حقها فى ذلك مقيد بمرعاة مقتضيات حق الدفاع . الا أنها اذا عرضت لما يثيره الدفاع

١٢٦ - من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المراض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة كان لزاما على المحكمة أن تمنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض . ومن ثم فإن في اغفال الحكم الإشارة الى ذلك مساس بحقوق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦٦ ص ١٣٧)

١٢٧ - لما كان المتهم قد أقام دفاعه على أنه تقدم الاقارارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة - وهو دفاع جوهرى - فانه كان من التمتع على المحكمة أن تسعى الى تحقيقه بلوغا لمآلة الأمر فيه وتحرى مدى صدقه، اذ لو ثبت صحت لتثير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يبيحه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ ص ١٦٦ ص ٤٤٦)

١٢٨ - الأصل أن المحكمة لالتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة - الا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها وواظرت بينها - أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهى على بيته من أمره - فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .

(الطن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥ ص ١٦٦ ص ٥٢١)

١٢٩ - لما كان بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تخلف عن الحضور بالجلسة التى جددت لنظر معارضته فى الحكم العائلى الاستثنائى - والتى قضى فيها باعتبار المارضة كان لم تكن ، وأنه وان لم يثبت بمحض هذه الجلسة أن المحامى الذى حضر عنه بما قد ترفع فى الدعوى أو أبدي طلبا ما ، الا أنه بين من الرجوع الى محاضر جلسات القضية موضوع الطعن الآخر التى اتهم فيها الطاعن أنها قد نظرت بنفس الجلسة أمام الهيئة التى أصدرت الحكم فيه . وأن محاميه حضر عنه بها أيضا وقدم شهادة مرضية ، مما يستفاد منه أن الطاعن وإن تخلف عن الحضور بالجلسة المذكورة الا أن محاميه قد حضر عنه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا المذمر الأمر الذى تنصيرف

معييا بالقصور فى التسييب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦٦ ص ٧٥)

١٣٥ - من المسلم أنه لا يجوز أن تبنى ادانة صحيحة على دليل باطل فى القانون . كما أنه من المبادئ الأساسية فى الاجراءات الجنائية أن كل منهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن يحكم بإدائته بحكم نهائى وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة فى اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسمعه مركزه فى الدعوى وما يعيب نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حتى المتهم فى الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعطى على حقوق الهيئة الاجتماعية التى لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذى المدالعة مما ادانة برىء ، وليس أدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٩٦ من قانون الاجراءات من أنه « لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الغير الاستشارى الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التى عهد لهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية » . هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح بابا أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طريقة ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويوزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة فى تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها وبغية الحقيقة ينشدها أى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤيدا اليها ولا رقيب عليه فى ذلك غير ضميره وحده . ومن ثم فانه لا يقبل تقييد حرية المتهم فى الدفاع باشتراط مماثل لما هو مطلوب فى دليل الادانة ، ويكون الحكم حين ذهاب الى خلاف هذا الرأى فاستبعد الفكرة التى قدمها المدافع عن الطاعن للتدليل على براءته من الجرائم المسندة اليه بدعوى أنها وصلت الى أوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد أدخل بحق الطاعن فى الدفاع مما يبيحه ويستوجب نقضه . ولا يقيد هذا النظر سلطة الاتهام أو كل ذى شأن فيما يرى اتخاذه من اجراءات بصدد تأميم الوسيلة التى خرجت بها الفكرة من حيازة صاحبها .

(الطن رقم ١٣٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ ص ١٦٦ ص ٨٧)

١٣٢ - الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين المضافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد بمعاينة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أيا ما كانت الطاقة التي يتنى إليها - والوكيل بالمعولة يصدق عليه وصف التاجر في صحيح القانون - وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التكوين ، وأن الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها . وقد كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستاهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التكوين ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو أمر فاضل عن صوبته لم تسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلاً لهذا العذر قيام المعز الشخصى بالتاجر أو الخسارة التي تصيبه من الاستمرار فى عمله ومن البين أن ما أشار اليه الشارع بخاصة أو ما أوجب براءة من الأضرار الجدية لا يرتقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحي فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأضرار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التكوين وانتهت الى سلامته يتعين عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تمين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى إذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب. ولما كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بأنه قدم الى جهة الاختصاص طلباً بالتوقف عن مزاوله التجارة لأن المعولة التي يقتضيها من تجارته لا تفي بمصروفاته ، وأنه لم

دلائله الى كافة القضايا التي اهتم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يشر الى المبرر الذى أبداه المحامي ولا هو تحدث عن الشهادة المقدمة منه ، وكان المرض عذراً قهرياً ، وكان حق الدفاع مكفولاً بالقانون ، فكان على المحكمة ان لم تروجها للتأجيل أن تعرض فى حكمها للعذر وللشهادة المرضية المقدمة تمزيها له وأن تبدى رأياً فيه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً لاخلاله بحق الطاعن فى الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٧٢)

١٣٠ - المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدفاع عن نفسه - وما كان النص على وجوب تنصيب محام له فى مواد الجنائيات وإجازة ذلك له فى مواد الجرح والمخالفات الالمحاوتة ومساعدته فى الدفاع فحسب . وبالتالي فإذا ما عرضت له عاة فى العقل بعد وقوع الجريمة المسندة له . فانه ولو أن مسئولية الجنائية لاتسقط فى هذه الصورة. الا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود اليه رشده ويكون فى مكنته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند اليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه ومرايمه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواجهه الفكرة .

(الطن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٨٠)

١٣١ - ليس لمحكمة الجنائيات أن تستند فى اثبات عدم مس الطاعن براءة عقلية إبان محاكمته الى القول بأنه لم يقدم من جانبه دليلاً على ذلك - لأن واجب المحكمة فى مثل هذه الصورة صيانة لحقه فى الدفاع أن تثبت هى من أنه لم يكن مصاباً براءة فى عقله وقت محاكمته ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على صدق دعواه وتقديم برهانه بين يديها . أما وهى قد تنكبت الطريق القويم فى الرد وقصدت فى نفس الوقت عن التوضيح بما يجب عليها القيام به من إجراءات تستبين منها وجه الحق فى الدفع وتحقق بواسطتها من أن الطاعن لم يكن مصاباً أثناء محاكمته براءة فى العقل من شأنها إعجازه عن الدفاع عن نفسه . فإن حكمها بسا تضمنه من قصور فى البيان وفساد فى الاستدلال واخلال خبير بحق اندفاع يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٨٠)

يدل بذاته على أنه طلب اعتبار الواقعة ضرياً أحدث عاهة، ولم يدل في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في الدائرة من تصديق للتهمة، وخصوصاً أن تهمة الشروع في القتل - كما وجهت إلى الطاعن - قد خلت من أية إشارة إلى العاهة، ولا ينبغي عن ذلك ورود وصفها في التقرير الطبي أو في شهادة الطبيب الشرعي في جلسة المحاكمة، والدفاع يد غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقدم المحكمة عن واجها في لفت نظره، ولما كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة - شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه، دون أن تلت الدفاع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بني على إجراء باطل مما يبيح وبوجه نقضه.

(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/٨ من ١٦ ص ٨٩٠)  
(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٢/٥ من ١٢ ص ٢٠)

#### الفصل الخامس : استجواب المتهم

١٣٥ - أن ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة، فلا يترتب البطلان على مخالفته.

(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ١٢٢)

#### الفصل السادس : تعيين دفاع المتهم

١٣٦ - الأصل - طبقاً لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن الإجراءات قيد روعيت أثناء البعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أتممت أو خولفت - كذلك من المقرر أن سكوت الطاعن أو المبدع عنه لا يصح أن يبنى عليه بطلان ما دام الحكم المطعون فيه من مباشرة تحقيقاً في الدفاع ولا يوجب الحكم خلو مجرى الجلسة من البات دفاع الخصم إذ عليه - أن كان يبيح تدوينه - أن يطلب صراحة إثباته في هذا الحضي، كما يجب أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت جقه في الدفاع قبل حجب الدعوى للمحك، لأن تقديم الدليل على ذلك وأن يستدل عليها هذه المخالفة في طلبه مكتوب قبل صدور الحكم تحققة منه حيث لا يفتقر إلى ذلك.

(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٨/١٢ من ١٢ ص ١٢٥)

يتوقف تحقيقاً لكسب مادي، ولكن المحكمة المطعون في حكمها لم تظن إلى دلالة دفاعه ولم تقسط حقه فلم تورد حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه، أو تولي تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه وهو دفاع جوهرى إذ تندفع به التهمة المسندة إليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان.

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/١/١١ من ١٦ ص ٢١٦)

١٣٣ - إذا كان الطاعن قد قدم إلى محكمة ثاني درجة مذكرة منعه للدفاع الشفوي الذي ايداه بجلسته المرافعة ضمناً بظروف إصداره الشيك موضوع الدعوى ومنعه صرفه وما ساقه لتدليلاً على أن حصول المدعى بالحقوق المادية على هذا الشيك إنما كان بطريق التصيب - كما قدم مستندات يستند إليها في دفاعه، وكان دفاع الطاعن الذي ضمنه المدركة سالفه الدتر هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تخصص عناصره لشفا لدى صفته وأن ترد عليه بما يفيقه إن اوتأت اطراحه عنه. أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالتقصير في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يوجب الحكم.

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/١ من ١٦ ص ٢١٦)

١٣٤ - أن تغيير المحكمة التهمة في شروح في قتل إلى ضرب وشتم عنه عاهة مستندة ليس بمجرد تغيير في وصفه الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الأحالة مما تملك المحكمة التفتيات الإجرائية في حكمها بطريق تعديل في التهمة. علماً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - واصلها - من تعديل في التهمة فتسبب لا تملك المحكمة إجرائها إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي ذنب القتل - بل يتجاوز ذلك إلى استبعاد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الأحالة، وهي الواقعة المذكورة للعاهة والتي قد شير الطاعن جديلاً في شأنها. ولما كان ما أوردته الحكم المطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى أنه أجبره من تعديل هو - بلغة الإخلال بفعل الدفاع المنهي عنه في القانون - وجملة سلطة الحكم لوزير العدل للأجرائية لا وطعن مستند لتبريره، ذلك أن طلب المدافع التمسك بالحكم المطعون فيه كان مقتضى بعده فيه في القتل - كما يدل على ذلك لما في قواعده ولا



الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الخير الأعلى فى كل ما تستطيع هى أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستماعة بخير يضعض رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشرح طريقها لابتداء رأى فيها - فمتى قدرت أن المتهم هو الذى كسب القسائم التى أنكرها ، فانها تكون بذلك قد فصلت فى أمر موضوعى لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يمدو ما طلبه الدفاع فى شأن تمكين المتهم من الطعن بالتزوير فى القسائم المذكورة أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلزم المحكمة بالاستجابة اليه ، وما دام أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه ، فلا يصح أن يعاب عليها لتفتاتها عنه .

(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ ص ٢٥١)

١٤٣ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد الذى تمسك الدفاع بسماعه ، ثم طلب المدافع عن المتهم ( الطاعن ) التأجيل لحضور المحامي الأصيل أو حجز القضية للحكم ، فأجلت المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ، فانفاد ذلك أن ما انتهت اليه المحكمة من حجز القضية للحكم انما كان بناء على طلب محامى المتهم العاشر ، ومن ثم فان ما ينعاه هذا الأخير على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع يكون غير مسدود .

(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٣ ص ٣٨٨)

١٤٤ - اذا كان التائب عن الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالخصور اعلانا صحيفيا ، وكانت الجريمة المستندة اليه هى جريمة خنعة تمت لاسموجب المرافعة حضور محام عن المتهم فبما فليس له أن يمتنع على الحكم المطوف فيه لخلل لم يمتنع فى الدفاع اذ لم يأتى بالمحكمة رفض طلب التأجيل الذى تقدم به محاميه ، إذ يطرحه القانون أن يحضر الجلسة مستعدا للدفاع ، ولأن طلبه التأجيل للإطلاع والابتعاد يقضي بتأجيل المحاكمة فهو ميقيد بأيا القبول لأن من جهة أن يستأجل الدعوى للإبتعاد فى أولى جلسات المرافعة بعد أن قضى إستئنافا فى حقته بإلغاء الحكم الصادر ببراءته فلا يبعد له من القانون فإذا لم رفض المحامي الإطلاع على ملف القضية بالجلسة - حين عرضتو المحكمة عليه - وانوب حير فلا ترويب على المحكمة ان هى طلبت من الطاعن

١٣٧ - الأصل فى اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة ، واذا كان المتهم همه بصفة خاصة تدوين أمر فى محضر الجلسة فهو الذى عليه أن يطلب صراحة اثباته به ، فان هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فلا يقبل القول بأن المحكمة لم تمكن الدفاع عن الطاعن من اثبات تمسكه بسماع شهود الاثبات .

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٣ ص ١٤ ص ٤٨٠)

١٣٨ - على المتهم أن يطلب فى صراحة اثبات ما همه اثباته فى محضر الجلسة ، فان هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٦٢٤)

١٣٩ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل اذ عليه ان كان همه تدوين أمر معين أن يطلب صراحة اثباته فى هذا المحضر .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ص ١٥ ص ٢٠٦)

١٤٥ - لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة . واذا كان همه بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذى عليه أن يطلب صراحة اثباته به .

(الطن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ ص ١٦ ص ٦٦٨)

#### الفصل السابع - طلبات التأجيل

١٤٦ - ان مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة ، غير بيان وجه الارتباط ودون الدفع بانطبق المادة ٣٢ من قانون المرافعات ، هو مما لا تلزم المحكمة باجابه أو الرد عليه .

(الطن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ ص ١٢ ص ٣٨٨)

١٤٧ - من الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها - على ما يبين من المذكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية عن الفصل الخاص بالتزوير المزعيت هو من وهائى الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلزم بإجاساته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدللية لتساور

١٤٩ - انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا أن للمحكمة - اذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٣ ص ١٣ ص ٢٣١)

١٥٠ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا يترك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية . فإذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن المتهم ( الطاعن ) طلب بالجلسة الأولى سماع شاهد الاتبات القاب « ضابط المباحث » ، فسمعت المحكمة اقوال من حضر من شهود الاثبات وناقشهم الدفاع ثم ترافعت النيابة ومحاميا المدعى بالحقوق المدنية ، وبعد ذلك قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة تالية حيث ترافع محامو المتهمين ومن بينهم المدافع عن الطاعن ، فلم يصر على طلب سماع شهادة الضابط المذكور حتى أتم مرافعته ، ما مفاده أنه قد عدل عنه - فان ما يشهده من أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع بعدم استماعها هذا الشاهد لمناقشته ، لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٣ ص ١٣ ص ٢٣١)

١٥١ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة اعطائه شيكا بدون رصيد المسندة اليه ، استنادا الى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وان جاء مجسلا الا أن الطاعن قد أورد في وجهه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لاعتبارها شيكا ما يتمم به وجودها كأساس للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يمن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري الذي لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى - ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وان ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، الا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فان الحكم يكون مشوباً

أن يدافع عن نفسه ، وكان هو آخر من تكلم في موضوع الدعوى .

(الطن رقم ١١٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ص ١٣ ص ٢٨١)

١٤٥ - اجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عدم اجابته من علاقات محكمة الموضوع ولا تلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها .

(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ ص ١٦ ص ٢٧٤)

### الفصل الثامن : طلبات التحقيق .

١٤٦ - الطلب الذي تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح ، ولا يبنى عن ذلك ما جاء بمرافعة الدفاع من طلب معرفه سبب اصابة المتهم ورجال الشرطة .

(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢ ص ٢٨٢)

١٤٧ - اذا كان الثابت أن الدعوى حيزت للحكم لجلسة معينة مع الاذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، ولم يسبق هذا الحيز استيفاء دفاع المتهم شفويا . وفي الأجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه انتهى فيها الى طلب تدب خبير لمعرفة عمل اعمال المشار اليهم في موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التي يمكن أن تصرف لهم وهل تكفي الملابس التي تصرفها الشركة فعلا للوقاية من عدمه ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالادانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليها بما يبرر رفضها - فان اغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوباً بالقصور مستوجبا للنقض .

(الطن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ ص ١٢ ص ٢٨٢)

١٤٨ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالادانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . فإذا كان ما أوردته المحكمة قاطعا في الدلالة بأن المحكمة لم تال جهدا في سبيل تحقيق دفاع المتهم ، وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشيك في حوزة المتهم الذي أتي تقديمه ، ومن ثم فقد أصبح اطلاع المحكمة عليه متعذراً ، فانه لا يجب الحكم أن يدين المتهم استنادا الى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة - ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت مما ورد به استيفاء الشيك كافة شروطه الشكلية والموضوعية .

(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ ص ٥٨٦)

١٥٥ - من المقرر أنه متى كان طلب الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحتة ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بنبذ خير إذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى تدبيرة .

(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦١ م ١٢ م ١٧١)

١٥٦ - من المقرر أن القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشة بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا رأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها ، فإذا وضعت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج في الدعوى فللمحكمة أن تطرحه مع بيان العلة في اطراحه .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/٦/١٩٦١ م ١٢ م ١٧١)

١٥٧ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تصين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في التقليل الأسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فإذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بيبب القصور في التسيب والاخلال بحقوق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦١ م ١٢ م ١٧١)

١٥٨ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من نذب خير لتقدير حالة المتهم العقلية ، ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقعه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة - ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا مقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائقة .

(الطن رقم ٣٣١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١ م ١٢ م ١٧٤)

١٥٩ - إذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه الدفاع من استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته ، واعتصمت في ردّها على خلو التقرير الطبي الابتدائي من أن المجنى عليه كان فاقد

بالقصور والاخلال بحقوق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٣٣١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١/١٠/١٩٦٢ م ١٢ م ٥٨٤)

١٥٢ - من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساجب المعارضة في صرف قيمته إذا ما اتأها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم . إذ هو دفاع جوهري من شأنه أن صح أن يغير به وجه الرأي في الدعوى . فإذا التفتت عنه بغير مبرر كان قضاؤها ميبيا ومنطويا على اخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٠١)

١٥٣ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا دانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢/١١/١٩٦٥ م ١٦ م ٨٠١)

### الفصل التاسع : طلب نذب خير أو مناقشته .

١٥٤ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، كما أن نذب خير في الدعوى لا يسلبها سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت ، وكذلك فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة - وقدسلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه الدفاع استيضاح الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريعية ، واستندت إلى رأيه للأسباب الفنية التي أبداه - وهو من حقها مادام أن تكييف الواقع الذي شهد به الخير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضي الموضوع الذي له أن يسلك إليه ما يراه مؤديا إلى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح قانونا أن يصادر في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى - لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن من اخلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع لعدم إجابة طلبه الخاص بدعوة كبير الأطباء الشرعيين ليقوم بالترجيح بين التقرير الطبي الشرعي والتقرير الاستشاري - لا يكون له أساس .

(الطن رقم ١٤٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٢٨٧)

الا أنه لا يحق لها أن تقتصر - في تنفيذ المسألة الفنية - على الاستناد إلى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى فى مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه بلفظ ( ربما ) الذى يفيد الاحتمال . واذن فتى كان الدفاع عن المتهم قد نازع فى قدرة المجنى عليه على النطق بعد اصابته ، تأسيسا على أن الكسر المنخسف الذى صاحب اصابته رأسه تعيقه غيبوبة تمنعه من الكلام، فردت المحكمة على ذلك بقولها « ان اصابة الرأس اما أن تحدث تهشما بالجمجمة أو تمزقا كبيرا فى الدماغ وفى هذه الحالة تصبحها غيبوبة تنتهى بالوفاة ، واما أن ينتج عنها كسر منخسف وتزيف بالوخ أو خارج الأم الجافية وفى هذه الحالة ربما تنقضى عدة ساعات بعد الاصابة الى أن

تصير الغيبوبة تامة » وأحالت فى ذلك الى صفحتى ١٣٥ و ١٣٦ من مؤلف الدكتور سيدنى سميث ، ثم استطردت الى أن « الواضح من تقرير الصفة التشريعية أن جوهر مخ المجنى عليه وجد سليما ولم يوجد سوى تزيف بين القشاء العظمى للمخ وبين جوهر المخ ذاته ومن ثم فانه يكون فى استطاعته الكلام » - متى كان ذلك فان هذا الحكم يكون ميبا بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ فى جلسة ١٠/٤/١٩٦٢ من ١٣ من ٣٣١)

١٦٤ - لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم اجابتها الطاعن الى تدب خير آخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء .

(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ فى جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ من ١٣ من ٣٥٢)

١٦٥ - متى كان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة فائى درجة أن الطاعن - وهو متهم ببيع ينسون مفشوش - قد تمسك بأهمها بطبق اعادة تحليل العينة المضبوطة - فان ذلك يمد منه تنازلا عن هذا الطلب الذى أبداه أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فان ما يطعاه على الحكم الاستئنافى المطعون فيه من قالة الاخلال بحقه فى الدفاع يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ فى جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢ من ١٣ من ٣٣٦)

١٦٦ - اذ كان الحكم قد استند من بين ما استند اليه فى ادانة الطاعنين الى أن المجنى عليه قد تكلم بصدد اصابته وأقضى بأسماء الجناة الى الشهود الذين نقلوا عنه واعتد فى تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دون

النطق وعلى رواية منقولة عن العمدة من أنه سأل المجنى عليه فجابه - مع طعن الدفاع على مقدرة هذا الأخير على الكلام وأن ما قاله العمدة غير صحيح - فان حكمها يكون ميبا لاخلاله بحق الدفاع ، ذلك أن عدم اشارة طبيب المستشفى فى تقريره الى أن المصاب كان قاعد النطق لا يفيد حتما أنه كان يستطيع الكلام فى حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول الى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، اذ المقام مقام ادانة يجب أن تبنى على اليقين ، والدفاع الذى تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه لو صح تأثر مركزه من التهمة المسندة اليه .

(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣١ فى جلسة ١١/١٢/١٩٦١ من ١٢ من ١٧٤)

١٦٥ - تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه اذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه . فاذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهمة طلب عرضها على الطبيب لتقدير سنها بمقولة انه يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمسة عشرة سنة ، فقدرته المحكمة بست عشرة سنة ، ولم ينازع الدفاع فى هذا التقدير الذى أنيت فى محضر الجلسة بل أبدى على أثره دفاعا فى موضوع الدعوى دون أن يعود الى طلبه السابق ، مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن المتهمة - متى كان ذلك ، فانه لا تترتب على المحكمة ان هي لم تجب الدفاع الى طلبه أو تعرض له فى أسباب حكمها .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ فى جلسة ٢٠/١/١٩٦٢ من ١٣ من ٩٨)

١٦٦ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتدب خير اذا هي رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى تدب .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣١ فى جلسة ٥/٢/١٩٦٢ من ١٢ من ١٢٠)

١٦٧ - ليست للمحكمة ملزمة باجابة الدفاع الى طلبه تدب خير لإبداء الرأى فى حالة التهم العقلية ما دامت قد رأت أنها فى غير حاجة للاستماع برأيه فى أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يؤثر فيها من تحقیقات .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ فى جلسة ١٠/٤/١٩٦٢ من ١٣ من ٣٣١)

١٦٨ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ملتزما من الوسائل لتحقيقتها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وانه وان كان لها أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة علميا

ما يكفى لسلامة الحكم . ويكون ما ينهه الطاعن على الحكم من الاخلال بحق الدفاع غير مبريد .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢٢ من ١٤ ص ٦٧٨)  
(والطن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢٢ من ١٤ ص ٢٥٤)

١٦٩ - لما كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى أول الأمر لطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعى - مما يبين منه أنها فدرت جديده الطلب - قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى طلبه ، ودون ان تعرض في حكمها لهذا الطلب او تبدى سبب عدولها عن تنفيذ ما سبق آن امرت به وفروته من استدعاء الطبيب الشرعى ، فانها تكون قد اخلت بحق الطاعن فى الدفاع ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢٤ من ١٤ ص ١٢٢)

١٧٠ - لا تلتزم المحكمة بتدبير آخر فى الدعوى ، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٧٧٢)

١٧١ - متى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتصين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادته أم لا . وكانت العقائق العلمية المسلم بها فى الطب الحديث تعيد امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى . فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً ( وهو الطبيب الشرعى ) أما وهي لم تفعل - اكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث التفاصيل منها فانها بذلك تكون قد اخلت نفسها محل الخير فى مسألة فنية بحتة . ومن ثم يكون حكمها معيباً بالاخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والأحالة .

(الطن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١١/٢٦ من ١٤ ص ٨٥٢)

١٧٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التبدلية لقرار الخبير المقدم اليها ، فاذا هى اطاعت اليه ورأت في مثل سائق التحويل عليه فانه لا يقبل أن يسمي عليها التفتاها عن مناقشة الخبير طالما أنه لم يطلب منها مناقشته ولم تر هي من جانبها معالاً لاجرائه اكتفاء منها بما أثبتته الخبير فى تقريره ، وما دامت المحكمة قد قدرت بغير معقب عليها فى ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .

(الطن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١١/٢٦ من ١٤ ص ٨٥٢)

أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - فإن التفتاها الحكم عن هذا الاجراء يغفل بدفاع الطاعنين ، ولا يتقدم فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بأن منازعة الطاعنين فى قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث بالرغم من سوء حالته ، يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه او بالرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا العوار ما تسلل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه اذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التبدلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البت ، الا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ، ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لاجراء رأى فيها .

(الطن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/١٠ من ١٣ ص ٦١١)  
(والطن رقم ١١٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢٢ من ١٣ ص ٠)

١٦٧ - لم يعد القانون الجنائى طريقة اثبات معينة فى دعاوى التزوير ، فللقاضى الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائقة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، فان النى على الحكم بأن المحكمة اخلت بحقه فى الدفاع حين لم يجبه الى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدي رأياها الفنى فيها ، يكون فى غير محله .

(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١١/٢٤ من ١٣ ص ٨٦٦)

١٦٨ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسئولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بلا معقب عليه ، طالما أنه يقينه على أسباب سائقة . واذا كان الدفاع قد أشار عرضاً فى مرافقته بما يفيد أن المتهم كان بحاله غير طبيعية فالتفتع فى ارتكاب جريمته بسبب غيرته على شرفه الفنى انتهكت زوجه المجنى عليها فان ذلك لا يستبر طلباً لنقض الحكم على اخصائى لفحص قواه العقلية وانما يفيد ترك الامر للمحكمة تقديره على نحو ما تراه . ولما كان الظاهر مما أوردته الحكم أن المحكمة استخلصت أن الطاعن قاصر جرمته وهو حافظ لضموره واختياره ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالته العقلية ولم تأخذ به بناء على ما تحققت من أن المتهم ارتكب الحادث باحكام وتقدير وزوية ، فان فى ذلك

١٧٧ - إذا كان الظاهر أن ما طلبة الدفاع من ضم الدفاتر إنما كان الفرض منه إثبات حصول جرد سابق لعمدة المتهم في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فإن هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا مادام الدليل الذى قد يستمد منه - ان صح - ليس من شأنه أن ينفي حصول التبديد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوة التدليلية للدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في عمدة المتهم .

«الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٧٣ من ١٢٠»  
١٧٨ - إذا كان الثابت بمحضر جلسات المحاكمة أن المحكمة لم تبخر وسما في اجابة الطاعن الى ما طلبة من ضم شكوى وتعذر ذلك عليها بسبب ارسال الشكوى للمستشفى لمضى المدة القانونية عليها طبقا للائحة الحفظ بالمحاكم . وقد عرض الحكم الى ما تفيه الطاعن من هذا الضم فتنبه ، فان ما يثيره الطاعن من نعي على المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع اذ لم تتسع هذه الشكوى لاعتقاده بأن الشكاوى ترسل بعد التحقيق الى ( الدفترخانه ) لحفظها ، نعي في غير محله . ذلك أن المعنى الواضح من ارسال الأوراق الى المستشفى طبقا للائحة محفوظات وزارة العدل هو اعدادها .

«الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣ من ١٣ من ٨١٥»  
١٧٩ - متى كانت المحكمة قد تغلّت - في حدود سلطتها - عن نظر الدعوى المدنية بعد أن رأت أن الفصل فيها يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ، وقررت احالة الدعوى المدنية الى المحكمة الجزئية المختصة ، فان طلب ضم عقد الصلح الذى أشار اليه الدفاع بشأن الدعوى المدنية يكون قد أصبح غير ذي موضوع . ولما كان القانون لا يلزم المحكمة بتحقيق دفاع المتهم الا اذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها ، فان النعي على الحكم من هذه الناحية بدعوى الاخلال بحقه في الدفاع يكون غير سليم .

«الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ من ٤٧»  
١٨٠ - لما كان مؤدى ما أثاره الدفاع عن الطاعن (المتهم) في مرافعتهم إنما أراد به نفي وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فان ما طلبة تأييدا للدفاع من ضم مذكرة لأحوال القسم - ثبت وقوع مشاجرة اعتدى فيها بعض الأهالي على المجنى عليه بقطعة من الخشب - يكون طلبا

١٧٣ - لا تلتزم المحكمة بالاتجاه الى أهل الخيرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى تعذر عليها أن تشق طريقها فيها . كما أنها لا تلتزم بنذب خير فني آخر في الدعوى تحديدا لمضى تأثير مرض المتهم على مسئولية الجنائية طالما أن الدعوى قد وضحت لها .

«الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٩ من ١٥ من ٥١٦»

١٧٤ - قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من المسائل الجوهرية التى قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الرأى في الدعوى ، ويتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى في خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، فاذا لم تفعل فانها تكون قد أخلت نفسها محل الغير الفنى فى مسألة فنية ، ولا ينفي فى هذا الصدد ما أثبت المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه ، من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا السؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، الا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالاجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الغير الفنى، يكون قد أخل بحقه في الدفاع ، مما يبييه ويستوجب نقضه .

«الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ من ١٥ من ٥٨١»

#### الفصل العاشر : طلب ضم أوراق

١٧٥ - استحالة تحقيق ما طلبة المتهم بشأن ضم بعض الأوراق لا تمنع من ادائته ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفى لها .

«الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ من ٢٥١»

١٧٦ - إذا كان الظاهر من طلب الدفاع ضم قضيتين هو اثبات خصومة بين المتهم ورجال مكتب مكافحة المخدرات فان مثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ، مادام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي الى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للدلة الأخرى القائمة في الدعوى .

«الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ من ٨٦٥»

تحت نظرهما ، وكانت قد أُلحِرت طلب الدفاع وردت عليه بما لا يستند الى أصل ثابت في أوراق الدعوى ، فانها بذلك تكون قد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطّلت عليها .

(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٤ ص ١٥٠ من ٧٤٢)

١٨٥ - الأصل أن طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها في هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة - ولما كان بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب تأجيل نظر دعوى احرار السلاح وذخيرته حتى يفصل في تهمة جنحة قتل المجنى عليه خطأ وأنكر حيازته السلاح المستعمل في الحادث الذي لم يضبط الا أن المحكمة قررت نظر الدعوى دون أن تجيب هذا الطلب ، وكان مؤدى ما تقدم به المدافع عن الطاعن هو دفع قيام الارتباط بين الجناية المطروحة على المحكمة والجنحة التي تنظرها محكمة الجench . وكان الحكم قد انتهى الى مساءلة الطاعن بحرية احرار السلاح الناري المششخن وذخيرته بغير ترخيص ودانه بها - بنقض النظر عن عدم ضبط السلاح - استنادا الى أقوال المجنى عليه في جريمة القتل الخطأ متخذاً من اصابته دليلاً على صلاحية السلاح وصحة نسبة احراره الى الطاعن دون أن يستجيب الى ما طلبه هذا الأخير استكمالاً لدفاعه ، وهو ما يخل به ويصم استدلال الحكم بالقصور الذي يطله ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ١٨٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ٢٧٨)

#### الفصل الحادى عشر : طلب سماع شهود .

١٨٦ - محكمة ثاني درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لاجرائه - فاذا هى لم تر من جانبها حاجة الى سماع شهود الاثبات الذين طلب المتهم منها سماعهم بعد أن كان قد اكفى امام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدى النفى - مما يقتبز بمثابة تنازل عن سماع شهود الاثبات ، فان ما ينهه المتهم على المحكمة الاستئنافية اخلاها بشسوية المرافعة لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٦١ ص ١٢ من ٣٧٩)

جوهرياً يتعين على المحكمة أن تحببه أو أن ترد عليه رداً سائفاً ، وكان ما ردت به من قولها - انه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن جمعت الأدلة التي أوردتها قبله - لا يصلح أساساً للررض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأياً فى دليل لم يعرض عليها وهى اذ فعلت فقد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو أنها اطّلت عليها لما كان ذلك ، فان الحكم يكون مشوباً بالإخلال بحقوق الدفاع ويتعين لذلك نقضه .

(الطن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٤/١٩٦٣ ص ١٤ من ٨٥٠)

١٨١ - طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي الى البراءة أو ينفي القوة التديلية القائمة فى الدعوى . ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية وما يسلم به الطاعن فى وجه طعنه أن طلب ضم القضية انما قصد به اثبات انشاء الباعث لديه على تهديد المجنى عليه ، فان ما يشبه الطاعن بصدد الاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ من ٥٢١)

١٨٢ - لما كان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن أشار فى مرافعته الى أن خلافاً نشأ بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم فى حقه عدة شكاوى ، الا أن المحامى لم يطلب من المحكمة ضم هذه الشكاوى على نحو ما جاء بالطن ، وهو ما تنتفى معه قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ ص ١٤ من ٥٤٣)

١٨٣ - طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدي الى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد فى الاثبات .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ٦٤٩)

١٨٤ - ان طلب الدفاع عن الطاعن تأييداً لوجه نظره فى نفي الاتهام عنه - ضم جناية ثبتت فى قوله اتهام آخرين غيره فى قتل المجنى عليه - هو طلب جوهرياً يتعين على المحكمة أن تحببه أو ترد عليه رداً سائفاً فاذا كانت تحقيقات الجناية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن

اليه الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويكون الحكم مشوباً بعيب الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٤٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٣٠٤)  
١٩٠ - لما كانت الطاعة لم تطلب من المحكمة سماع أقوال المجنى عليها على الرغم من حضور هذه بجلسته المحكمة الاستئنافية . وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت المحكمة بعد سماع الدعوى واقفال باب المرافعة فيها وحجز القضية لاصدار الحكم ، غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فان ما تثيره الطاعة في هذا النعي من الاخلال بحقها في الدفاع يكون غير سليم .

(الطن رقم ٢٦٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٢ من ١٢ ص ٣٥٣)  
١٩١ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجره المحكمة في الجلسة ونسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . فإذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه المدافع عن المتهم ( الطاعن ) من سماع أقوال شاهدين عينهما ، تأسيساً على أنها لا ترى محلاً لسماعهما ككفاية أدلة الإثبات قبل المتهمين ، فان ذلك منها يكون غير سائق وفيه اخلال بحق الدفاع ، إذ أن القانون انما يوجب سؤال الشاهد أولاً ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته ، لاحتمال أن تعجب هذه الشهادة - التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها - بنسأ يقتنها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٥٠)  
١٩٢ - كفاءة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة الى ما يديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل اقفال باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم ابداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فإذا كان ما تثيره الطاعنان في أوجه طعنهما أنهما طلبا في مذكرتهما بعد اقفال باب المرافعة سماع الشهود

١٨٧ - وجود اجابتين متضاربتين على الورتين المحررتين في تاريخ واحد - احدهما تدل على وجود الشاهد المطلوب اعلانه ، والثانية تقول بعدم الاهتداء اليه كان يقتضى من المحكمة أن تمن النظر في هذا الموقف لتستجلى غامضه ولتبين حقيقة الأمر فيه ، كما أنه كان من شأنه أن ينبه المحكمة - لو أنها التفت اليه - الى ألا تنظر الى الاجابة الأخيرة الواردة على اعلان الشاهد للجلسة التي نظرت فيها الدعوى المتضمنة عدم وجوده - بمثل هذه النظرة العابرة - فتأخذ بما ذكرته النيابة من عدم الاهتداء اليه - وهي اذ لم تفعل فقد دل هذا على أنها لم تنبه الى ما حوته الأوراق ، فضلاً عن أن هذا الشاهد هو من مستخدمي المستشفيات العمومية ، وقد لا يتعذر الاهتداء اليه ببذل شيء من العناية - فإذا كانت المحكمة قد أخذت بأقواله في الادانة وعلقت عليها أهمية استمدتها من كساية الضوء في فناء المستشفى - حيث شاهد أحد الجناة - ومن ظروفه التي رأتها أكثر ملازمة للرؤية ، فقد كان ألزم سلامة الاجراءات أن تناقش المحكمة هذا الشاهد - لا في امكان الرؤية فحسب - بل فيما اختلف فيه مع نفسه - ما أبداه الدفاع ولم يجعله الحكم .

(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١٢٠)  
١٨٨ - لا يضي عن سماع الشاهد قول الحكم ان هذا الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره ، ذلك بأنه شاهد أساسي في الدعوى تناولت شهادته وقائع بالغة الأهمية كان لها تأثيرها في عقيدة المحكمة ، فكان من حق الدفاع أن يناقشها - فإذا كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب الدفاع سماع هذا الشاهد ، ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعه ، فان حكمها يكون معيباً بالاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١٢٠)  
١٨٩ - اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الشاهدين كاشفا المحكمة بمذمرها في التخلف عن الحضور لأداء الشهادة وأن الدفاع قد طلب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهدان ويتسكن من مناقشتها فرفضت المحكمة هذا الطلب مباداً لحاظ محامي المتهم بالحرج الذي يجمله مذكورا ان هو لم يتسكك بطلبه بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطراً لقبول ما رآه المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فان سير اجراءات المحاكمة على هذا النحو لا يتحقق بالمعنى الذي قصد



في أمر لم يعرض عليها وهي بذلك تكون قد أخلت بحقوق الطاعن في الدفاع .

(الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٢ م ١٣ م ٨٦٩)

١٩٦ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال المجنى عليها بموافقة النيابة والدفاع ، وكان الطاعن لم يبد اعتراضا على تصرف محاميه ولم يتمسك بسماع أقوال هذه الشاهدة ، فإن النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لاغفال المحكمة سؤال الطاعن شخصيا عن ذلك يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٢٥٤)

(والطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٢٦٠)

(والطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٩٧)

١٩٧ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى نزوما لاجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة اجرائه . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة بصد أن سمعت شاهد الاثبات وشاهد في المتهم الأول ترفع المدافع عن الطاعن في موضوع الدعوى دون أن يطلب سماع شهود معينين ، كما أنه لم يضمن مذكرته المقدمة بالجلسة التي تمت فيها المرافعة طلبا بهذا المعنى ، مما يعد نزولا منه عن هذا الاجراء - فإن النعي على المحكمة الاستئنافية التفاهة عن اجابة الطاعن الى سماع الشاهدين اللذين طلب اليها سماعهما يكون على غير أساس مادامت لم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

(الطن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٦٧٠)

١٩٨ - لم يرسم القانون لمحكمة الموضوع طريقا معيناً تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة ، فاذا قام سؤال ما يقتضيه فن التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهه للطن في حكمها - خصوصا وأن القانون يجيز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يعين له من أسئلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال المجنى عليه في التحقيقات الأولية وما شهد به أمام محكمة أول درجة فلا

وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي فإن هذا الطلب لا يكون ملزما للمحكمة باجابه أو الرد عليه ولا محل للنعي على الحكم بالتقصير .

(الطن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٥/٧/١٩٦٢ م ١٣ م ٤٤٣)

١٩٩ - من المقرر أنه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسته المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع أقوال شاهد الاثبات بمقولة « أنه قد ثبت مرضه وتقيبه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لا وجه لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة » - فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع ، إذ أن غياب الشاهد للعلاج للمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من امكان سماعه .

(الطن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٥/٢١/١٩٦٢ م ١٣ م ٣٨١)

١٩٤ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولما كانت المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني درجة أن تستحضر شاهد الاثبات الذي يتمسك به المتهم لسماعه ومناقشته فاذا هي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي عول في ادانة المتهم ( الطاعن ) على التقرير المقدم من الشاهد المذكور . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وتعيين لذلك نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١/٢٦/١٩٦٢ م ١٣ م ٥١٧)

١٩٥ - اذا كانت الواقعة التي طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فإن هذا الطلب يعد جوهريا ، ويتعين على المحكمة اجابه لاطهار وجه الحق في الدعوى . ولا يقبل من المحكمة تمثيل رفضه بقولها ان هؤلاء الشهود - الذين كانوا يراقبون الضابط عند انتقاله لاجراء التفتيش - لم يروا شيئا لأنهم كانوا يقفون خارج البلدة ، لما ينطوي عليه هذا التمثيل من معنى القضاء

أن الطاعن تسلك لدى محكمة أول درجة بسماح أقوال المجنى عليه - في حضوره - بعد أن عارض في الحكم النهائي الصادر ضده ، ثم أمر أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب موضحاً أنه يقصد به مناقشة الشاهد في واقعة الدعوى ومبينا أن مخالصة قد صدرت منه - عن المنقولات موضوع جريمة التبييد - فانه كان من المتعين على هذه المحكمة الأخيرة اجابة هذا الطلب الذي كشف الطاعن عن أهميته في تحقيق دفاع جوهرى ، أما وهى لم تقبل ولم تبين علة اطراحه وقضت بتأييد الحكم المستأنف الذى عول فى ادانة الطاعن على أقوال المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ٢١١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٨/١٥ من ١٥٧٣)

٢٠٣ - الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه وهى تقتضى بداهة فمين يؤيدها العقل والتمييز ، اذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على ادائها . ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص غير قادر على التمييز - فاذا كان ما أورده الحكم يفيد حداثة سن الطفلة ( الشاهدة ) واهتزاز ادراكها ، وفى الوقت الذى أورى فيه عدم تمويله كثيرا على أقوالها فانه نوه بأخذه بشهادتها فى التحقيقات فى خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه ومكانه على الرغم من منازعة الدفاع فى قدرتها على التمييز وتسككه بوجوب دعوتها لمناقشتها فى ذلك مما كان يقتضى من المحكمة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون اليها وهو ما يعيبه ، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن فى شاهد بأنه غير مميز الاعتماد على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضاح عدم صحته . ولا يعضم الحكم ما استورد اليه من قول بأن اقتصر فى التحويل على أقوال هذه الطفلة فى نطاق الصورة العامة للحادث اذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ فى الاعتبار ما أدلت به الشاهدة المذكورة فى صدد استعمال الجناة أداة القتل فى اطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجرى وهو يحمل بندقية بطلق النار منها - مساندة لما رواه شهود الرؤية - وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصرا من العناصر التى استتبعت منها المحكمة معتقدها فى الدعوى وظهرت بها

الزام على محكمة ثانى درجة بإعادة مناقشته ، ولا تثير عليها ان اكتفت بسؤال المتهم عن واقعة معينة دون وقائع أخرى ، طالما أن المتهم لم يطلب منها توجيه أى سؤال فى هذا الخصوص . ومن ثم لا يكون هناك محل للنقض على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٤ من ٦٩١)

١٩٩ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التى لم يعد يذكرها هى من الاجازات وفقا لنص المادة ٢٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . ولما كان المدافع عن الطاعن قد تناول فى مرافحته أقوال شاهدى الاثبات دون أن يطلب من المحكمة تلاوتها ، وقد كان الشاهدان حاضرين فكان فى استطاعته - لو أراد - مناقشتها فيما يمن له استيفاضه . فانه لا يقبل منه أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٤ من ٦٩١)

٢٠٠ - الأصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، وما دامت المحكمة لم ترم من جانبها حاجة الى سماع شهود الاثبات وكان الطاعن قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بسماح شاهد النفى مما يعد بمثابة تنازل عن سماع شهود الاثبات فان ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٥ من ١٥٧٣)

٣٠١ - خولت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئناف عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا تصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٥ من ١٥٧٣)

٣٠٢ - الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفهية التى تجربها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا ، كما أنه من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود الا أنه يتعين عليها سماعهم اذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلت محكمة الدرجة الاولى . فاذا كان الثابت

في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً - وهي لا تكون في حل من ذلك الا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً بحيث اذا لم تقبل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم أمام درجتي التقاضي فانها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة - فاذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود تحقيقاً لدفاعه دون أن تبرر مسلكها في الالتفات عن هذا الطلب فان قضاءها يكون مميماً ومنطوياً على إخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ١٠١)

٢٠٧ - لما كانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال شهود الاتباء واتخذت من جانبها الاجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذي تمسك الدفاع بحضوره وأفسحت المجال أمام النيابة لاعلانه فعمزت عن الاهتداء اليه وتعذر بذلك سماع شهادته - وكان الطاعن لم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة أسماؤهم في قائمة الشهود فانه لا تشرع على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ١٠٥)

٢٠٨ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تكتفى باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع شهود - فاذا كان المتهم قد اعترف بجلسته المحاكمة باقتراف الجريمة المسندة اليه فان ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ١٠٥)

٢٠٩ - من المقرر أنه اذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج أسماؤهم في قائمة الشهود فلا تشرع على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١١/١ ص ١٦ ص ١٧٧)

٢١٠ - نص المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية صريح في وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة

رواية شهود الرؤية بل انها اعتمدت عليها من بين ما اعتمدت في ترجيح نوع الأدلة التي استعملت في الحادث وقد كانت موضع مجادلة من الدفاع عن الطاعنين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم من أن تلك الشهادة كانت في عقيدة الحكم خالية من الضمانة القانونية التي يصح معها الركون اليها ما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكمة عند تكوين عقيدتها في الدعوى . واذا ما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فان فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يصيب فضلاً عما تردى فيه من إخلال بحق الدفاع ما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١/١٥ ص ١٥ ص ٤٩٣)

٢٠٤ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقاً في الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المروضة عليها الا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل ان القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١٤١٣/١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمح بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبّر ذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١١/٣٠ ص ١٥ ص ١٦٥)

٢٠٥ - الأصل في الأحكام أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . ولما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد ، فان رفض المحكمة طلبه تأسيساً على أن الطاعن لن يميز عن تسخير له تأييده في دفاعه يكون غير سائق وفيه إخلال بحقه في الدفاع ، اذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته لجواز أن يقتنعها الشاهد بصديق روايته في شأن ما شاهدته هو بحواسه على الرغم من طول الزمن فتجئ هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقتنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١٢/٢٢ ص ١٥ ص ٨٥٣)

٢٠٦ - ان المحاكمات الجنائية - بحسب الأصل - تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة

أو الرد عليه بما يدفعه هو مما يجب الحكم بالقصصو والاخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن تلك المذكرة لم توجد بين المfordات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، إذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم « قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء المرافعة » ومن ثم فإنه لا وجه للمنازعة فيما يقول الدفاع أنه أوردته بتلك المذكرة من طلب إجراء التجربة المشار إليها - ما دام الظاهر يسانده .

(الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٧٢)

٢١٤ - من المقرر قانوناً أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . فإذا كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضى من أى ادعاء يحصل معلو بالصورة في تاريخ تحرير الشيك ومن أى طلب لدعوة المجنى عليه لمناقشته في ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد رخصت للمتهم ( الطعن ) بتقديم مذكرة في أجل حدده فلم يقدم في أجل المضروب فإن قضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بجديد في دفاعه يكون صحيحاً لا يشوبه القصور ولا الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١ ص ١٣ ص ٥٢١)

٢١٥ - متى كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية قررت في الجلسة السابقة على إصدار الحكم تأجيل نظر الدعوى لضم قضية طلب المدافع عن الطاعن ضمها وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل هذه الجلسة بأسبوع ، وبالجلسة الأخيرة أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . وكان الحكم بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم انتهى إلى أن المحكمة قررت التأجيل مع ضم القضية المطلوبة والتصریح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وأثبت الاطلاع على القضية المضمومة ثم عرج إلى المذكرة التي قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الأخيرة ورأى استبعادها لورودها بعد الميعاد . ولما كانت إجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانوناً إذ لم تنح المحكمة للطاعن فرصة إبداء دفاعه ، وكان من المتعين عليها أن تسمح له أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرته المصرح له بتقديمها ، دون أن تطل استبعادها بتجاوزها لأجل الذي حدده لايداعها

المصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة .

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ ص ١٦ ص ٣٧٥)

٢١١ - نص المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية متعلق بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة مما لا يترتب - في الأصل - البطلان على مخالفته . وإذا ما كان الواضح من مدونات الحكم أن أساس رفض دعوة شاعدي النفي هو ما استخلصته المحكمة من نكول الطاعن عن سلوك الطريق القانوني المنظم لتلك الدعوة فإنها تكون قد تصرفت في حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن تؤجل الدعوى لهذا الغرض ما دامت أنها له تر حاجة إلى الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ ص ١٦ ص ٣٧٥)

٢١٢ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود ، إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . ولما كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال شهود الاثبات في مرحلة المعارضة أمامها ، ثم أصر أمام المحكمة الابتدائية على هذا الطلب ، وكان ذلك بقصد مناقشتهم في واقعة تسلمه السند بطلته من المحيل تسديداً للدين له عليه ، فسمعت المحكمة بعض هؤلاء الشهود دون البعض الآخر بعد أن كشف الطاعن عن أهمية سماعهم في تحقيق ذلك الدفاع الذي قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ومن ثم يكون الحكم معيباً بما يبيظه ويتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ ص ١٦ ص ٨٨٥)

### الفصل الثاني عشر : تقديم مذكرات .

٢١٣ - إذا كان المتهم ( الطاعن ) قد طلب في مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة - والتي تعتبر متممة لدفاعه التفتوى - ماينة المضبوطات « وهى قطعتان من النحاس » للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التي صورها الشهود واخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قيل بضغط المروقات فيها ، فإن عدم اجابة هذا الطلب مع أهميته

فيها بالتقويم ، لا احتمال أن تحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء - فإذا كان الحكم الذي بين أن الضوء نفذ من نافذة بحرة وباب شرفة غريبة لم يبين ، ولا يستطيع يبين أن يبين - استنادا الى التقويم وحده - ما إذا كان شعاع القمر هو الذي امتد الى داخل المبنى فأثاره ، أم أن ضوءه كان يشرف من الخارج على المكان - ولكل من الطالين حكمه - ولم يبين كذلك ما إذا كانت الشرفة الغريبة مكشوفة بحيث لا تحجب الأشعة أو الضوء ، أم أنها مسقوفة بحيث يمكن أن تؤثر في الموقف ، وكل هذا لا يفتى فيه عن الواقع شيء ، وكان ما اعتقته الحكم في موضع - من أن تلاصق سريري الشاهد والتقتيل من شأنه أن يبعد للرؤية وأن يدفع عن الشاهد المظنة - لم يثبت فيه على رأى بحيث يمتنع تقليب النظر فيه - بل ذهب في حديثه عن تجربة النيابة الى أن احتجاب ضوء القمر عن المكان عند أجزائها لم يكن ليتمكن الشاهد أو غيره من تمييز الجناة - فجعل بذلك للضوء المقام الأول ، ولم يدع لتلاصق السريرين من قمة تسقط بها الحاجة الى التجربة المطلوبة ، فإن المحكمة اذ أتت أن تجري التجربة المطلوبة لأسباب لا تكفي لرفض الطلب - تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يمتنع معه نقض الحكم .

(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١/١٧ من ١٤ ص ٥٣٦)

٢١٦ - من المقرر أن الدفاع المكتسوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما شاء من أوجه الدفاع بل أن له - إذا لم يستفاد استيفاء دفاعه الشفوي - أن يشير ما يمن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها ولا يمتنع عليه عندئذ بأن المحكمة متى حيزت الدعوى للحكم لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة إذ محل هذا أن يكون المتهم قد سبق له أن أبدى دفاعه شفويا . وإذا كانت منازعة الطاعن في صحة التوقيع المسند اليه بعقد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه - محل جريمة خيانة الأمانة - الذي اتخذ منه الحكم ركازا للقضاء بأداته ، وأصراره على انقطاع صلته به يمد دفاعا جوهريا لمسأله بالمسؤولية الجنائية ، مما كان من المتعين معه على محكمة الموضوع أن تخلص عناصر ذلك الدفاع وأن تستظهر مدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت الالتفات عنه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التيسير فضلا عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يسبب الحكم .

(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١٢٠)

٢١٩ - الضوء وكفائته - وإن كانا من الأمور الموضوعية - إلا أنه لا يمكن التحويل في تحقيقها على شهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذي طلبت التجربة للقطع بحقيقة الأمر فيه .

(الطن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١٢٠)

٢٢٠ - طلب المعاينة لبيان عرض الطريق الذي ملكه المتهمان في هربهما بالسيارة بعد الحادث هو طلب لا يتجه مباشرة الى تبيّن الأفعال المكونة للجرائم التي اقترعها المتهمان أو استحضار حصول الحادث بالكيفية التي رواها شهود الاتبات - بل ان المقصود منه في واقع الأمر هو إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة .

(الطن رقم ١٦٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٢٠ من ١٢ ص ١٥٦)

٢٢١ - لا تلتزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة الذي لم يتقدم به الدفاع عن المتهم في صورة الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ، بل صاغه في صيغة رجاء .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠)

طلما أنها لم تكن قد أصدرت قرارها باقتال باب المرافعة عملا بالمادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل ان قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن الا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم - ومن ثم فإن التمس على الحكم بانطوائه على بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع يكون سديدا ويمتنع نقضه .

(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٦٣/١/١٧ من ١٤ ص ٥٣٦)

٢١٦ - من المقرر أن الدفاع المكتسوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما شاء من أوجه الدفاع بل أن له - إذا لم يستفاد استيفاء دفاعه الشفوي - أن يشير ما يمن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها ولا يمتنع عليه عندئذ بأن المحكمة متى حيزت الدعوى للحكم لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة إذ محل هذا أن يكون المتهم قد سبق له أن أبدى دفاعه شفويا . وإذا كانت منازعة الطاعن في صحة التوقيع المسند اليه بعقد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه - محل جريمة خيانة الأمانة - الذي اتخذ منه الحكم ركازا للقضاء بأداته ، وأصراره على انقطاع صلته به يمد دفاعا جوهريا لمسأله بالمسؤولية الجنائية ، مما كان من المتعين معه على محكمة الموضوع أن تخلص عناصر ذلك الدفاع وأن تستظهر مدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت الالتفات عنه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التيسير فضلا عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يسبب الحكم .

(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١/٣٠ من ١٥ ص ١٧٦)

### الفصل الثالث عشر : طلب إجراء معاينة .

٢١٧ - نقض الحكم لقصوره في الرد على طلب المعاينة لا يلزم محكمة الاعادة بأن تجري المعاينة التي طلبها الدفاع ما دامت لم تر لزوما لها وبررت رفض طلبها بأسباب سائقة .

(الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦١/١/١٦ من ١٢ ص ٨٣)

٢١٨ - التقويم - وإن صلح أساسا لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه - إلا أن وجود البدر مكتملا شيء ، وواقع الأمر بالنسبة الى نقاذ ضوءه الى مكان بعينه شيء آخر - فهو لا يؤخذ

٢٢٦ - من المقرر أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه إلى تقي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطّاعت إليه المحكمة - فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته (الطنن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٦٢)

٢٢٧ - من المقرر أن المعاينة التي تجرّيها النيابة لحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجباً ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقض أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(الطنن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٦٢)

٢٢٨ - لا محل لما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع بسبب عدم حضور محامييه معه أثناء إجراء معاينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .

(الطنن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٦٢)

٢٢٩ - من المقرر أن طلب إجراء المعاينة هو من إجراءات التحقيق ولا تلتزم المحكمة بإجابته طالما أنه لا يتجه إلى تقي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال المدعى المدني وشهوده .

(الطنن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٦٥/٦/٢١ من ١٦ ص ٣١١)

#### الفصل الرابع عشر : طلب فتح باب المرافعة .

٢٣٠ - إذا كانت المحكمة بعد سماع المدعى واقفال باب المرافعة فيها وحجز القضية لإصدار الحكم ، غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا النعى من الإخلال بحقها في الدفاع يكون غير سليم .

(الطنن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/٣/١٢ من ١٢ ص ٣٥٢)

٢٣١ - سكوت الطاعن ومحامييه عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز أن يبني عليه الطعن على الحكم

٢٢٢ - ما تمسك به الدفاع من إجراء المعاينة للتدليل على إمكان التهم رؤية من بالكمين لا يتجه إلى تقي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، وإذا كان المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطّاعت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذي أخذت به ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالأداة استناداً إلى أقوال هؤلاء الشهود .

(الطنن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٦/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠)

٢٢٣ - إذا كان الدفاع لم يطلب من المحكمة - على ما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة - إجراء معاينة لمكان الحادث ، بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من المعاينة ، فإنه لا محل لما يثيره في هذا النعى من قالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطنن رقم ٣٣٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١١/٢٠ من ١٢ ص ٣١٩)

٢٢٤ - من المقرر أن طلب المعاينة من إجراءات التحقيق التي لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابته ، طالما أنه لا يتجه إلى تقي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . ولما كان الظاهر من الرد الذي ذكره الحكم أن المحكمة لم تر في طلب المعاينة إلا أنه قصد به إثارة الشبهة في أقوال الشهود ، وبررت رفضها بما أوردته من أسباب سائلة ، فإن المنازعة في هذا الذي انتهت إليه المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى لا يكون مقبولاً .

(الطنن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٣٦٩)

٢٢٥ - للمحكمة أن ترفض طلب المعاينة إذا لم تر فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى تقي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شهود الآيات . مادامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائلة . ولا جدوى مما يثيره الطاعن خاصة بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط مجرماً لمخدر آخر بملابسه ولم يثر بخصوصه أي منازعة . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً .

(الطنن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٥٦)

طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . ومن ثم فلا ثريب على المحكمة ان هي التفتت عن اجابة طلب المدافع عن الطاعن الذي اوردته في مذكرته، بتأجيل الدعوى لتقديم تقرير طبي استشاري ومناقشة كبير الأطباء الشرعيين .

(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٧٧٢)  
(والطن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦/٣/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١٨٠)  
(والطن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١٨٣)

٣٣٣ - من المقرر أن المحكمة متى حيزت القضية للحكم فانها لا تلتزم بإعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها .  
(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٣٤)

بالاخلال بحق الدفاع ، مادام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في موضوع الدعوى . ولما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب اعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم ، فإن النتمى على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٢/١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٣٩)

٣٣٣ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت الدعوى أمرت بقتل بابها وحجزتها للحكم فيها ، فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق

## دفعوع

### أرقام القواعد

الفصل الأول : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .. .. .	١ - ٥
الفصل الثاني : الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية .. .. .	٦
الفصل الثالث : الدفع بانتفاء المسؤولية .. .. .	٧ - ٩
الفصل الرابع : الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى للذة .. .. .	١٠ - ١٣
الفصل الخامس : الدفع ببطان القبض والتفتيش .. .. .	١٤ - ٢٨
الفصل السادس : الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية .. .. .	٢٩ - ٣٣
الفصل السابع : الدفع بانتفاء الصفة .. .. .	٣٤
الفصل الثامن : الدفع باعتبار المدعى تاركا للدعوى .. .. .	٣٥
الفصل التاسع : الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي .. .. .	٣٦
الفصل العاشر : الدفع بشيوع التهمة .. .. .	٣٧
الفصل الحادي عشر : الدفع بتلفيق التهمة .. .. .	٣٨
الفصل الثاني عشر : الدفع باستحالة الرؤية .. .. .	٣٩
الفصل الثالث عشر : الدفع بعدم جواز الاتيات بالبينة .. .. .	٤٠ ، ٤١
الفصل الرابع عشر : الدفع بعدم الاختصاص الولائي .. .. .	٤٢
الفصل الخامس عشر : الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ .. .. .	٤٣
الفصل السادس عشر : الدفع ببطان التحقيق .. .. .	(احالة )
الفصل السابع عشر : الدفع ببطان اجراءات التحريز .. .. .	(احالة )
الفصل الثامن عشر : الدفع ببطان اجراءات الشهادة .. .. .	(احالة )
الفصل التاسع عشر : الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .. .. .	(احالة )
الفصل العشرين : الدفع بعدم الاختصاص .. .. .	(احالة )
الفصل الحادي والعشرين : الدفع ببطان الحجز .. .. .	(احالة )
الفصل الثاني والعشرين : الدفع بجهالة يوم البيع .. .. .	(احالة )
الفصل الثالث والعشرين : الدفع بحصول استبدال في الدين .. .. .	(احالة )

## أرقام القواعد

- الفصل الرابع والعشرين:** الدفع ببطلاق إجراءات المحاكمة والإجراءات السابقة عليها .. (إحالة)
- الفصل الخامس والعشرين:** الدفع ببطلاق الحكم وانعدامه .. .. . (إحالة)
- الفصل السادس والعشرين:** الدفع ببطلاق تحريك الدعوى الجنائية وستoppelها .. .. . (إحالة)
- الفصل السابع والعشرين:** الدفع ببطلاق الاعلان .. .. . (إحالة)
- الفصل الثامن والعشرين:** الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه .. .. . (إحالة)

## موجز القواعد:

**الفصل الأول: الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها •**

بناء متعدد الأدوات • اقامته - بدون ترخيص - دورا بعد دور • ادانة المتهم عن تهمة بناء الأدوات الأولى بدون ترخيص • رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد • دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور • المبررة فيه: هي بتاريخ اقامه البناء الجديد وحل فان قبل الحكم اصدار في شأن الأدوات العديدة فيصح الدفع وبمسح مخالفته ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع ١ .. .. .

سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره: قصور •

الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية • هو مانع - ان صح - من إعادة المحاكمة • أعمال تحميمه او الرد عليه • قصور .. .. . ٢

أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم ، بحيث تنفي وقسوع الجريمة ماديا - جثيتها: هي عنوان للجمعية لهؤلاء المتهمين ولغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة

مثال • سجل تجاري • رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للفيديبالسجل التجاري • قضاء المحكمة المخلفه بالبراءة - لأن هذا المحل مجرد عجز ونيس توبلا ولا فرعا للشركة • أعدده رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل • دفعه بعدم جواز نظر الدعوى • دفع جوهرى • وجوب تحميمه او الرد عليه • أعمال ذلك • قصور •

تحقيق الدفع في هذه الصورة • أحد عناصره: وجوب البحث فيما اذا كان نشاط المحل قد تعمق أم ينى على حاله .. .. . ٣

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها: تعلقه بالنظام العام • جواز اذارته لأول مرة أمام محكمة انقض • شرط قبوله: أن تكون موماته واضحة من مدونات الحكم أو يكون عناصر احكام مودية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي .. .. . ٤

قضاء الحكم يرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى • اقتصراره على ايراد وصف التهمة المرفوعة بها المدعى الأخيرة بالبراءة • اقامة مخالفات لشرط الترخيص والاستراضات القانونية • انتهاء الى ان نية مضيرة بين هذه الأعمال والادعاء موضوع الدعوى المطروحة • عدم امصاحه عن أساس هذه المضيرة • نبوت أن من بين الأعمال موضوع الاتهام المطروح ما قد يندرج في عداد معالجة شروط الترخيص والاستراضات القانونية • قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه • ٥

**الفصل الثاني: الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية**

الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية ، لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة المدنية • دفع ظاهر البطلاق • علة ذلك: اختلاف موضوع الدعويين .. .. . ٦

**الفصل الثالث: الدفع بانتفاء المسؤولية**

الدفع بانتفاء مسؤوليه المتهم لاختلال قواه العقلية • المادة ٦٢ عقوبات •

تقدير حالة التهم العقلية • هي في الأصل مسألة موضوعية • طلب الدفاع نذب خبير لفحص المتهم: عل المحكمة اجابته ، أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية • اغفال ذلك: اخلاص بحق الدفاع • دفع المتهم في مرافته بصقر سنة • واجب المحكمة في ذلك • وجوب تناوله والتنبيه اليه بالجلسة • واتاحة الفرصة للمتهم والنيابة لبدء ملاحظتهما بشأنه • مخالفة ذلك: اقتصار المحكمة على تقدير سن المتهم في الحكم الصادر باعدامه • اخلاص بحق الدفاع .. .. . ٨



## أرقام القواعد

الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما اقترف . ذلك دفاع غير مقبول . القانون المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها

تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية . أمر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب : طالما أنه يقيمه على أسباب ماثلة .. .. . ٩

## الفصل الرابع : الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تلت مدونات الحكم على ما يفيد صحته .. .. . ١٠

قضاء الحكم يرفض الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . عدم تحديده تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط لها . قصور يوجب الحكم في الرد على هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال .. .. . ١١

لا يوجد قانونا ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة دون أن تلج الدفع المبني من المتهم بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .. .. . ١٢

ليس للمدعيات بالحق المدني النص على الحكم لأعراضه عن الرد على الدفع المبني من المتهم بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته .. .. . ١٣

## الفصل الخامس : الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

الدفع ببطلان التفتيش لا يقبل من لم يقع التفتيش عليه أو على مسكنه .. .. . ١٤

الدفع ببطلان القبض لحصوله من الخبر في إشراف الضابط المأذون بالتفتيش . متى يكون دفاعا موضوعيا ؟ إذا لم يكن صريحا ، بل عرضه الدفاع في مقام المفاضلة بين التصوير الذي ادعاه المتهم وتصوير الضابط . أخذ المحكمة بالتصوير الأخير فيمد دلالة أطرافها التصوير الأول .. .. . ١٥

الدفع ببطلان القبض والتفتيش : لاقتصار اذن التفتيش على المتهم الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه . لا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك : هو دفع موضوعي . أساسه المنازعة في سلامة الأدلة .. .. . ١٦

الدفع ببطلان التفتيش . يجب أن يكون صريحا مشتملا على بيان المراد منه . مثال لقول مرسل لا يجعل معنى الدفع . الثقات الحكم عن الرد عليه لا قصور .. .. . ١٧

الدفع ببطلان اذن التفتيش وبطلان التفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع . تطلبها تحقيقا موضوعيا . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .. .. . ١٨

الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة . استنادا إلى الدليل المستعمل من التفتيش . دون الرضا على الدفع ببطلانه . قصور .. .. . ١٩

تقدير جدية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش . موكول لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع . مثال .

صدور الاذن بتفتيش المأذون بضبطه بسيارة الطاعم . دفع الطاعم ببطلان هذا الاذن بدعوى تعميم مداه وامتداده إلى كافة سيارات الأجرة التي يوجد بها المأذون بضبطه وتفتيشه . غير مقبول . علة ذلك : انتفاء مصلحته في هذا الدفع .. .. . ٢٠

انتفاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به . لا يترتب عليه بطلانه . عدم جواز تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله .. .. . ٢١

العبارة في صحة اذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة مستوفيا الشروط القانونية . فقد بعد ذلك لا يؤثر في صحته . استظهار المحكمة سبق صدور الاذن مستوفيا شروطه القانونية استنادا إلى أقوال من أجراء . رفضها الدفع ببطلان التفتيش . لا تثريب عليها .. .. . ٢٢

التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي : هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .

دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص . غير باطل . علة ذلك :

حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب وجلب الضابط القضائي له في المكان الذي وجد به .. .. . ٢٣

٢٤	عدم ادعاء الطاعن ملكية أو حيازة المخزن الذي وقع عليه التفتيش . تدعوه بانتهاك حرمة . غير أرقام القواعد
٢٥	مقبول .. .. .
٢٥	مجرد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع بطلان التفتيش لحصوله في غيبته . علة
٢٦	ذلك : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان .. .. .
٢٦	بطلان القبض والتفتيش . أثره : استبعاد الدليل المستمد منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان
٢٧	إجراءات التحقيق الأخرى طالما كانت منفصلة عنه بالصلة بالتفتيش الباطل .. .. .
٢٧	وجوب أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي . المادة {٦
٢٧	إجراءات . مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من
٢٧	المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها : هو الحفاظ على
٢٧	عزائرت المرأة التي تخدش حيائها إذا هست . مثال .. .. .
٢٧	عدم أرفاق أصيل محضر التحريات واذن التفتيش ملف الدعوى . لا يفيد حتما عدم
٢٨	وجود المحضر أو سبق صدور الاذن .. .. .
٢٨	عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صدور الاذن . ليس له المجادلة في ذلك أمام
٢٨	محكمة النقض .. .. .

### النصل السادس : الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :

٢٩	الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية . نفيه على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون حين
٢٩	نفي في موضوع الدعوى الجنائية التي رفعت بفسر الطريق القانوني . ذلك دفع من النظام العام
٢٩	يجعل الطعن مبولاً . هذا العيب ينطوي على مساس بالحقوق المدنية المحكوم بها . ويستوجب نقض
٢٩	الحكم والفاءه فيما قضى به من تمويض ، والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .. .. .
٣٠	رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر .
٣٠	الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المجنى عليه . ثبوت أن هذا الأخير لم يعين
٣٠	وصيها على مصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا نائبا عن الورثة . رفض الدفع . في محله .. .. .
٣١	الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . عديم تعلقه بالنظام العام . هو من الدفوع الجوهرية . على
٣١	المحكمة أن تعرض له وترد عليه . ما دام الدفاع قد بسك به . والا كان حكمها ممييا بالنقصور
٣١	الدفع بعد قبول الدعوى المدنية . من الدفوع الجوهرية . على المحكمة التصدي له عند ابدائه .
٣١	عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .. .. .
٣٢	الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . عدم تعلقه بالنظام العام .
٣٢	سقوطه بعدم ابدائه قبل الخوض في الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. .
٣٣	قضاء الحكم للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق
٣٣	المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول تلك الدعوى لهذا
٣٣	السبب . قصور .. .. .

راجع أيضا : دعوى مدنية .

( القواعد ٩٠ - ٩٨ - ٩٩ ) .

ومرافق عامة :

( القاعدتان بالصفتين ٢٧٢ و ٤١٥ س ١٥ ) .

### الفصل السابع : الدفع بانتفاء الصفة

٣٤	الدفع بانتفاء الصفة . من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول
٣٤	مرة أمام محكمة النقض .. .. .

### الفصل الثامن : الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه

٣٥	الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه . من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز
٣٥	التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. .

### الفصل التاسع : الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي

لدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي • عدم تعلقه بالنظام العام • سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض في الموضوع • عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارها أمام المحكمة الجنائية • مثل .. .. . ٣٦

### الفصل العاشر : الدفع بشيوع التهمة •

الدفع بشيوع التهمة • من الدفوع الموضوعية • لا يستأهل ردا خاصا • قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها • يفيد اطراحه .. .. . ٣٧

### الفصل الحادي عشر : الدفع بتفليق التهمة •

الدفع بتفليق التهمة • من أوجه الدفاع الموضوعية • الرد عليها صراحة من المحكمة • غير لازم • يكفي أن يستفاد الرد ضمنا من أدلة الإثبات التي أوردتها حكم الإدانة .. .. . ٣٨

### الفصل الثاني عشر : الدفع باستحالة الرؤية

الدفع باستحالة الرؤية • من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا : كفاية الرد الفسني .. .. . ٣٩

### الفصل الثالث عشر : الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة • عدم تعلقه بالنظام العام • هو من الدفوع الجوهرية • على المحكمة أن تعرض له وتسرد عليه • ما دام الدفاع قد تسك به • والا كان حكمها ممييا بالقصور .. ٤٠

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة • سقوطه إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود •

طلب المتهم سماع شهادتي الإثبات في جريمة السرقة المسندة إليه وسماع أحدهما بالفصل • لا يعدو أن يكون دفاعا في تهمة السرقة • تعديل وصف التهمة وتوجيهها إليه تهمة التهديد • مبادرة المتهم قبل إبداء أي دفاع موضوعي إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة • قبول المحكمة لهذا الدفع • سديد ٤١

### الفصل الرابع عشر : الدفع بعدم الاختصاص الولائي

الدفع بعدم الاختصاص الولائي • تعلقه بالنظام العام • جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٤٢

### الفصل الخامس عشر : الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ

الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ لصدموره من محكمة غير مختصة • عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .. .. . ٤٣

### الفصل السادس عشر : الدفع ببطالان التحقيق •

راجع : تحقيق •

### الفصل السابع عشر : الدفع ببطالان إجراءات التعرّيز

راجع : إثبات •

( القواعد ٦ ، ٧ ، ٨ ) •

### الفصل الثامن عشر : الدفع ببطالان إجراءات الشهادة

راجع : إثبات •

## الفصل التاسع عشر : الدفع بقيام حالة الدفع الشرعي

راجع : أسباب الإبطاء :

( القاعدة رقم ١٠ ) .

## الفصل العشرين : الدفع بعدم الاختصاص

راجع : اختصاص .

## الفصل الحادي والعشرين : الدفع بطلان الحجز

راجع : حجز

( القاعدتان ١ ، ٩ ) .

## الفصل الثاني والعشرين : الدفع بجهالة يوم البيع

راجع : الاختلاف أشياء مضمونة :

( القاعدتان ٦ ، ١٠ ) .

## الفصل الثالث والعشرين : الدفع بصول استبدال في الدين

راجع : استبدال الدين :

## الفصل الرابع والعشرين : الدفع بطلان إجراءات المحكمة والإجراءات السابقة عليها

راجع : إجراءات المحكمة :

( القواعد أرقام ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ١٩١ ) .

## الفصل الخامس والعشرين : الدفع بطلان الحكم ونهائه

راجع : حكم :

( القواعد من رقم ٥٤٤ الى رقم ٥٥٧ ) .

## الفصل السادس والعشرين : الدفع بطلان تحريك الدعوى الجنائية وسقوطها

راجع : دعوى جنائية :

( القاعدة رقم ٤٣ ) .

## الفصل السابع والعشرين : الدفع بطلان الاعلان

راجع : اعلان :

( القاعدة رقم ٤ ) .

## الفصل الثامن والعشرين : الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه

راجع : حكم :

( القواعد من رقم ٥٣٤ الى رقم ٥٤٣ ) .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : الدفع بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقرراته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بنظر تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(الفرن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٢ ص ١٢ ص ٥٤٢)  
(الفرن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ص ١٥ ص ١٨٥)  
(الفرن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٦ ص ١٥ ص ٤٢١)

٥ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى ، قد اقتصر على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها إقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص وعدم مراعاته الاشتراطات القانونية - وخلص إلى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأعمال والالتزام المسند للطاعن في الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق إلى أن هذه الأفعال غير التي سبق محاكمته عنها ، وخاصة أن من بين هذه الأعمال ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية مما يوجب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١ ص ١٤ ص ٢٨٠)

## الفصل الثاني : الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية

٦ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة ، وقد اتصلت بها ، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر المروضة أمامها دون أن تتقيد بالأحكام المدنية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن مدة وصايته جميعها فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة إليه « التبديد » لاختلاف موضوع الدعوتين ، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهرا البطلان لا يستأهل من الحكم ردا خاصا .

(الفرن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٣ ص ٤٤٩)

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة المتهم عن تهمة إقامة بناء الدورين « الرابع والخامس » بدون ترخيص ، على أساس أنها غير الدور الذي سبق أن حكم عليه من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأديوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى الأولى عن ذلك الدور السابق ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيّنا نقضه .

(الفرن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٢ ص ١٥٨)

٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٢ ص ٢٠٦)

٣ - من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمصنوع لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنصرا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفسوت عليهم أي حق مقرر في القانون . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على المتهم « الطاعن » لأنه بصفته مديرا فرع الشركة لم يقدم في الميعاد المقرر طلبا لقيده في السجل التجاري ، فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلطة قضى ببراءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيسا على أن محل الشركة هذا ليس فرعا لها ولا توكيلا ولكنه مجرد مخزن - فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم دون أن يمرض لهذا الدفاع الجوهري ، الذي يقوم على انتفاء الجريمة في ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأي في الدعوى ، ومع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط الذي يباشره الشركة في هذا المحل قد تغير أم بقي على حاله ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيّنا نقضه والإحالة .

(الفرن رقم ٢٣١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٢ ص ١٢ ص ٥٣٩)

## الفصل الثالث : الدفع بانتفاء المسؤولية

٧ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تقبل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قوامه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فإذا هي لم تقبل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بيبب القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ ص ١٢ ص ١٢١)

٨ - مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للمقاضى من أوراق رسمية أو ما يبيده له أهل الثن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ، وأتاحت للمتهم والنيابة فرصة ابداء ملاحظتهما في هذا الشأن - وإذن فإذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثاً مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٢ سالفة الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي ارتأته إلا في الحكم الصادر منها بإعدامه ، رغم ما رتبته القانون على تعديد السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون نحكم المادة ٧٣ المذكورة أثره في النتيجة - فإن المحكمة إذ استقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التنبيه إليه بالجلبة ، فإن حكمها يكون ميباً متعيناً نقضه .

(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ ص ١٢ ص ١٦٥)

٩ - إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته إلى معهد نفساني لفحصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر

متسيز تماما عن العقل وأن أمراضاً قد تصيبها فتكون أمراضاً نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه أصابته بأي مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل أما لجنون أو عاهة في العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرها ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجناني وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يعصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فإن النى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب يكون في غير محله .

(الطن رقم ٩٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ ص ١٢ ص ١٢٠)

## الفصل الرابع : الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

١٠ - من المقرر أن الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز آثاره في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ما يفيد صحته .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٠ ص ١٢ ص ٢٠٦)

١١ - متى كان الحكم قد قضى برفض الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، واستند في قضاؤه إلى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت في عام ١٩٥٦ - حسب الثابت من محضر ربط العوائد ب - دون أن يعهد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية ، في حين أن محضر الضبط حرر في حد ذاته - تاريخاً لموضوع الواقعة ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في الرد على هذا الدفع القانوني ، إذ يحرم محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ ص ٢٢٨)

رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتوليهِ التفتيش بنفسه - وهو ما اطاعت اليه المحكمة وأخذت به - ثم عرض للتصوير الذي رواه المتهم - الذي التفتت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث الى صورته الحقيقية حسبما يرتسم في وجدانها - فان مثل هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ، بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة اجراءات القبض والتفتيش .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٣٦)

١٦ - اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم - وهو أساس يختلف عما أثاره في وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لاختصار اذن التفتيش على الطاعن الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وأنه ( أي الطاعن الثاني ) لم يكن في حالة تلبس تجيز القبض عليه - فانه لا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي اطاعت منها الى صحة الاذن .

(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦١ م ١٢ م ٧٠٤)

١٧ - اذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أي منها دفعا ببطلان التفتيش ، بل أن كل ما قاله المدافع عنه في هذا الخصوص « والتصوير الصحيح أن القوة نزلت في السوينة » وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشا باطلا بالطبع ثم كان التفتيش من نصيب هذا المتهم التمس » ، الأمر الذي لا يعدو القول المرسل على اطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش ، أو أن يشتمل على بيان ما يرمى اليه منه - اذا كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن من نفي على الحكم لانتفاءه عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٩/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٧٨٣)

١٨ - الدفع ببطلان الاذن الصادر بالتفتيش وبطلان التفتيش ، من الدفع القانوني التي تختلط بالواقع وتقضي

١٢ - انه وان كان الفصل في الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقدم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتمحيص دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم - ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل منهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض - الا أنه لما كان من المقرر أيضا أن المحكمة غير مازمة حتما بأن تفصل في الدفع الفرعية قبل فصلها في الموضوع وأن لها أن تظم هذه الدفع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا - فانه لا يوجد قانونا ما يمنحها من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفع التي انما رمى صاحبها من اثارها بلوغ ذات النتيجة باثبات انتفاء الدعوى الجنائية لأي سبب من أسباب الانتفاء وبما يؤدي بالضرورة الى البراءة .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥ م ١٦ م ٦٢٤)

١٣ - لم يجز الشارع الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . ولما كان الطعون ضده الذي حكم بتبرئته موضوعيا مما نسب اليه هو صاحب المصلحة في الدفع ، وكان لا صفة للطعنات ( المدعيات بالحقوق المدنية ) في التحدث عن دفع لم يده منهن أو رمى الحكم بالقصور لاعراضه عن الرد عليه ، فانه لا يقبل منهن النعي على المحكمة بمخالفتها للقانون والقصور لافعالها الرد على الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وغرضها مباشرة الدعوى وتبرئتها لمن أثار الدفع .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥ م ١٦ م ٦٢٤)

#### الفصل الخامس : الدفع ببطلان القبض والتفتيش

١٤ - من المقرر أنه لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على مسكنه .

(الطن رقم ٣٦١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٣٣١)

١٥ - اذا كان الثابت أن الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح ببطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير اشراف الضابط المأذون بالتفتيش ، بل سلق التصور الذي

وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها فانها تكون محقة في رفض الدفع ببطلان اذن التفيتش .

(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ في جلسة ١٠/٢٨ ١٩٦٢/١٤ من ٧١٥)

٢٢ - العبرة في صحة اذن التفيتش أن يثبت صدوروه بالكتابة . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن اذن التفيتش صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على تحريات أجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات، وأن الاذن فقد بعد ذلك مع ملف القضية برمته ، فان ما استظهرته المحكمة من سبق صدوروه مستوفيا شروطه القانونية استنادا الى أقوال الضابط والكونسابل التي أطلعت اليها - دون معقب عليها - هو من صميم سلطتها التقديرية ، ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الدفع ببطلان التفيتش ، ولا تريب عليها اذا ما عولت في قضائها على شهادة من أجراء .

(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١١/٤ ١٩٦٢/١٤ من ٧٣١)

٢٣ - الأصل أن التفيتش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي انما هو التفيتش الذي يكون في اجراءه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن ، لا بقصد تفيتشها ولكن تمقبا لشخص صدر أمر بالتقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص - فانه لا يترتب عليه بطلان القبض القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ في جلسة ١٢/١٣ ١٩٦٢/١٥ من ٥٢٢)

٢٤ - متى كان الطاعن لا يدعي أن المخزن الذي وقع عليه التفيتش مملوك له أو في حيازته ، فانه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة .

(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ في جلسة ١٢/١٣ ١٩٦٢/١٥ من ٥٢٢)

٢٥ - ان مجرد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفيتش لحصوله في غيبته ذلك أن حصول التفيتش بنير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفيتش الذي يجري في مسكنه لم يجعله القانون شرطا جوهريا .

(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٠/٢٠ ١٩٦٢/١٥ من ٥٧٧)

تحقيقا موضوعيا ، ومن ثم فلا يقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ في جلسة ٢٦/٢ ١٩٦٢/١٢ من ١٢٣)  
(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ في جلسة ٢٧/٥ ١٩٦٢/١٤ من ٤٦٠)  
(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ في جلسة ٢٨/١٠ ١٩٦٢/١٤ من ٧١٥)  
(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٠/٤ ١٩٦٢/١٥ من ٣٣٩)  
(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ في جلسة ١٦/١٠ ١٩٦٢/١٥ من ٥١٧)  
(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ في جلسة ٢٨/١٠ ١٩٦٥/١٦ من ١٤٢)

١٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفيتش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفيتش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فانه يكون قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ في جلسة ٧/٥ ١٩٦٢/١٢ من ١٢٣ ص ٤٤١)

٢٠ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات التي بني عليها اذن التفيتش موكل لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع فمتى أقرت تلك السلطة على ما أوثاقه في هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها في عقيدتها . ولما كان موضوع الاذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المينة بذاتها - وهي سيارة الطاعن - فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الاذن بدعوى تعميم مدها وامتدادها الى كافة السيارات الأجرة التي يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه ، لانتفاء مصلحة الطاعن في هذا الدفع .

(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ في جلسة ٢٨/١٠ ١٩٦٢/١٥ من ٧٠٠)

٢١ - من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلان ، وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى أن يجدد مفعوله ، والاحالة عليه أو على التحريات التي بني عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور ومتى كانت النيابة حين أصدرت الاذن الأول بالتفتيش قد رأت أن التحريات كافية لتسوية هذا الاجراء ، وأصدرت أمرها بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التي لم يؤثر فيها انقضاء الأجل المذكور . واذا أثبت الحكم أن أمر التفيتش وتجديده قد صدر من النيابة تأسيسا على ما تحققته من تلك التحريات ، وكان تقدير كفاية التحريات



المدينة والمسئول عنها على حقوقها المدنية فقط ، إلا أنه لما كان الصيب الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ، ويترب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عللاً بنص المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً . لما كان ذلك ، فإنه يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية سفة في النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة تجوز آثاره في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٢/١٠/٢٣ من ١٣ ص ٦٦٤)

٣٠ - إذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع أخ الجني عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا بقوله أن المدعى بالحق المدني - وهي الوصية على أولادها القصر - لم تكن طرفاً في هذا الصلح ، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحاً في القانون . ذلك أن عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه ، وما دام أن العقد قد تم مع شقيق الجني عليه ، وهو ليس بوارث ولا فائب عن الورثة ولا وصي على قصر أخيه ، فإن توقيعه على هذا العقد بصفته وصياً لا يضمن عليه هذه الصفقة ، كما أن أثر العقد لا يمتد إلى المدعية بالحق المدني .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٢/١١/١٢ من ١٢ ص ٧٢٠)

٣١ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كانا من غير الدفع المتعلقة بالنظام العام إلا أنهما من الدفع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التف عن هذين الدفعين ولم ينع بالرد عليهما فإنه يكون معيباً بالقصور بما يتعين منه تقضه .

(الطن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٣٦٢/٥/١٩ من ١٥ ص ٤٣٦)

٣٢ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند

٢٦ - أن كل ما يترتب على بطلان التقضي والتفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، وهذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى - طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

(الطن رقم ٢١٢٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٣٦٢/٤/٦ من ١٥ ص ٢٣٧)

٢٧ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا كان المتهم أتى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أتى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي » . ومراد القانون من اشتراط تفتيش أتى بمعرفة أتى عندما يكون مكان التفتيش من الموضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا مست . ولما كان ما قام به الضابط من امساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفي فيه المخدر ينطوي بلا شك على مساس بصدر المرأة الذي يعتبر من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السائفة التي أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٢/١١/١٦ من ١٥ ص ٦٦٨)

٢٨ - من المقرر أن عدم أرفاق أصل كل من محضر التحريات واذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتماً عدم وجود المحضر أو سبق صدور الاذن . ولما كان الثابت من الرجوع إلى محضر المحاكمة أن الطاعن لم ينازع في صدور الاذن أمام محكمة الموضوع ولم يطلب إليها أصل محضر التحريات أو الأمر الصادر بالتفتيش ولم يتعرض البتة لصورتيهما المرفقتين بالأوراق أو يدعي عدم مطابقتها للأصل المأخوذتين عنه - فإنه لا يسوغ له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٦٥/١١/١٥ من ١٦ ص ٨٥٢)

#### الفصل السادس : الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية

٢٩ - أنه وإن كان الطعن موجهاً من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقتضيه المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن خلاطات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعي بالحقوق

أقامت دعواها المدنية ابتداء أمام المحاكم المدنية تأسيساً على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة . فإن الدفع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية في اللجوء الى الطريق الجنائي لسلوكها الطريق المدني يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٩٥)

#### الفصل العاشر : الدفع بشيوع التهمة :

٣٧ - الدفع بشيوع التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تستأهل رداً خاصاً ، بل أن في قضاء المحكمة بأدانة الطاعنين استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحه .

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٥٤٨)  
(والطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦٩٤)

#### الفصل الحادى عشر : الدفع بتفليق التهمة

٣٨ - الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ، مادام أن الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الإثبات التي أوردتها الحكم .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ ص ١٢ ص ٤٣٩)  
(والطن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٦٢٥)  
(والطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ٩/٩/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٩٤)  
(والطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٥٢)  
(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٩٠)  
(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦٤٣)

#### الفصل الثانى عشر : الدفع باستحالة الرؤية

٣٩ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام أو ما شابه يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً مادام أن الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ ص ٨٠٧)  
(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٩٠)

#### الفصل الثالث عشر : الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة

٤٠ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من غير الدفع المتعلقة بالنظام العام إلا أيهما من الدفع الجوهرية التي يجب على محكمة

أبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفع المتعلقة بالنظام العام التي يصح اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٩٥)

٣٣ - قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الإثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيباً بالقصور .

(الطن رقم ٢٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦٤٥)

#### الفصل السابع : الدفع بانتفاء الصفة

٣٤ - الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى تاركاً لدعواه هما من الدفع التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٢١)  
(والطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦١١)

#### الفصل الثامن : الدفع باعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه

٣٥ - الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه هما من الدفع التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٢١)  
(والطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦١١)

#### الفصل التاسع : الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي

٣٦ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحصى صوابع خاصة فهو يسقط بدمم أيدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . والأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط إلا اذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكمة الجنائية . ولما كانت دعوى اشتهار الافلاس تختلف موضوعاً عن دعوى التعويض عن جنحة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم - موضوع الدعوى المطروحة - اذ تستند الأولى الى حالة التوقف عن دفع الديون وتستند الثانية الى الضرر الناشئ عن الجريمة لا عن المطالبة بقيمة الدين محل الشيك . وكان الطاعن (المتهم) لا يدعى بأن المدعية بالحقوق المدنية قد

من أن هذا الدفع يستقط اذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد .

(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ٨٤٨)

#### الفصل الرابع عشر : الدفع بعدم الاختصاص الولائي

٤٢ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفوع التي يصح اثارها في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضي التي هي من النظام العام .

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ م ١٦ ص ٧٠٢)

#### الفصل الخامس عشر : الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ

٤٣ - الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته أن يكون مسببا للطن يثار أمام محكمة النقض . اذ لا شأن لهذه المحكمة في تنفيذ الأحكام الجنائية .

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ م ١٦ ص ٧٠٢)

الموضوع أن تعرض لها وترد عليها مادام الدفاع قد تمسك بها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذين الدفيعين ولم يمن بالرد عليهما فإنه يكون معيبا بالتصور بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٢ م ١٣ ص ١١٧)

(والطن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٤ م ١٥ ص ٤٣٦)

(والطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٦/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩١٦)

٤١ - لما كان طلب المطعون ضده ( المتهم ) سماع شهادتي الاثبات في جريمة السرقة المسندة اليه وسماع أحدهما بالفعل هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التبديد موضوع الطعن ، ذلك بأنه لا يمدو أن يكون دفاعا في تهمة السرقة التي اقتصر عليها طلب التكاليف بالحضور حتى اذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت اليه تهمة التبديد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمح له قول الى أن مثل أمام المحكمة الاستئنافية في المعارضة فبادر قبل ابداء أي دفاع موضوعي الى الدفع بعدم جواز الاثبات بالينة . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانونا

#### الفصل السادس عشر : الدفع بطلان التحقيق (احالة)

راجع : تحقيق

#### الفصل السابع عشر : الدفع بطلان اجراءات التحريز ( احالة )

راجع : تحقيق .

#### الفصل الثامن عشر : الدفع بطلان اجراءات الشهادة ( احالة )

راجع : انبات واجراءات المحاكمة وتحقيق

#### الفصل التاسع عشر : الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ( احالة )

راجع : أسباب الإباحة « الدفاع الشرعي »

#### الفصل العشرين : الدفع بعدم الاختصاص ( احالة )

راجع : اختصاص

#### الفصل الحادي والعشرين : الدفع بطلان الحجز ( احالة )

راجع : حجز .

#### الفصل الثاني والعشرين : الدفع بجهالة يوم البيع ( احالة )

راجع : تبديد وحجز

#### الفصل الثالث والعشرين : الدفع بحصول استبدال في الدين ( احالة )

راجع : استبدال الدين .

## الفصل الرابع والعشرين : الدفع ببطان اجراءات المحاكمة والاجراءات السابقة عليها ( احالة )

راجع : اجراءات المحاكمة وتحقيق .

## الفصل الخامس والعشرين : الدفع ببطان الحكم وانضمامه ( احالة )

راجع ، حكم .

## الفصل السادس والعشرين : الدفع ببطان تحريك الدعوى الجنائية وسقوطها ( احالة )

راجع : دعوى جنائية .

## الفصل السابع والعشرين : الدفع ببطان الاعلان ( احالة )

راجع : اعلان .

## الفصل الثامن والعشرين : الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ( احالة )

راجع : اثبات

### دقيق

#### موجز القاعة :

المقصود بالتجريم في حكم المادة الاولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق الفاخر: هو قيام اصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذي يتعين لزاولته الحصول على ترخيص سابق . القيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة بعيدة عن ان تكون محلا للتأثير والمقاب .

#### القاعدة القانونية :

فيه بالتجزئة والمحازن البلدية والأفرنجية ومحال البقالة المشار اليها بالفقرة الأولى . ومن ثم فان الشارع يكون قد أفصح بجلاء عن أن المقصود بالتجريم هوقيام اصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذي يتعين لزاولته الحصول على ترخيص سابق به ، أما القيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة ، فبعيد عن أن يكون محلا للتأثير والمقاب .

(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٥ في جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥ ص ١٦٨٢)

نصت المادة الأولى من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر نمرة ( ١ ) استخراج ٧٢/ على أنه «يعظر على محال البقالة في جميع أنحاء القطر المصري بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر نمرة ( ١ ) استخراج ٧٢/ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها في ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . ويكون بيعه بنصف الجملة مقصورا على المحال المخصصة للاتجار

### دمغة

#### موجز القاعة :

##### ارقام القواعد

• رسوم الدمغة • فرضها المشرع على كافة الاعلانات والخطارات والتبليغات • سواء كانت حكومية أو خاصة بالأفراد • استثناء من ذلك : ما يصدر عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة •

الاعلانات الخاصة بالمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرية • تخضع لرسوم الدمغة ، ولا تتمتع بالاعفاء • عبء الالتزام بأدائها الى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب الجريمة التي قامت بهذه الاعلانات • حقه في تحصيلها من الجهات المعنية .. .. .

عدم تقرير الشارع في القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ مصادرة المشغولات الذهبية والفضية غير المدبوغة • وضعه بشأنها نظاما خاصا في المادتين ٢٢ ، ٢٤ من القانون المذكور • أمر مصادرتها ليس منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات .. .. .

## القواعد القانونية :

أخرى ، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فانها تخضع لرسم الدمغة في كل الأحوال . ويقع عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم الى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الاعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحصيلها من الجهات المعنية .

(الطن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ في جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٢ ص ١٣ من ٦٩٤)

٢ - مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع لم يقر مصادرة المشغولات الذهبية أو الفضية غير المدموغة ، وهو اذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاما خاصا من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى اذا ما صدر حكم نهائي - تقرر حق استردادها بعد دمجها اذا ثبت أنها من أحد المبارات القانونية ، وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة ان لم تكن كذلك .

(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ٨٢٣)

١ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و ١٣ و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ، أن المشرع فرض رسم الدمغة المقررة على كافة الاعلانات والاختارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه في تلك المواد ، سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس ، واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فاذ الاعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدمغة . وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذة لمواد القانون السالفة ومبينة نوع الاعلانات العامة المغطاة من رسم الدمغة وطبيعتها وهي الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد اعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة - أما الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من ممثلي السلطة التنفيذية بصفة

## ذخيرة

راجع : سلاح .



( ر )

رابعة السببية • ربا الفاحش • رد اعتبار • رد القضاء • رسوم • رشوة





## رابطة السببية

### أرقام القواعد

### موجز القواعد :

- ١ علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . أعمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة . علة ذلك : إزهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد اليها الجاني .. .. .
- ٢ وجوب بيان اصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا الى دليل فني . اغفال ذلك . قصور .. .. .
- ٣ بيان الحكم رابطة السببية بين الاصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير . بيان جوهري . اغفاله . قصور .. .. .
- ٤ رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الاصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات الجوهرية في الحكم . اغفال ذلك . قصور .. .. .
- ٥ الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والساحة . دفاع جوهري . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال .. .. .
- ٦ الحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ . اغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا الى دليل فني . قصور ، ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة خطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ .. .. .
- ٧ علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمد . مثال في ضرب اقضى الى موت . انبأب قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية ، ينقort بتقديرها قاضي الموضوع .. .. .
- ٨ إيراد الحكم في أسبابه أن إصابة المجنى عليه حدثت من انفجار البندقية الذي أدى اليه انطلاق العيار التاري لوجود عيب في معدن الماسورة ، لادخل المتهم فيه . قوله بأن الإصابة لم تحصل مباشرة من عيار ناري أطلقه المتهم بطريقة طبيعية . ثبوت أن لهذه الوقائع سند صحيح من أقوال الطبيب الشرعي أمام المحكمة . النعي على الحكم بالخطأ في الاستناد . لا أساس له .. .. .
- ٩ مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . علم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة .. .. .
- ١٠ رابطة السببية : ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ المجاني ومساهمته عنها طالما كانت تتفق والسير المادي للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ المجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة . مثال .. .. .
- ١١ مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسئولية . مثال .. .. .

راجع أيضا : قتل خطأ

( القاعدة س ١٤ من ٣٥٩ )

ومسئولية مدنية

( القاعدة س ١٥ من ٥٢٨ )

### القواعد القانونية :

٢ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اذا دان

المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، قد فاته أن يبين اصابات المجنى عليه التي لحقت بسبب اصطدام السيارة به وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فني - فاته يكون مشوبا بالقصور متعمدا تقضه .

(الطن رقم ٧٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦١ من ١٤ ص ١٠٨)

١ - اذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد اليها المتهم حين طعن المجنى عليه عبدا بنية قتله .

(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٧٨٠)

حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فني مما يصمه بالقصور الذى يعيبه . ولا يقدم فى هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهى الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل فى نطاق عقوبة الاصابة الخطأ : ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة الى هذا القدر لاعتبارات الرأفة التى ارتأها فوصل بذلك الى الحد الأقصى لعقوبة الاصابة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٦٢ ص ١٣ من ٧٢٩)

٧ - علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرذ قاضى الموضوع بتقديرها ، فمتى فصل فى شأنها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين على المجنى ولحادث اصابته برأسه قد ساهم فى وفاته بأدلة تؤدى الى ما انتهى اليه ، فانه لا يقبل من الطاعنين المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨١)

(والطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٥ من ٢٢١)

(والطن رقم ١١٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ٢٢١)

(والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/٤/١٩٦٥ ص ١٦ من ٢٦٢)

٨ - لما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه ، أن اصابة المجنى عليه انما حدثت من انفجار البندقية الذى أدى اليه انطلاق الميار النارى - لوجود عيب فى معدن الماسورة لا دخل للمتهم فيه ، ولم تحصل هذه الاصابة مباشرة من عيار نارى أطلقه المتهم بطريقة طبيعية - وكان هذا الذى أثبتته الحكم له سند صحيح من أقوال الطبيب الشرعى أمام محكمة أول درجة . فان نعى الطاعة على الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٦٢ ص ١٤ من ٥٢٠)

٣ - خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الاصابات التى أثبت على المتهم أحداثها بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير ، على الرغم من أن هذا البيان جوهرى ولازم للقول بتوافر أركان جريمة الضرب المقضى الى الموت التى دين بها ، يجعل الحكم مشوبًا بالقصور متعينًا نقضه .

(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٦٦ ص ١٢ من ٩٢٩)

٤ - رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما والا كان مشوبًا بالقصور الملوجب لنقضه . فاذا كان الحكم المطعون فيه فى صدد حديثه عن تهمة القتل التى دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريعية عن الاصابات التى وجدت بالقتل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة من واقع الدليل الفنى فان النعى عليه بالقصور يكون مقبولا ويتمتع نقضه .

(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق جلسة ٤/٤/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٨٦)

٥ - اذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر فى بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنون وبين الماهة التى تخلفت بالمجنى عليه ، وهى استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التى وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى ، ومنها تمزق بالطحال أدى الى استئصاله ، دون أن يبين الى أى تاريخ ترجع هذه الاصابات وما اذا كانت ترجع جميعا الى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك لتاريخ الذى حذر فيه التقرير الابتدائى وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الأخيرة فى تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك فى تحديد مسؤولية الطاعنين أن صحت هذه الواقعة ، فان الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يفهم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والمهامة مما يعيبه بالقصور الملوجب لنقضه .

(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١/١/١٩٦٦ ص ١٣ من ٥٨٧)

٦ - اذا كان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وان عرض لاصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبى الموقع عليه قبل وفاته ، ألا أنه

أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته اتقاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافي اصابة المجنى عليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسيب .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٦٨)

١١ - الاصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الاصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان معتمداً ذلك لتجسيم المسئولية الأمر الذي لم يغل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التي اتهم اليها أمر المجنى عليه بسبب اصابته . ولما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الاصابة التي أودت بحياته يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضربة بالمصا على رأسه لما حدثت تلك الاصابة التي أودت بحياته .

(الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٢١٥)

## ربا فاحش

### موجز القاعدة :

بيان سمر الفائدة التي حددتها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهري . خلو الحكم منه . قصور : يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف .. .. .

### القاعدة القانونية :

عقدتها المتهم ومقدار الديون فيها ، إلا أنه لم يبين سمر الفائدة التي حددتها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/١/١٩٦٢ م ١٣ م ٩٦٦)

## رد اعتبار

### موجز القواعد :

رد الاعتبار يحكم الادانة وآثاره بالنسبة للمستقبل . ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها .. .. .  
مدة رد الاعتبار القانوني بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة - غير ما ذكر بالبند « أولا » من المادة ١٥٥٠ ج - هي ١٢ سنة من تاريخ سقوط العقوبة يضى المدة .. .. .  
١ .. .. .  
٢ .. .. .

٩ - مخالفة اللوائح وان أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الاصابة والقتل الخطأ ، الا أن هذا مشروط بان تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين اصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٣ م ١٤ م ٥٣٠)

١٥ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب استناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . وإذا كان الحكم المطعون فيه وان أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدى الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع باقتطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وإن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة

## أرقام القواعد

إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . إجراء يرمى إلى إندثار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الإيقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً . انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بالبراءة . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .. ٣

شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضى مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . اثر ذلك : صحو الحكم القضائي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . إعادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . خلق قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القاعدة العامة . اثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟ .. ٤

راجع أيضاً : صلاح

( القاعدة من ١٣ ص ٨٢٤ )

## القاعدة القانونية :

الا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عايداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتي عشرة سنة . فإذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة المقضى بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه إلا في حدود القدر الذي يجوز فيه التنفيذ بطريق الإكراه البدني ، وهو ما لا يجاوز ثلاثة أشهر عملاً بنص المادة ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا تبراؤه إلا باعتبار عشرة قروش عن كل يوم طبقاً لحكم المادة ٥١٨ من القانون المذكور ، وكان باقياً مبلغ الغرامة المحكوم به والذي تبراؤه منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بمضى المدة المسقط للعقوبة في الجرح وهي خمس سنين اعتباراً من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ التي اتخذت في مواجهته عملاً بحكم المادتين ٥٢٨ و ٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المدة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملاً بحكم البند « ثانياً » من المادة ٥٥٠ سالفة البيان ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد إليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يجافي أن تطبيق السليم للقانون .

(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٥ ص ١٢ ص ٦٤١)

٣ - الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً هو إجراء يرمى إلى إندثار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون مدة الإيقاف ، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ولم يكن قد صدر خلالها حكم بالبراءة فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه

١ - الحكم يرد الاعتبار وإن ترتب عليه عملاً بنص المادة ٥٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية معو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه معو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد اضحى من الواقع والواقع لا يمحى - على أنه وإن أمكن أن تزول آثاره فعلاً أو قانوناً فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر في ذلك - وبالنظر إلى قانون المحاماة - تقديري يرجع فيه إلى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد . ولما كان رد الاعتبار - بناء على ما سبق - لا يكسب الطاعن حقاً خالصاً في القيد بجدول المحاماة لأن قانون المحاماة لم يدع كما فعلت بعض القوانين إلى اغفال هذا النظر ، بل يستوجب القانون يمين يقيد اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة حائزاً بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة - وهي مهنة ذات طابع خاص - ولا يلزم لتخلف هذا الشرط أن تثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن اللجنة إذ رفضت قيد الطاعن استناداً إلى ما تبينت من ماضيه تكون قد استعملت سلطتها في التقدير الذي تفرها عليه هذه المحكمة .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٣ ص ١٢ ص ٩)

٢ - يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة إلى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة ، في غير ما ذكر في البند « أولاً » من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات

بمباشرة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٥ ص ٢١٤)

٤ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفترتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ( ب ، ج ، د ، هـ ) ومن المادة السابعة التي تناول الفقرة ( ج ) منها من حكم عليه بعقوبة جنابة أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتناول الفقرة ( و ) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقاً للمادة ١٦ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاينة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى إلى أنه سبق الحكم عليه في جرائم سرقات وشروع واقعه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية

المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بمقوبة جنابة متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بمقوبة في جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق . وربت المادة ٥٥٢ من انقانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم افضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد دون أن يبين توارخ الأحكام السابق صدورهما على المطعون ضده في جرائم السرقات والشروع فيها والاشتباه ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض فانه يكون أيضاً مشوباً بقصور يعيبه مما يعين معه أن يكون مع النقض الاحالة . (الطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦٣)

### رد القضاة

أرقام القواعد

### موجز القواعد :

- ١ الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية: من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور بالضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام - التحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما يبنى عليه من قرار باحالة أمر معين الى الجهة المختصة . مثال ..
- ٢ كشف القاضي عن اعتناقه لراي معين في الدعوى قبل الحكم فيها . اثره: فقدان صلاحية الحكم قضاؤه في الدعوى على الرغم من ذلك . صدور الحكم باطلا ..
- ٣ القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت فيها رأياً نهائياً ضده ..

## القواعد القانونية :

١ - حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن بين هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ومتعلق بالنظام العام . وإساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . والتحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات - كسبب لامتناع القاضي عن الحكم - هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . ولا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما يبنى عليه من قرارات بأحالة أمر معين الى الجهة المختصة ، فإذا كان الثابت من دعوى الأحوال الشخصية أن القاضي قام بتحقيق اعتراضات الوصية على محضر الجرد وما أثارته حول الأموال والمجوهرات التي خلفها المورث واستمع في هذا الشأن الى أقوال الخصوم وشهودهم بحثا عن حقيقة أموال القاصرين ومصيرها - وهو ما يدخل في صميم اختصاصه كقاض للأحوال الشخصية - فلما عرضت له واقعة السرقة أحوالها الى النيابة العامة لتحقيقها دون أن يبدى رأيا فيها أو يتخذ أى قرار

يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهي اجراءات لا تعدل من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق في موضوع واقعة السرقة ، ولا تنيد في حد ذاتها أن القاضي كون رأيا معيناً ثابتاً بصدد ادانة المتهم فيها ، فانه ليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظر موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٤/١٩٤٦ ص ١٥٠٣)

٢ - مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات صريح في أنه اذا ما كشف القاضي عن اعتقاده لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحية للحكم لما في ابداء هذا الرأي من تعارض مع ما يشترط فيه من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . فإذا ما حكم في الدعوى - على الرغم من ذلك - فإن قضاءه يقع باطلا . ولما كان الثابت أن المحكمة عندما أصدرت حكما ببراءة المتهم الثانية قد أفصحت فيه عن أن الطاعن هو مرتكب الجريمة التي كانت مستلبة الى كليهما ثم عادت فداته بحكما المطعون فيه ، وبذلك يكون هذا الحكم الأخير باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٥ ص ١٦٨)

٣ - من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت في الدعوى رأيا نهائيا ضده اذ هو اجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥ ص ١٦٨)

## وسوم

١٢١

## أرقام القواعد

## الفصل الأول : الرسوم القضائية .

١	الفرع الأول : مدى تعلقها باجراءات المحاكمة
٢ ، ٣	الفرع الثاني : الاعفاء من أدائها ..
٤	الفرع الثالث : المحكمة المختصة بتقديرها
٥	الفصل الثاني : رسوم حليج الأقطان ..
٦ ، ٧	الفصل الثالث : رسوم الدفعة ..
٨ ، ١٠	الفصل الرابع : رسوم الانتاج والاستهلاك ..
١١	الفصل الخامس : الرسوم الجبركية ..

## أرقام القواعد

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : الرسوم القضائية .

## الفرع الأول : مدى تملقها بأجراءات المحاكمة

عدم دفع الرسوم القضائية . لا تأثير له في حقوق التهم في الدفاع . عدم تملقها بأجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها

## الفرع الثاني : الإعفاء من أدائها :

تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية . عدم استحقاق الرسوم الواجبة . اعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى البتة في تقدير الرسوم

مؤسسة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية ممنوعة وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة . هي ليست مصلحة من مصالح الحكومة . عدم إعفائها من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى إعصافاً لنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية

## الفرع الثالث : المحكمة المختصة بتقديرها :

تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المتقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع . المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم . عدم امتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسوم . اقتصاص بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام . مثال

## الفصل الثاني : رسوم حليج الأقطان

مفاد نص المادتين ٢ ، ١ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها والزام أصحاب المحالج ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون . أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن في إدارتها بصفة وأدعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال

## الفصل الثالث : رسوم الدفعة

رسوم الدفعة . فرضها المشرع على كافة الإعلانات والخطارات والتبليغات سواء كانت حكومية أو خاصة بالأفراد . استثناء ذلك : ما يصدر عن السلطات باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة .

الإعلانات الخاصة بالمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرات . تخضع لرسوم الدفعة . ولا تتمتع بالإعفاء . عيه الالتزام بأدائها إلى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب المراجعة التي قامت بهذه الإعلانات . حقه في تحصيلها من الجهات المختصة

عدم تقرير الشارح في القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ مصادرة المشغولات الذهبية والفضية غير المدموعة . وضعه بشأنها نظاماً خاصاً في المادتين ٢٤ و ٢٢ من القانون المذكور . أمر مصادرتها ليس منوطاً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات

## الفصل الرابع : رسوم الإنتاج والاستهلاك

خلو القانونين ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا - من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو العمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفصل المؤتم حتى يتم عقابه

العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبأداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة . للمحكمة القضاء بتعويض المخزاة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تمدر تحديده المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦

## أرقام القواعد

خلو الحكم من بيان مقدار الجور المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق . قصور .

مثال ..... ١٠ .....

## الفصل الخامس : الرسوم الجمركية

الأصل هو أن البضائع الموجودة فيها وراء حدود المداخلة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وإن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانوناً بإثباته . اغفاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي . ١١ .....

راجع أيضاً : إجراءات

( الفائدة رقم ٢١٠ )

وضرائب

( القاعدة س ١٤ ص ٢٤٩ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : الرسوم القضائية

## الفرع الأول : مدى تعلقها بإجراءات المحاكمة :

١ - دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع والظن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له في حقيقة الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(الظن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٢٣)

## الفرع الثاني : الاعفاء من أدائها :

٢ - نصت المادة ١٨ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية على أن « تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية .. » ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . فإذا حكم في الدعاوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » . ولما كان الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية في تقدير الرسوم ، فإن الطاعة « وزارة الحرية والبرية » المسؤولة عن الحقوق المدنية - وقد خسرت استئنافاً بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تمويض لا تدفع عنه رسوماً - ولما كانت محكمة الجناح المستأنفة قد قضت بقبول استئناف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدني شكلاً وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من

عقوبة وتمويض ولم تلزم أحداً من المستأنفين بمصاريف استئنافه سوى المدعية بالحق المدني ، فإنه على مقتضى هذا القضاء النهائي لا يحق إلزام المتهم والطاعة بشيء من مصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريق الذي رسمه القانون .

(الظن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦٤/٤/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٥٢)

٣ - تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » . ولما كانت مؤسسة النقل العام - الطاعة - تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ٥٠ ساقط الذكر لا ينصرف إليها ولا تعفى بالتالي من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعة بمناسبة خسرتها استئناف الحكم الابتدائي بالتعويض البالغ مقداره ألفي جنيه ، وهو كل ما ينصب عليه نفي الطاعة بصدد التقدير صحيحاً في القانون .

(الظن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٣٢)

## الفرع الثالث : المحكمة المختصة بتقديرها :

٤ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ومن ثم فإن المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر



## الفصل الثالث : رسوم الدفعة

٦ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و ١٣ و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون - أن المشرع فرض رسم الدفعة المقررة على كافة الاعلانات والاختارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه في تلك المواد - سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس - واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فإن الاعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدفعة . وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذة لمواد القانون السالفة ومبينة نوع الاعلانات العامة المغطاة من رسم الدفعة وطبيعتها وهي الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسه والحكومة المركزية وفروعها بقصد اعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة - أما الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من ممثلي السلطة التنفيذية بصفة أخرى ، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فانها تخضع لرسم الدفعة في كل الأحوال . ويقع عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم الى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الاعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحويلها الى الجهات المختصة .

(الطن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ في جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢١٩)

٧ - مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع لم يقر مصادرة المشغولات الذهبية أو القضية غير المدموعة ، وهو اذ فعل ذلك لم يحصل أمر مصادرتها منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاما خاصا من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى اذا ما صدر حكم نهائي - تقرر حق استردادها بعد دفعها اذا ثبت أنها من أحد المصاريف القانونية ، وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة ان لم تكن كذلك .

(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ من ١٢٢)

بعضها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام . ولما كان الحكم المعلوم فيه اذ قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من ادراج الرسوم المدنية الاستثنائية تأسيسا على أن التهم والمستولة عن الحقوق المدنية ملزمان أيضا بالمصروفات المدنية الاستثنائية مع أن الحكم الاستثنائي الصادر في الموضوع لم يلزم أيهما بشيء من هذه المصروفات ، فانه يكون قد بنى قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق وخرج عن حدود ولايته بما يعميه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ في جلسة ٤/٧/١٩٦٢ ص ١٥ من ٢٥٢)

(الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٠/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ٣٣٢)

## الفصل الثاني : رسوم حليج الأقطان

٥ - المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج عنى الأقطان التي يتم حليجها والزام أصحاب المحالج ومديريها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون، أن الخطاب بهذا التكليف - من أصحاب المحالج هم الذين لهم شأن في ادارتها ما يخول لهم التدخل فيها بصفة واقعية أو قانونية سواء اكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولما كان الحكم المعلوم فيه قد أبت في مدونات - تقلا عن شاهدي الإثبات في الدعوى - انقطاع صلة الطاعن الأول - وباقي الملاك - بالمحالج ونفى أي اشراف فعلي أو قانوني عليه بعد أن قاموا بتأجير الطاعن الثاني الذي اضمحلت فيه الادارة وبذلك يفرج الطاعن الأول ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانوني المفروض بمقتضى المادة الثانية سالفة البيان ، ويتنقل هذا العبء الى المستاجر الذي حل محلهم بمقتضى عقد الايجار في مباشرة الادارة والاستغلال . ولا يقدح في هذا ما استورد اليه الحكم من أن عقد الايجار لم ينص على إلزام المستاجر وحده بأداء الرسم ، ذلك بأن خلو المقدم من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانوني الى صاحب المحالج بل أن إلزام المالك في هذه الحالة لا يكرن الا بنص صريح - ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه اذ قضى بأدانة الطاعن على أساس هذا التهم الخاطيء للقانون يكون مخطئا ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ في جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ص ١٤ من ٥٣٦)

## المصل الرابع : رسوم الانتاج والاستهلاك

٨ - يحظر القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك في المادة ١٥ منه حيازة كحول أو سواكل كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج أو الاستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ صناعة مشروب الطافيا أو ملكيته أو احراره أو شراء أو بيع الطافيا . وقد خلا القانون من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك - بالتطبيق لأحكام هذين القانونين أن تثبت مساهمته في الفعل الموثم .

(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٦/٢ من ١٥ ص ٤٦٤)

٩ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج والمادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بفسرأة لا تزيد عن مائة جنيه وبإلزام المخالف بإداء الرسم الذي يكون مستحقا فضلا عن الغلق والمصادرة وأجاز للمحكمة أن تقضى بتعويض للخرافة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق اذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده

(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ من ١٦ ص ٦٩١)

١٠ - اذا كانت مدونات الحكم قد خلت من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها . ولم يفصح عما اذا كانت المبالغ المحكوم بها هي قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجب المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٣٣ لسنة

١٩٥٦ إلزام المخالف بإدائه أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، كما لم يبين الحكم أن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، وعن دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي اقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن معها الأمر الذي يسجى محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ من ١٦ ص ٦٩١)

## الفصل الخامس : الرسوم الجمركية

١١ - متى كانت الطاعة «مصلحة الجمارك» لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الإدخنة المضبوطة ، بل جاء نعيها قاصرا على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٩ يفيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه ردا صريحا ، حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو احرار أو بيع أو خلط أو نقل المخازن الليبي المعروفة بالطرابنس ويصير مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ - قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فإن النتي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعبنا رقصه .

(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/١١/٩ من ١٥ ص ٦٩١)

## رشوة

### أرقام القواعد

٤ - ١	الفرع الأول : اختصاص الموظف	١٧
٦ ، ٥	الفرع الثاني : صفة الموظف	١٦
٧	الفرع الثالث : الاخلال بواجبات الوظيفة	١٥
١٤ - ٨	الفرع الرابع : الفصل الجنائي	١٤
١٥	الفصل الثاني : الشروع في الجريمة	١٥
١٧ ، ١٦	الفصل الثالث : الاعفاء من العقوبة	١٧

## الفصل الأول - أركان جريمة الرشوة

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : اركان جريمة الرشوة

#### الفرع الأول : اختصاص الموظف

##### أرقام القواعد

- ١ اختصاص الموظف . يشترط للتجريم أن يكون العمل داخلا كليا أو جزئيا في الاختصاص القانوني للوظيفة .. .. .
- ٢ اختصاص الموظف . يكفي أن يكون له علاقة بالعمل محل الرشوة .. .. .
- ٣ اختصاص الموظف . لا يلزم أن يكون مختصا وحده بالعمل المتعلق بالرشوة . يكفي أن يكون له فيه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال .. .. .
- ٤ توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل ، ونية الارتشاء لدى الراشئ . تقديره لمحكمة الموضوع

#### الفرع الثاني : صفة الموظف

- ٥ صفة الموظف العمومي . نلبي موظف عيومي نائبيا للحارس في شركة موضوعة تحت الحراسة الادارية : يعد تكليفها بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة . المادة ٥/١١١ عقوبات .. .. .
- الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . الخاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية منوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . افصاح المشرع في المذكره الايضاحية للقانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهاه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العمامين في صدد جريمة الرشوة
- ٦ موظفو المؤسسات العامة : اخضاعهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة ..

#### الفرع الثالث : الاخلال بواجبات الوظيفة .

- ٧ تسوية الشارع في المادة ١٠٤ عقوبات - التي عدت صور الرشوة - بين الاخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من اعمالها - ورود تمييز « الاخلال بواجبات الوظيفة » في النص المتقدم مطلقا . اتساع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال ويعدو واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي . كل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة . تعاطى الموظف مقابلا على هذا الاخلال . اعتبار فله رشوة مستوجبة للعقاب . من عرض عليه الجمل لهذا الغرض يعد راشيا مستحقا للعقاب . مثال .. .. .

#### الفرع الرابع : القصد الجنائي .

- ٨ علم الشهود بأنهم يدفعون ما لا يجب عليهم ادائه . لا ينفي مسئولية المرتشى .. .. .
- ٩ اخلال الموظف بواجب التبليغ عن الجرائم يورث جريمة الرشوة . كون هذا الاخلال بشكل جريمة في ذاته : حكم القانون لا يتغير . المادة ١٠٨ عقوبات .. .. .
- توافر اركان جريمة الرشوة . ولو كان المطاء سابقا أو معاصرا أو لاحقا مادام الامتناع عن اداء واجبات الوظيفة أو الاخلال بها كان بناء على اتفاق سابق . مثال .. .. .
- ١٠ الغرض من الرشوة . لا فرق بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه أو التي يطلبها لغيره
- ١١ لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير سابق ، أو أن يكون الراشئ غير جاد في عرضه . متى كان الموظف قد قبل العرض متسويا العبث بقتضيات وظيفته .. .. .
- ١٢ تمام الجريمة . بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشئ . تسليم مبلغ الرشوة يعد ذلك ليس الا نتيجة للاتفاق .. .. .
- ١٣ القصد الجنائي . نية الارشاء . شراء ذمة الموظف . لمحكمة الموضوع أن تستدل على توافره بكافة طرق الإثبات .. .. .
- ١٤

#### الفصل الثاني : الشروع في الجريمة

- ١٥ اختصاب الموظف بالعمل موضوع المساومة أو الزعم به شرط في جريمة الرشوة سواء أكانت تامة أم شروعا .. .. .

## الفصل الثالث : الاعفاء من العقوبة

## أرقام القواعد

- العذر الملقى من العقوبة بنص المادة ١٠٧ مكررا عقوبات - قصره على حالة قبول الموظف للرشوة دون حالة عدم قبولها - علة ذلك .. .. . ١٦
- الاعفاء من العقوبة - المادة ١٠٧ مكررا عقوبات - شموله كل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل لحساب الراشي أو المرتضى - اقتصار الاعفاء على الراشي والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة .. .. . ١٧

راجع أيضا : تصد  
( القاعدة رقم ٦ )

الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سابقا مستندا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٨٠)

٥ - ندب الطاعن - وهو موظف في وزارة الصناعة - نائبا للحارس على الشركة ( الموضوعة تحت الحراسة الإدارية بتكليف ممن يملكه للسهر على نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة المباشر ) يمد تكليفا بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة عملا بالفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٧٠)

٦ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بانشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تسمى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها واقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية متونة وكيان مستقل، عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتقاد المؤسسة العامة الا في مسائل محدودة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : ارتكاب جريمة الرشوة

## الفرع الأول : اختصاص الموظف

١ - أنه مع التسليم بأنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصا بالعمل أن يكون اختصاصه شاملا للعمل كله بل يكفي أن يكون له فيه نصيب ، الا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الاختصاص القانوني للوظيفة ، اما لأن القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرته واما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفا صحيحا . أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بتصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة.

(الطن رقم ٦٤١ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٩٧)

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها . كما لا يفرق القانون بين القائمة التي يحصل عليها الموظف لنفسه والقائمة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ١٢٨)

٣ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف، المرشو أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٨٠)

(والطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٢ من ١٤ ص ٩٤٤)

٤ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله ، وتوافر نية الارشاء لدى الراشي ، هو من الأمور التي يترك تقديرها الى محكمة

المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذا الأساس ، فان النصى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(الطن رقم ٢٧٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ ص ١٤ ص ٣٣٨)

#### الفرع الرابع : القصد الجنائي

٨ - علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الإداء لا يعفيه من المسؤولية - بل هو مما تستحق به جريمة الرشوة ما دام العطاء لم يكن الا لعمله على الاخلال بواجبات وظيفته .

(الطن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ ص ٢٢٩)

٩ - عدت المادة ١٥٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ، وجاء نصها مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتسبب الى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل دائما أن تجرى على سنن قويم . ومتى تقرر ذلك وكان الامتناع عن أداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة يعتبر اخلايا خطيرا بواجبات الوظيفة التى تفرض على المتهم بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها أثناء تادية عمله أو بسبب تأديته ، ويستوى أمرها فى حكم القانون مع امتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته . وكان حكم القانون لا يتغير ولو كان الاخلال بالواجب جريمة فى ذاته - وهو ما تؤكد المادة ١٥٨ من قانون العقوبات - فانه اذا تقاضى الموظف جملا مقابل هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب - ويكون من عرض الجمل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقوبة .

(الطن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ ص ٢٤١)

١٥ - نصت المادة ١٥٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف اذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو للاخلال أو أن يكون لاحقا عليه ، ما دام الامتناع أو الاخلال بتنفيذا لاهتمام سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة تنحصر

قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفى هذه الشركة من الموظفين المأمين بما نص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى هذه الشركات وذلك على خلاف موظفى المؤسسات العامة الذين أخضعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة طبقا لما نص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ اضاف المشرع الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحددة نصت على أنه يند فى حكم المرتضى « الموظف العمومي » مستخدما الشركات التى تساهم الدولة فى مالها نصيب ما . ومن ثم فان الحكم المطلقون فيه اذا انتهى الى أن الطاعن وهو يعمل سائقا بالشركة العامة لاستصلاح الاراضى لا يعد موظفا أو مستخدما عموما ورفض الدفم بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٢٩)

#### الفرع الثالث : الاخلال بواجبات الوظيفة

٧ - من المقرر أن الشارع فى المادة ١٥٤ من قانون العقوبات - التى عدت صور الرشوة - قد نص على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة للموظف أو من فى حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة فى النص مطلقا من التقييد يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص ، فاذا تماطى الموظف مقابلا على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض عليه هذا الجمل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب . ولما كان الثابت فى حق الطاعن أنه عرض مبلغا من النقود على حاجب النيابة لسرقة احصى القضايا ، وكان الحكم المطلقون فيه قد استظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض

### الفصل الثاني : الشروع في الجريمة

١٥ - لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للمقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون ، ومادام الاختصاص أو الزعم به شرطا في الجريمة التامة فالأمر لا يختلف في حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من حالة المادة ١٠٩ مكررا من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الاختصاص .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٢ من ٢٩٧)

### الفصل السادس : الاعفاء من العقوبة

١٦ - العذر المعنى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتضى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون خسارة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك أن الرأى أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وهذه المصلحة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الرأى أو الوسيط متنتية في حالة عدم قبول الموظف للرشوة .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٨ من ٤٧٨)

١٧ - أطلق الشارع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات عبارة النص ولم يقيدها ، فمحق الاعفاء للرأى باعتباره طرفا في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الرأى - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتضى - وهو ما يتصور وقوعه أحيانا . وإذا كان الحكم قد سأل المتهم بوصف كونه مرتشيا ، فإن ما انتهى اليه من عدم تطبيق حكم المادة ١٠٧ مكررا المذكورة عليه - وهو بصريح نصها إنما تقصر الاعفاء على الرأى والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة - ما انتهى اليه الحكم من اخراج المتهم من نطاق الاعفاء يكون سليما في القانون .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ من ٦٢٨)

الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعدد الاخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الاخلال بواجب التبليغ عن السرقة مسا فبيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقا عليه من قبل - فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الاخلال بواجبات الوظيفة الموجب لمرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ من ٢٤١)

١١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها . كما لا يفرق القانون بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ من ٦٢٨)

١٢ - لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وأن لا يكون الرأى جسدا فبما عرضه على المرتضى ، متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره ، وكان الموظف (المتهم) قد قبله على أنه جدي منتويا العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الرأى وغيره من المساجين .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ من ١٢ من ٦٢٨)

١٣ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الرأى ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك الا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ من ١٢ من ٦٢٨)

١٤ - لا - ١ - جنائية عرض الرشوة  
٢ - هذا العرض وبأنه  
٣ - الحال على توافق  
لهذه الجنائية شأنه  
٤ - يقوم في نفس  
- اذا لم يفصح  
يستدل على  
لإبائه .

(١٨٠ من ١٢)

( ز )

زنا • زبوت معدنية





## زنا

## أرقام القواعد

١	الفصل الأول : أركان الجريمة .. .. .
٢ - ٤	الفصل الثاني : تحريك دعوى الزنا .. .. .
٥ - ٧	الفصل الثالث : أدلة الزنا .. .. .

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : أركان الجريمة

جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متزوجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفيه : انبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه . ١

## الفصل الثاني : تحريك دعوى الزنا

- ٢ لا يشترط القانون شكوى الزوج الا في حالة تمام جريمة الزنا .. .. .  
 قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره ، سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى .  
 ٣ مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .. .. .  
 سقوط حق الزوج في تحريك دعوى الزنا اذا ما ارتكب المنكر بعلمه ورضاه .. ٤

## الفصل الثالث : أدلة الزنا

- أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة ، يرجع فيها الى القواعد العامة في الإثبات .  
 أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤيدة بذاتها فوراً ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا . الاستمانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق ، لاستخلاص ما تؤدي اليه . من وظيفة المحكمة .. ٥  
 الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عنها في المادة ٢٧٦ عقوبات . علة ذلك : المكاتيب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه .. ٦  
 التلبس بفعل الزنا دليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . المادة ٢٧٦ عقوبات . مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . غير لازم لقيام التلبس . يكفي مشاهدته في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك عن أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .. ٧

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : أركان الجريمة

الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - الا في حالة تمام جريمة الزنا .

(الطن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١٣/١٢ ص ٢٠٦)

٣ - الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبئ بعدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمتا الاعتياد على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بها - مستقلتين في أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على

١ - كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت ان الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٢/٥/٢٩ ص ١٣٠)

## الفصل الثاني : تحريك دعوى الزنا

٢ - اذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة الزنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع

واذن فعند توافر قيام قيام دليل من هذه الأدلة المينة كالتلبس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه الى أن الزنا قد وقع فعلا . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى اليه على هذه الصورة الا اذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي وصل اليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل للمحاكم — وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها — أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦ ص ١٢ من ٥١)

٦ — النصيح في القانون أن الصورة الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦ ص ١٣ من ٥١)

٧ — نصت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .

(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ص ١٥ من ٦٧)

النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعتها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا — التي لم تكن موضوع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ من ١٢٤)

٤ — المحكمة التي تفيهاها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا — وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها — لا تقوم اذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاء مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ من ١٢٤)

### الفصل الثالث : أدلة الزنا

٥ — من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات انما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث اذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بأركانها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها . كما أن المادة المشار اليها ، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة ، لم تشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا .

### زبوت معدنية

#### واجب : تقليد

( القاعدة رقم ١١ ) •

( س )

سب ولف . سبق اصرار . سجل تجارى . سجون . سرقة . سرقة المستندات والأوراق الرسمية . سلاح



## سب وقذف

## أرقام القواعد

الفصل الأول : أركان الجريمة	١
الفرع الأول : ركن العلانية	١
الفرع الثاني : القصد الجنائي	٦
الفصل الثاني : ما لا يعد قذفا	١٤ ، ١٥
الفصل الثالث : مسئولية رئيس التحرير	١٦ ، ١٧
الفصل الرابع : تسبیب الحكم	١٨ - ٢٣
موجز القواعد :	

## الفصل الأول : أركان الجريمة

## الفرع الأول : ركن العلانية

- العلانية . الطريق العام والمكان المطروق . جهر المتهم بفعل القذف في حانوت كواء متصل بالطريق العام . ترديد المتهم ذلك ب مكتب عمله - وهو ناظر مدرسة - في حضور أشخاص غريباء عن مخالطيه في عمله . تحقق العلانية ..
- ١ العلانية . مكتب المحامي . هو في الأصل محل خاص . مثال لا تتوافر معه لمكتب المحامي صفة المحل العمومي بالصدفة ..
- ٢ اثبات الحكم أن الطاعن سبب المدعية بالحق المدني في الطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - بوافر ركن العلانية قانونا . النعى على الحكم بالتصور . على غير أساس ..
- ٣ جريمة القذف : ركن العلانية فيها . لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب اتجاه قصد الجاني الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . مثال ..
- ٤ اثبات الحكم أن الطاعنة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في « بش السليم » بجوار المصعد بحيث سمع سكان المصارة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لاثبات توفر العلانية المادة ١٧١ عقوبات ..
- ٥

## الفرع الثاني : القصد الجنائي

- القصد الجنائي في القذف . تحققه ولو كان الاستناد بصفة تشكيكية ..
- ٦ القصد الجنائي . قصد الإذاعة . متى لا يلزم التحدث استقلا عن توافره : اذا كان مستفادا من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم ..
- ٧ القذف المماثل عليه قانونا . ماهيته . نشر إحدى الجرائد خبرا يحط من قدر المجنى عليه ويدعو الى احتقاره بين مخالطيه . توافر جريمة القذف . مثال . جريمة المادة ١/٣٠٢ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا . كفاية القصد العام . ماهيته . مجرد العلم أن الأمور المسندة لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذوف في حقه أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ..
- ٨-١٠ جريمة القذف : ركن العلانية فيها . لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب اتجاه قصد الجاني الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . مثال ..
- ١١ القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : اذا كانت الطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارة الحادشة للشرف والألفاظ الماسية بالاعتبار . افتراض علمه في هذه الحالة ..
- ١٢ تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف متى كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها وجوب البحث في جرائم النشر عن مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناجها . اشتغال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير . على محكة الموضوع الموازنة بين القاصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر ..
- ١٣

## الفصل الثاني : ما لا يعد قذفا

- مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واستناد وقائع معينة اليه . لا يعد قذفا . ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للتليل منه . استظهار ذلك القصد . موضوعي ..
- ١٤

## أرقام القواعد

التقذ المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بقية التشهير به أو الخط من كرامته - مثال .. .. . ١٥

## الفصل الثالث : مسؤولية رئيس التحرير

- نطاق الحصانة - اقتصرارها على الإجراءات القضائية العينية والأحكام العينية - عدم امتدادها إلى ما يجري بالجلسات غير العينية أو المحدودة العينية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية الأولية والإدارية - علة ذلك - نشر شيء منها : هو على مسؤولية فاعله - جواز محاسبته جنائيا عما في ذلك من قذف أو سب أو أهانة -
- جربة الصحفي لا تعلو حرية الفرد المادى - ولا تتجاوزها الا بتشريع خاص .. .. . ١٦
- مسؤولية رئيس التحرير : مفترضة - منها صفتة ووظيفته في الجريدة - ملازمتها له متى نبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة - عهده ببعض اختصاصه لشخص آخر - لا يرفع عنه هذه المسؤولية ما دام قد استبقى حق الإشراف عليه - مثال في قذف .. .. . ١٧

## الفصل الرابع : تسييب الحكم

- القصد الجنائي - قصد الإذاعة وبيانات التسييب - متى لا يلزم التحدث استقلالاً عن توافره ؟ إذا كان مستغداً من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم - .. .. . ١٨
- تعرف حقيقة الفاظ السب - المرجح في ذلك : بما يطينن إليه العاض من تحصيله لفهم الواقع في في الدعوى مثال .. .. . ١٩
- لحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة - متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - مثال في جريمة سب ٢٠
- تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر مشترك لحكمة الموضوع - عدم تقيداً بقرار المحقق الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى - عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها .. .. . ٢١
- احاطه الحكم بأركان المسؤولية التفسيرية من خطأ وصرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم بالتعويض - عدم نبيان عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به - لا خطأ -
- مثال في سب .. .. . ٢٢
- تعرف حقيقة الفاظ القذف - مسألة موضوعية .. .. . ٢٣

راجع أيضا : فصل جنائي

( القاعدة رقم ١٢ من ٤٧ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : أركان الجريمة

## الفرع الأول : ركن العلانية

على المجنى عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالكتب - ما ذكره الحكم من ذلك ، لا يجعل مكتب المحامي محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجبر به في المحل الخاص المطلق على طريق عام .

(الطن رقم ٨٦ لسنة ٢١ في جلسة ١٧/١٠/١٩٦١ من ١٢ من ٨٢٩)

٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني في الطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - مما يتوافر به ركن العلانية قانونا . فإن نعى الطاعن على الحكم بالتقصير يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ في جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ من ١٤ من ٦٣٢)

٤ - لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم علمهم بل يجب أن يكون الجنائي قد

١ - جهر المتهم بفعل القذف في حافوت الكواء - وهو من أبواب العرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور ويترددون عليه بغير تمييز ، فضلا عن اتصال هذا المحل بالطريق العمومي - وترديده المتهم ذلك في مكتب عمله ( وهو ناظر مدرسة ) في حضور شاهدي الإثبات الفريين عن مخالطيه في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ، وهو مما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .

(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٢١ في جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ من ١٢ من ٥٩٠)

٢ - مكتب المحامي بحكم الأصل ، محل خاص - وما ذكره الحكم المطعون فيه من « أن التهمة اعتدت بالثتم

عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه .  
واذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف  
من عناصر الدعوى فإن للحكمة النقض أن تراقبه فيما يربطه من  
النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحها  
واستظهار مرامي عباراتها لا تزال حكم القانون على وجه  
الصحيح .

(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٤٧)

٩ - ما نشرته الجريدة من أن شاين اقتضا على المجنى  
عليه - وهو محام - مكتبه وقذفه بزجالات الكوكاكولا  
واهالا عليه ضربا بالمص الغليظة ثم أمره بخلع ملابسه  
فوقف عاريا ثم أوقفه من يديه ورجليه بحزام من جلد -  
ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوي على مساس بكرامة  
المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو  
إلى احتقاره بين مخالفيه ومن يماشرهم في الوسط الذي  
يعيش فيه ، وتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في  
القانون .

(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٤٧)

١٠ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا  
خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر  
القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت  
صادقة لأوجبت عقاب المذنب في حق أو احتقاره . وهذا  
العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة  
بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل  
للتحدث عن سلامة النية مادام أن المجنى عليه ليس من  
الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٤٧)

١١ - لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف  
أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين  
أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد  
قصد إلى اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم  
المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على  
القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه  
بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم عدد  
من الناس دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك أو أن يتحدث  
عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية  
في الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد اذاعة ما أسنده  
إلى المجنى عليه فانه يكون معينا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٦٢ ص ١٥ ص ٢١٨)

قصد إلى اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم  
المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على  
القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه  
بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم  
عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك أو أن  
يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن  
العلانية في الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد اذاعة  
ما أسنده إلى المجنى عليه فانه يكون معينا بما يستوجب  
نقضه .

(الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢١٨)

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة  
جهرت بالصراخ السب وهي تقف في «بئر السلم» بجوار  
المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ فإن  
ذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقا للمادة ١٧١ من قانون  
العقوبات .

(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢١٨)

### الفرع الثاني : القصد الجنائي

٦ - متى كانت العبارة المنشورة ، كما يكشف عنوانها  
وألفاظها . دالة على أن الناشر إنما رعى إلى اسناد وقائع  
مهيئة إلى المدعى بالحق المدني هي أنه يشتغل بالجاسوسية  
فإن إيراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع تضمن  
بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي ، ولا يعنى المتهم  
أن تكون هذه العبارة منقولة عن جريدة أخرى أجنبية فإن  
الاسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى  
كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو فلنا  
أو احتمالا ولو وقتيتين في صحة الأمور المدعاة .

(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢١٤)

٧ - القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى  
كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليها شائنة  
تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة أن هي  
لم تتحدث عن قصد الاذاعة على استقلال . طالما أن هذا  
القصد يستفاد من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم بأدلة  
سائمة .

(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ ص ١٢ ص ٥٩٠)

٨ - الأصل أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا  
هو الذي يتضمن اسناد فعل بعد جريمة يقرر لها القانون

توفير الأدويه والعقاقير الطبية في البلد وهو أمر عام يهم الجمهور . ولما كانت عبارة المقال تتلأم وظروف الحال وهذا الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين . فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٨٧)  
(والطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١٧/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦٨٧)

### الفصل الثالث : مسئولية رئيس التحرير

١٦ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون لمقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجري في الجلسات غير العلنية ولا الى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيها ، كما أنها مقصورة على اجراءات المحاكمة ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الى التحقيقات الأولية أو الادارية لأن هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهدها غير الخصوم وكلاهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام واحالة على المحاكمة فإنا ننشر ذلك على مسؤوليته ، وتجاوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب واهانة . فحرية الصحفي لا تمدد حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها الا بتشريع خاص .

(الطن رقم ٦٦١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/١٦/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٤٧)

١٧ - مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبنياها صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على اصدار هذا العدد أو ذلك من أعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسؤولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر مادام قد استبقى لنفسه حق الاشراف عليه ، ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسؤولية المفترضة انما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمسئوليته اذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم . وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السباب فقد حقت عليه مسئوليته القرضية ولا يمكنه التنصل منها الا اذا كان القانون لا يكفي للعقاب

١٢ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر اذا كانت المظان الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالمبارات الخادشة للشرف والألقاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا - ومتى تحقق القصد الجنائي فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد ابداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فاذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوفا لجريمة السب أو القذف .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١٧/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦٨٧)

١٣ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق الا اذا كانت الألقاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي المبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناجها ، فاذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٨٧)

### الفصل الثاني : ما لا يعد قذفا

١٤ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفاً مطابقاً عليه مادام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون مقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فاذا كان مفاد ما خلص اليه الحكم انتفاء سوء القصد عن المظنون ضدها وكان هذا الاستخلاص سائفاً وسليماً فان تكييفه الواقعة بأنها لا تعد قذفاً ليس فيه مخالفة للقانون .

(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٣٤٤)

١٥ - النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . وهو ما لم يغطى الحكم في تقديره . ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة وهو سياسة



عليه صراحة في عبارات السب ، فإن لمحكمة الموضوع أن تعرف شخص من وجه إليه السب من واقع عبارات السب وظروف حصوله والملايسات التي اكتنفه .

(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٩٨)

٢١ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب، وهي لا تنقيد في هذا الشأن بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها .

(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٤٣)

٢٢ - إذا كان مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه والمساس باعتباره والحط من قدره في أعين الناس لما تضمنه من التشهير به والسخرية من شأنه والطن في نزاهته واستقامته وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التصريفة من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تريب على المحكمة أن هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٦٨٧)

٢٣ - الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئه في التطبيق القانوني على الواقعة.

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/١١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٨٧)

بمجرد العلم بالمقال والاذن بنشره بل يشترط قصدا خاصا لا يفيد عبارات المقال ولا تشهد به ألفاظه أو علما خاصا لا تفل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته وألفاظه .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٦٨٧)

#### الفصل الرابع : تسبيب الحكم

١٨ - القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم الى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابا ، ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الامتداد التي استظهرها الحكم بأدلة سائفة .

(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٩٠)

١٩ - المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب هو بما يطمئن اليه القاضي من تحصيله لهم الواقع في الدعوى ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني علنا وتضمن فيه طعنا في عرضها وخدشا لسمعتها مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات فإن الحكم إذ عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة في هذه المادة يكون صحيحا .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ من ١٤ ص ٦٢٢)

٢٠ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة وهي ليست مطالبة بالألا تأخذ الا بالأدلة المباشرة ، بل ان لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإذا كان الجاني قد احتاط ولم يذكر اسم المجنى

#### سبق اصرار

##### أرقام القواعد

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : ماهيته

## أرقام القواعد

- سبق الاصرار : حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة . استخلاص توافره من وقائع وظروف خارجية . جواز استظهاره من الضئيفة القائمة بين المتهم والمجنى عليه .. .. . ١
- سبق الاصرار : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . استخلاص القاضي لها من وقائع خارجية . ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستخلاص .. .. . ٢

## الفصل الثاني : توافره

- طرف سبق الاصرار . البحث في توافره موضوعي . لا رقابة لحكمة النقض في ذلك . ما دام استنتاجه من وقائع المعوى سائفا .. .. . ٣
- استظهار الحكم أن الضئيفة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعها إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدير . استخلاصه توافر طرف سبق الاصرار . استخلاص سليم وصحيح في القانون .. .. . ٤
- سبق الاصرار : لا يلزم أن يكون غرض المص هو اندوان على شخص معين . توافره : ولو انصرف غرض المص إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة .. .. . ٥
- جمع الحكم بين طرفي سبق الاصرار والترصد عند تعدئه عنها لا يضره ما دام قد دلل على نفيها تدليلا سائفا .. .. . ٦

## الفصل الثالث : أثر توافره

- سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساطة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه . سواء ما وقع منه أو من زملائه . ادانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية العامة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات . صحيح .. .. . ٧
- توافر سبق الاصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامنا في المسؤولية . سواء أكان الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محدد . انظر منه على مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال .. .. . ٨
- حكم طرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم طرف سبق الاصرار . اثبات توافر أولهما يغني عن اثبات توافر ثانيهما .. .. . ٩
- سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساطة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه . ادانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية الضرب المفص إلى الموت من جراء بعض الضربات التي أحدثوها بالمجنى عليه . صحيح . ما دام قد أثبت توافر طرفي سبق الاصرار والترصد وانفاقهم السابق على ضرب المجنى عليه .. .. . ١٠

## الفصل الرابع : مسائل متنوعة

- لاتناقض بين نفى سبق الاصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الأصليين .. ١١

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : ماهيته

في تقديره - ولا يضره أن يستظهر هذا الطرف من الضئيفة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتي دلل على قيامها تدليلا سائفا .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١ ص ١٤٤)

٢ - سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام

١ - سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم

التي أدت الى وفاتها بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائفة التي أوردها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا احداثها وهي الوفاة . فان النعى على الحكم بالخطأ فى القانون والقصد فى الاستدلال ، يكون غير سديد .

(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ي جلسة ١١/٨/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٣٣)

٦ - لا يضير الحكم أن يكون قد جمع بين ظرفي سبق الاصرار والترصد عند تحدده عنهما ما دام قد دلل على نقيضهما تدليلا سليما .

(والطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ي جلسة ٩/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٣٣)

### الفصل الثالث : اثر توافره

٧ - من المقرر أن سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه . ومن ثم فان الحكم اذ دان الطاعنين كليهما بجناية الماعة التي تخلف للمجنى عليه من جراء احدى الضربات ، يكون صحيحا .

(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ي جلسة ٢٧/٥/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٤٥١)

٨ - لا يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرا الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . ومن ثم فان ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم تأثر وناصبوها العدا ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون بالفتك به وبصره - المجنى عليه الثاني - الذى كان الى جواره ، وهو ما يرب بينهم تضامنا فى المسؤولية - يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محمدا بالذات أو غير محمدا ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه اذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم فى الاعتداء على المجنى عليهما ، فاذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنقيذا لهذا الاتفاق والتصميم الذى اتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الاصابات التي أدت الى وفاتها بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائفة التي أوردها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي

موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٤ ي جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٨٣٦)

(والطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ي جلسة ٩/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٣٣)

راجع ايضا : سبق اصرار

( القاعدة رقم ٤ )

### المفصل الثاني : توافره

٣ - البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار أو عدم توافره داخل تحت سلطة قاضى الموضوع يستتبع من وقائع الدعوى وظروفها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة قد استخلصت فى استدلال سائق أن الحادث لم يكن وليد اصرار سابق بل حدث فجأة ، فانها تكون قد فصلت فى مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

(الطن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٢ ي جلسة ٤/٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٧٢)

(والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ي جلسة ٢٥/٣/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٢٢٥)

٤ - متى كان المستفاد من الحكم أنه استغنى عن الضحية ولدت فى نفس الطاعنين أثرا دفعهما الى ارتكاب الجريمة بعد تمكيز وروية وتدبير ، فان استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا فى القانون .

(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ي جلسة ٢٧/٥/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٤٥١)

٥ - لا يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرا الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . ومن ثم فان ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم تأثر وناصبوها العدا ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون الى الفتك به وبصره - المجنى عليه الثاني - الذى كان الى جواره ، وهو ما يرب بينهم تضامنا فى المسؤولية - يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محمدا ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه اذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم فى الاعتداء على المجنى عليهما ، فاذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنقيذا لهذا الاتفاق والتصميم الذى اتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الاصابات

## راجع ايضا : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ١٦٨ بالصحبة رقم ٨٥٧ ع ٣ ) .

## الفصل الرابع : مسائل متنوعة

١١ - لا تناقض بين نفي سبق الاصرار والترصد وبين

ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصايين .

(الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧١٨)

## راجع ايضا : اثبات :

( القاعدة رقم ٩٩ )

## وترصد :

( القاعدة رقم ٣ )

## وعقوبة :

( القاعدة رقم ٧٨ )

## وقتل عمد :

( القواعد ارقام ٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ )

## ونفى :

( س ١٢ ص ٩٨٥ )

قصصوا احدثائها وهي الوفاة . فان النعى على الحكم الخطأ  
فى القانون والفساد فى الاستدلال ، يكون غير سديد .

(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨٢٣)

٩ - حكم ظرف الترصد فى تشديد العقوبة كحكم  
ظرف سبق الاصرار ، واثبات توفر أولهما يفنى من اثبات  
توافر ثانيهما .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٣٦٦)

١٥ - من المقرر أن سبق الاصرار المبني على ثبوت  
اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسؤولاً  
عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع  
منه أو من زملائه - ومن ثم فان الحكم اذ دان الطاعنين  
بجناية الضرب المفضى الى الموت من جراء بعض الضربات التى  
أحدثوها بالمجنى عليه يكون صحيحا مادام قد أثبت توافر  
ظرفى سبق الاصرار والترصد واتفاقهم السابق على ضرب  
المجنى عليه . ولا موجب فى هذه الحالة لبيان انصلة بين  
الاصابة التى أحدثها كل منهم بالمجنى عليه وبين الوفاة .

(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٦٢)

## سجل تجارى

## راجع : دفاع :

( القاعدة رقم ١٠٩ ) .

## سجون

## موجز القاعدة :

تفتيش زائر السجن . لا يلزم الرضاء الصريح به . يكفى عدم معارضة الزائر فى تفتيشه .

المادة ٤١ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .. .. .

## القاعدة القانونية :

يصدر بفعل ايجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم  
معارضته فى التفتيش - وهو فعل سلبي - فان تفتيش  
مأمور السجن الطاعنين حين اشتبه فيها لدى دخولها سجن  
النساء فى اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحا بالتطبيق  
لاحكام هذه المادة ما دام أن الطاعنين لم يدفعا بأنهما اعترضتا  
على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ، ومن ثم يكون النعى  
بإطلاق التفتيش فى غير محله .

(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨٨)

- متى كانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « اذا اشتبه  
مدير السجن أو مأموره فى أى زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه  
فاذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان  
أسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن » ، وكانت هذه  
المادة كما هو واضح من عباراتها لا تستلزم الرضاء الذى

## سرقة

عدد القواعد

## الفصل الأول : أركان الجريمة

١	٢	الفرع الأول : الاختلاس
٣	٤	الفرع الثاني : مال منقول
٥	٦	الفرع الثالث : مال مملوك للغير
٧	٨	الفرع الرابع : القصد الجنائي
٩	١٠	الفصل الثاني : الجريمة التامة والشروع فيها
١١	١٢	الفصل الثالث : الفاعل الأصلي والشريك

## الفصل الرابع : الظروف المشددة

## الفرع الأول : الوسيلة

١٣	١٤	(أ) الأكرام
١٥	١٦	(ب) حمل السلاح
١٧	١٨	(ج) السرقة في طريق عمومي
١٩	٢٠	الفرع الثاني : صفة الجاني
٢١	٢٢	الفصل الخامس : تسبب الحكم في السرقة
٢٣	٢٤	الفصل السادس : السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة
٢٥	٢٦	الفصل السابع : السرقة والتخريب الجبرمي
٢٧	٢٨	الفصل الثامن : مسائل متنوعة

## موجز القواعد :

## الفرع الأول : أركان الجريمة

## الفرع الأول : الاختلاس :

الاختلاس في جريمة السرقة . يتم بانتزاع المالك من حيازة الجاني عليه ، بغير رضاه . كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة . وليس سرقة جديدة . ما دام سلطانة ظل مبسوطا عليه . مثال

اختلاف صورة الاختلاس التي نصت عليها المادة ١١٢ عقوبات عن والاختلاس الذي نص عليه انشراح في باب السرقة . علة ذلك : الاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع المالك من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه . بينما في هذه الصورة الشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية، ثم تنصرف نيته الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له

## الفرع الثاني : مال منقول :

المنقول في جريمة السرقة . ماهيته : هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله . بصرف النظر عن ضالة قيمته . ما دام ليس مجردا من كل قيمة - ففاعة الشيء المسروق لا تأثير لها - ما دام هو في نظر القانون مال . طوابع الدفعية المستعملة . جواز أن تكون معلا للسرقة

## الفرع الثالث : مال مملوك للغير

جريمة السرقة . يكفي فيها : ثبوت أن المسروق ليس مملوكا للمتهم السارق . تعريفه : كل من اختلس منقولا مملوكا للغير . المادة ٣١١ عقوبات

## الفرع الرابع : القصد الجنائي

استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . مثال

الغصد الجنائي في جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه  
يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه .. .. . ٦

راجع أيضا : دفع

( القاعدة رقم ٢١ )

راجع أيضا : تقضي

( س ١٥ ص ٤٣٤ )

ووصف التهمة :

( س ١٦ ص ٦٩ و ١٠١ )

### الفصل الثاني : الجريمة التامة والشروع

جريمة الشروع في السرقة . اركانها . لا يشترط لتوافرها ان يكون المال المراد سرقته  
موجودا بالفعل متى كانت نية الجاني قد اتجهت للسرقة .. .. . ٧

لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة .  
يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة  
راجع أيضا : إجراءات العقوبة :  
( القاعدة رقم ١٢٨ ) ٨

### الفصل الثالث : الفاعل الأصلي والشريك .

سرقة تيار كهربائي . استعانة المتهم بآخر لتعطيل العداد . اعتبار المتهم فاعلا أصليا مادام  
هو الذي يختلس التيار .. .. . ٩

ادانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا في السرقة . نفيه على الحكم أنه اعتبره فاعلا لا شريكا  
لا جدوى منه : مادامت العقوبة المقررة للجريمة الاشتراك في السرقة .. .. . ١٠

يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة السرقة ، أن يساهم فيها  
بفعل من الأفعال المكونة لها .. .. . ١١

### الفصل الرابع : الظروف الشديدة

#### الفرع الأول : الوسيلة

( أ ) الاكراه :

سرقة باكراه . ركن الاكراه . لا يلزم التحدث عنه استقلالا في الحكم . مادامت مدوناته  
تكشف عن توافره .. .. . ١٢

ركن الاكراه في السرقة ؟ متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل المقاومة  
أو اعدائهم عندهم تسهلا للسرقة .. .. . ١٣

ظرف الاكراه في السرقة . طبيعته : ظرف عيني . تعلقه بالأركان المادية المكونة للجريمة .  
سريانه على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به . ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين .. .. . ١٤

الاعتداء الذي توافر به جريمة السرقة باكراه . لا يشترط فيه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل  
الاختلاس . يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فصل الاختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة وكان  
الغرض منه النجاة بالشيء المختلس . كل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن  
فعلين - السرقة والاعتداء - يعتبر فاعلا في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطها .. .. . ١٥

راجع أيضا : تقضي

( س ١٣ ص ٨٠٦ )

( ب ) حمل السلاح

تحقق الظرف المشدد في جريمة السرقة لمجرد حمل المتهم سلاحا بطبيعته ، ولو كان السلاح  
فاسدا أو غير صالح للاستعمال . علة ذلك : مجرد حمل السلاح يلقى الرعب في نفس المجني عليه ١٦

حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سريان حكمه على كل من تأوف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يصلح به .. .. . ١٧

راجع أيضا : عقوبة

( القاعدة رقم ٧١ )

(ج) في طريق عمومي

تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية . الحكمة منه : تأمين المواصلات وتأوف هذه الحكمة سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصومي انضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص واقفه منذ البداية .. .. . ١٨

الفرع الثاني : صفة الجنائي

ثبوت أن المال المختلس لم يكن مسلما للمتهمين بل كان مودعا في المكان المصد له بالشركة التي يعملون بها وأن اتصالهم به كان بصفة عرضية بحكم عملهم . اعتبار الواقعة سرقة بالمادة ١/٣١٧ ، ٥ ، ٧ عقوبات .. .. . ١٩

### الفصل الخامس : تسبب الحكم في السرقة

خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه .. .. . ٢٠

التحدث عن ركن الاكراه في الحكم . لا يلزم . ما دامت مدوناته تكشف عن توافره . وترتب جريمة السرقة عليه .. .. . ٢١

استناد افعال المتهم غير التي رفعت بها عليه الدعوى . ذلك تفسير في التهمة . لا يجوز للمحكمة اجراؤه في الحكم . كيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة ان تردّها الى صورتها الصحيحة : ما دامت لاتخرج عن نطاق الواقعة التي تضمنتها امر الاحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث . لا اخلال بحق الدفاع . مثال في سرقة .. .. . ٢٢

احالة المتهم الى غرفة الاتهام بتهمة السرقة باكراه . اصدارها قرارا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن واقعة السرقة باكراه ، واحالة الدعوى الى محكمة الجنح عن واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك الى ان المجنى عليها - وهي الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة عن حد الكفاية لترجيح ادانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطتها التقديرية . التي على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل . فعل الاعتداء الذي يكون ركن الاكراه في جنسية السرقة باكراه . يكون في الوقت ذاته جنحة ضرب . كل من الجريمتين مستقل بذاته .. .. . ٢٣

تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة . ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة . الا اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة . مثال .. .. . ٢٤

تحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا . غير لازم . ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .. .. . ٢٥

### الفصل السادس : السرقة واخفاء الاشياء المسروقة

استقلال جريمة السرقة عن جريمة اخفاء اشياء مسروقة . اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد .. .. .

ادانة المتهم بالسرقة تمنع من ادانته بالاخفاء . علة ذلك : اخفاء المسروق اثر من آثار السرقة انقول بعكس ذلك . خطأ في القانون .. .. . ٢٦

اخفاء الاشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بلوكانهما وطبيعتهما .. .. . ٢٧

اخفاء الاشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان باركانهما وطبيعتيهما . تمدد وقائع السرقة لا يقتضي حتماً تمدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الاخفاء واحداً ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .. .. . ٢٨

## الفصل السابع : السرقة والتهريب الجمركي

استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركي . لكل منهما أركانها التي تميزت عن الأخرى

٢٩

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لاتتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم توافر الارتباط بين جريمتي السرقة والتهريب الجمركي . اعتباره خطأ قانونياً في تكييف علاقة الارتباط ، يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ثبوت أن جريمة السرقة - وهي الجريمة الأشد - سبق الحكم فيها . وجوب مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة . مجانبية الحكم المظنون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه

٣٠

راجع أيضاً : دلائل :

( القاعدة رقم ٧٢ )

## الفصل الثامن : مسائل متنوعة

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون . شرط ذلك : ألا يتصدى الأمر إلى تغيير اتهام ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملت التحقيقات . هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣١

راجع أيضاً : سرقة

( القاعدة رقم ١٠ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : أركان الجريمة

## الفرع الأول : الاختلاس

الواقعة التي تمت في الليلة التالية للسرقة باعتبارهم قد ارتكبوا سرقة جديدة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين اللذين لم يطلنا في الحكم لوحدة الواقعة .

(الفرن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٣ ص ٤٢٧)

٢ - أراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ المال أو الشيء المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته ، فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس في هذا الباب يتم باتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه ، أما في هذه الصورة فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية . ثم تنصرف ية الطائر الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى

١ - الاختلاس في جريمة السرقة يتم باتزاع المسال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه . فإذا تم له ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثراً من آثار انسرقة وليس سرقة جديدة ما دام سلطانه ظل ميسوفاً عليه . لما كان ما تقدم ، وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله . لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ، ولا يبيده الى حيازة المجنى عليه الذي لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذي أخفى فيه سرقة جديدة . ذلك بأن السرقة تمت في الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند مطاولة نقل جزء من المسروق من مكان الى آخر بعد ذلك. فإذا كان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن



الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية - وجبت جريمة الاختلاس تامة ، ولو كان التصرف لم يتم فعلا .

(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ من ١٤ من ٢٢٩٦)

#### الفرع الثاني : مال منقول :

٣ - نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق . والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية ويمكن بملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضلالة قيمته مادام ليس مجرداً من كل قيمة لأن تفاهة الشيء المسروق لا تأثر لها ما دام هو في نظر القانون مالا . ومن ثم فإن طوابع الدفعة المستعملة يصح أن تكون محلاً للسرقة ، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والانتفاع بها بعد إزالة ما عليها من آثار ، وقد اعتبرها المشرع أوقافاً جدية وأتم العتب بحرمتها فنص في المادة ٣٧/٣ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم للدفعة على عقاب « كل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دفعة سبق استعمالها مع علمه بذلك » . كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه « لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه » وذلك تقديراً بأن هذه الطوابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة وأن في استعمالها وبيعها من الخطورة على الصالح العام مما لا ينبغي معه لمصلحة الضرائب التناضى عنه أو التصالح بشأنه .

(الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ من ١٥ من ٧٥٤)

#### الفرع الثالث : مال مملوك للغير :

٤ - يكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابتاً بالحكم أن المسروق ليس مملوكاً للمتهم . ذلك أن السارق كسب عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو « كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره » ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يبيحه .

(الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٢ من ٦١٥)

(والطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ من ١٥ من ٢٠٦)

#### الفرع الرابع : القصد الجنائي :

٥ - من المقرر أن استظهار نية السرقة شرط لازماً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . ولما كان المتهم (الطاعن) يجادل في قيام هذه النية لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات الواقعة في حقه على القول

بأنه تسلم الحقيقة الموجودة بما السكابل المسروق من متهم آخر ، وعلى اعتراف هذا المتهم دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستلام أو مدى علمه بمحتويات الحقيقة التي استلمها ، وكان ما أشار إليه الحكم من اعتراف المتهم الآخر لا يكفي بالقدر الذي أوردته للكشف عن هذه النية ولا لإثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يبيحه بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن .

(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٤ من ٤٢٥)

٦ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه . وإنه وإن كان تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن بجريمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة ، وكان الدفاع عن الطاعن قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح أن الطاعن استأجر هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني فإنه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها - أن تمنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة به في القانون ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان ، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المطعون فيه من قرائن على تقي حسن نية الطاعن في حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم تمن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقة . ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ من ١٥ من ٢٠٦)

#### الفصل الثاني : الجريمة التامة والشروع :

٧ - ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلاً ما دام أن نية الجنائي قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

(الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ من ١٢ من ٨٢٧)

٨ - من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة

١٣ - الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه ، فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وليس بلازم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٦٢ م ١٢ م ١٧٠)

١٤ - من المقرر أن ظرف الاكراه فى السرقة ظرف عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقرنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .

(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٤٨)

١٥ - من المقرر أنه لا يشترط فى الاعتداء انضى توافره به جريمة السرقة باكراه أن يكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل انه يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس ، وكل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين - السرقة والاعتداء - يعتبر فاعلا فى الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣/٢٣/١٩٦٥ م ١٦ م ٢٨١)

(ب) حمل السلاح :

١٦ - العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة اذا كان مرتكبها يحمل سلاحا انما هى مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه فى الجريمة وذلك لما يلقبه مجرد حمله من رعب فى نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

(الطن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٦٢ م ١٤ م ١٧٨)

١٧ - حمل السلاح فى السرقة ظرف مادى متصل بالفعل الاجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/٧/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٥٦)

بل يكفى لأعتبار الفعل شروعا فى حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني فى تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤدى إليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين وآخر قد دخلوا منزل المجنى عليه من باب ثم تسللوا جميعا الى الحظيرة بقصد سرقة ما بها من مواتى وعندئذ هاجمتهم القوة ، فان ذلك يعتبر بدءا فى التنفيذ لجريمة السرقة لأنه يؤدى فورا ومباشرة الى اتمامها ، ومن ثم فان الحكم اذ اعتبر ما وقع من الطاعنين شروعا فى سرقة يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٦٢ م ١٤ م ١٧٨)

(والطن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ١٦٦)

الفصل الثالث : الفاعل الاصلى والشريك

٩ - تعطيل المداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائى بل هو مؤد إليها حتما بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين فى اتلافه بمن له خبرة فى ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، وما دام هو الذى يختلس التيار فهو السارق له .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٧٨٨)

١٠ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم فى اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا فى جريمة السرقة التى دانه بها ما دامت عقوبة الحبس التى قضى بها عليه مقررة فى القانون للاشتراك فى الجريمة المذكورة .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٧٨٨)

١١ - يكفى فى صحيح القانون لأعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . ولما كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين الأول والثانى قد ساهم فى جريمة السرقة - التى قارفاها ودبرا أمراها مع الفاعلين المجهولين - بفعل من الأفعال المكونة لها ، فذلك يكفى لأعتبار كل منهما فاعلا أصليا .

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٦٢ م ١٤ م ٥٧٨)

الفصل الرابع : الظروف المشددة :

انفرع الاول : الوسيلة :

( ١ ) الاكراه :

١٢ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٨٠٧)

( ج ) فى طريق عمومى :

١٨ - المحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التى تقع فى الطرق العمومية هى تأمين المواصلات ، وهذه المحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص اقتضوا عليه فى عرض الطريق أو من لصوص واقفوه منذ البداية .

(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ سر ١٥٠ ص ٥٥٢)

انصرع الثانى : صفة الجانى :

١٩ - لما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن الكحول المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلما للمتهمين بل كان مودعا فى المكان المعد له فى الشركة ، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلما اليهم وفى حيازتهم بل كان بصفة عرضيه بحكم علمهم فى الشركة . ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جنحة سرقة بالمادة ٣١٧/٥ ، ٧ من قانون العقوبات (الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٤ سر ١٦ ص ٤٢٠)

الفصل الخامس : تسبب الحكم فى السرقة :

٢٠ - يكفى للعقاب فى السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن السروق ليس مملوكا للمتهم . ذلك أن السارق كما عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو « كل من اختلس متقبولا مملوكا لغيره » ومن ثم فإن خطأ الحكم فى ذكر اسم مالك الشيء المروق لا يعيبه .

(الطن رقم ١٦٦٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٨ سر ١٢ ص ٦١٥)

٢١ - الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتمطيل قوة المقاومة أو اعدامها تسهلا للسرقة . فكما يصح أن يكون تمطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه ، فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وليس يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالا ، ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ سر ١٢ ص ٥٧٠)

٢٢ - لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التى وقع بها الاكراه على غير ما جاء بأمر الاحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير

لمحطور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسمة عليها التهمة . أما التفاصيل التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو ان يلم للمتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة فان لمصلحة ان ترددا الى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجر به لا تخرج عن نطاق الواقع ذاته التى تضمنها أمر الاحالة والتى ذات مطروحة على بساط البحث . وعلى ذلك فلا يعيب بحكم المطعون فيه أن ينسب الى الطاعن استعماله السكن فى شل مقاومة المجنى عليها فى جسرمة السرقة بالاكراه خلافا لما جاء بأمر اذحاله من انه صفع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ، ما دام الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة السرقة بالاكراه وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث أخذنا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة ، اذ أن الطاعن لم يسأل فى النتيجة - وبفض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة السرقة بالاكراه التى كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع الى مثل هذا التعديل.

(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ سر ١٢ ص ٥٧٠)

٢٣ - اذا كانت النية العامة قد اتهمت المطعون ضدها بأنها ارتكبا جنائية سرقة باكراه ، وطلبت من غرفة الاتهام احالتها الى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ٣١٤/٢٩ عقوبات ، فقررت الغرفة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة باكراه لعدم كفاية الأدلة وباحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول « المطعون ضده الأول » الى محكمة الجنح المختصة لمحاكمته عن واقعة التمدى على المجنى عليها طبقا للمادة ٢٤٢/١ عقوبات . وقد استندت الغرفة فى التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الى أن الدليل الوحيد على واقعة السرقة هو أقوال المجنى عليها ، وهى بذاتها قاصرة عن حد الكفاية لترجيح ادانة المتهمين بهذه التهمة للأسباب التى أوردتها فى قرارها لما كان ذلك ، وكان فعل الاعتداء الذى وقع على المجنى عليها وإن كان يكون فى الوقت ذاته جنحة الضرب ، إلا أن كلا من الجريمتين مستقل بذاته عن الجريمة الأخرى . فمتى كانت الغرفة قد محصت الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة فيها ، ثم انتهت فى حدود سلطتها التقديرية الى عدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة باكراه لعدم كفاية الأدلة ، فإن ما انتهت اليه الغرفة من

بمقتضاها من اخفاء المسرقات وهو عالم بالطبع بسرقتها مما يتعين منه في هذه الحالة مراقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة السرقة عملاً بالمادة ٣٣ عقوبات لارتباط الجريمتين بوحدة الفرض - ما ذهب اليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ ص ١٢ من ٧٠)

٢٧ - لا يعتبر اخفاء الأشياء المسرقة اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها ، وإنما يعتبره القانون جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن السرقة ، ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما .

(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٤ من ٣٤)

٢٨ - لا يعتبر القانون اخفاء الأشياء المسرقة اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها ، وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها أو منفصلة عن السرقة . ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما وتعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتماً تعدد وقائع اخفاء الأشياء المسرقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت أن وقائع الاخفاء المستندة الى الطعن قد تعددت إلا أنه لا يبين من مدونات هذا الحكم أن الوقائع المذكورة قد تعددت بقدر عدد ما وقع من المتهم الأول من سرقات . فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة الطاعن على أساس أن وقائع الاخفاء التي ارتكبها قد تعددت بقدر عدد هذه السرقات وأوقع عليه عقوبة مستقلة عن العقوبات التي وقعت عليه عن الوقائع الأخرى يكون مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ من ٣٦٧)

#### الفصل السابع : السرقة والتهريب الجبركي :

٢٩ - من المقرر أن لكل من جرمي السرقة والتهريب الجبركي ذاتية متميزة تقوم على مفايرة القتل المادى في كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تساماً لكل أركانها التي تميزها عن الأخرى .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ ص ١٤ من ٩٤)

٣٠ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى

ذلك لا يترتب عليه عدم مساءلة المتهم الأول عن واقعة اعتدائه بالضرب على المجنى عليها التي رأت أن الدلائل كافية وترجح لديها ادانته عنها . لما كان ما تقدم ، فإن قرار غرفة الاتهام يكون صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ١٩٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ ص ١٢ من ٨٠)

٢٤ - تعددت الحكم استقلالاً عن نية السرقة ، وإن كان ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . فإذا كان الدفاع قد نازع في قيام نية السرقة لدى الطاعنين ، وكان ما أوردته المحكمة بصدد بيان واقعة الشروع في السرقة بإكراه التي دانت الطاعنين بها لا يبين منه قصد الطاعنين من انتزاع بندقية المجنى عليه وهل اتوا لثقلها وتملكها أو أنها عمداً الى مجرد منع المجنى عليه من استعمالها في الاعتداء عليها بها للخلاف القائم بينهما وبين مخدومه ، مما كان يقتضى من المحكمة - في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها - أن تمنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها كما هي معرفة به في القانون . أما وهي لم تقبل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان الموجب لنقضه .

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ ص ١٥ من ٤٦٠)

(والطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ص ١٥ من ٥٠٦)

٢٥ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ من ٢٨١)

#### الفصل السادس : السرقة واخفاء الأشياء المسرقة :

٢٦ - جريمة السرقة واخفاء الأشياء المسرقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها وهما لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يستع من عقابه عن جريمة الاخفاء ، والعلة في ذلك أن وجود المروق في حيازة سارقة إنما هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها . ومتى كان ذلك ، فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن « لجريمة الاخفاء أفعالا وعناصر مستقلة عن جريمة السرقة وإنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من توجيه تهمة الاخفاء الى السارق متى ارتكب أفعالا تالية لفعل السرقة تمكن

بفصل الثامن : مسائل متنوعة :

٣١ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة - كما وردت في الأمر الاحالة أو بوقعة التكليف بالحضور بل أن من واجبا أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم، الا انه اذا تعلق الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنيانها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك في تبديد الى فعل أصلي في سرقة ، فان هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك علناً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . فاذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التغيير في التهمة فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها ميبطلاً لان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

(الظن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ من ١٥ ص ٤٠٤)

كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهت اليه من عدم توافر الارتباط فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط والتي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح . ولما كانت عبارة الحكم تفيد أن جرمي السرقة والتهرب الجرمي قد انتظمهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبيها ما كان يقتضي اعمال حكم المادة ٣٣٠ من قانون العقوبات واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدهما . وكانت جريمة السرقة وهي الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها كان ينبغي مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهرب الجرمي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة اذ هي عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ اذ عاقب الطاعن في جريمة التهرب الجرمي بعقوبة الغرامة - وهي عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - الى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مما يستوجب نقض الحكم نقضاً جزيئاً وإلغاء عقوبة الغرامة المقررة بها .

(الظن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ من ١٤ ص ٩٤)

### سرقفة المستندات والأوراق الرسمية

#### موجز القواعد :

- ١ - يلزم لاعمال المادة ١٥١ عقوبات - في شأن أوراق المرافعة القضائية - أن تكون متعلقة بالحكومة ، على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها . مثال ... .. ١
- مراد الشارع من استعمال لفظ السرقة والاختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات : هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحياة يقع على الأوراق المبنية بهما مهما كان الباعث عليه . مثال ٢

#### القواعد القانونية :

الأولى من المادة ١٥٢ من القانون المذكور على « وأما من سرق أو اختلس أو أطف شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس » . ولما كانت أوراق التنفيذ محل الجريمة - وهي حكم رد حيازة بمرفقاته - من أوراق المرافعة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١ ، وكانت هذه المادة لا تستلزم لاعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متعلقة بالحكومة على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها . فان اتنى عنى

١ - تنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات على أنه « اذا سرق أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلس أو أطف وكانت محفوظة في المخازن العمومية المدة لها أو سلمة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اعماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهها مصرى » . وتنص الفقرة

الحكم بالخطأ في تطبيق القانون اذ طبق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات ، يكون غير سديد .

(الطن رقم ٧٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٣ ص ٧٥٤)

٢ - مراد الشارع من استعمال ألفاظ السرقه والاختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة

(الطن رقم ٧٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٣ ص ٧٥٤)

## سلاح

٦	الفصل الأول : ركن الحيازة
٧ - ١١	الفصل الثاني : الترخيص بحمل السلاح
١٢ - ٢٧	الفصل الثالث : العقوبة والظروف المشددة
٢٨ - ٣١	الفصل الرابع : ارتباط الجريمة بأخرى
٣٢ - ٣٨	الفصل الخامس : مسائل متنوعة

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : ركن الحيازة :

- ١ الاحراز . هو مجرد الاستيلاء على السلاح . ولو كان لأمر عارض . يكفي في ذلك القصد الجنائي العام
- ٢ الأسلحة غير محرم احرازها من الأصل . انما يجوز الترخيص بحملها بشروط خاصة
- ٣ جريمة احراز السلاح بدون ترخيص . قيامها : بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر . اتخاذ التهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة . لا يؤثر في قيامها
- ٤ ابداء الطاعن عذراً مؤداه - أنه مرض خلال الايام الأخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص . عدم اعتباره دفاعاً جوهرياً يلتزم المحكة بتحقيقه أو الرد عليه . علة ذلك : لأنه يفرض ثبوته لا يدرأ عن الطاعن المسئولية ، اذ كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بخطاب موصى عليه
- ٥ مؤدى نص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن اجزاء الأسلحة النارية التي تعتبر في حكم الأسلحة النارية الكاملة - أنها لا تنطبق الا في حق المتجرئين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يحملون في صنعها أو اصلاحها
- ٦ الاحراز - ماهيته : هو الاستيلاء المادي على الشيء لأى باعث كان . الحيازة : يكفي في توافرها أن يكون سلطان التهم مبسوطاً على الشيء . ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز له شخصاً آخر نائباً عنه . مثال

### الفصل الثاني : الترخيص بحمل السلاح

- ٧ إلغاء الترخيص أو سحبه . وجوب اعلان صاحب الترخيص بذلك . المادة ٢/٤ - ٣ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨
- ٨ الترخيص باحراز السلاح الناري . طبيعته : شخصي . عدم جواز تسليم السلاح المرخص به الى الغير بدون ترخيص
- ٩ القانون اذ حظر حيازة أو احراز الأسلحة النارية الا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصياً لمن صدر باسمه الترخيص مقصوراً على السلاح أو الأسلحة المبينة به بقواتها دون سواها مما لم يرد به
- انصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر الى المخير الى المالك والخير مما . اقتصار حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص . وهو الحراسة . اقتصار الاحراز على المخير المرخص لعدون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض

- حيازة الطاعن ( المالك ) السلاح محل الترخيص لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة . لا جريمة فيه . مالم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيده في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .. .. . ١٠
- تبوت قيام المظنون ضده الثاني بتسليم السلاح المرخص له بحمله وذخيره للمظنون ضده الأول من غير أن يكون مرخصا له باحرازه . اثر ذلك : الفاء الترخيص الصادرة للمظنون ضده الثاني بحمل السلاح وحظر وتحريم احرازه وتداوله بالنسبة اليه والفقر . المادة ١٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .. .. . ١١

### الفصل الثالث : العقوبة والظروف المشددة .

- ماهية الظرف المشدد لعقوبة احرازه المقرر بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح . هي حالة خاصة وليست عودا .. .. . ١٢
- نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على حدى المادة ١/٣٠ عقوبات التى تحصى حقوق الغير حسن النية . عدم جواز مصادرة السلاح المرخص بحمله للمالك الذى لم يسهم فى الجريمة .. .. . ١٣
- سلاح بدون ترخيص . وجوب الحكم بالمصادرة . لا يمنع من ذلك مجرد النزاع على ملكيته . عقوبة المصادرة . عدم جواز الحكم بها الا على شيء سبق ضبطه . مثال . سلاح .. .. . ١٤
- احراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص . العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالمادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . كون الجاني من المشتبه فيهم . سبق الحكم بانذار المتهم . اثره : اتصافه بالاشتباه . توافر الظرف المشدد للعقاب - ما دام حكم الانذار قائما فى تاريخ جريمة الاحراز .. .. . ١٦
- عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . هي عقوبة تكميلية مراعى فيها طبيعة الجريمة . يجب توقيعها .. .. . ١٧
- العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة . أثرها فى الجب قاصر على العقوبة الأصلية لا عددها من جرائم مرتبطة بها . دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها فى هذه الجرائم . مثال .. .. . ١٨
- انتهاء التقرير الطبى الشرعى الى أن السلاح المضبوط وإن كان ذا ماسورة متشخصة الا أنه فقد طبيعته وأصبح فى حكم الأسلحة الخروطش غير المتشخصة . استخلاص الحكم أن السلاح مصقول الماسورة حكما وتوقيع العقاب على هذا الأساس . استخلاص سائق لا معقب عليه . لا أساس للنفى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .. .. . ١٩
- تحقق الظرف المشدد فى جريمة السرقة لجرح حمل المتهم سلاحا بطبيعته ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال . عله ذلك : مجرد حمل السلاح يلقي الرعب فى نفس المجنى عليه . ٢٠
- تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المظنون ضده حكم عليه غيابيا بالعس فى جريمة سرقة ، وأنه عارض فى هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا . قعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . انتهاء الحكم الى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الأسلحة والذخائر - صحيح . لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .. .. . ٢١
- ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . اجراء يرمى الى اذار المحكوم عليه بعدم السودة الى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف . احتساب الحكم سابقة فى العود خلال مدة الايقاف مالم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا . انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بالفاقة . اثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة فى تطبيق احكام العود . خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة . شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فى المادة ٢/٢٦ من القانون المذكور : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنابة أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس لازما .. .. . ٢٢
- عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احراز الذخيرة . طبيعتها : عقابية بحتة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة احراز السلاح فى حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .. .. . ٢٣

العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من القساون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة . علمجواز النزول بهذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . شروط رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية : مضي مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة او العفو عنها او سقوطها بمضي المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الاجل حكم بعقوبة في جنابة او جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . اثر ذلك : محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزايل كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسار الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ اجراءات . خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتناظر مع هذه القاعدة العامة . اثر ذلك عند تطبيق الطرف المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟

نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية . مثال

اشترط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تمت طرعا مشبدا للجريمة احرار السلاح أن تكون حيازتها أو احرارها بقصد الاتجار

حمل السلاح في السرقة . طرف مادي . مريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به

#### الفصل الرابع : ارتباط الجريمة بأخرى

ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه . إحالة النيابة الدعوى مباشرة الى محكمة الجنائيات عن هاتين الجريمةين . ادانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان اجراءات المحاكمة . نقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة احرار المخدر لرفعها بغير الطريق القانوني ، وهو تقديدها الى غرفة الاتهام ، رباعادة الدعوى الى محكمة الجنائيات عن تهمة السلاح والذخيرة . علة ذلك : التهمتان غير مرتبطتين

شروع في قتل باستعمال سلاح نارى . استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . ادانة المتهم والنقض بعقوبة الجريمة الأشد وهي احرار السلاح والذخيرة للارتباط . استناد الحكم الى أن إصابة المجنى عليه حدثت من غير نارى مما يلزم عنه احرار المتهم لسلاح وذخائر غير التي ضبطت ولم تثبت صلته بها . النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال . لا يقبل

جريمة احرار السلاح النارى وذخيره بغير ترخيص . من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة مباشرة الى محكمة الجنائيات عملا بنص المادة ٣/٢١٤ اجراءات جنائية . اطمئنان الحكم الى احرار الطاعن سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعمالها في جريمة الشروع في القتل المقرنة بجنابة الشروع في السرقة . لا يؤثر في سلامة استخلاصه أن السلاح المستعمل لم ضبط . انتهاؤه الى قيام ارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقرنة بجنابة الشروع في السرقة وبين جريمة احرار السلاح النارى وذخيره . سديد وسائغ

محكمة الجنائيات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى جنابة من الجنائيات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٤٢٠ عقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجنابة مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجنابة أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجنابة بجنحة . انتقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال

#### الفصل الخامس : مسائل متنوعة :

جواز الاستناد في اثبات السلاح - الذى لم يضبط - الى شهادة الشهود

انتهاء الحكم الى ادانة المتهم بجريمة القتل العمدى بمقتضى نارى . استخلاصه من ذلك - رغم عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث - أن المتهم احرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص

لا تقريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل

جريمة احرار سلاح غير مششخ بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بادانة المتهم على هذا الاساس . دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور

تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته . ادانة الحكم المطلون فيه الطاعن باحرار سلاحين مششخين اكتفاء باعترافه بأنهما من طرازه لى انقيلد . عدم تدليله على أن ماسودتى السلاحين لم تقفدا خاصية المششخة المعير في القانون لانزال العقوبة التى اوقفها الحكم . قصور



- على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفا وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف: الصحيح هو الأشد . مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال في جريمة احراز سلاح .. .. . ٣٦
- وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً في ادانة المتهم . مثال .. .. . ٣٧
- تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . موضوعي . كون الوقائع - كما أثبتتها الحكم - تستوجب اعمال حكم تلك المادة . عدم تطبيقها يعتبر من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض . مثال بين جرمي تبديده وتسليم سلاح .. .. . ٣٨

راجع أيضاً : اجراءات :

(القاعدتان رقما ١٢٧ و ١٢٨)

وارتباط :

(القاعدتان رقما ١ و ٤)

واستئناف :

( القاعدة رقم ٧ )

وتفتيش :

( القاعدتان رقما ٢٢ و ٤٩ )

وتلبس :

( القاعدة رقم ١٨ )

ودعوى جنائية :

( القاعدتان رقما ١٧ و ٢٥ )

وسرقة :

( القاعدة رقم ١٧ )

وعقوبة :

( القاعدة رقم ٢٤ )

ونقض :

( س ١٣ ص ١٠ )

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول : ركن الحيازة

٢ - الأسلحة غير محرم احرازها من الأصل - وانما يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو احرازها اذا توافرت فيهم شروط خاصة .

(الطن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ ص ١٢٥)

٣ - مفاد نصوص المواد الثانية والعاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - والثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نقاذاً للمادة ٣٧ من القانون المذكور - أن جريمة احراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاه مفعول

١ - المقصود بالاحراز في جريمة احراز السلاح بدون ترخيص ، مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض ، لأن الاحراز في هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .

(الطن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٧ ص ١٢٥)  
(والطن رقم ٩٣٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٤ من ١٩٥٠)  
(والطن رقم ١٥١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ص ١٥ من ١٩٤٧)

٦ - الاحراز هو الاستيلاء المادي على الشيء لأي بائع كان ونو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاختفائه . ويمكن في توافر الحيازة أن يكون سلطان المتهم مسوطاً على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز شخصاً آخر نائباً عنه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول أخذاً باعترافه بحيازته الطنبجة المضبوطة وأنها كانت بمسكنه ، ودان الطاعنة الثانية أخذاً بما ثبت في حقها من أنها استولت استيلاء مادياً على الكيس الذي كان يحوى الطنبجة المذكورة وسلمته الى المتهم الثالث - يكون متفقاً مع صحيح القانون .

(الطنن رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢ ص ١٦ من ٢٠١)

#### الفصل الثاني : انترخيص بحمل السلاح

٧ - اعلان صاحب الشأن بالفاء الترخيص أو سحبه - اصحالا لمادة الرابعة في فقرتيها الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أمر ضروري يبدأ به ميعاد تسليم السلاح الى مقر البوليس أو التصرف فيه . أما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم أهمية الاخطار ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله أثناءها ، فهو تقرير لا يتفق مع القانون .

(الطنن رقم ٣٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ ص ١٢ من ٧٤)

٨ - مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن الترخيص شخصي ، فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور .

(الطنن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٤ من ٩٥)

٩ - المستفاد من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣ ، ٨ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون المذكور والمعدل بالقرارين الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦ - أن القوانين اذ حظر حيازة أو احراز الأسلحة النارية الا بترخيص من وزير الداخلية ، قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص

الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاصدار رخصة جديدة .

(الطنن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ من ٦٩٦)

٤ - لما كان العذر الذي أبداه الطاعن - بمرضه خلال الايام الأخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص - لا يعد دقاعاً جوهرياً يتعين معه على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه ، بما يسوغ اطراحه . ذلك لأن بفرض ثبوته فانه لا يدرأ عن الطاعن المسؤولية اذ أنه كان في مسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل بخطاب موسى عليه كما أشار الى ذلك قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس متعينا الرفض موضوعاً .

(الطنن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ من ٦٩٦)

٥ - نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر على عقاب كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم (٣) . ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة » . ومؤدى نص هذه المادة أنها لا تنطبق الا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها فاذا لم يثبت في حق الطاعن لهذه الأسلحة أنه يتجر فيها أو يستوردها أو يعمل في صنعها أو اصلاحها فانه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يمتد اليه العقاب الوارد في المادة ٢٨ من القانون .

(الطنن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ص ١٥ من ٣٢٤)

٢ يونيو سنة ١٩٦٠ فأذا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أن شخص المالك له اعتباره لدى الجهة الادارية عند البحث فى اصدار الترخيص ، وصدوره لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص بل أن سلطانه يظل مبسوطا عليه بحيث تتمتع له الحيازة بحكم تلك الملكية ويقتصر استعمال السلاح على الخفير المرخص له الذى يحوزه لحساب المالك بوصفه تابعاً له . ومن ثم ينصرف أثر الترخيص الى المالك والخفير مما على أن تقتصر حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص - وهو الحراسة - وأن يقتصر الاحراز على الخفير المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض - ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار اليه قد جرى نصها على أن « الترخيص شخصى فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص فى ذلك طبقاً للمادة الأولى » . ذلك بأن المالك لا يمد فى هذا المجال من الغير بالنسبة الى المرخص له ، ومن ثم فإن حيازة الطاعن السلاح محل الترخيص - لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة - على ما سلم به الحكم فى مدوناته - لا جريمة فيه ، ما لم يرد عليه مانع سواء من نص فى القانون أو لقيده فى شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم عندئذ حق وزير الداخلية أو من ينييه فى سحب الترخيص مؤقتاً أو الفسائه على حسب الأحوال والتزام المرخص له تسليم السلاح فوراً الى مقر الشرطة المختصة مع اباحة التصرف له فيه بالشروط والأوضاع المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر . وبديهي ان هذا التصرف لا مناص من اسباغه على المالك بوصفه صاحب حق فى التصرف فى ملكه دون أن ينطلف هذا الحق الى الخفير المرخص له بالسلاح ، الأمر المستمد من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده . ولما كان مناط العقاب طبقاً للمادة الأولى من القانون المشار اليه هو حيازة السلاح أو احرازه وحمله بغير ترخيص ، وكان الطاعن مالكا للسلاح ومرخصا له بحيازته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة احراز ذلك السلاح بغير ترخيص على

شخصيا لمن صدر باسمه الترخيص مقصورا على السلاح أو الأسلحة المينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به . ولما كانت الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم المطعون فيه أن البندقية المضبوطة وذخيرتها قد ضبطت مع المظنون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها ، وأن الترخيص الصادر اليه عن سلاح آخر ، وكان من المقرر أنه يكفى لتحقيق جريمة احراز سلاح نارى وذخيرته بغير ترخيص اللتين رفعت بهما الدعوى الجنائية مجرد الحيازة المادية للسلاح وللذخيرة لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص عن علم وإدراك . وإذ كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية والذخيرة قد ضبطت مع المظنون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها ، وأن الترخيص الصادر اليه خاص بسلاح آخر فإن مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها وتكون جريمة حيازته سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها ، ولا محل للتحدى بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ التى عملها الحكم اذ هى تتحدث عن حق وزير الداخلية فى رفض طلب الترخيص أو تقييده بأى شرط يراه متعلقا بالسلاح المرخص به دون ما يحوزه أو يحوزه الجاني من أسلحة أخرى لم يرخص بها والتي تبقى خاضعة للمعقبة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ دان المظنون ضده بوصف أنه خالف قيود الترخيص الصادر اليه يكون قد أخطأ تأويل القانون وتطبيقه . ولما كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم - فى هذه الحالة - لا يفضح لأى تقدير موضوعى اذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة استناد التهمة ماديا الى المظنون ضده ، فانه يتعين - وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

(الطن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٦٥/٢/٩ ص ١٦٧)

١٠ - مؤدى اشتراط توقيع المالك والخفير على الطلب لاستصدار الترخيص الى الأخير طبقاً للمادة الرابعة من قرار وزير الداخلية الرقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى

الرغم من نوافر المتقاضى لهذا الاحراز ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .  
(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ٢٥١)

١١ - لما كان الحكم المطلق فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر الواقعية والقانونية لجريمتي احراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص اللتين دان بهما المطلقون ضده الأول وجريمة تسليم المطلقون ضده الثاني لذلك السلاح المرخص له بحمله وتخزينه للمطلقون ضده الأول من غير أن يكون مرخصا له بحرازه وأورد على ثبوت كل من تلك الجرائم في حق المطلقون ضدهما أدلة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليهما من تأنيب فعل كل من المطلقون ضدهما بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المطبق الى الفناء الترخيص الصادر للمطلقون ضده الثاني بحمل السلاح المضبوط وحظر وتحريم احرازه وتداوله بالنسبة اليه والغير .

(الطن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ من ١٦ ص ٢٧٤)

### الفصل الثالث : العقوبة والظروف المشددة

١٢ - تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر لا يستند الى أحكام الصود . بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة ج من المادة السابعة من القانون آنف الذكر .

(الطن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٧ ص ٢٠٢)

١٣ - المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء - إنما اذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فانه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه ما دام مرخصا له قانونا فيه ، ذلك أنه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال، على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير الحسن النية .

(الطن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٧ ص ٢٦٥)

١٤ - ما ذكره الحكم المطلق فيه تبريرا لعدم توقيع عقوبة المصادرة ، من أن تمت منازعة جدية قائمة في ملكية البندقية المضبوطة ، ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن مجرد النزاع على السلاح المضبوط لا يمنع قانونا من الحكم بعقوبة المصادرة .

(الطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٥ من ١٧ ص ٥٠٦)

١٥ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الا اذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، فالأمر كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادره يكون قد وقع على خلاف حكم القانون .

(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ من ١٢ ص ١٧٦)

١٦ - عبارة « المشتبه فيهم » الواردة في الفقرة (٣) من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشديد والمشتبه فيهم . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما يدخل في عموم نص الفقرة (٥) المذكورة ويتوافر بالنسبة اليه الظرف المشدد للعقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في فقرتها الثالثة والرابعة ، ما دام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة احراز السلاح والذخيرة ، ومن ثم فإن ما ذهب اليه الحكم المطلق فيه من اعتبار حكم الانذار مما لا يتوافر به الظرف المشدد يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون مما يستلزم منه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٧ من ١٢ ص ٨١٥)

١٧ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر هي عقوبة تشكيلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الطن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٢ من ١٣ ص ٧٢٤)

١٨ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة

الدعوى لهذا الغرض ، فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفة فيه للثالث في الأوراق

(الطن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢ ص ٤٦٩)

٢٢ - الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا هو إجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف ، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالغاء فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود . أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائما فيحتسب سابقة في العود مالم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتسابه سابقة في العود ، وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات . وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته ما يخالف تلك القواعد العامة فإن كل ما تتطلبه المادة ٢/٢٩ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجاني قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية . وليس بلام أن يكون هذا الحكم السابق قد نفذ فعلا لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة الا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة التالية .

(الطن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ص ٢١٤)

٢٣ - عقوبة الرقعة المقررة بالمادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - لجريمة احراز الذخيرة - تعد ذات طبيعة عقابية بحتة ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة احراز السلاح وهي الجريمة الأشد في حالة تطبيق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ ص ٤٨٨)

(والطن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٩ ص ٢٤٦)

الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ، الا أن هذا الجب لا يمتد الى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن جريمتي الشروع في السرقة ليلا من شخصين يحمل أحدهما سلاحا ناريا وحرّاز السلاح والذخيرة وأوقع عليه عقوبة واحدة وهي المقررة لأشدها عملا بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يمتنع منه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها .

(الطن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ص ١٣٤)

١٩ - متى كان مؤدى ما أثبتته المحكمة نقلا عن التقرير الطبى الشرعى عن فحص البندقة المضبوطة ، أن ماسورتها وان كانت مششخة الا أنها قد فقدت طبيعتها فأصبحت في حكم الماسورة غير المششخة ، فإن ما خلص اليه الحكم - في حدود السلطة التقديرية للمحكمة - من اعتبار السلاح مصقول الماسورة حكما وتوقيع العقاب على هذا الأساس سائق ولا معقب عليه فيه ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

(الطن رقم ٢١٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ص ٨٣)

٢٠ - الملة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة اذا كان مرتكبها يحمل سلاحا انما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه الملة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

(الطن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ص ١٧٨)

٢١ - متى كان الثابت أن مذكرة جدول النيابة المرفقة بملف الطعن تنيد أن المطعون ضده حكم عليه غاييا في جريمة سرقة بالحبس شهرا مع الشغل والنفاذ ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أشارت اليه صار نهائيا بحيث يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - الملحق بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يخالف الظاهر من تلك المذكرة ولم تطالب تأجيل نظر

ضده فى جرائم السرقات والشروع فيها والاشتباة ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه فى القانون لرد اعتبار المظنون ضده لما ينقض فانه يكون أيضا مشبوهًا بقصور بعيه مما ينعين معه أن يكون مع النقص الاحالة .  
(الطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ من ٢٣٢)

٢٥ - انه وأن كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، الا أنه وقد تضمنت الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم المظنون فيه ثبوت تجريم القتل المسند الى المظنون ضده الثانى - صاحب السلاح المضبوط وذخيرته - واعتباره مسئولًا جنائيًا عن واقعة تسليمه السلاح وذخيرته للمظنون ضده الأول بما يتمتع عليه معه قانونًا احرارًا وتداول ذلك السلاح فانه كان يتعين على المحكمة أن توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ سالفة الذكر وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها فى جميع الأحوال ما لم يقيم دليل على عدم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائيًا - ويكون الحكم المظنون فيه اذ أغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه تقضًا جزئيًا وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة الى عقوبتى الحبس والرامة المقضى بها .

(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ ص ١٦ من ٢٧٢)

٢٦ - حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الأسلحة والذخائر - الأحكام التى تعد ظرفًا مشددًا لجريمة احرار السلاح . وقد اشترط فى الأحكام الصادرة فى قضايا المخدرات أن تكون حيازتها أو احرارها بقصد الاتجار . فخرج من عدادها الأحكام الصادرة فى قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار . ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم انما كان لحرارته مخدراتًا بقصد التماطى وهو لا يتدرج ضمن الأحكام المنصوص عليها فى الفقرة ( ح ) من المادة السابعة من القانون سالف البيان . فان ما ذهب اليه الحكم المظنون فيه من اعتبار ذلك الحكم ظرفًا مشددًا وتوقيمه على المتهم العقوبة المخلطة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة

٢٤ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ ، لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ( ب ، ج ، د ، هـ ، و ) من المادة السابعة التى تناول الفقرة ( ج ) منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتتناول الفقرة ( و ) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرافعة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقًا للمادة ١٦ من قانون العقوبات . ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بمعاينة المظنون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى الى أنه سبق الحكم عليه فى جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بفسى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة فى جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق . ووثبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار معو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من افسدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد فى قانون الأسلحة والذخائر نصًا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه فى المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه فى السابقة التى اتخذت أساسًا للظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد دون أن يبين تواريخ الأحكام السابق صدورها على المظنون

٣٢٤٢/١ عقوبات وجناية احرار سلاح ، وطبق المادة ٣٢ عقوبات قففى بمقتبة الجريمة الأشد ، وهى العقوبة المقررة لجريمة احرار السلاح والفسخية ، وكان الحكم لم يسند الى الطاعنين احرار السلاحين المضيوبين وانما أسند الى كل منهما احرار السلاح والطفلة اللذين استعملهما فى الحادث واعتبد فى ذلك على أقوال المجنى عليهما وما أسفر عنه التقرير الطبي من أن اصابة كل منهما حدثت من عيار نارى مصر بالرش ما يلزم عند احرارهما للأسلحة النارية التى أحدثت هذه الاصابات ولفساخها ، وهو لم يعرض للسلاحين المضيوبين الا بصيد القضاء بمصادرتها عملا بنص المادة ٣٠ عقوبات ، فان النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون فى غير محله .

(الطن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٧١٣)

٣٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق للمحول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - فى الاحالة المباشرة الى محكمة الجنابات ، انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنابات المنصوص عليها فى تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التى تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة احرار السلاح النارى وذخيره بغير ترخيص هى من بين الجرائم التى يجوز فيها الاحالة مباشرة الى محكمة الجنابات عملا بنص الفقرة سائلة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن للأسباب التى أوردها الى أن الطاعن أحرز سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعملهما فى جريمة الشروع فى القتل المقررة بجناية الشروع فى السرقة . وكان لا يقدح فى سلامة استخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يضبط ، طالما أنه استقر فى يقين المحكمة احرار الطاعن له . فان ما انتهى اليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع فى القتل المقررة بجناية الشروع فى السرقة وبين جريمة احرار السلاح النارى وذخيره يكون سديدا وسائما . ويكون النعى عليه بانطوائه على بطلان فى الاجراءات أثر فيه على غير أساس .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٦٩٠)

٣١ - استحدثت القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنظيما خاصا

من المادة ٣٦ من القانون المذكور ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون مما يستلزم منه نقضه وتصحيحه .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٠٤)

٢٣ - حمل السلاح فى السرقة طرف ماضى متصل بالفعل الاجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلام شركا ولو لم يعلم به .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٥٦)

#### الفصل الرابع : ارتباط الجريمة بأخرى

٢٨ - استقر قضاء محكمة النقض على ان أساس الحق المحول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنابات المنصوص عليها فى تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التى تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فاذا كان الثابت ما أورده الحكم المطعون فيه ان ضبط السلاح النارى وذخيره بمنزل المتهم فى الوقت الذى ضبط فيه معززا مخدرا ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتى احرار السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ سائلة الذكر ، لأن جريمة احرار المخدر هى فى واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجناتين ، فانه لا سبيل الى تحريك الدعوى بالنسبة لها الا بالطريق المعتاد وهو تقديمها الى غرفة الاتهام . ومن ثم فان النيابة اذ أحالت المتهم « الطاعن » مباشرة الى محكمة الجنابات عن هذه التهم جميعها ، فدانته الحكم المطعون فيه عنها وأزل عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى المقررة قانونا لجريمة احرار المخدر بقصد الاتجار ، فانه يكون مشوبا بالبطان متعينا نقضه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة احرار المخدر وباعادة الدعوى بالنسبة لتهمتى احرار السلاح النارى وذخيره الى محكمة الجنابات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٨٢٣)

٢٩ - اذا كانت النيابة العامة قد أسندت للطاعنين انهما شرعا فى قتل المجنى عليهما بصلاحيهما كانا يعملتهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد استعمله قية القتل لعدم اقتناعه بتوافرها وانتهى الى اعتبار الحادث جنحة منطبقة على المادة

فإذا كان الحكم المعلوم فيه - بعد أن أثبتت تهمة القتل العمد في حق المتهم « الطاعن » وأنها حصلت بمقتوف ناري - خلص إلى ثبوت تهمتي احرار السلاح والذخيرة في حقه أيضا استنتاجا من أن قتل المجنى عليه نتج عن اصابته بمقتوف ناري أطلقه عليه المتهم من بندقيته ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، فإن ما ينمى هذا الأخير على الحكم من أنه دانه بجريمتي احرار السلاح والذخيرة رغم أنه لم يضبط لديه شيء منها ، يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ ص ١٢ ص ٧٤)

٣٤ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لأنهاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششغن حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى إلى موت ، وطلبت النيابة مقابته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ١/٢٦٦ - ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، وكان الحكم المعلوم فيه قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة استنادا إلى أدلة الثبوت في الدعوى وإلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والتي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في ١٩/١١/١٩٤٦ - وكان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه لم يرق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بدء وانتهاء تنفيذها ، وكانت المادة ٥٥٠ اجراءات المدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بعضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة أو جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقم السوابق ، ورتبت المادة ٥٢٣ اجراءات على رد الاعتبار معو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المخدد

بتشكيل محكمة الجنائيات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنائيات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جنائية من الجنائيات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجنائية أخرى غير ما دتر فتكون محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنائيات المروضة على محاكم الجنائيات في دور انعقادها الجارى وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل في ذات الدور . فإذا كانت جنائية احرار السلاح الناري يعير ترخيص و احرار الذخائر المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجنائية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٩٦ سالفة البيان إلى انها أحييت إلى المستشار الفرد بأمر حالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة بها ، فإن الاختصاص ينمقد للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على جنحة . ويشين عليه تبعا لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ن جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ص ١٥ ص ٧٤٧)

#### انفصل الخامس : مسائل منوعة

٣٢ - عماد الاتبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة المسندة للمتهم ، ولا يمنع من مساءله واستحقاقه العقاب عدم ضبط السلاح ، مادامت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة التي أوردتها أن المتهم كان يحزر « الفرد » الذى قال عنه الشهود وأنه أطلق منه النار على المجنى عليه فأصيب منه وأنه سلاح يحظر القانون احراره .

(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ ص ١٢ ص ٥٥٤)

٣٣ - وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لادانة المتهم ، ما دام القاضى - بما له من حرية في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه - قد انتهى إلى الادانة التي رسخت في يقينه نتيجة استخلاص سائق من واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها .



المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستند من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جنسية عامة دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض بعد وعلى الرغم مما يشير اليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم اذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تحييص سببه ، ولا يفترض على ذلك بأن العقوبة المفضى بها - وهي السجن لمدة ثلاث سنوات - داخلية في العقوبة المقررة لجناية احرار سلاح مجرد من الظرف المشدد اد الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احرار السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها انما وقتت عند حد التخفيف الذي وقتت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل منه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا العهد القانوني - لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعيبه مما يمتنع معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ن جلسة ١٢/٥/١٩٦٤ م ١٥ ص ٢٨٠)

٣٧ - عدم ضبط السلاح الناري مع المتهم ليس من شأنه أن يقدح في سلامة استدلال الحكم ما دام أنه اقتنع من الأدلة السائفة التي أوردها بأن الطاعن كان محزراً للسلاح الناري المضبوط .

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٥ ن جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ م ١٦ ص ٢٠٢)

٣٨ - من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمراً داخلياً في سلطة قاضي الموضوع ، له أن يقرر فيه ما يراه استناداً الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه ، إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى - كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه - تستوجب افعال حكم تلك المادة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح استناداً الى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق به معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات اذ أن عبارة الحكم تفيد أن جرمي التبديد

المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستند من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جنسية عامة دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض بعد وعلى الرغم مما يشير اليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم اذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تحييص سببه ، ولا يفترض على ذلك بأن العقوبة المفضى بها - وهي السجن لمدة ثلاث سنوات - داخلية في العقوبة المقررة لجناية احرار سلاح مجرد من الظرف المشدد اد الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احرار السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها انما وقتت عند حد التخفيف الذي وقتت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل منه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا العهد القانوني - لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعيبه مما يمتنع معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٢ ن جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٣ ص ٨٢٤)

٣٥ - متى كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحراره سلاحين مششخين قد اكتفى في اثبات ذلك باعترافه بأنهما من طراز « لي أفيلد » ، وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته - وهي المشخنة - وكان الحكم لم يدل على أن ماسورتي السلاحين لم تفقدا - لأى عارض - تلك الصفة المعتبرة في القانون لازال العقوبة التي أوقعتها المحكمة فانه يكون مشوباً بالقصور ، ولا يفترض بأن العقوبة المفضى بها هي المقررة لجريمة احرار الأسلحة غير المشخنة ، ذلك بأن المحكمة بعد أن طبقت المادة ١٧ عقوبات نزلت الى الحد الأدنى للعقوبة طبقاً للوصف الذي أخذت به فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي اليه لو أنها تنبت الى ما ينبغى ومن ثم فانه يمتنع نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ ن جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢ م ١٤ ص ٢٤٥)

٣٩ - المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها - وأن تطبق عليها نصوص

لا يخضع لأى تقدير موضوعى بمد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت استناد الواقعتين اللتين دالت الطاعن بهما فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه والاكتفاء بالمقوبة التى قضى بها الحكم عن جريمة التهديد باعتبارها الجريمة الأشد ومعاينة الطاعن بها وحدها عن الجريمتين عملا بأحكام المادة ٣٣ عقوبات .

(الظن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٥ في جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ ص ١٦٩ من ٢١٩)

وتسليم السلاح فى صورة الدعوى قد انتظمهما فكر جنائى واحد وجمعت بينهما وحدة الفرض فشكلت منهما وحدة قانونية لها أثرها فى توقيع العقاب على مرتكبيهما وهو ما كان يقتضى اعمال أحكام تلك المادة واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالمقوبة المقررة لأشدهما وهى جريمة التهديد . ولما كان الحكم قد قضى بمقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان تصحيح هذا الخطأ

## ( ش )

شبه الجنحة المدنية • شخصية اعتبارية • شركات • شروع • شريك • شهادة جبركية • شهادة زور • شهادة  
صحبة • شهود • شيك بدون رصيد • شيوعية



## شبهة الجنحة المدنية

## موجز القاعدة :

القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية - المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - في حالة الحكم بالبراءة - شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته الى المتهم دون ان تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . لا وجه لتقرير المسؤولية على أساس شبه الجنحة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .

## القاعدة القانونية :

الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تقي مقارنة المطعون ضده الفعل المادى المكون للخطأ الذى نشأ عنه الحرق ، ومن ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسؤوليته على أساس شبه الجنحة المدنية .

(الطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٢ ذ جلسة ١٦٦٢/٢/٥ ص ١٤ من ١٦٦٩)

- شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته الى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به

## شخصية اعتبارية

## موجز القاعدة :

الشركة العامة لاستصلاح الاراضى • الحقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى • بقاؤها متبعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة • افصح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين • اعتبارهم في حكم الموظفين العامين في صدد جريمة الرشوة •

راجع ايضا تامين :

## القاعدة القانونية :

قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين اخضعهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقا لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة اذ أضاف المشرع الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم المرتضى «الموظف المسمى» مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بتصيب ما . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن الطاعن وهو يعمل سائقا بشركة العامة لاستصلاح الاراضى لا يعد موظفا أو مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ذ جلسة ١٦٦٤/٥/١١ ص ١٥ من ١٦٦٩)

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الاراضى وقرار مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بانشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الاراضى لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الاراضى الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها واقامة المنشآت والمروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك . ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة الا في مسائل محدودة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار

## شركات

عدد القواعد

الفصل الأول : شكلها القانوني « تمتعها بشخصية معنوية مستقلة »	٢
الفصل الثاني : أثر تأميمها على شكلها	٣
الفصل الثالث : تمثيلها في الدعاوى	٥

## موجز القواعد :

الفصل الأول : شكلها القانوني « تمتعها بشخصية معنوية مستقلة » .

اشركة العامة لاستصلاح الأراضي . العاقبة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . انصاح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه الى علم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العامين في صدر جريمة الرشوة

موظفو المؤسسات العامة : اخضاعهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .. ١

احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل احكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لاحكام القانون الخاص .

قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لاحدى الهيئات العامرة ثم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ تطبيق القانون ٢

## الفصل الثاني : أثر تأميمها على شكلها القانوني

لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . اتجاهه الى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التي يرى العاقبة بها هذا الاشراف لا يعني زوال شخصية المشروع المؤمم . بقاء شخصيته الاعتبارية التي نالت له قبل التأميم . ايلولة الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى الدولة ، لا يمس شكلها القانوني .

مثال .. ٣

## الفصل الثالث : تمثيلها في الدعاوى

للمديرى الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها . ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك . ثبوت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم المطعون ضده من تمثيلها في الدعاوى التي ترفع عنها . حقه في رفع الدعوى المدنية بصفتها نائبا عن الشركة . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه بهذه الصفة وبقبولها . صحيح في القانون .. ٤

الخطأ في بيان اسم الشركة في اعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بولؤها وعدم ههيتها . مادامت تحريات الجهة الادارية قد اسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم . واجب الحكمة : هوتكليف الطاعن بإعادة اعلان الشركة اعلانا صحيحا وان تناول في حكمها الخلاف الظاهر بين الصنوتين . والا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .. ٥

## القواعد القانونية :

للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتمهيرها واقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة في مسائل محدودة مثل تلك التي تمس

الفصل الأول : شكلها القانوني « تمتعها بشخصية معنوية مستقلة » .

١ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص

نشاطها ، ذلك بأن حدود هذا الاشراف تقف عند حد التوجيه والتخطيط تمشيا مع السياسة الاقتصادية العامة وابتغاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة بل أن سلطة الجمعية العمومية للشركة المشار إليها بوصفها من شركات المساهمة ظلت كاملة الى وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة الى الشركات التابعة لها وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الحدود التي بينها القانون . ولما كان التعديل الذي أدخل على المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - بعد واقعة الدعوى - لا يعطف أثره على الواقعة المطروحة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولي عليه ملوك لاحدى الهيئات العامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٤ ص ١٦٠ ص ٢٣٠)

#### الفصل الثاني : أثر تأميمها على شكلها القانوني .

٣ - مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ومذكرته الايضاحية أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى الأبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع اخضاعه لأشراف الجهة الادارية التي يرى الحاقه بها ، وهذا الاشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم ، كما أن ايلولة الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى الدولة - مع تحديد مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم - لا يمس الشكل القانوني الذي كان لها . ولما كانت الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - من بين الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بمؤسسة النقل والمواصلات ثم بالمؤسسة المصرية للصمامة للنقل الداخلي ، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الاشراف على الشركات الملحقة بها التي تتكون منها أموالها ذلك الاشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التي ألحقت بها بمقتضى

السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أنصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العاملين بما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات الصمامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين أخضعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقا لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة اذ أضاف المشرع الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحددة نصت على أنه يعد في حكم المرتشي « الموظف العمومي » مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن الطاعن وهو يعمل سائقا بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفا أو مستخدما عموما ورفض الدعوى بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥٩ ص ٢٤٩)

٢ - ان شركة السكر والتقطير المصرية بوضعها الذي انشئت عليه طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ - والذي وقع الحادث في ظل أحكامه - ظلت تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة ، واشترك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون طبقا للأسلوب المعروف في النطاق الاقتصادي بأسلوب الاقتصاد المختلط تمشيا مع خطة التنمية الاقتصادية والأهداف التي وضعت لها - ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ولا يمس طبيعة هذه الشركة كشخص منوى يملك رأس المال دون المساهمين فيها بما فيهم الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن ميزانيتها . ولا يفسد في هذا ما تقوم به الدولة من هيئة على الشركة تتمثل في اشتراكها بسندوبها في مجلس الادارة وفي رقابتها على

وبقبولها صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٢/١٤ ص ٢٠٢)

٥ - الخطأ في بيان اسم الشركة في اعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها ما دامت تعريبات الجهة الادارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم ، وأنه ثبت لها زيف البيانات والأرقام المثبتة على الخلاف الذى يحمل العلامة المقلدة وأنها جميعها غير صحيحة . ولما كان ما أورده الحكم بشأن ركن العلم بالتقليد لا يؤدي بدوره الى ما رتب عليه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى تتبين وجه الحق فيما ارتأته - أن تكلف الطاعن بإعادة اعلان الشركة اعلانا صحيحا وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوان المثبت بالقائمة المقدمة من المظنون ضده والعنوان الذى تحمله المنتجات المقلدة . وأن ترد بقول سائق على ما أكده الطاعن من أن الموقع على القائمة شخص خيالي اذ ليس في خلو الأوراق من دليل على ذلك ما يقطع بأنه شخص حقيقي وموجود . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا فضلا عن القصور في التسيب بالفساد في الاستدلال .

(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ١٦٨)

القانون سائق الذكر ، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يتعين معه نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

(الطن رقم ٧١١ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ص ١٤٥)

الفصل الثالث : تمثيلها في الدعاوى

٤ - تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة والتوصية بالإسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - على أنه « يكون لمديرى الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك » . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أثبت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم على المظنون ضده تمثيلها في الدعاوى التى ترفع منها ، وكانت الدعوى المدنية قد رفعت منه بصفته قائما عن الشركة ، فانها تكون قد رفعت من ذى صفة في رفعها ويكون الحكم المظنون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية

## شروع

عدد القواعد

١ - ٥	الفصل الأول : شروط تحققه
٦ - ٧	الفصل الثاني : العقوبة المقررة له
٨	الفصل الثالث : مسائل متنوعة
	موجز القواعد :

الفصل الأول : شروط تحققه

- ١ صورة واقعة يتوافر بها الشروع في جناية اغتصاب أثني رشوة .
- ٢ أركان الشروع فيها لا تختلف عن أركان الجريمة التامة لا يستلزم تحقق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذها من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة .
- ٣ يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج العاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ضبط المتهم خارج مبنى الشركة المجنى عليها حاملا آلة مطوكة لها . اعترافه بشروعه في سرقتها . وبأن وقوع الجريمة كان بناء على اتفاقه مع منتهم آخر . قوله بأن ما اقترفه يعد عملا تحضيريا غير صحيح في القانون
- ٥

الفصل الثاني : العقوبة المقررة له

- ١ عدم جواز الحكم بالفرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الاميرية .
- ٢ المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .
- ٣ وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرفقة والحكم عليه بالحبس سواء في جريمة الاختلاس التامة أو الشروع فيها . المادة ٢٧ عقوبات

الفصل الثالث : مسائل متنوعة

- ١ تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه علة مستديرة . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تلك المحكمة اجراء الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثل
- ٨



راجع أيضا : إجراءات المحكمة :

( القاعدة رقم ١٧٨ )

وتزيف :

( القاعدة رقم ١ )

وجرمية :

( القاعدة رقم ١٠١ )

وسرقة :

( القاعدتان رقم ٧ و ٦٤ )

ولاعل اصل :

( القاعدتان رقم ٩ و ١١ )

وقتل عمد :

( القاعدة رقم ١٣ )

القواعد القانونية :

الفصل الأول : شروط تحققه

١ - اذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين دفعا

المجنى عليها كرها عنها للركوب مهما بالسيارة بقصد موافقتها ثم انطلقا بها وسط المزارع التي تقع على جانبي الطريق حتى اذا ما اطمأنا الى انها قد صارا بأمان من أعين الرقباء وأن المجنى عليها صارت في متناول أيديهما شرعا في اغتصابها دون أن يخفلا بعدم رضاها عن ذلك ، ودون أن يؤديا لها الأجر الذي عرضاه عليها في أول الأمر أو الذي طلبته هي - على حد قولها - متمسدين في ذلك على المسدس الذي كان يحمله أحدهما والذي استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فقتل على أحدهما وأصاب الآخر ، فان ما انتهى اليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان المتهمين بها - استنادا الى الأسباب السائغة التي أوردها - يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٤ من ١٩٦١)

٢ - لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط

للمقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعرفة بها في القانون ، وما دام الاختصاص أو الزعم به شرطا في الجريمة التامة فالأمر لا يختلف في حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من احالة المادة ١٠٩ مكررا من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الاختصاص .

(الطن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٧ من ١٩٦١)

٣ - من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤدى اليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين وآخر قد دخلوا منزل المجنى عليه من بابه ثم تسللوا جميعا الى الحظيرة بقصد سرقة ما بها من مواش وعندئذ هاجمتهم القوة ، فان ذلك يعتبر بدءا في التنفيذ لجريمة السرقة لأنه يؤدي فورا ومباشرة الى انمامها ، ومن ثم فان الحكم اذ اعتبر ما وقع من الطاعنين شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/٣/١١ من ١٤ من ١٩٦٢)

(والطن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ من ١٩٦٤)

٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسيالك اللازمة للتريف واستعمالها بالتعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاقتان تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المظنون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتريف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السيالك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزيف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزيف أمر المظنون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فانهم يكونوا قد تمعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم تمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون الحكم المظنون فيه اذ قضى ببراءة المظنون ضدهم استنادا الى أن الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥ من ١٩٦٤)

(والطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ من ١٩٦٥)

٥ - لما كان الحكم قد انتهى في منطق سليم الى أن الطاعن الأول ضبط خارج مبنى الشركة المجنى عليها حاملا آلة حاسبة مملوكة لها واعترف بشروعه في سرقتها وبأن وقوع هذه الجريمة كان بناء على اتفاقه والطاعن الثاني ، بمعنى أن انبده في تنفيذ الجريمة كان نتيجة اتفاق الطاعنين وأن ضبط الطاعن الأول قد تم وهو في هذا الطور من أطوار الجريمة بغير تراجع من جانبه عن المضي في تنفيذها

تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى استناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الاحالة ، وهي الواقعة المكونة للعامة والتي قد يثير الطاعن جدلا في شأنها . ولما كان ما أوردته الحكم المطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع الى ما أجرته من تعديل هو بيته الاخلاخ بحق الدفاع المنهى عنه في القانون ، وما ساقه الحكم تبررا لهذا الاجراء لا يصلح سنداً لتبريره ، ذلك بأن طلب المدافع أخذ المتهم بالتقدير المتيقن كان منه بعد تقيي نية القتل عنه — كما يدل على ذلك سياق مرافحته، ولا يدل بذاته على أنه طلب اعتبار الواقعة ضرباً أحدث عاهة ، ولم يبد في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات الى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت اليه في المداولة من تعديل للتهمة ، وخصوصاً أن تهمة الشروع في القتل — كما وجهت الى الطاعن — قد خلت من أية إشارة الى العاهة ، ولا يفنى عن ذلك ورود وصفها في التقرير الطبي أو في شهادة الطبيب الشرعي في جلسة المحاكمة ، والدفاع بعد غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . ولما كان القانون لا يحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة — شملت التحقيق — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلت الدفاع عنه الى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٨ ص ١٦ ص ٨٢٠)

فيكون غير صحيح في القانون قول الطاعن الثاني بأن ما اقترفه يعد عملاً تحضيرياً .

(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٩ ص ١٦ ص ٤١٥)

#### الفصل الثاني : العقوبة المقررة له

٦ — شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص — ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حال الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات — أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ ص ١٦ ص ١٧٢)

٧ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم — بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة — بالرأفة وقضى عليه بالحبس، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن توفت مدة العزل المقررة بها عليه اتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ ص ١٦ ص ١٧٢)

٨ — ان تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر الاحالة، مما تملك بمحكمة الجنايات اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو

شريك

#### موجز القواعد :

تحمل للعامل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها . الفصل في الاحتمال . موضوع ١  
حمل السلاح في السرقة . طرف مادي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يعلم به . . . . . ٢

راجع ايضا : التفاق :

( القاعدة رقم ٣ )

واشتراك :

ولاعل اصل :

( القاعدة رقم ١ )

ونقض :

( ص ١٢ ص ٧٨٨ )

## شريك

### القواعد القانونية :

بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ من ١٦ ص ٥٥٦)

٢ - حمل السلاح في السرقه ظرف مادي متصل بالفعل الاجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ من ١٦ ص ٥٥٦)

١ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الحناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء . والاحتمال أمر متعلق

## شهادة

### موجز القاعة :

الشهادة • طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والمميز . لا يمكن أن تقبل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال : راجع أيضا : إثبات • شهود •

### القاعدة القانونية :

للحادث إذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ في الاعتبار ما أدلت به الشهادة المذكورة في صدد استعمال الجناة أداة القتل في إطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجرى وهو يحمل بنقية يطلق النار منها - مساندة لما رواه شهود الرؤية - وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصرا من العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في الدعوى وظهرت بها رواية شهود الرؤية بل انها اعتمدت عليها من بين ما اعتمدت في ترجيح نوع الأدلة التي استعملت في الحادث وقد كانت موضع مجادلة من الدفاع عن الطاعنين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم من أن تلك الشهادة كانت في عقيدة الحكم خالية من الضمانة القانونية التي يصححها الركون اليها مما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكمة عند تكوين عقيدتها في الدعوى . واذا ما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فان فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يعيبه فضلا عما تردى فيه من اخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ من ١٥ ص ١٩٣)

الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه وهي تقتضى بداهة فيمن يؤديها العقل والتبصير ، إذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على أدائها . ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص غير قادر على التمييز - فإذا كان ما أورده الحكم يفيد حداثة سن الطفلة ( الشاهدة ) وهتزاز ادراكها وفي الوقت الذي أورى فيه عدم تعويله كثيرا على أقوالها فانه نوه بأخذه بشهادتها في التحقيقات في خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه ومكانه على الرغم من منازعة الدفاع في قدرتها على التمييز وتمسكه بوجود دعسوها لمناقشتها في ذلك مما كان يقتضى من المحكمة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون اليها وهو ما يعيبه ، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن في شاهد بأنه غير مميز الاعتماد على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضاح عدم صحته . ولا يصح الحكم ما استورد اليه من قول بأن اقتصر في التعويل على أقوال هذه الطفلة في نطاق الصورة الصامة

## شهادة جمركية

### موجز القواعد :

المبرة - يصدد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار المنفذ له بشأن استخراج شهادات الجمرك القيمة - هي بوصول البضائع الى جمرك مصر لا الى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها

إيجاب القانون تقديم شهادة جمركية قيمته مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها عن الصلة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسال متفرقة . علة ذلك ؟

٢ .. .. .

### القواعد القانونية :

في القانون بما يلحقه من تأخر الحاكم الإداري لاقليم غزة في الرد على مكاتبات الشركة له بطلب موافقاتها بما يفيد استلام البضاعة لأن ذلك لا يعفيه أصلا من الالتزام بتقديم تلك الشهادة في الميعاد المقرر من وقت وصولها الى جمرك مصر .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ ص ١٦ ص ٧٤٣)

٢ - يوجب القانون تقديم شهادة جمركية قيمة مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التعويل على ما إذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها من الصلة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة ، إذ أن المقصود بالمراقبة ليس ورود البضائع في ذاته بقدر ما هو تتبع عمليات النقد الأجنبي المقرج عنه بكل استمارة على حدة .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ ص ١٦ ص ٧٤٣)

١ - الدفع من المتهم بأن البضاعة التي أفرج عن الصلة الأجنبية من أجل استيرادها كانت مطلوبة لحكومة غزة التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وهي لم تخطره بوصول تلك البضاعة إلا بعد انقضاء الميعاد القانوني - مردود بأن العبارة هي بوصول البضائع الى جمرك مصر لا الى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها . ولما كان المتهم مقرا بأن البضاعة التي أفرج عن الصلة الأجنبية من أجل استيرادها قد وردت الى الجمرك المصري أولا ، وكانت مصلحة الجمارك بالجمهورية هي الجهة المختصة بتلقي طلبات الحصول على الشهادة القيمة دون تلك الجهة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، وكان المتهم معترفا بعدم تقديم الطلب في الميعاد المقرر . فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير أساس ، ولا يجدي له التمسك من توبة عدم قيامه بواجبه المقرر

### شهادة زور

#### موجز القواعد :

أركان جريمة شهادة الزور • اطمئنان المحكمة الى مغايرة أقوال الشاهد الحق وتأييد الباطل . بعد حلفه اليمين • بقصد تضليل القضاء • مع التعميم عليها حتى نهاية الجلسة .. .. . ١

تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك • علة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة • وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صلت عنه إلا بناء على ظروف يرجع مهماسدقه في تلك الرواية دون الأخرى • مثال ٢

راجع أيضا : نفس > في المظن •

( ص ١٣ ص ٨٠٦ )

### القواعد القانونية :

الطاعنين من أجلها وأورد في شأنها يساها كافيا مسانفا وصحيحا .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ ص ١٢ ص ٥٢٢)

٢ - الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة ، وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة مما يتحتم منه أن لا يؤخذ

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين الثالث والرابع بالجلسة شهادة كاذبة قصدا منها افلات المتهمين في الجنابة من العقاب ناسبين الى الجنى عليه ما لم يقله ، وصما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى منايرتهما الحق وتأييد الباطل بعد حلف اليمين وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاولة للمتهمين فان الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التي دان

ذاته أن يؤدي إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث معيباً ويستوجب نقضه بالنسبة إليه وإلى الطاعنين الأول والثاني - المحكوم عليهما في الجريمة التي سمعت فيها تلك الشهادة - وبالتالي فإنه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين والاحالة .

(المن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٦ من ١٦)

### شهادة صحية

#### موجز القاعة :

صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الإعلان الدستوري في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وتنفيذاً لحكم المادة ٢٣ الوارد بمضمون قرار وزير الصحة المذكور . اعتبر الحكم المطعون فيه تهمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت الخلو من الأمراض المعدية وعدم الحمل لجرائيمها مخالفة لا جنحة . خطأ في تطبيق القانون .

اعتبار الحكم المطعون فيه تهمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت الخلو من الأمراض المعدية وعدم الحمل لجرائيمها مخالفة لا جنحة . خطأ في تطبيق القانون .

#### القاعة القانونية :

١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية أن يكون تردداً لهذا الإذن العام المستمد من النص المشار إليه ، وليس في هذا الإذن نزول من السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو في حقيقته دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين في الحدود سالفة البيان . ولما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر تنفيذاً لحكم المادة ٣٣ الوارد بالبإب الرابع منه إذ أنه يشتمل على أمر لازم عن طيعة الفعل ، وضروري لتطبيق القانون وجوهري لتنفيذ المادة المذكورة وذلك بما جاء به من بيان لإجراءات الوقاية والمكافحة من الأمراض المعدية التي أجملها النص ، ومن ثم فالعقاب المبين بالمادة ٢٦ من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع ينعطف أيضاً على الإخلال بمضمون ذلك القرار . فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تهمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت الخلو من الأمراض المعدية وعدم الحمل لجرائيمها المسندة إلى المطعون فيه مخالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وبتعين نقضه وتصحيحه باعتبار الواقعة جنحة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة إلى هذه التهمة .

(المن رقم ١٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٠ من ١٦)

برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يرجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . ومن ثم فإن ادانة الطاعن الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به العدة وما قرره في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد

الأصل أنه لكي يحقق النص التشريعي الملة من تطلبه فإنه يمتنع أن يكون كاملاً مبيناً الفعل الإجرامي والعقوبة الواجبة التطبيق . على أنه لا حرج أن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد عقوبته تاركاً للأجهزة التنفيذية لتفصيل ذلك العمل أخذاً بما هو مقرر للسلطة التنفيذية من تولى الأعمال التشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه أن يخالف غرض الشارع وهي السلطة المستمدة من المبادئ الدستورية المتواضعة عليها . وقد عني الإعلان الدستوري في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادرة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - في ظل الدستور المؤقت - والذي صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الغذاء والشراء - في ظله ، بتفنين هذا المبدأ فنص في المادة ١٧ منه على أن « يمارس المجلس التنفيذي : ( أ ) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها ... » ومن ثم يكون هذا القرار مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه ذلك الإعلان الدستوري ولا يبدو الإذن الوارد بالقانون رقم ١٣٧ لسنة

شهود

راجع : البتة شهود

## شيك بدون رصيد

عدد اقواعد

### الفصل الأول : أركان الجريمة :

الفرع الأول : الركن المادى .. .. . ١ - ٩

الفرع الثانى : الركن المعنوى « القصد الجنائى » .. .. . ١٠ - ١٣

الفصل الثانى : وجوب أن يكون للشيك تاريخ واحد .. .. . ١٤ ، ١٥

الفصل الثالث : تحديد مكان وقوع الجريمة .. .. . ١٦ ، ١٧

الفصل الرابع : ما لا يؤثر فى قيام الجريمة

( أ ) عدم تقديم الشيك فى تاريخ إصداره .. .. . ١٨ ، ١٩

( ب ) الباعث على إصدار الشيك .. .. . ٢٠ ، ٢١

( ج ) اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقى لإصداره .. .. . ٢١

( د ) سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة .. .. . ٢٢ - ٢٥

( هـ ) عدم تقديم أصل الشيك .. .. . ٢٦

الفصل الخامس : أسباب الإباحة فى الامتناع عن صرف قيمة الشيك .

( أ ) فى حالة ضياع الشيك أو سرقة أو تفليس حامله .. .. . ٢٧ ، ٢٨

( ب ) فى حالة القوة القاهرة .. .. . ٢٩

الفصل السادس : تسبیب الحكم .. .. . ٣٠ - ٣٥

الفصل السابع : مسائل متنوعة .. .. . ٣٦ - ٣٨

موجز القواعد :

الفصل الأول : أركان الجريمة

الفرع الأول : الركن المادى :

استيفاء الشيك الشروط القانونية لاعتباره أداة وفاء لا أداة ائتمان . عدم وجود رصيد . اثره

توافر جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .. .. . ١

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم ؟ بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . علة ذلك : الشيك أداة وفاء ، وحين يطرح فى التداول تعطف عليه الحماية القانونية

تقديم الشيك الى البنك هو إجراء مادى يتجه الى استيفاء مقابله ، ولا شأن له فى توافر أركان الجريمة . أفاد البنك بعدم وجود رصيد : إجراء كاشف للجريمة التى تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائى ، سواء كان هذا الإجراء معاصراً لوقوع الجريمة أو متراخياً عنها

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قيامها بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . انطباق هذا على الشيك الاسمى . قصر الجريمة على العلاقة بين الساحب والمستفيد . عدم وقوعها الا على من تحرر الشيك باسمه . الشيك الاسمى . غير معد للتداول بالطرق التجارية ، بل بطريق الحوالة المدنية

إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، وجوب للمسئولية الجنائية : ولو كان مصدر الشيك وكيلًا عن صاحب الحساب . علة ذلك : مقارفة الوكيل الجريمة كفاعل أصلى

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم : بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك الى البنك . لا شأن له فى توافر أركان الجريمة . هو إجراء مادى يتجه الى استيفاء مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إجراء كاشف للجريمة

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد ميلفا بحيث يصبح الباقى غير كاف لسداد قيمة الشيك

٧

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد • قيامها • بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علم بعدم وجود مقابل وفاء للسحب في تاريخ الاستحقاق • تقديم الشيك إلى البنك • لا شأن له في توافر أركان الجريمة • هو إجراء مادي ينتج إلى استيفاء مقابل الشيك • مثال .. .. ٨
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد • تمامها • بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق • علة ذلك ؟ لا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرًا لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخًا واحدًا ٩

### الفرع الثاني : الركن المعنوي « القصد الجنائي » :

- جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات • سوء النية • ما يورفقه • مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب • دفع المتهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المجنى عليه ، وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق • ذلك • بفرض صحته • لا ينفي توافر الجريمة ، ما دام لم يسترد الشيك .. .. ١٠
- القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع • لا عبرة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية • عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .. .. ١١
- جريمة إصدار شيك بدون رصيد • سوء النية فيها : توافره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره • إعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك • لا يعفي من المسؤولية الجنائية • على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظًا فيه بما يفي الشيك حتى يتم صرفه • محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة • لا يؤثر في مسؤوليته الجنائية .. .. ١٢
- سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد • توافره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق • مثال .. .. ١٣

### الفصل الثاني : وجوب أن يكون للشيك تاريخ واحدة :

- طبيعة الشيك : أداة وفاء ، تجري مجرى النقود • اقتضاء ذلك أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء • التاثير على الشيك باستنزاف ما دفع من قيمته الأصلية • حمله بذلك لتاريخين • فقدانه مقوماته كالأداة وفاء • انقلابه إلى أداة اثنتان • خروجه عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات ١٤
- استيفاء الورقة الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجري مجرى النقود اعتبارها شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ عقوبات • حمل الشيك تاريخًا واحدًا • عدم قبول الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .. .. ١٥

### الفصل الثالث : تحديد مكان وقوع الجريمة :

- أين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ في مكان إعطاء الشيك إلى المستفيد ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان آخر .. .. ١٦
- إعطاء شيك في بلد أجنبي • مسحوبًا على بنك في مصر • ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد • سريان أحكام القانون المصري على الساحب المصري ومعاقبته عن هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر • شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبًا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه • المادة ٣ عقوبات .. .. ١٧

### الفصل الرابع : ما لا يؤثر في قيام الجريمة :

#### ( ١ ) عدم تقديم الشيك في تاريخ إصداره :

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد • تتحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره • ما دام أن الشيك قد استوفى شكله القانوني لكي يجري مجرى النقود • ذلك الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع • وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره • لا يعفي المتهم من المسؤولية الجنائية • متى سحب مبلغًا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء .. .. ١٨
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره • غير لازم لتحققها • قيامها ولو تقدم به في تاريخ لاحق • ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود • مثال .. .. ١٩

( ب ) الباعث على اصدار الشيك :

سبب اعطاء الشيك أو الباعث عليه . لا أثر له .. .. . ٢٠

( ج ) اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقي لاصداره :

اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقي لاصداره . لا يؤثر في قيام الجريمة اذا كان الشيك لا يقابله رصيد ، ما دام لا يحيل الا تاريخا واحدا . علة ذلك : تأخير الاستحقاق يس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته لتداول واستحقاقه الدفع بمجرد الاطلاع . اصدار شيك على هذا الوضع . تتكون منه جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات : ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك . اندماج ميعاد الاصدار في ميعاد الاستحقاق ، وانتقال ملكيتها مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد تسليمه الشيك .. .. . ٢١

( د ) سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة :

جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . كيفية سداد قيمة الشيك . لا تؤثر في توافر أركانها .. .. . ٢٢  
جريمة اعطاء شيك بدون رصيد : لاثاير للسداد على قيامها . ما دام قد تم في تاريخ لا حق على ونوعها .. .. . ٢٣  
دفع المتهم الجريمة بأنه أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق . لا يجديه . ما دام لم يسترد الشيك من المجنى عليه .. .. . ٢٤  
الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه ، لا ينفي توافر أركان جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيده . ما دام الساحب لم يسترده من المجنى عليه . الوفاء للاحق لا ينفي قيام الجريمة .. .. . ٢٥

( هـ ) عند تقديم أصل الشيك :

عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات . للمحكمة تكوين عقيدتها بكل طرق الاثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطاعت الى صحتها . مثال .. .. . ٢٦

### الفصل الخامس : اسباب الاباحة في الامتناع عن صرف قيمة الشيك .

( ١ ) في حالة ضياع الشيك أو سرقة أو تفليس حامله :

المعارضة في دفع قيمة الشيك في حالتي ضياع أو تفليس حامله . من اسباب الاباحة . صيانة مال الساحب ، بغير توقف على حكم من القضاء . علة ذلك : حق الساحب في هاتين الحالتين يعلو على حق المستفيد . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . سريان حكمها على الشيك . سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . يدخلان في حكم الضياع . تبديد الشيك ، والحصول عليه بطريق انصب . من حالات اسباب الاباحة . علة ذلك : القياس في اسباب الاباحة امر يقره القانون .. ٢٧  
ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول لمالك المعارضة في صرف قيمته اذا ما أتاحا بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بادانة المتهم والا كان حكمها معيبا ومنطويا على الاخلال بحق الدفاع .. .. . ٢٨

( ب ) في حالة القوة القاهرة :

صدور قانون بوضع أرصدة بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة القاهرة . أثر ذلك : انعدام مسؤولية المتهين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون ساف الذكر حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات .. .. . ٢٩

### الفصل السادس : تسبيب الحكم :

طلب التحقيق . متى لا تلتزم المحكمة باجابه . عند استحالة تحقيقه . مثال . شسيك . بياناته . اثباتها صحة الاستناد الى ما ورد من ذلك بمحضر ضبط الواقعة عند رفض المتهم تقديم الشيك بعد أن تسلمه من المجنى عليه .. .. . ٣٠

أصل الشيك . عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . للمحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الاثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك كدليل في الدعوى .. .. . ٣١



- الدفع بأن الشيك موضوع المدعى لا تتوافر فيه لشروط الشكلية والموضوعية للشيك . اغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهري أو الرد عليه في الحكم . اكتفاؤه بأقول بأن صورة الشيك ثابتة بحضور الشرطة . ذلك قصور ، وإخلال بحق المدعى ٣٢ .. .. .
- العلم بالمديونية ، لا يفيد وحده ثبوت علم بدين ، بترقيع الحيز على ماله لدى الغير ، وما ترتب على ذلك من توقف البنك عن صرف شيك أصدره . فعود الحكم عن استظهار هذا العلم . قصور في استظهار القصد الجنائي في جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد . يستوجب نقضه ٣٣ .. .. .
- استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة . ما دامت الأدلة القائنة في المدعى كافية للثبوت . مثل في جريمة إصدار شيك بدون رصيد ٣٤ .. .. .
- تقديم الطاعن مذكرة إلى المحكمة ضمنها ظروف إصداره الشيك ، ومنعه صرفه ، وحصول المدعى المدني عليه بطريق النصب . دفاع جوهري . على المحكمة أن تعرض له استقلالاً واستظهاره وتمحيص عناصره وأن ترد عليه بما يقدمه إن رأت اطراحه عنه وامسأكاها عن ذلك قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع ٣٥ .. .. .
- راجع أيضا : شيك  
(القاعدة رقم ٣٦) .

### الفصل السابع : مسائل متنوعة .

- المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تمويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . على دين سابق على الجريمة ٣٦ .. .. .
- التمسك بسريان تشريع أجنبي . هو مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها
- سريان قانون العقوبات المصري على واقعة ثبت بالخارج . ذلك يستوجب أن يتحقق قاضي الموضوع من أن هذا الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه ٣٧ .. .. .
- إصدار الطاعن شيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن ماملتين . دلالة ذلك على أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة . لا محل لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات ٣٨ .. .. .

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : أركان الجريمة

##### الفرع الأول : الركن المادي

١ - إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان، فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته - ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدد المسادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المظنون فيه من أن « مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في الماملات على أساس أنها تجرى فيها بمجرد النقود ، واذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا ما دامت هذه الورقة قد استوفت

المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون » - ما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون .

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦ ص ١٣ ص ١٢٤ .

٢ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في الماملات .

( الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ ص ١٣ ص ٨٤٦ ) .

٣ - لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي ، طالما أنه لا يحل الا تاريخا واحدا ، إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير

الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة .

(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٩٢٥)

٧ - تحقق جريمة اعطاء شيك بدون رصيد متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب ، أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .

(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٤ ق ٢٦/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٠٠٥)

٨ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الى افادة البنك التي يطلب فيها ايضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن ، وكانت هذه الافادة لا تكفي بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق - مما كان يقتضي من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر . فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل ذلك يكون مشويا بالقصور الذي يبيح بما يطله ويميز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٠٥٠)

٩ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعد عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتبارها لداة وفاء تجسرى مجرى النقود في المعاملات . ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك منازرا لتاريخ اصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل الا تاريخا واحدا اذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه

من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه النسخ في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع . فاصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك يتندمج ميعاد الاصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكيته مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٤٦)

٤ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وذلك يصدق على الشيك الاسمي فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ عقوبات ، الا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة انما تتم بهذه الأعمال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع الا على من تحرر الشيك باسمه ، ولما كان الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطرق الحوالة المدنية ، ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فان المحكمة من العقاب تكون متفتية في هذه الحالة .

(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٠ - جلسة ٨/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٠٠٠)

٥ - متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصغر الشيك بوصفه وكيل عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فانه يكون مسئولا ويحق عقابه بوصفه فاعلا أصليا للجريمة ، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .

(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٠٠٣)

٦ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، أما تقديم الشيك

١٣ - من المقرر أن الشيك ما دام قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود، فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومتى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا وهو لاحق لانتهاء الوكالة عن البنك التى يدهيها الطاعن ، فان مفاد ذلك أنه صدر فى هذا التاريخ ولا يقبل منه الادعاء بأنه حرر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمل به . كما أن سوء النية فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجديد الاعتماد المتوخ به مادام أنه يسلم فى تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجديد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك وهو ما أقر به أيضا فى المذكرة التى قدمها بدفاعه الى محكمة ثانى درجة .

(الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٢ من ١٦ من ٥٨ .)

#### الفصل الثانى : وجوب أن يكون للشيك تاريخ واحد

١٤ - طبيعة الشيك كاداة وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره . وإذا كان الشيك بعد التأشير عليه باستنزاف ما دفع من قيمته الأصلية قد حمل تاريخين فقد فقد بذلك منذ هذه اللحظة والى - حين تقديمه للبنك - مقوماته كاداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان ، فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسخ حايثها على الشيك بمعناه المعروف بقانونا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مخطئا حين دان الطاعن على أساس معايير لهذا التهم ، ويتعين لذلك نقضه وتبرئة الطاعن .

(الطن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٩/٩ من ١٤ من ٦٧ .)

١٥ - من المقرر أن الشيك ما دام قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود، فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات. ومتى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا وهو لاحق لانتهاء الوكالة عن البنك التى يدهيها الطاعن ، فان مفاد ذلك أنه صدر فى هذا التاريخ ولا يقبل

الطاعة أن يعبر عن طبيعته الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الاجلاع . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن هذا الشيك كان وسيلة ائتمان لا أداة وفاء .

(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ من ١٦ من ٧٩ .)

#### الفرع الثانى : الركن المعنوى « القصد الجنائى »

١٥ - يتوفر سوء النية - فى جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك فى تاريخ السحب . ومن ثم فانه لايجبى التهم ما دفع به من أنه رد البضاعة « التى اشتراها من المجنى عليه واعطاه الشيك مقابل تمثها » - قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى ، ما دام أنه - وبفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ١٢ من ٧٧ .)  
(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٤ . جلسة ١٩٦٤/١/٢٦ من ١٥ من ٦٥ .)

١٦ - أن مجرد اصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائى بمعناه العام - فى جريمة اعطاء شيك لايقابله رصيد - والذي يكفى فيه علم من أصدره بأنه انما يعطى دفع الشيك الذى سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التى دفعت الى اصداره لانها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع فيه خاصة لقيام هذه الجريمة .

(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢ من ١٥ من ٦٧ .)

١٢ - من المقرر أن سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره ، ولا يعنى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك اذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتسفا فيه بما يقبى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفى من ذلك الالتزام ما اشار اليه الحكم من كثرة معاملات المظنون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط . كما أن محاسبة المظنون ضده مع المستيد لا تؤثر فى مسؤوليته الجنائية ما دام أن ذلك قد تم فى تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ من ١٥ من ٧٧ .)

بالشيك الى البنك في تاريخ اصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . لما كان ذلك ، فانه لايعنى من المسؤولية الجنائية من يعطي شيكا لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك اذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ جلسة ١٢/١١/١٩٦٢ من ١٣ ص ٧١٧)

١٩ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ اصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرد النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . فلا يعنى من المسؤولية من يعطي شيكا له مقابل في تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق لعرف قيمته - اذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣٣ ق ٠ جلسة ١٦/١/١٩٦٢ من ١٥ ص ٩٥٠)

(ب) الباعث على اصدار الشيك :

٢٥ - اذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان فان ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا اثر له على طبيعته - ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك ، ومن ثم فان ما أورده الحكم المأمون فيه من أن « مراد الشارع من العقاب على اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري فيها مجرى النقود ، واذا فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا لمادام هذه الورقة قد استوفت المقومات

منه الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يجعله . كما أن سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ينوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجديد الاعتماد المفتوح به مادام أنه يسلم في تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجديد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك وهو ما أقر به أيضا في المذكرة التي قدمها بدفاعة الى محكمة ثاني درجة .

(الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق ٠ جلسة ١٢/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٨٠)

### الفصل الثالث : تعديد مكان وقوع الجريمة

١٦ - اذا كان ماأورده الحكم المأمون فيه أن اصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسليمها الى المستفيد قد تم في جدة ، وقد عاصر ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يعطى قيمة الشيكين في تاريخ السحب ، فان جريمة اصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بكافة أركانها القانونية في مكان حصول الاعطاء للمستفيد وهو جدة ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مصر .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ٨٦٦)

١٧ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته الى مصر هو أن تكون جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه اللجوء الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج « بجدة » ملقبا عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية ، واذا ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة ، فانه من المتمعن على قاضى الموضوع - وهو يصدد ائزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل محاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ٨٦٦)

### الفصل الرابع : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

(١) عدم تقديم الشيك في تاريخ اصداره

١٨ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يتقدم المستفيد

٢٤ - سوء النية جريمة اعطاء شيك بدون رصيد  
ينور بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك  
الذي أصدره . ولا يعفى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى  
بقية الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق مادام هو  
- بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى  
عليه .

( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٤ - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥  
س ٦٠٥ ) .

٢٥ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ  
استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة اعطاء شيك بسوء  
نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب  
الشيك لم يسترده من المجنى عليه . كما أن الوفاء اللاحق  
لا ينفي قيام الجريمة .

( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦  
س ٦١٥ ) .

( هـ ) تقديم أصل الشيك :

٢ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي  
وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون  
العقوبات .. وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل  
طرق الاثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشسية كدليل في  
الدعوى اذا ما اطاعت الى صحتها . ولما كانت محاضر  
الجلسات قد خلت في درجتي التقاضي من طلب للطاعن  
بضم أصل الشيك ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذي  
حرره الطاعن يحمل تاريخاً واحداً ومسحوباً على بنك مصر  
وفد توافرت فيه الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون .  
فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب  
يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤  
س ٦١٨ ) .

**الفصل الخامس : أسباب الإباحة في الامتناع عن صرف  
قيمة الشيك .**

( ١ ) في حالة ضياع الشيك أو سرقته أو تفليس  
حامله .

٢٧ - الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب اليه  
يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالتقود بحيث لا يجوز للماسب  
أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه .  
الا أن ثبت قيماً يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع

التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون » - ما أورده  
الحكم من ذلك صحيح في القانون .

( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٣ س ١٢٤ )  
( والطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤  
س ٦١٨ ) .

( جـ ) اختلاف التاريخ المثبت في الشيك عن  
التاريخ الحقيقي لاصداره :

٢١ - لا يغير من قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد  
أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ اصداره  
الحقيقي ، طالما أنه لا يحمل الا تاريخاً واحداً ، إذ أن تأخير  
تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من  
طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في  
تاريخ السحب بمجرد الاطلاع ، فاصدار الشيك على هذا  
الوضع يكون الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ عقوبات  
ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ  
المثبت بالشيك ، وبذلك يندمج ميعاد الاصدار في ميعاد  
الاستحقاق وننتقل ملكيته مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد  
اصدار الشيك وتسليمه اليه . أما تقديم الشيك الى البنك  
فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي  
يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افادة البنك بعدم  
وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت  
باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي؛  
سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

( الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٣  
س ٨٤٦ ) .

( د ) سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة

٢٢ - تعتبر جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات  
متوافرة الأركان بمجرد اعطاء المتهم الشيك وعلمه بعدم  
وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، بغض النظر عن  
كيفية سداد قيمته بعد ذلك .

( الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ س ١٢  
س ٥٨٦ ) .

٢٣ - لا تأثير للسداد على قيام جريمة اعطاء شيك  
لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، مادام قد تم في تاريخ  
لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥  
س ٦١٥ ) .

وكان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة ، وكان الحكم المظنون فيه لم يفعل اليه فانه يتعين نقضه والاحالة .  
(الطن رقم ١٠٤٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ص ١٠)

٢٨ - من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم . إذ هو دفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فإذا التفتت عنه بلا مبرر كان قضاؤها ميبيا ومنطويا على اخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ٥٠١)  
(ب) فى حالة القوة القاهرة .

٢٩ - الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكيمائيات والمستزمات الطبية تحت التخفظ عملا بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ ، يوفر فى صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انصدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات .

(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ ص ١٤ ص ٦٣٥)

#### الفصل السادس : تسبيب الحكم .

٣٠ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالادانة مادامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للشبوت . فإذا كان ما أوردته انحكم قاطعا فى الدلالة بأن المحكمة لم تال جهدا فى سبيل تحقيق دفاع المتهم ، وقد تبين لها من التحقيق الذى أجرته وجود الشيك فى حوزة المتهم الذى أبى تقديمه ، ومن ثم فقد أصبح اطلاع المحكمة عليه متعذرا ، فانه لا يعيب الحكم أن يدين المتهم استنادا الى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة - ومنها محضر ضبط الواقعة الذى ثبت مما ورد به استيفاء الشيك كافة شروطه الشكلية والموضوعية .

(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ ص ٥٨٦)

بين حكمى المادتين ٦٥ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٥ عقوبات على أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أينما كان موضوع هذا الحق من القوانين الممول بها - باعتبارها كلا متمقا مترابط القواعد - يعتبر سببا من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويعميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوى عليه من مزايا ، وهو فى ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة - الذى يسرى حكمه على الشيك - وقد جرى بأنه « لا تقبل المعارضة فى دفع قيمة الكميالة الا فى حالتى ضياعها أو تفتيس حاملها » ، فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يصون ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب فى حالتى الضياع وافتلاس الحامل يعلو على حق المستفيد واد جعل هذا الحق للساحب يباشره بنفسه بغير حاجة الى دعوى وعلى غير ما توجه المادة ٣٣٧ عقوبات ، فقد أضحى الأمر بعدم الدفع فى هذا النطاق قيذا واودا على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقسومات أسباب الإباحة لاستناده - إذا ما صدر بنية سليمة - الى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر فى ذلك يختلف عن سائر الحقوق التى لا بد لها من دعوى ، فهذه لا تصلح مجرد سببا للإباحة . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم أنه يدخل فى حكم الضياع الرقعة البسيطة والرقعة بطرود والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس فى أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فانه يمكن إلحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة فى الوفاء بقيته ، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الاخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات فى التعامل ، ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التى هى الأصل - هى الأولى بالرعاية . لما كان ذلك ،

عليه من توقف البنك عن الصرف . ومن ثم فإن الحكم يكون معنيا متعينا تقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/١٦ ص ١٤ من ٤٠) .

٣٤ - من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . ولما كان عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . وكانت المحكمة لم تال جهدا في سبيل الاطلاع على الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجني عليه ، فانه لا عليها ، ان هي عولت على شهادة المجني عليه التي اطمأن اليها وجدانها - بأن الطاعن هو صاحب الشيك وعلى سلامة البيانات التي أثبتتها محرر محضر ضبط الواقعة نقلا عن الشيك محل الجريمة .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ص ١٥ من ٦١٠) .

٣٥ - اذا كان الطاعن قد قدم الى محكمة ثاني درجة مذكرة متممة لدفاعه الشفوي الذي أبداه بجلسته المرافعة ضمنها ظروف اصداره الشيك موضوع الدعوى ومنه صرفه وما ساقه تدليلا على أن حصول الدعي بالحقوق المدنية على هذا الشيك انما كان بطريق النصب . كما قدم مستندات يستند اليها في دفاعه ، وكان دفاع الطاعن الذي ضمنه المذكرة ساقفة الذكر هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان أرادت اطراحه عنه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يبيح الحكم .

(الطن رقم ٩٤١ سنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٦ ص ١٦ من ٧٦١) .

### الفصل السابع : مسائل متنوعة

٣٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تمويضا عن جريمة اعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تنقضي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

(الطن ٨٣٦ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٦ ص ١٣ من ١٢٤) .

٣١ - عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة اشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها .

(الطن رقم ١٠١٦ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ص ١٣ من ٥٢٦) .

٣٢ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة اعطائه شيكا بدون رصيد المسندة اليه ، استنادا الى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وان جاء مجبلا الا أن الطاعن قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لاعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كاساس للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري الذي لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى - ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وان ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، الا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ ص ١٣ من ٥٨٤) .

٣٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بقوله « ان علمه بتوقف البنك عن الصرف مستمد من ارتباطه مع سلاح التموين بالجيش بمقود التوريد والبالغ بورود المستخلصات المستحقة له اليه يوميا بانتظام ، وبأنه يحيط بطروفيه المالية التي نبت عنها توقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وتوقف البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره » ، فان الحكم يكون قد قصر في استظهار القصد الجنائي وأقام قضاءه على فروض . ذلك أن علم الطاعن بمدى بونيته لا يفيد وحده ثبوت علمه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب

٣٨ - متى كانت الوقائع كما أثبتها الحكم أن الطاعن أصدر الشيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وهو ما يفيد أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين ارتكبهما مما لا محل معه لأعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ١٢/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٨ )

٣٧ - الأصل أن التمسك بتشريع أجنبي لا يبدو أن يكون مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها ، إلا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الاقليم المصرى عملاً بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه يتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد ازال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل مناقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

(الطعن رقم ٢٠١١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ س ١٢ ص ٨٤٦)

#### شيوعية

##### موجز القاعدة :

اصطلاح « الشيوعية » • لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً .. .. .

##### القاعدة القانونية :

يهدف الى ذلك - اللتين دين بهما الطاعن الثانى ، ولا يغير من الأمر ما ذهب اليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية اليه لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً - لا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى استند اليها الحكم فى الادانة كما هى معرفة به فى القانون . ولما كان هذا التقصور الذى شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذى لم يقدم أسباباً لطعنه ، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين مما عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٧٢)

إذا كان الحكم وإن أورد فى بيانه لمضنون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة ، فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤتممة فى القانون - فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التى حصلها أن الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظاً فى تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جريمة الانضمام الى أى جمعية ترمى الى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة ، والترويج لأى مذهب



( ص )

صحافة • صحيفة الحلة الجنائية • صلع • صندوق التوفير • صيدلية



## صحافة

عدد القواعد

- الفصل الأول :** نطاق حصانة النشر .. .. . ٩
- الفصل الثاني :** مسؤولية رئيس التحرير .. .. . ٣ ، ٢
- الفصل الثالث :** انتخاب أعضاء مجلس نقابة الصحفيين والنيقيب .. .. . ٧ - ٤

موجز القواعد :

**الفصل الأول :** نطاق حصانة النشر

حصانة النشر • نطاق الحصانة • اقتصرارها على الإجراءات القضائية المدنية والأحكام المدنية • عدم امتدادها إلى ما يجري بالجلسات غير المدنية أو المدونة المدنية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية والأولية والإدارية • علة ذلك • نشر شيء منها : هو على مسؤولية فاعلة • جواز محاسبته جنائيا عما في ذلك من قذف أو سب أو اهانة •

حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي • ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص .. .. . ١

**الفصل الثاني :** مسؤولية رئيس التحرير •

نشر إحدى الجرائد خيرا يخط من قدر المجنى عليه ويدعو إلى احتقاره بين مخالفيه • توافر جريمة

القذف • مثال .. .. . ٢

مسؤولية رئيس التحرير : مقترضة منها صفته ووظيفته في الجريدة . ملازمتها له متى ثبت أنه يباشر عادة بصورة عامة دورة في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة • عهده ببعض اختصاصه لشخص آخر • لا يرفع عنه هذه المسؤولية • ما دام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه .. .. . ٣

**الفصل الثالث :** انتخاب أعضاء مجلس نقابة الصحفيين والنيقيب •

انقضاء الجمعية العمومية للصحفيين • عملية الانتخاب . المرة في صحة انعقاد الاجتماع هي بعدد الحاضرين من الأعضاء وليس بعدد من استعمل حقه في الانتخاب منهم • عملية انتخاب النقيب استتار لعملية الانتخاب برمتها .. .. . ٤

عند التعارض بين نص في القانون وآخر في لائحته التنفيذية : نص القانون هو الواجب التطبيق

عملية الانتخاب بنقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية : ( الأولى ) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة • ( الثانية ) بانتخاب النقيب من بين أعضاء المجلس ، وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى •

بدء انعقاد الجمعية العمومية صحيحا - انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب الانتخاب الأول وقبل إجراء الانتخاب الثاني أو امتداد وقت الانتخاب إلى ما بعد منتصف الليل • لا عيب في الانتخاب ولا بطلان في إجراءات انتخاب النقيب .. .. . ٦

انتخاب النقيب يكون من بين أعضاء مجلس النقابة • المادة ١/٤٣ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ •

كون الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحا لعضوية المجلس فحسب ولم يفز بها • كون الطاعن ضد أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة إليه وإنما كان ترشيحه مقصورا على مركز النقيب وفاز به • ليس للطاعن - وهو ليس من أعضاء المجلس - الطعن على إجراءات انتخاب الطاعن ضد مركز النقيب لانتفاء مصلحته .. .. . ٧

**القواعد القانونية :****الفصل الأول :** نطاق حصانة النشر •

وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير المدنية ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ

١ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية المدنية والأحكام التي تصدر علنا ،

خاصا لا تدل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته وألفاظه .

( الملن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٦٤ - ص ١٥  
ص ٦٨٧ )

### الفصل الثالث : انتخاب أعضاء مجلس نقابة الصحفيين والنقيب .

٤ - ما يشره الطاعن بشأن بطلان انعقاد الجمعية العمومية وقت انتخاب النقيب بسبب نقص عدد الحاضرين من الأعضاء وقتذاك عن ربع عدد أعضاء النقابة ، مردود بأن العبرة في صحة انعقاد الاجتماع هي بعدد الحاضرين من الأعضاء وليس بعدد من استعمل حقه في انتخاب منهم. ذلك لأنه من الجائز أن يكون بعض الحاضرين قد أحجم عن استعمال حقه في انتخاب النقيب وليس لأحد من سبيل عليه في هذا الشأن ، هذا فضلا عن أن عملية انتخاب النقيب ليست الا استمرارا لعملية الانتخاب برمتها وهي عملية واحدة تتم على مرحلتين متعاقبتين - فما دام أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحا متفقا مع حكم القانون ، فإن انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب الخاص بمركز النقيب ليس فيه ما يعيب عملية الانتخاب أو يبطل انتخاب النقيب.

( الملن رقم ١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦١ - ص ١٢ ص ٣٩٤ )

٥ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة .

( الملن رقم ١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦١ - ص ١٢ ص ٣٩٤ )

٦ - مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية الأولى بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ، والثانية - وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الأولى - بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . فعملية انتخاب النقيب إذن ليست الا استمرارا لعملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة . وما دام الطاعن لا ينازع في أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحا متفقا مع حكم القانون . فإن انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب الخاص

لا يشهدا غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط . وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فالما ينشر ذلك على مسئولية ، وتجزؤ محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة ، ذلك أن حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ، ولا يمكن أن تتجاوزها الا بشرع خاص .

( الملن رقم ٦٦١ سنة ٣١ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٢ - ص ١٢ ص ٤٧ )

### الفصل الثاني : مسئولية رئيس التحرير .

٢ - ما نشرته الجريدة من أن شابين اقتحما على المجنى عليه - وهو محام - مكتبه وقذفوا بزجاجات الكوكاكولا وانفالا عليه ضربا بالعضى القليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عاريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه بحزام من جلد - ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوي على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير يدعو الى احتقاره بين مخالفيه ومن يماشرهم في الوسط الذي يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

( الملن رقم ٦٦١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٢ - ص ١٢ ص ٤٧ )

٣ - مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبنية على صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على اصدار هذا العدد أو ذلك من أعداد الجريدة التي يشرف عليها فمسئوليته إذن مفترضة نتيجة لبعض اختصاصه لشخص آخر ما دام قد استبقى لنفسه حق الاشراف عليه ، ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسئولية المفترضة انما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها ، فمسئوليته إذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم . وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السباب فقد حقت عليه مسئولية القرصية ولا يمكنه التنصل منها الا اذا كان القانون لا يكتفى للعقاب بمجرد العلم بالمقال والاذن بنشره بل يشترط قصدا خاصا لا يقيد عبارات المقال ولا تشهد به ألفاظه أو علما

ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته اليه وإنما كان ترشيحه مقصوراً على مركز النقيب وفاز به ، وكانت المصلحة منطوق قبول الدعوى فإذا ما صح نظر الطاعن بصدد بطلان انتخاب المطعون ضده ، ولزم البناء على ذلك إجراء انتخاب جديد لمركز النقيب فلا يسوغ للطاعن وهو ليس من أعضاء المجلس أن يرشح نفسه لذلك المركز . ومن ثم تكون مصلحته في هذا الطعن غير قائمة وتعين القضاء بعدم قبوله .

الطن رقم ١ لسنة ٣٥ ق صحافة جلسة ١٦٦٥/١/٢٢ . ص ١٦٦ . ص ٢٤٩ .

### صحيفة الحالة الجنائية

#### موجز القاعدة :

صحيفة الحالة الجنائية لم تمد لائبات المهنة ولا تصلح دليلاً عليها . مثال .

#### القاعدة القانونية :

على ذلك بما ورد في صحيفة الحالة الجنائية من أن مهنة « تاجر » ، فإن قرارها يكون قد بنى على أسباب لا تتجه مما يستوجب الغاء .

الطن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق وظلمات مطايعه جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ . ص ١٢ . ص ٥٩٨ .

بمركز النقيب أو امتداد وقت الانتخاب الى ما بعد منتصف الليل ليس فيهما ما يعيب الانتخاب أو يبطل إجراءات انتخاب النقيب .

( الطن رقم ١ لسنة ٣٤ « صحافة » جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ . ص ١٥٩ .

٧ — تقضى الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين بأنه يكون انتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . ولما كان الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحاً لعضوية المجلس فحسب ثم لم يفز بها ، وكان المطعون ضده

— صحيفة الحالة الجنائية لم تمد لإببات المهنة ولا تصلح دليلاً عليها . ومن ثم فإن لجنة قبول المحامين اذ قضت برفض طلب إعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين تأسيساً على أنه لم يترك مهنة التجارة واستدلت

### صلح

#### موجز القاعدة :

المصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح في أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . أما الصلح في أثناء نظر الدعوى اثره : انقضاء الدعوى الجنائية ، تمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المتقضى بها .

راجع ايضاً : دواع :

( القاعدة رقم ٥٨ ) .

#### القاعدة القانونية :

أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والذي ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يمتنع معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون بالقضاء بالغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح

( الطن رقم ١١٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ . ص ١٤ . ص ١٢٧ .

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يمد — في حدود تطبيق هذا القانون ، بشأبة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجبل الذى قام عليه الصلح ويحدث اثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة اذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ،

## صندوق التوفير

## موجز القاعدة :

صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية ممنوعة . لا يؤثر في ذلك أن معاملاته مع المودعين تكون عن طريق مكاتب البريد . المادتان ١ ، ٦ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٤ .

## القاعدة القانونية :

رغم ما نصت عليه المادة السادسة منه على أن معاملاته مع المودعين تكون عن طريق مكاتب البريد .  
نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الأولى  
على أن صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية ممنوعة  
( الملحق رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٣ ص ١٤  
من ٩٥٤ ) .

## صيدلية

## موجز القاعدة :

سرف أدوية للمرضى من عيادة الطبيب الخاصة . بغير ترخيص بإنشاء صيدلية . إقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف . طلب النيابة تطبيق عقوبة المادتين ٤٠ و ٨٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ .  
إقدام المحكمة على تغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون ، تنص على عقوبة أشد :  
تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع .

## القاعدة القانونية :

٨٣ من ذلك القانون . وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٥ من القانون التي تعاقب عن جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان والعناصر ، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى دون أن تلفت نظر الطاعن الى هذه التهمة الجديدة فاز الحكم يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع .  
( الملحق رقم ٩٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣ ص ١٣ من ٥٣٥ ) .

إذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة الى الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها هي أنه صرف أدوية لمرضى الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة

( ض )

ضبط • ضرائب • ضرب • ضرب أحدث عاهة • ضرب أفضى الى موت •





• ( القاعدة رقم ٤١ ) •

الفصل الثاني : ضريبة الملامى .. .. ٦, ٥

## الفصل الأول : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

الضربة نهائيا

جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار « المادتان ١/٤٨ و ١/٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ » .  
 طبعتهما : جريمة مستمرة استمرارا تحديدا .. .. .. .. ..

حالة الاستمرار : متى تبدأ ومتى تنتهى ؟ انما ننشئها ارادة المنهم ويجدها تداخله بامتناعه المتواصل . انتهاءها : بتقديم الاقرار ، أو بسقوط الحق فى المطالبة بالضريبة . علة ذلك : ارتباط الالتزام بتقديم الاقرار بالالتزام بالضريبة ذاته .

دعوى جنائية • انقضاؤها بالتقادم • وبداية التقادم • من تاريخ تقديم الاقرار بعد فوات  
ميعاده أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال .. .. .

وجوب تعيين الحكم بمقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره أن لم يكن مقدرا مع بيان توافر نية المتهم في التهرب من دفعها والا كان الحكم قاصرا .. .. .

تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الاقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة . تأيد هذا الدفاع بما شاهده الحاسب الضرائبي بالجلبة وبما قدمه المتهم من مستندات . دفاع جوهرى . على الحكمة بتحقيقه وتحرى مبنى صدقه والا كان حكما قاصرا .. .. .

الزيادة في الضريبة التي يلزم المخلف بإدائها أعلاها نص المادة ١٤/٢ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . إذن ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم حتى تنقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ، دون حاجة لطالب من المرافعة أو تدخل منها في الدعوى أو تحقق وقوع ضرر عليها . ليس لصاحبة الضرائب الاعاء مدنيا بطلب توقيفها . طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها . خطأ المحكمة بإغفالها الحكم بها . للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم .

تكييف الحكم المطعون فيه تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدني يحق لمصلحة الضرائب  
ووجدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية \* مخالف للقانون .. .. .

الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . من قبيل التعويض للدولة مقابل ما ضاع أو ما كان عرضة للتضايع عليها من الضريبة بسبب مخالفة الممول للقانون . شموله ما لم يدفع من الضريبة في المعاد المحدد . القول بأن الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى المصومة . غير صحيح .

على الممول أداة الضريبة اما مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لإقامة الحفل على الأكثر . المادة ٧ من القانون المشار إليه . إقامة المطنون هذه الحفلات التي يستحق عليها الرسم خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ . علم سداد الرسوم المستحقة إلا بعد تحرير المحضر ضده في ١٩٥٩/٢٥ . وجوب الزامه بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون . . . . .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

١ - لا يقف التزام الممول بتقديم اقرار عن أرباحه عند حد انقضاء الميعاد المحدد لمباشرة ، وإنما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب في تقدير أرباحه ، وظل هذا الحق قائما الى حين انقضاء الالتزام بأداء الضريبة بالتقادم ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة والممول على وعاء الضريبة أو يصبح ربط الضريبة نهائيا .

( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ - ص ١٢ ص ٢٢٥ )

٢ - جريمة عدم تقديم الاقرار عن الأرباح - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هي جريمة مستمرة تنجدد بامتناع المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون وتظل قائمه ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ ارادة المتهم أو تدخل في تجديدها وذلك الى حين تقديم الاقرار - أو ما بقي حق الخزنة قائما وذلك الى حين سقوط الحق في تقدير أرباح الممول وما يترتب على ذلك من مطالبته بقيمة الضريبة المستحقة . ذلك أن اقرار الممول عن أرباحه هو من وسائل تقدير الضريبة ومن ثم فإن الالتزام بتقديمه يرتبط بالالتزام بالضريبة ذاتها فإذا ما لحقها السقوط سقط معها ، وتبعا لذلك فإن مدة سقوط الدعوى المصوبة في جريمة الامتناع عن تقديم هذا الاقرار انما تبدأ من تاريخ تقديم الاقرار - بعد فوات الميعاد المحدد لتقديمه قانونا أو من تاريخ سقوط الحق في المطالبة بالضريبة حسب الأحوال .

( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ - ص ١٢ ص ٢٢٥ )

٣ - يجب لكل يقضى بزيادة ما لم يدفع الضريبة أن يعين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره ان لم يكن مقدرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المتهم بتعويض بمادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر القصد لديه وتعنده التخلص من الضريبة المستحقة . فإنه يكون قاصرا .

( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٥ - ١٩٦٥/٥/١٠ - ص ١٦ ص ٤٤٦ )

٤ - لما كان المتهم قد أقام دفاعه على أنه قدم الاقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائب بالجلسة

وبما ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة - وهو دفاع جوهري - فإنه كان متعينا على المحكمة أن تسعى الى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه وتجرى مدى صدقه . اذ لو ثبتت صحته لتغير وجه الرأى في الدعوى - أما وهي لم تعمل فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يمييه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ - ص ١٦ ص ٤٤٦ )

## الفصل الثاني : ضريبة الملاهي

٥ - تقضى الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي - بأنه « في جميع الأحوال يلزم المخالف بأداء باقي الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثالها تضاعف في حالة العود » - ولما كانت هذه الزيادة لا تخرج في طبيعتها عن الزيادة أو التمييز المشار اليه في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوي على عنصر التمييز ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزنة أو تدخل منها في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقيق وقوع ضرر عليها ، وأنه لا يجوز للإدارة الضريبية الادعاء مدنيا بطلب توقيمها ، لأن طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها وهي التي تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزائن الدولة ، فإن أخطأت المحكمة بمعهم الحكم بها كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم ، وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للرامة الضريبية - فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه - مؤسسا عليه قضاءه - من تكليف تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدني يحق لمصلحة الضرائب وحدها بالمطالبة به أمام المحكمة المدنية - يكون غير صحيح في القانون .

( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٦ - ص ١٤ ص ٢٤٩ )

٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ هي من قبيل التعويض للدولة في

القانون المشار اليه تفضي بأنه « على أصحاب المحال والمستغلين لها أن يؤدوا الضريبة اما مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لاقامة الحظلة على الأكثر وذلك بالطرق والأوضاع التي تعين بقرار وزاري » - فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بالزام المطعون ضده بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون يكون معنيا مستوجبا نقضه وتصحيحه .

( الطعن رقم ٣٦٤٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/١٦ : ص ١٤٠ )  
( ٢٩٩٩ ) .

مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون ، وينسب الى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد . والقول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها اذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها الى حين رفع الدعوى العمومية غير صحيح . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الحفلات التي يستحق عليها الرسم أقيمت خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ وأن المطعون ضده لم يؤد الضريبة المستحقة عليه الا بعد تحرير المحضر ضده في ٥ مارس سنة ١٩٥٩ وكانت المادة السابعة من

### ضرب

عدد القواعد

- الفصل الأول : الضرب البسيط** .. .. . ١ - ٣  
**الفصل الثاني : ضرب أحدث عامة** .. .. . ٤ - ١٣  
**الفصل الثالث : ضرب أغنى الى الموت** .. .. . ١٤ - ١٩  
**موجز القواعد :**

### الفصل الأول : الضرب البسيط

- القصد الجنائي . هو تصد الجاني ارتكاب الفعل الماس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته .. ١  
القصد الجنائي . التحقت عنه استقلالا في الحكم . غير لازم . متى كان مستفادا مما أورده الحكم من وقائع .. .. . ٢  
التقارير الطبية . صحة الاستناد اليها في اثبات التهمة كدليل مؤيد لأقوال الشهود .. .. . ٣  
راجع ايضا : سرقة :  
( القاعدة رقم ٢٢ ) .

### الفصل الثاني : ضرب أحدث عامة

- عدم التزام المحكمة ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء .. .. . ٤  
رفع الدعوى الجنائية على المتهمين أمام محكمة الجنايات بجناية العاهة المستديرة . اذانتهم - بعد التحقيق - على أساس الجنحة أخذا بالقدر المتيقن . لا خطأ . القول ببطان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح .. .. . ٥  
الدفع بأن المجني عليه شفى من اصابته دون تخلف عاهة مستديرة . ذلك يقتضى دفاعا موضوعيا . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .. .. . ٦  
الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهري . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال .. .. . ٧  
العاهة المستديرة بالعين . يكفي لتوفرها : أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه . تحديد قوة الإضرار قبل الإصابة . لا يلزم .. .. . ٨  
ندب الطبيب الشرعي خيرا في الدعوى . استماتته بتقرير طبيب اخصائي ، وإبداءه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم الى رأى الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الاخصائي الذي لم يحلف اليقين . لا يعيب الحكم .. .. . ٩  
يكفي لتوافر العاهة المستديرة أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منعفتها قد فقدت فقدا كلياً ، حتى ولم يتيسر تحديد قوة الإضرار قبل الإصابة . مثال .. .. . ١٠  
مسائلة المتهم عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . مثال .. .. . ١١

- المقصود بعبارة « يستحيل برؤها » أنها باقية على الدوام والاستمرار .. .. ١٢  
تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديرة . ليس مجرد تغيير  
في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تلك المحكمة اجراءه الا في  
اتناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثال .. .. ١٣

راجع أيضا : طلاع .

القاعدة رقم ١١٢ )

### الفصل الثالث : ضرب أفضى الى الموت

- قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر طرف الترسد . تدليل الحكم على توافر طرف مسبب  
الاصرار تدليلا سائفا والقضاء بالادانة على هذا الأساس ، بعقوبة مما هو مقرر لجريمة الضرب المفضي  
الى الموت المجردة عن توافر هذين الطرفين . ذلك مما لا يجدى الطعن فيه .. .. ١٤
- ثبوت اعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . اعتداء متعمد آخرى على نفس المجنى عليه  
بالضرب في جانبه الأيمن . مساهمة هاتين الاصابات في أحداث الوفاة . مسؤولية كل من المتهمين  
عن ارتكاب جناية الضرب المفضي الى الموت . ادانة المتهم من محكمة الأحداث عن تلك الجريمة  
لا يمنع من ادانة الطاعن عن ذات الجريمة . النع على الحكم بمخالفة القانون - لاهدار حجية  
الحكم الصادر من محكمة الأحداث . لا محل له .. .. ١٥

- لفت المحكمة نظر الدفاع بالجلسة الى أن يتناول في مرافعته ما نمت عنه التقارير الطبية من أن  
الإعراض - لا الاصابات - هي التي أدت بحياة المجنى عليه . عدم اعتباره تغييرا لوصف جناية الضرب  
المفضي الى الموت . هو مجرد بيان لناصرها . انتهاء المحكمة الى عدم قيام رابطة السببية بين فعل  
المتهم ووفاة المجنى عليه واستبعادها تماما لذلك وصف الجناية واسباغها على الواقعة ووصف الجناية  
المنطبقة على المادة ١/٢٤٩ عقوبات . لا حاجة الى الإشارة في مدونات حكمها الى ما أجرته بالجلسة .. .. ١٦
- مسؤولية المتهم عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الاصابة التي أحدثتها ولو كانت عن طريق  
غير مباشر كالتراسخ في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسؤولية .  
مثال .. .. ١٧

- علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . انفرد قاضي الموضوع بتقديرها .  
مادام قد أقام قضائه على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .. .. ١٨
- عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييصها وردّها الى الوصف الصحيح . شرط  
ذلك : وحدة الفعل المادي المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت  
نظر الدفاع الى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .. .. ١٩
- مثال : تعديل الوصف من القتل العمد الى الضرب المفضي الى الموت . عدم التنبيه اليه .  
لا إخلال بحق الدفاع .. .. ١٩

راجع أيضا : أسباب الإباحة :

القاعدة رقم ٣٠ )

ورابطة السببية :

( القاعدة رقم ٧ )

ارادة وعن علم بأن هذا العمل يترتب عليه المساس بسلامة  
جسم المجنى عليه أو صحته .

( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٦/١٠/١٩٦٦ م ١٢  
م ٨٣٢ )

٣ - لا تلتزم المحكمة في جريمة أحداث جرح عمدا  
بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي لدى المتهم بل  
يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما  
أوردتها الحكم .

( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٦/١٠/١٩٦٦ م ١٢  
م ٨٣٢ )

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : الضرب البسيط

١ - التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على  
نسبة أحداث الاصابات للمتهم ، الا أنها تصح كدليل مؤيد  
لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا ييب الحكم  
استناده اليها .

( الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٦ م ١٢  
م ٨٥٢ )

٢ - جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد  
الجنائي العام . وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن

## الفصل الثاني : ضرب احدث عاهة

٤ - لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء متى استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦٦١/١/١٦ ص ١٢  
ص ٩١ )

٥ - تنص المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « إذا رأت محكمة الجنايات ان الواقعة كما هي مينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، أما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها » . واذا لم يمتنع الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصفهم مع آخر أحداثا الاصابات التي نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه ، فانتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى الى مساءلة المتهمين على أساس الجنحة أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ، فان فصل محكمة الجنايات في الدعوى لا يكون منظوماً على خطأ في تطبيق القانون ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى في غير محله .

( الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٤٧ )

٦ - اذا كان بين من مطالمة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم « الطاعن » لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة مستديرة لديه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

( الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ ص ١٣ ص ٢٥٢ )

٧ - اذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذي دين به الطاعنون وبين العاهة التي تخلف بالمجنى عليه ، وهي استئصال الطحال ، وكان بين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي ، ومنها تميز بالطحال أدى الى استئصاله ، دون أن يبين الى أي تاريخ ترجع هذه الاصابات

وما اذا كانت ترجع جميعاً الى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذي حرر فيه التقرير الابتدائي وهل توقع الكشف الطبي لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الأخيرة في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك في تحديد مسؤولية الطاعنين ان صحت هذه الواقعة ، فان الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

( الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٠ ص ١٣ ص ٥٨٧ )

٨ - يكفي لتوافر العاهة المستديرة - كما هي معرفة به قانوناً - أن تكون العين سليمة قليل الإصابة ، وأن تكون قد أصيب بضعف يستحيل برؤها حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإصابة . فإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتسند في حدة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ، وأنه شفى من إصابته وتخلف لديه منها عاهة مستديرة يستحيل برؤها هي ضعف قوة ابصار تلك العين بما يقدر بحوالي ١٠٪/١٠ مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة ابصارها ضعف على أثرها - لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦ ص ١٣ ص ٧٧٥ )

٩ - للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته . فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب إخصائي ثم أقر رأيه وتبناه ، وأبدى رأيه في الطاعن على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند الى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الإخصائي لم يحلف اليمين .

( الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦ ص ١٣ ص ٧٧٥ )

١٠ - من المقرر أنه يكفي لتوافر العاهة المستديرة كما هي معرفة به قانوناً - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤها أو أن تكون منقصة قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر

بحديث قوة الابصار قبل الاصابة - واذا ما كان الحكم قد ثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى من تخلف الصاحة المستدعية لدى المجنى عليها ونفى فقد قوة الابصار بينها اليمنى نتيجة اصابها التى احدثها الطاعن ، مما مؤداه أن العين تات بمصرة قبل الاصابة وان قوة الابصار قد ضمت لديه على اثرها ، فان النعى على الحكم بالبطلان لا يكون له محل .

(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٩٣١)

١١ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . ولما كان الحكم قد دلل بما ساقه من أدلة سائغة على تخلف الصاحة المستدعية التى دين الطاعن بها نتيجة اعتدائه على المجنى عليها . فان النعى على الحكم بالبطلان لا يكون مستديدا .

(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٩٣١)

١٢ - ان عبارة « يستحيل برؤها » التى وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة « عاهة مستدعية » انما هي فضلة وتكرير للنعى يلزمه ، اذ استدامة الصاحة يلزم عنها حتما استحالة برؤها . فتى قيل « ان الصاحة مستدعية » كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها .

(الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٢٠ )

### الفصل الثالث : ضرب اغضى الى الموت

١٤ - لا جدوى للطاعن من المنازعة في توافر ظرف الترسد في حقه ، ذلك بأن في تدليل الحكم المطعون فيه على سبق الاصرار - تدليلا سائغا - وهو ما لم يعرض له الطاعن في أوجه طعنه - ما يحل قضاءه بالعقوبة التى أنزلها وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالتطبيق للمادة ٢٣٦/٢ عقوبات . هذا فضلا عن أن هذه العقوبة مقرر لجرمة الضرب المفضى الى الموت المجردة من توافر ظرفي سبق الاصرار والترسد وفقا للفقرة الأولى من المادة ساقلة الذكر .

(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٤٧ )

١٥ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ركل المجنى عليه في بطنه ، وأن متهمه أخرى ركلته في جانبته الأيمن ، وأن هاتين الضربتين قد ساهمتا معا في احداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسئولان عن ارتكاب جناية الضرب المفضى الى الموت ، فان ما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون

١٣ - ان تمييز المحكمة التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستدعية ليس مجرد تمييز في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنائيات اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الاحالة ، وهي الواقعة المكونة للصاحة والتى قد يثير الطاعن جدلا في ثائها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع الى ما أجرته من تعديل هو

عليه ارتباط السبب بالسبب لأنه لولا هذه الضربة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الإصابة التي أودت بحياته .

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/٨ - س ١٦ )

١٨ - اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية بفرد بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/٨ - س ١٦ )

١٩ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى - وإذا كانت الواقعة المادية البينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبقاء ظرفي سبق الاصرار والترصد المشددين دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى .

فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبى جريمة الضرب المففى الى الموت لا يجافى التطبيق السليم فى شئ . ولا محل لما يشيره المتهم من دعوى الاخلال بحق الدفاع اذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبني المتهم والمدافع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى .

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/٨ - س ١٦ )

٢٠ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

فيه مخالفته القانون حين دانه بجريمة الضرب المففى الى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهم الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل له .

( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٣/٢/٢٦ - س ١١ )

٢١ - لما كان ما أجرته المحكمة بالجلسة قد اقتصر على لفت نظر الدفاع الى أن يتناول فى مرافقته أيضا مانمت عنه التقارير الطبية من أن الأضرار - لا الإصابات - هى التى أودت بحياته المجنى عليه مما لا يعد فى حكم القانون تغيرا لوصف جناية الضرب الذى أفضى الى الموت وانما هو مجرد بيان لعناصرها . ولما كانت المحكمة قد انتهت - فى حدود سلطتها التقديرية - الى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووقاة المجنى عليه واستبعدت تبعاً لذلك وصف الجناية وأسببت على الواقعة وصفا جديدا هو وصف الجنحة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فما كانت اذن بحاجة الى أن تشير فى مدونات حكمها الى ما أجرته بالجلسة من تعديل لعناصر جنائية الضرب المففى الى الموت .

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٢ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٣ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٤ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٥ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٦ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٧ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٨ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٢٩ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

٣٠ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى الملاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متمعداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذى لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التى لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التى انتهى اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان مقالته الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا اربط بوقاة المجنى

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٨ - س ١٥ )

## ضرب أحدث عاهة

راجع : ضرب

( القواعد ٤ - ١٣ )

## ضرب أفضى الى الموت

راجع : ضرب

( القواعد من ١٤ الى ١٩ )

## ضرر

راجع : تزوير ومستولية جنائية • ومستولية مدنية •





( ط )

طرق عامة • طين •



## طرق عامة

## موجز القواعد :

رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعاً في الطريق . تبرئته تأسيساً في أنه إنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم لازمة أحداث حفر بعمق الطريق . المادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ . على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأنزال حكم القانون عليها . . . . . ١

الأعمال المخالفة التي تقع على جانبي الطرق العامة لاتأخذ - في مقام التجريم - حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها . المادة ٥ مكرر من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون ٤٨٧ لسنة ١٩٥٥ . عدم خضوعها في العقاب لحكم المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المذكور . اكتفاء المشرع بإعطاء موظفي مصلحة الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة المخالفة إدارياً على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به في هذا الشأن . مثال . . . . . ٢

## القواعد القانونية :

تقع على الطرق العامة ذاتها ، وتعاقب المادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال التي حددتها ومنها إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكبارى ، مما مؤدها أن الأعمال المؤتممة المعاقب عليها طبقاً لهذه المادة قد أوردتها النص على سبيل الحصر وجعل نطاقها قاصراً على الطرق العامة ذاتها . وإذ كان لا يقاس في العقوبات فإن حكم المادة الخامسة مكرراً يظل في منأى من العقاب الوارد في المادة ١٣ سالفة الذكر . وبالتالي فإن الفصل السادس الذي أتاه المظمون ضده - وهو إقامة مباني على جانب الطريق العام بشير ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك المسافة القانونية - يكون غير مؤتم . ولا محل للقول بخضوعه في العقاب لحكم المادة ١٤ من القانون المذكور لأن هذه المادة إنما تعاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون في شأن الطرق العامة ذاتها ولا تسرى على من يخالف أحكام القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - ذلك لأن كل ما أورد هذا القرار خاص بتنظيم الأحكام المقررة للأراضي الواقعة على جانبي الطريق، وقد اكتمل المشرع عند مخالفة نص المادة الخاصة مكرراً بأن جعل لموظفي مصلحة الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة المخالفة إدارياً على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به في هذا الشأن . ومن ثم فإن الحكم المظمون فيه إذ دان المظمون ضده وقضى بتغريمه مائة قرش والزامه بمصاريف رد الشيء لأصله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله مما يتعين منه نقضه والحكم ببراءة المتهم .

١ - تعاقب المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة على أمرين - الأول أحداث قطع أو حفر في سطح أو ميول الطرق العمومية ، والثاني وضع أو إنشاء أو استبدال أوتابيح أو أبراج تحتها بدون ترخيص فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف أنه أحدث قطعاً بالطريق العام ، فقضت المحكمة ببراءته تأسيساً على أنه « لم يحدث قطعاً بالطريق وإنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل الطبقات الأسفلتية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه » - فإنها تكون قد أخطأت ، ذلك أن وضع المتهم ماسورة في جوف الطريق أسفل طبقاته السطحية لازمة أحداث حفر بميل الطريق في الموضع الذي أدخلت فيه الماسورة ، فهو وصف لازم للفعل الذي رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما يجعله واقعة تحت طائلة المادة ١٣ سالفة الذكر ، ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تمنح الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون ، وهي إذ لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن ثمة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

(الطن رقم ١٦٧٢ سنة ٣٦ . جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٢٨)

٢ - المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالطرق العامة والمضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - وأن حملت الأملاك الواقعة على جانبي الطرق العامة في الحدود التي قدرتها بعض القيود ، إلا أنها لم تنص على اعتبارها جزءاً منها ولم تلحقها بها بحيث يمكن أن تأخذ - في مقام التجريم - حكم الأعمال المخالفة التي

## طعن

عدد القواعد

١	الفصل الأول : طرق الطعن في الأحكام الجنائية
٣ ، ٢	الفصل الثاني : من له حق الطعن في الأحكام
٤	الفصل الثالث : أثر الطعن « عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه »

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : طرق الطعن في الأحكام الجنائية

قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية . وجوب الرجوع اليه لسد ما يوجد في القانون الآخر من نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . خلو قانون الاجراءات من ايراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه . خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون السارى وقت صدوره فيما عدا الاستثناءات التي بينها المادة الأولى من قانون المرافعات .

طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

المادة ٤٠٢ اجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تقيد حق الاستئناف بقيود اوردتها . صدور الحكم المستأنف في ظلها . هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . التحدى بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) لا محل له . علة ذلك : مجال اعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية . سريان القواعد الاجرائية من يوم نفاذها باثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

اجازة المادة ٤٠٢ اجراءات المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . شمول هذا الخطأ الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ اجراءات ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة التقص ) .

استيفاء الحكم البيانات التي اوجبتها المادة ٣١٠ اجراءات . لا يعصمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الاستدلال وغيرها مما يخل بضمانات تسبب الأحكام

## الفصل الثاني : من له حق الطعن في الأحكام

من له حق الطعن : من مسه الحكم المطعون فيه ، وفيما يختص بمحقوقه فحسب . مثال .. ٢

الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين عنهم في ذلك لا يكون الا بناء على ايرادتهم . عدم اظهار الطاعن رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه . لا حق له في التمثل بتأخر ادارة السجن في دعوته لهذه الغرض . مثال .. ٣

## الفصل الثالث : أثر الطعن « عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه »

لا يجوز أن يضر الطاعن بطعنه . مثال .. ٤

راجع ايضا : حكم . . . الطعن في الاحكام .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : طرق الطعن في الأحكام الجنائية .

١ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية ويتعين الرجوع اليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون

الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون السارى وقت صدوره وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصا على تقرير هذه

الاستئناف والتي أشار في أسباب الطعن الى بعضها ؛ وهي بذاتها ان صحت تجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه . ولا يتضح في ذلك ما أشارت اليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك أن اشتغال الحكم عليها على فرض صحته لا يعضه مما قد يمييه من قوله البطلان والقصور والقصد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وغيرها مما يخل بضمائم تسيب الأحكام .

( الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٠ س ١٥ ص ٧٧٤ )

#### الفصل الثاني : من له حق الطعن في الأحكام .

٢ - من المقرر أن الطعن لا يكون الا لمن مسه الحكم المطعون فيه وفيما يختص بحقوقه فحسب . فلا يقبل من الطاعن نفيه على الحكم مساءلته وليه عن الحقوق المدنية بوصفه مسئولاً عنها على الرغم من مجاوزة الطاعن المشمول بولايته سن الخمس عشرة سنة ، ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يمس في هذا الصدد .

( الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ س ١٦ ص ٨٤٤ )

٣ - الأصل أن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المظنين عنهم لا يكون الا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه ؛ ومادام الطاعن لم يظهر رغبته شخصياً في الطعن في الحكم الصادر عليه فلا حق له في التمثل بتأخر ادارة السجن في دعوته لهذا الغرض . ومن ثم فلا يجدي الطاعن ارسال محاميه برقية الى مدير السجن في يوم تقديمه أسباب الطعن - بطلب تحرير تقرير طعن للطاعن - تلك البرقية التي تبين أنها وصلت للسجن في اليوم التالي لارسالها ثم حوت في اليوم نفسه الى اللسان الذي نقل اليه الطاعن فوصلت بعد الميعاد ، ذلك لأنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالطعن أمام قلم الكتاب أو بالسجن في الميعاد القانوني ، ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك .

( الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ س ١٦ ص ٩٥٤ )

القاعدة فيما سته من قوانين ؛ ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك : ١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة من تلك الطرق » . وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها فانها هي التي تنظم طرق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتعدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أي القانون ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ ) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال اعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان الطاعن قد بنى استئنافه على جميع الأوجه التي ضمنها تقرير الأسباب المقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ومن بينها ما نفاه على هذا الحكم من بطلان لحصول تضيير فيه بعد النطق به . وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف - تجيز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ( المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لحصول تضيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن في مذكرته المقدمة الى محكمة

الفصل الثالث : أثر الطعن « عدم جواز اضراره الطاعن بطعنه » .

٤ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها من محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده ،

وكان من المقرر أن الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون مما يعمى منه نقضه جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/٤ ص ١٤، ص ٧٥٩)

( ظ )

قروى مختلفة • قروى مشبعة





## ظروف مختلفة

راجع : عقوبة

( القاعدتان ٧٤ ، ٧٥ )

## ظروف مشددة

موجز القواعد :

ماهية الظرف المشدد لعقوبة احراز السلاح المقر بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح • حالة خاصة وليست عودا .. .. .

تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المظنون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس في جريمة سرقة ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة تفشّت عليه • عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا • قعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض • انتهاء الحكم الى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ • المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ • صحيح • لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ..

ركن القوة والتهديد في جريمة عتسك العرض ، وركن الاكراه في جريمتي اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد • تحققه : بكافة صور اتمام الرضاء لدى المجني عليه • فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات لا تكاف الجرمية • سواء بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على أجسامهم أو بالتهديد باستعمال السلاح ..

شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ • سبق الحكم على المجاني بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال • وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متنجسا لأثاره الجنائية • تنفيذه • ليس بلازم

تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية • الحكم منه : تأمين السرقة على المجني عليه من لصوص انقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية ..

ظرف الترسد • تحققه بمجرد تربص المجاني للمجني عليه مدة من الزمن طال أو قصرت من مكان يتوقع وقوعه اليه ، ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه • لا يؤثر في ذلك • أن يكون الترسد بغير استخفاء ..

حكم ظرف الترسد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار • اثبات توفر أولهما يفني عن اثبات توفر ثانيهما ..

ظرف الاكراه في السرقة • طبيعته : ظرف عيني • تعلقه بالأركان المادية المكونة للجريمة • سريانه على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به • ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين

عدم تفيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم • عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا • لا حاجة الى لفت نظر الدفاع • ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساسا للتفسير الذي أدخلته على الوصف القانوني المطبق لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف اليها شيئا بل نزلت بها الى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واستبعدت منه الظروف المشددة للعقوبة • مثال ..

اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في الاحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد طرفا مشددا لجرمة احراز السلاح أن تكون حيازتها أو احرازها بقصد الاتجار ..

حمل السلاح في السرقة • ظرف مادي • سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يصلم به ..

راجع أيضا : استئصال

( القاعدة رقم ٧ )

وترسد :

( القاعدة رقم ٣ )

وقعد :

( القاعدة رقم ٥ )

وسبق اصرار :

( القاعدتان رقما ٣ ، ٩ )

## وسيلة :

( القاعدة رقم ١٥ ، ١٦ )

## وسلاح :

( القاعدة رقم ٢٤ )

## وعقوب :

( القاعدة رقم ١٤ )

## وعقوبة :

( القواعد من ٧٦ الى ٧٩ )

## ووصف الجريمة

( من ١٥ ص ٢٨٠ )

## القواعد القانونية :

١ - تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر لا يستند الى احكام المود ، بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة ٣ من المادة السابقة من القانون آنف الذكر .

(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ - ٢١ ص ٢٠٢)

٢ - متى كان الثابت أن مذكرة جدول النيابة المرفقة بملف الطعن تميد أن المظنون ضلده حكم عليه غاييا في جريمه سرقة بالحسب شهر مع الشغل والنقاد ، وأنه عارض في هذا الحكم وفضى بالتأييد ، وأن العقوبة تفقت عليه . ودلت هذه المدركة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أتمارت اليه صار نهائيا بحيث يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - المعدن بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يحالف الظاهر من تلك المدركة ولم تطبق تأجيل نظير الدعوى لهذا الغرض ، فإن ما انتهى اليه الحكم المظنون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٤٦٩)

٣ - من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هنك العرض وركن الاكراه في جريمتي اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون تعطيل

مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسده فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(الطن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ ص ١٤ ص ٢٢٩)

٤ - الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا هو اجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف ، فاذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالغاء فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق احكام السود . أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائما فيحتسب سابقة في العود مالم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتسابه سابقة في العود ، وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات . وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تمديلاته مما يخالف تلك القواعد العامة فإن كل ما تتطلبه المادة ٢/٢٦ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجاني قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متجا لآثاره الجنائية ، وليس يلزم أن يكون هذا الحكم السابق قد نفذ فعلا لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة الا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٦٢ ص ١٥ ص ٢١٤)

الاخلال بحق الدفاع طالما كانت هذه الواقعة بذاتها موجبة اليه في أمر الاحالة ، وكان الثابت أيضا أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمة الضرب المسندة اليهم في أمر الاحالة بعد أن استبعد جريمة التجمهر وظرف سبق الاصرار لعدم ثبوتها في حقهم قد أسس هذه الادانة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصيا توافقوا على التعدي والايذاء بضرب المجنى عليهم وقد وقع هذا الاعتداء بالقلع من بينهم وهي عناصر اشتل عليها أصلا وصف التهمة كما دارت عليها مراقبة الدفاع بالجلسة . ومن ثم فإن ذلك لا يعد تعديلا في التهمة كما دارت عليها مراقبة الدفاع بالجلسة . ومن ثم فإن ذلك لا يعد تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه .

( الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ س ١٥ س ٨٥٧ )

١٠ - حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - الأحكام التي تعد ظروفا مشددا لجريمة احرار السلاح . وقد اشترط في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن تكون حيازتها أو احرارها بقصد الاتجار فخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار . ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم انما كان لاحرازه مخدرا بقصد التعاطي وهو لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها في الفقرة ( ٢ ) من المادة السابعة من القانون سالف البيان . فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار ذلك الحكم ظروفا مشددا وتوقيعه على المتهم العقوبة المخلطة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ينطوي على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢ س ١٦ س ٩١٢ )

١١ - حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالقلع الاجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة قاعلا أم شركا ولو لم يعلم به .

( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ س ٨٥٦ )

٥ - المحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات ، وهذه المحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص انتقضا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية .

( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ س ١٥ س ٥٥٢ )

٦ - يكفى لتحقيق ظرف التردد بمجرد تريض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك ان يكون التردد بغير استخفاء .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ س ٧٢١ )

٧ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار ، وثابت توفر أولهما يقضى من اثبات توافر ثانيهما .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ س ٧٢١ )

٨ - من المقرر ان ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .

( الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ س ٨٤٨ )

٩ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسيفه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلتفت نظر الدفاع الى ذلك مادام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساسا للتفسير الذي أدخلته على الوصف انقانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا بل نزلت الى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . ولما كانت واقعة القتل الممد التي دين بها الطاعن الأول قد وجهت اليه بالذات ودارت عليها المرافعة أثناء المحاكمة فان الحكم اذ قضى بإداته عن هذه التهمة يكون صحيحا ولا وجه لما يثار في خصوصها من دعوى



( ع )

عاهة عقلية • عاهة مستديمة • عقد التزام المرافق العامة • علاقة السببية • عقوبة • علامات تجارية • عمل • عود •



عاهة عقلية . عاهة مستديمة  
عقد التزام المرافق العامة .  
علاقة السببية . عقوبة .

## عاهة عقلية

راجع : اسباب الابادة وموانع الطاب .

( القواعد ارقام ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ) .

## عاهة مستديمة

راجع : ضرب .

( القواعد من ٤ الى ١٣ ) .

## عقد التزام المرافق العامة

موجز القاعدة :

عقود التزام المرافق العامة : ادارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئوليته . تحيله بجميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء ادائه . لاشان لجهة الادارة مانحة الالتزام بها . انتهاء هذه الجهة الالتزام بالاسقاط . اثره : عدم مسئوليتها عن شيء من هذه الالتزامات . الا اذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . أمثله .

## القاعدة القانونية :

لتقسيم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات انما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الادارية والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد اسقاط الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية - فان دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة . ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها - قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئولية . وبما لذلك فان جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بادارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها ، فاذا أنهت هذه الجهة الالتزام بالاسقاط فانها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء الا اذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ - في شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة - أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي علقت بذمة الشركة المذكورة الا في حدود ما ورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون . وكان ماورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة

## علاقة السببية

راجع : رابطة السببية .

## عقوبة

عدد القواعد

الفصل الأول : أنواعها

الفرع الأول : العقوبة الأصلية .. .. . ١٣  
الفرع الثاني : العقوبة النوعية .. .. . ( احواله )

الفرع الثالث : العقوبات التبعية والتكليفية .. .. . ١٤ - ٣٧

#### الفصل الثاني : تطبيق المقوبة .

الفرع الأول : تقديرها .. .. . ٣٨ - ٤٧

الفرع الثاني : تصديها .. .. . ٤٨ - ٥٧

الفرع الثالث : عقوبة الجرائم المرتبطة « المقوبة الأشد » .. .. . ٥٨ - ٧١

#### الفرع الرابع : أسباب تخفيفها .

( أ ) الاعذار القانونية « صغر السن » .. .. . ٧٢ ، ٧٣

( ب ) الظروف المخففة .. .. . ٧٤ ، ٧٥

الفرع الخامس : الظروف المشددة ( العود ) .. .. . ٧٦ - ٨٢

الفصل الثالث : العقوبة المبرره .. .. . ٨٣ - ٨٦

#### الفصل الرابع : تنفيذها .

الفرع الأول : تنفيذ الغرامة .. .. . ٨٧

الفرع الثاني : وقف تنفيذها .. .. . ٨٨ - ٩٤

الفرع الثالث : حب الحقوبة .. .. . ٩٥ ، ٩٦

الفصل الخامس : سقوطها بالتقادم .. .. . ٩٧

#### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : أنواعها .

الفرع الأول : العقوبة الأصلية .

مواد مخدرة . قانون أصلح . عقوبة المادة ٣٧/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تختلف عن عقوبة المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لا محل لأعمال حكم المادة ٣/٣٧ من القانون الجديد : متى كانت الواقعة لا ترشح لقيام حالة الإعدام .. .. . ١

النص في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على عقوبة السجن : دون تحديد حدا أقصى . قصد الشارع من ذلك : الإحالة إلى المادة ١٦ عقوبات .. .. . ٢

الحكم بعقوبة الإعدام . تعديل المادة ٢٨١/١٢ ج ، ووجوب اجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعد وأن يكون إجراء منظما لإصدار الحكم وشرطا لصحته . نفاذه بأثر فوري على المعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم ارتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . علة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .. .. . ٣

إجراء المقارنة بين العقوبات لاختيار أشدها مقصور على العقوبات الأصلية وحدها بحسب ترتيبها الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .. .. . ٤

عقوبة الوضع تحت مراقبة « البوليس » طبقا لأحكام الرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . تبائلها مع عقوبة الحبس فيما يتعلق بأحكام قانون العقوبات أو أى قانون آخر . المادة ١٠ من المرسوم بقانون المذكور .. .. . ٥

بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع معاقب عليه بمقتضى المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . مجرد ارتداد هذه المواد معاقب عليه بمقتضى المادة ٣ من القانون المذكور .. .. .

تفريق المادة ٢ سالفة الذكر بين حالتين : الأولى بأن يكون المبيع أو المعروض للبيع تنبيها من المواد المغشوشة أو الفاسدة - والثانية - أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . العقوبة في الحالة الأولى : الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ٥ ج ولا تتجاوز ١٠٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين . العقوبة في الحالة الثانية : الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠ ج ولا تتجاوز ١٥٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين . مثال .. .. . ٦



- صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له . تكرر استحقاقه للعقاب يتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد المود الواردة في قانون العقوبات .. .. ٧
- تقرير الشاع عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على اساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصدها القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مثال .. .. ٨
- عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احراز الفضيحة . طبيعتها : عقابية بحتة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جرمية احراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات .. .. ٩
- اعتبار حيازة الدخان المخروط تهريبا . وجوب القضاء بمصادرته وبغرامة مقدارها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه . المادة الثانية من الأمر الصادر المذكور المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .. .. ١٠
- ثبوت أن الدخان المخبوط مخلوط بالمسل والرمل مما . اعتباره خلطا مؤثما . لا يقدر في ذلك أن يكون خلطه بالمسل في حدود النسب القانونية . علة ذلك : العبارة هي بمجموع الدخان المخروط كوحدة يصنف عليها هذا الوصف . القول باستبعاد كمية المسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده . لا يستند له من القانون .. .. ١٠
- عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم . من واجبه تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى لم تتغير .. .. ١١
- اقامة بناء بدون ترخيص . ثبوت أن هذا البناء لم يخالف فيه الاشتراطات التي فرضها القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . وجوب الحكم على المخالف بالغرامة وسداد رسوم الترخيص . عقوبة سداد رسوم الترخيص نوعيه لازمة من طبيعة الجريمة .. .. ١١
- وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم ينفذ من الضريبة أو تقديره ان لم يكن مقدرا مع بيان توافر نية المتهم في التعريب من دفعها . والا كان الحكم قاصرا .. .. ١٢
- العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإداء الرسم الذي يكون مستحقا فضلا عن الغلق والمصادرة . للمحكمة القضاء بتعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق اذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تمذر تحديده . المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .. .. ١٣
- الفرع الثاني : العقوبة النوعية .
- راجع : عقوبة أصلية .
- ( الملاحظة رقم ١١ ) .
- الفرع الثالث : العقوبات التبعية والتكليفية .
- سلاح بدون ترخيص . وجوب الحكم بالمصادرة . لا يمنع من ذلك مجرد النزاع على ملكيته .. ١٤
- اختلاس أموال أميرية . الاستيلاء عليها . الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . غرامة نسبية . تضامن المتهمين في الالتزام بها ما لم يحدد الحكم نصيب كل منهم . المادة ٤٤ عقوبات .. ١٥
- تنظيم . الجرائم المعاقب عليها بالمادة الثامنة من القانون ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط . عدم التزام القاض بتحديد ميعاد في حكيه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة . ذلك منوط بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم . علة ذلك .. .. ١٦
- عقوبة المصادرة : عدم جواز الحكم بها الا على شيء سبق ضبطه . مثال . سلاح .. ١٧
- مصادرة . دخان مخلوط . لا تقع المصادرة الا على القدر الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان .. .. ١٨

- العقوبة التكميلية . متى يصبح التجاوز عن إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .
- مثال . أرو . عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ . عدم مباشرة خدمة الزراعة متى عتس سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى . لا جدوى من الحكم بها ١٩
- معاملة المتهم في جنائية بالرأفة ومعاقبته بالمس والعزل من وظيفته . وجوب توقيت مدة المزل بما لا ينقص من ضعف مدة الحبس المحكوم بها . للمادة ٢٧ عقوبات .. ٢٠
- عقوبة المراقبة : المساواة بينها وبين عقوبة الحبس ، في تطبيق قواعد الصود .. ٢١
- عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . هي عقوبة تكميلية مراعى فيها طبيعة الجريمة . وجوب توقيعها .. ٢٢
- العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . أثرها في الحب قاصر على العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ، دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . مثال .. ٢٣
- عقوبة المصادرة . لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . المادة ٣٠ عقوبات .. ٢٤
- واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، قضاء الحكم بالغاء عقوبة عدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة بناء على خلاف القانون التي تقضيها وصف التهمة المطلوبة بقوله إن التهمة لم تنقش . التقسيم الذي أقيم عليه البناء خطأ في تطبيق القانون . عدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق المواصفات القانونية . وجوب نقضه .. ٢٥
- إقامة بناء على أرض مملوكة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توفير أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو منشئ التقسيم دون موافقة سابقة وطبقا للشروط القانونية . الثاني - عدم قيامه بالالتزامات التي يلتزم بها القسم والمشتري والمستاجر والمتعقد بالحكر . مثال .. ٢٦
- الإجراء الذي نصت عليه المادة ٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ قصد به ضمان سلامة التحديد الذي يقوم به مهندس التنظيم . عدم اتباعه قبل الشروع البناء لا يترتب عليه الحكم بالإزالة ..
- انحصار المخالفة في إقامة بناء بدون ترخيص . انطباقها على المادتين ١ و ٣٠ من القانون المذكور . عدم مخالفة هذا البناء للمواصفات القوية . لا محل للحكم بالإزالة .. ٢٧
- قضاء الحكم المطلق فيه إعمالا للمادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلا عن الفرامة - وبالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى الهدوم لمدة خمس سنوات وإداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان قائما ، وإيقاف التنفيذ . صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم . الفأوه القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الفرامة . لمحكمة النقض أو تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هـ والقانون الأصحح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف . المادة ٥ عقوبات . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبات الناهي القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .. ٢٨
- إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار الفرق بين عرض الطريق والقائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم بفضلا عن الفرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الارتداد القانوني . لا خلا في تطبيق القانون .. ٢٩
- القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتمنة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلا عن الفرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى .. ٣٠
- فرض القانون ٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الثلاثين عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الفرامة - عند إقامة البناء بدون ترخيص . عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فرضت لوامعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون ..
- قضاء الحكم بالفرامة والإزالة عن إقامة بناء بدون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالغاء عقوبة الإزالة وإلزام المتهم بسداد رسوم الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الفرامة المقضى بها .. ٣١

- وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني اذا قام مقتضاها الى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني - القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .. .. . ٣٢
- العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في الاحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص - هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها وضمت الرسوم المستحققة عن الترخيص .. .. . ٣٣
- انغال الحكم الصادر من محكمة اول درجة القضاء بالزام المتهم بإداء ضمت الرسوم المستحققة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا - استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه - لا محل لتعيين الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطا - علة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه .. .. . ٣٤
- عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية - المادتان ١١٨ ، ١١٩ عقوبات .. .. . ٣٥
- وجوب توقيع عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرأفة والحكم عليه بالحبس سواء في جريمة والاختلاس التامة أو الشروع فيها - المادة ٢٧ عقوبات .. .. . ٣٦
- أقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص - وجوب القضاء بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلا عن الغرامة - المواد ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار وزير الإسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ .. .. . ٣٧
- راجع أيضا : عقوبة أصلية .  
( القواعد أرقام ٨ ، ١٠ ، ١٣ ) .

## الفصل الثاني : تطبيق العقوبة .

### الفرع الأول : تقديرها .

- تقديرها - من إطلاقات محكمة الموضوع - اعمال حكم المادة ١٧ عقوبات - دون الإشارة إليها أو ذكر أسباب النزول بالعقوبة - لا عيب .. .. . ٣٨
- عقوبة السجن - النص عليها دون تحديد مدتها - مؤداه : الإحالة الى المادة ١٦ عقوبات - مثال - المادة ٣٤ من قانون المخدرات ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .. .. . ٣٩
- مواد مخدرة - تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حكته - التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .. .. . ٤٠
- صدور قانون أصلح للمتهم أثناء محاكمته - اعماله وإدانته بمقتضاه - ليس في ذلك تفسير للتهمة - لغت نظر الدفاع - لا يلزم .. .. .
- مثال - مواد مخدرة - رفع الدعوى على المتهم بأحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - صدور قانون أصلح - القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استظهار حكم الإدانة « قصد الاتجار » في حق المتهم - لا يحد تصديلا للتهمة .. .. . ٤١
- تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغير الظروف المشددة - لا يؤثر فيما شاب الحكم من قصور يتعلق ببحت توفر هذا الظرف - علة ذلك : تقيد المحكمة بالحد الأدنى للعقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا الكيد القانوني .. .. . ٤٢
- استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السانقة أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري الى الاقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات - انزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهي واحدة - في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ - تطبيقه القانون تطبيقا سليما .. .. . ٤٣
- تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون - مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع - عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .. .. . ٤٤
- تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - تبعا لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى تردده في هوة الاجرام .. .. . ٤٥
- ادارة أو اعداد أو تهينة المكان لتساقط المخدرات في حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه - مرتكبوا هذه الجريمة يدخلون في عتدا المتجرين بالمواد المخدر .. .. . ٤٦

جريمة تسهيل تعاظم المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون

المذكور ٤٦ .. .. .

تقدير العقوبة في الحدود المقرر في القانون ، وتقدير قيام موجبات الرافعة أو عدم قيامها . أمر  
مؤكد لسلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدرة  
التي رأتها ٤٧ .. .. .

الفرع الثاني : تمدها \*

عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التعدد الوارد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة .  
قصده المشرع الى قصر هذا التمدد على الالتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب  
العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم وما يكفله لهم . علة ذلك : مساس تلك الالتزامات بمصالح  
أفراد العمال وحقوقهم مباشرة - أمثلة ٤٨ .. .. .

قانون عقد العمل الفردي . الالتزامات المتعددة على صاحب العمل هي نوعان : التزامات تتناول  
حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات فرضها القانون على رب العمل كتنظيم  
لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة - أمثلة ٤٩ .. .. .

إغفال النص في منطق الحكم على تعدد العقوبة . بقدر عدد العمال . خطأ في تطبيق القانون .  
يستوجب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه ٥٠ .. .. .

جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم توفير وسائل الرعاية الطبية  
للعامل : وجوب تعدد الفرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .. .. .

جواز استئناف هذا الحكم من جانب التهم اذا تجاوزت الفرامة في مجموعها خمسة جنيهات  
علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص .. .. .

اختلاف هذا التعدد من تعدد العقوبات بمعناها المصروف به قانونا .. .. .

تعدد العقوبات . متى يتحقق ؟ عند التعدد الحقيقي للجرائم بلا ارتباط بينها .. ٥١ .. .. .

العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة

ادانة الحكم الملطون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة - شراء أقطان عن غير طريق  
لجنة القطن المصرية ودون دفع لمن اعادة الشراء - ازاله على كل منهم العقاب المقرر للجريمة - صحيح  
في القانون - القول بان تعدد الفرامة بقدر عدد قناطر القطن - موضوع الجريمة - أخذاً بنص المادة  
٤ من القانون المطبق يحول دون اعمال هذا الحكم في حق كل من ثبتت مرافقته الجريمة - غير مقبول ٥٢ .. .. .

الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : التزامات  
تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، والالتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن  
سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد  
القرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني

التزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته يدخل في النوع الثاني ٥٣ .. .. .

الالتزامات التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل نوعان : التزامات تتناول  
حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ؛ والالتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير  
العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الفرامات  
المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني

التزامات صاحب العمل ، باعداد سجل أو نظام خاص لتقيد وحصر العمال قبل دخولهم الى أماكن  
العمل وعند خروجهم ، وتعليق جدول في أمكنة العمل يبيّن فيه ساعات العمل وفترات الراحة ، وبوضع  
لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة - تشمل في النوع الثاني ٥٤ .. .. .

الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : التزامات  
تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن  
سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد  
القرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع

الثاني التزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها  
الجهة الإدارية المختصة ، وكذلك التزامه بيقيد القرامات التي توقع على العمال في سجل خاص يدخل  
في النوع الثاني ٥٥ .. .. .

التزام صاحب العمل باعداد سجلات التقيد بالأجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري .  
العقاب على الإخلال به هو الفرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة

بعدم عدد العمال الذين أجهضت المخالفة بحقهم - المادتان ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية - مثال ..  
٥٦ عدم خروج المحكمة في تقدير العقوبة المقضى بها على المتهم عملاً أو مقرر قانوناً للجريمة التي دين بها - هي لا تنال عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد تزييت فذكرت لها عللاً خاطئة ..  
٥٧

### الفرع الثالث : عقوبة الجرائم المرتبطة « العقوبة الأشد »

تعدد الجرائم - مثال - عمل - القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها - يجمعهما غرض جنائي واحد والارتباط بينهما غير متجزئ - وجوب اعمال المادة ٣٢ عقوبات ..  
٥٨

استئناف - تفريم المحكمة الاستئنافية المتهم - وهو المستأنف وحده - عشرة جنيتها عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات - بدلا من عقوبة الغرامة خمسة جنيتها عن كل تهمة المحكوم بها عليه ابتداءً - خطأ ..  
٥٩

ان الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد - المادة ٣٢ عقوبات - مثال : شروع في قتل عبد وحرار السلاح والذخيرة المستعملين فيه ..  
٦٠

جرائم متعددة - فصل النيابة بينها - تقديم بعضها الى محكمة الجنابات ، وبعضها الآخر الى محكمة الجنب - ادانة المتهم امام محكمة الجنابات - حقه في اثاره مسألة الارتباط امام محكمة التجمع - وعند ثبوت ذلك : لا يجوز أن توقع عليه الا عقوبة واحدة ..  
٦١

عقوبة واحدة - للارتباط - شروط المادة ٣٢ عقوبات - توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع : ما دام استخلاصه سائفا ..  
٦٢

تعدد العقوبات لجرائم مرتبطة - يستوجب تطبيق عقوبة واحدة للجريمة الأشد اعمال المادة ٣٢ عقوبات ، دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة - ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ..  
٦٣

تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات للارتباط - والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد - وهي هنا العرض - لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفصل الفاضح المرتبطة الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات - مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم ..  
٦٤

توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بضي المدة - ذلك مما تقتضي منه مصلحة الطاعن في النعي على الحكم من هذه الناحية ، وأو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بضي المدة ..  
٦٥

فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الاوصاف - اقترانه بجريمة التشرد - كما يكونان مما جريمتين متميزتين ، ولكنها مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، مما يوجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - المادة ٢/٣٢ عقوبات ..  
٦٦

جسامة العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات - الميرة في ذلك : هي بالنظر الى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الواردة في المواد من ١٠ الى ١٢ عقوبات ..  
٦٧

عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول - وجوب اعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات - لا يؤثر في ذلك ما نصت عليه المادة ١/٢ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من جواز الحكم بانذار المتشرد - علة ذلك : الانذار لا يصح عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية ..  
٦٨

العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ - وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات ..  
٦٩

مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام الملزمة من المسؤولية أو من العقاب - علة ذلك : تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة المقر لها أشد العقوبات لا يفقدها كيانها ولا يعنى المحكمة من التصديق لها والتدليل على نسبتها الى المتهم ، إلا تميز عليها تبرئته منها ..  
٧٠

الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها - استبدال الحكم المطعون فيه بعقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده - خطأ في القانون - علة ذلك : حتى لا يفسد الطاعن بطلنه ..  
٧١

ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى اليه من عدم توافر الارتباط بين جرمي السرقة والتخريب الجرمي - اعتباره خطأ قانونياً في تكيف علاقة الارتباط - يقتضى تدخل

محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ثبوت أن جريمة السرقة - وهي الجريمة الأشد - سبق الحكم فيها . وجوب مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة .. .. . ٧١

راجع أيضا : عقوبة أصلية

( القاعدة رقم ٩ )

وعقوبة تكميلية

( القاعدة رقم ٢٢ )

الفرع الرابع : أسباب تخفيفها

( ١ ) الأعداد القانونية « صفر السن »

عمر المتهم . أثره على نوع العقوبة التي يمكن الحكم بها عليه ومدتها . المادة ٧٢  
عقوبات .. .. . ٧٢  
عدم جواز الحكم بالإعدام ولا بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . المادة ١/٧٢ عقوبات . بلوغ المتهم سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها فيخرجه من طائفة المتهمين الذين ينتمون للمادة المذكورة .. .. . ٧٣

( ب ) الظروف المخففة

محكمة النقض . سلطتها . في الموضوع . لها أن تأخذ المتهم بالرأفة . المادة ١٧ عقوبات .. .. . ٧٤  
تحقق طراز لا يلزم عنه أن تقوم للسلاح خاصيته . أداة الحكم المطعون فيه الطاعن بأحراز سلاحين مششختين اكتفاء باعترافيه بأنها من طراز « لي أنفيلده » . عدم تدليله على أن ماسورتي السلاحين لم تفقدا خاصية التشخيص المعتبر في القانون لانزال العقوبة التي أوقعتها الحكم . قصور .. .. .  
تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات ونزولها إلى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذي أختل به . الاعتراض بأن العقوبة المقتضى بها هي المقررة لجريمة أحراز الأسلحة غير المششخنة . لا يصح .  
علة ذلك : عدم إمكان الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها قد انتهت إلى ما ينبغي . وجوب  
نقض الحكم والأحوال .. .. . ٧٥

الفرع الخامس : الظروف المشددة

العود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . خطافي القانون .. .. . ٧٦  
سلاح . العقوبة المخلطة بالمادة ٣/٢٦ من القانون . سبق الحكم بإنذار المتهم باعتباره مشتبها فيه . توافر الظرف المشدد للعقاب . ما دام حكم الإنذار قائما .. .. . ٧٧  
قتل عمد . المغايرة بين طرفي سيق الإصرار والترصد . اجتماع الظرفين معا . غير لازم  
لتوقيع العقوبة المخلطة بالمادة ٢٣٠ عقوبات .. .. . ٧٨  
تشديد المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات . جعلها الحد الأدنى خمسة عشرة يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة .. .. .  
شروط توافر مقاومات العقاب المشدد المنصوص عليها في تلك المادة : أن يكون المعتدى عليه مؤظفا بالسكة الحديد ، أو مكلفا بخدمة عامة بها ، أو بغيرهما من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال .. .. . ٧٩  
شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ :  
سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنابة أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية . تنفيذ . ليس بلام  
تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية . الحكمة منه : تأمين المواصلات .  
توافرها بالحكمة سواء وقعت السرقة على المجني عليه منصوص انقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقه منذ البداية .. .. . ٨١  
حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أولهما يفي  
عن إثبات توافر ثانيهما .. .. . ٨٢

راجع أيضا : سرقة

(القاعدة رقم ٩٧)

وسلاح

(القاعدة رقم ٩٦)

### انفصل الثالث : العقوبة المبررة \*

ادانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا في السرقة - نفيه على الحكم أنه اعتبره فاعلا لا شريكا  
لا جدوى منه : ما دامت العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في السرقة .. .. ٨٣

قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف الترميد - تدليل الحكم على توافر ظرف سبق  
الإصرار لتدليل سائفا والقضاء بالإدانة على هذا الأساس ، بعقوبة مما هو مقرر لجريمة الضرب المفضي  
إلى الموت المجردة من توافر هذين الظرفين \* ذلك مما لا يجدى الطعن فيه .. .. ٨٤

ساح الطاعة لمتهم أخرى بإمارة الدعارة في مسكنها الخاص \* لا يوفر في حقها صورة  
الملاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - في شأن مكافأة  
الدعارة - اعتباره تسهلا للبقاء بصورته العامة - خضوعه لحكم المادة الأولى من القانون المذكور -  
أعمال حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة \* خطأ في تطبيق القانون وتأويله \* مناقبته الطاعنة  
بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى \* لا وجه لنقض الحكم .. .. ٨٥

القول بعدم الجدوى من الطعن المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع  
في القتل المنسوبة إليه على اعتبار أنه دين بحريته إحرار سلا مششخن وذخيره بغير ترخيص وأن  
العقوبة المقررة بهذه مقرر قانونا لهذه الجريمة - لا محل له \* ما دام أن الطاعن ينازع في صورة  
الواقعة بأكملها .. .. ٨٦

### الفصل الرابع : تنفيذها \*

الفرع الأول : تنفيذ الغرامة \*

الأكراه البدني - لا يرى من الغرامة إلا باعتبار عشرة قروش عن كل يوم على ألا تزيد مدته في  
ميعاد الجنب والجنابات على ثلاثة أشهر .. .. ٨٧

الفرع الثاني : وقف تنفيذها \*

إيقاف التنفيذ - ماهيته \* هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثر في كيانها .. .. ٨٨  
عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف  
التنفيذ \* تفويضها وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات  
تلك المادة \* مؤداة : تقييد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها \* أثر

ذلك : عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .. .. ٨٩  
وقف التنفيذ \* صدور قانون جديد يجيز ذلك ، على خلاف أحكام القانون السابق \* اعتبار  
القانون الجديد أصلاح للمتهم \* المادة ٥ عقوبات ، مثال \* قانون المخدرات الجديد .. .. ٩٠

وقف تنفيذ العقوبة \* مسألة موضوعية تقديرية .. .. ٩١

وقف تنفيذ هذه العقوبة \* يقتضي حتما رد الشيء المضبوط \* الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة  
السلاح \* خطأ في تطبيق القانون \* علة ذلك : مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح  
وعادة ضبطه \* هذا ما لا يمكن تصوره إجازته .. .. ٩٢

العقوبات الجائز وقف تنفيذها أعمالا للمادة ٥٥ عقوبات : هي العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي  
دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة \* الالتزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص  
وتصبح الأعمال المخالفة \* عدم اعتبارها عقوبات جنائية بالمعنى المتقدم \* قضاء الحكم المعلن فيه  
بوقف تنفيذها \* مخالف للقانون .. .. ٩٣

إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا \* إجراء يرمي  
إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف \* احتساب الحكم سابقة في  
السود خلال مدة الإيقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا \* انقضاء هذه المدة

دون أن يصدر خلالها حكم بالغاثة . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام التزديد . . .

٩٤ . . . . . خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة

### الفرع الثالث : جب العقوبة .

العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . أثرها في الجب قاصر على العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها . دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . مثال . . . . . ٩٥ . . . . . العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم - في حالة الإرباط - تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها . هذا الجب لا يمتد أثره إلى العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم . مثال ٩٦ . . . . .

### الفصل الخامس : سقوطها بالتقادم .

سقوطها . بغرامة . الإكراه البدني . لا يبرئ من الغرامة إلا باعتبار عشرة قروش على كل يوم على التزديد مدته في مواد الجنب والجناسيات على ثلاثه أشهر . لا تبرأفة المحكوم عليه من باقى الغرامة إلا بضى مدة سقوط العقوبة محتسبة من ترويح آخر اجراء من اجراءات التنفيذ . . . . . ٩٧ . . . . .

### الفصل السادس : ما لا يعد عقوبة جنائية .

#### الفرع الأول : التدابير الوقائية .

الأمن بإيداع المدينين على تعاطي المواد المخدرة إحدى المصحات للعلاج . المادة ٣/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تدبير جزائي للحكمة . . . . . ٩٨ . . . . . الإنذار المنصوص عليه بالفقر الأول من المذمة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لا يعد عقوبة أصلية . بل هو من التدابير الوقائية . . . . . ٩٩ . . . . .

#### الفرع الثاني : العقوبة المختلطة بالتعويض .

الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بأدائها أصلا لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتى . تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . دون حاجة لطلب من الخزنة أو تدخل منها في الدعوى أو تحقق وقوع ضرر عليها . ليس أصلحة الضرائب الادعاء مدنيا لطلب توقيعها . طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها . خطأ المحكمة بإغفالها الحكم بها . للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم . . . . . ١٠٠ . . . . .

الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . من قبيل التعويض للدولة مقابل ما ضاع أو ما كان عرضة للضياع عليها من الضريبة بسبب مخالفة الممول للقانون . شموله ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد . القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى الصومية . غير صحيح . . . . . ١٠١ . . . . .

الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر المالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٣ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدني للخزنة عن الضرر الذي يصيبها من إدخال أو اصطلاح و تداول أو أحرار الدخان المشغوش أو المخلوط باعتبارها تهريسا جبريا . ما يقضى به من غرامة وبصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات . . . . . ١٠٢ . . . . .

الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر المالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعتها : عقوبة يخاطبها التعويض . لمصلحة الجمارك الادعاء مدنيا بها . . . . . ١٠٣ . . . . .

#### الفرع الثالث : الحرمان من أداء الشهادة بيمين .

حرمان المحكوم عليهم بمقوبة جنائية من أداء الشهادة بيمين ما عهته . عقوبة . معناها . . . . . ١٠٤ . . . . .

وامتد أيضا : انتباه :



ويتم :

- القاعدتان رقم ٢٧ و ٢٨ :
- وسيق إصدار :
- ( القاعدة رقم ٢ )
- وسرلة :
- ( القاعدة رقم ١٦ )
- وسلاح :
- ( القاعدة رقم ٢٩ )
- ولاعل اصل :
- ( القاعدة رقم ١٤ )
- وقانون :
- ( القاعدة رقم ١ )
- ومثال عامة :
- ( س ١٥ ص ٥٨٨ )
- ومواد مطبوعة :
- ( س ١٤ ص ٨٠٨ )

القواعد القانونية :

الفصل الأول : أنواعها

الفرع الأول : العقوبة الأصلية .

١ - متى كانت عقوبة احرار المخدور بقصد التعاطي المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى - لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوصا عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون والتي أعملها الحكم في حق الطاعن - وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الادمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة المقررة للجريمة ، فانه لا محل للنظر في اعمال حكم هذا النص على الطاعن .

( الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ س ٨٦١ )

٢ - ان الشارع اذ نص في المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات على عقوبة السجن بغير تحديد حداها الأقصى ، فانه يكون قد قصد الاحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعلها تتراوح بين ثلاث سنين وخمسين عشرة سنة .

( الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ س ٨٦٥ )

٣ - إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن استنادا الى أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالاعدام الا باجماع الآراء ، وهي قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن اصلا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فان ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد في الفصل الخاص بالاجراءات أمام محاكم الجنات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأى القتي . فاصبح الحكم بالاعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء هذين الاجراءين على حد سواء بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالاجماع في منطق التعديل المستحدث لا يبدو أن يكون اجزاء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة الى المسائل الموضوعية دون الاجراءات فهي لا تمنع الا النصوص التي تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في اصدار الأحكام من وجوب صدورها بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ من مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية ، واشترطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ اجراءات توفر الاجماع عند الحكم بالاعدام لاعتبارات قدرها لحسن سير

٦ - تعاقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - على بيع المواد المشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع ، فيما تعاقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد احراز هذه المواد . وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين : أولاها - ان يكون النسيج أو المروض للبيع شيئا من المواد المشوشة أو الفاسدة : وثانيها - ان تكون تلك المواد المشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . ونصت الفقرة الاولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في حاله الاولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . ومناط توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية ان تكون المادة المروضة للبيع مشوشة أو فاسدة وضارة بصحة الانسان أو الحيوان . ولما كان لا يبين من تقرير التحليل ان « الصلصة » التي عرضها الملعون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي وضارة بصحة الانسان ، لان كل ماورد بالتقرير عنها انها فاسدة لايجابية الفط ووجود صدا بداخلها وتغير خواصها الطبيعية وهي أمور ان دلت على فسادها فانها غير واضحة الدلالة في أنها مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . وكانت المحكمة قد أوقعت العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى بقدر ما تحقق لها وهو فساد المادة المضبوطة فان حكمها يكون متفقا وصحيحا للقانون .

( الملن رقم ٨٥٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣٢٤/١٢/١٩٦٣ - ص ١٤ )

٧ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقيق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يصح في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمنوال الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فاذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكده خطوره كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عالما لحالة

العادلة - لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالانفاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقارفيها اعداذا اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة لها ، بل تحت مدلول القوانين الاجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر ان القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تمد من الاجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المتابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وان كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترد الى الأحكام التي صدرت صحيحة في مل القانون الساري قبل التعديل . اد الأصل أن كل اجراء يتم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاصا لاحكام هذا القانون . ولما كان ذلك ، فان التعديل المدخل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢٠٣/٢ اجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم الملعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

( الملن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣٢٤/١١/١٩٦٢ - ص ١٣ )

٤ و ٥ - العبرة في جسامه العقوبة في حكم المادة ٣٣ عقوبات هي بالنظر الى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذي درج الشارع عليه في المواد من ١٥ الى ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للمعوز للتسول هي بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هي طبقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ اللوضح تحت المراقبة التي يحكم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون مماثله لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون « تحقيق الجنابات » ، أو أي قانون آخر طبقا لما جرى به نص المادة الماشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة الى العقوبة المقررة لجريمة المعوز للتسول هي الأشد مما يقتضى اعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٣ .

( الملن رقم ٢١٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣٢٣/٢/١٩٦٢ - ص ١٤ )

١٩٣٣ - أن المقصود بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذي تخلط به أو تنس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر

العالي المعدله بالقانون رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازه الدخان المخلوط تهريبا وبمصادرة هذا الدخان فضلا عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوطا بالرمل وبالنسل مما - يعتبر من وجهة نظر القانون دخنا مخلوطا خلط مؤثما ولا يقدر في ذلك أن يكون خلطه بالعمل في حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هي مجموعه كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية النسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون .

( الملن رقم ٤٨١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ س ٧٩٩ )

١١ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند الي المتهم ومن واجبا أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كبرها وأوصافها . ولما كان الثابت أن المظنون ضده قد أقام حجرتين بالطابق الأول العلوى بغير ترخيص ، فانه كان على المحكمة أن تقضى في الدعوى على هذا الأساس طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى وهي « اقامة البناء » لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بغير ترخيص . ولما كانت المخالفة قد انحصرت في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت فيه الاشتراطات التي فرضها القانون المشار اليه فانه يتمن مع الحكم بتأييد الغرامة المقضى بها وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا بما تقضى به المادة ٣٠ سالفة الذكر ، إذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .

( الملن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ س ١٥ س ٨٢٥ )

الاستبعاد مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر، ويتكرر استحقاقه للمقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاستبعاد اذا ما توافرت قواعد الصود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢١ س ١٥ س ٢٢٩ )

٨ - المستفاد من الرجوع الى نصوص المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - والمادة الأولى من القرار الوزاري الصادر تنفيذا لهذا القانون والملفئ بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - بتنظيم المباني - أن الشارع رتب عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منع على اساسه الترخيص عند مخالفه حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - طالما ان المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفاتها عقوبة التصحيح أو الهدم . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التي منع على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يستند اليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية ، فانه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بالناء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .

( الملن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ س ١٥ س ٢٤٢ )

٩ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - لجريمة احرار الذخيرة - تمد ذات طبيعة عقابية بحتة ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة احرار السلاح وهي الجريمة الأشد في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ س ١٥ س ٤٨٨ )

( والملن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٦ س ١٥ س ٦٤٧ )

١٥ - ينبت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة

وهو ما من شأنه أنه يكون المتهمون متضامنين في الالتزام بها ما لم يخص الحكم كلا منهم بتسبب منها .

( المجلد رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٠ ص ١٢  
٥٢٨ )

١٦ - لا يبين من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط أو المذكرة الإيضاحية المرافقة له أن القاضي ملزم بتحديد ميعاد في حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة - كما أن ذكر عبارة « المدة التي تعدل لهذا الغرض » في الفقرة الثانية من تلك المادة تؤكد مراد الشارع من إفاضة تحديد تلك المدة بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم لاتصال هذا الأمر بالتنفيذ ، وهي مرحلة تأتي بعد الحكم ، كما أنها من صميم اختصاص جهة الإدارة الأقدر على تحديد الموعد المناسب لكل حالة على حدة .

( المجلد رقم ٢٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٥ ص ١٢  
٦٥٢ )

١٧ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، فإذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم ي ضبط فالن القضاء بمصادره يكون قد وقع على خلاف حكم القانون .

( المجلد رقم ٥١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢ ص ١٢  
٧٦٦ )

١٨ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى ومما اطأنت اليه المحكمة من الأدلة أن قدراً معيناً من اللخان هو الذي تم خطه دون سائر ما ضبط من اللخان ، فانه يتمين أن يقتصر الحكم بمقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

( المجلد رقم ١٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ ص ١٢٣ )

١٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم المتهم عشرة جنهات وبعدم خدمة زراعة الأرز في المستقبل وبوقف تنفيذ المقوبة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفة أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٥ ، وهو ما يتمين معه تقضه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم بها على المتهم « المظنون ضده » ٢٥ جنهات عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة

١٢ - يجب لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يمين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره أن لم يكن مقدراً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر سوء القصد لديه وبمجملة التخلص من الضريبة المستحقة . فانه يكون قاصراً .

( المجلد رقم ٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ ص ١٦  
٤٤٦ )

١٣ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج بالانتاج والمادتين ٢٥ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبالزام المخالف بأداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الفاق والمصادرة وأجاز للمحكمة أن تقضى بتعويض للزخانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده .

( المجلد رقم ٨٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ ص ١٦  
٦٦١ )

الفرع الثاني : العقوبة النوعية « إحالة » .

الفرع الثالث : العقوبات التبعية والتكميلية .

١٤ - ما ذكره الحكم المطعون فيه تبريراً لعدم توقيع عقوبة المصادرة ، من أن تمت منازعة جدية قائمة في ملكية البندقية المضبوطة ، ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن مجرد النزاع على السلاح المضبوط لا يمنع قانوناً من الحكم بمقوبة المصادرة .

( المجلد رقم ١٧٨٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٥ ص ١٢  
٥٠٦ )

١٥ - الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات - وإن كان الشارع قد ربط لها حد أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه - إلا أنها من الغرامات النسيئة التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ،

لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الطن رقم ١٩١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٢ م - ص ١٢  
ص ١٧٤ )

٢٣ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ، إلا أن هذا الجب لا يمتد الى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد دان المظنون ضده عن جرمين الشروع في السرفه ليل من نحسين يجعل أحدهما سلاحا نارا وإحراز السلاح والخبرة وأوقع عليه عقوبة واحدة وهي المقررة لأشدهما عملا بالمادة ٢/٣٣ من قانون للعقوبات واعل الحكم بمصادرة السلاح والخبرة ، فانه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها .

(الطن رقم ١٩١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٢ م - ص ١٢  
ص ١٧٤ )

(والطن رقم ٢٠٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١/٨/١٩٦٢ )

٢٤ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقروا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالسور لسبه المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالناء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطن رقم ٢٠٨٨ سنة ٢٢ جلسة ٢١/١٢/١٩٦٢ م - ص ١٢ م - ص ٨٨٠ )

٢٥ - لما كان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وكان من واجب المحكمة أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفا وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، فان الحكم المعلوم فيه اذ قضى بالناء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة

الأرد موضوع الجريمة ، مع التجاوز عن العقوبة التكميلية « وهي عدم زراعة الأرض » لهدم جدواها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

(الطن رقم ١٧١١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢ م - ص ١٢ م - ص ١٣٨ )

٢٥ - مصادمة المتهم بالرأفة ومماقته بالحس عن جرمين التزوير والاختلاس يتعين معه على المحكمة أن توفت مدة العزل المقضى بها عليه بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عملا بالمادة ٢٧ عقوبات . فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبعزله من وظيفته دون توقيت لمدة العزل فانه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيت مدة العزل .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١/١٢/١٩٦٢ م - ص ١٢  
ص ٢٨٠ )

٢٦ - يرجع في تعديد مدة العود في جريمة العود للاشتباه الى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود ، فان مدة العود بالنسبة الى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . فإذا كان ما انتهى اليه الحكم المعلوم فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المظنون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة فانه يكون مجافيا لتطبيق الصحيح للقانون .

(الطن رقم ٢١٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢ م - ص ١٢ م - ص ٢٠١ )

٢٢ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة

وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة وأنه لم يرد بمحض ضبط الواقعة أو بأقوال مهندس التنظيم بحكمة أول درجة ما يفيد الالتزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والافارة وتصريف المياه والمواد القذرة ، فانه لا موجب للحكم بعقوبة الازالة ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حين أنزل هذه العقوبة على المطعون ضده ، مما يتعين معه نقض الحكم تقضاجزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة وتصحيحه بالفاء هذه العقوبة .

( الطعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ص ١٤ )  
( ١٩٧ ص )  
( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ص ١٦ )  
( ٢٥٥ ص )

٢٧ - ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ من أنه « لا يجوز للرخص له أن يشرع في العمل الا بعد اخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتعديد خط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم أو حد الطريق في الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم » انما قصد به ضمان سلامة التعديد الذي يقوم بإجرائه مهندس التنظيم على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ، وأما عدم اتباع هذا الاجراء قبل الشروع في البناء فانه لا يترتب عليه الحكم بالازالة . ولما كانت المخالفة قد انحصرت على ما أثبتته الحكم في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت فيه المواصفات التي فرضها هذا القانون ، فان ما تثيره الطاعة - من أن اقامة بناء على أرض لا تطل على طريق قائم يعد مخالفا لحكم المادة السابعة من القانون المشار اليه ويستوجب الحكم بالازالة - لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ص ١٤ )  
( ١٩٧ ص )  
( الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٦ ص ١٤ )  
( ٢٥٨ ص )

٢٨ - لما كان الحكم المطعون قد قضى اعمالا للمادتين ٧٥٥ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلا عن الغرامة وقدرها ثلاثة أمشال قيمة البنى المهدوم ، بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يطال

المقررة لجريمة اقامة البناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة ان التهمة (المطعون ضدها) لم تنشأ التقسيم الذي عليه البناء ، يكون مخطئا في تطبيق القانون متينا نقضه . ولما كانت المحكمة لم تعرض لما اذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون من عدمه فانه يتعين مع نقض الحكم الاحالة .  
( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ص ١٤ )  
( ١٢٤ ص )

٢٩ - يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ في شأن تقسيم الأراضي أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : ( الاول ) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون أن يحصل على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط والاوزاع المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ من القانون المشار اليه . ( والثاني ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من ذلك القانون وهي تتعلق بالنسبة الى أولى المادتين بالأعمال والالتزامات التي تقع على عاتق المقسم وحده ، ومفاد نصها أن الشارح عالج حالتين مختلفتين تماما - الأولى : وهي تلك الخاصة بالجهات التي لاتوجد بها مرافق عامة فوجب انشاءها والالتزام بها في الأرض المقسمة مرهونا بصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . والثانية - وهي تلك التقسيمات التي تجرى في الجهات التي تتوفر فيها تلك المرافق ولايستلزم الأمر فيها أكثر من ايصالها للمجاري العامة ، فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب يقع قانونا على عاتق المقسم بمجرد اجراء هذه التقسيمات دون حاجة الى صدور أمر من وزارة الشؤون البلدية والقروية - في حين أنها تتعلق بالنسبة الى المادة الثالثة عشرة بالالتزام المفروض على كل من المقسم والمشتري والمبتاع والمتنفع بالحكر بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشرط منه الذي تقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الايصال المثبت لاداء المبالغ التي تخص تلك القطعة في قيمة تلك الاعمال . ولما كان يبين من الرجوع الى المفردات أن البناء في ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والإبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، كما يبين منها ومن الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده ليس هو المنشئ للتقسيم

المبنى استمرت مؤمنة بالمادة ١٣ من القانون الجديد للمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة التنفيذ، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلا عن الترامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملقى.

( الملحق رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ - س ١٤  
س ٢٧٨ )

٣١ - إذ نص القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٣٠ منه على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش فضلا عن الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص ، فانه قد فرض عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الترامة - عند اقامة البناء دون ترخيص، أما عقوبة الازالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رصدتها لواقعة اقامة البناء على خلاف أحكام القانون . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش والازالة عن اقامة بناء بدون ترخيص من التنظيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بالفاء عقوبة الازالة المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة الى عقوبة الترامة المقضى بها .

( الملحق رقم ٨٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٥ - س ١٤  
س ٨٢٥ )

٣٢ - يبين من استعراض نصوص المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ١ و ٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني أن القانون حظر هدم المباني الآيلة للسقوط الا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وحظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصا بالهدم الا بعد صدور تصريح من اللجنة - وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني اذا قام مقتضاها الى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

( الملحق رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٠ - س ١٦  
س ٥٢٨ )

العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وايضا التنفيذ . وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني - والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه - قد نص في مادته العاشرة على الفاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - سالف الذكر ، كما ألغى بمقتضى مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملقى فيما عدا عقوبة الترامة . ولما كان لمحكمة النقض وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء ما قضى به من حرمان المطعون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وإداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما .

( الملحق رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ - س ١٤  
س ٢٧٨ )

٢٩ - لا تجيز المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني - الذي أقيم البناء في ظله - اقامة أى بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار الا اذا كانت واجهة البناء راده عن الطريق بمقدار نصف القسرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، وتوجب المادة ٣٠ من ذات القانون عقاب من يخالف أحكامه فضلا عن الترامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء راده عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الملحق رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ - س ١٤  
س ٢٧٨ )

٣٠ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - وأن كان قد ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤، الا أن البرية المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون

١٩٦٢ الصادر تنفيذا للقانون المذكور أن إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص يستوجب العقوبة المقررة في المادة ١٦ من القانون سالف الذكر وهي تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلا عن الغرامة .

الطن رقم ١٠٦٣ سنة ٢٥ ق . جلسة ١١/٨/١٩٦٥ من ١٦ ص ٨١٦ .

### الفصل الثاني : تطبيق العقوبة .

#### الفرع الأول : تقديرها .

٣٨ - أعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من اطلاعات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذي أراه .

( الطن رقم ٦٥١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٤٩ ) .

٣٩ - أن الشارع إذ نص في المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات على عقوبة السجن بغير تحديد حدها الأقصى ، فإنه يكون قد قصد الاحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعلها تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة .

( الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٦٥ ) .

٤٠ - اختط الشارع عند الكلام عن العقوبات في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - خطة تهدف الى التدرج فيها تما لخطورة الجاني ودرجة ائمه ومدى تربيده في هوة الاجرام ، ووازن بين كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احرار المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها .

( الطن رقم ١٧٤٨ سنة ٢٦ ق . جلسة ٤/٩/١٩٦٢ من ١٣ ص ٣١٥ ) .

٤١ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، وهو الأصلح للمتهم بما جاء في نصوص من عقوبات أخف،

٣٣ - العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص - هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها وضحف الرسوم المستحقة عن الترخيص .

الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٦/٧/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٤٥ .

٣٤ - انه وإن كانت العقوبة المقررة بها بالحكم المطعون فيه لم تتضمن الحكم بالزام المظنون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا ، فإنه - وقد سكنت النيابة العامة عن استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة - لا وجه لتعيب الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن من المسور لمحكمة الدرجة الثانية تصحيح هذا الخطأ وانزال الضرر بالمستأنف .

الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٦/٧/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٤٥ .

٣٥ - شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص - ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حال الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلصه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

الطن رقم ٣٦٨ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ من ١٦ ق ١٢٨ ص ٦٧٢ .

٣٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرأفة وقضى عليه بالعيس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن توقت مدة العزل المقررة على المتهم عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

الطن رقم ٣٦٨ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٧٢ .

٣٧ - الواضح من نصوص المواد ١١ و ١٣ و ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزير الاسكان الرقم ١٦٩ لسنة



في جناية عاهة دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض بعد وعلى الرغم مما يشير إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم اذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تمحيص سببه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها - وهي السجن لمدة ثلاث سنوات - داخلية في العقوبة المقررة لجناية احرار سلاح مجردة من الظرف المشدد ، اذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احرار السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يبيح مه' تبين معه قضاة الاحالة .

الطن رقم ١١٧٠ سنة ٣٣ جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٨٢٤ .

٤٣ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخاله الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دولياً ، بل انه يمتد أيضاً الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الى ٦ . فتقتضي الحدود الجبركية من الاقليم السوري الى الاقليم المصري في ظل الوحدة التي جمعت بينهما ، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه في كل اقليم ، يعد جلباً محظوراً ، ذلك أنه على الرغم من قيام الوحدة بين الاقليمين فقد احتفظ كل اقليم بحدوده الجبركية . ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائفة التي اوردها أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري الى الاقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات ، وأزيل على الطاعن العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجريمة وهي واحدة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم

فاعلمت المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تضييماً للثمة مما يقتضي لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الصالح الواجب الاتباع ، ومن ثم فإن ما ينهيه المتهم على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

(الطن رقم ١٧٤٨ سنة ٣١ ق - جلسة ١/٩/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٣١٠)

٤٢ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لأنه حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مشتمل على كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفشى الى موت ، وطلبت النسابة معاقبته بالمواد ١/ و ٧/ب و ١/٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة استناداً الى أدلة الثبوت في الدعوى والى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والتي قيد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية في ١٩/١١/١٩٤٦ - وكان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه لم يرفق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بده وانهاء تنفيذها ، وكانت المادة ٥٥٠ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جناية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو انقضى عنها أو سقوطها بضي المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جناية أو جنحة ما يحفظ عنه صحيفة بقم السوابق ، وربت المادة ٥٢٢ اجراءات على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من اضرار الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابقة التي اتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاة على توافر الظرف المشدد المستند من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات



الاسعافات الطبية بالمشاة وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص .

(الطن رقم ١٧٩٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣ ص ١٤٣)

٥٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الجريمتين المنصوص عنهما في المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقضى بتغريمه مائتي قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تمدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص وتصحيحه بجعل الغرامة مائتي قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين .

(الطن رقم ١٧٩٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣ ص ١٤٣)

٥١ - إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه « بصفته صاحب عمل لم يقم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ » قضت محكمة أول درجة بتغريمه مائتي قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملاً ، فإن استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزاً ذلك أن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف إنما يكون - في مثل هذه الجريمة - بمجموع ما يحكم به من الغرامة، إذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم، أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تصد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أحجفت المخالفة بحقوقهم ، وهدفه من ذلك تشديد العقاب الواجب إزاله على الفعل المؤثم . وهذا التصدد ليس من شأنه أن يفسر من الواقع وهو أن الغرامة في مجوعها إنما أزيلها الحكم بالتمهم عن فعل واحد استحق عليه عقوبة تزداد بازدياد عدد العمال الذين أحجفت بهم هذا الفعل، وقد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حداً يجعلها أشد خطراً على أموال المحكوم عليه من الخسة جنيتها التي جعلت حداً لنصاب الاستئناف مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساساً لتقدير هذا النصاب . كما أن هذا التصدد ليس من قبيل تمدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون والذي يقتضى وجود التصدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمدد

ارتكب الجريمة في ظروف استثنائية تعتبر عذراً مخففاً يوجب أخذه بالرأفة لا يكون له محل .

(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ص ١٤ ص ٥٥٩)

### الفرع الثاني : تصديدها .

٤٨ - تنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش ثم نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة « وتمدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة » . فإذا كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل فإن ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون على تمدد العقوبة بقدر عدد العمال إنما يكون قاصراً على مخالفة الالتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعلانه غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الإجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

(الطن رقم ١٧٩٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٢ ص ١٤٣)

٤٩ - المستفاد من نصوص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل . الأولى : وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الإجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . والثانية : وهي الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل وهي أحكام تنظيمية تهدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره . ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل

عند العمل . ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد المال فى تهمة عدم وضع لائحة الجزاءات ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

( الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ س . ١٤ )  
( ٨٩٠ ) .

٥٤ - فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فى نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم فى مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات - الأولى - وتتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وتحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت لهم الى آخر تلك الالتزامات التى تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم المباشرة والذاتية وهى الحقوق التى حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ ومثيلاتها من هذا القانون وهى صريحة فى أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم الخاصة والذاتية - أما النوع الثانى من الأحكام التى وضعها القانون على صاحب العمل فهى فى واقع الأمر أحكام تنظيمية تهدف الشارع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره ، ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ١٤٤ من الزام صاحب العمل بأن يعد سجلاً أو نظاماً خاصاً لتقيد وحصر العمال قبل دخولهم الى أماكن العمل وعند خروجهم ، ومنها ما توجهه المادة ١٤٨ من الزام صاحب العمل بتعليق جدول فى أمكنة العمل يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة ، وما تقضى به المادة ١٥٠ من الزام رب العمل أو مديره المسئول بوضع لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقاً للقرار الذى يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة وهو بالاعتماد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ذلك أن الاخلال بالالتزامات الواردة بتلك المواد ليس من شأنه أن يمس مصالح العمال أو عدداً مميّناً منهم بصفة مباشرة وكل ما قصده المشرع منها بحكم نصوصها ووضعها بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشتمل على الأحكام الخاصة بتنظيم العمل أن

جواز استئناف المتهم « الطاعن » يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه .

( الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ س . ١٣ )  
( ٤٨٣ ) .

٥٢ - الأصل - هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء فى الواقعة الواحدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن وباقى المتهمين معه فى الدعوى الجنائية لما دال عليه تدليلاً سائفاً بإسهم كل منهم فى جريمة - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء - بنصيب فى الأفعال المادية المكونة لها ، وصح بذلك ما أنزله على كل منهم من عقاب فى حدود القانون ، فلا يقبل القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناتير القطن - موضوع الجريمة - أخذاً بنص المادة الرابعة من القانون المطبق على واقعة الدعوى ، يحول دون أعمال هذا الحكم فى حق كل من ثبتت مقارفته الجريمة .

( الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢ س . ١٤ )  
( ٢٨٥ ) .

٥٣ - فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - بإصدار قانون العمل - فى نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم فى مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات : الأولى - وهى تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت لهم الى آخر تلك الالتزامات التى تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هى التى حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهى صريحة فى أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم : والثانية - فهى فى واقع الأمر أحكام تنظيمية تهدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره - ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٩٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات فى مكان ظاهر من مؤسسته وهو ما لم تتعدد فيه الغرامة بقدر

ما أوجبه المادة ٤٥ من الزام صاحب العمل بأعداد السجلات التي أشارت إليها - موضوع التهمة الأولى المسندة الى المطون ضده - بأن نصت على أنه « يعاقب بفرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز أثنى قرش كل من يخالف أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، دون أن تقضى بتعدد عقوبة الفرامة بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بحقوقهم - ومن ثم فإن الحكم المطون فيه اذ قضى - بغير سند من القانون - بتعدد الفرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من تعدد الفرامة عن التهمة الأولى والاكتفاء بتغريم المطون ضده مائة قرش عن هذه التهمة .

( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ - ص ١٦ )  
( ٢٦١ ) -

٥٧ - لما كانت المحكمة لم تخرج في تقدير العقوبة المقضى بها على الطاعن عما هو مقرر قانوناً لجريمة الضرب التي دين الطاعن بها وفقاً للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فانه لا تسأل عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد تزيدت فذكرت لها عللاً خاطئة لا تتجها أو تؤدي الى عكسها .

( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ - ص ١٦ )  
( ٣١٣ ) -

#### الفرع الثالث: عقوبة الجرائم المرتبطة «العقوبة الأشد»

٥٨ - يتضح مما نصت عليه المواد ١ و ٣ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى - أن الاشتراك في المؤسسة هو أمر فرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يخضع لأحكام القانون ، فينشأ في ذمة صاحب العمل التزام بتأدية المبالغ المستحقة عليه لحساب العمال وتوريد المبالغ المقتطعة من أجورهم ، وعند التخلف عن أداء هذه الحصص كلها أو بعضها تتحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد صاحب العمل المسئول عن السداد - عن نفسه وعن عماله - ويكون عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة متضمناً في ذاته عدم الالتحاق بها ، وبالتالي فإن العاملين اللذين وقعا من التهم وقدم من أجلها الى المطاوعة ، وهما عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها ، يجمعهما

يكون العمال جميعاً على يته من أمر قديمهم في السجلات ووسيلته وساعات العمل وفترات الراحة والاشتراطات الموضوعية لضمان السلامة العامة لهم وأن لا تنفذ في حقهم هذه السجلات والجداول والاشتراطات الا بعد استيفاء الأحكام المنصوص عليها في القانون واللوائح المنفذة له وأن يسير العمل بالمؤسسة على خير وجه يضمن مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون بما ليس فيه اضرار بمصالح الجماعة والعمال مما وبما يحق المزيد من الانتاج والرفاهية العامة للشعب .

( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ - ص ١٥ )  
( ٧٠٢ ) -  
( والطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ - ص ١٦ )  
( ٢٨٩ ) -

٥٥ - فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات : الأولى - تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم الى آخر تلك الالتزامات التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون، وهي صريحة في أن الفرامة تعدد بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بحق من حقوقهم . والثانية - نهى في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره - ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسى للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وايداعها الجهة الادارية المختصة وما أوجبه في المادة ٧٥ منه من قيد الزامات التي توقع على العمال في سجل فهو مما لا تعدد فيه الفرامة بقدر عدد العمال ، اذ أن الاخلال بالالتزام الذي تفرضه كل من هاتين المادتين لا يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ولا يصحف بحقوقهم .

( الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ - ص ١٥ )  
( ٧٢٦ ) -

٥٦ - تكفلت المادة ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية ببيان الجزاء على

٦٢ - لقاضى الموضوع سلطة تقرير توافر شروط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها مادام استخلاصه سائفاً . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المسندتين الى الطاعنين الأول والثانى عن الأخرى ، وكان الطاعنان المذكوران لم يقدموا أمام المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين اليهما فإن النemy على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٣ من ٥٩٩)

٦٣ - اذا كان الحكم قد بين الجرائم التى ارتكبها الطاعن والمستوجة لمقابله وأنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بمقوبة واحدة هى المقررة لأشد الجرائم ، وكان قد قضى على الطاعن بمقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ، ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التى طبقها من المادة ٣٣ عقوبات .

(الطن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ من ١٣ من ٥٩٩)

٦٤ - متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أن الأفعال المنافية للأداب العامة التى أتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه فى الترام وفى الطريق وفى إحدى المنتزهات ، وهى أماكن عامة بطبيعتها ويحتل مشاهدة ما يقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية . على أنه لا مصلحة للطاعن من التمسك بعدم توافر ركن العلانية فى تهمة الفعل الفاضح المسندة اليه مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وقضت بمعايقته بالمقوبة الأشد وهى المقررة لجريمة هتك العرض التى أثبتتها فى حقه ، ومن ثم فإن النemy على الحكم من هذه الناحية يكون فى غير محله .

(الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٤ من ٥٩٨)

٦٥ - مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٣ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقدم ، أما اذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بضى المدقة فإنه لا يكون ثمة محل لاعمال حكم تلك المادة . الا أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن الا عقوبة واحدة هى

غرض جنائى واحد هو عدم الاشتراك فى المؤسسة بعدم سداد الاشتراكات بالخالفه لنصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، والارتباط بينهما واضح غير متجزئ ، ومن الواجب الحكم على المتهم بمقوبة واحدة هى المقررة لأشد هاتين الجريمتين .

(الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٠ فى جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ من ٢٢٢)

٥٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على المتهم - وهو المستأنف دون النيابة العامة - بالغرامة عشرة جنيهات عن التهمتين بدلا من الغرامة خمسة جنيهات عن كل تهمة التى قضت بها محكمة أول درجة ، وذلك على الرغم مما أثبتته المحكمة من ارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة وإعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون .

(الطن رقم ٦٣٢ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ من ٦٣٤)

٦٥ - متى كانت جريمة ارتكاب السلاح والذخيرة بغير ترخيص التين دين المتهم « الطاعن » مجتمعتين ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع فى القتل عمدا التى قضى الحكم المطعون فيها ببراءته منها ، مما يقتضى اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالمقوبة المقررة لأشدّها طبقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات - واذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به فى التهم جميعها وإعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٦٢/١/١ من ١٣ من ١٠٠)

٦٦ - رفع الدعوى عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجنب لا يسلب المتهم فيها حقه فى ابداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها فى شأن الارتباط الذى يلحقه بينها وبين الجنائية التى سبقت محاكمته وادانته من أجلها أمام محكمة الجنائيات ، كما يكون من حقه - اذا تبين لمحكمة الجنب من التحقيق الذى تجرته أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجنائية ارتباطا لا يقبل التجزئة - ألا توقع عليه الا عقوبة واحدة .

(الطن رقم ٩٦٨ سنة ٢ فى جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ من ٢٧٣)

والقرامة التي لا تقل عن عشرة جنهات ولا تزيد على خمسين جنهات أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - للتهمة الثانية - هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو القرامة التي لا تتجاوز عشرة جنهات ، فانه يتعين الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم الابتدائي قضى بتغريم المظنون ضده مائتى قرش عن التهمتين ، وكانت النيابة قد استأثقت هذا الحكم للخطأ فى تطبيق القانون ، فان الحكم المظنون فيه اذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء بمعاقبة المظنون ضده بغرامة قدرها عشرة جنهات عن هاتين التهمتين .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ من ١٤ ص ٥٧١)

٦٩ - مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يعر على احداها حكم من الأحكام ملغية من المسؤولية أو من العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يعنى المحكمة من التصدى لها والتدليل على نسبتها الى المتهم ، بحيث اذا لم تر امكان هذه النسبة تعين عليها تبرئته منها .

(الطن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٣٩)

٧٠ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطنه . ولما كان الحكم المظنون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها من محكمة أول درجة رغم ما أثبت من أن الطاعن هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أن الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . فان الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ فى القانون مما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ .

(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٤ من ١٤ ص ٧٥٩)

٧١ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المظنون فيه لا تتفق قانوناً مع

المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى - التي لم تسقط بضى المدة باعتبارها الجريمة الأشد - فانه لا جدوى للطاعن فى النعى على الحكم بأنه لم يحقق الدفع باقتضاء الدعوى بضى المدة بالنسبة للجريمتين الآخرين المرتبطتين لانعدام مصلحة الطاعن فى التمسك بذلك .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥ من ١٤ ص ١٤٨)

٦٦ - فعل التسول فى ذاته لا يترتب عليه وحيدة نتائج قانونية متعددة الاوصاف بما يجعله يندرج تحت حكم التعدد المعنوى الناشئ عن النشاط الاجرامى الواحد الذى عنه الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات بل انه اذا اقترن بجريمة التشرد يكونان معاً جريمتين وإن تميزت كل منهما عن الأخرى الا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

(الطن رقم ٢١٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥ من ١٤ ص ١٦٦)

٦٧ - العبرة فى جسامه العقوبة فى حكم المادة ٣٢ عقوبات هى بالنظر الى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذى درج الشارع عليه فى المواد من ١٠ الى ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للعود للتسول هى بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هى طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة « البوليس » مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة التى يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون « تحقيق الجنابات » أو أى قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة الى العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول هى الأشد مما يقتضى اعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٣ .

(الطن رقم ٢١٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥ من ١٤ ص ١٦٧)

٦٨ - لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - للتهمة الأولى المستند المظنون ضده - هى الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر

المقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لأن كان يمكن أن يكون لحكم المادة ٧٣ المذكورة أثره في النتيجة - فإن المحكمة اذ استطلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التنبيه اليه بالجلسة ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢ ص ١٢٥ ص ١٢٦)

٧٣ - تنص المادة ٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى على أنه « لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة » . مما مؤداه إزاء صراحة هذا النص أن المتهم اذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها خرج من طائفة المتهمين الذين يبتتهم هذه المادة . فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن سنه وقت ارتكاب الجريمة التي حوكم من أجلها تجاوزت سبع عشرة سنة فإن نصه على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سليم .

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠ ص ١٥ ص ٢٥٩)

#### (ب) الظروف المخففة .

٧٤ - لمحكمة النقض وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي أخضت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١١/٧ ص ١٢ ص ١٨٥)

٧٥ - متى كان الحكم المpton فيه حين دان الطاعن بأحرازه سلاحين مشخخين قد اكتفى في إثبات ذلك باعترافه بأنهما من طراز « لي أقيلد » ، وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم السلاح خاصيته - وهي المشخنة - وكان الحكم لم يدل على أن ماسورتي السلاحين لم تفقدا - لأي عارض - تلك الصفة المعبرة في القانون لازوال المقوبة التي أوقها الحكم فانه يكون مشوباً بالقصور ، ولا يترض بأن العقوبة المقررة لها هي المقررة لجريمة احراز الأسلحة غير المشخنة ، ذلك بأن المحكمة بعد أن طبقت المادة ١٧ عقوبات نزلت الى الحد الأدنى للعقوبة طبقاً للوصف الذي أخضت به فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي اليه لو أنها تبتت الى ما ينبغي . ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ص ١٤ ص ٣٤٥)

ما انتهت اليه من عدم توافق الارتباط فإن ذلك يكون من الإخطاء القانونية في تكيف علاقه الارتباط والتي تقتضي تدخل محله النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح . ولما كانت عبارة الحكم قيد أن جرمته السرقة والتهريب الجرمي فد انتظما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة العرض فجمعت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبها مما كان يقتضي اعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والاكتفاء بالمقوبة المقررة لأشدهما . وكانت جريمة السرقة وهي الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبغي مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجرمي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع المقوبات التكميلية من رد ومصادرة إذ هي عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها . ومن ثم فإن الحكم المpton فيه يكون قد أخطأ اذ عاقب الطاعن في جريمة التهريب الجرمي بمقوبة الغرامة - وهي عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - الى جانب المقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ما يستوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً والغاء عقوبة الغرامة المقررة بها .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٥ ص ٩١٠)

#### الفرع الرابع : أسباب تخفيفها .

( أ ) الاعذار القانونية و صغر السن ،

٧٢ - مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، الا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ، وأتاحت للمتهم والنيابة فرصة ابداء ملاحظتهما في هذا الشأن - واذاً فإذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثاً مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٢ ساقفة الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر الى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي ارتأته الا في الحكم الصادر منها بإعدامه ، رغم ما رتبته القانون على تحديد السن من أثر في تعيين نوع



**الفرع الخامس : الظروف المشددة .**

٧٦ - انه وان كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه ، الا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة، مما يتذرر معه اعتبارهما فصلا واحدا يكون جريمتين أو عدة جرائم صدرت عن غرض إجرامي واحد ، حتى يصح القول بتطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - يؤكد هذا النظر ما ورد في المادتين ٥ و ١/٦ - ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على المائد للاشتباه علاوة على العقوبة التي سبق أن حكم بها عليه لارتكابه جريمة من الجرائم التي نص عليها المرسوم بقانون المشار اليه ، مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٣ سائلة الذكر .

(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢٢ ص ٨٣٦)

٧٧ - عبارة « المشتبه فيهم » الواردة في الفقرة « و » من المادة السابقة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشدد والمشتبه فيهم . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما يدخل في عموم نص الفقرة « و » المذكورة ويتوافر بالنسبة اليه الظرف المشدد للعقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الأسلحة المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في فقرتها الثالثة والرابعة ، مادام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة احراز السلاح والذخيرة ، ومن ثم فإن ما ذهب اليه الحكم المظنون من اعتبار حكم الانذار مما لا يتوافر به الظرف المشدد يكون منظوبا على خطأ في تطبيق القانون مما يمتنع معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٧ ص ١٢٢ ص ٨٣٦)

٧٨ - غاير الشارع بين ظروف سبق الاصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٣٣٠ من قانون العقوبات . فإذا كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل وظرف التردد استخلاصا سليما يتفق مع ماها معرفان به في القانون ،

فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن عدم قياس ظرف سبق الاصرار .

(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢١ ص ١٢٢ ص ٩٨٥)

٧٩ - شددت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات اذا كان المعتدى عليه موطئا بالسكك الحديدية أو مكلفا بخدمة عامة بها او بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة الى عقوبة الرامة . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المظنون فيه أن المجني عليه وان كان من رجال الشرطة الا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وأن المظنون ضده اعتدى عليه أثناء سير القطارات وإبان تأديته لعمله وبسببه ، فقد توافرت في حق الجاني مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذا قضى بتزيم المظنون ضده خمسة جنيهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يمتنع معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٨ ص ١٤٨ ص ١٨٧)

٨٠ - الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا هو اجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف ، فاذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالفسائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود . أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائما فيحسب سابقة في العود ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتسابه سابقة في العود ، وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات . وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته ما يخالف تلك التواعد العامة فان كل ما تتطلبه المادة ٢٦/٢ منه لتوقيع العقوبة

على اطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر والأنثى على السواء ، بينما قصر نطاق التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة لذكر والأنثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الأنثى التي تمارس الدعارة والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالي بشتى سبله سواء أكان كلياً أو جزئياً . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة سمحت لمتممة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وإنما يعتبر تسهلاً للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتجريم شتى صور المساعدة . ومن ثم فإن الحكم إذا عمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، لا أنه وقد عاقب الطاعنة بمقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ من ١٤ ص ٣١٨)

٨٦ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن - المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة اليه - على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة احراز سلاح مششن وخفيه بغير ترخيص وأن العقوبة المقررة بها مقرر قانوناً لهذه الجريمة ، ما دام أن الطاعن ينزع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجده في أثناء الحادث حاملاً سلاحه أو اطلاقه النار منه على المجنى عليه بقصد قتله . وإذا ما كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصل بتقدير الواقع ، فانه يتمن إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . ومن ثم فانه يتمن قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ١٨١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ٣٠٦)

الفصل الرابع : تنفيذها .

الفرع الأول : تنفيذ الفرامة .

٨٧ - يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة الى المحكوم عليهم بمقوبة بجنحة ، في غير ماذكر في البند «أولاً»

المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجاني قد حكم عليه بمقوبة جنائية أو بمقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً منتجاً لآثاره الجنائية ، وليس بلازم أن يكون هذا الحكم السابق قد تنفذ فعلاً لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة الا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ من ١٥ ص ٣١٤)

٨١ - الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق المرمية هي تأمين المواصلات ، وهذه الحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص انقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية .

(الطن رقم ٢١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ من ١٥ ص ٥٥٢)

٨٢ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار ، وإثبات توافر أولهما يفي من إثبات توافر ثانيهما .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ من ١٥ ص ٧٢١)

### الفصل الثالث : العقوبة المبررة .

٨٣ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة السرقة التي دانه بها ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ من ١٢ ص ٧٨٨)

٨٤ - لا جدوى للطاعن من المنازعة في توافر ظرف التردد في حقه ، ذلك بأن تدليل الحكم المطعون فيه على سبق الاصرار - تدليلاً سابقاً - وهو ما لم يعرض له الطاعن في أوجه طعنه - ما يحل قضاءه بالعقوبة التي أنزلها وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالتطبيق للمادة ٢/٣٣٦ عقوبات . هذا فضلاً عن أن هذه العقوبة مقررة لجريمة الضرب المفضي الى الموت المجردة من توافر ظرفي سبق الاصرار والتردد وفقاً للفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر .

(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢١ من ١٤ ص ٤٧)

٨٥ - دل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافأة الدعارة - بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الأولى

عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين اصدار تلك القرارات .

(الطن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٣ من ١٩٨٨)

٩٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا او وضعا يكون أصلح له من النظام القديم . واذن فمتى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذي وقت الجريمة في ظله - قد حظر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ ورفع القيد الذي كان مفروضا على القاضى وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجنحة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فان القانون الجديد يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ من ٢٤٧)

٩١ - تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضى الموضوع .

(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ من ٢٤٧)

٩٢ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقرا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جائب التطبيق السليم للقانون مما يتعين منه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقتضى بها .

(الطن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١ من ١٣ من ٨٨٠)

٩٣ - المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عن الحكم في جناية أو جنحة بالحسب أو الغرامة انما عنت المقصوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، ولما كان الالتزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة

من المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن يقضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة . فاذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة المقررة بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه الا في حدود القدر الذى يجوز فيه التنفيذ بطريق الاكراه البدني ، وهو ما يجاوز ثلاثة أشهر عملا بنص المادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تبرا ذمته الاعتبار عشرة قروش عن كل يوم طبقا لحكم المادة ٥١٨ من القانون المذكور ، وكان باقى مبلغ الغرامة المحكوم به والذي لم تبرا منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بمضى المدة المسقطه للعقوبة في الجنع وهى خمس سنين اعتبارا من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التنفيذ التي اتخذت في مواجهته عملا بحكم المادتين ٥٢٨ و ٥٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المدة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملا بحكم البند « ثانيا » من المادة ٥٥٠ سالفة البيان ، فان ما انتهى اليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد اليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يجافى التطبيق السليم للقانون .

(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٥ من ١٢ من ٦٣١)

### الفرع الثاني : وقف تنفيذها .

٨٨ - يسقط استئناف النيابة للحكم النيابي بصدد الحكم في المعارضة الذى قضى بتخفيف العقوبة المقررة بها غاييا بإيقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة وله أثر في كيانها .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ من ٦٣١)

٨٩ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون » ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبنية بها - ومن ثم فان ما يصدره وزير التموين من قرارات في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له ، انما يرد عليها - فيما تتضمنه من العقوبات - نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن

الى العقوبة التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم .  
فاذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضده عن  
جريمة الشروع في السرقة ليلا من شخصين يحل أحدهما  
سلاحا قاربا واحراز السلاح والخيرة وأوقع عليه عقوبة  
واحدة وهي المقررة لأشدهما عملا بالمادة ٢/٣٣ من قانون  
العقوبات وأغلظ الحكم بمصادرة السلاح والخيرة ، فانه  
يكون قد خالف القانون بما يتعين منه نقضه نقضا جزئيا  
وتصححه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى العقوبة  
المقيدة للحرية المحكوم بها .

(الطنن رقم ١٩١١ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٢٣)

٩٦ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم  
المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة  
للجرائم المرتبطة بها ، الا أن هذا الجب لا يمتد أثره الى  
العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم . ولما كانت عقوبة  
سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص المنصوص عليها في  
المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم  
المباني من العقوبات التكميلية - وهي عقوبة نوعية -  
مراعى فيها طبيعة الجريمة . فانه يجب الحكم بها - في حالة  
الارتباط - مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الطنن رقم ٨١٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٤٥)

#### الفصل الخامس : سقوطها بالتقدم .

٩٧ - يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة الى  
المحكوم عليهم بمقوبة جنحة ، في غير ما ذكر في البند (أولا)  
من المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن يضى على  
تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم  
قد اعتبر المحكوم عليه غائبا أو كانت العقوبة قد سقطت  
بضى المدة فتكون المدة اثنى عشرة سنة . فاذا كان الثابت  
أن عقوبة الغرامة المقررة بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ  
بها عليه الا في حدود القدر الذى يجوز فيه التنفيذ بطريق  
الاكراه البدني ، وهو ما يجاوز ثلاثة أشهر عملا بنص المادة  
٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تبرا ذمة الإعتبار  
عشرة قروشر عن كل يوم طبقا لحكم المادة ١٨٨ من القانون  
المذكور ، وكان باقى مبلغ الغرامة المحكوم به والذى لم تبرا  
منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بضى المدة المسقط للعقوبة  
في الجنح وهي خمس سنين اعتبارا من تاريخ آخر اجراء  
من اجراءات التنفيذ التى اتخذت في مواجهته عملا بحكم

اعمالا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم  
المباني - لاعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم ، اذ المقصود منها  
هو التوبيخ والرد وان بدا أنها تتضمن معنى العقوبة .  
ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذها  
دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقررة بها يكون قد  
أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا  
وتصححيه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذها .

(الطنن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٤٥)

٩٤ - الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث  
سنوات تبدأ من اليوم الذى يصح فيه الحكم نهائيا هو  
اجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة  
القانون خلال مدة الايقاف ، فاذا انقضت هذه المدة من  
تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد  
صدر خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم  
بها ويصير الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية  
ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا  
يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود . أما  
خلال المدة التى يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال  
قائما فيحتسب سابقة في العود ما لم يصرح الحكم نفسه  
بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتساب سابقة في  
العود ، وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات.  
وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة  
والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف تلك القواعد العامة  
فان كل ما تتطلبه المادة ٢/٢٦ منه لتوقيع العقوبة المشددة  
المنصوص عليها فيه أن يكون الجاني قد حكم عليه بمقوبة  
جنائية أو بمقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة  
من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا  
الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية ، وليس يلزم أن  
يكون هذا الحكم السابق قد نفذ فعلا لأن القانون لم ينص  
على انقضاء العقوبة أو سقوطها بضى المدة الا لتحديد  
بده الميعاد الذى يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

(الطنن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ ص ١٥٥)

#### الفرع الثالث : جب العقوبة .

٩٥ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم  
المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما  
عدها من جرائم مرتبطة بها ، الا أن هذا الجب لا يمتد

### الفرع الثاني : العقوبة المختلطة بالتعويض .

١٠٠ - تنص الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٥١ - في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي - بأنه « في جميع الاحوال يلزم المخالف بإداء باقى الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثاله تضاعف في حالة العود » - ولما كانت هذه الزيادة لا تخرج في طبيعتها عن الزيادة أو التعويض المشار اليه في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بشرط من الخزانة أو تدخل منها في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، وأنه لا يجوز للإدارة الضريبية الادعاء مدنيا بطلب توقيعها ، لأن طلب الحكم بها حق للنابة العامة وحدها وهي التي تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزانة الدولة ، فإن أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها كان للنابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم ، وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذه لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للرامة الضريبية - فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه - مؤسسا عليه قضاءه - من تكيف تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدني بحق لصحلة الضرائب وحدها بالمطالبة به أمام المحكمة المدنية - يكون غير صحيح في القانون .

(الطن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٤ ص ٢٤٩)

١٠١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ هي من قبيل التعويض للدولة في مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالطة الممول للقانون ، وينسب الى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد . والقول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها الا اذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها الى حين رفع الدعوى العمومية غير صحيح . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الضلالت التي يستحق عليها الرسم أقيمت خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ وأن المطعون ضده لم يؤد الضريبة المستحقة عليه الا بعد تحرير المحضر ضده في ٥ مارس سنة ١٩٥٩ وكانت المادة السابعة من القانون

المادتين ٥٢٨ و ٥٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المدة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملا بحكم البند ( ثانيا ) من المادة ٥٥٠ سالفة البيان ، فإن ما انتهى اليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد اليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يجافي التطبيق السليم للقانون .

(الطن رقم ٧٣٩ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٦/٥ من ١٢ ص ٦٤١)

### الفصل السادس : مالا يعد عقوبة جنائية .

#### الفرع الأول : التدابير الوقائية .

٩٨ - ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة ارتكابه ، تيسرا على مدمني المخدرات بوضعهم تحت العلاج في إحدى المصحات - ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعا بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية وهي العقوبات الأصلية التي فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضي توقيعها عند ثبوت التهمة - وكانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة في القانون الذي كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة ، وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقررها عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠)

٩٩ - الانفاز المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يعد عقوبة أصلية بل هو من التدابير الوقائية التي يقصد بها حث المحكوم عليه به على الاقلاع من حالة التشرذع عن طريق تهديده بتوقيع العقاب عليه اذا تبادى في غيه وذلك بغير تشديد لحرته أو فرض أية قيود عليه ، ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالعقوبات الأصلية أو اعماله بوصفه بديلا عن العقوبة المقررة أصلا للجريمة في نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

(الطن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٤ ص ١٦٢)

المشار اليه تقضى بأنه « على أصحاب المحال والمستغلين لها أن يؤدوا الضريبة »، مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لإقامة الحفلة على الأكثر وذلك بالطرق والأوضاع التي تعين بقرار وزاري» - فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل انقضاء بالزام المطعون ضده زيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون يكون معيبا مستوجبا نقضه وتصحيحه .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٣/٣/١٤ ص ٢٤٩)

١٠٢ - من المقرر أن الجزء الذي يربط الشارع

في الأمر العالي الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تمويض مدني للخرافة العامة عن الضرر الذي أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المشوش أو المخلوط باعتبارها تهريبا جرميا وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفيعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ص ١٥٩)

١٠٣ - من المقرر أن الرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون

### الفرع الثالث : الحرمان من أداء الشهادة يمين .

١٠٤ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية هو في الواقع من الأمر عقوبة مناعها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقصي الأهلية طوال مدة العقوبة وباقتضاها تمود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين، فهي ليست حرمانا من حق أو ميزة مادام الملحوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فإذا حلف مثل هؤلاء الأشخاص اليمين - في خلال فترة الحرمان من أدائه - فلا بطلان ، إذ لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حلا للشاهد على قول الصدق .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ ص ١٢٤)

### علامات تجارية

#### موجز القواعد :

- ١ الفرض من العلامة التجارية : أن تكون وسيلة تمييز المنتجات والسلع . تحقق هذا الفرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتوي الأخرى .. .. .
- ٢ وحدة التشابه بين العلامتين أو عمد . أمر موضوعي . دخوله في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . متى كانت أسباب قضائه سائفة .. .. .
- ٣ شروط انزال العقاب عملا للادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أن العرض للبيع أو للتداول - توافر ركنين : ( الأول ) التزوير أو التقليد ( والثاني ) سوء النية .. .. .
- ٤ العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه التشابه لا بأوجه الخلاف . المعيار في أوجه التشابه بما ينخدع به المستهلك المتوسط الحرس والانتباه . مثال .. .. .

٢٥ الفصل السابع : مسائل متنوعة

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : عقد العمل الفردى .

## الفرع الأول : تحريره .

عقد العمل الفردى . تحريره بالكتابة . واجب على رب العمل . المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . كلمة ، يكون ، الواردة في صدر المادة الثانية منه ، مفادها الإلزام والتحتيم لا مجرد التنظيم . أساس ذلك ؟

## الفرع الثانى : تفسيره .

قانون عقد العمل . الاستناد فى تفسيره - تفسير صحيحا - الى قواعد المنطق والمعادلة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جائز

## الفرع الثالث : حقوق العامل .

أجازات : حق العامل فى الإجازة . حصوله على أجازات تشجيعية تجاوزت مدتها الأجازات الاعتيادية السنوية المقررة قانونا . كفايته . القول بأن الأجازات التشجيعية لا تغنى عن الاعتيادية . غير سديد

المزايا الأكثر فائدة : ليس للمعامل أن يجبر فى مطالبه بين مزايا النظام الذى وضعه رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل . له أن يطلب أيهما أكثر فائدة له فحسب

## الفرع الرابع : التزامات صاحب العمل وعقوبة الإخلال بها .

قانون عقد العمل الفردى . الالتزامات المتعددة على صاحب العمل نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات فرضها القانون على رب العمل لتنظيم لحسن سير واستتباب النظام بالؤسسة . أمثلة

عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التمدد الذى ورد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة . قصد المشرع الى قصر هذا التمدد على الالتزامات التى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم وما يكفله لهم . علة ذلك : أساس تلك الالتزامات بمصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . أمثلة

إغفال النص فى منطوق الحكم على تمدد العقوبة - بقدر عدد العمال - خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه

جربة عدم توفر وسائل الرعاية الطبية للعمال . وجوب تمدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة

الالتزامات المتعددة التى فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات هى فى واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تمدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تمددها فى النوع الثانى

الالتزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات فى مكان ظاهر من مؤسسته يدخل فى النوع الثانى

الالتزامات التى فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات هى فى واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تمدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تمددها فى النوع الثانى

الالتزامات صاحب العمل ، بأعداد سجل أو نظام خاص لقيود وحصر العمال قبل دخولهم الى أماكن العمل وعند خروجهم ، وبتعليل جدول فى أمكنة العمل يبين فيه ساعات وفترات الراحة ، وبوضع لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة - تدخل فى النوع الثانى

الالتزامات المتعددة التى فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات هى فى واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تمدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تمددها فى النوع الثانى

الالتزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسى للعمل فى مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها



- الجهة الادارية المختصة ، وكذلك التزامه بقيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص يدخل في النوع الثاني .. .. . ١١
- سريان الاجراءات الخاصة باعداد سجل القيد والاجور وسجل الاصابات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الموسمين . المادتان ١٩ و ٤٥ من القانون المذكور .. .. . ١٢
- التزام صاحب العمل باعداد سجلات القيد والاجور واصابات العمل والفحص الطبي الدوري . العقاب على المخالفة به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين اجحفت المخالفة بحقهم . لمادتان ٤٥ ، ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال .. .. . ١٣

#### الفرع الخامس : مسؤولية صاحب العمل والمقاول من الباطن .

- مسؤولية صاحب العمل مع المقاول الذي يمهّد اليه بعض أعماله في تنفيذ كافة الالتزامات المقررة في قانون العمل . طبيعة هذه المسؤولية : تضامنية ومقررة بقوة القانون . لا يجدي صاحب العمل القائمها على عاتق المقاول التضامن معه . المادة ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .. .. . ١٤
- نص الشارع على نوعين من التضامن في المسؤولية : ( اولهما ) التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين اصحاب العمل الاصليين ( وثانيها ) التضامن في المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الاصل ومن تنازل لهم عن المليات كلها او بعضها .. .. . ١٥
- عدم مسؤولية رب العمل الاصل عن النشيط الاجرامي للمقاول من الباطن وعما قد يقتضيه وحده من افعال مماقت عليها قانونا .. .. . ١٦

#### الفصل الثاني : ما يدخل وما لا يدخل في نطاق قانون العمل .

- عدم انطباق احكام عقد العمل الفردي على الأشخاص الذي يستخدمون في اعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق اكثر من ستة اشهر . العمل العرضي . ما هيته : كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخل في الاعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .. .. . ١٧
- خلو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل من أي نص يشير الى استثناء العمال الموسمين من تطبيق احكامه . المواد ٤ و ٥ و ٨٨ من القانون المذكور .. .. . ١٨
- الفصل الثالث : اثبات جرائم العمل .**

- عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه اصدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الاثبات . خضوع كل ما يمتريه من نص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .. .. . ١٩
- الفصل الرابع : الارتباط في جرائم العمل .**

- مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات : ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة ختائية واحدة بعدة افعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عاها الشارع بالحكم الوارد في المادة المذكورة .. .. .
- تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . كون وقائع الدعوى كما اوردتها المحكمة لا تتفق قانونا مما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الاخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدثت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها . مثال في جريمتي عدم تحرير عقد عمل وعدم انشاء ملف خاص لكل عامل .. .. . ٢٠
- راجع أيضا : حكم :

الطاعة رقم ٢٢٨ ع

#### الفصل الخامس : تسبيب الاحكام في جرائم العمل .

- تضمن الطاعن دفاعه ان الشركة التي يديرها تباشر اعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر . تقديره مستندات للمحكمة تثبت ان طبيعة اعمال الحفر تتم بالطوعية مع المقاول من الباطن دون مسؤولية المقاول الاصل عن تنظيمات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهري من شأنه لو صح ان يدفع مسؤولية الطاعن عن تهمتي عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - سكوت الحكم عن الرد عليه وإقفاله تحقيقه وإدانة الطاعن . عيب يوجب نقضه .. .. . ٢١

- ثبوت أن من بين ما أسند إلى المطعون ضدها في الأوراق عدم اعداد سجل لتقيد أجور العمال .  
استبدال النيابة به خطأ فعلا هو عدم انشاء سجل خاص لكل عامل . ادانة المحكمة لهما عن هذا الفعل .  
خطأ قانوني يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بتبر لثما من تلك التهمة .. .. ٢٢
- عدم تبين الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم أصبحت جزءا من  
الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجها على القيود المشروطة بالاتفاق تؤثمه أحكام قانون العمل .  
قصور يمينه ويستوجب نقضه .. .. ٢٣

#### الفصل السادس : استئناف الأحكام الصادرة في جرائم العمل .

- استئناف الحكم بالاستئناف في هذه الجريمة . جائز . مادامت الغرامة المقضى بها تجاوز في مجموعها  
خمس جنيهات . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص .. ..  
اختلاف هذا المتعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المصرف به قانونا .. .. ٢٤

#### الفصل السابع : مسائل متنوعة .

- الالتزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال  
المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتخصيئهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم . والا حق  
عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ للمعدل . قرار وزير الشؤون البلدية والقروية  
٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠  
على العمال دون أصحاب المصانع .. .. ٢٥

#### القواعد القانونية :

##### الفصل الأول : عقد العمل الفردي .

##### الفرع الأول : تخويله .

١ - مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي في المادة الثانية منه  
من أنه « يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية  
ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة .. » هو وجوب  
تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة ، وقد أكدت المذكرة  
الايضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى ، فضلا  
عن أن ما جرى به نص المادة ٥٣ في شأن التضامن في  
المسئولية بين أصحاب العمل والمتنازل لهم عن العمليات كلها  
أو بعضها من أنهم ( يكونون ) مسئولين بالتضامن قد  
جاء متسقا مع العبارة التي استعملها الشارع في المادة  
الثانية وواضح الدلالة في تأكيد مراده من أنه حين استعمل  
هذا التعبير قد قصد به الإلزام والتحتيم - لا مجرد التنظيم  
ولا يقدح في ذلك ، النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب  
جاز للعامل اثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، ذلك بأن  
إيراد هذا الحكم التيسيري الذي خرج به الشارع عن قواعد  
الإثبات ، هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا  
يقصد به إعفاء صاحب العمل من الالتزام الواقع عليه بوجوب  
تحرير عقد العمل بالكتابة ، وهو التزام تقضى اليدهاة  
بوقوعه على عاتق صاحب العمل ، ألا يتصور أن يلتزم

العامل به - وهو في سبيل البحث عن عمل يقتات به هو  
ومن يلزم به - دون أن يلزم صاحب العمل بذلك . وجزاء  
مخالفة هذا الأخير هذا النص هو انزال حكم المادة ٥٢ عليه  
وهذه المادة واضحة الدلالة في أن الخطاب بها - في صدر  
الخروج على أحكام نص المادة الثانية - هو صاحب العمل  
وحده . ولا يترض على هذا النظر بأن الشارع قد أجرى  
نص المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة  
١٩٥٢ بأنه « يجب أن يكون عقد العمل ثابتا بالكتابة .. »  
ذلك بأنه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسيري  
الذي تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة  
١٩٥٢ ، ومؤدى ذلك هو أن الشارع اختلط النهج  
الذي سار عليه المرسوم الأخير وأكد أحكامه في هذا  
الخصوص .

(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٧/١٢ من ١٢ ص ٦٦٣)

##### الفرع الثاني : تفسيره .

٢ - لا يبيح الحكم استناده في تفسير القانون إلى  
قواعد المنطق والمعادلة بما لا يخالف حكم القانون  
واستشهاده في ذلك بقرارات هيئة التحكيم رأى أنها تتفق  
وذلك التفسير الصحيح .

(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١١ من ١٣ ص ٤٢)

**الفرع الثالث : حقوق العامل .**

٣ - متى ترمب على الاجازات التشجيعية التي منحتها الشركة للعمال حصولهم بالعمل في سنة النزاع على اجازات تجاوزت مددها الاجازات الاعتيادية التي قررها القانون لهم ، فان ما يثيره الطاعن من أن الاجازات التشجيعية لا تنفي عن الاجازات الاعتيادية لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٣ ص ٤٢)

٤ - ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه « ليس للعمال أن يجع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل ، بل له أن يطلب القضاء بأيهما أكثر فائدة له » - ما قرره الحكم من ذلك يتفق والتفسير الصحيح للقانون .

(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٣ ص ٤٢)

**الفرع الرابع : التزامات صاحب العمل وعقوبة الإخلال بها .**

٥ - المستفاد من نصوص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل - الأولى : وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . والثانية : وهي الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل وهي أحكام تنظيية تهدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحق الغرض من اصداره . ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الاسافات الطبية بالمنشاء وما أوجبه في المادة ٧٠ منه قيد قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص .

(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ٤٣٠)

٦ - تنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل القردى والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تجاوز ألفي قرش . ثم نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة « وتعدد

الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة » فإذا كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل فان ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال انما يكون قاصرا على مخالفة الالتزامات التي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣٠)

٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المظلمون ضده عن الجريمتين المنصوص عنها في المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقضى بتفريه مائتي قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص وتصحيحه بجعل الغرامة مائتي قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين .

(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣٠)

٨ - اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لانه « بصفته صاحب عمل لم يتم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ » فقضت محكمة أول درجة بتفريه مائتي قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملا ، فان استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزا - ذلك أن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف انما يكون - في مثل هذه الجريمة - بمجموع ما يحكم به من الغرامة، اذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم، أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجهت المخالفة بحقهم ، وهذفه من ذلك تشديد العقاب الواجب ازاله على الفصل المؤتم . وهذا التعدد ليس من شأنه أن يفسر من الواقع وهو أن الغرامة في مجموعها انما أزيلها الحكم بالتمتع عن فعل واحد استحق عليه عقوبة تزداد بازدياد عدد العمال الذين أجهت

١٠ - فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات - الأولى - وتتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفلهم من علاج وتحديد ساعات العمل ومنع الأجازات والمكافآت لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تلمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم المباشرة والذاتية وهي الحقوق التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ ومثيلاتها من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتمدد بقدر عدد العمال الذين أجهضت المخالفة بحق من حقوقهم الخاصة والذاتية - أما النوع الثاني من الأحكام التي وضعها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف الشارع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره، ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ١٤٤ من الزام صاحب العمل بأن يمد سجلا أو نظاما خاصا لقيود وحصر العمال قبل دخولهم الى أماكن العمل وعند خروجهم ، ومنها ما توجه المادة ١٤٨ من الزام صاحب العمل بتطبيق جدول في أمكنة العمل يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة ، وما تنقضي به المادة ١٥٠ من الزام رب العمل أو مديره المسئول بوضع لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقا للقرار الذي يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة وهو ما لا تتمدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ذلك أن الاخلال بالالتزامات الواردة بتلك المواد ليس من شأنه أن يمس مصالح العمال أو عددا معيناً منهم بصفة مباشرة وكل ما قصده المشرع منها بحكم نصوصها ووضعها بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشتمل على الأحكام الخاصة بتنظيم العمل أن يكون العمال جميعا على بينة من أمر قيدهم في السجلات ووسائله وساعات العمل وفترات الراحة والاشتراطات الموضوعية لضمان السلامة العامة لهم وأن لا تنفذ في حقهم هذه السجلات والجداول والاشتراطات الا بعد استيفاء الأحكام المنصوص عليها في القانون واللوائح المنفذة له وأن يسير العمل بالمؤسسة على خير وجه يضمن مراقبة السلطات

بهم هذا الفعل ، وقد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حدا يجعلها أشد خطرا على أموال المحكوم عليه من الخساسة جنيهاً التي جعلت حدا لنصاب الاستئناف ما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساسا لتقدير هذا النصاب . كما أن هذا التمدد ليس من قبيل تمدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون والذي يقتضى وجود التمدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز استئناف ( الطاعن ) يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ من ٤٨٢)

٩ - فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - بإصدار قانون العمل - في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات : الأولى - وهي تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفلهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الأجازات والمكافآت لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تلمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتمدد بقدر عدد العمال الذين أجهضت المخالفة بحق من حقوقهم : والثانية - فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره - ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٩٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته وهو ما لم تتمدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال . ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتمدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد العمال في تهمة عدم وضع لائحة الجزاءات ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ص ١٤ من ٨٩٠)

أحكامه ومن بينها الالتزام بتنفيذ الاجراءات سائلة البيان على العمال الموسمين - ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون حين دانه في تهمة عدم اعداده سجلا للقيد والأجور وسجلا للاصابات مع أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى أحكامه عليه لأن العمال الذين يستخدمهم موسميون ، يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٨ ص ١٦ ص ١٠٥)

١٣ - تكفلت المادة ١١٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية ببيان الجزاء على مخالفة ما أوجبه المادة ٤٥ من الزام صاحب العمل باعداد السجلات التي أشارت اليها - موضوع التهمة الأولى المسندة الى المطعون ضده - بأن نصت على أنه « يعاقب بفرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، دون أن تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذي أوجفت المخالفة بحقهم - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى - بغير سند من القانون - بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فيما قضى به من تعدد الغرامة عن التهمة الأولى والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن هذه التهمة .

(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ ص ٣٦١)

#### الفرع الخامس : مسؤولية صاحب العمل والمقاوم من الباطن .

١٤ - يجرى نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « اذا عهد صاحب العمل الى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة ، وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامنا معه في ذلك » . مما مفاده أن صاحب العمل يكون مسئولا مسؤولية تضامنية مع المقاوم الذي يعهد اليه ببعض أعماله في تنفيذ كافة الالتزامات المقررة في قانون العمل صيانة منه لحقوق العمال وهي مسؤولية مقررة في حق صاحب العمل بقوة القانون ولا يجدي به بعدئذ الفكاك منها والتأؤاها على عاتق المقاوم المتضامن معه .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٨ ص ١٦ ص ١٠٥)

المختصة تطبيق القانون بما ليس فيه اضرار بمصالح الجماعة والعمال وما يحق المزيد من الانتاج والرفاهية العامة للشعب .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ص ١٥ ص ٧٠٢)  
(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ ص ١٦ ص ٢٨٩)

١١ - فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات : الأولى - تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقاتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفلهم لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تنس مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة ، وبالأذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بحق من حقوقهم . والثانية - فهي واقم الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره - ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وايداعها الجهة الادارية المختصة وما أوجبه في المادة ٧٥ منه من قيد الغرامات التي ترقم على العمال في سجل خاص فهو ما لا تتمدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، اذ أن الاخلال بالالتزام الذي تفرضه كل من هاتين المادتين لا يمس مباشرة وبالأذات مصالح العمال ولا يبعث بحقهم .

(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ص ١٥ ص ٧٣٦)

١٢ - انه وإن كان النص على الاجراءات الخاصة باعداد سجل القيد والأجور وسجل الاصابات قد ورد في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي استثنى في مادته الثانية العمال الموسمين من تطبيق أحكامه بصفة عامة الا أن هذا القانون حين أورد الالتزام بتنفيذ هذه الاجراءات في المادة ٥٤ التي وردت ضمن مواد الفصل الأول من الباب الثالث قد أورد المادة ١٩ في صدد هذا الفصل الذي جاء نصها صريحة في سران

١٥ - . مؤدى أحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع نص على نوعين من التضامن في المسؤولية - أولهما - التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين باعتبارهم شركاء في المنشأة ومتولين مما الاشراف عليها وادارتها - وثانها - التضامن في المسؤولية المدنية فحصب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها حتى يخرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن القانوني المدني .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٥ ص ١٦ من ٤٨٧)

١٦ - ليس هناك وجه لمساءلة رب العمل الأصلي عن النشاط الاجرامي للمقاول من الباطن وعما قد يقتضيه وحده من أفعال مقابب عليها قانونا ، اذ المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اقتضت على معالجة حقوق عمال المقاول من الباطن دون أن تشير من قرب أو بعيد الى ما قد يتردى فيه ذلك المقاول بصفته صاحب العمل المتعاقد معهم من مسؤولية جنائية نتيجة لما قد يقع منه شخصيا من اخلال بالتزامات المقررة قانونا على عاقبة لصالحهم ويكون من شأنه وقوع فعل من الأفعال المؤتممة قانونا . وإن المادة ٢٢١ من القانون الواردة في باب العقوبات كثيرا من المواد الواردة في ذات الباب لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المترتبة .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٥ ص ١٦ من ٤٨٧)

#### الفصل الثاني : ما يدخل في نطاق قانون العمل .

١٧ - نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه يستثنى من تطبيق أحكام عقد العمل الفردي الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر ، ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٥/١/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨٢٠)

١٨ - انه وإن كانت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يصادر قانون العمل هي المنطبقة على جريمة عدم توفير وسائل الاسعافات الطبية والتي رفعت بها النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن طالبة محاكمته بمقتضاها الا أن هذا القانون لم يستثن من تطبيق أحكامه الا بعض الفئات أشار اليها في المادتين ٤ و ٥ وهم عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وخدم المنازل ومن في حكمهم ، وما نص عليه في المادة ٨٨ من استثناء الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر وأفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون فعلا وأفراد البحرية الذين يسرى عليهم قانون التجارة البحري - من تطبيق أحكام عقد العمل الفردي - في حين أنه لم يرد بذلك القانون أى نص يشير الى استثناء العمال الموسمين أسوة بما ذهب اليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومن ثم فانه لا يعدى الطاعن التنصل من تبعة فعله والتسكك بالنطاق المادة ٣٨ من القانون الأخير حتى يخرج بماله عن نطاق تطبيق أحكامه خاصة وأن تلك المادة لم تكن من بين المواد المرفوعة بها الدعوى .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ١٠٥)

#### الفصل الثالث : أثبات جرائم العمل .

١٩ - عدم توقيع العمال على المحضر المحرر بمعرفة مفتش العمل أو تسجيل أسمائهم ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر كله كمنصر من عناصر الأثبات وانما يخضع كل ما يمتريه من قص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع التي متى اطاعت اليه فلا وجه لمصادرتها في عقيدتها في هذا الصدد .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٥/١/١٩٦٥ ص ١٦ من ٩٢٠)

#### الفصل الرابع : الارتباط في جرائم العمل .

٢٠ - مناط تطبيق المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ المذكورة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط

الدفاع الهام وانفاذه تحقيقه مما يعنيه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢-٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٣٦/٢/١٩ ص ١٩٤)

٢٢ - لما كان بين من مطالعة المفردات المضمومة أن من بين ما أسند إلى المظنون ضدهم عدم اعداد سجل لقيده أجور العمال وقد استبدلت به النيابة خطأ فعلا آخر لاصلة للمظنون ضدهما به هو عدم انشاء سجل خاص لكل عامل ودائهما المحكمة عن هذا الفصل على غير سند من الأوراق مما أوقفها في خطأ قانوني يوجب نقض الحكم في هذا الخصوص وتصحيحه فيما قضى به في تلك التهمة وتبرئة المظنون ضدهما منها .

(الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ٢٨٩)

٢٣ - اذا كان ما أوردته المحكمة وأقام عليه قضاءه بادانة الطاعن - عن تهمة تخفيض أجور العمال مخالفاً بذلك شروط الاتفاق - لا يعدو أن يكون مجرد اثبات لتقريرات قانونية عن وجوب التزام رب العمل - حين ينقل العامل من عمل إلى آخر طبقاً لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل - بعدم المساس بمقدار أجره ، ثم يباين المؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي ضمنها الشارع تعريفاً للأجر وما يمكن أن يندمج فيه من اضافات دون أن يعنى الحكم بتطبيق ما سلف إرادته على واقعة الدعوى فيبين كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم في القسم الذي يعملون به قد أصبحت جزءاً من الأجر وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة في الاتفاق تؤثمه أحكام قانون العمل ، فانه يكون مشوباً بالقصور في البيان مما يعنيه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥ ص ١٦٦ ص ٥١٧)

الفصل السادس : استئناف الأحكام الصادرة في جرائم العمل .

٢٤ - اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه « بصفته صاحب عمل لم يتم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ » فقضت محكمة أول درجة بتعزيمه مائتي قرش عن كل عامل من العمال الذين وقت في شأهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملاً ، فإن استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزاً - ذلك أن المبرة في تقدير نصاب الاستئناف إنما يكون - في مثل هذه الجريمة - بمجموع ما يحكم به من الغرامة ،

بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها المحكمة المظنون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف الارتباط الذي تحدثت عناصره في الحكم ويستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على الوجه الصحيح . ولما كان ما أوردته المحكمة المظنون فيه عن قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمتي عدم تحرير عقد عمل لكل عامل وعدم انشاء ملف خاص لكل منهم لا يحمل قضاءه ، ذلك بأن قعود صاحب العمل عن تحرير عقد للعامل إنما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن جريمة اخلاله بما أوجبه القانون عليه من افراد ملف خاص لكل عامل ، ولا يوجد ثمة ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيما سلف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكيف القانوني للوقائع كما أثبتتها المحكمة بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المظنون ضده .

(الطن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ ص ١٦٦ ص ٨٧٢)

المفصل الخامس : تسبیب الاحكام في جرائم العمل .

٢١ - متى كان الثابت أن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه - المرحح له بتقديهما من المحكمة الاستئنافية - أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية - ليست لها صفة الدوام - بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر ، وأن طبيعة هذه الأعمال لا تستلزم تضليلهم الا فترات محدودة ، وأنه قدم للمحكمة صورة للعقود التي تحرر بين المقاوِل الأصلي والمقاوِلين من الباطن فيما يتعلق بالعمال المستخدمين في أعمال الحفر وما إليها من أعمال للمقاوِلات ، وهي جميعها تثبت أن طبيعة العمل تتم بالمقنوعة مع المقاوِل من الباطن دون مسئولية المقاوِل الأصلي عن تنظيمات هؤلاء العمال الذين لا تربطهم بالمقاوِل الأصلي رابطة - ولما كان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعن دون أن يفصل في هذا الدفاع ولم تمن المحكمة بتحقيقه أو ترد عليه بما يفنده ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يرفع مسئولية الطاعن عن تهته - عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - اللتين دانه بهما ، فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا

(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٢ ص ٢٨٢)

(الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٥/٢ ص ١٦ ص ٣٩٨)

**الفصل الأول :** تحديد مدة العود .. ..  
**الفصل الثاني :** تطبيق قواعد العود .. ..  
**الفصل الثالث :** أحكام العود قبل الاحداث .. ..  
**الفصل الرابع :** العود للاشتباه .. ..  
**الفصل الخامس :** أثر وقف التنفيذ في أحكام العود .. ..  
**الفصل السادس :** مسائل متوعة .. ..

عقوبة المراقبة • المساواة بينها وبين عقوبة الحبس في تطبيق قواعد العود ... .. ٢

عدم ورود الحكم الذي تستند اليه النيابة في اعتبار الواقعة جنائية بصحيفة الحالة الجنائية لمتهم رغم وروده بورقة الغش • قعود النيابة عن تقديم ما يدل على أنه أصبح نهائيا الى المحكمة



أو طلبها التأجيل لهذا الغرض . ورود خطاب النيابة المثبت لنهائية الحكم بعد صدور الحكم في الدعوى . لا محل للنصي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بقوله انه قضي في الواقعة على أساس أنها جنحة .. .. . راجع أيضا : تسول .

( الملحق رقم ١ )

### الفصل الثالث : أحكام العود قبل الأحداث .

مجرمون أحداث - العيرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التي تنور بمناسبةها مسالة العود - لا بالنظر الى الحكم السابق .. .. .

### الفصل الرابع : العود للاشتباه

صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له . تكرار استحقاقه للمعاقب يتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد العود الواردة في قانون العقوبات .

جريمة العود للاشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بالمراقبة - من الافعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستبدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامى . بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدي يركز على أدلة لها وجهاتها .. .. .

تحديد مدة العود . الرجوع فيها الى قواعد العود العامة الواردة في قانون العقوبات . مثال ..

الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف كمن الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره عائدا للاشتباه . تكرار استحقاقه للمعاقب يتكرر الفصل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات . مثال ..

### الفصل الخامس : أثر وقف التنفيذ في أحكام العود

ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا . اجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الايقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا . انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بالغائه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود

خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تصديلاته ما يخالف النواضع العامة المتقدمة . شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون المذكور : سبق الحكم على الجاني بمقوية جنابة أو بمقوية الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائيا وغائيا منتجا لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس بلازم

### الفصل السادس : مسائل متوعة .

ماهية الظرف المشدد لمقوية احرار السلاح المقرر بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح : هي حالة خاصة وليست عودا .. .. .

### القواعد القانونية :

#### الفصل الاول : تحديد مدة العود .

هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود ، فان مدة العود بالنسبة الى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . فاذا كان ما انتهى اليه الحكم المظنون فيه من

١ - يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للاشتباه الى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات اذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولا كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر

العود هو بالوقت الذي يجرى فيه تطبيقه بالنسبة الى الجريمة الأخيرة التي تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة أساسا للعود .

(المن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢٠٢)

#### الفصل الرابع : العود بالاشتباه .

٥ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يصح في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به ورب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فاذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، ويتكرر استنقاظه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات .

(المن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٢٩)

٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع وصوتا للأمن بصرف النظر عن مصير الإتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجهاتها . وهذا العود انما يرجع في تحديد مدته الى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بضئ المدة طبقا للفقرة الثانية من

احساب مدة العود من تاريخ الحكم على المظنون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بضئ المدة ، فانه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون .

(المن رقم ٢١٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٥٠١)

#### الفصل الثاني : تطبيق قواعد العود .

٢ - يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للاشتباه الى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بضئ المدة طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود ، فان مدة العود بالنسبة الى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بضئ المدة . فاذا كان ما انتهى الحكم المظنون فيه من احساب مدة العود من تاريخ الحكم على المظنون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بضئ المدة فانه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون .

(المن رقم ٢١٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٥٠١)

٣ - متى كان الحكم الوارد بوقعة التيش - الصادر من المحكمة العسكرية ، والذي تستند اليه الطاعة (النياية) في اعتبار الواقعة جناية - لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية للمظنون ضده ، ولم تقدم النياية العامة الى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التسايل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النياية العسكرية مثبت لحصول التصديق على الحكم لم يرد الا بعد أن صدر الحكم المظنون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الندوى ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لقضائه في الواقعة على أساس أنها جنحة - يكون في غير محله متعين الرض موضوعا .

(المن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١٢٣)

#### الفصل الثالث : احكام العود قبل الاجمات .

٤ - ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وقت الحكم عليه في جنحة السرقة - مما لا يجوز منه تطبيق احكام العود عليه - في غير محله ، لأن الأصل في تطبيق احكام

المرحلتين ، وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المقررة لجريمة العود للاشتباه .

(الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ٢٠٦)

#### الفصل الخامس : أثر وقف التنفيذ في أحكام العود

٨ - الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا هو إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف ، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالغاء فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود . أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائما فيحتسب سابقة في العود ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتسابه سابقة في العود ، وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات . وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف تلك القواعد العامة فإن كل ما تنطلي المادة ٢٩/٢ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجنائي قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية ، وليس يلزم أن يكون هذا الحكم السابق قد تنفذ فعلا لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة الا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ ص ١٥٥ ص ٢١٤)

#### الفصل السادس : مسائل متنوعة

٩ - تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من قانون الأسلحة والذخائر لا يستند إلى أحكام العود . بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة ج من المادة السابقة من القانون آف الذكر .

(الطن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ ص ١٢ ص ٢٠٢)

المادة ٤٩ من قانون العقوبات فإن مدة العود بالنسبة إلى الماطون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضي المدة .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ ص ١٥٥ ص ٧٠٨)

٧ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يمس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا ما بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة انشائية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ويتكرر استحقاقه للعقاب بترك الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . ولما كان التقرير القانوني الخاطيء الذي استندت إليه محكمة ثاني درجة بقولها : « انه إذا حكم على متهم لعود إلى حالة الاشتباه ثم ارتكب بعد ذلك فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه لا يعتبر عائدا مرة أخرى إلى حالة الاشتباه والا اعتبر العود إلى الاشتباه وصفا مؤيدا وإنما يصح اعتباره في هذه الحالة مشتبا فيه باديء ذي بدء إذا ما توافرت في حقه جريمة الاشتباه » - قد حجبها عن تحقيق مدى توافر أحكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر في جريمة العود للاشتباه قد أصبح نهائيا قبل ارتكاب الماطون ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المقررات المضمومة ، ومن ثم يكون الحكم الماطون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور الذي يعيبه مما يطله ويستوجب نقضه والاحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الاستئناف حاصل من التهم وحده ، إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوي على واقعة جديدة ، بل هو عن حالة عالقة بالتهمة تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمة الابتدائية والاستئنافية والتي دارت عليها المرافعة في هاتين



( غ )

غرامة • غرفة الامهام • غش



## غرامة

### موجز القواعد :

عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احرار الذخيرة . طبيعتها : ذات صبغة عقابية بحتة . وجوب  
ادماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة اليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .  
مثال .. .. .

الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر المالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون  
رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعتها : عقوبة يخاطلها التمييز . لمصلحة الجمارك الادعاء مدنيا بها . ٢

### القواعد القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احرار الذخيرة ولو أنها تعد عقوبة مكملّة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة ، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسيية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التمييز المختلط بفكرة الجزاء وتتسافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين ادماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة اليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة احرار الذخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - بعد اذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة احرار الأسلحة النارية بدون ترخيص - وهي الأشد - عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون مما يتعين

٢ - من المقرر أن الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد الى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التي ان غلبت عليها صفة العقوبة فإن التمييز يخاطلها وهو تعويض الضرر الذي يصيب الخزنة العامة من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احرار الدخان المنشوش أو المخلوط باعتباره تهريباً جرمياً . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ الغرامة مقصود به العقوبة دون التمييز يكون مخطئاً .

(الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ ص ٦  
١٩٣٧ ص ١٠)

## غرامة الاتهام

عدد القواعد

### الفصل الأول : اختصاصها .

#### الفرع الأول : في الاحالة .

( أ ) الى محكمة الجنايات .. .. . ١ - ٧

( ب ) الى محكمة الجنب .. .. . ٨

الفرع الثاني : في نظر الطعون في قرارات النيابة .. .. . ٩ - ١٢

الفصل الثاني : ولايتها في الفصل في الدعوى المدنية .. .. . ١٣

### الفصل الثالث : نظرها في الدعوى الجنائية .

الفرع الأول : الاجراءات امامها .. .. . ١٤

الفرع الثاني : تقديرها الادلة .. .. . ١٥ - ١٧

الفرع الثالث : اصدار قراراتها .. .. . ( احالة )

الفرع الرابع : سلطتها في التقيرو بالاوجه .. .. . ١٨

٢٣	١٩	..	..	..	..	..	..	..	..	الفصل الرابع : تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة الجنايات
٢٧	٢٤	..	..	..	..	..	..	..	..	الفصل الخامس : الطعن بالنقض في قراراتها .
٣٦	٢٨	..	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الأول : ما يجوز الطعن فيه
٣٩	٣٧	..	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الثاني : ما لا يجوز الطعن فيه
٤٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الثالث : من له حق الطعن
٤١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الرابع : تقرير الطعن وأسبابه
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الفرع الخامس : مريان التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : اختصاصها .

الفرع الأول : في الاحالة .

( ١ ) الى محكمة الجنايات .

- ١ غرفة الاتهام من الضمانات الأساسية للمتهم ولولم يتمسك بذلك . تقديم دعوى الى محكمة الجنايات عن غير طريقها رغم وجوب ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى .. .. .
- ٢ ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة يبنزله في الوقت نفسه . احالة النيابة الدعوى مباشرة الى محكمة الجنايات . خطأ . وجوب تقديم الدعوى بالنسبة لتهمة احراز المخدر الى غرفة الاتهام . علة ذلك : الجريمتان غير مرتبطتين .. .. .
- ٣ سلطة غرفة الاتهام في الاحالة الى محكمة الجنايات . تقريرها لكفاية الأدلة - بتقرير سماع - من الامور الموضوعية . لا تجاوز منها لسلطتها ، ولا مخالفة للقانون . المادة ١٧٩ اجراءات .. .. .
- ٤ تقديم أكثر من متهم الى غرفة الاتهام . بتقرير اتهام واحد . احالته الى محكمة الجنايات . بأمر احالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم للمسندة اليهم . من المسائل الموضوعية . تختص بالفصل فيها أولا سلطة الاحالة ، وتقررهما نهائيا محكمة الموضوع
- ٥ صدور أمر احالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تفويت مصلحة على أحدهم أو اخلال بحقه في الدفاع . النعي بمخالفة القانون أو بطلان الاجراءات . غير مسديد .. .. .
- ٦ التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ اجراءات . تفويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة . هذا التعديل لم يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل في التصرف في الجنايات التي تحال اليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . عدم استكمال النيابة الرخصة المخولة لها واحالتها جناية الى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . أن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .. .. .
- ٧ الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بسفي المدة . عدم جواز إعادة القضية الى غرفة الاتهام للنظر في احالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غاييا . بقاء الدعوى في حوزة المحكمة بقرار الاحالة الاول حتى يقضى فيها بحكم نهائي .. .. .
- ٨ قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم اختصاصها بنظر الواقعة لانها جناية . على غرفة الاتهام اذ رأت أن هناك وجها للسري في الدعوى أن تحيلها مباشرة الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه . المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .. .. .

(ب) الى محكمة الجنح .

- ٩ قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنح ، ينقل الاختصاص بنظر الجناية الى المحكمة الجزئية . دون أن يقيد بها في خصوص قيام المذنب القانوني أو توافر الظروف المخففة . حق تلك المحكمة في القضاء بعدم الاختصاص : اذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة . سلطة الاحالة . ليست قاضي موضوع . قرارها بوجود الظروف المخففة أو الاعذار القانونية . يخضع لرقابة محكمة الموضوع .. .. .

الفرع الثاني : نظر الطعون في قرارات النيابة .

- ٩ القرار الصادر من النيابة العامة يتسلم الاعيان المؤجرة الى جهة معينة . هو قرار اداري . علم جواز استئنافه أمام غرفة الاتهام .. .. .



- قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ١٤٤١ ج .
- ١٠ استئناف أمام غرفة الاتهام . لا يجوز .. .. .
- الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقاً للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية ومحمداً وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقاً لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور - مثال .. .. .
- ١١ الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إدارياً . طبيعته : خروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونته رجال الضبطة الإدارية على حفظ الأمن . عدم اندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .. .. .
- ١٢

## الفصل الثاني : ولايتها في الفصل في الدعوى المدنية .

- ١٣ الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيه

## الفصل الثالث : نظرها الدعوى الجنائية .

### الفرع الأول : الإجراءات أمامها .

- غرفة الاتهام . هي هيئة تحقيق . لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ أ ج
- إجراءات نظر الدعوى أمامها : جلسات في غير علانية ، أوامرها تصدر بعد سماع تقرير التلخيص والإطلاع على الأوراق . المادة ١٧٣ أ ج .
- استجواب المتهم ، وسماع طلبات النيابة ، ودفاع المدعى بالحق المدني . تلك إجراءات لا تلتزم بها الغرفة . ما لم ترتزوا لذلك .. .. .
- ١٤ الفرع الثاني : تقديمها للأدلة .

- للفرقة أن تحصى واقعة الدعوى وأدلتها ثم تصدر أمراً وفقاً لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها .. .. .
- ١٥ سلطة مأمور الضبط القضائي . في القبض على المتهم الحاضر . إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . ينضج لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش .. .. .
- ١٦ حالة المتهم إلى الفرقة بتهمة السرقة بإكراه . تقريرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن واقعة السرقة بإكراه . وإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح عن واقعة ضرب المجنى عليها . استناداً في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها - وهي الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة عن حد الكفاية لترجيح ادانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطاتها التقديرية . النفي على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقلل . فعل الاعتداء الذي يكون ركن الإكراه في جنابة السرقة بإكراه ، يكون في الوقت ذاته جنحة ضرب . كل من الجريمتين مستقل ببلائه .. .. .
- ١٧ الفرع الثالث : إصدار قراراتها .

راجع : ضمن النقض في قرارات غرفة الاتهام

( القاعدة رقم ٣٣ )

### الفرع الرابع : سلطاتها في التقرير بأوجه .

- القبض على المتهم وتفتيشه . بعد استيفاء غير صحيح . انتهاء غرفة الاتهام إلى التقرير بأن لا وجه . استناداً إلى ذلك . قرار صحيح .. .. .
- ١٨

## الفصل الرابع : تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة الجنايات .

- تنازع الاختصاص السلبى بين إحدى جهات التحقيق وإحدى جهات الحكم - مثال : أمر غرفة الاتهام بإحالة الأوراق إلى النيابة بمقولة أن المتهم حدث . إعادة عرض القضية على الفرقة استناداً إلى أن المتهم ليس حدثاً . أمر الفرقة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ذلك يحقق التنازع بينها وبين محكمة الأحداث التي كانت مستقضى حتماً بعدم اختصاصها .

- تعيين الجهة المختصة في هذه الحالة . انعقاد محكمة النقض . أساس ذلك . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ أ ج .. .. .
- ١٩

متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعيين الجهة المختصة .

- مثال . أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة جنائية . من المؤكد أن محكمة الجنح مستقضى هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى ذلك : اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجنح متخليين عن نظر الدعوى . الطعن في أمر الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلباً بتعيين الجهة المختصة . علة ذلك .. .. . ٢٠
- انقضاء الفصل في التنازع السلبي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما . المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج . غرفة الاتهام أن هي لا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية .. .. . ٢١
- الفصل في التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينمق لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص يجبها عن نظر موضوع الدعوى . إلغاء المشرع نظام غرفة الاتهام واستناده قضاء الأحالة إلى مستشار الأحالة . وجوب إحالة القضية إلى مستشار الأحالة المختص للفصل فيها ٢٢
- لا يشترط لاعتبار التنازع قائماً أن يقع بين جهتين من جهات التحقيق . جواز وقوعه بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .. .. . ٢٣

#### الفصل الخامس : الطعن بالنقض في قراراتها .

الفرع الأول : ما يجوز الطعن فيه .

- مناط جواز الطعن بطريق النقض فيما تصدره الغرفتين قرارات برفض الطعون المقدمة لها . كون الطعن مرفوعاً إليها طبقاً للقانون .. .. . ٢٤
- أوامر الغرفة التي يجوز للنائب العام الطعن فيها بالنقض . هي الواردة حصراً في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ ج . ولعله الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥ ج .. .. . ٢٥
- الطعن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا يجوز إلا بنص . مثال . أوامر غرفة الاتهام .. .. . ٢٦
- جواز الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية - في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون . عودة الغرفة إلى نظر الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة الجبهة إلى محكمة الجنايات . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض القرار الثاني الصادر من الغرفة والفاته .. .. . ٢٧
- الفرع الثاني : ما لا يجوز الطعن فيه .
- الخطأ في الإجراءات . لا يتسع له مجال الطعن أمام غرفة الاتهام .. .. . ٢٨
- الطعن في أوامر الضرفة بطريق النقض . ورود حالات الطعن في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ ج . على سبيل الحصر . ليس من بينها الأوامر التي تصدرها في أشكال التنفيذ المرفوعة إليها ٢٩
- أمر الغرفة بأحالة الدعوى إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز ٣٠
- الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر . غير جائز . أساس ذلك : متى حظر القانون الاستئناف انقلب باب النقض ٣١
- أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .. .. . ٣٢
- قرار الأحالة الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدره . الدفع ببطلانه . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . آثاره أمام محكمة النقض . لا تجوز ٣٣
- المجادلة في تقدير الدليل . لا يجوز الطعن به في قرار الضرفة . النسي على القرار بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ولا يقبل سبباً للطعن ٣٤
- الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض لا يجوز . إلا لخطأ في تطبيق القانون . المادتان ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . النسي على الأمر المطعون فيه الصادر من الغرفة - بالقصور في التسمييب . غير مقبول .. .. . ٣٥
- عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة إليها طبقاً للقانون . كون الطعن غير جائز أمام الغرفة . أثره : انفلاق باب الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .. .. . ٣٦

راجع أيضاً : تقديرها الآتية .

الفرع الثالث : من له حق الطعن فيها .

أمر الغرفة بالألا وجه . الطعن فيه من النيابة يكون للنائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منها .. ٣٧ ..

الطعن في أوامر الغرفة - حق النائب العام في ذلك . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر . أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ٣٨ ..

الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ ج . غير جائز . أساس ذلك . متى حظر القانون الاستئناف انطلق باب النقض .. ٣٩ ..

الفرع الرابع : تقرير الطعن وأسبابه .

التقرير بالطعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك . هي أعمال مادية .

وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز التوكيل فيه . علة ذلك : توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي جوهر الطعن .. ٤٠ ..

الفرع الخامس : سريان التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن .

سريان التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والأحكام على المستقبل . نفيها . نأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها . عدم ارتدادها إلى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . علة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال بصدد تطبيق المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .. ٤١ ..

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول : اختصاصها .

#### الفرع الأول : في الاحالة .

( ١ ) إلى محكمة الجنايات .

١ - متى كانت الواقعة المسندة إلى الطاعن « وهي احرار مخدر » جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين « وهي احرار أسلحة وذخائر بدون ترخيص » ، ولم تكن مرتبطة بأحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣/٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه كان ينبغي رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المعتاد بتقديمها إلى غرفة الاتهام . ولا يؤثر في ذلك أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنايات ، إذ أن غرفة الاتهام هي من الصفات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة المتهم ولا يصح حرمانه من عرض قضيته عليها .

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣١ في جلسة ٢٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٧٣)

٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من

قانون الاجراءات الجنائية انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنايات المنصوص عليها في تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٣ من قانون المقوبات . فاذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن ضبط السلاح الناري وذخيرته بمنزل المتهم في الوقت الذي ضبط فيه محرزا مخدرا ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايات احرار السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٣ سالفة الذكر ، لأن جريمة احرار المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين ، فانه لا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها الا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام . ومن ثم فان النيابة إذ أحالت المتهم « الطاعن » مباشرة إلى محكمة الجنايات عن هذه التهم جميعها ، فدانه الحكم المطعون فيه عنها وانزل عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة قانونا لجريمة احرار المخدر بقصد الاتجار ، فانه يكون مثنويا بالبلان متعينا تقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة احرار المخدر وبإعادة الدعوى بالنسبة لتهمة

٥ - أن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما خول النيابة العامة حق رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالظهور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل فى التصرف فى الجنايات التى تحال اليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة وغاية ما فى الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فإن لم تستعمل هذه الرخصة واحالات جناية مما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها اما بإحالتها الى محكمة الجنايات أو الى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيد أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة واما أن تأمر فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى . ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ص ١٤ من ١١٣)

٦ - مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتماً وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه فى غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضى المدة ، ولا تصاد القضية الى غرفة الاتهام للنظر فى احالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيباً ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التى تبقى الدعوى فى حوزتها بقرار الاحالة الأول حتى تنقضى فيها بحكم نهائى .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٤ من ٨٤٦)

٧ - تنص المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ - على أنه « اذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لإلتها جنابة ، سواء أكانت الدعوى أحيلت اليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام اذا رأت أن هناك وجها للسفر فى الدعوى أن تحيلها الى محكمة الجنايات . ومع ذلك اذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه » . مما يقتضاه أن غرفة الاتهام لا يجوز لها إعادة

احراز السلاح الناري وذخيره الى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣ ص ١٢ من ٨٢٣)

٣ - لما كانت غرفة الاتهام لاتحيل الدعوى الى محكمة الجنايات الا اذا تبينت أن الواقعة جنابة وأن الدلائل كافية على ادانة المتهم وترجعت لديها ادانته فإن عليها أن تمحص الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما اذا كانت تنطوى على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها . لما كان ذلك ، فإن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التى تقدرها غرفة الاتهام بعد تمحيصها واقعة الدعوى فإن رأت فى حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل لم تكن كافية لتبرير قيام مأمور الضبط القضائى بالقبض على المتهم وتفتيشه ورتب على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلاً ، وكان هذا التقرير منها سائفاً ، فانه لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون .

(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ ص ١٣ من ٤٢٣)

٤ - اذا كان مما ينمؤه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون قولاً منه انه التهمة المسندة اليه لاترتبطا بالتهمة المسندة للطاعن الآخر رابطة اذ أن الواقعة المنسوبة اليه وقعت فى بلدة أخرى غير تلك الواقعة المنسوبة الآخر كما حدثت كل واقعة فى وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الاتهام بإحالتها الى محكمة الجنايات بأمر احالة واحد مخالفة بذلك نص المادة ١٨٢ اجراءات . وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بيطلان أمر الاحالة أمام محكمة الجنايات ولم يتعرض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة الجنايات التى فصلت فى الدعوى هى المحكمة المختصة نوعياً ومحلياً بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها أولاً سلطة الاحالة وتقدرها نهائياً محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر احالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يغت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه فى الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الاجراءات يكون غير مديد .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ من ٤٢٨)

الجنة ، وانما يكون تقديرها في ذلك خاضعا لرقابة محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١١/٥ ص ١٣ ص ٧٠٠)

#### الفرع الثاني : بنظر المطعون في قرارات النيابة

٩ - لا يجوز الطعن عملا بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية الا في الامر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه الاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الامر هو الذي يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف . فاذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة الى البلدية - وهو اجراء اداري - عدل فيه وضع اليد الذي رآه وكيل النيابة الجزئية ، فان هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

(الطن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ٣٠٧)

١٠ - المكافحة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب اعادة النظر ، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبينا على الحالة المينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالف الذكر . ومن ثم فان الامر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٧٤)

١١ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٩٣ و ١٩٤ وما بعدها من القانون المذكور . ولما كان الطاعن هو المشكوى في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها الى اصدار قرار بحفظها اداريا وبالتالي فانه ليس مجنبا عليه أو مدعيا بحقوق مدنية حتى يكون له الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ سالف الذكر .

(الطن رقم ١٠٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٧١)

١٢ - الامر بمنع الترض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداريا لا يعدو أن يكون اجراء تصدره

القضية الى المحكمة الجزئية ما دام انها قد حكمت نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها لانها جنائية ، وكل ما تملكه سلطة الاحالة اذا رأت وجها للمسير في الدعوى أن تحيلها الى محكمة الجنائيات اما بوصف الجنائية أو بوصف الجنائية والجنة مما بطريق الغيرة فيما بينهما . يستوى في ذلك أن يكون وصف الجنائية محل شك في نظرها أو أن يكون وصف الجنة هو الوصف الظاهر . ولما كانت غرفة الاتهام قد أوضحت في أسباب قرارها الوصف القانوني الذي أسبغته المحكمة الجزئية على الواقعة وأنها جنائية عاهة مستديمة تطبق على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ثم أوردت الفقرة الوصف الظاهر لها وهو اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأصبحت في نهاية قرارها عن اعمالها حكم المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بأحالة الدعوى الى محكمة الجنائيات بوصف الجنائية والجنة مما مؤدها احالة الدعوى فعلا الى محكمة الجنائيات بصذين الوصفين . وما . ولا يقدح في ذلك أن يكون منطوق قرارها قد اقتصر على وصف الجنة مادامت الأسباب قد تلافت ما أغفلته المنطوق .

(الطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٦ ص ١٥ ص ١٩٧)

(والطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١ ص ١٦ ص ٥٣٠)

#### (ب) الى محكمة الجنب

٨ - قرار غرفة الاتهام بأحالة الدعوى الى محكمة الجنب ، متى أصبح نهائيا ، ينقل الاختصاص بنظر الجنائية موضوع التجبين الى المحكمة الجزئية . ولا تفيد هذه المحكمة بالقرار المذكور في خصوص قيام المذنب القانوني أو توافر الظروف المخففة التي من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنب ، بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص اذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة الى ذلك الحد طبقا لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الاجراءات الجنائية التي أحالت اليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . والقول بتقيد قاضي الموضوع بقرار غرفة الاتهام في هذا الصدد يتنافى مع ما هو مقرر من أن سلطة الاحالة ليست بقاضي موضوع فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الاعذار القانونية التي تبرر تطبيق عقوبة

## الفرع الثاني : تقديمها للدالة .

١٥ - غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنائيات الا اذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجعت لديها ادلتها ، ولها بناء على ذلك أن نحصر واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ، وأن تأخذ في سبيل تكوين عقيدتها بقول دون آخر وأن ترجع رأيا فنيا على آخر ، ثم تصدر أمرها وفقا لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها . ولما كانت غرفة الاتهام قد مارست حقها على هذا الوجه فقد اتفقت عنها قالة الخطأ بتجاوز حدود الاختصاص .

(الطن رقم ٥٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦٦٦/٤/١٧ ص ١٢ ص ٤٦١)

١٦ - تنص المادة ٣٤ اجراءات على أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا ومنها الجنائيات . والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام . فاذا رأت الغرفة في حدود سلطاتها التقديرية - وفي خصوص الدعوى المطروحة - أن محاولة المتهم، الذي لم يكن مأذونا بتفتيشه ، الهرب من المقيى أثناء مدهامة الضابط لها ليس فيها ما ينهى بوقوع جريمة تلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا قاهلا لا تكون قد تجاوزت سلطاتها ويكون قرارها بالآلا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في محله ويتمين رفض الطعن .

(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦٦٦/٤/٢٤ ص ١٢ ص ٤٢٣)

١٧ - اذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المظنون ضدها بأنها ارتكبا جنائية سرقة بأكراه ، وطلبت من غرفة الاتهام احالتها الى محكمة الجنائيات لمحاكمتها بالمادة ٣١٤/٣١٤ عقوبات ، فقررت الغرفة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل التهمين عن واقعة السرقة بأكراه لعدم كفاية الأدلة وباحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول «المظنون ضده الأول» الى محكمة الخبز المختصة لمحاكمته عن واقعة التمدى على المجنى عليها طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . وقد استندت الغرفة في التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الى أن الدليل الوحيد على واقعة السرقة هو أقوال المجنى عليها ، وهي بذاتها قاصرة عن حد الكفاية لترجيح

النيابة في غير خصومة جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن مما يفرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٤/١/٢٠ ص ١٥ ص ٨٧)

## الفصل الثاني : ولايتها في الفصل في الدعوى المدنية .

١٣ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، اذ حددت المادة ١٧٩ اجراءات اختصاص غرفة الاتهام اما بإحالة الدعوى الى المحكمة اذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانونا وأن الدلائل كافية وترجعت لديها ادانة المتهم ، واما التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فان تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لان الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/١/٨ ص ١٣ ص ٦٠٤)

## الفصل الثالث : نظرها الدعوى الجنائية .

## الفرع الأول : الاجراءات امامها .

١٤ - غرفة الاتهام ، باعتبارها هيئة تحقيق ، لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة باجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الاتهام فصصت على أن تمقلد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع عنى الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فان النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون اذ لم تستجوب غرفة الاتهام التهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النعى مقبولا عملا بالمادة ١٩٥ اجراءات .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦٦٢/١/٨ ص ١٣ ص ٦٠٤)

بها من أن المتهم تجاوز من الحدث ، قررت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - فإن هذا الأمر الصادر من غرفة الاتهام يحقق قيام التنازع السلبى بينها بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التى كانت ستقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبذلك ينسد الطريق على سلطة الاتهام بالنسبة لهذا المتهم ويقتل من المحاكمة . ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن الاختصاص بالفصل فى الطلب الخاص يرفع التنازع بين غرفة الاتهام وجهة الحكم انما ينقصد لمحكمة النقض - على ما جرى بمقتضاها - باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التى يطن فى أوامر غرفة الاتهام أمامها عندما يصح الطعن قانونا ، فانه يتعين اجابة النيابة العامة الى طلبها وقبوله وتعيين محكمة الجنابات « المختصة » للفصل فى الدعوى .

(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٠٠/١٠/١٢ من ١٢٧٢)

٢٠ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع الى الجهة التى يرفع اليها الطعن فى أحكام وقرارات الجتهين المتنازعين أو احداها . ولما كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، فان الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى بين الغرفة ومحكمة الجنج يكون منقدا لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التى يطن أمامها فى قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا .

(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٠٠/٢/٢٠ من ١٦٢٢)

٢١ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام باعادة الأوراق الى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت اليها القضية أن تميد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها واصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنج سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متخيلتان حتما عن نظر القضية . متى كان ذلك ، فان محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتصل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الطعن المقدم من النائب العام فى أمر غرفة الاتهام سالف الذكر طلبا لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب

ادانة المتهمين بهذه التهمة للاسباب التى أوردتها فى قرارها . لما كان ذلك ، وكان فعل الاعتداء الذى وقع على المجنى عليها وان كان يكون ركن الاكراه فى جناية السرقة بإكراه كما يكون فى انوقت ذاته جنحة الضرب ، الا أن كلا من الجريمتين مستقل بذاته عن الجريمة الأخرى . فمتى كانت الغرفة قد محصت الواقعة المطروحة والأدلة المقدمة فيها ، ثم انتهت فى حدود سلطتها التقديرية الى عدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة ، فان ما انتهت اليه الغرفة من ذلك لا يترتب عليه عدم مساءلة المتهم الأول عن واقعة اعتدائه بالضرب على المجنى عليها التى رأت أن الدلائل كافية وترجعت لديها ادائته عنها . لما كان ما تقدم ، فان قرار غرفة الاتهام يكون صحيحا ولا مخالفا فيه للقانون .

(الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٢/١٢/٣ من ١٣٠٦)

#### الفرع الثالث : اصدار قراراتها « حالة »

#### الفرع الرابع : سلطتها فى التقرير بالأوجه .

١٨ - يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والنزب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره . واذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتكب - عندما رأى الضابطين - ومده يده الى صديريه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس فى هذا كله ما يدعوا الى الاشتباه فى أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فان استيقاف أحد الضابطين له وامساكه بيده وفتحها انما هو القبض الذى لا يستند الى أساس . فاذا كانت غرفة الاتهام قد انتهت الى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من اجراءات ، فان قرارها بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا فى القانون .

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٠٠/٢/٢٠ من ١٣٣٩)

#### الفصل الرابع : تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة الجنابات .

١٩ - اذا كانت غرفة الاتهام قد أمرت باحالة الأوراق الى النيابة العامة بقوله ان المتهم من طائفة الأحداث ، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها استنادا الى ما هو ثابت

على أساس وقوع التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجench .

(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ص ١١٦٢)  
(والطن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٤ ص ١١٦٢)

٢٢ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التى يطن أمنها فى أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما ، ومن ثم فإن الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنائيات ينمذ لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التى يطن أمامها فى أحكام محكمة الجنائيات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا . ولما كانت غرفة الاتهام بأمرها بعدم الاختصاص قد حجت نفسها عن نظر موضوع الدعوى ، وكان المشرع قد ألقى بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الاتهام وأسند قضاء الاحالة الى مستشار الاحالة ، فإنه يتعين احالة القضية الى مستشار الاحالة المختص للفصل فيها .

(والطن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٤ ص ١١٦٢)

٢٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين احدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

(والطن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٤ ص ١١٦٢)

الفصل الخامس : الطعن بالنقض فى قراراتها .

انفوع الاول : ما يجوز الطعن فيه .

٢٤ - لا تجيز المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض فى أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

(الطن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ٣٠٧)

٢٥ - قصرت المادتان ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية الحق المخول للنايب العام بالطعن فى أوامر غرفة الاتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو باحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وحثت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن أن يكون لخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها ، ومن

ثم فإن الأمر الصادر من غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها بقوله ان المتهم حدث - هذا الأمر بضمته ، وإن كان قد جاء مخطئا ، لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٤٦١) .  
(والطن رقم ٤٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١/١٢ من ١٢ ص ٦٦٨)  
(والطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ من ١٢ ص ٧١٢)  
(والطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٢ ص ٦٠٤)

٢٦ - نظمت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائى - الا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتى تنتهى بها الدعوى . أما القرارات والأوامر فاته لا يجوز الطعن فيها الا بنص . وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن فى أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه فى المادة ١٩٣ اجراءات وما بعدها قيودا لها لاترد على الطعن فى الأحكام .

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٢ من ١٣ ص ٥٥٠)

٢٧ - أجازت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالأوجه لاقامة الدعوى أو باحالة الجناية الى المحكمة الجزئية - فى حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ فى تطبيق نصوص قانون الاجراءات الجنائية يعد خطأ فى تطبيق نصوص القانون ما يميز الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذ عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها باحالة التهمة الى محكمة الجنائيات تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه والتساؤه .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ من ١٤ ص ٩٤٢)

الفرع الثانى : ما لا يجوز الطعن فيه .

٢٨ - لما كانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على



سبيل الحصر فإن الظن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(الظن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٦٢)  
(والظن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١١ من ١٤ ص ١١٣)

٣٣ - إذا كان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الإعلان في الإجراءات لخلو قرار الاحالة من أساءة القضاة الذين أصدروه ودون أن يرد به ذكر أو إحالة الى الهيئة السابقة التي قررت التأجيل الى الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن والدفاع عنه لم يدعيا أمام المحكمة ببطلان قرار الاحالة - وهو اجراء سابق على المحاكمة - فانه لايجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض .

(الظن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ من ١٣ ص ٥٦٤)

٣٤ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية حق الظن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الظن في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

(الظن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٣ ص ٦٠٤)

٣٥ - من المقرر قانونا أنه لايجوز الظن في القرار الصادر من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض الا لخطأ في تطبيق القانون ، وذلك اعمالا لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن ينمى على القرار المطعون فيه قصوره في التسييب (١)

(الظن رقم ٢١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ من ١٤ ص ٣١٢)

٣٦ - مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ - لا يجيز الظن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة اليها طبقا للقانون ، بحيث اذا كان الظن غير جائز أمام غرفة الاتهام انقلب تبعا لذلك باب الظن فيه بطريق النقض .

(الظن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ٣١)

(١) المادتان ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية عدلتا بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ .

حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، فان ما أثاره الطاعن من دعوى القصور وفساد الاستدلال لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وانما هو من صميم الخطأ في الاجراءات الذي لا يتسع له مجال الظن بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سائلة الذكر .

(الظن رقم ٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٤٦١)

٢٩ - نص الشارع في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية على الحالات التي يجوز فيها الظن في أوامر غرفة الاتهام ، وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار اليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التي تصدرها في اشكالات التنفيذ المرفوعة اليها .

(الظن رقم ٤٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٦٦٨)

٣٠ - قصرت المادتان ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية الحق المخول للنائب العام بالظن في أوامر غرفة الاتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجنابة الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وحسنت المادة ١٩٥ لجواز هذا الظن أن يكون الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، ومن ثم فان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى الى اننيابة العامة لاجراء شئونها فيها بقوله أن المتهم حدث - هذا الأمر بطبيعته ، وان كان قد جاء مخطئا ، لا يقبل الظن فيه أمام محكمة النقض .

(الظن رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ من ١٣ ص ٣٩٣)

٣١ - من المقرر قانونا أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام - بوصفها هيئة استئنافية - والتي يجوز الظن فيها بطريق النقض - هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائز قانونا ، بحيث اذا حذر القانون الاستئناف انطلق تبعا لذلك باب الظن بالنقض .

(الظن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٧٤)

٣٢ - حق النائب العام في الظن في قرارات غرفة الاتهام تطبيقا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية مقصور على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجنابة الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه - الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - ليس من بين الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على

## الفرع الثالث : من له حق الطعن فيها •

٣٧ - الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لا يجوز طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا للنائب العام ، وطبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه . ولما كان الخطاب الصادر من المحامي العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ من ١٢ ص ٥٥٩ و (الطعن رقم ١٧٠-٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٢ ص ٢٧٠)

٣٨ - أن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . فإذا كان الأمر المطعون فيه قد قضى « بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لعدم الاختصاص » بمقولة أن المتهم بالسرقة ليس عائداً عود جنائية فإنه لا يكون من بين تلك الأوامر التي أوردتها الشاروع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ص ١١٢ و (الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٢ ص ١١٢)

٣٩ - من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام - بوصفها هيئة استئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض - هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائز قانوناً ، بحيث إذا حذر القانون الاستئناف انفلق تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ص ١١٢)

الفرع الرابع : تقرير الطعن وأسبابه •

٤٠ - أن الشارع إذا قصر حق النيابة العامة في انطعن بطريق النقض - في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - على النائب العام طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية أو المحامي العام أو وكيل خاص عنه طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، فانما أراد بذلك أن

يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامي العام حتى يكون في ذلك ضماناً للمتهم . فإذا وكل أحدهما أعوانه في التقرير بالطعن - وهو عمل مادي يستوى أن يباشره أياًهما بنفسه أو يكمل أمره إلى غيره بتوكيل عنه - فقليل أن يتسولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره إياها ، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الأوراق أن الفئى قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لقم الكتاب ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ١٧٠-٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٢ ص ٢٧٠)

الفرع الخامس : سريان التشريعات الإجرائية المتصلة بطريق الطعن •

٤١ - التشريعات الإجرائية المتصلة بطريق الطعن في القرارات والأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها وإجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على البدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون أن ترد إلى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها ، وكان ما أثاره الطاعن من دعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها وإنما هو من ضميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن من المدينى بالحق المدينى بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ مسالفة الذكر قبل تعديلها . ومن ثم فإن الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزاً .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٨٧)

## غش

عدد القواعد

### الفصل الأول : أركان جريمة الغش .

الفرع الأول : الركن المادى	١ - ٦
الفرع الثانى : الركن المعنوى « القصد الجنائى »	٧ - ١٠
الفصل الثانى : اجراءات أخذ العينه واثبات الجريمة	١١ - ١٢
الفصل الثالث : غش الألبان (احاله)	
الفصل الرابع : غش المياه الغازية	١٣ - ١٧
الفصل الخامس : غش الدخان	١٨ - ٢٣
الفصل السادس : عقوبة الجريمة	٢٤

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : أركان جريمة الغش .

##### الفرع الاول : الركن المادى .

عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع . التزام المحكمة ببيان المواصفات التى تخولفت وعلم المتهم بها

جريمة عرض لبن مفسوش للبيع . المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

مجرد تعهد المتهم بتوريد لبن ثبت غشه . غير كاف وحده لادانته . يجب أن يثبت أنه هو الذى ارتكب الغش أو أنه ورد اللبن مع عليه بفشه

جريمة الغش . ما يوفرها : اضافة مادة غريبة الى السلعة أو انتزاع شيء من عناصرها الذففة ، أو اخفاء البضاعة تحت مظهر خادع ، أو اضافة مادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد اخفاء ردها . تغيير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة ، لا يشترط . مثال . مسحوق الشيكولاته واطافة نشا الأذرة اليه

بيع المواد المفسوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع معاقب عليه بمقتضى المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . مجرد احراز هذه المواد معاقب عليه بمقتضى المادة ٣ من القانون المذكور

ادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مفسوش للبيع مع عليه بفشه مجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد ورد اللبن مع عليه بفشه . لا يؤثر فى ذلك : القرينة القانونية التى أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالغش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . والا تمس الركن المعنوى فى جنة الغش التى يلزم توافره للمقاب

تحريم اضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادرة فى ١٢/٢٦/١٩٥٣ الى المواد الغذائية . حامض البودريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . اضافته الى « البسكوييت » بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة المقاب . مثال

راجع ايضا : بيانات تجارية .

#### الفرع الثانى : الركن المعنوى « القصد الجنائى »

قرينة العلم المفترض بالنش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم مساسها بالركن المعنوى للجريمة الذى يلزم توافره للمقاب . تعللها بصية الاتبات . مؤدى ذلك : رفع عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لاثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع فى تكوين معتقدها فى الدعوى .

قرينة العلم المفترض بالغش . محل اثارتها : أن تثبت صلة المتهم بدانة - اذا كان من المشتغلين بالتجارة أو الباعة الجائلين - بالفعل المادى للجريمة

مثال . جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم - وحده - بتوريد اللبن المتغاضى عليه للمبتسطين ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاقه . مقتضى ذلك : انقطاع صلته بإقامة الدعوى . الحكم ببراءته صحيح .. .. . ٨٤٧

العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع . مسألة عرضية .. .. . ٩  
مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقم الغش والتدليس أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بفش أو فساد المواد أو المقايير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصير هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ الذى جريمة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانبية الحكم بهذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .. .. . ١٠

راجع أيضا : غش :

(القاعدة رقم ٥) .

### الفصل الثانى : إجراءات أخذ العينة واثبات الجريمة .

تعيين موظفين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى جرائم الغش يقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أما ورد على سبيل التنظيم . امكان رفع الدعوى الجنائية وادانة المتهم فيها بإنشاء على محضر حرره غير هؤلاء الموظفين . عدم خضوع قانون الغش لقواعد إثبات خاصة به .. .. . ١١  
المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أخذ خمس عينات هو مجرد اجراء احترازى . مخالفته . لا بطلان .. .. . ١٢

### الفصل الثالث : غش الألبان .

راجع : غش :

( القاعدة ٥ ، ٧ ) .

### الفصل الرابع : غش المياه الغازية .

المادة ١/٧ من مرسوم المياه الغازية . عدم صلاحية المياه الغازية للاستهلاك اذا احتوت على مواد متخمرة أو غيرها مما ورد بالنص .. .. . ١٣  
رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز الطعن بالنقض . العبرة بالوصف الذى رفعت به الدعوى أصلا .. .. . ١٤  
وجوب أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية نقية كيماويا وبكتريولوجيا ، ومطابقة لمعايير المياه النقية ، والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الأدمى . المادتان ٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية . الجدل فى مصير المياه المستعملة فى التحضير . غير مقبول . يستوى فى تطبيق حكم المرسوم المذكور أن يكون مرجع البكتريا فاعل طبيعى أو تلوث المياه . طالما قد ثبت من تحليلها كيماويا وبكتريولوجيا عدم تفاوتها وعدم مطابقتها لمعايير المياه النقية .. .. . ١٥  
وجوب أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيماويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية فى مناطق الانتاج والا اعتبرت غير صالحة للاستهلاك الأدمى . المجادلة فى مصدر المياه المستعملة . غير مقبولة . المرسوم الصادر فى ١٢ ديسيمبر سنة ١٩٥٢ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .. .. . ١٦  
جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادى بمجرد انتاج مياه غازية للبيع وجبت محتوية على مياه غير نقية .. .. . ١٧

### الفصل الخامس : غش الدخان .

جريمة خلط الدخان : توفر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد احرار الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائى لدى الفاعل اذا كان صائما . عدم استنتاجه دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط .. .. . ١٨  
المقصود بعبارة الدخان المغشوش : جميع المواد المذمة للبيع أو للاستهلاك بوضف أنها دخان

وليسست منه . المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذى تخلط به أو تدمس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . اختلاف كل من النوعين فى ماهيته ومكوناته عن الآخر . المادة (١) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . استلزام الحكم للمقالب على الدخان المفضوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى . مخالف للقانون .. .. . ١٩

الجزء الذى يملئه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة توكيذ مدنى للخزانة عن الضرر الذى يصيبها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المفضوش أو المخلوط باعتبارها تهرباً جبركياً . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات .. .. . ٢٠

المقصود بالدخان المخلوط : الذى تخلط به أو تدمس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت إلا اذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بتخلط الدخان بها وفى الحدود والنسب والمواصفات التى يصرح بها . المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣

اعتبار حيازة الدخان المخلوط تهرباً . وجوب القضاء بمصادرته وبغرامة مقداره عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه . المادة الثانية من الأمر العالى المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .

ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالمسل والرمال مما . اعتباره خطاً مؤثماً . لا يقدر فى ذلك أن يكون خلطه بالمسل فى حدود النسب القانونية . علة ذلك العبرة به بمجموع الدخان المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول باستيعادية السسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده . لا سند له من القانون .. .. . ٢١

مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفضوش جريمة مقابب عليها فى حق الصانع .. .. . ٢٢

حق محكمة الموضوع فى تجزئة قول انشاهد والاخذ ببعض منه دون بعض . حد ذلك ومناطه : أن لا تسخه أو تبتز فعواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ليس للمحكمة أن تحل

محل الخبر فى المسائل الفنية البحث .. .. . ٢٣

## الفصل السادس : عقوبة الجريمة .

تفريق المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بين حالتين : الأولى - أن يكون المبيع أو المصروض للبيع شيئاً من المواد المفضوشة أو الفاسدة . والثانية - أن تكون تلك المواد المفضوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . العقوبة فى الحالة الأولى - الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ٥ ج ولا تتجاوز ١٠٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين . العقوبة فى الحالة الثانية - الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠ ج ولا تتجاوز ١٥٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين . مثال ٢٤

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول : أركان جريمة الفش .

#### الفرع الأول : الركن المادى .

١ - إذا كانت التهمة المستندة الى المتهم هى أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك ، فانه كان لازماً على المحكمة أن تبين المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها والتى أسس عليها الحكم مسؤلية هذا الأخير . وانقال الحكم لهذا المنصر الجهرى الذى عليه يتوقف الفصل فى المسؤولية الجنائية ، مما يوجب الحكم بالقصور .

(المن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣٦١/٥/١ ١٢ من ٥٢١)

٢ - الأصل أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مفضوش للبيع مع علمه بشه أن ثبت أنه هو المسلزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن ثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بشه .

(المن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٢/٢/١٣ من ٢١٠)

٣ - الفش كما عيته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بإضافة مادة غريبة الى السلطة ، أو باتتراع شئ من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بإداة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من

صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة : ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت . ويستفاد التزييف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاته من مسحوق كاكاو ومضاف إليه مائسته ١٥٪ من مادة نشا الأذرة التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بغير أن يبينه إلى أن مادة نشا الأذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص ، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن التحدي في هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه .

(الطن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٢ ص ١٤ من ٩٧)

٥ - لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بفشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بفشه . ولا يقدح في ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الغش والتدليس - حين افترض العلم بالغش أو بالقساوة إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذي بدء صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة إليه لمجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه كان عالماً بفشه قبل توريده فانه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٢ ص ١٤ من ١٠٢٤)  
(الطن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢/٢٤/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٤٩)

٦ - تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه «لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير وأودة بالجدول الملحق بهذا المرسوم » وبين من الجدول المشار إليه أن (حامض البوريك) لم يرد به ، ومن ثم فإن إضافته إلى (البسكوت) بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم (المطون ضده) غير خاصين (بالبسكوت) المضبوط موضوع التهمة . فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من

صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة : ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت . ويستفاد التزييف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاته من مسحوق كاكاو ومضاف إليه مائسته ١٥٪ من مادة نشا الأذرة التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بغير أن يبينه إلى أن مادة نشا الأذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص ، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن التحدي في هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه .

(الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٦٢ ص ١٣ من ٧٢٣)

٤ - تعاقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - على بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع ، بينما تعاقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد إحراز هذه المواد . وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين : أولاها - أن يكون المبيع أو المروض للبيع شيئاً من المواد المغشوشة أو الفاسدة : وثانيها - أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة ما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين . ومناطق توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون للمادة المروضة للبيع مغشوشة أو فاسدة وضارة بصحة الإنسان أو الحيوان . ولما كان لا يبين من تقرير التحليل أو (الصلصة) التي عرضها المطون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي

٩- العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فمتى استنتجت من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به .

(الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٣ ص ٧٣٣)

١٠- نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذى

صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع

التدليس والغش والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠

يولية سنة ١٩٦١ - فى المادة الأولى منه على أن يستبدل

بالبقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٤١ النص الآتى : « يفرض العلم بالغش والفساد

إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين

ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » .

كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من

القانون المشار اليه الآتى : « يجب أن يقضى الحكم فى جميع

الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى

تكون جسم الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع

أعنى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه

لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات

التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو

المشوشة ، وعلة الإغواء أن التاجر الذى يراعى واجب

الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن

يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون

فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المطعون ضده مخالفة

بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لمران

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألقى جريمة المخالفة

المنصوص عليها فى هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد

انطوى على مخالفة للقانون بأعماله نصا لا وجود له مما

يعبى ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٥ ص ٤٤٧)

### الفصل الثانى : إجراءات أخذ العينة وإثبات الجريمة .

١١ تعيين موظفين لهم صفة مأمورى ضبط القضائى

فى جرائم الغش والعقاب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٤١ ليس معناه عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على

المتهم اذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمصرعة

أحد هؤلاء الموظفين ، ولما لا يوجد نص صريح يقضى بذلك

أن عدم تحديد نسبة حاض البوريد أو بيان مدى الضرر من اضافته لا تقوم به المسؤولية ، واذا عول أيضا على ماثقا: عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة الى ( البسكوت ) المعروض للبيع هى ( البوراكس ) وليست ( حامض البوريك ) فإنه يكون مشوبا بالخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال بما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٥ ص ٣٣٩)

(والطن رقم ١٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٥ ص ٣٣٩)

### الفرع الثانى : الركن المعنوى « القصد الجنائى » .

٧ - انشا الشارع قرينة قانونية بالتعديل المدخل

بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، حين افترض

العلم بالغش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين

بالتجارة أو من الباعة الجائلين . وقد رفع الشارع بهذه

القرينة عبء اثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة

العامة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى

الألبان على ما أفصح عنه فى المذكرة الإيضاحية للقانون

سالف الذكر وهذه القرينة - القابلة لإثبات العكس والتي

لا يشترط نوع معين من الأدلة لدخولها - لم تمس الركن

المعنوى فى جلسة الشئ المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

الذى يلزم توافره للعقاب ، كما أنها لا تمس سلطة محكمة

الموضوع فى استظهار هذا الركن وفى استنباط معتقدها من

عناصر الدعوى وإثباتها الى سلامة استناد التهمة بكافة

أركانها الى التهم .

(الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٣ ص ٣١٠)

(الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٣ ص ٣١٠)

٨ - ان محل اثارة قرينة العلم المفترض بالغش

المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هو أن يثبت

- براءة ذى بدء - صلة المتهم ، اذا كان من المشتغلين

بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، بالقمل موضوع الجريمة .

فاذا كانت المحكمة قد قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة

المتهم وإثباته فى ذلك للأدلة السابقة التى أوردها ، الى

عدم ثبوت صلة المتهم بواقعة الدعوى - وهى قيام شريكه

وحده بتوريد اللبن الذى ثبت غشه دون تدخل من المتهم

أو حضوره أو اتفاقه - فلا يكون سديدا ما تنهه النيابة

على الحكم من أنه أغفل أعمال تلك القرينة القانونية .

(الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٣ ص ٣١٠)

١٥ - صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٢ - في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيميائياً وبكترولوجياً وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد الصمومية في مناطق الانتاج والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير وبأنها تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة ، اذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه طالما قد ثبت من تحليلها كيميائياً وبكترولوجياً عدم تقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٧٩)

١٦ - توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائياً وبكترولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه الصمومية في مناطق الانتاج . والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي - ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في الانتاج وبأنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب - اذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيميائياً أو بكترولوجياً عدم تقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

(الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ص ٤٠٧)

١٧ - جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير قياسية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادي بمجرد انتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلاً إيجابياً لاحداث هذا الأمر المؤتم .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ص ٤٠٧)

فقد دل الشارح على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الاجراءات دون اخضاع أحكام هذا القانون لتواعد اثبات خاصة به أو ترتيب أى بطلان على عدم اتباع تلك الاجراءات ويصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم في الدعوى وتقتنع المحكمة بصدقه ويكون مؤدياً الى ثبوت التهمة المستندة الى التهم .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ١٩٢)

١٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، الا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يوجب أى بطلان على عدم اتباعه .

(الطن رقم ١٦٦٤ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ ص ٢٢٠)

### الفصل الثالث : غش الألبان . « احالة »

### الفصل الرابع : غش المياه الغازية .

١٣ - تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٢ على أنه « تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك اذا احتوت على مواد متفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكترولوجياً أو كيميائياً » - وهو نص صريح في أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للاستهلاك اذا احتوت على مواد متخمرة « وهى المخالفة موضوع الدعوى المطروحة » .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٢/٢٦ من ١٢ ص ١٠١٤)

١٤ - المرة في قبول الطعن بالنقض هي بوصف الواقعة كما وقعت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فاذا كانت الدعوى قد اقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك قضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتزيم المتهم خمسين قرشاً والمصادرة ، ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٢/٢٦ من ١٢ ص ١٠١٤)



المدينة وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٩٩)

٢١ - بينت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بصارة « الدخان المخلوط » الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالي المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازة الدخان المخلوط تهربا وبمصادرة هذا الدخان فضلا عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوطا بالرمل وبالمسل معا - يعتبر من وجهة نظر القانون دخانا مخلوطا خلطا مؤثما ولا يقدم في ذلك أن يكون خلطه بالمسل في حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هي بمجموعة كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية السل المضاف في حدود القانون والقضاء بالرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده لا مند له من القانون .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٩٩)

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٥ م ١٦ م ١٣٧)

٢٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة مقابلا عليها في حق الصانع وأنشأ نوعا من المسؤولية القرضية مبنية على افتراض قانوني يتسافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف القملي على ما يصنع .

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٥ م ١٦ م ١٣٧)

٢٣ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض ، إلا أن حد ذلك ومناخه أن لا تمسخه أو تبتزفعواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ولما كان الين من شهادة المحلل الكيماوى

١٨ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخلط الدخان - نسبة للخلط وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة مقابلا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٩ ، مكرر ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية القروضة مبنية على افتراض توفر القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعا . ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة مجتوب الغش أو الخلط .

(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٩٩)

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٩٩)

١٩ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بصارة الدخان المشوش جميع المواد المدة للبيس أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفرق في ماهيته ومقوماته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استازم للعقاب على احراز الدخان المشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلط بمواد أخرى يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المشوش ، فخالف بذلك حكم القانون .

(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٩/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٤٩)

٢٥ - من المقرر أن الجزء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة توفيق مدنى للخرافة المسامة عن الضرر الذى أصابا من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المشوش أو المخلوط باعتبارها تهربا جرميا وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفيعين بعدم قبول لتدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدنية بالحقوق

المواد . وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين : أولاها - أن يكون المبيع أو المروض للبيع شيئا من المواد المنشوشة أو الفاسدة : وثانيهما - أن تكون تلك المواد المنشوشة الفاسدة مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالجس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالجس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . ومناطق توقع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون المادة المروضة للبيع منشوشة أو فاسدة وضارة بصحة الانسان أو الحيوان . ولما كان لا يبين من تقرير التحليل أن ( الصلصة ) التي عرضها المظعون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي وضارة بصحة الانسان، لأن كل ما ورد بالتقرير عنها أنها فاسدة لايجابية الضبط ولوجود صدى بداخلها وتغير خواصها الطبيعية وهي أمور أن دلت على فسادها فانها غير واضحة الدلالة في أنها مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . وكانت المحكمة قد أوقعت العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بقدر ما تحقق لها وهو فساد المادة المضبوطة فان حكمها يكون متفقا وصحيح القانون .

(الطن رقم ٨٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ من ١٤ ص ١١٦).

التي أشار إليها الحكم أنه نسبة السكر في العسل تدور بين حدين أدنى وأقصى وأن نسبة العسل المخلوط تستند في احتسابه الى الحد الأقصى الموجود فيه من السكر مما مفاده أنها نسبة منضبطة تدور مع وحدات السكر في العسل وبالتالي مع وحدات العسل في خليط الدخان ، وقد حرف المقصود من شهادة المحلل حين بعض المحكمة قوله واستمرت شهادته . ولم يبين الحكم المظعون فيه كيف انتهى الى أنه من المحتمل أن تزيد نسبة السكر في العسل على ٦٥٪ المقررة فنيا حدا أقصى ، وأن ذلك من شأنه أن تزيد معه نسبة العسل في الدخان المخلوط ، وكان يتعين على المحكمة ان داخلها الشك في نسبة السكر في العسل كما قررها المحلل الكيماوى أن تستجلى الأمر بالاستماعة بغيره من أهل الخبرة اذا أرادت ، لكونه من المسائل الفنية البحت التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . مما يجعل الحكم مشوبا بالفساد والتقصير في التسييب .

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ ص ١٢٧)

#### الفصل السادس : عقوبة الجريمة .

٢٤ - تماقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٥ - على بيع المواد المنشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع ، بينما تماقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد احراز هذه

## ( ف )

فاعل أصلى .. فعل فاضح علنى . فقد أوراق الدعوى



## فاعل أصلي

عدد القواعد

١	٢	الفصل الأول : التفرقة بين الفاعل والشريك
٣	٤	الفصل الثاني : أثر ارتباط جريمتي الفاعل والشريك
٥	٦	الفصل الثالث : أثر توافر القصد الاحتمالي في مسؤولية الفاعل والشريك
٧	٨	الفصل الرابع : أثر الظروف العينية للجريمة في مسؤولية الفاعل والشريك
٩	١٠	الفصل الخامس : تعدد الفاعلين
١١	١٢	الفصل السادس : مسائل متنوعة

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : التفرقة بين الفاعل والشريك .

التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك . مثال : سرقة تيسار كهربائي . استعانة المتهم بآخر لتمطيل العداد . اعتبار المتهم فاعلاً أصلياً ما دام هو الذي يختلس التيار . ١

ادانة المتهم باعتباره فاعلاً أصلياً في السرقة . نفيه على الحكم أنه اعتبره فاعلاً لا شريكاً . لا جدوى منه : مادامت العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في السرقة . ٢

### الفصل الثاني : أثر ارتباط جريمتي الفاعل والشريك .

ارتباط جريمتي الفاعل والشريك . أثره : استفاضة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهرى للفاعل الذى لو صح لانتفت مسؤوليته . ٣

### الفصل الثالث : أثر توافر القصد الاحتمالي في مسؤولية الفاعل والشريك .

تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها . الفصل في الاحتمال . موضوحى . ٤

### الفصل الرابع : أثر الظروف العينية للجريمة في مسؤولية الفاعل والشريك .

حمل السلاح في السرقة . طرف مادي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً . ولو لم يعلم به . ٥

### الفصل الخامس : تعدد الفاعلين .

مثال لمساهمة في الجريمة بطريقة أصلية : التواجد على مسرح الجريمة . مراقبة الطريق وحراسة الآخرين حتى تمكنوا من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم . ٦

تعدد الفاعلين . عامة مستندية . اتفاق المتهمين على ضرب المجرى عليه وترصدهم له مقتضاه : مساءلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن إصابة الماعة التي نتجت من الضرب . من منهم الذي أحدث الماعة . لا أهمية له . ٧

تعدد الفاعلين . قتل عمد . اتفاق المتهمين على قتل المجرى عليه عمداً مع مسبق الإصرار . وجودهم على مسرح الجريمة وقت مقارفتها . مقتضاه : تضامنهم في المسؤولية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الأفعال التي أحاطا كل منهم . ليس بلازم . ٨

التدخل المباشر في تنفيذ الجريمة . مثال . شروع في قتل عمد . امساك أحد المتهمين بالمجرى عليه لشل مقاومته ، في حين طعن الآخر بسكين . كلاهما فاعل أصلي . المادة ٢/٣٩ عقوبات . ٩

يكفى في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة . أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . مثال في سرقة . ١٠

اثبات الحكم بأدلة سافقة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاق النار على المجرى عليها تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بيتا النتيجة عليه . تحقق مسؤولية المتهمين مما عن جنايتي قتل أحد المجرى عليها عمداً والشروع في قتل الآخر . كفاعلين أصليين . يستوى أن يكون مطلق الميعار التارى الذى قضى على المجرى عليه الأول معلوماً ومعيّناً بالذات أم لا . المادة ٢/٣٩ عقوبات . ١١

- اثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، وجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مفارقتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي الى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين .
- ١٢ تحديد الحكم بالأعمال التي أتاها كل منهم على حدة - غير لازم .. .. . لا يشترط فيه أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة بالكرامه . لا يشترط فيه أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس . يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس . كل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين - السرقة والاعتداء - يعتبر فاعلاً في الجريمة الناتجة من ارتباطهما .. .. .
- ١٣ لا تناقض بين نفي سبق الاصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الأصليين ١٤

#### الفصل السادس : مسائل متنوعة .

- اثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أداته معه بالإشتراك في القتل مع علمه بذلك . مثال .. .. .
- ١٥ ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً في الجريمة ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رأته من انطباق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التمديد على مساس بحق لمتهم . إثارة الطاعن دعوى الإخلال بالدفاع .
- ١٦ غير مسديد .. .. . وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لشريكاً في جريمة التزوير . لا جدوى منه . مادامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للإشتراك في تلك الجريمة .. .. .
- ١٧

راجع أيضاً : اشتراك :

( القاعدة رقم ٥ ) .

وسبق اصرار :

( القاعدة رقم ٥ ) .

وشيك بدون وصيد :

( القاعدة رقم ٥ ) .

ونقضى :

( س ١٢ ص ٧٨٨ ) .

ووصف التهمة :

( س ١٢ ص ٤١٥ ) .

#### القواعد القانونية :

##### الفصل الأول : التفرقة بين الفاعل والشريك .

التي دأته بها مادامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للإشتراك في الجريمة المذكورة .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ في جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٨٨)

##### الفصل الثاني : اثر ارتباط جريمتي الفاعل والشريك .

٣ - اذا كان الطاعن - وهو المتهم بالإشتراك في تبديسسيارته المجوزة عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبده الفاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام كانت موجودة بالجراجح ولم تبدد - الا أنه نظراً لارتباط جريمته بجريمة الفاعل الأصلي ( الحارس على السيارة المجوزة ) فإنه أي الشريك يستفيد حتماً

١ - تمطيل المداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائي بل هو مؤد إليها حتماً بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين في اتلافه بمن له خبرة في ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، ومادام هو الذي يختلس التيار فهو السارق له .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ في جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٨٨)

٢ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة السرقة

مع سبق الإصرار يكون صحيحا في القانون طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٦٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٣/١٩٦١ م ١٢ ص ٣٤٧)

٧ - إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى الى ثبوت اتفاق الطاعنين على ضرب المجنى عليه وقرصدهم له في السوق ، فإن من مقتضى ذلك مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن الماهة التي تخلت بالمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي أوقعوه عليه ، وذلك دون حاجة الى تقصى من منهم الذي أحدث إصابة الماهة .

(الطن رقم ١٦٤٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٤/٤/١٩٦١ م ١٢ ص ٤٢٣)

٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الإفعال التي قارفها كل منهم ، وأثبت عليهم اتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع في قتل الباقيين عمداً مع سبق الإصرار ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامي الى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين في جريمة القتل والشروع فيه . وليس يلزم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤/١٧/١٩٦١ م ١٢ ص ٤٤٢)

٩ - إذا كان الثابت أن المتهمين قد اتفقا على سرقة القطن الذي كان المجنى عليه قائما بحراسته ، فلما اعترض ووقف حائلا دون تمكينهما من اختلاسه ، أمسك به المتهم الثاني لشل مقاومته وطمه الآخر يسكين ، فإن ذلك مما يصح معه قانونا وصف المتهم الثاني بأنه فاعل أصلي ما دام أنه تدخل ببدخلا مباشرا في تنفيذ جريمة الشروع في القتل مما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، لأن كلا منهما قد أتى عمدا عملا من الأعمال المكوفة للجريمة .

(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦/٦/١٩٦١ م ١٢ ص ٦٢٨)

١٠ - يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة، أن يداهم فيها بفعل من الأفعال المكوفة لها . ولما كان يبين ما حصله الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين الأول والثاني قد ساهم في جريمة السرقة - التي قارفها وديرها مع الفاعلين المجهولين -

بالتبعية من مدافع هذا الأخير الذي لو صح لاتفت مسؤوليته وبالتالي تنتفى مسؤولية الطاعن . إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهري فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور متينا تقفه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذي لم يستأف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢/٤/١٩٦١ م ١٢ ص ٤١١)

### الفصل الثالث : أثر توافر القصد الاحتمالي في مسؤولية الفاعل والشريك .

٤ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء . والاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ٦/٧/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٥٦)

### الفصل الرابع : أثر الظروف العينية للجريمة في مسؤولية الفاعل والشريك .

٥ - حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الاجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ٦/٧/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٥٦)

### الفصل الخامس : تعدد الفاعلين .

٦ - إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد اتفق مع المتهمين الآخرين فيبتوا النية فيما بينهم على قتل المجنى عليه انتقاما منه لسابقة اتهامه في قتل شقيق المتهمين وخال الطاعن منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث فاعدوا لذلك سلاحين نارين تسليحهما هذان المتهمان ثم ذهبا الى مقهى المجنى عليه يرافقه الطاعن لمراقبة الطريق وحراستها حتى يتسكنا بذلك من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم . ولما كان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذا لمقصد مشترك ، فإن ما ذهب اليه الحكم من اعتبار الطاعن فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد والشروع فيه

## الفصل السادس : مسائل متنوعة .

١٥ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . ولما كان الحكم لاطعون فيه قد دلل تدليلاً سائماً على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك ، فإن النعي على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ من ١٤ ص ٤١٩)

١٦ - متى كانت واقعة الدعوى التي انضجها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً في الجناية هي بينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها الدفاع فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للثمة . ولا ينطوي هذا التمديد الذي ارتأته على مساس بحق للمتهم ، بل دعاها إليه التزامها بتحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى - مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تتعد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حتماً قبل قضائها في الدعوى أي كان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٣/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها - وتقدير الأدلة بكامل حرمتها باستيفاء ما تطعن إلى صحته من الوقائع واستبعاد ما لا تطعن إليه منها دون إبداء رأيها للمتهم مقدماً ، ولا يسطى ذلك للطاعن حقاً في إثارة دعوى الاخلال بالدفاع .

(الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ من ١٤ ص ٤١٩)

١٧ - أن وقوع التضييق في المحرر المزور يبيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر في مسؤوليته . ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة التزوير ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررّة في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ ص ٤٢٤)

بفعل من الأفعال المكونة لها ، فذلك يكفي لاعتبار كل منهما فاعلاً أصلياً .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ من ١٤ ص ٥٧٨)

١١ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة انساقطة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أثر زيمته وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي يتنا نية عليه ، فإن في هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معاً عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمداً والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيهما طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . يستوى في هذا أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوماً ومعيناً بالذات أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٤٩)

١٢ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلد التي كانت في حوزة أحدهم - ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارنتها واتحاد نيتهن على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . وليس يلزم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٣٩٥)

١٣ - من المقرر أنه لا يشترط في الاعتداء الضدي توافر به جريمة السرقة بإكراه أن يكون الإكراه سابقاً أو مقارفاً لنقل الاختلاس ، بل أنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس ، وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين - السرقة والاعتداء - يعتبر فاعلاً في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ من ١٦ ص ٢٨١)

١٤ - لا تناقض بين نص سبق الإصرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ من ١٦ ص ٦١٨)



### فعل فاضح علني

#### موجز القاعدة :

ركن العلانية في جريمة الفصل الفاضح • ما يحققه : وقوع الفعل المنافي للآداب العامة في مكان عام بطبيعته واحتمال مشاهدة ما يقع فيه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات للارتباط ، والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد - وهي هتك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح .

#### القاعدة القانونية :

من التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح المستندة اليه مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة هتك العرض التي أثبتتها في حقه ، ومن ثم فإن النسي على الحكم من هذه الناحية يكون في غير محله .

(المن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤، م ٥٨)

متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأفعال المنافية للآداب العامة التي أتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه في الترام وفي الطريق وفي إحدى المتنزعات، وهي أماكن عامة بطبيعتها ويحتل مشاهدة ما يقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية . على أنه لا مصلحة للطاعن

### فقد أوراق الدعوى

#### راجع : إجراءات :

( القاعدة رقم ٢ و ٣ ) •

#### وتطبيق :

( القاعدة رقم ٤٨ ) •



( ق )

قانونہ • قبض • قبض وحبس بدون وجہ حق • قتل  
خطا • قتل عمد • قدر متیقن • قصد جنائی •





يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون • مثال بصدده تطبيق المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .. .. . ٦

مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقعه التدليس والفضى أن المشرع أغفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بفضى أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المفسومة • القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ • مجانية الحكم هذا النظر • مخالفه للقانون تستوجب نقضه .. .. . ٧

قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية • وجوب الرجوع إليه لسد ما يوجد فى القانون الأخر من نص أو لإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه • خلو قانون الإجراءات من إيراد قاعدة تحدد القانون الذى يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه • خضوع الحكم من حيث جواز الطعن وعلمه إلى القانون السارى وقت صدوره فيما عدا الاستثناءات التى بينها المادة الأولى من قانون المرافعات • المادة ٤٠٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تعيد حق الاستئناف بقيود أوردتها • صدور الحكم المستأنف فى ظاهرا • هى التى تنظم طريق الطعن بالاستئناف فى ذلك الحكم • التصديق بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) • لا محل له • علة ذلك : مجال أعمال تلك القاعدة يمس فى الأصل القواعد الموضوعية • سريان القواعد الإجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التى لم تكن قد تم الفصل فيها مالم ينص القانون على خلاف ذلك • اجازة المادة ٤٠٢ إجراءات المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف بسبب الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها • فصول هذا القانون الحالات الثلاث المنصوص عليها فى المادة ٤٢ إجراءات المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ( استيفاء الحكم البيانات التى أوجبتها المادة ٣١ إجراءات • لا يصح مما قد يعيبه من قوله البطلان والقصور والفساد فى الاستدلات والخطأ فى الاسناد وقسرها مما يخل بضمانات تسبب الأحكام .. .. . ٨

القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى • سريانها من يوم نفاذها • نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنابات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة طبقا لأحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد .. .. . ٩

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالإعفاء من ديون مقيمة مستحقة للدولة • علم سريانه على جرائم اختلاس الأشياء المحبوزة عليها التى وقعت قبل صدوره .. .. . ١٠

راجع أيضا : تفسير

(القاعدة رقم ٩)

### الفصل الثالث : سريانه من حيث المكان •

إعطاء شيك فى بلد أجنبى • مسحوا على بنك فى مصر • ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد سريان أحكام القانون المصرى على الساحب المصرى ومما قبلته عن هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر • شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه فى قانون البلد الذى ارتكب فيه • المادة ٣ عقوبات .. .. . ١١

نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ فى شأن الكلاب ومرضى الكلب قاصر على الطرق والأماكن العامة بالممن وحدها دون القرى .. .. . ١٢

### الفصل الرابع : تفسيره •

مثال فى تنظيم • جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .. .. . ١٣

عند التعارض بين نص فى القانون وآخر فى لائحته التنفيذية • نص القانون الواجب التطبيق .. .. . ١٤

- وجوب إثبات عقد العمل الفردي بالكتابة . كلمة « يكون » الواردة في صدر المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . مفادها الإلزام والتحتيم لا مجرد التنظيم .. ١٥
- قانون عقد العمل . الاستناد في تفسيره - تفسير اصطحي - الى قواعد المنطق والمعادلة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جواز .. ١٦
- لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعي لكل . المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد من كليات الهندسة في الجامعات المصرية . المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلا في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر في تحديد مرجع فيه الى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . اسياغ القانون الأخير لقب المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم المصارة ) أو على شهادة هندسية صادرة لأيهما معترف بها من « وزارة المعارف العمومية » مثال .. ١٧
- عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح ، وما يقتضيه منطوق اللفاظ هذا النص .. ١٨
- وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل .. ١٩

راجع أيضا : صفحة :

(القائمة رقم ٥)

وكس غير مشروع :

(س ١٦ ص ٩٥٧)

ونفاية عامة :

(س ١٦ ص ٨٦٥)

#### الفصل الخامس : القانون الواجب التطبيق .

##### الفرع الأول : القانون الأصلح .

- مواد مخدرة . وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصحح . استفادة من لم يقدم أسبابا لظنه من ذلك .. ٢٠
- إبداع الممنوعين من تعاطي المواد المخدرة إحدى المصحات للعلاج عملا بالمادة ٣/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تدبير جوازى للمحكمة . اثر ذلك القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ « بتقرير حكم وقتي على المادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية » . تقريره حكما وقتيا أصحح للمتهم . نقض الحكم وبرائة المتهم عند استيفاء شرطى الاعضاء المنصوص عليها فيه .. ٢٢
- احراز المخدر بقصد التعاطي . عقوبة المادة ٣٧/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تختلف عن عقوبة المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المنطبق على الواقعة . لا محل لأعمال نص المادة ٣/٣٧ من القانون الجديد متى كانت الواقعة لا ترشح لقيام حالة الاحمان .. ٢٣
- صدور قانون أصحح للمتهم أثناء محاكمته . أعماله وإدائته بمقتضاء . ليس في ذلك تغيير للنزعة ، ولا يلزم لغت نظر الدفاع .. ٢٤
- مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .. ٢٤
- القانون الأصلح . ماهيته : هو الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وصفا يكون أصحح له من القانون القديم . مثال . وقف التنفيذ في قانون المخدرات الجديد .. ٢٥
- القانون الأصلح للمتهم . بده سريانه . العبارة بتاريخ صدوره وليس بتاريخ العمل به . مثال : مواد مخدرة « مادة الماكستون » .. ٢٦
- صدور قانون أصحح للمتهم - قبل صدور حكومات في الدعوى - ينفي عن الفصل صفة الجريمة . مقتضاء : أعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. ٢٧
- مثال . مبانى . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .. ٢٧
- المعارضة في أحكام النقض التى ترفع في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به . غير جائزة . التمسك بقاعدة سريان القانون الأصلح . لا تبدى . مجال أعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، التى تسرى من يوم نفاذها بأثر

فوري على الدعاوى التي لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . طرق الطعن في الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن

٢٨ .. .. . صدور قانون بإلغاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون . هو قانون أصلح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون . المادة ٥ عقوبات ، والمادة ١ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ .. .. .

٢٩ .. .. . قضاء الحكم المطعون فيه أعمالا للمادتين ٥ و ٧ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلا عن الغرامة - بالجرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدم لمدة خمس سنوات وإدائه ما يعادل الموائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كسأ لو كان قائما ، وإيقاف التنفيذ . صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم . الفسأوه القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة . لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصلح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف . المادة ٥ عقوبات . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء ما قضى به من عقوبات ألغاهما القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .. .. .

٣٠ .. .. . صدور قانون أصلح للمتهم أثناء محاكمته . أعماله وإدانته بقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة . لفت نظر الدفاع . لا يلزم . مثال .. .. .

٣١ .. .. . اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر عدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجري به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المستندة للطعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بحسب قول الطاعن - بنسأى عن التأييم - قانونا أصلح للمتهم . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .. .. .

٣٢ .. .. . لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .. .. .

٣٣ .. .. . إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل الرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا - صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . أعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح وإدانة الطاعن بوصف أحراره المخدرات بقصد الاتجار . استظهار القانون توافر هذا القصد في حق الطاعن . لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه . هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع .. .. .

٣٤ .. .. . وقوع مطلق الإحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التماطي أو الاستعمال الشخصي في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . العقوبة المقررة له في القانون الأخير أخف منها في القانون الأول . أعمال الحكم المطعون فيه القانون الجديد في حق الطاعن باعتباره القانون الأصلح تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات . صحيح .. .. .

راجع أيضا : قانون « سريانه من حيث الزمان »

راجع أيضا : سريانه من حيث الزمان

### الفرع الثاني : تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين قرار أو لائحة .

٣٦ .. .. . اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصا أمرا في القانون . عند التعارض بين نصين أحدهما وأورد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة . أمثلة .. .. .

٣٧ .. .. . عدم الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .. .. .

### الفرع الثالث : في الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات .

٣٨ .. .. . قانون المرافعات المدنية . لا ترجع إليه للمحكمة الجنائية : إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الإجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات مثال : أفضال الفصل في التهمة الموجهة إلى أحد المتهمين في الدعوى . وجوب أعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات .. .. .

٣٩ .. .. . قانون الإجراءات الجنائية . أغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرارات تصحيح الأحكام ، عند تجاوز الحق فيها . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . علة ذلك



### الفرع الرابع : تطبيق القانون المصرى على ما يقع فى الخارج من جرائم .

التمسك بسيان تشريع أجنبى . هو مجرد واقعة تستدعى التدليل عليها . سريان قانون العقوبات المصرى على واقعة تمت بالخارج . ذلك يستوجب أن يتحقق قاضى الموضوع من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه . . . . . ٤٠

### الفصل السادس : الجهل بالقانون .

الجهل بأحكام التشريعات المكلمة لقانون العقوبات ليس بعذر . مثال فى الأمر العسكرى رقم ١٩٥٦ . . . . . ٤١  
رفع الاستئناف بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه جهل الميعاد القانونى . رفض المحكمة دفعه والتضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح . . . . . ٤٢

### الفصل السابع : إلغاء القانون .

الإلغاء الضمنى . ما لا يفرغه . مثال تهريب جمرى . ما ورد فى المادة السادسة من القانون ٢ لسنة ١٩٥٥ لا يعارض ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ وإنما يكملها . علة ذلك . . . . . ٤٣

راجع أيضا : اجراءات

(القواعد ارقام ١٤٠ و ١٧٥ و ١٧٦)

ونقاط :

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : إصداره « التفويض التشريعى » .

كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها الا بالشروط والأوضاع التى تحدده بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنه القرار الوزاى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمرى القبية الدالة على ورود البضائع التى استوردها الى مصر بالعملة الأجنبية التى أقرج عنها من أجل استيرادها وذلك فى خلال الأجل المحدد يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلا للأوضاع التى يجب أن تتم عليها عملية التعامل فى النقد الأجنبى والتى يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذى رتب القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التى ناط بها وزير المالية والتى تضمنها القرار الوزاى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث اذا تظف تحقق هذه الشروط فقد التعامل سند القانونى واستوجب العقوبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا تنسرى الا على الاجراءات السابقة والممارسة للتحويل دون ما يلى ذلك من اجراءات ، فمردود

١ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٣٣ الملغى الذى صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله بتقنين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستندا فى الأصل الى الاذن العام الذى تضمنه الدستور ولا يعدو الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للاذن العام المستمد من النص الدستورى سالف الذكر . وليس معنى هذا الاذن نزول السلطة التشريعية عن سلطانها فى سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية . ولما

أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .  
(الطن رقم ٢٢٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/٤/١٢ من ١٢٣ ص)

٣ - إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن استنادا إلى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالإعدام إلا بإجماع الآراء، وهي قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن عملا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن

النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد في الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفتي ، فأصبح الحكم بالإعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء هذين الاجراءين على حد سواء بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالإجماع في منطق التعديل المستحدث لا يبدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهي لا تمس إلا النصوص التي تصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في إصدار الأحكام من وجوب صدورهما بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية ، واشترطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ إجراءات توفر الإجماع عند الحكم بالإعدام لاعتبارات قدرها لعنن سير العدالة - لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقار فيها أعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت مبدول القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن التواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الإجراءات الشكلية البنية ، وهي بهذه المثابة تتخذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل

بأنه يتناظر والفاية التي تفيهاها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة وإحكام الرقابة على النقد الأجنبي إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشارع وإهدار للقيد الموضوعية لمحاربة تهريب النقد . كما أن قوله بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لا سند له من القانون إزاء عموم نفيه . ومن ثم فإنه يتعين اعتبار الواقعة جنحة جريا على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ من ١٦٦ ص ٧٤٢)

### الفصل الثاني : سريانه من حيث الزمان .

٢ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيا للعدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة، وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل قارا من الخدمة العسكرية وممتنا عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتجريم المظنون ضده عشرة جنهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين جنهات طبقا لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥ مقررًا حكما وقتيا على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصلح للمظنون ضده مادام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبرائة المتهم المظنون ضده عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تخول محكمة النقض

الاعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى .

(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٠٠٤/٤/١٩٦٣ م ١٤ م ٣٧٨)

٦ - التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في الاحكام من ناحية جوازها ومواعيدها واجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهى بهذه المشابة تنفذ بأثر فورى على الدعاوى المطروحة التى لم يتم الفصل فيها دون أن ترد الى الاحكام والقرارات التى صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل . اذ الاصل أن كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون . ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض فى الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون وتاويلها ، وكان ما اتاره الطاعن من دعوى الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب لا يعتبر خطأ فى تطبيق نصوص القانون وتاويلها والما هو من صميم الخطأ فى الاجراءات الذى لا يتسم له مجال الطعن من المدعى بالحق المدنى بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ ساقطة الذكر قبل تعديلها . ومن ثم فان الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .

(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ م ١٤ م ٨٨٧)

٧ - نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذى صدر بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والنش والنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ - فى المادة الاولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « ويفترض العلم بالنش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار اليه الآتى : « يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بنش أو فساد المواد أو العقاقير أو

فيها ، وان كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترد الى الاحكام التى صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل . اذ الاصل أن كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فان التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٣٨١/٢ اجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى التى انتهت بالحكم المطعون فيه والذى صدر مستوفيا شروط صحته فى ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧ م ١٢ م ٢٨٩)

٤ - تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة من قانون الاجراءات الجنائية لا ينطوى على قاعدة من قواعد التجريم المقررة فى قانون العقوبات قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من اساءة استعماله - على ما يبين من المذكرة الايضاحية لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لاجراءات النقض أمام المحاكم الجنائية وضمت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل . لما كان ذلك ، وكان اجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحيحا على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت حصوله ، فانه يتعين اعتباره كذلك بغض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل فى شأنها . ومتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن باجراء صحيح ، فانه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نقضه وتصحيحه فى هذا الخصوص بالناء الغرامة المقررة بها .

(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٨ م ١٤ م ١٦٦)

٥ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - فى شأن تنظيم المباني - وان كان قد ألغى القانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٥٤ ، الا أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزارى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية ، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم فى كل مظافة لاحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم

ذلك الحكم . ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ ) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال أعمال تلك القاعدة يمس فى الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها بأثر فورى على القضايا التى لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان الطاعن قد بنى استئنافه على جميع الأوجه التى ضمنها تقرير الأسباب المتقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ومن بينها ما نراه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به . وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وهى التى كانت قائمة وقت صدور

الحكم المستأنف - تجيز الاستئناف بسبب خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بيمينته الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ من ذلك القانون ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على البغى بطلان الحكم المستأنف لحصول تغيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التى أثارها الطاعن فى مذكرته المقدمة الى محكمة الاستئناف والتى أشار فى أسباب الطعن الى بعضها ، وهى بذاتها ان صحت تجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه . ولا يقدم فى ذلك ما أشارت اليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التى أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك أن اشتغال الحكم عليها على فرض صحته لا يصحبه مما قد يعيبه من قولة البطلان والتقصير والقصد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد وغيرها مما يخل بضمائنا تسيب الأحكام .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١ ص ١٥ من ٧٧٤)

٩ - القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل واذن فتى قضى الحكم وأحيلت القضية الى محكمة الجنابات استوجب ذلك عرضها على محكمة

الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المشوشة ، وعلة الاعفاء أن التاجر الذى يرئى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المظنون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بأعماله نصا لاجد له ما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٠ ص ١٥ من ٤٤٧)

٨ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية ويتمن الرجوع اليه لسد ما يوجد فى القانون الأخير من نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة تعدد القانون الذى يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل فى القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون السارى وقت صدوره وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حرصا على تقرير هذه القاعدة فيما بينه من قوانين ، ونص فى المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك : ١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد ائقال باب المرافعة فى الدعوى ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملفية أو مشنة لطريق من تلك الطرق » . وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . ولما كان الحكم المستأنف قد صدر فى ظل المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالتبديد الواردة بها فانها هي التى تنظم طرق الطعن بالاستئناف فى

بظل الفعل بمقتضى هذا النص خارجا عن نطاق العقاب عليه .

(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٧١)

### الفصل الرابع : تفسيره .

١٣ - جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تنظيم المبانى مطلقا من كل قيد ، وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التى تقام على الأملاك الخاصة دون العامة - مادام الشارع قد أوجب فى هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد اقامته أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التى أشار إليها النص - أما المادة الثالثة من القانون فليس فى صيغتها ما يفيد تخصيص عموم الحكم الوارد فى المادة الأولى - إذ أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة فى أعمال التنظيم - وهى التى يكون فيها مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذى يطلب عنه الترخيص .

(الطن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٦٩)

١٤ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحة التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة .

(الطن رقم ١ لسنة ٣٦ ق ولائحته جلسة ٢٧/٦/١٩٦١ ص ١٢ ص ٣٩٤)

١٥ - مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فى المادة الثانية منه من أنه « يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة ... » هو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة ، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى ، فضلا عن أن ما جرى به نص المادة ٥٣ فى شأن التضامن فى المسؤولية بين أصحاب العمل والمتأزلهن عن العمليات كلها أو بعضها من أهم « يكونون » مسؤولين بالتضامن قد جاء متسقا مع العبارة التى استعملها الشارع فى المادة الثانية وواضح الدلالة فى تأكيد مراده من أنه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الالتزام والتحتيم - لا مجرد التنظيم . ولا يقدح فى ذلك ، النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، ذلك بأن إيراد هذا الحكم التيسيرى الذى خرج به الشارع عن

الجنابات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهى فى حالة الدعوى المطروحة - هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحه .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣١/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٢٣)  
(والطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦٥٧)

١٥ - إذا كان الثابت أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المسندة الى الطاعن وقعت قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم تأجير المقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاغفاء من ديون معينة مستحقة للدولة ، فإن افتراض تحقق شروط الاعفاء هذه بالنسبة الى الدين المحجوز من أجله لا يترتب عليه اغفاء الطاعن من المسؤولية الجنائية عن جريمة التبييد التى وقعت منه قبل صدور القانون المنظم لشروط الاعفاء .

(والطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦٥٧)

### الفصل الثالث : سريانه من حيث المكان .

١١ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته الى مصر هو أن تكون جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التى أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتى وقعت بالخارج « بجدة » معاقبا عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية ، وإذا ما كان الطاعن يجسد العقاب على هذا الفعل فى تلك الدولة ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٨٤٦)

١٢ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفعل الموثم بمقتضى هذا النص والمعاقب عليه طبقا للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاقتطبيقه قاصر على الطرق والأماكن العامة بالبلد وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الأماكن الخصوصية بالبلد ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التى قد تأخذ حكمها ، بل

قواعد الاثبات ، هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا يقصد به اعفاء صاحب العمل من الالتزام الواقع عليه بموجب تحرير عقد العمل بالكتابة ، وهو التزام تقضى البداهة بوقوعه على عاتق صاحب العمل ، اذ لا يتصور أن يلتزم العامل به - وهو في سبيل البحث عن عمل يقتات به هو ومن يلوذ به - دون أن يلزم صاحب العمل بذلك .  
وجزاء مخالفة هذا الأخير هذا النص هو ازالة حكم المادة ٥٢ عليه . وهذه المادة واضحة الدلالة في أن المخاطب بها - في صدد الخروج على أحكام نص المادة الثانية - هو صاحب العمل وحده . ولا يتعزز على هذا النظر بأن الشارع قد أجرى نص المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي ألقى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأنه « يجب أن يكون عقد العمل ثابتا بالكتابة ... » ذلك بأنه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسري الذي تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومؤدى ذلك هو أن الشارع اختلص النهج الذي سار عليه المرسوم بقانون الأخير وأكد أحكامه في هذا الخصوص .

الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسة معادلة لأيهما مترتب بها من وزارة « المعارف العمومية » والذي اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين - وصرح باعتبارهم مهندسين وذلك بشروط معينة نص عليها في الفقرة ( ج ) من المادة الثالثة منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الطاعن - وهو من خريجي مدرسة الفنون والصناعات - حاصل على لقب مهندس ، وكان الطاعن لا ينازع في هذه الصفة ، فإنه اذ ذاته طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أزيل عليه صحيح القانون .

(الطن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٧٢٩)

١٨ - من المقرر أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص .

(الطن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٧٢٩)

١٩ - يجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والالتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها غرق ما تحتل .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٨٢)

### الفصل الخامس : القانون الواجب التطبيق .

#### الفرع الأول : القانون الأصلح .

٢٠ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فإذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تعيد أن الطاعن وزميله كانا يتجران في المواد المضدرة المضبوطة ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عللا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية . ولما كان هذا الوجه يتصل بالتمهم الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطمته ، فإن ذلك يقتضى أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .

(الطن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢٣٦)

٢١ - ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للحرية

١٦ - لا يوجب الحكم استناده في تفسير القانون إلى قواعد المنطق والمعادلة بما لا يخالف حكم القانون واستمتهاده في ذلك بقرارات لهيئة التحكيم رأى أنها تتفق وذلك التفسير الصحيح .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٤١)

١٧ - مؤدى نصوص المواد من ١ إلى ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - أنه لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة لاختلاف نطاق كل منهما عن الأخرى وتباين المصدر التشريعي لكل ، اذ أن المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد في كليات الهندسة في الجامعات المصرية ، بينما المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلا بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها - والأمر في تحديددهم يرجع فيه إلى أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية - الذي يسمح هذا القاب ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بل أنه يشمل الحاصلين على دبلوم

الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(الطن رقم ٢٢٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٦/٤/٤ ص ١٢ ص ٤٣٣)  
(٥) المبدأ ذاته في الطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٠ ق (١) جلسة ١٣٦٦/٥/١٦

٢٣ - متى كانت عقوبة احرز المخدر بقصد التعاطي المقررة في الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى - لا يختلف عن العقوبة التي كان منصوصا عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون والتي عملها الحكم في حق الطاعن - وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الادمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فانه لا محل للنظر في اعمال حكم هذا النص على الطاعن .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٦/١٠/٣٠ ص ١٢ ص ٨٦١)  
٢٤ - متى كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه احرز جوهر مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ وهو الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه احرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تضييلا للثمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فإن ما ينهض المتهم على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سيديدا .

(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٦/٤/١٦ ص ١٣ ص ٣١٥)  
٢٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم . واذا فتى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذي وقتت الجريمة في ظله - قد حذر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ ورفع القيد الذي كان مفروضا على

بقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة ارتكابها ، تسيرا على نمط المخدرات بوضعهم تحت السلاح في إحدى المصحات - ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البديلة أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية - وهي العقوبات الأصلية التي فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضي توقيعا عند ثبوت التهمة - وكانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة في القانون الذي كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة ، وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٦/٣/١٤ ص ١٢ ص ٣٦٠)

٢٢ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقا للعدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة ، وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فارا من الخدمة العسكرية وممتنا عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الادارية الى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتخريم الملعون ضده عشرة جنهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ كان يمتنع أن لا تنزل الضرامة عن خمسين جنهات طبقا لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . الا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥ مقررأ حكما وقتيا على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصلح للملعون ضده مادام قد ثبت أنه توافر في حقه الشرائط اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبرائة المتهم الملعون ضده عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تفول محكمة النقض أن تنقض.

التي حلت بالشارع الى اصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ ص ١٢ ص ٣٦١)

٢٧ - متى صدر بعد وقوع القتل وقبل الفصل فيه

بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق، وللمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بالمادة ٣٥٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض. فاذا كانت المحكمة الاستئنافية - المطعون في حكمها - قد دافعت المتهم في التهمة المسندة اليه وهي أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فطعت النيابة في الحكم ، غير أنه - وقبل الفصل في الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت بموجب تلك الجريمة فعلا غير مؤتم ، فانه يتعين الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١١٠٢)

(والطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ ص ١٢ ص ٣٠٦)

٢٨ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم

٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد المصل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال اعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم تهاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل تهاذها مالم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٣ ص ٥٩٠)

٢٩ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٠ على أنه يقضى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ للتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٨ الذين يتقدمون الى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر

القاضي وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجنبه بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فان القانون الجديد يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ ص ١٢ ص ٣٤٧)

٢٦ - من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأميم القتل بقانون

لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها الى الأفعال التي لم تكن مؤتمة قبل اصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديدة رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما أنشأه من مركز أصلح للمتهم - فقد صدر في ١٩٦٠/٦/٥ غير أنه لم يعمل به الا في ١٩٦٠/٧/١٣ أى بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، فانه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصلح طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كانت التهمة التي أسندت الى المتهم « المطعون ضده » هي أنه في يوم ٢٣ / ٦ / ١٩٦٠ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين « الماكستون » في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت النيابة عقابه وفقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدول رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجوه مخدر . ويتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة الى الجدول على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١٣ « وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ » . وكان من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأميم القتل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها الى الأفعال التي لم تكن مؤتمة قبل اصدارها ، فانه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند اليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين في ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذي ألغى الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلا غير مؤتم في تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١٣ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيرا الى العمل به في ذات التاريخ اذ لا يسوغ القول باتصال التأميم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تأبي أن يظل الفعل مؤثما الى حين العمل بالقانون الجديد بعد ان أعلن الشارع باصداره انه أصبح فعلا مباحا وهي ذات المحكمة



أنه أحرز جوهرًا مخدراً في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة الملقطة المنصوص عليها فيها - وهي الأشغال الشاقة المؤبدية - أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها ثبوت حيازته أو إحرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذا صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في أثناء سير المحاكمة - والذي تدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الجاني ودرجة ائمه ومدى تربيته في هوة الاجرام وقدر لكل حالة العقوبة التي تناسبها - وكان هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعجلته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - وهي في هذا لم تعد الواقعة التي أقيمت بها الدعوى وتناولها الدفاع في مرافضته - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تضييماً للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع أعمالاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما ينفي عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٧٣٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦ ص ١٤ ص ٢٢٥)

٣٢ - اقتضت أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم، دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجري به أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجملة فعل الطاعن - بنأى عن التأييم - قانوناً أصح له ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون مما يتعين منه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبراءة الطاعن من تهمة عدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

(الطن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ص ١٥ ص ٢٥٨)

٣٣ - لمحكمة النقض طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولذا كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون

من تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم « المطعون ضده » من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد في ١٢/٨/١٩٥٩ فهو عندما حلت فترة الإعفاء التي بدأت في ٨/٣/١٩٦٠ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٨ غير مؤثم عملاً بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الأمر الذي يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه - الذي قضى بالإدانة - وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٢ جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ ص ١٢ ص ٨٣٢)

٣٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى أعمالاً للمادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلاً عن الترامة وقدرها ثلاثة أمثال قيمة المهدوم ، بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل الموائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً وإيقاف التنفيذ . وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ - في شأن تنظيم هدم المباني - والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه - قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - سالف الذكر ، كما ألغى بمقتضى مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الترامة . ولما كان لمحكمة النقض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من حرمان المطعون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل الموائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً .

(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ص ١٤ ص ٣٧٨)

٣١ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف

الجمارك الذي حل محل القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٥ - هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين تطبيق هذا القانون .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٤ ص ١٥٠ ص ١٦٢)

٣٤ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - فأعلنت المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . فإن استظهر الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تعبيراً للثمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع . ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٤ ص ١٥٠ ص ١٦٢)

٣٥ - ان المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بكفافة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق احرار المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ منه دون حاجة الى اثبات قصد خاص يلاص الفعل المادى المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواء من القصد ، أما الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى فكان حالة تيسيرية خصها القانون - على سبيل الاستثناء - بعقوبة أخف في المادة ٣٤ منه ، وفي غير هذه الحالة من صور الاحراز أو الحيازة كان يتعين الرجوع الى أصل التجريم وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها في القانون ، فجاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الاحراز على تفاوت القصد ، وخص الاحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه ، أما الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى ، وكذلك مطلق الاحراز المجرى عن أى من التصدين ، فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف في المادتين ٣٧ ، ٣٨ منه ، وبالتالي فإن مطلق

الاحراز المجرى عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى واقع حتماً في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ، ولكن العقوبة المقررة له في القانون الجديد أخف اذ هي السجن بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة ، وبالضرورة يكون هذا القانون - فيما استته من أحكام - أصحح للمتهم من القانون القديم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ عمل القانون الجديد في حق الطاعن تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ ص ١٦٠ ص ١٦٧)

### الفرع الثاني : تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين مرسوم أو لائحة .

٣٦ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية - فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة . ومن ثم فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة الى تطبيق باقى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية لا يُلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التي تأخذ حكمها .

(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦٥ ص ١٦٠ ص ١٧١)

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٦٥ ص ١٦٠ ص ١٨٧)

٣٧ - لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .

(الطن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٥ ص ١٦٠ ص ١٦٧)

### الفرع الثالث : الرجوع الى احكام قانون المرافعات .

٣٨ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صراحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الأسباب الى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك؛

## الفصل السادس : الجهل بالقانون .

٤١ - الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقرر لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .

(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ٢١٨)

٤٢ - إذا كان الطاعن علل تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه يجهل الميعاد القانوني . وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور الحكم الحضوري المستأنف ، وهو نظر صائب في القانون . فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ٩٠٦)

## الفصل السابع : الغاء القانون .

٤٣ - ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي لا يفيد الغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من اسباغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد ، وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القانونين في هذا الخصوص - بل ان صياغة المادة السادسة من القانون ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ قيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب أيضا - الأمر الذي ينتهي معه التفسير الصحيح الى أن المادة السادسة من القانون ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(الطن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٣)

وكانت المادة ٣١٨ مرافعات تنص على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فانه يجب اعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها اكماله بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لاكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، والا فونت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ ص ١٣ من ٥٤٦)

٣٩ - الأصل أنه لا يرجع الى أحكام قانون المرافعات - في المواد الجنائية - الا لتفسير ما غض من أحكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣١٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تعارض مع أحكام قانون الاجراءات وإنما تكمل نقصا فيه يمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فانه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ ص ١٢ من ٥٥٠)

## الفرع الخامس : تطبيق القانون المصري على ما يقع في الخارج من جرائم .

٤٥ - الأصل أن التمسك بتشريع أجنبي لا يبدو أن يكون مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها ، الا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصري خارج الاقليم المصري عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فانه يتعين على قاضي الموضوع - وهو بصدد ازالة حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ ص ١٢ من ٨٤٦)

## قبض

## عدد القواعد

١	الفصل الأول : أمر القبض .
١	الفرع الأول : ما هيته
٢	الفرع الثاني : تدوينه
	الفصل الثاني : الحالات التي يجوز فيها القبض .
٣ - ٩	الفرع الأول : التلبس
١٠	الفرع الثاني : التفتيش
١١	الفصل الثالث : تنفيذ أمر القبض
	الفصل الرابع : ما لا يعتبر قبضا .
١٢	الفرع الأول : الاستيقاف
١٣	الفرع الثاني : حق رجل السلطة العامة في التعرض للمتهم في حالة التلبس
١٤ ، ١٥	الفرع الثالث : اجراءات حفظ الأمن والنظام
١٦ - ١٩	الفصل الخامس : القبض الباطل

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : أمر القبض .

## الفرع الأول : ما هيته .

القبض . ما هيته . الاعتداء على الحرية الشخصية . مثال .. .. . ١

## الفرع الثاني : تدوينه .

اوامر الحبس والقبض . لا يلزم تدوينها بمعرفة كاتب التحقيق . علة ذلك .. .. . ٢

## الفصل الثاني : الحالات التي يجوز فيها القبض .

## الفرع الأول : التلبس .

مبادأة المتهم الى الجري والهرب لدى مشاهدته رجال مكتب المخدرات . اثاره هذا التصرف لشبهتهم فيه . متابة رئيس المكتب وأحد رجاله له . إلقاء المتهم بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه . اقدامه على ذلك باختياره ، لا يوصف أن تخليه عن الكيس كأن ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومعاونيه . التقاط الضابط الكيس وفتحته وتبينانه أن ما به هو مخدر . اعتبار الجريمة في حالة تلبس . قضاء الحكم برفض الدفع ببطان القبض والتفتيش وبادانة المتهم بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألغاهما . صحيح في القانون .. .. . ٣

استظهار الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد اجراء غير مشروع . وأن القبض لم يحصل الا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها ، بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينته اثر تخلي الطاعن طواعية عنه . وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده . وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . سلامة الحكم .. .. . ٤

قيام حالة التلبس ببيع القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجوز تفتيشه . مثال .. .. . ٥

ثبوت أن جريمة احرار المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس . صحة نسبته الى الطاعن واتصاله بها . القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لا يحتاج لصور اذن من النيابة . تخلي الطاعن عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة . الكشف عنها باجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامي الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية أعمالا للبادء ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه اثر قيام هذه الحالة صحيح في القانون . استطرد الحكم واعتباره استيقاف الخفير النظامي الطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض او الضبط . لا يعيبه ما انتهت اليه المحكمة صحيحا في القانون .. .. . ٦

التلبس . ابحاثه لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية امامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يقتضيه ابحاثه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها حصرها ومنها الجنائيات

- لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .. .. . ٨
- التلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومكسسته بغير إذن من النيابة العامة . مثال .. .. . ٩

### الفرع الثاني : التفتيش .

- صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم . يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ، ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض ، لا بين الإجراءين من تلازم .. .. . ١٠

### الفصل الثالث : تنفيذ أمر القبض .

- التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي . هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن . دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا يقصد تفتيشها ولكن تمعنا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل . علة ذلك . حالة الضرورة هي التي اقتضت تمعق رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .. .. . ١١

### الفصل الرابع : ما لا يعتبر قبضا .

#### الفرع الأول : الاستيقاف .

- الاستيقاف لا يعد في صحيح القانون قبضا . مبرراته أن يضع المتهم نفسه باختياره موضع الرية . مثال .. .. . ١٢

#### الفرع الثاني : حق رجل السلطة العامة في التعرض للمتهم في حالة التلبس .

- لرجل السلطة العامة في حالة التلبس احضار المتهم الى أقرب مأمور ضبط قضائي . المادة ٢٨ إجراءات . مفتي هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم كي يسلمه الى مأمور الضبط القضائي . مثال .. .. . ١٣

#### الفرع الثالث : إجراءات حفظ الأمن والنظام .

- الأمر بعدم التحرك الذي يصدره رجل الضبط القضائي في المكان الذي دخله لتفقد الأمن . اجراء تنظيمي . لا يعد قبضا أو استيقافا . مثال .. .. . ١٤
- انتقال الضابط الى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى ويمنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو اجراء لحفظ الأمن والنظام لا تعرض فيه للحرية .. .. . ١٥

### الفصل الخامس : القبض الباطل .

- سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم ولو صدرت بعد قبض وتفتيش باطلين : متى قدرت أن أقواله لم تكن متائرة بالإجراء الباطل .. .. . ١٦
- الدفع ببطلان القبض . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ذلك يقتضى تحقيقا القبض على المتهم وتفتيشه . بعد استيفاء غير صحيح . اجراء باطل . مثال .. .. . ١٨
- بدء وكيل النيابة المختص إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استيجاب ظروف التحقيق ومتتبعياته متتابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو من بنده لها .. .. .
- بطلان القبض والتفتيش . أثره : استبعاد الدليل المستمد منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى . طالما كانت متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .. .. . ١٩

راجع أيضا : الباب

(القائمة رقم ٩)

وتفتيش :

(القائمة رقم ٤ و ١٠٤)

ولتلبس :

(القواعد أرقام ٤ و ٧ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ٣١ و ٣٢)

ودلاع :

(القاعدة رقم ٣٣)

ونقض :

(س ١٢ ص ٧٠٤ و ٧٧٤)

**القواعد القانونية :****الفصل الأول : أمر القبض .****الفرع الأول : ما هيته .**

١ - اذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيقتان جديدتان من الجلسات مع صاحبهما وعامتحوانه فتردد في قوله ، وحينئذ قوت لديهما الشبهة في أمره ، فضيما الحقيقتين واقتاده الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيقتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة بالآخرى طلقات نارية ، فان ما أمام رجلا الشرطة وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة انما هو انقبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجل الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . فاذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجلى الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما اسفر عنه تفتيش الحقيقتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الاجراءات الباطلين ، مما يعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ ص ١٢ ص ١٣٨)

**الفرع الثاني : تدوينه .**

٢ - مؤدى نصصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا في اجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم واجراء الماينة اذ ان هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لا تنوقه عن ذلك كتابة

المحضر ، أما سائر اجراءات التحقيق كالالزام الصادر بالحبس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ ص ١٢ ص ٨١١)

**الفصل الثاني : الحالات التي يجوز فيها القبض .****الفرع الاول : التلبس .**

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قد بادر الى الجري والهرب عند مشاهدة رجال مكتب المخدرات فأثار هذا التصرف شبهتهم فيه فتبعه رئيس المكتب والشرطي المرافق له استمالا لحكم المخول لهم بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الطاعن اذ القي كيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه يكون قد أقدم على ذلك باختياره ، لا بوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط والشرطي المرافق له ، فاذا ما التقط الضابط الكيس وفتحه وتبين أن ما به هو مخدر فان الجريمة تصبح وقتئذ في حالة تلبس ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها - متفقا مع صحيح القانون .

(الطن رقم ٦١٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ص ١٤ ص ٢٢١)

٤ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد اجراء غير مشروع ، وأن القبض لم يحصل الا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه ، اثر تخلى الطاعن طواعية عنه ، فأضحى المخدر بذلك هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضدّه ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض فان الحكم يكون سليما ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال غير سديد .

(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ ص ٢٧٠)

أفيون عارية قررت المآذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فمشر بجيب (بنطلونه) على لقاها بها أفيون ، فان قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون اجراءا صحيحا في القانون ، ذلك لانه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المآذون بتفتيشها يجعل جريمة احرار المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفعل أو شريك وأن يفتشه هذا فضلا عن أن وجود المطعون ضده مع المآذون بتفتيشها في مسكنها الصادر الاذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت العثور الضابط على المخدر وقول المآذون بتفتيشها ان المخدر المضبوط يخص المطعون ضده انما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه ما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا الى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى الى حكم المادتين ٣٤ / ٤٦ ، من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أباحت المادة ٣٤ لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها حصرا ومنها

الجنابات ومؤدى ما تقدم أن القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريبني أنه يجوز لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا اعمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون .

(الطن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٤/٤/١٣ ص ١٥٨ ص ٢٧٨)

٩ - التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير اذن من النيابة العامة. ولما كانت مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد ثبتت لأمور الضبط من اقرار المتهم الأول بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة للتلبس بها ، فان الحكم المطعون فيه اذا ما أهدر الدليل المستمدة من التفتيش بدعوى بطلانه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيه بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٥/١/٤ ص ١٦٦ ص ١٦٧)

٥ - من المقرر في صحيح القانون أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها ، وأن قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجوز تفتيشه. واذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السائق المبلغ ساير الطاعين تظاهرا منه وبسلم رياسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له ، فنقلها الى رجال القوة وتم ضبطها ، واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٣/٤/٨ ص ١٤٨ ص ٣٦٥)

٦ - متى كان الثابت أن جريمة احرار المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس ، وصحت نسبتها الى الطاعن واتصاله بها ، فان القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لم يكن يحتاج لصدور اذن من النيابة ، ومنازعة الطاعن في مسوغات اصدار هذا الاذن لا محل لها ، لأن اتهامه باحرار المخدر المضبوط كمبرر لصدور الاذن بتفتيش مسكنه انما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .

(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٣/٥/٢٧ ص ١٤٨ ص ٤٦٠)

٧ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تخطى عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه ، فانه يصبح عندئذ في حالة تلبس ، وينبني على ذلك أن يقع القبض عليه على أثر قيام هذه الحالة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . ولا يبيح الحكم ما استورد اليه من اعتبار استيقاف الخفير النظامي للطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط ، مادام ما انتهت اليه المحكمة صحيحا في القانون ، اذ ثبت أن ضبط المواد المخدرة كان بناء على حالة التلبس بالجريمة ، وأن هذه الحالة قد كشفت عنها اجراء مشروع هو مطالبة الخفير النظامي للطاعن بتقديم بطاقته الشخصية ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ أباحت لرجال السلطة العامة مطالبة الأفراد بإبراز بطاقاتهم الشخصية في أي وقت .

(الطن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٣/٦/٣ ص ١٤٨ ص ٤٧٢)

٨ - اذا كان الثابت مما أوردته الحكم بيانا للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهم - الصادر اذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها - وجدها جالسة ومهما المطعون ضده وعثر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة

### الفرع الثاني : التفتيش .

١٠ - صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقضى لتنفيذ الحدين حرية بالقدر اللازم لاجرائه ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم. ولما كانت المحكمة قدرت سلامة مآخذ الضابط من اجراءات بقصد سرعة ضبط الطاعن بتقسيم أفراد القوة للبحث عنه في أماكن مختلفة من البلدة واحضاره فور العثور عليه ليجرى تفتيشه بنفسه ، وكان لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر اليه بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ، فان ما أجراه رجال الشرطة السريين من امساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده الى الضابط المنتدب للتفتيش حيث قفاه بنفسه ، هو اجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ ص ١٤٩ ص ٧٩١)

### الفصل الثالث : تنفيذ امر القبض .

١١ - الأصل أن التفتيش الذي يعمره القانون على مأموري الضبط القضائي انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن ، لا بقصد تفتيشها ولكن تمكبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص - فانه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تمقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ص ١٥ ص ٥٢)

### الفصل الرابع : ما لا يعتبر قبضا .

#### الفرع الأول : الاستيقاف .

١٢ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الرية بفتحه أحد دوابل العمال الموضوعة ببناء محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاوهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدوابل مما يرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة امره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطة عن طواعة واختيار فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من قبض رجلى الشرطة المالكين عليه قبللقاء المخدر على خلاف

ما أورده الحكم بغير من الأمر شيئا ، اذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلى الشرطة اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة امره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضا .

(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ ص ٣١٠)

### الفرع الثاني : حق رجل السلطة العامة في التمرص للمتهم في حالة التلبس .

١٣ - خولت المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي ، ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يقتبشوه بل اقتادوا السيارة بعائلتها - وهي جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله الى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها وهو مالا يعدو - في صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبهم نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر الى ما انتهى اليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشف عنها مراقبتهم المشروعة ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .

(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ ص ١٤٨)

### الفرع الثالث : إجراءات حفظ الأمن والنظام .

١٤ - الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونستابل الذي كان يرافقه ، اجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها ، والتي كانت - في واقعة الدعوى - تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والشبهوهين .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٤ ص ١٧٠)

١٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم ( الطاعن ) أنه تخلى باختياره وارادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا بقدر في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المتحى - الذي كان المتهم من بينهم - حتى ينتهي الضابط من المهمة التي كان مكلفا بها وهي ضبط أحد



الشبهات والرب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره . وإذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتكب - عندما رأى الضابطين - ومد يده إلى صدره وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعو إلى الاشتباه في أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذي لا يستند إلى أساس . فإذا كانت غرفة الاتهام قد انتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات ، فإن قرارها بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/٤/١٩٦٢ ص ١٣ من ٣٣٦)

١٩ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الاجراءات منه أو ممن يندبها لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦/٤/١٩٦٢ ص ١٥ من ٢٣٧)

تجار المخدرات وتحتيشه ، اذ أن المقصود بهذا الاجراء انما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره . ومن ثم فإن ما ينهض هذا الأخير من أن حراسة باب المقهى تمت قبضا بغير حق على من كانوا بداخله مما أرببه وجعله يلقي بالمخسر على غير ارادته ، يكون غير سديد .

(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١/٢٩/١٩٦٢ ص ١٣ من ٩٠)

### الفصل الخامس : القبض الباطل .

١٦ - للمحكمة - في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان - أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثيرها به ، بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الأخذ بها .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٥/١٢/١٩٦١ ص ١٢ من ٩٥٨)

١٧ - الدفع ببطلان القبض من الدفعوع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنها تقتضى تحقيقا .

(الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢/٢٦/١٩٦٢ ص ١٣ من ١٩٣)

١٨ - يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع

### قبض وحبس بدون وجه حق

#### موجز القواعد :

- المادة ١٢٦ عقوبات لم تمن الا بوسائل العنف الذى لا يبلغ القبض على الناس وحسبهم . ورود  
المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ عقوبات ضمن جرائم القبض على الناس وحسبهم بدون وجه حق . اعتبار المشرع  
المصرى الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التى تقع اطلاقا من موظف  
أو غير موظف .. .. .  
التهديد بالقتل والتعذيب قسيما ينزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتفليط العقوبة المنصوص  
عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات لا مصلحة للطاعن فى المنازعة فى توافر أحد  
الظرفين متى توافر الآخر .. .. .

٢

#### القواعد القانونية :

من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحسبهم بدون وجه حق فى الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التى تحصل لآحاد الناس ، وفى هذه المفارقة بين المتساوين التى اندرجت تحتها هذه المواد ما ترسم به فكرة المشرع المصرى من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التى تقع اطلاقا من موظف أو غير موظف .

(الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨/١٢/١٩٦٢ ص ١٥ من ٨٠)

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يمن الا بوسائل العنف الذى لا يبلغ القبض على الناس وحسبهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس فى الباب السادس من الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتان ٢٨٢ ، ٢٨٠

جهة توافر الموجب لتفليط العقوبة . ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر .

(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٦١)

٢ - اذ نص الشارع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالإشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية - فقد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسيمين بمنزل واحد من

## قتل خطأ

عدد القواعد

### الفصل الأول : الخطأ .

الفرع الأول : تقديره .. .. . ٩ - ١

الفرع الثاني : الخطأ المشترك .. .. . ١٠

الفصل الثاني : رابطة السببية .. .. . ١١ - ١٣

الفصل الثالث : مسائل متنوعة .. .. . ١٤ - ١٥

موجز القواعد :

### الفصل الأول : الخطأ .

#### الفرع الأول : تقديره .

- تقدير الخطأ . أمر موضوعي . مثال خطأ حارس مجاز السكك الحديدية . متى يتوافر .  
٢ - متى يصبح التحدي بخصوص لائحة السكة الحديد .. .. . ١ - ٢  
ركن الخطأ . السرعة الموجبة للمسألة الجنائية . هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور . ولو كانت داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للوائح المرور . تقديرها كنصر من عناصر الخطأ . مسألة موضوعية .. .. . ٣  
صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعاً . يكفي للادانة : توفّر صورة واحدة منها .. .. . ٤

استخلاص الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها من عناصر الدعوى في منطق سليم . تدليله على خطأ الطاعن من عدم إضاءته النور الخلفي ليلال السيارة قيادته حال وقوفها بالطريق العام . استظهار رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت . نفيه عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أي خطأ يستغرق خطأ الطاعن . افتراض خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أوارها العاكسة . لا يضره . طالما أن الحكم قد استوفى دليله . وأن الخطأ لا يؤثر في سلامة منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها .. .. . ٥

الأصل أن من يشترك في أعمال الهمم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار . عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المقررة ، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . أن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال .. .. . ٦

إقامة الحكم قضاءً في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهم تأسيساً على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق القريب من بين العربات . تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتد الحكم عليها ، كان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه قياساً على ما قضى به في الدعوى المدنية .. .. . ٧

دلالة الوقائع التي أوردها الحكم على أن العيار الذي انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب أحد لولا انفجار ماسورها . وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب من صنعها لا يد للمتهم فيه ولم يكن في استطاعته توقفه . مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته غير قائمة والقضاء ببرائة المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح .. .. . ٨

الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ . وجوب تبيان قضاة عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود الى أصل صحيح ثابت في الأوراق

#### الفصل الثاني : الخطأ المشترك

الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يدخل المتهم من المسؤولية . خطأ الجاني عليه لا يستقطب مسؤولية المتهم . ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ

#### الفصل الثاني : رابطة السببية

وجوب بيان اصابات الجاني عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا الى دليل قننى . اغفال ذلك . قصور

الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ . اغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين اصابات الجاني عليه وبين وفاته استنادا الى دليل قننى . قصور يوجب الحكم ، ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الاصابة الخطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ

رابطة السببية . ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسر العادى للأمر . خطأ الجاني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . مثال

راجع ايضا : الفصل الاول ، الفرع الاول

(القاعدة رقم ٥ و ٨)

#### الفصل الثالث : مسائل متنوعة

وصف التهمة . جواز تعديله من الاصابة خطأ الى القتل خطأ امام المحكمة الاستئنافية . ولو كان الاستئناف من المدعى المدني وحده . ليس في ذلك اسناد فعل جديد للمتهم . وفاة الجاني عليه هي نتيجة الاصابة خطأ

تغير التهمة من قتل عمد بالسلم الى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم في أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة اجرامه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتتاله على اسناد واقعة جديدة الى التهمة لم تكن واردة في أمر الاحالة . على المحكمة لفت الدفاع الى هذا التعديل . أثر النفاثا عن ذلك : صدور حكمها مشوباً بالبطلان

راجع ايضا : استئناف

(القاعدة رقم ٥٦)

وغلا :

(القاعدة رقم ٦ و ٧)

ودعوى جنائية :

(القاعدة رقم ٢٥)

#### القواعد القانونية :

##### الفصل الأول : الخطأ

##### الفرع الأول : تقديره

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائفة التي أوردتها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ اذ لم يبادر الى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور القطار وتراخى في اغلاق المجاز من خلفته ولم يستعمل الصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت

الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة الجاني عليه مع استطاعته اقفالها ، وأن هذا الأخير كان مذنورا في اعتقاده خلو المجاز وعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(الحكم رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٠ ص ١٧ من ١٧١)

٢ - لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية ( المزلقات ) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك

٥ - متى كانت المحكمة قد أقامت الحجة على مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها ، بما استخلصته من عناصر الدعوى في منطق سليم وبغير تناقض ، وكان الحكم بعد أن دلت على خطأ الطاعن المتمثل في عدم إضائه التور الخفي ليلا للسيارة قيادته في حال وقوفها في الطريق العام واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت تقي عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن ، فانه يفرض ما يقوله الأخير من خطأ الحكم فيما أسنده الى أحدشهود الأثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد قضى أنوارها العاكسة ، فان هذا الخطأ بعد أن استوفى الحكم دليلا لا يضره ، طالما أنه لا يؤثر في سلامة منطق أو النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الطن رقم ٣٢٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩ م ١٤ م ٣٥٩)

٦ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار - عند اقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، الا اذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئولية ، فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسئولية قد اثبتت باقامته مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية ، فهو الذي يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دانه الحكم المظنون فيه بوصف أنه المقاول المعهود اليه بانشاءات الحديد وربت مسئولية على أن تقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها ، وكان الحكم حين أشرك الطاعن في المسؤولية خلافاً للأصل المقرر في القانون وألزمه باتخاذ احتياطات من جانبه ، بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد الى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة ، لم يبين سنداً فيما انتهى اليه ، فانه يكون مشوباً بالتقصير الموجب لنقضه .

(الطن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ م ١٤ م ٣٦٦)

الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تقيده أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليها قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس مبيتون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تقييد الحارس المعين من الهيئة الصامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به - ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على ادراكهم إياها والتي تتمثل في اقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها - وهو ما قصر الحارس في القيام به كما دلت عليه الحكم تدليلاً سائفاً ، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٣٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس ويستتبع مسؤولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدني .

(الطن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ م ١٢ م ١٣١)

٣ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعدّ عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعدّ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٧ م ١٢ م ٧١٢)

٤ - لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٣٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أوردتها هذه المادة بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فانه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم فساده في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدموجود رخصة قيادة لديه مادام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

(الطن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ م ١٣ م ٤٥٣)

الخطأ ، الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين اصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد بما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

(الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ من ٥٢٠)

٩ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق

(الطعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ص ١٥ من ٩٢)

#### الفرع الثاني : الخطأ المشترك .

١٠ - الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه لا يخطئ المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم .

(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ص ١٤ من ٩٨٣)

#### الفصل الثاني : رابطة السببية .

١١ - اذا كان يبين من الحكم المpton فيه أنه اذا دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ، وربط على ذلك مسؤولية متبوعه ، وقد فاته أن يبين اصابات المجنى عليه التي لحقت به بسبب اصطدام السيارة به وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل قنئ - فانه يكون مشوبا بالقصور متيناً نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٤ ص ١٢ من ٩٠٨)

١٢ - اذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المpton فيه - وان عرض لاصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته ، الا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل قنئ مما يصح بالقصور الذي يبيحه . ولا

٧ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمى المصلحة والمشتغلين بالربيات أو حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يقبوا بالربيات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . واذا كانت طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالربيات وحولها بالقرب من القطار ، فان طلب عدم الاقتراب من الربيات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل وبان عملية المناورة . لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ، والمستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط - ولو كان أمرا منها عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وأن التحذير أمر عام لم يقصد اللائحة توجيهه الى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة . ولما كان الحكم المpton فيه قد أقام قضاءه - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل اجراء عملية المناورة وتحريك الربيات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين الربيات ، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من الربيات الذي يوجه الى عمال الشحن قبل وبان عملية المناورة ، كما أنه لم يبين حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ . وكان الحكم قد أقام قضاءه في - رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيسا على التفسير الظاهري للائحة السكة الحديد، وكان هذا الخطأ هو أحد الناصر التي اعتمد الحكم عليها وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فانه يتعين نقض الحكم المpton فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٣٦٤٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٤ ص ١٤ من ٤٨٦)

٨ - لما كانت الوقائع كما أوردتها الحكم تدل على أن العيار الذي اطلق لم يكن ليصيب أحدا لولا انتصار ماسورة السلاح ، وأن اصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتضجرة بسبب عيب في صنعها ، لم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه - وكانت مخالفة اللوائح وان أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الاصابة والقتل

والتهم - الا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفصل الضار المؤثم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تمحيص الواقعة المطسروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا، وكل ما عليها من قيد الا توجه افعالا جديدة الى التهم . ومن ثم فانه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الاصابة الخطأ المنطوق على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الى القتل الخطأ المنطوق على المادة ٢٣٨ اذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المدعى عليه ( التهم ) فعلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة انما هي نتيجة للاصابة التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها وداته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضي ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف الرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، اذ الدعويان وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في احدهما يختلف عن الأخرى .

(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦١ ص ١٢ من ٨١٢)

١٥ - التفسير الذي تجرعه المحكمة في التهمة من قتل عمد بالسهم الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة اجراء بغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية، وانما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على استناد واقعة جديدة الى التهم لم تكن واردة في أمر الاحالة - وهي واقعة القتل الخطأ - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت للدفاع الى ذلك التعديل ، وهي اذ لم تقبل فان حكمها يكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٩٢)

يقدر في هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهي الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل في نطاق عقوبة الاصابة الخطأ ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة الى هذا القدر لاعتبارات الرأفة التي ارتاها فوصل بذلك الى الحد الأقصى لعقوبة الاصابة الخطأ المينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٢ ص ١٣ من ٧٢٩)

١٣ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساوئته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة .. واذا كان الحكم المطعون فيه وان أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدي الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وإثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع باقتطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة قتل عن المتر ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافي اصابة المجنى عليه ، أما وهي لم تقبل فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسيب (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ من ٥٦٨)

### الفصل الثالث : مسائل متنوعة .

١٤ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وان كان ينصرف الى الدعوى المدنية فعميم ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة

### قتل عمد

عدد القواعد

### الفصل الأول : الركن المادي .

الفرع الأول : أفعال الأصلي والشريك

الفرع الثاني : الاتفاق والتوافق

١ .. .. . ٤ - ٢

الفصل الثاني : الركن المعنوي « نية القتل » .. .. . ١٥ - ٥

الفصل الثالث : علاقة السببية .. .. . ١٦

الفصل الرابع : الظروف المشددة \*

الفرع الاول : القتل المتعمد .. .. . ١٨ ، ١٧

الفرع الثاني : سبق الاصرار والترصد .. .. . ٢٦ - ١٩

الفصل الخامس : الشروع في القتل .. .. . ٢٧

الفصل السادس : تسبیب الحكم .. .. . ٣١ - ٢٨

الفصل السابع : مسائل متنوعة .. .. . ٣٥ - ٣٢

موجز القواعد :

الفصل الاول : الركن المادي \*

الفرع الاول : الفاعل الاصلی والشريك \*

اثبات الحكم بأدلة سائفة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت إطلاقه النار على المجنى عليهما تنفيذاً لتصددهما المشترك الذي بيتا النية عليه . تحقق مسؤولية المتهمين مما عن جنائتي قتل أحد المجنئ عليهما عمداً والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين . يستوى أن يكون مطلق العيار النارى الذى قضى على المجنى عليه الاول معلوماً ومعيّناً بالذات أم لا ١ .. .. . راجع ايضاً : نية القتل :

الفرع الثاني : الاتفاق والتوافق \*

المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق \* مسؤولية المتهمين جميعاً عن النتيجة . تحديد محدث الاصابات التي أدت الى وفاة المجنى عليه . غير لازم . انتفاء التعارض بين نفي طرف مسبق الاصرار وبين ثبوت اتفاهم على الاعتداء على المجنى عليه ٢ .. .. . التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمداً . لا يرتب تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل منهم مسؤول عن نتيجة فعله الذى ارتكبه ٣ .. .. . ادانة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة . عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . شرط قيام الاتفاق : اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه . التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . مساءلة كل منهم عن نتيجة فعله الذى ارتكبه ٤ .. .. .

الفصل الثاني : الركن المعنوي « نية القتل » \*

نية ازهاق الروح . ما ذكره شهود الاثبات بخصوصها . لا يقيّد الحكمه في استخلاصها ٥ نية القتل . ما أورده الحكم تدليلاً على توافرها في حق أحد المساهمين في الجريمة . ينصرف بطريق اللزوم الى باقئهم . لا قصور ٦ .. .. . نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل . لأهمية له . ما دامت تحدث القتل ٧ .. .. . نية ازهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام في سائر جرائم التعمد على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه ٨ نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . ازهاق الروح . هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتمتع على القصاصي أن يستظهرها بما يفل عليها . مثل في تسبیب معيب ٩ .. .. . اثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توافرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . مثال ١٠ .. .. . قصد القتل . ما هيته . أمر خفي لا يدرك بالحوس الظاهر . ادراكه بالظروف المحيطة

- بالعدوى والأمراض والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضره في نفسه . استخلاص  
١١ هذه النية . موضوعي .. .. .
- جريمة القتل العمد . يميزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد  
الجاني إزهاق روح المجنى عليه . اختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون  
في سائر الجرائم . على القاضي أن يبنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه  
١٢ وتكشف عنه . مثال .. .. .
- نية القتل . مثال في عدم توافرها .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة القتل العمد . تميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي  
على النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه . على  
الحكمة عند الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعني بالتحدث عنه استقلالاً وأن  
تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسند إليه كان في الواقع  
١٤ يقصد إزهاق روح المجنى عليه . مثال .. .. .
- نية القتل . من الأمور الموضوعية . للقاضي استظهارها في حدود سلطته التقديرية  
١٥ راجع إليها : ( القاعدة رقم ٢٥ بالفصل الرابع )

### الفصل الثالث : علاقة السببية .

- علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . لا يقطعها . إعمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى  
١٦ الوفاة . علة ذلك : إزهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني .. .. .

### الفصل الرابع : الظروف المشددة .

#### الفرع الأول : القتل المقترون .

- الاقتران . جريمة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . وجوب استقلال الجناية المقتترنة عن جناية القتل  
وتمييزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما . وحدة الفرض بين الجنائيات المتعددة . لا أهمية له  
١٧ عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل ،  
وتمييزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينها . المصاحبة الزمنية . تعريفها . تقديرها : مستقل  
١٨ به قاضي الموضوع .. .. .

#### الفرع الثاني : سبق الإصرار والترصد .

- ترصد . حصوله في مكان خاص بالجاني . لا ينفي توافره .. .. .
- قتل عمد مع سبق الإصرار . مساملة المتهم وحده عن الجريمة سواء ارتكبا وحده أم مع غيره :  
٢٠ صحيح .. .. .
- قتل عمد مع سبق الإصرار . توافر مسئولية الجاني عن الجريمة : قل نصيبه من الأفعال  
المكونة لها أو كثر .. .. .
- وصف التهمة . تعديل . متى لا يجب لفت نظر الدفاع ؟ إذا كان التعديل لم يتناول التهمة  
ذاتها بل اقتصر على ما استخلصته المحكمة من وسيلة ارتكاب الجريمة خلافا لما جاء بأمر الإحالة .  
٢٢ مثال في قتل عمد .. .. .
- المغايرة بين طرفي سبق الإصرار والترصد . اجتماع الطرفين معا . غير لازم لتوقيع العقوبة  
المنظمة بالمادة ٢٣٠ عقوبات . ادانة المتهم بالقتل العمد مع الترصد . ومجاذلتة في عدم قيام ظرف  
سبق الإصرار . لا جدوى منه .. .. .
- طرف الترصد . عدم توافره ، لا تنتفي معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحويله إلى إرادة القتل  
٢٤ استخلاص ذلك مقبول . ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده .. .. .

- توافر نية القتل وطرفي سبق الإصرار والترصد . استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا سليما .  
٢٥ جمعه بين هذين الطرفين عند تحدته عنهما . لا يعيبه .. .. .
- الخطأ في الاستناد . لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال  
٢٦ .. .. .



## الفصل الخامس : الشروع في القتل .

فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . اخلول بأنها جريمة مستحيلة استحالة مطلقة .

خطأ . هي شروع في قتل .. .. . ٢٧

## الفصل السادس : تسبيب الحكم .

علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . افعال العلاج أو حدوث مضاعفات

تؤدي الى الوفاة . علة ذلك . اذحاق الروح هي النتيجة المباشرة التي قصد اليها الجاني .. .. . ٢٨

رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الاصابات والوفاة . استدليل على قيامها . من

البيانات الجهرية في الحكم .. .. . ٢٩

على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولي واللفظي في أسبابها والا كان حكمها معيبا بما

يستوجب نقضه . مثال في قتل عمد .. .. . ٣٠

لا تناقض بين نفي سبق الاصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على القتل بين الفاعلين الاصليين ٣١

راجع ايضا : الفصل الثاني

( القاعدة رقم ١٤ )

والفصل الرابع :

( القاعدتان رقما ٢٤ و ٢٥ )

والفصل :

( القاعدة رقم ١ )

وسبق اصرار :

( القاعدة رقم ٢ )

ولاعل اصل :

( القاعدتان رقما ٤ و ١١ )

وقصد جنائي :

( س ١٥ س ٦٧٥ )

## الفصل السابع : مسائل متنوعة .

الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ رفع الدعوى على

المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . ادانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر .

نقض حكم البراءة للخطأ في القانون . مقتضاه : نقض الحكم برمته عن التهم جميعا . علة ذلك : أن

الارتباط يستلزم الحكم على التهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات . مثال :

شروع في قتل عمد واحراز السلاح والفخيرة المستعملين فيه .. .. . ٣٢

دفاع . لفت نظره بالجلسة الى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها ، والى مادة القانون المنطبقة .

خلاف لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا اخلال بحق الدفاع .. .. . ٣٣

تغيير التهمة من قتل عمد بالسم الى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى

المتهم في أمر الاحالة . مما تملك المحكمة اجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على اسناد

واقعة جديدة الى التهم لم تكن واردة في أمر الاحالة . على المحكمة لفت الدفاع الى هذا التعديل . أثر

التفاوت بين ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه .. .. . ٣٤

عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييدها وردها الى الوصف الصحيح . شرط

ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم اضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت

نظر الدفاع الى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب . مثال : تعديل الوصف من

القتل العمد الى الضرب المفضى الى الموت : عدم التنبيه اليه . لا اخلال بحق الدفاع .. .. . ٣٥

راجع ايضا : اليك

( القاعدتان رقما ٣٣ و ٩٩ )

وإجراءات :

( القاعدة رقم ١٢٨ )

وحكم :

( التواعد ارقام ٥٠ و ٣١٥ و ٢٢٢ )

ودعوى جنائية :

( القاعدة رقم ٣٦ )

وسبق المصاد :

( القاعدة رقم ٥ )

وسلاح :

( القاعدة رقم ٢٩ )

وفاصل اصل :

( القواعد ارقام ٦ و ٨ و ٩ )

ووصف التهمة :

( من ١٣ ص ٢٠١ و من ١٥ ص ٨٥٧ )

القواعد القانونية :

الفصل الأول : الركن المادي .

الفرع الأول : بفعل الاصل والشريك .

١ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي ساقتها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يتنا التية عليه ، فان في هذا ما يتحقق به مسؤولية المتهمين معا عن جنائتي قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع في قتل الآخر - كما أعلن أصليين فيهما طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، يستوى في هذا أن يكون مطلق الميار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما وممينا بالذات أو غير معلوم.

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٣٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٦٤٩)

الفرع الثاني : الاتفاق والتوافق .

٢ - لا تمارض بين ما قاله الحكم حين تقي قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابهما واسهامهما في الاعتداء على المجنى عليه - فاذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابات التي أدت الى وفاته ، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدا احداثها وهي الوفاة، فلا تثريب عليها في ذلك.

(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/٢٨ ص ١٢ من ٦٣١)

٣ - اذا كانت النياية العامة قد اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمدا أحد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن

بأنهم قتلوا عمدا المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعا عن قتلهم المجنى عليهم، وكان ما أورده الحكم في أسبابه وان دل على اتوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين ، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في احداث الاصابات التي أدت الى وفاة المجنى عليهما فانه يكون قاصرا مما يمييه ويستوجب نقضه . ذلك أن مجرد التوافق لا يربط في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية، بل يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(الطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٢/١٢/٢٥ ص ١٣ من ٨٧٦)

٤ - من المقرر أنه دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فان عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة على ذلك ذلك يانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . فاذا كان ما أورده الحكم وان كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لانه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب القتل المتفق عليه ، الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافره بل فاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر جلدته القانون . وكان مجرد التوافق لا يربط في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم، فانه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣٦٤/٤/٢٦ ص ١٥ من ٦١٩)

الفصل الثاني : الركن المعنوي « نية القتل » .

يحمل بتلقيته ، ولما تنبه الى وجودهم ناداه المتهم محذوا اياه من محاولة الهرب ولكنه استدار يريد العودة من حيث اتى فعاجله المتهم بعبار ناري ارداه قتيلاً ثم ضبط البندقيّة التي كان يحملها - متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه ، فان الحكم المطعون فيه اذ دانه بجناية القتل الممد واستدل على توافر نية القتل لديه من أن اطلاق النار على المجنى عليه كان مخالفا لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه ان يبدأ بارهابه ثم باطلاق النار على غير مقتل من جسمه - ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص في جناية القتل الممد ، ومن ثم فانه يكون مشوباً بالتقصير متعينا تقضه .

(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٢/١/١٣ ص ١٦)

٩ - ما ذكره الحكم من أن « نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة » لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان المقذوف قد أطلق عن قصد - ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تمعدوا تصويب الأعبرة النارية الى مقاتل من المجنى عليها ، ولا يغير من الموقف ما عقت به المحكمة من « أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد ازهاق روحه » ، ذلك بأن ازهاق الروح هي النتيجة التي يفسرها الجاني ويتمن على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون قاصراً متعينا تقضه .

(الطن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٢/١/١٣ ص ١٢ ص ٢٥)

١٠ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فان ذلك يفيد توفرها في حق من أدانه معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائفاً على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك ، فان النعى على الحكم بالتقصير في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٢/٥/١٤ ص ١٤ ص ١٩)

١١ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالبحس الظاهر انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ،

٥ - قول بعض شهود الأثبات انهم لا يعرفون قصد المتهم من اطلاق النار على المجنى عليهما ، وقول البعض الآخر أنه لم يكن يقصد قتلا - لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١/١٣ ص ٨٧)

٦ - اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثاني أنه فاعل أصلي في الجريمة التي دانه بها مع المتهم الأول بما جسع بينهما من وحدة القصد على ارتكابهما والظهور على مسرحها واتيانه دوراً مباشراً في تنفيذها ، وأثبت ترصدهما للمجنى عليه في طريق مروره وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تنفيذاً لهذه النية المبيتة ، وكان ما أورده الحكم في التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول ، كما ينسحب عليه ينسحب بطريق الزوم على المتهم الثاني ، فان ما يثيره هذا الأخير - في طعنه - في شأن القصور في تسبب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦١/٥/٨ ص ١٤ ص ٥٣٢)

٧ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتمعد المتهم أحداث إصابة قاتلة بالمجنى عليه بقصد ازهاق روحه ، فانه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو مدية مادامت هذه الآلة تحدث القتل .

(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦١/١/١٣ ص ١٢ ص ٧٨٠)

٨ - تمييز جناية القتل الممد عن غيرها من جرائم التمدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه - ومن ثم فان الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فاذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقاً من رجال الشرطة ( المخبرين ) من بينهم المتهم ( الطاعن ) كانوا كامنين في الزراعة حين أقبل المجنى عليه

بالتقرير الطبي - حسبما حصله الحكم - خلوا من اثبات أن إصابات المجنى عليه في مقتل . ولما كان إطلاق الميار الناري صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني اتوى ازهاق روحه ، وكانت الإصابة في مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني صوب العيار إلى المجنى عليه متممداً إصابته في الموضوع الذي يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدل على الحكم ، فانه يكون معيياً بالقصور في البيان .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ م ١٥ ص ٨١)

١٤ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التمدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمراً دخلياً في نفس الجاني ، فانه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تمنى المحكمة بالتحديث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان ما استدلل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعنين الأولين من إطلاقها أعيرة نارية من بنادق سرمة الطلقات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحده الدليل على نيتها ، إذ أن مجرد استعمال سلاح ناري لا يفيد حتماً أن القصد هو ازهاق الروح ، وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارقه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل ، فانه يكون قاصراً مما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الأولين .

(الطن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٥ م ١٦ ص ١٦)  
(والطن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٢٠)

١٥ - نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرته في تقدير الوقائع .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/٧/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٥٦)

### الفصل الثالث : علاقة السببية .

١٦ - إذا كان الثابت من التقرير الطبي أنه الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات

واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكول لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية (الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ م ١٥ ص ٣٦٦)

١٢ - من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التمدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو مابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضره في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحديث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوراً على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير ببارين في رأسه أو ديا بحياته - وهو ما لا يكفي في استخلاص نية القتل وخاصة بعد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقا النار على المجنى عليه وإنما أطلقاها في الهواء للارهاب دون أن يفصح عن أثر هذه الواقعة في تبيان قصدتهما المشترك الذي نسب إليهما تبسب النية على تنفيذه ، وكانت إصابة المجنى عليه ببارين ناريين أو ديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد ، ولا يفنى في هذا الشأن مقاله الحكم من أن الطاعنين كانا قد عقدا النية على ازهاق روح المجنى عليه - طالما أن ازهاق الروح هو النتيجة التي قصدتها الجاني وتعيين على القاضي أن يستظهرها . كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدواته من أن الطاعن الأول قد أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه وأردفه ببار آخر أجهز عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المادى في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالياً باستخلاصه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً متعيناً نقضه والإحالة .

(الطن رقم ٧٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ م ١٥ ص ١٧٥)

١٣ - لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد استملت - ضمن ما استملت إليه - في إثبات القصد الخاص لجريمة الشروع في القتل إلى إصابة المجنى عليه ، في حين أن الثابت من الحكم أن الطاعن أطلق الميار على المجنى عليه فأصابه في فخذه الأيمن وفخذ منه إلى فخذه الأيسر وهي أجزاء من الجسم ليست من المقاتل ، كما جاء

## الفرع الثاني : سبق الاصرار والترصد .

١٩ - المبرة في قيام التردد هي بترص الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التردد في مكان خاص بالجاني نفسه .

(الطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢٤)

٢٠ - اذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الاصرار في حق المتهم فقد وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ، ويكون ما انتهى اليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ ص ١٢٦)

٢١ - الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره - متى توفر سبق الاصرار - وأن قل نصيبه من الأفعال المكوفة لها ، فلا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن ثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال .

(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ ص ١٢٦)

٢٢ - لا ييبب الحكم أن نسب إلى الطاعن استعمال السكين خلافا لما جاء بأمر الاحالة - من أنه وآخر قتل المجنى عليه بأن ألقيا عليه حجرا وطمعه المتهم الآخر يسكين - ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، وما دام يبقى للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستناداً الى المنطق والعقل ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة القتل العمد وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ ص ١٢٦)

٢٣ - غاير الشارع بين ظرف سبق الاصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . فإذا كان الحكم قد استخلص توافر ية القتل وظرف التردد

تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الاصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد اليها المتهم حين طعن المجنى عليه عبدا بنية قتله .

(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٢٨)

## الفصل الرابع : الظروف المثبطة .

### المفرع الأول : القتل المقترون .

١٧ - يكفي لتفليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترة عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما اذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، إذ المبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يستتبع به كل منها مكونا الجريمة مستقلة .

(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ ص ١٢١)

١٨ - يكفي لتفليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . فمتى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردها الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن شرع في قتل .... بأن أطلق عليها عيارين نارين قاصدا قتلها وما أن أسرع لتجديتها والدتها ... وشقيقتها ... حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا قتلها فقصبتا ثم أردف ذلك بقتل ... كل ذلك تم في مسرح واحد، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكفوت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنايات القتل قد تابعت وكافت جنايات الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعا رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ ص ١٢٧)

في ارتكابها غير صالحة بالمرء لتحقيق الغرض المقصود منها. ما اذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تحقق بسبب ظرف خارج عن ارادة الجاني ، فان ما افترقه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات. فاذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم اتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيتها الا أن المذدوف لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طاقه أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فان قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استنادا الى فساد كبسولة الطلقة انتى استعمالها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون .

(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٠ ص ١٢ ص ١٠)

#### الفصل السادس : تسبب الحكم .

٢٨ - اذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فان اهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد اليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله .

(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٢ ص ٧٨)

٢٩ - رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما والا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه . فاذا كان الحكم المطعون فيه في صدد حديثه عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريعية عن الاصابات التي وجدت بالقتل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة من واقع الدليل القنى فان النعى عليه بالقصور يكون مقبولا ويتعين نقضه .

(الطن رقم ١٣٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٢ ص ٢٨٦)

٣٠ - لما كان يبين ما أثبتته الحكم عند تحصيله للواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فازهرق روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، فان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضا بين الدليل القنى والدليل القولى -

استخلاصا سليما يتفق مع ماها مرقانه به في القانون ، فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الاصرار .

(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ ص ١٢ ص ٦٨٥)

٢٤ - عدم توفر ظرف الترصد لا يترتب عليه اعتداء نية الفعل لما انه ليس تمت ما يمنع من ان تنعير نية المتهم من مجرد الاعتداء الى ارادة القتل مادامت وقائع الدعوى وادلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها الفاضى في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أوردته المحكمة تدليلا عليها يكفى لحمل فضاها ، ولان ما يثيره الطاعن عنها لا يمدو أن يكون محاوله جديدة لمناقشة الأدلة التي اهتمت بها المحكمة فان النعى على الحكم بالقصور يكون منتفيا .

(الطن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٢ ص ٤٢٤)

٢٥ - لم يرسم القانون حدودا شكلية تتمين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر نية القتل وظرفى سبق الاصرار والترصد استخلاصا سليما فلا يعيبه أن جمع بين هذين الظرفين عند تحدده عنهما .

(الطن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٢ ص ٥٩٩)

٢٦ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . فاذا كان الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه وأثبت في حق الطاعنين جميعا تواجدهم على مسرح الجريمة ومساهمتهم في الاعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد في حقه مما من شأنه أن يجعلهم مسئولين عن نتيجة الاعتداء فان الخطأ على فرض حصوله مادام متعلقا بالأنعال التي وقعت من كل من الطاعنين وآلة الاعتداء التي استعمالها لا يمد مؤثرا في عقيدة المحكمة . ومن ثم فان نعى الطاعنين في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦ ص ٦١٢)

#### الفصل الخامس : الشروع في القتل

٢٧ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت

٣٤ - التغير الذى تجرته المحكمة فى التهمة من قتل عمد بالسهم الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى الطاعن فى أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة فى أمر الاحالة - وهى واقعة القتل الخطأ - مما كان يعين معه على المحكمة أن تلتفت للدفاع الى ذلك التعديل ، وهى اذ لم تعمل فان حكمها يكون مشوباً بالظلم مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٤ ص ١٤ ص ١٩٢)

٣٥ - الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على واقعة الدعوى - واذا كانت الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المعلوم فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبقاء ظرفي سبق الاصرار والترصد المشددين دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبى جريمة الضرب المفضى الى الموت لا يجافى التطبيق السليم فى شيء . ولا محل لما يشير المتهم من دعوى الاخلال بحق الدفاع اذ أن المحكمة لا تلزم فى مثل هذه الحالة تنبيه المتهم والمدافع عنه الى ما أقرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦ ص ١٦٢)

وكان الحكم لم يمن برفع هذا التناقض بما يدل على أن المحكمة لم تقبل اليه ولو أنها فلتت اليه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى . فان الحكم يكون ميباً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ص ١٥ ص ١٧٢)

٣٦ - لا تنتقض بين تقى سبق الاسرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتحاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين .

(الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ ص ١٦ ص ١٧٨)

#### الفصل السابع : مسائل متنوعة .

٣٧ - متى كانت جريمة احرار السلاح والخفية بغير ترخيص اللتين دين المتهم « الطاعن » بهما مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع فى القتل عمداً التى قضى الحكم المعلوم فيه ببراءته منها ، مما يقتضى اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأخذها طبقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات - واذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به فى التهم جميعها واعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ ص ١٣ ص ١١٠)

٣٨ - اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بوصف أنه قتل ثلاثة أشخاص وشرع فى قتل أخرى . وطلبت النيابة عقابه عن ذلك بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع الى أن جنابة القتل العمد تقدمتها جنابة الشروع فى القتل الأمر المنطبق على المادة ٢٣٤/٢ عقوبات وطلبت الى الدفاع المرافعة على هذا الأساس ، فان المحكمة تكون قد عملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ ص ١٢ ص ٥٧)

#### قلمومتيقن

#### موجز القاعة :

- قرار محكمة الجنابات الاكتفاء بنظر جنابة العامة وفصل جنحة الضرب المسندة لنفس المتهم عنها .
- انتهاؤها بعد نظر الجنابة الى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم بالقدر المتيقن ومعاقبته باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلتفت نظره . ذلك اخلال بحق الدفاع . يستوجب نقض الحكم .
- أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه .

## القاعدة القانونية :

قضاء المحكمة على هذا النحو يعتبر قضاءً في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها ويعتبر بالتالي فصلاً في واقعة جديدة ولم تلت المحكمة نظر المتهم إلى ذلك . ولما كان أخذ الشخص بالقدر المتيقن موضعاً أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه وهو ما لم يتوافر في هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع ما يتعين منه نقضه .

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنائيات لأنه ارتكب جنائية عاهة وجنحة ضرب ضد مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنائيات قد قررت الاكتفاء بنظر جنائية العاهة وفصلت جنحة الضرب عنها ، ثم دارت المرافعة حول تهمة الجنائية ، وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى أن هذه التهمة شائعة بين المتهم « الطاعن » وآخرين ثم أخذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة ضرب أحدث بالمجنى عليه أصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، فإن

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ ص ١٢٠٧)

## قذف

راجع : سب وقذف :

## قصد جنائي

عدد القواعد

٢٣ - ١	الفصل الأول : القصد العام
٢٣ - ٢٤	الفصل الثاني : القصد الخاص
٣٧ - ٣٤	الفصل الثالث : القصد المفترض
٣٨	الفصل الرابع : القصد الاحتمالي

موجز القواعد :

الفصل الأول : القصد العام •

جريمة المادة ١/٣٠٢ عقوبات • أركانها • لا يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً • كفاية القصد العام • ما هيته • مجرد العلم أن الأمور المسندة لو كانت صادقة لأوجب عقاب الموقوف في حقه أو احتقاره • متى يفترض هذا العلم ؟ الدفع بحسن النية • لا محل له • مادام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من حكمهم

جريمة إحراز مواد مخدرة • أركانها : الركن المادى وهو الإحراز ، والركن المعنوى وهو القصد الجنائى • ما يوفر الركن المعنوى : علم المحرز ب حقيقة المادة المخبوطة • التحديث فى الحكم من القصد الجنائى • متى لا يلزم ؟ إذا كان ما أورده الحكم للدلالة على قيامه .. .. ٢  
استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى • غير لازم .. .. ٣

القصد الجنائى العام • يكفى لتوفر الركن الأدبى فى جنحة التعدى المنصوص عنها فى المواد ١٣٣ ر ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .. .. ٤

انتحال اسم فى محضر البوليس • متى يكون تزويراً ، ومتى لا يكون • إذا انتحل اسم شخص معروف لديه • تزوير • إذا انتحل اسماً وهمياً لا وجود له • لا اعتقاده • لا تزوير ، ولو تبين لمث شخصاً بهذا الاسم ، مادام التهم لا يعرفه • علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائى للمتهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالاً أو محتملاً ، وهو ما يمنع القول به فى حالة انتحال اسم وهمى .. .. ٥

ركن القصد الجنائى فى جريمة التهديد • متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجانى ارتكب التهديد وهو يدرك اثره فى نفس المجنى عليه • قصد الجنائى إلى تنفيذ التهديد فصلاً وتصرف الأثر الفعلى للتهديد فى نفس المجنى عليه • لا أهمية له .. .. ٦



- القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر . يجب توافره : أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره جوهر مخدر . مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالما بكنهه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه انشاء لقريئة قانونية - لا سند لها من القانون - ميناها افتراض العلم من واقع الحيازة .. .. . ٧
- لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها . يكفي لاعتباره كذلك : أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية ، أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . مثال .. .. . ٨
- جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحققها بمجرد عدم البيان واقترائه بالقصد الجنائي العام . ثبوت انصراف النية الى الغش لا يلزم . والا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .. .. . ٩
- القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الاثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه رافعا الى اجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة الى تصرف الاثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه .. .. . ١٠
- التحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .. .. . ١٠
- الخطأ في شخص المجنى عليه لا يضر من قصدتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته عن الإصابة الممدية ولواصاف شخصاً غير الذي تمتد ضربه . العبد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .. .. . ١١
- القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته .. .. . ١٢
- لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .. .. . ١٢
- لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلا عن ركن القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر . يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف كافية للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن لاقتضاء العقلي والمنطقي .. .. . ١٣
- المسئولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي ، بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .. .. . ١٤
- جريمة احرار سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة المادية طالمت أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . عدم تطلبها سوى القصد الجنائي العام .. .. . ١٥
- جريمة تقليد ناذج ورقية مطبوعة أخرى مسجلة . جريمة عمدية . عدم تحققها الا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلوا . مثال .. .. . ١٦
- القصد الجنائي في جريمة السرقة . هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس النقول المملوك للغير من غير رضاه مالكة بنية امتلاكه . تحدث الحكم استقلا عن نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . الا اذا كانت هذه النية محل شك . مثال .. .. . ١٧
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعلم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توافره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره . دفع المتهم الجريمة بأنه : وفي بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق . لا يجديده . مادام لم يسترد الشيك من المجنى عليه .. .. . ١٨
- القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا غيره بالأسباب التي دفعته الى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسئولية الجنائية . عدم استلزام الشارح نية خاصة لقيام هذه الجريمة .. .. . ١٩

- جريمة اصدار شيك بدون رصيد . سوء النية فيها : توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره . اعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . لا يعفى من المسؤولية الجنائية . على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في مسئولية الجنائية
- ٢٠ .. .. .
- جريمة هتك العرض . توافرها : يكفى أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من افعال الفحش . القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ، تحققه : بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته او القرض الذي توخاه منها
- ٢١ .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة : ما هيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها مخدرة . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، الا اذا كان محل شك وتمسك المتهم بانفياته لديه ورات المحكمة ادائته
- ٢٢ .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف ارادة الجاني الى الفعل . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته او بالقرض الذي توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يتعمد الجاني بهذه الفعل الا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذوبها . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم
- ٢٣ .. .. .

### الفصل الثاني : القصد الخاص .

- نية اذهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . مثال
- ٢٤ .. .. .
- جناية المادة ١٠٩ عقوبات . لا يكفى فيها القصد الجنائي العام . يجب أيضاً توفر نية خاصة لدى الجاني : هي انتواء الحصول من الموظف المتدنى عليه على نتيجة معينة تتفق بعمله
- ٢٥ .. .. .
- ظرف الرصد . عدم توفره ، لا تنفي معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحولوه الى ارادة القتل . استخلاص ذلك مقبول : ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد
- ٢٦ .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة التبيد : هو انصراف نية المتهم الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واخلائه لنفسه
- ٢٧ .. .. .
- مماقية المتهم عن جريمة احرار مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ١/٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اغفال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم
- ٢٨ .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحققه بتعمد تغيير الحقيقة في محور تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، وبنية استعمال المحرور فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه
- ٢٩ .. .. .
- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : اقدم المبلغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبرائة المبلغ ضده ما ينسبه اليه ، وأن يكون ذلك بنية الاضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع
- ٣٠ .. .. .
- احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمه على ما ينتجها . مثال
- ٣١ .. .. .
- جريمة القتل العمد . تميزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمنصر خاص هو أن قصد الجاني اذهاق روح المجنى عليه . اختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم . على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال
- ٣٢ .. .. .
- جريمة التزيف . استلزامها - فضلاً عن القصد الجنائي العام - قصداً خاصاً هو نية دفع العملة الزائفة الى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجاني
- ٣٣ .. .. .

### الفصل الثالث : القصد الفرض .

- جريمة خلط الدخان . توافر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد احرار الدخان المخلوط أو المشفوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل اذا كان صانعاً . عدم استطاعته دفع مسئولية نية حالة ثبوت الفتن أو الخلط
- ٣٤ .. .. .

- نهي المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة • ورود نصها  
عاما • انطباقه على الكافة • سواء أكانوا من القاطنين على أرض هذه الحال أم ممن يرتادونها ويحاولون فيها  
لعب القمار • مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه • مقامة على قصد جنائي  
مفترض قانونا • مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام التهم بعمل إجباري - وهو فعل اللعب في ذاته ٣٥
- القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف • توفره : أدلة من المطاعن الصادرة من السب  
أو القاذف محسوسة بالمعارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار • يفترض عليه في هذه الحالة ٣٦
- تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى  
عليه شائنة بذاتها .. .. . ٣٧

#### فصل الرابع : القصد الاحتمالي •

- علاقة السببية في المواد الجنائية • علاقة مادية، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب  
على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمد • مثال • ضرب أفضى إلى موت اثبات قيام هذه  
العلاقة • مسألة موضوعية .. .. . ٣٨

#### راجع أيضا : رابطة السببية :

( القاعدة رقم ٧ )

#### وبلاغ لأفب :

( القواعد أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ )

#### وقد :

( القاعدة رقم ٦ )

#### وشيك بدون وسيد :

( القاعدتان رقما ١٣ ، ١٤ )

#### وعلمة تجاوية :

( القاعدتان رقما ٣ ، ٤ )

#### وقتل عمد :

( القاعدتان رقما ١٤ ، ١٥ )

#### وقلن :

( القاعدة رقم ١ )

#### ونقص :

( القاعدة س ١٤ ص ٦٨٥ )

#### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : القصد العام •

١٠ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذوف في حق أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحقق عن

سلامة النية مادام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين  
أو من في حكمهم .

(الجن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١٦/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١٧)

٢ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . فاذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطاعت للأسباب السائفة التي أوردها إلى

يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضرراً بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع .

(الطنن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ ص ١٢ ص ٨٩٩)

٦ - ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المسحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجني عليه، بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ، ومن غير حاجة إلى تعرف الإثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجني عليه . فإذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معياراً لثبوت القصد أو نفيه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطنن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٦٣٧)

٧ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يعرضه هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور احرارها قانوناً ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابسها - على أي نحو يراه واذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دسست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فانه كان من التمتين على الحكم ، وقد رأى اداته ، أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يعرضه من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لاعتباره محرراً له وأن عبء اثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر انما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ أن القول بذلك فيه انشاء لقرينة قانونية مناهها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن اقراره قانوناً مادام القصد الجنائي من أركان الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضاً . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع في ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار لأن البحث في توافر القصد الخاص ، وهو قصد الاتجار ، يفترض ثبوت توافر القصد العام بداية ذي بدء وهو ما قصر الحكم في استظهاره

توافر الركن المادى لجريمة احرار المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقية المادة المضبوطة ، فان ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(الطنن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ ص ١٢ ص ١٨٧)

٣ - لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ قصداً خاصاً من الاحراز ، بل تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون طلب استظهار قصد الاتجار أو التماطي أو الاستعمال الشخصي .

(الطنن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ ص ١٢ ص ١٨٧)

٤ - من المقرر أن جنح التعدي على الموقفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجسهما ركن مادى واحد ويفصل بينهما الركن الأدبى . فبينما يكفى لتوفر الركن الأدبى في الجرائم التى من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فانه لا يتحقق في المادة ١٠٩ الا اذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في اتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يعمل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح . فاذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فان الجناية تنحل الى جنحة تمتد متى توفرت مقوماتها .

(الطنن رقم ١٧٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ ص ١٢ ص ٢٩٠)

٥ - انه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتاج به ضد صاحب الاسم المتحلل فيه ، الا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يمد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالاسم المتحلل أو لم يقع ، الا أن يكون قد اتحلل اسم شخص معروف لديه لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء اتحلل اسمه . فاذا كان الجاني لم يقصد اتحلل اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان

انغال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يقال من أن التهم لم يكن جادا في تهديده .

(الطنن رقم ٢٨٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ من ٥٢١)

١١ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد التهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، فيعتبر مسئولا عن الاصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي قصد ضربه ، لأنه انما قصد الضرب وتمده ، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

(الطنن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ص ١٤ من ٥٦٣)

١٢ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل وتوجيهه ، ولا عيرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها ، فيصح العقاب ولو لم يقصد الجنائي بهذه القطعة الا بمجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .

(الطنن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٦٣٩)

١٣ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه ، متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطنن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ من ٧٢٥)

١٤ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك - وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة انما يتحقق بمجرد علم صاحب بدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(الطنن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ص ١٤ من ٧٦٨)

١٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب

وأخطأ في الدليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون ميبيا ويتمتع نقضه والاحالة .

(الطنن رقم ١١٤٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩ ص ١٣ من ٦٧٧)

٨ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون سلطانه ميسوسا عليها ولو لم تكن في حيازته المادة أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . ولما كان يبين من مدونات الحكم أن الطاعنين اتفقا مع السائق المبلغ على نقل كمية من المخدرات في سيارته بطريقة وفي موعد معينين ومحددة تفاصيلها ، وأنه تسلم المخدرات على نحو يطابق خطتهما ونقلها الى منزل الطاعن الثاني على ما اتفق عليه فأسرع الأخير الى داخل السيارة وطلب منه التوجه الى منزل الطاعن الأول الذي قفز بدوره الى داخل السيارة وطلبا منه الانطلاق الى مكان محدد بعلامة معينة ، الى أن تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدرات ، وهو ما يكفي للدلالة على توافر الركن المادي لجريمة احراز المخدر في حق الطاعنين وإلى علمهما بكنهه وبسعيتهما المادة المضبوطة ، بما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(الطنن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ص ١٤ من ٢٩٥)

٩ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تحقق بمجرد عدم صحة البيان واقترائه بالقصد الجنائي العام ، دون أن يلزم ثبوت انصراف النية الى الغش ، والا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(الطنن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ص ١٤ من ٤١٣)

١٥ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه رافعا الى اجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما اذا كان قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعريف الأثر العقلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصرحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا ييبس الحكم

١٨ - سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره . ولا يجدي الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق مادام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٠ م)

١٩ - ان مجرد اصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام - في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذي يكتفى فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت الى اصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٦٢ م)

٢٠ - من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك اذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار اليه الحكم من كثرة معاملات المظنون ضده وتغير رصيده بين الصمود والهبوط . كما أن محاسبة المظنون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسؤوليته الجنائية مادام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٦٤ م ١٥ م ٧١ م)

٢١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحصر على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من أفعال التحشيش لما في هذا الفعل من خدش لماطقة الحياء المرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلفية كل انسان وكيانه الفطري . فانه لا يجدي الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعرضهم للبرد ، ذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في

سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد احرار حيازة السلاح الناري بغير ترخيص - عن علم وادراك . (الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ م ١٤ م ٩٥ م)  
هذا المبدأ مقرر ايضا في الطن رقم ٨٢٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ (لم ينشر) .

١٦ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها هي جريمة عمدية لا تتحقق الا بقيام الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . ولما كان يبين من الحكم المظنون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادي وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع في نماذج المصحف المقلدة ، وأغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم المظنون فيه يكون قاصر البيان بما يبيحه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١/٢٧/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٤ م)

١٧ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية امتلاكه . وأنه وإن كان تحدث الحكم استقلاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة الا أنه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فانه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . فاذا كان الحكم المظنون فيه قد عول في ادانة الطاعن بجريمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة ، وكان الدفاع عن الطاعن قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح أن الطاعن استأجر هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني فانه كان يقتضي من المحكمة في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها - أن تعني باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة في القانون ، أما وهي لم تقم فان حكمها يكون ميباً بالقصور في البيان ، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المظنون فيه من قرائن على نفي حسن نية الطاعن في حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم تن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقة . ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه .

(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦/٢٣/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٠٦ م)

كانوا كامنين في الزراعة حين أقبل المجنى عليه يحصل بندقيته ، ولما تنبه الى وجودهم ناداه المتهم مخذرا اياه من محاولة الهرب ولكنه استدار يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعبار ناري أرداه قتيلًا ثم ضبط البنديّة التي كان يحملها - متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه ، فان الحكم المطعون فيه اذ داته بجناية القتل العمد واستدل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفا لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بأرهابه ثم بإطلاق النار على غير مقتل من جسده - ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص في جناية القتل العمد ، ومن ثم فانه يكون مشوبا بالقصور متينا نقضه .

(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦ ص ١٦)

٣٥ - من المقرر أن جنح التمدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجتمعان ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفصل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فانه لا يتحقق في المادة ١٠٩ الا اذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في اتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيستع عن أداء عمل كلف بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح . فاذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فان الجناية تنحل الى جنحة تعد متى توفرت مقوماتها .

(الطن رقم ١٧٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣)

٣٦ - عدم توفر ظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء الى ارادة القتل مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته

جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى القتل وتتيجه ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

(الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ص ١٥)

٣٢ - القصد الجنائي في جريمة اضرار المواد المخدرة انما هو علم المحرز بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اذا كان ما أوردته في حكمها كافيًا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزرها مخدرا - الا أنه اذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم باتفائه لديه - فانه يكون من المتعين على المحكمة اذا ما رأت اداته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزرها مخدرا والا كان حكمها قاصرا .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٦ ص ١٦)

(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ ص ١٦)

٣٣ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى القتل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل الا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفي أنه يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣ ص ١٦)

### الفصل الثاني : القصد الخاص .

٣٤ - تتميز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التمدي على النفس بمنصر هو أن يقصد الجاني من ارتكابه القتل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه - ومن ثم فان الحكم الذي يقضى بادانة المتهم في هذه الجناية أو بالشرع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فاذا كان الثابت من الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه أن فريقا من رجال الشرطة « المخبرين » من بينهم المتهم « الطاعن »

٣١ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيها على ما ينتجها .  
وضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، ومادامت هي قد اقتنعت للأسباب التي يبينها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - أن الاحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيب وفساد الاستدلال ، لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كوت منها المحكمة عيبتها ، وهو ما لا يصح اثارته امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ ص ١٥٠هـ)

٣٢ - من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي اذهاق روح المجني عليه، وهذا العنصر ذو طابع يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعت أمر يطنه الجاني ويضمره في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فاذا كان ما دلره الحكم مقصورا على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية مبرمة بقصد اطلاقها على المجني عليه واصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أوديا بحياته - وهو ما لا يكفي في استخلاص نية القتل وخاصة بمد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقا النار على المجني عليه وانما أطلقاها في الهواء للارهاب دون أن يفصح عن اثر هذه الواقعة في تبيان قصدهما المشترك الذي نسب اليهما تبينت النية على تنفيذه ، وكانت اصابة المجني عليه بعيارين ناريين أوديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد ، ولا يشي في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على اذهاق روح المجني عليه - طالما أن اذهاق الروح هو النتيجة التي قصدها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها . كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن الأول قد أطلق عيارا ناريا على المجني عليه أصابه وأردفه ببيار آخرأجهز عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المسادي في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم

التقديرية ، وكان ما أورده المحكمة تدليلا عليها يكفي لعمل قضائها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يبدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة فإن النية على الحكم بالقصور يكون منتفيا .

(الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٢٣هـ)

٣٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجني عليه أجزاء السيارة ولم يردها اضاراً به ، وبني على ذلك ادانته بجريمة التبيد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٦ ص ١٢٣هـ)

٢٨ - لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت جريته احراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار ، الامر الذي فات الحكم المطعون فيه ، فانه يكون مشوباً بالقصور .

(الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ ص ١٢٣هـ)

٢٩ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تمييزاً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ ص ١٤٨هـ)

٣٠ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي أبلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ في حقه يرى مما نسب اليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ ص ١٤٨هـ)



فيها لب القمار. فالمنى المتبادر فيه من عبارة النص يدور مع علة التي تضيق عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها عملاً مؤثماً في ذاته وتساؤل مقارقتها بالعقاب - وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمسألة مستقل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه تلك المسؤولية التي أوجهاها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها على قصد جنائي مفترض قانوناً ، خلافاً لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب توافرها قيام المتهم بعمل ايجابي هو فعل اللعب في ذاته .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ ص ١٥ ص ٤٢)  
(منا المبدأ مقرر ايضاً في الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٣ ق بذات الجلسة - ر لم يندى)

٣٦ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر اذا كانت الطعن الصادرة من السب أو القذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فيكون عليه عندئذ مفترضاً - ومتى تحقق القصد في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فاذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوفاً لجريمة السب أو القذف .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ ص ١٥ ص ٨٧)

٣٧ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق الا اذا كانت الألفاظ الموجهة الى المجني عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يمتنع لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناسبتها ، فاذا ما اشتعل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدتين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٧٨٧)

#### الفصل الرابع : القصد الاحتمال .

٣٨ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالتعلل الضار الذي قارفه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمداً . وثبتت قيام هذه العلاقة من المسائل

مطالبا باستخلاصه . ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه يكون قاصراً متعیناً تقضه والاحالة .

(الطن رقم ٧٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ص ١٥ ص ١٧٥)

٣٩ - جريمة التزيف وإن استلزم - فضلاً عن القصد الجنائي العام - قصداً خاصاً ، وهو نية دفع العلة الزائفة الى التداول مائتين على الحكم استظهاره الا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادي يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك مالم تكن محل منازعة من الجاني فانه يكون متعیناً حينئذ على الحكم بإثباتها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦ ص ٧١٠)

#### الفصل الثالث : القصد المقتضى .

٣٤ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخط الدخان - نسبة للخط وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخط ونسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احرار الدخان المخطوط أو المفضوش جريمة معاقبا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية المفروضة مبنية على افتراض توفر القصد الجنائي لدى الفاعل - اذا كان صانعا - ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت النش أو الخطأ .

(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ ص ١٥ ص ٣٥٠)

(والطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ص ١٥ ص ٣٦٩)

٣٥ - نعت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة عن لب القمار في المحلات العامة بقولها « لا يجوز في المحال العامة لب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضيق الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة » . وقد جاء هذا النص عاماً لم يخص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى ، ومن ثم فانه ينطبق على الكافة سواء أكانوا من القامئين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويؤولون

الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فمتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين على المجنى عليه واحداث اصابته برأسه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فانه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٣ ١٩٦٧ م ١٣ ص ٨١٠)

### قضية

عدد القواعد

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : ولاية القاضي .

اجراءات المحاكمة . ما يطلبها . اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي مع الهيئة التي أصدرت الحكم الاستثنائي . تعلق البطلان بالنظام العام . قاعدة المادتين ٢٤٧ اجراءات و ٣١٢ مرافعات

الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف . توزيعها القضائيا على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . هو مجرد تنظيم اداري . لا يسلب محكمة الجنائيات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال

#### الفصل الثاني : مبدأ حياد القاضي .

اجراءات المحاكمة . ما لا يطلبها . احضار المتهم من المستشفى ومواجهته بسوابقه . الزعم بأن في ذلك اظهارا لرأي المحكمة ورغبة في تسوية مركز المتهم . قول طاهر الفساد . استحصال النتائج من المقدمات . من صميم عمل القاضي . القول بأن القاضي قضى بعمله . غير صحيح

#### الفصل الثالث : رد القضية .

الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية . من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور بالضبط القضائي أو بتوطيئة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما يبنى عليه من قرار بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال

كشف القاضي عن اعتناقه لرأي معين في الدعوى قبل الحكم فيها . أثره : فقدانه صلاحيته للحكم . قضاؤه في الدعوى على الرغم من ذلك . صدور الحكم بإطلا

راجع ايضا : حكم

( القاعدة رقم ٥٩٩ )

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : ولاية القاضي .

في الحكم اذا كان قبلكم في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه - وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في

١ - ما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات هو ما يتعلق بالنظام العام ، ومن هذه المادة اقتبس الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التي تنص في فقرتها الثانية على أنه يمتنع على القاضي أن يشترك

لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن بين هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور

الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ومتعلق بالنظام العام . وأساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا

مجردا . والتحقيق والاحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات - كسب لامتناع القاضى عن الحكم - هو ما يجبره القاضى أو يصدره فى نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم .

ولا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذى يقوم به قاضى محكمة الأحوال الشخصية فى نطاق اختصاصه القانونى وما ينبنى عليه من قرارات باحالة أمر معين الى الجهة المختصة ، فاذا كان الثابت من دعوى الأحوال الشخصية أن القاضى قام بتحقيق اعتراضات الوصية على محضر الجرد وما أثارته حول الأموال والمجوهرات التى خلفها المورث واستمع فى هذا الشأن الى أقوال الخصوم وشهودهم بحثا عن حقيقة أموال القاصرين ومضيرها - وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه كقاضٍ للأحوال الشخصية - فلما عرضت له واقعة السرقة أخالها الى النيابة العامة لتحقيقها دون أن يبنى رأيا فيها أو يتخذ أى قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهى اجراءات لا تعد من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق فى موضوع واقعة السرقة ، ولا تقيد فى حد ذاتها أن القاضى كون رأيا معينا ثابتا بصداد أدانة التهمين فيها ، فانه ليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظر موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٤/٤/١٤ ص ١٥ ص ٣٠٣)

٦ - مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات صريح فى أنه اذا ما كشف القاضى عن اعتناقه لراى معين فى الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم لما فى ابداء هذا الراى من تعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . فاذا ما حكم فى الدعوى - على الرغم من ذلك - فان قضاءه يقع باطلا . ولما كان الثابت أن المحكمة

القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/٦/١٢ ص ١٢ ص ٦٥٥)

٢ - مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية أن اختصاص محكمة الجنائيات انما ينمقده صحيحا بالنسبة لجميع الجنائيات التى تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بجهة جمعية عمومية للنظر فى توزيع العضايا على الدوائر المختلفة ، فانه لم يقصد به سلب محكمة الجنائيات اختصاصها المتعقد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سافه الذكر بل هو تنظيم ادارى لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر ، ومن ثم فلا يكون صحيحا فى القانون ما يدعيه المتهم « الطاعن » من بطلان الحكم المطعون فيه بقوله ان قرار الجمعية العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتى محكمة الجنائيات بها على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنائيات التى تقع فى اقسام معينة من المدينة وأن الجناية التى حوكم من أجلها وقت فى قسم « مينا البصل » الذى لم تختص به الدائرة التى أصدرت الحكم - طالما أنه لا يجعله أن المحكمة التى أصدرته هى احدى دوائر محكمة الجنائيات بمحكمة استئناف الاسكندرية .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٢/٤/١٧ ص ١٢ ص ٣٦٨)

### الفصل الثانى : مبدأ حياد القاضى .

٣ - ما يثيره المتهم من أن احضاره من المستشفى وجريان محاكمته وهو على تلك الحال ينطوى على اظهار رأى المحكمة وأن مواجهته بمساوئقه ينم عن مجرد الرغبة فى تسويى مركزه - هو قول ظاهر القصاد ولا سند له من القانون .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١٠/٢٠ ص ١٢ ص ٨٦١)

٤ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضى ، فلا يصح معه أن يقال عنه انه قضى بعله .

(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦١/١١/١٧ ص ١٢ ص ٨٩٢)

### الفصل الثالث : رد القضاء .

٥ - حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى

هذا الحكم الأخير بإطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها  
ما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/٥/٢ ص ١٦ من ١٢٤٥).

### قطن

#### موجز القواعد :

شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة  
وسعر بيعها الأقطان فماتلة للأقطان موضوع المخالفة وتوقعتها • جريمة معاقب عليها طبقا  
لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠  
لسنة ١٩٥٤ • قيامها بمجرد علم الجاني بالفعل المؤتم قانونا ، أو قعوده عن التحقق من سلامة عملية  
الشراء • مثال .. .. .

العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة • ادانة  
الحكم المطعون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة شراء أقطان عن غير طريق لجنة  
القطن المصرية ودون دفع فرق عن إعادة الشراء - انزاله على كل منهم العقاب المقرر - جريمة • صحيح  
في القانون • القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطر القطن - موضوع الجريمة - أخذًا بنص المادة ٤  
من القانون المطبق يحول دون اعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة • غير مقبول ٢

مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم  
حليجها والزرا أصحاب المحاليج ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن  
خلال الأجل الذي حدده القانون • أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحاليج : هم من لهم شأن  
في ادارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر • مثال .. .. ٣

#### القواعد القانونية :

٢ - الأصل هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب  
للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة  
الواحدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح  
القانون حين دان الطاعن وباقي المتهمين معه في الدعوى  
الجنائية لما دلى عليه تدليلا سائما بإسهام كل منهم في  
جريمة - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية  
ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء - بنصيب في الأفعال  
الملاية المكوفة لها ، وصح بذلك ما أنزله على كل منهم  
من عقاب في حدود القانون ، فلا يقبل القول بأن تعدد  
الغرامة بقدر عدد قناطر القطن - موضوع الجريمة -  
أخذًا بنص المادة الرابعة من القانون المطبق على واقعة  
الدعوى ، يحول دون اعمال هذا الحكم في حق كل من  
يثبت مقارفته الجريمة .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢ ص ١٤ من ٢٨٥).

٣ - المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من  
القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على  
الأقطان التي يتم حليجها والزرا أصحاب المحاليج ومديرها  
بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة  
القطن خلال الأجل الذي حدده القانون ، أن المخاطب  
بهذا التكليف - من أصحاب المحاليج هم الذين لهم شأن

١ - متى كانت الخطة التي وضعها القانون رقم  
٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن -  
المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - بتكليف لجنة  
القطن المصرية بشراء ما يصرح عليها من أقطان موسم  
١٩٥٣/٥٢ بالسعر الذي حدده على أن تقوم اللجنة ببيع  
مالديها من أقطان للتصدير والاستهلاك المحلي على أساس  
الأسعار الحالية - انما تبغى الحفاظ على مصلحة الدولة  
وتأمين التماثل في محصول القطن، فإن الخروج عن مقتضى  
الواجبات التي أمثلتها وذلك بشراء الأقطان للاستهلاك  
المحلى عن غير طريق اللجنة المذكورة المنوذج بها وحدها  
التماثل فيها وبغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر  
بيعها للأقطان المماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت  
وقوعها ، تتوافر به الجريمة التي دين الطاعن بها ، والتي  
يكفى قيامها علم الجاني بالفعل المؤتم قانونا أو قعوده عن  
التحقق من سلامة عملية الشراء ، وهو ما دلى الحكم  
المطعون فيه على اتمامها لحساب الطاعن وتهاونه في التحرى  
عن مصدر تلك الأقطان . ومن ثم فإن الحكم قد أصاب  
صحيح القانون حين دان الطاعن بتلك الجريمة .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢ ص ١٤ من ٢٨٥).

الإدارة والاستغلال . ولا يقدح في هذا ما استورد اليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على الزام المستأجر وحده بإداء الرسم ، ذلك بأن خلو العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانوني الى صاحب المحاليج بل ان الزام المالك في هذه الحالة لا يكون الا بنص صريح ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة الطاعن على أساس هذا التهم الخاطيء للقانون يكون مخطئا وتعين نقضه .

( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ - ص ١٤ )

ص ٥٣٦ )

في ادارتها مما يخول لهم التدخل فيها بصسفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدواته - تقلا عن شاعدي الإثبات في الدعوى - انقطاع صلة الطاعن الأول - وباقي الملاك - بالمحاليج وتبقى أى اشراف فعلى أو قانوني عليه بمد أن قاموا بتأجيرهم للطاعن الثاني الذى انحصرت فيه الإدارة وبذلك يخرج الطاعن الأول ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانوني المفروض بمقتضى المادة الثانية سائلة البيان ، وينتقل هذا العبء الى المستأجر الذى حل محلهم بمقتضى عقد الإيجار في مباشرة

### قصار

**الفصل الأول :** جرائم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

**الفرع الأول :** ماهية ألعاب القمار .. .. . ١ - ٣

**الفرع الثاني :** مسئولية مسئول المحل ومديره .. .. . ٤ ، ٥

**الفصل الثاني :** جريمة المادة ٣٥٢ عقوبات معدلة .. .. . ٦

### موجز القواعد :

**الفصل الأول :** جرائم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

**الفرع الأول :** ماهية ألعاب القمار .

ألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور - تعدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرد منها أو تكون مشابهة لها التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة - الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود ، قد يتحقق أيضا في المقامرة على أى شيء آخر يقوم بهال - اغفال الحكم ببيان نوع اللعب الذى ثبت حصوله في المحل العام - صفوره مشوبا بالبطلان - وجوب نقضه .. ١

لمية « الكوتكان » من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة - القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ - الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب مستحق الأداء لصاحب المحل أو على أى شيء آخر يقوم بهال ٢

لمية « الكومي » من ألعاب القمار المؤتمنة - قرار الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ .. ٣

**الفرع الثاني :** مسئولية مسئول المحل ومديره .

مسئولية مسئول المحل العام ومديره والمشترف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ طبيعتها : مسئولية مفترضة - حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها - لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه - ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة - مثال .. ٤

نهي المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة - ورود نصها عاما - انطباقه على الكافة - سواء أكانوا من القائمين على أمرهذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها - لعب القمار - مسئولية مسئول المحل العام ومديره والمشترف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا - مسئولية لاعب القمار : تطلبها قياماتهم بعمل إجباري - هو فمسل اللعب في ذاته ٥

## انقسل الثاني: جريمة المادة ٣٥٢ عقوبات معدلة .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات انعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ : لا يشترط في العقاب عليها أن يكون المحل قد أعد خصيصاً للعب: القمار ، أو أن يكون الفرض الأصل من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب . يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصاً لفرض آخر . مثال . . . . .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : جرائم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

## الفرع الأول : ماهية ألعاب القمار .

١ - المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية - وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة - ولما كان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أي شيء آخر يقوم بهال ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله في المقهى وبذلك جاء مجعلاً في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو مما يعيبه بالبطلان ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٣٣ جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ - ص ١٤٥ من ٩٢٠)

٢ - متى كان الحكم قد أثبت أن اللعبة التي كان يزاولها بعض رواد المقهى هي لعبة « الكونكان » وهي من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أي شيء آخر يقوم بهال ، وكانت المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر تنص على أن يكون مستغل المحل ومديره والمشرّف على الأعمال فيه مسئولين مما عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولة أقامها الشارع وافترض بها على هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أهم

موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة السماح بلب القمار تأسيساً على أن لعب الورق لقاء دفع الخاسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة ، وعلى أنه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجريمة - غير صحيح في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٢ - ص ١٤ من ١٠١٤)

٣ - لعبة الكومي من ألعاب القمار المؤتممة طبقاً لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤ - ص ١٥ من ٤٢)

## الفرع الثاني : مسئولية مستغل المحل ومديره .

٤ - مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - أن مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسئولة أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت « لعبة الكومي » التي كان يزاولها اللاعبان بمقهى المطعون ضده مقابل ثمن المشروبات من الألعاب المحظور مزاولتها في المحلات العمومية طبقاً للمادة ١٩ من القانون السالف الإشارة إليه وقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتبارها مستغلاً للمقهى يكون مسئولاً عن هذه المخالفة مسئولة مفترضة طبقاً لحكم المادة ٣٨

والمشرف على أعمال فيه تلك المسؤولية التي أوجبها المشرع  
بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها  
على قصد جنائي مقترض قانونا ، خلافا لمسئولية لاعب  
القمار التي تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل إجباري هو  
فعل اللعب في ذاته .

( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ - س ١٥  
ص ٤٢ ) .

#### الفصل الثاني : جريمة المادة ٣٥٢ عقوبات معجلة .

٦ - لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص  
عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون  
رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب  
القمار أو أن يكون القرض الأصلي من فتحه هو استغلاله  
في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا - للاعبين  
يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار  
حتى لو كان مخصصا لغرض آخر . ولما كان الحكم  
المطعون فيه قد خلص فيما أورده في منطق سائق أن الطاعن  
فتح مسكته لألعاب القمار وأعده ليدخل فيه من يشاء  
من الناس بغير قيد أو شرط ، فإن ما ذكره الحكم يكفي  
في صحيح القانون لتطبيق المادة سالفة الذكر .

( الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ - س ١٤  
ص ٦٦١ ) .

سالفة الذكر ، سواء أعادت عليه فألدة من وراء المقامرة  
أم لا .

( الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ - س ١٤  
ص ١٠١٤ ) .  
( الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ - س ١٥  
ص ٢٩ ) .

٥ - نعت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة  
١٩٥٦ في شأن المحال العامة عن لعب القمار في المحلات  
العامة بقولها « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو  
مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح  
الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية  
- وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات  
والنقد وغيرهما من الأشياء التي استعملت في ارتكاب  
الجريمة » . وقد جاء هذا النص عاما لم يختص المشرع به  
طائفة بالخطاب دون الأخرى ، ومن ثم فانه ينطبق على  
الكافة سواء أكانوا من القاطنين على أمر هذه المحال أم من  
يرتادونها يزاولون فيها لعب القمار . فالمعنى المتبادر فهمه  
من عبارة النص يدور مع علته التي انضبط عليها وهي دفع  
مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها علا  
مؤثما في ذاته وتناول مقارفوها بالعقاب - وهذا النظر  
لا يتعارض مع القول بمسألة مستغل المحل العام ومديره

#### قوة الشيء المقتضى

عدد القواعد

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

موجز القواعد :

الفصل الأول : نطاقها .

حجية الشيء المقتضى لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملا  
للمنطوق ومرتبئا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ .

١

الفصل الثاني : أثرها بالنسبة إلى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .

حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية • يحوز قوة الشيء المقتضى •  
أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية • لا تجوز • ازدواج في المسؤولية الجنائية عن  
الفصل الواحد : أمر يحرم القانون وتتأذى به العدالة • ألغى أمام المحاكم العادية • بعدم جواز نظر  
الدعوى السابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية • هو مانع - إن صح - من إعادة المحاكمة •  
إغفال تحقيقه أو الرد عليه • قصور

١

**الفصل الثالث : أثرها بالنسبة الى حكم البراءة \***

احكام البراءة المبنية على اسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم ، بحيث تنفي وقوع الجريمة ماديا \* حجبتها \* هي عنوان الحقيقة لهؤلاء ولغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة \* مثال \*  
سجل تجارى .. .. . ٤

**الفصل الرابع : اثر بالنسبة الى الدعوى المدنية \***

طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية \* لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم \* ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضي - بعدم استئناف النيابة له \* مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر \* خطأ في تطبيق القانون \*  
وجوب نقض الحكم .. .. . ٥

القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية \* من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا \* للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها الى فاعلها \* لا جدوى للطعن من القضاء بالاحالة بالنسبة الى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم \* طالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .. .. . ٦

**الفصل الخامس : اثر فقد نسخة الحكم الأصلية ومضطر الجلسة عليها \***

فقد نسخة الحكم الأصلية ومضطر جلسة المحاكمة \* اثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية \* مادامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد .. .. . ٧

راجع ايضا ابلاات « قرائن » \*

وامستثلك

( القاعدتان رقم ٧ ، ٤٣ ) \*

ويته

( القاعدة رقم ٩ ) \*

( القاعدة رقم ٥٣٥ ) \*

**الفصل الثاني : اثرها بالنسبة الى الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية \***

٢ - الجرائم العسكرية هي أفعال وردت ونصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها اخلالا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين . وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس اعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية من أن « المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو احكامها أمام أى هيئة قضائية أو ادارة خلاف ما نص عليه في هذا القانون » - قصد الشارع من ذلك تبيين ما لاحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب

**الفصل الاول : نظامها \***

١ - من المقرر أن حجية الشيء المقضي لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان منها مكملا للمنطوق . ولما كان الحكم الممنون فيه لم يتعرض لموضوع الاتهام من حيث الثبوت أو النفي من قرب أو بعيد ، بل كل ما حواه في هذا الصدد هو مجرد عرض للواقعة وما يتصل بالدفع بعدم قبول الدعوى من إجراءات ، ومن ثم فإن البراءة التي لم ترد بمنطوق الحكم والتي انطوت عليها الأسباب في غير مجال أو مقدمات تحملها لا تعدو أن تكون مجرد كلمة جرى بها القلم بغير مدلول وليس لها من الحجية شيء .

( الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ - ص ١٦  
ص ١٥١ ) \*  
( والطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٥ - ص ١٦  
ص ٣٥٢ ) \*



**الفصل الرابع : الرها بالنسبة الى الدعوى المدنية .**

٥ - تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه التقاضى الجزئى نهائيا . ومن المقرر أن حقه فى ذلك قائم ولو كان الحكم فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيد به الا النصاب ، ذلك أن الدعوين وان كانتا فاشتتين عن سبب واحد ، الا أن الموضوع فى احدهما يختلف عنه فى الأخرى ، مما لا يمكن معه التسك بحجية الحكم الجنائى . وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية ، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائى حائزا لقوة الشيء المقضى به بعدم استئناف النيابة له . بحيث يتمتع عليها وهى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تصدر لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم ، فانها بذلك تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، بما يستوجب نقض الحكم .

(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ - ص ٥٢٦)

٦ - القضاء برفض الطعن فى شسطره الخاص بالدعوى الجنائية من شأنه أن يجعل القضاء بالمعقوبة نهائيا ، بحيث يكون للحكم الجنائى قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائى ونسبتها الى فاعلها . ومن ثم فانه لا جدوى للطعن من القضاء بالااحالة بالنسبة الى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم - طالما أن التعويض المحكوم به هو قرش صاغ واحد .

(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ - ص ٥٢٦)

**الفصل الخامس : اثر فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة عليها .**

٧ - متى كان بين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقمها رئيس المحكمة وكتابتها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر

على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة وأصدرت حكما وأصبح نهائيا فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المقضى فى نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج فى المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمة القانون وتنادى به العدالة .

(الطن رقم ٨٩٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢ ص ١٣ - ص ٢٠٦)

٣ - الدقم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - أن صح - يمنع من مطابقة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٩٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢ ص ١٣ - ص ٢٠٦)

**الفصل الثالث : الرها بالنسبة الى حكم البراءة .**

٤ - من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة متى كان ذلك فى مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر فى القانون . فاذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على المتهم « الطاعن » لأنه بصفته مديرا لفرع الشركة لم يقدم فى الميعاد المقرر طلبا لقيده فى السجل التجارى ، فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلطة قضى ببراءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيسا على أن محل الشركة هذا ليس فرعا لها ولا توكيلا ولكنه مجرد مخزن - فان الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهري ، الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، ومع ما يحتاج اليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما اذا كان النشاط الذى تباشره الشركة فى هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعبئا نقضه والااحالة .

(الطن رقم ٢٣١٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ ص ١٣ - ص ٥٣٦)

بإعادة المحاكمة بالنسبة إلى الطائفة وإلى باقي المحكوم عليهم الذين لم يطمئنا في الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطائفة ، مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم جميعا .

( الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤ - ص ١٦ )  
( ص ٢١ )

الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد . ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتمتع عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء

### قوة القاهرة

#### موجز القواعد :

صدور قانون بوضع أرصدة بعض الشركات تحت التحفظ • اعتباره قوة القاهرة • أثر ذلك : انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات •

#### القاعدة القانونية :

عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات .

(انقضى رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ - ص ١٤ )  
( ص ١٢٥ )

— الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ عملا بأحكام القرار بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦١ ، يوفر في صحيح القانون قوة القاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين الجنائية

( ك )

محول • كسب غير مشروع • كلاب • كميّسالة



## كحول

## موجز القواعد :

- المعقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد عن مائة جنيه وبإداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة • وللمحكمة القضاء بتعويض للخراتنة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعريض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده • المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦
- ١ خلو الحكم من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق • قصور •
- ٢ مسائل

## النوع القانوني :

مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها • ولم يفصح عما إذا كانت المبالغ المحكوم بها هي قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الزام المخالف بإدائه أو أن المحكمة عملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، كما لم يبين الحكم أن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، وعن دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي اقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن مهما الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه •

١ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن المعقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج والمادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبالزام المخالف بإداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة وأجاز للمحكمة أن تقضى بتعويض للخراتنة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده •

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٦٥ - س ١٦ ص ٢٦١ )

٢ - إذا كانت مدونات الحكم قد ظلت من بيان

## كسب غير مشروع

## موجز القواعد :

- الكسب • متى يمكن وصفه بأنه حرام ؟ إذا كانت الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة
- ١ الكسب غير المشروع • ماهيته : كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصراً من عناصرها باستغلال ما تسيغه عليه وظيفته أو يؤوله مركز من امكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون مما يسس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة
- ٢ صوره : له صورتان : الأولى - التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال • والثانية - هي التي لا يثبت فيها الاستغلال بالفعل على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها
- ٣ على قاضي الموضوع لأخذ المتهم بكسب غير المشروع أن يثبت في حكمه توافر امرين - هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف - وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتباره عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسباً غير مشروع
- ٤ المراد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع ؟ عموم المورد المالي دون بيان تفاصيل أسبابه
- ٥ مجرد حيازة المال • قرينة على تحقق الملك في القانون
- ٦ عجز الموظف عن إثبات ما يملكه • قرينة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفته
- ٧

- ٨ متى تنتفى القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب غير المشروع ؟ عند ثبوت مصدر سليم للزيادة في ثروة الموظف وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله .. .. .
- ٩ رجوع الزيادة في ثروة الموظف الى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا أو غير مشروع . اسنادها بمقتضى القرينة الصامة الى الوظيفة . غير جائز .. .. .
- ١٠ ادانة الطاعن بجرمة كسب غير مشروع على اعتبار أن مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده وزيادة ثروته طبقا لما قدره الجير دليل على أن كسبه غير مشروع . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ونقصور في التسبيب .. .. .

### القواعد القانونية :

#### ٣- الكسب غير المشروع أخذاً من نص قانونه لا يمدو

صورتين . الأولى : وهي التي ثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو تفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال . وهذه الصورة تواجهها الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ في صريح مدلولها . والثانية : وهي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها . وهذا هو موضوع الفقرة الثانية من المادة وفي هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة المتهم مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير .

( الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٥ ) س ١٦  
( ١٩٥٧ )

٤ - يتعين على قاضي الموضوع لأخذ المتهم بجرمة الكسب غير المشروع أن يثبت في حكمه توافر أمرين هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ولا يسار الى حكم القرينة المنصوص عليها في الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك في شأن الموظف أو من في حكمه لأن الفقرة الثانية تالية للفقرة الأولى من نص المادة الخامسة من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - منقطعة عليها في الحكم ، مرتبطة بها في المعنى . والقول بغير ذلك يؤدي الى اعتبار القرينة العامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية دليلا مطلقا لا يتدفع اذا اقتطع حكمها غير مرتبط بحكم الفقرة الأولى لمحض كون المتهم الذي نسب اليه الكسب موقفا أو من في حكمه - وهو بعيد عن أن يتعلق به مراد الشارع الذي أراد ايجاد مجرد قرينة عامة في حق المتهم حتى لا تكلف سلطة الاتهام مؤونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة في ثروته الأمر الذي قد يعجزها اثباته خصوصا وأن لقانون الكسب غير المشروع أثرا رجيا ينمط

١ - من المقرر أن الكسب لا يمكن أن يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة . بمعنى أنه لا يكون حراما كل ما يرد الى الموظف أو من حكمه عن طريق وظيفته دون أن يكون قد أتى من جانبه ما يتحقق به هذا الكسب الحرام . ولما كانت أقوال الشهود فضلا عن افتراق مؤداها عن بعض ما حصله الحكم تقلا عنها مخالفا بذلك ما هو ثابت بالأوراق - لا تكشف في مجموعها عن أن المتهم - ويعمل مهندسا للتنظيم - قد أتى عملا من جانبه يحل أصحاب المبايى الذين لجأوا اليه على معاملته وهو ما عول عليه الحكم في استخلاص أنه انحراف بوظيفته انحرافا يؤدي الى التآميم فقد فسد بذلك استدلاله وأصبح قاصرا عما يحل قضاءه مما يبيح ويستوجب قضاؤه .

( الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٥ ) س ١٦  
( ١٩٦١ )

٢ - يبين من نصوص القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ - أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن نخته المالية عنصرا من عنصاتها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من امكانيات تطوع له الاجترار على معارم القانون مما يسر ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . وهذا هو المعنى الذي عناه الشارع وبينه سواء فيما أورده من نصه أو فيما أقضع عنه من استمداده لقانون الكسب غير المشروع من نظيره القانون الفرنسي الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٩ أو في الأعمال التحضيرية استهدافا للقضاء على الشره الى المال وقلة الأمانة والابقاء على سلامة أداة الحكم وسمته وذلك بإحكام الرقابة على الموظفين ومن في حكمهم من ذوى الصفة النيابية العامة .

( الطن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٥ ) س ١٦  
( ١٩٥٧ )

٨ - متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم ، وكان هذا المصدر من شأنه انتاج الزيادة في ماله فقد انقمت القرينة التي افترضها الشارع ولم يجز من بعده اعتباره عاجزا عن اثبات مصدره .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧ ) .

٩ - متى كانت الزيادة في ثروة الموظف المهم ترجع الى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا كان أو غير مشروع فلا يصح اسنادها بمقتضى القرينة العامة الى الوظيفة .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧ ) .

١٥ - اذا كان الحكم حين دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع اعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده - لم يفصح عن مضمونها - وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخير دليلا على أن ما كسبه غير مشروع . فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق فساد استدلاله وقصور تبسيبه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧ ) .

الى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم يكن يتوقع أحد من الموظفين أو من في حكمهم أن سيجيء وقت يسأل فيه عن مصادر ايراده .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧ ) .

٥ - المراد بمصدر الايراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع هو عموم المورد المالي دون تفاصيل أسبابه ودقائق أسانيده لأنه ليس في مقدور أحد - والقانون ذو أثر رجعي - أن يقدم الدليل المعتبر - عند التنازع - على ملكيته لكل ما لديه بالتحديد مالا مالا .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧ ) .

٦ - أقام القانون - حيازة المال - قرينة على تحقق الملك حتى يرفع عن حائزه العت اذا طوب بتقديم سند ملكيته لكل ما في يده .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧ ) .

٧ - يصح اتخاذ عجز الموظف عن اثبات ما يملكه قرينة مقبولة على أن الزيادة في ماله انما حصلت من استغلاله لوظيفة هي بذاتها من نوع الوظائف التي تتيح هذا الاستغلال .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٥٧ ) .

### كلايب

#### موجز القواعد :

- ١ - جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلاب - عدم قيامها الا اذا كان الكلب مقيدا في السجل الخاص برقم مسلسل - المادة (١) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ .. .. . ١
- ٢ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ - وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات .. .. . ٢
- ٣ - نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرضى الكلب قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمئن وحدها دون القرى .. .. . ٣

#### القواعد القانونية :

للمطعون ضده - هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو احدي هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - للتهمة الثانية - هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات، فإنه يتعين الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم الابتدائي قضى بتفريم المطعون

١ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أن جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب لا تقوم الا اذا كان مقيدا فعلا في السجل المدني الخاص برقم مسلسل .

( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣٦٣/٦/٢٥ س ١٤ ص ٥٧١ ) .

٢ - لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - للتهمة الأولى المسندة

٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفصل الثامن بمقتضى هذا النص والمعاقب عليه طبقاً للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الأماكن الخصوصية بالمدن ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التي قد تأخذ حكمها ، بل يظل الفصل بمقتضى هذا النص خارجاً عن نطاق العقاب عليه .

( الملحق رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ - ص ١٦ )  
( ص ٤٧١ ) .

ضده ما تبنى قرشى عن التهمتين ، وكانت النيابة قد استأنفت هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون قد جاب تطبيق السليم للقانون ، مما يتعين معه نقضه والتقصاء بمعاقبة المطعون ضده بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن هاتين التهمتين .

( الملحق رقم ٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ - ص ١٤ )  
( ص ٥٧١ ) .

٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم

### كيميائية

#### موجز القاعة :

المعارضة في دفع قيمة الكيميائية • لا تقبل • لا في حالتي ضياعها أو تفليس حاملها • المادة ١٤٨ من قانون التجارة • سريان حكمها على الشيك •

#### القاعدة القانونية :

في هذا النطاق قيداواردا على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده - إذا ما صدر بنية سليمة - إلى حق مقرر بمقتضى الشرعة . والأمر في ذلك يختلف عن سائر الحقوق التي لا بد لحمايتها من دعوى ، فهذه لا تصلح مجرد سبيل للإباحة . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بطرود والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فإنه يمكن إلحاق حالتي تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيته ، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل ، ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التي هي الأصل - هي الأولى بالرعاية . لما كان ذلك ، وكان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفعل إليه فإنه يتعين نقضه والإحالة .

( الملحق رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١ - ص ١٤ )  
( ص ٤١ ) .

الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالفاء الحاصل بالتقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . إلا أن ثبت قيدا يرد على هذا الأصل هو المستفاد من الجمع بين حكمي المادتين ٦٥ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٥ عقوبات على أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشرعة ، بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أيضا كان موضع هذا الحق من القوانين المحمول بها - باعتبارها كلا متسقاً مترابط القواعد - يعتبر سببا من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوي عليه من مزاي ، وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة - الذي يسرى حكمه على الشيك - وقد جرى بأنه ( لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الكيميائية إلا في حالتي ضياعها أو تفليس حاملها ) ، فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالتي الضياع وفلاس الجامل يملو على حق المستفيد . وإذا جعل هذا الحق للساحب يباشره بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجه المادة ٣٣٧ عقوبات ، فقد أضحي الأمر بعدم الدفع



( ل )

لائحة السمكة الجديد • لائحة تنفيذية



## لائحة السكة الحديد

## موجز القاعة :

فرض المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - اولهما : تحذير مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالرباط أو حولها - وثانيهما : أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالرباط المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها - طبيعة التحذير تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة - طلب عدم الاقتراب من الرباط يقتضي أن يكون قبل إبان عملية المناورة - علة ذلك : احتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير - إيجاب المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر - مفاد هذا النص : اجتياز الخط - ولو كان منها عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير - وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه الى فئة دون غيرها -

إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك الرباط ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد انهبور فوق الشريط من بين الرباط - تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد -

## القائمة القانونية :

المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه - براءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك الرباط وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين الرباط ، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من الرباط الذي يوجه الى عمال الشحن قبل إبان عملية المناورة ، كما أنه لم يعم بيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ . وكان الحكم قد أقام قضاءه في رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيسا على التفسير الخاطئ للائحة السكة الحديد ، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالرباط أو حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالرباط المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالرباط وحولها بالقرب من القطار ، فإن طلب عدم الاقتراب من الرباط المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضي أن يكون قبل إبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ، والمستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط - ولو كان أمرا منها عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه الى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب

## لائحة تنفيذية

## موجز القواعد :

اللائحة التنفيذية لا تُلغى أو تفسخ نصا أمرا في القانون . عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة - أمثلة -

السلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها - استبعادها منه السلطة من المبادئ الدستورية المتوافقة عليها - مثال

## القواعد القانونية :

١ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية - فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة . ومن ثم فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة الى تطبيق باقى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التى تأخذ حكمها .

( الملحق رقم ٦١ لسنة ٢٥ - جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ - ص ١٦ )  
( الملحق رقم ١١٧٨ لسنة ٢٥ - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٥ - ص ١٦ )

( ص ٨٧٥ )

٢ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بناءً ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضعة عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٣٣ الملغى الذى صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله بتقنين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستنداً فى الأصل الى الاذن العام الذى تضمنه الدستور ولا يمدو الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للاذن العام المستمد من النص الدستورى سالف الذكر . وليس معنى هذا الاذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة للسلطة لاستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تريد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تمنع من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية .

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو اليها الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنته القرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمرک القيسية الدالة على ورود البضائع التى استوردها الى مصر بالعملة الأجنبية التى أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك فى خلال الأجل المحدد يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلاً للأوضاع التى يجب أن تتم عليها عملية التعامل فى النقد الأجنبى والتى يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذى رتبته القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التى ناط بها وزير المالية والتى تضمنها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث اذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التماثل سند القانونى واستوجب العقوبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أماما قالة المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى الا على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلى ذلك من اجراءات ، فمردود بأنه يتناظر والغاية التى تفيهاها الشارع من الحفاظ على مالدى البلاد من عبلة صعبة وأحكام الرقابة على النقد الأجنبى اذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الأجنبية المخصصة للإستيراد قبل التحقق من استعمالها فى الغرض الذى أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشبارع واهداف للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد . كما أن قوله بقصر العقاب على العمليات التى تتم فى الخفاء لا سند له من القانون ازاء عموم نصه . ومن ثم فانه يتعين اعتبار الواقعة جنيحة جرياً على ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الصدد .

( الملحق رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ - جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٥ - ص ١٦ )  
( ص ٧٤٣ )

(م)

أمور الضبط القضائي • مؤسسات عامة • مجاري • مجالس عسكرية • مجرمون أحداث • محاكم  
عسكرية • محاكمة • محال صناعية وتجارية • معاماة • معزرات رسمية • معزرات عرفية • محضر  
الجلسة • محكمة الأحداث • محكمة استئنافية • محكمة الجنائيات • محكمة الموضوع • محكمة النقض •  
محكمة أمن الدولة • مرفق عامة • مراهقات • مسئولية جنائية • مسئولية مدنية • مستشار الإحابة • مصادرة  
مضاهاة • مضبوطات • معارضة • معاون النيابة • مناجرو ومحاجر • مهندسون • مواد مخدرة • موانع الطاق •  
موظفون عموميون • مياه غازية •



## مأمورو الضبط القضائي

### القواعد

١	الفصل الأول : تحديدهم .. .. .
٦ - ٢	الفصل الثاني : اختصاصهم .. .. .
٧	الفصل الثالث : واجباتهم عند تحرير محضر ضبط الواقعة .. .. .
	الفصل الرابع : سلطتهم .. .. .
	الفرع الأول : في القبض .. .. .
١٠ - ٨	( أ ) في حالة الدلائل الكافية .. .. .
١٢ ، ١١	( ب ) في حالة التليس .. .. .
١٣	( ج ) في حالة الإذن به .. .. .
	الفرع الثاني : في التفتيش .. .. .
١٥ ، ١٤	( أ ) في حالة التليس .. .. .
١٦ ، ١١	( ب ) في حالة القبض « إحالة » .. .. .
٢١ - ١٦	( ج ) في حالة الإذن به .. .. .
٢٢	( د ) في حالة تفتيش الأثني .. .. .
٢٣	الفصل الخامس : مقاومة مأموري الضبط القضائي .. .. .

### موجز القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : تحديد مأموري الضبط القضائي \*

مديرو ومأمورو السجون وكلازمهم وضباط مصلحة السجون - من مأموري الضبط القضائي  
كل في دائرة اختصاصه .. .. .

#### الفصل الثاني : اختصاص مأموري الضبط القضائي \*

المادة ٢٣ إجراءات - استثناء من ذلك : انظر الفاضل المصاحف .. .. .  
اختصاص مأمور الضبط القضائي - الأصل أنه مقصور على الجهات التي يؤدي فيها وظيفته .. .. .

تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه - امتداد اختصاصه  
الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها - حقه عند الضرورة  
في تتبع المبرورات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما حوله القانون اياه  
من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق من ظهر اتصاله بالجريمة - صدور إذن  
التفتيش من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المبرورات - قيام الضابط بتنفيذه بعيداً عن دائرة  
اختصاصه - صحيح في القانون .. .. .

مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له - يصححه : اختصاصه  
بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبساً بجريمة وقمت في دائرة اختصاصه - علة ذلك : التفتيش  
عمل من أعمال التحقيق المختص هو به - قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأمور  
الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .. .. .

مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر ابتدأ به  
لاجراء التحقيق - المحضر الذي يحرره مأمور الضبط بناء على هذه الحالة هو مجرد محضر جمع  
استدلالات - للنيابة العامة بعد حفظه رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالفائه .. .. .

لمأموري الضبط القضائي ولرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة  
أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - طبيعة هذا الحق : إجراء إداري - ليس لهم  
تجاوزوه الى التعرض لمراقبة الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة - ما لم يدرك الضابط  
ببعضه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبسب التفتيش -  
قيام التفتيش في هذه الحالة على حالة التليس .. .. .

#### الفصل الثالث : واجباتهم عند تحرير محضر ضبط الواقعة \*

لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي تحرير محضر ضبط الواقعة في مكان اختفاء  
الإجراءات ذاتها - ما ورد بالمادة ٢٤ إجراءات من وجوب تحرير مأمور الضبط محضراً بكل ما يجريه  
في الدعوى من إجراءات مبينة فيه وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها - تنظيمي - لا بطلان على مخالفته .. .. .

## الفصل الرابع : سلطة مأموري الضبط القضائي .

### الفرع الأول : في القبض .

#### ( ١ ) في حالة الدلائل الكافية .

- سلطة مأمور الضبط القضائي ، في القبض على المتهم الحاضر . اذا وجست دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . المادة ٣٤ اجراءات .
- تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل الضبط القضائي التعرض له واستيقافه . أمر موكل لمحكمة الموضوع .
- إباحة المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عدتها حصرا ومنها الجنابات . لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

#### ( ب ) في حالة التلبس .

- التلبس : إباحته لرجل الضبط القضائي الذي يساعد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشيه .
- حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها . يستوى أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي ثعد أسقاطها . ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ويقبض عليه ويفتشيه . مثال .

#### ( ج ) في حالة الاذن به .

- التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي . هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن . دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تقنيا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل ، على ذلك : حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .

### الفرع الثاني : في التفتيش .

#### ( ١ ) في حالة التلبس .

- دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية بمرصه حر صريح منها مع علمها بطرق التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . لمأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأي كيفية يراها موصلة لذلك . عثوره على قطع من المشيش تقو ح منها رائحته داخل عليه سجائر قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة متلبس بها . من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه الى جهة الاختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة إحتراز هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والإستشهاد به أسفر عنه صحيح في القانون .
- تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . اجراءه لا يكون الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . إباحة القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت امارات قوية في وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله . ضبط أحد المتهمين ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة . إرشاد هذا المتهم عن منهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه . اجراء صحيح في القانون . على ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحترازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم - دليل على مساهمته فيها - وأن يدخل منزله لتفتيشه . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .

راجع أيضا : مأمور الضبط القضائي .

( القاعدة رقم ١١ ) .

#### ( ب ) في حالة القبض .

راجع : مأمور الضبط القضائي .

( القاعدة رقم ١١ ) .



(ج) في حالة الاذن به .

صدر اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجرائه ، ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض ، لما بيح الاجراءين من تلازم .

لا يجوز لغير من عينه من مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه . ولو كان ذلك بطريق التنب من المأمور المعين ، ما دام الاذن لا يملكه هذا التنب .

طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له به . تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . له أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به . حقه في الاستعانة بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكون على مرأى منه وتحت بصره . أمثلة . . . ١٦ - ١٩

صدر اذن النيابة بتفتيش متهم . لمأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . ليس للمتهم الاحتجاج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان غير المحدد بأمر التفتيش . طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام باجراءات الضبط والتفتيش .

حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه . لرجال الشرطة مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الطرق العامة . . . ٢٠

طريقة اجراء التفتيش متروكة لرأى القائم به . لا ترتب على الضابط اذا رأى دخول المنزل المأذون بتفتيشه من سطح منزل مجاور له ولو كان في استطاعته دخوله من بابه . . . ٢١

(د) في حالة تفتيش الأتني .

وجوب أن يكون تفتيش الأتني بمعرفة اني ينوبها ذلك مأمور الضبط القضائي . المادة ٤٦ - اجراءات . مراد الضمارع من اشتراط تفتيش الأتني بمعرفة اني عندئذ يكون مكان التفتيش من الخواص الجنسانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها : هو الحفاظ على عورات المرأة التي تحدث حياما اذا مسبت . مثيال . . . ٢٢

الفصل الخامس : مقاومة مأموري الضبط القضائي .

اباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي اذا ما تجاوز القانون - حتى تتوافر - حينئذ - اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . مثال . . . ٢٣

## الفصل الثاني : اختصاص مأموري الضبط القضائي .

٢ - اذا كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أنه من المقرر أيضا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم - المأذون له قانونا بتفتيشه - أثناء قيامه بتنفيذ اذن التفتيش على شخصه : في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن احراره جوهر مخدرا ومحاولة التخلص منه ، فإن هذا الظرف الاضطرابي المفاجئ يجعله في حل من مباشرة تنفيذ اذن النيابة بالتفتيش قايما بواجبه المكلف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، اذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين ازاء المتهم

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول : تنفيذ مأموري الضبط القضائي .

١ - تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم السجون على أنه يكون لمدير ومأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون صفة مأموري الضبط القضائي كل في دائرة اختصاصه ، ما مقتضاه أن يكون من واجبهن طبقا لتصوص المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبيها في دائرة اختصاصهم وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وأن يسمعوأ أقوال من لهم معلومات في الوقائع الجنائية وسؤال المتهمين فيها ، كما أن من واجبهن أيضا أن يشتا جميع الاجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم .

( الملن رقم ٣٧٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٣/١/١٦٦١ م ١٢ م ١٦٨٨ .

يحرزه مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدالات لا محضر تحقيق فاذا ماقررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلقاء هذا القرار ، اذ أن أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريره النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار اليها . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في الدعوى المسائلة قرارا اداريا - يجوز لها المدول عنه ورفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بإلقائه ، فانه لم يخطئ صحيح القانون .

(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ ص ١٦ ص ٨٨٥ )

٦ - الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة هذا الحق لمأموري الضبط القضائي . وهو اجراء اداري مقيد بالعرض سالف البيان ولا يجاوزه الى التعرض الى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المخلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرارها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلي الطائن عن الجواهر المخدرة والقائواها على الأرض دون اتخاذ أى اجراء من ضابط المباحث - الذى كان دخوله المقهى مشروعا على ما سلف بيانه - يعتبرانه حصل طوعية واختيارا مما يرب قيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض . فان النعى على الحكم يكون فى غير محله .

(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ ص ١٦ ص ٩٧٤ )

**الفصل الثالث : وجباتهم عند تحرير محضر ضبط الواقعة**

٧ - تنص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أنه « يجب أن تثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائي فى محاضر موقع عليها منهم بين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها »

النوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه فى غير دائرة اختصاصه مادام قد وجده فى ظروف تؤكد احراره الجواهر المخدرة . فاذا كان الثابت أن حالة الضرورة - التى وصفها الحكم المطعون فيه - قد أوجدتها المتهمة « الطاعنة » بمنعها وهى التى دعت الضابط الى القيام بضبطها وتفتيشها فان ما اتفذه من اجراءات قبلها يكون صحيحا وبالتالي يكون الدفع بالبطالان لا أساس له من القانون .

(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ ص ٣٩٠ )

٣ - لما كان ما اجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه انما كان فى صدد الدعوى ذاتها التى بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها فى اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وان اختلفت الجهات التى يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة فى تتبع الموقوفات المتحصلة من جريمة السرقة التى بدأ تحقيقها وأن يجرى كل ما خوله القانون اياه من أعمال التحقيق سواء فى حق المتهم بالسرقة أو فى حق الطاعنين على أثر ظهور اتصاها بالجريمة . لما كان ذلك ، وكان الاذن الذى صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط الموقوفات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فان قيامه بتنفيذه يكون صحيحا فى القانون .

(الطن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٥ ص ١٤ ص ٩٧ )

٤ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى فُتس منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت فى دائرة اختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به . وقيام النيابة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى تقود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ص ١٤ ص ٤٦٠ )

٥ - مجرد احالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائي لا يبعد انتدابا له لاجراء التحقيق اذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب التنب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم كان المحضر الذى

المطعون ضده وعثر أمامها على أرضية الحجره على قطعة أفيرن عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فمثر بحبيب « بنطلونه » على لفافة بها أفيرن ، فان قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون اجراء صحيحا فى القانون ، ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجره فى مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمة فيها كعامل أو شريك وأن يفتشه . هذا فضلا عن أن وجود المطعون ضده مع المأذون بتفتيشها فى مسكنها الصادر الاذن بتفتيشه على مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت عثور الضابط على المخدر وقول المأذون بتفتيشها ان المخدر المضبوط يخص المطعون ضده انما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا الى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى الى حكم المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أباحت المادة ٣٤ لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها حصرا ومنها الجنائيات ، ومؤدى ما تقدم أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو فى غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريب فى أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز له فيها القبض عليه قانونا اعمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون .

( الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣٤٢/٤/١٢ من ١٥ س ٢٧٨ )

#### ( ب ) فى حالة التلبس .

١١ - التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه ومسكته بشير اذن من النيابة العامة . ولما كانت مساهمة المطعون ضده فى هذه الجريمة قد ثبتت لمأمور الضبط من اقرار المتهم الاول بذلك على أثر ضبطه فى تلك الجريمة التلبس بها ، فان الحكم المطعون فيه اذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى

مما يستفاد منه أن القانون وان كان يوجب أن يحرق مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجره فى الدعوى من اجراءات مبيتا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها الا أنه لم يوجب عليه أن يحرق المحضر فى مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطالان .

( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/١/١١ من ١٦ س ٣٦ )

#### الفصل الرابع : سلطة مأمورى الضبط القضائي .

##### الفرع الأول : فى القبض .

##### ( ١ ) فى حالة الدلائل الكافية .

٨ - تنص المادة ٣٤ اجراءات على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارح حصرا ومنها الجنائيات . والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التى تقرها غرفة الاتهام . فاذا رأت الغرفة فى حدود سلطتها التقديرية - وفى خصوص الدعوى المطروحة - أن محاولة المتهم ، الذى لم يكن مأذونا بتفتيشه، الهرب من المقي أثناء مدهامة الضابط لها ليس فيها ما ينبئ بوقوع جريمة متلبس بها كما هى معرفة به فى القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا فانها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى محله ويتمن رفض الطعن .

( الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣٦٢/٤/٢٤ من ١٢ س ٤٢٢ )

٩ - ان تقدير المظاهر التى تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتى تمسوغ لرجال الضبط القضائي تعرضه له واستيقافه اياه ، هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الاجراء الذى يباشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها .

( الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٣/١٢/٢ من ١٤ س ٨٧٢ )

١٠ - اذا كان الثابت مما أورده الحكم يباغا للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهمه - الصادر اذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها - وجدها جالسة ومهما

**الفرع الثاني : في التفتيش .**

**( ١ ) في حالة التلبس .**

١٤ - لما كان الضابط الذي فتش منزل المتهم الثانية قد دخله وقتشه بوجه قانوني بناء على رضا حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . فإن هذا الاذن يبيح له أن يجري تفتيش مسكنها في كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك . ومتى كان قد تبين - أثناء التفتيش - وجود غلبة سحائر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المروق ، وظهر عرضاً أنها تحتوى على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته ، فانه بذلك يكون حياض جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأمور للضبطية القضائية يباشر عملاً من حقه اجراءه قانوناً ، وأن يقدمه الى جهة الاختصاص وأن يقبض على الطاعن الذي وجبت من الدلائل والمظاهر ما يبنى به ذاته عن اتصاله بجريمة احراز هذا المخدر . ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ س ٤٦٠ ) .

١٥ - الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجراءه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها وانما أباح القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تعيد في كشف الحقيقة بمنزله ، ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم ضبط ضبطاً قانونياً محرزاً لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحاً في القانون اذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده

بطلانه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانوناً يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ س ١٥ س ٢٧٨ ) .  
( والطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ س ٢١ ) .

١٢ - من المقرر أن حالة التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفي لتوافرها أن يكون شاهداها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً . وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد استقاطها مادام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لمأموري الضبط القضائي أن يلتقطها . ومتى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض ذات اللقافة التي التقطها وتحقق مما تحتوى عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه ، فإن الطاعن يكون بما فعل قد أوجد الضابط ازاء جريمة احراز مخدر متلبس بها ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الاجراءات ما ادعاه من أنه قصد بقاء اللقافة ابعادها عنه .

( الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ س ١٥ س ٥٩٢ ) .

**( ج ) في حالة الاذن به .**

١٣ - الأصل أن التفتيش الذي يعمره القانون على مأموري الضبط القضائي انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقباً لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص ، فانه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ س ٥٩٢ ) .

١٧ - تنفيذ اذن التفتيش موكول الى القائلين به  
يجرونه بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه . فلأمور  
الضبط القضائي في سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها اذن  
يستعين برؤوسيه على الوجه الذي يراه محققا للغرض من  
التفتيش . ومن ثم فان اطلاق الشرطي السرى النار على  
اطارات السيارة لاستيقاظها تنفيذاً لأمر رئيسه الضابط عندما  
شاهدها تحاول الفرار بعد أن أطلق هذا الأخير النار على  
اطاراتها أمر لا غبار عليه قانوناً . فإذا ما توقفت السيارة  
وانطلق منها الطاعن حاملاً لصافه محالوا لقائه في

الترعة المجاورة : فان تعرض الشرطي المذكور له للحيلولة  
دون فراره والتخلص من جسم الجريمة واكراهه على  
التوقف حتى لحق به الضابط للكشف عن حقيقته بعد أن  
وضع نفسه موضع الشبهات والريب ، لا يكون باطلا .  
وإذا ما شاهد الضابط كل ذلك وأدرك ما تدل عليه تلك  
الظروف التي تنبئ بذاتها عن صلة الطاعن بالجريمة -  
فان من حقّه والجريمة تعد في حالة تلبس جاء كشفه عن  
طريق مشروع أن يقبض على الطاعن وأن يضبط المخدر  
الذي القى به .

( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤  
ص ٧٠٠ )

١٨ - من المقرر قانوناً أن لأموري الضبطية القضائية  
إذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا  
ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك  
بطريقة بعينها ، ماداموا لا يخرجون في اجراءاتهم على  
القانون . فلا تشرّب على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام  
به لتنفيذ الاذن من طرق باب منزل الطاعن والاعلان عن  
شخصيته ثم النظر الى داخل المنزل من خلال واجهة بابه  
الزجاجية ليتبين علة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه  
في ملكك التهم - ولما كان الحكم لم يمول بصفة أصلية  
في القضاء بالأدانة على دليل مستبد من قيام حالة التلبس  
بالجريمة حال ارتكابها كما شاهدها الضابط ، بل على  
ما أسفر عنه التفتيش المأذون له بإجراءه من ضبط المخدر  
في حيازة الطاعن . فان النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق  
القانون والفساد في الاستدلال في غير محله .

( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤  
ص ٧١٥ )

تأسيساً على بطلان تفتيش منزلة يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩ من ١٥  
ص ٦٥٦ )

(ب) في حالة القبض .

« احواله »

(ج) في حالة الاذن به .

١٩ - الأصل أنه لا يجوز لعير من عين بالذات من  
مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه ولو  
كان ذلك بطريق التدب من المأمور المعين ما دام الاذن  
لا يملكه هذا التدب ، الا أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة  
الى رجل الضبط المأذون له به بحريتها تحت اشراف سلطة  
التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل  
التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون  
له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي  
أو بغيرهم من رجال السلطة الصامة بحيث يكونون على  
مرأى منه وتحت بصره . واذا كان الثابت من مدونات  
الأمر المعلوم فيه أن مأمور الضبط المعين بذاته في اذن  
الضبط والتفتيش قد انتقل بصحبة الكونستابل والمخبر  
السرى تنفيذاً لهذا الاذن وتدب أولهما بالقبض على المأذون  
بتفتيشه ( المأمور ضده ) لعين حضوره بالسيارة التي  
يستقلها بعد أن أفهمه بأنه هو الذي سيتولى بنفسه تفتيشه  
حال ضبطه وأن المخبر حين توجه لضبط المأمور ضده في  
حضور الكونستابل أسقط المأمور ضده لفافة من يده بعد  
القبض عليه ، واستخلص الأمر من ذلك بطلان هذا الاجراء  
بقوله انه يعد تدباً بالقبض صدر ممن لا يملكه - وذلك  
دون أن يعرض لحق مأمور الضبط المأذون له بالقبض  
والتفتيش في اجرائها بالطريقة التي يراها محققة للغرض  
منها ومدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ اذن  
التفتيش أو مجاوزته هذا القدر ، ومن ثم يكون ما أورده  
الأمر من تقارير قانونية - دون أن يفتن لذلك الحق -  
قد جاء مخالفاً للتأويل السليم للقانون ، مما ينعين معه نقض  
الأمر المعلوم فيه وإعادة الدعوى الى مستشار الاحالة  
المختص .

( الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤  
ص ١٥٨ )

( د ) في حالة التفتيش الأتشي •

٢٢ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « اذا كان المتهم أتشي وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أتشي يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي ». ومراد القانون من اشتراط تفتيش أتشي بمعرفة أتشي عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش صياها اذا مست . ولما كان ما قام به الضابط من امساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفي فيه المدخري ينطوي بلا شك على مساس بصدر المرأة الذي يعتبر من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملازمة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع بظلال تفتيش المطعون ضدها للأسباب انشاعة التي أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ س ٦٦٨ )

الفصل الخامس : مقومة مأموري الضبط القضائي •

٢٣ - أباح القانون في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي اذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالامساك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفي فيه المخدر محدثاً بجسمها العديد من الاصابات يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية في حالة تبيح لها مقاومة استتمالاً لحق الدفاع الشرعي عن النفس وانتهى من ذلك الى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدي على الضابط . فان التمس على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس متعيناً للرفض .

( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ س ٦٦٨ )

١٩ - صدور اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضي لتنفيذ الحد من حريته بالقدر اللازم لاجرائه ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمراً صريحاً بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم . ولما كانت المحكمة قدردت سلامة ما اتخذته الضابط من اجراءات بقصد سرعة ضبط الطاعن بتقسيم أفراد القوة للبحث عنه في أماكن مختلفة من البلدة واحضاره فور العثور عليه ليجري تفتيشه بنفسه ، وكان لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر اليه بمرءوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ، فان ما أجراه رجال الشرطة السريين من امساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده الى الضابط المتدب للتفتيش حيث قتشه بنفسه ، هو اجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٣ س ١٤ س ٧٤١ )

٢٥ - من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المتدب لاجرائه أن ينفذه عليه أنبأ وجدبه ، ولا يحق للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام باجراءات الضبط والتفتيش ، لأن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية انما شرعت لمصلحة صاحبه والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح .

( الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣ س ١٤ س ٨٥٦ )

٢١ - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذوناً به قانوناً فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، ومادام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان في الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تثرى عليه في ذلك .

( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ س ٥٩٧ )

مؤسسات عامة

موجز القواعد :

- مؤسسة مديرية التحرير • مؤسسة عامة - موظفوها يعملون في حكم الموظفين العموميين •
- تمتد اليهم الحماية الخاصة المنصوص عنها في المادة ٦٣ اجراءات بشأن رفع النعوى الجنائية ..
- الشركة العامة لاستصلاح الأراضي • الحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي • بقاؤها متمتعة بشخصية ممنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة • افصاح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون ٣٢

لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين المأمنين . اعتبارهم في حكم الموظفين المأمنين في صدد جريمة الرشوة . موظفو المؤسسات العامة . اخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .. .. ٢

مؤسسة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، فهي ليست مصلحة من مصالح الحكومة . عدم إعفائها من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى اعمالاً لنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .. .. ٣

#### القواعد القانونية :

١ - مؤسسة مديرية التحرير مؤسسة عامة ، وموظفوها يمدون في حكم الموظفين العموميين من حيث خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به حكم خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو بالوائح التي يضعها مجلس الإدارة ، كما تنطبق عليهم الحماية الخاصة التي أسبغها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص في الفقرة الثالثة على أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . وهذه الحماية تمتد الى جميع العاملين في الوظيفة العامة تحقيقاً لمراد الشارع الذي أفصح عنه في المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة .

(الطن رقم ٢٤٠٦ سنة ٢٦ جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٦٦٤ )

٢ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها واقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان

مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة الا في مسائل محدودة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين المأمنين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعامل الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين أخضعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقاً لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة اذ أضاف المشرع الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحددة نصت على أنه يعد في حكم المرتضى « الموظف العمومي » مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بتصيب ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن الطاعن وهو يعمل سابقاً بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفاً أو مستخدماً عمومياً ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعه من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٤٩ )

٣ - تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » . ولما كانت مؤسسة النقل العام - الطاعة - تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهي

## التقدير صححا في القانون .

الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٠ - ص ١٦  
٣٣٢ •

مبان

راجع : بناء وتنظيم

متشردون ومشتبه فيهم

راجع : اشتباه •

من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فان حكم المادة ٥٥ ساقطة الذكر لا ينصرف اليها ولا تنفى بالتالى من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعة بمناسبة خسرانها استئناف الحكم الابتدائي بالتعويض البالغ مقداره ألفى جنيه ، وهو كل ما ينصب عليه نعى الطاعة بصد

## مجارى

## موجز القواعد :

تسديد المالك الرسم واحطاره من السلطة المختصة باعتماد الرسومات الهندسية المقدمة والترخيص له بالبدء في العمل ومقاها لا يعنى سوى الموافقة على البدء في تنفيذ التركيبات طبقا لتلك الرسومات • عليه اذا ما أخل العمل في ضونها احطار لجهة المختصة بذلك لتجرى المعالجة الواجبة وتولى بنفسها • في حالة صلاحية التريبات ومطابقتها للقانون - عملية ايصال المبنى بالمجرى العام وانشاء الوصلة اللازمة لذلك

الزام القانون المالك بابياع مواصفات فنية واجراءات صحيحة عند انشاء التركيبات والاقجهزة انصحية الداخلية • على المحكمه قبل ان تطرح الدليل المستند من شهادة محرر المحضر وما اثبت به بدعوى عدم تبيانه ماهية المخالفات الفنية التي رآها والاقراءات الصحية التي اهل انهم في تنفيذها ان تمحص الدليل المطروح عليها وان تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وبمعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء احكام القانون والقرارات المنفذة له والا كان حكمها معيبا يسا يستوجب نقضه

## القواعد القانونية :

والقرارات المنفذة له ثم تقوم بنفسها - فيما لو ثبت لديها أن التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية في حالة مرضية ومطابقة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له - بعملية ايصال المبنى بالمجرى العام وانشاء الوصلة اللازمة لذلك على نفقة المالك .

الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ - ص ١٦  
٣٦ •

٢ - لما كان الواضح من نصوص القرار الوزاري رقم ١٢٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرارين الوزارين رقمي ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ - أنه تضمن في اسهاب مواصفات فنية واجراءات صحيحة ألزم المالك اتباعها عند انشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية ، فانه كان لزاما على المحكمة - قبل أن تطرح الدليل المستند من شهادة محرر المحضر وما اثبت به بدعوى عدم تبيانه ماهية المخالفات الفنية التي رآها والاقراءات الصحية التي اهل المطعون ضده في تنفيذها - أن تمحص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وبمعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام

١ - مؤدى نصوص المواد ١ و ٢ و ١١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن صرف مياه المباني والمواد المتخلفة في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ وقرار الشؤون البلدية والقروية الرقم ١٢٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام ذلك القانون المعدل بالقرارين الوزارين رقمي ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ - أنه اذا ما تقدم المالك أو نائبه الى الجهة المشرفة على شؤون المجارى بطلب للترخيص له بتوصيل ملكه بالمجارى العامة وأرفق به كافة الخرائط المساحية والرسومات الهندسية وغيرها من المستندات التي يتطلبها القانون ، فان هذه الجهة تتولى ابتداء فحصه من النواحي الهندسية والفنية والصحية حتى اذا ما تحقق لديها مطابقتها لأحكام القانون والقرارات المنفذة له اعتمدت الطلب والرسومات المرفقة به وأخطرت المالك بالموافقة على البدء في تنفيذ الأعمال والانشاءات المبينة بتلك الأوراق والمستندات وفي الحدود الواردة بها ، وأنه اذا ما أتم المالك التركيبات اللازمة تمين عليه احطار الجهة المختصة بذلك لتندب مندوبا عنها لمعاينتها والتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للرسوم المعمدة وأحكام القانون



القانون والقرارات المنفذة له . أما وهى لم تفعل فانها  
تكون قد قضت فى الدعوى دون أن تمحص الأدلة القائمة  
فيها وبغير أن تحيط بكل جوانبها عن بصر وبصيرة مما يعيب  
الحكم ويستوجب نقضه .  
الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق • جلسة ١١/١/١٩٦٥ • ص ١٦ •  
ص ٣٩ •

## مجالس عسكرية

راجع : محاكم عسكرية •

## مجرمون أحداث

موجز القواعد :

- المبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التى تنور بمناسبتها مسألة العود - لا بالنظر  
الى الحكم السابق .. .. .  
اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة الصغير الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة • المادة ٣٤٤  
١ ج • قضاء محكمة الجنابات بعدم اختصاصها رغم تجاوز التهم سن الحدث • خطأ .. .. ٢

القواعد القانونية :

٢ - محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير  
الا اذا كان عمره اقل من خمسة عشر سنة كاملة يوم وقوع  
الجريمة المسندة اليه طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات  
الجنائية . فاذا كان التهم قد تجاوز هذه السن فان محكمة  
الجنابات تكون قد اخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص ،  
مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، مما  
يتعين منه نقض الحكم .

( الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٦١ ص ١٢  
ص ٩١٦ ) •

١ - ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وقت الحكم  
عليه فى جنحة السرفة - مما لا يجوز معه تطبيق أحكام  
العود عليه - فى غير محله ، لأن الأصل فى تطبيق أحكام  
العود هو بالوقت الذى يجرى فيه تطبيقه بالنسبة الى  
الجريمة الأخيرة التى تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت  
صدور الحكم فى الجريمة المتخذة أساسا للعود .

( الطن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦١ ص ١٢  
ص ٢٠٢ ) •

## محاكم عسكرية

- الفصل الأول : حجية أحكامها .. .. . ٢ ، ١  
الفصل الثانى : الطعن فى أحكامها .. .. . ٣

موجز القواعد :

الفصل الاول : حجية أحكامها •

- المجالس العسكرية هى محاكم قضائية استثنائية - حكمها - نهائيا - فى احدى الجرائم  
المسكورية • يجوز قوة الشيء المقضى • اثر ذلك • إعادة المحاكمة عنها امام المحاكم العادية • لا تجوز •  
الازدواج فى المسئولية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتناذى به العدالة .. .. ١  
الدفع امام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية •  
هو مانع - ان صح - من إعادة المحاكمة • اغفال تحقيقه أو الرد عليه • قصور .. .. ٢

الفصل الثانى : الطعن فى أحكامها •

- احكام المحاكم العسكرية • الطعن فيها • من اختصاص السلطة القائمة على اجراء الاحكام  
العرفية دون المحاكم العادية .. .. . ٣

القواعد القانونية :

الفصل الأول : حجية احكامها .

١ - الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الاحكام العسكرية رأى الشارع فيها اختلالا بانواجبات المفروضة على الاشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين . وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس اعادة النظر في قرارات واحكام المجالس العسكرية من ان « المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو احكامها أمام أى هيئة قضائية أو ادارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون » .

قصد الشارع من ذلك تبين ما للاحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الاحكام القضائية ، ويرتّب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام

جهة قضائية أخرى ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتأتذى به العدالة .

( الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٢ )

٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٣٦ - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ )

الفصل الثاني : الطعن في احكامها .

٣ - لم يجعل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية للمحاكم العادية أى اختصاص بصدد الاحكام التى تصدر من تلك المحاكم فيما يرفع عنها من طعون - بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية .

( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦١ ص ١٢ )

محاكمة

راجع : اجراءات المحاكمة .

محال صناعية وتجارية

موجز القواعد :

- ١ الحكم الفيابى الصادر تطبيقا لاحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المكلفة للراحة والمهرة بالصحة والخطرة - لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وان جاز استئنافه . خروج من عداد الاحكام الفيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ اجراءات - بدميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ اجراءات بشأن الحكم الصادر في الغيبة والمعتبر حضوريا . لا يثنى عن ذلك علم المتهم بصدره عن طريق رفعالمعارضة فيه . علة ذلك : متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هوالدليل القانونى على حصول هذا الاجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه
- ١ عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٢٠ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه . نزول المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها - خطأ في تطبيق القانون - وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بانزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها
- ٢ محال عمل الاقفاص والسلال وتشغيل الميزان - دخولها في نطاق احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذى يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها
- ٣ التزام اصحاب المحال الخاصة بصنع وتداول المواد الضدائية أو المشروبات أن يقسموا الممال المستجدين لكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتصحيحهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم والا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل - قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون المذكور - انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون اصحاب المصانع
- ٤

من الأمر أن تكون المطعون ضدها قد علقت بصدور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسمى القانون شكلا خاصا لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الاستئناف شلالا يكون صحيحا فى القانون .

( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/١٥ س ١٥  
س ٨٢٦ ) .

٢ - نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه « كل من أدار محلا مسكوما باغلاقه أو ازالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإدارى يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن ازالة المحل أو إعادة اغلاقه أو ضبطه بالطريق الإدارى » ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الغرامة المقررة على المتهمين من عشرة جنيهات الى مائتى قرش ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهات مما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإزالة حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة على المتهمين من مائتى قرش الى مائة جنيهات .

( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/١٥ س ١٥  
س ٨٢٦ ) .

٣ - يجرى نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى . ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعدل فى ذلك الجدول بالاضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه الى آخر ... » والمستفاد من مراجعة القسم الثانى من الجدول المشار اليه أنه نص بالبند ١٢٥ منه « على محال عمل الاقفاص

١ - فرق قانون الاجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص فى المادة ٤٥٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الضرورية والأحكام النهائية التى يجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم النهائي ، ونص فى المادة ٤٥٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضوريا واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها . ذلك بأن هذه الأحكام على ما يبين من التعاريف البرلمانية والمذكورة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - غاية فى حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون أن يكون بدء ميعادها من تاريخ اعلان المتهم بها . ولما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص فى المادة ٢١ على أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » واذ كان الحكم الابتدائى النهائي الصادر بالتطبيق لأحكام هذا القانون لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه فإنه يخرج من عداد الأحكام النهائية المنصوص عليها فى المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات والتى تقتصر على تلك التى يجوز المعارضة فيها ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وانما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به أخذا بما نص عليه فى المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر فى غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ، اذ أن كلا من هذين الحكمين غايى فى حقيقته لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه اطلاقا فى مواد الجنيح . ولما كان يبين من الاطلاع على الفقرات المضمومة أن الحكم النهائي الابتدائى الصادر بادانة المطعون ضدها لم يعلن اليها بعد فإن استئناف المطعون ضدها لهذا الحكم - وان كانت قد قررت به قبل سريان مواعيد استئنافه بالاعلان - يكون صحيحا وفى مواعيد القانونى . ولا يغير

٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الملحق بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات والتي يندرج تحتها مصنع المطعون ضده « مصنع فرز وتجفيف البصل » أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طيبا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم - وتعاقب المادة ١٧ من هذا القانون كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالعقوبات المبينة به . ومن ثم فإن إلحاح المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تقديم إحدى الماملات لمكتب الصحة للكشف عليها طيبا تأسيسا على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - ولا محل للاحتجاج في هذا الشأن بقرار وزير الصحة رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٦٠ اذ أن هذا القرار خاص بالفعل المسند إلى العامل ولا شأن له بما أسند إلى صاحب المصنع .

المن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦  
س ٣٨

والسلاسل وتشغيل الخيزان » مستقلة عن كل من وورش التجارة الضخمة الواردة بالبنـد ٣٨ من القسم الأول من الجدول وورش التجارة البسيطة التي يعمل بها عادة أكثر من معلم وصية المنصوص عليها بالبنـد ٤٣ من القسم الثاني منه . ومن ثم فإن تلك المحال إنما تدخل في نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها حتى لا يترتب على مباشرتها لنشاطها اضرار بالصحة أو اطلاق للراحة أو اخلال بالأمن وذلك بالنسبة إلى من يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها . ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة مخالفا لما تقضى به المادة الأولى من القانون سالف الذكر والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يصيب الحكم بما يستوجب نقضه .

المن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٥ س ١٦  
س ٣٥٩

٤ - أوجب قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم

### محال عامة

#### موجز القواعد

- ١ مستغل المحل ومديره والمشرع على الأعمال فيه مسئولون معا عن أي مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . المادة ٣٨ من القانون المذكور . مثال
- ٢ مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال
- ٣ نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القانونين على أمر هذه المحال أم من يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه : مقامه على قصد جنائي مفترض قانونا . مسئولية لاعب القمار . تطلبها قيام التهم بعمل إجرامي . هو فعل اللعب في ذاته
- ٤ إخضاع المحال التي يشهدها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - لحكم المحلات العامة . مثال بشارع محل كواء . . . . .
- ٥ خلو المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ما يوجب أو يجيز الطلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور . قضاء المحكمة بخلق المحل لمخالفة حكم المادة ١٥ سالف الذكر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحة بالفاء عقوبة الطلق . مثال . . . . .
- ٦ خضوع المحال التي يشهدها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . مثال بالنسبة لمحال طلاء النحاس . . . . .
- ٧ الأمور الضبط القضائية وأرجل السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعة هذا الحق : إجراء إداري . ليس لهم تجاوزوه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المخلفة غير الظاهرة . ما لم يدرج الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفحيش

القواعد القانونية :

١ - متى كان الحكم قد أثبت أن اللعبة التي كان يزاولها رواد المقهى هي لعبة « الكوتكان » وهي من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً في المقامرة على طعام أو شراب فمنه مستحق الاداء لصاحب المقهى أو على أى شيء آخر يقوم بهال ، وكانت المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر تنص على أن يكون مستغل المحل ومديره والمشرّف على الأعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولية أقامها الشارع وافترض بها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة السماح بلعب القمار بالمقهى تأسيساً على أن لعب الورق لقاء دفع الخاسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة ، وعلى أنه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجريمة - غير صحيح في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٠ ص ١٤ )

( والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٠ لم ينشر )

٢ - مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - أن مائة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهريّة تحول بينه وبين الإشراف على المحلل ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت « لعبة الكومي » التي كان يزاولها اللاعبان بمقهى المطعون ضده مقابل ثمن المشروبات من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات العمومية طبقاً للمادة ١٩ من القانون السالف الإشارة إليه وقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتباره مستغلاً للمقهى يكون مسئولاً عن هذه المخالفة مسئولية مفترضة طبقاً لحكم المادة

٣٨ سالف الذكر ، سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقامرة أم لا .

( الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ص ١٥ )

٣ - نصت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة عن لعب القمار في المحلات العامة بقولها « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تفتبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة » . وقد جاء هذا النص عاماً لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى - ومن ثم فإنه ينطبق على الكافة سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يزاولونها وزاولون فيها لعب القمار . فالمنع المتبادر فمه من عبارة النص يدور مع علته التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها عملاً مؤثماً في مستغل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه تلك المسئولية التي أوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها على قصد جنائي مفترض قانوناً ، خلافاً لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام التهم بعمل إيجابى هو فعل اللعب في ذاته .

( الطعن ١٠٠٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ص ١٥ )

٤ - نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات العامة على أنه « لا يجوز في المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الفناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع الا بترخيص خاص من الإدارة العامة للوائح والرخس أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير ... الخ . » كما نصت المادة ٤٠ من القانون المذكور على أنه « في تطبيق المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التي يشاها الجمهور محالاً عامة » . وبين من تقضى المصدر التشريعى لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة ١٥ مكرراً ثالثة الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال في تلك المحلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحلات التي يشاها الجمهور من أى نوع كانت - ومن

١٥ مكررا ثالثا الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال في تلك المحال بغير ترخيص وسرانا هذا الحكم على جميع المحال التي يشاها الجمهور من أي نوع كانت، ومن مراجعة الأعمال التحضيرية للمصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحال العمومية الذي حل محل القانون السابق - والى بالقانون العالي - أن المشرع تشف عن مراده بجلاء وتضييه اخضاع المحال التي يشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ سالفتي البيان - لحكم المحلات العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فإن محل طلاء النحاس المدد لاستقبال الجمهور لغرض طلاء أوانيتهم النحاسية هو مما يجري عليه حكم المادة ٤٠ آفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه .

(الطن رقم ١٤٦ سنة ٢٥ ن . جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦٨ ص ٧٧٢)  
٧ - الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة هذا الحق للأمرى الضبط القضائي . وهو إجراء ادارى مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوز الى التعرض الى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بعينه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلي الطاعن عن الجواهر المخدرة والقائوا على الأرض دون اتخاذ أى إجراء من ضابط المباحث - الذى كان دخوله المتهى مشروعا على ما سلف بيانه - يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب قيام حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والتقبض فان النعى على الحكم يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٤٣ سنة ٢٥ ن . جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٧٤ )

مراجعه الأعمال التحضيرية للمصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحلات العامة الذى حل محل القانون السابق واللى بالقانون العالي - أن المشرع تشف عن مراده بجلاء وتضييه اخضاع المحال التي يشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ سالفتي البيان - لحكم المحلات العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فإن محل الكواء المدد لاستقبال الجمهور لغرض كى ملاسه هو مما يجري عليه حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه .

(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٦٤ ص ١٥ ص ١٤٤ )

٥ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن المحل سبق ترخيصه للمتهمة الثانية وانها أجرتة للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك أن تلك المتهمة قد تنازلت له عن اداوة المحل ، الأمر الذى كان يتعين منه على المطعون ضده طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ اجراءات نقل الترخيص اليه والا حق عقابه طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالحس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبفرامة خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٦ من القانون - وهى التى تتناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالعلق - قد خلت مما يوجب أو يعيز العلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر . فان الحكم اذ قضى بخلق المحل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمن نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة العلق .

(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٥٨٨ )

٦ - تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه « في تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ تعد المحال التي يشاها الجمهور محالا عامة » . ويبين من تقصى المصدر التشريعى لهذه المادة - وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة

#### محاماة

#### القواعد

١ . . . . .

التصل الأول : سريان قانون المحاماة من حيث المكان  
الفصل الثاني : التقيد بجدول المحامين .

١٥ - ٢	الفرع الأول : شروط القيد
١٦	الفرع الثاني : احتساب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة
١٧	الفرع الثالث : نقل القيد من جدول المحامين أمام المحاكم الشرعية الى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية
١٨	الفرع الرابع : نقل القيد الى جدول غير المشتغلين
١٩	الفرع الخامس : إعادة القيد الى جدول المحامين المشتغلين
٢١ ، ١٠	الفرع السادس : المحو من القيد
٢٤ - ٢٢	الفرع السابع : الاستبعاد من الجدول وأثره

### الفصل الثالث : قرارات لجنة قيد المحامين .

٢٥	الفرع الأول : ما هيئتها
٢٧ ، ٢٦	الفرع الثاني : الطعن فيها
٢٢ - ٢٨	الفصل الرابع : حضور محام مع المتهم
٢٣	الفصل الخامس : قبول المحامين الشرعيين أمام النقض
٣٧ - ٣٤	الفصل السادس : توكيل محام للطعن بالنقض وتوقيعه على أسباب الطعن
٣٨	الفصل السابع : واجبات المحامي

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : سريان قانون المحاماة من حيث المكان .

القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . سريانه من حيث المكان . هو مقصور على تنظيم المحاماة في القطر المصري . طلب المحامي نقل اسمه من جدول المحامين بالأقليم السوري الى جدولهم بالأقليم المصري . لا يجوز

#### الفصل الثاني : القيد بجدول المحامين .

##### الفرع الأول : شروط القيد .

- شروط القيد بجدول المحامين . حسن السمعة والاحترام . الأمر في ذلك تقديرى للجنة القيد . رد اعتبار الطالب . أثره : يحو حكم الإدانة وآثاره بالنسبة للمستقبل ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها
- شروط القيد بالجدول . مالا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب للهيئة . اشتغال الطاعن مساعيا فكاتبيا . لا يمنح من قيده
- شروط القيد بالجدول . وجوب توافر شرطين : الأول يتعلق بأهلية الاحترام الواجب للمهنة والثاني يتعلق بصفة طالب القيد وشرفه . ذلك تقديرى للجنة القيد . بشرط أن يكون تقديرها سائفا
- مناط القيد بالجدول . انقطاع صلة الموظف بوظيفته باحدى مصالح الحكومة أو غيرها قبل طلب القيد . وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف . علة ذلك . المادة ١ و ٤/٢ من قانون المحاماة
- المحامي « المقبول » للمرافعة ، والمحامي « المقرر للمرافعة » هما لفظان لمعنى واحد
- قبول المحامي أمام محكمة النقض . حالاته : أن يكون مقيدا بالجدول الخاص طبقا للبادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - أو أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها بحكم المادة ٢٦ منه . المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التي يعينها وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين
- قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٧/٥/٢٦ اعمالا للبادة ٢٦ من قانون المحاماة . طائفة الهيئات التي يعينها فيه . أثره : التسوية بين محامي الحكومة ومحامي تلك الهيئات . عدم اشتراط قيدهم بجدول المحامين أمام المحاكم بجميع درجاتها

وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجداول المحامين (أولهما) أن يكون محمود السيرة، حسن السمعة، أهلا للاحترام الواجب للمهنة و ( ثانيهما ) ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . توافر أو فقدان الشرط الأول . أمر متروك لتقدير لجنة قبول المحامين . شرط ذلك : أن يكون تقديرها سائفاً تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . ( مثال ) الفصل بغير الطريق التأديبي طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ ، لا يدل بذاته على سوء السمعة ، ولا يحول دون القيد بجداول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . مثال ١١ - ٩

عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة . غير لازم للاشتغال بالمحاماة ١٢

ضرورة سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة - غير لازم للاشتغال بالمحاماة . طالما أن الأعمال التي اضطلع بها طالب القيد لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة ١٣

خلو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة من النص على حد أقصى للسنة يتمتع على أن يتجاوز قيد اسمه بجداول المحامين ١٤

تقدير توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماة . متروك للجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها سائفاً ١٥

#### الفرع الثاني : احتساب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة .

قواعد احتساب مدد الاشتغال بالمحاماة . احتساب مدة الاشتغال في الأعمال المعتبرة نظيرة للأعمال المشار إليها بالمادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ : معلق على صدور قرار بها من وزير العدل . التحدى في ذلك بنص المادة ٢٦ من القانون لا يجدى ١٦

الفرع الثالث : نقل القيد من جدول المحامين أمام المحاكم الشرعية إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية .

عدم تفريق القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ - إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية - بين المحامين المشتغلين وغير المشتغلين . سريان القواعد المقررة للنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين بالنسبة لزملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية في حقهم ١٧

#### الفرع الرابع : نقل القيد إلى جدول غير المشتغلين

نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين . متى يحق لمجلس نقابة المحامين طلبه ؟ إذا التحق المحامي بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً للنصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ واللائحة الداخلية . تحرير المادة ١٩ من القانون المذكور المجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التي عدها . التحاق المحامي بأحدى هذه الوظائف أو الأعمال من شأنه أن يمنعه من ممارسة مهنة المحاماة . ذلك هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين . ارتباط الطاعنين مع الحراسة العامة على مباشرة قضاياها أمام المحاكم كوكلاء عنها . تقاضيهن منها أتعاباً مقدرة في صورة مكافأة . انقضاء القول بتحقيقهن بوظائف تحول دون ممارستهم مهنة المحاماة في المعنى الوارد بالمادة ١٩ سائفة الذكر ١٨

#### الفرع الخامس : إعادة القيد إلى جدول المحامين المشتغلين .

إباحة المشرع للمحامي الذي كف عن مزاولة مهنة المحاماة ونقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين طلب إعادة قيده إلى جدول المشتغلين متى توافرت فيه الشروط اللازم توافرها فيمن يطلب قيد اسمه ابتداءً بذلك الجدول ١٩

#### الفرع السادس : المحو من القيد .

محو الاسم من الجدول تأديبياً . طلب إعادة القيد . رفضه . قرار نهائي . الطعن في هذا القرار بالنقض . غير جائز . جواز تجديد الطلب بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه . قضاء اللجنة بعدم قبول طلب إعادة القيد في جدول المحامين شكلاً وقضائاً برفض الطلب يلتقيان في النتيجة ٢٠ ، ٢١



## الفرع السابع : الاستبعاد من الجداول وأثره .

لجنة قبول المحامين • إخطارها من النقابة بأسماء المتخلفين عن أداء قبية الاشتراك في الميساد  
المحدد • مهمتها إزاء ذلك : تنحصر في استبعاد هذه الأسماء من الجداول • الاستبعاد من الجدول •  
بزول تلقائيا بمجرد أداء الاشتراك المتأخر • قرار الاستبعاد • قرار إداري • للجنة أن تعيد النظر فيه ،  
إذا ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة • ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد •  
مخالفة مهنية • تخضع الجزاءات القانونية ، ولا ترتب له أى حق • أثر هذه النتائج • محل البحث  
فيها : لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها •  
الظمن بالنقض في هذه الأحوال • جائز • القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .. .. . ٢٢

مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامي تحت التمرين الذى يضى أربع سنوات في التمرين  
دون أن يتقدم لقيد اسمه في الجداول • طبيعة القرار الذى تصدره اللجنة : إجراء إداري ذو طبيعة  
تنظيمية صرفة • تعمد المشرع اغفال رسم طريق للظمن في هذا القرار أمام أية جهة أخرى .. .. . ٢٣

حق لجنة قبول المحامين في استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين قد  
روعي فيه الاشتغال بالمحاماة فعلا • عدم قيامه بالنسبة إلى المحامي غير المشتغل قبل عودته إلى ممارسة  
مهنة المحاماة ممارسة فعلية .. .. . ٢٤

## الفصل الثالث : قرارات لجنة قيد المحامين .

## الفرع الأول : ما هيئتها .

قرار لجنة القيد • ما هيئته • قرار إداري • للجنة سحبه متى ثبت لها أن مبناه وقائع غير صحيحة  
وأن شروط القيد لم تكن كلها و بعضها مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول .. .. . ٢٥

## الفرع الثاني : الظمن فيها .

الظمن في قرارات رفض القيد بالجدول • إجراءاته • وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد  
الجنائية • المادة ٦ من قانون المحاماة • وجوب حصول التقرير وتقديم الأسباب في خلال ميعاد  
الثلاثين يوما .. .. . ٢٦  
طلب ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمحاماة • قرار اللجنة في ذلك • ذو طبيعة تنظيمية •  
الظمن فيه بالنقض • لا يجوز .. .. . ٢٧

## الفصل الرابع : حضور محام مع المتهم .

تخلف محامي المتهم الموكل عن الحضور • حضور محام آخر عنه وسماح المحكمة مرافقته • عدم  
اعتراض المتهم على هذا الإجراء • أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل • لا إخلال  
بحق الدفاع .. .. . ٢٨

حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات • الحكمة منه : هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام  
بمب الدفاع عنه • مثال .. .. . ٢٩

ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بجنحة إلا أنه إذا عهد المتهم إلى محام بالدفاع  
عنه ، تمين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا • عدم تقيدها بسماحه في حالة عدم حضوره • ما لم  
يثبت لها أن غيابه لعذر قهرى .. .. . ٣٠

الحصم في الدعوى هو الأصيل فيها • المحامي مجرد نائب عنه • حضور محام مع الخصم لا ينفي  
حق الأخير في أن يتقدم بما يمين له من دفاع أو طلبات • على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض  
ما يبيده مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .. .. . ٣١

حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصالحهما • لا محل للنفي على الإجراءات  
بالبطلان • طالما أن المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أى إجراء من إجراءات المحاكمة .. .. . ٣٢

### الفصل الخامس : قبول المحامين الشرعيين أمام النقض

المحامون الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية . قبولهم للمرافعة - استثناء من الأصل العام - أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . لا يدخل ذلك عليهم صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأقسام . أساس ذلك . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض - الموقع على أسبابه منهم - شكلا - المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. ٣٣

### الفصل السادس : توكيل محام للطعن بالنقض وتوقيمه على أسباب الطعن .

التقرير بالطعن بالنقض . حق شخصي . التوكيل فيه . يلزم أن يكون توكيلا خاصا . لا يفنى عن ذلك التوكيل الصادر بالحضور والمرافعة .. ٣٤

وجوب توقيع محام مقرر أمام محكمة النقض على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة . عدم وضوح الأعضاء وعدم ثبوت أنها محام مقبول أمام محكمة النقض . مقتضاه : عدم قبول الطعن شكلا . المادة ٣٤ فقرة أخيرة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. ٣٥

اجراءات الطعن بالنقض . وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قبول المحامي للمرافعة . أثره ومداه : تحويل المحامي اتخاذ كافة الاجراءات القضائية حتى تنتهي المرافعة مثال . محامي بنك مصر . توقيمه على أسباب الطعن بالنقض . جوازه . قبول الطعن شكلا .. ٣٦

الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعي بالحقوق المدنية . توقيع محام واحد على تقريرى الأسباب . تلك مخالفة مهنية من المحامي لا تجرد هذا العمل الاجرائي من آثاره القانونية . ولا تنال من صحة تقرير الأسباب .. ٣٧

### الفصل السابع : واجبات المحامي .

استعداد الدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . سكوت المحامي المنتدب عن ابداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد في الدعوى . النسي على الحكم بخالفه القانون والاخلال بحق الدفاع . لا محل له .. ٣٨

راجع أيضا : نكبات « المحامي »

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : سريان قانون المحاماة من حيث المكان .

١ - القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم مقصور على تنظيم مهنة المحاماة في القطر المصري ، وليس في نصوصه ما يمكن أن تمتد معه آثاره إلى طلب الطاعن نقل اسمه من جدول المحامين بالأقليم السوري إلى جدول المحامين بالأقليم المصري . فإذا كان القرار المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطاعن تأسيسا على عدم ولاية اللجنة ليحث طلبه أو اجابته اليه ، فانه يكون متشقا وصحيح القانون .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٦١ ص ١٢٦)

#### الفصل الثاني : القيد بجدول المحامين .

##### المترع الأول : شروط القيد .

٢ - الحكم يرد الاعتبار وان ترتب عليه عملا بنص المادة ٥٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية معو الحكم

القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، الا أنه لا يمكن أنه يترتب عليه معو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحي من الواقع والواقع لا يمسح - على أنه وان أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا فان مبادئه ودلالاته قد تبقى لتتبعه عنه ، والأمر في ذلك وبالنظر الى قانون المحاماة تقديري يرجع فيه الى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد . ولما كان رد الاعتبار - بناء على ما سبق - لا يكسب الطاعن حقا خلاصا في القيد بجدول المحاماة لأن قانون المحاماة لم يدع كما فعلت بعض القوانين الى اغفال هذا النظر ، بل يستوجب القانون فيمن يقيد اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة - وهي مهنة ذات طابع خاص - ولا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم ، فان اللجنة اذ رفضت قيد الطاعن

الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بالجدول وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف .

(الطن رقم ٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ ص ١٢ ص ١٩ ) .

٦ - حرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظي المحامين « المقبولين للمرافعة » و « المقررين للمرافعة » أمام المحاكم واستعملتهما في أداء معنى واحد .

(الطن رقم ٨٧٤ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ ص ١٢ ص ٢٤٢) .

٧ - الواضح من جماع نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن قبول المحامي للمرافعة أمام محكمة النقض يكون في إحدى حالتين - الأولى أن يكون اسم المحامي مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها عملا لحكم المادة ٣٦ منه والتي تنص على أنه « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو مايعادلها أو أحد المحامين » . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فانه لا بد ينصرف الى القبول أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٨٧٤ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ ص ١٢ ص ٢٤٢) .

٨ - متى كان وزير العدل - عملا لنص المادة ٣٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - قد أصدر قرارا بأن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للتبرول أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » - فإن القانون يكون قد سوى بذلك بين محامي أقلام قضايا الحكومة ومحامي هذه الهيئات في عدم اشتراط قيدهم في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم بجميع درجاتها تسيرا لهم في أداء واجبهم .

(الطن رقم ٨٧٤ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ ص ١٢ ص ٢٤٢) .

استنادا الى ما تبينته من ماضيه - تكون قد استعملت سلطتها في التقدير الذي تقرأ عليه هذه المحكمة .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٢ ص ١٢ ص ٢٩)

٣ - اشتغال الطاعن ساعيا فكتابا من الدرجة التاسعة ثم ترقيته بعد ذلك الى الدرجة السابعة وقاؤه بالخدمة الى أن اعتزلها من تلقاء نفسه بعد أن حصل على اجازة « الليسانس » في القانون لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة .

(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٣ ص ١٢ ص ١٢)

٤ - مفاد تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وجوب توافر شرطين - أولهما أن يتوافر في طالب القيد حسن السمة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة ، وثانيهما ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف . ولما كانت اللجنة اذ قدرت تخلف الشرط الأول من هذين الشرطين - وهو فقدان الطالب أهلية الاحترام الواجب للمهنة - مستندة في ذلك الى الجزاءات المينة بقرارها - لم يكن تقديرها سائما مبنيا على أسباب تتجبه، فانه يمين الغاء القرار الطعون فيه وقيد اسم الطالب بجدول المحامين تحت الترين .

(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٣ ص ١٢ ص ١٦)

٥ - المادة ١٩ من قانون المحاماة وهي التي حرم الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال وإن وردت في الباب الخامس منه « في حقوق المحامين وواجباتهم » فانها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ، فهي كالمادة الأولى من القانون تسيان في منحه واحد - فما دام الاشتغال بالمحاماة - وهو المنصر الاصيل فيها - هو المسوغ للقيد فاتحاق المحامي الطارئ بأحدى الوظائف بعد ممارسة مهنته والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالمجال في الحالين واحد ولا حكمة للمغايرة - وإن اختلف أثره بحسب المرحلة التي وجد فيها هذا السبب ، فان قام هذا السبب ابتداء امتنع القيد بنتائ ، وقد أكد الشارع مراده من ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة

وكان من المقرر أن الفصل بغير الطرق التأديبي وطبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحول دون القيد بجدول المحامين، فان تقدير اللجنة فقدان الطاعن للشرط الأول من الفقرة الرابعة للمادة الثانية ساقطة الذكر يكون غير سائق . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد ، فان القرار المطعون فيه اذ انتهى الى رفض طلب قيد اسمه في جدول المحامين المشتغلين تحت التمرين يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ س ١٤ ص ٢٦٥)

١١ - مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - في شأن المحاماة - وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما - أن يتوافر فيه حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة - وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف . ولما كان بين من القرار المطعون فيه أن اللجنة قدرت فقدان الطاعن للشرط الأول استنادا الى الجزاءات الادارية الموقعة عليه والحكم التأديبي القاضي بخمس عشرين يوما من راتبه واتهامه في قضية تأديبية بخروجه على واجب الأمانة في عمله وصدر جرائن اداريين عليه لم يبين سببهما . وكان بين من الاطلاع على المقررات وملف خدمة الطاعن أن كافة الجزاءات الادارية الموقعة عليه وكذلك الحكم التأديبي الصادر ضده لم يكن أى منها لمسائل تمس نزاهته أو سمعته بل ان ميناها الاهمال في أمور تتعلق بالعمل ، وأنه قضى لمصلحته بالقاء أحد القرارات الادارية الصادرة ضده ، كما قضى بانهاء المحاكمة في الدعوى التأديبية المقامة عليه تأسيسا على القرار الصادر من رئيس الجمهورية بفصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش . ولما كان القرار الجمهوري المشار اليه قد خلا من نسبة أمور الى الطاعن تمس نزاهته أو شرفه ، وكان من المقرر أن فصل الموظفين بغير الطرق التأديبي طبقا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحول دون القيد بجدول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . فان اللجنة اذ قدرت فقدان الطالب شرط حسن السيرة والسمعة وأهلية الاحترام

٩ - متى كان الثابت أن الطاعن بعد أن أوقف عن العمل بسبب التحقيق معه في اتهام الاختلاس المنسوب اليه أعيد لمهله عقب حفظ هذا التحقيق اداريا بعد أن استظمرت النيابة أن ما أسند اليه لا يعد اختلاسا بل يرجع الى ما شاب عملية التسليم والتسلم من عيوب وأخطاء ، وظل يعمل في وظيفته الى أن اعتبر مستقيلا بناء على طلبه ولم يكن انقطاعه لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة. وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلتها بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف ، وكانت لجنة قبول المحامين قدرت تخلف الشرط الأول من هذين الشرطين ورأت أن الطالب قد فقد حسن السيرة لسبق اتهامه بالاختلاس وإيقافه عن عمله ثم اعادته اليه على ألا يستند اليه عمل مالي ، وكان تقديرها غير سائق اذ بنى على أسباب لا تنتج ، فانه يمتنع الشاء القرار المطعون فيه - برفض طلب القيد - وقيد اسم الطالب بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .

(الطن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ س ١٤ ص ٦٠)

١٠ - مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة - وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما - أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة وأهلا للاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو انقطعت صلتها بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن توافر أو فقدان الشرط الأول متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك سائقا تفرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . ولما كان بين من القرار المطعون فيه أن الجزاءين الاداريين الموقعين على الطاعن كلاهما متعلق بالاهمال في العمل ، وأن المخالفات الادارية التي أسندت اليه لا تمس ذمته أو شرفه ، كما أن الاتهام الذي نسب اليه بمحاولة الحصول على رشوة قد صرف النظر عنه لعدم قيام دليل على صحته.

### الفرع الثاني : احتساب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة .

١٦ - المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وإن أوجبت احتساب الزمن الذي قضاه الطالب في القضاء أو الأعمال الفنية في مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف ، إلا أنها خلّت من النص على العمل النظير لتلك الأعمال ، بل أضافت الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . ومؤدى ذلك أن الشارع إنما قصد أن لا تحتسب مدة الاشتغال في الأعمال المتبررة نظرية لتلك الأعمال التي أشار إليها في صدر المادة إلا بعد صدور قرار بها من وزير العدل ، ولما كان وزير العدل لم يصدر قرارا تنفيذيا لهذا النص باحتساب مدة الاشتغال بالأعمال النظرية للأعمال الفنية بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة في مدة الاشتغال بالمحاماة ، فإن ثبوت أن عمل الطاعن يعتبر نظريا لتلك الأعمال ويفرض قيده بالجدول الخاص بذلك ، لا يرتب له حقا في احتساب المدة التي قضاه في ذلك العمل ، ولا يجديعه التحدى بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ إذ أن هذا النص لا صلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عينتها المادة ١٨ من القانون المذكور .

( الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦١ ص ١٢  
ص ١٠٣ ) .

### الفرع الثالث : نقل التيد من جدول المحامين أمام المحاكم الشرعية إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية .

١٧ - أن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ - في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية المملوغة - إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المتقدمون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل في الدرجة المائلة للدرجة التي هو مقبول للرفاعة أمامها وبأقدميته فيها لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقهم ما يسرى

الواجب لهذه المحاماة مستندة في ذلك إلى الجزاءات المتقدمة الذكر ، لم يكن تقديرها سائما مبنيا على أسباب تنتج . ومن ثم فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد الطالب بجدول المحامين تحت التمرين .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٨/١٩٦٣ ص ١٤ من ٥٨٥ )

١٢ - لم يشترط القانون للاشتغال بمهنة المحاماة عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة ، وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه الشروط القانونية لممارسة مهنة المحاماة فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون ، ويتعين لذلك إلغاء وإعادة نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ص ١٥ من ٣٣٢ )

١٣ - من المقرر أن القانون لا يتطلب للاشتغال بمهنة المحاماة ضرورة سابقة للاشتغال في أعمال فنية معينة . وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة فلا يضيره أنه بدأ حياته الوظيفية عاملا بسيطا وقد تدرج في عمله حتى وصل إلى الدرجة الخامسة ثم شق طريقه الثقافي بعد بلوغه سن التقاعد حتى حصل على إجازة الحقوق ( الليسانس ) .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ ص ١٦ من ٣٤٥ )

١٤ - تكفلت المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ببيان الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين . ولم تنص على حد أقصى للسنة يتمتع على من يتجاوز مهنة المحاماة وبالتالي قيد اسمه بجدول المحامين .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ ص ١٦ من ٣٤٥ )

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماة متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك سائما تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ ص ١٦ من ٣٤٥ )

جدول المحامين المشتغلين متى توافرت لديه الشروط اللازمة  
توافرها فيمن يطلب قيد اسمه ابتداءً بذلك الجدول .

( الطعن رقم ٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٢/٢٣/١٩٦٣ س ١٤ )  
ص ٥٩٨ ) .

#### الفرع السادس : المصو من القيد \*

٢٠ - قرار لجنة قبول المحامين برفض طلب إعادة  
القيد بالجدول بعد محو اسم المحامي منه قرار نهائي  
لا يكون قابلاً لأي طعن . وإذا نصت المادة ٢٩ من قانون  
المحاماة على اجازة طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من  
تاريخ رفضه إنما عبرت عن قصد المشرع الى جعل قرار  
رفض طلب إعادة القيد في الجدول نهائياً . ومن ثم فإن  
الطعن فيه بالتقضى يكون غير جائز .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ١ ) .

٢١ - لم يرسم قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧  
طريقاً للطعن في القرار الذي يصدر بعدم قبول إعادة القيد  
شكلاً اذ لا فرق بينه وبين القرار الذي يصدر برفض الطلب  
لالتحاقها في النتيجة .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ١ ) .

#### الفرع السابع : الاستبعاد من الجدول وآثره \*

٢٢ - يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٦  
لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة وقرار وزير العدل باعتماد  
اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، أن مهمة لجنة قبول المحامين  
ازاء اخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك  
في الموعود المحدد لذلك ، تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين  
بمجرد اطلاعها على الأسماء المختر عنها من النقابة التي من  
واجبها القيام بهذا الاخطار بعد التحقق من توافر الشروط  
الموجبة له ، ويزول الاستبعاد تلقائياً بمجرد زوال سببه  
أي عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . ولا يمدو قرار لجنة  
قبول المحامين الصادر في هذا الخصوص أن يكون قراراً  
إدارياً ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد  
النظر في قرارها متى ثبت لها بعد اصداره أنه بني على  
وقائع غير صحيحة وإذا نهى الشارع عن ممارسة المحامي  
لمه في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء  
على أن هذه الممارسة تكون غير مشروعة ويترتب عليها  
خضوعه للجرائم المقررة في القانون ، ويكون أثرها معدوماً

على زملائهم المتقدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل  
من جدول غير المشتغلين الى جدول المشتغلين أمامها .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ س ١٥ ص ٢٢٢ )

#### الفرع الرابع : نقل القيد الى جدول غير المشتغلين

١٨ - حولت المادة الثامنة من القانون رقم ٩٦ لسنة  
١٩٥٧ - في شأن المحاماة - لمجلس نقابة المحامين أن يطلب  
نقل اسم المحامي الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا التحق  
بمعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً لنصوص هذا القانون  
واللائحة الداخلية ، كما حرمت المادة ١٩ من هذا القانون  
الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التي  
عددتها . ولما كان التحاق المحامي بإحدى هذه الوظائف  
أو الأعمال بعد ممارسة مهنته ، الذي من شأنه أن يمنعه  
من الممارسة هو موجب نقل اسمه الى جدول المحامين غير  
المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة الى الطاعنين  
بما أفادت به الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر  
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ من أن العلاقة التي تربط الطاعنين بها  
هي علاقة وكالة يباشرؤون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة  
أمام المحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هي أتعاب مقدرة في  
صورة مكافأة ، وهو ما يتفق به القول بأن الطاعنين قد  
التحقوا بوظائف تحول دون ممارستهم مهنة المحاماة في  
معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر .  
وكان لازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها أن تكون أسماء  
المشتغلين بها مقيدة بجدول المحامين المشتغلين ، اذ القيد هو  
سبيلهم الى ذلك ، وكانت الحراسة العامة ليست من بين  
الهيئات الواردة بالمادة ٢٦ من قانون المحاماة والتي يقبل  
محاموها للرافعة عنها أمام المحاكم نيابة عنها . فان القرار  
المطعون فيه اذ قضى بنقل أسماء الطاعنين الى جدول المحامين  
غير المشتغلين يكون قد خالف القانون ويمنع التأوؤ والحكم  
بإعادة قيد أسمائهم بجدول المشتغلين .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٩١ )

#### الفرع الخامس : إعادة القيد الى جدول المحامين المشتغلين \*

١٩ - مؤى نصوص المواد ٢ ، ٥ ، ٨ من القانون  
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أن القانون أباح  
للمحامي الذي كف عن مزاوله مهنة المحاماة ونقل اسمه الى  
جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيد اسمه الى

النسبة للمحامي فلا ترتب له أى حق لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية . ومحل البحث فى أثر هذه النتائج لا يكون الا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب فى شأنها ، فيقوم عندئذ حق المحامى فى الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإداته تأسيسا على تلك المخالفة المهنية . أما قرار لجنة قبول المحامين فى شأن استبعاد اسم المحامى من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة فى إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد الى مدة الاشتغال بالمهنة : فلا يجوز الطعن فيه على استقلال نظرا الى طبيعته التنظيمية البحتة التى لا تنتج أثرها الا مالا .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٢ س ٥٨٨ ) .

### الفصل الثالث : قرارات لجنة قيد المحامين . الفرع الأول : ما هيته .

٢٥ - قرار لجنة القيد هو فى حقيقته قرار ادارى ، وهو بهذا الوصف يجب أن تتوفر فيه شروط الصحة كما هو معرف بها قانونا ، وليس فى القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر فى قرارها بالقيد متى ثبت لها - ولو بعد اصدار القرار انه بنى على وقائع غير صحيحة وأن الشروط المنصوص عليها فى القانون لم تكن كلها أو بعضها - فى حقيقة الواقع - مستوفاة فى الطالب وقت قيده بالجدول .

( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٤ س ١٢ س ١٩ )

### الفرع الثانى : الطعن فيها .

٢٦ - الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة أمام المحاكم صريحة بى أن الطعن يحصل وفقا للاجراءات المتبعة للنقض فى المواد الجنائية ، ومعنى ذلك أنه التقرير بالطعن بطريق النقض وايداع تقرير الأسباب التى يبنى عليها يجب أن يتم خلال الموعد المحدد وفقا للشكل المرسوم - وذلك لأنها من الاجراءات المتبعة للنقض فى المواد الجنائية التى أوجبت المادة السادسة حصول الطعن وفقا لها .

( الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٤ س ١٢ س ٢٥ ) .

٢٧ - ان قرار لجنة قبول المحامين فى شأن استبعاد اسم المحامى من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة فى إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد الى مدة الاشتغال بالمهنة : لا يجوز الطعن فيه على استقلال نظرا الى طبيعته التنظيمية البحتة التى لا تنتج أثرها الا مالا .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٢ س ٥٨٩ ) .

٢٣ - مفاد الفقرتين ( ج ) و ( ط ) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة - أن مهمة لجنة قبول المحامين فى شأن المحامى تحت التمرين الذى يضى أربع سنوات فى التمرين دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية هى استبعاد اسمه من الجدول - وما تقوم به اللجنة - فى حقيقته اجراء ادارى ذو طبيعة تنظيمية صرفة لا يتطلب منها أكثر من التثبت من أن المحامى قد أمضى أربع سنوات تحت التمرين دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الجزئية ، فما تجر به اللجنة بشأنه هو فى حقيقته قاعدة تحكيمية اقتضتها حكمة تنظيم هذه المهنة ولم يرسم القانون - عامدا - طريقة للطعن فى هذا القرار أمام أية جهة أخرى أسوة بما فعل بالنسبة لرفض طلبات القيد بدامة ، وللقرارات الصادرة برفض طلبات القيد أمام المحاكم الجزئية بعد انقضاء فترة التمرين ، أو إعادة القيد فى جدول المحامين المشتغلين ، أو رفض طلب القيد أمام المحاكم الاستئنافية ومحكمة القضاء الادارى ، وكذا قرارات مجلس تأديب المحامين وما يتصل بها .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٢ س ٥٨٨ ) .

٢٤ - حق لجنة قبول المحامين فى استبعاد اسم المحامى المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين وفقا لما تقتضى به الفقرة ( ج ) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة - قد روعى فيه

( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ س ١٤ س ٥٩٤ ) .

٢٤ - حق لجنة قبول المحامين فى استبعاد اسم المحامى المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين وفقا لما تقتضى به الفقرة ( ج ) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة - قد روعى فيه

## الفصل الرابع : حضور محام مع المتهم .

٢٨ - من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافقته ، فان ذلك لا يعد اخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ - س ١٤ - ص ٢٧٠ )

٢٩ - المحكمة من حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات هو تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه . ولما كان الثابت من محاضر الجلسات أن اجراءات التحقيق والمرافعة قد تمت فى حضور محام أو أكثر مع المتهم ( الطاعن ) وترافع عنه ، فانه لا محل لما يثيره من بطلان فى الاجراءات واخلال بحق الدفاع . ولا يقدح فى ذلك أن يكون الثابت من محضر الجلسة الأخيرة أنه الحاضر عن المدعىين بالحق المدني قد أبدى دفاعه وطلباته بعد مرافعة الدفاع عن المتهم طالما أن هذا الأخير لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة ، وسكوته عن التقيب على طلبات المدعىين ومرافقيهما يتضمن أنه لم يجد فيها ما يستأهل الرد عليها ازاء ما أبداه من دفاع سابق أثبت بمحاضر الجلسات السابقة .

( الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ - س ١٥ - ص ٢٦١ )

٣٠ - الأصل أن حضور محام مع متهم بجنتة غير واجب قانونا . الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . فاذا لم يحضر ، فان المحكمة لا تنقيد بسامعه ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهرى - فاذا كان الثابت أن الطاعن قد حضر بالجلسة التى أعيدت فيها القضية للمرافعة وحضر معه محام نائبا عن محاميه الأصل أبدى دفاع الطاعن الذى لم يثر اعتراضا أو بيد أن غياب محاميه الأصل يرجع الى عذر قهرى ولم يطلب التأجيل لحضور هذا الأخير - فان ماينماه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ - س ١٦ - ص ٥١١ )

٣١ - من المقرر أن الخصم فى الدعوى هو الأصل فيها ، اما المحامى فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفى حق هذا الأخير فى أن يتقدم بما يعن له من دفاع او طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض ما يبيديه الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

( الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ - س ١٦ - ص ٥٧٦ )

٣٢ - لا محل لما ينهائ الطاعن من بطلان الاجراءات لسماح المحكمة بحضور محام واحد معه وزميله المتهم الثانى رغم تعارض مصلحتها مادام أنها لم تتخذ فى حضوره أى اجراء من اجراءات المحاكمة وأن فض الحرزين والاطلاع عليهما انما كان بعد ذلك فى حضور المدافعين الأصليين عنهما .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ - س ١٦ - ص ٦٦٢ )

## الفصل الخامس : قبول المحامين الشرعيين امام انتقض .

٣٣ - مؤدى ما تنص عليه المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ « بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وحالة الدعاوى المنظورة أمامها الى المحاكم الوطنية » والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ « فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة » وما تضمنته المذكرة الايضاحية للقانون الأول - أن مجرد اجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية فى الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا يخلع على هؤلاء المحامين صفة القبول أمام محكمة النقض فى سائر الأقفية ، بل انه يجب لتستمتع بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التى نص عليها القانون بالنسبة الى المحامين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة النقض أن يتقدموا الى لجنة القبول الخاصة بالمحامين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها على قرار بقيدهم بالجدول الخاص بها - واذ كان هذا الشرط متخلفا فى حق المحامى الذى وقع على أسباب الطعن المطروح ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون



ذلك ان اجازة المحامي للمرافعة أمام احدى المحاكم انما يقتضى بطريق التضمن أن يدخل المحامي اتخاذ كافة الاجراءات القضائية التي يوجب القانون اتباعها والسعي بخطواتها حتى تنتهى بإبداء المحامي مرافعته عن الخصم الذى وكله فى الدفاع عنه . واذا فتمت كان محامى « بنك مصر » الذى وقع اسباب الطعن مقبولا للمرافعة أمام محكمة النقض مستمدا حقه فى ذلك من القانون ، فانه يجوز له أن يوقع أسباب الطعن بصفته ، وهو ما يتعين معه قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٨٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٣ ص ٢٤٢) .  
 ٣٧ - اذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحامي الموقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه « الطاعن الاول » هو بداته الذى وقع على تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية « الطاعن الثانى » الأمر الذى ينتج عليه طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم ، الا أن هذه المخالفة المهنية لا تستتبع تجريد العمل الاجرائى الذى قام به من آثاره القانونية ، وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت للجراء المذكور الذى تم وفقا للأوضاع التى تطلبها القانون ، ومن ثم فلا يشار أى الطاعنين بتلك المخالفة .

(الطعن رقم ١١٢٩ سنة ٢٢ جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ من ١٣ ص ٧٥٢) .

#### الفصل السابع : واجبات المحامي •

٣٨ - من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامي المنتخب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى فان التمس على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ من ١٤ ص ٢٧٠) .

(والطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ من ١٥ ص ٢٢١) .

الخاصي بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢٤ من ١٢ ص ٧٥٧) .

#### الفصل السادس : توكيل محام للطعن بالنقض وتوقيعه على أسباب الطعن •

٣٤ - الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم أو القرار ضده ، يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لاحد غيره ان ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق الا باذنه - ولما كان ذلك، وكان الموكل لم يخون وكيله استعمال هذا الحق نيابة عنه ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذى صفة ، ولا يغير من ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالحضور والمرافعة نيابة عن الموكل لان الطعن بالنقض لا يدخل فى حدود هذه الوكالة .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٤ من ١٢ ص ٤٠١) .

٣٥ - اذا كانت الامضاء الموقع بها على مذكرة الأسباب غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، وقد سئل الطاعن عن اسم صاحب الامضاء فادعى أن محاميه قد وكل عنه محاميا آخر فى توقيع أسباب الطعن ولم يصادقه هذا الأخير على ذلك وقرر أنه لا يعرف صاحب التوقيع الوارد على مذكرة الأسباب - فان الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٣ من ١٢ ص ٤٠٨) .

٣٦ - ان الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض اذ نصت على أنه اذا كان الطعن مرفوعا من غير النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فقد دلت على أنه يكفى لاعمال حكمها أن يكون المحامي مقبولا أمام هذه المحكمة دون أى شرط آخر .

#### محركات رسمية

راجع : اثبات وتزوير • (أوراق رسمية) •

#### محركات عرفية

راجع : اثبات وتزوير • (أوراق عرفية) •

## محضر الجلسة

## موجز القواعد :

- ١ محضر الجلسة والحكم هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم .. .. .
- ٢ محضر الجلسة وحدة كاملة • لا فرق بين متنه وهامشه ما دام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .. .. .
- ٣ ادعاء الطاعن بعدم تلاوة تقرير التلخيص • غير مقبول • ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .. .. .
- ٤ ليس في القانون نص يوجب بيان وصف زنتمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة • مثال .. .. .
- ٥ الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة .. .. .
- ٦ افعال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .. .. .

## القواعد القانونية :

## محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

( الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ س ١٥ )  
( ١٥٩ ) .

٤ - ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة . ومن ثم فإن ما يعنيه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطان في الإجراءات لخلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا لا يكون سديلا .

( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٠ س ١٥ )  
( ٤٥٧ ) .

٥ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة . فإذا كان قد ثبت بالحكم تلاوة تقرير التلخيص فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم تلاوة هذا التقرير لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ س ١٥ )  
( ٦٠١ ) .

( والطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ )  
( ٧٢٤ ) .

٦ - من المقرر أن افعال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها بل أنه يكون لها قوامها القانوني لتوقيع رئيس الجلسة عليهما .

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ )  
( ١٩١ ) .

## محكمة الأحداث

## موجز القواعد :

- ١ العبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التي تتورع بمناسبتها مسألة العود - لا بالنظر إلى الحكم السابق .. .. .
- ٢ محكمة الأحداث • اختصاصها بمحاكمة الصغير الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة • المادة ٣٤٤ إجراءات .. .. .

- قضاء محكمة الجنايات خطأ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم من الحدث • هو قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره • علة ذلك : محكمة الأحداث ستقتضى حتما بعدم اختصاصها ... ٣
- اختصاص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنع والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة • المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية • قضاء محكمة الجنايات فى الجريمة التى دين بها الطاعن على الرغم من أن سنة لم يتجاوز هذا السن وقت ارتكابه إياها • مخالف للقانون ... .. ٤

### بالنقض فى هذا الحكم جائزا .

- ( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ س ١٢ س ١٩٦٦ )
- ٤ - من المقرر أن قواعد الاختصاص فى المवाद الجنائية من حيث اشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز اتارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو نقض هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنع والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة » . فان محكمة الجنايات اذ قضت فى موضوع جريمة القتل العمد التى دين بها الطاعن على الرغم من أنه سنة لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه إياها ، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويتعين لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقا للعق المقرر لمحكمة النقض فى المادة ٣٥ فى فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .
- ( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ س ١٩٦٤ )

### القواعد القانونية :

- ١ - ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وقت الحكم عليه فى جنحة السرعة - مما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه - فى غير محله ، لأن الأصل فى تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذى يجرى فيه تطبيقه بالنسبة الى الجريمة الأخيرة التى تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم فى الجريمة المتخذة أساسا للعود .
- ( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٣ س ١٢ س ١٩٦٢ )
- ٢ - محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير الا اذا كان عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة اليه طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فاذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن فان محكمة الجنايات تكون قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص ، مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، مما يتعين معه نقض الحكم .
- ( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ س ١٢ س ١٩٦٦ )
- ٣ - اذا حكمت محكمة الجنايات - خطأ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم من الحدث ، فان حكمها يكون منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ، ومن ثم يكون الطعن

### محكمة استئنافية

#### القواعد

الفصل الأول : الإجراءات أمامها .. .. ١ - ١٥

#### الفصل الثانى : نظرها الاستئناف والحكم فيه .

- الفرع الأول : نظرها استئناف المتهم .. .. ١٦
- الفرع الثانى : نظرها استئناف النيابة .. .. ١٧ - ١٩
- الفرع الثالث : نظرها استئناف المدعى المدنى .. .. ٢٠ - ٢٢
- الفرع الرابع : تعديلها وصف التهمة .. .. ٢٣ - ٢٤

- الفرع الخامس : قضائها في الدعوى من جديد .. .. . ٣٥
- الفرع السادس : أثر اغفال محكمة أول درجة انفصل في بعض المروض عليها .. ٣٦ ، ٣٧
- الفرع السابع : تسبيب أحكامها .. .. . ٣٨ - ٤٥
- انفصل الثالث : أثر إعادة الدعوى إليها بعد نقض حكمها .. .. . ٤٦

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : الإجراءات أمامها .

- سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الاستئناف ارفع من النيابة عن الحكم الغيابي معلقة على مصر المارضة وأعلى انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة يوفر الخطأ في تطبيق القانون الإجرائي يقتضي تصحيح الحكم بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع ضد المتهم حتى يفصل في معارضته أمام محكمة أول درجة .. .. . ١
- عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجاية طلب تحقيق لم ترى له لزوم إجرائه . حقها في اللغات عن طلب سماع شهود الإثبات للتنازل الضمني عنه أمام محكمة أول درجة . ذلك لا يوفر الإخلال بشفوية المرافعة .. .. . ٢
- ثلاثة أقوال للشهود : ماهية هذا الاجراء ؟ هو من الرخص التي ناطها الشارع بالمحكمة . وجوبه في حالة طلبه من المتهم أو المدافع عنه .. .. . ٣
- الاصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ممكنا . إدانة المتهم أمام محكمة أول درجة استنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . تأييد المحكمة بالاستئنافية هذا القضاء دون سماعهم أيضا . إخلال بشفوية المرافعة .. .. . ٤
- وجوب تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع عند الفائت الحكم انصارد من محكمة أول درجة في موضوع المارضة بالتأييد . انقضاءها على تقرير عن جواز نظر الدعوى لاستنفاد ولاية محكمة أول درجة . حكم مريب . المادة ١/٤١٩ إجراءات جنائية .. .. . ٥
- اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي مع الهيئة التي أصدرت الحكم الاستئنافي .. .. .
- أثره : بطلان إجراءات المحاكمة . تعلق البطلان بالنظام العام . قاعدة المادة ٢٤٧ إجراءات المقبسة من المادة ٣١٣ مرافعات .. .. . ٦
- محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الاصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لإجرائه أو لاستكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . مثال .. ٧ ، ٨
- المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا . المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم التزامها بسماع الشهود . الا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى اغفلته محكمة الدرجة الاولى . مثال .. .. . ٩
- الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستيفاء كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . المادة ١/٤١٣ إجراءات .. .. . ١٠
- الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات حق الدفاع . تعرضها لما يثيره الدفاع في هذا الشأن . وجوب أن يكون قرارها مستندا إلى ما له مأخذ صحيح في الأوراق .. .. . ١١
- محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الاصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . أمثلة .. .. . ١٢ - ١٥

## الفصل الثاني : نظرها الاستئناف والحكم فيه .

## الفرع الأول : نظرها استئناف المتهم .

- آثار الاستئناف . تفريم المحكمة الاستئنافية للمتهم . وهو المستأنف وحده . عشرة جنهات عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ، بدلا من الغرامة خمسة جنهات عن كل تهمة الحكوم بها عليه ابتدائيا . خطأ في تطبيق القانون .. .. . ١٦

الفرع الثاني : نظرها استئناف النيابة .

- استئناف النيابة للحكم الغيابي . متى يسقط ؟ بتخفيف الحكم الصادر في المعارضة العقوبة المقضى بها غيابيا بايقاف تنفيذها .. .. . ١٧
- قضاء الحكم الابتدائي الغيابي بتفريم الطاعن عشرة جنيئات على خلاف مؤدى نص المادة ٦ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - التى تقضى بمسلم النزول بالفرامة عن خمسين جنيها - استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة التى قرر بها الطاعن دون الحكم الغيابي . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادائه طاعن ان تقضى عليه بما يجاوزحد الفرامة المحكوم عليه بها غيابيا - علة ذلك : حتى لا تسوى مرزقه . اذ لا يصح أن يضار المأرض بناء على المعارضة التى رفعها . محاكمة النقص نقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا ونصحيحة بتفريمه عشرة جنيئات .. .. . ١٨
- عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي الغيابي اذ لا يقضى بإدانة المتهم . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تقضى عليه بمعقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بها غيابيا . عنه ذلك : حتى لا يضار بناء المعارضة التى رفعها .. .. . ١٩
- لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة طاعن نفضا جزئيا ونصحيحة بالنزول بالعقوبة الى الحد المحكوم به عليه غيبيا .. .. .

الفرع الثالث : نظرها استئناف المدعى ائدني .

- الغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على ببرته انتهم - لعدم ثبوت الواقعة - وجوب اجماع آراء القضاة في الحكم بانعوض . عله ذلك : التبعية بين المدعويين وإرتباط الحكم بانعوض بثبوت الواقعة الجنسانية . مخالفة هذا التقيد يوفر عيب الخطأ في تطبيق القانون . ٢٠
- ذلك يقتضى التصحيح بتأييد الحكم برفض الدعوى المدنية .. .. .
- استئناف المدعى بالحق ائدني وحده . أثره . إعادة طرح الواقعة على المحكمة الاستئنافية على المحكمة تحييص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها . ما دامت لا تسند للمتهم أصلا جديدة . مثال . تعديلها وصف التهمة - التى هي أساس الحكم بالنعوض - من الإصابة خطأ ( المادة ٢٤٤ عقوبات ) الى القتل خطأ ( المادة ٢٣٨ عقوبات ) . جوازه . ليس في ذلك استناد فعل جديد للمتهم . كون الحكم الابتدائي انصار في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه . لا يقيداه . علة ذلك : اختلاف المدعويين في الموضوع وإن نشأتا عن سبب واحد .. .. . ٢١
- للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تعرض لواقعة الدعوى تناقضها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك ؟ ٢٢

الفرع الرابع : تعديلها وصف التهمة .

- عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . من واجبه تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . على المحكمة الاستئنافية - بعد لعت نظر الدفاع - تعديل الوصف طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد - ليس في هذا تقويت لاحدى درجات التقاضى - مثال . اقامة بناء بدون ترخيص أو اقامته على أرض غير مقسمة .. .. . ٢٣ - ٢٦
- المحكمة الاستئنافية مقيدة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى وغير مقيدة بوصفها . عليها أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . بشرط أن لا يترتب على ذلك اساءة يركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .. .. . ٢٧
- تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من اشتباه الى عود لحالة الاشتباه ، استنادا الى وجود صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أمام المحكمة أول درجة : لا ينطوى ذلك على اضافة واقعة جديدة وجوب الحكم - متى كان الاستئناف من النيابة - على أساس الوصف الصحيح وهو العود للاشتباه .. .. . ٢٨
- على المحكمة الاستئنافية أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها . مثال . اقامة بناء بدون ترخيص ومخالفة البناء لاحكام القانون . وصفتان قرنتان ملازمان لفعل البناء . قول المحكمة أن الدعوى قاصرة على الوصف الأول وحده - خطأ في تطبيق القانون .. .. . ٢٩
- تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة - من سرقة الى خيانة أمانة - دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية . ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .. .. . ٣٠

المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها ووصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك . عدم تغيير الواقعة الرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ إجراءات ، ولا يتربط على ذلك إساعة بمرکز المتهم . بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضي به ابتدائياً - إذا كان هو المستأنف وحده . مثال . . . . . ٣١

تفيد المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بأول مرة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة التزامها بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها ووصافها القانونية وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . حقها في ذلك مقيد بما توجبه المادة ٣٠٨ إجراءات من تنبيه المتهم إلى التهمة المنددة . ومنحه أجلاً للاستعداد أن طلب ذلك . . . . . ٣٢

استئناف الحكم . أنه : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مردوعاً من المتهم وحده . لهذه المحكمة إعطاء الوديع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . لها تغيير تفصيلات التهمة وتبيان عناصرها وتحديد بشرط ألا توجه أعمالاً جديدة إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . مثال . . . . . ٣٤ ، ٣٣

### انفرع الخامس : قضاؤها في الدعوى من جديد .

على محكمة ثاني درجة إذا رأت أن هناك بطلاناً في الحكم الابتدائي يسس ذاتيته ويفقده عنصراً من مقومات وجوده أن تصحح هذا البطلان وتضي في الدعوى من جديد . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف رغم انعاده ، خط في تطبيق القانون يعيب حكمها بما يبطئه ويستوجب نقضه . انشاء الحكم المطعون فيه لقضائه أسباباً مستقلة . لا يغير من الأمر . . . . . ٣٥

### انفرع السادس : أثر اغتيال محكمة أول درجة الغسل في بعض المعروض عليها .

اغتيال الحكم في منظوقه الغضاء بقوة على أحدهما في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة . وجوب أعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنياية أن تلجأ إلى المحمة الاستئنافية لئلا هذا النقص . المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط . محكمة أول درجة ، إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تقويت لاحدى درجات التقاضي . . . . . ٣٦

اغتيال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للدعوى المدنية اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى المحكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . . . . . ٣٧

### الفرع السابع : تسبيب أحكامها .

طلب سماع شهود الاثبات . متى لا تلتزم المحكمة ببيان سبب عدم إجابته ؟ عند تنازل المتهم دلالة عن سماع شهود الاثبات أمام محكمة أول درجة . الخطأ في تسمية اقرار المتهم اعترافاً - في هذه الحالة - والقضاء في الدعوى بناء عليه لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم . . . . . ٣٨

تاريخ صدور الحكم . بيان جوهرى . أثر ذلك : بطلان الحكم الابتدائي عند خلوه من هذا البيان اعداد البطلان إلى الحكم الاستئنافي انفى أيده لأسبابه دون أن ينشئ لقضائه أسباباً جديدة . . . . . ٣٩

الاستئناف المرفوع من التيسابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف . استطراده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة وانتهائه إلى تعديل الحكم المستأنف . عدم إيراده أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ٣١ إجراءات ٤٠

تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستئند في ذلك إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف مع الأخذ بأسبابه ودون بيان مدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور في الحكم يستوجب نقضه . . . . . ٤١

أخذ الحكم المطعون فيه بحكم محكمة أول درجة الذي أثبت في حق الطاعن قيامه بنزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . نبوت أن الطاعن أبدى دفاعه أمام محكمة ثاني درجة بشأن ما أسندته الحكم إليه . نعى الطاعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبهه إلى صورة الخطأ التي أضافتها . غير مقبول . . . . . ٤٢

على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة ، أن تقدم ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى . مخالفة ذلك . أنه : صدور حكمها بالإلغاء ناقضاً نقضاً جوهرياً موجباً لنقضه . . . . . ٤٣

- اثبات الحكم في مدوناته الاسباب التي دعم بها حكم النقض قضاءه . لا يمييه . ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور .. .. ٤٤
- ايراد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه وتقريره الأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه . مفاده : أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الاسباب التي أنشأها لنفسه ٤٥

### الفصل الثالث : اثر إعادة الدعوى اليها بعد نقض حكمها .

- نقض الحكم . اثره : إعادة الدعوى الى محكمة الاحالة الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . جريان المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق . عدم تقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الأول ولا بحكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى .. .. ٤٦

راجع أيضا : اجراءات :

(القواعد ارقام ٥٤ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠)

واستئناف :

(القاعدة رقم ٤٩) .

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : الاجراءات امامها .

٢ - محكمة ثاني درجة انما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه - فإذا هي لم تر من جانبها حاجة الى سماع شهود الاثبات الذين طلب منهم منها سماعهم بمد أن كان قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدي النفي - مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الاثبات، فإن ما ينهض المتهم على المحكمة الاستئنافية اخلاها بشفوية المرافعة لا يكون مقبولا .

(الطنن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ ص ١٢، ص ٨٩) .

٣ - تلاوة أقوال الشهود الفائين هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة - فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو الدفاع عنه .

(الطنن السابق) .

٤ - الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في مواجهة المتهم بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا، ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي الا عندما يغفل القانون ذلك وفي الأحوال الواردة على سبيل الحصر - ولما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قصت برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة

١ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع النيابة مادام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصير تلك المعارضة أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف - فإذا كان الثابت أن المتهم قد أعلن بالحكم القيايى الصادر من محكمة أول درجة فعراض فيه ، وكان ذلك الاعلان والتقرير بالمعارضة حاصلا - بعد الحكم الاستئنافي - فإن المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم القيايى الابتدائي ما دام المتهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد - أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستئنافي القيايى ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاما عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت ما تم في شأن الحكم القيايى الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يعين نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة .

(الطنن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢، ص ٣٥) .

محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت شاهد الإثبات وشاهد قى المتهم الأول ترفع المدافع عن الطاعن في موضوع الدعوى دون أن يطلب سماع شهود معينين ، كما أنه لم يضمن مذكرته المقدمة بالجلسة التي تمت فيها المرافعة طلباً بهذا المعنى . مما يحد نزولاً منه عن هذا الاجراء ، فإن النى على المحكمة الاستئنافية التفتاحا عن اجابة الطاعن الى سماع الشاهدين اللذين طلب اليهما سماعها يكون على غير أساس مادامت لم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

(الطن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ص ١٤ من ٦٧٠ )  
( والطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ) ص ١٤ من ٦٠٣ .

٨ - الأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لاجرائه ، ومادامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة الى سماع شهود الإثبات وكان الطاعن قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد النى مما يحد بمثابة تنازل عن سماع شهود الإثبات فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ص ١٥ من ٤٠٤ )

٩ - الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجربها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، كما أنه من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود الا أنه يتعين عليها سماعهم اذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . فاذا كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال المجنى عليه - فى حضوره - بعد أن عارض فى الحكم القيايى الصادر ضده ، ثم أصر أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب موضعاً أنه يقصد به مناقشة الشاهد فى واقعة الدعوى ومبيناً أن مخالفة قد صدرت منه - عن المنقولات موضوع جريمة التبيد - فانه كان من المتعين على هذه المحكمة الأخيرة اجابة هذا الطلب الذى كشف الطاعن عن أهميته فى تحقيق دفاع جوهرى . أما وهى لم تفعل ولم تبين علة اطرأه وقضت بتأييد الحكم المستأنف

وثبوت التهمة استناداً الى أقوال الشهود فى التحقيقات المضمومة دون أن تسمع هى هؤلاء الشهود ، كما قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع هى أيضاً الشهود الذين أخذت محكمة أول درجة بأقوالهم فى تلك التحقيقات ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لما فى ذلك من اخلاء بقاعدة شغوية المرافعة .

، عين رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ ص ١٢ من ٦٥٥ .

٥ - اذا كانت محكمة أول درجة قد استغفلت ولايتها بالفصل فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية - بعد آلت الحكم المستأنف - أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عللاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أما وهى لم تفعل واقتصرت على الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد ولاية محكمة أول درجة عليها لسابقة قضائها فى الموضوع ، فإن حكمها هذا يكون معيباً متعيماً نقضه .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ من ٥٩٤ )

٦ - ماورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات هو ما يتعلق بالنظام العام ، ومن هذه المادة اقتبس الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التى تنص فى فقرتها الثانية على أنه ينتع على القاضى أن يشترك فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه - وجاء فى المذكرة الايضاحية تليقاً على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ١٢ من ٦٥٥ )

٧ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لاجرائه أو استكمال ما كان على محكمة أول درجة اجرائه . ولما كان الثابت من الاطلاع على



يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان الطاعن يبرض أنه أبدى هذا الطلب في مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية بعد حيز الدعوى للحكم ، فانه يعتبر متنازلا بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فان النوى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ ص ١٢٩)

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٦ ص ٤٠٧)

(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ ص ١٦ ص ٤٦٧)

(الطن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ ص ١٦ ص ٧٢٤)

١٤ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وانما تبني قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المروضة عليها ، الا أن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع

- بل ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ١٣/٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ ص ١٦ ص ٧٦١)

١٥ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود ، الا انه يتعين عليها سماعهم اذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . ولما كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال شهود الإثبات فى مرحلة المعارضة أمامها ، ثم أصر أمام المحكمة الابتدائية على هذا الطلب ، وكان ذلك بقصد مناقشتهم فى واقعة تسلمه السند بطاته من المحيل تسديدا للدين له عليه ، فسمعت المحكمة بعض هؤلاء الشهود دون البعض الآخر بعد أن كشف الطاعن عن أهمية سماعهم فى تحقيق ذلك الدفاع الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون الحكم معيا بما يطله ويتعين معه نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ ص ١٦ ص ٨٨٥)

الذى عول فى ادانة الطاعن على أقوال المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ٢١١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ص ١٥ ص ٢٧٣)

١٥ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وانما تبني قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المروضة عليها الا أن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ١٣/٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ص ١٥ ص ٧٦٥)

١٦ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى فى الأصل تحقيقا فى الجلسة اكفاء بما تستخلصه من التحقيقات التى تجريها محكمة أول درجة ومن سائر الأوراق المروضة عليها ، ذلك بأن حقها فى ذلك مقيد بمرعاة مقتضيات حق الدفاع . الا أنها اذا عرضت لما يثيره الدفاع فى هذا الشأن وجب أن يكون قرارها مستندا الى ماله مأخذ صحيح فى الأوراق .

(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ص ١٥ ص ٨٧٧)

١٢ - محكمة ثانية درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر حاجة الى سماعهم وكان الطاعن قد عد تنازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة فان ما ينهه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٨ ص ١٦ ص ٦٩٦)

١٣ - محكمة ثانية درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان

## الفصل الثاني : نظرها الاستئناف والحكم فيه .

## الفرع الأول : نظرها استئناف المتهم .

١٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على المتهم - وهو المستأنف دون النيابة العامة - بالفرامة عشرة جنهات عن التهمتين بدلا من الفرامة خمسة جنهات عن كل تهمة التي قضت بها محكمة أول درجة ، وذلك على الرغم مما أثبتته المحكمة من ارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة وإعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٢١ في جلسة ٢٩/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٣٤)

## الفرع الثاني : نظرها استئناف النيابة .

١٧ - يسقط استئناف النيابة للحكم الفيائي بصدور الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقررة بها غاييا بإيقاف تنفيذها لأن وقت التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة وله أثر في كيانها .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢١ في جلسة ٢٠/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٦٠)

١٨ - لمحكمة النقض اعمالا للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن . ولما كانت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي الفيائي الذي قضى بتغريم الطاعن عشرة جنهات - على خلاف مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - التي تنقض بعدم النزول بالفرامة عن خمسين جنهات - وانما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن - أن تقضى عليه بما يجاوز حد الفرامة المحكوم عليه بها غاييا لأنها بذلك تكون قد سוות مركزه - وهو ما لا يجوز - إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . ومن ثم ترى المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن تقضا جزئيا وأن تصححه بتغريمه عشرة جنهات .

(الطن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢ من ١٤ ص ٢٣٩)

١٩ - متى كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الفيائي الذي قضى بحبس الطاعن أسبوعا واحدا مع الشغل ، وانما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن وقضى فيها ببراءته ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن - أن تقضى بحبسه خمسة عشر يوما مع الشغل وهي مدة تتجاوز مدة الحبس المحكوم عليه بها غاييا ، لأنها بذلك تكون قد سוות مركزه وهو ما لا يجوز ، إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . ومن ثم فلمحكمة النقض اعمالا للرخصة التي خولها القانون لها بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن تقضا جزئيا وأن تصححه بحبسه أسبوعا واحدا مع الشغل .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ من ١٥ ص ٦١٠)

## الفرع الثالث : نظرها استئناف المدعى المدني .

٢٠ - لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالفرض بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة - والقضاء فيها استئنافية بالتعويض الا بإجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى - فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦١ من ١٢ ص ١١٢)

٢١ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - الا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل الضار المؤتم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أمالا جديدة الى المتهم .

عند بدء اتصال القضاء الجنائي بها .

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣٦٤/٢/٣ ص ١٥ ص ١١٠)

#### الفرع الرابع : تعديلها وصف التهمة .

٢٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبه أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الاتهام أو التحقيق حقوقاً واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة .

(الطن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ ص ١٢ ص ٣١٥)

٢٤ - حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً .

(الطن السابق )

٢٥ - لما كانت جريمة اقامة بناء دون ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المسمى المكون للجريمتين واحد وهو « اقامة البناء » سواء تم على أرض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص . وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى للواقعة والتي تباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون .

(الطن السابق )

٢٦ - تعديل المحكمة الاستئنافية للوصف - على ذلك الأساس - ليس فيه اضافة لواقعة جديدة كما أنه ليس فيه تهويت لاحدى درجات التقاضى .

(الطن السابق )

ومن ثم فانه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تملل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الاصابة الخطأ المنطقية على المسادة ٢٤٤ من قانون المقسوبات الى القتل الخطأ المنطبق على المسادة ٢٣٨ اذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المدعى عليه « التهم » فعلاً جديداً ، ذلك لأن الوفاة انما هي نتيجة للاصابة التي حدثت بخطئه والتي اقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها وداته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المقضى ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في احدهما يختلف عن الأخرى .

(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ ص ١٢ ص ٨١٢)

٢٢ - إذ خول القانون المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد الى تحويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ، مما يقتضاه أن تصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر الخطأ والضرر ورباطة السببية بينهما في حق المتهم « المستأنف عليه » مادامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحازوا لقوة الشيء المحكوم فيه ، إذ أنه لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافاً ، انما يشترط قيام هذا التلازم

٢٧ - الأصل أن سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى تتقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وشرط أن لا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

(الطنن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/٧ من ١٢ ص ٣٢٠)

٢٨ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم بوصف أنه عد مشتبهاً فيه ، ولما استأنفت النيابة حكم الادانة ، عدلت المحكمة الاستئنافية الوصف في مواجهة المتهم الى أنه عاد لعالة الاشتباه - مستندة الى وجود صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء أمام محكمة أول درجة - غير أنها قفست بتأييد الحكم المستأنف ، وقالت في تبرير عدم أخذ المتهم بالوصف الجديد انه ينطوي على اسناد واقعة جديدة . اذا كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك لأن الموضوع المطروح أمام محكمة ثاني درجة بمقتضى استئناف النيابة العامة - لا ينطوي على واقعة جديدة أسندت للمتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ، وما استئناف النيابة الا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التي كانت بعينها مطروحة أمام تلك المحكمة دون اضافة أية واقعة جديدة ، مما كان يقتضي المحكمة الاستئنافية - بعد أن نهبت المتهم لتعديل الوصف - أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح ، وهو العود لعالة الاشتباه ، وأن تقاب للمتهم على هذا الأساس .

(الطنن رقم ٣٨٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/٦/٥ من ١٢ ص ٦٤٥)

٢٩ - من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص اذ هما قرينان ملازمان لقصل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني ، مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيوف

والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً - وهي اذ اكتفت بالقضاء بالفرامة وسداد رسوم الرخصة استناداً الى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فان حكمها يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(الطنن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦١/١٠/٢ من ١٢ ص ٦٧٣)  
 (الطبعة ١٥٤٥ مقرر في الطنن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦١/١٠/٩)

٣٠ - تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة - من سرقة الى خيانة أمانة - دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه ، لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ، مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع المدافع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .

(الطنن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٨٠٤)

٣١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده . ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو أن المظنون ضدهما حرضتا الغير على ارتكاب الدعارة ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أن تنبه المظنون ضدهما لهذا الوصف وتوقع عليهما العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقرض بها ابتدائياً أما وهي لم تقبل ويرأها بقوله أنها لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف الجديد ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ في القانون مستوجبا نقضه .

(الطنن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ من ١٥ ص ٧٣٨)

٣٢ - من المسلم به أنه وان كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وأن حق

المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم الى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلا يتيح له فرصة تقديم دفاعه ان طلب ذلك ، ويتحقق هذا التنبيه بأى كيفية تلتفت نظر الدفاع الى الوصف الجديد سواء أكان هذا التنبيه صريحا أو ضمنيا - ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد استجابت لحكم القانون ولم تقض بإعادة المظنون ضدهم الا بعد أن محصت الواقعة المطروحة أمامها بجميع أوصافها القانونية وبعد أن عرضت للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وقالت كلمتها فى مدى انطباقه على الواقعة التى رفعت بها الدعوى وهى ممارسة المظنون ضدهم التواء فى حقيقة عامة ، وكان المتهمون قد ترفعوا على ضوء مذكرة النيابة فقرروا أنهم يكونون فرقة موسيقية ولهم تسجيلات فى الاذاعة وطلبوا رفض استئناف النيابة وتأييد حكم البراءة ، فإن ما نقوله النيابة من أن المحكمة أغفلت حكم القانون فى شأن تحصيل الواقعة بجميع أوصافها لا يصادف محلا .

الاولى من القانون المذكور ليست أشد من العقوبة المقررة للجريمة التى كانت مقامة بها الدعوى أصلا ، فلا ترويب على المحكمة ان هى عدلت الوصف على هذا النحو وأزلت على الواقعة صحيح القانون دون أن تلتفت نظر الطاعة للرافعة على أساس الوصف المعدل .

(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ ص ١٦٦ ص ٤١٥) .

٣٤ - من المقرر أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يمدد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . فيكون لها أن تعطى الوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى وصفها القانونى الصحيح وأن تغير فى تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدد ما عليها الا توجه أفعالا جديدة الى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الخطأ المسند الى الطاعن ، كما ورد بوصف التهمة التى وجهتها اليه النيابة العامة هو الرعونة وعدم مراعاة اللوائح بقيادة العربة بكيفية ينجم عنها الخطر ، وكانت محكمة أول درجة قد استظهرت فى حقه أنه قاد العربة على يسار الطريق دون أن يتخذ الحيطة اللازمة ودون أن ينبذ السائرين فى الطريق . ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وحددت فى بيان واضح عناصر الخطأ التى وقعت من الطاعن بكونه لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق ولم يتخذ الحيطة الواجبة أثناء قيادته للعربة ولم ينبذ السائرين بالطريق ، وهى عناصر كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى . فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن فى الدفاع .

(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ١٦٦ ص ٥١١) .

#### الفرع الخامس : قضائها فى الدعوى من جديد .

٣٥ - نصت المادة ١٩٩/٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى » . فيتين على محكمة ثانية درجة وقد رأت أن هناك بطلانا فى الحكم الابتدائى يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده لخلو ديباجته من تعيين المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته وتاريخ صدوره والاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه أن تصحح هذا البطلان وتقضى فى الدعوى من جديد ، أما وقد تنكبت هذا

٣٣ - الأصل أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يمدد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية - فيكون لها أن تعطى الوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى وصفها القانونى الصحيح وكل ما عليها الا توجه أفعالا جديدة الى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن الطاعة اتصلت بالمتهمة الثانية وطلبت اليها الحضور لممارسة الدعاية فى البنسيون الذى تديره ثم قدمتها للشخصين اللذين وجدا بالبنسيون وقت الضبط لارتكاب القحشاء معها نظير جمل تقاضته منهما مما حدا بالمحكمة نظرا الى عدم توافر ركن العادة الى استبعاد جريمة ادارة البنسيون للدعاية واعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى وقعت الجريمة فى ظله - بوصف أن الواقعة مجرد تسهيل للبناء . وكانت المحكمة فيما ذهبت اليه قد أقامت حكمها على الواقعة المادية ذاتها التى شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى وهو ما لم تمار فيه الطاعة ، وكانت عقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة

القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ منه ، وكان مفاد منطوق الحكم المطعون فيه (الاستئنافي) أن الحكم الابتدائي أغفل الفصل في الدعوى المدنية بالنسبة الى المطعون ضدهما فضلا عن أن مدونات الحكم لم تتحدث عنها . فان الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية ( مصلحة الجوارك ) أن ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعده ولايتها في الفصل فيه .

(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦٦٥/١١/٩ من ١٦ ص ٨٤٠)

#### الفرع السابع : تسبب إحكامها

٣٨ - لا تلتزم المحكمة ببيان السبب في عدم اجراء التحقيق مادام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة في تسمية اقرار المتهم اعترافا وقضاءها في الدعوى بناء عليه - مؤثرا في منطق الحكم أو في نتيجته .

(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦٦/١/١٠ من ١٢ ص ٣٩)

٣٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهده بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . ومتى كان الحكم المطعون فيه ، وإن استوفى بياناته ، إلا أنه لم ينشئ لقضائه

السييل وقضت بتأييد الحكم المستأنف رغم انعدامه فانها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا مستقلة لوروده يؤيد المعلوم .

(الطن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦٦٥/٣/٨ من ١٦ ص ٢٢٠)

#### الفرع السادس : اثر اغفال محكمة أول درجة الفصل في بعض العروض عليها

٣٦ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الأسباب الى ثبوت التهمة قبله : لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فانه يجب اعمال هذا النص أيضا في الدعوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها اكماله بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لاكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعده ولايتها في الفصل فيه ، والا فوت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

(الطن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥٤٦)

٣٧ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو

٤٣ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت الفاء حكم صادر بالبراءة أن تتقدم ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب ، والا كان حكمها بالالغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه .

(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٥٨٠)

٤٤ - نقض الحكم يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بطاقتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجري فيها المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق ، فلا تنقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها . الا أنه لا ييبس الحكم ان أثبت في مدوناته الأسباب التي دعم بها حكم النقض قضاءه لأن ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية قد أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور واستقر عليه قضاء النقض .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٦٨٥٠)

٤٥ - من المقرر أنه إذا كان الحكم الاستئنافي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه فانه اذ قرر بعد ذلك أن يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه ، فان ذلك يكون مفادة أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ من ١٤ ص ١٠٣٣)

#### الفصل الثالث : أثر إعادة الدعوى إليها بعد نقض الحكم

٤٦ - نقض الحكم يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بطاقتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجري فيها المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق ، فلا تنقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها . الا أنه لا ييبس الحكم ان أثبت في مدوناته الأسباب التي دعم بها حكم النقض قضاءه لأن ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية قد أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور واستقر عليه قضاء النقض .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٦٨٥٠)

أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا ، فانه يكون باطلا .

(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٥٤٩٠)

(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨٢٠)

٤٠ - اذا كان الحكم الاستئنافي « المعلوم فيه » قد أحال على الحكم المستأنف في خصوص واقعة الدعوى وحدها ، ثم عرض الحكم الى الأسباب التي أقامت عليها النيابة استئنافها وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون ، وانتهى الى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعة بهما ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص الى أسباب الحكم المستأنف ، فانه بذلك يكون قد أغفل ايراد الأسباب التي بنى عليها مخالفات حكم المادة ٣١٠ إجراءات مما يطله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ من ١٣ ص ٤٥٧٠)

(الطن رقم ١٠٨٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)

٤١ - متى كان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المعلوم فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فان استرداد الحكم المعلوم فيه - مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف - الى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ فضلا عن قصوره في بيان مدهاء يكشف عن اضطراب في بيان الواقعة بحيث لا يستطاع استخلاص صورة واضحة لها مما يمتنع معه نقضه .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ من ١٣ ص ٧٢٩٠)

٤٢ - لما كان حكم محكمة أول درجة الذي أخذ به الحكم المعلوم فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قام بنزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة ان الطاعن أبدى دفاعه فعلا بشأن ما أسنده الحكم اليه . فان ما ينهض الطاعن على الحكم من الاخلال بحقه في الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبه الى صورة الخطأ التي أضافتها لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ من ١٤ ص ٦١٠٢)

محكمة الجنائيات

عدد القواعد

١ - ٣	الفصل الأول : اختصاصها
٤ - ٧	الفصل الثاني : تشكيلها
٨	الفصل الثالث : الاحالة اليها
	الفصل الرابع : الاجراءات امامها
٩	الفرع الأول : مالا يطلها
١٠	الفرع الثاني : حضور المتهم والمدافع عنه
١١	الفرع الثالث : تحقيقها دفاع المتهم
١٢ - ١٥	الفرع الرابع : سماعها للشهود
١٦ - ١٨	الفرع الخامس : فصلها الجنحة عن الجنائية
١٩	الفرع السادس : اعادة القضية الى محكمة الجنج
	الفصل الخامس : اصدارها احكامها
٢٠	الفرع الأول : تسبيب احكامها
٢١ - ٢٣	الفرع الثاني : بطلان احكامها
٢٤	الفرع الثالث : الحكم على المتهم بناء على اعترافه
٢٥	الفرع الرابع : الطعن في احكامها
٢٦ ، ٢٧	الفصل السادس : اعادة المحاكمة
٢٨	الفصل السابع : حقها في التصفى

موجز القواعد :

الفصل الأول : اختصاصها

- على محكمة الجنائيات اذا لم تر أن الواقعة جنحة ولا يعد التحقيق أن تحكم فيها . المادة ٣٨٢
- ١ من قانون الاجراءات الجنائية
- ٢ قضاؤها بعدم الاختصاص رغم تجاوز المتهم سن احدث خمس عشرة سنة
- اختصاص محكمة الجنائيات بالفصل في جميع الجنائيات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية .
- المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

- توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة
- ٣٥ من القانون . هو مجرد تنظيم اداري . لا يسلب محكمة الجنائيات اختصاصها الشامل في حدود
- ٣ دائرة المحكمة . مثال

الفصل الثاني : تشكيلها

- ٤ الأصل اعتبار أن شروط صحة التشكيل قد رويبت
- مؤدى نصوص المواد ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، ٣٦٦ ،
- ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشارع لم يرتب الإعلان الا في الحالة التي تشكل فيها دائرة
- محكمة الجنائيات من أكثر من واحد من غير المستشارين . اختصاص الجمعية العمومية بمحكمة
- الاستئناف بتعيين من يهد اليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنائيات . طبيعته : تنظيم اداري بين
- ٥ دوائر المحكمة المختلفة . لا بطلان على مخالفته . مثال
- محكمة الجنائيات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى
- جناية من الجنائيات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٢٤٠ عقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
- بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير
- ما ذكر . فتكون محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها .
- ٦ ارتباط الجناية بجنحة . انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال
- القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى . سريانها من يوم نفاذها . نقض الحكم واعادة القضية الى
- محكمة الجنائيات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقا لاحكام القانون السارى وقت نظر
- ٧ الدعوى من جديد



## الفصل الثالث : الاحالة اليها .

احالة الدعوى الى محكمة الجنايات بطريق المثيرة بين وصفى الجناية والجنحة . عليها التصديق لموضوعها والحكم فيها بما تراه . ان تبين لها ان الواقعة جنحة . عليها الفصل فيها . ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنبج بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا

٨

## الفصل الرابع : الاجراءات امامها :

الفرع الاول : ما لا يبطلها .

اجراءات المحاكمة . ما لا يبطلها . العبارة في المحاكمة هي بالملف الاصلى . خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث . لا اخلال بحق الدفاع . المادة ١٨٩ اجراءات

٩

الفرع الثاني : حضور المتهم والمدافع عنه .

اجباج الشارح حضور مدافع مع كل متهم بجناية اُحيلت لنظرها على محكمة الجنايات . الفرض من ذلك : كفالته دفاع حقيقي للمتهم لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بان الاتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الفرض الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من اولها الى نهايتها . وجوب اتمام سماع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن يتوب عنه قانونا

١٠

الفرع الثالث : تحقيقها دفاع المتهم .

على محكمة الجنايات اذا دفع امامها بان المتهم مصاب بعاهة عقلية ان تثبت من انه لم يكن مصابا بتلك العاهة اثناء محاكمته . ليس لها ان تطالبه باقامة الدليل على ذلك . والا كان حكمها معيبا

١١

الفرع الرابع : سماعها الشهود .

تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لاعلانه وعجزها عن الاهتداء اليه . تقوم المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الاحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تثريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد

١٢

عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسمائهم في قائمة الشهود . لا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم

١٣

صراحة نص المادة ١٨٧ اجراءات في وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . عدم توقف اعلانهم على تصريح من المحكمة

١٤

تعلق نص المادة ٢٧٢ اجراءات بنظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته

١٥

الفرع الخامس : فصلها الجنحة عن الجناية .

لمحكمة الجنايات اذا اُحيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها ان لوجه لهذا الارتباط ان تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنبج المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية . القاعدة المنصوص عليها بهما تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها

١٦-١٨

الفرع السادس : اعادتها القضية الى محكمة الجنبج

لا يجوز لمحكمة الجنايات اعادة القضية الى محكمة الجنبج بعد ان حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية

١٩

الفصل الخامس : اصدارها احكامها .

الفرع الاول : تسبيب احكامها .

محكمة الجنايات عند اعادة محاكمة المتهم المحكوم في غيبته ان تورد الاسباب ذاتها التي اتخذها الحكم النهائي بالمقاطع اسبابا لحكمها . ما دامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة

٢٠

الفرع الثاني : بطلان احكامها .

.. الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضى المدة . عدم جواز اعادة القضية الى غرفة الاتهام للنظر في

- احتلتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيايبيا . بقاء الدعوى في جوة المحكمة بقراء  
 ٢١ الإحالة الأول حتى يقضى فيها بحكم نهائى . المادتان ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية  
 حضور المحكوم عليه غيايبيا من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضى المدة .  
 أنره : بطلان الحكم الغيابى . إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة لا يترتب عليه اصدار الاقوال والشهادات  
 ٢٢ التى أبدت في المحاكمة الأولى . اعتبارها من عناصر الدعوى . للمحكمة الاستناد اليها في قضائها  
 حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضى المدة . أنره : بطلان الحكم  
 الغيابى وإعادة نظر الدعوى . هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة . القبض عليه وقراره  
 قبل جلسة المحاكمة أو حضوره من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها .  
 الحكم بسقوط الحكم الأول . لا معنى له . وجوب القضاء بعلم انقضاء الحكم الأول واستمراره  
 ٢٣ قائما . التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابى قائما بعناء زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد

راجع ايضا : محكمة الجنائيات .

( القاعدة رقم ٢٥ )

الفرع الثالث : الحكم على المتهم بناء على اعترافه .

- لمحكمة الجنائيات الاكتفاء باعترااف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ ،  
 ٢٤ ٢٧١ اجراءات

الفرع الرابع : الطعن في احكامها .

- اجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنياية العامة والمدمعى بالحقوق المدنية والمسئول  
 عنها الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بجناية . مؤدى نص  
 المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو تقدير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كان  
 لم يكن اذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضى المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم  
 ٢٥ الغيابى مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع . الطعن المقدم من النيابة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه

الفصل السادس : إعادة المحاكمة .

- إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ اجراءات . ليس مبنيا على تظلم يرفع من المحكوم عليه . هي بمثابة  
 محاكمة مبتداه . لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم  
 ٢٦ الغيابى . لها أن تشدد العقوبة أو تخففها  
 إعادة المحاكمة أمام دائرة محكمة الجنائيات ذاتها التى أصدرت الحكم الغيابى على المتهم في حالة  
 حضوره أو القبض عليه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ اجراءات هو إعادة نظر الدعوى أمام  
 ٢٧ المحكمة

الفصل السابع : حقها في التصدى .

- حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ اجراءات . حق جوازى للمحكمة  
 ٢٨

راجع ايضا : اجراءات .

( القواعد أرقام ١١ ومن ١٦٦ الى ١٤٥ و ١٩٩ )

التواعد القانونية :

الفصل الأول : اختصاصها .

١ - المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية  
 صريحة في أنه اذا لم تر محكمة الجنائيات أن الواقعة كما  
 هي مينة في أمر الاحالة - جنحة الا بعلم التحقيق ، فانه  
 يتعين عليها أن تحكم فيها .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ س ١٢ ص ٥٢٣) .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ س ١٥ ص ٢٣١) .

٢ - محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير  
 الا اذا كان عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع  
 الجريمة المسندة اليه طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات

الجناية - على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، كما تنص المادة ٣٧٧ من القانون الأخير على أن تبين الجمعية العامة لكل من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشارها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين . ومؤدى ذلك أن الشارع لم يربط البطالان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من مستشارين من محكمة الاستئناف ورئيس محكمة بالمحكمة الابتدائية فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، وأن الأمر في شأنها لا يقتضى العرض على الجمعية العامة بمحكمة الاستئناف لاعادة تشكيل الدائرة إذ أن اختصاص هذه الجمعية بتعيين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إداريًا بين دوائر المحكمة المختلفة مما لا يترتب البطالان على مخالفته .

(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ص ١٥٥ من ١٩٦٤)

٦ - إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنايات في حدود حقها المخول لها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . ثم صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ الذى استحدث في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيمًا خاصًا بتشكيل محكمة الجنايات بقضى بأن يؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والخائز والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطًا غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة

الجناية - فإذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن فإن محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص ، مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطن رقم ٧٦٦ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ ص ١٢٤ من ١٩٦١)

٣ - مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن اختصاص محكمة الجنايات إنما ينعقد صحيحًا بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يفرض من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتناع محكمة الاستئناف بعينة جمعية عسومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المنعقد لها قانونًا بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر بل هو تنظيم إداري لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر ، ومن ثم فلا يكون صحيحًا في القانون ما يدعيه المتهم « الطاعن » من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة أن قرار الجمعية العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتي محكمة الجنايات بها على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في أقسام معينة من المدينة وأن الجناية التي حوكم من أجلها وقعت في قسم « ميناء البصل » الذى لم تختص به الدائرة التي أصدرت الحكم - طالما أنه لا يبيح أن المحكمة التي أصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف الاسكندرية .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ ص ١٢٣ من ١٩٦٢)

### الفصل الثانى : تشكيلها .

٤ - أجاز القانون ندب رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ، كما أجاز ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية للجلوس بمحاكم الجنايات بشروط حددها ، والأصل اعتبار أن هذه الشروط قد وُعييت - ومادام الطاعن لا يدعى فى طعنه أنها خولقت فلا يحق له أن يثير شيئًا فى هذا الصدد .

(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ ص ١٢٤ من ١٩٦١)

٥ - تنص المادتان ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية و ٣٦٦ من قانون الإجراءات

### الفصل الرابع : الاجراءات المتبها • الفرع الأول : مالا يخطأها •

٩ - اذا كان المتهم لا يدعى أن بعض الأوراق التي ركن إليها الحكم في تكوين عقيدته والمقول بعدم نسخها ضمن الأوراق التي تم نسخها وسلمت إلى المدافع عنه ، لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الأصلي للدعوى - فانه كان من المتعين عليه أن يبين دفاعه من واقع الملف المذكور ، وقد كان في مكنه أن يطلب الاطلاع عليه طبقا للاجراءات الجنائية ، أو أن يتقدم بهذا الطلب إلى محكمة الموضوع - أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعي على المحكمة التفاهة عن تحقيق اجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه . ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث لأن العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي ، مما تكون منه دعوى الاخلال بحق المتهم في الدفاع على غير أساس .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠/٦/١٩٦١ م ١٦ م ٧٢٥)

### الفرع الثاني : حضور المتهم والمدافع عنه •

١٠ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنائيات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . وهذا الفرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من أولها إلى نهايتها حتى يكون ملما بما أقرته المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذ من اجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه أن يتم سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بين يثوب عنه قانونا .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ م ١٥ م ٤٥٢)

### الفرع الثالث : تحقيقها دفاع المتهم •

١١ - ليس لمحكمة الجنائيات أن تستند في اثبات عدم مس الطاعن براءة عقلية إبان محاكمته إلى القول بأنه لم يقدم من جانبه دليلا على ذلك - لأن واجب المحكمة في مثل هذه الصورة صيانة لحقه في الدفاع أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا براءة في عقله وقت محاكمته ولا تطلبه هو بإقامة الدليل على صديق دعواه وتقديم برهانه بين

مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . وكانت المادة الخامسة من هذا القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أن تحال بعائلتها إلى المستشار القرد الجنائيات المعروضة على محاكم الجنائيات في دور انعقادها الجاري وقت العمل بهذا القانون . ولما كانت جناية احرار السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ سالفه البيان بل انها أحييت إلى المستشار القرد في أمر احالة واحد شملها وجنحة القتل والاصابة الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة . ومن ثم فانه ينعقد الاختصاص للمستشار القرد لاقتصار الارتباط على جنحة ، ويتعين عليه تبعا لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

(الطن رقم ١١٠١ لسنة ٢٤ جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ م ١٥ م ٧٤٧)

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ م ١٦ م ٧٢٠)

٧ - القواعد المنظمة لاجراءات التقاضي أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فترى من يوم تقاضاها بالنسبة للمستقبل واذا فتمت نقض الحكم وأحييت القضية إلى محكمة الجنائيات استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنائيات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهي في حالة الدعوى المطروحة - هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد ، ومن ثم فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦ م ١٦ م ٥٢٢)

### الفصل الثالث : الاحالة إليها •

٨ - اذا كانت الدعوى قد أحييت إلى محكمة الجنائيات بطريق الخبرة بين وصفى الجناية والجنحة ، فانه من المتعين على محكمة الجنائيات - وفقا للمادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية - أن تصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه فان تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تفصل فيها ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا له حجته الملزمة بما يحول دون امكان اعادة القضية إليها .

(الطن رقم ١٩١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١ م ١٦ م ٥٢٠)

١٥ - نص المادة ٢٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية متعلق بنظر الدعوى وترتيب الاجراءات فى الجلسة مما لا يترتب - فى الأصل - البطلان على مخالفته . واذا ما كان الواضح من مدونات الحكم أن أساس رفض دعوة شاهدى النفى هو ما استخلصته المحكمة من تكول الطاعن عن سلوكه . طريق القانونى المنظم لتلك الدعوى فانها تكون قد تصرفت فى حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن تؤجل الدعوى لهذا الغرض ما دامت أنها لم تر حاجة الى الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٧٥) .

#### الفرع الخامس : فصلها الجنحة عن الجناية .

١٦ - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية التى أجازت لمحكمة الجنايات اذا أحيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية - ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط - أن تفصل الجنحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، وهى اذ تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب التى بنت عليها قرارها بفصل الجنحة عن الجناية .

(الطن رقم ٦٦٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/١/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٨٤) .

١٧ - القاعدة التى أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية انما هى قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هى تعتبر من الاجراءات الجوهرية المشار اليها فى المادة ٣٣١ من ذلك القانون .

(الطن رقم ٦٦٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/١/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٨٤) .

١٨ - تجيز المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا أحيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنايات المختصة . وارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة . ولا تأثير لذلك على المتهم فى دفاعه مادام له أن يناقش أمام محكمة

يديها . أما وهى قد تنكب الطريق القويم فى الرد وقمعت فى نفس الوقت عن النهوض بما يجب عليها القيام به من اجراءات تستبين منها وجه الحق فى الدفاع وتحقق بواسطتها من أن الطاعن لم يكن مصاباً أثناء محاكمته بمادة فى العقل من شأنها اعجازه عن الدفاع عن نفسه . فإن حكمها بما تضمنه من قصور فى البيان وفساد فى الاستدلال واخلال خطير بحق الدفاع يكون ميباً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٨٠) .

#### الفرع الرابع : سماعها الشهود .

١٢ - لما كانت المحكمة قد حققت شغرة المرافعة بسماع أقوال شهود الإثبات واتخذت من جانبها الاجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذى تمسك الدفاع بحضوره وأفسحت المجال أمام النيابة لإعلانه فصرت عن الاعتداء اليه وتعذر بذلك سماع شهادته - وكان الطاعن لم يسلك من جانبه الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة أسمائهم فى قائمة الشهود فانه لا تترتب على المحكمة ان هى فصلت فى الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٠٥) .

١٣ - من المقرر أنه اذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج أسمائهم فى قائمة الشهود فلا تترتب على المحكمة ان هى لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٧٥) .

١٤ - نص المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية صريح فى وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور منه أن يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٧٥) .

الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية للمحكمة أن تستند إليها في قضائها .

(الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ ص ١٤ من ١٠٠٤)

٢٣ - تنص المادة ٣٩٥/١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويماد نظر الدعوى أمام المحكمة » . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة النظر في الدعوى - أما اذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكن لم يحضرها ، فانه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة - أن يقضى بدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما . ومن ثم كان التحدي بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما ممتنا زوال صفة الغياب عن الحكم غير سليم .

(الطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ص ١٥ من ٢٩٢)

#### الفرع الثالث : الحكم على المتهم بناء على اعتزاله .

٢٤ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تكفي بإعتراف المتهم وتحكم عليه بنير سماع شهود فاذا كان المتهم قد اعترف بجلسته المحاكمة بإعتراف الجريمة المسندة اليه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سليما .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ من ٢٥٠)

#### الفرع الرابع : الطعن في احكامها .

٢٥ - انه وان كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنيابة العامة والمدعى بالعقوب المدنية والمسئول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تجري على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة ، يبطل حتما الحكم

الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك الجنبه .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ص ١٥ من ٣٢٩)

#### الفرع السادس : اعادتها القضائية الى محكمة الجنب

١٩ - القول بوجوب اعادة محكمة الجنايات القضية الى محكمة الجنب للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بدمم اختصاصها باعتبار الواقعة جناية ، لا يتفق مع حكم القانون .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ ص ١٢ من ٥٢٢)

#### الفصل الخامس : اصلاها احكامها .

##### الفرع الاول : تسبب احكامها .

٢٠ - لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند اعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أنه تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالاداة .

(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ ص ١٢ من ٣٤٠)

(والطن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ ص ١٤ من ١٠٠٤)

##### الفرع الثاني : بطلان احكامها .

٢١ - مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة ولا تعاد القضية الى غرفة الاتهام للنظر في احوالها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غاييا ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الاحالة الاول حتى تقضى فيها بحكم نهائي .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٤ من ٩٤٦)

٢٢ - وتبت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية على حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضي المدة بطلان الحكم السابق صدوره ، الا أن اعادة نظر الدعوى أمام المحكمة في هذه الحالة لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التي تكون قد أبدت في المحاكمة الاولى بل انها تظل معتبرة من عناصر

أو تخففها وحكمها في كلا الطرفين صحيح قانونا .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٢/٧/١٩٦٤ م ١٥ م ٣١٢)

٢٧ - لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية في مواد الجنایات أن تصاد المحكمة أمام الدائرة ذاتها التي أصدرت الحكم النهائي على المتهم في حالة حضوره أو انقبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضي المدة - كشرط لصحة الاجراءات - بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هو اعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .

(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٩/٣/١٩٦٥ م ١٦ م ٣١٤)

#### الفصل السابع : حقها في التصدي .

٢٨ - حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنایات أن تستعمله، متى رأت هي ذلك ، وليس في صيغة المادة المذكورة ما يفيد ايجاب التزام المحكمة به .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ في جلسة ١٩/٦/١٩٦١ م ١٢ م ٣١٦)

السابق صلوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتصميمات ويماد نظر الدعوى أمام المحكمة . وإذا كان الحكم السابق قد نفذ فأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها . فان مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة التهم واعتباره كأن لم يكن . ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنایات في الجنایة المنسوبة الى المظنون ضده في معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . ومن ثم فان الطعن المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .

(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٦/٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٩١٧)

#### الفصل السادس : اعادة المحاكمة .

٢٩ - اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم النهائي ولها أن تشدد العقوبة

#### محكمة الجنب

##### موجز القاعدة :

قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنب . ينقل الاختصاص بنظر الجنایة الى المحكمة الجزئية ، دون أن يقيد بها في خصوص قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة . حق تلك المحكمة في القضاء بعدم الاختصاص : اذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة .

سلطة الآحالة . ليست قاضى موضوع . قرارها بوجود الظروف المخففة أو الاعذار القانونية . يخضع لرقابة محكمة الموضوع .

راجع ايضا : اختصاص .

(القاعدة رقم ٢٣)

##### القاعدة القانونية :

الجنائية التي أحالت اليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ . والقول بتقيد قاضى الموضوع بقرار غرفة الاتهام في هذا الصدد يتنافى مع ما هو مقرر من أن سلطة الاحالة ليست بقاضى موضوع فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الاعذار القانونية التي تبرر تطبيق عقوبة الجنبه، وانما يكون تقديرها في ذلك خاضعا لرقابة محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١١/٥/١٩٦٢ م ١٣ م ٧٠٠)

قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنب . متى أصبح نهائيا ، ينقل الاختصاص بنظر الجنایة موضوع التجنيح الى المحكمة الجزئية . ولا تتقيد هذه المحكمة بالقرار المذكور في خصوص قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة التي من شأنها تخفيض العقوبة الى الجنب، بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص اذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة الى ذلك الحد طبقا لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الاجراءات

## محكمة الموضوع

عدد القواعد

١	الفصل الأول : سلطتها في التكييف وتطبيق القانون
٢ - ٥١	الفصل الثاني : سلطتها في تقدير الدليل
٥٢ - ٥٨	الفصل الثالث : سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة
٥٩	( أ ) القصد الجنائي
٦٠	( ب ) الخطأ
	( ج ) علاقة السببية
	الفصل الرابع : سلطتها في تقدير طلبات الدفاع
٦١	( أ ) طلبات التحقيق
٦٢ - ٦٤	( ب ) وسائل الدفاع
٦٥ ، ٦٦	الفصل الخامس : سلطتها في بحث قيام حالة التلبس
٦٧	الفصل السادس : سلطتها في تقدير جدية التحريات
٦٨	الفصل السابع : سلطتها في تقدير مبررات الاستيقاف
٦٩ ، ٧٠	الفصل الثامن : سلطتها في تقدير حالة المتهم العقلية
٧١ ، ٧٢	الفصل التاسع : سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي
٧٣ ، ٧٤	الفصل العاشر : سلطتها في تقدير قيام الارتباط بين الجرائم
٧٥	الفصل الحادي عشر : سلطتها في بحث توافر مسبق الإصرار
٧٦	الفصل الثاني عشر : سلطتها في تقدير العقوبة
٧٧	الفصل الثالث عشر : سلطتها في تقدير التعويض
٧٨ ، ٧٩	الفصل الرابع عشر : سلطتها في تقدير آراء الخبراء
٨٠	الفصل الخامس عشر : سلطتها في تفسير المحررات
٨١	الفصل السادس عشر : سلطتها في تقدير توافر التشابه بين علامتين تجاريتين

موجز القواعد :

الفصل الأول : سلطتها في تكييف الواقعة وتطبيق القانون عليها

التزام المحكمة بتخصيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفاها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى . المادة ٣٠٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .  
 شرط ذلك : عدم الخروج عن حدود الوقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً أو تمدد نطاق عناصرها القانونية .  
 أمثلة ١

الفصل الثاني : سلطتها في تقدير الدليل

لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جملة تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . شرط ذلك : أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ٢  
 وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع .  
 لا تشرب عليها إذا هي اخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . أمثلة ٣ ، ٤  
 لم يرتب القانون البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها إجراءات في شئنا تعزيز المضبوطات وعرضها على المتهم . الأمر في ذلك متروك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وعدم البت بالأجزاء المضبوطة ٥  
 حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة وأطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على



- كل دليل على حدة صراحة . يكفى الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرة لها في عقيدتها . عدم جواز آثاره أمام محكمة النقض .. ٦
- لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جمل الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، وأطراف ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائفا . حقها في أن تجزئ ، أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . أمثلة .. ٧
- المعبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص القانون على تقييده بدليل معين . سلطته في وزن قوة الإثبات والأخذ من أى بينة أو قرينة يترجح اليها دليلا لحكمه . مثال .. ٩
- استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريرات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر . لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إحصاءات اللجنة المذكورة . المنازعة في سلامة الاجراءات اللجنة سالفة الذكر . جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها . استقلالها بالبت فيه بلا مقب عليها .. ١٠
- لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر . لا يعد هذا تناقضا يعيب حكما . ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها . وما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناع المحكمة وحدها . المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تصح .. ١١
- لمحكمة الموضوع أن تتبين الواقعة على حقيقتها وإن ترد الحوادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تنقيد في هذا التصور بدليل يبينه أو بأقوال شهود بدواتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل منها ويقطع على كل جزئية من جزئيات الدعوى . علة ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متسانسة يكمل بعضها بعضا . منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي .. ١٢
- ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمانت اليها أو تطرحها إن لم تثق بها .. ١٣
- لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين . في أى دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه بعد ذلك . متى اطمانت إلى صحة الاعتراف وطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصالها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .. ١٤
- تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء ببراءة المظنون ضده من تهمة اخفاء الشيء المسروق على أنه كان مجرد ضبط ولرده لأصحابه دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لرده . مؤداه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه . انتفاء قصد الاخفاء لديه . علة ذلك : يدع على الشيء المسروق هي يد المالك . استخلاص الحكم هو محض تقدير . لا محل لناقشته أمام محكمة النقض .. ١٥
- متى يحق لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة : اذا تشككت في صحة إسناد التهمة ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها . شرط ذلك : اشتغال حكمها على ما يفيد تمحيصها الدعوى وإحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاهتمام عليها عن بصر وبصيرة ، والموازنة بينها وبين أدلة النفي . عدم تعرض الحكم لأدلة الثبوت وإبداء الرأي فيها . عيب .. ١٦
- الاقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيلة بتوقيعه . ماهينه : اقرار غير قضائي . خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة في الإثبات اذا اطمان اليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لا رقابة لمحكمة النقض عليه . متى كان تقديره سائفا .. ١٧
- الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . استقلال محكمة الموضوع به .. ١٨
- اختلاف الشهود في تفاصيل معينة . أمر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالها بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفاصيل أو يستند اليها في تكوين عقيدته . علة ذلك : لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وتطرح ما عداها ، دون أن تكون ملزمة ببيان العلة . الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها . عدم إيراد الحكم لتلك التفاصيل يفيد أطرافها .. ١٩
- لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لقرار الخبير المقدم اليها . النعي عليها التفتانها عن مناقشة الخبير . غير مقبول . طالما أنها قد اطمانت إلى تقريره ، ولم يطلب منها مناقشته ، ولم تر هي محلا لاجرائه . وما دامت قد قدرت صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .. ٢٠

- لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء الأخذ منها بما تراه واطراح ما عدها • علة ذلك : تعلق هذا الأمر بسلطانها في تقدير الدليل • لامعقب عليها فيه • أمثلة .. .. . ٢١
- للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمان إليها ، واطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .. .. . ٢٢
- الأخذ بقول للشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبدها في التحقيقات • من إطلاقات محكمة الموضوع • ما يثار في هذا الصدد • جدل موضوعي في أدلة الثبوت • إثارتها أمام محكمة النقض • غير جائزة .. .. . ٢٣
- للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخبير الفني في تقريره • متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أثبت ذلك عندها وأكدت له .. .. . ٢٤
- للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ما عدها • النمي على الحكم باطراحه أقوال شاهدي النفي وأخذها بأدلة الثبوت في الدعوى • جدل في تقدير الأدلة • عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .. .. . ٢٥
- لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواضحة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها • وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق • هي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة • لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .. .. . ٢٦، ٢٧
- للمحكمة أن تعمل في حكمها على ما تطمئن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة • لها أن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر .. .. . ٢٨
- الاعتراف في المواد الجنائية • طبيعته : هو عنصر من عناصر الدعوى • لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حججه وقيمه التدللية • لها أن تجزئه وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح ما لا تتق به • عدم التزامها ببيان علة ذلك • أمثلة .. .. . ٢٩
- تجزئة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع • أغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة للدليل • مفاده : إقرارها لها • أمثلة .. .. . ٣٠
- لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره • متى كانت وقائع الدعوى قد أثبت ذلك عندها وأكدت له .. .. . ٣١
- الشهادة • طبيعتها : قيامها على اختيار شهود يدل به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح • وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع • ما دام تقديرها سلبيا .. .. . ٣٢
- لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراتج اليه منها • عدم التزامها بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلالاً اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .. .. . ٣٣
- تقدير صحة التبليغ من كذبه • أمر موكل إلى محكمة الموضوع • شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .. .. . ٣٤
- الشهادة المرضية • طبيعتها : دليل من أدلة الدعوى • خضوعها لتقدير محكمة الموضوع • إيرادها أسباب اطراحها الشهادة ورفضها التعميل عليها • لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها • مثال .. .. . ٣٥
- تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم • من اختصاص محكمة الموضوع .. .. . ٣٦
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ، مطلقة • لها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والمواصلة بين ما أخذت عنه بالقدر الذي روه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر والجمع بين القولين وإيراد مؤاده جلة وأن تنسبه إليها مما • ما دام ما أخذت به من شهادتها ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنها مما .. .. . ٣٧
- تقدير قوة الدليل ، من سلطة محكمة الموضوع ، اطمئنان المحكمة إلى رؤية الشاهد للمتهمين وهما في طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث • المجادلة في ذلك • غير مقبولة • ولو كانت رؤية الشاهد لمتهم من الخلف .. .. . ٣٨
- خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضي في جميع الأحوال • ولو كانت أوراقا رسمية • ما دام الدليل غير مطروح بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة • مثال .. .. . ٣٩

- لحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال . متى اقتنعت بصحتها وإطاعتها إلى قدرتهم على التمييز . مثال . . . . . ٤٠
- لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة . لها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالتقدير الذي رواه كل منهم فتأخذ بما تطمئن اليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عده . اختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقص . ما دام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تناقض فيه . . . ٤١
- لحكمة الموضوع الأخذ باستعراض المجنى عليه على اتهم متى اطاعت اليه . ولو كان يعرفه من قبل الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته : من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك : للمحكمة كمال السلطة في تقدير انقصة الأدلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . هي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبر يرضع رأيه لتقديرها . ما دامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها . مثال . . . . . ٤٣
- عدم توقيع انفعال على محضر مفتش المعمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر كله كمعصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع . . . . . ٤٤
- لحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى . عدم التزامها بالتعرض في حكمها لكلا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحدها دون أخرى . تعرضها لبيان ذلك . التزامها الوقائع انبائية في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . مثال . . . . . ٤٥
- لحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن اليه وإطراح ما عده ، دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته . تعرضها إلى بيان البررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها . مثال . . . . . ٤٦
- للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطاعت اليها ، ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . ما دام تدليلها سائفا . . . . . ٤٧
- الاعتراض في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال . لحكمة الموضوع كمال الحرية في تقدير صحته وقيمته في الإثبات . لها البحث في صحة ما يدعيه اتهم من أن الاعتراف المزعززع اليه انتزع منه بطريق الإكراه . . . . . ٤٨
- عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره . لها تجزئته والأخذ بما تراه مطابقا للحقيقة والاعراض عما تراه مغايرا لها . . . . . ٤٩
- عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود : لنفي ما دامت لم تستند اليها في قضائها . قضاؤها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت . دلالة : عدم اطمنانها إلى أقوال شهود النفي وإطراحها . . . . . ٥٠
- حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد والأخذ ببعضه من دون بعض . حدد ذلك ومناطه : أن لا تمسخه أو تبتر فحواه بما يعيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . . . . . ٥١

### الفصل الثالث : سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة

#### ( أ ) القصد الجنائي .

- الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تنقيحها على ما ينتجها . مثال . . . . . ٥٢
- لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن كـن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورد من وقائع وظروف كافيا للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استقلاله على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . . . . . ٥٣
- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : إقدام المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبرائة المبلغ ضده ما ينسب اليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع . . . . . ٥٤
- قصد القتل . ما هيته : أمر خفي لا يدرك بالمشـ الطاهر . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والإشارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتدمعما يضمـه في نفسه . استخلاص هذه النية . موضوعي . . . . . ٥٥
- تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع . عدم تقيدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى . عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها لها . . . . . ٥٦

مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه ، لا يعد قذفا ، ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للثبيل منه . استظهار ذلك القصد موضوعي .. .. . ٥٨

راجع ايضا : تفتيش

(القاعدة رقم ٣٢) .

(ب) الخطأ .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .. .. . ٥٩

(ج) علاقة السببية .

اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض . ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائفة .. .. . ٦٠

**الفصل الرابع : سلطتها في تقدير طلبات الدفاع .**

( ١ ) طلبات التحقيق .

طلب الممانعة من إجراءات التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . طالما أنه لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو اثبات استحالة حصول الواقعة . مثال .. .. . ٦١

(ب) وسائل الدفاع .

عدم التزام المحكمة بتبعية المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم .. .. . ٦٢

الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة بإجابته . المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .. .. . ٦٣

محكمة الموضوع . متى تلتزم بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ أن تنار على وجه الجرم في أثناء المرافعة وقبل اقفال بابها . وأن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .. .. . ٦٤

راجع : تفتيش .

(القاعدتان رقم ٤٣ ، ٤٧) .

**الفصل الخامس : في بحث قيام حالة التلبس .**

تقدير كفاية الظروف التي تلبس الجرمية وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعده لقيام حالة التلبس . أمر موكل لمحكمة الموضوع دون معقب عليها . ما دامت الأسباب التي بنت عليها تقديرها سبائفة . ما يثار في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيسأ انتهى اليه تقدير المحكمة .. .. . ٦٥

حالة التلبس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس بأحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .. .. . ٦٦

**الفصل السادس : سلطتها في تقدير جديّة التحريات .**

تقدير جديّة التحريات اللازمة لاصدار اذن التفتيش . أمر متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . صادرة المحكمة في عقيدتها أو محادثتها فيسأ انتهت اليه . غير حائزة .. .. . ٦٧

**الفصل السابع : سلطتها في تقدير مبررات الاستيقاف .**

تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل الضبط القضائي التعرض له واستيقافه . أمر موكل لمحكمة الموضوع .. .. . ٦٨

**الفصل الثامن : سلطتها في تقدير حالة المتهم العقلية .**

عدم التزام المحكمة بنذب خير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية ، الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .

- تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته • من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها
- ٦٩ .. .. .
- تقدير حالة المتهم العقلية • مسألة موضوعية • اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها • عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تنبئ عليها قضاها في هذه المسألة بيانا كافيا لا إجمال فيه • ليس لها أن تستند في إثبات عدم أصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تنبئ به • من واجبا أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل
- ٧٠ .. .. .

#### الفصل التاسع : سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي •

- تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها • من الأمور الموضوعية • استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها • أمثلة
- ٧١ .. .. .
- تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتمدها • من شأن محكمة الموضوع • مثال
- ٧٢ .. .. .

#### الفصل العاشر : سلطتها في تقدير قيام حالة الارتباط بين الجرائم •

- الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع • ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها • اعتباره من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدثت عناصره في الحكم • وجوب تدخل محكمة النقض • أمثلة
- ٧٣ .. .. .
- تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة • من شأن محكمة الموضوع وحدها • ما دام تقديرها سائما
- ٧٤ .. .. .

#### الفصل الحادي عشر : سلطتها في بحث توافر سبق الإصرار •

- طرف سبق الإصرار • البحث في توافره • موضوعي • لا رقابة لمحكمة النقض في ذلك • ما دام استنتاجه من وقائع الدعوى سائما
- ٧٥ .. .. .

#### الفصل الثاني عشر : سلطتها في تقدير العقوبة •

- تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون • ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع • عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعمتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته
- ٧٦ .. .. .

#### الفصل الثالث عشر : سلطتها في تقدير التعويض •

- تقدير التعويض من اطلاقات محكمة الموضوع • مثال
- ٧٧ .. .. .

#### الفصل الرابع عشر : سلطتها في تقدير آراء الخبراء •

- تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع بلا مقب عليها • مثال
- ٧٨ ، ٧٩ .. .. .

#### الفصل الخامس عشر : سلطتها في تفسير المحررات •

- تفسير سند التوكيل وتعريف حدوده وحقيقة معناه • من سلطة محكمة الموضوع
- ٨٠ .. .. .

#### الفصل السادس عشر : سلطتها في تقدير توافر التشابه بين علامتين تجاريتين

- وحدة التشابه بين العلامتين التجاريتين أو عدمه • أمر موضوعي دخوله في سلطة قاضي الموضوع بلا مقب عليه من محكمة النقض • متى كانت أسباب قضاها سائمة
- ٨١ .. .. .

راجع أيضا : إجراءات •

## القواعد القانونية :

## الفصل الاول : سلطتها في تكيف الواقعة وتطبيق القانون عليها .

١ - من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، دون حاجة الى أن تلت نظر الدفاع الى ذلك ، ما دام أن الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للتصير الذي ادخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة الميينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وداوت عليها المرافعة ، دون أن تضيف اليها شيئاً . ولما كانت التهمة الموجهة الى المتهم في ورقة الاتهام هي احراز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أنه الاحراز كان بقصد التعاطي ، ففريت الوصف القانوني للواقعة دون اضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة الى المتهم ، فانها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، هذا فضلاً عن أن تغيير الوصف كان في صالح الطاعن . ومن ثم يكون النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع على غير أساس .

- والطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٣٦١ جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٤ ص ٢٠١ .  
والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣٢ جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ من ١٤ ص ٢٨٥ .  
والطعن رقم ٢٨٦٦ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ من ١٤ ص ٤١٩ .  
والطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٤ ص ٤٢٠ .

## الفصل الثاني : سلطتها في تقدير التليل .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدة ما تظنن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ما حصله من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تقديره حينما نفت مظهر التهمين بالارتباك الشديد وأن لم يرد وصف الشدة على لسان الشهود - فانه لا يصح مصادرة المحكمة فيما اطمأنت اليه من أدلة .

- (الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٤ ص ٥٢٠ .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تثير عليها اذا هي أخذت بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

- (الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٤ ص ٥٨٨ .  
والطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٤ ص ٢٤٥ .  
والطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٤ ص ٤٢٠ .  
والطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠ من ١٤ ص ٤٨٠ .  
والطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٢٣ .  
والطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٤٩ .  
والطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/١١/٤ من ١٤ ص ٧٤٧ .  
والطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ من ١٤ ص ٩١٠ .  
والطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ من ١٤ ص ٩٢١ .  
والطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/٢/٢٣ من ١٥ ص ١١٠ .  
والطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥٠ جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ من ١٦ ص ٦٧٢ .  
والطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠٠ جلسة ١٩٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١٢٠ .  
والطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٦١ جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥٩١ .

٤ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما تراتح اليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها دون أن تكون ملزمة بالإشارة الى ذلك في حكمها أو تبرير التفاتها عما عدل عنه . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد لأنه من الأمور الموضوعية التي لا تجوز اثارها أمام محكمة النقض .

- (الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٤ ص ١٠٧ .  
والطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣٢ جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦ من ١٦ ص ٥٢٢ .

٥ - لم يرتب المشرع البطالان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم مما يجعل الأمر فيها راجعاً الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى عدم حصول عبث

٨ - أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة ، إلا أنه يشترط أن يكون هذا الاستخلاص سائفاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى . ولما كانت أقوال الشاهد التي عول عليها الحكم المطعون فيه في ثبوت جرثة المجنى عليه من مكان الحادث إلى حيث وجدت - رداً على دفاع الطاعن من عدم إمكان نقلها - قد خلت مما يفيد حدوث هذا الجر ، بل إن أقواله في تحقيق النيابة تنفيه ، وأقواله بالجلسة لا تظاهره ، فإن ما استخلصه الحكم من جر الجثة مستدلاً على ذلك بأقوال هذا الشاهد ، إنما هو استخلاص غير سائغ لا تسانده الماديات أو أقوال الشاهد نفسه ، وكانت هذه الواقعة لها أثرها في منطق الحكم واستدلالة بحيث إذا أسقطت تهاوت باقي الأدلة لما هو مقرر من تسانده الأدلة في المواد الجنائية ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ من ١٤ من ٢٣٨٥)

٩ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيته أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فلا محل لما يشبه الطاعن خاصة بعدم جواز الاستدلال بالتقريرين الطبيين المقدمين إلى محكمة الأحداث من كبير الأطباء الشرعيين ومساعدته بنسبة محاكمة متهمه أخرى عن ذات الجريمة التي حوكم الطاعن عنها .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ من ٢٣٢٥)

(والطن رقم ٣١١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ من ٢٣٣٦)

١٥ - لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة التي قامت بالتحريات السابقة على تحرير محضر

بالمخدر المضبوط وإلى سلامة إجراءات التحريز ، فإن النعي ببطالان الإجراءات يكون غير سديد .

(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ من ٢٣٨٨ )

(والطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ من ١٤٨٤)

(والطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠ من ١٣ من ٢٨٣٧)

٦ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ، مادام أن ردها مستفاد ضمناً من قضائها بالأدلة استناداً إلى أدلة الثبوت الأخرى ، وكل ما يثار حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ من ٢٠١٠)

٧ - لمحكمة الموضوع أنه تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق - وللمحكمة في سبيل ذلك كامل السلطة في أن تجزئ أي دليل ولو كان اعترافاً والأخذ بما تراه صحيحاً متفقاً مع وقائع الدعوى وظروفها . ومن ثم فإن نفي الطاعن على الحكم بأنه جزأ اعترافه ولم يأخذ بقوله من أنه لم يقارف فعل القتل بنفسه وإنما قارفه متهم آخر في الدعوى واقتصر دوره على شل مقاومة المجنى عليه دون قصد مصمم عليه من جانبه - لا يكون له محل ، ولا يعدو أن يكون نفيًا وارداً على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه ، مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ من ١٤ من ٢٣٢٥)

ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطاعت إليها أو تطرحا إن لم تثق بها .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ س ١٤ ص ٣٨٥)

١٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أي دور من أدوار التحقيق - وإن عدل عنه بعد ذلك ، متى اطاعت إلى صحة اعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .

(الطن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ س ١٤ ص ٣٩٢)

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦)

١٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببراءة المظنون ضده من تهمة اخفاء الماشية المسروقة على أنه كان مجرد وسيط في رد هذه الماشية لصاحبها دون أن ينال نصيباً من المبلغ المغنوع لرداءه مما مؤداه أن حيازته لها وهو في سبيل ردها للجنبي عليه هي حيازة قامت منذ نشأت لحساب الجنبي عليه ، ومن ثم فإن يده على الشيء المسروق هي يد المالك بما ينتهي به قصد الاخفاء كما هو معرف به في القانون . ولما كان ما استخلصه الحكم هو محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسيب يكون في غير محله ويتم رفض الطعن موضوعاً .

(الطن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/٥/١٢ س ١٤ ص ٣٩٩)

١٦ - أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي ، فرجعت دفاع المتهم أو دخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات . فإذا كان الحكم لم يمرض لأدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة ما يبنى أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتمحصها فإن حكمها يكون معيباً .

(الطن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ س ١٤ ص ٤٤٤)

الضبط ، بعد أن استند الحكم المطعون فيه إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي - المطروح في الدعوى - كدليل مستقل عن تحريات اللجنة المذكورة وإطمان إلى سلامته . ولا يمدو هذا النعي أن يكون جدلاً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل بالبت فيه بما لا معقب عليها فيه .

(الطن رقم ٦١٥٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ س ١٤ ص ٢٨٥)

١١ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ، مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكول إلى اقتناعه وحدها ، ولا يحق المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٨ س ١٤ ص ٣٩٥)

(والطن رقم ٦٦٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٣٩٠)

(والطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ س ١٥ ص ١٤٩)

١٢ - الأصل هو أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ، ذلك أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إثبات اقتناعه وإطمئناؤه إلى ما انتهى إليه .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ س ١٤ ص ٣٧٠)

١٣ - لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو أن تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل



ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير للأسانيد التي بنى عليها ولما تبينته بنفسها مما يتفق مع الرأي الذي انتهى إليه هذا التقرير ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء خبير قسم أبحاث التزيف والتزوير والخبير الاستشاري لمناقشتها ، كما لم يطلب الاستعانة بخبير ثالث مرجح ، فإنه لا تثرب على المحكمة إذ هي أطرحت تقرير الخبير الاستشاري ولم تستمن بخبير ثالث ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور لهذا السبب غير سديد .

(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ ص ٥٢٩)

(والطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦١٤)

٢٢ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمان إليها وطرح أقواله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٤٨)

٢٣ - الأخذ بقول الشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في التحقيقات ، من الملاحظات محكمة الموضوع ، إذ المرجح في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجدانها ، فلا يصح مصادرتها في اقتناعها بدليل صحيح اعتدت عليه ، ولا يعدو ما يثار في هذا الصدد أن يكون جدلاً موضوعياً في أدلة الثبوت مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٥٥)

٢٤ - للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة مارجحه الخبير الفني في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكدت لهدها .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ من ١٤ ص ٦١٠)

٢٥ - للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ما عدها ، ومن ثم فإن ما ينعم الطاعن عليها أنها أطرحت أقوال شاهدي النفي وأخذت بأدلة الثبوت في الدعوى يكون على غير أساس ، ولا يعدو أن يكون محاولة

١٧ - الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه ، يعتبر اقراراً غير قضائي يخضع من حيث قوته التدلالية لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمان إليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائماً .

(الطن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ من ١٤ ص ٤٢٨)

١٨ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت مما يستقل به محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ من ١٤ ص ٤٢٨ )

١٩ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل ، فلها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عدها ، وهي إذ تعمل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة ، لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها .

(الطن رقم ٢٦٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ من ١٤ ص ٤٥١)

٢٠ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها ، فإذا هي اطمانت إليه ورأت في منطق سائق التحويل عليه فإنه لا يقبل أن ينعي عليها التفاتها عن مناقشة الخبير ظالماً أنه لم يطلب منها مناقشته ولم تر هي من جانبها معالاجاته اكفاء منها بما أثبتته الخبير في تقريره ، ومادامت المحكمة قد قدرت بغير معقب عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها بطلانها

(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٧٩)

(والطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ من ١٥ ص ٥٥٩)

(والطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ من ١٦ ص ٧٥٦)

٢١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تناضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عدها ، إذ أن

لإعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز تأثيره أمام محكمة التقض .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ ص ١٣٢).

٣٦ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تتول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخراً له ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم أخذه بأحدى روايات المجنى عليهما التي لها مأخذها من شهادتهما أمام المحكمة دون باقي رواياتهما في الأوراق أو اطراحه أقوال بعض الشهود الآخرين لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين عقيدتها في الدعوى .

(الطن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ ص ١٣٩).

(والطن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ ص ١٣١).

(والطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ ص ١٦ ص ١٧٢).

٣٧ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالإفادة المباشرة بل أن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين .

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤ ص ٨٩٤).

(والطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ ص ١٥ ص ٣٩٨).

(والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ص ١٥ ص ٣٠٢).

(والطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٦٦).

٣٨ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دليلاً في الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها .

(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤ ص ٩١٠).

(والطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ ص ١٤٩).

٣٩ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيبتها وقيمتها التدليلية على المعترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف المتهم في تحقيق النيابة من توافر سبق الاصرار لديه على ارتكاب جرمته باستقرار نيته على قتل زوجته المجنى عليها منذ ثلاث سنوات سابقة وشرائه المطواة بقصد استئصالها في الحادث قبل وقوعه بثلاثة أيام ، ولم تأخذ بما زعمه في بعض المواضع من أن فكرة القتل لم تخطر له إلا على أثر وقوع المشادة بينه وبين زوجته بسبب أصرارها على الاستمرار في مسلكتها الشائنة ، فإن ذلك لا يعيب حكمها ، خاصة وقد أثبتت المحكمة توافر هذا الظرف لدى الطاعن بوقائع أخرى أوردها الحكم . ومن ثم فإن النعوى على الحكم بالقصور في التيسيب لا يكون سديداً .

(الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ص ١٤ ص ١٧٨).

(والطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ ص ٧٢٥).

(والطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ص ١٤ ص ٨٧٣).

(والطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٧ ص ١٣ ص ٣٢٤).

(والطن رقم ٩٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٢ ص ١٣ ص ٧٠).

٣٥ - تجزئة الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع ، وفي اغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة للدليل ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ، وما دامت قد أوردت عناصر قضائها وخلصت منها بما لا تناقض فيه ، وكان مجرد الاختلاف في تقدير مسافة اطلاق النار بين أقوال الشهود في التحقيق وبين ما قال به التقرير الطبى الشرعى ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود ، وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير المحكمة ، وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى

قد أوردت في حكمها أسباب اطراح تلك الشهادة ورفض التحويل عليها ، فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كان ما أوردته الحكم عن تلك الشهادة لا يسوغ به اطراحها لأن الزام المتهم بإبلاغ عذره الى المحكمة عن طريق وكيل عنه - حال قيام هذا العذر لديه والا التفت عنه - هو تكليف بواجب لم يرد به نص في القانون ، وقعوده عن إبلاغ عذره الى المحكمة حال قيام المرض به - لا يفيد كذب دعواه ولا يستقيم به وحده في هذه الحالة - التدليل على اصطناع الشهادة التي قدمها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ومستوجبا نقضه والاحالة .

(الطنن رقم ٣٠١ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٤/٦ من ١٥ ص ٢٤٩)

(الطنن رقم ١٥٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧ من ١٥ ص ٣٣٦)

٣٦ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة لآخر .

(الطنن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ من ١٥ ص ٣٦٤)

٣٧ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توأيم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر وأن تجمع بين القولين وتورد مؤداه جملة وتنسب اليها مما مادام ما أخذت به من شهادتها ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنها معا .

(الطنن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ من ١٥ ص ٥٥٥)

٣٨ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن الشاهد رأى الطاعنين وهما في طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ولو كانت رؤياه من الخلف أثناء فراره خصوصا اذا سبقت له معرفته بمن رآه ، وكان تقدير الدليل من

ردا خاصا مادام حكمها مبني على أصل ثابت في الدعوى ، ومادام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تطمئن اليه وتطرح منها ما لا ترتاح اليه ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى مبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل الذي تبني عليه عقيدتها .

(الطنن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ من ١٤ ص ٨٣٣)

(الطنن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٣٩ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ بما لم يجزئ به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له .

(الطنن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٣٢ - الشهادة قانونا تقوم على اخبار شغوى يدلي به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . ووزنها من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مادام تقديرها سليما .

(الطنن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ ص ١٠١)

٣٣ - لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح اليه منها ، وهي غير ملزمة بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلالا اكفاء بأخذها بأدلة الاثبات القائمة في الدعوى .

(الطنن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ ص ٢٩٩)

٣٤ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم ان كان من الأمور التي يربط القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

(الطنن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٤/١/١٣ من ١٥ ص ٤٤٨)

٣٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة الرضوية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع الا أنه متى كانت المحكمة

٤٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراض المجنى عليه على المتهم - كما هو الشأن في أدلة الإثبات كافة - متى اطّأئت اليه ولو كان يعرفه من قبل ، فلا على المحكمة ان هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن مع سابقة معرفته اياه ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ من ١٩٨٤) .

٤٣ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابه . لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التبديلية لمناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بغير يرضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها . ولما كانت المحكمة قد اطّأئت الى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فانها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يمدو ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير في هذا الشيك أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لالتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة اليه طالما انها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفتاها عنه .

(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ من ١٦ من ١٩٧٩) .

(والطن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ من ١٦ من ١٩٧٩) .

٤٤ - عدم توقيع العمال على المحضر المحرر بمعرفة مفتش العمل أو تسجيل أسمائهم ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات وانما يخفض كل ما يعتبره من قص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع التي متى اطّأئت اليه فلا وجه لمصادرتها في عقيدتها في هذا الصدد .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ من ١٦ من ١٩٧٩) .

٤٥ - من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى دون

سلطة محكمة الموضوع وحدها فان المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣ من ١٥ من ١٩٧٧) .

(والطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسته ١٩٦٥/١٠/٥ من ١٦ من ١٩٧٢) .

راجع : تقييش .

٣٩ - من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة ولما كانت المحكمة قد اطّأئت الى أقوال ضابط الشرطة من حضور الطاعن الى مكتبه في صباح يوم الحادث وأطرحت التصريح الذي قدمه الأخير - للتدليل على أنه كان في زيارة لأخيه في اليوم نفسه بمستشفى الأمراض العقلية - للأسباب السائغة التي أوردتها - فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ من ١٥ من ١٩٥٩) .

(والطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣ من ١٦ من ١٩٧٢) .

٤٥ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظنن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتضت بصحتها واطّأئت الى قدرتهم على التمييز . ومتى كانت المحكمة قد ركنت الى أقوال ابنتى المجنى عليه اللتين سمعتما على سبيل الاستدلال لبلوغ سن كل منهما ثماني سنوات وذلك في حضور الطاعن الذي لم يدفع أمامهما بأتهما لا تستطيعان التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ من ١٥ من ١٩٧٩) .

٤١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة فلها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالقدر الذي رواه كل منهم ، فتأخذ بما تظنن اليه من قول شاهد أو بعض قوئه وتعرض عما عداه مما يكون قد شهد به . واختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقض مادام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تناقض فيه .

(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ من ١٩٨٤) .

سلطة محكمة الموضوع في تقديرها للدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٦٦ من ٤١٥)

٤٨ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزو إليه انتزع منه بطريق الاكراه - ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمانت إليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٤ ص ١٦٦ من ٤٢٠)

٤٩ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ باعتراف المتهم بنفسه وظاهره بل لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها .

(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ ص ١٦٦ من ٨٩٠)

٥٠ - المحكمة غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها ، وفي قضائها بالإدانة لإدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها تتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فأطرحها .

(الطن السابق )

٥١ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد، فتأخذ ببعض منه دون بعض ، إلا أن حد ذلك ومناطه أن لا تسمخه أو تبتر فحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ولما كان البين من شهادة المحلل الكيماوي التي أشار إليها الحكم أن نسبة السكر في المصل تدور بين حدين أدنى وأقصى وأن نسبة المصل المخلوط تسند في احتسابه إلى الحد الأقصى الموجود فيه من السكر مما مفاده أنها نسبة منضبطة تدور مع وحدات السكر في المصل وبالتالي مع وحدات المصل في خليط اللخاخ وقد حُرف المقصود من شهادة المحلل حين بعضت المحكمة قوله وابتسرت شهادته . ولم يبين الحكم المظنون فيه كيف انتهى إلى أنه من المحتمل أن تزيد نسبة السكر في المصل على ٦٥/١٠٠ المقررة فنيا حدا أقصى ، وأن ذلك من شأنه أن تزيد معه نسبة المصل في اللخاخ المخلوط ، وكان يتمين على المحكمة إذا داخلها شك

أن تكون ملزمة بالتعرض في حكمها لكلتا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحدهما دون الأخرى ، إلا أنه متى تعرضت المحكمة لبيان ذلك تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . ولما كان ما أجراه الحكم على لسان الشاهد على النحو الذي عولت عليه المحكمة في قضائها يخالف الثابت في الأوراق ، فإن حكمها يكون قد انطوى على خطأ في الاستناد .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ ص ١٦٦ من ٢٩٧)

٤٩ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عدها دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخالفة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه واستخلص منها أن حالة الظلام ليلة الحادث لم تحل دون استرفاهه على الطاعنين ثم عاد في موضع آخر وأطرح شهادة المجنى عليه قبل المتهم الأخير واستند في ذلك - ضمن ما استند إليه - إلى أن الحادث وقد وقع ليلا فإنه يتعذر على المجنى عليه رؤية ذلك المتهم - وأسس على هذا النظر قضاء ببراءته وهو ما يعيب الحكم بالتناقض في التسيب بحيث لا يبين منه أن كانت المحكمة قد كوت عقيدتها على أن الظلام في ليلة الحادث كان يحول بين المجنى عليه وتمييز الأشخاص أو أنه لم يحل دون تمكنه من الرؤية فإنه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ من ١٠٥٧)

٤٧ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمانت إليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها ولها أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال متى رأت أنها صحيحة وصادقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على تشكك الحكم المستأنف في ذلك الاعتراف - من أنه كان وليد رهبة - ردا سائغا ، فإن ماثيره الطاعة بهذا الوجه ينحل إلى مجرد جدل موضوعي حول

٥٥ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحنس الظاهر  
انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر  
الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه ،  
واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام  
المحكمة موكل لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٦٦)

(والطن رقم ٣١٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ من ١٢ ص ١٦)

(والطن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ من ١٢ ص ٧٨٠)

٥٦ - تقدير صحته التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة  
الموضوع التي تنتظر دعوى البلاغ الكاذب ، وهي لا تتقيد  
في هذا الشأن بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة  
أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة  
أمامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها لها .

(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٤٣)

(والطن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ دلم ينشره)

٥٧ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق  
شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه  
لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ  
عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . واستظهار ذلك  
القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع  
الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب  
هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .  
فاذا كان مفاد ما خلص اليه الحكم اتفاه سوء القصد عن  
المطعون ضدها وكان هذا الاستخلاص سائفا وسليما فان  
تكييفه الواقعة بأنها لا تعد قذفا ليس فيه مخالفة للقانون .

(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٤٣)

٥٨ - الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب  
أو القذف أو الاهانة هو بما يطمئن اليه القاضي من تحصيله  
لهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة  
النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة.

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ من ١٦ ص ٧٨٧)

راجع ايضا : اختلاس اموال اميرية

( القاعدة رقم ٨ )

وتقديره :

( القاعدة رقم ٧ )

في نسبة السكر في العسل كما قررها المحلل الكيماوي أن  
تستجلى الأمر بالاستمئانة بغيره من أهل الخبرة اذا أرادت  
لكونه من المسائل الفنية البحت التي لا يصح للمحكمة أن  
تحل محل الخبير فيها ، مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد  
والقصور في التسبيب .

(الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ ص ٩٣٧)

### الفصل الثالث : سلطتها في تقدير توافر اركان الجريمة

#### ( ١ ) القصد الجنائي .

٥٢ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل  
قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها .  
وضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي  
تقع في تقدير المحكمة ، وما دامت هي قد اقتضت للأسباب  
التي يبينها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى  
والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - أن الاحراز  
كان بقصد الاتجار ، فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور  
في التسبيب وفساد الاستدلال ، لا يعدو أن يكون جدلا  
موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كوفت منها المحكمة  
عقيدتها ، وهو ما لا يصح اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٢٥)

(والطن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣ من ١٥ ص ١٠٠٥)

٥٣ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالا  
عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر ، بل يكفي  
أن يكون فيها أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على  
قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على  
أي نحو تراه ، متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء  
العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٢٥)

٥٤ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ  
الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن  
الوقائع التي أبغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ في حقه  
يرى مما نسب اليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به ، وتقدير  
توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق  
المطلق في استظهاره من الوقائع المروضة عليها .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ من ١٤ ص ١٠٣٣)

من أسباب ساقطة ، فإن المنازعة في هذا الذي انتهت اليه المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١٦/١٩٦١ م ١٢ م ٨٣)  
(والطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ م ١٤ م ٦٤٩)

#### (ب) وسائل الدفاع .

٦٢ - لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه المتعلق بموضوع الدعوى والرد عليه على استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساقطة التي أوردتها الحكم.

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٦٢ م ١٤ م ٣١٠)

٦٣ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط الاجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية وبيّن من هذه المواد والمذكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة بإجابه ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأى فيها. ولما كانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن وقع على كشف الجرد المقدمة في الدعوى ، فانها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوع لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في امضائه على الكشف ساقطة الذكر أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة اليه ، فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه ، ويكون ما ينهض الطاعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال في غير محله .

(الطن رقم ١٥٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ م ١٤ م ٦٦٢)

٦٤ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التي تثار على وجه الجرم في

وروشة :

( القاعدة رقم ٤ ) .

#### (ب) الخطأ .

٥٩ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة الساقطة التي أوردتها في حكمها أن الخفير المعين من الطاعة على مجاز شريط السكة الحديد قد أخطأ اذ لم يكن موجودا في مقر عمله ولم يتم بالواجبات المفروضة عليه والتي تواضع الناس على ادراكهم اياها والتي تمثل في وضع مصباح أحمر للتحذير كلما كان هناك خطر من اجتياز المجاز وقد ترتب على هذا الخطأ وقوع حادث لقطار الدلتا وهو من وسائل النقل العامة واصابة المجنى عليهم الأمر الذي يكون الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١٦٩ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس المذكور فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٦١ م ١٢ م ٧٤٢)  
(والطن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٧/٥/١٩٦٢ م ١٣ م ٤٨٢)  
(والطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٦١٠)  
(والطن رقم ١٦٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤ م ١٥ م ٧٣٣)

#### (ج) علاقة السببية .

٦٥ - اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاؤه في هذا الشأن على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٩/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٧٨٠)  
(والطن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٢ م ١٣ م ٢٨٦)  
(والطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/١١/١٩٦٤ م ١٣ م ٧٢٩)  
(والطن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٢/١٢/١٩٦٢ م ١٣ م ٨١٠)  
(والطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣٠/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٢٢٦)

#### الفصل الرابع : سلطتها في تقدير طلبات الدفاع .

##### (١) طلبات التحقيق .

٦٦ - من المقرر أن طلب المعاينة من اجراءات التحقيق التي لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابه ، طالما أنه لا يتجه الى تقي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . ولما كان الظاهر من الرد الذي ذكره الحكم أن المحكمة لم تر في طلب المعاينة ألا أنه قصد به إثارة الشبهة في أقوال الشهود ، وبررت رفضها بما أوردته

**الفصل السابع : سلطتها في تقدير مبررات الاستيقاف**

٦٧ - أن تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له واستيقافه اياه ، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها سلامة الاجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها .

(الطنن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ص ١٤ ص ٨٧٣)

**الفصل الثامن : سلطتها في تقدير حالة المتهم العقلية .**

٦٨ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه ، طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة . وإن كان الدفاع قد أشار عرضاً في مرافقته بما يفيد أن المتهم كان بحالة غير طبيعية فاندفع في ارتكاب جريمته بسبب غيرته على شرفه الذي انتهكت زوجته المجنى عليها فإن ذلك لا يعتبر طلباً لعرض المتهم على أخصائي لفحص قواه العقلية وإنما يفيد ترك الأمر للمحكمة تقديره على نحو ما تراه . ولما كان الظاهر مما أوردته المحكمة أن المحكمة استخلصت أن الطاعن قارف جريمته وهو حافظ لشعوره واختياره ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالته العقلية ولم تأخذ به بناء على ما تحققته من أن المتهم ارتكب الحادث بأحكام وتدبير وروية ، فإن في ذلك ما يكفي لسلامة الحكم . ويكون ما ينهاه الطاعن على الحكم من الإخلال بحق الدفاع غير سليم .

(الطنن رقم ٩١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ ص ١٢ ص ٩٢١)

(والطنن رقم ٢٣١٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ ص ١٢ ص ٩٤٢)

(والطنن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ ص ١٢ ص ٣٢٢)

(والطنن رقم ٩٠١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٦٤٠)

(والطنن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ص ١٤ ص ٢٥٤)

(والطنن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ص ١٤ ص ٦٧٨)

(والطنن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ص ١٥ ص ٥١٦)

٦٩ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبنى عليها قضاؤها في هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه ، وليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تثبت به بل إن من واجبه في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضاؤها بذلك على أسباب سائفة .

(الطنن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ ص ٦١٥)

أثناء المرافعة وقبل اقفال بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى - أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ومنتجاً فيه .

(الطنن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ص ١٤ ص ٩١٢)

راجع ايضاً : ملحق

( القاعدةتان رقم ٢٣ ، ٢٩ )

**الفصل الخامس : في بحث قيام حالة التلبس .**

٦٥ - يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولما كان الشائب من الحكم أنه انتهى إلى قيام حالة التلبس استناداً إلى ما أوردته في هذا الصدد من عناصر صحيحة ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد بدعوى انتفاء دواعي الرية لأن ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما انتهى إليه تقدير المحكمة في هذا الخصوص .

(الطنن رقم ٥٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ ص ١٢ ص ٩٥٨)

(والطنن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ ص ١٢ ص ٣٢٢)

(والطنن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ ص ١٤٨)

(والطنن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ ص ١٥ ص ١٩٦)

**الفصل السادس : سلطتها في تقدير جدية التحريات .**

٦٦ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يترك الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي قام عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فلا معقب عليها في ذلك .

(الطنن رقم ٦٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٩ ص ١٢ ص ٩٩٢)

(والطنن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٣ ص ١٤ ص ٤٨٠)

(والطنن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ ص ٧٩٠)



### الفصل العاشر : سلطتها في تقدير قيام حالة الارتباط بين الجرائم .

٧٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لاتتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض - لأنه وإن كان تقدير عناصر الدعوى من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن تكييف تلك العناصر وانزال حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كان ما أوردته الحكم المظنون فيه عن واقعة الدعوى لا يتوافر فيه أي ارتباط بين جريمتي الرشوة والاختلاس اللتين دان المتهم بهما ، بل يكشف عن تمام الاستقلال بينهما بما يمتنع معه تطبيق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات ، فإنه إذا انتهى الحكم بالرغم من ذلك إلى قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين استناداً منه إلى ما أوردته من ثبوت وحدة الغرض الإجرامي الذي يشمل على حد قوله في «السعي إلى المال الحرام بأي طريق» يكون منطقياً على فهم خاطئ لمعنى الغرض في مدلول المادة المذكورة فضلاً عن اغفال الالتفات إلى ما يستلزمه النص من عدم قابلية الجرائم المرتبطة لتجزئة .

(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ ص ١٢ س ٥٥٤)  
(الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ص ١٣ س ٤٠٤)  
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ص ١٤ س ٧٦٣)  
(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ١٤ س ١٤٠)

٧٣ - أن تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته لتجزئة من شأن محكمة الموضوع وحدها ، فإذا ما هي حكمت بمقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطاً بالمعنى المقصود في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . وما دام ما أرقأته من ذلك سائماً - لانعدام الصلة بين امتناع المتهم عن الحصول على ترخيص بالهدم وبين امتناعه عن الحصول على ترخيص بالبناء - فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ص ١٥ س ٨١٢)

### الفصل التاسع : سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي

٧٠ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا مقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالاً سليماً يؤدي منطقياً إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم قد اعتمد في تقي قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي تمسك الطاعن بها في دفاعه على مجرد اشتراكه في شجار قام بينه وبين آخر ، وهو استدلال فاسد ، ذلك أن الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشترك فيه مستوجباً للعقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ قد يكون التشاجر بين فرقتين أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر المعتدى عليه انما كان يرد الاعتداء وفي هذه الحالة يخول القانون للمعتدى عليه دفع الاعتداء الواقع عليه . وكان ما وقع فيه الحكم المظنون فيه من فساد في الاستدلال على تقي قيام حالة الدفاع الشرعي قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة الأمر الذي جعل الحكم مشوباً أيضاً بالقصور مما يتعين معه نقضه والاحتالة .

(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٣ ص ١٢ س ٩٠٥)  
(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ س ١١٢٢)  
(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ ص ١٤ س ٥٤٤)  
(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤ س ٨٩٤)  
(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ص ١٥ س ٣٢٩)  
(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ص ١٥ س ٨١٥)  
(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ص ١٥ س ٦٢٤)  
(الطن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ص ١٥ س ٦٨٤)  
(الطن رقم ٢١٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ ص ١٦ س ٥٢٣)

٧١ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يعمده هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي ، وهو ما انتهت إليه في تكييفها لمركزه من الناحية القانونية ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء بإيجابها على الطاعن البدء بإطلاق النار للإرهاب دون سند من القانون - فإنه يكون لمحكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً وتصحح هذا الاستخلاص الخاطئ ، بما يتعين منه نقض الحكم المظنون فيه وبراعة الطاعن .

(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ص ١٤ س ٥٥٩)

إدانة الطاعن فإن هذا يفيد أنه اطرح التقرير الاستثنائي دون أن تلتزم المحكمة بالإدانة عليه استقلاً .

(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٥١)  
(والطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ من ١٥ ص ٢٨٩)

٧٨ - تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص - مما حوته التقارير الطبية المقدمة في الدعوى - أنه لا يوجد ثمة ما ينفي حدوث وفاة المجنى عليه ذاتياً بسبب مرضه أو بسبب فعله نفسه وما بذله من مجهود لا قبل له به وأنه لا يمكن بحال الجزم بأن الوفاة كانت نتيجة للفعل الذي قارفه المتهم أو أن ذلك الفعل قد ساهم بنصيب فيها ، وكانت الطاعنتان لا تنازعان في صحة ما نقله الحكم عن هذه التقارير ، فلا يجوز لهما أن تصادرا المحكمة فيما تشككت فيه أو أن تنميا عليها عدم أخذها بالنتيجة التي أسفرت عنها التقارير الطبية الشرعية ما دامت المحكمة قد داخلتها الريبة في صحة هذه النتيجة .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ ص ٨٨١)

#### الفصل الخامس عشر : سلطتها في تفسير المعربات

٧٩ - تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقته من مناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه مادامت عبارته وسائر ما استأثرت به المحكمة في تفسيرها له وما كوت به اقتناعها يؤدي إلى ما انتهت إليه وله ماخذ صحيح من الأوراق .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ من ١٤ ص ١٠٣٣)

#### الفصل السادس عشر : سلطتها في تقدير توافر التشابه بين علامتين تجاريتين

٨٥ - الفرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع، ويتحقق هذا الفرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ومن أجل ذلك يجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها . ولا عبرة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى ، بل العبرة بالصورة العامة التي تتطبع في الذهن نتيجة تركيب الصور

#### الفصل الحادي عشر : سلطتها في بحث توافر سبق الإصرار

٧٤ - البحث في توافر ظرف سبق الإصرار أو عدم توافره داخل تحت سلطة قاضي الموضوع يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائق أن الحادث لم يكن وليد إصرار سابق بل حدث فجأة ، فإنها تكون قد فصلت في مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

(الطن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ ص ٧٧)  
(والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ من ١٤ ص ٢٢٥)  
(والطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ من ١٢ ص ٩٨٥)

#### الفصل الثاني عشر : سلطتها في تقدير العقوبة

٧٥ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي وأته .

(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٤٩)  
(والطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ من ١٤ ص ٥٤٨)  
(والطن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ من ١٤ ص ٨٣٦)

#### الفصل الثالث عشر : سلطتها في تقدير التعويض

٧٦ - تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع تقديره حسبما يبين لها من ظروف الدعوى . فإذا كان يبين من الأسباب التي أسس عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل قيمة التعويض ومن اشارته إلى التقدير الذي قدرته محكمة أول درجة أن المحكمة قدرت التعويض ووزنته بعد أن أحاطت بظروف الدعوى ووجدته مناسباً للضرر الذي وقع نتيجة لخطأ المتهم فلا يقبل من الطاعن مجادلة المحكمة في هذا التقدير .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٧٩٧)  
(والطن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٢ ص ٤٧٢)  
(والطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ من ١٥ ص ٥٢٨)

#### الفصل الرابع عشر : سلطتها في تقدير آراء الخبراء

٧٧ - الأمر في تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه . فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي واستند إليه في قضاؤه

٨١ - من المقرر أن وحدة التشابه بين العلامتين الذي يخضع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض متى كانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم تبرر النتيجة التي انتهى إليها .  
(الطن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٢٢ في جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٣)

### محكمة النقض

راجع : اجراءات .  
(القاعدة رقم ٦١) .

### محكمة أمن الدولة

راجع : أمن دولة .  
وتنقى  
(القاعدة رقم ٢٤٨) .

### مرافق عامة

#### موجز القواعد :

مرافق سكك حديد وجه بحرى . تديره شركة وضعت تحت الحراسة الى ان ينتهى عقد امتيازها . هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة . السائق العمومى لدى هذه الشركة لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ولا يطبق فى شأنه حكم المادة ٢/٦٣ اجراءات . . . . .  
مقود التزام المرافق العامة : ادارة للالتزام المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . تحمله بجميع الالتزامات التي ترتب فى ذمته أثناء ادارته . لا شأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها . انهاء هذه الجهة الالتزام بالاسقاط . اثره : عدم مسئوليتها عن شيء من هذه الالتزامات . الا اذا وجد نص فى عقد الالتزام يلزمها به . مثال فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ . . . . .

#### القواعد القانونية :

الادارة مانحة الالتزام بها . فاذا ما أنهت هذه الجهة الالتزام بالاسقاط فانها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء الا اذا وجد نص فى عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة والمعمول به اعتبارا من ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي علقت بذمة الشركة المذكورة الا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التي كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصا بتشكيل لجنة لتقسيم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات انما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الادارية والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد اسقاط الالتزام وذلك قطعا لكل نزاع عند التصفية . ولما كان عقد الالتزام المبرم بين جهة الادارة وشركة ترام القاهرة فى سنة

١ - مرفق سكك حديد وجه بحرى تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد امتيازها فى ٣٠/٦/١٩٦٤ ومن ثم فهي ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة فاذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن، وقت ارتكابه جريمة القتل الخطأ المسند اليه ، كان يعمل سائقا عموميا لدى هذه الشركة ، فانه حينئذ لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ويكون النص على الاجراءات بالبطلان ، لأن الدعوى رفعت على المتهم من وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٣/٦٣ اجراءات ، فى غير محله .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢ س ١٢ ص ١٥١) .

٢ - القاعدة فى عقد التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . وتبعا لذلك فان جميع الالتزامات التي ترتب فى ذمته أثناء قيامه بادارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن لجهة

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٦ م ١٤  
س ٧٨٥)  
(الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ م ١٥  
س ٢٧٧٢)  
(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ م ١٥  
س ٤١٥)

[illegible]

١٨	الفرع الثالث : القصد المفترض
٢٣ - ١٩	الفرع الرابع : القصد الاحتمالي
٢٦ - ٢٤	الفصل الثالث : المسئولية المفترضة
٢٧	الفصل الرابع : المسئولية التضامنية
٢٩ ، ٢٨	الفصل الخامس : المسئولية في الجرائم غير العمدية
	الفصل السادس : ما يمنع المسئولية *
٣٠	الفرع الأول : صغر السن
٣٧ - ٣١	الفرع الثاني : الجنون والعاة العقلية
٣٩ ، ٣٨	الفرع الثالث : أسباب الإباحة
٤٠	الفرع الرابع : طاعة المروعوس لرئيسه
٤٣ - ٤١	الفرع الخامس : حالة الضرورة والقوة القاهرة
٤٤	الفرع السادس : حسن النية في جرائم القس
٤٥	الفرع السابع : استناد العمل الى مقال من الياطن
٤٦	الفرع الثامن : الوفاء بقيمة المحجوزات قبل يوم البيع
	الفصل السابع : ما لا يمنع المسئولية *
٤٧	الفرع الأول : الجهل بالقانون
٤٨	الفرع الثاني : الباعث
٥٠ ، ٤٩	الفرع الثالث : الخطا المشترك
٥١	الفرع الرابع : الخطا في شخص المجنى عليه
٥٢	الفرع الخامس : الاستفزاز
٥٤ ، ٥٣	الفرع السادس : صور أخرى
٥٥	الفصل الثامن : ازدواج المسئولية

## موجز القواعد :

### الفصل الأول : المسئولية في حالة تعدد المساهمين في الجريمة \*

#### الفرع الأول : في حالة الاتفاق \*

- ١ قتل عمد مع سبق الاصرار \* توافر مسئولية الجاني عن الجريمة : قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو كثر .. .. .
  - ٢ قتل عمد مع سبق الاصرار \* مساهلة المتهم وحده عن الجريمة سواء ارتكبتها وحده أو مع غيره : صحيح .. .. .
  - ٣ لا تناقض بين نفي الحكم قيام طرف سبق الاصرار في حق المتهم وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه \* المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق \* مسئولية المتهمين جميعا عن النتيجة \* مثال \* قتل عمد بغير سبق اصرار .. .. .
  - ٤ سبق الاتفاق على التمدد \* انما تقتضيه المسئولية الجنائية عن فعل الغير ، دون المسئولية المدنية .. .. .
  - ٥ ثبوت اعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه \* اعتداء متهمة أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن \* مساهمة هاتين الإصابتين في إحداث الوفاة \* مسئولية كل من المتهمين عن ارتكاب جريمة الضرب القس الى الموت .. .. .
  - ٦ سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه \* أثره : مساهلة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه \* سواء ما وقم منه أو من زملائه \* ادانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية العادة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات \* صحيح .. .. .
  - ٧ استظهار الحكم أن الضميمة ولدت في نفس الطاعنين اثر ادفعهما الى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير \* استخلاصه توافر طرف سبق الاصرار \* استخلاص سليم صحيح في القانون .. .. .
- اثبات الحكم بأدلة سائفة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقه النار على المجنى عليها تنفيذا لقصدتها المشترك الذي بينا لنية عليه \* تحقق مسئولية المتهمين معا عن

- جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع في قتل الآخرين - كفاعلين أصليين - يستوي أن يكون مطلق التعزير الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات أم لا .. ٨
- أبواب الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مافرتها ، واتحاد نيتهن على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أفاها كل منهم على حدة . غير لازم .. .. ٩
- توافر سبق الإصرار لدى المتهم يرتب فيما بينهم تضامنا في المسؤولية . سواء أكان الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وأسماهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال .. .. ١٠

### راجع أيضا : مسؤولية جنائية .

( الثالثة رقم ١١ )

### الفرع الثاني : في حالة التوافق .

- التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . شرط قيام الاتفاق : اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه . التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . مساواة كل منهم عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .. .. ١٢، ١١

### الفرع الثالث : في حالة التجمهر .

- مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسؤولية عما يقع من جرائم تنفيذا للغرض منه : هو بئوت علمهم بهذا الغرض .. .. ١٣

### الفرع الرابع : في حالة الاشتراك .

- مسئولية الشريك . لا تقوم الا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها .. .. ١٤
- ادانة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريقي الاتفاق والمساعدة . عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدسوى وظروفها .. .. ١٥

## الفصل الثاني : القصد الجنائي كشرط لقيام المسؤولية الجنائية .

### الفرع الأول : القصد العام .

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تتحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره : ما دام أن الشيك قد استوفى شكله القانوني لكي يجري مجرى النقود . ذلك أن الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع . وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره . لا يفى المتهم من المسؤولية الجنائية : متى سحب مبلغا من الرصيد يجهل غير كاف للوفاء .. ١٦

### الفرع الثاني : القصد الخاص .

- قتل عمد . علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . اهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك . ازهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني .. ١٧

### الفرع الثالث : القصد المفترض .

- جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، مجرد أحرار الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الفس أو الخلط .. ١٨

### الفصل الرابع : القصد الاحتمالي .

- الإرادة الجنائية . القصد الجنائي المفترض قانونا . الحالة النصوم عليها في المادة ٤٣ عقوبات . تقريرها قاعدة عامة رغم ورودها في باب الاشتراك . مسؤولية المساهم في الجريمة عن النتيجة المحتملة . معيار الاحتمال موضوعي . مثال .. .. ١٩

- عاهة مستندة . مسئولية المتهم عنها ولو رفض المجنى عليه إجراء الجراحة لما قدره من خطرهما على حياته .. .. . ٢٠
- مساءلة المتهم من جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . مثال .. .. . ٢١
- علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اناه عمدا . ثبوت قيام هذه العلاقة . موضوعي .. .. . ٢٢
- تحمل الفعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها .. .. . ٢٣

### الفصل الثالث : المسئولية المفترضة .

- مسئولية مستقل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن إهمم موجودا بالمحل وقت وقوعها : لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال .. .. . ٢٤
- خلو القانونين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا - من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو العمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل الموقم حتى يتعين عقابه .. .. . ٢٥
- الانسان لا يسأل جنائيا الا عما كان لنشاطه دخل في وقوعه . مجال تطبيق نظريتي المسئولية المفترضة والتضامنية في الحدود التي ينص عليها القانون .. .. . ٢٦

### الفصل الرابع : المسئولية التضامنية .

- نص الشارح على التضامن في المسئولية الجنائية بين اصحاب العمل الأصليين .. .. . ٢٧
- راجع ايضا : مسئولية جنائية  
( القاعدتان رقم ٩ ، ١٠ )

### الفصل الخامس : المسئولية في الجرائم غير العمدية .

- قتل واصابة خطأ . وجوب بيان اصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا الى دليل فني .. .. . ٢٨
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا او مدنيا . تعلقه بموضوع الدعوى . مثال ٢٩

### الفصل السادس : ما يمنع المسئولية .

#### الفرع الأول : صغر السن .

- عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لانعدام التمييز والإرادة . ايراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبى الشرعى ان المجنى عليه يبلغ من العمر ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلى متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات . عدم ابدانها رايها في تأخر نمو المجنى عليه العقلى وأثر ذلك في ارادته ورضاه . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .. ٣٠

#### الفرع الثاني : الجنون والعاهة العقلية .

- الدفع بانتفاء مسئولية المتهم لاختلال قواه العقلية . المادة ٦٢ عقوبات . تقدير حالة المتهم العقلية . هي في الأصل مسألة موضوعية . طلب الدفاع ندب خبير لفحص حالة المتهم . على المحكمة اجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . افعال ذلك . اخلال وقصور .. ٣١
- الحالة المرضية المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » . لا تعتبر جنونا أو عاهة في العقل ٣٢

- ٣٤٢٣ .. .. . الاعفاء من المسؤولية الجنائية . تقدير حالة المتهم العقلية امر يتعلق بوقائع الدعوى .  
 الفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب . ما دام يقيمه على اسباب ساقطة .. .. .  
 المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية قانونا . هو ذلك المرض الذي من شأنه ان يعدم الشعور  
 والادراك . سائر الامراض والاحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه لا تصلح  
 سببا لانعدام المسؤولية .. .. .  
 ٣٥ .. .. . مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل : هو ان  
 يكون سبب هذه الحالة واجعا لجنون او عاهة في العمل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات .. .. .  
 ٣٦ .. .. . المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون او عاهة في العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا :  
 هو الذي من شأنه ان يعدم الشعور والادراك . سائر الامراض والاحوال النفسية التي لا تفقد  
 الشخص شعوره وادراكه لا تصد سببا لانعدام المسؤولية .. .. .  
 ٣٧ .. .. .

### الفرع الثالث : اسباب الاباحة .

- صدر تشريع يفصل النص على تأييم فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق : لا مسؤولية  
 خلال الفترة بين صدور التشريعين ، ولو كان العمل بهما في وقت واحد . عنه ذلك : عدم رجعية  
 القوانين الجنائية . مثال . مواد محذرة ٣ مائة الماكسون » .. .. .  
 ٣٨ .. .. . اباحة عمل الطبيب . شرطه : ان يكون ما يجريه مطابقا للاصول العلمية المقررة . تفريطه في  
 اتباع هذه الاصول او مخالفتها . تحقق مسؤوليته الجنائية بحسب تعمده ونتيجته او تعمسه  
 وعدم تحرزه في اداء عمله . مثال .. .. .  
 ٣٩ .. .. .

### الفرع الرابع : طاعة المرموس لرئيسه .

- طاعة المرموس لرئيسه لا تكون في امر من الامور التي يحرمها القانون . اساس منع مسؤولية  
 الموظف الجنائية : حسن النية وقيامه بما ينبغي له من وسائل التنبه والتحري . واعتقاده  
 مشروعية العمل الذي قام به طاعة لامر رئيسه ، على ان يكون ذلك مبنيا على اسباب معقولة . المادة  
 ٦٣ عقوبات .. .. .  
 ٤٠ .. .. .

### الفرع الخامس : حالة الضرورة والقوة القاهرة .

- صدر قانون يوضع اصدقاء بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة القاهرة . الر  
 ذلك : انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي  
 تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الانسراج عن اموال تلك  
 الشركات .. .. .  
 ٤١ .. .. . حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . شرطها : ان تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي  
 الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . مثال .. .. .  
 ٤٢ .. .. . شرط توازن حالة حصول الحادث نتيجة عمل فوري . الا يكون للجاني يد في حصول العذر  
 او في قدرته منه . مثال .. .. .  
 ٤٣ .. .. .

### الفرع السادس : حسن النية في جرائم الفش

- مؤدى التعديل الذي ادخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون  
 رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الفش والتدليس ان المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى  
 اثبت انه لا يعلم بفش او فساد الواد او العقاقير او الحاصلات التي يعرضها للبيع واثبت مصدر  
 هذه الواد الفاسدة او المفسوفة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ اقر جريمة المخالفة المنصوص  
 عليها في الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانية الحكم هذا النظر  
 مخالفة للقانون تستوجب تقفه .. .. .  
 ٤٤ .. .. .

### الفرع السابع : اسناد العمل الى مقاول من الباطن

- عدم مسؤولية رب العمل الاصلى عن النشاط الاجرامى للمقاول من الباطن وعما قد يقتضيه  
 وحده من افعال معاقب عليها قانونا .. .. .  
 ٤٥ .. .. .

### الفرع الثامن : الوفاء بقيمة المحجوزات قبل يوم البيع .

- اختلاس اشياء محجوزة اداريا . قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من اجله قبل يوم البيع  
 ينفي السوئية عن التبديد : اذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الاشياء المحجوزة .. .. .  
 ٤٦ .. .. .



## الفصل السابع : ما لا يمنع المسؤولية .

## الفرع الأول : الجهل بالقانون .

قانون . الجهل بأحكام التشريعات الكاملة لقانون العقوبات ليس بمسأل . مثال في الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ .. .. . ٤٧

## الفرع الثاني : الباطل .

القصد الجنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد اصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبره بالاسباب التي دفعت الى اصداره لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع به خاصة لعظام هذه الجريمة .. .. . ٤٨

## الفرع الثالث : الخطأ المشترك .

الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يظلي المتهم من المسؤولية . خطأ المجني عليه لا يستقل بمسئولية المتهم . ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه اثناء احد الازدواج القانونية لجريمة العتل الخطأ .. .. . ٤٩

خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية الممثل وانما يخففها . الا اذا تبين من ظروف الحادث ان خطأ المضرور هو العامل الاول في احداث الضرر الذي اصابه وانه بلغ من الجسامه درجه بحيث يستغفر خطأ الممثل . تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا . موضوعي ٥٠

## الفرع الرابع : الخطأ في شخص المجني عليه .

الخطأ في شخص المجني عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحميها لهذا القصد . مسئوليته عن الاصابة العمدية ولو اصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجني عليه .. .. . ٥١

## الفرع الخامس : الاستفزاز .

حالة الاثارة أو الاستفزاز لا تعد في صحيح القانون علما معنيا من العقاب . بل هي علر قضائي مخفف يرجع مطلق الامر في اعماله او اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رفاه لمحكمة النقص ٥٢

## الفرع السادس : صور أخرى .

اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب، موجب للمسئولية الجنائية : ولو كان مصدر الشيك وكيلنا من صاحب الحساب . عله ذلك : مقارنه الوكيل الجريمة كفاعل أصلي .. .. . ٥٣

الأصل ان من يشترك في اعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار - عند اقامه البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص . ان عهد به كله او بعضه الى مغاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال .. .. . ٥٤

## الفصل الثامن : ازدواج المسؤولية .

الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفصل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به المداولة . حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية يجوز قوة الشيء المقضي . لا تجوز اعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية .. .. . ٥٥

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : المسؤولية في حالة تعدد الساهمين في الجريمة .

## الفرع الأول : في حالة الاتفاق .

من الأفعال المكونة لها ، فلا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال .

(المن رقم ٥٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠٢/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٦٩)

٢ - لذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الاصرار في

١ - الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره - متى توفر سبق الاصرار - وإن قل نصيبه

٦ - من المقرر أن سبق الاصرار المبنى على تبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه ، ومن ثم فإن الحكم إذا دان الطاعنين كنيهما بجناية العاهة التي تخلفت لنسجني عليه من جراء إحدى الضربات ، يكون صحيحاً .

(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٥١)

٧ - متى كان المستفاد من الحكم أنه استظهر أن الضحية ولدت في نفس الطاعنين أثراً دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون .

(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٥١)

٨ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت اطلاقهما النار على المجنى عليها تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي يتنا عليه . فإن في هذا ما يتحقق به مسؤولية المتهمين معاً عن جنايته قتل أحد المجنى عليهما عمداً والشروع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيها طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى في هذا أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوماً ومعيّناً بالذات أو غير معلوم .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ص ٤٦٩)

٩ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة - التي كانت في حوزة أحدهم - ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيّتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه تشاغلهم الاجرامي الى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين ، وليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٣٨٥)

١٠ - لا يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المص هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصم عليه منصرفاً الى شخص غير معين وجهه أو التقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها

حق انتهم فقد وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتدبها وحده أو مع غيره ، ويكون ما انتهى اليه الحكم في حدود سلطته المديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحة في القانون .

(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢ س ١٢ ص ٥٦٦)

٣ - لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفي قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابة التي أدت الى وفاته ، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة ، فلا تريب عليها في ذلك .

(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٢١)

٤ - متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فانهم جميعاً يكونون مسئولين متضامنين مدنياً عما أصاب المجنى عليه « المدعى بالحقوق المدنية » من ضرر عن اصابته ووفاته أخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهما من المتهمين جميعاً أو من أي واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدى ، فإن هذا الاتهام إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير - أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجة بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير مشروع ، فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخرين على ايقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تهمم جميعاً .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١١ س ١٢ ص ٩٦٦)

٥ - متى كانه الثابت من الأوراق أن الطاعن وكل المجنى عليه في بطنه ، وأن متهمه أخرى ركلت في جانبه الأيمن ، وأن هاتين الضربتين قد ساهمتا معاً في احداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جناية الضرب المفضى الى الموت ، فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم المطلوع فيه مخالفته لقانون حين دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهمه الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل له .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ س ١٤ ص ٣٣٥)

يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه - الأمر الذي لم يدلل على توافره بل فناه صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يوجب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه وكان الحدم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فانه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ص ١٥ ص ٦٩٩)

#### الفرع الثالث : في حالة التجمهر .

١٣ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٤ شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وإن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأخير على السلطات في أعمالها أو حرمانه شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن التجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض . وما دامت المحكمة قد خلصت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجمهر ، واستندت في ذلك إلى أن المجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب العددي اللازم لتوافر حالة التجمهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهليين إنما كان مدفوعا بمامل الفضول وجب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأي غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره وعلم المتجمهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد يكون صحيحا .

(الطن رقم ٢٩٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ص ١٤ ص ٧٢)

#### الفرع الرابع : في حالة الاشتراك .

١٤ - من المقرر قانونا أن فعل الاشتراك لا تتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروعا فيها . فإذا كانت مدونات الحكم المطعون فيه صريحة في أن الجريمة التي اتفق عليها بين المتهمين الأول والثالث وبين هذا الأخير والطاعن لم يقم الدليل على وقوعها، فإن الحكم إذ دان الطاعن بوصفه

وبين عائلتهم ثار ورتابصونها المداء ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون إلى افتكاك به وبصره - المجنى عليه الثاني - الذي كان إلى جواره وهو ما يرب بينهم تضامنا في المسؤولية - يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وساهمهم في الاعتداء على المجنى عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذا لهذا الاتفاق والنصميم الذي اتتوه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما بناء على ما اقتضت به للأسباب السائفة التي أوردتها من أنه تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . فإن النتي على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ، يكون غير سديد .

(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٨ ص ١٤ ص ٨٢٣)

#### الفرع الثاني : في حالة التوافق .

١١ - إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين اثنا عشر والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمدا أحد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن بأنهم قتلوا عمدا المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعا عن قتلهم المجنى عليهما ، وكان ما أوردته الحكم في أسبابه وإن دل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليها فانه يكون قاصرا مما يبيح ويستوجب نقضه . ذلك أن مجرد التوافق لا يوجب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(الطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥ ص ١٣ ص ٨٧٦)

١٢ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بإنا بوضحا ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها فإذا كان ما أوردته الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الضواطر بل

وهي النتيجة المباشرة التي قصد اليها المتهم حين علم المجنى عليه عمدا بنية قتله .

(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦١ م ١٢ م ٧٨٠)

١٨ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخطل الدخان - نسبة للخطل وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخطل بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة مقابلا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية المفروضة مبنية على افتراض توفر القصد الجنائي لدى الفاعل - اذا كان صانعا . ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة نبوت النش أو الخطأ .

(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/١/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٥٠)

#### الفرع الرابع : القصد الاحتمالي

١٩ - الأصل أن انجاني لا يسأل الا عن الجريمة التي ارتكباها أو اشترك فيها بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، الا أن الشارع اذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وانما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداء وفقا للمجرى العادى للأمور ، قد خرج عن ذلك الأصل ، وجعل المتهم مسئولا أيضا عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن ارادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائج الطبيعية ، وهو ما نص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦١ م ١٢ م ١٥٦)

٢٠ - رفض المجنى عليه اجراء الجراحة ، لما قدره من خطرها على حياته ، هو من خالص حقه ، واذا انتهى عنه سوء القصد فقد تميزت مساهلة المتهم عن الماهية باعتبارها من نتيجة عمله .

(الطن رقم ٢٤١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٢٤٦)

٢١ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتدخل عوامل اجنبية

شركا في جريمة لم تقع يكون قد خالف القانون وتعين نفسه .

(الطن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦١ م ١٢ م ٥٠٨)

١٥ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع ادعوى وطرفوها ، فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك ان تتعد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذى لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون مما يجعله مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ م ١٥ م ٦١٩)

#### الفصل الثانى : القصد الجنائي كشرط قيام المسؤولية الجنائية .

##### الفرع الاول : القصد العام

١٦ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يتقدم المستفيد بالشيك الى البنك في تاريخ اصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . ولما كان ذلك ، فانه لا يعنى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك اذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٢ م ٧١٧)

##### الفرع الثانى : القصد الخاص .

١٧ - اذا كان الشايت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الاصابة ، فإن افعال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الاصابة والوفاة

غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني وتيجته -  
ولما كان الحكم قد دلت بما ساقه من أدلة سائفة على تخلف  
العادة المستندية التي دين الطاعن بها نتيجة اعتدائه على  
المجنى عليها . فان النعى على الحكم بالبطلان لا يكون  
سدليدا .

(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٩)

٢٥ - يحظر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن  
تنظيم وتحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك في المادة ١٥ منه  
حيازة كحول او سوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج  
او الاستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦  
لسنة ١٩٥٦ صناعة مشروب الطافيا او ملكيته او احراره او  
شراء او بيع الطافيا . وقد خلا القانون من النص على  
مسئولية مفرضة بالنسبة لمالك المحل او المعمل مما مفاده انه  
يتعين لعقاب ائلك بالتطبيق لأحكام هذين القانونين ان تبت  
مساهمته في الفعل المؤتم .

(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٤٦)

٢٦ - من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة ان  
الانسان لا يسأل بصفته فاعلا او شركا الا عما يكون لنشاطه  
دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها  
سواء اكان ذلك بالقيام بالفعل او الامتناع الذي يجرمه  
القانون . ولا مجال للمسئولية المفترضة او للمسئولية  
التضامية في العقاب الا استثناء وفي الحدود التي نص عليها  
القانون .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٥ م ١٦ م ٤٨٢)

#### الفصل الرابع : المسؤولية التضامنية .

٢٧ - مؤدى أحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ التي حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ٣١٧  
لسنة ١٩٥٢ أن المشرع نص على نوعين من التضامن في  
المسئولية - أولهما - التضامن في المسؤولية الجنائية  
والمدينة بين أصحاب العمل الأصليين باعتبارهم شركاء في  
النشأة ومتولين مما الاشراف عليها وادارتها - وثانيهما -  
التضامن في المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل  
الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها حتى  
يخرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن في القانون  
المدني .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٥ م ١٦ م ٤٨٢)

(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ م ١٤ م ١٣١)

٢٢ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية  
تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية  
المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لقطعه اذا ما  
اذا عمدا . وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية  
التي يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها  
اباها أو بغيرها فلا رغبة لمحكمة النقض عليها ما دام قد أقام  
قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٨٨١)

٢٣ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك  
يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي  
يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها  
وم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة  
محصله للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها  
فاعلين كانوا أو شركاء . والاحتمال أمر متعلق بالوقائع  
تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمها  
يسائر التطبيق السليم للقانون .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١/١٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٥٦)

#### الفصل الثالث : المسؤولية المفترضة .

٢٤ - مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة  
١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - أن مساءلة مسئول محل  
ومديره والمصرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي  
مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع  
من مخالفات حتى ولو لم يكن أجمع موجودا بالمحل وقت  
وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم  
يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل  
ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت ( لعبة الكومى ) التي كان  
يزاولها اللاعبان بمقتى المطعون ضده مقابل ثمن المشروبات  
من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات المسمومة طبقا  
للمادة ١٩ من القانون السالف الإشارة اليه ولقرار وزير  
الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات

**الفصل الخامس : المسؤولية في الجرائم غير العمدية .**

٢٨ - إذا كان بين من الحكم المعلوم فيه أنه إذا كان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ وربب على ذلك مسؤولية متبوعه ، قد فاته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت بسبب اصطدام السيارة به وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فنى - فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦١/١١/١٤ س ١٢ ص ٩٠٨)

٢٩ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحته من الأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها أن الخفير المعين من الطاعة على مجاز شريط السكة الحديد قد أخطأ اذ لم يكن موجودا في مقر عمله ولم يبق بالواجبات المفروضة عليه والتي تواضع الناس على ادراكهم اياها والتي تستل في وضع مصباح أحمر التحذير كلما كان هناك خطر من اجتياز المجاز وقد ترتب على هذا الخطأ وقوع حادث لقطار الدلتا وهو من وسائل النقل العامة البرية وإصابة المجنى عليهم الإمر الذي يكون الجريبتين المنصوص عليهما في المادتين ١٦٩، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس المذكور فلا تقبل المجادلة فنى ذلك لدى محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١١/٢٣ ص ١٥ ص ٧٣٢)  
(الطن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/١/٤ ص ١٦ ص ٤٤)

**الفصل السادس : ما يمنع المسؤولية .****الفرع الأول : صغر السن .**

٣٠ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك لمرض صغيرا لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره انما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بناتا لانعدام التمييز والارادة . فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن « المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات » الا أنها لم تبدأ رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصا بتأخر

نمو المجنى عليه العقلى وأثر ذلك في ارادته ورضاه . فان الحكم المعلوم فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٤/٤/١٤ س ١٥ ص ٢١٨)

**الفرع الثاني : الجنون والعمالة العقلية .**

٣١ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما . أن تمنح خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فان لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاؤها يرفض هذا الطلب يائنا كافيا وذلك اذا ما رأيت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فاذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦١/١١/٢٠ س ١٢ ص ٨٢٦)

٣٢ - المصاب بالحالة المعروفة باسم « الشخصية السيكيوباتية » وإن عد من الناحية العلمية مريضا مرضا نفسيا - الا أنه لا يعتبر في عرف القانون مصابا بجنون أو عاهة في العقل مما يصح معه اعتباره فاقدًا للشعور أو الاختيار في عمله .

(الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٨١٢)

٣٣ - تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا مقب عليه ظالما أنه يقيه على أسباب ساقطة . فاذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسؤولية الطاعن ، استنادا الى الشهادة الطبية المقدمة منه ، بأنها لا تطمئن الى صحته لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق وطريقة تأويله لأقواله فيه من أنه كان متمتعا بقواه العقلية في وقت ارتكاب الحوادث وخلصت من ذلك الى مسؤوليته عن الفعل الذي وقع منه فانه لا يصح مجادلتها في ذلك .

(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦٢/٤/١٠ س ١٢ ص ٨٣٢)

٣٤ - ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع الى طلبه فلب خير لا بداء الرأى في حالة المتهم العقلية مادامت قد

يجعلان الجاني فاقداً للشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقاً لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتعمد به المسؤولية الجنائية قانوناً هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ من ١٥ ص ٥١٦)

### الفرع الثالث : اسباب الإباحة .

٣٨ - من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤتممة قبل إصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما أنشأه من مركز أصليح للمتهم - فقد صدر في ١٩٦٠/٦/٥ ، غير أنه لم يعمل به إلا في ١٩٦٠/٧/١٣ أي بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصلح طبقاً لنص المادة الطامسة من قانون العقوبات .

وإذا كانت التهمة التي أمنتت إلى المتهم « المظنون ضده » هي أنه في يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ حاز مادة من أملاح الديكسيفاتامين « الماكستون » في غير الأحواض المصرح بها قانوناً . وطلبت النيابة عقابه وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدولته رقم ١ من النص على مادة الديكسيفاتامين كجوه مخدر . وبتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ « وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ » . وكان من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤتممة قبل إصدارها ، فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند إليه ، لأن حيازته لمادة الديكسيفاتامين في ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلاً غير مؤتمم في تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص في

رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يوشع فيها من تحقيقات .  
(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٣ ص ٢٢٢)

٣٥ - من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتعمد به المسؤولية قانوناً هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بنسب خبير فني في الدعوى بتعديداً لمدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، إذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، فإنه النسي على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الطاعن في الدفاع يكون غير سديد .

(الطن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ من ١٤ ص ٢٥٤)

٣٦ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . فإذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الانارة أو الاستفزاز تملكته فآلياته إلى فعلته دون أن يكون متملكاً ادراكه . فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل وهما مناط الاعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذناً بتوفر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في افعاله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ من ١٥ ص ٢٩٥)

٣٧ - من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موافق العقاب كالجنون وإنما هي في العقل اللذين

المعمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات .

(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ م ١٤ م ١٩٦٥)

٤٢ - يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبتها التهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . ولما كان فرار الطاعن من مركز الشرطة لم يكن ليسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالمجنى عليه في طريق السيارة ، خاصة وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه حاول منه أو الامساك به ولم يرد بالأوراق ولا بدونات الحكم أو تقرير أسباب الطعن شيء من ذلك . ومن ثم فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعا قانونيا لا يستأهل من المحكمة ردا .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣٠/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٢١)

٤٣ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . ولما كان الحكم بعد أن دلل على خطأ الطاعن المتمثل في محاولته اجتياز سيارة أمامية بانحرافه الى حافة الجسر في أقصى اليسار وفي طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمح بمرور سيارتين بغير حذر بالغ ، مما أدى الى انقلاب السيارة - استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفنده . وكان ما أورده الحكم من تدليل سائم على ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ ينتفى به في حد ذاته القول بحصول الحادث نتيجة حادث قهري وهو انهيار جزء من الجسر فجأة ، ذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى والتصوير الذي اطاعت المحكمة اليه ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا يقبل اطارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥ م ١٦ م ٤)

القرع السادس : حسن النية في جرائم الفض .

٤٤ - نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذي صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والنشور في الجريدة الرسمية في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ - في المادة الأولى منه على أن

القانون الجديد على العمل به اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦٠ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيرا الى العمل به في ذات التاريخ اذ لا يسوغ القول باتصال التأنيم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثما الى حين العمل بالقانون الجديد بعد ان أعلن الشارع باصداره أنه أصبح فعلا مباحا وهي ذات الحكمة التي حدثت بالشارع الى اصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٣ م ١٣ م ٣٦١)

٣٩ - من المقرر أن اباحة عمل الطبيب مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الأصول وخالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمدته وتبجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله ولما كان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء اجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها تكفي لحمل مسئوليته جنائيا ومدنيا ، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير صليد .

(الطن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٣ م ١٤ م ٥٠٦)

القرع الرابع : طاعة المأمور لرئيسه .

٤٥ - من المقرر أن طاعة المأمور لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يعرّمها القانون . وقد جعل القانون أساسا في المادة ٣٣ من قانون العقوبات لمنح مسئولية الموظف الجنائية - أن يكون فيما قام به حسن النية ، وأنه قام أيضا بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به طاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب مقبولة .

(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦١ م ١٢ م ٣٦٨)

(والطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٦٤)

القرع الخامس : حالة الضرورة والوقوة القاهرة .

٤١ - الأمر بوضع أرسدة شركات الأدوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية تحت الحفظ عملا بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ ، يوفر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انقضاء مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ



**الفرع الثامن : الوفاء بقيمة المحجوزات قبل يوم البيع**

٤٦ - إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطالوبا منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول في الادانة عن التبيد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة الى المبلغ الذى أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبيد تنتفى إذا ما تم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع . إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فانه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٩ ص ١٣  
٢٧٤٨ م)

**الفصل السابع : ما لا يمنع المسؤولية .****الفرع الأول : الجهل بالقانون .**

٤٧ - الأمر المسمى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقرر لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .

(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٤ ص ١٢  
٢٧١٨ م)

**الفرع الثانى : الباعث**

٤٨ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية فى صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشيك - وأن القصد الجنائى فى تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ السحب .

(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ص ١٤ م ٢٧١٨)  
(والطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢ ص ١٥ م ٢٦٧٧)

**الفرع الثالث : الخطأ المشترك .**

٤٩ - الخطأ المشترك فى نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه لا يخطئ المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم

يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « يفترض المسلم بالقتل والقتل إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار اليه النص الآتى : « يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بفش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المشوشة ، وعلة الاعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بعماله نفا لا وجود له مما يسيب ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٩ ص ١٥ م ٢٢٤٧)

**الفرع السابع : استناد العمل الى مقال من الباطن**

٤٥ - ليس هناك وجه لمساءلة رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامى للمقال من الباطن وعما قد يقره وحده من أفعال معاقب عليها قانونا ، إذ المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اقتضت على معالجة حقوق عمال المقال من الباطن دون أن تشير من قريب أو بعيد الى ما قد يتردى فيه ذلك المقال بصفته صاحب العمل المتعاقد معهم من مسؤولية جنائية نتيجة لما قد يقع منه شخصيا من اخلال بالالتزامات المقررة قانونا على عاتقه لصالحهم ويكون من شأنه وقوع فعل من الأفعال المؤثرة قانونا . وأن المادة ٢٢١ من القانون الواردة فى باب العقوبات كثيرها من المواد الواردة فى ذات الباب لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الأحكام المسماة فى المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المقررة .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ ص ١٦ م ٢٤٢٢)

عند اقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المتوقعة -  
الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص ،  
فان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا  
العمل عادة تحت مسؤوليته ، فهو الذى يسأل عن نتائج  
خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسؤوليته قد  
انتهت باقامة مقاول لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية،  
فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير فى اتخاذ الاحتياطات  
اللازمة لوقاية الناس، وقد دانه الحكم المظنون فيه بوصف  
أنه المقاول المهود اليه بانشاء للحديد وربب مسؤوليته  
على أن قتل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى  
عليها ، وكان الحكم حين أشرك الطاعن فى المسؤولية خلافا  
للأصل المقرر فى القانون وألزمه باتخاذ احتياطات من جانبه،  
بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد الى مقاول مختص  
يقوم بهذا العمل عادة ، لم يبين سنده فيما انتهى اليه ، فانه  
يكون مشوبا بالقصور الموجب لتقصه .

(الطن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ من ١٤  
ص ٣٦٦)

#### الفصل الثامن : ازدواج المسؤولية .

٥٥ - الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها  
فى قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها اخلافا  
بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم  
العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام  
فهو جرائم معاقب عليها فى كل من القانونين . وقد قصد  
الشارع بما نص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم  
١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس إعادة النظر فى قرارات  
وأحكام المجالس العسكرية من أن « المجالس العسكرية  
محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه  
ولا يجوز الطعن فى قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة  
قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه فى هذا القانون » .  
قصد الشارع من ذلك تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس  
العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك  
أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة  
وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا فان هذا الحكم الصادر من  
هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المقضى فى  
نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة  
قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج فى المسؤولية الجنائية  
عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتكادى به العدالة.  
(الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٢ من ١٣ ص ٢٠)

يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ  
النسوبة الى المتهم .

(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ من ١٤  
ص ٩٨٢)

٥٥ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية  
المسئول وانما يخففها ان كان ثمة خطأ مشترك بمعناه  
الصحيح . ولا يعنى المسئول استثناء من هذا الأصل -  
الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل  
الأول فى أحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة  
درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(الطن رقم ١٧٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ من ١٥ ص ١١)

#### الفرع الرابع : الخطأ فى شخص المجنى عليه .

٥١ - الخطأ فى شخص المجنى عليه لا يغير من قصد  
المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقا  
لهذا القصد، فيعتبر مسئولا عن الإصابة العمدية ولو أصاب  
شخصا غير الذى قصد ضربه . لأنه انما قصد الضرب  
وتعمده ، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار  
المجنى عليه .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ من ١٤ ص ٥٦٣)

#### الفرع الخامس : الاستفزاز

٥٢ - الأصل أن الاستفزاز لا يعد فى صحيح القانون  
عذرا معفيا من العقاب ، بل هو لا يعدو أن يكون ظرفا  
قضائيا يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٣١٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢  
ص ٩١٢)  
(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ من ١٥  
ص ٢٢٥)

#### الفرع السادس : صور أخرى .

٥٣ - متى كان الثابت أن الطاعن هو الذى أصدر  
الشيك بوصفه وكيلًا عن زوجته - صاحبة الحساب دون  
أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فانه يكون مسئولا  
ويحق عقابه بوصفه فاعلا أصليا للجريمة ، لأن وكالته عن  
زوجته صاحبة الحساب لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة  
التي دين من أجلها .

(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٠٣)

٥٤ - الأصل أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء  
لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب البناء،  
لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار -

## احالات عامة

راجع ايضا : اجرامات المحاكمة .

( القاعدة رقم ٧٦ ) .

واسباب الإبادة

( القواعد ارقام ٢٠ ، ٥٤ ، ٢٠٤ ) .

وخطا

( القاعدة رقم ٨ ) .

وشيك بدون رصيه

( القاعدة رقم ١ ) .

ومحكمة الموضوع .

( القاعدة رقم ٢٩ ) .

## مسئولية مدنية

عدد القواعد

الفصل الأول : المسؤولية عن الأعمال الشخصية .. .. . ١ - ٤

الفصل الثاني : مسؤولية المتبوع .. .. . ٥ - ١١

الفصل الثالث : مسؤولية متولى الرقابة .. .. . ١٢ - ١٣

الفصل الرابع : المسؤولية الناشئة عن الأشياء .. .. . ١٤

الفصل الخامس : التضامن في المسؤولية المدنية .. .. . ١٥ - ١٦

الفصل السادس : تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية .. .. . ١٧

الفصل السابع : خطأ الضرور واثره على مسؤولية المسئول .. .. . ١٨

موجز القواعد :

الفصل الأول : المسؤولية عن الأعمال الشخصية .. .. .

المسئولية التقصيرية . اركانها : خطأ وضرور ورابطة سببية بينهما

تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع دون معقب . عدم التزامها ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه : ما دامت قد أوردت أدلة الإدانة عن الجريمة .. .. . ١

العمل الضار موجب لمسئولية فاعله عن التعويض . اثبات الحكم المظنون فيه اعتمادا الطاعنين على المدعى بالحق المدني وأحداث اصاباته . إثارة الطاعنين في طعنهما مساهمة المحنى عليه في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر الذي لحق به . لا محل له . علة ذلك : تعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .. .. . ٢

بيان الحكم اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرور ورابطة سببية . احاطته بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية . لا تثرب عليه بمعد ذلك اذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .. .. . ٣

اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعنين على المحنى عليها - تضمنه اركان المسؤولية المدنية - وجوب الحكم على مقارنه بالتعويض . لا تثرب على المحكمة عدم تبيانها الضرر بسويعه المادي والأدبي .. .. . ٤

### الفصل الثاني : مسؤولية المتبوع .

مسئولية المتبوع عن افعال تابعه، منهاها : سوء اختياره لتابعه ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . لا ينفىها : أن تكون موزعة بين أكثر من متبوع عن تابع يؤدي لهم عملاً مشتركاً . المادة ١٧٤ مدني .

مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . يستوى في ذلك : أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع ، أو لم يأمر به ، علم به ، أو لم يعلم . ما دام أن الوظيفة هي التي مكنت التابع من ارتكاب الخطأ .

علاقة التبعية . مسألة موضوعية . يفصل فيها قاضي الموضوع بشرى معقب : مادام أنه يقيمه على عناصر تتجه .

المنهم بالقتل الخطأ . منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث . لا تقبل : إذا لا صفة ولا مصلحة له في ذلك .

مسئولية المتبوع من الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . قيامه على خطأ مفترض في جانب المتبوع . لا يقبل اثبات العكس . متى تحقق ؟ كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه . يستوى في ذلك : ارتكاب الفعل لمصاحبة المتبوع ، أو عن باع شخص متصل أو غير متصل بالوظيفة . المادة ١٧٤ / ١ مدني .

المادة ١٧٤ مدني . مجال تطبيقها : أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

مسألة المتبوع من الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها . هذه المسئولية ليست مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته أو تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو ضرورة لآمكان وقوعه . تحققها كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة أم لا . قيام هذه المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقبته .

مسئولية المتبوع عن افعال تابعه . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . سواء تحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمالها . وسواء كان التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه أوجر منفعة لنفسه .

قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ٣ / ١٧٤ مدني : هو ما للمتبع على التابع من سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه . مثال .

### الفصل الثالث : مسؤولية متبوي الرقابة .

مسئولية الوالد عن تعويض الضرر الذي يحدثه ولده . هي مسؤولية مفترضة : ما دام الولد في كنفه حتى يبلغ سن الرشد . استناد هذه المسئولية إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربيته أو إلى الأمرين معا . هذه قرينة قابلة لاثبات العكس . عبء الإثبات يقع على كاهل المسئول . المادة ١٧٣ مدني .

المادة ١٧٣ مدني . مجال تطبيقها : أن يكون التابع في حاجة إلى رقابة - ما لم يتجاوز سن الولاية على النفس . أن ثبت عدم بلوغه تلك السن كان المتبوع مسئولاً عن الأفعال في رقبته وعن التعويض الناشئ عن هذا الأفعال . ببلوغ التابع سن الرشد يزول واجب الرقابة عليه وتنتفى تبعاً لذلك مسؤولية المتبوع . مثال .

### الفصل الرابع : المسؤولية الناشئة عن الأشياء .

استناد المدعي بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام توهمين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعة في انطباق أحكام المسئولية الأولى على واقعة الدعوى . إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستمد من الأوراق هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعها . استنادها تزيد إلى المسئولية الناشئة عن الأشياء . نفي الطاعة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض إلى المسئولية الأخيرة غير مجد .

**الفصل الخامس : التضامن في المسؤولية المدنية .**

- اتحاد فكرة التهمين وتطابق ارادتهم على التعدي، ولو بغير تدبير سابق . آثره : مسئوليتهم  
 جميعا متضامتين بالتعويض بسبب ما وقع منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع . سبق الاتفاق على  
 التعدي : أما تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الفردون المسؤولية المدنية ١٥ .. .. .  
 نص الشارع على نوعين من التضامن في المسؤولية المدنية : ( أولهما ) التضامن في المسؤولية  
 المدنية بين أصحاب العمل الأصليين ( وثانيهما ) التضامن في المسؤولية المدنية بين صاحب العمل  
 الأصل ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها ١٦ .. .. .

**الفصل السادس : تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية .**

- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .. .. . ١٧

**الفصل السابع : خطأ الضرور وآثره على مسئولية المسئول .**

- خطأ الضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن  
 خطأ الضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث  
 يستغرق خطأ المسئول ١٨ .. .. .

راجع أيضا : خطأ .

ودعوى مدنية .

( القاعدة رقم ٥٨ )

ومسئولية جنائية

( القاعدتان رقبا ٢٩ ، ٣٩ )

**القواعد القانونية :****الفصل الأول : المسئولية في الأعمال الشخصية .**

فيها ما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير  
 مقب عليها .

(الظن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ م ١٤ م ٥٤٨)

٣ - متى كان الحكم قد بين أركان المسئولية التقصيرية  
 من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد أحاط بعناصر  
 المسئولية المدنية احاطة كافية ، ولا تشرّب عليه بعد ذلك اذا  
 هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ  
 التعويض المحكوم به .

(الظن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤ م ١٥ م ٥٢٨)  
 (الظن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٦٤ م ١٥  
 م ٦٨٧)

٤ - اذا كان الحكم قد أثبت وقوع الفعل الضار  
 من الطاعن على المجنى عليها من خدش شرفها والمساس  
 بعرضها وهو بيان يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسئولية  
 المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم  
 على مقارفة بالتعويض - فلا تشرّب على المحكمة ان هي  
 لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي حاق بالمدعين  
 بالحقوق المدنية .

(الظن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٥ م ١٦  
 م ٦٢٥)

١ - اذا كان الحكم المظنون فيه قد بين واقعة الدعوى  
 بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة أحداث جروح  
 بالمجننى عليه عمدا وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة  
 من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التشريعية  
 الموقعة على المجنى عليه - فان هذا البيان يتضمن في ذاته  
 الاحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة  
 سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، ومن  
 ثم فانه لا تشرّب على المحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر  
 الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الأمر  
 في ذلك متروك لتقديرها بغير مقب عليها .

(الظن رقم ٢٥٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٥/٦/١٩٦٢ م ١٢  
 م ٤٧٢)

٢ - العمل الضار يستوجب مسئولية فاعله عن  
 التعويض طبقا لأحكام القانون . ولما كان الحكم قد أثبت  
 اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدني واحداث اصاباته  
 الميينة بالتقرير الطبي ، فانه لا محل لما يشير الطاعنان في  
 طعنهما من مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذي تسبب عنه  
 الضرر الذي لحق به لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الإكالة

## الفصل الثاني : مسئولية المتبوع .

٥ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد اليه بالعمل عنده ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . ولا ينفي هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا . على أنه يكفي لتحقق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، يستوى في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم : مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة . وعلاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع بغير محقق طالما أنه يقيمها على عناصر تنتجها .

(الفرن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ س ١٣ ص ٦٢٥)

٦ - اذا كان الحكم المعلوم فيه قد أقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يشتره في خصوص الزام المسئول عن الحقوق المدنية ، ومنازعت في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

(الفرن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ س ١٣ ص ٦٢٥)

٧ - من المقرر أن القانون المدني اذ نص في المادة ١/١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها انما أقام هذه المسؤولية على خطأ مقترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس مرجعه الى سوء اختياره تابعه وتقصيره في مراقبته . واذا حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقفاً من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعده هذه

الوظيفة على اتیان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو عن بذت شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه اليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، اذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته واساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع اليه بها متكللاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

(الفرن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ س ١٣ ص ٧٥٣)

٨ - محل تطبيق المادة ١٧٤ من القانون المدني أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ س ١٤ ص ٨٦٩)

٩ - من المقرر أن القانون المدني اذ نص في المادة ١/١٧٤ على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها انما أقام هذه المسؤولية على خطأ مقترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس ، يرجع الى سوء اختياره تابعه وتقصيره في مراقبته ، واذا حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقفاً من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو تكون ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعده هذه الوظيفة على اتیان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

(الفرن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٤ ص ٩٥٤)

١٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتحقق مسؤولية المتبوع على ما يفيد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني ، أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة

١٣ - مجال تطبيق المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يكون التابع في حاجة الى رقابة - لم يتجاوز سن الولاية على النفس - فلن ثبت أنه لم يبلغ تلك السن كان المتبوع مسئولاً عن الإهمال في رقبته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال ، أما اذا كان قد بلغ سن الرشد فإن واجب الرقابة عليه يزول وتنتهي تبعا لذلك مسؤولية المتبوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل البحث في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعة ( المتبوعة ) بأن لم يستظهر من المتهم ( التابع ) وقت الحادث وهو يسان جوهرى يحول تخلفه دور مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣٦٢/١٢/٢ ص ١٢٠ ص ٨٦٩)

#### الفصل الرابع : المسؤولية الناشئة عن الأشياء .

١٤ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركنا في طلب التعويض الى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ، وكانت الطاعة لا تتجادل في انطباق المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان عليها على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن الأشياء صحيحاً لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسؤولية إذ للدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يبدو أن يكون تزيدها لم تكن المحكمة في حاجة اليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسؤولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعها ، فإن التمسى يكون غير مجد .

(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/١/٥ ص ١٦٦ ص ٢٥)

#### الفصل الخامس : التضامن في المسؤولية المدنية .

١٥ - متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فقام جميعاً يكونون مسئولين متضامنين مدنياً عما أصاب المجنى عليه « المدعى بالحقوق المدنية » من ضرر عن أصابته ووفاته أخيه بسبب

أو عن طريق استغلالها . ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد امر به المتبوع أو لم يأمر به علم أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ المستوجب للمسؤولية قصد خدمة متبوعه أو جر منفعة لنفسه .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣٦٤/١/٢١ ص ١٥٧ ص ٢٧٧)

١١ - قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤ فقرة ثالثة من القانون المدني هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية في رقبته وفي توجيهه . ولما كان الحكم قد أقام مسؤولية الطاعن المدنية على خطأ المتهم الأول الذي عهد اليه بإصلاح سيارته دون أن يتحدث عن سلطة الرقابة والتوجيه التي لا تقوم المسؤولية إلا بها . وكان يبين من المقررات أن الطاعن قد تمسك في دفاعه في مذكرته التي قدمها الى محكمة ثاني درجة بانتفاء مسؤوليته المدنية لأنه ليس له سلطان على المتهم الأول ولا يملك توجيهه إلا أن الحكم المطعون فيه وقد أغفل بحث هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهرى من شأنه أن يغير به وجه الرأى في الدعوى . فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ ص ١٦٢)

#### الفصل الثالث : مسؤولية متولى الرقابة .

١٢ - مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقوم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسؤولية بالنسبة الى الوالد تستند الى قرينة الاخلال بواجب الرقابة أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده أو الى الإهمال مما ، وهى لا تسقط الا بإثبات العكس وعبد ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما يبنى من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضاً أنه لم يسيء تربية ولده ، ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل في أساس مسؤوليته وفوض الرأى للمحكمة في تقدير مداها ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣٦٢/١٠/١٦ ص ١٢٤ ص ١٢٤)

### الفصل السادس : تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية .

١٧ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسؤول وإنما يخففها ان كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح . ولا يعنى « المسئول » استثناء من هذا الأصل الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول فى احداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسؤول .

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣٦٤/٢/٣ من ١٥ ص ١١٠)

### الفصل السابع : خطأ المضرور وأثره على مسئولية المسؤول

١٨ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ولما كان الحكم قد دلل فى منطق سائق على أن الحادث وقع نتيجة قيادة الطاعن للقائمه بسرعة لا تحتلها الظروف التى وقع فيها ودون اطلاق جهاز التنبيه لتنبهه المجنى عليه فانه يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ فى حقه واستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث .

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣٦٤/٢/٣ من ١٥ ص ١١٠)

(والطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١١/٢٣ من ١٥ ص ١٢٣)

الاعتداء الذى وقع عليها من المتهمين جميعاً أو من أى واحد منهم ، ولا يؤثر فى قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدى، فان هذا الاتفاق انما تقتضيه فى الأصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير - أما المسئولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الابداء بفعل غير مشروع ، فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتلتاق ارادة كل مع ارادة الآخرين على إيقاعه ، ومهما يحصل فى هذه الحالة من التفرق بين الضارين وبين الضارين وغير الضارين فى المسئولية الجنائية فان المسئولية المدنية تمهم جميعاً .

(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣٦١/١٢/١١ من ١٢ ص ٦٦٩)

١٩ - مؤدى أحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع نص على نوعين من التضامن فى المسئولية - أولهما - التضامن فى المسئولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين باعتبارهم شركاء فى المنشأة ومتولين مما الاشراف عليها وإدارتها - وثانيهما - التضامن فى المسئولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها حتى يفرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن فى القانون المدني .

(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٥/٥/١٨ من ١٦ ص ٤٨٢)

### مستشار الاحالة

#### موجز القواعد :

على مستشار الاحالة إحالة الدعوى الى محكمة الجنابات اذا رأى ان الواقعة جنابة وأن الأدلة كافية . ان رأى عدم كفاية الأدلة فيصدر أمره بان لاوجه لإقامة الدعوى . وجوب اشتغال أمره فى الحالين على الأسباب التى بنى عليها - المقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الاحالة : ان تسمع بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بآدائته . خضوع القرار الصادر منه بأنه لاوجه لإقامة الدعوى - فى تقديره - لرؤية محكمة النقض . المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . . . . .

الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها انه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر أحالة واحد الى المحكمة المختصة مكاناً باحداها . فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . إحالها الى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ اجراءات . . . . .

من له حق الطعن بالنقض فى الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ؟ المدعى والمدنى والنائب العام بنفسه أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . جواز تحويل النائب العام أو المحامى العام أحد أعوانهما فى التقرير بالطعن أو ابداع ورقة الأسباب قام الكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامى أن يتولى وضعها . ان كلف أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره بإيها . . . . .



شروط الحظر على النيابة باجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال  
مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق . غلة ذلك : قضاء  
الاحالة ليس الا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم . شأنه في ذلك  
شأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله مطعها . . . . .

راجع ايضا : اجراءات .

( القاعدة رقم ٧ )

## القواعد القانونية :

١ - من المقرر قانونا وفقا للمواد ١٧٣/٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨  
من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقرار بالقانون  
١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن مستشار الاحالة - الذي خلف غرفة  
الاتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنايات التي تطلب  
سلطة التحقيق احوالها اني محكمة الجنايات يحيل الدعوى  
الى محكمة الجنايات اذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة  
على المتهم كافية . أما ان رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن  
لا وجه لاقامة الدعوى وفي الحالتين يجب أن يشتمل الأمر  
الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . وانحكمة من  
إيجاب تسيب الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية  
للقانون المعدل هي الرغبة في اسباغ صفة الجدية على مرحلة  
الاحالة . فمستشار الاحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث  
عما اذا كان المتهم مداناً ، فإن من حقه بل ومن واجبه وهو  
بسييل اصدار قراره أن يحصى الدعوى وإدلتها ثم يصدر  
أمره مسببا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها -  
والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة أنها تسمح بتقديم  
المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإداتته وهو المعنى الذي  
يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى  
الجنائية ، والقرار منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى يخضع  
في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية  
المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة  
التقص .

(الطن رقم ١٦٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٤ س ١٥  
ص ٧٣٠)

٢ - الأصل هو تخصص أمر الاحالة بكل جريمة على  
حالة ، الا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة  
لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢  
من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث  
عشر من الباب الثالث من الكتاب الاول من القانون المذكور  
تنص على أنه اذا اشتتل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من

اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال  
الى المحكمة الأعلى درجة . ولما كانت دائرة المستشار  
الفردي المختصة قانونا بنظر جنائية احرار السلاح والذخيرة  
التي أسندت الى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة  
الى جنحة القتل والاصابة خط التي أحييت اليه بوصف أنها  
مرتبطة بالجنائية المذكورة - فإن ما يثيره الطاعن في هذا  
الوجه من الطعن لا يكون له محل .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٤ ص ١٥  
ص ٧٤٧)  
(والطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ س ١٦  
ص ٧٧٠)

٣ - لا تجيز المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية  
المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الطعن أمام محكمة التقص  
في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه  
لاقامة الدعوى الا للدعي بالحقوق المدنية وللنائب العام  
بنفسه ، أو طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩  
في شأن السلطة القضائية للمحامي العام في دائرة اختصاصه  
أو من وكيل خاص عنهما . والقانون في مادتيه سالتني  
الذكر ، انما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامي  
العام حتى يكون في ذلك ضمانا للتمتع ، فاذا وكل أحدهما  
أحد أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب كان عليه أن يتولى  
هو وضع أسباب الطعن . فإن كلف أحد أعوانه بوضعها  
فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها ، اذ أن  
الأسباب انما هي في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه  
ووضعها من أخص خصائصها أما ايداع ورقة الأسباب بقلم  
الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن  
في التقرير بالطعن . ولما كان الواضح من الأوراق أن  
تقرير أسباب الطعن لم يمرض على النائب العام أو المحامي  
انعام للموافقة عليه واعتماده قبل ايداعه قلم الكتاب بواسطة  
من وكله . فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة  
فيمن وقع على أسبابه .

(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ س ١٦  
ص ٧٣٠)

ما عول في قضائه بإدانة الطاعن على ما أجرته النيابة من تحقيقات تكميلية قبل صدور قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات . ذلك أن الذى يحرم على النيابة إجراء التحقيق هو إحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم وما قضاء الإحالة إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزء من قضاء الحكم وشأنه في ذلك كشأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها وعمله جزء من التحقيق وليس جزء من المحاكمة وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق . فإتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨ ص ١٦٦ من ١٢٢٤)

### مستشار فرد

#### موجز القواعد :

محكمة الجنايات . تشكيلا : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى جريمة من الجنايات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٢٤٠ عقوبات وفى القانون ٣١٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجريمة مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجناية بجناية . انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال . . . . . ١

القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى . سريلانها من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية الى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقا لأحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد . . . . . ٢

#### القواعد القانونية :

١ - استحدث القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيما خاصا بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر فى جريمة من الجنايات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجريمة مرتبطة ارتباطا غير قابل لتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون فى فقرتها الثانية على أن تعال بطلتها الى المستشار الفرد الجنايات المروضة على محاكم الجنايات فى دور انعقادها الجارى وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل فى ذات الدور . فإذا كانت جريمة احرز السلاح التارى بغير ترخيص و احرز الذخائر المسندة الى الطاعن غير مرتبطة بجناية

أخرى غير مذكر بالمادة ٣٩٦ سالفه البيان بل انها أحيلت الى مستشار الفرد بأمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على اعتبار انها مرتبطة بها ، فإن الاختصاص ينعقد للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على جنحة ويتعين عليه تبعا لذلك الفصل فى الجريمةين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠ ص ١٥ من ٧٤٧)

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦ من ٧٠٢)

٢ - القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم وضمت لكفالة حسن سير العدالة ، فترى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل واذن فتمتى نقض الحكم وأحيلت القضية الى محكمة الجنايات استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنايات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهي فى حالة الدعوى المطروحة - هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢١ ص ١٦٦ من ٥٢٢٤)

## مصادرة

راجع : سلاح وطوبى .

## مضاهاة

راجع : زور .

(القاعدة رقم ٤٠) .

## مضبوطات

### موجز القاعدة :

رد الأشياء المضبوطة يكون الى من كانت فى حيازته وقت ضبطها . كون المضبوطات من الاشياء التى وقعت عليها الجريمة - او المتحصلة منها - ردها يكون الى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق فى حياها بمقتضى القانون . المادة ١٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال

### القاعدة القانونية :

فى حياها بمقتضى القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد المضبوطات التى دين الطاعنان الأول والثانى باخفاها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التى وقعت على المدعية بالحقوق المدنية الى هذه الأخيرة ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(العين رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ س ١٤ ص ٦٧)

تنص المادة ١٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يكون رد الأشياء المضبوطة الى من كانت فى حيازته وقت ضبطها . واذا كانت المضبوطات من الأشياء التى وقعت عليها الجريمة او المتحصلة منها، يكون ردها الى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق

## معارضة

عدد الفوائد

١ - ٣ .. .. .

### الفصل الاول : ميعاد المعارضة

### الفصل الثانى : نظر المعارضة والحكم فيها

٤ - ٦ .. .. .

### الفرع الاول : اعلان المعارضة بطلب المعارضة

### الفرع الثانى : الحكم فى المعارضة .

٧ (١) سماع دفاع المعارض .. .. .

٨ (ب) التنازل عن المعارضة بغير اسمه .. .. .

٩ (ج) عدم اشارة المعارض .. .. .

١٢ (د) سقوط المعارضة .. .. .

١٤ (هـ) التنازل عن المعارضة .. .. .

١٦ (و) تسبب الحكم الصادر فى المعارضة .. .. .

١٧ - ٢٠ .. .. .

### الفصل الثالث : ما يجوز وما لا يجوز المعارضة فيه من الاحكام

### الفصل الرابع : الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة

### موجز القواعد :

### الفصل الاول : ميعاد المعارضة .

عدم منازعة التهم - عند نظر معارضته امام محكمة الموضوع - فى شأن اعلانه بالحكم النهائي او علمه بحصول الاعلان او صفته من تلم الاعلان نيابة عنه . مجادلته فى ذلك لأول مرة امام محكمة النقض - لا تقبل .

١ ميعاد المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى يبدأ من تاريخ اعلان التهم به .. .. .

٢ .. .. .

استنفاد من نص المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية أنه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه غيبيا عد هذا قرينة قاطعة على علمه بصدر الحكم الفيابي . أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن ورقته وصلت اليه . للمحكوم عليه دحض هذه القرينة باتيهاات الحكس . يده المعارضة بالنسبة اليه من يوم علمه بحصول الاعلان والا كانت امارضه جائزة حتى تسقط الدعوى ببعض المدة

٣

## الفصل الثاني : نظرها والحكم فيها .

### الفرع الأول : اعلان المعارض

بطلان الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن عند ابتناؤه على اعلان امارض بجلسة المعارضة لجهة الادارة . وجوب الاعلان لشخصه أو في محل اقامته

وجوب اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة اذا لم يكن حاصرا وقت التقرير بها من وكيله ، لا يفنى عن ذلك علم الوكيل بها

حظر الأوراق ما يدل على اعلان المعارض لشخصه أو في محل اقامته بالجلسة المحددة لنظر امارضه . قضاء الحكم رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عيب يستوجب نقضه

اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . اعلانه لجهة الادارة . قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان باعتبار المعارضة أن لم تكن . بطلانه . ميعاد استئناف هذا الحكم : بدو من تاريخ علم المحكوم عليه به رسميا

٤

٥

٦

## الفرع الثاني : الحكم في المعارضة .

### ( ١ ) سماع دفاع المعارض .

عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيابي الصادر بدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شيكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الفيابي المعارض فيه بغير سماع دفاعه . لا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . ثبوت أن هذا التخلف كان راجعا الى عذر قهري . صدور الحكم ميبا . محل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض

٧

### ( ب ) المناداة على المعارض بغير اسمه .

معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . ادراج اسمه ببول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه عدم تمكنه من التول في الدعوى وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ذلك حكم باطل ، بني على اجراءات باطلة

( ج ) عدم اشارة المعارض .

٨

قاعدة . لا يضار المعارض من معارضته ، تعلقها بما يقضى به في المنطوق من عقوبة دون الاسباب

لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . مثال

٩

لا يجوز بآية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ اجراءات جنائية . انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون

١٠

عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الفيابي الذي قضى بالفرامة وضعف رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء برد الشيء الى اصله على خلاف مؤدى ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات . استئنافها بالحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المعلوم ضده في ذلك الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة المعلوم ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيبيا . عللة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها

١١

### ( د ) سقوط المعارضة .

صدور حكم غيبيا . استئناف النيابة العامة له . وجوب إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية . معيب بالبطلان . قضاء هذا الحكم ببرائة المحكوم عليه وصبرورته نهائيا بعدم الطعن عليه . اتره . انتهاء الدعوى الجنائية به . اعتبار المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيبيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وسقوطها . قضاء محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيبيا بالتأييد ثم استئناف الأخير هذا الحكم . على المحكمة الاستئنافية أن تبحت في جواز الاستئناف قبل

شكله وتقتضى بسقوط المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بعد تبرئته استئنافيا بناء على استئناف النيابة ١٣ .. .. .

#### ( هـ ) التنازل عن المعارضة .

صدور حكم غيابي من محكمة أول درجة - وصفه خطأ بأنه حضوري - استئناف المحكوم عليه لهذا الحكم - قول محكمة ثاني درجة بأن استئناف المحكوم عليه وعدم تقريره بالمعارضة يعد تجاوزاً من استعمال حقه في المعارضة - هذا القول صحيح ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ إجراءات - القول بوجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا تقوته درجة من درجات التقاضي - لا أساس له .. .. . ١٤ .. .. .

استئناف المحكوم عليه للحكم الإبدائي الصادر منه غيابياً - افادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة انتفاء منه بالجوء إلى طريق الاستئناف ١٥ .. .. . ١٦ .. .. .

#### ( و ) تسبیب الحكم .

معارضة في حكم غيابي - تخلف عنهم عن حضور الجلسة الأولى - حضور محام عنه - تقديمه شهادة طبية تفيد مرض المتهم - القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن - دون الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه - ذلك أخلاً بحق الدفاع ١٧ .. .. .

تقدم المدافع عن المزمع بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة - على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرقص - أثر إغفال ذلك ، إحلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .. .. . ١٨ .. .. .

تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة - وعدم إبداء العذر الذي يقول أنه منعه من الحضور - لا محل لرد المحكمة على ذلك .. .. . ١٩ .. .. .

تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لمعارضته - حضور المدافع عنه وإخياره عن مرضه مستنداً في ذلك إلى شهادة مرضية قدمت في قضية أخرى مفيدة ضده ومنظورة بنفس الجلسة - تأجيل المحكمة الدعوى بناء على تلك الشهادة لجنسية تدخل في المدة المقررة فيها لعلاج المعارض من مرضه - القضاء في هذه الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن - ابتناء هذا القضاء على بطلان إجراءات المحكمة اثر في الحكم ٢٠ .. .. .

### الفصل الثالث : ما يجوز وما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام .

الحكم الحضوري الاعتباري الاستئنافي - قابل للمعارضة - عند إثبات قيام العذر المانع من الحضور ٢١ .. .. .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق - مثال لحكم حضوري اعتباطي وصف خطأ بأنه حضوري ٢٢ .. .. .

حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن - لا تجوز المعارضة فيه - ولو لم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم - علة ذلك : القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها .

المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به - غير جائزة - التمسك بقاعدة صريان القانون الأصلح - لا تجدي - مجال أعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية ٢٣ .. .. . ٢٤ .. .. .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع في الدعوى - لا بما تذكره المحكمة عنه - مثال لحكم غيابي وصف خطأ بأنه حضوري اعتباري ٢٥ .. .. .

المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام النيابية - المادة ٣٩٨ - قانون الإجراءات الجنائية - صدور حكم حضوري من محكمة أول درجة - معارضة المتهم فيه أمامها - قبولها هذه المعارضة - تأييد الحكم الاستئنافي المطعون فيه للحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة - خطأ في القانون - وجوب نقضه وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة والقضاء بعدم قبولها ٢٦ .. .. .

الحكم النيابي الصادر تطبيقاً لأحكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٦٥ - في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلدة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وأن جاز استئنافه - خروجه من عداد الأحكام النيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ إجراءات - بدء ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذاً بما نص عليه في المادة ٤٠٧ إجراءات بشأن الحكم الصادر في القضية والمعتبر حضورياً - لا يفني عن ذلك

علم المتهم بصدوره عن طريق رفع المعارضة فيه . علة ذلك . متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء . عدم جواز الاستماع عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه .. .. . ٢٧

الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة، شرط ذلك ، اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .. .. . ٢٨

متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ اذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عفرا مقبولا . متى تقبل المعارضة فى هذه الحالة ؟ اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر معه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل صدور الحكم . مثال .. .. . ٢٩

#### الفصل الرابع : الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة

معارضة فى حكم غيابى . تخلف المتهم عن الجلسة المحددة لنظرها . حضور محام عنه وابتدأه عذر تخلف المتهم دون تقديم دليل على ذلك . اطراح المحكمة هذا الدفاع ، واعتبارها انهم متخلفا دون عذر مقبول ، وقضاؤها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن بالنقض فى هذا الحكم . تقديم شهادة طبية دالة على مرض الطاعن وعلى أن جراحة أجريت له يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . اثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .. .. . ٣٠

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . النعى على هذا الحكم بالبطالان لمرض المتهم يوم صدوره ، وارفاق شهادة طبية بأسباب الطعن . عدم اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة من ظروف الدعوى وتخلف المتهم عن حضور جميع جلسات المحاكمة . اثره . رفض هذا الوجه من الطعن ٣١

استنفاد محكمة اول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية الى وقوع بطالان فى الإجراءات او فى الحكم . عليها أن تصحح البطالان وتحكم فى الدعوى . قضاؤها باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى معارضة المتهم . مخالفة للقانون . حجب هذا الخطأ للمحكمة الاستئنافية من الحكم فى موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .. .. . ٣٢

معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الاستئنافية الصادر ضده . حضوره بالجلسات الأولى التى تأجل فيها نظر المعارضة وتخلفه عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام المانع من حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم الطعن فيه . قضاء هذا الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره . حرمان له من استعمال حقه فى الدفاع . لا يؤثر فى ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر ٣٣

راجع ايضا : استئناف

( القاعدتان رقم ٥ ، ٦٢ ) .

وبلغ .

( القاعدة رقم ١٧٢ ) .

وتنقض .

( القاعدة رقم ٢١ ) .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : ميعاد المعارضة .

تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا . ولما كان ميعاد الطعن في هذا الحكم يطرق النقض لا يبدأ الا من تاريخ علم الطاعن بصدوره علما رسميا - وهو تاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٩ الذي قدم فيه طلبا بوقف تنفيذ الحكم - وكان قد قرر بالطعن في ٤ من يناير ١٩٦٠ ، وقدم الأسباب في اليوم التالي ، فانه يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٩ من ١٢ ص ٥٥١)

٥ - الأصل أنه لا يفنى عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضة علم وكيله بها طالما أن الأصل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقرر بالمعارضة وانما قرر بها وكيله وقد خلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن أعلن اعلانا قانونيا - لشخصه أو في محل اقامته - بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون معيبا ، مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ من ١٤ ص ٢٤٢)

٦ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . فاذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسته المعارضة لجهة الادارة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على علم هذا الاعلان يكون باطلا . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ الا من تاريخ علم المحكوم عليه به علما رسميا .

(الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢ من ١٥ ص ٣٢٤)

## الفرع الثاني : الحكم في المعارضة .

## (١) سماع دفاع المعارض

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم النهائي الصادر بإداته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم النهائي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة، فإن الحكم يكون غير صحيح

١ - اذا كان بين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستثنائية أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع دفاعا ما بشأن اعلانه بالحكم النهائي ، ولم ينزاع في علمه بحصول هذا الاعلان ، كما أنه لم يصح صفة من تسلم الاعلان نيابة عنه ، فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الأمور التي تتطلب تحقيقا موضوعيا .

(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٧ من ١٢ ص ٦٢٧)

٢ - الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ويبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ اعلانه به .

(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥٠٦)

٣ - المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات أنه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم النهائي - أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة اذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بأبواب العكس . ولما كان الثابت من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم يثر أى دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تفيد علمه باعلان الحكم - تلك القرينة المستمدة من مخاطبته مع أحد القبيين منه لنيابه وقت الاعلان - فإن انحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد يكون قضاءه سليما متققا وصحيح القانون

(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ من ١٥ ص ٥٢٢)

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ من ١٦ ص ٤٩٦)

## الفصل الثانى : نظر المعارضة والحكم فيها .

## الفرع الأول : اعلان المعارض بجلسته المعارضة

٤ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، فاذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسته المعارضة لجهة الادارة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم

١٠ - لمحكمة النقض اعمالا للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن . ولما كانت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائى الغيابى الذى قضى بتغريم الطاعن عشرة جنيهات - على خلاف مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - التى تقضى بدم النزول بالفرامة عن خمسين جنيها - وانما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها الطاعن ، فانه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن - أن تقضى عليه بما يجاوز حد الفرامة المحكوم عليه بها غاييا لأنها بذلك تكون قد سوت مركزه - وهو ما لا يجوز - اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها . ومن ثم ترى المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن تقضا جزئيا وأن تصححه بتغريمه عشرة جنيهات .

(الطن رقم ٢٩٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٤ ص ٧٦٩)

١١ - تنص المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يترتب على المعارضة اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعارض أمام المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى . ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه » . وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٩٦ من هذا القانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى المعارضة المقدمة من الطاعن ومن المthem بالزعم بأن بلغا متضامين الى المعارض ضدهما مبلغ ألف جنيه على سبيل التمييز بدلا من مبلغ قرش صاغ واحد المحكوم به غاييا على سبيل التمييز المؤقت ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطن رقم ٢٩٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ ص ١٦٧)

١٢ - لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الغيابى الذى قضى بالفرامة وضعف رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء برد التوى الى أصله على خلاف مؤدى مانص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلاقات ، وانما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون ضميم فى ذلك

لقيام المحاكمة على اجراءات ممية من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع . ومحل نظر المذعر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . ولما كان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه فى الحكم الغيابى الاستئنافية يرجع لاصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة والتى تأخذ بها محكمة النقض وتطمئن الى صحتها ، فانه يكون قد أثبت قيام المذعر القهرى المانع من حضور الجلسة بما لا يصح منه فى القانون القضاء فى غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه .

(الطن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ ص ١٦٩)

#### (ب) المتاداه على المعارض بغير اسمه .

٨ - اذا كان مبنى الطعن أن الطاعن حضر بالجلسة المعددة لنظر معارضته فى الحكم الاستئنافية الغيابى وقد صدر الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن دون أن ينادى على اسمه ثم تبين بعد ذلك وقوع خطأ فى اسمه المثبت بالحكم الغيابى الاستئنافية مما أدى الى ادراج هذا الاسم الخاطيء برول الجلسة وحال دون امكانه التمثول أمام المحكمة وابداء دفاعه ، وكان يبين من مطالعة الحكم الاستئنافية الغيابى والحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن « المطعون فيه » أن اسم الطاعن قد أثبت فيهما على خلاف اسمه الحقيقى الوارد بالحكم الابتدائى ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة بسبب لا يذله فيه ، وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقى ، مما يعيب الحكم بالبطلان فى الاجراءات ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ ص ١٣ ص ٦٥٤)

#### (ج) عدم اضارة المعارض .

٩ - لا تكون المحكمة التى تنظر فى المعارضة مطالبة قانونا بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته الا فى حدود ما يجيء فى المنطوق فيما يختص بالمقوبة المحكوم بها فقط ، فكل ما تجرته فى هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيابى سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه المعارضة ما دامت لم تغير فى العقوبة بما يصححه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه .

(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٢ ص ١٢٣)



منها بعد استعراض أطوار الدعوى أن تسجل سقوط المعارضة المرفوعة من ذلك المتهم .

(الطن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ص ١٥٠ ص ٢٩)

#### (هـ) التنازل عن المعارضة .

١٤ - متى كانت محكمة ثانية درجة وإن أقرت الطاعة (المتهم) على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيابي ، إلا أنها عقت على ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يفيد أنها تجاوزت عن استعمال حقها في المعارضة اكتفاء منها باستئناف الحكم الذي يبدأ مياده من تاريخ انقضاء مياد المعارضة ، فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتفق وما قضت به المادة ٥٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أنه كان يتعين على محكمة ثاني درجة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا تسوت عليهما درجة من درجات التقاضي - يكون على غير أساس متعيئا اطراحه .

(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤٤ ص ١٩٧)

١٥ - من المقرر أن استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف . ومن ثم فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطاعن على النزول عن هذا الطريق من طرق الطعن ، وخاصة أن دفاعه لديها قد انحصر في مجرد طلب معاملته بزيد من الرأفة ولم يثر لديها شيئاً مما يثيره بطعنه بما لا يقبل معه آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ ص ١٦٠ ص ٥٧٠)

١٦ - أن المحكوم عليه غيابيا ليس مضطراً لانتظار فوات مياد المعارضة بل له أن يثزل عن حقه في رفعها ويتخذ سبيلاً إلى التقرير بالاستئناف في الحال . ولما كانت الطاعتان تسلمان في طعنهما بأنهما كاتتا توثان التقرير باستئناف الحكم الابتدائي فلا لولا افتاء قلم الكتاب بأن هذا الحكم قابل للمعارضة ، وكان لم يثبت استحالة إمكانهما رفع استئناف عنه لأن هذا الحق ليس موقوفاً على رأي الكاتب المختص بتحرير التقرير وإنما مرده إلى إرادة صاحب الشأن

الحكم ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى ادانة المظنون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزء المحكوم عليه به غيابياً لأنها بذلك تكون قد سوت مركزه وهو ما لا يجوز إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها - ومن ثم فإن ما تطلبه النيابة العامة في طعنهما من القضاء بالزام المظنون ضده رد الشيء إلى أصله عند تصحيح الحكم المظنون فيه حالة نقضه غير جائز القضاء به بما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالزام المظنون ضده أداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص وذلك بالإضافة إلى عقوبة الغرامة والازالة المقضى بها .

(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٣٠ ص ١٦٠ ص ٣٢٤)

(والطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٦ ص ١٥٠ ص ٩١٠)

#### (د) سقوط المعارضة .

١٣ - من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة الحكم وكان مياد المعارضة لا زال متداً أمام المحكوم عليه غيابياً - فيتمتع إيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضى مياد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتبطاً على هذا الأصل يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المحكوم عليهم غيابياً - معيباً بالطلان ، إلا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى ببراءة المحكوم عليهم غيابياً وقد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه فإنه ينتج أثره القانوني وتنتهي به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٥٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون لذلك المعارضة التي رفعت من المحكوم عليهم غيابياً أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وترتب على ذلك سقوطها إذا كان الحكم النهائي - المعارض فيه - غير قائم عند نظر المعارضة بعد أن ألغاه الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بناء على استئناف النيابة - لما كان ذلك ، فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية - وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المتهم عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها وتقضى وفقاً للقانون بأن تبحث في مدى قيام هذا الحكم قانوناً بعد إذ سقطت المعارضة المرفوعة عنه ببرائة المتهم استئنافاً حتى يتحقق لها جواز استئنافه وذلك قبل أن تتطرق إلى البحث في شكل الاستئناف ، إذ أن النظر في جواز الطعن يسبق الفصل في شكله ، مما كان يقتضى

فإن ما ينهض على الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع أو قصور في البيان لا يكون له محل .

(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٥٧)

٢٥ - متى كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المتهم لم يحضر بالجلسة التي كانت محددة لنظر معارضته في الحكم الياضي وحضر المدافع عنه وأخير بمرضه وقرر أن شهادة مرضية قدمت في قضية مقيدة ضده منظورة بنفس الجلسة . فأجلت المحكمة الدعوى لمرض المتهم . وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر المتهم فقطعت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكان بين من الإطلاع على الشهادة المرضية التي ضمت مع مفردات القضية المقيدة ضد المتهم والتي كانت منظورة بنفس الجلسة التي نظرت فيها الدعوى الحالية أنه مثبت بها مرض المتهم وأنه يحتاج لعلاج مدة تنتهي في تاريخ لاحق على تاريخ الجلسة التي نظرت فيها المعارضة - وكانت المحكمة بعد أن قبلت عذر المتهم في التخلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت بتلك الشهادة وأجلت الدعوى عادت وقضت في الجلسة الأخيرة باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عذر المرض الذي سبق للمحكمة أن سلمت بقبامه كان ما يزال قائما بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها . إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وقضى فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن يدخل في المدة المقررة بالشهادة لمرض المتهم وتمسخر حضوره الجلسة - فإن المحكمة إذ قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضاؤها مبنيًا على بطلان في إجراءات المحاكمة أثر في حكمها .

(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٨٠)

### الفصل الثالث : ما يجوز وما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام .

٢١ - تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورا اعتبارا ولم يعلن به المتهم فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

(الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٥/٢٩/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٠٦)

٢٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق

ومشيتة . وكان لا جدوى من هذا التمي في خصوصية هذا الطعن لأن العذر الذي اعتصمت به لتبرير تأخيرها في التقرير باستئناف الحكم الحضوري الاعتباري على فرض صحته قد زال حتما بالتوصل في المعارضة في هذا الحكم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ذلك أن علمها في هذا اليوم بحقيقة وصف الحكم الابتدائي وقابليته للاستئناف منذ إعلانها به يكون قد تحقق يقينا في هذا التاريخ مما كان من متفشاء أن تبادرا باستئنافه فوراً لزوال المانع الذي ادعتا أنه حال بينهما وبين استئنافه في الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ إعلانها به . لأن من المقرر أن عدم مبادرة المتهم إلى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع الذي منعه من التقرير به في الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبولا شكلا .

(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٩١٠)

### ( و ) تسبب الحكم الصادر في المعارضة .

١٧ - إذا كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر عن المتهم بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر في حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر الذي أبداه المدافع عن الطاعن ولم تبد رأيا فيه فثبتت أو تنفيه - لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا قهريا يمتنع منه - أن ثبت قيامه - تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقدر صحة العذر الذي أدلى به محامى الطاعن فأنها تكون قد أغلقت بحقه في الدفاع مما يسبب الحكم ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٦/٢٥/١٩٦٢ من ١٣ ص ٥٥٦)

١٨ - من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن الماوض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة كان لزاما على المحكمة أن تمنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض . ومن ثم فإن اغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٠٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢/١٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٣٧)

١٩ - عدم حضور الطاعن بجلسته المعارضة ، وعدم إبداء العذر الذي يقول أنه منعه من الحضور إلى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال مجالا لردّها على ذلك العذر . ومن ثم

التي تصدر من محكمة النقض ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ من ١٣ ص ٥٩٠)

٢٥ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي حقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كان بين من الأوراق أن الطاعن كان خارج البلاد وقت سماع الدعوى بالجلستين السابقتين على الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه ، مما يفيد أن اجراءات محاكمته في هذه المرحلة قد تمت في غيبته ، في حين أن المحكمة وصفت هذا الحكم بأنه حضوري اعتباري تأسيسا على حضور الطاعن بالجلستين السابقتين على صدره . فان ما انتهى اليه الحكم المعلوم فيه من عدم قبول المعارضة في ذلك الحكم بقوله انه حضوري يكون غير سديد ، ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ من ١٤ ص ٤٥٦)

٢٦ - من المقرر أن المعارضة لا تقبل الا في الأحكام النهائية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ولما كان الثابت أن الحكم الذي عارض فيه المعلوم ضده أمام محكمة أول درجة قد صدر حضوريا فان الحكم المعلوم فيه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة - بقبولها شكلا وبالنقض الحكم المعارض فيه بالنسبة لبعض التهم لسابقة الفصل فيها وتأييده بالنسبة للباقي - يكون قد انطوى على خطأ في القانون ، ومن ثم يتعين النواؤه والقضاء بعدم قبول المعارضة .

(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٥ من ١٤ ص ٥٧١)

٢٧ - فرق قانون الاجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام النهائية التي يجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضوري أو الحكم الصادر في المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم النهائي . ونص في المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضورية واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها . ذلك بأن هذه الأحكام على ما بين التقارير البرلمانية والمذكورة الاضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - غياية في حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون

فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المتهم (الطاعن) تخلف عن حضور الجلسة الأخيرة التي أجلت اليها الدعوى في مواجهته ثم قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فان حكمها يكون حضوريا اعتباريا وإن وصفته في منطوقه بأنه حضوري طبقا لنص المادة ٣٩٩ اجراءات .

(الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥٠٦)

٢٣ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، كما كان يجري بذلك نص المادة ٤٢٨ اجراءات ( الملغاة بمقتضى هذا القانون ) ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية اذا رأت المحكمة لزوما لذلك ، فان الطعن يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد انصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وفي الأجل الذي حدده ، ويترتب على هذا الاجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استثنائية تعيد عمل قاضي الموضوع ، وانما هي درجة استثنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون . ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ اجراءات والتي بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فان المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة .

(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ من ١٣ ص ٥٩٠)

٢٤ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القوانين رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال اعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها بآثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام

من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ». كما أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ هو أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل لحضور محاميه فأجبت الدعوى ولكنه لم يحضر بالجلسة الأخيرة بل تقدم الدفاع عنه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور - وهو المرض - قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة وقضت حضوريا اعتباريا في موضوع الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول المعارضة في هذا الحكم ولم يعتد بالمرض عذرا مبررا لقبول المعارضة لما هو ثابت من سابقة التقدم بهذا العذر قبل صدور الحكم الحتمي الحضورى الاعتبارى المعارض فيه وعدم أخذ المحكمة به - يكون قد التزم حدود القانون .

(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٩ ص ١٦٦ من ٨٣)

#### الفصل الرابع : الطعن في الحكم الصادر في المعارضة .

٣٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قولاً منه بأن المحامي الذى أبدى عذر موكله لم يقدم دليلاً عليه ومن ثم يكون تخلفه عن الحضور بدون عذر مقبول ، وكان يبين من الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن أنه كان مريضاً في يوم جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأن مرضه استلزم اجراء جراحة سرية له في ذلك اليوم بما كان يتعذر معه عليه حضور الجلسة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم تقديم الدليل على قيام العذر المانع من الحضور بالجلسة رغم ابداء محامى الطاعن لهذا العذر واستعانة تقديم الدليل عليه يوم حصوله ، وكانت الشهادة الطبية المقدمة - التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إلى صحتها - قد أثبتت قيام العذر المانع من حضور الجلسة فإنه يعمى نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٤ ص ١٢٣ من ٣٩١)

٣١ - إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد صدر باطلاً لأن تخلف الطاعن عن الحضور في أولى جلسات المعارضة يرجع إلى

أن يكون بدء ميعادها من تاريخ اعلان التهم بها . ولما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص في المادة ٢٩ على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » وإذا كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بالتطبيق لأحكام هذا القانون لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه فإنه يخرج من عداد الأحكام الضائية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإنما يبدأ استئنافه بالنسبة للتهم من تاريخ اعلانه به أخذاً بما نص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة التهم والمعتبر حضورياً إذ أن كلا من هذين الحكمين غيابي في حقيقته لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه اطلاقاً في مواد الجنب . ولما كان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بإدانة المطعون ضدها لم يعلن إليها بعد فإن استئناف المطعون ضدها لهذا الحكم - وإن كانت قد قررت به قبل سريان مواعيد استئنافه بالاعلان - يكون صحيحاً وفي مواعيد القانوني . ولا يغير من الأمر أن تكون المطعون ضدها قد علت بصور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً يكون صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ ص ١٥٠ من ٨٣٩)

٣٨ - الحكم الحضورى الاعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ص ١٥٥ من ٨٣٦)

٣٩ - نصت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر

عن الحكم فى موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

(الطن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ص ١٤ من ٦٤)  
(والطن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨ ص ١٤ من ٣٠٦)

٣٣ - اذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أن الطاعن عارض فى الحكم النيابى الاستثنائى الصادر ضده وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة قررت المحكمة فى حضوره تأجيلها لنضم المفردات ، واستمرت الدعوى تؤجل الى أن قضت فيها المحكمة فى غيبة الطاعن بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم النيابى المعارض فيه . وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية لمحكمة النقض أثبتت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم اذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه - مع قيام الظرف التهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره - يكون قد حرمه من استعمال حقه فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر حتى يشنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن - وقد استحال عليه الحضور امامها - لم يكن فى مقدوره ابدائه لها - ومن ثم فان الحكم يكون ميبا بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ص ١٥ من ٤٢٩)

### معاون النيابة

راجع : نيابة عامة .

### مناجم ومناجم

موجز القواعد :

- ١ المحاجر - تعريفها - هي جميع الاراضى التى تحتوى على مادة أو أكثر من الحامات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ - لا موجب لصدور قرار من وزير التجارة عن كل أرض منها لاعتبارها كذلك . جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها - طبيعتها : جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية - عدم تفریق القانون المذكور - بالنسبة الى الحصول على الترخيص للاستغلال - بين ممالك الأرض وغيره .. .. .
- ٢ استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها جريمة من نوع خاص - الفساد الجنائى فيها - مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص .. .. .
- ٣ استخراج مواد المناجم والمحاجر - متى يكون مؤثما ؟ اذا كان بقصد استعمالها اعتصاميا مقابرا لجرد بقائها فى الأرض - مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج الى ترخيص .. .. .

## القواعد القانونية :

١ - نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر في مادته الأولى على أن تطلق عبارة « خدمات المحاجر » على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال .. وتطلق كلمة ( المحاجر ) على الأمكنة التي تحوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر - كما نص في المادة ٤٣ منه على أنه : « يعاقب بعقوبة السرقه أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص وبمحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل » . ومفاد المادة الأولى أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق اشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها ، كما أنه دل بما جاء في نصوص القانون المشار اليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية . ولم يفرق القانون في المادة ٣٣ منه - بالنسبة الى الحصول على الترخيص للاستغلال - بين مالك الأرض وغيره . مما كان يتعين منه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقه وفقا لما قضى به المادة ٤٣ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغرامة طبقا للمادة ٤٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٨ س ١٢ ص ٤٨٥)  
(والطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ س ١٥ ص ١٣٦)  
(والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ ص ٨٢٠)

٢ - دل الشارع بما جاء في نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها العبث بتلك المحاجر

## مهندسون

## موجز القاعده :

لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعي لكل . المادة الأولى مقصورة على المنخرجين الجدد من كليات الهندسة في الجامعات المصرية . المادة الخامسة تناول المهندسين العاملين فعلا في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر في تقديمهم يرجع فيه الى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . اسبغ القانون الأخير لقب المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس

واستغلالها خفية ، وتحقيق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال كما أن القانون لم يفرق في المادة ٣٣ منه بالنسبة للحصول على الترخيص للاستغلال بين مالك الأرض وغيره .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٨ س ١٢ ص ٤٨٥)  
٣ - تنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه « يعاقب بعقوبة السرقه أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص » . والمستفاد مما ورد في نصوص المواد ٣/٣ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأثير مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص وانما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي اليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحي - هو استنباط ما في المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مافرا لمجرد بقائها في الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير والتي يجوز الترخيص لملكها أن يستخرجها بقصد استعمالها الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجري استغلاله تحت رقابتها واشرافها وبترخيص منها يمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون . وقد دل المشرع بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ س ١٥ ص ١٣٦)  
(والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ ص ٨٢٠)

فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية • شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما معترف بها من • وزارة المعارف العمومية • مثال

### انقاعله القانونية :

الجامعات المصرية بل انه يشمل الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما معترف بها من وزارة ( المعارف العمومية ) والذي اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين - وصرح باعتبارهم مهندسين وذلك بشروط معينة نص عليها فى الفقرة (ج) من المادة الثالثة منه . ولما كان الحكم المظنون فيه قد خلى الى أن :الطاعن - وهو من خريجي مدرسة الفنون والصناعات - حاصل على لقب مهندس ، وكان الطاعن لا ينازع فى هذه الصفة ، فانه اذ دانه طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أنزل عليه صحيح القانون .

(الطن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٤ ص ٧٢٩)

### مواد مخدرة

#### عدد القواعد

٩ - ١	الفصل الأول : اركان جرائم المخدرات
١٠	الفرع الأول : الركن المادى
١١ - ٢١	الفرع الثانى : محل الجريمة «الجوهر المخدر»
٢٢	الفرع الثالث : القصد الجنائى
٢٣	الفصل الثانى : طبيعة جريمة احرار المخدر
٢٤ - ٢٦	الفصل الثالث : ما لا يعد جريمة احرار مخدر
٢٧ - ٣١	الفصل الرابع : عقوبة جرائم المخدرات •
٣٢	الفرع الأول : العقوبة المقررة للجريمة
٣٣ - ٣٤	الفرع الثانى : عقوبة القانون الأصلح
٣٥ - ٤١	الفرع الثالث : الإعفاء من العقوبة
٤٢ - ٤٣	الفرع الرابع : ما لا يعد عقوبة
٤٤ - ٥٠	الفصل الخامس : التلبس فى جرائم المخدرات
	الفصل السادس : اجراءات التفتيش فى جرائم المخدرات
	الفصل السابع : تسبيب الاحكام فى جرائم المخدرات

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : اركان جرائم المخدرات •

##### الفرع الأول : الركن المادى •

احراز مواد مخدرة • توافر الجريمة مهما كان لقفار ضئيلًا ولو كان دون الوزن متى كان لها كيان مادى محسوس أمكن تقديره

١ .. .. .

- ٢ ماهية الركن المادى فى جريمة احرار المخدر ؟ وجوب التدليل على توافره فى الحكم
- ٣ جريمة احرار المخدر . اركانها . ماهية الفصل المادى وهو الاحراز ؟ .. .. .
- ٤ نقل المواد المخدرة هو احد الاعمال المؤتمة فى المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . علم  
نظراء ذلك على قصد خاص .. .. .
- ٥ لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها . يكفي لاعتباره كذلك .  
أن يكون سلطانا ميسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية ، أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .  
مثال .. .. .
- ٦ لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلا عن الركن المادى لجريمة احرار المخدر . يكفي  
أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ، ما يكفي للدلالة على قيامه .. .. .
- ٧ الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج  
الجمهورية وإدخالها المجال الدولى الخاص باختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا . امتداده الى كل  
واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المتخصص عليها فى الفصل  
السادس من القانون المذكور فى المواد من ٣ الى ٦ . تخطى الحدود الجبركية بين الاقليمين السورى  
والمصرى فى ظل الوحدة ، بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون والحصول على الترخيص  
المطلوب من الجهة الادارية المختصة فى كل اقليم . يمدجليا محظورا . علة ذلك : احتفاظ كل اقليم  
بحدوده الجبركية على الرغم من قيام الوحدة بينهما . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائلة  
أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السورى الى الاقليم المصرى قد تم على خلاف الاحكام المنظمة لجلب  
المخدرات . انزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهى واحدة فى المرسوم بقانون ٣٥١  
لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقه القانون تطبيقا سليما .. .. .
- ٨ ادارة أو اعداد أو تهئية المكان لتعاطى المخدرات فى حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ من القانون  
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكبو هذه الجريمة يدخلون فى عداد  
التجارين بالمواد المخدرة . جريمة تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥  
من القانون المذكور .. .. .
- ٩ جلب المواد المخدرة لا يعلم أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الى داخل  
الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب الى حيازة . لا اخلال بحق الدفاع .  
عدم التزام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه الى هذا التعديل .. .. .

راجع أيضا : مواد مطروحة .

( القواعد أرقام ١٩ ، ٢٠ ، ٢٦ )

### الفرع الثانى : محل الجريمة « الجوهر المخدر » .

- ١٠ توافر الجريمة . مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كيان مادى محسوس .. .. .

راجع أيضا : مواد مطروحة .

( القاعدتان رقم ١ ، ١٦ )

### الفرع الثالث : القصد الجنائى .

- ١١ قصد التعاطى . عقوبة المادة ١/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا تختلف عن عقوبة المادة  
٣٤ من القانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . لا محل لعمال المادة ٣/٣٧ من القانون الجديد متى كانت الواقعة  
لا ترشح حالة الإدمان .. .. .
- ١٢ ماهية القصد الجنائى فى جريمة احرار المخدر ؟ وجوب التدليل على توافره فى الحكم .. .. .
- ١٣ قصد الاتجار . اقتناع المحكمة بجدية التحريات التى بنى عليها اذن التفتيش . لا يتعارض مع  
عدم اخذها بما تضمنته من أن المتهم يحرز المخدرات بقصد الاتجار .. .. .



جريمة احراز المخدر . اركانها . الركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام . ما يوفره : علم  
المرز بتحقيق المادة المخبوطة . التحدث في الحكم عن القصد الجنائي . متى لا يلزم . اذا كان الحكم  
يكفي للدلالة على قيامه

استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . غير لازم .. .. ١٤

نقل المواد المخدرة هو أحد الأفعال المؤتممة في المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . عدم  
انطواء ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم واستطراده  
الى فرض آخر هو نقل المخدرات . لا عيب .. .. ١٥

القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر . يجب لتوافره . أن يقوم الدليل على علم الجنائي بأن  
ما يحزره جوهر مخدر .

مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالما بكه الجوهر المخدر . القول بغير  
ذلك : فيه انشاء لفريقة قانونية - لا سند لها من القانون - مبناعا افتراض العلم من واقع الحيازة

قصد الاتجار في المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية تقديرها ،  
ولا يقبل الطعن فيها بالنقض : ما دام استخلاص الحكم لهذا القصد سائقا .. .. ١٧

لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة احراز  
المخدر . يكفي أن يكون ما اوردته من وقائع وظروف ذاتية للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع  
استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقي .. .. ١٨

جريمة احراز المخدرات من الجرائم ذات التصود الخاصة . القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .  
موازنة هذا القانون بين ما هية كل قصد من القصد الذي يتطلبها في الصور المختلفة وتقديره لكل  
منها العقوبة التي تناسبها . وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم . مجرد  
القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجنائي بأن ما يحزره مخدرا . غير كاف . ادانة المحكمة الطاعن في  
جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا . تطبيقها للمادة  
١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . دون استظهار توافر قصد الاتجار . قصور يعيب حكمها  
ويستوجب نقضه .. .. ١٩

جريمة اعداد المحل وتهيته لتعاطي الجواهر المخدرة . استقلالها عن جريمة احراز المخدر بقصد  
التعاطي . اختلافا عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية .. .. ٢٠

القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المرز بأن المادة التي يحزرها  
مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، الا اذا كان محل شك وتمسك  
المتهم بانتفائه لديه وراث المحكمة ادانته .. .. ٢١

راجع ايضا : مواد مخدرة .

( لافادتان ر ٨ ، ٦٦ ) .

## الفصل الثاني : طبيعة جريمة احراز المخدر .

احرازها . طبيعة الجريمة . هي من الجرائم المستمرة .. .. ٢٢

## الفصل الثالث : ما لا يصعد جريمة احراز مخدرا .

مادة « الماكسون » . تأليفها بالرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقراور الوزاري ٢٢٥  
لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ١٩٦٠/٥/٣٠ . صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في  
العمل به اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١٣ . خلو جسدوله من تلك المادة . ضبط المتهم  
محزرا لها قبل تاريخ العمل به . لا جريمة . اضافة هذه المادة الى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة  
١٩٦٠ الصادر في ١٩٦٠/٧/١١ والمعدل به في ١٩٦٠/٧/١٣ . لا يفسر مركز المتهم . علة  
ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية .. .. ٢٣

## الفصل الرابع : عقوبة جرائم المخدرات .

### الفرع الأول : العقوبة المقررة للجريمة .

عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . علم تحديد مدتها .  
مؤداه : الاحالة الى المادة ١٦ عقوبات .. .. ٢٤

عقوبات القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تدريجها . حكمة ذلك : التناسب بين العقوبة وبين القصد  
من الجريمة .. .. ٢٥

ودفع مطلق الإحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في دائرة التجريم والعقاب في نكلا القانونين ٣٥١ لسنة ١٩٥١ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . العقوبة المقررة له في القانون الأخير أخف منها في القانون الأول . أعمال الحكم المطلقون فيه القانون الجديد في حق الطاعن باعتباره القانون الأصلح تطبيقا لمادة الخامسة من قانون العقوبات . صحيح .. .. ٢٦

### الفرع الثاني : تطبيق القانون الأصلح .

رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أثناء المحاكمة . وجوب تعميمه بإعباره القانون الأصلح . استظهار الحكم « قصد الاتجار » في حق المتهم .. .. ٢٧

قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إجازته الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في بعض الحالات على خلاف أحكام القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره قانونا أصبح للمتهم . المادة ٥ عقوبات .. .. ٢٨

رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور قانون أصلح . هو القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استظهار حكم الإدانة « قصد الاتجار » في حق المتهم . عدم اعتباره تعديلا لتتمه . ندرج الشارع في العقاب في أحكام القانون الأخير تبعا لخطورة الجنائي ودرجة أذمته ومعنى تردده في حوزة الأجرام .. .. ٢٩

إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . أعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح وإذا ما اعطى بوقف إحرازه المخدرات بعصا الاتجار . استظهار الحكم توافر هذا التصديق من الطاعن . لا يعد تغييرا لتتمه مما يقتضى فتح نظر الطاعن أو المدعى عنه إليه . هو مجرد تطبيق بقانون الأصلح الواجب الاتباع .. .. ٣٠

راجع أيضا : مواد مطردة

( القادة رقم ٢٦ )

### أشرع الثالث : الإغفاء من العقوبة .

أعمال المتهم من انقباب عند مبادرته بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . حصول الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة . وجوب أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة . المادة ٢٨ من المرسوم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مدهمة المخدرات ونظم استعمالها والاتجار فيها . طلب المتهم إغفاء من العقاب تأسيسا على أنه ساعد السلطات في القبض على متهم آخر . دفاع جوهري . عدم عرض الحكم له . قصور .. .. ٣١

### الفرع الرابع : ما لا يعد عقوبة .

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن استلزم ثبوت دمان جنائي على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بإيداعه إحدى المصحات إلا أن المشرع لم ينص أن يورد تعريفا محددا للامتناع أو أن يقره بمدول طبي معين . إقصاءه بذلك عن رعيته في تعميم مدونه وعدم قصره على أعراض مرضية محدده .

الإدمان على الشيء نفع هو المداومة عليه . على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حانة يداوم فيها الجنائي على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه مصحة . مادامت الميود الأخرى المنصوص عليها في المقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون سابق الذكر غير متوافرة في حقه . عدم تقيدها بدليل معين . لها أن تبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وإن تقيم فضاءها في ذلك على أصيب سافقه .. .. ٣٢

إجازة القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجنائي المصحة . أناطة باللجنة المختصة يبحث حالة الودعين بالمصحات تحديد مدة بقاء الودع بالصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة . تحديد الحكم المطلقون فيمدة إيداع المطلقون ضد المصحة . خطأ في تطبيق القانون .. .. ٣٣

### الفصل الخامس : التلبس في جرائم المخدرات .

حالة التلبس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس بإحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .. .. ٣٤

مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد القائه .. .. ٣٥

مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة .. .. ٣٦

- التلبس : حالة تلازم الجريمة نفسها ، توافرها: يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .
- حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنهى بوقوعها . يستوى أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تمسك أسطوانها . مادام انفصالها عن شخص من القاهها يقطع صلته بها ويبين للمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها .. .. . ٣٧
- التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . ضبط أحد المتهمين صبيطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة . ارشاد هذا المتهم عن منهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . انتقال انضباط الى منزل الأخير وتفتيشه . اجراء صحيح في القانون . عنده ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الاول يجعل جرمه احراره متبسيها بما مما يبيح رجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها ان يمس على دل من يعوم دليل على مساهمته فيها وان يدخل منزله بتفتيشه . مجابهة الحكم هذا النظر . خطا في تطبيق القانون يستوجب نفيه .. .. . ٣٨
- أمثلة لحدالات تلبس بجرائم احرار مواد مخدرة .. .. . ٣٩ ، ٤٠

### الفصل السادس : أجراءات التفتيش في جرائم المخدرات

- تفتيش المنازل عمل من اعمال التحقيق . اجراؤه لا يكون الا بمعرفة سلطات التحقيق او بأمر منها . اباحه القانون للمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجنايئة او جنحة متى قامت امارات قوية على وجود اشياء تفيد في كشف حقيقة الجرم .. .. . ٤١
- ضبط المخدر عرضاً أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ونتيجة لما يقتضيه البحث عن الذخيرة . صحيح .. .. . ٤٢

### الفصل السابع : تسبيب الأحكام في جرائم المخدرات .

- معاينة المتهم عن جريمة احرار مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ٣٤ / ١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اعمال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم .. .. . ٤٣
- جريمة احرارها - أركانها - ركن مادي وركن معنوي . ماهية كل منها . وجوب التذليل على توافرها .. .. . ٤٤
- جريمة احرارها - أركانها - الركن المادي وهو احرار - الركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام . ما يفرقه : علم المحرز بحقيقة اادة المضبوطة . التحلل في احدث استعمالاً عن القصد الجنائي . متى لا يلزم ؟ اذا كان الحكم يكفي للدلالة على قيامه . استظهار قصد الاتجار أو استعماله أو الاستعمال الشخصي . غير لازم .. .. . ٤٥
- نقل المواد المخدرة - هو أحد الاعمال المزمية في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يتطلب ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم . واستظهاره في فرض آخر هو نص المخدرات : ذلك لا يوجب الحكم : متى كان قد دلل على قبوله لاتناقص فيه .. .. . ٤٦
- الحكم ببرائة المتهم تأسيساً على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف المحرز ووزنه الذي أوصلته النيابة الى الطبيب الشرعي والمحرز الموصوف بغير تحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب الحكم ان تجري تحميماً تستلزم به حقيقة الأمر .. .. . ٤٧
- انتهاء المحكمة الى أن طلب معانة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتصمت بها وإنما لا تتجه الى نفي العمل المدون للجريمة ولا الى استحالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب سائفة . أثبت، حكم في حق الطاعن أنه قد ضبط محرراً لمخدر آخر بلاسه لما يثر بخصوصه أن منازعة . لا جدوى لطعن مما يثيره خاصة بطلب معانة المسكن . لنفي على الحكم بالأخلال بحق الدفاع . غير مقبول .. .. . ٤٨
- الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنقض على جديفة التحريات التي اصبحت على شخص المتهم . مثال .. .. . ٤٩
- اثبت الحكم أن اجراءات التفتيش تمت وفقاً للأمر الصادر من النيابة بالتفتيش واستناداً اليه . لا جدوى مما يثيره المتهم من أن إلغاء المخدر كان اختيارياً أو اضطرارياً .. .. . ٥٠

• واجع أيضا : الفيات

• ( القاعدة رقم ٤١ )

• واجراءات المحكمة

• ( القاعدان رقما ١٢٧ ، ١٢٩ :

• وتفتيش :

• ( القاعدة رقم ٣٢ )

• وتبابة عامة :

• ( القاعدة رقم ٢ )

القواعد القانونية :

• الفصل الاول : اركان جرائم المخدرات

• الفرع الاول : الركن المادى

١ - متى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تفسير التحليل أن الآثار التي وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها ( حشيش ) ، فإن هذه الآثار - ولو كانت دون الوزن - كافية للدلالة على أن المتهم كان يحوز المخدر، ذلك أن القانون لم يمين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، والعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادى محسوس أمكن تقديره .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣٦١/٤/٢٤ س ١٢ ص ٤٩٥)  
(والطن رقم ١٠١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ٢٨٠)

٢ - من المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادى لجريمة احراز الجوهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوى فى هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره انما هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانونا . فاذا كان الحكم المpton فيه لم يدل على توافر الركن المادى فى حق المتهم الا بقوله ان الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر فى حيازة الراكب انفى يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن المعنوى فى حق المتهم الا بقوله ان الجواهر المخدرة كانت تحت

بصره : وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفى اذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر - فان الحكم اذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .  
(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣٦١/١٢/٥ س ١٢ ص ٦٩٢)

٣ - لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة احراز المواد المخدرة ، بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . فاذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائفة التى أوردتها الى توافر الركن المادى لجريمة احراز المخدر فى حق المتهم والى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائى العام فى هذه الجريمة .

(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣٦٢/٢/٢٦ س ١٢ ص ١٨٧)

٤ - متى كان الحكم قد أبان فى وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدرة وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعاطى فى حقه ، ثم استطرد الى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا ييبب الحكم طالما أن النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤتممة التى ساقطتها المادة من ( حيازة أو احراز أو شراء أو تسليم أو (نقل) أو انتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة ) ولا ينطوى على قصد

أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . فتخطى الحدود الجبركية من الاقليم السوري إلى الاقليم المصري في ظل الوحدة التي جمعت بينهما ، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه في كل اقليم ، يمد جلبا محظورا . ذلك أنه على الرغم من قيام الوحدة بين الاقليمين فقد احتفظ كل اقليم بحدوده الجبركية . ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر البعوى الساقطة التي أوردتها أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري إلى الاقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات ، وأنزل على الطاعن العقوبة المقررة قانونا لهذه الجريمة وهي واحدة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠ ص ١٤ ص ٣٧٠)

٨ - استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار ، وأعقب ذلك فنزل بالعقوبة في المادة ٣٤ وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض ، ثم ألحق بهذه الجرائم في الفقرة ( د ) من هذه المادة جريمة إدارة أو أعداد أو تهية مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لعلة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعا وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . وهذه المناقشة بين الفقرة ( د ) من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرئين بالمواد المخدرة

خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ ص ١٢ ص ١٨٧)

٥ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسورا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . ولما كان يبين من مدونات الحكم أن الطاعنين اتفقا مع السائق المبلغ على نقل كمية من المخدرات في سيارته بطريقه وفي موعد معينين ومحددة تفاصيلها ، وأنه تسلم المخدرات على نحو يطابق خططهما ونقلها إلى منزل الطاعن الثاني على ما اتفق عليه فأسرع الأخير إلى داخل السيارة وطلب منه التوجه إلى منزل الطاعن الأول الذي قفز بدوره إلى داخل السيارة وطلبا منه الانطلاق إلى مكان محدد بعلامة معينة ، إلى أن تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدرات ، وهو ما يكفي للدلالة على توافر الركن المادي لجريمة احراز المخدر في حق الطاعنين وإلى علمهما بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، بما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨ ص ١٤ ص ٢٢٠)

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ ص ٣٦٨)

٦ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادي لجريمة احراز المخدر ، بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف - ما يكفي للدلالة على قيامه ولما كان الثابت مما أوردته الحكم الطعون فيه أنه استند في ادانة الطاعن إلى أدلة صحيحة وساقطة استدعاها من أقوال شهود الإثبات التي حصل مؤداها تفصيلا ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التدليل يكون في غير محله .

(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨ ص ١٤ ص ٢٢٠)

٧ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل أنه يمتد

### الفرع الثاني : محل الجريمة « الجوهر المخدر » .

١٠ - لم يعين المانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا حتى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقدير ماهيته .  
(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٩ ص ١٢ من ٧٠٤)

### انفرع نشط : المقصد الجنائي .

١١ - متى كانت عقوبة احراز المخدر بقصد التعاطي المفرقة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن ملاحقة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ندى حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى - لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوصا عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون واتى اعمالها الحكم في حق الطاعن - وكانت الواقعة كما اثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الادمان التي يجوز معها استبعاد التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فانه لا محل للنظر في اعمال حكم هذا النص على الطاعن .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ ص ١٢ من ٨٦١)

١٢ - من المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادي لجريمة احراز الجوهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه ميسورا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره انما هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظورة احرازها قانونا . فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادي في حق المتهم الا بقوله ان الجواهر كانت تحت مقدمه وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذي يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن المعنوي في حق المتهم الا بقوله ان الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفي اذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر - فان الحكم اذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوبا بالتقصير ويتعين نقضه

(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٥ ص ١٢ من ٩٦٢)

وتكشف عن أن ادارة أو اعداد أو تهية المكاذ في حكم الفقرة ( د ) من المادة ٣٤ تعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه المتابع عليه . وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التأنيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتفليظ العقاب على تركيبها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فنكون العقوبة الاخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(الطن رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ص ١٥ من ٥٢٦)

٩ - الأصل أن المحكمة لا تفيد بالوصف القانوني الذي تسيفه النيابة العامة على افضل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبنية بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة في بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مجرد تعديل هو أن الواقعة بالنسبة الى الطاعن الثالث انما تكون جريمة احراز حشيش لا جلبه ، ولم يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - ذلك بأن الجلب في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود داخل أراضى الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على عنصر الحيازة الى جانب دلالاته الظاهرة عليها وقد نفت المحكمة عن الطاعن الجلب لانعدام الدليل على مساهمته فيه وأبقت شطرا من الأفعال الأخرى المسندة اليه من بادية الأمر والتي تتمثل في نقل الشلاجة التي تحوى المخدر من شركة النقل بالقاهرة الى مسكن المتهم الثالث الأمر الذي توافر به - مع ثبوت علمه المؤتم - الحيازة بركنيتها المادي والمعنوي للجريمة التي دانته بها - ومن ثم فان هذا التعديل لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقا في اثارة دعوى الاخلال بحق الدفاع . ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتبني المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ١٦ من ٩١٠)

١٣ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقديرية ، من أن ترى في تحريرات الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقتضيه بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، متى كانت قد بنت رأيها هذا على الاعتبارات السائفة التي أوردتها .

(الطن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١٩ من ١٩٦٢)

١٤ - لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التصايط أو الاستعمال الشخصى . ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة احراز المواد المخدرة . بل يكفي أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائفة التى أوردتها إلى توافر الركن المادى لجريمة احراز المخدر فى حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائى العام فى هذه الجريمة .

(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٣ من ١٩٨٧)

١٥ - متى كان الحكم قد أبان فى وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيقته واستعادته قصد الاتجار أو التصايط فى حقه ، ثم استرد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يوجب الحكم طالما أن النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادى من قبيل الأعمال المؤتممة التى ساقطتها المادة من ( حيازة أو احراز أو شراء أو تسليم أو نقل ) أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة ( ولا ينطوى على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر فى حقيقة الواقعة التى استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه .

(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٣ من ١٩٨٧)

١٦ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة للمادة ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظورة احرازها قانونا ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى

وملاساتها - على أى نحو يراه - وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فإنه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى ادانته أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من انجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر فى حيازة الشخص كاف لاعتباره محزرا له وأن عبء اثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر انما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ أن القول بذلك فيه انشاء لقربنة قانونية مبناهما افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن اقراره قانونا مادام القصد الجنائى من أركان الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا ولما كان مؤدى ما أوردته الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع فى ذلك استطراده إلى التذليل على قصد الاتجار ، ذلك بأن البحث فى توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذى بدء وهو ما قصر الحكم فى استظهاره وأخطأ فى التذليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون ميبيا ويتعين نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٦ من ١٣ من ١٩٧٧)

١٧ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها . وضالة كمية المخدر أو كبرها هى من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة ، وما دامت هى قد اقتنعت للأسباب التى بينها - فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة البصوى - والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - أن الاحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسييب وفساد الاستدلال ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة والقرائن التى كوفت منها المحكمة عقيدتها ، وهو ما لا يصح اثاره أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠ من ١٣ من ١٩٨٠)

(والطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ من ١٩٧٥)

(والطن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ من ١٥ من ١٩٥٥)

(والطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١ من ١٦ من ١٩٧١)

(والطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ من ١٦ من ١٩٧٤)

١٨ - لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر ، بل يكفي أن يكون فيها أوردته من وقائع وظروف ما يكتفى للدلالة على

ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يعرضه مخرضا والا كان حكمها قاصرا .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٨٦)

#### الفصل الثاني : طبيعة جريمة احراز المخدر .

٢٢ - جريمة احراز المخدرات من الجرائم المستمرة التي تتوافر في حق المتهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التي ظل فيها محزرا لها .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٦ من ١٢ ص ٤٩٥)

#### الفصل الثالث : ما لا يعد جريمة احراز مخدر .

٢٣ - من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها الى الأفعال التي لم تكن مؤتمة قبل اصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ - بما أنشأه من مركز أصحح للمتهم - فقد صدر في ١٩٦٥/٦/٥ ، غير أنه لم يعمل به الا في ١٩٦٥/٧/١٣ أي بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصحح طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذ كانت التهمة التي أسندت الى المتهم ( المظنون ضده ) هي أنه في يوم ١٩٦٥/٦/٢٣ حاز مادة

من أملاح الديكسافيتامين ( الماكستون ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت النيابة عقابه وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٥/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ وقد خلا جدولوه رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجوه مخدر . وبتاريخ ١٩٦٥/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٥ بإضافة هذه المادة الى الجدول على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١٣ ( وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ ) .

وكان من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها الى الأفعال التي لم تكن مؤتمة قبل اصدارها ، فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند اليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين في ١٩٦٥/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ - الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلا غير مؤتم في تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به اعتبارا من

قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه ، متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٣ من ١٤ ص ٧٢٥)

١٩ - جعل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - جريمة احراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط - عند الكلام على العقوبات - خطه تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها . ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر العيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يعرضه مخدرا ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٥ من غير أن تستظهر توفر القصد الخاص وهو ( قصد الاتجار ) لدى الطاعن فان حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

(الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ من ١٤ ص ٨٠٨)

٢٥ - جريمة اعداد المحل وتهيئته لتعاطي الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة احراز المخدر بقصد التعاطي وتختلف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار احدهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتما في قيام الثانية .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٦٥ من ١٦ ص ٣٨٤)

٣١ - القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التي يعرضها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يعرضه مخدرا - الا أنه اذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم باتهامه لديه - فإنه يكون من المتعين على المحكمة اذا ما رأت ادواته أن تبين



عليها في القانون، فبإلغاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بمقتضى الأحراز على تفاوت القصد، وخص الأحراز بقصد الاتجار وحده بالمقتضى المظلة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه، أما الأحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي، وكذلك مطلق الأحراز المجرد عن أى من القصدين، فقد خصهما القانون الجديد بمقوبات أخف في المادتين ٣٧، ٣٨ منه، وبالتالي فإن مطلق الأحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي واقع حتماً في دائرة التجريم والمقاب في كلا القانونين، ولكن العقوبة المترتبة له في القانون الجديد أخف إذ هي السجن بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة، وبالضرورة يكون هذا القانون - فيما استنتج من أحكام - أصحح للتمتع من القانون القديم. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل القانون الجديد في حق الطاعن تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٠/١٠/١١ ص ١٦ من ١٨٧)

#### الفرع الثاني : تطبيق القانون الأصحح .

٢٧ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهراً مخدراً في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصحح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف، فأعطلته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تضييراً للمتهم بما يقتضيه لفت نظر المتهم أو المدافع عنه، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصحح الواجب الاتباع، ومن ثم فإن ما ينهض المتهم على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩ ص ١٣ من ٣١٥)

٢٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصحح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصحح له من القانون القديم. وإذن فمتى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذي وقعت الجريمة في ظله - قد حظر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ

١٣/٧/١٩٦٠ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيراً إلى العمل به في ذات التاريخ إذ لا يسوغ القول باتصال التأثيم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به، ذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفصل مؤثماً إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلاً مباحاً وهي ذات الحكمة التي حدثت بالشارع إلى إصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات. (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ ص ١٣ من ٣٦١)

#### الفصل الرابع : عقوبة جرائم المخدرات .

##### الفرع الأول : العقوبة المقررة للجريمة .

٢٤ - إن الشارع إذ نص في المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات على عقوبة السجن بغير تحديد حدداً أقصى، فإنه يكون قد قصد الإحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعلها تراوح بين ثلاث سنين وخمسة عشرة سنة.

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ ص ١٢ من ٨٦٥)

٢٥ - اختط الشارع عند الكلام عن المقوبات في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - خطة تهدف إلى التدرج فيها بما لخطورة الجاني ودرجة أفعاله ومدى تردده في هوة الاجرام، ووازن بين كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها.

(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩ ص ١٣ من ٣١٥)

٢٦ - إن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق احراز المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوقيع العقوبة المظلة المنصوص عليها في المادة ٣٣ منه دون حاجة إلى إثبات قصد خاص بإلباس الفعل المادى المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواء من القصد أما الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي فكان حالة تيسيرية خصها القانون - على سبيل الاستثناء - بعقوبة أخف في المادة ٣٤ منه، وفي غير هذه الحالة من صور الاحراز أو الحيازة كان يتعين الرجوع إلى أصل التجريم وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المنصوص

ما يقتضى لقت نظر الطاعن أو المدافع عنه اليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع . ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥٩٢)

### الفرع الثالث : الاعفاء من العقوبة .

٣١ - تنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه : « يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من يادر من الجناة بأبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ، فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تمين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة » . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب اعفاء هذا الأخير من العقاب عملا بنص المادة سالفة الذكر تأميسا على أنه ساعد السلطات في القبض على المتهم الثانى . وقد أورد الحكم هذا الدفاع في مدوناته فعلا - وهو دفاع جوهري - ومن شأنه ان صح أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويتغير به وجه الرأى في الدعوى ، وكانت المحكمة لم تعرض له وتقول كلمتها فيه ، فإن حكما يكون مشوبا بالقصور .

(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٥ من ١٦ ص ٨٣١)

### الفرع الرابع : ما لا يعد عقوبة .

٣٢ - اختط القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في المواد من ٣٣ الى ٣٨ منه خطة تهدف الى التدرج فى العقوبة تبعا لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى ترويه فى هوة الاجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصدون التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة احرار المخدرات وقدرد لكل منها العقوبة التى تناسبها . فشدد العقاب فى جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة فى جرائم التعاطى فشدد عقوبتها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والررامة من ٥٠٠ ج الى ٣٠٠٠ ج وأجاز فى الفقرة الثانية استعمال الظروف القضائية المخففة وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهوره ثم استحدثت فى الفقرة الثالثة تديرا احترازيا يجوز للمحكمة أن تأمر به على من ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات فجرى نصها ( ويجز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإبداء من ثبت

العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل فى الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن فى ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها فيها - وهى الأشغال الشاقة المؤبدة - أن يثبت اتجار المتهم فى الجواهر المخدرة وانما يكفى لتوقيعها ثبوت حيازته أو احرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص عليها فى المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون الا اذا ثبت أن الحيازة أو الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى . واذا صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى أثناء سير المحاكمة والذى تدرج فى العقوبة تبعا لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى ترويه فى هوة الاجرام وقدرد لكل حالة العقوبة التى تناسبها - وكان هو الأصلح بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - وهى فى هذا لم تتم الواقعة التى أقيمت بها الدعوى وتناولها فى مراقبتها - فإن استظهار الحكم هذا القصد فى حق المتهم لا يعد تضييرا للتهمة مما يقتضى لقت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع اصلا للمادة الخامسة من قانون العقوبات مما ينهى عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ س ١٤ ص ٦٢٥)

٣٥ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن فى ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وفى أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - فأعملته المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . فإن استظهار الحكم توافق هذا القصد فى حق الطاعن لا يعد تضييرا للتهمة

لمدة ستة . فانه يتعين نقضه جزئياً وتصحيحه بتطبيق القانون على وجه الصحيح والتضاء بإيداع المتهم المصلحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات الافراج عنه .

(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٣٠٢)

#### الفصل الخامس : التلبس بجرائم المخدرات .

٣٤ - يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية ، ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٤ م ١٥ ص ١٩)

٣٥ - مجرد خوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأمر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .

(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٤ م ١٥ ص ١٩)

٣٦ - متى كان الحكم المعلوم فيه قد أثبت أن الضابط ورفقته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذاً للاذن الصادر بتفتيش شخص يتجر في المخدرات فلما وقت إحدى السيارات اتجها نحوها بحثاً عنه فأبصر الطاعن يجلس خلف السلم الخلفي للسيارة ، وما أن وقع بصره عليهما حتى أسرع الى مقدم السيارة مطاولاً التوارى عن نظرهما . وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب فتحق للضابط أن يطلب الى الكونستابل متابعته داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع فيه نفسه باختيائه فاذا تخلى الطاعن طواعية واختياراً وهو على هذه الحال عن التمديد الذي كان يمسك به والتي به على أرض السيارة فانه يكون قد تخطى عن حيازته فاذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحته ووجد به المخدر فان الطاعن يكون في حالة تلبس باحرازه ببيع التقيض عليه وتفتيشه .

(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٤ م ١٥ ص ٥٥٥)

٣٧ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوافرها أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك

ادمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصلحة عن ستة شهور ولا تزيد عن ستة )  
يؤخذ في الفقرة الزينة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة ، وحظر في الفقرة الخاصة أن يودع بالمصلحة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو من لم يفض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات . والقانون وإن استلزم ثبوت ادمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازي الا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريضاً محدداً للادمان أو أن يقره ببدلول طبي معين فمبر بذلك عن أن رغبته في تميم بدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة . ولما كان الادمان على الشيء لفة هوالمادامة عليه ، فحسب المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المسواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصلحة ، ما دامت التوقييد الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة في حقه ، وهي في ذلك غير مقيدة بدليل معين بل أن لها أن تبين حالة الادمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيي قضاءها في ذلك على أسباب سائلة . ولما كان الحكم المعلوم فيه قد استند في ثبوت ادمان المعلوم فيه الى اقراره في التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطي المخدرات لمرضه والى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل كاف وسائق في ثبوت ادمانه ، ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم إيضاحه ماهية سوابق المعلوم فيه ما دامت الطاعة لا تنازع في أنه سبق الحكم عليه بعقوبتين في احراز مخدرات احدهما بقصد التعاطي ومن ثم فان ما تنهه الطاعة على الحكم من قصور في التسبب لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٣٠٢)

٣٣ - أجاز القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصلحة وأناط باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات . والمشكلة وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور - تحديد مدة بقاء المودع بالمصلحة بشرط الا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة . ولما كان الحكم المعلوم فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نص في منطق الحكم على ايداع المعلوم فيه المصلحة

قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا تخلى الطاعن عن الجوال الذي يصله وألقاه على الأرض طواعية واختياراً فإن هذا التخلي لا يمد ثمرة اجراء غير مشروع ، واذا ما كان الضابط الثاني قد غر بالجوال - أثر تخلى الطاعن عنه - على مخدر فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش ، ويستوى نتيجة لذلك أن يكون المخدر ظاهراً من الجوال أو غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره . ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه اذ قضى برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذي ألقاه باختياره يكون سديداً في القانون والنمى عليه في غير محله .

(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦٦٥/٢/١ ص ١٦ ص ١٧١)

٤٠ - من المقرر أنه اذا وجدت مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب شخص جريمة معينة . فإن ذلك يقتضى من رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء حاله وهو ما توجه عليهم طبيعة وظائفهم ومقتضياتها . فمباشرة رجال الضبط - أثناء انتظارهم منها مأذوناً بتفتيشه - الطاعن حاملاً سلاحاً ظاهراً وفي يده جوالاً وبصمبة آخر ليلاً يعتبر بذاته تلبساً بجناية حمل السلاح تجزئ رجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه . ويكون لأمور الضبط القضائي الذي يباشر هذه الاجراءات بمقتضى القانون تفتيش الجوال الذي كان قد تخلى عنه الطاعن طواعية وقتئذ ويضع يده على المواد المخدرة التي وجلت به .

(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ١٨٠)

#### الفصل السادس: اجراءات التفتيش في جرائم المخدرات

٤١ - الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجراءه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وانما أباح القانون لأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تنبئ في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فاذا كان الثابت من الحكم المعلوم فيه أن المتهم ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المعلوم ضدّه باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه بأمر من المتهم الآخر يكون اجراء صحيحاً في القانون ، اذ

بطريقة يقينية لا تحتل شكاً . وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تمتد اسقاطها مادام اقتضاه عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيع لأمور الضبط القضائي أن يلمتها . ومتى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض ذات اللقافة التي التفتها وتحقق مما تحتوى عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه فإن الطاعن يكون بما فعل قد أوجد الضابط ازاء جريمة احراز مخدر متلبس بها ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الاجراءات ما ادعاه من أنه قصد بقاء اللقافة ابعادها عنه .

(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦٦٤/١٠/١٢ ص ١٥ ص ١٥٢)

٣٨ - الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجراءه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وانما أباح القانون لأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تنبئ في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فاذا كان الثابت من الحكم المعلوم فيه أن المتهم ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المعلوم ضدّه باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه بأمر من المتهم الآخر يكون اجراء صحيحاً في القانون ، اذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه اذ قضى ببراءة المعلوم ضدّه تأسيساً على بطلان تفتيش منزله يكون قد انحطاً في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦٦٤/١١/٩ ص ١٥ ص ١٥٦)

٣٩ - لما كان الحكم قد أثبت أن الضابطين استصدرا اذا من النيابة لضبط أحد تجار المخدرات وكما خلف شجرة فشاها الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملاً جوالاً في منطقة اشتهر عنها الاتجار في المواد المخدرة فراجها أمره واستفسره أولهما عن شخصيته ووجهته استمالاً لنحى المخول له بمقتضى المادة ٣٤ من

دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوبا بالقصور  
ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ١٦٢)

٤٥ - لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم  
١٨٢ لسنة ١٩٦٥ قصدا خاصا من الاحراز، بل تتوفر أركانها  
بتحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام - وهو علم  
المحرز بحقيقة الجور المخدر - دون طلب استظهار قصد  
الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى . ولا يلزم  
فى القانون أن يحدث الحكم استقلالاً عن القصد  
الجنائى فى جريمة احراز المواد المخدرة ، بل يكفى أن  
يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على  
قيامه . فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد  
اطمأنت للأسباب الساقطة التى أوردتها الى توافر الركن  
المادى لجريمة احراز المخدر فى حق المتهم والى علمه بكنهه  
وبحقيقة المادة المضبوطة ، فان ذلك مما يتوافق به القصد  
الجنائى العام فى هذه الجريمة .

(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٨٧)

٤٦ - متى كان الحكم قد أبان فى وضوح صلة المتهم  
بالجور المخدر وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار  
أو التعاطي فى حقه ، ثم استرد الى فرض آخر هو نقل  
المخدر لحساب آخرين ، فان ذلك لا ييبب الحكم طاماً  
أن النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة  
١٩٦٥ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤتممة التى ساقطها  
المادة من « حيازة أو احراز أو شراء أو تسليم أو «نقل»  
أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة » ولا ينطوى  
على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطرد من الحكم  
غير مؤثر فى حقيقة الواقعة التى استخلصها وانتهى اليها  
بما لا تناقض فيه .

(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٨٧)

٤٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة  
المتهم تأسيساً على أن ثمة اختلافاً فى الوصف وفروقا فى  
الوزن ، مقدرة بنجرامات ، بين حرز المواد المخدرة الذى  
أرسلته النيابة الى الطبيب الشرعى لتحليل محتوياته والحرز  
الموصوف بقرار التحليل - فان ما ذكره الحكم من ذلك  
لا يكفى فى جعله لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير  
ذاك ، اذ أن هذا انخلاف الظاهرى فى وصف الحرزين  
ووزنهما انما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى

ضبط المخدر مع التهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبساً  
بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن  
يقضى على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل  
منزله لتفتيشه . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى  
ببراءة المطعون ضده تأسيساً على بطلان تفتيش منزله يكون  
قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٩/١٩٦٤ من ١٥ ص ٦٥٦)

٤٨ - ان المحكمة وقد ألت بالظروف والملابسات التى  
ضبط فيها المخدر واطمأنت الى أن ضبطه قد وقع فى أثناء  
التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل  
الضبط القضائى للبحث عن جريمة احراز المخدر وانما كان  
عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، فلا يصح  
مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط  
قد وقع صحيحاً فى القانون .

(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٥٢)

### الفصل السابع : تسبيب الاحكام فى جرائم المخدرات

٤٩ - لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى  
المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، وكانت  
جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى هذه  
المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد  
الاتجار ، الأمر انذى فات الحكم المطعون فيه ، فانه يكون  
مشوباً بالقصور .

(الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ٨٦٩)

٤٤ - من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادى  
لجريمة احراز الجور المخدر أن يثبت اتصال المتهم به  
اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه ميسوفاً عليه ولو لم يكن  
فى حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوى فى هذه  
الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره انما هو جور  
من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانوناً . فإذا كان  
الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادى فى حق  
المتهم الا بقوله ان الجواهر كانت تحت مقدمه ، وهو تدليل  
قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر فى حيازة الراكب  
الذى يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن  
المعنوى فى حق المتهم الا بقوله ان الجواهر المخدرة كانت  
تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفى اذا  
لوحظ أنه كان بالسيارة وراكب آخر - فان الحكم اذ

بناء عليها ، فإن الخطأ في بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجها للنفي على جدية التحريات التي انصبت أصلا على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها ، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة في خصوص نوع السيارة التي كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم في مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تريب عليه أن هو لم يعرض لهذا التعارض ما دام قد استخلص الادانة بما لا تضارب فيه ، ولا عليه أن هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذي استهدف به النيل من اذن التفتيش ما دام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ هـ - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ١٤٣)

٥٠ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن لقاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن اجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر بالتفتيش واستنادا اليه ، فانه أيا كان الأمر في شأن الالتقاء فانه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة به .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ هـ - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ١٤٣)

### موانع العقاب

#### موجز القاسدة :

تقسيم القانون احوال الاعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات المدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الى حالتين مختلفتين : (الأولى) وتشترط - فضلا عن المبادرة بالاعفاء قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الاعفاء قبل الشروع في التحقيق . (والثانية) فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالاعفاء قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط - في مقابل الفسخ التي منحها للجاني في الاعفاء - أن يكون اعفائه هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . موضوع الاعفاء في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة الى الانضاء بعمليات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة . تمكن السلطات من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق . لا اعفاء .

#### راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

#### القاعدة القانونية :

بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . « فالقانون قد قسم أحوال الاعفاء في هذه المادة الى حالتين مختلفتين تتميز كل منها بعناصر مستقلة وأقرت لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلا عن المبادرة بالاعفاء قبل استعمال العملة المقلدة أو المزورة - أن يصدر الاعفاء

به حقيقة الأمر ، مادام الثابت أن كلا منهما كان يحتوى على قطع ثلاث من المادة المنسوبة ولم يكن هناك ما يدل على أن العرز قد تغير أو امتدت اليه يد العيب - ومن ثم فإن الحكم يكون ميبيا بالقصور وفساد الاستدلال متعينا نقضه .

(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٢١ هـ - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٨٠)

٤٨ - للمحكمة أن ترفض طلب المراقبة إذا لم تر فيه الا اثارا الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تنجبه الى نفي الفصل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شهود الاثبات . مادامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائفة . ولا جدوى مما يثيره الطاعن خاصة بطلب المراقبة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملاسه ولم يثر بفصومه أى منازعة . ومن ثم فإن النفي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ هـ - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٢٥٦)

٤٩ - لما كان محور التحريات لاصدار الاذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الاذن

تنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « يعفى عن العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ كل من يادر من الجناة باخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل انشروع في التحقيق . ويجوز للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة اذا حصل الاعفاء

قبل اشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالي الاعفاء فهي وان لم تستلزم بالمبادرة بالاخبار قبل الشروع في التحقيق ، الا أن القانون اشترط - في مقابل الفسخ التي منحها للجاني في الاخبار - أن يكون اخباره هو الذي يمكن السلطات من انقبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار - في هذه الحالة - يجاوز مجرد التعرف بالجناة الى الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة ، فان كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق فلا اعفاء . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى بأقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكنه باذن من النيابة العامة فقد دل بذلك على صدور الاخبار بمصد الشروع في التحقيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن اقرار الطاعن - وهو ما لا يتنازع الطاعن في صحته -

أن المتهم الثاني حضر الى مسكنه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة وأن الشرطة داهمت منزله عقب عودته وأتت اسماكه بالمضبوطات ، وكان بين مما أورده الحكم عن واقعة الدعوى أن تحريرات الشرطة التي سبقت صدور اذن النيابة العامة بالتفتيش قد دلت على قيام المتهم الثاني والطاعن بتزيف العملة المدنية بمنزل ثانيهما . ولما كان الواضح ما تقدم أن امر المتهم الثاني كان قد تكشف قبل القبض على الطاعن ودلائله بأقراره وأن الاقرار لم يصف جديدا الى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكن السلطات من القبض على المتهم الثاني حتي يتحقق بذلك مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية المشار اليها ، فضلا عن أن قالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الاخبار في هذه الحالة والذي يجاوز مجرد التعرف بالجناة الى تسهيل القبض عليهم . ومن ثم فقد تحفظت شرائط الاعفاء بهاتيه .  
(المن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣٨٠/١٠/١٦ س ١٦ ص ٧١٠)

### موظفون عموميون

#### موجز القواعد :

مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : شعوله كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات - بختلس مالا مما تحت يده . متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته . اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة . خصومه لحكم المادة ١١٢ عقوبات . مسئوليته عما يكون تحت يده من اموال أو مهمات سلمت اليه بسبب وظيفته ١  
هيئة قناتة السويس . ادارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تتمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة ادارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة . اعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . انطاق الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال .. .. . ٢  
الشركة العامة لاستصلاح الاراضي . الخاضعة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الاراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . افصح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العمامين في صدر جريمة الرشوة . موظفو المؤسسات العامة : اخضاعهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة ٣

راجع ايضا : كتب غير مشروع

( القواعد من ٢ الى ١٠ )

ومرافق عامة

( القائمة رقم ١ )

#### القواعد القانونية :

بالتقانون سالف الذكر وبالتقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ - يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته . ولما كان المتهم الأول بوصفه جنديا في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ، فانه يصبح مسئولاً

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات المعدلة

الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتسييرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة إلا في مسائل محددة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعامل الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الذين أخضعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين أخضعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقاً لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ أضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقره مستعده نصت على أنه يعد في حكم المرتضى « الموظف انصومي » مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سائقاً بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفاً أو مستخدماً عمومياً ورفض الدفع بدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ من ٢٢٩)

عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .

(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٤ ص ١٤ من ٣٢٩)

٢ - هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرفق المرور بالقناة ، وهو مرفق عام قومي من مرافق الدولة ، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة ، ومن ثم فإن موظفيها بما فيهم مرشدو الهيئة يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وتتمتع عليهم الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية . ولما كان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحاً .

(الطن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ص ١٧ من ١٧٧)

٣ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تسمى الشركة العامة لاستصلاح

## مياه غازية

### موجز القواعد :

- وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيماويا وبكتريولوجيا ، ومطابقة لمعايير المياه النقية ، ولا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي .
- ٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية . الجدل في مصفأة المياه المستعملة في التحضير . غير مقبول .
- يستوى في تطبيق حكم الرسوم المذكور أن يكون مرجع البكتريا تفاعلاً طبيعياً أو تلوث المياه . طالما قد ثبت من تحليلها كيماويا وبكتريولوجيا عدم نقاوتها وعدم مطابقتها لمعايير المياه النقية .
- ١ جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك .
- تحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية .
- ٢



### المواد القانونية :

١ - صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ - في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيماويا وبكتريولوجيا وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الإنتاج والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير وبأنها تخضع لموامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة ، إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلا طبيعيا أو تلوثا بالمياه

طالما قد ثبت من تحليلها كيماويا وبكتريولوجيا عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير لمياه النقية .

(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٨٧٩)  
(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٠٧)

٢ - جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادي بمجرد انتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخل ايجابيا لاحداث هذا الأثر المؤثم .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٠٧)



« ن »

نصب . نظام عام . نقابات . نقد . نقض . نيابة ادارية . نيابة عامة



## نصب

## الفصل الأول : أركان جريمة النصب .

- الفرع الأول : الطرق الاحتيالية .. .. . ١ -  
الفرع الثاني : اتخاذ صفة كاذبة .. .. . ٥

## الفصل الثاني : متى يعد استخدام الموظف لوظيفته نصبا

- ٦ .. .. .  
الفصل الثالث : جريمة الشروع في النصب .. .. . ٧  
الفصل الرابع : تسبب الحكم في جريمة النصب .. .. . ٨

## موجز القواعد :

## الفصل الاول : لو كان جريمة النصب .

## الفرع الاول : الطرق الاحتيالية .

الطرق الاحتيالية . عنصر اساسي في تكوين الركن المادي لجريمة النصب . استعمال الجاني بها . ذلك يعد من الاعمال التنفيذية . قيام الزوجية بدور فيها . لتأييد مزاعم زوجها . مما أدى بالجاني عليه الى دفع مبلغ من التهود له . اعتبار الزوجه ماعله . نصليه في جريمه النصب صحيح في المسانون .. .. . ١

جريمة النصب لا تقوم الا على القش والاحتيال . الطرق الاحتيالية التي بينها القانون في المادة ٢٢٦ عوالت : وجوب توجيهها الى خدع المجنى عليه وغشه . استخلاص المحنة ان غشا لم يقع على المجنى عليه . النش على الحكم بمخالفة القانون ، لا محل له .. .. . ٢

استظهار المحكمه ان عقد البيع تضمن شرطا بإخلاء الأرض المبيعة من المبنى العالم عليها وان اتفاقا تم بين الطرفين على جزاء معين عند الاخلال بشروط العقد . انتهاء المحكمه في حدودسلطتها التعديريه الى ان استيلاء المتهم على المبلغ المدفوع حصل تنفيذا لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه . انتهاء أركان جريمة النصب . الحكم برفض الدعوى المدنية . لامخالفة للقانون ٣

جريمة النصب . توافرها : وجوب ان تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذي اراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي ان يكون التسليم لاحقا لامستال الطرق الاحتيالية . مثال ٤

## الفرع الثاني : اتخاذ صفة كاذبة .

لا يعيب الحكم الابتدائي فصله في تهمة النصب السندة المهم على اساس انتحاله صفة الوكالة كذبا عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد اسماؤهم في وصف التهمة . ما دام ان هذه الواقعة دانت من بين مآثروله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع امام تلك المحكمة انها ما ودفاعا . وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما ان المتهم لم يسأل في النتيجة الا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث . اعتبار الحكم المطعون فيه انتحال المتهم صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقار المبيع لم ترد اسماؤهم في وصف التهمة بمثابة تهمة جديدة ما كان لحكمة اول درجة ان تعرض لها . مخالف القانون . حجب هذا الخطأ المحكمه عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى . قضائها برفض الدعوى المدنية . مشوب بالقصور . وجوب نقض الحكم والاحالة .. .. . ٥

## الفصل الثاني : متى يعد استخدام الموظف لوظيفته نصبا

استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . متى يعد نصبا؟ اذا تم على اساس ان سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخذ بها المجنى عليه .. .. . ٦

## الفصل الثالث : جريمة الشروع في النصب .

مثال لشروع في جريمة نصب .. .. . ٧

## الفصل الرابع : تسبب الحكم في جريمة النصب .

اشارة الحكم الى النص قانوني . غير منطبق على الواقعة الطروحة . ذلك مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم . ما دام انه قد اشار في الوقت ذاته الى النص الصحيح الذي حكم بوجبه .. .. . ٨

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : أركان جريمة النصب .

## الفرع الأول : الطرق الاحتيالية .

## ١ - الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة

في تكوين الركن المادي لجريمة النصب ، واستعمال الجاني لها بعد عملا من الأعمال التنفيذية . فلذا كان الحكم المpton فيه اذ استخلص أن الطاعة الثانية قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها « الطاعن الثاني » وأدى ذلك بالمجنى عليه الى دفع مبلغ من النقود له فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما اذ عد هذه الطاعة فاعلة أصلية في الجريمة .

(الطن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧ ص ١٢٣ ص ٤٤٢)

٢ - جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة الى خدع المجنى عليه وغشه . ولما كانت المحكمة قد استخلصت أن غشا لم يقع على المجنى عليه ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون لا يكون له محل .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ص ١٤ ص ٢١٢)

٣ - متى كانت المحكمة قد تبينت أن عقد البيع يتضمن شرطا باخلاء الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها ، وأنه تمت اتفاقا بين طرفي العقد على جزء معين عند الإخلال بشروط العقد ، ورأت في حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المpton ضده الأول على المبالغ المدفوع قد حصل تنفيذاً لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه مما تنتهي به أركان جريمة النصب ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ص ١٤ ص ٢١٢)

٤ - يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتيالية . ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل أن يعمد الطاعنان الى استعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صداه من أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة فإن قضاءه

ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع ادانتها عن جريمة التزوير .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ص ١٥ ص ٢٠٦)

## الفرع الثاني : اتخاذ صفة كاذبة .

٥ - يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها المطروحة ، والتي دارت عليها المرافعة . ولما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على المpton ضده الأول بوصف أنه توصل بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على بعض المبالغ من المجنى عليه بادعائه الودالة كدبا عن بعض ملاك العقار المبيع ، فإنه لا يعيب احكم الابتدائي أن يفصل في التهمة المسندة للتهم على أساس انتحاله صفة الوكالة عن جميع ملاك العقار المبيع مادام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع عن طرفي الخصومة أمام تلك المحكمة اتهاماً ودفاعاً ، وكان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وظالما أن التهم لم يسان في النتيجة الا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث . ومن ثم فإن الحكم المpton فيه اذ ذهب الى أن انتحال صفة الوكالة كدبا عن بعض ملاك العقار الذين لم ترد أسمائهم في وصف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ لمحكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون - ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية يكون مشوباً بالتقصير مما يوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ص ١٤ ص ٢١٢)

## الفصل الثاني : متى يعد استخدام الموظف وظيفته نصبا

٦ - ان استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا الا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخذ بها المجنى عليه . واذا ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هي أن مجرد استخدام صفة الطاعن - كموظف - وظرف الجوار - وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما - في الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصبا وأن ذلك من شأنه أن يؤدي الى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى عليهما -

توريد أجهزة استقبال اذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها ، الا أن الجريمة لم تحقق لسبب لا دخل لارادته فيه هو فطة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة .

(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ٣٠٨)

#### الفصل الرابع : تسبب الحكم في جريمة النصب .

٨ - اذا كانت التهمة المندة الى الطاعين انهما توصلا بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على مال من الجني عليه ، وكان الحكم المطعون فيه الذى قضى باداتهما قد اشار الى نص المادة ٣٣٧ عقوبات فان ذلك لا يعدو كونه خطأ ماديا لا يؤثر فى سلامته طالما أنه أشار فى الوقت ذاته الى نص القانون الصحيح الذى حكم بموجب وهو المادة ٣٣٦ عقوبات .

(الطن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٧/٥/١٩٦٢ ص ١٣ من ٤٤٣)

حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤبد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن منسبه فى ذلك ، فانه يكون مخطئا واجبا نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/١١/١٩٦٥ ص ١٦ من ٨١٣)

#### الفصل الثالث : جريمة الشروع فى النصب .

٧ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذى يقصده الفاعل ، أما اذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه قدم الأوراق المزورة الى موظفى مؤسسة مديرية التحرير تأييدا لزعمه الكاذب

### نظام عام

عدد القواعد

الفصل الاول : ما يتعلق بالنظام العام ..... ١ - ١٢  
الفصل الثانى : ما لا يتعلق بالنظام العام ..... ١٣ - ١٥

موجز القواعد :

#### الفصل الاول : ما يتعلق بالنظام العام .

- ١ شروط اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى التمييز المدعى به امامها : وجوب توافر رابطة السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر . توزيع الاختصاص على هذا النحو هو من النظام العام
  - ٢ بطلان التحقيق التكميلى الذى تتسولا النيابة العامة بناء على نداء المحكمة امامها لاجرائه بعد ان دخلت الدعوى فى حوزتها . تعلق هذا البطلان بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائى
  - ٣ اشتراك القاضي الذى اصدر الحكم الابتدائى مع الهيئة التى اصدرت الحكم الاستثنائى . اثره : بطلان اجراءات المحاكمة . تعلق البطلان بالنظام العام
  - ٤ الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم من انظام العام . جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
  - ٥ خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض ان تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يشترط الطاعن
  - ٦ قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين من النظام العام . جواز اثارته أمام محكمة النقض . شرط قبوله : ان تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه
  - ٧ الدفوع بعناصر الحكم مؤيدة الى قبوله بغير حاجة الى تحقيق موضوعى
  - ٨ الميعاد المقرر للاستئناف . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة ان تفصل فيه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض
- اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . من مسائل النظام العام . جواز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى . التمسك بالدفع بعدم الاختصاص

- المحل لأول مرة أمام محكمة النقض - شرطه ؟ أن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا - مثال .. .. .
- ٩ اتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به .
- اثره : بطلان تلك الإجراءات - تملق هذا البطلان بالنظام العام - على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .. .. .
- ١٠ إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا - اثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون معنويا قانونا - لا يحق لها التعرض لموضوعها والا كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر - ليس للمحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر اليها التصدى لموضوع الدعوى والفصل فيه - عليها أن تقتصر فى حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى - ببطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام - جواز إيدائه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به ما تلقاه نفسها - مثال .. .. .
- ١١ الدفع بعدم الاختصاص الولائى - تملقه بالنظام العام - جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. .
- ١٢

### الفصل الثانى : ما لا يتعلق بالنظام العام

- البطلان المقرر فى المادة ٥٦٩ مرافعات - وقوعه بقرة القانون - عدم تملقه بالنظام العام - تقريره لصلحة المدين - سقوط حقه فى التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .. .. .
- ١٣ الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية - عدم تملقها بالنظام العام - هما من الدواعى الجوهرية - على المحكمة أن تعرض لهما وترد عليهما - ما دام الدفاع قد تمسك بهما - والا كان حكمها ميبها بالقصور .. .. .
- ١٤ الدفع بسقوط حق المدعى المدني فى اختيار الطريق الجنائى - عدم تملقه بالنظام العام - سقوطه بعدم إيدائه قبل الخوض فى الموضوع - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. .
- ١٥

### القواعد القانونية :

#### الفصل الاول : ما يتعلق بالنظام العام

٢ - من المقرر أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب أن يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ مستقر عليه فى أصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة فى المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المادة تقرر مبدأ عاما يسرى أيضا فى المواد الجنائية ، وإذا تمذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز فى هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تعيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها ، لأنه بأحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفُرج اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستند من التحقيق التكميلى الذى تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة اياها فى أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام

١ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الضايع المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الاجازة منها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتلقه بالولاية .



٥ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا مما يفيد صدور « باسم الأمة » تنفيذاً للمادة ١٣ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والتي نصت على صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة ، ولما كانت المحاكم تؤدي وظيفتها وفق أحكام الدستور ، فإن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً . ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فإن للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فتتقضى الحكم لهذا السبب ولو لم يثّر الطاعن في طعنه .

(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٢ ص ٨٧٢)

٦ - من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة » . فإن محكمة الجنايات اذ قضت في موضوع جريمة القتل العمد التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنة لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه إياها ، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويتمين لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقاً للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٣٥ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .

(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ من ١٤ ص ١١٤)

٧ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤيدة

العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي التي تحدد نظام التقاضي وواجب المحكمة في مباشرة جميع إجراءات الدعوى بنفسها ، أو بنسب أحد أعضائها أو قاضياً آخر في حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضا المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء المخالف للقانون .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٦ من ١٢ ص ٥٨١)

٣ - ماورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات هو ما يتعلق بالنظام العام ، ومن هذه المادة اقتبس الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التي تنص في فقرتها الثانية على أنه يتبع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه - وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يحصل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٦٥٥)

٤ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارة في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لمتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته فإذا كان يبين ما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه قد وقعت يوم ١٩٥٤/٥/١٠ وأن أول إجراء قاطع للدة بشأنها كان سؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات يوم ١٩٥٧/٥/١٦ ، فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد سقطت بمضي مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم عن تلك الجريمة يكون قد جاب التطبيق السليم للقانون مما يتعين منه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وببراءة المتهم .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ٢٥٩)

تلقاء نفسها . ومؤدى ذلك أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن يكونها مقبولة وبغير ذلك لا تتمتع للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ في شأنها لغوا وباطلا أصلا .

(الطن رقم ١٨٣٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦٦ من ١٥١)

١١ - من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٩٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات مدموم الأمر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يمتنع عليها أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المسأف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها ، وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز ابتداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يمتنع على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من مثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم اعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سمي بها إلى ساحة المحكمة أصلا بغير الطريق القانوني ولا يشفع في ذلك إشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الاجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة .

(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ ص ١٦٩ من ١١٩)

١٢ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفوع التي يصح آثارها في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضي التي هي من النظام العام .

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦٦ من ٧٠٢)

#### الفصل الثاني : مالا يتعلق بالنظام العام .

١٣ - البطلان طبقا للقرة الأولى من المادة ٥١٩ من المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام

إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٠ ص ١٥٨ من ١٨٨)

(والطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ص ١٥ من ٤٢١)

٨ - الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وللمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . فإذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت إلى دفاع المتهم وناقشته فيه ثم أجلت الدعوى لضم أصل محضر العجز تحقيقا للدفاع من غير أن تفصل في أمر الاستئناف من حيث الشكل فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضميا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله شكلا لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني .

(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧ ص ١٥٨ من ٢٣٦)

(والطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ص ١٥ من ٢٧٦)

٩ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أى حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . ولما كانت الدعوى المرمية قد رفعت على الطاعن أمام محكمة الدرب الأحمر فعصر أمام المحكمة في درجتي التقاضى ولم يدفع بعدم الاختصاص المحلى بل ترفع في موضوع الدعوى ، وكان ما أوردته الحكم في أسبابه لا يستفاد منه ما ينتهى معه موجب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعت إليها من جهة مكان وقوع الجريمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦٦ من ١١٩)

١٥ - من المقرر أنه إذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي نأطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وبتعين على المحكمة القضاء به من

(والطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ١٩٥٠)  
(والطن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ م ١٦ م ١٩٥٨)

(والطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ م ١٦ م ١٩٦٦)

١٥ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي صوابع خاصة فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ١٩٥٠)

العام ، فهو مقرر لمصلحة الدين ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ م ١٥ م ١٩٦١)

١٤ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كانا من غير الدفع المتعلقة بالنظام العام إلا أنها من الدفع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذين الدفعين ولم يمن بالرد عليهما فإنه يكون معيبا بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ م ١٥ م ١٩٦٦)

### تقابلات

راجع : صحافة ومحاماة .

### نقد

#### موجز القواعد :

- ١ - حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، أو تحويل النقد من مصر أو إليها . قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . يعتبر أمرا متعلما للمادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الملل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .. .. .
- ٢ - شهادة الجمرات القيمة . وجوب تقديمها . لا ينفي عن ذلك مجرد تحويل القيمة .. .. .
- ٣ - إقليم غزة . جزء من دولة فلسطين . لا يتبع الإقليم المصري إلا من ناحية الإشراف الإداري . تحويل النقد إليه خاضع لأحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .. .. .
- ٤ - حظر تحويل النقد . لا فرق بين النقد الأجنبي والنقد المصري . ولو كان التحويل لدولة تستعمل النقد المصري . علة ذلك .. .. .
- ٥ - وجوب تقديم الشهادة الجمرية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . المادة (١) من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . الإخلال بهذا الواجب يعتبر جناية منطبقة على المادتين ١ و ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري سالف الذكر . هذه الجريمة من الجرائم المؤقتة . قيامها قانونا بطول أول يوم يتلو مدى السنة شهور التي حددها القرار الوزاري السالف الإشارة إليه . سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . يثبت سقوطها بمضي المدة . استناد الحكم المطعون فيه في رفض الدفيسقوط الدعوى العمومية بانقضاء إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة . خطأ الحكم في تطبيق القانون . وجوب نقضه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبرائة المتهم مما أسند إليه .. .. .
- ٦ - مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الملل - أن الجرائم المنه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتعلق بأشخاص معينين وإن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . تكيف القيد الوارد بذلك المادة بأنه طلب . ليس فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه « إذن » . ما دام هذا التكيف هو الذي يتفق وحكم القواعد العامة .. .. .
- ٧ - السلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار الروائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . استمدادها هذه السلطة من المبادئ الدستورية المتأصلة عليها . صدور قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ مستندا في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الدستور . الإذن الوارد بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد لا يعدو أن يكون ترديدا للأذن الصام سالف الذكر . ما تضمنه القرار المذكور من شروط خاصة بإلزام المستورد بتقديم شهادة الجمرات القيمة الدالة على ورود البضائع التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها بعد متمم لحكم المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تخلف تحقق هذه الشروط . وجوب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون سالف البيان .. .. .

المعبرة - بصدد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملل والقرار المنفذ له بشأن

استخراج شهادة الجمرک القيمة - هي بوصول البضائع الى جمرک مصر لا الى الجبة التي استوردت البضاعة من اجلها .. .. . ٨

اجاب القانون تقديم شهادة جمركية قيمية مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التحويل على ما اذا كانت البضاعة التي افرج من اجل استيرادها من العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في رسائل متفرقة . علة ذلك ؟ .. .. . ٩

### القواعد القانونية :

العملة الأجنبية حكما ، ويدخل في الميزان التجاري للدولة المرسل اليها . ولا يعتبر استعمال دولة ما لنقد دولة أخرى ، ادماجا للدولتين من الناحية النقدية بحيث يضحى النقد في احدهما امتدادا له في الدولة الأخرى .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ ص ١١٦)

٥ - تنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الاخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر فهي تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم الى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما أثبتته المحكمة وما تبين من الاطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول اجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وتبين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة المتهم ما أسند اليه .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ ص ١١٦)

٢ - مجرد تحويل القيمة لا يعنى عن وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ ص ١١٦)

٣ - اقليم غزة هو جزء من دولة فلسطين وليس تابعا للاقليم المصرى الا من ناحية الاشراف الادارى ، وقد تكفل القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بوضع المبادئ الاساسية لحكم قطاع غزة بالنص على استقلال هذا القطاع ، وعدم اعتباره بقعة داخلية في نطاق الجمهورية العربية المتحدة . ومن ثم فان النقد المحول اليه يخضع لاحكام الرقابة على النقد المقررة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٥ .

(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ص ١٢ ص ١١٦)

٤ - تحظر المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التعامل في أوراق النقد الأجنبى وتحظر كذلك تحويل النقد من مصر أو اليها دون تفرقة بين النقد الأجنبى والنقد المصرى ، هذا بالإضافة الى أن النقد المصرى المحول الى غزة - وهو موضوع هذه الدعوى - قد خرج من مصر لحساب شخص غير مقيم بها - ويأخذ بذلك طبيعة

(الطن رقم ١٠٥٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ص ١٢ ص ١٣٥)

فيه على المسئول عن الجريمة التي صدر من أجلها وهل هو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير جوهري في الطلب . ولما كان المتهم لا يتنازع في صدور الطلب - أو الاذن كما عبرت عنه المادة التاسعة - عن الجريمة ذاتها التي أسندت اليه ، وكان الثابت باقراره في معضد الشرطة أنه عضو مجلس الادارة المسئول عن الشركة وبالتالي من عددهم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن ما يثيره المتهم بدعوى بطلان الاجراءات يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(تشرين رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ ص ١٦ ص ١٩٢)

٧ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتوافقة عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٣٣ الملغى الذي صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه . فيكون هذا القرار مستندا في الأصل الى الاذن العام الذي تضمنه الدستور ولا يعدو الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للاذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر . وليس معنى هذا الاذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطيل تنفيذها أو أن تقضي من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها بالشروط والأوضاع التي تعدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنه القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم شهادة الجمر الكيفية الدالة على ورود البضائع التي استوردها الى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلا للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذي رتبته

٦ - أفصح المشرع - بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الاجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث - الشكوى - وقصد بها حماية صالح المجني عليه الشخصي - والطلب - وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجتبا عليها أو بصفتها أمانة على مصالح الدولة العليا - والاذن - وقد أريد به حماية شخص معين ينتسب الى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه أساسا بما لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوي على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها - أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه فهي اجراءات قالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويترتب تقريبا على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهري في الاذن ، أما الطلب فانه يكفي لصحته اشتماله على البيانات التي تعدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تعديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها قبله . ولما كانت المادة التاسعة من قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل تنص على أنه « لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك » . ومؤدى هذا النص أن الجرائم المنوه عنها فيها انما تتعلق بمعاملات نقد لا تصل بأشخاص معينين وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف الى شخص مرتكبها . وما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لا يلتزم أحيانا التعبير الفني الدقيق فيما يورده من قيود رفع الدعوى اذ استعمال في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ على سبيل المثال عبارة « شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه » مع أنه ما لا جدال فيه أنه قصد الطلب لا الشكوى ، وبذلك فلا محل للنقل بأن تكييف القيد الخاص بجرائم النقد بأنه طلب فيه خروج على صراحة النص في تمييزه بأنه اذن ما دام التكييف الأول هو الذي يتفق وحكم القواعد العامة ، وبذلك فانه يكفي لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى اشتماله على البيانات المحددة للجريمة دون أن يلزم أصلا تعيين من صدر باتخاذ الاجراءات قبله ودون أن يؤثر في صحته عدم النص

لا الى الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها . ولما كان المتهم مقرا بأن البضاعة التي أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها قد وردت الى الجمرک المصرى أولا، وكانت مصلحة الجمارک بالجمهورية هي الجهة المختصة بتلقى طلبات الحصول على الشهادة القيمة دون تلك الجهة طبقا لنص الفقرة الأخيرة ، المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧٥ س٢ ١٩٤٨ ، وكان المتهم معترفا بعدم تقديم الطلب فى الميعاد المقرر . فان ما يثيره فى هذا الصدد يكون على غير أساس ، ولا يعديه التنصل من تبعة عدم قيامه بواجبه المقرر فى القانون بما يدعيه من تأخر الحاكم الادارى لاقليم غزة فى الرد على مكاتبات الشركة له بطلب موافاتها بما يقيد استلام البضاعة لأن ذلك لا يعفيه اصلا من الالتزام بتقديم تلك الشهادة فى الميعاد المقرر من وقت وصولها الى جمرک مصر .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢)

٩ - يوجب القانون تقديم شهادة جمركية قيمة مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استمارة دون التحويل على ما اذا كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها عن العملة قد وردت فى رسالة واحدة أو فى رسائل متفرقة ، إذ أن المقصود بالمراقبة ليس ورود البضائع فى ذاتها بقدر ما هو تتبع عمليات النقد الأجنبى المفرج عنه بكل استمارة على حدة .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢)

القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية والتي تضمنها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث اذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل سند القانونى واستوجب العقوبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا تترى الا على الاجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلى ذلك من اجراءات ، فردود بأنه يتنافر والغاية التي نفيهاها الشارع من الحفاظ على مالدى البلاد من عملة صعبة وأحكام الرقابة على النقد الأجنبى إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها فى الفرض الذى أفرج عنها من أجله ، فيه تعويت لمراء الشارع واهدار لتقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد . كما أن قوله بقصر العقاب على العمليات التي تتم فى الخفاء لا سند له من القانون ازاء عموم نصه . ومن ثم فانه يتعين اعتبار الواقعة جنحة جريا على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الصدد .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٢)

٨ - الدفع من المتهم بأن البضاعة التي أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها كانت مطلوبة لحكومة غزة التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وهى لم تخطره بوصول تلك البضاعة الا بعد انقضاء الميعاد القانونى - مردود بأن العبرة هى بوصول البضائع الى جمرک مصر

## نقض

## ارقام القواعد

١	٣
٢	١١
٣	١٢

## الفصل الأول : الخصوم فى الطعن

الفرع الأول : من له حق الطعن	.. .. .
الفرع الثانى : التوكيل فى الطعن	.. .. .
الفرع الثالث : قبول المحامى أمام النقض	.. .. .

## الفصل الثانى : اجراءات الطعن .

١٣	١٤
١٥	٢٠
٢١	٣١
٢٢	٣٢
٢٣	٣٣

الفرع الأول : التقرير بالطعن	.. .. .
الفرع الثانى : ابداء أسباب الطعن	.. .. .
الفرع الثالث : ميعاد الطعن	.. .. .
الفرع الرابع : ابداء الكفالة	.. .. .
الفرع الخامس : نطق الطعن	.. .. .

## الفصل الثالث : الفصل فى الطعن

٢٤	٢٥
٢٦	٢٧

الفرع الأول : قواعد عامة	.. .. .
الفرع الثانى : المقسوبة المبررة	.. .. .
الفرع الثالث : مسائل متنوعة	.. .. .

## الفصل الرابع : حالات الطعن .

الفرع الأول : مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله	٥٧ - ١٦٦
الفرع الثاني : وقوع بطلان في الحكم	١٧٠ - ١٧٥
الفرع الثالث : وقوع بطلان في الإجراءات اثر في الحكم	١٧٦ - ١٧٩

## الفصل الخامس : اسباب الطعن .

الفرع الأول : شروط قبولها	١٧٩ - ١٨١
الفرع الثاني : التوقيع عليها	١٨٢ - ١٨٥
الفرع الثالث : ما يعيل من الاسباب	١٨٦ - ١٨٩
الفرع الرابع : ما لا يقبل منها	١٩٠ - ٢٢٩

## الفصل السادس : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام .

الفرع الأول : ما يجوز الطعن فيه	٢٤٠ - ٢٤٢
الفرع الثاني : ما لا يجوز الطعن فيه	٢٤٣ - ٢٧٠

## الفصل السابع : سلطة محكمة النقض .

الفرع الأول : عند الحكم في الطعن	٢٧١ - ٢٠٧
الفرع الثاني : عند فرض احكام الاعدام	٢٠٨ - ٢١١
الفرع الثالث : عند الطعن للمرة الثانية	٢٠٩ - ٢١١
الفرع الرابع : في تعيين المحكمة المختصة « في احوال النزاع »	٢١٢ - ٢٢٠

## الفصل الثامن : اثر الطعن .

الفرع الأول : نسبة اثر الطعن	٢٢١ - ٢٢٢
الفرع الثاني : الخروج على قاعدة النسبة	٢٢٣ - ٢٢٠

## الفصل التاسع : مدى قابلية احكام النقض للطعن .

الفرع الأول : حقها في المدول من حكم اصلته	٢٢١
الفرع الثاني : عدم جواز المعارضة في احكامها	٢٢٢
الفرع الثالث : الاستشكال في تنفيذ احكامها	٢٢٣

## الفصل العاشر : نقض الحكم وسلطة محكمة الاعادة .

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : الخصوم في الطعن .

## الفرع الأول : من له حق الطعن .

امر النفقة بالا وجه . طعن النيابة فيه بالنقض من له حق الطعن : النائب العام والمحامي العام في دائرة اختصاصه او وكيل خاص عنه . الاصل ان يصدر الطعن باسبابه منها	٢٤١
---	-----

من له حق الطعن بالنقض في الامر الصادر من ميشتار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ؟ المدينى والنائب العام بنفسه او المحامي العام في دائرة اختصاصه او من وكيل خاص منهما . جواز توكيل النائب العام او المحامي العام احد اعوانهما في التقرير بالطعن او ابداع ورقة الاسباب قلم الكتاب . وضع اسباب الطعن : على النائب العام او المحامي العام ان يتولى وضعها . ان كلف احدهما احد اعوانه بوضعها تصح عليه التوقيع على ورقته بما يفيد اقراره ايها

## الفرع الثاني : التوكيل في الطعن .

التوكيل بالطعن . لا عبرة بالتوكيل الذي يصدره المحامي لكتابه ليقرر بالطعن بالنقض	٤
التقرير بالطعن . حق شخصي . التوكيل فيه . يلزم ان يكون توكيلا خاصا . لا يفنى من ذلك التوكيل الصادر بالحضور والرافعة	٥

الخطاب الصادر من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن بالنقض على امر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه . لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون ٦

الطعن بالنقض، في المواد الجنائية . حق شخص المحكوم عليه . بياشره بنفسه أو بوكيل عنه باذنه . ما يجوز التوكيل فيه من هذه الإجراءات وما لا يجوز؟ التقرير بالطعن وأبداء ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك : هي أعمال مادية .. .. ٧

الطعن بالنقض . حق شخصي للطاعن . التوكيل فيه . يجب أن يكون توكيلا خاصا ، أو توكيلا عاما يتضمن صراحة بجازة الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . عدم ابداء التوكيل الذي يقرر بالطعن بمقتضاه . اثره : عدم قبول الطعن شكلا . علة ذلك .. .. ٨

الطعن بتوكيل . خلوه من النص على تحويل الموكل استعمال هذا الحق . اثره : عدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذي صفة . الاجازة ، لاحقة . لا اثر لها . علة ذلك : المادة ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قاصرة على الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون المذكور ٩

الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين منهم في ذلك لا يكون الا بناء على إرادتهم . عدم اظهار الطاعن رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه . لا حق له في التعلل بتأخر ادارة السجن في دعوته لهذا الغرض . مثال .. .. ١٠

الطعن بالنقض . طبيعته : حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لاحد غيره أن يتوب عنه في مباشرته الا بآذنه . مثال .. .. ١١

**المصرع الثالث :** قبول المحامي أمام النقض .

قبول المحامي أمام محكمة النقض . حالته : ان يكون مقيدا بالجدول الخاص طبقا للمادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ - او ان يكون مقبولا للمرافعة امامها بحكم المادة ٢٦ منه .

المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التي يعينها وزير العدل بعد اذن لجنة قبول المحامين ١٢

## الفصل الثاني : إجراءات الطعن .

### الفرع الأول : التقرير بالطعن .

الطعن بالنقض . طبيعته : هو خصومة خاصة . مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الاحكام من مبدل اخذها أو عدم اخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع .. .. ١٣

التقرير بالطعن . اثره : دخول الطعن في حوزة محكمة النقض . لا يفتي عنه أي إجراء آخر . اثر تخلفه . عدم قبول الطعن شكلا .. .. ١٤

### الفرع الثاني : ابداء أسباب الطعن .

التقرير بالطعن بالنقض : هو مناط اتصال المحكمة به . تقديم أسبابه في المصاد : هو شرط لقبوله . هما وحد إجرائية . لا يفتي فيها احدهما عن الآخر . وجوب استيفاء الطعن « بآذنه » شروطه الشكلية ، المعلن عليه في ذلك . بيانات قلم الكتاب ذاتها . الاستدلال على استيفاء هذه الشروط - استنتاجا - من وقائع خارجية . لا يجوز . مثال .. .. ١٥

إبداء الأسباب ، ميعاد المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وجوب ، تجاوزه ، التعلل بالمرض . متى لا يكون علرا مبررا ، مثال .. .. ١٧

إبداء أسباب الطعن غير موقع عليها من المختص ، وقبل الانتهاء الى رأى في التقرير بالطعن . اثره : خلو الطعن من الأسباب . عدم قبوله شكلا .. .. ١٨

وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . علة ذلك : توفير الضمانات اذ الأسباب هي جوهر الطعن . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده . اثره : عدم قبول الطعن لرقعه من غير ذي صفة .. .. ١٩



تقرير الأسباب : وجوب اشتغاله على الأسباب التي بنى عليها الطعن . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢٠ . اقتصار تقرير الأسباب المقدم على مجرد استعراض المراحل التي مرت بها للدعوى ، دون أي بيان للطعن الموجه للحكم . هو طعن خلو من الأسباب . لا يقبل شكلا .. .. .

راجع أيضا : نفس

(القاعدة رقم ١٥)

### الفقره الثالث : ميعاد الطعن .

٢١ . التقرير بالطعن . طبيعته : عمل مادي . وجوب القيام به اثر زوال المانع .. .. .  
بطلان الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن عند انتائهما على اعلان المعارض بالجلسة لجهة الإدارة . وجوب الاعلان لشخصه أو في محل إقامته . ميعاد الطعن بالنقض . لا يحتسب في هذه الحالة إلا من تاريخ العلم الرسمي بصدور الحكم .. .. .

٢٢ . وجوب التقرير بالطعن في ميعاد المدة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تجاوز هذا الميعاد دون علم ميعول . اتره . عدم قبول الطعن شكلا . وعدم عرض . سلطة محكمه المصص في تقديره . مثال .. .. .

٢٣ . ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة . من تاريخ صدوره . طه ذلك : افتراض علم المحكوم عليه بيوم صدور الحكم . استثناء من ذلك . قيام علم لدى المحكوم عليه في ذلك اليوم . حلو الأوراق مما يدل على علمه بالحكم . اتره : تراخي بإيابه الميعاد الى حين الصلح رسميا بصدور الحكم . مثال .. .. .

٢٤ . صدور حكم المعارضة . في غيبة المتهم . بناء على اعلان باطل . ميعاد الطعن في الحكم بالنقض . لا يبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .. .. .

٢٥ . ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية الحضورية أربعون يوما من تاريخ صدورها . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢٦ . قيام علم مقبول يحول دون الطعن بالنقض خلال هذا الأجل . اتره : امتداد ميعاد التقرير بالطعن ووجوب انياع به اثر زوال المانع . تقديم الأسباب يمتد أيضا عشرة أيام أخرى من تاريخ التقرير . طه ذلك .. .. .

٢٧ . احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد ميذا له . علته : افتراض علم الطاعن به يوم صدوره . انتهاء هذه المدة لمانع مهري . بده الميعاد من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . الميعاد كامل : مادام العلم قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه . قيام العلم بعد العلم بصدور الحكم . عدم امتداد الميعاد بعد زوال المانع الإبهشرة أيام .. .. .

٢٨ . صدر الحكم من محكمة ثاني درجة في غيبة المتهم بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بغيرته . ميعاد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض من النيابة . بدؤه من تاريخ صدوره لامن تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم . طه ذلك : هذا الحكم لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه .. .. .

٢٩ . التزام النيابة العامة باعلان ذي الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة الأيام التي نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الملل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . شرطه : أن يكون محل الشهادة المستحصل عليها صادرة بالبراءة وليس بالإدانة . لا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة في هذا المجال . طه ذلك : عدم انطباق المحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان الحكم القاضي ببراءة المتهم إذا مضى عليه ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه ، وهي عدم الاضرار به لسبب لا دخل له فيه .. .. .

٣٠ . بده ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة من يوم صدوره . محل ذلك : أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر المعارضة راجعا الى أسباب لا رده دخل فيها . ثبوت أن هذه الأسباب قهرية ، ميعاد الطعن لا يبدأ في حله إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العلم القهري . لا يفر من ذلك ، جواز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجه لنقض الحكم .. .. .

٣١ .

**الفرع الرابع : ايداع الكفالة .**

ايداع الكفالة . المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين .

استثناء : عند وحدة المصلحة بين الطاعنين لا تدعى سوى كفالة واحدة . . . . . ٣٢

**الفرع الخامس : نطاق الطعن .**

الطعن في الحكم الصادر باعتباره المعارض كان لم تكن بطريق النقض . شموله الحكم

القبائلي الاول . . . . . ٣٣

**الفصل الثالث : المصلحة في الطعن .****الفرع الاول : قواعد عامة .**

النيابة العامة في مجال المصلحة او الصفة في الطعن خصم عادل . اختصاصها بمركز قانوني

خاص . لها ان طعن بطريق النقض في الاحكام وان لم يكن لها كسلطه اتهام مصلحة خاصه في

الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من التهمين . شرط ذلك : ان يكون من جهة الدعوى الجنائية

انتفاء مصلحة النيابة والمحكوم عليهم من التهمين في الطعن . عدم قبول طعن النيابة في هذه

الحالة . . . . . ٣٤

**الفرع الثاني : العقوبة المقررة**

ادانته المتهم باعتباره فاعلا اصليا في السرقة . نفيه على الحكم انه اعتبره فاعلا لا شريكا .

لا جدوى منه : ما دامت العقوبة المقررة لجرميه الاشتراك في السرقة . . . . . ٣٥

سرقة باكره وتعطيل المواصلات عمدا . ادانة المتهم في هاتين الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢

عقوبات . الحكم عليه بمعوبه الجريمة الاولى الاشد . النفي بعدم توافر الجريمة الثانية . لا جدوى منه

٣٦

رشوة وتدخل في وظيفة عمومية . ادانة المتهم في هاتين الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢

عقوبات . الحكم عليه بمعوبه الجريمة الاولى الاشد . منازعته في توافر الجريمة الثانية . لا جدوى منه

٣٧

قصر المنازعة في اوجه الطعن على توافر ظرف الترسد . تدليل الحكم على توافر ظرف سبق

الاصرار لتدليل سائفا والقضاء بالادانة على هذا الاساس ، بمعوبه مما هو معسر لجرميه الضرب

المفزي الى الموت المجردة من توافر هذين الظرفين . ذلك مما لا يجدي فيه الطعن . . . . . ٣٨

تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات للارتباط ، والقضاء بمعوبه الجريمة الاشد وهي هناك

العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر العلانية في تهمة الفعل الفاضح . . . . . ٣٩

الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : ان تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها

التقادم .

توقيع عقوبة واحدة من الجريمة الاشد التي لم تسقط بمضي المدة . ذلك مما تنتفي معه

مصلحة الطاعن في النفي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الاخرى المرتبطة قد سقطت

بمضي المدة . . . . . ٤٠

اعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الاشياء

المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانوني لا ائتمه الحكم في حق الطاعن .

لا جدوى للطاعن في النفي على الحكم بالتقصير في التدليل على انفاذه مع التهم الاول على ارتكاب

جنابة الاختلاس . . . . . ٤١

وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف التهم . لا تأثير له على مسؤوليته .

ما يشترط الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا اصليا لا شريكا في جريمة التزوير .

لا جدوى منه . مادامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في تلك الجريمة

٤٢

قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بمعوبه مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة عن

التهمة الاولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يشترطه بشأن عدم توافر ركن الاختلاس

في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة - طالما ان المحكمة طبقت المادة ٢٢ عقوبات وقضت

بمعاينة الطاعن بالعقوبة الاشد المقررة للتهمة الاولى . . . . . ٤٣

التقول بعدم الجدوى من الطعن المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع

في القتل المنسوبة اليه على اعتبار انه دين بجريمة احراز سلاح متشخص وذخيرة بغير ترخيص

وان العقوبة المقررة بها مقررة لهذه الجريمة ، لا محل له . ما دام ان الطاعن ينشاز في صورة

الواقعة بأكملها . . . . . ٤٤

ولم يأت أيضا : نقض

( القاعدة رقم ٢٥٩ )

## الفرع الثالث : مسائل متوعة .

- ٤٥ لا جدوى منه . القبط على المتهم وتفتيشه بناء على إذن من النيابة . مجادلته في عدم توافر حالة التلبس .
- ٤٦ ادانة المتهم باقتل الممد مع التردد . مجادلته في عدم قيام ظرف سبق الاصرار . لاجدوى منه
- ٤٧ الحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية للشك في ادلة الاتهام . مجادلة المدعي بالحقوق المدنية في ان المحكمة لم ترد الواقعة الى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .
- ٤٨ تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله
- ٤٩ تجاوز حق الدفاع الشرعي . نفى توافر هذا العذر القانوني في جناية الماعه ومعاينة المتهم بالحبس . الطعن بالنقض . لامصلحة فيه : مادامت العقوبة تدخل في نطاق المادة ٢٥١ عقوبات
- ٥٠ تمسك الطاعن بادخال شخص آخر في الدعوى . لاجدوى منه . طالما ان ادخال ذلك الشخص لم يكن ليحصل دون مساءلته عن الجريمة . لا جدوى منه . لا جدوى منه .
- ٥١ استناد الحكم الى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر . لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة اجراءات اللجنة المدفوعة .
- ٥٢ صدور الاذن بتفتيش الماذون بضيطة بسيارة الطاعن . دفع الطاعن بطلان هذا الاذن بدعوى تعميم مدها وامتداده الى كافة سيارات الأجرة التي يوجد بها الماذون بضيطة وتفتيشه . غير مقبول . علة ذلك : انتفاء مصلحته في هذا الدفع
- ٥٣ انعدام مصلحة المتهم في الطعن بالنقض اذا اغفل الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده
- انتخاب النقيب يكون من بين اعضاء مجلس النقابة . المادة ١/٤٣ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كون الطاعن ليس احد المرشحين لمركز النقيب وانما كان مرشحا لعضوية المجلس فحسب ولم يفر بها . كون المظنون ضده ليس احد المرشحين لهذه العضوية لانها لم تنته بالنسبة اليه وانما كان ترشيحه مقصورا على مركز النقيب وفاز به . ليس للطاعن - وهو ليس من اعضاء المجلس - الطعن على اجراءات انتخاب المظنون ضده لمركز النقيب لانتهاء مصلحته
- ٥٤ تشكك المحكمة في اصل الواقعة . قضاؤها في موضوع الاتهام بالبراءة لعدم الثبوت تحت اي وصف . ما يثيره المدعي بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة . لاجدوى منه .
- ٥٥ القضاء بالبراءة على اساس الشك في صحة اسناد الواقعة الى المتهمين . لامصلحة للطاعن من النعي على الحكم انه لم يرد الحوادث الى وصف قانوني معين .
- ٥٦ التهديد بالقتل والتعذيب قسيمان بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتفليظ العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات .
- لا مصلحة للطاعن في المنازعة في توافر احد الظرفين متى توافر الآخر

راجع ايضا : نقض

(القاعدة رقم ٧ ) .

## الفصل الرابع : حالات الطعن .

## الفرع الاول : مخالفة القوانين أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .

- ٥٧ الفصل في استئناف النيابة للحكم النهائي مطلق على مصير المعارضة المقامة من المتهم او على انتفاء ميمادها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في تطبيق القانون . تصحيحه : بالحكم بايقاف نظر استئناف النيابة حتى يفصل في تلك المعارضة
- ٥٨ إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي القاعى برفض الدعوى المدنية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة . وجوب اجماع آراء القضاة على الحكم بالتبويض . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون
- ٥٩ غرقة الاتهام . امرها بعدم وجود وجه . مناط الطعن فيه بالنقض . لطة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ في الاجراءات لا يتسع له مجال الطعن

- المادة ٢٢ عقوبات . عدم تطبيقها رغم أن الوقائع الثابتة بالحكم توجب ذلك . خطأ في القانون . يتقضى تدخل محكمة النقض لتصحيحه . مثال في جريمتي تبديد وتسليم سلاح .. ٦٠
- وجوب تقيد المحكمة في تقدير عناصر التعويض بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .. ٦١
- أمر الفرقة بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شؤنها فيها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز أمر القصور في التسبب . الذي يتسع له وجه الطعن . له الصادرة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمحادثه القانون .. ٦٢
- طعن المدعي المدني بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية . جوارحه . رغم صيرورة الحكم بإبراءه بهانيا . ثبوت الخطأ في تطبيق القانون . بعض الحكم والأحوال بالنسبة للدعوى المدنية . مثال .. ٦٣
- الحكم بالازالة لمجرد أن المتهم أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون ، ويجب بعض الحكم .. ٦٤
- عدم استجواب غرفة الاتهام المتهم ، وعدم سماعها طلبات النيابة ودفاع المدعي بالحق المدني ، لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . على ذلك : تلك الإجراءات لا تلتزم بها الفرقة ما لم تر هي لزوماً لذلك .. ٦٥
- الطعن المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية . نفيه على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون حين قضى في موضوع الدعوى الجنائية التي رفعت بغير الطريق القانوني . ذلك دفع من النظام العام يجعل الطعن معيباً . هذا العيب ينطوي على مساس بالحقوق المدنية المحكوم بها ، ويستوجب نقض الحكم والماء فيما قضى به من تعويض ، والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .. ٦٦
- إحالة المتهم إلى غرفة الاتهام بتهمة السرقة بإكراه . إصدارها قراراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية من واقعة السرقة بإكراه ، وإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح من واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها - وهي الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة من حد التكاليف لترجيح ادانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطتها التقديرية . النemy على القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل .. ٦٧
- صدور قانون بإعفاء المتخلفين من التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل به . هو قانون أصح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون . المادة ٥ عقوبات والمادة ١ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ . الحكم بالإدانة في هذه الحالة . خطأ في القانون ، يستوجب نقض الحكم والقضاء بإبراء المتهم .. ٦٨
- ثبوتة منتهج بجرمة التبديد . قول الحكم بأن الواقعة هي مثارة مدنية بحث تدور حول إخلال بتنفيذ عقد بيع وقد البست ثوب الجريمة على غير أساس . مؤدى ذلك : اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية . تعرض الحكم للفصل فيها . خطأ في القانون ، يستوجب نقض الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . على ذلك : مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه . هذا ما لا يمكن تصور إجازته . ٦٩
- سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم بالنفاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضائياً بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة الفصل في معارضة المتهم . مخالفة للقانون . يجب هذا الخطأ المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .. ٧٠
- واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة من إقامة البناء ذاته بدون ترخيص . قضاء الحكم بالنفاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة لجريمة بناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة بمقولة أن المتهم لم تنشئ التقسيم الذي أقيم عليه البناء - خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . عدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .. ٧١
- عدم ورود الحكم الذي تستند إليه النيابة في اعتبار الواقعة جنائية بصعوبة الحالة الجنائية للمتهم رغم وروده بقرينة القيش ، فقد النيابة عن تقديم ما يدل على أنه أصبح نهائياً إلى المحكمة أو طلبها التأجيل لهذا الغرض . ورود خطاب النيابة المثبت لنهائية الحكم بعد صدور الحكم في الدعوى . لا محل للنمي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة أنه قضى في الواقعة على أساس أنها جنحة .. ٧٢
- أنها جنحة .. ٧٣

جريمة عدم تقديم الشهادة الجرمية القيمة في الميعاد القانوني. من الجرائم الوقتية، سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة الضمانة المستوردة. تبسوت سقوطها بمضي المدة. استناد الحكم المطلق فيه في رفض الدفع بسقوطه بالتقادم إلى أن هذه هذه الجريمة من الجرائم المستمرة. خطأ الحكم في تطبيق القوانين. وجوب نقضه والحكم بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم

٧٥

الدعوى المدنية التي تقام على المتهم نفسه يجب قبولها أن يكون المتهم بالغاً، أو أن ترفع على من يمثله أن كان فاقده الأهلية. فإذا لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله. استناد المحكمة في هذا الشأن إلى نص المادة ١٧٢ مدني. مخالف للقانون

٧٦

للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها. هذا التحقيق له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة. ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث. صدور قرار التندب مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر التسوية إلى المظنون ضده. تكليف معاون النيابة لضابط المباحث تفتيش المظنون ضده. لا مخالفة فيه للقانون

٧٧

الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بإدائها أعمالاً لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١. طبيعتها: قوية تنطوي على عنصر التعويض. أثر ذلك: عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية. الحكم بها حمى تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها. ليس لمصلحة الضرائب الادعاء مدنياً لطلب تعويضها.

تكليف الحكم المطلق فيه تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدني يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحاكم المدنية. مخالف للقانون

٧٨

سماع الطائفة لمتهمه أخرى بعمارة الدعارة في مسكنها الخاص. لا يورف في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - اعتباره سهلاً للخفاء بصورته العامة. خضوعه لحكم المادة الأولى من القانون المدور. أعمال الحكم العسرة الأولى من المواد السادسة - خطأ في تطبيق القانون وتاويله

٧٩

لجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المجال الدولي الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً. امتداده إلى من واقعته يتحقق بها بل الجواهر المحددة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها

في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد ٢ إلى ٦. تخلى الحدود الجرمية بين الإقليمين السوري والمصري في ظل الوحدة، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المختصة في كل إقليم، بعد جلباً مظهورياً، استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السانعة أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات. إنزاله على الطائفة العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهي واحدة في المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠. تطبيق القانون

٨٠

تطبيقاً سليماً .. .. . إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار. غير جائز: إلا إذا كانت واجهة البناء وادة عن الطريق بمقدار نصف العرض بين عرض الطريق القائم والستة أمتار. المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤. مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلاً عن الترامة بتصحیح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص. المادة ٣٠ من ذات القانون. ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون. قضاء الحكم بتصحیح الأعمال المخالفة، والذي من مقتضاه أن يبطل واجهة البناء وادة عن حشد الطريق الارتداد القانوني. لا خطأ في تطبيق القانون

٨١

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - الفئ القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤. الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملقى استعنت مؤتمنة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية. إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلاً عن الترامة - بتصحیح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة، وهو ما كانت تقضي به المادة ٣٠ من القانون الملقى

٨٢

طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية. لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافق أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم. ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء القضي بعدم استئناف النيابة له. مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر. خطأ في تطبيق القانون. وجوب نقض الحكم

٨٣

إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهم تأسيساً على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد الجديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد المرور فوق الشريط من بين العربات. تفسير خاطئ للائحة السكة الحديد. ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمدت الحكم عليها، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة. وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية

٨٤

إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجربه مطابقا للأصول العلمية المقررة . فطره في إباحة هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئولية الجنائية بحسب تعده ونتيجته أو تقصيره وعدم تجزئه في أداء عمله .

التيات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجرائه عملية جراحية للمجنى عليها . كفايتها لحمل مسئولية جنائيا ومذنبيا . النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . غير سديد .. .. .

٨٥

استئناف التهم الصادر صده في الدعوى الجنائية والمالية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به - لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لأحدهما دون الأخرى . علة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة . مجانية المحكمة الاستئنافية في قضائها لهذا النظر . خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه .. .. .

٨٦

مفاد نص المادتين ١ و ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الإفطان التي يتم حلجها والزوام أصحاب المحالج ومديرية بتحصيلة من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال ..

٨٧

تأميم الشركة - مائة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . أضافها بالؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي التي من بين أغراضها الإشراف على الشركات للحملة بها أشرافا لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضي . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذي صفة - خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها ..

٨٨

العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٢٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .. .. .

٨٩

المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام النهائية . المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

صدور حكم حضوري من محكمة أول درجة . معارضة التهم فيه أمامها . قبولها هذه المعارضة . تأييد الاستئناف للمطعون فيه للحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة . خطأ في القانون . وجوب نقضه وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة والقضاء بعدم قبولها ..

٩٠

استظهار المحكمة أن عقد البيع تضمن شرطا بإخلاء الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها وأن اتفاقا تم بين الطرفين على جزء معين عند الإخلال بشرط العقد . انتهاء المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استيلاء المتهم على المبلغ المدفوع حصل تنفيذا لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه . انتفاء أركان جريمة النصب . الحكم برفض الدعوى المدنية . لا مخالفة للقانون ..

٩١

لا يعيب الحكم الابتدائي فصله في تهمة النصب المسندة للمتهم على أساس انتحاله صفة الوكالة كذبا عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة . ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع أمام تلك المحكمة أماما ودفاعا . وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما أن التهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث .

اعتبار الحكم المطعون فيه انتحال المتهم صفة الوكالة كذباً عن بعض ملاك العقار المبيع لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة بمثابة تهمة جديدة ما كان لمحكمة أول درجة أن تعرض لها . مخالف للقانون ..

٩٢

جريمة النصب لا تقوم إلا على الفضي والاحتيال . الطرق الاحتمالية التي بينها القانون في المادة ٢٣٦ عقوبات . وجوب توجيهها إلى خدع المجنى عليه وغشه . استخلاص المحكمة أن غشا لم يقع على المجنى عليه . النعى على الحكم بمخالفة القانون . لاملح له .. .. .

٩٣

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ : لا يشترط في العقاب عليها أن يكون المحل قد أمد خصيصا للألعاب القمار ، أو أن يكون الفرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب . يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصا لفرض آخر . مثال .. .. .

٩٤

إغفال الحكم المطعون فيه القضاء بالفرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس أصملا للمادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من وجود استئناف مرفوع من النيابة . لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ ، طالما أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه . علة ذلك : حتى لا يضار الطاعن بطلته ..

٩٥

لاوجه للتراطيب بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبين المصدر التشريعي لكل . المادة الأولى مقصورة على التخرجين الجدد من كليات الهندسة في الجامعات المصرية . المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلا في الوزارات والهيئات والمؤسسات العلمية من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر في تقديمهم يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . أسباب القانون الأخير لمهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة في إحدى الجامعات المصرية ، شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسة معادلة لأيهما معترف بها من « وزارة المعارف العمومية » .

استخلاص الحكم المطعون فيه أن الطاعن حاصل على لقب مهندس . عدم منازعة الطاعن في هذه الصفة . ادانته طبقا للمادة الخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ . انزال الحكم صحيح القانون ٩٦

الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضي بها . استبدال الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيطة رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده . خطأ في القانون . علة ذلك : حتى لا يشار الطاعن بظلمته . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ ٩٧

الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ثبت أن اتفاق الدعوى كما أوردها الحكم لا يتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتباره من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدثت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض . مثال ٩٨

عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . أثر ذلك . تحمله جميع الالتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء إدارته . لا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المنسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . مجانية الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ٩٩

إيراد الحكم استلام الطاعن لصديري المجنى عليه وما يحويه من نقود للحفاظ على هذه النقود خشية ضياعها . إقرار الطاعن لهذه الواقعة . مفاده : قيام عقد الوديعة ما دام أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإبداع . قصر الطاعن دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه . أطراح الحكم هذا الدفاع بأسباب سائفة ومعاذته بمقتضى المادة ٢٤١ عقوبات . تطبيق للقانون على وجهه الصحيح ١٠٠

نص المادة ١١٣ عقوبات بقباله النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . اقتصر النص القديم على عقاب من يأخذ نقود للحكومة دون صور المال الأخرى . اختيار النص الجديد للمادة ١١٣ لفظ «المال» ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون وتاويله ١٠١

الأعمال المخالفة التي تقع على جانبي الطرق العامة لا تأخذ من مقام التحريم - حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها . المادة ٥٢ مكرر من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المخافة بالقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم خضوعها في العقاب لحكم المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المذكور . اكتفاء المشرع بإعطاء موظفي الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة المخالفة إداريا على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به هذا الشأن .

إقامة التهم مبان على جانب الطريق العام بدون ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يتروك المسافة القانونية . قضاء الحكم بتبريره مائة قرش وإلزامه بمصاريف ودن التيء لاصله . خطأ في تطبيق القانون وتاويله . وجوب نقض والقضاء ببراءة المتهم ١٠٢

سبق الإصرار . شروطه : لا يلزم أن يكون غرض المصر هو الصداق على شخص معين . توافره : ولو أنصرف غرض المصر إلى شخص غير معين وجده أو التقي به مصادفة .

توافر سبق الإصرار لدى التهمين يرتب فيما بينهما تضامنا في المسؤولية . سواء أكان الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وأسماهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال ١٠٣

فرض القانون ٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الثلاثين عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الضرامة - عند إقامة البناء بدون ترخيص . عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فرضت لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون .

قضاء الحكم بالفرامة والإزالة عن إقامة بناء دون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة وإلزام المتهم بسداد رسوم الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الفرامة المقضى بها ١٠٤

المعوقات الجائز وقف تنفيذها اصلا للمادة ٥٥ عقوبات: هي العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحثة . الازام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الاعمال المخالفة . عدم اعتبارها عقوبات جنائية بالمعنى المتقدم . قضاء الحكم المطعون فيه يوقف تنفيذه . مخالف القانون . وجوب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء ما قضى به من وقف تنفيذه .

١٠٥

الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسمة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد الأعمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تمدها في النوع الثاني .

التزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته يدخل في النوع الثاني . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه

١٠٦

لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكمات . إتمام الصلح في أثناء نظر الدعوى . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية . إتمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوب وقف تنفيذ العقوبة الجنائية التقضى بها . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه

١٠٧

جواز الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالأوجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية - في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية بعد خطأ في تطبيق نصوص القانون . عودة الغرفة إلى نظر الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة التهمة إلى محكمة الجنايات . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض القرار الثاني الصادر من الغرفة والقائه

١٠٨

الكتابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية : الأصل هو وجوب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة . قد يستفاد استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتماً - وبطريق الزور العقلي - ذلك الأمر . مثال

١٠٩

قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة من ذات الفصل الذي رفعت به هذه الدعوى .

القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب ، بسوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه

١١٠

تقرير الشارع عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منع على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم من المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهمم . المواد ١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤

١١١

التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تأويل القانون

١١٢

اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقاعتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجري به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٩ الملغى . ثبوت أن التهمة المستندة للطاعن في إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بحمله فعل الطاعن بمعنى عن التأييم - قانوناً أصح للمتهم . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون

١١٣

تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق برسوم المواد الحافظة الصادر في ١٩٥٣/٢/٢٦ إلى المواد الغذائية . حاضى البوريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى « البسكوت » بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . مثال

١١٤

مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفاً . ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للثبيل منه . استظهار ذلك القصد . موضوعي

١١٥

مبدأ استئناف الحكم المحضوري الاعتباري : لا يبدأ إلا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال

١١٦

على المحكمة تدمير الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . ما دامت الواقعة المرفوعة



بها الدعوى لم تفتى . وبشرط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في جريمة أحرار سلاح

المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية . مجال تطبيقها . هو عند دخول رجل الضبط القضائي المنازل لتفتيشها في الأحوال التي يبيح لهم القانون ذلك فيها .

التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نديمهم لذلك من سلطة التحقيق . سريان احكام المادة ٦٢ من القانون المذكور عليه . مجانبه الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق

القانون . وجوب نقضه .. .. .

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه . استحداث

القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة التراهن باضائة فقرة ثانية الى المادة الثانية من القانون الأول . مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالمقوبة المظلة الواردة بها

معاقبة كل شخص يقبل الرهان مع آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . مثال .. .. .

مؤدى التصديل الذي ادخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفساد والمخافة أعفى التاجر المخالف من المسؤولية

الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بفشي أو فساد المصاد أو المقايير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي جريمة المخالفة

المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانبه الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .. .. .

عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . هي مكلفة بتعميم الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها وردها الى الوصف القانوني السليم

المنطبق عليها . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . ليس

للمحكمة أن تقضى بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب . مثال .. .. .

اخضاع الحال التي يشهاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق احكام المادتين ١٢٤١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - لحكم المحلات العامة . مثال بشأن محفل كواء .. .. .

المبدأ المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن . متى يبدأ : من يوم صدوره . محفل ذلك : علم المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، وأن يكون عدم

حضوره أمام المحكمة راجعا الى سبب غير مقبول . عدم علم المحكوم عليه بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه أو قيام مانع قهري منه من الحضور . افتراض العلم في حقه ومحاسبته على هذا

الأساس . لا يصح . ميماد الاستئناف بالنسبة له لا يبدأ الا منذ اعلانه بالحكم أو علمه به بأي طريق رسمي آخر . مثال .. .. .

خلو المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ميسا بوجوب أو يبيح الفلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور .

نقض الحكم بخلق العمل لمخالفة حكم المادة ١٥ سالفه الذكر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الفلق . مثال .. .. .

مقوبة الفزاعة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لمصلحة بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة أحرار الذخيرة . طبيعتها : ذات صبغة عقابية بحتة . وجوب

ادماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مثال

المقصود بعبارة الدخان المشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذي تخلط به أو تدمس فيه مواد غريبة بأية نسبة

كانت . اختلاف كل من النوعين في ماهيته ومكوناته من الآخر . المادة (١) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٢٣ . استلزام الحكم للعقاب على الدخان المشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو

خلطه بمواد أخرى - مخالفت للقانون .. .. .

تفتيش للمنازل عمل من أعمال التحقيق . اجراءه لا يكون الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . اباحة القانون للمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس ببغضائية أو جنحة متى

قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفتي في كشف الحقيقة بمنزله . التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها .

- ضبط أحد المتهمين ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة . ارشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه . اجراء صحيح في القانون .
- علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة احرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .. ١٢٧
- اباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي اذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . مثال .. ١٢٨
- مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، هو هدم المبانى غير الآيلة للسقوط بنبر موافقة اللجنة المشار اليها في المادة الأولى من هذا القانون . صدور قرار هندسي بالموافقة على ازالة البناء . قيام المتهم بازالة هذا البناء واقامة بناء آخر بدون ترخيص . انتفاء العقاب طبقاً للقانون سالف الذكر . قيام العقاب على أساس احكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .
- مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .. ١٢٩
- الحكمة الاستثنائية مكلفة بتعويض الواقعة المبرحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك : عدم تغيير الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٨٨ اجراءات ، والا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم - بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضى به ابتدائياً - اذا كان هو المتأنف وحده . مثال .. ١٣٠
- جريمة اقامة بناء على أرض مسددة للتقسيم ولم تقسم . معاقب عليها طبقاً للمادتين ٢/١ ، ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٤ بالفرامة من مائة قرش الى الف قرش . مخالفة احكام المواد ٣٢٤ ، ٤٦ ، ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها عملاً بالمادة ٢/٢٠ من ذات القانون .
- القضاء ببراءة التهمة من تهمة اقامة بناء على أرض مسددة للتقسيم ولم تقسم استناداً الى أنه لم يثبت في حقها انها هي التي انشأت التقسيم أو انها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . خطأ في تطبيق القانون . انشاء التقسيم أو عدم القيام بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالازالة في تلك التهمة .. ١٣١
- تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً . استقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد .. ١٣٢
- عقوبة الزمانة المقررة في المادة ٢٠ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه ، نزول المحكمة بالمعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بانزال حكم القانون على عقوبة الزمانة المقضى بها .. ١٣٣
- الاثبات في المواد الجنائية ، المبررة فيه باقتناع المحكمة واطمئنانها الى الدليل القدم اليها . تعرضها بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح الى بحث مآخذ الدليل والنظر في قبوله في الاثبات امامها . النعم عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها . غير صحيح .
- علة ذلك : واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به بمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . مثال في تفتيش .. ١٣٤
- التزوير المعاقب عليه . تمامه خفية أو استلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم خفياً في كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يعجز أن يخدع به بعض الناس . مثال .. ١٣٥
- التلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهم فيها . اباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجسري تفتيشه ومسكنه بغير إذن النيابة العامة . مثال .. ١٣٦
- استئناف النيابة للحكم القبايى . سقوطه : اذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . مثال الحكم الصادر غيابياً بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة الى متهم وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة الى متهم آخر . طعن النيابة في هذا الحكم من تاريخ صدوره . جوازه . علة ذلك : الحكم في الشك لا يعتبر أنه اضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، وفي شقه الثاني بعد حثابة حكم بالبراءة .. ١٣٨
- الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . متى تمتد الخصومة بينه وبين المتهم : عن طريق تكليفه بالحضور امام المحكمة تكليفاً صحيحاً . اثر

- تخلف ذلك : عدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . اجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعوى الفرعية فقط . مثال .. ١٣٩
- قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢٠١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء مستمرا عليه بحيث اذا اقامه حق الحكم بازالته . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون بعبه ويستوجب نقضه .. ١٤٠
- لا يجوز بآية حال ان يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ اجراءات جنائية . انطبق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون .. ١٤١
- معالجة القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ احكام نوعين من التقليد - هما : تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية . اختلاف الاحكام الخاصة بكل منهما . مثال ١٤٢
- القانون اذ حظر حيازة او احرار الأسلحة النارية الا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت ان يكون هذا الترخيص شخصا لن مسدريه الترخيص مقصورا على السلاح او الأسلحة البينة به بدواتها دون سواها مما لم يرد به . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . كون هذا الخطأ لا يخضع في تصحيحه لاي تقدير موضوعي . لحكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .. ١٤٣
- العقوبة المقررة بالمادة ٢٦٦/٣ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، عدم جواز النزول بهذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . مخالفة المحكمة ذلك والنزول بالعقوبة الى السجن لمدة سنة واحدة . خطأ في تطبيق القانون .. ١٤٤
- انصراف اثر الترخيص بحمل السلاح الصادر الى الخفير الى المالك والخفير معا . اقتصر حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص - وهو الحراسة . اقتصر الاجراء على الخفير المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض .
- حيازة الطاعن « المالك » السلاح محل الترخيص لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة . لا جريمة فيه . ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون او لتقيده في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والأختار المعدل ١٤٥
- الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص التصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشبه فيه - بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - يؤكد خطورته . كفاية هذا الفصل وحده لا يعتبره عائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد المود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال ١٤٦
- التزام صاحب العمل باعداد سجلات التقييد والاجور واصابات العمل والفحص الطبي الدوري . العقاب على الاخلال به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين اجحفت المخالفة بحقهم . المادتان ٤٥ ، ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال .. ١٤٧
- ثبت ان من بين ماسند الى المطعون ضدهما في الأوراق عدم اعداد سجل تقييد اجور العمال . استبدال النيابة به خطأ فلا هو عدم انشاء سجل خاص لكل عامل . ادانة المحكمة لهما من هذا الفعل . خطأ قانوني يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بتبرئتهما من تلك التهمة .. ١٤٨
- اجازة القانون ٢٨ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة ان تمار باعداد الجنائي المسحة . انطقت بالجنحة المختصة بحث حالة الودعين بالمصحات تحديد مدة بقاء المودع بالصحة بشرط الا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز السنة . تحديد الحكم المطعون فيه مدة ابداع المطعون ضده بالصحة . خطأ في تطبيق القانون .. ١٤٩
- العقوبة المقررة لجريمة مباشرة الاعلان بدون ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة جنيهات فضلا عن ازالة الاعلان والزام المخالف رد الشيء الى اصله واداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . المواد ٨٥٢٤١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ١٥٠
- محال عمل الاقفاص والسلاسل وتشغيل الخيزان ، دخولها في نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص باذارتها .. ١٥١
- رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف او المستخدم العام او احد رجال القبط لا يشترط فيه ان يشره النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة بنفسه بل يكفي ان يكلف بذلك احد اعموانه بان ياذن له برفع الدعوى . مثال .. ١٥٢

- نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عنها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الفرحين النية . مثال .. .. . ١٥٣
- استئناف احد الخصوم في مدة العشرة الايام المفعلة . امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة ايام من تاريخ انتهاء العشرة الايام المذكورة . المادة ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية . اخذ الشارع في هذا النص بفكرة الاستئناف الفرعى . لا يشترط لاستناد الميعاد أن يحصل الاستئناف الاصلى في نهاية المدة المقررة للتقرير به . ورود النص عاما لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الاصلى قد تم في نهاية المدة أو في خلالها . مثال ١٥٤
- التزام اصحاب المحال الخاصة بصنع وتداول المواد الغذائية او المشروبات او بتقديم العمال المستجدين مكتب الصحة للكشف عليهم طبييا وتحصينهم ضد الامراض المعدية قبل تشغيلهم والا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل . قرار وزير الشئون البلدية والتربية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ والصادر تنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون اصحاب المصانع .. .. . ١٥٥
- اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى الاحكام الصادرة فى قضايا المخدرات التى تعد ظرفا مشددا لجريمة احراز السلاح أن تكون حيازتها أو احرازها بقصد الاتجار .. .. . ١٥٦
- احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة فى ظل احكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراط الدولة فى راس مالها بالنصيب الذى حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانونى كشركة مساهمة تخضع لاحكام القانون الخاص .. .. . ١٥٧
- قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لاحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ فى تطبيق القانون ١٥٨
- توافر جريمة الاتفاق الجنائى سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجزأة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع .. .. . ١٥٨
- عدم بلوغ المتهمين غايتهن من ارتكاب التزيف لاجعل جنابة التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اسناد اودائهم على ارتكاب تلك الجنابة . كفاية ذلك لتسافر اركان جريمة الاتفاق الجنائى . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائى أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركنًا من اركانها ١٥٩
- تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى العملة . اعتباره من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .. .. . ١٦٠
- عدم اشتراط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش . ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصغر الاذن . غير لازم . العبارة فى الاختصاص المكاني لو كبل النيابة بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .. .. . ١٦١
- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تبينه النيابة على الفصل المسند الى التهم . من واجبهام تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها ووصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد . ويشترط أن تبين المحكمة لمتهم التهمة المعدلة وتبين له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . مثال فى جريمة عدم بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم اعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القضائية على شئون التنظيم ١٦٢
- شروط الحكم بالازالة فى تهمة اقامة بناء على ارض معدة لتقسيم ولم تقسم طبقا لاحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٤٠ أن ثبت فى حق المتهم احد امرين : « الاول » أن يكون هو الذى انشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون المذكور . « والثانى » عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار اليه .
- ثبوت أن البناء لم يخالف فيه الارتفاعات والابعاد أو غير ذلك من القياسات التى فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو المشتبه بالتقسيم ، وأن البناء يقع فى منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها بالمياه الشرب والازنة وتصريف المياه والمواد القابلة . لا موجب للحكم بالازالة . مجابة الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بتلك العقوبة . خطأ فى تطبيق القانون .. .. . ١٦٣
- مناطق تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة اعمال مكتملة لبعضها فتكونت منها مجموعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى المادة المذكورة .

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .  
كون وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها . اعتبار  
ذلك من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم . وجوب تدخل  
محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها . مثال في جريتي علم تحرير عقد عمل وعدم انشاء  
ملف خاص لكل عامل

١٦٤

صدور قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض  
المعدية مستنداً في الأصل الى الاذن العام الذي تضمنه الاعلان الدستوري في شأن التنظيم السياسي  
لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ وتنفيذاً لحكم المادة ٢٣ الوارد بالباب الرابع من  
القانون ٢٢٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية . انطفاق العقاب  
المبين بالمادة ٢٦ من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع على الاخلال بضوضون قرار وزير الصحة  
المذكور .

اعتبار الحكم المطعون فيه تهمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية  
ثبتت الخلو من الأمراض المعدية وعدم الحمل لجراعتها مخالفة لا جناح . خطأ في تطبيق القانون

١٦٥

خضوع المحال التي يفشاها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق احكام المادتين ١٩ ، ٢٢  
من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . مثال بالنسبة لحال طلاء النحاس

١٦٦

حرية المود للاشتباه . متى تتحقق ؟ بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه  
تحت مراقبة الشرطة - من الأفعال المخصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة  
١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصر الانتهام المترتب على ذلك الفعل .  
سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائماً على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها ، قابلية  
الحكم الصادر ضد اتهم للمطعن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام

١٦٧

الشهادة المرضية . على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به عسفاً على التخلف عن  
الحضور على تاريخ آخر جلسة للرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للطلق بالحكم

١٦٨

اللائحة التنفيذية لا تلغى أو تنسخ نصاً آمرافى القانون . عند التعارض بين نصين أحدهما  
وارد في القانون والاخر واد في لائحته التنفيذية . النص الأول هو الواجب التطبيق . نفاذ القانون  
٢٦. لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فيما تضمنه من نصوص آمرة بوجوب حتماً العمل بها ابتداء  
من التاريخ المحدد لنفاذها . قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٩٦١/١٢/٦  
باللائحة التنفيذية لم يمس تاريخ نفاذ القانون . ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار المذكور من  
تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لقياد أحوال المواطنين بالسجل المدني . هو حكم  
انتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين للقيد بالسجل في خلال الأجل المفروض . لا تعارض بين أعمال  
اللائحة فيما أتمسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة  
أشهر من تاريخ نشره . اجراء القيد في القرار وحصول صاحب الشأن على بطاقة عائلية . عليه  
اتباع الأحكام المترتبة على هذا الاجراء

١٦٩

راجع أيضا : اجراءات المحاكمة .

( القانون رقم ١٢٧ ، ٢٠٣ )

## الفرع الثاني : وقوع بطلان في الحكم .

الدفع بان الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . اغفال  
تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه في الحكم . اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحض  
الشربة . ذلك قصور واخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم

١٧٠

النفات الحكم عن دلالة استعمال السلاح الحكومي المسلم الى اتهم في ارتكاب الفعل الضار  
الذي دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارفة ذلك الفعل . قصور يعيب  
الحكم ، ويستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية

١٧١

ثبوت بطلان القبض والتفتيش . الحكم بالادانة استناداً الى عناصر اثبات اخرى لا يتصور لها  
وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب ، يستوجب النقض والقضاء بالبراءة . مثال  
مواد مخدرة

١٧٢

خلو الحكم مما يفيد صدور باسم الأمة . يجعله باطلاً بطلاناً أصلياً . هذا بطلان من النظام  
العام . لمحكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١٧٣

الحكم بمقربة الاعداد . القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم . وقبول عرض النيابة . اضرار  
١٧٤ أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ صدوره مما يبطله . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة

خلو الحكم من تاريخ اصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات  
المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا  
بالبند ( ثانيا ) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل ذي شأن التمسك بهذا البطلان أمام  
١٧٥ محكمة النقض عند ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد القانوني . . . . .

راجع ايضا : حكم .

( القواعد ارقام ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٦٩ .

### الفرع الثالث : وقوع بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

بطلان اجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة . المادة ٢٣٣ اجراءات . عدم جواز التمسك بهذا  
١٧٦ البطلان - بعد سقوطه - أمام محكمة النقض . . . . .

تقدير سن المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . هو في الأصل أمر موضوعي . الجدل فيه أمام محكمة  
١٧٧ النقض . غير جائز . متى يجوز هذا الجدل استثناء ؟ . . . . .

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استنادا الى تخلف المتهم وعدم تقديم محاميه ما يدل على  
قيام عذر لديه . الطعن بالنقض في هذا الحكم وتقديم شهادة طبية دالة على مرض المتهم يوم جلسة  
المعارضة . اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . اثر  
١٧٨ ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة . . . . .

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبهما أن تطبق على  
الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر الى تغيير التهمة  
ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف الى  
تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضي من المحكمة  
تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات  
١٧٩ الجنائية . مثال في تبيد وسرقة . . . . .

### الفصل الخامس : أسباب الطعن .

#### الفرع الأول : شروط قبولها .

اسباب الطعن بالنقض . وجوب تفصيلها والتعريف بها ابتداء . وجوه الطعن المرسله دون بيان  
ماهيتها . علم قبولها .

مثال لقول مرسل : انتمى على الحكم بالتناقض والتناخل وعدم التساند دون بيان ذلك ، ورغم  
١٨٠ خلو الحكم مما يعيبه . . . . .

وجوب تحديد اسباب الطعن حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه .

مثال فيه تجهيل : قول الطاعن ان الحكم لم يرد على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا الدفاع  
١٨١ اسباب الطعن بالنقض . شروط قبولها : أن تكون واضحة محددة . . . . .

١٨٢ . . . . .

#### الفرع الثاني : التوقيع عليها .

الطعن من غير النيابة العامة . وجوب التوقيع على اسبابه من محام مقبول أمام محكمة  
النقض . المحامون الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية . قبولهم للمرافعة - استثناء  
من الأصل العام - أمام محكمة النقض في الدعاوى التي من اختصاص المحاكم الشرعية . لا يخلع  
ذلك عليهم صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأفضية . أثر ذلك : عدم قبول الطعن بالنقض  
١٨٣ - الواقع على اسبابه منهم - شكلا . . . . .

وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة  
٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

قبول المحامي للمرافعة • أثره ومداه : تحويل المحامي اتخاذ كافة الإجراءات القضائية حتى تنتهي المرافعة •

- مثال : محامي بنك مصر المقبول للمرافعة أمام محكمة النقض • توقيعه على أسباب الطعن بالنقض • جوازه • قبول الطعن شكلا .. .. . ١٨٤
- أسباب الطعن بالنقض • المقدم من النيابة العامة • وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل • التوقيع عليها من وكيل أول النيابة • مؤدى ذلك لعدم قبول الطعن شكلا .. .. . ١٨٥
- الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية • توقيع محام واحد على تقريرى الأسباب • تلك مخالفة مهنية من المحامي لا تجرد هذا العمل الاجرائى من آثاره القانونية ، ولا تنال من صحة تقرير الأسباب .. .. . ١٨٦

### الفرع الثالث : ما يقبل من الأسباب •

- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها • تعلقه بالنظام العام • جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعى .. .. . ١٨٧
- مبدأ الاستئناف • من النظام العام • جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. . ١٨٨
- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها • تعلقه بالنظام العام • جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى .. .. . ١٨٩
- الدفع بعدم الاختصاص الولائى • تعلقه بالنظام العام • جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. .. . ١٩٠

راجع ايضا : اجراءات المحاكمة •

( القاعدة رقم ١٣٦ ) •

وبطلان ( القواعد ارقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٣٦ ) •

وحكم •

( القاعدة رقم ١٠٣ ) •

واقبل عهد

( القاعدة رقم ٣ ) •

### الفرع الرابع : ما لا يقبل منها •

- اثبات صحة الأوراق • الطعن بالتزوير فرعيا • هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع • لا اشراف لمحكمة النقض على هذا التقدير .. .. . ١٩١
- نيابة ادارية • تفويض المدير العام لاحد الوكلاء العاملين بالادن بالمراقبة الفردية • المادة ٥ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ • الجدل فى هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض • لا يقبل .. .. . ١٩٢
- تعويل الحكم - بلا مبرر - على أقوال شاهد لم يسمال فى القضية • لا موجب لنقضه • متى كانت هذه الشهادة غير مؤثرة فى عقيدة المحكمة أو فى نتيجة الحكم .. .. . ١٩٣
- الدفع ببطلان القبض والتفتيش : لاقتصار اذن التفتيش على المتهم الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من تواجد معه • لا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض • هو دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة .. .. . ١٩٤
- ادعاء المتهم ان اعترافه فى التحقيقات كان وليد اكراه • اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • لا تقبل .. .. . ١٩٥
- القول بعدم استطاعة المتهم الحاضر تحمل اجراءات المحاكمة لمرضه - الجدل فيه أمام محكمة النقض • لا يقبل • متى كانت محكمة الموضوع لم تغل بعهقه فى الدفاع .. .. . ١٩٦
- تضييب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم • المبررة فى الأحكام هى بالإجراءات والتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة • مثال .. .. . ١٩٧
- عدم منازعة الطاعن - عند نظر معارضته أمام محكمة الموضوع - فى شأن اعلانه بالحكم الفيايى أو علمه بحصول الاعلان أو صفة من تسلم الاعلان نيابة عنه • مجادلته فى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض • لا تقبل .. .. . ١٩٨

الدفع القانونية المخططة بالواقع • لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • علة ذلك :

هى تقتضى تحقيقا •

- ١٩٩ .. .. . مثال : الدفع بطلان القبض
- الدفع بأن المجنى عليه شفى من اصابته دون تخلف عامة . يتخفى تحقيقا موضوعيا . اثارته
- ٢٠٠ .. .. . لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
- الظمن بالنقض . استنادا الى القول بأن محضر الحجز الادارى جاء خلوا من بيان حدود الأيطان
- ٢٠١ الى حجز على زراعتها مما لا يطمأن معه الى انتقال التدبؤ الى مكان الحجز . جدل موضوعي . لا يقبل
- اجراءات الاستكتاب التى تمت فى المرحلة السابقة على المحاكمة . الظمن فيها أمام محكمة
- ٢٠٢ النقض لأول مرة . لا يجوز .. .. .
- القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . الظمن فى هذا الحكم بالنقض . وجوب قصر اسباب
- ٢٠٣ الظمن على ما قضى به فى الشكل . توجيه الاسباب الى الحكم الابتدائي . لا يجوز .. .. .
- ادلة الإثبات . سلطة محكمة الموضوع فى تقديرها . الأخذ بما تراتح اليه منها . المجادلة
- ٢٠٤ فى ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .. .. .
- تعديل الطلبات من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية فى مواجهة المتهم ، وفى غيبة
- ٢٠٥ المسؤول عن الحقوق المدنية . نعى المتهم على الاجراءات بالطلان . لا يقبل . ولا شأن به بذلك
- الظمن على تشريع البشير . أمام محكمة النقض . التسؤل بأن الحكم للمحكمون
- فيه اغفل الرد عليها . لا يقبل . وجوب بيان عناصر العيب فى التقرير . اهمية
- ٢٠٦ ذلك : ان تبين المحكمة مدى اثر هذه العناصر على وجه الراى فى اندسوى .. .. .
- أوجه الدفاع الموضوعية . سكوت المتهم عن التصك بها أمام المحكمة الاستئنافية . اثره
- ٢٠٧ عدم جواز اثارها أمام محكمة النقض . مثال الدفع بتزوير ورمة .. .. .
- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من الظن العام . جوار اثارته لأول
- مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك . ألا تكون هناك حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي . لخروج
- ٢٠٨ ذلك من وظيفة محكمة النقض .. .. .
- قرار الاحالة الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء النضاة الذين اصدره . الدفع
- بطلان هذا القرار . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك اجراء سابق على المحاكمة . اثارته أمام محكمة
- ٢٠٩ النقض . لا يجوز . مثال .. .. .
- المصاحبة الزمنية فى جريمة القتل المعدل المقترب يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . المجادلة فى
- ٢١٠ ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز . مثال .. .. .
- النمى على قرار الترفع بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك لا يعتبر خطأ فى تطبيق نصوص
- ٢١١ القانون أو تأويلها ، ولا يقبل سببا للظمن بالنقض .. .. .
- عدم المجادلة أمام محكمة الموضوع فى اساس مسؤولية الوالد عن تعويض الضرر الذى
- ٢١٢ يحدثه ولده بعمله غير المشروع . يمنع اثارها أمام محكمة النقض .. .. .
- العلم بنش البضاعة المعروضة للبيع . مسألة موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض بها : ما دام
- ٢١٣ الحكم قد دلى عليها باستنتاج سليم من وقائع الدعوى .. .. .
- الظمن بالنقض فى حكم قضى باعدام المتهم . صدور تعديل المادة (٢/٢٨١) اجراءات اثناء نظري
- الظمن . القول بأن التعديل قد استحدث قاعدة اصلح يستفيد منها المتهم «الظامن» اعمالا لنص المادة
- ٥ عقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . عله ذلك : الحكم المظنون فيه صدر
- ٢١٤ مستوفيا شروط صحته فى ظل القانون المعمول به وقت صدوره .. .. .
- الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن . النمى على الحكم بالطلان لترض المتهم يوم صدوره ،
- وارفاق شهادة طبية باسباب الظمن . عدم اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة من
- ٢١٥ ظروف الدعوى وتخلف المتهم عن حضور جميع جلسات المحاكمة . اثره : رفض هذا الوجه من الظمن
- اثبات قيام علاقة السببية فى المواد الجنائية . مسألة موضوعية . بتفرد بتقديرها قاضى
- الموضوع . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل : ما دام الحكم قد أقام قضاؤه فى ذلك
- ٢١٦ على اسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .. .. .
- قصد الانجاز فى المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية تقديرها ، ولا
- ٢١٧ يقبل الظمن فيها بالنقض : ما دام استخلاص الحكم لهذا القصد سائفا .. .. .
- الطلان المشار اليه فى الفقرة الاولى من المادة ٥١٩ مرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا انه
- مقر لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين فى الدفع به اذا نزل عنه صراحة
- ٢١٨ او ضمنا بعد اكتسابه . اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول



- ٢١٩ الدفء بحصول استبدال الدين • دفع بخالطه واقع • وجوب ابدائه أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه • التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبول .. ..
- ٢٢٠ طلب اجراء المانية الذى لا يتجه الى نفي الفعل المسند للمتهم ، او اثبات استحالة حصوله : من قبيل الدفء الموضوعى • عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٢١ الدفء بطلان اذن التفيتش وبطلان التفيتش من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع • نطلبها تحقيقا موضوعيا • اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبول .. ..
- ٢٢٢ الاصل فى اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت • لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة • على المتهم أن يطلب صراحة اثبات ما يهيم فى هذا المحضر • ان لم يفصل ، فليس له اثاره ذلك أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٢٣ علاقة المتهم بالمجنى عليه فى جريمة التبيد • العبرة فيها بحقيقة الواقعة • البحث فى ذلك موضوعى • لا رقابة لمحكمة النقض عليه .. ..
- ٢٢٤ تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا • موضوعى • مثال فى اصابة خطأ النسي على الحكم أمام محكمة النقض بعدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع • غير مقبول .. ..
- ٢٢٥ الطعن على اجراءات محكمة أول درجة • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٢٦ تقرير التلخيص • عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى • عدم جواز النسي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٢٧ الدفء بانتفاء الصفة واعتبار المدعى تاركا لدعواه • من الدفوع التى تستلزم تحقيقا موضوعيا • عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٢٨ ليس للدفاع عن المتهمين أن يطلب لأول مرة أمام محكمة النقض اجراء تجربة للتحقق من امكان رؤية الشاهد لهما وقت مقارنتهما للحادث .. ..
- ٢٢٩ للمحكمة الاخذ باقوال متهم على آخر متى اطأنت اليها ولو لم يكن فى الدعوى من دليل سواها • لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك • مادام تدليها سافقا .. ..
- ٢٣٠ الاصل فى الاجراءات الصحة وأن المحقق يباشر عمله فى حدود اختصاصه • المجادلة فى خصوص اختصاص مصدر الاذن باصداره • اقتضاء ذلك تحقيقا موضوعيا • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٣١ الدفء بانتفاء الصفة واعتبار المدعى تاركا لدعواه المدنية • من الدفوع التى تستلزم تحقيقا موضوعيا • عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٣٢ اختلاف الدفء بطلان اذن التفيتش عن الدفء ببطلان اجراءاته • عدم جواز اثاره الدفء ببطلان اجراءات تنفيذ الاذن لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٣٣ الدفء بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة • عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٣٤ اشتراط المادة ٢٦٦ اجراءات لاعتبار الدعوى متركة أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لتخصمه ودون قيام عذر تقبله المحكمة • ترك المرافعة من المسائل التى تستلزم تحقيقا موضوعيا • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٣٥ الدفء بعدم قبول الدعوى المدنية • من الدفوع الجوهرية • على المحكمة التصدى له عند ابدائه • عدم تعلقه بالنظام العام • اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبول .. ..
- ٢٣٦ الدفء يسقط حق المدعى المدني فى اختيار الطريق الجنائى • عدم تعلقه بالنظام العام • سقوطه بعدم ابدائه قبل الخوض فى الموضوع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .. ..
- ٢٣٧ الارتباط بين الجرائم • مسألة موضوعية • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة .. ..
- ٢٣٨

راجع ايضا : تزوير

( القاعدة رقم ٣٩ )

وتفتيش

( القاعدة رقم ٣٥ )

وحكم :

( القاعدة رقم ٣١٧ )

وملاح :

( القاعدة رقم ٩ )

وسب وقلق :

( القاعدة رقم ٨ )

## الفصل السادس : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام .

### الفرع الأول : ما يجوز الطعن فيه .

محكمة الجنايات . حكمها خطأ بعدم الاختصاص رغم تجاوز المتهم سن الحدث . هو حكم منه للخصومة على خلاف ظاهره . علة ذلك : ان محكمة الأحداث ستقضى حتما بعدم اختصاصها . جواز الطعن فيه بالنقض .. .. .

٢٤٠

السيرة في جواز الطعن بالنقض بالوصف الذي رفعت به الدعوى اصلا . مثال في غش : رفع الدعوى على المتهم على اساس انها جنحة غش . الحكم باعتبارها مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز الطعن .. .. .

٢٤١

الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع النهي للخصومة على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال لحكم صادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص .. .. .

٢٤٢

### الفرع الثاني : ما لا يجوز الطعن فيه .

الاصل امكان الطعن بالنقض في الحكم متى تعدد بصدوره مصير الطاعن بصيغة نهائية . استثناء . وجوب تريض المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها في الطعن على الحكم الحضوري النهائي بالنسبة لهما ما دام قابلا للطعن فيه بالمعارضة من المتهم . علة ذلك . اثر ذلك . عدم جواز الطعن بالنقض .. .. .

٢٤٣

غرفة الانهام . مناط جواز الطعن بالنقض فيما صدره من قرارات يرفض الطعون المقدمة لها . كون الطعن مرفوعا اليها طبقا للقانون .. .. .

٢٤٤

الطعن في اوامر غرفة الانهام . ورود حالات الطعن في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ اجراءات على سبيل الحصر . ليس من بينها الاوامر التي تصدرها الفرقة في اشكالات التنفيذ المرفوعة اليها .. .. .

٢٤٥

محاكم عسكرية . احكامها . الطعن فيها . من اختصاص السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية دون المحاكم العادية .. .. .

٢٤٦

غرفة الانهام . امرها بحالة الدعوى الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها . الطعن فيه بالنقض لا يجوز .. .. .

٢٤٧

محكمة امن الدولة . الحكم الصادر منها . عدم جواز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه . المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .. .. .

٢٤٨

حكم غيابي . الطعن فيه بالنقض من النيابة قبل اعلانه للمتهم . غير جائز . ليس نهائيا . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .

٢٤٩

محو اسم الحامي من الجدول . طلب اعادة الغيد . رفضه . قرار نهائي . الطعن في هذا القرار بالنقض . لا يجوز .. .. .

٢٥٠

الطعن بالنقض من المدعي بالحقوق المدنية والمسئول منها . عدم قبولها الا فيما يتعلق بحقوقها المدنية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .. .. .

٢٥١

حكم استثنائي . قضاؤه - قضاء سليما - بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض : توجيهه اسباب الطعن الى الحكم الابتدائي . لا يجوز علة ذلك . حوزته قوة الامر القضي .. .. .

٢٥٢

حق النائب العام في الطعن في اوامر غرفة الانهام . قصره على الاوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ اجراءات على سبيل الحصر . امر الفرقة باعادة الأوراق الى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .. .. .

٢٥٣

- قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ٢٤١ إجراءات .  
استئناف أمام غرفة الاتهام . لا يجوز . الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف هذا  
القرار . غير جائز . أساس ذلك : متى حظر القانون الاستئناف انطلق باب النقض .. .. ٢٥٤
- الطعن بالنقض في حكم حضوري اعتياري لم يعلن بعد . لا يجوز . علة ذلك : ان الحكم  
المطعون فيه ما زال قابلاً للمعارضة . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. ٢٥٥
- الطعن بالنقض : قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا  
يجوز الا بنص . مثال . أوامر غرفة الاتهام .
- صدور أمر من المحكمة بالتصحيح . في الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات . الطعن  
في هذا الأمر . لا يجوز .. .. ٢٥٧
- ممارسة المحامي لمهله أثناء فترة استيعاده من الجدول . مخالفة مهنية . نخضمه للجزاءات  
القانونية . ولا ترتب له أي حق . اثر هذه النتائج . محل البحث فيها : لا يكون الا عند اتصال  
واقعة الاستبعاد بطلبات الفيد او بقرارات مجلس التأديب في شأنها . الطعن بالنقض في هذه  
الأحوال . جائز . القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .. .. ٢٥٨
- الأمير بن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام . الطعن فيه بالنقض قاصر  
على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون او تأويلها . المادة ١٩٥ إجراءات .
- المجادلة في تقدير الدليل . لا يجوز الطعن في قرار الفرقة .. .. ٢٥٩
- استئناف الأحكام الجنائية من النيابة العامة ومن المتهم . هو حق خاص بكل منهما . حق النيابة  
في رفع الاستئناف والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها . لا يجوز  
للمتهم مباشرته .
- استفادة المتهم من استئناف النيابة . شرطه ان يكون استئنافا مقبولا شكلا . المادة  
١٧ إجراءات .. .. ٢٦٠
- حكم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها .  
ذلك الحكم لا يعد منيها للخصومة او مانعا من السر في الدعوى . الطعن فيه بالنقض لا يجوز  
حكم النيابة العام في الطعن في أوامر الفرقة . فصره على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ ، ١٩٤  
من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر . أمر التره بعدم اختصاصها بنظر الدعوى  
ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .. .. ٢٦٢
- صدور حكم من محكمة الجناح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، على أساس ان  
الواقعة جنائية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت اليه ، وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها لجناحية .  
عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . علة ذلك : لأنه غير منه للخصومة .. .. ٢٦٣
- من المقرر أنه حيث ينفق باب الطعن بطريق الاستئناف ، لا يجوز الطعن بطريق النقض .  
مثال .. .. ٢٦٤
- عدم طعن المظنون ضده بالنقض في الحكم المشكل فيه ومبرورته نهائيا . ورود طعن  
النيابة على الحكم الصادر في الاشكال . غير جائز . علة ذلك : الحكم الصادر في الاشكال حكم  
وقتي انتفي اثره بصيرورة الحكم المشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه . وجوب القضاء بعدم جواز  
الطعن .. .. ٢٦٥
- قضاء الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر  
الدعوى استنادا الى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جناحة القتل الخطا وبين جناحي احراز السلاح  
الناري والذخيرة . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . علة ذلك : لأنه حكم غير منه للخصومة  
٢٦٦
- اجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة وللمدعي بالحقوق المدنية  
والمسئول عنها الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنابات في غيبة المتهم بجناحية .  
مؤدى نص المادة ٣٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم  
واعتياره كان لم يكن اذا حضر او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا البطلان فيه معنى  
سقوط الحكم النهائي مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . الطعن المقدم من النيابة عنه يعتبر  
ساقطا بسقوطه .. .. ٢٦٧

عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدّره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة إليها طبقاً للقانون . كون الطعن غير جائز أمام الفرقة . اثره : انقلاق باب الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ٢٦٨

الطعن بطريق النقض : عدم قبوله في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .. .. ٢٦٩

عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً .

صدور الحكم حضورياً نهائياً بالنسبة الى متهم . عدم توقف قبول طعنه بالنقض في هذا الحكم على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابياً أو بحكم قابل للمعارضة .

صدور الحكم غيابياً أو بمشابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضورياً بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . على المدعى المدني أو المسئول عن الحق المدني أن يترخص حتى قوات ميعاد المعارضة في الحكم قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض والا كان طعنه غير جائز .. ٢٧٠

## الفصل السابع : سلطة محكمة النقض .

### الفرع الأول : عند الحكم في الطعن .

الفصل في استئناف النياية للحكم القيايى معلق على صير المعارضة القائمة من المتهم أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في تطبيق القانون . نقض الحكم وتصحيحه : بايقاف نظر استئناف النياية حتى يفصل في تلك المعارضة .. .. ٢٧١

سلطة محكمة النقض في تحديد الحكم المطعون عليه من النياية العامة بأنه الصادر غيابياً من المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم . لا الحكم الصادر في المعارضة فيه باعتبارها كان لم تكن - ركوناً الى عبارة التقرير وأسباب الطعن .. .. ٢٧٢

صدور قانون أصلح للمتهم . نقض الحكم وبراءته . مثال في خدمة عسكرية . القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ . بتقرير حكم وقتي على المادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية .. ٢٧٣

تصحيح أخطاء القانون . نقض الحكم جزئياً وتصحيح العقوبة المحكوم بها خطأ .. ٢٧٤

محكمة النقض . حكمها في الموضوع . لها أن تأخذ المتهم بالرافعة . المادة ١٧ عقوبات .. ٢٧٥

سرقة الحكم المطعون فيه . عدم امكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع اجراءات الطعن . مقتضى ذلك : إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ و ٥٥٧ اجراءات .. ٢٧٦

نقض الحكم للخطأ في تأويل القانون . سلطة المحكمة في الحكم في موضوع الدعوى ببراءة المتهم ٢٧٧

التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بالمرض . سلطة المحكمة في تقدير هذا العذر . مثال في شهادة مرضية .. ٢٧٨

متى تحكم محكمة النقض في موضوع الطعن دون بحث اسبابه ؟ عند صدور قانون أصلح ينفي عن الفعل صفة الجريمة . مثال في خلية عسكرية .. ٢٧٩

صدور قانون أصلح للمتهم . سلطة محكمة النقض . تطبيق القانون الجديد ونقض الحكم المطعون فيه على هذا الأساس . مثال : ادانة المتهم بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ لاقامة بناء دون موافقة اللجنة المختصة . صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى القانون المطبق . اقتضاه على تأنيب فعل الهدم وحده دون اقامة البناء أو تعديله أو ترميمه . مقتضى ذلك : القانون الجديد أصلح للمتهم . نقض الحكم جزئياً بالنسبة لعقوبة الجريمة المقررة في القانون الملغى .. ٢٨٠

أسباب الطعن . ما تنقيد المحكمة بالفصل فيه منها . هي الأسباب المقدمة في الميعاد . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . سلطتها في نقض الحكم لغير تلك الأسباب . هي رخصة استثنائية وللأسباب الواردة حصراً بالفقرة الثانية من المادة . مثال : اغفال اثبات اسم ممثل النيابة بالحكم . ليس من بين تلك الحالات . التفرع به كسبب للطعن بعد الميعاد . لا يقبل .. ٢٨١

- الحكم على المتهم بالازالة لجرد أنه أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون . سلطه محكمة النقض : نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بالفاء الازالة
- ٢٨٢ .. .. .
- صدور قانون أصلح للمتهم - قبل الفصل في الطعن المقدم منه - بنفي عن الفعل صفة الجريمة مقتضاه : أعمال القانون الجديد ، والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مثال
- ٢٨٣ .. .. .
- ميان - اتانوانان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١
- الحكم بالاعزل . دون توقيت مدته . سلطه محكمة النقض في تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن
- ٢٨٤ .. .. .
- تقدير العذر الذي يستند اليه المستأنف في تبرير تجاوزه ميعاد الطعن بالاستئناف . من حق محكمة الموضوع بلا مصفب عليها . متى يكون لحكمه النقض مراقبة تقدير محكمة الموضوع ؟ اذا كانت علة الرعص لا يمكن التسليم بها فعلا
- ٢٨٥ .. .. .
- اغفال النص في منطوق الحكم المطعون فيه على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال . خطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقض الحكم وتصحيحه . الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
- ٢٨٦ .. .. .
- ادانة المتهم استنادا الى ما فوره شاعدا الاتيات في محصر جمع الاستدلال - من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة - فقد هذا المحصر . النص على الحكم بالخطأ في الاستناد لأن دليل الادانة لا أصل له في الأوراق - تمرد تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق ، اثر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة - تلك مقتضيات العدالة . كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا الشأن
- ٢٨٧ .. .. .
- نقض الحكم وإعادة المحاكمة . اثر ذلك : عدم جواز الحكم بعقوبة أشد ولا بتعويض أكبر
- قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطلعه . لانشتمل اتهام الطاعن . الأمر في تقديرها
- ٢٨٨ .. .. .
- من المقرر أنه لا يجوز اداء اسباب امام محكمة النقض غير الاسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، الا أنه لمحكمة أن تنقض الحكم من لفاء نفسها في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢/٣٥ من القانون المذكور التي من بينها صدور قانون بعد الحكم يسرى على واقعة الدعوى
- ٢٨٩ .. .. .
- القضاء يرفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل انقضاء العقوبة نهائيا . للحكم الجنائي قوة التي . المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة ويوصفها الجنائي ونسبتها الى فاعلها . لا جدوى للطاعن من القضاء بالأحوال بالنسبة الى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التوضيح المحكوم به قرش صماغ واحد
- ٢٩٠ .. .. .
- انتهاء محكمة الموضوع الى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخاطيء . وجوب نقض الحكم وبراءة الطاعن
- ٢٩١ .. .. .
- تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - عند عرض النيابة القضية مشفوعة ببراها في الحكم عملا بالمادة ٤٦ من القانون المذكور . لا يترتب عليه عدم قبول هذا العرض . علة ذلك ؟ أراد الشارع بتعديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية - اتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها - سواء قدمت النيابة مذكرة ببراها أو لم تقدم . وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده
- ٢٩٢ .. .. .
- لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم . لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات لتبين أن كانت تكون جريمة أم لا . مثال في جريمة قذف
- ٢٩٣ .. .. .
- اثبات الحكم في مدواته الاسباب التي دعم بها حكم النقض قضاء . لا يعيبه . ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية أخذت بالراى القانوني الذي قال به الحكم المذكور
- ٢٩٤ .. .. .
- لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة الطاعن . المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال
- ٢٩٥ .. .. .
- قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام . جواز اثاره الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة أن تنقض فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . مثال
- ٢٩٦ .. .. .
- الشهادة المرضية . طبيعتها دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . ايرادها اسباب اطراحها الشهادة ورفضها التحويل عليها . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال
- ٢٩٧ .. .. .

- الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدي خارج الميعاد القانوني . عدم جواز  
٢٩٨ .. .. . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .
- لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على  
٢٩٩ .. .. . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .. .. .
- لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون . ولو لم يرد هذا الوجه  
٣٠٠ .. .. . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .
- الدعوى المدنية التي ترفع امام المحاكم الجنائية ، احكام قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة  
التطبيق عليها . طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن  
٣٠١ .. .. . غير جائز .. .. .
- نقض الحكم بناء على طلب احد الخصوم من غير النيابة . اثره : ان لا يضار الخصم بطعنه . عدم  
جواز تدخل المدعي المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة  
الموضوع لاعادة الفصل فيها .. .. .  
٣٠٢ .. .. .
- عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي القياي الذي قضى بدانته المتهم . استئنافا الحكم  
الصادر في المرافعة المرفوعة من المتهم والقاضي ببراءته . ليس لمحكمة الاستئناف اذا ما رأت  
ادانة المتهم ان تغض عليه بمقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بها غيابيا . علة ذلك : حتى لا يضار  
بناء على المرافعة التي رفعها .
- لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنزول بالعقوبة الى الحد  
المحكوم به عليه غيابيا .. .. .  
٣٠٣ .. .. .
- تناول العيب الذي شاب الحكم مركز المسؤول عن الحقوق المدنية . وجوب نقض الحكم  
بالنسبة اليه ايضا ولو لم يطعن فيه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .  
٣٠٤ .. .. .
- فقد نسخة الحكم الاصلية ومحضر جلسة المحاكمة . اثره : : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء  
المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفذ  
بعد . استيفاء الطاعن جميع اجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب اعادة المحاكمة  
بالنسبة له . قيام مسؤولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على  
الطاعن : وجوب اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم ايضا ولولم يطعنوا في الحكم .. .. .  
٣٠٥ .. .. .
- الطاعن لا يضار بطعنه . كون الواقعة كما اثبتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس تامة وليست  
شروعا . عدم طعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض : اصلاح هذا الخطأ في النقض غير  
جائز .. .. .  
٣٠٦ .. .. .
- الاصل هو تعيد محكمة النقض بالاسباب المقدمة في الميعاد القانوني . لهذه المحكمة استثناء  
نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها انه منى على مخالفة القانون او على خطأ في  
تطبيقه او ناديله او ان المحكمة التي اصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون او لا لاية لها بالفصل  
في الدعوى او اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى  
٣٠٧ .. .. .

راجع ايضا : بطلان .

( التواعد ارقام ١٠٦ ، ٣ ) .

وحكم .

( القاعدة رقم ٣٢ ) .

وسطاء .

( القاعدتان رقم ٢٣ ، ٢٤ ) .

ومستشار الاحالة .

( القاعدة رقم ٤١ ) .

ونقض .

( التواعد ارقام ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٣٦٧ ) .

### الفرع الثاني : عند عرض احكام الاعدام .

- عقوبة الاعدام . عرض القضايا المحكوم فيها حضوريا بمقوبة الاعدام على محكمة النقض ،  
ميعاد المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد تنظيمي . اثر ذلك : اتصال محكمة النقض  
بالتقنية بمجرد عرضها عليها سواء قلمت النيابة مذكرة او لم تقدم ، وسواء قدمت المذكرة قبل  
فوات ميعاد المادة ٣٤ او بعده .. .. .  
٣٠٨ .. .. .

**الفرع الثالث : عند الطعن للمرة الثانية .**

الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

اجراءات المحاكمة في هذه الحالة . هي الاجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة . متى تجد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة ؟

تجديد الجلسة : اذا استلزمت أسباب الطعن التعرض لموضوع الدعوى .

الحكم مباشرة : عند اقتصار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما يقتضيه نصيب . المادة ٣٩ من القانون .. .. . ٣٠٩

الطعن بالنقض مرة ثانية في الحكم الصادر من محكمة الاحالة . أثره : على محكمة النقض أن تحكم في الموضوع . عليها اتباع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

اقتصار الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية على خطأ الحكم في تطبيق القانون على الواقعة كما صار انبائها به . على محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها . مادامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم

الطعن في الحكم للمرة الثانية . كون العيب الذي شاب الحكم مقصور على الخطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض القضاء في الطعن بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها . المادتان ٣٩ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. . ٣١١

راجع ايضا : نقض .

(القاعدة رقم ١٩٤) .

**الفرع الرابع : في تعيين المحكمة المختصة .**

تنازع الاختصاص بين إحدى جهات التحقيق وإحدى جهات الحكم . مثال للتنازع بين غرفة الاتهام ومحكمة الأحداث . تعيين الجهة المختصة . انعقاد لمحكمة النقض . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧

اجراءات .. .. . ٣١٢

متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلب بتعيين الجهة المختصة . مثال : أمر غرفة الاتهام بإعادة الاوراق الى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة جنائية . من المؤكد أن محكمة الجناح ستقضي هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى ذلك : اعتبار كل من غرفة الاتهام ومحكمة الجناح متخليتين عن نظر الدعوى . الطعن في أمر الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة . علة ذلك .. .. . ٣١٣

انعقاد الفصل في التنازع السلبى للجهة التى يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما . المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات : غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية .. .. . ٣١٤

حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه للخصومة . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب . وتعيين محكمة الجنايات .. .. . ٣١٥

متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة ، ( مثال ) أمر غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحرار المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيها لو قدمت إليها . من المعلوم أن محكمة الجنايات ستقضي هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية إحرار المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة . وقوع تنازع سلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة .

الفصل في التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات بنعقد لمحكمة النقض .. ٣١٦

طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التى يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما . المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات . الفصل في التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات بنعقد لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص يصحبه عن نظر موضوع الدعوى . إلغاء المشرع نظام غرفة الاتهام واستأده قضاء الاحالة الى مستشار الاحالة - وجوب إحالة القضية الى مستشار الاحالة المختص للفصل فيها .. .. . ٣١٧

لا يشترط لاعتبار التنازع قائما ان يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق . جواز وقوعه بين جهتين احدهما من جهات التحقيق والاخرى من جهات الحكم

٣١٨ صدور حكم من محكمة الجنب المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اساس ان الواقعة جنابة . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت اليه . وعلى ان الواقعة لا شبهة فيها لجنابة . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . علة ذلك : لانه غير منته للخصومة . هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها في الأخرى . لمحكمة النقض ان تعين الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة وتعيين محكمة الجنب المستأنفة للفصل في الدعوى

٣١٩ طلب تعيين المحكمة المختصة برفع الى الجهة التي طعن امامها في احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما . الفصل في التنازع القائم بين غرفة الانتهام والمحكمة الجزئية بنقصد لمحكمة النقض

٣٢٠ .. .. .

راجع ايضا : دعوى جنائية .

( القاعده رقم ٢٦ )

المحل الثاني : اثر الطعن .

الفروع الأول : نسبية اثر الطعن .

نسبية اثر الطعن . نقض الحكم الاستثنائي بالنسبة للشريك الطامن وحده ، دون الفاعل الأصلي الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده . مثال في تبديد .. .. .

٣٢١ نقض الحكم بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية . لا يجيز نقضه بالنسبة للمتهم الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي ، ولم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه . ولو كان العيب الموجب للنقض متصلا بالمتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .

٣٢٢ .. .. .

الفروع الثاني : الخروج على قاعدة النسبية .

آثار الطعن . الخروج عن قاعدة نسبية اثر الطعن . نقض الحكم ايضا بالنسبة لمن لم يقدم اسبابا لطعنه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .

٣٢٣ الخروج عن قاعدة نسبية اثر الطعن . ادانة الطامعين في جريمة احرار مخربر بقصد دسه للفيل للاسفاح به . صدور قانون اصالح . سلطة محكمة النقض في نقض الحكم جزئيا في خصوص العقوبة لمصلحة كلا الطامعين ، ولو ان احدهما لم يقدم اسبابا لطعنه . علة ذلك . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .

٣٢٥ ، ٣٢٤ .. .. .

الخروج عن قاعدة نسبية اثر الطعن . وجوب تقيد المحكمة في تقدير عناصر التعويض بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . وجوب نقض الحكم بالنسبة للطامن الأول وكذلك الطامن الثاني الذي لم يقرر بالطعن في البعاد لاتصال هذا الوجه من الطعن به . المادة ٤٢ فقرة اخيرة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .

٣٢٦ .. .. .

الخروج عن قاعدة نسبية اثر الطعن : بسبب اتصال العيب الذي شاب الحكم بغير من قبل طعنه شكلا . نقض الحكم ايضا بالنسبة لمن لم يقدم اسبابا لطعنه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .

٣٢٨ ، ٣٢٧ .. .. .

الخروج عن قاعدة نسبية اثر الطعن . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . رفع الدعوى على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . ادانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضا : نقض الحكم بمرته من التهم جميعا . علة ذلك : ان الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات .

مثال : شروعي في قتل عمد واحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .. .. .

٣٢٩ الخروج على قاعدة نسبية اثر الطعن . نقض الحكم بالنسبة للطامن الأول التهم بجنابة العامة : يقتضي نقضه ايضا بالنسبة للطامن الثاني الذي ادانته محكمة الموضوع بجريمة شهادة الزور ولو انه لم يقدم اسبابا لطعنه . علة ذلك : المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .. .. .

٣٣٠ .. .. .

الفصل التاسع : مدى قابلية احكام النقض للطعن .

الفروع الأول : حقها في المدول عن حكم أصدرته .

الحكم في مرسوم القعن بالنقض . طلب محامي الطامن اعادة نظر الطعن لأن الطامن توفي قبل جلسة النطق بالحكم . ثبت ذلك : بوجب على محكمة النقض المدول عن الحكم المذكور والقضاء بانقضاه الدعوى الجنائية . المادة ١٤ اجراءات .. .. .

٣٣١ .. .. .



### الفصل الثاني : عدم جواز المعارضة في احكامها .

حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز ايمارضة فيه : ولو لم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي الطعن بطريق المعارضة في الاحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور امامها .

التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به . محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع . هي درجة استئنافية يقتصر عملها على رقابة عدم مخالفة القانون .. .. .

٢٣٢

### الفصل الثالث : الاستشكال في تنفيذ احكامها .

طرق الطعن في الاحكام . مبينة في القانون ببيان حصص . الاشكال في التنفيذ ليس من بينها . الاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة النقض . اقامته على اسباب تقتصل بالاجراءات التي تمت امام المحكمة . ذلك طريق لا يصلح اساسا للاعتراض بها .. .. .

٢٣٣

### الفصل العاشر : نقض الحكم وسلطة محكمة الاعادة .

سلطة محكمة الاعادة . عدم التزامها باجراء المانة رغم نقض الحكم لقصوره في الرد على طلبها ما دامت لم تر لزوما لها وبورت رفض القيام بها باسباب سافكة .. .. .

٢٣٤

نقض الحكم واعادة الدعوى للحكم فيها من جديد . لا يترتب عليه اهدار الاقوال والشهادات التي ابدت في المحاكمة الاولى بل تظل من عناصر الدعوى .. .. .

٢٣٥

نقض الحكم . اثره : اعادة الدعوى الى محكمة الاحالة بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض جريان المحاكمة على اساس ما هو ثابت بالاوراق . عدم تقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الاول ولا بهكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى .

اثبات الحكم في مدوناته الاسباب التي دعم بها حكم النقض قضاء لا يعيبه . ذلك يفيد ان المحكمة الاستئنافية اخذت بالرائ القانوني الذي قال به الحكم المذكور .. .. .

٢٣٦

نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة الى حالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض . عدم بحث محكمة الاحالة في صحة شكل الاستئناف استنادا الى سبق القضاء بقبوله شكلا بالحكم المنقوض . مخالف للقانون .. .. .

٢٣٧

### القواعد القانونية :

#### الفصل الاول : الغصوم في الطعن .

##### الفرع الاول : من له حق الطعن .

١ - الطعن بطريق النقض في الامر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لا يجوز طبقا للمادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية الا للنائب العام ، وطبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - للمحامي العام في دائرة اختصاصه او من وكيل خاص عنه . ولما كان الخطاب الصادر من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٦١/٥/٢٩ ص ١٢ من ١١٦)

٢ - ان الشارع اذ قصر حق النيابة العامة في الطعن بطريق النقض - في الامر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - على النائب العام طبقا للمادة

١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية او المحامي العام او وكيل خاص عنه طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، فانما اراد بذلك ان يصدر الطعن عن النائب العام او المحامي العام حتى يكون في ذلك ضمانا للمتهم . فاذا وكل أحدهما أعوانه في التقرير بالطعن - وهو عمل مادي يستوى ان يباشره أحدهما بنفسه أو يكمل أمره إلى غيره بتوكيل عنه - فقلبه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره إياها ، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . ومن ثم فانه اذا كان النائب من الأوراق أن الذي قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام الا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة عليه واعتماده قبل

الحق الا باذنه .. ولما كان ذلك ، وكان الموكل لم يخول  
وكيله استعمال هذا الحق نيابة عنه ، فان الطعن يكون غير  
مقبول شكلا للتقرير به من غير ذى صفة ، ولا يغير من  
ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالحضور والمرافعة نيابة عن  
الموكل لأن الطعن بالتقضى لا يدخل فى حدود هذه الوكالة.

(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٤ - ١٢ من ٢٠١)

٦ - الطعن بطريق التقضى فى الأمر الصادر من غرفة  
الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لايجوز طبقا للمادة  
١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية الا للنائب العام ، وطبقا  
للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة  
القضائية - للمحامي العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل  
خاص عنه . ولما كان الخطاب الصادر من المحامى العام الى  
رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل  
الخاص الذى يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن ، فان  
انطعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٩ - ١٢ من ٥٥٩)

٧ - ان الشارع اذ قصر حق النيابة العامة فى الطعن  
بطريق التقضى - فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم  
وجود وجه لاقامة الدعوى - على النائب العام طبقا للمادة  
١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية أو المحامى العام أو وكيل  
خاص عنه طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩  
فى شأن السلطة القضائية ، فانما أراد بذلك أن يصدر الطعن  
عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضمانه  
للمتهم . فاذا وكل أحدهما أعوانه فى التقرير بالطعن - وهو  
عمل ملدى يستوى أن يباشره أيهما بنفسه أو يكل أمره الى  
غيره بتوكيل عنه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن  
فان كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته  
بما يفيد اقراره اياها ، ذلك أن الأسباب هى فى الواقع  
جوهر الطعن وأساسه ورضعها من أخص اختصاصاتها ، أما

تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه  
التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالطعن . ومن ثم فانه  
إذا كان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن وقدم  
أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام الا أن  
تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة  
عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب ، فان الطعن يكون  
غير مقبول لرقعه من غير ذى صفة .

(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ - ١٣ من ٣٦٠)

تقديمه لقلم الكتاب ، فان الطعن يكون غير مقبول لرضه  
من غير ذى صفة .

(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ - ١٣ من ٣٦٠)

٣ - لا تجيز المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية  
المنعقدة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الطعن أمام محكمة التقضى  
فى الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه  
لاقامة الدعوى الا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام  
بنفسه ، أو طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩  
فى شأن السلطة القضائية للمحامى العام فى دائرة اختصاصه  
أو من وكيل خاص عنهما . والقانون فى مادته ساتت الذكر  
انما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام  
حتى يكون فى ذلك ضمانه للمتهم ، فاذا وكل أحدهما أحد  
أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب كان عليه أن يتولى  
هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها  
فوجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها ، اذ  
أن الأسباب انما هى فى الواقع من الأمر جوهر الطعن  
وأساسه ورضعها من أخص اختصاصاتها أما ايداع ورقة  
الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما  
هو الشأن فى التقرير بالطعن . ولما كان الواضح من الأوراق  
أن تقرير أسباب الطعن لم يعرض على النائب العام أو  
المحامى العام للموافقة عليه واعتماده قبل ايداعه قلم الكتاب  
بواسطة من وكله ، فان الطعن يكون غير مقبول لتخلف  
شرط الصفة فيمن وقع على أسبابه .

(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ - ١٦ من ٣٩٠)

### الفرع التالى : التوكيل فى الطعن .

٤ - لا يقبل الطعن شكلا اذا كان التقرير به فى قلم  
الكتاب حاصلا من كاتب المحامى بناء على توكيل صادر  
من المحامى الموكل أصلا فى هذا الطعن يخول له فيه الطعن  
فى الحكم الصادر ضد الموكل ، ومثل هذا التوكيل باطل لما  
فيه من اسباغ ولاية من المحامى على كاتبه فى أمر قضائى  
بحث هو الطعن فى الحكم مما لا يملك المحامى أن ينبب  
عنه فيه من لا تتوفر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٨ - ١٢ من ٣٨٠)

٥ - الطعن بالتقضى حق شخصى لمن صدر الحكم أو  
القرار ضده ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه  
مصلحته ، وليس لأحد غيره أن يتوب عنه فى مباشرة هذا

ذلك لأنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالظن أمام قلم الكتاب أو بالسجن في المبدأ القانوني ، ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك .

(الظن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ من ١٦ ص ٩٥٤)

١١ - الظن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه . ولما كان المحامي الذي قرر بالظن نيابة عن الطاعن الثاني لم يقدم التوكيل الذي يخوله الظن ، فإن الظن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة .

(الظن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ من ١٥ ص ١٦٦)

#### الفرع الثالث : قبول المحامي أمام النقض .

١٢ - الواضح من جماع نصوص قانون المحاماة رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٧ أن قبول المحامي للرافعة أمام محكمة النقض يكون في إحدى حالتين - الأولى أن يكون اسم المحامي مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المترين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للرافعة أمامها أصلا لحكم المادة ٢٩ منه والتي تنص على أنه « يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين مطمح أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فإنه لا بد ينصرف إلى القبول أمام محكمة النقض .

(الظن رقم ٨٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٩ من ١٣ ص ٢٢٤)

#### الفصل الثاني : إجراءات الظن .

##### الفرع الأول : التقرير بالظن .

١٣ - الظن بالنقض لا يمكن اعتباره امتدادا للخصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع - ومتى كان على محكمة النقض

٨ - الظن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يترأى له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه ، ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الظن بهذا الطريق الاستثنائي . فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذي حصل التقرير بالظن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحا فيه للتوكيل بالتقرير بالظن بالنقض أم لا ، فإن الظن يكون غير مقبول شكلا .

(الظن رقم ١١٠١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٤٨٧)

٩ - الظن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه . فإذا كان محامي الطاعن هو الذي قرر بالظن بالنقض ، وكان بين من الإطلاع على التوكيل الرسمى السابق على الظن أنه لا يخول الوكيل هذا الحق نيابة عن الموكل فإن الظن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة . ولا يغير من ذلك صدور اجازة لاحقة بتوكيل خاص استنادا - كما يقول الدفاع - إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات الظن أمام محكمة النقض ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تناولها التعديل وردت في باب الظن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولا تمس إجراءات الظن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون .

(الظن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ من ١٣ ص ٣٦٤)

١٥ - الأصل أن الظن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم في الحكم ورغبتهم في السيف فيه ، ومادام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الظن في الحكم الصادر عليه فلا حق له في التعلل بتأخر إدارة السجن في دعوته لهذا الغرض . ومن ثم فلا يجدى الطاعن إرسال محاميه برقية إلى مدير السجن في يوم تقديمه أسباب الظن - بطلب تحرير تقرير ظن للطاعن - تلك البرقية التي تبين أنها وصلت السجن في اليوم التالي لإرسالها ثم حوت في اليوم نفسه إلى الليان الذي نقل إليه الطاعن فوصلت بعد المبدأ

توقيعها وقبل التقرير بالظن في الحكم ، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في دفتر المدد لذلك سحبت لارسالها الى المحامي العام للموافقة على التقرير بالظن وتسويق أسبابه ، فوافق ووقع الأسباب في ١٩٦٠/٦/٢٢ ، وفي اليوم التالي قرر رئيس النيابة بالظن ، دون أن يصدر من قلم الكتاب ما يفيد إعادة ايداع الأسباب في تاريخ معين بعد أن وقعها المحامي العام - فان المول عليه في خصوص اثبات ايداع أسباب هذا الظن انما يكون بما سبق صدوره من قلم الكتاب عند ايداع الأسباب قبل توقيعها ، ولا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد - استنتاجا - من أن الأسباب قد أعيد ايداعها - بعد توقيعها - في تاريخ التقرير بالظن .

(الظن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٦٦)

١٧ - توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ايداع الأسباب التي بني عليها الظن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري . فاذا كان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذي احتج به لتبرير ذلك - وهو اصابته بنزلة شبيهة حادة كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه - ليس من شأنه أن يقده عن تقديم أسباب الظن أو الاتصال بحمايه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل انقضاء هذا الميعاد ، فان هذا المرض لا يعتبر عذرا ويكون ملته غير مقبول شكلا .

(الظن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ من ١٢ ص ٨٣٥)

١٨ - ايداع أسباب الظن بالنقض قبل توقيعها من المختص وقبل الانتهاء الى رأى في التقرير بالظن ، لا تشكل معه لهذه الأسباب مقوماتها ، مما يعتبر معه الظن خاليا من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول شكلا .

(الظن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٦٦)

١٩ - ان الشارع اذ قصر حق النيابة العامة في الظن بطريق النقض - في الأمر الصادر من غرفة الاهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - على النائب العام طبقا للمادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية أو المحامي العام أو وكيل خاص عنه طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، فانما أراد بذلك أن يصدر الظن عن النائب العام أو المحامي العام حتى يكون في ذلك ضمانا

ألا تنتظر القضية الا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع وكان الطاعن لم ينازع في صحة تمثيل محاميه فلا يقبل منه اثارة ذلك أمام محكمة النقض .

(الظن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ من ١٦ ص ٣١١)

١٤ - التقرير بالظن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الظن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فان عدم التقرير بالظن لا يجعل للظن قائمة ولا تصل به محكمة النقض ولا يفتى عنه تقديم الطاعن الأسباب الى قلم الكتاب في الميعاد أو أي اجراء آخر .

(الظن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ ص ٦٦٢)

### الفرع الثاني : ايداع أسباب الظن .

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالظن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الظن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالظن وتقديم أسبابه يكونان مما وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه . ولما كان الثابت أنه الطاعن وان قرر بالظن في الحكم في الميعاد القانوني الا أنه لم يقدم أسباب ملته الا بعد انتهاء الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الظن أمام محكمة النقض - ومن ثم فان الظن يكون غير مقبول شكلا .

(الظن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٦٦)

(الظن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٢٢)

(الظن رقم ١١٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ من ١٦ ص ٩٥٤)

١٦ - من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الظن بالنقض بوصفه عملا اجرائيا شكلا معينا ، فانه يجب أن يستوفي هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكتمل بوقائع أخرى خارجة عنه . والممول عليه في ذلك هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان في هذا الشأن . فاذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الظن الى قلم الكتاب في تاريخ ١٩٦٠/٦/١٦ قبل

في هذا الحكم بطريق النقض لا يبدأ الا من تاريخ علم الطاعن بصدوره علما رسميا - وهو تاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٩ الذي قدم فيه طلبا بوقف تنفيذ الحكم - وكان قد قرر بالطن في ٤ من يناير ١٩٦٠ ، وقدم الأسباب في اليوم التالي ، فاته يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم الملعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٥/٩/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٥٠١)  
٣٣ - اذا كان الطاعن قد قرر بالطن بعد انتهاء الميعاد المحدد قانونا ، معتذرا بشهادة مرضية ، ولما قدم محاميه أسباب الطعن لم يقدم معها تلك الشهادة على الرغم من أنها تجعل تاريخا سابقا ، مما ترى معه المحكمة عدم جدية العذر المانع من التقرير بالطن في الميعاد ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٨٨ )

٣٤ - لما كان الطاعن لم يقرر بالطن بالنقض الا بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون وقسم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واعتذر عن تأخيره في هذا التقرير بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية - ولما كانت هذه المحكمة لا تظعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى تلك الشهادة ، اذ هي لم تحرر الا في اليوم السابق للتقرير بالطن ولم تشر الى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حدثت الشهادة مبدأها ونهايتها ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٥٠٠)

٣٥ - ان علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر ميذا له - هي اقتراس علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فاذا ما انتهت هذه العلة لمانع. فحري فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم. فاذا كان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر موارسته أمام المحكمة الاستئنافية لأنه كان مقيد الحرية ، وكان لا يبين من الأوراق أنه قد أعلن بالحكم الملعون فيه الذي قضى باعتباره موارسته كان لم تكن أو أنه علم به قبل اليوم الذي استكمل فيه في تنفيذه ، فان ميعاد الطعن بالنقض لا يفتتح الا من تاريخ رفعه ذلك الاشكال .

(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٤/١٠/١٩٦٢ من ١٣ ص ٣٣٩)

للمتهم . فاذا وكل أحدهما أعوانه في التقرير بالطن - وهو عمل مادي يستوى أن يشاره أيهما بنفسه أو يكل أمره الى غيره بتوكيل عنه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فان كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد اقاراره اياها ، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطن . ومن ثم فانه اذا كان الثابت من الأوراق أن الذي قرر بالطن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام الا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة عليه واعتاده قبل تقديمه لقلم الكتاب ، فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

(الطن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٣/١٩٦٢ من ١٣ ص ٣٦٠)

٣٥ - اذا كان الطاعن قد قدم مذكرة بأسباب طعنه - موقعا عليها من محاميه - وصفها بأنها أسباب تمهيدية انحصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى واختصها بأنه يظن على الحكم للأسباب التكميلية التي سيقدمها فيما بعد غير أنه لم يفعل - ومن ثم فانه لا يكون قد قدم أسبابا لطنه في الميعاد القانوني ، وهو ما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

(الطن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٣/١٩٦٢ من ١٣ ص ٤١٣)

### الفرع الثالث : ميعاد الطعن .

٣٦ - مجرد التقرير بالطن بالنقض لا يمدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به اثر زوال المانع . فاذا كانت الطاعة بعد أن علت بالحكم الملعون فيه قد قام بها العذر المانع دون التقرير بالطن فيه في الميعاد القانوني ، ثم بادرت فور زواله الى الطعن فيه وتقديم أسبابه موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فان الطعن يكون مقبولا شكلا .

(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٤/١٣/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٩٨)

٣٧ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، فاذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسته المعارضة لجهة الادارة ، فان الحكم الملعون فيه اذ قضى باعتباره المعارضة كان لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا . ولما كان ميعاد الطعن

٢٦ - لما كان اعتبار تاريخ الحكم الصادر في موضوع المعارضة مبدأ لسريان ميعاد الطعن فيه يرجع الى اقتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فان انتهاء هذه العلة لما حدث من بطلان اعلان الطاعن للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يمتنع به احتساب هذا التاريخ مبدأ لسريان الميعاد . ومن ثم فان الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدر الحكم .

( الطعن رقم ١٠٠٦ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ ص ٤٦٤ )

٢٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورا بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ ، الا ان الطاعن لم يقر بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢ وقدم الأسباب في يوم ٢٦ من هذا الشهر بعد انتهاء الميعاد المحدد ، فمتنرا بشهادة طبية مؤرخة ١٩٦٢/١/٢٨ تفيد أنه كان مريضا وأن حالته المرضية استدعت الراحة التامة في الفراش مع العلاج لمدة أربعة أسابيع من ذلك التاريخ مما يؤيد صحة دفاعه من أنه كان مريضا في تاريخ انتهاء المدة المقررة للطعن وقد بادر فور زوال المرض بالتقرير بالطعن على اعتبار أن ذلك الاجراء منه لا يعدو أن يكون عملا ماديا يمتنع القيام به على اثر زوال المانع ، وكان اعداد أسباب الطعن وتجهيزها يستدعي فسحة من الوقت ، قدراها القانون في ظل سريان أحكام المواد من ٤٣٥ الى ٤٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية - الملقاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعشرة أيام تقضى على تاريخ العلم بايداع الحكم قلم الكتاب والاطلاع على أسبابه أخذاً بحكم المادة ٤٢٦ . وقد جرى قضاء محكمة النقض في ظل تلك الأحكام على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المرض . وأنه وان كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن حكماً مماثلاً لنص المادة ٤٢٦ اجراءات ( الملقاة ) الا أنه وقد مد في ميعاد الطعن بالنقض وجعله اربعين يوماً ، راعى في تحديد هذا الميعاد أن الحكم يبطل عملاً بالمادة ٣١٢ اجراءات المدعلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادراً بالبرائة قرأى اضافة عشرة أيام محسوبة من هذا الاجل للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعد الاستحصال من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول التوقيع في الميعاد المذكور . وقد أكد الفاعر هذه المهلة بالتعديل الذي أدخله على الفقرة

الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ حين أكملها بهذه البارة «ومع ذلك اذا كان الحكم صادراً بالبرائة وحصل الطاعن على شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بايداع الحكم قلم الكتاب » .. مما يفصح عن اتجاه الشارع الى منح هذه الرخصة عند ثبوت قيام الحائل دون الاطلاع على الحكم وأسبابه في الميعاد القانوني وقياسها بمجرد زوال ذلك المانع ، وهو ما ينطبق على المذر المانع لمباشرة اجراءات الطعن . كل ذلك ما لم يثبت أن الطاعن لم يعلم بصدر الحكم المراد الطعن عليه لوجود حائل منعه من ذلك ففي هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن الا من يوم علمه رسمياً بصدر ذلك الحكم . ولما كان الطاعن بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به المذر المانع فعال دون الطعن عليه في الميعاد القانوني ، وبمجرد زواله بادر بالتقرير بالطعن فيه وقدم الأسباب خلال المهلة سالفة البيان ، فان الطعن يكون مقبولا شكلاً .

( الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ ص ١٣ ص ٨٨٣ )

٢٨ - علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هي اقتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فاذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسمياً بصدر الحكم - وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام المذر قد حال دون العلم بصدر الحكم المراد الطعن عليه ، هذا ما لم يثبت قيام المذر بعد العلم بصدر الحكم مانعاً من مباشرة اجراءات الطعن ففي هذه الحالة وحدها جرى قضاء محكمة النقض على أن الميعاد لا يستد بعد زوال المانع الا بعشرة أيام .

( الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ص ١٥ ص ٣٢٦ )

( انظر الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ ص ١٣ ص ٨٨٣ )

٢٩ - لما كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بتبرئته فانه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن

وهو اليوم ذاته الذي استشكل فيه في تنفيذه ، فإن ميعاد الطعن بالنقض وايداع الأسباب التي بني عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح الا من ذلك اليوم .

(الطن رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٤١)

#### الفرع الرابع : ايداع الكفالة .

٣٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل هو أن تعدد الكفالة الواجب ايداعها عند الطعن بالنقض عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بتعدد الطاعنين ، أما اذا جمعتهم مصلحة واحدة فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦١ ص ١٢ ص ٨٨٠ )

#### الفرع الخامس : نطق الطعن .

٣٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الأول .

(الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٢ )

#### الفصل الثالث : المصلحة في الطعن .

##### الفرع الأول : قواعد عامة .

٣٤ - الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح العامة ، وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، الا أن شرط ذلك أن يكون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ الصامدة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انضمت فلا دعوى ولما كان خطأ الحكم المطعون فيه بعدم ايقاع غرامة التزوير للدنية على المتهم بفرض توافر شرطي توقيعها ليس متصلاً بالدعوى الجنائية أو بالنيابة العامة كسلطة اتهام أو بطلب من

بما مرض فيه . ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره .

(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٦٨ )

٣٥ - ان التزام النيابة العامة باعلان ذي الشأن بايداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة الأيام التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - مشروط بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادراً بالبراءة - وليس بالادانة - ولا وجه لقياس أحكام الادانة على أحكام البراءة في هذا المجال لعدم انطباق الحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطالان الحكم القاضي ببراءة المتهم اذا مضى عليه ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه وهي عدم الاضرار به لسبب لا دخل له فيه . ولما كان عدم ايداع الحكم الصادر بالادانة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب . فانه كان من المتعين على الطاعن ، وقد استحصل من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم في الميعاد المذكور أن يادر بتقديم أسباب الطعن تأسيساً عليها في الأجل المحدد أما وأنه لم يقدم أسباب طعنه الا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون ولم يقم به عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٢٨)

٣٦ - من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً الى أسباب لارادته دخل فيها . فاذا كانت هذه الأسباب قهراً ولا شأن لارادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم . ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة للتي أصدرت الحكم على العذر القهرى لئلا يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن في مقدوره ايدأؤه لها مما يجوز منه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم . ولما كان علم المتهم بالطعن رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل يوم طعنه عليه

٣٩ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الإقتفال المنافية للأدب العامة التي أتاحتها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه في الترام وفي الطريق وفي إحدى المتنزهات ، وهي أماكن عامة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة ما يقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن الملاينة . على أنه لا مصلحة للطاعن من التسكك بعدم توافر ركن الملاينة في تهمة القتل القاضح المسندة إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة هناك العرض التي أثبتتها في حقه ، ومن ثم فإن النفي على الحكم من هذه الناحية يكون في غير محله .

(الطن رقم ٢٦٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ ص ٥٨)

٤٠ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٣ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم ، أما إذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضي المدة فإنه لا يكون ثمت محل لاصحال حكم تلك المادة . الا أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن الا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى - التي لم تسقط بمضي المدة باعتبارها الجريمة الأشد - فإنه لا جدوى للطاعن في النفي على الحكم بأنه لم يحقق الدفع بانقضاء الدعوى بمضي المدة بالنسبة للجريمتين الأخريتين المرتبطتين لانعدام مصلحة الطاعن في التسكك بذلك .

(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ص ١٤ ص ١٤٨)

٤١ - متى كانت العقوبة التي أعجلها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١/١١٢ من قانون العقوبات - مع افعال المادة ١٧ التي عاملها بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبت الحكم في حق الطاعن ، والذي يتعين ادراكه به عملا بحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة الى تقض الحكم المطعون فيه ، فإنه لا جدوى للطاعن مما ينهض على الحكم من قصور في التدليل على اتصافه مع المتهم الأول على ارتكاب جناية

ملياتها ولا مصلحة لها أو للمتهم في الطعن عليه على أساس انطوائه على الخطأ .

(الطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ ص ١٦ ص ١٩٢ )

### الفرع الثاني : العقوبة المبررة .

٣٥ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة السرقة التي دانه بها ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ ص ١٢ ص ٧٨٨)

٣٦ - اذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتي السرقة باكره وتعرض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمدا وتمطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٣ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد ، فلا جدوى له من النفي على الحكم في صدد توافر الجريمة الأخرى .

(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٨٠٧)

٣٧ - لا جدوى للطاعن مما يثيره من عدم توافر أركان جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أعمل في حقه المادة ٢/٣٣ من القانون المذكور وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد المقررة لجريمة عرض الرشوة .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ ص ١٢ ص ٨١٥)

٣٨ - لا جدوى للطاعن من المنازعة في توافر ظرف الترسد في حقه ، ذلك بأن تدليل الحكم المطعون فيه على سبق الاصرار - تدليلا سائفا - وهو ما لم يعرض له الطاعن في أوجه طعنه - ما يجعل قضائه بالعقوبة التي أنزلها وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالتطبيق للمادة ٢/٢٣٦ عقوبات . هذا فضلا عن أن هذه العقوبة مقررة لجريمة الضرب المفضي الى الموت المجردة من توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد وفقا للفقرة الأولى من المادة سائفة الذكر.

(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ ص ٢٧)



## الفرع الثالث : مسائل متنوعة

٤٥ - لا مصلحة للطاعن في الجدل فيما اذا كان تخليه عن قطعة المخدر التي ألغاه على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه ، أو أن التقاءها كان وليد اجراء غير مشروع لا يبيح ذلك - طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية اجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الاذن بذلك الذي ثبت صدوره من النيابة قضا .

(الطنن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٩ من ١٢ من ١٧٧٤)

٤٦ - غاير الشارع بين ظرف سبق الاصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المخالطة المنصوص عليها في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات . فاذا كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل وظرف التردد استخلاصا سليما يتفق مع ما هما معرفان به في القانون ، فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الاصرار .

(الطنن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ من ١٢ من ١٩٨٥)

٤٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة في حقه على أساس الشك في أدلة الاتهام ، فلا يكون ثمة جلوى للطاعنة ( المدعية بالحقوق المدنية ) من النemy على المحكمة أنها لم ترد الواقعة الى وصف قانوني بعينه ، ذلك أنه يكفي في المحكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم ليقتضى براءته ورفض الدعوى المدنية قبله .

(الطنن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ من ١٢ من ١٣٧٥)

٤٨ - النemy على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون اذا لم يلتزم بما اوجبه غرفة الاتهام - حين أحالت الدعوى الى محكمة الجناح - من قيام عذر تجاوز حق الدفاع الشرعي لديه ، مردود بأنه فضلا عن أن قرار الغرفة في هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع ، فانه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الخصوص طالما أن العقوبة التي أنزلها الحكم عليه - وهي الحبس - تبخل في نطاق ما نصت عليه

الاختلاس ، اذا ان ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققتها واثباته نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يبعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته .

(الطنن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ من ١٤ من ٢٢٩٩)

٤٩ - انه وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر في مسئوليته . ومن ثم فانه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير مادامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقرر في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .

(الطنن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ من ١٢٤٤)

٥٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بالحبس شهرا ، وكانت هذه العقوبة مقرر في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فانه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الأولى .

(الطنن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ من ١٢٤٤)

٥١ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن - المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة اليه - على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة احرز سلاح مشغون وذخيرته بغير ترخيص وأن العقوبة المقررة بها مقرر قانونا لهذه الجريمة ، مادام أن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجده في أثناء الحادث حاملا سلاحه أو اطلاقه النار منه على المجنى عليه بقصد قتله . واذا ما كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع ، فانه يتعين إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . ومن ثم فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطنن رقم ١٨١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ من ١٦ من ٢٠٠٦)

٥٣ - تقضى الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين بأن يكون انتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . ولما كان الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحاً لمضوية المجلس فحسب ثم لم يفز بها ، وكان المظنون ضده ليس أحد المرشحين لهذه المضوية لأنها لم تنته إليه وإنما كان ترشيحه مقصوراً على مركز النقيب وفاز به ، وكانت المصلحة مناط قبول الدعوى فإذا ما صح نظر الطعن بضد بطلان انتخاب المظنون ضده ، ولزم بالبناء على ذلك إجراء انتخاب جديد لمركز النقيب فلا يسوغ للطاعن وهو ليس من أعضاء المجلس أن يرشح نفسه لذلك المركز . ومن ثم تكون مصلحته في هذا الطعن غير قائمة ويتمين القضاء بعدم قبوله .

( الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢ س ١٦ س ٢٤٩ )

٥٤ - إذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة بالتشكك وقضت في موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف وطبقاً لأي كيف يتسبغ عليها - فلا يكون ثمة جدوى للطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) فيما يثيره بشأن وصف الواقعة .

( الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ س ٧٢٤ )

٥٥ - متى كان الحكم المظنون فيه قد قضى ببراءة المظنون ضدهم على أساس الشك في صحة اسناد الواقعة اليهم وعدم اطمئنانهم الى أقوال القريقتين بشأن تحديد الممتدئ على كل منهما لانتشار الظلام ليلة الحادث مما يحول دون استطاعة تمييز الممتدئ - فانه لا جدوى للطاعن من التمسك بالحكم أنه لم يرد الحادث الى وصف قانوني يعينه ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون ضدهم .

( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ س ٨٣٣ )

٥٦ - اذ نص الشارع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية - فقد جمل التهديد بالقتل والتعذيب قسيمين بمنزلة واحدة من

المادة ٢٥١ عقوبات في صدد العقوبة المقررة لجناية الماهة المستديرة عند اقترانها بمعدن تجاوز حق الدفاع الشرعي .

( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/١١/٥ س ١٣ س ٧٠٠ )

٤٩ - لا جدوى للطاعن من التمسك بإدخال شخص آخر في الدعوى ، طالما أن ادخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة .

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٤ س ٢٨٥ )

٥٥ - لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة اجراءات اللجنة التي قامت بالتحريات السابقة على تحرير محضر الضبط ، بعد أن استند الحكم المظنون فيه الى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي - المطروح في الدعوى - كدليل مستقل عن تحريات اللجنة المذكورة واطمان الى سلامته . ولا يعدو هذا النسي أن يكون جديلاً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل بالبت فيه بما لا معقب عليها فيه .

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٤ س ٢٨٥ )

٥١ - من المقرر أن تقدير جدلية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش موكول لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع فمتى أقرت تلك السلطة على ما أوثقت في هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها في عقيدتها . ولما كان موضوع الاذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المعنية بذاتها - وهي سيارة الطاعن - فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الاذن بدعوى تعميم مدهاء وامتداده الى كافة السيارات الإجرة التي يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه لاتقاء مصلحة الطاعن في هذا الدفع .

( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ س ١٤ س ٧٠٠ )

٥٢ - المصلحة شرط لازم في كل طعن - فإذا اتقت لا يكون الطعن مقبولاً . ولا مصلحة للمتهم فيما تثيره من اغفال الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده ، إذ أن مثل هذا الطعن يكون من المدعي بالحقوق المدنية وحده .

( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ س ٤٦٧ )

٥٩ - لما كانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، فإن ما أثاره الطاعن من دعوى التصور وفساد الاستدلال لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وإنما هو من صميم الخطأ في الاجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفه الذكر .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٤٦٦)

٦٠ - من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمراً داخلاً في سلطة قاضي الموضوع ، له أن يقرر فيه ما يراه استناداً الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه ، إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى - كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه - تستوجب اعمال حكم تلك المادة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح استناداً الى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق به معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات اذ أن عبارة الحكم تفيد أن جرمي التبديد وتسليم السلاح في صورة الدعوى قد انتظما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فشكلت منها وحدة قانونية لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبهما وهو ما كان يقتضي اعمال أحكام تلك المادة واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة التبديد . ولما كان الحكم قد قضى بمقوية مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يضيع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد الواقعتين اللتين دانت الطاعن بهما فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه والاكتفاء بالمقوبة التي قضى بها الحكم عن

جهة توافر الموجب لتخليط العقوبة . ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر (الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ من ١٦ ص ٨٦٦)

#### الفصل الرابع : حالات الطعن .

##### الفرع الاول : مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه

٥٧ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلاً للمعارضة بالنسبة للمتهم ، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون مطلقة على مصير تلك المعارضة أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف - فإذا كان الثابت أن المتهم قد أعلن بالحكم النهائي الصادر من محكمة أول درجة فصارض فيه ، وكان ذلك الاعلان والتقرير بالمعارضة حاصلًا - بعد الحكم الاستئنافية - فإن المحكمة الاستئنافية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم النهائي الابتدائي مادام المتهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد - أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستئنافية ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاماً عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت ممانته في شأن الحكم النهائي الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢ من ١٢ ص ٣٥٠)

٥٨ - لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة - والقضاء فيها استئنافاً بالتعويض الا بإجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتصويص بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى - فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فانه يكون مخطئاً في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٧ من ١٢ ص ٨١٣)

له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٧ ص ١٢٣)  
(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ ص ١٦٦)

٦٤ - يبين من استعراض نصوص المواد ١ و ٦ و ٦

مكررا و ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التي يجوز خلط أنواع الدخان للمسل بها - أن الشارع ، فيما عدا تلك النسب التي فوض وزير المالية تحديدها ، لم يحدد نسبة لخلط الدخان وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد احرارز الدخان المخلوط جريمة معاقبا عليها فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية القرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل - اذا كان صانعا - بحيث لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الفش أو الخلط ، تأسيسا على أن من واجباته الاشراف القطعى على ما يصنعه والتزام أحكام القانون في هذا الصدد ، فقصوده عن هذا الواجب قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الفش أو الخلط وأن ارادته اتجهت الى هذا الفعل الموثم قانونا ما لم يتم به حالة من حالات الاعفاء من المسؤولية الجنائية . أما من لم يكن صانعا فقد أغفاه القانون من العقاب اذا أثبت حسن نية .

فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المظنون ضده ( المتهم المدعى عليه مدنيا ) صانع وأن الدخان المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط ، فان ما انتهى اليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك (الطاعنة) تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المظنون ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون مخطئا في تطبيق القانون متينا نقضه والاحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ص ١٢٣)

٦٥ - يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء

على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين، الأول أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول

جريمة التهديد باعتبارها الجريمة الأشد ومعاقبة الطاعن بها وحدها عن الجريمتين عملا بأحكام المادة ٣٢ عقوبات ( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٩ ص ١٢٠ )

( والطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ ص ١٦٦ )

٦٦ - اذا كان الثابت أن المحكمة أدخلت في عناصر التعويض الذى قضت به على المتهمين ما أصاب المجنى عليه من ضرر مادي نتيجة الاعتداء عليه بالضرب ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت عن جنابة هتك العرض المسندة الى المتهمين وقد ادعى المجنى عليه مدنيا مطالبا بتعويض الضرر الذى أصابه من هذه الجريمة ، فان المحكمة اذ قضت بالتعويض عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى اليها تكون قد خالفت القانون ، بتسديدها لفعل ليس مطروحا عليها ولا ولاية لها بالفصل فيه ، مما ييب الحكم فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية ويستوجب نقضه فى هذا الخصوص - ولما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالطاعن الثانى الذى قرر بالطعن بمد الميعاد ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليه أيضا فيما قضى به فى الدعوى المدنية ، وذلك عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ ص ١٢٠ )

٦٧ - قصرت المادتان ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات

الجنائية الحق المخول للنائب العام بالطعن فى أوامر غرفة الاتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وحسنت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن أن يكون لخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها ، ومن ثم فان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها بقوله ان المتهم حدث - هذا الأمر بطبيعته ، وان كان قد جاء مخطئا ، لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ ص ١٢٣)

٦٨ - القصور فى التسيب الذى يتسبب له وجه الطعن

قانون الاجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ذلك ، فانه يكون للطاعن بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية صفة في النemy على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة تجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣ ص ١٢ ص ١٦٤)

٦٨ - اذا كانت النيابة قد اقصت المطعون ضدها بأنها اوتكبا جريمة سرقة باكرام ، وطلبت من غرفة الاتهام احالتها الى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٣١٤ و ٢ عقوبات ، فقررت الفرقة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل التهمين عن واقعة السرقة باكرام لعدم كفاية الأدلة وبإحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول ( المطعون ضده الأول ) الى محكمة الجناح المختصة لمحاكمة عن واقعة التمدي على المجنى عليها طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . وقد استندت الفرقة في التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الى أن الدليل الوحيد على واقعة السرقة هو أقوال المجنى عليها ، وهي بذاتها قاصرة عن حشد الكفاية لترجيح ادانة المتهمين بهذه التهمة للأسباب التي أوردتها في قرارها . لما كان ذلك ، وكان فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها وإن كان يكون ركن الاكراه في جنابة السرقة باكرام كما يكون في الوقت ذاته جنحة الضرب ، الا أن كلا من الجريمتين مستقل بذاته عن الجريمة الأخرى . فمتى كانت الفرقة قد محصت الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة فيها ، ثم انتهت في حدود سلطاتها التقديرية الى عدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل التهمين عن واقعة السرقة باكرام لعدم كفاية الأدلة ، فإن ما انتهت اليه الفرقة من ذلك لا يترتب عليه عدم مساءلة المتهم الأول عن واقعة اعتدائه بالضرب على المجنى عليها التي رأت أن الدلائل كافية وترجعت لديها ادانته عنها . لما كان ما تقدم ، فإن قرار غرفة الاتهام يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣ ص ١٣ ص ١٨٠)

على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون وهي تتعلق بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمسترى والمستاجر والمنتمتع بالحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك الى المتهم بل بني حكمه بالازالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد أخطأ اذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين منه نقضه جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة والناؤها .

(الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ ص ١٢ ص ٣٠٨)

٦٩ - غرفة الاتهام ، باعتبارها هيئة تحقيق ، لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بجلطة المحاكمة . وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون اجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الاتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد اعضائها والانحلال على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الايضاحات التي تروى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فإن النemy على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون اذ لم تستجوب غرفة الاتهام التهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النemy مقبولا عملا بالمادة ١٩٥ اجراءات .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ ص ١٢ ص ١٦٠)

٦٧ - انه وإن كان الطعن موجها من المسئول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقتصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقها المدنية فقط ، الا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه في ثبته المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، وترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بنص المادة ٦٣/٣ من

٧١ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقرا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السلم للقانون مما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء ووقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ ص ١٢ ص ٨٨٥)

٧٢ - متى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل فى الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها - بالحكم الصادر فى موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه - وكانت المادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع - ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم ، تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى » . لما كان ذلك ، فإن المحكمة الاستئنافية - اذا قضت باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى معارضة المتهم بالرغم من سابقة فصلها فى موضوعها - تكون قد خالفت القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم فى موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ص ١١ ص ٦٤)

٧٣ - لما كان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وكان من واجب المحكمة أن تمنح الواقعة المطروحة أمامها ببسبب كيوفا وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالناء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهى العقوبة المقررة لجريمة اقامة البناء على خلاف القانون التى تضمنها وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة ان التهمة ( المظنون ضلها ) لم تنشأه التقسيم الذى أقيم عليه البناء ، يكون مخطئا فى تطبيق القانون متعينا نقضه . ولما كانت المحكمة

٦٩ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه يعنى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٨ الذين يتقدمون الى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . فاذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم ( المظنون ضده ) من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد فى ١٩٥٩/١٢/٨ فهو عندما حلت فترة الاعفاء التى بدأت فى ١٩٦٠/٣/٨ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصح تخلفه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ غير مؤثم عملا بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - الذى قضى بالادانة - وبراءة المظنون ضده مما أسند اليه .

(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ ص ١٢ ص ٨٣٦)

٧٠ - الأصل فى دعوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما إباح القانون استثناء رفضها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . فاذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهم لما تكشف له بداهة من أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هى منازعة مدنية بحث تدور حول اخلال بتنفيذ عقد بيع ، وقدألبست ثوب جريمة التبيد على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل فى الدعوى المدنية . أما وقد تعرض لها الحكم وفصل فى موضوعها بالرفض فانه يكون قد قضى فى أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ فى القانون يتسع له وجه الطعن فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

(الطن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ ص ١٢ ص ٨٤٢)

(والطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١ لم ينشر)

لم تعرض لما اذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون من عدمه فانه يتعين مع نقض الحكم الاحالة .

(الطن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ من ١٤ ص ١٢٤)

٧٤ - متى كان الحكم الوارد بورقة التيسر - الصادر من المحكمة العسكرية ، والذي تستند اليه الطاعة (النيابة) في اعتبار الواقعة جناية - لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ، ولم تقدم النيابة العامة الى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النيابة العسكرية المثبت لحصول التصديق على الحكم لم يرد الا بعد أن صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى ، فان التمس على الحكم بالغلط في تطبيق القانون - لقضائه في الواقعة على أساس أنها جناية - يكون في غير محله متعين الرفض موضوعا .

(الطن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ من ١٤ ص ١٢٧)

٧٥ - تنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجبرية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المقترحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الاخلال بهذا الواجب يعتبر جنة منطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم الوقتية التي يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر فهي تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضي ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ اقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم الى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما اثبت الحكم وما تبين من الاطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضي المدة لمضي

أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجبرية خلالها وبين أول اجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجه الصحيح والحكم باقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبرائة المتهم مساند اليه .

(الطن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٦ من ١٤ ص ١٢٥)

٧٦ - الدعوى المدنية التي تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ اجراءات والتي تنص على أنه « ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا وعلى من يمثله ان كان قاصدا الأهلية . فان لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله » . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم « الطاعن » وبوشرت اجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فان الحكم يكون قد خالف القانون حين استند الى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يتعين معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .

(الطن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ ص ١٢٩)

٧٧ - أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٥ - للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يعبره معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضاءها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة بنذب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة لحرز المخدرات النسوية الى المطعون ضده - وكانت المادة ٢٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل

صورة معينة من جوار المباحة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالي يشتى سبله سواء أكان كلياً أو جزئياً . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة سمحت لمتهمه أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وإنما يعتبر تسهلاً للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتحريم شتى صور المساعدة . ومن ثم فإن الحكم إذ عمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، إلا أنه وقد عاقب الطاعنة بمقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٣ من ١٤ ص ٢٤٨)

٨٠ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها إلى المجال الخاص لاخصاصها الاقليمي كما هو محدد دولياً ، بل انه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . فتخطى الحدود الجبركية من الاقليم السوري إلى الاقليم المصري في ظل الوحدة التي جمعت بينهما ، بفكر استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه في كل اقليم ، يعد جلباً محظوراً ، ذلك أنه على الرغم من قيام الوحدة بين الاقليمين فقد احتفظ كل اقليم بحدوده الجبركية . ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى الساتفة التي أوردتها أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري إلى الاقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات ، وأُنزل على الطاعن العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجريمة وهي واحدة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ من ١٤ ص ٢٧٠)

من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي يبيض الأفعال التي من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المتدرب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥ من ١٤ ص ٢٦٦)

٧٨ - تنقض الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي - بأنه «في جميع الأحوال يلزم المخالف بأداء باقي الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثاله تضاعف في حالة الود» - ولما كانت هذه الزيادة لا تخرج من طبيعتها عن الزيادة أو التمييز المشار اليه في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوي على عنصر التمييز ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتى تنقض به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزنة أو تدخل منها في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، وأنه لا يجوز للإدارة الضريبية الادعاء مدنياً بطلب توقيعها ، لأن طلب الحكم بها حتى للنيابة العامة وحدها وهي التي تقوم بتحصيها وفقاً للقواعد الخاصة بتحصي المبالغ المستحقة لخزنة الدولة ، فإن أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم ، وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للفرامة الضريبية - فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - مؤسسا عليه قضاءه - من تكليف تلك الزيادة في الضريبة بأنها تمويض مدني يعق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية - يكون غير صحيح في القانون .

(الطن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ من ١٤ ص ٢٦٩)

٧٩ - دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الأولى على اطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر والأشئ على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الأشئ التي تمارس الدعارة والتي تمهد لها



لها في حق المتهم . ولما كانت المحكمة الاستثنائية قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضى به بعدم استئناف النيابة له . بحيث يتمتع عليها وهي في سبيل القصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، فانها بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقض الحكم .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢ ص ١٤ ص ١٧٦)

٨٤ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالرباط أو حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالرباط المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالرباط وحولها بالقرب من القطار ، فإن طلب عدم الاقتراب من الرباط المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضي أن يكون قبل إبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يغشى حدوث خطر بسبب ذلك ، والمستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط - ولو كان أمراً منها عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط بين العربات ، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذي يوجه إلى عمال الشحن قبل إبان عملية المناورة ، كما أنه لم يبين حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ . وكان الحكم قد أقام قضاؤه - في رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيساً على التفسير الضايع لللائحة السكة الحديد ، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة،

٨١ - لا تجيز المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني - الذي أقيم البناء في ظله - إقامة أي بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف القرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، وتوجب المادة ٣٠ من ذات القانون عقاب من يخالف أحكامه فضلاً عن الغرامة بتصحیح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتصحیح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حده الطريق بمقدار نصف القرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ص ١٤ ص ٣٧٨)

٨٢ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - وإن كان قد ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، إلا أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتمدة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية ، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلاً عن الغرامة - بتصحیح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة ، وهو ما كانت تقضي به المادة ٣٠ من القانون الملغى .

(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ص ١٤ ص ٣٧٨)

٨٣ - تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التمويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . ومن المقرر أن حقه في ذلك قائم ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيد به إلا النصاب ، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التسلسل بحجية الحكم الجنائي . وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستثنائية ، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون

خلال الأجل الذي حدده القانون ، أن المخاطب بهذا التكليف — من أصحاب المطالغ هم الذين لهم شأن في ادارتها مما بخول لهم التدخل فيها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوخته — نقلا عن شاهدي الإثبات في الدعوى — انقطاع صلة الطاعن الأول — وباقي الملاك — بالمطج وقي أى إشراف فعلي أو قانوني عليه بعد أن قاموا بتأجيله للطاعن الثاني الذي انحصرت فيه الإدارة وبذلك يخرج الطاعن الأول ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانوني المفروض بمقتضى المادة الثانية سائلة البيان ، ويتنقل هذا العبء الى المستأجر الذي حل محله بمقتضى عقد الإيجار في مباشرة الإدارة والاستغلال . ولا يقدح في هذا ما استطرده اليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على إلزام المستأجر وحده بإداء الرسم ، ذلك بأن دخل العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانوني الى صاحب المطالغ بل أن إلزام المالك في هذه الحالة لا يكون إلا بنص صريح — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس هذا التهم الظاهري للقانون يكون مخطئا ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ من ١٤ من ٥٣)

٨٨ - مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — بتأميم بعض الشركات والمنشآت — ومذكرته الإيضاحية أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى الحاقه بها ، وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم ، كما أن أبولة أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى الدولة — مع تحديد مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود مآل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم — لا يبس الشكل القانوني الذي كان لها . ولما كانت الشركة — مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التوقيض — من بين الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بؤسسة النقل والمواصلات ثم بالؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي ، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الإشراف على الشركات الملحقة بها

فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٣٦٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٤/٦/١٩٦٣ من ١٤ من ٥٨)

٨٥ - من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تممده وتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله . ولما كان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها ، تكفي لعمل مسؤوليته جنائيا ومدنيا ، فإن ما ينهاده الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير سديد .

(الطن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٦/٦/١٩٦٣ من ١٤ من ٥٥)

٨٦ - مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتوقيض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الاتهائي للقاضي الجزئي إذا كان قاصرا على الدعوى المدنية وحدها ، أما إذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في البعوتين الجنائية والمدنية — أيا كان مبلغ التوقيض المطالب به ، فلا يجوز — لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية — قبول الاستئناف بالنسبة الى احدهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة . ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية لرفعه عن حكم جائز استئنافه — وبعدم جواز استئنافه لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التوقيض المطالب به لا يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي يكون ميبيا بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بقبول استئناف المتهم في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ٢٨٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٣ من ١٤ من ٥٢)

٨٧ - المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الإقطنان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المطالغ ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن

وتأييده بالنسبة للباقي - يكون قد انطوى على خطأ فى القانون ، ومن ثم يمتنع العاؤه والقضاء بعدم قبول المعارضة .

(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ من ١٤ ص ٥٧١)

٩١ - متى كانت المحكمة قد تبينت أن عقد البيع يتضمن شرطاً بإخلاء الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها ، وإن ثمة اتفاقاً بين طرفي العقد على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد ، ورات فى حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المظنون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذاً لهذا العقد وأنه كان يقدر قدرته على الوفاء بالتزام مما تنتهي به أركان جريمة النصب ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ من ١٤ ص ٦١٢)

٩٢ - يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها المطروحة ، والتي دارت عليها المرافعة . ولما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على المظنون ضده الأول بوصف أنه توصل بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على بعض المبالغ من المجنى عليه بادعائه الوكالة كذباً عن بعض ملاك المقار المبيع ، فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي أن يفصل فى التهمة المسندة للمتهم على أساس اتحاله صفة الوكالة عن جميع ملاك المقار المبيع ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع عن طرفي الخصومة أمام تلك المحكمة اتهاماً ودفاعاً ، وكان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، ولما أن المتهم لم يسأل فى النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت مرفوضة على بساط البحث . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ ذهب الى أن اتحاله صفة الوكالة كذباً عن بعض ملاك المقار المبيع الذين لم ترد أسماؤهم فى وصف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة كما كان يسوغ لمحكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث فى توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ من ١٤ ص ٦١٢)

التي تتكون منها أموالها ذلك الاشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التي ألحقت بها بمقتضى القانون سالف الذكر ، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يمتنع معه نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

(الطن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ من ١٤ ص ٥٦٩)

٨٩ - لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - للتهمة الأولى المسندة للمظنون ضده - هى الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والفرصة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - للتهمة الثانية - هى الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فإنه يمتنع الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد علماً بالمادة ٣/٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم الابتدائي قضى بتغريم المظنون ضده مائتى قرش عن التمتين ، وكانت النيابة قد استأقت هذا الحكم للخطأ فى تطبيق القانون ، فإن الحكم المظنون فيه إذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون ، مما يمتنع معه نقضه والقضاء بمعاقة المظنون ضده بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن هاتين التمتين .

(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ من ١٤ ص ٥٧١)

٩٠ - من المقرر أن المعارضة لا تقبل الا فى الأحكام النهائية وفقاً لما تقضى به المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ولما كان الثابت أن الحكم الذى عارض فيه المظنون ضده أمام محكمة أول درجة قد صدر حضورياً فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى المعارضة - بقبولها شكلاً وبالنسبة للمعارض فيه بالنسبة لبعض التهم لسابقة الفصل فيها

٩٣ - جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال، والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجبة إلى خدع المجنى عليه وغشه. ولما كانت المحكمة قد استخلصت أن غشا لم يقع على المجنى عليه، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون لا يكون له محل.

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦١٢)

٩٤ - لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى لو كان مخصصاً لغرض آخر. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص فيما أورده في منطق سائق إلى أن الطاعن فتح مسكنه لألعاب القمار وأعدده ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط، فإن ما ذكره الحكم يكفي في صحيح القانون لتطبيق المادة ساقفة الذكر.

(الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦٢١)

٩٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس أصلاً لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من وجود استئناف مرفوع من النيابة، إلا أنه لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ إذ أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه، ولا يضار الطاعن بطلنه.

(الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦٢١)

٩٦ - مؤدى نصوص المواد من ١ إلى ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - أنه لا وجه للترابط بين السادتين الأولى والخامسة لاختلاف نطاق كل منهما عن الأخرى وتباين المصدر التشريعي لكل، إذ أن المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد في كليات الهندسة في الجامعات المصرية، بينما المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلاً بالوزارات والهيئات والمؤسسات

العامة من الدرجة الثالثة فما دونها - والأمر في تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ - بأشياء نقابة للمهن الهندسية - الذي يسبغ هذا اللقب ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بل أنه يشمل الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة (قسم العمارة) أو على شهادة هندسة معادلة لأيهما معترف بها من وزارة « المعارف العمومية » والذي اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين - وصرح باعتبارهم مهندسين وذلك بشروط معينة نص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثالثة منه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن - وهو من خريجي مدرسة الفنون والصناعات - حاصل على لقب مهندس، وكان الطاعن لا ينازع في هذه الصفة، فإنه إذ دانه طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أنزل عليه صحيح القانون.

(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦٢١)

٩٧ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطلنه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع انشغل بمقوبة الحبس البسيط المقضى بها من محكمة أول درجة رغم ما أثبت من أن الطاعن هو المستأنف وحده، وكان من المقرر أن الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون مما يضمن منه نقضه جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ.

(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٧٥٩)

٩٨ - مناط تطبيق المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انضمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة.

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦١٣)

(والطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/١٢/١٧ س ١٤ ص ٦٤٠)

٩٩ - القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته

الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التبديد لعدم استلامه المبلغ المبدد عيناً على غير أساس .

(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤  
س ٨٠٤ ) .

١٠١ - المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقابل النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور . وكان النص القديم يقتصر على عقاب من يأخذ نقوداً للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة ومستنداتها وأمتعتها ، ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ سائفة الذكر واختار لفظ « المال » ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . ومن ثم فإن الحكم اذ اعتبر ما أسند الى المظنون ضدهما الأول والثاني - من الاستيلاء على متعلقات مملوكة للدولة ( في ظل النص الجديد ) - جنحة سرقة منطقة على المادة ٣١٧/٥ عقوبات يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه خطأ يبيح ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيح هذا الخطأ بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤  
س ٨١١ ) .

١٠٢ - المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالطرق العامة والمضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - وإن حملت الأملاك الواقعة على جانبي الطرق العامة في الحدود التي قدرتها بيض القيود ، إلا أنها لم تنص على اعتبارها جزءاً منها ولم تلحقها بها بحيث يمكن أن تأخذ - في مقام التجريم - حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها ، وتماق المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال التي حددتها ومنها إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكبارى مما مؤداه أن الأعمال المؤتمنة المعاقب عليها طبقاً لهذه المادة قد أوردتها النص على سبيل الحصر وجعل نطاقها فاصراً على الطرق العامة ذاتها . وإذا كان لا يقاس في العقوبات فإن حكم المادة الخامسة مكرراً يظل في متناهي من العقاب الوارد في المادة ١٣ سائفة الذكر . وبالتالي فإن الفعل المادى الذي اتهم المظنون ضده - وهو إقامة مباني على جانب الطرق العام بغير ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك المسافة القانونية - يكون

بما يترتب عليه أن جميع الالتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تقع على عاتقه وحده ولا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها ما لم يرد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المسقط للالتزام يجعل الملتزم الجديد أو الدولة بهذه الالتزامات السابقة . ولما كان يبين من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي ترتبت بذمة الشركة المذكورة ، إلا في حدود ما ورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جسيغ الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من جهة الإدارة والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية ، فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام عن حادث وقع قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة .

(الطن رقم ٨١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤  
س ٧٨٥ ) .

(والطن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ص ١٥  
س ٧٢٢ ) .

(والطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ص ١٥  
س ٤١٥ ) .

١٠٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد استلام الطاعن صديري المجنى عليه وما كان يحويه من نقود للمحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه ، وإقرار الطاعن لهذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء تومه ، وهو ما اطرحه الحكم للأسباب السابقة التي أوردتها - مما مفاده قيام عقد الوديعة اذ أن مبلغ النقود كان مقصوداً بذاته بالإيداع - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجه الصحيح . ويكون ما يشبه

١٠٤ - اذ نص القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى المادة ٣٠ منه على أن مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش فضلا عن الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وسمداد الرسوم المستحقة عن الترخيص - فانه قد فرض عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الغرامة - عند اقامة ابناء دون ترخيص ، أما عقوبة الازالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رصدها لواقعة اقامة البناء على خلاف أحكام القانون . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش والازالة اقامته بناء بدون ترخيص من التنظيم ، قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الازالة والزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .

( الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٥ س ١٤ ص ٨٢٥ )

١٠٥ - المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عن الحكم فى جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة انما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التى لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، ولما كان الالتزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة - اعمالا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هذه المباني - لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم ، اذ المقصود منها هو التعويض والرد وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقررة بها يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذها .

( الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ س ١٤ ص ٨٦٥ )

١٠٦ - فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - باصدار قانون العمل - فى نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم فى مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات : الأولى - وهى تناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من

غير مؤتم . ولا محل للقول بخضوعه فى المقاب لحكم المادة ١٤ من القانون المذكور لأن هذه المادة انما تصاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون فى شأن الطرق العامة ذاتها ولا تسرى على من يخالف أحكام القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - ذلك لأن كل ما أورده هذا القرار خاص بتنظيم الأحكام المقررة للأراضى الواقعة على جانبي الطرق ، وقد اكتمل المشرع عند مخالفة نص المادة الخامسة مكررا بأن جعل لموظفى مصلحة الطرق والكبارى حق وقف العمل وازالة المخالفة اذ ادى الى تهمة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به فى هذا الشأن . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده وقضى بتفريمه مائة قرش والزامه بمصاريف رد الشيء لأصله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يمحى منه نقضه والحكم ببراءة المتهم .

( الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ س ١٤ ص ٨١٨ )

١٠٣ - لا يشترط لتوافر مسبق الإصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفى أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفا الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . ومن ثم فان ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على القتل بين يصادفهم من أفراد العائلة التى بينها وبين عائلتهم ثار ويناصبونها العداء ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون الى القتل به وبصره - المجنى عليه الثانى - الذى كان الى جواره ، وهو ما يرتب بينهم تضامنا فى المسؤولية - يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، اذ يكفى ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم فى الاعتداء على المجنى عليهما ، فاذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة انى لحقت بالمجنى عليهما تنفيذا لهذا الاتفاق والتصميم الذى اتفوه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الإصابات التى أدت الى وفاتها بناء على ما اقتضت به للأسباب السائفة التى أوردها من أن تقديرهم قد أنتج النتيجة التى قصدوا إحداثها وهى الوفاة . فان النسي على الحكم بالخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ، يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ س ١٤ ص ٨٣٣ )

وعلاجه وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الأجازات والمكافآت لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالأذات . هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في

الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم . والثانية - فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره - ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٩٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته وهو ما لم تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال . ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد العمال في تهمة عدم وضع لائحة الجزاءات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤٠ - ٨٩٠ )

١٠٧ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويرتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوبا ووقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقررة بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك والذي ألغى القانون ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤٠ - ٨٩٠ )

١٠٨ - أجازت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالإلزام بالوجه لأقامة الدعوى أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية - في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يجيز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . ومن ثم فإن غرفة الاتهام إذ عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة التهمة إلى محكمة الجنائيات تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين منه نقض القرار المطعون فيه والعاؤه .

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤٠ - ٨٩٠ )

١٠٩ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدنوا بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر - فإذا كانت النيابة العامة قد أمرت في بادئ الأمر بتقييد الواقعة جنحة ضد قبطان الباخرة ثم أمر المحامي العام بعدم استيفاء التحقيق بقيدتها جنحة ضد آخر وحده ، فإن هذا التصرف ينطوي حتما وبطريق اللزوم العقلي على الأمر بأن لاوجه لأقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة وقد استأنفه الطاعن الأول على هذا الاعتبار ومن ثم يكون استئنافه جائزا بالنسبة إلى قبطان الباخرة ، ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه والقضاء بجواز الاستئناف بالنسبة إليه

(الطن رقم ٨٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤٠ - ٨٩٦ )

١١٠ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى . ومن ثم كان يتعين

(الطن رقم ٨٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤٠ - ٨٩٦ )

١١٠ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى . ومن ثم كان يتعين

دون اقامتها أو تعديلها أو ترحيمها كما كانت تجرى به أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملقى . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - يجعله فعل الطاعن بناءً عن التأييم - قانوناً أصح له ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون بما يتعين معه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبراعة الطاعن من جهة عدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ص ١٥ ص ٢٥٨ ) .

١١٤ - تنقض المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي تسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الصادرة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه « لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملتحق بهذا المرسوم » وبين من الجدول المشار إليه أن « حامض البوريك » لم يرد به ، ومن ثم فإن إضافته إلى « البسكوت » بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . ولما كان بين من الأوراق أن التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم ( المظنون ضده ) غير خاصين « بالبسكوت » المضيوط موضوع التهمة . فإن الحكم المظنون فيه إذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسؤولية ، وإذ عول أيضاً على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة إلى « البسكوت » المعروض للبيع هي « البوراكس » وليست « حامض البوريك » فإنه يكون مشوباً بالخطأ في القانون والقصد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه .

( الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٣٦ ) .

١١٥ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً مطلقاً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . واستظهار ذلك

على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب الملقى أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعاً لذلك ، أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيح الحكم في هذا الشأن .

( الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٩ ص ١٥ ص ١٧٦ ) .

١١١ - المستفاد من الرجوع إلى نصوص المواد ٨ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - والمادة الأولى من القرار الوزاري الصادر بتنفيذ هذا القانون والملقى بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - بتنظيم المباني - أن الشارع رتب عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - ظالماً أن المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفاتها عقوبة التصحيح أو الهدم . ولما كان الثابت من الحكم المظنون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفاً للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يسند إليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية ، فإنه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .

( الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ص ١٥ ص ٢٤٢ ) .

١١٢ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم صدور إذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ص ١٥ ص ٢٤٦ ) .

١١٣ - اقتضت أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم،



المتهم اليه لنتهيأ له فرصة ابداء دفاعه فيه مما يقتضى أن يكون مع التقضى الاحالة .

(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ص ١٥ من ٣٨٠)

١١٨ - من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينهيه عنه أن أمكن ذلك . فإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط السلاح والخيرة قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على اتدابه من النيابة لهذا الغرض فانه يخضع لحكم المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم من أنه يخضع لحكم المادة ٥١ من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ من ٤٠١)

١١٩ - لم يرد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ نص على معاقبة من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون - فلما صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون سالف الذكر في شأن أركان الجريمة ومقدار العقوبة المقررة لها عدل كذلك المادة الثانية منه بإضافة فقرة ثانية استحدث بها جريمة التراهن نفسه . وسياق المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ يفيد أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . ولما كان الثابت مما أوردته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة المسندة الى الطاعنين الثاني والثالث تتم في ضبطهما يتراهنان لدى الطاعن الأول الأمر الذي تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . فان الحكم اذ قضى بمعاقبة كل منهما

القصد من اختصاص محكمة الموضوع بتستظنه من وقائع الدعوى وظروفها دون مقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فاذا كان مفاد ما خلص اليه الحكم انتفاء سوء القصد عن المظنون ضدهما وكان هذا الاستخلاص سائما وسليما فان تكيفه الواقعة بأنها لاتمد قذفا ليس فيه مظالة للقانون .

(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ من ٢٢٢ )

١١٦ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا يبدأ الا من تاريخ اعلائه للمحكوم عليه . فاذا كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم فان الحكم الضايى الاستئنافى - المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بده ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يبيح ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٢ ص ١٥ من ٣٣٦)

١١٧ - المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تنس ، وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم كان لزاما على المحكمة - وقد كانت صحيفة حالة المتهم الجنائية تحت نظرهما وتضمنت سبق الحكم عليه بقبوة مقيدة للحرية في سرقة - أن تعدل تهمة احرار السلاح المسندة اليه بإضافة الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور ، بشرط أن تنبه المتهم الى هذا التفسير وأن تمنحه أجلا للاستعداد اذا طلب ذلك ، أما وهى لم تفعل وقضت بجسب المظنون ضده ستة شهور تطبيقا للمادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات فان الحكم يكون منظويا على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه لولا أن المحكمة لم تنبه لآثر الطرف المشدد ولم تنبه الدفاع عن

١٢١ - الأصل أن المحكمة لاتتقيد بالوصف القانوني الذى تسميه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هى مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تردع بعد تحصيلها الى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها طالما أن الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة أو يطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد ، فليس للمحكمة اذن أن تقضى بالبراءة فى دعوى قدمت اليها بوصف معين الا بعد قلب وقائمها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الواقعة يفرض صحتها لا تكون جريمة سرقة وانما هى جريمة خيانة أمانة ، فانه كان لزاما على المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى فى الدعوى وفقا للوصف الأخير بشرط عدم الاخلال بحقوق الدفاع . أما وهى لم تفعل ، وقضت ببراءة المطعون ضده فان حكما يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه

( الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨ م ١٥ ص ٤٧٦ )

١٢٢ - نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحلات العامة على أنه « لا يجوز فى المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الفناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع الا بترخيص خاص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعا بالاتفاق مع المحافظ أو المدير .. الخ » كما نصت المادة ٤٠ من القانون المذكور على أنه « فى تطبيق المادتين ١٩ ، ٢٢ تمد المحال التى يشاها الجمهور محالا عامة » . وبين من تقضى المصدر التشريعي لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة ١٥ مكررا ثالثة الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المدة للاستقبال فى تلك المحلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحلات التى يشاها الجمهور من أى نوع كانت - ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحلات العامة الذى حل محل القانون السابق والمُلغى بالقانون الحالى - أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتضييه اخضاع المحال

بالجس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه قولاً بأن جريمتها تحكمها المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين منه نقضه بالنسبة لهما وتصحيحه بمعاينة كل منهما بالجس لمدة خمسة عشر يوما . أما بالنسبة للطعن الأول فاذ الحكم اذ دانه بالعقوبة المخلفة المنصوص عليها فى المادة الأولى باعتباره متقلبا للرهان من الطاعتين اثنائى والثالث يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ م ١٥ ص ٤٠٩ )

١٢٠ - نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذى صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمعم التذليل واخت والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ - فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « ويفترض انعم بالغبش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار اليه النص الآتى : « يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أغفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بنش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يمرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو امشوشة ، وعلو الاعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة ، فان الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بإعصائه نصا لا وجود له مما يعبى ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ م ١٥ ص ٤٤٧ )

خسة عشر يوما وبرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٦ من القانون - وهي التي تناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالنقل - قد دخلت مما يوجب أو يبيح النقل في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ ساقطة الذكر . فان الحكم اذ قضى بنقل المصل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة النقل .

( الملن رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ص ١٥ ص ٥٨٨ )

١٢٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احرار الذخيرة ولو أنها تعد عقوبة مكملية للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة ، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صيغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة التنسية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التمويه المخطط بفكرة الجزاء وتتناغم العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين ادماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة احرار الذخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - بعد اذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة احرار الأسلحة النارية بدون ترخيص - وهي الأشد - عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغاؤها .

( الملن رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٦٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩ ص ١٥ ص ٦٦٦ )

١٢٦ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بمباراة الدخان المشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلا التوعين يفتقر

التي يشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ ساقطة البيان - لحكم المحلات العامة المعنية بالخطر .. ومن ثم فإن محل الكواء المعد لاستقبال الجمهور لفرض كي ملابسه هو ما يجري عليه حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعيئا نفسه .

( الملن رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٨ ص ١٥ ص ٤٨٤ )

١٢٣ - الأصل أن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كال لم تكن يبدأ من يوم صدوره ، إلا أن ذلك محلله ان يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها . أن يكون عدم حضوره أمام المحكمة واجبا الى سبب غير مفسول ، أما اذا كان المحكوم عليه لا حام له يوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام المحكمة فإنه لا يصح أن يفترض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس ، بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحا أمامه حتى يعلن بالحكم أو يعلم به بأي طريق رسمى آخر فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له . فاذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم وإن لم يعلن بجلسته المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأنها لم تكن إلا أنه قد ظلم به علما رسميا عندما شرع في تنفيذ ضده وقبله دون أن يستأنفه في الميعاد المقرر قانونا وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المنقضي ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم نهائية الحكم المشار اليه ورب على ذلك استبعاد الطرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧ ، ٨ ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعيئا نفسه .

( الملن رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٦٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ص ١٥ ص ٥٨٤ )

١٢٤ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن المحل سبق ترخيصه للتهمة اثباتية وأنها أجزته للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك أن تلك التهمة قد تنازلت له عن ادارة المحل ، الأمر الذي كلل يتعين معه على المطعون ضده طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ اجراءات نقل لترخيص اليه والا حق عقابه طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بلحبس مدة لا تتجاوز

على الضابط . فانه النعى على انحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس متيناً الرضى .

( الملن رقم ٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥  
س ٦٨ )

١٢٩ - اذا كان مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - السارى على واقعة الدعوى - وهو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار اليها فى المادة الأولى من هذا القانون منتفياً بصور قرار هندسى بالموافقة على ازالة البناء . وكان العقاب فى هذه الحالة وعلى ما تقضى به المادة السابعة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . فان الحكم الملعون فيه اذ قضى بتغريم الملعون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهذوم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتبين منه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بالفاء ما قضى به فى هذا الخصوص .

( الملن رقم ٧١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤ س ١٥  
س ٧١٢ )

١٣٠ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمنح الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف انصحح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها فى ذلك الا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركر المتهم اذا كان هو المستأنف وحده . ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو أن الملعون ضدها حرصتاً الغير على ارتكاب الدعارة - وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أنه تنبه الملعون ضدها لهذا الوصف وتوقع عليها العقاب بشرط ألا يزيد فى مقداره عن العقوبة المتضى بها ابتدائياً ، أما وهى لم تفعل وبرأتهما بقوله انها لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف الجديد ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ فى القانون مستوجباً نقضه .

( الملن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٤ س ١٥  
س ٧٢٨ )

فى ماهيته ومقوماته عن الآخرة ومن ثم فان الحكم الملعون فيه حين استلزم للعقاب على احراز الدخان المشفوش أن تكون المادة المضبوطة دخاناً جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المشفوش ، فخالف بذلك حكم القانون .

( الملن رقم ٥٣٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٩/١١/١٩٦٤ س ١٥ س ٦٤٩ )

١٣٧ - الأصل أن تفتش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجراءه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وانما أباح القانون لأمورى الضبط القضائى تفتيش منزل المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت امارات قوية على وجود أشياء تفيد فى كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فاذا كان التائب من الحكم الملعون فيه أن المتهم ضبط ضبطاً قانونياً محرراً المادة مضدرة ، وأن هذا المتهم دل على الملعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فان انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحاً فى القانون ، اذ ضبط المضدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . ومن ثم فان الحكم الملعون فيه اذ قضى ببراءة الملعون ضده تأسيساً على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( الملن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٩/١١/١٩٦٤ س ١٥  
س ٦٥٦ )

١٣٨ - أباح القانون فى المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى اذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم الملعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش الملعون ضدها الثانية بالامساك يدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفى فيه المضدر محدثاً بجسمها العديد من الاصابات يكون قد تجاوز حدود وظيفته مما يجعل الملعون ضدها الثانية فى حالة تبيح لها مقاومته استعمالاً لحق الدفاع الشرعى عن النفس وانتهى من ذلك الى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدى

ذلك مباشرة ويسكون الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استناداً الى أن الواقعة لا تعد شروعاً في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ ص ١٥ مر ٣٩٥٠)

١٣٣ - نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٤ الملحق بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه « كل من أدار محلاً محكوماً بإغلاقه أو إزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالعقوبة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري » ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الغرامة المقررة بها ابتدائياً من عشرة جنيهات الى مائتي قرش ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لـ إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهات مما يعيبه ويوجب نقضه جزئياً وتصحيحه بإزالة حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها وذلك بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي المستأنف الذي صادف صحيح القانون .

(الطن رقم ١١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/١٥/١٩٦٤ ص ١٥ مر ٨٢٩)

١٣٤ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة وإطمئنانها الى الدليل المقدم اليها ، فإذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح الى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها وهي في ذلك لا تتقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم ، فلا يصح النفي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها لأن واجباً في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . ولما كانت الصورة التي ارتسنت في وجدان المحكمة من مجموع الأدلة التي طرحت هي أن الضبط والتفتيش قد حصل على خلاف القانون وانتهت من ذلك في منطق سليم الى بطلان هذا الاجراء وما تلاه وخلصت الى تبرئة المطعون ضده ، ومن ثم فلا يصح النفي عليها وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها . ويكون ما تثيره النيابة العامة - من أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإعلان التفتيش وببراءة المطعون ضده من تهمة احرار المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المطعون

١٣١ - نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تبسيط الأراضي المدة للبناء على أنه يحظر إقامة مباني أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقصدة قبل صدور المرسوم المشار اليه في الفقرة الأولى . ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش ، وأوجبت في فقرتها الثانية الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ١٢٤ ، ١٣ . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام هذا القانون أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . و (الثاني) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت إقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون قولاً منه بأنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقيم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وتأييد الحكم الاستثنائي المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة والغاؤه بالنسبة الى الإزالة .

(الطن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ ص ١٥ مر ٧٧٠ )

١٣٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتنظيف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاقصاد تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده قد أسفر عن ضبط قوالب للتنظيف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لمصلاهم المزيفة ، فاقام يكونوا قد تمسكوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لامت الجريمة في أعقاب

ولما كان الحكم الابتدائي قد قضى غاييا بمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع النخل لمدة أسبوعين وكانت النيابة العامة قد استأنت هذا الحكم كما عارض فيه المتهم أيضا وقضى في معارضته بإلغاء الحكم المأرض فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث، فإنه كان من التمتين على محكمة ثاني درجة أن تقضى بسقوط استئناف النيابة، أما وقد انتهت إلى القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم فأما تكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يمتين منه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من انقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم بالنسبة إلى المتهم المذكور وتصحيحه بالقضاء بسقوط استئناف النيابة العامة المرفوع منها ضده .

( الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١/١٦٦٥ م ١٦ م ٢١ )

١٣٨ - أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غاييا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة إلى المتهم وبانقضاء الدعوى الجنائية بضي المدة بالنسبة إلى المتهم آخر فإن ما قضى به في شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، كما أن ما قضى به في شقه الثاني يصد بشأبة حكم بالبراءة ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز .

( الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١/١٦٦٥ م ١٦ م ٢١ )

١٣٩ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يذرى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا وما لم تنعقد هذه الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى المدنية عملا بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في

ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة - في غير محله .

( الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٦٦٤ م ١٥ م ٨٦٩ )

١٣٥ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن مادام أن تضر الحقيقة في كلا العالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . ولما كان بين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقا لها إذ قرر أنه أطلق على هذه الرخصة فلم يلحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم استنادا إلى انتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يبيحه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة لاحتالها إلى محكمة الجنايات .

( الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٦٦٤ م ١٥ م ٨٧٢ )

١٣٦ - التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن التمتين فيها ، مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . ولما كانت مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد ثبتت لأمور الضبط من اقرار المتهم الأول بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة التلبس بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ما أهدر الدليل المستند من التفتيش بدعوى بطلانه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يبيحه بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١/١٦٦٥ م ١٦ م ٢١ )

١٣٧ - من المقرر قانونا أن استئناف النيابة للحكم الغايي يسقط إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة .

١٤٢ - عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبينت نصوصه ماهية كل منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هي تقليد نموذج صناعي مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم لاذ أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد براءة الاختراع يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل الطعن .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ في . جلسة ١٩٦٥/٣/٨ . ص ١٦ . ص ٢٢٢ )

١٤٣ - المستفاد من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٣ ، ٨ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩/٧/١٩٥٤ بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون المذكور والمعدل بالقرارين الصادرين في ٦/٥/١٩٥٥ و ١٦/٧/١٩٥٦ - أن القانون اذ حظر حيازة أو احرار الأسلحة النارية الا بترخيص من وزير الداخلية ، قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصياً لمن صدر باسمه الترخيص مقصوراً على السلاح أو الأسلحة الميينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به . ولما كانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه أن البندقية المضبوطة وذخيرتها قد ضبطت مع المظنون ضده دون أن يكون مرخصاً له ببيعها أو احرارها ، وأن الترخيص الصادر اليه عن سلاح آخر ، وكان من المقرر أنه يكفي لتحقيق جرمي احرار سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص التين رقت بهما الدعوى الجنائية مجرد الحيازة المسادية للسلاح وللذخيرة لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام ابدي يتحقق بمجرد احرار أو حيازة السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص عن علم وإدراك . واذ كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية والذخيرة قد ضبطت مع المظنون ضده دون أن يكون مرخصاً له ببيعها أو احرارها ، وأن الترخيص الصادر اليه خاص بسلاح آخر فإن مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها وتكون جريمة حيازته سلاحاً نارياً بغير ترخيص قائمة قانوناً مستوجبة مساءلة عنها ، ولا محل

هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المظنون ضدهم .

( الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ . ص ١٦ . ص ٤٥ )

١٤٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع دل بما نص عليه في المواد ٢ ، ١٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : أولهما - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . وثانيهما - عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ منه وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها القسم والمشتري والمستاجر والمتنع بالحكر . ومفاد ما تقدم أن قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء ممتناً عليه بحيث اذا أقامه حق الحكم بازالته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى ما يخالف هذا النظر بما قرره من أن المظنون ضده - لكونه مجرد مشتر - لا يلزم بما فرضته المادتان السابقتان فلا يقضى ضده بالازالة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ . ص ٥٤ )

١٤١ - تنص المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يترتب على المعارضة اعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي . ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه » . وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٩٦ من هذا القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المقدمة من الطاعن ومن التهم بالزامهما بأن يدفعاً متضامتين إلى المعارض ضدهما مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض بدلا من مبلغ قرش صاغ واحد المحكوم به بغايباً على سبيل التعويض المؤقت ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢ . ص ١٦ . ص ١٢٧ )

الى المحكوم عليه بعقوبة جناية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو الغو عنها أو سقوطها بضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة فى جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقم السوابق. وربت المادة ٥٥٧ من القانون المنشأ الى على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد فى قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقير من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه فى المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه فى السابقة التى اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الطرف المشدد دون أن يبين تواريخ الأحكام السابق صدورها على المطعون ضده فى جرائم السرقات والشروع فيها والاشتباه ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه فى القانون لرد اعتبار المطعون ضده لا ينقض فاته يكون أيضا مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين منه أن يكون مع النقص الاحالة .

١ - الممن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦  
س ٢٢٢ .

١٤٥ - مؤدى اشتراط توقيع المالك والخفير على الطلب لاستصدار الترخيص الى الأخير طبقا للمادة الرابعة من قرار وزير الداخلية الرقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ٢ يولية سنة ١٩٦٥ فاعذا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أن شخص المالك له اعتباره لدى الجهة الادارية عند البحث فى اصدار الترخيص ، وصدوره لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع موضوع الترخيص بل ان سلطانه يظل ميسولا عليه بحيث تتعد له الحيازة بحكم تلك الملكية ويقتصر استعمال السلاح على الخفير المرخص له الذى يحوزه لحساب المالك بوصفه تابعا له . ومن ثم ينصرف أثر الترخيص الى المالك والخفير مما على أن تقتصر حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص - وهو الحراسة - وأن يقتصر الاحراز على الخفير المرخص

للتحذير بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ التى عملها الحكم اذ هى تتحدث عن حق وزير الداخلية فى رفض طلب الترخيص أو تقييده بأى شرط يراه متعلقا بالسلاح المرخص به دون ما يحوزه أو يحوزه الجاني من أسلحة أخرى لم يرخص بها والتى تبقى خاضعة للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده بوصفه أنه خالف قيود الترخيص الصادر اليه يكون قد أخطأ تأويل القانون وتطبيقه . ولما كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم - فى هذه الحالة - لا يضيغ لأى تقدير موضوعى اذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده، فانه يتعين - وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

١ - الممن رقم ١٣٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦  
س ٢٢٢ .

١٤٤ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابقة تتناول الفقرة ( ج ) منها من حكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتتناول الفقرة ( و ) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقا للمادة ١٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمراقبة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى الى أنه سبق الحكم عليه فى جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . غير أنه لا كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون



من المصلحة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥. ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرار الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا توافرت قواعد المود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . ولما كان التقرير القانوني الخاطئ الذي استندت اليه محكمة نافي درجة يقولها : « انه اذا حكم على متهم لعود الى حالة الاشتباه ثم ارتكب بعد ذلك فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فانه لا يعتبر عائدا مرة أخرى الى حالة الاشتباه والا اعتبره العود الى الاشتباه وصفا مؤبدا وانما يصح اعتباره في هذه الحالة مشتبهيا فيه بآدى ذى بدء اذا ما توافرت في حقه جريمة الاشتباه » - قد حجبها عن تحقيق مدى توافر أحكام المود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر في جريمة العود للاشتباه قد أصبح نهائيا قبل ارتكاب المود ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المفردات المضمومة، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور الذي يبييه مما يطله ويستوجب نقضه والاحالة، ولا يغير من هذا النظر أن الاستئناف حاصل من المتهم وحده، إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوي على واقعة جديدة، بل هو عن حالة عاقلة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية والتي دارت عليها المرافعة في هاتين المرحلتين، وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المقررة للمتهم بها من محكمة أول درجة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للاشتباه .

(الطن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ ص ١٦

ص ٢٥٦ )

١٤٧ - تكفلت المادة ١١٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية ببيان الجزاء على مخالفة ما أوجبت المادة ٤٥ من الزام صاحب العمل بأعداد السجلات التي أشارت اليها - موضوع التهمة الأولى المسندة الى المودون ضده - بأن نصت على أنه « يعاقب بفرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، دون أن تقضى بتمدد عقوبة الفرامة بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحقهم - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى - بغير سند من القانون -

له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض - ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار اليه قد جرى نصها على أن « الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الأولى » . ذلك بأن المالك لا يعد في هذا المجال من الغير بالنسبة الى المرخص له ، ومن ثم فان حيازة الطاعن السلاح محل الترخيص - لحظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة - على ما سلم به الحكم في مدوناته - لا جريمة فيه، مالم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيده في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم عندئذ حق وزير الداخلية أو من ينييه في سحب الترخيص مؤقتا أو إلغاءه على حسب الأحوال والتزام المرخص له تسليم السلاح فوراً الى مقر الشرطة المختصة مع اباحة التصرف فيه بالشروط والأوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر . وبديهي أن هذا التصرف لا مناص من اسباغه على المالك بوصفه صاحب حق في التصرف في ملكه دون أن ينقطع هذا الحق الى الخفير المرخص له بالسلاح ، الأمر المستند من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده . ولما كان مناط العقاب طبقا للمادة الأولى من القانون المشار اليه هو حيازة السلاح أو احرازه وحمله بغير ترخيص ، وكان الطاعن مالكا للسلاح ومرخصا له بحيازته فان الحكم المطعون فيه اذ اداته بجريمة احرار ذلك السلاح بغير ترخيص على الرغم من توافر المقتضى لهذا الاحراز ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ ص ١٦

ص ٢٥٦ )

١٤٦ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يمس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به ورب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فاذا ما بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعلا يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المقررة في الفقرة الثانية

عشرة جنيهاً ، وفي حالة تمدد الاعلانات ولو كانت متتالية تتمدد العقوبة فيه بقدر عدد المخالفات . وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وبإلزام المخالف برد الشيء الى أصله وبإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص » .  
ومراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمة مباشرة الاعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلاً عن إزالة الاعلان وإلزام المخالف رد الشيء الى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .  
ولما كان الحكم للمطون فيه قد خلص الى ادانة المطون ضده بجريمة مباشرة الاعلان في موقع واحد بدون ترخيص ، فإنه اذ قضى بمعاقبته بتفريمه مائة قرش وإلزامه رسم الرخصة والإزالة في خلال أسبوعين على نفقته دون أن ينص على إلزامه رد الشيء الى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه

( الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٠ ص ١٦ ص ٢٢٤ )

١٥١ - يجري نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو في أرض فضاء أو في العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى . ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يمدل في ذلك الجدول بالاضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه الى آخر » .  
والمستفاد من مراجعة القسم الثانى من الجدول المشار اليه أنه نص بالبند ١٢٥ منه « على محال عمل الاقراص والسلاسل وتشغيل الخيزان » مستقلة عن كل من ورش التجارة الضخمة الواردة بالبند ٣٨ من القسم الأول من الجدول وورش التجارة البسيطة التي يعمل بها عدة أكثر من معلم وصية المنصوص عليها بالبند ٤٣ من القسم الثانى منه . ومن ثم فإن تلك المحال انما تدخل في نطاق أحكام ذلك القانون الذى يستلزم وجوب الحصول على ترخيص

بتمدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من تمدد الغرامة عن التهمة الأولى والاكتفاء بتفريم المطون ضده مائة قرش عن هذه التهمة .

( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ ص ١٦ ص ٢٥٦ )

١٤٨ - لما كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن من بين ما أسند الى المطون ضدهما عدم اعداد سجل لنقيد أجور العمال وقد استبدلت به النياية خطأ فعلاً آخر لا صلة للمطون ضدهما به هو عدم انشاء سجل خاص لكل عامل وداتهما المحكمة عن هذا الفعل على غير سند من الأوراق مما أوقعها في خطأ قانوني يوجب نقض الحكم في هذا الخصوص وتصحيحه فيما قضى به في تلك التهمة وتبرئة المطون ضدهما منها

( الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ١٦ ص ٢٨٩ )

١٤٩ - أجاز القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة وأنط باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات - والمشكلة وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور - تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة .  
ولما كان الحكم المطون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون اذ نص في منطوق الحكم على ايداع المطون ضده المصحة لمدة سنة ، فإنه يتعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتطبيق القانون على وجه الصحيح والقضاء بإيداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات الافراج عنه .

( الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ ص ١٦ ص ٣٠٢ )

١٥٠ - عرفت المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم الاعلانات المراد بالاعلان وأوجبت الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الاعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ، ونصت المادة الثامنة على أن « كل من باشر اعلاناً أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المتخذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز

بإدارتها حتى لا ترتب على مباشرتها نشاطها اضرارا بالصحة أو اطلاق للراحة أو اخلال بالأمن وذلك بالنسبة الى من يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها. ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة مخالفا لما تقضى به المادة الأولى من القانون سالف الذكر والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٦ ص ١٦ - ص ٣٨ )

١٥٣ - انه وان كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق المير حسن النية ، الا أنه وقد تضمنت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم القتل المسند الى المطعون ضده الثاني - صاحب السلاح المضبوط وذخيره - واعتباره مسؤولا جنائيا عن واقعة تسليمه السلاح وذخيره للمطعون ضده الأول بما يتمتع عليه منه قانونا احراز وتداول ذلك السلاح فانه كان يضمن على المحكمة أن توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٣٠ سالف الذكر وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها في جميع الأحوال ما لم يتم دليل على عدم مسؤولية صاحب السلاح المرخص له جنائيا - ويكون الحكم المطعون فيه اذ أغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة الى عقوبتي الحبس والغرامة المنقضى بها .

(الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٦ ص ١٦ - ص ٣٧ )

١٥٤ - تنص المادة ٤٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه: «لذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة ، يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة» . وهو نص مستحدث أخذ فيه الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالتقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنائيات المختلط لما فى ذلك من حكمة ظاهرة أقصع عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية ( على المادة ٣٥٥ التى أصبحت ٤٠٩ ) بقوله : « ... فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك

بإدارتها حتى لا ترتب على مباشرتها نشاطها اضرارا بالصحة أو اطلاق للراحة أو اخلال بالأمن وذلك بالنسبة الى من يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها. ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة مخالفا لما تقضى به المادة الأولى من القانون سالف الذكر والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

( الطن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٦ ص ١٦ - ص ٣٩ )

١٥٢ - تنص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فى فقرتها الثالثة على أنه : « لا يجوز لمير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تاديه وظيفته أو بسببها » ومع ذلك اذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا فى منازعة ادارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن النائب العام ، وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يعرجه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به » . والغرض من هذا النص المستحدث - كما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون - هو وضع حماية خاصة للموظفين قهيم كيد الأفراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم ، فأوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بحجتها تقدير الأمر وبحسه بيزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فان أذنت باقامتها ضد الموقف العمومى، فلا تثريب على وكيل النيابة المختصة ان هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة للمحكمة التى يطرح امامها النزاع ، اذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشر النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أمواته بأن يأذن له برفع الدعوى . ولما كان الثابت مما أوردته الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم فأمر وكيل النيابة بتحديد جلسة لنظرها بعد صدور الاذن فان هذه الدعوى تعتبر مرفوعة من رئيس النيابة ويكون الحكم اذ قضى بىطلان الحكم المستأنف لرفع الدعوى من لا يملك

هذا القرار خاص بالفعل المسند الى العامل ولا شأن له بما أسند الى صاحب المصنع .

( المجلد رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٦  
٢٠١٨ )

١٥٦ - حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - الأحكام التي تعد طرفا مشددا لجريمة احرار السلاح . وقد اشترط في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن تكون حيازتها أو احرارها بقصد الاتجار فخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار . ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم انما كان لاحرازه مخدرا بقصد التعاطي وهو لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من المادة السابعة من القانون سالف البيان . فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار ذلك الحكم ظرفا مشددا وتوقيمه على المتهم العقوبة المخلطة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ينطوي على خطأ في تطبيق القانون مما يمتنع منه نقضه وتصحيحه .

( المجلد رقم ٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٦  
٢٠١٣ )

١٥٧ - أن شركة السكر والتقطير المصرية بوضعها الذي أنشئت عليه طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ - والذي وقع الحادث في ظل أحكامه - ظلت تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة ، واشترك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون طبقا للأسلوب المعروف في النطاق الاقتصادي بأسلوب الاقتصاد المختلط تمشيا مع خطة التنمية الاقتصادية والأهداف التي وضعت لها - ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ولا يمس طبيعة هذه الشركة كشخص معنوي يملك رأس المال دون المساهمين فيها بما فيهم الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن ميزانيتها . ولا يتحدح في هذا ما تحرم به الدولة من هيمنة على الشركة

يفاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة يستأنف اذا أراد صونا لمصلحه ... وعلى ذلك اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق خمسة أيام أخرى . وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعي لا يجوز الا اذا كان الاستئناف الأصلي مرفوعا في ميعاد العشرة الأيام .. » ولا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به ذلك لأن نص هذه المادة عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصلي قد تم في نهاية المدة أو في خلالها . ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم المستأنف فرعا في ميعاد الخمسة الأيام التالية للعشرة الأيام المحددة للاستئناف الأصلي والذي قررت فيه التهمة بالاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا لأنها لم تقرر به الا في اليوم العاشر عشر من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بسا يوجب نقضه وتصحيحه ، بالقضاء بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة العامة شكلا واحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع الاستئناف مشكلة من هيئة أخرى .

( المجلد رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١١ ص ١٦  
٢٠٢٧ )

١٥٥ - أوجب قرار وزير الشئون البلدية والقروية الرقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر تنفيذا للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ على اصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات والتي يندرج تحتها مصنع المظنون ضده «مصنع فرز وتجفيف البصل» أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم - وتعاقب المادة ١٧ من هذا القانون كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالعقوبات المبينة به . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة عدم تقديم احدى العاملات لمكتب الصحة للكشف عليها طبيا تأسيسا على أن هذا الفعل غير مطابق عليه قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا محل للاحتجاج في هذا الشأن بقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٥ اذ أن

وتشره لأمر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانعقاده .

( الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ م س ١٦٠ )

١٦٠ - من المقرر أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتعريف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع الماقب عليه قانونا . اذ أن الجنائي بهذا يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير وانتقل الى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه تمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

( الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ م س ١٦٠ )

١٦١ - لم يشترط القانون شكلا معينا لأذن التفيتش ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن المذكور ، اذ العبرة في الاختصاص المكاني لهذا الأخير انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخي ظهوره الى وقت المحاكمة . ولما كان الأصل في الاجراءات حملها على الصحة ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك - فان الأمر المطعون فيه اذ ذهب الى بطلان اذن التفيتش لخلوه من بيان اسم مصدره واختصاصه المكاني دون أن يستظهر أن مصدر الاذن الذي دونه بغضه ووقع عليه بإمضائه لم يكن مختصا بمكانيل باصداره ، فانه يكون ميبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ م س ١٦٠ )

١٦٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتعبد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفصل المسند الى المتهم بل من واجبها أن تحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها . وهي مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينتها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجر به بالجلسة . ولا يرد على ذلك بأن سلطة الاتهام أو التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن هذا محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة مختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر

تتمثل في اشتراكها بمندوبيها في مجلس الادارة وفي رقابتها على نشاطها ، ذلك بأن حدود هذا الاشراف تقف عند حد التوجيه والتخطيط تنشيا مع السياسة الاقتصادية العامة وإبشاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة . بل أن سلطة الجمعية العمومية للشركة المشار اليها بوصفها من شركات المساهمة ظلت كاملة الى وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة الى الشركات التابعة لها وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الحدود التي بينها القانون . ولما كان التعديل الذي أدخل على المادة ١١٣ من قانون العقوبات مقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - بعد واقعة الدعوى - لا ينمط أثره على الواقعة المطروحة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لاحدى الهيئات العامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٤/١٠/١٩٦٥ م س ١٦٠ )

١٥٨ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجزأة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فان الحكم المطعون فيه بتبرئته المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة أنها - بسبب أن التعريف كان مفصوحا - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ م س ١٦٠ )

١٥٩ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايتهم من اتقان التعريف - لا يجعل جناية التعريف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن ارادة المطعون ضدهم قد انصبت على ارتكاب تلك الجناية وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي - أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي

المختصة وطبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد ٢، ٣، ٤، ٦ من القانون المشار اليه . ( والثاني ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من ذلك القانون وهي تتعلق بالنسبة الى أولى المادتين بالأعمال والالتزامات التي تقع على عاتق المقسم وحده ، وفاد نصها أن الشارع عالج حالتين مختلفتين تماما - الأولى - وهي تلك الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة فجعل انشاءها والالتزام بها في الأرض المقسمة مرهونا بصور قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية - والثانية - وهي تلك التقسيمات التي تجرى في الجهات التي تتوفر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من ايصالها للمجارى العامة ، فتزويدها ببياء الشرب وغيرها واجب قانونا يقع على عاتق المقسم بمجرد اجراء هذه التقسيمات دون حاجة الى صدور أمر من وزارة الشؤون البلدية والقروية - في حين أنها تتعلق بالنسبة الى المادة الثالثة عشرة بالالتزام المقروض على كل من المقسم والمشتري والمستأجر والمنفعة بالحكر بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر منه الذي تقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو بتقديم الايصال المثبت لاداء المبالغ التي تخص تلك القطعة في قيمة تلك الأعمال . ولما كان يبين من الرجوع الى المفردات أن البناء في ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، كما يبين منها ومن الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده ليس هو المنشئ للتقسيم وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة وأنه لم يرد بمحض ضبط الواقعة أو بأقوال مهندس التنظيم بحكمة أول درجة ما يفيد الالتزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبني ببياء الشرب والانارة وتصريف المياه والمواد القذرة ، فانه لا موجب للحكم بمقوبة الازالة ويكون الحكم المطعون فيه قد جاب الصواب حين أنزل هذه المقوبة على المطعون ضده ، مما يتعين منه نقض الحكم تقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة وتصحيحه بالقاء هذه العقوبة .

(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٧/١٦ من ١٦ من ١٤٠٥)

١٦٤ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات

أن تكون الجرائم انتميتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتسكوت منها مجتمعة الوحيدة

لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة . كما لا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه اليه ليرتب دفاعه عنها، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة بإضافة الوقائع للصيغة بهذه التهمة التي تكون معها وجه الاتهام الحقيقي والمستمدة من التحقيق الابتدائي يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . ولما كانت جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شؤون التنظيم . وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن قوام الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون، فالواقعة المادية التي تتشكل في فعل الهدم هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تطمى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون وجميعها نتائج متولدة عن هذا الفعل . وكانت الواقعة المادية التي رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمة هدم البناء دون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وهدم البناء دون ترخيص من السلطة المختصة بشؤون التنظيم ، وكان في توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى - تطبيقا للمادة الخامسة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون ، وليس في هذا اضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساسا لها تين الجريمتين هي بذاتها التي أقيمت بها الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الوصف الآخر المنطبق على التهمة الأولى المسندة الى المتهمين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٦ من ١٦ من ٥٢٨٨)

١٦٣ - يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على أرض ممددة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ في شأن تقسيم الأراضي أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : ( الأول ) أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون أن يحصل على موافقة سابقة من السلطة

فى المادة ١٧ منه على أن « يمارس المجلس التنفيذى : ( أ ) إصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها ... » ومن ثم يكون هذا القرار مستندا فى الأصل الى الاذن العام الذى تضمنه ذلك الاعلان الدستورى ولا يمدو الاذن الوارد بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية أن يكون ترديدا لهذا الاذن العام المستند من النص المشار اليه ، وليس فى هذا الاذن نزول من السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين الى السلطة التنفيذية، بل هو فى حقيقته دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين فى الحدود سالفة البيان . ولما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر تنفيذا لحكم المادة ٣٣ الوارد بالباب الرابع منه إذ أنه يشتمل على أمر لازم عن طباعة الفعل ، وضرورى لتطبيق القانون وجوهى لتنفيذ المادة المذكورة وذلك بما جاء به من بيان لاجراءات الوقاية والمكافحة من الأمراض المعدية التى أجعلها النص ، ومن ثم فالعقاب المبين بالمادة ٣٦ من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع ينطف أيضا على الاخلال بمضمون ذلك القرار . فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تهمة الاشتغال فى بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحة ثبتت الخلو من الأمراض المعدية وعدم الحبل لجرائيها المسندة الى المطعون ضده مخالفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وبتعين نقضه وتصحيحه باعتبار الواقعة جنة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة الى هذه التهمة .

( الفن رقم ١٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١ س ١٦ س ٢٦٥ )

١٦٦ - تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة على أنه « فى تطبيق أحكام المادتين ١٩ : ٣٢ تعد المحال التى يشاها الجمهور محالا عامة » . وبين من تقضى المصدر التشريعى لهذه المادة - وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة ١٥ مكررا ثالثة الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال فى تلك المحال بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحال التى يشاها الجمهور من أى نوع كانت : ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨

الاجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٣ المذكورة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكييف الارتباط الذى تحدت عناصره فى الحكم ويستوجب تدخل محكمة النقض لازال حكم القانون على الوجه الصحيح . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جريمتى عدم تحرير عقد عمل لكل عامل وعدم انشاء ملف خاص لكل منهم لا يحل قضاءه ، ذلك أن قعود صاحب العمل عن تحرير عقد للعامل إنما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن جريمة اخلاعه بما أوجه القانون عليه من أفراد ملف خاص لكل عامل، ولا يوجد ثمت ارتباط بين هاتين الجريمتين فى مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات على الوجه المشار اليه فيما سلف ، الأمر الذى يشكل خطأ فى التكييف القانونى للوقائع كما أثبتها الحكم بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة الى المطعون ضده .

( الفن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١ س ١٦ س ٢٦٨ )

١٦٥ - الأصل أنه لكى يحقق النص التشريعى الملة من تطلبه فانه يتعين أن يكون كاملا مبينا الفعل الاجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق . على أنه لا حرج ان نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد عقوبته تاركا للائحة البيان التفصيلى لذلك الفعل أخذا بما هو مقرر للسلطة التنفيذية من تولى الأعمال التشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه أن يخالف غرض الشارع وهى السلطة المستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها . وقد عنى الاعلان الدستورى فى شأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - فى ظل الدستور المؤقت - والذى صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الاجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التى تنتقل عن طريق الغذاء والشراء - فى ظله ، بتقنين هذا المبدأ فنص

بالنظر الى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم اذا كانت الدعوى قد حيزت لجلسة مقبلة للنطق به .

( الملن رقم ١٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٥٨ )

١٦٩ - من المقرر ان اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلتنى أو تنسخ نصاً آمراً فى القانون ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر وارد فى لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق .

ولما كان نفاذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية والمعدلة بعض مواد القانون رقم ١١ لسنة

١٩٦٥ فيما تضمنه من نصوص آمرة يوجب حتماً العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه ، ولم يسر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية تاريخ نفاذ القانون الذى صدر بالاستناد اليه وبتغويض منه . اما ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار من تحديد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل به لتقيد أحوال المواطنين بالسجل المدني ، فهو حكم انتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين لتفيد بالسجل فى خلال الأجل المهرور ، ولا تعارض بين اعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ذلك بأنه متى أجرى التقيد فى السجل فى أى وقت خلال العامين المحددين فى القرار وحصل صاحب الشأن على بطاقة عائلية ، تمين عليه اتباع الأحكام المترتبة على هذا الاجراء ومنها الابلاغ عن كل تغيير فى بيانات البطاقة فى خلال الأجل المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون . يدل على ما تقدم أن قرار وزير الداخلية نفسه قد افترض هذا الفرض وربب عليه حكمه اذ نص فى المادة ٥٥ منه على أنه « لا تسجل فى السجل المدني الواقعات التى تطرأ خلال تلك المدة - مدة العامين - ما لم تكن الأسرة قد سجلت بالسجل فيتمين بعد ذلك الاخطار بها فى الميدان القانوني » . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده يكون قد جانب التأويل الصحيح للقانون وقد حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أن تبدي رأيها فى موضوع الدعوى . فانه يتعين نقضه وأن يكون مع النقض الاحالة .

( الملن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٧٥ )

لسنة ١٩٤١ فى شأن المحال العمومية الذى حل محل القانون السابق - وألغى بالقانون الحالى - أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتبينه اخضاع المحال التى يفتشها الجمهور بغير تمييز - فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ سالفتي البيان - لحكم المحال العامة الممنية بالخطر . ومن ثم فإن محل طلاء النحاس المد لاستقبال الجمهور لغرض طلاء أوانيهم النحاسية هو ما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ آفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون متعيناً نقضه .

( الملن رقم ٩٢٦ سنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٧٢ )

١٧٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الافعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه ان يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع واصطياناً للأمن وذلك بفض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة أو كان قائماً على أساس جدلى يرتكز على أدلة لها وجاهتها . ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطلعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام بعد تمييز الواقعة التى اتخذت أساساً لاثامه بالعود للاشتباه ومبلغ صلاحية للكشف عن الحالة التى يتوفر بها هذا الاتهام ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده لمجرد أن الحكم الصادر فى قضية السرقة كان غيائياً ولم تثبت نهائيتها ، دون تمييز الواقعة التى تناولها التحقيق لتبين مبلغ جدية الاتهام وأثره فى تأييد حالة الاشتباه يكون قد شاب خطاً فى تطبيق القانون مما يبيحه ويستوجب نقضه .

( الملن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٨٢ )

١٦٨ - على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذى احتج به الطاعن عنذرا على تخلفه عن الحضور على ترويض آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم . اذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات انما يكون



## الفرع الثاني : وقوع بطلان في الحكم .

١٧٠ - إذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة اعطائه شيكا بدون رصيد المسندة اليه ، استنادا الى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وإن جاء مجعلا إلا أن الطاعن قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لاعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كأساس للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يمن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري الذي لو صح لتغير به وجه السراى في الدعوى - ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٢/١١/٢٧ س ١٢ س ٧٨٥ )

١٧٣ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا مما يفيد صدور « باسم الأمة » تنفيذا للمادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والتي نصت على صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة ، ولما كانت المحاكم تؤدي وظيفتها وفق أحكام الدستور ، فإن خلو الحكم من بيان صدور به باسم الأمة يس ذاتية ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا . ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فإن للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فتنقض الحكم لهذا السبب ولو لم يشره الطاعن في طعنه .

( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٢/١٢/٢٤ س ١٣ من ٨٧٢ )

١٧٤ - إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا باعدام الطاعن وقد خلا من تاريخ صدره فانه يكون باطلا قانونا ، ولا يشفع في هذا أن محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت

١٧١ - التفات الحكم عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسلمة الى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ومدى ما هيأه له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارفة ذلك الفعل ، يجعله مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسؤولين عن الحقوق المدنية .

( الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣٦٢/١٠/١ س ١٢ س ٥٨٤ )

١٧٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى الى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدائه قولا منه انه يستند في ذلك الى عناصر الاتبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش المؤيدة الى ذات النتيجة التي أسفر عنها ، متمدا في ذلك على أقوال اثنين من الشهود قررا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحملها على ركبته ، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة ، والى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بتلك السلة ، والى ما أسفر عنه

( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٦٢/١١/٢٠ س ١٢ من ٧٥٢ )

١٧٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى الى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدائه قولا منه انه يستند في ذلك الى عناصر الاتبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش المؤيدة الى ذات النتيجة التي أسفر عنها ، متمدا في ذلك على أقوال اثنين من الشهود قررا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحملها على ركبته ، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة ، والى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بتلك السلة ، والى ما أسفر عنه

السابقة ، وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني . - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى . وكان خلو الحكم من تاريخ إصداره لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملاً بالبند « ثانياً » من المادة ٣٥ من القانون المشار إليه دون أن يعطى عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند « أولاً » من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية . ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن .

( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ ص ١٦ ص ٣٦٦ مبيعة عامة ) .

### الفرع الثالث : وقوع بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

١٧٦ - عدم اعتراض محامي المتهم على إجراء التجربة التي تمت بحضوره بحفاظة أحد الطاضرين بالجلسة - وليس بالمحفظه المضبوطة - يسقط حقه في التمسك بالبطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة المشار إليها في المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢ ص ٢٨ ) .

١٧٧ - مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون

لفقدها عنصراً من مقوماتها قانوناً . وإذا ما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها ، فيطلباها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شأه بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد عرضت الحكم المطعون فيه عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن على محكمة النقض أن تحكم طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من هذا القانون - وكان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

( الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ ص ١٢ ص ٨٨٨ ) .

١٧٥ - من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وان يشتمل على البيانات الجوهرية التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات الجوهرية ، فإن خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلاً . ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل في ذاتها تاريخ إصداره والا بطلت لفقدها عنصراً من مقوماتها قانوناً . وأن الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شأن أن يتسكك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ولما كان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون هو أنه لا يجوز ايداع أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أي خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة

محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير، وأتاحت للمتهم والنيابة فرصة ابداء ملاحظتهما في هذا الشأن - وإذن فإذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثاً مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٣ سالفه الذكر، وكانت المحكمة لم تشر الى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي أرتأته الا في الحكم الصادر منها بعدامه، ورغم ما رتبته القانون على تحديد السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لا يمكن أن يكون لحكم المادة ٧٣ المذكورة أثره في النتيجة - فإن المحكمة اذ استقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التنبيه اليه بالجلسة، فإن حكمها يكون معيها متيناً نقضه .

(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٥ من ١٢ من ١٩٦٥)

#### الفصل الخامس : أسباب الطعن .

##### الفرع الأول : شروط قبولها .

١٨٥ - متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلًا لم يبين فيه الطاعن ماهية التخاذل وعدم التساند في الحكم المطعون فيه، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذي يعنيه، فإن ما ينهض الطاعن من ذلك يكون غير مقبول .  
(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ من ١٣ من ١٩٧٠)

١٨٦ - ما يثيره الطاعن من أن الحكم أغفل الرد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يصده وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهرًا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردًا بل يعتبر الرد عليه مستفادًا من القضاء بالادانة للدلالة التي أوردتها المحكمة في حكمها .

(الطن رقم ١٦٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ من ١٣ من ٢٤٩)

١٨٢ - من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .

(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ من ١٥ من ٤٥٦)

##### الفرع الثاني : التوقيع عليها .

١٨٣ - مؤدى ماتص على اللدتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ « بالفاء المحاكم الشرعية والمالية وحالة الدعاوى المنظورة أمامها الى المحاكم الوطنية »

١٧٩ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة - كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل أن من واجبه أن يطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقًا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيًا بطبيعته وليس من شأنه أن ينعكس المحكمة من تمديله متى رأت أن ترد الواقعة بمد تمحيصها

من النية العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل  
فاذا كان الثابت بالأوراق أن الذي وقع أسباب الطعن هو  
وكيل أول نيابة جنوب القاهرة فانه يمتنع القضاء بعدم  
قبول الطعن شكلا .

(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٦ م ١٣ ص ٥٣٠ .

١٨٦ - اذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن  
المحامي الموقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه  
( الطاعن الأول ) هو بذاته الذي وقع على تقرير الأسباب  
المقدم من المدعى بالحقوق المدنية ( الطاعن الثاني ) الأمر  
الذي يتمتع عليه طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة  
١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم ، الا أن هذه المخالفة المهنية  
لا تستتبع تجريد الممثل الاجرائي الذي قام به من آثاره  
القانونية ، وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت  
للاجراء المذكور الذي تم وفقا للاوضاع التي تطلبها القانون  
ومن ثم فلا يضار أى الطاعنين بتلك المخالفة .

(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٦ م ١٣ ص ٧٥٣

### الفرع الثالث : ما يقبل من الأسباب .

١٨٧ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل  
فيها وان كان متعلقا بالنظام العام وتجوز اثاره لأول مرة  
أمام محكمة النقض ، الا أنه يشترط لقبوله أن تكون  
مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر  
الحكم مؤدية الى قبوله بشير تحقيق موضوعي لأن هذا  
التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٤ م ١٥ ص ١٥٠  
١٨٥ ) .

١٨٨ - ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في  
الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٤ م ١٥ ص ٣٧٦ .

١٨٩ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى  
لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام وتجوز  
اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا أنه يشترط لقبوله  
أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه  
أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بشير حاجة الى

والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ « في  
شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية المضافة » وما تضمنته  
المذكرة الايضاحية للقانون الأول - أن مجرد اجازة المرافعة  
أمام محكمة النقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا  
الشرعية في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم  
الشرعية وحدها ، لا يخلع على هؤلاء المحامين صفة القبول  
أمام محكمة النقض في سائر الأفضية ، بل انه يجب لتتمتع  
بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات  
التي نص عليها القانون بالنسبة الى المحامين المتقدين  
بالجدول الخاص بمحكمة النقض ، أن يتقدموا الى لجنة  
القبول الخاصة بالمحامين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا  
منها على قرار بقيدهم بالجدول الخاص بها - واذا كان هذا  
الشرط متخلفا في حق المحامي الذي وقع على أسباب الطعن  
المطروح ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بنص  
الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون الخاص بحالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم  
٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ م ١٢  
ص ٧٠٧ ) .

١٨٤ - ان الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض اذ نصت على أنه اذا كان الطعن مرفوعا من  
غير النية يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة  
النقض ، فقد دلت على أنه يكفي لأعمال حكمها أن يكون  
المحامي مقبولا أمام هذه المحكمة دون أى شرط آخر .  
ذلك أن اجازة المحامي للمرافعة أمام إحدى المحاكم انما  
يقضى بطريق التضمن أن يخضول المحامي اتخاذ كافة  
الاجراءات القضائية التي يوجب القانون اتباعها والسير  
بخطواتها حتى تنتهي بإبداء المحامي مرافقته عن الخصم  
الذي وكله في الدفاع عنه . واذن فتى كان محامى «بنك  
مصر» الذي وقع أسباب الطعن مقبولا للمرافعة أمام محكمة  
النقض مستمدا حقه في ذلك من القانون ، فانه يجوز له  
أن يوقع أسباب الطعن بصفته ، وهو ما يمتنع معه قبول  
الطعن شكلا .

(الطن رقم ٨٧٤ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٢ م ١٣ ص ٢٤٣ .

١٨٥ - استلزم الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من  
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في حالة رفع الطعن بالنقض

بل يكفي أن يكون التفويض خاصا في نوع العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العامين حسبما يترأى للمدير العام صاحب الحق في هذا التقسيم . فإذا كان الحكم الملغى فيه قد دلل على صدور الاذن باتخاذ الاجراءات الموصلة لضبط الجريمة في حالة تلبس من الوكيل العام المختص بشئون الرقابة . وكان الطاعن لم يطلب الى محكمة الموضوع على وجه الجزم تحقيق صدور التفويض الى الوكيل العام، فلا يقبل منه اثاره الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦٠٠)

١٩٣ - إذا كان لا يبين أن شهادة الشاهد كان لها دخل في تكوين عقيدة المحكمة أو تأثير في النتيجة التي انتهت اليها باعتبارها عنصرا من العناصر التي بنت عليها الادانة ، وطالما أن اعتماد هذه الشهادة برمتها واسقاطها من الحكم لا يكون له تأثير على منطق الحكم أو سلامة تدليله ، فإن خطأ الحكم - حين عرض بلا ميرر لأقوال هذا الشاهد دون أن يكون لها أصل ثابت في الأوراق لأنه لم يال في القضية - لا يكون موجبا لنقضه لأنه يعتبر زيدا لا تأثير له على سلامته .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ١٩٢ )

١٩٤ - إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع بيطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم - وهو أساس يختلف عما أثاره في وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لاقتصار اذن التفتيش على الطاعن الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وأنه (أي الطاعن الثاني) لم يكن في حالة تلبس تجيز القبض عليه - فانه لا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض ، لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوتت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي اطمانت منها الى صحة الاذن .

(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٩ من ١٢ ص ٧٠٤ )

١٩٥ - إذا كان لا يبين من الاطلاع على محضر

جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن

اجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ من ١٥ ص ٤٢١)

١٩٥ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفع التي يصح اثارها في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضي التي هي من النظام العام .

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ من ١٦ ص ٧٠٢ )

### الفرع الرابع : ما لا يقبل منها .

١٩١ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها - على ما يبين من المذكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية عن الفصل الخاص بدعوى التزوير الفرعية - هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابه ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع في أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يرضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأي فيها - فنتى قدرت أن المتهم هو الذي كتب القسائم التي أنكرها ، فانها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يمدو ما طلبه الدفاع في شأن تمكين المتهم من الطعن بالتزوير في القسائم المذكورة أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه، وما دام أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الطجة اليه فلا يصح أن يعاب عليها الفتاها عنه .

(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٠ من ١٢ ص ٢٥١ )

١٩٢ - لا يشترط بحسب نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ أن يصدر تعويض خاص للوكيل العام للنيابة الادارية في كل حال على حدة وفي كل قضية على وجه التخصيص ،

٢٠٠ - إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم « الطاعن » لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من أصابته دون تخلف عاهة مستديمة لديه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ من ١٣ ص ٢٠٢)

٢٠١ - ما يثيره المتهم « الطاعن » بشأن عدم بيان حدود الأليان التي توقع الحجز على زراعتها ، وما رتبته على ذلك من عدم الاطمئنان الى انتقال مندوب الحجز الى مكان الحجز ، انما هو في حقيقته جدل موضوعي لا يقبل مثله أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٨٣)

٢٠٢ - الدفع بتعيب إجراءات الاستئناف التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٠٢)

٢٠٣ - متى كان الحكم الاستئنافي لم يفصل الا في شكل الاستئناف بعدم قبوله ، فإن أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في موضوع الدعوى انما تكون موجهة الى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٠٢)

٢٠٤ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز أن تصدر في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٣ ص ٤٠٤)

(والطن رقم ٢١٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ ص ٥٨)

(والطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٠٣)

(والطن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٠٧)

(والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ من ١٤ ص ٢٢٥)

(والطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ ص ٢٩٥)

(والطن رقم ٣٦١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ من ١٤ ص ٤٢٨)

اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه أو تعذيب ، بل اقتصر دفاعه على انكار الجريمة المستندة اليه ، كما اقتصر المدافع عنه على الدفع بانعدام القصد الجنائي ، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الوجه من الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٨٨)

(والطن رقم ٣٦٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٣ ص ٧٨٠)

١٩٩ - متى كان المتهم قد حضر بالجلسة ومعه المدافعان الموكلان عنه وسمعت المحكمة الدعوى ومرافعة النيابة العامة ودفاع الحاضرين معه ، ولم يثر أى منهم شيئاً في خصوص مرض المتهم أو القبض عليه أو عدم استطاعته تحمل إجراءات المحاكمة فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، طالما أنه لا يبين أن المحكمة قد أخلت بحقوق الدفاع .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٦١)

١٩٧ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم بالنقض .

(الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٦٥)

(والطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ ص ٤٧)

(والطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ من ١٥ ص ٣٢٩)

١٩٨ - إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع دفاعاً ما بشأن اعلانه بالحكم النهائي ، ولم ينازع في علمه بعصول هذا الاعلان ، كما أنه لم يحدد صفة من تسلم الاعلان نيابة عنه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الأمور التي تتطلب تحقيقاً موضوعياً .

(الطن رقم ٧٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٧ من ١٢ ص ٩٢٧)

١٩٩ - الدفع بطلان القبض من الدفع القانوني المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ، لأنها تقتضى تحقيقاً .

(الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٣ ص ١٩٣)

٢٠٧ - إذا كان المتهم « الطاعن » لم يتمسك بالدفاع الموضوعي - الخاص بالادعاء بتزوير الورقة - أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارة أمام محكمة النقض .

(الطنن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦ من ١٣ ص ٤٦٩)

٢٠٨ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجزؤ تأثيره لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(الطنن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥٤٢)

٢٠٩ - إذا كان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان في الاجراءات لخلو قرار الاحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه ودون أن يرد به ذكر أو احالة الى الهيئة السابقة التي قررت التأجيل الى الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن والدفاع عنه لم يدفعا أمام المحكمة ببطلان قرار الاحالة - وهو اجراء سابق على المحاكمة - فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام النقض .

(الطنن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ من ١٣ ص ٥٦٤)

٢١٠ - يكفي لتفليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . فمتى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردتها الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن شرع في قتل ٥٠ بأن أطلق عليها عيارين فارين قاصدا قتلها وما أن أسرعت لنجدتها والدتها .. وشقيقتها .. حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا قتلها فقتلتهما فقتلتهما ثم أردف ذلك بقتل ... كل ذلك تم في مسرح واحد ، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنایات القتل قد تناهت وكانت جناية الشروع

( والطنن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣ من ١٤ ص ٤٨٠ )

( والطنن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٤٣ )

( والطنن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٤٨ )

( والطنن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٥٥ )

( والطنن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٤٩ )

( والطنن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٨ من ١٤ ص ٨٢٣ )

( والطنن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٤ ص ٨٣٩ )

( والطنن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٧ من ١٥ ص ٨٧ )

٢١٥ - إذا كان مما ينهأ الطاعن « المتهم » على الحكم أنه قد انطوى على بطلان في الاجراءات أثر فيه إذ أن المدعية بالحق المدني وجهت دعواها المدنية اليه والى المسؤول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلا أثناء نظر الدعوى وقد عدلت المدعية بالحق المدني طلباتها أمام محكمة ثاني درجة في مواجهته وفي غيبة المسؤول عن الحقوق المدنية وقضت المحكمة في الدعوى دون أن يعلن المسؤول عن الحقوق المدنية بهذا التعديل ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المدعية بالحق المدني كان في مواجهة الطاعن ، فإنه لا شأن له بما ينهأ على الحكم من بطلان في اجراءات الدعوى المدنية قبل المسؤول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا الشأن .

(الطنن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٣ ص ٤٥٣)

٢٠٩ - الأمر في تقدير رأى الخبراء من اطلالات محكمة الموضوع ولها أن تظنن الى رأى خير دون آخر. فاذا كان وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على ما ناقش به الطاعن تقرير الخبير الذي عينته المحكمة وكان الطاعن لم يحدد في طعنه العناصر التي يعيها على هذا التقرير حتى تبين محكمة النقض ان كانت من العناصر الجوهرية التي تستلزم من محكمة الموضوع ردا خاصا أو من العناصر التي لا تؤثر على وجه الرأى في الدعوى والتي يكون الرد عليها مستقادا ضمنا من الأخذ بتقرير الخبير . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون قائما على غير أساس .

(الطنن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨ من ١٣ ص ٤٥٨)

١٥٧ لسنة ١٩٦٢ - الذى صدر بعد الحكم عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالاعدام الا باجماع الآراء ، وهى قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن اعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فان ما يتحدثى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد فى الفصل الخاص بالاجراءات أمام محاكم الجنائيات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأى المفتى ، فاصبح الحكم بالاعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا باستفتاء هذين الاجراءين على حد سواء بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالاجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة الى المسائل الموضوعية دون الاجراءات فهى لاتمس الا بالنصوص التى تتصل بالتجريم وقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام فى اصدار الأحكام من وجوب صدورهما بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية، واشترطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ اجراءات توفر الاجماع عند الحكم بالاعدام لاعتبارات قدرها لحسن سير العدالة - لا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالاناءة أو التعديل، ولا ينشئ لمقارفيها اعذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الاجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التى تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تمد من الاجراءات الشكلية البهتة ، وهى بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة اننى لم يتم الفصل فيها ، وان كانت عن أعمال وقعت قبل صدورهما ، دون أن ترد الى الأحكام التى صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل . اذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فان التعديل المدخل بالقانون

فى القتل قد تقدمتها وقد جمعتهما جميعا رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ عقوبات ، فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

( الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ من ١٣ ص ٥٧٠ )

٣١١ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن فى قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ فى تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٣ ص ٦١٤ )

٣١٢ - مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدنى يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنفه ، ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسؤولية بالنسبة الى الوالد تستند الى قرينة الاخلال بواجب الرقابة أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده أو الى الإهمال مما ، وهى لا تسقط الا بأبواب العكس وعب ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية ، واذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل فى أساس مسؤوليته وفوضى الرأى للمحكمة فى تقدير مداها ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ من ١٣ ص ٦٤٠ )

٣١٣ - العلم بنقض البضاعة المعروضة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فتمت استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به .

( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ من ١٣ ص ٧٢٣ )

٣١٤ - اذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن استنادا الى أن القانون رقم



٢١٨ - من المقرر أن البطان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عند صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجز واعتباره كان لم يكن استناداً الى حكم تلك الفقرة فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ص ١٤ ص ١٣٦ ) .

٢١٩ - متى كان الثابت أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بحصول استبدال في الدين ، فانه لا يقبل منه التحدث عن هذا الاستبدال المدعى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه دفع يخالطه واقع مما كان يتبين معه طرحه على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه .

( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ص ١٤ ص ٢٠٢ ) .

٢٢٠ - طلب اجراء المصاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المسند للمتهم ولا الى اثبات استعالة حصوله ، يعد من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ ص ١٤ ص ٢٧٤ ) .

٢٢١ - الدفع ببطان الاذن الصادر بالتفتيش وببطان التفتيش ، من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقضى تحقيقاً موضوعياً ، ومن ثم فلا يقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ص ١٤ ص ٤٦١ ) .

( والطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ص ١٥ ص ٢٢٩ ) .

( والطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ ص ١٥ ص ٥٧٧ ) .

٢٢٢ - الأصل في اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم يهيمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن

١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٣٨١/٢ اجراءات لا بسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفياً شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٧ ص ١٣ ص ٧٨٩ )

٢١٥ - إذا كان مبني الطعن أن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن قد صدر باطلا لأن تخلف الطاعن عن الحضور في أولى جلسات المعارضة يرجع الى عذر قهرى هو المرض الذي تثبتته الشهادة الطبية المرفقة بأبواب الطعن ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يحضر بنفسه ولا بوكيل عنه ليبدى عذراً ما لتخلفه ، وكانت المحكمة لا تلمن الى صحة عذر الطاعن المستند الى صورة الشهادة الطبية اذ أن تخلفه عن حضور جميع الجلسات أمام محكمته أول وثاني درجة يلقي شكاً كبيراً على الشهادة الطبية التي قدمها لتبرير عدم حضوره في الجلسة الأخيرة أمام محكمة ثاني درجة - ولما كان ذلك ، فإن النemy على الحكم في هذه الناحية يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣ ص ١٣ ص ٨٠٢ )

٢١٦ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني ، وترتبط من الناحية المنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فمتى فصل في شأنها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين على المجنى عليه واحداث اصابتين برأيه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي الى ما انتهى اليه ، فانه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣ ص ١٣ ص ٨١٠ )

٢١٧ - الاتجار في المواد المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ، فإذا كان مقالته الحكم في استخلاص هذا القصد سائماً فانه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

( الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٠ ص ١٣ ص ٨٣٠ )

٢٢٧ - تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية - مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بسجل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من قصص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى. ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يعترضوا على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز لها من بعد النعى على التقرير بالتقصير لأول مرة أمام محكمة النقض ، اذ كان عليهما ان رأيا أن التقرير قد أغفل الاشارة الى واقعة تهمهما أن يوضحاها فى دفاعهما .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ من ١٥ ص ١٢٠٦)

٢٢٨ - الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه هما من الدفوع التى تستلزم تحقيقا موضوعيا فلا يجوز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠ من ١٥ ص ١٢١)

٢٢٩ - اذا كان الدفاع عن الطاعنين لم يطلب من المحكمة اجراء تجربة للتحقق من امكان رؤية الشاهد الأول للطاعنين وقت مقارنتهما للحدث ، فانه لا يحق لهما من بعد أن يثيرا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢ من ١٥ ص ١٢٣)

٢٣٠ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمانت اليها ولو لم يكن فى الدعوى من دليل سواها ولها أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال متى رأت انها صحيحة وصادقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على تمسك الحكم المستأنف فى ذلك الاعتراف - من أنه كان وليد رهبة - ردا سائما ، فان ما يثيره الطاعنة بهذا الوجه ينحل الى مجرد جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى تقديرها للدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ص ٤١٥)

٢٣١ - الأصل فى الاجراءات الصحية وأن المحقق يباشر أعمال وظيفته فى حدود اختصاصه . ولما كان الطاعن لا ينازع فى صحة مصدر الاذن بل ان البادى من

يطلب صراحة اثباته به ، فان هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فلا يقبل القول بأن المحكمة لم تمكن الدفاع عن الطاعن من اثبات تمسكه بسماع شهود الاثبات .

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ من ١٤ ص ٤٨٠)

٢٢٣ - متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة التهم بالمجنى عليه كوكيل بالأجر ، واثبتت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فان مثل هذه العلاقة تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس . ولا يقدح فى ذلك قول المجنى عليه بجلسته المحاكمة ان الطاعن كان عاملا لديه بالأجر ، ذلك بأن العبرة فى هذا الصدد بحقيقة الواقع . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٥٠٠ لسنة ٣٣ - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٦٢)

٢٢٤ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السافطة اننى أوودتها أن المجنى عليها عبرت الطريق قبل التحقق من خلوه فاصطدمت بالجزء الخلفى الأيسر للسيارة مما نجم عنه اصابتها وأنه لم يقع خطأ من المتهمة تتحقق به مسئوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجنى عليها من أن السيارة صدمتها بمقدمها بعد أن استبانت من الماينة ما يناقض هذا التصوير فلا يقبل الجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٤٧٨)

٢٢٥ - لا يقبل من المتهم النعى على الحكم أمام النقض عدم رده على دفاع لم يطوحوه هو أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ من ١٥ ص ٤٤٧)

٢٢٦ - متى كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطالعا ما على اجراءات محكمة أول درجة ، فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ من ١٥ ص ٢٨٥)

٢٣٥ - ان المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيله عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة . فقد استترط أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فان ترك المرافعة بالصورة المعصية عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يمسك بشيء في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٥ م ١٦ م ٧٥٦ )

٢٣٦ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي يمتنع التصدي لها عند ابدائها ، الا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٧٦٥ )

٢٣٧ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي صواعق خاصة فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٧٦٥ )

٢٣٨ - الأحصل أن الارتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٧٦٥ )

٢٣٩ - متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلا لم يحدد الطاعن فيه ما أثاره من أن المحكمة بنت قضاءها

دفاعه أنه سلم بأن الاذن قد صدر من النيابة العامة . وكان ما أورده الطاعن من مجادلة في خصوص اختصاص مصدر الاذن بإصداره يقتضى تحقيقا موضوعيا لم يمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يقبل اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٥١ )

٢٣٩ - ان الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٥ م ١٦ م ٦١١ )

٢٣٣ - يوجد فرق بين الدفع بطلان اذن التفتيش وبين الدفع بطلان اجراءاته ، واذ كان الطاعن لم يدفع بطلان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فانه لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها ، وما دامت قد اطمأنت الى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على السواد المضدرة فانه لا يجوز مصادرتها فيما اطمأنت اليه أو اثاره ذلك الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أبدى أيهم دفعا بطلان التفتيش تأسيسا على أن الضابطين اللذين نيط بهما تنفيذ غير مآذون لهما في ذلك ولا يجوز ندهبهما للقيام به لخلو الاذن مما يغول الصادر اليه حتى ندب سواه لاجرائه ، وكان الحكم قد خلا مما يدل على هذا البطلان ، فانه لا يجوز للطاعن أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٦٥ م ١٦ م ٦٤٣ )

٢٣٤ - الدفع بعدم صلاحية الحكم المظنون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته أن يكون سببا للطعن يثار أمام محكمة النقض . اذ لا شأن لهذه المحكمة في تنفيذ الأحكام الجنائية .

( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١٨/١٩٦٥ م ١٦ م ٧٠٢ )

### الفرع الثاني : ما لا يجوز الطعن فيه :

٢٤٣ - الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهايا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية يصدر ذلك الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على التفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى معكوم عليه غيايبا - الا أن هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه في حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيايبا بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، فانه لكون ذلك الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة الى المتهم - وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث - وقد يؤدي ذلك الى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت اليه ، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما كان يقتضى انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض الذي هو طريق غير عادي للطعن في الأحكام . ومتى كان ذلك ، فان طعن المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزا .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٢٩٣)

٢٤٤ - لا تجيز المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٣٠٧)

٢٤٥ - نص الشارع في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية على الحالات التي يجوز فيها الطعن في أوامر غرفة الاتهام ، وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار اليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التي تصدرها في اشكالات التنفيذ المرفوعة اليها .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ٦٦٨)

بالادانة على غير الثبوت واليقين فان ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢ من ١٦ ص ٨٠١)

### الفصل السادس : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

#### الفرع الأول : ما يجوز الطعن فيه .

٢٤٥ - اذا حكمت محكمة الجنابات - خطأ - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم سن الحدث ، فان حكمها يكون منيها للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها ، ومن ثم يكون الطعن بالنقض في هذا الحكم جائزا .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ من ١٢ ص ٩١٦)

٢٤٦ - العبرة في قبول الطعن بالنقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فاذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك فقتضت المحكمة الجنائية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتفرير المتهم خمسين قرشا والمصادرة ، ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فان طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٣١ من ١٢ ص ١٠١٤)

٢٤٧ - لما كان الحكم المطعون فيه - الصادر من محكمة الجنابات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لاحتياطها اليها بوصف الجنحة - يعد منيها للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك أن المحكمة الجزئية وقد سبق لها القضاء في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جنائية - سوف تحكم حتما بعدم جواز نظرها لسابقة التفصل فيها لو رفعت اليها - فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

(الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١ من ١٦ ص ٥٣٠)

٢٥٠ - قرار لجنة قبول المحامين برفض طلب إعادة التقيّد بالجدول بعد محو اسم المحامي منه قرار نهائي لا يكون قابلاً لأي طعن . واذا نصت المادة ٦٩ من قانون المحاماة على اجازة طلب إعادة التقيّد بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه انما عبرت عن قصد المشرع الى جعل قرار رفض طلب إعادة التقيّد في الجدول نهائياً . ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ ق وتظلم صاحبه جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧  
س ١٣ ص ٢١ )

٢٥١ - تنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يقبل الطعن من المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقها المدنية . ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) من أن الحكم المطعون فيه لو لم يورد نص القانون الذي عاقب المتهم بموجه لا يكون مقبولاً لتعلق ذلك بالدعوى الجنائية مما لا شأن للطاعنة به .

( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١ ص ١٣ ص ٢٤ )  
(والطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ص ١٥  
س ١٣٣ )

٢٥٢ - اذا كان الطعن ببطلان الحكم واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه - والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً وكان قضاؤه بذلك سليماً - فإن الحكم الابتدائي يكون قدحاز قوة الأمر المقضي بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب سواء في ذلك ما تعلق ببيانات الحكم أو باقتضاء الدعوى الجنائية أو أن تنقضه لصدر تشرع لاحق يجعل الواقعة غير ماثلة عليها .

( الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٣ ص ١١٤ )

٢٥٣ - ان المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . فاذا كان الأمر المطعون فيه قد

٢٤٦ - لم يجعل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية للمحاكم العادية أي اختصاص بصدد الأحكام التي تصدر من تلك المحاكم فيما يرفع عنها من طعون - بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية .

( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ١٢ ص ٦٦٨ )

٢٤٧ - قصرت المادتان ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية الحق المخول للنائب العام بالطعن في أوامر غرفة الاتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وحتمت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن أن يكون لفظاً في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ومن ثم فإن الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها بقوله ان المتهم حدث - هذا الأمر بطبيعته ، وان كان قد جاء مخطئاً ، لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ ص ١٣  
س ١٣٢ )

٢٤٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون تنص بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة - فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً .

( الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٧ ص ١٢  
س ١٠٢ )

٢٤٩ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح كما هو مقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - فاذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر غيباً ضد المتهم وقررت النيابة العامة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يعن الى المتهم الا بعد التقرير بالطعن ، فإن هذا الطعن لا يكون جائزاً .

( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١١ ص ١٢  
س ٩٨٧ )

(الطنن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٥٧٩).

٢٦٢ - حق النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الاتهام تطبيقاً للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية مقصور على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - ليس من بين الأوامر التي أوردها التسارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(الطن رقم ٢٢-٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ من ١٤ ص ١١٣ )  
( والطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٦٢ )

٢٦٣ - متى كان الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص يدل وفقاً للبيانات الواردة به على خطأ محكمة الجench المستأنفة - فيما ذهبت اليه من عدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جنحة ، ويفيد في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها لا شبة فيها لجناية ، وكان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى ، غير أنه متى كان هذا الحكم سيقابل حتماً من المحكمة التي قيل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، فإن محكمة النقض لا يسما الا أن تعتبر الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وتعين محكمة الجench المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .

(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢ من ١٤ ص ٢٦٢ )

٢٦٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث ينفق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض . ولما كان الثابت أن الطاعنين قد ادعيا مدنياً مبلغ قرش صاع واحد على سبيل التمييز المؤقت ، فما كان يجوز لهما الطعن بالنقض في انحكم الصادر برفض دعواهما المدنية ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإداته

٢٥٩ - قسرت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٣ ص ٦٠٤)

٢٦٥ - لكل من النية العامة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجench وهو حق خاص بكل منهما . ولاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للدتهم أن يباشر حق النية في سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النية فيه . فإذا كان الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ووارداً على ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم جواز استئناف النية فإن الطعن لا يكون مقبولاً ، ذلك أنه ليس للمتهم أن يتذرع في تعدته عن حق النية في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، إذ أن استفادة التهم من استئناف انيابة لا تكون الا حين يكون استئنافها مقبولا وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو نصلحه .

(الطن رقم ١٠٦٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ من ١٣ ص ٦٤٨ )

٢٦٦ - متى كان الحكم المستأنف قد قضى في معارضة المتهم في الأمر الجنائي باعتبارها كأن لم تكن : وكان الحكم الاستئنافي - المطعون فيه - قد صدر بالالقاء واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فإن هذا الحكم الأخير لا يعد منها للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى وبالتالي فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطن رقم ٢١٥١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ من ١٤ ص ٢٦٩ )

موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فى الدعوى  
فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطن رقم ٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٢ س ١٤  
س ٨٢١) .

٢٦٧ - انه وإن كان القانون قد أجاز فى المادة ٣٣ من  
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات  
الطن امام محكمة النقض - للنياية العامة والمدعى بالحقوق  
المادية والمسئول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض  
فى الحكم الصادر من محكمة الجنابات فى غيبة المتهم بجناية  
وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تجرى على  
انه ( اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته او قبض عليه قبل  
سقوط العقوبة بمضى المدة ، يظل حتما الحكم السابق  
صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضييمات ويماد  
نظر الدعوى امام المحكمة . واذا كان الحكم السابق قد نفذ  
تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها ) . فان  
مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة  
المتهم واعتباره كان لم يكن . ولما كان هذا البطلان الذى  
أصاب الحكم الجنائى الصادر من محكمة الجنابات فى الجناية  
المنسوبة الى المظنون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما  
يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع . ومن ثم فان الطعن  
المقدم من النياية العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .

(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ س ١٤  
س ٩١٧) .

٢٦٨ - مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات  
الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢  
- لا يجوز الطعن بطريق النقض فى أوامر غرفة الاتهام الا  
فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة اليها طبقا  
للقانون ، بحيث اذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الاتهام  
انفلق تبعا لذلك باب الطعن فيه بطريق النقض .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٦٢ س ١٥  
س ٢٧١) .

٢٦٩ - تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض على  
انه ( لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن  
فيه بطريق المعارضة جائزا ) . ولما كان يبين من الحكم  
المطعون فيه أنه صدر حضورا اعتباريا وكان قابلا للمعارضة  
فيه بالشروط المبينة بالمادة ٢٤١ من قانون الاجراءات

والزامه بالتعويض ، ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس  
من شأنه أن ينشئ للمدعين بالحق المدني حقا فى الطعن  
بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع  
عنهما حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . ومن ثم فان  
الطن فى هذا الحكم بالنقض لا يكون جائزا .

(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢ س ١٤  
س ٢٥٤) .

٢٦٥ - الأشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم يطلب  
وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع  
اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة  
٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية - ولما كان يبين  
الأوراق أن المظنون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى  
الحكم المستشكل فيه ، فان الطعن المقدم من النياية يكون  
غير جائز ، ما دام الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم  
الصادر فى الأشكال ، وهو حكم وقضى انقضى أثره بصيرورة  
الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما ينعين  
معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(الطن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٢ س ١٤  
س ٤٤٢) .

٢٦٦ - متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على  
المطعون ضده لاتهامه بارتكاب جنحة قتل خطأ ، وبجلسة  
المحاكمة امام محكمة أول درجة وجه وكيل النياية اليه تهمة  
جديدين هما - أنه أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشغنا  
وذخيرة مما تستعمل فى هذا السلاح - وكانت الدعوى  
قد أقيمت على المطعون ضده عن الجنائيتين الأخيرتين من  
لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من  
قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة  
١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى فى مواد الجنابات من رئيس  
النياية العامة أو من يقوم مقامه ، فانه كان ينعين على محكمة  
الجنح ألا تعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم  
قبولها لرفعها من غير ذى صفة . الا أنه لما كان الحكم  
الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم  
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى قيام ارتباط  
لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ وبين جنائى احرز  
السلاح النارى والذخيرة ، وهو حكم غير مته الخصومة فى



فيه ، وكان ذلك الاعلان والتقرير بالمعارضة حاصلًا - بعد الحكم الاستثنائي - فان المحكمة الاستثنائية ما كان لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم النيابي الابتدائي ما دام المتهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد - أما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستثنائي النيابي ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، وكان لزاما عليها إيقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم النيابي الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة .

( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢ ص ١٢ ص ٢٥ )

٢٧٢ - إذا كان الطعن المقدم من النيابة العامة - وإن أنصب على الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كان لم تكن - إلا أن الظاهر من عبارة التقرير بالطعن ومن الأسباب المقدمة منها أنها تظن في الحكم النيابي الاستثنائي الذي ما كانت تستطيع الطعن فيه قبل أن يفصل في المعارضة ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢ ص ١٢ ص ٢٥ )

٢٧٣ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أكثر أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقا للمدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشهد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة، وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فارا من الخدمة العسكرية وممتعا عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتزيم المطعون ضده عشرة جنهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين

الجنائية . فإذ الطعن المقدم من الطاعنة عن هذا الحكم يكون غير جائز قانونا ويتعين القضاء بذلك .

( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ ص ٢٨ )

٢٧٥ - الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيايبا - أو بحكم قابل للمعارضة - إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيايبا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعة تغير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية ما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) وقد قرر بالنقض في وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحا أمام المحكوم عليه يكون قد خالف نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقضي بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مدام الطعن فيه بطريقة المعارضة جائزا - إذ كان من المتعين عليه أن يترتب حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم المطعون فيه قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض ويتعين الحكم بمسدم جواز طعنه .

( الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ص ١٥ ص ٨٣ )

### الفصل السابع : سلطة محكمة النقض .

#### الفرع الأول : عند الحكم في الطعن .

٢٧١ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنتظر الاستئناف المرفوع من النيابة ما دام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ، لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصير تلك المعارضة أو على اقتضاء ميعادها وميعاد الاستئناف - فإذا كان الثابت أن المتهم قد أعلن بالحكم النيابي الصادر من محكمة أول درجة فعارض

٢٧٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيتان جديدتان من الجلد سألاه عن صاحبهما وعمّا تحريانه فتردد في قوله ، وحينئذ قوبل لدهما الشبهة في أمره ، فضيظا الحقيتين واقتادهما الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فان ما أتاه وجلا الشرطة - وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة انما هو القبط بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها فاذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجل الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبانثالي فلا يمتد بشهادة من قاموا بهذين الاجراءين الباطلين ، مما ينعين معه نقض الحكم وبرائة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

( الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢ ص ٩٢٨ )

٢٧٨ - إذا كان الطاعن قد قرر بالظن بعد انتهاء الميعاد المحدد قانونا ، معتمدا بشهادة مرضية ، ولما قدم محاميه أسباب الظن لم يقدم معها تلك الشهادة على الرغم من أنها تحمل تاريخا سابقا ، مما ترى منه المحكمة عدم جدية العذر المانع من التقرير بالظن في الميعاد ، فان الظن يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٨ من ١٢ ص ٩٨٨ )

٢٧٩ - إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم (المطعون ضده) من مواليد ١٩٣٦/١٢/٣١ وأنه جنّد بالجيش في ١٩٦٠/٣/٧ فانه يكون قد وضع نفسه فعلا تحت تصرف السلطات ذات الشأن في فترة الاعفاء المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقبل بدء العمل به في ١٩٦٠/٣/٨ ، وبذلك يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٢ غير مؤتمم ، اذ هو يستفيد من الاعفاء

جنبها طبقا لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . الا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقررًا حكمًا وقتيا على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصح للمطعون ضده ما دام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فانه ينعين نقض الحكم المطعون فيه وبرائة المتهم المطعون ضده عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

( الطعن رقم ٢٢٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٤ من ١٢ ص ٤٢٢ )

٢٧٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يتصل بالطاعن ، اذ وقع عليهما عقوبة الغرامة ، فانه ينعين نقض الحكم في هذا الخصوص واستبعاد عقوبة الغرامة المحكوم بها على الطاعن ولو أن أولهما لم يقدم أسبابا لظننه - عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٩٢ )

٢٧٥ - لمحكمة النقض وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٧ من ١٢ ص ٨٩٥ )

٢٧٦ - ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الظن فيه لم تستنفد - فاذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ملف الجنبه المطعون في الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الاجراءات المقررة للظن بالنقض قد استوفيت ، فانه ينعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة .

( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١٤ من ١٢ ص ٩١٠ )

رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين ، الأول أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا لشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون وهي تتعلق بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المفسم والمشتري والمستأجر والمنتم بالحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك الى المتهم بل نبي حكمه بالازالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد أخطأ اذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة والغاؤها .

(الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦٦٢/٤/١٦ ص ١٣ من ٣٥٨)

٢٨٣ - متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل انفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصحح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق ، والمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها علما بها هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية - المطعون في حكمها قد دافعت المتهم في التهمة المسندة اليه وهي أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٩ ، فطعنات النيابة في الحكم ، غير أنه - وقبل الفصل في الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت بموجب تلك الجريمة فعلا غير مؤتم ، فانه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم .

(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦٦٢/٤/١٧ ص ١٣ من ٣٦٩)

٢٨٤ - معاملة المتهم بالرأفة ومعاقبته بالحبس عن جريسي التزوير والاختلاس يتعين معه على المحكمة أن تؤقت مدة العزل المقر في القانون بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها علما بالمادة ٢٧ عقوبات . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبغزله من وظيفته دون توقيت لمدة العزل فانه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصححه بتوقيت مدة العزل .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦٦٢/٤/١٧ ص ١٣ من ٣٨٠)

المنصوص عليه في هذا القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه - ادقضى ببراءة المطعون ضده - صحيحا في نتيجته استنادا للأسباب مساندة الذكر ، فانه يتعين رفض الطعن موضوعا دون حاجة الى بحث اسبابه .

(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦٦٢/١٢/١٨ ص ١٢ من ٩٩٠ )

٢٨٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم ( الطاعن ) بجريمة اقامة بناء دون موافقة لجنة أعمال البناء والهدم الأمر المعاقب عليه بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٩ ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني قد صدر بعد هذا الحكم واقتضت أحكامه على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون اقامتها أو تعديلها أو ترميمها ، ونص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٩ ، فان القانون الجديد يكون هو الأصلح للمتهم - ومن ثم فان لمحكمة النقض عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه - من تلقاء نفسها - نقضا جزئيا لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من الزامه بدفع مبلغ ألف جنيه وهي العقوبة التي كانت مقررة في القانون الملغى للجريمة المسندة اليه .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦٦٢/٢/١٢ ص ١٣ من ١٥٢)

٢٨٦ - الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المدة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقض محكمة النقض بالأحساب المقدمة في الميعاد القانوني : ونقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقا لنص انقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية حولها القانون اياها وفي الحالات الواردة بها على سبيل الحصر ، ومن ثم فان ما أثاره الطاعن في مذكرهما المقدمة بعد الميعاد القانوني من بطلان الحكم لاغفال اثبات اسم ممثل النيابة لا يندرج تحت احدي هذه الحالات ، ذلك أن اغفال اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أي بطلان ، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت مثبلة في الدعوى وأبدت طلباتها وطالما أن الطاعنين لا يجحذون أن تمثيلها كان صحيحا .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ من ١٨٤)

٢٨٢ - يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة لتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون

٢٨٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ابعالا

للمادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء وانهدم - فضلا عن الغرامة وقدرها ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وإيقاف التنفيذ . وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ - في شأن تنظيم هدم المباني - والذي صدر بعد ان الحكم المطعون فيه - قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - سالف الذكر ، كما ألغى بمقتضى مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الغرامة . ولما كان لمحكمة النقض وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من حرمان المطعون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما .

( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ س ١٤ س ٣٧٨ )  
( والطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٤ س ٥٧١ )

٢٩٠ - القضاء يرفض الطعن في شطره الخاص بالدعوى الجنائية من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا، بحيث يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها الى فاعلها . ومن ثم فإنه لا جدوى للطعن من القضاء بالا حانة بالنسبة الى الدعوى المدنية - اكفاء بتصحيح الحكم - طالما أن التعويض المحكوم به هو قرش صاغ واحد .

( الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ س ١٤ س ٥٢١ )

٢٩١ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان ذلك يخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه

٢٩٥ - تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم تقريره بالاستئناف في المبدأ ، من حق قاضي الموضوع ، فمتى انتهى الى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض الا اذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عملا .

( الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ س ١٢ س ٣٩٢ )

٢٨٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الجريمتين المنصوص عنهما في المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقضى بتفريجه مائتي قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص وتصحيحه بجعل الغرامة مائتي قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين .

( الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ س ١٢ س ٤٣٠ )

٢٨٧ - متى كانت التحقيقات الأولية التي تضمنها محضر جمع الاستدالات قد فقدت ، مما يتعذر معه على محكمة النقض تحقيق ما يثيره الطاعن ( المتهم ) من خطأ الحكم المطعون فيه في الاسناد اذ عوف في ادالته على ماقرره شاهدا الاثبات في ذلك المحضر من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة رغم أن ذلك لا أصل له في الأوراق - وكان هذا الذي يثيره الطاعن هو ما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبحثه وتقول كلمتها فيه وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها ، فإنه يتعين - تحقيقا لحسن سير العدالة - نقض الحكم والاحالة لاعادة المحاكمة من جديد .

( الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ س ١٢ س ٤٩٢ )

٢٨٨ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لاتعدي العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقرضى به ، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض . أما أتاب المطاماة ، فإن تقديرها يرجع الى ما تتيحه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم له من أتعاب لمحاميهِ والإمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها

( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٢ س ٦٨٨ )

واقعة لا يخرج عن كونه دفاعا منصبا على انعدام القصد الجنائي لديه وقد تناوئته محكمة النقض في حكمها الذي نبه الحكم المطعون عليه الأخير وردا عليه . فان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وجاء خلوا من عيب القصور .

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤  
٢٨٥ )

٢٩٤ - نقض الحكم يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجرى فيها للمحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق، فلا تقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الاول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيدها حكم النقض في اعادة تقديرها . الا أنه لا يعيب الحكم ان أثبت في مدولته الأسباب التي دعم بها حكم النقض قضائه لأن ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية قد أخذت بالرأي القانوني الذي قال به الحكم المذكور واسترعى عليه قضاءه النقض .

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤  
٢٨٥ )

٢٩٥ - لمحكمة النقض اعلالا للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن . ولما كانت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي الفياي الذي قضى بتغريم الطاعن عشرة جنيهات - على خلاف مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - التي تقضى بعدم النزول بالرامة عن خمسين جنيها - وانما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن ، فانه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن - أن تقضى عليه بما يجاوز حد الرامة المحكوم عليه بها غاييا لأنها بذلك تكون قد سوت مركزه - وهو ما لا يجوز - اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . ومن ثم ترى المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وأن تصححه بتغريمه عشرة جنيهات .

( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩ س ١٤  
٢٩٦ )

٢٩٦ - من المقرر أن قواعد الاختصاص في السواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع لمخالفاتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو نقض

هو من شأن محكمة الموضوع ، الا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يفل على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي ، وهو ما انتهت اليه في تكيفها لمركزه من الناحية القانونية ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء بإيجابها على الطاعن البدء بإطلاق النار للارهاب دون سند من القانون - فانه يكون لمحكمة النقض ان تطبق القانون تطبيقا صحيحا وتصحح هذا الاستخلاص الخاطيء ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

( الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ س ١٤  
٥٥٩ )

٢٩٢ - تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - عند عرض النيابة القضية مشفوعة بذكره برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون المذكور - لا يترتب عليه عدم قبول هذا العرض . ذلك لأن الشارع انما اراد بتجليده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتجويل بمرض الاحكام اعسادة بالاعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حاضوريا . فضلا عن أنه هذه المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتقتل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

( الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ س ١٤  
٦٧٨ )

٢٩٣ - لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم فان لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات لتبين ان كانت تكون جريمة أم لا . واذ استظهرت أن هذه العبارات شائنة بذاتها وأنها تمس شرف المقدوف في حقه - وهو موثر المطعون ضدها - وأنها لو كانت صادقة لأوجب عقابه أو احتقاره والخط من كرامته فقد أثرت حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى واعتبرت الفصل الذي ارتكبه الطاعن في حق المورث مؤثما ويستوجب مساءلته قانونا . وكان دفاع الطاعن في خصوص النقد البليح انما هو في

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الا اذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم .

(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٤٣)

٢٩٩ - لمحكمة النقض طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم لمطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . واذا كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك الذى حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - هو الأصلح بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فانه يمتنع تطبيق هذا القانون .

(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٣٩٣)

٣٠٠ - لمحكمة النقض عملا بالحق المخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه فى أسباب الطعن .

(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٤ من ١٥ ص ٤٨٨)

٣٠١ - طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية مؤقتا حتى يفصل فى الطعن المرفوع بشأنه ، لا سند له من أحكام قانون الاجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٤١٥ )

(والطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٧٧ )

٣٠٢ - من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يقضى بطئته وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته لاتسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥٥٩)

٣٠٣ - متى كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي النيابة الذى قضى بجسب الطاعن أسبوعا واحدا مع الشغل ، وانما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها الطاعن وقضى فيها ببراءة ، فانه ما كان يسوغ

هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه ( تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنائيات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ) فان محكمة الجنائيات اذ قضت فى موضوع جريمة القتل العمد التى دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه اياها ، تكون قد خالفت القانون تتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويمنع لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض فى المادة ٣٥ فى فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنائيات بنظر الدعوى .

(الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ٩١٤)

٢٩٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة المرضية وإن كانت لاتخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع الا أنه متى كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها أسباب اطراح تلك الشهادة ورفض التحويل عليها ، فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التى رتبها الحكم عليها . ولما كان ما أوردته المحكمة عن تلك الشهادة لا يسوغ به اطراحها لأن الزام المتهم بإبلاغ عذره الى المحكمة عن طريق وكيل عنه - حال قيام هذا العذر لديه - والا التفت عنه - هو تكليف يوجب لم يرد به نص فى القانون ، وقعوده عن إبلاغ عذره الى المحكمة حال قيام المرض به - لا يفيد كذب دعواه ولا يستقيم به وحده فى هذه الحالة التدليل على اصطناع الشهادة التى قدمها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون ميبيا ومستوجبا نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٩٩ )

(والطن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٩٩ )

٢٩٨ - الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقول الأسباب التى تبدي خارج الميعاد القانونى لا يجوز اعمالها طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن

تعتبر جريمة اختلاس قامة وليس شروعا كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وكانت النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، فإن محكمة النقض لا تستطيع اصلاح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٦ ص ٦٧٢ )

٣٠٧ - انه وان كان الأصل طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تتقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد القانوني الا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبتنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مثكلة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو اذا صدر بعد الحكم الطعون فيه قانون يبرى على واقعه الدعوى .

( الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ ص ١٦ ص ١٩٨٦ )

#### الفرع الثاني : عند عرض احكام الاعدام .

٣٠٨ - تجاوز الميعاد المبين بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة القضية المحكوم فيها حضوريا بقبولة الاعدام على محكمة النقض عملا بنص المادة ٤٦ من القانون المذكور ، ذلك بأن ائشارع انما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية ، والتعجيل بمرض الاحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ( واجهيا ) ، وتتصل انمحكة بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ ساقفة الذكر ، وتصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها - سواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ، وذلك درءا للشبهة بين حق النيابة وواجهيا : حقها فى الطعن بطريق النقض فى الحكم بوصف أنها من خصوم الدعوى الجنائية ، وواجهيا فى أن تعرض القضية طبقا للمادة ٤٦ المذكورة .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ ق - وصية عامة جلسة ١٩٦١/٥/١٦ ص ١٢ ص ٢٨٥ )

للمحكمة الاستئنافية - وقد اتجهت الى ادانة الطاعن - أن تنقض بحجبه خمسة عشر يوما مع الشغل وهى مدة تجاوز الحبس المحكوم عليه بها غيابيا ، لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه وهو ما لايجوز ، اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها . ومن ثم فللمحكمة النقض اصمالا للرخصة التى خولها القانون لها بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وأن تصححه بحجبه أسبوعا واحدا مع الشغل .

( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٦ ص ١٥ ص ١٥ )  
( الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ص ١٥ ص ٨٧٧ )

٣٠٩ - متى كان الميب الذى شاب الحكم يتناول مركز المسئول عن الحقوق المدنية الذى لم يطعن فيه لقيام مسئوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المسندة الى الطاعن . فانه يتعين نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية أيضا عملا بنص المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ص ١٥ ص ٨٧٧ )

٣٠٥ - متى كان بين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقعها رئيس المحكمة وكتابتها ومضطر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد . ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا فى الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن ، مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم جميعا .

( الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ ص ١٦ ص ٢٦ )

٣٠٦ - اذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم

## الفرع الثالث : عند الطعن للمرة الثانية .

المحال اليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت « . غير أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فانه يقتضى حسب القواعد الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون نظر الموضوع في جلسة تحددها لهذا الغرض ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٣٦٥/٥/١٦ ص ١٦  
٤٣٠ )

ع

## الفرع الرابع : في تعيين المحكمة المختصة .

٣١٢ - إذا كانت غرفة الاتهام قد أمرت بإحالة الأوراق الى النيابة العامة بقوله ان المتهم من طائفة الأحداث ، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها استناداً الى ما هو ثابت بها من أن المتهم تجاوز سن الحدث ، قررت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - فان هذا الأمر الصادر من غرفة الاتهام يحق قيام النزاع السلبى بينها بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقتضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبذلك ينسد الطريق على سلطة الاتهام بالنسبة لهذا المتهم ويفلت من المحاكمة . ولما كان مؤدى نص المادتين ٣٢٦ و ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن الاختصاص بالصل في الطلب الخاص برفع النزاع بين غرفة الاتهام وجبة الحكم انما ينمق لمحكمة النقض - على ما جرى به قضاؤها - باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطن في أوامر غرفة الاتهام أمامها عندما يصح الطعن قانوناً - فانه يتعين لجابة النيابة العامة الى طلبها وقبوله وتعيين محكمة الجنايات « المختصة » للفصل في الدعوى .

( الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣٦١/١٠/١٠ ص ١٢  
٣٧٢ )

٣١٣ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الأوراق الى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الترفعة فيما لو قدمت اليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها

٣٠٩ - تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه ( اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت ) فإذا كان الطعن المقدم من النيابة - للمرة الثانية - مقصوراً على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فان ذلك يقتضى بحسب القواعد الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى .

( الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣٦٢/٢/٢٧ ص ١٣ ص ٥٦٨ )

٣١٠ - تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه ( اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت ) . ولما كان الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية - مقصوراً على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، وهو يقتضى حسب القواعد الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ، ما دامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

( الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣٦٣/١١/٢٥ ص ١٤  
٨٢٥ )

٣١١ - تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه « اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة



واصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متخيلتان حتما عن نظر القضية - متى كان ذلك فإن محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الطعن المقدم من النائب العام في أمر غرفة الاتهام سائق الذكر طلبا لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام - التي سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بأحراز المخدر .

(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ص ١٤ ص ١١٣ )

٣١٧ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما ، ومن ثم فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنائيات يقع لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التي يطن أمامها في أحكام محكمة الجنائيات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا . ولما كانت غرفة الاتهام بأمرها بعدم الاختصاص قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى ، وكان المشرع قد ألغى بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الاتهام وأسند قضاء الاحالة الى مستشار الاحالة ، فانه يمتنع احالة القضية الى مستشار الاحالة المختص للفصل فيها .

(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ص ١٤ ص ١١٣ )

٣١٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين احدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ص ١٤ ص ١١٣ )

٣١٩ - متى كان الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص يبدل وفقا للبيانات الواردة به على خطأ محكمة الجنح المستأنفة - فيما ذهبت اليه من عدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جنائية ، وفيد في الوقت عنه أن الواقعة التي تحدث عنها لا شبهة فيها لجنائية ، وكان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في

واصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متخيلتان حتما عن نظر القضية - متى كان ذلك فإن محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الطعن المقدم من النائب العام في أمر غرفة الاتهام سائق الذكر طلبا لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنح .

(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٦٢)

٣١٤ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع انيها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما . ولما كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين الفرقة ومحكمة الجنح يكون منعقدا لمحكمة النقض على اساس انها هي الدرجة التي يطن أمامها في قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا .

(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٦٢)

٣١٥ - قضاء محكمة الجنائيات - خطأ - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالة الأوراق الى النيابة لاحتالها الى محكمة الأحداث المختصة ، هو حكم غير منه للخصومة وسيقابل حتما بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الاخرى ، ومن ثم فقد وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . فاذا كان الثابت بالكشف من دفاتر المواليد ، أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة فانه يمتنع قبول الطلب وتعيين محكمة الجنائيات للفصل في الدعوى .

(الطن رقم ١٦٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣ ص ٤١٥)

٣١٦ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جاز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الفرقة فيما لو قدمت اليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها واصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنائيات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجنائية

تقسما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ رغم اتصال العيب في الحكم به وإبتناؤه على مخالفة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل في الدعوى ، وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الذي صدر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفا في الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٢٣/١٩٦٢ من ١٣ ص ٦٦٤)

### الفرع الثاني : الخروج على قاعدة النسبية

٣٣٣ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بمنصر خاص ، هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي اذهاق روح المجنى عليه ، وهذا المنصر بطبيعته أمر داخلي في نفس الجاني ، ويجب لصحة الحكم بادانة متهم في هذه الجريمة أن تعني المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه قد كان في الواقع يقصد به اذهاق روح المجنى عليه . فاذا كان الحكم قد اقتصر على بيان اصابات المجنى عليهما دون أن يستظهر لية اذهاق الروح ، كما أنه لم يستظهر علاقة السببية بين تلك الاصابات كما أوردتها الكشف الطبي وبين الوفاة التي حدثت ، فانه يكون ميبا بما يكفي لنقضه بالنسبة الى الطاعن الأول وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثاني - ولو أنه لم يقدم أسبابا لطعنه - لاتصال هذا الوجه من الطعن به عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطن رقم ٢ لسنة ٣١ ق - هيئة عامة - جلسة ١٦/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٨٥)

٣٣٤ - اذا كان الحكم قد استظهر عناصر جريمة احراز المخدر بغير ترخيص في حق الطاعن الثاني وأثبت عليه أنه قعد من حيازته دسه لغيره للايقاع به ، فان لمحكمة انتقض اعمالا للارخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم نقضا جزئيا

الدعوى ، غير أنه متى كان هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قيل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، فان محكمة النقض لا يسعها الا أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة التي يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وتعين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .

(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٤/٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ٢٩٢)

٣٣٥ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجنيتين المتنازعتين أو احدهما . ولما كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فان الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية يقع لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات الغرفة عندما يصح الطعن قانونا .

(الطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٤ من ١٥ ص ١٩٧)

### الفصل الثامن : اثر الطعن

#### الفرع الأول : نسبية اثر الطعن

٣٣٦ - اذا كان الطاعن - وهو المتهم بالاشتراك في تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبده الفاعل الأصلي من أن السيارة التي حجز عليها في الطريق العام كانت موجودة بالجراجح ولم تبدد - الا أنه نظرا لارتباط جريته بجريمة الفاعل الأصلي ( الحارس على السيارة المحجوزة ) فانه أى الشريك يستفيد حتما بالنسبة من دفاع هذا الأخير الذي لو صح لانتفت مسؤوليته وبالتالي تنتفى مسؤولية الطاعن . إذ كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تمرض لهذا الدفاع الجوهرى فان حكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

(الطن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٤/٣/١٩٦١ من ١٢ ص ٤١١)

٣٣٧ - لما كان المتهم لم يطعن في الحكم المطعون فيه ، فلا تملك المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحته من تلقاء

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ د - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ من ١٢ ص ٢٤٧ )

٣٣٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يتصل بالطاعنين ، اذ وقع عليهما عقوبة انفرامة ، فانه يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص واستبعاد عقوبة الغرامة المحكوم بها على الطاعنين ولو أن أولهما لم يقدم أسبابا لطعنه - عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٣١ د - جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٥٢ )

٣٣٨ - اذا كان الحكم وإن أورد في بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة ، فانه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤممة في القانون - فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التي حصلها أن الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الى أية وسيلة أخرى غير مفروعة كان ملحوظا في تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جرمي الانضمام الى أى جمعية ترمى الى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة ، والترويج لأي مذهب يهدف الى ذلك - اللتين دين بهما الطاعن الثاني ، ولا يغير من الأمر ما ذهب اليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية اليه لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذي لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا - لا يفي عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استند اليها الحكم في الادانة كما هي معرفة به في القانون . ولما كان هذا القصور الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، فانه يتعين نقض الحكم للطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٠ د - جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ من ١٢ ص ٢٣٢ )

٣٣٩ - متى كانت جريمة احرار السلاح والذخيرة بغير ترخيص اللتين دين المتهم « الطاعن » بهما مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع في القتل عمدا التي قضى الحكم المطعون فيه ببراءته منها ، مما يقتضى اعتبارها كلها جريمة واحدة ولحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها

لمصلحة الطاعن الثاني هو والطباعين الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، مراعاة لحسن سير العدالة نظرا لوحدة الواقعة التي دين بها هذان الطاعنان ، وذلك بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية وعقوبة الغرامة المحكوم بهما عليهما وفق ما تقتضى به المادتان ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٣١ د - جلسة ١٩٦١/٤/١٨ من ١٢ ص ٤٧٨ )

٣٣٥ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فاذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم فتيد أن الطاعن وزميله كانا يتجران في المواد المخدرة المضبوطة ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية . ولما كان هذا الوجه يمثل بلتمهم الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، فان ذلك يقتضى أن يكون نقض الحكم بالنسبة اليه أيضا .

(الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٣٠ د - جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ من ١٢ ص ٢٧٦ )

٣٣٦ - اذا كان الثابت أن المحكمة أدخلت في عناصر التمييز الذي قضت به على المتهمين ما أصاب المجنى عليه من ضرر مادي نتيجة الاعتداء عليه بالضرب ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت عن جنابة هتك العرض المسندة الى المتهمين ، وقد ادعى المجنى عليه مدنيا مطالبا بتعويض الضرر الذي أصابه من هذه الجريمة ، فان المحكمة قضت بالتعويض عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى اليها تكون قد خالفت القانون ، بتصددها لقتل ليس مطروحا عليها ولا ولاية لها بالفصل فيه ، مما ييبس الحكم في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية ويستوجب نقضه في هذا الخصوص - ولما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالطاعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد الميعاد ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليه أيضا فيما قضى به في الدعوى المدنية ، وذلك عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون

مخالفة القانون • ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ إجراءات والتي بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة •

(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٢  
٥٩ • )

### الفرع الثالث : مسائل منوعة •

٣٣٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ملحق الطعن في الأحكام مبنية في القانون بيان حصر ، وليس الأشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تظلم من إجراء تنفيذها مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم متصل بإجراء تنفيذه • والأصل أن سلطة محكمة الأشكال محددة نطاقها بطبيعة الأشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجها متصل بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تعرض لها في الحكم المرفوع عنه الأشكال • عيوب وقت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لها في ذلك من مساس بحجية الأحكام • ولما كانت أوجه النسي التي آثارها المستشكل متصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض ، فإن الأشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها •

(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢ ص ١٢ ص ٥٩)

### الفصل العاشر : نقض الحكم وسلطة محكمة إعادة •

٣٣٤ - نقض الحكم لقصوره في الرد على طلب الماينة لا يلزم محكمة إعادة بأن تجري الماينة التي طلبها الدفاع مادامت ثم ترزوما لها وبررت رفض طلبها بأسباب سائفة •

(الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦ ص ١٢  
٨٣ • )

٣٣٥ - نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد ، لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى ، بل إنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية • وللمحكمة أن تستند إليها في قضائها •

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ ص ١٣ ص ٦٨٨)

طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات - وإذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، فإنه يمتنع نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في التهم جميعا وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين •

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦ ص ١٣ ص ١٠١)

٣٣٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بجنحة شهادة الزور التي أبداه في جنابة الماعة المستديرة المسندة إلى الطاعن الأول ، فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الطاعن الأول يقتضي نقضا أيضا بالنسبة إلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم أسبابا لعلنه ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة للأول وما تجر إليه وتنتهي عنده ، تقتضي لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة من جميع نواحيها •

(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٦٧)

### الفصل التاسع : مدى قابلية أحكام النقض للطعن • الفرع الأول : من له حق الطعن •

٣٣١ - إذا كان الحكم في الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن ، التي لم تكن معلومة للمحكمة في وقت صدوره ، فإنه يمتنع المدول عن الحكم المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المحكوم عليه أصلا لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية •

(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٤ ص ١٣ ص ٨٢٤)

### الفرع الثاني : وفوق بطلان في الحكم •

٣٣٢ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، كما كان يجري بذلك نص المادة ٤٢٨ إجراءات « المرافعة يقتضي هذا القانون » ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوارية إذا رأت المحكمة لزوما لذلك ، فإن الطعن يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القضاة وفي الأجل الذي حدده ، ويترتب على هذا الإجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به • ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تبتدئ عمل قاضي الموضوع ، وإنما هي درجة استئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم

٣٣٧ - نقض الحكم يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة  
بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجري فيها  
المحاكمة على اساس ما هو ثابت بالأوراق ، فلا تقيد  
المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الاول في شأن  
تقدير وقائع الدعوى ولا يقيدها حكم النقض في اعادة  
تقديرها . الا انه لا يجب الحكم ان أثبت في مدوناته  
الاسباب التي دعم بها حكم النقض قضاء لأن ذلك يفيد  
ان المحكمة الاستئنافية قد أخذت بالرأى القانوني الذي  
قال به الحكم المذكور واستقر عليه قضاء النقض .

(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسته ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤  
ص ٧٧٨ )

٣٣٨ - نقض الحكم يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة  
بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجري فيها  
المحاكمة على اساس ما هو ثابت بالأوراق ، فلا تقيد  
المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الاول في شأن  
تقدير وقائع الدعوى ولا يقيدها حكم النقض في اعادة  
تقديرها . الا انه لا يجب الحكم ان أثبت في مدوناته  
الاسباب التي دعم بها حكم النقض قضاء لأن ذلك يفيد  
ان المحكمة الاستئنافية قد أخذت بالرأى القانوني الذي  
قال به الحكم المذكور واستقر عليه قضاء النقض .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسته ٢٨/١٠/١٩٦٣ ص ١٤  
ص ٦٨٥ )

## نيابة ادارية

### موجز القواعد :

- ١ استقلال القانون التأديبي عن قانون العقوبات . الفعل الواحد قد ينشأ عنه في الوقت نفسه خطأ تأديبي وفعل جنائي . دخوله في اختصاص النيابة الادارية والنيابة العامة . مثال . الرشوة : هي اخلال بواجبات الوظيفة العامة ، ومخالفة لأحكام قانون العقوبات . المادة ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٥٩ . تولى النيابة الادارية اجراءات الرقابة والفحص والتحقيق . ثم احالتها الأوراق الى النيابة العامة بعد اكتشاف الجريمة . لا بطلان . . . . .
- ٢ المراقبة الفردية . اجراءاتها . المادة الخامسة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . وجوب الاذن الكتابي من مدير عام النيابة الادارية او من يفوضه من الوكلاء العاملين . لا يلزم أن يصدر تفويض خاص للوكيل في كل قضية على حدة . يكفي أن يكون التفويض خاصا في نوع العمل بسبب تقسيمه بين الوكلاء حسبما يترأى للمدير العام . . . . .
- ٣ اخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بالتحقيق قبل البدء به . المادة الثالثة من القانون . اجراء تنظيمي . ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق . علة ذلك . . . . .
- ٤ ما تنص عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب اخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بما تجر به النيابة الادارية من تحقيق . لا شأن للنيابة العامة به . ليس قيذا على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية . التزامها في التحقيق وانصرف فيه بنصوص قانون الاجراءات الجنائية . . . . .

### القواعد القانونية :

- ٢ - لا يشترط بحسب نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام للنيابة الادارية في كل حال على حدة وفي كل قضية على وجه التخصيص، بل يكفي أن يكون التفويض خاصا في العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العاملين حسبما يترأى للمدير العام صاحب الحق في هذا التقسيم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دال على صدور الاذن باتخاذ الاجراءات الموصلة لضبط الجريمة في حالة تلبس من الوكيل العام المختص بشئون الرقابة ، وكان الطاعن لم يطلب الي محكمة الموضوع على وجه العزم تحقيق صدور التفويض الى الوكيل العام ، فلا يقبل منه اثاره الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ د - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ - ص ٦٠٠ )

- ٣ - ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في فقرتها الأخيرة من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف باجراء التحقيق قبل البدء به - قصد به توجيه الخطاب الى النيابة الادارية في خصوص ما تجر به من تحقيق طبقا لأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون المذكور ، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ، ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق لأنها

- ١ - اذا كان القانون التأديبي مستقلا عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتمايز مجال تطبيقه ، فان الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم قانونا في الوقت نفسه . والرشوة بوصفها اخلالا بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة ، وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازيها الاداري والقضائي لمكافعة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر - وقد أفصح الشارع بما نص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن امكان بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فان تحرر أمر هذا الخطأ يدخل في اختصاص النيابة الادارية من حيث الرقابة والتفحص والتحقيق حتى اذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق الى النيابة العامة التي تتولى استيفاء التحقيق وانصرف فيه . ولما كان ذلك ، فان ما أثاره الطاعن من بطلان الاجراءات لأنها انصبّت على جريمة من جرائم القانون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الادارية لا يكون له وجه .

( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ د - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ - ص ٦٠٠ )

الذى يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - لأنها تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة - سالف الذكر - وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يوجب بطلاناً ما على مخالفة أحكامها ، لـ أنه نص تنظيمي كما يبين من صيغته وطبيعته

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ م ١٢ م ٦٠٠)

إجراءات تفترض السرية التي يتعين أن تحاط بها حتى توصل إلى النتيجة المرتقبة - وهو ما يؤيده ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة لهذا القانون .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ م ١٢ م ٦٠٠)

٤ - لا شأن للنسبة العامة فيما تجرّه من تحقيقات - بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب إرسال اخطار إلى الوزير أو الرئيس

### نيابة عامة

عدد القواعد

١	١	الفصل الأول : صفة النيابة العامة
٢	٢	الفصل الثاني : ولاية النائب العام
٣	٣	الفصل الثالث : اختصاص النيابة العامة بالتحقيق
٤	٤	الفصل الرابع : اختصاص النيابة العامة في تحريك الدعوى
٥	٥	الفصل الخامس : حق النيابة العامة في القرارات في غرفة الاتهام
٦	٦	الفصل السادس : الطعن في القرارات الصادرة من النيابة العامة
٧	٧	الفصل السابع : قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والإدارية
٨	٨	الفصل الثامن : مسائل منوعة
٩	٩	( أ ) طبيعة رئاسة وزير العدل للنيابة العامة
١٠	١٠	( ب ) تمثيل النيابة العامة في الجلسات
١١	١١	( ج ) دعوة أعضاء النيابة للشهادة
١٢	١٢	( د ) حجية المحاضر التي يحررها أعضاء النيابة لآليات التحقيق

موجز القواعد :

### الفصل الأول : صفة النيابة العامة .

النيابة جزء من السلطة القضائية والتحقيق الذي يباشره أعضاؤها عمل قضائي . لا يصح اعتبار المحقق كالشاهد بالمعنى الخاص المتعارف عليه .

### الفصل الثاني : ولاية النائب العام .

النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية - ولايته عامة . - استتمها سلطة التحقيق والاتهام . - انبساطها على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أي كانت . - له مباشرة اختصاصه بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيطة به على سبيل الانفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشر بالنيابة عنه . - له الرئاسة القضائية والإدارية على أعضاء النيابة .

للنائب العام كامل الحق في نعب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات الاستئناف بتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخل حسب تحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو . بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق أو العمل المنوط بالمعطو المنتجب على أربعة أشهر .

القرار الوزاري بإنشاء نيابة المخدرات . اثره : يتم بعد من السلطات المخولة قانوناً للنائب العام أو ينقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم . له الولاية في مباشرة أية جريمة من الجرائم

الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة .  
له الرئاسة والإشراف على أعضائها .. .. . ٤

### الفصل الثالث : اختصاص النيابة العامة بالتحقيق .

#### الفرع الأول : فى إجراء التحقيق .

صحة تكليف رئيس النيابة أحد وكلاء النيابة الكلية بأى عمل من أعمال التحقيق . سلطته  
فى إحالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية دون التزام عليه ببيان مبرر الإحالة .. .. . ٥

وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة  
الكلية التابعة لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة  
على مصدر اذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق فى نطاق دائرة المحكمة الكلية التى يعمل بها .. ٦

بطلان التحقيق التكميلى الذى تتولاه النيابة العامة نداء على نائب المحكمة إياها بعد أن دخلت الدعوى  
فى حوزتها .. .. . ٧

للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذى يجريه معاون النيابة له  
صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة العامة . نائب رئيس النيابة معاون النيابة  
لتحقيق ما جاء بمحض التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار النائب مطلقاً وشاملاً لكل  
الوقائع الواردة بمحض التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة الى المظنون ضده . تكليف  
معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المظنون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .. ٨

زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاة الحكم . ليس للنيابة العامة إجراء  
تحقيق يتعلق بذات المتهم التى قمتها للمحاكمة وعن الواقعة نفسها . الا أنه من واجبه تحقيق  
ما يطرأ أثناء المحاكمة ما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة .. .. . ٩

لوكيل نيابة المخدرات فى حدود اختصاصه العام الاستعانة فى إجراء التفتيش بمن يرى  
مساعدته من رؤوسه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى . ما داموا يعملون تحت إشرافه . مثال .. ١٠

استناد الحكم الى أقوال ادلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التى ضبطت فى دائرة اختصاصها .  
لا يعيبه . ولو كانت الجريمة قد ارتكبت فى مكان آخر خارج عن دائرة هذا الاختصاص . علة ذلك :  
ضبط المتهم فى دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه .. .. . ١١

يده وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى . استيجاب ظروف  
التحقيق ومقتضياته متتابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو من  
يندبه لها .. .. . ١٢

لرئيس النيابة عند الضرورة حق نداء عضو من أعضائها فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر  
بتلك الدائرة . يكفى أن يتم هذا الندب شفاهاً بشرط وجود ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى .  
المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .. ١٣

شروط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق فى الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال  
مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق . علة ذلك : قضاء  
الاحالة ليس الا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم ، شأنه فى ذلك  
شأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها .. .. . ١٤

#### الفرع الثانى : فى التصرف فى التحقيق

الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى . العبرة فى تحديد طبيعته - وهل هو أمر حفظ ادارى  
أم قرار بالآ وجه لإقامة الدعوى - هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى  
يوصف به . مثال .. .. . ١٥

### الفصل الرابع : اختصاص النيابة العامة فى تحريك الدعوى .

التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة ققرة ثالثة للمادة ٢١٤ إجراءات .  
تحويله النيابة حق رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطاً بها من  
جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . أعضاء المشرع بالتعديل  
ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم . عدم استعمال النيابة هذه الرخصة  
واحالتها . جناية الى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها .  
ان فعلت ذلك تكون قد أخطأت .. .. . ١٦ - ١٨

الارتباط فى مفهوم المادة ٢١٤ إجراءات ؟



- الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات . أساسه : قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى . مثال ١٩
- رفع الدعوى الجنائية على المتهم أمام محكمة الجنيح بوصف ارتكابه جنحة قتل خط . توجيه وكيل النيابة بالجلسة إليه تهمتين جديدتين . هما احراز سلاح ناري وذخيرة بفسير ترخيص . اقامه الدعوى الجديدة من لا يملك رفعها قانونا . على محكمة الجنيح أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . . . . . ٢٠
- الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة . هي من حق الهيئة الاجتماعية . ليست النيابة الا وكيلة عنها في استعمالها . حقها في التصرف فيها بالحفظ بمجرد تقديمها الدعوى الى القضاء . يجمله وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مفيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة . الاحتجاج على النيابة بقبولها الصريح أو الضمني لا من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى . غير مقبول . لها الطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلبات . عدم تقيدها بذلك أيضا لدى مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا مضما . . . . . ٢١
- قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره . وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص التهم . دون جرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . مثال . . . . . ٢٢
- قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق . عدم اتسوع في تفسيره سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص التهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا . . . . . ٢٣
- النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية . . . . . ٢٤
- مجرد حالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد مأموري الضبط القضائي لا يعتبر انتدابا له لإجراء التحقيق . المحضر الذي يجريه مأمور الضبطية على هذه الحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات . للنيابة العامة بعد حفظ ورفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلقائه . . . . . ٢٥

#### الفصل الخامس : حق النيابة العامة في الطعن في قرارات غرفة الاتهام .

- حق النائب العام في طعن في أوامر الغرفة . قصره على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ ، ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر . أمر انفرادي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . . . . . ٢٦

#### الفصل السادس : الطعن في القرارات الصادرة من النيابة العامة .

- الأوامر الصادرة من باشي التحقيق أو من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . الطعن فيها : تسوية القانون في المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تمديدهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعي المدني والمجني عليه في حق الطعن فيها . المجني عليه في حكم هاتين المادتين : هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤتم قانونا ، سواء كان شخصا طبيعيا أو منويا . حقه في الطعن في تلك الأوامر ، بصرف النظر عما إذا كان لم يحققه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها بخلاف حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة لمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . مثال في اقراض برابا قاحش . . . . . ٢٧
- الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبارة فيها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . مثال الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تمديدهما بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الا من المجني عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . مثال . . . . . ٢٩

#### الفصل السابع : قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والإدارية .

- مأمية اقرار الصادر من النيابة بتسليم الأعيان المجررة الى جهة معينة . هو قرار اداري . . . . . ٣٠
- الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعدم حفظ الشكوى اداريا . طبيعته : خروج عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونته رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن . عدم

اندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور ٣١ .. .. .

### الفصل الثامن : مسائل متنوعة .

( ١ ) طبيعة رئاسة وزير العدل للنيابة العامة .

وزير العدل . رئاسته لأعضاء النيابة العامة . طبيعتها : إدارية .. .. . ٣٢ .. .. .

( ب ) تمثيل النيابة العامة في الجلسات .

اغفال اثبات اسم ممثل النيابة في محضر الجلسة والحكم . مجرد سهو مادي . لا بطلان . متى كان النائب بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبداءها طلباتها ٣٣ .. .. .

( ج ) دعوة أعضاء النيابة العامة للشهادة .

جواز استدعاء مأموري الضبط القضائي وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهدوا في القضايا التي باثروا فيها أفعالا ٣٤ .. .. .

( د ) حجية المحاضر التي يحضرها أعضاء النيابة لاثبات التحقيقات .

محضر التحقيق محرر رسمي وهو حجة بإثبات فيه . هذه الحجية لا تحول بين المتهمين وبين إبداء دفاع يعارض ما أثبت فيه ٣٥ .. .. .

راجع أيضا : إجراءات العقوبة .

( اللائحتان رقم ٦ ، ٧ ) .

### الفصل الثاني : ولاية النائب العام .

٢ - النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي وولايته في ذلك عامة تشمل على سلطتي التحقيق والاتهام وتبسط على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيظت به على سبيل الأفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شؤون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسماً واحداً لا انفصام بين خلاياه .

(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١١/١٥ م ١٦ م ٨٦٥ ) .

### القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : صفة النيابة العامة .

١ - النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارع أعضائها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفتها في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباثرونه إنما يجرؤنه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائي ، ولا يصح اعتباره في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

(الطن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٦١/١/٩ م ١٢ م ٥٨)

وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق ، كما له هو أن يقوم به ، وهو لا يلتزم فى ذلك ببيان المبرر الذى اقتضى احالة طلب التفتيش الى من أحاله اليه مادام ذلك يدخل فى سلطته .

(الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٥٩)

٦ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها انما أساسه تفويض من رئيس النيابة اقتضاء نظام العمل فأصبح فى حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ولذلك لم يجد الشارع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه - أما ماورد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية فى فقرتها الأخيرة -

فمقصود به قاعدة أخرى تتصل بتنظيم العمل عند ما يحيل رئيس النيابة اعمال نيابة جزئية على دليل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له فى الفقرة الثانية من المادة ٧٥ فى الأحوال العادية ، ومتى تقرر ذلك فان الحق المخول لكلاء النيابة اسكليه فى مباشرة التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة - سواء أكان ذلك تحقيقاً كاملاً لتلك الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق لا يتعارض مع النطاق الذى يجرى فيه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ .

(الطن ١٧٨٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٠ ص ١٢ ص ١٢٢)

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١١ ص ١٥ ص ٢٠٦)

٧ - من المقرر أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب أن يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ مستقر عليه فى أصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة فى المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المادة تقرر مبدأ عاماً يرسى أيضاً فى المواد الجنائية ، وإذا تمرد تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على أنه يجوز فى هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضياً آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى

٣ - يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذى يصدر بتعيين أعضاء

النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد محال اقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم فى الأصل عامة تبعاً لوكالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لاقامته . وأن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق فى ندب أحد أعضاء النيابة العامة ، ممن يعملون فى اية نيابة - سواء كانت مسسبة فى نوح معين من الجرائم ، أم جزئية أو كلية ، أو باحدى نيابات الاستئناف - لتحقيق اية فضية أو إجراء فى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته - ولو لم يكن داخله بحسب العديد النوعى أو الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو - ومن ثم يكون انتهى على قرار النائب العام بصادر بنذب ودليل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة الى الطاعن يتجاوزاه الاختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سديد .

(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ ص ١٦ ص ٨٦٥)

٤ - القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانوناً للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته فى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم . خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح فى أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفى أهم انما يباشرون الدعوى باسمه ويستدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تسميته أو بمنأى عن رعايته وإشرافه .

(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ ص ١٦ ص ٨٦٥)

**الفصل الثالث : اختصاص النيابة العامة بالتحقيق**

**الفرع الأول : فى إجراء التحقيق**

٥ - اشارة رئيس النيابة بأحالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية بدلاً من اصدار الاذن بنفسه انما هى احالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكيلاً من

حوزتها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت و فرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستند من التحقيق التكميلي الذى تقوم به النيابة العامة بناء على قلب المحكمة اياها فى أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسة بقواعد التنظيم القضائى التى تحدد نظام التقاضى وواجب المحكمة فى مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، أو يندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر فى حالة تذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضا المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف للقانون .

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦١ ، ص ١٢  
س ٥٨١ )

٨ - أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٥ - للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها تحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يشاره سائر أعضاء النيابة العامة فى حدود اختصاصهم ، وأزالت التفرق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراء التحقيق لا يختلف فى اثره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة يندب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذى قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة احرار المخدر المنسوبة الى المظنون ضده - وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المظنون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٢ ، ص ١٤  
س ٢١٦ )

٩ - التحقيق انذرى لا تملك النيابة اجراؤه هو الذى يكون متعلقا بذات المتهم الذى قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة

الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم فى وقوع الحادث فان للنيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التى أجرتها معه بعد تقديمها للدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة ، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد الى شيء منها لا يكون له محل ، ما دام الثابت أن الطاعن ساهم فى ارتكاب الجريمة .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢ ، ص ١٤  
س ٢٢٥ )

١٠ - لو كبل نيابة مخدرات القاهرة فى حدود اختصاصه ويوصفه رئيسا للضبط القضائية بها ، الحق فى أن يستعين فى اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من مأموريه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى - داموا يعملون تحت اشرافه - ومتى كان الثابت أن ضابط مصر الجديدة سواء بوصفه من مأمورى الضبط القضائى أو من رجال السلطة العامة قد قام بتفتيش منزل الطاعن الكائن بدائرة قسم المطرية وعثر على الملبى التى تحوى المخدر بناء على أمر وكيل النيابة وعلى برأى ومسمع منه وفى حضوره وتحت اشرافه ، وهو ما أثبتته وكيل النيابة فى محضره وأطاعت الى محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه ، فان التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون . أما ما قاله الطاعن من أن وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عثوره على الملبى فانه لا ينشئ به تحقق اشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش ، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الاجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه .

(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٢ ، ص ١٤  
س ٤٦٠ )

١١ - لا ينال من سلامة الحكم استناده الى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التى ضبط فى دائرة اختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت فى مكان خارج عن دائرة هذا الاختصاص . ذلك لأن ضبط المتهم فى دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه ويجعل

النيابة من تحقيقات تكديلية قبل صدور قرار مستشار الاحالة بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات . ذلك أن الذى يحرم على النيابة إجراء التحقيق هو إحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم وما قضاء الاحالة الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزء من قضاء الحكم وشأنه فى ذلك كشأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها وعمله جزء من التحقيق وليس من المحاكمة وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق . فاتصال مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٦٢ )

#### الفرع الثانى : فى التصرف فى التحقيق .

١٥ - من المقرر أن العبرة فى تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي حقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به . فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلالات الذى تلقت من مأمور الضبط القضائى دون أن يستدعى الحال إجراء أى تحقيق بمفرتها فهو أمر بحفظ الدعوى أما إذا قامت النيابة بأى إجراء من إجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قراراً بالآ وجه لاقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى . وعلى المحكمة إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سافهاً .

( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٢ س ١٤ ص ١٩٢ )

#### الفصل الرابع : اختصاص النيابة العامة فى تحريك الدعوى .

١٦ - إذا كونا الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم جنائية داخلية فى الجنايات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة أياً كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، وبمستوى الحال لو وقعت إحدى الجريمتين من عدة أشخاص ارتكب

من اختصاصها سماع أقواله علناً بنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ س ١٤ ص ١٠٠٢ )

١٢ - من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو ممن يندبها لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

( الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ س ١٥ ص ٢٢٧ )

١٣ - لرئيس النيابة حق نوب عضو من أعضائها فى دائرة للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة علناً بنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء - وهذا النوب يكفى فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النوب الشفوى ما يفيد حصونه فى أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من مطالعة محضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق أثبت فى صدر محضره صدور قرار من رئيس النيابة بندبه لمباشرة التحقيق بالنيابة - فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات حصول النوب واعتبار التحقيق الذى أجراه صحيحاً .

( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١ س ١٦ ص ٤٥٨ )

١٤ - تنص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق . مما مفاده أن شرط العظر على النيابة العامة هو اتصال سلطة الحكم بالقضية أما والقضية لم ترفع بعد الى المحكمة المختصة فإن للنيابة سلطة إجراء التحقيق الذى تراه . ولما كان الثابت أن الدعوى لم تحل على المحكمة الا بناء على قرار مستشار الاحالة وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق التحقيق الأولى وطبقاً لقرارها بتقديمها له ، فإنه لا جناح على الحكم المطلون فيه إذا ما عول فى قضائه بإدانة الطاعن على ما أجرته

ثم فإن غرفة الاتهام اذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المخالة اليها تكون قد أخطأت . والارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذى نص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بمعنى أنه اذا كون الفعل جرائم متعددة أو ارتكبت عدة جرائم لغرض واحد ومرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة وكانت احدى تلك الجرائم من الجنائيات المنصوص عليها فى هذه الفقرة فإن باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لقاعدة جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات ، أما مجرد الارتباط الزمنى بين جريمتين فإنه لا يوفر الارتباط كما هو معرف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذ أمرت بعدم اختصاصها بنظر جنائيات احرار المخدر لمجرد قيام ارتباط زمنى بينها وبين جنائيات احرار الأسلحة والذخائر تكون قد أخطأت ، اذ لا سبيل الى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة احرار المخدر الا عن طريق تقديمها الى غرفة الاتهام .

( الملن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٢ س ١٢ )  
( ١١٢ )

١٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - فى الاحالة المباشرة الى محكمة الجنائيات ، انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنائيات المنصوص عليها فى تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التى تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة احرار السلاح النارى وذخيرته بغير ترخيص هى من بين الجرائم التى يجوز فيها الاحالة مباشرة الى محكمة الجنائيات عملا بنص الفقرة سالف الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن للأسباب التى أوردتها الى أن الطاعن أحرز سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعملها فى جريمة الشروع فى القتل المقترنة بجناية الشروع فى السرقة . وكان لا يتقدم فى سلامة استخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يضبط ، طالما أنه استقر فى يقين المحكمة احرار الطاعن له . فإن ما انتهى اليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع فى القتل المقترنة بجناية الشروع فى السرقة وبين جريمة احرار السلاح النارى

واحد منهم أو أكثر الجريمة التى توجد حالة الارتباط ، فانه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنائيات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى واحالة أحد المتهمين الى محكمة الجنائيات مباشرة والباقيين الى غرفة الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأميناً لحسن سير العدالة .

( الملن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١/٢/١٩٦١ س ١٢ )  
( ١١٤ )

١٧ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها البعض لغرض واحد - ذلك الارتباط الذى قصده الشارع فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وكانت احدى هذه الجرائم داخلة فى الجنائيات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - أيا ما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ومن ثم يكون ماخاض فيه الطاعنون فى خصوص ما أسموه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة واعتبار جريمة احرار السلاح تابعة لجريمة القتل ومندمجة فيها - ما خاضوا فيه من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضع .

( الملن رقم ٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦١ س ١٢ ) ( ١١٢ )

١٨ - ان التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما خول للنيابة العامة حق رفع الدعوى فى الجنائيات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل فى التصرف فى الجنائيات التى تحال اليها من فاضى التحقيق أو النيابة العامة بغاية ما فى الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فان لم تستعمل هذه الرخصة واحالت جنائيات ما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها اما باحالتها الى محكمة الجنائيات أو الى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيح أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة واما أن تأمر فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى . ومن

مجرد ابداء الرأي في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .  
( الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ س ١٥  
ص ١٥٩ ) .

٢٢ - الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانونى في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها لتحقيقا لرسالتها . ولا يصح انعى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذي يستلزمه القانون بالنسبة الى التهمة الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالا متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانونى مستقل . واذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة الى أحد هذه الأفعال وهي جريمة بيع الطوابع المستعملة فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة الى جريمة الاختلاس التي تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحا . كما أنه لا مصلحة للطاعن فى التسك بعدم قبسول الدعوى بالنسبة الى التهمة الثانية ما دامت المحكمة قد داته بعريمة الاختلاس وأوقمت عليه عقوبتها علا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

( الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ س ١٥  
ص ١٥٥ ) .

٢٣ - الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعن بهما - مستقتلتي في أركانها وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانونى في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح انعى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل

وذخيرته يكون سديدا وساقفا . ويكون النعى عليه بانطوائه على بطلان في الاجراءات أثر فيه على غير أساس .

( الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٦٩ )

٢٥ - منى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظعون ضده لاتهامه بارتكاب جنحة قتل خطأ ، وبجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة اليه تهنتين جديدتين هما - أنه أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريًا مشمشخا وذخيرته مما تستعمل فى هذا السلاح - وكانت الدعوى قد اقيمت على المظعون ضده عن الجنائيتين الأخيرتين من لا يملك رفقها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى فى مواد الجنابات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه ، فإنه كان يتعين على محكمة الجنبح ألا تعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة . الا أنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى قيام ارتباط لا يقبل التجربة بين جنحة القتل الخطأ وبين جنائتي احرار السلاح الناري والذخيرة ، وهو حكم غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منه السير فى الدعوى فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

( الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ س ١٤  
ص ٨٢١ ) .

٢١ - من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة الا وكيه عنها فى استعمالها ، وهى اذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ الا أنها اذا قدمت الى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق لديه سوى ابداء طلباتها فيها ان شاء أخذ بها وان شاء رفضها ولا يقبل الاحتجاج عليها بقولها الصريح أو الضمنى لأى امر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلما أن تطعن فى الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهى غير مقيدة بذلك أيضا حين تباشر سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضما تقتصر مهمتها على

الجناية مقصور على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - ليس من بين الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١١٢٢)

(والطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٩٢٢)

(والطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١٦٢٢)

#### الفصل السادس : الطعن في القرارات الصادرة من النيابة العامة .

٢٧ - سوى القساوون في المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه الذي لم يدع مذنباً - في حق الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . والمجنى عليه في حكم المادتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناول الترتيب المؤتم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف اليها الشارع ، فتمت تحديد لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع اياه تحقيقاً للضاية التي توخاها وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . ولما كان الاقتراض بالربا الفاحش سواء في صورته البسيطة المؤتمه بالقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٣٩ عقوبات أو في صورة الاعتياد المؤتمه بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه الى حماية المقرضين ، فهو اذن اعتداء على حق من حقوق المقرض المالية بتطوى على ابتزاز جانب من ماله . بغير حق ، فيكون المقرض مجنياً عليه متى اكتملت أركان الجريمة وثبتت له هذه الصفة ولو لم يتحقق له

فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١١٢٤)

٢٤ - النيابة العامة بوصفها قائية عن المجتمع وممثلة له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي يلبط بها وحدها مباشرتها وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو بأن تطلب ندم قاض للتحقيق أو بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة لمحاكمته في ضوء المحضر الذي حرره مأمور الضبط وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم انتهائي .

(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٦٥)

٢٥ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائي لا يمد اتدبا له لأجراء التحقيق اذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب الندب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم فإن المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق فاذا ماقررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالناء هذا القرار ، لاذ أن أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجربته النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اتدباب منها في الحدود المشار اليها . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في الدعوى المائلة قراراً ادارياً - يجوز لها المدول عنه ورفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بالعائه ، لم يخطئ صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٨٨٥)

#### الفصل الخامس : حق النيابة العامة في الطعن في قرارات غرفة الاتهام .

٢٦ - حق النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الاتهام تطبيقاً للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات



الأمر هو الذي يكون للمجنى عليه والمُدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف . فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة الى البلدية - وهو اجراء ادارى - عدل فيه وضع اليد الذي رآه وكيل النيابة الجزئية فان هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

( الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ٢٠٧ )

٣١ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بمد حفظ الشكوى اداريا لا يبدو أن يكون اجراء تصدره النيابة في غير خصومة جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ س ١٥ ص ٧١ )

#### الفصل الثامن : مسائل متنوعة .

##### ١ ) طبيعة رئاسة وزير العدل للنيابة العامة .

٣٣ - رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة ادارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى .

( الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ س ١٦ ص ٨٦٥ )

##### ٢ ) تمثيل النيابة العامة فى الجلسات .

٣٣ - الأصل طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنفيذ محكمة النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد القانونى ، ونقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون إياها وفى الحالات الواردة بها على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعنان فى مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد القانونى من بطلان الحكم لاغلافاً اثبات اسم ممثل النيابة لا يندرج تحت احدى هذه الحالات : ذلك أن اغفال اسم ممثل النيابة فى الحكم وفى محضر الجلسة لا يبدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه بطلان ، طالما أن الثابت فى محضر الجلسة

صفة المدعى المدنى لندم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . وكان الثابت من الوقائع كما أوردتها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القسروض التى أقرضها له ولنيره كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانونا وقد تمت فى أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه الى النيابة العامة وسمعت أقواله فى التحقيقات بهذه الصفة فانه يكون مجنيا عليه فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش المنسوبة الى المطعون ضده ويكون له أن يعطى فى الأمر الذى أصدرته النيابة بالا وجه لرفع الدعوى الجنائية .

( الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٤٥ )

٢٨ - العبرة فى الأوامر التى تصدرها النيابة العامة - هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . ولما كان بين من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تعميم أجرته بنفسها فهو فى حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى أيا ما كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الادارى .

( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ س ١٥ ص ٧١ )

٢٩ - الأوامر التى تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ الا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٩٢ وما بعدها من القانون المذكور . ولما كان الطاعن هو المشكو فى حقه فى الشكوى التى باشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها الى اصدار قرار بحفظها اداريا وبالتالي فانه نيس مجنيا عليه أو مدعيا بحقوق مدنية حتى يكون له الطعن فى هذا القرار بالطريق الذى رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ سالفتا الذكر .

( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ س ١٥ ص ٧١ )

#### الفصل السابع : قرارات النيابة العامة فى المنازعات المدنية والادارية .

٣٠ - لا يجوز الطعن عملا بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية الا فى الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية، فهذا

أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها. ولما أن  
الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحا .

( الملن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٢  
س ١٧٤ )

(ج) دعوة اعضاء النيابة العامة للشهادة .

٣٤- ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة  
التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها  
- الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة  
أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك - فإذا كان  
المتهم وان أشار في صدر دفاعه الى أن وكيل النيابة المحقق  
يعتبر شاهدا في الدعوى ، الا أن المحكمة لم تر مبررا  
لمسايرة المتهم فيما أشار اليه وإطمأنت الى ما أثبتته في محضره  
وكان للمحكمة أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعته من  
الشهود أمامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير  
الطبية ومحاضر المعاينة مادام كل ذلك كان معروضا على

ببساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فان ما يعنيه المتهم  
على الحكم من استناده الى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره  
دون سماعه لا يستند الى أساس .

( الملن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢  
س ٥٨ )

( د ) حجية المحاضر التي يحررها اعضاء النيابة

لآليات التحقيقات .

٤ -

٣٥- المحاضر التي يحررها أعضاء النيابة العامة لآليات  
التحقيق الذي يباشره هي محاضر رسمية لصورتها من  
موظف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما  
يثبت فيها - وان كانت حجيتها لا تحول بين المتهمين وبين  
إبداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه مهما كان متعاضدا مع  
ما أثبت فيها .

( الملن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢  
س ٥٨ )

## ١٥٤

هتك عرض . هدم . هيئة عامة . هيئة قناة السويس .



## هتك عرض

**الفصل الأول : الركن المادى** .. .. . ١ - ٥

**الفصل الثانى : الركن المعنوى « القصد الجنائى »** .. .. . ٦ - ٨

**الفصل الثالث : الظروف المشددة**

**الفرع الأول : القوة** .. .. . ٩ - ١٠

**الفرع الثانى : صغر السن** .. .. . ١١

**الفصل الرابع : تسبب الأحكام** .. .. . ١٢

**موجز القواعد :**

**الفصل الأول : الركن المادى .**

الركن المادى . كل فعل مخل بالحياة العرضى للمجنى عليه ويستطيل الى جسمه على هورة من عوراته . لا يشترط أن يترك الفعل أثرا على جسم المجنى عليه . مثال . وضع الإصبع فى دبر المجنى عليه .. .. . ١

الركن المادى للجريمة . تحققه بالكشف عن هورة المجنى عليه أو بلامستها أو بالأمرين مما .

مثال : خلع سروال المجنى عليها . تتوافر به الجريمة . مقارفة التهم بعد ذلك أفعالا أخرى على جسم المجنى عليها : لا أهمية له . عدم وجود آثار لتلك الأفعال اللاحقة . غير مؤثر .. ٢

الركن المادى فى جريمة هتك العرض . ما يحققه : وقوع أى فعل مخل بالحياة العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل الى جسمه فيصيب هورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياة عنده . ترك أثر بجسم المجنى عليه . لا يلزم : إمكان وقوعه من عين . مثال .. .. . ٣

الكشف عن هورة المجنى عليه . لا يلزم لتوفر الركن المادى فى جريمة هتك العرض . يكفى لتوفر هذا الركن بلوغ الفعل الواقع على جسم المجنى عليه من الفحش والاخلال بالحياة العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض .. .. . ٤

جريمة هتك العرض . توافرها : بكشف الجاني عن جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش . علة ذلك : لما فى هذا الفعل من خدش لماطقة الحياة العرضى للمجنى عليه .. .. . ٥

**الفصل الثانى : الركن المعنوى « القصد الجنائى » .**

القصد الجنائى . نية الاعتداء على هورة . سواء أكان ارضاء لشهوة أم بقصد الانتقام القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته .

لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .. .. . ٧

القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليهما أو ذويهما . تحدث الحكم استقلا عن هذا الركن . غير لازم .. .. . ٨

**الفصل الثالث : الظروف المشددة .**

**الفرع الأول : القوة .**

ركن القوة فى جنابة هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية . التهديد ركن مماثل للقوة . اندراج المباغتة تحت معنى القوة أو التهديد . بهما ينعدم الرضاء الصحيح .. .. . ٩

ركن القوة والتهديد فى جريمة هتك العرض . تحققه : بكافة صور إنعدام الرضاء لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة . سواء بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على أجسامهم أو بالتهديد باستعمال السلاح .. .. . ١٠

## الفرع الثاني : صغر السن .

عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . أختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لانعدام التمييز والإرادة ١١

## الفصل الرابع : تسبیب الأحكام .

إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه في جريمة هتك العرض يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات . عدم أبحاثها رأيها في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور بعينه وبه توجب نقضه ١٢

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : الركن المادي .

واحتضنه ووضع قبله في يده ، وكافت هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش بالحياء العري ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة وردده على دفاع الطاعن سائما ، فإن ذلك مما تتوافر به أركان جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون .

( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤  
ص ٥٨ ) .

٤ - من المقرر أن الفعل المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بأي فعل مخل بالحياء العري للمجنى عليه ويستطيع على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها ، بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاختلال بالحياء العري درجة تدعو اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ص ١٤  
ص ٢٥٤ ) .

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من العورات التي يعرض على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يترتب ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء انعريض للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز البث بغيرتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري . فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعرضهم للبرد ، ذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل

١ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي فعل مخل بالحياء العري للمجنى عليه ويستطيع إلى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفر قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه - ووضع الأصبع في دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجازا للشك في إخلاله بحيائه العري .

( الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ ص ١٢  
ص ١٧٧ ) .

٢ - يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ، فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها . كما لا يؤثر في قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبي قد أثبت عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه .

( الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٢٥ - ١٢٥٠ ) .

٣ - الركن المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أي فعل مخل بالحياء العري للمجنى عليه ، وبه يستطيع إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه أو تتم المباشرة الجنسية ، فهو إذن يمكن أن يقع من عتق يفرض ثبوت عتقه . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضع يده على اليد المجنى عليه

الفعل جنائية كلما ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضاه فتدرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباغتة لأنه بهما ينعدم الرضاء الصحيح .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ س ١٤ )  
( ٢٥٤ )

١٠ - من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركن الاكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فانه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

( الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ )  
( ٦٦٩ )

#### الفرع الثاني : صغر السن .

١١ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الاطفال الشاقة المؤقتة اذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيراً لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره انما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والارادة .

( الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ س ١٥ )  
( ٦٦٨ )

#### الفصل الرابع : تسبب الاحكام .

١٢ - اذا كانت محكمة ثاني درجة قد اوردت في مدونات حكمها أن ( المجنى عليه يبلغ من العمر ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متاخر عن سنه بحوالي أربع سنوات ) الا أنها لم تبد رأياً فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصاً بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في اعدته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما ينعين معه نقضه .

( الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ س ١٥ )  
( ٦٦٨ )

وتنتجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

( الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ )  
( ٦٦٩ )

( والطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ )  
( ٨٠٥ )

#### الفصل الثاني : الركن المعنوي « القصد الجنائي » .

٦ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عورة سواء أكان ذلك ارضاء للشهوة أم بقصد الانتقام .

( الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ )  
( ٧٤٧ )

٧ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل وتنتجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها ، فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .

( الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ )  
( ٦٦٩ )

( والطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ )  
( ٨٠٥ )

٨ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

( الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣ س ١٦ )  
( ٦٦٥ )

#### الفصل الثالث : الظروف المشددة .

##### الفرع الأول : القوة .

٩ - من المقرر أن ركن القوة في جنائية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية ، بل أن الشارح جيل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر

## هدم

## موجز القواعد :

اقتصر أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المستندة للطامن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجعله فعل الطامن بمنأى عن التائم - قانوناً أصح للمتهم . مجانبة الحكم هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .. .. ١

مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ : هو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بنير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون . صدور قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء . قيام المتهم بإزالة هذا البناء وإقامة بناء آخر بدون ترخيص . انتفاء العقاب طبقاً للقانون سالف الذكر . قيام العقاب على أساس أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .. .. ٢

المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلاً للسقوط وفقاً لأحكام القانون الأخير؟ مثال .. .. ٣

توقيع الحكم على الطامن - عن تهمة هدم بناء بدون تصريح - عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة السرماية التي نص عليها القانون . قصور بيطله ويوجب نقضه . لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم .. .. ٤

المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني : كل عقار مبنى يكون محلاً للانتفاع والاستغلال أياً كان نوعه .

المقصود بالهدم : إزالة البناء كلاً أو بعضاً على وجه يصير معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أمد له من ذلك . مثال .. .. ٥

راجع أيضاً : بناء .

## القواعد القانونية :

٢ - إذا كان مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - الساري على واقعة الدعوى - وهو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون منتفياً بصور قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء - وكان العقاب في هذه الحالة وعلى ما يقضى به المادة السابعة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المظنون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في هذا الخصوص .

١ - اقتصر أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم ، دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجعله فعل الطامن بمنأى عن التائم - قانوناً أصح له ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون بما يتعين منه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبرائة الطامن من تهمة عدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .



٣ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني على أنه ( يحظر داخل حدود المدن الهامة هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهى التى لا يسرى عليها القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون ) . كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ على أن ( يعتبر أيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت اذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المنتفعين بالطريق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم ) . ولما كان بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا أن المقار موضوع الدعوى متخرب وآيل للسقوط بما تنتفى به مسؤوليتهما عن هدمه وقدماً تأييداً لذلك اقراراً من الصراف يفيد بأن هذا المقار متخرب ورفعت عنه العوائد وشهادة من شيخ البندر يمثل ذلك وقصد سكت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى ، وكان يتعين عليه أن يمحصه وأن يتحقق قبل الحكم فى الدعوى ما اذا كان هذا المبنى متخرباً كلياً بحيث يعتبر أيلاً للسقوط من عدمه حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٨ س ١٥ ص ١١٠ )

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن - عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة المختصة - عقوبة الغرامة التى تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم ،

دون أن يحدد قدر الغرامة المقضى بها أو يبين فى مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون . فإن الحكم يكون قد شابه قصور فى بيان عقوبة الغرامة المقضى بها مما يبطله ويوجب نقضه - ولا يقدح فى ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة فى محضر مهندس التنظيم ، ذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبأً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

( الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ س ١٦ ص ٦٦٤ )

٥ - يبين من نص المادتين الأولى والسابعة فقرة أولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني ومن المقارنة بينهما وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لهما فى القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذى حل محله القانون الأول ، كما يبين من المذكرتين الايضاحيتين المصاحبتين لهذين القانونين أن المراد بالمبنى فى خصوص تنظيم هدم المباني كل عقار مبنى يكون محلاً للارتفاع والاستغلال أى كان نوعه ، وأن المقصود بالهدم ازالته كلاً أو بعضاً على وجه يصير منه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك - ولا كذلك أعمال الترميم - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداية ما اذا كان هناك مبنى بالمعنى الذى عناه القانون وما اذا كان المطعون ضده ازاله كله أو بعضه . مما يعيب الحكم بالقصور ويمجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به .

( الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ص ٧٧٩ )

## هيئة عامة

راجع : شركة

( القاعدة رقم ٢ )

## هيئة قناة السويس

### موجز القاعده :

هيئة قناة السويس . ادارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تتمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة ادارية هى قسط اختصاصات السلطة العامة . اعتبار موظفيها فى حكم الموظفين العموميين . انطلاف الحماية الخاصة التى تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجرامات الجنائية المدللة عليهم . مثال .

## القاعدة القانونية :

٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية . ولما كان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر اذن من النائب العام أو المعامى العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس فان القرار المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز الاستئناف بالنسبة اليه يكون صحيحا .

( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ م ١٥ م ٩٧ )

هيئة قناة السويس تقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة وهو مرفق عام قومي من مرافق الدولة ، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة ادارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة ، ومن ثم فان موظفيها بما فيهم مرشدو الهيئة يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وتنعطف عليهم الحماية الخاصة التي تقررها الفقرة الأخيرة من المادة

( و )

ورقة التكميل بالحضور . وصف التهمة . وقف التنفيذ . وكالة



## ورقة التكليف بالحضور

## موجز القواعد :

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور . ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه . له طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . المادة ٢٣٤ إجراءات .

## القاعدة القانونية :

الطاعن قد حضر جلسة المحاكمة وسمعت المحكمة شهادة الشاهد الحاضر في حضوره وحضور المدافع عنه دون أن يدفع أيهما بطلان إجراءات التكليف بالحضور فلا يقبل منه أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

من المقرر قانوناً أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها . وفقاً للمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . ولما كان

( الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١ - ص ١٦ .  
١٧١ ) .

## وصف التهمة

## أرقام القواعد

٤ - ١ .. .. .	<b>الفصل الأول :</b> التقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى
٢١ - ٥ .. .. .	<b>الفصل الثاني :</b> تعديل وصف التهمة .
٣٥ - ٢٢ .. .. .	<b>الفرع الأول :</b> أمام محاكم الجنج والجنابات
٣٢ - ٣١ .. .. .	<b>الفرع الثاني :</b> أمام المحكمة الاستئنافية
٣٦ - ٢٣ .. .. .	<b>الفرع الثالث :</b> عند نظر الدعوى المدنية التابعة
٤١ - ٣٧ .. .. .	<b>الفصل الثالث :</b> ما لا يعد تعديلاً لوصف التهمة
٤٧ - ٤٢ .. .. .	<b>الفصل الرابع :</b> لفت نظر الدفاع .
٥٦ - ٤٨ .. .. .	<b>الفرع الأول :</b> كيفية لفت نظر الدفاع .. .. .
٥٧ .. .. .	<b>الفرع الثاني :</b> ما يستوجب لفت نظر الدفاع
	<b>الفرع الثالث :</b> ما لا يستوجب لفت نظر الدفاع
	<b>الفصل الخامس :</b> مسائل متوعة .. .. .

## موجز القواعد :

**الفصل الأول : التقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى .**

لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بمر الإحالة أو التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات . وجوب الحكم ببراءة المتهم إذا لم يثبت ارتكابه الفعل الجنائي المنسوب إليه . تعديل المحكمة الوصف . مناهة . التقيد بالواقعة المطروحة .. .. .  
١ .. .. .  
أسناد أفعال للمتهم غير التي رفعت بها عليه الدعوى . ذلك تفسير في التهمة . لا يجوز للمحكمة إجراء في الحكم .

كيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة أن تردها إلى صورتها الصحيحة . ما دامت لا تخرج عن نطاق الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث . لا إخلال بحق الدفاع . مثال .. .. .  
٢ .. .. .  
عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . تحديد التهمة الوجهة إلى المتهم - والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها - للفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه . عدم ثبوت ارتكابه هذا الفعل . على المحكمة القضاء ببراءته من التهمة التي أحيل من أجلها . مثال .. .. .  
٣ .. .. .

عدم تبديد المحكمة بوصف النية للواقعة . عليها تمحيصها وردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .. .. .  
٤ .. .. .

## الفصل الثاني : تعديل وصف التهمة .

## الفقرة الأولى : أمام محاكم الجنيح والجنايات .

- وصف النيابة للتهمة - ابتداء - بأنها جنابة عامة مستديرة . ورفعها الدعوى الجنائية على المتهم ، بعد وفاة الجاني عليه ، بوصف القتل العمد . وصف النيابة الأول . لا يقيّد المحكمة
- 5 عدم تقيّد المحكمة بوصف النيابة الواقعة . عليها تمحيص الواقعة وردّها الى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفصل المادّي المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة .. ..
- 6 دفع الدعوى على التهم بأنه أحدث قطعاً في الطريق . تبرئته تأسيساً على أنه أحدث قطعاً في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستعمل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم لازمه أحداث حصر بعيل الطريق . المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٦ . على المحكمة
- ٧ تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وانزال حكم القانون عليها .. ..
- وصف النيابة للواقعة ليس نهائياً بطبيعته . عدم تقيّد المحكمة به . على المحكمة أن تمحص الواقعة وتردّها الى الوصف الصحيح .
- الحكم بالبراءة للشك في أدلة الاتهام . المجادلة من المدعى المدني فيما إن المحكمة لم ترد الواقعة الى وصف قانوني معين . لا جدوى منه .. ..
- 8 على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وبشرط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في جريمة احراز سلاح .. ..
- ٩ عدم تقيّد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية ونهايتها القانوني والاستماتة في ذلك بعناصر أخرى تصاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية
- ١٠ مثال في تبديد وسرقة .. ..
- عدم تقيّد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وردّها الى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها . شرط ذلك . ان تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد . ليس للمحكمة أن تقضي بالبراءة في دعوى قدمت اليها بوصف معين الا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب . مثال .. ..
- ١١ عدم تقيّد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم . من واجبها تمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى لم تتغير .
- اقامة بناء بدون ترخيص . ثبوت أن هذا البناء تخالف فيه الاشتراطات التي فرضها القانون
- ١٢ ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ . وجوب الحكم على المخالف بالبراءة وسداد رسوم الترخيص . عقوبة سداد رسوم الترخيص نوعية لازمة من طبيعة الجريمة .. ..
- عدم تقيّد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها . وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . لا حاجة الى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساساً للتفسير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لهامن النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف اليها شيئاً بل نزلت بها الى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واستبعدت منه الظروف المشدّد للعقوبة . مثال .. ..
- ١٣ عدم تقيّد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم . هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . لا حاجة الى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة لم تتغير . أمثلة .. ..
- ١٤ - ١٨ عدم تقيّد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم . من واجبها تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . طالما أن الفعل المادّي المكون للجريمتين واحد . وبشرط أن تبين المحكمة للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له

فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . مثال في جريمة هدم بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم .. ١٩

جلب المواد المخدرة لا بعدوان يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطايع من جلب الى حيازة . لا اخلال بحق الدفاع . عدم التزام المحكمة بتنبية الطاعن أو المدافع عنه الى هذا التعديل .. ٢٠

تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستتمة . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال السندة الى التهم . هو تعديل في التهمة نفسها . لا تملك المحكمة اجراءه الا في اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مثال .. ٢١

### الفرع الثاني : امام المحكمة الاستئنافية .

للمحكمة الاستئنافية - بعد لفت نظر الدفاع - تعديل الوصف طالما ان الفعل المادى المكون للجريمتين واحد . ليس في هذا نفوت لاحدى درجات التقاضى . مثال . اقامة بناء بدون ترخيص واقامته على ارض غير مقسمة .. ٢٢

على المحكمة الاستئنافية ان تطبق القانون على وجهه الصحيح ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . بشرط ان لا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .. ٢٣

تعديل المحكمة الاستئنافية الوصف من اشتباه الى عود لحالة الاشتباه ، استنادا الى وجود صحيفة الحالة الجنائية للمتهم امام محكمة اول درجة . لا يتطو ذلك على اضافة واقعة جديدة . وجوب الحكم بالعقوبة - متى كان الاستئناف من النيابة - على أساس الوصف الصحيح وهو العود لحالة الاشتباه .. ٢٤

اقامة البناء بدون ترخيص ومخالفته لاحكام القانون . وصمان قربان ملازمان لفعل البناء . قول المحكمة ان الدعوى قاصرة على الوصف الاول وحده . خطأ . على المحكمة الاستئنافية ان تحصى الواقعة المطروحة بجميع كيوفها واصافها .. ٢٥

تقيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى امام محكمة اول درجة . التزامها بتحصيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واصافها . وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . حق المحكمة في تعديل التهمة يقابله واجب تنبيه المتهم الى ذلك وان تمنحه اجلا لتقديم دفاعه . المادة ٣٠٨ اجراءات .. ٢٦

تعديل محكمة اول درجة وصف التهمة - من سرقة الى خيانة امانة - دون تنبيه المتهم او المدافع عنه . لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية . ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وتوافع الدفاع عنه امام الحاكم الاستئنافية على اساسه .. ٢٧

المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك : عدم تغيير الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات والا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم - بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضى به ابتدائيا - اذا كان هو المستأنف وحده . مثال .. ٢٨

تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها امام محكمة اول درجة . التزامها بتحصيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واصافها والقانونية وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا ، حقها في ذلك مقيد بما توجه المادة ٣٠٨ اجراءات من تنبيه المتهم الى التهمة المعدلة ومنحه اجلا للاستعداد ان طلب ذلك .. ٢٩

الاستئناف . اثره : اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده . لهذه المحكمة اعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . شرط ذلك : الا توجه الى المتهم افعالا جديدة او تشدد عليه العقوبة اذا كان هو المستأنف وحده . مثال .. ٣٠

### الفرع الثالث : عند نظر الدعوى المدنية التابعة .

جواز تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة التي هي اساس التعويض - من الاصابة خطأ الى القتل خطأ ، ولو كان الاستئناف من المدعى المدني وحده . ليس في ذلك اسناد لفعل جديد للمتهم . كون الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنائه . لا يقيد بها .. ٣١

تشكك المحكمة في أصل الواقعة . قضاؤها في موضوع الإيذاء بالبراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف . ما يثيره المدعي بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة . لا جدي منه .. ٣٢

### الفصل الثالث : ما لا يعد تعديلا لوصف التهمة .

- ٣٣ استظهار حكم الادانة « قصد الاتجار » في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة .. ..  
بيان كيفية ارتكاب الجريمة على الوجه الصحيح . لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة : ما دام انه  
لا مغايرة فيه للعناصر المطروحة . اجراء ذلك في الحكم ، دون لفت نظر الدفاع في الجلسة .  
٣٤ لا تريب . مثال .. ..

للمحكمة ان تستبين الصور الصحيحة الواقعة الدعوى من كافة ظروفها وادلتها المطروحة  
والتي دارت عليها المرافعة .

لا يعيب الحكم الابتدائي في فصله في تهمة النصب المسندة للمتهم على اساس انتحاله صفة  
الوكالة كذبا عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد اسماؤهم في وصف التهمة .  
ما دام ان هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع امام تلك المحكمة  
انها ما ودافعا . وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما ان المتهم لم  
يسأل في النتيجة الا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث .

- اعتبار الحكم المطعون فيه انتحال التهم صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك للعقار المبيع لم ترد  
اسماؤهم في وصف التهمة بمثابة تهمة جديدة ما كان لمحكمة اول درجة ان تعرض لها . مخالف للقانون  
٣٥ صدور قانون اصلح للمتهم اثناء محاكمته . اعماله وادانته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير  
للتهمة . لفت نظر الدفاع . لا يلزم . مثال : رفع الدعوى على التهم باحراز مخدرات في ظل  
المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور قانون اصلح هو القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .  
استظهار حكم الادانة « قصد الاتجار » في حق المتهم . عدم اعتباره تعديلا للتهمة  
٣٦

### الفصل الرابع : لفت نظر الدفاع .

#### الفرع الاول : كيفية لفت نظر الدفاع .

- تعديل الوصف . تنبيه الدفاع . لا يتطلب القانون شكلا خاصا لحصوله .. ..  
٣٧ تعديل محكمة اول درجة وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . علم المتهم بهذا التعديل  
ومدافعتة من نفسه امام محكمة الدرجة الثانية . النسي على الحكم بالبطلان . غير سديد  
٣٨ تحقق التنبيه بآية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع الى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون  
صريحا او ضمنيا باتخاذ اى اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . مثال  
٣٩ اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تغيير الوصف او تعديل التهمة . لا يلزم . هذا التنبيه يتم  
بآية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الفرض . سواء اكان صريحا او ضمنيا او باتخاذ اى اجراء يتم  
عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . مثال .. ..  
٤٠ لفت المحكمة نظر الدفاع بالجلسة الى ان يتناول في مرافعته ما نمت عنه التقارير الطبية من ان  
الاعراض - لا الاصابات - هي التي اودت بحياة المجنى عليه . عدم اعتباره تغييرا لوصف جريمة الضرب  
اللفظي الى الموت . هو مجرد بيان لعناصرها . انتهاء المحكمة الى عدم قيام رابطة السببية بين فصل  
المتهم ووفاته المجنى عليه واستبعادها تبعا لذلك وصف الجنابة واسباغها على الواقعة وصف الجنحة  
المنطبقة على المادة ١/٢٢٤ مقبوبات . لا حاجة الى الاشارة في مدونات حكمها الى ما جرت به بالجلسة  
٤١

### الفصل الثاني : ما يستوجب لفت نظر الدفاع .

- تعديل الوصف . متى يجب تنبيه المتهم . اذا تعدى الامر الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان  
الواقعة المادية . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . مثال . تعديل التهمة من اشتراك في تزوير  
الى فصل اصلى .. ..  
٤٢ قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . اضافة مواد اخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام تنص  
على عقوبة أشد . تطبيقها دون لفت نظر المتهم . اخلال بحق الدفاع .. ..  
٤٣ احوالة المتهم لمحكمة الجنابات بتهمة العادة المستديمة . قيام المحكمة بتغيير التهمة الى ضرب  
احدث بالمجنى عليه اصابة اخرى ، وتبرئة المتهم من تهمة العادة لعدم ثبوت نسبتها اليه بالذات ، ذلك  
تغيير يقتضى تنبيه المتهم اليه . مخالفة ذلك ، ومما يقتضيه التهمة الجديدة . اخلال بحق الدفاع  
٤٥ استخلاص الحكم ان القاول الذي قام ببناء العمارة وكلما المطعون ضدهم كانوا على علم تام بانها  
بنيت ببعض المبالغ التي وصلت الى يد اولهم والمتحصلة من جنابة الادخال في اللمة . اقتناع المحكمة  
بقيام الاتفاق بين المطعون ضدها الاولى وزوجها - مرتكب جنابة الادخال في اللمة - من ناحية وبين



المقاول على أن يستولى الأخير منها على بعض المبالغ المختلطة لأقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع الى ذلك ومنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد . التفات المحكمة عن ذلك واعتبارها الإخفاء واقعا على المقار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون .. ٤٦

تغيير التهمة من قتل عمد بالسلم الى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم في أمر الإحالة مما تملك المحكمة اجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتتماله على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة لفت الدفاع الى هذا التعديل اثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالغلل . وجوب نقضه .. ٤٧

### راجع أيضا : وصف التهمة .

( القاعدة رقم ١٠ )

### الفرع الثالث : ما لا يستوجب لفت نظر الدفاع .

حتى لا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال في خطف . استبعاد ظرف التحيل وإدانة المتهم بالمادة ١/٢٨٩ بدلا من المادة ٢٨٨ عقوبات .. ٤٨

تعديل الوصف . متى لا يجب لفت نظر الدفاع . اذا كان التعديل لم يتناول التهمة في ذاتها بل اقتصر على ما استخلصته المحكمة من وسيلة ارتكاب الجريمة خلافا لما جاء بأمر الإحالة .. ٤٩

تعديل الوصف . متى لا يلزم لفت نظر الدفاع . عند اقتصار المحكمة على استبعاد أحد عناصر الواقعة بما ينقلها الى نوع أخف : التعديل من وصف الجثة الى وصف المخالفة . مثال في غش .. ٥٠

حتى لا يلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع الى التعديل ؟ عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب . مثال : التعديل من القتل عمدا مع سبق الإصرار الى الضرب المفضي الى الموت . عدم التنبيه اليه . لا إخلال بحق الدفاع .. ٥١

إدانة المتهم بمقتضى قانون أصلح صدر أثناء المحاكمة . ليس في ذلك تغيير لوصف التهمة . لا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال . مواد مخدرة . الرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .. ٥٢

عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسميه النيابة على الفعل المسند الى المتهم . هي مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . دون حاجة الى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للتفسير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا . أمثلة .. ٥٣-٥٤

استثناء النيابة والمدعية بالحقوق المدنية يمد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددتها . شرط ذلك : ألا توجه انفعالا جديدة الى المتهم . إضافة محكمة ثاني درجة عنصرا من عناصر الخطأ . لا يوجب حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحت . ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمة أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أساسه . وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى .. ٥٥

مثال : تعديل الوصف من القتل المتصل العمد الى الضرب المفضي الى الموت . عدم التنبيه اليه . لا إخلال بحق الدفاع .. ٥٦

### راجع أيضا : وصف التهمة

( القاعدة رقم ١٣ ، ١٤ )

### الفصل الخامس : مسائل متنوعة .

ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محضر جلسات المحاكمة .. ٥٧

راجع أيضا : إجراءات

( القاعدة رقم ١١٢ ، ١١٣ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : التقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى .

١ - من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا تجوز مطابقة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور ، فاذا كانت التهمة الموجهة في أمر الاحالة الى المتهم وتمت المرافعة في الدعوى على أساسها ، قد تبين فيها على وجه التحديد الفعل الجنائي المنسوب اليه ارتكابه ، ولم يثبت لدى المحكمة ارتكابه هذا الفعل ، فانه يكون من المتعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل اليها من أجلها . وأما ما أشارت اليه النيابة ( الطاعنة ) من أنه كان يتعين على المحكمة أن تصف الاعتداء الذي وقع من المتهم الوصف القانوني وتدينه عنه لا أن تقضى ببراءته ، فهو مردود بأن مناط ذلك هو التقيد بالواقعة المطروحة ، وعندئذ يتعين على المحكمة اعطاء الوصف القانوني لها .

( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٩ س ١٢ ص ٧١٦ )

٢ - لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التي وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الاحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تستدل إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، الا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أنه يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن ترددها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجر به لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المظنون فيه أن ينسب إلى الطاعن استماله السكين في شل مقاومة المجنى عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافا لما جاء بأمر الاحالة من أنه صنف المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ، ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت مرفوعة على بساط

البحث ، ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع الى مثل هذا التعديل .

( الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ص ٧٧٠ )

٣ - من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز مطابقة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، فاذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حددت الفعل الجنائي المنسوب اليه ارتكابه ولم يثبت للمحكمة ارتكاب المتهم هذا الفعل تمين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل اليها من أجلها فاذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده بوصف أنه لم يحصل من مكتب البجل المدني على بطاقة شخصية ، وثبت للمحكمة أنه حصل فعلا على تلك البطاقة في تاريخ سابق على اتهامه ، فيكون الحكم سديدا إذ قضى ببراءة المظنون ضده من التهمة المسندة اليه ، أما القول بأن المحكمة ما كان لها أن تقضى بالبراءة وأنه كان يتعين عليها أن تغير الوصف القانوني الى أنه لم يقدم البطاقة الشخصية الى السلطات المختصة عند طلبها منه ، فانه مردود بأن هذا الوصف ينطوي على تحوير لكيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى ولبنائها القانوني ويجاوز نطاق التكليف القانوني للواقعة - أي مجرد ردها الى أصل من نصوص القانون الواجب التطبيق - وهو ما لاسبيل الى ازمام المحكمة بأجرائه لانطوائه على مساس كامل بعناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة . ومن ثم فما كان للمحكمة - من تلقاء نفسها - أن تقيم الدعوى بهذه التهمة الجديدة أو أن تحاكم المظنون ضده عنها .

( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨ س ١٥ ص ١٧٩ )

٤ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى - وإذا كانت الواقعة المادية المينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المظنون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على

في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

( الملن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦٢/٢/٥ س ١٢ ص ٢٠١ )

٧ - تعاقب المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة على أمرين - الأول احداث قطع أو حفر في سطح أو مبول الطرق العمومية ، والثاني وضع أو انشاء أو استبدال أنابيب أو براغي تحتها بدون ترخيص . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف أنه أحدث قطعاً بالطريق العام ، فقصت المحكمة ببراءته تأسيساً على أنه ( لم يحدث قطعاً بالطريق وإنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل الطبقات الأسفلتية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه ) - فانه تكون قد أخطأت ، ذلك أن وضع المتهم ماسورة في جوف الطريق أسفل طبقاته السطحية لازمة للفعل الذي رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما يجعله واقعا تحت طائلة المادة ١٣ سائلة الذكر ، ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفا وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون، وهي اذ لم تقبل وزعت خطأ الى أن ثمة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ، فان حكمها يكون معيباً متيناً نقضه .

( الملن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦٢/٢/١٢ س ١٢ ص ٢٢٨ )

٨ - من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تمطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور ، بل أن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . فإذا كان الحكم المعلنون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة في حقه على أساس الشك في ادلة الاتهام، فلا يكون ثمة جدوى للطاعة (المدعية بالحقوق المدنية) من النعى على المحكمة انها لم ترد الواقعة الى وصف قانوني بعينه ، ذلك بأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .

( الملن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦٢/٤/١٧ س ١٢ ص ٢٧٥ )

ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستيفاء ظرفي سبق الاصرار والترصد المشددين دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبى جريمة الضرب المفضى الى الموت لا يجافى التطبيق السليم في شيء . ولا محل لما يشيره المتهم من دعوى الاخلال بحق الدفاع اذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم والمدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

( الملن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٦٢ )

### الفصل الثاني : تعديل وصف التهمة .

#### الفرع الأول : امام معاكم الجنيح والجنابات .

٥ - لا يقيد المحكمة أن تكون النيابة قد وصفت الحادث قبل وفاة المبنى عليه على اعتبار أنه عادة مستديرة، ما دامت قد انتهت الى التكليف الذي رفعت به الدعوى وهو القتل العمد ، واستظهرت المحكمة توافر أركان هذه الجناية ودلت على ذلك بأدلة سائلة .

( الملن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٥ )

٦ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد . فإذا كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توفر نية القتل واستبعاد ظرف سبق الاصرار المشدد دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فان الوصف الذي نزلت اليه في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً جريمة الضرب المفضى الى الموت لاجرمية القتل عمداً مع سبق الاصرار - هذا التعديل لا يجافى التطبيق السليم في شيء ، ولا يعطى المتهم حقاً في إثارة دعوى الاخلال بالدفاع ، اذ أن المحكمة لا تلتزم

بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التنبيه في التهمة فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطالان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ص ١٥ )

ص ( ٤٠٤ )

١١ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تردّها بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها طالما أن الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد ، فليس للمحكمة اذن أن تقضى بالبراءة في دعوى قدمت اليها بوصف معين الا بعد تقليب وقائمه على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لاتقع تحت أى وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب - فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد خلاص الى أن الواقعة بشرط صحتها لاتكون جريمة سرقة وانما هي جريمة خيانة أمانة ، فانه كان لزاما على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى في الدعوى وفقا للوصف الأخير بشرط عدم الاخلال بحقوق الدفاع . أما وهي لم تفعل ، وقضت ببراءة المعلوم ضده فان حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ص ١٥ ص ٤٧٦ )

١٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبا أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . ولما كان الثابت أن المعلوم ضده قد أقام حجرتين بالطابق الأول العلوي بغير ترخيص ، فانه كان على المحكمة أن تقضى في الدعوى على هذا الأساس طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى وهي « اقامة البناء » لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بغير ترخيص . ولما كانت المخالفة قد انحصرت في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكان لا يبين من الأدب أن البناء

٩ - المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير ، وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم كان لزاما على المحكمة - وقد كانت صحيفة حالة المتهم الجنائية تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة - أن تعدل تهمة احراز السلاح المسندة اليه باضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور ، بشرط أن تنبه المتهم الى هذا التنبيه وأن تمنحه أجلا للاستعداد اذا طلب ذلك ، أما وهي لم تفعل وقضت بجسب المعلوم ضده ستة شهور تطبيقا للمادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات فان الحكم يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ يقتضي نقض الحكم وتصحيحه لولا أن المحكمة لم تنبه لآثر الظرف المشدد ولم تنبه الدفاع عن المتهم اليه لتنبه له فرصة ابداء دفاعه فيه مما يقتضي أن يكون مع النقض الاحالة .

( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ص ١٥ ص ٣٨٠ )

١٠ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة - كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل ان من واجبا أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم، الا أنه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك في تبديد الى فعل أصلي في سرقة ، فان هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا

تلقت الدفاع الى الوصف الجديد ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع . ومتى كان الثابت ان الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه سرق دفاتر المجنى عليه حالة كونه عاملا لديه بأجر بالمادة ٣١٧/٧ من قانون العقوبات قد أداتته محكمة أول درجة بأنه بدد هذه الدفاتر بعد أن ثبت لديها أن الدفاتر سلمت اليه على سبيل الوكالة فببدها اضرارا بالمجنى عليه وعاقبته بالمادة ٣٤١ من هذا القانون وقد استأنف الطاعن هذا الحكم وتوافع على أساس هذا الوصف أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة من سرقة الى خيانة أمانة دون أن يتنه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وتوافع اندفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . فان التعمي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون له محل .  
( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٥/١/١٨ من ١٦ ص ٦٩ )

١٥ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم . واذ كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصال المتهم بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها ، فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن مرتكبا لجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة ، هذا التعديل لا يجافي المنطق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقا في اثارة دعوى الاخلال بالدفاع ، اذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبني التهمة أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الاخفاء .

( الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٥/١/٢٥ من ١٦ ص ١٥١ )

١٦ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، ومن واجها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى

في ذاته قد خولفت فيه الاشتراطات التي فرضها القانون المشار اليه فانه يمتنع مع الحكم بتأييد الغرامة المقضى بها وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا بما تقضى به المادة ٣٥ مألوفة الذكر ، اذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/١٥ من ١٥ ص ٨٢٥ )

١٣ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلقت نظر الدفاع الى ذلك ما دام أن الواقعة المساداة التي اتخذتها أساسا للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا بل نزلت بها الى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . ولما كانت واقعة القتل الممد التي دين بها الطاعن الأول قد وجهت اليه بالذات ودارت عليها المرافعة أثناء المحاكمة فان الحكم اذ قضى بادائه عن هذه التهمة يكون صحيحا ولا وجه لما يثار في خصوصها من دعوى الاخلال بحق الدفاع طالما كانت هذه الواقعة بذاتها موجبة اليه في أمر الاحالة ، وكان الثابت أيضا أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمة الضرب المسندة اليهم في أمر الاحالة بعد أن استبعد جريمة التجمهر وظرف سبق الاصرار لعدم ثبوته في حقه قد أسس هذه الادانة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصيا توافقوا على التعدي والايذاء بضرب المجنى عليهم وقد وقع هذا الاعتداء بالفعل من بعضهم وهي عناصر اشتمل عليها أصلا وصف التهمة كما دارت عليها مرافعة الدفاع بالجلسة . ومن ثم فان ذلك لا يعد تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه .

( الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣٦٤/١٢/٢٢ من ١٥ ص ٨٥٧ )

١٤ - من المقرر أن للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، ولا عليها ان لم

فيها • ولما كان قوام الوصف القانوني الصحيح الواجب التطبيق هو الواقعة عينها التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وصار اثباتها في الحكم دون خروج على حدودها أو تجاوز لطاق عناصرها القانونية • وكان المرسوم الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ في شأن المياه الفازية وموافاتها انما صدر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس قد جاء خلا من تقرير أية عقوبة واذا ما كانت العقوبة المقررة لمخالفة أحكام هذا المرسوم هي بذاتها التي رصدتها الشارع لارتكاب جريمة الغش التي دين بها الطاعن وفقا لأحكام المواد ٢، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ١٣٥ لسنة ١٩٤٩، ٨٥ لسنة ١٩٦١ • ومن ثم فانه ليس في اعمال حكم القانون على وجهه الصحيح أى افتتات على الضمانات المقررة للمتهم •

( الطعن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٥ س ١٦ • ص ٢٠٧ )

١٨ - من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت في أمر الاحالة أو التكليف بالحضور • بل ان من واجبها أن تسبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس ما يمنح المحكمة من تعديلته متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم • ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المظنون ضدهم على أساس الشك في صحة اسناد الواقعة اليهم وعدم اطمئنانه الى أقوال التريقين بشأن تحديد المعتدى على كل منها لاتشمار الظلام ليلة الحادث مما يحول دون استطاعة تمييز المعتدى - فانه لا جدوى للطاعن من التمسك على الحكم أنه لم يرد الحادث الى وصف قانوني بينه ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون ضدهم •

( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٥ س ١٦ • ص ٨٣٣ )

١٩ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبقه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا

لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المطالة عليها • بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجربته بالجلسة وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو الا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور • ولما كانت جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منها تقسم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى • غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص • فالواقعة المادية التي تشمل في اقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون • ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم ثبوت تهمة اقامة البناء بغير ترخيص استنادا منه الى أن مجرد اقامة البناء على أرض غير مقسمة لا يقتضى لزوما ثبوت هذه التهمة أخذا بحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ دون أن تجرى المحكمة من جانبها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه • ولما كان هذا العوار قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة والباسا الشوب القانوني الذي يناسبها • فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة •

( الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٥ س ١٦ • ص ٢٤٧ )

١٧ - من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبقه النيابة على الفصل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلت نظر الدفاع ما دام أن الواقعة المادية التي دارت على أساسها المرافعة هي هي لم تغير • وهو ما يستمد حقيقته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صحة الولاية في الفصل

إلى المتهمين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣٦٥/٦/١ ص ١٦ ص ٥٢٨)

صحيحاً غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها . وهي مطالبة بالنظر في الواقعة

الجنائية على حقيقتها كما تبينتها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة . ولا يرد على ذلك بأن سلطة الاتهام أو التحقيق حقوقاً واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن هذا محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة مختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة . كما لا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تبين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة بإضافة الوقائع اللصيقة بهذه التهمة التي تكون معها وجه الاتهام الحقيقي والمستمدة من التحقيق الابتدائي يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو تبين للمتهم التهمة المعدلة وتبنيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً . ولما كانت جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شؤون التنظيم . وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن قوام الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون ، فالواقعة المادية التي تتمثل في فعل الهدم هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تطبق لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون وجسيما نتائج متولدة عن هذا الفعل . وكانت الواقعة المادية التي وقعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمتا هدم لبناء دون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وهدم البناء دون تصريح من السلطة المختصة بشؤون التنظيم ، وكان في توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى - تطبيقاً للمادة الخامسة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتزول عليها حكم القانون ، وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساساً لهاتين الجريمتين هي بذاتها التي أقيمت بها الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التف عن الوصف الآخر المنطبق على التهمة الأولى المستندة

٢٠ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني

الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو أن الواقعة بالنسبة إلى الطاعن الثالث إنما تكون جريمة احراز حشيش لا جليبه ، ولم يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - ذلك بأن الجلب في واقع الأمر لا يبدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل غير الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالات الظاهرة عليها وقد تفتت المحكمة عن الطاعن الجلب لانعدام الدليل على مساهمته فيه وأبقت شرطاً من الأفعال الأخرى المسندة إليه من بادئ الأمر والتي تتمثل في قتل الثلاثة التي تعوى المخدر من شركة النقل بالقاهرة إلى مسكن المتهم الثالث الأمر الذي تتوافر به - مع ثبوت عنه المؤتم - الحيازة بركبتها المادية والمعنوية للجريمة التي دانته بها - ومن ثم فإن التعديل لا يجاهي التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع . ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتبنيهِ التهمة أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق - ١٣٦٥/٦/٢١ ص ١٦ ص ٥٦٠)

٢١ - إن تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى

ضرب تشأت عنه عاهة مستديرة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه في حكمها بغير سبق في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة لجراءه الا في

الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة . ولما كانت جريمة اقامة بناء دون ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو « اقامة البناء » سواء تم على ارض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص . وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى للواقعة والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون . ومن تم فتعديل المحكمة الاستثنائية للوصف - على ذلك الأساس - ليس فيه اضافة لواقعة جديدة كما أنه ليس فيه تقويت لاحدى درجات التقاضى .

( الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢  
س ٦١٥ )

٣٣ - الأصل أن سلطة المحكمة الاستثنائية عند نظر الدعوى تنقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة اول درجة . غير انها مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وليس عليها فى ذلك الا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية وبشرط أن لا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٧ س ١٢  
س ٢٢٠ )

٣٤ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم بوصف أنه عد مشتبه فيه ، ولما استأنفت النيابة حكم الادانة ، عدلت المحكمة الاستثنائية الوصف فى مواجهة المتهم الى أنه عاد لحالة الاشباه - مستندة الى وجود صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء أمام محكمة أول درجة - غير انها قضت بتأييد الحكم المستأنف، وقالت فى تبرير عدم أخذ المتهم بالوصف الجديد انه ينطوى على اسناد واقعة جديدة . اذ كان ذلك ، فإن الحكم المطون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك لأن الموضوع المطروح أمام محكمة ثانى درجة - بمقتضى استئناف النيابة العامة - لا ينطوى على واقعة جديدة

اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هى نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة فى امر الاحالة ، وهى الواقعة المكونة للساهة والتى قد يثير الطاعن جدلا فى شأنها . ولما كان ما أورده الحكم المطون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع الى ما اجرته من تعديل هو بعينه الاخلال بحق الدفاع المنهى عنه فى القانون، وما ساقه الحكم تبريرا لهذا الاجراء لا يصلح سنداً لتبريره ذلك بأن طلب المدافع أخذ المتهم بالقدر المتيقن كان منه بعد نية القتل عنه - كما يدل على ذلك سياق مرافحته ، ولا يدل بذاته على أنه طلب اعتبار الواقعة ضربا أحدث عاهة ، ولم يبد فى جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات الى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت اليه فى المداولة من تعديل للتهمة ، وخصوصا أن تهمة الشروع فى القتل - كما وجهت الى الطاعن - قد خلت من أية اشارة الى العاهة ، ولا يشئ عن ذلك ورود وصفها فى التقرير الطبى أو فى شهادة الطبيب الشرعى فى جلسة المحاكمة ، والدفاع بمد غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقدمت المحكمة عن واجبها فى لفت نظره . ولما كان القانون لا يخلو المحكمة أن تصاقب المتهم على أساس واقعة - شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلت الدفاع عنه الى ذلك ، فإن الحكم المطون فيه يكون قد بنى على اجراء باطل مما يبيحه وبوجوب نقضه .

( الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٨ س ١٦  
س ٨٢٨ )

( دالطن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٥ س ١٢  
س ٢٠١ )

#### الفرد الثانى : امام المحكمة الاستثنائية

٢٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبا أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها . ولا يرد على ذلك بأن سلطة الاتهام أو التحقيق حقوقا واختصاصات فى شأن التصرف فى الدعوى لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون



للحقيقة ، وهو ما استندت اليه المحكمة الاستئنافية في اداة الطاعن ، وكان الدفاع عنه قد تناول هذا الوصف في مذكرته المكتوبة التي قدمها في فترة حيز القضية للحكم أمام محكمة ثاني درجة مما يتحقق به التنبيه على الوجه الذي يتطلبه القانون . وليس في تعديل وصف التهمة تقويت لاحدى درجات التفاضى ، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هي بعينها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفي عن الحكم المظنون فيه قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٤/١٩٦٣ ص ١٤ من ٤١٢)

٢٧ - تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة - من سرقة الى خيانة أمانة - دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه ، لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ، مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .

(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ من ٨٠٤ )

٢٨ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده . ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو أن المظنون ضدها حرضت الغير على ارتكاب الدعاوة - وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديده أشد ، أن تنبه المظنون ضدها لهذا الوصف وتوقع عليهما العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتداءً ، أما وهي لم تفعل وبرأهما بقوله انها لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف الجديد ، فقد غدا حكماً معيباً بالخطأ في القانون مستوجبا نقضه .

(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٤ ص ١٥ من ٧٣٨ )

استندت للمتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ، وما استئناف النيابة الا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التي كانت بعينها مطروحة أمام تلك المحكمة دون اضافة أية واقعة جديدة ، مما كان يقتضى المحكمة الاستئنافية - بعد أن نهت المتهم لتعديل الوصف - أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح ، وهو المورد لحالة الاستنباه ، وأن تماقب المتهم على هذا الأساس .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٦/٦/١٩٦١ ص ١٢ من ٦٤٥)

٢٥ - من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص اذ هما قرنان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني ، مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تحمله من الكيوف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً - وهي اذ اكتفت بالقضاء بالفرامة وسداد رسوم الرخصة استناداً الى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فان حكماً يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٧١٣)

٢٦ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . وحق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية هو تنبيه المتهم الى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً يتبع له فرصة تقديم دفاعه ، ويتحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع الى الوصف الجديد وتكون محققة للغرض منه ، سواء كان التنبيه صريحاً أو ضمناً ، باتخاذ أى اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . ولما كان الشايت أن الدعوى أقيمت بوصف بيع الطاعن « مسروق شيكولاته » مغشوشاً مع علمه بذلك ، فقضت المحكمة الجزئية بالبراءة وكانت النيابة العامة قد أسست استئنافها على أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية

وقعت الجريمة في ضنه - يوصف أن الواقعة مجرد تسهيل للبناء • وكانت المحكمة فيما ذهبت اليه قد أقامت حكمها على الواقعة المادية ذاتها التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى وهو ما لم تمار فيه الطاعة ، وكانت عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور ليست أشد من العقوبة المقررة للجريمة التي كانت مقامه بها الدعوى أصلا ، فلا تثريب على المحكمة أن هي عدلت الوصف على هذا النحو وأنزلت على الواقعة صحيح القانون دون أن تلت نظر الطاعة لمرافعة على أساس الوصف المعدل •

(الجن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٦٦٥/٥/٢ ص ١٦ من ٤١٥) •

### الفرع الثالث : عند نظر الدعوى المعنية التابعة •

٣١ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب، بإعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفصل الضار المؤتم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتبين عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أفلا جديدة الى التهم • ومن ثم فانه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة - التي هي أساس الحكم بالتعويض - من الاصابة الخطأ المنطقية على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجني عليه نشأت عن الاصابة الخطأ - والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المدعى عليه « التهم » فصلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة انما هي نتيجة للاصابة التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها وداته الحكم المستأنف بها • ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضى ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في احدهما يختلف عن الأخرى •

(الجن رقم ٦٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ ص ١٢ من ٤١٢) •

٢٩ - من المسلم به أنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفضت بها أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وأن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم الى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلا يتيح له فرصة تقديم دفاعه ان طلب ذلك ، ويتحقق هذا التنبيه بأي كيفية تلت نظر الدفاع الى الوصف الجديد سواء أكان هذا التنبيه صريحا أو ضميا - ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد استجابت لحكم القانون ولم تقض بإعادة المظنون ضدهم إلا بعد أن محصت الواقعة المطروحة أمامها بجميع أوصافها القانونية وبعد أن عرضت للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وقالت كلمتها في مدى انطباقه على الواقعة التي رفضت بها الدعوى وهي ممارسة المظنون ضدهم الغناء في حديق عامة ، وكان المتهمون قد ترافعوا على ضوء مذكرة النيابة فقررروا أنهم يكونون فرقة موسيقية ولهم تسجيلات في الاذاعة وطلبوا رفض استئناف النيابة وتأييد حكم البراءة ، فان ما يقوله النيابة من أن المحكمة أغفلت حكم القانون في شأن تمحيص الواقعة بجميع أوصافها لا يصادف محلا •

(الجن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٩ ص ١٦ من ١١٤) •

٣٠ - الأصل أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من التهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية - فيكون لها أن تغطي الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وكل ما عليها ألا توجه أفلا جديدة الى التهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده • ولما كان الثابت من تمحيص الحكم لواقعة الدعوى أن الطاعة اتصلت بالتهمة وطلبت اليها الحضور لممارسة الدعارة في البسبوس الذي تديره ثم قدمها للشخصين اللذين وجدا بالبسبوس وقت ضبط لارتكاب الفحشاء معها نظير جعل تقاضته منها مما حدا بالمحكمة نظرا الى عدم توافر ركن المادة الى استبعاد جريمة ادارة البسبوس للدعارة واعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذي

على المظنون ضده الأول بوصف أنه توصل بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على بعض المبالغ من الجنى عليه بادعائه الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقار المبيع ، فانه لا يعيب الحكم الابتدائي أن يفصل في التهمة المستندة للمتهم على أساس انتحاله صفة الوكالة عن جميع ملاك العقار المبيع ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع عن طرفي الخصومة أمام تلك المحكمة اتهاما ودفاعا ، وكان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة الا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذ ذهب الى أن انتحال صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقار لم ترد أساؤهم في وصف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ لمحكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون - ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها يرفض الدعوى المدنية يكون مشوبا بالقتور مما يوجب نقضه والاحالة .

( المظن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢ م ١٤ م ٦٦٢ )

٣٦ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المظنة المنصوص عليها فيها - وهي الإشغال الشاقة المؤبدية - أن يشهد اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وانما يكفي لتوقيعها ثبوت حيازته أو احرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون الا اذا ثبت أن الحيازة أو احرارها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . واذا صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في أثناء سير المحاكمة والذي تدرج في العقوبات بما لخطورة الجاني ودرجة ائمه ومدى ترديه في هوة الاجرام وقدر لكل حالة العقوبة التي تناسبها - وكان هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعلنت المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - وهي في هذا لم تمتد الواقعة التي أقيمت بها الدعوى وتناولها الدفاع في مرافعتها - فإن استظهار الحكم هذا

٣٣ - اذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة بالثبوت وقضت في موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف وطبقا لأى كيف يسبغ عليها - فلا يكون ثمة جدوى للطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) فيما يثيره بشأن وصف الواقعة .

( المظن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ م ١٦٦ م ٧٢٤ )

### الفصل الثالث : مالا يعد تعديلا لوصف التهمة .

٣٣ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، وهو الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعلنت المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - فإن استظهار الحكم هذا التقصد في حق المتهم لا يعد تقييدا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فإن ما ينهض المتهم على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

( المظن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ م ١٢ م ٢٦٥ )

٣٤ - اذا كانت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المتقدم في الدعوى بنتيجة التحقيق الادارى الذى تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ، وكان ما انتهى اليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها التزوير والاختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنتها أمر الاحالة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله في شأن كسوف التفرغ وانها تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع . ج . وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة ، لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مضايقة فيه للعناصر التي كانت مطروحة ولا يبدو أن يكون تصحيحا لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح لجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة .

( المظن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ م ١٦٦ م ٣٨٠ )

٣٥ - يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها المطروحة ، والتي دارت عليها المرافعة . ولما كانت الدعوى الجنائية أقيمت

الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة ، وهو ما استندت اليه المحكمة الاستئنافية فى اداة الطعن ، وكان الدفاع عنه قد تناول هذا الوصف فى مذكرته المكتوبة التى قدمها فى فترة حجب القضية للحكم أمام محكمة ثانية درجة مما يتحقق به التنبيه على الوجه الذى يتطلبه القانون . وليس فى تعديل وصف التهمة ثغور لاحدى درجات التقاضى ، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هى بينها التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفى عن الحكم المظنون فيه قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ص ١٤  
ص ١١٢ ) .

٤٠ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تغير الوصف أو تعديل التهمة ، وكل ما يشترطه هو تنبيهه الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض - سواء أكان هذا التنبيه صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ اجراء يتم عنه فى مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . ولما كان الثابت أن الطاعنين قدما للمحاكمة بوصف أحداث عاعة مستديمة بالمجنى عليه وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن المحكمة لقتت نظر الدفاع عنهم الى أنه قد أسند الى الطاعن الثانى فى التحقيقات أحداث اصابة المجنى عليه بجداريته اليسرى - وهى التى تخلفت عنها العاعة - كما أسند الى الطاعن الأول أحداث الاصابة بجداريته اليمنى ، وترافع محاميهما على هذا الأساس ، ثم داهما الحكم بمقتضى هذا الوصف ، فإن هذا يعد كافيا فى لفت نظر الدفاع عن الطاعن الأول الى ذلك التعديل ، أما الطاعن الثانى فقد دانه الحكم بمقتضى الوصف الوارد بقرار الاتهام . ومن ثم فإن ما ينهأ الطاعنان على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ ص ١٤  
ص ٥٨٨ ) .

٤١ - لما كان ما أجرته المحكمة بالجلسة قد اقتصر على لفت نظر الدفاع الى أن يتناول فى مرافقته أيضا ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراس - لا الاصابات - هى التى أودت بياة المجنى عليه مما لا يعد فى حكم القانون تضييرا لوصف جناية الضرب الذى أفضى الى الموت وانما هو مجرد بيان لعناصرها . ولما كانت المحكمة قد اتهمت

القصد فى حق المتهم لا يعد تضييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع اعلاا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما ينفى عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع .  
(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤  
ص ٦٢٥ ) .

#### الفصل الرابع : لفت نظر الدفاع .

##### الفرع الأول : كيفية لفت نظر الدفاع .

٣٧ - ما طلبته النيابة العامة من تعديل لوصف التهمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وسؤال المحكمة له عن سوابقه التى بنى عليها هذا التعديل وتناول الدفاع للوصف الجديد الذى دارت المرافعة على أساسه - فيه ما يكفى لاعتبار التنبيه قائما ومنتجا أثره ، ذلك أن لفت نظر الدفاع الى تعديل التهمة بأضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المحاكمة لا يتطلب شكلا خاصا .

(الطعن ٢٢٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٢ ص ١٢ ص ١٩٩ ) .

٣٨ - تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلت اليه الدفاع عن المتهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .  
(الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ص ١٢ ص ٣٦٦ ) .

٣٩ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . وحق المحكمة فى تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو تنبيه المتهم الى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلا يتسع له فرصة تقديم دفاعه ، ويتحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع الى الوصف الجديد وتكون محققة للغرض منه ، سواء كان التنبيه صريحا أو ضمنيا ، باتخاذ أى اجراء يتم عنه فى مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . ولما كان الثابت أن الدعوى أقيمت بوصف بيع الطاعن « مسروق شيكولاته » منشوشا مع علمه بذلك ، فقضت المحكمة الجزئية بالبراءة ، وكانت النيابة العامة قد أسست استئنافها على أن الوصف

دون أن تلت نظر الطاعن الى هذه التهمة الجديدة فان الحكم يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٧٦ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٦٢/١٢ من ١٣ ص ٥٢٥)

٤٤ - متى كانت المحكمة ، وقد أضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الاتهام ومواد أخرى من ذات القانون ، دون أن تلت نظر الطاعن ، لم تبين عناصر وأركان هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين ولم تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكافت الأدلة التي استندت اليها لا تؤدي الى توافر أركان الجريمة الثانية ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون اذ جاء قاصراً ومتخذاً ولا يتعين نقضه .

(الطن رقم ١٧٦ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٦٢/١٢ من ١٣ ص ٥٢٥)

٤٥ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن الأول لاحدائه عدداً بالمجنى عليه اصابة تخلف لديه من جرائمها عاة مستديفة ، ولأن الطاعنين الثانى والثالث أحدنا بالمجنى عليه نفسه اصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوماً ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى القول بأن المحكمة لا تطمئن الى نسبة الماعة الى الطاعن الأول وحده وانتهى الى تبرئته من هذه التهمة ودان الطاعنين الثلاثة باعتبار أنهم ضربوا المجنى عليه عدداً فأحدثوا به الاصابات التي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوماً طبقاً لنص المادة ١/٢٤١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الاحالة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن الأول أو تلت نظر الدفاع الى هذا التعديل كى يمد دفاعه على أساسه مما يطل اجراءات المحاكمة . ذلك أن المحكمة وإن كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الاحالة بل إن من واجبا أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح ، الا أنه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانونى والاستماعة في ذلك بعناصر أخرى خلاف التي أقيمت بها الدعوى - كتعديل التهمة من احدث اصابة معينة نضأت عنها عاة الى ضرب أحدث اصابة أخرى بالمجنى عليه غير التي وردت بأمر الاحالة والتي دارت عليها المرافعة - فان هذا التغير يقتضى من المحكمة تبنيه المتهم اليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه اذا ما طلب

- فى حدود سلطاتها التقديرية - الى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم و وفاة المجنى عليه واستبعدت بما لذلك وصف الجنائية وأسبغت على الواقعة وصفاً جديداً هو وصف الجنحة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فما كانت اذن بحاجة الى أن تشير في مدونات حكمها الى ما أجرته بالجلسة من تعديل لعناصر جنائية الضرب المفضى الى الموت .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦٢/١٢ من ١٥ ص ٨٨١)

### الفرد الثانى : ما يستوجب لفت نظر الدفاع .

٤٦ - اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المسادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانونى والاستماعة في ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك في تزوير الى فعل أصلى ، فان هذا التغير يقتضى من المحكمة تبنيه المتهم اليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يترض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريتين المستدتين للمتهم ( وهما استمبال محرر عرقى مزور ونصب ) مادامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريمتين الأخريتين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل - فاذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التعديل فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها ميبياً يطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦١/٤/٢ من ١٢ ص ٤١٥)

٤٣ - اذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة الى الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها هي أنه صرف أدوية لمرضاه الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة ببيادته ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمالعاب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون . وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ من القانون التي تماقب عن جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان والعناصر ، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى

وهي اذا لم تصل فلن حكمها يكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤ - ص ١٤  
٢٩٢ ) .

#### الفرع الثالث : ما لا يستوجب لفت الدفاع .

٤٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تعديل وصف التهمة المسندة الى الطاعن باستبعاد ظرف التحيل من جريمة الخطف المسندة اليه ودانته بمقتضى المادة ١/١٨٩ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٨٨ التي طلبت النيابة تطبيقها . وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مغروحة على المحكمة ولا يمد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون تبييه الدفاع اليه في الجلسة ليرتفع على أساسه ، فان النى على الحكم لاخلاله يبق الدفاع يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ - ص ١٢  
٦١١ ) .

٤٩ - لا يعيب الحكم أن نسب الى الطاعن استعمال السكين خلافا لما جاء بأمر الاحالة - من أنه وآخر قتلا المجنى عليه بأن ألقيا عليه حجرا وطعنه المتهم الآخر بسكين - ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل الممد مع سبق الاصرار ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا الى المنطق والعقل ، اذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - الا عن جريمة القتل الممد وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فان المحكمة لا تنزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

( الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢ - ص ١٢٦ )

٥٠ - اذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف جنحة ، فقضت محكمة أول درجة - في نفس الواقعة -

ذلك . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تبه الطاعن الاول الى هذا التصديل فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والاحالة بالنسبة الى الطاعنين جميعا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

( الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩ - ص ١٣  
٧٩١ ) .

٤٦ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان الحكم قد أثبت أن المقاتل الذى قام ببناء العمارة وكذا المظنون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت يحض المبالغ التى وصلت الى يد أولهم والمتحصلة من جريمة الادخال فى الذمة ، فقد كان على المحكمة أن تجرى أحكام الاشتراك كما هى معرفة به فى القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتنعت بقيام الاتفاق بين الزوجة - المظنون ضدها الاولى - وزوجها ( مرتكب جريمة الادخال فى الذمة ) من ناحية وبين المقاتل - الذى لم ترفع عليه الدعوى - من ناحية أخرى على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلة التى أشار اليها الحكم لاقامة المبنى باسم الزوجة فتم ذلك عن علم بناء على هذا الاتفاق . وما كان على المحكمة الا أن تلتفت نظر الدفاع الى ذلك وأن تمنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف انجديد - ولما كانت المحكمة لم تلمن الى ذلك واعتبرت الاخفاء واقعا على عقار ورتبت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فان حكمها يكون مشوبا بالقصور والخطا فى القانون .

( الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ - ص ١٤  
٤٠٢ ) .

٤٧ - التغير الذى تجرته المحكمة فى التهمة من قتل عبد بالسهم الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى الطاعن فى أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة اجراؤه بتغير تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على استند واقعة جديدة الى المتهم لم تكن وارادة فى أمر الاحالة - وهي واقعة القتل الخطأ - مما كان يمتنع معه على المحكمة أن تلتفت الدفاع الى ذلك التعديل،

نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون  
الأصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فإن ما ينهيه المتهم على  
الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

( الملحق رقم ١٧٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٣  
س ٢٦٥ ) .

٥٣ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم  
أساسا لاعتبار الطاعن شريكا في الجريمة هي بعينها الواقعة  
التي رأى الاتهام أن يجبل منها أساسا لمسئوليته باعتبارها  
فاعلا أصليا ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها  
الدفاع ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن  
والدفاع عنه الى ما رآته من انطباع وصف جديد للتهمة .  
ولا ينطوي هذا التعديل الذي ارتأته على مساس بحق  
للمتهم ، بل دعاها اليه التزامها بتحميص الواقعة المطروحة  
عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون  
تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة في الدعوى - ما دامت  
لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا ولم  
تتعد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها  
تأمره حتما قبل قضائها في الدعوى أيا كان وجه الفصل  
فيها: وهو يستند حتمية ما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة  
في المادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب  
تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة  
الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل  
فيها - وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستيفاء ما تطمئن الى  
صحته من الوقائع واستبعاد ما لا تطمئن اليه منها دون  
إبداء رأيها للمتهم مقدما ، ولا يعطى ذلك للطاعن حقا في  
اثارة دعوى الاخلال بالدفاع .

( الملحق رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ س ١٤  
س ٤١٩ ) .

٥٤ - من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني  
الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي  
مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها  
وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ،  
دون حاجة الى أن تلتفت نظر الدفاع الى ذلك ، ما دام أن  
الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للتصريح الذي  
أدخلته على الوصف القانوني المطبق لها من النيابة العامة هي  
بذاتها الواقعة المينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة  
بالجلسة ودارت عليها المراقبة ، دون أن تضيف اليها شيئا .

باعتبارها مخالفة بمد استبعاد عنصر من عناصرها نقل  
الجريمة الى نوع أخف ، فاستأنف المتهم هذا الحكم على  
أساس الوصف المعدل وقضت محكمة ثانية درجة بتأييد  
الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تجرى تغييرا في الوصف  
الذي انتهى اليه الحكم المستأنف - فليس للمتهم من بعد  
أن ينشئ على المحكمة الاستئنافية أنها أخلت بحقه في الدفاع  
بقالة انها لم تنبهه الى التصريح في وصف التهمة .

( الملحق رقم ٨٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢  
س ١٠١٤ ) .

٥١ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني  
الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ،  
لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن  
يمنع المحكمة من تصديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد  
تحميمها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني  
السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المينة بأمر  
الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي  
اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . فإذا كان مرد  
التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توفر  
نية القتل واستبعاد ظرف سبق الاصرار المشدد دون أن  
يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة  
تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذي نزلت اليه في هذا  
النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكبا جريمة الضرب المفنى الى  
الموت لا جريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار - هذا التعديل  
لا يجافى التطبيق السليم في شيء ، ولا يعطى المتهم حقا  
في اثاره دعوى الاخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في  
مثل هذه الحالة بتبنيته المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من  
تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي  
رقت بها الدعوى .

( الملحق رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٥ س ١٣ س ٢٠ )

٥٢ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على  
المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف  
أنه أحرز جوهرا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا ،  
وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ،  
وهو الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ،  
فاعلمته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك  
المخدرات « بقصد الاتجار » - فإن استظهار الحكم هذا  
القبض في حق المتهم لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضي لفت

المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى - وإذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالبطاسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبقاء ظرفي سبق الاصرار والترصد المشددين دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا

النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبي جريمة الضرب المفضى الى الموت لا يجافى التطبيق السليم في شيء . ولا محل لما يثيره المتهم من دعوى الاخلال بحق الدفاع اذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم والمدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

( الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ س ٦٦٢ )

#### الفصل الخامس : مسائل متنوعة •

٥٧ - ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة . ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالطلاق في الاجراءات لنظرو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا لا يكون سليدا .

( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ س ١٥ س ٤٥٧ )

ولما كانت التهمة الموجبة الى المتهم في ورقة الاتهام هي احرار جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز كان بقصد التعامل فيغير الوصف القانوني للواقعة دون اضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة الى المتهم ، فانها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، هذا فضلا عن أن تغيير الوصف كان في صالح الطاعن . ومن ثم يكون النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع على غير أساس .

( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ س ١٤ س ٤٣٠ )

٥٥ - استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطي الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددها ، وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم - ومن ثم فانه لا ييبب حكم محكمة ثاني درجة ان اضاف عنصرا من عناصر الخطأ - حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد أطرحت ، ما دام هذا المنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمة أول وثاني درجة ودارت المرافعة على أساسه ، وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي التي رفعت بها الدعوى .

( الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١١ س ١٤ س ٥٠٦ )

٥٩ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على القتل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع

#### وقف التنفيذ

##### موجز القواعد :

- ١ وقف تنفيذ العقوبة • مسألة موضوعية تقديرية .. .. .
- الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح • خطأ في تطبيق القانون • علة ذلك : مخالفة شروط
- ٢ وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه • هذا ما لا يمكن تصور إجازته .. .. .
- الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية • أحكام قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة
- التطبيق عليها • طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن المرفوع
- ٣ بشأنه • غير جائز .. .. .

راجع أيضا : عقوبة •

( القاعة رقم ٩٠ )



### القواعد القانونية :

- ١ - تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع .  
( الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٣ ص ٢٤٧ ) .
- ٢ - المصادرة عقوبة لا يقتضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات إلا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقررا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ،

### وكالة

### موجز القواعد :

- ١ - تاخر الوقف - شرعا وفي القانون - أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين .. .. .
- ٢ - عقود الانتمان الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات من بينها عقد الوكالة سواء كانت باجر أو مجانا اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للمسئولية الجنائية • ولو كان مصدر الشيك وكيلًا عن صاحب الحساب • علة ذلك : مفارقة الوكيل الجرمية كفاعل أصلي .. .. .
- ٣ .. .. .

### القواعد القانونية :

- ١ - فاطر الوقف الذي يتسلم أعيانه وغلته انما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه ناظرا أو باذن القاضي الذي ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكيلًا عن الواقف في حياته وفي منصب الوصى بعد موته . وفي الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذي يقبضه فاذا بدده فقلعه خيانة يستوى أى يكون المسال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد قسم المشرع الخلاف بشأن التكليف القانوني لنظارة الوقف بما نص عليه في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر آمينا على مال الوقف ووكيلًا عن المستحقين ، كما نص في المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠

وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين منه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقضى بها .  
( الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١ س ١٣ ص ٨٨٠ ) .

٣ - طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية مؤقتا حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه ، لا سند له من أحكام قانون الاجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .  
( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٤١٥ )

### المذكورة من بين ما استثناء الشارع .

- ١ ( الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠ س ١٢ ص ٦٩ ) .
- ٢ - تحقق جريمة التبيد بهصول العبث بملكية الشيء المسلم الى الجاني بمقتضى عقد من عقود الأتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت باجر أو مجانا .  
( الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠ س ١٢ ص ٦٩ ) .
- ٣ - متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصدر الشيك بوصفه وكيلًا عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فانه يكون مسئولًا ويحق عقابه بوصفه فاعلا أصليا للجريمة، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .  
( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٣ ) .



## ملحق

بالقواعد القانونية  
التي قررتها  
الدائرة المدنية لمحكمة النقض  
مما يمس المواد الجنائية



(1)

البيات . اجراءات المحاكمة . احكام عرفية . اختصاص . ادارة قضائيا الحكومة . استئناف . اشخاص  
اعتبارية . اعلام شرعى . اعلان . التماس اعادة النظر . اموال عامة . اهلية . اوراق تجارية . ايجار اماكن



## اثبات

### عدد القواعد

١ - ٤	الفصل الأول : الإثبات بوجه عام
٥ - ١٤	الفصل الثاني : الإثبات بالكتابة
١٥ - ٢٠	الفصل الثالث : الأقراء
٢١ - ٣١	الفصل الرابع : الشهود
	الفصل الخامس : القرائن
٣٢ - ٤٤	الفرع الأول : القرائن القانونية
٤٥ - ٥١	الفرع الثاني : القرائن القضائية
٥٢	الفصل السادس : الخبرة

### موجز القواعد القانونية :

#### الفصل الأول : الإثبات بوجه عام

لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير دون أن تلزم بالاستعانة برأى خبير وإن جاز لها ذلك عند الاقتضاء . للمحكمة أن تقضى بصحة الورقة بغير إجراء تحقيق متى رأت وقائع الدعوى ومبنياتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة ( م ٢٨٤ مرافعات ) .. ١

حق محكمة الموضوع في طرح ما يقدم لها من أوراق المضادة ولو كانت رسمية . شرط ذلك أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك سائنة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ٢

وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية .. ٣

جواز إثبات عكس بيانات سندات الشحن الخاصة بالفضاعة في العلاقة بين الناقل والشاحن . عدم جواز ذلك قبل من عدهما كالمرسل إليه . لسند الشحن حجية مطلقة في الإثبات لصالح المرسل إليه . تقرير معاهدة بروكسل لسندات الشحن قبعة الثمانية تسمح بتداوله .. ٤

#### الفصل الثاني : الإثبات بالكتابة .

الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة . الرجوع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هنالك كتابة أو مبداً يثبت بالكتابة . الخروج من هذا الأصل في حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها بغير طريق التسليم الاختياري . اعتبار تغيير الحقيقة فيها عندئذ تزويراً . جواز إثباته بكافة الطرق .. ٥

افتراض صحة التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية حتى يثبت العكس . لا يجوز إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة .. ٦

استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . لارتباطه عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه في شأن الدليل . عدم اعتبار الشهادة المقدمة أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى يكون لها حجية معينة في الإثبات . تقدير الدليل المستند منها خاضع لسلطان قاضي الموضوع .. ٧

التوقيع بالامضاء على المحرر ممن صدر منه لا ينفى توقيعه عليه بصحة الإصبع أيضاً .. ٨

البصمة قوة الإمضاء في نظر الشارع المصري .. ٩

توقيعات ذوي الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموقع تعتبر من البيانات التي يلحقها وصف الرسمية . حجيتها في الإثبات حتى يطعن فيها بالتزوير .. ١٠

- ١١ اثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالبينة . جواز اثباتها كذلك بالقرائن .. ..
- ١٢ انكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة التوقيع .. ..
- ١٣ انتهاء المحكمة الى أن الطامن قد وقع بمضائه على المحرر الذي انكر توقيعه عليه . اعتباره صادرا منه وحجة عليه . لا يقبل تحمله منه الا بالظن فيه بالتزوير .. ..
- ١٤ الرسائل الموقعة عليها حجة على المرسل بصحة المبدون فيها الى أن يثبت عكسها . الاحتجاج غير قاصر على المرسل اليه . لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصالحه الاحتجاج بها على المرسل متى حصل عليها بطريقة مشروعة .. ..

### الفصل الثالث : الاقرار

- لا يعد اقرار ما يسلم به الخصم اضطرابا واحتياطا لما عسى أن تتجه اليه المحكمة من اجابة الخصم الى بعض طلباته . التسليم الجدلي لا يعتبر اعترافا خالصا بوجود الحق . الطلب الاحتياطي لا يعد بمثابة اقرار بصحة دعوى الخصم .. ..
- ١٥ يمنع من صحة الاقرار - ولو كان قاضيا - ثبوت كذب المقر في اصل اقراره . الاقرار يحتمل الصدق والكذب .. ..
- ١٦ قوة الاقرار القضائي في الاثبات مقصورة على الدعوى التي صدر فيها . تمسك الخصم المقر له أو الغير به في دعوى أخرى تالية يجعل الاقرار بالنسبة الى هذه الدعوى الاقرا غير قضائي لا يعد حجة قاطعة على المقر بل يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع . لها أن تعتبره دليلا كتابيا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولها الاخذ به اصلا .. ..
- ١٧ استخلاص دلالة الاقرار والظروف الملابسة له يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة من محكمة النقض .. ..
- ١٨ خضوع الاقرار غير القضائي لتقدير القاضي . له مجزئته كما أن له أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولا يأخذ به اصلا .. ..
- ١٩ الاقرار . شرطه . صدوره من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه . وجوب افادة الصيغة ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم .. ..
- ٢٠

### الفصل الرابع : الشهود

- حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أو عدم اعتبارها بشرط أن تقيم حكمها على اسباب سائفة .. ..
- ٢١ قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع .. ..
- ٢٢ تقدير المانع الأدبي من الحصول على الكتابة من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على اسباب سائفة .. ..
- ٢٣ اثبات وجود الديون التجارية أو انتقاضها طليق من القيود التي وضعتها الشارع لما عداها من الديون في المواد من ٤٠١ - ٤٠٣ من القانون المدني . يجوز الالابات في المواد التجارية - الا ما استثنى بنص خاص - بكافة طرق الالابات القانونية حتى لو انصرف الالابات الى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة . الوقاء بقيمة سند اذني يمثل ديننا تجاريا لتحريره من تاجر عن معاملة تجارية . اثبات ذلك بالقرائن جائز قانونا .. ..
- ٢٤ قاعدة عدم جواز الالابات بالبينة فيما يجب فيه الالابات بالكتابة لا تنطبق بالنظام العام . جواز اتفاق الخصوم الى مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . طلب الخصم تكليف الخصم الآخر اثبات ما يدعيه بشهادة الشهود، مما يقطع برضائه الالابات بهذا الطريق .. ..
- ٢٥

تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منهما ما يستقل به قاضي الموضوع . لا يلتزم بتصديق الشاهد في كل أقواله بل وله أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله كذلك متى كان



- المعنى الذى اخذ به لا يتجافى مع مدلولها . المجادلة فى ذلك جدل موضوعى لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .. .. . ٢٦
- اجازة الالبات بالبينه لاعتبار الواقعة تزويرا لا يعتبر اساءه لمركز الطاعن طالما ان الحكم الابتدائى اجاز الالبات بالبينه .. .. . ٢٧
- حق المحكمة فى الحكم بتزوير الورقة المقدمة اليها ولو لم يدع امامها بالتزوير . استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم .. .. . ٢٨
- علاقة البنك بالعمل الذى يقوم بايداع مبالغ فى حسابه لديه ليست علاقة وكالة . هي علاقة ودية نافضة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضاً - شرطاً مبدأ الثبوت بالكتابة الذى يجوز تكلمته بالبينه : وجوب صدور الورقة من الخصم المراد اقامة الدليل عليه او ممن ينوب عنه فى حدود نيابته وان يكون من شأنها ان تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال . لا يعد كذلك اتصال البنك بايداع مبلغ لحساب شخص آخر دون تحديد المودع .. .. . ٢٩
- تمسك المشتري بقيام مانع ادبى بينه وبين البائع - وهو انه كان يعمل لديه - حال بينه وبين الحصول على كتابه بما اوفاه من الثمن . دفاع جوهرى . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور قاعدة عدم جواز الالبات بالبينه والقرائن فيما يجب اثباته بالكتابة . عدم تعلقها بالنظام العام . عدم التمسك بها امام محكمة الموضوع مؤداة عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة امام محكمة النقض .. .. . ٣١

## الفصل الخامس : القرائن

### الفرع الاول : القرائن القانونية

- شرط قيام حجية الامر المقضى توافر وحدة الموضوع والخصوم والسبب . قرارات هيئة التحكيم تحوز حجية الشئ المقضى . جواز اعادة النظر فيها اذا تغيرت الظروف الاقتصادية .. .. . ٣٢
- متى اصبح الحكم انتهائياً فقد حاز قوة الامر المقضى بحيث يمنع الخصوم من العودة الى النزاع فى المسألة التى فصل فيها ولو بادلة قانونية او واقعية لم يسبق اثارها او لم تكن محل بحث الحكم الصادر فيها .. .. . ٣٣
- لا يجوز الحكم حجية الامر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ولا على غير الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها .. .. . ٣٤
- القضاء فى مسألة كلية شاملة يحوز قوة الامر فى تلك المسألة بين الخصوم انفسهم . مؤدى ذلك امتناع النزاع فى شان حق جزئى آخر يتوقف ثبوته او انقضاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها او على انتفائها .. .. . ٣٥
- حجية الامر المقضى فى المسائل المدنية ليست من النظام العام . ليس للمحكمة ان تأخذ بها من تلقاء نفسها . وجوب التمسك بتلك الحجية امام محكمة الموضوع .. .. . ٣٦
- الحكم الجنائى له حجتيه فى الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى قاطعه . تبرئة المتهم من جريمة تزوير السند لعدم كفاية الأدلة لا تجيز للمحكمة المدنية قبول الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .. .. . ٣٧
- قوة الامر المقضى ، اثرها ، منح الخصوم من العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم باى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بادلة قانونية او واقعية لم يسبق اثارها فى الدعوى الاولى او ابدت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .. .. . ٣٨
- قوة الامر المقضى التى اكتسبها الحكم تملو على اعتبارات النظام العام .. .. . ٣٩
- قوة الامر المقضى . ورودها على منطوق الحكم وعلى ما يكون متصلاً بهذا المنطوق من الاسباب اتصالاً حتمياً بحيث لا تقوم له قائمة الا بها . جواز الطعن فى الحكم للخطا الوارد فى هذه الاسباب . الاسباب عديدة الاثر فى الحكم والزائدة عن حاجة الدعوى لا تحوز قوة الامر المقضى ولا يصح الطعن فى الحكم للخطا فيها .. .. . ٤٠
- حكم بنذب خبير . عدم فصله على وجه قطعى فى اية نقطة من نقط النزاع . لا حجية له فى موضوع النزاع لتزعمها المحكمة بعدم تنفيذه . مثال .. .. . ٤١

- ورود بعض المضي به في الأسباب ، اعتباره مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا .  
تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحسوز لذلك قوة الشيء  
المحكوم به . مثال .. .. .  
٤٢ ما يرد في أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لا حجة له ولا يجوز الطعن في الحكم  
للخاطا الوارد فيه .. .. .  
٤٣ انتهاء علاقة الممل . تحقيقها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على واقعة  
الجنحة . حيازة الحكم الصادر فيها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .. .. .  
٤٤

### الفرع الثاني : القرائن القضائية

- حرية فاضي الموضوع في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة  
فيها متى كان استنباطه سائقا .. .. .  
٤٥ الاستنباط من واقعة محتملة ، فساد في الاستدلال .. .. .  
٤٦ جواز الإلتفات بالقرائن في المسائل التجارية .. .. .  
٤٧ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته . جواز  
استنباط القرائن من أي تحقيق قضائي أو إداري .. .. .  
٤٨ عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث عن قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورد  
كل حججه وتفندها متى أقامت قضاها على ما يكفي لحمله .. .. .  
٤٩ استنباط القرائن القضائية في الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التي  
يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته . لا رقابة عليه في ذلك من محكمة  
النقض متى كان ذلك بأسباب سائقة .. .. .  
٥٠ القرينة القضائية من الأدلة التي لم يحدد القانون حجيتها . تقدير القرائن القضائية من  
مطلق تقدير القاضي . مثال .. .. .  
٥١

### الفصل السادس : الخبرة

- نذب خبر في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . له وحده تقدير لزوم أو عدم  
لزوم هذا الإجراء بنظر معقب متى كان تقديره قائما على أسباب تبرره . .. .. .  
٥٢

### القواعد القانونية

#### الفصل الأول : الإثبات بوجه عام

١ - لما كان القانون قد أطلق لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمها الاستماع برأي أهل الخبرة ، وإنما أجاز لها ذلك عند الاقتضاء فللمحكمة وفقا للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن تحكم بصحة الورقة بغير إجراء تحقيق متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها . ويكون حكمها بذلك متضمنا الرد على طلب مدعي التزوير الإحالة إلى الغير .  
(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ - جلة ٢٤/٥/١٩٦٢ ص ١٢٥ ص ١٦٣)

٢ - أنه وإن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهة ولو كانت أوراقا رسمية ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائقة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه وتكتفي لحمل قضاها في هذا الشأن .  
(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ - جلة ٣١/١٠/١٩٦٣ ص ١٤٥ ص ١٠٦)

٣ - وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية .  
(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ - جلة ٤/١١/١٩٦٥ ص ١٦٣ ص ١٧٣)

٤ - مؤدى نص المادة ٤/٤ و ٥ من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد القواعد المتعلقة بسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوم بقانون في ١/٣١/١٩٤٤ أنه وإن كان إثبات عكس بيانات سندات الشحن الخاصة بالبضاعة حائزا في العلاقة بين الناقل والشاحن إلا أنه لا يجوز إزاء من عداها كالمُرسل إليه ، إذ لسند الشحن حجية مطلقة في الإثبات لصالحه فيما يتعلق بهذه البيانات فليس للناقل أن يثبت قبله عكس ما تضمنه . وهذا الذي قرره نصوص المعاهدة يتفق وما استهدفته من تزويد سند الشحن بقيمة اتسائية تسمح بتداوله والحصول على الائتمان بمقتضاه في يسر وسهولة كما ينبغي وما فرضته المعاهدة على الناقل بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ضرورة التحقق من البيانات التي يضمها الشاحن فإذا لم يتم الناقل بالتحقق من صحة هذه البيانات أو أقراها دون أي تحفظ منه فلا يقبل منه أي إثبات عكسي في مواجهة المرسل إليه الذي اعتمد على هذه البيانات .

(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٠ - جلة ١٤/١٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٢٤٩)

٩ - للبصمة قوة الامضاء في نظر الشارع المصري .

(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦ من ١٤ ص ١٠٠٦)

١٠ - توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية التي تجرى أمام الموقع تعتبر من البيانات التي يلحق بها وصف الأوراق الرسمية فتكون لها حجية في الاثبات حتى يظن فيها بالتزوير .

(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦ من ١٤ ص ١٠٠٦)

١١ - اذا كان يجوز اثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بشهادة الشهود على ما تقرره المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات ، فان اثباتها بالقرائن يكون جائزا أيضا عملا بالمادة ٤٠٧ من القانون المدني .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤ من ١٦ ص ٥٧)

١٢ - قاضى الموضوع - على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات - غير ملزم في حالة انكار التوقيع على الورقة العرفية باجراء التحقيق المشار اليه في هذه المادة ، بل له اذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها مايكفى لاتقناعه بأن التوقيع المذكور صحيح أن يرد على المنكر انكاره ويأخذ بالورقة من غير اجراء هذا التحقيق لأن الغرض من هذا الاجراء هو اقتناع المحكمة برأى تراتح اليه في حكمها فاذا كان هذا الاقتناع موجودا بدون فلا لزوم له .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤ من ١٦ ص ٥٧)

١٣ - متى كانت المحكمة قد انتهت الى أن الطاعن قد وقع بمضائه على المحرر الذى أنكر توقيعه عليه فان هذا المحرر يعتبر صادرا منه وحجة عليه بما فيه ولا يجوز له بعد أن أخفق في انكاره أن يتحلى من نسبة هذه الورقة اليه الا بالظن فيها بالتزوير .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤ من ١٦ ص ٥٧)

١٤ - تنص المادة ٣٩٦ من القانون المدني على أن « تكون للرسائل الموقع عليها قيمة بطورقة العرفية » . ومقتضى ذلك أن تكون لهذه الرسائل قوة الدليل الكتابي فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها الى أن يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانونا للاثبات . وحق الاحتجاج بالرسالة الموقع عليها غير مقصور على المرسل اليه بل ان لكل من تضمن الرسالة دليلا لصالحه أن يحتج بها على المرسل متى كان قد حصل عليها بطريقة مشروعة .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤ من ١٦ ص ٥٧)

٥ - الأصل في الأوراق الموقعة على يياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ومن ثم فانه يرجع في اثباته الى القسواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز اثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على يياض الا ان تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ولا يخرج عن هذا الأصل الا حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعتدئد يعد تغير الحقيقة فيها تزويرا يجوز اثباته بكافة الطرق .

(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٩ من ١٢ ص ٢١٢)

٦ - الأصل أن التاريخ الذى تحمله الورقة العرفية تفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح وأن حقيقته تاريخ آخر ، ويتقيد في اثبات ذلك بالقواعد العامة ومن ثم فلا يجوز له اثبات ما يخالف التاريخ المكتوب بالكتابة .

(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤ من ١٣ ص ٦٧٦)

٧ - تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سبيل للمجادلة فيه أمام محكمة النقض متى كانت الأسباب التى ساقتها لاطراح الدليل الذى لم تأخذ به أسبابا سائفة تؤدي الى ما انتهت اليه . فاذا كان الثابت من الشهادة المستخرجة من سجلات المحكمة الشرعية من واقع حجة بيع انها ليست اصلًا او صورة لورقة رسمية حتى يكون لها حجية معينة في الاثبات وانما هى لا تمدو ان تكون ملخصا مستخرجا من شروط عقد بيع انحصرت عنها الحجة المقررة في القانون لأصل الورقة الرسمية أو صورتها لينبسط عليها سلطان قاضى الموضوع في تقدير الدليل المستمد منها .

(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨ من ١٤ ص ٥٤٢)

٨ - التوقيع بالامضاء على المحرر من صدر منه لا ينهى توقيعه عليه ببصمة الاصبع أيضا اذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالإضافة الى الامضاء تلبية لطلب الطرف الآخر الذى يقصد التحفظ من الطمون التى قد توجه فى المستقبل الى صحة الامضاء .

(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦ من ١٤ ص ١٠٠٦)

## الفصل الثالث : الاقرار

٢٠ - يشترط في الاقرار أن يكون صادرا من الخصم  
عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصه وفي صيغة  
تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم .

(الطن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣٦٥/٦/٢٠ من ١٦ ص ٨٤٩ .)

## الفصل الرابع : الشهود

٢١ - تقدير ما اذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها  
مبدأ ثبوت بالكتابة من شأنها أن تجعل الأمر المراد اثباته  
قريب الاحتمال أو لا تجعله هو اجتهد في فهم الواقع  
يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على استخلاص  
سائقه .

(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٩ من ١٢ ص ٢١٢) .

٢٢ - التحدى بقيام المانع الأدبي لتبرير عدم الحصول  
على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجبها القانون  
لإثبات المقد من المسائل الواقعية التي يجب التمسك بها  
أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز اثارته لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٦ من ١٢ ص ٢٨٠ .)

٢٣ - تقدير المانع الأدبي من الحصول على دليل  
كتابي بالحق المتنازع فيه من المسائل التي تستقل بها محكمة  
الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيًا على أسباب  
سائغة .

(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ من ١٢ ص ٤٤٥)

٢٤ - لما كان اثبات وجود الديون التجارية  
أو انتقضاؤها طليقا من القيود التي وضعها الشارع  
لما عداها من الديون في المواد من ٤٠٩ - ٤٠٣ من القانون  
المدني فانه يجوز الاثبات في المواد التجارية - الا ما استثنى  
بنص خاص - بكافة طرق الاثبات القانونية حتى لو انصرف  
الاثبات الى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة . فاذا كانت  
المنازعة في الدعوى تقوم على الوفاء بقيمة سند اذني يمثل  
دينا تجاريا لتحريره من تاجر عن معاملة تجارية وكان الحكم  
قد استخلص من القرائن التي ساقها ان قيمة السند قد  
تم الوفاء بها استخلاصا سائغا فانه لا يكون قد خالف  
القانون .

(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦ من ١٣ ص ٧٥٤)

١٥ - لا يعتبر اقرارا ما يسلم به الخصم اضطرارا  
واحتمالا لما عسى أن تنجبه اليه المحكمة من اجابة الخصم  
الى بعض طلباته لأن هذا التسليم لا يعتبر اعترافا خالصا  
بوجود الحق الذي سلم به تسليما جدليا في ذمته ، ومن  
ثم فاذا كان المطعون عليه بعد أن طلب في الاستئناف بصفة  
أصلية إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن قبله  
برمتها طلب من باب الاحتياط تخفيض مبلغ التعويض  
المحكوم به ابتدائيا فان هذا الطلب الاحتياطي لا يعد بمثابة  
اقرار من المطعون عليه بصحة دعوى خصمه .

(الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٢ ص ٥٧٦)

١٦ - يمنع من صحة الاقرار - ولو كان قضائيا -  
بيوت أن المقر كاذب في أصل اقراره .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣ من ١٢ ص ٦٦٢)

١٧ - قوة الاقرار القضائي في الاثبات مقصورة على  
الدعوى التي صدر فيها فاذا تمسك به الخصم اقر له ان  
الغير في دعوى أخرى تالية كان الاقرار بالنسبة الى هذه  
الدعوى الأخرى اقرارا غير قضائي فلا يعتبر حجة قاطعة على  
المقر بل يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع ، ولهذه  
الحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملابسات  
الدعوى التي صدر فيها فاذا تمسك به الخصم المقر له أو  
مجرد قرينة كما أن لها ألا تأخذ به أصلا ولا معقب على  
تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائغة .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٨ من ١٢ ص ٨٦٤)

١٨ - الاستخلاص السائق لدلالة الاقرار والظروف  
الملازمة له يستقل به قاضي الدعوى بلا رقابة من محكمة  
النقض .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢ من ١٤ ص ٢٩١)

١٩ - الاقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي  
الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض كما أن  
له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا  
أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولا يأخذ به  
أصلا .

(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ من ١٤ ص ١١٨٧)

قرضا ومن ثم فلا يصح الصادر من البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر - دون تحديد للمودع - لا يمكن اعتباره ميلا ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبيئة لأن الورقة التي تعتبر ميلا ثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تحصل الحق المدعى به قرب الاحتمال وهو ما لا يتوافر في الإيصال المذكور .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٥ س ١٦ م ١٩٧٢)

٣٠ - متى كان الطاعن ( المشتري ) قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بقيام مانع أدبي بينه وبين البائعة - وهو أنه كان يعمل خادما لديها وإن هذه العلاقة تحول بينه وبين الحصول على كتابة بما أوفاه من الثمن وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهري والرد عليه فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٥ س ١٦ م ١٩٧٢)

٣١ - من المقرر أن قاعدة عدم جواز الاثبات بالبيئة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام فإذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد المستتر وعلم الطاعن بالبيئة والقرائن فإنه لا يجوز له التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٥ س ١٦ م ١٩٧٢)

### الفصل الخامس : القرائن

#### الفرع الأول : القرائن القانونية

٣٣ - لا يجوز الحكم بحجة الأمر المقضي إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث إذا تخلف أحد هذه العناصر كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير متوافر الأركان . وتقدير اختلاف الموضوع في الدعويين مما يخل في سلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان ذلك وكان القرار الطعون فيه قد جرى في قضائه على إمكان إعادة النظر في قرارات هيئة التحكيم إذا تغيرت الظروف .

الاقتصادية فإن هذا النظر لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢/١/١٩٦٢ س ١٢ م ١٩٧٢)

٢٥ - لا تصل قاعدة عدم جواز الاثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة بالنظام العام ، ولذلك يجوز للخصوم الاتصاف على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . فإذا كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإجراءات الاثبات أن الطاعن قد طلب تكليف خصمه بأثبات ما يدعيه بشهادة الشهود مما يقطع برضائه الاثبات بهذا الطريق فإن الحكم المطعون فيه إذا أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة على أساس نزول الطاعن عن حقه في طلب الاثبات بالكتابة لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢ س ١٢ م ١٩٦٢)

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢ س ١٤ م ١٩٧٢)

٢٦ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستلزم به قاضي الموضوع هو غير ملزم بتصديق الشاهد في كل أقواله بل له أن يفرح مالا يطمئن اليه وجداه كما أن له أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضا متى كان المعنى الذي أخذ به لا يتجافى مع مدلولها ومن ثم تكون المجادلة في ذلك جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢ س ١٢ م ١٩٦٥)

٢٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجواز الاثبات بالبيئة مبرا هذا التجوز بما انتهى اليه من تكييف الواقعة بأنها تزوير لا خيانة أمانة ولم يخرج بذلك عما قضى به الحكم الابتدائي - المقول بنهايته - من جواز اثبات ما اشتمل عليه العقد بالبيئة فإنه لا يكون قد أساء الى مركز الطاعن ما دام ما انتهى اليه من تكييف للواقعة هو التكييف الصحيح لها .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢/١/١٩٦٥ س ١٦ م ١٩٧٨)

٢٨ - طبقا للمادة ٢٩٠ مقرعات يجوز للمحكمة أن تحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير ، فإن هي استعملت حقها هذا فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢/١/١٩٦٥ س ١٦ م ١٩٧٨)

٢٩ - علاقة البنك بالميل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لدى البنك ليست علاقة وكالة وإنما هي علاقة ودعية ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٣٦ من القانون المدني

بالبراءة بنى على عدم كفاية الأدلة ، وأصبح هذا الحكم انتهايا فانه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند وأن يقضى برده وبطلانه .

(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٤ ص ٧١٠)

٣٨ - متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فانه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى الاولى أو أثبت ولم يثبتها الحكم الصادر فيها . ومن ثم فمتى كان الحكم الصادر في الدعوى الاولى المرفوعة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد المناقشة قد حسم النزاع بين الخصوم في خصوص صحة هذا العقد وقضى بصحته ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا فانه يجوز فوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة ويمنع الخصوم من التنازع فيها بدعوى تالية موضوعها طلب بطلان ذلك العقد ، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعوى ذلك أنها متصلتان اتصالا عليا اذ علة الحكم بصحة العقد في الدعوى الاولى عدم بطلانه والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما أنه غير باطل .

(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ من ١٥ ص ٧١٦)

٣٩ - قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام .

(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ من ١٥ ص ٧١٦)

٤٠ - لا يجوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منطوقه وما هو متصل بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا حتميا بحيث لا تقوم له قائمة الا بها وهذه الأسباب وحدها هي التي يصح الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيها . أما ما عدا ذلك من الأسباب فانه لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يصح الطعن في الحكم للخطأ فيها .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣ من ١٥ ص ١١٩١)

٤١ - متى كانت المحكمة قد قصدت بنذب الخير مجرد استظهار وجه المصلحة في اقامة الدعوى بعد أن دفع المطعون ضده باتقاء هذه المصلحة ، ولم تفصل على وجه قطعي في حكمها القاضي بنذب الخير في أي نقطة من نقط النزاع ، فلا تكون لهذا الحكم حجية في خصوص تقدير

٣٣ - متى أصبح الحكم انتهايا فقد حاز قوة الأمر المقضى بحيث يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى الاولى أو أثبت ولم يثبتها الحكم الصادر فيها .

(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ من ١٣ ص ٤٤١)

٣٤ - لا يجوز الحكم بحجية الأمر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ولا على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها .

(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ من ١٣ ص ٤٤١)

٣٥ - متى كان القضاء في مسألة كلية شاملة قد حاز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم فقد امتنع عليهم التنازع في شأن حق جزئي آخر يتوقف ثبوته أو انقضاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية التي سبق الفصل فيها أو على اتفاقها .

(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ من ١٣ ص ٥٠٦)

٣٦ - حجية الأمر المقضى في المسائل المدنية ليست من النظام العام ولا يجوز للمحكمة الأخذ بها من تلقاء نفسها ( م ٤٥٥ من القانون المدني ) فإذا كانت الطاعة لم تملك أمام محكمة الموضوع بحجية الأمر المقضى فليس لها أن تعيب على الحكم المطعون فيه عدم أخذه بهذه الحجة .

(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢١ من ١٣ ص ٨٢٤)

٣٧ - مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ٤٥٦ من القانون المدني أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فانه يتمتع على المحاكم المدنية أن تتمد بحثها ويتمين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له . فإذا كانت المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المتهم من جريمة تزوير السند وبرفض الدعوى المدنية قبله وأست قضاءها في ذلك على أن التهمة محوطة بالشك مما مفاده أن الحكم

وكان تعيين القانون الواجب التطبيق يتوقف على تحقيق واقعة انتهاء علاقة العمل - بين الطاعن والمطعون عليهما - وقد عرض لها الحكم وحققها بطريق الزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على الواقعة وتجربتها ، فان قضاءه في هذا الخصوص يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٥ م ١٦ م ١٩٦٦)

#### الفرع الثاني : القسراتن القضائية

٤٥ - قاضى الموضوع حر فى استنباط القرائن التى يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ولا شأن لمحكمة النقض معه فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائفا .

(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٩/٢/١٩٦١ م ١٢ م ٢١٢)

٤٦ - القرينة هى استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث اذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة يقيين فانها لا تصنع مصدرا للاستنباط . فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطاعن من مورث المطعون عليها على ما جاء بشكوى ادارية من أن البائع قد أصيب منذ سنة تقريبا بضعف فى قواه العقلية فى تاريخ مقارب للتاريخ المعطى لعقد البيع بأن اتخذ من عبارة ( منذ سنة تقريبا ) قرينة على أن عقد البيع لم يكن موجودا فى تاريخ تحريرها وكانت دلالة ذلك أنه لم يقصد من تقديم الشكوى غير بيان مرض البائع لا تحديد تاريخه فانه يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٦١ م ١٢ م ٣٩٩)

٤٧ - عقد بيع الأقطان تحت القطع هو عقد من نوع خاص ينظم آثاره اتفاق الطرفين وما جرى عليه عرف هذه التجارة . ولما كان البائع فى هذا العقد يقصد فى الأصل الاستفادة من بيع قطنه بالثمن الذى تسفر عنه الأسعار بالبورصة وكان - بعد أن تحددت الأسعار فى الأجل المعين للقطع - قد عمد الى نقل سعر القطع لاستحقاق ثأل طامعا فيما قد يمدد عليه من زيادة يتوقعها ومتحلا ما قد ينخفض عنه النقل من خسارة فانه يكون قد قصد الى المضاربة بالثمن وعصيلة المضاربة هذه التى تأتى تالية لإبرام العقد وتقوم على ما يجريه التاجر المشتري ببورصة العقود من

مسئولية المطعون ضده عن التعويض المطالب به تأسيسا على غصبه قطعة الأرض موضوع النزاع وانفراده بالتبرع بها تلتزم بها المحكمة بعد تنفيذه .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٧٧)

٤٢ - اذا كان المطعون ضده رافع الدعوى قد طلب فى دعواه الزام وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمبلغ المطالب به فى مواجهة الطاعنين ، وكان الحكم المطعون فيه وان قضى فى منطقته بالزام الوزارة بالمبلغ الذى قضى به للمطعون ضده المذكور ، إلا أنه ذكر فى أسبابه أن للوزارة أن تؤدى هذا المبلغ من مال الطاعنين الموجود تحت يدها ، وكان هذا الذى ورد فى الأسباب يعتبر مكملا للمنطوق ومرتبيا به ارتباطا وثيقا ، فان هذه الأسباب تكون مع المنطوق وحدة لا تجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به ، ولوزارة الشؤون البلدية والقروية أن تحتج بما تضمنته من قضاء قبل الطاعنين ماداموا كانوا خصوما فى الدعوى ، ومن ثم يكون للطاعنين مصلحة فى الطعن فى الحكم لما ورد فى أسبابه من قضاء ضار بهم .

(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٢٠١)

٤٣ - ما يرد فى أسباب الحكم زائفا على حاجة الدعوى لا يجوز حجية ولا يجوز الطعن فى الحكم للخطأ الوارد فيه .

(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ١٩٢)

٤٤ - متى كان يبين من الحكم الصادر فى استئناف قضية الجعنة أن النزاع فيه كان يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهل هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز الاستئناف أو عدم جوازه للخطأ فى تطبيق القانون ، وفى صدد الفصل فى هذه المسألة عرضت المحكمة الى القانون الواجب التطبيق على واقعة الجعنة - وهى الامتناع عن دفع المكافأة واعطاء شهادة خلو طرف - وانتهت فى قضائها الى أنه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - مستندة الى أن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما انتهت بالاستقالة فى ٤/٨/١٩٥٨ وفى ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ،

والتي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه فانها تكون قد مارست سلطتها الموضوعية في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى .

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ ص ١٦ ص ٥٩٤)

٥١ - حيازة الطاعن لا يصلح ايداع مبلغ بالنسبة لحساب شخص آخر ان صح اعتباره قرينة على حصول الايداع منه فانها لا تمدد أن تكون قرينة قضائية وهي من الأدلة التي لم يحدد القانون حجييتها والتي ألتقى للقاضي في الأخذ بنتيجتها وعدم الأخذ بها ، كما أطلق له في أن ينزل كل قرينة منها من حيث الأهمية والتقدير المنزلة التي يراها .

(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤ ص ١٦ ص ٨٧٣)

### الفصل الخامس : الخبرة

٥٢ - نيب الخبر في الدعوى يعد - وفقا للمادة ٢٢٥ من قانون المرافعات - من الرخص المأولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض طلب تعيين الخبر قائما على أسباب مبررة له . واذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب نيب خبر بما مفاده أن المحكمة لم تر محلا لاجابة هذا الطلب اكفاه بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب اقترانها عليه محكمة الاستئناف فان النعي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع أو القصور يكون في غير محله متعينا ورفضه .

(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٧ ص ١٢ ص ٧٥٢)

(والطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١ ص ١٣ ص ٢٨٥)

(والطن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨ ص ١٤ ص ٣٩٨)

### اجراءات المحاكمة

#### موجز القواعد القانونية

محو العبارات الجارحة أو المخالفة للأداب والنظام العام من مذكرات الخصوم رخصة خولها الشارع لقاضي الموضوع بغير معقب عليه وليس مطالباً ببيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في استعمال هذه الرخصة . افعال الحكم الرد على طلب محو تلك العبارات لا يعد قصوراً مطلقاً .. .. ١

اقفال باب المرافعة لا يجعل للخصوم اتصالاً بالابا بالقدر الذي تصرح به المحكمة . وجوب دعوة الخصوم بعلامتهم قانوناً اذا ما قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . عدم الاعلان بترتب عليه البطلان ولكن لا يصح الحكم بالانعدام اذا ان الخصومة قد انعقدت من قبل صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في اجراء من اجراءاتها .. .. ٢

متى استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فان محكمة الاستئناف اذا ما تبين لديها بطلان الحكم لا تقف عن حد تقريره بل يجب ان تمضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الابحار اذا ان الاستئناف ينقل الدعوى برمتها . لا يعد ذلك منها تصديداً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف .. .. ٣

للمحكمة أن تعمل مما أمرت به من اجراءات الاثبات بشرط أن تبين أسباب الصلح في المحضر . عدول المحكمة عن استجواب الخصم استناداً الى أن الدعوى تستقيم بغير حاجة الى

عمليات متعلقة بها ، لها ذاتيتها وتمتد عملاً تجارياً ، ولا يغير من ذلك أن يكون طالب نقل سعر القطع مزارعاً لأنه ليس في القانون ما يمنعه من مزاوله الأعمال التجارية .

(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١١ ص ١٢ ص ٤٥٥)

٤٨ - لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته ولا تشرى عليه اذا هو استنبط القرينة من أى تحقيق قضائي أو اداري أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين في هذا التحقيق .

(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ ص ١٣ ص ٥٢٨)

٤٩ - متى أقامت محكمة الموضوع قضاءها على ما يكفي لحمله فانها لا تكون بعد ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلي بها الخصوم استدلالاً على دعواهم من طريق الاستنباط كما انها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتنفذها اذا أن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لاطراح هذه القرائن وتلك المستندات .

(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ ص ١٦ ص ٥١٨)

٥٠ - استنباط القرائن القضائية في الدعوى وتقدير أقوال الشهود منها من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويستمد عليها في تكوين عقيدته ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة التفتيش متى كان ما استخلصه منها من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها . فاذا كانت محكمة الاستئناف اذ قضت برد وبطلان بعض عبارات الورقة المطعون فيها قد استندت الى اعتبارات سائفة اعتمدت فيها على ما استخلصته من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة الدرجة الأولى ومن القرائن القضائية التي ساقها



- اجراء الاستجواب ، مؤداه ان فى عناصر الدعوى ما يكفى المحكمة لتكوين عقيدتها وهو ما يستقل به قاضى الموضوع . لا يلزم القانون المحكمة فى تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للاثبات .. ٤ ..  
 تكيف الواقعة المنسوبة الى الطاعنة بانها تزوير لا خيانة امانة . اجازة اثباتها بكل الطرق .  
 حق المحكمة فى الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع امامها بالتزوير . م ٢٩٠ مرافعات .. ٥ ..  
 تكيف الدعوى بكيفها الصحيح امر يتعين على القاضى ان يقوم به من تلقاء نفسه .. ٦ ..

### القواعد القانونية

ضرورة وأنه من الميث وضياح الجهد والوقت الاصرار على تنفيذ اجراء اتضح للمحكمة أنه غير منتج فى الدعوى فاذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل عن تنفيذ حكم استجواب الخصم استنادا الى ما قرره من أن الدعوى تستقيم بغير حاجة الى اجراء الاستجواب فان مؤدى ذلك أن الهيئة التى أصدرت الحكم قد رأت فى عناصر الدعوى ما يغنيها عنه ويكفى لتكوين عقيدتها ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بالطريق الذى تراه ولا يلزمها القانون فى تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للاثبات ، وبالتالي يكون ما أورده الحكم فى ذلك يافا كافيا لأسباب عدول المحكمة عن اجراء الاستجواب .

(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢ ص ١٣)

١١٠٥ .

٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى فهم الواقع من أصل الورقة التى حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى الى انها سلمت من مورث المطعون ضدهم الى زوج الطاعنة باعتباره وكيلًا عنه فى أعماله القضائية وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سداد ثم تركت تحت هذه العبارة فراغ ملئته بالبيانات اللازمة للطلب ووقع المورث بعد هذا الفراغ ثم حصلت الطاعنة على هذه الورقة ووثرت الجزء المشتل على العنوان وملأت فراغ الورقة بشروط عقد البيع مثار النزاع ، فان التكيف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلتها المحكمة هو أنها تزوير اذ أن ازالة العنوان الذى كان مكتوبا بصدر الورقة للدلالة على طلب السداد انما هو تضييع للحقيقة بالحذف وقد صاحب هذا الحذف انشاء العقد المزور الذى كتب فوق الامضاء فأصبح الإعلان تزويرا اجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المسمى احدهما حذف بيان من المحرر وثانيهما اصطناع عقد البيع ، ومن ثم فان محكمة الموضوع اذ أجازت اثبات هذه الواقعة بكافة الطرق لم تخالف القانون .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ ص ١٦٨)

٦ - تكيف الواقعة بكيفها الصحيح أمر يتعين على القاضى أن يقوم به من تلقاء نفسه ولو لم يطلب اليه أى من الخصوم ذلك .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ ص ١٦٨)

١ - محور المباراة الجارحة أو المخالفة للاداب أو النظام العام من المذكرات - وفقا للمادة ١٢٧ مرافعات - رخصة خولها الشارع لقاضى الموضوع وأطلق له الخيار فى استعمالها أو اهلاكها على مقتضى ما يراه بغير معقب عليه بحيث اذا اختار أحد الأمرين فلا يكون مطالبا ببيان الاعتبارات التى اعتمد عليها فى هذا الاختيار ومن ثم فان اغفال الحكم الرد على طلب محور تلك المبارات لا يعد قصورا مطلقا فى معنى المادة ٣٤٩/٢ من قانون المرافعات .

(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٢ ص ١٣٨)

٢ - عدم دعوة الخصوم للحضور اذا ما قررت المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة - ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار - لا يصم الحكم بالانعدام وانما يعد من حالات البطالان ذلك أن الخصومة - فى هذه الحالة - قد انقضت صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض فى اجراء من اجراءاتها .

(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١١٠٢)

٣ - متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى فان محكمة الاستئناف - اذا ما تبين لها بطلان الحكم المستأنف - لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب عليها أن تنفى فى الفصل فى موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع لأن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها على المحكمة الاستئنافية ولا يحق لها أن تتخلى عن الفصل فى موضوعها ، ولا يعد ذلك منها تصديا ولا فصلا فى طلبات جديدة ولا خروجا عن نطاق الاستئناف .

(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١١٠٢)

٤ - تنص المادة ١٥٦ من قانون المرافعات على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات بشرط أن تبين أسباب العدول فى المحضر » . والمحكمة من هذا النص - على ما صرحت به المذكرة الاضافية - هي عدم حمل القاضى على تنفيذ اجراء لم يعد يرى له

## احكام عريفية

### موجز القاعدة القانونية

المتقنون والمراقبون الموضوعة اموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات بالنسبة لهم - عدم جريانها أو انقائها خلال فترة الحراسة .

السوابق التشريعية الماثلة - الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية المكملة لها - بالنسبة للرعايا الايطاليين وغيرهم الذين وضعوا تحت الحراسة في ظروف مشابهة ما ينفيه - واذا كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وجري في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أنها رفعت في أول يونية سنة ١٩٥٧ بينما قرار اللجنة كان قد أعلن الى الحارس العام في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ . ومؤدى ذلك أنه أجرى ميعاد سقوط الحق في رفع الدعوى من تاريخ اعلان قرار اللجنة للحارس ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢ ص ١٦ ص ٢٢٩)

### اختصاص

### موجز القاعدة القانونية

الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز الاحتجاج به امام المحكمة ذات الولاية .

الصادر من القضاء الإداري يكون قد صدر من محكمة لا ولاية لها ولا حجة له .

(البلان رقم ١٣ لسنة ٣١ ق رجال قضاء - جلسة ١٩٦٣/٧/٢ ص ١٤ ص ٤٦٢)

## ادارة قضايا الحكومة

### موجز القاعدة القانونية

تنوب ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح الحكومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم جميعا ، نص المادة ١/١٤ و ٣ المصلحة من قانون المرافعات على أن تسلم صحف الدعاوى والظنون وصور الأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة الى ادارة قضايا الحكومة . مفاد ذلك أنها تنوب عن الأشخاص العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم . تقرير محامي قلم قضايا الحكومة بالطن بالنقض « نيابة عن عضو مجلس الإدارة المنتخب » لادارة النقل العام بمدينة الاسكندرية وهي من اشخاص القانون العام - يكون صحيحا .

### القاعدة القانونية

منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها الا أنه لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المبدلتان بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٠ تنصان على أن تسلم صور الاعلان فيما يتعلق

١ - اذا كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة تنص على أن تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح الحكومية فيما يرفع

منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم ، وينبنى على ذلك أن الطعن بالنقض المقرر به من المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائباً عن عضو مجلس الإدارة المتدب لإدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية - وهي من أشخاص القانون العام - يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ف - جلسة ١٩٦٢/١٥ من ١٣ ص ٢٤٦)

### استئناف

بالأشخاص العامة النائب عنها قانوناً وذلك فيما عدا صف الدعاوى وصنف الطعون والأحكام فتسلم الصورة الى إدارة قضايا الحكومة أو مأموراتها بالأقاليم فإن مفاد ذلك أن المشرع قد اعتبر - بمقتضى القانون ٥٧ سنة ١٩٥٠ - إدارة قضايا الحكومة نائبة عن الأشخاص العامة فيما يرفع

### موجز القواعد القانونية

#### « نظره والحكم فيه »

القضاء ببطان الحكم الابتدائي لعدم تلاوة تقرير التلخيص . مؤداة اعتبار الحكم كأن لم يكن . قضاء محكمة الاستئناف ببطان الحكم المستأنف ثم حكمها بعد بتأييد وإحالتها في ذلك الى أسبابه مخالفة للقانون مما يستوجب نقضه .. .. . ١

وجوب وضع تقرير تلخيص في الدعوى الاستئنافية ( في الاستئناف الذي يرفع بعريضة الى قلم الكتاب ) وتلاوته قبل المرافعة . لم يستلزم القضاة وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة . تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير . وجوب تلاوته من جديد ولا يشترط أن يكون التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .. .. . ٢

اقفال باب المرافعة لا يجعل للخصوم اتصالاً بها إلا بالتقدير الذي تصرح به المحكمة . وجوب دعوة الخصوم بإعلانهم قانوناً إذا ما قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة ، ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . عدم الاعلان بترقب عليه 'البطلان' ولكن لا يصح الحكم بالانعدام إذ أن الخصومة قد امتلكت من قبل صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في اجراء من اجراءاتها .. .. . ٣

متى استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن محكمة الاستئناف إذا ما تبين لديها بطلان الحكم لا تقف عند حد تقريره بل يجب أن تمضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع إذ أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها . لا بعد ذلك منها تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف . .. .. . ٤

القرار الصادر بعد أجل النطق بالحكم في الدعوى . لا يتعين اعلان طرق الخصومة به .. .. . ٥

نظر الاستئناف على أساس ما يقدم من أدلة ودفع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الأولى . مناقله . وجوب التمسك بها .. .. . ٦

الحكم بقبول الاستئناف شكلاً . استنفاد المحكمة ولايتها على شكل الاستئناف . عدم جواز العودة الى بحث ذلك .. .. . ٧

أحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف . اعتبارها جزءاً متمماً للتقرير . لا بطلان . وجوب إعادة تلاوة تقرير التلخيص من جديد إذا تغير أحد أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .. .. . ٩٤٨

### القواعد القانونية

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد قضت بداءة بطلان الحكم الابتدائي المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص ثم أصدرت بعد ذلك الحكم المطعون فيه وقضت في منطوقه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد

الحكم المستأنف وإحالت الى هذا الحكم في أسباب حكمها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكماً لا وجود له وأحال على معدوم مما يطله ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٦ ف - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٢ من ١٣ ص ٢٩١)

الفصل في موضوعها ، ولا يمد ذلك منها تصديدا ولا فصلا في طلبات جديدة ولا خروجا عن نطاق الاستئناف .

(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٦٢ س ١٣  
س ١٠١٢ - )

٥ - القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في القضية وعلى ما بين من المادة ٣٤٤ مرافعات لا يتعين اعلان طرفي الخصومة به .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٤٤)

٦ - وإن كان يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفعات جديدة وما كان قد قدم منها الى محكمة الدرجة الأولى ، الا أن ذلك منوط بوجود التمسك بها في الاستئناف .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٤٤)

٧ - بالحكم بقبول الاستئناف شكلا تكون المحكمة قد استنفدت ولايتها على شكل الاستئناف بحيث لا تملك العودة اليه والحكم بعدم قبوله .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٤٤)

٨ - اذا كان تقرير التلخيص قد تضمن بياناً لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفاعهم فيها وأشار الى بعض أسباب الاستئناف وأحال في باقيها الى صحيفة الاستئناف، فانه يكون متضمنا جميع البيانات التي أوجب القانون اشتماله عليها ولا يغير من ذلك اشارة التقرير - استتماما لبعض عناصره - الى ما جاء بصحيفة الاستئناف في شأنها إذ أن هذه الاحالة تفيد أن الحكم اعتبر ما أحال اليه جزءا متما للتقرير على تقدير منه بوجود تلاوته بنصه .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٧٨)

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان يجب تلاوة تقرير التلخيص عند تغيير بعض أعضاء الهيئة الا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة التقرير تفيد أن العضو الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعيا لوضع تقرير جديد إذ تتحقق بهذه التلاوة الغاية من ايجاب وضع التقرير وتلاوته .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٦/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٧٨)

٢ - ان كل ما أوجبه القانون في المادة ٤٠٧ مكررا المضافة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٤٠٨ مرافعات المعدلة بالقانون المذكور هي أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريرا يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفعوهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة كما أنه في حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضرا منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علما من قبل الا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعيا لوضع تقرير جديد وتتحقق بهذه التلاوة الغاية التي يهدف اليها المشرع من ايجاب وضع التقرير وتلاوته .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٦٢ س ١٣ ص ٨٦٤)

(والطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٥ س ١٦  
س ١٩٧٢ - )

٣ - عدم دعوة الخصوم للحضور اذا ما قررت المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة - ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار - لا يصح الحكم بالانعدام وانما يمد من حالات البطالان ذلك أن الخصومة - في هذه الحالة - قد انقضت صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في اجراء من اجراءاتها .

(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٦٢ س ١٣  
س ١٠١٢ - )

٤ - متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن محكمة الاستئناف - اذا ما تبين لها بطلان الحكم المستأنف - لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب عليها أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع لأن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها الى المحكمة الاستئنافية ولا يحق لها أن تخلّي عن

## اشخاص اعتبارية

## موجز القاعدة القانونية

- ادارة النقل العام بمدينة الاسكندرية تباشر مرفقا عاما من مرافق الدولة ولها شخصية معنوية مستقلة . اعتبارها مؤسسة عامة ، علاقتها بوظيفتها تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . لا يعيب الحكم استناده الى احكام قانون عقد العمل الفردى طالما أن النتيجة التي انتهى اليها تتفق مع احكام القانون الواجب التطبيق .
- ١ . الملزم بادارة مرفق عام هو من يربط بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه ادارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن . لا يعد « المجلس البلدى » ملتزما اذا ما ادار المرفق ادارة مباشرة . المجلس البلدى شخص من اشخاص القانون العام وفرع من السلطة العامة .
- ٢ . للشركة الشخصية الاعتبارية ولها اسم يميزها عن غيرها . لا يشترط فى صحيفة الاستئناف الموجهة من الشركة الى خصمها أن تحتوى على اسم مديرها كما لا يعتد بالخطا الذى قد يقع فى هذا الاسم أو بإغفال ذكر لقبه فى ورقة الاستئناف .
- ٣ . الشركة المساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها . توجيه الطعن الى الشركة المساهمة باعتبارها الاصلية فيه المقصود بلانها فى الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها من غيرها فى تقرير الطعن بالنقض يكتفى لصحته فى هذا الخصوص .
- ٤ . الاشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق فى التقاضى ، ولكل منها نائب يعبر عن ارادته . لم ينص المشرع مصلحة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم يقول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رُم الدعوى عليها أو فى شخص مديرها أو فى شخص وزير المالية أو وزير الأشغال بعمليها غير مقبولة . تبعد مصلحة التنظيم لحس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظها فى التقاضى .
- ٥ . محافظ القاهرة أو وحده صاحب الصفة فى تمثيل مصلحة التنظيم .
- لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية الا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون ٢٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية فى جمعية جديدة . عدم زوال الشخصية الاعتبارية من الجمعية التندمية وعدم خلافة الجمعية الدامجة لها فى شخصيتها الا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الاولى .
- ٦ . عدم جواز تطبيق احكام قانون اجنبى اذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب فى مصر . المادة ٢٨ مدنى . مودى ذلك ، نهى القاضي عن تطبيق القانون الاجنبى كلما كانت احكامه متعارضة مع الاسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية فى الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . مساواة الاشخاص الاعتبارية مدنيا مما يسند اليها من اعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام فى معنى المادة المذكورة .
- ٧ . تأميم بنك مصر واعتباره مؤسسة عامة وانتقال ملكيته الى الدولة مع بقاءه كبنك تجارى له مباشرة الاعمال المصرفية . احتفاظه بشخصيته المعنوية . عدم فقده - بالتأميم - اهليته القانونية فى مباشرة الخصومة المرفوعة من قبل . لا انقطاع لسر الخصومة .
- ٨ .

## القواعد القانونية :

- البلدى « ملتزما » اذا ما أدار المرفق ادارة مباشرة لأن المجلس البلدى شخص من اشخاص القانون العام وفرع من فروع السلطة العامة عهد اليه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٤ ببعض اختصاصات الدولة فى شأن المرافق العامة . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٧٧ - جلسة ١٩٦٢/١١/٨ من ١٣ ص ١١٠٠)
- ٣ - اذا كان للشركة الشخصية الاعتبارية وفقا لحكم المادة ٥٣ من القانون المدنى - فان لها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها وليس يلزم بعد ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تحتوى صحيفة الاستئناف الموجهة منها الى خصمها على اسم مديرها كما لا يعتد بما عساه يكون من خطأ فى اسم مدير هذه الشركة أو عدم احتواء ورقة الاستئناف على لقبه .
- (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧٧ - جلسة ١٩٦٢/١٣/١٤ من ١٧ ص ١٧٧)

١ - لادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية الشخصية المعنوية وهى مؤسسة عامة ولذلك تكون علاقتها بوظيفتها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضاؤه الى احكام قانون عقد العمل الفردى دون تلك القوانين واللوائح فان ذلك لا يعيبه طالما أن النتيجة التي انتهى اليها تتفق مع احكام القانون الواجب التطبيق .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧٧ - جلسة ١٩٦٢/٤/٤ من ١٣ ص ٤٠٢)

٢ - الملزم بادارة المرفق العام - على ما يفيد نص المادة ٦٦٨ من القانون المدنى - هو من يربط بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه ادارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن ، ومن ثم فلا يعد المجلس

السابقة اذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر » ومؤدى ذلك نص القضاى عن تطبيق القانون الأجنبى كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية فى الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . واذا كان الاعتراف بالأشخاص الاعتبارية وتقرير مساهلتها مدنيا عما يحددها من أعمال غير مشروعة يعتبر من الأصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر وتعتبر بالتالى من المسائل المتعلقة بالنظام العام فى معنى المادة ٢٨ المشار إليها فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد القانون الإيرانى وطلب أحكام القانون المصرى لما تبينه من أن القانون الأول لا يجوز مساهلة الشخص الاعتبارى عن الفعل الضار فانه لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يقدح فى صحته ما جاء بالمذكرة الايضاحية تليقا عن قاعدة الاسناد المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون المدنى من أن القانون الأجنبى يختص بالفصل فى أهلية المساهلة عن الفعل الضار ذلك أن القانون الأجنبى يتمتع تطبيقه عللا بالمادة ٢٨ مدنى كلما كان حكمه فى شأن المسئولية أو فى شأن شرط من شروطها مخالفا للنظام العام .

(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ من ١٥ ص ٨٦٨)

٨ - ينقطع سير الخصومة - بقوة القانون - بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه ، واذا كان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة قد نص فى مادته الأولى على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة ونص فى مادته السادسة على أن يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون وكان مفاد هذين النصين أن البنك قد ظل محتفظا بشخصيته المعنوية واستمر يباشر نشاطه كما كان الحال قبل القانون المذكور فان مقتضى ذلك أنه لم تزل عن البنك ( الطاعن ) أهليته القانونية فى مباشرة الخصومة المرفوعة قبله ومن ثم يكون التمس ببطالان الحكم المطعون فيه بدعوى صلوره أثناء انقطاع سير الخصومة على غير أساس .

(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ من ١٦ ص ٨٦٦)

٤ - متى كان الطعن موجها الى الشركة المساهمة - وهى ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها - باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون مثلها فان ذكر اسمها المميز لها عن غيرها فى تقرير الطعن بالنقض يكون كافيا فى هذا الخصوص .

(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧ من ١٤ ص ١٦٦)

٥ - الأشخاص الاعتبارية على ما نصت عليه المادة ١/٥٢ من القانون المدنى هى الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية . ويكون لها حق التقاضى ويكون لكل منها نائب يعبر عن ارادته ( م ٥٣ مدنى ) . فاذا كان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم الشخصية الاعتبارية . ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء ، وانما جعلها تابعة لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظها فى التقاضى ، وكان محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل مصلحة التنظيم ، وكان لا صفة لوزارتى المالية والأشغال فى تمثيل مصلحة التنظيم أمام القضاء ، فان رفع الدعوى ضد مصلحة التنظيم ووزارتى الأشغال والمالية يجعلها غير مقبولة .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩ من ١٤ ص ٦٧٢)

٦ - يقضى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مادته السابعة بأن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت الا اذا شمر نظامها ، ومن ثم فان اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية فى جمعية جديدة لا يثبت به زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وخلافة الجمعية الدامجة لها فى شخصيتها الا بشمر نظام هذه الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى ، والى أن يتم الشهر لا يثبت الاستخلاف بين الجمعيتين فى الشخصية الاعتبارية وتبقى هذه الشخصية لاصقة بالجمعية التى كانت لها أصلا .

(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤ من ١٥ ص ٨٨٥)

٧ - تنص المادة ٢٨ من القانون المدنى على أنه « لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى عيته المنصوص

## اعلام شرعى

## موجز القواعد القانونية :

حجية الاعلام الشرعى تدفع بحكم من المحكمة المختصة سواء فى دعوى اصلية او فى دفع ابدى فى الدعوى التى يرد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى ، متى كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه . وقضاؤها حسدا لا يعتبر اهدارا لحجية الاعلام

## القاعدة القانونية :

مختصة يخالف ما ورد فى الاعلام بتحقيق الوفاة والوراثة . وهذا القضاء أجازة الشارع وحد به من حجية الاعلام الذى يصدر بناء على اجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات ادارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به الجهة انقضائية المختصة .

(العلم رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩ ص ١٢ ص ١١٩) .

١ - تدفع حجية الاعلام الشرعى بحكم من المحكمة المختصة . وهذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى دفع ابدى فى الدعوى التى يرد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى متى كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه . وقضاؤها هذا لا يعتبر اهدارا لحجية الاعلام لا تحلها المحكمة ، بل هو قضاء من محكمة

## اصلا

## موجز القواعد القانونية :

وجوب اشتغال اصل الورقة الملونة على ذكر سبب الامتناع . المادة ١٠/٥ مرافعات . مثال . عدم جواز تكملة النقص فى بيانات ورقة الاعلان بأى دليل آخر مستند من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل . مثال . . . . .

١ . . . . . ٢ . . . . . ٣ . . . . .

٤ . . . . . ٥ . . . . . ٦ . . . . .

٧ . . . . . ٨ . . . . . ٩ . . . . .

١٠ . . . . . ١١ . . . . .

١٢ . . . . . ١٣ . . . . . ١٤ . . . . .

١٥ . . . . . ١٦ . . . . . ١٧ . . . . .

١٨ . . . . . ١٩ . . . . . ٢٠ . . . . .

٢١ . . . . . ٢٢ . . . . . ٢٣ . . . . .

٢٤ . . . . . ٢٥ . . . . . ٢٦ . . . . .

٢٧ . . . . . ٢٨ . . . . . ٢٩ . . . . .

٣٠ . . . . . ٣١ . . . . . ٣٢ . . . . .

٣٣ . . . . . ٣٤ . . . . . ٣٥ . . . . .

- وجوب تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامتين أو لورئيس مجلس الاداره أو للمدير بان لم يكن لشركه مركز تسليم لأحد هؤلاء لشخصه أو في موطنه . نص المادة ١٤ مرافعات مرة أخرى لا ينطبق الا في حالتها الامتناع عن تسليم الصورة أو الامتناع عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام .. .. . ١٢
- اعلان الطعن في الوطن المختار - شرطه . اختيار المظنون عليه هذا الوطن في ورقة اعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا الحل مع مايجب ايداعه من الأوراق في الميعاد والا كان باطلا ( م ٢٨٠ مرافعات ) . بطلان تقضي به المحكمة في غيبة المظنون عليه .. .. . ١٣
- تقدير كفاية التحريات عن موطن الشخص المراداعلانه قبل اعلانه في مواجهة النيابة أو عدم كفايتها أمر تعديري لمحكمة الموضوع يرجع فيه لقضوف كل واقعه على حده . استدلال الحكم المظنون فيه من الأوراق على عدم نفاذ التحريات وترتيبه على ذلك بطلان الاعلان . لامحالفه للمعانون .. .. . ١٤
- وجوب بيان المحضر في أصل الاعلان وصورته ، اقامة المخاطب معه الذي تسلم الورقة عن المحل اليه حتى يكون ذلك شاهدا على صحة ما دونه . اغفال هذا البيان في أصل الاعلان أو صورته يترتب عليه البطلان . اثبات المحضر هذا البيان في أصل ورقته اعلان الطعن واغفاله في الصورة . بطلان الطعن .. .. . ١٥
- بيان خطوات الاعلان في حينها بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته . اجراء جوهرى . عدم اجرائه على هذا الوجه موجب للبطلان . اثبات المحضر اتمامه لوطن المعلن اليه ( المظنون عليه ) وعدم وجوده وعلانه اياه بالمسم في اليوم التالي يثبت لم يكن هذا الاجراء قد تم في هذا الوقت مما يدنو الى عدم التحقق من اثبات خطوات الاعلان على الوجه المقرر بمادة ١٢ مرافعات . بطلان الاعلان .. .. . ١٦
- ينوب المدير العام لادارة أموال المعتقلين أو المراقبين وغيرهم عن الشركات والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في ادارة أموالهم والتقاضى باسماتهم . لا يضى ذلك على تلك الادارة صفة المصالح الحكومية أو الأشخاص الصامه الذين منتهى المادة ١٤ / ٢ - مرافعات . توجيه الاعلان الى مدير هذه الادارة في مقرها دون ادارة قضايا الحكومة صحيح في القانون .. .. . ١٧
- جواز اعلان الخصم في مواجهة النيابة عند عدم الاستدلال على موطنه . لم تخصص المادة ١١ / ١٤ مرافعات « نيابة » يعينها لتسليم صورة الاعلان لها على نحو ما قضت به المادة ١٢ مرافعات عدم توجيه الاعلان للنيابة التي يقع بذاتها آخر موطن للمعلن اليه لا يترتب عليه البطلان .. .. . ١٨
- الأصل اعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو الحل المختار المعلن في ورقة اعلان الحكم . لا يصح الاعلان لجهة الادارة الا في حالة عدم وجود الشخص المراد اعلانه أو من يصح تسليم الصورة اليه أو امتناع من وجده عن الاستلام . عدم اعلان الخصم في موطنه الأصلي أو المختار البين في ورقة اعلان الحكم قبل تسليم الصورة الى الادارة . بطلان الاعلان . لا يغير من ذلك توجيه اعلان الطعن الى محل اقامة المظنون عليه انشاء نظر الاستئناف . اتخاذه في ورقة اعلان الحكم الاستئنافي محل اقامة جديد يعد خطارا منه للطعن بتغيير محل الإقامة الأول .. .. . ١٩
- يجب في الاعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن في الحكم ان يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ( م ٢٧٩ مدني ) . متى كان تصديدا للحل - الذي وجه اليه اعلان الحكم المظنون فيه - انما ينصب على تعيين محل تجارة الطعن لبيان محل اقامته ، وأعلن الحكم له في محل تجارته مع صدوره في شأن لا يتعلق بتجارة أعمال هذه التجارة ، فانه يترتب على ذلك البطلان . لا يفتتح بالأعلان الباطل ميعاد الطعن .. .. . ٢٠
- وجوب بيان المحضر كافة الخطوات التي يتخذها بصد الاعلان قبل تسليم صورته لجهة الادارة . اغفال ذلك يترتب عليه البطلان .
- انتقال المحضر الى موطن الشخص المراد اعلانه وعدم وجوده . اثبات المحضر انه وجد شخصا رفض الاستلام بحجة استشارة المعلن اليه . تسليم المحضر صورة الاعلان للادارة دون ان يثبت في محضره اسم ذلك الشخص الذي وجده وصفته . بطلان .
- وجوب اعلان الطعن بالنقض اعلانا صحيحا في الميعاد المحدد قانونا . اجراء جوهرى يترتب على اغفاله البطلان .. .. . ٢١
- يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارته وحرفته موطنه خاصا له - بجانب موطنه الأصلي - جواز مباشرة أى عمل قانوني يتصل بهذه الحرفة أو التجارة في هذا الوطن . توجيه الاعلان الى محام في مكتبه عن أمر يتصل بمهنته - صحيح في القانون .. .. . ٢٢
- وجوب اثبات المحضر في ورقة الاعلان اقامة المخاطب معه مع المعلن اليه ، الساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الاعلان . اعلان الطعن اعلانا صحيحا في الميعاد المحدد قانونا . اجراء جوهرى يترتب على اغفاله البطلان .. .. . ٢٣



- اعلان صحفية الاستئناف لمكتب المحامي المتخذ لمحاكمة المستأنف عليه في ورقة اعلان الحكم الابتدائي . بطلان اوراق التكليف بالحضور لمعيب في الاعلان . عدم تعلقه بالنظام العام . تمسك الخصائص بوزال المعيب الذي لحق باعلان صحيفة الاستئناف بالحضور محام عن المستأنف عليه في اول جلسته حددت لنظر الاستئناف . التنازل الحكم عن هذا الدفاع الجوهري . قصور يستوجب نقضه .. .. . ٢٤
- تسلم صورة الاعلان بصحف الدعاوى والطعون والاحكام - فيما يتعلق بالدولة - الى ادارة قضايا المحاكمات او الى مأمورياتها بالاقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها . اعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسي لادارة القضايا او في المأمورية التي تختص بالدعوى محليا .. .. . ٢٥
- الاصل جواز تسليم صورة الاعلان بالنسبة للاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج الى النيابة لترسلها الى وزارة الخارجية كي تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية . اوجب الشارع في بعض الاحوال اعلان الشخص الذي له محل اقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص او في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ و ٥٥٠ مرافعات ، وجوب اعلان حجز ما للمدين لدى الغير لشخص المحجوز لديه المقيم في الخارج او في موطنه بالاضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . مواعيد الطعن في الاحكام تبدا من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه او في موطنه الاصل . لا تجرى مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج .. .. . ٢٦
- البتلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزءا مخالفا ما اوجبه المادة ١٢ منه من اجراءات ، بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام . وليس لتفسير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لمير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . افادة من صرح اعلانه من البطلان الحاصل في اعلان غيره لا يكون الا بعد ان يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة .
- ليس للمحكمة ان تقضي من تلقاء نفسها ببطلان اعلان من لم يحضر من الخصوم لمعيب في الصورة المسلمة اليه خلا من الاصل المقدم اليها . .. .. . ٢٧
- انفال المحضر اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه في اصل ورقة اعلان الطعن - وخطو الاوراق مما يفيد ان المطلوب اعلانه قد اتخذ مقر دائرته محلا مختارا له في ورقة اعلان الحكم - بطلان اعلانه مع الموقوف بتلك الدائرة بتقرير الطعن .. .. . ٢٨
- المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الاعلان فيه على ما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الاهلى الملغى هو المركز الرئيسي للشركة . بطلان الاعلان اذا لم يتم في المركز الرئيسي . تخويل القانون المدعى الحق في رفع دعواه امام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يعفيه من واجب اعلان المدعى عليه في موطنه الذي اوجب القانون اعلانه فيه .. .. . ٢٩
- الفرض من ذكر البيانات المتعلقة باسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو اعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحل علمه كافيا . كل بيان من شأنه ان يفني بهذا الفرض يتحقق به قصد التسارع .. .. . ٣٠
- اعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف في موطنهم المختار المبين في ورقة اعلان الحكم وهو مكتب المحامي الموكل عنهم والذي يباشر الخصومة عنهم في مرحلتى التقاضي في نطاق توكيله . لا بطلان .. .. . ٣١
- اتخاذ الطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة اعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه الاصلى . جواز اعلان الطعن اليه في هذا المحل .. .. . ٣٢
- اثبات المحضر في اصل ورقة اعلان الطعن انتقاله الى محل الطعون عليه ومخاطبة تايمة المقيم معه لتبنيه واعلانه بصورة من تقرير الطعن . كفاية ذلك في الدلالة على ان الاعلان تم وفقا للقانون . المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ مرافعات طالما ان هذا الشخص قد خوطب في موطنه المراد اعلانه . عدم وضوح خط المحضر المنوط به الاعلان لا اثر له على صحة الاعلان متى كان الطعون عليه لم يدع ان من قام به ليس من المحضرين .. .. . ٣٣
- لا يلزم في البيان الخاص باسم المعلن اكثر من ذكر الاسم واللقب ( م ١٠ مرافعات ) لا تاثير لما يقع من خطأ في بيانات الاسم في صحة اعلان الطعن على صحته ما دام انه قد استوفى هذا البيان في صدره . بيانات الورقة العلنية تكمل بعضها بعضا .. .. . ٣٤
- متى وجه الاعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم معشيل الشركة . الشركة هي المقصودة بالخصومة دون ممثلها .. .. . ٣٥

- اختصاص الشركة في شخص مديرها وتوجيه الاعلان اليها في مركز ادارتها وتسليم صورته لاحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . صحة الاعلان . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في الاسم الحقيقي لممثل الشركة . قطعه لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجارى .. ٣٦
- المآذيان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات . بطلان اوراق التكاليف بالحضور لميب في الاعلان او في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة او لعدم مراعاة مواعيد الحضور او نقص او خطأ في بياناتها الاخرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الاوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . خروجه من هذا النطاق .. ٣٧
- وجوب التحقق من اعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الاجنبى قبل تنفيذه بالصيغة التنفيذية . صحة اعلان المحكوم عليهم وفق الاجراءات انتي رسمها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل لتسلي بطلان الاعلان .. ٣٨
- جواز تسليم صورة الاعلان في الحالات المبينة في المادة ١٤ مرافعات الى من ينوب عن احد الاشخاص الوارد ذكرهم فيها . توجيه الاستئناف الى ممثل الشركة وتسليم صورة الاعلان في مركز الشركة الى احد موظفيها بوصفه نائباً عنه . صحة الاعلان .. ٣٩
- يجب على المحضر ان يبين في ورقة الاعلان صفة من تسليم الورقة واقامته مع المراد اعلانه . اغفال ذلك محيل للاعلان . وموع البطلان في ورقة التكاليف بالحضور وعدم حضور المطلوب اعلانه . على المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها .. ٤٠

### القواعد القانونية :

عن موطنه فان اغفال ذلك يترتب عليه بطلان الاعلان .  
(الطن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢٥٢)

٣ - اعلان الاوراق القضائية في النيابة بدلا من اعلانا لشخصي أو في محل اقامه المعلن اليه انما اجازة القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح الجءء اليه الا اذا قام طالب الاعلان بالتحريات الكافية التي تلزم كل باحث مجد للتقصي عن محل اقامة المعلن اليه ، واذا فمتى كان الثابت أن المظنون عليه كان متخذا له في الاستئناف محلا مختارا وأن الطاعنة ذكرت في تقرير الطعن محل اقامته وبعد أن صدر قرار الاحالة طلبت اعلانه ورثته في عنوان لا أصل له في الاوراق ولما وردت بغير اعلان لجأت الطاعنة مباشرة الى اعلانهم بالطعن في النيابة بصحة أنه غير معلوم لهم محل اقامة بالجمهورية - دون أن تبذل أى جهد في سبيل الاعتداء الى محل اقامة المطلوب اعلانهم - فان هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا .

(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢٧٢)  
(والطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢٧٢)  
(والطن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٢٣٠)

٤ - لا يجوز وفقا للمادة ١٢ مرافعات تسليم ورقة الاعلان لجهة الادارة الا بعد التحقق من عدم وجود الشخص المراد اعلانه هو وغيره ممن يصح تسليم الصورة اليهم ومن أجل ذلك أوجبت المادة ١٢ مرافعات على المحضر أن يبين في أصل ورقة الاعلان وصورته بالتفصيل

١ - أوجبت المادة ١٠/٥ من قانون المرافعات أن تشمل الاوراق التي يقوم المحضرون باعلانها اما على توقيع من سلمت اليه صورة الورقة على الأصل أو اثبات امتناعه وسببه ، فاذا كان الواضح من الحكم المظنون فيه أن واقعة تسليم الصورة الى المخاطب معه ثابتة في أصل اعلان أمر الأداء وأن هذا الأصل وإن ذكر فيه امتناعه عن التوقيع الا أنه قد خلا من ذكر سبب الامتناع ، فان ما أثبت المحضر على النحو المتقدم لا يكفي لتوافر ما يشترطه القانون من وجوب اشتمال أصل الورقة الملونة على ذكر سبب الامتناع - واذا جرى الحكم المظنون فيه على استظهار سبب امتناع المخاطب معه عن التوقيع بما قرره شاهدا المظنون عليهما - مع أنه لا يجوز نكسة هذا النقص في بيانات ورقة الاعلان بأى دليل آخر مستند من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل ، فان هذا الاعلان يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ، وبالتالي يكون الحكم المظنون فيه قد خالف القانون .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢٨١)

٢ - اذا كانت ورقة الاعلان لم تشمل على آخر موطن معلوم للمعلن اليه في مصر أو في الخارج وهو بيان تستلزمه الفقرة ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات لصحة الاعلان في النيابة حتى تستطيع النيابة الاعتداء اليه ولتراقب المحكمة مدى ما استندت من جهد في سبيل التعرّى

أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه ،  
فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب اعلانه فانه  
يترتب على ذلك بطلان ورقة الاعلان طبقا للمادة ٢٤  
مرافعات .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٦ م ١٢ م ١١٤)  
(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٦ م ١٣ م ١٢٤)

٩ - الأصل في اعلان أوراق المحضرين - حسبما  
تقضى به المادة ١١ من قانون المرافعات - أنه يجب أن يتم  
نسليم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في  
موطنه فان لم يجده المحضر في هذا الوطن جز له - عملا  
بالمادة ١٢ من قانون المرافعات - أن يسلم الورقة الى وكيله  
أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه .  
واذن فإذا كان المحضر الذي باشر الاعلان لم يثبت عدم  
وجود المعلن اليه وإفاعة من تسليم صورة الاعلان معه وصفته  
في الاستلام فان اغفال هذه البيانات الجوهرية يؤدي الى  
بطلان الاعلان .

(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٦ م ١٢ م ٧٢)

١٠ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر  
أن يرسل الى المعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا  
موصى عليه يخبره فيه أن الصورة قد سلمت الى جهة الادارة  
وذلك خلال أربع وعشرين ساعة وإذا صادف هذا الميعاد  
يوم عطلة رسمية فانه يمتد الى اليوم الذي يليه عملا بالمادة  
٢٣ مرافعات ومن ثم فلا يبطل الاعلان أن يكون الاخطار  
بتسليم صورته قد ارسل للمطعون عليه بعد انقضاء أكثر  
من أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسليم الصورة للجهة  
الادارة متى كان هذا الميعاد قد صادف يوم عطلة رسمية  
وتم الاخطار في اليوم التالي .

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٦ م ١٣ م ٢٠٥)

١١ - أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات على  
المحضر بيان خطوات الاعلان في حينها بالتفصيل في أصل  
الاعلان وصورته ليكون ذلك شاهدا على صحة ما دونه  
وحضا للمحضرين على ألا يهملوا في القيام بالاعلان وهو  
اجراء هام يترتب عليه كسب حقوق وإضاعة حقوق . فإذا  
كان أصل اعلان تقرير الطعن قد تضمن أن اعلان المطعون  
عليه قد تم في الساعة ١٢ و ٣٠ دقيقة مساء في موطنه مع  
تسليم الصورة للعمدة ثم تضمن إعادة اعلانه في محضر  
ثان في موطن العمدة الساعة ١ مساء مع تسليم الصورة

في حينه كل ما يتخذ من خطوات سابقة على تسليم الصورة  
الى جهة الادارة بحيث يترتب على اغفال تلك الاجراءات  
بطلان الاعلان ( م ٢٤ مرافعات ) واذن فمتى كان المحضر  
لم يثبت في محضره من الاجراءات السابقة على تسليم  
الصورة لجهة الادارة سوى قوله انه انتقل الى موطن  
المطوب اعلانه فلم يجبه وانه لذلك سيقيم بإعلانه لجهة  
الادارة وليس في هذا بيان ما يفيد تحقق المحضر من عدم  
وجود أشخاص آخرين ممن يصح تسليم الصورة اليهم  
حتى يقوم بتسليمها لجهة الادارة فان هذا الاعلان يكون  
قد وقع باطلا .

(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٦ م ١٢ م ٥٠٧)

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وان كان  
اغفال المحضر إثبات غيبة المطعون عليه وإفاعة من تسليم ورقة  
الاعلان معه مما يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادتين  
١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات الا أنه متى كان اعلان تقرير  
الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه  
في الميعاد القانوني فانه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان  
طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

(الطن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٦ م ١٢ م ٥٢٧)

٦ - اذا أثبت المحضر في اصل ورقة الاعلان وصورتها  
اسمه ووقع عليها بإمضائه فانه يتحقق بذلك ما قصدت اليه  
المادة ١٠ من قانون المرافعات ولو كان خط المحضر أو توقيعه  
غير واضح وضوحا كافيا ما دام المطعون عليه لم يدع أن  
من قام بإجراء الاعلان من غير المحضرين .

(الطن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٦ م ١٢ م ٥٢٧)

٧ - اذا كان الثابت بتقرير الطعن أن الطاعنين قد  
أوردوا به بيان مجز اقامتهم مشتتلا على اسم البلدة  
والشارع فان هذا البيان يكون وافيا بالفرض المقصود منه  
ولا يغير من ذلك أن تكون صورة تقرير الطعن الملتة الى  
المطعون عليهما ( بعد صدور قرار الاحالة ) قد خلت من  
ذكر اسم البلدة واسم الشارع لأن هذا الغفال ليس من  
شأنه أن يجعل لدى المطعون عليهما موطن الطاعنين .

(الطن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٦ م ١٢ م ٥٢٧)

٨ - الأصل في اعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين  
١٢ و ١٣ مرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها  
للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص  
المطلوب اعلانه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق الى وكيله

١٥ - متى كان يبين من الأوراق أن المحضر عندما انتقل لاعلان المطعون عليه في موطنه أثبت في أصل ورقة اعلان الطعن أنه خاطب زوجته المقيمة معه لنيابه وخلت صورة الاعلان من بيان أنها مقيمة معه بينما هو بيان جوهرى فانه يترتب على اغفاله في الأصل أو في الصورة بطلان الاعلان وفقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ ص ١٣ من ١٣٨)

١٦ - إذا كان يبين من محضر اعلان الطعن أن المحضر أثبت انتقاله الى موطن المطعون عليه فوجده مفلقا ومن ثم أعلنه بالقسم في اليوم التالي وأخطره عنه بينما هذا الاجراء لم يكن قد تم ولا اتخذ بعد وتماه أو عدم تماه في اليوم التالي غيب واحتمال ما كان للمحضر أن يجازف بإثباته في تاريخ سابق على حصوله وفي ذلك ما يدعو الى عدم التحقق من اثبات خطوات الاعلان واجرائه على الوجه المقرر في المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠ ص ١٣ من ٧٢٢)

١٧ - خولت المادة الثانية من الأمر المسمى رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ المدير العام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم أن ينوب عن الشركات والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في إدارة أموالهم والتقاضى باسمائهم ، ولما كان هذا الأمر لا يضى على تلك الادارة صفة المصالح الحكومية أو الأشخاص العامة الذين عناهم القانون في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ مرافعات . فان توجيه الاعلان الى مدير هذه الادارة في مقرها - دون ادارة قضايا الحكومة - لا يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤ ص ١٣ من ٣٩٠)

١٨ - متى صح اعلان الخصم في مواجهة النيابة لعدم الاستدلال على موطنه وكانت المادة ١٤/١١ من قانون المرافعات لم تخصص « نيابة » مبنيا لتسليم صورة الاعلان لها على نحو ما قضت به المادة ١٢ من ذلك القانون من وجوب تسليم ورقة الاعلان الى رجل الادارة الذي يقع موطن المعلن اليه في دائرته في حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة له أو امتناعه عن الاستلام ، ومن ثم فان عدم توجيه الاعلان للنيابة التي يقع بمنازلها آخر موطن للمعلن اليه لا يترتب عليه البطلان .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤ ص ١٣ من ٨٠١)

للمعدة أيضا ما يتصور معه التثبت من واقعة التسليم على الوجه الذي قصده المادة ١٢ مرافعات فإن هذا الاعلان يكون باطلا .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ ص ١٣ من ٢٢٤)

١٢ - تقضى المادة ١٤ من قانون المرافعات بأن تسلم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير فان لم يكن للشركة مركز تسليم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه ، ومن ثم فإذا كان الثابت من الأوراق أن اعلان تقرير الطعن قد وجه الى مركز الشركة المراد اعلانها فأجيب بانه لا وجود لها بحسب الاعلان فوجه الطعن الاعلان الى المطعون عليهما بصفتها مديري الشركة المذكورة ، فان الطعن يكون قد اتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من قانون المرافعات . أما الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ مرافعات التي توجب تسليم صورة الاعلان للنيابة فانها تطبق في حالتها الامتناع عن تسليم صورة الاعلان أو الامتناع عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ ص ١٣ من ٢٢٨)

١٣ - إذا كان الطاعن قد وجه اعلان الطعن الى موطن وكيل المطعون عليا باعتباره موطنه مختارا وامتنع الوكيل عن استلام صورة الاعلان ، ولم يثبت الطاعن أنها اخارت هذا الموطن في اعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض - مع ما يجب ايداعه من الأوراق في الميعاد الذي حدده القانون - صورة الحكم المطعون فيه المملنة اليه ، فان هذا الاعلان يكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض باطلا ، وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان في غيبة المطعون عليها .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ ص ١٣ من ٢٠٩)

١٤ - تقدير كفاية التحريات عن موطن المراد اعلانه - قبل اعلانه في مواجهة النيابة - أو عدم كفايتها أمر تقديري لمحكمة الموضوع ويرجع لترويض كل واقعة على حدتها ، وإذا فتمى كان الحكم المطعون فيه قد استدلل من الأوراق على عدم كفاية هذه التحريات ورتب على ذلك بطلان الاعلان في مواجهة النيابة فانه لا يكون هناك محل لتحييب الحكم في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨ ص ١٣ من ٤٧٨)

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢ ص ١٥ من ١١٠)

صحيحاً في الميعاد الذي حددته المذمة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها البطلان ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢ ص ١٣ من ١٠٠٢)

٢٢ - يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرفته موطناً خاصاً له - بجانب موطنه الأصلي - وذلك لمباشرة أى شأن قانوني يتصل بهذه الحرفة ( م ٤١ من القانون المدني ) . فاذا كان موضوع اعلان الطعن يتعلق بعمل المعلن اليه كحكام - في خصوص الاقرار المنسوب صدره اليه بوصفه وكيلًا مفوضًا بالاقرار محل دعوى التنصل - فان توجيه الاعلان لمكتبه عن أمر يتصل بهته يكون قد وقع صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧ ص ١٣ من ١٢٢٠)

٢٣ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر اثبات بيان أن المخاطب منه يقيم مع المعلن اليه ذلك أن المساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الاعلان ومن ثم فاذا أغفل المحضر هذا البيان في اعلان الطعن وكان اعلان الطعن اعلاناً صحيحاً في الميعاد الذي حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها البطلان فان الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١ ص ١٤ من ٣٢٤٢)

٢٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب في اعلانه لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرته التفسيرية . واذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بأن حضور محام عن المطعون عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف يزيل العيب الذي لحق اعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محام - كان وكيلًا عنه أمام محكمة أول درجة ولم يتخذ مكتبه محلاً مختاراً لهم في ورقة اعلان الحكم الابتدائي - وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع الجوهرى الذي قد يترتب على الإخذ به تغيير

١٩ - الأصل أن يكون اعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم ولا يصح اعلان نجهة الادارة الا في حالة عدم وجود الشخص . بـرد . و من يصح تسليم صورة الاعلان اليه أو امتناع من وجده عن الاستلام ( م ١٢ من قانون المرافعات ) فاذا ناد الطاعن لم يمن المطعون عليه في محل اقامته الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم قبل تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة فان اعلان الطعن يكون فدوم باطلاً . ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد حاول اعلان المطعون عليه في محل الذي كان يقيم فيه اثناء نظر الدعوى أمام محله الاستئناف متى كان المطعون عليه قد اتخذ في ورقة اعلان الحكم الاستئنافي للطاعن - محل اقامة جديد له مما يعد اخطاراً منه للطاعن بتغيير محل اقامته الأول الى محل جديد .

(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١ ص ١٣ من ٨١٤)

٢٠ - توجب المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في الاعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن في الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، فاذا كان تحديد المحل الذي وجه اليه اعلان الحكم المطعون فيه انما ينصب على تعيين مكان تجارة الطاعن ولا ينصرف الى بيان محل اقامته وكان من الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعن في محل تجارته ولم يكن ذلك الحكم قد صدر في شأن يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة فان اعلان الحكم يكون باطلاً ولا يفتح به ميعاد الطعن .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥ ص ١٢ من ١٠٢١)

٢١ - أوجبت المادتان ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات على المحضر بيان كافة الخطوات التي يتخذها بصدد الاعلان قبل تسليم صورته لجهة الادارة حتى تستوفي المحكمة من جدية هذه الخطوات فان أغفل ذلك بطل الاعلان عملاً بالمادة من قانون المرافعات . ومن ثم فاذا كان المحضر قد أثبت في ورقة اعلان الطعن بالنقض انتقاله الى موطن المطعون عليه فلم يجده ، ووجد شخصاً رفض استلام الاعلان بجهة وجوب استشارة المطعون عليه شخصياً فسلم المحضر صورة الاعلان الى منسوب قسم الشرطة وخطر المطعون عليه بذلك ، دون أن يثبت في محضره اسم الشخص الذي وجده ، وصفته ، وكان اعلان الطعن اعلاناً

وجه الفصل في الدفع ببطان صحيفة الاستئناف فانه يكون قد عاره قصور في التسبب يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣ ص ١٤ ص ١٥٢)

٢٥ - اذ تنقض المادة ١٤ من قانون المرافعات بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم صور الاعلان بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام الى ادارة قضائيا الحكومة أو الى ما مورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها فان الاعلان الى الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا في هذه الاحوال سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسي لادارة الفضائيا او في المأمورة التي تختص بالدعوى اختصاصا محليا .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٢٠٢)

٢٦ - لنن كانت المادة ١٤/١٠ من قانون المرافعات تنص على انه « فيم يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم صورة الاعلان الى النيابة وعلى النيابة ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطريق السياسية الا ان المشرع قد رأى - في بعض الأحوال - وجوب اعلان الشخص الذي له محل اقامة معلوم بالخارج تسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستجيذا جواز تسليم الصورة للنيابة من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات من وجوب اعلان الحجز لشخص المحجوز لديه المقيم خارج مصر أو موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي أو الظني مستجيذا بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة الى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الحالتين . وهذا الإيجاب لا يتنى معه القول بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٢٠٢)

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٢٠٢)

٢٦ - لنن كانت المادة ١٤/١٠ من قانون المرافعات تنص على انه « فيم يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم صورة الاعلان الى النيابة وعلى النيابة ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطريق السياسية الا ان المشرع قد رأى - في بعض الأحوال - وجوب اعلان الشخص الذي له محل اقامة معلوم بالخارج تسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستجيذا جواز تسليم الصورة للنيابة من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات من وجوب اعلان الحجز لشخص المحجوز لديه المقيم خارج مصر أو موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي أو الظني مستجيذا بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة الى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الحالتين . وهذا الإيجاب لا يتنى معه القول بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٢٠٢)

٢٦ - لنن كانت المادة ١٤/١٠ من قانون المرافعات تنص على انه « فيم يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم صورة الاعلان الى النيابة وعلى النيابة ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطريق السياسية الا ان المشرع قد رأى - في بعض الأحوال - وجوب اعلان الشخص الذي له محل اقامة معلوم بالخارج تسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستجيذا جواز تسليم الصورة للنيابة من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات من وجوب اعلان الحجز لشخص المحجوز لديه المقيم خارج مصر أو موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي أو الظني مستجيذا بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة الى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الحالتين . وهذا الإيجاب لا يتنى معه القول بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٢٠٢)

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٢٠٢)

٢٨ - اذا كان الثابت من أصل ورقة اعلان الطعن أن المحضر أعلن المطلوب اعلانه مع باشكاتب دائرتها ولم يثبت في محضره عدم وجودها على ما أوجبه المادة ١٢ مرافعات وختل أوراق الطعن مما يفيد اتخاذها مقر الدائرة محلا مختارا لها في ورقة اعلان الحكم على ما استلزمته المادة ٣٨٠ مرافعات ، فإن اعلانه بتقرير الطعن يكون قد وقع باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ ص ١٤ ص ٢٠٢)

٢٩ - تنص المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهلى الملنى على أن الأوراق المقتضى اعلانه فيها يتعلق بالشركة التجارية تسلم صورة الاعلان في مركز الشركة - ان كان لها

٢٧ - انه وان أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر اذا لم يجد المطلوب اعلانه أن يسلم ورقة الاعلان الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه

٣٣ - اذا أثبت المحضر في أصل ورقة اعلان الطعن أنه انتقل الى محل المطعون عليه وخاطب تابعه المقيم معه لنيابه وأعلنه بصورة من تقرير الطعن فإن في هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن اعلان الطعن قد تم وفقاً للقانون - ولا يجدى المطعون عليه ادعاه بعدم وصول ورقة الاعلان أو أن من سلمت اليه الصورة ليس تابعاً له أو أن توقيع المحضر غير مقروء ، ذلك أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد يانهم في المادة ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد اعلانه ، كما أنه لم يدع بأن من قام بإجراء الاعلان من غير المحضرين .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ ص ١٤ من ٣٦٩)

٣٤ - لا توجب المادة ١٥ من قانون المرافعات في البيان الخاص باسم الطالب أكثر من ذكر الاسم واللقب . فاذا كان تقرير الطعن الذي أعلن للمطعون عليه قد استوفى هذا البيان في صممه فإن وقوع الخطأ في صيغة الاعلان ليس من شأنه أن يجعل بالطعن ولا يؤثر على صحته لأن بيانات الورقة المعلنة مكتملة لبعضها .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ ص ١٤ من ٨٧٨)

٣٥ - متى كان الثابت من أصل ورقة اعلان الطعن أن الاعلان وجه من الحارس على الشركة وهو ما لا يدع مجالاً للشك في أن طالب الاعلان هو الشركة مثله في هذا الحارس فإن الاعلان على هذا النحو يكون صحيحاً ولا اعتداد في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ في اسم ممثل الشركة ذلك أن الشركة هي المقصودة بذاتها في الخصومة دون مثله .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤ ص ١٤ من ٩٧٤)

٣٦ - متى كان الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى أن الشركة المدعى عليها اختصت في شخص المطعون عليه الأول باعتبار أنه مدير لها وقد وجه اليها الاعلان في مركز ادارتها وسلمت صورته لأحد موظفيها الذي لم ينكر أحد نيابته عن ممثل الشركة في استلام صور الأوراق المعلنة اليها ، فإن اعلان صحيفة افتتاح الدعوى على هذا النحو لا يدع مجالاً للشك في أن الشركة المطعون عليها وهي شركة مساهمة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها هي المقصودة في الدعوى المعنية بالخصومة الموجهة

مركز - الى شخص مأمور ادارتها أو رئيس مجلس ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم ، وإن لم يكن لها مركز فتسلم الى أحد الشركاء المتضامنين ، وبرتت المادة ٢٤ مرافعات مختلط البطلان جزءه على عدم اتباع ذلك . ومفاد ذلك أن المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الاعلان فيه هو المركز الرئيسي ، إذ لا يتأتى وجود أحد ممن أوجب المشرع تسليم الصورة لهم شخصياً الا في هذا المركز - ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٥ مرافعات مختلط التي تقابل المادة ٣٤ مرافعات اهلى - من جواز اختصاص شركات التأمين والنقل وما شابهها أمام المحكمة التابع لها مركز الشركة أو المحكمة التابع لها أحد فروع الشركة ، ذلك أنه نص خاص بالاختصاص المحلي ولم يرد له نظير في الأحكام الخاصة بالاعلان . كما أن تخويل المدعى الحق في رفع دعواه أمام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يفييه من واجب اعلان المدعى عليه في موطنه الذي أوجب القانون اعلانه فيه .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢ ص ١٤ من ٦٠٥٣)

٣٥ - الفرض الذي دعى اليه المشرع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو اعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومه في الدعوى وصفته ومحلها علماً كافياً ، وكل بيان من شأنه أن يفي بهذا الفرض يتحقق به قصد الشارع .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩ ص ١٤ من ٧٥٠)

٣٦ - متى كان اعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف قد تم في موطنهم المختار المبني في ورقة اعلان الحكم وكان هذا الموطن هو مكتب المحامي الموكل عنهم والذي باشر الخصومة عنهم في مرحلتى التقاضى في نطاق الوكالة المشار اليها ، فإن التمس ببطلان هذا الاعلان يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩ ص ١٤ من ٧٥٠)

٣٣ - اقتضد المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة اعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه الاصلى لدى اعلانه بتقرير الطعن ، ومن ثم يجوز اعلان الطعن اليه في هذا المحل .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ ص ١٤ من ٧٦٩)

الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، فلن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . الا أنه أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من أنه « اذا امتنع من اعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل وسلم الصورة للنيابة » فدل بذلك على جواز تسليم صورة الاعلان في انطلاقات المينة بهذه المادة الى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها . فاذا كان الثابت من ورقة اعلان الاستئناف أنه وجه الى المستأنف عليه بصفته عضو مجلس الادارة المنتخب للشركة وسلمت صورة الاعلان في مركز الشركة الى الموظف المختص الذي لم ينكر أحد نيابته عن المستأنف عليه في استلام صور الأوراق المعلقة الى الشركة فان اعلان الاستئناف اذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحا .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ - جلسة ١١/١٢/١٩٦٤ م ١٥ م ١٠٤٢)

٤٠ - الأصل في اعلان أوراق المضربين وفقا للمادتين ١٣ ، ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المراد اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المراد اعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أوصيائه ، فاذا أغفل المحضر إثبات صفة من تسلم الأوراق أو أغفل إثبات أن من تسلمها من أقارب المطلوب اعلانه أو أوصيائه مقيم معه ، فانه يترتب على ذلك بطلان الاعلان طبقا للمادة ٢٤ مرافعات - ويكون على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بهذا البطلان اذا وقع في ورقة التكليف بالحضور ولم يحضر المطلوب اعلانه وذلك عملا بما تقضى به المادة ٩٥ مرافعات .

(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٢٠ - جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ م ١٥ م ١٢٨٤)

٤١ - اعلان الأوراق القضائية يستلزم اتمام الاجراءات التي رسمها القانون لهذا الغرض حتى نهايتها فاذا تبين أن موطن المراد اعلانه غير معلوم وجب تسليم صورة الورقة الى النيابة ولا يكفي ما يشته المحضر بالورقة من أنه لم يستدل على المطلوب اعلانه أو على المكان الموجه اليه الاعلان فيه اذ أن إثبات هذا البيان لا ينتج آثار الاعلان القانونية اذا لم توجه هذه الورقة بعده الى النيابة لاعلانها بعصد استنفاد اجراءات التحري عن محل إقامة المراد اعلانه وتمذر الوقوف عليه .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٠ - جلسة ١١/٩/١٩٦٥ م ١٦ م ٦١٧)

اليها المطالبة القضائية باعتبارها المدينة بالحق المدعى به ، ومن ثم يكون اختصاصها على هذا النحو صحيحا وقاطعا لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من القانون التجاري ولا يؤثر في صحته ما وقع من خطأ في ذكر اسم الممثل الحقيقي لها .

(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ١١٢٠)

٣٧ - البطلان الذي تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة دواميد الحضور والبطلان الناشئ عن نقص أو خطأ في بياناتها الأخرى . لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع انجهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى على الوجه المبين في القانون وهو بطلان متعلق بشكل الاجراءات ويفترض الضرر . واذا كان الثابت أن الدعوى رفعت بصحيفة قدمت الى قلم كتاب المحكمة وقضى الحكم المطعون فيه ببطلانها لرفعها بغير الطريق القانوني ولم يعول على ما تمسك به الطاعنون من أن حضور مصلحة الضرائب وعدم ابداء الدفع قبل أى طلب أو دفاع في الدعوى من شأنه أن يزيل هذا البطلان ويسقط الحق فيه ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢٩/١٩٦٤ م ١٥ م ١١٣٦)

٣٨ - شرط اعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو ما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية . وذلك عملا بما تقررته المادة ٢/٤٩٣ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام الموقعة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة ب منها . واذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذي تجري مباشرتها فيه - وكان اعلان الخصوم بالدعوى ما يدخل في نطاق هذه الاجراءات - وقد أعلن الطاعنون اعلانا صحيحا وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم والتي لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام في مصر ، فان النتي ببطلان اعلان الدعوى المطلوب تذييل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٧/٢/١٩٦٤ م ١٥ م ١٠٩٠)

٣٩ - ان المشرع وان كان قد نص في البند ٤ من المادة ١٤ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان في مركز ادارة الشركة لأحد



## التماس إعادة النظر

## موجز القواعد القانونية :

القضاء برفض الالتماس موضوعا يساوى في نتيجته الحكم بعدم جوازه .

## القاعدة القانونية

لقضاءه بالرفض في حالة كان يجب فيها القضاء بعدم الجواز .  
(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥  
١٣٨٥هـ .)

قضاء الحكم برفض الالتماس موضوعا يساوى في نتيجته الحكم بعدم جوازه فلا جدوى لتقض الحكم

## أموال عامة

## موجز القواعد القانونية :

١ مجرد تخصيص المال المملوك للأفراد للمنفعة العامة بالفعل لا يكفي . وجوب اقترانه بانتقال الملكية للحكومة . وضع اليد المدة الطويلة . كفايته .. .. .

أراضي طرح البحر من املاك الدولة الخاصة . . توزيعها بقرار من وزير المالية غير قابل للطعن فيه ( ٢ م و ١٠ ق ٤٨ سنة ١٩٢٢ ) . اعتبار هذا القرار سنداً للملكية له قوة العقد الرسمي . عدم سريان هذه القواعد على الأموال العامة التي لا يجوز تملكها أو التصرف فيها ، نفى الحكم تخلف الأراضي المطالب بمقابل الانتفاع بها عن طرح البحر لوقوعها في مجرى النهر المعتبر من الأموال العامة . لا محل لصدور قرار وزير المالية بتوزيعها أو قرار جهة الإدارة باضافتها إلى الملك الخاص بالأفراد . صدور مثل هذا القرار لا يستند إلى القانون . حق جهة الإدارة في المدول عنه ٢

الأصل أن تدبر الدولة المرافق العامة بنفسها ولكن يجوز أن تمهد باستغلال المرفق إلى فرد أو شركة . وجوب اضطراد المرفق وانتظامه في الحالين . يستتبع ذلك أن تكون أدواته ومهماته المخصصة لإدارته بمنجاة من الحجز عليها أو اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى . شأنها في ذلك شأن الأموال العامة .

٣ هذه القاعدة هي من اصول القانون الإداري (والمادة ٨٧ من القانون المدني) قد كشفت عنها المادة ٨ مكرر من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون ٥٢٨ لسنة ١٩٥٥ . اعتبار القانون المذكور تفسيراً تشريعياً في هذا الخصوص .. .. .

الأراضي الغير منزوعة والتي لا مالك لها تعتبر من أموال الدولة الخاصة وليست من الأموال العامة لأنها غير مخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .

٤ تخضع الأراضي غير المنزوعة التي لا مالك لها - كغيرها من أموال الدولة الخاصة - لقواعد التقادم المكتسب شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد وذلك حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر تلك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم

٥ عدم فقدان الجبانات صفتها كمال عام بمجرد إبطال الدفن وإنما بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وأندثار معالمها وآثارها كجبانة . جواز تملكها بالتقادم من ذلك التاريخ .. .. .

٦ الأرض التي تقع حول مسجد الشافعي والتي كانت مشغولة بمجموعات مساكن . خروجها عما هو مخصص للدفن مع بقائها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة . استدلال الحكم على انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة بزوال تخصيصها للدفن ولم يكن العمران طارئاً ولا نتيجة لانتهاء التخصيص للمنفعة العامة . استدلال قاسد .. .. .

## القواعد القانونية :

صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة  
الا إذا انتقلت ملكيتها إلى الحكومة بأحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون ومنها وضع اليد المدة الطويلة . فإذا كان الحكم للمطعون فيه قد قرر أن ملكية الشارع محل النزاع قد انتقلت إلى الحكومة بتخصيصه

١ - يمد من الأموال العامة بمجرد التخصيص بالفعل للمنفعة العامة الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات العامة  
علا بالمادتين ٩ من القانون المدني والملي ٨٧ من القانون المدني الجديد . أما الأموال المملوكة للأفراد فلا تكتسب

٨٧٤ من القانون الحالي ( ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الأموال العامة إذ أنها ليست مخصصة لمنفعة عامة بالتفصيل أو بمقتضى قانون أو مرسوم . وينبني على ذلك أن تلك الأراضي - كغيرها من أموال الدولة الخاصة - كانت تخضع لقواعد التقادم المكسب - شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد - حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي أضاف للمادة ٩٣٠ من القانون المدني الحالي حكما جديدا يقضى بعدم جواز تملك الأحوال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨ من ١٣ ص ٩٨١)

٥ - لما كان الغرض الذى من أجله خصصت الجبانات للمنفعة العامة ليس بمقصود على الدفن وحده بل يشمل أيضا حفظ رفات الموتى وينبني على ذلك أن الجبانات لا تفقد صفتها كمال عام بمجرد ابطال الدفن فيها وإنما بانهاء تخصيصها للمنفعة العامة وانقضاء معالمها وآثارها كجبانة ومن تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل في عداد الأملاك الخاصة فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر أرض الجبانة قد فقدت صفتها كمال عام من تاريخ ابطال الدفن فيها وجعل هذا التاريخ بداية لجواز تملكها بوضع اليد فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ من ١٦ ص ٧٤٨)

٦ - مفاد نصوص المادتين ١ و ٢ من المرسوم الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٢٤ والمادة السادسة من لائحة جبانات المسلمين المؤرخة ٤ مارس سنة ١٩٢٦ أن المشرع قد أخرج الأرض التي تقع حول مسجد الشافعى والتي كانت مشغولة بمجموعات مساكن مما هو مخصص للدفن وإن كان قد أبقاها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة وذلك توصلا لامال أمحباب تلك المباني رشا تسلافي مع الزمن بعد أن حرم تجديدها وترميمها فتخلو منها منطقة الجبانات التي لا يجوز صحتها أن تكتنفها مساكن الأحياء . واذ استدلت الحكم المطعون فيه على انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة بزوال تخصيصها للدفن وانقضاء معالمها وآثارها كجبانة وانتشار العمران فيها مع أنها لم تكن مخصصة للدفن ولم يكن العمران طارئا ولا نتيجة لانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة فان هذا الاستدلال يكون فاسدا .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ من ١٦ ص ١٢٠٣)

ابتداء للمنفعة العامة المدة الطويلة المكسبة للملكية ومن ثم فنسرى في شأنه . أحكام الأموال العامة ولا تزول عنه صفة المال العام الا بقانون أو مرسوم أو بانهاء الغرض الذى من أجله خصص للمنفعة العامة على ما تقضى به المادة ٨٨ من القانون المدني .

(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٦ من ١٢ ص ٣٤٨)

٣ - تعتبر أراضي طرح البحر - وفقا لنصوص المادتين ٢ و ١٥ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٣ - من أملاك الدولة التي توزع بقرار من وزير المالية غير قابل للمعارضة فيه . ويعتبر هذا القرار سنداً للملكية له قوة العقد الرسمى وهذه النصوص إنما تسرى على أراضي « الميرى » الخاصة المتخلفة عن طرح البحر ولا شأن بها بالأملاك العامة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تقي تخلف الأجزاء المطالب بمقابل الاتصاف بها عن طرح البحر لوقوعها في مجرى النهر المعتبر من الأموال العامة التي لا يجوز تملكها أو التصرف فيها ، فانه لا تكون محلا لصدر قرار من وزير المالية بتوزيعها ولا قرار من جهة الإدارة باضافتها الى الملك الخاص للأفراد . وصدر مثل هذا القرار لا يكون مستندا الى القانون ويكون من حق جهة الإدارة المدول عنه .

(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤ من ١٣ ص ٧٠٦)

٣ - الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة الا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تعهد بدارتها الى فرد أو شركة . . . وسواء كان استغلال الدولة للمرفق العام بنفسها أو عهدت به الى غيرها فان مبدأ وجوب اضطراد المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق بمنجاة من الحجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة . وهذه القاعدة هي التي تعد من أصول القانون الإداري قد كشف عنها المشرع في القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ - الذى أضاف المادة ٨ مكرر لقانون المرافق العامة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٧ لتقضى بأنه « لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة » .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١ من ١٣ ص ١٧٣)

٤ - الأراضي غير استزعة التي لا مالك لها تعتبر ملكا للدولة ملكية خاصة ( م ٥٧ من القانون المدني القديم و م

## اهلية

## ارقام القواعد

٢	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : اهلية التقاضي

- يشترط لصحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضي والا قام مقامهم من يمثلهم .  
على الخصم مراقبة ما يطرا على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة . علم الطاعن بقصر  
بعض خصومه وصفة من يمثلهم وعدم اختصاصهم في شخص الوصي عليهم ، اعتبارهم غير ممثلين في  
الدعوى .  
قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصي المنضم بإدارة التركة . معناه . عزل الوصي الأول من  
الوصاية . اثره . زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضي .  
راجع أيضا : وكالة

( القاعدة رقم ٢ )

## الفصل الثاني : اهلية التصرف

- الاستفلال هو افتتام الغير فرصة سفه شخص أو غفلته فيستغل منه تصرفات يستغله  
فيها ويشترى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفيه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد الى  
التصرف في أمواله الى من يتواطؤ معه على ذلك بقصد نفوت آثار الحجر المرتقب . تصرف ذي الغفلة  
أو السفيه قبل صدور الحجر لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استفلال أو تواطؤ .  
علم التصرف اليه بسفه المتصرف أو غفلته لا يكفي لإبطال التصرف بل يجب الى جانب ذلك العلم  
قيام الاستفلال والتواطؤ . ولا يكفي لتحقيق الاستفلال مجرد قصد بل يلزم ثبوت استفلال  
المستغل لدى الغفلة أو السفيه فعلا وحصوله من وراء العقد على فوائد أو ميزات تجاوزت الحد  
المعقول .  
راجع أيضا : وكالة

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : اهلية التقاضي .

- ١ - الأصل في صحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضي والا قام مقامهم من يمثلهم قانونا ومن  
واجب الخصم أن يراقب ما يطرا على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها  
القانوني الصحيح . وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المظنون فيه أن الطاعنة علمت علما يقينا بقصر بعض  
خصومها وصفة من يمثلهم قانونا ولم تتخذ أي إجراء لتصبح الوضع في الدعوى بتوجيهها الى هؤلاء القصر  
في شخص الوصي عليهم فانهم يكونون غير ممثلين في هذه الخصومة تمثيلا صحيحا .

(الجن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٨ ص ٨٢٣)

- ٢ - صدور قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصي المنضم بإدارة التركة لسوء إدارة الوصي الأول يعتبر عزلا

- في المعنى - لهذا الأخير من الوصاية - ومتى زالت عن ذلك الوصي الأخير صفة القيام بأعمال الوصاية زالت عنه صفة تمثيل القاصر في التقاضي وأصبحت تلك الصفة قائمة للوصي الجديد وترتبا على ذلك فإن إجراءات التنفيذ التالية لتعيين الوصي الأخير يجب أن توجه اليه حتى يعتبر حجة على القاصر الذي يمثلها فإذا لم توجه اليه كان هذا القاصر من الغير الذين لم يشتركوا في إجراءات التنفيذ ويكون له الحق في رفع دعوى أصلية بإبطال حكم مرسى المزداد .

(الجن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٦ ص ٧٢٨)

## الفصل الثاني : اهلية التصرف

- ٣ - التصرف الصادر من ذي غفلة أو من السفيه قبل صدور قرار الحجر لا يكون - وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني الملغى وقتنه المشرع في المادة ١١٥ من القانون القائم - باطلا أو قابلا للإبطال

من سفه أو غفلة بل يجب أن يثبت الى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ بالمعنى السابق بيانه . كما أنه لا يكفي لتحقيق هذا الاستغلال توفر قصد الاستغلال لدى المتعاقد مع السفه أو ذي الغفلة بل يجب لذلك أن يثبت أن هذا المتعاقد قد استغل ذي الغفلة أو السفه فعلا وحصل من وراء العقد على فوائد أو ميزات تجاوز الحد المعقول حتى يتحقق الاستغلال بالمعنى الذي يتطلبه القانون (الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ من ١٥ ص ٧٠٦)

الا اذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . ويقصد بالاستغلال أن يفتتم الغير فرصة سفه شخص أو غفلة فيستصدر منه تصرفات يستفله بها ويثرى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفه أو ذو الغفلة الحرج عليه فيعبد الى التصرف في أمواله الى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تقويت آثار الحرج المرتقب . ومن ثم فلا يكفي لابطال التصرف أن يعلم المتصرف اليه بما كان يتردى فيه المتصرف

### اوراق تجارية

#### موجز القاعدة :

بعد السند الاذن عملا تجاريا اذا كان موقعا عليه من تاجر سواء كان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية وبعد كذلك عملا تجاريا اذا كان موقعا عليه من غير تاجر متى كان مترتبا على معاملة تجارية . اغفال الرد على ما تمسك به المدين الموقع على السند من أنه تاجر . قصور راجع ايضا : شيك

#### القاعدة القانونية :

الدفع بالسقوط بالتقادم الخمسى على أساس أن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية بل هو قرض مدني ولم يحفل بالرد على ما تمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السنتين تاجر وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الحكم فى الدعوى فان اغفال الرد على هذا الدفاع يجعله ميبا بالقصور .

١ - يعتبر السند الاذن - طبقا لمصرح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة - عملا تجاريا متى كان موقعا عليه من تاجر سواء كان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية ويعتبر كذلك عملا تجاريا اذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مترتبا على معاملة تجارية . واذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض

(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢ من ١٢ ص ٦٢٣)

### ايجار اماني

#### موجز القاعدة :

الاتفاق على اجرة تزيد على الحد الاقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلان ، تعليق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الاجرة ، جواز رفعها فى أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الاجارية مادام لم يسقط الحق فى رفعها بالتقادم . لا يصح اعتبار سكوت المستاجر مدة من الزمن نزولا منه من الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنيا يقع باطلا ولا يعتد به .

العلاقة الاجارية ما دام لم يسقط الحق فى رفعها بالتقادم ولا يصح اعتبار سكوت المستاجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صريحا كان أو ضمنيا يقع باطلا ولا يعتد به .

اذ كانت الدعوى بطلب تخفيض الاجرة مبناها بطلان الاتفاق على اجرة تزيد على الحد الاقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكان هذا البطلان - على ما يبين من نصوص هذا القانون - بطلانا مطلقا تملقه بالنظام العام ، فان هذه الدعوى يصح رفعها فى أى وقت ولو بعد انقضاء

(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤ من ١٥ ص ٦١٣)

( پ )

بطلان



## بطلان

### موجز القواعد :

- ١ التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة . عدم قبوله إلا ممن شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاطبته على خلاف ما تقتضي به هذه الأحكام
- ٢ النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ مراعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يوقمها محام . بطلان حتى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر الخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان
- ٣ غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صفح الدعوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صفح الدعوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى
- ٤ بيان اسم كاتب الجلسة في الحكم أمر غير جوهري . اغفاله لا يترتب عليه البطلان . البطلان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس المحكمة أو عدم ذكر أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية

### القواعد القانونية :

تحرير هذه الصحف وقطعة المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بتحريرها مما يعود بالضرر على ذوي الشأن فإنه يجب اعتبار البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صفح الدعوى متعلقا بالنظام العام يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨ ص ١٦ ص ١٧)

٤ - عدلت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات البيانات التي يجب اشتغال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورتبت المادة :البطلان على خلو الحكم من هذين البيانيين ولم يتطلب الشرع فيما يتطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيها اسم كاتب الجلسة الأمر الذي يفيد أن بيان اسم هذا الكاتب ليس أمرا جوهريا في نشر الشرع . وإذا كانت المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات قد نصت على أن «يوقع رئيس الجلسة وكاتبها على نسخة الحكم الأصلية» ... إلا أنها لم ترتب البطلان على اغفال هذا الإجراء . وأن كان البطلان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لأن هذه النسخة - باعتبارها ورقة رسمية - لا تكفل لها صفة الرسمية إلا بتوقيع القاضي الذي أصدر الحكم بغير حاجة لتوقيع الكاتب عليها ، على أساس أن الحكم من عن القاضي وأن عمل الكاتب لا يبدو نقل ما دونه القاضي - ومن ثم فإن اغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلان ما دام عليها توقيع رئيس الجلسة .

(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦ ص ١٦ ص ١٧)

١ - التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة لا يقبل إلا ممن شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاطبته على خلاف ما تقتضي به هذه الأحكام .

(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ ص ١٥ ص ١٧)

٢ - نص :المادة الخامسة والعشرين من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهى عن تقديم صفح الدعوى ما لم يوقمها محام ومقتضى هذا النهى أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتما عدم قبولها ولا يقدح في ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان بلفظه جراء على هذه المخالفة إذ أنه - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات - قد يكون النص على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه ، ومتى كان النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصا على بطلان الصحيفة التي لا يوقمها محام فإن هذا البطلان يقع حتما إذا ما أغفل هذا الإجراء دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للخصم على هذه المخالفة لأن ثبوت ضرر انما يكون واجبا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، أما في حالة النص على البطلان فإن الشارع يكون قد قدر أهمية الإجراء واقتضى ترتب الضرر على اغفاله في الغالب .

(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨ ص ١٦ ص ١٧)

٣ - لما كان غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صفح الدعوى - وهو ما صرح به المذكرة الإيضاحية لقانون المحاماة - رعاية انصالح العام إلى جانب صالح المحامين وذلك لضمان مراعاة أحكام القانون في





( ت )

تاجر • تامين • تزوير • تسمير جبرى • تضامن • تعويض • تنظيم



## تاجر

### موجز القاعدة :

من يمارس الأعمال التجارية باسمه على وجه الاحتراف والاستقلال ، تاجر بالمعنى القانوني . لا يمنع من ذلك كونه موظفا من موظفى الحكومة المحظور عليهم قانونا الاشتغال بالتجارة مادام أنه خالف هذا الحظر ومارس التجارة على وجه الاحتراف

### القاعدة القانونية :

يكون موظفا من موظفى الحكومة الذين تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة مادام أنه خالف هذا الحظر ومارس التجارة على وجه الاحتراف .

(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ من ١٢ ص ٥٢٨)

مضى كان الشخص يمارس الأعمال التجارية باسمه على وجه الاحتراف والاستقلال فإنه يصدق عليه وصف التاجر بمعناه القانوني ، ولا يحول دون ذلك أن

## تأمين

### موجز القواعد :

خطا الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من الحادث إذ أن سببه هو عقد التأمين ذاته ، الذى يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه تنفيذ لالتزامه التعاقدى .

تأسيس الحكم حق شركة التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس المسؤولية التقصيرية وتوافر الرابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث وقضاؤه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى فى هذه الحالة . مخالفة للقانون ١ .. .. .

حق المؤمن فى الرجوع على الغير المسئول عن الحادث لا يقوم على أساس الحلول . رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب فى ذمته هو . وفاء شركة التأمين بمبلغ التأمين يستند الى الالتزام المترتب فى ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين ٢

### القواعد القانونية :

التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسؤولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، وترتب على ذلك قضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ١٣ ص ١١٦٦)

٢ - لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة فى الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب فى ذمة المدين لا بد من مرتب فى ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند الى الالتزام المترتب فى ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ١٣ ص ١١٦٦)

١ - خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته فنولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبى على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن الا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التى يؤدجها له الأخير، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضررا لحق بالملتزم، وإذا كان الحادث الذى تسبب الغير فى وقوعه هو الذى يجعل مبلغ التأمين مستحقا فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة

## تدوير

## موجز القواعد :

- الحكم الجنائي له حجته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . براءة المتهم من جريمة تزوير السند لعدم كفاية الأدلة لا تجيز للمحكمة المدنية قبول الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .. .. ١
- التوقيع بالامضاء على المحرر من صهر منه لاينفي توقيعه عليه بصمة الاصبع أيضا .. ٢
- حق محكمة الموضوع في طرح ما يقدم لها من أوراق المضاهة ولو كانت رسمية . شرط ذلك ان تكون الاسباب التي تستند اليها في ذلك سائفة ومن شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه .. ٣
- للبصمة قوة الامضاء في نظر الشارع المصري .. .. ٤
- توقعات ذوي الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموثق تعتبر من البيانات التي يلحقها وصف الرسمية . حجتها في الإثبات حتى يطعن فيها بالتزوير .. .. ٥
- الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية . الأمر بضمها والإطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة . اغفال المحكمة اثبات ذلك . لا بطلان .. ٦
- إقامة الحكم قضاء برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينه المحكمة من فحصها الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملابساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خبير او إحالة الدعوى الى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .. .. ٧
- تقرير مدى التزوير أن التوقيع الموقع على المحرر المنسوب اليه بخطه . كفاية ذلك للإبانة عن موضع التزوير المدعى به .. .. ٨
- بيان إجراءات التحقيق في مذكرة شواهد التزوير . لاغفال ذلك ، لا يرتب البطلان بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو أمر جوازي للمحكمة .. .. ٩
- شرط قبول الادعاء بالتزوير ويحث شواهد ، كونه منتجا في النزاع .. .. ١٠
- الأوراق التي تصلح للمضاهة عليها في التزوير هي الأوراق الرسمية او العرفية المعترف بها او التي تم استكتابها أمام القاضي . صدور أمر الأداء لا يفي على السند الصادر بموجبه الأمر صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر اعترافا من المدين بصحة التوقيع على السند .. .. ١١

## القواعد القانونية :

ذلك على أن التهمة محسوبة بالشك مما مفاده أن الحكم بالبراءة بنى على عدم كفاية الأدلة ، وأصبح هذا الحكم اتهاميا فانه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يعين الادعاء بتزوير ذلك السند وأن يقضى برده وبطلانه .

(المن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ من ١٤ م ٧١)

٢ - التوقيع بالامضاء على المحرر من صهر منه لا ينفي توقيعه عليه بصمة الاصبع أيضا اذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالإضافة الى الامضاء تلبية لطلب الطرف الآخر الذي يقصد التحفظ من الطعون التي قد توجه في المستقبل الى صحة الامضاء .

(المن رقم ١٨١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ م ١٠٠٦ .)

١ - مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ٤٥٦ من القانون المدني أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فانه يستتبع على المحاكم المدنية أن تيسد بحكمها وتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له . فاذا كانت المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المتهم من جريمة تزوير السند وبرفض الدعوى المدنية قبله وأيسست قضاءها في

المحرر والمنسوب اليه ليس يخطئه فان في ذلك ما يكفي للإبانة عن موضع التدوير المدعى به من المحرر ويكون تقرير الطعن على هذه الصورة محددا به موضع التدوير المدعى .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ ص ١٥٠ ص ٩٨٧)

٩ - عدم بيان اجراءات التحقيق التي يطلب اثبات التدوير بها في مذكرة شواهد التدوير لا يترتب عليها البطلان بل سقوط الادعاء بالتدوير وهو أمر جوازي للمحكمة حسبما تقتضي به المادة ٢٨١ من قانون المرافعات فلا تثريب عليها ان لم تحكم به .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ ص ١٥٠ ص ٩٨٧)

١٠ - يشترط - على ما تقرره المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات - لقبول الادعاء بالتدوير وبحث شواهده أن يكون متبجاً في النزاع ، فان كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضي بعدم قبوله دون أن تبحث شواهده أو تحققها اذ من العبث تكليف الخصوم اثبات ما لو ثبت باقعل ما كان متبجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى .

(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧ ص ١٥٠ ص ١١٧٩)

١١ - مؤدى نص المادة ٣٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهة عليها في التدوير أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم استكتابها أمام القاضي - ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند اذني لا يفي على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه ( المدين ) قد تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز اجراء المضاهة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فالتفت المحكمة عن هذا الدفاع فانها تكون قد خالفت القانون .

(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ ص ١٦ ص ٩٣٠٠)

٣ - انه وإن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهة ولو كانت أوراقاً رسمية ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند اليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائقة ومن شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه وتكفي لحمل قضائها في هذا الشأن .

(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١ ص ١٤ ص ١٠٠٦)

٤ - للصفة قوة الامضاء في نظر الشارع المصري .

(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١ ص ١٤ ص ١٠٠٦)

٥ - توقيعات ذوي الشأن على الأوراق الرسمية التي تجرى امام الموثق تعتبر من البيانات التي يلحق بها وصف الأوراق الرسمية فتكون لها حجية في الاثبات حتى يظن فيها بالتدوير .

(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١ ص ١٤ ص ١٠٠٦)

٦ - الأوراق المطعون فيها بالتدوير لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بفساها والاطلاع عليها اجراء من اجراءات الدعوى التي يلزم اثباتها في محضر الجلسة أو في محضر آخر ، ومن ثم فان النعي على الحكم بوقوع بطلان في الاجراءات أثر فيه لاغفال المحكمة اثبات ذلك يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩ ص ١٥٠ ص ٥٠٢)

٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض ادعاء الطاعن بتدوير الأوراق المطعون فيها على ما تبينته المحكمة من فحص تلك الأوراق بنفسها وما استندت به من ظروف الدعوى وملابستها وفي حدود ما لها من سلطة في تقدير الدليل فانها عملاً بالمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات لا تكون ملزمة بنذب خبير في الدعوى أو اجراء تحقيق فيها ويكون النعي على الحكم بالتصور والاخلال بحق الدفاع لرفض المحكمة طلب احالة الدعوى الى التحقيق ونذب الخبير لاجراء المضاهة على غير أساس .

(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩ ص ١٥٠ ص ٥٠٢)

٨ - لذا كان مدعى التدوير حين طعن بالتدوير على المحرر قرر بقله الكتاب أن الامضاء الموقع به على هذا

## تسعر جبرى

## موجز القواعد :

- السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلى غير خاضع للاستيلاء الذى يجعله مملوكا للحكومة . هذه السلعة تصل الى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه ويتلقون ملكيتها كمشتريين . لهم التصرف فيها كماكين . لا ينفى تلك الملكية فرض سعر جبرى لها عند تداولها بالبيع . القيد الوارد على الملكية لا يؤثر فى قيام حق الملكية وبثاثة .. .. ١
- الاستيلاء المقصود فى معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلى المقترب بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها وصفا فى حضور ذوى الشأن او بعد دعوتهم للحضور . لا يتحقق ذلك بمجرد صدور قرار الاستيلاء فى ذاته .. .. ٢
- الاستيلاء المجرى لا يعدو ان يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة فى التوزيع وتنظيم تداول السلعة ومنع المضاربة فيها . ليس من شأن هذا الاستيلاء نقل ملكية السلعة او حيازتها الى الحكومة . تفيد حق الملكية بقيود قانونية تضمنها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة امر جائز .. .. ٣
- تطبيق القرارات المحددة للأسعار الجبرية باثر فوري . سرياتها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها .. .. ٤

## القواعد القانونية :

استيلاء عاما على جميع ما يوجد من بذرة القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها فى المستقبل سواء أكانت تجارية أم للتقايى وسواء أكانت فى المطالغ أو فى المحال التجارية أو فى حيازة الأفراد أو الهيئات بأية صفة كانت، فان تقرير الاستيلاء مجردا على هذا النحو لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة فى التوزيع وتنظيم تداول البذرة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية البذرة أو حيازتها الى الحكومة ، يؤكد ذلك صدور قرارات بعد ذلك القرار بتنظيم تداول هذه البذرة وبيان كيفية التصرف فيها وتحديد أسعارها ، وفرض مثل هذه القيود على التصرف فى البذرة وتحديد سعر جبرى لها لا ينفىان ملكية صاحبها لها اذ أن تقييد حق الملكية بقيود قانونية تضمنها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة امر جائز وقد أقرت ذلك المادة ٨٠٦ من ائقانون المدنى .

(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢ س ١٤ س ١١٣٩) .

٤ - القرارات المحددة للأسعار الجبرية تطبق باثر فوري بحيث تسرى الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها دون اعتبار لما قد يلحق أصحاب هذه السلع من خسارة نتيجة فرض تلك الأسعار .

(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢ س ١٤ س ١١٣٩) .

١ - مؤدى نصوص القرارات الوزاريى رقمى ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١١٣ لسنة ١٩٥٢ أن السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلى أصبح من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ فى ١٤/٩/١٩٥٢ غير خاضع للاستيلاء المنصوص عليه فى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والذى يجعله مملوكا للحكومة ، ولما كانت هذه السلعة تصل الى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه فانهم يتلقون ملكيتها كمشتريين ويكون لهم التصرف فيها كماكين ولا ينفى ملكيتهم لهذه السلعة فرض سعر جبرى لها عند تداولها بالبيع لأن فرض مثل هذا القيد ليس من شأنه أن يؤثر على قيام حق الملكية وبثاثة .

(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٢ س ١٢ س ١١٣٩) .

٢ - الاستيلاء المقصود فى معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها انما هو الاستيلاء الفعلى المقترب بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفا فى حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء فى ذاته .

(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢ س ١٤ س ١١٣٩) .

٣ - متى كان قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد تضمن الاستيلاء

## تضامن

### موجز القاعدة :

تضامن المسؤولين في الالتزام بتعويض الضرر . مناطه أن تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع .  
مثال .

### القاعدة القانونية :

أن تلزم الوزارة والطاعان بالتضامن بتعويض ذلك الضرر ، فإن الحكم المطعون فيه اذ رتب مسئولية الطاعنين على مجرد وجود تصاقد بين متبوعهما - وزارة التربية والتعليم - وبين المضرور وولي أمره يجعل الوزارة ملتزمة بتعويض الضرر الذي أصاب المضرور ، ولم يكن الطاعنان طرفا في هذا التصاقد ، وعلى قيام التضامن بين الطاعنين وبين الوزارة دون أن يسجل عليهما وقوع أى خطأ شخصي من جانبهما وبين ماهيته ونوعه ، فإن هذا الحكم يكون قد بنى قضاءه بمسئولية الطاعنين على أساس قاسد .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١١/١٢/١٩٦٤ ص ١٥٥ ص ١٠٢٢)

١ - لم يقر القانون التضامن في الالتزام بتعويض الضرر اذا تعدد المسئولون عنه الا عندما تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين « التابعين » عن الضرر الذي لحق المضرور على أن الوزارة التي يتبعها الطاعنان مسئولة عن الضرر مسئولة تصاقدية كما أنها مسئولة عن أعمالها بوصفها تابعين لها مسئولة وصفها الحكم بأنها مسئولة التابع لمتبوع وأن من شأن هذه المسئولية

## تعويض

الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوى في ذلك الضرر المادى والأدبى . حق اقارب القتل في التعويض عن الضرر الأدبى لا يحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادى أن توافرت شروطه .  
١ .. .. .  
مراعاة الظروف الملابة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا مقرب  
عليه .. .. .  
الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبرا متكافئا وغير زائد عليه . مثال .. .. .  
٢ .. .. .  
٣ .. .. .

### القواعد القانونية :

يدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا مقرب عليه في ذلك (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ في - جلسة ٤/٣٠/١٩٦٤ ص ١٥٥ ص ١٣١)  
٣ - تقرير الوزارة الطاعنة مكافأة أو معاشا استثنائيا للمطعون ضدها لفقدان زوجها اثر حادث وهو يؤدي واجبه لا يمنحها من مطالبة الوزارة قضائيا بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقا لقواعد القانون المدنى عما لحقها من أضرار متى كانت المكافأة والمعاش اللذان قررتهما لا يكفيان لجبر هذه الأضرار ، على أن يراعى القاضى عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار ، اذ ان الغاية من التزام الوزارة هو جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه .

(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ في - جلسة ٣/٢٥/١٩٦٥ ص ١٦٦ ص ١٣٦)

١ - الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوى في ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى ، على أنه اذا كان الضرر أدبيا ونشأ عن موت المصاب فإن اقربائه لا يعوضون جميعهم عن الضرر الذى يصيبهم شخصا اذ قصر المشرع في المادة ٢٢٢/٢ التعويض على الأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية ، ولازم ذلك أن المشرع ان كان قد خص هؤلاء الأقارب بالحق في التعويض عن الضرر الأدبى فلم يكن ذلك ليحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادى ان توافرت شروطه .

(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ في - جلسة ٤/٣٠/١٩٦٤ ص ١٥٥ ص ١٣١)

٢ - مراعاة الظروف الملابة في تقدير التعويض أمر

## تنظيم

## موجز القاعدة :

مجرد صدور قرار من مصلحة التنظيم بهدم بناء لأجل ولته للسقوط لا يلزم مالكة بهدمه .  
حقه في المنازعة في صحته أمام المحكمة المختصة حتى إذا ما صدر حكم بالهدم قام بتنفيذه والا صار تنفيذه جبراً على نفقته . المادتان ١٠ و ١٤ من دكرتو ١٨٨٩/٨/٢٦ معدل بالقانون ١١٨ لسنة ١٩٤٨

## القاعدة القانونية :

والا صار تنفيذه جبراً على نفقته - والقول بالتزام المالك باتخاذ التدابير الاحتياطية لمجرد صدور القرار ينطوي على تسليم بصحته وأيلولة البناء للسقوط . فإذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى الطاعنة بطلب نفقات التدابير التي اتخذتها لتدراً بها عاقبة احياء منزل المظعون عليها قد أقام قضاءً على هذا النظر وعلى أن حالة البناء لم تكن تقتضي اتخاذ هذه التدابير ، وكان مؤدى ما تقدم تقي المسؤولية التقصيرية عن المظعون عليها - فإن النمي على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .

يبين من المادة العاشرة من دكرتو ٣٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم والمادة الرابعة عشر منه المادتان بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ وما أفصحت عنه مذكرته التفسيرية أن مالك البناء الذي يصدر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم قرار بهدم بناءه على اعتبار أنه آيل للسقوط لا يلزم بهدمه لمجرد صدور هذا القرار لأن هذا يتنافى مع حقه في الدفاع عن ملكه بالمنازعة في صحة هذا القرار أمام القضاء حتى اذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه



( ٤ )

جمہوریہ



## جمارك

## موجز القواعد :

ادخال ربات « ماريا تريزا » القطر المصرى كملة محظور قانونا . جواز ذلك بعد تشويهها . اعتبارها من السبائك الفضية واستحقاق رسم جمركى عليها . الدفع من المستوردين بالجلد بما أوجبه القانون الجمركى لا يقبل . اغفال تحصيل الرسم الجمركى لأيجل مظنة الخطأ التصيرى الموجب للتعويض

١ أساس استحقاق الرسم الجمركى هو الانسراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها الى داخل البلاد للاستهلاك المحلى . واقعة البيع والشراء بذاتها داخل الدائرة الجمركية ليست منشئة للرسم الجمركى سواء كان من صدر منه التصرف يتمتع بالإعفاء من هذا الرسم أم لا . اعتبار البضائع خارج حدود الدولة طالما أنها لم تسحب من مكان ايداعها - بالدائرة الجمركية - للتصرف فيها داخل البلاد وتخصيصها للاستهلاك الداخلى .

٢ لا تمد المصادرة التى تقضى بها اللجان الجمركية فى مواد التهريب بمشابة « عقوبة جنائية » بل هى تعويضات مدنية لصالح الخزنة .

لا يشترط - وفقا للمادتين ٢٣ و ٣٥ من اللائحة الجمركية - لنحكم بالمصادرة الجمركية ان تكون البضائع المهربة المستحق عليها رسوما جمركية ، تحت يد الجمارك بالفعل - كما هو الشأن فى قانون العقوبات الذى يوجب ان تكون الاشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . اذا تقرر ضبط الاشياء المهربة التى تقرر مصادرتها فانه يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمة على المهرب

## القواعد القانونية :

١ - ادخال ربات « ماريا تريزا » المستوردة من السودان الى القطر المصرى كملة محظور قطعيا وفقا لنصوص قانون الجمارك وان كان ذلك جائزا بعد تشويهها ، اذ تنزل فى هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركى بالتمتة المقررة فى القانون ، ولا يقبل من جانب المستوردين أو الوسيط الدفع بالجلد بما أوجبه القوانين الجمركية فى هذا الصدد وبالتالي تأسيس دعوى التعويض قبل مصلحة الجمارك على أن الافراج عن البضاعة المستوردة دون تحصيل الرسم المستحق عليها ينطوى على خطأ موجب للتعويض . واذا فتمت كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن اغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم المستحق على البضاعة المستوردة لا يملو الى مرتبة الخطأ الموجب لتعويض المستوردين اذ أن تقصير موظفى المصلحة فى اقتضاء الرسم المستحق انما يكون قد أضر بحق الخزنة العامة وحدها ، فانه لا يكون قد فرق بين التقصير الجسيم والتقصير اليسير بل تقي عن واقعة عدم تحصيل الرسوم مظنة اعتبارها خطأ أو تقصيرا فى حق الطاعتين .

٢ - لا كانت المادة الثامنة من اللائحة الجمركية تقضى بالإفراج عن أية بضاعة قبل سداد الرسوم المقررة عليها فقد دلت على أن أساس استحقاق الرسم الجمركى هو الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها الى داخل البلاد للاستهلاك المحلى . وينبنى على ذلك أن واقعة البيع والشراء بذاتها داخل الدائرة الجمركية ليست منشئة للرسم الجمركى سواء كان من صدر منه التصرف يتمتع بالإعفاء من هذا الرسم أو لا يتمتع به ، ذلك أن البضائع تعتبر - بالمعنى الجمركى - خارج حدود الدولة طالما لم تسحب من مكان ايداعها للتصرف فيها داخل البلاد اذ قد يصاد تصديرها للخارج قبل ادخالها البلاد فلا تستحق عنها رسوم جمركية ، ولما تعتبر البضاعة أنها قد دخلت حدود الدولة وتستحق بالتالى عنها الرسوم الجمركية ، عند الافراج عنها لتخصيصها للاستهلاك الداخلى . وعلى ذلك فان مجرد تخلى الجيش الأمريكى أو البريطانى عن طائرات ويمنها للشركة الطاعنة لا يجعل الرسم انجمركى مستحقا عليها الا اذا كانت هذه الطائرات قد تخطت حدود الدائرة الجمركية - عند استيرادها معفاة من الرسوم - الى داخل البلاد للاستهلاك المحلى .

فعلا - قياسا على ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون الا اذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة • وينبى على ذلك أنه اذا ما تعذر ضبط الأشياء المهربة التى تقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب • واذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون •

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٦٢/١٢/١٣ ص ١٣ ص ١١٢).

٣ - لا تعتبر «المصادرة» التى كانت تقضى بها اللجان الجمركية فى مواد التهريب الجمركى بمثابة «عقوبة جنائية» بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات بل هى من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانه • واذا نصت المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية على أن اللجنة الجمركية تختص بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على البضائع المهربة المقرر عليها رسوما جمركية فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجمركية فى مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمارك

(ح)

حجز . حق المؤلف . حكم .



## حجز

الفصل الأول : الحجز الإدارى .. .. . ١ - ٤

الفصل الثانى : ما لا يجوز الحجز عليه .. .. . ٥ - ٦

## موجز القواعد :

## الفصل الأول : الحجز الإدارى

مفاد نص المادتين ٢٧ و ٧٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى . ان  
المشرع قصد الى عدم اخضاع المنازعة فى حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة ٢٧ المشار اليها .  
تركها للقواعد العامة ١ .. .. .

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ان لرئيس الجهة الادارية  
طالبة الحجز ان يصدر أمرا بتحديد الدين المراد حجزه . قيام هذا التحديد مقام التحديد الذى  
يجريه قاضى الأمور الوقتية . اتخاذ اجراءات الحجز الإدارى بناء على ذلك الأمر . عدم اختصاص  
القاضى المستعجل بنظر دعوى عدم الاعتداد بالحجز المبينة على هذا السبب ٢ .. .. .

عدم سريان المادة ٥١٩ مرافعات على الحجز الإدارى . قبل صدور القانون ٣٠٨ لسنة  
١٩٥٥ ٣ .. .. .

وقف اجراءات البيع الإدارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما فى اشكالات التنفيذ  
ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضى فى اجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل فى هذه  
المنازعة . ما لم يتم المنازعة بايداع قيمة المطالبات المحجوز من أجلها والمصرفات خزانة الجهة  
الحاجزة . للمحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف اجراءات البيع اذا كان فى أسباب المنازعة ما يبرر ذلك  
ولو لم يحصل ايداع ٤ .. .. .

## الفصل الثانى : ما لا يجوز الحجز عليه

عدم جواز الحجز تحت يد الحكومة والهيئات المحلية على الماشى او المكافاة . شرط التمتع  
بهذه الحصانة أن تحتفظ المبالغ المستحقة بصفتها كعماشى او مكافاة . الأصل أن صفة المكافاة  
تظل لاسقة بالمبلغ المستحق للموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته ،  
اما اذا توفى فقد أصبحت المكافاة تركة لورثته وتزول عنها الحصانة التى أضفاها عليها القانون ٥ .. .. .

الاصل ان تدبر الدولة المرافق العامة بنفسها ولكن يجوز أن تمتد باستغلال المرفق الى فرد  
او شركة . وجوب اضطراد المرفق وانتظامه فى الحالى . يستتبع ذلك أن تكون ادواته ومهمات  
الخاصة لادارته بمنجاة من الحجز عليها او انضاد اجراءات تنفيذ أخرى . شأنها فى ذلك شأن  
الاموال العامة ٦ .. .. .

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول : الحجز الإدارى

الذى على الحكم المطعون فيه بمخالفة أحكام قانون الحجز  
الإدارى فيما قضى به من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة  
بنظر الدعوى يكون على غير أساس ويتم رفضه .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١١/١٣ س ١٣  
س ١٠٢٨ -)

٢ - قاضى الأمور المستعجلة وان كان مختصا أصلا  
بالحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير اذا وقع  
لمدين غير معين المقدار وبغير أمر من قاضى الأمور الوقتية  
الا أن مفاد نص للمادتين الأولى والثانية من القانون رقم  
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن لرئيس الجهة  
الادارية طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به بحيث  
يقوم تحديده مقام التحديد الذى يجريه قاضى الأمور  
الوقتية - فاذا كان الثابت من الوقائع أن رئيس الجهة

١ - اذ كانت المادة السابعة والعشرون من القانون  
رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ اُصدر فى شأن الحجز الإدارى قد  
وردت فى الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين -  
وكافت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان  
أحكام المادة السابعة والعشرين المشار اليها على المنازعات  
انتضائية الخاصة ببيع المقار وقد خلا القانون المذكور من  
مثل هذا النص بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير - فان  
مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد الى عدم اخضاع  
لمنازعة فى حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة  
والعشرين المشار اليها وتركها للقواعد العامة ومن ثم فان

عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع بالأجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الطالبة الاستمرار فيها .

(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦٦٥/٦/٢٤ من ١٦ ص ٨٠٢)

### الفصل الثاني : لا يجوز الحجز عليه

٥ - مفاد نص المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥١ اللتين تقضيان بدم جواز الحجز تحت يد الحكومة والهيئات المحلية على مبالغ منها الماش أو المكافاة - انه يجب حتى تمتع هذه المبالغ بالحصانة التي أضفاها عليها القانون أن تكون مستحقة من احدى تلك الهيئات للموظف أو المستخدم أو غيرها من المستخدمين بطريق مباشر بوصفها ماشاً أو مكافاة . ومن ثم فإن الأصل أن صفة المكافاة تظل لاصفة بالمبلغ الذي استحقه الموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته . أما إذا كان الموظف قد توفي قبل أن يقبض مكافاته عن مدة خدمته ثم توقع الحجز عليها فإنها تصبح يوفاته تركه توزع على ورثته الشرعيين وتزول تبعاً لذلك الحصانة التي أضفاها عليها القانون .

(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦٦٢/٦/١٤ من ١٣ ص ٨٠١)

٦ - الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تعهد بإدارتها الى فرد أو شركة . وسواء كان استغلال الدولة للمرفق العام بنفسها أو عهدت به الى غيرها فإن مبدأ وجوب اضطراب المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بسنجة من الحجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة . وهذه القاعدة هي التي تمد من أصول القانون الإداري قد كشف عنها المشرع في القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ - الذي أضاف المادة ٨ مكرر لقانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لتقضى بأنه « لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة » .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٦٢/١١/١ من ١٣ ص ١٣٢)

الإدارة الطالبة قد أصدر أمراً بتحديد الدين وأن إجراءات الحجز الإداري قد اتخذت بناء على هذا الأمر فإن قاضي الأمور المستعجلة لا يكون مختصاً بالنظر في دعوى عدم الاعتداد بالحجز المبينة على هذا السبب ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ جاب هذا النظر يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٦٢/١١/٢٨ من ١٣ ص ١٠٦٨)

٣ - مجال تطبيق المادة ٥١٩ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي ولا يتعداه الى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بشرائط خاصة لا تتضمن نصاً مماثلاً عدا التشريع الجديد الذي صدر به قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦٦٣/١٠/٢٠ من ١٤ ص ٩٨٦)

٤ - يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري - وهي كما أفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجز الإداري - بالمادتين ٤٨٥ و ٥٣٧ من قانون المرافعات - أن المشرع رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في اشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد ، فاشتراط لوقف هذه الإجراءات - في حالة عدم موافقة الجهة الطالبة على وقفها - أن يقوم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزافة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تمضي في إجراءات الحجز والبيع الى نهايتها دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ، ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجبت في أسباب المنازعة ما يبرره اذ الخطاب في المادة ٢٧ ساقفة الذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع ، موجه الى الجهة الطالبة وليس الى المحاكم كما أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز قفل المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم الإيداع أو تعيد من سلطة المحكمة



## حق المؤلف

## موجز القواعد :

- تقدير المشاركة الذهنية في التأليف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان حكمه مبنيًا على أسباب سائفة . مثال .. .. . ١
- عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن له حقًا ماليًا في استغلال الكتاب مستقلا عن حقه فيه كؤلف فليس له أن يعيب على الحكم المطعون فيه اغفاله التحدث عن حقه في استغلال الكتاب باعتباره حقًا قائمًا بذاته .. .. . ٢
- المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها . إعادة طبعها ونشرها . الأصل أنه ليس لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها . تميز الطبعة الجديدة عن الطبعة الأصلية المتقولة عنها بسبب الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود ذهني يتسم بالطابع الشخصي ، ثبوت حق المؤلف لصاحب الطبعة الجديدة وتمتعه بالحماية المقررة لهذا الحق . لا يلزم لاضفاء هذه الحماية كون المصنف من تأليف صاحبه . يكفي أن يكون عمل واضعه حديثًا في نوعه متميزًا بطابع شخصي خاص بما يضيف عليه وصف الابتكار . مثال .. .. . ٣
- حق الاستغلال المالي المقرر للمؤلف . استقرار الرأي قبل القانون ٢٥٤ سنة ١٩٥٤ على أن مدة حمايته تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل .. .. . ٤
- حق استغلال المصنف ماليًا . ثبوته للمؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرته دون إذن سابق منه أو ممن يخلقه ، حرية المؤلف في أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وأن يسكت على الاعتداء على حقه مرة دون أخرى . لا يعتبر سكوته في المرة الأولى مانعًا من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية .. .. . ٥

## القواعد القانونية :

٣ - أنه وإن كان الأصل أن مجموعات المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها إذا أعيد طبعها ونشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها ، إلا أنه إذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود آخر ذهني يتسم بالطابع الشخصي فإن صاحب الطبعة الجديدة يكون له عليها حق المؤلف ، ويتبع بالحماية المقررة لهذا الحق ، إذ لا يلزم لاضفاء هذه الحماية أن يكون المصنف من تأليف صاحبه وإنما يكفي أن يكون عمل واضعه حديثًا في نوعه وتمتيزًا بطابع شخصي خاص بما يضيف عليه وصف الابتكار . وهذه القواعد التي قررها الفقه والقضاء من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف قد قننتها هذا القانون بما نص عليه في المادة الرابعة منه . فإذا كانت محكمة الموضوع قد سجلت - وفي حدود سلطتها التقديرية - أن المطعون ضده مهد لكتابه بقدمة بقلمه تتضمن تراجم للمؤلف الأصلي للكتاب وللشارح له استقى عناصرها من أمهات الكتب القديمة ولم يكن لها نظير في الطبعة الأصلية التي نقل عنها ، وأن كتاب المطعون ضده يتميز عن هذه الطبعة بترتيب خاص فريد في نوعه وبفهرس منظم وأنه أدخل على الطبعة الأصلية تنقيحات

١ - تقدير المشاركة الذهنية في التأليف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام حكمه يقوم على أسباب سائفة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نقي عن الطاعن اشتراكه في تأليف الكتاب - محل النزاع - استنادًا إلى أن الأدلة التي تقدم بها إنما هي تعليقات بخطه على أصل الكتاب أثبت الخير المنتدب أنها لا تتجاوز استبدال كلمة بأخرى أو مثلاً بأخر وهو في مجموعها لا تدل على مشاركة ذهنية وتبادل في الرأي جاء الكتاب نتيجة فإن هذا الذي أوردته الحكم يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ - جلسة ١٩٦٢/١/٤ من ١٣ ص ٣٤٤)

٢ - متى كانت الخصومة بين الطرفين قد قامت - بحسب الثابت من الحكم المطعون فيه - حول حق المؤلف في الكتاب موضوع النزاع ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن له حقًا ماليًا في استغلاله مستقلا عن حقه فيه كؤلف فليس له أن يعيب على الحكم اغفاله التحدث عن حقه في استغلال الكتاب باعتباره حقًا قائمًا بذاته .

(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ - جلسة ١٩٦٢/١/٤ من ١٣ ص ٣٤٤)

٥ - حق استغلال المصنف ماليا هو للمؤلف وحده ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون اذن سابق منه أو ممن يخلفه ، وللمؤلف وحده أن ينقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له كلها أو بعضها وأن يحدد في هذه الحالة مدة استغلال الغير لما تلقاه منه من هذه الحقوق . ومقتضى ذلك أن المؤلف حر في أن يبيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وفي أن يسكت على الاعتداء على حقه اذا وقع من شخص ، ولا يسكت عليه اذا تكرر من نفس المعتدى أو وقع من غيره وذلك دون أن يعتبر سكوتة في المرة الأولى مانعا له من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية ما حلح هذا الحق قائما ولما ينقض .

(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧ من ١٥ ص ١٩٢٠)

أجراها أحد العلماء المختصين ، فإن هذا الذي سجلته محكمة الموضوع تتوفر به عناصر الابتكار الذي يتم بالطابع الشخصي لصاحبه ، ولا يكون على المحكمة بعد ذلك معقب فيما انتهت اليه من اعتبار المظمون ضده مستأهلا للحماية المقررة لحق المؤلف .

(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧ من ١٥ ص ١٩٢٠)

٤ - انه وان لم يوجد نص قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يحدد مدة حماية حق الاستغلال المالي المقرر للمؤلف ، الا أن الرأي كان مستقرا على أن هذه الحماية تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل .

(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧ من ١٥ ص ١٩٢٠)

## حكم

### عبد القواعد

١ - ٦	الفصل الأول : اصداره والتعلق به
٧ - ١٠	الفصل الثاني : بياناته
١١ - ١٣	الفصل الثالث : تسميته
١٤	الفصل الرابع : افغال الفصل في بعض الفلقات
١٥ - ١٦	الفصل الخامس : تصحيحه وتفسيره
٢٠ - ٢٢	الفصل السادس : حججه
٢٣ - ٢٧	الفصل السابع : الطعن في الأحكام

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول : اصداره والتعلق به

وجوب اصدار الأحكام باسم الأمة . عدم تدوين ذلك بالحكم يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام

١ تخلف القاضي الذي سمع المرافعة من جلسة النطق بالحكم ولم يحضر تلاوة الحكم المانع قهرى . وجوب اشتراكه في المناولة وتوقيعه على مسودة الحكم . حلول قاض آخر محله وقت النطق بالحكم . وجوب اثبات ذلك في الحكم . بيان جوهرى يترتب على افغاله البطلان

٢ تقديم مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم . شرطه . تصريح المحكمة بذلك أو اطلاع الخصم عليها - تقديم مستند في فترة حيز الدعوى للحكم . اقامة الحكم قضاءه على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصححا بتقديم مستندات ودون أن ثبت اطلاع الطاعن على هذا المستند - مخالفة الحكم القانون واخلاقه بحق الدفاع . لا يغير من ذلك تأثير الخصم أو وكيله على المدكرة المرح بتقدمها والرفق بها المستند بما يفيد استلامه صورتها أو أن يكون مشارا فيها الى فعوى المستند ما دام أنه لم يثبت اطلاع الخصم على المستند ذاته

٣ تقديم شهادة من قلم الكتاب بأن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة . عدم صلاحيتها كدليل لنفي ما ورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك

- القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في الدعوى . لا يتمين اعلان طرفي الخصومة به .  
 صدور الحكم الابتدائي في جلسة سرية . بطلانه . فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع  
 الدعوى بأسباب مستقلة . النعى على الحكم بصوره على غير مقتضى القانون . غير منتج .. .. ٦

### الفصل الثاني : بياناته

- لا يترتب بطلان الحكم على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وفقاً  
 للمادة ٢٤٩ مرافعات إلا اذا كان من شأن هذا النقص أو الخطأ التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله  
 بالخصومة المرددة في الدعوى .. .. ٧  
 الترتيب الوارد في المادة ٢٤٩ مرافعات بشأن البيانات الواجب تدوينها في الحكم ليس ترتيباً  
 حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند  
 إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها .. .. ٨  
 تحديد المادة ٢٤٩ مرافعات البيانات الواجب اشتغال الحكم عليها على سبيل الحصر . ليس  
 منها رقم الدعوى التي صدر فيها الحكم . الخطأ في هذا البيان لا يؤثر على سلامة الحكم ولا يجعل به  
 بيان اسم كاتب الجلسة في الحكم أمر غير جوهري . إغفاله لا يترتب عليه البطلان .  
 البطلان يترتب حتماً على عدم توقيع رئيس المحكمة أو عدم ذكر أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم  
 وأسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . .. .. ١٠

### الفصل الثالث : تسبيبه

- التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن  
 حمله عليه .. .. ١١  
 الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطها . إيداع الحكم ملف الدعوى .. .. ١٢  
 انحراف الحكم عن المعنى الظاهر لمادول عبارات العقد دون بيان أسباب المدول عنه الى غيره .  
 قصور .. .. ١٣

### الفصل الرابع : اغفال الفصل في بعض الطلبات

- اغفال الحكم الفصل في بعض الطلبات لا يصلح سبباً للطعن فيه بطريق النقض . اغفال الفصل  
 في الطلب يترتب عليه بقاءه معلقاً أمام المحكمة التي قدم إليها . علاج ذلك يكون بالرجوع الى نفس  
 المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه .. .. ١٤

### الفصل الخامس : تصحيحه وتفسيره

- الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه متمماً للحكم الذي يفسره أو  
 يصححه فيسرى عليه ما يسرى على الحكم الذي صدر أولاً في الدعوى .. .. ١٥  
 تصحيح الأحكام . الأخطاء المادية البحتة التي تقع في منطوق الحكم كتابية أو حسابية .  
 تجاوز هذا إلتطاق . الطعن في قرار التصحيح بالطرق المقررة للطعن في الحكم موضوع التصحيح .. .. ١٦  
 الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بالطريق المقررة في اثنائ أو لا بدعوى مبتدأة . استثناء  
 إجاز الشرع للمحكمة تصحيح ما يقع من أخطاء مادية بحتة في المنطوق بطلب من أحد الخصوم أو من  
 تلقاء نفسها . تجاوزت المحكمة ذلك . أنه . جواز الطعن في قرار التصحيح . بطرق الطعن الجائرة في  
 الحكم موضوع التصحيح .. .. ١٧

طلب تفسير الحكم . مناهة . وقوع غموض أو إبهام في منطوقه .  
التزام الحكم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون تعديل أو تبديل . النعمى عليه بمسح الحكم  
المفسر على غير أساس .. .. . ١٩٤١٨

### الفصل السادس : حجيت

« حجية الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا »  
الحكم بقبول الاستئناف شكلا . استنفاد المحكمة ولايتها على شكل الاستئناف . عدم جواز  
المودة الى بحث ذلك .. .. . ٢٠

« حجية الحكم بوقف الدعوى »  
الحكم بوقف الدعوى كلما رأت المحكمة تطبيق أمر الفصل فيها على الفصل في مسألة أخرى .  
حكم قطعي لا يجوز المدول عنه دون أن يقوم الدليل على الفصل في المسألة الأخرى التي يتوقف  
عليها الحكم في موضوع الدعوى . عدول المحكمة الاستئنافية عن حكم الوقف مع تمسك الخصم  
بحجتيه وعدم قيام الدليل على البت في المسألة الأخرى بعد إمدارها لحجية هذا الحكم .. ٢١  
« حجية الحكم الأجنبي »

حجية الحكم الأجنبي أمام المحاكم المصرية ولولم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية ما دام قد  
صدر نهائيا ومن جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر .. ٢٢

### راجع أيضا : إثبات

### قوة الأمر المقضي

### الفصل السابع : الطعن في الأحكام

القبول المانع من الطعن في الحكم هو القبول القاطع في الدلالة على رضاء المحكوم عليه . تقديره  
ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى بنى على أسباب سائفة .. .. . ٢٣

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها  
لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع « م ٢٧٨ مرافعات » . والمقصود  
بالخصومة في هذا الصدد ، الخصومة الأصلية المترددة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا بشأن  
دفع شكلي في الدعوى .

الحكم برفض دفع شكلي وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع لا تنتهي به  
الخصومة تأهلا أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا ولو كان الحكم الذي سيصدر في الموضوع غير  
قابل للطعن .

عدم قابلية الحكم الصادر في الموضوع ، للطعن ينسحب اثره على ما صدر من أحكام فرعية في  
الدعوى وتكون غير قابلة للطعن كذلك .. .. . ٢٤

يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضاء المحكوم عليه به  
بما لا يحتمل مجالا للشك أو التنازل ، مجرد إبداء الرغبة في تنفيذ حكم واجب التنفيذ لا يفيد  
الرضا به على وجه يرفع معه الشك .. .. . ٢٥

وجوب أن يكون التنازل عن الطعن صريحا واضحا . عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل . رفع  
النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلا عن هذا الطعن .. .. . ٢٦

يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم . لا يحول دون قبول الطعن زوالها  
بعد ذلك متى كان الطاعن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم الطعنون فيه .. .. . ٢٧

## القواعد القانونية

## الفصل الأول : إصداره والنطق به

١ - تنص المادة ٩٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .  
فاذا كان الحكم المصون فيه قد صدر بعد العمل بالدستور المؤقت ولم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقا للقانون فإنه يكون باطلا متعيينا نقضه .  
(المن رقم ١٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٥ من ١٢ ص ٤٥٢)

٢ - مؤدى المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات أنه اذ تختلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ، وجب أن يوقع على مسودته المشتتة على منظوفه وأسبابه ، وحل غيره محله وقت النطق به ويتمين إثبات ذلك فى الحكم والا لحقه البطلان . فاذا كان الثابت من الأوراق أن أحد السادة المستشارين الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم وكان الحكم خلوا من بيان أنه اشترك فى المداولة ووقع على مسودته فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩ من ١٢ ص ١١٥٠)  
(والمن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧ من ١٥ ص ٦١٢)

٣ - تقضى المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات بأنه لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا أقام قضاء على ما جاء بمسندته قدم فى فترة حجز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحا فيها بتقديم مستندات ودون أن يثبت اطلاع الطاعنين على هذا المستند ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعنين فى الدفاع . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الخصم أو وكيله قد أشر على المذكرة المصرح بتقديمها والتي أرفق بها ذلك المستند بما يفيد استلامه صورته أو أن يكون مشارا فيها إلى فعوى المستند مادام لم يثبت اطلاع الخصم على المستند ذاته .

(المن رقم ٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩ من ١٥ ص ٥٤١)  
(والمن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ١٢٨٨)

٤ - الشهادة الصادرة من فلم الكتاب للتدليل على أن الهيئة التى أصدرت الحكم هى بذاتها التى سمعت المرافعة

لا تصلح دليلا لنفى ما ورد فى محضر الجلسة على خلاف ذلك .

(المن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧ من ١٥ ص ٦٤٢)  
٥ - القرار الصادر بعد أجل النطق بالحكم فى القضية وعلى ما يبين من المادة ٣٤٤ مرافعات لا يتعين اعلان طرفى الخصومة به .

(المن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢ من ١٦ ص ٢٤٤)  
٦ - متى كان الحكم الابتدائى قد صدر فى جلسة سرية وفى ذلك ما يطله طبقا للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه أو تنبه الى هذا العيب الجوهرى وعرضت للموضوع وفصلت فيه بأسباب مستقلة لم تعل فيها الى ما جاء بالحكم الابتدائى من أسباب ، فإن النعى على حكمها بأنه صدر على غير مقتضى القانون يكون غير منتج اذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها .

(المن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٥ من ١٦ ص ٥٥٧)

## الفصل الثانى : بطلانه

٧ - متى كان النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . فاذا كان الخطأ فى اسم المطعون عليها ليس من شأنه أن يشكك الطاعن فى حقيقتها واتصالها بالخصومة بدليل أنه قد خاصصها فى المنع باسمها الصحيح فإن النعى ببطلان الحكم يكون فى غير محله .

(المن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤ من ١٢ ص ٤٤٢)

٨ - الترتيب الوارد فى المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات التى يجب أن تدون فى الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الاخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والنجح القانونية التى استند اليها الخصوم فى ثنايا أسباب الحكم التى تكفلت بالرد عليها .

(والمن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ١٢٨٨)

كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تسبيب قضائه بالإحالة على أسباب حكم آخر لم يكن مودعا ملف الدعوى ولا ضمن أوراقه فانه يكون قد شابه البطلان لخلوه من التسبيب .

(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٥ من ١٥ ص ١٨٦)

١٣ - إذا كان لمدلول عبارات المقدم معنى ظاهر فان انحراف الحكم المطعون فيه عن هذا المعنى دون أن يبين في أسبابه لم عدل عنه الى غيره مما أخذ به يجعله معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧ من ١٥ ص ٢٠١)

#### الفصل الرابع : اغفال الفصل في بعض الطلبات

١٤ - متى أغفلت محكمة الاستئناف الحكم في طلب فوائد الثمن الذي قدم اليها لأول مرة ، اغفالا تاما فان هذا الطلب يبقى معلقا أمامها وعلاج اغفال بعض الطلبات هو - وفقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ومن ثم فلا يصلح ذلك الاغفال سببا للطن بالنقض في الحكم .

(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ١٢ ص ١١٥٩)

#### الفصل الخامس : تصحيحه وتفسيره

١٥ - الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه - متما للحكم الذي يفسره أو يصححه فيسرى عليه ما يسرى على الحكم المذكور الذي صدر أولا في الدعوى .

(الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١ من ١٢ ص ٨٣٧)

١٦ - تصحح الأحكام على الوجه المقرر في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات - مناطه ألا تتجاوز به المحكمة الأخطاء للمادية البحتة التي تقع في منطوق الحكم كناية كانت هذه الأخطاء أو حسائية ، فإذا هي تجاوزت هذا النطاق وامتد ما أجرته من تصحيح الى تعديل حكمها السابق والتغيير فيه بعد أن كانت قد استنفدت ولايتها على النزاع ، فانه يجوز الطعن في القرار الصادر منها بالتصحيح بذات الطرق المقررة للطن في الحكم موضوع التصحيح .

(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ ص ٢٠٥٢)

٩ - اذ أوردت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات نيات الواجب أن يشتمل عليها الحكم على سبيل الحصر ولم يرد من بينها رقم الدعوى التي صدر فيها فان مقتضى ذلك أن الخطأ الوارد في الحكم المطعون فيه في خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجعل بالحكم ويكون النقص ببطلانه لهذا السبب على غير أساس .

(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ من ١٦ ص ١٠٦٦)

١٠ - عدلت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات البيانات التي يجب اشتمال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورتبت المادة البطلان على خلو الحكم من هذين البيانيين ولم يتطلب المشرع فيما يتطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيها اسم كاتب الجلسة الأمر الذي يفيد أن بيان اسم هذا الكاتب ليس أمرا جوهريا في نظر المشرع . وإذا كانت المادة ٣٥٥ من قانون المرافعات قد نصت على أن «يقوم رئيس الجلسة وكاتبها على نسخة الحكم الأصلية..» الا أنها لم ترتب البطلان على اغفال هذا الاجراء - وان كان البطلان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لأن هذه النسخة - باعتبارها ورقة رسمية - لا تكتمل لها صفة الرسمية الا بتوقيع القاضي الذي أصدر الحكم بنفي حاجة لتوقيع الكاتب عليها ، على أساس أن الحكم من عمل القاضي وأن عمل الكاتب لا يعدو نقل ما دونه القاضي - ومن ثم فان اغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلان ما دام عليها توقيع رئيس الجلسة .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦ من ١٦ ص ١٠٦٨)

#### الفصل الثالث : تسبيبه

١١ - التناقض المعتبر والذي يعيب الحكم هو التناقض الذي تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢ من ١٤ ص ٢٦)

١٢ - الاحالة في الحكم على أسباب حكم آخر لا تصح الا اذا أودع هذا الحكم ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يناضل الخصوم في دلالتها . واذا

تري المحكمة ضرورة اتخاذه أو استيفائه والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب حتى يتخذ هذا الاجراء أو يتم، يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تقتضه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاها بحيث يمنع على المحكمة معاودة النظر في الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية قد عدلت عن الحكم الصادر بوقف السير في الاستئناف حتى يفصل في مسألة أخرى وقفت في موضوع الاستئناف رغم تمسك الخصم بحجية حكم الوقف دون أن يقوم لديها الدليل على البت في تلك المسألة تنفيذا لحكم الوقف السابق ، فإن هذا العدول يعد اهدارا لحجية حكم الوقف مما يعيب الحكم الاستئنافي بمخالفة القانون ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١ من ١٤ من ١٣٣٧ .)

### « حجية الحكم الاجنبى »

٢٢ - متى كان الحكم الاجنبى بشأن حالة الأشخاص قد صدر بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية باصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر فانه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية .  
(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦ من ١٤ من ١٩٢٧)

### الفصل السابع : الطعن في الأحكام

٢٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القبول المانع من الطعن في الحكم هو القبول القاطع في الدلالة على رضا المحكوم عليه بما لا يحتمل شكاً أو تأويلاً وتقدير ذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى بنى على أسباب ساقطة . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على أن تنفيذ المحكوم عليه للحكم المستأنف لا يتضمن تنازله عن منازعته ولا يعتبر قبولا مانعاً من الطعن فيه للأسباب الساقطة التي أوردها فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧ من ١٣ من ١٩٦٩ .)

٢٤ - إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، فقد قصت الى أن الخصومة التي ينظر الى انتهائها وقفا لهذا النص -

١٧ - الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعى مبتغاة والا انهارت قواعد الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح تكاة للمساس بحجيتها ، واستثناء من هذا الأصل - وللتيسير - أجازت المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية كانت أو حاسوبية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة ، كما أجازت المادة ٣٦٥ الطعن في القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح .

(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ من ١٦ من ٢٠٢٠ .)

١٨ - مناط الأخذ بحكم المادة ٣٦٦ مرافعات أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو إبهام حتى يسكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرته بطلب يقدم لها بالأوضاع المتأدة غير محدد بموعد يسقط بانقضائه الحق في تقديمه . أما اذا كان قضاء الحكم واضحا لا يشوبه غموض ولا إبهام فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيتها ، وانما يكون السبيل الى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد بأحدى طرق الطعن القابل لها .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ من ١٦ من ١٣٣٦ .)

١٩ - متى كلف الحكم قد التزم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون أن يسه بالتعديل أو التبديل فإن النوى عليه بمسح الحكم المفسر وإصدار حجيته يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ من ١٦ من ١٣٣٦ .)

### الفصل السادس : حجيته

#### « حجية الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا »

٢٥ - بالحكم بقبول الاستئناف شكلا تكون المحكمة قد استنفدت ولايتها على شكل الاستئناف بحيث لا تملك العودة اليه والحكم بعدم قبوله .

(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ من ٢٠٢٤ .)

#### « حجية الحكم بوقف الدعوى »

٢١ - تعليق أمر الفصل في الدعوى على اجراء آخر

هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك الخصومة التي تثار عرضاً بشأن دفع شكلي في الدعوى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دفعين شكليين ( عدم جواز الاستئناف وعدم قبول المعارضة شكلاً ) وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها فإن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه مستقلاً ، ولا يغير من هذا النظر لتحدى بأن الحكم الذي سوف يصدر في الموضوع مما لا يقبل الطعن فيه لأنه لو صح ذلك فإنه ينسحب على الأحكام الفرعية التي تصدر في الدعوى ولا تكون هي الأخرى قابلة للطعن .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٩ ص ١٣ ص ١٠٨٥)

٢٥ - يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما

لا يحتل مجالاً للشك أو التأويل ومن ثم فمجرد ابداء ازرعية في تنفيذ حكم أصبح واجب التنفيذ لا يفيد الرضا بالحكم على وجه يرتفع معه الشك في ذلك .

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧ ص ١٤ ص ١١٣)  
(والطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٢ ص ١٣ ص ٤٥٥)

٢٦ - التنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحاً واضحاً فهو لا يؤخذ بالظن ولا يقل التأويل ، ورفع النزاع إلى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر تنازلاً عنه .  
(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٦ ص ١٤ ص ٢١٨)

٢٧ - يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يحول دون قبول الطعن زوال هذه المصلحة بعد ذلك متى كان الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧ ص ١٤ ص ٢٨٨)



(د)

د موی



## دعوى

## موجز القواعد :

- الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة ، دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها .  
الحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة يستند به محكمة اول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع .  
عدم جواز إعادة القضية الى محكمة اول درجة عندالناء الحكم ورفض الدفع بعدم القبول ١
- زوال صفة المدعى بعد رفع الدعوى لا يؤدي الى عدم قبولها . اثره انقطاع سير الخصومة ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .. .. . ٢
- مناط وقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية هو أن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو بالاختصاص النوعي . وقف المحكمة الدعوى مع اختصاصها بالفصل في المسألة الأولية اللازمة للفصل فيها . مخالفة القانون .. .. . ٣
- مناط وقف الدعوى حتى يتم الفصل في دعوى أخرى أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى .. .. . ٤
- تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحاكم اجراء تنظيمي . مخالفته لا بطلان .. .. . ٥

## القواعد القانونية :

الخصومة طبقا للمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات اذا لم تكن

الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ من ١٣ من ١٠٨)

٣ - مناط الحكم بوقف السير في الدعوى - طبقا للمادة ١٧ من قانون نظام القضاء والمادة ٢٩٣ مرافعات - عند اثاره أحد الخصوم دفعا يكون الفصل فيه أمرا لازما للفصل في الدعوى ، أن تكون هذه المسألة التي يثيرها ذلك الدفع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو بالاختصاص النوعي فاذا كانت المحكمة الابتدائية التي نظرت أمامها الدعوى تختص بالفصل في المنازعة في ملكية الأعيان المتنازع عليها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بوقف السير في الدعوى للنزاع في الملكية يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ من ١٣ من ١٦٣)

٤ - يشترط قانونا لوقف اندعوى حتى يتم الفصل في مسألة أخرى أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى .

(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١ من ١٣ من ١٦٨)

٥ - تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحكمة ليس الا تنظيميا داخليا ترتبه جمعيتها العمومية ولا يترتب على مخالفتها البطلان .

(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦ من ١٥ من ٨٦)

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعي دعواه بحيث لا يستطيع العودة اليها وتستند محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة الناء الحكم وقبول الدعوى أن تميدها الى محكمة الدرجة الأولى ننظر موضوعها .

(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ من ١٣ من ١٠٨)

٢ - زوال صفة المدعى بعد رفع الدعوى ليس من شأنه أن يؤدي الى عدم قبولها بل يترتب عليه انقطاع سير

(\*) راجع بالنسبة للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نفض مدني ١٩٣٤/٦/٧ في الطعن رقم ١ سنة ٤ ق ونفض مدني ١٩٥١/٥/٣ في الطعن رقم ٢١٧ سنة ١٨ ق «الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو حكم في موضوع الدعوى فلا الفته محكمة الاستئناف تمن عليها أن تبحث الدعوى وتنفذ فيها برأيها وبالنسبة للدفع بعدم قبول الدعوى نفض مدني ١٩٥٤/١/٢١ في الطعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٠ ق - والحكم بسقوط حق المدعي في التنازع لرفع دعواه بعد المياده هو حكم في الموضوع واستئنافه ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الاستئناف (نفض مدني ١٩٤٢/١١/١٢ في الطعن رقم ١ سنة ١٢ ق) ونفض مدني ١٩٤٩/١٢/٨ في الطعن ٢٤ سنة ٢٨ ، « الحكم بعدم قبول دعوى الصفة لعدم عرض ملحقات الثمن هو حكم في الموضوع سلمم للخصومة واستئنافه يطرح النزاع برتمه » .



( ر )

رسوم بلدية • رسوم قضائية

ري



## رسوم بلدية

## موجز القواعد :

- رسوم البلدية على الملاهي تقع على أصحاب محال الفرجة والملاهي ومستغلتها لا على روادها من أفراد الجمهور . القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤؛ ومرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .. ١
- رسوم الملاهي . لتحديد على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لا دلالة فيه على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور . المادة ٣ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .. ٢
- صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي . استقلالها وتميزها عنها . .. ٣
- لا وجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتفعت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون هذا الخطأ بفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون .. ٤
- وعاء ضريبة الملاهي هو أجره الدخول . أجره الدخول تشمل ثمن التذاكر والرسم البلدي المقرر في حالة أضافته وتحصيله من الجمهور . اعتبار الرسم في هذه الحالة جزءا لا يتجزأ من أجره الدخول .. ٥
- جواز تحصيل ما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاهي . لا يمنع من ذلك اعتماد تذاكر الدخول المشتملة على الرسم البلدي المقرر . لا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا بنص القانون .. ٦
- ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السنوية . سقوط الحق في المطالبة بالمستحق منها بمضي ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها .. ٧

## القواعد القانونية :

المحلات من أهمية النشاط ومن القيمة الاقتصادية ومن الاتجاج القلبي ومن القوى المحركة معايير أخرى .

(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٨٠)

٣ - نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ صريحة في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور ، ولما كانت رسوم الملاهي لا تعتبر من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي بل هي مستقلة ومتميزة عنها ومن ثم فهي لا تأخذ حكمها ولا تسبها .

(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٨٠)

(والطن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٧٦)

٤ - لا وجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتفعت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون باعتماد مندوبيها لتذاكر الدخول المبينة عليها قيمة الرسم البلدي المقرر ذلك أن هذا الخطأ من جانب المصلحة بفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون . ولا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون وقد أوجبت المادة ١٢ من

١ - رسوم البلدية على الملاهي إنما يقع عبء الالتزام بها على أصحاب « محال » الفرجة والملاهي ومستغلتها لا على روادها من أفراد الجمهور شأنها في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العمومية وغيرها من المحال الملققة نراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية . وعلى ذلك فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عبء الالتزام في رسوم الملاهي يقع على الجمهور فانه يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٨٠)

(والطن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٨٨)

(والطن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٧٦)

(والطن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٦ من ١٤ ص ١٠٩٨)

٢ - تحديد رسوم البلدية على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لا دلالة فيه على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور وإنما هو مجرد معيار يتخذه الشارع أساسا لحسابها كما اتخذ بالنسبة إلى سائر

سائلة الذكر فضلا عن أنه لا يصح الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها الا في الاحوال المبينة في القانون .  
(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١١ من ١٢ ص ٤٧٦)

٧ - تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجب على أصحاب المحال أن يوردوا في اليوم التالي لكل حفلة الى أقرب خزانة تابعة لوزارة المالية جميع المبالغ المتحصلة من الضريبة على الدخول أو أجور الإقامة » كما تنص المادة ١٢ على أنه « يجب على المستغلين تكملة كل فرق بالنقص بين المستحق من الضريبة وبين المودع بخزانة وزارة المالية وذلك في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الاخطار الذي يرسل اليهم بذلك » .  
ومفاد ذلك أن ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السنوية التي يبدأ سريان التقديم فيها من نهاية السنة التي تستحق فيها وبالتالي فانه طبقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ والمادتين ٣٧٧ فقرة أولى و ٣٨١ من القانون المدني القائم يسقط الحق في المطالبة بالمستحق من ضريبة الملاهي بمضي ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها .  
(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ من ١١ ص ١٠٩٨)

### رسوم قضائية

#### موجز القواعد :

الرسم الذي يستأديه قلم الكتساب يتولد عن الطلب أو الخصومة التي استحق عليها فهو منها بمنزلة الفرع من الأصل . المنازعة التي تقوم في شأنه بين قلم الكتاب وبين المسؤول عن الرسم تعد منازعة مرتبطة بالطلب أو الدعوى التي استحق عليها الرسم . وجوب التزام التبعية بين الرسم والدعوى عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسم . الطعن بالاستئناف في هذا الحكم لا يكون ممتنعا الا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل للطعن بهذا الطريق . لا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر التقدير . . . . . ١

عدم دفع الرسم النسبي عليه البطالان . لا يترتب على المخالفة المالية في القيام بعمل اجرائي بطالن العمل الا بنص . . . . . ٢

#### القواعد القانونية :

هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فانه ينزل منها منزلة الفرع من أصله وينبئ على ذلك وجوب التزام ما تقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسم فلا يكون الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ممتنعا الا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من طرق الطعن ولا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨ من ١٣ ص ٣١١)

المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ على المستغلين لمحال الفرجة والملاهي تكملة كل فرق بالنقص يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا .

(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١١ من ١٢ ص ٢٨٨)  
(والطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ من ١٤ ص ١٠٩٨)

٥ - وعاء ضريبة الملاهي هو - على ما تقتضي به المادة الأولى من المرسوم بقانون ٨٥ سنة ١٩٦٣ - أجرة الدخول بحيث تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله للملهي ، ومن ثم فاذا قام المستغل بتحويل الرسم البلدي المقرر مع ثمن تذاكر السينما من جمهور الرواد فان هذا الرسم يعتبر من أجرة الدخول وتسرى عليه ضريبة الملاهي .

(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١١ من ١٢ ص ٤٧٦)  
(والطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ من ١٤ ص ١٠٩٨)

٦ - لمصلحة الأموال المقررة أن تطالب المستغل بما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاهي (م ١٢ ق ٨٥ سنة ١٩٦٣) .  
ولا يمنع من ذلك سبق اعتماد المصلحة المذكورة لتذاكر الدخول مشتملة على الثمن مضافا اليه الرسم البلدي المقرر، اذ أن خطأها في ذلك لا يكسب المستغل حقا ولا يمنع من المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وهو ما أوجبه المادة ١٢

١ - لا يفيد نص المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية أن المنازعة التي تقوم في شأن الرسم الواجب أدائه بين قلم الكتاب والمسؤول عن الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء والتي استحق عليها الرسم المذكور ، ذلك أن الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب انما يعنى لمناسبة الالتجاء الى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن



٢ - عدم دفع الرسم النسبى لا يترتب عليه البطلان  
لما هو مقرر من أن المخالفة المالية فى القيام بعمل اجرائى  
لا يترتب عليها بطلان هذا العمل ما لم يرتب القانون  
البطلان .  
(الظن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠ ص ١٤ من ٨٩٦)

دى

#### موجز القضاة :

بعد ترعة عامة كل مجرى معد للرى تقوم الدولة بنفقات صيانه يوم العمل بالقانون ٦٨ سنة ١٩٥٣ ويكون مدرجا فى سجلات وزارة الأشغال . اضعاء صفة « العمومية » على المسقى التى تروى منها الأرض المشفوع فيها وتلك المملوكة للشفيح استنادا الى تقرير الخبير المتشدد وشهادة ادارية مخالف للميار الذى حدده القانون .

#### القضاة القانونية :

عامة أو خاصة ، لم يعمل الميار الذى حدده القانون فى هذا الشأن وأضفى صفة « العمومية » استنادا الى ما استخلصه الخبير المتشدد فى الدعوى والى شهادة ادارية موقعا عليها من رجال الادارة وكلاهما غير مؤسس على ما رسمه القانون من قواعد واجب اتباعها فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

يعد « ترعة عامة » طبقا للمادة ٢ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ كل مجرى معد للرى تكون الدولة قائمة بنفقات صيانه يوم العمل بهذا القانون ويكون مدرجا فى سجلات وزارة الأشغال أو فروعها ومن ثم فاذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد تقرير ما اذا كانت المسقى التى تروى منها الأرض المشفوع فيها وتلك المملوكة للشفيح



(ش)

شيك



## شيك

## موجز القواعد :

- الشيك أداة وفاء يقوم فيه الورق مقام النقد ومن ثم يجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع وهو بهذه المثابة لا يصلح أن يكون ورقة من أوراق المجاملة التي تقوم بوظيفة الائتمان
- تحصيل الحكم أن الأوراق محل التبداء لم تكن مستحقة لدى الاطلاع ولو أنها تحمل تاريخا واحدا إلا أنه لاحق لتاريخ إصدارها وأن تحريرها لم يكن نتيجة علاقة قانونية بين أطرافها ولا تمثل دينا حقيقيا وأنها لذلك من أوراق المجاملة . لا يشترط في أوراق المجاملة المتقابلة أن تكون أوراقا تجارية من نوع واحد . تكيف قانونى صحيح
- ١ الأصل أن الشيك أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة الدليل .. .. .
- ٢ مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئا للذمة صاحبه . عدم انقضاء التزامه الا بقيام المحبوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .. .. .
- ٣

## القواعد القانونية :

- تجارية من نوع واحد فإن الحكم إذا انتهى الى اعتبار الأوراق محل النزاع من أوراق المجاملة يكون قد ستخلص هذه النتيجة استخلاصا سائفا من مقدمات تؤدي اليها وكيف هذه الأوراق تكيفا قانونيا صحيحا ولا يعيبه بمد ذلك مجرد مجاراة الخصوم في وصفها بأنها شيكات ما دام أن ما قرره قد تقي عنها خصائص الشيك بمعناه القانوني .
- (المن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨ ص ١٥٨)
- ٢ - الأصل في الشيك أنه أداة وفاء ، وعلى من يدعى خلاف هذا الأصل الظاهر إقامة الدليل على ما يدعيه .
- (المن رقم ٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٩ ص ٨٦٠)
- ٣ - مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئا للذمة صاحبه إذ أن الالتزام انتزعت في ذمته لا ينقضى الا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .
- (المن رقم ٥٢٢٢ و ٥٢٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩ ص ١٠٢٨)

- ١ - إذا كان الصحيح في القانون أن الشيك أداة وفاء يقوم فيه الورق مقام النقد ومن ثم يجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع وهو بهذه المثابة لا يصلح أن تكون ورقة من أوراق المجاملة تقوم بوظيفة الائتمان إلا أنه إذا كان الحكم المظنون فيه قد ذكر في قراراته التي حصلها أن الأوراق التي حررها المظنون عليه لأمر الطاعة لم تكن مستحقة الأداء لدى الاطلاع ولم يكن لها مقابل للوفاء وأنها وإن كانت تحمل تاريخا واحدا إلا أن هذا التاريخ كان لاحقا لتاريخ إصدارها وأن تحريرها لم يكن نتيجة علاقة قانونية بين أطرافها ولا تمثل دينا حقيقيا في ذمة المظنون عليه للشركة الطاعة التي حررت بقيمتها سندات لصالح المظنون عليه وقصد بتبادل تحرير هذه الأوراق الحصول من ورائها على فائدة متبادلة بطريق غير مشروع وذلك عن طريق خصمها في البنك وكان لا يشترط في أوراق المجاملة المتقابلة أن تكون أوراقا



(ص)

عراق





## ضرائب

### موجز القاعدة :

المقصود بمباراة « مصلحة الضرائب » في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يمهّد اليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذه . تخويل اللائحة التنفيذية لهذا القانون لمديرى الضرائب المحليين سلطة إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة وللمامورى الضرائب سلطة تحصيلها . لا وجه للقول بأن العلم المجرى ليماد رفع دعوى عدم نفاذ التصرف هو علم وزير المالية وحده - دون مصلحة الضرائب - بوصفه ممثلاً للخزانة العامة .

### القاعدة القانونية :

تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خولت مأمورى الضرائب سلطة تحصيلها ، ومن ثم فلا وجه للقول بأن العلم المجرى ليماد رفع الدعوى بصددهم نفاذ التصرف هو علم وزير المالية وحده - دون مصلحة الضرائب - بوصفه ممثلاً للخزانة العامة .

يقصد بمباراة «مصلحة الضرائب» فى حكم القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يمهّد اليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح فى تنفيذه . وقد خولت اللائحة التنفيذية لهذا القانون مديرى الضرائب المحليين سلطة إصدار الأوراد التى



(ع)

عقوبة . علامات تجارية . عمل



## عقوبة

## موجز القواعد :

انتفاء مسئولية الحكومة عن تنفيذ الأحكام العسكرية بأحد السجون العامة عند الاقتضاء

## القاعدة القانونية :

تم التنفيذ فيه . فمتى كان الحكم المطعون فيه <sup>١</sup> قد قرر أنه سجن مصلحة الحدود لم يكن موجوداً وقت صدور الحكم على الطاعن مما كان يتعين معه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه بأحد السجون العامة فإنه بذلك يكون - وفي حدود سلطة المحكمة التقديرية - قد نفى ما عراه الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال السلطة .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٧ ص ١٢ ص ٤٠٤)

## علامات تجارية

## موجز القواعد :

يجب في تقرير التشابه بين علامتين تجاريتين النظر إلى العناصر التي تتركب منها العلامة في مجموعها كوحدة للتقرير بوجود التشابه أو العكس . ليست العبرة بالصور العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها والشكل الذي يبرزه في علامة أخرى . تقرير الحكم بوجود تشابه استناداً إلى مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل من العلامتين مما يؤدي إلى تشابه النطق في القطع الأول منها دون الاعتداد بباقي العناصر كوحدة . خطأ في تطبيق القانون .. .. .

١

لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية - تقديم ورثة المالك الأصلي للعلامة التجارية هذه العلامة والمحل التجاري ضمن الحصص المبنية للشركة المطعون عليها - انتقال ملكية العلامة التجارية إليها بمقتضى عقد الشركة . اعتبار الشركة من ذوي الشأن بالنسبة لحق المعارضة في تسجيل العلامة التجارية .. .. .

٢

النزاع الذي لا يحتاج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار هو كل من ثبت له على العلامة المبيعة حق مئتي بمرور .. .. .

٣

المعارضة في تسجيل العلامة - اختصاص إدارة التسجيل بنظرها - مداه - قصره على بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جديّة أم لا - النزاع على ملكية العلامة - اختصاص المحاكم بنظره دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة .. .. .

٤

ملكية العلامة - استنادها إلى استعمالها لا إلى مجرد التسجيل - التسجيل لا يثبت بحد ذاته حقاً في الملكية وإنما يقوم قرينة عليه - لن يدمى استمالة العلامة دحض هذه القرينة .. .. .

٥

اكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأي محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون أعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية - قصور - مثال في « التشابه بين علامتين تجاريتين » .. .. .

٦

## القواعد القانونية :

في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كان للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها ، النظر إليها في مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التي تتركب منها ، فالعبرة إذن ليست بإحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى ، وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف

١ - الفرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع - ويتحقق هذا الفرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين

١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة في تسجيل العلامة التجارية هو بحث ما اذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على اسباب جدي أم لا . أما النزاع الذي يدور حول ملكية العلامة فتختص به المحاكم دون حاجة الى انتظار قرار ادارة التسجيل في المعارضة بالقبول أو الرفض .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩ ص ١٥ ص ٥٣٥)

٥ - ملكية العلامة التجارية حسبما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما استقر عليه قضاء محكمة النقض لا تستند الى مجرد التسجيل بل ان التسجيل لا ينشئ بذاته حقا في ملكية العلامة ، اذ ان هذا الحق وليد استعمال العلامة ولا يقوم التسجيل الا قرينة على هذا الحق يجوز دحضها لمن يدعى أسبقته في استعمال العلامة الا أن تكون قد استعملت بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩ ص ١٥ ص ٥٣٥)

٦ - متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن رأى محكمة الدرجة الأولى في وجود التشابه بين العلامات التجارية غير مسديد ، فقد كان على محكمة الاستئناف أن تقوم بإجراء المضاهاة بين علامة كل من الطاعن والمطعون ضده وتقول كلمتها في ذلك الا أنها اذ نقضت بينها من تلك المضاهاة واكتفت بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون أن تعمل هي رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على محكمة الدرجة الأولى في هذا الخصوص فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨ ص ١٦ ص ٤٦٨)

أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما اذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد جصل عماده في التقرير بوجود تشابه بين العلامتين مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل منهما مما يؤدي الى تشابه النطق بينهما في المقطع الأول من العلامة ، دون أن يعتد بباقي العناصر التي تتكون منها كل من العلامتين فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢ ص ١٣ ص ١٠٦٣)

٢ - أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية فاذا كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن ورثة المالك الأصلي للعلامة التجارية قد قدموا هذه العلامة ومعلمهم التجاري ضمن الحصص العينية التي اشتركوا بها في رأس مال الشركة المطعون عليها فإن هذه الشركة - وقد انتقلت اليها العلامة التجارية بمقتضى عقد الشركة - تعتبر صاحبة شأن في حكم المادة ١٢ مאלفة الذكر .

(الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ص ١٤ ص ١٨٠)

٣ - الغير الذي لا يحتج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية الا بعلم التأشير والاشهار وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق عيني بعوض .

(الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ص ١٤ ص ١٨٠)

٤ - ما تختص به ادارة التسجيل بموجب المادتين

## عمل

### موجز القواعد :

- شمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال إما كان نوعه مقابل قيامه بالعمل فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة . ايضاح المادة ٢/٦٨٣ مدني هذا المعنى
- يتعين عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة اضافة علاوة غلاء المعيشة الى الأجر الأصلي .
- حساب المكافأة على أساس الأجر دون العلاوة فيه اهدار لحق قرره القانون لا يسقط الا بنص صريح .. .. .
- الالزام بتوفير وسائل العلاج بؤسسة رب العمل . شرط وجوبه ان يزيد عدد العمال بؤسسة رب العمل على خمسمائة عامل . اغفال هيئة التحكيم لتحقيق ذلك الشرط . قصور في التدليل . مثال
- يجب اضافة اعانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور ساعات العمل الإضافية

- قيام علاقة العمل بين محام وزميل له يساونه في مباشرة مهنته في المحاماة لقاء أجر متى توافر عنصر التبعية والاشراف . لا ينفي هذه العلاقة حظر الجمع بين المحاماة والتوظيف في الجمعيات والهيئات والشركات أو لدى الأفراد . لا يسرى هذا الحظر في عمل المحامي في مكتب زميل له .. .. .
- ٤ العبرة في تكييف العقد بحقيقة الواقع والنسبة المشتركة التي اتجهت اليها ارادة المتعاقدين دون الاعتداد بالألفاظ التي صيغ بها العقد أو بالتكييف الذي أسبغته الطرفان عليه . مثال في عقد العمل : أفرأ الطرفین فی العقد کل عناصره بما فی ذلك اداء العمل بمعاونة رب العمل فی ادارة اعماله ما يقتضى بطریق الزوم تبعية العامل لرب العمل والنص علی حق العامل فی الاجازات ومكافاة نهاية الخدمة ، کل ذلك ينبىء عن اتجاه نية الطرفین الى إبرام عقد عمل فردی .. .. .
- ٥ المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية وهي تتمثل في خضوع العامل لأشرف رب العمل ورقابته . المادة ٦٧٤ مدني والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . يكفي لتحقيق هذه التبعية صورتها التنظيمية أو الإدارية . استخلاص الحكم قيام هذه التبعية من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع العامل في تنفيذه لأشرف ورقابة رب العمل . استخلاص سائر لا يشوبه فساد في الاستدلال .. .. .
- ٦ المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تعتبر هذه الهيئة مؤسسة عامة . لا يسرى عليها الاستثناء الوارد في المادة ١/٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .. .. .
- ٧ عقد العمل . تحققة بتوافر التبعية والاجر .. .. .
- ٨

### القواعد القانونية :

- ١ - اذا كانت الشركة الماطون عليها قد اتفقت مع عمالها على حساب مكافاة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد - فان مؤدى ذلك أن الطرفين اذ اتفقا على عناصر تقدير المكافاة يكون قد انعقد رضاؤهما على أن تحسب من واقع الأجر ونظرا الى الأجر وهو يتزايد على مر الزمان وقصداه بمفهوم القانوني الذي يشمل كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل ، فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة - وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من القانون المدني هذا المعنى فنصت في فقرتها الثانية على أن العالوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر . ومن ثم ينعين عند حساب المكافاة الاعتداد بهذه العالوة واضافتها الى الأجر الأصلي ، وحسابها على أساس المرتب دون علاوة الغلاء فيه اهدار لحق فرضه القانون لا يسقط الا بنص صريح ، واذا كان الحكم الماطون فيه قد انتهى الى أن مكافاة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر دون علاوة الغلاء فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

- ٢ - الأجر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية للمعطاة له ومن ثم فهو يشمل اعانة غلاء المعيشة وبالتالي فان عبارة الأجر العادى في حكم المرسوم بقانون ١٤٧ سنة ١٩٤٦ بشأن تحديد ساعات العمل تصرف الى ما يتقاضاه العامل من أجر عن ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة واذا كان قرار هيئة التحكيم انطون فيه قد أقم قضاءه على أساس وجوب اضافة اعانة غلاء المعيشة للاجر عند احتساب أجور الساعات الاضافية فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٨ من ١٢ ص ٤٩٩)

- ٤ - النص في المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في الجمعيات والهيئات والشركات أو لدى الأفراد لا ينفي قيام علاقة العمل بين محام وزميل له يساونه في مباشرة مهنته لقاء أجر متى توافر عنصر التبعية والاشراف لأن حكم هذه

- ١ - اذا كانت الشركة الماطون عليها قد اتفقت مع عمالها على حساب مكافاة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد - فان مؤدى ذلك أن الطرفين اذ اتفقا على عناصر تقدير المكافاة يكون قد انعقد رضاؤهما على أن تحسب من واقع الأجر ونظرا الى الأجر وهو يتزايد على مر الزمان وقصداه بمفهوم القانوني الذي يشمل كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل ، فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة - وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من القانون المدني هذا المعنى فنصت في فقرتها الثانية على أن العالوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر . ومن ثم ينعين عند حساب المكافاة الاعتداد بهذه العالوة واضافتها الى الأجر الأصلي ، وحسابها على أساس المرتب دون علاوة الغلاء فيه اهدار لحق فرضه القانون لا يسقط الا بنص صريح ، واذا كان الحكم الماطون فيه قد انتهى الى أن مكافاة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر دون علاوة الغلاء فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٠ من ١٢ ص ٣٦٦)

(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢ من ١٢ ص ١٣٧)

- ٢ - يشترط لاتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسبما تقتضيه المادة ٢٨/٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٨ أن يزيد عددهم على خمسمائة . فاذا كانت الطاعة قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بأن موظفيها وعمالها

ويكفي لتحقيق هذه التبعة ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . فإذا كان الحكم المظنون فيه قد استدل في تكييفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل ، بما استخلصه من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع المظنون عليه في تنفيذه لاشراف الطاعن ورقابته وهو استخلاص سائق يؤدي الى ما انتهى اليه فان النعي على هذا الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتاويله والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٢٣٩)

٧ - المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عسوميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة ، وقيام الدولة بتحصيل رسوم الارشاد اما هو اجراء مقرر لتيسير تحصيلها وكالة هذا التحصيل بدليل انها بعد تحصيلها تدفعها لهيئة الارشاد بمد خصم المصروفات التي أتفقتها ومن ثم لا تعتبر هيئة البوغاز مؤسسة عامة ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٣/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١٠٣٩)

٨ - يتميز عقد العمل بخصيصتين أساسيتين هما التبعة والأجر ، ويتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل . ولا يغير من هذا النظر كون المظنون عليه عضوا في مجلس ادارة الشركة وهو ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بقولها « ان عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة اذا كلف بعمل آخر في الشركة ، كما لو عين مديرا لها كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل » .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٣٣٠)

المادة لايسرى على عمل المحامي في مكتب زميل له ، اذ لا يعد ذلك من قبيل « التوظف » الذي عتته هذه المادة .

(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٩/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٦٠٦)

٥ - العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت اليها ارادة المتعاقدين دون الاعتداد بالألفاظ التي صيغت في هذه العقود وبالتكييف الذي أسبغته الطرفان عليها . فإذا كانت نصوص العقد قد أبانت عن أنه قد أبرم بين رب عمل وعامل متفرغ لأداء خدمة هي معاونة رب العمل في ادارة أعماله الميئة بالمقد مما يقتضى - بطريق اللزوم تبعية العامل لرب العمل واشراف الأخير عليه وتوجيهه له في مهمته وذلك لقاء أجر معلوم ممدد الى جانب مكافأة نهاية الخدمة كما أبانت عن حقوقه في التعويض عن فسخ التعاقد قبل نهاية مدته وفي الاجازات على اختلاف أنواعها فان كل ذلك يبنى عن أن المتعاقدين قد اتجهت لیتهما الى ابرام عقد عمل فردى وقد أفرغا في العقد كل عناصره .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٣/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١١٤٠)

٦ - المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المعاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعة التي تمثل في خضوع العامل لاشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها ان « عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » وما نصت عليه كذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بقولها « عقد العمل هو الذى يتعهد بمقتضاء عامل بأن يشتغل تحت ادارة صاحب العمل أو اشرافه فى مقابل أجر » .



( ك )

قانون . قرار اندلی . قصاصة . قوة القاهرة



## قانون

## أرقام القواعد

١	الفصل الأول : العلم بالقانون
٢	الفصل الثاني : تفسير القانون
٤٤٣	الفصل الثالث : رجعية القانون
٨٤٥	الفصل الرابع : الفاء القانون
٩	الفصل الخامس : تطبيق القانون الأجنبي

## موجز القواعد

١	الفصل الأول : العلم بالقانون
١	افتراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بثاناً إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى لمعلم المدعى بما أوجبه القانون لا بعد قوة القاهرة تبرير الاعتذار بالجهل به . استناد الحكم في تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور .. .. .

## الفصل الثاني : تفسير القانون

٢	دوران حكم القانون مع علته لا مع حكمته . لاملح للاستهداء بحكمة التشريع إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه . النص الواضح قطعي الدلالة في المراد منه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله
---	--

## الفصل الثالث : رجعية القانون

٣	تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة . مبرراته . حق السلطة التشريعية . استقلالها بتقديرها بغير معقب . إصدار قانون بتعديل تاريخ العمل بقانون سابق . لا مخالفة للقانون
٤	تطبيق القانون — بوجه عام — على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به والغاءه . سريان القانون الجديد بآثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بآثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .. .. .

## الفصل الرابع : الفاء القانون

٥	لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع الفاء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضمتها سلطة أعلى ' أو إضافة أحكام جديدة إليها إلا بتفويض خاص من السلطة العليا أو من القانون . صدور قرار إداري خارج عن نطاق التفويض المخول لمن أصدره يجعله مشوباً بيبب عدم الاختصاص .. .. .
٦	اللائحة في مرتبة أدنى من التشريع فلا يعدل منه . المادة ٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات نص على أن المراتب التي لا يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة . هذه المادة لا تعدل أحكام القانون المدني في التقادم ولا تجعله متعلقاً بالنظام العام . ليس للمادة ٥ مصدر شرعي فهي تفتقد قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع .. .. .
٧	الفاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق بنص على هذا الالفاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخاً له . مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية .. .. .
٨	الفاء القانون لا يبرر الخروج عن أحكامه بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الالفاء .. .. .

## الفصل الخامس : تطبيق القانون الأجنبي

٩	عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك ، نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنياً عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .. .. .
---	---

## القواعد القانونية

## الفصل الأول : العلم بالقانون

١ - متى كان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ وأنه قد بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٥٧/٤/١٤ فإنه يفترض علم الكافة بهذه الأحكام من هذا التاريخ ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله أو إثبات أن ظروفه الخاصة قد حالت دون علمه الفعلي بها وإنما يقبل فقط المذر بالجهل بالقانون إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قبول اعتذار المطعون ضده بجهله نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة إلى ما قرره الطاعة في مذكرتها من أن المدة التي مضت ما بين تنفيذ القانون وبين إعلانها بصحيفة الدعوى لم تكن كافية ليعلم المطعون ضده رافع الدعوى بذلك النص المستحدث فلن هذا الاستناد خطأ في القانون لأن عدم كفاية هذه المدة لا يعتبر قوة القاهرة ولا يبرر قبول اعتذار المطعون ضده بالجهل بالنص المذكور .

(المن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨ من ١٦ ص ٤٤٧)

## الفصل الثاني : تفسير القانون

٢ - متى كان النص واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أمته لأن البحث في حكمة التشريع ودواحيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطرا في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصي الرض الذي رمى إليه والقصد الذي أملاه ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها ومن ثم لا يجوز اهدار الملة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢ من ١٦ ص ١١٩٠)

## الفصل الثالث : رجعية القوانين

٣ - أنه وإن كان من أساس النظام القانوني والمبادئ الدستورية العامة أن «لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها» إلا أنه مع ذلك يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولا اعتبارات من المدالة والمصلحة العامة تستقل هي بتقدير مبرراتها ودوافعها ، أن

تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة بنص صريح فيه - وإذا كان الظاهر أنه بعد صدور القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولوة على التركات ، قام خلاف بين مصلحة الضرائب وفريق من المولين حول نشره وبالتالي حول تاريخ العمل به رأى المشرع إزاهه ملاءمة إصدار القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والنص فيها على أن يعمل به من ١٩٥١/١١/٥ وهو ذات التاريخ الذي يحمله عدد الوقائع المصرية الذي أعد لنشره وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول فئات رسم الأبولوة على تركة مورث المطعون عليهم واستحقاق هذا الرسم على التصرفات الصادرة من المورث إلى الورثة وهل يحكمها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أم بعد تعديله . وجرى الحكم المطعون فيه على أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق على التركة مستندا في ذلك إلى أن المشرع لم يلتزم المصلحة العامة فيص قرره بمقتضى القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ من ترتيب أثر رجعي للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(المن رقم ٥١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٦ من ١٦ ص ٤٤٢)

٤ - من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين في الزمان أن القانون يوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به والعائه وأن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد تفاذه ولا يسرى بأثر مباشر على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بنص خاص . فإذا كانت الطالبة قد اكتسبت مركزا قانونيا بالنسبة لحقها في المعاش في ظل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الواجب التطبيق فلا محل لاستنادها إلى المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ لأن القانون الأخير إنما يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد تفاذه وإذا كانت واقعة وفاة زوج الطالبة التي تطالب على أساسها باسترداد معاشها قد وقعت قبل العمل بهذا القانون فإنه لا ينطبق عليها ما دام هذا القانون لم ينص على سريان أحكامه بأثر رجعي .

(المن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧ من ١٦ ص ٤٤٢)

## الفصل الرابع : إلغاء القانون

٥ - من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغي أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون . فإذا كان القرار الوزاري رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ الذي نص على قيام المصارف بأجراء التحويلات دون الرجوع إلى اللجنة العليا لمراقبة النقد قد خول للجنة العليا سلطة وضع وإصدار التعليمات التي يقتضيها حسن سير الأعمال فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبي وكان قرار اللجنة العليا بوجوب رجوع المصارف إلى مراقبة النقد في حالة فتح اعتمادات أو إجراء مدفوعات بالدولارات الأمريكية أو بالسترليني، ليس من قبيل القواعد اللازمة لضمان حسن سير الأعمال فإن قرارى اللجنة العليا ومراقبة النقد بإجبار رجوع المصارف إلى مراقبة النقد في هذه الحالة يكونان مشويعين بسبب عدم الاختصاص .

(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٣ ص ٧٣٢)

٦ - الأصل أن اللائحة لا تعدل تشريعا إذ هي في مرتبة أدنى منه ومن ثم فإن المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تنص بأن المراتب التي لم يطلب بها في مدة خمس سنوات تصحح حقا مكتسبا للحكومة ، لا يمكن أن تعدل من أحكام القانون المدني في التقادم المسقط أو تجعله متعلقا بالنظام العام ، فضلا عن أن تلك اللائحة لا تمدد أن تكون مجموع مواد أشير في بعضها إلى مصدرها من قانون أو قرار وزاري بينما جاء البعض الآخر - ومنها المادة ٥٠ - عاتلة عن هذا المصدر وبالتالي فإن المادة ٥٠ سائلة الذكر تفقد عناصر قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٣ ص ١٠٧٨)

٧ - إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الوضع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . وإذا كان القانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٣ لم ينص على إلغاء القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٢/٢٥ بأن يخص من إعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما ولم يشتمل القانون سالف الذكر على نص يتعارض مع أحكام

القرار المذكور وإنما قصد إلى تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لا من حيث مبدئه فجعل هذا الخصم يلحق العلاوة ذاتها رأساً بمقدار النصف بدلا من أن يلحق الخصم إعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة وذلك بالنسبة للعلاوات التي استحققت منذ توافده فإن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يبقى مطبقا من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سرفاته .

(الطن رقم ٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/١٥ من ١٥ ص ٤٨٢)

٨ - إذ رأى أنشأ إلغاء القاعدة المقررة بقانون ( مرسوم التعريفات الجمركية ) فإن ذلك لا يبرر الخروج عنها بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء بل هو تأكيد بالتزام العمل بها في النطاق المنصوص عليه بالتشريع السابق .

(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ من ١٦ ص ٩١١)

## الفصل الخامس : تطبيق القانون الأجنبي

٩ - تنص المادة ٢٨ من اتفاق قانون المدني على أنه « لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر » ومؤدى ذلك أنه القاضى عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الأخلاقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . وإذا كان الاعتراف بالأشخاص الاعتبارية وتقرير مساواة مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة يعتبر من الأصول العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي في مصر وتعتبر بالتالي من المسائل المتعلقة بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ استبعد القانون الأيراني وطبق أحكام القانون المصري لما تبينه من أن القانون الأول لا يحيز مساواة الشخص الاعتباري عن الفعل الضار فانه لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يقدح في صحته ما جاء بالذكر الإيضاحية تليقا عن قاعدة الاستناد المنصوص عليها في المادة ٣١ من اتفاق المدني من أن القانون الأجنبي يختص بالتوصل في أهلية المساءة عن الفعل الضار ذلك أن القانون الأجنبي يتمتع بتطبيقه عملا بأداة ٢٨ مدني كلما كان حكمه في شأن المسؤولية أو في شأن شرط من شروطها مخالفا للنظام العام .

(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ من ١٥ ص ٨٨٨)

## تسرار ادارى

## موجز القواعد

عيب عدم الاختصاص فى القرار الادارى وان كان يكفى فى ذاته لتبرير الغائه من القضاء الادارى الا انه بالنسبة لمسئولية الادارة عن التضمينات يبنى توافر رابطة السببية بين هذا العيب والضرر المدعى به . وقوع الضرر حتما سواء عن طريق القرار المعبى او القرار السليم . صحة موضوع القرار الادارى . انتفاء رابطة السببية بين العيب والضرر لا محل مع ذلك لطلب التعويض ١

مجرد تعليمات مدير مصلحة الى مرؤوسيه بما يتبع فى حالة التعدى على الاملاك العامة لا يتمخض عن قرار ادارى فردى له حصانته امام المحاكم العادية . ما يقع من رجال مصلحة السواحل لازالة التعدى لا يكون مستندا - فى هذه الحالة - الى قرار ادارى . اعتبار الحكم التعليمات قرارا اداريا وتفضؤه بعدم اختصاص المحاكم العادية - القضاء المستعجل - بنظر دعوى البات الحالة المترتبة على ازالة التعدى مخالفة للقانون فى مسألة اختصاص متعلق بالولاية .. ٢

لم يعرف القانون العقود الادارية او القرارات الادارية ولم يبين الخصائص المميزة لها . على المحاكم اعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانونى توصل الى تحديد اختصاصها فى الفصل فى النزاع المطروح عليها او فى الاجراء الوقتى المطلوب اتخاذ ٣

## القواعد القانونية

القانونية امام المحاكم العادية . وينبنى على ذلك ان ما يقع من رجال المصلحة فى سبيل ازالة التعدى لا يكون مستندا الى قرار ادارى . واذا خالف الحكم المعلنون فيه هذا النظر واحترى هذه التعليمات قرارا اداريا ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحاكم العادية (بما فيها القضاء المستعجل) بنظر دعوى اثبات الحالة المترتبة على ازالة التعدى ، فانه يكون قد خالف القانون فى مسألة اختصاص متعلق بالولاية .

(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣ م ١٤ م ٣٠٣)

٣ - اذ كان القانون لم يعرف العقود الادارية او القرارات الادارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوفر الشروط اللازمة لها ولحصانته من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، فان من وظيفة المحاكم أن تطفى هذه العقود وتلك القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وذلك توصل الى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المطروح عليها أو فى الاجراء الوقتى المطلوب اتخاذ .

(الطن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٧/٧/١٩٦٤ م ١٥ م ٣٠٦)

١ - عيب عدم الاختصاص الذى يشوب القرار الادارى وان كان يكفى فى ذاته لتبرير الغائه من القضاء الادارى الا أنه فى خصوص مسئولية الادارة عن التضمينات يبنى توافر رابطة السببية بين هذا العيب والضرر المدعى به ، ومن ثم فاذا كان العيب لا يثال من صحة القرار الادارى من حيث موضوعه لقيام ظروف كانت تبرر اصداره وتداركت جهة الادارة العيب باصدار قرار ادارى لاحق ، وكان الضرر المترتب على عيب عدم الاختصاص واقع لا محالة سواء عن طريق القرار المعبى أو القرار السليم فانه لا محل لطلب التعويض لانتفاء رابطة السببية بين العيب والضرر .

(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٢ م ١٣ م ٣٧٤)

٢ - متى كان الكتاب الدورى الذى وجهه مدير مصلحة خفر السواحل الى مرؤوسيه ، لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة الى أقسام المصلحة بما يجب عليها اتباعه فى حالة وقوع تعد على أملاكها من ابلاغ السلطات الادارية المختصة للعمل على ازالة هذا التعدى فان الكتاب بهذه المثابة لا يتمخض عن قرار ادارى فردى يتمتع بالحصانة

## قضاء

الفصل الأول : ولاية القاضى	١
الفصل الثانى : اسباب عدم صلاحية القضاة	٣٤٢
الفصل الثالث : مخاصمة القضاة	٥٤٤

## موجز القواعد

## الفصل الأول : ولاية القاضى

بطلان الحكم لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته .  
النمى على الحكم بذلك مع عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذى يستدل به على صحة هذا السبب ، يكون عاريا عن الدليل ١

## الفصل الثانى : اسباب عدم صلاحية القضاة

ندب رئيس المحكمة أحد قضاتها لنظر الدعوى بدلا من القاضى المطلوب رده لا يعتبر من قبيل اظهار الراى المانع من نظر الدعوى وبالتالي لا يفقده به رئيس المحكمة - الصلاحية لنظرها ٢  
الأحكام الصادرة من محكمة النقض احكام باثالة سبيل للطن عليها باى طريق . المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يستثنى من ذلك الا حالة الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض لقيام سبب من اسباب عدم الصلاحية . المادتان ٣١٣ و ٣٤١ من قانون المرافعات . ٣

## الفصل الثالث : مخاصمة القضاة

سكوت نصوص قانون المرافعات اللتى عن النص على اعضاء النيابة فى المواد ٦٥٤ - ٦٦٧ منه الخاصة بأحوال مخاصمة القضاة وشروطها واجراءاتها . انطباق احكامها مع ذلك على مخاصمة اعضاء النيابة ، عدم جواز مقاضاتهم من الضرر الذى يسببونه للغير لدى قيامهم بأعمال وظيفتهم الا بطريق المخاصمة . المحكمة التى توخاها الشارع من وضع نظام المخاصمة وهى توفير الضمانات للقاضى فى عمله تتحقق كذلك بالنسبة لأعضاء النيابة التى تعتبر هيئة مكملة للقضاء

نص المادة ٧٧٧ من قانون المرافعات القائم يسوى بين القضاة وأعضاء النيابة فى شأن المخاصمة وبذلك قن ما كان مقررا من قبل بغير نص صريح . رتب الشارع فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة مسؤولية الإدارة عما حكم به من التضييعات على القاضى أو عضو النيابة فى دعوى المخاصمة ٤

دعوى المخاصمة دعوى تعويض ومن آثارها فى القانون القائم بطلان تصرف القاضى أو عضو النيابة المخاصم . يستوى توجيهها الى عضو النيابة باسمه أو بوظيفته أو الى النائب العام بوصفه الجهة الرئيسية له . عدم جواز مقاضاة القاضى أو عضو النيابة فى الأحوال المبينة فى القانون الا بطريق رفع دعوى المخاصمة التى نظم القانون اجراءات رفعها . عدم سلوك ذلك الطريق يؤدى الى عدم قبول الدعوى ٥

## القواعد القانونية

## الفصل الأول : ولاية القاضى

التي حددها القانون . فإذا كان الطاعن قد تمسك فى طعنه - وبعد أن انقضت مواعيد الطعن - بطلان الحكم المظنون فيه بمقولة صدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته ، دون أن يودع الطاعن حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذى يستدل به على صحة السبب الذى أبداه ، وذلك فى الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لايداع المستندات وهو وقت التقرير بالطن فإن ذلك السبب ، يكون عاريا عن الدليل بما يتعين اطرأحه .

١ - لئن كان من الجائز ابداء السبب المتعلق بالنظام العام فى أى وقت الا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يكون مجديا - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما لم تكن عناصر الفصل فى الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بلفظ الطعن تقديمها صحيحا وفى المواعيد

## الفصل الثاني : أسباب عدم صلاحية القضاة

٢ - نلب « رئيس المحكمة » أحد قضااتها لنظر الدعوى بدلا من القاضي المطلوب رده لا يعتبر من قبيل اظهار الراى المانع من نظر الدعوى وبالتالي لا يفقد به « رئيس المحكمة » الصلاحية لنظرها .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦٦٢)

٣ - لا سبيل للطن بأى طريق فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض اذ هى أحكام باثة وقد نصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا تجوز المعارضة فى أحكام محكمة النقض النيابية ولا يقبل الطعن فى أحكامها بطريق التماس إعادة النظر . واعتنى المشرع عن النص على منع الطعن فى أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم امكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام . ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل الا ما أورده فى المادة ٣١٤ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطالان الحكم الصادر من محكمة النقض اذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ٣١٣ من هذا القانون وذلك زيادة فى الاصطيان والتحوط لسمة القضاء .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤ من ١٦ ص ٦٧٣)

## الفصل الثالث : مخاصمة القضاة

٤ - لتن كانت المواد من ٦٥٤ الى ٦٦٧ من قانون المرافعات الملنى قد نصت على أحوال مخاصمة القضاة وشروطها واجراءاتها وسكتت عن أعضاء النيابة الا أن هذه الأحكام كانت تنطبق أيضا عليهم فلم يكن يجوز مقاضاتهم عن الضرر الذى يسببونه للغير لدى قيامهم بأعمال وظيفتهم الا عن طريق المخاصمة ، ذلك أن الأصل هو عدم مسئولية القاضي أو عضو النيابة عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأن كلا منهما إنما يستعمل فى ذلك حقا خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ولكن المشرع رأى تقرير مسئوليتهما - على سبيل الاستثناء - اذا انحرف أيهما عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فنص فى قانون المرافعات

على أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمينات كما نظم اجراءات المخاصمة فى هذه الأحوال . والحكمة التى توخاها المشرع من وضع نظام المخاصمة هى توفير الضمانات للقاضى فى عمله واحاطته بسياج من الحماية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يطاولون النيل من كرامته وحيته برفع دعاوى عادية لمجرد التشهير به . وهذه الحكمة تتوافر بالنسبة لأعضاء النيابة التى تعتبر هيئة مكتملة للقضاء . وقد حرص المشرع دائما على الجمع بينهم وبين القضاة فى القوانين المتعاقبة الخاصة بتنظيم السلطة القضائية وكل لهم من أسباب الطمأنينة والضمانات ومظاهر الاستقلال كثيرا مما كفه للقضاة كما حرص عند تعديل قانون المرافعات على أن ينص صراحة فى المادة ٧٩٧ من القانون القائم على التسوية بين القضاة وأعضاء النيابة فى شأن المخاصمة وبذلك قتن ما كان مقررا من قبل بغير نص صريح وربت فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة مسئولية الدولة عما يحكم به من التضمينات على القاضى أو عضو النيابة بسبب الأفعال المخالفة .

(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٩ من ١٣ ص ٣٦٠)

٥ - دعوى المخاصمة - فى قانونى المرافعات الملنى والقائم - هى دعوى تموض وإن كان من آثارها فى القانون القائم بطلان تصرف القاضى أو عضو النيابة المخاصم . وقد حدد المشرع الأحوال التى يجوز فيها رفع دعوى المخاصمة ونظم للمخاصمة فى هذه الأحوال اجراءات خاصة واحاطها بضمانات تكفل حماية القاضى أو عضو النيابة من عبث الخصوم ومن ثم فلا يجوز مقاضاة أيهما بالتضمينات عن التصرفات التى تصدر منه أثناء عمله الا فى هذه الأحوال ، ولا سبيل الى هذه المقاضاة غير دعوى المخاصمة . ولذا فإذا كان الطاعن قد رفع دعواه ضد رئيس النيابة بطلب تموضه عن الأضرار التى لحقت به بسبب اجراءات تنفيذ حكم جنائى اتخذها أحد أعضاء النيابة بمقولة أنها قد تمت على وجه مخالف للقانون ثم ادخل فى الدعوى - بناء على أمر المحكمة - النائب العام ووزير العدل بوصفهما الجهة الرئيسية لمسئولية النيابة الذى وقع منه التصرف الذى سبب الضرر المدعى به وطلب الزامهما متضامتين مع رئيس النيابة بالتعويض ، فإن الحكم المطعون عليه اذ خلص الى عدم قبول هذه الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون ( باعتبارها دعوى مخاصمة ) يكون



بوظيفته والى النائب العام بوصفه الجهة الرئيسية لمضو  
النيابة الذى صدر منه التصرف والقول بغير ذلك يفوت  
الحكمة التى قصد اليها المشرع من وضع نظام المخاصمة  
ويفتح الباب للتحايل على مخاصمة أعضاء النيابة بغير الطريق  
الذى رسمه القانون .

(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٦٢ م ١٣ من ٣٦٠)

قد فهم الدعوى على وجهها الصحيح وطبق عليها القانون  
تطبيقا سليما . ولا يقدح فى صحة قضائه عدم توجيه  
الدعوى الى عضو نيابة معين بالاسم وتوجيهها الى النيابة  
العامة فى شخص رئيس النيابة ذلك أنه يستوى أن تكون  
دعوى التضمينات قد وجهت الى عضو النيابة باسمه أو

### قوة قاهرة

#### موجز القاعدة

يصح اعتبار الفيضان المالى الغير منتظر قوة قاهرة من شأنها اقصاء الملتزم من تنفيذ التزامه  
- تقرير الحكم بأن الفيضان على اطلاقه لا يعد قوة قاهرة ، وعدم بحثه ما تمسك به الطاعن من  
أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقفه - قصور

الجهة بصحة

#### القاعدة القانونية

اطلاقه لا يعتبر قوة قاهرة لامكان توقفه ، ولم يبحث  
ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان الذى ألتف زراعته كان  
فيضانا استثنائيا لم يكن فى الوسع توقفه ، فان الحكم  
يكون قد شاب قصور فى التسيب .

(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٢ م ١٤ من ٥٦٠)

يصح اعتبار الفيضان المالى الغير منتظر قوة  
قاهرة يكون من أثرها اقصاء الملتزم من تنفيذ التزامه ،  
ولا ينفى اعتباره كذلك سبق وقوع مثله فى الماضى -  
فاذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن الفيضان على



( ٢ )

مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . مجالس عسكرية . مجال عامة . مجامعة . محكمة أنوفسوع  
مرافق عامة . مسئولية قضائية . مصادرة . مقاصة . مواعيد السلفة . موظفون .



## مأمورو الضبط القضائي

### موجز القاعدة

التزام رجال الضبط القضائي بإقامة حراس على الأمتعة والأثاثات التي تضبط في المحال المدارة للفجور أو الدعارة بعد صدور القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ .

وضع الاختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء نفيد في كشف الحقيقة في الجرائم . جوازهم لرجال الضبط القضائي . واجب جهة الإدارة في هذه الحالة في حراسة هذه الأماكن ومحتوياتها حراسة خاصة . تقصرها في ذلك خطأ موجب لمسئوليتها عن الضرر الناتج عنه كما لو حدثت سرقة لهذه المحتويات .

### القاعدة القانونية

على مسكن شخص منعه من دخوله ومن مباشرة سلطانه كحائز على الأمتعة التي بداخله وبالتالي فقد سيطرته عليه وعلى هذه الأمتعة فإن ذلك يقتضي إذا ما رأى رجال الضبط ألا يستعملوا الرخصة المخولة لهم في إقامة حارس على هذا المسكن - أن تقوم جهة الإدارة بواجب حراسته ورعاية محتوياته بحيث إذا قصرت في القيام بهذا الالتزام الذي تفرضه الهيئة الواجبة في عدم الأضرار بالخير كان ذلك منها خطأ يستوجب مسئوليتها عن الضرر الناتج عنه ولا يكتفى في هذه الحراسة بمجرد حراسة الأمن العادية التي توليها الإدارة لسائر الأماكن التي في حيازة أصحابها بل يجب فرض حراسة خاصة على المكان الذي وضعت الاختام عليه بعد أن أقصى صاحبه عنه وحيل بينه وبين رعاية أمتعته بنفسه .

(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ ص ١٦ من ٨٧)

انه وإن لم يكن رجال الضبط القضائي ملزمين قبل صدور القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ بإقامة حارس على الأمتعة والأثاثات التي تضبط في المحال المدارة للفجور أو الدعارة وهي المحال المشار إليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إلا أنه إذا كان سند وزارة الداخلية ( الطاعة ) في وضع الاختام على مسكن المظنون ضدها هو نص المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يقضى بأن «لأموري الضبط القضائي أن يضعوا الاختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء نفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها » . وكان هذا النص وإن جمل إقامة الحارس في حالة وضع الاختام أمرا جوازا لأموري الضبط القضائي متروكا لتقديرهم إلا أنه لما كان يترتب على وضع الاختام

## مؤسسات عامة

### موجز القاعدة

الغرف التجارية مؤسسات عامة خولت اختصاصات معينة . تخويلها إدارة سوق للجملة علاقتها بالوزاين علاقة تنظيمية . وجوب التزامها أحكام القرار الوزاري الخاص بلائحة السوق .

### القاعدة القانونية :

القرارات التنفيذية . ومن ثم فإذا كان قرار هيئة التحكيم في قضاؤه بثبوت الاتفاق المبرم بين الوزاين والفرقة قد أغفل أحكام القرار الوزاري رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٦ الصادر بلائحة سوق الجملة - المنوط بالفرقة إدارته - وذلك فيما تضمنه من تحديد أنصبتهم من حصيلة الوزن فانه يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٨ ص ١٢ من ٥٤)

الغرف التجارية مؤسسات عامة خولها القانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥١ اختصاصات معينة من ذلك إدارة الأسواق بإذن من وزارة التجارة والصناعة وإذن قمتى كانت الفرقة التجارية قد خولت إدارة سوق للتعامل بالجملة طبقا للقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ فان علاقتها بالوزاين ( القباية ) تعد علاقة تنظيمية تلتزم فيها الفرقة

عدم جواز تكليف المحامي بإداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه . ومع ذلك له أن يؤديها متى طلب منه موكله ( م ٢٠٨ مرافعات م ٣٤ ق ١٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم ) .. ..

## الفصل الثاني : تمثيل المحامين الخصوم في الدعاوى

استثناء من الإجراءات أمام محكمة النقض لا يجوز حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . الطالبا بياشر جميع الإجراءات بنفسه وان جاز أن ينب عنه أحدا من رجال القضاء والنيابة والوظفين القضائيين بالدوران العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة .. .. . ٢

تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه . توثيق التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة بمعرفة السلطات الرسمية بيوغوسلافيا . عدم اعتراض الطعون عليها على إجراءات التوثيق في الخارج أو على ما تضمنه التوكيل . استكمال شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه اسباغ صفة الوكالة للمحامي الذي قرر بالظن .. .. . ٣

التوكيل بالخصومة يخول الوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات . لا يجوز للموكل التنصل مما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تعويض من الأعمال والتصرفات الإيجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أي تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .. .. . ٤

تمثيل محامي أقلام القضايا لمصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يعينها وزير العدل . اغاؤهم من شرط التقييد في جدول المحامين . قبولهم للمرافعة أمام كافة المحاكم بما فيها محكمة النقض .. .. . ٥

النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماه يعتبر في حكم المادة ٢٥ مرافعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يقومها محام . بطلان حتى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان .. .. . ٦

غرض انشراح من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لرعاية أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى .. .. . ٧

## الفصل الثالث : تقدير انصاف المحامي

تقدير مجلس نقابة المحامين للانصاف عند الخلاف على قيمتها فصل في خصومة قضائية . تقديم طلب تقدير الانصاف تمعده به الخصومة مما يضي على مجلس النقابة ولابة الفصل في النزاع .. .. . ٨

أضفى المشرع على مجلس النقابة ولاية تقدير الانصاف عند الانتهاء إليه .. .. . ٩

تقديم طلب تقدير الانصاف إلى مجلس نقابة المحامين . اعلان بخصومة قضائية ويقطع التقادم يراعي في تقدير انصاف المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله الوكيل . مراعاة الحكم هذه العناصر مضيفا إليها كعنصر من عناصر التقدير مركز الوكيل . تقدير الانصاف مما تستعمل به محكمة الموضوع . المحكمة استثنائية ليست ملزمة ببيان سبب تبدلها بتقدير محكمة أول درجة لانصاف .. .. . ١١

للمحامي والموكل طريقتان لطلب تقدير الانصاف عند عدم وجود اتفاق كتابي هما اللجوء إلى القضاء أو إلى مجلس النقابة . اختيار أيهما أحد الطريقتين ابتداء بسقط حقه في العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة . نظر المحكمة الابتدائية للنظم من أمر التقدير لا يكون باعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء وإنما باعتبارها جهة ظمن في تقدير أصدره مجلس النقابة .. .. . ١٢

## الفصل الرابع : استبعاد اسم المحامي من الجدول

أثر قرار استبعاد المحامي من جدول المحامين المختلفين لعدم سداده اشتراك النقابة على تحديد أقدميته عند تعيينه في القضاء .

اعتبار ممارسة المحامي لمهله أثناء فترة استبعاده ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاء المقررة في المادتين ٢٠ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . ان أنتجت في بعض الصور أثرها في حق موكله إلا أن هذا الأثر يعتبر معدوما بالنسبة للمحامي .

اعتبار مدة استبعاد المحامي قاطعة لشرط التوالى الذي استلزمته الفقرة هـ من المادة ٣ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ لمدة ٤ سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاضي . .. .. . ١٣

## القواعد القانونية

## الفصل اذول : حقوق المحامي وواجبات مهنته

١ - توجب المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات على المحامين والوكلاء والأطباء أو غيرهم أن يؤدوا الشهادة عن انواقائع التي علموا بها من طريق مهنتهم أو صنعتهم متى طلب منهم ذلك من أسرها لهم واذ تنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم بأن على المحامي أن يمتنع عن أداء مثل هذه الشهادة وأنه لا يجوز تكليفه أدائها في نزاع وكل أو استشير فيه فإن مؤدى هاتين المادتين أن اشرع وان كان قد حذر على الخصوم تكليف المحامي أداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه ، الا أنه لم يمنعه بطريق اللزوم من أدائها فله أن يؤدجها متى طلب منه موكله ذلك .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ص ١٦ ص ١٠٠١)

## الفصل الثاني : تمثيل المحامين للخصومة في الدعاوى

٢ - استثناء من الاجراءات التي تتبع أمام محكمة النقض ، حظر المشرع في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - المعدل بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ و ٢٣٠ لسنة ١٩٥٥ - حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في الطلبات التي تقدم منهم ، اذ نصت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة على أن الطالب هو الذي يباشر جميع الاجراءات ويحضر بنفسه أمام الهيئة ارامة للمواد المدنية وأن يقدم دفاعه اذا شاء كتابة وان جاز له أن ينيب عنه في ذلك كله أحدا ممن نص عليهم في الفقرة الاولى على سبيل الحصر وهم رجال القضاء والنيابة العامة وأن الطلبات لا تعرض على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة مباشرة ، وفيما عدا ذلك تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية .

(الطبايان رقم ٢٤ ، ٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠ ص ١٤ ص ١٠٠١)

٣ - تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه . فلذا كان التوكيل المقدم من الشركة الطائفة قد وثق بمعرفة السلطات الرسمية بيوغسلافيا وصدقت عليه وزارة الخارجية بها والقنصلية المصرية بيلغراد

عملا بالمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٤ - واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة ترجمة التوكيل الى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الأجنبيةتين اللتين حرر بهما ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على امضاء سكرتير السفارة المذكورة ، وكانت الطعون عليها لم تيدأ اعتراض على اجراءات توثيق التوكيل في الخارج أو على ما يتضمنه هذا التوكيل أو على الترجمة الرسمية المدونة به فان هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون حجة في اسباغ صفة الوكالة للمحامي الذي قرر بالطن .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧ ص ١٤ ص ٢٢٦)

٤ - مؤدى نص المادتين ٨١٠ و ٨١١ من قانون المرافعات - المنظمين لأحكام التوكيل بالخصومة والتتنصل - أن التوكيل بالخصومة يدخل الوكيل السلطة في القيام بجميع الأعمال والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات ، وأنه لا يجوز للموكل التتنصل مما يقوم به الوكيل من تلك الأعمال والاجراءات ولو كان قد منه من مباشرتها في سند التوكيل ، وإنما يكون للموكل أن يتنصل مما يقوم به وكيله ، دون تفويض خاص ، من الأعمال والتصرفات الايجابية التي أوردتها المادة ٨١١ مرافعات على سبيل الحصر أو من أي تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا . واذ كان اغفال الوكيل بالخصومة تقديم مستندات كلفه الموكل بتقديرها الى المحكمة تأييدا لدعواه وكذلك اهمال الوكيل في ابداء بعض أوجه دفاع موكله أو عجزه أو تقصيره في ايضاحها وان جاز أن يعتبر اهمالا من الوكيل واخلا لا بواجباته كمحام ، الا أن هذه المواقف السلبية من جانب الوكيل لا تندرج في عداد الأعمال والتصرفات التي يجوز أن تكون سببا للتتنصل عملا بالمادة ٨١١ من قانون المرافعات .

(دعوى النصل رقم ٣٣ ، ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦ ص ١٥ ص ٤٣٠)

٥ - تنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أنه « يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الاوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين - محامو أقلام قضاياء هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » وقد أصدر وزير العدل



صحف الدعاوى متعلقا بالنظام العام يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .  
(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦٦٥/٤/٨ من ١٦ ص ٤٧٦)

### الفصل الثالث : تقدير أتعاب المحامي

٨ - ناط المشرع - في القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ - بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل . وتقدير مجلس النقابة لأتعاب في هذه الحالة يعد فصلا في خصومة لاذ أن الالتجاء الى المجلس جائز ليهما عند الخلاف على قيمة الأتعاب مع اخطار المطلوب التقدير ضده بصورة طلب التقدير والجلسة المحددة لنظره بطلب موسى عليه . ومفاد ذلك أن تقديم الطلب الى مجلس النقابة من المحامي أو الموكل تنعقد به الخصومة القضائية بينهما مما يضمن على مجلس النقابة ولاية الفصل في النزاع .

(الطن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٨ من ١٢ ص ٥٢٢)

٩ - خلو القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار مجلس النقابة - عند تقدير أتعاب المحامي - من الهيئات القضائية أو الادارية ذات الاختصاص القضائي ومن أن تقيب المحامين يمثل النقابة أمام تلك الهيئات ، لا يمنع من أن يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في هذا الخصوص .

(الطن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٨ من ١٢ ص ٥٢٢)

١٠ - متى كان تقديم طلب تقدير الأتعاب الى مجلس النقابة من المحامي أو الموكل اعلانا بخصوصه فانه تترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم في مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدني .

(الطن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٨ من ١٢ ص ٥٢٢)

١١ - متى كان الحكم قد أحاط بوقائع المنازعة حول تقدير أتعاب المحامي ( الطاعن ) وما أبداه الطرفان فيها واستظهر مقدار الجهد الذي بذله المحامي في الدفاع ومركز الموكلين ( المظنون عليهم ) وثروتهم فانه يكون قد راعى في تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التي يوجب قانون المحاماة مراعاتها في تقدير أتعاب المحامين وهي أهمية الدعوى وثروة الموكل . والجهد الذي بذله الوكيل وأضاف اليها كمنصر من

في ٢١/٥/١٩٥٧ بالاستناد الى هذه المادة قرارا يقضى بأن « يقبل للرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية اتنمائية للبترول أو انبنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية - نحو أقلام قضايا هذه الجهات العاصول على شهادة الليسانس أو ما يبادلها أو أحد المحامين » وبذلك أغفى القانون محامي تلك الهيئات من شرط القيد في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم أسوة بمحامي أقلام قضايا الحكومة . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فانه ينصرف الى القبول أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧ من ١٥ ص ١١٦٩)

٦ - نص المادة الخامسة والعشرين من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهي عن تقديم صحف الدعاوى ما لم يوقعها محام ومقتضى هذا النهي أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتما عدم قبولها ولا يقدح في ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة اذ أنه - على ما يبين من المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات - قد يكون النص على البطلان بلفظه أو بعبارة نافية أو فاقية تقتضيه ، ومتى كان النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصا على بطلان الصحيفة التي لا يوقعها محام فان هذا البطلان يقع حتما اذا ما أغفل هذا الاجراء ودون حاجة لاثبات ترتب ضرر للخصم على هذه المخالفة لأن ثبوت ضرر انما يكون واجبا اذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، أما في حالة النص على البطلان فان المشرع يكون قد قدر أهمية الاجراء وافترض ترتب الضرر على اغفاله في الطالب .

(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨ من ١٦ ص ٤٧٦)

٧ - لما كان غرض الشارع من ايجاب توقيع محام على صحف الدعاوى - وهو ماصرح به المذكرة الايضاحية لقانون المحاماة - رعاية الصالح العام الى جانب صالح المحامين وذلك لضمان مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الصحف وقعطة المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بتحريرها مما يعود بالضرر على ذوى الشأن فانه يجب اعتبار البطلان المترتب على عدم توقيع محام على

يتحدد بها كذلك نصاب الاستئناف وبالتالي يكون قضاء المحكمة الابتدائية في هذا التظلم قابلاً للاستئناف أمام محكمة الاستئناف .

(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٢٥٦)

#### الفصل الرابع : استبعاد اسم المحامي من الجداول

١٣ - اذ نص المشرع عن ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة استبعاد اسمه من جدول المحامين المشتغلين لمدى سداده اشتراك النقابة فقد دل بذلك على أن هذه الممارسة تكون ممارسة غير مشروعة ويترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في المادتين ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . ومثل هذه الممارسة وإن أنتجت في بعض الصور أثرها في حق موكله إلا أن هذا الأثر يكون معدوما بالنسبة للمحامي ولا يترتب له حقاً لقيام عمله على الاخلال بواجبات مهنته .

واذ بينت الفقرة « هـ » من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥ شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاء بالمحاكم الابتدائية - ووضعت ضابطاً منظماً هو وجوب توافر شرطين مجتمعين الأول - اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية ، والثاني - أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلالها - بحيث اذا تظف أحد الشرطين انتهى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض ، فان مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة . يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين من أنه لا تحسب مدة الاستبعاد من الجدول من مدة التبرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ، واذا امتنع احتساب مدة الاستبعاد من مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف فانها تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذى استلزمه القانون لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض .

(الطليات ارقام ١ لسنة ٣٦ ، ٤١ لسنة ٢٨ ، ٦ لسنة ٢٩ ق رجال قضاة جلسة ٢٨/١/١٩٦١ م ١٦ م ٢٥٦)

عناصر التقدير كذلك مركز الوكيل . واذا كان تقدير الاعصاب مما يستقل به قاضى الموضوع فان محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الاعصاب لا تكون ملزمة ببيان سبب هذا التعديل باعتبار أنه يدخل في سلطاتها التقديرية ومن ثم فالمجادلة في ذلك لا تمدو أن تكون جدلاً موضوعياً لا تصح اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٦٣ م ١٤ م ١٦٢)

١٢ - مؤدى نصوص المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع قد ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير انساب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع قد رسم للمحامي والموكل طريقين لطلب تقدير الاعصاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها - هما اللجوء الى القضاء أو الى مجلس النقابة ، فاذا اختار أحدهما طريقاً من هذين ابتداء فلا يحق له العودة الى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة ، وبذلك يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في خصوص تقدير الاعصاب ، ومن ثم فان المحكمة الابتدائية حين تنظر التظلم من أمر التقدير الصادر من النقابة إنما تنظره لا باعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء وإنما باعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة مما ينتهى معه تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات التى تنص على أن « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائياً اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنهما » ذلك أن مناط تطبيق هذا النص هو الدعاوى التى تفصل فيها المحكمة بصفة مستدأة دون الحالات الأخرى التى تنظر فيها بوصفها جهة طعن . ومن ثم فانه اذا كان النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية هو طعن في قرار مجلس نقابة المحامين وقد صدر هذا القرار في طلب تقدم به المحامي لتقدير انسابه بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه فان قيمة هذا الطلب تكون هى المناط في تحديد الاختصاص للمحكمة التى تنظر التظلم من القرار الصادر في هذا الطلب وهى التى

## محكمة الموضوع

أرقام القواعد

الفصل الأول : سلطتها في تفسير العقود .. .. ١ - ٢

الفصل الثاني : سلطتها في تقدير الدليل .. .. ٢ - ١٠

## موجز القواعد

الفصل الأول : سلطتها في تفسير العقود .. ..

إذا كان هناك محل لتفسير العقد وجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقاً للعرف الجاري في المعاملات . مثال .. .. ١

لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير العقود بما تراه أو في ما تراه العاقدان . استخلاص الحكم أن نية المورث انصرفت إلى الإيصاء لا إلى البيع استخلاصاً سائفاً لا عيب فيه . المجادلة في ذلك جلد موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .. .. ٢

## الفصل الثاني : سلطتها في تقدير الدليل

عدم الاطمئنان إلى شهادة شاهد لظنة المصلحة . ترجيح شاهد آخر عليه لا تثريب على المحكمة أن لم تبين أسباب هذا الترجيح فهو من إطلاقات قاضي الموضوع لا شأن فيه لنير ما يطمئن إليه وجدانه .. .. ٤٢

لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمها صحيحاً . وموازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما يطمئن نفسه إلى ترجيحه منها . واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى .. .. ٥

الجلد في نقوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الاقتناع . من شأن محكمة الموضوع . لا دخل لمحكمة النقض فيه .. .. ٦

استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . لرقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه في شأن الدليل . عدم اعتبار الشهادة المقدمة أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى يكون لها حجية معينة في الإثبات . تقدير الدليل المستند منها خاضع .. .. ٧

لسلطان قاضي الموضوع .. ..

تقدير أقوال الشهود مروهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النقيض في هذا التقدير ينفى الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم . جلد موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .. .. ٨

خضوع الإقرار غير القضائي لتقدير القاضي . له تجزئته كما أن له أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبداً يثبت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً .. .. ٩

سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخصم من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا يجعله كذلك . شرط ذلك أن يقام هذا التقدير على أسباب تنتج عقلاً .. .. ١٠

## القواعد القانونية

## الفصل الأول : سلطتها في تفسير العقود

١ - إذا لم تبلغ عبارات العقد من الوضوح الحد الذي يدعو إلى عدم الانحراف عنها تمين عند تفسيره البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في المعاملات

( المادة ٢/١٥٠ مدني ) وينبغي على ذلك أنه متى أولت هيئة التحكيم عبارات عقد الصلح المبرم بين الطرفين بأنها تتطوى على إقرار من الشركة ( صاحب العمل ) بحق المستخدمين والعمال في « المنحة » عنى أن يكون تقديرها مرتبطاً بحالة الشركة المالية وبنت على ذلك تقديرها للمنحة فانها لا تكون قد خالفت عبارات العقد أو انحرفت عن مدلول عباراته ، ولا وجه للتحدي بأنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة المقدار لأن هذا الثبات إنما يشترط

كفايته في الاقناع وهو من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢ ص ١٤ من ٢١).

٧ - تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سبيل للمجادلة فيه أمام محكمة النقض متى كانت الأسباب التي ساقها لأطراف الدليل الذي لم تأخذ به أسباباً ساقعة تؤدي إلى ما اتهمت إليه . فإذا كان الثابت من الشهادة المستخرجة من سجلات المحكمة الشرعية من واقع حجة بيع أنها ليست أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى يكون لها حجة معينة في الإثبات وإنما هي لا تملو أن تكون ملخصاً مستخرجاً من شروط عقد بيع فقد انصرفت عنها الحجة المقررة في القانون لأصل الورقة الرسمية أو صورتها لينبسط عليها سلطان قاضي الموضوع في تقدير الدليل المستند منها .

(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨ ص ١٤ من ٥٤٣).

٨ - تقدير أقوال الشهود مهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ومن ثم فإن النفي في تقدير محكمة الموضوع لشهادة الشهود بنية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً ، لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٩ ص ١٤ من ٨١٣).

(والطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ ص ١٦ من ٥١٨).

٩ - الاقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته وأخذ بعضه دون البعض كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً نبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولاً يأخذ به أصلاً .

(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٩ ص ١٤ من ١١٨٧).

١٠ - تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخصم من شأنها أن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله كذلك هو من سلطة محكمة الموضوع ، ألا أنه يشترط أن يقام هذا التقدير على أسباب تتجبع عقلاً .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ ص ١٤ من ٢١٨).

توافره عندما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى بإعطائها لا الاتفاق .

(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣ ص ١٢ من ١٧٢).

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير العقود بما تراه أوفى إلى ما فواه العاقدان ، فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد استخلص أن نية المورث انصرفت إلى الإيصال لا إلى البيع وكان هذا الاستخلاص سائماً لا عيب فيه فإن ما يثيره الطاعن في ذلك لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢١ ص ١٢ من ٨٢٤).

### الفصل الثاني : سلطاتها في تقدير الدليل

٣ - تجري الشهادة مجرى التمليكات لما فيها من معنى أن « القاضي يملك الحكم بالشهادة كأن الشاهد قد ملكه الحكم » . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من العلاقات قاضي الموضوع لا شأن فيه لنهر ما يطمئن إليه وجدانه ولا ترتيب عليه أن لم يبين أسباب هذا الترجيح .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ ص ١٢ من ٦١٢).

٤ - من الأصول المقررة أنه إذا تضمنت الشهادة معنى النفع أو الدفع صار الشاهد متهماً ولا شهادة للتمهم . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الاطمئنان إلى صدق الشاهد مردود وجدان القاضي وشعوره فلا يلزم بأبداء الأسباب التي تبرره .

(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ ص ١٢ من ٦١٢).

٥ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمها صحيحاً ، وفي موازنة بعضها بالبعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها ، وفي استخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢ ص ١٤ من ٢١).

٦ - الجدل حول وجوب معرفة أقوال المورث التي وردت في محضر الشرطة على وجه الدقة وما إذا كان له توقيع عليها وتثبيت رجل الشرطة من شخصيته أم لا - هو جدل موضوعي في فحوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم

## مرافق عامة

## موجز القاعدة

حربة جهة الإدارة في إدارة المرافق العامة لا تمنع القضاء من تقرير مسئوليتها عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة أعمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام والإشراف عليه

## القاعدة القانونية

مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعا الى أعمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه .

وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة وحق تنظيمها والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع المحاكم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من حق التدخل لتقرير

(المن رقم ٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٥ م ١٦ من ١٠٨٢)

## مسئولية تقصيرية

## أرقام القواعد

٥ - ١	الفصل الأول : عناصر المسؤولية « الخطأ والضرر »
١٤ - ٦	الفصل الثاني : صور مختلفة للمسئولية التقصيرية
١٨ - ١٥	( أ ) مسئولية التبوع عن أعمال تابعه
١٩	( ب ) مسئولية حارس الشيء
٢٥	( ج ) المسئولية عن الاعتداء على حق المؤلف
	الفصل الثالث : التضامن في المسئولية
	الفصل الرابع : جزاء المسئولية « التعويض » ( حالة )

## موجز القواعد

## الفصل الأول : عناصر المسئولية

## « الخطأ والضرر »

اكتفاء الحكم في بيان خطأ المضرور بمقولة أنه لم يكن حريصاً في سيره دون بيان مظاهر عدم هذا الحرص والأعمال التي وقعت من المضرور واعتبرها الحكم عدم حرص والمصدر الذي استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها . قصور .. ..

حرية جهة الإدارة في إدارة المرافق العامة - ومن بينها مرفق الأمن - وتنظيمها . لا يمنع ذلك القضاء من تقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى أعمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه .. ..

استخلاص الحكم خطأ جهة الإدارة مما يستوجب مسئوليتها عن التعويض من عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدث فيها سواء كان ذلك راجعاً إلى عدم صدور أوامر اليهم أو مخالفتهم لما صدر من أوامر . استخلاص سائغ .. ..

وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون التي يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .. ..

ثبوت حصول الضرر نتيجة خطأ تابع الوزارة رغم الجهالة به . استخلاص الحكم بأسباب سائلة أن هذا الفاعل ليس أجنبياً عن طرفي المشاجرة التي نشبت بين عمال مصلحة السكك الحديدية ومستخدميه العاملين بالقطار وعدم تطبيقه حكم المادة ١٦٥ مدني . لا خطأ .. ..

## الفصل الثاني : صور مختلفة للمسئولية التقصيرية

## (١) مسؤولية التبوع عن أعمال تابعه

- مسئولية التبوع عن أعمال تابعه حال تادية وظيفته مقررة بالمادة ١٥٢ مدني قديم نصها عام مطلق . لا يشترط لقيام رابطة التبعية وجود علاقة مباشرة بالتابع . تقوم هذه الرابطة متى كان للتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة عليه وفي توجيهه طالت مدة هذه السلطة أم قصرت .
- نفي المسؤولية دون بحث في تحقيق قيام السلطة الفعلية أو عدم قيامها . قصور .. .. ٦
- قيام علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه .. .. ٧
- تبعية المدارس الحرة والعاملين بها لوزارة التربية والتعليم بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني .. .. ٨
- مسئولية التبوع عن أعمال تابعه حال تادية وظيفته أو بسببها قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو . انقضاء مسؤولية التابع يستتبع انقضاء مسؤولية التبوع . قضاء الحكم مع ذلك على المتبوع بالتعويض يخالف للقانون .. .. ٩
- لا تنتفي مسؤولية المكلف بالرقابة الا اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة أو البت ان الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب . نفي محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائلة . لا مخالفة في ذلك للقانون .. .. ١٠
- ملكية المدرسة لا تحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها . لا تتحقق مسؤولية المتبوع الا اذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه . اغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن التضمن عدم توافر هذه السلطة له لتدبى للمدرسة اخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح ان يتفر به وجه الرأى في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور .. .. ١١
- قيام رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه ( م ١٧٤ مدني ) . تبعية المرشد للمجهز أثناء قيامه بعملية ارشاد السفينة . ممارسة المجهز لسلطة الرقابة والتوجيه عليه بواسطة ربابه . انسلاخ المرشد في فترة مباشرته نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التي يتبعها أصلا . عدم مساءلة تلك الجهة عن الأخطاء التي تقع منه في تلك الفترة .. .. ١٢
- للمضمون حق الرجوع على متعهد الضمان متى كان الآخر هو ذات الشخص المسؤول عن الفعل الضار . ضمان السفينة لدى احتيازها مياه القنطرة وموانئها لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء اية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تتسبب السفينة في حدوثها . وقسوع الخطأ الذي نشأ عنه الضرر الذي حكم على شركة القناة في الدعوى الأصلية بتعويض من الريان والمرشد وكلاهما تابع لشركة السفينة . مسؤولية شركة السفينة عن هذا الخطأ مسئولية التبوع عن أعمال تابعه . القضاء بأحقية شركة القناة في الرجوع على شركة السفينة بما حكم عليها في الدعوى الأصلية . لا مخالفة فيه للقانون .. .. ١٣
- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . قوامها تحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب إثباته أو بناء على خطأ مفترض .. .. ١٤

## (ب) مسؤولية حارس الشيء

- قيام مسؤولية حارس الشيء على اساس خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس - بدرا مسؤولية الحارس إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا بد له فيه . هذا السبب لا يكون الا قوة القاهرة أو خطأ المضور أو خطأ الغير .. .. ١٥
- شرط تحقق مسؤولية حارس الشيء ، وقوع الضرر بفعل الشيء . المادة ١٧٨ مدني . وجوب تدخل الشيء تدخلأ ايجابيا في أحداث الضرر . دفع الحارس هذه المسؤولية بأن تدخل الشيء كان سليما ووقوع الضرر بخطأ المتوفى . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع . تعيبه بالتقصير .. .. ١٦
- الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه في معنى المادة ١٧٨ مدني ، هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ولا تتنقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء . العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على اساس الخطأ المفترض هي سيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . السيطرة المادية للتابع على الشيء وقت استعماله لا تفتني عليه صفة الحارس ، اذ هو يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويتأمر بأوامره ويتلقى تعليماته مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله . مثال .. .. ١٧
- بدرا مسؤولية حارس الشيء المفترضة إثباته وقسوع الضرر بسبب أجنبي لا بد له فيه . يشترط ان يكون هذا السبب محمدا لا تجهيل فيه ولا إيهام سواء أكان مائلا في قوة القاهرة أم حادث فحاشي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير . .. .. ١٨

## ( ج ) المسئولية عن الاعتداء على حق المؤلف

الاعتداء على حق المؤلف في استغلال مصنفه ماليا بعد عملا غير مشروع موجبا للمسئولية  
التقصيرية .. .. . ١٩

## الفصل الثالث : التضامن في المسئولية

تضامن المسئولين في الالتزام بتعويض الضرر . مناطه ان تكون مسئوليتهم عن عمل غير  
مشروع . مثال .. .. . ٢٠

## الفصل الرابع : جزاء المسئولية « التعويض »

## راجع : تعويض

## التقاعود القانونية

## الفصل الاول : عناصر المسئولية

## « الخطأ والضرر »

المنطقة أو الى مخالفتهم لما صدر لهم من أوامر ، اعتبر  
ذلك خطأ من جانب الحكومة يستوجب مسئوليتها . فانه  
لا يكون مخطئا في استخلاص توفر ركن الخطأ .

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ ص ١٦ من ٢١٤)

٤ - وصف القتل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ هو  
من المسائل القانونية التي يخضع فيها قاضى الموضوع لرقابة  
محكمة النقض . أما قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر  
فهو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير  
معتب الا أن يشوب حكمها عيب في التسبب .

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ ص ١٦ من ٢١٤)

٥ - متى كاذ مفاد ما قرره الحكم أن إصابة المظنون  
ضدها جاءت نتيجة لخطأ تابعى الطاعة ( وزارة المواصلات )  
من مستخدميهم وعمال وأنه رغم الجحالة بالفاعل الذي ألقى  
بالحجر الذي أصاب المظنون عليها فأفقدتها ابصار أحد عينيها  
فقد قطع الحكم في نطق سلطته الموضوعية وبأسباب  
ساقطة بأن هذا الفاعل ليس أجنبيا عن طرفي المشاجرة التي  
نشبت بين عمال مصلحة السكك الحديدية ومستخدميها  
العاملين بالقطار فإن النوى على الحكم خطأه في تطبيق المادة  
١٦٥ من القانون المدني يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ ص ١٦ من ١٠٨٢)

## الفصل الثاني : صور مختلفة للمسئولية التقصيرية

## ( ١ ) مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه

٦ - لما كان نص المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم  
التي تقضى بمسئولية المتبوع عن عمل تابعه حال تأدية  
وظيفته - قد جاء نصا عاما مطلقا فلم تشترط لقيام رابطة

١ - اذا كان الحكم المظنون فيه قد اكتفى في بيان  
خطأ المضرور ( الطاعن ) بعبارة مجبلة تتضمن أن الطاعن  
لم يكن حريصا في سيره دون أن يكشف عن مظاهر عدم  
هذا الحرص وعن الأعمال التي وقعت من المضرور واعتبرها  
الحكم عدم حرص منه ودون أن يبين المصدر الذي استمد  
منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها فانه يكون مشوبا  
بالقصور .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢ ص ١٤ من ١١٥٦)

٢ - انه وإن كان لجهة الادارة حرية ادارة المرافق  
العامة - ومن بينها مرفق الأمن - وفق تنظيمها والإشراف  
عليها الا أن ذلك لا يمنع القضاء - على ما جرى به قضاء  
محكمة النقض - من حق التدخل لتقرير مسئولية الادارة  
عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعا الى افعالها  
أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه  
- والمحكمة وهي بسبيل تحقيق الخطأ المنسوب الى جهة  
الادارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه إذ أن ذلك من شأن  
جهة الادارة وحدها عملا بمبدأ الفصل بين السلطات .

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ ص ١٦ من ٢١٤)

(الطن رقم ٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ ص ١٦ من ١٠٨٢)

٣ - متى كان الحكم المظنون فيه - قد اعتبر عدم  
وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها  
الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدث فيها سواء أكان  
ذلك راجعا الى عدم صدور أوامر اليهم بالتواجد في هذه

حادث القتل لم يكن مميزا لاصابته بمرض عقلي يجعله غير مدرك لاقواله وافعاله مما ينتفى به الخطأ في جانبه لتخلف الركن المعنوي للخطأ وهو ما يستتبع انتفاء مسؤولية التابع وبالتالي انتفاء مسؤولية الوزارة المتبوعة ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وبني قضاءه بالزام الطاعة بالتعويض على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ، يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٨٩)

١٠ - مسؤولية المكلف بالرقابة لا تنتفى الا اذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد و واقعا ولو قام بهذا الواجب . واذا نفت محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائمة تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها فلها لا تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ٢٠٩ - ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٨٨)

١١ - ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها لا تتحقق مسؤولية المتبوع الا اذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توفر هذه السلطة له لتدبره لمدرسة أخرى مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأي في الدعوى فانه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٠٩ - ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٨٨)

١٢ - المرشد يعتبر أثناء قيامه بعملية ارشاد السفينة تابعا للمجهر لانه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهر ويكون الحال كذلك ولو كان الارشاد اجباريا وليس في هذا خروج على الأحكام المقررة في القانون المدني في شأن مسؤولية المتبوع ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه . والمجهر يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة رباة . وقد قررت القاعدة المتقدمة مهادنة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالصايدات البحرية والتي وافقت مصر عليها وصدر مرسوم بالعمل

التبعية أن يكون للمتبوع علاقة مباشرة بالتابع وانما تقوم هذه الرابطة أيضا متى كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة عليه وفي توجيهه طالما مدة هذه السلطة . و قصرت فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة . ومن ثم فاذا كان الحكم المطعون فيه قد تقي مسؤولية وزارة الصحة ( المطعون عليها ) تأسيسا على عدم تبعية مرتكب الفعل المضار لها ( موظف بوزارة الداخلية ) دون أن يعرض في أسبابه لما اذا كان لوزارة الصحة تلك السلطة الفعلية عليه أثناء قيامه بالاجراءات التي كلف بها أو ليس لها تلك السلطة فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٦٢ من ١٣ من ١٥٥٢)

٧ - مؤدى ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدني هو أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه . بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في اصدار الأوامر الى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٩/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٦٣)

٨ - مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقرارات المنفذة له من خضوع المدارس الحرة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود التي رسمها أن لوزارة التربية والتعليم سلطة فعلية في رقابة وتوجيه المعلمين بالمدارس الحرة، وهي سلطة تستمدّها من القانون لا لحساب هذه المدارس وانما لحسابها هي باعتبارها القوامة على مرفق التعليم بما يتحقق منه تبعية المدارس المذكورة والمعلمين بها للوزارة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٩/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٦٣)  
(الطعن رقم ٢٠٩ - ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٨٨)

٩ - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ( م ١٧٤ مدني ) قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو ، بحيث اذا اتفت مسؤولية التابع فان مسؤولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه . واذا كانت مسؤولية التابع لا تتحقق الا بتوافر أركان المسؤولية الثلاثة وهي الخطأ بركبته المادي والمعنوي وهما فعل التعدي والتمييز ، ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وكان الثابت من الأوراق أن التابع وقت اقترافه



الشيء اقتراضا لا يقبل اثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس باثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته وانما ترتفع هذه المسؤولية فقط اذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى القول باتفاء هذه المسؤولية عن الوزارة المطعون عليها على ما ذكره من انتفاء الخطأ من جانب الوزارة حارسه الشيء فإن ذلك لا تندفع به مسؤوليتها طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ١١٠٦)

١٦ - يشترط لتحقق مسؤولية حارس الأشياء المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن يقع الضرر بفعل الشيء مما يقتضى أن يتدخل الشيء تدخلًا إيجابيًا فى أحداث الضرر . فاذا دفع الحارس هذه المسؤولية أمام محكمة الموضوع بأن تدخل الشيء لم يكن الا تدخلًا سلبيًا وأن الضرر لم يقع الا بخطأ المتوفى الذى دخل الى حيث توجد آبار الفضلات - فى مكان يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله، بل ان الشارع يؤثم هذا الفعل - فان الحكم المطعون فيه اذ لم يواجه هذا الدفاع الجوهري ولم يناقشه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤ ص ١٥ من ٢٤٠)

١٧ - حارس الأشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى ، هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدًا واستقلالًا ، ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء ، لأنه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا أنه اذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأمر بأوامره وينتقل تعليماته ، فانه يكون خاضعًا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هى بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . فاذا كانت الوزارة الطاعنة هى المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت الى مورث المطعون ضدها وهو

بأحكامها اذ تقضى المادة الخامسة منها ببقاء مسؤولية السفينة فى حالة ما اذا حصل التصادم بسبب خطأ المرشد حتى ولو كان الارشاد اجباريا . ومؤدى ذلك أن المرشد ينسلخ فى الفترة التى يباشر فيها نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التى يستعما أصلا وعلى ذلك فلا تسأل هذه الجهة عن الأخطاء التى تقع منه فى تلك الفترة .

(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٧٤)

١٣ - ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الأول من لائحة الملاحه فى قناة السويس من أن أية سفينة تجتاز مياه القناة وموانئها تضمن لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية اضرار مباشرة أو غير مباشرة تسبب السفينة فى حدوثها ، لا يبدو أن يكون تطبيقا للقواعد العامة فى تقرير حق المضمون فى الرجوع على متعهد الضمان اذا كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار . واذا كان الثابت أن الخطأ الذى نشأ عنه الضرر الذى حكم على المطعون عليها ( هيئة قناة السويس ) فى الدعوى الأصلية بتعويضه قد وقع من الريان والمرشد وكلاهما تابع للشركة الطاعنة ( شركة السفينة ) مما يجعلها مسئولة عن هذا الخطأ مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ، فان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أحقية المطعون عليها فى الرجوع على الطاعنة بما حكم به عليها فى الدعوى الأصلية لا يكون مخالفا للقانون ولا يبيح خطؤه فى تفسير الشرط المتقدم ووصفه بأنه التزام بالتأمين من المسؤولية ما دام أن منطوقه متفق مع التطبيق الصحيح للقانون .

(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٣ ص ١٤ من ١٧٤)

١٤ - لا يعرف القانون مسؤولية التابع عن المتبوع وانما هو قد قرر فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة وهذه المسؤولية مصدرها العمل غير المشروع وهى لا تقوم فى حق المتبوع الا حيث تتحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب اثباته أو بناء على خطأ مفترض .

(الطن رقم ١١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٠٢٢)

#### ( ب ) مسؤولية حارس الشيء

١٥ - المسؤولية المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس

## الفصل الثالث : التضامن في المسؤولية

٢٠ - لم يفر القانون التضامن في الالتزام بتعويض الضرر لذا تعدد المسؤولون عنه الا عندما تكون مسؤوليتهم عن عمل غير مشروع . واذا فتي كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسألة الطاعنين « التابعين » عن الضرر الذي لحق المضرور على أن الوزارة التي يشتمها الطاعنان مسئولة عن الضرر مسئولة تعاقدية كما أنها مسئولة عن أعمالهما بوصفهما تابعين لها مسئولة وصفها الحكم بأنها مسئولة التابع للتبوع وأن من شأن هذه المسؤولية أن تلتزم الوزارة والطاعنان بالتضامن بتعويض ذلك الضرر ، فان الحكم المطعون فيه اذ رتب مسؤولية الطاعنين على مجرد وجود تعاقد بين متبوعهما - وزارة التربية والتعليم - وبين المضرور وولي أمره يجعل الوزارة ملتزمة بتعويض الضرر الذي أصاب المضرور ، ولم يكن الطاعنان طرفا في هذا التعاقد ، وعلى قيام التضامن بين الطاعنين وبين الوزارة دون أن يسجل عليهما وقوع أى خطأ شخصى من جانبهما وبين ماهيته ونوعه ، فان هذا الحكم يكون قد بنى قضاءه بمسؤولية الطاعنين على أساس فاسد .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٤ م ١٥ م ١٠٢٢٠)

## الفصل الرابع : جزاء المسؤولية « التمييز »

راجع : تصويص

تابعا بمهمة تدريبهم واختبارهم وأنه في يوم الحادث حلق بها مصطحيا أحد الطلبة لاختباره فسقط به ولقي مصرعه، فان الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطائفة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل الى مورث المطعون ضدها ، وبالتالي تكون الطائفة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسؤولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني ولا تنتفى عنها هذه المسؤولية الا اذا اثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد لها فيه .

(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٣٩٦)

١٨ - انه وان جاز لحارس الاشياء أو الآلات الميكانيكية في حكم المادة ١٧٨ مدني فقي مسؤوليته المفترضة عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر باثبات أن ما وقع كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ، الا أنه يشترط أن يكون السبب الذي يسوقه لدفع مسؤوليته محددا لا تجهيل فيه ولا إهمام سواء أكان ممثلا في قوة قاهرة أم حادث فجائى أم خطأ المصاب أم خطأ الغير .

(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٣٩٦)

## ( ج ) المسؤولية عن الاعتداء على حق المؤلف

١٩ - للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير اذن منه والا كان عمله عدوانا على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف واخلا لا به وبالتالي عملا غير مشروع وخطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ م ١٧ م ٣١٠٢)

## مصادرة

## موجز القاعة

لا تمد المصادرة التي تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب بمشابة « عقوبة جنائية » بل هي تعويضات مدنية لصالح الخزنة .

لا يشترط - وفقا للمادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجمركية - الحكم بالمصادرة الجمركية ان تكون البضائع المهربة المستحق عليها رسوما جمركية ، تحت يد الجمرك بالفعل - كما هو الشأن في قانون العقوبات الذي يوجب ان تكون الاشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . ١٣١ تعدر ضبط الاشياء المهربة التي تقرر مصادرتها فانه يجوز لصالحه الجمارك الرجوع ببيعها على المهرب

قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة . واذا نصت المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية على أن اللجنة الجمركية تختص بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على البضائع المهربة المقرر عليها

## القاعة القانونية

لا تعتبر « المصادرة » التي كانت تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب الجمركى بمشابة « عقوبة جنائية » بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هي من

وينبني على ذلك أنه اذا ما تمذّر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ١١٢٠)

وسوما جمركية فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجمركية في مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرک فعلا - قياسا على ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون الا اذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة .

## مقاصة

### موجز القاعدة

حق المدير في المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن . مناطه ، كون كل من الدينين خاليا من النزاع مستحق الاداء صالحا للمطالبة به قضاء . مثال

ودائنا لها في ذات الوقت بمقابل أتعاب المحاماة المحكوم له بها ابتدائيا واستئنافيا في دعوى الشفعة وكذا بمصروفات تلك الدعوى التي حصل على أمر نهائي بتقديرها قبل رفع الدعوى فان المقاصة تكون قد وقعت بين هذين الدينين لتوافر شرائطها القانونية بقدر الأقل منهما .

(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٤ ص ١٥ من ١١٣٤)

### القاعدة القانونية

للمدين طبقا للمادة ٣٩٢ من القانون المدني حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن اذا كان كل من الدينين خاليا من النزاع مستحق الاداء صالحا للمطالبة به قضاء . فاذا كان الطاعن مدينا للمطعون ضدها بالثمن الذي قدره حكم الشفعة

## مواعيد المسافة

### موجز القواعد

الانتقال الذي يقتضيه القيام باعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها الى محل من يراد اعلانه بهذا التقرير . احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد اعلان الطعن على اساس المسافة بين هذين المحلين .

اقامة المطعون عليه في القاهرة . ليس للطاعن الحق في اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاعلى المحدد لاطلاع الطعن ولو كان موطنه هو بميدان القاهرة .. .. . ١

الميعاد المعين في القانون لاطلاع المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاد حضور وانما هو ميعاد مباشرة اجراء فيه هو الاعلان فلا يحتسب ميعاد المسافة الا بالنسبة لما يقتضيه للقيام بهذا الاعلان .

اجراءات سحب تقرير الطعن من قلم الكتاب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة .

حق الطاعن في اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض . متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة التقدم ذكره مرة ثانية عند اعلان الطعن وانما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الاعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض .. .. . ٢

### القواعد القانونية

اعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن بالنقض - والانتقال الذي يقتضيه القيام بهذا الاجراء هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها الى محل من يراد اعلانه بهذا التقرير ، فان ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد اعلان الطعن يحتسب على اساس المسافة بين هذين المحلين - فاذا كان المطعون عليه مقيما في القاهرة فانه

١ - الانتقال الذي تعينه المادة ٢١ من قانون المرافعات هو ما ورد في المذكرة التفسيرية - انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم ومن ينوبون عنهم من المحضرين وغيرهم ، فاذا كان الاجراء الذي يطالب الطاعن باضافة ميعاد مسافة الى الميعاد المعين له في القانون هو

سحب تقرير الطعن من قلم كتاب محكمة النقض فان القانون لم يعين لها ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة - اذ لا يكون لمواعيد المسافة محل الا حيث يعين القانون ميعادا أصليا لمباشرة الاجراء فيه - ومن ثم فلا يجدي التحدى بأن قرار الاحالة الى الدائرة المدنية يعتبر تنبيها للطاعن وتكليفا بالحضور الى مقر محكمة النقض للقيام بالاعلان وأن اجراءات سحب التقرير من قلم كتابها تقتضى قدومه من محل اقامته بالاسكندرية الى القاهرة مما يبرر اعطائه ميعاد مسافة محسوبة بين هاتين المدينتين .

(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢ ص ١٠١)

لا يكون للطاعن الحق في اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى المحدد لاعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة .

(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢ ص ١٠١)

٢ - الميعاد المعين في القانون لاعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعادا لحضور الطاعن أمام محكمة النقض وانما هو ميعاد لمباشرة اجراء فيه هو الاعلان فلا يحتسب ميعاد المسافة الا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الاعلان - وهذا الانتقال يقوم به المحضر من مقر محكمة النقض الى موطن المراد اعلانه - أما اجراءات

### موظفون

#### موجز القاعدة

لا يسند قانون ميزانية الدولة الى الموظفين الوظائف وانما يقرر الاعتماد اللازم للاتفاق . اسناد الوظائف لا يكون الا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة . تعتبر هذه القرارات في حالة «نقل الوظائف» بمثابة تعيين تنوخي فيه السلطة العامة موجبات الصالح العام فتعين في هذه الوظائف المنقولة من يملكونها قبل النقل أم من غيرهم .

نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المساحة الى ادارة قضايا الحكومة ، لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل الموظفين الشاغلين لتلك الوظائف جميعا .

#### القاعدة القانونية

كانوا من بين شاغليها أم من غيرهم . واذن فاذا كان قانون ميزانية الدولة لعام ١٩٤٤/٤٣ قد تضمن نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المساحة الى ادارة قضايا الحكومة لادماج وظائف الكادر القضائي بالمصلحة المذكورة في ادارة القضاء ، فان هذا النقل لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل الموظفين الشاغلين لتلك الوظائف .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩ ص ١٣ ص ١٠٧٨)

لا يسند قانون ميزانية الدولة الى الموظفين الوظائف وانما هو يقرر الاعتماد اللازم للاتفاق ، أما اسناد الوظائف فلا يكون الا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة ، وتعتبر هذه القرارات في حالة «نقل الوظائف» بمثابة تعيين تنوخي فيه السلطة العامة موجبات الصالح العام فتعين في هذه الوظائف المنقولة من يملكونها سواء

( ن )

نقابات - نقد - نقض



## نقابات

## نقابة الصحفيين

## « شروط التقييد بجداولها »

## موجز القاعدة

يشترط لتقييد الصحفي في جدول النقابة -وفقا للقانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥- أن يكون محترفاً غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء . قصر التقييد على الصحفيين المحترفين دون أصحاب الصحف ووكالات الأنباء .

استبقاء الشارع في المادة ٧٤ من القانون ١٨٥ سنة ١٩٥٥ حقوق الصحفيين وامتيازاتهم المقررة من قبل بلائحه العمل الصحفي . لا يشترط في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات قبل أصحاب الصحف أو وكالات الأنباء أن يكون هؤلاء معيدين بجداول نقابة الصحفيين .

## القاعدة القانونية

وامتيازاتهم التي كانت مقررة لهم بلائحه عقد العمل الصحفي فانه لا يشترط في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات قبل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء أن يكون هؤلاء الآخرون معيدين بجداول النقابة .

(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ ص ١٣، ص ٧٢٥)

تشترط المادة ١١ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ لتقييد الصحفي في جدول نقابة الصحفيين أن يكون محترفاً غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء . ومفاد ذلك أن الشارع قد قصر التقييد على الصحفيين المحترفين واستبعد ملاك الصحف ووكالات الأنباء ، فإذا كان يبين من المادة ٧٤ من اتفاق المذكور إن الشارع قد استبقى للصحفيين حقوقهم

## نقد

## موجز القواعد

الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد لمعهد التوريد لا يتضمن بذاته وبطريق اللزوم تعهد المستورد بمكين المورد من الحصول على الدولارات اللازمة ومن فتح الاعتماد بالترخيص له . ليس في نصوص القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ أو في قرار وزير المالية رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ ما يفرض على المترشح تقديم ترخيص الاستيراد واجب تمكين المتعاقد مع المصدر باسمه هذا الترخيص من تحصيل العملة الأجنبية اللازمة إلى الخارج . ولو شروط التعاقد من الالتزام بالضمان في حالة تعطيل مفعول ترخيص الاستيراد قبل انتهاء مدته بفصل غير فعل المستورد . عدم التزامه قانوناً بهذا الضمان ١

لا يجوز لسلطة أدنى في مداخل التشريع الفناء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو إضافة أحكام جديدة إليها بتفويض خاص من السلطة العليا أو من القانون . صدور قرار إداري خارج عن نطاق التفويض المخول لمن أصدره يجعله مشوباً بعيب عدم الاختصاص . مثال في نقد ٢

## القواعد القانونية

الأجنبية اللازمة إلى انخارج بل إن هذا الترخيص كان عند صدوره كافياً بذاته لإجراء التحويلات إلى الخارج أداء لثمن البضائع المستوردة به وذلك عن طريق أحد المصارف المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي . ومن ثم فإذا كانت شروط التعاقد قد خلت - مما يلزم مصلحة السكك الحديدية بالضمان في حالة تعطيل مفعول ترخيص الاستيراد قبل انتهاء مدته بفعل غير فعلها الشخصي ، فانها لا تكون ملزمة قانوناً بهذا الضمان .

(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣، ص ٧٣٤)

١ - مجرد التزام مصلحة السكك الحديدية بتقديم ترخيص الاستيراد للطائفة ( التي اتفقت معها على توريد أشياء لها ) لا يتضمن بذاته وبطريق اللزوم تعهد هذه المصلحة بتمكين الطائفة من الحصول على الدولارات اللازمة ومن فتح الاعتماد بالترخيص للموردين . وليس في أحكام القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ الخاص بالرقابة على عمليات النقد الأجنبي ولا في قرار وزير المالية رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ ما يفرض على المترشح تقديم ترخيص الاستيراد واجب تمكين المتعاقد منه المصدر باسمه هذا الترخيص من تحويل العملة

وكان قرار اللجنة العليا بوجوب رجوع المصارف الى مراقبة النقد في حالة فتح اعتمادات أو اجراء مدفوعات بالدولارات الأمريكية أو بالاسترليني ، ليس من قبيل القواعد اللازمة لضمان حسن سير الأعمال فان قرارى اللجنة العليا ومراقبة النقد بإيجاب رجوع المصارف الى مراقبة النقد في هذه الحالة يكونان مشوين بسبب عدم الاختصاص .

(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦ من ١٣ ص ٧٣٤)  
راجع ايضا : جملوك

٢ - من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضمتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة الا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون . فاذا كان القرار الوزارى رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ الذى نص على قيام المصارف باجراء التحويلات دون الرجوع الى اللجنة العليا لمراقبة النقد قد خول اللجنة العليا سلطة وضع واصدار التعليمات التى يقتضيها حسن سير الأعمال فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبى

## نقض

## أرقام القواعد

## الفصل الأول : التقرير بالطن

(١) التوكيل بالطن .. .. . ٢٤١

(ب) ايداع الكفالة .. .. . ٣

(ج) توقيع الموظف المختص .. .. . ٤

## الفصل الثانى : أسباب الطعن

٧٤٥ .. .. .

## الفصل الثالث : الخصوم فى الطعن

٩٤٨ .. .. .

## الفصل الرابع : المصلحة فى الطعن

١٠ .. .. .

## الفصل الخامس : التنازل عن الطعن

١١ .. .. .

## الفصل السادس : أثر نقض الحكم وسلطة محكمة الإحالة

١٥٤١٢ .. .. .

## الفصل السابع : الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض

١٦ .. .. .

## موجز القواعد

## الفصل الأول : التقرير بالطن

## (١) التوكيل بالطن

يشترط فىمن يقرر بالطن بطريق النقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض موكلا عن الطامن بتوكيل سابق على التقرير . لا يشترط فى التوكيل صيغة خاصة متى كانت عبارة شمل الطمن فى القضايا المدنية .. .. . ١

يشترط فى المحامى المقرر بالطن بالنقض أن يكون موكلا عن الطامن عند التقرير بالطن حتى تتحقق صفته فى ذلك . لا يكفى التوكيل اللاحق لتاريخ التقرير أو التوكيل السابق مدوره لمحام آخر غير من قرر الطمن . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها (م ٤٢٩ مراجعات) . لا يصح هذا البطلان صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى لم يتطلب أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطن ، متى كان الإجراء قد تم باطلا فى ظل القانون المعمول به وقت حصوله .. .. . ٢

## (ب) ايداع الكفالة

ايداع الكفالة وقت التقرير بالنقض اجراء جوهرى . اغفاله يؤدى الى البطلان . لكل ذى مصلحة التمسك بذلك وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . يعنى من ايداع الكفالة الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية . الاعفاء الوارد بقانون العمل الموحد قاصر على المستوى التى ترفع طبقا لأحكامه .. .. . ٣



### (ج) توقيع الموظف المختص

ليس في القانون ما يوجب توقيع الموظف الذي حصل تقرير الطعن أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل أو الصورة المأخوذة منه .. .. . ٤

### الفصل الثاني : أسباب الطعن

وجوب بيان الأسباب التي بني عليها الطعن في التقرير بالطعن . اغفال ذلك يترتب عليه بطلان الطعن ولحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .. .. . ٥

جواز ابتداء السبب المتعلق بالنظام العام في أي وقت . التمسك به بصد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يجدي ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بطلب الطعن تقديمًا صحيحًا وفي المواعيد التي حددها القانون .. .. . ٦

التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب . التمسك بصدور حكم نهائي ببراءة الطاعن من التزوير بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى التزوير المدنية لا يقبل .. .. . ٧

### الفصل الثالث : الخصوم في الطعن

لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصمًا في النزاع أمام محكمة الموضوع .. .. . ٨

وجوب رفع الطعن بذات الصفة في الدعوى . عدم اختصاص الطاعن أو مخاصمته في الدعوى بصفته الشخصية . ليس له الطعن بالنقض بهذه الصفة .. .. . ٩

### الفصل الرابع : المصلحة في الطعن

مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن . العبرة في ذلك بوقت صدور الحكم .. .. . ١٠

### الفصل الخامس : التنازل عن الطعن

وجوب أن يكون التنازل عن الطعن صريحًا واضحًا . عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل . رفع النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلًا عن هذا الطعن .. .. . ١١

### الفصل السادس : أثر نقض الحكم وسلطة محكمة الإحالة

كل ما حرمه القانون على محكمة الإحالة بعد نقض الحكم هو مخالفة رأي محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها . ما عدا ذلك من الحكم في الدعوى على خلاف اتجاه محكمة النقض أو بالموافقة للحكم المنقوض جائز . لمحكمة الإحالة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى من جميع عناصرها .. .. . ١٢

نقض الحكم وأحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها من جديد ، يترتب على ذلك عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . تعود الحياة إلى كل ما كان الخصوم قد أبدوه من وجوه الدفع وأوجه الدفاع .. .. . ١٣

نقض الحكم . أثره ، عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يقدموا إلى محكمة الإحالة من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه .. .. . ١٤

نقض الحكم يستتبع حتما إلغاء الحكم الذي جاء لاحقًا له ومؤسسًا عليه .. .. . ١٥

### الفصل السابع : الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض

الأحكام الصادرة من محكمة النقض أحكام باتة لا سبيل للطعن عليها بأي طريق . المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يستثنى من ذلك إلا حالة الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض لقيام سبب من أسباب عدم الصلاحية . المادتان ٣١٢ و ٣٤١ من قانون المرافعات .. .. . ١٦

## القواعد القانونية

## الفصل الأول : التقرير بالظن

## ( ١ ) التوكيل بالظن

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط  
 فيما يقرر بالظن بطريق النقض الا أن يكون محامياً  
 مفضلاً أمام محكمة النقض موكلًا عن الطاعن بتوكيل سابق  
 على التقرير . ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة  
 ولا النص صراحة على الظن بالنقض في القضايا المدنية متى  
 كانت عبارات التوكيل تتسع لتشمل الظن بالنقض في  
 القضايا المدنية ، واذ كان ذلك وكان الطاعن قد خسول  
 لمحامي في التوكيل حق الظن بالنقض في القضايا المدنية  
 فيتعين لذلك رفض الدفع ببطلان الظن بدعوى أن سند  
 التوكيل الصادر الى محامى الطاعن لم يحدد به اسم المظنون  
 عليها ولا الحكم المظنون فيه .

(الظن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ ص ١٢ ص ٧٥٨)

مصلحة أن يتسلك به والمحكمة أن تقضى به من تلقاء  
 نفسها . ولا يغير من ذلك ان تكون المادة السابعة من قانون  
 العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن « تمنى  
 من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى الدعاوى  
 التى يرفعها العمال وانعمال المتدرجون والمستحقون عنهم  
 وثغابات العمال » لأن هذا الاعفاء قاصر على الدعاوى التى  
 نزع طبقاً لأحكام هذا القانون .

(الظن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ ص ١٢ ص ٧٧٠)

## ( ج ) توقيع موظف المختص

٤ - ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع الموظف  
 الذى حصل تقرير بظن بالنقض أمامه على الصورة الرسمية  
 المطابقة للأصل او الصورة الملونة منه شأنها في ذلك شأن  
 سائر صور الأوراق الرسمية .

(الظن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨ ص ١٢ ص ٥٤٠)

## الفصل الثانى : أسباب الظن

٥ - أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يشتمل  
 تقرير الظن على بيان الأسباب التى بنى عليها الظن والا  
 كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ، فإذا  
 خلا تقرير الظن بالنقض من أسباب للظن فانه يكون قد  
 وقع باطلاً ما يتعين معه الحكم بعدم قبول الظن .

(الظن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ص ١٢ ص ٦٦١)

٦ - لئن كان من الجائز إبداء السبب المتعلق بالنظام  
 العام في أى وقت الا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد  
 فوات ميعاد الظن بالنقض لا يكون مجدداً - على ما جرى  
 به قضاء محكمة النقض - ما لم تكن عناصر الفصل في  
 الظن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع  
 المستندات المقدمة بملف الظن تقديمها صحيحاً وفي المواعيد  
 التى حددها القانون . فإذا كان الطاعن قد تمسك في طعنه

- وبعد أن انقضت مواعيد الظن - ببطلان الحكم  
 المظنون فيه بمقولة صدره بعد قبول استقالة أحد أعضاء  
 الهيئة التى أصدرته مما تزول به ولايته ، دون أن يودع  
 الطاعن حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذى يستدل  
 به على صحة السبب الذى إبداه ، وذلك في الميعاد المحدد  
 بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لايداع المستندات وهو  
 وقت التقرير بالظن ، فان ذلك السبب يكون عارياً عن  
 الدليل بما يتعين اطرأحه .

(الظن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤ ص ١٤ ص ١١٢)

٢ - اذ نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على  
 أن يحصل الظن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض  
 يوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطاعن ، ورتبت  
 على عدم حصول الظن على الوجه المبين فيها البطلان  
 وأوجبت على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ، فان من  
 مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقاً على التقرير  
 بالظن أما ان كان لاحقاً فان الظن يكون باطلاً للتقرير  
 به من غير ذى صفة . ولا يصحح ذلك البطلان ( بالنسبة  
 للظن الذى تحكمه المادة ٢٤٩ مرافعات ) صدور القانون  
 رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى لم يوجب أن يكون التوكيل  
 سابقاً على التقرير بالظن ، متى كان الاجراء قد تم باطلاً  
 في ظل القانون المعمول به وقت حصوله .

(الظن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ ص ١٢ ص ١١٨٠)

## ( ب ) إيداع الكفالة

٣ - أوجب القانون في حالات الظن بالنقض اجراء  
 جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة على أن  
 يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الظن أو خلال الأجل المقرر  
 له ولا يعنى من هذا الإيداع الا الدولة ومن يعفون من  
 الرسوم القضائية ( م ٤٣٠ مرافعات و ٨ من القانون ٥٧ سنة  
 ١٩٥٩ ) ويرتّب البطلان على اغفال هذا الإيداع ولكل ذى

النزاع الى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر تنازلا عنه .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٦ ص ١٤ من ٢٢٨)

### الفصل السادس : أثر نقض الحكم وسلطة محكمة الإحالة

١٢ - لا تترتب على محكمة الإحالة اذا هي استطلعت الواقعة - التي نقض الحكم السابق في خصوصها - من مصدر اخر بين عناصر الدعوى اذ أن كل ما حرمه القانون هو مخالفة رأى محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها ، اما ما عدا ذلك من الحكم في الدعوى على خلاف اتجاه محكمة النقض أو بانوافة للحكم الأول المنقوض فلا خلاف في جوازها ولمحكمة الإحالة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله - حرة - من جميع عناصرها .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢ ص ١٢ من ٥٧١)

١٣ - يترتب على نقض الحكم وإحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها من جديد أن تعود الخصومة كما يعود الخصوم أمام محكمة الإحالة - الى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض وتعود الحياة الى كل ما كان الخصوم قد أبدوه من وجوه الدفع وأوجه الدفاع .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢ ص ١٢ من ٥٩١)

١٤ - نقض الحكم يترتب عليه أن تعود الخصومة ويعود الخصوم الى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يقدموا الى المحكمة التي أحيلت اليها القضية من الطابات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل اصداره الا ما يكون قد سقط الحق فيه . ومن ثم يكون للمستأنف عليه أن يرفع بعد الإحالة استئنافا فرعيا عن الحكم الذي رفع عنه خصمه الاستئناف الأصلي متى توافرت الشروط اللازمة لرفعه .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١١ ص ١٦ من ٣٠٤)

١٥ - نقض الحكم يستتبع حتما إلغاء الحكم الذي جاء لاحقا له ومؤسسا عليه ، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون مترتبا على صدور حكم النقض وبغير حاجة الى حكم آخر يقضى به حتى لو كان لم يشر الى الحكم اللاحق أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١١ ص ١٦ من ٣٠٤)

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأي سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام ان يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجه فاذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للدفع بهذا السبب . فاذا كان الثابت أن السبب الذي يتمسك به الطاعن - وهو صدور حكم نهائي من المحكمة الجنائية بإبراءه من التزوير الذي ادعيه في الدعوى المدنية - قد جد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن في وسع محكمة الموضوع تبينه فان هذا السبب يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ ص ١٦ من ٥٩٤)

### الفصل الثالث : الخصوم في الطعن

٨ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم أو القرار المطعون فيه فاذا اختصم في الطعن من لم يكن خصما في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته كان الطعن بالنسبة له غير مقبول .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١ ص ١٢ من ٦٢٥)

(والطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١٢ ص ١٢ من ٦١٤)

(والطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١٢ ص ١٢ من ٦١٧)

(والطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢ ص ١٣ من ٦١٢)

٩ - متى كان الطاعن لم يختصم أو يخاصم بصفة الشخصية في الدعوى فلا يقبل منه الطعن بالنقض - في الحكم الصادر فيها - بهذه الصفة .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٨ ص ١٢ من ٨٣٥)

### الفصل الرابع : المصلحة في الطعن

١٥ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أثر بالطاعن والمبررة في قيام المصلحة بوقت صدور الحكم محل الطعن .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٧ ص ١٢ من ٧٢٥)

### الفصل الخامس : التنازل عن الطعن

١١ - التنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحا واضحا فهو لا يؤخذ بالطعن ولا يقبل التأويل ، ورفع

### الفصل السابع : الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض

١٦ - لا سبيل للطعن بأي طريق في الأحكام الصادرة من محكمة النقض إذ هي أحكام باتة وقد نصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض النهائية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس اعادة النظر • واغتتى المشرع

عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم امكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام • ولم يستثن المشرع من ذلك الاصل الا ما أورده في المادة ٣١٤ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض اذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم انصاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من هذا القانون وذلك زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء •

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٥ ص ١٦ م ١٧٣)

( و )

وصى .. وكالة



## وصى

## راجع : اهلية التقاضي

( القاعدة رقم ٢ )

## وكالة

## موجز القواعد

١ جواز انابة اعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية رئيس الجمعية في رفع دعوى تعويض .. ١

## « الوكالة الخاصة »

٢ حق التقاضي يقاير المرافعة امام القضاء . حتى التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء الى القضاء . المرافعة امام القضاء نيابة في الخصومة للدفاع امام القضاء وتستلزم وكالة خاصة .. ٢

## « الوكالة المستترة »

٣ وكالة الاسم المستعار حكمها حكم الوكالة السافرة . ليس للوكيل بالاسم المستعار ان يستأثر بالصفة التي ابرمها لحساب موكله . اثر التماقد ينصرف الى الاصيل . تنازل الموكل عن ثمن الصفة الى الوكيل في هذه الحالة لا يفيد معنى الهبة متى كان قد اقتضى التعامل بالاسم المستعار ذلك التنازل الصوري .. .. .. .. ٤٤٣

## « الوكالة الضمنية »

٥ وكالة الزوج من زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية .. .. ٥

## « الوكالة والوديعة المتنافسة »

٦ علاقة البنك بالميل الذي يقوم بايداع مبالغ في حسابه لديه ليست علاقة وكالة . هي علاقة وديعة نافذة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدني قرضا - شرطا مبدا الثبوت بالكتابة الذي يجوز تكملته بالبين : وجوب صدور الورقة من الخصم المراد اقامة الدليل عليه او ممن ينوب عنه في حدود نيابته وان يكون من شأنها ان تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال . لا بعد كذلك ائصال البنك بايداع مبلغ لحساب شخص آخر دون تحديد للودع .. .. ٦

## « الوكالة الخاصة »

٢ - حق التقاضي غير المرافعة امام القضاء ، وحق التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء الى القضاء اما المرافعة امام القضاء التي تستلزم وكالة خاصة - وفقا للمادة ١/٧٠٣ من القانون المدني - فهي النيابة في الخصومة للدفاع امام القضاء وقد اقتص بها المشرع اشخاصا معينين حسبما تقتضى المادة ٢٥ من قانون المحاماة .

(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦٦٥/٥/٢٧ س ١٦ من ١٦٣٣)

## « الوكالة المستترة »

٣ - ليس من يعير اسمه الا وكلاء عن اعاره فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء الا من ناحية أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في الظاهر

## القواعد القانونية

١ - ليس في القانون ما يتمتع معه على مجلس ادارة الجمعية التعاونية ممارسة حق تقرر القواعد العامة - وهو جواز الوكالة في كل الاعمال القانونية - بالرغم مما نصت عليه المادة ٥٩ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤ من أن مجلس الادارة هو الذي يمثل الجمعية امام القضاء اذ لم يقصد به سوى عدم افراد رئيس الجمعية بأعمالها ومن ثم فاذا اُتاه أعضاء مجلس الادارة رئيس الجمعية بتفويض منهم في اتخاذ الاجراءات القانونية المؤدية للحصول على تعويض فإن الدعوى التي يرفعها باعتباره نائبا عن الجمعية وممثلا لها تكون مقبولة .

(الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٥ س ١٢ من ٥٤٥٠)

الهيئة قانوناً فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦١ ص ١٢ من ١٧٢٠)

#### « الوكالة الوضعية »

٥ - وكالة الزوج عن زوجته لا تستلخص ضمناً من مجرد قيام رابطة الزوجية .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ من ١٧٢٠)

#### « الوكالة الوضعية القائمة »

٦ - علاقة البنك بالميل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لدى البنك ليست علاقة وكالة وإنما هي علاقة ودية قائمة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدني قرضاً ومن ثم فالإيصال الصادر من البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر - دون تحديد للمودع - لا يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينه لأن الورقة التي تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته وإن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال وهو ما لا يتوافر في الإيصال المذكور .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ من ١٧٢٠)

مع أنه في الواقع شأن الموكل . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليها لم تكن في إبرامها عقد الشراء مع آخر إلا اسماً مستعاراً لزوجها الطاعن فإن مقتضى ذلك اعتبار أن الصفقة فيما بين الزوجين قد تمت لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب المطعون عليها منها شيئاً ويكون كل ما دفع باسمها من الثمن ورسوم التسجيل قد دفع من الطاعن - إلا أن ثبت أنها قد دفعته له من مالها الخاص فيحق لها استرداده منه طبقاً لأحكام الوكالة باعتباره من النفقات المقولة التي أفتقتها في تنفيذ الوكالة .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦١ ص ١٢ من ١٧٢٠)

٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على اعتبار أن تنازل الطاعن ( الموكل ) إلى زوجته المطعون عليها ( الوكيل المستعار اسمه ) عن ثمن الصفقة التي أبرمتها لصالحه يمد به حجة صحيحة تم قبولها من المطعون عليها فلا يحق الرجوع فيها وكان ذلك التنازل سورياً اقتضاء التعامل بالأسم المستعار وإخفاء هذا التعامل عن الغير ولا يفيد معنى



## **الفهرس الهجائى**

---

### **القسم الأول**

---

القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض  
الهيئة العامة للمواد الجنائية - والعائلة الجنائية



اتفاق	١٣
اتفاق جنائي	١٣
انلاف	١٤
اثبات	١٥
اجراءات	٧٧
احالة	١٢٦
احداث	١٢٧
احراز	١٢٧
احوال شخصية	١٢٧
احوال مدنية	١٢٧
اختراع	١٢٨
اختصاص	١٢٨
اختلاس اشياء محبوزة	١٤٨
اختلاس اموال اميرية	١٥٣
اختلاس اوراق حكومية	١٥٧
اخفاء اشياء متحصلة	١٥٨
من جنابة او جنحة	١٥٨
ارتباط	١٦٢
لورد	١٨٠
ازالة	١٨٠
اسباب الاباحة وموانع	١٨٠
العقاب	١٨٠
استئناف	١٩٢
استبدال الدين	٢٢٠
استجواب	٢٢٠
استدلال	٢٢١
استملاك نسوة	٢٢٢
استملاك ورقة مزورة	٢٢٣
استيقاف	٢٢٣
استيلاء على مال للدولة	٢٢٤
بغير حق	٢٢٧
استقاط الالتزام	٢٢٧
اشتباه	٢٢٨
اشترائك	٢٣٤
اشكال في التنفيذ	٢٣٩
اشياء مفقودة	٢٤٢
اسابة خطأ	٢٤٣
اسابة مدنية	٢٤٤
اعتراف	٢٤٥
املان	٢٤٥
اعلانات	٢٤٨
اقتصاب انشى	٢٤٩
اقتصاب الاموال	٢٤٩
اقتصاب السندات	٢٤٩
افلاس	٢٥٠
اقتران	٢٥٠
اقرض يربا فاحش	٢٥٠

اكراه	٢٥١
اكراه الموظف العام	٢٥١
التماس اعادة النظر	٢٥٢
امر احالة	٢٥٣
امر بالأوجه	٢٥٤
امر حفظ	٢٥٨
امن دولة	٢٥٩
انابة قضائية	٢٥٩
انتخاب	٢٦٠
انابة	٢٦٠
اهلية التقاضي	٢٦١
اوراق رسمية	٢٦٢
ايقاف تنفيذ	٢٦٢
(ب)	
باصت	٢٦٥
باعة منجولون	٢٦٥
بطاقة شخصية	٢٦٦
بطلان	٢٦٦
بلاغ كاذب	٢٧١
بناء	٢٧٤
بيانات تجارية	٢٨٥
(ت)	
تاميم	٢٨٩
تدبير	٢٨٩
تبليغ	٢٩٤
تجمهر	٢٩٤
تجنيد	٢٩٥
تحقيق	٢٩٦
تداخل في وظيفة عمومية	٣١١
توصد	٣١١
ترويج	٣١٢
تزوير	٣١٢
تزيف	٣٢٦
تسهيل البقاء	٣٢٨
تسول	٣٢٨
تشرذ	٣٢٩
تصد	٣٣٠
تصدير	٣٣١
تصد	٣٣١
تعدد الجرائم	٣٣٢
تعطيل الواضلات	٣٣٣
تعويض	٣٣٣
تفتيش	٣٣٦
تقادم	٣٣٦
تقرير التلخيص	٣٣٨
تقليد	٣٣٨

تقسيم	٣٧١
تلبس	٣٧٢
تعوين	٣٨٣
تنافخ اختصاص	٣٨٥
تنظيم	٣٨٥
تنظيم	٣٨٥
تنفيذ	٣٨٥
تهديد	٣٨٥
تهريب جرمي	٣٨٦
توافق	٣٩٢
توقيع على سند بالاكره	٣٩٢
توكيل	٣٩٢
(ج)	
جريمة	٣٩٧
جلب	٤٢٤
جمارك	٤٢٤
جنون	٤٢٦
(ح)	
حالة مدنية	٤٢٩
حبس	٤٢٩
حجز	٤٢٩
حجية الشيء المحكوم فيه	٤٣٢
حراسة	٤٣٤
حريق باهمال	٤٣٤
حصانة	٤٣٤
حكم	٤٣٤
(خ)	
خبرة	٥٥٧
خدمة عسكرية	٥٥٧
خطأ	٥٥٨
خطف	٥٦١
خيانة امانة	٥٦١
(د)	
دخان	٥٦٥
دخول منزل بقصد ارتكاب	٥٦٥
جريمة	٥٦٨
دعارة	٥٦٨
دعوة اشهار الافلاس	٥٧١
دعوى جنائية	٥٧٢
دعوة مباشرة	٥٨٨
دعوى مدنية	٥٨٩
دفع	٦١٠
دفع	٦٦١

رقم الصفحة	رقم الصفحة	رقم الصفحة
١٠٩	٧٥٦	٦٧٤
١١٢	٧٥٦	٦٧٤
	(ف)	
(د)	ضبط	
١١٥	ضرائب	
١١٥	ضرب	
١١٧	ضرب احلث عامة	
١١٨	ضرب اففى الى الكوت	
	ضرب	
	(ط)	
(ل)	طرق عامة	
١٢١	طعن	
١٢١	(ظ)	
	ظروف مخففة	
	ظروف مشددة	
	(ع)	
١٢٥	عامة عقلية	
١٢٢	عامة مستندية	
١٢٤	میان	
١٢٤	متشردون ومشتبه فيهم	
١٢٤	مجارى	
١٢٥	مجالس عسكرية	
١٢٥	مجرمون احلث	
١٢٥	محاكم عسكرية	
١٢٦	محكمة	
١٢٦	محال صناعية وتجارية	
١٢٨	محال عامة	
١٤٠	محاماه	
١٥١	محركات رسمية	
١٥١	محركات عرفية	
١٥٢	محضر الجلسة	
١٥٢	محكمة الاحداث	
١٥٣	محكمة استئنافية	
١٦٦	محكمة الجنائيات	
١٧٣	محكمة الجنج	
١٧٤	محكمة الموضوع	
١٩٣	محكمة النقض	
١٩٣	محكمة امن الدولة	
١٩٣	مرافق عامة	
١٩٤	مراهنات	
١٩٤	مسئولية جنائية	
١٠٠٩	مسئولية مدنية	
١٠١٤	مستشار الاحالة	
١٠١٦	مستشار فرد	
١٠١٧	مصادرة	
١٠١٧	مضاهاة	
١٠١٧	مضبوطات	
١٠١٧	معارضة	
١٠٢٧	معاون النيابة	
١٠٢٧	مناجم ومحاجر	
١٠٢٨	مهندسون	
	(ص)	
	صبيط	
	ضرائب	
	ضرب	
	ضرب احلث عامة	
	ضرب اففى الى الكوت	
	ضرب	
	(ط)	
	طرق عامة	
	طعن	
	(ظ)	
	ظروف مخففة	
	ظروف مشددة	
	(ع)	
	عامة عقلية	
	عامة مستندية	
	مقد التزام المرافق العامة	
	علاقة السببية	
	مقنونة	
	علامات تجارية	
	معمل	
	معدود	
	(غ)	
	غرامة	
	غرفة اتهام	
	غش	
	(هـ)	
	فامل اصلى	
	فعل فاضح على	
	فقد اوراق للدوى	
	(ق)	
	قانون	
	قبض	
	قبض وجبس بدون وجه	
	حق	
	قتل خطأ	
	قتل عمد	
	قدر متيقن	
	قذف	
	قصد جنائى	
	قضاة	
	قطن	
	قمار	
	(د)	
	دقيقة	
	دمغة	
	(ذ)	
	ذخيرة	
	(ر)	
	رابطة السببية	
	ربا فاحش	
	رد اعتبار	
	رد القضاة	
	رسوم	
	رشوة	
	(ز)	
	زنا	
	زبوت معدنية	
	(س)	
	سب وقذف	
	سبق اصرار	
	سجل تجارى	
	سجون	
	سرقه	
	سرقة المستندات والاوراق	
	الرسمية	
	سلاح	
	(ش)	
	شبه الجنحة المدنية	
	شخصية اعتبارية	
	شركات	
	شروع	
	شريك	
	شهادة	
	شهادة جعركية	
	شهادة زور	
	شهادة صحية	
	شهود	
	شيك بدون رصيد	
	شيك بدون رصيد	
	شيوعية	
	(ص)	
	صحافة	
	صحيفة الحالة الجنائية	
	صلح	
	صندوق التوفير	
	صيدلية	

رقم الصفحة	رقم الصفحة	رقم الصفحة	رقم الصفحة
١١٧٥	١٠٥٧	١٠٢٩	مواد مخدرة
١١٧٥	١٠٦٠	١٠٤٤	مواقع المقاب
	١١٥٦	١٠٤٥	موظفون عموميون
( و )	١١٥٧	١٠٤٦	مياه غازية
١١٧٩			( ن )
١١٧٩	( هـ )	١٠٥١	نصب
١١٧٨	١١٧١	١٠٥٢	نظام هام
١١٩٩	١١٧٤	١٠٥٧	نقابات



## **القسم الثانى**

### **ملحق**

---

**بالتواضع المعنية التى قرونها محكمة النقض**

**(المادة المعنية) مما يمس المواد الجنائية**





رقم الصفحة	رقم الصفحة	رقم الصفحة
( ق )	( ج )	( ا )
١٢٨٩ قانون	١٢٤٩ جمارك	١٢٠٥ اثبات
١٢٩٢ قرار ادارى		١٢١٤ اجرامات المحاكمة
١٢٩٣ قضاء	( ح )	١٢١٦ احكام حرفية
١٢٩٥ قوة قاهرة	١٢٥٣ حجر	١٢١٦ اختصاص
( هـ )	١٢٥٥ حق المؤلف	١٢١٦ ادارة قضايا الحكومة
١٢٩٩ مامورو الضبط القضائى	١٢٥٦ حكم	١٢١٧ استئناف
١٢٩٩ مؤسسات عامة	( د )	١٢١٩ اشخاص اعتبارية
١٣٠٠ مجالس عسكرية		١٢٢١ اعلام شرمى
١٣٠٠ محال عامة	١٢٦٥ دعوى	١٢٢١ اعلان
١٣٠٠ محاماه	( و )	١٢٢١ التماس اعادة النظر
١٣٠٥ محكمة الموضوع		١٢٢١ اموال عامة
١٣٠٧ مرافق عامة	١٢٦٦ رسوم بلدية	١٢٢٣ اهلية
١٣٠٧ مسئولية تقصيرية	١٢٧٠ رسوم قضائية	١٢٢٤ اوراق تجارية
١٣١٢ مصادرة	١٢٧١ دى	١٢٣٤ ايجار اماكن
١٣١٣ مقاصة	( ز )	
١٣١٣ مواعيد المسافة	( ح )	( پ )
١٣١٤ موظفون	١٢٧٥ شيك	١٢٣٧ بطلان
( ط )	( ط )	( ت )
١٣١٧ نقابات		١٢٤١ تاجر
١٣١٧ نقد	١٢٧٩ ضرائب	١٢٤١ قامين
١٣١٨ نقض	( ع )	١٢٤٢ نزول
( و )		١٢٤٤ تسمير جبرى
١٣٢٥ وصى	١٢٨٣ عقوبة	١٢٤٥ تضامن
١٣٢٥ وكالة	١٢٨٣ علامات تجارية	١٢٤٥ تعويض
	١٢٨٤ عمل	١٢٤٦ تنظيم









